

حاشية الصبغ

شرح الأشموني

على الفية ابن مسالك
توقع شرح الشواهد للقيين

تعميق

له عبد الرؤوف سعيد

المكتبة المرقية
الطبعة الأولى سنة ١٣٠٠ هـ

دار الكتب
مكتبة

حاشية الصبابة

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الأول

المكتبة التوفيقية

للمم الباب الأخضر - سبها الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم
ترجمة ابن مالك (*)
(٦٠٠ - ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م)

نسبه :

ابن مالك : هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك .. الإمام العلامة .. الأوحى .. جمال الدين أبو عبد الله الطائي .. الجياني^(١) المالكي حين كان بالمغرب .. الشافعي حين انتقل إلى المشرق .. النحوي .. نزيل دمشق .. إمام النحاة .. وحافظ الأئمة وشيخ العربية .. إمام أهل اللسان .. وقدوة أرباب المعاني والبيان .. صاحب التسهيل والألفية .

مولده :

ترددت كتب الأنساب والروايات - قليلا - في تحديد سنة ميلاد ابن مالك .. قال الذهبي : ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة . وقال المقرئ - في نفع الطيب - : ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها . ويرى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وعليه قول شيخ شيوخنا ابن غازي^(٢) في قوله :

(*) ترجمة السبكي : لى طبقات الشافعية ج ٥ : ٢٨ ، المقرئ : نفع الطيب ج ٧ : ٢٥٧ - ٢٩٦ ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٣ : ٦٧ ، ابن الجوزي : طبقات القراء ج ٢ : من ص ١٨٠ ، ابن تقي بردي : النجوم الزاهرة ج ٧ : ٢٤٤ .
المقرئ : السلوك . ابن شاذان الكنتي : فوات الوفيات ج ٢ : ٢٢٧ - ٢٢٨ .
الصفى : الوالى بالوفيات : ج ٣ : ٣٥٩ - ٣٦٦ .
السيوطى : بغية الوعاة ج ١ : ص ٥٣ - ٥٧ .
أبو القداء : المختصر فى أخبار البشر ج ٤ : ٨ - ٩ .
اليافعى : مرآة الجنان ج ٤ : ١٧٢ - ١٧٣ .
ابن العماد : شذرات الذهب : ج ٥ : ٣٣٩ .

(١) نسبة إلى مدينة خيَّان الحرير وهي مدينة من مدن الأندلس وهي مفتوحة الجبل وياؤها مشددة تحانية - راجع : نفع الطيب ج ٧ : ٢٨١ - ٢٨٢ . وقال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك : يقال إن « عبد الله » فى نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول مرة واحدة وهو الموجود بطله أزل شرحه لعمدته - يريد كتاب (عمدة الحفاظ وعدة اللائط) وهو مقدمة فى النحو وقد شرحه مؤلفه ابن مالك ، وله أيضا « العمدة فى النحو » وهو مختصر - وهو الذى اعتمده الصلدى وابن خطيب داريا - ابن خطيب داريا هو جلال الدين أبو المعاطي محمد بن أحمد بن سليمان ابن يعقوب الأنصارى الحزرجى السعدى البسابورى الأصل الشيخ الأديب البارع ولد سنة ٧٤٥ وعنى بالأدب ، ومهر فى اللغة وعلومها وتولى فى شهر ربيع الأول سنة ٨١٠ هـ - وعلى كل حال فهو أى ابن مالك - مشهور بجده فى المشرق والمغرب . راجع : المقرئ .. نفع الطيب ج ٧ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازى العثالى المكناسى ثم الفاسى تولى سنة ٩١٩ هـ كان السلطان أبو عبد الله محمد

قد خيع ابن مالك في «خيعا» وهو ابن عه كذا وعي من قدر وعي^(١)

نشأته :

نشأ ابن مالك ببلاد الأندلس .. وكان سمة أهل الأندلس في ذلك الزمان أن يبدأ حياة النشء بحفظ القرآن الكريم .. والاهتمام بعلوم الدين ويتبع ذلك الاهتمام بلغة القرآن الكريم وعلم القراءات ... إلخ .

كان ذلك وغيره له الأثر العظيم في تكوين شخصية ابن مالك العلمية ويعتبر القرآن الكريم هو النواة الأولى التي غرزت في عقل الصبي منذ نعومة أظافره وكان بمثابة اللبنة الأولى في البناء العلمي الضخم في شخصية ابن مالك بعد ذلك .

ومن الواضح أن ابن مالك لم يكن مستمعاً جيداً للدرس فقط بل تعدى هذا إلى طريق البحث والتنقيب بمفرده والتدقيق والإمعان بالاعتماد على المراجع التي وقعت بين يديه والاستعداد الفطري والموهبة وقوة التحصيل والفكر الحاد .. ونستدل على أنه اعتمد على نفسه اعتماداً كبيراً - وخاصة في تحصيل علم النحو - ما ذكره أبو حيان في كتابه النضار حيث قال : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان وجلس في حلقة أبي على الشلّوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً . ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين »^(٢) .

شيوخه :

برغم ما قاله أبو حيان عن شيوخه إلا أن ذلك يعني به علم النحو ، لكن ابن مالك كان له شيوخ ذوو مستوى ثقافي عالٍ أثروا في تلاميذهم عظيم الأثر ، والدليل ما وصل إليه ابن مالك في العلوم الدينية على أيد هؤلاء الشيوخ إضافة إلى ما يتمتع به ابن مالك من الذكاء الفطري وحب المطالعة والبحث والاستيعاب الذي فاق به الأقران .

ومن جملة شيوخه ما ذكرهم المقرئ حيث قال : « ... سمع بدمشق من مكرم وهو

= الشيخ بن أبي زكريا الوطاسي ملك فاس استدعى ابن غازي من مكناس إلى فاس ، فولى أولاً الخطابة بالمسجد الجامع من فاس الجديد ، ثم ولى الإمامة والخطابة ثانياً بمسجد القرويين من فاس ، وصار شيخ الجماعة بها واستوطنها إلى أن مات رحمه الله .

(١) الفرض من البيت تحديد السنة التي ولد فيها ابن مالك والسنة التي تولى فيها بحساب الجُمَّل مجموع « خيع » بهذا الحساب ٦٧٢ إن لم يعدد بألف الإطلاق ، فإن حسبنا أيضاً « خيعا » كانت سنة وفاته ٦٧٣ « فالحاء ٦٠٠ والباء ٢ والعين ٧ ، وهي سنة وفاته ، وقرله هو ابن ١٠٤ ، أي ابن ٧٥ سنة مجموع حرقى [٥٤ - ٧٠ ، ٥ - بطرح ٧٥ من سنة وفاته ٦٧٢] تكون سنة ميلاده [٦٧٧ - ٧٥ = ٥٩٨] وأصل خيع بالمكان معناه أقام به ، أو دخل فيه ، وكأنه يريد أن ابن مالك دخل القبر وأقام به في سنة ٦٧٣ بعد أن عاش مدة ٧٥ سنة « ده » . راجع : المقرئ : نفع الطب [ج ٧ : ٢٨١] .

(٢) كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ١ : ١٣٧ ، السروطي : بقة الوعاة : ج ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة القرشي الدمشقي - وأبى صادق الحسن بن صباح -
الخزومي المصري الكاتب ، كان أدبيا دينا صالحا جليلا . وأبى الحسن بن السخاوي - النحوي -
وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد^(١) .

هؤلاء هم شيوخه ومن سمع منهم بدمشق .. أما شيوخه بحيان : فقال المقرئ : « فممن أخذ
عنه بحيان ، أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن - ثابت بن خيار^(٢) - عُرف بأبن الطُّيْلَسَانِ . وأبى
رزين^(٣) - ابن ثابت محمد بن يوسف بن خيار من أهل لبلبة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد
بن نوار وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشاني » .

أما شيوخه في حلب فذكر المقرئ : « ... وجالس يعيش^(٤) ، وتلميذه ابن عمرو^(٥) وغيره
بحلب .. »^(٦) . وأكد ذلك السيوطي في البغية حيث قال : « له شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي
ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه »^(٧) .

« ولم يقتصر ابن مالك على هؤلاء الشيوخ بل من المؤكد أن له شيوخا آخرين قد سقطت
الإشارة إليهم في كتب الروايات - لكن من الواضح والمؤكد أنه لم يكتف بشيوخه الذين عايشهم
وحضر مجالسهم بل تطلع إلى أبعد من ذلك حيث إنه اطلع على كتب السابقين وشرب من منهلهم
فقد ذكر المقرئ مؤكدا ذلك ... وقرأ كتاب سيبويه .. وصرف همهته إلى إتقان لسان العرب حتى
بلغ فيه الغاية ، وأرى على المتقدمين »^(٨) .

وخلاصة القول بعد هذا العرض أنه تنجلي لنا صورة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان
ذلك عن طريق شيوخه ومجالسهم والاستقاء المباشر من عملهم كما ذكرت لنا كتب الروايات نجد أنه
سلك طريقا آخر وهو طريق التحصيل والاطلاع من كتب السابقين حتى كون ابن مالك شخصيته
العلمية التي فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوما تعد مرجعا أساسيا يتناولها البشر - خاصة المهتمين
بعلم اللغة والنحو - بشغف وهذا لا يتأتى باليسر لكن وقد اختار الطريق الصعب ، وسهل عليه ذلك

(١) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٥٧ ، كبرى زاده : مفتاح السعادة ج ١ : ١٣٦ ، السيوطي : بغية الوعاة ج ١ : ١٣٠ .

ذكره السيوطي في البغية : ثابت بن حيان ج ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) واسمه : أبو الحسين ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الفرناطي كان فاضلا نحويا ماهرا مقرئا ، لكن المعروف بأبن الطُّيْلَسَانِ
هو القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ الطُّيْلَسَانِي الأنصاري الأوسى القرطبي - ولد سنة ٥٧٥ هـ .

(٣) ثابت بن حسن بن خليفة بن عبد الكريم اللخمي النحوي أبو رزين ... كان شيخا فاضلا من أهل الإسكندرية ويعرف بالكروي
ولد سنة ٥٥٣ هـ وتوفي سنة ٦٢٥ هـ بالإسكندرية .

(٤) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي البرايا محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن يحيى النحوي
الحلبي المشهور بأبن يعيش ، ولد سنة ٥٥٣ هـ بحلب وكان من كبار أئمة العربية ماهرا في النحو ...

(٥) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو بن الحلبي النحوي ولد سنة ٥٩٦ هـ جالس ابن مالك
وتوفي سنة ٦٤٩ هـ . (٦) نفح الطيب : المقرئ ج ٧ : ٢٥٩ .

(٧) بغية الوعاة للسيوطي : ج ١ : ١٣١ . (٨) نفح الطيب : المقرئ ج ٧ : ٢٥٢ - ٢٥٩ .

شخصيته التي لا بد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم وأن ينهجوا نهجه ويحلوا حذوه من صبر وسعة أفق وتأمل وإطلاع وعكوف على طلب العلم .. إنه قدوة لمن اختار هذا الدرب ومثل يحتذى . ويؤكد ذلك أيضًا ما قاله أبو حيان .. رغم أنه كان يهاجم ابن مالك قال : « وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »^(١) .

ونرد سريعاً على أبي حيان بأن كتب التاريخ قد أوردت لنا بعضاً من شيوخ ابن مالك ولا يغيب على ابن مالك أن يكون مطلعاً بخاصة نفسه لأن هذه من صفات الباحثين والمدققين .

ويؤكد الصفدى على أن ابن مالك كان له شيوخ غير الذى جالسهم وحضر ساحة علمهم بل تطلع إلى علمهم عن طريق مؤلفاتهم حيث قال : « أخبرنى أبو التثاء محمود^(٢) قال : ذكر يوماً ما انفرد به صاحب المحكم^(٣) عن الأزهري^(٤) فى اللغة ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما فى الكتابين .. »^(٥) .

ومما سبق نتجلى لنا صورة مصغرة عن تحصيل ابن مالك للعلم سواء كان ذلك عن طريق الشيوخ ومجالسهم والاستسقاء المباشر من علمهم أو عن طريق التحصيل والاطلاع على كتب السابقين ، حتى كون ابن مالك شخصيته العلمية المتميزة التي فاقت الأقران وأفرزت للبشرية علوماً تعد مرجعاً أساسياً إلى اليوم يتناولها البشر بشغف ، وهذا لا يتأتى باليسير لكن ابن مالك اختار الطريق الصعب وسهل عليه ذلك الطريق ما تتمتع به شخصيته التي لا بد أن يتحلى بها أى باحث أو عالم من الصبر وسعة الأفق والتأمل والاطلاع والعكوف على طلب العلم .

تلاميذه :

كما خلد لنا ابن مالك قريحة عقله من المؤلفات التي تعتبر إلى اليوم من أهم المراجع فى العلوم التي تناولها إلا أنه خلد لنا أيضاً علماً متواصلاً من خلال تلاميذه الذين تتلمذوا عليه واستمعوا إليه ونهجوا نهجه وحذوا حذوه وتأثروا بعلمه وخلقه فأصبح هناك جيل بعد جيل لتواصل العلم واستكمال الرسالة التي من أجلها عاش ابن مالك .

(١) السيوطى : بنية الوعاة : ج ١ : ١٣١ .

(٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان بن فهد الحلبي ثم الدمشقي أبو التثاء كاتب السر بدمشق الحنبلي ، كان علامة الأدب وعلم أولي البلاغة ، حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه وخدم الإنشاء نحو خمسين سنة ، واشتهر بالنظم والنثر ، ثم ذاع اسمه ، واحيى إليه ، فطلب إلى الديار المصرية ، وارتفع ذكره ، وبعد صيته ، وصار المشار إليه فى هذا الشأن فى القطرين المصرى والخاص ... تولى سنة ٧٧٤ هـ .

(٣) كتاب المحكم واخطى الأعظم فى اللغة لأبى حسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده الغفرى ، وهو كتاب كبير مشتمل على أنواع اللغة .

(٤) أراد كتاب « تذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري اللغوى ، المتوفى سنة ٣٧٠ ، وهو كتاب كبير فى اللغة .

(٥) القرى : فتح الطيب ج ٧ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

وترجع أهمية ذكر تلاميذه إلى أنهم تواصلوا بعده العلم وكما نعلم إن تلاميذ ابن مالك شرحوا كتبه التي تناولها جيلا بعد جيل لتصل إلينا ونحن نوصلها إلى من بعدنا .

ذكر السيوطي في البغية عن الذهبي : « أفام بدمشق مدة يصنف ويشغل ، وتصدر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة ، وروى عنه ابنه الإمام بدر الدين^(١) ، والشمس ابن أبي الفتح البعلبي^(٢) ، والبدر بن جماعة^(٣) ، والعلاء بن العطار^(٤) ... وخلق^(٥) .

ونستكمل بعض تلاميذ ابن مالك مما ذكره المقرئ ، حيث قال : « ... محب الدين ابن جعوان^(٦) ، وزين الدين أبو بكر المزني^(٧) ، والشيخ أبو الحسن اليونيني^(٨) ، وأبو عبد الله الصيرفي^(٩) ، وشهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع وخلق كثير سواهم^(١٠) .

وقد ذكر المقرئ أيضا في نفح الطيب : « ... تخرج على ابن مالك أئمة ذلك الزمان كابن المنجي^(١١) ... وبهاء الدين بن النحاس^(١٢) ... وعلم الدين سليمان بن أبي حرب الفارق الحنفي . »

- (١) راجع له شرح ألفية والده تظهر قريبا من تحقيقنا .
- (٢) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الفقيه الحنبلئلي المحدث النحوي اللغوي ، ولد سنة ٦٤٥ هـ بعلبك ... وعنى بالحديث ، وقرأ العربية على ابن مالك ولازمه حتى برع في ذلك وصنف تصانيف مفيدة ، منها شرح الألفية ، وكان إماما في المذهب واللغة تولى بالقاهرة سنة ٧١٥ هـ بعد دخوله إياها بنحو شهر .
- (٣) هو قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناشي الحميري الشافعي ، ولد سنة ٦٣٩ هـ بحماة ، وسمع الكثير واشتغل ، وأفتى ودرس ، وقرأ النحو على جمال الدين ابن مالك ، وولى قضاء القدس سنة ٦٧٧ هـ ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٠ هـ .. توفى في جمادى الأولى سنة ٧٣٣ هـ ودفن قريبا من الإمام الشافعي وله أربع وتسعون سنة رحمه الله .
- (٤) هو الحافظ الزاهد علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان أبو الحسن بن العطار الشافعي ، ولد سنة ٦٥٤ هـ وأخذ العربية عن جمال الدين ابن مالك ، توفى في دمشق سنة ٧٢٤ هـ . (٥) السيوطي : بغية الوعاة ج ٩ : ١٣٠ .
- (٦) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان بن عبد الله بن جندب الأنصاري الدمشقي الشافعي النحوي الحافظ أحد الأئمة ولد سنة ٦٥٠ هـ وأخذ النحو عن ابن مالك ، وكان من كبار أصحابه ، توفى في عتفوان شهاب في جمادى الأولى سنة ٦٨٢ هـ .
- (٧) هو زين الدين أبو بكر بن يوسف المزني بن الحريري الشافعي توفى سنة ٦٧٦ هـ .
- (٨) هو شيخ بعلبك الحافظ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني ، ولد سنة ٦٢١ هـ وتوفى ببلده بعلبك في شهر رمضان سنة ٧٠١ هـ .
- (٩) وهو أحد ثلاثة ربما يكون هو مجد الدين محمد بن محمد بن علي بن الصيرفي المتوفى بدمشق سنة ٧٢٢ هـ عن ٦١ سنة ، أو هو سبط ابن الخيوني شهاب الدين أبي الحسن علي بن محمد بن أحمد بن حمزة بن علي الصقلي الدمشقي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، أو يكون هو شرف الدين حسن بن علي بن عيسى اللخمي المصري المحدث ابن الصيرفي المتوفى سنة ٦٩٩ هـ .
- (١٠) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٧١ وما قبلها .
- (١١) هو العلامة زين الدين أبو البركات المذبحي بن عثمان بن أسعد بن المنجي التنوخي الدمشقي الحنبلئلي ، أحد من انتهت إليه رئاسة المذهب أصولا وفروعا ، مع التبحر في العربية والنظر والبحث والعبادة ، والوقار والمهابة ، ولد سنة ٦٣١ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ، وقرأ النحو على ابن مالك ... وله تفسير كبير للقرآن الكريم . توفى في شعبان سنة ٦٩٥ هـ .
- (١٢) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي الأصل المعروف بابن النحاس وهو شيخ أبو حيان ، ولم يأخذ ابن حيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .. وكان ابن النحاس شيخ الديار المصرية في علم اللسان ولد سنة ٦٢٧ هـ وسمع =

هكذا أجمعت كتب الروايات من ذكر بعض تلاميذ ابن مالك ... لكن الحق يقال إن تلاميذه لم يقتصرُوا على الذين عايشوه وحضروا مجالس علمه في دمشق أو بالتربة العادلية أو بالجامع المعمور ... أو ... لكن تلاميذه أكثر من ذلك بكثير وهم إضافة إلى ما ذكرنا الذين تتلمذوا على مؤلفاته وهم لا يعدون ولا يحصون فإلى اليوم يشربون من منهلهم وخاصة علم النحو والصرف وخير دليل على ذلك الكتاب الذي بين أيدينا فهو شاهد عيان وعقل . على ما للعقيلة العربية من تقدم في جميع المجالات .

قالوا فيه :

قد أثنى على ابن مالك كثير من العلماء وأصحاب كتب التراجم والروايات وهذا الثناء ينبع من عدة أسباب أولها وأهمها ما خلده ابن مالك من علم وخاصة في النحو والصرف واللغة إذ فاق بها الأقران حتى بلغ فيها الغاية ... وعلم القراءات فقد كان عالماً بها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى وكذلك المعاني والبيان والبدیع والعروض والمنطق والفقه والأصول ...

هذا إلى جانب ما تتحلى به شخصية ابن مالك من حب المطالعة والبحث والتنقيب والتدقيق والتمحيص ويحتاج ذلك إلى مصابرة واجتهاد واعتكاف للعلم .

ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان ابن مالك معتمداً بالدين متمسكاً بعلومه وشريعته متأملاً في أحكامه عاملاً بتعاليم الله عز وجل متبعاً في ذلك لسنة نبيه محمد ﷺ وقد كان كذلك .. وصدقني إذا تمسكت بذلك فقد سهل لك الطريق . ولذلك أثنى عليه العلماء وما أدراك ما هي شهادة العلماء فهي توثيق لشخص ابن مالك وتوثيق لعلمه واعتراف منهم بقيمة هذا العلم فيما بينهم وهذا الاعتراف والتوثيق يتجلى فيما قالوه عنه ونسرد هنا بعضاً من ثنائهم عليه عله يكون توثيقاً لنا أيضاً عبر الأجيال وعبر التاريخ .

قال السيوطي : « ... كان إماماً في القراءات وعلماً ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى ، وحيراً لا يبارى . وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحiron فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها ١٠٠ وكان نظم الشعر سهلاً عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك ؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمت ، ودقة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة ... » (١) .

هذا كلام السيوطي فقد عبر عما يجيش في قلبه تجاه ابن مالك وليس في قلبه وحده بل

= من فضلاء الشام ، ثم دخل مصر وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس للإفادة وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب وكان من الأذكياء خيراً بالمنطق وكان فيه طرف النحاة والبساطهم ، توفي في جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ هـ .

(١) السيوطي : بنية الوعاة ج ١ : ١٣٠ .

قلوب كل المهتمين باللغة العربية وكل المشتغلين في هذا الفن .

وقال الصفدى^(١) : « أخبرني أبو الثناء محمود^(٢) قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم^(٣) عن الأزهري في اللغة^(٤) ، قال الصفدى : وهذا أمر معجز لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين^(٥) .

هكذا وصف الصفدى تحصيل ابن مالك بأنه أمر معجز ، لأن كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، وكتاب تهذيب اللغة هما كتابان كبيران مشتملان على أنواع اللغة .

وقد ذكر في فوات الوفيات : « ... وكان إماماً في العادلية^(٦) ، فكان إذا صلى فيها يشيعه قاضى القضاة شمس الدين بن خلكان^(٧) إلى بيته تعظيماً له ...^(٨) وهذه شهادة أخرى على علو قدره وتعظيم شأنه وإنها لشهادة من عالم كبير مثل ابن خلكان .

وذكر السيوطي : « ... وكان أئمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث^(٩) ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب . وكان كثير العبادة ، كثير النوافل ، حسن السمعة ، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين : حسن الكرم ، ومذهب الإمام الشافعي^(١٠) .

وفي فوات الوفيات : « ... وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق موجه وكان الشيخ ركن الدين ابن القربع يقول : إن ابن مالك ما نخل للنحو حُرمة^(١١) .

-
- (١) هو صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيك بن عبد الله الصفدى ، تولى سنة ٧٦٤ هـ .
 (٢) هو شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبي ثم الدمشقي أبو الثناء كاتب السر بدمشق الخليل ... حدث عن ابن مالك ، وأخذ العربية عنه ... واشتهر بالنظم والنثر وكان ديناً خيراً مصعباً صالحاً ... حسن المخاطبة كثير الفضائل ، تولى في شهر شعبان سنة ٧٢٥ هـ .
 (٣) كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لأبي حسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده اللغوي .
 (٤) يريد كتاب « تهذيب اللغة » لأبي منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وهو كتاب كبير من الكتب اختارة في اللغة .

- (٥) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .
 (٦) المدرسة العادلية بدمشق بناها الملك العادل سيف الدين أبو بكر محمد بن الأمير أبي الشكر نجم الدين أيوب بن شاذي أخو السلطان صلاح الدين الأيوبي .
 (٧) القاضي شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان المشهور صاحب كتاب « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » تولى سنة ٦٨١ هـ .

- (٨) محمد شاكر بن أحمد الكتيبي : فوات الوفيات ، ج ٥ : ص ٤٥٢ .
 (٩) اعتبر ابن مالك أول من اتخذ من الأحاديث شواهد على القواعد النحوية لأن النحويين قبله اعتبروا أن الخليلين استجازوا رواية الحديث بالمعنى لاعتقادهم بأن اللفظ المروي للحديث ربما لا يكون ملتزماً بالنص الوارد عن النبي ﷺ وراجع مقدماتي لفتح الباري المعروف بفتحات القاري لأبواب فتح الباري في مجلدين .

- (١٠) السيوطي : بغية الوعاة ج ١ : ص ١٣٤ .

- (١١) محمد بن شاكر الكتيبي : فوات الوفيات ج ٢ : ص ٤٥٢ .

ابن مالك وحياته العلمية :

ابن مالك العالم الرحالة الذى ارتحل من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق طالباً للعلم . وسبب ترحاله إلى الشرق يرجع للمناخ السياسى للأندلس فى ذلك الحين ... لأنه مناخ عقيم لا يشجع على الاستزادة فى طلب العلم وذلك لكثرة الفتن والحروب والصراعات ، فالبيئة أصبحت لا تلهم العلماء فما بالك بشخصية ابن مالك التواق للعلم والتفكير والبحث والتناول .. لذلك ارتحل ابن مالك شاباً من الأندلس إلى بلاد المشرق فى أولى خطواته على طريق لمعان نجمه فى سماء العلم .

وبالفعل كانت هذه الرحلة بمثابة حجر الأساس فى صرح هذه الشخصية العلمية فى بلاد المشرق خاصة بلاد الشام ومصر ... وهنا تفجرت شخصيته كدارس وباحث ومحصل واعٍ ومحقق حاذق ، فأقبل على العلم بكل كيانه وكرس كل ملكات عقله ؛ حتى وقته لم يستنزف منه إلا للعلم والتحصيل فكان نهما شرها لهذه المهمة التى أولاهها كل اهتمام وكل ما يملك سواء كانت مادية أو عقلية فصرف همهته وبصيرته للعلم والتأليف والبحث .. فوهب نفسه ونذر كل ما يملك للعلم عن قناعة تامة بجذوى ما يقدمه للبشرية جمعاء .

وبعد تمام هذه المرحلة كانت شخصية ابن مالك قد تشبعت وتحصنت بكل أدوات العلم التى أعقبتها مرحلة أخرى وهى ما تهمنا الآن ألا وهى مرحلة التأليف والمراجعة وإعادة النظر وأصبح العصر الذى نضج فيه ابن مالك وبدأ التأليف فيه بمثابة نقطة تحول فى تاريخ اللغة ، فقد كانت المؤلفات اللغوية قبل ابن مالك صعبة الفهم وحشية اللغة .. وكان الدارس لها يجد مشقة فى الأخذ بها والاستفادة منها ... ودخول ابن مالك مرحلة التأليف يعد انقلاً ونقطة تحول فى هذا المجال لأن ابن مالك بمؤلفاته السهلة البسيطة اللينة فى اللغة وأسلوب التناول فى علاج الموضوعات .. ناهيك عن أسلوب العرض الذى يتسم بالسلاسة وقرب المأخذ .. ولا بد أن نضع فى الاعتبار ما اتسم به علماء الأندلس عامة - ومنهم ابن مالك - من السلاسة والسهولة فى تعبيرهم وعرض الموضوعات وطريقة التناول ومعالجة الاختلافات .

فكان ابن مالك من أشهر علماء هذا العصر فقد كانت مؤلفاته تبهر عقول العلماء والدارسين حتى إنهم ولوا وجهتهم وعقولهم إلى مؤلفه « كتاب الشافية »^(١) فى النحو والصرف .

ومما يذكر عن تحول الناس لمؤلفاته ما رواه السيوطى فى البغية - نقلاً عن الصلاح الصفدى - ما ذكره تلميذه الشهاب محمود عن ابن مالك أنه قال : « وكان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل^(٢) ، وصاحب المفصل نحوى صغير قال : وناهيك

(١) ثلاثة آلاف بيت .

(٢) يريد الزمخشري .

بمن يقول هذا في حق الزمخشري ! وكان الشيخ ركن الدين بن القويح يقول : إن ابن مالك ما خلى للنحو حرمة هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن الناس ولوا اهتماماً بالغاً لمؤلفات ابن مالك وصرفوا همتهم عن مؤلفات الزمخشري التي كانت صعبة التناول في لغة التأليف التي أجهدت عقولهم ووقتهم فكان كتاب (الكافية الشافية) فيه كافية العقول وشافية النفس للدارسين .

وقد تطالعنا كتب الروايات ما يلخص لنا قيمة ابن مالك العلمية وطريقة درسه وتدرسه وتناوله وما يحكى عن اجتهاده وها نحن نختار منها بعض المقتطفات التي قد تعيننا على فهم أدق لشخصية ابن مالك العلمية .. وتكشف لنا عن حياة علم من أعلام اللغة - خاصة - أنه رحل عنا منذ حوالى ثمانية قرون ومن قبلها ومن يومها ولا يزال علمه إلى الآن وسوف يظل إلى ما شاء الله مرجعاً أساسياً للمهتمين والمشتغلين والدارسين تفيد وتكون عبرة ومثلاً يحذى .

ففى كلمة موجزة ذكرها المقرئ نقلاً عن بعض من عرّف بابن مالك : « أنه تصدر بحلب مدة ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السمات والصيانة ، والتحرى لما ينقله ، والتحرير فيه .

وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذباً ، ذا رزانة وحياء ووقار ، وانتصاب للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة تخرج به أئمة ذلك الزمان ... وسارت بتصانيفه الركبان وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصاً على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد ^(١) ... ثم قال في موضع آخر : « وكان - رحمه الله تعالى - كثير المطالعة ، سريع المراجعة لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يُراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات والعلماء الأئمة ، ولا يُرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جدّه في التصنيف والإقراء . وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه غفلوا عنه سؤيعة فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكبا على أوراق ^(٢) .

هذه صورة أخرى تجسد من خلالها شخصية ابن مالك وشهادة تاريخية تؤكد كل ما سبق على أن الشخصية العلمية عند ابن مالك لم تكن صدفة ولم تتكون من فراغ بل كان وراءها جهد وعرق وإصرار وعكوف والتزام ورغبة بلا حدود للتعلم فلم يكن عند ابن مالك تهاون أو تخاذل ...

حقاً إن شخصية ابن مالك يجب أن نقف عندها طويلاً ... ومن الأمثلة التي تجسد أيضاً شخصية ابن مالك العلمية ما حكاه الصفدى حيث قال : ومن أهم ما يذكر لابن مالك علاقته بالشعر وكيف كان يستشهد بأشعار العرب فذكر المقرئ عن ذلك : « ... وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد

(١) بغية الرعاة للسيوطي : ج ١ : ١٣٤ .

(٢) فتح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره ...^(١) فابن مالك له منهج في الاستشهاد بأشعار العرب فقد ذكر المقرئ فيها حبه في ذلك فقال : « ... لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ... »^(٢) .

وبما ذكر عنه أيضاً : « ... وكان نظم الشعر عليه سهلاً ، رجزه وطويله وبسيطه ولاين مالك أشعار كثيرة اختار للمقرئ^(٣) من نظم ابن مالك في الحلية هذه الأبيات :

خَيْلُ السَّيَاقِ الْمَجْلَى ، يَفْتَقِيهِ مُصَلِّدٌ لِي ، وَالْمُسْلَى ، وَثَالِي ، قَبْلَ مُرْتَاحِ
وَعَاطِفٌ ، وَحَظِي ، وَالْمُؤْمَلُ ، وَالْأَلِ بَلَطِيمٌ ، وَالْفَسْكَلُ ، أَلْسَكَيْتُ ، يَا صَاحِبَ^(٤)

ابن مالك والخصومات الفكرية :

ذاع صيت ابن مالك في الأجواء بمؤلفاته وتدرسه وشخصيته التي لم يختلف عليها كل معاصريه وإلى اليوم ... وكما نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد أحدثت هزة عنيفة في مجال اللغة والنحو عند العلماء خاصة والناس عامة وقد صاحب هذا النجاح رد فعل عكسي لدى أعداء تطور علم النحو ولكنهم لم يقفوا أمام تطور علم النحو بقدر وقوفهم أمام تطور ابن مالك بعلم النحو وبما حسدوه عليه وتمنوا أن يكونوا هم أصحاب هذا التطور ، فأنكروا الشمس وقت الظهيرة وغاب عن بصيرتهم أن هناك مئات بل ألوفاً بل أكثر من ذلك شاهدين شهادة حق وهم لا يعلمون أن التاريخ يسجل عليهم تطاولهم وحقدهم ومياعة قولهم بدون سند أو حجة .

فقد نقلت لنا كتب الروايات صورة تحمل هجوم أبي حيان على ابن مالك ومؤلفاته ومهما يكن هذا الهجوم فإنني وغيري من المهتمين بعلم النحو عامة ومؤلفات ابن مالك خاصة لا نجد العناء في الرد على أبي حيان لسبب واحد فقط ألا وهو أن الهجوم جاء من أبي حيان وحده والرد عليه جاء من أكثر من عالم قد أنصفوا ابن مالك .. وهذه الردود الشافية قاطعة مقنعة وردت من علماء أجلاء غاروا على علم النحو وعلى إمام علم النحو ابن مالك فكانت ردودهم بمثابة شهادة للتاريخ تنصف ابن مالك ، لذلك اقتصر دوري على عرض الهجوم والرد عليه .. كما رواه المقرئ في نفح الطيب حيث روى عن أبي حيان ادعاءاته وهذا نصها :

(١) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٦٢ .

(٢) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) نفح الطيب للمقرئ : ج ٧ : ٢٦٣ .

(٤) البيتان في ترتيب خيول السبق في حلية الرهان ، وهي عشرة مرتبة حسب النظم ، فأولها وأسبقها المجل وبليه المصل ، ثم المسل ، والثاني ، والمرتاح ، والعاطف ، والخطي ، والمؤمل الثامن ، واللطيم وهو التاسع ، سمي بذلك لأنه يلطم وجهه فلا يدخل السراشق ، والفسكل والعاشر السكيت . راجع : نفح الطيب للمقرئ ج ٧ : ٢٧١ .

قال أبو حيان : « بحثت عن شيوخه فلم أجده له شيئا مشهورا يعتمد عليه ، ويُرجع في حل المشكلات إليه ؛ إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان بحيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين .

قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه ، انتهى .

وقد رد عليه السيوطي فقال : « قلت : وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ، ذكره ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه »^(١).

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله^(٢) أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، فضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ولقد طال فحصي وتقيري عمن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجده يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى هذا الحديث يوماً مع صاحبنا علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارق الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار - من أهل بلده جيان - وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الشهرة في هذا الشأن .

هذا حاصل ما ذكره أبو حيان .

قال بعض المحققين وهو العلامة يحيى العجيسي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحتمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، ففيه المسن عنه والمتبع ، شهادة نفى فلا تنفع ولا تسمع ، ويكفي ما سطر في حقه قوله في أثنائه : نظم في هذا العلم كثيراً ، ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ، ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية ، وطول السن - من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نواذر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ، إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد .

وقوله في موضع آخر من تذييله : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله ، وقرنه في بحره^(٣) بمصنف سيبويه ، فما ينبغي له أن يغمسه^(٤) ولا أن يحط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع

(١) السيوطي : بنية الوعاة ج ١ : ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأثير الدين بن حيان الأندلسي .

(٣) يريد كتاب البحر المحيط ، في التفسير ، للشيخ أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ وقد اختصره وصماه ، النهر الماد من البحر ، واختصره تلميذه الشيخ تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكرم المتوفى سنة ٧٤٧ هـ وصماه ، الدر اللقيط من البحر المحيط ، .

(٤) غمسه : إذا احقره واستصغره ولم يره شيئاً .

فيه ، فإنه مما يجرى على أمثاله الغنى والنبه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف ، من الخلف ،
والدرر من الصدف ، والجيد من الحشف^(١) أو ما ينظر إلى شيخه أبى عبد الله بن النحاس^(٢) ١٩ فإنه
لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو دأب خيار الناس ، ومن كلامه في نقله عنه - وهو الثقة فيما ينقل
والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبى البقاء^(٣) الحافظ المصرى حيث يقول فيه - أعنى فى أبى
حيان :-

هو الأوحـد الفرد الذى تم علمه وسار مسير الشمس فى الشرق والغرب
ومن غاية الإحسان مبدأ فضله فلا غرو أن يسمو على العجم والعرب

ومن غاية الإحسان فى هذا الشأن ، التصانيف التى سارت بها الركبان فى جميع الأوطان واعترف
بحسنها الحاضر والبادى والدانى والقاصى والصدىـق والعدو فلقاها بالقبول والإذعان ، فسأخ الله تعالى أبى حيان
فإن كلامه يحقق قول القائل : كما تدين تُدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك فلقد أحيا من العلم رسوماً دارسة ،
وبين معالم طامسة وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن منه تبين ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت ابن
الخير فإنه كان من الثقات الأخيار^(٤) .

هكذا كان الادعاء بالباطل ومحاولة الإيهام بضحالة علم ابن مالك والتقليل من شأنه ... وهكذا
أيضا كان الرد بالإنصاف .

وقد ذكر لنا المقرئ ادعاء آخر من ادعاءات أبى حيان حيث روى : .. وكان أبو حيان يفض^(٥)
من هذا الكتاب ، ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع السداد والصواب وكثيرا
ما يشير إلى ذلك فى شرحه المسمى بمنهج السالك^(٦) ومن غرضه منه بالنظم فى ملأ من الناس من جملتهم
شيخه بهاء الدين بن النحاس ، والأقصرانى^(٧) يجاريه مقتفيا له ومتأسيا فى تسويد القرطاس :

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مَطْمُوسَةٌ الْمَسَالِكِ
وَكَمْ بِهَا مُشْتَبِلٌ أَوْقَعَ فِي الْمَهَالِكِ

(١) الحشف : الردى من القم ، الذى لا نوى له كالشيص ، أو اليابس الفاسد لا طعم له .

(٢) هو العلامة حجة العرب بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبى عبد الله الحلى شيخ العربية بالديار المصرية ، تولى سنة ٦٩٨ هـ .
(٣) هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن على بن تمام السبكي الشافعى ولد سنة ٧٠٧ هـ وأخذ عن فضلاء عصره ،
ولازم أبى حيان والجلال القزوينى وابن عم أبيه هبى الدين السبكي وغيرهم ... وانتقل إلى دمشق سنة ٧٣٩ هـ حين ولى قريه تقي الدين
القضاء ، وناب عنه فى الحكم بدمشق ، ثم تولاه استقلالا بعد صرف تاج الدين السبكي مدة شهر واحد ، ثم ولى قضاء طرابلس ، ثم
عاد إلى القاهرة فولى قضاء العسكر ووكالة بيت المال ، ثم ولى قضاءها سنة ٧٦٠ هـ بعد العز بن جماعة ، ثم ولى قضاء دمشق حتى
تولى بها سنة ٧٧٧ هـ .

(٤) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٨٣ - ٢٨٧ . (٥) يفض : ينقص ويحط .

(٦) منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك . ذكر فيه أن غرضه فى مقاصد ثلاثة : تبين ما أطلقه وتبيينه على الخلاف الواقع فى
الأحكام ، وحل ما أشكل .

(٧) الأقصرالى أو الأقصرالى محمد بن أبى محمد الحنفى نزيل القاهرة ، تولى سنة ٧٩٧ هـ .

ولا تغتر أنت بهذا الغرر ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورد ثمر . وقيل معارضة للقوم وتنبيه لهم مما هم فيه من النوم :

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مُشْرِقَةُ الْمَسَالِكِ
وَكَمْ بِهَا مُشْتَبِلٌ غَلًا عَلَى الْأَزَالِكِ

وما أحسن قول ابن الوردي^(١) في هذا المعنى :

يا عائبة ألفية ابن مالك وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلها كثيرة فلا تجر في ظلمها
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها^(٢)
انتهى ملخصاً^(٣) .

نلاحظ تطرف المجوم على الألفية التي أجمع على أهميتها كل طالب علم - عامة - وكل مشتغل بعلم النحو - خاصة - ونلاحظ أيضاً بلاغة الرد من فرط الثقة بما قدمه ابن مالك لهذا الفن من الفنون العربية دون المبالغة في الرد أو سفاهة ، ونحن لا نزال مع ما رواه المقرئ في نفح الطيب من رواية أنى حيان حيث روى : (... وقال أيضاً عند ذكره مصنفات ابن مالك وهي كما قيل غزيرة المسائل ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست هي لمز هو في هذا الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه . انتهى .

واعلم أن الألفية مختصرة من الكافية - كما تقدم - وكثير من أبياتها فيها بلفظها ومتبوعة فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب^(٤) .

نقول رداً على ذلك الاتهام كيف يتهم مؤلف ابن مالك بهذا الاتهام ونحن جميعاً نعلم أن مؤلفات ابن مالك قد صرفت الناس عن مؤلفات غيره لأنهم وجدوا فيها مأربهم وملاذهم بعد أن أنفقوا في مؤلفات غيره الوقت والجهد وخاصة كتابه « الكافية الشافية » في النحو والصرف الذى أولاه الناس وجهتهم واعتبروه مرجعهم وانصرفوا عن مفصل الزمخشري - على سبيل المثال لا الحصر - الذى صاغه بأسلوب صعب التحصيل والإدراك .. فكيف يُتهم ابن مالك بهذه التهمة ؟!

ومع تقديرى الخاص جداً لابن معطى ونظمه إلا أن ألفية ابن مالك كانت ولا تزال ملاذاً للمريدين في طلب علم النحو .

(١) هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أنى الفوارس بن الوردي المصرى الحلبى الشافعى كان إماماً بارعاً فى اللغة والفقه والنحو والأدب ذا افتنان فى العلوم والمعارف ناظماً ناثراً ، وله شرح على ألفية ابن مالك وآخر على ألفية ابن معطى وله مؤلفات متعددة غير ذلك ... تولى سنة ٧٤٩ هـ .

(٢) الصاد والماء هما الحرفان الرابع والخامس من اسمها « خلاصة » .

(٣) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٨٧ - ٢٨٩ . (٤) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٨٩ .

رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء لما قدمه من مؤلفات صاغتها تلاميذه ومن اتبعهم إلى هذا اليوم وإن لم تكن هذه المؤلفات ضاربة بجذورها في تربة العلم لما ازدهرت وأثمرت في سماء العلم وتوثق ثمارها إلى اليوم لكل المشتغلين والمهتمين وأصبح ما تركه لنا علما خالداً ينتفع به وإذا كان ردينا كما ادعى حساد ابن مالك لما خلدت هذه المؤلفات ، بل التي يجب أن تموت وتمحي هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة .

ويكفى أن نطرحها اليوم لتكون عبرة لكل من يحاول أن يلمس طاهراً أو يطمس حقاً .

بعض مؤلفاته :

عكف ابن مالك على العلم وكرس كل وقته وجهده وتفكيره وتمحيصه - وحتى ماله - للعلم فترك لنا مؤلفات هي عصارة كل ذلك وأكثر وهي خلاصة علم مصفى خال من الزيف والتعقيد بل من أهم سماته السلاسة التي اتسمت بها مؤلفاته علاوة على التنوع حيث ألف في كثير من الفنون مثل النحو واللغة والصرف والقراءات وهذه المؤلفات الخالدة تعد من أهم المراجع في الفنون التي صنف بها إلى الآن .

وهذه المؤلفات بمثابة موسوعة علمية نادرة ، وأيضاً من النادر أن تجد شخصاً واحداً يقوم بتأليفها ، وخير دليل على عظمة ابن مالك هذه المؤلفات التي نسردها ونحصرها لعدة أسباب أولها وأهمها أن هذه المؤلفات تعد دليلاً قاطعاً على ما ذكرته في حق ابن مالك ودليل على عدم المغالاة في ترجمته ، وثانيها أن نضع أمام القارئ هذه المؤلفات لتكون مرجعاً له .. ونحن في صدد سردها .

أولاً : مؤلفاته في النحو :

- ١ - الكافية الشافية^(١) .
- ٢ - الوافية في شرح الكافية .
- ٣ - الخلاصة ، المشهورة بالألفية^(٢) .
- ٤ - التسهيل ، واسمه الكامل : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد^(٣) .

(١) هي ثلاثة آلاف بيت ، وشرحها ، وقد لخص الألفية منها وأولها :

فسال ابن مالك محمد وقد نوى إفادة بما فيه اجتهاد
الحمد لله السدي ممن رفسده توفيق من وفقه لحمده

ثم شرحها شرحاً سماه الوافية ، وشرحها ولده بدر الدين محمد ، وقد ذيلها أبو التاء شهاب الدين محمود بن محمد الحموي بأكثر من مائة بيت سماها « وسيلة الإصابة » نظمها سنة ٨٠٥ هـ ثم شرحها .

(٢) أورد فيها مهمات التسهيل وعليها شروح مفيدة ومن جملة شروحاتها شرح ولد المصنف - رحمه الله - وهو محمد ابن عبد الله بن مالك الإمام ابن جمال الدين ، الطائي الدمشقي الشافعي النحوي ابن النحوي . أيضاً هذا الشرح الذي نحن بصدده .

(٣) قال فيه طاش كبرى زادة : يكاد لا يخل بمسألة من النحو ، لكن عباراته صعبة ، لا ينتفع به المبتدئ . مفتاح السعادة ج ١ : ١٩٣ .

- ٥ - شرح التسهيل - لم يكمله^(١) .
- ٦ - الموصل في نظم المفصل^(٢) .
- ٧ - سبك المنظوم ، وفك المختوم .
- ٨ - عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ^(٣) .
- ٩ - شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ .
- ١٠ - إكمال العمدة .
- ١١ - شرح إكمال العمدة .
- ١٢ - شرح شواهد التوضيح ، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو إعراب مشكل البخاري .

= وذكر محمد بن شاكر الكشي : وصنف كتاب « تسهيل الفوائد » مدحه سعد الدين بن عري بأبيات مليحة إلى الغاية وهي هذه :
 إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَلُهُ رَبُّ الْعُلَمَاءِ وَلَيْسَتْهُ الْعُلُومُ أَفْلَهُ
 أَمَلُ كِتَابِهِ بِمِثْلِ الْفَوَائِدِ لَمْ يَزَلْ مِفْهَامًا لِيَذِيَ لَبِ أَفْلَهُ
 فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِي النُّحُوِّ يَجْمَعُهَا إِنْ الْفَوَائِدُ جَمَعَ لَا نَظِيرَ لَهُ
 وَفِي الْبَيْتِ ذِكْرُ السُّوْطِيِّ الْبَيْتِ هَكَذَا :
 إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ فَضْلُهُ إِيَّاهُ وَلَيْسَتْهُ الْعُلُومُ أَفْلَهُ
 هَكَذَا فِي كِتَابِ فَوَائِدِ الْوَفَايَاتِ ، وَالْوَفَايَاتُ بِالْوَفَايَاتِ ج ٢ : ٤٥٣ .

وقال السيوطي : وله مجموع يسمى الفوائد في النحو وهو الذي خص منه التسهيل ؛ وذكر شيخنا قاضي القضاء محي الدين ابن عبد القادر بن أبي القاسم المالكي نحوي مكة في أول شرح التسهيل له وقال : الألف واللام في تسهيل الفوائد للعهد ، أشار بها إلى الكتاب المذكور . قال : وإياه عني سعد الدين بن العري - أو عري كما ذكر في الوافي - بقوله : « ثم ذكر الأبيات » .
 قال : وقد ظن الصلاح الصفدي أن الأبيات في التسهيل فقال في قوله : « إن الفوائد جمع لا نظير له » ، تورية ، لولا أن الكتاب تسهيل الفوائد لا الفوائد ، وليس كذلك وإنما أراد ما ذكرناه . راجع : البقية ج ١ : ١٣٢ - ١٣٣ . ونفع الطيب ج ٧ : ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(١) قال السيوطي : فقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمل عليه ولده إلى باب ...
 وذكر الصلاح الصفدي أنه كمله . وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي تلميذه ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تأمّن لذلك ، فأخذ الشرح معه ، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق ، وبقي الشرح محروما بين أظهر الناس في هذه البلاد . راجع : البقية ج ١ : ١٣٤ . وهذا الكتاب خصه من مجموعه المسماة بالفوائد ، وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفلت ذكره مسألة من مسائله ، ويذكر أن ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ قد أنهى كمله أيضا الصلاح الصفدي - المتوفى سنة ٧٩٤ هـ - وقد أهم به العلماء فتناولوه بالشرح فقد شرحه ابن مالك حتى وصل إلى باب مصادر الفعل ويقال إنه كمله - كما ذكرنا - ومن شروحه شرح العلامة أنور الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأتليسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده ، وله شرح آخر على الأصل سماه « التلخيص والتكميل » وهو شرح كبير في مجلدات ، ثم جرد أحكام هذا الشرح في كتابه « الارتشاف » ومن شروحه شرح العلامة جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدماميني ألفه سنة ٨٢٠ هـ وغيرها من الكتب .

(٢) كتاب المفصل في النحو للعلامة جبار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وهو كتاب عظيم القدر كما قيل فيه :
 مَفْصَلٌ جَارَ اللَّهُ فِي الْحَسَنِ غَايَةً وَأَلْفَاظُهُ فِيهِ كَلِمٌ مَفْصَلٌ
 وقد عني به أئمة العربية ، فشرحه أبو عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ وعلى شرحه حاشية لغفر الله له أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦ هـ وشرحه أبو البقاء عبد الله بن الحسن العسكري المتوفى سنة ٦١٦ هـ وشرحه ابن مالك .
 (٣) أو عدة اللافظ وعمدة الحافظ ، فوات الوفايات ج ٢ : ٤٥٣ .

١٣- المقدمة الأسدية^(١) .

١٤- شرح الجزولية^(٢) .

١٥- نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

١٦- مختصر الشافية .

ثانيا : مؤلفاته في الصرف :

١٧- إيجاز التعريف : في علم التصريف^(٣) .

١٨- شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته^(٤) .

ثالثاً : مؤلفاته في اللغة :

١٩- نظم الفوائد^(٥) .

٢٠- مثلثات ابن مالك المسماة : إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .

٢١- إكمال الإعلام بتثليث الكلام^(٦) .

٢٢- ثلاثيات الأفعال .

٢٣- لامية الأفعال^(٧) .

٢٤- شرح لامية الأفعال .

٢٥- تحفة المودود : في المقصور والممدود .

٢٦- شرح تحفة المودود .

٢٧- الاعتضاد : في الفرق بين الظاء ، والضاد .

٢٨- الاعتماد : في نظائر الظاء ، والضاد .

٢٩- أرجوزة في الظاء ، والضاد .

٣٠- النظم الأوجز : فيما يهمز ، وما لا يهمز ، وشرحه .

٣١- الوفاق : في الإبدال .

٣٢- كتاب الألفاظ المختلفة .

٣٣- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .

(١) صنفها باسم ولده تقي الدين الأسد .

(٢) ذكر السيوطي : ورأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أن ابن مالك شرح الجزولية .

(٣) ذكر طاش كبرى زاده : وابن مالك مختصر في ضروب التصريف وشرحه ووسمه بالتصريف . راجع : مفتاح السعادة ج ١ : ١٣٦ .

(٤) وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية .

(٥) وهو ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روى واحد ، راجع : البنية ج ١ : ١٢٢ .

(٦) قال المقرئ : وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم .

(٧) وهي قصيدة في الأفعال .

٣٤- فتاوى في العربية^(١) .

٣٥- منظومة : فيما ورد من الألفاظ بالواو ، والياء .

٣٦- كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث ، فأكثر .

٣٧- كتاب : فيما جاء أفعل وفعل .

٣٨- مختصر في الإبدال .

رابعاً : مؤلفات ابن مالك في القراءات :

٣٩- المالكية في القراءات .

٤٠- اللامية في القراءات .

هذه جملة ما وقع لنا من مؤلفات ابن مالك وهي خير سفير له عبر الأجيال ومن خلالها يستطيع أى باحث أو طالب علم أو متخصص أن يستوعب بسهولة تلك الشخصية والكم الهائل لمؤلفات ابن مالك مع تمييزها ، فقد أعطت لهذه الشخصية رونقا خاصا وامتدادا عبر الأجيال .

وفاته :

أجمعت كتب الروايات والتراجم والأنساب على تاريخ وفاة ابن مالك فقال السيوطي وطاش كبرى زاده : « توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة »^(٢) .

وأشار إلى مكان وفاته ودفنه : المقرئ في نفح الطيب حيث قال : « وتوفي ابن مالك بدمشق ... ودفن ابن مالك بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ »^(٣) ... وقال العجيسي : بتربة ابن جعوان^(٤) »^(٥) .

وقد تأثر العلماء برحيل ابن مالك عظيم الأثر ويجسد هذا الحزن والتأثر ما قالوه رثاء له ... وهم أخلص البشر في التعبير عما يجيش في صدورهم ولعل هذا الرثاء يفى حق ابن مالك أو بعض حقه : قال الشرف الحصني يرثيه :

يَا شَتَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمِفْصَالِ
وَالْجَرَاكِفِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ مِنْهُ فِي الْإِلْفِصَالِ وَالْإِنْصَالِ
مَصْدَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ آلِ لَهُ مِنْ غَيْرِ شَيْهَةٍ وَمُحَالِ

(١) ذكر السيوطي : وقد رأيت في بعض النسخ الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له في العربية ، جمعها له بعض طلبه ، وقد نقلتها في تذكركي ، ثم في الطبقات الكبرى في ترجمته . البنية ج ١ : ١٣٢ .

(٢) السيوطي : بنية الوعاة ج ١ : ١٣٤ .

(٣) هو قاضي القضاة عز الدين أبو المفاخر محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق بن خليل الدمشقي الشافعي كان قنيا جليلا بارعا في الأصول والمناظرة ، ودرس بالشامة مع فخر الدين المقدسي ثم ولي وكالة بيت المال ، ثم ولي قضاء الشام ... وتوفي سنة ٦٨٣ هـ .

(٤) متوفى سنة ٦٨٢ هـ .

(٥) راجع : نفح الطيب للمقرئ ج ٧ : ٢٧٦ .

عَدِمَ النَّحْوُ وَالنَّعْطُفُ وَالنَّوْ
ألم اعتراه^(١) أسكن منه
يا لها سكتة لهمز قضاء
رفعوه في نعشه فانتصبنا
فخموه عند الصلاة بدل
صرفوه، يا عظم ما فعلوه
أدغموه في الترب من غير مثل
وقفوا عند قبره ساعة الدف
ومددنا الأكف فطالب قصرا
آخر الآي من سبا الحظ منه^(٢)
يا بيان الإعراب^(٣)، يا جامع الإغ
يا فريد الزمان في النظم والنث
كم علوم بثتها في أناس
انتهت ملخصة .

وقال الصفدي : وما رأيت مرثية في نحو أحسن منها على طولها^(٤) .

وذكر المقرئ : ورثاه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي
فلقد جرحت القلب حين نعت لي
لكن يهون ما أجن من الأسى
فسقى ضريحاً ضمه صوب الحيا
حرا يحاكيا النجيع القاني^(٥)
وتدفقت بدمائه أجفاني
علمي بنقلته إلى رضوان
يهمي به بالروح والريحان

(١) في بنية الرعاة : ألم قد عراه .

(٢) في بعض النسخ : يا لها سكتة لهمز قاة .

(٣) يوجه جمع الاسم من الصرف للتعريف بالعلمية مع العدل .

(٤) أشار إلى قوله تعالى في آخر سورة سبأ : ﴿ وحمل بينهم وبين ما يشعون ﴾ وفي بعض النسخ : حفظنا منه ، بدلا من الحظ منه .

(٥) في بعض النسخ : يا لسان العرب .

(٦) المقرئ : نفع الطب ج ٧ : ٢٧٤ وما بعدها ، وأيضا السيوطي : بنية الرعاة ج ١ : ١٣٤ - ١٣٥ .

(٧) النجيع : الدم أو دم مائل للسواد ، أو دم الجوف خاصة . القاني : الشديد الحمرة .

ومما يذكر عن ابن مالك يوم وفاته ما قاله بعض من عرف به : « ... إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد وفي عبارة بعض (أو نحوها) - لقنه ابنه إياها وهذا ما يصدق ما قيل : (بقدر ما تتعنى تنال ما تتمنى) فجزاه الله خيرا عن هذه المهمة العلية »^(٨) .

هكذا ختم ابن مالك حياته الذي وهبها - منذ أن وعى - للعلم فأخلص له وأعطاه حتى آخر لحظة في حياته ، وتقول الحكمة : « من جد وجد » فهي نحن الآن بعد حوالى ثمانية قرون نخلد ذكره ، ونستعين بعلمه هكذا العلماء يرحلون عنا بأجسادهم وتظل عقولهم نبعا لنا . رحم الله ابن مالك رحمة واسعة وادخله فسيح جناته وجعل علمه مما ينتفع به فيزاد في حسناته ويثقل به ميزانه .

(٨) المقرئ : نفح الطيب ج ٧ : ٢٧٩ وما بعدها .

ترجمة الأشموني شارح الألفية

(٨٣٨ - نحو ٩٠٠ هـ / ١٤٣٥ - نحو ١٤٩٥ م)

قال الزركلى فى الأعلام ١٠/٥ : على بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني : نحوى ، من فقهاء الشافعية . أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة . ولى القضاء بدمياط . وصنف « شرح ألفية ابن مالك » فى النحو ، و « نظم المنهاج » فى الفقه ، و « شرحه » و « نظم جمع الجوامع » و « نظم إيساغوجى » فى المنطق . قال السخاوى : راج أمره ورُجِّح على الجلال ابن الأسيوطى .

وقال عنه السخاوى فى الضوء اللامع م ٣ ج ٦ : (على) بن محمد بن عيسى بن يوسف ابن محمد النور أبو الحسن ابن الشمس بن الشرف الأشموني الأصل ثم القاهري الشافعى ويعرف بالأشموني . ولد فى شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة بنواحي قناطر السباع ونشأ فحفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع وألفية النحو واشتغل من سنة أربع وخمسين وثمانمائة فأخذ فى الفقه عن المحلى والعلم البلقيني والمنائى والبايى ولازمه كثيراً والنور الجوجرى وهو أول شيوخه ، وكذا أخذ فى الأصولين « أصول الدين وأصول الفقه » والعربية والفرائض وغيرها عن جماعة ومن شيوخه فى ذلك وغيره الكافياجى وسيف الدين والتقوى الحصنى والشارمساحى ، وتميز وبرع فى الفضائل وتصدى فى تلك النواحي للإقراء من سنة أربع وستين فانتفع به الطلبة وحضر بعض ختومه العبادى والفخر المفسى وجميعها الزين عبد الرحيم الإبناسى .

وتلقن الذكر من على حفيد يوسف العجمى وسمع الحديث وشرح ألفية ابن مالك وقطعة من التسهيل ونظمه لجمع الجوامع ومجموع الكلائي وإيساغوجى فى المنطق وعمل حاشية على الأنوار للأردبيلي وغيرها ، ورد على البقاعى انتقاده قول الغزالي ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وكنت ممن قرض نظمه لجمع الجوامع وراج أمره هناك ورجح على الجلال بن الأسيوطى ، وقد حج فى سنة خمس وثمانين موسماً كل ذلك وهو متكسب بالشهادة .

ثم ولاه الزين زكريا القضاء بل أرسله لدمياط عقب موت الولوى البارنبارى فدام ثلاث سنين وانتفع به هناك وكان المنصور يذاكره ثم امتحن بالترسيم مدة كان الأستاذار يمدّه فيها ويسعفه إلى أن خلص وأقام مستمراً على نيابته وأشغاله ولأهل تلك النواحي به غاية النفع كان الله له .

وقال عنه الشيخ محمد الطنطاوى فى نشأة النحو ٢٩٢/٢٩٩ ننقله بتصرف : الأشموني هو أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني أصلاً ، ولد بقناطر السباع ، وتوطن القاهرة مكباً على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه ، لا هم له إلا العلم والطاعة ، أخذ عن الجلال

الحلى والكافيجي والتقى الحصني وغيرهم ، ومن أشهر مؤلفاته النحوية شرحه على الألفية المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » .

تعريف بشرح الأشموني :

في الحق أنه أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها ، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليقاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع ، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم والمرادى وابن عقيل والشاطبي والتوضيح وغيرها ، ومن شروح الكافية شرح الناظم وغيره ، ومن شروح التسهيل المرادى وغيره ، وأمامه المغني ، وهذا كله عدا كتب السابقين ، فما عليه - وقد رام أن يكون شرحه موسوعة - إلا أن يضم كل شيء إلى نظيره ويضعه في موطنه ، وإذا أنعم النظر في شرح الأشموني وكانت الأصول السالفة بين يديه فإنه يسهل عليه أن يرجع المقال إلى مصدره .

وقد يحسن الأشموني في بعض الأحيان ، فينسب القول إلى قائله ، فيصرح بالشاطبي في باب المعرب والمبنى عند قول الناظم « في اسمي جئتنا » وبالمعنى عند قول الناظم « وفعل أمر ومضى بُنِيَا » ، وبالتوضيح في باب النكرة والمعرفة عند قول الناظم « كافعل أوافق نغبط إذ تشكر » ، وفي الابتداء بعد قول الناظم « وأخبروا باثنين أو بأكثر... إلخ » ، وبالمرادى في النزاع عند قول الناظم « وأخرنه إن يكن هو الخبر » ، وكثيراً ما يصرح بلفظ الشارح ، يقصد ابن الناظم ، ولكن ذلك كله من الأشموني قليل جداً بالنسبة لإغفاله النسبة إلى صاحب الكلام .

فإذا قرأت فيه المباحث المتعلقة بالأدوات في باب « عطف النسق » مثلاً أو « النواصب » أو « الجوازم » أو « لو » أو « أما ولولا ولوما » أو « كم وكأين وكذا » وأمثال هذا فإنك واجده قد نقل كلام المغني مع قليل من التغيير ؛ إما بنقص لا يلمح ، أو زيد لا يذكر ، أو تقديم أو تأخير .

بقي علينا للمطلوب أن نكتب كلمة عن شواهد لأهميتها لدى المستفيد :

شواهد :

سلك الأشموني في شواهد مهيع السابقين عليه الذين دونوها في مصنفاتهم : سواء في ذلك الشعر أم النثر ، وسواء في النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب « مثلاً أو غير مثل » . أما الشواهد النثرية فمحشودة في الشرح ، فلسنا في حاجة إلى عرض شيء منها ، لأن النثر متفق على الاستشهاد به في غير الحديث ، أما فيه فتابع لابن مالك المجيز له على ما سبق في ترجمته ، وأما الشعر فكثير أيضاً ومقلد فيه من أخذه منهم ، وقد ساعده تأخره الزماني على جمع مقدار كبير

من مختلف المؤلفات قبله ، فمما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجه المعرفة بها من : قائلها ومن قصائدها ومما قيلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جليلة الحال في الشعر ، وإن المتتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء المعتد بهم إلا قليلا .

وقد رزق هذا الشرح القبول بين العلماء ، فعلق عليه كثيرون ، فمن حواشيه حاشية المدابغى (حسن ابن علي) ، وحاشية الأسقاطي (أحمد بن عمر) ، وحاشية الحفنى ، وحاشية الصبان ، توفي الأشموني سنة ٩٢٩ هـ .

قال الزركلى فى أعلامه الصبّان
(صاحب الحاشية على الأشمونى)
(- ١٢٠٦ هـ / - ١٧٩٢ م)

مُحمّد بن على الصبّان ، أبو العرفان : عالم بالعربية والأدب . مصرى . مولده ووفاته بالقاهرة . له « الكافية الشافية فى علمى العروض والقافية - ط » منظومة ، و « حاشية على شرح الأشمونى على الألفية - ط » فى النحو ، و « إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام - خ » و « إسعاف الراغبين - ط » فى السيرة النبوية ، و « الرسالة الكبرى - ط » فى البسملة ، و « أرجوزة فى العروض - ط » مع شرحها ، و « حاشية على شرح الملوى على السلم - ط » فى المنطق ، ورسالة فى « الاستعارات - خ » و « حاشية على شرح الرسالة العضدية - ط » و « تقرير على مقدمة جمع الجوامع - خ » وكتاب فى « علم الهيئة - خ » و « حاشية على شرح العصام على السمرقندية - ط » بلاغة ، و « حاشية على السعد - ط » فى المعانى والبيان . جزءان ، وغير ذلك .

وقال عنه الشيخ محمد طنطاوى فى كتابه القيم نشأة النحو :

هو أبو العرفان محمد بن على ، ولد بالقاهرة ونشأ فقيراً متواكلاً مستجدياً الخلق مع العفة . ولم ينشب أن حفظ القرآن والمتون ، واجتهد فى طلب العلوم ، وحضر على أشياخ العصر كالمداينى والبلدى والأجهورى والعدوى ، فنبغ فى العلوم عقلية ونقلية ، ودرس الكتب القيمة فى حيا أشياخه ، واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام ، فالتف حوله الخلائق الكثيرون ، وصنف مؤلفات فى مختلف العلوم ، ومن أشهرها فى النحو « حاشيته » على الأشمونى التى سارت بها الركبان : فاحتفى بها العلماء ، وعلقوا عليها تقارير كالإنبايى والحامدى والرفاعى - وتلك كلمة خاصة بها :

حاشية الصبّان :

رسم الصبّان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتبعها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى ، وتنبهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه . كما رسم اصطلاحاً خاصاً فى الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحفنى الذى التزم التعبير عن اسمه بلفظ « البعض » .

أما العنصر الأول ، فالصبّان فيه موافق موفق .

وأما العنصر الثانى ، فإنه فيه عادل ، رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنى ، فإنه تحامل على الحفنى فى شدة وعنف لا سجاحة معهما ، وأسرف فى التشهير به متجاوزاً العرف التقليدى فى رد العلماء بعضهم على بعض حتى فى الهنات الهيئات .

مما وافق فيه الصبان الحَفَنِي :

- ١ - ما كتبه في باب « النداء » على قول الأشموني : « والمثنى والمجموع » في شرح قول الناظم : « وابن المعرف المنادى المفردا ... إلخ » .
- ٢ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قول الأشموني : « ما فيه من الصيغة ... إلخ » في شرح قول الناظم : « وإن به سمي أو بما لحق ... إلخ » .
- ٣ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قوله : « لضعف سبب البناء ... إلخ » في شرح قول الناظم : « والعدل والتعريف مانعاً سحر ... إلخ » .
- ٤ - ما كتبه في باب « إعراب الفعل » على قوله : « وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا » ، في شرح قول الناظم : « وبعد فالجواب نفى أو طلب ... إلخ » .
- ٥ - ما كتبه في باب « لو » على قوله : « إذ لو قدر حصوله » في شرح قول الناظم : « لو حرف شرط في مضى ... إلخ » .

مما خالف فيه :

- ١ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قول الأشموني : « يعني ما كان من الجمع ... إلخ » في شرح قول الناظم : « وإذا اعتلال منه كالجواري ... إلخ » ثم قال معلقاً : « ولغفلة البعض ... إلخ » .
 - ٢ - ما كتبه في باب « ما لا ينصرف » على قول الأشموني : « وذكر الأخفش ... إلخ » في شرح قول الناظم : « ولسراويل بهذا الجمع ... إلخ » - ثم قال معلقاً ما نصه : « وأن تبججه هنا مما لا يتبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم ، نسأل الله العافية ... إلخ » .
- وأما العنصر الثالث ، فالصبان فيه بحق السابق المجلى في الكثير ، إذ لم يسلم في القليل إلى غير ذلك مما أخذه عليه من اللوم في أمور تتصل بالناحية العلمية ، وبالاستطراد إلى غير النحو . وصفوة المقال أن حاشية الصبان مفيدة علمياً . وقد بسط الجبرتي ترجمة الصبان في الجزء الثاني من تاريخه ، توفي وصلى عليه بالأزهر في حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ .



بسم الله الرحمن الرحيم

. أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان.. وفتح من أبواب التبيان. والصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم. ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدأ ومبتدع، ونشهد أن سيدنا محمداً عبدك ورسولك المفرد العلم والإمام المتبع. اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك. وجبرت بالسكون إليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك. (أما بعد) فيقول راجي الغفران «محمد بن علي الصبان» غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه. هذه حواش شريفة. وتقريرات جليلة منيفة. وتحقيقات فائقة. وتدقيقات رائعة. خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن «علي بن محمد الأشموني» الشافعي على ألفية الإمام «ابن مالك» كل الخدمة. وصرفت في تحرير مبانيتها وتهذيب معانيها جميع الهمة. ملخصاً فيها زيد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان. منبهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان. ضاماً إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به خاطر. مضيقاً إليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر. وحيث أطلقت شيخنا فمرادى به شيخنا العلامة المدابغي. أو قلت: شيخنا السيد فمرادى به شيخنا المحقق السيد البليدي. أو قلت: البعض فمرادى به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيراً. وما كان زائداً على ما في حواشيه وليس معزواً لأحد فهو غالباً مما ظهر لي وربما نسبته إلى صريحاً. وعلى الله الاعتماد إنه ولي السداد. (قوله أما بعد حمد الله إلخ) اعترض^[١] بأن هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف. ويجاب أولاً بأننا لا نسلم تلك الإفادة لأن القصد من قوله حمد الله إنشاء الحمد. وقوله حمداً لله وإن لم يكن جملة في قوة الجملة كأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئاً للحمد. وثانياً بأننا سلمنا تلك الإفادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لأن يحمده وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمناً بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحاً إذ المطلوب حصول الحمد مطلقاً في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بإفادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكتته عند قول المصنف^(١) «أحمد ربي الله خير مالك، مصلياً إلخ» وبه يعرف ما في كلام البعض وما أجاب به هو. وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظاً لا يحسم مادة

[١] (قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الأول منع المحشى أولاً صغراه وأورد على منعه بأنه مكابرة لا عبرة بها ويرد بأنه بحسب المراد وهو مبنى على أن مراد للمعترض الإتيان بها لا لفظاً ولا قصداً أما إن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بمنع أن المطلوب الإتيان لفظاً تأمل، وقوله: سلمنا إلخ مراده به أنها تفيد السبق لفظاً وقصداً فقط والحق أنه يدفع الإيراد خصوصاً المقام هنا قرينة عليه كما وضحه في الآيات لكن ترك المنع في الصلاة والسلام اتكالا على المقايضة تأمل، وثانياً كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع وأجيب بأن المقصود بها مجرد التثليل لا خصوص اللفظ راجع أنواع القياس في كتب المنطق المتخصصة.

(١) يقصد الإمام ابن مالك صاحب المتن (الألفية).

والسلام على من رفع بماضى العزم وخفض العزم قواعد الإيمان ، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان .

الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا ، والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع في الصلاة والسلام . فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الأخبار عن الحمد حمد أى صريح . قلت : ما تقرر إنما هو في الأخبار عن الحمد بثبوتة لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لأنه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الأخبار عن الحمد بسبق وقوعه ، ومثله الأخبار بأنه يقع كما في «أحمد ربي الله»^(١) على أنه خبر لفظا ومعنى فتنبه^(٢) . (قوله على ما منع من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمي أو نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف . ويظهر لي عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثاني لأن النكرة هي الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها إلا بتكلف فاحفظه ، أو موصول حرفي ويقوى هذا أن الحمد يكون حيثى على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطة . ومن زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعضية نكتتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالأولى . والمنع الاعطاء وبابه قطع وضرب ، والمنحة بالكسر العطية كذا في المختار . والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا . والمراد بأسبابه جميع ماله دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهامة وسلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره . (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكاء وشذ كسرتاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال ، وورد الفتح أيضا في التبيان كما في القاموس وإن كان كسره أكثر . والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى^(٣) . والمراد بأبوابه كل ما له دخل في حصوله كالإدراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالأبواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعارة بالكناية والأبواب تخيل والفتح ترشيح . وذكر المنع والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان أبلغ كما مر فالوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلقة . (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله . (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع ، أو حال منهما . وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اهـ . ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب في المعنى لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أي لأن

(١) في قول الفاطم * أحمد ربي الله خير مالك *

(٢) فالخير ما يحصل الصدق والكذب لذاته وعكسه الإنشاء .

(٣) يقول أهل اللغة إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى للفظ كسوته تعطى معنى أقوى من كسوته .

(مُحَمَّدٌ) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان . وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا

الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانهما في العمل لا في التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر . ومن وافق على ذلك هذا البعض وحيث لا يدل ما سيأتي على عدم جريان التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله . والرفع الإعلال والمراد به هنا الإظهار والإعزاز . (قوله بماضى العزم) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى العزم الماضى قال فى الصباح : عزم على الشيء وعزمه عزم ما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه^(١) وأن قوله تعالى : ﴿وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾^(٢) على تضمين معنى تنووا والماضى إما بمعنى النفاذ يقال مضى الأمر أى نفذ ، وإما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخيل . (قوله قواعد الإيمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالإيمان التصديق القلبى فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الإيمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما ، أو جميع ما وجب الإيمان به سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب ، أو البراهين الدالة على حقيقة^(٣) الإيمان ، ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الإيمان والإسلام الكاملين بالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل . والمراد بالقواعد الأركان الخمسة المذكورة فى حديث «بنى الإسلام على خمس»^(٤) وعليه ففى الكلام تلميح إلى هذا الحديث . (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله الله كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشيء به . فإن قلت : عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت : التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وإنما ورى بخصفه الذى لا يقع فى العربية للإشارة إلى أن ما وقع منه ﷺ أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم . (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام وإضافتها إلى البهتان استغراقية . (قوله محمد) يدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البذل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها . (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشيء بضم الخاء وكسرها ما خلاص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن . ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه . قال الجوهرى : وهو أبو العرب . وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله ﷺ . وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان ، فعلم وجه ذكر معد وعدنان . ويحتمل أنه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسمايتين باسمي أبييهما . وإنما أخر عدنان ذكر امع تقدمه وجوداً لأنه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام

[١] (قوله على حقيقة) كذا بالأصل ولعل صوابه حقن اهـ .

(١) وإنما يتعدى بحرف الجر تقول ﴿عزمت عليك أن تفعل كذا﴾ .

(٢) من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(٣) أخرجه البخارى ص ٧ ج ١ وشرحه القسطلانى فى ص ١١٩ ج ١ وابن حجر ٤٧/١ والعينى ١٣٩/١ راجع [١] كتاب الإيمان [٧] باب :

دعواكم إيمانكم الحديث رقم ٨ ص ١٧ ج ١ فتح البارى من تحقيقنا .

قصبات السبق في مضمار الإحسان . وأبرزوا ضمير القصة والشان بسان اللسان ولسان السنان . فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك . مهذب المقاصد واضح المسالك .

منتخباً من لباب عدنان كونه منتخباً من خلاصة معد ولا عكس . (قوله أحرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق إلخ كان من عادة العرب أن تفرز قصبة في آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه إليها وأخذها عد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية إن شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن قاوهم في الإحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف ، أو استعارة مكنية إن شبه في النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أى الميدان تخيلاً وإحراز قصبات السبق ترشيحاً ، أو استعارة مصرحة إن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحاً والإحسان تجريداً والمراد بالإحسان إما معناه الشرعى المبين في حديث جريريل بقوله عليه الصلاة والسلام : « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » ، أو مطلق الطاعة وهذا أقرب . (قوله وأبرزوا) أى أظهروا . وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد ضمير المستور الذى كان له قصة وشان عظيمان وهو دين الإسلام فيكون تسميته مضمرًا باعتبار ما كان . ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾ ففى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير إلخ لأن الذى أظهروه مفسره وهو لا إله إلا الله ، أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها . (قوله بسان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرحم ، والتركيان إما من إضافة المشبه به إلى المشبه أى اللسان الذى كاللسان في التأثير والسنان الذى كاللسان في كثرة استعماله ، أو من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان بالسنان في التأثير وشبه في النفس السنان في التركيب الثانى بالإنسان في صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلاً ، أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان في كثرة استعماله ، وجعل شيخنا إطلاق لسان السنان على طرفه الجراح لا تجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره . وفي قوله بسان إلخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات . وقد اشتملت خطبته على أنواع آخر كبراعة الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضى ونحوها . والطباق في الرفع والخفض والإيمان والبهتان والإفراط والتفريط . والجناس اللاحق في الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والخل والمحل ، وكذا بين الأدراج والأبراج كما قاله شيخنا والبعض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعاً لما سياتى والجناس المضارع في خلا وعلا . والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريه فالمضارع . ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان في جنس المخرج ومعنى قريه أن يتحدا في جنسه ويختلفا في شخصه . (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الأوجه فهو مستعار مما وضع له ، وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير

يمتاز بها امتزاج الروح بالجسد . ويحل منها محل الشجاعة من الأسد . تجد نشر التحقيق أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده ، وهل استعارة اسم الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه في رسالتنا في المجازات . والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلاً وكون الألفاظ المشار إليها شرحاً لطيفاً بديعاً غير مستقبل فلا بد من تقدير . أقول : بعد الفاء كما أفاده في التصريح ، نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر بمعنى الشارح أى خارجاً لم يحتاج إلى التقدير لأن الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حيثئذ بل قال الروداني في حواشيه على التصريح : قد يكون في الاستقبال وقد يكون في الماضي كما في شرط لو فليكن هذا منه اهـ نعم قال يس : يندفع بتقدير القول إشكال آخر وهو أن كون هذه الألفاظ شرحاً لطيفاً بديعاً ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد ، فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اهـ وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مراداً منه المعنى اللغوي لصحة تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح ، لكن في الجمع^(١) ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه في محله فتنبه : (قوله لطيف) يعنى لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازاً عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات . (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع^(٢) لا على مثال سابق فإنه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويحىء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والأرض . (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها ، أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض ، وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والتمن بجسم مستعمل وجسم مستعمل عليه وذكر على تخيلاً . (قوله مهذب إلخ) التهذيب التنقية ، والمقاصد المعاني ، والمسالك الألفاظ ، وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به . (قوله يمتزج بها إلخ) في الكلام مبالغة وإلا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والتمن متمايزان ، وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتن وبالسجعة الثانية إلى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن . (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجاً كامتزاج الروح بالجسد . لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للتمن كالروح للجسد وأن المتن بدون كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح^(٣) لأننا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى أمثال هذه المفاهيم . (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرهما لأن حل بمعنى نزل يجوز في حاء مضارعه الوجهان كما في القاموس وبهما قرئ في السبع قوله تعالى : ﴿ فيحل عليكم غضبي ﴾^(٤) فاقصص البعض كشيخنا على الضم تقصير .

[١] (قوله لبقية الشروح) أى وللألفية أيضاً وهذا ما لم يقصده الشارح .

(١) يقصد جمع الموامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . (٢) يقصد اسم مفعول من غير الفعل الثلاثي . (٣) من الآية ٨١ من سورة طه .

من أدراج عباراته يعبق . وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق . خلا من الإفراط الممل .
وأما حل ضد حرم فجاء مضارعه بالكسر فقط . وحل بمعنى فك فجاء مضارعه بالضم فقط . (قوله منها) قال
شيخنا السيد : حال أى كائنا منها لأن حل لا يتعدى عن وكذا قوله من الأسد أى كائنة من الأسد . ولعل معنى
كائنا منها وكائنة من الأسد متنسبا إليها ومتنسبة إلى الأسد ولا يبعد أن من في الموضعين بمعنى في . لا يقال الظرفية
في الأول غير ظاهرة لأننا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها . وقوله حل الشجاعة أى حلوها فمحل مصدر ميمي
أى حلولا كطول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم .
(قوله نجد نشر التحقيق إغ) النشر الرائحة الطيبة . والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق
على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه . والأدراج بفتح الهززة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها
ما يكتب فيه كما في القاموس ويعنى بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح^(١)
ظهرت رائحته ولا يكون إلا للذكية كما في المصباح ، ففى كلامه استعارة مكنية وتخيل وترشيح حيث شبه
التحقيق فى نفاسه بنحو المسك والنشر تخيل ويعنى ترشيح . قال شيخنا السيد : وفى العبارة قلب أى من
عبارات أدراجه هـ ونكتة القلب الإشارة إلى قوة النشر حتى مرى من العبارات إلى محلها المكتوبة فيه . (قوله
وبدر التدقيق إغ) البدر القمر ليلة كاله . والتدقيق يطلق على إثبات المسألة بدليلين أو أكثر وعلى إثبات دليل
المسألة بدليل ، وعلى ذكر الشيء على وجه فيه دقة . والأبراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر
المسماة بالبروج ، وعبر بالأبراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة أدراج . ويشرق بضم أوله وكسر ثلثه
مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثلثه مضارع شرق كقطع وزنا ومعنى ، وعلى كل ففى كلامه عيب
الستاد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى^(٢) . وفى كلامه استعارة مكنية وتخيل وترشيحان حيث شبه التدقيق
بالليلة المقمرة كمال الإقمار بجامع الكمال والبدر تخيل والإشراق والأبراج ترشيحان قاله شيخنا السيد . وجعل
شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو . والثلاثة ولك أن تجعل الأبراج استعارة مصرحة لعبارة الإشارات أى
المعاني الدقيقة إن شئت بالأبراج فى أن كلا عمل لما يتنفع به إذ العبارات محل للمعاني والأبراج محل للكواكب ،
أو تخيلا لاستعارة مكنية إن شئت الإشارات بالسموات فى الرفعة والثبات . ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا
قلبا أى من إشارات أبراجه ولا حاجة إليه كما لا يخفى . (قوله خلا من الإفراط إغ) الإفراط مجاوزة الحد ،
والتفريط التقصير أى خلا من الإفراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعاني . وعبر فى جانب الإفراط
بخلا وفى جانب التفريط بعدلا لأن التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا . وآخر هاتين
السجعتين مع أنهما من باب التخلي وما قبلهما من باب التحلية التفاتا إلى تقدم الإثبات على النفى وشرف الوجود
على العدم . والممل والخل وصفان لازمان لأن المراد الذى شأنه الإملال والذى شأنه الإخلال . (قوله وكان

(١) من الآية ٦٧ من سورة الفرقان .

(٢) أى بكسر عين الكلمة فى الماضى وفحها فى المضارع .

(٣) والستاد لى القافية اخلال ما يراعى قبل الروى من الحركات وحروف المد . وهو من عيوب الشعر .

وعلا عن التفريط المخل . ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(١) وقد لقبته « بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ولم آل جهدا في تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم . وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم . إنه قريب مجيب . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

بين ذلك قواما) أى عدلا . وأفرد اسم الإشارة مع رجوعه إلى اثنين : الإفراط والتفريط لتأوله بالمدح والفرح للإفراد حصول الاقتباس . (قوله وقد لقبته) أى سميت وإثما أثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من الإشعار بالمدح كاللقب^(٢) . (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهزة تكلم تليها ألف متقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لانه التى هى واو ، وماضيه ألا كعلا ، ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة : ألو كدلو وألو كعلو كما فى القاموس ، وإن كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للألو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الأول قوله جهدا أى اجتهدا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهدا على الاستناد المجازى ، أو نزع الخافض أى فى اجتهداى أو حال بمعنى مجتهدا ، وعلى الثانى مفعول به وعلى الأخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمتنع أحدا جهدا . وعن أبى البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل ، فجهدا خبر بمعنى جاهدا الذى يؤخذ من القاموس واختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم . (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا . (قوله وتقريبه) عطف لازم . (قوله والله أسأل إغ) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه^(٣) فالله مفعول قلم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته ، وأن يجعله مفعول ثان . وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثانى بعن نحو ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ أو ما معناها نحو ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ أى عنه . (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما . (قوله وما توفيقى إلا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء لأنه يؤهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد إذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد . وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى إلا بالله . وتوجيه على ما يستفاد من الكشف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موقفا إلا بمعرفته وتوفيقه أفاده ابن قاسم . (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الإقذار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من القيام . وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر لأن الاعتماد فى جميع الأمور والإقذار على تأليف هذا الشرح لا يكون إلا عليه تعالى وإن كان قد يعتمد فى بعض الأمور على غيره . (قوله أنيب) أى أرجع .

(١) سورة الفرقان : آية ٦٧ .

(٢) والقب كما يشعر بالمدح يشعر أيضا بالذم مثل قلة وألف الناقة .

(٣) كقولك أسأل الله العفو .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ) الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله (ابْنُ مَالِكِ)

(قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أولف أو تأليف فإن لم يراع^[١] كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر . وأقى جملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والإخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح^[٢] من مراعاة الحذر من الرياء خصوصاً مع الأمن من ذلك كما هو حال المصنف ، ولم يقدمها على البسملة أيضاً ليحصل لها بركة البسملة ولثلا يفوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمدلة ليقع اسمه بين الجمليتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه . (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جداً لأن الصيغة للمبالغة والتاء لزيادته وكثرة العلم جداً تحصل بالتحير في أنواع من الفنون فما اشتهر من أنه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم . (قوله جمال الدين) هذا لقيه أى مجمل أهل الدين . فإن قيل : كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسماً والآخر لقباً تحكماً ، قلت : يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه : والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأيوبيون ونحوهما ابتداء كائناً ما كان ، وأن ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم فإن كان مشعراً بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فللقب ، أو كان مصدراً بأب كأتى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأتى عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية ، وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية في تكتيته بأبى القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوائى . وحاصل الجواب أن اعتبار الإشعار والتصدير إما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء . والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانياً مشعراً جمال الدين فهو اللقب . (قوله ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق^[٣] على رفعه فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خبراً آخر هو فاعرفه . فإن قلت : في قول المصنف هو ابن مالك الإلباس لإيهامه أن مالكا أبوه . قلت : هذا الإلباس لا يضر هنا لأنه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عن شاركه في اسمه وهو إنما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها^[٤] قاله سم ، وأيضاً فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم . والأكثر حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضاً جيداً ومنه رسمها في ﴿ نادوا يا مالك ﴾ [الزخرف : ٧٧]

[١] (قوله فإن لم يراع إلخ) لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة فإن لم يراع متعلق البسملة المقدر بنحو أولف إلخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلاً وبمراعاته مقدر بنحو يؤلف المبدوء بياء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكي في الصورة الثانية بل الالتفات في المتعلق فقط عند السكاكي وليس الكلام فيه فلعل المحشى لم يبال بهذا لبعده .

[٢] (قوله أرجح) وقولهم درء المفسد مقدم على جلب المصالح إذا قويت أو ترجحت فلا إيراد .

[٣] (قوله بل هو باق) اعلم أنه اختلف في جواز تغيير إعراب المتن للشرح فقليل يمتنع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل يجوز للشارح المازج دون غيره مثل حذف الألف من قبيل الإعراب أولاً تأمل .

[٤] (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لأجل أن يتم التمييز .

الطائي^(١) نسباً ، الشافعي مذهباً ، الجياني منشأً ، الأندلسي إقليماً ، الدمشقي داراً و وفاة
لائتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة^(٢)
(أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَا لَكَ) أَيْ أَتَى عَلَيْهِ الثَّناءُ الْجَمِيلُ اللَّاتِقُ بِجَلالِ عَظَمَتِهِ وَجَزِيلِ نَعْمَتِهِ الَّتِي

في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت . وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه
فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف . (قوله الطائي نسباً) سيأتي في المتن أن قولهم
الطائي من شواذ النسب . (قوله الجياني منشأً) نسبة إلى جيان بلد من بلاد الأندلس فكان الأولى تأخيرها عن
قوله الأندلسي إقليماً ليكون للمتأخر فائدة ، وجواب شيخنا السيد بأنه قدّم الجياني اهتماماً بالأخص غير نافع
وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الأندلسي إقليماً لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الأندلس .
والأندلس بفتح الهمة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمة في فصل
المزارعة . ثم قال : وهي جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية . وإنما قيل للأندلس
جزيرة لأن البحر يحيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية . وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن
يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه هـ من مختصر ابن خلكان . ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض
أن الأندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمناها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحاً ثم أسلم
بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين هـ ما قاله ميارة ببعض حذف ، أي ثم بعد مدة طويلة أخذها
النصارى . ثانياً : هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصاً بضم الهمة والدال أيضاً . (قوله و وفاة) كذا في بعض
النسخ وفي بعضها ووفاته والأولى أحسن لإفادتها محل الوفاة دون الثانية . وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار
والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ما ذهب إليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبي
لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته في الجميع ولا من تمييز المفرد وإن قاله شيخنا لأن تمييز المفرد عين ميم
في المعنى والأمر هنا ليس كذلك . (قوله عام اثنين إلخ) أي عام تمام اثنين إلخ . (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع
حمد بكسرهما . قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض : كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بياء الغيبة لكنه التفت
من الغيبة إلى التكلم هـ وهو غير صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم ، فلفظ
أحمد هو المقول للمصنف فهو الذي يحكى بقال ، وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثاني بخلاف مقتضى الظاهر
كما في المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات في نحو ﴿ قَالَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ﴾ ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير
التقليد . (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة حمده الفعل والذات والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد
لفعله وذاته وصفته وإنما قدم الأول لأنه إنعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن
هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وإنما يناسب تفسيره بالربي وهو أولى هنا لذلك ولأن المالكية مذكورة
في قوله خير مالك ، إلا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف . وخير

(١) نسبة إلى قبيلة طيء نسبة شاذة إذ السب يكون بزيادة ياء مشددة آخر الاسم فيكون على هذا طيئ .

(٢) انظر المقدمة وتحقيقنا تاريخ ميلاده ووفاته .

هذا النظم من آثارها . واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد

أفعل تفضيل حذفته همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى أنه من الخير مصدر خار بخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف . وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى إن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فإطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية . (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام^(١) القائل بعمومه للخير والشرف . (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته إشارة إلى قوله رى ، لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك إلا أن يقال ما تقدم . والجلال العظمة ولا يتعين كون إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف كما يروى كلام البعض بل ولا يرجح لأنه وإن اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يجوز إلى تأويل الجلال بالجليل . (قوله وجزيل نعمته) من إضافة الصفة للموصوف قال البعض : وأشار إليه شيخنا والمراد بالنعمة الإناعام بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لأنه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفرادها . ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ورتب عليها ذلك الأثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فإنه يترتب عليها هذا الأثر . (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية . (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل هو لبيان الواقع إذ المنفى لا يتأتى هنا . (قوله لما فيها من الإشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال . وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد إلغ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا ، فإن الأولى لا تفيد التجدد وإن كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح ، والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم . وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه ، فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى إذ معنى الحمد لله ثابت لله والمعين أوقع فى النفس ، والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبعضها الأعم من تلك الصفة لأن معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها ، فالمضارعية أكثر فائدة . (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قول رى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمه مع أنه لم يذكر ذلك ، ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته . (قوله دائما) تؤكد

(١) عبد العزيز بن عبد السلام راجع له قواعد الأحكام فى مصالح الأنام من تحقيقنا .

في حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد . وأيضا فهو رجوع إلى الأصل إذ أصل الحمد لله أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه . ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت . ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق . والرب

لقوله لا تزال تتجدد . وقوله : كذلك تأكيد لقوله كما . (قوله نحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة إنشائية معنى ، وعليه لا يظهر ما ذكره لأن الحمد الإنشائي ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وإنما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى . ويمكن دفعه بأن إشعارها بالتجدد باعتبار حالها الأصلي الثابت لها قبل نقلها إلى الانشاء ، وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ، ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الإشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم . (قوله وأيضا) هو مصدر آض إذا رجع ، وهو إما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها ، فالتقدير هنا على الأول أرجع إلى التعليل رجوعا ، وعلى الثاني أقول راجعا إلى التعليل ، وإنما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويعنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضا ، قاله شيخ الإسلام زكريا . (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل إنما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الأول ولهذا قدمه على هذا . (قوله إلى الأصل) أى أصل الجملة الاسمية . (قوله فحذف الفعل) أى وجوب إن ذكر بعده وشكرا ، وشرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا إن ذكر وحده كما سيأتى في باب المفعول المطلق ، وإطلاق شيخنا الوجوب في غير محله . (قوله ثم عدل إلى الرفع إلخ) هذا يقتضى أنه لو لم يعدل إلى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب المبتدأ^(١) لأن بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام إلا بالعدول إلى الرفع ، ولا يكفى في إفادته وجوب حذف العامل مع النصب وإن صرح به الرضى في باب المصدر ، وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدأ على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر ، لكن الأوجه إبقاؤه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق . لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق إما بفعل وإما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل ، والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام ، لأننا نقول : لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفى لعمله في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ، ولئن سلمناه فمحل إفادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد إذا لم يوجد داع إلى الدوام ، والعدول المذكور داع إليه ذكره الغزى . (قوله لقصد الدلالة) أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر ، هذا إذا أريد بمدح دخول اللام العلة الغائية ، فإن أريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج إليه . (قوله والثبوت) إن أراد به ثبوت المسند للمسند إليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إخراجه .

المالك . والله علم على الذات الواجب الوجود أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى : ﴿ هل تعلم له سميا ﴾^(١) أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله . وهو عرى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم : وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار الإمام النووي تبعا لجماعة أنه الحى القيوم^(٢) قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : في البقرة وآل عمران وطه^(٣) والله أعلم .

(تنبه) أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء بالحصول

حذفه ، وإن أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الأخصر حذفه . (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا وإلا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس . (قوله والله أعلم) أى بالوضع لا بالعلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسطة . وسأأتى في المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية . (قوله الواجب الوجود) وصف الذات الواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لإيضاح الذات المسمى لا لاعتبارها فيه وإلا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح . وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لأن وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال . واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله . (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين : الأول أنه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته . والثاني أنه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها . (قوله وهو عرى عند الأكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية . وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه الأخيرة وإدخال أل . (قوله وقد ذكر إن) مسوق لتعليل كونه الاسم الأعظم ، ووجه الدلالة أن من أحب شيئا أكثر من ذكره . (قوله قال ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الأعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لأنه لم يذكر إلا مرة واحدة ، وفيه بحث لأنه لم يجعل القلة علة الأعظمية بل جعل الأعظمية علة الذكر في المواضع الثلاثة فقط لأنه لم يقل لأنه لم يذكر إن بل قال ولهذا لم يذكر إن ، ولئن سلم أنه قال لأنه لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع قلنا : ليس قصده التعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه في الثلاثة وهو ما روى عنه عليه السلام أنه قال : « هو في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه » لكنه لا يرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لأنه متكلم فيه فاعرفه . (قوله والله أعلم) أى بالاسم الأعظم أو بكل شيء . (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص بموضوع له خاص . قال : إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات الخصوصية لا يتعدد إلا بتعدد اللفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا هـ . ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالتراجم والعوام وكثير من

(١) من الآية ٦٥ من سورة مريم عليها السلام . (٢) أى اسم الله الأعظم .

(٣) راجع الآية ٢٥٥ من سورة البقرة والآية الثانية من سورة آل عمران والآية ١١١ من سورة طه .

الذهني أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه نحو : ﴿ أُنِى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾^(١) وجملة هو ابن مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل لها من الإعراب .

الناس يضمها لنا ، بل وأسماء العلوم لأن مسمياتها وهى الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد بتعدد التعقل . وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أيضا أرباب العربية ، هذا هو المتجه عندى وإن اشتهر الفرق فتأمل . والتنبيه لغة الإيقاظ ، واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق . قيل : أو على بحث بديهي ، فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهي غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذى هو المعنى اللغوى . (قوله أوقع الماضى موقع المستقبل) أى على سبيل المجاز . وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله إلخ . وكون المراد وأستعين الله على إظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ما حصل أى فى الخارج . وعلل هذا التنزيل بعلمين ذكر الأولى بقوله إما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهني يعنى أنه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ما حصل فى الخارج ، فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول ، وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل إلى ما قوى عنده إلخ يعنى أنه لما قوى ما عنده من تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول ، لكن لو قال الشارح فى العلمين إما للحصول مقوله ذهنا أو لتحقيق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر . والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانين وأنه لا خلاف بينهما إلا فى العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانين بالتنزيل والنحاة بالتشبيه ، وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن بصدده لا يكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه وإلا لزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمال فى غير ما وضع له لتنزيه منزلة ما وضع له كالأسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل . وبهذا مع ما قررنا به أولا كلام الشارح يطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله : أن قوله أوقع إلخ لا يصح لا على طريقة النحاة لأن التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم إنما هو فى التنزيل ، ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ، ولا على طريقة البيانين لأنه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل ، إلا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة ، واعتراضه بأن قول الشارح إما اكتفاء إلخ لا يصح أيضا لأن الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه إلى التنزيل والعكس . (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته ، وليس المراد بالتحقق التيقن لأنه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل . (قوله معترضة) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والإيصال والأصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه ، وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة ، وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيه وهو بعيد ، وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضة . واندفع بكون الجملة معترضة

(١) من الآية الأولى من سورة النحل .

ولفظ رب نصب تقديرًا على المفعولية ، والباء في موضع الجر بالإضافة ، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضًا بدل أو حال على حد دعوت الله سميعا ، وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خير ومعناه الإنشاء أي أنشئ الحمد (مُصَلِّيًا) أي طالبًا

غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه ، ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفى في جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا . ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لأن محله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم .
(فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم . (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد . (قوله تقديرًا إلخ) فقد اجتمع في أحمد رى الإعراب اللفظي في أحمد والتقديرى في رى والحلى في الياء . والفرق بين التقديرى والحلى أن المانع في الأول من ظهور الإعراب قائم بآخر الكلمة وفي الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد^(١) . (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدمامينى أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان^(٢) . وقوله أو بيان أى لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البديل على نية تكرار العامل فيكون حامدا في عبارته مرتين ، ورجح العرب الثانى من جهة أن المبدل منه توطئة للبديل وفي حكم الطرح غالبا . (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه العرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من رى أن جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور المانعين تعدد البديل وما في جعله بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الإبدال من البديل . وكونه حالا أى لازمة فيه - كما قاله ابن قاسم - إيهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالأولى جعله منصوبا بنحو أمدح . (قوله وموضع الجملة) أى جملة أحمد رى الله خير مالك أى والجملة بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله : وأستعين الله في ألفية . وعبارة السندونى وجملة أحمد رى إلى آخر الكتاب في محل نصب لأنها محكية بالقول اهـ ويظهر لى حمل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا ، وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فإنه نفيس . وإنما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وإن كان الراجح الأول . (قوله ومعناها الإنشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح أما بعد حمدا لله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهري .

(٢) راجع باب التوابع عند قول الناظم :

يتابع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبديل

من الله صلته أى رحمته (عَلَى النَّبِيِّ) بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فاعل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبى (الْمُصْطَفَى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص

ضمنا^(١) . (قوله مصليا) هذه الحال وإن كانت مفردة إلا أنها فى قوة جملة إنشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله إلخ أفاده ابن قاسم . ويلزم على الوجه الأول وقوع الإنشاء حالا وهو ممنوع فتأمل . وإنما لم يأت بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به ﷺ . ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان أتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره^(٢) . والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضى ذلك . (قوله أى رحمته) أى اللاتمة بمقامه بالإضافة للعهد . (قوله بتشديد الياء من النبوة إلخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر . وأنا أقول : يصح أن يكون المهموز من النب بكونه بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أول لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك ، وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك . وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبىو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء^(٣) . (قوله أى الرفعة) فيه مسامحة إذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أى المكان ذو الرفعة . (قوله لأنه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النبى على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى إليه^(٤) . (قوله فعلى الأول إلخ) يصح على كل من الأول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول فى كلامه احتباك . (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها إنما تقتضى تقييد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع . (قوله منوية) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردتها حيثئذ بالحمد . وفيه أنه حيثئذ لا يكون مصليا بالفعل لأن نية الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه ، فمقارنة لفظ اللفظ وقوعه عقبه ، فاندفع الاعتراض ، ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعذر منه ﷺ . وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمد بلسانى وأصلى بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها . (قوله من الصفوة) كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله بعد وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعتا لشيء واحد وإحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسطهما

(١) فالخير ما احتمل الصدق والكذب لذاته مثل نوح زيد أما الإنشاء فيمكنه نحو اللهم ارحمنا - راجع الموضع فى كتب البلاغة المتخصصة .

(٢) راجع كتاب السلام والاستئذان فى المجلد السادس عشر من فتح البارى - من تحقيقنا ، ط دار الفد العرنى .

(٣) راجع الإعلال والإبدال فى شذذ العرف فى فن الصرف للشيخ الحملاوى . (٤) عكس الرسول فى ذلك .

من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وَأَلِهِ) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (الْمُسْتَكْمِلِينَ) باتباعه (الشُّرَفَا) أى العلو .
(تفنييه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق والأصل

ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره . وفى نسخ من الصفة بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها . (قوله وهو الخلو من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى فى الأصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى معناه المراد هنا . (قوله لمجاورة الصاد) أى لأنها من حروف الإطباق الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء ، والتاء إذا وقعت بعد أحدها ت قلب طاء . (قوله أى أقاربه) الأنسب هنا تفسيره باتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف إهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب ولا عموم الأتباع ولو فى أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله : « المستكملين الشرفا » وما اشتهر من أن اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل لعموم الأتباع لست أقول بإطلاقه بل المتجه عندى التفصيل . فإن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا ، أو ما يستدعى تفسير الآل بالأتقاء حمل عليهم نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن خلت مما ذكر حمل على الأتباع نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ونحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك . (قوله المستكملين) صفة لازمة لآل . والسين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين ، أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسى . وما يدل على أن ثم قولاً بقياسيته قول الشمس الشورى فى حواشيه على التحرير الفقهي : الرجح أن النصب بنزع الخافض سماعى اهـ . أو يقال إن المصنفين نزله منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك . أو للصيرورة كاستحجر الطين ، أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك . واستشكل كلامهم بأنهم لم يبلغوا شرف الأنبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف . وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم ، أو الكلام محمول على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوا مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه . ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفاً أى كل شرف أو كل مجد مثلاً . وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الإيذان بالعموم الأنسب بمقام المدح وفيه نظر لأن ذكر معمول هنا مساو لحذفه لأن معمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الأول . (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلاً لقلبها ألفاً فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ، ولعل وجهه أنهم قصدوا بقلب هاتهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفاً لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل . ولم ت قلب الهاء ابتداء ألفاً لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس . (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضا .

أراق ، ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيويه^(١) . وقال الكسائي^(٢) : أصله أول كجمل من آل يقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صفروه على أهيل وهو يشهد للأول^(٣) ، وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف إلا إلى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفا باعتبار الدنيا . واختلف في جواز إضافته إلى المضر فمنعه الكسائي والنحاس^(٤) ، وزعم أبو بكر الزبيدي^(٥) أنه من لحن العوام والصحيح جوازه . قال عبد المطلب^(٦) :

[١] وانصر على آل الصليب ———— سب وعابديه اليوم آلك
وفي الحديث : « اللهم صل على محمد وآله » (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي) نظم قصيدة (أَلْفِيَّة)

(قوله كما في آدم وآمن) مثل بمثلين من الاسم والفعل . (قوله وقد صفروه على أهيل) ضعف باحتيال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول ، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل . (قوله وهو يشهد للأول) إن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور . (قوله ولا يضاف إلا إلى ذى شرف) لا ينافي هذا تصغير آل المقتضى الحفارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف . ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف فنقول الشرف باعتبار يجمع الحفارة باعتبار آخر . وقوله إلى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق . وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة . (قوله الإسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال ، والأسكوف لغة فيه والجمع ، أساكفة . (قوله فمنعه الكسائي والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير ، والجواب منع الحصر لأن الضمير كمر جمعه في البدلالة اهـ . نجارى على المحلى . (قوله أنه) أى المذكور من الإضافة . (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرة بألفيل إلى مكة لتخريب الكعبة . (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فيناfi ما تقدم ، ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة . (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الإعانة . والمراد بالإعانة هنا الإقدار وسماه إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين : قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى بإيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق على هذه الإعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل ، أفاده الشيخ يحيى فى حواشيه على المراتى . وأصل أستعين أستعون بكسر الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها فقلبت

[١] آل الصليب : الأحباش . وانصر : فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وعلى حرف جر والصليب مجرور بعلى وهو مضاف والصليب مضاف إليه . وعابديه عاطف ومعطوف ومضاف إليه واليوم ظرف زمان منصوب بالفتحة . آلك مفعول به ومضاف إليه .

(١) عمرو بن عثمان إمام مدرسة البصرة النحوية تعلم على الخليل ويونس والأخفش صاحب الكتاب فى النحو تولى سنة ١٨٠ هـ - راجع إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين - أيضا طبقات النحويين واللغويين للزبيدي .

(٢) على بن حمزة أبو الحسن الكسائي إمام الكوفيين فى النحو صاحب قراءة القرآن الكريم مات سنة ١٩٢ هـ . (٣) إذا تصغير يرد الأشياء إلى أصلها .

(٤) محمد بن إبراهيم أستاذ اللغة مات سنة ٦٩٨ هـ . (٥) محمد بن الحسن أبو بكر ألف مختصرا الكتاب العين مات سنة ٣٧٩ هـ .

(٦) عبد المطلب بن هاشم جد الرسول ﷺ راجع النسب الشريف فى السيرة النبوية لابن هشام - من تحقيقنا .

أى عدة أياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره^(١) ، وحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد ، والظاهر أن فى بمعنى على لأن الاستعانة وما تصرف منها الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قاله فى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ على بعض التقادير . (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل ، وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الألفية قصيدة ما ستعرفه . (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تقص عن الألف ستة آيات فليُنظر فإن جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد التحرى فى علها بأنها ألف . (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حيث أن يقول ألفية لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة . (قوله بناء على أنها إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله من كامل الرجز) وزنه مستعملن ست مرات . والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستعملن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا :

قال محمد هو ابن مالك أحمد رى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعنى بمجولة عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعرا مستقلا . وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا ، وأحمد رى الله خير مالك ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ، فلو جعلنا مجموع الأيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعلمون ذلك فى هذه الأراجيز عينا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخرجية . ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة . ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر . (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة « فى » استعارة تبعية لمعنى على كما فى ﴿ ولأصلهكم فى جذوع النخل ﴾ [طه : ٧١] ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن إلخ فهو معطوف على قوله والظاهر . وإنما كان الأول ظاهرا لأن الاستخارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولأن ارتكاب التجويز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله إن فى بمعنى على إذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر . لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تزدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين اليبانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لأننا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن اليبانى للخلاف فى كون النحوى قياسيا وإن كان الأكترون على أنه قياسى كما فى ارتشاف أى حيان دون اليبانى فاعرفه . (قوله لأن الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه فى الآية من

(١) فى الحقيقة أن عدد أيات الألفية ٩٨٨ بيتا إن كانت من كامل الرجز أو ١٩٧٦ إن كانت من مشطوره الرجز .

إنما جاءت متعدية بعلی قال تعالى : ﴿ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ﴾^(١) . ﴿ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾^(٢) أو أنه ضمن أستعين معنى أستخير ونحوه مما يتعدى بقی أى وأستخير الله في ألفية (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) أى أغراضه وجل مهماته (بها) أى فيها (مَحْوِيَّةٌ) أى محوذة .

تصاريق الإعانة لا الاستعانة . (قوله إنما جاءت) لم يشن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو التصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف ، أو الضمير للاستعانة وخير ما مخوف لعلمه من هذا . وقوله متعدية أى إلى المستعان عليه لا المستعان لتعليقها إليه بنفسها كما هنا وبالباء كما في قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اسْتَغْنُوا بِاللَّهِ ﴾ . (قوله قال تعالى) (إلخ) استشهاد على التعدية بعلی لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لأن الآية لا تدل عليه . (قوله معنى أستخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد . (قوله أى أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة . وقوله وجل مهماته عطف على تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف . مضاف ودفع بذلك التناقض بين ما هنا وقوله آخر الكتاب : * نظما على جل المهمات اشتمل * وقد أجيب بأجوبة غير هذا : منها أن ما هنا في حيز الطلب وما يأتي أخيار بما تيسر له . وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر نكتة ، وصرفوا ما هنا إلى ما يأتي دون العكس لأن ما يأتي هو المطابق للواقع لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرهما . (قوله بها أى فيها) من ظرفية للدلول في الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني والمقاصد تلك المعاني . ويصح أن تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محورية لتعاطيها بسببها . (قوله محوية) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الأولى التي قبل الياء المدغمة للمناسبة^(٣) . (قوله النحو في الاصطلاح) (إلخ) تعريف الفن أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها . ومنها موضوعه وغايته وفائده : فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام . وفائده معرفة صواب الكلم من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن . وفي كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه . وفي الاصطلاح إما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدأ ، وإما لغو متعلق بمعنى النسبة التي اشتملت عليها الجملة . (قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لأن النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة ، والعلاقة في الأول التعلق بين المصدر وما اشتق منه ، وفي الثاني الأول ، وإن كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن إطلاقه على القواعد

(١) من الآية ٤ من سورة الفرقان . (٢) من الآية ١٨ من سورة يوسف .

(٣) أى لتلعب الياء .

(تفجييه)*: النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها . قاله صاحب المقرب^(١) فعلم

المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه . وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقته لغة وعرفا . وأما إطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها يجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع^(٢) فمجاز عند الحكماء . حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والأدب كما نقله البعض عن سري الدين . والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والأصوليين إلا الأمدى كما في البحر المحيط في الأصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الأصوليين فيه نظر . والباء في قوله بالمقاييس للتصوير . وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الإدراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج إذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة ، أو جعلناها للتصوير إذ لا يتصوران بها ولا الفروع وإن قال به البعض لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا ألا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي النحو فتأمل . وخرج بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب والسنة . (قوله بالمقاييس) بغير همز لأصالة الباء الأولى كما في مقاييس جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية . (قوله من استقراء كلام العرب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى من كلام العرب المستقر أى من أحوال أجزائه ، ففى العبارة حذف مضافين وإن أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه . (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها لمن بعد الصدر الأول كما أن استنباطها من الصدر الأول . فاندفع ما يقال : استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الأحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها إلى معرفة تلك الأحوال يقتضى تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا إنما يرد إذا جعل الضمير في قوله أجزائه راجعا إلى عين كلام العرب ، أما إذا جعل راجعا إلى جنس كلامهم لأن أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لأن السابق معرفة غير المتأخر معرفته حيثئذ . وحاصل الدفع الأول اختلاف المعرفة باختلاف العارف . وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما . (قوله أحكام أجزائه) المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية . (قوله التي اختلف منها) صفة للأجزاء والضمير في اختلف يرجع إلى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ، ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم إبرازه عند أمن اللبس . وقال البعض : نقل الراعى في باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا في وجوب إبراز الضمير بين ما إذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الأول دون الثانى اهـ . وهو مخالف لما في الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور .

(١) هو ابن عصفور على بن مؤمن أبو الحسن الأشبيل أستاذ اللغة في الأندلس مات سنة ٦٦٣ هـ .

(٢) هي قضية منطقية وقد أساء البعض إلى النحو بمثل تلك القضايا الخارجة عن مضمونه .

أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسم الصرف ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالمخلوق بمعنى المخلوق ، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد يقال نحو نحت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك ، والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت ، والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف ، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أى أقسام . وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه

(قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف . (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وإن أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما : اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ ، وجعلوا البديع ذيل^(١) لا قسما برأسه . وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاص . (قوله لا قسم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسم الصرف ، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء وموضوعة الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء . (قوله وهو مصدر إلخ) قال البهوتى : انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا . قال البعض : لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أو لا هـ . وأقول : وقع فى قوله تعالى : ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا ﴾ كما يفيد كلام البيضاوى . (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الإسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة . وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداول القصد ولهذا صدر به الشارح ، قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وإن كان الأنسب تقديم اللغوى . (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب إطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر . (قوله الدليل) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة . واسمه ظالم بن عمرو . قال فى التصريح : وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية . (قوله وشيئا من الإعراب) أى حيث قال : الأشياء ظاهر ومضمّر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته . قال السيرافى يعنى اسم الإشارة . (قوله انح هذا النحو يا أبا الأسود) روى أن مما ذكره أبو الأسود حكم إن وأن وكأن وليت ولعل ولم يذكر لكن

(١) أى للمعاني والبيان .

لما أشار إلى أبنى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئا من الإعراب قال : انح هذا النحو يا أبا الأسود^(١) (تَقَرَّبُ) هذه الألفية للأفهام (الْأَقْصَى) أى الأبعد من المعانى (بَلَقِظَ مُوجِزٌ) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وَتَبَسَّطُ) أى توسع (الْبَذَلُ) بالمعجمة أى العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها

فأمره الإمام كرم الله وجهه أن يزيد ما فزادها . (قوله تقرب إلخ) إسناد التقريب إليها مجاز عقلى من باب الإسناد إلى الآلة إذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف . (قوله أى الأبعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابيه ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد لأن البعد مقول بالتشكيك . وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه ولا تقرب البعد . (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لأن المعهود سببا للتقريب البسط لا الإيجاز . قال سم : ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالألفاظ الوجيزة التى من شأنها تبسيطها . ولا إشكال فى كون الإيجاز قد يكون سببا للإيضاح إذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اهـ . وقد يقال السبب حيث هذه المبالغة لا الإيجاز . (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والأصل مع وجازتها . وأنت خير بأن الاتحاد إنما يأتى إذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الأقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد . وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فأنظره . (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة . وفى المصباح أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا . (قوله وتيسط البذل) فسرہ الشارح بتوسع العطاء أى الإعطاء بمعنى تكثر إفادة المعانى ، فقيه استعارة إما تمثيلية بأن يكون شبه حال الألفية فى كثرة إفادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ، أو مصرحة حيث شبه إفادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح ، أو مكنية حيث شبه الألفية بكرم والبذل تخيل والوعد ترشيح . (قوله وهو) أى البذل إشارة إلى ما تمنحه أى إلى منح ما تمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الإعطاء . ويحتمل أن هذا إشارة إلى أن المراد بالبذل المبذول وأن تفسيره أولا بالعطاء بالنظر إلى معناه الأصلى . وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة . (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية . فإن قلت : الإعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد ؟ قلت : كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات إليها وتصور ألفاظها فكأنها لتبيحها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا قاله سم . ويمكن أن

(١) أيضا حينما كان يعرض أبو الأسود عليه ما فعل كان يقول له ما أحسن ما نحت !

من كثرة الفوائد (بوغلة مُنجز) أى موفى سريعا .

(تفتيحه)*: قال الجوهري^(١) : أوعد عند الإطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد :
[٢] وإلى وإن أوعده أو وعدته تخلف إيعادى ومنجز موعدى
(وَتَقْتَضِي) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رِضًا) محضا (بِغَيْرِ سُخْطٍ) يشوبه
(فَائِقَةُ أَلْفِيَّةٍ) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (أَبْنِ مُعْطَى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب
زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر

يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها لأن الموعود به تتشوف إليه النفس فتكون أحرص
عليه ويكون هو أعز عليها . وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وإن قال بعضهم مضارع . (قوله ووعد
للخير) أى عند الإطلاق وحذفه اكتفاء . (قوله تخلف إيعادى إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله وتقتضى
أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا وإسناد الطلب إليها مجاز عقل من الإسناد إلى السبب
إذ الطالب فى الحقيقة ناظرها . ويحتمل أنه شبه الألفية بعقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة
المكنية وإثبات الطلب تخيل ويحتمل أنه أراد بالاعتناء الاستلزام على التجوز . (قوله رضا) كسر راءه
سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لأن فعلهما كفرح يفرح . (قوله محضا) كأن
زاد تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا . وقوله يشوبه أى يتخلل
بين أزمنة الرضاء أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضاء . وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضا
لا يفتى عن قوله بغير سخط ، والسخط تغير النفس وانقباضها لأخذ الثأر والمراد منه فى حقه تعالى
لازمه وهو إرادة الانتقام أو الانتقام . (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف . وإنما فاقها لأنها من بحر واحد
وألفية ابن معطى من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز ، ولأنها أكثر إحكاما من ألفية
ابن معطى . (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى أنه كان مالكا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى
ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من الغرب اهـ ويمكن أنه تخفف بعد أن تشفع . (قوله
الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك أن لقب يتعدى بنفسه وبالحرف
كسمى . (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص . (قوله لإقراء الأدب) اسم لما يشمل الاثنى
عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لما . (قوله فى سلخ) أى آخر . (قوله على شفير
الخنديق) أى حفر الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه
الغلال إلى الحرمين متصلا بالبحر المالح . (قوله : ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف

[٢] البيت لعامر بن الطفيل وهو من بحر الطويل .

(١) إسماعيل بن حماد صاحب الصحاح أبو نصر الفارائى إمام فى اللغة والأدب وعلم أصول الفقه تعلمذ على الفارمى والسيرالى توفى سنة ٢٩٦ هـ .

وتصدّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة في سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة.

(تنبيه) ويجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبراً لمبتدأ محذوف والجر نعتاً لألفية على حد **﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾**^(١) في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجه بعضهم (وَهُوَ) أي ابن معطى (بِسَبْقِ) الباء للسببية أي بسبب سبقه إياي (حَائِزٌ تَفْضِيلاً) على (مُسْتَوْجِبٌ) على (تَنَائِي الْجَمِيلِ) عنه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وتثنائي مصدر مضاف إلى فاعله وهو الياء والجميل إما

إن جعل مولده مصدراً ميميا بمعنى الولادة أي كائن في سنة، ويرفعها على الخبرية أن جعل اسم زمان. (قوله في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره. (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعلها من ألفية لأنها وإن كانت نكرة تخصصت بالوصف، أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضي. (قوله خبراً لمبتدأ محذوف) أي والجملة حالية أو استثنائية. (قوله بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن. (قوله وأوجه بعضهم) قال شيخنا: والبعض لعل القائل بالجواب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اهـ. وأحسن منه أن يجعل خبراً ثانياً لهذا. (قوله بسبق) أي على في الزمن والإفادة وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب. (قوله حائز تفضيلاً) أي فضلاً من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر المبني للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الحيازة في كل شيء بحسبه. فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له. ولا يرد على الجواب الثاني والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله. (قوله مستوجب) قال سم: أي مستحق اهـ ويحتمل أن السرن والتاء للتصيير أي مصير الثناء واجبا على. (قوله لما يستحقه السلف إلخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علة وهو سبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضاً بل هو علة للعلية أي لكون سبق علة للاستيجاب، لكن لا يظهر التعليل إلا بتقدير مضاف أي لوجوب ما يستحقه إلخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح. (قوله مصدر) فيه مسامحة لأن الثناء اسم مصدر أثني، ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف. (قوله إما صفة) أي لازمة أو مخصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائي أو بدل منه أي كائناً عليه أو ثنائي عليه، لا بشائي المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله.

(١) من الآية ٩٢ من سورة الأنعام.

(تنبيه) و وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأنفصح وإفراوات لأن هبات جمع قلة والأنفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الأجزاء

(١) ولذلك يقال دركات جهنم أعادنا الله منها. (٢) أى الإنشاء.

(٤) أى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وإن كان للصرفين اصطلاح آخر يقول الناطم جامعا أوزان القلة.

بِأَفْعَلٍ وَأَفْعَلٍ وَأَفْعَلٍ وَلَعَلَّ يَعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة.

(خاتمة) بدأ بنفسه لحديث «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه» رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه الصلاة والسلام: «رب اغفر لي ولوالدي» وعن موسى عليه السلام: «رب اغفر لي ولأخي» وكان الأخسن أن يقول رحمه الله تعالى: والله يقضى بالرضا والرحمة لي وله ولجميع الأمة لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

[الكلام وما يتألف منه]

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح.

في المنتهى. والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدأ والمنتهى. وعلى هذا يأتي استكشال القرافي^(١) الذي ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه إذا قال على دراهم كان إقرارا بثلاثة إجماعا وحقه بأحد عشر لأنه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع إمكان الحقيقة. وإن أجيب عنه ببناء الأقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استكشال. **(قوله والأفصح في جمع القلة إلخ)** وجه ذلك بأن العاقل منظور إليه فاعتنى بشأته في المطابقة بخلاف غيره. وطريق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة. وقال شيخنا السيد: المطابقة في جمع العاقل وجمع القلة لغيره على الأصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره لأنه لاخطأه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة إليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبرا للقلة. **(قوله مما لا يعقل)** أى من جموع ما لا يعقل. **(قوله وقال تعالى إلخ)** لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجحوه في مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وإنما ذكره استئناسا. **(قوله لما عرفت)** أى من ارتكاب خلاف الأنصَح. **(قوله ولأن التعميم مطلوب)** قال سم: لعله عمم في اللفظ دون الكتابة ريبقى الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اهـ. أقول: الأقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل.

[الكلام وما يتألف منه]

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها، وذكر الضمير مراعاة للفظ ما. **(قوله أى هذا باب شرح الكلام إلخ)** لا شك أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب. فشرح الكلام أولا: بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها، ثانيا: بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح

(١) راجع له شرح تنقيح الفصول من تحفيظنا.

(كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد أو تقديرًا

مختلف، وللإشارة إلى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف، على أنه كما قال الروداني تقدير معنى لا تقدير إعراب وإن أوهمه صنيع الشارح لأن شرح المضاف إلى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم إعادته معه لأن الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أن الكلام حبر مبتدأ محذوف تبعاً للموضح غير متعين إذ يجوز كما قاله الشنوائى رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى، ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هالك كما وقع لبعضهم لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً. وفي قوله ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوع ضمير يتألف في كلام المصنف إلى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. (قوله واختصر للوضوح) قيل على التدرج لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة واحدة لأنه أقل عملاً وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف إليه. ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمدة فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلاً كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يفهم مقامه شيء، فتجوز البعض نيابته عن المبتدأ على الثانى غير صحيح فتدبر. (قوله كلامنا) أتى بالإضافة وإن كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام وللإشارة إلى أن المصنف من مجتهدى النحاة. (قوله أيها النحاة) أى مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوفاً. وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ. ويظهر لى أن معنى قولهم على اللفظ أنه ضم اتباعاً لضم لفظ أى، فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الانباع، ضرورة أن النعت موافق للمنعوت في إعرابه ثم رأته عن بعض المحققين كما سياتى في محله فاحفظه. (قوله صوت) يستعمل مصدراً لصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس. وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتغال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ خرفين أو أكثر فإن كان حرفاً واحداً كواو العطف كان من اشتغال المطلق على المقيد أو العام على الخاص. (قوله تحقيقاً إلخ) تعميم في الصوت فالمصوب مفعول مطلق محذوف أى محقق تحقيقاً أو مقدراً تقديرًا أو بمعنى محققاً أو مقدراً حال، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدرة. قال الروداني: واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقى المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت، فالتحقيقى اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر

كالضمير المستتر (مُفِيدٌ) فائدة يحسن السكوت عليها (كَاسْتَقِمَّ) فإنه لفظ مفيد بالوضع .
فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة .
وبالمفيد المفرد نحو زيد ، والركب الإضافي نحو غلام زيد ، والركب الإسنادي المعلوم

كما قاله الرضوي^(١) لم يوضع له لفظ حتى ينطق به ، قال : وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اهـ .
فقول المعربين في استقيم مثلاً ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت أي تصوير معناه تقريباً وتدريباً أنت ، قال البعض :
وحينئذ فليس في اضرب مثلاً إلا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ
في جعله جزء الكلام الملفوظ كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة
يكون ممكنا جسماً أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى لصوت فقول بعضهم كالجامي
ليس من مقولة الحرف أو الصوت أصلاً ليس على ما ينبغي أفاده العصام . (قوله المستتر) أي وجوباً وجوازاً فيما
يظهر . (قوله مفيد) أي بالوضع فاندفع ما أراد على التعريف من أنه يشمل اللفظ المفيد عقلاً أو طبعاً مع أن المراد
بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشئيين . (قوله فائدة يحسن السكوت
عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف
الثن غير مانع . واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفرداً والمراد بالسكوت سكوت
المتكلم على الأصح ، وبحسنه عند السامع إياه حسناً بدلاً من احتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون
اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً على المحكوم عليه وبه . (قوله بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي
هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي^(٢) وغيره ليخرج كلام الأعاجم ، لا القصد لأنه أدرجه في
الإفادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف ، فكان الأولى
زيادته في التعريف أيضاً . ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعه وهو الصحيح لكن
وضعها نوعي فهو المراد في التعريف . (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهي أخرج به .
(قوله من الدوال مما ينطلق إلخ) من الأولى بيانية والثانية تبعيضية إذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل
قول . وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا لأن الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاماً في
اللغة وغيره يفهم خروجه بالأولى . (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة
كما في المصباح فعطف الإشارة عليه عطف عام على خاص . (قوله وبالمفيد إلخ) أخرج به أموراً خمسة وكان
الأحسن ذكر المركب التقيدي والمزجي مع الإضافي . (قوله والركب الإسنادي المعلوم إلخ) جرى في إخراج
الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه

(١) الرضوي : هو الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب . وانظر البنية [٥٦٧/١] .

(٢) الشاطبي : هو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعي . كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، وأستاذاً في
العربية ، أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وأخذ عنه السخاوي ... وله من الشاطبية المشهورة في القراءات والرائية في الرسم ، وكان محققاً ذكياً
واسع المحفوظ . توفي سنة ٥٩٠ هـ . انظر بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة .

مدلوله ضرورة كالنار حارة ، وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم .

(تنبيهات): الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق . الثانى : يجوز فى قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر^(١) فإنه اقتصر فى شرح الكافية^(٢) على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما ، وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً

كما ذهب إليه أبو حيان وغيره ، فالمراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا . قصد بها التكلم الكلام أو لا ، طابق كلامه الواقع أو لا . (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظ حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاماً لأن مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ، ولا باق على مصدرية حتى يرد أن اللفظ فعل اللافت والكلام النحوى ليس فعلاً . فإن قلت : إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف . قلت : صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصل وهو الرمى مطلقاً أو من القم فلا إشكال ، فتتظير بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الأصل وهو الإيجاد إنما هو فى مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول . (قوله أن يكون تمثيلاً) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدأ مخنوف أى وذلك كاستقم . (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلاً وتتميماً كما أشار إليه ابن الناظم أولى^(٣) . وإنما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فإنه اقتصر إلخ ولأن عادتهم بعد إيراد تعريف الشئ إيراد الكاف ومجورها مجرد تمثيل . (قوله فإنه اقتصر فى شرح الكافية) أى والألفية خلاصة الكافية . (قوله نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما) أى لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً ، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية ، وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصداً لما تكلم به . (قوله لكنه إلخ) استدراك على قوله فإنه اقتصر إلخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضاً . (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر . وأما بالتركيب فلذكره بدله الإسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت للمدلول الأخرى . وفسره شيخنا السيد تبعاً لغيره بالنسبة بين الركنين ، وأرجع بعضهم الأول إلى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة إلخ . ثم قال شيخنا السيد^(٤) : فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وإن اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى^(٥) ، فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى . ووقع الخلاف أيضاً فى الفضلات

(١) ومن ذهب إلى ذلك ابن جابر والأندلسى الموارى فى شرحه لألفية ابن مالك . (٢) لابن الحاجب أعان الله على إقامته .

(٣) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . من تحقيقنا / يظهر قريباً .

(٤) انظر له شرح الكافية لابن الحاجب . (٥) يقصد مع الفواعل للسيوطى .

مفيدًا مقصودًا لذاته^(١) فزاد لذاته ، قال لإخراج نحو قام أبوه من قولك جاءني الذي قام أبوه وهذا الصنيع أولى لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح^(٢) قوله كاستقم تنميماً للحد . الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم . الرابع :

هل هي خارجة عن الكلام أو داخله فيه قولان والثالث التفصيل فإن كان حذفها مضرًا كنسأوه طوالق إلا هذا وعبيده أحرار إلا زيدا دخلت وإلا فلا هو سيأتي لهذا مزيد بحث . (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهي ويجرورها في موضع الحال من ضمير تضمن . (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضًا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا ، وأجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر على التصريح بإحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالآخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ، ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الجمع . (قوله لإخراج نحو قام أبوه إلخ) أى لأن الإسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ، ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعية . (قوله وهذا الصنيع) أى التصريح بأجزاء الماهية في الحد . (قوله لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة في الحدود ، ولو سلم أنها التزامية فهجورها إنما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم ، وقد ينازع فيما استظهره وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم . فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها معاني غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا أفاده شيخ الإسلام في آخر مبحث الكليات من شرحه على إيساغوجي نقلا عن الإمام الرازي . (قوله ومن ثم) أى هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام . (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناطم . (قوله تنميما للحد) أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلا فقط . ولا ينافي في ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه فاكثفى عن تنميم الحد بالتمثيل^(٣) لأن معناه أنه اكتفى عن تنميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتنميته بالمثل المتضمن لهما ، على أنه لو منع مانع كونه تنميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تنميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه ، وأن تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة ، وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن في آخر كلام ابن الناطم ما ينافي ما سنده إليه النارج وإن كان في أول كلامه ما يشير إليه فتأمل . والظاهر على كونه تنميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ . وقول البعض هو في موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت

(١) انظر تسهيل القرائد وتكميل المقاصد ص ٣ .

(٢) المراد بالشارح هو العلامة بدر الدين ابن الناطم .

(٣) انظر شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا / يظهر قريبا .

إنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزئين (وَأَسْمَ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ونوع الفعل

من غير مقتضى مع أنه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفاية استقيم اه لأن مقتضى هذا أن يكون كاستقيم نعمتا لمفعول مفيد محذوف والأصل مفيد فائدة كفاية استقيم ، فعليك بالإنصاف . (قوله إنما بدأ بتعريف الكلام إلخ) جواب عما يقال : لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة ؟ وحاصل الجواب أنه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فللتألف الكلام منها والنكات لا تتراحم . (قوله لأن التأليف إلخ) وقال السيد : هما بمعنى واحد ، قال البعض : وهو معنى التأليف . (قوله وقوع الألفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداها إلى الأخرى ، أو إضافتها إليها ، أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقيام جاءه الشنوائى أى وليس المراد بها تناسبها فى المعنى فلا يخرج نحو الحجر مأكول . (قوله الكلم مبتدأ إلخ) أى كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدأ والنكرة خبر . واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع ، وإن كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لأن تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحي فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها . وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحد من هذه الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ، ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه . وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم واحده لأن الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها . وتقديره على الثانى جنس واحده لأن جزأه فرد من أفراد الكلمة ، والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لأن المقسم وهو الكلمة إلخ . وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلثم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه . ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده إلى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات وإلا لأنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الأنواع الثلاثة للكلمة ، وواحد الكلم الاصطلاحي كلمة وهذا أولى لعدم إحواجه إلى تقدير . (قوله لأن المقسم) أى محل القسمة يعنى المقسوم . (قوله صادق إلخ) قال يس : الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ، ويستعمل بعل فىقال صدق الحيوان على الإنسان . وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فىقال هذه القضية صادقة فى نفس الأمر أى متحققة . (قوله من تقسيم الكل إلخ) تقسيم الكل إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التى تتركب منها . وتقسيم الكل إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود . والتقسيم حقيقى إن تباينت أقسامه وإلا فاعتبارى .

ونوع الحرف^(١) فهو من تقسيم الكل إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف . وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكل إلى جزئياته وهو ظاهر . ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا الثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثاني

(قوله ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي لتحقيقه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه . وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً أي وإن كانت من نوع الاسم فقط ، أو من نوع الاسم والفعل فقط ، أو الحرف فقط ، والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها . ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل إلى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزائه باعتبار تركبه من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها . (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل . (قوله ودليل انحصار إلخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم إلخ وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء وإلا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركناً للإسناد هو الحرف فقط ، وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط ، وما يقبله بطرف هو الفعل فقط . (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع للفلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة . (قوله إما أن تصلح إلخ) إما حرف تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أي ذات صلوح ، أو تأويل المصدر باسم الفاعل أي صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح . وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم إن أي حال الكلمة لأنه المناسب للمقام ، إذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ، ولأنه في وقت الحاجة لا قبلها ، ولأن التقدير قبل اسم أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف إلى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولأن الحصر لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه . وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال : من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني . قال شيخنا السيد : ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياماً . وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول . (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسنداً إليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل . (قوله الأول الاسم) أورد عليه أن من الأسماء ما لا يقبله أصلاً كالظروف التي لا تتصرف ، وما لا يقع إلا مسنداً كأسماء الأفعال ، وما لا يقع إلا مسنداً إليه كالضمائر المتصلة . وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده في الأشباه^(٢) .

(١) وانحصار الكلمة في هذه الأقسام الثلاثة استقرأني لأن العلماء تبعوا كلاماً معرباً فلم يحدوا نوعاً راجعاً للكلمة انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ١٤ .

(٢) انظر الأشباه والفكائر لجلال الدين السيوطي ، من تحقيقنا .

الفعل^(١) . والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه^(٢) . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم . وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقرار ، ولا نقض بالنداء فإنه من الثاني .

(قوله على هذا) أى انحصار الكلمة في الثلاثة . (قوله إلا من لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم . (قوله إلى كيفية تألف) الإضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تألف . وقوله بأنه في موضع الحال من التألف والباء للتصوير ، والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم . ووجه الإرشاد أنه ذكر في التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب . فعلم أن التأليف يكون بالضم والإفادة . وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بإحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها . (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التألف . وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله^(٣) في شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم وفعل . ويوافقه قول الرضى : وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر هـ لكن قال السيد : قيل الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين مسند ومسند إليه لا بأكثر . وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين هـ . وقال في محل آخر إن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذى يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط ، وهما إما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها هـ نقله سم . (قوله اسمان) أى حقيقة كما مثل به أو حكماً كزيد قائم فإن الضمير المستتر في الوصف كالعدم لأنه لا يبرز في ثنية ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الأولى نحو ذا أحمد لأن التنوين حرف معنى . ورد بمنع أنه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة وباء التصغير وباء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف في تسهيله . والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة . (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر هـ يس . (قوله وقام زيد) إنما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لأن الماضى على تقدير أن فيه ضميراً لا يسمى كلاماً على الأصح لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده في التصريح . وناقشه يس بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال . (قوله ولا نقض بالنداء) أى الجملة الندائية فإنه أى عند الجمهور من الثاني أى المركب

(١) انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٥/١ ، وانظر دليل المصنف في شرح الألفية لابن جابر الأندلسي .

(٢) لأن ذلك تقسيم عقلى ينطبق على جميع اللغات ، ولأن ما أثبت العقل لا ينقضه العقل .

(٣) انظر أوضح المسالك للألفية ١١/١ ، قطر الندى وبل الصدى هـ ١٣ ، ١٤ .

(تنبيهه): ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفاً . واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار . وقيل جمع

من فعل واسم لأن « يا » نائبة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال أن يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثاني . فإن قلت : قد أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون إلخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء الكلام فيكون منافياً لقوله هنا فإنه من الثاني ، قلت : لعله يشترط في الأكثر الذي يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الإفادة نحو زيد أبوه قائم وإن قام زيد فمت فلا يلزم عد المنادى من الأجزاء حتى ينافي ما سلف لعدم توقف إفادة أدعو على ذكر المدعو ، ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو إخبار ، على أنه لا مانع من أن يقال إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء فتأمل . وأورد أيضاً ألا ماء لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن ألا التي للتعني لا خير لها لا ظاهراً ولا مقدراً ، ويمكن دفعه بما قيل في يا زيد . (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المعنى الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه : الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خير ، ومن الكتاب إما حال من الضمير المستكن في الخير ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف . وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف وأما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيويه في قول الشاعر : * لمية موحشا طلل^(١) * إذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلاً للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه ، وغاية ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده ، وأما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أى الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته . وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اهـ وما ذكره في قول المعنى من الكتاب يأتي مثله في قول الشارح ثم في قوله ثم حرف . (قوله إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخي الرتبي بينها من حيث ذواتها . وقوله يكفي في الإشعار إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكرًا قد يكون أشرف كما في آية : ﴿ لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ﴾^(٢) فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أى لدلالته وضما على الماهية من حيث هي . وللبهوتى اعتراض بتنافي كلام الشارح نقله البعض وأقره ، وقد عرفت سقوطه بما قررناه سابقاً عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل . (قوله وقيل جمع) رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه . وقوله وقيل اسم جمع رد بأن له واحداً من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فاختار أنه

(١) هذا البيت لكثير غزوة ، وتامه ... يلوح كأنه خلل . والشاهد فيه هو تقديم الحال على صاحبها النكرة . وهذا البيت أنشده سيويه | ج ١ ص ٢٧٦ | وذكر في شذوذ الذهب رقم | ٧ | . وعجز البيت * يلوح كأنه خلل *

(٢) الآية ٢٠ : سورة الحشر .

وقيل اسم جمع ، وعلى الأول فاختار أنه اسم جنس جمعى لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تنفد . وقيل لا يقال إلا على ما فوق العشرة . وقيل إفرادى أى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب . وعلى الثانى فقليل جمع كثرة وقيل جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء . وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر

اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس . واعلم أن الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف . واسم الجمع ما دل على آحاده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحده من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب . واسم الجنس الإفرادى ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعى ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم . قال اللقاني : اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه جمعيا وجوابه ما فى الرضى فى باب الجمع من أنه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس وضعاً جمعياً استعمالاً . قال الروداني : لكن يلزم كونه مجازاً دائماً والظاهر أنه غير مجاز . وقد يقال إنه مستعمل فى الجنس فى ضمن أفراد كذا قيل . وفيه أنه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيد إن كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص فحقيقة وإن كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالأولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه اهـ . وأقول : الأولى أن يقال إنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من أصله . ولا يبعد حمل كلام الرضى^(١) على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه . ثم أقول : بقى أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادى وجمعى غير حاصر إذ منه ما ليس جمعياً ولا إفرادياً كأسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماء أحادياً . (قوله وقيل لا يقال) أى الكلام لأنه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى . (قوله أى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على أنه ما دل على الماهية من حيث هى وأما على أنه ما دل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير إلا من أُل مثلاً ولذا تدخل عليه مجرداً عن الوحدة على هذا ، قاله يس . (قوله يجوز فى ضميره) أى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن المحدث عنه المكلم ولأن من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز فى ضميره الأمران كبقر وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائز الأمرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف نذكره إن شاء الله تعالى فى باب العدد .

(١) انظر شرح الرضى [١٨٧/٢] .

نحو ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾^(١) ﴿يعرفون الكلم عن مواضعه﴾^(٢) وقد أنثه ابن معطي^(٣) في ألفيته فقال : واحدها كلمة . وذكره الناظم فقال (وَاحِدَةُ كَلِمَةٍ) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ، ومن المخلوقات نبق ونبقة . فاسم الجنس الجمعي هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أن يكون بالتاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كم وكماة . وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى . وحده الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم المركب نحو

(قوله واحده كلمة) قال سم : أى واحد معنى الكلم يسمى كلمة ا هـ ومراده بواحد معناه جزء ماصدق عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحد مفردة الاصطلاحى كما مر . (قوله ومن المخلوقات) أى ما ليس للعبد دخل فيه وإلا فالعبد وصنعتة مخلوقان لله تعالى . (قوله فاسم الجنس الجمعي) قال البعض : تفريع على قول المصنف واحده كلمة ا هـ وفيه أنه لا تعرض فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق إلخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فاختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة ، لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع . ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى إذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم إلخ والجمعي^(٤) صفة لاسم كما مر . (قوله هو الذى يفرق إلخ) أى ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع . واعلم أن فرق بالتضعيف والتخفيف فى الأجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالأجرام والخفف بالمعانى لعله أريد به الأولوية لأن الفرق لما كان أظهر فى الأجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى وإلا فأهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرتة وكسرتة فى المعانى والأجرام مطلقا أفاده الرودانى . فإن قلت : يرد على التخصيص وإن حمل على الأولوية قوله تعالى : ﴿إن الدين فرقوا دينهم﴾^(٥) وإذ فرقنا بكم البحر^(٦) قلت : أريد فى الآية الأولى إفادة التكثير وإنما يؤتى بالتخفف إذا لم ترد تلك الإفادة ، وفى الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعانى أتى فيه بالتخفف . (قوله والاحتراز بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الأولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق إلخ . (قوله وزنج) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان . (قوله قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر . وقول البعض لم يؤنث الخير مع أن شروط التطابق موجودة لكونه فى الأصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وإن أريد به هنا المقول لأن اعتبار الأصل جائز فى مثله إنما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم . والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الأفراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على

(١) الآية ١٠ : سورة فاطر . (٢) من الآية ٤٦ : سورة النساء . (٣) ابن معطى له نبذة مختصرة تأتى فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(٤) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين ، أما اسم الجنس الجمعي فغلاظه ، وذلك على الرغم من اشتراكهما فى أنهما ليسا على لوزان الكسرة ولا القلة : ولا المشهورة فيه مثل نسوة على وزن فعلة .

(٥) الآية ١٥٩ : سورة الأنعام . (٦) الآية ٥٠ : سورة البقرة .

امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة ، وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات : كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق . وكلمة على وزن سدره وتجمع على كلم كسدر . وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر . وهذه اللغات في كل ما كان على وزن « فَعِل » ككبد وكثف . فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسما كان نحو فخذ أو فعلا نحو شهد^(١) (وَالْقَوْلُ) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عَم) الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً فكل كلام أو كلم أو كلمة قول

المحدود . وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف ، وذهب الرضى إلى أنها كلمات . (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازاً) وكذا في اللغة . وخص الاصطلاح بالذكر لأنه أهم لأن وضع الكتاب لبيان فسقط قول البعض الصواب إسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك . والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية^(٢) وما ذكره الشارح من أن هذا الإطلاق مجاز أحد قولين . والثاني أنه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل إعراب كل منهما بإعراب مستقل والإعراب إنما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطق فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح . (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعى لا جمع . (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدره كقربة وقرب ، وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما في القاموس وغيره . (قوله في كل ما كان على وزن فعل) أى من الأسماء فقط كما يشعر به التثنية . وقوله فإن كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا ، فنسمية اللغة الأخيرة رابعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توهمه البعض ، بل بالنسبة إلى الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا . قال السعدى في شرح تصريف العزى في نحو نعم وشهد أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين ، وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق هـ ومثله للشارح في باب نعم وبش فإن لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه إلا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا . (قوله والقول) أى المقول . (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين . والثالث أنه مرادف للكلمة . والرابع أنه مرادف للفظ حكاة السيوطى في جمع الجوامع . (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكمات القرآنية لأنها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر . والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالركبات والمجازات . ومن هذا يعلم سقوط تشكيك

(١) اللغة الأصلية ، كلمة ، وهو الأول في اللغات والباقي تفرعات . وانظر شذا العرف من الصرف باب تصريف الأسماء . للشيخ الحملاوى وشرح الكافية لابن الحاجب

(٢) وهو ذكر اللفظ الدال على الكل ويراد به الجزء لا غير كما في قوله : « يعملون أصابعهم في آذانهم » فعبر بالأصابع ويريد الأنامل والقرينة معربة .

ولا عكس . أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد .
وأما كونه أعم من الكلم فانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من
أكثر والكلام مختص بهذا الثالث . وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد
وهي مختصة بالمفرد . وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفاً للكلام .
وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيداً كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقاً من الكلام
والكلم ومبايناً للكلمة . وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه
فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس ، فيجتمعان في

صاحب التصريح المذكور في تصريحه فانظره . (قوله على معنى) أى واحد أو أكثر فدخل المشترك .
والمعنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ . (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموماً
مطلقاً) أى عم كلا من الثلاثة عموماً مطلقاً يجتمع مع كل ويفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل
لها ولحقو غلام زيد . وليس مراده عم بمجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفاً بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة
إلخ وبدليل قوله أما كونه إلخ . وحمل الشارح عم على أنه فعل ماضٍ لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف
وقرره على وجه استفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذف همزته ضرورة من كونه عم
كلاماً منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر
فائدة من جعله فعلاً هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ، وبه يعلم ما في كلام البعض فانظره . ومثل
جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذف ألفه ضرورة . واعلم أن عم كغيره من
الألفاظ المشددة الموقوفة عليها في الشعر يجب تخفيفه لتلا يقصد الوزن . (قوله ولا عكس) أى بالمعنى
اللغوى . (قوله وقد بان لك) أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكم بقوله سابقاً بل
هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم
إذ لا قرينة على هذه الإرادة . فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول
الشارح وقد بان لك إلخ ظاهران أعرب الكلم مبتدأ خيره ما بعده لأنه حينئذ مستعمل في معناه الاصطلاحي
وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعداً ، فإن أعرب مبتدأ خيره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل
لأنه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهي الاسم والفعل والحرف اهـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان
على جعل الكلم في عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحي غير مسلمة لأن كون الكلام والكلم بينهما العموم
من وجه إنما يبين بتعريفهما لا بتعريف الكلام وبمجرد أن واحد الكلم كلمة . ومع أن دعواه كون الكلم
بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقاً فتنبه ولا تكن أسير التقليد . (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه)
الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص .

(١) ابن جماعة : هو محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة . وهو الأستاذ العلامة المتفنن في سائر العلوم
والفنون . وكان أعجوبة زمانه في التقرير تولى سنة ٨١٩ : (انظر البغية ١/٦٣ - ٦٦) .

الصدق في نحو زيد أبوه قائم ، وينفرد الكلام في نحو قام زيد ، وينفرد الكلم في نحو إن قام زيد .
(تنبيهه) : قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه أن يأخذه جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ^(١) ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَرُ) أى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده . قال المكودي^(٢) : « وجاز الابتداء بكلمة

(فائدة) : قال ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة أمور : معروضين وعارضين وثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق . وبيان ذلك هنا ليقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم ، والعارضين العموم والخصوص ، والماصدقات الثلاث ما صدقات اجتماعهما وانفراد كل ، والمادة الاسم والفعل والحرف ، والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر إذ الظاهر أنه يستغنى عن معرفته . (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول . (قوله على الصحيح) احتراز بقوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول بمرادفه للفظ وإن لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح . والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعترض البعض تبعا لشيخنا على قوله على الصحيح غير وجه فافهم . (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه ، أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية وإلا فأخذ البعيد في التعريف جائز . (قوله أقرب من اللفظ) أى إلى الكلام لأنه أقل عموما من اللفظ . (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصبر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي . وقال الفاكهتي : يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد . (قوله وكلمة بها كلام قد يؤمر) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة ، وجملة قد يؤمر صغرى لوقوعها خبرا ، وجملة كلام قد يؤمر كبرى وصغرى بالاعتبارين . (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤمر التى هى اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر المبتدأ الثانى وهو بها للضرورة . (قوله للتنويع) قال سم : حمل الكلمة على التنويع يقتضى أنه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة إلى آخره ، وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط . ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا ، فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤمر فصح ما قاله المكودي^(٣) اهـ ببعض تصرف .

(١) انظر الكافية الشافية ص ٣ . يقول فيها .

قوله ، مفيد ، طلبا ، أو خبرا هو الكلام ، كاستمع ، واستمرى ،

(٢) هو أبو زيد : عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، قبيلة ، له شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، وهو آخر من قرأ كتاب سيره لى النحو .

(٣) انظر شرح المكودي لألفية ابن مالك ص ٧ .

للتنوع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى . ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾^(١) إشارة إلى ﴿ رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت ﴾^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام : «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

[٣] * أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * »

(قوله إحدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق . (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعدون من تبعه أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانها لا قصداً حتى يصير به اللفظ مشتركاً فتتوينا مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة . وقال السيد : دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت فليست بالوضع هـ . والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قرناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضى موقع المستقبل إلخ وإن قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى . (قوله يطلق لغة) أى إطلاقاً مجازياً كما في التصريح^(٣) وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب إلخ ، فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين . فقد رأينا - خدمة لهذا الكتاب الجليل - أن نغلي هذه الطبعة بشرح شواهد ، فأخذنا من شرح الشواهد (للعينى) كل ما تعرض لشرح من شواهد الأشموني والله نسأل التوفيق وحسن السداد .

[شواهد الكلام]

[٢] قاله لبيد بن ربيعة العامري الصحابي شاعر مفلح فارس جواد مخضرم ، عاش مائة وأربعين سنة . توفي في خلافة عثمان رضى الله عنه . وتماه : * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَمْخَالَةٌ زَائِلٌ * وهو من قصيدة لامية من الطويل أولها قوله :

أَلَا نَسْأَلُ أَنْ تَلْمَزَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبْتُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ

قوله باطل بمعنى زائل وفالت من بطل الشيء بطلا وبطولا وبطلانا إذا ذهب ضياعا . والنعم ما أنعم الله عليك وكذلك النعمة والنعمى والنعماء ، قوله لا عمالة بالفتح أى لا بدو قيل لا حيلة . قيل الجنة نعيم وهى لا تزول أبدا فكيف قال هكذا وهذا غير صحيح ، ولهذا رد عليه عثمان بن مظعون رضى الله عنه وكذب حين أنشده في مجلس قريش وعثمان هناك . يقال إنما قال ذلك قبل إسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من أهل الضلال ، أو يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان في صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها . وأما تكذيب عثمان إياه فلمحملة كلامه على العموم ، والأحرف استفتاح غير مركبة خلافا للزحشرى . وكل إذا أضيفت إلى النكرة تقتضى عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضى عموم الأجزاء تقول : كل رمان مأكول ، لا كل الرمان . وخلا إذا دخلت عليها ما لا خبر عند الجمهور خلافا للجرمى ، وعند التجرد خبر على أنها حرف جر ، وتنصب على أنها فعل فاعله مضمير وجوبا والمستثنى مفعوله . وكذلك عدا . ثم هذه الجملة يجوز أن تكون حالا به جزم السيرافى فالتقدير أكل شئ عدا كونه خاليا عن الله باطل . ويجوز أن تكون نصبا على الظرفية والتقدير أكل شئ وقت خلوه عن الله باطل ، قوله يحاول من حاولت الشئ إذا أردته . والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة وهو المدة والوقت . يقال قضى فلان نحبه إذا مات^(٤) وأورده شاهدا لإطلاق الكلمة على الكلام وهو مجاز من تسمية الشئ باسم جزئه . وقد روي عن أنى هريرة رضى الله عنه من طريق البخارى ومسلم رضى الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال : «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شئ ما خلا الله باطل وكاد ابن أبى الصلت أن يسلمه» .

(١) من الآية ١٠٠ سورة المؤمنون . (٢) من الآية ٩٩ سورة المؤمنون . (٣) أى شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى .

(٤) ويؤيد ذلك ما جاء في الكتاب العزيز قوله تعالى ﴿ ففهمهم من قضى نحبه ومنهم من ينظر ﴾ وانظر لسان العرب لابن منظور مادة (نحب) . باب الباء فصل النون .

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ريثة القوم عينا والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتغالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النحاة.

الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر . (قوله على الجمل) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والأكثر . (قوله المفيدة) قال يسن : ليس بقيد فإن العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر في كلامهم التقييد بها . وقد يقال كلامهم في الإطلاق بالفعل والذي تفيد العلاقة جواز إطلاقها على الجمل غير المفيدة لا إطلاقها بالفعل . (قوله أنها) أى جملة أرجعون إلخ . (قوله قالها الشاعر) آل للجنس . (قوله كلمة ليد) هو ابن ربيعة العامري الصحابي توفي في خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة . وقيل في أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة ، قيل : إنه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الإخباريين وقد عمر في الإسلام دهرا . وكان يقول : أبدلني الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مدة خلافته : يا لبيد أنشدني شيئا من شعرك ، فقال : ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران فزاده عمر في عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال في الإسلام هذا البيت :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت :

الحمد لله إذ لم يأتني أجلى حتى اكتسيت من الإسلام سربالا

(قوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أى ذاهب فان . أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح . والظاهر من إيراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو : * وكل نعيم لا محالة زائل *

واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول ، وأجيب بأنه قاله قبل إسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أو لا دوام لها ، وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لذم الدنيا . وقوله لا محالة بفتح الميم أى لا بد وقيل لا حيلة . (قوله وهو) أى الإطلاق المذكور من باب إلخ أى فيكون مجازا مرسلا من إطلاق اسم الجزء على الكل . واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل ، فلا يجوز إطلاق البدأ أو الأصبع على الريةة والأمر هنا ليس كذلك ، قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام . هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة . (قوله ريثة القوم) كذا في بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفي بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم . (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه . (قوله وقد يسمون القصيدة إلخ) من ذلك قول معن بن أوس في ابن أخته :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استد ساعده رماني

(تنبيهه)*: قد في قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبي ، أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لا قليل فى نفسه فإنه كثير . وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه . وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض . قال فى شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتثوين) وهو فى الأصل مصدر نوتت أى أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغير توكيد . فقيده لا خطأ

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافية هجاني^(١)

واستد بالسين المهمة أى قوى كما فى شيخ الإسلام . (قوله وهو مجاز مهملة فى عرف النحاة) أى أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلاً . ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل إنه من أمراض الألفية التى لا دواء لها . وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكد لأن إهماله يؤهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ، ويكون قد فى عبارته للتوقع فإن استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن تدعو حاجة إليه فترتكب ، أو أنه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرة فى نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقى . (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع . (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاءه بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حداً كان أو رسماً إلا عند من جُوز التعريف بالأعم أو الأخص . (قوله لشرفه) أى لوقوعه محكوماً عليه وبه ولأنه لا غنى لكلام عنه . (قوله بالجر) هو على أن الإعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها ، وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالباء والفتحة ، ودور لأخذ المعرف فيه وإن أُجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما ، وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وإنما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فإن العلامات تزيد على ما ذكره المصنف . (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لأن التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين . ويجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين . (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميّات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لعدم ظهوره فيها . ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويل لا تأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالفع . (قوله والإضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف . ولم يقل والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع^(٢) . ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتها . (قوله وهو فى الأصل) أى اللغة . (قوله أى أدخلت نونا) أى أو صوت فالتثوين يطلق لغة على إدخال النون وعلى التصويت . (قوله ثم غلب إلخ) فى العبارة اختصار والتقدير ثم نقل إلى النون

(١) ليس بالأبيات شاهد نحوى ، وإنما هو شاهد لغوى فى أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام ، وهى من قضايا علم البلاغة لا النحو . فقد أطلق على القصيدة قافية وهو ما يسمونه بالجازاء والذى علاقته الجزئية .

(٢) وذلك لأن التابع يتبع المتبوع فى جميع حالاته إفراذاً وتثنيةً وجمعاً ، ورفعاً ونصاً وجراً مثل التعت ومنعوتة .

فصل مخرج للنون في نحو ضيفن اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً^(١) وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضاً عن مدة الإطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله :

المدخلة مطلقاً ثم غلب إلخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته . والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من إدخال النون إذ هى مبينة له . وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المتنون فلا يصح حمل النون عليه . (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسياتيك عن الروداني . وقوله لفظاً قال يس : بيان للواقع لا للاحتراز . وقوله لا خطأ أى لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفاً رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الألف فى الوقف نصبا كتبت الألف والمراد بالحق خطأ المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المتنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظاً لا خطأ لأن عوضها وهو الألف لاحق خطأ وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدر كالمخرج نون « لنسفاً » حيث لا يقوله لا خطأ ، لكن يرد على طرده نون إذن على الصحيح من أنها تكتب ألفاً فى الدرج تلحق لفظاً لا خطأ وليست تنويناً . ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ، ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحق الآخر كذا فى الروداني . (قوله مخرج للنون) أى الأولى المتحركة المزيدة فى آخر ضيف ، وأخرجها الروداني بقيد « تلحق الآخر » نظراً إلى أنها آخر ضيفين لأنها لحقت آخره . والشارح ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للإلحاق بمجهر وأما الثانية فتنوين . (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد . (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة . ويجوز ضيف وضيعة وضيغان وأضياف والأول أفصح . قال تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ ضِيفُي فَلَ تَفْضَحُون ﴾ [الحجر : ٦٨] قاله الدنوشى . (قوله للقوافي) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثني عشر قولاً أشهرها قولان : قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت ، وقول الأخفش بأنها الكلمة الأخيرة . واعتراض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعرابى المصرفة أيضاً وبأن المراد آخر القوافي وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا أنه لحقها . وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعرابى المصرفة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز . وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الروداني . ولا يرد عليه ما إذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين روى القافية ولو مع فصل بينهما نعم . يرد ما إذا كان الروى مدة أصلية فإن الظاهر حيث حذفها والإتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقاً لروى القافية فى هذه الصورة فتدبر . (قوله عوضاً) مفعول لأجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة . (قوله فى لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق . (قوله كقوله) أى الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجبرير هنا والتابعة فيما بعده . (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبحت بضم التاء كما

(١) والمتطفل هو الإنسان الذى يأتى مع غيره ولا يكون مرفوعاً فى إتيانه معه فى محل الضيافة ويكون عبأ على المضيف لعدم رغبته فيه .

[٤] أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَيْنِ وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنِ
الأصل العتابا وأصابا . وقوله :

[٥] أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنِ
الأصل قدى . ويسمى تنوين الترغم على حذف مضاف أى قطع الترغم لأن الترغم
مد الصوت بمدة تجانس الروى^(١) ، ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى
روىها ساكن غير مد ، كقوله :

فى التصريح وهو الأقرب وبكسرها كما فى الشمعى أى إن أردت النطق بالصواب بدل اللوم . وجمله لقد أصابن
مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قول . (قوله أفد) فى رواية أزف وكلاهما يوزن فهى وبمعنى قرب .
والركاب الإبل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح . ولما نافية وتزل مضارع
زال التامة . والرحال جمع رحل وهو المسكن وكان قدن أى كان قد زالت وذبت والاستثناء منقطع^(٢) أى
لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عز مناعلى الترحل . (قوله على حذف مضاف إلخ) وقيل لا حذف لأن الترغم يحصل
بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره . وعليه لا يكون الترغم خصوص مد الصوت بمدة
تجانس الروى . (قوله تجانس الروى) أى حركة الروى . والروى الحرف الذى تنسب إليه القصيدة .

[٤] قاله جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى التميمى من فحول شعراء الإسلام توفى سنة عشر أو إحدى عشرة ومائة . وجرير فى
اللغة الحبل وهو من قصيدة بائية طويلة من الرافى وأولها هذا ، ويعدّه :

أَجِدُّكَ لَا تُذَكِّرْ غَهْمَهُ نَجَسِدْ وَخِيَا طَالَمَا تَنْظُرُوا إِلَيَّ أَبَا

وأقلّ أمر من الإقلال من القلة . واللوم بالفتح العدل . وعاذل بفتح اللام منادى مرخم أصله يا عاذلة . والعتابن عطف على
اللوم . قوله لقد أصابن مفعول القول وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت لا تعذلى وقول لقد أصاب . والشاهد فى العتابين
وأصابين لأن أصلهما العتابا وأصابا فجىء بالتثنية بدلا من الألف لأجل قصد الترغم نص عليه ابن يعيش . والذى عليه سيبويه
والخفقر أنّه لقطع الترغم الذى يحصل من النون لأن الترغم وهو التثنية يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مد الصوت فيها فإذا أنشدوها
و لم يترغوا جاءوا بالتثنية مكانها . قوله أجدك أى أبجد منك هذا ونصبها على طرح الباء وقال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قوله أجدك
فهو بالكسر وإذا أتاك بالواو وجدك فهو مفتوح .

[٥] قاله النابغة الذبياني بضم الذال المعجمة وكسرها واسمه زياد بن معاوية شاعر مفلح كان ممن يجالس النعمان بن المنذر ويناديه .
وكان عنده بمكانة . وسمى بالنابغة لأنه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر
فسمى النابغة . وهو من قصيدة دالية من الكامل قالها فى المتجردة امرأة النعمان . وأولها :

مِنْ آلِ مَيْمَةٍ زَائِحٍ أَوْ مُعْتَبِدٍ غَجْجَلَانِ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوِّدٍ

أفد الترحل إلخ : وأفد على وزن فعل بكسر العين معناه قرب . ودنا ويروى أزف . والترحل الرحيل والركاب الإبل الرواحل
واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها . وقيل جمع ركوب . والرحال من الرحيل وجمع رحل أيضا وهو مسكن الرجل ومنزله .
قوله وكان قد أى وكان قد زالت وذبت بقرينة لما تزل ، والاستثناء منقطع أى قرب ارتحالنا لكن رحالنا بعد لم تزل مع عز مناعلى
على الانتقال . وكان مخففة من المقتلة . والشاهد فى دخول تنوين الترغم فى الحرف أعنى فى قد . وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
الواقع بعد قد لكن لم يورد إلا للأول .

(١) وهذا التنوين ليس من علامات الأسماء . (٢) أى أن المشتكى ليس بعضا مما قبله عكس المشتكى المتصل . كما سيأتى إن شاء الله .

[٦] أَخَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُنْ وَيَعْدُو عَلَى أَلَمْرِ مَا يَأْتِمِرُنْ

الأصل خمر ويأتمر ، وقوله :

[٧] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنِ

الأصل المخترق وقوله :

[٨] قَالَتْ بَنَاتُ أَلْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

(قوله أCHAR بن عمار) حار منادى مرخم حارث^(١) . وخمر بفتح فكسر أى مخمور أى مستور العقل مغلوبه . ويعدو يسطو والواو استثنائية أو تعليلية على مذهب يجوز ذلك ولا حاجة إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب

[٦] قاله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي الشاعر الملقب الفائق ، مات في بلاد الروم بأنقرة منصوراً من قصر وقيل عند جبل يقال له عسيب بفتح العين وسكون السين المهملتين وفي آخره باء موحدة . وكان أبوه أول ملوك كندة . وقدر وينا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد في مسنده قال : قال رسول الله ﷺ : « امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار » وصدره : * أCHAR بن عمرو كأني خمرن وهو من قصيدة طويلة من المتقارب وهو أولها . وبعده :

لَا وَابِيكَ أَتَنَّةَ أَلْعَامِرِي لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَلْسَى أَفِرْ

قوله : أCHAR بن عمرو منادى مرخم يعني يا حارث بن عمرو والراء في حار مكسورة كما كانت أولاً . وخمر بفتح الحاء المعجمة وكسر الميم معناه كأني خامرني داء أو وجع . وأصله من الخمر بفتح الحاء وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، ومنه الخمر التي تشرب لأنها تستر العقل . ويأتمر فاعل يعدو ، وما مصدرية ، والتقدير يعدو على الرجل اثتاره أمرأ ليس برشيد لأنه إذا اثمر أمرأ ليس برشيد فكأنه يعدو عليه فيهلكه . والواو تصلح أن تكون للاستئناف والتعليل على رأى من أثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كأني خامرني داء لأجل عدوان الاثتار بأمر ليس برشيد ، وأن تكون زائدة على رأى الأخفش والكوفيين . والشاهد فيما يأترون حيث أدخل فيه التنوين الغالي .

[٧] قاله رؤية بن العجاج المذكور أنفا ، وهو من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتاً والواو فيه واو رب أى ورب قائم الأعماق . والقائم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار . وقال ابن السكيت : يقال أسود قائم وقامت من فتم يقيم من باب ضرب يضرب ، ومن فتم يقيم من باب علم يعلم فتما وقمة . والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة . والخواوي بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا عن الساكن والبطن من الطعام . والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه ، مفتعل من الخرق وهي المفازة الواسعة تتخرق فيها الرياح . في الحقيقة القائم صفة موصوفها محذوف أى ورب مهمة قائم الأعماق وإضافته لفظية . وخواوي المخترقن مجرور بالوصفية ، وجواب رب محذوف وهو قطعه أو جبهته أو نحو ذلك . والشاهد في المخترقن وهو النون الساكنة التي تسمى التنوين الغالي . والغرض من إلحاقها بالدلالة على الوقف ، ولهذا لا يلحق إلا القافية المقيدة أى الساكنة لتظهر فائدتها دون المطلقة .

[٨] قبل قاله رؤية ولم أجده في ديوانه . وقبل غير ذلك . وقبله :

قَالَتْ سَلْمَى لَيْتَ لِي بَغْلًا يَمُنْ يَغِيْلُ جَلْدِي وَيُنْسِيْنِي الْخَزْنَ

وَحَاجَةً مَا إِنْ لَهَا عِنْدِي تَمَنُ مَسْجُورَةٌ قَضَاوَهَا مِنْهُ وَمِنْ

قَالَتْ بَنَاتُ أَلْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

(١) وقد انطبقت على هذا الاسم شروط الترخيم ومنها العلمية ومتجاوزاً لثلاثة أحرف ، لذلك حذف آخره وفي ذلك يقول ابن مالك :

تَرْخِيْمًا أَحْدَفَ أَحْسَرَ الْمَسَادَى كَمَا دَعَا فِي مِنْ دَعَا سَعَادَا

وانظر شرح ابن عقيل على الألفية ج ٣ ص ٢٨٧ وما بعدها . النحو الرازي ج ٤ ص ١٠١ وما بعدها . وانظر ما جاء عن الترخيم في الحساب :

ج ٢ ص ٢٥٧ . وانظر نظر الندي لابن هشام ص ٢٩٧ .

فإن هاتين التونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف ، وحذفهما في الوصل . ويسمى التنوين العالي زاده الأخفش ، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن^(١) . وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالبا لقلته^(٢) وقد عرفته أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم . وقد لغير تأكيد فصل آخر مخرج

الأخفش والكوفيين . ما يأترون ما مصدرية أى ائتباره لآمر غير رشيد . قال في التصريح : والمشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين العالي بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة^(٣) . قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ويظهر لي جواز تحريكه بضمته الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا إلى الأصل . (قوله وقاتم) أى ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما يعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والحاوى الخالي والمخترق الممر الواسع لأن المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أى قطعه . (قوله قالت بنات العم إلخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أى الزوج ، وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين به ، والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرهما وإن كان فقيرا راضيت به . (قوله فإن هاتين التونين) أى اللاحقة للقواف المطلقة واللاحقة للقواف المقيدة . وقوله فإن هاتين التونين إلخ أن جعل تعليلا لإخراج قيد لا خطأ هاتين التونين وجعل قوله كما زيدت إلخ تنظيرا في الثبوت وقنا في قوة التعليل لإخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فإن هاتين التونين لحقتا خطأ كما لحقت نون ضيفن خطأ ، لأن القيد المذكور في التعريف اخرج به ما ذكر قولنا لا خطأ لا قولنا لا وقنا ، فالمناسب أن يكون تقريرا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة التونين وقنا ، قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما في القواف ، فيكون قوله كما زيدت إلخ تنظيرا في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي . هذا وكان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعنى قوله وليستا إلخ عن قوله ويسمى التنوين العالي إلخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فإن هاتين إلخ وتعلق ما ذكره أولا بالتنوين معاً . بقي أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترم لا يؤتى به وقفاً .

= سلمى وسلمى واحدة والبعل الروح . قوله بمن يتخفيف الوزن وأصله التشديد لأنه من المنة . قوله ومن أصله ومنى حذف التشديد والياء للضرورة . وعيبا موضع فقيرا رواية من العى وهى العجز . قوله بمن في محل النصب صفة لبعلا وتقديره بمن على . وقوله يغسل إلخ جملتان كاشفتان للجملة الأولى . وحاجة بالنصب عطف على بعلا وأراد بها قضاء الشهوة حيث فسرهابا الجملتين التاليتين . وما نافية وإن رائدة لتأكيد النفي . وميسورة صفة حاجة والألف واللام في العم بدل من المضاف إليه تقديره بنات عمى وجواب الشرط في الأولى محذوف وفي الثانية الشرط والجزاء جميعه والتقدير وإن كان البعل فقيرا ترضين به أو تقبلينه أو نحو ذلك . والتقدير في الثانية وإن كان فقيرا راضيت والمعطوف عليه محذوف والتقدير قالت وإن كان البعل غنيا وإن كان فقيرا . والشاهد في أن في الموضعين حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن فلذلك سمي العالي . ألا ترى أن الوزن لا يستقيم إلا بحذفه وفي هذان الأمور المتعسفة ما لا يخفى .

(١) وطالما أن هذا التنوين زيادة فلا يعتد به في تقطيع البيت تقطعا عروضا .

(٢) وهذا التنوين ليس من علامة الأسماء والأصل فيها : وإن . فهاتان النونان زائدتان ولا يعتد بهما في الوزن .

(٣) انظر التصريح ج ١ ص ٢٦ .

لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو لنسفعا . وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهي أربعة : الأول تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكن وتنوين التمكن كرجل وقاض ،

(قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الخط لأن تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط يعلم أيضا من التعريف . (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمجمعتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت . (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له ، أو أن التنوين الغالي ليس قليلا وإن أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه . واختلف في فائدته ف قيل الترثم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترثم وهذا إنما يتجه على القول الثاني الذي لم يجز عليه الشارح في قولهم تنوين الترثم . وقيل الإيدان بالوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن آخره للوزن أو أصل أنت أم واقف . (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين . (قوله مجاز) أي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله . ومن هذا يعلم ما في كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخط . (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط) وهي نون التوكيد الحقيقية التي قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا . أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطأ كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد « لغير توكيد » أفاده شيخ الإسلام . (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة . فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية . وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف في قوله : * ويوم دخلت الحدر حدر عنيزة* و كتنوين المنادى المضموم في قوله : * سلام الله يا مطر عليها*^(١) وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير اللفظ . وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم سلاسل مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكن زاعما في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقي على كونه تنوين صرف ، وردّه الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا ، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف^(٢) ولا ينافي ذلك كونه في المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيادا في قول القائل : رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة إعراب ، وزاعما في النوع الأول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف . وردّه الدماميني^(٣) بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل . والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه . ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غاية أن أثر العاين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف . ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لأنه منتقد . على أنهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية . وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة إلى الإعراب بل إلى مجرد التنوين فاعرف ذلك . (قوله تنوين الأمكنية) من إضافة الدال إلى

(١) هذا شطر من البيت استشهد به المرادى على تنوين المادى المضموم وهو تنوين الاضطراب وقد زاده توضيح المقاصد لمسالكت | ٣١/١ . ٣٢ -

(٢) والعتان إحداهما - أنه فرع عن الاسم لأنه مأخوذ من المصدر ، والثانية : أنه مفقود إلى الاسم لحاجته إلى الفاعل .

(٣) هو (ابن الدمامين) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي الخزومي الإسكندراني . فاق في النحو والطب . (انظر البقية ١/٦٦ ، ٦٧) .

سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف . والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معنا ، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين .

المدلول وكذا يقال فيما بعد . وتنوين الأمكنة هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف . (قوله ويقال تنوين إغ) ويقال له تنوين الصرف أيضا . (قوله وتنوين التمكن) أى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكن التمكن . (قوله كرجل وقاض) أى وزيد لأنه يدخل المعرفة والنكرة . وإنما مثل برجل ردوا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير ، فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكن ولا يخفى تعسفه . وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكن لكون الاسم منصرفا ، وللتنكير لكونه موضوعا لشيء لا بعينه ، ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب . (قوله لأنه لحق إغ) هذا التعليل أنسب بالاسم الأول . (قوله أى أنه) بيان للشدة . (قوله فيبنى) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعدفاء السببية في جواب النفي . (قوله لبعض المبنيات) يعنى العلم المختوم « بويه » قياسا واسم الصوت سماعا كما في التصريح . ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد . فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير . (قوله تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معنا) أى فهو حيث مذ معرفة بالعلمية . (قوله وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرفة بأل العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا ، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ١ هـ . وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التي هي من حديث معين ، وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره . وقال محشي الروداني : قوله لأن جميع الأفعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له ١ هـ أى علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد التلغظ ، والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ، وعبرة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا . ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار في المنون وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل ، ويظهر لى في التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه ، وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه : فإيه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين ، إيه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث ، وأن معنى كون الثانى نكرة أنه في حكم النكرة ، مشبه لها . وإنما لم يعتبروا التعريف والتنكير في الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء فأجروه مجراها . ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت ففاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص . وفي كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل . (قوله استزدت) السين والتاء للطلب . (قوله بإضافة يائية) لأن بين المتضامين عموما وجهيا .

والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبّر في المغنى وهو أولى^(١)، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواش عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور، وسيأتى الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطاً إن شاء الله تعالى. وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو يومئذ وحيثذ فإنه عوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت

(قوله وهو أولى) لعله لأن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب وقيل الأول أولى لأن الإضافة عليه حقيقة على معنى اللام. (قوله نحو جوارٍ وغواش) أى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعوادٍ وأعيثم تصغير أعمى. (قوله عوضاً عن الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين بناء على الراجع من حمل مذهب سيبويه. والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة: فأصل جوارٍ جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرًا لأن المحذوف لعله كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بكونه فرعاً فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها، أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الإعلال: فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله الميرد^(٢) والزجاج^(٣) أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الإعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الأقوال الثلاثة. وإنما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيايتها عن ثقل وهو الكسرة. ومن العوض عن حرف تنوين جنبدل فإنه عوض عن ألف والأصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار في المغنى أنه للصرف أفاده في التصريح ببعض زيادة. (قوله لإذ في نحو يومئذ وحيثذ) قال المصنف: إضافة يوم إلى إذ من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر. وقال الدماميني^(٤): للبيان كشجر أراك. وكان الأول لم يعتبر تقييد إذ بما تضاف إليه والثاني اعتبره. وما ذكرناه ظاهر إن كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع إطلاق إذ عن تقييدها بالزمن الماضي، أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه إذ كذلك، فإن كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت إذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالإضافة للبيان مطلقاً لعموم المضاف وخصوص المضاف إليه مطلقاً. وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه إذ أقصر من هذا القدر فمن إضافة اكل إلى الجزء. أو زائداً عليه فمن إضافة الجزء إلى الكل وأما حيثذ فإضافته كإضافة

(١) انظر معنى اللب عن كتب الأعراب لابن هشام ج ٢: ٤١٠. أعاننا الله على إخراجهم.

(٢) الميرد: هو (أبو العباس) محمد بن يزيد الأزدي البصري. أخذ عن المازلي، وكان إماماً في اللغة وروى عنه نبطويه... وله مؤلفات منها المقضب، والكامل (البغية ١/ ٢٦٥ - ٢٧١).

(٣) الزجاج: هو (أبو إسحاق الزجاج) إبراهيم بن السري. لزم الميرد... وله مصنف معالي القرآن وغيره من المصنفات (البغية

١/ ٤١١ - ٤١٣). (٤) سبق التعريف به في ص ٣٥.

الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما . وزعم الأخفش^(١) أن إذ مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب^(٢) . ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر في قوله :

[٩] نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ^(٣)
 قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضافان

يومئذ إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم . ومثل إذ على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو ﴿ وَإِذَا لَاتِيَانَهُمْ ﴾^(٤) ﴿ إِذَا لَأَمْسَكُمْ ﴾^(٥) ﴿ وَإِنكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾^(٦) وتقول لمن قال غدا آتيك إذا أكرمك بالرفع أي إذا أتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . قالوا وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم . (قوله فحذفت الجملة) أي جوازا للاختصار . (قوله وزعم الأخفش) قال بعضهم : حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة . (قوله ورد بملازمتها للبناء) أي على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى مخالف الأخفش فكيف يرد عليه بهما ؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف ، إلا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء . (قوله في قوله نهيتك إلخ) أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم ﴿ وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾^(٧) أي ثواب الآخرة أفاده في الغنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف شاذ . والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية أي حال كونك متلبسا بعافية ، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني . قال الشمني : وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعافية متعلق بنهيتك أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك . (قوله قيل ومن تنوين العوض إلخ) حكاه بقليل لما قاله المصريح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين . قال بعضهم : ولا مخالفة بين القولين فتتوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكن لأن مدخوله

(١) هو : (أبو الحسن) سعيد بن مسعدة . من أهل بلخ ، قرأ النحو على سيويه وكان عالما بالجدل وعلم الكلام ، ألف الأوساط في النحو . ومعاني القرآن والعرض والقوال .

(٢) إذ يضح أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستعلاء عنه مثل يومئذ أو غير صالح للاستعلاء عنه مثل قوله تعالى : ﴿ بعد إذ هديتها ﴾ .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الغنلي ، وهو من بحر الوافر . انظر المغني ص ٨٦ ، ٩٢ .

(٤) الآية ٦٧ : سورة النساء . (٥) الآية ١٠٠ : سورة الإسراء .

(٦) الآية ٤٢ : سورة الشعراء . (٧) الآية ٦٧ : سورة الأنفال .

إليه ذكره الناظم . والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين . وليس بتنوين الأمكنية خلافا للربعي^(١) لثبوته فيما لا ينصرف مه وهو ما سمي به مؤنث كأذرعات

معرب منصرف ومثلها أى . (قوله تنوين المقابلة) من إضافة المسبب إلى السبب . (قوله لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح : قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اهـ وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالألف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات إلا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى . ثم إنه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقت دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها . وما نقله الإسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾^(٢) من أن أُل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه . (قوله للربعى) بفتح الباء الموحدة نسبة إلى ربعة كما فى يحيى على المرادى . (قوله وهو ما سمي به مؤنث) لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكن لا يجامع العلتين ولى فيه بحث لأن من ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر إلى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين فانهم . (قوله مردود بأن الكسرة إلخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر . (فائدة)* : قال فى المغنى : يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللإضافة ولشبهها نحو لا مال لزيد إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا ، فإن قدر خبرا فحذف التنوين للبناء ، وإن قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للإضافة ولمانع الصرف وللوقوف فى غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللإتصال بالضمير نحو رضا بك فيمن قال إنه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب . فأما قوله : * جارية من قيس ابن ثعلبة * فضرورة . ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

فألفيته غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة ليتأثل المتعاطفات فى تعين التكثير لاحتمال ذاك المضى فتفيده إضافته التعريف وقرئ ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ بترك تنوين أحد لتتأثل الكلمات فى ترك التنوين ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾^(٣) بترك تنوين سابق ونصب النهار ليتأثل ما قبل العاطف فى ترك التنوين

(١) هو (أبو الحسن الزهرى) على بن عيسى بن الفرج ، أحد أئمة الحنابلة ، أخذ علمه فى النحو عن السيرافى وكان فيه حاذقا ، وعاش بيفداد ومات بها .

(٢) الآية ٩٨ : سورة البقرة . (٣) من الآية ١٠ : سورة يونس .

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر . وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (والنداء) وهو الدعاء بيا أو إحدى أحوالها فلا يرد نحو ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ [يس : ٢٦] :

* يارب سار بات ما توسد *

﴿ألا يا اسجدوا﴾^(١) في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يافئها لجرد التنبيه . وقيل إنها للداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كآلية وفي الدعاء كقوله :

وفي الحركة اهـ بإيضاح . والأصل في تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه إذا ولى الساكن ضم لازم نحو هذا زيد أخرج إليه فإن لم يكن لازما فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك . مع . (قوله والنداء) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيها أكثر من القصص اهـ فعلم أن لغاته أربع وأن القصص في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة ، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سمعي لأن قياس مصدر فاعل كنادى الفاعل والمفاعلة ووجه الورداني لغة الضم والمد بأنه لما اتفقت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لأن المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادى بأن المضموم اسم لا مصدر . (قوله وهو الدعاء إلخ) أى طلب إقبال مدخول الأداة بها . (قوله فلا يرد) تفرع على تفسيره النداء بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر . (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بات ما توسد أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده . (قوله فإنها لجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم . ولا ينافيه كونه يستدعى منها والمنبه لا يكون إلا معنى اسم إذ يكفى في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف الداء فاندفع ما اعترض به هنا . (قوله تقديره يا هؤلاء) أى في الآيتين وأما في البيت فيقدر ما يناسب . (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف الداء يا خاصة . (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى يا هذه . ومى قيل ترخيم مية للضرورة . وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من . (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع . وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال . وإلا قيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها في الواضع كالأعتداد بهمزة نحو استمع حيث لا يعد رباعيا نظرا إلى الاعتداد بالهمزة . ونجوز على الثانى التعبير بالألف واللام نظرا إلى زيادة الهمزة . أما على

البيت من الرجز ، وقائله مجهول ونكلمة البيت ... إلا ذراع العنبر أو كف اليد .

(١) من الآية ٢٥ : سورة النمل . وقد قرأ الكسائي ، بالتعريف للفتحة (ألا) في الآية .

* ألا يا اسلمى يا ذار مئى غلى البلاء^(١) *

(وَأَل) معرفة كانت كالفرس والغلام ، أو زائدة كالحرث وطبت النفس . ويقال فيها أم في لغة طيء ، ومنه « ليس من امير امصيام في امسفر » . وسيأتى الكلام على الموصولة . وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب^(٢) . وإنما لم يستثنى لندرتها (وَمُسْتَنَد) أى محكوم به من اسم أو فعل أو جملة

القول بأن المرفع اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادى . (قوله ويقال فيها أم في لغة طيء) يمكن جعل في الأولى بدلية كالباء في ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة﴾ [البقرة : ٨٦] وفي الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم في لغة طيء فلم يلزم تعلق حرف جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد . (قوله ومنه ليس إنج) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى : ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [البقرة : ١٨٤] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى . (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة . والناظم جوز دخولها على المضارع اختياراً فلا تختص بالاسم عنده . (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كما فى التصريح . (قوله لندرتها) أى والندر كالعدم . (قوله ومسند أى محكوم به) فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو زيد قائم ، وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو « زيد ثلاثى » و « ضرب فعل ماض » و « من حرف جر » لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسماً مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه ، وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الأمثلة الثلاثة ، وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الإخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر . ويصح تسمية الإسناد فى نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوى ، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازانى أن الألفاظ موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانها كما صرح تسميته بالإسناد اللفظى لأن المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت . هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثانى . (فائدة) إذا أسندت إلى الاسم مراداً منه لفظه وكان لفظه مبنياً جاز لك أن تعربه إعراباً ظاهراً بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفاً كما فى على حرف جر وإذا كان ثانى الكلمة التناثية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو : لو ، وفى فى فى ، وفى ما ماء ، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين ، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدراً منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفاً أن يبنى

(١) البيت من الطويل ، وهو للشاعر ذر الرمة وتكملته * ولا زال فهلاً بمرعائك القطر *

(٢) هو : (أبو على النحوى) محمد بن المستر ، المعروف بقطرب الذى أطلق عليه قطرب سبويه عندما كان يراه دائماً على بابه عند خروجه لقال ما أنت إلا قطرب ليل . (انظر البنية ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣) .

نحو أنت قائم وقمت ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾^(١) .

(تسيه) : حمل الشارح لفظ مسند على إسناد فقال ومسند أى إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتدادا على التوقيف^(٢) ، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف ، أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا إليها ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » فتسمع متسبك مع أن المحذوف بمصدر والأصل أن تسمع أى سماعك . فحذفت أن ،

للشبه اللفظي بالحرف . وجعل الرضى وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ . أما ما جعل علما للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين . وسيأتى مزيد كلام في هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب . (قوله على إسناد) هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما . (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعول كمسند تأتى مصدرا ميمياً لأفعل كأُسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان ، فهنا جعل مسندا من أول الأمر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الإقامة . (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسندا . (قوله اعتدادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه الماردى بأن الاعتداد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتداد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر . (قوله ولا حاجة إلى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى الاسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز . وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط . (قوله ولا يسند إلا إلى الاسم) أى على الصحيح . وقيل يجوز الإسناد إلى الجملة مطلقا . وقيل يجوز بشرط كون المسند قليلا واقتراعه بملحق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾^(٣) وهو على الأول مؤول بأن فى بدا ضمير يعود على البدء المفهوم من الفعل ، وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه ، وقيل بشرط ذلك وكون الملحق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل . (قوله تسمع بالمعدي) تصغير معدى منسوب إلى معد بن عدنان . وإنما خفت الدال استقلا للجمع بين التشديدتين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر . (قوله فحذفت أن) أى ورفع المثل . قال الشُّنُّتِيُّ^(٤) : وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسا على المختار اهـ وجزم الروادى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على إضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب إعراب الفعل .

(١) الآية ٩ : سورة الحجر . (٢) انظر شرح ابن الناطم لألفية ابن مالك . تظهر قريبا من تحقيقا .

(٣) الآية ٣٥ : سورة يوسف .

(٤) الشُّنُّتِيُّ : هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى . كان يخرق الفسيفساء والحديث وكان يرجع إليه فى حل المشاكل . وكان إماما فى الفقه والأصول . وكان عالما بالبحر حتى قيل إن الخليل لو أدركه لأعذه خيلاً . أو يورث لأش بدرسك وتوفى سنة ٨٧٢ ورواه خلق كثيرا (انظر البنية ٣٧٥-٣٨١) .

وحسن حذفها وجودها في أن تراه . وقد روى أن تسمع على الأصل^(١) ، وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض ، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر^(٢) (للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللإسم خبر وبالجر متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف المتنوع اختيارا للضرورة وسهولها كونه جاراً ومجروراً . وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له . أما الجر فلأن المجرور غير عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم . وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأق في غير الاسم . وأما النداء فلأن النداء مفعول

(قوله وأما قولهم إلخ) هذا وارد على قوله ولا يستند إلا إلى الاسم . (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكي قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا . ويحتمل أن المراد مطية الكاذب إلى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية في التوصل إلى المقصود . ويروى مطنة بالظاء المشالة والنون . (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه كما في سرت من البصرة ، وضرب زيد كما مر مفصلاً . (قوله تمييز) أى تميز لأنه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من إطلاق المصدر على الحاصل به . (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة إلخ) هذا أحد الأوجه في إعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم . ومنها أن يكون الخبر الجملة وللإسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل . ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة تمييز وللإسم متعلق بحصل . وأوصلها أرباب الحواشي إلى سبعين وجهاً أو أكثر وفي كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبه . (قوله المتنوع) صفة لمعمول الصفة فتائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وإن أومه كلام البعض على حذف مضاف أى المتنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة في الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه . ويحتمل أن المتنوع صفة للموصوف فتائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجر ومجرور أى المتنوع تقديم معمول صفته عليه وفي هذا تكلف كثير . وفي الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنى . وأحسن منهما جعل المتنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم المتنوع . (قوله مخبر عنه في المعنى) فزيد في مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى على الأول بأنه ممرور به وعلى الثاني بأن له غلاماً . وإنما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالإخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف كونه مخبراً عنه . (قوله معانيه الأربعة) أى الحكم الأربع لأنواع الأربعة : وهى دلالة على أمكنية الاسم ، ودلالته على تنكيره ، وكونه في جمع المؤنث السالم مقابل للنون في جمع المذكر السالم ، وكونه عوضاً فالإضافة على تقدير مضاف أو هى لأدنى ملاسة . وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثير في كلامهم . (قوله لا تتأق في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابل للنون جمع المذكر

(١) ولا يشترط تمييز الاسم وجود هذه العلامات في الفعل . بل يكفي أن يكون الاسم صلحاً لقبولها .

(٢) لذلك لم تنجح إلى تقدير وهو المختار من الرويات عند المبداء .

به والمفعول به لا يكون إلا اسماً . وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم . وأما المستند فلأن المستند إليه لا يكون إلا اسماً .

(تفصيله)*: لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلماً كان نحو (فَعَلْتُ) بضم التاء أو مخاطباً

السالم فلأن الفعل والحرف لا يجتمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك . وأما كونه عوضاً فلأن العوضية إن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبها جملة ، أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسماً ، أو عن حرف فالحرف المعوض عنه إنما هو آخر الاسم المنوع من الصرف . (قوله فلأن المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد : ظاهره لفظاً ومعنى وهو مذهب سيويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى . وقال ابن كيسان^(١) وابن الطراوة^(٢) : بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اهـ . وفي حاشية السيوطي على المغني أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم . (قوله والمفعول به لا يكون إلا اسماً) أورد عليه أمران : الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام^(٣) بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة . وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوباً لإقباله ففي إدراك المبتدئ إياه دون المفعولية نظر ظاهر . الثاني أن المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبي الله . وأجيب بأنها مفرد في المعنى لأن المعنى أظن زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول . وبدل لهذا ما سنتقله أن التحقيق أن الخبر في نحو نطقى الله حسبي من قبيل الخبر المفرد ، فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفرداً في المعنى غير متجه . (قوله وهو لا يكون إلا للاسم) لأن وضع الفعل على التذكير والإبهام والحرف غير مستقل . (قوله بتا الفاعل) أشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلاً بل تاء الفاعل مطلقاً من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل . ومثل ذلك يقال في قوله ويا أفعلى ونون أقبلى . وقوله نحو إلخ يقتضى ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله أثر الأعرف وهو ضمير المتكلم والأشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروي . ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت . وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدَّور حيث عرّف الفعل هنا بقبول

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان : حفظ المذهب الكوفي والبصري في النحو ، لأنه أخذ عن البرد ولعلب ، وقال عنه أبو بكر ابن مجاهد : كان أغنى منهما ، ومن تصانيفه المذهب في النحو ، البرهان في غريب علم الحديث ، معالي القرآن ، علل النحو ... توفي سنة ٢٩٦ ويقال توفي سنة ٣٢٠ (انظر البغية ١٨/١ ، ١٩) .

(٢) هو : سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب أبو الحسين . كان نحويًا ماهراً وأديباً بارعاً : سمع على الأعلام كتاب سيويه ، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره ، وله آراء في النحو يخالف بها جمهور النحاة ، توفي سنة (انظر البغية ٦٠٢/١) .

(٣) هو ابن هشام الأنصاري صاحب أروض المسالك لألفية ابن مالك ، وقطر الندى وبل الصدى ، ومعنى اللبث عن كتب الأعراب .

نحو تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها (و) تاء التانيث الساكنة أصالة نحو (أنت) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و ﴿ قالت امرأة العزيز ﴾ [يوسف : ٥١] بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، وقالتا

تاء الفاعل وعرف الفاعل في بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومت . وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء في نحو ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط . لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه ، نص على ذلك المصنف في تسهيله ، بل هي تاء من نفى عنه الخير اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخير . وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه . ويتعين القصر في قول الناظم بتا للوزن وإن كان في نحو الباء والتاء والتاء المد والقصر كما في الجمع . (قوله وأنت) عطف على تا فعلت بتقدير مضاف أي وتاء أنت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله تاء من استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء فعلت وتاء أنت مع أنهما نوعان متباينان . (قوله التانيث) أي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكوتها نعم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التانيث ، إذ ليست التاء في نحو ليست هند قائمة تاء تانيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر إلا أن يجاب بما مر . لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر أنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفي لا على ما يأتي عن السيد فتنبه . ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك إذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء إذ المتصف به المتكلم ، إلا أن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى في الأصل قارب كما يأتي وهند مثلا هي المتصفة بالمقاربة ، وكذا تاء نعمت وبمست فإن معناهما إن كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له ، أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة . ويمكن اختيار الثاني . ويقال لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل . (قوله الساكنة) هذا القيد للإخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للإدخال . فقوله بعد والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة أي عن خروج ذى الحركة العارضة . وإنما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لتلا ينضم نقل الحركة إلى ثقل الفعل . (قوله قالت أمة بنقل إلخ) هو رواية ورش^(١) عن نافع^(٢) فهي سبعة . (قوله لالتقاء الساكنين) أي للتخلص من التقائهما . (قوله بفتحها لذلك) أي للتخلص من التقاء الساكنين وأعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه حركة . وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا : فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة

(١) أي قراءة ورش عن نافع لقوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وإذا قالت أمة منكم لم تعظون قوما ... ﴾ وورش أحد القراء العشرة ، واسمه عثمان ابن سعيد بن عبد الله بن سليمان بن إبراهيم ، كان مولى لآل الزبير بن العوام وكنيته أبو سعيد ، والذي لقبه بورش هو نافع حيث كان يقول له اقرأ يا ورشان ، أين الورشان فخففت وأصبحت ، ورش ه وذلك ليأخر لونه .

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم وكنيته أبو رويم ، أو أبو الحسن . وكان حليف حمزة بن عبد المطلب ، وقيل حليف العباس بن عبد المطلب ، وأحد القراء السبعة ، لإمام الأول في القراءة بالمدينة ، ورؤي عنه الثمان هما قالون وورش .

بفتحها لذلك . أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وفي الفعل نحو هند تقوم ، وفي الحرف نحو ربت وثمت . وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي^(١) حرفية ليس ، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى ، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء^(٢) اسمية نعم وبئس .

(تفصيله): اشترك التان في لحاق ليس وعسى ، وانفردت الساكنة بنعم وبئس ، وانفردت تاء الفاعل ببارك ، هكذا مشى عليه الناظم فإنه قال في شرح الكافية : وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك . وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تباركت تقبل التاءين تقول تبارك يا الله ، وتباركت أسماء الله **(وَيَا أَفْعَلِي)** يعني ياء المخاطبة ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو قومي يا هند ، وأنت يا هند

الألف . والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة، فلماذا قال الشارح «لذلك» ولم يقل لمناسبة الألف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين . (قوله وإن كانت غير إعراب) بأن كانت حركة بناء كما في قوة ، أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثله . (قوله نحو ربت وثمت) أي على لغة تحريك تاءيهما وهما ولات ولعلت على لغة من ألحق لعل تاء ساكنة ، وليس من الحروف ما أنت بالتاء إلا هي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إبراهيم اللقاني . (قوله رد على من زعم من البصريين إلخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف ، وبمعنى ما كان ، ورافعا ، وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى . (قوله حرفية ليس) أي قياسا على ما النافية . نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي قارب زيد الخروج ثم صار إنشاء للرجاء اهـ وما قاله إنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي . (قوله في لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء . (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح : هذا إن كان مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس^(٣) اهـ ورد بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لأن غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها . (قوله ويا أفعلي) بقصر يا للوزن ولم يقل ويا الضمير أو ويا المتكلم للحوقهما

(١) هو : (أبو علي الفارسي) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ، أخذ عن الزجاج ... ومن تلامذته ابن حسن والربيعي وله مصنفات مهمة في النحو منها توفي سنة ٣٧٧ هـ (انظر بغية الدعاة ٤٩٦/١ ، ٤٩٨) .

(٢) هو : (أبو زكريا) يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم ... ومن مصنفاته الشهيرة معالي القرآن ، مات سنة ٢٨٧ (انظر بغية الدعاة ٣٣٣/٢) .

(٣) وانظر في ذلك توضح المقاصد والمسالك ٤٠/١ ، انظر التوضيح ٤٠/١ .

تقومين (وَنُون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أَقْبِلْنَ) ونحو لنسفعا . وقد اجتمعتا حكاية في قوله : ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف : ٣٢] وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :
 [١٠] * أَشَاهِرُنْ بَعْدُنَا السَّيْرَفَا *^(١)
 وقوله : [١١] * أَقَاتِلُنْ أَخْضِرُوا آلَ شُهُودَا *^(٢) فشاذ .

الاسم والفعل والحرف نحو مَرَى أَخَى فَأَكْرَمَنِي . وبهذه العلامة رد على من قال كالزحشري^(١) بأن هاتين بكسر التاء وتعالى بفتح اللام اسماء فعلية أمر : فهاتين بمعنى ناول وتعالى بمعنى أقبل . والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث . (قوله يعني ياء المخاطبة) أى لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة . وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الأمر نحو افعل والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن . (قوله ليسجنن وليكونا) قبل أكدت في الأولى بالثقل لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه ، وفي الثانية بالخفيفة لعدم قدرة قصدها تحقيره وإهائته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من الخيبة له . (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضي في قوله :

دا من سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباة جانحا
 (قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد صدر البيت : * يا ليت شعري منكم حنيفا *

أي يا ليتني أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام . وأما جعل البعض تبعاً للعيني حنيفاً مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن إلخ بما قبله ، على أن الرضى^(٢) قال : التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفاً باستفهام نحو ليت شعري أتأتين أم لا ؟ فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف

[١] صدر البيت : * يا ليت شعري منكم حنيفا *

قاله رؤبة . شعري معناه علمي . والحنيف المسلم ههنا . ويقال شهر سيفه إذا انتضاه فرغه ، يعني أبرزه من غمده . وحرف الداء هنا للتنبيه لدخولها على ما لا يصلح للداء . وقد قيل على أصلها والنادى محذوف والتقدير يا قوم ليت شعري أي ليتني أشعر ، فأشعر هو الخبر . وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر . ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني . وحنيفا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . ومكم في محل نصب على أنه صفة لحنيفا . والتقدير ليتني أشعر حنيفاً كالنا منكم . والشاهد في أشاهرن حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو اسم ، والسيوف منصوب به .
 [٢] قاله رؤبة . وقبله :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا * مَرَجَلًا وَيَلَيْسُ الْبَرُودَا * أَقَاتِلُنْ أَخْضِرُوا آلَ شُهُودَا

أريت أصله أرايت . والأملود بضم الهمزة : الناعم . والمرجل بالجمع : المزين ، من رجلت شعره إذا سرحته . وقيل بالخاء المهملة وهو برد تصور عليه الرحال . والشاهد في قوله أقاتلن حيث أدخل فيه نون التأكيد وهو اسم الفاعل وهذا نادر . وإنما سوغها شبه الوصف بالفعل . والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون . وقال ابن جني : دل هذا على أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل . وفيه نظر لأن هذا لا يلتفت إليه لندوره وقلته لا سيما الشاعر لأنه مضطر .

(١) الزحشري : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزحشري (أبو القاسم جار الله) كان واسع العلم ، غاية في الذكاء وجوده الفرجة ففنا في كل علم ، ومن تصانيفه الكشاف في التفسير ، الفائق في غريب الحديث ، المفصل في النحو . توفي سنة ٥٣٨ (انظر البغية ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) .
 (٢) الرضى : هو الإمام المشهور في النحو ، وصاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، وله شرح على الشافية ، وكان حسن التعليل والتحقيق ، وكان يلقب بنجم الأئمة . توفي سنة ٨٦٤ (انظر البغية ١/ ٥٦٧ ، ٥٦٨) .

(فَعْلٌ يَنْجَلِي) مبتدأ . وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم : ثمرة خير من جرادة . وبنا متعلق بـ ينجلي أى يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

(تنبيهه) * : قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواءهما) أى سوى قابلي

وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اه فاصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيد كلام العيني . وروى أقائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حبلى به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي ، فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبين معناها كالمضارع لأن الأصل في الاسم الإعراب بخلاف الفعل . وبحث الدماميني في الاستشهاد بالآخر بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون . وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرؤية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر . (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى . (قوله قصد الجنس) أى في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها ، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى ، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر ، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك . فسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج ، وبقولنا بعض أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس يوجد في ضمن جميع أفرادهِ وجنس الفعل في ضمن جميع أفرادهِ لا ينجلي بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شئ منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعا . وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أى الاسم والحرف . (قوله وبنا متعلق بـ ينجلي) إن قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون معمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها ، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين ، وثانيهما جوازه وهو الأصح . (قوله فلا توجد مع غيره) فيه إشارة إلى أن الباء في قوله لاختصاصها به داخلية على المقصور عليه . (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد . قال شيخنا السيد^(١) : ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجلي بكل ما ذكر . وقوله لا بالمجموع أى الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات . وقوله أى كل واحد إلخ بيان لحاصل المعنى . ولو قال أى الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد . (قوله سواءهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو المبتدأ وإن قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح .

(١) هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الأسترابادي أبو الفضائل السيد ركن الدين . كان متوقفاً للذكاء والفطنة ، وكان يحيد درس الحكمة ، وكتب المحاضرات على التجريد وغيره ، وشرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح ... وتوفى سنة ٧١٥ (انظر البيهقي ٥٢١/١ ، ٥٢٢) .

العلامات التسع المذكورة (الْخَرْفُ) لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة ، أى علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كَهْلٌ) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) يختص بالأسماء

(قوله أى سوى قابلي العلامات) أشار بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن في كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علامتهما ، ولو لم يحصل على ذلك لكان قد علم من قوله : * واسم وفعل ثم حرف الكلم * أن كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعاً . وأورد عليه سم في نكته أنه علم من قوله واسم إلخ أيضاً قطعاً أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشيء لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضاً ، إلا أن يقال إن في هذا التقدير إشارة إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علامتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية إلخ فهو بيان للمقصود من التقدير . ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسامه الثلاثة . لا يقال هذا شامل للجملة لأنها لا تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل لأننا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما . (قوله التسع المذكورة) هي وإن كان بعضها حروفاً في الواقع إلا أنها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفاً حتى يعترض بلزوم الدور في جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة بقطع النظر عن كونها حروفاً أو لا . وإما قال الشارح التسع المذكورة لأنه لو عمم في العلامات وجعلها شاملة للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول . وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل . وأجيب بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين لإفادته التمييز في الجملة . وما قيل من أنه يؤدي إلى خطأ المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفع بأن التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدئ كاف في بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة . وقد يجاب عن أصل الإيراد بأننا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الإسناد إليه لأن المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه ، وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان . واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ، ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه . (قوله أى علامة الحرفية ألا تقبل إلخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجود . وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد . (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة . ولك أن تجعل نكته الإشارة إلى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك . وتوارد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء لا المنطقية

نحو (في و) مختص بالأنفال نحو (لَمْ) .

(تنبيهان): الأول إنما عدت هل من المشترك نظرا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو ﴿فهل أنتم شاكرون﴾^(١) و ﴿هل يستطيع ربك﴾^(٢) لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيدا أكرمته كما سيجيء في بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في

لأن الحرف نوع من جنس الكلمة والكيلات المدرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف . ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لأن المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل ، أو عامل على خلاف الأصل كما ولا وأن المشبهات بليس . والمختص بالأسماء أما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفى أو غير الخاص كإن وأخواتها أو مهمل لام التعريف . والمختص بالأفعال كذلك كلم ولن وقد . وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه ، وما جاء على خلافه يُسأل عن حكمة مخالفته الأصل وسيدكر الشارح ذلك . (قوله لا نظرا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) إنما كان أصلها ما ذكر لأنها في الأصل بمعنى قد كما في ﴿هل أرى على الإنسان﴾^(٣) وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبها عن الاختصاص . (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو في ألم نشرح ، لأن الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الإقرار بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما في ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾^(٤) ﴿أليس الله بكاف عبده﴾^(٥) أو نفى كما في ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾^(٦) لا حمل المخاطب على الإقرار بما يلي همزة دائما وإلا ورد مثل هذه الآيات وإنما أولى همزة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة ككون إيراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على إصغائه إليه وإذعانه للحق الذى هو المقر به فاعرفه . وقال شيخنا السيد : الاستفهام للإنكار أى لإنكار نفى الرؤية . (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب . (قوله في نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى في هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم في الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل . (قوله وذلك) أى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لخضوف في هل زيد قام ثابت لأنها إنغ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر . (قوله في حيزها) أى قرب حيزها لاشتغال حيزها بها أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه .

(١) الآية ٨٠ : سورة الأنبياء . (٢) الآية ١١٢ : سورة المائدة . (٣) الآية الأولى من سورة الإنسان . (٤) الآية ٣٦ : من سورة الزمر . (٥) الآية ١١٦ : من سورة المائدة . (٦) الآية الأولى من سورة الشرح .

حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأتها في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حيثئذ إلا بمعانقته . الثاني : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص يقبل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى . وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه . وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه . وإنما عملت لن

(قوله ذاهلة) أى غافلة عنه تركاً له في مقابلة تركه لها . (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف . (قوله لسابق الألفة) أى للألفة السابقة . (قوله إلا بمعانقته) أى ولو تقديراً على ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى إلا بمعانقته لفظاً . (قوله حق الحرف المشترك الإهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقاً . (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به . (قوله لعارض الحمل) أى لعارض هو الحمل فالإضافة للبيان أو للحمل على ليس العارض فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه إفادة كل النفي . (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المدّ لأنه علم على الكلمة المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف إلى التنبيه إضافة الدال إلى المدلول ليتضح المراد به ، ولو مدّ اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يسن . (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالأسماء . ولا ترد الزائدة لأنها في الأصل المعرفة فهى داخلية في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض . (قوله لتنزيلهن) أى الستة . ووجه التنزيل في ها التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها . ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليده ، ومقابلها يفيدان تأخره فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليده أو تأخره ، لكن في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فإنها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلاً . وقوله لتنزيلهن إلخ أورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين لعمليهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لأنهما موصولتان . وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لدخولها والمخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل . (قوله لما يذكر في موضعه) أى من شبه إن وأخواتها بالأفعال في المعنى فإن وأن يشبهان أوكد ، وليت أتمنى ، ولعل أترجى ، وكأن أشبه ، ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو . (قوله وإنما عملت لن النصب إلخ) هذا سؤال يجرى في أن وكى وإذن الناصبات للمضارع أيضاً دون الجواب فتدبر . (قوله لأنها بمعناها) أى ملايسة معناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لا لنفى الجنس ولن لمطلق النفي .

النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي . ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم أى بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال (فَعَلْ مُضَارِعٌ يَلِي) أى يتبع (لَمْ) النافية أى ينفي بها (كَيْشَمَ) بفتح الشين مضارع شملت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم ، هذه اللغة الفصحى . وجاء أيضا من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفراء^(١) وابن الأعرابي^(٢) ويعقوب^(٣) وغيرهم ؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه^(٤) العامة في النطق بها (وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ) المذكورة أى تاء فعلت وأنت (مِنْ) لاختصاص كل منهما به . ومز أمر من مازه يميزه . يقال مزته فامتاز . وميزته فتميز (وَسِيمٌ) أى علم (بِالتَّوْنِ) المذكورة أى نون التوكيد (فَعَلْ الْأَمْرُ إِنْ أَمَرْتُ) أى طلب (فَهُمْ) من اللفظ أى علامة فعل الأمر مجموع شيئين : لفهام الكلمة الأمر اللغوى وهو الطلب . وقبولها نون التوكيد فالدور متف . فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهى مضارع نحو هل تفعلن .

(قوله لشرفه) ولسبق الاستقبال على المضى فإن الغد المستقبل يصير ماضيا ، هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فإن كان متعددا كأمس وغد فالماضى سابق ؛ كذا قال الشُّمْنِيُّ^(٥) وبه يجمع بين القولين . (قوله بمضارعه الاسم) أى المصوغ للفاعل لفظا لموافقة له في السكّنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال . (قوله لم النافية) الصفة لازمة . (قوله وماضى الأفعال) الإضافة على معنى من التبعية . (قوله بالتاء المذكورة) أى فآل للعهد الذكري والمعهود التاء المقدمة بنوعها على أنها من باب استعمال المشترك في معنيه كما مر . ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه كما قاله الراعى^(٦) . (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل في غير الطلب مجازا لأن عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع ، على أن القرينة إنما تمنع إرادة المعنى الحقيقي لا فهمه أى تصويره عند سماع اللفظ . والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام . (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وإن لم يسمعا بها قاله الروداني فيجوز هاتين وتعالين بإعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين . (قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الأمر في تعريف فعل الأمر متف وهذا تفريع على تفسير الأمر في

(١) الفراء سبق التعريف به في ص ٤٢ .

(٢) ابن الأعرابي : هو محمد بن . ياد ، من الحجة ومن العلماء بالشعر ، وكان صاحب لغة غزيرة وكان مولى بنى هاشم (انظر البقية ١٠٦ ، ١٠٥/١) .

(٣) يعقوب أبو يوسف بن السكين ، كان عالما باللغة والنحو والشعر ، من الرواة النقات وأخذ عن الكوفيين والبصريين . توفي سنة ٢٤٤ هـ (انظر البقية ٣٤٩/٢) .

(٤) ابن درستويه : هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ، ذاع صيته واشتهر بالعلم والتصنيف الجيد ... ومن تصانيفه الإرشاد في النحو ، والرد على المفضل ... (انظر البقية ٣٦/٢) . (٥) سبق التعريف به ص ٣٩ .

(٦) الراعى : هو محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي المالكي (أبو عبد الله النحوى) اشتغل بالفقه والأصول والعربية ومهر فيها واشتهر بها ... وأجاز له جماعة ومن مصنفاته شرح الألفية والأجرويه . توفي سنة ٨٥٣ هـ (انظر البقية ٢٣٣/١) .

أو فعل تعجب نحو أحسنن يزيد . فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (وَالْأَمْرُ) أى اللفظ الدال على الطلب (إِنْ لَمْ يَكْ لِلتُّونِ مَحَلٌ * فِيهِ) فليس

قوله إن أمر فهم بالأمر اللغوي الذى هو الطلب فالمعلم الأمر الاصطلاحي والمعلم به اللغوي . (قوله فإن قبلت الكلمة إلخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والأمر إلخ . (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياساً ، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذاً فالمناسب ترك فعل التعجب . (قوله كما ستعرفه) أى فى بابيه . (قوله والأمر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره . ومن جعل هو اسم جزء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدماً فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً والجزء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض . ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى . ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوز به البعض وما منعه فى قول ابن معطي^(١) : * اللفظ إن يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الأولى على السعة . وبقي حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفى خبره حيث ثلاث أقوال : قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والأصح الأول ، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم . (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره . وفى كلاما إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الأمر وأن المراد بالأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر . وفى عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى . وفى قوله الآتى فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجع . قال سعد الدين^(٢) فى حاشيته على الكشف : كل لفظ وضع بإزاء معنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف ، كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوماً عليه ، لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه ، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال : ففصه مثلاً اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الأعلام المذكورة

(١) ابن معطي : هو يحيى بن معطي بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى المنفى المغمى النحوى . كان إماماً فى العربية ، وسمع من ابن عساکر وأقرأ النحو بدمشق ، ومن تصانيفه الألفية فى النحو ، الفصول ، العقود والقوانين فى النحو ، كتاب شرح الجمل ، كتاب شرح آيات سيوريه ، وله قصيدة فى القراءات السبع ... تولى سنة ٦٢٨ (انظر البغية ٢/٣٤٤) .

(٢) سعد الدين : هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين الطنطاوى . إمام ، علامة عالم بالنحو والتصريف والمعاى ... ومن تصانيفه الإرشاد فى النحو ، حاشية الكشف ولم يتم ، شرح تصريف العزى ، التلويح على التقيح فى أصول الفقه ... تولى ٧٩١ (انظر البغية ٢/٢٨٥) .

بفعل أمر بل (هُوَ اسْمٌ) إما مصدر نحو « فذللاً زريقُ المال »^(١) أى اندل . وأما اسم فعل أمر (نَحْوُ صَةٍ) فَإِنْ معناه اسكت (وَحَيْهَلْ) معناه . أقبل . أو قدم . أو عجل ولا محل للنون فيهما .

(تفسيحات): الأول كما يتتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك يتتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعاً عند انتفاء قبول لم . كأَوْه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتضجر . ويتتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كهيات بمعنى بعد . وشتان بمعنى افترق . فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول :

وما يرى كالفعل معنى وانخزل عن شرطه اسم نحو صه وحيل
ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه . الثانى : إنما يكون

بل ليقصده اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاماً تاماً ، بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر ا هـ . وبقي قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلاً فالأقوال أربعة كما فى الروداني . (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى حلول . (قوله إما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل تاب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الروداني ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال . (قوله نحو صه وحيل) لو مثل ينزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لأن اسمية صه وحيل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين . وفى حيل ثلاث لغات : سكون اللام وفتحها متونة وبلا تنوين ، وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالرفوع والمجرور . ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هى إبدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة . (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل)^(٢) يتعدى على الأول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء . (قوله ولا محل) أى حلول كما مر . (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما . (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازى : ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال :

وما يكن منها لذي غير محل فاسم كهيات ووى وحيل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم إلخ .

(١) القائل : أعشى حمدان يجر لوصفاً واليت الطويل ، وهو من شواهد سيوية فى كتابه [٥٩/١] والإحصاف ٢٩٣ ، والخصائص لابن جنى ١٢٠/١ . واليت بتمامه .

عل حين أنهى الناس جُلّ أمورهم فذللاً زريقُ المال نذل التصاب
والشاهد فى اليت قوله (فذللاً زريقُ المال) حيث تاب المصدر عن الفعل ، وتعيب المقول ، وتأثر المصدر بالعمل الخفوف .
(٢) ويقال أن حيل مركب من حى وهل ويسعمل حى وحده بمعنى أقبل ، كما فى قول المؤذن حى على الصلاة ، وهلا بمعنى أقبل أيضاً كما فى قول النابغة الجعدي ... ألا حيا ليل وقولا لها هلا . أى تعالى وأقبل ، واستعمل حى وحده أكثر من استعمال هلا وحدها (انظر المقصل لابن يعيش ج ٤/ ٤٧) .
والشهور أن هلا اسم لرجز الدابة .

انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب . وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء . وحيدا في المدح . فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية . لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح . بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها . الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها . أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للآزم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى الآخر . بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهى أخص منه إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس . وهذا هو الأصل في العلامة .

(قوله عن شرطه) أى علامته . (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها . (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم في باب اسم الفعل :

وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوى وهيات نزر

(قوله إذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة . (قوله وما عدا إلخ) أى عدا وخلا من ما عدا وما خلا وجب من حيدا . (قوله لأن عدم قبولها التاء عارض إلخ) أى كما عرض لسبحان وليك ونحوهما عدم قبول خواص الأسماء من التزام طريقة واحدة . (قوله نشأ من استعمالها في التعجب إلخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الأمثلة التى تلزم طريقة واحدة . (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء الآزم وهو المعلم لجواز كون الآزم أعم كالضوء للشمس والأعم يفرد عن الأخص . (قوله فهى مطردة إلخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر ، فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة ؛ وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزاة ولو قال ولا يتعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم . (قوله لكونها) علة لقوله دل . (قوله مساوية للآزم) أى لازمها وهو للمعلم : أى والملزوم المساوى للآزم مطرد منعكس ، فقوله العلامة غير منعكس محله إذا لم تكن مساوية للمعلم . وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة إذ الشرط يلزم من عدمه العدم . (قوله وهى أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الأعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الأعم من غير عكس . (قوله وهذا هو الأصل) أى الغالب .

[المَعْرَبُ وَالْمَبْنَى]

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان. أي أظهر. أو أجال. أو حسن. أو غير. أو أزال عرب الشيء وهو فسادَه. أو تكلم بالعربية. أو أعطى العربون. أو ولد له ولد عربي اللون. أو تكلم

[المعرب والمبنى]

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله : * **وفعل أمر ومضى** بنيا * وأعربوا مضارعا إنخ والقصر على الاسم^(١) وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لا حاجة إليه وإن سلكه شيخنا وتبعه البعض. (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول إنخ) لم يضم لأن الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولأنهما في الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ. (قوله فوجب أن يقدم إنخ) أى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الإعراب بقوله والرفع والنصب إنخ ففى كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف. وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل ، من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه ، وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الإعراب والبناء توطئة لإجرائهما على الكلمة ، لأن من عرف أولا قابل الإعراب وغير قابله تأتى له إجراء الإعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الإعراب وغيره ، قال سم فتأمله فإنه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر . وقيل إنما قدم المعرب على الإعراب نظرا إلى تقدم المحل على الحال . وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الإعراب مع أنه سأتى فى قوله والرفع والنصب إنخ اهـ ودعواه الإيهام ممنوعة كما علم من صدر القولة . (قوله أى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى على أن الإعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الإبانة ، والأنسب به على أنه معنوى التغيير . (قوله أى أظهر) أتى به لأن أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر . (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها إلى آخر . (قوله أو أزال عرب الشيء) بفتحين يقال عَرَبَ يَعْرِبُ عَرَبًا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس . (قوله أو أعطى العربون) بفتحين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فإسكان وبإبدال العين همزة فى الثلاثة ففیه ست لغات . (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية ، إلا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها

(١) وذلك لأن الأصل فى الأسماء الإعراب ، لأنها يعاقب عليها معان كالفاعلة والمفعولة والإضافة ، وهذه المعاني تفقر فى التمييز بينها إلى الإعراب أما البناء فإن الاسم يبنى إذا شبه الحرف شيئا قويا يدينه منه وأنواع هذا شبه أربعة (انظر شرح ابن عقيل ٣٠/١ - ٣٤) .

بالفتحش. أو لم يلحن في الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلى غيره. ومنه العروب المتحبية إلى زوجها. وأما في الاصطلاح فقيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف^(١). والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلام^(٢) وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا. والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن

يقطع النظر عن أحوال أو آخرها. (قوله ما جرى به) أي شيء نطق به وإن لم يكن طارئاً ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشري. (قوله لبيان مقتضى العامل) أي مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر، لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب، وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف. ثم إن فسر العامل بما فسر به ابن الحاجب^(٣) رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله سم لأخذ الإعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف الإعراب، قال إلا أن يجعل التعريف لفظياً. ولزم القصور أيضاً لعدم دخول نحو لم إذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فإن فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور. (قوله من حركة) بيان لما. (قوله أو سكون أو حذف) قال الروداني: كونهما لفظيين إنما هو من حيث إشعار اللفظ بهما لأن من سمعه بنقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث إن اللفظ متعلقهما ومحل لهما. (قوله والحركات) أي وجودا وعدما ليدخل السكون. وكان الأحسن أن يزيد والحروف أي وجودا وعدما ليدخل الحذف. وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصاد على الحركات بأنها الأصل أي في الجملة وإلا فقد تكون فرعاً كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف. (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصل له فلا يصح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبني للمفعول. واستشكل البعض قول الموردين الإعراب وصف للكلمة وتأويل الجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الإعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة، يدل ذلك

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٧.

(٢) الأعلام: هو يوسف بن عيسى، الحنولي الشنمري. مشهور بالإنشاد والضبط وكان عالماً بالعربية، واللغة ومعالي الأشعار، وأخذ عن إبراهيم الأقبلي ومات سنة ٤٧٦. (انظر البغية للسيوطي ٣٥٦/٢).

(٣) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين (أبو عمرو بن الحاجب) كان من أذكى العالم وكان نحوياً مالِكياً، وحفظ القرآن وبعض القراءات عن الشاطبي وتعلم كثيراً من فنون العلم وبرع فيها إلا أن النحو كان أغلب عليه. ومن تصانيفه الكافية في النحو أعاننا الله على إتمامه، الرافية وشرحها، الأمالي... وغيرها كثير حتى قال عنه ابن خلكان: كان أحسن خلق الله ذهنًا. توفي سنة ٦٤٦ (انظر البغية ١٣٤/٢، ١٣٥).

المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك . والبناء فى اللغة وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت . وأما فى الاصطلاح فقال على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها ، فالذى ينبغى إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه . وأنا أقول : يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فإنهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعاً لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل . وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الإعراب كذلك ، وحيث يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الإعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعانى الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ، ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الإعراب والبناء لفظيان ، ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة متونة مع أن التوين اصطلاحاً النون المخصوصة نعم إن أول اللزوم فى تعريف البناء بالإنزال اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الإعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضاً لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الإعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الإعراب والبناء وصف للكلمة . نعم قد يطلق الإعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم فى أنه معنوى أو لفظى إذ فعل الفاعل معنوى قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام . ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحة اللزوم النصيب على المصدرية والإضافة فى أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضى توقف تحقق الإعراب على تغيير ثلاث أو آخر مع أنه ليس كذلك . وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه آحاداً ، فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلاً لتدخل الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو إنما يأتى بعد الفعل ، لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر ، والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الأسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب^(٤) أو حكماً كما فى المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فى جمعه المنصوب والمجرور . وإنما جعل الإعراب والبناء فى الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف . (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوائى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى . وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه إياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء

(٤) وفى هذا تنويع الحروف عن الحركات الإعرابية الأصلية .

والعامل المتأخر . وخرج بقوله لاختلاف إلخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما . (قوله لفظاً أو تقدير) الأول
أنهما راجعان إلى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وتقديراً كما في الفتى ووجود العامل لفظاً
كما في زيد وتقديراً كما في الفتى ووجود العامل لفظاً كما في جاء زيد وتقديراً كما في زيدا ضربته . وجعل التغيير لفظياً
وتقديرياً باعتبار داله من الحركة ونحوها والأظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من
جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعي أى على الراجع . ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً على تقدير أى تغيير
واختلاف لفظ أو تقدير . (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك
الشيء . ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب إلى الصواب
باعتبار نفس الأمر . ويقتضى أن الثانى قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع
اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل . فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لا قربه إلى الصواب إنما هو
باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللإشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من
تنافى كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على باب . فإن قلت بعد التأويل السابق كانا
متساويين لا أقرية لأحدهما على الآخر قلت : أقرية الأول حينئذ باعتبار عدم إحواجه إلى تأويل بخلاف الثانى .
(قوله لأن المذهب الثانى) أى لأن تعريف أهل المذهب الثانى أو المراد لأن المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف
عليه فافهم . (قوله التغيير الأول) أى الانتقال من الوقف إلى الرفع . (قوله لم تختلف بعد) أى الآن أى حين
التغيير الأول لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يخلف كل منها الآخر . (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور
حال من وضع . واحتترز بقوله على صفة إلخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على
ثوب . وقوله الثبوت أى مدة طويلة قال للعهد^(٢) ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام لإيهامه الدوام
الحقيقى . فإن قلت : التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت : القرينة الظاهرة مانعة من ذلك
وهى لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة إلخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى
مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء ، فاندفع ما اعترض به البعض . (قوله لا ليان إلخ) خرج به
الإعراب . (قوله من شبه الإعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين أى مشابهه في كون كل حركة أو سكوناً أو
حرفاً أو حذفاً ومن بيان لما . (قوله وليس) أى ما جرى به . وقوله حكاية إلخ أى لأجل الحكاية كما في من زيدا
حكاية لمن قال رأيت زيدا ، أو الاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام ، أو النقل كما في فمن أوتى
بنقل ضمة الهمزة إلى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست إعراباً

(٢٦) والهد ثلاثة أنواع عهد ذكرى ، عهد ذهنى أو علمى ، عهد حضورى . وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك [ج ١ / ١٧٨ ، ١٧٩] .

(وَأَلَّاسُمْ مِنْهُ) أى بعضه (مُعَرَّبٌ) على الأصل فيه ويسمى متمكناً (و) منه أى وبعضه الآخر (مَبْنِيٌّ) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله :

ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدر إن منع من ظهورهما هذه الحركات . ولا ينافى هذا ما سيأتى من عدم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين وما سيأتى فيما إذا كان ذلك في كلمة ، وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفاً ولا تخفيفاً ولا إدغاماً ، ولكن درج على التعريف بالأعم . (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر لأن المبنى قد يكون حرفاً واحداً كثناء الفاعل . والمراد بالزوم عدم التغير لعامل فلا يرد أن في آخر حيث لغات : الضم والفتح والكسر . (قوله حركة أو سكوناً) كان عليه أن يزيد أو حرفاً أو حذفاً ، وأمثلة الأربعة : هؤلاء ، كم ، لا رجلين ، ارم ، فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داماً منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يردان لعروض بنائهما . (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على إعرابها كما سيأتى في الإضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أصبح في الأول ومتعلق الظرف في الثانى والابتداء في الثالث . (قوله أو اعتلال) خرج به نحو الفتى ، وأورد عليه أن المراد للزوم لفظاً وتقديراً والفتى غير لازم تقديراً بل هو متغير تقديره فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في إخراج ما ذكر . ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازم بحسب الظاهر وادخلاً بحسبه في الزوم أتى بما يخرج صريحاً . هذا وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب^(١) فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكوناً كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى ، والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين . (قوله والمناسبة في التسمية) أى تسمية الإعراب والبناء باللفظي على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثانى . (قوله ظاهرة) لأن ما جرى به للبيان أولاً للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة . (قوله أى بعضه) تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشري^(٢) الجاعل من التبعية اسمياً بمعنى بعض وعليه فمن مبتدأ ومعرّب خير وهذا أحسن في المعنى . وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرّب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خير مقدم ويكون تفسيره المذكور بياناً لحاصل المعنى . (قوله على الأصل) أى الراجح والغالب . (قوله ويسمى متمكناً) فإن كان متصرفاً يسمى متمكناً أمكن . (قوله ومنه أى وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض . وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من

(١) وهو أن يذكر اسمان ثم يأتي بصفتهما على الترتيب حسب ذكرهما دون تبدل وإلا سمى لف ونشر مشوش إذا بدّل في صفاتهما .

(٢) الزمخشري . هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو الفاسم بجار الله كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القرينة ، متفناً في كل علم ... أخذ الأدب عن أبي الحسن النيسابوري ، والأصهارى ، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضاً ... ومن تصانيفه : الكاشف في التفسير ، الفائق في غريب الحديث ، الفصل في النحو ، أطواق الذهب ... وتولى رحمه الله سنة ٥٣٨ هـ (انظر البقية ٢/٢٧٩/٢٨٠) .

* ومعرب الأسماء ما قد سلما *

من شبه الحرف^(١) وبنائوه (لشبهه من ألحروف مذبني) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شيها قويا يقربه منه . والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (كالشبه ألوضعي) وهو أن يكون الاسم

أن علة البناء شبه الحرف شيها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه . قال السندوبى : وكما لا تقتضى عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الوسطة خلافا لبعض الشراح . فإن قلت : ما تصنع في من التبعيضية فإنها تقتضى ذلك . قلت : هي هنا على حد قوله تعالى : ﴿ فمنهم من آمن ومنهم من كفر ﴾^(٢) وقولهم منا ظعن ومنا أقام إذ ليس في الآية والشاهد إلا قسمان فكذلك قول الناظم والاسم إلخ اهـ وحاصل الجواب أن من التبعيضية إنما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح . (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع إلا أنه راعى قوله على الأصح فقط فترك التفريع . (قوله على الأصح) وقيل المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح أنه معرب . وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء . (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الوسطة . (قوله من قوله ومعرب الأسماء إلخ) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه إلخ . (قوله وبنائوه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتى في الإضافة أن من أسباب البناء الإضافة إلى مبني لأنها مجوزة . وإنما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الإطلاق فيتناسبا ، وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لأن الإضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعني أن علة بناء الاسم منحصرة إلخ . (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم وإلا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه . وأجيب بأننا لا نسلم ذلك الاقتضاء فإنه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من إعراب أو بناء ، ثم الحرف ثانيا ، ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ، وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع وما رتبته في عقله بأن يكون تعقل أولا الأنواع الثلاثة عند إرادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم . وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل إلا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسم ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو الكلمة ، والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لأن كل منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف . وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى .

(١) وذلك لأن شبه الحرف هو سبب البناء الأصل للكملة . أما بناء العدد المركب فهو عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقة .

(٢) الآية ٢٥٢ سورة البقرة .

موضوعاً على صورة وضع الحروف : بأن يكون قد وضع على حرف أو حرف هجاء كما (في أسمنى) قولك (جئتنا) وهما التاء ونا ، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن . والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرف هجاء ، وما وضع على أكثر فعل خلاف الأصل . وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في

(قوله منحصرة في مشابهة الحرف إلخ) أى خلافاً لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضاً كشبه الفعل كما في نزال المشابه لا نزل ، وشبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لا نزل ، والوقوف موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف . (قوله وهو الذي عارضه إلخ) كما في أى فإنها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ، ولكن عارض شبيهاً للحرف لزومها الإضافة التي هي من خواص الأسماء . (قوله كالشبه الوضعي) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه . فإن قلت : قال سيويه إذا سميت بياء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، وقال غيره : قلت رب بالإتيان بما قبل الحرف وبالإعراب وهذا يناقض في اقتضاء الشبه الوضعي للبناء . قلت : لا منافاة لأن شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فإنه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي ولعل الإتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات كيد ودم ، فاندفع ما نقله البعض عن الطيلاوي وسكت عليه من استحكال الإتيان بالمهمزة مع تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقدماً للحسنى أو اهتماماً به لكونه في مظنة المنع . (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والإضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد . (قوله قد وضع على حرف إلخ) بالتنوين والإضافة على حد : قطع الله يد ورجل من قالها . (قوله في اسمي جئتنا) الإضافة على معنى من واشترط صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة التي على معنى من فيما إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف أفاده الروداني . (قوله قولك) ذكره لزيادة الإيضاح لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لأن المراد حينئذ لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فنكون التاء ونا فيه كالزاي من زيد لا اسمين لأن المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونا فيه اسمان لا نفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضاً فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل . (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كما ولا . (قوله والأصل في وضع الحروف إلخ) أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على

وضعه واستحق البناء^(١) . وأعرب نحو «يد ودم»^(٢) لأنهما ثلاثيان وضعا .
(تنبيه) : قال الشاطبي^(٣) : نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين
وضعا أوليا كما ولا ، فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه
والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع
الحرف المختص به ؛ ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جني^(٤) على من اعتل لبناء كم ومن
بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل وبل . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص
به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم ، فما أشار إليه هو

ثلاثة أحرف حرف يتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع . (قوله
أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني
حرف لين كما سيذكره الشارح . (قوله وأعرب نحو يد ودم إلخ) جواب سؤال مقدر وأرد على قوله فما وضع
على أقل منها إلخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا
في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يدية ودمى وفي النسب يدوى ودموى ، وكذا
راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شلوا يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع . قال البعض :
قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في التثنية أى على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرف التثنية لم تعد
الياء لثلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن ا هـ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في
النسب إلى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم
أعادوا الياء فيها فلعل ترك إعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يد ودم أكثر من
استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه . (قوله قال الشاطبي) هو أبو إسحاق شارح المتن وأما القارئ صاحب
حرز الأمانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس : هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى
ما لغير الشاطبي . (قوله وضعا أوليا) احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوى
عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به . (قوله فإن شيئا) علة لمخذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئا
إلخ . (قوله من الأسماء) أى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية .
وقال الدماميني : المراد الأسماء البحتة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة .
(قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معربا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعا .

(١) ولذلك بدأ بالشبه الوضعي ، لأن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف واحد أو حرفين ، وما وضع على أكثر فهو خلاف للأصل وقد
يبنى جلا على ما هو الأصل ، والأصل في الأسم أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف فأكثر ، وما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في الوضع واستحق
للبناء ولذا فهي نسبة وضع لا نسبة تسمية .

(٢) والأصل في دم ، دقو بالتصريك ، فقال سيبويه الأصل ذمى ، وغد المبرد ذمى بالتصريك ... فحذفت الياء ، انظر مختار مادة (دم) والكلام
كذلك في يد أيضا ، . (٣) سبق التصريف به .

(٤) ابن جني : هو عثمان بن جني وكتبه أبو الفتح النحوى ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل
والنسب أن أباه على الفارسي مر عليه فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها ، فقال له أبو على : زُيِّتَ قبل أن تحصرم . ومن وقتها لزم التصريف .
ومن مصنفاته الخصائص في النحو ، سر الصناعة ، شرح تصريف المازني توفي رحمه الله سنة ٣٩٢ هـ (انظر البيهقي ١٣٢/٢) .

التحقيق ؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بشديد . انتهى (و) كالشبه (الْمَعْنَوِي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه : أى أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فى مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم ، وللشرط نحو متى تقوم أقم ، فهى مبنية لتضمنها معنى المهزة في الأول ومعنى إن في الثانى ، وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هُنَا) أى أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى

وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معى ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها . (قوله وبهذا يعينه) أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى حرف لين . (قوله على من اعتل إخل) أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبى أن علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ومعنى رب التكريرة إن كانت خبرية . وعلة بناء من الشبه المعنوى إن كانت استفهامية أو شرطية ، والافتقار إن كانت موصولة ، وحملت التكرة الموصوفة على الموصولة فلا إشكال . (قوله فعلى الجملة) أى أقول قولاً مشتملاً على الجملة أى الإجمال أو جملة الأحوال وجميعها قال المنوفى : وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه . (قوله قد تضمن معنى) أى زيادة على معناه الأصلى الموضوع له أولاً وبالذات ولكون وضعه له أولاً وبالذات ووضع معنى الحرف ثانياً وبالعرض جعل اسماً ولم يجعل حرفاً ، ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الأول وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنينا وفاء بحق المعنى الثانوى أيضاً . والحاصل أننا راعينا ما وضع له أولاً فجعلناه اسماً وما وضع له ثانياً فبنينا وفاء بحق المعنيين . (قوله من معالى الحروف) أى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد فى باب التكرة والمعرفة عن الشاطبى عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالاً ، فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية . وقال الروداني : المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق السيد أنها معنى الحرف ا هو الظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما فى فن البيان ، ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك . (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف) أى بحيث يكون الحرف منظوراً إليه جائز الذكر لكون الأصل فى الموضوع ظهوره وإنما نفى التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضى البناء . (قوله خلف حرفاً فى معناه) أى فى إفهام معناه أى بحيث صار الحرف مطروحاً غير منظور إليه وغير جائز الذكر مع الاسم . (قوله سواء تضمن إخل) تعميم فى قوله أن يكون الاسم قد تضمن معنى إخل . (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود . (قوله فما فعلوا) قال يس : نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناً

حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه (وَكَيْيَابَةٌ عَنِ الْفَعْلِ) في العمل (بِلاَ تَأْثِرُ) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ، ولا يعمل غيرها

أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا هـ . وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوها لها حرفا الإشارة الحسية وهي ما كانت بشيء من المحسوسات كاليد والرأس والإشارة بأل ليست كذلك ، وهذا قد نقل ابن فلاح^(١) عن أبي علي كما في نكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمينها معنى أل كأسم وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود . (قوله حقه أن يؤدي إلخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه ، كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب ، والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه . (قوله وكييابة) أى وكشبه نيابة أى شبه في نيابة كما يفيد عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا . (قوله في العمل) زاد في التصريح والمعنى . (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب ، فالمعنى يبنى الاسم لشبه الحرف في مجموع شيئين : النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأتي وضعه ومعناه الإعراب ، وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الإعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهاوت ، ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه ، وجعله سببا له يقتضى تقدمه وهذا تناف . وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب . ولك أن تمنع الفرعية فتأمل . فإن قلت : وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا ، وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف ؟ قلت : لا شك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لأن الأصل في الاسم الإعراب فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزئي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض . (فائدة) قال الشيخ خالد^(٢) بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكييابة كائنة بغير تأثير بعامل هـ . أقول : لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ، ولم لم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة إلى تأثر وأن جر تأثر إعراب له لا لالا إلا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل إعراب إلا بمعنى غير إلى ما بعدها كما في ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾^(٣) تنأمل . (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أى يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري .

(١) ابن فلاح . منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر الجني . الشيخ تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح كان صاحب معرفة بأصول الفقه ، وكانت له فوائد كثيرة ذكرت في جمع الجوامع ، ومن مؤلفاته الكمال ... وتوفي رحمه الله سنة ٦٨٠ هـ (انظر البغية ٣٠٢/٢) .

(٢) الشيخ خالد : هو الشيخ خالد الأزهرى صاحب شرح التوضيح على التصريح . (٣) الآية ٢٢ : سورة الأنبياء .

فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي ، فأشبهت ليت ولعل مثلاً ؛ ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ، ولا يدخل عليهما عامل . والاحتراز بانتفاء التأثير عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وَكَاثِفًا أَصْلًا) ويسمى الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أى لازماً كالحرف ، كما في إذ وإذا وحيث

(قوله وذلك موجود في أسماء الأفعال) فكلها مبنية للشبه الاستعمالى وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافاً لابن خروف في جعله معرباً بالفتحة منصوباً بما ناب عنه كمنصب المصدر . (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أى لعدم دخول عامل عليها ، ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لإيهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقاً ، ولا يرد قول زهير :

فلنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الذعر^(١)

لأنه من الإسناد إلى اللفظ . (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول مطلق مخذوف وجوباً موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كما لجماعة منهم المازنى ، وانظر ما علة البناء على هذين القولين . (قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين إفادتهما معانها لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن أدعو . (قوله كالمصدر النائب إلخ) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن المنصوب بعده معمول للفعل المخذوف لاله وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملاً . وإنما قيد بالنائب لأنه العامل لزوماً وغيره وإن كان أيضاً يتأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا . (قوله أصلاً) ألفه للإطلاق ولو جعلها ضمير تشبيه عائداً على نيابة وافتقار لصلح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عنه متصلة حقيقة في المرتجل كأمين وتنزيلاً في المتقول كوراءك . (قوله وهو) أى الشبه الافتقاري ، أن يفتقر الاسم ، أى ذو أن يفتقر الاسم ، أو الضمير راجع إلى افتقار . (قوله إلى الجملة) أى أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنها كالنوين في إذا هـ دنو شرى . ولعله أخذ التقيد بالجملة من جعل تنوين افتقاراً للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتنوين لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بغيره . ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائماً إلى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت : هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة إذا كنت تلفظت بزيد مثلاً ، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئاً . هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض .

(١) الشاهد في البيت « نزال » وهو المقصود بها اللفظ . ووقعت نائب فاعل . مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي . والبيت لزهير بن أبي سلمى النزلى .

والموصلات الاسمية . أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان^(١) ، أو إلى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أى غير لازم كافتقار المضاف في نحو ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾^(٢) إلى الجملة بعده فلا يبنى لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو هذا يوم مبارك ؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل لأنه ليس لذات النكرة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفة يزول الافتقار .

(تنبيهان) : الأول إنما أعربت أى الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه في أتى من لزوم الإضافة^(٣) ، وفي البواق من وجود

(قوله أى لازما) تفسير مراد إذا المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من إطلاق اللزوم وإرادة اللازم بحسب الشأن . (قوله كالحرف) إنما افتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معنى الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء . (قوله كسبحان) أى على المشهور من مذهبي ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله : * سبحان من علقمة الفاخر *^(٤) أى براءة منه . قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف : سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبديد من السوء الأصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعى كما في أنبت الله الشيء نباتا . ويجوز أن يكون مصدر سبى في الأرض والماء كمنع إذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء إبعادا أو من إدراك العقول وإحاطتها فيكون مضافا إلى الفاعل . ولا يجوز أن يكون من سبى سبحانا كمنع أو سبى تسبيحا إذا قال سبحان الله فيها للزوم الدوراء مع بعض إيضاح وزيادة من القاموس . وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف . (قوله فلا يبنى) جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من ألا يبنى أصلا كما في سبحان أو يبنى جوازا كما في يوم وبينائه على الفتح قرأ نافع . (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله إلا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الأولى . (قوله إنما أعربت إلخ) جواب سؤال وارد بالنظر إلى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى ، وبالنظر إلى أى الموصولة والذان واللتان على الشبه الاقتقارى . (قوله من لزوم الإضافة) أى إلى المفرد فخرج باللزوم كم فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد إذ وإذا وحيث فإنها إنما تضاف إلى الجملة ولذل فإنها قد تضاف إلى المفرد وقد

(١) لذلك فسبحان معربة لأنها تحتاج المفرد منقول سبحان الله فهي منصوبة على المصدرية بفصل محذوف تقديره : أصبح . وقال الفخر الرازى : سبحان مصدر لأفعل له . فيستعمل مضافا وغير مضاف ، وإذا لم يضاف ترك توينه لأنه معرفة . ولآخره ألف وتون فقيل : سبحان من زيد ، أى براءة منه .

(٢) من الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(٣) وهذه الإضافة من خصائص الأسماء والإضافة هنا إلى مفرد .

(٤) البيت للأعشى يجوبه علقمة بن علاثة ، والبيت كاملا يقول :

قد قلت لما جاءلى ففسره

سبحان من علقمة الفاخر

والشهاد : لى بجى سبحان مضافة .

صورة التثنية وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو : ﴿ ثُمَّ لَنْ نَزْعَنَ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدَّ ﴾^(١) قرئ بضم أى بناء ، وينصبها لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب . فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل . وزعم ابن الطراوة^(٢) أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر . ورد برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة . وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع

تضاف إلى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فأعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء . وهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضا لغتى الإعراب والبناء . (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل التنكير ، والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالإعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلقيق بل هو جاز على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم نجى هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة . (قوله وهما) أى الإضافة والتثنية . (قوله وإنما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ وكذا قوله فيما يأتى وإنما بنى الذين إلخ . (قوله وينصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الإيراد وهذه القراءة شاذة . (قوله كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية) أما الأول فللتنزيل المذكور . وأما الثانى فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا ، ومصعب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل . (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم إلى جملة . (قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء . (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الإضافة . (قوله فلو حذف ما تضاف إليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة . (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ما تضاف إليه ، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفاق على إعرابها . (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا إلخ . وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش . (قوله وإن كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال . (قوله لأنه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية

(١) الآية ٦٩ : سورة مريم .

(٢) سبق التعريف به ص .

لأنه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده . ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة . وقيل هو على هذه اللغة مبني جىء به على صورة المغرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب وصاحبة . الثاني عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه

في ذان وتان والذان والثان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر . ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع في الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية . فاحفظه فإنه نفيس . (قوله لأنه أخص من الذى) لأن الذى يستعمل في العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة إلا في العاقل . (قوله ومن أعربه) أى بالواو رفعا وبالياء نصباً وجرا نظر إلى مجرد الصورة أى إلى صورة الجمع المجردة عن النظر إلى المعنى من كونه أخص من مفرده . (قوله على هذه اللغة) اسم الإشارة يرجع إلى لغة الإعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافي قوله بعد منى إلخ أو إلى لغة من ينطق بالواو في حال الرفع المعلومة من المقام . (قوله ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقاري . (قوله الشبه الإهمالي) أى شبه الاسم الحرف المهمل في إهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا . قال في التصريح : وأدخله ابن مالك في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالى ١ هـ وإنما يظهر القولان للذان ذكرهما إذ لم يرد بالمعنوي والاستعمالى خصوص معناه السابق بل أريد الأعم الشامل للشبه الإهمالي . وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الجمودى والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمل لا بخصوص معناه السابق ، وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية . ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له ، فعليه يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا الاسميّات معربة تقديرا كالفتى . وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا . (قوله ومثل له) أى للمشتمل عليه بفواتح السور نحو ص وق وآلم وهذا مبني على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل . أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية المحذوف أى اقرأ ، أو جر بحرف القسم المقدّر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص أو موازن مفرد كحتم موازن قاييل جاز إعرابه لفظا أو تقديرا بأن يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كآلم وكهيمص يتعين فيه الثانى كذا في تفسير البيضاوى^(١) وحواشيه . وفي الجمع أن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتانيته ، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمى ، وأن ما لم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسّم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزعين على الفتح كخمسة عشر والإعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع إضافة أول الجزعين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيته ١ هـ بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الإعراب لثبوت ذلك في غيرها من المتشابهة .

(١) البيضاوى : هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوى ، كان إماما علامة ، عارفا بالفقه والتفسير والعربية والمنطق متعبدا شافعيّا . صنف مختصر الكشاف ، والمناهج في الأصول ، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول ، شرح الكافية لابن الحاجب وتول سنة ٦٨٥ هـ وقيل سنة ٦٩١ هـ (انظر البغية ٢/ ٥٠ ، ٥١) .

الإهمالي ، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملية في كونها لا عاملة ولا معمولة . وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكما^(١) ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه^(٢) : (وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ * مِنْ شَبِّهِ الْخَرْفِ) الشبه المذكور . وهذا على قسمين

(قوله والمراد) أى بما بنى للشبه الإهمالي . وقوله الأسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين . وقوله مطلقا أى فواتح السور أولا . والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الإسمادى والإضافى . (قوله وبعضهم إلى أنها معربة حكما) أى قابلة للإعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظى لأن الأول لا ينفى قبولها للإعراب والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما إنما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه فى العرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف إلى قولين فقط : كونها مبنية لشبهها بالحرف ، وكونها معربة لسلامتها من شبهه . وقال فى شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان : أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكية ، وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما هـ ببعض تلخيص . وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته : فالمعرب أى من الأسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء ما نصه : اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا ، فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر ، واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه . وأما وجود الإعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة هـ وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه موهم خلافه . (قوله ولأجل سكوته عن هذا النوع) أى وعن غيره كالشبه الجمودى وإن أوهم تقديمه الظرف خلافه . (قوله بكاف التشبيه) . الأول بكاف التمثيل (قوله ومعرب الأسماء) قال يس : الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه هـ . واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة حمل الثانى على الأول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الرودافى من أن صحة الحمل أغلبى لا شرط لازم . وإنما صرح المصنف بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من قوله : ومبنى لشبه من الحروف مدنى . توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره . (قوله ما قد سلمنا من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشئ لا يشبه نفسه .

(١) أى أنها قابلة للإعراب ، والخلاف بين الرايين هنا خلاف لفظى ، لأن الأول لا ينفى قبول الإعراب ، والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية .

(٢) وذكر ابن مالك نوعا سادسا ، سماه الشبه اللفظى ، مثل هـ حاشا ، الإسمية ، فإنها أشبهت حاشا الحرفية لى اللفظ .

صحيح يظهر إعرابه (كَأَرْضٍ وَ) معتل يقدر إعرابه نحو (سَمَاءً) بالقصر لغة في الاسم . وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسم وسم وسما مثلثة ، والعاشرة سماء . وقد جمعتهما في قولي :

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزه والقصر مثلثات مع سماء عشر

(تفنييه) : بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبنى ليكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَ)

(قوله الشبه المذكور) أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للعهد الذكري^(١) والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض . ويجعل الإضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبا ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لأن فيها شبا بالحرف . (قوله يظهر إعرابه) أى إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع . (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمان عشرة جمعت في هذا البيت :

سم سماء اسم سماء كذا سما سماء بتثليث لأول كلها

(قوله في الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال في التقسيم لكان أوضح إذ الذكر لا يخص التقسيم . (قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبنى والضمنى كما في المعرب ، لأن قوله ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الإعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليق الحكم بالمشق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل إعراب الاسم . والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما في المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما في المعرب ، فلا يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة . (قوله فلأن) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى في التعليل . (قوله أفراد معلول علة البناء) أى أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لأنها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات^(٢) وكذا المنادى واسم لا إن جعل الكلام فيما يشمل البناء الأصل والعارض ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في البناء الأصل وإلا ورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة . (قوله بخلاف علة الإعراب) أى أفراد معلول علة الإعراب أى أفراد موصوف معلولها . (قوله فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها) أى فيما يأتى وكان الأولى حذفه لأن تبين أفراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع أنه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل .

(١) والعهد الذكري هو أن يقدم الاسم مذكورا صراحة في اللفظ أو كناية .

(٢) وهذه هي أبواب البناء كما حصرها الشارح .

فعل (مُضِيٌّ بُنِيًّا) على الأصل في الأفعال : الأول : على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف . والثاني على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى . وبني على الحركة لمشايبته المضارع في وقوعه صفة وصله وخبرًا وحالًا وشرطًا ، وبني على الفتح لخفته . وأما نحو ضربت وانطلقنا واستيقن فالسكون فيه عارض أو جبه كراهتم توالى أربع متحركات فيما هو

(قوله وفعل مضى) فيه إشارة إلى جرّ مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمثاله المعطوف عليه وأبقى المضاف إليه بحاله ، وأن قوله بنى الرفع لضمير الثانية خبر عن المذكور والحذف فلا يلزم الإخبار عن مفرد بمتحمل ضمير الثانية . ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على أنه بمعنى ماض . ويحتمل أن ألف بنى للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل مراد به الجنس في ضمن نوعيه : فعل الأمر وفعل المضى . وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة . (قوله الأول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه أن أمر الإناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاختشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الإناث والأمر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والأمر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوما . وأجاب بعضهم عن الأولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الإناث أو نون التوكيد في محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده . وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الإناث المعتل فإنه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الإناث مجزوم بحذف آخره ، وبعضهم عن الأخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكاليف بجعل كلامه أغليا . وقال شيخنا السيد : التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتى هاتى مهاتة كنجى ينجى مناجاة اهـ . (قوله من سكون) أى ظاهر أو مقدر كمر بزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه إلا حركة كما في قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت . (قوله لمشايبته المضارع) أى والمضارع معرب والأصل في الإعراب الحركة . (قوله في وقوعه صفة إنخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصله وخبرًا وحالًا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس . (قوله وأما نحو ضربت إنخ) أشار بالأثلة الثلاثة إلى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة . (قوله كراهتم توالى أربع متحركات) أى فى الثلاثى . وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه إجراء للباب على ونيرة واحدة . وإنما حمل الأكثر على الأقل لأن فى حمله على الأقل دفع المحذور بخلاف العكس . ولا يرد على كراهتم ذلك علبط وجندل لأنهما مزالان عن أصلهما وهو غلابط وجندل ، ولا نحو شجرة

كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله ، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو^(١) .

(تفصيله) : بناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة^(٢) . وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة . قال في المغنى : ويقولهم أن قول ، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف^(٣) اهـ (وأغربوا مضارعاً) بطريق

لأن تاء التأنيث على تقدير الانفصال . ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها وإلا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم . ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما مر تمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نال المساواة في الرفع والاتصال . (قوله فيما هو إلخ) ظرف للتوالي لا لأربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه في نحو ضربت لا في نحو انطلقت بل ظرفية الأربع فيه من ظرفية الجزء في الكل . (قوله لأن الفاعل إلخ) علة للتشبيه . (قوله وكذلك ضمة ضربوا إلخ) ليس من هذا القبيل على الأوجه فتحة ضربا بل هي أصلية لا لمناسبة الألف والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي . والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الإضافة إليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجز فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجز بخلاف فتحة بناء الفعل فإنها سابقة على الألف فتستصحب بعده هكذا ينبغي تقرير الفرق . (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا إذ الأصل غزروا وقضوا قلبت الواو في الأول والياء في الثاني ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد : أى والأخفش . مما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار . ولهم منع ذلك في لام الأمر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه . (قوله لأن الأمر معنى) أى نسبي بين الأمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وإنما حذف النعت لأخذه من قوله فحقه إلخ فاتضح قوله فحقه إلخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فإن المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف . (قوله ولأنه أخو النهى) أى نظيره في مطلق الطلب وإن كان الأمر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين في محله . وبجث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال : قد يقال الأمر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الأمر الذى

(١) ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبِّحْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ حيث بنى الفعل الماضي على الضم لمناسبة الواو .

(٢) وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين أيضا ، أما باقى جمهور البصريين فقد أجمعوا على أن فعل الأمر بنى على أصح وبني على ما يجزم به مضارعه .

(٣) انظر ما قاله ابن هشام في المغنى عن هذا ... (٢٢٧/١) .

الحمل على الاسم لمشايبته إياه في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء^(١) ، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد^(٢) . وقال الناظم في التسهيل بجواز شبه ما وجب له^(٣) ، يعني من قبوله بصيغة واحدة

هو مدلول فعل الأمر بمعنى مستقل لكونه مع الحدث . (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معرباً أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه . (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه . (قوله في الإبهام) أى ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه : أما الأول والثاني فلا احتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فإنه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وآل . وأما الثالث والرابع فظاهران . فإن قلت : ذكروا في باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسماً لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً وهما لا يكونان إلا في الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص . قلت : المراد بالتخصيص المذكور في باب الإضافة التخصيص بالحرف المقدر كاللام أو من ، وتقديره لا يكون في الفعل ، أو يقال ما هناك بالنظر للأمرين معاً أى التعريف والتخصيص لا يكونان معاً إلا في الاسم ، أو المراد أن ذلك لا يكون بالأصالة إلا فيه . ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال ، ثانيها أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كاللهماميني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة ولأول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الحمل عليه ولأن المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضي صيغة الفعل الماضي والمستقبل صيغة فعل الأمر ، ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسميهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وما ذكرنا من أن زمن فعل الأمر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الأمر والطلب فحال . (قوله والجريان) أى ولو باعتبار الأصل ليدخل يقوم فإنه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لأن أصله يقوم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها للثقل . (قوله في الحركات) أى مطلقها من غير نظر إلى خصوص الحركة . (قوله وتعيين الحروف الأصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وإن اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق . (قوله وقال الناظم في التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب ، والثالث أيضاً يأتي في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جواباً للو . والرابع ليس بمطرّد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل

(١) يقبل الفعل المضارع لام الابتداء كما يقبلها الاسم منقول : إن عملنا لفهم . كما قول : إن عملنا لفهم .

(٢) أى تعيين الحروف الأصلية ثم تحديد الحروف الزائدة وحمل الزيادة مثل يستخرج ويستخرج .

(٣) انظر تسهيل القرائن لابن الناظم ص ٧ .

معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه ،

في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر ، وغلب غلبا وأجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك . وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ بأن وجود علة حكم الأصل في الفرع إنما يشترط في قياس العلة . ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الإعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها في الفرع بغير الإعراب كما سيأتي . ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف . (قوله بجواز شبه) أي مشابهه والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز إلخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة . ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره . ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثاليين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وإباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه . وإنما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد ، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعاني . نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف ، وما صام معتكفا ، وما صام ولكن اعتكف . وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل . (قوله لالتبست) أي في بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الإلباس ليجزى الباب على سنن واحد اهـ دماميني . بقى له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الإعراب هو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعاني حيثئذ على السواء من غير تبادل خلاف المراد وقد قالوا الإجمال من مقاصد البلغاء . وجوابه أنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه . (قوله لأن معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة . (قوله مقصورة عليه) أي لا تحصل إلا بلفظه فتعين إعرابه طريقا لبيانها . (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لأنه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فمبنى للفاعل .

والمضارع يغني عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو : لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً ، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ؛ ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ؛ قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في نحو الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم . وإنما يعرب المضارع (إن عرياً . من ثون توكيد مباشر) له نحو ﴿ ليسجنن وليكونا ﴾ [يوسف : ٣٢] (ومن * ثون إناث كثير غن) من قولك النسوة يرعن أى يخفن (من فتن) فإن لم يعر منها لم يعرب لمعارضة شبه الاسم

(قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو إلخ) ومثل ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له ما يغني عن الإعراب بخلاف الفعل . (قوله كان الاسم) أى إعرابه أصلاً والمضارع أى إعرابه فرعاً . (قوله خلافاً للكوفيين) أى ولمن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني . (قوله إن عرياً) بكسر الراء ماضى يعرى كرضى يرضى أى خلا ، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فيمعنى عرض . (قوله مباشر) أى ولو تقديرا كقوله :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه^(١)

أصله تهين بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره . (قوله ومن نون إناث) أى نون موضوعه للإناث وإن استعملت مجازاً في الذكور كما في قوله :

يمرون بالدهن خفافا عياهم ويرجعن من دارين بحر الحقائق

(قوله لم يعرب) أى لفظاً وهو معرب محلاً إن دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس . وسكت عن محلبة الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك ، إلا أن يقال التجرد ضعيف لأنه عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد . ثم رأيت شيخنا في باب إعراب الفعل نقل عن سم أن له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه . وجزم بأنه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلاً ذلك عن القليوبي وغيره . (قوله لمعارضة إلخ) فيه أن عدم إعرابه هو الأصل فلا يحتاج إلى التعليل وبجواب بأن المضارع لما أشبه الاسم في الأمور المتقدمة كان كأن الإعراب متأصل فيه فإذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل فلهذا ذكر وجه البناء . (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أى القوى

(١) البيت للشاعر الأصبهاني فرعي . والشاهد فيه هو مجيء نون التوكيد مقدرة في الفعل المضارع وهو تهين ، والأصل تهين ، فالنون الأولى لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد الخفيفة ، ولو لم تكن النون مقدرة في الفعل لوجب أن يقول : لا تعن بحذف الياء وهي عين الفعل تخلصاً من التقاء الساكنين .

بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية^(١) والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل وبينه فاصل : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند ، الأصل تضربانن وتضربونن وتضربينن ، حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذف

بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض يلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الأفعال . لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل إلا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم . (قوله لتركيبه معها إلخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لأصل البناء لأنه ذكره لا لأن التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددي كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التركيب المرجى . والتركيب العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابه وإنما اقتضى التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه إلى التخفيف بالفتح . وقال شيخنا السيد : ما ذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الإناث عازيا لشرح الكافية إنما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لأصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه إلى شرح الكافية نظر . (قوله حملا على الماضي المتصل به) أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لتلا ينافى ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الإناث مبني على فتح مقدر وإن درج شيخنا على المناقاة أخذنا بظاهر العبارة . وإنما علل سكونه مع أن الأصل فى المبني السكون لأنه لما استحق الإعراب الذى أصله الحركة وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتيج فى خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه . (قوله لأنهما) أى الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لما عرفت . (قوله مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل الأصيل فى الأفعال البناء وفى المبني السكون ، فإن قلت : إذا كان الماضي والمضارع مستويين فى أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي . قلت : المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة . ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه . (قوله لتوالى الأمثال) أى المنوع وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جنن لأن الزائد المثل الأخير فقط .

(١) لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب . والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى لتركبه معها . وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبين لعدم تركبه معها لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

(تنبيه) : ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور . وذهب الأخفش^(١) وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً . وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه^(٢) وابن طلحة^(٣) والسهيلي^(٤) إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه

(قوله لفوات المقصود منها بمحذوفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتت بها المعنى مقصود لكن لا يفوت بمحذوفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة . (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة إلى حذف الواو والياء للتخلص منه . ويمكن دفعه بأنه وإن كان جائز لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به . (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لأننا نقول لو حذفتم لم تكسر النون لأن سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف . (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفاً لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقاً له فافهم . (قوله لم تتركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا . وأجيب هناك بأن لا إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد . (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيد بها الناظم بالمباشرة . (قوله إلى البناء) أى على الفتح حتى فى المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض . (قوله إلى الإعراب مطلقاً) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة . (قوله ما) أى سكون ، ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون عارضاً للمضارع باعتبار ما صار كالتأصل فيه من الإعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لأنه باعتبار الأصل الأصل فتنبه .

(١) سبق التعريف به . (٢) سبق التعريف به ص ٤٥ .

(٣) هو محمد بن طلحة بن عبد الملك بن أحمد الأموى الأشبيل ، كان إماماً فى صناعة العربية ، عارفاً بعلم الكلام ، وكان مشهوراً بالعقل والذكاء ، درس العربية والآداب بأشبيلية لمدة خمسين سنة ... تولى سنة ٦١٨ . (انظر البغية ١/١٢٩) .

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله ... الإمام أبو زيد ... السهيلي الخثعمي الأندلسي ، كان عالماً بالقراءات واللغة العربية ، جامعاً بين الرواية والدراية ، كان نحويًا وأديبًا وعالمًا بالتفسير ، ومن مصنفاته الروض الأنف ، وشرح الجمل ... تولى سنة ٥٨٩ (انظر البغية ٢/٨١) .

من الشبه بالماضي^(١) . (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ) الذى به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ) اسما كان أو فعلاً أو حرفاً (أَنْ يُسَكَّنَا) أى السكون لحفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقلان (وَمِنْهُ) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والحرك (ذُو فَتْحٍ

(قوله الذى به) أشار به إلى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول . وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن أل في البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام المصنف مفيداً لبناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له . ويجاب أيضاً بأن حصول البناء للحرف علم من قوله : * لشبهه من الحروف مدنى * والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له . (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه . (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب . وأما المعانى الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى من فتعثر الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب . (قوله والأصل في المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكناً . (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لأنه عبارة النحاة لا لتأوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وإن توهمه شيخنا والبعض لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعاً أى كونه مسكناً وهو وصف للكلمة قطعاً فلا تغفل . بقى شيء آخر أورده السيوطى في نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الإعراب فربما توهم عدم ذلك هنا ، وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل والأمر لاثنتين أو جماعة أو مخاطبة ، وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك ، والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ، والألف في نحو لا وتران في ليلة ، وعن الكسر الفتح في نحو سحر على رأى من يقول بينائه ، وعن الضم الواو والألف في نحو يا زيدون ويا زيدان اهـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر في نحو سحر نظر فتأمل . (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمته وتركب معنى الفعل ومثابه الاسم المبنى الحرف الثقيل . وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركباً لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الأسماء للشبه المعنوى كمتى . (قوله ومنه) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين ، وما بنى على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى .

(١) وذلك لى صيرورة النون جزءاً منه مثل (والوالدات يرضعن أولادهن) فيرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره مع ظهور هامشه يرضعن بأرضعن لى أن النون صارت فيه جزءاً منه .

وَذُو كَسْرٍ وَ ذُو ضَمٍّ فَذُو الْفَتْحِ (كَأَيِّنْ) وَضَرْبُ رَبِّ . وَذُو الْكَسْرِ نَحْوُ (أَمْسِرْ) وَجِيرٌ^(١) . وَذُو الضَّمِّ نَحْوُ (حَيْثُ) وَمِنْذُ (وَالسَّائِكِينَ) نَحْوُ (كَمْ) وَاضْرِبْ وَهَلْ . فَالْبِنَاءُ عَلَى السَّكُونِ يَكُونُ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَكُونُهُ الْأَصْلُ . وَكَذَلِكَ الْفَتْحُ لَكُونُهُ أَخْفَ الْحَرَكَاتِ وَأَقْرَبُهَا إِلَى السَّكُونِ . وَأَمَّا الضَّمُّ وَالْكَسْرُ فَيَكُونَانِ فِي الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ لَا الْفِعْلِ لِثِقَلِهِمَا وَثَقُلَ الْفِعْلُ ، وَبَنَى أَيْنَ لَشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ اسْتِفْهَامًا وَإِنْ كَانَ شَرْطًا وَبَنَى أَمْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ أَدَاةٍ ظَاهِرَةٍ . وَبَنَى حَيْثُ لِلْإِفْتِقَارِ لِلْإِجْمَاعِ إِلَى جُمْلَةٍ . وَبَنَى كَمْ لِلشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ أَوْ لِتَضَمُّنِ الْاسْتِفْهَامِيَةِ مَعْنَى الْهَمْزَةِ وَالْخَبَرِيَةِ مَعْنَى رَبِّ الَّتِي لِلتَّكْثِيرِ .

(قوله ذو فتح) قدمه لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر . (قوله ذو الضم نحو حيث) فإن قلت : من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا . قلت : لأن أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الأشهر أرجح . (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضممة للمناسبة كما مر . وأما رد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع . وأما نحو عرق فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية . وأما رد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين . (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الأول فلأن الضم إنما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم . وأما الثاني فتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين في محله . (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع إلى الحرف . (قوله وبني أمس عند الحجازيين) أي بشروط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف : أن يراد به معين ، وألا يضاف ، ولا يصغر ، ولا يكسر ، ولا يعرف بأل . وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وبينه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه . (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين . وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذي يليه يومك . وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضي للمعهود بين المتخاطبين وليه يومك أم لا وإذا نون كان صادقا على كل أمس . وفيها الغز ابن عبد السلام بقوله : ما كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكرت عرفت ، ومراده بالأول حالة اقترانه بأل وبالثاني حالة بنائه فاعرفه . فإن قلت : العلة التي ذكرها الشارح موجودة في جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت : التعيين الذي هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلا فافهم . قال الشنوائى : والفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمن اهـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها ، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الأمس مع النظر إلى أل وجواز ذكرها .

(١) حرف جواب بمعنى نعم .

(تتبعيه) : ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه . وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ . وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأمين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يتبدأ بها كباء الجر ، أو لها

(قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة في نحو قولهم أمس الدابر لا يعود^(١) . وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لإيهامه أن الأداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ، ولو قال لأنه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لثم التعليل فافهم . (قوله وبنى كم للشبه الوضعي) أى على مذهب غير الشاطبي وقوله أو لتضمن إلخ أى على مذهب الشاطبي أيضا . (قوله وما بنى من الأفعال) أى غير المضارع لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بنى على السكون سؤالان : لم بنى ؟ ولم سكن ؟ كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم إلخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها قاله البعض . أقول : يؤخذ منه أن قول الشارح وما بنى منهما على حركة إلخ محله أيضا في غير المضارع وأن سؤال المضارع المبني على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الإعراب الذى الأصل فيه الحركة ، ويرد على ما ذكر أنه لا يسأل عن سكون المبني من الأسماء ويسأل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الإعراب الذى الأصل فيه الحركة . اللهم لا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع في الإعراب لكون الأصل الأصيل فيه البناء فرجما توهم عدم تأصله في الإعراب بالكلية احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لإشعار ذلك بأن له أصالة ما في الإعراب الذى الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الإعراب فإنها قوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل . (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ، ولو قال وأسباب تحرك المبني لكان أوضح . ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده . (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه . وأورد هنا إيرادا أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لفظي . (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما في تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة وينجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك . (قوله أو عرضة لأن يتبدأ بها) اعترض بأنه يغنى عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله وينجاب بأنه بصدد التصحيح على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يتبدأ بها يصلح سببا باعتاقله ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف

(١) وذلك لأنه اسم لمين وهو اليوم الذى يليه يومك . وبنى لتضمنه حرف التعيين .

أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المغرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم . وأسباب البناء على الفتح . طلب الخفة كأتين ، ومجاورة الألف كأتان ، وكونها حركة الأصل نحو يا مضر ترخيم مضارر اسم مفعول . والفقر بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو ، والاتباع نحو كيفي بنيت على الفتح اتباعاً لحركة الكاف ، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجة غير حصين ، وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمس . ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمل على المقابل كلام الأمر

واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سبباً لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يتبدأ بها كشاء الفاعل ، هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب . (قوله أولها أصل في التمكن) أى حالة في التمكن أى أنها تعرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها متمكنة أصالة حتى يعترض بمنافاته حكمهم بأن المبنى غير متمكن . (قوله كأول) أى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كابتداً بذاً من أول بالضم . (قوله أو شابهت المغرب كالماضي) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بنائها على السكون . (قوله يا مضر) أى على لغة من ينتظر^(١) . ونظر فيه الشنواني بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل هي فتحة بنية . وحركة البناء على هذه اللغة إنما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في المرضعين الآتين . (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور . وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا بالأداة الواحدة . (قوله نحو يا لزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له . وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس . وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب المناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير مخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة . (قوله نحو كيف) إن قلت : لم مثل للفتح اتباعاً بكيف وللفتح تنقيفاً بأين مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل الأمرين معاً لأن الأسباب قد تعدد . أجيب بأن وجه ما صنته أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فإنها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع . (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين إنما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب إذ لا تكون حركة إعراب إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة قاله يس . وعبرة الدماميني على المغنى قالوا : وإنما كان الأصل في ذلك الكسر لأن الجزم في الأفعال عوض عن الجزم في الأسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً عنه هـ . (فائدة) الساكنان يلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف لين أم لا ، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين . وثانيهما مدغم متصل كدابة ودوية فلو لم يكن الأول حرف لين حرك كما في اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما في اضرب الرجل بفتحها تريد اضرب بنون التوكيد

(١) أى لغة من ينتظر الحرف ، فعند الترخيم يحذف الحرف ويترك باقي الكلمة على ما هو عليه من حركة أو سكون فقول في جعفر : يا جعفر ، والظفر شرح ابن عقيل للألفية (ج ٣/ ٢٩٢ . ٢٩٣) .

كسرت حملا على لام الجر، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾^(١) بالضم، ومشابهة الغايات نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكنا في حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له

الخفيفة. ولو لم يكن الثاني مدغما حرك كفلماي ومن سكنه من القراء في وعيها فلولصل بنية الوقف، ولو لم يكن الثاني متصلا حذف الأول نحو ﴿دعوا الله﴾^(٢) ﴿يقولوا التي﴾^(٣) ﴿أف الله شك﴾^(٤) وربما ثبت كقراءة ﴿عنه تلهي﴾^(٥) بإشباع الهاء وتشديد التاء ﴿ما لكم لا تنصرون﴾^(٦) بإثبات ألف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بإبدال الألف همزة مفتوحة قرئ: «ولا جان» - «ولا الضالين» بالهمزة. قال أبو حيان: ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في الضرورة على كثرة ما جاء منه. مع بتلخيص وزيادة. (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه إلا أن يقال المراد أخذنا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه، وبلزوم العمل واو القسم وتائه لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخطاب. (قوله حملا على لام الجر) أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به. (قوله فإنها) أي لام الأمر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة كونها في الاسم أي في أن كلا عمل العمل الخاص بمدخوله. (قوله والإشعار بالتأنيث) أي لأن الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي إشعار به. (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي لا يزيد لعمرو جعل الأداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فإن لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فإنهما من نوع حرف الجر. (قوله كسرت فرقا بينها إلخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعتراض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد إلا أن يقال الكلام باعتبار الأغلب. (قوله نحو لموسى عبد) الأنسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحذو عنها. (قوله ومشابهة الغايات) هي الظروف المنقطعة عن الإضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق اه فأكهي. وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين. (قوله نحو يا زيد) أي فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصلا في التمكن أي حالة في الإعراب. (قوله وقيل من جهة إلخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي معنى فقول شيخنا أنه بمعنى قول السيرافي غير صحيح.

(١) الآية ٤ : سورة الروم .

(٢) الآية ٢٢ : سورة يونس .

(٣) الآية ٥٣ : سورة الإصراء .

(٤) الآية ١٠ : سورة إبراهيم .

(٥) الآية ١٠ : سورة عبس .

(٦) الآية ٢٥ : سورة الصافات .

الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافي^(١): من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل ويعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاج إذا سمى به، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها همو، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها قل ادعوا. والاتباع كمنذ. وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضا وقفا.

(قوله لا تكون له الضمة حالة الإعراب) أى وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الأول فظاهر وأما الثاني ففى حالة الاستغاثة به باللام. (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الأول. (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشايبته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فإنها إنما ضمت إلخ. (قوله كالواو) أى في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد. (قوله كنحن إلخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيران فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال. (قوله نحو اخشوا القوم إلخ) حاصله أنهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لأن الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التي هي لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كل في آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا. وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في تلبون فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهي ضمة اتباع لا ضمة بناء. وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا في أسباب ضم البناء فكان الأولى إسقاط هذا الأخير. (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن ما بعدها هو المشهور، وسمع كسرها وفتحها، كما سمع الضم في غير واو الجمع نحو لو انطلقنا كذا في الهمع. (قوله وقد بان لك) أى من قوله والأصل في المبنى أن يسكننا ومنه إلخ. (قوله أن ألقاب البناء) أى ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كل لأن حق ألقاب الشيء اتحادها معنى، والأمر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ، ويجرى الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الإعراب أيضا، وبالأصلية اعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة فإن منه البناء على حرف

(١) هو الحسن بن عبد الله المرزبان، القاضى، أبو سعيد السيرافى، النحوى، كان أبوه مجوسيا اسمه بهزاد، وسماه أبو سعيد، وكان أبو سعيد يدرس علوم القرآن ببغداد وأخذ النحو عن ابن السراج وقبرمان، وقال عنه أبو حيان التوحيدي: هو إمام الأئمة في النحو والمعرفة بالفقه واللغة والشعر... ما رأيت أحفظ منه لجوامع الزهد نظما ونثرا... ومن تصانيفه شرح كتاب سيويه، شرح الدررديبة، الإقناع في النحو ولم يتصمه وأتمه ولده يوسف. توفي سنة ١٣٦٨ انظر البنية ٥٠٧ - ٥٠٩.

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب وهي أيضا أربعة : رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني^(١) أن الجزم ليس بإعراب : فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيل منهما . وقد أشار إلى الأول بقوله (وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجْعَلْنَ إِعْرَابًا * لِاسْمٍ وَفِعْلٍ) فالاسم نحو إن زيدا قائم والفعل (تَخَوُّ) أقوم و(لَنْ أَهَابَا) وإلى الثاني أشار بقوله (وَالِاسْمُ قَدْ حُصِّنَ بِالْجَرِّ) أى فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب^(٢) (كَمَا * قَدْ حُصِّنَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أي بالجزم لكونه

كما في يازيدان ويازيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما في اغز واخش و ارم ، واضربا واضربوا واضربى واعلم أن أنواع البناء وأنواع الإعراب وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الأسماء ، فإن الأولى لازمة غير مجتلبة لعامل ، والثانية متغيرة مجتلبة لعامل . واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الإعراب رفعا ونصبا وجرأ أو خفضا وجزما . وفي البناء ضمما وفتحاً وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر . وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها ؟ أو حركات الإعراب لدلالاتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغيرها إنما هو لمعان ؟ أو كل أصل أقوال . (قوله رفع وإخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف إذ هو إعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ، وثني بالنصب لأنه أوسع مجالا فإن أنواعه أكثر . قال أبو حيان : ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لانتجه أيضا هـ دمايني . (قوله وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى . (قوله والرفع والنصب اجعلن إعرابا) اعترضه السيوطي بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله : * والفاعل المعنى انصبين بأفعلا * وقوله : وبه الكاف صلا ، وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى . وينبغي حمل امتناع التقدم - إن سلم - على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا ، وحيث قد يندفع الاعتراض . (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر . لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين إغ لأننا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم^(٣) . (قوله لأن عامله) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به . وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفي بإضمار أن . وقوله غيره عليه أى غير الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان على الجر في الاسم ، وقوله بخلاف الرفع والنصب أى في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه . (قوله كما قد خصص إغ) الكاف قد تأتي لجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا .

(١) المازني : هو بكر بن محمد بن بليغ - وقيل ابن عدي - بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وعنه المبرد والفضل بن محمد الزبدي ... كان إماما في العربية متقنا في الرواية ... كان لا يباظره أحد إلا قطع ... فقد ناظر الأخصى في أشياء كثيرة ففقطعه ... وقال المبرد لم يكن بعد سيويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ... ومن مصنفاته : علل النحو ، تفاسير كتاب سيرة ، التصريف ... وتوفي سنة ٢٤٩ هـ (انظر البنية ١/ ٤٦٣ - ٤٦٦) .

(٢) انظر تسهيل القوائد ص ٨ . (٣) أى أن الجر علامة خاصة بالاسم وعلامة الأصلية للكسرة . وهو أحد أنواع الإعراب الأربعة .

فيه حيثئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل . واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون : والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصِبْ قَحْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرًا^(١)

فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه وهو مجرور بالكسر ، وعبد هو مفعول به وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله : (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) نحو لم يجم .

(قوله أى بالجزم) فسر أن ينجزم بالجزم لأنه الواقع في عبارة النحاة لمناسبتة الرفع والنصب والحذف فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الأصلي للجزم . (قوله لكونه فيه حيثئذ) أى حين إذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب : اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما ، فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله ، أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الإشراف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله ، فيجانب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وإن اغتر به المذكور . فإن قلت : كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾^(٢) لاقتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا يتصرف لشبه الفعل ، فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور ؟ قلت : أما الأول فلأن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل . وأما الثاني فلما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة . (قوله واعلم أن الأصل إلخ) توطئة للمتن . (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي وسيأتي للشارح كلام آخر . (قوله وانصب قححا وجر كسرا) الأقرب أن قححا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم . وقوله بتسكين وإن كان النصب به سماعيا على الراجح لأنه لا يعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول إذا لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه . (قوله تنبيه لا منافاة إلخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم إلخ من كون الإعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا . (قوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء) يعنى الضم وأخواته إعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن إعرابا لأن جعل الرفع والنصب إعرابا جار على المذهبين . والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها ؛ فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوي علامات إعراب . وقوله وبين جعلها علامات إعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم إلخ لأن المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات إعراب

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق ب«ارفع» و«انصب» و«انصب» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله ب«ون» التوكيد الخفيفة «قححا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «و» و«جر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على «ارفع» وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت ، «كسرا» منصوب على نزع الخافض «وكرر» الكاف حرف جر مجرور محذوف ، والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والتقدير ، وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ مضاف ، الله مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله . وعيد : مفعول به لذكر بالفتحة مظهرة . عيد مضاف والضمير مضاف إليه . ويسر : فعل مضارع والفاعل مستتر جوازا أجد الجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ذكر . (٢) الآية ١١٩ : سورة المائدة .

(تفصيله)*: لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب ، إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (يثوب) عنه : فينوب عن الضمة الواو والألف والنون . وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون . وعن الكسرة الفتحة والياء . وعن السكون حذف الحرف . فلرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ، فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها . فالإعراب بالفرع النائب (نحو جأ أخو بني نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبني مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو . واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ؛ وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فتيازة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة والمتنى والمجموع على حده ، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المتنى والمجموع ،

والمتنى فارفع معلما بضم إلخ وإن احتمل أن تكون الباء للتصوير فتدفع المناقاة من أصلها كما مر . وكلامه يقتضي أن القائل بأن الإعراب لفظ يجوز جعل هذه الأشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الإعراب من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك . وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا . والقائل بأنه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا . بقي شيء آخر وهو أنه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت إعرابا أو علامات إعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والأصل فارفع بضمه وانسب بفتحة واجر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والبناء وكذا السكون . وقال شيخنا السيد : البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب فاحفظه . (قوله من الإعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتي بيان لغير . (قوله فرع عما ذكر إلخ) أى على طريق التوزيع فالواو والألف والنون فروع الضمة ، والألف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا . وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر . وليس هذا حل إعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لأنه المقابل صريحا لقوله سابقا والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه إلى قوله رفعه بالضمة إلخ وبقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتي وسكت عليه من الاعتراض . (قوله نحو جأ أخو بني نمر) بقصر جأ لا للضرورة بل لكثرة حذف إحدى المهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا . ونمر يفتح فكسر أبو قبيلة من العرب . (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . (قوله وعلى هذا الحذو) يعنى القياس من حذاه يحذوه إذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو ، أو منصوب مفعولا محذوف أى احذ هذا الحذو . (قوله والمجموع على حده) أى حد المتنى وطريقه من الإعراب بالحروف . واحترز به عن جمع التفسير فإن إعرابه بالحركات .

ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه فقال : (وَأَرْفَعُ يَوَاوُءَ وَأَنْصِبُنَّ بِالْأَلِفِ * وَأَجْرُزُ يَيَاءٍ) أى نيابة عن الحركات الثلاث (مما) أى الذى (مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ) لك بعد (مِنْ ذَلِكَ) أى من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةُ أَبَانَا) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائية فَإِنَّ الْأَشْهَرُ فِيهَا الْبِنَاءُ عِنْدَ طَبِيِّ^(١) (وَأَلْفَمُ حَيْثُ أَلْمِيمُ مِنْهُ بَأْنَا) أى انفصل ، فَإِنَّ لَمْ يَنْفَصِلْ

(قوله فبدأ) أى إذا علمت ذلك فبدأ والأولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء القصيحة . (قوله ولأن إعرابها على الأصل إلخ) أى لأن الأصل في المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل ، ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لأنه لم يجر على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فإن بعضه جاء على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه كالأسماء الستة وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالثنى والجمع على حده فإن الأول جاء على الأصل في الجر والثاني جاء عليه في الرفع والجر . (قوله وأرفع يواو) المناسب الفاء لأن هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب إلخ والواو توهم أنه أجنبي منه . (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أى تنوب هذه الأحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لأجله تنازع العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظرا إلى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث إلا أن تجعل آل للجنس . (قوله ما من الأسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب إبراز الضمير حيثئذ فيما بعد وإن كان فضلة . (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة في معناها وهى هنا المراد بها اللفظ . (قوله إن صحبة أبانا) صحبة مفعول محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر واشترط كون الشاغل ضميرا أكثرى لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس . وقد يقال إذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولي أن الفعل الظاهر تقديرا . (قوله لا ذو الموصولة) اجترز عنها مع أن الكلام في المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدئ الذى لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله ذو . (قوله والفم) حيث الميم منه بآنا) استعمل حيث في الزمان على رأى الأخفش أو في المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعتراض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه إن لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الأصل الواو قال الناظم : الصحيح أن للفم أربع مواد ف م ي ف م ف م ف وه كذا في الروداني وبأن الفم إذا فارقه الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوق وهو غير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم . وأجيب بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال يعم ما معه ميم وما معه غيرها .

(١) أى كان ذو ، الطائية لا تفهم صحبة ، بل هى معنى الذى ، وتكون مبنية ، وآخرها الواو رفعا ونصباً وجرأ مثل قول الشاعر :

فأما كرم مسورون لقيتهم فحسى من ذو غنهم ما كفايسا
وهذا البيت من الطويل للشاعر : فطرون بن سحيم الفقي .

منه أعرب بالحركات أعنى الظاهرة عليها . وفيه حيثئذ عشر لغات : نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن ، والعاشرة اتباع فائه لميمه^(١) ، وفصحاهن فتح فائه منقوصا و(أَبْ) و(أَخْ) و(حَمَّ كَذَاكَ) مما أصف (وَهْنُ) وهى كلمة يكتنى بها عن أسماء الأجناس ، وقيل عما يستقبح ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة . فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرًا . وهذا الإعراب متعين فى الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما : وهى أب وأخ وحَم لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالْتَقَصُ فِى هَذَا الْأَخِيرِ) وهو من (أَحْسَنُ) من الإتمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره . والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون . وفى الحديث : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه

(قوله الظاهرة عليها) كان الأولى إسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر . (قوله وفيه حيثئذ) أى حين إذ لم يتفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الإسلام فى شرحه على الشذور ما نصه : الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بثلاث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة ، واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اه فأتت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه فإذا ضمت إلى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون وأن شيخ الإسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا أصل له . وبقي لغات ثلاث نقلها الدمامينى وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعهم . (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم . (قوله وقصره) أى إعرابه بالحركات مقدرة على الألف كما فى فتى . (قوله اتباع فائه لميمه) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا . (قوله وأب) مبتدأ لأنه معرفة لأن المراد لفظه وأخ وحَم معطوفان عليه وكذلك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك . والحَم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة . (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك . (قوله عن أسماء الأجناس) كان ينبغى حذف أسماء لأن ما ذكر كناية عن الأجناس نفسها قال الجوهري^(٢) : الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أى شيفك ، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يكتنى أى بدلا على أسماء الأجناس فصح كلام الشارح . (قوله عما يستقبح ذكره) أى فرجا كان أو غيره . (قوله ولهذا ثنى به) أى لكونه متعين الإعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم . (قوله أحسن) أى أكثر استعمالا يس . (قوله من تعزى إلخ) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم : تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزأى مشددة أى من انتسب وانتمى ، وهو الذى

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٩ .

(٢) سبق التعريف به ص ١٨ .

يَهْنُ أَبِيهِ وَلَا تَكُونُوا^(١) ولقلة الإتمام في هن أنكر الفراء^(٢) جوازه وهو محجوج بحكاية سيويه^(٣) الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبِي وَتَالِيَتِهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى يقل النقص . ومنه قوله :

[١٢] بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عِدَّتِي فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(وَقَصْرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ) قصرها مبتدأ ، وأشهر خبره ، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعال التفضيل وهو قليل كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة أى بالألف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها

يقول يالفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل ، فأعضوه بهمة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاء معجمة مشددة ، أى قولوا له عض على هن أيك أى على ذكر أيك استهزاء به ، ولا نحيوه إلى القتال الذى أرادته أى تمسك بذكر أيك الذى انتسبت إليه عساه أن يتفعل فأما نحن فلا نحييك . ولا تكونوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التحتية ا هـ وقوله أى تمسك بذكر أيك الذى انتسبت إليه إلخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أيك عض على ذكر أيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من أخوتك . (فائدة) قال يس : الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ : « إذا رايعم الرجل يعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه » إلخ وقد اقتصر ابن الأثير فى النهاية على ما فى الشرح ا هـ . (قوله فما ظلم) أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لأنه لم يشابه أجنيبا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه ، فالفعل محذوف إيدانا بالعموم ، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته ، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه . (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الأفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأنصح فى الثلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشرها كما يشير إليه الأفراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ عَدَّةَ الشُّهُورِ ﴾ [التوبة : ٣٦] ، الآية . ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشمس فى علم التاريخ : فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغى . (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك

[١٢] قاله رؤية . وأراد به عدى بن حاتم الطائى الصحابى الجليل رضى الله عنه . والمعنى أن عديا اقتدى بأبيه حاتم فى الجود والكرم فمن يشابه أباه ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء ، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء فى محله . والظلم وضع الشيء فى غير محله . وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم ، واختلف فى معنى فما ظلم فى المثل ف قيل : فما وضع الشبه فى غير موضعه . وقيل : فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه . وقيل : الصواب فما ظلمت أى أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحيانى . ويضعف هذين القولين أن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فلا بد فى الغالب من ضمير يعود من الجزاء إليه وهذا البيت يرد قول اللحيانى . والباء فى بابه تتعلق باقتدى قدم للاختصاص وأبه منصوب بيشابه والفاء جواب الشرط ، وروى فمن بالقاء ووجهه إن صح أن تكون للتعليل والشاهد فيه أن الأب فى الموضعين استعمل بحذف اللام معربا بالحر كات وهذه لفظة بعض العرب فعلى هذه التشبيه أبان والجمع أبون . وقد قيل إن الأصل بأبيه وأباه فحذفت الباء والألف للضرورة .

(١) الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ، وأخرجه مسلم والنسائي والبخارى . ومعنى : أعضوه بن أبيه أى قولوا له : عضى أبو أيك . ومعنى : ولا تكونوا أى قولوا له ذلك بلفظ صريح مباينة فى التشنيع . وحمل الشاهد قوله صلى الله عليه وسلم : « يهن أبيه » حيث إنه جر لفظ « الهن » بالكسرة الظاهرة .

(٢) سبق التعريف به ص ٤٢ . (٣) سبق التعريف به ص ١٤ .

منقوصة أى مخدوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القصر قوله :

[١٣] **إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا^(١) قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا**
وفي المثل: مكره أخاك لا بطل^(٢) . وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر . وأن في هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد^(٣) فيكون فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حمو كقرو، وحم كقرء، وحم كخطأ ، فيكون فيه ست لغات^(٤) .

ولا يتفيه قوله وفي أب وتاليه يندر أى النقص لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال . وأشهر أفعل تفضيل شاذ لأنه إما من شهر المبني للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي . (قوله والمراد إلخ) إنما قال: والمراد لأن المتن لا يصحح بالأكثريه وكان الشارح يشير إلى أن في كلام المتن حذفاً . (قوله أكثر وأشهر إلخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصریح المصنف بندرته فيهن . إلا أن يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام فلا تنافي كثرته في نفسه . (قوله إن أباهما إلخ) الشاهد في الثالث صراحة وفي الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلقيق بين لغتين فمن قال الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة . وقول غايتها على لغة من يلزم المثني الألف والضمير

[١٣] قاله أبو النجم قاله الجوهري . وقيل قاله رؤبة ، وليس بصحيح . وعن الفضل أنشد أبو الغول لبعض أهل اليمن :

أَيُّ قَلْبٍ مَرَّ رَاكِبٍ تَرَاهَا شَالُوا غَلَاظُنْ فُشِلْ غَلَاهَا
وَأَشْدُّ بِمَشَى حَقَبٍ خَقَرَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيَا أَبَاهَا
إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا إلخ . وأنشد الجوهري قبله :

وَاهَا لَرِيًّا لَمْ وَاهَا زَاهَا هِيَ النُّسَى لَوْ أَنَّا بَلَّغَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِمَنْ نُرَضِي بِهِ أَبَاهَا

إن أباهما إلخ واهما كلمة يقولها المتعجب . ورياً اسم امرأة . ويروى لليلي . والمجد الكرم ، ومنه المجيد وهو الكريم . والشاهد في موضعين : الأول أنه استعمال الأب مقصوراً وهو الذي أراد به الشراح ههنا . الثاني فيه استعمال المثني بالألف في حالة النصب وهو قوله غايتها ، وكان القياس أن يقال غايتها لأنه مفعول بلغوا ونسب الكسائي هذه اللغة إلى الخارث وزيد وخشم وممدان ، ونسبها أبو الخطاب لكتانة . ونسبها بعضهم للبغدير وبلغيم ويطون من ربيعة ، وأنكره المبرد مطلقاً وهو مردود بنقل الأئمة أي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسين والكسائي ، ولما سمع من ذلك قولهم ضربت يده ، ويشهد لذلك ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما صنع أبو جهل ، فأنطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضرب به ابناً غفراً حتى يرد فقال له : أنت أبأ جهل ؟ قال ابن علية قال سليم : هكذا قال أنس رضي الله عنه وهو واضح وهو مما روى يلفظه لا بمعناه ، وهذا يؤيد صحة ما روى عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من قول : لا ولورماه بأباقيس حيث لم يقل بأبي قيس ، وأن هذه لغة صحيحة ، وإنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحقوا الإمام في ذلك بجهلهم وإقراطهم في تعصبهم .

(١) الشاهد في أباهما ، الثالثة ، لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة في الإعراب .

(٢) قيل أول من قال هذا المثل هو عمرو بن العاص . وقيل قتله أبو حش حين دفعه خاله لقتله من قتلوا إخوانه . وانظر لفصل هذا المثل (الكواكب الدارية في الشواهد الصحوية ٦٨/١ - ٧٠) . (٣) انظر التسهيل الفوائد ص ٩ . وجمع الفوائد ٢٩/١ . (٤) انظر تسهيل الفوائد ص ٩ . (٥) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، البصري ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخراج علم العروض ، وكان يلجأ إليه لاستخراج مسائل النحو ، وهو أستاذ سيوريه ... كان زاهداً متواضعاً ... توفي سنة ١٧٥ هـ (انظر البغية ٥٥٦/١ - ٥٦٠) .

(تنبيه): مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء . ومذهب الخليل^(١) أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة . وأصله ذوو وقال ابن ابن كيسان^(٢) : تحتل الوزنين جميعا . وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين ، وأصله فوه لامة هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء ؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تشبيها بالواو . وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها ، وهو مردود بقولهم في التشبية حموان وفي إحدى لغاته حمو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان ، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال . وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم

إلى المجذ وأنه باعتبار الصفة أو الرتبة . والمراد بالغائتين المبدأ والمنتهى كما قيل . أو غاية المجذ في النسب وغاية المجذ في الحسب . وقيل الألف بعد التاء الفوقية للإشباع للتثنية . (قوله مكروه أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكروه مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط في الوصف اعتياده على نفى أو شبه . قال في التصريح : قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه علي رضي الله تعالى عنهم . وذكر الأخ للاستعطاف . (قوله وأن في هن لغتين) زاد في الجمع ثالثة دونهما هي تشديد النون . (قوله وزاد في التسهيل) ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتشديد والإعراب بالحروف . (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصود والتبع وقدح من خشب . (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما في القاموس . (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الأول فلا انقلاب للامها ألفا في نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلارد اللام كما في التسهيل وأما الثاني فلأن يائي اللام أكثر من واويه والحمل على الأكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء واعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ، ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة قلبت ياء . فإن قلت : لا وجه للنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا . قلت : يقدر ذهاب فتحهما الأصلي وفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت على اللام المخدوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتي الرفع والجر على قياس ما سيأتي للشارح ترجيح في أب قبيل التنبيه الآتي ، ولك ألا تتكلف ذلك على مقياس مقابله الآتي . (قوله فعل بالإسكان) أي مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا مثبت . وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم إذا حذفت لامة ثم نسي لا ترد عينه إلى سكونها قاله يس ، أي فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود . (قوله ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو . ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد . (قوله من باب قوة) أي من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء . (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى وفعل بالكلمة ما تقدم .

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، البصري ، صاحب العربية وعلم العروض وهو أول من استخراج علم العروض ، وكان يلجأ إليه في استخراج مسائل النحو ، وهو أستاذ سيبويه ... كان زاهدا متواضعا ... توفي سنة ١٧٥ هـ (انظر البنية ١/ ٥٥٦ - ٥٦٠) .
(٢) سبق التعريف به .

هنة وهنوت^(١) . وقد استدلل بذلك بعض شراح الجزولية ، واعترضه ابن إياز^(٢) بأن فتحة النون في هنة يحتمل أن تكون هاء التأنيث ، وفي هنوت لكونه مثل جفنت فتحة لأجل جمعه بالألف والتاء وإن كانت العين ساكنة في الواحد ؛ وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء فيه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات

(قوله بفتح الفاء وسكون العين) لأن حركة العين زيادة فلا تثبت إلا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لأن ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال إذا كان معتل العين ككُتِبَ وسيف . (قوله وأصله فوه) حذف الهاء ، اعتباراً بشبهها بحرف العلة في الخفاء وقربها منه في المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا تقتل حركة الإعراب إلى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم . (قوله لأمه هاء) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه . (قوله بسماع قصرها) لأن قصرها يوجب فتح العين إذ لا مقتضى لقلب اللام ألفاً إلا نحر كها مع انفتاح ما قبلها . (قوله ويجمعها على أفعال) أى لأن ما على فعل الصحيح العين الساكنة لا يجمع على أفعال بل على أفعال كما سيأتي في قول الناظم : * لفعل اسمها صح عينا الفعل * لكن هذا لا ينهض على القراء إلا في حم لا في أب وأخ لأن مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وأفعل ومقاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا في سماعه . (قوله فيه يستدل) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم المعمول لما علمت من رده . (قوله وشرط ذا الإعراب بالأحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الإعراب بالنائب ومن المثال ويكفي هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف . (قوله أن يضيفن) أى ولو نية في فانصبا كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول العجاج : * خالط من سلمى خياشيم وفا^(٣) * أى خياشيمها وفاها قال في الهمع^(٤) : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزوه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله . ورأيت بخط الشنوائى عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضاً غير فا من فو وفي بقية الأسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لأنها ملازمان للإضافة . وأجيب بأن الشرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلالة العقل والحاجة إليه هنا هو ما عداها ، فقول الشارح في الكلمات الست فيه . ما فيه ولا يرد على اشتراط الإضافة لأبالك لأنه مضاف إلى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في الحقيقة ، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله في المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف في المضاف إليه . فإن قلت : لو كان مضافاً إلى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتي في باب لا النافية للجنس . قلت : تركوا الرفع والتكرار نظراً إلى عدم الإضافة بحسب الظاهر الحاصل أننا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررهما . أقول : بقى أن يقال لم أعربنا لا أبالي بالحرف مع إضافته في الحقيقة للياء

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٧ .

(٢) ابن إياز . وهو الحسن بن بدر بن إياز ، كان أواخر زمانه في النحو والتصريف ... قرأ على التاج الأرموى ، وقرأ عليه التاج بن السباك ... ومن تصانيفه قواعد الفارحة ، والإسعاف في الخلاف ... توفي رحمه الله سنة ٦٨١ هـ (انظر البقية ١/٥٣٢) .

(٣) البيت للعجاج في وصف الحمير ، من سلمى جر ومجروور حال مقدم ، وهذه الإضافة إضافة منوية الثبوت في المعطوف والمعطوف عليه ، وقيل : شاذ .

(٤) يقصد جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي .

الست (أَنْ يُضَفَّنَ لَا * لِيَا) مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أُخُو أَيْكَ ذَا
أَعْتِلًا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مبكّر مضاف وإضافته لغير الياء . وقد احتوت
هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمّر ، والظاهر إما معرفة
أو نكرة . واحتترز بالإضافة عما إذا لم تضاف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات
الظاهرة ، نحو جاء أبٌ ورأيت أختا ومررت بحم . وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة
وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله :
* يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةٌ * [١٤]

وعدم إضافته أصلا في الظاهر ؟ والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر
وإنما ترك التنوين للبناء وسياق بسط ذلك في باب لا . (قوله لا للياء) معطوف على متعلق يضمن المحذوف والتقدير
أن يضمن لأي اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لا اختصاصها بالفعل .
(قوله مع ما هن عليه إلخ) أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل
الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك . (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف إليه
لعدم شرطه . والاعتلاء العلو . (قوله أنواع غير الياء) أي أنواع المضاف إليه المغاير للياء . (قوله عما إذا تضاف)
أي تلك الأسماء أي القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفم بلا ميم ملازمان للإضافة . (قوله فإنها تكون
منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحمل لإطلاقهم جواز قصرها
مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله :

* تَحَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا *

لأن لفظ المضاف إليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها . ولا يرد عليه أيضا أن
من لغات الفم القمي كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس في
الفم بالميم بل ليس في ذى والفم مطلقا كما ذكرناه عند قول المصنف أن يضمن وما ذكرناه عند قول الشارح عما
إذا لم تضاف فافهم . (قوله عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتى التنوين
فيدخل على واو هي ساكنة فتحذف للمساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى ، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن
من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني ، وتقدم وجه إثبات الميم دون غيرها . (قوله وقد ثبت) أي على قلة ، إجراء
لحال الإضافة مجرى حال عدمها . (قوله يصيح) أي الحوت المذكور قبل ، وجملة وفي البحر فمه خاليه . (قوله
خلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيد خطأ : أي تغير رائحته
بعد الزوال . ومعنى أطيبته عند الله أحقيقته بثناء الله على صاحبه ورضاه به . ولا تختص أطيبته بيوم القيامة على

[١٤] قاله رؤية وهو من قصيدة طويلة مرجلة . وقبله : كَالْحَوْتِ لَا يَرِيهِ شَيْءٌ يَلْهُمُهُ * أي يتلعه . وظمان منصوب لأنه خبر
يصبح . ومنع من الصرف للوصف والألف والنون المزيدتين . وفي البحر فمه جملة اسمية وقعت حالا . والشاهد في فمه حيث
أثبت الراجز الميم في حال الإضافة ، وليس ذلك بضرورة خلافا لأبي على .

ولا يختص بالضرورة خلافاً لأبي على لقوله ﷺ : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك »^(١) والاحتراز بقوله لا لليا عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فإنها تعرب لإعرابها . وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة . واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قولي . قال في شرح

المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزء . (قوله فإنها تعرب بحركات مقدرة) أى على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أى وأخى وحى وهنى بلا رد للاماتى المحذوفة كما هو الشائع ، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام في الأربعة برد لاماتها وقلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم وفي فتي فيجب قلب عين في ياء وإدغامها في ياء المتكلم معرباً بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرح به الرضى . (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلى معرباً أو منكراً : وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف . وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم . وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال الفضل ذو أنت . وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح . ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير ، والعلم لا يوصف بهما . والمشتق غنى عنها لصلاحية بنفسه للوصف وكذا الجملة . (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كإضافته إلى العلم في نحو « أنا الله - ذو بكة » وإلى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم : أى اذهب في وقت صاحب سلامة . وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة . وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً . (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أى بالواو والنون أو الياء والنون إن أريد بها من يعقل أو بالألف والتاء إن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبواب وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع مذكر سالماً . قيل : وهن وحم وفم بلا ميم أيضاً . (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف جرعات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهى بيان مقتضى العامل . ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع على حده من نفسها . (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) إن قلت : لم أتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من الأسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك . قلت : الفرق أن للاتباع في هذه الأسماء فائدة وهى الإشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة الإضافة حرف

(١) أخرجه البخارى ومسلم في صحيحهما والنسائي وابن ماجه في مسندهما كلهم في كتاب الصوم ، وأخرجه أحمد في مسنده .

التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد فأصله أبُو زيد ثم أتبت حركة الباء لحركة الواو فصار أبُو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أبا زيد فأصله أبُو زيد فقليل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع . وإذا قلت : مررت بأبي زيد فأصله بأبو زيد فأتبت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصبح^(١) وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها .

(تفصيله) : إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما

إعراب نحو : ﴿ إن له أبا شيخا كبيرا ﴾^(٢) ﴿ فقد سرق أخ له ﴾^(٣) بخلاف النظائر . ومن المقرر أن الشيء إذا لزم شيئا من باب أجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال . (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الياء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتى في محله من أنه يشترط أصالة الفتح . وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة . والحكم بهذه حركتها الأصلية وإتيان بحركة أخرى للاتباع أمر تقديري ارتكبه إجراء للباب على وتيرة واحدة . وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني . (قوله وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصبح) أي لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ، ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لأنه في الإعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينوب إلخ . (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهبا ساقها السيوطي في معجم الهوامع فراجع . (قوله إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف) الأول والمناسب لقوله في السؤال الثاني وإنما اختيرت هذه الأسماء أن يقول هنا إنما أعرب بعض المفردات بالأحرف إلخ ثم يقول : وكان ذلك البعض الأسماء الستة لأنها تشبه المثني إلخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور إليه في السؤال الأول جهة عموم الأسماء الستة وهي كونها بعضا من الأسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الأسماء بأشخاصها . (قوله للفرق بينهما إلخ) ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع . (قوله وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا، والفم

(١) أصبح ولكن الحق أن فيه تكلفا وتعقيدا لا داعي اليهما . (٢) من الآية ٧٨ : سورة يوسف . (٣) من الآية ٧٧ : سورة يوسف .

وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع . فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر : فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالألف أرفع الْمُثْنِي) نيابة عن الضمة . والمثني اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف : فاسم ناب عن اثنين يشمل المثني الحقيقي كالزئدين وغيره

يستلزم صاحبه وكذا هن . (قوله أرفع المثني) سيأتي شروط المثني . (قوله والمثني) أى اصطلاحاً أما لغة فهو المعطوف كثيراً . (قوله اسم) أى معرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنها . (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزئدين أو جمعي تكسير كالجماين أو اسمي جمع كالركبين ، أو اسمي جنس كالغنمين^(١) . والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لأن معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثني المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو : ﴿ثم أرجع البصر كرتين﴾^(٢) مما استعمل في الكثرة لأن نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع ، على أن منهم من جعله ملحقا بالمثني لا مثني حقيقة . (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تشبيه المشترك مراداً بها معناه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتشبيته مراداً بها فردان لأحد معنييه . نحو عندى عينان : منقودة ومروردة وجمعه كذلك . ويجوز تشبيه اللفظ مراداً بها حقيقة ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللاً ذلك بأن الأصل في التشبيه والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصاراً فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياساً . قال في شرح الجامع : وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه أى واللفظ في حقيقته ومجازه . فإن قلنا به جاز وإلا فلا هـ وهو ظاهر . (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب . (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة كقصص تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة ، وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج : أنا لله محمد ومحمد في يوم . أى محمد ابني ومحمد أخى وأل في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري : لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد . قال : ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظرفان لأن النعت كالمفعول فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني . وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأول جاء زيد فعمر الظرفان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظرفان وجاء زيد فعمر و الظرفان لا تنفاه اليبس المانع من

(١) الغم لا واحد لها من لفظها ، والواحدة شاة ، وهو اسم مؤنث للجنس ، يقع على الذكور والإناث ، وعليها جميعها ، والجمع غنم وغنم وأغنام . وقالوا في النية غنم على إرادة القطيعين .

(٢) من الآية ٤ : سورة الملك .

كالقمرين، واثنين واثنين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعية للثنتين كزوج وشفع فخرج جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فعمر و لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك بالإنصاف .
 وأل في المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثني فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنان لنيابته عن امرأة وامرأة لأن المعطوف ليس من لفظ المثني . (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل إلخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن إخراج قوله ناب عن اثنين ، لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماض .
 ولما دل على أكثر كضوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد أو علم كالبحرين لمكان . وجعله اتفاقا في الوزن قيدا أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أول مخرجا لما مر . (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليا للمذكر . ولم يغلبوا المؤنث إلا في مسألتين : قولهم ضبعان بفتح فضم في تشية ضبع للمؤنث ، وضبعان بكسر فسكون للمذكر . ونحو قولك كتبت ثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا في المغنى . قال الدمامني : ومن أمثلة المسألة الثانية اشترت عشرة بين جمل وناق . ثم قال : ووقع تغليب المؤنث في غير تينك المسألتين ففي التثنية : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا﴾^(١) والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالي . وقوله تعالى : ﴿إن ليثم إلا يوما﴾^(٢) بعد قوله : ﴿إن ليثم إلا عشرا﴾^(٣) مشعر بأن المراد بالعشر الأيام فأنث تغليا لليالي . وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث في قوله : ﴿حبب إلي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة﴾ اهتماما بالنساء . وهذا الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح هـ . أقول : عد في آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين في الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث .

(فائدة) وأذكر في ذكر القمرين قول القائل:

رأت قمر السماء فأذكرتني ليالي وصلها بالرقمستين
 كلانا ناظر قمرا ولكن رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدمامني : هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازي لمشايبته وجهها . وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد إليه هـ أى لأن معنى رأيت بعينها إلخ أني رأيت القمر الحقيقي وهي رأيت القمر المجازي لأنني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأيت قمر السماء وهو القمر المجازي . قال الصلاح الصفدي : وهذا أحسن ما يقال في معنى البيت . وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين مثني حقيقة وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية الغلب عليه باسم الغلب مجازا وهو مبني على جواز تشية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه .

(١) من الآية ٢٣٤ : سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٠٤ : سورة طه .

(٣) من الآية ١٠٣ : سورة طه .

بالقيد الأول نحو العَمرين في عمرو وعمر وبالثاني نحو العُمرين في أبي بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنان وثنان ، إذ لم يسمع كل ولا كلت ، ولا اثن ولا ائنة ولا ثنت

(قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لأعم من اثنين وهو ما انقسم بمساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أي فردا أو زوجا قاله الروداني . (قوله فخرج بالقيد الأول نحو العَمرين) يصح ضبطه بالفتح فالإسكان تغليا للأخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله ﷺ : « اللهم أعز الإسلام بأحبّ العَمرين إليك » يعني عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذي هو أبو جهل تغليا للأشرف الذي سبقت له السعادة فيكون في الحديث رمز إلى أنه الذي يسلم . قال الدماميني : يغلب الأخف لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا . أقول : أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه في العَمرين بالضم فالفتح . وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمي عن التفنازاني . ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعفه ، وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعفه . (قوله وبالثاني نحو العَمرين) كان الأولى أن يقول نحو الزيدين في زيد وعمرو لأن المثال الذي ذكره خارج بالقيد الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه . (قوله وبالثالث كلا وكلتا إلخ) قال شيخنا : أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بألا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف بألا يكون له مفرد من لفظه هـ فالأول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنان وثنان إذ لم يسمع كلت واثن واثن وثن ، ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع من الألفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث إلا أن يقال تركهما للمقابلة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها فتأمل . واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقيد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه .

(فائدة) : قال في التصريح : ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط : أحدها : الأفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وإن ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر . الثاني : الإعراب فلا يثنى المبني وأما ذان وتان والذان والتان فصيغ موضوعة للثنتين وليس من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للثنائية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء الثنائية لا من ثنائية المبني . الثالث : عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا إسناديا بل اتفاقا ولا مزجيا على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف إليهما ذوا أو فواتا والمجوزون ثنائية المزجي . قال بعضهم : يقال معديكربان وسيويهان . وقال بعضهم : يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره ويقال سيهان . وأما العلم الإضافي فإنما يثنى جزؤه الأول على الصحيح وانظر حكم المركب التقيدي العلم . الرابع : التذكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض

* فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةٌ *

[١٥]

وأما قوله : [١٥] * فِي كَلْتِ رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةٌ * فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة . فهذه المخرجات ملحقات بالمشي في إعرابه

من العلمية فيقال جاء الزيدان وبازيدان مثلاً ولهذا لا تنشئ كنايةات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير .
الخامس : اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه . السادس : اتفاق المعنى فلا ينشئ اللفظ مراداً به حقيقة ومجازاً أو مراداً به معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور . وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ^(١) وأورد عليهم جواز تشنية العلم إذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته . وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقروا أنه لا يلزم من جواز تشنية العلم المشترك جواز تشنية المشترك لأن تشنية المشترك باعتبار معنيه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى أحد معنيه وهذا مفقود في تشنية العلم إذ ليس شيء من معانيه جنساً وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر . السابع : أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيات لا سواء أن أى قياساً فلا ينافى أنه شذ سواءان وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمشي نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية . الثامن : أن يكون له ثان في الوجود فلا ينشئ الشمس والقمر ، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اهـ مع زيادة من الجمع وغيره ويظهر أن المركب التقيدي العلم كالزجى . وزاد بعضهم كالسيوطى في الجمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا ينشئ كل واحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغنى عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا ينشئ أفعل من . ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أن ينشئ . (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني . (قوله وكلا) هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المشي . وألف كلا قيل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء . وقيل الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل للتأنيث . فإن قلت : إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتنبه لعامل فكيف تكون إعراباً . أجب بأن الإعراب قد يكون حرفاً من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة والمشئ

* كَلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ *

[١٥] غامه :

(قوله في كلت رجلها) أى في إحدى رجلها . وفيه الشاهد حيث استدلل به البغداديون على أن كلت تسمى للواحدة ، وكلتا للمثناة . وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة وقدرانها زائدة فلا يجوز الاحتجاج به . وسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم هى واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل . وهو مرفوع بالابتداء ، وواحدة صفته ، وفى كلت رجلها خبره مقدماً .

(١) وأجاز ابن مالك ذلك إذا لم يلبس بالمشي الذى أريد به فردان لأحد معنيه مثل : عندي عيان مقودة ومرودة، ويجوز جمعه كذلك . وسر هذه المسألة أنه يشترط في المشي أن ينفق لفظ المفردين ومعناهما فإن اختلف اللفظان في الحروف أو الحركات لم تكن تثنيتهما من المشي على التحقيق ولكن من اللحن بالمشي عند الجمهور .

وليست منه (وَكَلَا * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الألف للإطلاق أى وارفِع بالألف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر حملا على المثني الحقيقي وَكَلْنَا كَذَلِكَ أى ككلا في ذلك : تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها ، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا . وبعضهم يعربهما إعراب المثني في هذه الحالة أيضا . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا ومنه قوله :

[١٦] نِعَمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا (تفنيه) : كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثني ، ولذلك أجزى في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله : [١٧] كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَقْفِيَهُمَا رَأَى^(١)

والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس إعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كما في الأسماء الستة وبعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر . (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر . وقوله مضافا حال من الضمير المستتر في وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافة إليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لأن الاتصال يشمل القبلي والبعدي فعلم ما في كلام شيخنا . (قوله أى وارفِع إلخ) أشار إلى أن كلا معطوف على المثني وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه . (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر . (قوله في هذه الحالة) أى حالة الإضافة إلى ظاهر . (قوله مطلقا) أى سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر . (قوله عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما في المختار والإسناد في جد بنا المسير مجاز عقلي والأصل جددنا في المسير . (قوله ملازمان للإضافة) أى إلى المعرفة الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى في الإضافة . (قوله كلاهما) أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلي والأصل جدا في الجرى وقوله قد أقْلَعَا أى كفا عن الجرى وقوله رأى أى منتفخ والشاهد في أقْلَعَا ورأى .

[١٦] البيت من الكامل ، وقائله مجهول . ومحل الشاهد في البيت قوله « كلانا » حيث إنها جاءت توكيدا للضمير المجزور محلا بالياء في قوله « بنا » .

[١٧] قاله الفرزدق . كلاهما يعنى كلا الفرسين وهو مبتدأ وقد أقْلَعَا خبره (قوله حين جد) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين المذكورين . وهذا إسناد مجازى وأصله جدّا في الجرى . قد أقْلَعَا أى قد كفا عنه وكلا مبتدأ ورأى خبره . والجملة حال وهو من ربا يربو ربوا وهو النفس العالى ، يقال ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فرع . والشاهد في موضعين : الأول : أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر حيث قال قد أقْلَعَا . الثانى : أنه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر حيث قال رأى .

(١) في هذا البيت كلا وكلتا وهما اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثني وأجزى في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار المعنى فيثنى وقد اجتمعا معا في هذا الشاهد ، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر .

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن قال تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾^(١) ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من الثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثني تارة ، وخص إجراؤهما مجرى المثني بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة^(٢) (اثنانِ وَ اثنانِ) بالمثلثة اسمان من أسماء الثنية وليسما بمثنيتين حقيقة كما سبق (كأبتينِ وَأَبْتَيْنِ) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْزِيَانِ) مطلقاً فيرفعان بالألف

(قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجيء فيه نصا لأن الضمير في قوله تعالى : ﴿ وفجرنا خلأهما نهرا ﴾^(٣) لا يتعين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه ولهذا مشى في شرح الجامع على رجوع الضمير إلى كلتا . قال الدماميني : ويتعين الأفراد مراعاة للفظ في نحو : كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث إذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه . قال في المغنى : وقد سفلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قام وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت أن قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لأنه خبر عن زيد وعمرو وإن قدر مبتدأ فالوجهان واختار الأفراد وعلى هذا فإذا قيل إن زيدا وعمرا فإن قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان ١ هـ . (قوله اثنانِ واثنانِ) تجوز إضافتهما إلى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما للمضاف إليه لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لا فرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى . ويؤيده تصريح بعضهم كما في الروداني بجواز اثنا كما إذا أريد بالاثنتين أمران غير الخاططين مضافان إليهما كعبدتين لهما . وأما ما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللوحة وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنين إلى ضمير ثنية لأنها إضافة الشيء إلى نفسه فقير ظاهر على إطلاقه . (قوله من أسماء الثنية) أى من الأسماء الدالة وضعا على اثنين . (قوله كأبتينِ وأبتينِ إلخ) قال بعضهم : لما لم يتزن له أن يقول مثل المثني أتت بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثني . وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثني فيه يجريان أى في الرفع بالألف أفاده في النكت . (قوله مطلقا) أى سواء أفردا كقوله تعالى : ﴿ حين الوصية اثنان ﴾^(٤) أى شهادة اثنين ليصبح الإخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾^(٥) أو ضيفا نحو اثنانِ واثنانِ . (قوله وتخلف اليا) أى تقوم مقامها في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالألف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا

(١) انظر شرح الألفية لابن جابر الأنلسي .

(٢) من الآية ٣٣ : سورة الكهف .

(٣) من الآية ١٠٦ : سورة المائدة .

(٤) من الآية ٣٣ : سورة الكهف .

(٥) من الآية ١٦٠ : سورة الأعراف .

ومثل اثنين ثنتان في لغة تميم (وَتُخْلَفُ أَلِفًا فِي) هذه الألفاظ (جميعها) أى المثني وما ألحق به (أَلِفٌ * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور بفي أى مجرورة ومنصوبة . وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا . وحاصل ما قاله أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها .

(تنبيهان): الأول : فى المثني وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا^(١) وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخرى^(٢) ، وأنكرها المبرد^(٣) وهو محجوج بنقل الأئمة . قال الشاعر :

[١٨] فَاطَرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

ليدخل نحو ليك مما لم يستعمل مرفوعا . (قوله فى هذه الألفاظ جميعها) جعل الشارح جميعا تأكيدا لمخدوف وهو ممنوع عند غير الخليل إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب . (قوله بعد فتح قد أُلِفَ) ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذى هو مفتوح لأن التصريح أقوى من البيان وإفادة علة فتح ما قبل ياء المثني وهى ألفة الفتح مع الألف كما فى نكت السيوطى فقوله قد أُلِفَ فى معنى التعليل . (قوله للضرورة) فيه أن قصر ذى الألف من أسماء حروف التهجي لغة لا ضرورة إلا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن . (قوله نصب على الحال) فيه أن مجيء المصدر حالا وإن كان كثيرا مقصور على السماع فالأولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس . (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بفي وهو لفظ جميع مذكر لأن الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع لا لجرد اكتساب التأنيث من المضاف إليه وإن اقتضاه كلام شيخنا والبعض . (قوله وسبب فتح) أى إبقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر . (قوله خلف عن الألف) إنما كانت الألف أصلا لأن الرفع أول أحوال الإعراب ومثلها الواو فى الجمع . (قوله والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا) فى معنى التعليل للإشعار . (قوله لزوم الألف) أى والإعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثني إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل . (قوله لصمما) أى عض ونيب .

[١٨] قال الشاعر : لناباه بالألف ، مع أنها مسبوقة باللام الجارة ، وعلاقة الجر كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والماء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق برأى .

(١) أى عرب بحركات مقدرة عليها كالمقصور .

(٢) سبق التعريف به ص ٣٦ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٤٨ ، وانظر الكواكب الدرية ١/ ٥٢ - ٥٤ .

وجعل منه ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه : ٦٣] ولا وتران في ليلة . الثاني : لو سمي بالثنى ففى إعرابه وجهان : أحدها إعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيدته في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيا بين لم يجز إعرابه بالحرركات (وَأَرْفَعُ بَوَايَ) نيابة عن الضمة (وَيَبَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ) نيابة عن الكسرة والفتحة

(قوله وجعل منه إن هذان لساحران) وقيل اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن . واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معها لكونه في كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شيء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما شاذاً لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ يناقض التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه . وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف للدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني . وقيل : هذان مبنى لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبنى ألا تختلف صيغة لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال لأكثر هذين جرّاً ونصباً نظراً للصورة الثنية . (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الألف والنون . (قوله كاشهيا بين) ثنية اشهياب وهى السنة المحجدة التى لا مطر فيها . (قوله وأرفع بواو) أى ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما في مسلمى على التحقيق . (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى . وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذى أعملتاه هو الثانى إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثانى بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوائى . (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا محذوف وجوبا أى نابت الياء فيما ذكر نيابة . ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى دلالة الأول .

(سَالِمٌ جَمْعٌ عَامِرٌ وَ) جمع (مُذْنِبٌ) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده . ويقال له جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة . وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث^(١) ومن

(قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الأخير وأضمر في الأولين ضميره وحذفه . وإضافته إلى جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين . ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره . وسيأتي الكلام على جمع التكسير في بابه . (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد وإنما لم ينال المصنف بهذا الإيهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا ليس والمضاف إلى متعدد وإنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس . (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فإنهما يقال فيهما زينبون وحبلون . وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والأرجح الثاني لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوائى . (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنيت أى لغير إعلال فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومصطفون . (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لأنها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي . (قوله علما) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون إلا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فإنه يقال فيه أجمعون وأجمعين لأنه صفة في أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة قاله الروداني . ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى الهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض . (قوله للمذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين . وإنما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾^(٢) ﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٣) والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا . وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة

(١) أى يجمع هذا الجمع علم أو صفة ، والعلم لابد أن يكون لمذكر - فى المفى - عاقل خالياً من تاء التأنيث ما لم تكن عوضاً عن فاء أو لام فإنها تلحق بجمع المذكر ، واشتراط الخلو من تاء التأنيث لعدم اللبس بجمع ما لا تاء فيه .

(٢) من الآية ١١ : سورة فصلت . (٣) من الآية ٤ : سورة يوسف .

التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل^(١) أو علما لمؤنث كزئب ، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث كطلحة ، أو التركيب المزجي كمعديكرب وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزبدن أو الزبدن علما . والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى

أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين . قال سم : وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فليحرر ا هـ . أقول : في الدماميني على التسهيل أن إدخال المثني في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب . (قوله خاليا من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح . أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة ولوا . وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث لأنها إن حذفت في الجمع التيسر بجمع ما لا تاء فيه وإن أقيمت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وإنما اغتفروا وقرعها حشوا في التثنية لأنه ليس للتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه . (قوله ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين) قال البعض الأولى حذفهما لأنها شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه ا هـ . ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن يخصه أولا لكن يعكس عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه . (قوله بحرفين) فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا ، أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر . (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيويون وقيل تلحق بالجزء الأول ويحذف الثاني فيقال سيون . (قوله أو الإسنادى) فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم . وسكت عن الإضافة لأنه يشي ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزعين وجمعهما قال الروداني : لا أظن أن أحدا يجترى على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢) ا هـ . (قوله كالزبدن أو الزبدان علما) أى إعرابا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحرركات جاز جمعهما . (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾^(٣) ﴿فَنَعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾^(٤) ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾^(٥) لأنه سماعي لأن أسماءه تعالى توقيفية والكلام في الجمع المقيس . قال الدماميني : معنى

(١) وجرز الكوفيون جمع الجزأين فيقال على رأيهم ، علمو الدين رفقا ، علمى الدين جزأ أو نيا .

(٢) من الآية ١٧١ : سورة النساء .

(٣) من الآية ٤٧ : سورة الداريات .

(٤) أى أن المذكر والمؤنث يستويان في مثل هذه الصفات .

(٥) من الآية ٤٨ : سورة الداريات .

في الوصف به المذكر والمؤنث ، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر . وشذ قوله :

[١٩] قَمَا وَجَدْتُ نِسَاءً بَنِي تَيْمٍ حَلَّيْلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح .

(تفبيهاً): الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثاني يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعروض من فائه تاء التأنيث نحو عدة

الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياساً على ما ورد كوارثون ١ هـ . (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وإن استعملت في غيره ليصح إخراج علامة فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث . (قوله أفعل فعلاء) بالإضافة التي لأدنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بالأى يكون من باب أفعل أصلاً كقامم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلاً كأكرم لكبير كمررة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعل بالضم نحو الأفضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بالأى يكون من باب فعلان أصلاً كقامم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلاً كالحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلاته نحو ندمان وندمان من النادمة لا من الندم . وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما إلخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وإنما اعتبر في الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل لأنه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذى هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير . (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فعول إذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فإن جعل نحو صبور وجريح علماً جمع هذا الجمع . (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً إلخ) لا يخفى أن هذا لا ينافية ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لا أنه جمع سلامة حقيقة لأن ما هنا فيما إذا جعل علماً وما سيأتى فيما إذا لم يجعل علماً .

[١٩] البيت من بحر الوافر ، والقائل حكيم بن الأعور الكلبي وقد هجا مضر . وانظر البيت لابن يعشى ٦٠/٥ ، والشافية ص ١٤٣ ، والمقرب ٥٠/٢ ؛ والشاهد في البيت قوله : « أسودين ، وأحمرين » حيث جمع « أسود ، وأحمر » جمع مذكر سالم ، مع أن مؤنثهما : سوداء ، وحمراء . وجمعت شفوذاً ، وجوز ابن كيسان جمع الصفة جمع تصحيح ... وهذا ضعيف .

أو من لامة نحو ثبة . فإنه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستدلين بقوله : [٢٠] مِمَّا أَلْدَى هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ^(١) وَمِمَّا أَلْمَزْدُ وَالشَّيْبُ فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه (وبه) أى وبالجمع السالم المذكر (عشرون) * (وبأيه) إلى التسعين (الحق) في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة وعشرين ، على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضاً

(قوله فإنه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات . (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام . (قوله الشرط الأخير) يعنى ألا يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وإن خالف الكوفيون في اشتراط ألا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضاً كما في الجمع . (قوله ما إن طرَّ) ما نافية وإن زائدة وطر بفتح الطاء من باب مرأى نبت وتضم بهذا المعنى أيضاً وبمعنى قطع . والعانس من بلغ أو أن التزوج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى والأمرد من لم يبلغ أو أن الإنبات وليس مكرراً مع قوله ما إن طر شاربه لأن المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أو أن الإنبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها إن لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عني بتلخيص وزيادة . ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب^(*) فلا يكون قسيماً له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين . (قوله وبه عشرون) (ن) شروع في ذكر ما ألحق

[٢٠] قاله أبو قيس بن رفاعه الأنصاري قاله ابن السرياني . وقال البكري اسمه دينار وهو من شعراء يهود . وقال أبو عبيد أحسبه جاهلياً . وقال القالي في الأمالي هو قيس بن رفاعه . وقال الأصمعي : قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلب الأوسي في حديث تغلب واسمه نغير وهو من البسيط . (قوله طر بالفتح) أى نبت شاربه . قيل بالضم خطأ لأن طر بالضم معناه قطع ومنه طر النبات وفيه نظر لأن صاحب العباب قال : ويقال طر بالضم أيضاً بعد أن قال طر البيت يطر طوراً مثال مريم مرورا نبت . ومنه طر شارب الغلام والذى مبتدأ ومنا مقدماً خبره . (وقوله هو ما إن طر شاربه) صلة للموصول . قال ابن السكيت : ما بمعنى حين وزيدت بعدها أن لشبهها في اللفظ بما النافية ، والمعنى حين طر شاربه . وقيل ما نافية وزيادة إن قياسية . (قللت) هرب ابن السكيت من هذا إلى ما ذهب إليه للفساد وذلك لأن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن لأن الذى لم ينبت شاربه أمرد فلذلك قيل إن في هذا الشعر عيباً لأن الذى ما طر شاربه لا يضاد المرد والعانسون لا تضاد الشيب فإذا لم تكن الأقسام متقابلة كانت القسمة باطلة . والعانسون جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى وفيه الشاهد فإن الكوفيين احتجوا به على جواز جمع الصفة بالواو والتون مع كونها غير قابلة للتاء . وعند الجمهور فيه شذوذان : الأول إطلاق العانس على المذكر والمشهور استعماله في المؤنث . والثاني جمعه بالواو والتون والمرد بالضم جمع أمرد وهو مبتدأ ، ومنا مقدماً خبره ، والشيب عطف عليه وهو بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس .

(*) (قوله صادق على الشائب) صوابه الأشيب اهـ مصححه .

(١) هو الشاهد في البيت ، العانسون ، وهو شاذ من وجهين عن البصريين : إطلاق العانس على الرجل ، وهذا نادر لأن العنوسة في النساء ، والعانس بعد تخرجه إطلاقه على الرجل - صفة غير قابلة للتاء ، لأنها تطلق على الأنثى من غير زيادة تاء التأنيث ، وعند البصريين شرط وجود التاء في صفة المؤنث ، والكوفيون لا يشترطون ذلك وإنما يسوغون الجمع .

(الأهلون) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لأنه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا (عالمون) لأنه إما ألا يكون جمعا لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفردة أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به

بالجمع وهو أربعة أنواع: أسماء جموع كعشرين وأولى، وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين، وجموع سمى بها كعلمين، وجموع تكسير كارضين وسنين. (قوله وبابه) أى نظيره وقوله إلى التسعين الغاية داخلة. (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على إرادة المذكور. (قوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة. (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشى والرودانى. (قوله وعشرين) أى وانطلاق عشرين. (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذا الملزوم. (قوله وإن كان جمعا) أى غير مستوف لشروط الجمع. (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة. وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد. وأجيب بأن الكلام فى الأهل بمعنى القريب لا المستحق فإن هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا. ول فى فيه بحث لأنه إن كان المعبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعى إلى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة إلا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمى عليه فتأمل. ثم رأيت الرودانى ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لأنه لا يقبل الثاء ولا يدل على التفضيل. (قوله لأنه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهزرة للفرق بينه وبين إلى الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع. (قوله إما ألا يكون جمعا لعالم) أى بل يكون اسم جمع له. (قوله على كل ما سوى الله) أى على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد إطلاقى والإطلاق الثانى إطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته. (قوله ويجب كون الجمع إلخ) من تمام العا والمتجه عندى أن هذا كل لا أغلبي وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وإن ذكره شيخنا والبعض إذ لو جاز كوا مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفردة أو اثنين على الخلاف لأنهم إذا تساوا فى الشمول وما استند إليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف. (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيد قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة. (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار إطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة لأننا إذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لأن مدلول المفرد حيث صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الأعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لأن كون الجمع أعم أغلبي غير مسلم كما انكشف لك. لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لأننا نقول فرق بين الصدوقين لأن صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى وإلا لزم أن غالب المجموع

(عَلْيُونَا) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَا) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شَذُّ) قياساً لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (و) كذلك (السنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وَبَابُهُ) كذلك شذ قياساً . والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر . فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو

وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما أن كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر . وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلاً عليه فهو بمعنى الدال هـ وبالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفياً للشروط كما قاله شيخنا . (قوله لأنه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل إنه فى الأصل جمع على كسكيت من العلوثم سمي به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه . (قوله اسم لأعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف فى قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ﴾^(١) أى محل كتاب . وفى الكشف أنه اسم لديوان الخير الذى دُون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْآيَاتِ ﴾^(٢) مصدراً بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الأبرار . (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك . هذا ما درج عليه الشارح . (قوله بفتح الراء) وحكى إسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة . (قوله شذ قياساً) أى لا استعمالاً أما كونه شذ قياساً فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعماله فلكثر استعماله والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه وإنما خص أرضين وباب سنين . بالتنصيص على شذوذهما قياساً مع أن جميع الملحقات شاذة قياساً ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه : أن عالمين وأهلين مستويان فى الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما هـ وقولنا : مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعلمين وعلى شذوذهم درجة التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه إذا جعل اسماً لأعلى الجنة كان علماً منقولاً عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرداً فى الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه إذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سبذكرها الشارح فى الجمع المسمى به . ثم قال الدماميني : نعم لو قيل إن علمين غير علم بل هو جمع على وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم العقل . (قوله بدليل أريضة) وبدليل يا عبادى إن أرضى واسعة . (قوله كذلك) أى مثل أرضين فى الشذوذ قياساً فقوله بعد شذ قياساً بيان لوجه الشبه .

(١) الآية ٢٠ : سورة المطففين . (٢) الآية ١٨ : سورة المطففين .

والنون رفعاً وبالياء والنون جرّاً ونصباً نحو عضه وعضين وعزة وعزين وإرين وثبة وثبين وقلة وقلين ، قال الله تعالى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾^(١) . ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٢) . ﴿ عَنْ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾^(٣) وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنات ، وفي الفعل سانيت وسانيت^(٤) . وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء ، أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقا ، يقال غضيته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة . قال ذو الرمة :

* وليس دينُ اللهَ بالمعضى * [٢١]

أي بالمفرق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عضه من العضه وهو البهتان ، والعضه أيضا السحر في لغة قريش . قال الشاعر :

(قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود : كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العروض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتي في أخذ المحتررات عرف أن الشارح ألغى القيد الأول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو إوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز . (قوله ولم تكسر) أي تكسيرا تعرب معه بالحرركات وإلا فسنون جمع تكسير وإنما اشترط انتفاء التكسير لأنه إذا كسر ردت لامة المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامة . وشرط بعضهم شرطا آخر وهو ألا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكوره وهو من جمع به فلو جمع هو أيضا به التيسر المؤنث بالذكر . (قوله اطرده في الجمع) أي كثر وشاع استعماله فلا يثنى قوله انفا شذ قياسا . (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا شك كما زعمه شيخنا لثبوت أصالة كل منهما بدليل . (قوله لقولهم في الجمع إلخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لأنه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم بأصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف . (قوله وفي الفعل سانيت) أي والفعل المسند إلى التاء يرد الأشياء إلى أصولها . (قوله وأصل سانيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الياء لا الواو . (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات . (قوله أعضاء) أي كالأعضاء في التفرقة فقوله أي مفرقا بيان لحاصل المعنى . (قوله أي مفرقا) أي مفرقا فيه أي مفرقة أقوالهم في شأنه . (قوله يقال عضيته وعضوته) الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف إذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف فقوله تعضية مصدر الأول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون . وقوله أي فرقته تفرقة تفسير لهما وإن كان بالأول أنسب . (قوله لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن

[٢١] وقيل قائل هذا الشعر رؤبة ، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها غميما وسعدا من نفسه (انظر ديوان رؤبة ص ٨٤) .

(١) الآية ١١٢ : سورة المؤمن . (٢) الآية ٩١ : سورة الحجر . (٣) الآية ٣٧ : سورة العنكبوت .

(٤) وكذا باب هذا الجمع وهو كل اسم ثلاثي حذف لامة وعرض عنها هاء التأنيث ولم يكن له جمع تكسير ويعرب بالحرركات .

[٢٢] أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّاقَا تِ فِي عُقْدِ الْعَاضِيَةِ الْعَضِيَةِ

وأصل عزة - وهي الفرقة من الناس - عزو ، وأصل أرة وهي موضع النار - أرى ، وأصل ثبة - وهي الجماعة - ثبو وقيل ثبي من ثبتت أى جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو . وأصله قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ، ولا يجوز ذلك في نحو تمر لعدم الحذف وشذا إضنون جمع أضاعة كقناة وهي الغدير ، وحرون جمع حرة ، وأحرون جمع أحرة ، والأحرة والحرة الأرض ذات الحجارة السود ، وأوزون جمع أوزة وهي البطة ، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء ، وشذرقون في جمع رقة وهي الفضة ، ولدون في جمع لدة وهي التراب ، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة . ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاء

أعضاء أى فمهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال أساطير الأولين . (قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيه . (قوله من الناقات) جمع نافثة من النفت وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه^(*) والبيت يعطى أن الناقات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار (قوله عزو) في التصريح عزى فلامه ياء . (قوله وهي الجماعة) أى لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبتت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما . (قوله ولا يجوز ذلك إلخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن . (قوله وشذا إضنون) بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتى فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ . (قوله وإحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن . (قوله ولا في نحو عدة إلخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث . (قوله وهي الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة . (قوله وهي التراب) أى المساوى في السن . (قوله لعدم التعويض) أى من لامها المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اهـ تصريح . وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو . (قوله وشذ أبون وأخون) أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر . قال الدماميني : نحو أبون يحتمل وجهين الأول أن يكون الأصل أبون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام

[٢٢] البيت من المقارب ، وقائله مجهول .. وإن كان البعض نسبته لأحد شعراء قريش .

(*) (قوله والعضة مبالغة العضة) لا مبالغة بل الذى في الصحاح أنه المعضة بالميم من أعضه الرباعي اهـ .

إذ هو في الأول همزة وفي الثاني تاء . وشذ بنون في جمع ابن^(١) وهو مثل اسم ، ولا في نحو شاة وشفة لأنها كسرا على شياه وشفاه . وشذ ظيون في جمع ظبة . وهي حد السهم والسيف فإنهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظيين .
(تقريبه) : ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين ،

فحذفوا ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة إفراده وعدم إضافته . (قوله اسم وأخت) أصل الأول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامة تخفيفا وعوض عنها همزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم همزة وسكون الخاء كما استظهره الروداني حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاء وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الروداني فعل به ما مر .
وقيل أصل الكلمتين بفتحيتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح في النسب . قال في التصريح : والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها الهاء وتكتب مربوطة اهـ . (قوله وشذ بنون في جمع ابن) قال في التصريح : وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعله تصريفية أدت إلى حذف همزة اهـ . قال الروداني : هي أن أصل ابن بنو حذفت لامة تخفيفا وعوض عنها همزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنون لأنها يردان الأشياء إلى أصولها فأرادوا مناسبتها للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض همزة لكن استتقال الانتقال من كسرة همزة في الجمع إلى ضمة النون أوجب حذف همزة والفصل بينهما لكونه لسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل . ثم إن جمع ابن هذا الجمع خاص بما إذا أريد به من يعقل . قال في التسهيل : يقال في المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهي وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذون اهـ أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء . (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال في التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فقلبت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة . ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الروداني : لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لأن إعلاها واحدا أولى من إعلايين ولكان كشفه إذ أصله شفهة اهـ وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيد كلام الروداني فحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها . (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . (قوله في جمع ظبة) بكسر الظاء كما في التصريح وبضمها كما في القاموس ولامها كما في التصريح قال لقولهم ظبوتاه إذا أصبته بالظبة . (قوله وأظب) أصله أظبو كأرجل . (قوله كسرت فاؤه في الجمع) أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون في حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلم في باب سنة وجرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم .

(١) وهو جمع من جنوع التكسير فغير لها بناء المفرد وجمع جمعا سالما قياسا .

وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح نحو مئين . وحكى مئون وسنون وعزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين (ومثّل حين قد يرد * ذا آلباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله^(١) :

[٢٣] دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَيِّئَتْهُ لَعِينُ بَنَى شَيْئًا وَشَيْئَنَا مُرْدًا

(قوله على الأفصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى إلخ فيستفاد من كلام الشارح أن في جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الأفصح في الأولين الكسر وهل هما في الثالثة على حد سواء أو لا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهما سواء حيث قال : وكثر فاء كسرت أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها أو ساغا إن ضمت أ هـ وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففي جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر أ هـ وهي ليست نصا في أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر في يبين فقط ففي نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفردة مضموم تساهل وإن نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندى رجحان الضم في حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر إلى ضم ورجحان الكسر في حالي النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر . (قوله نحو مئين) قضيته أنه من باب سنين وبه صرح في النكت ولأمها المحذوفة المعوض عنها هاء التانيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها . (قوله ومثّل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للإضافة لكن في باب سنين حيث ثلثان التثوين وعدمه^(٢) كما في التصريح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على التسهيل : علل المصنف ترك التثوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجز بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة أ هـ وانظر ما علة منع الصرف . وبقي في باب سنين لغتان أخرتان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع :

[٢٣] قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل ، شاعر إسلامي بدوي مقل من شعراء الدولة الأموية ، مات في طبرستان . وهو من قصيدة من الطويل قالها وقد اشتاق إلى ذي الودّ وطنه بنجد . (قوله دعاني) أى اتركاني يخاطب به خليله ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما في قول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل . ونجد اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام . وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق والتقدير دعاني من ذكر نجد والفاء في فإن للتعليل والشاهد في سنينه حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال فإن سنينه . والشيب بكسر الشين جمع أشيب من شاب رأسه شيبا وشيبة فهو أشيب على غير قياس لأن هذا النعت إنما يكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم . وانتصابه على أنه حال من قوله بنا أى حال كوننا في الشيب . وشيئنا عطف على لعين . ومردا حال من ضمير المفعول في قوله شيئنا .

(١) ل هذا البيت أجرت العرب سنين ، وبابه مجرى حين ، على روايتين الأولى : إعرابه بحركات ظاهرة على النون ، والثانية غير متون ، ولا تسقط النون للإضافة .

(٢) أى أن اللغتين إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون فيكون معربا بحركات مقدرة الثانية : أن يلزم الواو ويعرب بحركات ظاهرة على النون غالبا وذلك على لغة بني عامر في التثوين ، وغير متون على لغة تميم لشبه المعجمة .

وفي الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنيين يوسف » في إحدى الروايتين^(١) (وَهَوَ) أى مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطْرُدُ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله :

[٢٤] رُبُّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ
وقوله : [٢٥] وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع .

(تنبيهات) : الأول : قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث أن رفع المثني

إحداهما : أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة إلخ . ثانيهما : أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات . (قوله دعالي) أى أتركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فإن سنيته لأنه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للإضافة . (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى سنيين كسني يوسف بإسكان الياء وحذف النون . (قوله أى مجيء) لو قال أى ورود لكان أحسن لأنه المتقدم ضمنا في قوله يرد إلا أن يقال أشار بذلك إلى أن الورود بمعنى المجيء وقوله الجمع يعنى جمع سنة وبابه وإضافة مجيء إلى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجيء مثل حين الثابت لسنيين وبابه يطرد في جمع المذكر السالم فلا رككة في الشارح لأنها إنما تكون إذا أريد بالجمع في قوله أى مجيء الجمع جمع المذكر السالم القياسي . (قوله عرنندس) أى قوتى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للإضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الأصل ضاربين ضاربي القباب على الأبدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره . (قوله مخالف للقياس) أى الأصل .

[٢٤] هو من الخفيف . وعرنندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة وهو الشديد ومنه تسمى الناقة الشديدة عرنندسا والأسد أيضا . والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهى الحالة الحسنة والهيئة الجميلة . والقباب بكسر القاف جمع قبة وهى التى تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها . وقد يطلق على ما يتخذ من البناء . ويروى ضاربين الرقاب . وفيه الشاهد حيث أجراه مجرى غسيلين في الإعراب فصار إعرابه على النون فلذلك ثبتت في الإضافة وخرج على أن يكون أصل ضاربين ضاربي القباب فحذف ضاربي لدلالة ضاربين عليه ، أو يكون القباب منصوبا بضاربين ويريد القبابى فالحق الجمع ياء النسبة ثم حذف إحدى الياءين ثم أسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب .

[٢٥] البيت لسحيم من وثيل الرياحى ، وهو من الوافر وصدر البيت يقول فيه الشاعر :

وماذا تبغى الشعراء منى

وانظر هذا البيت لابن بعش ١١/٥ ، ١٣ . وهذا البيت من الوافر ، وقد قيل إن نون الجمع السالم وما ألحق به مفتوحة للتحفة ، وقيل كسر هالفة وقبل ضرورة ، وقد جاءت النون مكسورة في هذا البيت ، وهذا مما يستدل به من يعربه بحركات ظاهرة على النون .

(١) الحديث أخرجه البخارى ومسلم ، وروى لفظ كسنيين ، كسنى ، يوسف يحذف النون للإضافة ، وسكون الياء التحفة .

ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل . ولأنهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابها بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة . وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابها بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثني بالمجموع في نحو رأيت زيدا ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطى المثني الألف لكونها مدلولا بها على

(قوله من حيث إن رفع المثني) بكسر الهمزة أو بفتحها على أنها مع معموليها في تأويل مبتدأ والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا إن جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فإن جرينا على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خير . (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد) هذا لتوجيه يقتضى أن سبب إعراب المثني والمجموع على حده بالحروف إعراب بعض الآحاد بها لأنهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الأصل وقد سبق عنه أن سبب إعراب بعض الآحاد بها إرادة إعراب المثني والمجموع بها ليكون توطئة لإعرابها بها وفي هذا دور فافهم . (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردا وبأن هذا يقتضى إعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك . ويجاب عن الأول بأنهما فرعان عن المفرد في الجملة وبأن من جملة المثني أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم إطرادها . (قوله لما كان) أى وجد ، جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ بإسقاط لما وهي ظاهرة . (قوله بقلب بعضها إلى بعض) أى خلف بعضها عن بعض . (قوله بغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للإعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أى أخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للإعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقدير هذا المحل . (قوله فلأن حروف الإعراب) أى في الاسم فلا يرد النون في الأفعال الخمسة . (قوله والإعراب ستة) أى رفع ونصب وجر في المثني ومثلها في الجمع . (قوله في نحو رأيت زيدا) أى من كل مثني أو مجموع أضيف سواء كان مع الألف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا الياء تميزهما معها بفتح ما قبلها في المثني وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو . (قوله بقى الآخر بلا إعراب) إن كان المراد بقى الآخر بلا إعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حيثئذ لجواز إعراب الآخر بجرتين فقط وإن كان المراد بلا إعراب على حد إعراب الأسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا

الثنية مع الفعل اسما في نحو اضربا ، وحرفا في نحو ضربا أخواك ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسما في نحو اضربوا وحرفا في نحو أكلوني البراغيث ، وجرا بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين . الثاني : ما أفهمه النظم وصرح في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي . قيل : وهو مذهب الكوفيين وذهب سيويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف (وَلَوْ أَنَّ مَجْمُوعَ وَمَا بِهِ أَلْتَحَقَّ) في إعرابه (فَأَفْتَحْ) طلباً للطفة من ثقل

لا يضر فلا يتم التوجيه إذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير إعراب الأسماء الستة بأن يعرب بحرفين وإن كان المراد بلا إعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثني بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع بالأحرف الثلاثة والمثني بالألف والياء والعكس اللهم إلا أن يقال المثني سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الأحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعا لدلالاتها على الجمعية وحيث يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا إعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدي إلى أن المراد بأحدهما في كلام الشارح المثني وبالأخر المجموع لا الأحدهما الدائر والآخر الدائر فتأمل .

(قوله اسما) حال من الضمير في بها العائد على الألف . (قوله لأن كلا منهما فضلة) أي إعراب فضلة أو التقدير لأن محل كل منهما فضلة . (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لأن كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أي ولتقارب المخرج . (قوله لأن الفتح إلخ) اعترضه البعض كشبخنا بأنه غير ظاهر لأن الحركة تابعة للحرف في المخرج فإن كان الحرف حلقيا كالهزمة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها إن كانت فتحة فلها ميل إلى أقصى الحلق وإن كانت كسرة فلها ميل إلى وسط الفم وإن كانت ضمة فلها ميل إلى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فإنك إذا نطقت بالهزمة مفتوحة ورجعت إلى حسك وجدت لها ميلا إلى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا إلى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا إلى الشفتين . (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم ثنية المنصوب بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثني وغيره .

الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ) من العرب . قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة ، وجزم به في شرح الكافية ، وبما ورد منه قوله (١) :

[٢٦] عَرَفْنَا جَفْرًا وَيَسَى أَيُّهَ وَأُنْكِرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقوله : [٢٧] وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
(وَتُونُ مَاثِي وَالْمُلْحَقِي بِهِ) وهو اثنان واثنان وثلاثون (بمكسر ذاك) التون (استعملوه)

(قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفع مبتدأ نحو : إلى تقدير
الرابط في الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثني للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو :

خَلَيْتِي مَا إِنْ أَنْتَا الصَادِقَا هَوَى إِذَا خَفْتَا فِيهِ عَدُولًا وَوَأَشِيَا
ونحو قراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة . وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله . وقراءة بعضهم : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ ﴾ [الصافات : ٣٨] ينصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن ﴿ وَمَاهُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] كذا في التسهيل وشرحه للدمايني . وفي المعنى يحذف التونان لشبه الإضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو . وإذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوف أو ساقى بسط إعرابها في باب لا . (قوله فافتح) أى ضامما ما قبل الواو ولو تقدير ارقى نحو ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩] إذ أصله الأعلون وكاسرا ما قبل الياء ولو تقدير ارقى نحو

[٢٦] قبله : عَرَيْنَ مِنْ عَرَيْنَةٍ لَيْسَ مَثَا بَرَقْتُ إِلَى عَرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ
عَرَفْنَا إِخ عَرَيْنَ مِنْ عَرَيْنَةٍ لَيْسَ مَثَا بَرَقْتُ إِلَى عَرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ

قالهما جرير ومما من قصيدة نونية من الواقف . وأراد بعين عرين بن ثعلبة بن يربوع . وقال الأخفش : عرين بن يربوع وهو وهم ، وهو يفتح العين وكسر الراء للمهلين ، وعرينة بضم العين بطن من بجيلة . (قوله ليس مَثَا) إما استئناف وإما خبر ثان . ومعنى برئت تبرأت وكلمة إلى للغاية . والمعنى برئت من عرين متبها إلى عرينه كما في قولك أحمد إليك الله أى أنهى حمده إليك ، فيكون عمل إلى عرينه نصبا على الحال والعامل برئت . (قوله وبني أيه) أى بنى إلى جعفر . ويروى عرفنا جعفرا وبني رباح وأنشده ابن القاسم عرفنا جابرا وبني رباح . وفي شرح التسهيل : عرفنا جعفرا وبني عبيد يفتح العين وكسر الباء . وجعفر وعرين وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع . والزعانف يفتح للزاي المعجمة والعين المهملة وبعد الألف نون وفي آخره فاء وهو جمع زعنفة بكسر الزاي والتون ، وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . وقيل هم الفرق بمنزلة زعانف الأديم وهى أطرافه، أرادوا أنكرنا الأدعياء من جماعة آخرين . والشاهد فيه أنه كسر نون الجمع للضرورة وقيل هو لغة قوم .

[٢٧] قبله : أَكَلِ الدَّهْرَ حُلَّ وَارْتَحَلَ أَلْ أَمَا يَبْقَى عَلَيَّ وَلَا يَبْقَى
وَمَاذَا يَبْقَى الشَّعْرَاءُ مَثَا أَلْ أَمَا يَبْقَى عَلَيَّ وَلَا يَبْقَى

قالهما سحيم بن وثيل الرياحي وفيه اختلاف ذكرناه في الأصل . (قوله حل) أى حلول وارتفاعه بالابتداء والمقدم خبره ويجوز ارتفاعه بالظرف للاعتناء . (قوله ولا يبقين) أى ولا يحفظني من وقى وقاية . والضمير فيه يرجع إلى الدهر وكذلك فى يبقى . (قوله وماذا يبقين) من الاجتهاد وهو الطلب . وأنشده الزحخشري والجوهري وماذا يبقى يقال أذراه وتذراه إذا خدعه . فما مبتدأ وذا مبتدأ ثان والجملة خبره والجميع خبر للأول والمائد محذوف تقديره يبقينه ، والواو فى وقد للحال . والشاهد فى كسر نون الأربعين للضرورة . ويجزى أن يكون أجراه مجرى الحين فاعربه بالخر كات .

(١) وبما أن حق نون الجمع وما ألحق به الفتح ، فقد كسرت خلوا ذى هذا البيت ، وما بعده ، وأعربت : آخرين ، صفة منصوبة بالياء نهاية عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والشاهد هو كسر نون : آخرين ، وقيل إنها لغة وقيل خلوا ذلك لأن القصيدة مكسورة القافية .

فكسروه كثيرا على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فأنتبه) لذلك وهذه اللغة حكاهما الكسائي والفراء كقوله^(١) :

[٢٨] عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغْيِبُ

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضا وهو ظاهر كلام النظم ، وبه صرح السيرافي . كقوله^(٢) :

[٢٩] أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْجَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِيَانَا

﴿ وَإِنَّمَا عُنْدُنَا لَمِنْ الْمَصْطَفِينَ ﴾ [ص : ٤٧] إذ أصله المصطفون . (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا . (قوله وفوقاً) أى وزيادة فرق إذ أصل الفرق حاصل في نحو المصطفين بخذف ألف الجمع وقلب ألف المثني ياء وفي غيره بحركة ما قبل الياء . (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء . قال في التصريح : ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس . (قوله لغة) أى لا ضرورة كما قيل به . (قوله وجزم به) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح . (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا . (قوله حد الأربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملاحق به لغة لبعض من يعربها بالحروف وسابقا على أن إعرابه بالحركة على النون لغة نظرا إلى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثلا . (قوله وهو اثنتان واثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من للمحققات المصحوبة بالنون وإن

[٢٨] قاله حميد بن ثور بن حرم أبو المثني وقيل أبو خالد . شهد حينئذ الكفار ثم قدم على النبي ﷺ وأسلم وأشدأينا . وهو من تصديده بالية من الطويل يصف بها القطاة . والأحودى بفتح المعزة وسكون الحاء للهمة وفتح الواو وكسر القاف المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المثني ، وأراد بهما هاتجناحي قطاة يصفهما الخفهما ، وليست الياء فيه للنسبة بل مثل ما يقال نوع من الحصر يدى . ويتعلق الجار والمجرور باستقلت ومعناه استبدت يقال استقلت الطائر ارتفع في الهواء والضمير الذى فيه يرجع إلى القطاة المذكورة في الآيات التى قبله . وعشية تصب على الطرف ، والمراد بها إما عشية ما ، أو عشية معينة فإن أريد بها معينة تمنع من الصرف عند البعض وهو القياس . (قوله فهاهى) كان أصله فها مشاهدتها ثم حذف المضاف الأول وأتاب عنه الثاني ثم الثالث وأتاب عنه الثالث فارتفع وانفصل . ومثله في حذف مضامين أنت منى فرسخان أى ذو مسافة فرسخين إلا أن هنا حذف من الخبر وقد يقدر بعدك منى فرسخان فالخذف واحد من البيت . (قوله وتغيب) معناه تغيب بعدها ، وهى جملة فعلية عطفت على الاسمية وفيه خلاف مشهور فأجازه البعض مطلقا ومنعه آخرون مطلقا . وقال أبو علي بنجرز في الواو نقط والشاهد فيه فتح نون الشبهة والقياس كسر ها وهى لغة بنى أسد وليس بضرورة .

[٢٩] قيل قائله مجهول . وقيل هررؤبة وكلاما غير صحيح . والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني المفضل لرجل من بنى ضبة هلك من منذ أكثر من مائة سنة :

إِنْ لِمَنْسَى عَيْنُنَا ذِيُونَا أَوْى فُلَانَا وَإِنَّهُ فُلَانَا

كَانَتْ عَجُوزًا غُمِرَتْ زَمَانَا فَهِيَ تُرَى سَيِّئًا إِحْسَانَا

أَعْرِفُ بِنَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْجَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِيَانَا

والجيد بكسر الجيم العنق . وظيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعينه وليس بشية ظي . والضمير في منها يرجع إلى سلمى في البيت السابق . والشاهد في قوله والعينانا حيث فتح فيه نون الشبهة . وفيه شاهد آخر وهو =

(١) البيت من الطويل ، والشاهد فيه فتح نون المثني بعد الياء كما في لغة لنى أسد فجاءت ، أحرفين ، بفتح النون .

(٢) في هذا البيت جاءت النون مفتوحة مع الألف في قول الشاعر ، ولذلك قيل إنها لا تخص بالياء . وهذا البيت أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في « العينان » تبية « عين » .

وحكى الشيباني^(١) ضمها مع الألف كقول بعض العرب : هما خليلان وقوله :
[٣٠] يا أبتا أرقنسى القيدان فالنوم لا تألفه العينان
(تنبيهه) : قيل لحقت النون المشي والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب

بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين .
ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظرا إلى التعويض بها عن
الحركة أيضا . وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ،

كان المحقق المصحوب بالنون لا ينحصر في الألفاظ الثلاثة لأن منه المدروين والثنايين وما سمي به من المثني كالبحرين وباب
التغليب كالمعمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض . (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لأن الكثير هنا قليل
هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوي قطعا فمحاكاة البعض من أنه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح . (قوله على الأصل
في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين أن يحذف كما قال :

إن ساكنان التقيا أكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه استحق

ويجاء بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الإعراب والتنبيه . ووجه كون النون ساكنة
أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن أخف . (قوله على أحوذين) تنبيه
أحوذى وهو خفيف المشي لحذفه وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت أى ارتفعت يرجع إليها . وقوله
فما هي إلا لحظة أى فمما مسافة رؤيتها إلا مقدار لحظة . وقوله وتغيب أى بعد تلك اللحظة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها .
(قوله أعرف منها) الضمير يرجع إلى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني . والجيد العتق . وقوله ومنخرين إن كان بفتح النون
الأخيرة فالأمر ظاهر أو بكسر هاء في البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينان على لغة من
يلزم المثني الألف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء . وقال الدماميني في قوله : ومنخرين بالياء دلالة على أن
أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثني بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة أهو على هذا يتنفي
التلفيق الثاني . والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وفتحهما وضمهما . وظيان اسم رجل على ما صوّبه العيني رادا على من جعله
تنبيه ظبي كالدما ميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد أشبهها بمنخرى ظبيان في الكبر أو أشبهها بنفس الرجل في العظم أو القبح .
(قوله أرقنسى) أى أسهرني والقيدان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قدة بضم فتشديد أو قذ كبطل والقدة والقذ
البرغوث مثلث الباء والضم أفصح . (قوله عما فاتهما من الإعراب بالحرركات إلخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي
اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الإعراب على الرجوع ولأن

= إجراء المثني بالألف حالة النصب وهي لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وليس بضرورة . وهذه اللغة قرأتها ابن عامر
والكوفيون إلهافا : ﴿إن هذان لساحران﴾ وقيل الشاهد في ظبيان هو تنبيه ظبي وإليه مال المروى وهو غير صحيح لما ذكرنا .

[٣٠] البيت مجهول القائل ، وهو من الرجز وموطن الشاهد فيه العينان حيث ضمت النون مع الألف وقد حكاها ابن حسن أيضا
والقيدان مشدودة وقد سمع تشديد نون المثني في تنبيه اسم الإشارة قيل قراءة قوله تعالى : ﴿فذلك برهانان﴾ .

(١) الشيباني : هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي ، وكان يعرف بأبي عمرو الأحمر كما قال الأزهري ، وليس من شيان بل أدب أولا إذا
منهم فحسب إليهم ... كان واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة في الحديث ، كثير السماع ، نبلا فاضلا ، عالما بكلام العرب ، حافظا للغات ، وهو عند
الخاصة من أهل العلم والرواية ، مشهور معروف ... ومن تصانيفه كتاب الجيم ، والتوادر ، غريب المعنى ، غريب الحديث ... وقول رحمه الله
سنة ٢٠٥ وقيل ٢٠٦ أو ٢١٣ جـ وانظر (البنية ١/٤٣٩ ، ٤٤٠) .

ومررت بينين كرام ، ودفع توهم الأفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين ؛ وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مرّ ذلك وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين . ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شيخان : ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف . وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر فقال : (وَمَا بَيَّنَّا وَآلِفٌ قَدْ جُمِعَا)^(١) الباء متعلقة بجمع أى ما كان جمعا بسبب

سيبويه يقول إن إعراب المثني والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها ، إلا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات . فإن قلت : إذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلما ثبتت مع آل مع أن المعوض عنه لا يثبت مع آل . قلت : قال الرضى : إنما سقط التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اهـ . (قوله ومن دخول التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما في الممنوع من الصرف . (قوله وحذفت مع الإضافة إلخ) حاصله أنه تارة رجع جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الإضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع آل كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الأمور الآتية في قول الناظم فصل مضاف إلخ . (قوله نظرا إلى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لأن المنظور إليه في عدم الحذف مع آل هو كونها عوضا عن الحركة فقط إلا أن يكون المراد كما نظر إلى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الإضافة . (قوله وقيل لدفع إلخ) هذا هو الذى اختاره الناظم . (قوله لدفع توهم الإضافة) أى وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده . (قوله ودفع توهم الأفراد) أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت إضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حيثئذ . وأجيب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقوف على المضاف لعود النون حيثئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الإيراد على الجر لأنه لا التباس حال النصب لأن ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن ، فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو . (قوله في نحو جاءني هذان) مبني على أنه مثني حقيقة والراجع خلافه أو يراد بالمثني في أول التنبيه هو وما ألحق به . (قوله طلبا للفرق) أى بين نوني المثني والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح إلا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومته وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه . وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر في المثني لكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثني للفرق وأن خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم . (قوله وقد مر ذلك) أى مر أن علة الفتح طلب الخفة . (قوله لتخلفه في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الألف في الجمع وقلبها ياء في التنبيه كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في

(١) أى جمع مؤنث سالم ، وهو الذى يجمع بالألف والتاء ، وقيد بالسالم احترزا عن جمع النكسر الذى لا يسلم فيه بناء واحدة مثل : هنود .

ملاسته للألف والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فى الْجَزْرِ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كسر إعراب خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأنى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو

حال إضافة نحو المصطفين ولو قال : وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقامبالغة فى الفرق لكان أتم . (قوله من الأسماء) بيان لما مشوب بتعميض . (قوله ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييد به هنا لأن ما نابت فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف ما نابت فيه حرف عن حركة . (قوله والأول أكثر) لأنه أفراد ثلاثة أنواع هى المثني والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء . وأما الثانى فأفراد نوع واحد هو ما لا ينصرف . (قوله وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع وإعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع أن العرب به الجمع إن أوقعت ما على مفرد . وأعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرأ فى خمسة أنواع^(١) ما فيه تاء التانيث مطلقا وما فيه ألف التانيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزئب ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظمها الشاطبى^(٢) فقال :

وقسه فى ذى التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزئب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثنيات وشمالات وأمهات . ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجتمع بالألف والتاء : امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة^(٣) ، زاد الرودانى : وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفها أو شفوات وأمة على أموات أو أميات . ومن الثانى فعلاء أفعال وفعل فعلا غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والتون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لأفعال له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك : يجمع بالف وتاء لأن المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره . ويستثنى من الرابع باب حزام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره . (قوله يتا) بالتونين لأنه مقصور للضرورة على ما مر والمقصود إذا لم تدخل عليه أل لم يضاف ولم يوقف عليه يتون فإعرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعل تصريفية والمحذوف لعل تصريفية كالنابت بخلاف الهمزة ، فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصول بنية الوقف . (قوله بسبب ملاسته) أشار بقوله بسبب إلى أن الباء سببية وبقوله ملاسته إلى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملاسته للكلمة بل السبب ملاستهما لها وهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف ويجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنها إما يكونان سببا فى الجمعية إذا كانتا مزيدتين . (قوله فى الجر) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر . (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد .

(١) قال الرضى فى ج ٢/ ١٨٧ : ويجمع هذا الجمع غير المفرد نوعان من الأسماء : أحدهما اسم الجنس المذكور الذى لا يعقل ، وثانيها المجموع الذى لا تكسر .

(٢) سبق التعريف به ص ٦٥ .

(٣) وقد استثنى بجمعها جمع تكسیر عن جمعها بالألف والتاء .

جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره . وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام^(١) فيما حذف لامه ، ومنه قول بعض العرب : سمعت لغاتهم . ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات .

(تفصيله) : إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه كمذكر كحمامات وسراقات ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات ، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة^(٢) لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية (كذا أولات) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقا له

(قوله ليحجرى على سنن أصله) ولأنه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الأصل . فإن قلت : قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا ؟ قلت : تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الإسلام . وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى في جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء . **(قوله مطلقا)** أى حذف لامه أولا . **(قوله وهشام فيما حذف لامه)** لمشايبته المفرد حيث لم يجر على سنن المجموع في رد الأشياء إلى أصولها وجبر الحذف لامه . **(قوله سمعت لغاتهم)** أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذف اللام وعوض هنا هاء التأنيث . **(قوله فإن رد إليه نصب بالكسرة)** لانتفاء العلتين المذكورتين . **(قوله إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم إلخ)** أجيب عن غير به بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدين . **(قوله وسراقات)** جمع سرادق وهو ما يد فوق صحن البيت كما في القاموس . **(قوله نحو بنات وأخوات)** لم ترد اللام في بنات ووردت في أخوات حملا لكل على جمع مذكوره وهو أبناء وأخوة لعدم الرد في أبناء والرد في أخوة قاله البعض وفيه نظر لأنهم ردوا اللام في أبناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الألف الزائدة كما في كساء إلا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد . **(قوله لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية)** بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة . **(قوله كذا أولات)** أى مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أولات فقول الشارح يعرب هذا الإعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ أولات فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وإن اعتبرت مذكورة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وإنما لم تكن مؤنثة لفظا لأن ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سنقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما في كلام البعض . وأصل أولات ألى يضم همزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذف لاجتماعها مع الألف والتاء للمزيدتين فوزنه فعات قاله في التصريح ، قال الروداني فيه أنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أننا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهامة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا هـ .

(١) هشام : هو هشام بن معاوية الضري ، أبو عبد الله النحوي ، الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالته في النحو تُعزى إليه ... ومن تصانيفه : مختصر النحو ، الحدود ، القياس وقد توفي سنة ٢٠٩ هـ (انظر البنية ٢/٣٢٨) .

(٢) ومثل أبيات وقضاة في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسمحات جمع سحت بمعنى : حرام . وذلك لأن الألف والتاء لا تدلان على الجمع ، والمراد ما كانت الألف والتاء تدل على الجمع مثل : هذات .

بالجمع المذكور . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ ﴾ [الطلاق : ٦] (وَأَلَّذِي أَسْمَا قَدْ جُعِلَ) من هذا الجمع (كَأَذْرَعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التي هي جمع ذراع (فِيهِ ذَا) الإعراب (أَيْضاً قَبْلَ) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة . وإذا وقف عليه قلب التاء هاء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[٣١] تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ^(١) وَأَهْلِهَا يَثْرِبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي^(٢)

(قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير أول في المذكر إلا أن أول مختص بالعاقلين بخلاف أولات . (قوله وإن كن) أصله كون يفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . (قوله والذي اسم) أى علما لمذكر أو مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منع التنوين كما في اللغتين الأخريين إذا سمى به مؤنث فإن سمي به مذكر لم يمتنع التنوين لفقد التانيث كما في التصريح وغيره . قال شيخنا : وإنما لم يجعل من التانيث اللفظي لأن ما فيه تاء التانيث والمانع من الصرف هو هاء التانيث كما سيأتي . (قوله كأذْرَعَاتٍ) بكسر الراء وقد تفتح قاموس . (قوله أيضا) أى كما قيل في أولات كذا قيل . ويعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع أن حمله على هذا المعنى يؤدي إلى عدم فائدة له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح . (قوله قبل) أراد القبول القياسي لأنه إنما يتكلم في الأصول القياسية هـ . (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الأصلية فقط . وقال المرادى : إنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية أى إذا كان علما على مؤنث لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة هـ أى وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصرف . (قوله من يمنعه التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة تقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لأنه مشبه لتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الأصلية . ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جره ونصبه بالكسرة

[٣١] قاله امرؤ القيس الكندي وهو من قصيدة طويلة من الطويل وأولها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحُهَا أَتَيْهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

(قوله تنورتها) يعني نظرت إلى ناراها وإنما يعني بقلبه لا بعينه ، يقال تنورت النار من بعيد أى تبصرتها ، فكأنه من فرط الشوق يرى ناراها . وأذْرَعَاتٍ مدينة كورة البنية^(*) من كور دمشق . ويثرب مدينة النبي ﷺ . (قوله أدنى دارها نظر عالي) يقول كيف أراها وأدنى دارها نظر مرتفع . وقيل معناه أقرب دارها منى بعيد . والحاصل أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عالي . والواو في وأهلها للحال . والشاهد في أذْرَعَاتٍ فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة : الأول : أنه يعرب على اللغة الفصحى فيكسر في النصب والجري ونون . والثاني : أنه يعرب ولكنه يمتنع من التنوين . والثالث : أنه يمتنع من الصرف فيجر وينصب بالفتح ولا ينون ، وهذا ممنوع عند البصريين خلافا للكوفيين .

(١) الشاهد في أذْرَعَاتٍ وقد جاءت بالأوجه الثلاثة ، وهي قرية من قرى الشام ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَطْمَعُ مِنْ عَرَافَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ فَكَلِمَةً عَرَافَاتٍ ، جازر فيها الأوجه الثلاثة ، ولكن الأنصح أن يعرب هذا النوع إعراب الجموع بالألف والتاء ، وعن يعرب إعراب الممنوع من الصرف يراعى فيه أنه علم مؤنث فلا ينونه ويجره بالفتحة ، وهو ممنوع عند البصريين حائز عند الكوفيين . (*) في معجم البلدان : البنية : ناحية من لواء دمشق .

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين .

(تنبيهه) : قد تقدم بيان حكم إعراب المشى إذا سمي به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول : كأعرابه قبل التسمية به . والثاني : أن يكون كغسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة . والثالث : أن يجرى مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة . والرابع : أن يجرى مجرى هرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة . والخامس أن تلزمه الواو وفتح

الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لا في حال الجر وإن ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح . (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط . (قوله وإذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع إنما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوي موجود أيضاً . (قوله تنورتها) أى نظرت بقلبي لا بعيني إلى نارها لشدة شوق إليها وجملتها وأهلها يثرب الحالية وكذا جملة أدنى دارها إلخ ويثرب اسم لمدينة النبي ﷺ سميت باسم من نزلها من العمالق وقد ورد النهى عن تسميتها يثرب لأنه من التثريب وهو الحرج وأما قوله تعالى : ﴿ يا أهل يثرب ﴾ [الأحزاب : ١٣] فحكاية عن قوله من المنافقين . وأدنى دارها مبتدأ ونظر على خبر والكلام على حذف مضاف إما من المبتدأ أى نظر أدنى دارها أو الخبر أى ذو نظر على . والمعنى أن نظر الأقرب من دارها إلى نظر عظيم فكيف بنظر نفس دارها . (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه . (قوله قد تقدم) أى في الشرح أى وتقدم حكم إعراب المسمى بما جمع بألف وتاء في المتن وأورد عليه أنه تقدم في المتن حكم إعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بهائراً أوجه بل بوجه واحد وهو إعرابه كأعرابه قبل التسمية به . (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين في كونه ذا يادتين الياء والنون . (قوله منونة) أى إن لم يكن أعجمياً فإن كان أعجمياً امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اهـ تصریح . قال شيخنا : ومثله يقال فيما بعده والعجمة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالعجمة والتأنيث المعنوي أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصريح فإن كان أعجمياً إلخ ما نصه : هذا كلام ظاهري فإن ضمير كان عائد إلى ما سمي به من الجمع وما ألحق به وقنسران وسائر الأعجميات ليس واحداً منها بل هي أسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع في أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفيين ونصيبيين وقنسرين وفلسطين فإنه يعرب إعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والأولى جعل عليين من هذا النوع اهـ ببعض تغيير وهو حسن جداً طالما كان يلوح بياى . (قوله وشبه العجمة) لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من خواص الأسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما في الشيخ يحيى .

النون ذكره السيرافي . وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله . وشرط جعله كخسليين وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشهيبين تعين الوجه الأول . قاله في التسهيل (وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (ما لَا يَنْصَرِفُ) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى في بابه ، لأنه شابه الفعل فتقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد

(قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والإعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون كما يفيد كلام التصريح حيث قامه على المثني عند من يلزمه الألف ويكسر نونه ويقدر الإعراب على الألف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الإعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت في الأصل أعني في حالة الجمعية قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو إنما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة . (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة إلخ أنه منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائه من قوله سابقا والذي اسما قد جعل إلخ فافهم . (قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحاً ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف إنما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الأول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة . (قوله لأنه شابه الفعل) أى في اجتماع علتين فرعيتين إحداها لفظية والأخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر إلخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسر لمنع التنوين . (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فإذا نَوْن للضرورة عاد الجر بالكسرة لأنه إنما اتبع تبعاً له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لجرد الضرورة وهو الراجح فقل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظراً إلى أنه بصورة تنوين الصرف . (قوله ولتعاقبهما) أى تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصاً أو احتمالاً وذلك أنك إذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصاً لأن التمييز المنصوب على معنى من نصاً وإذا قلت عندى راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزاً على معنى من فيكون القصد المظروف وأن تكون إضافة راقود إليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقوداً إن نَوْن لم يجر خل بل ينصب تمييزاً وإلا جر بإضافة راقود إليه إضافة المميز إلى التمييز . والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما في زكريا .

(١) الآية ٨٦ : سورة النساء .

(٢) أى يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا حِجِمَ بِحِيَةٍ فَجِئُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ دُونَهَا ﴾ . (٣) الآية ٢٣٦ : سورة البقرة .

في باب راقود خلًا وراقود خل ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة نحو ﴿ فحيوا بأحسن منها ﴾ [النساء : ٨٦] وهذا (ما لم يُضَفْ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَل رَدِف)^(١) أى تبع فإن أضيف أو تبع أَل ضعف شبه الفعل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو ﴿ في أحسن تقويم ﴾ [التين : ٤] ﴿ وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ [البقرة : ١٨٧] ولا فرق في أَل بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو « كالأعمى والأصم » وقوله^(٢) :
 [٣٢] وَمَا أَثَّ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
 بناء على أن أَل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سأتى . والزائدة كقوله :
 [٣٣] زَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا

(قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكمساجد وصحراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة . (قوله ما لم يضاف إلخ) أى مدة عدم الإضافة والردف لأل لأن النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو ﴿ ما لم تمسوهن أو تفضوهن فريضة ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، قاله سم فهو من عموم النسب . (قوله ردف) ليس حشوا لأن البعدية لا تقتضى الاتصال . هـ يس (قوله فإن أضيف) أى إلى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو * ابدأ بهذا من أول * في رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه شتوانى . (قوله ضعف شبه الفعل) أى لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهى أَل والإضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف أى في الجملة فلا ترد أَل الزائد والإضافة اللفظية ويقولنا المؤثرة في معناه يتدفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر ما لا ينصرف بالكسرة إذا صاحب حرف الجر لأنه من خصائص الاسم . (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحزم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثير على إنسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط . (قوله بناء) بالنصب مفعول لأجله مخذوف أى ومثلنا بالأعمى والأصم واليقظان لأننا بنينا على إلخ أو مفعول مطلق مخذوف أى وتمثيل به بنى بناء أو الرفع خير مخذوف أى وتمثيل به بناء على إلخ أى مبنى .

[٣٢] هو من الطويل من الضرب الثانى المماثل للعروض وفيه التلم وقد أشد وما أنت فلا تلم حيث تد والرواية المشهورة هى الأولى . واليقظان الحذر . والباء فيه زائدة ومحلها الرفع لأنها خير ما التى بمعنى ليس والألف واللام موصولة فلو جودها انصرف وإلا لكان غير منصرف للوصف والألف والنون المزيدتين وناظره مرفوع به وهو من المقلة السواد الأصغر الذى فيه إنسان العين والباقي بما عناه للسمية والمعنى إذا نسيت ذكر العواقب بسبب هو الذ وجواب الشرط مخذوف لدلالة السياق عليه والشاهد في انصراف اليقظان لما قلنا .
 [٣٣] تمامه : * شَدِيدًا بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

قاله ابن ميادة الرماح بن أبرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أمية . ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت . والأخناء جمع حنو بكسر الحاء المهملة وهو حنو السرج والقتب . ويروى بأعباء الخلافة جمع عبء بكسر العين المهملة وفي آخره همزة وهو كل ثقل من غم أو غيره . وأراد بذلك أمور الخلافة الشاقة ، والكاهل ما بين الكتفين . والمعنى بصرت هذا الرجل في حال كونه مباركا شديدا كاهله بأخناء الخلافة وارتفاع كاهله بشديدا والشاهد فيه في إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير التكثير فيهما .

(١) أى يعرب المتنوع من الصرف هذا الإعراب كغيره من الأسماء إذا كان غير مضاف ولم تدخل عليه أَل ، فإذا أضيف أو دخلت عليه أَل جر بالكسرة على الأصل مثال قوله تعالى : ﴿ فاذا حيم تحمية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ .

(٢) الشاهد في البيت قوله « اليقظان » بالجر حيث بالكسرة لدخول أَل وهو صفة مشبهة بمنوعة من الصرف لزيادة الألف والنون . و « باليقظان » الباء حرف جر زائد . واليقظان خبر ما منصوب بفتحة مقدرة ، أو خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

ومثل آل أم في لغة طيء كقوله :

[٣٤] - إِنْ شِئْتُ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا ثَالِقًا تَيْتُ بَلِيلَ آمٍ أَرَمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقًا

(تنبيهان) : الأول ما الأولى موصولة والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل الثانى ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع آل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة . وذهب جماعة منهم المبرد^(١) والسيرافي^(٢) وابن السراج^(٣) إلى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الأقوى . واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم ، وإن بقيت علتان فلا نحو

(قوله إن شئت إلخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لأن فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وثمت بكسر الشين المعجمة أى نظرت . وبريقا تصغير بريق وتألّق لمع والأولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف إليه أو نعت له لأنه نكرة فى المعنى كما فى ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ [الجمعة : ٥] كذا قال العيني وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف إليه . (قوله ظاهر كلامه) إنما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لأن الضمير فى يضاف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف ومفهومه أنه إذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع إلى جر بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه فى هذا المفهوم ما لا ينصرف . (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع آل والإضافة وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله فى الجمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وإن زالت منه علة ولا وجه له إلا الاستصحاب . (قوله وذهب جماعة إلخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود آل أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض : إنه مبنى على أن الصرف هو الجر بالكسرة إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون إن الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وإن كان استنباطا فلا . (قوله مطلقا) أى زالت منه علة أولا . (قوله وهو الأقوى) التحقيق تفصيل الناظم . (قوله إذا زالت منه علة) أى بأن كانت إحدى علتيه العلمية لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه آل حتى ينكر . (قوله فمنصرف) أى ولم يظهر التنوين لوجود آل أو الإضافة . (قوله واجعل لنحو يفعلا إلخ) إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجزأهما فى الإعراب بالحرف وحمل

[٣٤] قاله بعض الطائيين . يقال ثمت البرق أشيمه شيما إذا رقبته تنظر أين يصوب . (قوله بريقا) أى لمعانا كذا وجدته بخط الفضلاء على صورة التصغير وتألّق البرق بتشديد اللام إذا لمع . (قوله تيتت) جواب الشرط . وقوله بليل أم أرمَد : أى بليل الأرمَد والشاهد فيه فإن أرمَد لا ينصرف ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام . (قوله أولقا) أى جنونا ، وهو مفعول اعتاد ، والجملة حال لأنه اكسى حلية التعريف فى اللفظ . ويحتمل الوصف لأنه نكرة فى المعنى كما فى قوله عز وجل : ﴿ كمثل الحمار يحمل أسفارا ﴾ .

(١) سبق التعريف به ص ٣٦ . (٢) سبق التعريف به ص ٦٦ .

(٣) ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن سهل النحوى البغدادى، وهو أحد علماء الأدب، وعلماء اللغة العربية، أخذ النحو عند المبرد، وأخذ رياسة النحو بعد وفاته المبرد... ومن مصنفاته كتاب الأصول فى النحو... وتوفى سنة ٣١٦ هـ (إبناه الرواة ٣/١٤٥... مقدمة كتابه أصول النحو ١/١٠٠٠).

بأحسنكم . ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال (وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (أَلْتُونَا * رَفَعَا) الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده ؛

على الفعلين فعل المخاطبة لمشايبته لهما ولأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثاني لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل أن البناء الذي هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعراب وأيضا لو كانت إعرابا لأذهبها الجازم كما في سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقاء ساكنها مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشايبتها حروف العلة لأنها تدغم في الواو نحو من وال وفي الياء نحو ومن يقت وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب النون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على إذن وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني^(١) بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة في غير ذلك نحو :

أبيت أسرى وتيتى تدلكسى وجهك بالعبير والمسك الذكى^(٢)

وفي الحديث : « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ « قالوا ساحران يظَاهَرَا » أى يتظاهران فأدغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع إنه شاذ وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار . (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين . (قوله اسما) بأن كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث . (قوله الأصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لأنه جعل أولا النون إعرابا وثانيا الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معا إعرابا أو علامة إعراب وأرجع ما هنا إلى ما سياتى من قوله وحذفها إلخ ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قبلها لبعد التأويل في الثاني بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذي هو فعل الفاعل لأنهما

(١) وذلك من قوله تعالى : ﴿ أَفغير الله تأمروني أعبد آليا الجاهلون ﴾ . (٢) فقد حذفت النون في هذا البيت وهذا الحذف قليل .

والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (لَدَعَيْنَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة . (وَتَسْأَلُونَا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا . فالأمثلة خمسة على اللغتين وهى يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وَحَذَفُهَا) أى النون (لِلْجَزْمِ وَالْتَصِبِ سِمَةً) أى علامة

لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الأول ولا ينافى التأويل فى الأول مذهب المصنف من كون الإعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشيء إعرابا وجعله علامة إعراب لأن جعله إعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض . (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لأنها لا تكون إلا اسما . (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو ويكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة . (قوله فالأمثلة خمسة) تقرير على ما يفيدته تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل إلخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء بعد ثبوت الأمرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لأن المعروف أن عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الألف والواو وحرثتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان إلخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من مجرد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبين والألف فى الأولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضرين وإن نظر إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس وإلى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين أمثلة لأنه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما مثلها فى اتصال الألف أو الواو أو الياء .

(فائدة) إذا قلت : هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بناء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعا للمعنى أو يياء تحتية رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبى العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى . (قوله بثبات النون) أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها إلخ أم وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرئ ﴿أَتَعِدَانِي أَنْ أَخْرَجَ﴾ [الأحقاف : ١٧] ، يفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى أنها تضم أيضا قرئ شاذاً ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف : ٣٧] بضمها قاله الروداني . (قوله وحذفها للجزم إلخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر . (قوله مظلومه) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير . (قوله لأنه الأهل) أى الحذف للجزم أصل الحذف لل نصب وإنما

نيابة عن السكون في الأول وعن الفتحة في الثاني (كَلَمْ تُكُونِي لِتُرَوِّمِي مَظْلَمَةً) الأصل تكوينين وترومين، فحذفت النون للجازم في الأول وهو لم، وللناصب في الثاني وهو أن المضمر بعد لام الجحود.

(تنبيهان) و الأول: قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثاني: إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تفعوا، وأصله تعفوا^(١). ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أي

كان أصلاً لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل. (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حل النصب على الجر في المثني والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص. (قوله وهذا) أي إعراب تلك الأمثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور إلخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق. (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدرا هـ دما ميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى الجزم والرفع لابه والجازم إنما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون. (قوله بخلاف الرجال يعفون) أي في الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب. (قوله تعفوا) أي بواوين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة. (قوله وبدأ بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل. (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أو لا أو وسطا أو آخر كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويفزو ويسمى الأول مثالا لمثله الصحيح في عدم إعلال الماضي واسمى الفاعل والمفعول والثاني أجوف وذا الثلاثة لأنه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الأخير وقفا وجزما من بعض أفراد كأغزو ولم يغزو ونقص الإعراب كلا أو بعضا من بعض

(١) أي أن أصل الفعل بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة واستقلت الضمة على الواو فحذفت، ولتقى الساكنان وحذفت الأولى لأنها جزء من الكلمة، والفعل تعفوا من الأفعال الخمسة منصوب بحذف النون.

الاسم المعرب الذى حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كالمُصْطَفَى) وموسى والعصا ، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمُرْتَقَى مَكَارِمًا) .

(تقنيته) : إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يعمل آخره بالقلب إما عن ياء نحو الفتى ، أو عن واو نحو المصطفى . والثانى يعمل آخره بالحذف ، فخرج بالمعرب نحو متى والذى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص نحو المرتقى ، وبذكر اللينة المهموز

آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس . (قوله الذى حرف إعرابه ألف إغ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف . (قوله لينة) لم يكف بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الإيضاح . (قوله لازمة) أى فى الأحوال الثلاثة لفظاً أو تقديراً كما فى المقصور المتون واعتراض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقرأ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الأصل . وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذاً والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة . (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعدد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياءه أصلية كالمترقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربى آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذو الطائية والأعجمى قال فى الجمع^(١) : كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندوا وما واوه عارضة التطرف نحو يا ثم مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع . (قوله مَكَارِمًا) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية . (قوله يعمل) أى يغير آخره بالقلب أى دائماً فلا يرد أن الثانى قد يعمل آخره بالقلب كما فى الداعى فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر . (قوله والثانى يعمل آخره بالحذف) أى حذف يائه للتون وفيه أن الأول يعمل آخره بحذف الألف للتون أيضاً . (قوله فخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظراً إلى أن شأن الجنس ألا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظراً إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه أن الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم . (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حيثنذ عما بعده ولأن

(١) يقصد مع الفواعل لجلال الدين السيوطى .

نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان في الأول ، ومررت بأخيك وغلأميك وبنيك في الثاني ، وباشترط الكسرة قبل الياء نحو ظبي وكرسی (فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قِدْرًا جَمِيعُهُ) على الألف لتعذر تحريكها (وَهُوَ أَلَدَى قَدْ قُصِرَا) أى سمي مقصورا ، والقصر الحبس ، ومنه ﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾ [الرحمن : ٧٢] أى محبوسات على بعولتهن . وسمى بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب (وَالثَّانِي) وهو ما كان كالمرتقى (مَنْقُوصٌ) سمي بذلك لحذف لامه للتثنية ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (وَنَصَبُهُ ظَهَرَ) على الياء لحفته نحو رأيت المرتقى ومرتقيه و﴿ أجيوا داعي الله ﴾ [الأحقاف : ٣١] ﴿ وداعيا إلى الله بإذنه ﴾ [الأحزاب : ٤٦] (وَرَفَعُهُ يَنْوِي) على الياء ولا يظهر نحو :

الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثني خارج باشرط الكسرة يرد أن اشترط الكسرة متأخر عن اشترط اللزوم وإنما الإخراج بالسابق. (قوله نحو ظبي وكرسی) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل . (قوله جميعه) إما تأكيد للضمير في قدرا العائد إلى الإعراب أو نائب فاعل قدرا وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ﴿ ولا يحزن ويرضين بما آتين كلهن ﴾ [الأحزاب : ٥١] لكن الفاصل في الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فإنه إنما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا تقل مع التقدير كما قاله سم . (قوله على الألف) موجودة كالفتي ومقدرة كفتى . (قوله والقصر) أى في اللغة . (قوله لأنه محبوس عن المد) أى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامى على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامى ليس ذاتيا . (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتثنية ولا على الثاني نحو يدعو ويرمى كما مر . (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجي أعرب إعراب المتضايين نحو معديكرب وقالى فلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في مع الهوامع : بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الإضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايين من حيث إن أحدهما عقب الأخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء وإسكانها . (قوله لحفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يبيع ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل . (قوله ورفعه ينوي) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن . (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوي دفع

﴿يوم يدعو الداعي﴾ [القمر : ٦] ﴿لكل قوم هاد﴾ [الرعد : ٧] علامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و(كَذَا أَيْضاً يُجَزَّ) بكسر منوى نحو ﴿أجيب دعوة الداع﴾ [البقرة : ١٨٦] وأنهم في كل واد . وإنما لم يظهر الرفع والجر استقالاتاً لا تعذرا لإمكانهما . قال جرير^(١) :

[٣٥] قَيُّوَمَا يُؤَافِقِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي

وقال الآخر :

[٣٦] لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

(تفنييه) : من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً . قال الشاعر :

[٣٧] وَلَوْ أَنَّ وَاشِرَ بِالْيَمَامَةِ دَاوُدَ وَدَارِي بَاغَلَى خَضِرْمُوثَ أَهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر ، لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وَأَتَى فِعْلًا) كان (آخِرَ مِنْهُ أَلْفٌ) نحو يخشى (أَوْ وَاقٍ) نحو يدعو (أَوْ يَاءٌ)

توهم أن المراد بنوى جوازا . (قوله بكسر منوى) أى إذا كان منصرفاً وإلا قدرت الفتحة حال الجر . (قوله غير ماضى) أى وفاء غير نافذ بل مقطوع . (قوله ولو أن واشر باليمامة داود) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والجرور . (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أماليكم بسكون الياء . (قوله وأى فعل) أى مضارع ولم يقيد به لأن الكلام في العرب . (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة

[٣٥] تمامه : * وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَغُولُ *

قوله جرير . وهو من نصيدة طويلة من الطويل يهجو بها الأخطل . الغاء للعطف . ويوما نصبا على الظرف . ويوافين أى يجازين من المجازات بالزاي المعجمة . وهكذا هو في رواية الزمخشري . وقال ابن برى . ويروى يجازين بالراء للمهمل . أى تجازين الهوى بالستين ولا يمتضيه . والشاهد في قوله غير ماضى حيث حركت الياء للضرورة . ويرى غير ماضى من صبا يصبو بالصاد المهمل : أى من غير صبي منهن إلى . وقال ابن القطاع : هو الصحيح وقد صحفه جماعة . قلت : وهكذا هو في ديوانه فعل هذا لا استشهاد فيه وانتصابه على أنه مفعول ثان ليوافين والتقدير في الأصل وصلاً غير ماض . والفعل بالضم أحيث السحالي . وأصل تغول تغول فحذفت إحدى التاءين ، من تغولت الإنسان الغول أى ذهبت به وأهلكته . المعنى أنه يصفهن بأنهن يوماً يجازين العشاق بوصل متقطع ويوما يهلكهم بالصدود والمجران . وهى جملة في عمل النصب على أنها مفعول ثان لترى .

[٣٦] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد في قوله : « جَائِي » حيث رفع بالضمة الظاهرة على الياء والقياس حذفها .

[٣٧] البيت لمجنون ليل وهو من الطويل ، واستشهد به ابن عيش ٥١/٦ ، في المغنى ٢٨٩ ، والشاهد فيه قوله : « واش » حيث مكّن الياء في حالة النصب ، كما في النصب والحر .

(١) البيت من الطويل وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله « غير ماضى » حيث جر التقوص بالكسرة الظاهرة على الياء ، والقياس حذفها لسكونها ، ولقل الكسرة عليها ، والتوين بعدها ساكن متحذف للتخلص من التاء الساكنين .

نحو يرمى (فَمُعْتَلًا عَرُفَ) أى شرط ، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا ، وقيل جملة الجواب فقط . ومعتلا حال منه مقدم على عامله . والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (فَالْأَلْفُ آتَوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسمى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف ، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أى أظهر (نُصِبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) لخفة النصب .

وأما قوله :

* أَيْئَ اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍ وَلَا أَبِ * [٣٨]

الشرط غير أن ولو إلا إن كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح يانت سعاد^(١) اللهم إلا أن يكون ذلك في غير الضرورة . (قوله إما شانية) أى إما ناقصة شانية أى اسمها ضمير الشأن وقوله أو ناقصة أى غير شانية ففى عبارته شبه احتياك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الأصح فلا تحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ أو غير شانية والأمر عليها ظاهر . (قوله جملة من مبتدأ وخبر خبرها) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشأن . (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدأ محذوف أى أو هو واو أو ياء فلا إشكال فى رفعه . (قوله وخبر المبتدأ جملة الشرط) هذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المعنى . (قوله حال منه) أى من الضمير المستكن فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به . (قوله والمعنى إنخ) لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمي . (قوله والألف نصب إنخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال . (قوله يفسره) أى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الألف أو اعتبر أو لا بس . (قوله أئى الله إنخ) يعنى أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالأوصاف الحميدة لا أنها وراثته من آبائه .

[٣٨] قاله عامر بن الطفيل سيد بنى عامر . قال أبو موسى : اختلف فى إسلامه . وأورده المستغفرى فى الصحابة وليس بصحيح . ومصدره : * فَمَا مَوْذُونِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاقَةٍ * وهو من قصيدة من الطويل . قوله أن أسمو : من السمو وهو العلو والارتفاع وفيه الشاهد حيث سكن الواو مع الناصب للضرورة . وأن مصدرية والتقدير أئى الله سموى وسيادنى بأم ولا أب أى من جهة الآباء والأمهات . وكلمة لا زائدة لتأكيد النفى وقدم الأم للقافية .

(١) أى قصيدة يانت سعاد للشاعر المخضرم زهير بن أبى سلمى ، وكانت هذه القصيدة لطلب العفو من الرسول صلى الله عليه وسلم له ، رغم ما قاله الرواية له من أن محررا سيقته .

وقوله :

[٣٩] مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحْطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنَ بِمَنْ دَارُهُ صَوْلُ
فضرورة (وَأَلْزَمَ فِيهِمَا) أى الواوى واليائى (أَلْوِي) لثقله عليهما (وَأَخَذَ جَازِمًا
* فَلَا تَهْنُ) وأبقى الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمًا) نحو لم يخش

(قوله ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن من داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع
والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد . والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب
وصول بضم الصاد المهملة ضبيعة من ضياح جرجان كذا فى شرح الشواهد للعيني والذى فى القاموس أنه قرية
بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ . (قوله ثلاثهن) من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز
حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى : لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر
والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر إلا حرف العلة مشابها
للحركة فحذفه . ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا
بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وإنما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل
كما ألحق به فى الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على
الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل . وقال
بعضهم : إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها
الذى هو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذفت الألف
بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف . واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلا فإن كان بدلا
من همزة كيقرب أو يوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويتمتع الحذف
لأن العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ والأكثر حيثئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض .
(قوله أو يكون معمولاً للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله إما لا حذف .

[٣٩] قاله حنيد بن حنيد المرى وهو من قصيدة من البسيط . قوله ما أقدر الله مثل ما أعظم الله وهو صيغة التعجب . وفيه إشكال
على قول الفراء حيث جعل ما فى باب التعجب استفهامية وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب . وأما على قول سيبويه الذى
هو الوجه فلا إشكال لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء ، وحفظها الرفع على الابتداء وما بعده خبره ، والمسوغ لذلك كون القصد منه
التعجب لا الإخبار . المحض واشترط التعريف فى الخبر المحض . قلت : يمكن التقصى عنه على قول الفراء أيضا وذلك لأن العباد
اعتقدوا عظمة الله وقدرته وأنهما قديمتان فلا يخطر بالبال أن شيئا صيره كذلك وقد خفى علينا . وقد قيل لفظه تعجب ومعناه الطلب
والتمنى . وقوله يدنى من الإدناء من الدنو وهو القرب ، وفيه الشاهد حيث أثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل . والشحط
بفتحيتين البعد وأصله ساكن العين لأنه مصدر شحط بشحط بفتح العين فهما ، ولكنها حركت للضرورة . قوله من موصولة وداره
الحزن جملة صلتها فى محل النصب على أنها مفعول يدنى وأن مصدرية . والتقدير ما أقدر الله على إدناء من داره الحزن من داره صول ،
أراد أن يدنى من هو مقيم بالحزن وهو اسم موضع ببلاد العرب بفتح الحاء من هو مقيم بالوصول بضم الصاد المهملة اسم موضع
أيضا قاله الجوهري . قلت : هو ضبيعة من ضياح جرجان ، ويقال لها جول بالجيم .

ولم يغز ولم يرم . فالرفع نصب بالمفعولية لانو ، وفيهما متعلق به ، واحذف عطف على انو ، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجاز ما حال من فاعل احذف ، وثلاثهن مفعول به أما لاحذف والضمير في ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة ، ومعمول الحال محذوف وهي الأفعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولاً للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة . والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن . وتقض مجزوم جواب احذف ، وحكما مفعول به إن كان نقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة)*: قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

[٤٠] وَلَضَحَكَ مِنِّي شَيْخَةٌ غَبْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

(قوله إن كان تقض بمعنى إلغ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به . واعلم أنه لا ينحصر تقدير الإعراب في الاسم المعتل والفعل إذ منه في الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو ﴿وقتل داود جالوت﴾ [البقرة : ٢٥١] بإدغام الدال في الجيم أو للوقف أو للتخفيف والمحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الإسنادي على مختار السيد وسيأتي في العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا كالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أبنا ويا أمتا ومنه في الفعل ما سكن للإدغام نحو زيد يضرب بكرا . أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كـ ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ [البينة : ١] وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي نحو * وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الأسماء الستة أو المثني أو الجمع إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن . (قوله قد ثبت حرف العلة) أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الأعم منه ومن المزيد للإشباع فظهر قول الشارح بعد فليل ضروره وقيل بل حذف إلغ أى فليل حرف العلة الموجود هو الأصلي وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الأصلي بل الأصلي حذف ثم أشبعت الفتحة إلغ فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض . هذا وفي الجمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة .

[٤٠] قائل البيت هو عبد بنو بن وقاص الخارثي ، والبيت من الطويل ، والشاهد في البيت قوله : « لم ترى » حيث أثبت الشاعر الألف في ترى مع وجود الجازم : وهذه لغة أو ضرورة .

وقوله :

[٤١] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

وقوله :

[٤٢] هَجَوْتُ زَيَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ^(٢)

فقل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر فنشأت ألف ،

(قوله في قوله وتضحك إلخ) وأما قراءة قبيل ﴿أنه من يبقى ويصير﴾ [يوسف : ٩٠]

بإثبات الياء وتسكين الراء فقليل من موصولة وتسكين يصير للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء إشباع أو لإجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة . (قوله شيخه عشمية) أى عجوز منسوبة إلى عبد شمس وبما ياء أصله يمينيا حذف إحدى ياءى النسب وعوض عنها الألف . (قوله والأنباء تنمى) بفتح الفوقية أى الإخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشيء ينمو وينمى ازداد . ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس . قال العيني : والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتى وتنمى في ما لاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل في الأول وحيث فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال في المعنى : والمعنى على الأول معنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا ويغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة . (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الإنكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة . (قوله فقل ضرورة) وعليه فجزم الفعل بإسقاط الضمة المقدرة .

[٤١] قاله قيس بن زهير العيسى جاهلى . وهو من قصيدة من الواقع . والأنباء جمع نيا وهو الخير . وتنمى بفتح التاء المشاة من فوق من نميت الحديث أتميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير ، وإذا بلغته على وجه الإفساد والقيمة قلت : نميته بالتشديد . والقلوص بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة ، ويروى لبون وهى الناقة ذات اللبن . ويروى زياد هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم . وقوله بما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة والأنباء تنمى جملة معترضة ويحتمل أن يتنازع يأتى وتنمى فيما لاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول فحيث لا اعتراض ولا زيادة للباء . وارتفاع قلوص بلاقت . والشاهد فى يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم . وعن الأصمعى : الأهل أذاك . وعن بعضهم ألم يأتك بالجزم فلا شاهد فى الوجهين .

[٤٢] هو من البسيط . وزبان اسم رجل . واشتقاقه من الزين وهو طول الشعر وكثرته ، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون الزيدتين وأصل الجملتين لم تهجه ولم تدعه . وأراد بهذا الإنكار عليه فى هجوه ثم اعتذاره عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة ، فلا هو استمر على هجوه ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين ، فلا ذم فى هجوه لاعتذاره ولا شكر عليه لسبق هجوه . والجملتان كاشفتان فلذلك ترك العاطف . والشاهد فى لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم للضرورة .

والكسرة في ياتك فنشأت ياء ، والضمّة في تهج فنشأت واو . وأما ﴿ سنقرتك فلا تنسى ﴾ [الأعلى : ٦] فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى .

[النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

(نُكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا

[النكرة والمعرفة]

هما فى الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلنا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وإن وقع فى كلام شيخنا . قيل : تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لأن المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لأنه الماهية المشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الرودانى .

(فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصبح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضىء أو بين السحاب أو فى الأفق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة كالتى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجنى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لأن المعرف الجنس كالتى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد التكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا فى المعنى . وأسلفنا عن الدمامين جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة .

(فائدة ثانية) قال فى المعنى : قالوا إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وحملوا على ذلك ما روى « لن يغلب عسر يسرين » ثم نقض الأحكام الأربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعميل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله إن مع العسر يسرا وإن احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة . وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا إما نكرة أو معرفة وعلى

قَدْ ذُكِرَ) أى ما يقبل أل ، وذلك كذى بمعنى صاحب ، ومن وما فى الشرط والاستفهام كل إما أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها أن الثانى إن كان نكرة فهو مغاير للأول وإلا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وإن كان معرفة فهو الأول حملا له على المعهود الذى هو الأصل فى اللام والإضافة اهـ وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة إعادة المعرفة بنكرة وقد حكى البهاء بن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول . ثم قال التفتازانى : واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلوّ المقام من القرائن وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾^(١) وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾^(٢) إلى قوله تعالى : ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين ﴾^(٣) وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ﴾^(٤) وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو ﴿ إنما إلهكم إله واحد ﴾^(٥) اهـ ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا ﴾^(٦) . (قوله نكرة قابل أل إلخ) أو رد عليه أنه غير جامع لخروج الأسماء المتوعدة فى الإبهام كأحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية وبمعنى إنسان لا ما يقع فى الإثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو شذوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعّل من لأنها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فإنهما يقبلان أل مع أنهما معرفتان إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الأول بمنع الخروج لأن كلا من المتوعدة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليه الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الأفراد ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم . ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين لليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حيثئذ نكرتان . (قوله كرجل وفرس إلخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الأمثلة . (قوله أو واقع إلخ) أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة إلى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام . (قوله كذى بمعنى صاحب) أورد عليه أن صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل

(١) الآية ٨٤ : سورة الزخرف .

(٢) الآية ١٥٥ : سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٥٦ : سورة الأنعام .

(٤) الآية ٤٨ : سورة المائدة .

(٥) الآية ٦ : سورة فصلت .

(٦) الآية ١٥٣ : سورة النساء .

خلافًا لابن كيسان في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان ، فهذه لا تقبل آل لكنها تقع موقع ما يقبلها ، إذ الأولى تقع موقع صاحب ، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ، فإن ذلك طارئ على من وما إذ لم يوضعا في الأصل له ، ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ، فإنهما لا يقبلان آل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل آل . وكذلك صه ومه بالتثوين لا يقبلان آل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفا وما أشبه ذلك . ونكرة مبتدأ والمسوخ قصد الجنس ، وقابل آل خبر ، ومؤثرا حال من

وإن كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الأسماء الجامدة وآل الداخلة على الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة . وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل آل ولو في الجملة وصاحب يقبل آل المعرفة باعتبار معناه الاسمي وإن لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصبغة فذو واقع موقع ما يقبل آل بواسطة وقال الروداني : تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وأن صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وإنكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون آل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون آل في صاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مرأه ملخصا وهو حسن . (قوله فإنهما عنده معرفتان) لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا . وشرط الجواب مطابقة السؤال . وردّ بجواز أن يقال في الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهمّ كذا في شرح الجامع . (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن إيراد على قوله ومن وما يقعان إلخ . (قوله موصوفتين) أى بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام وسررت بما رأيت أى بإنسان قام وبشيء رأيت وإنما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتاله كون من وما موصولتين لأن العلة لا تكون مفردا . (قوله وهو سكوتا وانكفا) أى الناتئين عن اسكت وانكف أى اسكت سكوتا ما وانكف انكفا ما ويجعل المراد المصدرين الناتئين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتذكير كصه ومه^(١) فاندفع اعتراض اللقائي بأنه إن أريد المصدر النائب عن فعله فات التذكير لأن اسكت إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على أن قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل . قال الروداني : والذى نفهمه أنه يصبح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم .

(١) ومه هنا بالتثوين ، لأنهما لا يقبلان آل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها أى سكوتا وانكفا عن اسكت وانكف .

المضاف إليه وهو أل . وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها . واحتراز بمؤثرا عما يدخله أل من الأعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتي بيانه فإنها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة .

(تنبيهه): * قدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة^(١) ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضا فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية . وأنكر النكرات مذكور ، ثم محدث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته واخص

(قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج إلى مسوغ وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لاجل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أي لا حكم معه كما صرح به الميزانيون . وفيه نظر لا يخفى إذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف إذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى أن التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغي حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وإن كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل . (قوله قصد الجنس) أي في ضمن الأفراد إذ الحقيقة المحضة لا تنصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك . (قوله وقابل آل خير) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدأ لأن قابل صفة لخدوف أي اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه أن المحدث عنه النكرة فهي الأولى بالابتداء . (قوله أو لمح وصف) لو قال أو لمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فإنه في الأصل اسم عين للدم . (قوله لأنها الأصل) أي الغالب والسابق ، يدل على الغلبة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد أن المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق في الوجود هو الأسبق في الذكر . (قوله إلا وله) أي لمدلوله . (قوله ويوجد كثير من النكرات) كأحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده أن الثلاثة لها معرفة بأل . (قوله والمستقل إلخ) من تمام علة الأصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد في بعض الصور ويلزمه الأكثرية ولو عبر بدله بالأكثر لكان أوضح . (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة ويكون ما بعد العلم تفصيلا بعد إجمال . (قوله مذكور ثم موجود إلخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب إذا ما شابه

(١) وانظر شرح ابن جابر الأندلسي لألفية ابن مالك في هذا الباب .

بما فوقه : فقول كل عالم رجل ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (وَعَبْرَةُ) أى غير ما يقبل آل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها^(١) (مَعْرِفَةٌ) إذ لا واسطة . واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة . قال في شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه . وأنواع المعرفة^(٢) على ما ذكره هنا ستة : المضمّر (كَهُمْ وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي * وَ) العلم نحو (هَئِذَا وَ) المضاف إلى معرفة نحو (أَيُّي وَ) المحلى بآل نحو (أَلْعَلَّامُ وَ) الموصول نحو (أَلَّذِي) وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل . واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة^(٣) ، ونقله في شرحه

هذه الأشياء كهي فكذلك كور أى ما شأنه أن يذكر معلوم أى ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكإنسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما في مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه . (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاط ثم نام والأولى أولى . (قوله ثم عالم) أورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه . (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره إذ الطرف الأعلى ليس فوقه شيء فتأمل . (قوله وغيره معرفة) في الإخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وإنما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله بالذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من أن أفراد الضمير إنما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور لا التى للتنويع لأنها بمنزلة الواو . (قوله إذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم في المجرى من آل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف . (قوله بحد النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال إن ما ذكره رسم لأحد على أننا قدّمنا رده في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل آل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا . وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى أنه يفهم من كلامه ضمنا . (قوله دون استدراك) أى اعترض عليه الضمير إلى من أوجده . ومن جملة ما علل به المصنف أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة . قال الدماميني : وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق أى لأن الأول في الأصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الأصل والثاني مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرّف غير واحد المعرفة بما وضع لشيء بعينه ولا استدراك . (قوله والمضاف إلى معرفة) أى إضافة محضة كما يشير إليه المثال . (قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وإنما سكنت عنه هنا لذكره له في باب النداء كما سكنت عن اسم الفعل غير المتون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر

(١) يقصد النوع الذى لا يقبل آل المفيدة للتعريف ولا يقع موقع ما يقبلها ولا يكون من النكرة ما لا يقبل آل أصلا مثل محمد ، وزيد ، ولا يكون منها ما يقبلها ولكنها لا تؤثر فيه التعريف مثل : حارث ، وعباس قال لا تفيد هذا التعريف لأنها معارف بالعلمية ، واللام دخلت عليها للمح الأصلى بها .

(٢) المعرفة : هى ما وضع لشيء بعينه ، ولا يعترض في هذا بأن آل الداخلة على صاحب فوصولة معرفة لأنه قد تنوس في الصعبة معناها الأصلى بحسب لا استعمال ، وصارت من قبيل الجوامد ، أو لأنها واقعة موقع ذات وقع فيها الحدث وذات تقبله آل ه منقول الذات .

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/١٢٦ . وانظر عبارة ابن أم قاسم المرادى في تفسير المراجع .

عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمر على الأصح ، ثم العلم ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف

يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الأول في بابه والثاني في باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود ندأؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما المعرفة قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية . (قوله واختار إلخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة . (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيري . (قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها . (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر . (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس . واعلم أنه قد يعرض للمفروق ما يجعله مساويا لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقاتل من الباب نبه عليه الشارح في شرحه على التوضيح . (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعا قال الشنوائى ويليهِ ضميره . (قوله ثم العلم) وأعرفه علم المكان ثم علم آدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص . قال شارح الجامع : ولابد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة ا هـ يعنى فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل . (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد . (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معنا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لجنى الموصول للثلاثة كأل والإضافة . (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس . فإن قلت : مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرفة بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا . قلت : التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الزوداني في أول الباب . (قوله وقيل هما في مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلمه بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى أن الذى في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار إليه الدمامينى . (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى : ﴿ قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ﴾ [الأنعام : ٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى إنما تمتع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب إليه المصنف وحيث فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم .

من الموصول وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقا عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم^(١) (فَمَا) وضع (لِذِي غَيْبَةٍ)

(قوله في رتبة العلم) أى لا الضمير لأنه يقع صفة للعلم في نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والأظهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وأن قولهم في علة استثناء الضمير أن الصفة لا تكون أعرف ممنوع لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل عن المتبوع لأننا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر أن اشتراط كونه أو مساوية مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين وأن الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف إليه مطلقا بنحو ﴿وواعدناكم جانب الطور الأيمن﴾ [طه : ٨٠] لأن النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفنا . (قوله ثم الغائب السالم عن الإبهام) فسر في التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمتال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثاني لعدم ما يعين رجوعه إلى أحدهما بخصوصية وإن كان عوده للثاني راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدمامينى من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع إلى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقليل مؤخر عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا . وقد اختلف في ضمير الغائب العائد إلى النكرة فالجمهور على أنه معرفة مطلقا وقيل إن خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدمامينى وعلمه بأن في الضمير في الأول من التعيين والإشارة إلى المرجح ما ليس في المظهر النكرة ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير في جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل إن لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية . (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الإبهام فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم . (قوله فما وضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقفناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة أو حضور ضمير الفصل ويا الغيبة لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لأنهما وضعاً

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦/١٠٠ ، وانظر شرح الألفية لابن الهارث في هذا الموضع .

تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً على ما سيأتى فى آخر باب الفاعل (أق) لذى (مُحْضَرٍ) متكلم

للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لأنها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور الأسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تندفع الإيرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا . والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا . والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الأفراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا . (قوله تقدم ذكره إلخ) بيان لما يجب للضمير الغائب وتقدم الذكر لفظاً أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمه وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو ﴿اعذلوا هو أقرب للتقوى﴾^(١) فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾^(٢) أى الملت بقرينة ذكر الإرث أو بعيدا نحو ﴿حتى توارت بالحجاب﴾^(٣) أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطأى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فإن المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلا أنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع إذ ليس من المسائل الست وتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبإبه ورفعها بأول المتنازعين وجره برب وإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرعوف الرحيم وضمير الشأن والإخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شئت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ﴿إن هى إلا حياتنا الدنيا﴾^(٤) وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير بأى نعم ورب نحو ﴿فسواهن سبع سموات﴾^(٥) ﴿ففضاهن سبع سموات﴾^(٦) يجوز تكون سبع تمييزا مفسرا للضمير وقولنا وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنهم إنما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أو لا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون أكد وفى الجمع أن الضمير قد يرجع إلى نظير السابق نحو ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾^(٧) أى عمر معمر ، آخر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتا أو نصفه فقد^(٨)

أى نصف حمام ، آخر بقدره عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اهـ . قال الدمامينى : كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصانع : وهو خطأ إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله .

(١) الآية ٨ : سورة المائدة . (٢) الآية ١١ : سورة النساء . (٣) الآية ٣٢ : سورة من . (٤) الآية ٢٩ : سورة الأنعام . (٥) الآية ٢٩ : سورة البقرة . (٦) الآية ١٢ : سورة فصلت . (٧) الآية ١١ : سورة طاهر . (٨) هذا البيت للناطقة الزبائى وهو من البسيط وهو من شواهد الكتاب وشذور الذهب . وليس هذا مكانه الأصيل فى الاشتداد النحوى . إذ هو فى باب ما الزائدة التى تعمل أولا على اختلاف النجاة فيها .

أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهوَ) وفروعها (سَم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر . وسماء الكوفيون كناية ومكنيا .

(تنبيهه) : رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل (وَذُو أَتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُتَقَدَّ) به (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (أَحْيَا أَيْدَا) وقد يليها اضطرابا كقوله^(١) : [٤٥] وَمَا لُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتْنَا إِلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

(فائدة) قال في التسهيل : ولا يكون أى مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل اهـ . قال الدماميني : وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل . ثم قال : فإن قلت هذا أى ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما أى الشئين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمتهم وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرى وأكرمتهم فهل الحكم كذلك . قلت : لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغي أن يجرى على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمل . (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل على حد ما أنا كانت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير . (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال . وقوله والمضمر مفعول من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كتنحن ، والثانى على البارز بتغليب غيرهما عليهما . (قوله رفع إبهام) أى رفع قوته وأضعفه وإلا فالتثنية ليس نصا فى الرفع . (قوله ما لا يتقدأ به ولا يلى إلا) أى ما لا يؤتى به فى افتتاح النطق ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وإنما لم يتقدأ به ولم يلى إلا لأن وضعه على أن يلى عامله نعم كان القياس أن يلى إلا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يتقدأ به ولا يلى إلا باقيا على حالته التى كان عليها قبل الابتداء وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقائى من أن الضمير فى ضربتهما وضربتهن متصل ويتقدأ به ويقع بعد إلا نحوهما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وإنما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على

[شواهد النكرة والمعرفة]

[١] أنشدته الفراء ولم يعزه إلى أحد . وهو من البسيط . والمبالاة بالشئ ، الاكترأ به . ويروى عننا يجاورنا بإبدال الهمزة عينا والجملة فى محل نصب مفعول ما نبالى . وإن مصدرية والتقدير ما نبالى عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا ما كنت أنت جارتنا . فالحاصل إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك . وكلمة ما زائدة . والمعنى حين كنت . ويجوز أن تكون مصدرية والتقدير حين كونك جارتنا . وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم . والمعنى ألا يجاورنا ديارا لا أنت . يقال ما بالدار ديار أى أحد وكذلك ما بها دويرى وهو فاعل من درت وأصله ديار قلبت الواو باء وأدغمت الباء فى الباء . والشاهد فى قوله إلاك فإنه أى بالضمير المتصل بعد إلا ، والقياس المنفصل أى إياك ، وهو شاذ للضرورة . وأنكر المبرد وقوع هذا . وأنشد سواك ديار .

(١) هذا البيت من البسيط وهو مجهول قائله واستشهد به ابن يمش ١٠١/٣ ، وفى المغنى ص ٤٤٩ . و ما ، إلى البيت تسعمل نافية ، وهى فى ذلك تسعمل بكثرة ، وقد تسعمل للإثبات إذا جاء معها أخرى لفية مثل قول ، الشاعر :

لقد بالبيت فطعن أم أوى ولكن أم أوى لا تبسالى

و ديار ، هنا معناه أحد ، ولا تسعمل إلا فى النفى العام . والشاهد فى البيت قوله إلاك ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً ، وانظر فى هذا (الكواكب الدرية ١٠٨/١ - ١٣٩) .

وذلك (كَأَيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (أَبْنَى أَكْرَمَكَ * وَأَلْيَاءٍ وَأَلْهَاءٍ مِنْ) قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكَ) فالأول : وهو الياء ضمير متكلم مجرور . والثاني : وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب . والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع . والرابع : وهو الهاء ضمير الغائب

أن هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعتراضا بالانفصال حال الابتداء أو تلو إلا . (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن إلا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل إلّا أى غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه : وربما اقتضى كلامه أى ابن هشام في متن الجامع أن إلا إذا كانت لغیر الاستثناء كالوصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا هـ . (قوله إلّا) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار . (قوله كَالْيَاءِ وَالْكَافِ) إلخ أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجزم والمقصود بذكر ياء وهاء سلبه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لخصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمّة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لأن خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما ياء لغة رديئة لربيعه فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بهم وألف للمخاطبين والمخاطبتين . وإنما ضمت التاء إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في الخروج وبهم ساكنة للمخاطبتين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين إذا ولى الميم ضمير متصل كضمير بتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دمايني ملخصا . قال الرضى : زيد للإثبات نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو في الذكور واختاروا النون لمشابتها بسبب الغنة الميم هـ ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لأنها غير مدة . (قوله والهاء) تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص ﴿وما أنسانيه﴾^(١) و ﴿بما عاهد عليه الله﴾^(٢) وحزرة ﴿لأهله أمكثوا﴾^(٣) ، وتشيع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند البرد والناظم ويقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الأول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلام اختيارا فيقولون له بالإسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرابا وإن فصل في الأصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو ﴿لا يؤذه إليك﴾^(٤) و ﴿نصله جهنم﴾^(٥) أو بناء نحو فآلقه جازت الأوجه الثلاثة . وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو ﴿بهم الأسباب﴾^(٦) وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمها وإن كان الضم أقيس لأنه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الأكثر بهم الأسباب بضم الميم وأنعمت عليهم بسكونها ، دمايني ملخصا . (قوله مجرور) أى في محل جر وكذا يقال في نظائره . (قوله وكل مضمير إلخ) كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير إلى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيرها عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها

(١) الآية ٢٩ : سورة القصص .

(٢) الآية ١٠ : سورة الفتح .

(٣) الآية ٦٣ : سورة الكهف .

(٤) الآية ١٦٦ : سورة البقرة .

(٥) الآية ١١٥ : سورة النساء .

(٦) الآية ٧٥ : سورة آل عمران .

منصوب . وهى ضمائر متصلة لا تتأق البداءة بها ولا تقع بعد إلا (وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ أَلْبَنًا يَجِبُ) باتفاق النحاة . واختلف فى سبب بنائه : فقليل لمشابهته الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف . وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب^(١) : الأول : مشابهة الحرف فى الوضع لأن أكثرها على أكثرها على حرفين أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر . والثانى : مشابهته فى الافتقار لأن المضمر لا يتم دلالة على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها . والثالث : مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به . الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى . قال الشارح^(٢)

من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وإن زعمه البعض حتى تلتبس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه إلخ إذ المستفاد من قوله كالشبه إلخ بناء التاء ونا فقط . (قوله يجب) أى يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحيث لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل فى قوله : * وكل حرف مستحق للبناء * (قوله وهى من معانى الحروف) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف . قال ابن غازى : وقد أدبت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو إناى إياها بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا . (قوله مشابهته فى الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة . (قوله فى الجمود) أى عدد التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف إلخ . (قوله فلا يتصرف فى لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحو فإسماء للثنتين والجماعة ، دمايينى . (قوله الاستغناء عن الإعراب) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء إلخ قال سم : فيه بحث إذ مقتضى كون البناء للاستغناء ألا يكون لها محل من الإعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته فى المحل ولا فائدة لذلك . وقد يجاب بأن إثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل . (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض : المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت وإياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنا للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الإعراب كالتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل . هـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن

(١) عبارة الناطم فى ذلك : هـ وبني المضمر لشبهه بالحرف وصفاً والفتحة راجعة إلى استغناء باختلاف المعانى ، وانظر ذلك كله فى التسهيل ص ٢٩ ، لى شرح الألفية .

(٢) الشارح : هو ابن الناطم وانظر شرحه لألفية ابن مالك ص ٥٧ .

ولعل هذا هو المعبر عند الشيخ في بناء المضمرات^(١). ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال: (وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَظَ مَا نَصَبَ) نحو إنه وله، ورأيتك ومررت بك (لِلرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَجَرًّا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم

واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الإعراب فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كآت وإياه ونحن وإياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الإعراب فتأمل. هذا ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للأحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لم ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغليا. (قوله ولعل هذا إلخ) قال الشنواني: يعارضه قوله السابق كالتشبه الوضعي في اسمي جئتنا. (قوله عقبه بتقسيمها) أى إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الإعراب أى المحلى فلا اعتراض بأن المضمير مبنى وبأن تقسيمها بحسب الإعراب يقتضى أنها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم أنه إنما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والتون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للإعراب إلا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع إلخ. (قوله كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذى يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الإعراب فتبنى. (قوله ولفظ ما جر) الإضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب وإنما قال: * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لئنه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل إذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق. (قوله كلفظ ما نصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته. (قوله نحو إنه وله) ونحو لى وإنى. (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفعلى متصرفا كما هنا وإن لم يجرز تقدم عامله الذى هو الخبر الفعلى وقولهم جواز تقدم معمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغليا. (قوله وجر) وعطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد وألف والواو إلخ إشارة إلى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف.

(١) والمضمرات كلها مبنية لشيء بالحروف لى الجمود، لذلك فإنها لا تنى ولا تجمع، وشيها بالحروف شبه وضعى، بسبب كون أكثرها على حرف أو حرفين، وحمل ما وضع على أكثر من حرفين عليه حملا للأقل على الأكثر.

نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفَ بِنَا فَأَيْنَا فَلَمَّا أَلْمَحَ) فنا في بنا في موضع جر بالباء ، وفي فَيْنَا في موضع نصب بإن ، وفي نلنا في موضع رفع بالفاعلية . وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه ، فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضرني ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني . وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لَمَّا * غَابَ وَغَيْرُهُ) أى المخاطب فالتائب (كَقَامَا) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (أَعْلَمَا) واعلموا واعلمن .

(تقريبه): رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل * ولما كان الضمير

(قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره أن استعمال نا وتون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة وفي الدمايني أن بعضهم قال إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اهـ ومثلها نا . (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ما قبل الروى عليه . (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا . (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح . (قوله وأما الياء وهم إلخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الياء وهم أيضا صالحان ها . (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه إلخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لأن الياء تكون بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة في نحو أعجبني كوني مسافرا إلى أين فإنها في الجميع للمتكلم وعملها نصب في الأول ورفع في الثاني وجر في الثالث وهم يكون ضميرا متصلا في الأحوال الثلاثة في نحو أعجبهم كونهم مسافرين إلى آبائهم فإنها ضمير متصل في الجميع وعملها نصب في الأول ورفع في الثاني وجر في الثالث والجواب أن وقوع الياء وهم فيما ذكر في محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفاعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة. (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضممة قبلها كقوله:

فلو أن الأطباء كان حولى وكان من الأطباء الأساة

وكقراءة طلحة : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ [المؤمنون : ١] ، بضم الحاء والجرى على لغة أكلوني البراغيث كما في الكشف وبهذه القراءة يرد على قول أئى حيان أن ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الأمر أيضا أفاده الدمايني . (قوله ضمائر رفع بارزة) أى إذا اتصلت بالأفعال كما في مثاله فالألف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر .

المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك^(١) وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوبا أو جوازا ، فالأول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَفْعَلٍ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوَافِقُ) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (تُعَلِّقُ) أو ببناء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا ، أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيد ، أو بأفعل التفضيل نحو ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا ﴾^(٢) ، أو باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأوف وأوه . والثاني : هو الذى يخلفه الظاهر أو

(قوله ما له وجوده في اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجودا في اللفظ بالقوة لإمكان النطق به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف . قال اللقائى : فإن قلت فالحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة . قلت : المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتها ولذا احتاج إلى قرينة ودلالاتها أضعف من دلالتها هـ ومن ثم كان المستتر في حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا إذا سمى يضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل وإذا سمى بقائم من أبيهم قائم يحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى إذ ليس جملة كما قاله الروداني . (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصبح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة . (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخير وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز . (قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بالأل يرفع بعامله . (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنتين والجمع فالضمير فيها بارز . وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء ببناء الخطاب وبهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله أو بمضارع) أى مذكور لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى . (قوله أو ببناء المخاطب نحو إذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون التاء في مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج بإضافة تاء إلى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء ببناء المخاطبة أو المخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات فإنها بارزة . (قوله أو بفعل استثناء) لأنه لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التى تلزم طريقة واحدة . (قوله أو بأفعل التفضيل) أى في غير مسألة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل ويندور في غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه . (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لأن بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ﴿ فَضْرَبِ الرِّقَابَ ﴾^(٣) وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه .

(١) والفرق بين الضمير المتصل البارز والمستتر : أن البارز له ضرورة في اللفظ ينطق بها حقيقة مثل التاء والهاء ، أكرمه ، والمستتر لا ينطق به أصلاً ، وإنما يستعار له ضمير منفصل - حين فيقال مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقال مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت ، وذلك لقصد التقريب على المتعلمين . (انظر شرح ابن عقيل ٩٤/١ - ٩٧) .

(٢) الآية ٧٤ : سورة مريم .

(٣) الآية ٤ : سورة محمد القتال . وفي هذه الآية موضع من مواضع استتار الضمير جوازا قطعاً ، وذلك لإثابة المصدر عن فعل الأمر في الآية .

الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة . قال في التوضيح^(١) : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش^(٢) وغيرهما ، وفيه نظر إذ الاستار في نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية ، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر .

(قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستار لأنه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه والضمير قولك هيئات العقيق هيئات على أنه من تأكيد الجمل . (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا المفرد مذكر أو غيره ، نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات ، وكذا كل اسم فعل أمر . (قوله يخلفه الظاهر) أى يحل محله بأن يرتفع بعامله . (قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعل الاستثناء والتعجب . (قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالأبطح والأجرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيئات العقيق هيئات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تمثيل المصرح بزيد هيئات فإنما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الورداني وفيه نظر لأن الاختلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فمأظن أحدا يمنع فتأمل ولعل الشارح لم يزد له لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجمع عن ارتشاف أبى حيان . (قوله وفيه نظر) قال سم : حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بالآية يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح إذ الاستار إلخ إن أراد وجوب الاستار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لافرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه . (قوله فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا ويبحث في هذا النفي بأن سيبويه أجاز في قوله تعالى : ﴿ أن يحل هو ﴾ [البقرة : ٢٨٢] وقولك مريت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيد وإن استشكل بأن القاعدة أن لا فصل مع إمكان الوصل إلا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية . (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلا إذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر .

(١) انظر التوضيح ١٠٢/١ .

(٢) ابن يعيش : هو يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرياء محمد بن علي النحوي ، موثق الدين ، أبو البقاء ، وشهرته ابن يعيش ... قرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيروني . وكان من كبار أئمة العربية ، كان ماهرا في النحو والتصريف ... وتصدر للإقراء زمانا ... وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ... ومن مصنفاته : شرح المفصل ، شرح تصريف ابن حسن . وتولى سنة ٦٤٣ هـ (انظر البغية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢) .

والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم، وإلى ما يرفعهما كقام انتهى.
(تنبية): * إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعى إلي تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ (وَذُو آرْتِفَاعِ وَأَلْفَصَالِ أَنَا) للمتكلم (هُوَ) للغائب (وَأَنْتَ) للمخاطب (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تُشْتَبِهُ) عليك (وَذُو أَلْتَصَابِ) فِي أَلْفَصَالِ جُعِلَ * إِيَّائِي) وفروعه (وَأَلْتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) فتلخص أن الضمير على خمسة

(قوله إلى ما لا يرفع إلا الضمير) أى المستتر كما يؤخذ من المقام أى بطريق الأصالة فلا يرد أن أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع في التبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر .
 (قوله وإلى ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبرة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن . (قوله يجب ذكره) أى لفظاً أو تقديراً أو المراد بذكره اعتباره . (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير . (قوله ولا داعى إلى تقدير وجودهما) أى غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما . (قوله وذو ارتفاع) أى محلاً وكذا يقال فيما بعد . قال الروداني : ينبى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا يتنقض بنحو أنا كأت فإنه قليل ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه في محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد اهـ . (قوله أنا إلخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فاجر بالكاف نحو أنا كأت وأنت كأتنا وأنت كهو . (قوله هو) قال في التسهيل : وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطراباً وقد تحذف الواو والياء اضطراباً وتسكتها قيس وأسد وتشدد هما همدان اهـ بزيادة كلمة من الدمامنى . (قوله والفروع عليها) أى المتفرعة عليها . (قوله في انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن . (قوله إياي) قال الغزى في شرحه : اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياه كما فعل في المرفوع أى مع أن الثلاثة أصول في الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة في آخره فلذلك قال : والتفريع أى على إياي ليس مشكلاً اهـ ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإياي قال في الهمع : وفي أيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور . (قوله والتفريع) لما ذكر هنا أصلاً واحداً وذكر فيما قبله أصولاً ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة .

أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ، ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلا .

(قنبيه) : مذهب البصريين أن ألف أنا زائدة والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل^(١) : فصحا من إثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا . والثانية : إثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم . والثالثة : هنا بإبدال همزته هاء . والرابعة : أن بـمـدة بعد الهمزة . قال الناظم : من قال أن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى . والخامسة : أن كـمـن حكاهما قطرب^(٢) . وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي . وأما هما وهم وهن فكذاك عند أبي علي^(٣) وهو ظاهر كلام الناظم هنا

(قوله فطخه) أى من مجموع كلامه حيث أشار إلى المرفوع المتصل بقوله وألف إلخ وقوله ومن ضمير إلخ وإلى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع إلخ وإلى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف إلخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ إلخ وإلى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب إلخ وإلى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والتصب إلخ . (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الأول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربتا ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن أضرب تضرب تضرب تضربن وأما اضربا وضربتا^(١) فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربن مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاتنا عشر الأول تجري نظائرها في الأنواع الأربعة الباقية فجملته الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما في كلام البعض وغيره من القصور . (قوله مذهب البصريين إلخ) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به فعلى أن الضمير مجموع الحروف يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقله يس . (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الألف وقفا ليان الحركة فهي كهاء السكت . (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الأولى في الألف الأخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والأقرب الأول . (قوله فإنه قلب أنا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخير عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف وشبهه يرى من الصرف والقلب نوع منه . (قوله حكاهما) أى اللغة الخامسة . (قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات . (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الماء من هو والضمير والواو والياء إشباع وهو ضعيف وما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الميم والألف في هما والميم في هم والنون في هن حروف زائدة والضمير والماء فقط . (قوله فالضمير عند البصريين أن إلخ) وذهب القراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن . مع .

[١] (قوله وأما اضربا وضربتا) أى وكذلك يضربان وتضربان . وقوله وكذا اضربوا أى ويضربون وتضربون . وقوله واضربن أى ويضربن وتضربن . وبقي عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تأمل ا هـ .

(١) انظر تسهيل القوائد ص ٢٥ . (٢) سبق التعريف به ص ٣٩ . (٣) انظر التسهيل ص ٢٦ .

وفي التسهيل^(١) . وقيل غير ذلك . وأما أنت فالضمير عند البصريين أن ، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا . وأما إياى فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير ، ولواحقه وهى الياء من إياى والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة . وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم (وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ) الضمير (الْمُنْفَصِلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئُ) الضمير (الْمُتَّصِلُ) لأن الغرض من وضع المضممرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم

(قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوائى وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لأن كما يفيد ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجرى فى إياى . وأجيب أيضا عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لإيا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به إلخ إشارة إلى هذا الجواب . (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا فى الجملة . (قوله وذهب الخليل إلخ) وقيل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق لتمييز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إليها . (قوله إلى أنها ضمائر) أى وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة فى قوله إياه وإيا الشواب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب وما استدلل به شاذ والشاذ لا يقوم به حجة . (قوله واختاره الناظم) وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجئ المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهومًا وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم إلخ . (قوله لضرورة نظم إلخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقي عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح ، منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو بنصر كم نحن كنتم ظافرين

(١) سبق التعريف به ص ٤٢ .

يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله^(١) :

[٤٤] وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وقوله :

[٤٥] بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِثَابَهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

أو يرفع بصفة جارية على غير من هم له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ﴿ مَا هُنَّ أَهْمَانَهُمْ ﴾^(٢) وأن يفصله متبوع نحو ﴿ يَخْرُجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾^(٣) وأن يلي واو المصاحبة كقوله :

فَالَيْتَ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مِثْلًا بَعْدَى^(٤)

وأن يلي إما المكسورة نحو إما أنا وإما أنت ومن الأسباب التي عدها في التصريح أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك ورده الدماميني بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايقين كأن يقال

[٤٤] قاله زياد بن حمل التميمي . وهو من قصيدة طويلة من البسيط قالها في اليمن فازعا أي مشتافا إلى وطنه بيطن الرمث من بلاد بني تميم . المعنى لست أصاحب قوما فأذكر لهم قومي ألا يزيدون أنفس قومي حبا إلي ، يدل عليه ما وجدناه في أصل قصيدته : * لَمْ أَلْقِ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبِرُهُمْ * ألا يزيدهم إلخ . وكلمة من زائدة . وقوله فأذكرهم بالنصب لأنه جواب النفي ، ويجوز الرفع عطفا على أصحاب . وهم في قوله يزيدهم مفعول أول ليزيدو حبا مفعول ثان له . وهم الذي في آخر البيت مرفوع لأنه فاعل يزيد . قال ابن مالك : الأصل يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول . والذي جملة على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد . وليس كذلك فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والشاهد في فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة ، والقياس إلا يزيدونهم حبا إلي . [٤٥] قاله الفرزدق . وما قيل إنه لامية بن أبي الصلت غير صحيح . وقبله :

إِلَى خَلْقَتْ وَلَمْ أَخْلِفْ عَلَى قَتْدٍ فِتَاءُ يَتَبَّ مِنَ السَّاعِينَ مَقْمُورُ

وهما من البسيط . والفند بفتح الفاء والثون : الكذب . وأراد بالبيت الكعبة المشرفة ، وبالساعين الطائفين . والباعث الذي يبعث الأموات ويحييهم ، والباء فيه تتعلق بخلفت . والوارث الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . والأموات إما منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا فيه وأعمل الثاني ، وإما مجرور بإضافة الأول أو الثاني على حد قوله : بين ذراعي وجهه الأسد . وضمنت بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى كملت كأنها تكملت بأبدانهم . والأرض مرفوع به . وإياهم مفعوله ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة ، والقياس قد ضمنتم . والدر الزمان ، وقيل الأبد . وقولهم دهر دهارير أي شديد كليله ليلاء ، ويوم ، أيوم وساعة سوعا ، والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال قطيفة جرد وجرداء إذا سحقت وبلت .

(١) قيل قائل هذا البيت زياد بن منقذ ، وقيل زياد بن حمل التميمي ، وفيه أنه يمن إلى قومه وقد تركهم إلى اليمن وذهب إلى نجد ، وكلما صاحب قوما وذكر لهم قومه بالغوا إلى الفناء عليهم حتى يزيدوا حبا إليه . والبيت من البسيط .

(٢) الآية ٢ : سورة المجادلة . ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ مَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ .

(٣) الآية ١ : سورة المصحة . ﴿ فَايَاكُمْ ﴾ معطوف على الرسول ، والعامل فيها يخرج ومثله قول الشاعر :

جِسْرًا مِنْ عَمُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ لِسَانُهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

(٤) البيت من الطويل لأبي ذؤيب ، وكان ذؤيب يرسل ابن أخته إلى معشرته فأقصدتها عليه ، وحنانها إلى نفسه ، فقال قصيدته التي فيها هذا البيت . والشاهد فيه وقوع الضمير بعد واو المصاحبة (المية) .

الأصل إلا يزيدونهم ، وقد ضمنهم . أو تقدم الضمير على عامله نحو ﴿إياك نعبد﴾^(١) أو كونه محصورا بأل أو إنما نحو ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾^(٢) ونحو قوله : [٤٦] أنا الدائد الحامي الدمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى لأن المعنى لا يدافع إلا أنا أو كون العامل محذوفا أو معنويا نحو إياك والشر ، وأنا زيد ، لتعذر

عجبت من ضربك الأمير بجر الأمير . (قوله فأذكرهم) بالنصب جوابا للنفي وبالرفع عطفا على أصحاب الضمير يرجع إلى قومه لا إلى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما أصحاب قوما فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حبا إلى لكثرة ثنائهم على قومي والشاهد في هم الأخير الذي هو فاعل يزيد كذا في المعنى واستقرب الدمايني أن الذكر قلبي بمعنى التذكر وأن زيادتهم قومه حبا إليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمني أن يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع إلى الذكر القلبي المفهوم من فأذكرهم والضمير المنفصل تأكيدا للمتصل لأنه يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا . (قوله يالباعث) الباء متعلقة بخلفت في بيت قبله . والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قوله : * بين ذراعي وجبة الأسد^(٣) * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا وأعمل الثاني . وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير . قال في التصريح بمعنى الشدائد اهـ وتبعه شيخنا والبعض والذي في القاموس : الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف . ودهور دهاريير مختلفة اهـ . وقال العيني : وقولهم دهر دهاريير أي شديد كليله ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والإضافة فيه مثل جرد قطيفة اهـ والموافق لصدر عبارته أن يقول والإضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم . (قوله أو كونه محصورا) أي فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا . وأجاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعاني أما النجاة فإنما يكون المحصر عندهم بإنما أو ما وإلا . (قوله أنا الدائد) بالذال المعجمة أي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والدمار ما لزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لأنهم يحسبون ويعدونه عند المفاخرة . قال السعد التفتازاني : لما كان غرضه أن يخص المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى إنما أدافع عن

[٤٦] قاله الفرزدق هـ . وهو من قصيدة طويلة من الطويل عارض بها جريرا وهجاء ، والدائد بالذال المعجمة في أوله . من ذاد ينود إذا منع . ويقال من الذود وهو الطرد ، ورجل ذائد وذواد أي حامى الحقيقة دفاع ، فوقع الحامي هنا تفسيرا للدائد وهو اسم فاعل من الحماية وهو الدفع . والدمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزمك حفظه مما وراءك ويتعلق بك ويجوز فيه النصب والجر ، فالنصب على المفعولية والجر على الإضافة . وقوله أنا فاعل يدافع ، وأو مثل عطف عليه ، وقصد بهذا القصر والاختصاص . والمعنى ما يدافع عن أحساب قومه إلا أنا أو من يماثلني في إحراز الكمالات ، وفيه الشاهد حيث أتى بضمير منفصل لغرض القصر ولم يتأت له الاتصال لمعنى إلا ، لأن معنى وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ما يدافع إلا أنا ، فافهم .

(١) الآية ٥ : سورة الفاتحة . (٢) الآية ٤٠ : سورة يوسف . (٣) هذا عجز البيت وثوره .

ياقسن رأى عارضنا أمير لهُ
والشاهد في البيت جهة وفيه جواز الأمرين أحدهما الجر بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه ، والثاني النصب بالفتحة على أنه مفعول به .

الاتصال بالمحذوف والمعنى (وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشْبَهَهُ) أى وما أشبه هاء سَلْنِيهِ من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو سَلْنِيهِ وسَلْنِي إِيَاهُ ، والدرهم أعطيتك وأعطيتك إِيَاهُ ، والاتصال حيثئذ أرجح ، قال تعالى : ﴿ فَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾^(١) ﴿ أَنْزَلْ مَكْمُوهَا ﴾^(٢) ﴿ إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا ﴾^(٣) ﴿ إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا ﴾^(٤) ومن الفصل : إن الله ملككم إِيَاهُ. ولو شاء للمكهم إِيَاكُمْ. أو اسما نحو: الدرهم أنا معطيك ومعطيك إِيَاهُ، والانفصال حيثئذ أرجح. ومن الاتصال قوله^(٥):

[٤٧] لَنْ كَانَ حُيَّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُيَّكَ حَقًّا يَقِينًا

أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود . (قوله إِيَاكَ والشر) أصله احذر تلايك والشر . (قوله وصل أو افصل إلخ) استثنى هذه الأبواب الثلاثة من القاعدة المقدمة في قوله وفي اختيار إلخ وقوله أو افصل أى اتت بالضمير المنفصل بدلها لأن هاء سَلْنِيهِ لا يمكن فصلها لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل إشارة إلى رجحانه مع الفعل الذى صرح به في عبارته . (قوله أولهما أخص) أى أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل في نحو ضربونا والفصل في نحو أعطاه إِيَاكَ أو إِيَاهُ وأعطاك إِيَاى أو إِيَاكَ كما ستعرفه . (قوله وغير مرفوع) أى فقط فلا يرد نحو حيي في البيت الآتى لأنه وإن كان في محل رفع هو في محل جر أيضا بالإضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل إن كان العامل فعلا نحو ضربته أما إذا كان اسما ولا يكون حيثئذ الضمير الأول المرفوع إلا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب إِيَاكَ عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا إليه . أما عند من يعربه مضافا إليه فيتعين الوصل إذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا . (قوله أنزل مكموها إن يسألكموها) الواو فيها تولدت من إشباع الضمة اه شنوانى . (قوله إذ يريكمهم الله إلخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لأن الكلام فيما إذا كان العامل في الضميرين غير ناسخ للابتداء . ويرى في الآية حلمية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتيه . وأجيب بأن النسخ في الآية إنما هو للمفعول الثانى والثالث لا للأول والثانى إذ الأول فاعل في الأصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لأن المراد بالنسخ المنفى في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل . وفي الجمع : إذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الأول والثانى حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهرا فإن كان المضمير واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكذا أعطيت أو ثان وثالث فكتظنت . (قوله إن الله ملككم إِيَاهُمْ إلخ) ساقه في التصريح حديثنا والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للإلقاء . (قوله والانفصال حيثئذ أرجح) لأن عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به . (قوله لئن كان إلخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لأنها تؤذن

[٤٧] هو من أبيات الحماسة . وهو من التقارب ، وفي أصل الحماسة وإن كان حبك ، وكذا أنشده أبو حيان في شرح التسهيل =

(١) الآية ١٣٧ : سورة البقرة . (٢) الآية ٢٨ : سورة هود . (٣) الآية ٣٧ : سورة محمد . (٤) الآية ٤٣ : سورة الأنفال .

(٥) هذا البيت ذكره أبو تمام في ديوان الحماسة ولم ينسب لقاتل ، والشاهد فيه معنى الضمير الثانى وهو الكاف ، متصلا ، ولو فصل لقال : حى إِيَاكَ ، وانظر هذا الشاهد وشرحه لى (شرح التصريح ١٠٧/١) .

وقوله : [٤٨] وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُنْتَطَاغُ
وَ (فِي) هَاءٍ (كُتِبَتْ) وبابه (الْخَلْفُ) الآتي ذكره (الْتَمَى) أى انتسب وَ (كَذَاكَ)
فِي هَاءٍ (خُلْتِيهِ) وما أشبهه من كل ثانی ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما
ناسخ للابتداء (وَأَلْصَقًا^(١)) اُخْتُارُ في البابين لأن الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله
عليه السلام « إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » وقول
الشاعر^(٢) :

بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ا هو بذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض
في البيت الآتي أعني قول الشاعر : لئن كان إياه إلخ من أن الموطئة هي لام لقد فتنه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ
خالد . وقول العيني إنه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف للدلالة
جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول العيني : الشاهد فيه في الأول لا يلتفت إليه كإيه الشيخ خالد
عليه . (قوله ومنعها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الأول بعد حذف الفاعل وهما مفعول ثان
أى ومنعها لأنه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع إلى فرس تسمى سكاك مذكرة في الآيات قبله كان
طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه إياها والباء . أما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك إياها
منى بأى شئ وأردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه ممتك العلية إليها وأما زائدة في خبر منع ويستطاع صفة
وصدر البيت :

* فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت نحية الملوك في الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في
ومنعها للحال من فاعل تطمع أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المغنى
للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما . (قوله وبابه) أى أخوات كان سواء كان الاسم ضميرًا كالمثال أم لا نحو
الصيديق كأنه زيدو محل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه

= واللام فيه تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته ، والمؤذنة أيضا لأنها تؤذن بأن الجواب بعد أداة الشرط التي دخلت عليها مبنى على
قسم قبلها . وحبك مصدر مضاف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم ، والكيف فاعله ، وفيه الشاهد حيث أتى بالاتصال عند اجتماع الضميرين مع أن
الفصل أرجح ، والقياس حبك إياي ، ولكنه أتى بالاتصال للضرورة . والأصح أن هذا غير مختص بالضرورة . وقد ضبط أكثرهم لئن كان حبك
بدون ضمير المتكلم . والتقدير إن كان حبك إياي كاذبًا لقد كان حبى إياك حقيقيًا . والصحيح ما قلناه بضمير المتكلم . وهكذا ضبطه أبو حيان .
فالشاهد في الشطرين جميعا . وعلى ضبطه مؤ لا يكون الشاهد في الشطر الثاني فقط هو قوله لقد كان حبك وهو جواب الشرط فدخلت اللام للتأكيد
وقد للتحقيق . ويقينا صفة لحق من الصفات المؤكدة فانهم .

[٤٨] صدر البيت :

فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُهَا إِنْخ
.....

قاله قهيف العجل . وقيل رجل من بني تميم وكان قد طلب منه ملك من الملوك فرسا يقال له سكاك فمنعه إياها فقال :

أَبَيْتَ اللَّعْنُ أَنْ سَكَاكٌ عِلْقٌ نَفِيسٌ لَا يُقْسَرُ وَلَا يُبَاعُ

وهي من الوافر . وأبيت اللعن نحية الملوك في الجاهلية . والمعنى أبيت أن تأتى من الأمر ما تلتن عليه . والعلق بالكسر النفيس من كل شئ . =

(١) والأرجح عند الجمهور الفصل ، لأن الضمير خير في الأصل ، وحق الخبر الفصل .

(٢) وهذا هو الأرجح عند ابن الطراوة وابن مالك والرماني ، فقد جاء خبر يكون وتكون في قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب ، وقول ابن
الأسود الدؤلى ضمير متصل . وانظر قول الشاعر للمعتض ٩٨/٣ .

[٤٩] فَإِنْ لَا يُكْنَىٰهَا أَوْ تَكْنَىٰهَا فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا
وأما الاتصال في باب خال فلمشابهة خلتني وظننتكه بسألتني وأعطيتكه وهو ظاهر
ومنه قوله^(١) :

[٥٠] بَلَعْتُ صَنْعَ أَمْرِي بَرَّ إِخَالِكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا
وأما (غَيْرِي) سيبويه والأكثر فإنه (أَخْتَارَ الْإِفْصَالَ) فيهما ، لأن الضمير في البابين خبر في الأصل
وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع . فمن الأول قوله^(٢) :
[٥١] لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بُعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَعَيَّرُ
ومن الثاني قوله^(٣) :

ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إياه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد
وأخواتها لا تدخل في باب كان لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعاً لا في ندور وجرم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص
بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ . (قوله الخلف) أى في الراجح من الوجهين كما يشير إليه
قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما . (قوله قوله ﷺ) أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنانه
أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال . (قوله فإن لا يكتنأ إلخ) قبله :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا بمكانها
يخاطب غلاماً له ينهيه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيهما واللبن بالكسر اللين والضمير المستتر في

= (قوله) فيها أى في سكتاب (قوله) ومنعكها مصدر مضاف إلى فاعله مرفوع على الابتداء وخبره يستطاع وبشيء يتعلق بالمصدر
والشاهد فيه أنه وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد والقياس ومنعك إياها .

[٤٩] قاله أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي قاضي البصرة الذي وضع النحو بإشارة على بن أبي طالب رضي الله عنه . وقوله :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

وهما من الطويل . (قوله دع الخمر) أى أتركها يخاطب به مولاه كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها تناول شيئاً من
الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود : دع الخمر إلخ ينهيه عن ذلك ، ويقول له إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها فإن لم تكن الخمر
نفسها هي نبيذ الزبيب فهي أخته اغتديا من شجرة واحدة . والغواة جمع غاو وهو الضال . وأراد بأخيهما النبيذ الذي يعمل من الزبيب .
واللبن بكسر اللام يقال هذا أخوه بلبان أمه ولا يقال بلبن أمه ، وإنما اللبن الذي يشرب ، وبالفتح المصدر وبالضم الحاجة . (قوله) فإن
الغاة تفسيرية تفسر معنى الشطر الثاني من البيت الذي قبله وقوله لا يكتنأ فعل الشرط والشاهد فيه حيث وصل الضمير المنصوب بكان ،
والقياس فلا يكتنأ إياه أو تكتنأ إياه . (وقوله فإنه) جواب الشرط . قوله غدت أمه أى غدت النبيذ أمه بلبان الخمر وهي جملة في محل الرفع
على أنها خبر بعد خبر . ويجوز أن يكون حالا من الها في أخوها .

[٥٠] هو أبيض من البسيط يقال رجل برصادق وهو صفة لا مريء وإخالكه بكسر الهمزة هو الأفصح وإن كاد القياس فتحها أى أظنكه .
وفيه الشاهد حيث أتى فيه بالضمير المتصل ولم يقل أخالك إياه . والجمهور على الفصل واختار الرماني وابن الطراوة واس مالك الاتصال
محتجين به وإذ للتعليل ومبتدأ بالنصب خبر لم تزل ، واللام في أكساب الحمد تتعلق به وهو من الابتداء وهو الإسراع .

[٥١] قاله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي الشاعر المشهور توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالعرق في سبينة . وهو من قصيدة طويلة =

(١) الشاهد في قول الشاعر : قوله ، إخالكه ، حيث جاء بالضمير الثاني ، الهاء ، متصلاً ، وهو الراجح عند ابن مالك ، وابن الطراوة والرماني .

(٢) الشاهد في البيت قوله ، كان إياه ، حيث جاء بالضمير ، إياه ، منفصلاً ، لأنه خبر كان بهو حجة الجمهور .

(٣) الشاهد في البيت قوله ، حسبك إياه ، حيث جاء بالضمير الثاني وهو ، إياه ، منفصلاً ، وهو المفعول الثاني لحسب ، واختاره الجمهور ومنهم سيبويه .

[٥٢] أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِثَ أَزْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ (تفسيه) : وافق الناظم في التسهيل^(١) سيويه على اختيار الانفصال في باب خلطيه قال : لأنه خير مبتدأ في الأصل وقد حيزه عن الفعل منصوب آخر ؛ بخلاف هاء كتته فإنه خير مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل^(٢) وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة^(٣) . (وَقَدْ مُلِثَ الْأَخْصُ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوبا . (في) حال (اتّصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلبه وأعطيته وكتته وخلطيه وظننته وحسبتيك . ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وَقَدْ مُلِثَ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص (في اتّصال) نحو سلني إياه وسله إياي والدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك ، والصديق كنت إياه وكان إياي ، وهكذا إلى آخره : ومنه إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم .

(تفسيه) : حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خيرا لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، فعرج مثل الكاف من نحو أكرمك يكتهاير جمع إلى أخيهما والبارز إليها وقوله أو تكته بالعكس والمراد بأمة شجرة الكرم . (قوله وأما الاتصال إلخ) لا موقع لأما هنا ولو قال عطفا على قوله لأنه الأصل ولمشابهة خلطيه إلخ لكان حسنا . (قوله وهو ظاهر) أي ما ذكر من المشابهة لأن كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص . (قوله بلغت) الظاهر أنه بناء التكلم أي أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أي محسن أخالكه بكسر الهمزة على الأنصح وفتحها على القياس . (قوله لأن الضمير إلخ) رده الناظم في شرح الكافية^(٤) بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو بمنزلة الإجماع وأجاب الرضي^(٥) بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل . (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصليهما مسموع . (قوله لكن كان إياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول . (قوله أخى حسبك إياه) الظاهر أن أخى مبتدأ وحسبك إياه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لأن أخى منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنو شري قال ما قلته وقوله وقد ملث إلخ جملة حالية والأرجاء جمع جاب بالقصر وهو الناحية والأضغان والإخن

= جدام الطويل . واللام في لن هي اللام الداخلة على أدات الشرط للإيذان بأن الخواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط فلذلك تسمى المؤذنة وتسمى المؤذنة أيضا لأنها وطأت الجواب للقسم . (وقوله إياه) خبر كان ، وفيه الشاهد حيث جاء منفصلا . قال ابن الناظم : الصحيح اختيار الاتصال لكثرة في النظم والنثر القصيح ، وقال الزمخشري : الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال كقوله لن كان إياه ، والصواب ما قاله الزمخشري لأن منصوب كان خير في الأصل والأصل في الخبر أن يكون منفصلا وليس للاتصال فيه دخل . (قوله والإنسان قد يتغيى) جملة اسمية وقعت حالا .

[٥٢] هو من البسيط . قوله أخى منادى يحذف حرف النداء وإياه مفعول ثان فخسبت ، وفيه الشاهد حيث فصل الضمير وهو مختار الجمهور نظرا إلى أنه خير في الأصل واختارت طائفة الاتصال لكونه أخص . وقوله قد ملث حال : والأرجاء جمع رجاء غير مهموز كعصا هو الناحية ، وكل ناحية رجاء . وارتفاعه على أنه مفعول نائب عن الفاعل . والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد . وقد ضغن عليه بالكسر ضغنا . وباؤها تعلق بملث . والإخن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة وهي الحقد أيضا .

(١) انظر التسهيل ص ٢٢ . (٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٤٥ . (٣) واختاره ابن مالك أيضا . (٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه . (٥) سبق التعريف به .

ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

[٥٣] * وَمَنْعَكْهَا بَشَىءٌ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانی ضميرين أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه (وَفِي اتِّحَادِ الرَّقَبَةِ) وهو ألا يكون فيهما أخص بأن يكونا معاً ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (أَلَزِمَ فَصْلًا) نحو سلنى إياى وأعطيتك إياك وخلته إياه ولا يجوز سلننى ولا أعطيتك ولا خلته (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبِ) أى كونهما للغيبة (فِيهِ) أى فى الاتحاد (وَصَلًا) من ذلك ما رواه الكسائى^(١) من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوهاً وانضروهموها . وقوله^(٢) :

[٥٤] لَوْجَهَكَ فِى الْإِحْسَانِ بَسَطَ وَبَهْجَةً أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمَ وَالْبَدِ
وقوله^(٣) :

[٥٥] وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْفَةٍ لِضَعْفِهِمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَائِبُهَا

جمعاً ضغن وإحانة بكسر أولهما وهما الحقد . (قوله والمرفوع كجزء من الفعل) أى فالفصل به كالفصل . (قوله وقدم الأخص إلخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين فى باب سلننى بتقديم الأخص وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيد صريحاً لجواز ألا يعتبر فى الشبه تقديم الأعراف أفاده سم وإتماماً وجب تقديم الأخص فى حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة الواحدة وإتماماً قدموه على القوى فى نحو ضربتني لتقويه بتوغله فى الجزئية بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعاً . (قوله فى الأبواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الأخص فى غيرهما كضربونا . (قوله وحسبتيك) كذا فى بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفى بعضها وحسبته بلاء متكلم بل بكاف بعدها هاء والأول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الباء وأما على الثانى فيكون قوله ولا الكاف على الباء أى فى مثال آخر غير ما تقدم فتأمل . (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف إلخ) أى إلا ما ندر من قول عثمان أراهمنى الباطل شيطاناً وقاسه المرد وكثير من القدماء^(٤) ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا فى زكريا . (قوله وقدم من ما شئت فى انفصال) أى فى حال انفصال ثانى الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فإن خيف وجب تقديم الفاعل منهما فى المعنى نحو يزىد أعطيتك إياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذى ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الأخص فى الجملة الأولى منه واجب وتقديم غيره فى الجملة الأخيرة منه واجب فافهم .

[٥٣] سبق هذا الشاهد برقم ٥٠ ، وتقدم الكلام عنه .

[٥٤] هو من الطويل . قوله فى وقت الإحسان بسط أى بشاشة وترك تعبس ، وبهجة أى حسن وسرور وهو عطف على بسط المرفوع بالابتداء والخبر ، لو جهك . (قوله أنا لهما) جملة من الفعل والمفعولين : أحدهما الذى يرجع إلى البسط والبهجة ، والآخر هو الضمير الذى بعده الذى يرجع إلى الوجه ، وفيه الشاهد لأن القياس أنا لهما إياه بالانفصال فجاء متصلاً . وقوله (قفو) : مرفوع بالفاعلية مضاف إلى أكرم ، وأكرم إلى والد : من قفوت أثره قفوا وقفوا إذا تبعته . المراد أكرم والدين أى الآباء .

[٥٥] قاله مغلس بن لقيط شاعر جاهلى . وهو من قصيدة من الطويل يرتى بها أخاه أطيلاً . ويشكى من قريين له يؤذيان . وقيل هما ابنا =

(١) سبق التعريف به ص ١٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله مجهول واستشهد به فى التصريح ١٠٩/١ ، مع المراجع ٦٣/١ . والشاهد فى البيت ، قوله : أنا لهما ، حيث جاء الضمير الثانى ، وهو الهاء متصلاً ، والأكثر فيه الانفصال ، وإنما جاز الانفصال والانفصال فى الضميرين المتحدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة لصمة تعدد مدلوليهما .

(٣) الشاهد فى البيت قوله : لضعفهما ، حيث جاء الضميران غيبة ولذا جاز الانفصال .

(٤) وذلك فى حال الاتصال وتقديم غير الأخص مثل : الكتاب أعطيتوك ، وإن كان الانفصال عندهم أرجح .

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد . قال : فإن اتفقا في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الإفراد أو الثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال ، نحو فأعطاه إياه ولو قال فأعطاهوه بالانفصال لم يجوز لما في ذلك من استثقال توالي المثليين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو أعطاهما إياها ، أو في الثنية أو الجمع نحو أعطاهما إياهما ، أو أعطاهم إياهم ، أو أعطاهن إياهن ، فالانفصال في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه . ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة ، لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهوها وبالألف في نحو أعطاهاه بخلاف انضرموها وأنا لهما وشبهه .

(فتنبيه) : قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الانفصال مع الاتحاد

(قوله أو ثاني ضميرين إلخ) أى سواء كان العامل فيهما ناسخاً أو لا فدخل بابا سأل وبخال . (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق بباب سألني وختلتيه لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم . (قوله الزم فصلاً) أى على الصحيح كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الانفصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقاً وهو ضعيف . هو قوله مطلقاً أى سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي واتفقا . (قوله وختلته إياه) وانعقاد المبتدأ والخبر من مفعولى خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا . (قوله أى كونها للغيبة) كان الظاهر أن يقول أى وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة إذ على تفسير الشارح يصير ضائعاً العلم اتحاد الرتبة من كونها ضميرى غيبة . (قوله وأنضرموها) الضمير الثاني للوجه وهى تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزاً فإما أن يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة . (قوله لوجهك في الإحسان) أى في وقت الإحسان . والبسط البشاشة ، والبهجة الحسنة ، والقفو الاتباع والمراد أن ذلك

أخيه مدرك ومرة . والضغمة بالضاد والغين المعجمتين وهى العضة ، يكتسبها عن الشدة والمصيبة لأن من عرضت له الشدة بعض على يديه ، وهى مفعول تطيب كما تقول طيبت يزيد ، فاللام بمعنى الباء وليست بمعنى المفعول لأجله ، لأنه لم يرد أنها طابت لأجل الضغمة ، وإنما يريد أنها طابت بالضغمة . (قوله لضغمتها) اللام فيه للتعليل ، والضمير الأول في موضع خفض بالإضافة ، وهو فاعل في المعنى يرجع إلى الرجلين المذكورين في البيت السابق وهما مدرك ومرة ، والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية وهو عائد إلى الضغمة ، والتقدير وقد جعلت نفسى تطيب بضغمة يقرع العظم نابها لأجل ضغمتها إياها مثل هذه الضغمة التى أصبتها . والشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران ، والقياس في الثاني الانفصال نحو لضغمتها إياها ، وقد قيل الضمير الأول مفعول به والثاني فاعل أى تطيب نفسى لأن ضغمتها ضغمة كما ضغمتني . (وقوله يقرع العظم نابها) في موضع صفة إما لضغمة الأولى وفصل للضرورة بالجاء والجرور وهو لضغمتها وهذا ضعيف لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي . وأما في موضع الصيغة لثل محذوف لأن معناه لضغمتها مثلها لأن الضغمة الأولى لم تصب هذين وإنما أصابها مثلها فهوى في المعنى مراده . ومثل نكرة وإن أضيف إلى المعرفة فجاز أن يوصف بالجملة . ويجوز أن يكون جملة مستأنفة تبين أمر الضغمة في الموضعين جميعاً فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع مفرد . (فإن قلت) إذا كانت اللام في لضغمتها للتعليل فما موقعه ؟ قلت : بدل من قوله لضغمة . لا يقال كيف يدل العام من الخاص لأن الضغم مصدر والضغمة مرة منه ، ومثله من يدل الغلط كما في قولك مررت بزيد القوم لأننا نقول التاء ليست للمرة أو هى محذوفة من الأخيرة للضرورة .

في الغيبة مطلقاً ، بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وَقَبَلْ يَا أَنْفُسُ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفَعْلِ) مطلقاً (أَنْتَرَمَ * نُونٌ وَقَائِيَّة) مكسورة نحو دعاني ، ويكرمني ، وأعطني ، وقام القوم ما خلاني ، وما عداني وحاشاني ، إن قدرتهن أفعالا ؛ وما أحسنني إن اتقيت الله ، وعليه رجلا ليسني ، ونذر ليسي بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) أى في قوله (١) :

[٥٦] إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وجوز الكوفيون ما أحسنني بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل . وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

ورأيت من آباءه وليس عارضاً فيه . (قوله وقد جعلت نفسي إلخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكى من قريين له يؤذيان . والضغمة العضية يكنى بها عن الشدة لعض الإنسان عندها على يده . واللام في الضغمة بمعنى الباء وفي الضغمة ماها للتعليل والضمير ان مفعولان لضغمت : الأول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أى لأجل ضغمت الدهر القريين إياها أى مثل الضغمة التي ضغمت بها . ويقرّع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا . والإضافة في نابها لأدنى ملاسة . (قوله يختلف لفظاً) بأن يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً ، أو مفرداً والآخر مثنى أو جمعا ، أو مثنى والآخر جمعا كما يفيد ما بعد . (قوله ولم يكن الأول مرفوعاً) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه ، والزيدون العمرون أعطوهم ، فلا يجب الفصل هنا لأن استار الضمير الأول في الأول ومخالفته للثاني لفظاً في الثاني مانع من توالي المثلين المستقل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد . ومن مثل كالعوض بنحو زيد ضربه عمر وقد أخطأ من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلبه وخلته ولأنه ليس في هذا المثال إلا ضمير واحد . (قوله لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال : والكثير في كلامهم أعطاه إياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الماعين بواو الإشباع كما في عبارة الشارح وأنه إذا لم يؤت بها تعين الانفصال . (قوله وكذا) أى كاتفاقهما في الأفراد والتذكير في نحو أعطاه إياه . (قوله وتقاربت الماعان) وبالأول إذا توالى نحو أعطاهما . (قوله ازداد الانفصال إلخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الماعين حال الاتحاد حسن وجيد ، وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم . (قوله على معنى نوع إلخ) أى و كل بيان ذلك النوع إلى الموقف . (قوله مطلقاً) أى ماضياً أو مضارعاً أو أمراً متصرفاً أو جامداً كما مثل . (قوله نون وقائية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له . الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الحجز به . وقال الدنوشري : الظاهر أنها حرف مبني وذكر المغنى لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى . (قوله مكسورة) أى مناسبة

[١] قاله رؤية وصدوره : * غَدُذْتُ قَوْمِي كَقَدِيدِ الطَّيْسِ * والعديد مثل العدد ، يقال هم عديد الثرى والحصى في الكثرة ، والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره سين مهملة وهو الرمل الكثير ، وقد يسمى طيساً بزيادة اللام . قوله إذ ظفر فـ مان ، والكرام صفة القوم . قوله ليسى : أى ليس الذاهب إياى ، فاسم ليس مستتر فيها وخبرها الضمير المتصل به . والشاهد في حيث حذف منه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلم ، وحيث جاء خبر ليس التي هي من أخوات كان مضمر متصلاً على خلاف القياس ، ولكن لم يورد لذلك .

(١) لقد نسب جماعة من العلماء منهم ابن منظور في لسان العرب (طى ي) لرؤية بن العجاج وليس لـ ديوان جزءه ، لكنه في زيادات الديوان . وقال ابن منظور : قد اختلفوا في تفسير الطيس ، الرمل الكثير ، فقال بعضهم : كل ما على ظهر الأرض من الأنعام ، وقال بعضهم : هو كل خلق كثير التسل مثل الدباب والحمل والموام ، والشاهد في البيت شاهدان ، كلاماً في لفظ ليس ، أما الأول فإنه أن يخبره ضمير متصل ، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون إلا متصلاً ، والثاني وهو الوضع الذي نحن بصدده حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصال ياء المتكلم ، وذلك شاذ عن من ذهب إلى أن ليس فعل .

(تقريبه) : * مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل الكسر . وقال الناظم : بل لأنها تقى الفعل اللبس في أكرمى في الأمر فلولاً النون لا لتبست ياء المتكلم ياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنِي) يثبت نون الوقاية (فَشَأْ) حملاً على الفعل لمشايتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتَنِي) بحذفها (نَدَوَا) ومنه قوله (١) : [٥٧] * كَمُنِي جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي * وهو ضرورة . وقال الفراء (٢) : يجوز ليتي وليتنى . وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعْلٌ

لياء المتكلم . (قوله إن قدرتم أفعالا) فإن قدرتم حروفاً أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدا لوجود المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة . فقوله إن قدرتم أفعالا لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس عن اللقاني ، ولهذا قال في المغنى وحاشا إن قدرت فعلا . ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما قُتِل . (قوله وعليه رجلا ليسني) في المغنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يهدده أى ليلزم رجلا غيرى اهـ فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى ألا ينوب عنهما الاسم . (قوله ونندر ليسى بغير نون) وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تنصرف فأشبهت الحروف الآتى بيانها . زكريا . (قوله إذ ذهب إلخ) صدره : * عددت قومي كعديد الطيس * بفتح الطاء أى الرمل الكثير . وفي قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء . (قوله نحو تأمرولى) بنون واحدة مخففة . (قوله فالصحيح أن الحذف إلخ) لأنها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسى * وما يشعر كـ * بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية . وقيل : نون الوقاية لأنها منشأ الثقل فهي أولى بالحذف ولأنها الأمر استحسانا ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع ، وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية بالفعل . بقى ما إذا اجتمع نون الوقاية نون الإناث فالخذف نون الوقاية قال في البسط إجماعا . وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الإناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدمامنى . (قوله لأنها تقى الفعل الكسر) أى الذى يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كاصين عن الجر . أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة إلى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا في شرح الجامع . قال زكريا : والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل . أمافيه نحو دعاورمى فلا فكان ينبغي أن يزداد ألحق المعتل بغيره طرد الباب اهـ هو كان ينبغي أن يزداد أيضا وتقى ما اتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل . (قوله ثم حمل الماضي إلخ) قال البعض : ظاهره أنه لا ليس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضربنى إذ لولا النون لا لتبس الماضي بالاسم فإن الضرب نوع من الفعل اهـ وفيه أنه إنما يتجه إذا كان مراده مطلق اللبس أما إذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحد كما يؤخذ من قوله في نحو أكرمى إلخ فلا فتدبر . (قوله لمشايتها له) أى في المعنى والعمل . وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالى الأمثال قال للجنس .

* أَصَادَفَهُ أَفْقَدَ بَعْضَ مَالِي *

[٥٧] تمامه . .

قاله زيد الخيل الذى سماه النبي ﷺ زيد الخير وهو من المؤلفات لعلهم . توفي في آخر خلافة عمر رضى الله عنه ، وقيل :

تَمْسَى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَا قَسَى أَعْمَاقِي إِذَا أَخْلَسْتُ الْقَوَالِي =

(١) البيت لزيد الخيل ، وهو راجع إلى الجاهلية وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم عندما دخل الإسلام زيد الخير الطائى ، وكان قارنا .

أعكس) هذا الحكم . فالأكثر لعلّي بلا نون ، والأقل لعلني . ومنه قوله (١) :
 [٥٨] فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضٍ مَاجِدٍ
 ومع قلته هو أكثر من ليتني ؛ نبه على ذلك في الكافية ، وإنما ضعفت لعل عن أخواتها لأنها تستعمل
 جارة نحو : [٥٩] * لَعَلَّ أَبِي الْمَعْوَرِ مِثْلَكَ قَرِيبٌ *

وفي بعض لغاتها لن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي) أخوات ليت ولعل (أَلْبَابِيَاتٍ)
 على السواء فتقول إني وإنتي، وكأني وكأنتي، ولكني ولكنني ؛ فتبوتها لوجود المشابهة المذكورة،
 وحذفها لكرامة توالي الأمثال (وَأَضْطَرُّرًا خَفِيفًا * مِثِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) من العرب فقال :

(قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والناسب حملة على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرًا كما
 هو أحد قول الناظم وإن كان قوله الثاني أنه ضرورة وإنما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة إلى قول
 آخر مقابل لما في المتن ثم أشار إلى ما في المتن مؤيداً له بموافقة القراء . فقال : وقال القراء إلخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير
 الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعل بلا نون والأقل لعلني ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالأكثر لعل بلا نون
 والضرورة لعلني . ويمكن تطبيق قوله فالأكثر إلخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالأقل الضرورة لكن قد يتوقف في كون لعلني
 ضرورة . ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل . (قوله فالأكثر لعل بلا نون والأقل لعلني) أفعال
 التفضيل في الموضعين على غير بابه . (قوله فقلت أعيراني إلخ) القدوم آلة النحت ، وأخطأ تحت والقبر الغلاف والأبيض
 السيف ، والماجد العظيم . (قوله لأنها تستعمل إلخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فإن المعارض

= وهما من الوافر . ومزيد بفتح الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح الياء آخر الحروف رجل من بني أسد كان يمتنى لقاء زيد ، فلما لقيه طعنه زيد
 فهرب ، وكذلك جابر كان عدوه يمتنى لقاءه فلما لقيه طعنه فهرب . فقال زيد : الخيل حيث تفتني إلخ . والحوال الرماح واحداً العالية . والنية بضم الميم
 اتمنى بجرورة بالكاف . ولكنها في محل الصب على أنها صفة المصدر مخدوف تقديره تمنى مزيداً تمنياً كتمنى جابر . وإذ ظرف بمعنى حين والعامل فيه
 المصدر ، والضمير في قال يرجع إلى جابر . قوله ليتني أصادفه مقل القول واسم ليت مضمّر متصل وخبرها قوله أصادفه . والشاهد فيه حيث جاء بدون
 نون الوقاية للضرورة . ومعنى أصادفه أجده . ومعنى أقصد لأجد . وروى الجوهري جل مالى . ويروى وأغرم بعض مالى . ويروى وأغرم وأفقد مرفوع
 على أنه خبر مبتدأ مخدوف ، والتقدير وأنا أقصد . وهذا الصبح مما قيل أنه عطف على أصادفه لأنه يلزم أن يكون قد بعض ماله متمنى . وقيل : أقصد منصوب
 لأنه جواب التمنى . قلت : هذا لا يتمشى إلا بالفاء فاقد ، ولكن إن قيل نصب بإضمار أن تقديره ليتني أصادفه وإن أقصد بعض مالى فله وجه .

[٥٨] هو من الطويل . والقدم بفتح القاف وضم الدال المخففة وهي الآلة التي يتجر بها الخشب وانتصابه على المفعولية . (قوله لعلني) اسمه الضمير
 المتصل به ، وخبره قوله أخطأ بقبري ، وفيه الشاهد حيث جاءت بنون الوقاية ، والأشهر فيها بدون النون كما في قوله تعالى : (لَعَلَّ أَبْلَغَ الْأَسْبَابِ) وهو
 في هذا الباب عكس ليت ، ومعنى أخطأ أخط . وأراد بالقبر الغلاف لأن المراد من الأبيض السيف . وسمى الغلاف بالقبر لمعنى الموراة لأن الغلاف يوارى
 السيف كأن القبر يوارى الميت . والماجد من مجد الشئ إذا عظم . وقيل : إن أخطأ بمعنى أخفر . والقبر قبر الميت . والأبيض الماجد شخص وهو بعيد وإن
 كان له وجه إلا على . رواية : من يروى لاكرم ماجد فالماجد حيث ذاسم رجل . وإضافة أكرم إليه من قبيل جرد قطيفة وسحق عمامة . فالماجد على هذه
 الرواية مجرور بالإضافة ، وعلى المشهورة صفة لأبيض مجرور بالتابعية فافهم .

[٥٩] البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه في النفس شئ من هذا البيت إعراب البيت . أي : أي
 منادى بأداة نداء مخدوفة بمعنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأي مرفوعة . عنهم : جارو مجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ،
 وعنى : جارو مجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والثناء اسمه . من قيس : جارو مجرور متعلق بمخدوف خبر ليس . ولا :
 الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جارو مجرور متعلق بمخدوف خبر المبتدأ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لندرك بن حصن الأسدي ، تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت ص ٢٩٢ .

[٦٠] أَتَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
وهو في غاية الندرة ، والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية من
وعن لحفظ البناء على السكون (وَفِي اللَّذْنِي) بالتشديد (لِلَّذْنِي) بالتخفيف (قُلْ) أى لدى بغير نون
الوقاية قل في لدى بثبوتهما ، ومنه قراءة نافع : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنَ لَذْنِي عَذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦]
بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد (وَفِي * قُلْذْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي
(أَلْحَذْفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ يَفِي *) قليلا ومنه قوله - جامعا بين اللغتين في قدني (١) :
[٦١] * قُلْذْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِ قُلْذِي *

توالي الأمثال فقط . (قوله وحذفها لكرهه توالي الأمثال) مبنى على أن المحذوفة في أى نون الوقاية لأنها منشأ الثقل . وقيل
الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال . وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللامات التي يلحقها
التغير وبعض هذا الخلاف يجري في أنا فقيل المحذوفة الأولى وقيل الثانية ، ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم كذا
في الروداني . (قوله لست من قيس إلخ) يجوز في قيس الصرف على إرادة أى القبيلة والمنع على إرادتها نفسها ومنع الثاني
أوفق بالقافية . (قوله لحفظ البناء على السكون) إنما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لأنه الأصل ولهذا
قال سيبويه : يقال في لد بالضم لدى بغير نون وفي لد بالسكون لدى بالنون . (قوله ومنه قراءة نافع) قيل : يجوز أن تكون
المذكورة نون الوقاية لأن حذف نون لدن لغة . وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر
في كلام سيبويه لأنها إنما يؤتى بها في مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التي تلحقها النون
للمحافظة على سكون البناء الأصل لا يمتثلها ما في الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدمامي من الجواب
بأن نون لدن إنما تحذف إذا كان المضاف إليه ظاهرا لا ضميرا فإمره ما مر في كلام سيبويه من أنه يقال في لد بالضم لدى
بغير نون لصراحتة في أنه يضاف إلى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبي) راجع للأمرين قبله . احتراز به عن قد الحرفية
وقط الظرفية فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفى على ما يأتي ، فإن نون الوقاية تلزمهما
عند اتصال الياء بهما اهـ زكريا . قال الروداني : والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد ينيان على
الكسر وقد يعربان . (قوله قد يفى) أى يأتي . وأشار بقدر إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح .

[٦٠] قائله مجهول كذا قاله صاحب الترجمة وهو من المديد . قوله عنهم أى عن القوم المعروفين عنهم . قوله لست من قيس أى من قبيلة قيس
وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس غيلان ، واسمه إلياس بن مضر بن نزار وقيس لقبه . ولا قيس أى وليس قيس منى ، وارتفاع قيس بالابتداء
لأن لا إنما تعمل في النكرات . والشاهد في عنى ومنى حيث ترك فيها نون الوقاية . قيل هو ضرورة وقيل شاذ .
[٦١] قاله حميد بن مالك الأرقط قاله الجوهرى . وقال ابن يعيش قاله أبو نجدة ، وبعده :

لَيْسَ الْإِسْمُ بِالشَّجِيحِ الْمَلْحَبِ وَلَا يُوْثَنُ بِالْحَجَازِ مُفْرَدٌ =

(١) البيت من المديد ، وقائله مجهول . وقال عنه الناظم إنه من وضع النحاة ، وقال ابن هشام عنه في النفس شيء من هذا البيت إعراب البيت . أيها :
أى متادى بأداة نداء محذوفة مبنى على الضم . وها حرف تنبيه . السائل : صفة لأى مرفوعة . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . وعنى : الواو عاطفة ،
وعنى : جار ومجرور ومعطوف على ما قبله . لست : ليس فعل ماضى جامد ناسخ ، والتاء اسم . من قيس : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس . ولا :
الواو عاطفة ، ولا نافية . قيس : مبتدأ مرفوع . منى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المتبدا .
(٢) قائل البيت أبو نجدة حميد بن مالك الأرقط ، وهو أحد شعراء عصر بني أمية ، والبيت من أرجوزة له يمدح فيها الحاجب بن يوسف ويعرض بعيد
الله ابن الزبير ، وأراد به هذا التعريض لأن عبد الله بن الزبير كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان مع ذلك - بخيالا لا تعد به بطلا .

وفي الحديث : « قط قط بعزتك » يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها . ويروى قطنى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتونين ، والنون أشهر . ومنه قوله :
 [٦١] امثلاً الخوضُ وقالَ قطنى مهلاً رُوِيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي
 وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبي . ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : قدى وقطنى بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال .

(قوله قدى من نصر الخيين قدى) قيل : أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً على التغليب لأن عبد الله كان يكنى أبا خبيب . وقيل : خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضاً وفيه نظر . ويروى الخبيين بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير . وقيل على إرادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه . واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل قد بالسكون وحركت بالكسر لأجل الروى فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم . قال الروداني : أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من ينيه على الكسر والياء للإشباع اهـ وقد يقال مشكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الإضافة لياء المتكلم . (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخارى مرفوعاً : « لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويروى بعضها إلى بعض »^(١) . (قوله والنون أشهر) راجع إلى قول المصنف : وفي قدى وقطنى إلخ . (قوله مهلاً) اسم مصدر أمهل ، ورويدا مصغر إرواداً بمعنى إمهالاً تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح في باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تأكيد لمهلاً لا صفته كما زعمه العيني وتبعه غيره كشيخنا والبعض . وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوزه البعض يوجب إلى تجوز . (قوله بمعنى أكتفى) كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنى الدانى لابن أم قاسم واستقر به الدمامينى لأن مجئ اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجئ قط بمعنى انته فليكون اسم فعل أمر وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متعدياً . (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهى التعدية لكون مدلولاتها أفعالاً متعدية كداركني وعليكني وسمع الفراء مكانكني : أى انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملاً لها على

= (قوله قدى) يعنى حسبي . وفيه الشاهد حيث ألحق فيه النون تشبيهاً بقطنى ، وفي قوله قدى أيضاً حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهاً له بحسبي وأراد بالخبيين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم أجمعين وأباه عبد الله لأنه كان يكنى بأبى خبيب . ويقال أراد بهما عبد الله وأخاه مصعباً ابني الزبير بن العوام ، وهو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف . ويروى بصيغة الجمع على إرادة عبد الله ومن كان على رأيه وكلاهما تغليب . والشحيح : البخيل . والملحد : الجائر المائل عن الحق . ويقال الملحد : الظالم فى الحرم . والوتن بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفى آخره نون بمعنى واتن . أى ولا بدائم ثابت فى أرض الحجاز مفرد . ويقال للماء المعين الدائم الذى لا يذهب واتن . وكذا واتن بالتاء المثناة .

[٦٢] هذا رجز لا يعلم قائله . (قوله وقال) أى الخوض قطنى أى حسبي ، فالخوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التى لا يزداد عليها فكانه قد تكلم بذلك والشاهد فى قطنى حيث استعمله بنون الوقاية . ومهلاً منصوب بفعل محذوف أى امهل مهلاً . ورويدا صفة . وقد ملأت بطنى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع التحليل تقديراً ، وأصله لأنك قد ملأت بطنى بالماء .

(٢) الحديث : أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور رقم [٦٦٦١] فتح البارى ، وأخره مسلم فى صفة النار عن عبد الله بن حميد ، والنسائى فى الصغرى عن الربيع بن محمد عن آدم ، والترمذى فى التفسير عن حميد .

(خاتمة): وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله ﷺ لليهود:
«فهل أنتم صادقون» وقول الشاعر^(١):
 [٦٣] وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مُنْتَعٍ صَدِيقٌ إِذَا أُغْيَا عَلَى صَدِيقٍ
 وقوله :

[٦٤] وَلَيْسَ الْمُؤَافِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا^(٢)
 للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء
 المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. وبما
 لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفي
 عليكم» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله والله أعلم.

مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به
 في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقله لحاقها فإنه قال وربما لحقت اسم الفاعل
 اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اهـ. قال شيخنا: وصرح كلام الرضى أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي
 المعنى وشرحه للدمايني أن أجل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسما
 مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلا. (قوله وقعت نون الوقاية) أى شنودا. (قوله ليرفد) بالبناء
 للمجهول أى يعطي. (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل
 من نحو غلامى فالأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه
 وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل. (قوله فلما منعوها) أى للزوم الفصل بالنون بين المضاف
 والمضاف إليه. (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم) روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفانى عليكم فاندفع
 ما يقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره خائفان لا يخوف منهما لأن حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي
 وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي ﷺ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف
 إليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبني للمجهول وهو شاذ عند الجمهور.

[٦٣] هذا البيت قائله مجهول والبيت من الطويل، ومعنى المواقى: الآتى، ويرفد: يمنح ويعطى. والشاهد في البيت: قوله
 «المؤافيني» حيث جاء بنون الوقاية مع اسم الفاعل عند الإضافة للبناء إلحاقا بالفعل شنودا وإنما ضمت إضافة ما فيه أل إلى مجرد
 منها في الشاهد «المؤافيني» لأن المضاف إليه معرفة على رأى القراء. ويرى للمبرد والرماني أن الضمير في موضع جز ويرى الأخفش
 وهشام أنه في موضع نصب. ويرى سيبويه أن الضمير كالظاهر فهو منصوب.

[٦٤] هو من الطويل يقال وافيت فلانا إذا أتته. والمعنى وليس الذى يؤافيني أى يأتيني ليرفد أى يعطى من الرغد وهو العطاء،
 وفيه الشاهد، فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام. والموصول
 مع صلته اسم ليس وخائبا خبره. ويرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير لأن يرفد. واللام للتعليل وكذا الغاء في فإن.
 وأضعاف اسم إن، وله مقدما خبر. وما موصولة. وكان أملا صلته، والعائد محذوف أى أمهله. والألف فيه للإطلاق.

(١) الأصل في الاسم المعرب ألا يصل به نون الوقاية مثل ضارنى ومكرمى، ولقد لحقت نون الوقاية اسم الفاعل المضاف لياء المتكلم في هذا البيت.
 ومثل هذا قول الشاعر:

ألا فنى من بنى زيان يحملنى وليس حاملى إلا ابن حنّال

[الْعَلَمُ]

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى علم ذلك المسمى . فاسم مبتدأ . ويعين المسمى جملة فى موضع رفع صفة له . ومطلقاً حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر ، وعلمه خبر . ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرًا ، واسم يعين المسمى خبراً مقدماً ، وهو حيثث مما تقدم فيه الخبر وجوباً لكون المبتدأ ملتبسا بضميره . والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقاً : أى مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله يعين المسمى التكررات ،

(فائدة) وحيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فإنما يعنى بالنسبة إلى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ووقع المفعول لا تقول أنه يَأْتُم إلا أن يقصد إيقاع السامع فى غلط يؤدى إلى نوع ضرر فعليه حيثث إذثم هذا القصد المحرم . قاله الشيخ بهاء الدين السبكي فى شرح المختصر .

[العلم]

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماه . (قوله يعين المسمى) أى خارجاً كعلم الشخص الخارجى أو ذهنياً كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى . أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصاً بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعنى الموضوع لمعين ذهنياً متوهم وجوده خارجاً كالعالم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً فى المستقبل وكعلم القبيلة فإنه موضوع لجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن الجموع لا وجود له إلا فى ذهن الواضع فتقوله تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس . والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل . (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق مخذوف أى يعين تعييناً مطلقاً . (قوله ويجوز أن يكون إلخ) هذا أولى بل متعين لأن المعرف هو الذى يجعل مبتدأً والتعريف هو الذى يجعل خبراً ولأن علمه معرفة ولا يغير بالمعرفة عن النكرة على ما سياتى . (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى إلخ . (قوله مجرداً عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الروداني . (قوله التكررات) كرجل وفرس فإنهما لا تعين فهما أصلاً وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى . وأما بحسب الوضع فلا تعين فهما . ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض . ولا يخرج بقوله مطلقاً لأنه وإن احتاج فى تعيين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف .

وبقوله مطلقاً بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم . أما لفظة كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغيبة . ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَحُورْنَقَا) لامرأة ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أويس القرني (وَعَدْنٍ) لبلد (ولَا حَقٍّ) لفرس (وَشَدَّ قَمٍّ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب (وَأَسْمًا أَثْمِي) العلم ، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَأَنَّى) كُنْيَةً وهى ما صدر بأب أو أم ، كأبى

(قوله كأل) ولو للعهد الذهني لأن المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين . (قوله كالحضور) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب . وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه . أما إذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما إذا كان نكرة فلأن معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث إن المراد به الشيء المتقدم بعينه وإن كانت عين ذلك الشيء مبهم فستقط ما للبعض هنا . وكان عليه أن يقول أو حسية كالأشارة الحسية فى اسم الإشارة . لأنها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلاً لقرينة اسم الإشارة فى قوله أو الحضور . ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم . (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير . (قوله وخورنقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب . (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس . (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصریح . (قوله ولا حق لفرس) أى معاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصریح . (قوله وشد قم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فى الوجهين . وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر . (قوله وواشق لكلب) قال فى التصريح : ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ [الكهف : ٢٢] . (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف . ويطلق أيضاً الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس إلخ . (قوله وكنية) من كنى أى سترت . واعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حيثئذ وبين اللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لأن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد أفاده الرودانى . (قوله وهى ما صدر) أى علم مركب تركيباً إضافياً صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لأن المركب الإضافى فى الأول جزء العلم لا هو والثانى لا إضافة فيه أفاده الشنوائى .

بكر وأم هانيء (و) أقي (وَلَقَبًا) وهو ما أشعر برفعة مسماه أوضعت كثرين العابدين وبطة (وَأُخْرُونَ ذَا) أى آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحِيحًا) تقول جاء زيد زين العابدين ، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطه ، فلو

(قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم^(١) . (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الأصل لا العلمى إذ بحسب وضعه العلمى لا إشعار له إلا بالذات كذا قال جمع من أرباب الخواشي والمتجه عندى أنه يشعر بحسبه أيضا وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذ الإشعار بالدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا . ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده . وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل . وأجيب بأن ما وضع للذات أولا : فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ، ثم ما وضع . ثانيا : وصدر فهو الكنية أشعر أو لم يشعر ، ثم ما وضع . ثالثا : وأشعر فهو اللقب . فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع أولا : والإشعار وعدمه غير منظور إليه فى الموضوع . ثانيا : كذا نقل عن سم والأقرب عندى من هذا وجهان : الأول : أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أو لا أشعرت أولا فتجتمع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع . ثانيا : وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع . ثالثا : وصدر وعدم شمولها على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ، ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له يخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الأسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيها . الثانى : ما قيل إنه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحشية وإنما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا ، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى متباينة . ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل . (قوله أوضعت) بفتح الضاد أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو . (قوله يعنى الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عموميه مرجحين وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا ويؤيده تعليقه الآتى بقوله لأن اللقب فى الأغلب إلخ لاقتضائه وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وأن يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به . (قوله لأن اللقب إلخ) وقيل لأنه لو قدم ضاعت

(١) وقال فى التصريح : زاد الإمام الفخر الرازى فى العلم الجنس أو ابن أو بنت كائن داية للغراب - دابت الشيء كسميت خنثى - وبنت الأرض للحصاة . وهذا ما قاله الفخر فى التصريح . .

قدم لأوهم لإرادة مسماه الأول وذلك مأمون بتأخير^(١). وقد ندر تقديمه في قوله^(٢) :
 [٦٥] أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي أبوه مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ^(٣)
 وقوله : [٦٦] بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عُمَرَا خَيْرُهُمْ حَسْبًا يَبْطُنُ شَرِيَانُ يَمُوتُ حَوْلَهُ الدَّيْبُ^(٤)
 (تفجيه) : لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله :
 [٦٧] أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو خَفْصَرٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ ثَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ^(٥)

فائدة الاسم لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة لأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب احتراز عن نحو زين العابدين. (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتتار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۖ ﴾ [النساء : ١٧١] أفاده يس. (قوله أنا ابن إغ) الشاهد في مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم. وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروداني. وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره. وعمر وهذا من أجداد أوس بن الصامت قاتل هذا البيت أخى عبادة بن الصامت. وقوله وجدي أى من جهة الأم. وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الأصل لقب أمه ثم استعمل فيه. ومراد الشاعر أنه نسيب الطرفين. (قوله بأن ذا الكلب) أى صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو :

[تشواهد العلم]

[٦٥] قال أوس بن الصامت الصحابي أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما. وهو الذى ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن يكفر فأمره ^{عليه السلام} أن يكفر بخمسة عشر صاعاً شعير عني مسكياً. ومزيقيا بضم الميم وفتح الراء وسكون الباء أحر الحروف وكسر القاف وتخفيف الباء الأخرى وهو لقب عمرو، وهو أحد أجداد أوس المذكور فلذلك قال أنا ابن مزيقيا عمرو. وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم الأصل وتأخيره عن الاسم. وكان عمرو من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره فلقب بذلك. وهو ابن عامر بن حارثة. (قوله وجدي) مبتدأ وأراد به أحد أجداده من الأم. وقوله أبوه كلام إضافي مبتدأ ثان. (وقوله منذر) خبره والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو منذر بن امرئ القيس بن العثمان بن امرئ القيس المخرق وهم ملوك الحيرة وعمل الأكاسرة وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين بسبب المهتين. (وقوله ماء السماء) مرفوع لأنه صفة منذر. وكان يلقب بذلك لحسن وجهه. والذى ذكره أهل النقل أن أم المنذر كان يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتتار المنذر بأمة فقيل له المنذر بن ماء السماء، واسمها مارية بنت عوف بن جشم.

[٦٦] قبله : أَبْلَغُ فَذَيْلًا وَأَبْلَغُ مَنْ يَلْفُهَا عَشَى خَيْبًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ

بأن ذا الكلب إغ

فالتبها جنوب أخت عمرو دى الكلب. وقيل ربطت بنت عاصم، والأول هو الأصح، ومما من قصيدة من البيطرت في بها أحاها عمرو وأولها :

كُلُّ امْرِئٍ بِمَخَالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالِبَ الْأَيَّامِ مُفْلُوبٌ

ومخال الدهر بكسر الميم : كيد ومكره. (قوله مكروب) أى مغلوب. وهذا مفعول أبْلَغ. ومن موصولة : ويصلها صلتها والضمير ترجع إلى هذا اسم قبيلة. وحديثا مفعول ثان لأبلغ الأول ويقدر مثله لأبلغ الثاني. والتقدير أبْلَغُ هَذَا عَنِ حَبِيبَاتِهِ وَأَبْلَغُ مِنْ يَلْفُهَا عَشَى حَبِيبَاتِهِ. والواو في وبعض القول للحال. (قوله بأن) يتعلق بقوله حديثا وأظهر أنه يدل منه. وذا الكلب اسم إن هو لقب عمرو وأخى جنوب. وفيه الشاهد حيث قدم اللقب على الاسم. (قوله نسباً) تمييز والباء في يبطن شريان في على النصب على الحال والتقدير عمر كانا يبطن شريان. وكان عمرو قد دفن فيه. وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها شجر : يعمل منه القسي. وقوله يعوى حوله الذئب : جملة وقعت صفة لبطن شريان.

[٦٧] (أقسم بالله أبو خفصر عمر) قال ابن يعيش : قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر رضى الله عنه ولا عده =

(١) ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت فلا يقدم على النعت. فكذا الشبه، ويرى الرض أن اللقب فيه مع العلمية شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم. وقد قال ابن الأثير : إن اللقب إذا كان أشهر من يدا به قبل الاسم.

(٢) البيت من الوافر، ومزيقيا : أصلها مزيقيا، وتعمر للضرورة، وهو لقب عمرو بن عامر ملك اليمن. والشاهد في البيت قوله : مزيقيا. حيث جاء اللقب مقداً على الاسم وهو عمرو.

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

[٦٨] وَمَا أَهْتَرَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَسَعِدِ أُنَى عَمْرُو

وكذلك يفعل بها مع اللقب اهـ وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله نسواه بقوله (وَأِنْ يَكُونَا) أى الاسم واللقب (مُفَرَّدَيْنِ فَأَضِفَ) الاسم إلى اللقب (حَتْمًا) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سياتى بيانه . هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين^(١) ، نحو هذا سعيد كرز يتأولون الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثانى للأول على

أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغها عنى حديثًا وبعض القول تكذيب

قالتها أخت عمرو المذكور من قصيدة تراثيه بها أولها :

كل امرئ بمحال الدهر مكروب وكل من غالب الأيام مغلوب

وقوله ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو . والشريان شجر يتخذ منه القسي ، وببطن خبر أن إذا نصب خبر على النعتية لعمرو وخبر ثان إذا رفع على الخبرية لأن (قوله وغيرها) أى اسمًا أو لقبًا كما سيذكره . (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر إنا) بعده * فاغفر له اللهم إن كان فجر * أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن ناقتى قد نقت فاحملنى ، فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك . والنقب والدبر رقة الخف . وفجر حنث في يمينه كذا في التصريح . (قوله هالك) أى ميت . وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الأوس رضى الله تعالى عنه . (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى إلى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم . (قوله وقد رفع إنا) قال سم الرفع ممنوع لصديق قوله وأن يكونا مفردين مع عموم قوله سواه : أى وإن يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم واللقب : ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون إلا مركبًا كالكنية . (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب ، كما أن المراد به في باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والأسماء البسته وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشببه . وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي . (قوله فأضف حتما) لا يخفى أن الإضافة بالتأويل الآتى في الشرح تخرج عن إضافة الاسم إلى اسم اتحد به في المعنى لأنها على التأويل الآتى تكون من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى الاسم الأول الذات دون الثانى لأن المقصود منه لفظه ، فمعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافي بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سياتى : * ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى . وإن ذكره شيخنا والبعض . (قوله كرز) هو في الأصل خرج الراعى ويطلق على اللثيم والحاذق .

= أحد من التابعين وإنما قاله أعرابى كان استعمل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال إن ناقتى قد نقت فقال له كذبت ولم يحمله فقال :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا ذَنْبٍ * فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

يقال نقب البعير ينقب من باب علم يعلم إذا رقى تخفه ، ودبر البعير أيضا من هذا الباب إذا حفى . وقوله إن كان فجر أى حنث في يمينه .

والشاهد فيه حيث قدم الكنية على الاسم .

[٦٨] قاله حسان بن ثابت الأنصارى الصحابى رضى الله عنه شاعر رسول الله ﷺ . توفي قبل الأربعين في خلافة على بن أبى طالب =

(١) أى أنه إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ويراد بالأول المسمى ، لأنه هو المعرض للإسناد إليه ، ويراد بالثانى الاسم ويُقَرَّرُ هذا فلا يلزم إضافة الشيء لنفسه . أو لأنه لا كان اللقب أشهر من الاسم كان هو الأعرف وصار الاسم مجهولاً حتى اعتقد فيه التكبر ، وأضيف إلى اللقب للتصريف ، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم يسمى به مثل : مثل عبد الله . (انظر شرح للفصل لابن يعش ج ٣ ص ٩) . وقال الزمخشري : إضافة الاسم إلى اللقب من قبل الإضافة اللفظية .

أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيدا كرزاً ومررت بسعيد كرز . والقطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيد كرزاً وكرز ، أى أعنى كرزاً وهو كرز (وإلا) أى وإن لم يكونا مفردين : بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة ، أو الاسم نحو عبد الله بطة ، أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الإضافة للطول ؛ وحينئذ (أتبع الذى ردف) وهو اللقب للاسم فى الإعراب بياناً أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز^(٢) (ومنه) أى بعض العلم (مُنْقُول) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية ، وذلك المنقول

(قوله يتأولون الأول بالمسمى إلخ) أى غالباً لا يفقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك . (قوله وذهب الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل . (قوله على أنه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنوشرى وجهان ثالثاً وهو أن يكون تأكيداً بالمرادف . (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيد كلام الشنوائى ، ونقله يس عن بعضهم ، وصرح به الرودانى . وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذاً . (قوله بإضمار فعل) أى جوازاً وكذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهارهما صرح به فى التصريح . (قوله وإلا إلخ) ظاهره وصرح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثانى مركباً والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف إليه مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف . (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الإتيان ، الأول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث . وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة فلا ينافى ما صرح به الشارح من جواز القطع . وأتبع جواب إن الشرطية المدغمة فى لا ، وحذف الفاء للضرورة . (قوله بياناً) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح . (قوله كأل) وككون اللقب وصفاً فى الأصل مقروئاً بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدي قاله فى التصريح . (قوله عن شيء) أى معنى ، وضمير سبق استعماله راجع إلى بعض العلم ، وضمير فيه راجع إلى شيء ، فالمنقول عنه معنى لا لفظ ، هذا مفاد هذه العبارة . وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد إلخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن إرجاع عبارته الثانية إلى الأولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر إلخ والعكس بتقدير مضاف فى الأولى أى عن لفظ شيء إلخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة ، فإن لفظ فضل مثلاً متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف . بقى أنه يرد على الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل إلخ تمثيلاً للمنقول عنه ، وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول بتدبراه .

(قوله سبق استعماله فيه) الأولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول كما يفيد كلام الجامع وصرح به شارحه . (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية ، فيتناول الحمد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسماء علماء الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوائى

= رضى الله عنه ، وعمره مائة وعشرون سنة ، وهو من الطويل . (قوله هالك) أى ميت ، وأصل الهلال السقوط . (قوله بمعناه) جملة فى عمل الجرح لأنها صفة لهالك والباء فى فى عمل النصب على المفعولية ، واللام فى لسعد تتعلق باهتر . وأراد به سعد بن معاذ الأنصارى رضى الله عنه الذى استشهد زمن الخندق ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال : اهتر العرش لموت سعد بن معاذ ، وعن هذا أخذ حسان وقال : وما اهتر إلخ . وقوله أى عمرو مجرور لكونه صفة لسعد . وفيه الشاهد حيث أخره وهو كنية عن الاسم وهو عكس ما فى البيت السابق .

(٢) وذلك فلا يلزم إضافة ما فيه أل إلى الجرح منها ، وإذا كان اللقب وصفاً فى الأصل مقروئاً بأل مثل هارون الرشيد ، قيل فلا يتوهم إراد قلمح الأصل ، وقيل لأن الموصوف لا يضاف إلى صفته وهذا ما قاله فى شرح التصريح .

عنه مصدر (كَفَضِلَ وَ) اسم عين مثل (أَسَدَ) واسم فاعل كحِث . واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشمر علم فرس^(١) . قال الشاعر :

[٦٩٠] أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بَرْدُهُ وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا وفعل مضارع كيشكر . قال الشاعر :

[٧٠] * وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ *

وجملة وسيأتى (وَ) بعضه الآخر (ذُو آرْتَجَالٍ) إذ لا واسطة على المشهور . وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل^(٢) . وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة . وعن الزجاج كلها مرتجلة^(٣) . والمرتل هو ما استعمل من أول الأمر علمًا (كَسَعَادَ)

وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الروداني من أن جعل آل للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى منقول وهو باطل فافهم . (قوله أبوك حباب) أى جبان على ما قيل ، ولم أجده فى القاموس ولا غيره . وفى القاموس أنهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا ، ويطلقونه على الحية ، وسموا بفتحها ومكسورها ناسًا وذكر الثلاثة معانى آخر لا تناسب هنا . وسارق الضيف من إضافة الوصف لفاعله ويرده مفعول له . وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر إلا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب ، والشئ يحمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف ، وكذا يقال فى الشاهد بعده . (قوله وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل . فمعنى كون العلم مرتجلاً أنه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم قاله اللدماينى . (قوله إذ لا واسطة إلخ) علة لمقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لأنه لا واسطة . (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الأول فلأن النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له ، وأما الثانى فلأنه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزىل لأن غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات . (قوله كلها منقولة) أى لأن الأصل فى الأسماء التذكير ولا يضر جعل المعنى الأصلي للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل . (قوله كلها مرتجلة) مبني على قوله أن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفاً أو غيرهما أمر اتفاق لا بالقصد . (قوله ما استعمل من أول الأمر علماً) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل ، إذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى : العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كأسماء علما لشخص . ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر . قال البعض : فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره اهـ وفيه أنه يخرج عن

[٦٩] البيت من الطويل ، وقائله جميل وذكره صاحب الشذور ص ٤٥٤ . والشاهد فى البيت قوله : «شمر» فإنه فى الأصل فعل ماضى ، ثم نقل عن الفعلية وسمى به فرساً . ومعنى البيت : قول جميل لمن يخاطبه وهو يوازن بين شرف الآباء... أبوك ماكر بحيث وسارق للضيف برده ، ولكن جدى فارس مشهور وفرسه شمر كذلك .

(١) أو اسم تفصيل مثل : أشرف ، وأكرم .

(٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٧٣ . (٣) والمرتل عنده هو ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول .

علم امرأة (وَأَدَّ) علم رجل (وَر) عن المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةً) فعلية والفاعل ظاهر كيرق نحوه وشاب قرناها ، أو ضمير بارز كأطرقا ، علم مفازة . قال الشاعر :

[٧١] على أطرقا باليات الخيام

أو مستر كيزيد في قوله^(١) :

[٧٢] بُثْتُ أحوالى بنى يزيد ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ
ومنه إصمت علم مفازة^(٢) . قال الشاعر :

هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل . (قوله وأد) نوزع بأنه جمع أداة بمعنى المرة من الود فالهزمة بدل من واو كافى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل . (قوله ومن المنقول إلخ) أشار بذلك لدفع ما يورمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المفتضى كونه قسيما للمنقول والمرتل . وإنما تكلم على المنقول من جملة ، والمنقول من مركب مزجى ، والمنقول من متضايين دون المنقول من بقية المركبات كالركب التقيدي لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها . قاله يس . (قوله قرناها) أى ذواتها .

(قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار في البيت السابق . وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار . وسميت تلك المفازة بأطرقا لأن السالك فيها يقول لصاحبه أطرقا أى اسكتنا مخافة ومهابة . قاله العيني . (قوله نبثت) أى أخبرت يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول : التاء التى نابت عن الفاعل . الثانى : أحوالى ، وبنى يزيد بدل أو بيان لأحوالى . الثالث : جملة

[٧١] تمامه : * إِنْ كُنَّا مَوْلَى إِلَّا الْعَصَى *

قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي ، جاهلي إسلامي توفى في خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة . وقيل بمصر منصرفا من إفريقية ، وكان غزاهما مع عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من المقارب يذكر فيها خلو الديار عن ساكنها . (قوله على أطرقا) متعلق بعرفت في قوله :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفَمِ السُّوَاةِ يُزْبَرُهَا الْكَاتِبُ الْجَحْفَرِيُّ

وهو أول القصيدة . وأطرقا بفتح الهزمة وسكون الطاء وكسر الراء وهو اسم علم لفازة . وفيه الشاهد لأنه منقول من فعل الأمر . وهو من أطرق إذا سكت ونظر إلى الأرض . سميت بذلك لأن السالك فيها يقول لصاحبه أطرقا مخافة ومهابة . وباليات جمع بالية من البلى بكسر الباء الموحدة ، يقال بلى بلى . من باب علم يعلم إذا خلق ، والخيام جمع خيمة . وليس هذا من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها ، بل هو من قبيل إضافة البلى ، نحو قوله أخلاق ثياب . ويجوز فيه الوجهان الرفع على الابتداء وخبره على أطرقا . والنصب على الحال من الديار . والثام بضم التاء الثلاثة وتخفيف الميم : نبت يحشى به فرج البيوت . وأراد به ما يستر به جوانب الخيمة . والعصى بكسر العين جمع عصا ، وأراد بها قوائم الخيمة ، ويجوز في إعرابها وجه : النصب في الثام لأنه استثناء من موجب ، وهو استثناء منقطع ، والرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره إلا الثام لم يبل . والرفع في العصى حملا على المعنى ، لأنه لما قال بليت إلا الثام كان معناه بلى الثام ، فحذف على هذا المعنى . ورفعهما من باب الاتباع على المعنى دون اللفظ نحو أعجبنى ضرب زيد العاقل برفع العاقل ، أو يكونان بدلين على اللغة القليلة .

[٧٢] قاله رؤبة (قوله نبثت) على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : الأول تاء التى نابت عن الفاعل ، والثانى أحوالى ، والثالث =

(١) البيت من الرجز ، وقاله رؤبة ، ومعنى نبت : أخبرت ، وذيد : صياح . يزيد : علم ، وروى يزيد بالتاء وهو علم أيضا . ويريد الشاعر أن يقول أخبرت بأن أحوالى بنى يزيد يصيحون علينا ظالمين لما . وأعراب البيت . نبت : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والتاء ضمير مبنى على رفع نائب فاعل وهو المفعول الأول . أحوالى : مفعول ثانى نبت . والياء مضاف إليه . بنى : بدل أو عطف بالى . يزيد : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية . ظلما : يصح أن تكون مفعول ثالث لبيت على معنى ذو ظلم أو ظالمين وتكون جملة : لهم فريد مفسرة لظلمهم ، ويصح أن تكون مفعول لأجله ، وناصبه فعل محذوف تقديره يصيحون . علينا : جر ومجرور تعلق بظلم . لهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، مزيد : مبتدأ مؤخر - والجملة الاسمية مفسرة لأجل لما من الإعراب . (٢) انظر توضيح القاصد والسالك ١٣٦/١ .

[٧٣] أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوَخْشَرُ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْذُ
(تنبية) : حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكى

لهم فديد أى صياح ، وظلما مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون ، وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تقدم عليه ، ولم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا في التصريح . وأنت خير بأنه حيث كان العامل في ظلما وعلينا محذوف تقديره يصيحون كان هو الجدير بمجمله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة . والشاهد في يزيد فإنه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال . والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التحتية . وتصويب ابن يعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البرود التزديدية رده ابن الحاجب كما في زكريا بأن الرواية إنما صحت بالتحية . وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع إلا مفردا لا جملة ونظير يزيد في هذا البيت جلا في قوله : * أنا ابن جلا وطلاع الثيايا * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا ، فيكون جملة لا من نحو جلا زيد والإلا كان مفردا منصرفا لأن هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور . وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها كذا في المغنى والدماميني . (قوله ومنه إصمت) بهجرة قطع وميم مكسورتين . وإن كان الأمر من الصمت بهجرة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم ، وبهجرة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صمت بكسرها لأن الأعلام كثير ما يغير لفظها عند النقل كما في التصريح . (قوله أشلى) أى أغرى الصائده سلقية أى كلابا سلقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن . والباء في بها بمعنى مع . وقوله بوخش صلة أشلى . وقوله في أصلا بها أى عوج جملة في محل نصب صفة لسلقية . وعندى وقفة في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الأمر وفاعله المستتر لأن إصمت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ، ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد . ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ، ورأيت صاحب التصريح عدأصمت مما نقل من الفعل وحده كشمرو ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه . (قوله حكم العلم المركب تركيب إسناد) مثله المركب العددي فإنه يحكى وكذا المركب من حرفين كأنما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كيا زيد فكل ذلك يحكى ، ولم ينص الشارح على ما ذكر لأنه شبيه

= قوله لهم فديد . وهى جملة من المبتدأ والخبر ، والتقدير فاذن . والديد بالفاء : الصياح . والمعنى أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقرباى لهم صياح من أجل ظلمهم علينا . وقوله بنى يزيد : بدل من أحوالى أو عطف بيان . وفيه الشاهد ، فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادى دل عليه ضمة الدال لأنها تدل على الحكاية . وكونها محكية تدل على أنها كانت جملة إسنادية في الأصل ، إذ لا يحكى غيرها . وقال ابن يعيش : وصوابه تزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزديدية . وقال الرشاطي تزيد في الأنصار : وهو تزيد بن جشم بن الخزرج ، وفي قضاة تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . وظلما نصب على التعليل ويجوز أن يكون حالا بتقدير ظالمين . ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا ويكون ما بعده كالنفسير . ويجوز أن يكون تمييز أى يصيحون ظلما لا عدلا . وهذا أضعفها .

[٧٣] البيت من البسيط ، والقاتل الراعى ، أنشد هذا البيت في قصيدة مدح بها عبد الله بن معاوية بن أنى سفيان . والمعنى : إغراء الصياد كلابه السلوقية وهى النسور به إلى الثمن « موضع » يقال له سلوق فقد أغراها بوحوش البرية على الرغم بأنها موصوفة بالأعوجاج في أصلا بها . والشاهد في البيت قوله : « إصمت » حيث سمي به وهو في الأصل فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر . فهو من باب نقل الجملة المركبة من فعل وفاعل إلى العلمية .

أصله ، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر^(١) ، لكنه بمقتضى القياس جائز اهـ
(و) من العلم (مَا يَمْزُجُ رُكْبًا) وهو كل اسمين جعلنا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة
تاء التانيث مما قبلها ، نحو بعلبك . وحضرموت ، ومعديكرب ، وسيبويه (ذَا) المركب
تركيب مزج (إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ ثَمَّ) أى ختم (أَعْرَابًا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ، والجزء
الأول يبنى على الفتح^(٢) ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون . وقد يبنى
ما تم بغير يه على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر . وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول

بالمركب الإسنادى فكانه داخل فيه . ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف وبحرور
فإن الأجود فيه إعراب الجار مضافا لجروره معطى ما له لو سمي به وحده بأن يضعف آخره إن كان لنا كفى
ولا يضعف بل يجعل كيد ودم إن كان صحيحا كمن ويجوز حكايته ، وقيل يجب الإعراب والإضافة في ثلاثي
أو ثنائي صحيح كرت ومن ، والحكاية في ثنائي معتل كفى فإن كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند
الجمهور . وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما مكملًا أو لهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كما لو سمي به وحده
فيقال في يزيد جاءنى كذا في الهمع . وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الإسلام فيعرب
بحسب العوامل . وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا . (قوله
أن يحكى أصلا) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب . وقيل مبنى لا يحكى . وذكر في
التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا نحو جاء برق نحره . واحتترز من المضمهر نحو
برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية وأجاز بعضهم إعرابه تقول هذا قمت ورأيت قمتا ومررت
بقمت أفاده الدماميني . (قوله ولم يرد عن العرب إلخ) بيان لفهوم قوله سابقا وجملة فعلية . (قوله ومن العلم)
الأولى ومن المنقول . (قوله يمزج) أى مع مزج . (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلنا الراجع إلى الاسمين .
وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها أى في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها . واعتراض اللقائى هذا الحد
بأنه لا يشمل نحو معديكرب ولا نحو سيبويه ، ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب
غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واجدة في أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الإعراب
ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض . وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التانيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت
وأخت دون هاء التانيث فتأمل . (قوله ومعديكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله
المصرح هنا ، لكن قال في باب النداء : معنى معديكرب عداه الكرب أى تجاوزه اهـ وقضيته أنه اسم مفعول
أعل إعلال مرمى فلا شذوذ في كسر داله لا مفعول فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ، ويعد كونه اسم
مفعول تخفيف يائه إذ القياس تشديدها كما في مرمى . (قوله يبنى على الفتح إلخ) كان الأولى والأخصر يبقى على
ما كان عليه من فتح أو سكون لأنهما ليسا للبناء . (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بصنف آخر من المرجى

(٢) مثل حضرموت ، وبعلبك .

(١) انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٧٦/١ .

هو الأشهر . أما المركب المزجي المختوم بويه كسيويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر لما سلف . وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وَشَاعَ لِي الْأَغْلَامُ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين . وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شَمْسٍ وَ) كنية مثل (أَبِي قُحَّافَةٍ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ) التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأجناس (عَلَّمَ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه . وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو

والمركب العددي فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي كما زعمه البعض تبعاً لغيره . ولا ينافيه تعريفه السابق لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلى كما مر ، لكن قال يس : إذا كان العددي من المزجي ورد أنه إذا سمي به يحكى كما صرح به اللقاني ، والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي اء وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي لأن كلامه في المزجي غير العددي . (قوله وقد يضاف صدره إلى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هر مز . ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معديكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقاً مع جريان الأول بوجوه الإعراب اء دما مبني بإيضاح وزيادة من الهمع . (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لأن مراده بما سلف كون الكسر الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وأما أصل البناء فلأن ويه اسم صوت وهو مبني لما سياتى في بابيه فينبى سيويه تغليبا لجانب الصوت لأنه الآخر . (قوله وقد يعرب غير منصرف إلخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله في الهمع . (قوله وهو على ضربين إلخ) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لا فرق في الجزء الأول بين أن يكون معرباً بالحركات أو الحروف وفي الثاني بين أن يكوناً منصرفاً أو غير منصرف . (قوله وإعرابه إعراب غيره من المتضايين) أى لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزئين وأعطوا جزءه الأخير حكم العلم فمنعوا صرفه أو بر وهريرة في بنات أو بر وأنى هريرة ، وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابهن مجموع المركب قاله ابن هشام^(١) وغيره . (قوله ووضعا) أى العرب وإسناد الوضع إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى . وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه . (قوله غالباً) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة . (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدو بناه . وقوله والأجناس بماء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لأن الجنس - كما في القاموس - الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الأرض وهى صغار دوابها . (قوله لعدم الداعي) علة للفوات والداعي هو الألفة .

(١) هو ابن هشام الأصبغى صاحب أوضح المسالك ، فلور الذهب ، قطر الندى ومعنى اللبيب من كتب الأعراب ،... وقد سبق التعريف به ص ٩٤ .

(كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا) فلا يضاف ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ؛ ولا ينعت بالنكرة ، ويتبدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمتنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وفعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى ، والزيادة في سبحة علم التسييح ، وكيسان علم على الغدر . وعلم مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على

(قوله وهو كعلم الأشخاص) ظاهره أن كعلم خير مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم . (قوله فلا يضاف) أى ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده .

(فائدة) : قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات . وينبغي أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه اهـ شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والتون إلا علم الشمول التوكيدى كأجمع فيقال أجمعون . (قوله ويتبدأ به) أى بلا مسوِّغ وكذا يقال فيما بعده . (قوله بعده) إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوِّغ لحيثها من النكرة . (قوله فى بنات أو بر) علم على ضرب ردىء من الكمأة . (قوله وابن آوى) علم على حيوان كرية الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأنف يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى اهـ تصرع . (قوله علم التسييح) أى عند قطعه عن الإضافة كما عليه اليبضاوى أو مطلقا عليه كما عليه غيره ، وإضافته للإيضاح كحاتم طيء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطله لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته . قال الرضى : لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله : * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقد جاء باللام كقوله : * سبحانك اللهم ذا السبحان * قالوا دليل علميته قوله : * سبحان من علقمة الفاخر * ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله : * خالط من سلمى خياشيم وفا^(١) * هذا وقول الشارح علم التسييح كذا فى بعض النسخ . وفى بعضها علم على التسييح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخيرية لمحذوف أى وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النعية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة ، وهكذا قوله علم على الغدر . (قوله عم) فعل ماضى كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفته منزهة لاختصاصه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك . (قوله فى أمته) أى جماعته وأفراده . (قوله وأنه فى الشياع كأسد) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم . (قوله بين اسم الجنس) أى الذى هو النكرة كما للامدى وابن الحاجب وجماعة . وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة

(١) البيت للمعاج فى وصف الحجر ، وقد مضى فى باب الأسماء الستة .

لغة ربيعة . ولفظاً تميز : أى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت . وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه في الشيعاء كالأسد ، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً . وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ، فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه

وسيصرح به الشارح نقلاً عن بعضهم . وأما ما في حواشى شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه . (قوله تؤذن بالفرق إلخ) إذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم . (قوله الإشارة إلى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر . ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالإشارة . واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا باعتبار حضورها فيه بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين ، والصحيح عندهما الثانى وإن اقتصر البعض على الأول لأن التعيين سواء كان شخصياً كما في علم الشخص أو ذهنيًا كما في علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به ، فلو كان جزءاً داخلياً في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصياً أو جنسياً أمراً اعتبارياً لأن المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى ، وأن دلالة لفظ زيد مثلاً على مجرد الذات تضمن لا مطابقة ، وكل من اللازمين في غاية البعد إن لم يكن باطلاً ، واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنًا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المنتشر . قال البعض : ولى فيه وقفة لأن اسم الجنس على تقدير كونه موضوعاً للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لأن الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنًا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعيين وحيث أن الفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا في إجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية في قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيماً للنكرة يناق حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ، ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل إليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه . وأنا أقول : قال العلامة سم في الآيات البيئات عند قول ابن السبكي : العلم ما وضع لمعين إلخ ما نصه : فيه أى في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضاً إذ الواضع إنما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع . ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعيينه فخرج النكرة فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعيينه اهـ وقد عرّف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه . فتبين أن تعيين الموضوع له حاصل في النكرة أيضاً وأن الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعيين في المعرفة وعدم اعتباره

الأسماء موضوعة للحقائق المتحددة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صَحَّ

في النكرة ، فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله ومختصره في الكلام على تعريف المسند إليه بأل ، وكذا سائر المعارف كما علمت . ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة أل . والمراد بقولهم من حيث هي في تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبهه بأن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لأن النكرة تطلق إطلاقين خاصا وعامة كما قاله يس وغيره . فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعني اسم الجنس ، وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخصص . إذا أشرقت في سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقته بمخافيرها والله ولي التوفيق . وكثيرا ما يخطر ببال فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان : جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين ، فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملاحظ في وضعه دون الصدق ، فيكون الصدق حاصلًا غير مقصود في وضعه ولهذا كان معرفة ، واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين ، بمعنى أن الصدق هو المعتبر الملاحظ في وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلًا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والإضافة وهو فرق نفيس ، وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشبرايملي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا . وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب ، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ، ويعبر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الخسرو شاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك . (قوله أن هذه الأسماء) أي أعلام الأجناس . (قوله للحقائق المتحددة في الذهن) أي لتلوحة فيه ، وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحددة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه . (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع إلى الحقائق المتحددة في الذهن ، وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أي وتمثلها يقتضى أن ما ثبت لأحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي للمذكور من تلك الحقائق علم لأن العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل .

أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم^(١). قال بعضهم : والفرق بين أسد وأسامة أن أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على واحد فإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار

(قوله قال بعضهم) هذا تأييد وإيضاح لما قاله سيوييه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس. (قوله لا بعينه) أى حالة كون الواحد غير ملتبس بعينه في أصل وضعه. (قوله أطلقته على أصل وضعه) أى إطلاقا جاريا على أصل هو وضعه، أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حيث لغير متعلق بأصل وضعه والإضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه. وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان إطلاقا حقيقيا وإلا كان مجازا، وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين قاله الفاكهي. وما ذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد في مطوِّله. والذى قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة. (قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد) أى معين كما في هذا أسامة مقبلا، أو مبهم كما في إن رأيت أسامة ففر منه. (قوله فإنما أردت الحقيقة) أى لاحظت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد. ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة للحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أى وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا حقيقيا فيتم الحصر. (قوله باعتبار الوجود) أى وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الإطلاق والاستعمال، إذ يلزم من إطلاقه على الحقيقة التى توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد. وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الإطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال. (قوله وهى) أى مسألة الفرق. (قوله للفجوة) لم يقل للفجور لأن فعال من أعلام المؤنث. (قوله بمعنى الفجور) أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطبة بالضم الخصلة. وأما بالكسرة فالأرض التى يخط عليها لتحاز وتبنى. (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أى إلى كيسان. (قوله يكون للذوات والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني.

(١) عبارة الكتاب : « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شافعا في الأمة » انظر الكتاب ٢٦٣/١ .

الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع . قال الأندلسي شارح الجزولية :
وهي مسألة مشككة (مِنْ ذَاكَ) الموضوع علما للجنس (أُمُّ عَزِيط) وشبوة (لِلْعَقْرَبِ *) وَهَكَذَا
تُعَالَى وأبو الحصين (لِلتَّغْلِبِ) وأسامة وأبو الحرث للأسد ، وذؤالة وأبو جعدة للذئب (وَمِثْلُهُ
بُرَّة) علم (لِلْمِيزَةِ) بمعنى البرو (كَذَا فَجَارٍ) بالكسر كحذام (عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ) بمعنى الفجور وهو
الميل عن الحق . وقد جمعهما الشاعر في قوله :

[٧٤] أَلَا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بُرَّةً وَآخَمَلْتُ فَجَارٍ

ومثله كيسان علم على الغدر . ومنه قوله :

[٧٥] إِذَا مَا دَعَوَا كَيْسَانَ كَانَتْ كُھُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا أم قشعم للموت ، وأم صبور للأمر الشديد . فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون
للذوات والمعاني ويكون اسما وكنية .

(خاتمة) : قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان

بن بيان ، كقولهم للمجهول العين والنسب : هيان بن بيان ، وللفرس : أبو المضاء ، وللأحمق
أبو الدغفاء وهو قليل .

(قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول إغ)
وكقولهم للبلل أبو الأتقال ، وللجمل أبو أيوب ، وللحمار أبو صابر ، وللدجاجة أم جعفر ، وللشاة أم الأشعث ،
وللنعجة أم الأموال . (قوله هيان بن بيان) هو من أسماء الأضداد لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هينة بينة .
(قوله وهو قليل) لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام لأحاديها لا لأجناسها .

[٧٤] قاله النابغة زياد بن معاوية الدياني . وهو من قصيدة من الكامل يهجو بها زرة بن عمرو بن خويلد الفزاري . (قوله أنا)
بفتح المزة لأنها وقعت مفعولا لقوله :

أَعْلَمْتُ يَوْمَ عُكَاظٍ حِينَ لِقَيْتَنِي ثَخْتُ الْعَجَاجِ فَمَا شَقَقْتُ عُجَارِي

ويروى أُرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظٍ ، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعول علمت ، والخطبة القصبة والخصلة ، وهذا مثل أى
كانت لي ولك خطبتان فأخذت أنا البرة أى الوفاء ، والبر يخبر به عن نفسه ، وأخذت أنت فجار أى الفجور وتقض العهد ، يخاطب
به زرة بن عمرو . والشاهد في برة وفجار فإنهما من أعلام الجنس المعنوي ، فإن برة علم للبر وفجار علم للفجور . وإنما خص
نفسه بالحمل وزرة بالاحتمال تنبيها على كثرة غدر زرة لأن التاء تدل على التكثير كما في كسب واكتسب فافهم .

[٧٥] البيت من الطويل ، وقائله ضمرة بن ضمرة وقيل النمر بن تولب في أخواله بن أسد وقيله :

إِذَا كُنْتُ فِي سَعْدٍ وَأَمَلِكُ مِنْهُمْ غَرِيْبًا فَلَا يَفْرُكُ خَالِكَ مِنْ سَعْدٍ

وبعده :

فَإِنْ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ مُصْنَفِي إِنْأَوْهُ إِذَا لَمْ يَزَاحِمِ خَالَهُ بَابِ جُلْدٍ

وكيسان بمعنى الغدر . والمرد . جمع أمرد وهو الشاب طر شاربه ولم تثبت لحيته ، والكهول : جمع كهل وهو من خطه
الشيب ، أو من جاوز الثلاثين إلى إحدى وخمسين . والشاهد في البيت قوله : « كيسان » حيث جاء اسما للغدر .

[اسم الإشارة]

اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر أفراد

[اسم الإشارة]

أى اسم تصحبه الإشارة الحسية وهى التى بأحد الأعضاء . (قوله لمشار إليه) أى إشارة حسية ، ولم يصرّح بذلك لأن الإشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية ، ولا دور فى التعريف لأن أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجب لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكسبة بشئ آخر ، صرح بجميع ذلك الدمامينى . وأما الجواب بأن الإشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات . وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف . (قوله بحصر أفراد) أى أفراد اسم الإشارة وهى سبعة عشر : ثلاثة للمفرد المذكر ، وعشرة للمفردة المؤنثة ، وذان وتان وأولى بالمد والقصر ، فقوله وهى ستة غير ظاهر إلا أن يقال جعله أفراد اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه وإن كانت فى نفسها أكثر من ستة ، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ . (قوله بهذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافى أى بالنسبة إلى الصيغ المذكورة فى المتن . فالمعنى بهذا لا بغيره من الصيغ الآتية ، فلا ينافى أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح . وزاد فى التسهيل للبعد آلك بهمزة ممدودة فلام . قال الدمامينى : وينبغى أن يكون كل من الذال والمهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسأل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آفى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آسىما هـ باختصار . واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الأصل لا ثنائى ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائى وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتنشئة والتصغير ولا شئ من الثنائى كذلك . وأصله ذى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لاهم اعتبارا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذوى لأن باب طويت أكثر من باب حيت . وقيل ذى بإسكان العين والمخذوف العين والمقلوب ألفا اللام لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . ورد الأول بحكاية سيويه إمالة ألفه ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المخذوف الواو والمقلوب الياء ، والثانى بأن الحذف أليق بالآخر . (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى إلى ومقتضاه أن الإشارة لا تعدى باللام وهو ما يفيد صنيع القاموس ، والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق . قال فى

بالعد^(١) وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما فرد أو مثنى أو مجموع (بداً) مقصوراً (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ)^(٢) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف ، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بِذَى وَذَه) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضاً بإشباع وباختلاس فيهما و(تِي) و(تَا) وذات (عَلَى الْأَثْنَى) المفردة (أَقْتَصِرُ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها في التسهيل^(٣) (وَذَانِ) و(ثَانٍ لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ) الأول لمذكره والثاني لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنصب (ذَيْنِ) و(ثَيْنِ) بالياء (أَذْكُرُ تُطْعَمُ) وأما ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه : ٦٣] فمؤول (وَبِأُولَى أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا) أى مذكراً كان أو مؤنثاً (وَالْمَثَدُ أُولَى) فيه

متن الجامع : وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة : ٦٨] أى الفارض والبكر . ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكماً . (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكماً نحو ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾ [الأنعام : ٧٨] وقيل التذكير لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب . (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضاً . وروى ضمهما معا أيضاً كما في التصريح . (قوله بذى) بقلب ألف ذا ياء ، وذه بقلب ياء ذى هاء ، وق بقلب الذال تاء والألف ياء . وعلى هذا قياس البقية نقله الروداني . (قوله وذات) بالبناء على الضم وهي أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث . شنوانى . (قوله على الأثنى) أى حقيقة أو حكماً كالذكر المنزل منزلة الأثنى وقوله المفردة : أى حقيقة أو حكماً كالفرقة والجماعة . (قوله فلا يشار بهذه العشرة إلخ) أشار إلى أن الباء داخلية على المقصور لا على المقصور عليه وهذا إذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فإن لوحظ المجموع جاز الأمران . (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام . وإن أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى وينجذب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع : أى المرتفع داله ، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أى المدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه . والمراد المثنى صورة المرتفع محلاً فلا يقال اسم الإشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع . هذا هو الأصح . والظاهر أن الاسمين مبنيان على الألف والياء كما فى يا رجلان ولا رجلين . واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا وتا . (قوله الأول لمذكره والثانى لمؤنثه) أورد عليه ﴿فَإِنَّكَ بَرَهَانَانِ﴾ [قصص : ٣٢] لأن المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان . وأجيب بأن التذكير مراعاة الخبر ذكره فى المعنى . (قوله وفى سواه) أى فى حال إرادة سواه . (قوله فمؤول) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى الألف . (قوله مطلقاً) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل .

(١) ولم يجد اسم الإشارة ، لأنه محصور كما قيل بالعد فلا يحتاج إلى الحد . وانظر ذلك فى توضيح المقاصد والمسالك ١٨٧/١ .

(٢) وهذا هو الأكثر وروداً ووضوحاً . (٣) انظر التسهيل ص ٣٩ .

من القصر لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾ [آل عمران : ١١٩] والقصر لغة تميم .

(تنبيهه) : استعمال أولاء في غير العاقل قليل . ومنه قوله :

[٧٦] ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلِكَ الْأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبَعْدِ) وهي المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (أَلَطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفا حال من الكاف : أى انطقن بالكاف محكومًا عليه بالحرفية ، وهو اتفاق . ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو غلامك ، ولحق الكاف للدلالة

(قوله والمدة أولى فيه من القصر) فيه أن المد والقصر من خواص العرب عند النحاة وأولى مبنى . والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصصونها بالعرب . ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التحكن وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدود لغة . قال ابن مالك : والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا إشباع الهمزة أوله وإبدال أوله هاء مضمومة وإبداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة يواو قبل اللام لئلا يلتبس بإليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء . (قوله قليل) ومنه فى القرآن : ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾ [الإسراء : ٣٦] . (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما يظهر لى . والمراد بالعيش المعيشة . (قوله قريبا) أى حقيقة أو حكما وكذا فى البعد . (قوله ولدى البعد) أى بعد المشار إليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى . (قوله على رأى الناظم) أى تبعا لبعض النحاة ، وعزى لسيبويه وهو الراجح لأنه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين والإتيان بها لغة الحجازيين ، فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط . (قوله محكما عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا . (قوله للدلالة على الخطاب) أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أو ما يلحقه . وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد .

[١] قاله جرير بن عطية . وهو من قصيدة من الرمل . قوله ذم أمر من ذم يذم ، ويجوز فى الميم الحركات الثلاث : الفتح للتخفيف ، والضم للاتباع ، والكسر على الأصل . وبعد حال من المنازل وفيه حذف تقديره بعد مفارقة منزلة اللوى . (قوله والعيش) عطف على المنازل . والشاهد فى قوله أولئك الأيام حيث استعمل أولئك فى غير العقلاء ، كما فى قوله تعالى : ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾ والأيام بالجر : إما صفة أو عطف بيان . ويروى الأقوام فحيث لا شاهد فيه .

على الخطاب ، وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو جموعا فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار إليه وهى ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب

(فائدة) تنصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرنى لا بمعنى أعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، والتاء حيثذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل . وعكس القراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا . وقال الكسائى : التاء فاعل والكاف مفعول . والصحيح الأول قال ابن هشام : وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أبصرت ، ألا ترى أنها تعدى إلى مفعولين ، وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر ، يعنى أن هذا الكلام كان أولا لإنشاء هو الأمر إذ هو بمعنى أخير . وقال الرضى : أرأيت بمعنى أخبر منقول من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت ولا يستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة . وقد يؤتى بعده بال منصوب الذى كان مفعولا به نحو أرأيت زيدا ما صنع ، وقد يحذف نحو ﴿ أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ﴾ [الأنعام : ٤٠] الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخير عنها ، فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتم أن أتاكم عذاب الله الآية ، والمقدر نحو ﴿ أرأيتم هذا الذى كرمتم على لئن أخرتن ﴾ [الإسراء : ٦٢] أى أرأيتم هذا المكرم لم كرمته على . وقوله لئن أخرتن كلام مستأنف ولا محل للجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخير عنها كأن المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدا عن أى شىء من حاله تستخير فقلت : ما صنع فهو بمعنى قولك أخبرنى عنه ما صنع ، وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لأرأيت كما ظنه بعضهم ا هـ يحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين : أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أبصرت أو أعرفت ، والثانى أنها ليست متعدية إلى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد فى مثل أرأيت زيدا ما صنع فإنه لا يصح أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض أى أخبرنى عن زيد وإن كان فى كلامه ما يشير إلى هذا الوجه وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لأرأيت لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل إلى طلب الإخبار ، والذى يظهر لى أنه على حذف مضاف أى خبر زيد ا هـ دماينى ملخصا . وقد يختار ما أشار إليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع . ومفاد ما مر عن ابن هشام أن زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى وبه صرح غيره ، ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم إلا أن ينظر إلى المنقول عنه فتأمل . (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ وإلا فمن ستة المشار إليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث ، فبالنظر إلى اللفظ يكون المضروب خمسة

السته ، فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالمتنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المتنى ثم المجموع . ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المتنى ثم المجموع . وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها ، لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافاً^(١) واللازم باطل ، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال . وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة^(٢) (ذون لام) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أو مَعَه) وهى لغة الحجاز . ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع

والضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو . واعلم أنك إذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبى القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار إليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب إذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والمتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام ، والجائز منها ست وستون ، فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ، ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والمتنع .

وهذا جدول كافل بجميع ذلك . والصفر الموضوع فى الأسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالإشارة ، وذلك فى جميع صور القريب .

(قوله مبتدئا منها) أى من أحوال المشار إليه . (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الأول من الجدول الأيمن ثم السطر المقابل له من الجدول الأيسر ثم السطر الثانى من الأيمن ثم المقابل له من الأيسر وهكذا . (قوله وابتدئ) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار إليه . (قوله على اختلاف إلخ) أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح : هذه الكاف وإن كانت حرفية تنصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ، ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التانيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع . (قوله لأن اسم الإشارة إلخ) ولقولهم ذانك وذيك ولو كان مضافا لحذفت النون . (قوله لا يقبل التنكير بحال) لأنه لمصاحبة الإشارة الحسية لا يقبل شيئا أصلا . (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة) ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والجمع وغيرهما أنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا فى وتا وكذاذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة ، وتيك وتلك بفتح التاء فيهما ، وتالك وذيك وأنكر الأخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز فى بفتح التاء للقريب إذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد .

(١) واسم الإشارة لا يقبل الإضافة لملازمته للتعريف .

(٢) ولو كانت اسما لكان لها محل من الإعراب والظاهر هنا أن يكون محل جر بإضافة اسم الإشارة إليها .

[جدول المحشى]

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مشى مذكر مخاطب	مشى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار إليه	قريب	ذا	متعذر	
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكا	ذاكا	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار إليه	قريب	تا	متعذر	
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مشى مذكر مشار إليه	قريب	ذان	متعذر	
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مشى مؤنث مشار إليه	قريب	تانا	متعذر	
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار إليه	قريب	اولى	متعذر	
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكا	اولاكا	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار إليه	قريب	اولى	متعذر	
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكا	اولاكا	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز

أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقا ، نحو ذلك ، وتلك . ومع أولى مقصورا نحو أولاك وأولى لك . وأما المثني مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام . (وَاللَّامُ إِن قَدَّمَتْ هَا) التنبيه فهى (مَمْتَنَعَةٌ) عند الكل ، فلا يجوز اتفاقا هذلك ، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد .

(تنبيهه) : أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف ، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلاءك ، لكن هذا الثانى قليل . ومنه قول طرفة^(١) :

(قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع كما في التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم في القصر كقيس وأسد وربيعة كما في التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفي شرح التوضيح للشارح أن بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر . (قوله أو معه) أو للتخيير بالنسبة إلى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثني وأولاء الممدود مع غيرهما ، وظاهر عبارة الشارح أنها لتنويع خلاف العرب فافهم . (قوله بل مع المفرد مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار إليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس . وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما في تلك بكسر التاء وتلك بفتحها . وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر في تيلك وتالك وذلك .

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه . وما أشار إليه الشارح تبعاً للمكردى من أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ ممنوع كما تقدم بيانه في قوله المصنف : * والأمر إن لم يكن للنون محل * إلخ كذا قال البعض ، وهو مبنى على ما ذكره هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى جوز الوجهين في قول ابن معطى : * اللفظ إن يفد هو الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه . (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلاءك) أى على الأصح عند أى حيان وغيره . وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه في مثني أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل والقولان ذكرهما في الجمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة الأخيرة . (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد

(١) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد البكرى . والبيت من شراهد المصنف ٧٦/١ . والمعنى : يقول الشاعر : إني معروف يعرفني الفقراء الأضياف كما يعرفني السادة الأغنياء ، وبني الفقراء هم الفقراء على وجه الأرض . والشاهد البيت قوله : « هذاك » حيث دخلت « ها » التنبيه على « ذلك » مع وجود الكاف وذلك قليل عند العرب .

[جدول الشارح]

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	الخطاب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	الخطاب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل	كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	ذاتك	الرجلان	يارجل	كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل	كيف	أولئك	النساء	يارجل
كيف	ذاك	الرجل	يارجلان	كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	ذاتكما	الرجلان	يارجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يارجلان	كيف	أولئكما	النساء	يارجلان
كيف	ذاك	الرجل	يارجال	كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	ذاتكم	الرجلان	يارجال	كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	أولئكم	الرجال	يارجال	كيف	أولئكم	النساء	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأة	كيف	تيك	المرأة	يا امرأة
كيف	ذاتك	الرجلان	يا امرأة	كيف	تانك	المرأتان	يا امرأة
كيف	أولئك	الرجال	يا امرأة	كيف	أولئك	النساء	يا امرأة
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأتان	كيف	تيكما	المرأة	يا امرأتان
كيف	ذاتكما	الرجلان	يا امرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان	كيف	أولئكما	النساء	يا امرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء	كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	ذاتكن	الرجلان	يانساء	كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء	كيف	أولئكن	النساء	يانساء

[٧٧] رَأَيْتُ بَنِي غِبْرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدَدِ (وَبِهِنَّ) المجردة من ها التنبيه (أَوْهِنَّ) المسبوقة بها (أَشِيرُ إِلَيَّ * ذَانِي الْمَكَانِ) أى قريبه نحو ﴿إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] (وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ) نحو هناك ومهناك (أَوْ بِثَمَّ فَهْ) أى انطق في البعد بـثم، نحو ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] (أَوْ هُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ يَهْنَالِكَ) أى بزيادة اللام مع الكاف (أَنْطَقُنْ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو ﴿هُنَالِكَ أَتَّبِلَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحراب: ١١] ولا يجوز ههناك كما لا يجوز هذاك على اللغتين

ليرى ما ليس برئي له، ولهذا لا يجمع اللام التي لأقصى البعد قاله في شرح الجامع. (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك، وقيل الأضياف وقيل أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العينى. (قوله وبهنا إلخ) تقديم المفعول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ إنما هو من حيث كونه ظرفاً للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكاناً وقع غير ظرف أفاده يس. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد الجر بمن أو إلى كما في أين. قاله الدماميني. ومثل هنا ثم كما في شرح الجامع. قال: ولذا غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُ ثَمَّ رَأَيْتُ﴾ [الإنسان: ٢٠]، مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصاراً أى وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصاراً أى وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان. (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما. (قوله أو بـثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت، وقد يجرى الوصل بجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التانيث كربت كذا رأته في غير موضع ومقتضى التشبيه برت جواز فتح التاء وإسكانها. (قوله وأزلفنا ثم) أى في المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر. الآخرين: أى فرعون وقومه قريبتاهم من بنى إسرائيل وأدنيا بعضهم من بعض حتى لا يتجو منهم أحد. (قوله أو هنا) هى والمكسورة وتصحبهاها والكاف كما في مع الهوامع.

[٧٧] قاله طرفة بن العبد. وهو من قصيدته المشهورة إحدى المعلقات السبع من الطويل. وأراد ببنى الغبراء اللصوص، قاله المبرد. وقيل الفقراء والصعاليك. وقيل الأضياف. وقيل أهل الأرض لأن الغبراء إما اسم الأرض أو صفة لها وبنوها أهلها. وقوله لا ينكرونني حال، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً إذا كان رأيت بمعنى علمت. وقوله ولا أهل بالرفع عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول وأراد بأهل الطراف - بكسر الطاء - الأغنياء، وهو البيت من الأدم. والممدد صفته. والشاهد في قوله هذاك حيث ألحق الماء بالمقرون بالكاف وهو قليل.

(أَوْ هِنَّا) بالكسر والتشديد قال الشاعر :

[٧٨] هِنَّا وَهِنًا وَمِنْ هِنَّا هُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْتُومٌ

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المكان ، لكن الأولان للبعد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ومنه قوله :

[٧٩] حَنْتَ نَوَارَ وَلَاتَ هِنَّا حَنْتَ وَبَدَا أَلْدَى كَانَتْ نَوَارَ أُجْنَتْ

(خاتمة) : يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا ،

(قوله هنالك ابتلي المؤمنون) أى على أنها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان . وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ ﴾ [الأحزاب : ١٠] الآية . (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير في هن للجن وفي بها أى فيها للأرجاء في البيت قبله ، وذات نصب على الظرفية بالعامل في بها المقدر ، والشماثل جمع شمال على غير قياس ، والأيمان جمع يمين والهيئوم الصوت الخفى . (قوله ووربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للأخيرة وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان . (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذاء وضممة الإعراب قاله شيخنا . وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهمله وهنا خير مقدم وحت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسي^(١) أى وليس في هذا الوقت حنين . وقوله أجنبت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنبت محبتها وشوقها . (قوله وبين اسم الإشارة) ظاهره مطلقاً وقيدته في التسهيل^(٢) بالمجرد من الكاف . قال الدماميني : وإنما امتنع ها أنذاك مع أن ها التنبيه تدخل على ذاك لأن لحاق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اهـ . وأفهم كلام الشارح منع إدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة وبه صرح الدماميني نقلاً عن ابن هشام فإنه قال في حاشيته على

[٧٨] قاله ذو الرمة غيلان وهو من قصيدة طويلة من البسيط . قوله هنا بفتح الهاء وتشديد النون في الثلاثة كلها . وقد قيل هنا الأول بفتح الهاء وتشديد النون ، وهنا الثاني بكسر الهاء وتشديد النون . وهنا الثالث بضم الهاء وتشديد النون والكل بمعنى واحد وهو الإشارة إلى المكان ولكنها تختلف في القرب والبعد ، فبالضم يشار إلى القريب وبالأخرين إلى البعيد . وفيه الشاهد حيث فتح هاؤها وشدت نونها ، وهنا الأول ظرف لقوله جل في قوله في البيت السابق : * لِلْجَنِّ بِاللَّيْلِ فِي أَرْجَائِهَا رَجُلٌ * أى صوت رفيع والثاني والثالث عطف عليه على تقدير زيادة كلمة من الثالث على رأى من رأى ذلك في الإنبات . وقوله هينوم مبتدأ وهو الصوت الخفى وخبره قوله لمن أى للجن بها أى فيها . والضمير يرجع إلى الأرجاء في البيت السابق . قوله ذات الشماثل نصب على الظرف والعامل فيه استقر المقدر في بها . وقوله والأيمان بالجر عطف على الشماثل وهو جمع يمين والتقدير وذات الأيمان والشماثل جمع شمال على غير قياس .

[٧٩] قاله شبيب بن جعيل التعلبي حين أسر يخاطب به أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم . وقد نسبة بعضهم إلى حجل بن فضلة قاله في نوار وقد أصابها يوم طلع فركب بها القلاة خوفاً من أن يلحق . ونوار بالرفع فاعل حنت على لغة تميم لأنه معرب غير منصرف وعلى لغة الجمهور هو مبنى على الكسرة . ولا بمعنى ليس . وهنا بضم الهاء وتشديد النون . وفيه الشاهد حيث أشير بها إلى الزمان ، وأصلها أن تكون للمكان كما ذكرنا . وقال الفارسي : لات مهمله وهنا خير مقدم وحت مبتدأ مؤخر بتقدير إن مثل تسمع بالمعدي خير من أن تراه . والتقدير إن حنت أى حنينها هنا . وقال ابن عصفور : أن هنا اسم لات وحت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت وهذا هم لأنه يقتضى هذا الإعراب الجمع بين معموليها وإخراج هنا عن الظرفية وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائية عن المضاف . وقيل هنا خير لات واسمها محذوف تقديره ليس الحين حين حنينها . (قوله وبداء) أى ظهر الشيء الذى كانت نوار أجنبت بالجيم أى سترت . والمفعول العائد إلى الموصوف محذوف أى أجنبت . المذكور باسمها لإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تحلقه إقاماً يقع شاذاً اهـ . كلام الدماميني .

(١) هو أبو علي الفارسي وسبق التعريف به ص ٤٢ .

(٢) المقصود كتاب تسهيل الفوائد في النحو .

وها نحن ذان ، وها نحن أولاء ، وها أنا ذى ، وها نحن تان ؛ وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنتما ذان ، وها أنتم أولاء ، وها أنت ذه ، وها أنتما تان ، وها أنتن أولاء ، وها هو ذا ، وها هما ذان ، وها هم أولاء ، وها هي تا ، وها هما تان ، وها هن أولاء ، وبغيره قليلا نحو :

ها إن ذى عذرة

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ [النساء : ١٠٩] والله أعلم .

[الموصول]

(موصول . الأسماء) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه ، وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده في التسهيل^(١) ، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب . ويقول أبدا

المغنى : وقع للمصنف إدخالها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في دياحة الكتاب وها أنا بائع بما أسررت . وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع شاذاً هـ . كلام الدماميني .

(قوله نحوها أنا ذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني . وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لأن ضمير المشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مفرد أو مثنى أو جمع . (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ، ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحوها الله ذا بقطع الهزمة ووصلها مع إثبات ألفها وحذفها قاله الدماميني . (قوله ها إن ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة ، وأما بالضم فالبكارة . وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة . (قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه .

[الموصول]

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الأعم لئلا يلزم الترجمة لشيء والنقص عنه ، ولأن الكلام فى المعارف . وأل فيه معرفة^(١) لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية . (قوله موصول الأسماء) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول . (قوله إلى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط . (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والإيصال أى مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور . (قوله فخرج بقيد الأسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به ، فالمناسب إخراج الحرفى بقوله إلى عائد أو ما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنسا فيبينها وبين الفصل

[١] (قوله معرفة) إن كان اسم جنس فظاهر وإن كان متقولا مع أل فلا تكون معرفة بل كالجزء .

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ٣٣ . وعجالة التسهيل فى ذلك قوله : وهو من الأسماء : ما افتقر أبدا إلى عائد ، أو خلفه ، وجمله صريحة أو مؤولة ، غير طلبية ، ولا إنشائية .

النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط . وبقوله إلى عائد حيث وإذا فإنها تفتقر أبدا إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائد . قوله أو خلقه لإدخال نحو قوله :
سُعَادُ التي أضناك حُبُّ سُعَادَا [٨٠]

وقوله :

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ [٨١]

كما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرف ، والمجرور ، والصفة الصريحة على ما سيأتي بيانه . وهذا الموصول على نوعين : نص ومشترك ، فالنص ثمانية (الَّذِي) للمفرد المذكر

عموم وجهي فيصح الإخراج بها . وأجيب بأن مراده الأسماء التي هي مصلوق ما لا الواقعة في حيز المعرف وسماها قيدا مع أنها جنس لأنها من حيث الخصوص فصل ، ولذا صح الإخراج به . وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لأن المعهود في التعاريف الأفراد لا الجمع ولأنها خبر عن موصول الأسماء الذي هو مفرد فتدبر . (قوله حيث وإذا) أي وضمير الشأن . (قوله في رحمة الله) والقياس في رحمته وإن كان يجوز في رحمتك كما سيأتي . (قوله مما ورد) أشار إلى أن الربط بالظاهر سماعي لا مقيس . (قوله وأراد بالمؤولة إلخ) قال البعض أو رد عليه أن كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشيء آخر فالصواب أن يقول جملة ملفوظ بها أو مقطرة أو مفرد مؤول بالجملة اهـ وقد علمت سقوطه بما كتبه على قوله أو مؤولة فتبه . (قوله نص) أي مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرا . (قوله الذي) يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالأصل من اجتماع اللامين فافهم . وقيد الفئري في حواشي المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فبخف يخذف إحدى اللامين .

[٨٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول وتكلمته ... وإعراضها استمر وزادا ومعنى أضناك حب سعاد : أجهذك وأرضك ، والشاعر يقول السابق : إنها سعاد التي أتعبك حبها واستمر إعراضها عنك . والشاهد في البيت ميم الشاعر بالاسم الظاهر «حب سعاد» بدلا من الضمير «حبها» .

[٨١] البيت من الطويل ، وقائله مجنون ليل ، وهو من شواهد المجمع ٨٧/١ ، والتصريح ١٤٠/١ . وصدر البيت : فيارب أنت الله في كل موطن ... والشاهد في البيت قوله «الذي في رحمة الله» حيث وضع الاسم الظاهر «الله» موضع الضمير في «رحمته» .

عاقلاً كان أو غيره و(الأثنى) المفردة لها (أثنى) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (وَأَلْيَا) منهما (إِذَا مَا تُثْيَا لَا تُثْبِتْ بَلْ مَا ثَلِيه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أَوَّلِهِ أَلْعَلَامَةُ) الدالة على التثنية وهى الألف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب، تقول اللذان واللتان، واللذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذين واللتين بإثبات الياء،

(قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكماً كالفرق. وقوله المذكر أى حقيقة أو حكماً كالفرقة، وكذا يقال فيما بعد. ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الأثنى التى. (قوله عاقلاً كان) الأولى علماً لإطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل. قال الوردانى: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضاً وقول بعضهم إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازاً لعلاقة اللزوم. (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ الأول الذى هو الأثنى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الأثنى. والمعنى الأثنى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل. (قوله وحذفها) أى الياء. (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد إعرابها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. (قوله إذا ما ثنيا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لجحبه فى قول جمع الذى الألى الذين ولأن سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره. قيل: كان عليه أن يقول فى غير تصغير لأنك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان بإثبات الياء والجواب أنه إنما حكم على لفظ الذى والثى المكبرين. (قوله لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة، ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط إذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن إذا شرطية، وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ فقيه أنه مع عدم مناسبتها كان الواجب حيثذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصاً عند الناظم اهـ يسّ مع زيادة. والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الإفراد. (قوله بل ما ثليه) تصرّح بما علم مما قبله وبلى للإنتقال لا للإضراب وما وقعت على ما قبل الياء وهو الذال والتاء، والضمير المستتر فى ثليه عائد على الياء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس. وأما الضمير البارز فى ثليه فعائد على ما. (قوله وكان القياس اللذيان إلخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية أنها تثنية

كما يقال : الشجيان والشجيين في تشنية الشجى وما أشبهه ، إلا أن الذى والى لم يكن لياثهما حظ في التحريك لبناثهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (وَأَلْتَوْنُ) من مثنى الذى والى (إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرئ : ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء : ١٦] وأما في النصب فمنعه البصرى وأجازة الكوفى وهو الصحيح ، فقد قرئ في السبع : ﴿رَبَّنَا أَرْنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت : ٢٩] (وَأَلْتَوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَثْنِي) تشنية ذا وتا (شُدُّدَا * أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح . وقد قرئ : ﴿فَذَاكَكَ بَرَهَانًا﴾ [القصص : ٣٢] ﴿إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ﴾ [القصص : ٢٧] ، بالتشديد فيهما (وَتَعْوِضُ بِذَاكَ)

حقيقية وإليه ذهب بعضهم غير مشروط في التشنية الحقيقية الإعراب . وذهب بعضهم إلى أنهما صيغتان مستأنفتان الدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدما . ويمكن إجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثنيا إذا أتى بهما على صورة المثني . ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثني . والأصح أنهما مبنيان . والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء . (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تشنية المغرب وتشنية المبنى سم . (قوله والنون أن تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التشنية ونونها . وقال أبو حيان هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها . قال في التوضيح وشرحه : وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللذان في حالة الرفع تقصير للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد . قال الفرزدق :

أبْنَى كَلِيبٍ إِنَّ عَمِي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ^(١)

الهمزة للنداء وبني منادى ، والغل بالضم حديد يجعل في العنق ا هـ مع حذف . وبلحارث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى في النسب . وشاهد حذف نون اللتان قوله :

هُمَا اللَّتَانِ لَوْ وَلَدَتِ قِيمٌ لَقِيلَ فُخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ^(٢)

وفيها لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل . (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة سبعية وكذا فذاذك . (قوله وأما في النصب) أى والجرو وترك ذكره لعلمه بالمقايضة . (قوله ربنا أَرْنَا اللَّذَيْنِ) ضبطه البعض بسكون الراء لأن من يشدد النون يسكن راء أَرْنَا وهذا مستحسن لا واجب لأن التلقيق من قراءة جائز إذا لم يحتل المعنى والإعراب كما هنا . (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد . وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حد شيء جاء بك أى ما جاء بك إلا شيء ، وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف . قال سم : ينبغى على

(١) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق أحد أعلام النفاذ . والمعنى : كليب بن يربوع من قوم جرير . الأغلال : جمع غل وهو القيد . الإعراب : أبنى : الهمزة للنداء ، وبني منادى منصوب بالياء . كليب : مضاف إليه . إن : حرف توكيد ونصب . عمى : اسم منصوب بالياء لأنه مثني ، وباء التكلم مضاف إليه . اللذان : خبر إن . قَتَلَا الْمُلُوكَ : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ : الواو عاطفة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة . والشاهد في البيت حذف نون اللذان ، في حالة الرفع .

(٢) البيت للأطفال وهو من الرجز . والمعنى : صميم أى خالص . وإعراب البيت : هما : مبتدأ . التا : خبر . لو : شرطية . ولدت قيم : فعل وفاعل . ل قيل : اللام واقعة في جواب لو ، وقيل فعل ماضى مبني للمجهول : فخر : خبر لمبتدأ محذوف والتصوير هذا فخر . لهم جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفخر . صميم : صفة لفخر والجملة في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة الشرط وجوابه صلة الموصول والشاهد في البيت حذف النون من اللتان .

التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي ، والألف من ذا وتا (قصيدا) على الأصح . وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس . وألف شديدا وقصدا للإطلاق . انتهى حكم تشية الذي والتي . وأما (جَمْعُ اللَّذِي) فشيئان : الأول (الآلِي) مقصورا وقد يمد قال الشاعر : [٨٢] وَتَلِيَّ الْآلِي يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْآلِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِدَا الْقَبْلِ وقال الآخر :

[٨٣] أُمِّي اللَّهِ لِلشَّمِّ الْآلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا والكثير استعماله في جمع من يعقل ، ويستعمل في غيره قليلا . وقد يستعمل أيضا جمعا للتي كما في قوله في البيت الأول على الآلي تراهن وقوله : [٨٤] مَعَا حُبِّهَا الْآلِي كُنَّ قَبْلَهَا

أن التشديد للتعويض ألا يجوز التشديد في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وإنما لم يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتشية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق . (قوله على الأصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تشية المعرب وتشية المبنى . (قوله الآلي) يلزمه أل فلا يشية بالي الجارة ولهذا يكتب بغير واو كافي التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الإشارية فتكتب بواو بعد الهزمة لعدم أل فيها فتشية بالي الجارة . (قوله وتلي) الضمير راجع إلى المنون في البيت قبله وهو الموت . ويستلزون بلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الآلي حال أي حالة كونهم على الخيول الآلي الخ . والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب . والحدا كعنب جمع حداة كعنبه وهي الطائر المعروف . والقيل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحيتين أي حول . قاله العيني . (قوله للشم) قال العيني : في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . والقين الحداد ، والصقال الجلاء اهـ

[٨٢] قبله : فَلَئِكَ مَحْطُوبٌ قَدْ لَمَلَتْ ضَبَابَتَا قَدِيمَا قَتِيلَيْنَا الْخُنُونُ وَمَا تَلِيَسِي قَالَهُمَا أَبُو ذُؤَيْبٍ خَوْلِدُ الْمَذَلِ . وهما من قصيدة طويلة من الطويل . الفاء للعطف ، وتلك مبتدأ وخطوب خبره وهو جمع خطب وهو الأمر العظيم . (قوله قد لملت) أي استمعت ضبابتا ، وقدما نصب على الظرف . (قوله المنون) أي المنية مرفوع لأنه فاعل تبلينا من الإبلاء وهو الإقناء ، وثلاثيه بلي بلي بلاء بكسر الباء ، ومفعول وما تبلي محذوف أي وما تبليها ، أي نحن ما نقدر على إبلاء المنون كإبلائها إيانا . ويجوز أن تكون هذه الجملة حالا . (قوله وتلي) بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون . (قوله الآلي يستلتمون) مفعوله : أي الذين بلبسون اللأمة وهي الدرع ، وفيه الشاهد حيث أطلق الآلي على الذين ، وفي قوله على الآلي أيضا حيث أطلقه على اللاتي لأن المعنى على الخيول اللاتي تراهن يوم الروع بفتح الراء أي يوم الحرب . ومحل على الأولى نصب على الحال . (قوله كالحداد) في محل نصب على أنه مفعول ثان لترى وهو بكسر الحاء وفتح الدال وفي آخره همزة جمع حداة وهي الطائر المعروف كعنب وعنبه . والقيل بضم القاف وسكون الباء الموحدة وهي التي في عينها قبل بفتحيتين وهو الحول . قال الأصمعي : وفي العين الحول والقيل ، يقال حولت عينه نحو لا حولاً ، وأحولت حولاً . وقبلت تقبل قبلاً ، وأقبلت قبلاً . فالحول أن تكون كأنها تنظر إلى الحجاج . والقيل كأنها تنظر إلى عرض الأنف . والحجاج بفتح الحاء وكسرها وبعدها جيمان بينهما ألف وهو العظيم الذي ينبت عليه الحاجب .

[٨٣] قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور كان رافضياً توفي سنة خمس ومائة بالمدينة . وكثير تصغير كثير وإنما صغر لأنه كان حقيراً شديداً القصر . وكان يلقب بزب الذباب . وهو من قصيدة من الطويل . قوله للشم في محل نصب على المفعولية ، وهو جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه . (قوله الآلاء) أي الذين وفيه الشاهد فإنها موصولة بمعنى الذين للجمع المذكور ولهذا وصف بها المذكور . والقين الحداد وهو فاعل أجاد أي أحكم ويومانصب على الظرف وصفها كلام إضافي منصوب لأنه مفعول أجاد القين .

[٨٤] تمامه : وَخَلَّتْ مَكَائِلُهُمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلِ

والثاني (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى رفعا ونصبا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هذيل أو عقيل (بِالْوَاوِ زَلْفًا نَطْقًا) قال :

[٨٥] . نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصُّبَا حَا يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

(فتنبيه) : من المعلوم أن الألفى اسم جمع لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز^(١) ، وأما الذين فإنه خاص بالعقلاء ، والذي عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين انتهى

وكانه يشير إلى أن الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحيثذفى الكلام حذف أى أى الله ضرر الشم إلخ . وبحث الروداني فى الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة . وقد يقال الأصل عدم الضرورة . (قوله أو عقيل) كذا بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير . (قوله بالواو رفعا نطقا) وهل هو حيثذفى معرب أو مبنى جىء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى إذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ، ولأن الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التننية ، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذى هو خصائص الأسماء فيعارض . (قوله صبحوا الصبا حا) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح ، وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا ، والتخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الإغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال . والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم . هذا ملخص ما فى التصريح والعينى . ويكتب الذون على هذه اللغة بلامين لمشابهة العرب الذين تظهر معه أل كافى يس وقد مررت المسئلة عن الفزرى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أى بالحذف والتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلامة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد . ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحيثذفى لا تجوز (قوله فإنه خاص بالعقلاء إلخ) كذا فى ابن الناطم ، ورد بأن عموم الذى لا يمنع جري جمعه على سنن الجموع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فإنها عامة للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل وإلا فلا ، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا . والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحينية التى ذكرها الشارح بل من حيث إن الذى ليس علما ولا صفة ، والتننية جارية على ما حقه أن يكون على سنن تننية المبنيات

= قاله مجنون ليل قيس بن ملح ، وهو من فصيدة من الطويل . (قوله حبا) فاعل حبا ، أى حب ليل . (قوله حب الألفى) كلام إضافى مفعول : أى حب النساء اللاتى كن قبلها . وفيه الشاهد حيث استعمل الألفى موضع اللاتى . (قوله وحلت) أن ليل مكانا أى فى مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها . ولما قطع قبل عن الإضافة بنى على الضم . وحل على صيغة المجهول فاعله مستتر فيه ، ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم ويكون فاعله هو من يفتح الميم فى من قبل ، والتقدير لم يكن حل فيه من كان قبلها جناحه .

[٨٥] قاله رجل من بنى عقيل جاهلى ، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابى . وقيل قاله رؤبة . وقال الصنعانى : قاله ليل الأخيلية فى قتل دهر الجعفى :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَحَا حَا قَتَلْنَا قَهْجَجَا بِهِ الْوَا حَا
لَا كَذِبَ الْيَوْمِ وَلَا مَرْحَا قَوْمِي اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصُّبَا حَا
* يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَا حَا *

والجحجحاح بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة بعدها جيم أيضا وبعد الألف حاء مهملة أيضا ومعناه السيد . وقوله دهر اعطف بيان للجحجحاح أو بدل منه . والأنواح جمع نوح . (قوله لا كذب) بفتح الكاف وكسر الذال . والمزاح بالزى المعجمة . وقال أبو حاتم بالراء المهملة من مرح إذا بطر . (قوله نحن) مبتدأ وخبره اللذون صبحوا وفيه الشاهد فإنه أجره مجرى المذكور السالم حيث رفعه بالواو فى حالة الرفع ، وهذه لغة هذيل . وقيل =

(١) انظر توضيح المقاصد ، والمسالك ١/١٢٧ .

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التي مبتدأ، وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع، أي التي قد جمع باللاتي واللاتي نحو ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]، ﴿وَاللَّاتِي يَتَسَنَّ مِنْ الْحَيْضِ﴾ [الطلاق: ٤٠]، وقد تقدم أنها تجمع على الأولى وتجمع أيضا على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدودا ومقصورا، وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسرة أي معربا إعراب أولات، وليست هذه بمجموع حقيقة وإنما هي أسماء جموع (وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرَا وَقَعًا) واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكذلك متعلق به، ونزرا أي قليلا حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف للإطلاق والمعنى أن اللاء

فإن المبنى لاحظ له من الحركة فيأوه ساكنة وحققها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم. وإثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا في الروداني. ولك منع الرد بأن الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الأوصاف فتأمل. وإنما اختص الذين بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزبدية والعمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما في شرح الجامع. ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَثْمَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أي في اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبني على خلاف التحقيق كما مر بيانه قوله بلا للات الباء بمعنى على أو للالة (قوله أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء إشارة إلى أن إثبات الياء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضا تقديمه إثباتها على حذفها في قوله بإثبات إلخ (قوله على الألى) أي فتكون الألى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اهـ دما مبنى (قوله وتجمع أيضا على اللواتي) هذا عطف على قوله وقد تقدم إلخ قال الروداني والصحيح أن اللواتي واللواتي جمعان للاتي واللاتي كالمهادي والهوادي. واللاءات جمع اللاتي اهـ ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال اللواتي بالمد وإثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين في أنه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللاتين كما قال الشاعر:

وأنا من اللاتين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا

وسمع اللاءون رفعا كما سمع اللذون رفعا اهـ ولتبادر الأول جرى عليه الشارح (قوله والذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعيارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اهـ وهذا هو الظاهر ويمكن إرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء إلخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشترك بين جمع الذي والتي كالألى اهـ وقد يدعى أن استعمال

= لغة بنى عقيل. والتشديد في صبحو ليس للتكثير من صبحته إذا أتته صباحا، والمفعول محذوف تقديره نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحا أي في وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية وكذا يوم النخيل نصب على الظرفية، وهو بضم النون وفتح الحاء المعجمة تصغير نخل في الأصل، وهو اسم لعدة مواضع. وأراد به الشاعر موضعا بالشام مسمى بنخيل. والغارة اسم من الإغارة على العدو، وانتصابه على التعليل. ويجوز أن يكون حالا والتقدير مغيرين. والملحاح بكسر الميم من إلخ السحاب إذا دام مطره، وإلخ السائل إذا ألحف، وأراد غارة شديدة لازمة.

وقع جمعا للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ، ومن هذا قوله^(١) :
 [٨٦] فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ غَلَيْتَا اللَّاءَ قَدْ مَهَلُّوا الْحُجُورَا
 . والمشارك ستة : من وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله (وَمَنْ
 وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي) أى فى الموصولة (مَا ذَكَرَ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شَهْرٍ) بهذا
 فأما من فالأصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله :
 [٨٧] أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلَّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللان بقلته التى صرح بها المصنف ، ويؤيده تقديمهم
 احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قول بأمن منه) أى
 من هذا المملوح واللاء إلتخ صفة لأبأونا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل
 عن السعد وغيره أن الخلاف الجارى فى أل المعرفة من أنها أل يحملتها أو اللام فقط يجزى فى الموصولة (قوله تساوى
 ما ذكر) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله فى الموصولة) لو قال
 فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى ، إذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر
 فى مجرد كون كل موصولة لأنه لا يفيد لاشتراك الذى هو المقصود (قوله وهكذا إلتخ) هكذا أى هكذا حال من
 الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وإفراد اسم الإشارة بتأول المذكور
 (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره . وتذكر اسم الإشارة
 باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة وإليه أشار بقوله
 لعارض تشبيه أو مرسل لعلاقة الجزئية وإليه أشار بقوله أو تغليب عليه لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على
 ما قاله ابن كمال باشا ، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله أو اقترانه إلتخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته . والضمير
 فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصيح تشبيله بقوله أسرب القطا إلتخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة
 (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء ، والسرب القطيع من كل شئ ، وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى
 بهوى كرمى فبمعنى سقط . فندأوه السرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم .

[٨٦] قاله رجل من بنى سليم . وهو من الرافر . ومعناه ليس آبأونا الذين أصلحوا شأننا ومهلوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر
 امتنانا علينا من هذا المملوح . الفاء للعطف إن تقدمه شئ وما بمعنى ليس . وقوله بأمن منه خبره والباء زائدة والضمير فى منه يرجع إلى
 المملوح (قوله اللاء) صفة لأبأونا وفيه الشاهد حيث أطلق اللاء على جماعة المذكور موضع الذين ، والأكثر كونها لجمع المؤنث نحو قوله
 تعالى : ﴿ وَاللَّاءُ يَمْسُكُ ﴾ وحذف منه الباء أيضا إذ أصله اللان وقد قرئ بهما جميعا .

[٨٧] قاله العباس بن الأحنف . وتماه : * لَعَلَّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ * وهو من قصيدة من الطويل . والسرب بكسر السين وسكون
 الراء المهملتين وفى آخره باء موحدة وهو الجماعة من القطا . ومثله السربة بالضم والهمزة فيه حرف نداء وهل للاستفهام من مبتدأ . ويعبر
 جناحه فى محل الرفع خبره وفيه الشاهد حيث أطلق من على غير العاقل لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إعارة الجناح
 لأجل الطير ان نحو محبوبته التى هو متشوق إليها وياك لأجلها نزها منزلة العقلاء . ويروى هل من معبر جناحه فلا شاهد فيه فافهم .

(١) لسب هذا البيت لرجل من بنى سليم والذى نسبته إليه الفراء . والشاهد لى البيت قوله اللاء ، حيث جاء فى جمع المذكور كالذين وجعله وصفا لآباء .

وقوله :

[٨٨] أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
أو تغليب عليه في اختلاط نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) [الحج : ١٨]

(قوله ألا عِمَّ صباحا) قيل أصل عِمَّ أنعم من نعم ينعم بكسر العين فهما أى تنعم حذفت المعزة والتون تخفيفا على غير قياس ، ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم ، وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن . ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع . وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل . والظلل ما شخص من آثار الديار . والبالى المشرف على العدم والاستفهام إنكارى . والعصر بضمين لغة في العصر فسكون كالعصر بضم فسكون . وعم صباحا من تحية الجاهلية دماينى ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أى في حال اختلاط العاقل بغيره . قال في المعنى يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الأبوين للأب والأم والمشرقين والمغربين إلا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغربا هما والخافقين للمشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لأنه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر ولاختلاط كما في تغليب المخاطبين على الغائبين في ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة : ١٨٣] بعد قوله ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة : ٢١] لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا بعبدوا والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم من وكانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية . والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم من ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة : ٣٤] ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه في ﴿أَوْ لَتَعُوذُنَّ مِنْهُنَّ﴾ [الأعراف : ٨٨] بعد قوله تعالى : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ [الأعراف : ٨٨] ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم في يذروكم فيه بعد قوله تعالى : ﴿جَعَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾ [النحل : ٧٢] ، وإلا لقال يذريكم وإياها ومعنى يذروكم فيه يشكم ويكثر كم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدماينى (قوله نحو والله يسجد) أى يخضع فلا إشكال في وصف غير العاقل به . وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فإنه يشمل الأدمى والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لتنظيم الآية لأنه ليس من الثانى بل من الأول يعنى التغليب .

[٨٨] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى . وهو أول قصيدة طويلة من الطويل . وهو مصرع فلذلك أتت عروضه سالمة . وكلمة إلا للعرض والتحضيض . وعم فعل وفاعل . وأصله انعم حذفت منه الألف والتون استخفافا . ويجوز في العين الفتح والكسر والفتح من أنعم مفتوح العين والكسر من مكسورها . وقيل إنه من وعم يعم مثل وعد يعد بمعنى نعم ينعم . وهو من تحايا الجاهلية ففى الغدوات يقولون عم صباحا ، وفي العشيات عم مساء . وانتصاب صباحا على الظرف كأنه قال انعم في صباحك . ويجوز أن يكون تميزا منقولا نحو اشتعل الرأس شيبا ، وأبها منادى حذفت حرف نداءه . والظلل صفة للمنادى تابع له وهو ما شخص من آثار الدار ، والبالى صفته من بل يلى إذا اخلو لوق وهذا من عاداتهم يخاطبون الجمادات ويعنون أهلها (قوله وهل) استفهام على سبيل الإنكار والمعنى قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم بعدهم وكأنه يعنى بذلك نفسه (قوله يعمن) أصله ينعم وهو فعل مؤكد بالتون ومن فاعله ، وفيه الشاهد حيث استعمالها في غير العقلاء تنزيلا لها منزلة العقلاء . والعصر بضمين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد وهو الدهر والزمان ويجمع على عصور ، والخالى صفته من خلا الشيء يخلو خلا .

(١) ليس هذا لفظ الآية ، لأن ما ذكره الشارح وهو الأهلون لم يرد به التلاوة ، وإنما يرد به التحليل فقط .

أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو ﴿فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانه بالعاقل في كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ﴿ومنهم من يؤمن به﴾ [يونس: ٤٠]، ﴿ومن يقنت منكن﴾ [الأحزاب: ٣١] ويجوز اعتبار المعنى نحو

(قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المعنى بالاختلاط في هذه الآية الثانية أيضاً أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل الجموعى وفي هذه الآية على الكل الإفرادى فانهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الأوجه لأنها المتقدمة في الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالإضمار لأن الكلام فيها وفي التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى إلخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة إلا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الإنسان والطائر واقترانها في العموم السابق (قوله والأكثر في ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التثنية بقوله تعالى: ﴿ومن يقنت﴾ [الأحزاب: ٣١] ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته ليس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمك لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هي أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبيح في صورتين الأولين أشد، لأن تخالف الخبر والخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وإن من النسوان من هي روضة* فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا في التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه، ومن الدماميني. ولـ في بحث لأنه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضاً الإخبار بمؤنث عن مذكر، فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى في قوله من هي حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضاً، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما في الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والأسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر. (فائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً نحو ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ [البقرة: ٨] وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ﴿ومن الناس من يشترى هو الحديث﴾ [لقمان: ٦]، -إلى قوله- وإذا قتل عليه آياتنا﴾ [الأنفال: ٣١]، وأما الاختصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسي عن النحويين وعلوه بأنه يكون إلباساً بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيراً، وأقره ابن هشام وغيره أهـ دماميني ملخصاً، لكن قال في الجمع وتجاوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك أهـ وفي الرضى ما نصه: وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر فتقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والأولى الجواز على ضعف إلا في اللام

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ومن قوله^(١):

[٨٩] تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَلِحَانِ

وأما ما فإنها لغير العالم نحو ﴿ما عندكم ينفد﴾ [النحل: ٩٦]، وتستعمل في غيره قليلا إذا اختلط به نحو ﴿يسبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾ [الجمعة: ١] وتستعمل أيضا في

الموصولة فإنه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لحفاء موصوليتها اهـ (قوله تعش) الخطاب للذنب وقوله لا تخونني أى على ألا تخونني وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتني (قوله فإنها لغير العالم) أى موضوعه لغير العالم. قال في التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثر على أنها للعقلاء وغيرهم اهـ قال في شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبي ﷺ كما في كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبيري لما سمع قوله تعالى: ﴿إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال لأخصمنا محمدا فجاء إلى النبي ﷺ فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي ﷺ: «ما أجهلك بلغة قومك؟ ما لما لا يعقل» اهـ وهذا إن صح كان نصا في المسألة (قوله نحو ما عندكم ينفد) قيل أى ما عندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وإن لم يشر الشارح إلا إلى الثاني بقوله إذ اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم. (قوله في صفات العالم) أى في ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثبوتية في المثال الأول لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم وإنما قلنا أى في ذوات إلخ لأن ما في الأمثلة ليست واقعة على الصفات نفسها إذ النكاح في المثال الأول لا يتعلق إلا بالذات والتنزيه في المثالين الآخرين للذات، وإنما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل

[٨٩] قاله الفرزدق. وهو من قصيدة يخاطب بها الذئب الذى أتناه وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد نارا ثم رمى إليه من زاده وقاله له: تعال تعش ثم بعد ذلك ينبغى ألا يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصططحبان (قوله تعش) أمر والخطاب للذئب. وفي كتاب سيبويه تعال: قوله لا تخونني قيل إنه جواب الشرط ولا محل لها من الإعراب، والحق أن يكون الجواب هو قوله نكن مثل من ياذنب، ويكون قوله لا تخونني جواب القسم الذى تضمنه عاهدتني، أو يكون جملة حالية (قوله مثل من) كلام إضافي منصوب لأنه خبر نكن، ومن موصولة، ويصططحبان صلتها. وقوله ياذنب معترض بين الموصول وصلته. والشاهد في مثل من حيث راعى معنى من في قوله يصططحبان بالثنية، ومن الموصولة يجوز في ضميرها الاعتبار أن اللفظ والمعنى.

(١) البيت من الطويل وهو للفرزق بن همام بن صعصة. وقد ذكره ابن عيش في الفصل ١٣٢/٢، وذكره سيبويه في الكتاب ٤٠٤/١، والنحسب ١٤٥/٢/٢١٩/١.

صفات العالم نحو ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء: ٣]، وحكى أبو زيد^(١) سبحانه ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخر كنّا لنا. وقيل بل هي فيها لذوات من يعقل. وتستعمل في المبهمة أمره كقولك - وقد رأيت شبيحا من بعد -: انظر إلى ما رأى؛ وتكون بلفظ واحد كمن.

(تقريبه): تقع من وما موصولتين كما مر، واستفهاميتين نحو من عندك، وما عندك،

موصول استعمل في العالم نحو جاعف من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة. وعبرة الكشف في تفسير قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء: ٣٠]، ما نصه وقيل ما ذهبوا إلى الصفة ولأن الأنثى من العقلاء يجزى غير العقلاء اهـ قال السعدني في حواشيه عليه التفرقة أي بين من وما إذا أريد الذات أي لا مع ملاحظة الصفة أما إذا أريد الصفة أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كمن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أي الزخشرى والسكاكى وغيرهما وإن أنكره البعض. والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والتيب إلى غير ذلك من الأوصاف اهـ ويجوز في بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أي الطيب، والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أي حقيقة كما في يس. وقوله في المبهمة أمره أي الذي لم يدرأ إنسان هو أو غير إنسان. قال المصنف وكذا لو علمت إنسانيته ولم يدر أذكر هو أو أنتى كقوله تعالى: ﴿إني نذرت لك ما في بطني محررا﴾ [آل عمران: ٣٥]، (قوله وتكون بلفظ واحد كمن) أي والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما إلخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصلية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما في حيثما فإن ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما في لو ما ضربت زيدا فإن ما غيرت لو من الشرطية إلى التحضيض. قال المصنف في التسهيل ويوصف بها أي بما على رأى اهـ قال الدماميني نحو لأمر ما جدع قصير أنفه أي لأمر أي أمر وهذه التي يعبر عنها بالإبهامية، ويتفرع على الإبهام الحفارة نحو أعطه شيئا، والفخامة نحو لأمر ما جدع قصير أنفه، والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال للمصنف والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أول لأن زيادتها عوضا عن محذوف

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد... بن الخزرج الإمام المشهور. كان إماما في النحو، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبيت عليه اللغة والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء ورواية بن العجاج... وأبي حاتم السجستاني... وروى له أبو داود والترمذي. ومن تصانيفه: لغات القرآن والتلخيص، خلق الإنسان، إيمان عثمان، المقصب غريب الأسماء... اللغات، واللغات، الحظ من إلى قول ربه الله سنة ٢١٥هـ أو ٢١٤هـ أو ٢١٦هـ، انظر البنية ١/٥٨٢، ٥٨٣.

وشرطيتين نحو ﴿من يهد الله فهو المهتدي﴾ [الإسراء : ٩٧] ، ﴿وما تفعلوا من خير يوف إليكم﴾ [البقرة : ٢٧٢] ، ونكرتين موصوفتين كقوله :
[٩٠] * أَلَا رُبُّ مَنْ تَلَقَّيْتُمْ لَكَ نَاصِحٌ *

وقوله :

[٩١] رُبُّ مَنْ أَضْحَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمْنَى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

وقوله :

[٩٢] لِمَا نَافِعٍ يَسْتَعِي أَلَلِيْبُ فَلَا تَكُنْ بِشَيْءٍ بَعِيدٍ تَفْعُهُ أَلَذَّهَرُ سَاعِيَا

وقوله :

[٩٣] رُبُّ مَا تَكْرَهُ أَلْنَفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهْ قَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت ، فزادها عوضا من كان . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة ألا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل ، وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف إليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول إما ﴿وما تففقوا من خير يوف إليكم﴾ وإما ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ [البقرة : ١٩٧] ، بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لأن الذي يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير مخذوف أي تكرهه . وقوله فرجة بالفتح أي انفراج . وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا في العيني . وفي القاموس أن الفرجة بمعنى

[٩٠] البيت : * وهو مؤقن بالغيب غير أمين *

وهو من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام .

[٩١] البيت من الرمل ، وهو لسويد بن أبي كاهل .

[٩٢] البيت من الطويل وهو بلا نسبة .

[٩٣] قاله أمية بن أبي الصلت . ونسبه في الحماسة البصرية إلى حنيفة بن عمير اليشكري . وقيل هو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله ، والأول أشهر . وهو من الخفيف . المعنى رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل = عقال الدابة . وفي رواية سيويه ربما تجزع النفوس . ووب من الحروف الجارة . وكلمة ما بمعنى شيء نكرة مجردة عن معنى الحروف ناقصة موصوفة ، والتقدير رب شيء تكرهه النفوس ، فحذف العائد الذي هو مفعول تكره ، والجملة صفة ما ، وفيه الشاهد . ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المخذوف اسما ظاهرا أي قد تكره النفوس من الأمر شيئا والأصل من الأمور أمرا . وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ الجملة بعده صفة له . (قوله فرجة) بفتح الفاء وهي التفصي والانفراج . وقال النحاس الفرجة بالفتح في الأمر وبالضم فيما يرى من الحائط . والعقال بكسر العين وهو القيد وقال ابن الأثير هو الحبل الذي يعقل به البعير .

ومن ذلك فيهما قولهم : مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك . ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما مَنْ فعلى رأى أى على زعم أنها فى قوله (١) :

[٩٦] وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَاعْلَانِ

تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح . وقال غيره من موصول فاعل ، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعري شعري . وأما ما فعل رأى

المخلوص من الممثلة وأن فرجة نحو الحائط بالضم . والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة . قال فى المعنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا أى وصفا فيه ، أو الأصل من الأمور أمرا وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جملة له فرجة إلخ عليهما صفة للمحذوف اهـ وقوله إنابة الصفة إلخ أى وهى لا تجوز اختيارا إلا إذا كان الموصوف بعض اسم سابق بمرور بمن أو فى مناظرة ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعل رأى أى على) متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أى على (قوله والفاعل مستتر) أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله :

ويرفعان مضمران يفسره ميمز كنهم قوما معشره

وسىأتى أنه مما يفتر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو هو المخصوص فهو إما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر وإعلان ، أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال وإما خبر مبتدأ محذوف على ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق به المحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالته سر وإعلان . قال ابن هشام ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله . قال الدمامينى ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اهـ وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا . فإن قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور ؟ أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف إذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر وإعلان .

[٩٤] صدره : * وَنَعَمْ مَرْكَاءُ مَنْ صَافَتْ مَذَاهِبُهُ *

وقبله : وَكَيْفَ أَزْهَبَ أَمْوَا أَوْ أَرَاغَ لَهُ وَقَدْ زَكَّاتُ إِلَى بَشَرِ آتَنِ مَرَوَانِ
وهما من البسيط (قوله مَرْكَاء) بفتح الميم وسكون الزاى المعجمة مفعول من زكأت إلى فلان أى لجأت إليه (قوله ونعم من هو) قال ابن القطاع نعم مكررة . وقيل إن فاعله مستتر تقديره ونعم هو من هو ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح . وحكى أبو على بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة . وفيه الشاهد . وقيل من موصولة فاعل نعم ، وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو فى سر وإعلان ، والظرف يتعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل : أى ونعم من هو الثابت فى حالته السر والإعلان . (قلت) ويحتاج فى ذلك إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح فافهم .

(١) البيت من البسيط ، وقائله مجهول . وهو من شواهد الجمع ١/١٩٢ ، ٢/٨٦ .

البصريين إلا الأخفش في نحو ما أحسن زيدا؛ إذ المعنى شيء حسن زيدا على ما سيأتى بيانه في بابه. وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم الزمخشري نحو غسلته غسلًا نعمًا، أى نعم شيئًا فما نصب على التمييز. وأما أل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف^(١). والدليل على اسميتها أشياء: الأول عود الضمير عليها في

وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقريئة المدح أى الممدوح في سر وإعلان كما جرينا عليه أنفا (قوله على حد قوله شعري شعري) أى على طريقته في التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها وهو الخير الذات الموصوفة بالفضائل (قوله إلا الأخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوز، ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخير عليهما محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم (قوله وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين إلخ. وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلا إن زيدا بما أن يكتب أى من شيء كتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان، والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدماميني (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تميزه. وأجيب بمنع المساواة لأن معناها شيء عظيم، وبهذا الاعتبار يحصل التمييز ١ هـ شئني ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمختصيص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه ستأتى في باب نعم وبئس، وقد درج عليه في المعنى في موضع، ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هو وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى القدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ﴿إِنْ قَدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أى فنعمة الشئ هى والأصل فنعمة الشئ إبداءها، لأن الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فأنفصل وارتفع، والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أى في الخارج وإلا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله إلى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر (قوله إلى أنها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة.

(١) واستدل الأخفش على ذلك بأن العامل بخطاها كما بخطاها مع الاسم الجامد مثل: الرجل، ولو كانت اسما لكان لها موضع إعرابى، واستحقت الصفة التى بعدها الإجمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف.

نحو أفلح المتلقى ربه . وقال المازني عائد على موصوف محذوف ، ورد بأن الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها . الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو جاء الكريم ، فلولا موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف . الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حيثئذ معها أحق منه بدونها . الرابع دخولها على الفعل في نحو^(١) :

[٩٥] مَا أَتَيْتُ بِالْحَكَمِ أَتَرْضَى حُكْمَهُ

(قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء (قوله بأن الحذف الموصوف مظان) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو في نحو ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أى دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق، وفينا سلم وفينا هلك (قوله إلا لضرورة) كقوله: * ترمى بكفى كان من أرمى البشر * أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كرما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التثنية بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع اسم الفاعل بمعنى المضى حيثئذ أى حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف. وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع أنه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الأحقية أن عمله بسبب شبه الفعل المضارع وهى مبعدة له شبه ومقربة له من الجوامد لأنها حيثئذ من خصائص الأسماء التى الأصل فيها الجمود لأن أصل وضعها للذوات والترم الأخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل. (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الأخيرين (قوله لكان لها موضع من الإعراب) أى واستحق مدخولها عدم الإعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الإعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لأخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل أى القياس على جعل الإعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصولة وصلته أخذاً مما يأتي. قال الروداني

[١] ذكره العيني فى شواهد الكلام ، شاهدا لدخول الألف واللام على الفعل المضارع تشبيها له بالصفة .

(١) البيت من البسيط ، ولقائله الفزدق ، وهو من أملت يجر بها رجلاً من بنى عذرة . وعجز البيت قوله :

ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجلد

والمعرفة مختصة بالاسم. واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب، فاجرور ضارب ولا موضع لأل؟ ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين^(١) الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم، فلو كانت اسما لكان فاعلا واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول. وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى^(٢) ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات. وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاعر^(٣):

[٩٦] ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوصِّلُنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَلِهِمْ وَأَمْسَلِمَةً

وإنما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمرجى لعدم العلمية اهـ وبحت الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن المقصود والموصول وإنما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في أي الموصلة والذين والذين على القول بإعرابهما والذين واللائين على لغة، وأجاب الرضوي عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في لا التي بمعنى غير (قوله لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا الموصول ولا ينحصر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير أل إلخ) أي لحفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ إذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلني) عطف على خليل وجملة يرمى إلخ خبر ثان لذلك وقوله وأمسلمه بكسر اللام وهي الحجر.

[٩٦] قاله بغير بن غنمة الطائي شاعر جاهلي مقل. وقد ركب ابن النافذ وأبوهم من قبله صدر البيت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه:

وَإِنْ مَسْؤَلَايَ ذُو يُعْمِرُنِي لَا إِخْلَافَ بَيْنَنَا وَلَا جَرَمَ
يَنْهَرُنِي بِسَنَكْ غَيْرِ مُقْتَلَرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَلِهِمْ وَأَمْسَلِمَةً

وفي رواية السهيلي والجرهري وذو يعاتبني. وهو من المنسرح. وأصله مستفعلن مفعولات مستفعلن مرتين (قوله ذاك) مبتدأ وخليلى خبره، أي صاحبي. وذو بمعنى الذي. وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الذي للمذكر. واستشهد به الزنجشري على مجيء الميم مكان لام التعريف في قوله بامسهم وامسلمة والأصل بالسهم والسلمة. وأهل اليمن يجعلون عوض اللام ميمًا. والسلمة بفتح السين واللام واحدة السلم وهو شجرة من شجر الحضاة، كذا فسره البعل في شرح الجرجانية وتبعه على هذا بعض المتأخرين. وليس كذلك. بل الصحيح أن سلمة ههنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة ولما ذكر الجرهرى السلمة بكسر اللام امتشهد عليه بهذا البيت (فإن قلت) يرمى ما موقعه من الإعراب؟ قلت خبر ثان ويجوز أن يكون حالا. وقيل الواو في وذو يعاتبني زائدة والجملة صفة لقوله ذلك. وقوله خليلي بدل منه ويرمى خبر لذلك وفيه نظر لا يخفى.

(١) الشلوبين: هو عمر بن محمد بن عمر... الأستاذ أبو علي، الأشيلي الأزدي، المعروف بالشلوبين. كان إمامًا في العربية في عصره بلا مناص، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والغرب. وأما آخره سنين. ومن تصانيفه: تعليقه على كتاب سيره، وشرحين على الجزولية. تولى رحمه الله سنة ٦٤٥هـ (انظر البنية ٢/٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) انظر توضيح المقاصد، والمسالك ١/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) البيت من شواهد ابن عميش ١٧/٩، والمجم ١/٧٩، والدرر ١/٥٣.

وقال الآخر :

[٩٧] فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَاتِيَّ

وقال الآخر :

[٩٨] فَأَيُّمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبَى مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

[٩٩] فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ وَجَدَى وَبَثْرَى ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْثُ

والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد . وبعضهم يعربها إعراب ذى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * [١٠٠]

(وكالتى أيضاً لديهم) أى عند طيىء (ذات) أى بعض طيىء ألحق بذو تاء التأنيث

(قوله ساعيا) أى آخذا لصدقات الأموال . والمشرق السيف المنسوب إلى مشارف موضع بأرض العرب ، والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها إلخ) استشكل الإعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله إعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا . وخص بعضهم الإعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كما في التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل . وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفي التوضيح . وحكى إعراب ذات وذوات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الإضافة كما في التصريح . وحكى إعراب ذات إعراب جمع المؤنث السالم كما في الجمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات .

[٩٧] البيت لقول الطائي ، وهو من شعراء الدولة الأموية ، والبيت من الطويل . والشاهد فيه قوله : « وجاء » حيث جاءت « ذوه » للعاقل وهو المرء الذى يجمع الزكاة .

[٩٨] ذكر العيني هذا الشاهد في شواهد العرب والمبنى بلفظ « من ذى » دليلا على إعراب ذى بمعنى الذى إعراب ذى بمعنى صاحب ، ولم يذكره الأحموي هناك ، وذكره هنا بلفظ ذو دليلا على صحة إطلاقها على العاقل ولم يذكره العيني . [٩٩] قاله سنان بن الفحل من طى وهو من قصيدة من الوافر والفاء في فإن للتعليل . قوله وبثرى كلام إضافي مبتدأ ، وقوله ذو حفرت خيره ، وفيه الشاهد فإن ذو فيه موصولة وأطلقه على المؤنث وهى البئر أى وبثرى التى حفرت والتى طويت والعاقد فيهما محذوف أى حفرتها وطويتها ، ويقال طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة . وتسمى هذه ذو الطائية فإن طيا يقولون هذا ذو قال ذاك ورأيت ذو قال ذاك ومررت بذو قال ذاك ، فيستعملونه للمذكر والمؤنث جميعا . [١٠٠] راجع الشاهد رقم ١٠٠ ، وراجع البيت في ابن يعيش ١٣٨/٣ ، والتصريح ١٢٧/١ ، والحقى . ٤١ (٢٨١) والمقرب ٢٧ .

مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : بالفضل ذو فضلكم الله به^(١) ، والكرامة ذات أكرمكم الله به (وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَيْ ذَوَاتُ) جمعا لذات . قال الراجز^(٢) :

[١٠١] جَمَعَهَا مِنْ أَيْتَقِي مَوَارِقِي ذَوَاتِ يَسْهَضْنَ بِغَيْرِ مَائِقِي

(تقنيه) : ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما . قال الناظم : وأظن أن الحامل له

(قوله بالفضل إلخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل . وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله جمعها) أى النون المتقدمة في البيت قبله والأنيق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأصل أيتق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف . والموارق جمع مارقة أى سوابق . وقوله ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتذكيرا في المدح والذم أو خبر لمخدوف أى من ذوات إلخ . ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة . وقوله بغير سائق بالهمزة من السوق (قوله إذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات ، وقوله غير معنى التي واللاق بأن أريد المفرد المذكر أو المثني مطلقا أو جمع الذكور أى مع أن مثني المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذو . قال الرضي في ذو الطائفة أربع لغات أشهرها ما مر أعنى عدم تصريحها أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها . والرابعة تصريحها بتصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة أهل المصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف والتقدير وكالتي واللتين لديمهم إلخ . ولا مكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم إلخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول في تثنية إلخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيىء بل أسنده إليهم

[١٠١] قاله رؤية . أى جمعت النون المذكورة فيما قبله . والأنيق بسكون الياء آخر الحروف ثم النون المضمومة جمع ناقة وأصلها نوقة فجمع على أنوق في القلة ، فاستثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أونوق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أيتق . وتجمع على أيتائق جمع الجمع . والموارق جمع مارقة من مرق السهم من الرمايا شبهت هذه الأيتق بالسهم التي تفرق من الرمايا في سرعة مشيها وجريها وسبقها . وروى سوابق جمع سابقة . وقوله ذوات موصولة بمعنى اللاتي ، وفيه الشاهد فإنه جمع ذات لغة جماعة من طيىء ، وأكثرهم يستعملون ذو الموصولة بلفظ واحد للمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث . وقوله ينهضن صلة الموصول . قوله بغير سائق من السوق فافهم .

(١) أى أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤية ، وهو من الشواهد المقرب ٦ ، والتصريح ١٣٨/١ . الإعراب : جمعها : فعل وفاعل ومفعول . من أيتق : جار ومجرور متعلق بجمع . موارق : صفة الأيتق . ذوات : صفة ثانية لأيتق ، على رأى من يجز تخالف الصفة والموصوف في التعريف والتذكير ، أو بدل منها أو خبر مبتدأ محذوف عنه من لا يجز . ينهض : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول . بغير : جار ومجرور متعلق بيهض . سائق : مضاف إليه .

على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) ذا (فِي الْكَلَامِ) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر أثر الأمرين فى البديل من اسم الاستفهام وفى الوجوب ، فتقول عند جعلك ذا موصولا: ماذا صنعت أخير أم شر بالرفع على البدلية من

جملة فعلية مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليه الشاطبى وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل إنما تعرض لمؤاخذة المصنف إياه من جهة إثبات غير ذو وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن فى نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور نظرا . قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طىء وتثنيهما وجمعهما عند بعضهم . وقال السيوطى فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا إطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طىء وأن ابن مالك إنما نازع فى الثبوت كذا فى الروداني ، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية إلخ (قوله على ذلك) أى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا ولخفتها باختتامها بالألف فتدبر (قوله من أنها إلخ) إنما قصر وجه الشبه على ذلك لأن من جملة ما تقدم كون ما لغير العاقل من أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازى (قوله من استفهام) ففى المتن حذف من الثانى لدلالة الأول لكن فى صنع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن (قوله على الأصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط ورد بالسماح فى كليهما (قوله اسما واحدا مستفهما به) أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة ، فصور التركيب ثلاثة ويقال له الإلغاء الحكيمى والغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم تبعاً للكوفيين المحوذين زيادة الأسماء قالوا وذلك المجموع اسما واحدا مستفهما به بخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا ، ذكره الدمامينى نقلا عن المصنف وغيره وكذا فى الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهم منه أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح . ويظهر أثر الإلغاءين فى نحو سألت عماذا فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكيمى وتحذف معه على تقدير الحقيقى قاله الشيخ يحيى (قوله لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لأن ذا معرفة حيثئذ فتأمل اهـ وجاز هنا الإخبار بمعرفة عن نكرة لأن هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يغير بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا فى نحو كم مالك وخير منك زيد سيبويه . وفى النسخ نحو فإن حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى فى الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر أو المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر . (قوله قال الشاعر إلخ) قال الدمامينى يجوز فى البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرباط محذوف أى يحاوله لجواز مثل هذا فى الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أى هو نحب (قوله يحاول) أى يطلب . والنحب فى الأصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى

ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمر وقال الشاعر^(١) :
 [١٠٢] ألا تسألان المرء ماذا يُحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
 وتقول عند جعلهما اسما واحدا: ماذا صنعت أخيرا أم شرا، ومن ذا أكرمت أزيدا أم
 عمرا^(٢) بالنصب على البداية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل في
 الجواب نحو ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ [البقرة: ٢١٩] قرأ أبو عمرو برفع العفو على
 جعل ذا موصولا، والباقون بالنصب على يجعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم قالوا
 خيرا﴾ [النحل: ٣٠]، فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجوز أن تكون موصولة،
 وأجازه الكوفيون^(٣) تمسكا بقوله:

[١٠٣] عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تخمين طليق

ألا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا أنذر أو جبه على نفسه فهو يسعى في قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله
 وتقول عند جعلهما اسما واحدا) فيصح أيضا في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع
 مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو في موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف
 مع أنه يرد على الأول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يقيده ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف
 الضمير الشاغل قبيح كما سيأتي في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استحسانا لأن حق الجواب أن
 يطابق السؤال اسمية أو فعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازه الكوفيون) أي كما أجازوا في بقية
 أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وما
 تلك يمينك﴾ [طه: ١٧] أي الذين تقتلون والتي يمينك. وأجيب بجعل تقتلون ويمينك حالا قاله الدماميني.

[١٠٢] قاله لبيد العامري. وهو من قصيدة من الطويل. وكلمة ألا كلمة تنبيه، وما استفهامية مبتدأ وذا خبرها، ويجوز العكس على الخلاف. وفيه
 الشاهد فإن ذافيه بمعنى الذي والجملة بعدها صلها وذلك لأن تقدمها استفهام بما وهذا بالاتفاق. ومعنى يحاول يطلب والعائد فيه محذوف أي يحاول.
 [١٠٣] قاله يزيد بن مفرغ الحميري. وهو من قصيدة من الطويل هجاء عباد بن زياد بن أبي سفيان وملا البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان. فلما
 ظفر به أزمه جوه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلما فيه معاوية فوجه يريد يقال له حمحام فأخرجه وقدمت له فرس من خيل البريد
 فنفرت فقال * عدس ما لعباد عليك إمارة * إلخ. ويقال قدمت له بغلة وهو الأظهر. قوله عدس بفتح العين والذال والسين للمهمات وهو في الأصل
 صوت يزرجه البغل، وقد يسمى البغل به، وتقديره يا عدس حذف منه حرف النداء. وقوله إمارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم، وارتفاعه على
 الابتداء وخبره قوله ما لعباد. قوله أمنت جملة كاشفة لمعنى الجملة السابقة. قوله وهذا بمعنى الذي وفيه الشاهد على رأى الكوفيين فإنهم قالوا هذا هنا
 موصول. وقال البصريون هو اسم إشارة فلا يقع موصولا وتحميل حال، والتقدير وهذا طليق محمولا. وعلى قولهم هذا مبتدأ، وطليق خبره.
 وتحميل صلة الموصول، والعائد محذوف: أي والذي تحمليه طليق أي مطلق من الحبس.

(١) البيت من الطويل والمعنى: يحاول: يحال. تحب: نذر. والإعراب: ألا: أداة استفتاح. تسألان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل.
 المرء: مفعول به. ماذا: ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبر. يحاول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها صلة الموصول.
 أنحب: الهمزة للاستفهام، وتحب بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ. فيقضى: الفاء عاطفة، ويقضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر. أم: حرف عطف. ضلال: مفعول على تحب. وباطل: معطوف على ضلال.

(٢) وتكون ذاهدا (من) للعاقل، وبعد ما الغير العقال. وجاء بعد من العاقل في قول الشاعر:

ألا إن قليبي لى الطاعنين حزين فمن ذا يعسرى الحزينا

(٣) ولكن البصريين رأوا أن هذا اسم إشارة. لأن ها التية لا تدخل على الموصولات ويجعلونه مبتدأ كما قال الكوفيون.

وخرُج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولاً .
(تفصيله) : يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ألا تكون مشاراً بها نحو
 ماذا التواني ؟ وماذا الوقوف ؟ وسكت عنه لوضوحه **(وَكُلُّهَا)** أى كل الموصولات **(يَلْزَمُ)**
 أن تكون **(بَعْدَهُ صِلَةٌ)** تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته^(١) أو منوية
 كقوله :

[١٠٤] **نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْمَعُ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا**
 أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام . وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة

(قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل . والإمارة بالكسر الحكم .
 والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما
 ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلّموا فيه معاوية فوجه له يريد فأخرجه
 وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عيني . باختصار **(قوله وتحملين حال)** أى من ضمير طليق بناء
 على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما في شرح الجامع **(قوله ألا تكون
 مشاراً بها)** زاد البعض تبعاً لشيخنا شرطاً آخر وهو ألا يكون بعدها اسم موصول نحو ﴿ من ذا
 الذى يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ [البقرة : ٥٥] ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم تلغ في
 الكلام لأنها في هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذي خير . وفي الدماميني أن الإلغاء يرجع
 في هذه الحالة أيضاً ولا يتعين لأنه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيد له أو خير لمبتدأ محذوف
 ا هـ وفي اليبضاوى أن من مبتدأ وذا خير والذي بدل ا هـ **(قوله وكلها يلزم بعده صلة)** قال في
 التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركاً فيها أو مدلولاً بها على ما حذف ا هـ فلاشتراك
 فيما إذا ناسب الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما لم تناسب إلا واحداً منها والقسم
 الأول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثاني داخل تحت قوله أو منوية **(قوله بعده)** ويجوز الفصل
 بينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما في الجمع والدماميني .

[١٠٤] قاله عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن الأبرص ، شاعر فحل من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة
 من الكامل **(قوله نحن)** مبتدأ وخبره قوله الألى ، وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى
 آخره عليه . وفيه الشاهد وهو أن الصلة لابد منها للموصول إما لفظاً وإما تقديرًا . والتقدير نحن الذين جمعنا جموعنا
 فاجمع أنت أيضاً جموعك . وقال أبو عبيد الذين ههنا لا صلة لما **(قوله ثم وجههم)** عطف على فاجمع . وفيه شاهد
 آخر وهو أن الألى بمعنى الذين .

(١) وذلك الأكثر في ذكر الصلة صراحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً ﴾ .

ولا شيء منها على الموصول وأما نحو ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف : ٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة أن تكون معهودة أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو

(قوله تعرفه) اعترض بأن الموصول لو كان معرفاً بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة بصفته . وأجيب بأن تعيين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشاراً به إلى المعهود بمضمون صلته بين التكلم والمخاطب ، فمعنى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فهي موضوعية على أن تكون معرفة بصلتها . وأما إذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت إنساناً مضروباً لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وإن حصل لقولك إنساناً لكنه ليس بتخصيصاً وضاعياً بل هو عارض لأن إنساناً موضوع لإنسان ما ، بخلاف الذي ومن مثلاً فإنهما وضعا لمخصص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد إلها خلق السموات والأرض أه دماينى ببعض تلخيص وسياق قريباً جواب آخر فتنبه (قوله ولا شيء منها) أى ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجاءت نحو جاء الذى قائم أبوه . قال فى التسهيل وقد بلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً أو أل . وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزئى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل . قال الماردى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت . مما زيدا تضرب ومتعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق إلخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل إذا كان ظرفاً كما فى الآية وعليه لا تقدير . قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقاً فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالأسم الواحد . واختار السيوطى ما نقله فى الجمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسماً كان أو حرفياً^(١) (قوله بمحذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى بمن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خير ثان لكان أفاده الدماينى (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأن ذلك فى باب الاشتغال قاله يسن (قوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفته قيل عمل اشتراط العهد إذا أريد بالموصول معهود فإن أريد به الجنس أو

(١) وهذا أحسن وأولى بالاتباع .

جاء الذى قام أبوه ، والمنزلة منزلة المعهود هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو ﴿ فغشيم من اليم ما غشيم ﴾ [طه : ٧٨] ، ﴿ فأوحى إلى عبده ما أوحى ﴾ [النجم : ١٠] ، وأن تكون (على ضمير لائق) بالموصول أى مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَةً) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله^(١) :

الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الرودائى بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها العهد الخارجى نحو وإذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة : أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الأفراد نحو كمثل الذى ينعت أو فى ضمن جميع الأفراد نحو اقلوا المشركين بناء على أن أُل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد الخارجى فى الأول وذمنى فى غيره وأما نحو ﴿ فغشيم من اليم ما غشيم ﴾ فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج أنه غشيم فإن المعهود خارج يجوز أن يكون مجعلا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) إجراء لدالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار ، فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض . قد يقال إن عرفت الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبرة التوضيح معهودة إلا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن إبهامها ١ هـ وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) أى التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيم إلخ مثال للتخويف وقوله فأوحى إلخ مثال للتفخيم (قوله وأن تكون إلخ) يلزم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة (قوله أى مطابق له إلخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أُل على ما مر . هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه . ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا إذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ﴾ [آل عمران : ٨١] ، فاللام الأولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها معكم لأنه اسم ظاهر خلف عن الضمير والأصل مصدق ، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتك

(١) مر هذا الشاهد برقم (٨٢) انظره فى موضعه .

[١٠٥] * سَعَادُ التِي أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا *

وقوله^(١) :

[١٠٦] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ * *

كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه .

(تنبيه) : الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ * بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَاهُ كُفْلٌ) فعندى ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة

نظر إلى المبتدأ أو رحمة نظرا إلى الخير واعتبار الخير أكثر وأقرب كما في التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتيال الضمير هنا وتعيينه في الشاهد قبله للغمية عدد الشاهد . (قوله فلا إشكال في العائد) أى في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الأكثر) أى في غير آل على ما مر (قوله فإن لزم لبس إلخ) اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا لبس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر . وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حيثئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني . والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقة العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع . وبالنقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقة الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض .

[١٠٥] قاله مجنون بنى عامر كذا قيل . وصدره :

* قَيَّازِبٌ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ *

وهو من الطويل (قوله وأنت) مبتدأ وخبره الذي في رحمة الله أطمع ، والتقدير أنت الذي أطمع في رحمتك . وهذا من المواضع التي خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما في قولهم : أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى . وفيه الشاهد إذ القياس وأنت الذي في رحمة أطمع ، أو في رحمتك ، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس .

(١) هذا الشاهد مر برقم (٨٣) انظره في موضعه . وهو في هذا الموضع على خلاف القياس .

لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى استقر فى الدار . وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذى اليوم والذى بك ، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .
(تنبيه) : من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظا ومعنى ، فلا يجوز جاء الذى الذى أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى^(١) فى الكل وللمازنى فى الأخيرة وأما قوله :

(قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه لأنهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتها على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال فى المفتى قال ابن يعيش وإنما لم يجر فى الصلة أن يقال إن نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمخذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة واطراد هذا ، ولـ فيه بحث إذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدأ مخذوف إذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة حيثئذ وظاهر إطلاقهم يخالفه . ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة ألا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلاحيه الباقي وهو الجار والمجرور للوصول فليتأمل (قوله خبرية) اعتراض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر . ويمكن أن يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الأصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط . ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا إلى الجواب . وأما من يسميها إنشائية نظرا إلى القسم فيستثنى من عدم جواز الوصل بالإنشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها إذا كان جوابا خيرا وإلا فلا كذا فى الروداني ، وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجملة الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد إذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الروداني دفعا لتوهم أنها فى مقام التحويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى أضربه إلخ) المثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثاني للإنشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للإنشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف إليه وفسر الدمامينى والشمى نواها بجهة قصدتها من السفر . وعد فى القاموس من معانى النوى الدار ، والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى الثاني إلخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى إنشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو ﴿فهل عسى﴾ ووقعها خيرا لأن إني عسى صائما دليل على أنه فعل خبري ، وإذا ثبت كونها خيرا فينبغي أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اهـ .

(١) لأن الكسائى أجاز أن تكون الصلة إنشائية .

[١٠٧] وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا
وقوله :

[١٠٨] وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكِ غَاشِقِي

فمخرّج على إضمار قول في الأول أى قبل التي أقول فيها لعلّي أزورها ، وأن ماذا في الثاني اسم واحد وليس ذا موصولة لموافقة عسى لعل في المعنى وأن تكون غير

(قوله لموافقة عسى) علة لمخدوف تقديره وإنما كانت جملة عسى إنشائية لموافقة إلخ (قوله وإن كانت عندهم خبرية) أى بحسب الأصل لا بحسب الاستعمال فإنها بحسب إنشائية اتفاقاً فحينئذ عدم استعمالها صلة إنشائية لا خبرية كذا في الورداني وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إيهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وألا تستدعى إلخ) بقى من الشروط ألا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يسّ نقلاً عن المصنف ولعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال إذا قصد الاستغراق فاستغفده فإنه نفيس (قوله وصفة إلخ) نقل يسّ عن الرخخشرى في المفصل والسعد في المطول أن الوصف من مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدث فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لأنها حيثئذ صفة مشبهة هـ يسّ (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقاً بخلاف أفعال التفضيل فإنه لا يرفع الظاهر باطراد إلا في مسألة الكحل . قوله : (لأنها للثبوت) أى والفعل للتجدد والحدث . قوله : (ومن ثم) أي من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث أنه لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا إنما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق إلا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع أفعال التفضيل الظاهر باطراد

[١٠٧] البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، ومعناه : أنه يريد ويرجو نظرة جهة التي يأكل أن يزورها وإن بعدت دارها . ولقد استدل به الكسائي على جواز مجيء الصلة إنشائية ، حيث وقعت الجملة الإنشائية المصورة « بلعل » صلة للاسم الموصول « التي » وهذا قد رد على تقدير قول مخدوف . والجملة الواقعة صلة خبرية ، وجملة لعلّ مقول القول : . أو أن أزورها صلة التي وجملة لعلّ معترضة ، وخبر لعلّ مخدوف .

[١٠٨] البيت لجميل بن معمر ، وهو من الطويل ومعناه : يقول الشاعر : إن الوشاة لن يستطيعوا أن يقولوا شيئاً إلا أنني أحبك ، والوشاة جمع واش ، وهو النمام الساعى بالفساد . واستدل الكسائي بهذا البيت أيضاً على مجيء الصلة إنشائية واستدل به على أن - ذا - اسم موصول . وجملة الصلة إنشائية ، لأن عسى بمعنى لعلّ ، وقد رد هذا بأن ذا مركبة هنا مع ما فمادّا كلها اسم واحد مستفهم به ، وليست - ذا - اسماً موصولاً .

تعجبية^(١) ، فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف^(٢) قياسا على جواز النعت بها ، وألا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم (وَصِفَةً صَرِيحَةً) أى خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَل) الموصولة . والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف . وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لأنها للثبوت ومن ثم كانت أَل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصریحة الصفة التي غلبت عليها الإسمية نحو أبطح وأجرع وصاحب ، فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة . والصفة الصريحة مع أَل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو ﴿فَالْمَغِيرَاتُ صَبَحَا فَاتَّرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات : ٣ - ٤] . ﴿إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ فَرَضًا حَسَنًا﴾ [الحديد : ١٨] وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وَكَوْلُهَا) أى صلة أَل (بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قُلْ) من ذلك قوله :

إلا في مسألة الكحل بخلاف الصفة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الإسمية) أى بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو في الأصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادي ثم صار اسما للأرض المتسعة . وأما أجرع فهو في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا . وأما الصاحب فهو في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك . قال الشاطبي والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) أى فالخيل المغيرات في الصبح . والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أى حق الموصولة فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه في محل جر باعتبار الإضافية ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبر من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أى صلة أَل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصبح عود الضمير على أَل فالباء على ظاهرها أى وكون أَل موصولة بمعرب إلخ (قوله بمعرب الأفعال) بحث الدماميني أن أَل إذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الإعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر ، وأن قولهم جملة لا محل لها من الإعراب ليس على إطلاقه .

(١) ولقد اختلف العلماء في جملة التعجب أم خبرية أم إنشائية ، فذهب قوم إلى أنها إنشائية ، وقالوا جميعا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ، وذهب فريق إلى أنها خبرية وأجيزوا الوصل بها ومنهم ابن خروف ، وعند الجمهور لا يجوز ، لأن التعجب يتكلم به عند خفاء السبب ، والابهام صناف للبيان ، فتكون مستثناة من الخبرية ، وقيل : إنما لم يوصل بها لأنها وإن كانت خبرية في الأصل ، إنشائية في الاستعمال .
(٢) ابن خروف ، هو علي بن محمد بن علي ... أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، النحوي ... كان إماما في العربية محدثا ، موافقا مقلدا مشاركا في الأصول ... أقرأ النحو بعدة بلاد ، وأقام بحلب مدة ... وكان من تصانيفه شرح سيويه ، وشرح الجمل ، وكتابه في الفرائض ... وقد توفي سنة ٩٠٦ هـ (انظر البهية ٢/٢٠٣) .

[١٠٩] مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ أَتَرْضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات .

(تنبيهه) : شذ وصل ال بالجملة الاسمية كقوله (١) :

ورأيت بخط الشنوائى عازيا لسم ما نصه : يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة . أما إذا كان مفردا صورة جملة حقيقية فلا يكون للجملة التي يصح حلولها محلها . وقد بين الرضى أن صلة آل المفرد : اسم صورة ، فعل حقيقة اهـ وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد بالأصلة وإعراب الاسم بعد آل عارية منها كما مر (قوله الترضى) بإدغام اللام وتركه بخلاف لام آل الحرفية فإنه يجب إدغامها في التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم إنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر . وما قاله ابن مالك بناء على قوله إنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة . ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضي لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر . ورأيت بخط الشنوائى عازيا لسم ما نصه : قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل اهـ جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالي (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسألة لأن بعض الكوفيين يميزونه اختيارا والجمهور يخصصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول الثالث اهـ وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارا لا في القلة لعدم قولهم بها . والذي يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وإن لم يصح بها إذ يعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط . ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه ، فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من أن صلتها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الإسقاطى . وقوله حر أى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لأن ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية

[١٠٩] البيت للفرزدق ، وقد سبق هذا البيت برقم (٩٧) . انظره هناك .

(١) هذا البيت قائله مجهول وهو من شواهد المعنى رقم (٥٩) ، والمجم ١/١٨٥ . ولقد قال العيني : وهذا البيت أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله ، اهـ ، وروى البغدادي بيتا يشبه أن يكون هو هذا البيت ولم يعزه لقائل أيضا ، وهو :
بلى القوم الرسول الله فيهم فم أهل الحكومة من قهر

[١١٠] مِنْ الْقَوْمِ الرُّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ ذَاتُ رِقَابٍ بَيْنِي مَعَدٍ
وبالظرف كقوله^(١) :

[١١١] مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ
و (أَيُّ) تستعمل موصولة خلافاً لأحمد بن يحيى^(٢) في قوله إنها لا تستعمل إلا شرطاً

أو استفهاماً ، وتكون بلفظ واحد في الأفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى^(٣)
إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يشنونها ويجمعونها
(وَأُغْرِبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَلَرُ وَصَلَهَا ضَمِيرٌ أَلْحَدُفُ) فَإِنْ أُضِفَتْ

دائماً وأباً مبنية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون إلخ ليس دخولاً على قول المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله
مرتبط بكل من قوله تستعمل إلخ وقوله وتكون إلخ فافهم .

(قوله خلافاً لأحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله : * فسلم على أيهم أفضل * لأن أي الاستفهامية
والشرطية لا يبينان على الضم ولا يصلحان هنا . تصريح بالمعنى . وبحث فيه باحتمال أن تكون أي في البيت
استفهامية هي وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوف أي على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا
مثل ذلك في : ما هي بنعم الولد ، ما لي بنام صاحبه . وسيأتي جوابه قريباً فتفطن (قوله إلا شرطاً أو استفهاماً)
أي لا موصولة فالخبر إضافي إذ لا ينفي استعمالها نعتاً وحالاً ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله يشنونها ويجمعونها)
يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالأعراب في جميع الأحوال إعراب المثني والجمع . ولك أن تصرح بالمضاف إليه
كأن تقول أيتن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أي من المشترك . وفي صرف أية وأيات
ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة الذي هو شبه العلمية خلاف . قال الروداني والجمهور على
الصرف أي لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله ما لم تضف) أي مدة انتفاء إضافتها

[١١٠] هو من الوافر . أصله من القوم للذين رسول الله منهم . وفيه الشاهد حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة
الجملة الاسمية على وجه الشلوذ . وقيل إن الألف واللام من الذين مبقاة والباقي محذوف للضرورة ، والرسول مرفوع بالابتداء ،
ومنهم خبره (قوله لهم) بدل من قوله من القوم . ورقاب مرفوع بدانته أي ذلت وخضعت . وبنو معد هم قريش وهاشم . ومعد
بفتح الميم هو ابن عدنان بن أدد بن هيمس بن نبت بن قيدر بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليهم .

[١١١] لم أقف على اسم راجزه . ومن مبتدأ وخبره فهو حر . ودخله الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط . والشاهد في قوله على
المع حيث وصل الموصول بالظرف وهو شاذ ، وأصله على الذي معه . وحر بفتح الحاء وكسر الراء أي فهو جدير لائق بعيشة
واسعة . يقال حر وحرى وحرى كلها بمعنى واحد .

(١) البيت مكن الرجز ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الدرر ٦١/١ ، الخبي برقم (٥٩) . وهذا البيت مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ شُكِرْتُمْ
لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ... الإمام أبو العباس ثعلب ... إمام أهل الكوفة في النحو واللغة ... حفظ كتاب القراء فلم يشذ منها حرف ...
ومن مصنفاته صنف المصون في النحو ، معاني الشعر ، معاني القرآن ، القراءات تولى ٢٩١ هـ (انظر البغية ٣٩٦/١ - ٣٩٨) .

(٣) أبو موسى ، هذا أبو موسى الحافض سليمان بن حمد بن أحمد النحوي ، البغدادي المعروف بالحافض ، كان أرواحاً للذكرين من العلماء بنحو
الكوفيين ، وأخذ النحو عن ثعلب ، وجلس في موضعه ، وروى عنه الزاهد وغلّام منطويه ... ومن تصانيفه صنف خلق الإنسان ، الوحوش ... المختصر
في النحو . تولى سنة ٣٠٥ هـ (البغية ٦٠١/١) .

وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ [مريم : ٦٩] ، التقدير أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس^(١) ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أيا (مُطْلَقًا) أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقديم ﴿ثم لننزعن من كل شيعة﴾ الذى يقال فيه أيهم أشد . وما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واحتج عليهما بقوله :

[١١٢] إِذَا مَا لَقِيتَ بَنَى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^[١]

المقيدة أخذا من واو الحال يحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الإضافة دون الحذف نحو أى قائم ، أو ينتفى الحذف دون الإضافة نحو أيهم هو قائم ، فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن التنى إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما إذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته . ووجه البناء في الأخيرة قيام موجه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة . ومن أعربها في هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل . ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية في الأولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما في كل وبعض وحيث بخلاف قيامه مقام المبتدأ (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير . ويحتمل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه أى جاء أيهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه أن زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم . ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعا (قوله على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن للكلمة حالة إعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وإن لم تضاف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله .

[١] قاله غسان بن ولة . وهو من المقارب . وكلمة ما زائدة ، وإذا فيها معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في جوابها وهو فسلم (قوله أيهم) أى موصول مضاف إلى الضمير وصدر صلتها محذوف والتقدير على أيهم هو أفضل . وفيه الشاهد حيث حذف صدر صلتها فلذلك بنى على الضم . وروى بالجر على لغة من أعرب أيا مطلقا . وهذا حجة على أحمد بن يحيى في زعمه أن أيا لا يكون إلا استفهاما أو جزءا .

(١) يونس : هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصرى ، أبو عبد الرحمن من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، برع في النحو ، وصحح من العرب ، وروى عن سيويه ، وله قياس في النحو ... وسمع منه الكسائى والقراء مات سنة ١٨٢ هـ (النية ٣٦٥/٢) .

بضم أى لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ولا تعلق . وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ، وذكر هذا الشرط بن إياز وقال نص عليه النقيب في الأمالي . ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة .

(تنبيهان) : الأول لا تضاف أى لنكرة خلافاً لابن عصفور^(١) ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل

(قوله وتأولاً الآية إلخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول . وبقي رأى ثالث للأخفش والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما إنها تزداد في الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع **(قوله فجعلها استفهامية أيضاً)** اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنزع ليس منها **(قوله الذي يقال فيه)** أى الفريق الذى إلخ . ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقاً يقال فيه إلخ لكان أولى **(قوله وبين معمولها)** اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئاً آخر . وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً وهو اسم الاستفهام المذكور ، ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينفيه تقديرهم القول في قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بش العير . وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولاً فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل . وعبارة المغنى في توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اهـ بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق **(قوله لا تضاف أى)** أى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة نعتاً أو حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزاءه أحسن وأى الدينار دينارك أى أى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أى وأيك فارس الأحزاب * وهما في النكرة بمنزلة كل فراعى في الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أى أى الغلمان أى كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض . إن قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أى . أجيب بأن أياً لو وضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت

(١) والصور الأربع هى :

أ ، أن تضاف ويذكر صدر حلتها مثل يعجبنى أيهم هو قائم .

وبه أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها . مثل يعجبنى أى قائم .

وجم أن لا تضاف ويذكر صور صلتها . مثل يعجبنى أى هو قائم .. وهذه الأحوال الثلاثة معربة بالحركات .

د ، أن تضاف ويحذف صور الصلة مثل قوله تعالى : ﴿ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾ وهذه الحالة لا تعرب إلا إذا

أضيفن وذكر صور الصلة ، وانظر ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ نوضح المقاصد والمسالك ...

متقدم كما في الآية والبيت . وسئل الكسائي لم يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت .
الثاني تكون أى موصولة كما عرف . وشرطا نحو ﴿أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ [الإسراء : ١١٠] واستفهاما نحو ﴿فأى الفريقين أحق بالأمن﴾ [الأنعام : ٨١] ،
ووصلة لنداء ما فيه أل ، ونعتا التكرة . دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل ،
وتقع حالا بعد المعرفة نحو « هذا زيد أى ، رجل »^(١) ومنه قوله :

عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها فإنه محتاج إلى الثاني فقط فأى معرفة
بالإضافة والصلة من جهتين كذا قالوا . ولى فيه بحث لأنه لا يتأتى فيما إذا كانت أى الموصولة للجنس لأن صلتها
حيث لا تعرف العين ، ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالإضافة .
لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لأننا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل
بجنسه . هذا . وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته . وإنما لم تجز
إضافتها إلى التكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى التكرة تقتضى
إبهامه فيحصل التناقض ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها إلخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح . وقال النازم في
التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل
فيها في البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لأن العامل فيها حرف جر . وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل
فهو عامل في المجرور محلا (قوله وسئل الكسائي) أى فى حلقة يونس . تصریح (قوله أى كذا خلقت) أى وضعت
ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الإبهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين
وإيضاحه أى معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع
القيام منه فى الماضى بالفعل وإذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم
لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم أن الإبهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس
من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الأمر يعمل فيها ولا إبهام
فيه لأنه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل
واستقباله فافهم وإنما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر
(قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى وذلك لأنهم استكروا اجتماع التى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما
باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الإبهام
وعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا إذا قطع عن الإضافة واسم الإشارة لوضعهما مبهمين مشروطا إلى إيهامهما إلا
أن اسم الإشارة قد يزيل إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أى فكانت أدخل فى الإبهام فلهذا جاز
يا هذا ولم يميز بأى بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه اهـ وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الإشارة .

[١١٣] فَأَوْزَمِيَتْ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْرٌ أَيْمًا فَهِيَ
(وَفِي * ذَا الْحَذَفِ) المذكور في صلة أى وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيَّا
غَيْرُ أَيْ) من الموصولات (يَقْتَضِي) غير أى مبتدأ ، ويقضى خبره ، وأيا مفعول مقدم .
وأصل التركيب غير أى من الموصولات يقتضى أيا أى يتبعها في جواز حذف صدر الصلة
(إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلَّ) نحو ما أنا بالذى قائل لك سواء أى بالذى هو قائل لك ، ومنه ﴿ وَهُوَ
الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] أى هو في السماء إله (وَأِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ) الوصل
(فَالْحَذَفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون^(١) . ومنه قراءة يحيى بنى يعمر
﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤]

(قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت إليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف في الأول باعتبار الوصف
المدلول عليه بالمضاف إليه وفي الثاني باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت
بقارس أى فارس وبرجل أى رجل . قال الفارسي رجل الثاني غير الأول لأن الأول واحد ، والثاني جنس لأن
أيا بعض ما تضاف إليه (قوله لحبى) اسم رجل ويلزم في هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا بالإضافة
إلى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى إنسان بخلاف مررت برجل أى عالم فلا يجوز
كما في التسهيل والجمع (قوله حذف العائد إذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من
قوله وصدر وصلها (قوله إن يستطل) أى يعدّ طويلا فالسين والتاء لعدّ الشيء كذا كاستحيسته أو يطل بالبناء
للمجهول أى يطيلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على بنائها للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط
طول الصلة في أى ملازمتها للإضافة لفظا أو نية فالطول بالإضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة
لكن يقبح يعجبني أى قائم وإن جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيويه (قوله ومنه وهو الذى
في السماء إله) فإله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير إله مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ، ولا يحسن جعل الظرف متعلقا
بفعل هو صلة وإله الأول والثاني بدلين من الضمير المستتر فيه ، وفي الأرض معطوف على في السماء لتضمنه
الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل باعتناقه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الأرض
إله مبتدأ وخبرا لثلاثا يلزم فساد المعنى إن استوتف وخلو الصلة من عائدا إن عطف كذا في التصريح والروادى
عليه والمغنى (قوله فالحذف نزور) إلا فى لا سيما زيد فإنهم جوزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر

[١١٣] البيت من الطويل ، وقائله الراعى ، وهو من شواهد الجمع ٩٣/١ والشاهد فيه قوله : « أَيْمًا فَي » حيث وقعت « أى »
حال من المعرفة : حبر .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، سواء كان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب
البيروني إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإذا كان الموصول غير أى لم يجوزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين
الفرقتين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى . واستدلال الكوفيون جاء جماعيا ومنه ما ذكر .

وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ﴿ما بعوضة﴾ [البقرة : ٢٦] بالرفع . وقوله :
[١١٤] لا تَنُؤْ إِلَّا الَّذِي خَيْرَ فَمَا شَقِيتَ إِلَّا نَفْسُ الْإِلَهِ لِلشَّرِّ نَاوُونَا
وقوله :

[١١٥] مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهِ وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
(وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلَ) العائد المذكور أى يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه
(لَوْ ضَلَّ مُكْمِلٌ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدرى
أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق في ذلك بين صلة أى وغيرها ، فلا
يجوز جاعى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو

مبتدأ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة إلا استثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل لا سيما
زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار
فإن صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى فى الآيتين . أما ينصب أحسن فالذى اسم موصول
حذف عائدته أى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائدته أى على إحسانه
وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حيثذا اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته إعراب لا بناء
وهى علامة الجر كذا فى الروداتى . وأما ينصب بعوضة فيعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد . وقيل
ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لما ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمير المبتدأ تقديره مثلا هو
بعوضة كذا فى إعراب القرآن لأبى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه وبهيمه
حمد الناس له لرغبته فيه ، ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد إذا مال (قوله العائد المذكور)
أى الذى هو صدر الصلة والأكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع
ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل
(قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) أى مشتملة
على العائد (قوله لأنه والحالة هذه إلخ) فيه أن غاية ذلك حصول الإجمال وهو ليس بعييب ولو قال لأن المتبادر
حيثذا إلى فهم السامع عدم الحذف لاستفهام التعليل .

[١١٤] البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الأشموني فقط . والشاهد فيه قوله : «إلا الذى خير» حيث حذف
عائد الموصول مع كونه مرفوعا بالابتداء والصلة ليست طويلة ، وذلك على تقليل ، وأجازة الكوفيين .
[١١٥] هو من البسيط (قوله من) موصولة فى محل الرفع على الابتداء ، ولا ينطق خيره مجزوم لتضمن المبتدأ معنى الشرط . ويعن
بضم الياء آخر الحروف ، وسكون العين ، وفتح النون من قولهم عتيت بحاجتك بضم أوله أعنى بها . والمعنى من يعتنى بحصول
الحمد أى من يرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالذى هو سفيه : أى كلام فاحش . وما فى بما موصولة وصدر صلتها محذوف
أى بما هو سفيه : أى بالذى هو سفيه ، وفيه الشاهد حيث حذف العائد للرفع بالابتداء مع عدم طول الصلة وهو ضعيف . (قوله
ولا يحد) بالجزم عطفا على لا ينطق من حاد عن الطريق يحيد حيودا وحيدة وحيدة : إذا مال وعدل عنه .

أبوه قائم أو هو عندك أو هو في الدار ، ولا يعجبني أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار كذلك ، أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفرداً أو خالياً عن العائد نحو ﴿أيهم أشد﴾ [مريم : ٦٩] ﴿وهو الذي في السماء إله﴾ [الزخرف : ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف .

(تنبيهان) : الأول ذكر غير الناطم لحذف العائد المبتدأ شروطاً آخر : أحدها ألا يكون معطوفاً نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان . ثانيها ألا يكون معطوفاً عليه نحو جاء الذي هو زيد قائمان ، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه . ثالثها ألا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمك . الثاني أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنَّ (وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلٍ . فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة أل فالفعل (كَمَنْ قَرَجُو يَهَبُ) أي نرجوه ،

(قوله على أن المراد هو يضرب إلخ) أما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفرداً) أي اسماً واحداً (قوله نحو أيهم أشد إلخ) في كلامه لف ونشر مرتب (قوله ألا يكون معطوفاً) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام في حذف العائد المبتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ ، واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدي إلى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمنى (قوله ألا يكون معطوفاً عليه) لأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً أو الإخبار عن مفرد بمنى صورة (قوله ألا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها ببقية الآتي فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف ، وبقي شرطان آخران ألا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذي ما هو قائم وألا يكون بعد حصر نحو جاء الذي ما في الدار إلا هو وإنما في الدار هو ، وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازاً عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المبتدأ لأن المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أي حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله : وفي ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام إلخ) لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان إلا في مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف . وقوله في عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر . وفي كلامه من عيوب القافية التضمنين^(١) وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) في مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ [البقرة : ٣] بناء على تقدير العائد منفصلاً لأنه أرجح أي رزقناهم إياه على أنه سيأتي عن الروداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الاتصال وعليه يخرج القسم الأول ويدخل الثاني .

(١) التضمن أحد عيوب القافية ، وهو تعلق ما فيه قافية بأخرى ، وهو قبيح إن كان مما لا يتم الكلام بدونه . ومقبول - إذا كان فيه بعض المعنى لكنه يفسر ما بعده .

أو هذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ، وما علمت أيدينا أى علمته . والوصف كقوله :
 [١١٦] ما الله مولىك ففضل فأحمدته به فما لدى غيره نفع ولا ضرر^{١١}
 أى الذى الله مولىكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو جاء الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى

(قوله إن انتصب * بفعل أو وصف) فإن قلت قد نصوا فى قوله تعالى : ﴿ أين شركائ الذين كنتم تزعمون ﴾ [القصص : ٦٢] أنه يجوز أن يكون التقدير يزعمونهم شركائ وهذا لا إشكال فيه ، وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائ وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف . قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئء يجوز تبعاً لغيره ولا يجوز مستقلاً ، مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا ضربته تبعاً للفعل وحذف الفاء فى نحو ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، تبعاً للقول اهدمنا منى (قوله أو وصف) أى تام أيضاً ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالته بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يقيد إطلاقه الآتى أيضاً ، أما جاء رجل أنا الضارب أى الضاربة فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد لأن المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائد (قوله وما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى : ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ [يس : ٣٥] ، فى قراءة الكوفيين إلا أنفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين . قال الأصمهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن إثبات العائد اتفاقاً إلا فى ثلاث آيات : ﴿ كالذى يتخبطه الشيطان من المس ﴾ [البقرة : ٢٧٥] ، ﴿ كالذى استهوته الشياطين ﴾ [الأنعام : ١٧١] ، ﴿ واتل عليهم نبأ الذى آتيناه ﴾ [الأعراف : ١٧٥] ، شرح الجامع (قوله أى الذى الله مولىكه) قدر الضمير متصلاً مع أن الراجح انفصاله لأن الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الروداني (قوله نحو جاء الذى إياه أكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم إلا إياه فلا يجوز حذف العائد لأنه لو حذف فى الأول لتبادر إلى الذهن تقديره مؤخرافى ففوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ، ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف إلا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد . ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم إياه . ولا يقدر متصلاً لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدتين غيبة المختلفين فى الأفراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصالهما فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل .

[١] هو أيضاً من البسيط . وكلمة ما موصولة فى محل الرفع على الابتداء وخبره فضل . وقوله الله مولىك جملة من المبتدأ والخبر صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره مولىكه أى مولىك إياه : من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها . وفيه الشاهد وهو حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول . والفاء فى الموضعين للتعليل . والنون فى الحمدنة مخففة للتأكيد والباء فى به تصلح للسببية ، والضمير يرجع إلى الفضل . قوله فما لدى غيره أى ليس عند غير الله نفع حاصل ولا ضرر .

إنه فاضل ، وجاء الذى كأنه زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد في هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

[١١٧] مَا الْمُسْتَفْزُّ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ وَقَوْلُهُ (١) :

[١١٨] فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أَقْرَأَ حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

[١١٩] أَخٌ مُخْلِصٌ وَإِنْ صَبَّوْهُ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ أَى كَانَهُ مَالِكُ .

(تنبيهات) : في عبارته أمور : الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعيه الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف . الثاني ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة آل والذى هو صلتها . ومذهب الجمهور أن منصوب صلة آل لا يجوز حذفه . وعبرة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (٢) .

(قوله ما المستفز) أى المستخف . والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفز . وأتيح بفوقية فتحية فحاء مهملة أى قدر كذا في العينية (قوله في المعقب البغى) أى فى الشيء الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد . فالبغى فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقب ، كذا في العينية وإسناد النبى إلى مدلول الضمير الراجع إلى ما مجاز (قوله كان مالك) علم لرجل والضمير في كأنه إلى الأخ (**) (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا تنبيهات

[١١٧] هو أيضا من البسيط (قوله ما بمعنى) ليس والمستفز من الاستفزاز وهو الاستخفاف والهوى فاعله والمفعول محذوف تقديره ما المستفز الهوى وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذى لصله الألف واللام إذا أصله ما الذى هو مستفز الهوى وهذا نادر . وقوله محمودة عاقبة : كلام إضافي منصوب لأنه خبر ما (قوله ولو أتيح) أى ولو قدر له : من أناح الله الشيء إذا قدره وماذته تاء مشددة من فوق وياء آخر الحروف وجاء مهملة ، والمعطوف عليه محذوف تقديره إن لم ينح له صفوا وان أتيح له . وكذا جواب الشرط محذوف وهو لا يحمد عاقبته . حذف للدلالة الجملة الأولى عليه . وحاصل المعنى ليس الذى استفزه الهوى أى استخفه وعلية محمودة عاقبته وإن قدر له صفاء بلا كدر .

[١١٨] هو من البسيط المجزوء السالم . معناه فى الشيء الذى يعقب البغى أهل البغى من النكال ما يمنع الرجل الجازم الضابط أن يسأم أى يمل من سلوك طريق السداد . والمعقب اسم فاعل من أعقب وهو يتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى ﴿ فَأَعْقِبْهُمْ فَاغْلِبْ ﴾ والبغى مرفوع لأنه فاعله . وأهل البغى كلام إضافي مفعول أول ، والمفعول الثانى هو العائد المحذوف لأن أصله فى المعقب ، البغى وفيه الشاهد حيث حذف العائد المنصوب بالوصف وهو قليل والجملة خبر عن ما في قوله ما ينهى ، وهى موصولة وينهى صلتها ، وأمر أمفعوله ، وحاز ماصفته ، وأن مصدر يمتو التقدير ينهاه عن السأمة فى سلوك طريق السداد فافهم . [١١٩] البيت من الطويل ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « العهد الذى كان مالك » حيث حذف العائد من جملة الصلة ، التى هى قوله : « كان مالك » إلى الموصول ، مع أن العائد منصوب بفعل ناقص .

(١) البيت مجهول القائل وهو من البسيط . والشاهد فيه خوف الضمير العائد إلى « آل » من الصلة وهذا شاذ لا يقاس عليه . لأن المنصوب عائد على آل نفسها ، وهو الذى يدل على إسمية آل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك . (٢) انظر تسهيل القوائد ص ٣٥ . (**) قوله والضمير في كأنه للأخ لا يخلو عن شيء ، فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا ، فالأولى ما أفاده غيره من قوله أخ إغ خبر مقدم ومالك مبتدأ مؤخر ، واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وغيره ما هو المحذوف العائد على الذى ، أى الذى كان مالك إياه ، أى عليه تأمل اهـ . مصححه .

الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجوز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره . الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته . الخامس إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف أجازته الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ؛ واتفقوا على مجيئ الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة : أى عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام^(١) . وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف . وبدأ بالأول فقال : (كَذَاكَ) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذَفْ مَا يَوْصِفُ) عامل (حُفِضًا * كَأَنَّكَ قَاضٍ بَعْدَ) فعل (أَمَرَ مِنْ قَضَى) قال تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه : ٧٢] ، أى قاضيه . ومنه قوله :

[١٢٠] وَيَصْنَعُ فِى غِنَى تِلَادَى إِذَا انْتَشَتَ يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

ماعد الخامس وأما الثانية فلأن الخامس ليس من الأمور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالثنية الأولى فى عبارته أمور ثم يقول يدل قوله الخامس الثانى (قوله بأصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الأصل فيه الفعل (قوله وعبرة التسهيل إلخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة العائد إلى غيرها فلا ينأى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقدر لأن التقليل نسبي فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا كان أحسن لأن هذا الشرط عام كإسأى قاله سم (قوله لم يجوز حذفه إلخ) لأن الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة للتكلم المحذوف رابطا وأنه لا يدري أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود إفادة أنه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولو حظ المجرور رابطا ولم يقصد إفادة عين المضروب جاز الحذف (قوله إنما يقيد الفعل بكونه تاما إلخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله بس (قوله ففى توكيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمرأ .

(قوله أجازته الأخفش) تبع فى العزو للأخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المنع عنه كما فى المعنى . والأخافشة ثلاثة لكن المراد عند الإطلاق أبو الحسن الأخفش شيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف عامل) أى ناصب للعائد محلا باعتبار أنه فى المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وإن كان جارا محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى

[١٢٠] قاله بن ناشب من بنى مازن ، وكان أصاب دما فهدم بلال داره . وقيل إن الحجاج هو الذى هدم داره بالبصرة وحرقتها وهو من قصيدة من الطويل (قوله تِلَادَى) بكسر التاء المثناة من فوق هو ما تحبه أنت من مال ، وهو فاعل تصغر ، وأراد به صغر ، القدر وخص التلاد لأن النفس أضنه به . ونبه بهذا على أنه كما يحذف على قلبه ترك الدار خشية التزام العار كذلك يقل فى عينه إنفاق المال عند إدراك المطلوب (قوله إذا انتشت) أى انصرفت . المعنى يحقر فى عيني أعز أموال ولا أراه شيئا إذا ظفرت بأدارك ما أنا طالبه ، وجواب إذا مقدم عليه . والشاهد فى قوله طالبا حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه ، إذ أصله كنت طالبا ، كما فى قوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ أى قاضيه .

أى طالبه . أما المجرور بإضافة غير وصف نحو وجهه حسن أو بإضافة وصف غير عامل نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه .

(تفنييه)*: إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذى جُرَّ) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصُول جَرَّ) من الحروف مع اتحاد متعلقى الحرفين لفظا ومعنى (كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَن) أى مررت به ومنه ﴿ويشرب مما تشربون﴾ [المؤمنون : ٣٣] ، أى منه . وقوله :

[١٢١] لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ
أى ركنت إليه وقوله :

[١٢٢] لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيقَةً فَبُحِّحَ لَأَنَّ مِيهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ^[٢٧]

أنت مضروبه قاله في التصريح ، وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل إليه نفسى جواز حذف مخفوضه . لا يقال إذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم إلخ لأننا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضى) أى بعد فعل أمر مشتق من قضى بقصر المملود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني تلادى) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد . والتلد بفتح التاء وضمها ، والتلد بفتحتين والتلبد والتلد قاله في القاموس . وخصه بالذكور لأن النفس أضمن به إذا اتنت أى انصرفت ، أى يحقر في عيني أعز أموالى إذا ظفرت بإدراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لأن الحذف إنما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به إلى وجه الشبه لأجل إعراب وإلا فكذا خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة إلخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحروف باطراد سبعة : ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جروهمى جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى : ألا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى (قوله لفظا) أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا ، أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر .

[١٢١] قاله كعب بن زهير قائل بانس سعاد الذى أنشده بحضرة النبی ﷺ : وقوله بيت آخر هو :

إِنْ لُغْنُ لَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي غَيْبَتْ لُغْمُ قَوْمٍ مَقْمَرًا نَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا

وهما من البسيط (قوله لا تركزن) من ركن يركن بفتح عين الفعل فيهما ركننا : إذا مال . ولغة سفل مضمر ركن يركن من باب نصر ينصر . وقال قوم ركن يركن بالكسر في الماضي والضم في الغابر وهو شاذ (قوله ركنت أبناء بعض) صلة للموصول والعائد محذوف تقديره ركنت إليه . وفيه الشاهد حيث حذف الضمير المجرور بالحرف لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثله ، ففى مثل ذلك يجوز حذف العائد لكون الموصوف هو الموصول فى المعنى . ويعبر بفتح الياء آخر الحروف وسكون العين وضم الصاد وفى آخرهاء كلها مهملات ، وهو اسم جمل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو اسم إلى قبيلة منها باهلة . والضمير فى اضطرها يجر جمعا إلى الأبناء ، والتأنيث باعتبار القبيلة

[١٢٢] قاله عنتر بن شداد العبسى . وهو من قصيدة طويلة من الطويل . وسمراء اسم امرأة . وحقية بكسر الحاء وسكون القاف وفتح الياء للوحدة ، ومعناها عمدة طويلة ، وانتصابها على الظرفية . وأصلها فى اللغة بطلق على ثمانين عاما . وقد ضبطه بعضهم خفية من خفى الشئ إذا لم يظهر =

أى بائع به . وخرج عن ذلك نحو جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رغبت عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به تعنى بإحدى الباعين للسببية والأخرى الإلصاق ، وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة . وأما قول حاتم : [١٢٣] وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي أى فيه . وقول الآخر :

[١٢٤] وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ غَلْقُمُ

(قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوباً أى تشربونه لأن ما كان مشروباً بهم لا يتقلب مشروباً بالغير هم وتصحيحه يجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله إلى الأمان) أى الفرار من القتال كما قاله يس . ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمراء) اسم امرأة ، حقبة بحاء مهملة مكسورة ففاء فتحتية من خفى الشئ إذا لم يظهر . الأول أصح . وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح وقوله لأن : أصله الآن نقلت حركة الهززة إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهززة لالتقاءهما اهـ . عني ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعة أن المتعلقين فى هذا المثال متحذان لفظاً ومعنى لأنه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لأن معنى الأول المحبة والثانى الزهد . وأجاب شيخنا بأنهما متحذان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجه .

= والاول أصح (قوله فبح) جواب شرط محذوف تقديره إذا كان كذلك فبح ، وهو بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة أمر من باح بالشئ ييوح به إذا أعلن . والبائع فاعل منه (قوله لأن) أصله الآن ، فحذف منه الهززة ، ويقال لأن لغة فى الآن ، كما يقال فيه تلان أيضاً بالناء المثناة من فوق . وقد روى الأعمى هذا البيت هكذا :

تَعَزُّفْتُ عَنْ ذِكْرِي سَمِيَّةً حَقْبَةً فَبِحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالْبِي أَنْتَ بَائِعُ

ثم قال الحقبة السنة . ومعنى فبح عنك منها أى أخبر عن نفسك ما كنت تكتمه من حبها والاشتياق إليها (قوله أنت بائع) جملة اسمية صلة للموصول ، والعائد محذوف تقديره أنت بائع به . وفيه الشاهد وذلك لأن العائد إذا كان مجروراً بحرف لا يحدف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله ، نحو مررت بالذى مررت به . ولك أن تقول مررت بالذى مررت بدون به .

[١٢٣] قاله حاتم بن عدى الطائى . وهو من الوافر (قوله ومن) للتعليل كما فى قوله تعالى ﴿مَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا﴾ يتعلق بيجور ، أى ولأجل الحسد يجوز على قومي . والحسد تمنى زوال نعمة المحسود . والجور الظلم (قوله وأى) ههنا استهلامية أخبقت إلى الدهر . وذو بمعنى الذى وهى ذو الطائية . ولم يحسدوني جملة صلتها . والعائد محذوف تقديره لم يحسدوني فيه وفيه الشاهد فإنه حذف العائد المجرور والحال أن شروطه لم تكمل . وهذا شاذ وقيل نادر .

[١٢٤] قاله رجل من همدان لم يسم . وهو من الطويل . وشهادة بضم الشين وهى العسل المشمع (قوله يشفى بها) جملة فى محل الرفع =

(١) لقد حذف الضمير فى البيت وذلك شاذ ، والمعنى : أى لم يحسدوني فيه ، فقد حذف الضمير المجرور بالحرف مع عدم جر الاسم الموصول - لنو -

أى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله :
[١٢٥] **لَا تُرَكَّنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ**

البيت . وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل .

(تنبيهات) : الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحمل المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة . واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا : فقال الكسائى حذف الجار أولا ثم حذف العائد . وقال غيره حذفها معا . وجوز سيويه والأخفش الأمرين ا هـ . الثانى قد يحذف ما علم من موصول غير أل ، ومن صلة غيرها : فالأول كقوله :

شيخ الإسلام ما ذهب إليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى ﴿فَاَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤] أى أوامر بما تؤمر به ، وقال الأول الحذف تدريجى فالخذف فى الآية عائد منصوب لا مجرور ، وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته إلى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى أى اجهر بأمرك **(قوله ومن حسد)** من تعليلية **(قوله شهادة)** أى كالشهادة وكذا قوله علقم . وهو بتشديد الواو كما هو أحد اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديرًا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل **(قوله فشاذان)** رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ **(قوله وحكم الموصوف بالموصول إلخ)** مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشنوائى وغيره **(قوله واختلف فى المحذوف إلخ)** لا يخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولا لأن القول الثانى إنما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الأول أن يقول واختلف فى كيفية الحذف **(قوله فقال الكسائى إلخ)** تظهر فائدة الخلاف فى نحو ﴿ذلك الذى يشر الله عباده﴾ [الشورى : ٢٣] أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ، ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل **(قوله من موصول)** أى اسمى لأن الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد إجماعا فى نحو .

= صفة لشهادة **(قوله وهو)** بتشديد الواو مبتدأ وعلقم خبره على تأويل مر وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق ، إذ التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه . وهذا شاذ . وفيه شذوذ آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين ، فإن على الظاهر يتعلق بقوله علق المقدر ، وعلى المقدر يتعلق بقوله صبه ، وهو من صببت للماء فانصب : أى سكبته فانسكب . والعلقم الحنظل . والمعنى أن لسانى مثل العسل يشغنى به الناس ، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه .

[١٢٥] مر هذا الشاهد برقم ١١٩ انظره فى موضعه .

[١٢٦] أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
والثاني كقوله :

[١٢٧] نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمُ إِلَيْنَا
وقد تقدم هذا الثاني .

(خاتمة) : الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر^(١) وذلك ستة : أن . وأن .

﴿يريد الله ليبين لكم﴾ [النساء : ٢٦] ، وعلى خلاف في نحو ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ [الروم : ٢٤] وتسمع بالمعدي خير من أن تراه . ويجوز حذف صلة الحرفي إن بقي معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت أى لأن كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها ، فإن لم يبق معمولها فلا كما في التسهيل (قوله كل حرف إلخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية . وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفي كل من الجوابين نظر وإن أقرهما البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر في الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعب بارد والأقرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرف مصدرى : هذا ، ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضى أنه قال لا خلاف في اسمية الذى المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية وإن لم تزول بالفعل (قوله مع صلته) أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقائى (قوله ستة) الراجع خمسة بإسقاط الذى وأما ﴿وخضعتم كالذى خاضوا﴾ [التوبة : ٦٩] فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو إن الأصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذى خاضوا فأفراد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقائى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الإشكال بمنع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمل .

[١٢٦] البيت من الوافر ، وقائله حسان بن ثابت - رضى الله عنه - ، والبيت من شواهد المغنى ٦٢٥ ، والمختسب ٤٣/١ ، ...

والشاهد فيه قوله : « أَمِنْ يَهْجُو ... ويمدحه » حيث حذف الشاعر الموصول وأبقى صلته .

[١٢٧] مر هذا الشاهد برقم ١٠٥ انظره في موضعه .

(٢) انظر الكفاية ٢/٢٤٠ .

وما . وكى . ولو . والذى . نحو ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت : ٥١]

(قوله أن) أى المشددة وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف إلى اسمها إن كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماض خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة للحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به . وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت في معناه القلب إلى الاستقبال فأثرت الجزم في محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه في هذا وصحح ، واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر ولو زائد لا يدخل على اسم أو مؤول به . وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالأمر لأمرين : أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب . والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز . وأجاب ابن هشام عن الثاني بأن عدم الجواز إنما هو من عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه بالإنشاء وكان ينبغي له ألا يسلم مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، وعن الأول فإن فوات الأمر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدمايين في هذا الجواب عن الأول بأن فيه تسليم فوات الأمر عند السبك وهو قابل للمنع ففي الكشف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح : ١] أى بالأمر بالإنذار فعل هذا يقدر في نحو كتبت إليه بأن قم ولا تقعد كتب إليه بالأمر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب على تقدير التسليم فلا نسلم^(١) أن فوات الأمر كفوات المضى والاستقبال لأن السبك مفوت للأمر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حيثثد عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما ، وفي الجواب عن الثاني بأننا إذا جعلنا أن الموصولة بالأمر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به إذ التقدير أعجبني الأمر بالقيام . ثم قال ويتجه أن يقال لم يتم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج^(٢) عن النظائر ولا دليل^(٣) .

لهم أيضا على أن أن التى يذكر بعدها فعل الأمر والنهى موصول حرفى إذ كل موضع تقع فيه كذلك

(١) (قوله فلا نسلم) أى فيه أن الذى قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضى والاستقبال واللازم إنما هو مطلق زمن .

(٢) (قوله خروج) قد يقال هى أم الباب .

(٣) (قوله ولا دليل) عدم الوجدان لا يقتضى عدم الوجود على أن هذا سوء ظن بالأئمة .

﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ [البقرة : ١٨٤] ﴿ بما نسوا يوم الحساب ﴾ [ص : ٢٦] ،
 ﴿ لكيلا يكون على المؤمنين حرج ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، ﴿ يؤذ أحدهم لو يعمر ﴾
 [البقرة : ٩٦] ، ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ [التوبة : ٦٩] .

محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة^(١) فالأول نحو أرسلت إليه أن قم أو لا تقم . والثاني نحو كتبت إليه بأن قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم أو بلا تقم أي هذا اللفظ فالباء إنما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل . (فائدة) : في حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور : دلالتهما على زمان الحدث : من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم ، وماضي في نحو أعجبني أن قمت ، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته ، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس قدمك ولو قلت أعجبني قدمك لاحتمل أن إعجابه الحالة من أحواله كسر عته لا لذاته . ثم نقل عن ابن جني فرقين : أن أن والفعل لا يؤكدهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ، ولا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فهما اهـ . أقول بقي أمران : أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيئا بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ [العنكبوت : ٢] . ثانيهما صحة الإخبار به عن الجنة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت لاشتغاله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية ، وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بلام ونذر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الأصح بجمله اسمية^(٢) لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء . قال في المغني وعدات عن قول كثير ظرفية إلى قولي زمانية لتشمل نحو ﴿ كلما أضاء لهم مشوا فيه ﴾ [البقرة : ٢٠] ، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت إضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الأخص كافي المغني ما المصدرة موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر اعائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته (قوله وكى) أي الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجمله اسمية . قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى ﴿ يودوا لو أنهم بادون في الأعراب ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ، فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجمله الاسمية على هذا الرأي نعم . ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الإطلاق فتأمل اهـ . ملخصا . والغالب وقوعها بعد مفهم التقنى كجود وأحب . ومن خلاف الغالب .

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق^(٣)

(١) (قوله أو زائدة) في التسهيل ترادفان جواز بعد ما وبين القسم ولو شذوذ بعد كاف الجر . قال الدماميني وترادف أيضا شذوذ بعد إذ .

(٢) (قوله بجمله اسمية) أي نص فيها فلا يرد ما بعد .

(٣) البيت من الكامل ، وقاله قبلة بنت الزخريين الحارث . وقيله :

فالنضر أقرب من أصبت وسيلسة وأحقهم إن كان عسق يحق

ولقد قيل هذا ضمن آيات قالها بعد فقيل النبي ﷺ أباهما بعد غزوة بدر . بيت وقوفه من الدعاء الإسلامية .

[المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ]

(أَل) بجملتها (حَرْفٌ تَعْرِيفٌ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوَاللَّامُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَتَمَطَّ عَرَفْتُ قُلَّ فِيهِ التَّمَطُّ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال^(١) ، وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع^(٢) ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض

[المعرف بأداة التعريف]

الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الأداة ، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بـأَل لجريانه على جميع الأقوال وصدقه على أم في لغة حمير (قوله كما هو مذهب إلخ) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة إلى المصنف في المشبه والنسبة إلى سيبويه في المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على إلخ يوقع في إشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتحمل شيخنا والبعض به لا يجدى (قوله أو اللام) أو لتنوع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير وخبر اللام مخوف أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قبل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب . وقيل في جواب شرط مقدر ، وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى إذا عرفت ذلك فانتبه عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (قوله فتمط عرفت) أى أردت تعريفه . واعتراض بأنه لا فائدة فيه لأنه في الوضع غاية . وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينطلف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة إلى محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير . والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد ، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ، ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده . وقوله قل فيه النمط خير ، والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع أنه مفرد لأن المراد لفظه (قوله على الأول) أى كونها أَل بجملتها . وقوله عند الأول أى الخليل . وقوله وعند الثاني أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كما في الجمع وغيره وإن أو هم صنيع الشارح أنها عنده همزة قطع . ومعنى الاعتداد بها وضعها أنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في لعل فاندفع اعتراض اللقاني بأن الاعتداد بها وضعها ينافي زيادتها وحاصل الدفع أن المنافي للاعتداد وضعها الزيادة على الأداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثاني) أى من قول المتن وهو كون الأداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله في نحو قام القوم ، فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج

(١) وهذا هو مذهب الخليل بن أحمد ، حيث إنه قال : إن ه أَل ه برمتها أداة تعريف ، وأن الهمزة فيها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ، إذ لو كانت وصل لكسرت ، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح ولا تضم إلا لعارض .

(٢) وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، حيث إن اللام وحدها أداة التعريف ، والهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أى بها للتوصل للساكن بالنطق ، وجاءت الهمزة ليوصل بها إلى الساكن ولم تتحرك اللام لأن اللام لو حُرِكت بالكسر كتبت بلام الجر ، وبالفتح التبت بلام الابتداء ، أو بالتضم فتكون لا نظير كاف العربية .. انظر شرح ابن عقيل ١٧٧/١ ، ١٧٨ .

كهزمة إيمان الله فإنها إنما فتحت لكلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقوف عليها في التذكر ، وإعادتها بكما لها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

[١٢٨] يَا خَلِيلِي آرَبَعًا وَاسْتَحْبِرَا أَلْ حَنْزَلُ الدَّارِسَ عَنْ حَتَّى جَلَالٍ
مِثْلُ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْتُ الشَّمَالِ

وكقوله^(١) :

[١٢٩] دَغْ ذَا وَعَجَّلْ ذَا وَالْحَقُّنَا بَذَا الِ بالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلْنَاهُ بَجَلٍ
ودليل الثاني شيان : الأول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ،

إليها وعليهما حذفت الهزمة لتحرك ما قبلها كذا في الجمع . قال شارح الجامع : وقيل الأداة الهزمة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، فالأقوال أربعة : قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها في التعريف) بدليل سقوطها في الدرج وقد يقال سقوطها الكثرة الاستعمال (قوله فيما لأهلية فيه للزيادة) أي لأن يزداد فيه لأن الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتي في قوله * حرف وشبهه من الصرف يرى * ولا يردل فلانها حرف ولا معها الأولى زائدة لأنها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عدها من الأدلة دليل لقوله أصلية (قوله وإن فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اهـ . دمايني (قوله وللوقوف عليها) أي ولا يوقف على أحادي . وقوله في التذكر أي تذكر ما بعدها وللرب في الوقوف عليها فيه طريقتان : سكن آخرها وإلحاق مدة تشعر باسترساله في الكلام فيقولون إلى وتعاد على كلا الطريقتين كما يستفاد من الجمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الأولين من الوقوف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما في كلام الشارح ، ولو قال وحيث اضطر إلى الوقوف لاستقام كلامه (قوله يا خليلي أربعا) من ريع يربع بفتح الموحدة فيهما إذا وقف وانتظر ، والدارس المندرس ، وقوله حلال بكسر الحاء أي حالين ، ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعاً للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفًا وتكثير الأن مثل لا تتعرف بالإضافة لتوغلها في الإبهام . وسحق البرد بفتح السين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي

[١٢٨] قالهما عبيد بن الأبرص وهما من قصيدة من الرمل وفيه الخين والقصر (قوله أربعا) أمر من ريع يربع بفتح عين الفعل فيها إذا وقف وانتظر واستخيرا عطف عليه والشاهد فيه حيث فصل آل من قوله منزل فإن أصله استخير المنزل الدارس فدل هذا على ما ذهب إليه الخليل كذا كرنا ، وكذا في قوله بعد ذلك آل قطر حيث فصل فيهما ، ولو كانت اللام وحدها للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفها . والمنزل بالنصب مفعول استخيرا ، والدارس بالنصب صفة من درس إذا عفى (قوله حلال) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام أي حتى حالين أي تازلين (قوله مثل) بالنصب لأنه صفة للمنزل والسحق بفتح السين المهملة وسكون الحاء هو الثوب البالي . والبرد بضم الباء الموحدة نوع من الثياب معروف (قوله عفى) بالتشديد فعل ، والقطر فاعله : أي المطر . ومغناه بالغين المعجمة مفعوله أي منزله . وتأويب الشمال بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم عطف عليه ، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب . وتأويب تاردهو بها مع السرعة .

[١٢٩] قاله غيلان بن حريث الربعي الرجز . وهو من الرجز المسدس (قوله) عجل أمر ولنا على النصب مفعوله كذا هذا (قوله) والخنا وفي رواية سيويه والزقنا (قوله بهذا) أراد به الشحم ، فأفرد آل ثم أعادها في الشطر الثاني بقوله بالشحم بطريق البديل . وفيه الشاهد حيث احتج به الخليل على أن حرف التعريف هو آل ، وذلك لأن الشاعر وقف عليه ثم أعادها فصار كقذف لا يقال ألف واللام كالأقالق والبال (قوله) إننا قلناه (قوله) بكسر اللام الأولى من الملاة (قوله) بجل بفتح الباء والجم بمعنى حسب . وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بجل بالياء الجارة والحاء المعجمة ، وأراد به الخلل المعهود وهذا أقرب .

(١) هذا البيت اختلط في قائله فقبل : ذو الرمة ، وقيل : غيلان بن حريث . وهو من الرجز المسدس . وهذا البيت من شواهد الكتاب ٦٤/٢ ، والخصائص ٢٩١/١ ، والجمع ٧٩/١ .

ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه ، وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء^(١) ولو أنه ثنائى لقام بنفسه^(٢) . الثاني أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك ، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، ولا الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها . واعلم أن اسم الجنس الداخلة عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو الرجل خير من المرأة ، فالأداة في هذا لتعريف الجنس ،

البرد السحق أى البالى . وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما في القاموس والضمر فيه للحي . والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمال . وتأويها ترديد هبوبها بسرعة على ما في العينى أوهبوبها النهار كله على ما في القاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من الملل وهو السامة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والأقرب عندي أنه من قوطم مللت اللحم بكسر اللام الأولى أى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر . وقوله يحل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء مكسورة جارة وخاء معجمة وهو الأقرب كما في الشواهد (قوله ودليل الثانی) أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج إلا الحرف الأحادى واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما في قوله ألا ترى إلخ إلا أنه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى أن العامل يتخطاها ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد إبطاء لكنه أقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الإبطاء وفيه أن قيام الـ بنفسها لا يقتضى أن ما بعدها نكرة لأنه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإبطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وألا نفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويطل الثانى من دليل الامتزاج أيضا لأن ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للأحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا إبطال للشيء الثانى .

(١) والإبطاء : هو أحد تعيوب القافية ، وهو إعادة ذكر اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها ولكن يجوز ذلك إذا كان بمعنى مختلف مثل : إنسان ، للرجل ، ولناظر العين ، وأجازوا إعادة اللفظة ذاتها بمعناها بعد سبعة أبيات .

(٢) وذلك لاختلاف المعنى في الكلمتين .

ومدخولها في معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحا أو كناية، نحو ﴿وليس الذكر كالأُنثى﴾ [آل عمران: ٣٦]، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها ﴿نذرت لك ما في بطني محررا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصا بالذكر، والأُنثى تقدم ذكرها صريحا في قولها:

(قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه أن أقسام آل أربعة: أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات. ثانيا ورجه السيد الصفوى وصرح به التفتازاني أن آل قسمان كما في التوضيح وغيره: الأول التي للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى، الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد. ثالثها ورجه العلامة القوشجى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة، تارة من حيث هى، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين، وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الأداة إشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لأمن اللبس (قوله نحو الرجل إلخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض أفراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم آل الداخلة على المعارف نحو الإنسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد فى الحث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع آل الجنسية وليس مسلوبا بها، ومنهم من حث بوحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست آل فى المثال للاستغراق وإلا لتوقف الحث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازاني فى تلويحه فإن نواه الخالف لم يحث قط ويصدق ديانة وقضاء لأنه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالأداة فى هذا لتعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى إلخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا. ومعنى كونه فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لا أنه فى مرتبته تعريفا، فلا ينافى أن العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله إلى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع إلى اسم الجنس وضمير عليه إلى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لأمن اللبس ومن الأفراد يبان لما وقوله لتقدم علة لمعينة .

﴿رب إلي وضعتها أنثى﴾ [آل عمران : ٣٦] ، أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو ﴿إذا هما في الغار﴾ التوبة : ٤٠ ، أو حثه نحو القرطاس لمن فوق سهمها ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ومدخولها في معنى علم الشخص ، وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج . ومنه ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾ [يوسف : ١٣] ، والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة في قوله :

[١٣٠] وَلَقَدْ أُمِرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْتَبْنَى

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إما حقيقة نحو ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾ [العصر : ٢] ، أو مجازا نحو أنت الرجل علما وأدبا ، فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس

(قوله مكيا عنه بما) أى باعتبار تقييدها بمحررا وإلا فما عامة للذكر والأنثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص إن الكناية ذكر الملزوم وإرادة اللازم لأن ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لأن المحرر لا يكون إلا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وإرادة اللازم وهو الذكر . قال الفنى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى أنها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لأن التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال فى الكشف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يدل عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشيء فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اهـ . (قوله فإن ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى لحصة أى معنى هو الحصة بالإضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يسـ (قوله أو حسه) أى الإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الإحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب : أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهمها أى رفعه للرمل (قوله وقد يشار به إلى حصة غير معينة) جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللاتق بجعلهم المعروف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها

[١٣٠] البيت من الوافر ، وقائله ، رجل من بنى سلوك واستشهد به سيويه فى الكتاب ٤١٦/١ ، وصاحب المغنى ١٠٢ ، =

ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغة . ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل (وَقَدْ تُرَادُّ) أَل كما يزداد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره ، وتزداد (لَا زِمًا) وغير لازم ، فاللازم في ألفاظ محفوفة وهي الأعلام

نفسها عن التعمين فيكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر إلى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل في الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة إلخ) أى بناء على جعلها نعتا وبصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبني وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يومه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقره بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لأن الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثم قلت لا يعينى لأن المتبادر منه لا يعينى بالسب الذى سمعته منه لما مررت عليه مع أن الحال إذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به إلى جميع الأفراد) وعند عدم قرينة البهضية تحمل أَل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله إلى جميع الأفراد . وقوله إما حقيقة إلخ راجع لقوله إلى جميع الأفراد (قوله أو مجازا) أى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغرافية في جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة . وحينئذ فالحمل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجويز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشايبته جميعهم في استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقائى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه : هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت لجامع لخصائص كل رجل اهـ . فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والأدب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط وبجواب

= والخزانة ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ... وشطر البيت الثاني :

... .. فرضيت ثمك قلت : لا يعينى

والشاهد فيه قوله : « اللّيم يسبني » حيث جاءت جملة يسبني نعتا لقوله : « اللّيم » ، ودل على ذلك أن الاسم المعرف « بأل » المشار بها إلى حصة معينة في الذهن في قوة الاسم النكرة .

التي قارنت آل وضعها زكّاللات) والعزى علمى صنمين ، والسموأل واليسع علمى رجلين (و) الإشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ، فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج^(١) ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ، ولذلك بنى لكنه رده في شرح التسهيل أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ تُمْ أَلَلَاتِي) وبقيّة الموصولات

بأن المراد بالخصائص عند التقيد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أى أحاده ولو كان مدخول آل جمعا على ما حققه التفتازانى في شرحي التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يتمتع زيد الكامل إلا في ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزايد آل) فيه إشارة إلى أن ضمير تزايد راجع إلى لفظة آل في قول المصنف آل حرف إلخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقدسها لأن المراد بآل وضميرها واحد وهو لفظ آل ، وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل . والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لإصلاحيتها للسقوط إذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة آل في السموأل واليسع بأن العلم مجموع آل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد (قوله معرّفا بغيرها) كالعلم والموصول وقوله وباقيها على تنكيره كالتنكير (قوله لازما) حال من ضمير تزايد غير أنه ذكر بعدما أنشأ إشارة إلى جواز الأمرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف : أى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى للعلمية فدخل ما قارنت آل نقله للعلمية كالنضر ، وما قارنت آل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله علمى صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان ، والقولان حكاهما الخازن (قوله علمى رجلين) الأول علم شاعر يهودى والثانى علم نبي ، قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام . واختلف فيه فقيل هو أعجمى وآل قارنت ارتجاله وقيل عربى وآل قارنت نقله من مضارع وسع ، واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الأنبياء إلا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا . وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا ، وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الأول بأن آل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى . وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربى إلى العجمى . وأورد عليه أن الأعلام خارجة من محل الخلاف فإن الواضع لها الأبرار اتفاقا ، ولك أن تقول إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى ، أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى إلى ذلك النبى نحو ﴿اسمه يحيى﴾ [مريم : ٧] ، ﴿وبشرناه بإسحاق﴾ [الصافات : ١١٢] ، ﴿اسمه المسيح عيسى ابن مريم﴾ [آل عمران : ٤٥] ، واليسع من هذا

(١) انظر ٢٦١/١ توضح المقاصد ، والمسالك ...

مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذى وإلا فبنيتها نحو من وما إلا أيا فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا لا تكون أل زائدة . وغير اللازم على ضريين اضطرارى وغيره وقد أشار إلى الأول بقوله (وَلَا ضُطْرَارَ) أى فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

[١٣١] وَلَقَدْ جَنَيْتَ كُمُومًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

القبيل كذا فى الروداني مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض إنه مصروف لوجود أل وإن كانت زائدة ، وضعف سم استشكال الأول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة المعجم (قوله والإشارة) اعلم أنه اختلف فى الآن فالجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها ، وقيل غير ذلك وغير الجمهور على أنه اسم إشارة حقيقة للزمان ، كما أن هناك اسم إشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الروداني . إذا عرفت هذا فقول الشارح والإشارة أن حمل على مذهب الجمهور يجعل المعنى وشبه الإشارة أى شبه اسم الإشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لأن تعريفه على مذهبهم بالعلمية . وإن حمل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الإشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج إذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر ، وإنما اختلفوا فى سبب البناء . ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج إلى جعل تضمن معنى الإشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لوقال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الإشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالإشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الإشارة والإضافة للبيان (قوله فإن جعل فى التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لأن الإشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر ، فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى إلخ) أى لأن أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه وإلغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول إلخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظرية أن يقول والموصول كالذين إلخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب وإلا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى هـ . (قوله وإلا فبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولا اضطرار) أى وغير لازم لا اضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم .

[١٣١] هو من الكامل . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق (قوله جنيته) أى جنيته لك ، من جنيته الثمرة أجنيا فحذف الجار توسعا (قوله كمومًا) مفعول جنيته وهو يفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة جمع كم على وزن فليس وهو واحد كما على وزن فعلة على العكس من باب نمر وثمره (قوله وعساقلا) عطف عليه جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهو نوع من الكمأة وأصله عساقيل فحذف المدة للضرورة . وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب ، وهى أردأ الكمآت . وفيه الشاهد حيث زاد الألف واللام فى الأوبر للضرورة ، إذ أصله بنات أوبر .

أراد «بنات أوبر» لأنه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيويه^(١) ، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كَذَا) من الاضطرارى زيادتها في التمييز نحو (وَطِبْتُ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرَى) في قوله :

[١٣٢] زَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ رُجُوهَنَا صَدَدْتُ وَطِبْتُ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ غَمْرٍو

أراد طببت نفسا لأن التمييز واجب التنكير^(٢) خلافا للكوفيين . وأشار إلى الثاني بقوله (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلًا * لِلْمَحَرِّ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ نُقِلَ) مما

(قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما في الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لأنه حيثئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والإيصال وحسنه موازنة نيتك والأكمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء في الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة ، وأصل عساقل عساقل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفي شرح الدمامينى للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لأنه علم) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعليه فمتعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية لأن أوبر في الأصل وصف بمعنى كثير الوبر وطروا الاسم على الوصفية الأصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد . ومنعه على الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم في حكمه (قوله كذا) خير عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى إلخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل إعراب . والواو في وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها في التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذودا في الأحوال نحو ادخلوا

[١٣٢] قاله رشيد بن شهاب اليشكرى ، وما قيل إنه مصنوع غير صحيح . وهو من قصيدة من الطويل . والخطاب لقيس ابن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو ، وهو بمعنى أبصرتك فلذلك اقتصر على مفعول واحد . وكلمة أن زائدة والمراد بالوجه الأنفس أو الذوات أو الأعيان منهم ، يقال هؤلاء وجوه القوم : أى أعيانهم وساداتهم (قوله صددت) جواب لما ، أى أعرضت (قوله وطبت النفس) أى طابت نفسك عن عمرو الذى قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وفيه الشاهد حيث ذكرنا تمييز معرفا بالألف واللام ، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زادها للضرورة (قوله عن عمرو) يتعلق بطبت والتقدير عن قتل عمرو .

(١) انظر كتاب سيويه ٢٦٤/١ . وقد يجوز أن «أوبر» نكرة فعرفت باللام ، كما حكى سيويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقل ١ هـ . كلام الأصمى .

(٢) وذلك على مذهب البصريين ، لأن الكوليين لا يوجبون تنكير التميز ، بل جائز عندهم أن يكون معرفة ، وأن يكون نكرة .

يقبل آل من مصدر (كَالْفَضْلِ وَ) صفة مثل (الْحَارِثِ وَ) اسم عين مثل (الْثَعْمَانِ) وهو في الأصل اسم من أسماء الدم^{١١}. وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل آل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي . وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد ، وأدد والمنقول عما لا يقبل آل كيزيد ويشكر فأما قوله :

الأول فالأول وجاعوا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاعوا جميعا سندوى (قوله وجوهنا) أى أكابرننا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعدها بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا إلخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتميز طبت محذوف أولا تمييز له (قوله عليه دخلا) الضمير لآل ، وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الألف للثنائية عائدة على الألف واللام المفهومين من آل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ، وضمير عنه يرجع إلى ما (قوله مما يقبل آل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل آل فصيح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه ، فلا يصح أن يكون مما يقبل آل بيانا لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين ويقدر مضاف في كلام الناظم أى للمح معنى ما كان إلخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل إلخ تمثيلا لبعض الأعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الأول يتعين الأول فافهم . وقوله من مصدر بيان لما يقبل آل (قوله والنعمان) أى الذى لم يقارن آل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما في الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف في شرح التسهيل لما قارنت آل وضعه بالنعمان . وأما قوله :

[١] لذلك يجوز دخول « آل » في هذه الثلاثة نظرا للأصل وحذفها نظرا للحال . وهنا شيان . الأول : أن الذى تلمحه حين تدخل « آل » على نعمات هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما ، لأن الحمرة لازمة للدم . الثانى : أن الناظم في كتاب التسهيل جعل « نعمان » من أمثلة العلم الذى قارنت « آل » وضعه كالكلمات والعزى والسؤال ، وهذه لازمة .. وزيدت هنا للمح الأصل وليست بلازمة ، فالذكر والحذف شيان ، وهذا أسهل ، فإذا سميت « النعمان » مقرونا « بأل » فيكون من النوع الأول ، « ونعمان » بدون آل من النوع الثانى .

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

[١٣٣]

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد . ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول آل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل النظر من العلمية الى الأصل فيدخل آل (فَلْيَكُنْ) آل (ذَا) حينئذ (وَحَدَّثَهُ سَيَّانٍ) إذ لا فائدة مترتبة على ذكره ، وإن أراد أن دخول آل سبب

أيما جلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها فليس مما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما في يس عن الشمنى . وفي القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لود في طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك ، وبه يعرف ما في كلام المصريح الذي تبعه شيخنا والبعض من الخلل . والضمير في نسيمها يرجع إلى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلي أو إلى النسيم الأول مرادا به الريح وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف ، ويؤيد هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير عليها يرجع إلى الصبا وبعد هذا البيت :

فإن الصبا ربح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبا ربح مهبها المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار . قال الصفدى الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التي تمر عليها والفضول لأنها نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الأجسام وتحرق الثمار والزروع ، وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها باللفظ وتنفيس الكرب ، فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة . وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فأنته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون . من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد إلخ) أى من الأعلام التى لم يسمع دخول آل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الأوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله إذ الباب سماعى) أى باب إدخال آل للمح الأصل فما سمع من العرب إدخالها عليه كان لك إدخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز إدخال آل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة إلى التقييد بالمنقول عما يقبل آل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد إلخ) لقد كذب الشاعر فإن الوليد هذا كان فاسقا متهتكاً مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا ، تفاعل يوما فى المصحف فخرج له (واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد) فمزق المصحف وأنشد :

للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل . نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه . قال الخليل دخلت آل في الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه .

(فتنبيهه)*: في تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (مُضَافٌ) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (أَوْ مَصْنُوبٌ أَل) العهدية (حَالْعَقْبَةِ) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيل ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيويه ، وخويلد بن نفيل ، والثريا (وَحَذَفُ أَل ذِي) الأخيرة (إِنْ ثَنَادٍ) مدخولها (أَوْ تُضَيَّفُ * أَوْجِبْ) لأن أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة

تهدد كل جيسار عيسد فها أنا ذاك جيسار عيسد

إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا رب مزقنى الوليد

فلم يلبث إلا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده . نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أَل للتعريف . قال المصريح وعندى فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أَل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أَل بخلاف زيد إذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا التردد متفرع على كون اللام لليلة الباعثة أو لليلة الغائية فالشق الأول مبنى على الأول والثاني على الثاني واللام على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع . قال شيخنا وقدم الشق الأول لأنه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على الجواز العقلى أو الوضع المفهوم من السباق (قوله إذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أَل دليل للسامع على لمح مدخل أَل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال خليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح . وقوله لتجعله الشيء بعينه أى لتجعل المذکور من الأعلام أى لتجعل مسماء الشيء نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماء ذانا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أَل يكونان حيثئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا قانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هى أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقادية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه إنما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو إنما قال غلبت

الحرف الأصلي اللازم أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم ، فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أئلي ومدينة طيبة . ومنه :

[١٣٤] أَحَقُّ أَنْ أخطَلَكَم هَجَانِسِي

والأخطل من يهجو ويفحش . وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره . وتقول أعشى تغلب ، ونابغة ذبيان (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى فى غير النداء والإضافة

هذه الاعلام الاربعة على العبادلة أى الأشخاص الاربعة الذين سمي كل منهم بعد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم ، فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الأمر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي لا الغلي ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الأحسن أن المراد باخوتهم نظر أوهم في اسم الأب لا خصوص الاخوة في النسب (قوله العهدية) أى بحسب الأصل والا فهى الآن زائدة ، ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البديل فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا . لفظ العقبة المعروف بأل العهدية وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البديل فخصصته الغلبة بعقبة أيلة ، فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المجرد من أل لا المقرون بها ، لأن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه . فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة أئلي) بالقصر والذى في التصريح والقاموس وغيرهما أيلة بالتاء فلعل ما في الشرح سهو . والعقبة في الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه أى أوعية طعامه التراب فسبها ، فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول ، والصعق في الأصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لأنها سبعة وقيل أكثر ، وأصله ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى إلخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والإضافة بهذه بأن أل لا تجامع الإضافة وكذا النداء إلا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله : وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن أل مطلقا لا تباشره ، بل مراده أن أل هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل ، لكن هذا الجواب إنما ينفع بالنسبة إلى النداء دون الإضافة كما لا يخفى . وقد يقال إنما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والإضافة (قوله لأن أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة .

[١٣٤] صدره :

* ألا أبلغ بى لحلف رسولا*

قاله النابغة الجعدي قيس بن عبد الله ، أو عبد الله بن قيس ، أو حبان بن قيس ، عاش مائتين وأربعين سنة . وفد على النبي =

(قَدْ تُحَذَفُ) سمع هذا عيوق طالعا ، وهذا يوم اثنين مباركا فيه .
(تنبيهان) : الأول المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة
بنداء ولا غيره ، إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك . الثاني كما يعرض في العلم

(قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالنفى وهو تكن لا بالنفى ، وأن أل في نحوه
تبقى مع النداء والإضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل في نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم
بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية :

وقد تقارن الأداة التسمية فستدام كأصول الأبنية

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الجمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل
وغيره وحاشية الروداني على التصريح . قال في الجمع أل فيما غلب بها لازمه ويجب حذفها في النداء
والإضافة وقُلْ حذفها في غيرهما ، وأما ما غلب بالإضافة فلا يفصل منها بحال . ولو قارنت اللام نقل
علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء
والإضافة ، قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة
أحمد وباء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة
وغلبة اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقه بوجودها فلم تنزع اهـ . مع حذف . وقال في التسهيل ومثله
ما قارنت الأداة نقله أو ارتجاله اهـ . قال ابن عقيل في شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم بالغلبة
في نزع أل منه حيث نزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اهـ . وسنذكر كلام الروداني . ومن الحذف
للنداء فيما قارنت الأداة نقله قول خالد بن الوليد :

يا عز كفرانك لا سبحانك . إلى رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى . نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني
وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والإضافة إلا أن يقال كونها في صورة المعرفة التى لا تجامع النداء
والإضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه . ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو اليسع
متعلقا بالنفى فتأمل (قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أى الحق أى أى .

= **عَلَّاهُ** فأسلم . وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل النصراني حين هجاه الأخطل . وألا للتنبيه ، وأبلغ أمر
من الإبلاغ ، وبني خلف مفعوله وهم رهط الأخطل ، وهم من بني تغلب . ويروى بنى جشم وهم أيضا قبيلة (قوله
رسولا) حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر بمعنى الرسالة فيكون مفعولا ثانيا ، والهمزة في أحقا للإنكار التوبيخي ، وانتصاب
حقا على وجهين إما ظرف مجازى التقدير أى حق هجائى أخطلكم وإليه ذهب سيبويه ، وأما صفة لمصدر محذوف أى
أهجانى أخطلكم هجوا حقاً ، وإليه ذهب المبرد . والشاهد في أخطلكم لأنه علم بالغلبة على غياث بن غوث النصراني
الشاعر المشهور ، فلما نكره نزع منه الألف واللام وأضافه إلى قبيله ليعرفه بهم ، وأن بالفتح في محل الرفع على الابتداء
وغيره قوله أحقا . والتقدير أى حق هجو أخطلكم إياى .

بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض في العلم الأصلي . ومنه قوله :

[١٣٥] عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ يَا بَيْضَ مَاضِي الشُّفَرَيْنِ يَمَانِي

وقوله :

[١٣٦] يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَى مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

(خاتمة) : عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ، فيصير الأول مضافا إلى معرفة ، فتقول ثلاثة الأتواب ، ومائة الدرهم ، وألف الدينار ، ومنه قوله :

الأمر الثابت أن أخطلكم هجاني (قوله أعشى تغلب) أصله الأعشى فحذفت منه أل وأضيف إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها . وكذا يقال فيما بعده . والأعشى في الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى تغلب (قوله ونابعة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما في القاموس . والنابعة في الأصل اسم لكل من ظهر الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابعة ذبيان (قوله عبوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ، ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من إضافة المسمى إلى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلمته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة . وذكر الروداني أن الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددي ، وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها لدى غلبة حذفت منه أل ، بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فإنه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل في النداء والإضافة وجوبا وقد يحذف في غيرهما (قوله ما يدعو إلى ذلك) أى إلى نزعته عن الإضافة لأنه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف إن كان تمام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف :

* وإن يكونا مفردين فأضف *

[١٣٥] البيت من الطويل ، وقائله سلمة بن عياش ، والبيت من شواهد الأغاني ٨٤/٢١ . والمعنى : أن زيدنا علا يوم النقا بالسيف رأس زيدكم ، وقتله بسيف أبيض ، ماضى الضربة ، وهذا السيف مصنوع في اليمن ... والشاهد في البيت ، قوله : « زيدنا » حيث أضاف العلم إلى ضمير المتكلم في الأول وإلى ضمير المخاطب في الثاني ، وكان من حقه ألا يفعل ذلك لأن العلم معرفة بالعلمية والإضافة إلى الضمير للتعريف ، ولا يجوز الجمع بين معرفين على معرف واحد .

[١٣٦] البيت من البسيط ، واختلف في نسبته ، فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللمرجي ، وللحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي .

[١٣٧] مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاكَ إِزَارَهُ فَأَذْرَكَ حُمْسَةَ الْأَشْبَارِ
وقوله :

[١٣٨] وَهَلْ يُزَجُّعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَاءَ ثَلَاثُ الْأَثْنَانِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاغُ
وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيها بالحسن الوجه . قال الرخشي وذلك بمعزل عند
أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء^(١) ، وإذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف

إلخ من أن العلم الإضافي لا يضاف ، وإن كان المضاف إليه فقط ورد أمران : الأول أن المضاف لا بد
أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لأن العلم بمجموع المتضايفين فكل منهما كالزاي من زيد ،
ويمكن الجواب عن هذا برعاية الأصل . الثاني أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف إليه فقط بإضافة
بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن إضافة المضاف إليه يحصل بها المقصود
من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفاً (قوله طلباً للتخصيص) كان المناسب أن يقول للإيضاح لأن
التخصيص في النكرات والإيضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابعة ذبيان (قوله
خاتمه) نظم العلامة الأجهوري حاصلها فقال :

وعددا تريد أن تعرفنا فال مجزئيه صلن إن عطفنا
وان يكن مركبا فالأول وفي المضاف عكس هذا يفعل
وخاف الكوفي في الأخير فعرف الجزئين يا سميري
والمراد بالأخير غير الأول فيشمل الثاني وهو المركب لأن الكوفي خالف فيه أيضا كما سيأتي وكان الأحسن
أن يقول بدل الأخير :

وخالف الكوفي في هذين ففيهما قد عرف الجزئين
(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من إضافة نحو خمسمائة ألف دينار
وفي كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الأول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما
ودع الألف دينارا (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدنى
في بيت بعده . وقوله فسمما بالفاء العاطفة على عقدت . وأراد بخمسة الأشبار السيف .

[١٣٧] البيت للفرزدق يمدح فيه آل المهلب ، والبيت من الكامل . وهو من شواهد ابن يعيش في المفصل ١٢١/٢ ،
٣٣/٦ . والشاهد في البيت قوله : « خمسة الأشبار » ، حيث جاء العدد مجردا من الإضافة إلى المعدود من أداة التعريف .
والاكتفاء بتعريف المضاف إليه .

[١٣٨] البيت لذو الرمة ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٢٢/٢ . والشاهد في البيت قوله « ثلاث
الأثاني » حيث اكتفى بتعريف المعدود بالألف واللام عن تعريف اسم العدد .

(١) انظر المفصل لابن يعيش ٢٣/٦ .

بالأول تقول الأحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، فقالوا الأحد عشر درهما ، والاثنتا عشرة جارية لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا ، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك . ولا يجوز الأحد عشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب . وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الأحد والعشرون درهما لأن حرف

(قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع رجع لحيثه متعديا أيضا والأثافي بالثلثة ثم الفاء فالتحية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف أحجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمة وكسرها وتشديد التحية وهي أحد تلك الأحجار كما في القاموس وإن أوهم كلام البعض أن الأثفية هي نفس تلك الأحجار . وقال الإسقاطي بالفوقية ثم النون أصله أثنان حذف نونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أوتون كتون وقد تخفف أخذود الحجاز ، وأقره البعض كشيخنا ، وفيه نظر لأن جمع أوتون الخفف أثن كعمود وعمد وجمع للشدد أثنان بفوقية ثانية بعد الألف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه . وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم . والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض المقفرة . والمعنى وهل يرد التحية أو يزيل تعب الحبة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الحالية (قوله تشبها بالحسن الوجه) رد الإضافة في ذلك لفظة لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الأول فلأن إدخال أل في كل من المتضامين إنما يكون إذا كان الأول وصفا نحو الضارب الرجل ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ، فيكون دخول أل على المضاف ضائعا . وأما الثاني فلأن المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف إليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أي في غير اثني عشر واثنتي عشرة بقرينة ما مر أن إعراب اثنين واثنتين كإعراب المثني وإن ركبا مع عشر وعشرة . وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصري على آخر الجزء الأخير فقط لأن محله آخر الكلمة وآخر الجزء الأول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ، ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث إلخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ، ولو قال لأن تاء التأنيث إلخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز الأحد عشر درهم) أي ولا الأحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفي الدماميني أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى (قوله واعلم أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف العدد المضاف . وقوله قد يكون المعرف بفتح

العطف فصل بينهما . واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة ألف ، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار ، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل ، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل ، وعلى هذا . ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه ، لأن المضاف منصوب على التمييز ، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير نعم ، يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار ، وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها والله أعلم .

الراء أى المعرف بأل أو بكسرهما أى المعرف للمضاف إليه وهو أل . وقوله إلى جانب الأول أى مضموماً إلى جانب الأول . وقوله كما تقدم أى في ثلاثة الأثراب ومائة درهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أى قس الفصل بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لإطلاقه في أول الخاتمة تعريف المضاف إليه من العدد الإضافي (قوله كما عرفت) أى من التثنية سابقاً بمائة درهم وألف الدينار (قوله لإضافتها) أى إلى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك . وأما ما وقع في صحيح البخارى في باب الكفالة في القرض والديون ثم قدم الذى كان أسفله وأتى بالألف دينار فأوله الدمامينى بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالألف ألف دينار قال ولا يقال إن أل زائدة لأن ذلك لا ينقاس .

[الابتداء]

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفاً رافعا

[الابتداء]

هذا شروع فى الأحكام التركيبية . والتركيب المفيد أما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر . أو فعلية ومنها الجملة الندائية ، ولم يقل المبتدأ والخبر لأن الابتداء يستدعى خبراً أو ما يسد مسده غالباً على ما ستعرفه فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ، ففي الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة الى عدم تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه ويبين شيئاً ولم يترجمه . نعم قد يقال هذه النكسة حاصلة لو قال المبتدأ فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه أثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة فى الترجمة إلى أنه العامل فتأمل . وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به . وقيل الفاعل لأن عامله لفظي . وقيل كل أصل . قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جواباً لمن قام فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثانى يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ، ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقاً . وأجاب بأن جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة . وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة ، فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظاً فإذاً لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالماً فتدبر اهـ . وفيه نظر لأن مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسئول عنه أن أصل من قام أزيد قائم أم عمرو أم خالد إذ المسئول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله :

* ورفعوا مبتدأ بالابتداء *

وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدأ ومرفوعه .

المستغنى به^(١) . فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة : ١٨٤] وتسمع بالمعبدى خير من أن تراه^(٢) والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل

(قوله العارى الخ) أورد على التقييد به أنه يخرج اسم إن ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ وليس عارى . وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لأن الحرف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفي الجواب تسليم أنه مبتدأ والذي يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى بائى إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء وإذا عدم الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس ، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر إن أريد باللفظ التلفظ . أو الجزئى إلى الكلى إن أريد الملفوظ . والمراد اللفظية تحقيقاً أو تقديرًا لتدخل العوامل المقدرة . وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للإدخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبراً عنه) أى محدثاً عنه فالإخبار لغوى لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور لأخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ فى التعريف الآتى للخبر ، وجعله حالاً من الضمير فى العارى أول من جعله حالاً من الاسم وإن اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجيء الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفاً الخ) عطف على مخبراً عنه المفعول حالاً من الضمير فى العارى ، وفى ذلك تصريح باشتراط العروء فى الوصف أيضاً فيخرج نحو ﴿لَا هِيَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنبياء : ٣٠] ، على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر . والمراد الوصف ولو تأويلًا ليدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدراً بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغي لك تناوله ، فنولك مبتدأ وأن تفعل نائب فاعله . وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الروداني وقال أبو حيان نولك مبتدأ وأن تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع إذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فإن أقل مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعا ، ولا غير قائم الزيدان فإن غير مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعا ، وأجيب عن الأول بأن المعرف المبتدأ الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه ، وإنما لم يخبروا عنه لأنه ليس فى المعنى مبتدأ إذ المعنى قلّ رجل يقول ذلك . وقيل لأن صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر فى الإفادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل ، وعن الثانى بأن المبتدأ مضاف للوصف الرفع والمضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، وبأن الوصف وإن خفض لفظاً فى قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على إرادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة

(١) انظر شرح الألفية لابن الناطم ص ١٠٥ .

(٢) هذا المثل يخرب لمن خبره غير من مرآه وانظره مفصلاً فى مجمع الأمثال للميداني ١٣٦/١ .

واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم ﴿وهل من خالق غير الله﴾ [فاطر : ٣] ،
ومخبرا عنه أو وصفا إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب ، ورافعا لمستغنى
به يشمل الفاعل نحو أقام الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان ، وخرج به نحو أقام من قولك
أقام أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به . وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أى المبتدأ
نوعان : مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبتدأ زَيْدٌ

والجماز فيه ، أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع إلخ) أى لأنه على تقدير أن وقيل
الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه ويكون اسما حكما كما في : ﴿سواء عليهم
أنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] ، ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ [المائدة : ١١٩] ، فيكون المراد
بالاسم ما يعم الحقيقي والحكمي أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أى مما يلي حسبك فيه نكرة فإن
وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة . وإن
تخصص بها . قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في نحو كم مالك وخير منك زيد
عند سيويه ، وفي النسخ نحو ﴿فإن حسبك الله﴾ [الأنفال : ٦٢] ، وأيده سم وغيره واكتفى ابن
هشام في الأخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة
لأن الباء لا تزداد في الخبر في الإيجاب . والذي عليه الجمهور كما في المعنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة
وإن تخصصت مطلقا ، وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذورا في اجتماع إعرابين
لفظي وتقديرى من جهتين مختلفتين ، أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان . واعلم أن زيادة الباء
في نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) إما نعت لخالق لرفعه
تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أى لكم ، أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا
لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من
الزائدة فكذا ما هو بمنزلة كذا في يسّ والرودانى ، ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل لا تدخل على
مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا عند سيويه (قوله مخرج لأسماء الأفعال) أى بعد التركيب (قوله ورافعا لمستغنى
به يشمل إلخ) الأول ومستغنى به يشمل إلخ لأن الفاعل ونائبه من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله
غير مستغنى به) لاحتياج الضمير إلى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدأ وقام خيرا مقدما وأبوه فاعلا ،
أو أبوه مبتدأ ثانيا وقام خيرا عنه مقدما والجملة خير زيد . وجوز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه
فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خير زيد بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر
لا مطلقا . وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لأن الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على زيد لا عليه
وقد يمنع فتأمل . نعم يظهر لى أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد فقبل
أقام أبوه فلا منع لأن التركيب حيثئذ بمنزلة أقام أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم . واعلم أن قولهم الوصف

وَعَاذِرٌ حَبِيرٌ) أى له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرَ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى من الجزئين (مُبْتَدَأُ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فى) نحو (أَسَارِ ذَانِ) الرجلان . ومنه قوله :

[١٣٩] أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَّوْا ظَعْنًا
وقوله: [١٤٠] أَمُنَجَزٌ أَنْتُمْ وَغَدَا وَثَقْتُ بِهِ أَمْ أَتَفَقَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عَرْقُوبِ

مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر ، وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لأنه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سَوَّغَ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعروف (قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشئ ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ا هـ . (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لأنه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم ، والظعن الرحيل ، والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدئين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أولا بخلاف عمله النصب كما يأتى ، ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد أو عندك عمرو على أحد احتمالات ، إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرأ أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظروف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوباً نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو أذومال العمران لأنه فى معنى المشتق ، ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف : وإن

* يشتق فهو ذو ضمير مستكن *

[شواهد الإبتداء]

[١٣٩] تامة : إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا
هو من البسيط ، والهمزة للاستفهام . وقاطن مبتدأ ، وقوم سلمى فاعله قد سد مسد الخبر لأنه مع الوصف فى قوة الفعل ، فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله ما عليهما بأى المعادلة . من قطن بالمكان إذا أقام به ، وفيه الشاهد حيث سد الفاعل مسد الخبر . وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على يقر وما به من الفعل وهو الاستفهام أو الفى (قوله فعجيب عيش من قطننا) جواب الشرط وارتفاع عيش بالابتداء مضاف إلى من ، وخبره عجيب مقدما . والظعن بفتحين وبسكون العين أيضا مصدر ظعن يظعن بالفتح فهما - إذا سار . والمعنى قوم سلمى التى هى المحبوبة هل هم مقيمون أم نورا الرحيل فإن هم نوه فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبا . [١٤٠] البيت قائله مجهول ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه قوله : « أَمُنَجَزٌ أَنْتُمْ » حيث سد الفاعل مسد الخبر ، لكونه وصفا معتمدا على استفهام .

(وَقَسْن) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به^(١). ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما . ولا في المرفوع بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا^(٢) (وَكَاَسْتِفْهَام) في ذلك (التَّفْهِي) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان

ما يؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران ، وما راكب البكران ، ومن ضارب الزيدان وكيف في الأول في محل نصب على الحال ، وما ومن في الأخيرين في محل نصب على المفعولية . وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستر مسد الخبر ، فإذا قلت أقام زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر ، بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أى هو قاعد . وإذا قلت أقام الزيدان وأردت العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعدهما ، وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير ، وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل . وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في التواني اهـ . فأشار إلى فاعلية الضمير المستتر وإغناؤه عن الخبر لأنه يغتفر في التواني مالا يغتفر في الأوائل ومثله يجري في المثال الأول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدأ محذوف أى أم هما قاعدان ، فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق في أقام زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أى ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان لأنه في قوة قولك ما قائم إلا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفى في الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على الخبر عنه كما في المغنى . قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع من الخبر قولان أرجحهما الثاني كما في المغنى (قوله الصالح إلخ) حمل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفى به فوصف النفي بالصالح إلخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وإن عابه البعض تبعاً لشيخنا ، ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح إلخ لصح أيضاً واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم لما (قوله على أنه اسمها) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية . وقوله يغنى عن خبرها وإدخاله الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ في الأصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في إغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما أغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك . ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار إغناؤه عن خبر ليس أو ما ، لأنه ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجز بالإضافة) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أى إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطر اللهور) بتشديد الطاء وكسر الراء ، والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير .

(١) وذلك عند البصريين .

(٢) والى الضمير المنفصل خلاف سيذكر فيما بعد .

وهو ما ولا وإن ، أو اسما وهو غير ، أو فعلا وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، أو الفاعل يغنى عن خبرها : وكذا ما الحجازية ، وبعد غير يجز بالإضافة وغير هي المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ، ومن النفي بما قوله :

[١٤١] حَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَثَمًا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعْ

ومن النفي بغير قوله :

[١٤٢] غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ آلَهُهُ وَ لَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلِمَ

وقوله :

[١٤٣] غَيْرُ مَا سُوِّفَ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
(وَقَدْ • يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام (نَحْوُ

(قوله وقد يجوز إلخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الجمع : مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ، ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار إليه هنا بقدر لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه ، وأشار إليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح ، فقول الشارح خلافا للأخفش والكوفيين أى في قولهم بالجواز بلا قبح ، وفي كلامه حذف أى وللبصريين قولهم بالمنع بالكلية . وقوله ولا حجة أى للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله إلخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته إياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد إلخ) ويكون المسوَّغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لا اعتماده على المسند إليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض

[١٤١] هو من الطويل : أى يا خليلي ، وكلمة ما نافية وواى مبتدا وحذفت الضمة منه استقلا في اللفظ . وقوله أنها فاعل له ، وقد سد مسد الخبر . وفيه الشاهد حيث سد مسده لا اعتماده على النفي . ومن موصولة وأقاطع صلتها ، والعائد محذوف أى أقاطعة من قطع أخاه وقاطعه . المعنى يا صاحبى ما أنتا وافيان بعهدى وصحبتى إذا لم تكونا لأجلى على من أقاطعه وأهجره

[١٤٢] البيت من الخفيف ، وقائله مجهول . الإعراب : غير : مبتدأ مرفوع . لاه : مضاف إليه وهو اسم فاعل من لها . عداك : فاعل لاسم الفاعل - لاه - سديد الخبر ، عدا يضاف والكاف مضاف إليه . فاطرح : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، والتقدير : إذا كان الأمر كذلك فاطرح اللهو ، واطرح فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر . اللهو : مفعول به . ولا : الواو عاطفة ، ولا نافية . بت . تغترز : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت . بعارض : جار ومجرور متعلق بتغترز . سلم : مضاف إليه مجرور . [١٤٣] قاله أبو نواس الحسن بن هانئ الحكيم ، وهو من الطبقة الأولى من المولدين ولد سنة خمس وأربعين ومائة ، وتوفي سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد ، لقب بذلك لذو ابنتين كانتا له تنوسان على عاتقيه . وما ينسب إليه من الأمر البشيع فغير صحيح وبعده :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ لَنُتَى غَاشٍ فِي أَنَسٍ مِنَ الْمَعْنَى

يذم بهما الزمان الذى هذه حالته ، فكأنه قال : زمان ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبره ، ثم حذف المبتدأ مع صفة وجعل إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف ، فصار بعد الحذف والإظهار غير مأسوف على زمن . ينقضى بالهم والحزن ذكر هذه تمثيلا لاكتفاء في باب المبتدأ والخبر لا استشهادا به لأن أبانواس وأمثاله لا يحتاج بهم (وقوله بالهم) حال أى ينقضى مشوبا بالهم

فائز أولو الرشد) وهو قليل جدًا^(١) خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة في قوله :
قوله : [١٤٤] خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَيْرُ مَرَّتْ
لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول :

[١٤٥] هن صديق للذى لم يشب

(والثاني مبتدا) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خبر) عنه مقدم (إن في سوى الأفراد)
وهو التثنية والجمع (رطبًا استقر) أى استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده ، نحو أقائمنا

بأن الأخفش أى والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولعن
سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لأنه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد
على نفى أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الأعم كما سيأتي في باب إعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خير بنو
لهب الخ) المعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهي إذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير
وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته ، وهى كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتسعد أو
تنشأم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد . وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها
أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا .
وفيه أنه يقتضى استواء المذكر والمؤنث في فعل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينا في ما قالوه من أن محل
استوائهما فيه إذا كان بمعنى مفعول . ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافى سماعه في فعل بمعنى
فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد ، فاحفظه فإنه نفيس (قوله
والثاني مبتدا) بإبدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أى سواء كان جمع
تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به إلى أن التطبيق بمعنى المطابق كالمثل والشبه
بمعنى المماثل والمشابه ، وأنه حال من فاعل استقر وليس التطبيق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر
سماعية وحتى يقال الأولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أى استقر طبقه أى مطابقتها ، فما ذكره البعض تبعا
للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فإن تطابقا في الأفراد) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره
نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون .

[١٤٤] قاله رجل من الطائيين . وهو من الطويل . قوله خير مبتدا ، والخير بالشيء العالم به . وبنو لهب بكسر اللام وسكون الهاء
حى من الأزدي وهم أزر قوم ، وهو فاعل خير سد مسد الخير . وفيه الشاهد حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفى
وهذا قبيح عند سيبويه وسائق عند الكوفيين قيل سيبويه معهم والصحيح خلافه . فإن قلت : خير نكرة فكيف وقع مبتدا ؟ قلت
هو عامل فيما بعده وقد علوه من جملة التخصصات . وملغيا من الإلقاء يقال ألغيت كلامه إذا عدته ساقطا . واللهى نسبة إلى بنى
لهب . والمعنى أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فلا تلغ كلام رجل لهي إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطير .

(١) وهذا هو رأى ابن مالك ، لأنه يشترط في عمله الاعتماد على النفى أو الاستفهام .

الزيدان ، وأقائمون الزيدون ، ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على « لغة أكلوني البراغيث » ، فإن تطابعا في الإفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (وَرَفَعُوا) أى العرب (مُبْتَدَأُ بِالْأَبْتَدَاءِ) وهو الاهتمام بالاسم

(قوله جاز الأمران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا ، لأن الوصف عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين مانع فيهما من الثاني وهما : أحاضر القاضى امرأة ونحو (أَرَاغِبْ أَنْتَ عَنْ أَهْتِي يَا إِبْرَاهِيمَ) [مریم: ٤٦] ، بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور ، والمانع من الثاني في الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر ، وفي الثانية^(١) لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت ، وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفي داره زيد إذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وأما أفي داره قيام زيد فنعمه الكوفيون مطلقا : أما على الفاعلية فلما مر ، وأما على الابتداء فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ . وأجازه البصريون على الابتداء للسماع ، ولأن ما هو من تمام مستحق للتقديم ، ثم جواز الوجهين في نحو أقائم أنت مذهب البصريين . وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب^(٢) ، واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ، ويجاب بأنه إنما انفصل مع الوصف لثلا يجهل معناه لأنه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمت وقمت ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ، ولأن مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغنى . واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية : ثلاثة في المطابقة وهى أقائم زيد ، أقائمان الزيدان ، أقائمون الزيدون ، وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما : وست في عدمها ، أقائم الزيدان ، أقائم الزيدون ، أقائمان زيد ، أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان . وحكم الأوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا . وحكم الأربع الأخيرة الفساد . وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة^(٣) صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالوحدة قصور . بقى شيء آخر وهو أنه أورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخر أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك . وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقائم زيد إجمال لا إلباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ، ولئن سلم أنه إلباس فليس فيه كبير ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض . ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم .

[١] (قوله وفي الثانية) قال الدمامنى ويرده وفي النار هم خالدون والتوسع في الظرف مشهور وقوله واعلم إن نظرت لكون الجمع للذكر أو مؤنث كثرت ا هـ .

[٢] (قوله اثنتى عشرة) بل ست عشرة تأمل ا هـ .

(٣) صاحب شرح الكافية أعانا الله على إتمامه .

وجعله مقدماً ليسند إليه فهو أمر معنوي (كذلك رَفَعُ خبر بالابتداء) وحده . قال سيويه : فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء^(١) . وقيل رافع الجزئين هو الابتداء لأنه اقتضاهما ونظر ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشيها ومشيتها به كانت عاملة فيهما . وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون

(قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح ، وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية ، وقيل جعل الاسم أولاً ليخبر عنه ، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغوياً للابتداء تخليط . ثم قيل إن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بأن الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمعنى للمجهول (قوله ليسند إليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم إسناد شيء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى (قوله كذلك) أي كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانتساب إليهم ، فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالمبتدأ ظرف لغو متعلق برفع ، ويحتمل أن كذلك حال وما بعده مبتدأ وخبر الأول أقرب (قوله فأما الذي إلخ) أي المبتدأ الذي والضمير المنفصل الأول للشيء والثاني للذي وأشار به إلى أن الخبر عين المبتدأ في المعنى أي بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله . وقوله فإن المبني عليه أي فإن الشيء المبني عليه أي على ذلك الذي بنى عليه شيء ، وقوله كما ارتفع هو أي ذلك الذي بنى عليه شيء . واعتراض القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبأنه قد يكون جامداً كزيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامداً يجوز تقديم خبره عليه . وأجيب عن الأول بأن الخبر عين المبتدأ في الماصدق فقط أما في المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفي . وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر . وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة (قوله لأنه اقتضاهما) أي استلزمهما لأن الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبراً وما يسد مسده (قوله ونظير ذلك إلخ) في التنظير نظر إذ العامل في النظير لفظ كأن لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف ما نحن فيه ، وأيضا العاملان في النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف إلخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر . وأجيب بأن الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لا يظهر في نحو زيد عالم شجاع ، إلا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة .

(١) انظر الكتاب لسيويه ٢٧٨/١ ، وابن الناطم ١٠٨/١ .

اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك . وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان^(١) وهذا الخلاف لفظي (وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام

(قوله بأن أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أى من اجتماع عاملين على معمول واحد . وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياساً على عمل كل من اسم الشرط والفعل الجزوم به في صاحبه نحو ﴿يَا أَيُّهَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وقد يفرق باتحاد العامل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المقدرات يكون صحيحاً عن القول بأن العامل في الجزئين الابتداء بخلافه على بقية الأقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتماماً بمحيط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة سم (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لها فلا اعتراض^(٢) باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو ﴿يَلْهَى أُنُومٌ أَتَمٌّ يَمُوتُ﴾ [الثلث : ٥٥] ، وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبراً غير مقصود إسنادها بالذات ، ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة ، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب ، وأيضاً لا بد في إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبراً بل جزء خبر . وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل . والجملة الواقعة خبراً خبراً قبل جعلها خبراً كذلك ، ومن حيث نفس الإسناد وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير . وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه . واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثرة ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم ، وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية ، وبعضهم جعل الخبر محذوفاً والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي (قوله مع مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه (وقوله غير الوصف المذكور) خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه ، فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من أنه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل نائبه وخرج الفعل لكان حسناً لأنه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثاً عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضاً بالخبر من جهة كون كل اسماً ملازم الرفع متأخراً عن صاحبه من مبتدأ أو فعل .

[١] (قوله فلا اعتراض الخ) لا ورود له بعد تفسير أقوى العوامل بالفعل ، نعم لو فسر بالعامل اللفظي وردا ه .

(١) أى أن كل منهما يحتاج للآخر ، واحتجوا قولهم بأن أى الشرطية عاملة في الفعل بعدها ، وهو عامل فيها قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا تَدْعُوا اللَّهَ أَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ .

والتمثيل بقوله (كَأَنَّهُ بُرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) فلا يرد الفاعل ونحوه (وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجمله كبير وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهى فعل مع فاعله ، نحو زيد قام أبوه ، أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم . ويشترط فى الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتَضِي) خبراً (لَهُ) ليحصل الربط ، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظاً كما مثل ، أو نية نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه ، أو خلف عن

(قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما فى الأول فللدلالة قوله مبتدأ زيد إنخ على أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ وأما فى الثانى فللدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خير له (قوله كَأَنَّهُ) أى محسن والأيدى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازاً (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) بمعنى نائب الفعل (قوله ومفرداً) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الأصل) أى الغالب أو السابق لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى جملة) لم يقل وظرفاً وجاراً ومجروراً لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة . واعلم أن الجملة أعم من الكلام لأنه لا يشترط أن يكون إسنادها مقصوداً لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله إنخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات ، والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب ، وكان مع اسمها وخبرها وإن كذلك ، ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية . والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والإنشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بها لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبراً طلباً كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامه بالطلب والنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فإذا قالت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالتكلم وليس حالاً من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لأن يطلب ضربه ، وبه أيضاً صح احتمال الكلام للصدق والكذب . هذا خلاصة ما نقله الدمامينى عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدمامينى بعض المحققين على أنه لا إسناد للجملة من حيث هى جملة إلى زيد بل القيام فى نفسه مسند إلى الأب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الأب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بأنه قائم الأب ، قولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اهـ (قوله حاوية معنى الذى إنخ) أى مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدأ (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شئ فى الجملة بالواو خاصة لأنها مطلق الجمع ، فالاسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو أبوه والذى فى نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلاً يحبه أو ضربت عمراً أخاه فإن قدرت أخاه

ضميره كقوله: زوجي المس مس أرنب ، والريح ريح زرنب ، قيل أل عوض عن الضمير ، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب^(١) ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه ﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ﴾ فإن الجنة هي المأوى ﴿ [النازعات : ٤٠] ، أى مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أى المس له أو منه ، وهي المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد ، أو كان فيها إشارة إليه نحو

بدلاً امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البديل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ، ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتني هو لأن هو بديل اشتغال (فائدة) قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما فى قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ﴾ [البقرة : ٢٣٤] بناء على قول الناظم كالكسائى الأصل يتربص أزواجهم فجاء بالنون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف كسائر الضمائر ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام المضاف إلى ضمير المبتدأ . وقيل يقدر أزواج . قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن . وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى (قوله نحو السمن إلخ) وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ [الحديد : ١٠] وهى تشكل على ما نقله الدمامينى من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل إذا كان مبتدأ . قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر . وسلك الأدب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر . وحكى عن الكسائى والفراء إجازة ذلك أه قال فى المغنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تنبئة من كعصا مكيال أو ميزان ، وتقلب ألفه ياء أيضاً فى التنبئة كذا فى القاموس ، وهو ثان ، وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجي إلخ) ليس بيت شعر كما توهم ، وكنت بذلك عن لبن بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب ، وقيل نبات طيب الرائحة . وقيل الزعفران (قوله وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضاً . لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا إليه من تقدير له أو منه إذا لم يلزم اللبس وإلا وجب التصريح به لأننا نقول للكوفيين أيضاً أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو فاسد) لإيهامه أن الأب نعت لزيد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها إشارة إلخ) عطف على مدخول أن فى قوله بأن يكون فيها ضميره إلخ ، ولو قال إشارة إليه إلخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ اما على قراءة النصب عطفاً على لباسا وهى سبعة أيضاً أو الرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد .

(١) من حديث أم زرع للنبي صلى الله عليه وسلم ، وانظر صفوة صحيح البخارى ٥٥/٤ .

﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ [الأعراف: ٢٦]، أو إعادته بلفظه نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ [الحاقة: ١، ٢]، قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له، أو كان فيها عموم يشملُه نحو زيد نعم الرجل. وقوله: [١٤٦]

فأما القتال لا قتال لديكم

كذا قالوه. وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار، وهو غير جائز فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته، وعلى أن ال في فاعل نعم للعهد لا للجنس، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها

(قوله أو إعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المضمّر قياسي وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمي مبتدأ ثان خبره ما بعده وسوّغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أي حال كون الإعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الأول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي بناء على الأصح أن ال للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن ال للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذًا من هذا الكلام. اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على أنه من إعادة المبتدأ بلفظه بناء على إرادة الجنس في المبتدأ واسم لا (قوله بناء على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن ال) أي وبناء على أن ال (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها إلخ) زاد في المعنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منه بالفاء نحو ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾ [الحج: ٦٣]. (قوله إما معطوفة إلخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير، وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو إن قام الظاهر نعم.

[١٤٦] تمامه: * وَلَكِنْ سَيَرَا فِي عِزَابِ الْمَوَاكِبِ *

وقبله: فَضَنَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ هَ قَمَدُونَ سَوْدَانٍ عِظَامَ الْمَنَاقِبِ وهما من الطويل. قال أبو الفرج هذا مما هجا به قديما بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، وعراض المواقب بالعين المهمل والمضاد المعجمة أي في شقها وتاجيتها. وقد صحفه من يقول جمع عرصة الدار. والمواقب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل للزينة وكذلك جماعة الفرسان. وقمدون جمع قمد بضم القاف والميم وتشديد الدال وهو القوي الشديد والشاهد في قوله لا قتال حيث حذف منه الفاء التي تدخل بعد أمّا كما في من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو خبر لقوله القتال. وسيرا نصب على المصدر على تقدير تسيرون سيرا.

إما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه ، وقوله :
 [١٤٧] وَإِنْسَانٌ عَنِي بِحَسْرِ الْمَاءِ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمَعُ فَيَغْرَقُ
 قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها . وأما شرطا مدلولاً على جوابه بالخبر
 نحو زيد يقوم عمرو إن قام (وإن تكن) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى * بِهَا)

(قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعدداً أيضاً
 فيقال حسره أى كشفه . ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويترام . شمنى (قوله أو الواو) أى بناء
 على أن الواو للجمع فى الجمل أيضاً . ورده فى المعنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد . وفى
 كلام الرضى أو ثم فإنه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطفت جملة
 أخرى متعلقة بها معنى مضمونها بعد مضمون الأولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد إحدى الجملتين
 عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية
 كما فى مثال الذباب أولاً كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد ، لأن المعنى الذى يعقب مجيئه غروب
 الشمس زيد ، وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس
 زيد . وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا إذ المعنى الذى يقترب من عدم زواله بزوال الجبال أنا ، فهنا
 تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال . بخلاف
 قوله الذى قام وقعدت هند أنا فإنه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران إذ لا دليل عليه ولو وجد
 الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال أنا اهـ وأقره الدمامينى إلا أنه فى قصر التعلق
 المعنوى فى الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت
 هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها أنا (قوله وإن تكن إياه معنى إلخ) قال يسّ قال الناظم فى شرح
 التسهيل : الجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه
 ضمير الشأن اهـ وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد فى الماصدق
 ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لأنه يؤدى إلى إلغاء
 الحمل اهـ وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصص والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوق
 الله حسبى لا أن المراد بالشأن الحالة والصفة ، وبخبره مضمون الجملة وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره .

[١٤٧] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل ، وإنسان عني كلام إضافي مبتدأ وهو المثال الذى يرى فى
 السواد ، وخبره يحسر الماء أى يكشف بالحاء المهملة . وتارة نصب على المصدر (قوله فيبدو) جملة خبر بعد خبر ، وفيه
 الشاهد حيث وقع الجملتان خبراً ولا رابط إلا فى الجملة الأخيرة وهو الضمير الذى فى فيبدو ، وذلك لأن الجملة عطفت
 على الأخرى بالفاء التى هى للسببية فتزلنا منزلة الشرط والجزاء فاكتنى بضمير واحد كما يكتفى فى جملتى الشرط والجزاء
 نحو ، جاء زيد جاء عمرو فأكرمه وفى العطف بالواو ونحو زيد يقوم بكر ويفضب خلاف ، وتارات جمع تارة . ويجم
 بالجيم من المجموع وهو الكثرة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو يجم . ويفرق عطف عليه .

عن الرابط (كُنْطَقِيَّ اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبر عنه ، ولا رابط فيها لأنها نفس المبتدأ في المعنى . والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »^(١) (وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغْ) من ضمير

ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الإخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الأحذية مثلاً فتنبه (قوله اكفني) أي المبتدأ بها والمعنى أنه لا ضمير فيها لا أنه مستثنى عنه مع إمكان الإتيان به (قوله كنطقي الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بأنه جملة إنما هو بحسب الظاهر أما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لأن المقصود بالجملة لفظها ، فالمعنى منطوق في هذا اللفظ . والمراد بالنطق المنطوق والإضافة في نطقي للعهد (قوله وكفي) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والإيصال والأصل وكفي به حسبي لأن الأكثر في فاعل كفي أن يجزّ بالباء الزائدة اهـ خالده مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أي دعائهم قال البعض كغيره أن مخففة من الثقيلة اهـ وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملة هي عين المبتدأ في المعنى لأن الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لأنها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للإشارة إلى أن الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه ، وإنما فعل ذلك لتلا يعود الضمير في قوله وإن يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لأنه خلاف المتبادر وإن كان جائزاً عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقاً . وفيه أن جعل الجامد مبتدأ ثانياً بتقديره الرابط خلاف المتبادر أيضاً إلا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف إرجاع الضمير إلى الموصوف بدون صفته بل جعل الشاطبي خطأ مستدلاً بقول سيبويه وغيره من النحاة : الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وإن توزع في التخطئة (قوله فارغ) أي على الصحيح خلافاً للكوفيين في قولهم بتحملة الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقاً والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لأن الجزئ الحقيقي لا يكون محمولاً عندهم أصلاً ، فلا بد

(١) فأفضل مبدأ ، وجملة لا إله إلا الله خبر ، ولم تشتمل على رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، وقال الشيخ بين العليمي في حاشيته على شرح الصريح ١٦٠/١ تبيين : الأول : لا يتبع كون الجملة هنا كلية خلافاً لابن السراج وابن الأباري مثل قول الشاعر :

قلت : من عمل صيره كيف يسلمو صالها نار لوعنة وغرام
ولا قسمة خلافاً للصلب مثل قوله : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قَالُوا أَوْ مَاتُوا لِيُرْزَقَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ . ولا مصدرية بالسبب أو سوف خلافاً لابن الطراوة . الثاني : قد يجب أن كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية منها : خبر ضمير الشأن . وخبر كان - لعل الصواب كاد - . والمخصوص بالمدح إذا تقدم ، والمنصوب على الاختصاص ، فإنه يجب له أن يقدم عليه اسم بجناه وهو مبتدأ ، والمنصوب على الاختصاص معمول الأفعلى والجملة خبر لمن ذلك الاسم . وما في الصحيح ، وخبر المبتدأ الواقع بعد إذ نحو ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطي نوح ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ .

المبتدأ خلافا للكوفيين (وإن * يُشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ) فيه يرجع إلى المبتدأ . والمشتق

من تأويله بمعنى كلى وإن كان في الواقع منحصر في شخص ، فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا كذا في شرح الجامع . وقوله والمناطق أي جمهورهم وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئ الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر إلخ) هذا هو المشتق بالمعنى الأخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح إرادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير . والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو أربعة من الصفات التي أهملت مصادرهما . واستظهر بعضهم أن نحو أربعة ليس مشتقا أصلا بل أجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمر دل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أي واحد . نعم إن تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف : قيل إنه واحد تحمله معنى المجموع المفعول خيرا وهو مز لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير كله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الأول لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة . وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني ، والثاني هو تمام الخبر . وقال أبو حيان اثنان تحملا جزءا الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خيرا على حدته لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرقتين . قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه . فإن قلنا لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به ، وإن قلنا يتعمل كل كان من باب التنازع كذا في الجمع ، وعمل كون الخبر المشتق ذا ضمير إذا لم يرفع الظاهر وإلا كان فارغا لأنه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أي وجوبا إلا لعارض يقتضي البروز كالحصر في نحو زيد ما قائم إلا هو ، والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمرو وضاربه هو ، ومذهب سيويه جواز الإبراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (قوله يرجع إلى المبتدأ) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر . وأورد عليه أنه قد يرجع إلى غيره في نحو زيد عمرو وضاربه هو ، وأجيب بأن كلامه جرى على الغالب . وسينه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه إلخ . وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع إلى المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز ، وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شنع عليه الأحق بالتشنيع والأجدر باللوم والتفريع . لا يقال جوابه وإن دفع إيراد المثال المذكور لا يدفع إيراد نحو زيد هند ضاربها لأن الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه إلى غير مبتدئه لأننا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب إبراز الضمير إذا جرى الخبر على من هو له مطلقا ، وحيث لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم .

بالمعنى المذكور هو اسم المفعول واسم الفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح .
(تنبيهان : الأول) فى معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أى شجاع ، وعمرو تميمى أى منتسب إلى تميم ، وبكر ذو مال أى صاحب مال . ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ . الثانى يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، قألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هو فى يقومان ويقومون ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامة إعراب (وَأَبْرَزُهُ) أى الضمير المذكور (مُطْلَقًا) أى وإن أمن اللبس (حَيْثُ ثَلَا) الخبر (ما) أى مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى معنى الخبر (لَهُ) أى لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضارية لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك^(١) ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى . ومثل ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها وهو وهند زيد ضاربه هى فيجب الإبراز أيضا الجريان الخبر على غير من هو له . وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئذ ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله :

(قوله ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هى له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضى (قوله وأبرزنه) يؤهم كلامه أن وجوب الإبراز خاص بضمير المفرد مع أنه يجب فى الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا ، وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الطرف والجار والجرور نحو زيد عمرو فى داره هو أو عنده هو ، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإبهام ؟ قال أبو حيان نعم ، وخالفه المرادى (قوله حيث تلا الخبر) مثله والنعت والصلة كركب عمرو الفرس طارده هو ، ومر زيد برجل ضاربه هو ، وبكر الفرس الراكبه هو كذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد فى الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما فى الجمع (قوله مثاله) أى الإبراز عند خوف اللبس والضمير فى صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فإنه قال : تأكيد للضمير المستتر ، وفى صورة الأمن فاعل عند البصريين . وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا ، وتظهر فائدة ذلك فى التثنية والجمع فيقال على تقدير . فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب أفراد الوصف فى مثل ذلك إلا فى لغة أكلو فى البراغيث قاله الدمامينى (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقائى ينبغى أن يخص بظهوره إذا لم يلبس استتاره عموم قوله : * وفى اختيار لا ينجىء المنفصل * إلخ (قوله واستدلوا لذلك إلخ) وجه التمسك به أن قوما مبتدأ أول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بتي يتي

(١) وهذا الضمير البارز عند خوف اللبس يعرب فاعلا عند الجميع ، إلا الرضى فإنه قال : إنه تأكيد للضمير المستتر . أما عند عدم الخوف من اللبس فالضمير فاعل عند البصريين ، وجوز الكوفيون أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا .

[١٤٨] قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتَ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَلَدَانٌ وَقَطْطَانٌ
(تنبيهان): الأول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا

نحو زيد قائم أبوه ، فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ، ولا ضمير فيه
حيث لا امتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا . الثاني قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في
زيد هند ضاربه ، ولا هند زيد ضاربها ، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضرارية
عمرو لجريان الخبر على من هوله ، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير لما يلزم الإبراز من
إيهام بضرارية زيد (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو زيد عندك (أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) مع مجروره نحو زيد

خبر الثاني والجملة خبر الأول والهاء عائدة على ذرى المجد والمائد على المبتدأ الأول مستتر في بانوها فقد جرى
الخبر على غير من هوله ، ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ، ولو أبرز
لقليل على اللغة الفصحى بانيتها هم لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع
وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم . وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد
معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والأصل بانون ذرى المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى
المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا . وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار
فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر (فائدة) تكتب ذرى بالألف عند البصريين
لانقلاب ألفه عن واو ، وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله : * ما ليس
معناه له محصلا * (قوله بظرف) أى تام يحصل بالإخبار به فائدة أخذنا من تعريف الخبر السابق . والمراد
بالظرف ما يعلم المكان والزمان الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها على الفائدة وقصره على المكانى كما فعل
البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذى هـ
حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لاجزاء منه . هذا . وقد حقق الرضى أن المحل أى محل النصب بالمتعلق
لمحذوف بناء على أنه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت يزيد . أو الرفع بالمبنى
للمجهول في نحو مر يزيد إنما هو للمجرور فقط لأن الجار لتوصيل معانى الأفعال وما في حكمها إلى الأسماء
كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا وفرحته ، لكن هذا الذى حققه لا يقتضى أن الإخبار في الظاهر الذى
أراد المصنف بالمجرور فقط ، فتفريع البهوتي على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار
وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط ، وإن نقله البعض وأقره .

[١٤٨] هو من البسيط (قوله قومي) مبتدأ ، وذرى المجد مبتدأ ثان ، وهو جمع ذرة الشئ وهو أعلاه . والمجد الكرم (قوله بانوها)
أى بانوا ذرى المجد ، أى زادوا عليها ، من اليون بضم الباء وهو الفضل والمزية ، يقال بانه يونه ويينه ، قاله الجوهري وهو خبر
المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول . وفيه الشاهد حيث ذكر بانوها بدون إبراز الضمير حيث لم يقل بانوها هم لأن إبراز الضمير إنما
يكون عند خوف اللبس ههنا . وأخير بيانوها عن الذرى وإنما هو المعنى للقوم لانهم البانون (قوله وقد علمت) الواو للقسم ،
وقد للتحقين ، وعدنان فاعل علمت ، وقططان عطف عليه ، وذلك إشارة إلى ما سبق من الكلام ، والتذكير باعتبار المذكور .

في الدار (ثاوين) متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير الذي كان فيه وقال السيد في حواشي الكشف محل لمجموع الجار والمجرور في المستقر والمجرور فقط في اللغو نحو ﴿أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة : ٧] ، ومر يزيد ا هـ ومراده بالحل الذي للمجموع في الخبر الظرف محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنه . والحاصل أن محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حالا مثلا ، وتارة يكون جرا إذا كان صفة لموصوف مجرور ، ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر يزيد بالبناء للمجهول ، وتارة يكون نصبا كما في مررت يزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله إذا هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضي وابن الهمام . والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له ، والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر ، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود الخبر على كل منهما . قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقى ، ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا . واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب . وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصا إلى الظرف والجار والمجرور ا هـ وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير في المتعلق ، والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) إنما قال وجوبا لأن كلام المصنف في المتعلق العام ، فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى أن المحذوف كون عام إذ الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشف هذا . وجوز ابن جنى إظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير إلخ) في كلامه تليق من مذهبي فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين . وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلام الجمع . وغيره وعبرة الجمع بعد ذكر القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاربان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والأكثر في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة ا هـ ولهذا قال الروداني هذا يعنى قول الشاعر فإن يك جثافي إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه ، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن الضمير إنما يستكن في الخبر ا هـ . فاحفظ ذلك فقد غفل عنه . وأرجح الاحتمالات كما

في الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيراقي أنه حذف معه ولا ضمير في واحد منهما وهو مردود بقوله :

[١٤٩] فَإِنْ يَكْ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ
والمعلق المنوى إما من قبيل المفرد وهو ما في (معنى كائنين) نحو ثابت ومستقر

قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لأنه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فإنه يلزم عليه تفرغ العامل من الضمير وهو ممتنع ، وإن أوجب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف الثالث فإنه يلزم عليه حذف العامل في الضمير مع بقاءه وهو غير ممكن وإن أوجب بأن البعدية أمر اعتباري تقديرى فإنه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله إلى الظرف والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي إن جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه . شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فَإِنْ يَكْ إلخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيداً لفؤادى ولا يصح كون تأكيداً لفؤادى ولا للدهر لنصيهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لا امتناع حذف المؤكد على الراجع لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيداً للضمير في الظرف . ولا يشكل عليه الفصل بالأجنبي وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله في التصريح . أقول سبق في باب المعرب والمبنى أن الخليل وسيبويه يميزان حذف المؤكد ، وسيأتى في باب إن أن مذهب الناظم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة المنسوخ وإن زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لا ينهض الرد على السيراقي . وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى أرضكم قاله السيوطى في شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب توصيفى لا إضافى وإلا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر الكاف قال لأنه خطاب لامرأة وإنما قال سواكم لأن المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها (قوله ناوين معنى إلخ) أى ناوين كائنا أو استقر أو ما في معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما في معنى كائنين) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائنين . وما في معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضى لأن الوصف بمعنى الماضى يعمل في الجار والمجرور اتفاقاً وفي الظرف على

[١٤٩] البيت من الطويل . وقائله جميل ، والبيت من شواهد المغنى ٤٩ (٥٩) والخزانة ١٤/١ ، ٤٧٧/٢ . والشاهد فيه قوله : « أجمع » فهو مرفوع ، ولا يصح أن تكون توكيداً لفؤادى ولا للدهر لأنها منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ولا لاسم إن على محله وهو الرفع على الابتداء ، لأن الناسخ قد أزال رفعه ، فتعين أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى الظرف ، وفصل بينهما بالأجنبي - الدهر - للضرورة .

(أو) الجملة وهو ما في معنى (أستقر) وثبت واختار عند الناظم الأول . قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع . وتقدير يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل . الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن

الأصح . وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة وإلا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا إلى ما لا نهاية له نقله الشمني عن السعد . واعلم أن الأصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولتها وقد يعرض ما يقتضي تقديره مؤخرا نحو إن في الدار زيدا لأن أن لا يليها مرفوعها ونحو في الدار زيد على تقديره فعلا لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لأن رجحان تقديره مؤخرا بكونه في الحقيقة الخبر والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلق عامل والأصل في العامل أن يتقدم على المعمول . هذا ما انخط عليه كلام ابن هشام في المغنى (قوله أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوي إما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن إلخ أو الفعل وهو ما في معنى استقر . ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للإشارة إلى أن الخبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين في قوله * ومفردا يأتي ويأتي جملة * وإنما أفرده المصنف نظرا إلى الظاهر أو إلى أنه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله واختار عند الناظم الأول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتض المقام أحدهما فإذا كان المعنى على الحال قدر الاسم ، أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع ، أو على الماضي قدر الماضي ، قال فإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال اهـ قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالخرج من العهدة ألا يقدم على تقدير شيء معين بل يردد الأمر ويقال إن أريد الماضي قدر كذا وإن أريد الحال قدر كذا وإن أريد المستقبل قدر كذا (قوله إلى تقدير آخر) بالتنوين وبالإضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج إلخ) بحث فيه الدماميني بأن كون الجملة ذات محل من الإعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله إلى تقدير اسم فاعل) أي إلى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله إذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أي على الفعل محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر إلا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع ، وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الإعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد إلى ذلك ولا فارق ، فالحق أن تقدير الفعل لا يحوج إلى تقدير شيء آخر كما تقدم .

تعلقه باسم الفاعل . وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا في الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه . ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب

(قوله وبعد أما إن) في قوة التعليل المقدر أي ولا عكس لأنه بعد أما إن (قوله وإذا الفجائية) في بعض النسخ وإذا المفاجئة بإضافة الدال إلى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أي أعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه . وأما في إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصح فرقا بينها وبين إذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الخبر كما نية عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) أي ترجع لأن الخلاف إنما هو في الراجع (قوله لا دلالة) أي معمولاً بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن إن) قد يقال يتقوى الأول بأن الأصل في الخبر الأفراد (قوله إنما هو لخصوص المحل) أي لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل (قوله كما أن إن) تنظير في كون التعيين لأمر عارض ، وقوله كذلك أي لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة ، لأنه لو كان قصد ذلك لقال وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي إن (قوله في نحو جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش إنما لم يجر في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمخزوف على حد قراءة بعضهم ﴿تماما على الذي أحسن﴾ بالرفع لقلة ذلك وأطراد هذا هـ مغنى . ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله وصفة النكرة إن) وأما قوله :

كل أمر مباح أو مداني فمنوط بحكمة المتعالي

فنادر هـ مغنى (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا إليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جنى إن) هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما وإذا الفجائية إن أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر في آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لزوما مضرا وإلا فتقدير الفعل بعد إذا في مثاله لا بد منه .

كون الصلة وصفة النكرة الراقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني^(١) هل يجوز إذا زيدا ضربته (فقال نعم) فقال ابن جني يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء ، فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ، ويقال مثله في أما فالخذوف ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدار لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخرا فهو في نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول لأننا نقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا .

(تنبيهه): إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم ،

(قوله إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول إذ يجب لما سيأتي أنه يجب الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ . فإن قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا إنما يكون في الملفوظ لا المقدر . قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة لا توجد في المقدر لإجراء الباب على سنن واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الأصلي بل مقدم فمتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوالى لأما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (لكونه خبرا) أي بحسب الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب إليه المصنف (قوله إنما يجب حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا بقيد عموم المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة . واعترض البعض تبعا لشيخنا على الحصر بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والأمثال نحو الكلاب على البقر أي أرسل ، وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) أي إن لم يدل على دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أي راكب ، ومن لى بفلان أي من يتكفل لى به لكن لا يتقل الضمير من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف خيرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خيرا * عن جثة) أي ذات والتقيد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة ، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما ، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حيننا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو زيد أو القتال مكانا

(١) الزعفراني هو : محمد بن يحيى ، أبو الحسن الزعفراني ، النحوي ، البصري ، من تلاميذ علي بن عيسى الرهبي ، وقرأ الكتاب على الفارسي ، وكان الرهبي يثنى عليه وقال له الفارسي بعد أن قرأ عليه الكتاب : أنت مستضي عني يا أبا الحسن فقال : إن استضييت عن الفهم لم أسغن عن الفهم ... (البها ١/٢٦٨) .

فإن كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتها عليه عند الحذف حيثئذ (وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ مَخْبَرًا عَنْ جُحْتٍ^(١)) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وإن يُقَدَّر) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبراً) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع ، واليوم خمر وغدا أمر^(٢) ، وقوله : أكل عام نعم تحوونه^(٣) ،

امتنع . هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المنعى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة . وما ذكره المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة ، أما على مذهب من لا يشترط تجدها فيجوز . واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر أى زمن الصوم يوم إنلج وقد ينصب ويجر بغيره ، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بغيره غالبا نحو الخروج يوما أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم ، وقد يرفع ومنه ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة : ١٩٧] ، وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجع رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ، ويجوز جانبا ، فإن كان معرفة ترجع نصبه على رفعه نحو زيد أمامك ودارى خلف دارك بالنصب ، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفق . ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كالיום الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ، ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذى تذكر به ، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب . ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو أول السنة المحرم ، والوقت الطيب المحرم أفاده في الجمع . وقوله وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين إنلج الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك تقدير (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة : الأول أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بغيره كتنحن في يوم طيب أو شهر كذا . الثانى أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجدها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع . الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر . إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشايبته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في تسهيله ، لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تنمة المثال ولا شاهد فيه لأن الإخبار فيه عن معنى . وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة إلى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم إنلج (قوله نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى إنلج)

(١) المراد بالجنة : الجسم على أى وضع كان .

(٢) هذا المثل قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى عندما أخبر بقتل والده وهو يلهو ، فقال يشغلنا اليوم الحمر ، وغدا يشغلنا أمر .

(٣) البيت الرجز . وقائله قيس بن حصين الحائى ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٥/١ . والشاهد فيه قوله : أكل عام ، حيث وقع اسم الزمان مخبر عن اسم الزوات . وهو ، نعم ، .

أى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم ، فالإخبار حينئذ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم منهم الناضم في تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظرا إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه إطلاقه (وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ * مَا لَمْ تُفْلَدْ) كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة . ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبعوها ، فمن مقل مغل ومن مكثر مورد مالا يصح ، أو معدد لأمر متداخلة ، والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكره في

الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام إلخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر إلى ذلك في هذه الأشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لأن معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يرد بجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا . ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم ، فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ فتأمل . والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدماميني . ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا . ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الإخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم إفادة والأحسن أن الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقا لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سبويه والمتقدمون إلخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعدد الأماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة ، وإنما ذكروا ضابطا کلیا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة دماميني (قوله إلا حصول الفائدة) أى علم حصولها إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن . قاله الناصر وهو إنما يظهر إذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم . وفى يس لنا نكرة لا تحتاج إلى مسوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مغل) فيه أوجه : من أظهرها أن من تبعضية الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مغل (قوله انحصار مقصود ما ذكره إلخ) قد يتوقف في اندراج بعض ما ذكره فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بإثما فى نحو إنما رجل قائم أفاده الدماميني (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه فى الظرف والمسنود إليه فى الجملة صالحا للإخبار عنه قاله الشمني .

الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا : الأول : أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ لِمَرْءَةٍ) وفي الدار رجل ، وقصدك غلامه إنسان ، قيل ولا دخل للتقديم في التوسيع وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف . فإن قلت الاختصاص نحو عند رجل مال ، وإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة . الثاني : أن تكون عامة إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقيم أكرمه وما تفعل أفعل ، ونحو من عندك وما عندك ، أو غيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفى نحو ﴿إِلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل : ٦٠] (وَهَلْ قَتَىٰ فِيكُمْ قَمَا يَحُلْ لَنَا) وما أحد أغير من الله . الثالث : أن تخصص بوصف إما لفظا نحو :

(قوله كعند زيد ثمرة) هي اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب . غزى (قوله قيل ولا دخل إلخ) قائله ابن هشام في المغنى ووجه ترميض هذا القول أن المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكره بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كما في الجامي وأقره شيخنا والبعض . وقد يقال كان ينبغي حيثئذ الاكتفاء بالتقديم في التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل . ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فإن فات الاختصاص إلخ) لم يمثل لفوات الاختصاص في الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون إلا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما في ولد له ولد رجل كذا ينبغي أن يمثل . وأما تمثيل البهوتى بمات في يوم رجل فغير صحيح وإن أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعل الرفع لضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على أن ما مفعول مقدم لتفعل (قوله في سياق استفهام) اعترض بأن الكلام في العموم الشمولى والنكرة في سياق الاستفهام إنما يكون عمومها شموليا إذا كان إنكاريا كل في الآية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير إنكارى كما في مثال المصنف . نعم قد تكون في غير المنفى وما في معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف ، على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا إنكاريا فلا يكون ثم إشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الأنسب بالمقام جعل ما تيمية لأن الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع إنسان في الدار لوصف المبتدأ في الأول وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما . ويمكن الفرق بأن في الأول نكتة الإجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني . ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى ما نصه : تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع . وعلى هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر

﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿وَرَجُلٌ مِنَ آلِ كِرَامٍ عِنْدَنَا﴾ أو تقديرا نحو ﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ [آل عمران: ١٥٤]، أى طائفة من غيركم بدليل ما قبله، وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه. ومنه قولهم: شرّ أهر ذاتاب^(١) أى شر عظيم، أو معنى نحو رجيل عندنا لأنه فى معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيدا لأن معناه شيء عظيم حسن زيدا، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجوز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة. الرابع: أن تكون عاملة إما رفعا نحو الزيدان إذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ﴿وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ﴾ وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أوجرا نحو خمس صلوات كتبهن الله ﴿وَعَمَلٌ بِرُؤْيَيْنُ﴾ ومثلك لا ييخل، وغيرك لا يجود. الخامس: العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز

معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفك فى مواضع ١ هـ (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم. وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهى مسوغ آخر. وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شرّ أهر ذاتاب) أى جعل الكلب هارا أى مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف فى الأول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالة كما فى التعجب. وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فيما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان إذا جوزناه) أى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه اللامامنى بأن الكلام فى المبتدأ المخبر عنه أما الوصف الراجع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التثيل بنحو ضرب الزيدان حسن، ويؤيد تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبهن الله أى أوجبهن نعت. وقوله فى اليوم واللييلة، خير أو جملة كتبهن خير وقوله فى اليوم واللييلة خير بعد خير. ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم ولييلة مع أن الكتب فى ليلة الإسراء إظهار وفى الأزل قضاء (قوله ومثلك لا ييخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لإضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير فى الإبهام فلا تفيد الإضافة تعريفا (قوله العطف بشرط إلخ) إنما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ مع فى أحدهما مسوغ فى الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحت أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالأولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال من غير القرآن.

(١) هذا التل يضرب عند ظهور علامات الشر وأماراته، وانظر مجمع الأمثال للميداني ٣٨٤/١.

الابتداء به نحو ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ [محمد : ٢١] ، أى أمثل من غيرهما ، ونحو ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ [البقرة : ٢٦٣] ، السادس : أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة . ومنه ثمرة خير من جرادة . السابع : أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو ﴿ سلام على آل ياسين ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، ﴿ ويل للمطففين ﴾ [المطففين : ١] ، ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد . وقوله :

[١٥٠] عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ إِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجِبُ
ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون مسوغا كما فى نحو ﴿ وعندنا كتاب حفيظ ﴾ [ق : ٤]

أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى : ﴿ فأولى لهم . طاعة وقول معروف ﴾ فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خير وأول مبتدأ (قوله أن يراد بها الحقيقة) أى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حيثئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اهـ وأراد بقوله فتعم حيثئذ إلخ العموم الشمولى لأنه المسوغ . وفى تفريمه على إرادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه . وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على إرادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدأ وتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمخذوف . قيل الوجه نصب عجباً بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكراً لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده . وقوله كما فى نحو إلخ أى كالمسوغين فى نحو إلخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله إن منعه) أى قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (قوله فى أول الجملة الحالية) أى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى إفادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج وبه يتضح التعليل الأول .

[١٥٠] البيت من الكامل ، وقائله ضمرة بن جابر ، وهو من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، والتصريح ٨٧/٢ . والشاهد فيه قوله « عمت لتلك » فقد وقع للمبتدأ نكرة ، لأنه فى معنى الفعل « أعجب » .

فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتقاد . الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت . التاسع : أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله :
[١٥١] سَرَيْنَا وَنَجَمَ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْبَدَا مُخَيَّاكُ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ
وكقوله :

[١٥٢] الذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدُّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُذْيَةً يَبْدَى
العاشر : أن تقع بعد إذا المفاجئة نحو خرجت فإذا أسد الباب . وقوله :

(قوله محياك) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذنب يطرقها إلخ) قبله :

تركت ضائى تود الذنب راعيها وأنها لا ترائى آخر الأبد

والشاهد في قوله مدية يبدى فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير في يبدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال مخدوفة أى ممسكا كما في المغنى أو على أنه بدل اشتغال من الياء كما ارتضاه الدمامينى وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتغال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث إشعاره به إجمالا وتقاضيه له بوجه ما ، وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك . والطروق والطرق المجئى ليلا ، وضمير يطرقها بضم الراء كما في المصباح وغيره للضأن . وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذنب بما ذكره بقوله الذنب يطرقها إلخ غير ظاهر فتأمل (قوله حسبك فى الوغى إلخ) الوغى الحرب ، وبردى تثنية برد على ما قاله البعض ، وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال : وهو البحر وجبل بالحجاز ، والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجلين ، وهو مبتدأ خبره الظرف بعده ، وسحقا بضم السين كما في القاموس أى بعدا .

[١٥١] هو من الطويل (قوله سرينا) من السرى . وقد يتصحف بشرينا من الشراب . والواو في ونجم للحال وهو مبتدأ . وقد أضاء خبره . وفيه الشاهد حيث وقع المبتدأ نكرة والمسوغ وقوعه بعد الواو الحال (قوله فمذ بدا) في محل الرفع على الابتداء وخبره قوله أخفى ضؤوه ، والتقدير فمذ بدا محياك أى وجهك أخفى ضؤوه كل شارق ، أو فمذ وقت بدو . وقوله كل شارق مفعول أخفى ، وهو يطلق على كل شيء يشرق أى يضىء من الشمس والقمر والنجوم وغيرها .

[١٥٢] البيت من البسيط ، قائله مجهول ، وهو من أبيات الحماسة . والشاهد فيه قوله « مدية يبدى » حيث وقع المبتدأ نكرة لكونه واقعا في جملة الحال .

[١٥٣] حَسْبُكَ فِي الزَّغَى بُرْدِيْ خُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سَحَقًا^(١)
بناء على أن إذا حرف كما يقول تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً
للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج^(٢) . الحادى عشر : أن تقع بعد لولا كقوله :
[١٥٤] لَوْلَا أَصْطَبَارٌ لَّأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ^(٣)

الثاني عشر : أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم . الثالث عشر : أن تقع جواباً نحو
رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندى . الرابع عشر : أن تقع بعد كم الخبرية كقوله :
[١٥٥] كَمْ عَمَّةٌ لَّكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ قَدْ عَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عَشَارِي^(٤)

قوله : (لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب ، وفي البيت بقوله
لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لكون المبتدأ فيه اسم معنى ، وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف
زمان لكون المبتدأ فيه اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (قوله أن تقع بعد لولا) إنما كان
هذا مسوغاً للحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذي مقّة) بكسر الميم أى هلك
كل ذي حبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيها أى أحبه فهو وامق (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أى
لتخصيص مدخولها بالتاكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل إلا على ضعف لأن الجواب
يسلك به سبيل السؤال فإله المصنف في شرح التسهيل . قال سم هذا الدليل يقتضى أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في
السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كَمْ عَمَّةٌ لَّكَ) أى بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام
التهكمى في محل نصب على الظرفية أو المصدرية ممیزها مخنوف أى كم وقت أو كم حلبة نجر التمييز إن كانت خبرية ونصبه إن
كانت استفهامية ، وناصبها حلبت ، وعمّة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمّة ، وفداء صفة خالة ، والخبر قد حلبت
فيكون فيه مسوغان . أما على أن كم استفهامية وعمّة بالنصب تمييز ها أو خبرية وعمّة بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لأن

[١٥٣] ضبطه الأستاذ محمد محيى الدين في شرحه على شواهد الأعمى ، مردى ، قال : المردى - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - الحجر يرمى به ،
ويقال للشجاع : إنه لمردى حروب . وهو واضح ، ومناسب للمقام .
[١٥٤] غامه :
لَمَّا اسْتَقْلْتُ مَطَابِرَ الْفُلْجِ .

هو من البسيط . واضطبار مرفوع بالابتداء وفيه الشاهد حيث وقع مبتدأ وهو نكرة . ولكن المسوغ كونه تلو لولا والخبر مخنوف وهو موجود أو
حاصل (قوله لا ودى) جواب لولا أى هلك وهو فعل لازم ، والمقّة الحجة من ومقّة (قوله لما استقلت) ويروى حين استقلت أى انتهت . والمطابير جمع
مقبة وهي الدابة التي يركب مطاها . أى ظهرها والظلم بفتح الحاء : الرحيل . صدر من ظلم إذا سار .

[١٥٥] قاله الفرزدق . وهو من قصيده من الكامل يهجو جريراً (قوله كم) خبرية أو استفهامية ، ويجوز في عمّة مع الحالة المعطوفة عليها الحركات
الثلاث : الجر على أن كم خبرية وعمّة تمييزها ، والنصب على أن كم استفهامية وهي تمييزها ، والاستفهام على سبيل الاستزاء والتهكم ، والرفع على أن
يكون عمّة مبتدأ وصفت بقوله لك ، وخبره قد حلبت والمميز على هذا محذوف فلا يخلو أماناً بقدر مجرور أو منصوباً على اختلاف كم وعلى التقديرين كم
في محل النصب بالظرف أو المصدر ، أى كم وقت عمّة لك أو كم حلبة عمّة لك . والعامل فيه قد حلبت وأما في الوجهين الأولين فكيف في محل الرفع على الابتداء
وخبره قد حلبت . والشاهد في رفع عمّة وهي نكرة لوقوعها بعد كم الخبرية (قوله فداء) بالفاء وهي المرافة التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبي . وقيل
هي التي أصاب جلها داء من كثرة مشيها وراء الأبل ، وهي صفة خالة ، وإنما لم يقل فداوين صفة لأنها لا حذفت صفة العمّة والتقدير كم عمّة لك
فداء وخالة لك فداء ، وكذا كلام في قد حلبت حيث لم يقل قد حلبت لما ذكر باسم التقدير (قوله عشارى) كلام اضافي معمول حلبت . وهو بكسر
العين جمع عشر ، أو هي الناقة التي أتت عليها من زمان حلها عشر أشهر (فان قلت) ما معنى على ههنا (قلت) أشار بذلك إلى أنه كان متكرراً أن يغلب
عشاراً وأمثال عمّة جرير وخالته ، لأن من لهما كانت أدنى من ذلك

(١) البيت من الواهر . وقائله مجهول والشاهد فيه قوله إذا خور لديك ، حيث وقع المبتدأ نكرة لتقديمها إذا الحاجة عليها ، على مذهب الأخفش والناظم .

(٢) انظر مفتاح الإعراب ص ١٣٥ للدكتور عبد الحميد السيد محمد .

الخامس عشر : أن تكون مبهمة كقوله :

[١٥٦] مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَنْتَغِي أَرْبَابًا^(١)

(وَلْيُقَسَّنْ) على ما قيل (ما لَمْ يُقَلِّ) والضابط حصول الفائدة^(٢) (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ

كَمْ نَفْسَهَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرِهَا قَدْ حَلَبَتْ لَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَا بَعْدَ كَمْ . وَالْفِدْعَاءُ بَقَاءُ وَدَالٍ وَعَيْنُ مَهْمَلَتَيْنِ الْمَرَاةِ الَّتِي اعْوَجَتْ أَصَابِعُهَا مِنْ كَثَرَةِ الْحَلَبِ . وَلَمْ يَقُلْ فِدْعَاوَيْنِ قَدْ حَلَبْتَا لِأَنَّهُ حَذَفَ مَعَ كُلِّ مَنْ الْمَوْصُوفَيْنِ مَا أَثْبَتَهُ لِلْآخِرِ . وَحَذَفَ خَيْرَ أَحَدِهِمَا لِدَلَالَةِ خَيْرِ الْآخِرِ . وَالْعَشَارُ جَمْعُ عَشْرَاءَ كَالنَّفَاسِ جَمْعُ نَفْسَاءَ وَالْعَشْرَاءُ الَّتِي أَقَى عَلَيْهَا مِنْ زَمَنِ حَلَبِهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ . وَأَشَارَ بِعَلَى إِلَى أَنَّهُ كَانَ مَكْرَهَا عَلَى أَنَّ يَحْلِبُ عَشَارَهُ أَمْثَالِ عَمَةِ جَرِيرٍ وَخَالَاتِهِ لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ أَنْ تَكُونَ مَبْهَمَةً) أَيْ مَقْصُودًا إِبْهَامِهَا لِأَنَّ الْبَلِغَ قَدْ يَقْصِدُهُ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ إِبْهَامَ النُّكْرَةِ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا فَكَيْفَ يَكُونُ مَسْوَغًا (قَوْلُهُ مَرْسَعَةٌ) بِالسَّيْنِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ : تِمِيمَةٌ تَعْلُقُ عَلَى الرَّسْغِ خِيفَةُ الْبَلَاءِ أَوْ الْمَوْتِ . وَفِي الْقَامُوسِ رَسَغَ الصَّبَى كَمَنْعَ شَدِّ فِي يَدِهِ أَوْ رَجُلَهُ خَرَزَ الدَّفْعَ الْعَيْنَ أَدَّ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَبَيْنَ أَرْسَاعِهِ خَيْرُهُ ، وَهُوَ جَمْعُ رَسَغٍ عَظِيمٍ بَيْنَ الْكُوعِ وَالْكَرْسُوعِ . وَفِي قَوْلِهِ أَرْسَاعُهُ تَغْلِيْبُ الرَّسْغِ عَلَى غَيْرِهِ . وَالْعَسَمُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَالسَّيْنَ الْمَهْمَلَتَيْنِ يَسُّ فِي مَفْصَلِ الرَّسْغِ تَعْوِجٌ مِنْهُ الْيَدُ . وَيَنْتَغِي أَنْ يَطْلُبَ . وَالْأَرْبُ خِيَوَانٌ مَعْرُوفٌ . وَفِي الْكَلَامِ حَذَفَ مَضَافٌ أَيْ كَعَبٌ أَرْبُ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْطِقُونَ كَعَبَ الْأَرْبِ حَفْظًا مِنَ الْعَيْنِ وَالسَّحَرِ ، لِأَنَّ الْجَنَّ تَمْنَطِي الثَّعَالِبِ وَالظُّبَاءِ وَالْقَنَافِذِ وَتَجْتَنِبُ الْأَرْبَابَ

[١٥٦] قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ مَالِكٍ التَّمِيمِيُّ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَأَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ حَجَرٍ الْكَنْدِيُّ . وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَمْدِيُّ فِي الْمَخْتَلَفِ وَالْمُؤْتَلَفِ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ (قُلْتُ) هُوَ مُبْتَدَأٌ فِي دِيَوَانِ الْكَنْدِيِّ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ ، وَكَذَلِكَ نَصُّ عَلَيْهِ الْأَعْلَمُ . وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الْمُتَقَارِبِ وَأَوَّلُهَا :

أَيَا هِنْدَ لَا تَنْكَحِي بُوْهَةَ عَلَيْهِ عَقِيْقَتُهُ أَحْسَبُ

مَرْسَعَةٌ إِلَى آخِرِهِ . هِنْدُ هِيَ أُخْتُ أَمْرِ الْقَيْسِ ، يَقُولُ لَهَا لَا تَتَزَوَّجِي رَجُلًا مِثْلَ الْبُوْهَةِ بَضْمُ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَهِيَ الْبُوْمَةُ الْعَظِيمَةُ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : رَجُلٌ بُوْهَةٌ لَا خَيْرَ فِيهِ (قَوْلُهُ عَقِيْقَتُهُ) أَيْ شَعْرُهُ الَّذِي خَرَجَ بِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ ، أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَطْلِي وَلَا يَخْلُقُ شَعْرَهُ وَلَا يَنْتَظِفُ . وَالْأَحْسَبُ الْآخِرُ فِي سَوَادٍ ، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الْعَقِيْقَةِ (قَوْلُهُ مَرْسَعَةٌ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَالسَّيْنِ الْمَشْدُدَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَهِيَ التِّيمَةُ الَّتِي تَعْلُقُ عَلَى الرَّسْغِ خِيفَةُ أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَصِيْبَهُ بَلَاءٌ . وَقِيلَ بِكَسْرِ السَّيْنِ اسْمُ فَاعِلٍ وَالْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ كَعَلَامَةٍ وَهُوَ الَّذِي يُجْعَلُ التِّيمَةُ فِي رَسْغٍ ، وَارْتِفَاعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ . وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ وَقَعَ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَالْمَسْوَغُ أَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا مَعِينٌ سَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِأَنَّهُ لَا يَرِيدُ مَرْسَعَةً دُونَ مَرْسَعَةٍ ، بِخِلَافِ رَجُلٍ قَائِمٍ ، وَيُرْوَى بِنَصْبِ مَرْسَعَةٍ عَلَى الْأَكْثَرِ (قَوْلُهُ بَيْنَ أَرْبَاعَةٍ) خَيْرُهُ ، وَيُرْوَى وَسَطُ أَرْبَاعِهِ ، وَيُرْوَى بَيْنَ أَرْبَاعِهِ ، فَالْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ مُلَازِمٌ أَرْبَاعَهُ أَيْ مُنَازِلُهُ لَا يَسَافِرُ وَلَا يَغْزُو وَلَا يَهْتَدِي لَخَيْرِهِ ، فَهُوَ يَرْسَعُ تِمِيمَتَهُ أَيْ يُجْعَلُهَا فِي رَسْغِهِ يَتَعَوَّذُ بِهَا وَعَلَى الثَّانِيَةِ ظَاهِرٌ . وَالْأَرْسَاعُ جَمْعُ رَسْغٍ . وَعَلَى الثَّالِثَةِ أَنَّهُ يَرْسَعُ عَلَى الْأَرْبَابِ وَهِيَ حِبَالٌ فِيهَا عِدَّةُ عُرَى ، وَالْوَحْدَةُ رِيقٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَفِي آخِرِهِ قَافٌ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالثَّالِثَةُ وَبِالْفَتْحِ عَلَى الثَّانِيَةِ فَانْهَمُ فَإِنَّ بِهِ دَقَّةً (قَوْلُهُ عَسَمٌ) مُبْتَدَأٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَالسَّيْنَ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَهُوَ يَسُّ فِي الرَّسْغِ وَزَيْغٌ (قَوْلُهُ بِهِ) مُقَدِّمًا مَا خَيْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْمَرْسَعَةِ إِذَا كَانَ بِكَسْرِ السَّيْنِ وَالرَّفْعِ ، وَبِفَتْحِهَا وَالنَّصْبِ صِفَةٌ لِبُوْهَةٍ ، فَحَيْثُ لَا شَاهِدَ فِيهِ (قَوْلُهُ يَنْتَغِي) أَيْ يَطْلُبُ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٍ ، وَأَرْبَابًا مَفْعُولُهُ وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمَشْهُورُ ، وَالْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى . وَإِنَّمَا خَصَّ الْأَرْبَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْطِقُونَ كَعَبًا كَالْعَاذَةِ ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ مِنْ عِلْقِهِ لَا تَضُرُّهُ عَيْنٌ وَلَا سَحَرٌ ، لِأَنَّ الْجَنَّ تَمْنَطِي أَيْ تَرْكِبُ الثَّعَالِبِ وَالظُّبَاءِ وَالْقَنَافِذِ وَتَجْتَنِبُ الْأَرْبَابَ لِمَكَانِ الْحَيْضِ لِأَنَّهُا تَحِيضُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ . وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الذِّكْرَ مِنْهَا يَتَحَوَّلُ سَنَةً أُتْنَى وَسَنَةً ذَكَرًا ، وَكَذَلِكَ الْأُنْثَى يَتَحَوَّلُ سَنَةً ذَكَرًا وَسَنَةً عَلَى حَالِهَا أُتْنَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ فقد أوصلها إلى أربعة وعشرين مسوغاً ولم يذكر الباقي ربما لأنه ليس بصحيح ، أو لرجوعه إلى ما ذكره . وقد أوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً .

تؤخرا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق في الإعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيء من سببيه ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَ) في ذلك نحو تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك^(١) ، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه . إذا تقرر ذلك (فَامْنَعُهُ) أى تقديم الخبر (حين يستوي الجزءان) يعنى المبتدأ والخبر (عَرَفْنَا وَنَكَّرْنَا) أى في التعريف والتنكير (عَادِمِي يَبَانِ)

لحيضها ومرجع هذه الضمائر في بيت قبله . عني مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير إليه سابقا من الأمور المسوغة ما لم يقل من بقية المسوغات والإشارة بالكاف في قوله كعند زيد نمرة إلى بقية أمثلة تلك الأمور فلا تكرر أفاده سم (قوله والاصل في الأخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر في نفسه حالتين التقديم والتأخر ، والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ، ولهما ثلاثة أحكام : وجوب التأخر وامتناع التقديم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة إذ الأصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث إنه إلخ) حشية تعليل أو تقييد . وقوله لما أى للمبتدأ الذى هو أى الخبر له أى خبر له . وقوله دال خبر بعد خبر . وقوله على الحقيقة أى ذات المبتدأ كزيد قائم فقام يدل على ذات هى ذات زيد . وقوله أو على شيء من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره ، فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه في الأول وذات داره في الثانى . والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السببى صفة كزيد غزير علمه . وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها في وجوب) أى حالتها المتسببة في وجوب إلخ أى هى سبب في وجوب تأخير الصفة ، وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفًا وتنكيرًا ومتابعتهم في إعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه ، وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أخط وأنزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة : جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان ، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ، ثم بالثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه (قوله إذ لا ضرر) الأحسن والأنسب بقول المصنف فامنع حين إلخ أن إذ ظرفه لا تعليلية (قوله ومشنوء) أى مبغوض (قوله فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن إذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه ، واللائق على كونها ظرفية أن يقول فإن حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله منعه حين يستوي الجزءان إلخ) أى على مذهب الجمهور ، فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد

(١) أى مكروه من يكرهك ، ومن هذا النوع قول حسان بن ثابت :

قد نكسك أمه من كنت واحده وبسات متشبا في برئني الأسد

ومتشبا أى عاقلا ، وبرئني الأسد : مخالفه . ومنه أيضا قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك يقول :

أى قرينة تبين المراد نحو صديقى زيد ، وأفضل منك أفضل منى ، لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا أنهم أجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبراً ولم يبالوا بحصول اللبس نظر إلى حصول أصل المعنى ، فى تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافاً كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى ، فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه (قوله أى فى التعريف والتكثير) أشار إلى أنها اسم مصدرين للتعريف والتكثير وأنها منصوبان بنزع الخافض لأن المعنى عليه وإن كان مقصوراً على السماع أو ضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى ، والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قليل هذا ما عليه النحاة ، وذهب أهل المعانى إلى تعيين الأعراف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريباً عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائه المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم . والتحقيق أن المبتدأ هو الأعراف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعراف فقط والمعلوم له غير الأعراف عند جهله بالأعراف والمعلوم له عند تساويهما تعريفهما به بإيضاح من الشمنى . ثم قال المغنى : فإن علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفهما فالمقدم المبتدأ يعنى وتقدم أيهما شئت . ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن الأفصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلاً هذا أنا ، وما حكاها من أن المشتق خبر وإن تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لأنه الدال على المعنى المسند إلى الذات والذات المسند إليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ . فإذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما ، قال صاحب التلخيص : ورد بأن المعنى الشخصى الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسنداً إليها ، والاسم جعل دالاً على أمر نسبى ومسنداً . قال بهاء الدين السيكي وقد يقال الدال على الوصفية إنما هو منطلق أما المنطلق فال فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيدا هـ . وقد يعكز على النقل السابق عن أهل المعانى قول المطول والمختصر الذى يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به ، والذى يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجعل المخاطب اتصاف الذات به فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت زيد أخى ، وإذا عرف أن لك أخاً وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد . قال : ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسوداً غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب أهدأى لأن الأسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوماً فاعرف ذلك . والاستواء فى نوع التكثير بأن يكون كل منهما نكرة محضة أو نكرة مسوغة وإن اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التكثير مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء فى جنس التكثير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادى بيان لأن الصفة قرينة لفظة مبينة وهذا أحسن (قوله عادى بيان) حال من فاعل يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة إلخ (قوله نحو صديقى زيد) فالجهول للسمع هو الذى يجعل خبراً فى مثل ذلك على ما مر (قوله وأفضل منك أفضل منى) أى لكونى دونك أو مساويك .

= إلى قسلك ما أئمه من محارب
 ومحارب وقلب قيلتان من العرب . وقيل هذا البيت قوله :
 وأولى فسادولى أسوق مطبى
 بأصوات هلال سحاب حراقره
 وانظر ما ذكره بعض شراح شواهد ابن عقيل ج ١ ص ١٣٠ ، ١٣١ .

نحو رجل صالح حاضر ، أو استويا واجدى بيان أى قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم ، فتقول حاضر رجل صالح ، وأبو حنيفة أبو يوسف ، للعلم بخيرية المقدم . ومنه قوله :

[١٥٧] بَنُونًا بَنُوا أَبْنَانًا وَبَنَاتًا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

أى بنو أبنائنا مثل بنينا و (كذا) يتمتع التقديم (إِذَا مَا أَلْفَعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كَأَنَّ الْخَيْرَ) لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ ، فلا يقال فى نحو زيد قام زيد ، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل ، فإن كان الخير ليس فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو

(قوله لأجل خوف اللبس) علة لا منعه (قوله للعلم بخيرية المقدم) أما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدأ والخير من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقريضة المعنوية الدالة على تشبيهه أى يوسف بأبى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات إلى احتماله قال فى المغنى اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله إذا ما أفعّل) قال الروادى مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخير وقيل لا يتمتع ، والفرق أن ضرر اللبس فى الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فإن تطابقا فى الأفراد جاز الأمران نحو أقام زيد وما ذاهبه هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لإيهام تقديمه والحالة هذه) أى كون الخير فعلا فى الصورة فاعلية المبتدأ أى يفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما فى الدمامينى أن الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا ، والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمرو وتصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخير الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدأ) أى أو نائية الفاعل فى نحو زيد ضرب (قوله فتقول فأما الزيدان) فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا . وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف ، نعم لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا إشكال فى جوازه .

[١٥٧] استشهد به النحاة على جواز تقديم الخير مع كونه مساويا للمبتدأ لقيام قرينة على تعيين كل منهما ، لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بنى الأبناء بالأبناء لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء (فقوله بنو أبنائنا) مبتدأ ، وبنونا مقدما خبره . والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا . والمراد الحكم عليهم بأنهم كالبنين لا العكس . وقد قيل لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على العكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه حيثئذ . والفرضيون على دخول أبناء الأبناء فى الميراث وإن الأساب إلى الآباء ، والفقهاء كذلك فى الرصية . وأهل المعانى والبيان فى التشبيه (قوله وبنااتنا) كلام إضافى مبتدأ ، وبنوهن كذلك مبتدأ ثان ، وأبناء الرجال كذلك خبره ، والجملة خبر الأول ، والأبعد صفة الرجال جمع أبعد .

الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وزيد قام أبوه جاز التقديم ، فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المخذور المذكور ، إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله في شرح التسهيل . وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلاً ، لأن الخبر هو المحدث عنه ، فلا يحسن جعله حديثاً لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أَوْ قَصِدَ أَسْتَعْمَالَهُ مُنْهَضِرًا) أى وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرًا نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿إنما أنت منذر﴾ [الرعد : ٧] ، إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حيثئذ بانحصار المبتدأ . فإن قلت : المخذور متنفذ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا . قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإلماً وأما قوله :

وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ .

[١٥٨]

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد قائم

(قوله إلا على لغة إلخ) راجع لقوله للأمن من المخذور المذكور بالنسبة للمثاليين الأولين وقوله وليس ذلك أى وجود المخذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلاً من الضمير لأنه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة : ٧١] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء : ٣] ، إن كثير والذين مبتدعان مؤخران لابد لأن (قوله منحصرًا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أى منحصرًا مبتدؤه ، فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بإلماً . ويروى بفتحها أى منحصرًا فيه على الحذف والإيصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيًا (قوله وما محمد إلا رسول) الحصر إضافي وكذا في إنما أنت منذر (قوله ولأشعر إلخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدأ) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل إلخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل إلا عليك المعول) صدره « فيارب هل إلا بك النصر يرتجى » ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال ، وعليه فقيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر ، وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور

[١٥٨] بعض شطرة بيت ، صدره : . فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْتَجَى . عَلَيْهِمْ

قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر ، كان في أيام بني أمية ، ولم يدرك الدولة العباسية ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثى فيها زيد بن علي وابنه الحسين بن زيد ويمدح بني هاشم . ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك ولا المعول أى الاعتقاد في الأمور إلا عليك (قوله فيارب) أصله ربي حذفت الباء للضرورة ، وهل نافية (قوله النص) مبتدأ وخبره قوله بك ، وهو يتعلق يرتجى ، وفيه الشاهد حيث قدم الخبر المحصور بإلا للضرورة . وكان حقه أن يقول وهل النصر يرتجى إلا بك . وكذا في إلا عليك المعول ، والأصل فيه وهو المعول إلا عليك ولا يجوز أن يقال المعول مرفوع بالظرف لاعتداده لأنه حيثئذ في محله ، لأنه خلف عن الفعل فكما لا يجوز ما إلا قام زيد كذلك لا يجوز ما إلا في الدار زيد .

كما أشار إليه بقوله (أَوْ كَانَ) أى الخبر (مُسْتَعْدًا لِذِي لَامٍ آتِيًا) لاستحقاق لام الابتداء المصدر . وأما قوله :

[١٥٩] خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ عَالَهُ يَنْلُ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ

فشاذ أو مؤول . وقيل اللازم زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أى هو أنت . وقيل أصله لخالي أنت أخرت اللام للضرورة (أَوْ) مسندا لمبتدأ (لَا زِمَ الصَّدْرُ) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ومن يقيم أحسن إليه ، وما أحسن زيدا ، وكم عبيد لزيد . ومنه قوله :

فيه معمول الخبر لا الخبر ، إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر ، وفيه ما لا يخفى ، وأول المعجز عليهم . والاستفهام إنكارى بمعنى النفي (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعمول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حيثذ كالفاعل ويمتنع هل إلا قام زيد (قوله ينل العلاء ويكرم الأخوال) خبر من ، وجزمها وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركتهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز في يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو ، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوال مفعول يكرم أن بنى للفاعل ومنصوب بتزج الخافض إن بنى للمجهول أى للأخوال هذا ما ظهر (قوله أى هو أنت) ضعف بأن الحذف يناق التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط إلخ) إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر ويتقضى عنه التحير الذى يحصل له لو تقدم غيره لاحتمال الكلام حيثذ كل نوع من أنواع الكلام . فإن قيل فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيدا ضربت لأنه إذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا ، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا . قلت : أجاب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لابد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزئين احتمل الآخر كل ما يصلح . ومنها : أن هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم .

[١٥٩] هو من الكامل (قوله خالي) مبتدأ ، ولأن خبره . وفيه الشاهد حيث دخلت اللام الخبر والحال أن لها صدر الكلام وهو شاذ ، وعن هذا أولوه بأن أصله لخالي أنت ، فأخر اللام للضرورة ، أو المراد لأنت خالي فقدم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام للضرورة . ويروى ومن تميم خاله . ويروى ومن عوف خاله ، وهو فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ينل العلاء أى العلو والارتفاع . وقوله جرير مبتدأ وخاله خبر . وينل ويكرم كلاهما مجزومان . ولما اتصلتا باللام حركتا بالكسر الذى هو أصل . وحذفت الألف من ينال لالتقاء الساكنين ، ويجوز فى يكرم الرفع على تقدير وهو يكرم .

[١٦٠] كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَةٍ قَدْ دَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو غلام من عندك وغلام من يقيم أقم معه ، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

(تنبيهه) : * ويجب أيضا تأخير المقرون بالفاء الذي ياتيني فله درهم قاله في شرح الكافية . وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (وَلَوْ أَنَّ عِنْدِي دِرْهَمًا وَلِي وَطَرًا) وقصدك غلامه رجل (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال ، إذ لو

(قوله ومنه قوله كم عمة إلخ) أى على رواية جر عمة على أن كم خبرية لأنه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه .

(قوله ما أضيف إليهما) أى لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام واسم الشرط ، فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا المضاف إليه كما قاله الناصر ، وعليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعهما ذلك على المضاف ، وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن ، قال الروداني : الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اهـ ومثل ما أضيف إليهما ما أضيف إلى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما في التوضيح .

(قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لأن الفاء إنما دخلت في الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما إذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الإهمال أو كان المبتدأ مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدئين .

(قوله وهذا شروع في المسائل إلخ) أل للجنس فإنه لم يستوفها كما ستعرفه .

(قوله ونحو عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة ، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولي وطرا) أى حاجة .

(قوله في مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لأن الاحتمال على الاستواء لإجمال ولا محذور في الإجمال (قوله لأنه نكرة محضة) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لأنه إلخ .

(قوله ليفيد الإخبار) علة للحاجة لأنها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لكون وجوب التقديم لدفع إيهام الصفة التي تحتاج النكرة إليها .

قلت درهم عندي ، ووطر لي ، ورجل قصدك غلامه احتمال أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر . ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو ﴿ مسمى عنده ﴾ [الأنعام : ٢] و (كذا) يلتزم تقديم الخبر (إذا عاد عليه مضمراً) مما أي من المبتدأ الذي (به) أي بالخبر (عنه) أي عن ذلك المبتدأ (ميبناً يُحِبُّ) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبداً . وقوله :

[١٦١] أَهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَسِبْتُهَا

فلا يجوز مثلها زبداً على التمرة ، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام أو :

(قوله كذا) أي مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمراً من المبتدأ الذي بذلك الخبر يجبر عنه حال كون الخبر ميبناً أي مفسراً للضمير العائد إليه من المبتدأ فمبيناً حال من الضمير في به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي للضرورة . قال ابن غازي هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغني عنه وعما بعده أن يقول :

كذا إذا عاد عليه مضمراً من مبتدأ وما به يصدر

(قوله زبداً) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلاً أو بياناً أو مبتدأً أو فاعلاً بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته إعراب أو بناء . وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبداً بأن الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرًا على الأصل كما تذكره مؤخرًا لو كان كونا خاصًا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقاً بخلافه في نحو ضرب غلامه زبداً فإن فيه خلافاً . والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الأول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أي عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فإن أمكن صح تأخير الخبر جوازاً نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم

[١٦١] قاله نصيب بن رباح الأكبر . وكان عبداً أسود ، شاعراً إسلامياً حجازياً من شعراء بني مروان ، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي . وهو من الطويل (قوله إجلالاً) نصب من قبيل قولك قعدت جلوساً ، لأن معنى أهابك أجلك لأن من هاب أحداً فقد أجله ويجوز أن يكون نصيباً على التعليل أي لأجل إجلالك وتعظيمك . وقد قيل نصب على الحال بمعنى مجلا (قوله وما بك قدرة على) حال ، والمعنى أهابك لا لاقتدارك على ولكن إعظاماً لقدرك ، لأن العين قتلى بمن تحبه فتحصل لها المهابة . والضمير في حبيبها للعين وإن جعل للمرأة يجوز . قاله الخطيب التبريزي . وهو مبتدأ وملء عين كلام إضافي مقدما خبره . وفيه الشاهد حيث يجب فيه تأخير المبتدأ إذ لو قدم يلزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز .

مضافاً إليه (كَأَيِّنْ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا) وصبيحة أى يوم سفرك (وَحَبَّرَ) المبتدأ (الْمَخْصُورِ) فيه بإلا أو وإنما (قَدْ أَمَّا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا ابْنُ أَخِي) وإنما عندك زيد لما سلف .
(تفنييه)*: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندي أنك فاضل ، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ، ولهذا يجوز ذلك بعد «أما» كقوله :

[١٦٢] عِنْدِي أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ الثَّوَى فَلَوْجِدِ كَادَ يَتْرِينِي
لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا هـ . (وَحَذَفَ مَا يَعْلَمُ) من الجزعين بالقرينة

المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والجمع . وأما قول البعض الأولى إبقاء المتن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله .

(قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملة فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لأنه المظروف فى الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه ، وهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المخصوص) أى المخصوص فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والإيصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لا انعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أى لتظير ما سلف .

(قوله كذلك يجب تقديم الخبر إلخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد ، أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فإنه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أوهنا زيد (قوله لا لبست) أى خطأ فقط فى التباس أن المفتوحة بالمكسورة ولفظاً وخطاً فى التباسها بأن التى هى فى لعل (قوله ولهذا) أى لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يترينى) بفتح ياء المضارعة من برت القلم أى نحتة (قوله لا يدخلان هنا) لأن أما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجمله وإن المكسورة مع معمولها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أى بعينه فلا يكفى علمه إجمالاً بأن يعلم أن فى الكلام حذفاً .

[١٦٢] هو من البسيط (قوله اصطبار) مبتدأ ، وعندى مقدما خيره ، وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، والشاهد فى قوله أننى جزع ، وذلك أن المبتدأ إذا كان أن المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر خوفاً من التباس المكسورة بالمفتوحة ، وإذا كان بعد ألم يلزم ذلك ، بل يجوز التقديم والتأخير كما فى هذا البيت ، وجزع بكسر الزاى ، صفة مشبهة من الجزع بفتحين وهو تقيض الصبر . والنوى بالنون : البعد والفراق .

(جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك (مَنْ عِنْدَ كَمَا) والتقدير زيد عندنا . وإن شئت صرحت به . ولو كان المحاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل إلا على ضعف (وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (أَسْتَعْنِي عَنْهُ) لفظا (إِذْ) قد (عُرفَ) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به . وقد يحذف الجزءان معا إذا حلا محل مفرد كقوله تعالى : ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق : ٤] ، أى فعدتهن ثلاثة أشهر

(قوله من الجزئين) أى المبتدأ والخبر كما هو موضوع للمقام أما المبتدأ الرفع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي . وخرج أيضا فاعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وإن علما . واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر ، فقليل الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز ، وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بوجود حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول إلخ) لم يقل تقولان ليرافق عندهما لاحتمال أن المجيب أحد المسئولين فقط (قوله لك) ينبغى لكما لأن المخاطب اثنان وإن كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده) والمسوغ وقوعه في الجواب سم (قوله ولا يجوز) أى جواز مستوى الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة . فقوله إلا على ضعف أى خلاف الأولى كما أفاده سم ، وإلا بمعنى لكن (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهو مبنى على أن كيف اسم غير ظرف وأنها في محل رفع ، أما على قول سيبويه أنها ظرف كآين وأن المعنى في أى حال فيكون الجواب في صحة مثلا قاله يس . وعبرة الدماميني اعلم أن في كيف ثلاث عبارات : إحداها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فمعناها في أى حال على أن الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة ، وهذه عبارة سيبويه ، فموضعها عنده نصب دائما . الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فمعناها على أى حال ، وهذه عبارة السيرافي والأخفش ، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره . الثالثة أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد ، وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى وإلا اتحد هذا بالقول الثاني . ثم اعترض القول الأول والثاني بأمور ثم قال : وأما القول الثالث فلا إشكال عليه ألبة : ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أى إلى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ ملخصا . (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة ، وظاهر قول المصنف فزيد إلخ أنه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح .

فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي ﴿فعدتهن ثلاثة أشهر﴾ [البقرة: ٢٥١] عليها . واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وَيَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (غَالِبًا) أى في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر* حتم) نحو ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ [البقرة: ٢٥١] أى

(قوله إذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا في يس عن ابن هشام ، وهو لا يظهر إلا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقديرها ، ولعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى : واللّٰئى لم يحضن) إنما لم يجعل اللّٰئى معطوفا على اللّٰئى قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيرها لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط ، وأيضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع أنه لا يجوز للقبح اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام . وفي استدعاء جواز ذلك زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه ، على أن الذى في المعنى صحة عدم تقدير شيء ، في الآية بالجعل السابق . ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتر في التابع ما لا يغتر في المتبوع . ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسي ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال في المعنى : والأولى أن يكون الأصل واللّٰئى لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الإفراد ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم قليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة إلخ) علة لحذف بعد تعليقه بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالإطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم ، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا جائز على ما قال التفتازاني إنه الحق . وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد : إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا وإلا جاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية إذ لا يقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأوليتها الفعلا (قوله أى في غالب أحوالها وهو إلخ) أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بأن الوجوب يناق الغلبة . وحاصله أن الجواب منصوب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لأصل الحذف وقوله وسد إلخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف لا لوجوبه . لا يرد ما قيل إن العلة التي هي العلم موجودة إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب

ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف موجود وجوبا للعلم به ، وسد جوابها مسده ، أما إذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها ، فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالما ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم ، وجعل منه قول المعري^(١) :

[١٦٣] يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْعَمْدُ يُفْسِكُهُ لَسَالَا

عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ لا بقرينة خارجية لأنهم لا اعتنائهم بالخبر لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة لا يكتفون في وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وإن مشى على وروده ، والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحثا لأنه إن أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع القيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسه لسال ، لدلالة الأنصار على الحماية والغمد على الإمساك ، وإن أراد الخارجية عن لولا وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا في وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ، ولهذا قال سم في الجواب مانصه : كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن يكون الخبر مبدولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اهـ وإن ورد عليه ما ذكره في الشق الأول فتدبر . نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف إذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب ، اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ﴿ ولولا رجال مؤمنون ﴾ [الفتح : ٢٥] أى لأذن لكم في الفتح وإن لم في الثاني حذف العوض والمعوض معاً لأن القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسألة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أى قريب زمن والخطاب لعائشة ومن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فمانقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وإن دل عليه دليل) أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في جواب هل زيد محسن إليك لولا زيد أى محسن إلى فلانك (قوله لولا أنصار إلخ) الدليل قوله أنصار لأن شأن الناصر الحماية .

[١٦٣] قاله أبو العلاء أحمد بن عبد الله التتوخي المعري اللغوي الشاعر الأعشى المتفلسف ، ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة بالمعرة ، وتوفي بها سنة تسع وأربعين وأربع مائة ، ومكث خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدبنا ، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر ، وهي أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند ، وأولها :

أَعْنِ وَلِحْدِ الْقِلَاصِ كُنْثَفَ حَالَا وَبِئْسَ عِنْدَ الظَّلَامِ طَلَبْتُ مَالَا

والوخد - بالخاء المعجمة والدال المهملة - : ضرب من السير . والقلاص بالكسر جمع قلوص وهي الشابة من النوق - ويذيب من أذاب إذا به أسال . والرعب فاعله . ومنه حال من الرعب ، وكل غضب مفعوله وهو يفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة السيف القاطع ، والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف وارتفاعه بالابتداء ، ويمسكه خيره . وقيل الخبر محذوف ، ويمسكه بدل اشتغال (قوله لسال) جواب لولا ، وهذا التشثيل لا للاستشهاد فإن المعري لا يحتاج بشعره . ووجهه أنه ذكر الخبر بعد لولا ، ومع هذا يجوز تركه فإنه لو قال لولا الغمد لسال صرح الكلام والمعنى ، ولكنه ذكره دفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز ، وقد خطاه بعضهم في هذا حيث أثبت الخبر والمخطئ مخطئ لما ذكرناه .

(١) هذا البيت ليس شاهدا ، لكنه مثال ، وذلك لأن المعري جاء بعد عصر الاحتجاج ، حيث إنه توفي سنة ٤٤٩ هـ .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى وابن الشجرى^(١) والشلوين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالة زيد إيانا ما سلم ، أى موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ولحنوا المعرى^(٢) (وفي نص يمينه ذأ) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لأفعلن ، وإيمن الله لأقومن ، أى لعمرك قسمى ، وإيمن الله يمينى

(قوله وجعل منه قول المعرى إلخ) لأن شأن الغمد إمساك السيف (قوله كل غضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف . فإن قلت عجز البيت يناقض صدره إذ العجز يقتضى عدم السيلان لأن جواب لولا متنفذ والصبر يقتضى وجوده لأن الإذابة الإسالة وهى إيجاد السيلان ، وإنما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار . قلت : المراد لولا إمساك الغمد له لسال منه فالنفس سيلان خاص قاله الدمامينى (قوله هو مذهب الرمانى إلخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أى فى كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالة إلخ) أى وأما نحو لولا زيد سالما ما سلم فتركيب فاسد (قوله فمروى بالمعنى) والمشهور فى الروايات لولا حدثان قومك لولا حدثاة قومك لولا أن قومك حديثو عهد ، ورد بأنه يؤدى إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربا أما إذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اهـ سم وفى حاشية المعنى للدمامينى : أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعريته إياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة . والقائلون منهم . بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الأحكام بل فى الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدون فى كتب ما لم يدون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتاج به بآخر كذلك ثم دون تلك البدل ومنع تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيح ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اهـ باختصار (قوله ولحنوا المعرى) أى خَطَطُوهُ ورد تلحينه بورود مثله فى الشعر الموثوق به كقول الشاعر :

* لولا زهير جفانى كنت متعذرا *

وكان يغنى الجمهور عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتغال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدمامينى (قوله وفى نص يمين) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله استقر) إظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل فى قوله تعالى : ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ [التمل : ٤٠] .

(١) ابن الشجرى : هو هبة الله بن على بن محمد ... أبو السعادات المعروف بابن الشجرى كان أوحى زمانه فى علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب ... قرأ على الخطيب التبريزى ، وأخذ عنه الناج الكندى ، ألف الأمل ، وكتاب الحماسة ... تولى سنة ٥٤٢ هـ . انظر (البلية ٢/ ٣٢٤) .

(٢) والحق أن هذا تكلف لا داعى له ، وأن الأسلوب ورد عن يرقى به فلا داعى لرده ومن ذلك قول أبى عطاء السندى :

لولا أبوك ولولا قبله عمر

ألفت السبك معد المقاليد

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ، وسد جواب القسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله على لأفعلن .

(تنبيهه) : اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخير لجواز كون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَإِذْ عِثْتُ مَفْهُومَ مَع) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِي) قولك (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) وكل رجل وضيعته ، تقديره مقرونان

(قوله لعمرك) أى حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وإن صح في غيره الفتح والضم أفاده الدماميني (قوله وإيمن الله) أى بركته (قوله للعلم به) أى من كون ما ذكر نصاً في اليمين (قوله نحو عهد الله) إنما لم يكن نصاً في اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر القسم عليه قاله المصريح وأقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والأقرب عندى أن المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله ، ويحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهد على نفى كونه يميناً معتدا به شرعاً على الإطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينمق به اليمين إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لا يجاب ما أوجه علينا بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لأنهما يطلقان على هذا كما رأيت بخط الشنوائى نقلاً عن سم (قوله على المثال الأول) يعنى لعمرك لأفعلن . وقوله المثال الثاني يعنى إيمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر إذ لا يتعين إلخ) أجاب سم بأنهم لم يدعوا التعيين والمثال يكتفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم : ولعل الحذف حيثئذ أى حين إذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده ١ هـ أى لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يسد شيء مسده بخلاف الخبر ، والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أى كونها أى وجودها فمكان مصدر ميمي من كان التامة ، واعترض بأنه يجوز كون اللام داخلية على مبتدأ مقدر كما قيل في قوله خالى لأنت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبراً . وأجيب بأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من دخولها لفظاً على شيء وتقديراً على آخر ، فالحمل على الأول أرجح مع أن حذف المبتدأ ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز لوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (قوله عيئت مفهوم مع) أى كانت ظاهرة فيه إذ الواو فيما ذكره تحتل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم .

إلا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسده ، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف . قال الشاعر :

[١٦٤] تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرٍ عِ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعة مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها (وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا) أي ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرَا)

(قوله وما صنع) أظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعة) أي حرفته ، وسميت ضيعة لأن صاحبها يضيع بتركها أو لأنها تضيع بتركها . فإن قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده إلى كل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا إلى رجل إذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد . قلت : لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعة مقترنان وعمرو وضيعة مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى : الظاهر أن الحذف غالب لا واجب . وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه (قوله فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أي ظهورا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك في الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا أي ظهورا كما في بيت الشارح ومثاله ^(١) ، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية كما قاله الشنوائى . قال : ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز إن دل دليل عليه (قوله يشعب) كيزهد أى يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة لأن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو . زكريا (قوله وقبل حال) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضرى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد .

[١٦٤] قاله الفرزدق وهو من الطويل (قوله يشعب) أى يفرق والجملة صفة الموت . وقوله وكل امرئ كلام إضافي مبتدأ والموت عطف عليه . يلتقيان خبره . وفيه الشاهد حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدأ المعطوف عليه بالواو لأنها ههنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف . وإذا كانت صريحة فيها فلا يجوز إظهاره نحو كل ثوب وقيمته ، لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع وسدا مسد الخبر .

(١) لأن الواو ليست نصا في معنى المصاحبة والاقتران ولذلك يقول الشيخ خالد الأزهري ، الجرجاني : آثار الشاعر ذكر الخبر وهو يلتقيان ، انظر التصريح [١٨٠/١] .

وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به فالأول (كضميرى العبد مسيئاً و) الثانى مثل (أتم . ثيبينى آلقى متوطاً بالحكم) إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ . والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائماً ،

(قوله لا تصلح خبراً) أى بحسب ذاتها كالمثال الأول أو قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية ، واعتراض الراعى المثال الأول بأنه يصح الإخبار عن الضرب بكونه مسيئاً على وجه المجاز . وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة ، وقد يقال لا حبر في المجاز حتى يجب إضمار الخبر ، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية إلا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم . والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازاً بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذى خبره قد أضمر) أى وإن صلحت أن تكون خبراً عن غيره فليس الشرط ألا تصلح للخبرية أصلاً فلماذا قال عن الذى إلخ فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمراً لأنه معلوم من قوله وقبل حال ، لأن المعنى ويخذف الخبر وجوباً قبل حال . وقوله قد أضمر أى قدر (قوله مصدراً) أى صريحاً لا مؤولاً عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربت زيداً قائماً (قوله في اسم) أى ظاهر كالعبد والحق في المثالين ، أو مضمراً كإياه في قولك العبد ضربنى إياه مسيئاً ، وظاهر عبارته عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عمراً قائماً . وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافاً للفاعل أو للمفعول أولهما^(١) إلا أن يقال قصده التعميم في الإضافة لاشتراطها . وقوله أولهما أى كما في تضاربنا أو مضاربتنا ، ففى بعض حواشى الجامى أن نا في محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول ، وفى محل جر باعتبار الإضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربنى زيداً الشديد قائماً ولا شربى السويق كله ملتوتاً لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعاً للقياس (قوله لضمير) بالتنوين هو الضمير فى إذ كان أو إذا كان ، ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذى هو لفظ الضمير أو حقيقة إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله إذا جعل منوطاً جارياً على الحق) أى جعل حالاً من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لأنه لو جعل جارياً على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ وأرجع الضمير فى الخبر المقدر إلى المبتدأ وجعل منوطاً حالاً من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل

(١) فالصبر المضاف للفاعل مثل قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ﴾ . والمصدر المضاف للمفعول مثل قول الشاعر :
نفسى يدها الحصى فى كل حاجرة . نفسى الدراهم تقصاد الصياريف
حيث أصيب المصدر « نفسى » إلى المفعول به « الدراهم » .

والتقدير إذ كان أو إذا كان مسيئا ومنوطا وقائما ، نصب على الحال من الضمير في كان ، وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساعة . فإن قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني على أن كان تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ، لأن حذف الناقصة أكثر : فالجواب أنه منع من ذلك أمران : أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخبارا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة . الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقول الشاعر :

إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال ، إذ ليس المفسر حيثنذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد التكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أى أخطب كون بمعنى أكون ، ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمع ، وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ، ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله إذا كان) أى عند إرادة المضى أو إذا كان أى عند إرادة الاستقبال . قاله الدماميني والسيوطي وغيرهم . وفي الرضى أن إذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم لَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١١] وقال الروداني : بقى أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد اهـ ورأيت بخط الشنوائى أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بإذا لأنها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف إليها . وقوله التي هي الخبر ، فيه مسامحة إذ الخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح أو نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الإخبار عن المصدر أو ما أضيف إليه بالكون مقيدا . بحال من أحوال تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه . وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف . والحاصل أن الحال قامت مقام إذ كان لأن في الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته في وقت الركوب ، وإذا كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر في الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أى بالذات أو باعتبار قصد التكلم (قوله إلا أسماء منكورة مشتقة) الحصر إضافي أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى بجيء الحال جملة كما سيأتى (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف وإنه وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد ، لأن الظاهر

[١٦٥] خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفُ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ
فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل
فيها المصدر ، فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد
مسد خبره فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربى
العبد مسيئاً موجود وهو رأى كوفى . وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف
إلى ضمير ذى الحال والتقدير ضربى العبد ضربه مسيئاً . واختاره في التسهيل ، وقد منع
الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً وأجازها سيويه ، ومنه قوله :

أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون إلا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالاً (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضاً وقوع
الاسمية موقعه بلا و او على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضاً فيجوز ضربى زيداً هو قائم (قوله
موقعه) أى موقع المنصوب (قوله حليف رضا) أى إذا كنت أو إذا وجدت حليف رضا قاله العيني ، وبه يعرف أنه لا
يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون بارزاً عند تقدير الخبر وأن
معمول المصدر صادق بما أضيف إليه المصدر ولو ضميراً وإن لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر
عندى أنه يصح أن يكون التقدير إذ كان حليف رضا أى مصاحباً للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعليق كل
من الحالين حيثئذ بالمولى فافهم ، وحليف الرضا المخالف للمعاقد على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله
أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالاً من منصوب المصدر لأن العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت
من صلته) أى متعلقاته فمحلهما قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان في محله
أفاده سم (قوله إلى تقدير خبر) أى بعد الحال ، إذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله
حيثئذ كذا قيل ، وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لأن الخبر معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبي في كونه معموله والمراد
تقديره مع عدم ما يسد مسده وإلا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفى) أى إعمال المصدر في الحال وتقدير
الخبر بعده رأى كوفى أى وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أى حصر الضرب مثلاً في كونه حال
الإساءة ، ولعل وجه إفادة نحو ضربى العبد مسيئاً للحصر مشابهة المصدر بإضافته المعروف بلام الجنس ، والمعرف
بلام الجنس منحصر في الخبر فكذا ما شابهه ، وعلى كلامهم يكون الحذف جائزاً لا واجباً لعدم سد شيء مسده (قوله
إلى ضمير ذى الحال) الإضافة للبيان إن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذى هو لفظ الضمير لأن صاحب الحال هنا
اصطلاحاً الضمير وحقيقة إن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيئاً) بالحال حصل
التغاير بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى لقلة المقدر عليه ، لأن المقدر عليه شيان

[١٦٥] هو من البسيط (قوله خير اقترائى) كلام إضافي مبتدأ ، والمراد بالمولى الحليف وهو المعاقد باليمين ، وحليف رضا كلام
إضافي نصب على الحال ، ولكنه خبر للمبتدأ بتقدير حذف ، أى خير اقترائى من الحليف إذا وجدت حليف رضا ، ففى الحقيقة
الخبر إذا وجدت ، كما في قولك أكثر شرى السوق ملتوتاً أى إذا كان ملتوتاً ، وهذا من المواضع التى يجب فيها حذف الخبر وهو
بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما مذكور بعده الحال أو أفعل التفضيل . وشربى كلام إضافي
أيضاً مبتدأ . وقوله وهو غضبان جملة اسمية حالية سددت مسد الخبر وفيه الشاهد ، وهو حجة على سيويه في منعه مثل هذا إلا
إذا كانت اسماً منصوباً كما في الشرط الأول . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقاس
الكسائى التى بلا و او على التى بالواو ، ومنعه الفراء

[١٦٦] وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مبايئته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً فلا يجوز ضربى زيدا شديداً ، وشذ قولهم حكمك مسمطاً أى حكمك لك مثبتاً^(١) ، كما شذ زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالسا فيما حكاه الأخفش ، أى ثبت قائماً وجالسا . ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .
(تفصيله) : لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدّها فى غير هذا الكتاب أربعة : الأول : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم

والمقدر على الأول خمسة أشياء ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولأن تقدير إذ مع الجملة المضاف إليها لم يثبت فى غير هذا الموضع ، نعم يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني إلخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعول وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى ، وقوله فعليك ذاك أى الزم الإعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فإنه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد التكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فإن قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال ضربى زيدا إذ كان شديداً أو ضربه شديداً كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيدا شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر إذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل ، وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبينى إلخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لرجل حكموه عليهم ، وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصريح (قوله مسمطاً) بضم الميم الأولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتاً) يعنى نافذاً (قوله أى ثبت قائماً وجالسا) التقدير فى فإذا زيد جالسا على غير القول بأن إذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الجمع وغيره منها المبتدأ الخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ، ومنها

[١٦٦] قاله رؤية بن العجاج (قوله رأى) مضاف إلى عيني إضافة المصدر إلى فاعله مرفوع بالابتداء ، والفتى مفعول المصدر وأباك بدل منه أو عطف بيان ، ويعطى الجزيل جملة فعلية وقعت حالا وسدت مسد الخبر للمبتدأ وهو الشاهد وهو حجة على الفراء فى منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر . وعليك اسم فعل معناه الزم ، وذلك مفعوله وهو إشارة إلى العطاء الجزيل . والمعنى رؤية عيني أباك حصلت إذا كان يعطى العطاء الجزيل فالزم طريقته وتشبه به فى ذلك لأن الولد سر أبيه ومن يشابه أباه فما ظلم .

الثاني : ما أخبر عنه بخصوص نعم وبئس المؤخر ، نحو : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبرا ، فإن كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير ، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب . الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق . الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة ، أى أمرى سمع وطاعة . ومنه قوله :
[١٦٧] وَقَالَتْ حَتَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

المبتدأ المخبر عنه مجاز ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدأ محذوف وجوبا ليلى الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلحق الفعل ، أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني دنوشرى عن الرضى وعندى أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص ، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة . أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع) (إلخ) قال أبو علي : إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفصل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمتنوع ، وقيل : للإشعار بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء . دمايى بتصرف ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح) (إلخ) خرج بذلك ما إذا كان النعت للتخصيص أو للإيضاح فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه كما في التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بخصوص) (إلخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع إذ لا يكون المخصوص خبرا إلا إذا أخر (قوله من قولهم في ذمتي) (إلخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسده وحلوله محله لأن المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله في ذمتي عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لأنه الذى يستقر في الذمة ، دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيع طاعة ، حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل ، أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ بإسقاط الواو فيكون فيه التثنية . وقوله : أذو نسب إلخ أى ذو قرابة هنا جئت لهم أم لك معرفة بالحي . وإنما قالت ذلك خوفا عليه من إنكار الحى إياه قاله العيني ، فلقنته

[١٦٧] هذا من أبيات الكتاب وهو من الطويل (قوله فقالت) أى المرأة المعهودة (قوله حنان) خبر مبتدأ محذوف أى أمرى حنان ، أى رحمة . وفيه الشاهد حيث حذف منه المبتدأ حذفًا واجبا لأن أصله أتحن عليك حنانا ، ثم حذف الفعل ثم رفع المصدر لأن في رفعه تصير الجملة اسمية وهى أدل على الثبوت والدوام من الفعلية ، فلما رفع قدر له مبتدأ كما قدرنا (قوله ما) استفهام أى أى شيء أتى بك ههنا يعنى عندنا (قوله أذو نسب) الهمزة للاستفهام وذو نسب كلام إضافي خبر مبتدأ محذوف ، أى أنت ذو نسب أم أنت بالحي عارف ، والحذف فيه ليس بواجب وحاصل المعنى لأى شيء جئت ههنا ألك نسب ههنا يعنى قرابة جئت لهم أم لك معرفة بالحي ، وإنما قالت ذلك خوفا عليه ورحمة لتلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحى إياه . فافهم .

أى أمرى حنان أى رحمة . وقول الراجز :

[١٦٨] شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى أمرنا صبر جميل (وَأُخْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر . ثم تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةٌ شَعْرًا) ونحو : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٤] وقوله :

[١٦٩] مَنْ يَكُ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتَّى مُقِظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى

الحجة موهمة أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا بأثنين أى بأكثر) أى مع كون كل مفرداً أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف . وفى المعنى : زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ، ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده ، ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبراً ثانياً وكونه صفة لكاتب اهـ بتصريف ثم قال : وأجب الفارسي فى : ﴿ كُونُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] كون خاسئين خبراً ثانياً لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اهـ . وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لأن الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاختصار على كل من الخبرين أو الإخبار كما فى الدماميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس ، إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وذكى وأذكياء . وأما قول شيخنا وشيخنا السيد : والبعض كغيرهم لأن قياس جمع فعيل فعلاء كشرى وشرفاء فغير مستقيم لأن ما قالوه فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدد من فعيل معتلها

وقيل : هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت : الكساء الغليظ المربع ، ومن شرطية لا موصولة وإن زعمها البعض تبعاً لصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك . والمعنى من يك ذا بت فأنما مثله لأن هذا البت بنى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه ، وقوله مقىظ إلخ أى كاف لى قىظاً وصيفاً وشتاء ، والقيظ : شدة الحر .

[١٦٨] البيت من الرجز ، وهو من شواهد الكتاب (١٦٢/١) ... وقائله مجهول ، والشاهد فيه : قوله : « صَبْرٌ جَمِيلٌ » فقد جاء مرفوعاً على الخبر ، والمبتدأ محذوف وجوباً ...

[١٦٩] قاله رؤية . ومن موصولة مبتدأ وخبره قوله فهذا بنى (وقوله ذا بت) خبر بك ، والبت بفتح الموحدة وتشديد الباء المثناة من فوق ، وهو الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز (قوله مقىظ) بكسر الياء ، وكذلك مصيف ، وكذلك مشتى بكسر التاء المثناة من فوق ، وفيها الشاهد فإنها أخبار تعددت بلا عاطف كما فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ ﴾ والمعنى فهذا بنى يكفينى لقيظى وهو زمان شدة الحر ، ويكفينى للصيف والشتاء ، فإن قلت : كيف هذا الشرط والجزاء ، فإن كون ذلك البت به لا يتسبب عن كون غيره ذابت . قلت : المعنى من كان ذابت فأنما مثله لأن هذا البت بنى ، فحذف المسبب وأناوب عنه السبب .

وقوله^(١) :

[١٧٠] يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادَى فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه . والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز ، وهذا أعسر أيسر : أى أضبط . وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لأى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية ، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له^(٢) إما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقه . وقوله :

(قوله ينام إغ) الضمير للذنب والذى وقع في الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافي من القصيدة هاجع أى نائم . والشاهد في قوله فهو يقظان نائم فإن الخبر فيه تعدد لفظاً ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجه ، ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظاً فقط بناءً على أن المراد بين يقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرهما بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون إلا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه إغ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للأبلى مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كلاً أو بعضاً فيخرج نحو هذا المثال (قوله ألا يصدق الإخبار إغ) ولهذا قال بعضهم : إطلاق الخبر على كل واحد مجاز من إطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مز) يعنى أن الموجود في الرمان هو المازة ، وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرقتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين إذ كل من الصفتين موجودة في زيد قال الناصر اللقاني (قوله أى أضبط) أى في العمل لكونه يعمل بكلمات يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ، ولا يقال أعسر أيسر كما في الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظراً للمعنى لأن الخبرين في المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافاً لأى على) فإنه أجاز العطف نظراً إلى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما في شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع في هذه الزيادة لأبيه في شرح التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم

[١٧٠] قاله حميد بن ثور الهلالي وهو من قصيدة طويلة من الطويل يصف بها الذئب تزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يجرس بها ، وهو قوله ينام أى الذئب ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو ينام ، وقوله ويتقى عطف على ينام (قوله بأخرى) أى بمقلة أخرى . وأراد بالمقلتين العينين . والمناها جمع منية . ويروى بأخرى الأعادى (قوله فهو) مبتدأ ويقظان خبر وهاجع خبر آخر ، ويتقى عطف على ينام وفيه الشاهد فإنهما خبران عن مبتدأ واحد ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظاً ومعنى أما لفظاً فظاهر وأما معنى فإن هاجع هو النائم . والمعنى جامع بين اليقظة والمجموع كما في قولك هذا مز أى جامع بين الحلاوة والحموضة ويروى فهو يقظان نائم . وهو وإن كان مثله لكنه يخالف أبيات القصيدة لأن أواخرها كلها عين فكان الذى روى هذا لم يطلع على القصيدة .

(١) وهذا المثل يروى : غداً حكمتك مسمطاً ، أى مجوراً ناقداً .

(٢) قال هذا البيت حميد بن ثور ، والصواب في القافية أن نقول : هاجع ، لأن القصيدة كلها على حرف روى واجد وهو العين ، فيجب أن تسر الآيات كلها على نفس الروى دون تغيير ، ويقال إن رواية هذا البيت بقوله في القافية : نائم ، خطأ .

[١٧١] يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ
 وإما حكماً كقوله تعالى : ﴿اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم
 وتكاثر في الأموال والأولاد﴾ [الحديد : ٢٠] ، واعترضه في التوضيح فمنع أن يكون النوع
 الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل
 امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

[١٧٢] يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يَسْرَتِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ
 في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وأن نحو : ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهَوٌ﴾ [الحديد :
 ٢٠] ، الثاني تابع لا خبر . قلت : وفي الاعتراض نظر أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم
 كلام الشارح بل منو عينه لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطاً بألا يصدق
 الإخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر . وأما الثاني فهو أن كون
 يداك ونحوه في قوة مبتدئين لا يتنافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً
 أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه . وأما قوله في الثالث أن الثاني يكون تابعاً

سراة شعرا لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر بخلاف نحو
 بنوك إلخ فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ (قوله
 يداك يد إلخ) يد خبر المبتدأ وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله وإما حكماً إلخ) إنما كان التعدد
 حكماً في الآية لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على الأفراد (قوله وإما الحياة) أى حالها
 (قوله واعترضه) أى ما ذكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده
 لفظاً ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى ، وابن الناطم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما
 يمتنع توسط المبتدأ بينهما يمتنع تأخر المبتدأ عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الأكثر كما
 في الجمع فقول البعض بعد عزوه إلى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدئين إلخ) إنما ردد بهذا مع إمكان
 الرد بأن الثاني تابع كما فعل في الآية لأن هذا الذي ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحاً ، بخلاف كونه تابعاً
 فإنه يرفع التعدد اصطلاحاً فقط أفاده الناضر (قوله الثاني تابع) أى الثاني منه تابع فالرابط محذوف وإنما لم يرد
 بكون المبتدأ في قوة مبتدئات لتعددده حكماً كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى في رفع تعدد الخبر كما مر لأن تعدد المبتدأ

[١٧١] أنشده الخليل . وما قيل إنه لطرفة لم يثبت ، وهو من المتقارب بمدح رجلا بان إحدى يديه يرتجى منها الخير ويده الأخرى
 غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن . ويداك كلام إضافي مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره يداك المشار إليهما أو خبر مبتدأ محذوف
 أى هاتان يداك (قوله يد) خبر لمبتدأ محذوف أى إحداهما يد وخبرها يرتجى ، جملة وقعت صفة لها . والأوجه أن تكون يداك مبتدأ
 ويد خبره وأخرى عطف عليه ، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد الخبر عنه ، فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير إحدى يديك
 يد ترتجى خيرها فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فافهم .

لا خبرا ، فإننا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة): حق خبر المبتدأ ألا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ، إلا أن بعض المبتدئات يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد أما نحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] . وأما قوله :

في الآية خفي لكونه حكما فلم يرج عليه في الرد لذلك فافهم (قوله وفي هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ما قاله فى الثانى . (فائدة): فى البحر المحيط للزركشى : قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين إعرابها صفة لما يلزم على الأول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين ، وأوجب الأخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون إن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الإنسان حيوان ناطق لأن حلو حامض ضدان ، فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالاً بخلاف الإنسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدأ وهو قسمان : أحدهما أن يجرّد كل من المبتدئات عن إضافته لضمير ما قبله ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربه فى داره من أجله ، والمعنى هند ضاربه عمرو فى داره من أجل زيد . الثانى أن يضاف كل من المبتدئات غير الأول لضمير ما قبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم ، والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لأن نسبته) أى الخبر من المبتدأ أى إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل إلى الفاعل ، يعنى أن الخبر بالنسبة إلى المبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع الفعل إلا لمقتضى كإفادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو ، فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال . هذا ملخص ما قاله البعض والأقرب عندي فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل ، وأن يجعل المعنى أن نسبة الخبر إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به إلى محكوم عليه ، فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء . فإن قلت : هذا التقرير يؤدى إلى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ والخبر . قلت : رتبة المبتدأ التقديم والفصل حاصل تقديرا ، فافهم فإنه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماء أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى أن تأخر عن المبتدأ فإن سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لأن الجواب إنما يقترن بالفاء إذا تأخر . (قوله إما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغى إسقاط هذا القسم لأن اقتران الخبر فيه بالفاء لأجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدأ بأداة الشرط .

[١٧٣]

أَمَّا الْقِصَالُ لَا قِصَالَ لَدَيْكُمْ

فضرورة ، وإما جوازاً وذلك إما موصول بفعل لا حرف شرط معه ، أو يظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو ذلك يأتيني أو في الدار فله درهم ، ورجل

(قوله وذلك) أى المبتدأ الذى يقرن خيره بالقاء جوازاً إما موصول إلخ وجملة صورته خمس عشرة صورة : موصول بفعل لا حرف شرط معه ، موصول يظرف موصول بجار ومجرور ، موصوف بأحد هذه الثلاثة ، فهذه ست صور . مضاف إلى الموصول أو للموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور وقد تدخل القاء على خير كل مضافاً إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله ، أو موصوف بغير ما ذكر نحو :

كل أمر مباح أو مدانى فمتوط بحكمة المتعالى

قيل : ومنه حديث كل أمر دى بال إلخ وفيه بحث أبديته في رسالتى الكبرى في البسمة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى إن يأتى أكرمه مكرم امتعت القاء لأنها إنما دخلت في الخير لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا متف إذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها في هذا أيضاً ، وخرج بقوله بفعل أو ظرف للموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافاً لابن السراج ، ولا القام فريد أو قاضيه خلافاً للناظم في تسهيله فإنه صرح فيه بجوازه ومثل له في شرحه بقوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة : ٢٨] ، وجعل الجمهور الخير محذوفاً أى مما يتلى عليكم حكم السارق ، وكان على الشارح أن يزيد وألا يكون مصدراً بعلم استقبال ولا بقدر ولا بما النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد اشتراط ما ذكر (قوله أو يظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله وإما موصوف) أى اسم منكر موصوف . وقوله بهما أى يواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف إلى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما . واعلم أن المضاف إلى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه . وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل إلخ ذكر كل فيه ليس قيماً ، وقوله كل رجل يتقى الله إلخ ذكر كل فيه قيد معبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد في جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما في قوله فلو عدم العموم وكما في قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره ، بل لا حاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسألة المبتدأ للشبه لاسم الشرط في العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمّل نحو ما أصابكم من مصيبة فما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة سقوط

يسألني أو في المسجد فله برّ ، وكل الذي تفعل فلك أو عليك ، وكل رجل يتقى الله فسهيد ، والسعي الذي تسعاه فستلقاه . فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لاتقاء شبه الشرط وكذلك لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط ، وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في إن وأن سيويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف : ١٣] ﴿ إِن الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَاقِلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأَ الْأَرْضَ ذُخَاهُ ﴾ [آل عمران : ٩١] ﴿ إِن الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] ، ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ ﴾ [الأنفال : ٤١] ، ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة : ٨] ، ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر :

[١٧٤] بَكْلٌ ذَاهِيَةٌ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدْ يُظَنُّ أَلَى فِي مَكْرَى بِهِمْ قَرْعُ

الفاء في قراءة نافع وابن عامر . مع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه إما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه ، وكل رجل يأتيني في المسجد له كذا ، وإما بتقييد الموصوف نحو : كل رجل كريم يأتيني له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعلم فيه العموم بل قل . فإن قيل : المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا ، قلت : لا وجه لإرادة ذلك لأن قلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو : من يقيم في المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذي زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّحِيٍّ الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ وأول على معنى وما يتبين إصابته إياكم قاله الدماميني (قوله الذي اقترن خبره بالفاء) أي الذي يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخولها ، وليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها كما نبه عليه الدماميني ، لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء ، وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه ، وإنما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ، وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أي لأنها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع

[١٧٤] البيت من البسيط وقاله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « ولكن ما أبدية فكى يقرؤا » قد زاد الفاء في خير المبتدأ والنسوخ « ولكن » لكونه أشبه اسم الشرط ، وخبره أشبه الجواب .

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكُنَى يُغَرُّوا فَيُغَرِّبُهُمْ بِي الطَّمَعِ
وقال الآخر :

[١٧٥] فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد إن ، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم ، فإذا دخلت إن علم اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد . والله أعلم .

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

(تَرْفَعُ كَانَ الْمَبْتَدَأُ) إذا دخلت عليه ويسمى (اسمًا) لها . وقال الكوفيون هو باق على

على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية أخوات إن فإنها قوية في العمل لتغييرها المعنى (قوله قل إن الموت إن) كان الأنسب تقديمه على ما قبله لتصل أمثلة إن المكسورة بعضها ببعض ، وقد يوجه تأخيرها بأنه من الموصوف بالموصول وهو آخر الأقسام في كلامه سابقا (قوله من فرق) أى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء في الخبر) أى خبر المبتدأ المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الأحسن من جهة المعنى والأسهلية من جهة اللفظ . والله تعالى أعلم .

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

أى نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام . وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجىء الوصف على فاعل لا فاعيل ولا بكسرها لمجىء المضارع على يفعل بالضم لا بالفتح (قوله ترفع كان المبتدأ) أى تجدد له رفعا غير الأول الذى عامله معنوى وهو . الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل في المبتدأ للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا في الجمع والتصریح وغيرهما (قوله ويسمى اسمًا لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملائمة ، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا .

[١٧٥] البيت من الطويل ، وقائله الأقرع الأودي ، وهو من شواهد التصريح [١٢٥/١] ، والجمع [١١٠/١] . والشاهد فيه قوله : « فسوف يكون » وذلك لدخول الفاء الزائدة على خبر « لكن » .

رفعه الأول (وَالْخَيْرُ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فعمر اسم كان وسيدًا

(قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فإنه موافق للبصريين ، ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له ، وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر ، وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائما وعمر جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمول عاملين مختلفين ، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد ، هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيدا ضربه والإنشائي فلا يقال كان عبدى بهتكه على قصد الإنشاء لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة إذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى ، ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى وقت الصبح ، وقس على هذا سائرهما وكون الخبر طلبيا أو إنشائيا ينافى حصوله في الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت غير خبرية فإن توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها إذ الطلب فيها طلب في أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم أما قوله :

* وكوفى بالمكالم ذكرينى *

فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وإن اختلف الطلبان كأن يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كوفى هل ضربت اجتماع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال ، أفاده الرضى . وكالخبر الفعل الماضى في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها لدلالاتها على اتصال الخبر بزمان الإخبار والماضى على انقطاعه فيتنايان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفى بما على الأصح ، فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد ، وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا في الجمع وغيره . قال الدمامينى نقلا عن غيره : ينبغي أن تكون إن كذلك لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٥٢] ، ثم ذكر أن لا في جواب القسم كذلك وسيأتى إيضاحه في باب ظن وأخواتها ، وعلة المنع كما في الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية في المنفى بما ولزوم تأخير ما له الصدر أو تقدم معمول الصلة في دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منعه ، قال الدمامينى : ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء : هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبيه

خيرها و (كَكَانَ) في ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و (بَاث) ومعناها اتصافه به ليلا و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به في الضحى و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به في الصباح و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به في المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة (وَلَيْسَ) ومعناها النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن بحسبه

بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا . وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جاراء ومجرورا . فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ، قاله الدماميني (قوله وككان في ذلك) أى في العمل المذكور لا في المعنى . ومعنى كان اتصاف الخبر عنه بخبرها أى ببدلول خبرها التضمنى وهو الحدث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهاري . وقوله بالخبر أى ببدلوله التضمنى . وقوله نهارا أى ماضيا ، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول إلخ) أى فهي موضوع له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكثرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكروها فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقليل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البايين . وحكى الفراء لست بكسر اللام ، كذا في الجمع مع زيادة من الدماميني .

(فائدة) ذكر في التسهيل أن ليس تختص بجواز الاختصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني . حكى سيبويه ليس أحد أى هنا هـ وقد بسط المسألة صاحب الهمع فقال : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه إن روعي أصله وهو خير المبتدأ جاز حذفه أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه في معناه إذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها فالواو قد يحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا وإلى هذا ذهب الفراء أيضا هـ وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر هـ (قوله وهي عند الإطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهي في هذا

و (زَال) ماضى يزال و (بَرَحَا) و (فَتَيَّ وَأَفْلَكُ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكا، وما برح عمرو أزرق العينين. وكل هذه الأفعال ما عدا الأربعة الأخيرة تعمل بلا شرط (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لشبهة نفى) والمراد به النهي والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ) سواء كان النفي لفظا نحو: ما زال زيد قائما ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ [طه: ٩١] وقوله: [١٧٦] لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنًى وَاعْتِزَّازُ كُلِّ ذِي عِفَّةٍ مُقْبِلُ قُشُوعٍ أو تقديرا نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرْ يَوْسُفُ﴾^(١) وقوله:

للماضى واسمها ضمير الشأن ونحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فهى فى هذا للمستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماضى وزمن الفعل الماضى ماضى ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزىل بفتح أوله فإنه تام متعدد بمعنى ماز، وعن زال ماضى يزول فإنه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب، ومصدر الأول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتي) بثلاث التاء وأفتأ. مع (قوله ومعنى الأربعة) أى مع النفى (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العينين ما زال الله محسنا أولا نحو: ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذى الأربعة) أى موادها، فاندفع ما قيل إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله إلا بشرط إلخ) لأن المقصود من الجملة الإثبات والأربعة متضمنة للنفى ونفى النفى إثبات (قوله والمراد به النهي والدعاء) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وإن نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتم لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قبل ومثلهما الاستفهام الإنكارى (قوله ليس ينفك إلخ) ليس إما مهملة وإما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك إلخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لأن الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل.

[١٧٦] هو من الخفيف. معنا لم يزل كل ذى عفاف وإقلال وقناعة غنيا وعززا (قوله ليس) أهمل هنا ولم يعمل ويجوز أن تعمل بأن يضم فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه وما بعده وينفك من الأفعال الناقصة، وفيه الشاهد حيث أعمل عمل كان لتقدم النفى عليها. وكل ذى عفة اسمه، وذا غنى خبره مقدما (قوله مقل قشوع) مجروران على الوصفية، وضبط الشيخ أبو حيان مقل قشوع برفع قشوع على الابتداء، ومقل مقدما خبره، والمقل بضم القاف وتشديد اللام بمعنى القليل دخلت عليه باء الجر، وقيل: تنازع ليس وينفك فى قوله كل ذى عفة، والأصح إعمال الثانى لقربه.

(١) الآية ٨٥: سورة يوسف. والتقدير فيها: أى لا تفتر.

[١٧٧] فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافي معها قياسا إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

[١٧٨] وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

أى لا أبرح . ومثال النهى قوله :

[١٧٩] صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزُلْ ذَاكِرُ الْمَوْتِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومثال الدعاء قوله^(١) :

[١٨٠] أَلَا يَا سَلَمَى يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطَرُ

(قوله يمين الله) خير لمبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والأوصال جمع وصل وهو العضو . (قوله معها) أى مع الأفعال الأربعة (قوله إلا في القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما في التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لأبرح بناء على الراجع من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثانى نعت للأول بناء على مقابله (قوله مَيِّ) قال في التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اهـ .

[١٧٧] قاله امرؤ القيس الكندى وهو من قصيدة طويلة من الطويل . الفاء للعطف . ويمين الله مبتدأ وخبره محذوف ، أى على يمين الله ، والجملة مقول القول (قوله أبرح) أى لا أبرح ، وفيه الشاهد حيث حذف منه حرف النفي ، وقاعدا خبره ، والأوصال جمع وصل الأعضاء ، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول ، أى ولو قطعوا رأسى لا أبرح . [١٧٨] قاله خراش بن زهير ، وهو من الوافر . والشاهد في قوله وأبرح حيث حذف منه كلمة لا لأن أصله لا أبرح وهو شاذ ، لأن لا لا تحذف فيه إلا بعد القسم . وخبره قوله منتطقا أى صاحب نطاق ، يقال جاء فلان منتطقا فرسه إذا جانبه ولم يركبه . وقيل أى قائلا قولاً يستجد في الشاء على قومي . وقوله مجيدا بضم الميم خبر بعد خبر ينزل على المعنيين المذكورين (قوله بحمد الله) يتعلق بمحذوف أى أحمد على ذلك بحمد الله . ويجوز أن يتعلق بأبرح .

[١٧٩] هو من الخفيف . يعنى يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فإن نسيانه ضلال ظاهر . ولا تزل نهى من زال يزال . واسمه مستتر فيه ، وخبره ذاك الموت . وفيه الشاهد فإنه أجرى فيه زال مجرى كان لتقديم شبه النفي وهو النهى . وقد علم أن زال وأخواته لا تفارق أداة النفي في حال نقصانها إما ملفوظا بها أو مقدرة . والفاء في فتنسيانه للتعليل ، وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين لصفته .

[١٨٠] قاله ذو الرمة غيلان ، وهو من قصيدة من الطويل . والبلا بكسر الباء من بلى الثوب إذا خلق من باب علم . ومى مرخم مية ، ومنهلا بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام من الانهلال وهو انسكاب الماء وانصبابه ، وانتصبابه على أنه خير لزال ، والقطر اسمه أى المطر . وفيه الشاهد حيث عمل لا زال الرقع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفي عليه . وقد علم إن زال وبرح وفتى وانفك الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفي أو شبهه . والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا . والكاف خطاب لمية .

(١) هذا الشاهد قد سبق برقم (١١) ، ولكن استشهد به هنا بقوله : « ولا زال فهلا » فقد قام المصدر « زال » بعمل كان ، مع سبق « بلا » الدالة على الدعاء .

(وَمِثْلُ كَانَ) في العمل المذكور (دَامَ مُسَبَّوْقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى مدة دوامك مصيبًا .

(تنبيهه)*: مثل صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة وهى
أض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله :

[١٨١] وبالنخض حتى أض جَعْدًا غَنَطْنًا إذا قام ساوى غارب أَلْفَجِل غَارِبُهُ
وفى الحديث : « لا ترجعوا بعدى كفارا » وقوله :

[١٨٢] وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ يَهْدِي بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مَعِيَ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا
وفى الحديث : « فاستحالت غربا »^(١) ومن كلام العرب : أرهف شفرته حتى قعدت

و كأنه قصد الرد على العيني فى قوله ومى ترخيم مية اهد ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجدده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلى أى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى إذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضرب بقرينة الدعاء فلا اعتراض (قوله دام) أى الناقصة أما التامة كما فى ما دامت التامة السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا أى دوامك صحيحا ، فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعطى الخ) أى كأعطى المحتاج درهما ما دمت مصيبا له ففى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار فى العمل) أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالنخض) أى وربيت أى ذلك البعير بالنخض ، وهو بالمعجمتين اللين ، الخالص ، والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل والكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس ، وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اهد من المؤاخذات . والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس : الطويل . والغارب بالعين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أى دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه . وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكان ، واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كاتباً بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد

[١٨١] البيت من الطويل ، وقائله فرعان بن الأعرف التميمي ، والشاهد فيه قوله : « أض جَعْدًا » حيث عمل المصدر « أض » عمل « كان » فى رفع الاسم ونصب الخبر .

[١٨٢] البيت من الطويل ، وقائله سواد بن قارب الدوسى . والشاهد فيه قوله « عاد آمراً » فقد عمل المصدر « عاد » عمل « كان » فرفع الضمير المستتر ، ونصب « آمراً » على أنه خبر .

(١) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى حديث رقم ٧٠١٩ (كتاب التعبير) . ابن حجر الكندى ، والشاهد فيه قوله « تحولن أبزما » حيث عمل « تحول » عمل « كان » فرفع الاسم ، ونصب الخبر .

كأنها خربة . وقال بعضهم :

[١٨٣] وما المرء إلا كالشهابِ وضوئه يحورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وقال الله تعالى : ﴿ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ [يوسف : ٩٦] ، قال امرؤ

القيس :

[١٨٤] وَبُدِّلْتُ قَرَحًا دَامِيًا بَعْدَ صَحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ تُعْمَى تُحَوَّلَنْ أَبْوَسًا

وفي الحديث : « لِرِزْقِكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بَطَانًا » . وحكى سيويه

عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت ، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما ، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير

لا يسأل حاجة إلا قضاها ، وجعل منه الرغشرى قوله تعالى : ﴿ فَتَقَعْدُ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ [الإسراء :

٢٢] . (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول ، قرحا بفتح القاف وضمها أى جرحا داميا أى سائل الدم .

والنعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم

كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا نعم البأساء والأبؤس كذا فى المصباح . ومثله فى القاموس . وزاد

جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين . إذا تقرر ذلك عرفت أن

النعمى فى البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة ، وعرفت أن

النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحوّلن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار

أن هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم . فقول البعض النعمى بفتح النون

جمع نعمة فاسد . والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح

أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خمصاصا إلخ) فى التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان

بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح أى المساء فانتصب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى

سيويه) غير الأسلوب لأنه نادر كما فى التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدمامينى أن الأندلسى

قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار

وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البر ققيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم

(قوله وأدخل التأنيث على ما) أى أوقعه ضمير ما أى أنت ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث

على الفعل المسند إلى ضمير ما .

[١٨٣] البيت من الطويل ، وقائله لبید بن ربیعة العامرى وهو من شواهد الهمع [١١٢/١] . والشاهد فيه قوله

« يحور رَمَادًا » حيث عمل « يحور » عمل كان فرغ الاسم ، ونصب الخبر .

[١٨٤] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .

هو اسم جاءت ، وحاجتك خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها . وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو : ﴿ وفتحت السماء فكانت أبوابا ﴾ وسيرت الجبال فكانت سرابا ﴿ [النبأ : ٢٠] ، وقوله :

[١٨٥] بَتِيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْنَى كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا

ونحو : ﴿ ظل وجهه مسودًا وهو كظيم ﴾ [النحل : ٥٨] ، وقوله :
[١٨٦] ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَفَالَوْثُ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

وقوله :

[١٨٧] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وقوله :

(قوله بتيهاء) أى أرض يتيه فيها السائر قفر أى خالية . والمطنى الواو للحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لأنها تمطر في سيرها أى تسرع كأنها أى في سرعة السير قطا الحزن أى القطا في الحزن يفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض . وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت إلخ حال من قطا الحزن ، وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى فرخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض .

(قوله فالوث) أى طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان .

(قوله فأصبحوا إلخ) في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط ألا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا .

[١٨٥] البيت من الطويل ، وقائله ابن أحر ، واستشهد به ابن يعش [١٠٢/٧] . والشاهد فيه قوله : « قد كانت فراحًا يبوضها » فقد استعمل « كان » بمعنى صار .

[١٨٦] البيت من الخفيف ، قائله عدى بن زيد العبادى . والشاهد فيه قوله : « ثم أضحوا » حيث استخدم « أضحى » بمعنى « صار » .

[١٨٧] البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق في مدح عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - وللشاهد فيه قوله : « فأصبحوا » فقد استخدم « أصبح » بمعنى صار ، وعمل الفعل عمل كان .

[١٨٨] أَمَسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَيَّ لُبْدٍ
قال في شرح الكافية : وزعم الرخشي أن بات ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على
ذلك ولا لمن وافقه (وَعَبَّرُ ماضٍ) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مِثْلُهُ) أى مثل
الماضى (قَدْ عَمِلَا) العمل المذكور (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلَا) يعنى أن ما تصرف من هذه
الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى . وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال
وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح ، وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها ، فإنه
لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيا للمضارع نحو : ﴿وَلَمْ
أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم : ٢٠] ، والأمر نحو : ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء : ٥٠]

(قوله أَمَسَتْ خَلَاءَ) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار ما بمعناها لا يكون
خبرها ماضيا كما مر ، وأخنى عليها أهلها ، ولبد كعنب(*) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع
إلخ) يشعر بأنه لا يجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح . وأما قول سيبويه مكوّن فيه
فقال فى شرح اللوحة إن أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله)
حال من فاعل عمل مقدّمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى
ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقدر عليه فاعله غير متفق
عليه (قوله وهى) أى هذه الأفعال فى ذلك أى التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان والانتفاء (قوله
ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة
عندها تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودام
ودوام لأنها من تصرفات دوام التامة . ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك
لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا ، بل الصحيح عندى أن لها مصدرا
أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها
بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها ، وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف
كأعط إلخ فلا يقال إنها مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود . والحكم عليهم بأن ذلك
منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن . فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام
مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما)
المراد التمام النسبى إذ لم يجيء لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم
وواوهِ لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها . وأصل بغيا بغويا

[١٨٨] البيت من البسيط . وقائله النابتة النيباني . والشاهد فيه قوله : « أَمَسَتْ خَلَاءَ » حيث استخدم فيه « أَمْسَى »
بمعنى « صار » .

(*) قوله ولبد : كعنب صوابه كعرد كما فى القاموس والصحيح .

والمصدر كقوله :

[١٨٩] يَبْذُلُ وَحَلِمَ سَادَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

[١٩٠] وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدَى أَلْبَشَاشَةً كَانَتْ أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله :

اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح . ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بإطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل . وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث بإطراد إذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدًا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح . قال الروداني : إن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو : ولم أك بغيا يحذف النون ؟ قلنا : لما كان مقتضى حذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير ، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا ، فلو حذف لكان حذفها بلا مقتضى (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحي وأصبح وأمسى الإضحاء والإصباح والإمساء ، ومصدر صار الصير والصيرورة ، ومصدر بات البيات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك إياه) أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله إذا لم تلغه) أي تجده . وأعلم أنه إذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما وإلى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن

[١٨٩] هو من الطويل . والبذل العطاء يتعلق بساد من النيادة ، والفتى فاعله (قوله وكونك) مصدر مضاف إلى فاعله وهو اسمه وإياه خبره . وفيه الشاهد حيث عمل فيه مصدر كان عمل كان . وخرج على أن يكون إياه مفعول فعل مقدر حذف فانفصل . والتقدير وكونك تفعله . ويسير مرفوع على أنه خبر قوله وكونك ، وفيه دلالة على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كثيرها من الأفعال ردا على من أنكرك ذلك .

[١٩٠] هو أيضا من الطويل ، ويبدى من الإبداء وهو الإظهار . والبشاشة بفتح الباء الموحدة مصدر يششت أبش بفتحها ، وهي طلاقة الوجه ، وكأنا خبر ما التي بمعنى ليس ، وفيه الشاهد فإنه اسم فاعل وقد عمل فعله حيث نصب أخاك . واسمه مستتر فيه . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « إن هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن عليكم وزرا » (قوله لم تلغه) بالفاء أي لم تجده . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى من . ومنجدا حال منه من أنجده إذا أعانه . وحاصل المعنى لا يكون من يبدى البشاشة إليك أخاك إذا لم تجده معينا لك في مهماتك .

[١٩١] قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلًا أُحْبِكَ حَتَّى يُغْمَضَ أَلْجَفْنَ مُغْمَضٌ
(وَقَدْ جَمَعِيهَا) أَيْ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ حَتَّى لَيْسَ وَمَا دَامَ (تَوَسَّطَ الْخَيْرُ) بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ
الاسْمِ (أَجَزَ) إِجْمَاعًا نَحْوُ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّومُ : ٤٧] ، وَقِرَاءَةُ
حِزَّةٍ وَحَقْصٍ : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ [البَقَرَةُ : ١٧٧] ، بِنَصْبِ الْبِرِّ وَقَوْلُهُ :
[١٩٢] مَثَلِي إِنْ جَهِلْتُ النَّاسَ عَنَّا وَغَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهْلُولٌ
وَقَوْلُهُ : [١٩٣] لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَذَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَأَهْلِهِمْ
(تَنْبِيْهَانِ) : الْأَوَّلُ : مَنَعَ ابْنُ مَعْطَى تَوْسُطَ خَيْرٍ مَا دَامَ وَهُوَ وَهُمْ إِذْ لَمْ يَقْلُ بِهِ غَيْرُهُ .

الخير هو المرفوع والخير منصوب . واختار الحلبي على شرح الأزهرية أنه الخير فيكون قائما في المثال مع كونه
خير منك من حيث التقصان سد مسد خير منك من حيث الابتلاء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه
منصوبا لأنه ليس خيرا حقيقة وإنما هو ساد مسده وربما ينزع فيه قولهم ويغنى عن الخير مرفوع وصف إلا أن
يقال إنه أغلبي والأقرب عندى أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان
المبتدأ فانهم (قوله أن لست) أن تحفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لست زانلا أحبك خيرها وزانلا
خير ليس واسم زانلا ضمير مستتر فيها وأحبك خيرها (قوله أجز جماعا) لم يكثر بال مخالف في دام وليس لفظه
في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الإجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من
استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخير ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل
الامتناع فيصدق بالوجوب كافي ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبخت شيخ الإسلام
في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على
الإعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته .

[١٩١] قاله الحسين بن مطير الأسدي . وهو أول قصيدة من الطويل وبعده :

فَحُبُّكَ يَلْزَمُ غَيْرَ الْأَيُّوسِ وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ الْبُئْسَى لَكَ مَبْغِضٌ

(قوله قضى الله) أي حكم أو قدر . وأسماء اسم محبته ، وأن لست مفعول قضى أي بأن لست . ويروى بارحاً موضع زانلا وهو خير
لست ، وفيه الشاهد فإنه أجراه مجرى فعله والتقدير لست أزال أحبك (قوله يغمض) من الإغماض وهو إطباق الجفن على الجفن ،
ومغمض فاعله .

[١٩٢] قاله السموعي بن علي النعساني اليهودي . وقيل : قاله اللجلاج الحارثي ، والأول أشهر . وهو من قصيدة من الطويل والقافية
متواترة ، وسلي الخطيب لثوث ، والناس مفعوله . وقوله : إن جهلت شرطية وجوابها سلى وترك الفاء فيه ضرورة ، وقد يقع الجواب
سلا طلياً كافي قوله تعالى : ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا﴾ ومفعول جهلت محذوف أي إن جهلت حالنا وحالهم . وعالم اسم ليس ،
وسواء مقدما خيره . وفيه الشاهد . وهو جائز خلافاً لابن درستويه ، والبيت حجة عليه .

[١٩٣] هو من البسيط . الطيب يكسر الطاء اسم لما نطيه النفس ، وهو خلاف ما ذكره ، وهو اسم لا غيره محذوف وهو حاصل
وتحوه وهو يتعلق به للعيش . وما في مادامت مصدرية تروقيية ، ولذاته بالرفع اسمه ، وخيره منغصة . وفيه الشاهد حيث قدم على خيره
وهو جائز واقع خلافاً لابن معطى . والبيت حجة عليه . والادكار هو الذكر . والمهرم كبر السن من هرم بالكسر أي وبالهرم .

ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط خير ليس ، والصواب ما ذكرته . الثاني محل جواز توسط الخير ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخير نحو : كان غلام هند بعلها ، وليس في تلك الديار أهلها ، لما عرفت . ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوى ، واقران الخير بإلا نحو : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ﴾ [الأنفال : ٢٥] ، وأن يكون في الخير ضمير يعود على شيء في الاسم نحو : كان غلام هند ميقضا لما عرفت أيضا (وكُلُّ) أى كل العرب أو النحاة (مَبْقُوه) أى سبق الخير (دَامَ حَقْرُ) أى منع ، سبق مصدر نصب يحظر مضاف إلى فاعله . ودَامَ في موضع النصب بالمفعولية . والمراد أنهم أجمعوا عَلَى منع تقديم خبر دام عليها ، وهذا تحت صورتان : الأولى أن يتقدم على ما ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع

(قوله منع ابن معطى إغ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) إن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن اللبث مقدم على الناق إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخير فيه لجواز تقديم خير غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبنى أن يكون في الدار صاحبها فإن الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط . وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أى في شرح قول الناظم :

• كذا إذا عاد عليه مضمّر •

من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخير (قوله واقران الخير بالإ) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصر (قوله إلا مكاء) أى صفيرا والتصديفة التصفيق (قوله وأن يكون في الخير إغ) الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا . والحاصل أن للخير أحوالا ستة : وجوب التأخير نحو ما كان زيد إلا قائما وكان صاحبي عدوى ، وجوب التوسط نحو : يعجبنى أن يكون في الدار صاحبها ، وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ، وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ، وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ، ونحو : ما كان قائما إلا زيد لجواز تقديم الخير على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم ، جواز الثلاثة نحو : كان زيد قائما (قوله أى سبق الخير) ولما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبه (قوله وهذا) أى تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده .

على منعها نظر لأن المنع معلل بعلمين : إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين وصلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فجىء بها مثلوثة لا تالية) أى متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان ، فلا تقول قائماً ما كان زيد ولا قاعداً ما زال عمرو . قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها . ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب^(١) .

(قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ، ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضاً ممنوع (قوله وفي دعوى الإجماع إلخ) ما اعترض به على دعوى الإجماع لا يبطلها لأنه قدح في علة المنع بأنها لا تفيد الاتفاق عليه ، ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى في شرحه . ويمكن الجواب عن منع دعوى الإجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الإجماع فيها على إجماع البصريين كما في يحيى . وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أى في امتناع تقديم خبرها عليها . قال سم : قد يقال اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام المدرك يخصها . قال المبعوض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام على أن ما ذكر لا يتم إلا ببيان المدرك وإلا كان شاهد زور لا لك ولا عليك اهـ وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز الأولى الفاء) (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن . والفرق أن العامل أشد اتصالاً بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الأولى) استدراك على قوله وهذا تحت صورتان . وقوله أقرب إلى كلامه أى باعتبار قوله كذلك سبق إلخ ولهذا وضح الأقرب بقوله أشعر بذلك قوله إلخ وإلا فالأقرب إلى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك إلخ الصورة الثانية . ولعل وجه الإشعار كما يشير إليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث أن المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا إن النافية عند الرضى وجعل السيوطي إن كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجىء بها إلخ) هذا الشطر تؤكد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أى في امتناع تقديم الخبر على ما النافية .

(١) انظر [٣٠٠/١] توضيح المقاصد ، والمالك .

(تنبيهات): الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائماً لم يزل زيد ، وقاعدًا لم يكن عمرو . قال في شرح الكافية عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

[١٩٤] وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
أراد لا يزال يزيد على السن خيرًا ، فقدم معمول الخير وهو خيرًا على الخير وهو يزيد مع النفي بلا ، وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبًا ، لكنه حكى في التسهيل^(١) الخلاف عن الفراء . قلت ومن شواهد الصريحة قوله :

[١٩٥] مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

(قوله لأن نفياً إيجاباً) أى الكلام بدخولها صار إيجاباً لأن مدخولها للنفي وهى للنفي ونفى النفي إيجاب فكانه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير . وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو : ما زال زيد قائماً نفى باعتبار اللفظ إيجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ والاستثناء المفرغ نظراً إلى المعنى . ولما كان التقديم أمراً رجعاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ والاستثناء أمراً رجعاً إلى المعنى لأنه إخراج من معنى الأول نظر فيه إلى المعنى (قوله ورج الفتى) أى الشاب ، للخير أى لفعل الخير ، وما زائدة ، على السن أى على السن زيادته أى كلما ازداد عمره (قوله وهو خير) اقتصر عليه مع قوله على السن معموله أيضاً لأنه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلاً (قوله على الخير إلخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لأن الكلام في التقديم على النفي لا في التقديم على الخير (قوله غالباً) احتراز به عن نحو إن في الدار زيدا جالس ، وزيدا لن أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم معمول فيه على المبتدأ ، وعن نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] . (قوله لكنه إلخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أى جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أى بمثل شمس الضحى فحذف من الأول لدلالة الثاني ، والأحسن أن أو بمعنى بل .

[١٩٤] قاله المعلوم القرئى . وهو من الطويل . ورج أمر من الترجية من الرجاء ، والفتى مفعوله ، وللخير مفعول ثان لرج . وما مصدرية وإن زائدة ، والتقدير ورج الفتى للخير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيرًا على طول السن . ويجوز أن يكون على معنى مع أى لا يزال يزيد خيرًا مع زيادة سنّه ، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه وخيرًا نصب على أنه مفعول يزيد . ويجوز أن يكون تمييزًا مقدمًا على رأى المازى ، والجملة خبر لا يزال . وفيه الشاهد حيث قدم الخير ، والفراء منعه في حروف النفي . والبيت حجة عليه .

[١٩٥] البيت من الرجز ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « فهائمًا لن أبرح » حيث تقدم خير « أبرح » وهو هائمًا على أبرح ، مع أن أبرح منفياً بلن .

(١) انظر التسهيل ص (٥٤) .

الثاني أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفى بها نحو : ما قائما كان زيد ، وما قاعدا زال عمرو ، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز . الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس أصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق ، والفاعل محذوف ، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس في محل نصب بالمفعولية ، واصطفى جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختير ، وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجاني^(١) وأنى على في الحلقيات وأكثر المتأخرين ، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية . وحجة من أجاز قوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ [هود : ٨] لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل .

(قوله بين ما والمنفى بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بأنه إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفى هو الخبر ، وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الأولى أن يقول بين ما والفعل . وقد يجاب بأن المنفى في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وإنما أراد إلخ) أى وليس هذا مراده وإنما أراد إلخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر إلخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعا ومثلها لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد . نعم إن رفع الخبر اسما ظاهرا نحو : كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبى كما في الفارضى وغيره فإن قدم مرفوعه فالظاهر الجواز . قال الرضى : فإن كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو : ضاربا كان زيد عمرا لأن منصوبه ليس كجزئه ، وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو : ضاربا كان زيد اليوم أو في الدار إذ الظروف يتوسع فيها هـ ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة في التسهيل . ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والأصح جواز تقدمه كما في التسهيل (قوله في الحلقيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين . وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنهم وجوب تصديرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول إلخ) أى غالبا فلا يرد نحو : زيدا لن أضرب . وإنما امتنع تقديم أضرب لضعف عامله بخلاف زيدا ، قاله زكريا (قوله وأجيب إلخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول محذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم

(١) الجرجاني هو عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، ومن مصنفاته المغنى ل شرح الإيضاح ... والعمدة في التعريف ... والعوامل المائة ... مات سنة ٧١ هـ أو ٧٤ هـ (انظر البغية ١٠٦/٢) .

وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضا فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها ، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

(تنبيه): * خبر في كلامه منون ليس مضافا إلى ليس كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع (وَذُو ثَمَامٍ) من أفعال هذا الباب أى التام منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي)

وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم في محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة ، وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لدلالتهما على الأحداث كما سيأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف إنخ) قال الروداني فيه : أنه يلزم الجمهور حيثئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفا أو عدليه وليس كذلك لإطلاقهم المنع اهـ وقد يقال لا لزوم لأن معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فإن عسى إنخ) ليس جوابا ثانياً كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الأولى تقديمه على قوله وحجة إنخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد إبطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها) يرده ما تقدم في شرح قوله بتا فعلت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لا تفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله : وليس في محل نصب بالمفعولية إذ لو كان خبرا مضافا إلى ليس لقال في محل جر بالجر بالإضافة (قوله وذلك ممنوع) أى في الشعر (قوله وذو ثمام إنخ) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث . قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيد الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فإذا قلت : كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام . وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه ومن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر قيد له ، ولقول المنطقيين إن كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها ، ثم رأيتهم مسطورا ، لكن يرد الإنكار :

أى يستغنى بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) لافتقاره إلى المنصوب (وَالْتَقِصْ فِي * فُتْيٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُفِي) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال . وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصًا وتامًا نحو ما شاء الله كان أى حدث . ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، أى حضر . وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل ، ويقال كان فلان الصبى إذا كفله . وكان الصوف إذا غزله . ونحو : ﴿ فَسَبِّحْهُنَّ حِينَ تَقُومْنَ وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧] ، أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح . ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [الروم : ١٧] ، أى ما بقيت . وكقوله : [١٩٦]

* وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ *

إلأن يدعى أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أى المذكور قبل من البذل والحلم ، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدل على المفعول . واعلم أن أقرب ما قيل فى لأضربنه كائنا ما كان أن مانكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لأضربنه حالة كونه كائنا شيئاً كان أى كائنا أى شىء وجد (قوله بمرفوعه) فيه إشارة إلى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (قوله فى فُتْيٍ) أى لا يفتح التاء أما مفتوحها فيجىء تاماً بمعنى كسر وأطفاً يقال فتأته عن الأمر كسرتة ، والنفار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء ، وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اهـ (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الأول يحدث وفى الثانى يحضر من تفسير الشىء بجزئيات معناه مراعاة للأنسية والأوضعية فلا ينافى أن كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثابت . هذا . وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وإن كان ذو عُسْرَةٍ غريماً لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه . واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً إلا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيان كالخراسة قاله الدمامينى (قوله أى ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث : « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم » أى الساكن (قوله وبات وبات إلخ) الشاهد فى بات الأولى لأنها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة

[١٩٦] قاله امرؤ القيس بن عانس بالنون قبل السين المهملة الصحاح . وقيل : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى على ما ثبت فى كتاب الشعراء الستة ، وليس بصحيح ، الأول ، نص عليه بن دريد وغيره . وهذا موضع وهم للمحصلين وتامه : * كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ * وهو من قصيدة من الوافر أولها * قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْخَلْيُ وَلَمْ تَرْقُدِ

الأثمَد بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة وضم الميم اسم موضع . وقد روى بكسر الهمزة والميم كالإثمَد الكحل . والخلى الخالى عن الهموم والأحزان والعائرين مهملة وهمزة بعد ألف وهو الذى تدمع له العين وقيل هو نفس الرمى فاعلى هذا يكون الأرمَد صفة مؤكدة . والشاهد فى قوله بات حيث استعملها تامة ولم يحتج فيه إلى خبر . والضمير فيه يرجع إلى نفس الشاعر . وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة . وليلة مرفوع لأنه فاعل بات . والأولى أن يكون الواو للحال : أى وبات والحال إن يتوتى كانت شديدة دل على شدتها التشبيه المذكور .

وقالوا : بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله :

[١٩٧] إذا الليلة الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

أى بقى جليدها حتى أضحى . أى دخل فى الضحى . ويقال صار فلان الشيء بمعنى ضمه إليه ، وصرت إلى زيد تحولت إليه . وقالوا : برح الخفاء وانفك الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خلص .

(تنبيهان) : الأول إنما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزال فإنه فعل

وخبرها له بناء على مذهب الزمخشري أن بات تأتى بمعنى صار والعائر . بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد يثر فى الجفن الأسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس ، فالأرمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو ، لأن معناه كما فى القاموس وغيره الأخذ والإذهاب والذهاب والإتلاف ولا يناسب هنا شيء من هذه المعانى . إذا فهت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا .

(قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ، ومثل الدمامينى الأول بنحو : لو ظل الظلم هلك الناس ، والثانى بنحو : ظل الليل وظل النبت .

(قوله إذا الليلة الشَّهْبَاءُ أى التى لا غيم فيها ، والجليد البرد الشديد وصدر البيت :

« ومن فعلاقي أنى حسن القرى »

(قوله بمعنى ضمه إليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل . قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف : يقال صار يصره ويصوره أى ضمه أو قطعه اه ومنه بمعنى الضم : ﴿ فصرهن إليك ﴾ [البقرة : ٢٦٠] . وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه : ﴿ ألا إلى الله تصير الأمور ﴾ [الشورى : ٥٣] .

(قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا . وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان .

[٢٩٧] البيت من الطويل ، وقائله عبد الواسع بن أمية ، وهو من شواهد ابن يعش [١٠٣/٧] والشاهد فيه قوله : « أضحى جليدها » حيث جاءت « أضحى تامة » بمعنى دخول الضحا .

تام متعدد معناه ماز ويولون زل ضأنك عن معزك أى مز بعضهم من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضى يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزوال. الثانى إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (وَلَا يَلِي الْعَامِلُ) أى كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا، وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله: [١٩٨] قَتَلْتُ هَذَا جُنُونَ يُؤْتِيهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

(قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارع الزال الناقصة أما على ما حكاها الكسائى والقراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العالم إلخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره. قاله فى التصريح. قال سم: ويفهم منه جواز نحو: زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لأن الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ. واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل: جاء عمر يضرب زيد لم يجز لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل، نقله يس عن المصنف. وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما إذا تقدم الخبر عليه فإنه يجوز إجماعا نحو: كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، واعلم أن نحو: كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ، وفى تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخاليف فى الألفاظ الثلاثة بعده: مثلا إذا قدمت كان فإن ذكر بعده زيد فإما أن يتقدم الخبر أو معموله، وإن ذكر بعده آكلا فإما أن يتقدم الاسم أو المعمول، وإن ذكر بعده طعامك فإما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك، وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكلا و كان طعامك آكلا زيد و آكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم.

[١٩٨] قاله الفرزدق همام يهجو به قوما وصفهم بالفجور والخيانة، وشبههم فى مشيهم بالليل فى طلبهم. والقنفذ يضرب به المثل فى السرى يقال هو أسرى من قنفذ. قيل: يحتمل أن يكون مدحا وناء لقوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم ولا ينامون عن من ينزل بهم والأول أقرب لأنه قيل إن الفرزدق يهجو به جريرا وإن المراد بقوله عطية هو أبو جرير ومعناه أن أبا جرير هو الذى عودهم ذلك وهو من الطويل. وقنفذ مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هم قنفذ. وهو استعارة بالكناية حيث شبههم بالقنفذ وطوى ذكر المشبه (قوله هذا جون) صفته والهداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ، من هذج من باب ضرب. والباء فى بما كان للسينية. والضمير المنصوب فى إياهم يرجع إلى رهط جرير إذا كان المراد من عطية أباه وهو اسم كان وخبره عودا (وقوله إياهم) مفعول عود، وفيه الشاهد حيث فصل به بين كان واسمه والحال إنه ليس بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين، فإنهم يجوزون كان طعامك زيد آكلا. وأجاب البصريون بأن فى كان ضمير الشأن والجملة خبر كان فلا فصل، أو هى زائدة فلا اسم ولا خبر. و ما موصولة واسم كان مستتر فيه يرجع إلى ما. وعطية مبتدأ وعود خبره. وإياهم مفعول مقدم والعائد محذوف، والتقدير بالذى كان عطية عودهم أو هو ضرورة فلا اعتبار به.

وخرَجَ على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله :

[١٩٩] بَائِثٌ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ فَالْعَيْشُ إِنْ حَمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
وقوله :

[٢٠٠] لَيْنٌ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مَغْرِيًّا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانُ غَنَهَا التَّحْلُمُ
لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخير العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخير لمراعاة النظم وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إلا إذا ظرفاً أئى) أى معمول

(قوله قنافة إلخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافة في مشيهم ليلاً ، فقوله : قنافة تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما في التصريح ، والهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ والباء في بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد في إيلائه كان معمول عود الذى هو خبرها . وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في التصريح وشواهد العيني فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو إضمار اسم) أى لكان وقوله : مراد به الشأن أى وحينئذ فائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع إلى ما) وعليه فائد الموصول الضمير للمستتر في كان وربط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخير الفعلى على المبتدأ لجوازه عند البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة ، فلا ينافي احتمال فوادی في البيت الأول وسلمى في الثانى للنداء ومعمول سالبه ومغرياً محذوف أى لك . ولا يعارضه في الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح في دعواه التعين (قوله إن حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها في الحلم بالضم أى المنام والأول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا إضمار ضمير الشأن (قوله إلى أقرب مذكور من قوله إلخ) فيه أن أقرب مذكور من قوله إلا إذا إلخ الخبر وليس الضمير عائداً إليه ، إلا أن المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف إليه مذكور لتقييد المضاف فافهم .

[١٩٩] هو من البسيط . وذات الشامة . وهو اسم باتت ، وسالبة خبره . وفوادی مفعول سالبه وفيه الشاهد حيث ولى باتت معمول خبرها وهو فوادی وليس هو بظرف ولا مجرور على رأى الكوفيين ، وحمله البصريون على الضرورة (قوله فالعيش) مبتدأ وخبره من العجب (وقوله إن حم لي عيش) جملة معترضة ، والتقدير إن حم لي عيش فالعيش من العجب ، والجزاء هو قوله فالعيش فلذلك دخله الفاء . وحمل على صيغة المجهول معناه قدر .

[٢٠٠] البيت مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : « كان سلمى الشيب مغرياً » حيث جاء بعد كان معمول خبرها وهو « سلمى » والخبر قوله : « مغرياً » ولا يوجد تأويل .

الخبر (أَوْحَرَفَ جَرَّ) مع مجروره فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو في الدار زيد جالسا زيد للتوسع في الظرف والمجرور (وَمُضَمَّرَ الشَّانَ اسْمًا آتَوْ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شيء من كلامهم (مُوهِمٌ) جواز (مَا آسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ آمَتَّعَ) كما تقدم بيانه في قوله : قنأخذ هداجون البيت . وقوله :

[٢٠١] فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مَعْرِسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ

(قوله أو حرف جر) أو مانعة خلوة فتجوز الجمع إذ يجوز أن يقال كان عندك في الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشأن) مفعول مقدم لأنو وهو من إضافة الدال إلى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة وقيل واسطة . (فائدة) : قال في المغنى : ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه : أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه . ثانيها أن مفسره لا يكون إلا جملة مصرحا بجزءها عند جمهور البصريين . ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه . رابعها لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه . خامسها أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشأن مثلا ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في إنه يراكم أن اسم أن ضمير الشأن فالأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده قراءة وقيله بالنصب إذ ضمير الشأن لا يعطف عليه ، واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة أن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن فالأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا إبراهيم أن تقديره أنك ، وفي كتب إليه ألا تفعل أنه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على أنك اهـ بتلخيص وبعض زيادة ، وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كموهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله في البيت بما كان إياهم إلخ (قوله وقوله عطف على ما) أى وكالموهم في قوله .

[٢٠١] قاله حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين ، وكان الهجاء للضيفان ، وهو من قصيدة من البسيط يصف بها أضيافا فنزلوا به فقد لهم تمرا ، وأولها :

لَا مَرْحَبًا بِوُجُوهِ الْقُومِ إِذْ خَضُرُوا كَأَنَّهَا إِذْ أَنَاخَوْهَا الشَّيَاطِينُ

والتوى مبتدأ ، وعالى معرسهم خبره وقعت حالا ، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل ، وأراد به الموضع الذى أنزلهم فيه ، فلما أصبحوا ورأى من التوى شيئا كثيرا في معرسهم أنشد هذه القصيدة ، وأشار إلى كثرة أكلهم . واسم ليس مستتر فيه ضمير الشأن . وكان التوى منصوب يلقى من الإلقاء ، والمساكين فاعله ، والجملة خبر ليس ، واستشهد به ابن الناطم للكوفية في تجويزهم كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد ، وهذا وهم منه إذ لو كان المساكين اسم ليس لكان يلقي مسندا إلى ضميره وكان يجب أن يقال يلقون أو تلقى بالتاء المثناة من فوق ، ولم يرو إلا بالياء آخر الحروف فوجب توجيهه بما ذكرنا . والواو في وليس للحال فافهم .

في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر . وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشأن ، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره . ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في كان قوله :

[٢٠٢] إِذَا مُتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ (وَقَدْ تَرَادَّ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل

(قوله معرهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلاً (قوله في رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لأنه لا يكون موهما الجواز ما استبان امتناعه وحجة بحسب الظاهر لجواز إيلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الأعلى هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لأنه على رواية يلقى بالتحنية وهى الأصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى وإلا لقال يلقون ليطابق المساكين في الجمعة . وأما على رواية الفوقية فينبغى عن المطابقة في الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة . وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الأكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزولوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشأن) فاسمها ضمير الشأن وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله : وهذا التأويل متعين إغ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمم الشأن إغ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحاً بجزئها اسمية أو فعلية (قوله إذا مت إغ) لا يقال يحتل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف لأننا نقول بمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئاً أصلاً كما هو مذهب الفارسي والمحققين ، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة ، وعلى الثانى تامة . فقول المصنف وقد تراد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه . ثم هى باقية على دلالتها على الزمن الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى . وقال الرضى : لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالتزائدة لازائدة حقيقية ، وتبعه حفيد الموضح ، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفى كلام شيخنا السيد أنها قد تراد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تراد دالة على الزمن الماضى كما كان أصح إغ ، ولا تدل على الحدث اتفاقاً على ما أفاده

[٢٠٢] قاله العجيز بن عبد الله السلولى . وهو من قصيدة من الطويل . والمعنى إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت فى ونوع يشى على بالذى كنت أصنعه فى حياتى . والشاهد فى قوله : كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن ، فالناس مبتدأ وصنفان خبره . ويروى صنفين على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد حيثئذ . وقوله خبر مبتدأ محذوف أى أحد الصنفين شامت قيل : يجوز أن يكون بدلاً من صنفان . وقوله مثن ، أى على ، وأصنع أى أصنعه لأنه عائد الموصول فانهم .

التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) وما كان أحسن زيئداً ، وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

[٢٠٣] فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ أَلْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانَ مَشْكُورٍ
وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

[٢٠٤] فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعاً بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث ، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين . واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزايد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس .

(فائدة) قال في المعنى : يجوز في كان من نحو إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتماها وزيادتها وهي أضعفها ، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ . وكان في ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ﴾ [النمل : ٥١] ، تحمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها ، وكيف حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة اهـ مع زيادة من الشمي (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة إليه والأظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه إلخ) المتجه في البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة ، وعلى أنها زائدة فعلى إعمالها هي تامة والضمير فاعلها ، وعلى إعمالها قيل الأصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة إصلا لاللفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل ، وقيل : الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر ، فتحصل في كان في البيت أربعة أقوال أفاده المصريح وعلى القولين الآخرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير لا يتصل إلا بعاملة .

[٢٠٣] البيت من البسيط ، وقائله مجهول والشاهد فيه قوله : « بسعى كان مشكور » حيث جاءت « كان » زائدة بين الموصوف وصفته .

[٢٠٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى وكيف . وروى سيبويه وكيف إذا رأيت ديار قوم (قوله وجيران) عطف على قوم ، ولنا في موضع جر نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف أعنى جيران كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله فكيف إذا مررت بدار قوم إلى آخره لرفعها الضمير خلافاً لسيبويه ، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنها لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظنت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها ولنا خبرها مقدما والتقدير وجيران كرام كانوا لنا فلا زيادة ، قلت : عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون لنا خبراً مقدماً .

ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغائه ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل . وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله :
 [٢٠٥] فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ
 وبين نعم وفاعلها كقوله :

[٢٠٦] وَلَبَسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَيْعَمَ كَانَ شَيْبَةُ أَلْمُخْتَالِ
 ومن زيادتها بين جزءي الجملة قول بعض العرب^(١) : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ
 الكلمة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم . نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله :

(قوله ورد ذلك إلخ) الرد مبنى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس ذلك) أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها صحة سقوطها وإن علمت عند ذكرها ، وقد يمنع قياسه بأن الإلغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في لجة) أى شدة ففيه استعارة تصريحية ، وغمرت بحورها ترشيح (قوله ولبست سربال الشباب) أى تلبست بالأحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية في لبست أو أصلية في سربال . والشيبية الشباب .

(قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة ، فموحدة والكلمة جمع كامل . قال الزخشرى في المستقصى : فاطمة بنت الخرشب الأمازية ولدت لزيد العيسى الكلمة : ربيعا الكامل ، وقيسا الحافظ ، وعمارة الوهاب ، وأنس الفوارس . وقيل لها : أى بنيك أفضل ؟ فقالت : ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

(قوله نعم شذت إلخ) استدراك على إطلاق قوله في حشو فإنه يوهم أنها تزداد قياسا حتى بين الجار والمجرور استفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيدته سم . وفي شرح ابن عقيل على النظم أنها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزیادتها بعدما التعجبية مقيس اه . وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب . اللهم إلا أن يكون له قولان .

[٢٠٥] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وهو من شواهد الخزاعة [٣٥/٤] . والشاهد فيه قوله : « في الجاهلية كان والإسلام » فقد زيدت « كان » بين المعطوف والمعطوف عليه ولا عمل لكان .
 [٢٠٦] البيت من الكامل ، قائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « نعم شيبية المختال » فجاءت « كان » آتية بين « نعم » وفاءها .

(١) هو قيس بن غالب البدرى .

[٢٠٧] سَرَاةٌ بَنَى أَيْ بَكَرَ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ (تنبيهات): الأول أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك إلا ما ندر

من قول أم عقيل :

[٢٠٨] أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَيْلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ نَيْلٌ

الثاني أفهم قوله في حشو أنها لا تزداد في غيره ، وهو كذلك خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخر . الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها . روى ذلك الكوفيون . وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى في قوله :

[٢٠٩] عَدُوٌّ غَيْتَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

(قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس ، تسامى أى تنسأى ، والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك في المرعى ، والعرب العربية ويروى المطهمة الصلاب ، والمطهمة المتنافسة الأعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها عقيل ابن أبى طالب (قوله نيل) من النيل بالضم أو بالنبالة وهما الفضل ، وشمال كجعفر كما هو أحد لغاته ربح تهب من ناحية القطب الشمالى . ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمال . ثالثها شمال كسحاب . رابعها شمل بسكون الميم . خامسها شمل بتحريكها ، وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى ، والمراد أنها رطبة وكنت بقولها إذا تهب إلخ عن الدوام (قوله لا تزداد في غيره) أى الأول والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها إلخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيهما) أى ياغضبهما^(١) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره ، أو المراد مشغول بمشغول به لأن الحب لا يرضى الشركة في حبيبه .

[٢٠٧] لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء ، من الوافر ، ويروى سراة (٥) بنى أبى بكر بفتح السين جمع سرى ، ولا يعرف فعيل على فطة غيره يعنى خيولهم الجياد وهو جمع جواد وهو الفرس النفيس . وارتقاعه بالابتداء ، وتسامى خبره . وأصله تنسأى من السمو وهو العلو والشاهد في زيادة كان أى على المسومة العرب والعرب التى جعلت عليها علامة وتركت في المرعى . والعرب : الخيل العربية ويروى المطهمة الصلاب ، يقال : فرس مطهم إذا كان متناسق الأعضاء . وعن الأصمعى : المطهم التام كل شيء منه على حده . ووجه مطهم مجتمع ومدور .

[٢٠٨] قالته أم عقيل بن أبى طالب وهى ترقصه ، وأنت مبتدأ وماجد خبره ، أى كريم من مجد بالضم ، وتكون زائدة وفيه الشاهد حيث جاء على لفظ المضارع ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضى وهو شاذ . ونيل خبر بعد خبر من النيل بالضم وهو الفضل وكذا النبالة . وشمال فعلل بسكون العين وهى التى تهب من ناحية القطب . وبليل بفتح الباء الموحدة بمعنى مبلولة صفة .

[٢٠٩] البيت من السريع ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « أصبح مشغول بمشغول » حيث زيد « أصبح » بين المبتدأ والخبر .

(١) قوله : ياغضبهما الأولى مبغضهما من أبغض ، لأن بغض تعديته رديئة كما في كتب اللغة اهـ (٥) رواية العيني « جياد » بدل سرات

وقوله :

[٢١٠] أَعَاذِلْ قُولِي مَا هَوَيْتِ فَأُوِّى كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (وَيُخَذِّلُونَهَا) أى كان إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (وَيُثَقِّونَ الْخَبْرَ) على حاله (وَيَعْدُ إِنَّ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (أَشْتَهَرُ) من ذلك : المرء مجزى بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر .

وقوله :

[٢١١] قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

(قوله أعاذل إلخ) الهزمة للنداء ، وعاذل منادى مرخم ، وأووى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لأرى (قوله أى كان) أى هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضية لما سيأتى عن سيبويه فى ولو تمر من تقدير يكون (قوله إما وحدها) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويثقفون الخبر لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح إما وحدها وإن أوردت سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الأكثر) أى لأن الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله وبعد إن) الظرف متعلق بأشهر وكثيرا الأحسن أنه حال من فاعل اشهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لأنه لا يلزم من إحداهما الأخرى . قال فى التصريح : والغالب فى أن هذه أن تكون تنويعة (قوله ولو) أى المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الأحشف ولو تمرا وإنما كثر حذفها بعدها لأن إن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الأمهات ما لم يتوسعوا فى غيرها قاله فى التصريح (قوله المرء إلخ) قال شيخنا : والبعض لفظ الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم » إلخ اهـ وقال شيخنا السيد : المرء مجزى بعمله ليس حديثا وإن صح معناه قاله القليوبى ، ولذلك حكاه الحافظ فى الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اهـ وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ، ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إلخ وكذا فى همع السيوطى فيما رأيته من نسخه وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم إلخ يكون الشارح رواه بالمعنى .

[٢١٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « أرى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي » حيث زاد أَمْسَى أرى ومفعوله .

[٢١١] تمامه : * فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَ *

قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة . وهو من قصيدة من البسيط (قوله ما قيل) مفعول قد قيل ناب عن الفاعل . قوله إن صدقا أى إن كان القول صدقا وإن كان القول كذبا . وفيها الشاهد حيث حذف كان فهما وهو حذف شائع ذائع . (قوله فما اعتذارك) . جزاء شرط مقدما فلذلك دخلت الفاء . والتقدير إذا قيل قول فما اعتذارك عنه .

وقوله :

[٢١٢] حَدِبْتُ عَلَى بُطُونِ ضَبَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « اتمس ولو خاتما من حديد » . وقال الشاعر :

[٢١٣] لَا يَا مَنْ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(تنبيهان)*: الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك : مع أن المرء

معجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أى إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر . وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيرا فهو يعجزى خيرا . والرابع عكس الأول أى رفع الأول ونصب الثانى . وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان^(١) . ومنه مع لو ألا

(قوله بعمله) أى يجنس عمله لأن العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حديث إلخ) حذب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ، ومدلولوا العلمين متغايران (قوله إن كان فى عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولأن الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص فى التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو إن لا إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدمامينى نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أى إن كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف . وحكى يونس : مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح أى ألا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما لا يوجب الاطراد فلا يقال منه إلا ما سمع ، هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اهـ ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة إلى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة إلى الرابع . وإنما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر . ومن هذا يعلم أن أرجحية الأولى لسلامته منهما واشتتاله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد أن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وإن توسط الثانى والثالث لسلامة

[٢١٢] قاله النابغة الذبياني وهو من قصيدة من الكامل . حذبت من حذب عليه بكسر الدال إذا عطف ورق . وبطون ضبة كلام إضافى فاعله . وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة ، وهو ضبة ابن إد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . ويروى ضنة بكسر الضاد وتشديد النون . وهو ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هديم . وكذا رواه الأعلام . وقال : ضنة من قبضاعة من عذرة . والشاهد فى الشطر الأخير حيث حذف كان فى الموضعين . والتقدير إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما .

[٢١٣] هو من البسيط . المعنى لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغى وظلم ولو كان ملكا له جنود كثيرة بحيث ضاق عنها السهل والجبل (قوله ذو بغى) فاعل لا يأمن ، والدهر نصب على الظرفية أو مفعول ، أى لا يأمن فى الدهر الحوادث ، أو لا يأمن غدرات الدهر . والشاهد فى قوله ولو ملكا حيث حذف منه كان مع اسمها بعد الشرط . وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره فى محل نصب على أنها صفة للملكا ، والسهل فاعل ، والجبل عطف عليه . والجملة الصغرى محلها الرفع . وهو من البسيط .

طعام ولو تمر ، جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر . الثاني قل حذف كان مع غير إن ولو كقوله :

[٢١٤] مِنْ لَدِ شَوْلَا فَإِلَى إِثْلَهِهَا

قدره سيبويه من لد أن كانت شولا (وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِضُ مَا عَنْهَا) أى عن كان (أَوْثَكِيْبُ) فتحذف كان لذلك وجوباً إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض

كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين . وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب . وقال الدماميني : الرفع ضعيف من جهة المعنى لأن معنى إن كان في عملهم خير غير مقصود لأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خيراً إلا إن كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت : ٢٨] ، قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم إلا أن يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصاً بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس إذ قياس جمعها شواثل ، والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والشائل : بلاهاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لأجله ولا لبن بها أصلاً وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراعى وركع والفاء زائدة . والإتلاء : بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كرنا شولا إلى زمن تبعية أولادها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أتى في التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل . واعتراض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع وإن جاز حذف إن وحدها خلافاً لما يوهمه كلام البعض . وأجيب بأنه حل معنى لا حل إعراب وحل الإعراب من لد كانت وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدر الجمع وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يوثق قياساً فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أى وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (قوله وجوباً) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقاً انطلقت ، ولم يسمع هذا العمل إلا في ضمير المخاطب ، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهباً ذهب .

[٢١٤] هذا من الرجز المشطور أنشده سيبويه في كتابه ، وهو مثل بين العرب (قوله من لد) أصله من لدن . وشولا : بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وفي آخره لام ، ومادته تدل على الارتفاع ، لكن اختلف في المراد به ههنا فقليل : مصدر شالت الناقة بذنبها أى رفعته للضراب فهى شائل بغيرها ، والجمع شول مثل ركع ، والتقدير من لدن شالت شولا . وقال سيبويه : التقدير من لدن كانت شولا ، وفيه الشاهد حيث حذف كان بعد لدن وهو قليل . وقيل : اسم جمع شائلة على غير القياس ، وهى الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . والتقدير مثل ما قال سيبويه . وقدر جمع الأول بأنه روى من لدشول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لدشولان شول ، أو زمان شول ، أو كون شول ، فحذف المضاف ، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أى موجوداً فإن قدر الكون مصدر كان التامة لم يحتاج إلى ذلك وقدير جمع الثانى برؤية الجر مى من لدشولا بغير التنوين على أن أصله شولا بالمند ولكن قصر للضرورة ولكنها تقتضى إن المحدث عنه ناقة لانوق . وقيل : شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كاتصاب غدة بعدها في قولهم لدن غدوة ، ولا تقدير في البيت . وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة (قوله إثلاها) بكسر الهزرة وسكون التاء الثناة من فوق ومن أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبعها فهى متلية ، والولد نلو ، والجمع أتلاء بفتح الهزرة .

(كَمَثَلٍ أَمَا أَلْتِ بَرًّا فَاقْتَرَبْتَ) فَأَنْ مَصْدَرِيَّةٌ وَمَا عَوْضٌ مِنْ كَانَ وَأَنْتِ اسْمُهَا وَبَرًّا خَبَرُهَا ، وَالْأَصْلُ : لِأَنْ كُنْتُ بَرًّا ، فَحُذِفَتْ لَامُ التَّعْلِيلِ لِأَنْ حُذِفَتْ مَعَ أَنْ مَطْرُودٌ ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا ، ثُمَّ عَوْضٌ عَنْهَا مَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا النُّونُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : [٢١٥] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَلْتِ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ (تَنْبِيهِه) : حُذِفَتْ كَانَ مَعَ مَعْمُولِيهَا بَعْدَ إِنْ فِي قَوْلِهِمْ أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا ، أَيْ إِنْ كُنْتُ

(قَوْلُهُ إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ) كَمَا لَا يَجُوزُ حُذْفُهُمَا مَعًا فَلَا يُقَالُ إِنْ أَنْتِ بَرَّا ، قَالَ الْفَارُضِيُّ (قَوْلُهُ فَاقْتَرَبْتَ) الْفَاءُ زَائِدَةٌ دَخَلَتْ تَشْبِيْهَا بِفَاءِ الْجَوَابِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ وَالثَّانِي مَسَبَبٌ (قَوْلُهُ فَأَنْ مَصْدَرِيَّةٌ) أَيْ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ بِدَلِيلِ الْفَاءِ لِأَنَّهُمْ يَجْزَوْنَ فَتَحَ هَمْزَةٍ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ وَنَقَلَ الْبَعْضُ فِي بَعْضِ نَسَخِ حَاشِيَتِهِ الْأَوَّلَ عَنْ غَيْرِ الْبَصْرِيِّينَ وَالثَّانِي عَنْ الْبَصْرِيِّينَ سَبْقَ قَلَمٍ . قَالَ الْفَارُضِيُّ : وَأَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ حَيْثُ دَخَلَ مَحَلَّ نَصَبٍ أَوْ جَرٍّ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَحَلِّهَا بَعْدَ حُذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَهَا هـ (قَوْلُهُ وَأَنْتِ اسْمُهَا) أَيْ اسْمُ كَانَ وَقِيلَ الْعَامِلُ نَفْسُ مَا لِنِيَابَتِهَا عَنْ كَانَ فَالْاسْمُ وَالْخَبَرُ لَهَا (قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ لِأَنْ كُنْتُ بَرًّا) أَيْ الْأَصْلُ الثَّانِي وَالْأَصْلُ الْأَوَّلُ اقْتَرَبَ لِأَنْ كُنْتُ بَرًّا فَقَدِمَتِ الْعَلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ ثُمَّ حُذِفَتْ اللَّامُ إِنْخَ مَا قَالَ الشَّارِحُ وَزِيدَتْ الْفَاءُ لِمَا مَرَّ (قَوْلُهُ ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ) أَيْ وَصَلَةُ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيُّ تَجْدَفُ نَحْوَ مَا أَنْ حَرَاءَ مَكَانَهُ أَيْ مَا ثَبَتَ ، أَفَادَهُ يَسَّ (قَوْلُهُ أَبَا خُرَاشَةَ) يَضُمُّ الْخَاءُ الْمَعْجَمَةُ صَحَائِي وَهُوَ مُنَادِي حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ وَقَوْلُهُ : أَمَا أَنْتِ إِنْخَ مَعْلُولِي الْعَلَتَيْنِ لِدَلَالَةِ الْمَقَامِ وَالْأَصْلُ لِأَنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ فَتَخَرَّتْ عَلَى لَا تَفْتَخِرْ عَلَى فَإِنَّ قَوْمِي إِنْخَ . وَالضَّبْعُ : حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ شَبِهَ بِهِ السَّنَةُ الْمَجْدُبَةُ عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيجِيَّةِ وَالْأَكْلُ تَرْشِيحٌ . وَقِيلَ : الضَّبْعُ حَقِيقَةٌ فِيهَا أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ فَيَكُونُ الْكَلَامُ كُنَايَةً عَنْ عَدَمِ ضَعْفِ قَوْمِهِ لِأَنَّ الْقَوْمَ إِذَا ضَعُفُوا عَائَتْ فِيهِمُ الضَّبَاعُ قَالَه السِّيَوِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ .

[٢١٥] قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مَرَادِاسٍ السَّلْمِيُّ الصَّحَائِيُّ مِنَ الْمُؤَلِّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ يَعْنِي يَا أَبَا خُرَاشَةَ ، وَهُوَ يَضُمُّ الْخَاءَ الْمَعْجَمَةَ . وَاسْمُهُ خَفَافٌ [كَفَرَابٍ] ابْنُ نَدْبَةَ بِالنُّونِ ، وَهُوَ أَيْضًا صَحَائِيٌّ وَأَحَدُ أَغْرِبَةِ الْعَرَبِ ، وَأَحَدُ فَرَسَانَ قَيْسٍ وَشَعْرَانِهَا (قَوْلُهُ أَمَا) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ الثَّانِيَّةِ عَوْضٌ مِنْ كَانَ مُحذُوفَةٌ ، وَأَصْلُهُ لِأَنْ كُنْتُ ، فَحُذِفَتْ اللَّامُ تَنَاسِيًا ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ثُمَّ جَاءَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ خَلْفًا عَنِ الْمُتَّصِلِ ، ثُمَّ عَوْضَتْ عَنْ كَانَ مَا الزَّائِدَةُ قَبْلَ الضَّمِيرِ ، وَالتَّرْمُ حُذْفُهَا لَثَلَا يَجْتَمِعُ الْعَوْضُ وَالْمَعْوَضُ مِنْهُ ، ثُمَّ أَدْغَمَ نُونَهَا فِي الْمِيمِ فَصَارَ مَا أَنْتِ وَفِيهِ الشَّاهِدُ حَيْثُ حُذِفَ كَانَ بَعْدَ إِنْ النَّاصِبَةِ ، وَقِيلَ هِيَ كَلِمَتَانِ الثَّانِيَّةِ عَوْضٌ عَنْ كَانَ مُحذُوفَةٌ ، وَالْأَوَّلُ إِنْ الْمَصْدَرِيَّةَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالشَّرْطِيَّةَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ . وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ قَدْ تَحَاذَى بِهَا ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ ابْنِ دَرِيدٍ إِمَّا كُنْتُ بِالْكَسْرِ وَبِذَكَرٍ كَانَ ، وَجِيءَ الْفَاءُ بَعْدَهَا . وَقِيلَ : هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ إِنْ وَمَا الَّتِي تَدْخُلُ لِلتَّأْكِيدِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ : مَا فِي إِمَّا هِيَ الرَّافِعَةُ وَالنَّاصِبَةُ لِأَنَّهَا عَاقَبَتِ الْفِعْلَ الرَّافِعَ النَّاصِبَ . يَعْنِي إِنْ كَانَ فَعَلَتْ عَمَلَهُ فِيهِمَا (قَوْلُهُ ذَا نَفَرٍ) خَبَرُ كَانَ وَالْفَاءُ فِي فَإِنَّ قِيلَ زَائِدَةٌ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا رَابِطَةٌ لِمَا بَعْدَهَا بِالْأَمْرِ لِلْمُسْتَفَادِ مِنَ السَّابِقِ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَنَبَّهْ يَا أَبَا خُرَاشَةَ إِنْ كُنْتُ كَبِيرَ الْقَوْمِ عَزِيزًا ، فَإِنَّ قَوْمِي مَعْرُوفُونَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ، أَيْ السَّنَةُ الْمَجْدُبَةُ مِنَ الْقَلَّةِ وَالضَّعْفِ وَهُوَ بَفَتْحِ الضَّادِ وَضَمِّ الْبَاءِ . قِيلَ هُوَ عَلَى التَّشْبِيْهِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِبْطَاحِ : هُوَ اسْمٌ لِلْسَّنَةِ الْمَجْدُبَةِ يَعْنِي عَنْ الْحَقِيقَةِ ، وَيُرْوَى فَإِنَّ قَوْمَكَ . وَهَذَا وَهُمْ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا قَصَدَهُ الشَّاعِرُ .

لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:
 [٢١٦] أَفَرَعْتُ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ ثَوْبًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
 * أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا *

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها (وَمِنْ مُضَارِعٍ لَكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (لُحْدَفٌ لُونٌ) هي لام الفعل تخفيفا (وَهُوَ حَذَفٌ) جائز (مَا التَّنْزِيمُ) نحو: ﴿وَإِنْ تِلْكَ حَسَنَةٌ﴾ [النساء: ٤٠]، في القراءتين بخلاف نحو: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ﴾ [يونس: ٧٨]، ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، (إِنْ يَكُنْ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ) ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨]، وخالف في هذا أخيرا يونس فأجاز الحذف حيثئذ تمسكا بقوله:
 [٢١٧] فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةٌ فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْغَمٌ

(قوله حذف كان) أى وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لأن لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد إن في قولهم إطلع) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فإذا قيل لك: لا تأت الأمير فإنه جائز أن تقول أنا آتية وإن ومنه قالت وأنن (قوله فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفًا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أى وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه . هذا . وجعل اللقائي ما زائدة لتأكيد إن الشرطية من غير تقدير لكان كما في: ﴿فَأَمَّا تَرِينِ﴾ [مرم: ٢٦]، ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفا وضعفه الروداني بأن ما لا تزداد قبل الشرط المنفى بلا وبأن الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه ، والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أى أخصبت والثلة بضم المثناة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر أن لو في الموضعين للتمنى كما في: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] ، وخبر أن في الموضع الأول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع إطلع) متعلق بتحذف . والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أى لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءتين) أى قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان .

[٢١٦] البيت وما بعده من الرجز ، والقائل مجهول ، والشاهد فيه قوله : « إِمَّا لَا » حيث حذف « كان » مع اسمها ، وعوض عنها « مَا » .

[٢١٧] قاله الخنجر بن صخر الأسدي ، وهو من الطويل . والمرأة بكسر الميم آله مشهورة ، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الأسد . الفاء في فإن لم تك للعطف إن تقدمه شيء . وتلك أصله تكن والشاهد في حذف نونه مع وقوعها بعد الجازم وهو قبل الساكن ، روى ذلك عن يونس والكوفية . والوسامة : الحسن والجمال من وسم . والضيفم : الأسد من الضغم وهو العض . والياء فيه زائدة .

وحمل على الضرورة ، قال الناظم ويقول أقول ، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة ، وقد قرئ شاذاً : « لم يك كفروا » .

(خاتمة) إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالماً فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو : ما كان زيداً إلا عالماً فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بإلا ، فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء : ما كان زيداً لا يعيج . ومعنى يعيج ينتفع ، وحكم ليس حكم ما

(قوله بخلاف نحو من تكون إلخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله : وتكونوا إلخ بالسكون وقوله : إن يكنه إلخ بقوله لم يتصل إلخ وقوله : لم يك إلخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فإن تك المرأة إلخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسناً فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض (قوله إذ لا ضرورة إلخ) مبني على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه وقوله : لا مكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقضى ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أى التى بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفى ، ونحو يعيج أحد وديار وعريب ، فلا يقال ما كان مثلك إلا أحداً (قوله فى كل ما ذكر) أى فى أن المنفى هو الخبر وفى أنه إذا قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا وفى أنه إذا كان الخبر ملازماً للنفى لم يجز أن يقترن بإلا . بقى أن ليس وما كان يشتركان فى شيء آخر نبه عليه فى التسهيل . وعبارته مع زيادة من الدمامنى عليه : وتخص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجهة بإلا كقوله :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابله عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها فى ذلك كان بعد نفي كقوله :

ما كان من بشر إلا وميته محبومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فولبت الواو مطلقاً كقوله :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

فظلوا ومنهم سابق دمه له وآخر يشي دمه العين بالمهل

وهذا إنما أجازته الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح وظل فهما للتمام وجعل الجملة حالية ، أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف اهـ . وقال فى التسهيل : ورفع ما بعد

كان في كل ما ذكر . وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر الحالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

[٢١٨] خَرَجِيحُ لَا تُنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا
أى ما تنفصل عن الإتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلدا قفرا ،

إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم اهـ أى حملا لها عند انتقاض نفيها على ما في الإهمال كما في المغنى . قال الدمامينى : حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى ليس طيب غير المسك موجودا ، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال : قال ابن هشام : وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اهـ وقوله موجودا عبارة المغنى طيب .

(قوله فنفيها إيجاب) أى باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفي ونفى النفي إيجاب (قوله فلا يقترن خبرها بإلا) أى لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيدا لا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام . (قوله فمؤول) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال إن جعل تنفك فقيه أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما ، وإن جعل الظرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبأن الاستثناء المفرغ في الفضلات قليل في الإيجاب . وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة كما يجوز الواحدى في قوله تعالى : ﴿ كَمِثْلَ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [البقرة : ١٧١] .

(قوله حراجيح) جمع حرجوج بحاء مهملة فراء فجيمن بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى ، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعاً للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمى بالنون . قال الدمامينى : وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحية قولها بها .

فتنفك هنا تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ، ومناخة منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها والله أعلم .

[فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابتها إياها فى المعنى . وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم ، وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء . ولا عملها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله (ذُونُ إِنْ * مَعَ بَقَا آلْتَفَى وَتَرْتِيبُ زُكِنْ) أى علم . فإن فقد

(قوله إلا فى حال إناختها إلخ) أى فهى تنتقل من مشقة إلى مشقة . وقوله على الخسف أى على وجه الخسف .

[فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

أى فى العمل كما أشار إليه الشارح (قوله لمشابتها إياها فى المعنى) وهو النفى . والمثبت لإعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس لأن المثبت قياسنا إياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس إذ لا قياس مع النص ، فالاعتراض بأن هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم ، قال سم : إنما يظهر التعليل بمشابتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفى وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لأنها حروف) إن قلت : الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة . قلت : لأنها أظهر شها بيباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملها بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وإن عند الإطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر إلخ فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها . وزاد قوم شرطين آخرين ألا تتكرر ما نحو ما زيد قائم وألا يبدل من خبرها موجب بإلا نحو ما زيد شئ إلا شئ لا يعأ به ، وتركهما المصنف لأن الأول إن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لأن نفى النفى إزالة للنفى ، وإن كان المراد منه ألا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه . والثانى له داخل فى شرط بقاء النفى لأن إيجاب البديل للمبدل منه مع أن ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلاً رفع البديل

شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم فما حرف نفى مهملة وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره. ومنه قوله:

[٢١٩] بَيْسِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرجة على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا إذا انتقض النفي بإلا نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] فأما قوله:

على محل الخبر . وعبرة المغنى إذا قلت ليس زيد شيئا لا يعاب به جاز كون النصب على الاستثناء أو البطلان فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لأن ما لا تعمل في الموجب اهـ . قال الشاطبي : لا تعمل ما إلا بهذه الشروط بخلاف ليس فإنها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم ألا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وإن وليها إن مع أنها لا تلى ليس أصلا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال .

(قوله دون أن) أى الزيدة لا النافية المؤكدة بها كما يستفاد من قول الشارح فمخرجة على أن إن نافية إلخ وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وإن خالف فى ذلك بعضهم كما مر ، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فليُنظر . وإنما لم يعمل مع أن بعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطي إن وكذا يقال فى زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل .

(قوله مع بقا النفي) أى نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا إلا عمرا سم (قوله أى علم) أى من باب المبتدأ والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقديم والخبر التأخر (قوله بنى عُذَانَةَ) بضم الغين المعجمة . والصريف الفضة . والخزف الفخار .

(قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية الإهمال فالتأكيد بأن على أنها نافية لفظي لأنه بمنزلة تكرير ما وعلى أنها زائدة معنوي كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة وكذا فى حاشية السيوطي على المغنى (قوله وكذا) أى كوجود أن إذا انتقض إلخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما إن زيد قائم تقديره فيبطل عملها إذا وجدت إن نحو إلخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فإن فقد شرط إلخ فانتظمت عبارة الشارح .

[٢٢٠] وَمَا آلَدَهْرُ إِلَّا مَنَجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فشاذ أو مؤول . وكذا يطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد . ومنه قوله :

[٢٢١] وَمَا لِحَدَلٍ قَوْمِي فَأُخْضِعَ لِلْعَدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْهُمْ هُمْ

وأما قول الفرزدق :

[٢٢٢] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ، ولم يدر أن من شرط النصب

(قوله بالآ) خرج الانتقاض بغير فلا يطل العمل عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر)

قال الناصر : المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصيح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) يجعله من باب ما زيد إلا سيرا .

والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذبا فهما منصوبان

على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذبا

أو مؤول يجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبه منجوننا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو

ما قائم زيد) أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل لبقاء

التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خير ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله

وقيل غلط) أى لحن وفيه أن المعروف أن العري لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا في

[شواهد ما ولا ولا ولن المشبهات بليس]

[٢٢٠] منع بعضهم الاحتجاج به وهو من الطويل أى وما الزمان إلا يدور دوران منجون تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم

الدولاب التي يستقى عليها . فيكون انتصابه كنصب المصادر ، أو بفعل محذوف أى وما الدهر إلا يشبه منجوننا . وزعم ابن

باب شاذ أن أصله إلا كمنجون ثم حذف الجار فانتصب المجرور ورواه المازني ه أرى الدهر إلا (منجوننا) بأهله ه ثم حكم

بزيادة إلا وتبعه ابن مالك فيه . والأول هو المحفوظ ، والشاهد في منجوننا ومعذبا حيث نصبا مع بطلان عمل ما بدخول إلا .

قال ابن النظم : هذا نادر وسكت عن تأويله وقد ذكرناه .

[٢٢١] هو من الطويل . وخذل بضم الخاء جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه . ونصره وهو خير ما . وقومى اسمه وفيه الشاهد

حيث أبطل فيه عمل ما لتقدم خبرها على اسمها (قوله فأخضع) بالنصب لأنه جواب النفي والتقدير فإننا أخضع . والعدى بكسر

العين جمع عدو (قوله فهمهم) مبتدأ وخير جواب الشرط فلذلك دخلت عليها الفاء أى هم الكاملون في الشجاعة الكاملة .

[٢٢٢] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأصبحوا بمعنى صاروا . وقوله

قد أعاد له نعمتهم . حال ، ويروى دولتهم . وإذا للتعليل . وهم قريش مبتدأ وخير . وإذا الثاني عطف عليه ، والشاهد في مثلهم

حيث نصب مع تقدمه على اسم ما وهو نادر . قيل : هذا من غلط الفرزدق لأنه تميمي وليس من لغته نصب الخبر ، فقصد أن

يتكلم باللغة الحجازية ولم يعلم أن من شرط نصب الخبر تأخره فغلط . وقيل : هو نصب على الحال لأنه صفة لبشر ، وصفة النكرة

إذا تقدمت عليها نصبت على الحال . والتقدير وإذا ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم . وقيل : ظرف والتقدير وإذا ما مكانهم بشر

أى في مثل حالهم .

عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول .

(تنبيهان): الأول في التسهيل : وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بإلا وفاقا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني^(١) . الثاني اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا . قال في شرح الكافية^(٢) : من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور **(وَسَبَقَ حَرْفَ جَرٍّ)** مع مجروره

الروداني . ثم قال : والذي ينبغي ألا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العرى وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك في أنه لا يعجز عن ذلك . وقد تكلمت العرب بلغة الحبش واللغة العبرانية وغيرها وأبو الأسود عري ، وقد حكى قول بنته لأمير المؤمنين عليّ ما أشد الحر بالرفع ، فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن يقال المراد من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اهـ وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسى **(قوله وقيل مؤول)** أى بأن فتحته بناء لإضافته إلى مبنى فهو في محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أى موجود ومثلهم حال من الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من أن الشاعر تسمى **(قوله وفاقا لسيبويه في الأول)** رد بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوز إنما هو الجرمى والفراء **(قوله اقتضى إطلاقه)** لا يقال قوله وسبق إلخ يقيد هذا الإطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتثليل بالمعمول في قوله كما لا يخفى لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لأننا نقول عادة إعطاء الحكم بالمثال مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف **(قوله وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور)** وتأيد بقياسه على معمول الخبر بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة . فإن قيل : قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . أجب بأن هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع الفرع لأنها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها **(قوله وسبق إلخ)** أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن يتصرف معها ، ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيها سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر . وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه . وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب أعاننا الله على إتمامه .

(١) انظر تسهيل الفوائد ص (٥٧) .

(أَوْ ظَرْفٍ) مدخول ما مع بقاء العمل (كَمَا * بِي أَتَّ مَعْنِيًا) وما عندك زيد قائما (أَجَازُ الْعُلَمَاءُ) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل . ومنه قوله :

[٢٢٣] بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لَدَّ وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلُّ حِينَ مَنْ ثَوَالِي مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد أكل . ومنه قوله :

[٢٢٤] وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقِيَ مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بَلَكِنْ أَوْ يَبْلُ * مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الزَّمْ حَيْثُ حَلَّ) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا لزم مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير الزم رفعك معطوفا ولكن أو يبل إلى آخره . وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر . ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر ما لأنه موجب وهى لا تعمل في

(قوله أو ظرف) لا يبعد أن أو مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخول ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لا متناحه لأن ما لها الصدارة (قوله والمراد إلخ) عبر بالمراد لإيهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة حزم) الأهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وإن كنت آمنا) عطف على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا ، أو الواو للحال وإن وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالأولى والشاهد في تقدم كل حين لأن كل بحسب ما بعدها ظرف فتكون هى ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أى اطلب معرفتها في المنازل . والشاهد في قوله وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا ، هذا على رواية نصب كل ، أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أى عارفه . ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أى أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره ، سم (قوله ولا يجوز نصبه) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (قوله لأنه موجب) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفى إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب

[٢٢٣] هو أيضا من الطويل . والباء في بأهبة تتعلق بـ لَدَّ ، وهو أمر من لاذ والأهبة في الأصل عدة الحرب ، ولكن المراد ههنا الاستعداد والتهيؤ . والحزم ضبط الأمر ، وإن كنت آمنا معطوفة على محذوف أى إن لم تكن آمنا وإن كنت آمنا (قوله فما) الفاء للتعليل ، وما بمعنى ليس ومن في محل الرفع اسمه وموالي خبره ، وكان حين نصب على الظرف وهو معمول الخبر ، فلما تقدم لم يطل عمل ما . وفيه الشاهد لأن المعمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها فافهم .

[٢٢٤] قاله مزاحم بن الحارث العقيلي شاعر إسلامي . وهو من الطويل ، يقال تعرفت ما عند فلان أى تطلبت حتى عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته . والمنازل نصب على الظرفية . ومنى قرية ينحدر بها الهدايا . أراد أنه اجتمع بها في الحج ثم فقدتها فسأل عنها فقالوا تعرفها وسل عنها في منازل الحج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وائى منى حتى أسأل عنها (قوله وما) نفى ، وكل نصب على أنه مفعول عارف على لغة تميم وليس بظرف . ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما والجملة أعنى أنا عارف خبرها ، والعائد محذوف أى عارفه . والشاهد فيه على إبطال عمل ما لا يلائمها معمول الخبر .

الموجب ، تقول : ما زيد قائما ، وما عمرو شجاعا لكن كريم ، أى بل هو قاعد ولكن هو كريم . فإن كان العطف يحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا . والأرجح النصب .

(تنبيهه) *: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف ، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ؟ وبل ولكن حرفا ابتداء (وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّالِبا) الزائدة

أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقائى وفيه إشكال لأن نقل النفى إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه أن النفى إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أى على إضمار مبتدأ أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أى من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله مجاز) أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعدها) أى عاملة أو مهمله ما لم يكن إمامها لانتقاض النفى فإن كان له لم تدخل الباء لأن الكلام حينئذ إيجاب (قوله وليس) أى غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافق (قوله جرالبا الخبر) بشرط عدم نقض نفية بإلا كما تقدم فلا يجوز ما زيد إلا بقاءم وقوله الإيجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وألا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس يزيد أو لا يكون يزيد نقله يسن عن ابن هشام . وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم : « ليس البرّ بأن تولوا^(١) » وجوهكم « بنصب البرّ وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . وقال البصريون لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام . وقيل : إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لا تساع دائرة الكلام إذ ربما لا يتمكن التكلم من نظمه أو سجنه إلا بزيادة الحرف ومحل الجرور بها نصب على الأعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لأن الخبر ما لم يقع في القرآن مجردا من الباء إلا منصوبا ورفع على الإهمال (فائدة) قال في التسهيل : وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها . قال الدماميني : وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس . ثم قال في التسهيل : ويندر ذلك أى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ، ثم قال : وإن ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو أخوه فى المثال أو جعلاً مبتدأ وخيرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول : ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون إخوته . ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفى وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ،

(الخبز) كثيرا نحو : ﴿ وما ربك بظلام ﴾ [فصلت : ٤٦] ، ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [الزمر : ٣٦] (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجْز) قليلا من ذلك قوله :
[٢٢٥] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَيُيَلَّا عَنْ سَوَادِ ابْنِ قَارِبِ

وقوله :

[٢٢٦] وَإِنْ مَدَّتْ أَلْيَدِي إِلَى الرَّادِّ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

[٢٢٧] دَعَايَ أَخِي وَالْخَيْلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدٍ

وإن جر بالياء على الأصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمول عامين مختلفين لأن جر المعطوف بياء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جرته بالياء لأن خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ إلى عطف الجمل اهـ مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعد لا) أى عاملة عمل إن أو عمل ليس (قوله ونفى كان) أى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير إن وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي ﷺ ، والفتيل : الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى إغناء ما ، وقوله عن سواد ابن قارب من وضع الظاهر موضع المضمهر (قوله إذ أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل ، وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه .

[٢٢٥] قاله سواد بن قارب السدوسي الصحابي رضى الله عنه . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله لا ذو شفاعاة بمعنى حيث جاءت لا بمعنى ليس ، ودخلت الباء الزائدة فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس . وفتيلا بفتح الفاء وهو الخيط الذى يكون فى شق النواة نصب على أنه مفعول مغن ، والأصل قدر فتيل كما فى قوله تعالى : ﴿ ولا يظلمون شيئا ﴾ .

[٢٢٦] قاله الشنفرى الأزدي عمرو بن براق . وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد فى قوله بأعجلهم حيث دخلت الباء فيه وهو خبر كان المنفى . وإذ للظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة التى بعده ، والعامل فيه أعجلهم . وأجشع القوم مبتدأ وأعجل خبره وهو من الجشع بالجيم وهو الحرص على الأكل . قال الجوهري : هو أشد الحرص .

[٢٢٧] قاله دريد بن الصمة ، قتل يوم حنين كافرا . وهو من قصيدة من الطويل (قوله والخيل) بينى وبينه جملة حالية . وأراد بالخيل الفرسان . وأخوه عبد الله وكان قتل وجعل دريد يندب وهو جريح والشاهد فى بقعده حيث دخلت الباء فيه وهو مفعول ثان لوجد لتقدم النفى عليه وهو بضم القاف وسكون العين وضم الدال الأولى وفتحها . والمعنى ههنا لم يجدنى ضعيفا متأخرا والمعنى طلبنى فى الحرب والحال أن الفرسان بينى وبينه ولما طلبنى لم يجدنى متأخرا .

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه كقوله :

[٢٢٨] يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتُ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

وَنَدَّرَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرٍ إِنْ وَلَكِنْ وَلَيْتَ فِي قَوْلِهِ :

[٢٢٩] فَإِنْ ثَأْنًا عَنْهَا حِقْبَةً لَا ثَلَاثِيهَا فَانْكَ مِنَّا أَحَدَثْتُ بِالْجَرْبِ

وقوله :

[٢٣٠] وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتُ بِهِيْنِ وَهَلْ يُتَكْرَّمُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

(قوله والخيال) يعني الفرسان ، والقعد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر ، قاله العيني (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير إبطالي . وفي التصريح أن هل في البيت للجحد (قوله لشبهه إياه) أى في عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول إلخ) هو هجوم من الفرزدق لجرير بأن قومه كليا يأتون الأثن فالضمير في يقول إلى الكلبي ، إذا اقلول أى ارتفع على الأثن . وأقردت الأثن بالقاف : لصقت بالأرض وسكنت ألا هل إلخ مقول القول . واعترض البعض الاستشهاد بهذا بأنه خروج عما نحن فيه إذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بأن قول الشارح : وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وإن أوهته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخلة على الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله ونذر) أى قل جدا (قوله كخبر إن إلخ) وكالحال في ما جاءني زيد براكب (قوله فإن ثأنا) أى تبعد عنها أى عن أم جندب المذكورة في قوله أول القصيدة :

خليلٌ مرًا بي على أم جندب لنقضى حاجات الفؤاد المعبذ

[٢٢٨] قاله الفرزدق وصدده : ه تقول إذا اقلول عليها وأقردت ه

وهو من قصيدة من الطويل يهجو بها جريرا وكيلىا رهطه ويرميهما بإتيان الأثن كما أن بنى فزارة يرمون بإتيان الإبل (قوله اقلولي) أى يقول الكلبي إذا ارتفع على الأثن وأقردت الأثن بالقاف يعنى لصقت بالأرض وسكنت (قوله ألا ليت إلخ) مقول القول (وقوله ذا) اسم ليت والعيش بدل منه واللذيد صفته وبدائم خبره . وفيه الشاهد حيث زيدت الباء في خبر ليت . وروى الجوهري الأهل أخو عيش لذيد بدائم . وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الذى دخلت عليه هل لشبهها بالنفي . وقد صرف بعضهم معنى البيت إلى معنى حسن ولكنه ليس مراد الشاعر وهو أن الجنابة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت والحال إنها أقردت أى سكنت : ألا هل صاحب عيش لذيد يدوم في عيشه ؟ والحال لذلك عدم إطلاعهم على السابق واللاحق .

[٢٢٩] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس الكندي . والشاهد فيه زيادة « الباء » في خبر « إن » في قوله : « بالجر » وذلك على سبيل القلة .

[٢٣٠] هو من الطويل . والشاهد في بهين حيث دخلت عليه الباء وهو خبر لكن لشبهه بالفاعل وهو نادر (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبره ، ومفعوله محذوف أى لو فعلته ، وجواب لو محذوف ، والتقدير ولكن أجراهين لو فعلته هين . وهل للنفي (قوله والأجر) مرفوع عطفا على المعروف .

وقوله :

[٢٣١]

أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمٍ

على إحدى الروايتين . وإنما دخلت في خبر إن في قوله : ﴿ أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ [الأحقاف : ٣٣] ، لأنه في معنى أو ليس الله بقادر .

(تنبيهات):* الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب . وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود ، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك . الثاني اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب . ومنه قوله : [٢٣٢] لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهُ

حقة أى مدة ، لا تلاقيها بدل من تنأ لأن عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لأصبت أو هى للتمنى (قوله وإنما دخلت إلخ) جواب عما يرد على قوله ونذر . وحاصله كيف تدعى ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا . وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس (قوله لأنه في معنى إلخ) بدليل التصريح به في قوله تعالى : ﴿ أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر ﴾ ، أو يقال لأن أن ومعمولها سدا مسد مفعول يروا العلمية وهى من التواسخ فمدخولها جزء من معمولى التواسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقاءم (قوله في خبر ما) الإضافة لأدنى ملابسة بالنسبة للتميمية لأنها خبر لها أى الخبر الواقع في حيزها .

(قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه اهـ دما ميني أى بدليل دخولها في نحو لم أكن بقاءم وامتناعها في كنت قائما . (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق :

* لعمرك ما معن بتارك حقه *

[٢٣١] هو عجر البيت . وهو الشاهد السابق برقم (٢١٩) .

[٢٣٢] البيت من المقارب ، وقاله المنحل المثل في رثاء أبيه . والشاهد فيه زيادة الباء في خبر ما هـ .

الثالث إقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل إن ، نحو قولهم : لا خير بخير بعده النار أى لا خير خير (فِي التَّكْرَاتِ أَعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم . ومنه قوله :

[٢٣٣] تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

(قوله بدخول إن) أى أو بعدم الترتيب لا بانتقاض النفي بإلا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخير الجار والمجرور . وأجاب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال الظاهر وإن ادعى الدماميني ظهوره . وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا لأن المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كينونة الخير في الخير الذى بعده النار أى نفي وجود شيء من الخير الذى بعده النار وهذا إنما يفيد الكلام إذا جعل مقلوبا والأصل لا خير بعده النار خير ، وليس المقصود نفي الخيرية التى بعدها النار عن الخير كما يفيد جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لأن معنى كون لا لنفى الجنس أنها لنفى الخير عن الجنس . فإن قلت : يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا . قلت : يلزم حيثئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة إلى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فإنه في غاية الحسن والمثانة .

(قوله في التكرات) إنما اختص عمل لا بالتكرات لأنها عند الإطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالتكرات أنسب ا هـ سم أما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل إن وأورد على تخصيص عمل لا بالتكرات أنه وقع في أمثلة سيويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا . وأجيب بأنه لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمول ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بأن لأنها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وألا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز إلخ لأن التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا .

[٢٣٣] هو أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر والتسلل (وقوله فلا شيء على الأرض باقيا) جواب الأمر ولا في الموضعين بمعنى ليس ، والشاهد فيهما حيث عمل عملها فيهما . والوزر : الملجأ ، والواقى : الحافظ . المعنى اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على رجة الأرض ولا ملجأ يبقى الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .

(تنبيهات) : الأول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجعدى :
 [٢٣٤] وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
 وتردد رأى الناظم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبًا باغيًا على الحال . ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه . ونظائره كثيرة منها قولهم حكمتك مسمطا ، أى حكمتك لك مسمطا أى مثبتا ، فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيًا بذلك وعامله فعل أحق

(قوله على ما من) أى من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) أن تصير وتسمل والوزر الملجأ ، والشاهد في الشطرين وقيل : لا شاهد في الشطر الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب . وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول وإلا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني (قوله سواد القلب) أى حبه السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أى على أنه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبى أكثر من حذف القلبى (قوله والفعل المقدر بعده) إنما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلى الراجع لضمير المبتدأ (قوله هذا) أى الوجه الثانى من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أى من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله ونظائره إلخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض . ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمتك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحيثئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمتك مسمطا) تقدم أن هذا شاذ فلا يناسب التنظير به .

[٢٣٤] قبله :

بَدَتْ فَعْلٌ ذِي وَدٍ فَلَمَّا لَبِثَتْهَا ثَوَلْتُ وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فَوَادِيَا
 قالهما الناطقة الجعدى الصحابى عمر مائتين وأربعين سنة . قيل : اسمه عبد الله بن قيس . وقيل : قيس بن عبد الله . وقيل : حيان بن قيس . وهما من قصيدة من الطويل . ولم يورد أبو تمام في حماسته غيرهما لكونهما مختارين وهى تنيف على عشرة أبيات (قوله بدت) أى ظهرت أى المحبوبة ويروى دنت . وفعل ذى ود نصب بنزع الخافض : أى كفعل ذى ود أى محبة . وبقت بالتشديد ، ويروى وحلت حاجتى (قوله في فواديها) أصله فوادي بسكون ياء المتكلم ، فلما حركت للضرورة أشبعت بالألف . والشاهد في قوله لا أنا باغيا حيث عمل لا بمعنى ليس في المعرفة وهو شاذ . وقد ذهب إليه أبو الفتح وابن الشجري . وأجيب بأن يجعل أنا مرفوعا بفعل مضمّر وباغيا نصب على الحال تقديره لا أرى باغيا سواها أى طالبا غيرها ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويروى : ° وحلت سواد القلب لا أنا مبتغى ° فعل هذا لا أيضا معملة ، ولكن سكن ياء مبتغى للضرورة وسواد القلب حبه ، وكذلك سوداؤه وسويداؤه .

وأولى ، هذا لفظه . الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك ، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه^(١) ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب . الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل إن ذلك لازم كقوله : [٢٣٥] **مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا آبِنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ** أى لا برّاح لى . والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وَقَدْ تَلَّى لَاتٌ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ)

(قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد أن إعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاءه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعللت القلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال : ويلحق بها أن النافية قليلا ولا كثيرا اهـ قال السيوطي : قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل أن ، وقال أبو حيان : الصواب عكسه لأن أن قد عملت نظما ونثرا ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اهـ (قوله عن نيرانها) أى الحرب وقوله فأنا ابن قيس إلخ علة للجواب المحذوف أى فأنا لا أصد لأنى ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عاملة عمل إن لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال ، قاله الروداني (قوله وقد تلى) من ولى الشيء يليه ولاية إذا تولاها ويشترط لإعمال لات وإن عمل ليس ما اشترط في ما إلا الشرط الأول لأن أن لا تزداد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولها اسمى زمان وقد للتحقيق بالنسبة لللات وللتقليل النسبى بالنسبة لأن بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافى قوله صاحب التوضيح وعملها أى لات إجماع من العرب وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال الإجماع على الجواز فلا ينافى قلة الوقوع . فإن قلت : إذا أجمعت العرب على إعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش ؟ قلت : معنى إجماع العرب على إعمالها كما في الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافى اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا .

[٢٣٥] قاله سعد بن مالك جد طرفة ، وهو من قصيدة من الكامل المرفل المضمّر ، فإن « سن لا يراح » مستغفلتان مضمّر مرفل (قوله من صد) أى أعرض . ومن شرطية والمضمير في نيرانها يرجع إلى الحرب (قوله فأنا) مبتدأ وابن قيس خبره ، والجملة جواب الشرط . والشاهد في قوله لإبراح حيث استعمل لا بمعنى ليس ، والخبر محذوف أى لإبراح لى ، أى ليس لى براح . قيل : يجوز أن يكون براح مبتدأ . ورد بأن لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب إعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم أنها عاملة . ورد بأن هذا شعر فيجوز فيه أن ترد غير عاملة ولا مكررة . ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة (فإن قلت) ما موقع لإبراح ؟ قلت : مستأنفة كأنه قال أنا ابن قيس الذي عرفت بالشجاعة فلا يحتاج إلى البيان . ثم قال على سبيل الاستئناف لإبراح لى . ويجوز أن يكون حالا مؤكدة كأنه قال أنا ابن قيس ثابتا في الحرب نحو زيد أبوك عطوفا فانهم .

(١) وانظر شرح ابن عقيل في ذلك [٣١٦/١] .

المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش . وأما إن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثرا ونظما ، فمن النثر قولهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ﴾ [الأعراف : ١٩٤] ، على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خيرا ونعتا . والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الإتيان بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

[٢٣٦] إن هو مُستوليا على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

(قوله ذا العملا) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله في النكرات إلخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لأت وإن وهو غير مسلم في أن لأنها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الأخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) وما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتبارا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل ، ومثل هذا في : ﴿ لكننا هو الله ربي ﴾ [الكهف : ٣٨] فأصله لكن أنا ففعل فيه ما مر وسمع إن قائما على الإعمال ، أفاده المعنى . قال الدماميني : قرأ ابن عامر لكنا بإثبات ألف أنا وضلا ووفقا تعويضا بالألف عن الهمزة المحذوفة وغيره بإثباتها وفقا فقط على الأصل ١ هـ وانظر لم لم ترسم أن قائما بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وفقا ولعله لدفع التباس إن خطأ بأنا التي هي ضمير رفع منفصل وإعراب ﴿ لكننا هو الله ربي ﴾ لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربي . وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط باعتبارين (قوله قراءة سعيد إلخ) خرجها بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزئين لتوافق القراءتان إثباتا وهو تخرج على شاذ لأن نصبها الجزئين شاذ .

[٢٣٦] أنشده الكسائي . وهو من الوافر . والشاهد في قوله إن ، فإنها نافية بمعنى ليس وعملت عملها وهو نادر (قوله هو) اسمها ومستوليا خبرها والاستثناء مفرغ . ويروى إلا على حزبه الملاعين . وفيه شاهد آخر وهو أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل .

وقوله :

[٢٣٧] **إِنْ أَلْمَرْتُ مَيِّتًا بَانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَغْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا**

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين (وَمَا لَلَاثَ فِي سَوَى)

اسم (حين) أى زمان (عَمَلٌ) بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان .

قال تعالى : ﴿ وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] . وقال الشاعر :

[٢٣٨] **نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتِ سَاعَةً مَنَدَمٍ**

وقال الآخر :

[٢٣٩] **طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ**

(قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى إلخ) أشار به إلى دفع التناقض بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلتها النافية لها . وحاصل الدفع أن النفي والإثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة في العبودية والمنفية المماثلة في الإنسانية وأحوالها كالعقل .

(قوله إلا على أضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما (قوله وقد عرفت) أى من الأمثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع تروهم أن المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار .

(قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة . (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد إلى الأوان . وقوله حين بقاء أى بقاء للصلح .

[٢٣٧] هو من الطويل . المعنى ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن إنما يموت إذا بغى عليه فيخذل عن النصر والعون . والشاهد فى قوله إن المرء ميتا حيث عمل فيه إن عمل ليس (قوله يغنى عليه) على صيغة المجهول . والتقدير ولكن يموت بأن يغنى عليه من البغى وهو الظلم (قوله فيخذل) بالنصب عطف عليه فيترك نصره وعونه .

[٢٣٨] قاله محمد بن عيسى التميمي . وقيل مهلهل بن مالك الكنانى وهو من الكامل . والبغاة جمع باغ . والشاهد فى قوله ولات ساعة مندم حيث زيدت التاء بعد لات التى بمعنى ليس ، والجملة حال . والمعنى ندموا وقت لا يفهم الندم . والبغى مبتدأ ومرتع مبتغيه . كلام إضافى مبتدأ ثان ، ووخيم خبره والجملة خبر الأول وهو من الوخامة .

[٢٣٩] قاله أبو زيد المنذر بن حرمة الطائى ، مات على دين النصرانية . وقد أدرك الإسلام ، وكان عثمان رضى الله عنه يقربه ويدنى مجلسه . وهو من قصيدة طويلة من الخفيف . والشاهد فى قوله ولات أوان حيث وقع خبره لفظة أوان كالحين ، وهى حالة أى ليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه ثم بنى أوان كما بنى قبل وبعد عند حذف المضاف إليه ، ولكنه بنى على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن ، ثم نون للضرورة ، وإن تفسيرية وليس للنفى ، واسمه محذوف . وقوله : حين بقاء خبره ، أى ليس الحين حين بقاء للصلح .

أى وليس الأوان أوان صلح فحذف المضاف إليه أوان منوى الثبوت ، وبنى كما فعل وبعد إلا أن أو أنا لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونون اضطرارا . وأما قوله :

[٢٤٠] لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَتَغَيَّ جَوَازُكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرُ

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية ، أى لأت يحصل مجير أو لات له مجير . ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيهه)*: للنحويين فى لات الواقع بعدها هنا كقوله :

[٢٤١] * حَنْتَ نَوَارٍ وَلَاتَ هُنَّا حَنْتَ *

(قوله أى وليس إلخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) .
أى معنى ليصح البناء (قوله وبنى) أى عند الجمهور وذهب الفراء إلى أنها قد يجربها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر . وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا .

(قوله لشبهه بنزال إلخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض : ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اهـ وهو فاسد لأن التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون .
(بفتح الهاء) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك . أو للهفة أى لأجل هفة أى أُنْحَزَنَ عليك لأجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى إغاثتك .

(قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوّغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر إلى هذا أشار بقوله أو لات له مجير (قوله أو الفاعلية) أى بفعل محذوف . (قوله أى لات إلخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أى بضم الهاء وتشديد النون مكسورتها ومفتوحتها لما مرّ أن الثلاثة جاءت للزمان .

[٢٤٠] قاله شمردل الليثى وهو من قصيدة من الكامل يرثى بها منصور بن زياد . أى حسرتى عليك من لف إذا تحسر . ولهفى مبتدأ وعليك خبره أى حاصل عليك . واللام فى للهفة للتعليل ، أراد إنه يتلهف عليه لأجل تلهف الخائف الذى كان يطلب جواره . وقد قيل إنه كلهفة بكاف التشبيه أى يتلهف كتلهف الخائف ، ولكن الرواية بلام التعليل ، وأيضا فيه من المبالغة ما ليس فى الكاف (قوله يهفى) أن يطلب وجوارك بفعوله . وحين نصب على الظرف . ولات مهمل . وفيه الشاهد حيث أهملت من العمل لعدم دخولها على الزمان ، لأن شرط عملها كون معمولها اسمى زمان ، وعند الجمهور هى تعمل عمل ليس ولا يذكر بعدها إلا أحد معمولين . والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع . وقوله مجير ، فاعل من أجار ، وارتفاعه بالابتداء وخبره محذوف . وتقديره حين لات مجير له .

مذهبان : أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر . وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان . وحتت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حين وهذا توجيه الفارسي . والثاني : أن تكون هنا اسم لات وحتت خبرها على حذف مضاف ، والتقدير وليس الوقت حين . وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف ، وفيه أيضا إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة . واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولاً معها ، بل لابد من حذف أحدهما (وَحَذَفْ ذِي الرَّفْعِ) منهما وهو الاسم (فُشَا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص ، أي وليس الوقت وقت فرار ، فحذف الاسم وبقي الخبر (وَالْعَكْسُ قُلْ) جدا قرأ بعضهم شدودا : ﴿ولات حين مناص﴾ [ص : ٣] ، برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف^(٢) ، والتقدير ولات حين مناص لهم ، أي كائنات لهم .

(خاتمة)* : أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة . وحركت

(قوله ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني (قوله وهنا في موضع إلخ) أي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف إليه كان مجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب إليه بعضهم ومربياته (قوله والتقدير وليس الوقت إلخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا إلخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف إلى جملة (قوله إعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كما في المعنى . وقوله : وإنما تعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا ينافي أن المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف ، وأشار إليه الشارح بقوله سابقا فليس الأوان أو أن صلح ، ويقول بعد ولات الحين حين مناص . قال المصنف : لأن المراد نفى كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اهـ . ولعل هذا إذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أي كثر ، لأن الخبر محط الفائدة (قوله أي كائنات لهم) ظاهره جعل كائنات خبر لات وهو لا يصح لأن من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حيناً كائنات لهم ، فيكون كائنات صفة للخبر لا خبرا (قوله كما في ربت وثمت) أي فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ . قال في التصريح : زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن (قوله بالفعل) يعني ليس ، إذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما في الدماميني (قوله كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الإثبات .

(٢) وقال الزمخشري صاحب الكشاف : والرفع على ولات حين مناص حاصل لهم - وقرئ : حين مناص بالكسر - انظر : الكشاف [٧١/٤] ، وانظر : كتاب البديع لابن خالويه ص (١٢٩) في مختصر شواذ القرآن .

فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمعا بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه الإماء وشاء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في يطفد ويتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام . والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم .

[أفعال المقاربة]

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهي ثلاثة :

(قوله وحركت إلخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) أى بكسر الياء كما في المغنى والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهي حينئذ فعل ماضٍ . وقيل : هي ماضى يليت أى يتقص يقال لات يليت وألت بألت وبهما قرء قوله تعالى : ﴿ لا يلتكم من أعمالكم شيئا ﴾ [الحجرات : ١٤] (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين إعلالين) أى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت السين تاء (قوله وهو مرفوض إلخ) قال بعضهم : الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه ، بل قد يجتمع أكثر من إعلالين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر (قوله الإماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والماء همزة (قوله في يطفد ويتد) مضارعا وطد الشيء وطدا وطدة أثبتة ، ووتده وتدا وتدة ثبتة وأصلهما يوطد ويوتد حذف الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة (قوله وقلب العين إلخ) أى ليتأتى الإدغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر .

[أفعال المقاربة]

لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره . ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالموضع وعلى قرب الاسم بالضرورة . وهل عين كاد ياء أو واو قولان ، واستدل لكونها واوا بحكاية سيويه كدت بضم الكاف أكاد ، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شنوا فقالوا أكاد ، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها .

كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة على قرب اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة وهي ثلاثة : كاد وكرب وأوشك ، وضعت للدلالة الخير . وأفعال الرجاء وهي أيضا ثلاثة : عسى وحرى واخلولق . وضعت للدلالة على رجاء الخير . وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخير وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق ، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب^(١) (كَكَانَ) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنَّ * غَيْرٌ) جملة فعل (مُضَارِعٌ لِهَذَيْنِ)

(قوله وضعت للدلالة إلخ) اللام تعليلية لا صلة الوضع فلا ينافى أن الموضوع له نفس قرب الخير لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخير) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتا يضيء (قوله على رجاء الخير) يعني الطمع في الخير محبوبا وإشفاق أى الخوف منه مكروها ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ [البقرة : ٢١٦] ، الآية كما المغنى . قال الدماميني : فالأول للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وأما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغى أن يكره لأن فيه الدل وحرمان الغنيمة والأجر . وقال الشمني : الأول لإشفاق المخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهية . والثاني لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أى التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من بابا التغليب) أى تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لأنها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء . وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة . وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين . هذا وقد قيل إن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة . ومن أفاد ذلك النيلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نيله ، وتارة تكون للأخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اهـ . وعلى هذا لا تغليب أيضا لأن الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام ، أفاده الروداني (قوله في العمل) أى لا في كل أحكامها فإن الخير لا يتقدم هنا ويجوز حذفه إن علم بخلافه في باب كان في المسألتين على كلام في الثانية مرّ وسنذكره . وأما توسط الخير فجائز باتفاق إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن وصححه ابن عصفور كذا في الجمع والدماميني . ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أى وأخواتهما الآتية (قوله لكن فدر إلخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف : وقع الخير في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول

(١) أى تغليبها في العمل وشهرتها في بابها وكثرة وقوعها فيه .

وأخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك افترقا بيايين ، وغير جملة المضارع المفرد كقوله :
[٢٤٢] فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا

وقوله :

[٢٤٣] لَا تُكْثِرُنِ إِلَى عَسِيْتُ صَائِمًا

وأما : ﴿ فطفق مسحا بالسوق ﴾ [ص : ٣٣] ، فالخبر محذوف أى يسمح مسحاً .

على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً . ثم نبه على الأصل شذوذاً في مواضع (قوله غير جملة إلخ) قدر جملة لأن الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما إذا اقترن بأن خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يغير بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبراً عنهما . وحاصل الدفع أن في المتن حذف الواو مع ما عطفت أى لذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع . ويحاجب أيضاً بأن غير نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) أى لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضاً حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع أنها حروف وهذه أفعال (قوله فأبْتُ) أى رجعت إلى فهم : قبيلة (قوله لا تكثرن) أى من العذل (قوله أى يسمح مسحاً) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممتنع عند الناظم . وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يسمح السيف مسحاً كأننا بسوق الخيل وأعناقها .

[شواهد أفعال المقاربة]

[٢٤٢] قاله تأبط شراً واسمه ثابت بن جابر . وتماهه :

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصَفِّرُ .

وهو من قصيدة من الطويل (قوله فأبْتُ) أى رجعت . وفهم قبيلة . وهى فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان . والشاهد في قوله : وما كدت آيَا حيث استعمل خبر كاد اسماً مفرداً وإنما قياسه الفعل . ويروى وما كنت آيَا فإن صح فلا استشهاد فيه . وكَمْ خبرية بمعنى كثير وخبره قوله فارقتها أى وكَمْ مثل هذه الحطة فارقتها والحال أنها تصفر : من صغير الصائر . ومثلها مجرور تمييز .

[٢٤٣] صدره :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا ذَائِمًا .

قال أبو حيان : هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به . وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل (قلبت) لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه لم يعلم قائلها . وقد حرف ابن السجري هذا الرجز فأنشده :

قُمْ قَائِمًا قَسَمَ قَائِمًا . إِلَى عَسِيْتُ صَائِمًا

وإنما قائماً صرر رجز آخر . وملحاً حال من الإلحاح . ودائماً صفته . ولا تكثرن نهي مؤكد بالنون الخفيفة . ويروى لا تلحنى بمعنى لا تلغنى . والشاهد في عسيت صائماً . وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعاً وقد جاء ههنا مفرداً وهو نادر .

والجملة الاسمية كقوله :

[٢٤٤] وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

وجملة الماضي كقول ابن عباس رضى الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً (وَكَوْنُهُ) أى كون المضارع الواقع خبراً (بَدُونِ أَنْ) المصدرية (تَعْدُ عَسَى * نَزَر) أى قليل . ومنه قوله :

[٢٤٥] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(قوله وقد جعلت إلخ) القلوص : الناقة الشابة . والأكوار : جمع كور يفتح الكاف وهو الرجل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الأكوار متعلق بقريب . والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الإعياء (قوله فجعل الرجل إلخ) الاستشهاد به مبنى على أن إذا ظرف لأرسل غير شرط . فإن جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حيثئذ . هذا ما قاله البعض تبعاً للشيخنا وفى التصريح ما يردده ، ويصحح الاستشهاد به على أن إذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه : فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض . قال الموضح فى شرح الشواهد : وهذا لم أر من يحسن تقريره . ووجه أن إذا منصوبة بنحو إياها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموها (قوله بعد عسى نزر) لأن المترجى مستقبل فناسبه أن . وقيل : تجردها من أن خاص بالشعر وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلاً مع أنه من تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير (*) مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل : المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل . وقيل : يقدر أن الإخبار إنما وقع أولاً بالفعل ثم جرى عبان لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة . وقيل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب .

[٢٤٤] هذان أبيات الحماسة لم يعز إلى أحد . وقوله :

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلْمُتْ بِرُحْلِي أَوْ خَيْلَتَهَا أَلْكُذُوبُ
كَأَنَّ لَهَا بِرُحْلٍ الْقَوْمُ بَوًّا وَمَا إِنْ طَهَّهَا إِلَّا أَلْفُ قُرْبُ

وهى من الوافر . والخيلة بمعنى الخيال . والقلوص الشابة من النوق بمنزلة الجارية من النساء . ويروى « بنى سهيل » : والأكوار جمع . كور . ومرتعا : مرعاها . طفقت لقرب مرتعها من الأكوار . وجعلت ههنا من أفعال المقاربة أسندت إلى قلوص . والشاهد فى قوله مرتعها قريب فإنها جملة اسمية وقعت خبر الجملة مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً من الأكوار يتعلق بقريب قيل : جعلت ههنا بمعنى طفقت ولذلك لا يتعدى . ومرتعها قريب حال أى أقبلت قلوص هذين الرجلين قرية المرتع من رحالهم لما بها من الإعياء . واليو : يفتح الباء الموحدة وتشديد الواو وهو جلد الحمار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها . والغوب : يفتح اللام وهو التعب والإعياء وهى لغة فى الغوب بضم اللام ، قرأ يحيى بن يعمر وسعيد بن جبير ويزيد النحوى : ﴿ وَمَا مَسْنَاهُ لَغُوبٌ ﴾ بالفتح .

[٢٤٥] قاله هذبة بن خشرم العذرى وهو من قصيدة قالها وهو فى السجن وهى طويلة من الوافر . والكرب اسم عسى ويكون خبره ، وفيه الشاهد حيث استعمل عسى استعمال كاد فى أن خبره مضارع بغير أن وفرج اسم يكون وخبره قوله ورأوه قريب صفتوه الصواب أن فرج مبتدأ وخبره الظرف ، والجملة خبر كان ، واسمها مستتر لأن خبر هذا الباب لا يرفع الظاهر إلا شاذاً ، تقول : كاد زيد يموت ولا يقال كاد زيد يموت أخوه إلا شذوذاً . وقيل : يجوز أن تكون تامة ويكون فاعلها ضمير الكرب والجملة الاسمية حالاً فافهم .

(*) (قوله على تقدير إلخ) قال الدمامي : وفى هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذى قدره يوماً من الدهر لاقى الاسم ولا فى الخبر اهـ .

(وكاد الأمر فيه عُكْسًا) فاقتترانه بأن بعدها قليل كقوله :

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تُفِيضَ عَلَيْهِ

[٢٤٦]

وقيل : بدل اشتغال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين تامة . وقيل : بدل اشتغال من الفاعل على تضمينه معنى قرب . وعسى على هذين القولين . وقيل : بدل اشتغال من المرفوع وسد هذا البديل مسد الجزعين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا غُلِّقَ لَهُم خَيْرٌ لَأَنفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٧٨] ، بالثناء الفوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البديل لأنه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا قرب تابع يلزم كتاب مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل البديل منه اسم عسى وأول مفعولي تحتسب لأن البديل منه في حكم المطروح . وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا في المغني وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشري وغيره على أنه ليس معنى كون البديل منه في حكم المطروح أنه مهذب بل أن البديل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه النعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل البديل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب كما أن الفاعل في نحو نفعتي زيد علمه هو البديل منه لا بديل الاشتغال فتأمل (هافئدة) قال الشيخ اللقاني : عسى موضوعة للزمن الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفي كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول العلامة المحلى^(١) لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع . وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وإن كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك إدراجا لها في نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقي أو التقديرى اهـ ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفى في كون اللفظ مجازا وكونها في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل . وقال الرضى : إنه الحق كذا في يس ؟ وقول اللقاني : عسى موضوعة للزمن الماضي أى للرجاء مع الزمن الماضي ، وقول الصفوى : ومنه يتحقق أن المراد أى بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمن الماضي (قوله الذى أنصبت فيه) روى بفتح التاء وضمها . وقوله يكون إلخ قال الدماميني : ينبغي أن يجعل فرج مبتدأ خبره ورائه والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ، ورائه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجيبا عن الاسم

[٢٤٦] تمامه : * إِذْ غَدَا حَشْرُ رَيْطَةٍ وَبُرُودٌ * .

هو أيضا من الخفيف . يرئ به الشاعر ميتا . ألا ترى كيف قال : إذ غدا حشور ريطه وبرود ، يعنى حين صار حشو الكفن . والكفن يكون منهما . والريطة : بفتح الراء الملاء إذا كانت قطعة واحدة . والبرود : بضم الباء جمع برد من الثياب ويجمع على إبراد أيضا . والشاهد في قوله كادت النفس أن تفيض حيث جاء الخبر مقرونا بأن وهو قليل والأكثر تجريده عنها . وتفيض بالطاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجي : وفاظت نفسه بالطاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين الطاء والنفس بل يقول : فاظ الرجل بالطاء وفاظت نفسه بالضاد . وقال ابن برى : المجوز فاظت نفسه بالطاء يحتج بهذا البيت . وقال أبو زيد وأبو عبيدة : فاظت نفسه بالطاء لغة قيس . وبالضاد لغة تميم . وفي كتاب الضاد والطاء لأبي الفرج بن سهل : يقال فاظ الميت يفيض فيظا إذا قضى . وقيل : فاظت تفظ وهو نادر .

(١) وهو أحد الإمامين اللذين يطلق على تفسيرهما تفسير الجلالين فقد بدأ التفسير الإمام الغلى ، وأكمله الإمام السيوطى .

وقوله :

[٢٤٧] أُيْتُمَ قَبُولَ السَّلَمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا آلَ السُّيُوفِ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه :

[٢٤٨] فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

وقال : أراد بعدما كدت أن أفعله ، فحذف أن وأبقى عملها . وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته (وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) نحو : حرى زيد أن يقوم ، ولا يجوز حرى زيد يقوم (وَالزَّمُوا أَخْلَوْلَى ، أَنْ مِثْلَ حَرَى) فقالوا : اخلولت السماء أن تمطر ، ولم يقولوا : اخلولت تمطر (وَيَعْدُ أَوْشَكَ أَنْ نَزَرَا) أى قل ، والكثير الاقتران بها كقوله :

وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أر مثله) أى مثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرها التى كان أراد نهبها . وقوله : خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ، نهبت زجرت ، وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل : الأصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ، ورجحه في المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه إشعار باطراد إلخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن في البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله وألزموا اخلولى أن مثل حرى) للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا أن نزرا) قال اللقاني : لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لأنها موضوعة للإسراع المفضى إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أو شك في قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لثلا ينتقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا إنما هو في أوشك في قوله بعد عسى اخلولى أوشك ..

[٢٤٧] هو من الطويل . والسلم بالكسر والفتح الصلح . وقوله : إن تغنوا خير كدتم وفيه الشاهد حيث جاء مفرونا بأن حملا على عسى . وقد جاء في النثر قول جبير بن مطعم : كاد قلبى أن يطير ، والمعنى أنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه ، فلما التقينا جبتهم وعجزتم عن مقاومتنا حتى كدتم تغنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم . ولدى الحرب معترض .

[٢٤٨] البيت من الطويل ، وقائله عامر بن الطفيل ، والبيت من شواهد الكتاب (١/١٥٥) ، الإنصاف (٥٦١) ، المجمع (١/٥٨ ، ١٨/٣ ، ...) .

[٢٤٩] وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْتَعُوا

ومن التجرد قوله :

[٢٥٠] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِهِ فِي بَعْضِ غَوَائِهِ يُؤَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ونقل كسرهما أيضا ، يعنى أن إثبات أن

بعدها قليل ومنه قوله :

[٢٥١] قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تُبَوِّرَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْنَهُمَا مَبْشُورَا

وقوله :

[٢٥٢] سَقَاهَا ذُرُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّامَا وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا

(قوله غواته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد إلخ) أى فى أنها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وإن اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الأصح) مقابله شيئا مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد . ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيدكر الشارح الأول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أى هلك . ويهس اسم رجل ، والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير إلى العروق المتقدمة فى قوله :

[٢٤٩] وهو من الطويل . والمعنى أن من طبع الناس أنهم لو سفلوا إن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لنعوا ذلك التراب وملوا . والتراب مفعول ثان لسئل . ولأوشكوا جواب الشرط والضمير فيه اسمه ، وخبره أن يملوا . وفيه الشاهد حيث جاء الخبر فعلا مضارعا مقرونا بأن كسى غالبا . وفيه رد على الأصمعى وأبى على حيث أنكروا أو شك بصيغة الماضى . قال أبو عل : لا يقال هاتوا أو شك ولا يوشك بفتح الشين ذكره ابن قرقول فى المطالع وإذا قيل معترض وهاتوا مفعول القول ومفعوله مخدوف ، أى هاتوا التراب . [٢٥٠] قاله أمية بن الصلت الثقفى ، وهو من قصيدة المنسرح (قوله يوشك) بكسر الشين ، ومن قرصلة وموصول وقعت اسمية ، وخبره قوله يوافقها ، وفيها الشاهد حيث استعمل ككاد فى كون خبره مضارعا بلا إن . والغرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة . أراد أن من يفر من ميته أى موته فى الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

[٢٥١] قال العجاج الراجز (قوله برت) بضم الباء الموحدة من باريور إذا هلك ، والتاء فى كربت اسمه وخبره أن تبورا . وفيه الشاهد حيث جاء مضارعا مقرونا بأن . والبيهس بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الهاء وفى آخره سين مهمل اسم رجل ، وهو فى الأصل اسم أسد سمي به الرجل ومن ضبطه بالنون بعد الهاء فقد حرف . والمثبور من الثبور بالتاء المثناة ثم الباء الموحدة وهو الهلاك والخسران .

[٢٥٢] قاله أبو زيد الأسلمى ، وهو من قصيدة من الطويل والضمير فى سقاها يرجع إلى العروق المذكورة فى البيت الذى فى أولها وهو :

* مَذَحْتُ غُرُوقًا لِلَّذِي مَضَتْ الرِّى *

وذو الأحلام أصحاب العقول ، ويروى ذوو الأرحام . وسجلا مفعول ثان لسقى وهو بفتح السين الدلو إذا كان فيه ماء قل أو جل ولا يقال وهى فارغة . والراوى فى وقد كربت للحال . وأعناقها اسم كرب وأن تقطعا خبره وفيه الشاهد حيث جاء بأن ، ولا ينجى ذلك إلا فى الضرورة . وقد زعم سيبويه أن خبره لا يقترب بأن . وفيه رد عليه . وأصل أن تقطعا بتائين كما فى نارا تلظى . وتقطع أعناقها إما لشدة العطش أو للذل الذى هى فيه .

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره . ومنه قوله :

[٢٥٣] كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ . حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هَذَا غَضُوبُ

(وَتَرَكْ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المناقاة لأن أفعال الشروع للحال

وأن للاستقبال (كَأَنَّ شَأْنًا سَائِقًا يَخْذُو وَطْفِقُ) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء

أيضا و (كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأُحَدِّثُ) أَقْرَأُ (وَعَلَّقْتُ) زيد يسمع . ومنه قوله :

[٢٥٤] أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجْرْنَا وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْلالُ المَجْزِي

(تغنيهاً) : الأول : عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام ،

نحو : هب زيد يفعل ، وقام بكر ينشد . الثاني : إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه

* مدحت عروفا للندي مصت الثرى *

قيل : المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر مجوهم بأنهم حديثون في الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهد الكبرى ، وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها فتفسير البعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانبا ذلك على أنها بفتح العين ليس في محله . والأحلام العقول والسجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة مملوءة ١ هـ ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تتقطع .

(قوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وترك أن إلخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن ونجده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب . (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما في التصريح (قوله هب وقام) أقوال يجب أن يعد منها شرع في نحو : زيد يأكل (قوله ينشد) إما مضارع الثلاثي نشد ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر .

[٢٥٣] قاله كلجة البربوعى ، وقيل : رجل من طى وهو من الخفيف ، وكرب بفتح الراء بمعنى كاد فلذلك جاء خبره من غير أن وهو يذوب وهو الشاهد . والجوى : شدة الوجد . والوشاة : جمع واش به إذا تم عليه . ويروى حين قال العذول هند غضوب . وغضوب فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث . والمعنى كاد القلب يذوب من شدة شوقه حين قال : اللام محبوبتك هند غضوب عليك . وهند يجوز صرفه ومنعه . [٢٥٤] البيت من الوافر ، وقائله مجهول .

الحديث : « ومن تألى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد » . الثالث : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله :
[٢٥٥] وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ
وقوله :

[٢٥٦] وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ
فأحجاره وثوي بدلان من اسمي كاد وجعل . وأما عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها

(قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الجمع : قال أبو حيان : نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اهـ . قال سم : ولنظر ذلك مع ما ذكره في نحو أن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم إلا أن يخص المنع بغير ذلك اهـ ثم نقل في قولين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها وقد مر أني بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها . وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثل له الدماميني بقول الشاعر : وقد جعلت إذا إلخ (قوله وأما قوله إلخ) مثل قوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ [التوبة : ١١٧] ، فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير في كاد الرجوع إلى القوم وفاعل يزيغ ضمير راجع إلى قلوب لتقدمها رتبة وسيوضح ذلك لكن هذا إنما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء القوية أما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في تنازع لما ذكرنا وإنما هو على إضمار ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفي كونه على إضمار ضمير الشأن نظر ظاهر وإذا أُرْجِعَ إلى الضمير في يزيغ بياء الغيبة إلى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أى ربع مية بدمعى وشكراى مما أبثه أظهره ، وما موصول اسمي . وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أى السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أى الأول بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو ظاهر وإلا فبدل اشتغال كالثاني أى لا فاعلان ليثقلني وتكلمني والتقدير جعل ثوي

[٢٥٥] قاله ذو الرمة . وهو من قصيدة طويلة من الطويل (قوله وأسقيه) أى ربه مية ، وحتى بمعنى إلى ، واسم كاد الضمير فيه الذي يرجع إلى الربع وتكلمني خبره (قوله أحجاره) بالرفع بدل من اسم كاد . وليس هو بفعل تكلمني وفيه الشاهد لأن من الشرط أن يكون كاد رافعا لضمير الاسم والتقدير حتى كادت أحجاره تكلمني مما أبثه أى من أجل ما أظهر له بئى وحزنى وكذلك ملاعبه لأنه عطف على أحجارا والتقدير حتى كادت ملاعبه تكلمني وهو جمع ملعب وهو موضع اللعب . وما في مما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية .
[٢٥٦] قاله أبو حية الثمري واسمه المشمر بن الربيع . وحية بالياء آخر الحروف . وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج وليس بصحيح . ويروى الشطر الثاني : فممت قيام الشارب السكر ، وكنت أمشي على رجلى . وهكذا رواه الحافظ في كتاب الحيوان في باب العرجان . وأنشد هكذا :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجَعُنِي ظَهْرِي فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ الْسَّكْرِ
وَكُنْتُ أَفْشَى عَلَى رَجْلِي مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى الْخَرَى مِنَ الشَّجَرِ

وهما من البسيط ، والتاء في جعلت اسمه وقوله : يثقلني خبره ، وقوله : ثوي بدل عن اسم جعلت بدل اشتغال وفيه الشاهد ، وليس هو فاعل يثقلني . والتحقق أنه أقام السبب وهو الإثقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أى السكران ، وهو بفتح التاء وكسر الميم . والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوي بإي ، فقدم ذكر السبب . والسكر بفتح السين وكسر الكاف صفة بمعنى السكران :

خاصة أن يرفع السببي كقوله :

[٢٥٧] وَمَاذَا عَسَى الْحِجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

روى بنصب جهده ورفعته ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي وأما قوله :

[٢٥٨] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خير كان (وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا) كما رأيت وهو أكثر استعمالاً من ماضيها (وَكَاذَ لَا يَغِيرُ) أى دون غيرهما من أفعال الباب ، فإنه ملازم

يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البديل لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البديل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير إلى البديل منه وعن خبرى عامل البديل منه فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم لا خبرين لكاد وجعل المذكورين لأن الفعل حيثئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب . قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى الاسم (قوله وماذا) مبتدأ أو ذا ملغاة أو اسم موصول وعسى إلخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى إلخ . والمعنى ما الذى يرجى للحجاج أن يناله منى أحسبى أم قتلى ؟ أى لا يرجى له شئ من ذلك . والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق . وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبى سفيان كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية . تصرخ (قوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليلغ ولا شاهد فيه حيثئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفعته أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خير كان) أى مضارع كان ولو قال يكون لكان أحسن (قوله كما رأيت) أى من قوله يوشك من فر إلخ .

[٢٥٧] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وكلمة ما استفهام وذا إشارة ، والحجاج اسم عسى ، وأراد به الحجاج بن يوسف الثقفى الظالم . وكان قد توعده الفرزدق فهرب من العراق إلى الشام . وأنشده . ويبلغ جهده خبره وفيه الشاهد حيث جاء بدون أن وهو قليل . ويجوز فى جهده الرفع على أنه فاعل يبلغ ، والنصب على أنه مفعول لأنه يستعمل لازماً ومتعدياً . وحفير زياد بين الشام والعراق . وهو زياد بن أبى سفيان أخو معاوية أمير العراق نيابة عنه .

[٢٥٨] قاله أبو سهم الهذلى وهو من المتدارك (قوله فموشكة) بمعنى توشك . وفيه الشاهد حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك وهو نادر . وأرضنا اسمه وخبره ان تعودا (قوله خلاف الأنيس) أى بعد المؤانس . ومن قوله تعالى : ﴿ هُوَ فَرِحَ الْخَلَفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ أى بعده . ووحوشا نصب على الحال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش يقال بلد وحش أى قفر . وقيل بفتح الواو صفة كصبور فيستوى فيه التأنيث والتذكير (قوله يابا) بفتح الباء آخر الحروف ، وتخفيف الباء الموحدة بعدها ألف ساكنة وبعدها باء أخرى . يقال أرض يباب أى خراب . قال الجوهري : يقال خراب يباب وليس باتباع ، يعنى يقال على سبيل التأكيد ، مثل سهلا فجاجا . قيل : يجوز أن يكون أصله ويابا فحذف حرف العطف للضرورة . وإن وحوشا بدلا من خلاف الأنيس (قلت) له وجه إذا كان الخلاف على حقيقته .

لصيغة الماضي (وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله :
 [٢٥٩] قَمُوشِكَةً أَرْضُنَا أَنْ نَعُودَا خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبَابَا
 وقوله: [٢٦٠] فَإِنَّكَ مُوشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاصِرَةِ الْعَوَادِي
 وهو نادر :

(تنبيهان) : الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب ، وأنشدوا على الأول
 قول : [٢٦١] أُمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالذِي أَنَا كَائِدُ
 وعلى الثاني قوله :

(قوله فموشكة أرضنا إلخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود
 خبرها . خلاف الأنيس أى بعد الأنيس كقوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْخَلْفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾
 [التوبة : ٨١] ، وحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا تعود بمعنى تصير
 (قوله وتعدو دون غاصرة) بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق ، وهو من وضع الظاهر
 موضع المضمحل (قوله قوله) أى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في التصريح ، ولا ينافيه قول
 الشارح بعد في شرح ديوان كثير أى بالثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادى لا لكونه في
 الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة . وكان كثير بالثلثة والتصغير رافضيا
 سبى الاعتقاد . وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول : إني لأعرف صالح بنى هاشم يبغضه لكثير
 وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا . والرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة . لرهن
 أى مرهون بالذى أنا كائد أى كائد آتية فالخبر محذوف .

[٢٥٩] تقدم الكلام عنه في الشواهد آنفا .

[٢٦٠] قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الوافر قالها في غاصرة - بالغين والضاد المعجمتين - جارية أم البنين بنت
 عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز . والشاهد في قوله موشك حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل
 وأن تراها خبر موشك (قوله وتعدو) إلى آخره حال أى وتصرف دونها الصوارف ، لأن العوادى بالعين المهملة عوائق الدهر .
 [٢٦١] قاله كثير بن عبد الرحمن وهو من قصيدة من الطويل (قوله أموت) جملة وقعت خبرا لقوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْغَيْنِ غَبْرَةً سَمَى غَائِدَةً مِنْهَا وَأَسْبَلُ غَائِدَةً

وأسى نصب على التعليل من أسيت على الشيء إذا حزنت . والرجام بكسر الراء المهملة وبالجم اسم موضع . وكثير منهم حتى
 بعض الفضلاء قد صحفه بالزاي المعجمة والحاء المهملة واللام في لرهن للتأكيد وهو خير إن . ويقينا صفة لمصدر محذوف أى
 إننى لرهن رهنا يقينا أى حقا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا . وقوله : أنا كائد جملة اسمية وقعت وصلة للموصول ، والعائد
 محذوف أى كائده . وفيه الشاهد حيث استعمل من كاد اسم الفاعل وهو لا يجيء منه غير المضارع . وقيل : الصواب كابد بالباء
 من المكابدة وبهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير فحيث لا استشهاد فيه (فإن قلت) لا يجيء من المكابدة إلا مكابده .
 قلت : هذا ليس بجار على فعله ، وقال ابن سيده : كابده مكابدة وكبأذا أى قاساه . والاسم كابد كالكاهل والغارم . فإن قلت :
 ما الدليل على دعوى الصواب (قلت) قيل : عدم مجيء الخبر له وفيه نظر .

[٢٦٢] أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلْ

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت^(١) في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد. قال ابن سيده^(٢): كابده مكابدة وكبادا قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وإن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم: كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهري وغيره. الثاني حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضاً: إن البعير ليهزم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (بَعْدَ عَسَى) و(أَخْلَوْلَى) و(أَوْشَكَ قَدْ يَرُودُهُ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ) أى يستغنى بأن والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فَقَدْ) وتسمى حيث تامة نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦] وأخْلَوْلَى أَنْ يَأْتِي، وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ، فَأَنْ والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب

(قوله كارب يومه) أى كارب في يومه يموت فالخير مخذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه يرفع يوم أى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الأحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضاً فإنه مصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لأن حتى ابتدائية وفي هذا المسموع ما تقدم في قول ابن عباس فجعل الرجل إلخ (قوله بعد عسى إلخ) أى لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل إلخ) اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة وأن يفعل فاعلها ولا خير لها ومذهب الناظم أنها ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْرَهُ كُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثان تمامها وعلى مذهب غنى بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل لوقوعه في محله بخلاف الثاني. والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل في محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو: أعجبني كونك مسافراً (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بأن الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال إن أن والفعل أغنى عنه.

[٢٦٢] قاله عبد قيس بن خفاف. وهو من قصيدة لامية من الكامل. ويروى أجيبيل. والهمزة فيه حرف النداء. والشاهد في كارب يومه حيث استعمل من كرب اسم الفاعل. وقد أوله بعضهم منهم الجوهري إنه فاعل من كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء. أى قرب وليس هو من كرب من أفعال المقاربة التي تستدعي الاسم والخبر. قوله إلى المكالم ويروى إلى العظام.

(١) هو ابن السكيت: هو يعقوب بن إسحاق، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعالماً بالشعر واللغة أخذ عن البصريين والكوفيين، من تصانيفه في النحو ومعاني الشعر وتفسير الدواوين، وكان معلماً للصبيان ببغداد، وكان مؤدياً لأولاد المترك كل ... نولى سنة ٢٤٤ هـ (انظر: البغية ٣٤٩/٢).
(٢) ابن سيده: هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي، كان حافظاً وكان عالماً باللغة، ولم يكن في زمانه أعلم منه باللغة والشعر والنحو، وروى عن أبيه، ومن تصانيفه الحكم في اللغة، واغني لأعظم كذلك ... ومات سنة ٤٥٨ هـ (انظر: البغية ١٤٣/٢).

الذى هو الخير. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم وأن يقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيराى والفارسى إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها، وأن المضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدم فى النية، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس، وتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط. وهكذا أو شكت واخلولق.

(تقريبه) ويتعين الوجه الأول فى نحو: عسى أن يضرب زيد عمراً فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمراً بأجنبى وهو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً﴾ [الإسراء: ٧٩]، (وَجَرْدَنَ عسى) وأختها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر (أو أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (إِذَا أَسَمَ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ) ويظهر أثر ذلك فى التثنية

(قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدأ فى الأصل بفاعل الفعل بعدها، وقد منعوا فى باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلى الرفع لضمير المبتدأ خوفاً من التباس المبتدأ بالفاعل. وقد يجاب بأن هذا التباس لا محذور فيه هنا لأنه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبداً وهو عسى بخلافه هناك فإنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب تجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح، أفاده سم. وإنما منع الشلوين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينهما وبين الاسم كما فى الأوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى) قال سم: هل يجوز ذلك الوجه إذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اهـ. قال البعض: الظاهر جوازه إذ لا فرق تأمل اهـ. وأقول: بل يجب إذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعة عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أى لجوازه فى المسند إلى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند إلى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى: ﴿عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً﴾) أى أن جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على أنه ظرف أو غير ذلك فإن جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى.

والجمع والتأنيث، فتقول على الأول الزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز. وتقول على الثاني الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة نعيم.

(تنبيهان) و الأول: ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضممار، تقول الزيدان أخذًا يكتبان ﴿وطفقا بخصفان﴾ [طه: ١٢١]، ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق بخصفان. الثاني: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»^(١) وذهب الميرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان

(قوله إذا اسم قبلها قد ذكرنا) أى لفظا كما مثل أو رتبة كما في عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخرًا فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه. قاله الشارح في شرح التوضيح. قال سم: ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخرًا أنه يلزم التباس المبتدأ بالفعل وقد تحزوا منه كما مر في المبتدأ (قوله لغة الحجاز) وعليه قوله تعالى: ﴿لا يسخر قوم من قوم﴾ [الحجرات: ١١] الآية (قوله يجب فيه الإضممار) أما فيما لا يقتزن خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يقتزن بأن كحرى فلعدم السماع (قوله وأخواتها) كالهاء والياء التحتية في عساه وعسانى (قوله في موضع نصب) أى اسما لها فمذهبه إبقاء طرفي الإسناد بمحملهما والمنعكس إنما هو العمل ويدل له: * فقلت عساه نار كأس وعليها * برفع نار (قوله حملا على لعل) أى في العمل بجامع الترجى أو الإشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه: وهى حينئذ أى حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كعمل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيراف ونقله أى نقل السيراف القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته. ولأبن السراج وتعلب في إطلاق القول بحرفيته. فالحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل لعل فحرف وإلا ففعل وعمل الخلاف في عسى الجامدة. أما عسى المتصرفه فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد اهـ ببعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله لكن الذى كان اسما) أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه الخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدأ في الأصل جعل اسما أى مؤخرًا فمذهب الميرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم.

(١) هذا الحديث جاء في التخاصمين الذين يكون أحدهما أقوى في بيان حجته من الآخر وقد يكون لهذا الآخر الحق، لكنه لم يستطع يانه ...

اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما . وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله :

[٢٦٣] يَا ابْنَ الزَّيْبِرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْتَا إِلَيْكََا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وهذا ما اختاره الناظم قال : ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

[٢٦٤] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكََا

(قوله وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه) أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الإسناد بحملهما فاللازم على مذهبه إنما هو التجوّز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع .

(قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردّ بأمرين : الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كَأنت وأما :

* يا ابن الزبير طالما عصيكَا *

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيّا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير . الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله :

* فقلت عساها نار كَأَسِ وعُلهَا *

قاله الدماميني (قوله كما يقول سيويه والمبرد) لأنهما اتفقا على أنه في محل نصب وإن اترقا في أن سيويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خير مقدم .

(قوله لم يقتصر عليه إلخ) قد يقال إن علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عساك على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار

[٢٦٣] البيت من الرجز ، وقائله أحد الرجاز من حمير . والشاهد فيه قوله : « عصيكَا » حيث جاء معه بضمير النصب وهو الكاف ، موقع ضمير الرفع وهو « التاء » . وابن الزبير في هذا البيت هو : عبد الله بن الزبير ، وهو حوارى رسول الله ﷺ الذي قال فيه الرسول ﷺ : « لكل نبي حوارى وحوارى الزبير » .

[٢٦٤] البيت من الرجز ، وقائله رؤبة ، وهو من شواهد الكتاب [٢٨٨/١] ، وصدر هذا البيت قوله :

تقول بتى قد أنسى أناكَا
... ..

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه انتهى . وفيه نظر (وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي آلْسَيْنِ مِنْ) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما في : (نَحْوِ عَسَيْتَ) وعسينا وعسين (وَأَتَيْقَا الْفَتْحَ زُكَيْنَ) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] وقرأ نافع بالكسر .
(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا :

أُنْخَوِيْ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُزْهُمِ وَتَمُودِ
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه فى موضع نصب اسم على ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبهه الفاعل والذى يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) أى من معمولى عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لأنه لا يلزم من كون شىء بمنزلة شىء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع فى قولهم إن مالا وإن ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لأن كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نوناه) فيه تغليب نون الإناث على نا (قوله لأنه الأصل) أى الغالب (قوله فهل عسى) استدل به بعضهم على أن عسى خبر لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى : هل فاربتم أن تفسدوا فى الأرض بمعنى أتوقع إفسادكم فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب فى توقعه كذا فى يس . وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بأن كاد إثباتها نفى إلخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد إثباتها نفى لها نفسها ونفيها إثبات لها نفسها . والرد الآتى مبنى على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على أن كاد إثباتها نفى للخبر ونفيها إثبات للخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الأول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنخوى هذا العصر إلخ) قائله المعرى ، وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدى فكرتى وما كدت منه أشتفى برود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى وممتع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء إلخ) أى لأن القرب من الفعل يستلزم انتفاءه إذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبرة المغنى لأن الإخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله

ومراد هذا القائل كاد . ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها . فإذا قال قائل : كاد زيد ييكي فمعناه قارب زيد اليكاء ، فمقاربة اليكاء ثابتة ونفس اليكاء متنف ، وإذا قال لم يكد ييكي فمعناه لم يقارب اليكاء ، فمقاربة اليكاء متنفية ، ونفس اليكاء متنف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ، ولهذا كان قول ذي الرمة :

[٢٦٥] إذا غيّر النائي المحيّن لم يكّد رسيّ الهوى من حبّ مئة يبرّح

صحيحاً بليغاً لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبر عنه بتنفى مقاربة البراح . وكذا قوله تعالى : ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ [النور: ٤٠] ، هو أبلغ في نفى الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم يرقد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب . وأما قوله تعالى : ﴿فلنجوها وما كادوا يفعلون﴾ [البقرة: ٧١] ، فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر . والتقدير :

وإلا كان الإخبار حينئذ بمحصوله لا بمقاربه إذ لا يحسن عرفاً أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة . ويمكن حمل الأول على هذا (قوله قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الخيل البالية واسمه غيلان . قيل : لقب ذا الرمة لأنه أتى مئة صاحبه وعلى كتفه قطعة جبل بالية فاستسقاها فقالت له : اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النائي) أي العبد والريسيس ويطلق على أول الشيء وعلى الشيء كما في القاموس . ومن بيانه لريسيس الهوى أو للهوى ويشير إلى الأول قول الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب رسيّ حبي ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى إلخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيّاً بالأولى لكن قوله تعالى : ﴿فلنجوها﴾ الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضي قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفاء قرينه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قرينه لا لفظ كاد ، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وذلك كما في : ﴿فلنجوها وما كادوا يفعلون﴾ (قوله فلنجوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم . قال يس : ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميراً .

[٢٦٥] البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة : غيلان بن حقبة ، وهو من شواهد الفصل لابن يعيش [١٢٤/٧] ،

[١٢٥] ، والشاهد فيه قوله : « لم يكّد رسيّ الهوى ... يبرح » . وفيه مذهب .

فدخوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقارنين له . وهذا واضح والله أعلم :

[إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا]

(لَإِنَّ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَكِنَّ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) فتتصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خيرا لها (كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي : كَفَّ وَلَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ) أى حقد . وقس الباقى هذه اللغة المشهورة . وحكى قوم منهم ابن سيدة أن قوما

(قوله فكلام إلخ) إنما جعله كلام واحد لأن قوله : وما كادوا يفعلون حال من فاعل فدخوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما إلخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر .

[إِنْ وَأَخَوَاتُهَا]

في قوله فتتصب المبتدأ أل في المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدأ ما لا تنصبه كلاًزم التصدير إلا ضمير الشأن وكراجب الابتداء نحو : طوبى للمؤمن ومن الخير ما لا ترفعه كالطلبي والإنشائي . قال الدماميني : ومن هنا يعلم أن جملة نعم وبئس خيرتان لا إنشائيتان لقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ نَعْمًا يَعْظُمُ بِهِ ﴾ [النساء : ٥٨] ، ولقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة : ٩] ، وسيأتى في ذلك كلام في باب نعم وبئس إن شاء الله تعالى اهـ أشار بقوله وسيأتى إلخ إلى ما ذكره هناك وسذكره إن شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب إن نعم وبئس لإنشاء اللدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما لإنشاء تأويل الآيتين بإضمار القول كما قيل في قول الشاعر :

إِنْ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سِيَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَامَا

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبراً كما سيأتى في باب نعم وبئس . قال في المغنى : ينبغي أن يستثنى من منع الإخبار هنا بالطلب خير أن المفتوحة تخففة فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [التور : ٩] ، على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية . وقولهم : أما أن جزاك الله خيراً على فتح الغمزة اهـ وحذف أحدهما لقريئة جائز على قلة إلا الاسم الذى هو ضمير الشأن فإن حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » والترم حذف الخير في ليت شعرى مردفاً باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو يجواب هذا الاستفهام حاصل . وقيل : جملة الاستفهام . وقيل : جملة الاستفهام . وتخصص ليت أيضاً بجواز اتصال أن ومعمولها بها سادة مسد معمولها نحو : ليت أنك قائم وقيل الخير محذوف تقديره حاصل مثلاً وقاسى الأخفش لعل على ليت فجوز لعل أن زيدا قائم .

من العرب تنصب بها الجزعين معا من ذلك قوله:

[٢٦٦] إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنَّ لُحْطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا

وقوله:

[٢٦٧] يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وقوله:

[٢٦٨] كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُخَرَّفَا

(تنبيهات): الأول لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة نظرا إلى كونها فرع

(قوله وحكى قوم إلخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثالث حال والخبر محذوف والتقدير في إن حراسنا أسدا تلقاهم أسدا ، وفي يا ليت إلخ أقبلت رواجعا ، وفي كأن أذنيه إلخ يحكيان قادمة بل التأويل في الثالث متعين فلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثني .

(قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه ، والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما في الصحيح . وهي نقل القدم . وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت .

(قوله كأن أذنيه) أى الحمار والتشوف التطلع ، والعامل في إذا معنى التشبيه في كأن ، والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقدم ريشه وهي عشر في كل جناح ا هـ شمني .

(قوله نظرا إلى كونها إلخ) وإنما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيبية ففتحت همزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الجمع .

[٢٦٦] البيت من الطويل ، وقائله : عمر بن أبى ربيعة ، وليس في ديوانه (معجم الشواهد العربية) (٩٢/١) .

[٢٦٧] البيت من الرجز ، وقائله العجاج ، وهو من شواهد الكتاب (٢٨٤/١) ، المفصل لابن يعيش (١٠٣/١ ، ١٠٤) ، (٨٤/٨) ، الجمع (١٣٤/١) ، ...

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشي وهو من شواهد الكتاب (٩/١) ، المغنى (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد فيه قوله : « ولائى اسقنى » حيث حذف النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيها لها بالتوين .

المكسورة ، وهو صنيع سيويه حيث قال : هذا باب الحروف الخمسة . الثاني أشار بقوله عكس ما لكان إلى ما هذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما . الثالث : معنى إن وأن التوكيد ، ولكن الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء : أصلها

(قوله في لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه ، واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستغنايتين لدخولهما على الجملتين ، وقوله : والاستغناء بهما إلخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجهما معها إلى جواب الفجائية لاحتياجها معهما إلى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفرع إذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج إلى تعليقه بقوله ليكونا إلخ فينبغي جعله معمولا لمحدوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ فينبغي جعله معمولا لمحدوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا إلخ (قوله تنبيها على الفرعية) أى بإعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها تنبيه لعدم اتفاق العرب على إعماها واشتراط شروط فى عملها يظل بفقدان واحد منها (قوله ولأن معانيها فى الأخبار) قال سم : وقد يقال وكان وأخواتها كذلك اهـ . قال الإسقاطى : هو كذلك لكن هذا الوجه عارضة فى كأن وأخواتها أصالتها فأعطيت الأصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى إن وأخواتها اهـ . بقى أن الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الأولى فتأمل (قوله فأعطيا) أى الأخبار والأسماء . وقوله : إعرابهما أى العمدة والفضلات . وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) أى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع إيجابية أو سلبية على الصحيح ، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع إنكارها وتارة يكون لا ولا ، فالأول مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا ، قاله فى التصريح فالثالث عربى إلا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعنى قاله الرودانى . قال سم : ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيد فاندفع ما لأنى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج إليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته . هذا وذكر شيخنا السيد عن الدمامينى ويس أن رفع التوهم ليس لازما للكن بل هو أغلب فقط لأنها لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب ، وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودانى بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو : لو جاء زيد لأكرمه لكنه لم يجيء إذ عدم المجيء معلوم من لو .

لكن أن فطرت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكين . كقوله :
 [٢٦٩] وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أُسْتَطَعُهُ وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
 وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا . ومعنى
 ليت التمني في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء . وأما قوله تعالى : ﴿ فَصْنُوا
 الموت ﴾ [البقرة : ٩٤ ، الجمعة : ٦] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر . ولعل الترجي
 في المحبوب نحو : ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ [الطلاق : ١] ، والإشفاق في المكروه نحو :
 ﴿ فعملك تارك بعض ما يوحى إليك ﴾ [هود : ١٢] ، وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية
 وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو : ﴿ لعله يتذكر ﴾ [طه : ٤٤] ،

(قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما في الجمع وسم (قوله ونون لكن للساكين إن) أنشد البيت ليدفع
 بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكين ما يقال هلا كان المحذوف النون الأولى من أن
 لأن الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الإجحاف حينئذ فافهم .
 (قوله ولست بآتيه إن) هذه حكاية لكلام ذنب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه . فقوله : ولست
 بآتيه أى ما دعوتنى إليه والفضل الزيادة .

(قوله من لا وإن أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يسّ وشيخنا السيد (قوله والكاف
 الزائدة) أى المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يسّ . وقال شيخنا السيد : كسرتها
 كسرة نقل من الهمزة .

(قوله لا التشبيهية) لأن المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل
 حركتها إلى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر (قوله وليت) ويقال لت بإبدال الباء تاء وإدغامها
 في التاء . مع (قوله فى الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر
 وقوعه (قوله وهو الأكثر) أى التمنى فى المستحيل (قوله والإشفاق) هو توقع الخوف .

(قوله فعملك تارك إن) أورد أن ترك بعض ما يوحى إليه غير ممكن لعصته . وأجيب بأن
 المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وإن استحالة عادة أو شرعا كذا فى حاشية
 البعض . وفيه نظر لأن ترك النبى بعض ما يوحى إليه مستحيل عقلا لأن دليل استحالة عقلى كما
 قرر فى فن الكلام .

[٢٦٩] البيت من الطويل ، وقائله النجاشى وهو من شواهد الكتاب [٩/١] ، المغنى (٢٩١) ، (٢٣٩) . والشاهد
 فيه قوله : « وَلَاكِ أَسْقِنِي » حيث حذفت النون من « لكن » للتخلص من التقاء الساكنين تشبيها لها بالتثنية .

والاستفهام نحو: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ [عبس: ٣]، وتابع في الأول الأخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، وكان التشبيه

(قوله لعله يزكى) أى يزكى أى ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل إلخ) لا يرد قول فرعون: لعل أطلع إلى إله موسى لأنه في زعمه الباطل ممكن. هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة تقرب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى فقليل: إنها باعتبار حال المخاطبين، فالرجاء والإشفاق متعلق بهم كما أن الشك في أو كذلك. وفي شرح المناوى على الجمع الصغير أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ وفيه نظر ظاهر وكلمة عسى ويؤخذ من التصريح كما قاله الروداني أن معنى عسى ولعل في القرآن أمر بالترجي أو الإشفاق. وفي حاشية الكشاف للتفتازاني: لعل موضوعه لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الإشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من التكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للإطعام مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطعام دلالة على أنه لا خلف في إطعام الكريم وأنه كجزءه بالحصول. ولما كان ما بعد لعل الإطعامية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاً مما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعني الزمخشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه، ألا تراك تقول: دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشيء من هذه المعاني كما في قوله تعالى: ﴿لعلكم تتقون﴾ [البقرة: ٢١]، أما كونها ليست للإشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالة أو لترجى المخلوقين فلا أنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها، أو وللإطعام فلا أنه إنما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة التكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب. نعم إن قلنا بأن لعل قد تأتي للتعليل صح حملها في الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالفرض العائد إلى العباد فإن منعه بعيد جداً لمخالفته كثيراً من النصوص اهـ باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل: وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن أى بغين معجمة في هذين ولعلت. قال شيخنا: وزاد بعضهم لغتين وغل وغن بالمعجمة فيهما، وفي الهمع زيادة لون ولعا ورعل بمهملة. ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين، فإن أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام في كلامه وإن أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اهـ فإن الكلام وإن قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعل. وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح ولم أفد عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة.

وهي مركبة على الصحيح ، وقيل بإجماع - من كاف التشبيه وأن ، فأصل كأن زيدا أسد أن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما ففتحت همزة إن لدخول الجار (وَوَاعِذَا التَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (إلا في) الموضع (الذي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كَانَتْ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

(تنبيهان): الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان

(قوله وكان التشبيه) أى المؤكد . وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما إذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فإن كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لأن زيدا نفس القائم ونفس المستقر لا يشبه بنفسه (فائدة) قال الرضى : أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم نزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى : ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ ﴾ [القصص : ١١] ، والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم نزل . وكأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك . وأما قولهم : كأنك بالشتاء مقل وكأنك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لنقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أى المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله إلا فى الذى إلخ) إن قلت حيث توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفا أو مجرورا . قلت : لم يجوز لأن لها المصدر كما فى الحاجية قالوا : ليعلم من أول الأمر اشتغال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس لها المصدر . فإن قلت : فحينئذ لم لم يجز خبرها عليها . قلت : يوجه بالحمل على المكسورة فإنها فرعها . فإن قلت : فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وإن كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم . قلت : يوجه بأن هذه أقوى لأنها تشبه الأفعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لأنها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت إلخ ولأنها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لأنها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى صدارتها فى كلامها فاعرفه (قوله غير البدى) أى فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدى إلى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه فى تقديم الخبر إلا أن يقال جعل المثاليين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما فى قولهم إن مالا وإن ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله : وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا .

ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إن عندك زيدا مقيم وإن فيك عمرا راغب، ومنه قوله: [٢٧٠] **فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بِحِبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ** وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثاني محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو إن عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف (وَهَمَزٌ إِنْ أَفْتَحَ) وجوبا (لَسَدٌ مَصْدَرٌ مَسْدُهَا) مع معموليها لزوماً بأن وقعت في محل فاعل نحو: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو مفعول غير محكى بالقول نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَنَا أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]،

(قوله فلا تلحني) أى تلمني، جم كثير بلابله وسائسه وهوومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه

تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً هنا وامتناعه هناك أفاده سم . وما علل به المنع من أن تقديم المفعول يؤدي بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بأنه أغلبي كما مر لاكلى (قوله محل جواز تقديم الخبر) إذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج إلى التقييد (قوله في غير نحو إلخ) أى من كل تركيب لا يس فيه الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر فيجب التقديم فراراً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وقد امتنع نحو: إن زيدا لفي الدار لامتناع تقديم الخبر باللام . وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو أن صاحب الدار فيها فوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لأن الاسم وإن تأخر لفظاً متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو إليه (قوله وجوبا) أبهى الشارح الأمر هنا على ظاهره لأن التأويل في الثاني أعنى قوله وفي سوى ذلك تكسر يجعله شاملاً للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الأمر في حقيقتها ومجازها أول من التأويل هنا وإبقاء الثاني على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً والكون إن كان جامداً (قوله لزوماً) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أى ولو لفعل مقدور نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] ، أى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين إن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدراً واختاره المحققون . وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما إن زيدا جالس أى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح . فقول البعض إن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل إجماعاً فإن معمولها بعدها فاعل لمقدر إجماعاً غير صحيح (قوله مفعول) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبني جلوسك وأنتك تحدثنا وتقع مستثنى نحو: يعجبني أمورك

[٢٧٠] هو من أبيات الكتاب . وهو من الطويل . يقال: لحيت الرجل ألحاه لحياً إذا لمته وعذلته ، من باب فتح يفتح ، فيها أى في المحبوبة ، والفاء في فإن للتعليل ، والشاهد في بحبها فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم ، ولا يجوز ذلك إلا عند البعض وقد تعلقوا به ، وقوله: أخاك اسم إن ، ومصاب القلب كلام إضافي في خبره . وبلابله أى وسائسه ، وهو مبتدأ . وجم خبره مقدماً أى عظيم . وهذه الجملة إما خبر آخر أو بدل من مصاب القلب .

أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ قل أوحى إلي أنه استمع ﴾ [الجن : ١] ، أو مبتدأ نحو : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ﴾ [فصلت : ٣٩] ، أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنك فاضل ، بخلاف قولي إنك فاضل ، واعتقاد زيد أنه حق ، أو مجرور بالحرف نحو : ﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ [الحج : ٦٢] أو الإضافة نحو : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [الذاريات : ٢٣] أو معطوف على شيء من ذلك نحو : ﴿ اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم ﴾ [البقرة : ٤٧] أو مبدل منه نحو : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ﴾ [الأنفال : ٧] .

إلا أنك تشتم الناس ، لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا في الدماميني وغيره (قوله غير محكي) أى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الأصل ليخرج نحو : ظننت زيدا أنه قائم إلا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أى في الحال كما في الآية أو في الأصل نحو كان عندي أنك فاضل (قوله نحو : ومن آياته إله) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وإن لم يعتمد الظرف على شيء . قال : ومنه : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض ﴾ أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى إله) حاصله أن الخبر عنه إذا كان اسم معنى فإما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل فإما أن يكون خبر إن صادقا على اسم المعنى أى يصح حمله عليه أولا . وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما إذا كان قولا وخبر إن صادقا عليه نحو : قولي إنه حق لعلم وجوب كسرها بالأولى إذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى وصدق خبر إن عليه فمعهما أولى . نعم في صورة كون اسم المعنى قولا إذا كان خبر إن قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولي : إني أحمد الله كما سيأتي فإن اختلف القائل وجب الكسر نحو قولي : إن زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبر إن (قوله اعتقادي أنك فاضل) أى معتقدي فضلك ولم يميز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدأ لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد أنه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لأن الاعتقاد الواقع عليه الضمير في قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع إليه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أى متلبس بحقيقة الله (قوله أو الإضافة) أى إن كان المضاف إليها مما لا يضاف إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتي ، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان المضاف إلى أن مما لا يضاف إلا إلى الجملة كحيث ، وجواز الفتح والكسر إذا كان مما يضاف إلى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأني فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين .

(تقنيته) وإنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسر نحو ظننت زيدا إنه قائم (وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِر) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) إما حقيقة نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح: ١]، أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو جئتكَ إذ إن زيدا غائب (وَفِي بَدْءِ صَلَٰةٍ) نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف

(قوله نحو ظننت زيدا إنه قائم) فإن فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أى أدم الكسر (قوله في الابتداء) أى ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك، ومن القسم الأول الواقعة بعد كلاً بناء على قول الجمهور إنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية لأن أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لأن أكثر العتو كان بها. وقال أبو حاتم: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني. وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديق كأن. وقال الكسائي: تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح إن بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه. قال مكى: وهى حينئذ اسم كمرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مریم: ٨٢] وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسميتين والحرفية قليل مخالف للأصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي ثم وصل بنية الوقف، أفاده في الجمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام لتنبية المخاطب على ذلك الكلام لتأكيد مضمونه عند المتكلم اهـ دماميني. وفي المعنى: ألا تكون للتنبية فتدل على تحقق ما بعدها ويقول العربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اهـ ويقال فيها هلا بإبدال الهمزة هاء اهـ مع. وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أى عقب حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فإن هذه واجبة الفتح كما علم مما مر. هذا والصحيح جواز الفتح حيث. أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهر. وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة وإذ مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات إلا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وإن كان للبحث فيه مجال. وما نقل عن السيد من جواز الإخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمره إما أنه قائم أو قاعد، فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدء صلة) أى الموصول اسمى أو حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة. الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل.

حشو الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل ، ولا أفعله ما أن في السماء نجما ، إذ التقدير ما ثبت أن في السماء نجما (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً) يعنى وقعت جوابا له سواء مع اللام أو دونها نحو ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾ [العصر : ١] ، ﴿حم * والكتاب المبين * إنا أنزلناه﴾ [الدخان : ١] ، (أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو : ﴿قال إني عبد الله﴾ [مريم : ٣٠] ، فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

أَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ [٢٧١]

(قوله ما إن مفاتحه لتنوء) أى تثقل والاستشهاد مبنى على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا يتأق كونها في المصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدّر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا . وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض . هذا ما يأتى من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم ، على أن من فتح في هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا . فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين ، وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد إلخ لما ستعرفه . وهذا وفي التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجب له ولم يثبت لهم سماع بذلك اهـ وفي شرح الجامع أن القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال في بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى في التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بأن عمل وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولا جزائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال : لأن الحكاية بالقول مع استيفائه شروطه إجرائه مجرى الظن جائزة .

[٢٧١] قبل قاله الفرزدق . وعجزه : * وَقَدْ أَسْتَبَحْتُ دَمَ آفَرٍ مُسْتَسْلِمٍ *

هو من الكامل ، الهزمة للاستفهام على وجه الإنكار . والشاهد في قوله : إنك حيث يجوز فيه الوجهان : الفتح على إعمال تقول إعمال تظن ، والكسر على الحكاية . والواو في وقد للحال .

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ * حَالٍ) أما مع الواو (كَزَّرْتُهُ وَإِلَى ذُو أُمَلٍ) ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال : ٥] وقوله :
 [٢٧٢] مَا أُعْطِيَائِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِلَى الْحَاجِزِي كَرَمِي
 . أو بدونه نحو : ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، (وَكَسَرُوا) أيضا
 (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبى (عَلَّقَا) عنها (بِالْلامِ) كَأَعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾
 [المنافقون : ١] ، وأنشد سيبويه :
 [٢٧٣] أَلَمْ تَرَ إِلَيَّ وَأَتَيْتُ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَتَسْرِي إِلَى نَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا
 و (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَمْ بَعْدَهُ يَوْجِهَيْنِ لَمِي) أى نسب
 نظرا لموجب كل منهما لصلاحيه المقام لهما على سبيل البذل ، فمن الأول قوله :

(قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حيث لأن وقوع المصدر حالا وإن كثر سماعى ، على أن السماع إنما ورد في المصدر لا المؤول ، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون إن في ابتداء الحال ليخرج نحو : خرج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله ألا إنهم) أى المرسلين ولكسر إن في الآية سبب آخر وهو وقوع اللام في خبرها (قوله علقا عنها باللام) أى لام الابتداء واحتراز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لتسرى وقوله سناهما أى ضوءهما (قوله بعد إذا) حال من الضمير فى نى الراجع إلى همز إن (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بأن كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نعى) أى همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا لموجب كل منهما) موجب الكسر مع إذا اعتبار إن ومعمولها جملة بلا احتجاج إلى تقدير خبر ، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم ، وموجب الفتح مع ذلك اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح ، وقوله لصلاحيه علة لنظر وضمير لهما إلى الموجبين .

[٢٧٢] البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق ، وليس موجودا في ديوانه . انظر : (معجم الشواهد العربية) (٣٧٤/١) ، والشاهد فيه كسر همزة « إن » لسبيين وهما : وقوعها في جملة الحال ، واقتران خبرها باللام .
 [٢٧٣] قال سيبويه : سمعناه ممن ينشد من العرب ، وهو من الطويل . والهمزة للاستفهام دخلت على النفى كما فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ والشاهد فى قوله : إني حيث كسرت لحيء اللام فى الخبر وهو لتسرى . والسنا مقصور : الضوء .

[٢٧٤] وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ آلَقًا وَاللَّهَازِمَ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أى
حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد . قال الناظم : والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى
تقدير . لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية ، أى ففى الحضرة
العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

[٢٧٥] أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلَى أَنَى أَبْوُ ذِيَالِكَ الصَّبَى

(قوله وكنت أرى) بضم الهزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله يس وإن جاز فى الذى
بمعنى أظن الفتح أيضا تتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت ، فزيدا مفعوله الأول وسيدا مفعوله الثانى
كما قاله المصريح والعينى ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة استعماله بمعنى
أظن المتعدى إلى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى ، إذ معنى أراى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد
ظانا عمرا فاضلا ، ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الأفعال المتعدية
إلى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه
وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال : ولا يكون
المفعول الأول لأريت هذه ومضارعها إلا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى ، وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة
من قرأ : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾ [الحج : ٢] ، بضم التاء ونصب الناس اهديس ، والقفا مؤخر العنق واللهازم
جمع لزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكر . وقوله
كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم إلخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه
من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم وأنه من كلام الشارح ، وعلى كل ليس المقصود
به منازعة قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينض على المصنف
لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) أى لكونها ظرف
مكان بقرينة قوله أى ففى الحضرة العبودية وإن ذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وأنها خبر أى ففى الوقت
العبودية (قوله أو تخلفي) أو بمعنى إلى أو إلا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس .

[٢٧٤] هو من أبيات الكتاب ، ولم ينسب فيه إلى أحد ، وهو من الطويل . وأرى بمعنى أظن ، وزيدا مفعوله الأول ، وسيدا الثانى وكما قيل
معتز بينهما ، وما مصدرية أى كقول الناس فيه . والشاهد فى إذا إنه حيث جاز فيه الوجهان : الكسر لأنها فى ابتداء الجملة والفتح على
تقديرها بالمفرد أى فإذا عبوديته حاصلة . وعبد القفا واللهازم كناية عن الخسة . واللهازم جمع لزمة بكسر اللام هى طرف الحلقوم ، وقيل
هى مضغة تحت الأذن أراد أنه ظن سيادته فلما نظر إلى قفاه ولهازمة تبين عبوديته ولزومه ، وخص هذين لأن القفا موضع الصفع . واللهازم
موضع اللكر . وقيل : المعنى كنت أظنه سيذا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن .

[٢٧٥] قبله :

لَتَقْعِدَنَّ مَقْعِدَ الْقَصَى مَنَى ذِي الْقَسَادُورَةِ الْمَقْلِسَى
أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْقَلِسَى أَنَى إِنْخ.....=

يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على أنى . والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا في المكسورة . وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو : ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمُنْكَم ﴾ [التوبة : ٥٦] ، و : ﴿ أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ﴾ [المائدة : ٥٣] ، وقد اتضح لك أن من فتح أن لم يجعلها جواب القسم ، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر على أن وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة ، ويجوز الوجهان أيضا (مع ثلوثا الجزأ) نحو : ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، جواب : ﴿ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سَوْءٌ بِجَهَالَةٍ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أى فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن في القياس . قال الناظم : ولذلك لم يحمى الفتح في القرآن إلا مسبقا بأن المفتوحة (وَذَا)

(قوله على جعلها مفعولا إلخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لما عند قول المصنف * وحيث إن يمين مكمله * وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعد اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا * وحيث إن يمين مكمله * كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر إلخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك إلى أن الظرف معطوف على بعد إذا محذوف حرف العطف (قوله مع ثلوثا الجزأ) مثل فاء الجزأ ما يشبهها كما في قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ ﴾ [الأنفال : ٤١] . (قوله هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى مما بعده لأن نظائره أكثر نحو : ﴿ وَإِنْ مِنْكَ الشَّرُّ فَهُمْ نَاسٌ فَاحْذَرُوا ﴾ [فصلت : ٤٩] ، أى فهو يتوس (قوله أحسن في القياس) لعدم إحواله إلى تقدير (قوله إلا مسبقا بأن المفتوحة) أى كقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ مَّحَادِّدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة : ٦٣] .

= قالهما رؤبة الراجزى . أى لتعمدين أيتها المرأة ، فلما دخلت نون التأكيد سقطت نون الكلمة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وكسرت الدال لتدل على الياء المحذوفة . ومقد القصى إما مفعول مطلق على أن يكون المقعد بمعنى القعود ، أو على أنه مفعول فيه أى في مقعد القصى أى البعيد ، من قصا المكان يقصو إذا بعد . يقال رجل قاذورة وفو قاذورة لا يخالف الناس لسوء خلقه . والمقبل المبعوض من قلاه يقلبه قلى بالكسر ، وهما صفتان للقصى (قوله أو) بمعنى إلى ، فلذلك نصب الفعل بإضمار أن بعدها . والشاهد في أنى حيث يجوز فيه الوجهان : الكسر لأنه جواب القسم ، والفتح على إضمار على أى أو تخلنى بربك على أنى ، فلما أضمر الجار فتحت أن . وذيل لك مصغر ذلك ، كما أن مصغر ذاك ذياك .

الحكم أيضا (يَطْرُدُ * في) كل موضع وقعت إن فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والقائل واحد كما في (نَحْوُ خَيْرِ الْقَوْلِ إِلَى أَحْمَدَ) الله ، فالفتح على معنى خير القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت خير القول هذا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو عملي أني أحمد الله ، أو القول الثاني أو لم يتحدد القائل فالكسر ، نحو قولي إني مؤمن وقولي إن زيدا يحمد الله .

(تفنييه) : سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان : الأول أن تقع بعد

وقوله : ﴿ كَسَرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يَضِلُّهُ ﴾ [الحج : ٤] ، بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مَجْرَمًا فَإِنْ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ [طه : ٧٤] ، ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] ، ولذلك لم يفتح ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، إلا من فتح ﴿ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، ونافع ممن فتح أنه من عمل وكسر فإنه غفور رحيم كذا في اليبضاوي (وقوله وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولاً (قوله خير القول) إنما كان الخبر عنه هنا قولاً لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله فالفتح) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية وإذا كسرت فهو بمعنى المقول . قاله في التصريح ولا بد في كل من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لتلا يلزم الإخبار بخاص عن عام (قوله حمداً لله) أى اللغوى بأى عبارة كانت (قوله على الإخبار بالجملة) ولم تنحج إلى رابط لأنها عين المبتدأ قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله ، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ، ثم أطال في بيان ذلك وعلل في شرح الجامع رده . بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مراداً اللهم إلا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يميزونها (قوله لقصد الحكاية) أى حكاية لفظ الجملة أى الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وإن زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو عملي أني أحمد الله) محل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الإضافة للعهد فإن كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى إني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى . وقال في شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حيثئذ اهـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الإخبار بالجملة فاعرفه .

واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿إِنْ لَكَ إِلَّا تَجَوَّعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى * وَإِنَّكَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه : ١١٩] ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح عطفاً على ألا تجوع^(١) . الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل . الثالث أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول حقاً أنك ذاهب ومنه قوله :

أَحَقُّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا [٢٧٦]

(قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك وإلا فهي داخلية في كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيداً (قوله) صالح للعطف عليه) احتراز عن لجوإن لي مالا وإن عمراً فاضل فما لا غير صالح لعطف إن الثانية عليه لصيرورة المعنى إن لي مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية ، وبحث البعض فى عدّ هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما فى تركيب واحد ، والتركيب هنا مختلف . وهو بحث قوى وإن كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل إن فى التركيبين هنا كاف . هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد : مخالف لما لابن الحاجب حيث قال : إذا وقعت إن بعد حتى الابتدائية فإن قلنا : لا يجوز فى المبتدأ الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وإن قلنا : يجوز حذفه وإثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى أنك فاضل) الأظهر أنها فيه عاطفة ، ومثال الجارة أصحابك حتى أنك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لأنه الكثير (قوله أما استفتاحية) أى حرف استفتاح على ما مر قريباً فى ألا بسيطاً . وقيل : مركب من همزة الاستفهام وما النافية ، وفى الجمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الأحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الألف اهـ . قال الدمامينى : وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقاً) الذى صوبه فى المغنى أنها بمعنى أحقاً وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى

[٢٧٦] تمامه : * فَيَبْتَئُ وَيَبْتَئُهُمْ فَرِيقُ *

قاله المفضل بن معسر البكرى . وسمى مفضلاً بالقصيدة التى هذا البيت منها . ونسب فى الحماسة البصرية إلى عامر بن أسحم الكندى الجاهل . وهى من الوافر . وحقاً نصب على الظرف المجازى عند سيبويه والجمهور . والأصل أى حق هذا الأمر . وقال المبرد : انتصب على المصدرية ، والتقدير احق حقاً . وارتفع أن عنده على الفاعلية ، ونسبه ابن الناظم إلى والده لعدم إطلاعه على النقل من المبرد . والشاهد فى أن جيرتنا حيث فتحت أن فيه بعد حقاً كما تقول حقاً أنك ذاهب أى حق ذهابك . وفيه وجهان : أن يكون مبتدأ وخبره الظرف ، أى أى حق استقلال جيرتنا ، وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتمادها وهو الأوجه . والجيرة بالكسر جمع جار واستقلوا أى نهضوا مرتحلين . وأراد بقوله فنبينا الوجه الذى يقصده المسافر من قرب أو بعد ومعنى فريق متفرقة . وهو يقع للواحد وغيره .

(١) انظر : الكشف للزمخشري [٩٢/٣] .

أى أفى حق هذا الأمر ؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو : ﴿ لا جرم أن الله يعلم ﴾ [النحل : ٢٣] ، فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل ، أى وجب أن الله يعلم ولا صلة ، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ، ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَيْرَ) جوازا (لَا مَّأْتِلَاءَ نَحْوُ إِيَّيْ لَوَزْنَ) أى ملجأ ، وكان حق

شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتى على قول سيبويه . وقال الميرد : حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل . وقال ابن خروف : أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد كذا في شرح التوضيح للشارح . وفي المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله واستقلوا) أى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ، ثم رأيت الوجهين فى المغنى (قوله من أن بعضهم) أى العرب (قوله فيقول لا جرم لآتينك) فأجيب باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم ، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل ، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثانى لكون الحاكي هو الفراء ، وزاد فى الأوضح جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو : ﴿ إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم ﴾ [الطور : ٢٨] ، قرئ بالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف مثل : ﴿ وصل عليهم إن صلاتك مكّن لهم ﴾ [التوبة : ١٠٣] . (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحّب قدم لإفادة الحصرى أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المسكورة ونحوهن فالحصر إضافى فلا يناق أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قبل والفعل نحو ليقوم زيد : ﴿ لبئس ما كانوا يعملون ﴾ [المائدة : ٦٢] ، ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ [التوبة : ١٢٨] ، والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا فى باب إن . قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه مثبتا ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزئها أولى باللام ، فقولك زيدا لوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخير عليه خلافا لابن الناطم بدليل : ﴿ إن ربهم بهم يومئذ لخبير ﴾ [العاديات : ١١] ، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ .

هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلوا اللام إلى الخبر .

(تنبيهه) *: اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف ﴿إلا أنهم لياكلون الطعام﴾ [الفرقان : ٢٠] ، بفتح الهمزة^(١) وأجازته المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

(قوله وكان حق هذه اللام إلخ) أى كما أن حق إن وأخواتها ذلك لأن لها أيضا الصدارة إلا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأن إن وأخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران : الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي وأجاب سم بأن التأكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وإن أقره شيخنا والبعض وغيرهما اللفظي لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التأكيد اللفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر :

وقلن على الفردوس أول مشرب نعم جيران إن كانت أبيحت دعائره

وسأقى هذا للشارح في باب التوكيد فافهم . الثاني أنهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بإبدال الهمزة هاء سواء قيل : إن اللام للقسمة أو للابتداء لأن كلا منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد في لقد قا زيد فإن قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيه في ألا ياليتك تقوم ، وقد يدفع إيراد لهنك بأن الاجتماع سهله زوال صورة ما له الصدر بإبدال همزته هاء كما في الروداني (قوله فزحلوا اللام) بالقاف والفاء ، أى أخرو ولم يزحلوا لأنهم قويتم بالعمل وحق العامل التقدم ، وإنما ادعى أن الأصل في أن زيدا لقائم لأن زيدا قائم ولم يدع أن الأصل إن لزيدا قائم فلا يفصل بين أن ومعمولها معا بما له صدر الكلام ، ولنطقهم ، باللام مقدمة على أن في قولهم لهنك ولأن صدارتها بالنسبة لما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعمولها ولهذا كسرت في نحو : ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾ [المنافقون : ١] ، ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها تقول إن في الدار لزيدا وإن زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول إن زيدا طعامك لآكل كذا في المعنى .

(قوله اقتضى كلامه) لتدعيه الظرف (قوله لا تصحب خبر غير إن المكسورة) إنما لم تدخل اللام على خبر غيرها لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التمني ولعل الترجي وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير جملة في تأويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسوخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسر إن في صدر الحال .

(١) وإن مكسورة باتفاق القراء العشرة ، واللام لابتداء زائدة في الخبر . وانظر في ذلك : حاشية الجمل [٢٥٠/٣] .

[٢٧٧] وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

ومنه قوله :

[٢٧٨] أُمُّ الْخَلِيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقْبَةِ

وقوله :

[٢٧٩] فَقَالَ مِنْ سَلُّوا أَنْسَى لِمَجْهُودًا

(قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هذه .

(قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه مما حكاه الكوفيون . وقيل : إن اللام داخلة على مبتدأ مقدر أى لى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غير إن المكسورة . (قوله شهرية) أى فانية ومن تبعضية إن قدر مضاف أى بلحم عظم الرقبة وبمعنى بدل إن لم يقدر .

(قوله فقال من سلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سأله أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنياً للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم حاجه إلى تقدير وإن كان فى الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض ولوية الأول غير منسلّم وصدر البيت :

* مروا عجالي فقالوا كيف سيدكم *

[٢٧٧] ذكر النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا تحفظ له تنمة . والشاهد فى لعميد حيث دخلت عليه اللام ، وهو خبر لكن على رأى الكوفيين ، وهو من عمده العشق بكسر الميم إذا هذه . وقيل : هو من انكسر قلبه بالموءة . ويروى لكميد من الكمد وهو الحزن . وتأوله البصرية على أن أصله ولكن أنا من حبها لعميد ، فحذفت الهمزة واتصلت لكن بنا وأدغمت النون فى النون فصار كما ترى . واستشهد به الزمخشري على أن أصل لكننى لكن إننى بدليل دخول اللام فى خبرها .

[٢٧٨] قاله رؤية . وقال فى العباب قاله عترة بن عروس . وأم الخليس مبتدأ بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره سين مهملة . وقوله لعجوز خبرها ، إذا حكمتنا بزيادة اللام ، وإن قلنا للتأكيد يكون العجوز خبر مبتدأ محذوف أى لى عجوز ، والجملة خبر المبتدأ الأول . وفيه الشاهد وهو أن المبتدأ إذا اقترن بلام الابتداء يؤكد الاهتمام بأوليته وتأخيره مناف لذلك ، وشهر به صفة فى الحاليتين وهى الفانية ، وكذلك الشهيرة ، وكذلك ترضى صفة ، ومن الباء يتعلقان به ، ومن للبدل كما فى قوله تعالى : ﴿ أَرْضِعِيْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ والمعنى ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة أى بلحم الرقبة والمضاف محذوف .

وقوله :

[٢٨٠] وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنَّ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

[٢٨١] أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَاجَ سُودَانِ

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ تُفِيَا) ذى إشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية ، أى لا تدخل هذه اللام على منفى إلا ما ندر من قوله : وَأُعْلِمُ أَنْ تُسْلِمًا وَتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ [٢٨٢]

(قوله من ليلي) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لا يدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا إلى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا إلى أنه وزنه أفعال منقول من أبان ماضى يبين وهو الأصح والأعلاج جمع عالج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم . وسودان جمع أسود . وذهب الكوفيون كما في شرح الجامع إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن المقام للذم وللبرصين أن يجعلوا التنوين في سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل وإلا اقتضى جواز التبعية من الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى عن أنه ممتنع ، وإنما لم يلها لأن غالب أدوات النفى مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقي ، وللتنافي بين اللام التى هى لتأكيد الإثبات وبين حرف النفى (قوله ذى إشارة إلخ) كان الأولى بالصواب أن يقول ذى اسم إشارة في محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله وأعا إن) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل : المراد تسليم الأمر وترك أى للتسليم للمتشابهان أى متقاربان ولا سوا أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خيرا عن اثنين فقول البعض سواء في الأصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبع

[٢٨٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة لامية . وفي موضع مراد سبيل . ويحتمل ألا يكون من القصيدة المنسوبة إلى كثير وهو محل نظر . والتاء في وما زلت اسمه وخبره قوله لكالهائم . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه لام التأكيد وهو خبر زال وهو نادر . والهائم من هام على وجهه يهيم وهيمانا ذهب من العشق أو غيره . والمقصى بضم الميم المبعد ، مفعول من أقصى إقصاء (قوله بكل مراد) بفتح الميم أى كل مذهب . وهو في الأصل مراد الريح وهو المكان الذى يذهب فيه ريحا (قوله لدن أن عرفتها) أى عند معرفتى إياها ، وأن مصدريه . فافهم .

[٢٨١] البيت من البسيط ، وقائله مجهول . والشاهد فيه قوله : « مَا أَبَانُ لِمَنْ عَلاَجَ » حيث زيدت اللام في خبر ما النافية شفوذاً . [٢٨٢] قاله أبو حزام غالب بن الحارث العكلي . وهو من الوافر والمعنى أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء . ولولا الضرورة كان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان . وقيل معناه أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين . والشاهد في قوله لا متشابهان حيث زيدت اللام للتأكيد في الخبر المنفى بلا وهو شاذ . والسواء في الأصل مصدر بمعنى المساوات فلذلك صح وقوعه خيرا عن متعدد .

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيْنَا) ماض متصرف غير مقرون بقد ، فلا يقال إن زيدا لرضى ، وأجازه الكسائي وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه : متصرفا كان نحو إن زيدا ليرضى ، أو غير متصرف نحو إن زيدا ليذر الشر . وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل ، أو لعسى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والقراء ، لأن العمل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك ، فإن اقتران الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا) لأن قد تقرب الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ، وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشام يميزان أن زيدا ليرضى ، وليس ذلك عندهما

غير واحد . وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس ألا يعلق لأن الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اهـ وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجهيها وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذًا إلا أن يقال جعل ذلك شاذًا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الأفعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض ، وقوله ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبه (قوله فلا يقال إن زيدا ليرضى) أى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) أى على إضمار قد كما فى المعنى وسيأتى فى الشرح وفى الأوضح بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت) عليه أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو : ﴿فَذَرَهُمْ﴾ الآية (قوله إذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها . قال الشاطبى : ولعله لم يجتزئ عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى . وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفى لأنها للنفى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستحودا) أى غالبا (قوله فأشبهه حينئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء فلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف الماردى حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى إن زيدا لقد قام إن زيد والله لقد قام .

إلا لإضمار ، قد ، واللام عندهما لام الابتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط . ولو دخل على إن والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (وَلْتَصْحَبْ) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الْوَاسِطَ) بين اسم إن وخبرها (مَعْمُولٌ الْخَيْرِ) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو : إن زيدا لعمرأ ضارب ، فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجوز دخولها على معموله المتوسط ، نحو إن زيدا عمرا ضارب ، لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وبشرط ألا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا

(قوله وقد تقدم أن الكسائي إلخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيع^(١) . وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا إلى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالأولى . وأنت خير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح رداً ، فالأولى جعله تذكيرا بمخالفتها صاحب الترشيع (قوله واللام عندهما إلخ) جملة حالية وقوله أما إذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما إلخ . وقوله بلا شرط أى بلا شرط إضمار قد لأن لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله مع هذه اللام أى لما مر من أن كسر إن إنما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا غيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشيء كوعد أى توسطه . وقوله بين اسم إن وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل نحو إن عندك لفى الدار زيدا جالس مما وقع المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخير بدل أو عطف بيان أو حال . والمراد بمعمول الخير عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو إن زيدا لضربا ضارب ، والمفعول له نحو إن زيدا لا جلالا قادم ونازع أبو حيان فى الأخيرين (قوله بشرط إلخ) الشرط أربعة : واحد فى المتن وهو المتوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن يجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق أنه يصح اقترانه باللام . والشرط الرابع ألا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز أن زيدا لعمر الضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الأوضح كذا ذكره شيخنا . قال البع :ض وظاهره أن الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه إذا دخلت اللام إلخ هـ وهو غفلة عجيبه فإن الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجوز دخولها على معموله إلخ) جوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ، ورجحه الموضح قال بدليل إجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لأن المانع من تقديمه الإلباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصريح وسم .

(١) هو خطاب بن يوسف الماوردى .

لم يجوز دخولها عليه ، فلا يجوز إن زيدا لراكبا منطلق . واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز إن زيدا ضارب لعمرا (و) تصحب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمادا نحو : ﴿إن هذا هو القصص الحق﴾ [آل عمران : ٦٢] ، إذا لم يعرب هو مبتدأ (و) تصحب (اسمًا) لأن (حَلَّ قَبْلَهُ أَخْبَرَ) نحو : إن عندك لبرا ، ﴿وإن لك لأجرا﴾ [القلم : ٣] . وفي معنى تقدم الخير تقدم معموله نحو : إن في الدار لزيدا قائم .

(قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أى لأن المعمول من تمام الخير فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخير لكونه في موضعه بخلافه مع التأخر وكالتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال إن عندك زيدا جالس (قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الإعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة في الصورة . وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخير والصفة في نحو زيد هو القائم ، وعمادا لاعتداد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخير والصفة . وقيل : هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك . وقيل : محله محل ما قبله . وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما ، وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من ، وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المعنى ، وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيده الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه . قال التفتازاني في حاشية الكاشف : وهذا إما يتأتى فيما الخير فيه نكرة وإلا فتعريف الخير بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الأمير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخير وإن كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى . وقال في المطول التحقيق إنه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد . وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو : ﴿إن الله هو الرزاق﴾ [الذاريات : ٥٨] أى لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم إلا التقوى هـ . قال الناظم : وجاز دخول لام الابتداء عليه لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخير تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الخير أى إذا كان الخير جملة اسمية (قوله إذا لم يعرب هو مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ كان جزءا من الخير فتكون داخله عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح (قوله حل قبله الخير) في هذا البيت إبطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للإبطاء على الأصح . (قوله وفى معنى تقدم الخير تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو : إن في الدار لساكننا رجل .

(تفصيله): * إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، فلا يجوز إن زيدا لهو لقائم ، ولا إن لفى الدار لزيدا ، ولا إن فى الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة (بذى الحروف مبطل * إعمالها) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتبنيها للدخول على الفعل فوجب إعمالها لذلك ، نحو : إنما زيد قائم ، وكأنا خالد أسد ، ولكننا عمرو جبان ، ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع فى لبيت لبقاء اختصاصها كقوله :

(قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيد التثليل (قوله ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك حسن وإن ما فعلت حسن وتكتب مفضولة من إن بخلاف ما الزائدة ، واعلم أن إنما وإنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ قل إنما يوحى إلى إنما إلهكم إله واحد ﴾ [الأنبياء : ١٠٨] ، أى ما يوحى إلى إلا قصر الإله على الوحدة فالحصر الأول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إحياء الإشراف إلى نبينا ﷺ حيث أصرروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والآيتان به مبالغة فى الرد وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعهد والاعتراض على إفادة إنما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لأنه أمر تقديرى . ثم قيل : الحصر من اجتماع إن وهى للإثبات وما وهى للنفى فصرف الإثبات للمذكور والنفى لغيره . وقيل لاجتماع مؤكدين إن وما الزائدة واعتراض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر وإلا لوجد فى إن زيدا لقائم مثلا والأول بأنه ينافى ما قدمنا من أن ما الملحقه بإن وإن زائدة . وقد يجاب عن اعتراض الثانى بأن اجتماع المؤكدين على وجه تركيبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفى بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعتراض فى المعنى الأول أيضا بأن إن ليست للإثبات بل لتوكيد الكلام إثباتا نحو : إن زيدا قائم أو نفيا نحو : إن زيدا ليس بقائم . قال الشمنى : فيه بحث لأن إن لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون إلا نبوتا وإن كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل إعمالها) أى وجوب إعمالها فلا ترد لبيت (قوله تزيل اختصاصها بالأسماء) أى ما عدا لبيت كما سيأتى . (قوله فوجب إعمالها) أى ما عدا لبيت وجوب الإعمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى فى الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير لبيت وللتحقيق بالنسبة للبيت لأن إعمالها كثير بل أوجه بعضهم كما سيأتى ففى كلامه استعمال المشترك فى معنييه (قوله ملغاة) أى عن الكف (قوله قالت) أى زرقاء اليمامة ولفظ مقولها : لبيت الحمام ليه * إلى حمامتيه * أو نصفه قدنيه * تم الحمام ميه . وقصتها أنها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر . ثم إن القطا وقع فى شبكة صياد فعذ فاذا هو ستة وستون فاذا ضم إليها نصفها مع قطاتها كانت مائة .

[٢٨٣] قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الأعمال ورفعته على الإهمال . وأما البواق فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله : وقد بقي العمل ، ومذهب سيويه المنع لما سبق من أن ما أزال اختصاصها بالأسماء وهياتها للدخول على الفعل نحو : ﴿ قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد ﴾ [الأنبياء : ١٠٨] ، ﴿ كأنما يساقون إلى الموت ﴾ [الأنفال : ٦] ، وقوله :

[٢٨٤] فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

(قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياساً) قال الدماميني : ظاهر كلام الزجاجي في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بأن وكذلك أخواتها هذا كلامه اهـ .

(قوله ومذهب سيويه) أى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما سبق إلخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الأعمال الاختصاص بحسب الأصل ولا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر كثيرة كجواز إعمال إن المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم إعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالأسماء كما في وإن كانت لكبيرة أفاده سم .

(قوله ولكن ما يقضى إلخ) الصواب التثنية بدله بقول امرئ القيس :

* ولكننا أسمى لمجد مؤثّل *

لأن ما في البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير في يقضى عليها .

[٢٨٣] قاله النابغة الذبياني . وهو من قصيدة من البسيط . والضمير في قالت يرجع إلى الزرقاء : امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل في حدة النظر . قيل : كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام ، ولها قصة ذكرناها في الأصل . وألا هنا للمتضمن والشاهد في ليتما هذا الحمام حيث يجوز فيه إعمال ليت بعد دخول ما الكافة وإعمالها . فعلى الأول ينصب الحمام وعلى الثانى يرفع . والحمام عند العرب ذات الأطواق من نحو الفواخت والقمارى والقطا والوارشين ونحوها ، وعند العامة هى الدواجن فقط (قوله لنا) خبر ليت وإلى بمعنى مع كما في قوله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ أى مع الله . وأو بمعنى الواو . والدليل عليه أنه روى ونصفه بالواو ، وهو بالرفع والنصب جميعاً عطفاً على الحمام (قوله فقد) يعنى فحسب . وأصله البناء على السكون ، وكسر هنا للضرورة وهو مبتدأ وخبره محذوف أى فحسبى ذلك .

[٢٨٥] أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا أَضَاءَتْ لَكَ آثَارُ الْحِمَارِ الْمُقَيَّدِ

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في ليتما ، وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإعمالها بإجماع (وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفَعْتُكَ مَعْطُوفًا عَلَى « مَنْصُوبٍ إِنَّ ») المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا) خبرها نحو إن زيدا آكل طعامك وعمرو ، ومنه :

[٢٨٦] فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا أَلَمَ النَّجِيَّةِ وَالْأَلْبُ

وليس معطوفا حيثد على محل الاسم مثل ما جاء في من رجل وامرأة بالرفع ، لأن الرفع

(قوله أَعِدْ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة. وأضاء قد يستعمل متعديا كما في البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالأسماء (قوله وهو يشكل) (إلخ) قد يقال لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه وإياها فحكى الإجماع (قوله معطوفا على منصوب) إن ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم إن فيكون الرفع باعتبار محله قبل إن بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب إلى الكوفيين وبعض البصريين وهو الأقرب إلى عبارة المصنف وسيأتى بقية الأوجه. ولو قال : رفعت تالى عاطف لكان جاريا على سائر الأوجه الآتية. وفي التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفراء تقول إن زيدا قائم الفاضل أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع. قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر إن قلنا إن الرفع على العطف على محل اسم إن فإن قلنا على الابتداء وإنه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل. وقاس الرضى البديل ومثل له بقوله: إن الزيد قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع. وقيل: الرفع مخصوص بعطف النسق. قال في الهمع وهو الأصح. قال في شرح الجامع ولم يقيّد العطف بالواو لأن لا كذلك تقول إن زيدا قائم لا عمرا أولا عمروا هـ والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكمل) متعلق برفعتك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينجب) أى يلد ولدا ناجيا. وقوله النجبة من وضع فاعل موضع مفعول أى المنجبة، أو الأصل النجبة أبنائها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا) (إلخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف. ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية.

[٢٨٥] البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، واستشهد به ابن يعيش [٥٤/٨] ، وابن هشام في المغنى [٢٨٧ ، ٢٢٨] ، وشذور الذهب [٢٧٩] .

[٢٨٦] هو من الطويل (قوله فمن) موصولة مبتدأ أو خبره فإن لنا ، دخلت الفاء فيه لتضمن المبتدأ معنى الشرط . وينجب بضم الياء من أنجب الرجل إذا ولد ولدا نجيبا ، ولا يقال للمرأة التى تلد النجباء إلا منجبة ومنجاب ، وههنا قال نجبة إما على حذف الروائد للضرورة ، أو يكون الأصل النجبة أبنائها ، ثم حذف للمضاف إليه فارتفع واستتر . والشاهد في قوله والألب حيث رفع عطفا على محل الأم لأنه في الأصل مبتدأ .

في مسألتنا الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل . كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل نحو : إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول . وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح ، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائي الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى :

(قوله مثل ما جاء في إلخ) ظاهره أن رجلا إعرابه محلى وهو القول الأصح لعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر في أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول إلخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب إلى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا إشكال في إلعطف على محل اسم إلا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الروداني (قوله ابتدائية) أى استثنائية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من باب لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة . وفي عبارته أمران : الأول كان ينبغي حذف محل لأن الابتدائية لا محل لها . الثانى القصور لعدم ثبوتها البيت لأن الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى في محل جزم لا ابتدائية ، وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الأول) أى كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور وإلا فبعضهم يميز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعلية يجوز الوجه الثانى (قوله تعين النصب) أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر . قال سم : لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبل الاعتراض بين اسم إن وخبرها لا العطف . وأقول : مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم إن بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل . وقال الرضى : إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك إن زيدا وعمرو قائمان خيرا عن إن وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك اهـ ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بانت سعاد^(١) كما سيأتى قريبا ومقتضى إطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو إن زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الروداني . وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب إلى هذا فتدبر .

(قوله وأجاز الكسائي إلخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو : إن زيدا وعمرو ذاهبان ، فإن لم يتعين ذلك نحو : إن زيدا وعمرو في الدار جاز اتفاقا ، قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل إن زيدا وعمرو في الدار إن زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح في شرح بانت سعاد وحقق أن نحو : إن زيدا وعمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه .

(١) وهى قصيدة من ديوان زهير بن أبى سلمى ، قالها عندما ذهب إلى رسول الله ﷺ يطلب منه العفو عنه ...

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] وقراءة بعضهم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ، يرفع ملائكته^(١) . وقوله :
 [٢٨٧] فَمَنْ يَكُنْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ
 وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله :
 [٢٨٨] عَلِيْلِيْ هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَا وَإِن لَمْ تُبْوَحَا بِالْهُوَى دَنْفَانِ
 ويتعين الأول في قوله : * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ *

(قوله مطلقاً) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه أو خفى فالإطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وإن جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أى منزله . وقيار : اسم فرس الشاعر وقيل : اسم جمل . وقوله : فَإِنِّي لَمُحْدِلٌ لِلْجَوَابِ أَيْ فَأَنَا لَا يَمْسَى فِيهَا رَحْلِي لِأَنِّي لَمُحْدِلٌ (قوله على التقديم والتأخير) أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن لَمُحْدِلٌ وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ وَمَنْ آمَنَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ فَلَا خَوْفَ لَمُحْدِلٌ وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ إِنْ وَخَبَرَ الصَّابِقُونَ مَحْذُوفٌ أَيْ كَذَلِكَ كَمَا عَلِمَ . ويجوز أن يكون من آمن لَمُحْدِلٌ خَيْرٌ الصَّابِقُونَ وَخَبَرَ إِنْ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَيْرِ الصَّابِقُونَ عَلَيْهِ فَالْحَذْفُ عَلَى هَذَا مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي وَعَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْكَثِيرُ كَمَا فِي الْمَغْنَى وَالْعَائِدُ عَلَى كُلِّ مَحْذُوفٍ أَيْ مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ . وأورد بعضهم على التخرّيج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه التقديم المعطوف عليه بتمامه حيث في النية . هذا وقال الروداني : اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يرجع إليه في التخرّيج المسموع ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما في القاموس .

[٢٨٧] قاله ضائىء - بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة ثم همزة - ابن الحارث البرجمي ، وهو من قصيدة من الطويل ، والشرط الأول كناية عن السكنى بالمدينة واستيطانها ، وقيار : بفتح القاف وتشديد الياء آخر الحروف اسم رجل . وزعم الخليل أنه اسم فرس له غبراء . وقال أبو زيد : اسم جملة . ومعنى الشرط الثاني أنه مركوبه غريبان في المدينة مقيمان بها . قال ذلك حين حبسه عثمان رضى الله عنه بالمدينة لجرم اقترفه ، والشاهد في عطف قيار على محل اسم إ ، واحتج به الكسائى والفراء . والمحققون على أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير فَإِنِّي بِهَا لَغْرِيْبٌ وَقَيَّارٌ غْرِيْبٌ أَوْ قَيَّارٌ كَذَلِكَ . وقيل لغريب خبر عن الاسمين جميعاً لأن فعلاً يخبر به عن الفاعل فما فرقه نحو : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ورد بأنه لا يكون للاثنتين وإن كان يجوز كونه للجميع . وعورض بقوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ وأجيب بأن أصله قعيدان . [٢٨٨] هو من الطويل . يعنى يا خليلي . وطب مرفوع بالابتداء وخبره موجود المقدر وهو مثلث الطاء ، والشاهد في قوله فَإِنِّي حَيْثُ حَذَفَ خَبْرَهُ لِدَلَالَةِ خَيْرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ دَنْفَانِ . والتقدير فَإِنِّي دَنْفٌ وَأَنْتَا دَنْفَانِ ، وهو بفتح الدال وكسر النون من الدنف بفتحيتين وهو المرض الملازم ، فإذا كسرت النون انثت وثنيت ، وجمعت وإذا فتنحت يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث . يقال : باح بسره إذا أظهره ، وإن لم تبوحا عطف على مقدر تقديره بخبا بالهوى وإن لم تبوحا . (١) وذلك عطف على محل : إن ، واسمها ، وذلك ظاهر على مذهب الكوفيين ، وعند البصريين يحذف الخبر لدلالة يصلون عليه ، وهذا رأى الزمخشري . انظر : الكشف [٥٥٧/٣] .

لأجل اللام في الخبر، والثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون إلا إن قدرت للتعظيم مثلها في: ﴿رَبِّ ارْجِعُون﴾ [المؤمنون: ٩٩] ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمر وعلمان تمسكا ببعض ما سبق. قال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان (والجحش بأن) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن) باتفاق كقوله: [٢٨٩] وَمَا قَصَّرْتُ فِي فِي التَّسَامِي حُؤْلَةً وَلَكِنْ عَمِيَ الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ (وأن) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه

(قوله ويتعين الأول إلخ) نظر فيه سم بجواز أن تقدر اللام داخلية على مبتدأ محذوف أي هو غريب وقد يقال الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه (قوله إلا إن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع إنا قائلون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد: ﴿وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون﴾ [الحجر: ٢٣]، كما في المغني (قوله فيما خفي) أي في تركيب خفي إلخ أي لكونه مبنيًا أو مقصورًا مثلاً. قال سم: انظر لو خفي إعراب المعطوف دون المعطوف عليه. ويحتمل أنه عنده كذلك. وقال الروداني: قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع في إن زيدا والفتى ذاهبان اهـ. (قوله واعلم) بهجزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب دعوى بدعوى. وقوله: يغلطون من باب فرح. واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب. وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ. وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني. ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على إن (قوله في التسامي) أي العلو والعراقة في النسب، خؤولة أي ولا عمومة بدليل ما بعده. قال العيني: هي إما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون إن ولكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد فأشبهها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله إذا كان موضعها موضع الجملة) لأنها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل لسدها ومعمولها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو: أعجبني إن زيدا قائم وعمرًا فتعين النصب لأنها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن في نحو: علمت إن زيدا القائم وامتنع ذلك في نحو: أعجبني إن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلاً عن ابن الحاجب.

[٢٨٩] وقوله:

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُتَمَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

وهما من الطويل. والسباق مبالغة سابقة، وأراد بغاية غاية الراتب والمفاخر والمجد والكرم، والإجلال التعظيم، والتسامي العلو والعراقة في النسب. ويروى في العالي. والخؤولة بضم الخاء: إما بمعنى المصدر كالعمومة، أو جمع خال كالعمومة جمع عم والمعنى أنه حصل له السؤدد من وجهين أحدهما من قبل نفسه وهو كونه سباقاً إلى غاية المفاخر. والآخر من قبل نفسه من جهتي أبيه وأمه، وإلى الثاني أشار بقوله خؤولة، أما الأول فلأن في البيت حذف تقديره ولا عمومة يدل على ذلك عجزه فافهم. والشاهد في قوله والحال حيث عطف على محل عمى لأنه في الأصل مبتدأ، والتقدير والحال طيب الأصل كذلك، والدليل على الرفع القافية فإنها مرفوعة.

نحو: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، (مِنْ ذُوْنٍ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وَلَحَقَفْتُ إِنَّ) المكسورة (فَقُلْ أَلْعَمَلُ) وكثير الإهمال لزوال اختصاصها حيثئذ نحو: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِكُهُمْ﴾ [هود: ١١١]

(قوله أو معناه) أى دال معناه كأذان في الآية الشريفة أى إعلام (قوله ورسوله) أى بالرفع وقرىء شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم أن كما في الفارضى (قوله لزوال معنى الابتداء) أى معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها تبنى المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به . وقيل : لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر إن ولهذا قال في متن الجامع : يرفع مطلقا تالى العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكن إن قدر مبتدأ إلخ ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم ، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل . ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كأن للإخبار ورأيت الدمامينى نقل قولاً آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع إلى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول المصنف وأجازه أى الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت إن) أى بشرط ألا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبي زيد وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة ، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها . قاله زكريا (قوله نحو وإن كل لما إلخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا . وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعتة وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ ، والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا إعادة المبتدأ بمعناه لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع .

(وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين إن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس .

(تنبيهه)*: مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء^(٣) . وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه الصلاة والسلام : « قد علمنا إن كنت لمؤمننا » ، فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها (وَرُبَّمَا أَسْتَعْنِي عَنْهَا)

(قوله وإن كلا لما إلخ) أى على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حيثئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيت في المغنى . وإعراجه على التخفيف كلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر إن وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم . قال في المغنى : لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم إنشائية والصلة لا تكون إلا خبرية اهـ . وقيل : ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أى وإن كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون . وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب : أحسن ما قيل فيه إن لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا ، واعتراضه في 'المغنى بأن لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع . وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الإهمال ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم . ثم قال في المغنى : والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أفعالهم لدلالة ليوفينهم إلخ عليه ولتوقع التوفية (قوله وتلزم اللام) أى عند عدم القرينة المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله : وتلزم اللام وقوله : وربما استغنى إلخ وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان وأنه إذا قصد الإجمال من مقاصد البلغاء (قوله إذا ما تهمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيا نحو : إن هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قول وذهب الفارسي إلخ) قال الدماميني : حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو : إن زيد لقائم وعلى منصوب الفعل المؤخر على ناصبه نحو : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسيقين ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ . وقد يجاب بأن الخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أى لطلب العامل ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق . وقد يقال إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة

(٣) انظر ذلك مفصلاً في الكتاب له [٢٧٣/١] .

[٢٩٠] إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ

[٢٩١] أَنَا ابْنُ أَبَا الصَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُلْفِيهِ) أى لا تجده (غَالِبًا بَأَنْ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلًّا) وإن كان ناسخا وجده موصلا بها كثيرا

[٢٩٠] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، واستشهد به ابن هشام في المغنى (٢٣٢) ، وعجز البيت بقول :

..... وإن هو لم يعدم خلاف معاند
والشاهد فيه قوله : « إن الحق لا يخفى » حيث جاءت « إن » الخفيفة من الثفيلة المركدة وأهلها .

٢٩١] قاله الطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وهو من الطويل . والأبوة : جمع آب كالفضة جمع قاض من أبي إذا امتنع . والضم : الظلم . ومالك : اسم أبي القبيلة ، ومالك الثاني هو القبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرف للضرورة (قوله من آل مالك) بدل من قوله : ابن أبوة الضم ، والشاهد في قوله : وإن مالك كانت حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية ، والتقدير وإن مالك لكانت

نحو : ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ﴾ [القلم : ٥١] ، ﴿ وإن نظنك لمن الكاذبين ﴾ [الشعراء : ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضيا نحو : ﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ وإن كدت لتردين ﴾ [الصافات : ٥٦] ، ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومن النادر قوله :
شَلْتُ يَمِئْتُكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا
[٢٩٢]

ولا يقاس عليه ، نحو إن قام وأنا وإن قعد لزيد خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندر منه

بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بأن غالبى مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة ، أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثية اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعديا أيضا ، فقول البعض تبع لما نقله شيخنا عن الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا إلخ) بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الأصل نحو : ﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو : إن يزينك لنفسك وإن يشينك ليه . والمفعول الظاهر نحو : إن قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك : إن قتلت لمسلما قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو : زيدان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا للمفهوم من الأمثلة أو من نحو : وإن يكاد إلخ . والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ، ونادر فى القياس عليه خلاف ، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا . وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالابتداء والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصل فى الجملة وكان الماضى أكثر لشبهها بعض الماضى كقيل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالابتداء والخبر كان نادرا ، ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الأخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للأخفش والكوفيين) تبع فى هذا العز والتوضيح والتسهيل ، والذي فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يميزون تخفيف إن المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إنجائية بمعنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى : ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ﴾ [هود : ١١١] فى قراءة من خفف إن ولما

[٢٩٢] قالته عائكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، كانت من المهاجرات . وهو من قصيدة من الكامل ترثى بها الزبير بن العوام رضى الله عنه . والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير (قوله شلت) بفتح الشين إخبار ومعناه الدعاء . وفى العباب يقال : شلت يمينه تشل . وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة . والشاهد فى قوله : إن قتلت لمسلما حيث ولى إن فعلا وليس هو من نواسخ الابتداء ، وذلك أن إن المخففة إذا وليها فعل لم يكن فى الغالب إلا من نواسخ الابتداء ، وإذا كان من غيره يكون شاذا فلا يقاس عليه ، فلا يقال إن قام لزيد خلافا للأخفش وحلت عليك أى وجبت

كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إن يزينك لنفسك وإن يشينك ليه^(١) (وإن تُخَفِّفْ أَنْ) المفتوحة (فَأَسْمُهَا) الذى هو ضمير الشأن (أَسْتَكُنْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لأنها تحملته لأنها حرف ، وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن . وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

[فَلَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
وَقَوْلُهُ :

وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى إلا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ، ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على إن قتلت مسلما وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا فى مطلق القياس على إن قتلت مسلما (قوله الذى هو ضمير الشأن) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه . ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر :

فى فية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى ويتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها هـ . باختصار (قوله وأما بروز إلخ) وارد على قوله فاسمها الذى هو ضمير الشأن استكن . وحاصل الإيراد أنه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستكن (قوله فلو أنك إلخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل . وخص يوم الرخاء بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى الشدة . وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لأن الإنسان لا يعز عليه فراق عدوه . وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من إجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول . وفى المصباح يقال : امرأة صديق وصديقة .

[٢٩٣] هو من الطويل يصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه إلى ذلك كراهة رد السائل وإن كانت فى يوم الرخاء ، خصه بالذكر لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدة . والشاهد فى قوله فلو أنك حيث خففت إن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف غير ضمير الشأن ويكون خبرها جملة وهى الكاف اسمها وسألتنى خبرها . والخطاب فى إنك وسألتنى وفراقك وأنت كلها للمؤنث ومع هذا فالصديق على تأويل أنت إنسان صديق ، أو شبه فعلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول . وقوله لم أبخل جواب الشرط ، وأنت صديق حال . (١) ولقد أجاز الكوفيون هذا التعبير ، على أن هـ إن ، نافية ، واللام بمعنى هـ إلا ، وانظر ل ذلك : معنى اللب لابن هشام [٢٤] ، حيث إنه يرى أن المخففة أصلها المشددة .

[٢٩٤] بِأَنَّكَ رِبْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الْثَمَالَا
فضرورة (وَأَلْخَبَرَ أَجْعَلَ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو : علمت أن زيد قائم ، فإن مخففة من
الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها .

(تنبيهه) : أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصودا
به الماضي أو الأمر . والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة
ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة
كلا عاملة . ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص

(قوله مريع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بتثنية الراء أى كثر عشب كأمرع
فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل ، وبضمها من أراع الشيء أى نما وكثر كراع
يربع ريعا ، أفاده في القاموس . والثال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أى من وجهين عند
ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا . ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم (قوله
والخبرا جعل جملة) أى إن حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أولا على مذهب المصنف فإن ذكر
الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربيع إلخ (قوله من بعد أن)
من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيهه أن المفتوحة إلخ) هذا جواب عما قيل لماذا
أعملوا أن المفتوحة وأعملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع عن
الأصل . وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الأصل لمعنى فيه لا يوجد في الأصل (قوله لا تشبه
إلا الأمر) قد يقال بل تشبه نحو : قيل ويبيع أيضا إلا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم
لا أصلية (قوله فلذلك) أى لكونها أشبه بالفعل إلخ أوثرت أى خصت ، وقوله على وجه إلخ ليس
من جملة التفريع إذ لا ينتج ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على
وجه إلخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله ، وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في
محذوف غالبا والمكسورة في مذكور ، وأجاب بعضهم بأن ذلك إعطاء للأصل الأصل والفرع الفرع
وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر .

[٢٩٤] قبله :

لَقَدْ غَلِمَ الْغَيْثُ وَالْمَرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرُ أَفْقٌ وَهَبْرُثٌ شَمَالَا
قالتهم جنوب عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب . والمرملون : من أرمل القوم إذا نقد زادهم ، وعام
أرمل قليل المطر (قوله وهبت) أى الريح وليس بإضممار قبل الذكر لاستحضارها في الذهن بذكر فعل لا يصلح إلا
لها . وشمالا بفتح الشين تمييز أو حال وهو الصحيح . والشاهد في قوله بأنك وفى قوله وأنتك حيث صرح باسم
أن المخففة في الموضعين للضرورة فآخبر عن الأول بالمفرد وعن الثانى بالجملة . وغيث أى مطر . ومريع بفتح الميم
وكسر الراء ، يقال أرض مريعة أى مخصبة كثيرة النبات . والثال بكسر التاء المثلثة الغياث ، وهو خبر تكون فافهم

ومن جهة وصليتها بعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وَإِنْ يَكُنْ) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فَعَلًا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُفْتَعًا. فَالْأَحْسَنُ) حينئذ (الفصل) بين أن وبينه (يقْد) نحو: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا﴾ [المائدة: ١١٣] وقوله:

[٢٩٥] شَهِدْتُ بِأَنَّ قَدْ لُحِطَ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنَّكَ تَمُحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّثُ (أَوْ نَفِي) بَلَا أَوْ لَنْ أَوْ لَمْ نَحْوَ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئَةً﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿يَحْسِبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿يَحْسِبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله:

[٢٩٦] وَأَعْلَمَ فَعَلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَرَفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا (أَوْ لَوْ) نحو: ﴿وَأَلَّوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، (وَقَلِيلٌ) في كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ)

(قوله من جهة الاختصاص) أى بالأسماء وقوله وصليتها أى كونها حرفاً موصولاً بعمولها .
(قوله وبطل عملها) أى فى الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة إلخ) أشار به إلى أن الضمير فى يكن إلى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر بالشارح بذلك لكان أحسن وإن كان المال واحد أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته أن الخبر نفس الفعل . فإن قلت : الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل . قلت : المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الإسنادى .

(قوله دعاء) أى ذا دعاء أى قصد به الدعاء . (قوله فالأحسن حينئذ الفصل) أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع . ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها . وأفعل التفضيل ليس على بابة كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبح كما فى الروداني ، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر بخلاف الأولى أن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما فى أن تهبطين (قوله وبينه) أى الفصل (قوله بلا) أى مع الماضى والمضارع وكذا لو . واستشكل الفصل بلا بأنه

[٢٩٥] البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، والشاهد فيه قوله : « بَأَنَّ قَدْ خَط ... » حيث استخلم « أن » المخففة من الثقيلة ، وقد علمت فى ضمير الشأن المحذوف ، واقتربت خيرها بقد .

[٢٩٦] أنشده أبو على ولم يمهز إلى أحد . وهو من الرجز . والشاهد فى قوله : أن سوف فإنها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء ، وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس . والجملة سدت مسد مفعولى اعلم . وقوله : فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هى التى تميزها من الحالية .

وإن كان كثيرا في لسان العرب . وأشار بقوله فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله :

[٢٩٧] عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله: [٢٩٨] إِلَى زَعِيمٍ يَا نُؤَيْسَ قَقَّةٌ إِنْ أَمِنَتْ مِنَ الرَّزَاحِ

وَنَجَوَتْ مِنَ عَرَضِ الْمَنُورِ نَ مِنَ الْعَشَى إِلَى الصَّبَاحِ

أَنْ تَهْطِيطَ بِلَادٍ قَرُومٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامدا أو دعاء فلا تحتاج إلى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو: ﴿وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس: ١٠] ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿والحامسة أن غضب الله عليها﴾ [النور: ٩]، ﴿وَحَقَّقْتُ كَأَن لِّيُضَا﴾ حملا على أن المفتوحة ﴿قَتَوِي﴾ منصوبة بها وهو ضمير الشأن كثيرا (وَأَبَاتَا أَيُّضًا رُؤِي) وهو غير ضمير

لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم إلى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم . والجواب أن كون الفصل للفرقة المذكورة باعتبار الغالب . وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات إما لتلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعرض من تخفيفها ولا إشكال عليه (قوله ألا تكون) أى على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أى كفيل . والرزاح : بضم الراء وكسر ها الهزال . والمنون : الموت ، وإضافة عرض إليه من إضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض . والطلاح : بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا يحتاج إلى فاصل) أن لما علمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أى فى قراءة نافع أن بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعة وما فى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فتوى منصوبها إلخ) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال لأنه أثبت لها منصوبا منوينا تارة وثابتا أخرى قاله يس لكن يجوز الدمامنى فى قوله : كأن ظبية إلخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لإهمال كأن بتخفيفها .

[٢٩٦] هو من الخفيف . والشاهد فى قوله : أن يؤملون حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بفعل مضارع من غير فصل والتقدير أنهم يؤملون ، واسم أن محذوف والجملة سدت مسد مفعول علموا وهو على صيغة المجهول من التأميل وهو الرجاء ، ومفعول فجادوا محذوف أى فجادوا بالمال كذا قاله بعضهم . والصحيح أن قوله : بأعظم سؤال هو مفعوله لأن الباء تتعلق به لا بقوله أن يسألوا ، أو الضمير فى يسألوا مفعول غاب عن الفاعل والمفعول الثانى محذوف أى قيل أن يسألهم السائلون . والسؤل بالضم بمعنى المستؤل .

[٢٩٧] قالها القاسم من معن قاضى الكوفة . وهى من الكامل المرفل المضمر . والزعيم : الكفيل ، والرزاح : بضم الراء بعدها الزاى المعجمة وهو الهزال ، وهو مصدر رزحت الناقة ترزح بالفتح فيمارزو حاورزاحا سقطت من الإعياء : والإبل رزحى ورزاحى بالفتح ، ورزحنا أناتر زينا . والمنون : الموت . والشاهد فى أن تهبطين حيث جاءت أن مخففة من الثقيلة مصدرة بمضارع من غير فصل ، وأصله أنك تهبطين فخفضها وحذف اسمها وأولاهما الفعل المبصرف الخبرى . وهذا ليس بنص فى الشاهد لاحتمال كونها ناصبة وأنه أهملها حملا على اختتام المصدرية . والطلاح بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها وهو شجر من العضاة .

الشأن قليلا كمنصوب أن . فمن الأول قوله :

[٢٩٩] وَصَدِرَ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيَاهُ حَقَانِ

وقوله :

[٣٠٠] وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا يَرْجِيهِ مُقَسِّمٌ كَانَ ظِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

(قوله كثير) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشأن فيفيد أن منصوبها قد ثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتاً إلخ وأنه قد ينوى وهو غير ضمير الشأن وسيمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح أن الخبر فى الشاهد الثانى مفرد إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يجوز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفرداً لأن ضمير الشأن لا يجر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيراً لقوله فنوى فقط فإن مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا يكون إلا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفرداً كما فى الثانى فافهم (قوله قليلاً) راجع لقوله وثابتاً إلخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه فى مطلق الثبوت والذكر فلا ينافى أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فإنه ليس بضرورة (قوله فمن الأول) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثانى فإن المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما سيصرح به بل ضمير المرأة على أن الدمامينى قال : لا يظهر لى تعين كون الاسم فى الشاهد الأول ضمير الشأن إذ يجوز أن يكون ضميراً عائداً إلى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) أى مضىء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة . ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الألف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حيثئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا ، والمقسم الحسن من القسم وهو الحسن ، تعطو أى

[٢٩٩] هذا من أبيات الكتاب وهو من المزج . رواه سيبويه هكذا ووجه ، فعلى هذا لا بد من تقدير مضاف فى ثدياه أى ثديا صاحبه . وروى عنه وصدر فعلى هذا لا تقدير ، ورواه الزمخشري ونحوه وقيل : هو الصواب وهو ظاهر . والواو فيه ووارب فلهاذا جرت الوجه . والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقيقتين فى الاستدارة والصغر ، أو ورب نحر يلوح وثدياه كحقيقتين ، وقيل : يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر وله وجه ، ولكنهم حتى الزمخشري نصوا على أن الواو فيه واو رب والشاهد فيه تخفيف كان وإلغاء عملها وحذف اسمها ووقوف خبرها جملة ، وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبر .

[٣٠٠] قاله كعب بن أرفم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها كذا فى المنقذ . وقال النحاس : هو لابن صريم اليشكري . قلت : اسمه باعث بالياء المثلثة وهو من الطويل (قوله ويوما) عطف على شيء قبله وأنشده بعضهم ويوم بالجر ثم =

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثاني . وقد عرفت أنه لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما في أن ، بل يجوز أن يكون جملة في البيت الأول وأن يكون مفردا كما في الثاني .

(تفصيله) : إذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أو لم نحو : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْن بِالْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] ، وكقوله :

[٣٠١] لَا يَهْوِلُكَ اصْطِلَاءُ لَطَى الْخَرِّ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَن قَدْ أَلْمَا

تأخذ وعده بالي وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل . وقال الدماميني : أي تتناول إلى الشجر لتناول منه كذا في القاموس اهـ . والجملة صفة لظبية ، إلى وارق السلم أي مورك هذا الشجر ، يقال : ورق يرق وأورق يورق أي صار ذا ورق (قوله هما من الثاني) وعليه فالخبر في البيت الثاني محذوف أي هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر أيضا على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في أن راجع للمنفى لا للنفي (قوله وأن يكون مفردا كما في الثاني) لكون الاسم فيه غير ضمير الشأن إذ التقدير كأنها أي المرأة ظبية . وبما قررناه لك يندفع ما أورد هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل في أطراف كلام الشارح (قوله وإن كانت فعلية) أي فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقدر أو لم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولتك) أي لا يفرعك . والظلى : النار فهي إما استعارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى

= قال : الواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من المواقات وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي حسن من القسام وهو الحسن يقال رجل قسم الوجه أي جميله والشاهد في قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من المثقلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ . ويجوز في ظبية الرفع على الخبرية أي كأنها ظبية ، والنصب على أنها اسم لأن والخبر محذوف أي كأن ظبية هذه المرأة فهذا على جمل المشبه مشبها به للمبالغة ويجوز أن يكون تعطوا خيرا وحينئذ فلا عكس والجر على كون أن زائدة والكاف للتشبيه أي كظبية تعطو وهي جملة وقعت صفة لها أي تتناول ولكنه ضمن معنى الميل فلذلك وصل بالي . والوارق بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق . كأبفع فهو يافع . وقيل : يقال وَرَقَ الشجر كما يقال أَوْرَقَ ، فعل هذا هو على الأصل . والسلم بفتح الحين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاة . ويروى إلى ناضر السلم من نضر وجهه بتثنية الضاد إذا حسن ، وأراد به الخضرة .

[٣٠١] هو من الخفيف . هاله الأمر يهوله إذا أفرعه ، يشجعه بهذا ويصيره على الثبات في الحرب والاحتحام فيها . =

(خاتمة)*: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها^(١) . وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو : ﴿ولكن الله قتلهم﴾ [الأنفال : ١٧] ، وأجاز يونس والأعفش إعمالها حيثثذ قياسا^(٢) . وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب . والله أعلم .

الحرب من إضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفئ بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطفها والتلبس بها ومخدورها هو الموت ، كأن قد ألما أى نزل أى فالمرت لا بد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالأسماء لدخول الخففة على الجملتين .

(تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى وأوله : لا التى لنفى الجنس)

= يقول : لا تفرع من دخولها فإن ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع . والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصلبت بها . ولظي الحرب نارها أضيف إليه الاصطلاء الذى هو فاعل لا يهولك . والفاء في فمخدورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما . وفيه الشاهد لأنه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد ، وربما تفصل بلم نحو قوله تعالى : ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ واللام النزول . يقال ألم به أمر إذا نزل .

(١) عند السيوطى لا تخفف ، وعند الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن المحذوف .

(٢) أى قياسا على إن ، وإن ، وكأن ، . انظر : الجمع [١٤٣/١] .

**فهرس الجزء الأول
من كتاب شرح الأشموني على الألفية**

الصفحة	الموضوع
٣	ترجمة ابن مالك
٢٢	ترجمة الأشموني
٢٩	مقدمة المؤلف
٣٦	خطبة الكتاب
٥٤	الكلام وما يتألف منه
٩٦	المعرب والمبني
١٧٩	النكرة والمعرفة
٢١١	العلم
٢٢٧	اسم الإشارة
٢٣٧	الموصول
٢٨٢	المعرف بأداة التعريف
٣٠٠	الابتداء
٣٥٦	كان وأخواتها
٣٨٨	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٤٠٤	أفعال المقاربة
٤٢١	إن وأخواتها

فهرس شواهد العيني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

٦٨	شواهد الكلام
١٣٠	شواهد المعرب والمبني
١٨٧	شواهد النكرة والمعرفة
٢١٤	شواهد العلم
٢٢٩	شواهد اسم الإشارة
٢٤١	شواهد الموصول
٢٨٣	شواهد المعرف بأداة التعريف
٣٠٣	شواهد الابتداء
٣٥٩	شواهد كان وأخواتها
٣٩٠	شواهد ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٤٠٦	شواهد أفعال المقاربة
٤٢٧	شواهد إن وأخواتها

حاشية الصبا

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعيد

الجزء الثاني

المكتبة التوفيقية

إمام الهادي الأخضر - سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم [لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

اعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت^(١) بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جرّاً لئلا يعتقد أنه بمن المتوية فإنها في حكم الموجودة لظهوره

[لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً . ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها ، وتسمى التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر . والمراد بكونها لنفى الجنس نصاً كونها له فى الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصاً فى نفى الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله . وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهوراً للعموم النكرة مطلقاً فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثنى اسمها أو جمع ، فالاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند افراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . والمهملة كالعاملة عمل ليس . ولا يرد على كون العاملة ليس لنفى الجنس نصاً عند افراد اسمها أم الجنس منفى نصاً فى :

* تعز فلا شيء على الأرض باقيا *

مع عملها عمل ليس لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية .

(قوله على سبيل الاستغراق) أى نصاً وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ (قوله لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لأن الموضوع لنفى الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظاً لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة . وفى سم أنها البيانية . قال شيخنا : وهذا إن صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شيء من رجل . (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظاً أو معنى وقوله إلا بالأسماء النكرات أى لأنها

(١) قول الشارح اختصت إلخ . قال السيد : أقول ظاهر العبارة أن قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه لمن مع أن استغراق أفراد الجنس كافى فى الاختصاص بالاسم ، وتضمن من إنما هو علة لاستغراق النفى ، إلا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصاً : ثم رأيت الشواهد قاله ما نصه بياناً لهذه العبارة : كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفى الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظاً لا متضمنة معنى من البيانية ، فلزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفى للمذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ وسأأتى عن الورداني ما فى قوله أنهم إلخ .

في بعض الأحيان كقوله :

[٣٠٢] فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن في ذلك إلحاقا لمشابهتها إياها في التوكيد فإن لا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساو للفظ إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل . وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَيْلًا فِي نَكِيرَةٍ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو لا غلام رجل قائم (أَوْ مُكْرَرَةً) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

(تنبيهه) : شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا

التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب إلخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه . (قوله بمن النوية) أي تضمنا لا تقديرًا كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الأحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه إلا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملًا من العاملة عمل ليس للإجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولأن في ذلك إلخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إلخ أو لسلامته مما ذكر ولأن إلخ (قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًا وهذا لا يقتضى وجود النفي أولًا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وإن لتأكيد الإثبات) أي إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيًا كما في القضية المعدولة المحمول نحو إن زيدًا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يجوز تقدم خبرها على اسمها ظرفًا أو مجرورًا (قوله يؤذن بذلك) أي بالحمل (قوله شروط اعمال لا إلخ) شمل الإعمال في عبارته اعمال النصب في المضاف والتشبيه به ، وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في أن لا لنفي الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج

[٣٠٢] هو من الطويل (قوله فقام) عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالا أي يدفع ، من ذاد ذودا . وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفي الجنس ومن زائدة لا فائدة استغراق الجنس . وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخير محذوف وهو نحو حاصل .

سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصًّا ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل . وشذ إعمال الزائدة في قوله :

[٣٠٣] لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لَلَّامَ ذُووُ أَحْسَابِهَا عَمَرًا

السبكي حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بنى اسمها . ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المبنية أيضًا ليست نصًّا في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم ، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقًا . فإن قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصًّا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه وإلا لبنيا ، قلت لا تسلم فقد كما صرح به غير واحد كالروداني وإنما أعربا لمعارضة الإضافة الإضافية وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الأولى فهت من الترجمة : أما الأولان فهت من ظاهر . وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصًّا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولًا للجار لا لما فلا عمل لها حيثئذ . وتكبر الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك الخبر اذكر لإفادته جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر ، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم . وبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم . وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصًّا) أى أن يقصد التكلم نفيه نصًّا ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفي نصًّا فرع عن عمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطًا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذا عمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها فتحققها الإعمال (قوله لو لم تكن إلخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أى امتنع لومهم عمر ابن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من لا نفي أصلًا فتعين أن تكون زائدة . وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور . وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا

[٣٠٣] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هبيرة الفزارى . وغطفان قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد في لا ذنوب لها ، فإن كلمة لا زائدة مع أنها علمت عمل غير الزائدة لأن ذنوب اسمها ولها خبرها . وأصل الكلام لو لم تكن غطفان لها ذنوب . والجملة حال (قوله إذ اللام) جواب الشرط من اللوم وهو العدل . والاحساب جمع حساب وهو ما يعد من المآثر . وأراد بعمر عمر بن هبيرة الفزارى .

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر ، وإن دخل عليها جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ، وشذ جئت بلا شيء بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجبت تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة . وأما نحو : قضية ولا أبا حسن لها و :

[٣٠٤] لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ

وقوله :

[٣٠٥] يَكْذَنَ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله (قوله أو لنفي الجنس) أي مطلقاً عن قيد الوحدة وإلا فالتى لنفي الوحدة لنفي الجنس أيضاً لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض . ولك أن تقول إنها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حيثث اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه (قوله بلا شيء بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حيثث لصيورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وإن كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور أما في المعرفة فجبرا لما فاتها من نفي الجنس ، وأما في الانفصال فتنبهياً بالتكرير على كونها لنفي الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ، ومنه يعلم أن إلغائها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أي هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهد وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير ، فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكلام ودخله الوقص في جزئه الأول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح ، وهيثم بالثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال . وهذا شطر بيت من الرجز (قوله فمؤول) أي بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى

فمؤول ، وعدم التكرار في قوله :

[٣٠٦] أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَتِ شَائِيَةً مِنْ شَائِنَا شَائِي

ضرورة اهـ . واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناها ويسمى مطوًلاً وممطوًلاً أى ممدوداً ، ومفرد وهو ما سواهما

ذلك العلم ، والمعنى قضية ولا فيصّل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى ، والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلاً ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حيثئذ تنكير اسم لا في الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله :

* يَكى على زيد ولا زيد مثله *

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل في أبى الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهراً وعن الثانی بأن الفساد في موضع لمقتضى لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضى ، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل ، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بذلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب . وقوله شائى أى باغضاً خير لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرباط محذوف أى شائته . ومن شائنا متعلق بشائية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أى يعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد ، على أن سم نقل عن الرضى في النداء أن الموصوف بالجملة من التشبيه بالمضاف ، بل صرح صاحب الطمع في النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف ، والمراد بالتمام المتمم .

[٣٠٦] هو من البسيط . أشاء مضارع للمتكلم ، وما شئت مفعوله والتاء مكسورة . وحتى للغاية بمعنى إلى ، ولا أزال منصوب بأن المقدرة واسمه الضمير المستتر فيه ، وحيره هو قوله شائى ، وأصله شائياً بالنصب فرك للضرورة وهو فاعل من الشاء . وهو البفض والشاهد في قوله لا أنت حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلاً منها يجب تكرارها . ومذهب البرد وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقاً واحتجابه . واللام في لما يتعلق بقوله شائى في آخر البيت . وما موصولة ، ولا مهملة عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ ، وشائية خبره ، وهو من المشبهة فافهم .

(قَالَصِبَ بِهَا مُضَافًا) نحو لا صاحب بر ممقوت (أَوْ مُضَارِعَةً) أى مشابهه نحو لا طالعًا جيلًا ظاهر (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (أَلْخَبَرَ أَذْكَرُ) حال كونك (رَافِعَةً) حتمًا . وأما الرفع فقال الشلوين لا خلاف في أن لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هى الرافعة له . وقال في التسهيل إنه الأصح ، ومذهب سيويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلا في الاسم .

(قوله فانصب بها مضافًا) قال سم إنما لم يبين لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف في لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد في المعنى اه وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها ، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فإعراب المضاف لمعارضة الإضافة التى هى من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه . ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو لا أبًا لك ولا أختًا لك ولا غلامى لك ولا يدي لك بناء على مذهب سيويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهى مثل مثلك لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبه أى لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معموله فلم تعمل لا في معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذًا ، وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطى بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدي للتخفيف شذوذًا واللام ومجرورها خبر . وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبًا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والتنون للشبه به (قوله أو مضارعة) جَوَزَ البغداديون ترك تنويه حملًا له في هذا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث : « لا مانع ما أعطيت ولا معطى لما منعت » . قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضًا بجعل مانع اسم لا مفردًا مبنياً والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معادلها محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع إلخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون برفع إن للخبر فلا أولى أفاده الدماميني (قوله فمذهب الأخفش إلخ) دليله أن ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيويه أنه مرفوع إلخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ . وفي التصريح أن

(تفخيه): أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (المفردة) وهو ما ليس مضافاً لا مشبهاً به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحاً) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح . وإنما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل في الدار مبنى على جواب سؤال سائل

العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعها رفع بالابتداء عند سيويه والذي يتجه كما أشار إليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمع وأن العامل في الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تمسحاً وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراداً . وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابق . فإن قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهي الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر . قلت يجاب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً بل هو باق تقديراً ولهذا أثبتنا اسمها رفعاً باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم لقوتها وتخسها عمل الابتداء لفظاً ومحلاً . فتلخص أن ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا . وقد وجه سيويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت في الاسم لقربه . وقال في المغنى الذي عندي أن سيويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل وأما لا رجل ظرفاً بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع الفاضل كذلك . قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيويه في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركباً ما يردده (قوله) تقديم خبرها ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندي نعم ويرشحه قوله . تعز فلا ألفين بالعيش متعاه (قوله فاتحاً له) فتحاً ظاهراً أو مقدراً كما في المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاً قصور سيثير الشارح إليه لعدم ثبوت المثنى والمجموع على حده لأنهما يبينان على الباء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريباً وفي المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتى قريباً في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفاً (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بأن المتضمن

محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار ، وكان من الواجب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ، إلا أنه لما جرى ذكر من السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من قبني لذلك ، وبني على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتح لحفته . هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثني أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلَّا حَوْلَ ۚ وَلَا قُوَّةَ) إلا بالله . وجمع التكسير مثل لا غلمان لك . أما المثني والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبينان على ما ينصبان به وهو الياء

ذلك إنما هو لا نفسها ، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى آخر والتضمن إنما عهد في الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من إنما هو النكرة وهو وجه فينبغي حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسميع فافهم . (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إلخ مرتب على السؤال لأنه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل اجابة سؤال إلخ (قوله أو مقدور) أى مفروض وإنما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع في النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن من قبني لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحيث أن الإعراب المضاف وشبهه لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف كما مر . وقول البعض كلامه كالصريح في أن تضمن معنى من ليس مختصاً بالمبنى غير مسلم واعتراض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن مقتضى البناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله وركب إلخ وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذي يقتضى البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام ينود الناس إلخ . ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع : أصلي وهو المشروط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف . وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف . وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض . فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثاني بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لحفته) ولأنه إعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الإعراب والضمير للغير (قوله فيبينان إلخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه في اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين حقيقتان فقول البعض إنهما غير حقيقتين إنما يأتي على

كقوله :

[٣٠٧] تَعَزَّ فَلَا إِلْقَيْنِ بِالْعَيْشِ مَعَهَا وَلَكِنْ لِيُزَادَ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

وقوله :

[٣٠٨] يُخْشَرُ النَّاسُ لَا يَنْبَنَ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

مذهب القائل بينهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسل وتصير (قوله وقد عنتهم) أى أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب . قال فى التصريح : والجملة أى جملة وقد عنتهم شئون فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى : فأمسى وهو عريان ، وقولهم ما أحدا لا وله نفس أمارة ، وليست حالا خلافا للعينى لأن واو الحال لا تدخل على الماضى التالى إلا كما قاله الموضح فى باب الحال اهـ . قال الرودانى فى قوله لأن خبر الناسخ إلخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما فى التسهيل والهمع أن الخبران كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الإخفش وابن مالك وغيرهما لا يميز اقتران الخبر بالواو وأصلا ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شئون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد إلا الإيجابية وسياق فى باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بأن من شروط عملها أى لا يطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العينى . وقد نقل الشارح فى باب الحال جواز اقتران الماضى التالى إلا بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما إلا فى الدار اهـ وكتب على قوله وقولهم ما أحد إلخ ما نصه فيه أن ما لإبطال نفيها بالـ لا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم إبطاله بالـ لا فخير هذا الناسخ لا يقترن بالواو لها تقدم فأحد مبدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لأنه اسم وخبرها محذوف قبل إلا كما مر فى لا بنين لأن خبر ما يجوز حذفه اهـ وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري . قال فى قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [الحجر : ٤] ، أن ولها إلخ جملة وقت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال . (قوله

[٣٠٧] هذا أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر ، والفاء للتعليل . والشاهد فى قوله جاء بالياء والنون فى حالة البناء الذى كان حقه فى المغرب النصب ، كما فى لا غلامين قائمان ، ولا كائنين فى الدار . وهو تننية ألف بكسر الحززة وهو الأليف ومتعا خبر لا والباء تتعلق به . والمنون الموت . ورواده الذين يردونه وهو جمع وارد . وتتابع ره . والمعنى لا يبقى أحد بعد مضى الألفين ولكن يتبع بعضهم بعضا .

[٣٠٨] هو من الخفيف (قوله يخشر الناس) من الخشر وهو الجمع والناس مفعول ناب عن الفاعل . والمعنى يخشر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل . ولا آباء جمع آب . وقيل ولا أبناء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا بنين . والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثناه كما بنى فى جمع التكسير على الفتح وهو حال كما فى قوله تعالى : ﴿ والله يحكم لا معقب لحكمه ﴾ وخبر لا محذوف (قوله ولا آباء) عطوف عليه والاستثناء مفرغ وقيل قد عنتهم شئون جملة حالية أى أهمتهم شئون جمع شأن وهو الخطب . وقد حرف من روى وقد عنتهم من العلو . ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله عنتهم شئون صفة للبنين . وقد قال الزمخشري فى قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ أن ولها كتاب معلوم جملة واقعة صفة لقرية ، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما فى الحال ، وبهذا يرد على ابن مالك فى قوله لا لا تقع بين موصوف وصفته .

وذهب المبرد إلى أنهما معربان . وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ، ويجوز أيضًا فتحه ، وأوجه ابن عصفور . وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله :
[٣٠٩] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَذَاتٍ لِشَيْبٍ
وقوله :

[٣١٠] لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ
(وَالثَّانِي) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله (أَجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :
[٣١١] لَا أُمُّ إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان) لبعدهما بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قال الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب ييطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنع العينى فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب ، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافي (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة . والجأواء كحمرأ فأوها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأوأ أى السواد لكثرة الدروع . وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثانى) مفعول أول لا جعل لكن سكن الياء ضرورة

[٣٠٩] قاله سلامة بن جندل السعدي وهو من قصيدة بائية من البسيط . وشاب كل شئ أوله ، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعنى قوله فيه نلد ، وهو بنون المتكلم ، والمعنى إنما تكون اللذات والطيب في الشباب . والذي في محل النصب صفة للشباب ، وصدر صلتها محذوف تقديره الذى هو مجد . وعواقبه مرفوع بمجد لأن المصدر عمل فعله . والمعنى إذا تعقب أمور الشباب وجد في عواقبه العز ، وليس في الشيب ما ينتفع به إنما فيه الهرم والعلل ، والشاهد في قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأن اسم إذا كان جمعا بالثنية وتاء يجوز فيه الوجهان الأشهر البناء على الفتح ، نص عليه ابن مالك . قال ابن هشام أنشده ابن مالك :
• أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ •

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب (وقوله فيه نلد) خبران . وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به ، والذي أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَيْدًا ذُو الصَّاعِجِيبِ أَوْدَى وَذَلِكَ شَأْنٌ غَيْرَ مَطْلُوبِ
(قلت) هذا في المفضليات مثل أورده ابن مالك . وفي شرحه يروى ذلك الشباب ولم يتعرض أصلا إلى أن فإذا لا فائدة في التشفيع عليه .
[٣١٠] من هو البسيط ، ولا لثنى الجنس ، وسابغة اسمه . وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح . وهو المختار ، وهو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة ، ولا جأواء عطف عليه وهو بفتح الجيم وبسكون همزة وفتح الواو ممدودا . يقال كتيبة جأواء بينة الجأوأ وهى التى يعلوها السواد لكثرة الدروع . والجأوة مثل الجموعة لون من ألوان الخيل والإبل وهى حمرة تضرب إلى السواد يقال فرس اجأوى ورمكة جأواء . وباسلة بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله تقي المنون) أى ترد الموت عند استكمال الاعمار وهو خير لا فافهم .
[٣١١] هَذَا وَجَدَ كُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ •

(أو منصوباً) كقوله :

[٣١٢] لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً

(أو مُرَكَّبًا) كالأول نحو : ﴿ لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، في

وحذفها للساكين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الأوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأول وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى أى ولا خلة اليوم وتامة قيل * اتسع الخرق على الراقع * وقيل * اتسع الفتق على الراقع * وعلى هذا القال وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر

= نسبه سيبويه في كتابه إلى رجل من مذحج ، وأبو رباح إلى همام بن مرة ، وزعم ابن الاعراب إنه لرجل من بنى عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام . وقال الحاتمي هو لابن أحر ، والأصفهاني هو أضمره بن ضمرة ، وكان له أخ يدعى جنديا وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من الكامل هو منها . ومنها قوله :
وَإِذَا تَكُونُ كَسْرِيَّةً أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْخَيْسُ بُدْعَى جُسُودُ

وأراد بالكريية الحرب ، أو كل أمر فيه شدة . والحيس بفتح الحاء وبالسین المهملتين بينهما ياء آخر الحروف ساكنة . وهو تمر يخلط بسمن واقط ثم يدلك حتى يختلط (قوله هذا) مبتدأ . والصغار بفتح الصاد خبره أى الذلة والهوان ، والو في وجدكم للقسم . أى وحق حظكم وبختكم . ويروى لعمرم والخير محذوف أى لعمرم قسمي أو يميني . والعمر بالفتح يستعمل في القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمنا طويلا ، واللام للتأكيد ، ويعينه تأكيد للصغار ، والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقا . وأم اسم لا النافية ولي خبرها ، وكان تامة ، وذلك فاعله إشارة إلى الأمر الذي استجلب له الصغار . والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجمل عليه ، والشاهد في قوله ولا أب حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس عطفا على محل اسم لا في لا أم لى . فافهم . [٣١٢] قاله أنس بن عباس بن مرداس . ويقال أبو عامر جد العباس . ورواه القال في نوادره اتسع الفتق على الراقع . وقيل الصواب لأن قبله :

لَا مَلَحَ يَتَنَسَّى فَأَغْلَمُوهُ وَلَا يَتَنَكَّمُ مَا خَمَلَتْ غَائِقِي

وكلمة لا لنفي الجنس . ونسب اسمها مبني على الفتح . واليوم ظرف محل الخبر وهو محذوف تقديره لا نسب اليوم حاصل بيننا والشاهد في ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتأكيد عطفا على محل اسم لا السابقة . وقال يونس : هو مبني ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء . وقال الزمخشري هو منصوب بفعل مقدر لا أنه اسم لا .

قراءة أي عمرو وابن كثير . فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل لا مع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحيثئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف

لكل خبر على حدثه أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في زيدا وإن عمرا قائمان ، وأن يقدر لكل خبر على حدثه كذا التصريح والدمامي وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المتبدئين اللذين كل منهما لا واسمها ، وفيه أن الأخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا هـ ببعض تصرف . وكتب الروداني قوله متماثلتان أي لفظا ومعنى فلا يرد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه رفع الخبر في ذلك وفي نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مطلقا ، ولأن قائمان لكونه لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلم يرد كونه معمولاً لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو وقائمان ، فالرفع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ، ولا فرق إلا أن الثانية في أول بحرف العطف . وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له هـ واقتصر في المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فأما الرفع) أي رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها إلخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا . وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميح المتقدم بيانه ، والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا نفعل (قوله فإن محلها إلخ) نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه في المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسميح المتقدم ، وفيه عندي نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر إلا أن يقال النافي والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائما الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين إلخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة ؟ والجواب أن في الكلام تسميحا كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه^(١) فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكك عليه هذا الجواب وإن أشكل على البعض . قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا الملقاة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والملقاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت هـ وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغلبيا . والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام

(١) (قوله والعطف عليه) أي فتكون الأولى مسلطة على ما بعد الثانية . فإن قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضي صحة الاستغناء في إفادة المقصود وهو نفي كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها يحتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد . قلت : كونها لتأكيد النفي لا ينال تأكيده بها يدفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم هـ من خط الشواقي .

والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس . وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وإن رَفَعْتَ أَوَّلًا) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، فالثاني وهو

عنها بخلاف الملقاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة من العمل فى الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدمامينى . وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل . ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سيبويه والمبتدأ الأول الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر ، هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية إلخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ، ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف إلخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز . وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا فى شرح الجامع بإيضاح . ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره . وأما ثانيا فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرد إناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبرة الجمع وغيرهما . ولا فى مبحثنا مركبة فلا عمل فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة لاسمها بأن كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك . وزاد فى التصريح أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذا الزيادة من النظر ما فيها فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وإن كان مبينا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله أما رفعه) وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الأولى مهمة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهمة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسيمه أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه . اقتصر فى المغنى على تقدير خبرين

المعطوف (لَا تَنْصِيَا) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين أما رفعه ، كقوله :

[٣١٣] فَمَا هَجَزْتُكَ حَتَّى قُلْتَ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلٌ
وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

[٣١٤] فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا قَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيْمٌ

عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وإما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذور إن السابقان وكذا إن جعلت معملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن ، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدئين إن كان سيبويه لا يوجب كون لامع اسمها مبتدأ غير معطوف على مبتدأ قبله ، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن ، وهكذا ظهر لي ، ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظهره وجوب خبرين مطلقاً حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب وكلام جملتان ١ هـ (قوله فلا لغو إلخ) اللغو القول الباطل والتأنيم قولك لا خير أئمت والضمير للجنة (قوله في لغو لا حول إلخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسيأتى حكمه في قول المصنف والعطف إن لم تتكرر لا إلخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان ، أو كان أحد الاسمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضاً خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها ، وهذا ما في التنبيه الأول وإن كان الثاني

[٣١٣] قاله الراعى عبيد بن حصين ، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك ، أى ما قطعت حبل ودك حتى تيرأت منى معلنة بذلك حيث قلت لا ناقة في هذا ولا جمل ، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور في هذا المعنى ، ومعلنة حال من الضمير الذى في قلت بكسر التاء . والشاهد في قوله لا ناقة لي في هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كررت كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ ﴾ في إحدى القراءات . وهذه الجملة مقول القول (وقوله ولي) في عمل الرفع لأنها صفة لناقته . وقوله في هذا خبر لا ، ولا جمل عطف عليه ، وخبره مخذوف أى ولا جمل لي في هذا .

[٣١٤] قاله أمية بن أبى الصلت ، وهو من قصيدة الرافى يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها الفاء للعطف . والأصح الواو ، ولا لنفى الجنس ولكنها النيت وأعملت عمل ليس وهو الشاهد . واللغو القول الباطل اسم لا ، وخبرها فيها . ولا تأنيم مبنى على الفتح لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً ، وعند سيبويه فيها خبر لهما ، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر مخذوف . والتأنيم من أئمت إذا قلت له أئمت . والمعنى ولا في الجنة هذا القول (قوله وما قاهوا به أبداً مقيم) تحريف من النحاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَلَا خِيْنٌ وَلَا فِيْهَا مُلِيْمٌ
وَفِيْهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا قَاهُوا بِهِ لَهْمٌ مُقِيْمٌ

أى وفي الجنة لحم ساهرة وبحر ، أى لحم بروجى . والساهرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة . وما موصول مبتدأ . وقاهوا به صلتها وأبداً نصب على الظرف . ومقيم خبره أى الذى يلفظ به مما يشتهون حاصل موجوداً بدا لا ينقطع ولا يغيب .

فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثاني .
(تنبيهان) : الأول أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة . الثاني محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل لا ، فإن لا يمكن صالحاً تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (وَمُقَرَّدًا

تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها ، وإن كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أي اجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً لأن ما بعد الأول إما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر ، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي القسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثاني هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية . إذا سمعت ما تلونه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعني قوله :

* وإن رفعت أولاً لا تنصبا *

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضافاً أو شبه جاز فيه الأوجه الثلاثة (قوله صالحاً لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه) أي بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا بأعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات (قوله ومفرداً) مفعول مقدم لا فتح لأن فاء زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولبنى صفة نعتا ولي صفة ثانية . هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء بارداً عندنا فماء الثاني نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتاً ولا بد من تنوين بارداً لأن العرب لا تركب أربعة أشياء ، ولا يصح أن يكون ماء الثاني تأكيداً لفظياً ولا بدلاً لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاً حتى يكون تأكيداً ولا مساوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظي وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى : ﴿ ناصية كاذبة خاطئة ﴾ [العلق : ١٦] ، وقال في النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضع من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه تأكيداً أو بدلاً بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئاً بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول محذوفاً لدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح

نَعْتًا لِمَبْنًى يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَأَفْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر ، نحو لا رجل ظريف فيها (أَوْ أَصْبِنَ) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفًا فيها (أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلْ) مراعاة لمحل لا مع المنعوت ، نحو لا رجل ظريف فيها (وَوَعَيَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَوَعَيَّرَ الْكَفَرْدَ) وهو المضاف والمشبّه به (لَا تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَأَصْبِنَهُ) نحو لا رجل فيها ظريفًا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر (أَوْ أَلْزَمَ أَفْصِدْ) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر . وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرًا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد

توجيها للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاء في رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو التوكيد اللفظي لا من الإبدال (قوله فافتح) جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبنيًا على غير الفتح كالياء في النعت المثني أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالحمل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبين لأن الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست في المعند كما قاله سم (قوله على نية) أي نية تركيب الصفة مع الموصوف . فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من إلا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشى في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا . وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصبين) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد إلخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه ولو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما يلي الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء إلخ) هذا مفهوم قول المصنف لمبني (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قبل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو الرفع أقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال

(وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا) معه (أَحْكَمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ اتَّعَمَى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله :

[٣١٥] فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح . وأما ما حكاه الأعفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعيين رفعه نحو لا رجل وهند فيها .

(تنبيه) حكم البديل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلاً وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإن لم يصلح له تعيين الرفع نحو لا أحد زيد

لا عمل ليس أو إلغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البديل إلخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى إن كان لفظياً فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التوین وجاز الرفع والنصب اهـ أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبني به أى لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الأندلسى بناء البديل إذا كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لى . قال الرضى وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفى المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازاً بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بناءه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلاً) أى منه أى من الأُحد فوجه الضمير المشترط فى بدل البعض والنصب إما إتياع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها (قوله تعيين الرفع) أى على الإبدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد

[٣١٥] تمامه : * إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ آرْتَدَى وَتَأَزَّرَا *

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة . وذكره سيويه فى كتابه غير معزوة وهو من الطويل . الفاء عاطفة ولا لنفى الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها . وأراد به مروان بن الحكم وبابنه عبد الملك بن مروان . والشاهد فى قوله وابنا حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا . ويجوز فيه الرفع لعدم تكرار لا وقال أبو على : يحتمل أن يكون مثل مروان صفة وأن يكون خبراً ، فإن كان خبراً فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة تقدر الخبر ، ويحتمل مثل النصب على اللفظ والرفع على المحل (قوله إذا) منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتدى خبره وتأزرا عطف عليه ، وأفرد الضمير فهما كما فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا أَوْ هُوَ انْقَضُوا إِلَيْهَا ﴾ . وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه الوزن لقال ارتدى وتأزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة . وروى ابن الأنبارى إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا . ورواية سيويه أولى لأن الأتزان قبل الارتداء والواو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم . فافهم .

وعمره فيها (وأعط لا) هذه (مع همزة استفهام) ما تستحق من الأحكام (ذون الاستفهام) على ما سبق بيانه . وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

[٣١٦] أَلَا فَرَسَانٌ عَادِيَّةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

[٣١٧] أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْئُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

(زيد) منه بدلا البعض والاشتغال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ وإنكار كذا فى الشيخ يحيى والروادى وكلاهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الأحكام) كالاعمال عمل إن وجواز الالغاء إذا تكررت وجواز جواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث التعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الإعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضى والإنكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالإنكار عده منكر قبيحا لا الجحد والنفي (قوله ألا طعان) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان ، أما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية ، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو إسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة بالمعجمة من العدو ضد الرواح . وقوله إلا تجشؤكم أى الناشئ من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتنوير ما يخبر فيه . من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أى انكفاف والشبية وهو لغة حدائة السن . وعند الأطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس

[٣١٦] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب الجاشعى . الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية للجنس ، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها . والطعان من طاعن يطعن مطاعنة وطعانا ، وهو اسم لا وليس لها خبر عند سيويه والخليل ، وعند غيرهما محذوف أى ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان وهو جمع فارس . وفى كتاب سيويه ولا فرسان بواو العطف . وعادية حال من الفرسان بالعين المهملة من العدو ، وقيل بالمعجمة من العدو الذى يقابل الرواح . وقال أبو الحسن بالمهملة أحب إلى للعموم ويروى بالرفع فوجهه إن صح يكون خبرا والاستثناء منقطع . والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء ويقال بالمهملتين من الاحساء . وروى بالرفع على أن ألا بمعنى غير . وقال النحاس هو غلط . والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أى لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنائير . وكنى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من كثرة الأكل . والتنائير جمع تنور وهو الذى يوقد فيه النار . [٣١٧] هو من البسيط . والهمزة للاستفهام ولا لنفى الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار . وهو الشاهد . والارعواء الانكفاف عن التبيح اسم لا وخبره محذوف ، واللام تتعلق به ، والشبية الشباب أى لمن أدبر شبابه ، وأذنت اعملت بمشيب ، أى شبحوخة بعدها هرم أى فناء .

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن المنفى حتى توهم الشلوين أنه غير واقع ، كقوله :
 [٣١٨] أَلَا اصْطَبَارٌ لِّسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قَى الَّذِي لَأَقَاهُ أَمَّا لِي
 أما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله :
 [٣١٩] أَلَا عَمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَأْتُ يَدَ الْغَفَلَاتِ
 فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة

وثلاثين أو أربعين سنة . والمشيبي قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حدّ الشيب والشيب بياض الشعر والمهرم
 كبر السن . شمنى مع زيادة . قال الدماميني : وأذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا إشكال أو عطفا على الصلة
 فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشيبية المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع
 الجملتين فيكفى ضمير شيبته في الربط لأن مجموعهما حينئذ كجملة واحدة . باختصار (قوله ويقل ذلك)
 أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام ونجده خلوه من التوبيخ والإنكار . وقرر البعض العبارة
 بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته . وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون
 المطلوب بها وبالهزمة التعين والانتقاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر .
 دماميني (قوله أما إذا قصد بالاستفهام) أى مع لا إذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتين . وقوا
 بالاستفهام أى بالهزمة التى للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى ع
 لا أفاده الروداني (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب في جواب التمني أثأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر
 لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الروداني بأن كون
 بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أو جب أيضا أن لا يكون لها اسم فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك
 باطل . قال والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلم والافتسليط التمني على مجرد الاسم

[٣١٨] نسبه بعضهم إلى قيس بن الملوح . وذكر موضع سلمى ليلي ، وهو من البسيط ، والمعنى ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه
 أمثالى من الموت ينتفى الصبر من هذه المرأة ، أم لها ثبت وجلد ، وكنى عن الموت بما ذكره تسليها لها . والشاهد في قوله إلا اصطبار
 حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي والحرفان باقيا على معنييهما وهو قليل حتى توهم الشلوين إنه غير واقع وبه رد عليه (قوله
 لسلمى) يتعلق بالخبر المحذوف ، رام متصلة معادلة للهزمة عطف بها الجملة على الجملة ، وجلد مرفوع بالابتداء ولها خبره ، وإذا
 للظرف والذي مفعول الاق ، وأمثال فاعل لاقاه .

[٣١٩] هو من الطويل . ألا كلمة واحدة للتمنى ، وفيه الشاهد حيث أريد بها التمني ، وقيل الهزمة للاستفهام دخلت على لا التي
 لنفى الجنس ولكن أريد به التمني فيبقى للاستفهام ما كان لها من العمل . أو لكن ليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا ، فقوله عمر اسمها
 مبنى على الفتح ، وولى جملة وقعت صفة له ، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى ، ورجوعه مرفوع بالابتداء أو على الفاعلية .
 قوله فيرأب بالنصب جواب التمني مقرون بالفاء من رابت الإباء إذا شعبته وأصلحته ، ومادته راء وهزمة وباء موحدة . قوله ما أثأت
 يد الغفلات في محل النصب على المفعولية وما موصولة ، وأثأت أى أخرمت ، ومادته ثاء مثناة وهزمة وتاء مثناة من فوق ، ويد
 الغفلات فاعله ، والجملة صلة والعائد محذوف أى ما أثأته . واستعار للغفلات التى هى جمع غفلة يد تشبها بمن يكتسب أشياء
 بيده .

محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والمبرد ، ولا حجة لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة ورجوعه فاعلاً ، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .
(تنبيهه) : تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو :

دون معنى فيه لا يعقل والمعقول إنما هو تمنى المعنى في الاسم فيلزم كون المعنى خبراً اهـ وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلة فلم يحتاج إلى خبر فلا يرد قوله وإلا فتسليط إلخ . والحاصل أن ألا ماء كلام محلا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ (قوله وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالمجردة من الهزة واستدلا بالبيت لأن مستطاع إما خبر للـ أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع ، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأيا كان يطل المذهب الأول . قال في الهمع : والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا حجة لهما) أى للمازني والمبرد (قوله خبراً) أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها ، وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلاً أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى محل نصب اتباعاً لحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى . وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحيث فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازاه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه اهـ سم أو يقال هو من وصف المنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخراً عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف ، وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضاً لأن جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية ، وسأقضى فى باب النداء جواز نحو يا حليماً لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف . هذا . وبحث الرودانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكابرة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل فى أن التمنى إنما هو استطاعة ورجوع عمر ولى ، فيكون مستطاع خبراً ولا يعقل أن التمنى هو العمر المدير المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها فى الأصل من هزة الإنكار الإبطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بيينة كذا فى المغنى والدماميني عليه . قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾ [هود : ٨] ، وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو : ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة : ١٣] ، وقوله :

[٣٢٠] أَلَا رَجُلًا جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ بُيِّنَتْ

تركيب فيها ا هـ . (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخله في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أى ولو تقديرا كما في البيت ، ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله ألا رجلا إلخ) بعده :

ترجل لمتى وتقم بيتى وأعطيا الإنساوة إن رضيت

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاء قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاء يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفתاحية فلا يكون البيت شاهدا المدعى الشارح . ثم رأيت في الدماميني على المغنى . ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة . وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبينت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة . وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿إِنْ أَمْرُؤُ هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى وتؤن الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء . والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عوناً له على استخراج الذهب من تراب معدنه . وقوله تبين بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله في البيت الثانى ترجل لمتى إلخ . وقيل بضم التاء من أبأت أى تبينتى عندها . وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى . واللمة بكسر اللام هى فى الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمعة بضم الجيم .

[٣٢٠] هذا من أبيات الكتاب وبعده :

تُرْجَلُ لِمَتَى وَتَقْمُ بَيْتَى وَأَعْطِيَا الْإِنْسَاوَةَ إِنْ رَضِيتِ

قال الأزهرى ، هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وهما من الوافر ، وألا ههنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناها طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث ، ورجلا منصوب بمقدر تقديره ألا ترونى رجلا ، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أى ألا جرى الله رجلا جزاء الله . ويروى رجل بالجر على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن . وتبين بفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل ، واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله ترجل فى البيت الثانى . ويقال بضم التاء من أبأت ، يقال غابت فلانة عن منزلها فتبينت عندها ، وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح . وقال ابن هشام اللخمي فى شرح أبيات الجمل : هو تبين بئامثلة والعرب تقول بئت الشيء نابرو بئته بيتا إذا استخرجته ، فأراد امرأة =

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَيْرِ) جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمَرَادُ مَعَ سَقُوطِهِ ظَهَرَ) بقرينة نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فُزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبا : ٥١] ، ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره . قال حاتم :

[٣٢١] وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنْ أَوْلَادِهِ مَصْبُوحُ

وقوله وتقم بيتي بضم القاف أى تكنسه . والأثاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الحراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الأولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الأظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فما يوهمه قوله وفي الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الأولى غير مراد . ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الأخيرتين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) إلا أنهما انسلخا عن المعنى الأصل (قوله إسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد إلا رسول الله . وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستكلم على القولين في الاستثناء . فإن قلت البديل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر إلى المبدل منه سبيلة فيفيد التركيب ضد المطلوب . قلت : النسبة إنما وقعت للبديل بعد نقض النفي بإلا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفي إثبات أفاده الدماميني (قوله إذا المراد) بإذا الشرطية أو إذا التعليلية والشرط أول لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وإنما إلى ربنا لمنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته إلى حاتم . والحرف النافذة المهزولة وقيل المسنة . والمصرمة بفتح الراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع

= تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن . وهذا وهم فاحش منشأ من عدم الاطلاع على البيت الثانى . وكذا وهم الاعلم في تفسيره الراوية بقوله طلبها للمبيت إما للحصول وإما للفاحشة . والترجيل من رجلت الشعر إذا سرحته . واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن ، فإذا بلغ المنكيين فوجمة . والأثاوة بكسر الهمزة الحراج .

[٣٢١] زعم الرمحشري أنه لحاتم . وأورد في الفصل عجزه فقط . وهذا مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر . وقد أوردته سيويه والجرمى وأبو على وابن الناظم وغيرهم هكذا . وقيل سلم الرمحشري من هذا الغلط ولكنه غلط في نسبته إلى حاتم كما غلط الجرمى في نسبته كله لآبى ذؤيب . والصواب أنه لرجل جاهل من بنى التبيت اجتمع هو =

(تفنييه)*: ندرس من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، من ذلك قولهم : لا عليك ، يريدون لا بأس عليك ا هـ .

(خاتمة)*: إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [الصافات : ٤٧] ، ﴿ توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾ [النور : ٣٥] ، وجاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً . وأما قوله : [٣٢٢] وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّثْلُ مَنْحَلَةٍ لِفَيْرَتَا حَيَاثُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ وقوله :

[٣٢٣] بَكَثَ جَزَعًا وَأَسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا وقوله :

[٣٢٤] قَهَزْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعَصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ فضرورة والله أعلم .

لبنها ليكون أقوى لها . والولدان جمع وليد من صبي وعبد . والمصبوح اسم مفعول من صحبته أى سقيته الصبح وهو الشراب صباحا . وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب لـخ) كما ندر حذفهما معاً في قوله لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله إذا اتصل بلا خبر لـخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكره أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله نفع) أى لا نافية ويحتمل أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه .

= وحاتم والناطقة الديباني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لما قدمت حاتما عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هَلَا سَأَلْتُ النَّبِيَّيْنِ مَا حَسْبِي عِنْدَ الْبُشَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَزَدَ جَاوِزُهُمْ خَرْفًا مُضْرَمَةً فِي الرُّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْبَرُهَا وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وهي من البسيط . النبيون جمع نبى نسبة إلى نبت وهو عمرو بن مالك ابن أوس . والجازر الذى ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذ لا يكون للحى جازر واحد عادة وهو فاعل رد . وحرفا مفعوله وهى الناقة المهزولة . وقيل المستنة ومصرمة صفتها ، يقال ناقة مصرمة إذا قطع طياها لبيس الاحليل اللبن ليكون أقوى لها . ويروى مضرة أى مهزولة من الضمر وهو الهزال والشاهد في الشرط الثانى حيث ذكر فيه خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره . والأصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب ويروى وفي الانقاء جمع نفى بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه غ أو شيء من دسم (قوله تمليح) أى شيء من ملح أى شحم سمى بالملح تشبيها له به . واللقاح جمع لقوح وهى الناقة الحلوب . والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشد ضرع الناقة لللا يرضعها ولدها ، وإنما يلقى إذا لم يكن ثم در . والولدان جمع وليد وهو الصبي والعبد . ومصبوح من صحبته إذا سقيته الصبح وهو الشراب بالغداة .

[ظن وأخواتها]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . وهي على نوعين : أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار

[ظن وأخواتها]

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه في البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدأ والخبر) يشكل عليه حسب أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصبرت الطين خزفا . وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الأخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الأخبار في ثانيهما باعتبار الأول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أى أنهما متحدان أو أن المرئى الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الأخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ، ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها تعدت إلى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبتل الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبتل الثاني أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء هـ مع . ولأخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن

إلى الأول بقوله (الصَّبَّ يَفْعَلُ الْقَلْبُ جُزْأَيَّ ابْتِدَاءً) يعنى المبتدأ والخبر (أَغْنَى) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله :

[٣٢٥] رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [الماعراج : ٦] ، أى يظنونونه ونعلمه ، فإن كانت بصيرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رثمه تعدت إلى واحد . وأما الحلمية فستأتى و (نَحَالَ) بمعنى ظن كقوله :

ما لا يجوز الغاؤه كهـب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) أى التضمنية^(١) (قوله جزأى ابتداء) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى عن هذه الأفعال ولثانيهما الأقسام والأحوال ما لخبر كان ا هـ . قال الدمامينى : فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء : وجدت الناس أخير تقله ، فعل إضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخير تقله كما أول قول الشاعر : * وكوى بالمكارم ذكرينى * بأنه خبر معنى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم إلخ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه يعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل فى الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقائى عن الرضى (قوله يرونه) أى يظنون البحث ممتعا ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول . قال الشيخ يحيى : لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين . وقال الرضى : لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كراى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنيين هذا الاستعمال ا هـ . وهذا صريح فى جواز

[شواهد ظن وأخواتها]

[٣٢٥] قاله خلدش بن زهير . وهو من قصيدة من الوافر . ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد ، فلذلك يقتضى مفعولين أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل ، ومحاوله تمييز أى من حيث المحاولة أى القدرة والطاقة ، وأكثر بالنصب عطف على أكبر ، وجنودا تمييز .

(١) (قوله أى التضمنية) أى فى الجملة فلا يرد زعم على بعض الأقوال (قوله نقله) قال الشيخ المدائنى فى باب التوابع قل يقل كرمى يرمى ، وقلى يقل كرمى يرمى ا هـ .

[٣٢٦] إخالك إن لم تلصض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من التوجد
وبمعنى علم وهو قليل كقوله :

[٣٢٧] دعائي الغواني عمهن وخلتي لي اسم فلا أدعى به وهو أول
فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله :

[٣٢٨] علمتك الباذل المعزوف فاتبعت إليك بي واجفات الشوق والأمل
وقوله :

[٣٢٩] علمتكم متناً فلسك بآمل نذاك ولو ظمان غرثان عاريا

استعمال أفعال هذا الباب متعددة إلى واحد هو مصدر ثاني الجزعين مضافاً إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجزز الاختصار عليه في العبارة . وفي الدماميني ما يخالف ذلك وعلة بأن المضاف إليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الأفعال مستدعية في المعنى لشئتين يتعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كاللزمة للآخر وهو قابل للبحص وما قدمناه عن الرضى أو جه فتأمل (قوله أصاب رثته) بالهمز عضو ذو شعبتين في القلب (قوله إخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هو مفعوله الثاني ، تغضض الطرف أى تكفه ، يسومك أى يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعائي) أى سمائي الغواني جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل ، وخلتني الياء مفعول أول وجمله لى اسم مفعوله الثاني . وقوله فلا أدعى يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى أى أفلا أدعى به وهو اسم لى وجمله وهو أول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشىء واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطة (قوله أو ظلع) من باب نفع كما فى المصباح أى عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو

[٣٢٦] هو من الطويل . إخالك أى ظنك وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين : أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمزة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بنى أسد من خال يخال خيلاً وخيلاً وخيلاً وخيلاً فها هو خال الشىء خيلاً ، والأمر خل كدع (قوله إن لم تغضض) الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أى عشق وحب إن لم تنم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام (قوله يسومك) أى يكلفك الهوى جملة فى محل الجر لأنها صفة هوى وما لا يستطاع مفعول ثان أى ما لم يقدر عليه ، ومن الوجد بيان لما وهو شدة العشق من وجدت بفلاتة وجدا إذا أحببتها حباً شديداً .

[٣٢٧] قاله النمر بن تولب الصحابى رضى الله عنه وهو من قصيدة من الطويل . الغواني جمع غانية بالغين المعجمة وهى المرأة التى غنيت بحسنها وجمالها . ويروى العذارى جمع عذراء وهى الجارية التى لم يمسه رجل وهى بكر ، وهو فاعل دعائي ، وقد جاء تذكير الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقى ، فحكى سيبويه قال فلاتة ، وما قيل أنه ضرورة لا بصح . ورواه أبو على دعاء العذارى عمهن والتقدير أنكرت دعاء العذارى إياى عمهن أى تسميتهن إياى بالعم والشاهد فى خلتي فإن خال فيه بمعنى اليقين أى خلتي نفسى . والمعنى تيقنت فى نفسى أن لى اسماً كنت ادعى به وأنا شاب . قوله اسم مبتدأ أولى مقدما ما حيره والحيلة فى محل النصب على المفعولية ، والتقدير تيقنت أن لى اسماً فلا ادعى به أى فلم أسمي به وهو أول أى والخال أنه أول أى الاسم الأول الذى كنت ادعى به ، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعى به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لهن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب . [٣٢٨] هو من البسيط . الشاهد فى علمتك حيث نصب علمت مفعولين أحدهما الكاف والآخر الباذل المعروف . ويجوز فى المعروف الجر بالإضافة والنصب على المفعولية ، والقاء للتعليل ، وبى صلة انبعثت فى محل النصب على المفعولية ، وإليك حال معترض =

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُوهُنَ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة : ٦٠] ، فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة . وأما التي بمعنى عرف فستأق (وَجَدَا) بمعنى علم نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومصدرها الوجود ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان . وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة . و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان كقوله :

[٣٣٠] ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّدْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] ، وأما التي بمعنى اتهم فستأق (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت كقوله تعالى : ﴿ يَحْسِبُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءُ مِنَ التَّعْلَفِ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] ، ﴿ وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُوَ رَقُودٌ ﴾ [الكهف : ١٨] ، وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله :

[٣٣١] حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفي مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال ،

الجر بإضافة الباذل إليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أى معددا للنعم . والندى الجود . والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتححتين فمتعد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الأولى وجد بتثنية الواو ، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (قوله إن شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أى اتقدت ، صالبا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها ، فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقوا ربهم) التلاوة : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] ، ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم

= بينهما ، واجفات الشوق فاعل انبعث أى دواعيه وأسبابه المشوقة إلى الانبعث إلى أجل معروفه ، والشوق نزاع النفس إلى الشيء والأمل بالجر عطف على الشوق . والتقدير علمتك صاحب الإحسان والكرم فلأجل ذلك انبعثت إلى واجفات الشوق قاصدة إليك . [٣٣٠] هو من الطويل . الشاهد فيه ظننتك فإن ظن فيه يحتمل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان ، والغالب فيه هو الثاني كباب حسب وخال ، ومفعوله الأول الكاف والثاني صالبا ، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت والحرب أشبها شبا وشبوا إذا أوقدتها ولظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أى نارها . والفاء في فعدت تصلح للتعليل من عرد الرجل بالتشديد انهزم وترك القصد ، والمعرد فاعل منه وهو المنهزم والباقي ظاهر .

[٣٣١] قاله ليد بن ربيعة العامري ، وهو من قصيدة من الطويل ، الشاهد في قوله حسب حيث جاء بمعنى علمت ، ونصيب مفعولين : أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولقطة خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ورباحا نصب على التمييز أى من حيث الربح والفائدة ، وإذا للظرف ، وما زائدة ، والمرء مبتدأ ، وأصبح ثاقلا خبره ، وثاقلا نصب لأنه خبر أصبح ، أراد ميتا لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلا كالجماد .

ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمخسبة ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أى ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ غَلَد) بمعنى الرجحان ، فالأول كقوله :

[٣٣٢] زَعَمْتُ شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ . إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ ذِييًّا

ومصدرها الزعم . قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا . وقال الجرجاني هو قول مع علم . وقال ابن الأنباري إنه يستعمل في القول من غير صحة ، ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب ، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس

ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرها كذا في القاموس ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمخسبة والمخسبة) أى يفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بثلاث الزاى كما في القاموس (قوله قال السيرافي إلخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل منافي للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الأنباري ليقابل بكل منهما القول الأول أما مقابله بكلام الجرجاني فلاشترط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل ، وأما مقابله بكلام ابن الأنباري فلاشترط ابن الأنباري عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد ، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجاني التباين بناء على المراد بالاعتقاد في الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الأول وقول ابن الأنباري العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم .

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق . وأما بين قول ابن الأنباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لأن المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشترط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد . وتقدير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فإن كانت بمعنى تكفل إلخ) عبارة المجمع فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ . وفي القاموس

[٣٣٢] قاله أبو أمية الحنفى واسمه أوس . وهو من قصيدة من الحفيف . الشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيئا ، والباء في بشيخ زائدة وهو خير ليس ، ومن يدب أى من يدرج في المشى رويدا ، ودييا نصب على المصدرية .

تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فهي لازمة .
(تقنيته) : الأكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾ [التغابن : ٧] ، وقوله :

[٣٣٣] وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ
والثاني كقوله :

[٣٣٤] فَلَا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (حججا) بمعنى ظن ، كقوله :

[٣٣٥] قَدْ كُنْتُ أَخْبُجُ أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلُمْتُ بَنَاتِي يَوْمًا مُلِمَّاتٍ
فإن كانت بمعنى غلب في المحاجة أو قصد أو رد تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى

الزعم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فضعف الجدل كما في الصحاح (قوله إلى أن) أى المشددة والمخففة منها بدليل الأمثلة ، وكزعم في أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبمعكسهما هب فإن تعديده إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهري والحريزي كذا في المغنى والدمامي (قوله والثاني) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أولى أى مخالطك في حال الغنى . والعدم كفيل : الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه فمعنى ثقة وثوق الملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله في المحاجة) : في القاموس حاجيته محاجة وحجاء فحجوته فاطنته فغلته (قوله أورد) أى أو ساق أو حفظ أو كتم كما في التسهيل (قوله دريت)

[٣٣٣] قاله كثير بن عبد الرحمن ، وهو كثير عزة ، وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف وقد للتحقيق والشاهد في زعمت أنى حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وأن كثير نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾ وقوله أنى مع اسمها وخبرها سد مسد مفعول زعمت ، والضمير في بعدها العزة ، ومن استفهامية مبتدأ وذات خبره وبأعز معترض بين الموصول وصلته وأصله يا عزة رحمت .

[٣٣٤] قاله النعمان بن بشير الأنصاري له ولأبيه صحيفة رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنهى وتعدد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل ، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى والآخر شريكك والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به ههنا الصاحب أو الخليف . والعدم بضم العين : الفقر .

[٣٣٥] قاله نعيم بن أمي مقبل فيما زعم ابن هشام ، ونسبه في الحكم لأبي شبل الأعراي ، وهو من البسيط . وأحجج بمعنى أظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما أباه عمر والآخر أخا ثقة . ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو بتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك ، وحتى الغاية بمعنى إلى ، والملمات النوازل جمع ملمة أى كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل ، وبنا في محل النصب على المفعولية ويوما على الظرفية وملمات فاعل ألت .

أقام أو بخل فهي لازمة و (قَرَى) بمعنى علم كقوله :
 [٣٣٦] ذَرَيْتَ الْوَقَى الْعَهْدِيَا عُرْوًا فَاعْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَقَاءِ حَمِيدٌ
 والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة النقل
 تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالياء نحو : ﴿ قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم
 به ﴾ [يونس : ١٦] ، وتكون بمعنى ختل أى خدع فتعدى لواحد نحو دريت الصيد
 أى ختلته (وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَبَدَ) فى المعنى نحو : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
 إناثا ﴾ [الزخرف : ١٩] ، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو :
 ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ [الأنعام : ١] ، وتقول جعلت للعامل كذا والتي بمعنى
 أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التي بمعنى صير فستأتى (وَهَبَ) بلفظ الأمر بمعنى

الناء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوقى مفعول ثان مضاف
 للعهد أو ناصب أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى
 دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والأكثر فيه إلخ) عطف
 على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والأكثر إلخ أى الكثير إذ لا كثرة فى الاستعمال الأول (قوله فإن
 دخلت عليه همزة النقل إلخ) محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة
 مفاعيل نحو قوله تعالى : ﴿ وما أدراك ما القارعة ﴾ [القارعة : ٣] ، فالكاف مفعول أول والجملة
 بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام . ولا يبعد عندى منع التقيد وجعل الجملة سادة مسد
 الثانى المتعدى إليه بالحرف لما فى الجمع والمغنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى إليه بالحرف فتكون فى
 محل نصب بإسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد
 الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سياتى إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم
 لا عن الدليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الأطول . ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد
 نقل فى الجمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح
 الكافية أى اعتقدوا . وقال ابن الناظم : أى ظنوا . وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى
 فاتمثيل بالآية مبنى على غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت إلى واحد) أى بنفسها فلا ينأى أن جعل
 بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب

[٣٣٦] هو من الطويل . ودريت مجهول من درى إذا علم . وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين : أولهما الناء نائب مناب الفاعل
 والآخر الوقى . وله استعمالان أغلبهما بالياء نحو : ﴿ ولا أدراكم به ﴾ ويعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين
 بنفسه كما فى البيت . ويجوز فى العهد الخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أى
 العهد منه ، فأرجحها وأضعفها الرفع ، وباعرو منادى مرخم أى عروة ، والفاء فى فاغتبط جواب شرط محذوف لأن التقدير
 إذا دريت الوقى العهد فاغتبط من القبطه وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد . والفاء فى فإن
 للتعليل والباء تتعلق بالخبر أعنى حميد أى بوقاء العهد .

ظن ، كقوله :

[٣٣٧] فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهِنِي أَمْرًا هَالِكًا
أى اعتقدنى و (تَعْلَمُ) بمعنى اعلم ، كقوله :

[٣٣٨] تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ بَلُطَفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله :

[٣٣٩] فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَأَنْتَ قَاتِلُهُ
وقوله :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وفى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلّموا فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد . فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع : الأول ما يفيد فى الخبر يقيناً وهو ثلاثة : وجد وتعلم ودرى . والثانى ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة : جعل وحجا وعد وزعم وهب . والثالث ما يرد للأمرين والغالب

أمرًا من الهية (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الجمع أو أراد بالظن فى قوله سابقاً بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله وإلا تضيعها أى هذه الوصية فإنك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالاتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأتى فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله

[٣٣٧] قاله ابن همام السلولى . وهو من التقارب . المعنى قلت يا أبا خالد أجرنى وأغتنى وإن لم تجرنى فظننى من المالكين . وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف ندائه (قوله وإلا) أصله وإن لم ففعل الشرط محذوف وجزاؤه فهينى ، وهب ههنا بمعنى الظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله امرأ .

[٣٣٨] قاله زياد بن سيار . وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله ، ولكن أكثر استعماله فى أن وبدونها قليل ، واحد المفعولين شفاء النفس . والآخر قهر عدوها (قوله فبالغ بلطف) عطف على تعلم والباقي ظاهر .

[٣٣٩] قاله زهير بن أبى سلمى . وهو من قصيدة من الطويل . الراو للتعطف على ما قبله ، وتعلم بمعنى اعلم . وفيه الشاهد كما فى البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا ، ومنه فى حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلّموا وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى تعلم ، وإلا مركبة من أن ولا وليست للاستثناء . وقوله فإنك قاتله ، جواب الشرط . والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مفترًا .

كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم . والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن وخال وحسب .

(تفصيله) : إنما قال أعنى رأى إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم ، ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التصيير (وَأَلْتَى كَصَيِّراً) من الأفعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ واتخذ ووهب وترك ورد (أَيْضًا بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :

[٣٤٠] فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَاكُولٍ

كصير (تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقليل أصار كما فى التسهيل . وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل إلخ) إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو ضرب العامل فى المثل نحو : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً ﴾ [النحل : ١١٢] ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يس : ١٣] ، لكن الذى اختاره المصنف فى تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ فى نحو : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٠١] ، فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ لأن الظرف لابد أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره ، وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلاً فى ذلك ، وأن الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورأى وأجلست عمراً أمامى وهو بعيد جداً ، ثم رأيت الفاضل الرودافى قال : ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى إذ لا شك فى ضحة أبصرت الهلال فى السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل . فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد ، وتارة يحوى المفعول كالذى مر ، وتارة يحويهما معا كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف ماكول) هو عجز بيت من السريع الموقوف ، فلام ماكول ساكنة وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيداً لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها

[٣٤٠] قاله رؤبة بن العجاج . وصدرة :

* وَلَجِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ *

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين . الشاهد فى صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التى تنصبهما . كجعل واتخذ أحدهما المفعول الثابت عن الفاعل ، والآخر مثل ، وفيه شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف فى كعصف وهو بقل الزرع ، وماكول بالجر صفته .

ونحو : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] ، ونحو : واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴿ [النساء : ١٢٥] ، وكقوله :
 تَخِذْ مِنْ غَرَارٍ بِأَثَرِهِمْ دَلِيلًا [٣٤١]
 وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو : ﴿ وتركتنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وقوله :
 [٣٤٢] وَرَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْتَنِي عَنِ الْمَسْحِ شَارِبَةً
 ونحو : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا ﴾ [البقرة : ١٠٩] ، وقوله :
 [٣٤٣] قَرَدٌ شُعُورُهُنَّ السُّودُ بَيْضًا وَرَدٌ وَجُوهُهُنَّ الْبَيْضُ سَوْدًا

مثل . وأجيب كما في الروداني بأنه نظير لا أبا لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور . والعصف زرع أكل حبه وبقي تبته وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة ، أثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع إلى الحدثان في البيت قبله وهو قوله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمعان له سمودا
 والحدثان بالكسر كما في القاموس ، وحدثان الأمر ابتداءه ، وحدثان الدهر كما هنا تجديد مصائبه . وفي العيني ما يقتضى أنه محرك مثنى لأنه فسرته بالليل والنهار ، وعليه فالضمير في فرد للمقدار ، وسمعان بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن . وقال العيني بالبناء للمفعول ، ثم قال : والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ ففى كلامه تناف لأن فاعلا اما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتحليل) (لغ) المناسب لما قبله من قوله : والتي

[٣٤١] تمامه : * وَفَرَّوْا إِلَى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي *

قاله أبو جندب بن مرة الهذلي . وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد في تخذت بفتح التاء وكسر الحاء حيث نصب مفعولين ، وهو بمعنى اتخذت : أحدهما غراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخر زاي معجمة اسم واد وقد حرف من فسرته بأنه اسم رجل وصحف من قال في آخره نون وهو موضع بناحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلا . وأثرهم نصب على الظرف معنى عقيهم ، والضمير في فروا يرجع إلى بنى لحيان في البيت السابق ، وكذا في أثرهم ، وكلمة في بمعنى إلى كما في قوله تعالى : ﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾ أى إلى أفواههم واللام في ليعجزوني للتحليل وهو منصوب بأن المقدرة فافهم .
 [٣٤٢] قاله فرعان بن الأعراف . وهو من قصيدة من الطويل قالها في ابنه منازل . والضمير في ربيته يرجع إليه ، وحتى للاقتداء وإذا في موضع نصب والعامل فيه جوابه ، والتقدير حتى إذا ما تركته ، ويجوز أن تكون حرفا جارة ويكون ذا في موضع الجر على ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش ، وما رائدة ، والشاهد في تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعى مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخا القوم . وقيل هو حال من الضمير المنصوب في تركته . وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة في اللفظ لكنه لا يعنى به قوما بأعيانهم وإنما يريد تركته قويا لا حقا بالرجال . فعلى هذا لا استشهاد فيه . وفي ولو واستغنى وجهان العطف والحال .

[٣٤٣] قاله عبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الياء الأسدى من قصيدة من الوافر . الفاء للعطف والضمير في رد يرجع إلى قوله بمقدار في البيت الذي قبله وهو :

(وَلَمْ يَخْصُصْ بِالتَّعْلِيلِ) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْغَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لأن متناوئها في الحقيقة ليس هو الأشخاص ،

كصبرا * أيضا بها انصب مبتدأ وخبر * أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيًا للمجهول ويرجع الأول قوله اجعل كل ماله زكن . وقوله وانو ضمير الشأن ، وقوله وجوز الإلغاء وقوله والنزم التعليق بناء على أن الرواية في هذين الأمر كما هو المشهور . ثم التخصيص إضافي أي بالنسبة هب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور . ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفه أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق : ٧] ، وظننتي داخلا ، وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالما . قال ابن كيسان نعم والأكثرون . لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجلة ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضربتي مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [النحل : ٤٤ ، القصص : ١٦] ، وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران . أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشئ واحد وقيل لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول ، فلو قالوا ضربتني مثلا لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافا إلى الأول فجاز فيها ذلك ، وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره أن أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا فلا يجوز ظن قائما ولا زيدا ضرب ترديد نفسه وضرب نفسه ، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما إلا هو وما ضرب عمرا إلا هو هذا حاصل ما في الجمع مع زيادة من الدماميني . وفي المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بَجْدَعِ الثَّغْلَةِ ﴾ [مريم : ٢٥] ، ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، أي إلى نفسك ونفس (قوله وذلك) أي تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والإلغاء ثابت لأن إلخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيرا كتأثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لأنك إذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن

رَمَى الْخَدْنَانِ نِمْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِبَقْلَدَانِ سُبْدَنَ لَسُ مُمُوْدَا

وفيه الشاهد في الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صر : أحدهما شعورهن والآخر بيضا ، وكذا في الشطر الثاني . والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والخدنان الليل والهار (قوله سمدن) على صيغة المجهول أي احزن واسكن . والسامد الساكت ، والخزین الخاشع . وفيه من من البديع العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ، وهو على وجوه منها أن يقع بين متعلقين فعلين كما في قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض في الجملة الأولى وأخره عنه في الثانية .

ولأنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين ، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قليبين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله (وَالْأَمْرَ هَبَ قَدْ أَلْزَمًا كَذَا تَعَلَّمْ) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ وهو هب (وَلِغَيْرِ الْمَاضِ) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (مِنْ * سِوَاهُمَا) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ) أى للماضى (زُكِّنْ) أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو ظن زيدا قائما ، ويا هذا ظن زيدا قائما ، وأنا ظان زيدا قائما ، ومررت برجل مظنون أبوه قائما ، وأعجبني ظنك زيدا قائما ، ومن جواز الإلغاء فى القليبي وتعليقه على ما ستراه (وَجَوَازُ الْإِلْغَاءِ لَا فِي) حال (الْأَيْتَادِ) بالفعل

متعلقها الأحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها . وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فإن متناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى غيرهما أى فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لكلا مجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات ، فلا يقال إن تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالأولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الأعلام وذهب غيره إلى أنها تنصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانا خارج . قال سم : وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول إلخ) يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يميزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماضى) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أنى به لبيان الواقع أى اجعل كل الأحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع إلخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قليبي لا يخفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القليبي) قيد به لاحراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

بل في حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور : الأولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حيثئذ سواء كقوله :

شَجَاكَ أَظُنَّ رَبُّنَا الظَّاعِينَ [٣٤٤]

فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما سيأتي من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الإلغاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده للإلغاء ويقبل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذلك أي الظن منطلق وزيد ظننته أي الظن منطلق ، ورأيت بخط الشنواني على هامش شرح التسهيل الدماميني نقلا عن سم ما نصه : ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء قيدان أحدهما المصنف : أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الإلغاء . الثاني أن لا ينفي الفعل فإن نفي امتنع فيمتنع نحو زيد قائما لم أظن لبناء الكلام على النفي ، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذي ذكره المرادى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد ١ هـ أي يؤيد منعه منافاة بناء الكلام على النفي للإلغاء وبقول الشاعر :

* وما إخال لدينا منك تنويل *

على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطي في نكتة عن أبي حيان شيخ المرادى . قال سم : وينبغي أن يكون كاللام غيرها من المعلقات ١ هـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد قائم (قوله وصدق ذلك) أي قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شيء كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أي لأن العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظي أقوى وإن توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليق لا يجري في نحو قول الشاعر شجاك إنلخ على تقدير الشارح الآتي إذ ليس فيه على تقديره عامل معنوي كما ستعرفه وإنما يجريان في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أي أحزنك ربع الظاعين أي منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع إنلخ) مفاد كلام الشارح تعين الإلغاء على رفع ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه

[٣٤٤] تمامه :

* وَلَمْ نَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ *

هو من الوافر . شجاك أي أحزنك من الشجو والربع الدار بعينها ، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك ، وأظن معترض بينهما . وفيه الشاهد حيث ألقى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على أنه مفعول أول لا ظن وعلى أن شجاك في محل النصب على أنه مفعول ثان مقدما ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديرا . ولم تبعأ لم تلفت حال . والألف في الظاعين أي الراحلين ، والعاذلين أي اللاتمين للشبايع .

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أجزنك ، وأظن لغو وينصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم . الثانية أن يتأخر عنهما والإلغاء حيثئذ أرجح كقوله :

[٣٤٥] آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يَرِ هَبْكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ
الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيذا قائما
والاعمال حيثئذ أرجح . وقيل واجب . ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش

خلاف بين بصرى وكوفى . وأما قول المصنف فى تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل يصلح مرفوعاً له لا المرفوع بالفعل ، وكيف يدعى على أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العامل فعلاً وما بعده مرفوعاً به على الفاعلية . وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المعنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الإلغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل اللتامينى وغيره شجاً فى البيت اسماً مضافاً إلى الكاف لا فعلاً ماضياً ، والشجاء الحزن . والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفاتية (قوله أن يتأخر عنهما) وجهله حيثئذ استثنائية كما فى المعنى (قوله فلا يرهبكهم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتغال (قوله بل يتقدم عليه شيء) أى سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كأتى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز إلغ . وإنما جَوَزَ تقدم ذلك الإلغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كمتى فى المثال إن جعل معمولاً للفعل لا للخبر امتنع الإلغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حيثئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل إذ معمول المفعول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شيء غيرهما (قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على القولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن يتأخيه تمثيله بعد لموهم إلغاء المتقدم بالبيتين الآتين لأن الفعل فيهما مسبوق بشيء وإنما يكون هذا التمثيل مناسباً

[٣٤٥] هو من الخفيف . المعنى تعلمون أن الموت آت أليته فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب (قوله آت) اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر المبتدأ متأخر وهو الموت . والجملة مفعول تعلمون ، وفيه الشاهد حيث ألقى عمل تعلمون لتأخره عنها . والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكهم وهو نفى وليس بنهى . واضطرام فاعله . ولظى الحروب نارها وشدتها والمجرور فى محل الرفع على أنه صفة لاضطرام .

(وَأَوَّلُ صَجِيرَ الشَّانِ) ليكون هم المفعول الأول ، والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني (أَو) انو (لَمْ آتِيَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَا) كقوله : [٣٤٦] أَزْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذَلُّوْ مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْتَا مِنْكَ تَنْوِيلُ وقوله :

[٣٤٧] كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْآدَبُ فعلى الأول التقدير إخاله ورأيت أي الشأن ، وعلى الثاني لملاك وللدينا . فالفعل عامل على التقديرين . نعم يجوز أن يكون ما في البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما في الأول وإني في الثاني على الفعل ، لكن الأرجح خلافه كما عرفت ، فالحمل على ما سبق أولى (وَأَلْفَزِمِ التَّعْلِيْقُ) عن العمل في اللفظ إذا وقع الفعل قبل شيء له المصدر كما إذا وقع (قَبْلُ نَفْيِ مَا)

لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشيء غيرهما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم في قوله المصنف وانو إخاله بأن يرد انو وجوبا وذلك إذا لم يسبق الفعل بشيء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز إخاله أو استحسانا وذلك إذا سبق بشيء غير مفعوليه وإن اقتصر الشارح في التمثيل على القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إخاله فتأمل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو وكما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أي إعطاء (قوله كذلك) أي مثل الأدب المذكور . وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به . والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشأن عامل في محل كل من المفعولين على حدته أعني ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عالم في الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز إخاله) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الإلغاء (قوله كما عرفت) أي من قوله والإعمال حيث أخرج وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أي حمل البيتين على نية ضمير الشأن أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أي ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هو لأه

[٣٤٦] قاله كعب بن زهير بن أبي سلمى الصحابي رضي الله عنه . وهو من قصيدته المشهورة التي أولها : * بابت سعاد قلبي اليوم متبول * من البسيط . وأرجو وأمل جملتان من الرجاء والأمل ، وليس من عطف الشيء على نفسه لاختلاف اللفظ كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لَمَّا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ وهذا العطف من خصائص الواو ، وأن تدنو في محل النصب على المفعولية وأن مصدرية والتقدير دنو مودتها ، وسكنت الواو وللضرورة . والشاهد الفعل القلبي وهو إخال المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدلل الأخفش والكوفيون . وقيل إنما ألغى عمله لتوسطها بين النافي وهو ما والمنفى وقيل علقها عن العمل لام مقدرة أي وما إخال للدينا . وقيل ليست بملغاة ولا معلقة بل مفعول الأول مخوف أي وما إخاله أي الأمر والشان . والجملة أعني لدينا منك تنويل في محل النصب على أنها مفعول ثان ، وتنويل مبتدأ ، ولدين خيره . ومنك حال من التنويل ، وهو من نولته بالتشديد إذا أعطيته نوالا وهو العطاء .

[٣٤٧] قاله بعض الفزاريين . وقيله :

أَكْبِيْ حِينَ أَنْادَ بِهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا الْقُبْءُ وَالسُّوءَةُ أَلْقَلُّ وَمما من البسيط وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشارح . ووقع في الحماسة منصوب القافية . ملاك الشيمة الادباء . والسوءة اللقبا . وكذلك إشارة إلى ما ذكر من قوله أكبيه حين أناديه والكاف للنشبيه أي كمثل الأدب المذكور وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأني بفتح الهزة فاعل صار . وملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقرم بها . والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه =

النافية نحو : ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ [الأنبياء : ٦٥٠] ، (وإن ولا) النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو علمت والله أن زيد قائم وعلمت أن زيد قائم ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو و (لألم آيتداء أو) لام جواب (قستم * كذا) نحو : ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ [البقرة : ١٠٢] ، وكقوله :

[٣٤٨] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَيْتَسِي إِنَّ الْمَتَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وإن) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة وقيدھا شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله في جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لخلوها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية ا هـ وإن كلا (قوله علمت والله إن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد المفعولين . وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة ، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم على القسم هذا ما قاله . ولقائل أن يقول العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سد مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جاز المصريح في قول الناظم في باب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كفى ما وإن ولا (قوله نحو ولقد علموا إلخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من ، وجملة من اشتراه

= بالابتداء ، والأدب خبره . والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء في المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب : هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الالغاء بل القافية منصوبة كما ذكرنا . ويروى وجدت موضع رأيت . [٣٤٨] قاله ليبد بن عامر كنا قالوا . ولكنى لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَ فَنَ مِنْهَا غِرَّةٌ فَأَصْبَحْتُ إِنَّ الْمَتَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

قاله في جملة قصيدة طويلة من الكامل في وصف بقرة صادفتها الذئباب فأصبن ولدها ، وقد أكد قوله ولقد علمت بالواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللام في لتأتين جواب القسم . والشاهد فيه أنها علقت علمت عن العمل يعنى منعت من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه . وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والالغاء لأن الملقى لا عمل له لفظاً ولا تقديرًا بمنزلة الحرف المهمل ، والمعلق عامل معنى إذا لولاه لظهر فافهم . والنية الموت والمنايا جمعها . وطاش السهم عن الهدف عدل . والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد .

(وَالْأَسْتَفْهَامُ ذَا) الحكم (لَهُ الْتَحْتَمُ) سواء كان بالحرف نحو : ﴿وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ
أَمْ بَعِيدَ مَا تَوَعَّدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، أَمْ بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو :
﴿لَنَعْلَمَ أَى الْخَزِيرَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف : ١٢] ، ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَنِنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه :
٧١] ، أَمْ خَيْرًا نحو علمت متى السفر ، أَمْ مضافًا إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد
أَمْ فضلة نحو : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مَنقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ، فأى
نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون منقلبًا أى انقلاب ، وليس منصوبًا بما قبله لأن
الاستفهام له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله .

(تَنْبِيْهَات) : الأول إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدًا

إلخ فى محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين إلخ) اللام الأولى للتأكيد والثانية
لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ما
قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على
الأتين (قوله والاستفهام) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامنى (قوله ذا الحكم) أى التعليق
لالتزامه لقوله انعم (قوله وإن أدرى إلخ) أى ما أدرى جواب هذا السؤال ، وما توعدون مبتدأ خبره
ما قبله أو فاعل بقرب لاعتاده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بأدري
(قوله أحصى) فعل ماض وقبل اسم تفضيل على غير قياس لأنه من رباعى . ورده فى المغنى بأن الأمد
ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر ما لا واللام
على الأول زائدة وعلى الثانى للتعدي (قوله أَمْ مضافا إليه المبتدأ) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى
يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف إلى من فقول الشارح أو مضافا إليه المبتدأ
هو بالنظر للأصل وإلا فاسم الاستفهام بعد الإضافة هو أبو كما مر . لا يقال ما له المصدر لا يعمل
فيه ما قبله فكيف عمل أبو فى من لأننا نقول محل ذلك إذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب
على المصدر إلخ) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من
تأخير لأن الأصل ينقلبون أى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (قوله منقلباً أى
انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو يتأى ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية
لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ما قبله)
ما لم يكن حرف جر نحو ممن أخذت ومم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام
من أنت (قوله جاز نصبه) أى على أنه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة
من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لأن زيدا منصوب
بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق ، فإن وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب .

من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم أن أحداً لا يقول ذلك ، فأحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى . الثاني من المعلقات أيضاً لعل نحو : ﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ﴾ [الأنبياء : ١١١] ، ذكر ذلك أبو علي في التذكرة . ولو الشرطية كقوله :

[٣٤٩] **وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاقِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَقَرٌّ**
وإن التي في خبرها اللام نحو علمت أن زيدا لقائم ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إن ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه إنه يجوز

قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أريت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشئ وإبصاره سببا للإخبار عنه استعمال رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الإخبار والمهزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اهـ باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثاني ، وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه . ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزنجشري وأيده صاحب المغنى في الجملة السادسة من الباب الخامس ، بل قال الدماميني إنما سكنت عنها التحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق ، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة (قوله لو أن حاقما) أى ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثناء المال والمد كثرته والوفر الكثير (قوله في خبرها) أى أو اسمها المتأخر علمت ﴿ إن في ذلك لعبرة ﴾ [آل عمران : ١٣] ، أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا لفي الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها . وقد يقال أن اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحلقته عنه كراهة توالى حرفي توكيد كما مر فهي مصدرة حكما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق إن) أى ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن إن أيضا لها الصدارة . قال سم : لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق

علمت أن زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إن . الثالث قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سببه الوجوب ، وأن الملقى لا عمل له ألينة والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

[٣٥٠] وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا أَلْبَكَا وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ يَروى بنصب موجعات بالكسر عطفاً على محل قوله ما البكا . ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقاً أخذاً من المرأة

ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إن وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق . ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إن فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أى في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم ، وفي غير اقتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلغاء حيثئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عالم في المحل) أى في محل الجملة بعد أن كان عاملا في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز إلخ) حتى ابتدائية تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع . ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت إلخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبقاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اهـ ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ، ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي وإلا لزم عمل أدرى في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير . وبهذا التحقيق يعلم ما

[٣٥٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة من منتخبات قصائده من الطويل . الواو وللعطف وما للنفي والتاء في كنت اسم كان وأدرى خبره وما الموى مفعوله . والشاهد في ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدرى ، وهو بمعنى اعلم يقتضى مفعولين ، وما الاستفهامية علته عن العمل لفظا وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت .

المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة . ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى . الرابع قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو : ﴿ فلينظر أيها أذكى طعاماً ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ فستبصر ويصرون بأيكم المفتون ﴾ [القلم : ٦] ، ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ ويستنبئونك أحق هو ﴾ [يونس : ٥٣] ، ومنه ما حكاه سيويه من قوله : أما ترى أى برق ههنا (لعلم

في كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين ، وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبى كما في الأمثلة غير أو لم يتفكروا إلخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أولا لشيء أصلا كما في أو لم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الأول أعني غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقول تعالى : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، بناء على الظاهر كما قاله الشمنى أن ما نافية لكن في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أو لم يتفكروا وما بعده استئناف . قال الشمنى : وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شيء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شيء منه اهـ وعليه لا مخالفة فتأمل .

(فائدة) : الجملة بعد المعلق مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهمى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فإن كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة جال . وردّ بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقال آخرون بدل فليل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير . وقال الفارسي : مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الجمع ومثله فى المعنى وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال : وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عالم فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (قوله أو لم يتفكروا إلخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من إضافة

عَرَفَانِ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَّةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً) نحو : ﴿ وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [السجدة : ٧٨] ، أى لا تعرفون . وتقول سرق مالى وظننت زيدا : أى اتهمت . واسم المفعول منه مظنون وظنين ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكاوير : ٢٤] ، أى بمتهم . وقد نهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت . وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما . وأيضا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافهما (وَلَرَأَى) التى مصدرها (الرَّؤْيَا) وهى الحلمية (أَلَمْ) أى انسب (مَا لِعَلَمًا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ اكْتِمَى) أى انتسب . ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لا تم ، وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانتم ، ولعلما متعلق بانتمى ، وكذلك من قبل ، والتقدير أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم

الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده ، والجار والمجرور خبر تعدي ، وملتزمة نعت تعدي ، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدي لواحده ملتزمه) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته ، والثانية باتصافه الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيدا بالقيام كالفرق بين عرف وعلم ، فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيدا بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد فى نفسه ، ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيدا به وبين المعنيين فرق ظاهر . ما ذهب له إليه ابن الحاجب وغيره . وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى . والفرق فى العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غير ما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالها فى غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مغتفر لأنه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون ويضمين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه . (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية ، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أنى به لجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم

متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن .
قال الشاعر :

[٣٥١] أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةُ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَسَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَالْخَزَلُ الْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

فهم من أراهم مفعول أول ، ورفقتى مفعول ثان . وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية . فإن قلت : ليس في قوله الرؤيا نص على المراد إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية . قلت : الغالب والمشهور كونها

(قوله من الأحكام) أى إلا التعليق والإلغاء خلافاً للشاطبي كما في التصريح وغيره (قوله أبو حنش يورقنى إلخ) أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله ، أثالا مرخم في غير النداء للضرورة . يورقنى أى يسهرنى وأونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا في القاموس . وقول البعض : وأوان جمع أن مخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعلاً ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا . وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية ، والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى الخزال ، واللام في لورد تعليلة والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد ، والآل بالمد . قال في المصباح : هو الذى يشبه السراب أهـ والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء . وقال القاموس الآل السراب أو خاص بما في أول النهار أهـ والبال بالكسر ما ييل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء . وبحث الدمامسى في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقتة لأنه محقق ليس الكلام فيه ، وجعل رفقتى حالاً وضعف بأن رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة . وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته غير محصنة . ولك أن تقول المحقق كونهم رفقتة في اليقظة لا كونهم رفقتة في المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وإنما قيد بقوله إلخ) ظاهر صنيعة أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) في تعبيره باليقظة دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدراً للرأى العلمية والبصرية . وهذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال (قوله الغالب إلخ) أى وأما الرؤية بالثناء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى

[٣٥١] قالها عمرو بن أحمز الباهلي . وهى من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل . وأبو حنش كنية رجل مبتدأ وخبره يورقنى أى يسهرنى من أرقه تأريفاً إذا أسهره ، وثلاثه أرق بكسر العين ، وطلق اسم رجل عطف عليه ، وكذا عمار ، وأونة نصب على الظرف جمع أوان (قوله أثالا) بضم الميم وبالثناء الثالثة اسم رجل وأصله أثالة فرخم . وفيه محذوران : أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن تقديره وعمار وأثالة آونة ، والآخر الترخيم في غير حده . وعندى وجه للتخريج وهو أن الولو بمعنى باء الجر كما في بعت الشياه شاة ودرهما أى بدرهم ، وتكون للظرف أى بأونة أى فيها . ويكون أصل أثالا وأثالا بواو المعطف فحذف للضرورة وهو كثير في الشعر . وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف . والشاهد في أراهم حيث نصبت أرى التى هى من الرؤيا مفعولين أحدهما الضمير والآخر رفقتى وحتى ابتدائية ، وإذا للظرف وما زائدة =

مصدر للحلمية (وَلَا تُجْزَ هُنَا) في هذا الباب (بَلَا دَلِيل * سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ) ويسمى اقتصاراً . أما الثاني فبالإجماع وفي الأول وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلاف : فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم . وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو : ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمَ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم : ٣٥] ، أى يعلم : ﴿وظَنَنْتُمْ ظَنَ السَّوْءِ﴾ [الفتح : ١٢] وقولهم من يسمع يخل ، وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن

العلمية . قال في القاموس : الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم ، أما إذا أريد ظننت ظناً عجبياً أو عظيماً أو نحو ذلك أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إيهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز أفاده الروداني . ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حيث نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصاراً) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما . فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظرهم إلى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدياً ولزوماً ووافق في المعنى البيانين ، ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما والمتجه عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالإجماع) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائماً فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها . ومثله يقال في الحذف للدليل . وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً . واختلف في حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف للدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف في حذفهما اقتصاراً (قوله مطلقاً) أى في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الأعلام الآتي (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حقاً وقد يقال كما في الروداني أن قوله تعالى : ﴿أَعْنَدَهُ عِلْمَ الْغَيْبِ﴾ [النجم : ٣٥] ، يشعر بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً ، وظن السوء مفعول مطلق . ولما في كون الحذف هنا لغير دليل نظر لأن قوله تعالى : ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزِينَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الفتح : ١٢] ، يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب إلخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه

= ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا في موضع جر ، ونجاف الليل نظوى ، ، والنخزال انقطاع (قوله إذا) للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذي أى كالجعل الذي ، ويورى يجرى لورد وهو الأشهر . والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء ، واللام فيه للتعليل ، والآل الذى تراه أول النهار وآخره كأنه برفع الشخص وليس هو . والسراب الذى تراه نصف النهار كأنه ماء وبلا بكسر الباء الموحدة ما ييل به الخلق من الماء وغيره ، وأراد به ههنا الماء .

دون أفعال العلم . أما حذفهما للدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً نحو : ﴿ أَيْنَ شِرْكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام : ٢٢] ، وقوله :
 [٣٥٢] بِأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَآئِيَةٍ سُنِّبَتْ تَرَى حُيْثُهم غَاراً عَلَى وَثْنٍ خَسِيبٍ
 وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف : فمنعه ابن ملكون وأجازته الجمهور من ذلك ،
 والمحذوف الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، في قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أي ولا يحسبن
 الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً . ومنه - والمحذوف الثاني - قوله :
 [٣٥٣] وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

حقاً وجعله جماعة كالرضى من الحذف للدليل . قال الروداني : وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني . وما قيل لا دلالة فيه في على الثاني قطعاً مكابرة لمقتضى الذوق السليم اهـ . ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خيراً يحصل له خيلة أى ظن بتزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اهـ تصرخ (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جرياً على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ، ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدماً لأن ما يسد مسدماً بمنزلة (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون ويصح تقديره بخلمهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون إلخ (قوله ولقد نزلت إلخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظن أى فلا تظننى غيره كائن منى فليس منه فقول الشارح أى لا

[٣٥٢] قاله كميث بن زيد الأسدي وهو من الطويل . الباء تتعلق بترى وأى للاستفهام والضمير في حبه يرجع إلى أهل البيت ، لأن البيت من قصيدة مدحهم ، والشاعر كان يتغالى في محبتهم جداً ، والشاهد في وتحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير وتحسبه عاراً على . وهذا بلا خلاف عند قيام القرينة .

[٣٥٣] قاله عنتره العبسي من قصيدته المشهورة من الكامل ، أراد أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظننى غير ذلك الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . والخطاب في نزلت لمحبوته ، فلا تظننى جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه . وغيره مفعول أول لتظننى والثاني محذوف أى واقعاً أو نحوه . وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاقتصار وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون . والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله . ويروى الأكرم موضع المكرم وهو لتفضيل المفعول دل عليه المكرم .

أى فلا تظنى غيره واقعا منى (وَكُظُنُّ) عملا ومعنى (أَجْعَلُ) جوازًا (تَقُولُ) مضارع قال المبدوء بقاء الخطاب ، فانصب به مفعولين (إِنَّ وَلِىَّ * مُسْتَفْهِمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلْ) عنه (بغير ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ) أى معمول (وإنَّ بِيَعَضِ ذِي) المذكورات (فَصَلَّتْ يَحْتَمِلُ) فمن ذلك حيث لا فصل قوله :

[٣٥٤] عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يَثْقُلُ عَائِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف للمراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت . والمحج للمكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكظن) مفعول ثان لا جعل ومفعول ثان لا جعل ومفعول الأول تقول (قوله عملا ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالفاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى (قوله جوازًا) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلطف كما فى الروداني (قوله مضارع قال) وألحق به السراق . قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما فى التصريح (قوله بقاء الخطاب) أى لا بقيد الأفراد والتذكير . دماينى (قوله مستفهما به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماينى وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو : * متى تقول القلص الرواسما * البيت فإن متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول نحو أهنذا تقول زيدا ضاربا ، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا أتيا أفاده سم (قوله وإن بيعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم ، قال لأن الأصل فى ضم الجائز إلى الجائز الجواز ، قال يس : والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها ، قال : ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وإن بيعض ذى إلخ حشو لأنه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول إلخ) ما استفهامية حذف ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح :

[٣٥٤] قاله عمرو بن معد يكرب المدحجى الصحابى رضى الله عنه ، وهو من قصيدة من الطويل . وأصل علام على ما وما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه . والشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعنى قوله يثقل عاتقى من الأثقال . والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كمر الخيل ، ويجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وخبره يثقل على أن يكون تقول على يابه وإذا ظرف لقوله يثقل ، وإذا الخيل ظرف لقوله لم أطعن ، والجملة بعد إذا فى الموضعين اسميتان فى الصورة فعليتان فى التقدير ، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل محذوف الفعل لدلالة الثانى عليه .

وقوله :

[٣٥٥] مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُلَيْنِ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه - مع الفصل بالظرف - قوله :

[٣٥٦] أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَخْتَوِمًا

ومنه - مع الفصل بالعمول - قوله :

[٣٥٧] أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُسُوَّى لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزعين على الحكاية نحو قال زيد عمرو

طعنه بالرح ضربه وطقن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل وطقن فيه بالقول وعليه طعنا وطمعنا قدح وعاب وباب الكل نصر ، وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الحلق اله بالمعنى ، وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للطمع والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كَر الخيل (قوله القلوص) بضميتين جمع قلوص الناقة الشابة ، الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الرطبة في القاموس (قوله أبعد بعد إلخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثل الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيداً جالساً (قوله شملى) مصدر شملهم الأمر كفرح ونصر شمالاً وشمولا إذا عمهم كما في القاموس . وفي شواهد العينية هو الاجتماع . وفي المصباح : جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم ، وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد متطلق) إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل فاعل محذوف يفسره

[٣٥٥] قاله هدبة بن خشرم العذرى . الشاهد في قول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن : أحدهما القلوص جمع قلوص وهى الشابة من النوق ، والرواسم صفتها جمع راسمة من الرسم نوع من سير الإبل والآخر يحملن ، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه . ويقال الصواب أم خازما لقصة هذا ذكرناها في الأصل .

[٣٥٦] هو من البسيط . الهمة للاستفهام ، وبعد نصب على الظرف ، والعامل فيه تقول وبعد بضم الباء مجرور بالإضافة . وبينهما جناس محرف والشاهد في قول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثانى نصب البعد محتوما وشملى معمول لجامعة وهو الاجتماع ، يقال جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف .

[٣٥٧] قاله كميث بن زيد الأسدى ، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن والهمة للاستفهام . وتقول بمعنى تظن وهو الشاهد ، وجهالا جمع جاهل مفعوله الثانى . وبني لوى مفعوله الأول . وأراد بهم قريشا . والمعنى أنظن بنى لوى جهالا أم متجاهلين حين استعالوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضرين مع فضلهم عليهم ، والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به . ولعمري أيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وخبره محذوف أى قسمي وأم معادلة للهمة والألف للاشباع .

منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق .
(تنبيهه) : زاد السهيلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق . وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً . وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال .
 هذا كله في غير لغة سليم **(وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً)** أى ولو مع فقد الشروط المذكورة **(عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قَوْلِ ذَا مُشْفِقاً)** وقوله :

[٣٥٨] **قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيْنَا**

المذكور جاز العمل اتفاقاً لتوفر الشروط كذا في التوضيح . واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضع في الحواشي من أن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمير فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عن خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمير وذكر الظاهر مجرد التفسير **(قوله باللام)** لأنها تبعده من الظن **(قوله أن يكون حاضراً)** وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بـل لأنها تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله : * **فمتى تقول الدار تجمعنا** * بنصب الدار على أنه المفعول الأول ونجمنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به . وبحث فيه الموضح والدمايني وغيرهما بأن لا نسلم هل متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه . قال الدمايني : فإن قيل المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب فأما الأسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه **(قوله وفي شرحه أن يكون إلخ)** ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفصره في شرحه بأن يكون إلخ **(قوله وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم)** وهل يعلمونه باقياً على معناه أو لا يعلمونه حتى يضمّنوه معنى الظن ؟ قولان اختار ثانيهما ابن جني ، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله قالت وكنت إلخ اه سم ، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن

[٣٥٨] قاله إعرافى صاد ضبا وأنى به إلى امرأته فقالت له هذا - وأشارت إليه - لعمر الله إسرائيل : أى ما مسح من بنى إسرائيل . وإسرائيل بالنون لغة في بنى إسرائيل باللام ومعناه عبد الله . وقيل سمي يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيسو كان يسرى بالليل ويكمن بالنهار . الشاهد في قالت . حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى ظننت على لغة سليم . أحدهما هذا والآخر إسرائيل . وفيه حذف تقديره هذا ممسوخ إسرائيل أى بنى إسرائيل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشيعت حركة النون بالألف . ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره محذوف أى لعمر الله يميني أو قسمي . وكذا قوله وكنت رجلاً معترض بين القول ومعمولي . والفطين من الفطنة وهو الذكاء والفهم الجيد .

(تنبيه): على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه . ومنه قوله :

[٣٥٩] إِذَا قُلْتُ أَيُّ آيَبٍ أَهْلُ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا غَنَّةَ الْوَلِيَّةِ بِالْهَجْرِ

(خاتمة): قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ،

والأفهم وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعراً وخطبة وحديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو : ﴿ يقول له إبراهيم ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أى يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز به ابن خروف والزحشرى . وإما جملة فتحكى

هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً فقالت هذا إسرائيل لأنها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائيل على تقدير مضاف أى مسخ بنى إسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية لأنه لغة فى إسرائيل اهـ تصریح (قوله هذا) إشارة إلى نصب صاده الأعرابى قائل هذا البيت والضمير فى قالت إلى امرأته إسرائيل أى من مسوخ بنى إسرائيل لغة فى إسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وأن أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سلم دون غيرهم ، والمنقول عن البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط ، وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى إلى أهل بلدة اسم فاعل من أبت إلى فاعل من أبت إلى بنى فلان أتيتهم ليلاً كذا فى شواهد العينى . وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل ، والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة . والمجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقاً وكتظن عملاً ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضاً (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلاً صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل إبراهيم فى الآية منادى أو خبراً لمبتدأ محذوف (قوله وإما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولاً كما فى : ﴿ قالوا سلاماً قال سلام ﴾ [الذاريات : ٢٥] ، أى سلمنا سلاماً وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظاً بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد

[٣٥٩] قاله الخطيئة جرويل بن أوس . وهو من قصيدة من الطويل يمدح فيها بعيره وأوصافه التى ترغب فى الإبل . وإذا للشرط ، وقلت بمعنى ظنت ، ، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أنى بالفتح وهو على لغة تسليم . وأهل بلدة كلام إضافى منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بلدة ، يقال أبت إلى بنى فلان إذا أتيتهم ليلاً (قوله وضعت) جواب إذا والباقي بها بمعنى فى وكذا التى فى بالمجر ، وهو بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأصله تحريك الجيم وسكنت للضرورة . والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف وهى البرذعة، قاله أبو عبيد . ويقال هى التى توضع تحت البرذعة . والضمير فى به يرجع إلى البلدة وفى عنه إلى بعيره الممدوح .

به فتكون في موضع مفعوله . والله أعلم .

[أَعْلَمَ وَأَرَى]

(إلى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَغَلِمَا) المتعديين إلى مفعولين (عَدُوٌّ إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ، فيصير متعدياً إن كان لازماً ، نحو جلس زيد وأجلست زيداً ، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً : نحو لبس زيد جبة ، وألبست زيداً جبة ، ورأيت الحق

الخط على طريق المجاز كما مر . واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجاوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا في الممع . وقال الرضي : فلك أن تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية فإن زيدا وعمر فيه غائبان اهـ وصرخ صدر عبارته جواز تغيير الاسم بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنواني . والظاهر أن العكس كذلك قال في الممع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموا في الملحونة اهـ والوجه عند الجواز إذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله في موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

[اعلم وأرى]

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها في الترتيب ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى إذ لا مزية لإحدهما على الأخرى فليست إحدهما تابعة في العمل للأخرى فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يسّ وتبعه البعض . وأصل أرى أراى قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو : ﴿ إِذْ يَرِيكَهْمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهْمُ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال : ٤٣] (قوله على الفعل الثلاثي) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله إن كان متعدياً) أى لواحد أو اثنين بقرينة التثنية (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً لأنه يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضاً حقاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله

غالبًا ، وأراني الله الحق غالبًا ، وعلمت الصدق نافعًا ، وأعلمني الله الصدق نافعًا (وَمَا حَقَّقَ) (لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ) ورأيت الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) فيجوز حذفهما معًا اختصارًا إجماعًا ، وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق . ويمتنع حذف أحدهما اختصارًا إجماعًا ، وفي حذفهما معًا اختصارًا الخلف السابق . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو وأعلمت زيدًا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر . وقوله :

[٣٦٠] وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَزَافُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو : أعلمت زيدًا لعمرو قائم ، وأريت خالدًا لبكر منطلق . وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه . ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا (وَأَنْ تَعْدِيَا) أى رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِأَلَا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَاثِنِينَ)

لمفعول أو حقيقًا متعلق قوله للثان والثالث ، أو صفة مطلق أو تحقيقًا مطلقًا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله بحقيقًا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظًا في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعول علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معًا) أى مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم : جوازه مطلقًا لحصول الفائدة إذا الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كمحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاختصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معًا إلخ) قال شمس : قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضا كما علمت مما مر على ابن مالك (قوله وأنت أراى الله إلخ) الأصل أراى إياك أمتنع عاصم فلما قدم المفعول فلما قدم المفعول الثانى أبدا بضمير الرفع وجعل مبتدأ ، والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما في العيني أى مطلوبًا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارًا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا)

[شواهد أعلم وأرى]

[٣٦٠] هو من الطويل . وأنت مبتدأ . وامنع عاصم خبره . وافعل في المواضع الثلاثة للتفضيل . والشاهد في أراى الله حيث ألقى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه . ومستكفى اسم مفعول من استكفته الشئ فكفانيه . والرأفة الشفقة والحو . والسماحة الجود والكرم .

(يهِ) أى بالهمزة (تَوْصِيلاً) لما عرفت ، فتقول أريت زيذاً الهلال ، وأعلمته الخير (وَالثَّانِي مِنْهُمَا) أى من هذين المفعولين (كَثَانِي أَتْنِي) مفعولى (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيذاً جبة وأعطيته درهماً (فَهُوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (يهِ) أى الثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْسَا) أى ذو اقتداء ، فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء . نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْفِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة : ٢٦٠] (وَكَأَرَى أَلْسَابِقِ)

اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة : ٣١] ، لا بالهمزة . وأجيب بأن فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيذاً جبة جائز . وتوصلاً إما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول (قوله لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله اثنى مفعولى) الإضافة بيانية (قوله فهو به إلخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر : * ومن يعلق ههنا فما أسا * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو اثْنَيْسَا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لأنه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الإلغاء) تقول زيذاً الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالإعمال وجوبا ، كما تقول زيذاً درهماً أعطيت . وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الأخبار بالثانى عن الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر ، وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصددده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦] ، ويكون مضافاً إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية إحياك الموتى ، فظهر أن أرنى كيفية إحياك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تخفى بإحياء لكونها مضافاً إليها أفاده الروداني وتقرير المصريح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تخفى الموتى

المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نبا) و (أخبراً) و (حدث) و (أنبا) و (كذلك أخبراً) لتضمنها معناه كقوله :

[٣٦١] بُنْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسْمُهَا يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ وكقوله :

[٣٦٢] وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دِقًّا وَغَابَ بِغُلْكِ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِنِي

يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرى أى أرى كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرًا (قوله نبا وأخبراً إلخ) قال شيخ الإسلام : اعلم أن نبا وأنبا وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهى مبنية للمفعول اهـ وقد وقع في القرآن تعدية نبا مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سد مسددهما إن المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها في قوله تعالى : ﴿ يَنْبِتْكُمْ إِذَا مَرَجْتُمْ ﴾ [سبا : ٧] ، الآية إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة ، وفي الدماميني من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلًا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمن أى تضمينها معنى أعلم ، وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك ، وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمن حمل الثانى على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر إذا الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمر وفي حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذاك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبنت زرعاً إلخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بدم زرعة الذى كان يسفه عليه في أشعاره (قوله وما عليك إلخ) ما للاستفهام الإنكارى أى أى شئ عليك وقوله أن تعودينى أى في أن تعودينى متعلق بما

[٣٦١] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد . الشاهد في قوله نبنت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل أى أخبرت . والثانى زرعة . والثالث يهدى إلى (قوله والسفاهة) مبتدأ وكاسمها خبره اعتراض بين المفعولين . أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه . وغرائب الأشعار كلام إضافى مفعول يهدى .

[٣٦٢] وبعده : وَلَجَعَلَنِي لُطْفَةً لِي أَلْقَيْتُ بِسَارِدَةٍ وَفَعَلَنِي قَالِكَ فِيهَا تُسَمُّ تُنْقِنِي قَالَهُمَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَلَابٍ . وهما من البسيط . وما بمعنى ليس أى ليس بأس عليك . وقيل ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به . والشاهد في أخبرتنى حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والضمير المنصوب . ودنفا وهو بفتح الدال وكسر النون وفي آخره فاء صفة مشبهة من الدنف بفتح الحاء وهو المرض الملازم . وغاب بعلك حال ويوما ظرف لأخبرتني (قوله إن تعودينى) أى بأن تعودينى والباء تتعلق بخبر ما وإن مصدرية والمعنى ليس عليك بسبب عيادتك إياى بأس وقت غياب بعلك أى زوجك .

وكقوله :

[٣٦٣] أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ خُدْ دِثْمُوهُ لَهُ عَيْنَا الْوَلَاءِ ؟

وكقوله :

[٣٦٤] وَأَبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

[٣٦٥] وَخَبَرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُوذُهَا

(تنبيهه) : دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ، فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديًا إلى مفعول لم يكن متعديًا إليه بدونها ، وصوغه للمفعول يجعله قاصرًا عن مفعول كان متعديًا إليه قبل الصوغ ، فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل يتعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعديًا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديًا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير متعد ،

تعلق به عليك . وقول البعض أن تموديني مفعول لعليك فاسد (قوله ما تسألون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى أجز به كما زعموا أى بلوا كالبلى الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمي الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليل . وقوله بمصر صفة لأهل أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لا يتعدى إلخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة إلخ ولم يقل والذى يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل يتعدى إلى اثنين والذى يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل يتعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة إلخ

[٣٦٣] قاله الحارث بن حلزة البشكري . وهو من قصيدته المشهورة من الخفيف (قوله أو منعم) عطف على قوله أو سكرم في البيت السابق . والمعنى أو منعم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم فلائى شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتاعنا وما موصولة . وتسألون مجهول صلتها والعائد محذوف أى تسألونه . ومن استفهام في معنى النفى كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] والشاهد في حديثهم حيث نصب ثلاثة مفاعيل : الضمير المرفوع الذى ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعنى قوله له علينا العلاء . والمعنى فمن بلغكم إنه اعتلانا أو قهرنا في قديم الدهر فتطمعون في ذلك منا ، ولا يجوز أن يكون حالا لأنها هي المحدث بها .

[٣٦٤] قاله الأعشى بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المقارب يمدح بها قيس بن معدى كرب الشاهد في أبيت حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء وقيسا وخير أهل اليمن (قوله ولم أبله) حال أى لم أختبره من بلوته إذا جربته واختبرته (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا . وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه . ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه أنه من خير أهل اليمن .

[٣٦٥] قاله العوام بن عقبة بن كعب بن رهير . وهو من قصيدة من الطويل ، والشاهد في خيرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء الغميم بالغين المعجمة وهى امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عقبة بن كعب تشبب بها ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة ، فخرج إلى مصر في مرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها ، وأنشأ يقول البيت . ومها =

فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع^(١) ١ هـ .

(خاتمة) : أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه أظننت زيذا عمراً فاضلاً ؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت . ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع من المتعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبيت زيذا عمراً ثوباً ، وهذا لا يجوز إجماعاً ، والله أعلم .

[الفاعل]

(الفاعل) في عرف النحاة هو الاسم (اللدّي) أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به

(قوله لحق بباب ظن) أى في التعدى إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصاراً لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرت فأنكسر فمطاوع المتعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ، ومطاوع المتعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ، ومطاوع المتعدى إلى واحد لازم ككسرت فأنكسر (قوله الثنائية) أى التعدية إلى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كهم وحزن فلا يعمل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كهم وإلى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبيت إلخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوّزنا القياس على أعلم ورأى لأن ليس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثاني فقط فكان الأولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيذا عمراً جبة .

[الفاعل]

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند إليه فعل) أى على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي . قال يس : على أنا لا نسلم الإسناد في البدلند بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول . قال شيخنا : أى فالذكر لم يسند إليه أصلاً وكلاماً فيه لا في المقدرا هـ .

= قِيْلَ لَيْتَ شَيْعِرِي هَلْ تَغْيِرُ بَغْدَدًا مَلَاخَةُ عَيْنَيْهَا أَمْ أَغْبَرُ جِيدَهَا
ويروى سوداء القلوب وهو لقبها ، واسمها ليلي . والثالث مريضة (قوله بمصر) صفة لقوله أهل ، وأعودها جملة وقعت حالاً .

(١) والفعل المطاوع هو الذي يعدى إلى واحد لازم أو إلى اثنين فقول : علمته تعلم . فهذا مطاوع فعلى لواحد لازم . أما المتعدى لاثنين فنقول : أعلمته العلم نافعا فعلمه نافعا . والمطاوعة هي حصول الأثر من الأول للثاني .

(كَمَرُوعِي) الفعل والصفة من قولك (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ أَلْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مؤوّل بالفعل المذكور وهو منيرًا : فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوّل به نحو : ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت : ٥١]

وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشيخ في شرحه على التوضيح : لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوباً إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة ١ هـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فيهما ليس أصلى الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر ، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤوّل به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤوّل بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرُوعِي أَتَى) عد^(١) فاعلى أَتَى ونعم واحداً كما أشار إليه الشارح لأن الرفع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤوّل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤوّل به) أى لوجود سابق ولو تقديراً وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤوّل الفاعل بالاسم من غير سابق عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب التسوية إن جعلنا سواء في قوله تعالى : ﴿إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة : ٦] ، خبراً وما بعده فاعلاً وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار . وقيل تقع فاعلاً مطلقاً نحو يعجبني يقوم زيد وظهري أقيم زيد بدليل : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنَنَّهُ﴾ [يوسف : ٣٥] ، ﴿وَبَيْنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، ولا حجة فيهما أما الأول فلاحتمال أن يكون فاعل بدأ ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدأ لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله : * بدأ لي من تلك القلوص بداء * وجملة ليسجنته جواب قسم محذوف وبمجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاءً لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدأ لهم كذا في المغنى . وأما الثانى فلما يأتي . وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبى بملق . وقال الدماميني تبعاً للمغنى : إن

(١) (قوله عد) أظهر منه أن قوله نعم إلخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم في العامل .

والتقييد بالفعل يخرج المتبدأ ، وبالتالي نحو اسم كان ، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكر أو مؤول به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه .

(تتبعيه) : للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقي : الأول الرفع وقد يجز لفظه بإضافة المصدر نحو : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمه نحو : (من قبله الرجل امرأته الوضوء) ، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحو : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لأن الإسناد حينئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء منافي للاستفهام عنه اهـ فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المتبدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول بالفعل . وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا التقيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر ، فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمرو ، واسم الفاعل نحو هيات نجد ، والظرف نحو أعندك زيد ، وشبهه هو الجار والمجرور نحو ﴿ أفي الله شك ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، وهذان بحسب الظاهر وإلا ففى الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكره كوحدة^(١) فلا يتعدد فالفاعل^(٢) في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو بمجموع الإعراب جعل في أجزائه . وأما قوله : * فتلقفها رجل رجل

فالأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل^(٣) وأقيم الخال مقامه (قوله بإضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليجرى كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور . وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا .

(١) (قوله كوحدة) لأن الأثر الواحد لا ينشأ إلا من واحد .

(٢) (قوله فالفاعل إلخ) فيه أن التالي تابع كما مر ، وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يجمع التبعة .

(٣) (قوله فحذف الفاعل) فيه أن المعبر الظاهر فيكون الثاني تابعا بإسقاط العاطف . ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية .

[٣٦٦] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَقْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنَى زِيَاد

ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم . وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن

(قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو ﴿ هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَا تَوَعَّدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٢٦] (قوله بما لاقَتْ) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمى أن تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل . وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلاً أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كذا لاقتضائه أن المحلى لا يكون في المعرب . كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديري بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير . ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفاً زائداً وقوته في الثاني ، لكن في حاشية شيعتنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة هـ وهذا هو الذي سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله :

وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْحُلَّ فَحَسَنَ

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فإن كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف يبل أو لكن لأنهما بعد النفي والنهي لإثبات الحكم لما بعدهما نعم إن قصد يبل نقل النفي لما بعدهما كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكماً واحداً وعدهما في باب النائب عن

أن يكون نكرة بعد نفى أو شبهه . الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله : [٣٦٧] فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تُرَدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

الفاعل حكيم وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالباً فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز للدليل كما في التسهيل . ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو ، والمصدر نحو ضرباً زيدا أو اطعام في يوم بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده ، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل ، وضرباً زيدا في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو : ﴿ وَلَا يَصْدَنُكَ ﴾ [القصص : ٧٨] ، وكون الفاعل فيه محذوفاً لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، أى بهم فحذف فاعل الثاني ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد وفي استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكان المحذوف غير فاعل ، ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيويه والبصريين يجوز أحسن يزيد وأجمل يزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، ١ هـ وهو نص فيما قلناه أولاً فله الحمد . وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ . قال يس : وبقي سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضممار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له ١ هـ وقد يقال يضمير في أحدهما مع الإتيان بالآخر فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لأن الفعل وفاعله إلخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة ، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه . هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكاً بنحو قوله فَإِنْ كَانَ

[شواهد الفاعل]

[٣٦٧] قاله سوار بن المضمر من قصيدة من الطويل حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه . الفاء للمطف وإن الشرط وكان لا يرضيك فعله ، وجوابه لا إخالك . والشاهد في حذف فاعل كان الذي هو اسمه فإن التقدير فإن كان هو لا يرضيك أى ما نحن عليه من السلامة . واحتج به الكسائي على جواز حذف الفاعل وحتى للغاية . وتردني منصوب بان المقدورة ويتعلق به إلى قطري . وأراد به قطري بن الفجاعة الخارجي . والأفصح كسر الهزة في لا إخالك أى لا أظنك . والكاف مفعوله الأول وراضياً مفعول الثاني .

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أى ما نحن عليه من السلامة . الثالث وجوب تأخيرته عن رافعه ، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زيد قام وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، ويجوز الأمران في نحو : ﴿ أبشر يهدوننا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، والأرجح الفاعلية لما سيأتى في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله (وَبَعْدَ فَعْلٍ) أى وشبهه (فَاعِلٍ)

إلخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازاً وفاعل يرضيك أيضاً وإن لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان . وحتى للغاية بمعنى إلى كما في العيني . وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فإن كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيرته) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجوزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وإن أحد إلخ) على أى الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبراً عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتى) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا . ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوي كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالتكرة للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطالما كذا قالوا . قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لأنها تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفاً نافية كما فلا تطلب فاعلاً وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالباً وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيت في المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن إيلاؤها فعلاً مقدراً يفسره المذكور في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة . وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة . ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما في * أتاك أتاك اللاحقون*^(١) وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوي أى وبعد مفهوم فعل إلخ فلا اقتصار

(١) هنا صدر من بيت شعري وتكملة : ... احبس احبس . والشاهد فيه أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل لأنها مؤكدة .

فاعل مبتدأ خبره. في الطرف قبله ، أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ)^(١) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فَهُوَ) ذاك (وَالْأَى) أى وإن لم يظهر في اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى فهو ضمير (أَسْتَقْرَ) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

[٣٦٨] مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَثِيدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلَنَّ أَمْ حَدِيدَا

في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمي أن يكون ما أضيف إليه الطرف صالحا لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك ، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاما فلا تغفل (قوله فَإِنْ ظَهَرَ) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى . وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاح إذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه الواجب التأخير عن الفعل . اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر إلخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل إلخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو زيد قام . وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدمامي ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلام وابن عصفور^(٢) في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال يدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزية حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعنى وثيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوثيد صفة مشبهة من التؤدة وهى الثأى والجنبدل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على

[٣٦٨] قالته الحسناء بنت عمر الصحابية رضى الله عنها . وجمهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة . وما استفهام . والجمال جمع جمل ، واللام تتعلق بمحذوف أى استقر ، والشاهد في مشيها وثيدا حيث استندلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل ، وأن مشيها فاعل ارتفع بقوله وثيدا ، وهو اسم فاعل كالفوى والسمن بفتح الواو وكسر الهمة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كاللوى من بعد . وقالت البصرية هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير مشيها يكون وثيدا أو وجد . وقيل روى هذا مثلثا ، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والخفض بدل اشتغال من الجمال والهمزة للاستفهام . وجندلا منصوب ييحملن وهو الحجر ، وأم متصلة عطفت على أجندلا أى أم يحملن حديدا .

(١) أثار بذلك إلى أن الفاعل وشبه لاهد له من مرفوع .

(٢) سبق التعريف بهما .

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وثيذا .
وقيل ضرورة وقد روى مثلثا : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أى تمشى
مشيها ، والخفض بدل اشتال من الجمال (وَجَرِدَ الْفِعْلُ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا
مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أَوْ جَمْعُ كَفَازَ الشَّهِيدَا) ويفوز
الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات . هذه اللغة المشهورة (وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة
(سَعِدَا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وَسَعِدُوا) العمرون ويسعدون العمرون . وسعدن
الهندات ويسعدن الهندات . ومن ذلك قوله :

[٣٦٩] تَوَلَّى إِتَالَ الْمَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدَ وَحِيمٍ

الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلوا الجملة
الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه
تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ
(قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا
يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يميزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أى
من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام^(١) ففى قوله
الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما
على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو ، وقاموا زيد وعمرو وبكر . ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة
جاءوا من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك ، وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل
كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال : وقد جَوَزَ الزَّخَشَرِيُّ فى : ﴿ لا يَلْكَوْنُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ
الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [مريم : ٨٧] ، كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدمامين ينبغى
على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخواك وجوبا فى قولك ما قام إلا أخواك كما يفعل فى
علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بإلا كما يأتى وإنه إذا قيل : قام وقعد أخواك فإنه يتصل بكل
من الفعلين ألف إلا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة ، وجَوَزَ فى المغنى فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ
عَمُوا وَصَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٧١] تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير

[٣٦٩] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يرثى بها مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما . الضمير
فى تولى يرجع إلى مصعب ، وب نفسه تأكيد الباء زائدة . وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب
الآخر . والشاهد فى قوله وقد أسلماه حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين وهما بعد وحميم ، والقياس أسلمه أى خذلاه .
يقال أسلمت فلانا إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه . والجملة حال . وأراد بالمبعد الأجنبي . وبالحميم الصاحب الذى يهتم لصاحبه .

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام فى هذا الصدد .

وقوله :

[٣٧٠] نَسِيًا حَاتِمَ وَأَوْسَ لَذُنْ فَا صَتْ عَطَايَاكَ يَا أَبْنِ عِنْدَ الْعَزِيزِ^(١)

وقوله :

[٣٧١] نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقوله :

[٣٧٢] يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّجِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغْدِلُ

وقوله :

[٣٧٣] رَأَيْنَ الْغَوَايَ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ الْتَوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث ، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة

مستتر في المhemل . قال : وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اهـ قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي هم » والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرًا ومخرجي خبرًا مقدمًا فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ^{عليه السلام} وقد قال الناظم سابقا :

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الأفراد طبقا استقر
(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير . والمارقين الخارجين . أسلماه أى خذلاه وأسلماه إلى عدوه . والمبعد في التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب اهـ والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادًا به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتني أو أكلتني لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميرًا أو علامة جمع تشبيهًا لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالأكل مجازًا

[٣٧٠] البيت من الخفيف .

[٣٧١] البيت من الكامل .

[٣٧٢] هو من المتقارب . الشاهد في يلومونني حيث جمع الفعل المسند في الظاهر وهو قوله أهل (قوله فكلهم) مبتدأ ، وألوم خبره من اللوم وهو العذل . ويروى يعذل من العذل . وإفراد الخير بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فانهم .

[٣٧٣] قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان . وهو من الطويل . الشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر ، والقياس رأيت الغواي وهو جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها . والشيب مفعول رأين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد ولاح بعارضي حال أى ظهر في صفحة خدى . وفاء عرضن عطف على رأين . والفاء تصلح للتسبب . والباء في بالخدود وتعلق بأعرضن . يقال أعرض عنه بخده إذا لم يلتفت إليه . ويجوز أن تكون للمسببية أى بسبب الخدود التواضير أعرضن عني لأن الخدود التواضير لا تكون إلا في الشبيبة وهو جمع ناضر من النضر وهي الحسن والرونق .

(١) أليت من الخفيف ، وقاله مجهول والشاهد فيه قوله : (نسيًا حاتم وأوس) حيث ألحق الشاعر علامة التثنية بالفعل (نسى) وهو مسند إلى اثنين .

ومن ذلك قول عروة بن الورد :

وأحقرهم وأهـوهم عليه وإن كانسا له نسب وخمـر

والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك أن الراوي فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً فقال : « إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم » وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة (وَالْفَعْلُ) عَلَى هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خير مقدم ومبتدأ مؤخر . ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمرة وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة . ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً . وقد لزمنا للدلالة على

كذا في شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول إلخ) تبع فيه المرادى . قال الشيخ يحى هذا كلام السهيل وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لأنه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى : « إن الله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار »^(١) فالراوى فى يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق ، وقوله ملائكة بالليل إلخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة قاله البهوتى دافعا به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفاً لإسناد الفعل إلى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما فى كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار فى صحيح البخارى (قوله مجرداً) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير (قوله فقال إن الله ملائكة إلخ) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق (قوله أزد شنوءة) حى من اليمن ويقال أيضاً أسد شنوءة بالسین المهملة بدل الزاى ، وقد وجد هكذا فى بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل فى نحو ما قاما إلها وإنا قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء إلخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمنا التاء إلخ) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتها بخلافها وأيضاً الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه

(١) لقد استشهد ابن مالك بهذا الحديث على أن الراوى « يتعاقبون » علامة جمع الذكور والفاعل « الملائكة » مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وهذا الحديث ورد مطولاً فى رواية أخرى ولكن الاستدلال هنا بما جاء فى موطأ أنس بن مالك .

التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقاً (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا) أى حذف من اللفظ أما جوازاً كما إذا أجيب به استفهام محقق (كَيْثُلُ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير قرأ زيد . ومنه : ﴿ وَلْتَن سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لِقَوْلِ اللَّهِ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور : ٣٦] ، وقراءة ابن كثير : ﴿ كَذَلِكَ يُوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٣] ، وقراءة بعضهم : ﴿ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وقوله : [٣٧٤] لِيَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

ولا إبهام قاله سم (قوله للزم) أى عند هؤلاء الأقوام المخصوصين (قوله وأما إسناد الفعل مرتين) أى إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلاً (قوله واللازم باطل اتفاقاً) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى . فإن قلت كيف يتصور إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين . قلت لا مانع من ذلك عقلاً إذا اتحد الفعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بداله وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ﴿ وَلْتَن سَأَلْتَهُمْ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها إلخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضميتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارىء (قوله مضارع) أى مسكين لخصومة علة للفعل المخذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أى المهلكة . وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعول اضطراراً

[٣٧٤] قاله نهشل بن حرى النهشلى . وعزاه الثعلبى إلى الحارث بن نبيك النهشلى ، والنيل لضرار النهشلى ، وبعضهم لزرد ، وأبو عبيدة لمهلل . وهو من قصيدة من الطويل يرقى بها أخاه يزيد . واللام في لييك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به . والشاهد في ضارع حيث رفع بفعل مقدر أى ييكى ضارع أى ذليل مسكين . ورواه الأصمعى بنصب يزيد ولييك معلوم فعل هذا لا شاهد فيه . واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطوف عليه أى محتاج . وقال النحاس هو طالب المعروف وما في مما مصدرية أى من إطاحة الأشياء المطيحة . يقال طوحته الطوائع أى نزلت به المهالك وأصلحه من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس إن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوائع والمعنى لييك يزيد رجلاً خاضع : مثلاً لمن يعلونه وطالب معروف ومتوقع إحسان .

بناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة ، كأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ ومن زينه ؟ ومن يكيه ؟ فقيل : يسبح رجال ، ويوحى الله ، وزينه شركاؤهم ، ويكيه ضارع . وهذا أول من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه ، أما الآية الأولى فلثبوتها فيما يشبهها وهو : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ خلقهنَّ العزيز العليم ﴾ [الزخرف : ٩] ، وفيما هو على طريقتها وهو : ﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحيى الذى أنشأها أول مرة ﴾ [يس : ٧٩] ، ﴿ قالت من أنبأك هذا قال نبأى العليم الخبير ﴾ [التحریم : ٣] وأما البواقى فبالرواية الأخرى وهى رواية البناء للفاعل . نعم فى غير ما ذكر

(قوله لأفعال محذوفة) أى قياساً على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الأول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاعتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأننا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت اسمية صورة لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال بالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه إلا لما منع هنا منه كما فى آية : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه أهـ وفيه كما قال الروداني تبعاً لحفيد السعد أن المسؤول عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيها إما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ، وتقول أقام زيد أم لم يقيم وأقام زيداً أم ضرب ويقال إذا سئل عن الفاعل أخلق الله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وإثماً السؤال عن الخالق أهـ الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى أخلق الله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظاً ومعنى قال فى الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بإيراد الجواب جملة اسمية إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام أهـ أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلثبوتها فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والأرض . فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، ﴿ قل الله ينجيكم منها ﴾ [الأنعام : ٦٤] . قلت وقوعه فاعلاً أكثر والتليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث إن كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الأولى التى شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية : ﴿ قال من يحيى العظام ﴾ عبر فى الأول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الأول فى البواقى إلخ (قوله فبالرواية الأخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ما ذكر) أى فى غير ما أوجب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلاً مرجح وغير ما ذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبراً أولى من جعله

يكون الحمل على الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر ، فالحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير فاعل ، أو أجيب به نفى كقوله :

[٣٧٥] تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ أَلَوْجِدْ شَيْءَ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ أَلَوْجِدْ
أى بل عراه أعظم الوجد ، أو استلزمه فعل قبله كقوله :

[٣٧٦] أَسْقَى الْإِلَهَ عُذْوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفُهُ كُلُّ مِلْثٍ غَادِي
* كُلُّ أَجْشٍ حَالِكِ السَّوَادِ *

أى سقاها كل أجش . وإما وجوباً كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] وهلا زيد قام أبوه ، أى وإن استجارك أحد استجارك^(١) ، وهلا لا بس زيد قام أبوه إلا إنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وَقَاءُ ثَأْنِيْثٍ قَلِيْ

فاعلاً وأما تمثيل البعض بدنف في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خيراً لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفى بالجملة الفعلية كما في الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلاً كما لو قيل :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَا وَجْدَ عِنْدَهُ فَقُلْتُ مَجِيبُ الْقَوْلِ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
فالأرجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الإله إلخ) العدوات بضميتين جمع عدو بضم العين وكسرها مع سكن الدال فهما جانب الوادى والمثلث بالثلاثة من ألت المطر دام أياماً ، والغادى الآتى فى الغداة ، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد . وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإسناد المجازى لأن إسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدر فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضاً هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله وإما وجوباً) عطف على قوله أما جواز (قوله أو ملابسة) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف والنشر المرتب (قوله وقاء

[٣٧٥] هو من الطويل . ولم يعر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه هم ، وقلبه منصوب به ، وشىء بالرفع فاعله . وبلى للضراب . والشاهد فى أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الراجع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق .

[٣٧٦] قاله رؤية . والعدوات جمع عدوة بضم العين المهلمة وكسرها وهو جانب الوادى وحافته . وروى سيويه جنبات الوادى وجوفه بالنصب عطف على عدوات . وكل ملث بالنصب أيضاً مفعول أسقى كما تقول أسقيت زيدا ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد الناء الثلاثة من ألت المطر إذ دام أياماً لا يقع . والغادى بالغين المعجمة هو الآتى فى الغداة . والشاهد فى كل أجش حيث حذف منه الفعل إذ تقديره سقاها كل أجش لدلالة أسقى عليه وهو السحاب الذى فيه صوت الرعد الشديد . وقوله حالك السواد أى شديده : من حلك الشىء يحلك حلوكه اشتد سواده وحلولك مثله . ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر . ويجوز فى الحالك الرفع على أنه صفة لكل والجزم على أنه صفة لأجش .

(١) وهكذا يحدث لى كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) ويكون مرفوعاً بفعل محذوف وجوباً . وهذا هو مذهب جمهور النحويين ، وانظر فى ذلك شرح ابن عقيل للألفية ج ٢ ، ص ٨٦ .

الماضي إذا * كَانَ لِأَنْتَى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبْتُ هِنْدُ الْأَدَى) والمجازي كطلعت الشمس (وَرَأَيْتُهَا قَلْبُزْمُ) هذه التاء من الأفعال (فَعْلٌ) فاعل (مُضْمَرٌ * مُتَّصِلٌ) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والمهندان قامتا ، أو مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا^(١) (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مَفْهِمٌ ذَاتُ حَرٍ) أى فرج ، وهو المؤنث الحقيقي ، كقامت هند وقامت المهندان وقامت

تأنيث (إِخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضي) أى وجوباً أو جوازاً على التفصيل الآتي وكالماضى الوصف نحو أقائمة هند . وقوله لأننى أى مسندا لأننى والمراد بالأننى المؤنث حقيقة أو مجازاً أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة أو حكماً كالمضاف إلى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة . وأيضاً في عدم الاكتفاء بتاء الاسم إجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل في ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء إِخ) فإن قلت : يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر . قلت : لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث في كلمة واحدة ولم يكتب في هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريباً (قوله وسواء في ذلك) أى في تلو تاء التأنيث الماضي (قوله التأنيث الحقيقي) معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاق المؤنث على الشيء . ومعنى مجازيته إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمَر) أى فعل فاعل مضمَر مستترا كان أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح . ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلاً عن لزومها لعدم الحاجة إليها ، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلاً يعود على التمييز كما في الدمايني وغيره لكن لا تلزم التاء في فعله بل تجوز لما ستعرفه في قول المصنف والحذف في نعم الفتاة إِخ وإنما لزم مع المضمَر لحفاء حاله . ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه ما ذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم في نحو قامت هند وزيد ، وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عن الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر إِخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لأنه في صورة الفضلة وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الأول عليه (قوله حَرٍ) بكسر الحاء أصله صرح بدليل تصغيره على حريج وجمعه على أحراح حذفت لانه اعتباراً وجعل كيد ودم . وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله فرج) المراد به كما في يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبراً فقط كما في الطير ، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص

(١) أى أنه لا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي ، ولكن لما حالتان : حالة لزوم وحالة جواز . انظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٨ .

الهندات ، فيمتنع هند قام ، والهندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات . وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هي وما قام إلا أنت ، ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتى بيانه .

(تنبيهان) : الأول يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل . الثاني مساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يُیح الفصل) بين الفعل وفاعله

بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا . نعم قال في النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الإخبار عنه فإن بحسب ما يراد المعنى ا هـ (قوله وهو المؤنث الحقيقى) أى تأنيثا معنويا فقط كزئب أو مَعْنَوِيًا ولفظيا كقاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثة كبرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثه كمنلة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان . والحاصل أنه يراعى اللفظ لعد معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد ييح الفصل إلخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهوم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا في حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر إلخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الأول إلخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف * والحذف من فصل بالأفضلا * وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو إنما قام أنت وإنما قام هي (قوله في اللزوم) أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءهما للمخاطبة لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كناء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد ييح الفصل) أى بغير إلا بدليل ما يأتى وفي التعبير بقدر الإباحة إشعار بأن الإثبات أجود

الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرْكُ الْتَاءِ) كما (في * نحو أُنِي الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ) وقوله :
[٣٧٧] لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلُّ أُمَّ سَوْءٍ

وقوله :

[٣٧٨] إِنْ أَمْرَةٌ غَوَّهَ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ
والأجود الإنبات (وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا) على الإنبات (كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ آبِنِ
الْعَلَا) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز ما زكت نظرًا إلى اللفظ ، وخصه
الجمهور بالشعر كقوله :

[٣٧٩] مَا بَرِثَتْ مِنْ رَيْسَةٍ وَذَمُّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

(قوله كما في نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وإنما أتى الشارح بقوله كما دفعاً
لنهم كون الظرف قيداً (قوله والأجود الإنبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند
إليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأنيث أو الأجود الحذف نقل
الدامينى عنهم الثانى قال إظهاراً لفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن
الكتاب العزيز قد كثر فيه الإنبات بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع
فيه من ذلك ما ينبى على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين
موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغى أن إثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة
الإنبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام إياها (قوله مع فصل بإلا فضلاً) وقيل واجب ومثل
إلا سوى وغير وإن كان مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ
معناه إلخ قاله سم (قوله إذ معناه ما زكا أحد) أى فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذى هو أولى من

[٣٧٧] قاله جرير بن الخطفى . وتماه :

* عَلَى بَابِ آسَئِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ *

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب . اللام وقد للتأكد . والشاهد فى ولد حيث ترك فيه التاء والحال إنه
مسند إلى أم سوء لوجود الفصل . والصلب بضمين جمع صليب النصارى . والشام جمع شامة . وأراد أنه عارف بذلك الموضع .
[٣٧٨] هو من البسيط . الشاهد فى غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، لأن التقدير امرأة واحدة كذا قدره سيويه
والجمهور . والتأنيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . وقال المبرد التقدير خصلة واحدة فلا دليل حيثذ فيه ،
لأن التأنيث مجازى ، ومنكن فى محل الرفع صفة الواحدة ، ويجوز أن يكون حالا (قوله بعدى) ظرف لغره . ولغرور خير إن واللام
للتأكيد .

[٣٧٩] هو رجز لم أدر راجزه . الشاهد فى برثت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند
إلا فى الضرورة ، والبيت من هذا القبيل وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غير إلا يجوز فيه الوجهان ، والتأنيث أكثر ، وإذا كان
إلا فالتذكير أكثر إلا فى الشعر . وقد جاء فى النثر على قراءة من قرأ أن كان إلا صريحة بالرفع .

[٣٨٠] فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضَّلُوعُ الْجَرَاشِعُ * (١)

قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضًا ، وقد قرئ : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس : ٢٩] ، (وَالْحَذَفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التانيث (بَلَا فَضْلِي) شذوذًا ، حكى سيويه قال فلانة (وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِي) التانيث (الْجَازِ) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعَ) أيضًا كقولهِ : [٣٨١] فَمَا تَرِنِي وَلِي لِمَةً فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا

النظر إلى اللفظ مذكر (قوله الجراشيع) كتنافذ جمع جرشع كتنفذ أى الضلوع المتفتحة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت . والجمع في هذا البيت وفي آية : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، وإن كان للتكسير إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ) (إخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التانيث) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالأولا ولا غيرها (قوله ذى التانيث الجاز) التانيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الإطلاق الجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا . ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن الجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه ، فقول البعض التانيث لا يوصف بالجاز إلا لجاز كما هو ظاهر ، فلو قال : ومع ضمير المؤنث ذى الجاز لكان أولى ممنوع (قوله فإما ترينى) إن شرطية أدغمت في ما الزائدة وجملة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة . أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني (٢) وتبعه غيره ، وهو إنما يتم لو كان الروى هاء الضمير

[٣٨٠] قاله ذو الرمة غيلان . وصدده : * طوى الثَّجْرُ وَالْإِجْرَاءُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته . وطوى من الطى وأراد به التزمل . والنحر فاعله - وهو النخس والدفع - بفتح النون وسكون الحاء المهمله وبالزاي المعجمة . والاجزاء عطف عليه جمع جزر وهى أرض لانبات بها ومادته جيم وراء وزاى وما في غروضها مفعوله ، وهو بضم الغين المعجمة جمع عرض بضم الغين وسكون الراء وبالضاد المعجمة ، وهو حزام الرجل . والفاء تصلح للتفسيرية . والشاهد في بقية حيث أنه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بالألف كذا قال ابن الناظم . ولكن نص الأخفش أن التانيث خاص بالشعر . والجراشيع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة . المتفتح البطن والجنب .

[٣٨١] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وهو من قصيدة المتقارب يمدح بها رهط قيس بن معدى كرب ، ويزيد بن عبد المدان الحارثي . الفاء للعطف . وأما أصله إن ما ، فإن شرطية وما زائدة . والمعنى فإن ترينى كما في قوله تعالى : ﴿ فإما ترين من البشر أحدا ﴾ وقد اشتبه على كثير منهم ظانين بأنها أما التفصيلية ، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان * فإن تعهدى لامرى لمة * (قوله ولي لمة) جملة حالية ، وهى بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجملة . والفاء في فإن جواب الشرط . والحوادث جمع حادثة . وقيل أراد بها الحادثات الليل والنهار ، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تانيث الحوادث مجازى لأنه جمع ،

(١) هذا عجز من بيت من قصيدة من الطويل . أول هذه القصيدة قول ذى الرمة :

أَمْزَلَسِي قُلُسِي ، مَلَأْتِمْ عَلَيَّ كُنُوسَا
هَلْ الْأَزْمَنُ السَّلَاقُ مَضِيں رَوَاجِعْ ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْقَمَى ثَلَاثَ الْأَثَاىِ وَالنَّيَّارِ الْهَلَاقِعْ ؟

ابن الناظم . ولكن نص الأخفش أن التانيث خاص بالشعر . والجراشيع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشين المعجمة : المتفتح البطن والجنب . (٢) العيني وهو صاحب شرح الشراهد التى وردت عند الأئمة وهى التى معنا في هذه النسخة .

وقوله :

[٣٨٢] فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضُ أُبْقِلَ إِبْقَالَهَا

(وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ * مُدَكِّي) والسالم مؤنث كما مر (كَالتَاءِ مَعَ) المؤنث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي مثل (أَخَذَى اللَّيْنُ) أعنى لبنه ، فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال ، وقامت الهنود وقام الهنود ،

وهم يأبون كونه رويًا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هي السحابة البيضاء . ودقت ودقها أى أمطرت كأقطارها . وأقبل إبقاها أى أنبت البقل كإنباتها . وقيل التذكير في أقبل على اعتبار المكان والتأنيث في إبقاها على اعتبار البقعة ، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث : أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه ، ومن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح فقول التصريح التذكير في أقبل باعتبار المكان ياباه الماء في إبقاها غير مسلم ونص الدماميني في حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل ، وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة ، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبحر فإن حكمهما كذلك قاله سم . قال ابن جنى : إذا أنثت الجمع أعدت الضمير إليه مؤنثا وإن ذكرته أعدت الضمير مذكرا ، فتقول ذهبت الرجال إلى إخوانها ، وذهب الرجال إلى إخوانهم كذا في س . والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في القولة السابقة (قوله سوى السالم إلخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطة كإرضين جاز فيه الوجهان ، وكذلك ما جاء من هذا النحو بالآلف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير اهـ وفي كلام الشارح في التنبيه الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث فخرج نحو طلحات وتمرّات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الأول والشاطبي في الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة إليه إذ الفرج لا ينقسم إلى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال إلخ)

= والجمع واسم الجمع واسم الجنس كلها تأنيث مجازى ، يقال أودى إذا هلك ، ويتعدى بالياء وإنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسّسة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كألف عالم . والروى هو حرف القافية . والقافية هي اللفظ الأخير من البيت الذي يكمل البيت .

[٣٨٢] قاله عامر ابن جوين الطائى . وهو من المتقارب . يصف به سحابة وأرضا نافعتين . الفاء للمطف ، ومزنة مبتدأ . أو اسم لا على إلعائها أو إعمالها عمل ليس . وودقت خير للمبتدأ أو خير لا أو نعت لمزنة والخير محذوف أى موجودة ، وهي السحابة البيضاء . وودق المطر يدق إذا قطر ، ومنه سمي المطر ودقا ، وودقها نصب على المصدر . ولا أرض عطف على ما قبله . وأرض اسم لا التبرئة وأقبل خبرها . وفيه الشاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة . وقال ابن الناظم لأجل الضرورة ، ولا ضرورة على ما لا يخفى ، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقى ، وقيل روى أبقاها بالرفع فلا شاهد فيه حيثئذ . وقيل لا شاهد على النصب أيضا على أن يكون الأصل ولا مكان أرض ، فحذف المضاف وقال أقبل على اعتبار المحذوف وأبقاها على اعتبار المذكور . وأقبلت الأرض إذا خرج بقلها .

وقامت الطلحات وقام الطلحات . فإثبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع . وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه : ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ [يوسف : ٣٠] .
(تنبيهه) : حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون ، والتأنيث في نحو قامت الهندات . وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي^(١) ، واحتجوا بقوله : ﴿ آمنت به بنو إسرائيل ﴾ [يونس : ٩٠] ، ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾ [الممتحنة : ١٢] ، وقوله :

[٣٨٣] قَبِكِي بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَنِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا
وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في جاءك

لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدمايني . والذي للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات في المجازي وحيث قد قول الناظم كالتاء مع إحدى اللبني أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان (قوله وقام الهنود) إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطاريء أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والهنود حقيقي لأن الحقيقي الذي له فرج والفرج لأحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد هـ وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحيث قد فالفعل مسند في الحقيقة إلى أحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال إن المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي هـ أي اسم جمع الذي . وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كيقر ونخل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأني التاويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير إلخ) أي لأن الواحد كالمذكور حيث قد وعند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشري :

إن قومي تجمعوا * وبقتل تحدثوا لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

أي وجوبا أو حوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي حزنهن . وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو جاءت

[٣٨٣] هو من الكامل . الشاهد في قبكي دناي حيث جاء الفعل بلا تأنيث . واحتج به الكوفية والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث . وقالت البصرية : سلامته في جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث . وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون . وشجوهن نصب على التعليل ، وهو الحزن والمهم . وتصدعوا : تفرقوا .

(١) سبق التعريف به .

للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن أَل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع (وَأَلْحَذَفَ فِي نَعْمَ الْفَتَاةِ) وبس الفتاة (أَسْتَحْسِنُوا) أى رأوه حسناً (لأن قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبِينُ) فالمسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية خلافاً لمن زعم أنها عهديّة ، ومع كون الحذف حسناً للإثبات أحسن منه (وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ) بالفعل لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ) عنه بالفاعل لأنه فضلة (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازاً

الحيليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط في التكسير هو الاعتباري كما في بنات لا التصريفي فإنه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبأن التذكير في جاءك إلخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجع في الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح . وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين . وأما الثالث فلأن أَل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكوفيين أيضاً يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصداً إلخ) مقتضاء جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة ، والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من النافي بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي^(١) . ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والأصل) أى الغالب والراجع وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول أن ينفصل) تصرّح بما علم من الجملة الأولى . وقال سم : وكل هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش اهـ ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معاً حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أياً كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر . والمراد المفعول به أو مطلق المفعول . ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم . وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الأصل في كلها (قوله وقد يجاء إلخ) أفاد بقدر أمرين : أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل ، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً

(١) سبق التعريف به .

ولما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز نحو : ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف : ٣٠] ، وواجب نحو من أكرمت ، وممتنع ويمتنع ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (وَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ حُلِدْنَ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى ، فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى ، وأضنت سعدى الحمى .
(تنبيهه) : ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظاهر عليه نصوص

كما في أكرمتك . فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن ، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك ، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمراً وقد يكون ممتنعاً نحو ضربنى زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثانى جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جايئى وشايئى بالقصر (قوله وواجب) في مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت ؟ أيا ما تدعوا ، و غلام من أكرمت و غلام أى رجل تضرب أضرب ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر : ٣] ، ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى : ٩] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالخصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمرا ، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى ، أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ، ويمتنع أيضاً تقدم المفعول العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها إلا أن يسبقها أما نحو أما إنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها ، وكونه معمول فعل تعجى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف الناصب فيجوز عجت مما زيدا تضرب . ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالنصب ، أو مجزوم إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيدا أضرب ، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بـن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً وأما المنصوب بإذن فالراجع منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وهى إذن معاً . فقال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصاً للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى^(١) أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقه بأن بخلاف المسبوقه بها فيمتنع عمراً ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمراً ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الدمامينى (قوله وإن لبس حلدن) أى إن خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الإعراب) بأن كان تقديرها أو محلياً وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثانى (قوله وتظاهر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما في

(١) سبق التعريف به .

المتأخرين ، وثأزع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمر وعمره على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو : ﴿فَمَا زَالَتْ قُلْتُ دَعَوَاهُمْ﴾ [الأنبياء : ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس . قلت : وما قاله ابن الحاج^(١) ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك هو ظاهر (أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ) أى وأخر

كتب اللغة (قوله محتجاً بأن العرب إلخ) لو قال محتجاً بأن العرب تميز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمره على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الإجمال إلخ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمره على عمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان إلخ) هذا في الجمل لا في الملبس (قوله يجوز في نحو فما زالت إلخ) أى فلم يبالوا باللباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت إلخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس . والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم : قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نقعاً لما سيأتى له في باب التعدى وال لزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس . واحترز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباساً هـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للإجمال عند المصنف في بعض الأبواب شموله له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق . ثم قال سم : وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها هـ وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخير في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول . ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول ، قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخير على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي إلى مثل ذلك) أى لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول إلخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما كالتمثال الأول وجواز تقدمه

(١) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس ، الإشبيلي ، يُعرف بابن الحاج ، قرأ على الشلوين ، وصف في علوم القوافي وعلم الإملاء ، ومختصر معصاته ابن جني .. وغير ذلك وتوفى سنة ٦٤٧ هـ (انظر البنية ٣٥٩/١ - ٣٦٠) .

المفعول عن الفاعل أيضاً : وجوباً إن وقع الفاعل ضميراً (غَيْرَ مُنْخَصِرٍ) نحو أكرمتك وأهنت زيداً (وَمَا يَأْتِي أَوْ بِإِنَّمَا أَلْخَصَرْتِ) من فاعل أو مفعول ظاهراً كان أو مضمراً (أَلْخَصَرْتِ) عن غير المحصور منهما : فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمراً إلا زيد أو إلا أنا ، وإنما ضرب عمراً زيد أو أنا ؛ والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد إلا عمراً ، وما ضربت إلا عمراً وإنما ضرب زيد عمراً وإنما ضربت عمراً (وَقَدْ يَسْبِقُ) المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً غير المحصور (إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ) بأن كان الحصر بإلا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب إلا زيد عمراً ، وما ضرب إلا عمراً زيداً ؛ ومن الأول قوله : [٣٨٤] قَلَمَ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِثَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا وقوله :

عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعدد المثال فالوجوب لإضافي بالنسبة إلى التوسط (قوله إن وقع الفاعل ضميراً) أى متصلاً إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلاً والفرض أنه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أى منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله المحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروية المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضارية الفاعل ، فقولك ما ضرب عمراً إلا زيد لقصر مضروية عمرو على زيد أى أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد وقولك ما ضرب زيد إلا عمر لقصر ضارية زيد على عمرو أى أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو (قوله وما ضربت إلا عمراً) كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد إلا إياك لأن العموم السابق في قوله ظاهراً كان أو مضمراً في المحصور فيه وكذا يقال في إنما ضربت عمراً وفي نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمراً (قوله وقد يسبق إلخ) قد يقال لم أجز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومنع في باب المبتدأ والخبر حكما بشذوذ قوله : * وهل إلا عليك الممول * وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد الممولين على الآخر لا تقدم الممول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية إلخ) منصوب على الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة

[٣٨٤] هو من الطويل . الفاء للعطف وإلا يعنى غير . وفيه الشاهد حيث احتج الكسان به . على أن الفاعل المحصور بإلا لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه ، فإن قوله إلا الله فاعل . وما هيئت مفعوله . وأوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقدر وليس مفعولاً للمذكور تقديره درى ما هيئت لنا : أى ما أثارت . يقال هيئت وهجت كلامها متعديان . وعشية نصب على الظرف مضاف إلى إثناء الديار ، وهو جمع أثناء وهو البعد ، والتقدير أثناء أهل الديار . فسمى أهل الديار دياراً تسمية للحال باسم المحل (قوله وشامها) بالرفع فاعل هيئت . وهو بكسر الواو وجمع وشم . من وشم يده إذا غرزا بإبرة ثم ذر عليها النيلة : ويروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيئت وحيث يتنصب وشامها على المفعولية .

من البصريين والفراء وابن الأثير إلى منع تقديم الفاعل المحصور . وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير (وَشَاعَ) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نَحَوَ خَافَ رَبَّهُ عَمَرَ) وقوله :

[٣٨٨] جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة (وَشَاعَ) في كلامهم
تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نَحَوَ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرِ) لما فيه من عود الضمير
على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناطم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ،
والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسماع . وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :
[٣٨٩] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أُلْحِدَ الدَّهْرُ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا
وقوله :

[٣٩٠] وَمَا تَفَعَّتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
وقوله :

مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا ينافي أن الضرب حاصل من غير زيد لغير عمرو ، ولزم محذور
آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقاً كما ستعرفه في باب الاستثناء وإن أريد أن عمراً
مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز
عمل ما قبل إلا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد أو مستثنى منه
نحو ما قام إلا زيداً أحد أو تابعاً لم نحو ما قام أحد إلا زيداً فاضل اهـ وللإكسائي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور
المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل إلا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله
جاء الخليفة) الضمير يرجع إلى المدح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ ،
= أصول ابن السراج وله المقدمة المشهورة ، وهى حواشى على الجمل للزجاجى ... وآخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن غزط الله ، ومات سنة
٦٠٧ هـ (البيهة ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

[٣٨٨] قاله جرير بن الخطفي ، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والضمير في جاء يرجع
إلى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والخليفة بالنصب مفعوله . ويروى أني الخليفة ، وإذ ظرف بمعنى حين ، وكانت أى الخليفة
له أى لعمر قدراً مقدرة . والكاف للتشبيه وما مصدرية . والجمله في محل النصب على إنها صفة لمصدر محذوف . والتقدير أني
الخليفة إتيانا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل . وربه بالنصب مفعول . وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل
مقدم في الرتبة . وفيه الشاهد حيث توسط المفعول بين الفعل والفاعل .

[٣٨٩] قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه . المجد الشرف والكرم ، يقال رجل مجيد أى شريف . وأخلد من الإخلاد
وهو الإبقاء وهو خير ان ، وواحد مفعوله . والدهر نصب على الظرف في الموضعين . ومن الناس صفة لواحد . وأبقى جواب لو .
والشاهد في مجده حيث أعاد الضمير إلى مطعم وهو متأخر للضرورة . وأراد به مطعم بن عدى والد جبير الصحابي رضى الله عنه .
وانتصابه على أنه مفعول أبقى .

[٣٩٠] البيت من الطويل .

[٣٩١] جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سَيِّمًا
وقوله :

[٣٩٢] كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا التَّنْدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ
وقوله :

[٣٩٣] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عِدِّي بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
وذكر لجوازه وجهًا من القياس . ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من

وقوله قدرا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهب ما ستعلمه (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة ، وعن بمعنى بعد . وقوله كما يجزى أى جزى . وسنار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرًا عظيمًا بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لفلان يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب المثل في سواء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقيل هو دعاء بالأبنة لأن الكلاب إنما تتعاوى عند طلب السفاد ، وعدى بن حاتم الطائي صحابى فلا يليق به هذا المجرى (قوله وجهًا من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبًا . وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن المجمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالأصل . وعبرة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لأن الفعل المتعدى إشعارًا به فعاد الضمير على متقدم شعورًا ومن في

[٣٩١] قاله سليط بن سعد . وهو من البسيط . الشاهد في جزى بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبى الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة . وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل ، وعن بمعنى فى أى فى كبر . وحسن فعل أى وعن حسن فعل إليه . والكاف للتشبيه وما مصدرية : والجملة فى عمل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف . أى جزى بنوه جزاء كجزاء سنار بكسر السين والنون وتشديد الميم ، وهو اسم صانع رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله ، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتا لفلان يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب مثل فى سوء المكافأة . ويجزى مضارع مجهول لحكاية الحل الماضية لغيرتها .

[٣٩٢] هو من الطويل . معناه كسى حلم المدح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء فى أعلى مراتب الجهد والكرم . والشاهد فى كسى حلمه ونداه فان الضمير فيها للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جنى مطلقاً وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة . ورقى بالتشديد من الرق وهو الصعود والارتفاع . والتندى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذرة بكسر الذال ، وذرة كل شئ أعلاه . ومنه ذرة السنام .

[٣٩٣] عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبى الأسود ، وقيل لم يدركه حتى قال ابن كيسان أحسبه مولداً مصنوعاً . والشاهد فى قوله جزى ربه حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زان نوره الشجر ، والجمهور على المنع مطلقاً ، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذى دل عليه جزى كما فى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ أى جزى رب الجزاء ، أو ضرورة ، أو شاذ ، أو الضمير لغير عدى . وجزاء الكلاب نصب على المصدرية . أو بنزع الخافض أى كجزاء الكلاب . والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن أوى يعوى عواء : صاح واختلف فى جزائها فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقال الأعمش ليس بشئ وإنما دعى عليه بالابنة ، إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد ، قال وهذا من أطف المجرى (قوله وقد فعل) الراو للحال : أى وقد فعل الله ذلك أى الجزاء .

البصريين والطوال^(١) من الكوفيين . وتأول المانعون بعض هذه الآيات بما هو خلاف ظاهرها . وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر .

(تنبيهات) : الأول : لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع صاحبها في الدار . وقيل فيه خلاف . واختلف في نحو ضرب أباه غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون ، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل : نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر ، أى التأديب ؛ ومنه : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [المائدة : ٨] ، أى العدل . الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بنعم وبئس : نحو نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً عمرو ، وبناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف . الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله : [٣٩٤] جَفَوْنِي وَلَمْ أُجَفْ الْأَجْلَاءُ إِلَيَّ لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ على ما سيأتى في بابه . الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا

كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الآخرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله ومن أجاز ذلك إلخ) اختار هذا المذهب أيضاً الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض إلخ) قالوا في قوله جزى إلخ الضمير عائد إلى الجزء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله في الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسألة إجماعاً) أجمع هنا واختلف في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضاً فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع إلخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب أباه غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص إلخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى في بابه

[٣٩٤] البيت من الطويل .

(١) الطوال : هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى ، من الكوفة ، ومن أصحاب الكسانى ، وحدث عن الأصمعى ، وقدم بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدورى المقرئ بالقراءات ... وكان حاذقاً باللغة العربية والقائماً بها . تولى سنة ٢٤٣ هـ (انظر : البهية ١/ ٥٠) .

حياتنا الدنيا ﴿ [الأنعام : ١٢٩ ؛ المؤمنون : ٣٧] . الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص : ١] ، ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . الخامس : أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً ، كقوله :

[٣٩٥] زُبَّةٌ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربه ، ويقال نعمت امرأة هند . السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له : كضربته زيداً . قال ابن عصفور^(١) : أجازته الأخفش ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان^(٢) هو جائز بإجماع انتهى .

(خاتمة) : قد يشتهى الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً

أى من الخلاف فالبصريون يميزونه والكوفيون ينعونه (قوله أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) كان الأولى أن يقول مخبراً عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها وإلا كان التقدير أن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤتى باعتبار القصة . وإنما يؤتى إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنينه حيثئذ أولى نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريته ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ [الحج : ٤٦] ، ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله وكان مفرداً) إلخ) أجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع . معنى (قوله دائماً) أى دائماً (قوله ولكنه يلزم أيضاً التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذا الجهة (قوله قد يشتهى الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالة على معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كما الموصوفية وبالتام ما عداه وقبل أراد بالناقص خفى الإعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل

بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه ، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكنتي السفر ، ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ (١)]

(يَنْتَوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حذف لغرض : إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . وسيأتي أنه

الصواب والمفعول الصواب (قوله إن كان مرفوعاً) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صواباً أو خطأً (قوله اسمها بمعناه) أى الناقص . وقوله في العقل إما أن تكون في معنى من يبين للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلاً له في العقل وعدمه . وإنما ذكره دفعاً لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد (قوله ونقول أمكن إلخ) هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ]

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينتوب عن الفاعل وأن أوجب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينتوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لأنه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض (قوله كالعلم به) ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سألت سائل وسام سأم . وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره . فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض : جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلًا للغرض اللفظي والمعنوي اهـ . وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل . وقوله والإبهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على

(١) ترجمة الجمهور : باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، وترجمة ابن مالك النائب عن الفاعل ، وهي أولى وأخصر ... وانظر في هذا الموضوع : حاشية الحضري على شرح ابن عقيل [١٧٥/١] .

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل في النيابة عنه (فِيمَا لَهُ) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كَثِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ) فخبر نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الذى تبنيه للمفعول (اضْمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (الْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ) منه (اَكْثَرُ فِي مَضَى كَوْصِلٌ) وخرج (وَاجْعَلْهُ) أى المتصل

مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام . وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير . وقوله والتحقيق أى تحقير الفاعل . نحو طعن عمر وقتل الحسين . ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لأن ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى أنه ينوب إلخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشأهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيما له من الأحكام) لا يعترض بأن من جملتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له ، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع إلخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغناؤه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان . وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين . وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى التوال أى العطاء (قوله نعم النيابة إلخ) استدراك على قوله : * ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له . دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر لمؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقليل بالمنع مطلقاً لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغتها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل . وقيل بالجواز مطلقاً والأصح الجواز حيث لا لبس كمعجب من أكل الطعام بتكوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كمعجب من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالصرح فى أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضممن) أى ولو تقديرا كتيل وقوله مطلقاً أى ماضياً أو مضارعاً (قوله اكسر) أى ولو تقديرا

بالآخر (من مضارع مُنْفَتِحاً * كَيْتَحِي الْمَقُول فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُنْتَحِي و) الحرف (الثاني التالي ثا الْمُطَاوَعَة) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بَلَا مُنَاوَعَةً) تقول تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر باتباع الثاني للأول في الضم (وَقَالَتْ) الفعل (الَّذِي) بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْلِ * كَالْأَوَّلِ أَجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي) الشراب ، واستخرج المال فتبع الثالث أيضاً للأول في الضم (وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْجِمُ فَا) فعل (ثَلَاثِي أُعِلُّ * عَيْنًا) واويا أو يائيا فقد قرئ وقيل : ﴿ يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءِ أَقْلَعِي وَغِيضِ الْمَاءِ ﴾ [هود :

كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا في الأصل ، فإن كان مكسورا في الأصل فأما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأنى بكسر بدله ، أو يقال المراد اكسر إذا لم يكن مكسورا في الأصل وكذلك يقال في قوله * واجعله من مضارع مُنْفَتِحاً * والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا ، فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح (قوله مُنْفَتِحاً) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كَيْتَحِي) من الانتحاء وهو الاعتماد . وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي لأن تاء المطاوعة لا يكون ثانيا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارع قبلها فالتالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هي المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرتة فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه أى دفنه فلا يضم ثاني الفعل معها إذا بنى للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشيء وتغوفل عن الأمر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب . وفي التمثيل بالأول نظر لأنه لا يبنى للمفعول به إلا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرباعي (قوله كَالْأَوَّلِ) أى كالحرف الأول (قوله فتبع) بالنصب في جواب الأمر (قوله أو اشجم) بنقل حركة الهمزة إلى الواو (قوله أعل عينا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذي لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغِيض ، وأصل قيل قول نقلت

[٤٤] ، بهما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما (وَصَمَّ جَا) في بعض اللغات (كَبَوَّع) وحوك (فَاخْمِل) كقوله :
[٣٩٦] لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ
وكقوله :

[٣٩٧] حَوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تُخَيِّطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ
(تغبيبه) : أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى

كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في الميزان وأصل غييض غييض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والإشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفيتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق ، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبيئة على وجه الإفراس لا الشيوخ وفى الأشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الألف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الألف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهى حركة الإشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقرعه فى معرض التفصيل (قوله ليت إلخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التى لها الاسم والخبر ، وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافنا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث

[٣٩٦] هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت . وليت للتمنى ولو فى المستحيل . وليت الثالث تأكيد له وليت الثانى فاعل مع فعله أعنى ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد . وشيئا مفعول به وهل للمنفى . ويروى ليت وما ينفع شيئا ليت . وشبابا اسم ليت الأول وبوع خبره ، وفاشترت عطف عليه . والشاهد فى بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع ، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بمحذف حركة عينه ، فإن كانت واوا سلمت كما فى حوكت فى البيت الآتى . والقياس حيكت . وإن كانت ياء قلبت واوا لكونها وانضمام ما قبلها كما فى بوع فإن أصله بيع بضم الباء وكسر الياء ، فحذفت حركة الياء ، فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الباء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

[٣٩٧] هو أيضا رجز . والشاهد فى حوكت ، فإن القياس فيه حيكت ، وقد قرناه الآن من حاك الثوب يحوكة حوكا وحيكاة نسجه ، فهو حائك ، وهم حاكة ، وحوكة . والنول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب . ويقال له المتوال أيضا . ويروى على نيرين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره راء . والنير على الثوب ولحمته أيضا ، فإذا نسج على نيرين كان أصفقا وأبقى ، تقول : نرت الثوب أنيره نيرا وكذلك أنزته ونيرته . والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه ، لأنه يصفهما بغاية الثقافة حتى أنها تحبب الشوك ولا يؤثر بها . وعلى نولين فى محل النصب على الحال وإذ ظرف ، وحاك بمعنى حيكت ، والضمير فى تحبب يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة . والشوك مفعوله ، ولا تشاك جملة أخرى معطوفة عليها : أى ولا يدخل فيها شوك ، والجملتان استئناف فافهم .

لبنى فقفس وبني دبير^(١) (وإن بشكل) من هذه الأشكال (خيف ليس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ، فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب : فإن كان يائياً كباع من البيع اجتنب كسره وعدل إلى الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو بعث العبد فإنه بالكسر ليس إلا وإن كان واوياً كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو سمع العبد فإنه بالضم ليس إلا .

(تنبيه) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية^(٢) لم يتعرض له سيويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً^(٣) ، ولم يلتفت للإلتباس لحصوله في نحو مختار وتضار . نعم الاجتناب أولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من

وقوله إذ تحاك أي إذ حيك (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الأشكال) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به لبس فكان الأحسن أن يقول من شكل الضم والكسر (قوله خيف لبس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يجتنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائر فلا اعتراض على إطلاقه على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الإناث كما في شرح الجامع (قوله فإن كان يائياً) ينبغي أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا . ثم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو بعث العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمع العبد (قوله فإنه) أي فعل الفاعل بالكسر إلخ (قوله وإن كان واوياً) أي مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) إنما قال ظاهر لاحتمال أن يراد بجتنب جوازاً أو استحساناً (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) أي في الاسم والفعل إذ الأول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة . والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ، ورد بأنهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله وما لباع إلخ) قال سم وتبعه غيره : هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لا لباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى : ﴿ ولوردوا لعادوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، لأن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لباساً لأنه إجمال فافهم . بقى أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا في الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا . ومن ثم كان

(١) وهما من فصحاء بني أسد . انظر شرح ابن عقيل [١١٥/٢] . ويقول الشيخ عماد الأزهري في التصريح بضمون التوضيح : « وهى موجودة أيضاً في كلام هذيل » كما حكيت عن بني ضبة ، وكذلك تميم . انظر التصريح [٢٩٤/١] .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي [٢٥٢/٢] .

(٣) انظر أوضح المقاصد والمسالك [٢٦٦/٢] .

كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الإفصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره .
والصحيح الجواز ، فقد قرأ علقمة : ﴿ رَدْتُ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٦٥] ﴿ وَلَوْ رَدُّوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] ﴿ وَمَا لِفَا بَاغٍ ﴾ ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (لَمَّا التَّيْنُ ثَلِي *
فِي) كل فعل على وزن افعل أو انفعل نحو (أَحْتَازَ وَالْقَادَ وَشَبِهَ يَتَجَلَّى) فتقول اختور
وانقود ، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك همزة بحركتهما
(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفٌ جَرٌّ بِنِيَابَةٍ حَرَى) أى حقيق
وما لأفلا : فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص : نحو صيم رمضان ،
وجلس أمام الأمير : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٣] ، بخلاف
اللازم منهما نحو عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جلس عندك
وبخلاف المبهم نحو صيم رمضان وجلس مكان وسير سير ، لعدم الفائدة ، فامتناع سير على

الضم هنا أفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين
تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افعل أو نفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن
اللغات الثلاث تجرى في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر التمثيل
بالمعتل (قوله وتحرك همزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم
الضم مطلقا لأنه أولا أن الفعل يضم أولا واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله
الشاطبي (قوله وقابل من ظرف إلخ) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من
الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدماميني وغيره . ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني
فإنه حقق أن الإسناد في الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر
كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب
البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية
والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه ،
لكن في الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور
معا هو النائب ١ هـ في الجمع عن أى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما
يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف
ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد
التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على
الظرفية ويكون حينئذ في محل الرفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه
عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف

إضمار السير أحق خلافاً لمن أجاز . فأما قوله :

[٣٩٨] وَقَالَتْ مَتَى يَتَخَلَّ عَلَىكَ وَيُعْتَلِّلُ يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

فمعناه ويعتتل هو أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه : ﴿ وحيل بينهم ﴾ [سبأ :

مع بقاءه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضما وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتاع سين) أى بالبناء للمجهول على إضمار السير أى إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمتع من سير سير لأن الضمير أكثر إبهاما من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما فى الجمع ، ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافاً لمن أجازته) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويعتلل) أى يعتذر أو يتجنى لجنى الاعتلال بالمعنيين ، وقوله وإن يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدرب من باب فرح أى تعتد أى يصير لك ذلك عادة ، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ، ولا تصلح دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدلال المهمة . وضبطه الدماميني والشمى بالدال المعجمة أى يمتد لسانك (قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم المخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمى : أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم . وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم ، فالوصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل إن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أى الحذف حواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى : ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ [الكهف : ١٠٥] ، أى نافعا بدليل : ﴿ ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم ﴾ [الأعراف : ٩ ، المؤمنون : ١٠٣] (قوله وبذلك) أى يكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة . ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيها دليل لمن

[٣٩٨] قاله امرؤ القيس. الكندى وهو الصحيح . ومن قال لملقمة بن عبدة فقد وهم وهما فاحشا . المعنى أن يخل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك ، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودرية . حاصلة إنها لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتعود ذلك . الشاهد فى ويعتل فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى يتعلل هو أى الاعتلال المعهود ، أو التقدير يتعلل اعتلال عليك ، فيقدر عليك وهنا لدلالة عليك الظاهر عليه . ويسؤك جواب متى : من ساءه إذا أحرزته . وتدرب الشرط وحركت الباء للضرورة .

[٥٤] وقوله :

[٣٩٩] قَيَّا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلٌ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى آمَرٌ هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنياحة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كـمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ، ونحو ذلك ، ولا دل على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل . فأما قوله :

[٤٠٠] يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَائِتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

أجاز نياحة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة ، أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقريضة صفته ، أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه ، وإنما احتيج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل . لا يصح كون الظرف نائبا لأن بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح . نعم ينتج أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأخفش بجواز إنابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العبنى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كـمذ ومنذ إغ) مثال للمنفى فـمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالكركات وحروف القسم بالمقسم وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لأنه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نياحة المفعول لأجله والحال والتمييز . وأما علة منع نياحة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل فى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على السؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو يقام لا جلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله إذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فإن لم نحىء له بأن كانت لغيره لم يمتنع إنابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع إلى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى

[٣٩٩] قاله طرفه بن العبد البكرى . وهو من قصيدة من الطويل الفاء للعطف ويا للتنبيه ليست للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة يتعلق بمحذوف . والشاهد فى حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر . والتقدير حيل هو أى الحول . وما الأولى للنفى ، والثانية موصولة ، فالعائد محذوف ، أى يهواه من هوى من باب علم يعلم . ونائله من نال إذا أصاب .

[٤٠٠] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه (قوله يغضى) على صيغة المعلوم من الإغضاء وهو إدناء الجفون . والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين فى محل الرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو يغضى . وحياء نصب على التعليل . والشاهد فى يغضى الثانى فإنه مجهول . والنائب فيه عن الفاعل ضمير المصدر أى هو أى الإغضاء ومن للتعليل . والاستثناء من غير موجب ، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فافهم .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر ، لا قوله من مهابته .
(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً . وفي هذا الثاني نظر ، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام .
 الثاني : ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي^(١) إلى أن النائب في

عنهما . والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض^(٢) . واستقرب الروداني جعل النائب ضميراً عائداً على الطرف المفهوم التزاماً من يفضى لأن الأغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين . وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ويتعلل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله إذا كان معه من) مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى الجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثاني) أى فى مثاله لأن مناقشته إنما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز بالجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور إلخ) بل سيأتى فى قول الناظم :

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفساً تفسد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحوّل عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه إلخ) اعلم أنه لا خلاف فى إنابة الجرور بحرف زائد وأنه فى محل رفع كما فى ضرب من أحد . فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة : أحدها : وعليه الجمهور أن الجرور هو النائب فى محل رفع . ثانيها : وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها . ثالثها : وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد . رابعها : وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندى أن النائب ضمير عائداً عن المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والجرور على الفعل وامتناعه . فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز ا هـ مع باختصار . ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالجرور

(١) الرندى : هو عمر بن عبد المجيد ، الرندى ، أبو على ، الأستاذ النحوى وهو من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على الجمل للزجاجى وهو أحد قراء كتاب سيره [انظر البهية ٢/ ٢٢٠] .

(٢) وهذا يدل على شدة الجلاء عند زين العابدين على بن الحسين رضى الله عنهما ، ويطلق عليه أهل البلاغة : كناية .

نحو مر يزيد ضمير المصدر ، لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم :
نحو : ﴿ كان عنه مسؤولاً ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل
شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند .
ولنا : سير يزيد سيراً ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصح ، نحو لست بقاتم ولا قاعداً
بالنصب ، بخلاف مررت يزيد الفاضل بالنصب ، ومر يزيد الفاضل بالرفع ، لأنك تقول
لست قائماً ولا تقول في الفصح مررت زيداً ، ولا مر زيد ، على أن ابن جني أجاز
أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان هو
المكلف ، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد ،
مع امتناع من أحد لم يضرب . وقالوا في : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [النساء : ١٦٦]
أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند . الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور

الظرف فاعرفه (قوله الولدي) بضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس (قوله ضمير
المصدر) أي الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فنائب الفاعل عند
ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير يزيد سيراً فهؤلاء
المراد بمن في قول الشارح سابقاً ، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافاً لما أجازوه اهـ وبهذا يعرف ما
في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لأنه لا يتبع إلخ) فلا يقال مر يزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو
برفع التابع فيهما مراعاة محل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف (قوله ولأنه
يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله . وفيه
أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم
لا مع كونه فاعلاً ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فإنه
وجيه (قوله ولنا) أي المقوى لنا معشر الجمهور . وقوله سير يزيد سيراً رد لدعواهم من أصلها لأن العرب
لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره . وقوله وإنه إنما يراعى إلخ رد أول للدليل
الأول . وقوله على أن ابن جني رد ثان له ، وقوله يظهر في الفصح احتراز من نحو تمرن الديار . وقوله
والنائب في الآية رد للدليل الثاني . وقوله ضميراً إلخ أي لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية . وقوله
وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة . وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد
أي من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث . وقوله وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا
ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمنعون نيابة المجرور بأصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدعوا أن كل
نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أي ضح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيراً
في عدم جواز التقدم على الابتداء لا رداً ثانياً حتى يرد ما ذكر . وقوله مع امتناع من أحد أي لأن من لا
تراد إلا بعد النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفي ضمير مسوغ كقوله : * إذا أحد لم يعنه شأن طارق *

لا الحرف ولا المجموع ، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي) المذكورات أعني الظرف والمصدر والمجرور (إِنْ وَجَدَ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته . هذا مذهب سيوييه ومن تابعه ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرُدُّ) ذلك كقراءة أبي جعفر : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وقوله : [٤٠١] لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا ذَا النُّفَى إِلَّا ذُو هُدًى وقوله :

[٤٠٢] وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَغْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين .

نص عليه ابن مالك كما في التصريح . وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه في صورة الفضلة وإنما قيل ﴿وما تسقط من ورقة﴾ [الأنعام : ٥٩] ﴿وما تحمل من أنثى﴾ [فاطر : ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أي خلافا للفراء ومذهبه في غاية الغرابة إذ الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً (قوله إن وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوباً بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقاً) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شذوذاً (قوله المنيب) من الإنابة وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا . وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة . قال في شرح الجامع : والحق أنه إن كان الغير أهم في الكلام كان أولى

[٤٠١] أصل الكلام لم يمن الله بالمرتبة العليا إلا سيِّداً ، أي لم يجعل الله أحد يعنى بالعليا إلا من له سيادة ، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعليا عنه . واستثنى السيد على جهة التفريغ فترك الاسم العام الذي هو أحد ، وقدر السيد مفعولاً وقد كان في الأصل بدلاً من أحد ومنصوباً على الاستثناء . وقيل يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً : أي لكن السيد عنى بالعليا الشاهد فيه في نيابة حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه . وهذا لا يجوز عند البصرية فهذا وأمثاله ضرورة ، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به ، خلافاً للأخفش والكوفية . والنفي - بفتح الغين المعجمة - : الضلال .

[٤٠٢] هو من الرجز ويرضى من الإرضاء والمنيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربّه مفعوله ، والضمير فيما دام اسمه ، ومعنى خبره . وهو بفتح الميم وبسكون العين المهملّة وكسر النون وتشديد الباء آخر الحروف من قولهم عنيت بمحاجتك أعنى بها فإننا بها معنى أي اهتممت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله في رفعه نيابة عن الفاعل . ومعناه يعنى بذكر ربه ، وقوله بذكر جار ومجرور ناب عن الفاعل ، وترك المفعول به وهو قلبه . وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده .

(تفنيبه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء . قيل ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى وقيل المجرور . وقال أبو حيان^(١) : ظرف المكان (وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَتَوَبُّ) المفعول (الْثَانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا أَلْتَبَّاسُهُ أَمِنْ) نحو كسى زيداً جبة ، وأعطى عمرًا درهم ، بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدًا عمرًا ، فلا يجوز اتفاقًا أن يقال فيه أعطى زيدًا عمرو ، بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذًا .

(تفنيبه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر . فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ، حكى ذلك عن الكوفيين . وقيل بالمنع مطلقًا . وقوله وقد ينوب الإشارة إلى أن ذلك قليل

بالنيابة من المفعول به مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أناده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لأنه أشرف جزأى مدلول العامل . وقول وقيل المجرور أى لأنه مفعول به بواسطة الجار . وقوله وقال أبو حيان إن أى لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالاتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل ووضعا على الحدث والزمان كذا في الجمع . وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصها والفعل لا يدل على الحديث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ أو الخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار فبالأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيداً (قوله فيما التباسه أَمِنْ) أى في تركيب أَمِنْ فيه التباس . قال سم : قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول (قوله فلا يجوز اتفاقاً) إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للتباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فانهم احتزروا من اللبس بالرتبة . أجب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوماً فضعفت دلالة على كون المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع إذا كان إلخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقاً) أى سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرد الباب (قوله لما سلفه) أى لتظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً فيقال هنا

(١) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الإمام أمير الدين ، أبو حيان الأندلسي ، نحوي عصره ، ولغوي ، ومفسر ، ومحدث ، ومؤرخ ، وأديب . ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وأخذ العلم من أعلامه في المغرب وأخذ العلم عن أربعمائة وخمسين شيخاً ، وقد شرف كتب ابن مالك ووجه تلاميذه لشرحها ، ومن أجل مؤلفاته : البحر ، والنهر ، وشرح التسهيل . وتوفي سنة ٧٤٥ هـ (البيان ٢٨٠/١ إلى ٢٨٥) .

بالنسبة إلى إنابة الأول . أو أنها للتحقيق اهـ (في باب ظنٍّ و) باب (أَرَى الْمَنَعَ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَرُ) عن النحاة وإن أمن اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيدًا قائم ، ولا أعلم زيدًا فرسك مسرجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا أَلْقَيْتَهُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقًا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقًا ، فيقال في ظننت زيدًا عمرًا وأعلمت بكرًا خالداً منطلقًا ، ظن زيد عمرًا ، وأعلم بكر خالداً منطلقًا . ولا يجوز ظن زيدًا عمرو ، ولا أعلم بكرًا خالد منطلقًا لما سلف .

(تنبيهات) : الأول : يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة . فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقًا . الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة . وقد صرح به في شرح الكافية . وأما الثالث : في باب أرى ، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي^(١) وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته . والحق أن الخلاف موجود ، فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل^(٢) : نحو أعلم زيدًا فرسك مسرج . الثالث : احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة

لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مظهرنا أنه الآخر في باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به في باب أرى (قوله يشترط لإنابة المفعول الثاني) أي لظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه . وكباب ظن في امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة : ١١] ، أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد . وفي إنابة المفعول إذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده . وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حيثئذ على ما ارتضاه سم قال : وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله فافهم كلامه) قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافا في إنابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على إنابته في باب كسا وسكت عن الأول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في إنابته ، وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع إلخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم . وقوله مطلقا أي من غير قيد ومن غير شرط .

(١) ابن هشام الخضراوي : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي .. العلامة أبو عبد الله الأنصاري ، الحنظلي الأندلسي ، كان رأسا في العربية ، عاكفا على العلم ، فقد أحلها عن ابن خروف ، ومصعب ، وابن الزبير ، والرندي ، وأخذ عن الشلوين ، ومن مصنفاته الإصباح بفوائد الإيضاح ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ (انظر : البهية ١/ ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ص ٧٧ .

إن كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيدًا ، لأن الغالب كونه مشتقًا . واحتج من منع إنابته مطلقًا في باب أعلم ، وهم قوم معهم الخضير اوى والأبدى وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر ، شبهها بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله :

[٤٠٣] - وَلُبِّثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْثِمًا صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قومًا يميزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخبارًا عن غير مذكور ولا مقدر ؛ وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فأجاز في

وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين : مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ، ومثال الثاني ظننت صديقك زيدًا (قوله ويعود الضمير إلخ) وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقديم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيدًا لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظًا وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولًا أول ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول ، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولًا أول ورتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخيره لفظًا . وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدم (قوله بأن الأول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدأ أولًا خبرًا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام . وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح . وقوله والآخران مبتدأ وخبر أى فى الأصل شبها أى فى نصبيهما بمفعولى أعطى أى بإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله فى التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضى المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضا قال الإسقاطى : ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبت عهد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض الإمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح (قوله إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقيد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما فى المجمع (قوله لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولا استلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمر

[٤٠٣] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . الشاهد فى نبت حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء ، ، والثانى عبد الله وهو اسم قبيلة لا علم لمفرد ، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح . والجو بفتح الجيم وتشديد الواو جو الإمامة ، كانت جواثم سميت بالإمامة . وكراما خبر أصبحت ، وهو جمع كريم . ومواليها مرفوع به ، ولثيما خبر بعد خبر . ويروى لثاما . وصميمها مرفوع به ، وصميم الشيء خالصة ، وأراد به رؤس عبد الله وأعيانها .

امتلاأت الدار رجالاً امتلأ رجال ، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله^(١) :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَبْرُ بِيَابِ كَانَ مُفْرَدًا لَا يُنْصَرُ
وَنَابٌ تَمَيَّزَ لَدَى الْكِسَائِ لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي

واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سَوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جازاً ومجروراً ، أو محلاً أن يكنه .

(تنبيهه) : قال في الكافية^(٢) :

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلتبسُ مع نصب فاعل زَوْزًا فَلَا تَقْسُ

أى قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم خرق الثوب المسار . وقوله :

[٤٠٤] مِثْلُ الْقَنَافِلِ هَذَا جُوزٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرَ

ولا يقاس على ذلك ا هـ .

وعن كونه مفعولاً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أى وتابعه مما علقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولاً وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصيب له أى لما سوى النائب مبتدأ أو خبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجدداً وقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله إن لم يكن جاراً ومجروراً) إلخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان أولى أن يقول لفظاً إن كان مما يظهر إعرابه أو محلاً أو تقديره إن لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر . وأجاب الروداني بأن المراد باللفظي أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة فى إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به إلخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه هذا . ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند

[٤٠٤] البيت من البسيط .

(١) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(٢) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب ص ٣٠ .

(خاتمة): إذا قلت: زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً تعين رفع عشرين على النيابة، فإن قدمت عمراً قلت: عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيد مع المشى والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ. وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

[اشتغال العامل عن المفعول]

(إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه أو المحل) أى حقيقة باب

الجمهور المانعين إنباء غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للخبر المبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين، والعمران زيدا في رزقهم عشرين وإن شئت حذف المجرور.

[اشتغال العامل عن المعمول]

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول وهو العامل نصبا أو رفعاً ويشترط^(١) فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل^(٢) بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى. ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أنه يعمل فيه العامل أو مناسبة الرفع أو النصب لو سلب عليه ويشترط فيه أن يكون متقدماً فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلاً من الضمير أو رفع كان مبتدأ أخيره الجملة قبله وأن يكون قابلاً للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمير كحتى وأن يكون مفتقراً لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بابتداء وإن تعين نصب لعارض^(٣) كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المعنى وأن يكون واحداً لا متعدداً على ما فيه من الخلاف الآتى قريباً. قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلاً كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّ فَارِهِونَ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿وَأَيُّ فَاعِبِدُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٦]

(١) (قوله يشترط) لا يظهر فى الرفع ودعى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرفع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمع الاشتغال فى المصدر وماعه حيث.

(٢) (قوله) وأن لا يفصل أى بالنسبة للفعل دون الوصف.

(٣) (قوله لعارض) فيه أن ما امتنع كونه مقسراً إما هو للعارض والظاهر أن للمرفوع ضابطاً آخر وتأمل فى المقام.

الاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيضمير للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به

﴿ وإياى فاتقون ﴾ [البقرة : ٤١] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشى الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسماً متقدماً ما فى ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياى فارهبون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فإياى ارهبوا ارهبون بالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً اهـ أى لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت فى محلها . ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تنمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه . ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة فى سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما فى المثال . وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أى لابتست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيدا وعمراً وبكراً ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوفى ذا الباب إلخ قوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابسه ضمير الاسم . وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو إن زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحيث قد ففى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل فى زيدا لو فرضناه فارغاً من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عند له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه . ونقل الأخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراض لأن زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامينى (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبة) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضاً مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح

على ما سيأتى بيانه ، فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق ، والباء فى بنصب بمعنى عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير عنه بإعادة العامل ، والألف واللام فى المحل بدل من الضمير^(١) ، والتقدير إن شغل مضمير اسم سابق فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق : أى نحو زيداً ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق أَلَصِيْبُهُ) إما وجوباً وإما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً أو مستوياً ، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (يَفْعَلُ أَضْمِرًا * حَتَمًا) أى إضماراً حتماً أى واجباً ، أو هو خال من الضمير فى أضمر أى محتوماً . وذلك لأن الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (مُؤَافِقِي) ذلك

باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجع أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف : إن لم يك مانع حصل * ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لأننا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعهده من الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب إلخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه بواسطته كزيدا مرتت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى * وفصل مشغول بحرف جر * لأن ما يأتى أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف إلى الضمير ولو بواسطة ولا تكرر مع ذكر الأعم قاله سم . (قوله بإعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وإن اختار للمصنف خلافه (قوله إما وجوباً إلخ) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر فى كلام الناظم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتأ (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوماً إضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوماً فيه شئ لا يخفى (قوله كالبديل) أى العوض فالمراد البديل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلغظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لأن الجمع يناق العوضية وأما قوله تعالى : ﴿إِنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين﴾ [يوسف : ٤] ، فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للأول أو المفعول الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير إنى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول محذوف

(١) وعبارة الشيخ خالد الأزهري : « وأن فيه خلف عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير : إن شغل مضمير اسم سابق فعلا عن الاسم السابق بنصب لفظ الضمير ، أو بهب محله » .

الفعل المضمر (لَمَّا قَدْ أَظْهَرَ) إما لفظاً ومعنى كما في نحو زيداً ضربته ، إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ كما في نحو زيداً مررت به ، إذ تقديره جاوزت زيداً مررت به .

يفسره المذكور بعد والجمع على هذا في رأيهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهر) ولا محل للجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر في اشتغال منصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك . وقال الشلوين : جملة التفسير ما تفسره فهي في نحو زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الفتح : ٢٩] في محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوباً وفي نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] ، ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال : * فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن * يجوز نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة . قال ابن هشام : وكأن الجملة المفسرة عنده عطف ببيان أو بدل . ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . واختلف في المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله * لا تجزعي إن منفساً أهلكته *^(١) مجزومان محلاً وجزم الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران : أى أن أهلكت منفساً إن أهلكته وساغ إضمار أن وإن لم يسع إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب إن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيداً اظننته قائماً بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز مفعولى المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية إنما أتت بها لضرورة التفسير (قوله وإما معنى) أى وأما موافقة له المعنى . قال سم : بقى أن لا يوافق لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيداً ضربت أخاه فإن ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفاً لإهانة زيد اهـ ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضماً أو لزوماً عرفياً على معنى المقدر فالأول : كما في زيداً مررت به فالمقدر جاوزت والجائز والمروى والمتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلى فإنه بمعنى المهاداة . والثانى : كما في زيد ضربت أخاه أو أهنت وزيداً ضربت عدوه أى أكرمت ، وكما في زيداً

(١) هذا صدر من البيت للشاعر امرئ بن توبل ، وهو من قصيدة من الكامل .

(تفصيله) : يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت زيذا أنت تضربه به لم يجز للفعل بأن (وَأَلْتَصَبُ خْتَمٌ إِنَّ ثَلَا) أى تبع الاسم (السَّابِقُ مَا) أى شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَأَنَّ وَحَيْثُمَا) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو إن زيذا لقيته فأكرمه وحيثما عمر القيت فآهنه ، وهلا بكرًا ضربته ، وأين

مررت بغلامه أى لا يست (قوله في الفعل) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أى فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياساً على الوصف وسبأى الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها وإنما خصوا أهل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة . أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي ووإو العطف وفائه وثم والشرط وإن كما في الجمع . وأنا لأرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط . وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمن أو التطفل ، ولأنها أعم مورداً لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ، ولطلب التصور نحو زيد قائم أم عمرو ، ونحو أقام زيد أم قاعداً ، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور ، فإن قلت : المسند إليه في نحو أزيد قائم أم عمرو ، والمسند في نحو أقام زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه ، فكيف يطلب تصورهما وإنما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذ الحاصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد . قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والأخيرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند في الأولين وعدم التعيين في الآخرين وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، وأن المطلوب (١) صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المعنى واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندور كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » (٢) ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أن المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فإنها لطلب التصديق ومن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ، ثم قال لكنني أستشكل عددهم أو منها أما المتصلة فلا لأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه في المعنى في بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنيها هـ ببعض إيضاح . قال الشمني : لعلهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن

(١) (قوله وأن المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضاً لأننا نقول لما كان الجواب بالقرء أو أثر التصور ولك أن تقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إرادته تدبيراً .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الكاح . والحديث موجه لجابر رضي الله تعالى عنه عندما تزوج وذهب إلى النبي ﷺ ، مثاله : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » على سبيل الاستفهام أو التصديق منه .

زيدًا وجدته . ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع^(١) للظاهر كقوله :

[٤٠٥] لَا تُجْزَعِي إِنْ مَنَفَسَ أَهْلُكُنَّ

المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها أو المنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اهـ ولم يعدها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني . فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قبليس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو . قلت : فرق^(٢) بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستاتي بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيثما عمرا إلخ) التمثيل بهذه الأمثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجيء أنه لا يلها في النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الأولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز إلخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده^(٣) بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز إلخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب . قال سم : يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال^(٤) المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفي لوجود المقصود اهـ (قوله مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخاف الفقر إن منفس بضم

[شواهد اشتغال العامل عن المعمول]

[٤٠٥] قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل . الشاهد في أن منفس حيث جاء مرفوعا بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير إن هلك منفس بضم الميم وهو المال النفيس ، ويروى منصوبا على شريطة التفسير لأن أن تقديره أهلكت منفسا أهلكته ، يصف نفسه بالكرم ، ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعًا من الفقر قال لها لا تجزعي إلى آخره . الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة ، والثالثة جواب إذا . وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط ، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر فافهم .

(١) والفعل المطاوع هو الذي يقبل تأثير الأول فيه ، فقول كسرة فانكسر ، وعلته فعلم .

(٢) (قوله فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة في مثاله التصور كما مر .

(٣) (قوله تقييده) وإن كان الكلام في المنصوب تدبرا .

(٤) (قوله بأن يقال إلخ) لا يوافق ما مر .

وفي رواية منفس بالرفع . وقوله :

[٤٠٦] فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير إن هلك منفس أهلكته ، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر . وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين أن وحيثما مردودة (وإن ثلاً) الاسم (السابق ما بالابتداء

الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لما لا تجزعى إلخ . عني (قوله فإن أنت إلخ) أى إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ لفعل تعليية أفاده السيوطي في شرح شواهد المعنى (قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال إلخ) قال الروداني أى لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدها في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير المهمة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا . وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها (قوله وأما في الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أى في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد . ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] ، بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أى وأما ثمود فهدينا فهديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس (قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أى لأنها لا تجزم قال الروداني مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو : « لو ذات سوار لطمتي » لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات (قوله والفعل ماض) أى لفظا نحو أن زيدا لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره ، والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فإنها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فليها غيره ظاهرا قاله المصريح (قوله فتسوية الناظم إلخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبرة الناظم لا تقتضى غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أى بذي الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أى على الصحيح

يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية وليتا (فَالرُّفْعَ الْقَرْمَةُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتا بشر زرتة ، فلو نصبت زيدًا وبشرًا لم يجوز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل . ومما يختص بالابتداء أيضًا واو الحال في نحو خرجت وزيدًا يضربه عمرو فلا يجوز وزيدًا يضربه عمر وينصب زيد و (كَلَدًا) ألزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (ثَلَا) أى تبع (مَا) أى شيئًا (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدَ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ،

وللرد على المقابل أكيد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ) أى لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحشية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العالم صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتا بشر زرتة) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوز ابن أبى الربيع بناء على الإزالة . قال في المغنى والصواب أن انتصابه بليت لأن لم يسمع ليتا قام زيد مثلا (قوله إذا المفاجأة) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفيا إلا بتكلف (قوله لا يليهما فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبا (قوله في نحو خرجت إلخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أى لما يأتى في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقتزن بقدر نحو أتى لزيد ضربته (قوله ما لم يرد إلخ) أى شيئا لم يرد ما قبله معمولا لا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط إلخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد لا يضربه عمر ويرفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيويه في قول الشارح : * آليت حب العراق الدهر أطعمه * إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيسا دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في المنع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام .

(فائدة) : كم فى قوله تعالى : ﴿ سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية ﴾ [البقرة : ٢١١] ،

والموصول ، والموصوف ، تقول زيد إن زرتك بكرمك ، وهل رأيتك ، وهلا كلمتك ، وهكذا إلى آخرها بالرفع . ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ به (وَآخِيزَ نَصَبٌ) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال : الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيداً اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تنهه واللهم عبيدك ارحمه ، أو لا تؤاخذنه ، وبكرا غفر الله له . وإنما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لأن الضمير فى محل رفع . وإنما

استفهامية فإن جعلت كناية عن جماعة مثلاً وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولاً ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لا يتنا مقدراً بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يميز واحد من الوجهين لعدم الراجع حيثئذ إلى كم وتعين كونها مفعولاً ثانياً مقدماً وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والأصل سل بنى إسرائيل عن الآيات التى آتيناهم . لحضته من المغنى والدامينى (قوله وهكذا إلى آخرها) نحو زيد لأننا ضاربه ، زيد ما ضربته ، زيد كم ضربته ، زيد إني ضربته ، زيد الذى ضربته ، زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها قبلها لزم وقوعها حشواً وقوله فلا يفسر عاملاً فيه أى على الوجه المعنى فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالمجوع دليلة دون تعويض لا يلزم صلاحيته فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى * يأبى الماتح دلوى دونكا * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم إيضاح وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال فى الاشتغال فى نحو زيداً لتضربه أو لا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيد كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختيار النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل بل قيل بمنع (قوله وإنما وجب الرفع إلخ) مقتضاه أى أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب . وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة

اتفق السبعة عليه في نحو : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ [النور : ٢] لأن تقديره عند سيويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني . ثم استؤنف الحكم^(١) ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

[٤٠٧] وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَالْكَيْخُ فَتَائِهْمُ

إن التقدير هذه خولان . وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط

الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن قال كالتخشي أنه أمر حقيقة وفيه ضمير مخاطب والباء للتعدي فامتاع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لمجوده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لأن الضمير) أى المجرور بالباء في محل رفع أى وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله) وإنما اتفق السبعة (الخ) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان . وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يبرز نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كآلية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : ﴿ وجع الشمس والقمر ﴾ [القيامة : ٩] ، لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه إشارة إلى أن استثنائية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصریح (قوله في نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائله) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء

[٤٠٧] قائلة مجهول ، وهو من الطويل ونمائه :

* وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ يَخْلُو كَمَا هِيَ *

الواو وأورب أى رب امرأة قائلة . وخولان مبتدأ اسم قبيلة ، وفانكح فتاتهم خبره . وفيه الشاهد وهو أن الفاء لا تدخل على الخبر ولكنه أولى بتقدير هؤلاء خولان ، إذا كان كذلك فانكح فتاتهم . وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف . والأكرومة كالأعجوبة من الكرم ، وأراد بالحيين حتى أبيا وحى أمها ، أراد أنها كريمة الطرفين . وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلوية عن الأزواج ، والجملة حال . وما في كما أما موصولة مبتدأ محذوف الخبر : أى كالحال التى هى عليها ، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضا . وأما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو ما إذا كانت . وفيه عشرة أشياء ذكرناها في الأصل .

(١) انظر : كتاب سيويه ٧١/١ ، ٧٢ .

فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً^(١) . وقال ابن السيد^(٢) وابن بابشاذ^(٣) : يختار الرفع في العموم كآلية ، والنصب في الخصوص كزيداً اضربه (و) الثاني : أن يقع (بَعْدَ مَا يُنَالُوهُ أَلْفَعْلُ غَلَبَ) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فايلأوه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى . والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام نحو : ﴿ أبشر منا واحداً نتبعه ﴾ [القمر : ٢٤] ، فإن فصلت الهمزة فاختار الرفع نحو أنت زيداً تضربه ، إلا في نحو أكل يوم زيداً تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته ،

المعجمة قبيلة باليمن . والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو المفعول فالعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط . ولهذا قال اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونها بالفاء وعدمها هـ ومثل إذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندى أن المراد في فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يميز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجه . وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيويه كونها من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد بكسر السين وسكون الياء ، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله في التصريح (قوله في العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلأوه إلخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أى لأنه الذى يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فإن فصلت إلخ) أى هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ . وقوله فاختار الرفع أى لأن الاستفهام حيثئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حيثئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض اختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله إلا في نحو إلخ) أى بما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أى وجب بدليل قوله وحكم بشئوذ إلخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول

(١) انظر المواضع العشرة التى استغناها المعنى من البيت [٥٣١/٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣] .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) ابن بابشاذ : هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد ، البجلي مولى ، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيها ، انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس .. وصف أدب الكاتب ، وشرح الموطن ، إصلاح الخليل الواضح في الجمل . تولى سنة ٥٢١ هـ [البنية ٥٥/٢ ، ٥٦] .

أم عمرو ، وحكم بشذوذ النصب في قوله :
 [٤٠٨] أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاخًا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخَشَابَا
 ومنها النفي بما أولاً أو إن : نحو ما زيداً رأيته ، لا عمراً كلمته ، وإن بكراً ضربته .
 وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع قول ابن الباذش^(١) وابن خروف^(٢) : يستويان .
 ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيداً ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد غاطف بلا

الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أزيداً ضربت أم عمراً بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعاً (قوله أثعلبة إلخ) ثعلبة ورياحا وطهية والخشاب قبائل ، ومراده مدح الأولين وذم الآخرين . وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة إلخ . والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية . وطهية بضم الطاء المهمله منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى ساويت وبتزع الخافض والباء بدلية إن كانت بمعنى ملت أى ملت بدلم إلى طهية . والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما إلخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمراً كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيداً رأيته ولا عمراً كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل لا الأولى بما النافية كما في المثال لأنها مثلاً في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل . وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصریح (قوله يستويان) لأن لكل مرجحاً يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد غاطف) أى ولو غير الواو كما في الشاطبي . وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمراً أكرمته) الفرق بينه وبين

[٤٠٨] قاله جرير من قصيدة من الوافر . الهمزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره بعده . والتقدير أساويت ثعلبة بطهية ، وإنما قدرنا ساويت لأن عدلت لا يتعدى إلا بالحرف فلا وجه . إلا أن يضمر فعل من معناه . وفيه الشاهد حيث نصب ثعلبة بعد همزة الاستفهام . وحكم ابن الطراوة بشذوذه لوجوب الرفع إذا . وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياح يكسر الراء والياء آخر الحروف . وطهية بضم الطاء وفتح الهاء ، والخشاب بكسر الخاء وبالشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب صفة لثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياخاً والألف في الخشابا للإشباع .

(١) ابن الباذش : هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد ، الأنصاري القرطبي ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أو حد زمانه إجمالاً ، تفرد بعلم العربية ، كبير الفضل ، ومن مصنفاته شرح كتاب سيبويه ، والمقضب ، شرح أصول ابن السراج ، والإيضاح ، والجمل .. مات سنة ٥٢٨ هـ [البية ١٤٣ ، ١٤٧] .

(٢) سبق التعريف به .

فَصَلَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا نحو لقيت زيدًا وعمراً كلمته ، أو مرفوعًا نحو قام زيد وعمراً أكرمته ، وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما . واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله فعل مستقر أولاً من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي .

(تفبيهان) : الأول : تجوز الناظم في قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت . الثاني : لترجيح النصب أسباب آخر لم يذكرها وهنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت

عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته إذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأني الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجيح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يرجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمراً اهـ وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأته في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلباً للمناسبة إلخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل تقل في المعنى عن الإمام الرازي أن التخالف قبيح . فاندفع ما قيل إن في الرفع تخلصاً من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتضي الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى : ﴿سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف : ١٩٣] (قوله) فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمراً فأهـ . قال الرضى : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها في غير محلها أو إذا كانت زائدة . قال الدماميني : ويمتنع أن يقدّر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف إلخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في إخراج (قوله تجوز الناظم) أى بتقدير المضاف أى على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيهه بالعاطف) إعطاء لشبهه العاطف على الجملة الفعلية حكم

القوم حتى زيّداً أكرّمته ، وما قام بكر لكن عمراً ضربته ، فحتى ولكن حرفاً ابتداءً أشبهها العاطفين ، فلو قلت أكرّمت خالداً حتى زيّداً أكرّمته ، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه . ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب كزيّداً ضربته جواباً لمن قال أيهم ضربت أو مَنْ ضربت ، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيد ضربته جواباً لمن قال غلام أيهم ضربت . ثالثها : أن يكون رفعه يومهم وصفاً مخلاً بالمقصود ويكون نصبه نصّاً في المقصود كما في : ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ [القمر : ٤٩] إذ النصب

العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلباً للمناسبة بين المتعاطفين . قال الشارح في شرح التوضيح وإنما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما إنما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيّداً أكرّمته) محل كون زيّداً منصوباً بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفاً على القوم وأكرّمته تأكيد أي لأكرّمت زيّداً الذي تضمنه أكرّمت القوم لشمولهم زيّداً لا لأكرّمت القوم وإن أوهه كلام

بعضهم لاختلافهما مفعول (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيد قول المصنف الآتي * والرفع في غير الذي مر رجع * إذ لا وجه لتعنيه غايته أنه حيثئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف إليه) أي إلى المنصوب وتسميته منصوباً باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور (قوله إذ النصب نص إلخ) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالخلقوية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبراً إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبراً كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان . وأجاب السعد بأن الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهي مع وقوع لفظ الشيء عليه لا على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثاني مفهومهما بل وما صدقاً عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحيثئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي

نص في عموم خلق الأشياء خيرا وشرا بقدر وهو المقصود ، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً وبقدر هو الخبر ، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيبويه مذل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في زياداً ضربته قال وهو عرى كثير ، وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبران وبقدر حال ، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ ﴾ [القمر : ٥٢] ، (وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فَعَلُوا مُخْبِرًا بِهِ) مع معموله (عَنِ آسَمِ) غير ما التعجبية (فَأَعْطَيْنَ مُخْبِرًا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن

الرفع إيهام كون الفعل إلخ) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفاً وبقدر خيراً يحتمل كون الفعل خيراً وبقدر الحال من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب) أى لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر والوجه اعتباره مرجحاً وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل من النصب أيضاً لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدراً لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتماها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التي بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضى أنهم فعلوا في الزبر أى صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً إذ لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة . فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعناً لكل شيء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم . قلت هو وإن كان مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَقَرٌ ﴾ [القمر : ٥٣] . (قوله وإن تلا المعطوف) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمه فاختار رفعه ما لم يرجع النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله الشارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية المصدر فعلية العجز كما في التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون في الثانية إلخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لأن

يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره ، أو فعمراً أكرمته برفع عمرو ونصبه ، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن في كل منهما مشكلة ، بخلاف ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته عنده فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، والفارسي وجماعة منهم الناظم يميزونه . وقال هشام :

جملته حيثئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر . والتثنية بما ذكر مبنى على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف حزاوة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيماً وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لإفادتها السببية تربط إحدى الجملتين بالأخرى كالضمير (قوله لأن في كل منهما مشكلة) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاككين . شرح الجامع (قوله مشكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة إليه إن رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له إن رجع الضمير للمبتدأ أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقاً بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول إلخ (قوله فإنه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لأنه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجع الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الإنشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وإن لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما في التصريح فلا ينافى عزو المصنف في تسهيله إلى الأخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لأنه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب في النصب حيثئذ فاعرفه (قوله يميزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدماميني وسم قال الإسقاطي فيكون مستثنى مما يحتاج إلى الرابط كما يدل عليه قول المصريح بعد ذكره أن هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيويه ما نصه : ونقل ابن عصفور أن سيويه وغيره لم يشترطوا ضميراً واستدل لذلك بإجماع القراء على نصب ﴿والسما رفعها﴾ [الرحمن : ٧] ، وهى معطوفة على يسجدان من : ﴿والنجم والشجر يسجدان﴾ [الرحمن : ٦] ، وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اهـ ووجه الاستثناء أنهم يفتفرون في الثواني ما لا يفتفرون في الأوائل اهـ كلام الإسقاطي وأقره شيخنا وغيره . فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظي وأن بناء البعض الجواز في القول الثاني على أن العطف على الكبرى وإن فات التناسب فيكون الخلف لفظياً مصادم للمنقول وعزوه إلى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل . بل قول الموضح عقب مذهب الأخفش والسيرافي وهو الاختار يدل على أنه معنوى وظهر أن قوله تفرعاً على ما ذكره مما مر نصه فلا حاجة إلى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط

الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف في هذا أيضًا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ، فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته ، والثاني نحو هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحاً أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ، لسلامة الرفع من الإضممار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه بإضممار فعل ، ونصبه عرى جيد خلافاً لمن منعه . وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله :

[٤٠٩] فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ

ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافاً لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كنتم (قوله الواو كالفاء) رد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضى أن ثم مثلاً كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبـل الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط (قوله أيضاً) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلاً هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمراً يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه إلخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمراً مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيداً وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمه في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق يرجح على ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر (قوله فارسا

[٤٠٩] قاله علقمة . وقيل امرأة من بلحارث بن كعب . وهو من الرمل . الشاهد في فارسا حيث اختير فيه النصب على الرفع والتقدير غادروا فارسا ما غادروه . والرفع أرجح لأن عدم الإضممار أرجح من الإضممار . وهو حجة على من منع مثل هذا ، وما زائدة وغادره تركوه . ومنه القدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل . وملحماً مفعول ثان لغدروه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلصاً ، وألحمه غيره . وقد ضبطه بعضهم بالجيم فما أظنه صحيحاً وغير زميل حال أي غير جبان بضم الزاي المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره لام . ولا نكس عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفي آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف (قوله وكل) بفتح الواو وبالكاف وهو الذي يكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمر . وهذه صفة النكس . واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة .

ومنه قراءة بعضهم : ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾^(١) ، بنصب جنات . ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحُ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده إليه وتخرجه عليه (أَفْعَلٌ وَدَغٌ مَا لَمْ يُبَيِّحْ) لك فيه ذلك (وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ) من ضمير الاسم السابق (بَحْرَفٍ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تنابعت أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْرِي) في جميع ما تقدم . فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر . فيجب النصب في نحو إن زيداً مرتت به أو بغلامه ، أو حبست عليه أو على غلامه ،

ما غادروه) أى تركوه وما زائدة ، ملحماً بالخاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد له مخلصاً غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف ، وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل . فإن قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصاً كما مر وفارساً نكرة محضة . أجب بأن ما وإن كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارساً أى فارس (قوله فما أُبَيِّحُ) فائدته دفع توهم أن يخالف ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد) إلخ) حال من ما التى هى مفعول مقدم لا فعل وقول البعض حال من ما على رأى سيويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم . وقوله أن ترده إليه نائب فاعل أُبَيِّحُ كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أُبَيِّحُ وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتغال من الضمير فى أُبَيِّحُ وضمير ترده وتخرجه إلى ما أُبَيِّحُ وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أُبَيِّحُ لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حاله كون ذلك الحكم كائناً فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أُبَيِّحُ لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبيح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقاً أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أى بمضاف أو ذى إضافة وقوله أو بهما معافية إشارة إلى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زيدا ضربت وراغباً فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اهـ وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه) إلخ) أتى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم

(١) الآية ٢٣ : سورة الرعد ، والآية ٣٩ : سورة التحل .

وقال أبو حيان : ... وقرأ زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ﴾ بالنصب على الاشتغال أى : يدخلون جنات عدن يدخلونها ... انظر : البحر المحيط [٤٨٨/٥] .

أو أكرمت أخاه ، أو غلام أخيه أكرمك ، كما يجب في نحو أن زيدًا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه ، أو حبس عليه أو على غلامه ، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو ، كما وجب الرفع في نحو فإذا زيد يضربه عمرو ، وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تفنييه) : النصب في نحو زيدًا ضربته أحسن منه في نحو زيدًا ضربت أخاه . وفي نحو زيدًا ضربت أخاه أحسن منه في نحو زيدًا مررت بأخيه (وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو أزيدًا أنت ضاربه ، أو مكرم أخاه ، أو مار به ، أو محبوس

الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أى ويختار النصب في نحو زيدًا مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيدًا اضربه ويستوى الأمران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمر وأكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه من نحو زيدًا ضربت أخاه) لأن المقدّر في الأول من لفظ المذكور ومعناه . وفي الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى . وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيدًا مررت بأخيه لانفهامه بالأولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيدًا ضربت أخاه أحسن إلخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثانى ولم يتعرض لزيدًا مررت به مع زيدًا ضربت أخاه ، والمنقول عن أبى حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدّر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثانى لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسَوَّى ذَا الْبَابِ وَصَفًا) أى في الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هذا الإشارة بقول الشارح في جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم إلخ إذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمتنّى والمجموع جمع تصحيح كزيدًا أنها ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدًا أنتم ضارباه أو أنتن ضارباه (قوله ذا عمل) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله في نحو أزيدًا أنت ضاربه) قال سم ينبغى أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر للمحذوف المرفوع وقام مقامه هـ وقال الدمامينى أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتياده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدّر خبر لأنت مقدّم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر هـ يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جىء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى

عليه ، تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول أزيداً تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه . وإنما امتنع زيداً أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه ، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجوز أن يفسر عاملاً ، فلا يجوز أزيداً أنت ضاربه ، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إن لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها .

الموصوف المحفوظ أى شخص محبوس أى مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المحرور بعلى وإلا لم يكن فى محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أى بخلاف زيداً أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام اهـ وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيداً أنت تضربه به وجواز زيداً أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وإنما امتنع زيداً أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سؤ لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة . بقى شئ آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ أَهْلِ ﴾ [مريم : ٤٦] ، حيث لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه . ويجب أن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذنا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ أَهْلِ ﴾ [مريم : ٤٦] ، الفصل الممنوع وقوع الأجنبي بعد العامل مع تأخر المفعول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المفعول عليهما كما فى أزيداً أنت ضارب لأن المفعول وإن تقدم لفظاً متأخر رتبة فكانه لا فصل فتدبر (قوله إن لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسراً لناصر الاسم السابق إلا إذا فقد المانع . وأجيب بأنه صرح به اهتماماً بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر^(١) عن سم أن قول المصنف : إن لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدده من اشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أن عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكل البعض بذلك وعدم الاحتجاج إلى ما تكلفه فى الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات

(١) (قوله وقد مر) عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتصوير إلا أن يقال للتفسير الناصب له .

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة . فلا يجوز زيداً أنا الضاربه ، ولا وجه الأب زيد حسنة .

(تقريبه) : يتعين الرفع في زيد عليك ، أو زيد ضرباً إياه لأنهما غير صفة . نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً ذا عمل لأن الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الأصل فى الباب ١ هـ سم (قوله يتعين الرفع فى نحو زيد عليك) أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله فى التصريح قال شيخنا علم من قاله الفعل النائب إلخ^(١) سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجع والمصدر منصوب ١ هـ وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط ، وإما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] ، كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج : ١٠] ، ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر فى باب الاشتغال عاملاً قاله الدماميني . وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استأنف للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست اللام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير التفسير فقد رد^(٢) الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيداً ورعيًا إياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيداً سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيداً لست مثله أى باينت زيداً (قوله الذى لا يعمل إلخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال

(١) (قوله النائب إلخ) فيه أن اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم إلا على بعض الأقوال .

(٢) (قوله ود إلخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرد الباب ، فما للمعنى متجهه .

ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (وَعَلَقَةً) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةً بِتَابِعٍ) سببى له جار على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل نعتاً أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ) السببى (أَلْوَاقِعِ) شاغلاً ، فكما تقول زيداً أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلة بين زيداً وأكرمت عمله فى سببه ، وكذلك تقول زيداً أكرمت رجلاً يحبه ، أو أكرمت عمراً وأخاه أو عمراً أخاه فتكون العلة عمله فى متبوع سببه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير وجود الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جر ونحو .

(تفسيه) : لو جعلت أخاه من قولك زيداً أكرمت عمراً بدلاً امتنعت المسألة نصبت

واحترز مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملاً قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجهاً للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافاً لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبي لاشتغال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله تعالى بتابع وبالاسم سببية لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيدكر الشارح وجهاً آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتاً) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع ، وبقي البدل وسيدكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضاً لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً نعم يرد عليه أن العلة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هذا ضربت الذى تبغضه أو يفضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً والذى يحبه أى يحب زيداً وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيداً ضربت رجلاً وعمراً أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أى بشرط أن لا يعاد معه كما فى التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الأحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربته كما فى سم (قوله فتكون العلة بين زيداً وأكرمت عمله) أى مسبب عمله وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذفاً أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعامل فى نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر إلخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالمضاف (قوله فى نية تكرير

أو رفعت ، لأن البديل في نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط . نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه ، أو ملبساً لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام ، ولتأمر عمرو قعد إذا قدرت ما كافة ، أو بالفاعلية نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، وهلا زيد قام . وقد يكون راجح الابتدائية

العامل) يعني أن عامل البديل فعل مقدر فهو مع البديل جملة أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتغل على المبدل منه والبديل جملة واحدة اعتباراً بظاهر اللفظ . وقال الروداني عامل البديل وإن كان مقدرًا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدماميني القول بأن البديل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيوافي والزحشري وابن الحاجب ومال إليه (قوله فتخلوا الأولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبراً إن وقعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لنائب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ا هـ دماميني (قوله إذا رفع فعل ضمير اسم) أي على فاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثلين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون إلخ) كالصرح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب المجمع أيضاً الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل في نحو إن زيد قام ويرجع في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ ا هـ بتصرف . لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما . لأننا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله إذا قدرت ما كافة) أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزاً لا واجباً لجواز الإعمال والإلغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفعل لفعول محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو إن زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقاني أن أداة الشرط إنما تطلب فعلاً رافعاً أو نصباً وكون استجارك تفسيراً لا يتعين لجواز أن يكون نعتاً والتقدير إن وجدت أحداً . وأجاب

على الفاعلية نحو زيد قام ، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ، ونحو قام زيد وعمر وقعد ، ونحو : ﴿أبشِرْ يَهُودُنَا﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة : ٥٩] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمر وقعد عنده ، والله أعلم .

[تعدى الفعل ولزومه]

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكتر ، ويسمى أيضًا واقعًا لوقوعه على المفعول به ، ومجاوِزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أمران : الأول صحة (أَنْ تَصِلَ هَا) ضمير

يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال . وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد وجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يراى الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أيسر من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصريح إن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحًا وفي نحو قام زيد وعمر وقعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو ﴿أبشِرْ يَهُودُنَا﴾ [التغابن : ٦] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في : ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن في كل منها مشكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتغال الثانية على ضمير الاسم السابق .

[تعدى الفعل ولزومه]

من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة إسقاط الخافض . والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم . وفى هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الأول إلخ) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف ، الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة إليه ولا دليل عليه (قوله إن تصل)

راجع إلى (غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ) والثاني : أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نَحْوُ عَمِلَ) فإنك تقول منه : الخير عمله زيد فهو معمول ، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد خرج عمره ، ولا هو مخرج بل هو مخرج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف . والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرج زيد ، والضرب ضربه عمرو^(١) .

(تنبيه) : هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول (فَالْغَيْبُ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ أَلْكَتُبُ)

أى ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني . والمراد أن تتصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها . وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصيغة المذكورة والعكس . وأجيب بأن الصيغة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصيغة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير إلخ) الإضافة بيانية ، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صيغة من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرّون الديار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء المصدر (قوله والمعروف أنها) أى في حال نقصانها أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله إلى شبهها به) أى في عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أى في الفعل في عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله إن لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازماً أو في حكم اللازم كما سيأتى في الخاتمة وكان الأول التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللقائي كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوباً ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله إذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا

(١) انظر شرح الألفية لابن جابر في هذا الوضع .

فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره : أى ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ، ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره على الفاعل ، وغير واقع ، وغير مجاوز لذلك (وَحَيْثُمَا * لُزُومُ أفعال السَّجَايَا) وهى الطبائع . والمراد بأفعال السجايما ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له (كَنَّهُمْ) بكسر الهاء الرجل إذا كشر أكله ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، وطال ، وقصر ، وما أشبه ذلك و (كَلَدًا) ما وازن (افْعَلَلْ) نحو اقشعر واشمأز ، واطمأن ، وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهده الفرخ إذا

حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيها ثانيها متعد والحروف زائد . ثالثها : لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بمعنى فتحه . وفغرفوه بمعنى انفتح . وكتراد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للآزم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للمقصود المذكور (قوله لازم له) أى غالباً أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله إذا كثر أكله) أى كان كثرة الأكل سجية فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفى القاموس النهم محرقة وسحابة لإفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع . نعم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم ا هـ فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجايما بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايما لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الرودانى أنه جاء متعدياً قالوا اشمأز الشيء أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ما وازن ما ألحق بالفعل فى الزنة واللاحاق جعل مثل أنقص من آخر موازنا له ليصير مساوياً له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الأحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة لللاحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بالفعل لزيادة حرف فيه الألف وهو الواو بخلاف افعلل (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملاً لنحو ابيضض (قوله اكوهده) أصله كهده أى أسرع ا هـ فارضى (قوله إذا ارتعد) يعنى لأمه لتزقه (قوله افعللل) أى أصل اللامين . وقوله وما ألحق به عطف على افعللل فيكون المشبه به افعللل أصل اللامين

ارتعد (و) كذا (الْمُضَاهِي) أى المشابه فى الوزن افعلنل نحو احرنجم ، يقال احرنجمت الإبل أى اجتمعت ، وما ألحق به وهو وزنًا افعلنل بزيادة إحدى اللامين نحو (أَقْعَنْسَسَا) يقال اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد ، وافعلنل نحو احرنبى الديك إذا انتفش للقتال ، واستلقى الرجل إذا نام على ظهره . وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى : أى علا وركب فى قول الراجز :

[٤١٠] قَدْ جَعَلَ التَّعَاسُ يَسْرُلْدِينِى أَذْفَعُهُ غُنْى وَيَقْرُلْدِينِى

(تنبيهه) : يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولًا للمضاهى ، الأولى أن يكون فاعلًا له والمفعول محذوف : أى والمضاهية اقعنسس للما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم أيضًا لزوم (مَا أَقْضَى) من الأفعال (نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسًا) نحو نظف ، وطهر ،

وافعلنل زائد احدهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعلنل والمشبه الأفعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احر نجم واقعنسس وحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعلنل فيكون من المشبه به وحيتئذ فإين المشبه فكان الظاهر أن يوقل بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعلنل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الأخيرين بل تميل الشارح المضاهى افعلنل بنحو احر نجم والمضاهى افعلنل زائد إحدى اللامين بنحو افعنسس والمضاهى افعلنل نحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعلنل) لو قال كافعلنل لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذًا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولًا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقضى) أى أفاد (قوله نحو نظف إغ) أى بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر . هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى

ووضوءه ، ودنس ، ونجس ، وقذر (أو عَرَضًا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم إذا شبع (أو طَاوَعُ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدُّهُ فَأَمْتَدًا) ودحرجت الشيء فتدحرج . أما مطاوع المتعدى

التي تحتاج إلى بينة (قوله أو عرضا) زاد في المعنى أو لونا كأحمر وأخضر وأدم واحارّ وسوادّ أو حلية كدعج وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كزن الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فيعل كذلّ وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغذّ البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد . ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجهما منه يجعلهما ثابتين أو منزلتين منزلة السابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشى أى لدخولهما فيها مع أنهما متعديان : وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجايا (قوله كمرض وكسل إلخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طَاوَعُ إلخ) المطاوعة قبول فعل أثر فاعل آخر يلاقيه اشتياقا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني من التلاقى اشتياقا والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرتة فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعتة فنام مما يفضى فيه كثيرا الأول إلى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعتة فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزما لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازى في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه . وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاويعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور . وزعم أبو على أنهما جاءا لازمين سمع في شعرهم منهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان وردّ بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضعف بأن انفعلا لأفعل شاذ ، وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطاني درهما وإلى واحد نحو استصحبته

لأكثر من واحد فإنه متعدد كما مر (وَعَدَ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ، وعجبت منه ، وغضبت عليه (وَأِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ) وجوباً وشذ إنقاؤه على جره في قوله :

[٤١١] أَشَارَتْ كَلَيْبَ بِالْأَصَابِعِ

أى إلى كليب . وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نَقْلًا) لا قياساً مطرداً ،

فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما في المعنى (قوله وعد لازماً) المراد باللازم ولم بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجع وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] . وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولاً على التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تخيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار . يس (قوله وشذا بقاؤه إلخ) وبطرد فى رب نحو : وليل كموج البحر (قوله أشارت إلخ) صدره * إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الياء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً (قوله فإنما يحذف نقلاً) جعل الشارح نقلاً متعلقاً بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعاً لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام : الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة

[شواهد تعدى الفعل ولزومه]

[٤١١] صدره :

* إذا قيل أى الناس شر قبيلة *

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريراً . وإذا للظرف فيه معنى الشرط ، وأشارت جوابه ، وأى الناس مبتدأ ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول . والشاهد فى كليب حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل النصب توسعاً وأراد به رهط جرير وهو كليب بن يربوع بن حنظلة . والأصابع مرفوع بأشارت والياء تتعلق به

وذلك على نوعين : الأول وارد في السعة نحو شكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام ، والثاني مخصوص بالضرورة . كقوله :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ [٤١٢]

وقوله :

كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقَ التَّغْلَبَ [٤١٣]

قوله وفي أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع بالنصب ولصحة ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الأول وارد في السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف : ١٦] ، أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شلوا لأن الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أى أقسمت خطابا لملك هجاء الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية

[٤١٢] قاله المتلمس جرير بن عهده المسيح ، وهو من البسيط . آليت أى حلفت على حب العراق أنى لا أطعمه الدهر ، مع أن الحب متيسر يأكله السوس وهو قمل القمح ونحوه . واختلف في حركة التاء فقبل بالضم يغير عن نفسه . وقبل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة . والشاهد في حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه . والدهر نصب على الظرف (قوله أطعمه) أى لا أطعمه . فحذف منه حرف لا النافية . والحب مبتدأ والجملة خبره في عمل النصب على الحال .

[٤١٣] البيت بتمامه :

لَدُنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَشْنُؤُهُ فِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقُ التَّغْلَبَ

قاله ساعدة بن جوبة الهذلي من قصيدة من الكامل (قوله لدن) خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون أى ناعم لين . ويروى لذ بمعنى لذيق من اللذة . والباء تعلق بيعسل ، والهمز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره يهز الكف اباء يعنى الرمح . ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح . وأراد بالمتن ظهر الرمح فيه أى في هزه والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كعسلان التغلب في الطريق . والتغلب فاعل غسل والشاهد في الطريق حيث نصب بتقدير لي توسعا لإجراء لازم مجرى المتعدى .

أى على حب العراق وفي الطريق (وَ) حذفه (فِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ) قياساً (مَعَ أَمِنْ لَيْسَ كَقَعِجْتِ أَنْ يَدْرُوا) ﴿أو عجبم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ [الأعراف : ٦٣ ، ٦٩] ، ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران : ١٨] ، أى من يدوا أى يعطوا الدية ، ومن جاءكم ، وبأنه ، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل لأشكال المراد بعد الحذف . وأما قوله تعالى : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء : ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل

عن عدم سكناه . قوله أطعمه بفتح الهمة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما غسل) بالإهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متته * فيه كما غسل ، يصف رحا بأنه لدن أن لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متته أى يضطرب ويهتز صدره . وقوله فيه مع هز الكف (قوله وحذفه في أَنْ وَأَنْ) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك أكراما ونحو : ﴿فلينظر أيها أركى طعاما﴾ [الكهف : ١٩] ، وليت شعري هل قام زيد بما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أركى إلخ وليت شعري بجواب هل إلخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرا قبلهما لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن . وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه : ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين (قوله لأشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غيره مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معينا ما لم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز إلخ) حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال في الآية قرينة سبب النزول تدل على الحذف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدّر هل هو في أو عن لأنه لا اختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغنى . وحاصل الثانى أن الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال

الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقهرن . وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول إنما اطرء حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة . الثاني اختلفوا في محلها بعد الحذف : فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكاً بقوله :

[٤١٤] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا ذَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

إذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين إنه يدل على معنى عن فقط وقيل أن القول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما هنّ وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إلا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أى لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أى قبهن ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجابه فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل إلخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغنى والتصريح اهـ وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قوياً اهـ فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يروى جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسكاً بقوله إلخ) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلي لأن تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبا بها وإنما زرتها لضرورة نزلت في ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى نحو : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، أى دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها معنى متعلقة بطالب

[٤١٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي . المعنى ما زرت ليلي لتكون لي حبيبة ولا لأجل طلب دين لي عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . الشاهد في قوله إن تكون حبيبة حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله لأن تكون ، وفيه خلاف فادعى الخليل إن محله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أى ولا لأجل دين . ومذهب سيبويه إنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء في بها بمعنى من تتعلق بطالبا ، وأنا مبتدأ ، وطالبا خبره ، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما في : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ .

بجر دين . وذهب سيبويه والقراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس . ومثل إن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو جئتكم كي تقوم أى لكى تقوم (وَأَلْأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبَقُ فَاعِلِي) أى أن سبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمُ نَسَجَ الْيَمَنِ) فإن من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ، ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول في المعنى . ويجوز العدول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى ، فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (وَقَدْ) (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِجَوَابِ غَرَى) أى وجد ، وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمراً ، وكون الثانى محصوراً كما أعطيت زيدا إلا درهماً ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل نحو : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر : ١] ، (وَوَلَّكَ ذَلِكَ الْأَصْلُ) مانع وجد (حَتْمًا قَدْ يُرَى) أى قد يرى واجباً ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ،

(قوله وهو الأقيس) أى الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أن وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً ، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا يرب فافعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المعنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعنى ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمايينى (قوله من ألبسن) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزم (قوله نحو أعطيت زيدا عمراً) توقف سم في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفي جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل في الصورة الثانية إجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثانى على الأول متأخرين معاً عن الفعل أو متقدمين معاً عليه فتأمل (قوله محصوراً) أى فيه (قوله أو ظاهراً والأول ضمير) اعتراضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل . وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثانى على الأول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجباً) إشارة إلى أن حتماً مفعول

أو ظاهرا والثاني ضميرًا متصلًا نحو الدرهم أعطيته زيدًا ، أو ملتبسًا بضمير الثاني نحو أسكنت الدار بانيها . فلو كان الثاني ملتبسًا بضمير الأول كما في نحو أعطيت زيدًا ماله جاز وجاز ، على ما عرف في باب الفاعل .

(تنبيهه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة : فجواز تقديمه في نحو ظننت زيدًا قائمًا ، ووجوبه في نحو ظننت زيدًا عمرًا ، وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبها (وَحَذَفُ فَضْلَةٍ) وهي المفعول من غير باب ظن (أَجْزُ) ختصارًا أو اقتصارًا (إِنْ لَمْ يَضُرْ) حذفها

ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتم أو حالا من ترك على مذهب سيويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية إلى واحد كما مر في محله (قوله كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال سم ما ملخصه : انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه ما أعطيت عمرا إلا زيدا إذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعية للبس ا هـ أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى إلا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت إلا زيدا عمرا ، بقى ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته إياها ، وفيما قبله عمرو وما أعطيته إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثاني وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل إلخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكرم فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم فى قوله * ولا تجز هنا بلا دليل * إلخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه إجمالا فلا يكون حذفه إلا للدليل لأننا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالا ، وبهذا يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف

كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي كتناسب الفواصل نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [الضحى : ٣] ، ونحو : ﴿ إلا تذكرة لمن يخشى ﴾ [طه : ٣] ، وكلاهما يجوز في نحو : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ [البقرة : ٢٤] ، وإما معنوي كاحتقاره في نحو : ﴿ كتب الله لأغلبن ﴾ [المجادلة : ٢١] ، أى الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى منى ، أى العورة . فإن ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سبق جَوَابًا) لسؤال سائل كضربت زيدًا لمن قال من ضربت (أو محض) نحو ما ضربت إلا زيدًا . وإنما ضربت زيدًا ، أو حذف عامله نحو إياك والأسد . (تقنيته) وقوله يضر بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا . بمعنى ضر يضر ضرًا قال الله تعالى : ﴿ لا يضركم كيدهم شيئًا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] أى لم يضركم (ويُحذف الناصبها)

اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ، ورأى البيانين ووافقهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلاً . وعبرة المعنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوئ إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه : ﴿ والذى يحيى ويميت ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [الضحى : ٣] ، ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ [الفرقان : ٤١] هـ باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى . اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية . تصريح (قوله لمن يخشى) الأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلاً (قوله وكلاهما يجوز) أى وتصحيح النظم وهو كثير (قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سبق) أى مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيداً ضربته وفي التنازع نحو ضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته في نحو جاء الذى أكرمته في داره لأن حذفه يوهم أن العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد إلخ) قال يس نقلاً عن ابن هشام : ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب هـ (قوله أى لم يضركم) المناسب لم يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصل إلا لما منع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل في الاستفهام ما

أى ناصب الفضلة (إنَّ عَلِمَاً) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً نحو قالوا خيراً (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه ، وما كان مثلاً : نحو الكلاب على البقر ، أى أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى المثل نحو : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ [النساء : ١٧١] .

قبله ونحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] ، فيمن نصب إذ لا يلي أما فعل ونحو الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد أن قدرته فعلاً لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على مبتدأ في مثل هذا ونحو إن خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسماً أو فعلاً لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلاً لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلاً إذ تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية . والثاني كتأخير متعلق بآء البسطة الشريفة لإفادة الحصر كذا في المغنى وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله ، فالالتباس حاصل بعده أيضاً ، على أن ابن عصفور رجع منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتم في المثال لم يرجع إلى ذلك . وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد . وقد يقال ابن هشام لا ينبغي الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم فتأمل (قوله إن علما) اشتراط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركني الإسناد وعمدتيه فلا يستغنى الإسناد عنه حتى يحذف الفضلة (قوله قالوا خيراً) أى أنزل بدليل ماذا أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كان من التحذير والإغراء فشرط التحذير أن يكون بإياك نحو إياك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الإغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعاً خيراً وشراً واسلك طريق السلامة . وقيل المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشى أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعملة فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير (قوله انتهوا خيراً لكم) أى انتهوا عن التلث

(خاتمة): يصير المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء : الأولى التضمين لمعنى لازم . والتضمين اشتراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو : ﴿ فليحذر الدين يخالفون عن أمره ﴾ [النور : ٦٣] ، أى يخرجون : ﴿ ولا تعد عينك عنهم ﴾ [الكهف : ٢٨] ، أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا ، ﴿ وأصلح لى فى ذريتى ﴾ [الأحقاف : ١٥] ، أى بارك لى . ومنه قول الفرزدق :

واتوا خيراً لكم (قوله لازماً) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث . وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازماً وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الأول والرابع والخامس ، فإن المضمن باعتبار دلالة على معنى الفعل المتعدى متعد ، والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له ، وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالإضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى : ﴿ أحسن لى إذ أخرجنى من السجن ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، فإن تعدية أحسن بالباء لتضمنه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة إلخ) فيكون اللفظ مستعملاً فى مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا فى كل مهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا . وانظر ما علاقة المجاز على هذا ، لا يقال العلاقة الجزئية لأننا نقول الناصر اللقائى فى حواشيه على الحلى عن السعد التفتازانى أنه لا بد فى اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الأجزاء حقيقياً لا اعتبارياً كما هنا والأقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامين وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه . وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيساً خلاف . ونقل أبو حيان فى فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس . وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها متعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا متعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقاً لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه . وقال ابن كمال باشا : الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه المحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، أى من تنزيل

[٤١٥] كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا^(١) مِجْنَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي
أى صرفه بالقتل . ومنه قول الآخر :

ضَمِنْتُ يَرْزُقِي عِيَالَنَا أَرْمَاحُنَا

أى تكلفت . وهو كثير جدًا . الثاني التحويل إلى فعل بالضم الغة والتعجب ، نحو
ضرب الرجل ، وفهم ، بمعنى أما أضربه وأفهمه : الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر .
الرابع الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣]
﴿ الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، أو بكونه فرعًا في العمل نحو :
﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [آل عمران : ٣] ، ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧] ،

المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد
ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورًا بغير كأنه محل له فالمعنى في الآية أوقع الصلاح في دريتنى . دماينى
(قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعة متعدية صار بالتضمين لازما ،
ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل معه متعد
إلى واحد وصار بالتضمين متعديا إلى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترائى قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح
الجيم أى فى أى حالة ترائى باغضا ترسى ، ثم أجاب بقوله وقد قتل الله إلخ أى ذلك فى حال قتل
الله زيادا عنى لأمنى حينئذ . وقيل : المراد بالجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترائى باغضا محلى لست
قاليا له لأن الله قتل زيادا عنى ، فالاستفهام على هذا إنكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه
معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما
نحن ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم
لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء فى نحو قتله وطلته على قول سيبويه إن الأصل فعل يفتح
العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم
أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فإنه هذا التحويل لا يقضى
باللزم أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع
(قوله الضعف عن العمل إلخ) فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب
الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر
مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله

[٤١٥] الرجز للفرزدق .

(١) صوابه (قاليا) بالوحدة : أى جاعلا أعلاه أسفله ، أو لابسًا إياه على غير الوجه الذى يلبسه عليه الناس .

البروج : ١٦] ، الخامس الضرورة كقوله :
 [٤١٦] تَبَلَّتْ قُورَاقُكَ فِي أَلْتَامِ خَرِيدَةٍ تَسْقِي الضَّجِجَ بِيَارِدٍ بِسَامٍ
 ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء : الأول همزة النقل كما أسلفته . الثاني تضعيف العين
 نحو فرح زيد وفرحت زيداً . وقد جتمعا في قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ
 مَصْدَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران : ٣] ، الثالث المفاعلة تقول
 في جلس زيد ومشى وصار جالست زيداً وماشيته وسائرته . الرابع استفعل للطلب أو

تبلت بالفوقية فالموحدة أى أصابت . ويقال أتبل بالهمزة ، والخريدة المرأة الحسنة ، والضجيج بمعنى
 المضاجع ، يبارد أى يريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد في قوله يبارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه
 فجعله الشاعر لازماً بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفى فعده بالباء وجوز
 الدماميني أن يكون المراد تسقى الضجيج ريقها بقم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة
 (قوله ويصير اللام متعدياً) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى رن السادس والسابع يصيرانه في
 حكم المتعدى لا متعدياً (قوله همزة النقل) قال في المغنى : الحق أن دخولها قياسى في اللازم دون
 المتعدى . وقيل قياسى فيه وفي المتعدى إلى واحد . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اهـ (قوله كما أسلفته)
 أى في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى
 فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها ، وقُلْ في غيرها من باقى حروف الخلق
 كدنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه . قال في المغنى : التضعيف سماعى في اللازم وفي المتعدى لواحد
 ولم يسمع في المتعدى لاثنين . وقيل قياسى في الأولين اهـ .

(مفاداة) : قال الزمخشري والتسهيل وغيرهما : التضعيف يقتضى التكرار والتهميل بخلاف الهمزة
 وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهزة بدليل : ﴿ لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [الفرقان :
 ٣٢] ، والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق . ثم رأيت في
 الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل هما بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخير
 وإلا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به في المعنى أو دلالة على المفاعلة
 أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المستق منها سهو عن كون المعلوم والأشياء التى يصير بها
 اللازم متعدياً لا الأفعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على
 استفعل كما عبر به في المغنى والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة

النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسن زيدا ، واستقبحت الظلم . وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . ومنه قوله :
أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استكتب أى طلبت التوبة . الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أى غلبته في الكرم . السادس التضمين نحو : ﴿ **ولا تعزموا عقدة النكاح** ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، أى لا تنووا لأن عزم لا يتعد إلا بعلى : تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا . ومنه رُحِبْتُمْ الطاعة ، وطلع بشر اليمن : أى وسعتكم وبلغ اليمن . السابع إسقاط الجار توسعا نحو : ﴿ **أعجلهم أمر ربكم** ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، أى عن أمره ، ﴿ **واقعدوا لهم كل مرصد** ﴾ [التوبة : ٥] أى عليه . وقوله :

فإنه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسن زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار بنقلهما إلى استفعل متعدين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه . ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر وأما همزة النقل فتنتقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتح الباب وأرتجه أى أغلقه لأن همزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته إلخ) الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدى لائتين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لا : إن هذا على معنى من أ هـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنين ويجوز أن لا تكون إذ لا يلزم من وجودهما نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقدر فما هنا مبنى على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لا مبنى على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير إليه قول الشارح وإنما جاز إلخ فلا تنافي فتأمل . ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال في المغنى : ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر همزة قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنك . وعدى أخير وخير وحديث وأنبا ونبا إلى ثلاثة تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو : ﴿ **أنبئهم بأسمائهم فلما أنبئهم بأسمائهم** ﴾ ﴿ **نبئوني بعلم** ﴾ أ هـ (قوله رُحِبْتُمْ الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما ، قال في المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى

[٤١٧] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ

أى فى الطررق . ولس انتصابهما على الظرفية ، خلافاً للفارسى فى الأول ، وابن الطراوة فى الثانى لعدم الإبهام . والله أعلم :

[التَّنَازُعُ فى العَمَلِ]

وإنَّ عامِلانِ فأكثر (أَقْضِيَا) أى طلبا (فى اسم عَمَلٍ) متفقاً أو مختلفاً (قوله قَبْلُ) أى

المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثلب) قال الفارضى فى إسناد العسلان إلى الثلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى الزهر (قوله لعدم الإبهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وإنما كان الإبهام معدوماً لأن المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق . قاله فى المغنى .

[التنازع فى العمل]

التنازع لغة التجاذب^(١) واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى . غزى (قوله إن عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرودائى كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن^(٢) الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحيثئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخرين من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ، ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعطف مطلقاً^(٣) قال فى المغنى أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجن : ٧] اهـ وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب السؤال أو الشرط نحو : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أى وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِينًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن : ٤] ، لاحتمال عمل كان فى ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفينة ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشأن وهذا هو الأظهر وإن استظهر الدمامينى الأول . نعم لا تنازع فى قام أظن زيد . لا على الأول لعدم

[٤١٧] البيت من الكامل .

(١) (قوله التجاذب) أى بالكلام . وقوله أن يتقدم بل هو طالب عاملين إلخ .

(٢) (قوله بأن إلخ) أى لطائفة الفرع لأصله إلا للناع ولا داعى هنا يقال إذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكراً أو متعجباً بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله بطرد الباب .

(٣) (قوله مطلقاً) نقل فى النكت أن شرطه أن لا يكون أحدهما مقروماً بآخر بل .

حال كونهما قبل ذلك الاسم (فَلْيَلَوَّاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) اتفاقاً والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

[٤١٨] أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونَ

إذ الثاني توكيد ، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حيثُ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ، ومن نحو :

وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ، ولا على الثاني لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد إنما قام وقعد هو ، ونحو ما ضربت وأكرمت إلا إياك ، ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الأخيرين . وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافاً لقول المكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقاً) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا . إذا اتفاقاً في طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاك أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ياء نص في أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله العيني (قوله إذ الثاني توكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادى في شرح التسهيل : ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفرداً كما حكى سيويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من تمت ؛ وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله : * فهيات هيات العقيق وأهله * قال : لرتفع العقيق بهيات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية . وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلاً بالأول والثاني توكيد لا فاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحد ا هـ مع زيادة من الدماميني (قوله وإلا فسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله وإلا فسد المعنى) أى المعنى المراد إذ المعنى المراد كفاً في إلغ ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليقه لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفاً على كفاً في

[شواهد التنازع في العمل]

[٤١٨] البيت بتمامه :

فَأَيُّنَ إِلَى أَيُّنَ التَّجَاءُ بِيَغْلَسِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ
هو من الطويل . القاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف : أى فأين تذهب . والتجاء بالمد الاسراع مبتدأ أو خبره إلى أين مقدماً والشاهد في أتاك أتاك اللاحقون فإنهما عاملان في اللفظ ولكن الثاني منهما لا يقتضى إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملاً لقليل أتوك أتاك أو أتاك أتوك والنون في اللاحقون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

[٤١٩] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب قليل ، وإلا فسد المعنى ، إذ المراد كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فللقصور العلة لأن ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما

ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفي إثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله : * ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * لاقتضاء لو النفي كما عرف والسعى لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فلم من ذلك أن تجوز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لقوات الربط المعتبر هنا إذا جعلت الواو استثنائية أفاده الفارضى وصاحب المغنى . وقال الكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منه ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فإنك لو قلت لو دعوته أجنبي غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني ونظر فيه في المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على المحذوف قوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي
هذا ولا يخفى أما ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فبإقحام ما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله بس (قوله أما المثال فظاهر) لأن كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فللقصور العلة) أى افهامها ما لا يصح .

[٤١٩] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي . وصدره :

* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو من قصيدة من الطويل (قوله كفاني) جواب لو . الشاهد فيه وق ولم أطلب حيث تنازعا في قليل . قالت الكوفية : اعمل الأول مع إمكان أعمال الثاني من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثاني فدل ذلك على أن أعمال الأول أولى . وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال منتفية بانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التي هي لامتناع الثاني لا امتناع الأول إذا دخلت على المنفى يصير شيئا مثبتا والعكس بالعكس . وهذا يقتضى أن لا يكون طالبا لقليل من المال . وقوله ولم أطلب على تقدير كونه ما وجه إليه الأول يقتضى أن يكون طالبا له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون . طالبا له وغير طالب ، وإنه يمتنع ، فإذا تعذر توجهه إلى قليل يكون مفعوله محذوفا وهو ملك أو مجد . فانهم .

إذا طلبا نصيباً وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا ، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول مراده بالعاملين فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو اسم وفعل كذلك : فالأول نحو : ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، والثاني كقوله :

[٤٢٠] عَهَدْتُ مُعِينًا مُعِينًا مِنْ أَجْرَتِهِ

والثالث نحو : ﴿ هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ [الحاقة : ١٩] ، وقوله :

وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع إذا طلبا نصيبا كما في زيد اضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم ، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع في غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا إنما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلا يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لظاهرهما وإن زعمه البعض إلى جواز التنازع في المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً بجواز التنازع في المتقدم ولو مرفوعاً مع كونها في غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهاها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرءوا كتابيه وقول الشاعر : * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اهـ ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل منصرف (قوله نحو آتوني أفرغ عليه قطراً) فأعمل الثاني ونوى الضمير في الأول وإنما حذفه لكونه فضلا يجب حذفه عند إهمال الأول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وناء الخطاب (قوله هاء اقرءوا كتابيه) هاء اسم فاعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والأصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفي إعراب القرآن للسمين زعم القتيبي أن الهمزة بدل من الكاف فإن عنى أنها تحمل محلها فصحيح وإن عنى البذل الصنعى فليس

[٤٢٠] تمامه : * فَلَمْ أَخُذْ إِلَّا فِتَاكَ مَوْتًا *

هو من الطويل . عهدت مجهول من العهد : بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه ، والشاهد في معنيها من الإغاة . ومعنيها من الاغناء ، فإنها حالان تنازعا في من أجرته من أجاره من فلان إذ أنقذه ، والفاء للتعليل : أى فلأجل ذلك لم أخذ مواتاً أى ملجأ إلا فتيك أى جوارك وقربك والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب .

[٤٢١] لَقِيتُ وَلَمْ أَكُنْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره .
وعن المبرد إجازته في فعلی التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيداً ، وأحسن به وأجمل بعمرو

بصحيح ١ هـ (قوله ولم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الأول اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضمرب فيها وعندى فيه لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف كما في ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى في الحروف كما في : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ [المزمل : ٢٠] ، وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه : وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من على إعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة . وقالوا لو أعمل الأول لقبل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى ١ هـ قال المدامينى : وانظر من الذى قال هذا من النحاة فإن المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر لعل يقترب بأن كثيرا ، وانظر أيضا أى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر : * يا أبتا علك أو عساكا * وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أى على الفارسي وأى الفتح بن جنى ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف ١ هـ . قال يس : وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ، ولم والفعل في محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى فعلين جامدين . وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرعوا كتابيه ولا البيت . قال الوردانى : ينبغى تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثانى نحو أعجبني ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعل التعجب) أى سواء أعلمت الثانى أو الأول ويفتقر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتناع الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ، ورجح هذا القول الرضى . مع (قوله نحو ما أحسن إلخ) هذا في إعمال الثانى وتقول على إعمال الأول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو ، وإنما جىء على إعمال الثانى مع الأول المهمل

[٤٢١] قاله المراسر الأسدى . وصدره : * لقد غلِثْتُ أولى المغيرة أنى *

وهو من قصيدة من الطويل : أى الخيل المغيرة ولقيت خبر أن . وروى لحقت . وعند الزمخشري كررت . وعند البعلى ضربت . ولم أنكل عطف على لقيت . أى ولم أعجز ويروى بالفاء والشاهد في لقيت وعن الضرب حيث تنازعا في قوله مسمعا بكسر الأول اسم رجل . فالأول فعل والثانى اسم وعكسه نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرأوا كتابيه ﴾ وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر المرفوع باللام . فافهم .

واختاره في التسهيل . الثاني قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين . وقد يتعدد التنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » وقول الشاعر :

[٤٢٢] طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ الْتَدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث اشترط في التسهيل في التنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه . وقوله :

[٤٢٣] وَغَزَّةٌ مَمْطُورٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط في شرحه للجواز إعمال الثاني تخلصاً من الفصل المذكور . دمايني (قوله من ذلك) أى ما تعدد فيه التنازع وهى الأفعال الثلاثة والتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثاً وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه إياها ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقاً كما اختاره في التسهيل قاله سم (قوله طلبت إطلع) التنازع طلبت وأدرك وأبغ والتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أى للزوم إسناد أحدهما إلى السببي والآخر ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطته بالابتداء . واعتراض بأنه يكفى في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير المبتدأ كما اكتفى المصنف تبعاً للأخفش والكسائى بضمير الأزواج المرتبطات بالابتداء في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، أى أزواجهن وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه ، مع أن التنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن التنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدأ مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعاً أو منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان السببي أو منصوباً وكوجود ضمير المبتدأ مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدأ) أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضميريهما لأن

[٤٢٢] البيت للحامسى وهو من الطويل .

* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَرَقَى غَرِيمَهُ *

[٤٢٣] صدره :

قاله كثير من قصيدة من الطويل . وكل ذي دين فاعل قضى . وفوق عطف عليه ، وغريمه مفعول وفي . واحتجت به البصرية على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع ، فإن قضى وروى تنازعا في غريمه وإعمال الثاني ، إذ لو أعمل الأول لقبل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثاني ، وهو معنى من التعنية وهو الأسر ، إذ لو كان الممطول من المطل وهو التسوية لقبل معنى هو لأنه حيثئذ صفة جرت على غير من هـ له وهو الغريم . وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان ممطول جارياً على عزة لفظاً وهو الممطول ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال ممطول هو وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطة التفسير إذ الأصل ممطول غريمها فحذف اعتياداً على التفسير بعده وكأنه لم يجر على غير من هو له لذكر الفاعل بعده (قوله وعزة) مبتدأ ، وغريمها مبتدأ ثان ، وممطول معنى خبره ، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول . وقيل ممطول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة . والتقدير وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى ، فعلى هذا لا تنازع فيه ، وهو محل الشاهد لأنه لا تنازع فيه بالتوجيه المذكور

معمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع (وَالثَّانِي) من المتنازعين (أُولَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ) لقربه (وَالْأَخْتَارَ عَكْسًا) من هذا وهو أن الأول أولى لسبقه (غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ) أى غير البصريين وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أى زيد إذ تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ، ومن الغير كون ممتول خيرا ومعنى حال من غريمها ، وغريمها نائب فاعل ممتول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا عملت الأول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح : الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا (قوله كما مر) كان الأولى حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل اهـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقته للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ، وعمل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففى بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن أعمل الثاني أضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين ، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو الكسائي . أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأى القراء كما سيأتى في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمة وفسره الغزى بالجماعة القوية ، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ، ومن الرجل الرهط الأدنون (قوله على جواز إعمال كل منهما) أى إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضم في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنعون كما

(تفسيه)*: سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها . ومن إعمال الأول قوله :

[٤٢٤] كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَأَشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُغْفِرُكَ الْجَزِيلُ وَنَاصِرُ
ومن إعمال الثالث قوله :

[٤٢٥] جِئْتُ ثُمَّ خَالَفَ وَقَفَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لِمَنْ أَجَارُوا ذُوو عِزٍّ بِلَا هَوْنٍ
(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ) منها وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (فِي ضَمِيرٍ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّزَمَ) في ذلك (مَا التَّزَمَا) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة . في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيْحَسْنَانٍ وَيُسَى أَبْنَاكَ) أم الثاني (و) ذلك نحو (قَدْ بَقِيَ وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا

سياق فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن إعمال الأول) أى بدليل الإضمار في الثاني والثالث (قوله ومن إعمال الثالث) أى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لأعمال الثاني لأنه لم يحفظ إعماله في كلام العرب كما قاله المرادى (قوله في ذلك) أى في حال إعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيويه ضربني وضربت قومك بالنصب أى ضربني من ذكر ، وسيدكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيويه بقبحه فيكون المراد التزام في الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريج وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان إلخ) المثالان من تنازع الوصفين قولك أقامهما وذاهب الزيدان ، أقام وذاهب هما الزيدان ، وأقام أنتما ، وذاهب أنتما وأقام وذاهب أنتما أنتما ، فأنتما الأول في المثال الأخير مضمير الثاني المهمل وأنتما الثان فاعل الأول المعمل وبعبارة المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني) متفق على جوازه قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي عن الفراء من إعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اهـ ويجب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والأول منعه الكوفيون) أى من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشماله على إعمال

[٤٢٤] البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو من الطويل

[٤٢٥] البيت من البسيط .

الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكاً بظاهر قوله :

[٤٢٦] تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ قَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَبَتْ^(١)

وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو يحسن ويسىء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا نحو ضربني وضربت زيدًا هو . والمعتمد ما عليه

الثاني بدليل كلامه بعد ، فلا ينافي في هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظاً ورتبة (قوله فذهب الكسائي إلخ) تفصيل لمخدوف أي واختلفوا في كيفية إعمال مع طلب الأول الرفع . قيل : ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدتين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس (قوله تمسكاً بظاهر قوله تعفّق) أي استتر . وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة ، وفي التصريح أنه بالغين المهملة بالأرطى شجر ، لها أي للبقرة الوحشية ، فبذت بتشديد الذال المعجمة أي غلبت ، والنبل السهام ، وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ، ووجه التمسك به أنه لم يضمّر في واحد من تعفّق وأراد فلم يقل تعفّقوا على إعمال الثاني ولا أرادوها على إعمال الأول وإنما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتى في الشرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة ونصها وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا ضمّار) أي على أحد نقلين عنه ، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخرًا في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمرته مؤخرًا) أي إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أعملته فلا إضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الأول حيثئذ كما في الجمع (قوله نحو ضربني وضربت زيدًا هو) فهو فاعل ضربني

(١) يصح عطف كلب على رجال . وفاعل ، بذت ، يبرد على البقرة الوحشية . ومعنى بذت : سبقت وغلبت ، وعلى هذا يكون نبلهم منصوبا . يعني لسرعة البقرة الوحشية سبقت نبل الصائد . وهو أقوى في المعنى .

[٤٢٦] قاله علقمة بن عبده . وهو من قصيدة طويلة من الطويل يل يمدح بها الحارث بن جبلة الغساني . الشاهد في تعفّق أي استتر وأرادها حيث تنازعا في رجال . واحتج به الكسائي على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقليل تعفّق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنها عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في تعفّق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل . وأجيب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا على مذهب البصرية بل ينوي مفردا في الأحوال كلها ، فتقول ضربني وضربت الزيدتين ، كأنك قلت ضربني من ثم فعل هذا كأنه قال تعفّق من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع ، والأرطى من الأشجار التي يديغ بها واحدها رطاة . والشمير في لها وأرادها للبقرة (قوله فبذت) بالباء الموحدة والذال المعجمة أي غلبت ونبلهم فاعله وكليب عطف عليه وهو جمع كلب كعبيد جمع عبد . ويروى تعفّق بضم القاف يعني البقرة أي تلوذ بالأرطى فيكون الفاعل فيه مضمرًا ، وأصله تعفّق فحذف إحدى التاءين .

البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها ، لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء غير هذا الباب نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً ، وقد سمع أيضاً في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيويه من قول بعضهم : ضربوني وضربت قومك . ومنه قوله :

[٤٢٧] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِلَيَّ لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

لا توكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميراً مستتراً كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أى من وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني (قوله لأن العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقائى هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار ، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الإظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولأن الإضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثال فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب . وبحث فيه اللقائى أيضاً بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملاً الشيء ثم مفصلاً ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضاً الإجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترقى من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع إلخ أى سمع كثيراً نظماً ونثراً وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضاً كما في قوله تعفّق إلخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكمتا) أى ترى خيلاً كمتا جمع أكرمت من الكمّة وهى حمرة تضرب إلى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعاراً ولباساً لها . والمذهب بضم الميم الممّوه بالذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر ، لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لأن الضمير في الأول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الرفاء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخراً (قوله لاحتمال أفراد ضمير الجمع) أى على تأوله بمن ذكر كما

[٤٢٧] هو من الطويل . الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع ، وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الاخلاء جمع خليل ، وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل على شريطة التفسير وهو مذهب البصرية والفراء ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم ، وهو في الباب ثابت عن العرب ، حكى سيويه ضربوني وضربت قومك ، ومهمل خبران من الاهمال وهو الترك .

وقوله :

[٤٢٨] هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْغَايَاتِ إِلَى أَنْ شَيْئًا فَالصَّرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

[٤٢٩] وَكُنْمَا مُدْمَاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبٍ

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال أفراد ضمير الجمع . وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول ضربني وضربت الزيد ، كأنك قلت ضربني من ، على ما لا يخفى (وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا * بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعِ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أَوْهَلَا) أى جمل أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ أَلْزَمَ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٍ) في الأصل لأنه حيثئذ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرني عمرو .

سيشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بأن الأفراد قبيح كما مر عن الدماميني فيكيف ينفي عن الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمراً جائزاً ولو مع قبح ينفي حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل ، وقد روى كما في العيني تعقق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه إحدى التائين مسنداً إلى ضمير الرجال لأنهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حيثئذ وقول العيني ومن تبعه كال بعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلائم قوله لها إلا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الأفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الأحوال كلها أى إسناد الفعل إلى الواحد والتائين والجماعة لكن الأفراد في التائين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظاً أو محلاً) مراده بالمنصوب لفظاً ما يصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلاً ما يصل إليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات محلى دائماً لبناؤها (قوله أو هلاً) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأهلك أى جعلك أهلاً (قوله بل حذفه الزم) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيتضح (قوله إن يكون غير محبر) حذف في الوضعين جواب أن التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة إلى إضمارها) أى لفظاً فلا ينافي أنها متوينة وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظاً

[٤٢٨] هو من البسيط . الشاهد في هويتني وهويت حيث تنازعا في الغايات ، فاعمل الثاني وأضمر في الأول . وهو جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي تستغنى بجمالها عن الخلق . وإن مصدرية والتقدير إلى شيويتي . فانصرفت عطف على أن شئت ، وآمالى فاعله جمع أمل وهو الرجا .

[٤٢٩] قاله طفيل بن عوف الغنوي من قصيدة من الطويل في وصف خباء وخيل . وكنتما عطف على قوله :

وَلَيْتَنَا بِرَبَاطِ الْخَيْلِ كُلِّ مَطْلُومٍ وَخَيْلٍ كَثِيرٍ حَانَ الْخَضَى الْقَاوِبِ

أى ترى فينا رباط الخيل وترى كنتما جمع أكرمت ، وليس بجمع كميته من الكمية وهي حمرة تضرب إلى السواد ، وأراد بالدمامات شديدة الحمرة مثل الدم . والمتون جمع متن وهو الظاهر والشاهد في جرى واستشعرت حيث توجهتا إلى معمول واحد ظاهر بعدهما وهو قوله لون مذهب ، بناء على أن مذهب البصرية أعمال الأقرب وإضمار الفاعل في الأسبق تقديره جرى هو أى سال ، ومعنى استشعرت جعلت شعارها وهو علامتهم في الحرب كذا قيل . والصحيح جعلت شعاراً ولياساً . والمذهب للموه بالذهب تقديره لون شيء مذهب . وقيل للمذهب اسم من أسماء الذهب ، فعلى هذا لا تقدير . فافهم .

ولا يجوز ضربته وضربني زيد . ولا مررت به ومر بي عمرو . وأما قوله :

[٤٣٠] **إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبٌ**

فضرورة (وَأُخْرَى إِنَّ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ) لأنه منصوب فلا يضر قبل الذكر ، وعمدة في الأصل فلا يحذف ، فتقول كنت وكان زيد قائماً ، إياه وظنني وظننت زيداً عالماً إياه . أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارح الاتفاق عليه في دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالرفوع . وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له وهو أيضاً كلام ظاهر كلام التسهيل . وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

به (قوله وأخرى) أي اذكره مؤخرًا فكلامه متضمن لشئين ، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الأصل فلا يحذف) يرد عليه أن خبر كان ومفعول ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى . (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الإضمار مقدماً كما قد يتوهم من عبارة الشارح ، وزاد في التوضيح رابعاً وهو الإظهار (قوله أحدها جوازه) أي الإضمار للمنصوب مقدماً كالرفوع ثانياً وجوب تأخيره وهو ما في النظم ، ثالثاً جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل إلى جواز إلخ) وقضيته تجوز إضماره مؤخرًا بالأولى سم (قوله مطلقاً) أي عمدة كان في الأصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازوه الكوفيون) نقل المصريح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت إفراداً وتذكيراً وفروعهما وإلا لم يجوز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين ، فلا بد أن يقول إياه متقدماً أو متأخراً ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حيثئذ (قوله لأنه مدلول بالمفسر) أي وحذف المفعول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر) أي إذا أضمر مقدماً كما مال إليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخرًا كما قال به هنا (قوله

[٤٣٠] تمامه : * **جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظُ لِلْوَدِّ** *

وَأُبْعِ أَحَادِيثَ الْوَشَاةِ فَقُلْنَا يُحَاوِلُ وَاشِرَ غَيْرِ إِفْسَادِ ذِي عَهْدٍ
هما من الطويل . الشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، واعمل يرضيك لما تنازع على صاحب ، وكان القياس حذفه كما في ضربت وضربني زيد ، وهو عند الجمهور ضرورة (قوله جهاراً) أي عياناً نصب بتقدير في والفاء في فكن جواب إذا ، وأحفظ خير كن ، والود بالضم الحبة ، وفي الغيب حال من صاحب ، وألغ أمر من الالفاء ، وأحاديث الوشاة مفعوله ، وهو جمع واش كالقضاة جمع قاض : من وشى يشي وشاية إذا نم عليه . وقوله فقلما جواب الأمر فلذلك أتى بالفاء . وقل فعل دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشي غير إفساد العهد . يقال حاولت الشيء إذا أردته . وأراد بالمهد ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها .

(تنبيهات): الأولى اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو :

ضربتني وضربته زيد ، وممرت بهما أخواك لدخوله تحت قوله :

* وأَعْمَلِ الْمَهْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا * تنازعا . ولم يخرج منه قوله :

[٤٣١] إِذَا هِيَ لَمْ تُسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكِ تَنْحَلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ

وأنه يجوز حذفه لفهوم قوله والتزم ما التزما ، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة . ومنه قوله :

[٤٣٢] بِعُكَاظٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ — سَنَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاغَةَ

إذا هي) أى المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أى اختير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا ، والإسحل بكسر الهمة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العينى . والذى فى القاموس والصحيح : الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم فى نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهم بالكسر . والشاهد فى تنحل واستاكت حيث تنازعا عودا سحل فأعمل الأول وأضمر فى الثانى ضمير عودا سحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت فى الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاطون أى يتفاحرون ويتناشدون الشعر . قال فى الصحاح بناحية مكة شهرا ، وقال فى القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتستمرّ عشرين يوما والباء فى بعكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيغشى أى يسىء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح . والشاهد فى يعشى ولحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول

[٤٣١] قاله عمر بن أبى ربيعة فيما زعمه الزمخشري وشارح الكتاب . وقال النحاس : قال الأصمعى قاله طليل الغنوى ونسبه الجرمي للمقنع الكندي ، والصواب مع الأصمعى . وهو من قصيدة الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى ، وإذا للشرط ، وهى ضمير منفصل لتعذر اتئاله ، فحذف عاملة تقديره إذا لم تستك هى أى سعدى : من الاستياك والأراكة بالفتح واحدة الأراك ، وهو شجر مر ينخذ منه المساويك (قوله تنخل) مجهول وقع جزء الشرط أى اختير . والشاهد فيه وفى فاستاكت حيث تنازعا على عودا سحل ، فأعمل الأول وأضمر الثانى . واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول ، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا خلاف فيه ، وأما أن يدل على الأولوية فلا (قوله به) فى عمل النصب على أنه مفعول فاستاكت ، والفاء للعطف ، والإسحل بكسر الهمة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة وفتح الحاء المهملة : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل ينبت بالحجاز يتخذ منه السواك .

[٤٣٢] قاله عائكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ . اختلف فى إسلامها . وهو من قصيدة من مريع الكامل وفيه الإضممار والترفيل الباء تتعلق بمجمع فى قولها فيها قبله :

فَلَمَّا وَمَا جُنِعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بِسَاقِ شَعَاغَةَ

وعكاظ بضم العين المهملة تخفيف الكاف وفى آخره ظاء معجمة : موضع يقرب مكة كانت تقام به فى الجاهلية سوق ، فيقيمون فيه أياما . ويعشى من الإعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة . وشعاعه بالرفع فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما قبله . والناظرين مفعوله وقد تنازع يعشى ولحوا فى شعاعه فاعمل الأول وأضمر فى الثانى إذ أصله لحوه وفيه الشاهد حيث حذف =

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تهيئة العامل وقطعه عنه لغیر معارض . الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثاني جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم . الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس ، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد ، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب

وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه وبعضهم يميز حذف غير المرفوع لأنه فضلة كقوله بعكاظ إلخ . ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة أهـ (قوله تهيئة العامل) يعنى نحواً للعمل أى في الاسم الظاهر وقوله لغیر معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثاني مع الحذف أيضاً والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغیر لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني في حال إعمال الثاني مع الحذف . قال سم وكأنهم أى المحوزين اختياراً حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعاً أو يقال إعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمل فإنه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدماً في الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعاً لقوله والثاني جزمه بتأخيراً الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله الحذف الفضلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لجواز من الثاني المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجر حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقاً * وحذف فضلة أجز إن لم يضر * (قوله وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينه معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم . (قوله لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ) لو علله بما ألفناه لكان مناسباً لأن تعليقه إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مرّ أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعلم الإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أى هل مدلول الضمير المحذوف الجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض . فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم إلخ) لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل (قوله

= الضمير ضرورة . واللمح سرعة إنبار الشيء . والشعاع ما يظهر من النور . وإذا للمفاجأة . وهم مبتدأ . ونحوه خبره . والشعاع القبيح .

حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو :
ظننت منطلقة وظننتى منطلقاً هند إياها ، فأياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ،
وفي حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح لو قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولٌ حُسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَأُخِرَ نُصِبَ

لخلص من ذلك التوهم . لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوههم أن غير مفعول
حسب يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل
يؤخر كمفعول حسب ، نحو زيد كان وكنت قائماً إياه . وهذا مندرج تحت قول المصنف
غير خبر . ولو قال :

بَلْ حَذَفْهُ إِنْ كَانَ فَضْلُهُ حُسِبَ وَغَيْرُهَا فَأُخِرَ قَدْ اُتْخِمْ

لأجاد . قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه
أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لِبَسٌ أَوْ يَرَى لِعَمْدَةٍ فَجِئَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى إلى ثلاثة على المعتدى إلى اثنين وعليه مشى في
التسهيل : فتقول على هذا عند إعمال الأول ، أعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمراً قائماً ،
ويختار إعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه وأعلمت وأعلمنى زيد

بل لا فرق بين المفعولين (إخ) لأن كلا منهما عمدة في الأصل ويمكن الجواب عن المصنف
بأنه عبر بالملزوم وهو الخبر وأوراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم
بالأولى لأشرفيته والاتفاق على عمدته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ما سبق) أى
من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه
ويقول وفي حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعة يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز
إضماره مقدما وليس كذلك لوجودا الخلاف في إضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى
لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلص من ذلك
التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر
اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس
المازنى إخ) أى في أنه إذا أعمل الأول أضمر في الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه
لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا أعمل الثانى أضمر في الأول ضميرهما مؤخرا لما تقدم
وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه
ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق (قوله ويختار إعمال الثانى) أى عند البصريين

عمراً قائماً إياه إياه (وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ حَبْرًا) أى في الأصل (لغير ما يطابق المفسراً) أى في الأفراد والتذكير وفروعها ، لتعذر الحذف يكونه عمدة ، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا * زَيْدًا وَعُمَرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّحَا) على إعمال الأول فزيّداً وعمراً أخوين مفعولاً أظن ، وأخا ثانياً مفعولاً بظناني ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ، لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفردًا مراعاة للمخبر عنه في الأصل وهو الياء من يظناني ، فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين . وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو : يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا . وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين ، عند إعمال الأول وإهمال الثاني . وأجازوا أيضًا الحذف نحو أظن ويظناني الزيدين أخوين .

(تنبيهه) : * وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظنني الزيدين

لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثاني وإياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسماً ظاهراً وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه أن أتى به مطابقاً للمفسر وللمفسران أتى به مطابقاً للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حيثئذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الأول وضممنا في الثاني ضميره وهو الألف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو إلخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظنني زيد وعمرو وأخا إياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أى وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاستقضى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود (قوله عند إعمال الأول وإهمال الثاني) فإن أعلمت الثاني وأهملت الأول . قلت على ما يظهر أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما إياهما (قوله وأجازوا أيضًا الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إلخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح ، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثاني أيضاً باعتبار كونه مطلوباً لكل من

أخوين ، فتنازع العاملان الزيدان فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً ، فأعملتا الأول فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدان وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضمماره ، فرأينا متعذراً لما مر ، فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا أنما فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفتنا لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى ، وكذا نحو

العاملين على أنه مفعول ثان يقطع النظر عن كونه مثنى أو مفرداً وأطال في إيضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أى الإضممار أى عنه (قوله لا يتأتى التنازع إلخ) لأن كلا من الحال والتمييز لا يضمير لوجوب تنكيره . وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازه في الحال . قال الفارضى نحو زرني أزرك راغبا ، على إعمال الثاني ، وزرني أزرك في هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول اهـ وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام إلخ) لأنه إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو ورد أن البصرى لا يميز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيدا . وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع . ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا . وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن . ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإنما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخرج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملقى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظاً مؤخرا رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بإلا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصل دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالأصل من الحصر ، وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو في الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا ، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير

ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول . ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات . والله تعالى أعلم .

[المَفْعُولُ الْمُطْلَق]

زاد في شرح الكافية في الترجمة : وهو المصدر ، وذلك تفسيرا للشيء بما هو أعم منه مطلقاً ، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولاً لا مطلقاً ، وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه

الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ^أ هـ باختصار (قوله وما ورد إلخ) كقوله :

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيبانا
فيؤول بأنه من الحذف للدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل . وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له . قال بعضهم : وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بقى مقترنا باللام ، وفرق الورداني بتوسيعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في ، وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول فلا يقال قمت وسرت خوفا إذ لا يجوز قمته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فتنبه .

[المفعول المطلق]

وقوله زاد في شرح الكافية إلخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أى شيء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله إلخ وقوله توكيدا إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول (قوله وذلك تفسيرا للشيء إلخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أى أصالة بدليل ما بعد (قوله نظرا إلى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى محل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضاعفين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أى في المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر

الأصل . واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة : فالمفعول المطلق ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قوله ضربك ضرب أُم ، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو : ﴿ ولى مديراً ﴾ [التمل : ١ ، القصص : ٣١] ، ومفيد توكيد عامله إلتح مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك : أمرك سِر سِر ، وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً لكونه فضلة نحو : ضربت ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، أو ضربتين ، ومرفوعاً

الأصل أى والاعتبار ليس إلا بالأصل . أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً إلى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره ما سياتى وإنما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدأ والفاعل لأنه الذى قد يجيء مبيناً لنوع عامله كما في ضربك ضرب أليم أو عدده كما في ضربك ضربتان (قوله مفيد إلتح) مما خرج به كراهتى في قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت إذ هو حيث لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً هذا ما أفاده الدمامينى والرضى . وبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين وردّ بأن التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه . والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان لا يقصد ، وأوفى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما في ضربت وضربنى الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خبراً) لو قال : فليس خيراً لكان أحسن إذ لا دخل لما في إخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر إلتح أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئاً آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فعله أشار بنحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضاً كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عالمه بل مثله ولا يبين نوعه لأن الذى يبين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعاً إلتح) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولاً مطلقاً بل نائب فاعل (قوله

لكونه نائباً عن الفاعل نحو : غَضِبَ غَضْبٌ شَدِيدٌ . وإنما سُمِيَ مفعولاً مطلقاً لأنَّ حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية . ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمته شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (المصدرُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ * مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى اسم المحدث ، لأن الفعل يدل

لأنَّ حمل المفعول عليه) أى إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يجوز إلى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج إلى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال في المعنى المفعول إذا أطلق في اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيدا بقيد الإطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فإنها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامي ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (قوله باعتبار إصاق الفعل به) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله إلى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرتة ، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمته شيء آخر) أى كونه غير خير ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إلخ (قوله المصدر إلخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لأننا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحديث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم . وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة على بطريق النياية عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة. (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)

على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأَمْنٍ مِنْ) مدلولي
 صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير الفعل المذكور أى إيقاعه الذى
 معناه أمه اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى
 فى شرح العقائد المصدر على كل منهما . وأنت خبير بأن ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقيح والموت
 مما ليس فيه تأثير فاعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيراً وأوقعت
 إيقاعاً لا يسمى مفعولاً مطلقاً والوجه خلافه . والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراء وقيل بالحقيقة والمجاز
 على ثلاثة : على التأثير وهو متعلق بالفعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور
 منه ، وبالمفعول باعتبار الوقوف عليه ، وعلى نحو الضارية : أى الكون صارباً والكون مضروباً ،
 ويسمى نحو الضارية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبنى للمفعول . والثانى أعنى الأثر
 هو المختلف فى كونه مخلوقاً للعباد أولاً بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف
 به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته . ولى فيه بحث وهو أن الثانى
 يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضاً مكلفاً به لأن ما لا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به ويمكن
 دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل
 بالمعنى المصدرى ثانياً وبالتبع . وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التكليف به تبعاً فتأمل ج
 (قوله من مدلولي الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس . وأجيب بأن
 ما لم يوضع يقدر . يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل
 على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى
 مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمننا وعلى الفاعل والمكان التزاماً . وأما
 على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث
 والزمان تضمن وفى المقام بحث أبده الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة
 فتكون دلالاته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف
 والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين . وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه
 مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى
 كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على
 الحدث لما علمت من أن دلالاته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن
 دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنه ا هـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة
 التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالاته على الذات وتعيينها
 ليست من جهة واحدة فتفطن . واعتراض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل

(أَمِنْ) وضرب من مدلولي ضرب (بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصِفٍ نُصِبَ) نحو: ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣] ، ويعجبني إيمانك تصديقًا: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرُوءًا﴾ [الذاريات: ١] ، (وَكَوَّلُهُ) أى المصدر (أَصْلًا) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى للفعل والوصف (أَلْتَضَخَّ) أى اختير ، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما . وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر .

بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو رضى أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به . والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطًا بل الشرط صيغته المصدر أو الوصف فاعرفه .

(قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه على هذا استخدام . قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينًا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا . وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبني إيمانك تصديقًا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه إلخ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا .

(قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فإن جهنم إلخ) بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزى بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أى المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقته زمانا لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه . وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة فى شىء واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما .

والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيداً أو نوعاً يُبين) المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً (أو عَدْدُ) أى لا يخرج المفعول المطلق على أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيراً ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود ، كسرت (سَيَّرْتَيْنِ) و : ﴿ دَكَا دَكَا واحدة ﴾ [الحاقة : ١٤] ، ومبين النوع كسرت (سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ) أو سيراً شديداً أو السير الذى تعرفه ، ويسمى المختص هكذا فسرهم بعضهم . والظاهر أى المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل . فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود (وَقَدْ يَتُوبُ عَنْهُ) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى ما على المصدر (ذُلٌّ) وذلك ستة عشر شيئاً فيتوب عن المصدر المبين

(قوله إن كلا إلخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

(قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع . والزيادة فى الفعل دلالة على الزمن وفى الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لأننا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى . هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجع (قوله يبين المصدر المسوق إلخ) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح إعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج إلخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله كسرت سير ذى رشد إلخ) ذهب بعضهم كالدمامينى إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وإن رده البعض بما لا يسمع ، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ميبنا للنوع سواء كان أصلياً أو نائباً والظاهر أن المعروف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديدده بالعدد المخصوص (قوله وقد يتوب عنه إلخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح . والأصح الأول لما مر .

(قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى أفرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه

(للتبوع) ثلاثة عشر شيئاً : الأول كليته (كَجِدْ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه : ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء : ١٢٩] ، وقوله :

[٤٣٣] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَايَا

الثاني : بعضيته نحو : ضربته بعض الضرب . الثالث : نوعه نحو رجع القهقري ، وقعد القرفصا . الرابع : أصفته نحو سرت أحسن السير وأى سير . الخامس : هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء . السادس : مرادفه نحو قمت الوقوف (وَأَفْرَحِ الْجَدْلُ) ومنه قوله : [٤٣٤] يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُّ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

في الاشتقاق نحو ﴿وَأَنْبَتَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ واسم المصدر غير العلم نحو توضحاً وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، وكذا قوله أى بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر . (قوله كجده) أمر من جد يجده بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا في القاموس ، وبه يعلم أن الأمر أيضاً بكسر الجيم وضمها . (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدوداً أو بكسرها^(١) مقصوراً ، أى يجلس على ألييه ويلصق فخذه ببطنه ويحسب يديه أو يجلس على ركبته منكبا ويلصق فخذه ببطنه ويتأبط كفيه ، وعد القهقري والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لفهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل . قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقري وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود .

(قوله نحو سرت أحسن السير إلخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير . ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ، ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله ﴿وَأَزَلَفْتُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [الشعراء : ٩٠] ، أى إزلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد أو أزلفتها الجنة أى الإزلاف حال كونه أى الأزلاف غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك . كذا في المغنى . (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعله . (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله . (قوله يعجبه السخون) ما

[شواهد المفعول المطلق]

[٤٣٣] قاله قيس بن الملوح المجنون . وصدره :

* وَلَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَغْلَضًا *

وهو من قصيدة من الطويل . الضمير في يظان يرجع إلى الشئتين . والشاهد في كل الظن حيث نصب بنبأته عن المصدر كما في ﴿وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ وإذ جمعة من المنقلة وهي مع اسمها وخبرها سدت مسد معمول يظان والتقدير يظان أنه لا تلاق . وصمير الشأ هو اسم إن . وتلايا اسم لا ، وجبرها مخزوف .

[٤٣٤] قاله رؤبة . الضمير في يعجبه يرجع إلى معهود . والسخون بالفتح ما يسخن من المرق فاعله . والبرود بالفتح يعنى البارد والتمر معطوفان عليه . والشاهد في حبا حيث نصب بقوله يعجبه من قبيل قولهم أفرح الحلال ، وفرحت جدلا ، وأحبته معه لأن الإعجاب معنى المحبة . ويجوز أن ينتصب بفعل مخذوف أى يحب ذلك حبا . وما له مزيد صفة لحبا .

(١) في عبارة المحشى إتيان في الضبط . وعادة القاموس : قعد القرفصا - مثقلة القاف والفاء - مقصورة . والقرفصاء بالصم . والقرفصاء بضم القاف والراء على الإتيان .

السابع : ضميره نحو عبد الله أظنه جالساً ومنه : ﴿ لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾ [المائدة : ١١٥] . الثامن : المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب . التاسع : وقته ، كقوله :
[٤٣٥] أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا

سخن من المرق والبرود ما برد منه ، والسين والباء مفتوحتان . (قوله عبد الله أظنه جالساً) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني : وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اهـ ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل . ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وآل العهدية والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا إلى قوله لدلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل . (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصيح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصيح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا . بقى شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء إنما هو مثله وحيث هذا الضمير في الحقيقة ليس نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه . (قوله المشار به) أى وإن لم يكن متبوعاً بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك ، وذهب الناظم إلى أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب (قوله إلا أنه قليل) أى ما نحن

[٤٣٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل في مدح النبي ﷺ . وكان قد خرج إليه في الهدنة يريد الإسلام . فردّه مشركو مكة ، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيره فقتله . وعجزه :
* وَغَادَ كَمَا غَادَ السَّلِيمُ مُسْتَهْدَا *

الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير . والشاهد في ليلة أرمدا حيث نصب ليلة بالنيابة عن المصدر . والتقدير اغتاضاً مثل اغتاض ليلة الأرمد . وليس انتصابها على الظرف . وأصله ليلة أرمد بجر الأرمد . ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهداً ، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الهاء : المسهر الذي لا ينام لئلا يدب السم فيه والسليم . اللديغ .

أى اغتاض ليلة أرمداً ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل . العاشر : ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيداً . الحادى عشر : ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس . الثاني عشر : آله نحو ضربته سوطاً ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة . الثالث عشر : عدده نحو : ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ [النور : ٤] ، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو : بريرة وفجر فجار . وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكداً ولا مبيناً . وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء : الأول : مرادفه نحو شأنه بغضاً ، وأحبته مقة ، وفرحت جذلاً . الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿ وتبتل إليه تبتيلاً ﴾ [المزمل : ٨] ، والأصل إنباتاً وتبتلاً . الثالث اسم مصدر غير علم نحو : توضأ وضوءاً ، واغتسل

فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى .

(قوله نحو ما تضرب زيداً) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئت فاجلس . (قوله آله) أى اسم آله وقوله ضربته سوطاً أى ضربة سوط . (قوله فى آلة الفعل) أى المعهودة له . (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنًا والثانى للفظه لا باعتبار التعين أن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنًا والثانى لها لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر . (قوله نحو بريرة وفجر فجار) يشكّل على التثنية فرقه بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من بريرة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أى صيره باراً وصيره فاجراً ، لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبريرة وأفجر فجار فتأمل . (قوله أن اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقاً لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضاً كما مر . وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحانه لأن مذهب المصنف عدم علميته . (قوله ثلاثة أشياء) زاد الرودانى الضمير واسم الإشارة . (قوله شأنه بغضاً) فى القاموس شأنه كمنعه وسمعه شناً ويثلث وشناً ومشناً ومشناً ومشناً وشناً أبغضه . (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء . فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركته فى المادة لأن المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما توهمه عبارته . (قوله نباتاً) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقة المذكورة فى النياحة أو نظراً إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر . أفاده سم . لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمي به النابت كما سمي

غسلًا ، وأعطى عطاء (وَمَا) سبق من المصادر (لِتُؤَكِّدَ فَوَحْدَ أَهْدَأَ) لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَقَنَّ وَأَجْمَعَ غَيْرُهُ) أى غير المؤكد وهو المبين (وَأَفْرَدًا) لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو : ضربته ضربة ، وضربتين ، وضربات . واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه نحو سرت سيرة زيد : الحسن والقيبح ، وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوين (وَحَذَفَ عَامِلٍ) المصدر (أَلْمُؤَكَّدُ امْتَنَعَ) لأنه إنما جرى به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافى ذلك . ونازع في ذلك الشارح (وَفِي)

بالنبت . (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . دماميني . (قوله نحو تَوْضُأً وَضُوءًا إلخ) قال اللقاني : أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر كما في ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٨] ، فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلاً وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلاً على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جارياً على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ . وأجاب بعضهم أيضاً بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني ، وما أجيب به إنما ينفع في عدم إدخال تبتيلاً في اسم المصدر غير العلم لا في عدم إدخال نباتا من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر أننا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه .

(قوله لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأول أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل . (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله . (قوله وأفرداً) دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله وثن إلخ ولا يغني عنه مفهوم فوحد أبداً لصدقه بكون السلب كلياً أى لا يوحد غيره دائماً ، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بأن جواز الأفراد ظاهر لأنه الأصل . (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده . (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا ﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي . تصریح . (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيرها عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيرها عنهما . قاله الروداني . (قوله لتقوية عامله) أى تثبت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الأصول ونقض بقوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُفًا مَكْرًا ﴾ [النمل : ٥٠] ، وقول الشاعر :

حذف عامل (سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَسَعٍ) عند الجميع كأن يقال ما ضربت ، فتقول بلى ضرباً مؤلماً ، أو بلى ضربتين . وكقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجاً مبروراً ، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ)

* وعجت عجيجا من جذام المطارف *

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت ، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه . (قوله ونازع في ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقريب معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعا وأنت سيرا سيرا . ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله :

* وحذف عامل المؤكد امتنع *

لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر . ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب المناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكيدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتى في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل . (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله . (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات النفي قبلها .

(قوله حججا مبرورا) يقدر في الأول تحج وفي الثانى حججت . (قوله والحذف حتم إلخ) في

لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبدل منه ، وهو على نوعين : واقع في الطلب . وواقع في الخبر ، فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً (كَذْلاً أَلَدَّ كَأَنْذَلاً) في قوله :
 [٤٣٦] عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ
 فتذلاً بدل من اللفظ باندل . والأصل اندل يا زريق المال : أى اختطفته . يقال
 ندل الشيء إذا اختطفه ومنه : ﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابَ ﴾ [محمد : ٤] أى فاضربوا الرقاب .

قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع . (قوله بدلاً من فعله) أى عوضاً من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويج وويل . قال الدماميني : والعامل المحذوف في هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوساً عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملاً محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الحاشية . (قوله وواقع في الخبر المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء^(١)) الذى ليس من الطلب كحمداً وشكراً لا كفراً ، وصبراً لا جزعاً وعجباً ، وطاعة وسعماً ، نقله الدنوشى عن اللقائى . وفى الجمع عن الشلوين وابن مالك أن عجباً وحماً وشكراً لا كفراً إنشاء ، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى . (قوله فالأول هو الواقع) أى المصدر الواقع وإن لم يكن متعدياً على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى فى الجمع بخية خلافاً لما وقع فى كلام الشاطبى وتبعه البعض . وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكراً بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلاً ومكرراً وإذا حصر ومؤكداً للجملة وإذا تشبيه فقياسى وكذا من السماعى ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويجه وويله أو لم يكن مفرداً منكراً . (قوله والأصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقاً اسم رجل وفى العينية أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندل أو أندلوا . ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها . (قوله إلخ) لو قال وكفولهم قياماً لا يعوداً لكان أنسب (أى قم ولا تقعد) فيه أن حذف

[٤٣٦] قبله :

يَمُرُّونَ بِالْأَهْنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْخَقَائِبِ
 قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاهما الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله فى الحماسة البصرية أنهما لأعشى همدان بهجولصوصاً . وهما من الطويل ، يرون أى اللصوص ، وقيل التجار لأنه فى وصفهم . وبالدنهنا فى محل النصب على المفعولية - وهى موضع ببلاد تميم - ويمد ويقصر ، وههنا بالقصر . وخفافاً حال . وعيابهم مرفوع به جمع عيبة - بالمهمل - وهو ما يجعل فيه الثياب . ويخرجن عطف على يرون ، وأنه على تأويل الجماعة وهو غريب ، ودارين يكسر الراء موضع فى البحرين يؤق منه بالطيب ، ويخرج الخقائب حال من يخرجن - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفى آخره راء - وهو جمع بجراء وهى المتلفة ، والخقائب جمع حقبة وهى وعاء يجعل الرجل فيها زاده ويحمله الراكب حلفه فى سفره . (قوله على حين) يروى بالإعراب والبناء . وألمى من الإلهاء وهو الإشغال . وجل أمورهم فاعله . والشاهد فى فتدلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلاً وهو النقل والاختطاف . وزريق بضم الزاى وفتح الراء اسم قبيلة . والمال منصوب بالمقدر الذى ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض .

(١) وهو ما لا يحتمل صدقاً ولا كذباً أما الخبر فهو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وتقول قيامًا لا قعودًا : أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

[٤٣٧] * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

أو دعاء نحو : سقيًا ورعيًا وجدعًا وكبيًا ، أو مقروئًا باستفهام توبيخى نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك . وقوله :

يجزوم لا الناهية ممنوع فالأول أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أى افعَل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من التخلص أى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذًا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهى . (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل . (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أى دعاءك أو عليه وقد مثل لهما . (قوله نحو سقيًا ورعيًا إلخ) اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافًا نحو : ويحك وويلك وبعذك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء . كذا فى الجمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبرة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله :

* صبر جميل فكأننا مبتلى *

أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبر المكرر نحو : سير سير والمقصود نحو ما زيد إلا سير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيًا كقوله : عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال عجب حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ وتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائيًا هـ أى نحو : أفعَل ذلك وكرامة أى ولك كرامة . والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني : وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعا هـ وفيه نظر لأن جاء فى كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الإطراء كما يفيد كلام ابن عصفور قال فى الجمع : ورفع المَعْرِفَ بال أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن إدخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه هـ وبقولهما أقول : والمجرور بعد نحو سقيًا ورعيًا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى

[٤٣٧] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وتماه :

* لَمَّا نِيلَ الْخُلُودَ بِمُشْتَطَاعِ *

وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى فصيرا وصبرا حيث حذف مه فعله وهو الطلب ، أى اصبرى يا نفس صبرا ، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور ، لأنه شرط فى وجوب الحذف التكرار ، وابن مالك أطلقه . والفاء جواب الشرط ، لأن التقدير إذا لم تطاعى يا نفس فى سؤالك بقا يوم على الأجل الذى قدر لك فاصبرى فى مجال الموت بفتح الميم من جال يجول جولا وجولانا . وصبرا تأكيد للأول .

* أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابًا *

[٤٣٨]

والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حمداً وشكراً لا كفرًا ، وعند تذكر الشدة : صبرًا لا جزعًا ، وعند ظهور معجب : عجبًا ، وعند الامتثال : سمعًا وطاعة ، وعند خطاب مريض عنه : أفعل ذلك وكرامة ومسرة ، وعند

أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحدوف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبًا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبًا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي أن يجعل معمولًا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حيثخذ المخذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن المخذور إنما يلزم في سقيا لك أن جعل سقيا نائبًا عن اسق فإن جعل نائبًا عن سقيا على أن الخبر بمعنى الطلب فلا .

(قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الآذن كما في يس . (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله أَلُؤْمًا إلخ) بضم اللام وسكون الهمزة أى أتلؤم لؤما وتغترب اعتزبا وقوله : لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاعتزاب البعد عن الأوطان (قوله والثاني) أى الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إلخ والأربعة ستأتى في المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبر إلا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلًا عن الشلوبين (قوله وما سيق إلخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ^(١) خبره فيوهم أن هذا قسم للآتي بدلا من فعله مع أنه قسم منه فإنه الآتي بدلا من فعله إما واقع في الطلب كند لا وإما واقع

[٤٣٨] صدره : * أَعْبَدَا خَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيْبًا *

قاله جرير من قصيدة من الوافر يهجو بها خالد بن يزيد الكندي : أى ياعبدا ، فيكون نصباً على النداء ، وقيل على الحال ، والتقدير اتفخر عبداً حال أى نزل في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة اسم موضع ، وألفه للتأنيث ، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل . والشاهد في أَلُؤْمًا واعْتَزَابًا حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلؤم لؤماً واعتزب اعتزباً ، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ (قوله لا أبالك) معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، تارة يذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك ، وتارة في معرض التعجب وبمعنى جد في أمرك . وقد تحذف اللام .

(١) قوله ويحذف إلخ خبره ، هكذا في الأصل الذي بيدي ، ولعل صوابه وعامله يحذف إلخ خبره . تأمل اهـ.

خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ولا كيذا ولا همّا ، ولا فعلت ذلك ورغماً وهو أنا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كأماً مثلاً) من قوله تعالى : ﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾ [محمد : ٤] ، (عاملةٌ يَحذفُ حيثُ غنّا) أي حيث عرض ، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمون وإما تفادون (كذاً مُكرَّرٌ وذو حَصْرٍ وَرَدٌ) كل منهما (ثائب فعل لاسم غيبي استند) نحو أنت سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سيراً فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنت سيراً وأنت تسير سيراً . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين لأنه

في الخير وهذا الثاني إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفاً على ند لا فيكون مثلاً ثانياً وعليه فقوله عاملةٌ يحذف تأكيد لما استفيد من التثنية به للآتي بدلاً المتحتم حذف عاملة أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناماً (قوله والتقدير فأما تمون إلخ) وفي بعض النسخ فأما تمون إلخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله وكذا) أى مثل ما سبق إلخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلاً من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلاً تسميحاً (قوله جاز الإضمار إلخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل : * وحذف عامل المؤكد امتنع * وهذا يعلم ما في تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والإظهار) أى إن لم يكن مستفهماً عنه ولا معطوفاً عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سيراً وأنت أكلاً وشرباً قاله المصريح (قوله والاحتراز باسم العين إلخ) الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى معنى ، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع إلخ) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عاملة وجوبا ، وهذا صادق بجواز الحذف وجوب الذكر مرفوعاً إن جعل العامل المبتدأ أو منصوباً إن جعل فعلاً (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية ، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة المخوف أي وإنما جاز

يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

[٤٣٩] فَأَيُّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

أى ذات إقبال وإدبار (وَمِنْهُ) أى ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَلْمَبْتَدَأًا) من النوعين ، وهو المؤكد لنفسه ، هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا) أى اعترافاً ، ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) وهو المؤكد لغيره ، هو الواقع بعد جملة تحتل غير فتصير به نصاً . وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَنِّي أَتَتْ حَقًّا صِرْفًا) فحقاً رفع ما اجتمعه أنت ابني

حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يسّ ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبراً عنه نحو أملك سيرا وسيرا حينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله إلا مجازاً) مقتضى قوله أى ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا علاقته التعلق .

(قوله ومنه ما يدعونه مؤكداً) لا يشكل على قوله سابقاً :

* وحذف عامل المؤكد امتنع *

لأن الامتناع عنده فى غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزءيها . قال الدمامينى لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها . (قوله هى نص فى معناه) إن أراد لا تحتل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازاً فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للنهكم مجازاً . ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتل غيره ولو مجازاً احتمالاً قريباً .

(قوله فكأنه نفسها) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لأنه أثر فى الجملة) أى يرفع احتمال الغير .

(قوله كأننى أنت حقاً) الذى يظهر لى أن حقاً هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز ،

من إرادة المجاز و (كَذَلِكَ) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذُو الْتَشْيِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه ، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلَى بُكَاءَ ذَاتِ

أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازي . والذي في الرضى والداميني أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها في الواقع . قال الرضى المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكررره وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصل بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا . قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدل عليه . قال وإنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكداً لنفسه اهـ وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصاً في الواقع وسمى مؤكداً لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى اهـ فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ، ومثل أنت ابني حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة ، والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للمعهد أى القطعة المعلومة منى التى لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره . وأل في ألبتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ، ولم يسمع فيها إلا قطع الحمزة والقياس وصلها^(١) . قاله في التصريح (قوله صرفاً) أى خالصاً نعت لحقا (قوله مما يلزم إغ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت . دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالباء في مثال المصنف وإرجاع

(١) إذا احصروها ال المعرفة وهمزتها إنما هي همزة وصل ولكن لما فيها من معنى البت قطعوها فأثبتوا فيها الحمزة .

عُضْلَةً) أى ممنوعة من النكاح ، ولزيد ضرب ضرب الملوكة ، وله صوت صوت حمار ، فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرًا ، ونحو له علم علم الحكماء ، لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو له صوت صوت حسن ، لعدم التشبيه ، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه ، فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها . وقد ينتصب فى هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة ، وزيد يضرب ضرب الملوكة حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه . وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة فى نحو لى بكا ، ولزيد ضرب

المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ، ولم تشتمل الجملة على شىء من الثلاثة . ويجاب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كل بكاء بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكا بالقصر إسالة الدموع وبالد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كل إلخ صفة لجملة أى بعد جملة فى هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يسّ عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الإشعار بالحدوث) لأنه من قبيل الملكات . قال فى الممع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت الحمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد إلخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والجرور فى النكت والدماينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل .

العمل ، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون لا من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدرى والفعل . وهذا ليس واحداً منهما .

(تنبيه) : مثل له صوت صوت حمار قوله :

[٤٤٠] مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَى الْمَحْمَلِ

(قوله لأن شرط إلخ) ذهب النازم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة ، بل قال الدماميني بعد ذكره إن كون المصدر المذكور منصوباً بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه : قال الرضى وظاهر كلام سيويه أن المنصوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال ، وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة اهـ ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى إحداث ما يسمع إخراجاً لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعى للجُمهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوباً بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدراً بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلاً من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني . قال البعض : وإنما لم يكن مقدراً بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اهـ وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومقاد ما مر عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل . (قوله ما أن يمس إلخ) ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب . والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف . والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجاف المحمل وأنه بلغ في الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه . والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى . كذا في التصريح وغيره . (قوله تدر) أى السيف . والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو ألبق بقوله هاماتها إذ هى جمع هامة وهى الرأس . وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله . بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافاً إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية في بله ، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات .

[٤٤٠] قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة : عامر بن الحليس الهذلى ، وهو من قصيدة من الكامل . يصف فرسه بخماسة البطن . يعنى إذا اضطجع لم يندلق ، إنما يمس منكبه الأرض وهو خميص البطن . وأراد بطى المحمل أنه مدمج الخلق كطى المحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف . وما نافية وإن زائدة ، وحرف الساق بالرفع عطف على منكب ، والشاهد في طى المحمل حيث نصب بتقدير يطوى طى المحمل .

لأن ما قبله بمنزلة له طى . قاله سيبويه .

(خاتمة) : المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل وهو ما مر . والثانى : ما لا فعل له أصلاً كَبَلَةً إذا استعمل مضافاً كقوله :

[٤٤١] تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّةُ الْأُكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خفض الأُكْفِ ، فبله حيثئذ منصوب نصب ضرب الرقاب . والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شنأته بغضا ، وأحبته مقة . ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهى إحدى الروايتين في البيت ، وسيأتى في بابه . ومثل بله المضاف وبله ، وويجه ، وويسه ، ووييه ؛ وهى كنايات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يغض ، ونصبها بتقدير ألزمه الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

والمعنى أن هذه السيوف ترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الأبدان فتركا لذكر الأُكْفِ لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس .

(قوله فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية . وبقيت رواية ثالثة وهى رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية . والمعنى عليه كيف الأُكْفِ لا ترك ضاحية عن الأبدى مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجيبى .

(قوله ومثل بله إلخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن .

(قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهري أن ويج كلمة رحمة وويل كلمة عذاب . وذكر شيخنا أن ويس كويج وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يغض . (قوله تقال عند الشم والتوبيخ) أى عند إرادتهما . (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه .

[المَفْعُولُ لَهُ]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقُدِّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا . كما أشار إلى ذلك بقوله (يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أى القلبى (إِنْ * أَبَانَ تَغْيِيلًا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجُلْدٍ شُكْرًا) أى لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدَيْنَ) طاعة (وَهُوَ) أى المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ *)

[المفعول له]

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية أل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف . قال المرادى فى شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوباً أو مجروراً إلا بإبدال أو عطف . قال فى الهمع : ولذا امتنع فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضُرَارًا لِّلْعِتْدَةِ ﴾ [البقرة : ٢٣١] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضراراً مفعولاً له وإنما يتعلق به إن جعل حالا . (قوله لأنه أدخل منه إلخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه . فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . (قوله وأقرب إلى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق . تصریح . (قوله كما أشار إلى ذلك) أى إلى أقربيته بكونه مصدراً . (قوله ينصب مفعولاً له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزح الخافض . وقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم إكراماً وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوساً وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق ، ولذا قال فى التصريح : قال الزجاج والكوفيون إنه أى المفعول له مفعول مطلق اهـ . (قوله إن أبان تعليلًا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولاً له والجمهور على أنه حيثئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلًا أظهر علة الشيء أى الباعث على الفعل سواء كان غرضاً نحو : جئتكم جبراً للخاطرك أو لا كقعدت عن الحرب جبنًا . (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويعنى عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلًا . (قوله أى لأجل الشكر) أى لأجل أن تكون شاكراً . سم . (قوله كحيل محيلاً) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي . (قوله طاعة) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله ، قال البعض : لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكراً آخر لكان الحذف للدليل . ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل .

وَقَتًا وَفَاعِلًا) الجملة الحالية . ووقتًا وفاعلاً نصب بنزع الخافض : أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبياً سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل . فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرًا فلا يجوز جنتك السمن والعسل . قاله الجمهور . وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد . وأنكره سيوييه . وكونه قلبياً : فلا يجوز جنتك قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر . وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد : أى لتضرب زيداً . وكونه علة : فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك

(قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع^(١) متعلقة بمتحد خالد . (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى . (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجنتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجنتك خوفاً من فرارك أو بالعكس كجنتك إصلاحاً لحالك . قاله الرضى . (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة . سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل . (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم : أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب . وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولاً به لمخدوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير إما بمهما كمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به . وجعله الزجاج مفعولاً به بتقدير مضاف أى مهما تذكره لأجل تملك العبيد . (قوله وأنكره سيوييه) أى أنكى القياس عليه قائلاً إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبياً) قال فى التصريح : لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اهـ وعزا هذا الشرط السيوطى فى الجمع إلى بعض المتأخرين وعزا الرضى إلى بعضهم معللاً بما مر ، ثم رده فقال : إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قاله بجواز جنتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً اتفاقاً ، فإن قال هو بتقدير مضاف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا : فجوز أيضاً جنتك إكرامك لى وجنتك اليوم إكراماً لك غداً بل جوز جنتك سمناً ولبناً فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون فاعله نحو قعدت جبناً فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوراً أى يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويماً وجنته إصلاحاً اهـ . (قوله وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد) أى مع أن المصدر ليس قلبياً ولعله لا يقول باشتراط اتحاد

(١) إذ حروف الجر تتأوب .

لأن الشيء لا يعمل بنفسه . وكونه متحدًا مع المعلل به في الوقت . فلا يجوز جئتكم أمس طمعًا غدًا في معروفك ، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المناقاة ، وفي الفاعل فلا يجوز جئتكم محبتك أيًا خلافاً لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرًا كقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفًا وطمعًا ﴾ [الرعد : ١٢] ، لأن معنى يريكم يجعلكم ترون اهـ (وإن شرط) من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل (فَقَدْ * فَأَجْرُزَةُ بِالْخَرْفِ) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها ، وفي بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها ، ففقد الأول وهو

مع العامل فاعلا أيضا حتى يميز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الأعلّم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأديا ثم قال : ولم يشترط ذلك سيويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اهـ وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبيا . بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأنا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابني لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركازة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس بمجرد إرادته . والحاسم عندي لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأديب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على إرادة التأديب الذى هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه . (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر . (قوله خلافا لابن خروف) فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا بقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفًا وطمعًا ﴾ [الرعد : ١٢] وسيدكر الشارح جوابه وجواز ابن الضائع - بمعجمة ثم مهملة - تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا . (قوله تقديريا) أى باعتبار التقدير والمعنى . (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذى تتعلق به الأحكام التحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلّ ابن خروف قوى جلى فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على إضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل . (قوله ما عدا قصد التعليل) أى ما عدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب^(١) فلا يقال قصد التعليل

ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناه لأنه عند فقد التعليل لا يصلح للجبر بحرف التعليل أيضا إذ لا تعليل . (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفى ومن .

(٣) ليكون مجازا مرسل .

كونه مصدرًا نحو : ﴿والأرض وضعها للأنعام﴾ [الرحمن : ١٠] . والثاني : وهو كونه
 قليبيًا نحو : ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾ [الأنعام : ١٥١] ، بخلاف خشية إملاق .
 والثالث : وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله :

[٤٤٢] فَبَجِثْ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ يَتَابَهَا

والرابع : وهو الاتحاد في الفاعل نحو :

[٤٤٣] وَلَئِي لَتَقْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً

وقد انتفى الاتحادان في : ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ [الإسراء : ٧٨] ، (وَلَيْسَ
 يَمْتَنِعُ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَإِزْهَادِ ذَا قَنَعٍ)*

زاد الشاطبي الكاف نحو : ﴿واذكروه كما هداكم﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وفي شرح اللوحة
 لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك
 كى تكرمنى وأن الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون
 بالحرف المصدرى اهـ وينبئ زيادة على نحو : ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ [البقرة : ٢٨٥] ،
 الحج : ٣٧] . (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل . (قوله وقد نضت) بتخفيف
 الضاد أى خلعت . (قوله في نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك
 أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر
 وهو كون المصدر ليس قليبيًا وفي المعنى أن اللام في لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون
 اللام لام التعليل . (قوله كلزهد ذا قنع) فيه تقدير معمول الخبر الفعلي وهو جائز عند الجمهور كما مر .

[شواهد المفعول له]

[٤٤٢] صدره : * لَدَى السَّيْرِ إِلاَّ لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل . الفاء للعطف . وقد نضت حال : من نضت الثوب
 إذا ألقته عنك ، والشاهد في النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها . والشرط هو المقارنة .
 والمتفضل هو الذى يبقى في ثوب واحد . والمعنى جئت إليها في حالة قد ألفت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبق
 عليها إلا ليس - بكسر اللام - المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به ، وانتصاب لبسة على الاستثناء .

[٤٤٣] تمامه : * كَمَا اتَّقَضَ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ *

قاله أبو صخر الهذلي من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولتعروى حبر إن ، من عراه الشيء إذا غشيه ،
 واللام للتأكيد . والشاهد في لذكراك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط النصب باللام المقدرة ، وهو اتحاد
 بالفاعل ، وذلك لأن لذكراك فاعله المتكلم ، وفاعل تعروى هزة . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . وبللة القطر حال
 من المصفور بتقدير قد كما في ﴿أو جاءواكم حصرت﴾ .

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى اللام (الْمُجَرَّدُ) من أل والإضافة كهذا المثال ، حتى قال الجزولي إنه ممنوع ، والحقى جوازه ، ومنه قوله :

[٤٤٤] مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُنْ جُزْ

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْنُوبِ أَل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وَأُشْتُدُوا) شاهدا لجوازه قول الراجز :

[٤٤٥] لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ ثَوَّالَتْ زُمْرُ الْأَعْدَاءِ

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو : جئتكم ابتغاء الخير ، ولا ابتغاء الخير . الثاني : أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على

(قوله أى اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وحيثذا فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيت الضمير حيثذا باعتبار الكلمة . (قوله أفهم كلامه أن المضاف إلخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسميه ، فدل على استواء الأمرين فيه . (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر ، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفا]

أى عند البصريين ، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الرعاء المتناهي الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصريح . وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح . قال المصريح : وسماه الفراء محلا ، والكسائي وأصحابه صفة أهولعله باعتبار الكينونة فيه . (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزم ما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح . (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض^(١) ، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر . هذا . وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . (قوله بخلافه) فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو . (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم . ومعلوم أن الزمان ليس

[٤٤٤] هذا أيضا راجز . ونماه : * وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِينَ يَنْتَصِرْ *

المعنى من قصد كم لأجل رغبة فى إحسانكم فقد ظفر بمقصوده ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه . ومن موصولة - وأمكم أى قصد كم صلته - فى محل الرفع على الابتداء ، وخبره ظفر . والتقدير فى الحقيقة فهو ظفر ، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط . والشاهد فى لرغبة فإنه مفعول له ، وقد برزت فيه اللام . وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط . فهذا وإن كان جائزا ولكن نصبه أرجح .

[٤٤٥] هذا رجز لم أدر راجزه ، والشاهد فى الجيب حيث جاء بالألف واللام ، وهو مفعول له وهو قليل ، والأكثر خلوه عهما . والهيحاء - تمد وتقصر - الحرب . والمرر جمع زمرة . ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه .

(١) وهناك فرق بين الحرف المقدر ونزع الخافض .

عامله منصوباً كان أو مجروراً كزهداً ذا قنع ولزهداً ذا قنع .

(خاتمة) : إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل أو بالإضافة خلافاً للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

[المفعول فيه وهو المسمّى ظرفاً]

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه . (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى اسم وقت أو اسم مكان (ضَمَنًا) معنى (في) دون لفظها (بِاطْرَادٍ كَهُنَّا امْكُثْ أَرْمَنَّا) فهنا اسم مكان ، وأزمننا اسم زمان ، وهما مضمنان بمعنى في لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث . والاحتراز بقيد ضمناً في من نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور : ٣٧] ونحو : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ

في زمان فكون أس في زمان مجرد تخيل ، وكما في الله قبل العالم ، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل ، فتأمل . (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه . فالأول : نحو سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً . والثاني : نحو أحقا أنك ذاهب كما في التوضيح . ودخل في التعريف ما استعمل تارة زماناً وتارة مكاناً نحو أى وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائماً وإما للمكان دائماً قاله يس . وخرج ما ضمن معنى « في » باطراد وليس واحداً منهما نحو : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ ﴾ [النساء : ١٢٧] أى في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد . قال البهوتي : وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض . وقد يقال حيث ضمن هذا معنى « في » باطراد ينبغي أن يجعل ظرفاً لأنه مكان اعتباري وأنا أقول : معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتي : أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد في نحو : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ ﴾ ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتي . فتدبر . (قوله ضمناً معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند . (قوله باطراد) بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير ، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي . وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي . (قوله لأنهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما .

حيث يجعل رسالته ﴿ [الأنعام : ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً ، وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة ، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح على الأرجح ، وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ، هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيويه ، وقيل منصوب على المفعول به حقيقة ، وأن نحو دخل متعدي بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهاً له

(قوله من نحو يخافون يوماً) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لأن الخوف واقع فيه . (قوله ونحو الله أعلم إن) إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه . (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولاً به ضرباً من التصرف . وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحيث فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ، ولذا قال الدماميني : لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في عمل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية . (قوله وناصب حيث) أي محلاً . (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأننا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر . (قوله إجماعاً) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به . فقد قال المصريح : قال الموضح في الحواشي : قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ هو أهدي سبيلاً ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً . وقول العباس بن مرداس :

* واضرب منا بالسيف القوانسا *

١ هـ وقال أبو حيان في الارتشاف : قال محمد بن مسعود : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ﴾ [النجم : ٣٠] ١ هـ . وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر . (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فردّ على ابن الناظم كما سيأتي إيضاحه^(١) . (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم : كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق ١ هـ ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضوي . (قوله بعد التوسع إن) أي فهو مفعول به مجازاً كما في تمرّون الديار^(٢) .

(١) قول الحمصي وهو أهدي سبيلاً التلاوة بلا وار ولذلك أخرجنا خارج الدائرة .

(٢) راجع : شرح الألفية له من تحقيقنا .

(٣) وجاء مصرحاً به في قول الشاعر :

تمرّون الديار ولم تمرّجوا كلامكم على إذا حرام

بالمبهم ، ونسبه الشلوين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ، وعلى الأول يحتاج إليه خلافا للشارح .

(تنبيهان) : الأول : تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين : الأول : يقتضى البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظور إليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف منظورا إليه لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى . الثانى : الألف فى ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما . انتهى

(قوله وأن نحو دخل متعده بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما . (قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد) بل لا يصبح على رأى الشلوين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلا وإنما لم يحتج إليه على رأى الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى . (قوله وعلى الأول) أى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى أنه مشير إلى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لأنه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف ، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأزهري فقيد « باطراد » محتاج إليه على القول الأول ، فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر . (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام . (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا . (قوله بناء على أن أو على بابها إلخ) فيه لف ونشر مرتب . وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقا . (قوله وهو الأظهر) أى المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء « أو » على حالها . (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه إن لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان . وفى عبارة المصنف تسمح وسينه عليه الشارح .

(فائدة) : قال الدمامنى : الزمان أربعة أقسام : مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ، ومعدود غير

(فَالنَّصِيْبَةُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعل وشبهه (مُظْهِرًا * كَانَ) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك ، وأنا سائر غداً خلف الركب (وَالْأَيُّ) أى وإن لم يكن ظاهراً بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً (فَالْأَوَّلُ مُقَدَّرًا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ،

مختص فيقع جواباً لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ، ومختص غير معدود فيقع جواباً لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول ، فالذى يصلح جواباً لكم فقط أو لما ولتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصاً ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهراً وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره . إلا أن يقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فإن كان حدث الناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهراً في جواب كم صمت أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه دون ليلائه ، والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بال . وأما أبداً فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة ، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنه عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ، ولا تقول صام أبداً وتقول لأصوم أبداً وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعية كالصوم والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافاً إليها لفظ شهر كشهر رمضان ، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصنف أن أسماء الشهور كالحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوماً ، فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوماً فيصلح جواباً لكم ، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور . وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً للثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين . وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان اهـ باختصار . وفي الجمع أن ما صلح جواباً لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقسيطاً فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط ، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم . ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جواب كم معرفة . (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلنا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال ، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان . (قوله مظهرًا كان) أى وإن كان مظهرًا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه . ويحتمل أن كان زائدة ومظهرًا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ . (قوله مقدراً) حال مؤكدة . (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما فهى أعم منها وقوعاً .

وفرسخين لمن قال كم سرت ، والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو زيد عندك ، أو صلة نحو رأيت الذى معك ، أو حالاً نحو رأيت الهلال بين السحاب^(١) ، أو صفة نحو رأيت طائراً فوق غصن ، أو مشتغلاً عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه ، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن : أى كان ذلك حينئذ وسمع الآن .

(تنبيهان): الأول : العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقرّ أو مستقر^(٢) ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقرار لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت . الثانى : الضمير فى فأنصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان . وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب . والأصل فأنصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام . انتهى . (وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٍ ذَلِكَ) النصب على الظرفية : مبهماً كان أو مختصاً ، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين

(قوله فيما إذا وقع خبراً إلخ) قال فى التصريح : لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبراً . لا يقال مررت برجل أمام ، ولا جاء الذى أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ، لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطع والبناء والوقوع موقع شىء آخر اهـ . قال يس : محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ . (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصريح . وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع . (قوله كقولهم حينئذ إلخ) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذا وسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له . (قوله الثانى الضمير إلخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخر لا إلى أن فيه استخداماً كما زعمه البعض اغتراراً بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه . نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولاً على الظرف بمعنى اللفظ وثانياً على الظرف بمعنى مدلول اللفظ . (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته . (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوى لا بحذف المضاف فيناقى ما بعد ، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ . (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه على ما صيغ على مفعول مراداً به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مراداً به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان . (قوله تقول سرت حيناً ومدة) فحيناً ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله ﴿أَسْرَى بَعْدَهُ لَيْلًا﴾ [الأسراء: ١] ، لأن الإسراء لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله .

(١) أى حالة كونه بين السحاب .

(٢) فاستقر جملة ومستقر مفرد .

ومدة ووقت ، تقول سرت حيناً ومدة ووقتاً . وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة ، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام ، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً (وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) في حالتين : الأولى أن يكون (مُبْهَمًا) لا مختصاً والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة : نحو الدار والمسجد والبلد . وبالمبهم ما ليس كذلك (نَحْوُ الْجِهَاتِ) الست وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ كناحية ومكان وجانب (و) نحو (الْمَقَادِيرِ) كفرسخ وبريد وغلوة ، تقول جلست أمامك ، وناحية المسجد ،

(قوله ما دل على مقدر) منه المعداد كسرت يومين كما سيذكره الشارح . (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم بالجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله أو بالإضافة) ولم تضاف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضاً معها . والراجع جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياساً عليها . (قوله أو وقتاً طويلاً) فيه أنه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم . (قوله وما يقبله المكان إلا مبهماً) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقاً بأمور : منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً ، ألا ترى أنك تقول اشترت يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به . ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما أكثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله . (قوله هنا) أى في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر . (قوله ما له صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحوس الظاهر ، وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة . (قوله نحو الجهات الست) أى أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن في المكان ، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا . كذا في التصريح . (قوله وما أشبهها في الشياخ كناحية إلخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال : يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف هـ . قال الحفيد : ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح هـ والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف ، قال لأن فيها اختصاصاً ما إذ لا تصلح لكل بقعة هـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر .

وسرت فرسخًا (و) الثانية (مَا * صِيغَ مِنْ) مادة (أَلْفَعْل) العامل فيه (كَمَرَمَى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رميت مرمى زيد ، وذهبت مذهب عمرو ، وقعدت مقعد بكر ، ومنه : ﴿ وَإِنَّا كُنَّا نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمْعِ ﴾ [الجن : ٩] ، (وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) المصوغ من مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَقَعَّ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته

(قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني : أنها من المختص لأن الميل مثلاً مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي ، والثالث : وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئاً معيناً فى الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداءً وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمه حكماً ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ . وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحواً غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو ، وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الأشياء التى ذكرها . (قوله كفرسخ إنخ) الفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع ، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح . وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم . (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفاً صيغ فتناسب الحالتان ، وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفاً على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى ، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا فى حال كونه مبهما أو مصوغاً من الفعل . (قوله من مادة الفعل) أى حروفه . قال سم : مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع ا هـ وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر . (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أَل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد ، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون وصفاً نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدراً نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد . (قوله تقول رميت إنخ) قال شيخنا : والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعدداده مثال المفرد الصحيح . (قوله ظرفاً) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة . وإنما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله إنخ وإنما كان زائداً لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام ، وبهذا يعلم ما فى كلام البعض .

كما مثل . وأما قولهم هو منى مزجر الكلب^(١) ومناط الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار^(٢) ونحوه فشاذا ، إذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر الكلب . فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر زجر وفى المناط ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذاً .

(تنبيهان) : الأول : ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره . وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم . وقال الشلوبين : ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم . الثانى :

(قوله فى أصل مادته) الإضافة للبيان فالأصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرتى جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وإنما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكونه نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً . قاله فى المغنى . **(قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا)** جعل الدمامينى من متعلقه بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وإما المثالين الآتين قربه منى ، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفاً والمناسب ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص ، والأول ذم والثانى مدح كما قاله الدمامينى . **(قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار)** أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة ، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده . **(قوله ولو أعمل إنخ)** أى بأن قدر بعد الجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إنخ ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضاً فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر إنخ فلا يظهر فتأمل . **(قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم)** لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدوداً أفاده سم . قال شيخنا : والذى فى غالب النسخ : تنبيه إنما استأثرت إنخ واسقاط التنبيه الأول . **(قوله النوع الذى قبله)** وهو المقادير . **(قوله ليس داخلاً تحت المبهم)** أى لاختصاصه بقدر معلوم .

(١) كتابة عن البعد .

(٢) كتابة عن القرب .

إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته ، وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (وَمَا يُؤَرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَإِنَّكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرَفِ) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم

(قوله إنه شيء بالمبهم) أى من حيث إنه ليس شيئاً معيناً في الواقع فإن الميل مثلاً يختلف ابتداءً وانتهاءً وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكماً ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر ، ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم . (قوله بصيغته) أى بهيئته الموضوع له مطابقة . وقوله وبالتزام أى لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوع له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانياً بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالته على الحدث فقط . (قوله فلم يتعد) أى بنفسه . (قوله في الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من مكان ما . (قوله وإلى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولاً في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف . (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانياً . (قوله حينئذ) أى حين إذ صيغ من مادة العامل . (قوله وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف إلخ . (قوله فإِنَّكَ ذُو تَصَرُّفٍ) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق ، وكذا يقال فيما بعد . واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل . قال الدماميني : وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما . والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب ، لكن وقع لبعض رواة البخارى : وفوقه عرش الرحمن يرفع فوق^(١) ، ويتوقد تحته ناراً يرفع تحت وإنما يخرجان على التصرف فتأملهما هـ ببعض اختصار . وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين ، فتصرف الأول كقولهم عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطت : « هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوى في النار الآن حين انتهى » فالآن مبتدأ خبره حين انتهى ، وتصرف الثاني كقول الشاعر :

(١) راجع اللفظ في فتح الباري من تحقيقنا . وانظر الفهارس .

الجمعة ، وجلست مكانك ، فهما ظرفان . وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر ، وأعجبني اليوم ومكانك ، وشهدت يوم الجمل ، وأحببت مكان زيد ، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً ، وفي الثالث مفعولاً به ، وكذا ما أشبهها (وَعَجِبْتُ ذِي التَّصَرُّفِ) منها هو (الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبِيهَهَا مِنَ الْكَلِمِ) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين : ما لا يخرج عنها أصلاً كقطع وغوض ، تقول ما فعلته قط

* لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم *

وتصرف الثالث كقوله :

ألم ترياً أنى حيت حقيتىسى وياشرت حد الموت والموت دولها
برفع دون ، وتصرف الرابع كقوله :

وَسَطُهُ كَالْيَرَاعِ^(١) أَوْ سَرَجِ الْمَجْمُـ

برفع وسط على الابتداء ، ويروى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بنى فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب ، وقال الفراء : إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك ، لكن السكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم . وقال ثعلب : يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة : الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى في داخلها وضربت وسطه أى منتصفه . كذا في الجمع والدمامي . (قوله في الأول) أى المقول الأول المشتمل على مثالي الزمان والمكان ، وكذا يقال فيما بعد . قاله سم . (قوله وكذا ما أشبهها) أى الأمثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان . (قوله أى شبيها) معطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبيها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر والنزوم منصبا على الأحد الدائر . (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والحجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده . (قوله كقطع) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان ، وغوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهه ، والأفصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قططته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى ، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات ، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وغوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح ، وسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر . أفاده في المغنى .

(١) اليراع : ذهاب يرى بالليل كأنه نار ، وسرج جمع سراج ، والمجدل : القصر . يجوز من حيث النار : طفت .

ولا أفعله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو : قبل وبعد ولدن وعند . فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبههما ، لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خيرا وصلة وحالا وصفة . ثم الظرف المتصرف : منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهما الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد . قال

(قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف . وجر متى بالى وحتى وأين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا . (قوله نحو قبل وبعد إلخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذا ولما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا يتصرف . (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ﴿ ومن بيننا وبينك حجاب ﴾ [فصلت : ٥] وأما جئت من عندك وهب لى من لذلك فلا ابتداء الغاية هـ وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة . (قوله لأن الظرف والجار والمجرور إلخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا . (قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ) أى ومنه مبنى على السكون كما ذعنا إضافة اسم الزمان إليها نحو : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ [آل عمران : ٨] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين . (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة . (قوله علمين لهما الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهما الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة وبكرة . قال : وقد يخلو من العلمية فينصرفان ومنه ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ [مريم : ١٦٢] وحكى الخليل : جئت اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما هـ ببعض اختصار . وقال في الجمع : ذكر أن غدوة(*) في الآية إنما نونت لمناسبة عشيا هـ .

(*) قوله : غدوة في الآية ، صوابه بكرة .

في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور : ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر ، وليل ، ونهار ، وعشاء ، وعتمة ، ومساء ، وعشية ، غير

(قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية . (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمد ولدن أو على غيره كمد وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم وصباح مساء ، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف ، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم ، وكل صباح ومساء ، وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف ، وكين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف ، ومنه ﴿ مودة بينكم ﴾ [العنكبوت : ٢٥] ، ﴿ لقد قطع بينكم ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، ومن قرأه منصوباً مرفوع المحل فحملاً له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفاً منصوباً كما قيل بذلك في ﴿ وما دون ذلك ﴾ [الجن : ١١] ، وقيل غير ذلك . ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية : نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم . وأما خثعم فيخرجونها على الظرفية كما حكاه عنهم سيويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع ، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستباح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف ، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ، ومن غير المتصرف بالتاء أيضاً حوال وحول وحول وحول وأحوال وأحوال وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه ، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره . قال صاحب ديوان الأدب : ويستعمل حواليك مصدراً كلبك لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة . (قوله فالمنصرف نحو سحر إلخ) فيه أن سحراً وليلاً ونهاراً ونحوها متصرفة . ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ﴿ نجيناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] ، فكيف جعلها من غير المتصرف . (قوله غير مقصود بها كلها التعمين) فإن قصد بها التعمين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض ، والعلة الأخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حيثئذ إحدى لغتين كما يأتي .

مقصود بها كلها التعيين . وغير المنصرف نحو سحر مقصوداً به التعيين . ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فيتنصب انتصابه نحو جلست قرب زيد ، أى مكان قربه . ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيتك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه . وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار : نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور وحلب ناقة ، والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين ، نحو لا أكلمه القارظين ، ولا آتية الفرقدين ، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضاً صفته وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو

(قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدمامي . وأشار إليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدمامي : ولا يقدح في تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية . وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت . وقوله عشية ، أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق ، وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم . (قوله فيتنصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة . (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم : لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس . (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر . (قوله أو مقدار) أى من الزمن وإن لم يكن معيناً . (قوله خفوق النجم) أى غروب النجى . وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك : استخراج ما في الضرع من اللبن ، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرهما . والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس . (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يبنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً . (قوله صفته وعدده إلخ) أى دوال هذه المذكورات . (فائدة) : هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسي فى قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه ا هـ قال الدمامي : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه

جلست طويلاً من الدهز شرقي ومكان وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد .

[المفعول معه]

(يُنْتَصَبُ) الاسم الفضلة (ثَالِي الْوَاوِ) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عليها لأن كلا منهما زمان ، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان . وفي الكشف ما يقتضي منعه فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت : معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضى لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يميز عطف أحدهما على الآخر ، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة ، وعليه جرى جدى ابن النير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشف اهـ باختصار .

[المفعول معه]

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالي الواو اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا تنفide الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفide الإضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة^(١) فتفide الإضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ذكره يس في حواشي المختصر . (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس . ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغنى . (قوله التي بمعنى مع) أى التي للتخصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضى المشاركة في الحكم ولا تقتضى المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضعته^(٢) ذكره شارح الجامع ، فلو لم يمكن التخصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا

(١) المغنى والحال والاستقبال .

(٢) أى مقترنان وقد حذف الخبر وجوبا . وراجع في هذا الموضوع الإمام السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر النحوية من تحقيقنا .

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (في نحو سِيرَى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً) وأنا سائر والنيل ، وأعجبنى سيرك والنيل ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه . وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو سرت والشمس طالعة ، فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة ، وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو ، وبالواو نحو جئت مع

كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني . ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها لجرد العطف فتدبر . (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل إلخ . سم . (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى . واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فليتنظر وجهه . ثم رأيت فى المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال : وقد أجزى فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به . (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكّل عليه تمثيله فيما يأتى « بقدرى » فتأمل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال . (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سىرى من بقية العوامل ، وغفل البعض عن هذه الدققة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما ، ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيذا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التى ذكرها الشارح . (قوله سىرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى اهـ سم . ومما لا يصح فيه العطف استواء الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف . (قوله بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره . (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اهـ والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا . (قوله فإن تالى الواو فى الأول فعل إلخ) فيه أن تالى الواو فى الأول جملة أيضا وققد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر .

عمرو ، وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، وبكونها تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته ، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيمري^(١) ، وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي ، وأما قولهم ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما أشبهه فسيأتي بيانه (بما من الفعل وشبهه سبق) * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما ، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق : أي نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْفَى) خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو ، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم

(قوله وفي الثاني جملة) أي وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة . (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصرح : هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اهـ ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعاً كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمراً بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر . (قوله نحو رجل وضيعته) أي إذا قدر الخبر مثني كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان ، أما إذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولاً معه . (قوله فلا يجوز فيه النصب) أي في هذا المثال الأخير . (قوله للصيمري) يفتح الميم وضمها . (قوله فلا يتكلم به) أي لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتي في محله . (قوله خلافاً لأبي علي) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله :

* هذا ردائي مطويا وسربالا *

أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتي . (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعدهما استفهام إلخ . (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطף بيان . (قوله متعلق بسبق إلخ) أي بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أي حال كونه كائناً من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها . (قوله إنما هو بما تقدم إلخ) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل إلى المفعول معه . دمايني . (قوله لوجب اتصال) يعني لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلاً يدخلان على الظاهر والضمير ، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء .

(١) عبد الله بن إسحاق صاحب كتاب التهمة مشهور عند أهل المغرب .

غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها . وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدر كقوله :

[٤٤٦] فَمَا لَكَ وَآتَلَدَدَ حَوْلَ نَجْدٍ [وَقَدْ ضَاغَتْ بَهَامَةٌ بِالرَّجَالِ]

أى ما تصنع والتلدد . ومن أعمال شبه الفعل قوله :

[٤٤٧] فَحَبَّبَكَ وَالضَّحَاكَ سَيِّفٌ مُهَنَّدٌ

(قوله فهمي حينئذ) أى حين إذ عملت . (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين^(١) . وكان الأولى تأخيرته وذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله ومما ردّ به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعنى وإنما ثبت الرفع بها كالاتداء والتجرد^(٢) ، وأن الخلاف لو نصب لقيام ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً . وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولا بست النيل . (قوله خلافاً للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل . قال الدماميني : ما حكاها المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم . وقال معظمهم : والأخفش انتصابه على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الأصل حرف لا يحتل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التى بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطرداً وليس كذلك (وتناول إطلاق الفعل) وتناول أيضاً الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان . سم . (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يؤول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفاً فى هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفاً وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بياناً لحاصل المعنى لا للفعل المقدر . فإن قلت : لم اكتفِ بتقدير الفعل

[٤٤٦] البيت من الوافر ، وهو لمسكين الدارمي .

[٤٤٧] البيت من الطويل ، وهو لجريز .

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون مع الكوفيين فى كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطى من تحقيقنا .

(٢) أى رفع البدأ بالاتداء كما قاله البعض ورفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم .

وقوله :

[٤٤٨] فَقَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَى بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّامِ الْمُسْرَهْدِ

وقوله :

[٤٤٩] لَا تُحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيًّا

فسر بالا : نصب على المفعول معه والفاعل فيه مطوياً لا هذا ، خلافاً لأبي على في تجويزه الأمرين .

(تفصيله) : أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق . فلا يجوز والطريق سرت ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع . وأجاز ذلك ابن جنى تمسكا بقوله :

فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب ؟ أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فإن الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط . ذكره الفاكهي . (قوله فحسبك إلخ) أى بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كان في مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به محذوف أى وبحسب الضحاك أى يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل بحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الأول بنائية وعلى الثاني إعرابية له . وروى كما في المعنى جر الضحاك ورفع أيضاً فالجر قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه . (قوله فقدنى) أى يكفيني . كتعجيل خبر يكونوا أى كذوى تعجيل . والمسرهـد : السمين . (قوله في تجويزه الأمرين) أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى . (قوله وهو اتفاق) أى عمل اتفاق وفيه أن الرضى جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت .

[شواهد المفعول معه]

[٤٤٨] قاله أسيد بن دبير الهذلي . وهو من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شيء . وقدنى يكفيني . والشاهد في إياهم فإنه مفعول معه . ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما في حسبك وزيدا درهم . وفيه اختلاف : فالجمهور على أن العامل في هذا الباب الفعل أو معناه . وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل يعد الواو . وقال الجرجاني : هو منصوب بنفس الواو على ما عرف في موضعه . والفاء في فإن للتعليل ويكونوا جواب الشرط . وكتعجيل السنام خبر يكونوا . ويحتمل أمرين : أن يكون مصدرا فيكون المضاف محذوفاً أى كذى تعجيل السنام ، وأن يكون اسما . والمسرهـد بالجر صفة السنام : أى السمين وربما يقال الشحم السنام المسترهـد .

[٤٤٩] هو من البسيط . وأثوابي فاعل لا تحبسك . والفاء للاستئناف : أى فهى قد جمعت . وهذا مبتدأ وردائى خبره ومطويا حال من ردائى . والشاهد في سريالا حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطويا وأجاز أبو على أن يكون العامل هذا .

[٤٥٠] جَمَعْتُ وَفَحْشًا غِيَّةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْغُوبٍ
وقوله :

[٤٥١] أَكْنِيهِ حِينَ أَتَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ أَلْقَبَا
على رواية من نصب السوأة واللقب . يعنى أن المراد في الأول جمعت غيبة ونميمة
مع فحش . وفي الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة
ولا حجة له فيها لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت
الأول ظاهر . وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ،
ثم حذف ناصب السوأة (وَبَعْدَ مَا آسَفْتَهُمَا أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ
مُضْمَرٍ) وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا ما أنت وزيدا . ومنه قوله :
[٤٥٢] فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَثَلَيْ

(قوله أكنيه) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته . (قوله قدمت هى ومعطوفها) أى ضرورة كما سيأتى فى باب
العطف . (قوله فعلى أن يكون إلخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل . وأما اللقب فمفعول به
ثان لألقب ، تقول لقبته لقباً وبلقب كسميته اسماً وباسم . ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا
مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لإحواج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب . (قوله بفعل كون)
أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلبس جاز تقديره . فإن قلت
لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك . أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما
أنت وزيدا لوجود مقتضيين له : تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل ، والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على
أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا . (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا
فى شرح التوضيح بأنه جوازاً وهو الحق . (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك .

[٤٥٠] قاله يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى من قصيدة من الطويل . التاء فى جمعت لخطاب المذكر . والشاهد فى وفحشا حيث ذهب ابن جنى
إلى أنه مفعول معه . والتقدير جمعت مع فحش غيبة . والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة .
والتقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشا . وهذه ضرورة قبيحة . وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف : أى هى ثلاث . ولست عنها بمرغوبى صفة لثلاث . والباء زائدة . وهو من الإرعواء وهو الكف عن القبيح .
[٤٥١] قاله بعض الفزارين . وهو من البسيط . وأكنيه من كنى يكنى : أى أكنى ذلك الرجل . واللام فى لأكرمه للتعليل . وإن المصدرية مقدرة
فيه أى لأجل إكرامه . ولا ألقبه بالرفع عطفا على أكنيه . والشاهد فى والسوأة فإنه مفعول معه عند ابن جنى مع تقدمه على مصحوبه . والتقدير ولا
ألقبه اللقب والسوأة أى مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقيب الصديق عتيقا لعنافة وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقا من النار . والمعنى
أن لقبته لقبته بغير سوء . وعند الجمهور الواو للعطف قدمت هى ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب . وأسوء السوأة . فاللقب مفعول به ، والسوأة
مفعول مطلق ، ثم حذف ناصب السوأة وقدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف .
[٤٥٢] تمامه :
* يُعْرِخُ بِاللَّذِكْرِ الْفَضَائِلُ *

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد ، والأصل ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعة ، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضاً قوله :

[٤٥٣] أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضر ، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة ، كذا قدره سيبويه . الثاني : في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ) . وأرجح من النصب على المعية ، كما في نحو جاء زيد وعمرو ، وجئت أنا وزيد ﴿ اسكن أنت

(قوله ما أنت والسير في مطلق) بفتح الميم اسم مكان أي

طريق قفر يتلف فيه سالكه . وهو شطرييت من المتقارب المثلوم^(١) وأنشده في الجمع وما أنت ولا ثلم عليه . (قوله فاسم مكان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق . ذكره يس . (قوله من ذلك) أي من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله . (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوف أو فاعلها كالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي . والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي يسحب أن تميل . والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب . وميملا مصدر بمعنى ميلا . ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اهـ . (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين ، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجع تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال . اهـ دماميني . وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل . (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل سماعي كما

= قاله أسامة بن الحارث الهذلي من قصيدة من الوافر . الفاء لترزين الكلام مع إقامة الوزن . لأنه أول القصيدة ولم يسبقه شيء . وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا التلف - بفتح الميم - وهو القفر الذي يتلف فيه من سلكه ، وذلك لأن أصحابه كانوا أسأله أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . ويروي فما أنا . والشاهد في السير حيث انتصب بالفعل المحذوف . أي ما تصنع والسير . ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة . ويرح من يرح به الأمر ترويحاً إذا جهده . وبالدكر مفعوله أي الذكر من الإبل ، فإذا برح بالذكور هو أقوى كان أخرى أن يرح بالناقة . والضابط بالجر صفته أي القوى .

[٤٥٣] قاله الراعي عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامي ، حتى كان يعين بين جرير والفردق حكماً . وهو من الكامل . (قوله أزمان قومي) أي أزمان كان قومي . وفيه الشاهد حيث حذف كان . وليست هي بعد إن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدها وبدونها قليل . والجماعة منصوب على المعية . (قوله كالذي) أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحاء : سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد . والباء السببية مقدرة على أن تميل : أي بسبب ميلها . فأن مصدرية وميملا بفتح الميم الأول نصب على المصدر يعني ميلا .

(١) الظم عند العرويين حذف الفاء من (فقولن) .

وزوجك الجنة ﴿ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَأَلْتَصَّبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ التَّسْقِي) إما من جهة المعنى كما في نحو قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأَم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف ، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها . ونحو قوله :

[٤٥٤] إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِيءِ فَدَعُهُ وَوَائِلْ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا
وقوله :

[٤٥٥] فَكُونُوا أَتَمُّ وَبَنَى أَيْكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

سبأ في الحاشية لا يميزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولأن الأصل في الواو العطف وحمل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع . أفاده الدماميني . (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمحدوف أى وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ . (قوله لأنه الأصل) أى الغالب في الواو . (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفریع (قوله على تقدير لو تركت إن) أى لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأَم فصيلها من باب سمع أى تعطف عليه وتركه يرضعها أى يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل . (قوله وتكثير عبارة) أى تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب . (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أى معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها فتفطن . (قوله إذا أعجبتك) أى أوقعتك في عجب . ومعنى قوله وواكل أمره والليالي على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره وهذا وجه التعسف الذى سيذكره .

[٤٥٤] هو من الطويل . والدهر منصوب على الظرفية . وحال بالرفع فاعل أعجبتك . والفاء جواب الشرط . وواكل أمر من واكلت فلانا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك . والشاهد في والليالي حيث نصب لأنه معول معه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تعسفا .

[٤٥٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . واسم كونوا مستتر فيه . وأنتم تأكيد له . والشاهد في وبني أيكم فإن فيه وجهين : النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجع ، والرفع عطفا على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى . وأراد بهم الإخوة . المعنى كونوا أنتم مع أخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضهم ببعض كاتصال الكلبتين وقربهما من الطحال . وأراد بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب . وضرب لهم مثلا بقرب الكلبتين من الطحال .

لأن في العطف تعسفاً في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني . وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى . وإما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل . فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (وَأَلْتَصُبُّ) على المعية (إِنْ لَمْ يَجْزِ أَلْعَطْفُ) لمانع معنوي أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ، ومشيت والحائط ، ومات زيد وطلوع الشمس ، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لأن العطف على

(قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لهما حمان حراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد . (قوله تعسفاً في الأول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن^(١) . (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء^(٢) وتبعه المصريح . (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط مخذوفاً ويجب خبر المبتدأ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد . وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوماً بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضياً في المعنى . واعلم أن عبارة المصنف تحتل أمرين . الأول : كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين : إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل . الثاني : كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان : نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو :

* علفتها تبنا وماء باردا *

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولا يست النيل . (قوله مما لا يصح) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه ﴿ فَأَجْعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يوسف : ٧١] ، إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أى عزم ، فنصب شركاء كم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اجمعوا بوصل همزة^(٣) ومنه ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر : ٩] ، إذ الإيمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولاً معه أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل تبوأ يلزموا .

(١) تغيراً للكلام لعدم التكرار الذي يجبه اللال .

(٢) يقصد أبو البقاء المكي صاحب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما قرأ به الرحمن .

(٣) أي جعلها همزة وصل من جمع الثلاثي لا أجمع .

الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ، فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت : فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله :

عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَاءَ بَارِدًا [٤٥٦]

وقوله :

إِذَا مَا الْغَايَاكَ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّجْنِ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا [٤٥٧]

(قوله كما في نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجوب إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمنعوا النصب كما منعه في : هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه : والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا ، أو بمصدر لايس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملاستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به . فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا . قلت : قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه ، وإذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك ، فالمعنى ما ملاستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خير وهو معنى صحيح اهـ مع حذف . ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتي قريبا . (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما في قوله :

أَكَلَ امْرِئٌ تَحْسِينِ امْرَأً وَنَارٌ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة . ويجاب بأن تعيين النصب فيه إضافي أى بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير . (قوله ممتنع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذى في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين . (قوله هذا) أى ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى .

[٤٥٦] رجز لم يعلم قائله . والضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة . والشاهد في وماء حيث عطفه على تبنا فلا يصح أن يقال الواو بمعنى مع لانعدام معنى المصاحبة ، فيتعين أن ينصب بفعل مضمير يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء ، ويروى حتى بدت ، ويروى حتى غدت ، ومعناها واحد ، وعيناها فاعله ، وهما لتمييز من هملت العين إذا صبت دمعها .

[٤٥٧] قاله الراعي عبيد . وهو من الوافر . وكلمة ما زائدة ، والغايات مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، وهو جمع =

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع ، لانتفاء المصاحبة في الأول ، وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصباؤه عليهما ، فأول علفتها بأنلتها ، وزججن بزین كما ذهب إليه الجرمي والملازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أو اعتقد إضمار عامل) ملائما لما بعد الواو ناصب له . (نصب) أي وسقيتها ماء^(١) وكحلن العيون . وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقي من الأقسام قسم خامس وهو تعيين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعة ، واشترك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . انتهى .

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي . وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(قوله لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتين في العلف والعيون للحواجب في الترجيع الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره^(٢) . (قوله وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني) قال سم : فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم : وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المرججة لا لمطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة اهـ . وأنت خير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة ترجيع الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المرججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به . (قوله فأول العامل إلخ) أي ويكون ذلك مجازاً مرسلًا لا من باب التضمن كما زعمه البعض . (قوله أو اعتقد إلخ) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جرياً على القول بجوازه والرباط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النصب مخوف تقديره عامل له . (قوله نحو كل رجل إلخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة . (قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم) حيث بوب له مع الأبواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعياً . (فائدة) : قال الفارسي : إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضرباً زيدا بسوط نهاراً هنا تأدياً وطلوع الشمس اهـ باختصار . والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب .

= غانية وهي المرأة التي تستغنى بجمالها عن الحل . وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دقته وطولته . والزجج دقة في الحاجبين وطول . والشاهد في والعيونا حيث نصب بفعل مضمر أي وكحلن العيون . ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب .

(١) إذ الماء لا يعلف وإنما يسقى والعيون لا ترجع وإنما تكحل .

(٢) إذ الماء لا يعلف وإنما يشرب والعيون لا ترجع ولكنها تكحل وظلها قول الشاعر :

ورليت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً

والرمح لا يتقلد وإنما يحمل .

[الاستثناء]

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل . فالإخراج جنس . وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلاً يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا وهو المفرغ . والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستراه (مَا اسْتُثْنِيَ إِلَّا مَعَ) كلام (كَمَام) أى غير مفرغ موجبًا كان أو غير موجب (يَنْتَصِبُ) إلا

[الاستثناء]

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه . (قوله الاستثناء هو الإخراج إلخ) أظهر لأن الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى . (قوله لما كان داخلاً) أى فى مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً من أول الأمر فى النية أو المراد بإخراج مكان داخلاً لإظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قاله أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملاً فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه ، والكفر ثم الإيمان فى لا إله إلا الله . (قوله فالإخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو : ﴿ لتحرير رقبة مؤمنة ﴾ أكلت الرغيف ثلثه اقلل الذمى إن حارب ﴿ وأتموا الصيام إلى الليل ﴾ قاله المصريح . (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فهما وينحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص . (قوله يشمل الداخل حقيقة إلخ) قال سم : الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظاً أو تقديرًا فإن المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديري من حيث إن المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ . (قوله ما استثنى إلا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح . (فائدة) : قال فى الهمع : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى إلا عليها فيمتنع ما أنا زيدا إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيدا عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيدا ، وما مر إلا زيدا بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله ، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيدا أحد ، وما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو ، وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، واستدل بقوله :
* فما زادنى إلا غراما كلامها *

أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً ، سواء كان المستثنى متصلاً وهو ما كان بعضنا من

وقوله : * وما كف الأماجد ضرّ بائس *

وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣] ، إلى قوله : ﴿ بالبينات والزبر ﴾ [آل عمران : ١٨٤ ، النحل : ٤٤] ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيد عندك ، وما مر إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيد راكباً واختاره أبو حيان اهـ باختصار ، وقوله : ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو : ما ضرب إلا زيد . (قوله مع تمام أى غير مفرغ) في تفسير الشارح إشارة إلى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصح إبقاء التمام على مصدرية أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر . (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى إلخ تفصيلاً لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلاً له وهو أظهر ، والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز ، وعلى الثاني الواجب . (قوله متحتم اتفاقاً) فيه نظر فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذاً فشرّبوا منه إلا قليل منهم ، وسيأتى أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل : ﴿ فمن شرب منه فليس منى ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، قال شيخنا : الظاهر أن الوجوب إضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد إلا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اهـ وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده ، وعبرة الدماميني : اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو : ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ إلا من تولى وكفر . فيعذبه الله العذاب الأكبر ﴾ [الفاشية : ٢٣] ، قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قلت : وأهل الأكرور عدّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبى أن تعد على هذا اهـ . أقول : ممن عدها منها صاحب المغنى فإنه قال : والحق أنها تسع والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها بقراءة بعضهم : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليل ﴾ على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشرّبوا ثم قال : وأما الثانية فنحو : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ [الكهف : ٤٧] ، وفي نحو : ﴿ أأنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦] ، في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابق اهـ ومتى كان ما بعد إلا جملة فلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالي إلا فهى كلكن المشددة وإن رفع فكأخففة . (قوله سواء كان المستثنى متصلاً) هكذا في نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران

المستثنى منه أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك . وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً عنه ، تقول : قام القوم إلا زيداً ، وخرج القوم إلا بغيراً ، وقام إلا زيداً القوم . وخرج إلا بغيراً القوم . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيهه): ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلاً ، ولا استثنى

لا تحتاج صحتها إلى تقدير ، لكن الأشهر جعل الانصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى . وفي نسخ : سواء كان الاستثناء متصلاً وهو الموافق للأشهر ، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضاً أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضاً وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي . (قوله ما كان بعضاً من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حماراً وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع . وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثاني ولأنه يخرج عنه نحو : أحرقت زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه مع أنه من المتصل ، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء . واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغي أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيدين كان منقطعاً ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حماراً وفقد الثاني نحو الآيتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ، ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل . أفاده الشهاب القرافي ، وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل الامثلاً بها . (قوله أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعباناً وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح ، وصرح به الدماميني . (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيويه والفارسي وجماعة من البصريين . وقال الشلوين : هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو : قولك القوم إخوانك إلا زيداً كذا في الدماميني وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إخوانك بالمتنسبين لك بالإخوة كان من شبه الفعل . وقوله ولا مستقلاً معطوف على عمل بواسطتها وهو النصب على الحال .

مضمراً ، خلافاً لزامي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب . وقال إنه مذهب سيوييه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء . وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قام أحد إلا زيد فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجبر لأن عمل

(قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال : ما استثنت إلا وسيقول وألغ إلا إنح بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال : وهذا كله في المتصل ، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يجيز إظهاره ، ومنهم من يقول إنه حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه : وقال الرضى أما المنقطع فمذهب سيوييه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهاذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى . والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو : جاءني القوم إلا حماراً أى لكن حماراً لم يجيء قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ [يونس : ٩٨] ، وقال الكوفيون : إلا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني ، وذلك إذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك وإلا في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف . (قوله مختص بالأسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو : نشدتك الله إلا فعلت كذا . وأجيب بأنها داخلية على الاسم تأويلاً ، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا . (قوله فيجب في إلا إنح) لو قال : فهي عاملة لاتضحنت نتيجة القياس الذي ركه من الكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في إلا إنح . (قوله ما لم تتوسط) أى لأن العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها . سم . (قوله إن كان التفريغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل . (قوله وجوازاً إنح) أى لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ

الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها . وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اهـ (وَبَعْدَ نَفْيِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كُنْفِي) وهو النفي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكارى (أَتَحْضِبُ) أى

المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظاً ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر ، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالباً في المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البديل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغاً للبديل . (قوله وتنسبها إليها) عطف تفسير على تضيف . (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافاً لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان . (قوله فلما خالفت الحروف الجارة إلخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الأولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجر لموافقها الفعل معنى كما . (قوله وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ) دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله . (قوله لأن الانفصال ملتزم إلخ) أى لعدم عملها في حال التفريغ . (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظاً ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو : ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ [الواقعة : ٧٩] ، لأنه نهي في المعنى ويمكن إدراجه في النهي بأن يراد به النهي ولو معنى فقط كما في الآية فإن النفي فيها بمعنى النهي وكما في قوله تعالى : ﴿ ومن يؤمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال ﴾ [الأنفال : ١٦] ، فإنه شرط في معنى النهي أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل . ومن النفي معنى فقط ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ [التوبة : ٣٢] ، أى لا يريد الله إلا ذلك ﴿ وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ﴾ أى لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك إلا زيد أى لا رجل يقول ذلك إلا زيد . وأما لو فالنفي فيها ضمنى لا قصدى فإذا قلت لو جاءنى إحتوتك إلا زيدا لأكرمتهم تعين النصب ﴿ وأما لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فإلا بمعنى غير كما نقله يسّ عن ابن هشام وسيجىء في الشرح . (قوله وهو الإنكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع ومدعية كاذب ، وفي الثانى واقع ومدعية صادق وإن كان ملوما فالمراد بكون الثانى في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللباقة ، ويقال للأول الإبطال أيضاً .

اختير (الْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيد. ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله: [٤٥٨] وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِرُ إِلَّا التَّوْنَى وَالْوَيْدُ فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله. ومثاله شبه النفي لا يقيم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(تنبيهات): الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى

(قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رداً للكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى فى المتن، وإلا كان المختار النصب نحو: ما جاءنى أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك، ونحو ما قاموا إلا زيداً رداً لقول قائل قاموا إلا زيداً ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الجمع ونحو ما قام إلا زيداً أحد. وإذا انتقض النفي أو النهى بإلا كانا فى حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو: ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمراً، وما مررت بأحد إلا قائماً إلا بكراً، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفى فيه ولا نهى إذ المعنى شربوا الماء إلا زيداً واكلوا اللحم إلا عمراً ومررت بهم قائمين إلا بكراً. قاله الدمامينى، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضاً نحو: ما ضربت أحداً إلا زيداً وبه صرح فى المغنى قال الدمامينى: ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلي والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة. (قوله وبالصرامة) أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل. والخلق بفتح الحين البالى، والعافى الدارس، والنوى بنون مضمومة وهزمة ساكنة حفرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر. والوئد معروف. (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود، أى ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ. (قوله الأول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البلد محل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحيد لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

[شواهد الاستثناء]

[٤٥٨] قاله الأخطل غوث بن غوث. وهو من البسيط الواو للعطف. والباء للظرف. والصرامة كل رملة انصرفت من معظم الرمل، يقال أفعى صريمة. ومحلها الرفع على أنه خبر للمبتدأ المؤخر وهو منزل. ومنهم حال منه. وخلق بفتح الحين أى بال صفة. وعاف صفة أخرى أى دارس من عفا المنزل يعفو درس، يتعدى ولا يتعدى، وتغير صفة أخرى. والشاهد فى إلا النوى فإنه استثناء من الضمير المستتر الذى فى تغير على طريق الإبدال مع أن التغير موجب، فلا يجوز الإبدال فى الموجب، فلا يقال قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال. وإنما جاز ههنا نظراً إلى معنى تغير فإن معناه لم يبق على حاله، فهو وإن كان موجبا لفظاً ولكنه منفي معنى وإذا تقدم النفي لفظاً أو معنى يختار الإبدال: أما لفظاً فنحو ما قام أحد إلا زيد، وأما معنى فهذا. والنوى بضم النون وسكون الهمة وفى آخره ياء: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

منه . وعند الكوفيين عطف نسق . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفى . وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفاً في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . الثاني : إذا تعدل البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

إلا زيد بمعنى غير زيد ، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الأظهر . ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة . (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن الإقرينة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها . قاله الدماميني . (قوله عطف نسق) أى لأن إلا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة اهـ تصریح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو : ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل باطراد . وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد . قال الدماميني : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد . (قوله قال أبو العباس إلخ) اعتراض على مذهب البصريين واعتراض أيضاً بأن بدل البعض لا يد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بإلا لدلالاتها على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضاً منه كما مر عن الدماميني . (قوله وهو موجب ومتبوعه منفى) أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه إثباتاً ونفياً ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز في نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم ، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلاً والإعراب على الاسم اهـ ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده . (قوله في عمل العامل) أى مماثل العامل لما عرفت أى يقطع النظر عن النفي والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل يقطع النظر عن النفي والإثبات . (قوله كأنه لم يذكر) أى ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك . (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بأن لتخالفهما في ذلك نظيراً وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو : قام زيد لا عمرو . (قوله إذا تعدل البدل على اللفظ إلخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن المنفى في المثال التبعية للنصب محلاً لا لفظاً قاله سم . (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، ومثلوا له بنحو قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ كما مر بيانه أى فهلا جاز جر ما بعد إلا في المثال الأول والأخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصریح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ .

زيد ، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فيهن ، ونحو : ليس زيد بشيء إلا شيئاً ، بنصبه ، لأن من والباء لا يزدان في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

(قوله ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه في المغنى ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ويصح إحلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني ، وأسلفنا في باب « لا » تأويل كلام سيويه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المغنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلويين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المغنى وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المغنى ما في الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر .
(مفائدة) : قال في المغنى : يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه . ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلا كواكبها

أه وقوله وهو المختار أى لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يجوز إلى التأويل الذي في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ، ما يقول أحد ذلك ، ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل . وقال الرضى : أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو : ما كلمت أحدا ينصفني إلا زيد لأن المعنى ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أؤذى أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط . أه دماميني وشمى . (قوله إلا شيء) بالرفع مراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أى هو شيء لا يعبأ به وإلا حينئذ مبنى لكن . (قوله لا يزدان في الإيجاب) أى على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزدان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع .

تقدم في موضعه . الثالث : أفهم قوله انتخب أن النصب جائز ، وقد قرئ في السبع : ﴿ ما فعلوه إلا قليلا منهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ [هود : ٨١] ، بالنصب ا هـ . (وَأَنْصِبْ) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه (ما أَنْقَطَعَ) تقول ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا ، هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [النساء : ١٥٧] ، (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا . ومنه قوله :

(قوله إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفسر الزخشي من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لأن الالتفات بعد الإسراء . ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها والتفت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها . وقال في المغنى : الذى أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع سقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ . (قوله تقول ما قام أحد إلا حمارًا) نقل عن القرائ أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع . واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه . (قوله وعن تميم فيه إبدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ بالرفع وجعل منها الزخشي ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [المل : ٦٥] ، فأعرب « من » فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع ، واعتراض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتغال منه والله فاعلا . (قوله كالتصل) التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان مرجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع . (قوله فيجيزون ما قام أحد إلا حمار) فحمار بدل غلط ضرح به الرضى ، وقال سم : بدل كل بملاحظة معنى إلا ، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحاد ا هـ وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر . (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الإبل التى يخالط بياضها صفرة .

[٤٥٩] وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا أَلْعَيْسُ

وقوله :

[٤٦٠] عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحَ مَكَانَهَا وَلَا التَّبَلُّ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمَصْمَمُ

وقوله :

[٤٦١] وَبَنَتْ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا حَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

(تقريبه) : شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلمه على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد . فإن لم يمكن تسلمه وجب النصب اتفاقاً نحو

(قوله عشيّة) منصوب على الظرفية بأجاهد في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرق نسبة إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جعافرى قاله العيني . وفي المصباح : مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ . فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة إلى مشارف مشرف لأن القياس في النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفرد فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد . والمصمم اسم فاعل الماضى حده . (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه . (قوله شرط جواز الإبدال إلخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البذل أن يصح وقوعه موقع البذل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم . (قوله يمكن تسلمه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع الإبدال أن يقال ما قام إلا حماز وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد به بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختصار الشق الثاني وأن المراد إمكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم .

[٤٥٩] قاله جران العود . واسمه العامر بن الحارث . الواو فيه واو رب . وبلدة مجرورة بها . وأنيس اسم ليس أي مؤانس وبها مقدا خبره . والشاهد في إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب وهو جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الإبل البيض يخالط يياضها شيء من الشقرة . [٤٦٠] قاله ضرار بن الأزور رضى الله عنه . وهو من الطويل وعشيّة نصب على الظرف ، والعامل فيه أجاهد في البيت الذى قبله وهو :

أَجَاهِدْ إِذَا كَانَ الْجِهَادُ غَنِيْمَةً وَلَهُ بِالْعَبْدِ الْجَاهِدِ أَعْلَمُ

ومكانها أي مكان الحرب ولا التبل أي ولا يغنى التبل أي السهام . والشاهد في إلا المشرق فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بني تميم أي السيف المشرق . قال أبو عبيد : المشرقية سيوف تنسب إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف . يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن . لا يقال جعافرى ولا مهالى . والمصمم الماضى من صمم السيف إذا مضى في العظم فقطعه .

[٤٦١] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر . والواو في ولم يكن للحال . وخاطب اسم كان ولنا خبره . والشاهد في إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البذل من مخاطب على لغة بني تميم . وعامله عطف عليه وهو ما يلي السنان .

ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر ، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب ا هـ . (وَعَيَّرَ لِنَصْبِ) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فِي الثَّقَيِّ قَدْ * يَأْتِي) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

(قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل . وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الأخرى يزيد في النقص على المرة الأولى قال : وماذا يفعلون في نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ا هـ أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب . (قوله نحو ما زاد إلخ) ونحو ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ فمن رحم في محل نصب لأنك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا في الدماميني وهو مبني على أن الاستثناء في الآية منقطع أى لكن من رحمه الله بعصمه وقيل متصل أى إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة . (قوله إلا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد . (قوله إذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدياً وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل . (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله :

* وبعد نفى أو كفى انتخب *

اتباع ما اتصل . (قوله مستثنى سابق إلخ) قال سم : انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصبح البدلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره ا هـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم . (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزءي الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير

[٤٦٢] لَأَلَهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعُ

قال سيويه : وحدثنى يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر .
(تفنييه) : المستثنى منه حيثُ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ، ونظيره فى أن المتبوع آخر فصار تابعا ما مررت بمثلك أحد ا هـ .
(وَلَكِنْ نَصَبُهُ) على الاستثناء (أَحْتَرَزُ إِنْ وَرَدَ) لأنه الفصحى الشائع . ومنه قوله :
[٤٦٣] وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ
بنصب آل ومذهب الأول . واحترز بقوله فى النفى عن الإيجاب فإنه يتعين النصب كما تقدم .

(تفنييه) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان : أحدهما : لا يكثر بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة . وذلك كما فى نحو ما فيها أحداً إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً . وهذا رأى سيويه . والثانى :

فى جاءوا فقيل بمنع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل إن كان العامل متصرفاً وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام . دماينى . (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى إلخ . (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى . (قوله بدل كل) أى من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى . (قوله إن ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب . وحيثُ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً . (قوله بل يكون البدل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنياً على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع . قاله الدنوشى .

[٤٦٢] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من الطويل . اللام للتعليل . والضمير فى منه يرجع إلى النبى ﷺ . ولم يكن تامة : أى إذا لم يوجد . الشاهد فى إلا النبيون ، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه . وكان النصب متعيناً إلا أنه رفع على تفرغ العامل . وحكى يونس ما لى إلا أبوك ناصر . وشافع بالرفع بدل كل . فافهم .
[٤٦٣] قاله كميث بن زيد الأمدى من قصيدة من الطويل يمدح بها بنى هاشم . الوار للعطف . وما بمعنى ليس . وشيعة اسمه وخبره لى . والشاهد فى إلا آل أحمد حيث تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه . وكان قبله يجوز الوجهان النصب والبدل ، والكلام فى الشطر الثانى كالأول

أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني . قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحاً فتكافأ هـ . (وإن يُفَرِّغَ سَابِقُ إِلَّا) من ذكر المستثنى منه (لَمَّا * بَعْدَ) أى لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسم قوله أولاً ما استثنت إلا مع تمام . (يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عَلِيّاً) فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه . فالنفى نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾ [المائدة : ٩٩] ، وشبه النفي نحو : ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ [النساء : ١٧١] ، ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت : ٤٦] ،

(قوله لأن لكل مرجحاً) فمرجح البديل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة . (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجوز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق الملزوم وإرادة اللزم^(١) وقوله وهو أى تفرغ العامل السابق . (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كما لو إلا عدماً أى غير الكسائي أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجروراً بالـ وما في قوله كما لو إلا عدماً يجوز أن تكون مصدرية لوزائده ويجوز العكس أى يكن كعدم إلا أى كذى عدم إلا في الحكم . وقول البعض أن الكلا على تقدير مضاف أى كحكم عدم إلا ليس بشيء . قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم هـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل . (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ [المائدة : ٩٩] ، فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد إلا مبتدأ وكالفعل في نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلاً لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضى رفع ما بعده إلا فاعلاً وقس : وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب . ثم لا تنافي بين كون تالي إلا في التفرغ مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام إلا زيد وما زيد إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالي إلا مستثنى من مقدر في المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شيء إلا قائم . والثاني بالنظر إلى اللفظ . نقله الدماميني عن الشلوبين . (قوله وما على الرسول إلا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين .

(١) فيكون من المجاز الرسل .

﴿ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، ولا يقع ذلك في إيجاب ، فلا يجوز قام إلا زيد . وأما : ﴿ ويأبى الله إلا أن يعم نوره ﴾ [التوبة : ٣٢] ، فمحمول على المعنى أى لا يريد .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى يكن يجوز أن يكون عائداً على سابق : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا ، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا . الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً . وأما : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾ [الجاثية : ٣٢] ، فمتأول . الثالث : قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل كما فى الأمثلة ١ هـ (وَأَلْغِ لَأَ ذَاتَ تَوَكُّيدٍ) وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعاً لما بعد إلا قبلها بدلاً منه وذلك

(قوله ولا يقع ذلك فى إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيدا إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا . (قوله فلا يجوز قام إلا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات إلا زيد . وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب . وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طردا للباب نظير ما مر . (قوله لجميع المعمولات) أى للمعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البديل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي فى الصفات أيضا قاله سم . (قوله إلا المصدر المؤكد) أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والإثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل . (قوله فمتأول) أى بكونه مصدرا نوعيا أى إلا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفى فلا تناقض . (قوله كما فى الأمثلة) فإنه عامل فيما عدا ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ وغير عامل فى ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدأ على الراجع نعم إن جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتداده على النفى كان عاملا . (قوله وألغ إلا إلخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الإيجاب والنفى وشبهه . (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم . (قوله بدلا منه) أى بديل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني إلا زيدا لا وجهه أو اشتال نحو ما أعجبني إلا زيدا لا علمه أو إضراب نحو ما أعجبني إلا زيدا لا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح . فقول الشارح أن توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى .

أن توافقا في المعنى ، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه فالأول (كلاً * تَمُرُّزٌ بِهِمْ إِلَّا أَلْفَتِي إِلَّا أَلْعَلَّامُ) فالعلا بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا . والثاني نحو قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً ، فعمراً عطف على زيد وإلا الثانية لغو ، والتقدير قام القوم إلا زيداً وعمراً . ومن هذا قوله :

[٤٦٤] وَمَا أَلْدَهَرْتُ إِلَّا لَيْلَةً وَنَهَارَهَا وَأَلَا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى وطلوع الشمس . وقد اجتمع البدل والعطف في قوله :

[٤٦٥] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى إلا عمله رسيمة ورمله . فرسيمة بدل ورمله معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وإن تكرر لا لتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(قوله ومعطوفاً عليه) أى بالواو خاصة كما في التسهيل . (قوله إن اختلفا فيه) إلا إذا كنت غالطاً أو أردت الإضراب أهديس . أى فلا عطف بل يجب الإبدال . (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبني على جواز الإبدال من البدل . واستشكل سم كون العلا بدلا إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البدل والفرض أنها مؤكدة ، فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البدل . والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء . (قوله والتقدير إلا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حينئذ إلا مقدرة . فلم أن إلا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف إلا مزيد كلام . (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت . (قوله مالك من شيخك) أى جملك . والرسم والرمل نوعان من السير . (قوله فرسيمة بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير .

(*) رواية العينى : « هل الدهر » .

[٤٦٤] قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد اللؤلؤ من قصيدة من الطويل يرقى بها نشبة بن محرت . وهل نافية . والدهر مبتدأ وليلة خبره . والشاهد في و إلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها ، ولم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستثناء مفرغ ، و ثم غيارها بالرفع عطف على إلا طلوع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت . [٤٦٥] رجز لم أدر راجزه . وما للنفى وانتفض عملها بإلا . والشاهد في تكرر إلا زيادة مؤكدة للتي قبلها ، ودخولها كخروجها ، ولا تعمل شيئا فيما تدخل عليه إلا أن هنا تابعين : أحدهما بدل وهو رسيمة فإن الرسم نوع من السير وهو نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير . وقال النحاس : رسيمة ورمله تفسيران لعمله .

مع تفرغ أو لا . (فَمَعَ * تَفْرِغُ التَّأْيِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرغ (دَغ) أى اتركه باقيًا (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِالْأَسْتِثْنَى * وَلَيْسَ عَنْ نَصَبٍ سِوَاهُ) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل

(قوله وإن تكرر إلخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى . قال الدماميني ما ملخصه مع الإيضاح : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيخان وموهم ذلك : إن كان فى الإيجاب فالأول مستثنى والثانى معمول عامل مضمّر ، وإن كان فى غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول محذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول محذوف ، وما ضرب أحد إلا بكر خالدا فبكر إن رفعته كان بدلا من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول محذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا إلا زيد بكرا ورده المصنف بأن البديل لم يعهد تكررهِ إلا فى بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يفتن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بالأغفيا عن الضمير . والاسم الثانى غير مقترن بالأغفيا ومن الناحية من لا يميز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ما جاء على أحد إلا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثانى على أنه معمول لمضمّر أى وجاءنى عمرو اهـ . وفى حاشية المعنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيخين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشف فى مواضع منها ﴿ لا تدخلوا بيوت النبى ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، الآية . فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا وأن الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا فى هذا الوقت على هذا الحال اهـ . (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب . (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل إلا تبعا للموضح وحمله المرادى على إلا أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الأول قوله مما بالا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول مما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرة هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فإنه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرع سابق إلا إلخ ويؤيد الثانى عدم إحواجه إلى تقدير فى دع . (قوله باقيا فى واحد) دفع به إليهم المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير إلا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب فى البقية .

(مُغْنِي) فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا . وما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا ، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلت به جاز ، والأول أولى (وَدُونَ تَفْرِيعٌ مَعَ التَّقْدُمِ) على المستثنى منه (نُصِبَ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمُ بِهِ وَالتَّرَمُّ) نحو قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القوم ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحد (وَالصَّبُّ لِتَأْخِيرِ) عنه ، أما في الإيجاب فمطلقًا نحو قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وأما في غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْتُ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معربًا بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه . ففى الاتصال تبدل واحدًا

(قوله وليس عن نصب إلخ) معنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأثير ومعنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأننا نقول إلا في هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها . (قوله والأول أولى) أى لقربه من العامل تصريح . (قوله ودون تفریع مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدهما ا هـ وهو إنما يصح على مذهب من يميز التنازع في المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول محذوف يفسره المذكور أى امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم . (قوله وما قام إلا زيدًا إلخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر في غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر في مالى إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء . قال : وحيث نقول المصنف نصب الجميع إلخ ينبغى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعتراض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذى ثبتت فيه . (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية في واحد وجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان في واحد وجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن . (قوله أما في الإيجاب فمطلقا) أى في جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفي فيكون قوله وجيء بواحد بيانا للراجح في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابلا له تأمل . (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الأبدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البديل بدون عطف . (قوله كما لو كان) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة^(١)

(١) والهة للفاعل .

على الراجع وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَقُوا إِلَّا أَمَرُوا إِلَّا عَلَى) إلا بكراً فعلى بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون أمرؤ هو البديل وعلى منصوب ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً ويجوز الإبدال على لغة تميم . (وَحُكْمُهَا) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول . (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) فإن كان مخرجاً لوروده على موجب فهمى مخرجة ، وإن كان مدخلاً لوروده على غير موجب فهمى أيضاً مدخلة .

(تفصيله) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت . أما إذا أمكن ذلك كما فى نحو : له على عشر إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً ، ففيل الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد . والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجىء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكردى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيئاً كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة . (قوله تبدل واحداً على الراجع) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع . (قوله كلم يقوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفيون حذف التثنية للجازم والواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة فصار يقوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . (قوله ويجوز الإبدال) أى فى واحد فقط . (قوله فى القصد) أى المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح . فإن قلت : مقتضى الاستثناء بالإخراج أنه دائماً إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالاً . قلت : لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي لكن إذا كان ما قبله نفياً كان هو مستلزماً للإدخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزماً لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم . (قوله محل ما ذكر) أى من أن حكمها فى القصد حكم الأول هذا ما يفيد ظاهراً صريح الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيدها بما ذكر من التفصيل فى الإلزام المتكررة لا للتوكيد . (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو : له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمذهب السيرافى أن الأربعة كالثلاثة فى الإخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة . وزعم الفراء أن المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جرياً على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثانى إدخال . ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقاً ولهذا قال بعضهم أن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب . ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل .

الأول يكون مقرًا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط

(قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرًا بسبعة في المثال . (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب : أحدها : وهو الأصح أنه يعود للكل إلا لدليل يخصه ببعض كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية فقوله : ﴿إلا الذين تابوا﴾ [البقرة : ١٦٠] ، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها . ثانيا : إن اتحد العامل للكل أو اختلف فلأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا . ثالثها : إن سقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى إلا أن يسافروا للكل وإلا فلأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم . رابعها : إن عطفت بالواو للكل أو بالفاء أو بثم فلأخيرة فقط . خامسها : للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿قم الليل إلا قليلا﴾ [المزمل : ٣] ، فإذا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاخص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو : استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اخص به مطلقا أو لا كان أو ثانيا نحو : ضرب إلا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، وضرب إلا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا ، فالأبناء في المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو : طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنات وأصبى الزيدون نساءهم إلا ذوى النوى واستبدلت إلا زيدا إماءنا بعبيدنا اهد مع ببعض تصرف . وقوله كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية أى وكما في قوله تعالى : ﴿إلا من اغترف غرفة بيده﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، فإنه استثناء من جملة ﴿فمن شرب منه فليس منى﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، لا من جملة ﴿ومن لم يطعمه فإنه منى﴾ لاقتضائه أى من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا في المغنى والدامينى عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدمامينى بنحو : أهرج بنى زيد وبنى عمرو إلا من صلح ، فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا .

آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله وهكذا فما بقى فهو المراد^(١) هـ (وَاسْتَنْ مَجْرُورًا

(فائدة) : يقع تالى إلا خبرا لما قبلها نحو : ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو : ما جاءنى زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه ، وجعل منه نحو : ﴿ ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [الحجر : ١١] وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدمامينى : وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثانى على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو : ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم . وجعله الأخفش وأبو على والمصنف فى الأول صفة يبدل محذوف أى إلا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدمامينى . ومما جعله الزمخشري من التفريع فى الصفات نحو : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ [النساء : ١٥٩] فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب . وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة . وأجاب الدمامينى بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمعى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره . (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا فى الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه : المختار عنده أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدمامينى . وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قرش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر » وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حد قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيفهم بين فلول من قراع الكتاب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم^(٢) كما بسطه الدمامينى . قال السيوطى : هذا حديث

غريب لا يعرف له سند فتأمل .

(١) راجع ل هذا الموضع كتاب تنقيح الفصول للقرائ وإرشاد الفحول للشوكالى وبداية المجتهد لابن رشد كلها من تحقيقنا .

(٢) فقد أكد شجاعهم بأن سيفهم تلزم حدها وهذا يوحى بالقص إلا أن هذا كان سببه كثرة محاربة الأبطال .

يُغَيَّرُ مُعَرَّبًا * بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا لُسِيْبًا) مجرورًا مفعول باستثنى ، وبغير متعلق باستثنى ، ومعربًا حال من غير ، وبما متعلق بمعربًا ، وما موصول صلته نسب ، ولستمثني متعلق بنسب ، وبإلا متعلق بمستمثني . والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورًا بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد . وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع ، وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ، وفي نحو : ما قام غير زيد أحد عند الأكثر . ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو : ما قام أحد غير زيد ، ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد .

(تفنيهاً): الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿صالحًا غير الذي كنا نعمل﴾ [فاطر: ٣٦]، أو شبهها نحو: ﴿غير المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧]،

وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت : قام القوم غير زيد وغير عمرو وعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم . (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازعه استثنى ومجروراً هـ سم . (قوله معرباً) وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كما في التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو : ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارسي . وفي التصريح : تفارق غير إلا في خمس مسائل : أحدها : أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير . الثانية : أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد . الثالثة : أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد . الرابعة : أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفع حملاً على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى . الخامسة : أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع إلا أيضاً كما سيأتي . (قوله فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم . (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ . (قوله وفي نحو : ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال . (قوله ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو : ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم . (قوله أصل غير إلخ) أي وضعها الأصلي على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو : دخلت بوجه غير الذي خرجت به . قال الرضي والأصل الأول والثاني مجاز . (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه .

فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

(قوله فإن الذين جنس إلخ) حاصله أن غير متوغلة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فإما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضاً إلخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح . وأما قول البعض : مراده بقوله وأيضاً فهي إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم . بقى شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقاً . وقيل تتعرف مطلقاً . وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في ﴿ صراط الذين أنعمت ﴾ [الفاتحة : ٧] ، الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلاً بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقاً وأنها في الآية صفة ولم نعتز عليه . (قوله فلما ضمنت معنى إلا) مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم يبينها حينئذ كما تقدم . وعبارة الرضى في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو إثباتاً ، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتاً وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفيًا أو إثباتاً من غير اعتبار مغايرته له ذاتاً أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع إلا انتهت . وبها يتضح كلام الشارح . (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشاف الإجماع كما قاله الدماميني قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حينئذ اسماً لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك : زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اهـ ونظير ذلك أيضاً أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافاً إليه مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وبنينا على ذلك كما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة .

يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ، فالجمع نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، وشبه الجمع كقوله :

[٤٦٦] لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِيمِي الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الدَّكْرُ

فالصارم صفة لغيرى . ومثال شبه النكرة قوله :

[٤٦٧] أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

فالأصوات شبهه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية ، لكن تفارق إلا هذه غيرا من

(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيرى في المثال الآتى وشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير .

(قوله سليمى) أى يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية المحذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع . والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذاماء ورونق كما قاله الشمنى .

(قوله صفة لغيرى) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله .

(قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التى أتاها فيها . والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة . فإن قلت : الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا يخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المعنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة . قلت : أجاب الدمامينى بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور : أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية . وأن يكون شبهها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الأول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبهها بالجمع شبهها بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يثقل له الشارح . (قوله لكن تفارق إلخ) استدراك على قوله وقد تعمل إلا عليها .

[٤٦٦] البيت من البسيط ، وهو للبيد بن ربيعة .

[٤٦٧] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة .

وجهين : أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءني إلا زيد ، ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دائق لأنه يجوز إلا دائقا ، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيذا . ويجوز عندي درهم غير جيد ، هكذا قال جماعات . وقد يقال إنه مخالف لقولهم في : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾

(قوله ولا يجوز حذف موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير . (قوله في ذلك) أى في عدم جواز حذف موصوفها . (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى في النعت . (قوله إلا حيث يصح الاستثناء) قال سم : يمكن أن يوجه بأن غيرا إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء . (قوله إلا دائق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضا دائق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم إلا سدسا . ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتراكه على اللواتق وصفه بالإلا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد وسيأتى عن المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها في الأفراد مثلا مخصص . قاله الدماميني . (قوله لأنه يجوز إلا دائقا) أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو المراجع ومنعه ابن هشام ومن تبعه . (قوله لأنه يمتنع إلا جيذا) أى لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولاً بدلياً فلا يقال عندي رجل إلا زيدا وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة . (قوله وقد يقال إلخ) أشار بقدر إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع . قال الدماميني : وهذا يقتضى إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحتز به عن شيء وهو كلام متين . وما أجيب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه . (قوله في لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ) أى فإنه لا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ : أما الأول فلأن التقدير حيث لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدنا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد كالأية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل

لفسدتا ﴿ [الأنبياء : ٢٢] ، ومن أمثلة سيبويه : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا .
 وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء . وجعل من الشاذ قوله :
 [٤٦٨] وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
 الثاني : انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره

له عندى عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم . وأما الثاني فلأن آله جمع منكر في الإثبات فلا عموم لها شمولا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المعنى ، وبمثل هذا التالى يوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعنى لو كان معنا رجل إنلخ كما قاله سم . فإن قلت : لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم . قلت : قال الدماميني : العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من أحد أحسنت إليه ، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى من أحد . فإن قلت : جَوَزَ الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مَّجْرِمِينَ * إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ [الحجر : ٥٩] أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الإثبات . قلت : أجاب الدماميني بأن النكرة في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم ، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ لُوطٍ ﴾ [لوط : ٧٠] والقصة واحدة . (قوله ومن أمثلة سيبويه) أى ل « إلا » الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله : وشرط ابن الحاجب إنلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات . قال الشمني : قال الرضى : مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء . قال : ويجوز في قولك ما أثنى أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ إنلخ . (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إنلخ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء . وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثني الألف^(١) وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخير وهو قليل .

[٤٦٨] البيت من الوافر ، وهو لعمر بن معد يكرب .

(٣) أى في حالات الإعراب الثلاث .

ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا ، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيّداً وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد . وظاهر كلام سيويّه أنه من العطف على المحل . وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم (وَلَيْسَ يَوْي) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءٍ) بالفتح والمد

(قوله كاتصبا الاسم بعد إلا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى . قاله الدماميني . وانظر إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا إذا جرا كما سيأتى كل محتمل . (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حيثئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحلّه . وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال . (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الإبهام فى كل . (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل . (قوله ما قام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وإن جاز فيه النصب أيضا نظرا إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول والنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك . (قوله أنه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل فى مجرور غير . والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجرى عليه الإعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب فى الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما .

(أَجْعَلَا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعَلَا) من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان . والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلوة والسلام : « دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها » وقوله ﷺ : « ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقول الشاعر :

[٤٦٩] وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وقوله :

[٤٧٠] وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُغْلَلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

(قوله إلى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولاً : ومراعاة المعنى ، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم . وقال الإسقاطي : الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين اهـ . والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقارب الثلاثة وللبيان بعد الإجمال^(١) . وفي الجمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً . واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكونه لا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في إلا . (قوله من الأحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ . قاله الدماميني . (قوله وأنه لا أحد منهم إلخ) عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم . (قوله أن من حكم بظرفيتها) أى من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها . وقوله بظرفيتها أى يكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتى . (قوله خلاف ذلك) أى خلاف ما حكم به من اللزوم . (قوله ولا ينطق الفحشاء) أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

[٤٦٩] قاله المرار بن سلامة العجلي . وهو من الطويل . الواو للعطف إن تقدمه شيء . والفحشاء هي الفاحشة وهي كل سوء جاوز حده ، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء ، وإما بنزع حرف الجر أى بالفحشاء ، وإما بحذف المضاف أى نطق الفحشاء ، وإما بتضمين ينطق يذكر أى لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها ، والعامل في إذا ينطق ومنا يتعلق بمحذوف في موضع الحال من هم ، والتقدير ولا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سوانا إذا جلسوا . فقَدَمَ وأحر ، وقيل معناه من أجلنا ، فيتعلق بإذا جلسوا ، أى لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا ، والشاهد من سوانا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في الضرورة . وعورضت بعد فإنه ظرف ويدخل عليه من . فافهم .

(١) وهو مما يحججه البلاغيون جمالا في اللغة .

وبالإضافة قوله :

[٤٧١] فَأَلَيْكَ وَالَّذِي يَحُجُّ لَكَ أَلْنَا سُبَّ بَعْدَى سِوَاكَ لَمْ أَتِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

[٤٧٢] وَإِذَا تَبَاغَ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَاتِعُهَا وَأَلْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

[٤٧٣] أَتُرْكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

[٤٧٤] وَلَمْ يَتَّقِ سِوَى الْعَدُوِّ نِ دِيْنَاهُمْ كَمَا دَالُوا

وحكى الفراء : أتانى سواك . ومنصوبة بأن قوله :

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعدها بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة ينطق . (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا مقدما . (قوله كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني . وقال بعضهم : لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله : وإذا تباع وقوله : وأنت المشتري راجعا لقوله : أو تُشْتَرَى . والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك . (قوله إلى إذا) أى إذا تركتها في هذه الحالة فمحذوف الجملة المضافة إليها وعوض عنها التثوين وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم . أفاده يس . (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله .

[٤٧١] البيت من المنسرح .

[٤٧٢] قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى ، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب . وهو من قصيدة من الكامل . الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك . وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء . وخرج عن النصب على الظرفية . وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة . وأو بمعنى الواو .

[٤٧٣] البيت من الطويل .

[٤٧٤] قاله الفند الزماني واسمه شهل بن شيان ، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره . وهو من قصيدة من الهزج قالها في حرب البسوس . ولم يبق عطف على قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَافْسَى وَهَرَّ غُرَيْسَانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح . من عدا عليه . والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلا فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع . (قوله دناهم) أى جزيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء ، يقال دانه دينا أى جازه وهو جواب فلما . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أى دناهم دينا كدينهم : أى جزيناهم جزاء كجزائهم ، ومفعول دانوا محذوف أى كما دانونا . فافهم .

[٤٧٥] لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم . وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو : جاء الذى سواك . قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر . وقال الرماني والعكبري^(١) : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

(قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد . وقوله : يشقى أى ينجب أمه (قوله أن سوى من الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض ، فمعنى جاء الذى سواك فى الأصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا . أفاده فى الجمع . (قوله لأنها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفاً لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضاً أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة أو حالاً معمولاً لثبت مضمرها . (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكتة لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم . (قوله إلا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة . (قوله وهذا أعدل) أى لأنه لا يجوز أن تكلف فى موضع من المواضع . (قوله لأن كثيراً من ذلك أو بعضه إلخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولاً به أن بعضهم عبر به فأق به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه . وأما قول البعض المراد كثرتة فى نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم . وأما قوله : لعله أنى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جداً بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقاً هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر . (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذاً أو ضرورة .

[٤٧٥] هو من الطويل . وكفيل مبتدأ أى ضامن ولديك مقدماً خبره . والباء تتعلق به . ومؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد فى سواك حيث نصب على أنه اسم إن لا على أنه ظرف . ومن يؤمله يشقى خبرها . ومن موصولة . ويؤمله صلتها . ويشقى خبر من .

(١) عبد الله بن حسين أبو البقاء صاحب إعراب القرآن المعروف (بإملاء ما فى به الرحمن) قول سنة ٦١٦ هـ .

(تنبيهات): الأول: حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر . الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير . الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

(قوله حكى الفاسى) لا حاجة لإسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم . (قوله أفهم كلامه) أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا . (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بإلا . (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلاً قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالخلاف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره ، هذا ملخص ما قاله البعض . وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال : يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيراً وتقديم ليس عليهما . قال الأخفش : والمصنف أولاً يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيئاً إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائداً على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اهـ باختصار . نعم هذا الدفع إنما يتم فى غير على أن فى ليس ضميراً هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك . بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد . وما قعد إلا زيد وقال فى المعنى : قال السهيلي فى قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ﴾ [الكهف : ٢٣] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم يته عن أن يصل ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ [الأعراف : ٢٣] ، بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك كما إذا قلت أنت منبى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك . وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلاً إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اهـ فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلا ملتبساً بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله . وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن . وقال بعضهم : يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقولنه أبداً كما قيل فى : ﴿ وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ﴾ [الأعراف : ٨٩] ، لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله ﴿ إني فاعل ذلك غدا ﴾ قيده بالمشيئة أولاً ، وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجوز الزمخشري رجوع الاستثناء إلى النهى على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر إلى إتيان نقيضه اهـ كلام المعنى ببعض تصرف . فعل ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه

أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى . ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير . الرابع تأتي سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتند فيهما مع الفتح نحو : ﴿ في سواء الجحيم ﴾ [الصافات : ٥٥] ، وهذا درهم سواء . وتأتي بمعنى مستوفتقصر مع الكسر نحو : ﴿ مكانا سوى ﴾ [طه : ٥٨] ، وتند مع الفتح نحو : مررت برجل سواء والعدم ،

إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال : الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال : وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أى إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله هـ وهذا أولى وأسهل . (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون : هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها . وقال الأخفش : ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه . قاله الدماميني . (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء . ووجهه أن الأسماء المتوغلة في الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كالضمير ، فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية . (قوله وبالتنوين) أى في شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية . (قوله تقع صلة الموصول) أى في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت . كذا قال الدماميني . (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام . (قوله بخلاف غير) فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة^(١) بالإضافة كذا قال بعضهم . وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذى سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصبه : وعلى التقدير الأول أعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أى بلا شرط نحو : جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو : جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين هـ وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها ولك أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا . (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينأى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان . وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط . (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وهما قرىء قوله تعالى : ﴿ لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ﴾ . (قوله مكانا سوى) أى مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء .

(١) لطول إلخ قد يقال إن سوى ملازمة للإضافة لفظا . بخلاف غير لإضافتها اللفظية كلا إضافة فلم تند طولا ، وهذا كاف في الفرق ، وهو مراد الشارح ، ويكون جاريا على رأى المصنف . وبهذا يعلم ما لى كلامه آخر .

ويخبر بها حيثُذ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ ليسوا سواء ﴾ [آل عمران : ١١٣] ، لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ (وَأَسْتَنْي نَاصِبًا) للمستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا) النافية نحو : قاموا ليس زيدًا ، وخلا عمرًا ، وعدا بكرًا ، ولا يكون خالداً . أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس

(قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل واختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظاً لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعدداً فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشب بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل . (قوله عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها في الأول شيء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر . (فائدة) : أجزى فى قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [البقرة : ٦] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابق أو خبرا عما بعدها فما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية . فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك . فإن قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء . فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع . وذهب الرضى إلى رأى آخر فى المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى إن أنذرتهم أم لم تنذرهم . فالأمران سواء قال : وإنما أفادت الهمزة فائدة أن لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله ، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الأحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا إلخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال وخلا فى الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو فى الأصل يتعدى بنفسه وعن معناه جاوز وترك كما فى القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر . (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم . (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .

هو أى بعضهم ، فهو نظير : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، بعد ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ [النساء : ١١] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم . وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو : القوم أخوتك ليس زيذاً . وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مرجعه الخلاف المذكور .

(قوله فهو نظير فإن كنّ نساء إلخ) أى في كون الضمير عائداً على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ النون عائد على الإناث وهنّ بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة في قولنا فإن كانت الإناث نساء . قاله المصريح وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر . (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول في نحو قولك : أكرمت القوم ليس زيذاً إذ المرجع فيه اسم مفعول . (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح . (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم إلخ) عبارة الدماميني : والتقدير في مثل قاموا ليس زيذاً ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال : ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك . (قوله لأنه قد لا يكون إلخ) أجاب الدماميني بأن قائل ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهاً على كيفية التخرج في غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو : القوم إخوتك ليس زيذاً التقدير ليس هو أى المنتسب إليك بالأخوة زيذاً أو ليس انتسابهم انتساب زيد . (قوله وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضاً فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان . (قوله على المفعولية) لأنهما متعلقان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا . (قوله وفي مرجعه الخلاف المذكور) والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك : قام القوم خلا زيذاً لا يلزم منها مجاوزة الكل . وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى . ولّى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق ، لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا والجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغير كما قالوه في حبذا زيد ، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه .

(تنبيهان) : الأول : قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال . وقيل مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور . الثاني : لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اهـ (وَأَجْرُزٌ بِسَائِقِي يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ تُرِدْ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

[٤٧٦] خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شَعْبَةً مِنْ عِيَالِكََا
ومن الجر بعدا قوله :

[٤٧٧] أَبْهَنَا حَيْهْمَ قَتَلَا وَأَسْرَا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سبويه الجر بعدا ، قيل ولا بخلا وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا . الثاني : قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر . وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول ،

(قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقد في ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء ، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرف . (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى . قاله المصريح . (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف للضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس . (قوله لا تستعمل بكون إلخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الكون ككان . (قوله شعبة) أى فرقة . (قوله أبهنا حيهيم إلخ) يحتمل أن حيهيم نصب بنزع الخافض أى في حيهيم وقتلا مفعول به ، ويحتمل أن حيهيم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه . والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز . (قوله حينئذ) أى حين إذ جر بهما ، وقوله مما قبلهما أى في الرتبة وإن تأخر في اللفظ كما في الشاهد الأول . (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه . (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا .

[٤٧٦] هو من الطويل . الشاهد في خلا الله حيث جر خلا لفظة الله . وشعبة مفعول ثان لاعد : أى طائفة . ومن عيالكا في محل نصب صفة لشعبة . وفيه نوع غلو .

[٤٧٧] قبله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عِوَجٍ عَوَاكِفَ قَلْدٍ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

هما من الوافر . وإنما أنشدتهما مع أن الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القوای مخفوضة . وأراد بالحضيض الموضع المعين وإن كان هو القرار من الأرض عند منقطع الجبل . وبناات عوج مفعول تركنا . أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج . وهو فرس مشهور في العرب . وعواكف مفعول ثان - جمع عاكفة - من عكف على الشيء إذ أقبل عليه مواظبا . وقد خضعن حال إلى النسور يتعلق به . وهو جمع نسر . وأبنا من الإباحة . وحيهيم مفعول وقتلا وأسرا منصوبان على التمييز . والشاهد في عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سيوره إلا أن يكون فعلا . والشمطاء العجوزة . والرجل أطمط ، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض . والطفل بالجر عطف على الشمطاء .

ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا وهى غير متعلقة ا هـ (وَبَعْدَ مَا) المصدرية (أَلَصِبْ) حتماً لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله :

[٤٧٨] أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وقوله :

[٤٧٩] تَمَلُّ التَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَبْنِي بِكُلِّ الدِّى يَهْوَى تَدِيمَى مُوَلِّعٌ

(قوله لعدم اطراد الأول) لأنه لا يأتى في نحو : القوم إخوانك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمايى فاعرفه .

(قوله لا يعديان الأفعال إلخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولاً لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به في النفي نحو : لم أضرب زيدا لم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولاً .

(قوله ولأنهما بمنزلة إلا) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجزان بخلاف إلا .

(قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما فى الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعاً من الوصل ، أو يقال هما مستثيان . وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة .

(قوله حتماً) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جرياً على مذهب من لا يميز الجر بهما بعد ما لأنه الراجع عند الشارح كما سيشير إليه فتأمل .

(قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة . والتدأى جمع نديم .

[٤٧٨] قد مر الكلام فيه مستوفى فى أول الكلام . والشاهد فى خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل .

[٤٧٩] تقدم الكلام فيه مستوفى فى شواهد النكرة والمعرفة . والشاهد فيه فى عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حينئذ لتعين الفعلية .

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق : فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً كما يقع المصدر الصريح في نحو : أرسلها العراك^(١) ، وقيل على الظرف ، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيداً ، وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيداً . وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير في : قاموا غير زيد (وَأَلْجَرَاءُ) بهما حيثئذ (قَدْ يَرُودُ) أجاز ذلكم الجرعى والرُبعى والكسائى والفارسى لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففساد لأن ما لا تتراد قبل الجار بل بعده نحوه : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿فَمَا رَحْمَةً﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وَكَحَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً ، فإذا جرت كانت

(قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء . تصریح . (قوله لا يقع حالاً) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول : جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة . وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففى معنى التنكير لأنه بآل الجنسية . قاله الدمامنى . ثم رأيت في المغنى ما يدفع الإيراد عن السيرافي فإنه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا ، وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال : قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة هـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيداً هـ . (قوله كما يقع) راجع للمغنى . (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذى في محل النصب على الظرفية مجموعة الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافاً لمن قال هو ما فقط . (قوله كانتصاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه . (قوله حيثئذ) أى حين إذ وقعا بعد ما . (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو : ﴿فَمَا رَحْمَةً﴾ ، وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لأن ما إلخ . (قوله بل بعده) أى بعد الجار . (قوله فهو من الشذوذ بحيث إلخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به . (قوله وحيث جراً فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَتَّخِذُوا بِهِ فَيَقُولُوا﴾ . (قوله وسواء في الحالين إلخ) التعميم مبنى على مذهب من يميز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد . (قوله وكحلاً حاشاً) إذا جررت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية . وإن نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً .

(١) أى معاركة .

حرف جر . وفيما يتعلق به ما سبق في خلا وإذا نصبت كانت فعلاً والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيوييه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر والشيئاني^(١) والأخفش وابن خروف ، وأجازوه المازني والمبرد والزجاج . ومنه قوله :

[٤٨٠] حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ
وقوله :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ
وقوله :

[٤٨١] حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُمَةِ قَدَمٍ

(قوله وفيما يتعلق به) أي وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفي كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح . وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها . وقوله : وفي محل الجملة أي وجودا وعدما إذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان : أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها . (قوله اللهم اغفر لي إلخ) هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد . قال في التصريح : وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل . فإن قلت : سيأتي أن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه ، والغفران لا يتره منه . قلت : بولغ في قبح الشيطان وأبى الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتيهما في القبح والخسة .

(قوله حاشا أبا ثوبان) قيل : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى لُغَةِ الْقَصْرِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ لَكِنْ إِنْ عَلِمَ أَنَّ قَائِلَهُ لَيْسَ مِنْ

[٤٨٠] هو من البسيط . الشاهد في حاشا قریشا حيث وقع هنا فعلا فلذلك نصب قریشا .

[٤٨١] قاله الجميع واسمه المنقذ بن الطماح الأسدي من قصيدة من الكامل ، هذا هو أصل البيت فيها . وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدونه هكذا :

حَاشَا أَيْ ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ هَرَبًا عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشُّمِّ

وليس بصواب . والشاهد في حاشي أبو ثوبان حيث جر حاشي ما بعده . وروى أبو ثوبان بالنصب فدل أنه يأتي حرفا وفعلا . وهو حجة على سيوييه في التزامه حرفيته . والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس . وفدم صفة لبكمة بفتح الفاء وسكون الدال أي عى ثقيل . والضم بكسر الضاد : البخل . والملاحاة بفتح الميم مصدر ميمي كالملاحاة وهي المنازعة .

(١) هو إسحاق بن مراد الكوفي راوية أهل بغداد له كتاب (الجيم) توفي سنة ٢٠٩ .

قال المرزوقي^(١) في رواية الضبي : حاشا أبا ثوبان بالنصب . الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك ا هـ (وَلَا تُصْحَبْ مَا) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا . وأما قوله :

[٤٨٢] رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا
فشاذ (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني : ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب .

(تفنيبه) : حاشا على ثلاثة أوجه : الأول : تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها . والثاني : تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفاً . قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل

أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر . والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذى بكمة . والقدم بفتح الفاء وسكون الدال المعى الثقيل . (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أى فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده . (قوله على أنه يمكن) أى مع أنه يمكن . (قوله ولا تصحب ما) أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد ، وحملت الزائدة على المصدرية . وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم . (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الأخفش في مثل زيد قائم . وقوله فعلاً بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد . وقال الدماميني وغيره : الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل . واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس . (قوله وهو الأقرب) أى لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم .

(قوله تنزيهية) أى مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من سوء . قال الرضى : وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه ا هـ . فإن قلت : إن معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرف أيضاً فلم

[٤٨٢] قاله الأخطل . وهو من الوافر . ورأيت من رأى قل هذا اكتفى بمفعول واحد . ويروى فأما الناس وهو الأصح ، والشاهد في ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل والفاء في فإننا على توهم دخول أما في أول الكلام على هذه الرواية . وفعلاً بفتح الفاء تمييز : أى أفضلهم كرماً .

(١) أحمد بن محمد أبو علي من أصحابان تلمذ على الفارسي له شرح الفصح والمفضليات مات سنة ٤٢١ هـ .

هى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيها على الحرف . وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية . قالوا : والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى ﴿ حاش الله ما هذا بشراً ﴾ [يوسف : ٣١] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود : حاش لله بالإضافة ، كمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبى السَّمَّال : حاشاً لله بالتونين أى تنزيهاً لله ، كما يقال رعيًا لزيد ،

خصوا هذه باسم التنزيهية . قلت : قال الشمنى : التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر ا هـ يعنى الاستثناء ، ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى ، نحو : ضربت القوم حاشاً زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدمامينى أيضاً لكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشاً زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب ا هـ . وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل . (قوله بالحذف) أى حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى . (قوله على الحرف) وهو اللام فى نحو : حاش لله . (قوله ينفيان الحرفية) أى لأن شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف . (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران . (قوله فى الآية) يعنى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ [يوسف : ٥١] . (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشف . (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هو مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله ووج أو اسم مصدر انظره . ثم رأيت فى الدمامينى قال : إذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال : ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى : ﴿ هيهات هيهات لما توقعدون ﴾ [المؤمنون : ٣٦] وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدراً وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدمامينى فى كونه خلاف الظاهر . وأيضاً هى على تفسير الزمخشري يحتتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل . هذا وتنوين حاشاً فى قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا إنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدمامينى فى شرح المغنى . وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح . (قوله منصوبة انتصاب المصدر إلخ) والعامل فيها فعل من معناها . (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أى وكل من الإضافة والتنوين يمتنع فى الحرف والفعل . (قوله بالإضافة) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافاً لابن عطية فى زعمه أنها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى . ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله . (قوله أبى السَّمَّال) باللام كشداد .

والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى . الثالث : أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيته بمعنى استثنائه . ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة » ما نافية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة . وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيداً ، ويرده أن في معجم الطبراني : ما حاشي فاطمة ولا غيرها . ودليل تصرفه قوله :

[٤٨٣] وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر اهـ .

(خاتمة) : جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ، أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر

(قوله لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان . (قوله حاشيته إلخ) قال الدماميني : يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم : لوليت أي قلت لولا ، ولوليت أي قلت لا لا ، وسوف أي قلت سوف وسبحت وسبحت أي قلت سبحان الله ، وليبت أي قلت لييك ، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا . (قوله والمعنى إلخ) مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية . (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمخدوف أي ما المصدرية . وخبر إن مجموع المتعاطفين . ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير . (قوله بناء على أنه إلخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إليّ إلا فاطمة فليس أحب إليّ منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب . دماميني . (قوله ويرده إلخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى مخدوفاً فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية . (قوله وإنما تلك إلخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد . (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو إلا . (قوله لا سيما) سى كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء . قاله الدماميني .

والرفع مطلقاً . والنصب أيضاً إذا كان نكرة . وقد روى بهن قوله :

وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ [٤٨٤]

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ ﴾ [القصص : ٢٨] ، والرفع على أنه خبر لمضمّر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو : ولا سيما زيد ، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف ، والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل في

(قوله مع أن الذي بعدها منه على أوليته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأولى ، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفاً بالأولية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها .

(قوله مطلقاً) أى نكرة أو معرفة . (قوله يوم بدارة جلجل) هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خلد عنيزة وعقره مظيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار ، فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لمن ناقته . قاله الشمنى . (قوله وهو على الإضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو : لا سى زيد زعم ابن هشام الخضرأوى الأول ونص سيبويه على الثاني كذا فى الجمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان . (قوله لمضمّر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهى لا تقع بعدها الجملة غالباً . (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة . دمامبني . (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو : ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول^(١) . (قوله ففتحة سى إعراب) لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتياله لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغلّه فى الإبهام كمثّل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود .

(قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد . ومقتضى كلامه أن التمييز لسى . وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم . وما نقله عن بعضهم رجح

[٤٨٤] البيت من الطويل .

(١) قوله لوجود الطول : سبق فى الوصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى .

نحو : ﴿ولو جئنا بمثل ما مددا﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء^(١) مثلها في لا رجل . وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيّدا فمنعه الجمهور ، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولا سيما يوم فهو مخطيء . وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله :

[٤٨٥] فِة بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمًا عَقِدَ وَفَاءَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

بأنه لو كان تميزا لسي لكان معمولاً لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته إعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلاً أكرم العلماء وسيما شيخنا لنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تميز ما وسى مضافة إليها . (قوله وما كافة عن الإضافة) وعليه ففتحة سى بتائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فأعرابية كما في الوجهين السابقين . (قوله وأما انتصاب المعرفة إلخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا إذا كان نكرة . (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجهها بأن ما كان وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقتزن بالواو . لا يقال : جاء القوم وإلا زيّدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شيء أعنى زيّدا . (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما في الرضى . (قوله من استعمله على خلاف ما جاء إلخ) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو : ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله . قال الدماميني : وما على هذا كافة اهـ نحو : أحب زيّدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو : أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتي راكبا . فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى . قال الدماميني : ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حالته في النداء من ضم أى ورفع الرجل . (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهى ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان . وقال ابن جنى : المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الجمع . وفيه أيضا أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرئ : « قل أعوذ برب الناس » ولامها كذلك فقالوا تا سيما .

(قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني : حكى الرضى أنه يقال سيما بالتثنية

(٢) أى لا حركة إعراب .

وهي عند الفارسي نصب على الحال ، وعند غيره اسم لل التبرئة وهو المختار . والله أعلم .

[الْحَال]

(الحال) يذكر ويؤنث . ومن التأنيث قوله :

[٤٨٦] إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدُّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي قَدْ غَةُ وَوَائِلُ أَمْرُهُ وَالْيَالِيَا
وسياق الاستعمالان في النظم وهو اصطلاح النحاة (الحال وَصَفَ فَضْلَةً مُتَّصِبٌ *)

والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهة بل في كلام الشارح يعني المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه اه باختصار .

(قوله فه) فعل أمر من وفي يفي ، والهاء للسكت . قال الدماميني والشمي فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف .
(قوله وهي عند الفارسي) أى إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني .

(قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد في القيام . والفارسي يكتفى بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال ، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه . فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني .

[الحال]

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر . وألفها منقبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة . واشتقاقها من التحول . (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث . (قوله وصف) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح . (قوله منتصب) أى أصالة وقد يجز لفظه* بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح ، نحو :

لَمَّا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رَكَابٌ حَكِيمٌ بِنِ الْمَسِيبِ مَتَاهَا

مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَقَرْدًا أَذْهَبُ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو القهقري في قولك : رجعت القهقري ، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر . ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل ، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ في نحو : أقائم الزيدان^(١) ، والخبر في نحو : زيد قائم ، ومتنصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ، ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو : لله دره فارساً .

ونحو قراءة زيد بن ثابت : ﴿ مَا كَانَ يَبْغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان : ١٨] ، بضم النون وفتح الحاء ، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال : قال ابن هشام : ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اهـ . وفي تفسير البيضاوي : وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذْ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] ، ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعية اهـ . وإنما قال الذي له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء : ٢١] ، ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لأنها لا تزداد فيه . (قوله مفهم في حال) أى في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوني نقلا عن البصير . (قوله ويخرج نحو القهقري) لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف ، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقري مثلا . (قوله ما صيغ من المصدر إلخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده . نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه . (قوله يخرج النعت) أى لكون المتبادر منه والمراد متنصب وجوبا . (قوله ويخرج التمييز) أى لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو : لله دره فارساً أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا . (قوله من حيث هو هو) الأقرب في هذه العبارة وإن لم ينتبه له البعض أن الضمير الأول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له ، أو الثاني راجع للحال خبر أى من حيث

(١) في المبتدأ الذي له لفاعل سد مسد الخبر .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لتعارض كونه سادًا مسد عمدة ، كضربى العبد مسيئًا ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

[٤٨٧] إِمَّا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلَ الرُّجَاءِ^(١)
 الثاني : الأول أن يكون قوله كفردا أذهب تنميما للتعريف لأن فيه خللين : الأول : أن في قوله منتصب تعريفًا للشيء بحكمه ، والثاني : أنه لم يقيد منتصب بالزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرايت رجلاً راكبًا ، فإنه يفهم في حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق الزوم لا بطريق القصد ، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت (وَكَوْنُهُ) أى الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير لازم له (مُسْتَحَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ) ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له ، فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفًا ، ﴿ ويوم أبعث حيًّا ﴾ [مريم : ٣٣] ، والمشرع عاملها بتجدد صاحبها

ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح . وإنما لم يقتصر على هو الأول لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات . (قوله لأن فيه خللين) أى يزولان بجعله تنميما للتعريف هذا مقتضى كلامه . ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفي كون منتصب جزما من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأول أن يكون منتصب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ، وكفردا أذهب تنميما للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال : الأول ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار إليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا ، وبأن المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الإفهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور . (قوله ليخرج إلخ) تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضا . (قوله وإن كان ذلك) أى الإفهام . (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقا بفتح الحاء وإما للحال فمستحقا بكسرها كما قال خالد . (قوله كما في الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الأول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو : ﴿ لا آمن من في الأرض كلهم جميعا ﴾ [يونس : ٩٩] لا في نحو : جاء في القوم جميعا لأن اجتماعهم في المجيء ينتقل .

[٤٨٧] البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني .

(١) وقوله : ليس من مات فاستراح ميت إذا الميت مسبت الأحياء

نحو : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها . وقوله :

[٤٨٨] وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لَوَاءً

وغيرهما نحو : دعوت الله سميعًا . ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] . وجاء جامدًا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سِغَرٍ) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدَى تَأْوِيلَ بَلَا تَكْلُفٍ . كَيْفُهُ) البر (مُدًّا بِكَذَا) أى مسعرًا ، وبعه (يَدًا يَيْدٌ) أى

(قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الإيجاد فهى خلقية جلية لا تغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلاً لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانى لازمة للخلق المتجدد . (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال . وبعضهم قال بداها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة . (قوله وجاءت به) أى جاءت أم المدحج به سبط العظام بفتح السين وشكون الموحدة وإن جاز فى غير هذا البيت كسرهما أى حسن القد ، وقوله :

* كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لَوَاءً *

أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرعوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه . (قوله وغيرها) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع . (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم ، وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز : جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشري ، وسكت عن نكتة تأخيرها عن المعطوفين . قال التفتازانى : كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم . (قوله ويكثر الجمود إلخ) أى ويقبل فى غير المذكورات . (قوله أو مفاعلة إلخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله : « ولى * مبدى تأويل بلا تكلف » ويقول كالدال على مفاعلة إلخ . (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أكائنا بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى مع يد ويد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مدمنه .

[شواهد الحال]

(٣٦١) قاله رجل من بنى خباب بن بلقين . وهو من الطويل . الضمير فى جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله . وفى به يرجع إلى جندح . وهو فى محل النصب على المفعولية . والشاهد فى سبط العظام فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل . يقال هو سبط العظام إذا كان حسن القد . والاستواء واللواء بكسر اللام دون العلم ، أراد به طول جندح وعظم جسمه .

مقابضه (وَكَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ) أَيْ مَشَبَّهَا لِأَسَدٍ . وَأَدْخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا : أَيْ مَرْتَبِينَ .

(تفسيهان): الأول : قد ظهر أن قوله : « وفي * مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ، إذ ما قبله من ذلك خلافا لما في التوضيح . الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سث مسائل وهي : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ قَرَأْنَا عَرِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ، وتسمى حالاً موطئة أو دالة على عدد نحو : ﴿ فَمِمَّ مِيقَاتٍ رُبُهُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا ، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا

(قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذي هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ كعبه أي البر . ومن المفعول المحذوف الذي تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما في نسخ أخرى كعبه البر ، وبالكسر حال من الفاعل الذي هو الضمير المستتر . (قوله أي مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السياق ، أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل . (قوله أي كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملا في حقيقته والتجوز إنما هو بالحذف ، وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أي شجاعا يكون الأسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خيرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والأمران صحيحان . (قوله وأدخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا ، وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا واختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض . وقال ابن جني : الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء . قال الرضي : وثم ، وجوز بعضهم الرفع على البدلية . (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسعرا فإنه تأويل للحال الدالة على سعر . (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول ، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة . (قوله غير مؤولة بالمشتق) أي تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة . وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف . (قوله فتمثل لها بشرا صويا) إن كان معنى تمثل تشخيص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بترج الخافض وهو الباء إذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني ، قيل : تمثل لها في صورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتتجدر نطقها إلى رحمها كما في البيضاوي^(١) . (قوله موطئة) بكسر الطاء أي مهددة لها بعدها فهو المقصود بالذات . (قوله طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أي تفضيل له أو عليه .

(١) تفسر عليه اعتراضات كثيرة فأين إذا المعجزة .

مالك ذهباً ، أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ﴿ وتحتون الجبال بيوتا ﴾ [الأعراف : ١٧٤] ، أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديدًا . و ﴿ أأسجد لمن خلقت طيناً ﴾ [الإسراء : ٦١] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اهـ (وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ * تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْنِهَا أَجْزَاءُ) وكلمته فاه إلى فتي . وأرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير : فوحده ، وفاه ، والعراك ، والجماء : أحوال ، وهى معرفة لفظاً لكنها مؤول بنكرة ، والتقدير اجتهد منفرداً ، وكلمته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاءوا جميعاً . وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً

(قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من ، والأول كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أى من طين لأن طينيته غير مقارنة لخلقها بشرا . (قوله من المؤول بالمشتق) أى مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات بشر سوى ومعدوداً ومطوراً بطور البشر أو الرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً . (قوله إن عرف لفظاً) أى فى لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبى . (قوله فاه إلى فتي) فناه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى فى . قال الدمامينى : وإلى فى تبين مثل لك بعد سقيا اهـ . والأظهر عندى قياساً على ما مر فى مدا بكذا أن إلى فتي صفة لفاه أى الكائن إلى فى أى الموجه إلى فتي وما ذكره الشارح أحد أقوال : منها : أن فاه معمول جاعلاً ناب منابه فى الحالية ويروى كلمته فوه إلى فى فالحال جملة المبتدأ والخبر ، قال الدمامينى : ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اهـ . ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى فى على كلمته وعن الكوفيين ، وبعض البصريين المنع ، قال فى التسهيل : ولا يقاس عليه خلافاً لهشام . قال الدمامينى : لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً إذ الحال فى الحقيقة مجموع فاه إلى فتي وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزله إلى منزله وناضلته قومه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولاً لمحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار . (قوله وأرسلها) أى الإبل وقوله معتركة أى مزدحمة ، ولو قال أى معاركة كما قال ابن الخطباز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك . وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى إرسال العراك . (قوله الجماء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملاً له على فعيل بمعنى مفعول^(١) ، أو التذكير باعتبار معنى الجمع . (قوله مشافهة) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء .

(١) كما يقال للمؤنث قبل وجوع لكن بشروط .

بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صبح تعريفها لفظاً نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسىء ، فالمحسن والمسىء حالان ، وصبح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تفنيه) : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فمذهب سيوييه أن وحده حال من الفاعل . وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول . وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالاً من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدي . وصحة مررت برجل وحده - وبه مثل سيوييه - تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل . وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (وَمَصْنَدٌ مُتَكَرِّرٌ حَالاً يَقَعُ * بَكْرَةٌ كَبَلَتْ زَيْدٌ طَلَعُ) وجاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً . وهو عند سيوييه والجمهور على التأويل بالوصف . أى باعثاً وراكضاً ومصبوراً : أى محبوساً . وذهب الأخفش والمبرد

(قوله لتلا يتوهم كونه نعتاً) أى ولو مقطوعاً عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرد الباب . (قوله فالمحسن والمسىء إلخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان . (قوله إن وحده حال من الفاعل) أى حالة كونه موحده أى مفردة بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤول باسم الفاعل أو حالة كونه متوحده أى متوحداً به أى منفرداً برؤيته . فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد . فعلم أنه إذا كان حالاً من الفاعل جاز كونه مصدراً أو اسم مصدر نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً إلخ ، وعلم ما في كلام البعض من التسميح والقصور فتنبه . (قوله من المفعول) أى حالة كونه منفرداً فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد . (قوله يقول رأيت زيداً وحدي) أى ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله . (قوله وبه مثل سيوييه) جملة معترضة . (قوله تدل إلخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنوائى بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر . ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطرداً عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى . (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين . (قوله على الظرفية) أى المكانية . (قوله صبراً) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس .

إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير طلع زيد يغت بغتة ، وجاء ركض ركضًا ، وقتلته يصبر صبرًا ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل يغت زيد بغتة . وجاء ركضًا في تأويل ركض ركضًا ، وقتلته صبرًا في تأويل صبرته صبرًا . وقيل هي مصادر على حذف مصادر ، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة ، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر . وقيل هي مصادر على حذف مضاف . والتقدير طلع ذا بغتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر .

(تنبيهان) : الأول : مع كون المصدر المنكر يقع حالًا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد : فقليل مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه . وقاسه الناطم وابنه في ثلاثة^(١) : الأول : قولهم أنت

(قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير . ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو : زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعًا لشيخنا . (قوله وذهب الأخفش والمبرد إلخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد . (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة . (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ، ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيد عبارة المرادى . ونصها : وقيل هي أحوال على حذف مضاف أى أتت ذار ركض إلخ . (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه . وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفى في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز . (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يناق قوله قبل : وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده . (قوله فقليل مطلقًا إلخ) قال ابن هشام : الذى يظهر أنه مطرد في النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرًا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك . قال الدماميني : إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبداً فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك : هو الحق بينا ، وجاء زيد راكباً وضربت اللص مكتوفاً ، بقى الحق بين ، وزيد راكب واللس مكتوف ، ولا يمكن اعتبار مثل ذلكم في الشبه النعتى . (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله .

(١) راجع : شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا .

الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً ، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل . وفي الارتشاف^(١) : يحتمل عندى أن يكون تمييزاً . الثانى : نحو زيد زهير شعراً . قال فى الارتشاف : والأظهر أن يكون تمييزاً . الثالث : نحو : أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم . والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف . وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول . فلو كان المصدر التالى لأما معرفاً بأل فهو عند سيبويه مفعول له . وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول

(قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلمنا بمعنى عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل ، والعامل فيها الرجل لما ذكر . أفاده المصريح . (قوله ونبلاً) بالضم الفضل كالنبالة . (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزاً) أى محولاً عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده ، بل يحتمل فى الثالث أيضاً ، ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكدة بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما . (قوله نحو زيد زهير شعراً) أى من كل خير مشبه به مبتدؤه ، فشعراً بمعنى شاعراً حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه . قاله المصريح . (قوله أن يكون تمييزاً) أى محولاً عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد . وقال فى التصريح : أى تمييزاً لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين مميزة ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت فى الدمامينى . (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصاً بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر . (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها من حلقة عن مكانها فلا تغفل . (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف إليه مصدراً لا يتحمل ضميراً يكون صاحب الحال كذا قال سم . وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب . (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر . وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين . قاله الدمامينى .

(١) راجع : (ارتشاف الضرب من كلام العرب) لأبى حبان الفراءى ويقصد بالضرب العسل الأبيض الغليظ .

به بفعل مقدر ، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال فى شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب . الثانى : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك ، وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم : جاءت الخيل بداد ، ومعرف بأل نحو : أرسلها العراك . والصحيح أنه على التأويل بمتبعدة ومعتركة كما مر (وَلَمْ يُتَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) لأنه كالمبتدأ فى المعنى فحقه أن يكون معرفة (إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوغاً لجيئه نكرة نحو : فيها قائماً رجل . وقوله :

[٤٨٩] لِمَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ

(قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شئ فالمذكور عالم علما . وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل . قاله زكريا . (قوله وهذا القول عندى أولى إلخ) وجه أوليته وأحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له . ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين جيئه تارة غير مصدر نحو : أما قرىشا فأنأ أفضلها . (قوله بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام^(١) ، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبعدة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح . (قوله والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال : بقية الأقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر . (قوله لأنه كالمبتدأ فى المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل . (قوله كان ذلك مسوغا لجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسوية ، وتعليل بعضهم بعدم ليس الحال حيثئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ ، ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال

[٤٨٩] قاله كثير . وتماه : * يَلُوحُ كَأَنَّهُ يَخْلُلُ *

وهو من مجزؤ الكامل من العروض الثالثة . وطلل مبتدأ .

وهو ما شخص من آثار الديار . ولمية خبره . والشاهد فى موحشا حيث وقع حالا من طلل ، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه . وقيل الحق أنه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة . وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل . والابتداء أيضا لا يعمل فى الفضلات . (قوله يلوح) أى يلمح . وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهى بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب . وسيور أيضا تلبس ظهور القسى .

(١) ورقاش ومظليهما .

وقوله :

[٤٩٠] وَبِالْجِسْمِ (١) مَتَى يَتَقَا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِي (أَوْ يُخَصِّصْنَ) إما بوصف كقراءة بعضهم : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وقوله :

[٤٩١] نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْهُونًا وإما بإضافة ، نحو : ﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ [فصلت : ١٠] ، وأما بمعمول . نحو : عجبت من ضرب أخوك شديداً (أَوْ يَنْ) أى يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ

النكرة عليها مسوغا لجمي الخال منها ، وإنما يناسب ما في المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوباً وطرد الباب في غير هذه الحالة . قال المصريح : وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت معنى لمية إلخ الوصف اهـ . وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها : رأيت غلاماً رجلاً قائماً مع حصول اللبس فيه فتدبر . (قوله لمية موحشاً طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيوريه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه ، وكذا يقال في البيت بعده . وتماه :

* يلوح كأنه خلل *

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أبقان السيوف كما في التصريح والعينى . قال يسن : وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدا له اهـ . ونقل حفيد السعد في حواشى المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلى قابل للتقييد . (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير . وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما في شيخ الإسلام . وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتى . (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجار والمجرور . (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر . (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ .

[٤٩٠] هو من الطويل . ويروى بالجسم وهو فى تقدير الرفع على أنه خبر عن قوله شحوب من شحب جسمه إذا تغير . ومتى صفة للجسم على تقدير زيادة الألف واللام ، أو حال منه على الأصل . والشاهد فى بيئنا حيث وقع حالا مقدما على ذى الحال لكونه نكرة وهو شحوب . ولو علمته معترضة . ويروى أن نظراته والخطاب للمؤنث . (قوله وأن تستشهد العين) أى وأن تطالب الشهادة من العين تشهد لك بأن فى جسمى شحوبا بينا أى ظاهرا . [٤٩١] هو من البسيط . ويارب معترض بين الفاعل والمفعول وهو نوحا . وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذى يشق الماء . واليم البحر . والشاهد فى مشحونا أى مملو عا حيث وقع حالا من فلك ، وهو نكرة ولكنه نخصص بالصفة . وفيه دلالة على بطلان قول من يقول الواو للترتيب .

(١) رواية العينى : « ولـ الجسم » .

مُضَاهِيهِ) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام : فالنفي نحو : ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [الحجر : ٤] ، وقوله :

* مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ جَمَى وَأَقِيَا

والنهي (كَلا * يَنْع * أَمُرُّوْا عَلَى أَمْرِيءِ مُسْتَشْهِلًا) وقوله :

[٤٩٢] لَا يَزْكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْأَحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجَمَامِ

والاستفهام كقوله :

[٤٩٣] يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ غَيْشٌ بَاقِيَا فَتْرَى لِنَفْسِكَ الْغَدْرُ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

واحترز بقوله غالبًا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم : مررت بماء قَعْدَةَ رجل .

(قوله والاستفهام) هل المراد الإنكارى أو الأعم قياسا على ما سبق في المبتدأ قيل وقيل . والأظهر الثانى . (قوله نحو وما أهلكنا إلخ) فجملة ﴿ولها كتاب معلوم﴾ حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور . وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ فى الإيجاب نحو : ﴿أو كالذى مرَّ على قرية وهى خاوية على عروشها﴾ [البقرة : ٢٥٩] فعلم ما فى كلام البعض . ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة . والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى . (قوله ما حم) أى قدر ، ومن موت متعلق بجمى أو واقيا ، والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض . والحمى ما به الحماية والحفظ ، وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بجمى . (قوله الإحجام)

أى التأخر . والوعى الحرب والحمام بالكسر الموت . (قوله باقيا) حال من عيش . وقوله فترى جواب الاستفهام الإنكارى . (قوله مما ورد فيه صاحب الحال إلخ) أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح .

[٤٩٢] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وما وقع فى نسخة ابن النازم من عزوه إلى الطرماع غلط فاحش . وهو من قصيدة من الكامل . لا يركن فعل نهي مؤكد بالنون الخفيفة . واحد فاعله . والإحجام بكسر الهمزة : الكوص والتأخر . والوعى - بالغين المعجمة - الحرب . والشاهد فى متخوفا حيث وقع حالا من أحد وهو نكرة ، ولكنه وقع فى سياق النفي ، ولحمام يتعلق به أى لأجل حمام ، وهو الموت .

[٤٩٣] قاله رجل من طيء . وهو من البسيط أى يا صاحب فرخم . وهل للاستفهام على وجه الإنكار . وحجم بضم الحاء أى قدر . والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش وهو نكرة . ولكنه وقع فى سياق الاستفهام . (قوله فترى) أى فأتت ترى جواب الاستفهام . والغدر مفعوله . والأملا مفعول المصير المضاف إلى فاعله . وألفه للإشباع .

وقولهم : عليه مائة بيضا . وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما . وفي الحديث : « وصلى وراءه رجال قياما » ، وذلك قليل .

(تفنيه) : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة : أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : ﴿ أو كالذى مرّ على قرية وهى خاوية على عروشها ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، لأن الواو ترفع توهم النعتية . ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل . نحو : هذا خاتم حديدا . ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وَسَبَقَ خَالَ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَلْدُ * أَبَوَا) سبق مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية : أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يجيزون في نحو : مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير . قال الناظم : (وَلَا أَمْتَعُهُ) أى بل أجيزه وفاقا لأبى على وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول

(قوله قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته . (قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذى قدمه أنه لشبهه بالمتبدا . وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر . (قوله على خلاف الأصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية . (قوله مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو : هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني . (قوله ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتى . وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتى قريبا في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو : لقيت هنذا راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا . (قوله في موضع النصب) أى إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على صاحب . قاله يس . (قوله أى منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة ، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم . (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أى في المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك . (قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أى مع التصريح بالوساطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم . (قوله التزام التأخير) أى ليكون الحال في حيز الجار .

به ، وأيضاً (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به من ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سبأ : ٢٨] ، وقول الشاعر :

[٤٩٤] تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
وقوله : [٤٩٥] لَيْنَ كَانَ يَرُدُّ الْمَاءَ هَيْمَانَ صَادِيَاً إِلَيَّ حَيِيَاً إِنَّهَا لَحَبِيبُ
وقوله : [٤٩٦] غَافِلَا تَعْرِضُ الْمَيْتَةَ لِلْمَرْءِ عِ قَيْدَعِي وَلَا تَحِينِ إِبَاءِ

(قوله وأيضاً فقد ورد إلخ) أورد عليه أن ما استدلل به من الآيات والأبيات محتمل للتأويل ، وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يرد ما صريح لا سيما مع مساعدة القياس . أفاده المرادى . (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدي أرسل باللام والكثير تعديته بإلى . وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق إن قصد ظهر ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله . وعن الثاني بأن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحاً كما هنا سائغ . قاله سم بقى أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ، ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أى إرساله كافة للناس ، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطية . وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب أنه قال : قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً بزيادته كنيه عمر بن الخطاب . ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر . قال : وهذا الخط موجود في آل بنى كاكلة إلى الآن اهـ . وقد يقال هذا شاذ . قال التفنازي : كافة في نحو : جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد . دماميني وشمسي . (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية . (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من إباء المتكلم ، أو الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والترادفة على الأول .

[٤٩٤] هو من الطويل . الشاهد في طرا حيث وقع حالا من المجرور في عنكم وتقدم عليه ومعناه جميعا ، وهو من المشتقات . والبين الفراق . وإباءى بذكر كرا كم تتعلق بتسليط . وهو على وزن فعل بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مطوى . وحتى ابتدائية فافهم . [٤٩٥] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل . اللام للتأكيد في الأصل ، ولكنها تسمى ههنا مؤذنة لإيذانها بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على شرط ، وموظفة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته . وإنما الحبيب جواب الشرط وحبيبا خير كان . والشاهد في هيمان حيث وقع حالا عن إباءى إلى وتقدمت عليه مع كونه مجرورا . والتقدير لئن كان يرد الماء حبيبا إلى حال كوني هيمان صاديا إنها الحبيب . والهيمان بفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف العطشان . ويروى حيران بمعناه أيضا . وصاديا أيضا حال إيمان المترادفة أو من المتداخلة : من العدى وهو العطش . وقد خرج على أن يرد مصدر ، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به ، على تقدير لئن كان يرد الماء جوفاه هيمان صاديا إلى حبيبا إنها الحبيب ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه . وقيل يجوز أن يكون حالا من الماء أى في حال هيام الماء على حد المبالغة . وفيه بعد . وكل هذا هروب من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه . ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ في غيره . [٤٩٦] هو من الخفيف . الشاهد في غافلا حيث وقع حالا من المرء وهو مجرور في محل نصب على أنه مفعول تعرض . والنية فاعله وهو الموت . (قوله قيدعى) عطفى على تعرض ، أى فيطلب المرء . ولات بمعنى ليس . وحين إباء كلام إضافي خيره . واسمه محذوف أى ليس الحين حين إباء أى امتناع . والواو للحال .

وقوله: [٤٩٧] فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

وقوله: [٤٩٨] مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمُّ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله: [٤٩٩] إِذَا الْقَرْءُ أُغِيثَتْ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر . وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف ،
والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .

(تنبيهات): الأول : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميرًا نحو :
مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلا نحو : تضحك مررت بهند جاز ، وإلا امتنع .

(قوله فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة ، وأصبن خبرتك ، وحبال اسم ابن أخي
طليحة قاتل هذا البيت ، وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الإسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر
أى هدرا حال من قتل . (قوله إِذَا الْقَرْءُ) ينصب المرء على تقدير إذا أعيت المروءة المرء ، وبالرفع على تقدير إذا
ععى المرء . وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى
الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حدّ:

* لا تجز عى إن منفس أهلكته * (١)

أى هلك منفس ، وناشئاً شاباً . (قوله وحمل الآية إلخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد
على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية . قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم
نقل رده عن المصنف فانظره . (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى إلا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك
ونحوه . وقال الزمخشري : إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف . ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة
لا تستعمل إلا حالا . قاله المصريح . قال شيخنا : ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين .

[٤٩٧] قاله طليحة بن خويلد الأسدي من قصيدة من الطويل . وأذواد بالرفع - اسم تك - جمع ذود بفتح الذال المعجمة وسكون
الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، وأصبن خبره . (قوله فَلَنْ يَذْهَبُوا) جواب إن وبقتل يتعلق به وحبال بكسر الحاء المهملة
وبالباء الموحدة اسم ابن طليحة . والشاهد في فرغا بكسر الفاء وسكون الراء وبالعين المعجمة حيث وقع حالا من قوله بقتل حبال
متقدما مع كون ذى الحال مجرورا ، فدل على جواز مررت جالسة بهند . يقال ذهب دمه فرغا : أى هدرا لم يطلبه به . وفيه قصة
مذكورة في الأصل .

[٤٩٨] هو من الكامل . الشاهد في مشغوفة حيث وقع حالا من المجرور وهو الكاف في بك : من شغفه الحب أى بلغ شغافه .
وهو غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالخجاب . ويجوز بالعين المهملة من شغفه الحب إذا أحرق قلبه . وقيل أمرضه . والتقدير قد
شغفت به حال كوني مشغوفة . وحمل مجهول أى قدر . والفاء للتعليل . وما بمعنى ليس . وسبيل اسمه . وإليك خبره مقدما .
[٤٩٩] البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن بن خويلد .

(١) صدر بيت وعجزه : * فإذا هلكت فعند ذلك فاجز عى *

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رجل . الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران : الأول أن يكون مجروراً بالإضافة نحو : عرفت قيام زيد مسرعاً ، وأعجبنى وجه هند مسفرة ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت ، أما غير المحضة نحو : هذا شارب السوق ملتوثاً الآن أو غدا فيجوز ، قاله في شرح التسهيل . لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية في المنع^(١) . الأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو : ﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾ [الأنعام : ٤٨] . الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو : ما جاء راكباً إلا زيد (وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)

(قوله جاز) قال شيخنا : والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل . (قوله فإن كان زائداً جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو : أحسن بزيد مقبلاً وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما . (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميراً متصلاً بصلة أل نحو : القاصدك سائلاً زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدباً . (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة . (قوله فيجوز) لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز . قال الدماميني : وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو : مثلك مفقود فاعترض أنى حيان بامتناع التقديم في نحو : هذا مثلك متكلماً مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو . (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصوراً فيها ويستثنى منه المحصور بإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر . (قوله كما إذا كان محصوراً) أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها نحو : جاء زائر هند أخوها . (قوله ولا تجز حالاً إلخ) دخل عليه السندوني بقوله : وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخير وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولا تأتى من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله : ولا تجز حالاً إلخ . (قوله لوجوب كون العامل إلخ) أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال : وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع .

لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه (إلا إذا اقتضى المضاف عملة) أى عمل الحال وهو نصبه نحو : ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ [يونس : ٤] ، وقوله : [٥٠٠] **تَقُولُ ابْتَتَى إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرُّوعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَايَا** ونحو : هذا شارب السويق ملتوثاً . وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءٌ مَالُهُ أَضْيَفًا) نحو : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍّ إخوانا﴾ [الحجر : ٤٧] ، ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات : ١٢] ، (أَوْ) **مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تَحْيِفَا** والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو : ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [النحل : ١٢٣] ، وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ، أما في الأولى فواضح ، وأما في

(قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب . (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أى العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل . وقيل : المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضاء ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم . ومآل الأوجه الثلاثة واحد . (قوله إليه مرجعكم جميعاً) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمنذهب . (قوله إلى الروع) بفتح الراء وهو الحرف والمراد سببه وهو الحرب . (قوله وهذا اتفاق) أى مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور . (قوله فلا تحيفا) أى لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه . (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجيء الحال من المضاف إليه . (قوله ونحوها) قيل : الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه . وأجاب البهوتي بأنه تجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئ باسم كلي ويره وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعاً وفيه بعد . (قوله لوجود الشرط المذكور) أى في قوله لوجوب كون العامل في الحال إلخ .

[٥٠٠] قاله مالك بن الذئب التميمي من قصيدة من الطويل . وابتنى فاعل ، والجملة بعده مقول القول . والشاهد في واحداً حيث نصب على الحال من الكاف الذي أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له . وأراد بالروع بالفتح الحرب . وتاركي خبر لأن . ولا أباياء في محل النصب على المفعولية ، وأصله لا أب لي موجود حيث . وزيدت فيه الألف كما يقال يا غلاميا في يا غلامي .

الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً ، إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه .

(تنبيه) : ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه . وفيما ادعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه (وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر . فالحال (إِنْ يَنْصُبُ يَفْعَلُ صَرَفًا * أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ) الفعل (المُصَرَّفًا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل . فالصفة (كَمُسْرَعًا * ذَا زَاحِلٍ) ومجردًا زيد مضروب . وهذا تحمليين طليق^(١) . فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) و ﴿لَحْشَعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر : ٧] . وقولهم : شتى تزوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفًا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه مقبلاً ، أو صفة تشبه

(قوله وفيما ادعيه نظر إلخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع . (قوله بفعل صرفاً) أى إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تالياً للام الابتداء أو القسم وإلا امتنع التقديم كما سيأتى . (قوله أو صفة) أى لم تقع صلة لأل أى أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً . (قوله وقيل علامات الفرعية) أى العلامات الدالة على الفرعية كالثنوية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولاً مطلقاً فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتى لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى . (قوله فجائز تقديمه) أى وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافاً لمن منع فيها . (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل . قاله المصريح . (قوله ومخلصاً زيد دعاً) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضى . (قوله شتى) جمع شتيت تزوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أى يرجعون متفرقين . (قوله نحو ما أحسنه مقبلاً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسماً ظاهراً كما في شرح العمدة . (قوله تشبه الجامد) أى في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء .

(١) لفظ الشاعر :

عسى ما لعباد عليك إشارة أمئت وهذا تحمليين طليق

الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلًا. كَيْلَكَ) و(لَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرف والمجرور والخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيداً أميراً أخوك. وكأن زيداً راكباً أسد، وزيد عندك أو في الدار جالساً. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي

(قوله خطيباً) هو حال من الضمير في أفصح. (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً، وظاهره أن هذا خارج بالقيد. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً معنوياً. (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو: الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو:

* يا أيها الربع فبكيا بساحته *

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الجمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضاً في الحال. وفي الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كأن وأخواتها وعسى في الحال فنستثنى من العوامل اللفظية. (قوله مؤخراً) أى ولا مخوفاً كما صرح به في المغنى غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال: من في الدار أى زيد فيها قائماً لقوة الدلالة على المخذوف. (قوله الخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتاً مثلاً كذلك نحو: مررت برجل عندك قائماً. (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير. (قوله وليت زيد أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من الاسم فيكون معمولاً للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لا به، وكلية وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إنَّ وأنَّ ولكن كذلك. (قوله كحرف التنبيه) نحو: ها أنت زيد راكباً فراكباً حال من زيد أو من أنت على رأى سيويه فالعامل في راكباً حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو: هذا زيد قائماً فالعامل في قائمة حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتتزلهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا: العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائماً ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الآخرين كذا في يسّ عن ابن بابشاذ. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك. وأنت خبير

والاستفهام المقصود به التعظيم نحو : يا جارتا ما أنت جارة . وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك . وهذا هو القسم الثاني (وَلَدَر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا) عندك أو (فِي هَجْرٍ) فما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه . هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك القراء

بأن المراد العامل ولو في الحال فقط . وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه . نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم . وفي التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير وأنبه وفعل الشرط في أما علما فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان في حال علم ، وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال . وفي المغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلام عند سيويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله :

* لمية موحشا طلل *

فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾ [المؤمنون : ٥٢] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله : ﴿ وأن هذا صراطى مستقيما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقوله :

* ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له *

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ، ولك أن تقول : لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة . وأما البراق فاتحاد العامل فيها موجود تقديرًا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى وتنبيه لصريح النصح . وأما مثالا الإضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا هـ باختصار . وقال الرضى في باب المبتدأ : التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي هـ . (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه . (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه . (قوله هو القسم الثانى) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل . (قوله وندر) أى شد بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح : قل . (قوله مستقرا) قال سم : حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر . قال بعض المتأخرين : قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا .

والأخفش مطلقاً. وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمير نحو: أنت قائماً في الدار. وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١) [الزمر: ٦٧]، ﴿مَا فِي بَطْنِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذِكْرِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، بنصب مطويات وخالصة. وبقوله: [٥٠١] رَهْطُ آبْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ قِيَهُمْ وَرَهْطُ رَيْعَةِ آبْنِ حُدَارٍ وقوله:

[٥٠٢] بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهَوَّ بَادِيءَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا يَنْصَرَا وتأول ذلك المانع^(٢).

(قوله فيما كانت الحال فيه من مضمير) أى من مضمير مرجعه مضمير كما في المثال فإن قائماً حال من الضمير المستكن في العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمير بفتح السين والمال واحد. ولعل وجه مذهبه أنه لما كان مرجع صاحب الحال ماثلاً له وكان متقدماً كان كأن صاحب الحال متقدماً فكان العامل متقدماً، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميراً نحو: أنت قائماً في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميراً نحو: زيد قائماً في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال: فقائماً حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. (قوله إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر) أى مع مجروره نحو: زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. (قوله واستدل المجيز) أى مطلقاً. (قوله بقراءة من قرأ) أى شذوذاً. (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم. ومحقبي أذراعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين أذراعهم في حقائبهم جمع درع. ورهط الثاني معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال. (قوله بنا عاذ عوف إلخ) فقدم الحال وهو بادىء ذلة على صاحبها أعنى الضمير المستكن في لديكم الذى هو خبر هو. (قوله وتأول ذلك المانع) أى بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته

[٥٠١] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو واستوفى ذكره في الأصل في شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أى هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفي آخره زاي معجمة. ورهط الرجل قومه وقبيلته مادون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد في محقبي أذراعهم حيث وقع حالا من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقيبة. والأذراع جمع درع: الحديد. ورهط ربيعة عطفت على رهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

[٥٠٢] هو من الطويل. الباء تتعلق بعاذ. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد في بادىء ذلة حيث وقع حالا من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادى من البدء وهو الظهور. فلم يعد عطفت على عاد. وولاء مفعوله من الموالاة ضد المعادة.

(١) أى في نصب مطويات بالكسرة على الحال.

(٢) كما سلك ذلك المحقق العلامة الصبان.

(تنبيهات): الأول: محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت . فإن تقدم على الجملة نحو : قائما زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية . لكن أجاز الأخفش في قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ، فهنالِكَ ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والله الخبر . الثاني : أنهم كلامه جواز نحو : في الدار قائماً زيد وهو اتفاق . الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرًا مقدراً بالحرف المصدرى نحو : سرتي ذهابك غازياً ، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو : لأصبر محتسباً ولأقومن طائعاً أو صلة لأل ، أو الحرف مصدرى نحو : أنت المصلى فذاً ولك أن تنتقل قاعداً . قال الناظم وولده : أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها . قال في المغنى : وهو وهم منها فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوتة فتقول : مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه . الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهى الحال الواجبة التقديم وذلك نحو : كيف جاء زيد (وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أُلْفَعٌ مِنْ * غَمَرٍ مُعَاتِلًا) وبكر

لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة . وأن خالصة حال من المستتر في صلة ما فهى العاملة في الحال وتأنيت خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة . (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفاً وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفاً استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ . (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ . (قوله مقدراً بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو : قائماً ضرباً زيدا . (قوله أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء) أى في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو : إن زيدا مخلصاً ليعبد ربه . قاله الدماميني . (قوله أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفاً جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو : سرتي ما فعلت محسناً . (قوله فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والجورور . (قوله مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدماً رتبة فبطل ما قيل بتقديم الحال في المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمهر على ما يفسره فاعرف ذلك . (قوله نحو كيف جاء زيد) أى في أى حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقاً على معنى في . هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعاً للتصريح فتدبر .

قائماً أحسن منه قاعداً ، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين ، مختلفي المعنى أو متحدية ، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهْنَ) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه . وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو : هو أكفؤهم ناصرًا . وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيويو والجمهور . وزعم السيرا في أن المنصوبين في ذلك ونحو خبران لكان مضرة مع إذ في المضى وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف لإضمار ستة أشياء . وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه^(١) .

(تقنيته) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول :

(قوله مفردا) حال من الضمير في أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع . (قوله مختلفي المعنى) أي كالمثال الأول وقوله أو متحدية أي كالمثال الثاني . (قوله مستحار) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز . واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة . (قوله على العامل الجامد) يعنى المعنوى كما يدل عليه ما بعده . (قوله فجعل موافقاً للعامل الجامد إلخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه . هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى . والأولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر . (قوله خبران لكان مضرة) صريح في أن كان ناقصة . والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرا في أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة . (قوله إضمار ستة أشياء) هي إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثاني . (قوله فيكون واقعاً في مثل ما فر منه) الذي فر منه هو عمل أفعال النصب في حال متقدمة عليه ، وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه . وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره . (قوله لا يجوز تقديم إلخ) أي دفعا للبس . فإن قلت : يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لأفعل والآخر للضمير في منه . قلت : يلزم الفصل بين أفعال ومن ولم يفتروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب . ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائماً منه قاعداً . قال : واختاره الرضي .

(١) سوف يذكر ذلك العلامة الصبان في الحاشية .

زيد قائماً قاعداً أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً (وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعْدُدٍ * لِمُقَرَّرٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُقَرَّرٍ) فالأولى نحو : جاء زيد راكباً ضاحكاً وقوله :

[٥٠٣] عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةً يَنْتَبِهُ اللَّهُ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل . نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير

(قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وإن كان الحكم فى الخبر قصدياً وفى الحال تبعياً والنعت أى فى إفهام الانصاف بصفة وإن كان قصدياً فى النعت وتبعياً فى الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت. قال فى المغنى: ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الأشدية بأنك لو حذف العامل من نحو: جاء زيد راكباً انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول: زيد راكب ولا ينتظم منهما منعت ونعت. (قوله قد يجيء ذَا تعدد) أى جوازاً ووجوباً، فالثانى بعد إما ولا نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً. وجاء أفرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله:

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والأول فيما عدا ذلك. (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى. شاطبي. (قوله فالأولى) هى المتعددة لمفرد، وتكون بعطف نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشْرِكُ بِحَبِيٍّ مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح. (قوله رجلان) أى ماشياً حافياً أى غير منتعل، والحالان قال المصريح إما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المحرورة بعلى اهـ والأنسب الأول. (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياساً على الظرف. قال ابن الناطم: وليس بشيء أى للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدتين فلا بأس به. (قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلماً ضاحكاً. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو: هذا بسراً إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحداً فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى. (قوله نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد فى المعنى وإن تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح.

فيه . والثانية قد يكون بجمع نحو : ﴿وسخر لكم الشمس والقمر ذابيين﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، ونحو : ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [الأعراف : ٥٤] ، وقد يكون بتفريق نحو : لقيت هنذا مصعدا منحدر . وقوله :

[٥٠٤] لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُتَجَدِّيه فَأَصَابُوا مَغَمًا

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأول ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرًا . فمصعدا

(قوله نعت للأول) أى بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالة على الذات . (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة . (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لأن الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو : جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو : ضرب زيد عمرا راكبين ، أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو : جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو : جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ، ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أو لا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا . (قوله ذابيين) أى دائمين بتغليب المذكر . (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع إلقاء كل حال صاحبها نحو : لقيت مصعدا زيدا منحدرًا أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح . (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور . وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطى مراعاة للترتيب . قال الدمامينى : وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اهـ أى عند محققهم لانسباق الذهن إلى الترتيب . ونقل الدمامينى عن ابن هشام في حواشى التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى في المغنى وجوبه . قال الشمنى أى بالنسبة إلى عكسه فلا ينافى ما في الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة إلى جعل كل حال بجانب صاحبها اهـ باختصار . والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات . ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم :

[٥٠٤] هو من المديد . الشاهد في خائفا متجديه حيث وقع خائفا حالا من ابني ، ومتجديه من أخويه ، والعامل فيهما لقي . وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها . وهو تثنية منجد من النجدة إذا أعانه . فأصابوا مغما نالوا غنيمة عطف على لقي .
* وَالزَّمْ قَوْفِي خَلَطَ الْجَدُّ بِاللَّعِبِ * تمامه :

حال من زيد ، ومنحدرًا حال من التاء .

(تنبيهه) : الظاهر أن قد فى قوله قد يعىء للتحقيق لا للتقليل (وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ) أى الحال على ضريين : مؤسسة وتسمى مُبَيَّنَةٌ وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبًا . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب : إما مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ (فِي نَحْوِ لَا تَقُتْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) ﴿ ثُمَّ وَلِيَمْ مَدِيرِينَ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، أو معنى ولفظًا نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

[٥٠٥] أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيخَتَهُ

ومؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ لَا آمَنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] . ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وَإِنْ تَوَكَّلْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ * عَامِلُهَا) أى

وإنما سوف تتركنا المايًا مقدرًا لنا ومقدرينا

أى لما بقى . ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو : لقيت زيدًا راكبًا فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة .

(قوله الظاهر أن قد إغ) مقابله أن قد للتقليل النسبى . (قوله أى الحال على ضريين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه .

(قوله إما معنى دون لفظ) قدمه على قسمه لكثرة وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم . (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثر عثوا وعثى يعنى عثى . وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين . قاله الشاطبى .

(قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظًا ونقل فتحة الهزمة إلى اللام . (قوله أصخ) أى استمع .

(قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا . وهذا هو الممكن هنا لما سأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنوائى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للآزم مضمون جملة .

(قوله قمضممر عاملها) أى وصاحبها .

[٥٠٥] هو من البسيط . وأصخ أمر من أصاخ أى استمع . والشاهد فى مصيخا حيث وقع حالًا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى . واللام يتعلق بأصخ . والزم أمر عطف عليه . والتوقى التحفظ والتحرز . والجد بالكسر ضد الهزل .

عامل الحال وجوباً (وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ) عن الجملة وجوباً أيضاً . ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو : زيد أخوك عطوفاً . وقوله :
[٥٠٦] أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ
والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً .

(تنبيهه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف ، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بينا ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحان

(قوله وجوباً) لأن الجملة كالعرض من العامل ولا يجمع بين العرض والمعرض . (قوله يؤخر عن الجملة وجوباً) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعرض منه وهو الجملة . (قوله جامدين) أى جموداً محضاً ليخرج الجامد الذى في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدماً وزيد أبوك عطوفاً كما سنبه عليه الشارح . (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة . (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمتها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبتته ، أو بمعنى أثبتته . وحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حقنى أمراً أو أحق مبنياً للمفعول . قاله يس . (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ) لم يتعرض الشارح لما أخذ اسمية الجزئين ولعله كون عاملها مضمراً أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزئين فعلاً كان عاملاً في الحال فلا يكون عاملها مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر . (قوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف) أى على مذهب البصريين ، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره . (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملاً للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها . (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزئين إذا كان مشتقاً أو في حكم المشتق كان عاملاً جعل في شرح التسهيل إلخ .

[٥٠٦] قاله سالم بن دارة البربوعى من قصيدة من البسيط يهجو بها فزاره . الشاهد في معروفاً فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أغنى أنا ابن دارة . وبها نائب عن الفاعل . ويروى لها . ونسبى فاعل معروفاً . وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة . والتقدير هل عار بدارة . ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر . ويا مجرد التنبيه أو النداء والنادى محذوف أى يا قوم . واللام مفتوحة للتعجب .

للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار (وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً) كما تجيء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الأفراد ، ولذلك ثلاثة شروط : أحدها : أن تكون خبرية . وغلط من قال في قوله :
* اَطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ *

[٥٠٧]

(قوله من قيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين . (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب . (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعة أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله ووجوب إضمار عاملها . (قوله من كونها تأكيداً) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها . (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت . (فائدة) : يجوز في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيُون ﴾^(١) أن يكون ريون نائب فعل قتل وأن يكون ريون فاعلاً بالظرف لاعتداده على ذى الحال وهو ضمير النبی المستتر في قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال . ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ريون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبی هنا متعدد لا واحد بدليل وكأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المعنى . (قوله أن تكون خبرية) تغليبا لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كعبت واشترت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع . كذا في الدماميني نقلاً عن الرضى نعم إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالاً حيث نزل الشئ عن السيد وغيره . قال أبو حيان : ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه . (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب بعده :

وَأَلْفَ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ * أما ترى الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

[٥٠٧] هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلاً ، ونماه :

* وَأَلْفَ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ *

والتثني فيه في الواو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناهية . وغلط في هذا . والصواب أنه للعطف كما في ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [آل عمران : ١٤٦] وحركة الراء إعراب كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وليست بيناء بأن يكون أصله ولا تضجر من حذف منه التون .

أن لا ناهية والواو للحال . والصواب أنها عاطفة ، مثل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [النساء : ٣٦] ، الثاني : أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال . وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى : ﴿ إني ذاهب إلى ربي سيهدين ﴾ [الصافات : ٩٩] حالاً . الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رَحْلَةً) مثال لما استكملت الشروط (وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ * حَوَثَ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنْ أَلْوَاوٍ خَلَّتْ) وجوباً لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير

(قوله أن لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى ، فنضجر على هذا الغلط مبني على الفتح لاتصاله بنو التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً ، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ﴾ [النساء : ٣٦] ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، ويحتمل أن تكون لا ناهية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة إعراب والعطف كالعطف في قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب . أفاده في التصريح . (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا . ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالاً منتظرة فتأمل . وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالاً . قال المطرزي : لا تقع جملة الشرط حالاً لأنها مستقبلة فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط . فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضاً وجه اشتكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالاً اهـ دماميني باختصار . وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالاً في نحو : ﴿ كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ معني الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يعده وجود الجواب في الآية فتأمل . (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخبر والنعت . قاله الدماميني (قوله وذات بدء بمضارع) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي إعراب وإياك نستعين حالاً من فاعل نعد . (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديداً لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالاً يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضي الجملة الاسمية .

تقاد الجنايب بين يديه . ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد (وَذَاتٌ وَاوٍ بَعْدَهَا
أَلُو مُبْتَدَأٌ * لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْتَدًا) أى إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال
المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك
قولهم : قمت وأصك عينه : أى وأنا أصك . وقوله :

[٥٠٨] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَهْنَهُمْ مَالِكَا
وقوله :

[٥٠٩] * غَلَقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

أى وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها
مؤول بالماضى .

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل : الأولى : ما سبق . الثانية :
الواقعة بعد عاطف نحو : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيَاطًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] ،

(قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها . وأما الضمير فى بعدها فعائد على الواو
ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف
الشاغل . (قوله حمل على أن المضارع) أى جملة المضارع . (قوله فلما خشيت إلخ) أى لما خفت سيوفهم
نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا . (قوله علقته) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقا عرضا أى
عارضيا أى غير مقصود لى . (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين
فقط وإلا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثانى فى
وقت الحاجة . (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة إلخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف
صورة . قاله المصريح . (قوله أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) من القيلولة وهى نصف النهار .

[٥٠٨] قاله عبد الله بن ممام السلولى . وهو من المتقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد وانشاب أظفاره نجوت وخليت
مالكا فى يده . الفاء للعطف . ونجوت جواب لما . والشاهد فى وأرهنهم مالكا حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت ، والأصل
فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية . فافهم .

[٥٠٩] تمامه : * زَعَمًا لَعَمَرُ أَيْلِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

قاله عنتره من قصيدة المشهورة من الكامل . علقته مجهول من علق الرجل امرأة من علاقة الحب . يقال علق حبها
بقلبه علوقا إذا هواها . والتاء مفعول ناب عن الفاعل . والهاء مفعول ثان . وعرضا تمييز : أى من جهة ما يعرض للإنسان
لا من حيث القصد . والشاهد فى وأقتل قومها حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو ، وتأول بالجملة
الاسمية أى وأنا أقتل ، وقيل هو ضرورة . وقيل الواو للعطف والمضارع مؤول بالماضى . وزعما منصوب على المصدرية أى
طمعا : من زعم بالكسر إذا طمع . ويجوز أن يكون حالا بمعنى زاعما ولعمريك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف
أى يمينى أو قسمى . وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعما . والمزعم المطمع .

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة نحو : هو الحق لا شك فيه ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [البقرة : ٢] ، الرابعة : الماضي التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيراً . ومنه : ﴿ إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [الحجر : ١١] ، الخامسة : الماضي المتلّو بأو نحو : لأضربنه ذهب أو مكث . ومنه قوله :

[٥١٠] كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تُشِيعْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا
السادسة : المضارع المنفى بلا نحو : ﴿ وما لنا لا نؤمن بالله ﴾ [المائدة : ٨٤] ، ﴿ ما لى لا أرى الهدهد ﴾ [النمل : ٢٠] ، وقوله :

[٥١١] وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتِفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُخْجَبُ
فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما ولا

(قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لأن المؤكدة عين المؤكدة فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو : هو الحق لا شك فيه . (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكداً نظراً لإلا إذا جعلت أل فى الكتاب للكمال . والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلاً للريب والشك كافى البيضاوى . (قوله الماضي التالى إلا) أى لأن ما بعد إلا مفرد حكماً كما مر وذهب بعضهم إلى جواز إقترائه بالواو تمسكاً بقوله :

نعم امرؤ هرم لم تغر نائبة إلا و كان لمرساع بها وزراً
وحكم الأول بشذوذه . (قوله الماضي المتلّو بأو) أى لأنه فى تقدير فعل الشرط إذا المعنى أن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترب بالواو فكذا المقدرب . (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى : وإنما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أو لا لأنه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فمواجه صحة الواو فيها دون لا وما . ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قرينه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فإنه نفيس . (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين . (قوله أول على إضمار مبتدأ على الأصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذاً وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجر جاني ويرد على الأول ووروده فى التنزيل والثانى لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو : ﴿ فاستقيما ولا تقبعا ﴾ [يوسف : ٨٩] ، بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم كلام ما فى شيخنا والبعض من القصور .

[٥١٠] هو من البسيط والخليل صاحب الصديق والصير بمعنى الناصر . والشاهد فى جار حيث وقع حالاً وهو ماض بدون قد والواو لكونه قد عطف بأو . وكذا إذا وقع بعد إلا كافى قوله تعالى : ﴿ ما يأتهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ وكذا الكلام فى قوله جاد . (قوله ولا تشيع) عطف على كن ، وفى عطف النهى على الأمر خلاف مشهور ، وألف عدلاً وبخلاً للإطلاق .

[٥١١] هو من الكامل . الواو للعطف . ولو للشرط فى المستقبل لأنها لا تجزم ، وتقع أن بعدها كثيراً موقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كافى قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم أمئوا ﴾ أى ولو أن إيمانهم ثابت . وقال سيبويه : لا يحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمُسند إليه . وأما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أى ولو ثبت أن قوماً . (قوله دخلتها) جواب لو . والشاهد فى لا أخجب حيث وقع حالاً من ضمير دخلت مجردة عن الواو . وقد علم أن الحال إذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً بلا استغنت عن الواو .

تبعان ﴿ [يونس : ٨٩] ، وقوله :

وَكُنْتُ وَلَا يَنْهِنِي الْوَعِيدُ [٥١٢]

وقوله :

[٥١٣] اُكْسِبَتِ الْوَرِقُ أَلْبِيضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافة . السابعة : المضارع المنفى بما كقوله :

[٥١٤] عَهْدُكَ مَا تُصَبِّرُ وَفَيْكَ شَيْبَةً فَمَا لَكَ بَعْدَ أَلَشَّيْبِ صَبًّا مُتِيًّا

الثاني : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقدر نحو : ﴿ وقد تعلمون أني رسول

الله إليكم ﴾ [الصف : ٥] ، ذكره في التسهيل . (وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمَ) يجوز

ربطها (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون

(قوله ولا تبعان) أى بتخفيف النون . (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهني أى يزجرنى .

(قوله أكسبته الورق إلخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة .

(قوله المضارع المنفى بما) كذا في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران .

قال أبو حيان : والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدماميني . (قوله عهدتك ما تصبو) أى تميل إلى الجهل ،

والتميم من تيمم الحب أى استعبده وأذله . (قوله تلزم الواو مع المضارع إلخ) تقييد لإطلاق المتن وإنما

تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز

كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال : التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر

في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس . (قوله يجوز ربطها بواو إلخ)

الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا . قال الدماميني :

هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط

وإنما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل .

[٥١٢] صدره : * أَمَاتُوا مِنْ ذِمِّي وَتَوَعَّدُونِي *

قاله مالك بن رقية . وهو من الوافر ، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى خبر أى وجدت غيري منته بالوعيد

أى غير منزجر به من نهبت الرجل عن الشيء أى كفته وزجرته . فنهته أى كف ، والشاهد في ولا ينهني الوعيد

فإنه مضارع منفى وقع حالا . وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

[٥١٣] قاله مسكين الدارمي . الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة ، هو فاعل أكسبته . والضمير المفعول

يرجع إلى الذى يذمه . المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه . فلما أعطى مالا ظهر له نسب

واشتهر له أب يدعى إليه . والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق وأبا مفعول ثان لا كسبت . والواو في ولقد للحال .

واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، وكان تامة . والشاهد في ولا يدعى لأب حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفى بالواو

وهو قليل والأكثر مجيء بلا واو .

بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق (أو بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال (أو بِهِمَا) معًا وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد ، وجملة الماضى التالى إلا ، والمتلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما . وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جاء زيد والشمس طالعة ، ومنه : ﴿لئن أكله الذئب ونحن عصابة﴾ [يوسف : ١٤] ، جاء زيد يده على رأسه . ومنه : ﴿قلنا اهبطوا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو﴾ [البقرة : ٣٨] ، أى متعادين . وقوله :

[٥١٥] * ثُمَّ رَاحُوا عَبَى الْمَسْكَ بِهِمْ *

(قوله واو الابتداء) لأنها تدخل كثيرًا على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال . (قوله بل إنها) أى فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها . (قوله على ما مر) أى من الخلاف في امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود في المنفى بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه . (قوله سوى المنفى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماضى في المعنى لأن كلا من لم ولما يقلبه إلى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظًا . (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال . (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معًا . (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون جملة . (قوله والشمس طالعة) فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال . قلت : التقدير موافقًا طلوع الشمس مثلًا . (قوله ونحن عصابة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف . (قوله ومنه قلنا اهبطوا إلخ) قيل : الخطاب لآدم وحواء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر . وقيل : لآدم وحواء فقط بدليل آية : ﴿قلنا اهبطوا﴾ وصححه الزمخشري ، وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التى كالذر كذا قيل ، وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادى ولا ذريتهما مقدران التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال

[٥١٥] تمامه : * يُلْحَقُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأُزْرِ *

قاله طرفة بن العبد البكرى من قصيدة من الرمل . الشاهد في عقب المسك بهم حيث وقع حالا ، وهى جملة اسمية بدون الواو . والعقب بفتححتين مصدر عقب به الطيب بالكسر إذا لُزِقَ به . أراد أن رائحة المسك لازمة لهم لاصقة بهم . ويلحفون يروى مجهولا ومعلومًا من لحفت الرجل لحفا إذا طرحت عليه اللحاف . قال : الأعلام أى يجرون أزهرهم على الأرض من الخيلاء ويغطونها بها وهو أيضا حال . وهُدَابُ الْأُزْرِ نصب على المفعولية بضم الهاء وتشديد الدال وهو الهدب . وأراد به طرة الأزر بضم الهزة جمع إزار .

وقوله :

[٥١٦] وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَبَ غَامِرٌ إِلَى جَفَعَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُخْرِقْ

وجاء زيد ويده على رأسه . ومنه : ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة: ٢٢] ، وهكذا النفي وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جاء زيد وقد طلعت الشمس ، ومنه قوله :

نَجُوتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفُهُ

جاء زيد قد علته سكينه ، ومنه : ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ [النساء: ٩٠] ، ﴿ وجاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾ [يوسف: ١٦] ، أى قائلين وقوله :

[٥١٧] وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاثَ الْهَوَاطِلُ

جاء زيد وقد علته سكينه . ومنه : ﴿ وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ﴾ [آل عمران: ١٦٨] ، وهكذا النفي ، وأمثله مع المضارع المنفى بلم أو لما : جاء زيد ولم يقم عمرو . ومنه قوله :

صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى ، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أى ابطوا حال كونكم مقدرات تعادىكم من الله تعالى فتأمل . (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به . (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه ، وآب رجع . (قوله وأمثله) أى الربط بأقسامه الثلاثة . (قوله غير ما تقدم) أى الماضي التالى إلا والتلوه بأو . (قوله نجوت) وقد بل المرادى سيفه) تمامه :

* من ابن أبى شيخ الأباطح طالب *

والمرادى بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الأضافة وهو عبد الرحمن ابن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه . (قوله برقع الدار) الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامراً أهلاً ، والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلاً ، والهواطل المتابعة المطر وأتت الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه فى صحة الإسقاط . (قوله المنفى يلم أو لما) كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسموا واحداً مقابلاً لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا .

[٥١٦] قاله سلامة بن جندل . وهو من الطويل . وأنشده الفارسي فى الإغفال هكذا :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آلَ جَفَعَرٌ إِلَى غَامِرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُخْرِقْ

وجنان الليل ظلّمته ويروى ولولا جنون الليل أى ما أستر من ظلّمته . وما أب عامر جواب لولا أى لما رجع . والشاهد فى سرباله لم يخرق حيث وقعت حالا وهى جملة اسمية بدون الواو .

[٥١٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يربى بها النعمان بن الحارث . والربع المنزل والشاهد فى قد غير البلا حيث وقع حالا ، وهو ماضٍ مقرون بقد دون الواو وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما . وأقل منهما تجريده منهما . والبلا بكسر الباء الموحدة من بلى الثوب إذا خلق . ويروى معاملها ، والساريات جمع سارية وهى السحابة التى تأتى ليلاً . والهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه .

[٥١٨] وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تُكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى آبَتِي ضَمَضَمِ

جاء زيد لم يضحك . ومنه قوله :

[٥١٩] كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَّا لَمْ يُحْطَمْ

جاء زيد لم يضحك . ومنه : ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، وقوله :

[٥٢٠] سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطُهُ

وهكذا النفي بلما ومنه : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

(تنبيهات) : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم قد مع الماضي

المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة ، والمختار وفقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط

(قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر . (قوله كأن فتات العين) بضم الفاء أى ما فتئت وتناثر من القطن أو الصوف الذى علق بهودج نسوتهم ، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير فى نزلن لنسوتهم . لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة . (قوله سقط النصيف) هو الحمار . (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أى لأنها تقر به إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة . هذا ملخص ما قاله الدماميني . وقد ينازع فى ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقيده إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت فى حاشيته على المغنى ناقش بمثل ذلك ثم قال : وإنما المفهم للمقارنة جعله قيماً للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالثبت المنفى فلا يقترب بقدر فيما يظهر . (قوله مطلقاً) أى سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما .

[٥١٨] قاله عنتره من قصيدته المشهورة من الكامل . الواو للعطف ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء للسببية ، وأن مصدرية . والمعنى خشيت بسبب موتى والحال لم تكن دائرة للحرب . والشاهد فى ولم تكن حيث وقع المضارع المنفى بلم حالاً مقرونة بالواو . وابنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بنى مرة . ويروى الشطر الثانى : * جَزَزَا لِحَامِيَةً وَنَسَرَ فُشْعَمَ * وكذا رواه الأعلام . والجزر بفتح الجيم والزاي المعجمة : اللحم الذى تأكله السباع . والحامعة بالخاء المعجمة الضبع ، لأنها تجمع . والقشع من النسور والرجال : المسن .

[٥١٩] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بن سنان ويروى تحت العين بكسر العين وهو الصوف . (قوله به) أى فيه ، وحب الفنا خبر كان بفتح الفاء والنون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب . والشاهد فى لم يحطم حيث وقع حالاً مجردة عن الواو أى لم يكسر . والمعنى إنما يفتت من العين الذى علق بالهودج إذا نزلن فى منزل كحب الفنا الصحيح الذى لم ينكسر ، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة ، وهو تشبيه لما فتئت منه بحب الفنا الصحيح .

[٥٢٠] تمامه : * فَتَاتُ لُتَّةٍ وَأَلْفَتَا بِالْيَدِ *

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل . النصيف بفتح النون وكسر الصاد المهملة هو الحمار الذى تتخمر به المرأة ، أى سقط نصيفها أى نصيف تلك المرأة الممهودة . والشاهد فيه ولم ترد حيث وقع حالاً وهو مضارع منفى بلم مقرون بالواو كما فى قوله تعالى : ﴿أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ . (قوله فتات لوتة) عطف على لم ترد ، وافتتا من اتقى إذا حفظ .

بالواو فقط . وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة . نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه . وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل . الثاني : تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو . ونذر قوله : [٥٢١] مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفْ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا الثالث : قد يحذف الرابط لفظاً فينوي نحو : مررت بالبرّ قفيز بدرهم : أى منه . وقوله :

★ نَصَفَ الْتَهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ

أى والماء غامره . الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة : الربط بالواو والضمير معاً ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزخشرى لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع

(قوله بظاهر ما سبق) أى من قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِنْهُم﴾ [النساء: ٩٠] ، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَمْكُنُونَ﴾ [يوسف: ١٦] ، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] . (قوله نعم في ذلك إلخ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالاً . (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابنهشام : هو الصواب ولعله وجه احتمال العطف في الثالثة احتمالاً قريباً . (قوله التالى تمتنع قد إلخ) فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمنى . (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمد . (قوله نصف النهار) أى انتصف ، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطاً . (قوله أى والماء غامره) الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل ، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم ، ويظهر لى أيضاً أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك . ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لى أولاً للدمامينى وما يؤيد ما ظهر لى ثانياً للشمنى . (قوله الجائز فيها إلخ) هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكد لضمون الجملة . (قوله ثم الضمير وحده) قال سم : هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف . (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير . وقوله بنادر أى بقليل جداً فى نفسه .

[٥٢١] قاله قيس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط وبأت مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أى لا توجد من الفى إذا وجد والشاهد فى قد قضيت فإنها جملة وقعت حالاً مصدرة بنقد وفيها ضمير يرجع إلى ذى الحال وقد علم أن الجملة الماضية المثبتة التالية لا لا إذا وقعت حالاً لا بد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم .

المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة . الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو : رأيت الهلال بين السحاب وجازاً ومجروراً نحو : ﴿ فخرج على قومه ﴾ [مريم : ١١] في زينتته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوباً ، وأما : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ [النمل : ٤٠] ، فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ) أى منع ، يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازاً للدليل حالى ، نحو : راشداً للقاصد سفراً ، ومأجوراً للقادم من حج . أو مقالى نحو : ﴿ بلى قادرين ﴾ [القيامة : ٤] ، ﴿ فإن خفم فرجالاً أو ركبانا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] ، أى تسافر : ورجعت ، ونجمها ، وصلوا . ووجوباً قياساً في أربع صور : نحو : ضربى زيداً قائماً . ونحو : زيد أبوك عطوفاً وقد مضت ، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدرج نحو : تصدق ب درهم فصاعداً ، واشتر بدينار فسافلاً ، وما ذكر لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس ، وأتميمًا مرة وقيسيًا أخرى ، أى أتوجد ؟

(قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى : ﴿ قلنا اهبطوا ﴾ [البقرة : ٣٨] الآية والبيتين بعده . (قوله جملة المضارع المنفى الجائز إلخ) هو المضارع المنفى بلم أو لا . (قوله يقع ظرفاً) أى تأماً وكذا الجار والمجرور . (قوله ويتعلقان إلخ) قال سم : حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصاً وحيث لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخير . (قوله فليس مستقراً فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب . (قوله وذلك) أى المتعلق . (قوله والحال قد يحذف إلخ) قيل منه قوماً في قوله تعالى : ﴿ ولم يجعل له عوجاً ﴾ [الكهف : ١] ، والتقدير أنزله قوماً فجعلته المنفى معطوفة على ﴿ أنزل على عبده الكتاب ﴾ [الكهف : ١] ، وقيل : حال من الكتاب فجعلته المنفى معطوفة على ﴿ أنزل على عبده جواز تعدد الحال وإن اختلفت جملة وإفراداً لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل : حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب . وقيل : المنفية حال وقيماً بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو . ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قوماً صفة لعوجا ، ونظيره إعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر ﴿ مدهامتان ﴾ [الرحمن : ٦٤] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وآخر لتناسب الفواصل ، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المغنى . والغناء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه . شمنى . (قوله وبعض ما يحذف إلخ) وقد يمنع حذف عاملها كما إذا كان معنوياً لضعفه كاسم الإشارة والظرف . (قوله وقد مضت) الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب .

(قوله فصاعداً) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية

وأنتحول ؟ وسامعًا في غير ذلك نحو : هنيئًا لك : أى ثبت لك الخير هنيئًا أو هناك هنيئًا .
(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى
 عنه المقول نحو : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ [الرعد :
 ٢٣] ، أى قائلين ذلك ﴿ وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ﴾
 [البقرة : ١٢٧] ، أى قائلين ذلك .

(خاتمة) : تنقسم الحال باعتبارات : الأول : باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها
 له إلى المنتقلة وهو الغالب والملازمة ، والثاني : باعتبار قصدتها لذاتها وعدمه إلى
 المقصود وهو الغالب ، والموظفة وهى الجامدة الموصوفة . والثالث : باعتبار التبيين
 والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدّة وهى التى يستفاد معناها
 بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام . والرابع : باعتبار جريانها على من هى له وغيره إلى
 الحقيقة وهو الغالب ، والسببية نحو : مررت بالدار قائمًا سكانها . والخامس : باعتبار
 الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلية نحو : مررت برجل معه

على جملة إنشائية أى فذهب العدد صاعدًا مع أن فيه الخلاف . ويحتمل عندى أن المقدر إنشاء أى فذهب
 بالعدد صاعدًا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

(قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولاً . وصرح كلامه لا ظاهره فقط
 وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيويه وقيل سماعي . **(قوله وأنتحول)** راجع لقوله أتيئًا
 إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تيميًا إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التيمى وأخرى
 بأخلاق القيسى ، فالأولى تقدير عامل الحال توجد . واستظهر جماعة كونه مفعولًا مطلقًا على حذف
 مضاف والأصل أنتخلق تخلق تيمى مرة إلخ . **(قوله هنيئًا)** من هنيء بكسر النون وضمها هنيئًا بثلاث
 النون هنا وهناءة أى ساغ . كذا فى القاموس . **(قوله أى ثبت لكم الخير هنيئًا)** على هذا تكون حالا
 مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة . **(قوله قد تحذف الحال للقرينة)** وقد يمنع حذفها
 لنهايتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو : ﴿ أهذا
 الذى بعث الله رسولاً ﴾ [الفرقان : ٤١] ، أى بعثه . **(قوله إلى المبينة إلخ)** وقد تكون محتملة لهما
 كما فى هنيئًا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض . **(قوله وهى المستقبلية)** قال فى
 شرح الجامع : علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين
 ومقصرين فى الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا
 اهـ ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها .

(قوله أى مقدّرًا ذلك) أنت خبير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائدًا به غدا مقدّرًا ذلك كانت

صقر صائداً به غداً : أى مقدراً ذلك . ومنه : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾^(١) ، ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ﴾ [الفتح : ٢٧] ، أى ناوين ذلك قيل : وماضية ومثل لها فى المعنى بجاء زيد أمس راكباً وسماها محكية وفيه نظر .

[التمييز]

يقال تمييز ومميز ، وتبيين ومبين ، وتفسير ومفسر . وهو فى الاصطلاح (اسمٌ بمعنى من

الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره ، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولاً ؟ جرى على الأول صاحب المعنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى . (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المعنى مبسوطاً . (قوله لتدخلن إلخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين ، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له ، لا آمنين إذ هى مقارنة للدخول . (قوله وفيه نظر) أى فى إثبات هذا القسم والتثليل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمان العامل وهى موجودة لا لزمان التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازاً .

[التمييز]

(قوله اسم) أى صريح . (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كاليان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو : ذنباً كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضاً وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغى تقرير المقام . (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لإبهام اسم قبله بجمل الحقيقة أو إبهام نسبة فى جملة أو شبهها اهـ توضيح وشرحه للشارح . والأوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه ، مثلاً طاب زيد نفساً مؤول بطاب شئ زيد أى شئ يتعلق بزيد ، وهذا الشئ مبهم يفسره نفساً واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكداً وهو رأى سيبويه وأما شهراً من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهراً ﴾ [التوبة : ٣٦] ، فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور ﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر . قاله فى المعنى .

(١) الآية ٧٣ : سورة الزمر . والتلاوة ، فادخلوها ، بالفاء ، ولكن الفاء هنا جائز كما قاله الدمامينى فى حاشيته على المعنى .

مُتَمَيِّزٌ نَكْرَةً) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ، ونحو ذنباً من قوله :

[٥٢٢] أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصِيهِ

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه . ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْتَصَبُ تَمَيِّزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المبهات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته . من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجراه : من مصدر

(قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنباً إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها في الأول للاستغراق . وفي الثاني للابتداء أى استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى . قاله في التصريح . ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر . وإنما عدى بمن تضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنباً مفعولاً به كما مر بيان ذلك . (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ، ولا يرد وطبت النفس لأن أَل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة . (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . (قوله جملة) كان الأولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجب من طيب زيد نفساً إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل في الاصطلاح تمييز المفرد تمييز النسبة ، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقاً مفسر الإبهام الذات ، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة . وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للظاهر . قاله الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في المتعلق الذى ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه . (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو : ذنوب ماء ، ونحو : لنا مثلها إبلا وغيرها شاء ، ونحو : خاتم حديد كما سيأتى فلا قصور .

(قوله فتمييز الجملة إلخ) قال الدماميني : تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثانى عين الأول نحو : كرم زيد رجلاً وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً ، وكذا إن كان غيره وهو مصدر

[شواهد التمييز]

* رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ * [٥٢٢] تمامه :

هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد في ذنباً . فإنه منصوب بنزع الخافض ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهي لبيان ما قبله من إبهام . ولما قيدوه بقولهم لبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنباً فإنه ليس لبيان ما قبله لعدم الإبهام ، ولست محصيه صفة لذنباً . ورب العباد لأنه صفة قوله الله . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو رب العباد . (قوله الوجه) أى التوجه .

أو وصف أو اسم فعل إلى معموله : من فاعل أو مفعول ، نحو : طاب نفساً ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ [مريم : ٤] ، والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل . والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجراً ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ [القمر : ١٢] ، والتمييز فيه محوّل عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجرنا عيون الأرض . وتقول : عجبت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً ، وسرعان ذا إهالة وناسب التمييز في هذا النوع عند سيويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور

قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو : خسر الأشقياء أعمالا ، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو : كرم الزيدون آباء إذا كان لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم السابق متعدداً نحو : كرم الزيدون أباً إذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس وخيف اللبس نحو : نظف زيد أتوابا وكرم آباءه ، أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو : الأتقياء جادوا سعياً . وترجع في نحو : حسن زيد عينا ولميت هند شفة وترجع تركها في نحو : حسن الزيدان أو الزيدون وجهاً هـ بتصرف وزيادة . (قوله من نسبة) بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً . (قوله والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محوّل نحو امتلأ الإناء ماء والله دره فارساً بناء على أن الثاني من تمييز النسبة وسأأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً . (قوله والأصل إلخ) وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المناسق بلا طلب . (قوله والتمييز فيه) أى في مثله فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأول . (قوله وتقول) غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل . (قوله عجبت من طيب زيد نفساً) أى من طيب نفس زيد فهو محوّل عن المضاف إليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلًا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا . (قوله وسرعان ذا إهالة) سرعان يتلث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماضى أى سرع وذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أى إخافة^(١) وإفزاها . ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً . قال في القاموس : وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهرالها فقليل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة . أو تمييز كقولهم تصيب زيد عرقاً وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته هـ . (قوله وهو الذي يقتضيه إلخ) أى حيث قال : وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزراً سبقاً

(١) (قوله أى إخافة إلخ) لا يناسب معنى المثل الإخافة ، بل الإهالة ، وهى الودك هـ .

ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبه إلى معموله ، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة . وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلى أو وزنى (كثيبر أرضاً وقفيز برّاً ومتوئين عسلاً وثمراً) وناسب التمييز في هذا النوع مميزه بلا

(قوله فلا اعتراض إلخ) تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخير عن قوله لأنه إلخ وفي نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول . وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبه لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة ، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام . (قوله إبهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار يان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لأمن اللبس وفي قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدار مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن الجمل الذى بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدار به وف اكفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور . (قوله مساحي) نسبة إلى المساء بكسر الميم وهى الذرع . كذا في القاموس . (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكايك والمكوك مكي يسع صاعاً ، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعاً وليس مراداً هنا ، جمعه أقفزة وقفزان . (قوا ومنوين) تنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان . (قوله مميزه بلا خلاف) وإنما عمل مع جموده لشبه اسم الفاعل في الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصريح . (هائفة) : إذا كان المقدار مخلوطاً من جنسين فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلاً على حد الرمان. حلو حامض ، وقال غيره : يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين . كذا فى الهمع . (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشير وقفيز ومنوين ، والمتبادر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدراً بأحد المقادير الثلاثة أولاً . وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولاً مراداً بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مراداً بها الكليات فتأمل .

خلاف (وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرتة العرب مجراها في الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء ، وحب عسلًا ، ونحى سمًا ، وراقود خلًا ، وما حمل على ذلك من نحو : لنا مثلها إبلًا ، وغيرها شاء ، وما كان فرعًا للتمييز نحو : خاتم حديدًا ، وباب ساجًا ، وجبة خبزًا (أَجْرُزُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَيْهِ كَمُدُّ حِنْطَةٍ غَدًا) وشير أرض ، ومنوا تمر ، وذنوب ماء ، وحُب عسل . وخاتم حديد ، وباب ساج .

(قوله لما أجرتة العرب مجراها) إنما أجرتة مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين . (قوله وهى الأوعية) أى أسماء الأوعية . (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الرعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو المحتلفة ماء أو القرية من الامتلاء كذا فى القاموس ، والحب بضم الحاء المهملة الخاية ، والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة : الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى . كذا فى القاموس . والراقود دن كبير يطل داخله بالقار . (قوله وما حمل على ذلك) أى على ما أجرتة العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا يجمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده . (قوله من نحو لنا مثلها إبلًا وغيرها شاء) اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث أنهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل . (قوله وما كان فرعًا) معطوف على نحو لنا إلخ . (قوله نحو خاتم حديدًا إلخ) اعلم أن جر نحو : خاتم حديدًا أرجح من نصبه كما سيأتى وإذا نصب فقال المبرد والمصنف : كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها . وقال سيبويه وأتباعه : تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو : هذا خاتمك حديدًا بتعريف الاسم فتعين فيه الحالية كما قاله المصنف . أفاده الدمامينى . (قوله اجرره) أى جوازًا ، نعم إن أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزًا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن الجرور المذكور يسمى تمييزًا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزًا . (قوله إذا أضفتها) إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذى أراده سم . (قوله كمد حنطة غدا) مد مبتدأ وغدا خير . هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غدا بدلًا أو حالًا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح : وشير أرض برفع شير كما يرشد إليه ومنوا تمر والظاهر على إعراب المكودى أنه مبتدأ عطفت عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالد فى جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندى . وأما على الإعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة .

(تنبيهان) : الأول : النصب في نحو : ذنوب ماء وحب عسلأ أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور . وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له باباً يذكره فيه ، ولأنفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين . وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم ، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى . ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له نحو : عشرين مدّاً برّاً ، وثلاثين رطلاً عسلأ ، وأربعين شبراً أرضاً (وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَباً * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) ﴿فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران : ٩١] ، ما في السماء قدر راحة سحاباً ، إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجره

(قوله في نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو : خاتم حديد فإن جرّه أكثر كما صرح به الرضى وغيره لأن في جرّه تخفيفاً بخذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو : شبر أرض فإن الأظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جرّه أكثر لما مر . تأمل . (قوله لأن النصب يدل) أى فهو نص في المقصود بخلاف الجر . (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنعة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشيء الذى يسمح به . (قوله إنما لم يذكر تمييز العدد) أى مع أنه من تمييز المفرد . (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزاً له أى العدد فبرّاً وعسلأ وأرضاً تميزات تمييز العدد وهو مدّاً ورطلاً وشبراً . (قوله والنصب إلخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى أجره إذا أضفتها أى إلى التمييز كما قاله الشارح سابقاً بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد بالإضافة ولو تقدير فدخل نحو : الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقىء شحمًا إذ التقدير ممتلئ الأقطار ماء ومتفقىء الأعضاء شحمًا فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقىء شحم . (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله إن كان إلخ وهو قوله أشجع الناس رجلاً إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إلخ وأيضاً فملء وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدار المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى . (قوله لا يصح إغناؤه إلخ) إشارة إلى وجه الشبه في قوله إن كان مثل إلخ . (قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح . (قوله الأرض) بنقل حركة الهزمة إلى اللام .

(قوله فإن صح إغناء المضاف إلخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذى يقع

بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رجلاً ، وهو أشجع رجل .

(تنبيه) : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثل ا هـ (وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى الْفَعْلِيَّةُ) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) له على غيره . والفاعل في المعنى هو السببي ، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعال فعلاً (كَأَنَّكَ أَغْلَى مَنَزَلًا) وأكثر مالا إذ يصح أن يقال : أنت علا منزلك وكثر مالك ، أما ما ليس فاعلاً في المعنى وهو ما أفعال التفضيل بعضه ، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعال بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو : زيد أفضل فقيه ، فإنه

في عمله لا المضاف ويدل له قول الجمع ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل بخلاف نحو : لله دره رجلاً ويصح رجلاً فلا يقال : در رجل ولا ويج رجل ا هـ . (قوله وجاز جره بالإضافة إلخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك : هو أشجع رجل قلباً فتميزه ، وقد يمنع عدم بقائه تمييزاً وتميزه لا ينافي كونه تمييزاً لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد . (قوله محل ما ذكره إلخ) قد يقال الوجوب إضافي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن . سم (قوله والفاعل المعنى) ينصب الفاعل بالنصب والمعنى بإسقاط الخافض ا هـ سندوني . والظاهر أنه يصح جر المعنى بالإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً : زيد أحسن وجهاً وفي آخر ما سنقله عن نكت السيوطي إشارة إلى هذا فتنبه . (قوله وهو السببي) أي المتصف في المعنى بالشيء الجارى في اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف فإن المنزل مثلاً هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب . (قوله إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعال التفضيل أو يقال المراد علا علواً زائداً وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولاً عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد . وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن هشام : التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن ، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فأنفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت : حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى ا هـ ملخصاً وقد علمت الجواب . (قوله أما ما ليس فاعلاً في المعنى إلخ) والضابط أن تمييز أفعال التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو : زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو : زيد أكثر مالا . (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز .

يصح فيه أن يقال : زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعَل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلاً (وَيَعْدُ كُلُّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا * مَيِّزَ كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أباً) وما أكرمه أبا ؟ والله دره فارساً ، وحسبك به كافلاً ، وكفى بالله عالماً . ويا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ (وَأَجْرُزُ بِعَيْنٍ) لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها (إِنْ شِئْتَ) لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرَ ذِي أَلْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (أَلْمَعْنَى) المحوّل

(قوله وبعد كل ما اقتضى تعجباً) إما وضماً وهو ما أفعله وأفعَل به أولاً نحو : لله دره فارساً وما بعده . فإن قلت : لا فائدة في هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله . أجب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال . (قوله والله دره فارساً) يقال در اللين يدر ويدر درأً ودروراً كثر ويسمى اللين نفسه درأً والأقرب أن المراد هنا اللين الذى ارتضعه من ثدى أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريعاً يعنى أن اللين الذى تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية . والمقصود التعجب كأنه قيل : ما أفرس هذا الرجل ، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو : لله دره فارساً ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو : لقيت زيداً فلله دره فارساً وجاءنى زيد فيأله رجلاً ، وزيد حسبك به ناصراً ، والله درك عالماً ، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو : لله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً ، ومن تمييز المفرد إن كان مجهولاً . ثم رأيت في الرضى أيضاً ثم قال ما ملخصه : فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كما في نحو : لله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو : طاب زيد علماً . (قوله لفظاً) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديرية . (قوله وكل تمييز إلخ) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر . (قوله غير ذى العدد) أى الصريح

فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿أماور من ذهب﴾ [الكهف : ٣١] وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح . وعندى في هذا التعليل نظر : أما أولاً : فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى . وأما ثانياً : فلأنه يقتضى امتناع من في نحو : امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن

عن الفاعل في الصناعة (كَطِبَ نَفْسًا ثَقُلَ) إذ أصله لتطب نفسك . فهذا لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال عندي عشرون من عبد ، ولا طاب زيد من نفس . ومنه نحو : أنت أعلى منزلاً . ويجوز فيما سواهما نحو : عندي قفيز من بر ، وشبر من أرض ومنوان من عسل ، وما أحسنه من رجل .

(تنبيهات) : الأول : كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو : غرست الأرض شجرة ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾ [القمر : ١٢] ، وما أحسن زياداً أدباً ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن . الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً

الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً وقد يدفع بأن الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر . (قوله عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو : زيد أطيب نفساً لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره ، أو عن المبتدأ . (قوله ومنه) أى من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلاً فمتمزلاً محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علواً زائداً على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلاً مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه . قال شارح الجامع : لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يجبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى . (قوله وأبرحت جارا) أى أعجبت . ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جاراً في قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حين يتعين الكسر كما قيل . نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جاراً في المثال متعيناً لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جارا معجب حتى يكون محولاً عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج إلى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال . ونظيره كرم زيد ضيفاً . قال في المعنى : إن قدر أن الضيف

عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو : لله دره فارسًا ، وأبرحت جارًا ، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسًا وعظمت جارًا إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نعم رجلًا زيد يجوز فيه نعم من رجل . ومنه قوله :

[٥٢٣] * فَنِعْمَ الْفَرَسُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي *

الثالث : أشار بقوله : إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب . الرابع : اختلف في معنى من هذه . فقليل للتبعيض وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو : ما جاءني من رجل ، قال : إلا أن المشهور من

غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من أهـ أى للتخصيص على المقصود والتمييز على التقدير . الثاني : من تمييز الجملة غير المحول . قاله الدماميني . (قوله إذ المعنى عظمت فارسًا إلخ) ففارسًا واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى . (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصناعة . (قوله نعم رجلًا زيد) مثله : حبذا رجلًا زيد . قال الشاعر :

* يا حبذا جبل الريان من جبل *

دماميني . (تهامي) بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروى وافتتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة إلى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهري ، هذا ما يفيد كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض . وتميز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره . وأيده الدماميني بأن الضمير في نحو : نعم رجلاً زيد وزيد نعم رجلاً لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرباط بين المبتدأ والخبر العموم أهـ أى وتميز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو : لله دره فارسًا ، والمبهم العام هو رجلاً كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف . (قوله فقليل للتبعيض إلخ) بقى قول ثالث وهو واضح أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصريح عن الموضح في الحواشي وقال هو ظاهر .

[٥٢٣] صدره : * فَنِعْمَ الْفَرَسُ فَلَمْ يَغْلَلْ سِوَاهُ *

قاله أبو بكر بن الأسود . وهو من الوافر . الفاء للتعليل ، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى المثل أى فلم يجعل غيره مثلهم . الشاهد في من رجل فإنه تمييز مجرور بمن وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى إلا في تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس . والذي في البيت المذكور تمام بفتح التاء نسبة إلى تهامة فلأجل الفتح لم تشدد الياء كما تقول : رجل يمان وشام فافهم .

مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزداد إلا في غير الإيجاب . قال في الارتشاف : ويدل لذلك معنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها . قال الخطيئة :

[٥٢٤] طَأَفْتُ أَمَامَةً بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَّا وَمُنْتَقَبًا

بنصب منتقبًا على محل قوام . الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الأفراد ، وأيضًا فهو معروف هـ . (وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا) أى ولو فعلًا متصرفًا وفاقًا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلًا في الأصل . وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من

(قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه . (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلًا للزيادة لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها فتأمل . (قوله آوَنَةً) بمد الهزمة جمع أوان . من قوام بفتح القاف أى قامه وما زائدة . ومنتقبًا بفتح القاف موضع النقب . (قوله لا يكون ذلك من جر إلخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون . (قوله لأن تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع . (قوله شرطه الأفراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١١٦] أن أسباطا يدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة . (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو : طاب نفسًا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه . (قوله كونه فاعلًا في الأصل) أى وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وتيرة واحدة . (قوله لقصد المبالغة) أى في إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام . وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضًا . على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال . (قوله فلا يغير عما كان يستحقه إلخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله ككتاب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممنعه ، فأى مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لأننا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل .

[٥٢٤] قاله الخطيئة من قصيدة من البسيط . وأمامة بضم الهزمة اسم امرأة . والركبان جمع ركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب العشرة فما فوقها : والباء في محل النصب على المفعولية ، وآوَنَةً بالمد نصب على الظرف . قال يعقوب : يقال فلان يصنع ذلك الأمر إذا كان يصعه مرارًا ويدعه مرارًا والآوَنَةُ جمع أوان أيضًا ويا حسنه في موضع التعجب وحرف النداء لمجرد التنبيه . والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الواجب . ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو منتقبًا بفتح القاف : موضع النقب منها . وكلمة ما صلة للتأكيد .

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . أما غير المتصرف فبالإجماع . وأما قوله :
 * وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا * [٥٢٥]

فضرورة . وقيل : الرؤية قلبية ونارًا مفعول ثان (وَالْفِعْلُ ذُو الْتَصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا) هو مبنى للمفعول ، ونزراً حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبقاً بالتمييز نزر أى قليل . من ذلك قوله :
 [٥٢٦] أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا
 وقوله :

* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ * [٥٢٧]
 وقوله :

(قوله ونارنا لم يَرْ نارًا) فمفعول على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد . (قوله ونزراً حال) قال سم : فيه نظر والوجه كونه مفعولاً مطلقاً أى سبقاً نزرًا هو وجه النظر أن جعله حالاً من ضمير سبق يقتضى أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالاً سماعى . (قوله وما كان نفساً) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى فى صدر البيت وهو :
 * أُنْهَجِرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَيَّيْهَا *

[٥٢٥] تمامه : * قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعْدُ كُلِّهَا *

رجز لم يدرك قائله . الواو للعطف . ونارنا مبتدأ ولم يَرْ نارًا مثلها خبره . والشاهد فى نارًا فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها ، وهو مختص بالضرورة . وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم يَرْ ناب عن الفاعل . واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر . وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون نارًا أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد . ومعد بالفتح أو العرب ابن عدنان . وادعى سيبويه أصالة ميمه لتعدد ، وخولف فيه .

[٥٢٦] هو من المتقارب . الهمة للاستفهام . والشاهد فى نفساً فإنه تمييز قُدِمَ على عامله وهو فى تطيب أنت فاعله ، والباء تتعلق به والمنى جمع منية . وداعى المنون أى الموت مبتدأ . وينادى خبره . وجهاراً إما صفة مصدر محذوف أى نداء جهاراً وإما حال أى مجاهرًا .

[٥٢٧] صدره : * أُنْهَجِرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَيَّيْهَا *

قاله الخليل السعدى وعزاه شارح اللب شيخ شيوخى إلى أعشى همدان ناقلًا عن ديوانه ، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل . الهمة للاستفهام . وليلى فاعل نهجر ، وحبيبا مفعوله أى محبها وعاشقها . واللام فى للفراق للتعليل ، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد فى نفساً فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه . وقد ذهب إليه الكوفية والمالزنى والمبرد وتبعهم ابن مالك . والجمهور على أنه ضرورة فلا يقاس عليه . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : * وما كان نفسى بالفراق تطيب * فحينئذ لا شاهد فيه . وقيل : روى كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفساً ونفسى وتطيب بضم التاء من الإطابة فعلى هذا نفساً مفعوله وفاعله ضمير ليلى ، وفى كان أو كاد ضمير الشأن . ونقل أبو الحسن أنه فى ديوانه هكذا :

أَنْسُودُنْ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَيَّيْهَا وَلَمْ تَكْ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

[٥٢٨] ضَبَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبَا رَأْسِي أَشْتَعَلَا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب .

(تقبهيهان) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

[٥٢٩] رَدَّدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِي مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحْلُبًا

وقوله :

[٥٣٠] إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا

وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو : كفى بزيد رجلاً ، لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً .

(قوله ضبعت حزمي إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارعواء الانزجار . (قوله بما ذكر) أي من الأبيات . وأجيب بأنه ضرورة . (قوله وقياساً على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز محل بالعرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات . قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً محل بالعرض مع أنه جائز فتدبر . (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب . نهد بفتح النون أي ضخم مقص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم . كميشر بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحية ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل . والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلباً أي سال . (قوله عينا قر) قال في القاموس : قر عينه تقر بالكسر والفتح قرّة وقد تضم . وقروراً : بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه اهـ ومثرياً حال أي كثير المال كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطياً لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت . (قوله وهو سهو منه إلخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن فقي التسهيل : وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهـ فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظراً إلى قوله في الخلاصة :

[٥٢٨] هو من البسيط . والحزم أخذ الأمور بالثقة . وما ارعويت ما رجعت : من ارعوى فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه رجوعاً حسناً . والشاهد في وشيباً فإنه تمييز قدم على عامله . ورأسى مبتدأ . واشتعلأ خبره . وألفه للإطلاق من اشتعال النار وهو اضطرامها . [٥٢٩] قبله :

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا غَضِبُ الْقَطَا يُبْرِغُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

فالهما ربعة بن مفروم من قصيدة من الطويل . الواو في وواردة وإو رب فلها جرت ، وأراد بها القطع من الخيل . والعصب بضمين جمع عصبة وهي الجماعة ، شبه الخيل في سرعتها بالقطا . وتثير من الإثارة . وعجاجة مفعوله وهو الفجار . وأصهبها صفته . والسنايك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر . والباء فيها تتعلق بشير . (قوله رددت) جواب رب المضمرة . والباء في بمثل =

(خاتمة): يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور. فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرّ والتمييز لا يكون إلا اسماً. الثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث: أن الحال مبنية للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس: أن الحال تنقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهباً، ويأتى التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً وقد مرّ. السابع: الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ عُدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهرًا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور. وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين؛ وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلاً زيد فمردودة. وأما قوله: [٥٣١] تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا فالصحيح أن زادا معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به

* وألزوا إذا إضافة إلى *

جمل الأفعال. (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفساً. شئني. (قوله مبنية للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإلا خرج نحو: تكلم صادقاً، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء مقارناً لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبنية للصفة. قاله الدماميني. (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقاً وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضاً في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه. (قوله بخلاف التمييز) أى فإنه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد. (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. (قوله فمردودة) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. (قوله إما مفعول مطلق إلخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر: نعم الفتاة إلخ.

= السيد تتعلق به: أى رددت بفرس مثل السيد بكسر السين المهملة وهو الذئب. ونهد بالجر صفة أى ضخم. ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى: أى طويل القوائم. وكميش صفة أخرى: أى يفتح الكاف وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة أى حاد في عدوه مسرع. ويروى جهيز بفتح الجيم وكسر الميم وفي آخره زاي معجمة أى شديد الجري. (قوله إذا عطفاه) أى إذا تحلب عطفاه أى جانه، فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر. والشاهد في ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرفاً. ولا دليل فيه لأن عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرنا. وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور المتأخر. وألف تحلباً للتثنية أى سالا ماء.

[٥٣١] البيت من الوافر.

إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً .
وأما قوله :

[٥٣٢] نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ
فتاة حال مؤكدة والله أعلم .

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

(هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا)

(قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه . (قوله فصار حالاً) أى كما هو شأن
صفة النكرة إذا تقدمت نحو :

* لمية موحشاً طلل *

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

قدمها على الإضافة لما قيل أن العمل فيها للحرف المقدر . وإنما سميت حروف الجر إما لأنها
تجر معانى الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم
سمّاها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال أى توصلها إلى الأسماء . وإما لأنها
تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم
ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية
معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه
به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه . قاله الدمامينى .

(قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى : ﴿ هَاؤُم اقْرَأُوا كِتَابِيه ﴾ [الحاقة :
١٩] ، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال
ال مخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالکاف فى رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى
أخبرنى ونحو : إياك . قاله يسّ وغيره .

(قوله وهى من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال فى من منا
كألى ، بل قيل أنها الأصل فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون .

و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُدَّ) و(مُتَدِّ) و(رَبُّ) و(أَلَام) و(كَيْ) و(وَأَوْ) وَتَا *
وَالْكَافُ وَالْأَلِفُ وَلَمَّ وَتَمَّي كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي . وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء . وقل من ذكر كى ولعل ومتى في حروف الجر لغرابية الجر بهن . أما كى فتجر ثلاثة أشياء : الأول : ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو : كيـمه بمعنى له . والثاني : ما المصدرية مع صلتها كقوله :
* يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ * [٥٣٣]

(قوله ورب) ويقال رب يفتح الراء ورب بضم الراء والباء ، وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء ، وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ، وربت بفتح الثلاثة ، وربت بفتح الأولين وسكون التاء ، وبتخفيف الباء من هذه السبعة ، وربنا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورب بالضم فالسكون ، ورب بالفتح فالسكون ، فهذه سبع عشرة لغة اهـ مع . (فائدة) : ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الأحفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضى بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية فى التكثير إذ معنى رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم . ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجع . وجنح إليه الدماميني أيضا . قال : ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل فى كم من تضمنها معنى الإنشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا فى بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه . (قوله على التفصيل الآتي) أى من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالكرات وبعضها بالظاهر إلى غير ذلك . (قوله وقد تقدم الكلام إلخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة فى التفصيل الآتي . (قوله كيـمه) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية . قاله المصريح وغيره .

(قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر : المسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده ، يدل على ذلك قوله بعد فى تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف

[٥٣٣] صدره : * إِذَا أُنْتُ لَمْ تَنْفَعُ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

قاله النابغة : قـيل الذيباني وقيل الجعدى من الطويل : أى إذا لم تنفع أنت ، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وفضر جواب الشرط ، ويجوز فيه التثنية : الفتح لأنه أخف ، والضم لأجل الضمة . والكسر لأنه الأصل . والفاء للتعليل . ويروى يرجى الفتى والشاهد فى كيما حيث دخلت كى على ما المصدرية وهو نادر . وقيل كافة . والمعنى يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

أى للضر والنفع قاله الأخفش . وقيل ما كافة . الثالث : أن المصدرية وصلتها نحو :
جئت كى أكرم زيداً إذا قدرت أن بعدها ، فأن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ،
ويدل على أن أن تضمير بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله :

[٥٣٤] فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَائِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخَدَعَا

والأولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو :
﴿ لكىلا تأسوا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومعدوفته
مفتوحة الآخر ومكسورته . ومنه قوله :

[٥٣٥] لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنَّ أَمَّكُمْ شَرِيْمٌ

وقوله :

[٥٣٦] لَعَلَّ أُنَى الْمَغْوَارِ مِثْلَكَ قَرِيبٌ

وصلته مجرور محلاً بالحرف لأنه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور
بها إنما يظهر إذا قرئ مجرور بالجر فإن قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا
مجرور إن لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل . (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع
من يستحق النفع . (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما . (قوله فقالت أكل
الناس إلخ) كل مفعول أول لمانحاً ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وإن
عكس البعض وعطف تخدع تفسرى والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم . (قوله والأولى)
أى فى الموضع الثالث . (قوله ثابتة الأول إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز
الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح .
(قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،

[شواهد حرف الجر]

[٥٣٤] قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصح مما قاله الرمخشى أنه لحسان . وهو من الطويل . الهمزة للاستفهام وكل
الناس منصوب بمانحاً من المنح وهو العطاء ، وهو خبر أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له . والشاهد فى كىما أن
حيث ظهرت فيه أن للضرورة . وألف تخدعا للإطلاق .

[٥٣٥] هو من الوافر . الشاهد فى لعل فإنه حرف جر ههنا . ولهذا جر لفظة الله وهى لغة عقيل . وعليها فى محل
النصب على المفعولية . وشريم بفتح الشين المعجمة هى المرأة المفوضة ، وكللك الشروم .

[٥٣٦] قاله كعب بن سعد الغنوى . وصدره : * فَقُلْتُ ادْغُ أُخْرَى وَأَرْفَعْ أَلْصَوْتَ دَغْوَةً *
وهو من الطويل . الشاهد فى لعل حيث جر أى المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل . ويروى
أبا المغوار على أصله اسم لعل . وقريب خبره .

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية . سمع من كلامهم أخرجها متى كنه أى من كنه . وقوله :

[٥٣٧] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجَ . حَضَرَ لَهُنَّ نَيْجُ

وأما الأربعة عشرة الباقية فسيأتى الكلام عليها .

(تنبيهان) : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : من عندك . الثانى : عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه

وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أى مفضضة بدل من شيء .

(قوله وهو بمعنى من الابتدائية) قال فى الجمع : وتأتى اسماً بمعنى وسط . حكى وضعها متى كنه : أى وسطه .

(قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعدها بالباء أو هى بمعنى من وقوله : هن نيج أى صوت حال من النون فى شربن وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطره . قال فى التصريح : يقال إن السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اهـ .

(قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها .

(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية .

(قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى إذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله إذا جعلت أى كلتاها .

[٥٣٧] قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل . الضمير فى شربن يرجع إلى السحب وضمن معنى روين فلذلك وصلت بالباء . وقيل شاذ وترفعت أى توسعت . والشاهد فى متى لجج فإنها حرف جر ههنا بمعنى من ، وهى لغة هذيل . ولجج جمع لجة وهى معظم الماء . ونتيج مبتدأ . ولهن خبره : من تأجت الريح تأج نتيجاً تحركت ولها نتيج ، أى مر سريع مع صوت .

وهمة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم . قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو : م الله . وجعله في التسهيل بقية أيمن قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان . وقرئ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [ص : ٣] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم . وذهب

(قوله في التعويض) أى صورة تعويضها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال : ما الله بقطع همزة ووصلها مدّاً وقصرًا فاللغات أربع والله بالمد مع الوصل والله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء . كذا في الجمع . قال الدماميني : وأضعف اللغات الأربع في ما الله حذف ألفها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي . (قوله بالعوض) أى بل بالعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم . (قوله خلافاً للأخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياسها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمر قياسي مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلافها التنبيه وهمزة فافهم . (قوله إلى أن أيمن) بفتح همزة وضم الميم هذا هو الأفصح ، وبالكسر فالضم ، وبالكسر فالفتح ، وبفتحتين . ويقال ايم بكسر فضم ، وأيم بفتح فضم ، وإيم بكسرتين ، وإيم بفتح الهاء المبدلة من همزة فضم . قال أبو حيان : وهى أغرب لغاتها . وإم بكسرتين ، وأم بفتحتين ، وأم بفتح فضم ، وأم بفتح فكسر ، وأم بكسر فضم ، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ، وم مثلثا ، فهذه عشرون لغة . كذا في الجمع . (قوله وشذا في ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة . (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبنى على إحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فأنظره . وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفاً . (قوله وليست بدلاً من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلاً لوجب فتحها كما في التاء . قاله الدماميني . وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفتهما للتخفيف . (قوله ولا أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافاً إلى الياء نحو : من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرهما مع سكون النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص برى وأما رواية الأخفش من الله فشاذة بخلاف م . وأما من التى هى لغة في أيمن فمثلثة الحرفين كما مر . قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث أيمن . (قوله والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق .

سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

[٥٣٨] أَطْطِيعُ قَيْنَا مَنْ أَرَأَى دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ

وقوله :

[٥٣٩] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَتَّةِ الْثِيْقِ مَنَهْوَى

(قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشيء كرب ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المعنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصل لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الأخفش أنها في موضع رفع أى فقط . (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وإن كان غالب نياية الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك وعسانى على قول تقدم في أفعال المقاربة . وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجب من ضربك زيداً . وأعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً لأنها لا تجر الظاهر . نبه عليه الدمامينى . (قوله حسن) قال العيني : أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى عيسى بسكون الموحدة اسم قبيلة . ويروى جبن . (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرابط محذوف أى طحت فيه . وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك . وقوله : كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وقاعله منهوى أى ساقط .

[٥٣٨] قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل . والهمزة للاستفهام وتطمع بالضم من الإطماع . وفينا في محل نصب على المفعولية . ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة . والشاهد في لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكر مجىء نحو في الفصيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع . فلولاك ولولاه ولولاي قليل . وأنكره المبرد أصلاً وقال : لا يوجد في كلام من يحتج به . والأحساب جمع حسب : الرجل وهو ما يعد من المآثر . وقيل الفعل الحسن . وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما . [٥٣٩] قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل . وكم خبرية بمعنى كثير . وموطن بميزه والشاهد في لولاي فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفاً وطحت بفتح التاء جوابه أى هلك من طاح بطوح ويطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة . وهوى سقط من باب ضرب يضرب . والأجرام جمع جرم الشيء وهو جثته ، والباء فيه في محل نصب . والقنة بضم القاف وتشديد النون مثل القلة أو هى : أعلى الجبل . والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره قاف : أرفع موضع في الجبل . ومنهوى بضم الميم الهاوى وهو فاعل هوى .

انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و(مذ وحتى * وَالْكَافِ وَالْوَاوُ وَزُبُّ وَآلَتَا) وكى
ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على
ما سيأتى بيانه (وَالْأَخْصَصُ بِمُذٍّ وَمُنْذٌ وَقَتًا) وأما قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره
منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه .

(تنبيهه) : ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهماً ، ماضياً
أو حاضراً لا مستقبلاً ؛ تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ،
ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ ا هـ (و) اخصص (بُرْبُ * مُنْكَرًا) نحو : رب رجل ولا يجوز

والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة . والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا
النيق بكسر النون وبالقف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله بالظاهر اخصص)
الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات
بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون
بعضها عوضاً عن باء القسم لا أصلاً فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير
إلى اجتماع كافين فى نحو : كك وطردنا المنع . (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتاً) قال ابن عصفور :
ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً فتقول منذ كم ومذ متى ومذ
أى وقت ، ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفاً . فإن قلت : سينص على دخولهما على الأفعال
فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت . أجيب بأنهما حيثئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام . فيما
إذا كانا جارين ا هـ يس . على أن منهم من يرى أنهما حيثئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة
وعليه لا إشكال . (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمة أما على رواية الكسر فمنذ
اسم لدخولها على الجملة . (قوله ويشترط فى مجرورهما) وكذا فى مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو
أن يكون منصرفاً فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً
منقياً نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولاً نحو : سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتله منذ
يوم الخميس . قاله يس . (قوله واخصص برب منكرًا) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما رووا
إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزحشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب
التنكير وقال جماعة كالفارسى : معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره
نحو : رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرًا إذ التقدير وأخ له وإنما لم يجر رب أخى الرجل لأنه يقتضيه
فى التابع ما لا يقتضيه فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلاً فلا يجوز . قال فى التسهيل : ولا يلزم
وصفه أى المنكر المجرور بها خلافاً للمبرد ومن وافقه .

رب الرجل (وَالْتَأَىٰ لِلَّهِ رَبًّا) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم نحو : ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وترب الكعبة ، وترى لأفعلن ، وندر تا الرحمن وتحياتك (وَمَا رَوَّوْا مِنْ لَحْوٍ رَبُّهُ فَتَى) وقوله :

* وَرَبُّهُ عَطْبًا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطْبَةٍ [٥٤٠]

(نَزَّرَ) أى قليل .

(تنبيهه) : يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : ربه رجلاً وربه امرأة . قال الشاعر :

[٥٤١] رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (كَذَّ كَهَا وَنَحْوُهُ أَلَى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله :

(قوله والتأى لله ورب) يوهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة . (قوله ربه فتى) قال الجامى : هذا الضمير عائد على مبهم فى الذهن يعنى قبل ذكره مؤخراً تمييزاً فلا ينافى عدم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر . (قوله وربه عطبا) أى مشرفاً على العطب أى الهلاك . قاله العيني . ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع بمبالغة . (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً فى الاستعمال . (قوله الإفراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو : ربه امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع . (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس ، ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلاً فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم إشعار شئ به فى رب فتبه .

[٥٤٠] صدره : * وَاهٍ رَأَيْتُ وَشَيْكَا صَدَعَ أَعْظَمِهِ *

هو من البسيط أى رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط . ورأيت أصلحت . ومادته راء وهزة وباء موحدة . وقد صحفه كثير منهم فظله من الرؤية البصرية . وصدع أعظمه كلام إضافى مفعوله . وشيكا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشيكا أى سريعا والشاهد فى وربه عطبا حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر . وعطبا تمييز بحسب الضمير . ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ . وأنقذت فعل وفاعل أى خلصت والمفعول محذوف أى أنقذته . والعطب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء . والثانى مصدر بفتح التين أى ربه من عطب أى مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أى من هلاكه . فافهم . [٥٤١] هو من الخفيف . الشاهد فى ربه فتية حيث جاء الضمير فيه مفردا والمميز جمعا . فإن فتية جمع فتى والمشهور أن الضمير يفرّد دائما والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرأفتيشى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه . وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالياء الموحدة أى دائما صفة لمصدر محذوف أى إیرانا دائبا . فافهم .

[٥٤٢] * وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

وقوله :

[٥٤٣] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كِه وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيهه) : قوله : ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله : كه ولا كهن . الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا . وقد شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :

(قوله دَائِبًا) أى إرثا دَائِبًا أى دائما . (قوله وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا) صدره :

* خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَتَبَا *

وضمير خلى الحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكتبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى إما شمالا وكتبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كهأ أى كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على عمل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور . (قوله وَلَا تَرَى بَعْلًا) أى زوجا ولا حلالا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الأتن إلا حاظلا استثناء من بعلا والحافظ المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا المرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم . (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدًّا وضرورة ويجاب بأن التشبيه فى أصل القلة . (قوله مطلقًا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة . (قوله وقد شد إلخ) غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى

[٥٤٢] صدره : * خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَتَبَا *

قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى . والضمير فى خلى يرجع إليه . والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مشاة من فوق اسم موضع بعينه . ويروى نحى الذنابات . وشمالا مفعول ثان وكتبا صفته بفتح الكاف والتاء المثلثة والباء الموحدة أى قريبا . والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه فى عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهى شماله بالقرب من الموضع الذى عدا فيه . (قوله وَأُمُّ أَوْ عَالٍ) مبتدأ وخبره قوله كهأ أى كالذنابات . وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . وأم أو عال اسم هضبة بعينها وهى فى الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى . (قوله أو أقربا) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . ويجوز نصب أم أو عال عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أو عال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفا على عمل المجرور . فافهم .

[٥٤٣] قاله رؤبة من قصيدة مرجزة . الفاء للعطف . والبعل الزوج . والحلائل جمع حليلة الرجل وهى امرأته . والشاهد فى كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أى كالحمار الوحشى ولا كالأتن . والحافظ بالحاء المهملة والطاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالعاضل إلا أنه بالضاد ، وهو استثناء من بعلا .

[٥٤٤] وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تُكُنْ كِي

وكقول الحسن : أنا كك وأنت كى . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأنت ، وما أنت كأنا ، وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا كايك وما أنت كايى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المردى : وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله :

[٥٤٥] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أَنْسَ قَتَى حَتَّكَ يَا ابْنَ أَبِي زَيْدٍ
وقوله :

بإيهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا .

(قوله وإذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه . (قوله وأما دخولها) مقابل لمحدوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ . (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الأقلية من حيث القياس وحيث لا يرد عليه نظر المردى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميراً وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه فى غاية النفاسة . (قوله قال المردى وفيه نظر إلخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساوياً . (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى إياك . وقال ابن هشام الخضرأوى : لا تعطف إلا الظاهر كالجارة هـ فارضى . (قوله فلا والله إلخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العبنى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيداً لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحماً بين الناقى والمنفى إلا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلقى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتناك أى إليك أى إلى لقيك والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى . هذا ما ظهر لى .

[٥٤٤] هو من الخفيف . وتماه : * جِينْ تَدْعُو الْكَمَاثَ فِيهَا نَزَالِ *

التقدير وإذا شمرت الحرب أى نهضت وقامت على ساقها ولم يكن جواب الشرط . والشاهد فى كى حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى ضرورة . والكماة بالضم جمع كى وهو الشجاع المتكى فى سلاحه .

[٥٤٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . ولا لتأكيد القسم . ولا يلقى جوابه : أى لا يجد . وفتى مفعول . والشاهد فى حتناك حيث جر حتى الضمير . والأصل أن تجر المظهر وهو شاذ ويروى يا ابن أبى زيد .

[٥٤٦] أَثَّ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَثَّهَا لَا تُخَيِّبُ
وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بَعْضُ وَيَيْنُ وَابْتَدَىءُ فِي الْأَمْكِنَةِ *
بِئِنَّ) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى . الأول : التبويض

(قوله في ذكر معاني إلخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمغنى وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف . قال في المغنى : وهذا المذهب أقل تعمقاً . (قوله بمن) قال في الهمع : الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها . قال ابن مالك : قليل وابن عصفور : ضرورة وأبو حيان : كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجوز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالحالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام . قال أبو حيان : وليس له وجه من القياس اهـ باختصار . (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادلها الذى هو علامة الحقيقة . (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلاً . (قوله التبويض) إن أريد به التبويض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وإن أريد به مطلق التبويض كان في العبارة مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبويض بل التبويض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف . قال في المطول والمختصر : قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام اهـ . وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه : كالاتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص . وكتب على قوله بنوع استلزام

نحو: ﴿حتى تنفقوا مما تحبون﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بغض ولهذا قرئ بعض ما تحبون. الثاني: بيان الجنس نحو: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ [الإسراء: ١]، (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الغاية في (الأزمينة) أيضا خلافاً لأكثر البصريين نحو: ﴿لمسجد أسس على من أول يوم﴾ [التوبة: ١٠٨]،

ما نصه: لأن الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتساع فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئ هو الموضوع له أو لا، ذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالاً، فمن مثلاً موضوعة لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها. وذهب إلى الثاني الأوائل^(١) فقالوا هي كليات وضعا جزئيات استعمالاً. قال عبد الحكيم في حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اهـ يعني التفتازاني. وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع أنهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعاني الكلية فلا. اهـ باختصار. وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية. (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلايتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: ﴿من أساور من ذهب﴾ [الكهف: ٣١] أى هى ذهب ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقي الذى هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله ألتجىء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء. نقله الشمنى عن الرضى. (قوله في الأمكنة) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو: ﴿إنه من سليمان﴾ [النمل: ٣٠]. (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) إن أريد

(١) الأوائل إلخ. اعلم أن الواضع رأى وضعها للكل، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئى الذى هو آلة، ولا كذلك الأسماء. تأمل.

وقوله :

[٥٤٧] تُخَيَّرَنَ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْنَنَ كُلُّ التَّجَارِبِ

الرابع : التخصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَزَّ * نَكْرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لَبَّاغٌ مِنْ مَقَرٍّ) أو فاعلاً نحو : لا يقيم من أحد ، أو مفعولاً به نحو : ﴿هل ترى من فطور﴾ [الملك : ٣]

بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال : ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ومن بيننا وبينك حجاب﴾ [فصلت : ٥] .
(قوله تخيرون) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف ، ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة ، وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجّه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيباً وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه . ويقال إنه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس . والتجارب كمساجد جمع تجربه . كذا في المصباح . (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أى أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعاً لأبى البقاء بقوله تعالى : ﴿ما قرطنا في الكتاب من شيء﴾ [الأنعام : ٣٨] ، أى من تفریط فلا تزداد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور وقبل تزداد قبل الحال كقراءة من قرأ : ﴿ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾ [الفرقان : ١٨] ، ببناء تتخذ للمفعول وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تتصرف زائدة كما مر في محله . (قوله أن يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزداد في الإثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو : ﴿كم تركوا من جنات﴾ [الدخان : ٢٥] ، كما نقله الفتازانى عن القوم . (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمة على الأوجه فلا تزداد مع غيرها لعدم السماع ولأن غيرها لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط والهمة له ولطلب التصور . (قوله إلا مبتدأ) أى ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعول ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى . (قوله أو مفعولاً به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعول ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً إلى أولهما إذ المظنون في ظننت زيداً قائماً قيام زيد . قاله الدمامينى .

[٥٤٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل ، يصف بهذا البيت السيوف ، والضمير في تخيرون يرجع إليها . والشاهد في من أزمان فإن من ههنا جاء لابتداء الغاية في الزمان ، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان ، وهو حجة على من ينكر ذلك . ويوم حليلة من أشهر أيام العرب ، وهو اليوم الذى سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج العسافى وهو يفتح الحاء المهملة وكسر اللام . إلى اليوم أى إلى يومنا هذا . وكل التجارب منصوب بطريق النيابة عن المصدر .

والتي لتنصيب العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قد كان من مطر . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ [الأحقاف : ٣١] . الخامس : أن تكون بمعنى بدل نحو : ﴿ أرضيهم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ [التوبة : ٣٨] ، وقوله :

[٥٤٨] أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

(قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي) أي لأنها قبل دخول من تحتل نفي الوحدة بمرجوحية ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منحصص على الثاني فيمتنع أن يقال ما جاءني من رجل بل رجلان . فإن قلت : إذا أفادت التنصيب فكيف تكون زائدة ؟ قلت : المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مغلًا بالمقصود قاله المصرح . (قوله مع نكرة تختص به) أي بالنفي أو شبهه وإنما كانت لتأكيد لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصًا فزيادة من تأكيد لذلك .

(قوله وذهب الكوفيون) أي بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معًا واختاره في التسهيل كذا في الجمع .

(قوله وجعلوها زائدة إلخ) أجيب بأن من تبعية أو بيانية لمخزوف أي قد كان شيء من مطر . واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلًا . وأجيب أيضًا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر . فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان . كذا في الدماميني .

(قوله وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ) أجيب بأن من للتبعية ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعًا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام . وفي الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية .

(قوله أخذوا إلخ) أي عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه .

السادس : الظرفية نحو : ﴿ ماذا خلَقُوا من الأرض ﴾ [الأحقاف : ٤] ، ﴿ إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [الجمعة : ٩] . السابع : التعليل نحو : ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾ [نوح : ٢٥] ، وقوله :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ [٥٤٩]

الثامن : موافقة عن نحو : ﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة عن هذا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . التاسع : موافقة الباء نحو : ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾ [الشورى : ٤٥] . العاشر : موافقة على نحو : ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، (لأنَّهَا حَتَّى وَلَآءَ وَإِلَى) أى تكون هذه الثلاثة لانتفاء الغاية في الزمان والمكان ، وإلى أمكن في ذلك من حتى لأنك

والفصيل ولد الناقه إذا فصل عنها . والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة ، والأفيل صغير الإبل لأفوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أفيلًا . (قوله ماذا خلَقُوا من الأرض إلخ) كونها للظرفية ، أو بمعنى عن . أو على مذهب الكوفيين ، وللبصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي : ﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة عن هذا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد . قال الدماميني قال ابن هشام : وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما في : ﴿ فويل للذين كفروا من النار ﴾ [ص : ٢٧] ، لكن التعلق في آية : ﴿ يا ويلنا ﴾ [الأنبياء : ١٤] ، معنوى لا صناعى للفصل ا هـ ملخصًا . وكذا ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾ [الشورى : ٤٥] ، وفي ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، على تضمين نصر بمعنى نجى كما قيل بكل ذلك . وقال الدماميني والشمى : إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكرلان إلى إرادة المستعمل . (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهى المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه في الجمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو : ﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، ﴿ حتى يميز الحبيث من الطيب ﴾ [آل عمران : ١٧٩] . (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة . دماميني . (قوله وإلى أمكن في ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمر وأى هو غايته وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به

[٥٤٩] تمامه : * لَمَّا يَكَلُمُ إِلَّا جِئَ يَتَسَمِعُ *

ذكر مستوى في شواهد النائب عن الفاعل والشاهد فيه ههنا في « من مهابة » حيث جاء من للتعليل .

تقول : سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ونحو : ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ [القدر : ٥] ، واستعمال اللام للانتفاء قليل نحو : ﴿ كل يجري لأجل مسمى ﴾ [الرعد : ٢] ، وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب إعراب الفعل . وأما إلى فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثاني : المصاحبة نحو : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ [النساء : ٢] . الثالث : التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ [يوسف : ٣٣] . الرابع : موافقة اللام نحو : ﴿ والأمر إليك ﴾ [النمل : ٣٣] ، وقيل لانتفاء الغاية أي منته إليك . الخامس : موافقة في نحو : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ [النساء : ٨٧] ، [الأنعام : ١٢] ،

التفضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية . ذكره في المغني ولا يتنافى أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو : سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتفاء دائما ومحل ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللإستثناء كما سيأتي . قاله الدماميني . (قوله لأن مجرور حتى إلخ) خالفه في التسهيل فقال : لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق آخر جزء خلافا لزعيم ذلك . (قوله أن يكون آخر إلخ) أي وأن يكون ظاهرا لا ضميرا إلا ما شذ كما سيأتي . قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما في إلى وعلى ولدى وهي فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . (قوله نحو أكلت السمكة إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله ونحو سلام هي إلخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي . (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في الزمان والمكان في الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما . (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتفاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم . دماميني . (قوله نحو ولا تأكلوا إلخ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكوما به على شيء أو محكوما عليه بشيء أو متعلقا بشيء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغني والشمسي . (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشمسي وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مما في معناهما كالمشتق منهما نحو : ودّ وكره ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حبا أو بغضا فتدبر . ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسيأتي .

وقوله :

[٥٥٠] فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنْبَسِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ

السادس : موافقة من كقوله : -

[٥٥١] تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ قَوْفَهَا أَيْسَقِي فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عند كقوله :

[٥٥٢] أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَرُ إِلَيَّ مِنَ الرَّجْحِي السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْتَدَ من الناس تهوى إليهم﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو. وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل.

(قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية . (قوله نحو ليجمعنكم إلخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم .

(قوله وقوله) مآى النابغة الذبياني يخاطب النعمان ابن المنذر .

(قوله مَطْلِي) أى جمل مطلق به القار أى الرفت فيه قلب نكته الإشارة إلى كورة القار التي تزيد في النفرة عنه فافهم . واعترض جعل إلى بمعنى في بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أى مضافا إلى الناس وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذي عد هذه المعاني عليه كما علم مما مر .

(قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السامة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت . وكل من إلى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان .

[٥٥٠] البيت من الطويل .

[٥٥١] البيت من الطويل .

[٥٥٢] البيت من الكامل .

(تنبيه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . ونحو قوله :
 [٥٥٣] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
 أو على عدم دخوله نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمَّوْا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، ونحو قوله :

(قوله وذكره إلخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر . والسلسل السهل الدخول في الخلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب إلى لوجود ضابطها . تأمل ثم رأيت الدمايني صرح به فله الحمد .
 (قوله نحو قرأت القرآن إلخ) قال سم : كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء .

(قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة إنا هجوناه ولعلها اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلهم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيرا وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم ، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله ، فألقاه في النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله . وقوله حتى نعله بالجاء لأن الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاه بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعاً . وأجيب بتأويلهما بالثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يتقله حتى نعله . ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى .

(قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتداً .

[٥٥٤] سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ غُرَيْثَ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا أَلْخَيْرُ مَحْدُودًا
عمل بها، وإلا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب
فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول
ما بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة.
والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو. انتهى. (وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى تأتى من والباء بمعنى
بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسياق الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى
(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَفِي * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَغْلِيلٍ قَفَى. وَزَيْدٌ) أى تأتى اللام الجارة لمعان
جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية وقد مر . الثانى : الملك نحو المال لزيد .
الثالث : شبه الملك نحو : الجبل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غاير بينهما
في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو : الحمد لله ، و﴿ ويل
للمطففين ﴾ [المطففين : ١] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ،

(قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير
عنه . وقوله محدودا بجاء ودالين مهملات أى ممنوعا ، أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا .
قوله الدمايينى ولا أعلم الرواية . (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو
راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما
بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو : سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو : سرت بالنهار
حتى الليل والمقابل في الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى
على الصحيح خلافا للقرافي هذا ما تفيدته عبارة الفارضى وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب
أنها كإلى . (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك . (قوله نحو الجبل للدابة) الجبل بالضم
والفتح ما تلبسه الدابة لتنصان به . قاموس . (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك
هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص . أقول : أو بين ذاتين ومصاحب
مدخولها لا يملك نحو : أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الجمع للام الاختصاص بنحو :
﴿ إن له أبا ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [النساء : ١١] فتدبر . (قوله وويل
للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على هذا اسم
ذات . (قوله وقد يعبر عن الثلاث إلخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا
يملك نحو : الجبل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو : لزيد ابن كما مر .

ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مریم: ٥] لكنه قال في شرح التسهيل: إن هذه اللام لشبه التمليك قال في المغنى والأولى عندي أن يمثل للتعدي بما أضرب زيذا لعمرو وما أحبه ليكر. الخامس: التعليل نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقوله:

﴿وَأَتَى لَتَعْرُونِي لِلذِّكْرَاكِ هِرَّةً﴾ *

السادس: الزائد وهي إما مجرد التوكيد كقوله:

[٥٥٦] وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ
وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ

(قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر. (قوله الرابع التعدي) أى المجردة فلا ينافى أنها في بقية المواضع للتعدي لكن مع إفادة شيء آخر. قاله الحفيد. (قوله بما أضرب زيذا لعمرو إلخ) أى لأن ضرب وحب مثلاً متعديان في الأصل وبينائهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين فصاراً قاصرين ثم عدنيا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو. وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلتا فليست اللام للتعدي وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى. كذا في التصريح. واعلم أنه سيأتى في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون التعدي المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل. (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً ولاحقاً السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كأن الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً إذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم. (قوله إما مجرد التوكيد) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايقين نحو: لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت الزيادة لتقوية العامل. (قوله وملكت) بقاء الخطاب. قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان. (قوله وإما لتقوية إلخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء. أفاده في التصريح.

[٥٥٦] قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان. ويثرب مدينة النبي ﷺ وأجار معناه عدى مسلماً ومعاهداً أى ذمياً. والشاهد في لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد.

(١) ذكر مستوفى في شواهد المفعول له.

يرهبون ﴿ [الأعراف : ١٥٤] ، ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [يوسف : ٤٣] ،
ونحو : ﴿ مصداقاً لما معهم ﴾ [البقرة : ٩١] ، ﴿ فعال لما يريد ﴾ [هود : ١٠٧] ،
هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : التملك نحو : وهبت لزيد ديناراً . الثامن :
شبه التملك نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ [النحل : ٧٢] . التاسع :
النسب نحو : لزيد أب ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معاً كقوله :

* اللَّهُ يَتَّقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ *

(مفائدة) : قال في المغنى : قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين لأنها
إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد وإن زيدت في إحداهما لزم الترجيح من
غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم
ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ بإضافة كل إنه من هذا وإن
المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول
الثاني . والضمير في موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل
الضمير للجهة لثلاث يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله : * هذا سراققة
للقرآن يدرسه * أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ بإيضاح وبعض تصرف . وأجاب الدماميني
عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين
عنه وأجاز التفتازاني في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم
تعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول
موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها . نقله الشمني . (قوله نحو وهبت لزيد ديناراً) فيه
أن التملك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا ديناراً كان
الكلام صحيحاً دالاً على التملك ولو مثل بجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن . (قوله شبه التملك إلخ) قد
يقال المفيد لشبه التملك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التملك على التمثيل
له بجعلت لزيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التملك والنسب
والتملك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل . (قوله نحو لزيد أب) جعل في الجمع من أمثلة لام
الاختصاص ﴿ إن له أباً ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ فإن كان له أخوة ﴾ [النساء : ١١] . (قوله
القسم والتعجب معا) قولهم في باب التعجب أن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة
على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة
ما للكل إلى الجزء . اهـ دنوشرى .

ونحو : لله لا يؤخر الأجل . وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم . وقوله :

[٥٥٧] فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ أَلْفَتِلْ شَدَّتْ يَبْذُلْ

وفى غيره كقولهم : لله دره فارسا . والله أنت . وقوله :

[٥٥٨] شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدُّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثانى عشر : الصيرورة نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾

(قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبكرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتماه :

* بمشخر به الظيان والآس *

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى . والظيان بالطاء المشالة والنتحية المشددة ياسمين البر . والآس شجر معروف . كذا فى الشمنى والدامينى . وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببكرة وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيد قول المصنف فى جمع التكسير وفعله فعل . والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال : والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب ا هـ فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه . والمعنى أنه هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لا بد أن يفنى . (قوله يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلأ فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو : يا لزيد لعمرى معنى ألتجىء على خلاف سياتى وبكسرها على أنهما مستغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سياتى . (قوله فيا لك) الأظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغاث اسم مفعول من أغرت الجبل فتلته فأضافته إلى الفتل للمبالغة وقوله : شَدَّتْ أى ربطت والباء فى يَبْذُلْ بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروى والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم غيتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير . هذا ما ظهر لى . (قوله وثروة) أى غنى . (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثاها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاتلهم بترتب الحبة والتبنى واستعيرت له اللام .

[٥٥٧] البيت من الطويل .

[٥٥٨] البيت من الطويل .

[القصص : ٨] وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثلاً للام التعدية . الرابع عشر : التبيين على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو : ﴿ وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩] ، وقوله :

★ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِلْقَمَرِ ★

والجازى نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء : ٧] ، واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء : ٧٨] . السابع عشر : موافقة عند نحو : كتبت له خمس خلون ، وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقُسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، ﴿ لَا يَجْلِيهَا لَوْقَتَهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من كقوله :

(قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه : ﴿ وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ ﴾ [القصص : ٥١] ، دماينى . (قوله التبيين على ما سبق فى إلى) اعلم أن ما بعد إلى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فإذا قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يومهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو : تبا لزيد واللام فى نحو : سقيا لعمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمخدوف أى إرادتى لزيد أو متعلق بمخدوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والأولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل . ثم رأيت الدماينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه فى نحو : سقيا لك أن جعل سقيا نائب عن إسق إذا لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فإن جعل نائباً عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضاً ما قلنا فتدبر . (قوله ويخرون للأذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوى للسجود . (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقاً الأظهر الثانى وعبارة المغنى ، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « اشترطى لهم الولاء » . وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اهـ . (قوله نحو كتبت له خمس خلون) الأظهر ما نقله الدماينى عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها فى قولك كتبت له ليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبت له لفرقة كذا بمعنى فى . (قوله قراءة الجحدري) فى القاموس : الجحدري القصير ثم قال : وجحدري كجعفر رجل .

[٥٥٩] لَنَا الْفَضْلُ فِي أَلْدُنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتسم عشرين موافقة عن نحو : ﴿ قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلُونَا ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، وقوله :

[٥٦٠] كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادى والعشرون : موافقة مع كقوله :

(قوله لا يجليها لوقتها إلا هو) أى فى وقتها إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء فى نفسه . أجب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى ما فيها . (قوله موافقة من) أى البيانىة على خلاف يأتى فى أفعل التفضيل .

(قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار . (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، ولولا ذلك لقل ما سبقتونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور : أحدها : أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة . الثانى : أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا : أى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأحقاف : ١١] ، عن طائفة أخرى أسلمت : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] . الثالث : أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال المحكاية فإن زيدا غائب حال المحكاية وكذا إذا خاطبت شخصا بأنت بخيل وأردت المحكاية فلك أن تقول قلت لعمرى أنت بخيل وقلت لعمرى هو بخيل . قاله الرضى .

(قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فبهما . (قوله لديميم) بالبدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلقا بالدمام ككتاب وهو ما يطفى به الوجه لتحسينه .

(فائدة) : كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

[٥٥٩] البيت من الطويل .

[٥٦٠] البيت من الكامل .

[٥٦١] فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ أَجْتِمَاعِ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

(وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبَيْنِ بِنَا * وَلى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا . بِأَلْبَا اسْتَعْنِ وَعَدُّ عَوْضِ الصَّبَقِ * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِيقُ) أى تأتى كل واحدة من الباء وفى المعان . أما فى فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقة ومجازاً نحو : زيد فى المسجد ، ونحو : ﴿وَلَكُمْ فِى الْقَصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة : ١٨٩] . الثانى : السببية نحو : ﴿لِمَسْكَمٍ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾

وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرهما خزاعة مع الضمير . وكسر الباء مطلقاً هو المشهور . قال أبو حيان : وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر . كذا فى الهمع . (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر . (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل . (قوله ومثل مع إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه . (قوله حقيقة) أى بأن يكون للظرف احتواء والمظروف تحيز فإن فقدنا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو : زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو : زيد فى يوم كذا أفاده يس . وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر . فإن قلت : الظرفية فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِى جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر : ٤٥] ، الذاريات : ١٥ ، حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازاً فما وجهه عند مانع ذلك . أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبها وهى مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى إلا أن فيهما قلباً لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب فى واحد منهما من الدماميني والشميني .

[الأنفال : ٦٨] ، وفي الحديث : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها » وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة نحو : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [الأعراف : ٣٨] . الرابع : الاستعلاء نحو : ﴿ لِأَصْلَبِكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] ، وقوله :
 * بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ *

الخامس : المقايسة نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة : ٣٨] . السادس : موافقة إلى نحو : ﴿ فَرُدُّوهُمُ إِلَى أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٩] . السابع : موافقة من كقوله :

[٥٦٢] أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَاتِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
 [٥٦٣] وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أُحْدِثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

(قوله دخلت امرأة إلخ) المرأة من بنى إسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة .

(قوله لأصلبكم في جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة في المعنى على وهو استعلاء جزئى . هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيهه المصلوب فتكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي كل الوجهين تخيل وبهذا التحقيق يعرف ما في الحواشي من التساهل . (قوله في سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة .

(قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق كما في المعنى ويظهر لى صحة العكس أيضا .

(قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمعى على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول في الموصول .

(قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد ظلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا .

[٥٦٢] البيت من الطويل .

[٥٦٣] البيت من الطويل .

أى من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء كقوله :
 [٥٦٤] وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا قَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْآبَاهِرِ وَالْكَلا
 التاسع : التعويض وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك : ضربت فيمن
 رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :
 [٥٦٥] وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا الْخَوْثِقَةُ فَانْظُرْ بِمَنْ تَتَّقِي
 أى فانظر من تتق به . العاشر : التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك
 الفارسي فى مضرورة كقوله :
 [٥٦٦] أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْلَدَجَا
 وأجاز بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [هود : ٤١] .
 وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل نحو : ما يسرنى بها حمر
 النعم .

(قوله موافقة الباء) أى التى للإلصاق حقيقة أو مجازاً . شئنى .
 (قوله يوم الروع) بفتح الراء والفرع والفوارس جمع فارس على غير قياس . والآباهر جمع أبهر
 وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه . قال الجوهري : وهما أبهران يخرجان من القلب . والكلا جمع كلية
 أو كلوة بضمهما .
 (قوله قياساً إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية
 لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثماً ابتداءً مستفهما استفهما إنكارياً بقوله بمن تتق على أن زيادة
 الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره . وفى الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضاً فى الباء
 وعن وعلى وقاسها فى إلى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن
 رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع .
 (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك إبدال الهزمة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعذك .
 (قوله دجا) أى أظلم ، يخال بالبناء للمجهول . يرندجا بفتح الياء والراء وسكون التون أى جلدا
 أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الأرندج ويكسر أوله جلد أسود ، ثم قال : واليرندج السواد
 يسود به الخف أو هو الزواج اهـ . ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه .

[٥٦٥] البيت من البسيط .

[٥٦٦] الرجز لمويد بن أبي كاهل البشكري .

وقوله :

[٥٦٧] فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا زَكَّيْنَا شَتُّوا لِإِغَارَةِ قُرْسَانَا وَزُكَّيْنَا
الثاني : الظرفية نحو : ﴿ ولقد نصركم الله ييدر ﴾ [آل عمران : ١٢٣] ،
﴿ نجيئناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] . الثالث : السببية نحو : ﴿ فكلاً أخذنا بذنبه ﴾
[العنكبوت : ٤٠] . الرابع : التعليل نحو : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
أحلت لهم ﴾ [النساء : ١٦٠] . الخامس : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم . السادس : التعدية

(قوله شتوا) أى فرقوا ، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الأعداء ، والإغارة
مفعول له ، والقرسان ركاب الخيل ، والركبان ركاب الإبل . (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية
ولهذا مثل بمثالين .

(قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو : لقيت يزيد أسداً أى بسبب لقاء زيد فهو
على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن ينتزع من ذى صفة
آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة . كذا فى الدمامينى والشمى .

(قوله الرابع التعليل) ينبغى إسقاطه كما فى المعنى وغيره لأن التعليلية والسببية شئ واحد كما
قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضاً .
وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الزمن وهى العلة الغائية
والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنياً وخارجاً لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل
وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء .

(قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو :
مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الوساطة بين الفاعل ومفعوله نحو : برت
القلم بالسكين . قاله سم .

(قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيد ما بعده . (قوله وهى المعاقبة للهزمة) التعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشاركة بين حروف الجر التى ليست
بزائدة ولا فى حكم الزائدة . شمنى ودمامينى .

(قوله فى تصيير الفاعل مفعولاً) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهزمة بلا واسطة .
(قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعدى كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر
خير أكثر ، وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية
وخير أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل .

(٤١٦) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له . والشاهد فى بهم فإن الباء فيه للبدل . والإغارة نصب على التعليل .

وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو : ذهب بزيد بمعنى أذهبته . ومنه : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] ، وقرئ : أذهب الله نورهم . السابع : التعويض نحو : بعث هذا بألف ، وتسمى باء المقابلة أيضاً . الثامن : الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو : أمسكت بزيد ، ونحو : مررت به . وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة نحو : ﴿ اهبط بسلام ﴾ [هود : ٤٨] ، أى معه . العاشر : التبعية نحو : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾

قال في المغني : ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر الحجر . قال الدماميني : ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ . (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق باقتضاء ذهب بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب بزيداً وما يردده قوله تعالى : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] ، وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجيء في قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ [الفجر : ٢٢] ، لأنه ظاهر البعد . نعم ممن فرق صاحب الكشف حيث قال : والفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهباً ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه . ثم قال : والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ . قال الشنمى : ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى إلخ من الجواب عن الآية بعملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً . (قوله التعويض إلخ) المناسب لقوله باء البذل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البذل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين . ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البذل اختيار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البذل أعم مطلقاً وهو ما استظهره في الجمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد إلخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يجسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت بزيد لأن معناه المنع من الانصراف بأى وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه . قاله في المغني ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو : الثوب حقيقى واستظهر أنه مجاز يجعل الإصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور على فتكون للاستعلاء المجازى كأن المارَّ بمجاورته المرور به استعلى عليه . (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الأماكن إلى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لأفعلن . (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو : فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه . قاله في المغني .

[الإنسان : ٦] ، وقوله :

[٥٦٨] شَرَبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتَ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهُنَّ نَيْيَجُ
الحادى عشر : المجاوزة كمن نحو : ﴿ فَاَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ،
بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٢٠] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله :

(قوله العاشر التبويض) اختلف في الباء من قوله تعالى : ﴿ وَاَمْسَحُوا بَرْعَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال : وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه : هى للإلصاق فيجب أيضا الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكلمة لا لبعضه . وقال بعض : من لم يوجب الاستيعاب كما مامنا الشافعى هى للتبويض نحو : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ، لما فى صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بनावيته وعلى عمامته ، وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو : كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم برعوسكم فلم يقع المسح بالمأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبويض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد .
دماينى ملخصا .

(قوله نحو عينا إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى . وقال الزمخشري : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعدل فجعلها للمصاحبة .

(قوله المجاوزة) قال بعضهم : يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ [الحديد : ١٢] ، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حيث لا يفيد أن المجرور هو المستول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى الغمام للاستعانة لأن الغمام كآلة ، وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] هـ .

[٥٦٨] والشاهد فى بماء البحر ، فإن الباء فيه بمعنى من للتبويض ، وإذا ضمن شرين معنى روين يكون على حالة . فافهم .

* ومثل مع ومن وعن بها انطق *

هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على نحو : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، بدليل ﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ [يوسف : ٦٤] . الثالث عشر : القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله . والدخول على الضمير نحو : بلا لأفعلن . الرابع عشر : موافقة إلى نحو : ﴿ وقد أحسن لي ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، أى إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد وهي الزائدة نحو : ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، بحسبك درهم ليس زيد بقاءم (عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَغْنٍ) أى تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازا نحو :

(قوله هذا ما ذكره في الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره إلخ . ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وإنما عد أولا ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة . (قوله ولذلك خصت إلخ) بقى خاصة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعطاف وهو ما جوابه إنشائي نحو : بالله هل قام زيد ، وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اهـ دمايني . ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا باقسم . (قوله نحو كفى بالله شهيدا إلخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ما ولا إلخ والزائد مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعال في التعجب على قول الجمهور كما سيأتى في بابه وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وإن كان مفعول كفى نحو : كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع . كذا في الجنى الدانى وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو : كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو :

* ومنعكها بشيء يستطيع *

فلا قياس معهما . والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة . دمايني ملخصا . (قوله أن تحيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسما لبعده تنبيه المصنف الآتى على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن .

﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾ [المؤمنون : ٢٢] ، ونحو : ﴿ فضلنا بعضهم على بعض ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، الثاني : الظرفية كفى نحو : ﴿ على حين غفلة ﴾ [القصص : ١٥] . الثالث : المجاوزة كمن كقوله :

[٥٦٩] * إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُوا قُشَيْرَ *

الرابع : التعليل كاللام نحو : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [الحج : ٣٧] ، وقوله :

* علام تقول الرمح يثقل عاتقى *

الخامس : المصاحبة كمع نحو : ﴿ وآتى المال على حبه ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿ وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ [الرعد : ٦] . السادس : موافقة من نحو : ﴿ إذا اكتملوا على الناس يستوفون ﴾ [المطففين : ٢] . السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾ [الأعراف : ١٠٥] وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

(قوله ويكون حقيقة ومجازاً) قال الفارضى : وأما نحو : توكلت على الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أى أضفت توكلت وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازاً اهـ . (قوله ونحو فضلنا إلخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو : ﴿ أو أجد على النار هدى ﴾ [طه : ١٠] ، أى هادياً وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو : ﴿ فضلنا ﴾ إلخ ونحو : ﴿ ولهم على ذنب ﴾ [الشعراء : ١٤] حقيقياً . (قوله كقوله إذا رضيت على) وقيل : ضمن رضى معنى عطف . (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله .

(قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « بنى الإسلام على خمس » أى منها ، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الإسلام فكيف يكون مبنياً عليها وأجيب بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف .

[٥٦٩] تمامه : * لَقَمَرُ اللَّهِ أُعْجَبْنِي رِضَاهَا *

قاله قحيف العامرى من الوافر . والشاهد فى على فإن على فيه معنى عن . ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف . وبنو قشير بضم الفاف قبيلة . وخبر لعمر الله محذوف أى يمينى . وأعجبى رضاها جواب إذا . والضمير فى رضاها يرجع إلى بنى قشير .

[٥٧٠] إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبْنِكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله :

[٥٧١] أَيْبَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاهُ تَرْوُقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب كقوله :

[٥٧٢] بِكُلِّ ثَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفِّ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(قوله يعتمل) أى يعمل بالأجرة وقيل إن مفعول يجد محذوف أى إن لم يجد شيئاً ثم استأنف مستفهما استفهما إنكارياً فقال على من يتكل .

(قوله أفنان العِضَاهُ) جمع فنن وهو الغصن ، والعِضَاهُ بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى وغيره جمع عضه كعنب ، أو عضه كعنبه ، أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها . كذا فى القاموس . وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وإيقاع الإعجاب على الأفنان على طريق المجاز وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى .

(قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا .

(قوله والإضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو إضراب إبطالى فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق .

[٥٧٠] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[٥٧١] البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور .

[٥٧٢] البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الطيرة .

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ
(بَعْنُ تَجَاوُزًا عَنْ مَن قَدْ فَطَنَ. وَقَدْ تَجَيَّ) عن (مَوْضِعٍ بَعْدَ وَ) موضع (عَلَى
* كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ) كما رأيت. وجملة معاني عن عشرة أيضًا اقتصر منها
الناظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهي الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواه ،
نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. الثاني: البعدية وهي المشار إليه بقوله: وقد تجيء
موضع بعد، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ
طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أى حالًا بعد حال. الثالث: الاستعلاء كعملى نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَخْصِلُ
عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله:

[٥٧٣] لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

(قوله وقد تجيء عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حيث ظرفا ولا أعلم أحدا قال إنها اسم إلا
إذا دخل عليها حرف الجر. مع. (قوله كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلا.
(قوله كما رأيت) أى فى قوله:

* إذا رَضِيبَ عَلَى بنو قشِير *

(قوله المجاوزة) هى بعد شئ مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو: رميت
السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو: رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذه
بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو: أخذت العلم عن عمرو كأنه
لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه
لما عرفك المستول بالمستول عنه جاوزه المستول عنه بسبب السؤال. وأنت خير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المستول
المستول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشئ لا جعل البعد للشئ عن المجرور
فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك. (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى الحال التى لا
تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف. (قوله
أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك. قال فى شرح الباب:
والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه.

[٥٧٣] قاله ذو الأصبع العدواني، واسمه الحرثان بن الحرث بن عمرث من قصيدة طويلة من البسيط أى لله در ابن عمك يقال هذا
فى المدح، وابن عمك مبتدأ والله خير. والشاهد فى عنى فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، وديانى خبره، وأصلحه ديانى حدثت نون
الوقاية للتخفيف: أى ولا أنت مالك أمرى فتحزوني أى فتسوسنى من خزاه يخرؤه إذا ساسه وقهره، خزوا، والخزى مصدر خزى
يخزى إذا ذل والمعنى فما أنت ديانى فما تحزوني وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التى تقع جواب النفى أن يكون خالصة من
معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصة تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا.

الرابع : التعليل نحو : ﴿ وما نحن بباركي آلهتنا عن قولك ﴾ [هود : ٥٣] ، ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾ [التوبة : ١١٤] . الخامس : الظرفية كقوله :

[٥٧٤] وآسن سرّاة آلحيّ حيثُ لقيتَهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنَّا

السادس : موافقة من نحو : ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾ [الأحقاف : ١٦] .
﴿ أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا ﴾ [الأحقاف : ١٦] .

السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ [النجم : ٣] ، والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو : رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البدل نحو : ﴿ واتقوا يوماً لا

(قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأتاب عنه المضاف إليه ، ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف : أفضلت أى زدت . ديانى أى مالكى . فتحزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو إما تخفيفاً من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعاً عطفاً على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فما أنت تحزونى .

(قوله نحو وما نحن إلخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة . (قوله وآسن سرّاة الحى) من آسأه بمد الهزمة أى واسأه أى أعطأ أشرافهم . والرباعية بالكسر نجوم الحماله أى أفساط ما يتحملة الإنسان من دية أو غيرها فعن بمعنى فى بدليل : ﴿ ولا تنيا فى ذكرى ﴾ [طه : ٤٢] ، قال فى المعنى : والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وولى فيه دخل فيه وفترأه أى والمراد فى البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية .

(قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده .
(قوله بنحو رميت عن القوس) أى إن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه .
(قوله فى إنكاره أن يقال ذلك إلخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر .

تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴿ [البقرة : ٤٨] . وفي الحديث : « صومي عن أمك » .
العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

[٥٧٥] أَتَجَزَّعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا جِمَامُهَا فَهَلَّا آتَى عَنْ يَمِينِ جَنَّتِكَ تَدْفَعُ

(شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ * يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِّ) أى تجىء الكاف لمعان
وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه وهو الأصل فيها نحو : زيد
كالأسد . الثاني : التعليل نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، أى
لهدايتكم . وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، لكنه قال في شرح الكافية :
ودلالاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾

(قوله أتجزع أن نفس) يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها
شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى إن هلكت نفس والحمام
الموت . وقوله فهلا إلخ الأصل فهلا تدفع عن التي بين جنيتك فحذف الجار قبل الموصول وزيد
بعده عوضاً عنه . قال الدماميني : ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفي تفسير
الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ يستلونك عن الأنفال ﴾ [الأنفال : ١] ف قيل عن علمها ،
وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار
أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض . (قوله أربعة) زاد في المغنى خامساً وهو
المبادرة ، قال : وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل ، وصل كما يدخل الوقت ، ذكره ابن
الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جداً هـ ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية
وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة . (قوله الثاني التعليل) جعل
قوم منه قوله تعالى : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ [القصص : ٨٢] ، أى أعجب لعدم فلاح
الكافرين . (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال
التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافى كثرته في نفسه . (قوله ليس كمثله شيء) أى بناء على رأى
عزاه في المغنى إلى الأكثرين قالوا إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل . قال التفتازاني
في حاشية العنبر لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهراً
على أن لزيد ابناً وإن كان يحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع إثبات مثله
تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى هـ .

[الشورى : ١١] ، أى ليس شيء مثله . وقوله :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى * [٥٧٦]

أى فيها المقى أى الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت قال : كخير أى على خير وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (وَأَسْتَعْمِلُ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل كما فى قوله :

* يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ * [٥٧٧]

ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وإنما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً. مثله فلا يصح نفى مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ، ونظيره مثلك لا يخلل فإنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه ، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلاً عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه . (قوله لواحق الأقارب) قاله رؤية يصف خيلاً أى ضوامر الأقارب جمع قرب بضمين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة إلى مرق البطن كما فى القاموس . والضمير فى فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة . والمقى الطول الفاحش مع رقة . (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل إن المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى . (قوله واستعمل اسماً) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسماً دائماً كما فى الجمع . (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شيء فصغر .

[٥٧٦] قاله رؤية يصف به خيلاً : أى هى لواحق الأقارب وهى الضوامر من الخيل . والأقارب جمع قرب بضم القاف والراء وفى آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مرق البطن . والمقى بفتح الميم وبالقافين الطول الفاحش فيه رقة . والشاهد فى زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقى .

[٥٧٧] قاله العجاج . وصدره : * بِيضٌ ثَلَاثٌ كَيْعَاجٍ جُمٌ *

والبيض جمع بيضاء . والعجاج جمع نعجة وهى البقرة . ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج . والجُم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها ، وبالفتح الكثير ، ويضحكن خبر عن بيض . والشاهد فى كالبرد فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل . والدليل عليه دخول عن عليها . والمنهم الذائب يعنى السوسة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة .

أى عن مثل البرد . وقوله :

[٥٧٨] بَكَا لِلْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعِ إِلَّا بِالْكَيْمِ الْمُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعمالا اسمين : الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا) في قوله :

[٥٧٩] وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي ثَارَةً وَأَمَانِي

وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتيال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ يضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع . (قوله بكًا للقوة) أى بفرس كالقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهى العقاب . والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار . وجلت من الجولان . والكمى الشجاع المتكلمى بسلاحه أى المتغطى به . والمقنع المغطى رأسه بالبيضة . قاله زكريا . (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . معنى (قوله استعمالا اسمين) وهما حينئذ مبيان لمشابهة الحرف في اللفظ . وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما مريان كذا في الهمع والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه . وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا ، تقول علا يعلو علوا وعلى يعلو علاء كبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلو أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حينئذ وأوية لكن يكفى في نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسمًا على أحد الوجهين . بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسمًا في وجه أصلاً فاعرفه . ولم يتعرض المصنف إلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة . (قوله من أجل ذَا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالها اسمين لا تقييد ولذا خصص من لأنها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعل نادرا فعلم أن اسميتها لا تقييد بدخول من ، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها .

[٥٧٨] هو من الطويل . الشاهد في بكًا للقوة حيث جاءت الكاف فيه اسما لأنه مجرور بالياء . والمعنى يمثل للقوة الشغواء جلّت . وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب . والشغواء بالمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها . والغارة الشغواء بالعين المهملة وهى التى تأتى من كل جانب . وجلت من الجولان ولا ولع منصوب بأن المقدرة من أولع بالشئ فهو مولع به بفتح اللام أى مغرى به . والكمى الشجاع المتكلمى في سلاحه أى المستتر بالدرع والبيضة . والمقنع الذى على رأسه بيضة . [٥٧٩] قاله فطرى الخارجى من قصيدة من الكامل . الواو للعطف واللام للتأكيد وقد للنحقيق ، وفاعل أَرَانِي مستتر =

وكقوله :

[٥٨٠] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ
(وَمَذٌّ وَمُنْدٌ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (أَسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا مفردًا
(أَوْ أُوْلِيًّا) جملة كما إذا أوليا (أَلْفَعْلَ) مع فاعله وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ،
أو المبتدأ مع خبره : فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ، وهما حيثُذ مبتدآن

(قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن.
قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز ياء بدل الهزمة. (قوله غدت) أى سارت القطاة
من عليه أى الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أى تصبوت أحشاؤها من العطش، وقوله وعن قَيْضٍ عطف على قوله من عليه، والقَيْض
بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة. قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزايين
معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة ، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من
مفعل أى محل لجهل السائر ونوهانه^(١) قال في التصريح نقلا عن ابن السيد : وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه
ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا. (قوله ومذ ومند) وكسر ميمهما لغة.
مع. (قوله اسمين وحرفين) قال الشاطبي : قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه
بفتح الهزمة أما إن كسرت فالاسمية متعينة. (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا
لا قيذا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم
يجزوه على حكاية الحال لثلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي.
نقله يـ عن ابن هشام، وينبغي جواز ذلك عند من جَوَزَ اجتماع مجازين في الكلمة. فتدير. (قوله فالأول)
أى ما إذا رفعا اسمًا مفردًا.

= يرجع إلى يوم الرغا فيما قبله. واللام للتعليل. ودريئة مفعول ثان لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدهما همزة،
وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي. والشاهد في من عن يميني فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف
الجر عليها. وتارة نصب على المصدر.

[٥٨٠] قاله مزاحم بن الحرث العقيلي. الصحيح أنه إسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا. واسم غدت مستتر
فيه يعود على القطا والشاهد في من عليه فإن على ههنا اسم فلذلك دخل عليه من، معناه من فوقه أى فوق الفرخ وما مصدرية
أى بعد تمام ظمها وهو مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلى الشرب، ويروى خمسه بكسر الخاء وهو ورود الماء
في كل خمسة أيام، وتصل بالصاد المهملة خبر غدت أى تصبوت أحشاؤها من العطش. وعن قَيْضٍ عطف على من عليه بفتح
القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة، وأراد به الفرخ ههنا، وببيداء صفة لقَيْض وهي الفلاة التي تبعد
من سكناها أى تهلك. ويروى بزياء وهي الغليظة من الأرض. ومجهل صفتها أما مصدر ميمي للمبالغة واسم مكان.

(١) (قوله ونوهانه) كنا بالأصل، وصوابه ونهانه بالياء اهـ.

وما بعدهما خبر ، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعاً . وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان . وقيل

(قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين إذ رفعاً ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية ، وأورد على ابتدائيهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك ، وأجيب بأنهما أجروها رافعين مجراها خافضين فى أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان . أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى . (قوله والتقدير أمد إلخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعلوم كما فى المغنى الحاضر نحو : مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر . (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وإن كان أى الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة ، فاقصر البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير . (قوله وقد أشعر إلخ) أى لأن المبتدأ هو الرفع للخبر من غير عكس على المختار . (قوله وقيل بالعكس) قال فى التصريح : وهو مذهب الأخفش وأبى إسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اهـ قال ابن الحاجب : وهذا القول وهم لأن المعنى واللفظ يأباه : أما الأول فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب . وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو اهـ . وأنا أقول : فى كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثانى نظر : أما النظر فى توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيد اعتبار العرف إذ لا يقال مثلاً بينى وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المجهول خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ إذ لو كان ظرفاً إلخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشئ زائداً عليه بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب العرب به كالمثال الثانى المجمع على إعرابه بهذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كأن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى إعراب نحو : زيد فى الدار يقولهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقتان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإنصاف

ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني : (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) وقوله :
 [٥٨١] * مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ
 وقوله :
 [٥٨٢] * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ *

فإنه متين . قال الدماميني : واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه . (قوله والمعنى بينى إلخ) أورد عليه عدم اطراذه لأنه لا يأتي في نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف . (قوله وقيل ظرفان إلخ) على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتملاً على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافاً بيانياً كما قاله الدماميني . (قوله مذ كان) أى وقت وجد . (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف ، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى أن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل . (قوله والثاني) أى ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية . (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع العلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس .

[٥٨١] تمامه : * فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ أَشْهُارٍ *
 وبعده : يُذْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ ثَلَاثِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَبَّاسِ فَسَارَ
 فالهما الفرزدق من قصيدة من الكامل مدح بها يزيد بن المهلب . واسم ما زال مستتر فيه يرجع إلى يزيد وخبره يدنى . (قوله لسماء) أى علا وارتفع عطف على عقدت ، وفادرك عطف عليه . والشاهد في قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية . وفيه شاهد آخر في خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف ما يراه الكوفية نحو الثلاثة الأنواب . وكفى به عن الارتفاع واللعوق بمدح الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود تمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة في الرحم يكون في قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه ، فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ في الترقى إلى غاية الكمال . وقيل : أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار . ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيباً فاتراً بالمعالي حتى مات فأقبر في اللحد وهو خمسة أشبار فقد أبعد الصواب وأغرب في الاغتراب ، والكتائب جمع كنية وهو الجيش . ويروى يدنى خوفاً من خوفاً جمع خافقة وهي الريبة . والمعترك موضع المعركة . والعجاج العبار . ومثار بضم الميم من آثار العبار صفة للعجاج بزيادة أل فيه . فافهم .
 [٥٨٢] تمامه : * وَلَيْدًا وَكَهْلًا حَيْثُ شَيْبٌ وَأَفْرَقَا *

قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطويل وأبغى أطلب والوليد الصبي . والشاهد فيه في قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما في البيت السابق وفيه شاهد آخر وهو قوله وليداً حيث نصب على أنه خير كان المقدر تقديره ومد كت وليداً المعنى ما زلت مكسباً في حالاق هذه . والكهل بعد الثلاثين وقيل : بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين ، والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر . وقوله وكهلاً : عطف في التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية .

والمشهور أنهما حيثئذ ظرفان مضافان إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (وإن يجزأ) فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك (في ماضي فكمن * هـ) في المعنى نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وفي الحضور معنى في استين) بهما نحو : ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان الجور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى كما في المعداد ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الأكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله :

[٥٨٣] وَرَبِعَ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله :

[٥٨٤] لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ

(قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين . (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفاً على قبل الذي قبله . شئني . (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الإخبار عليه حيثئذ . (قوله فكمن) أى الابتدائية . (قوله معنى في استين) أى اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما . (قوله نكرة) أى معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لأنه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعداد استقصائية وفي نسخ فإن كان الجور بهما نكرة معدوداً كانا بمعنى من وإلى معاً نحو مذ يومين وهو واضح . (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (قوله ورُبِعَ عَفَتْ آثَارُهُ) أى ومنزل اندرست علاماته . وقوله : منذ أزمان قال سم : لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معاً . (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود . وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون .

[٥٨٣] صدره : * قَفَا تَبْلُكَ مِنْ ذِكْرَى خَيْبٍ وَعِزْفَانِ *

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل . وهو مصرع ، ولهذا عروضه قبضت ، وقفا خطاب للثنين والمراد واحد ، وهو من عادتهم يخاطبون الواحد بذلك . وأصله قف فابذلت من النون ألف . ونبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، والذكرى مصدر ذكر . وعرفان الديار أى معرفتها . والربع ربع الدار يعنيها والمحلة أيضاً . وروى ورسم عفت أى اندرست . والشاهد في منذ أزمان حيث وقع منذ لا ابتداء الغاية وجر الأزمان ، وهو مرجع على رفعه في مثل هذا الموضع . [٥٨٤] قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان . الديار مبتدأ وخبره لمن مقدماً ، ومن استغماية =

الثاني : أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن . وقال ابن مُلْكُون : هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم أن وكأن ولكن ورب . وقال المالقي : إذا كان مذ اسمًا فأصلها منذ أو حرفًا فهي أصل . الثالث : بقى من الحروف رب وهي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا : فالأول كقوله ^{صلى الله عليه} : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وقول بعض العرب عند انقضاء

(قوله رجوعهم إلى ضم الدال) أى على الأشهر وجاء كسرهما عند ملاقة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأننا نقول هذا الكسر عارض مثل : ﴿ قم الليل ﴾ [المزمل : ٢] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل . (قوله ولأن بعضهم يقول مذ إغ) قد يقال الضم اتباع . (قوله ملكون) قال شيخنا السيد : بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف . (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف :

* حرف وشبهه من الصرف برى *

ما نصه : المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود ا هـ . (قوله ويرده تخفيفهم أن إغ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذًا كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل . (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام . (قوله بقى من الحروف رب) أى بقى من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقليل التكثير دائمًا وقيل : التقليل دائمًا وعزى إلى الأكثرين وقيل : التكثير كثيرًا والتقليل قليلًا وقيل العكس . (قوله يا رب كاسية) أى مكسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كان ويا للتنبه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لقو متعلق بكاسية وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الأول فلأن جعل في الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذى هو المراد وأما الثانى فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض

= ومتعلق اللام والباء محذوف أى الكائنة بفئة الحجر بضم القاف وتشديد النون وهو أعلى الجبل . والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود ، وأقوين حال بتقدير قد أى خلون . والشاهد في مذ في الموضعين فإنها لا ابتداء الغاية في الزمن الماضى وجرها الماضى وهو قليل ، لأن الأكثر على جرها للحاضر . وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه .

رمضان : يا رب صائمه. لن يصومه وقائمه لن يقومه . والثاني : كقوله :
 [٥٨٥] أَلَا رُبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 (وَيَعْلَمُ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدٌ مَا * فَلَمْ يَعْشَقْ عَنْ عَمَلٍ عُلِمًا) لعدم إزالتها الاختصاص
 نحو : ﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾ [نوح : ٢٥] ، ﴿عما قليل﴾ [المؤمنون : ٤٠] ،
 ﴿فبما رحمة من الله﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، (وَزَيْدٌ بَعْدَ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عن الجر

في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من
 الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر
 العرى فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها
 بزنة الفاعل . وإنما كانت ربّ في الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا
 قول بعض العرب . (قوله يا رب صائمه إلخ) استدلل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل ماضياً
 إذ لو لم يكن عاملاً النصب في ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير
 معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها
 قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماضٍ تنزيلاً وقوله : لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لأن
 المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه . (قوله ألا رب
 مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله : وذو ولد إلخ هو آدم عليه الصلاة
 والسلام ، وضمير لم يلد له إلى ذي ولد ، وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكت اللام
 تشبيهاً بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في
 التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (قوله
 فلم يعش إلخ) نقل في الجمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حيثئذ على الفعل . (قوله نحو
 مما خطاياهم إلخ) فخطاياهم مجروره بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاياهم ولو
 مثل بها لكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها
 بدلا لأن المثال يكفيه الاحتمال .

[٥٨٥] قاله رجل من أزد الشراه . وعن الفارسي أن عمر الخيش لقي امرؤ القيس فأنشده . فأجاب امرؤ القيس
 بأن المولود من غير أب عيسى ، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتنيه . والشاهد في رب فإنه
 هنا للتعليل . والواو في وليس للحال ، وذو ولد عطف على مولود . ولم يلد أبوان في محل الجر صفته وهو يسكون
 اللام وفتح الدال وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكت اللام تشبيهاً بكتف فالتقى ساكنان فحرك الدال
 بالفتح . واستوفيت الكلام فيه في الأصل .

غالبًا وحيتثُ يدخلان على الجمل كقوله :
[٥٨٦] رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ يَنْتَهِنُ إِلَيْهِمْ
وكقوله :

[٥٨٧] * كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنَى تَمِيمِ *

(وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يَكْفِ) كقوله :

[٥٨٨] رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ يَنْ بُصْرَى وَطَقْنَةُ نَجْلَاءِ
وكقوله :

(قوله وزيد بعد رب إلخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها . سم . (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك يجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية . مع . (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجم القطيع من الإبل ، والمؤبل بالموحدة المعد للقتية . والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد . والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خير الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خير الجامل . (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأكله نباتاً بالبادية يسمى الذرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتححتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك .

[٥٨٦] قاله أبو داود لحارثة بن الحجاج . وهو من قصيدة من الحفيف الشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر . والجامل بالجم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل بضم الميم وفتح الهزرة والباء الموحدة المشددة يقال إبل مؤبل إذا كانت للقتية . والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق . والمهار بكسر الميم جمع مهر .

[٥٨٧] صدره : * فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا *

قاله زياد الأعجم من أبيات من الوافر . الفاء للعطف والحر بضم الحاء المهملة جمع حمار هكذا وجدته في نسخة صحيحة لأبي علي . وفي غيرها فإن الحر بفتح الحاء المعجمة وهي التي تشرب وهذا أقرب وإن كان ذلك أصوب . وقد شبه الحر بالمطية التي لا خير فيها ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما . والشاهد في كإ الحبطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل . والحبطات مرفوع بالابتداء . وشر بني تميم خبره . وكان الحارث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان في سفر فأكل من الرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه فلعب حبطاً ثم سُمي أولاده كلهم حبطات .

[٥٨٨] قاله عدى بن الرغلاء الغساني من قصيدة من الحفيف . الشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن العمل وهو قليل . بين بصرى أى بين جهات بصرى فاكتفى بالمفرد إذ كان مشتتلاً على أمكنة ، وهي بضم الباء بلدة بالشام كرمى حوران . ونجلاء صفة لطعنة : أى واسعة .

[٥٨٩] وَلَنَنْصُرَنَّ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا آتَى النَّاسَ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

(تنبيهه) : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضى كقوله :

[٥٩٠] * رَبِّمَا أَوْقَيْتَ فِي عِلْمٍ *

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقيق وقوعه نحو : ﴿ربما يود الذين كفروا﴾

من القاموس والعنى . وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ . (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله : وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة .

(قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاته وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم .

(قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب فى العامل بعدها كونه فعلاً ماضياً كما فى المغنى وقال فى الجمع : والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً فى موضعه أو مفسراً له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضياً معنى . قاله المبرد والفارسي وابن عصفور . وقال أبو حيان : أنه المشهور عند الأكثرين . وقيل : يأتى حالاً أيضاً قاله ابن السراج قيل : ويأتى مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك اهـ مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسراً له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له .

(قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلاً لأن دخولها على الماضى تنزيلاً من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح . (قوله ربما أوفيت فى علم) أى نزلت على جبل .

[٥٨٩] قاله عمرو بن البراءة النهى بكسر النون من قصيدة من الطويل . والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلها جرت الناس . والمجرور من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم . [٥٩٠] تمامه : * تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ *

قاله جذيمة الأبرش . ومن نسبه إلى تأبط شراً فقد غلط . وهو من المديد . الشاهد فى قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أى نزلت . والعلم الجبل وفى بمعنى على . وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة . وشمالاً فاعله . وثوبى مفعوله وهو بفتح الشين جمع شمال وهو الریح التى تهب من ناحية القطب .

[الحجر : ٢] ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

* رَبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ *

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدّر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجميل خبر لضمير محذوف ، والجملة صفة ما : أى رب شيء هو الجمال المؤبل (وَحَدِّقْتُ رَبًّا) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلٍ * وَالْفَا) لكن على قلة كقوله :

[٥٩١] بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ

وقوله :

* بَلْ بَلَدٍ ذِي صَعْدٍ وَأَضْبَابٍ *

[٥٩٢]

(قوله نزل منزله إلخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يود مستقبل حقيقة لأنه في يوم القيامة لكن لما كان معلوماً لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل . واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها ، فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله . (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله ونذر . (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شيء هو الجمال المؤبل كائنا فيهم وإنما قدّر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . تصرّح .

(قوله أى رب شيء إلخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة . (قوله بعد بل والفا) قيل : وبعد ثم . مع .

(قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع . والقم بفتحيتين والقم بفتح وسكون والقتام كسحاب الغبار . وقوله : لا يشتري كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل : الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد . من شرح شواهد المغنى للسيوطي .

(قوله ذو صعد) بضمّتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة ، وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويًا في هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض .

[٥٩١] البيت من الرجز .

[٥٩٢] قاله رؤبة : أى بل رب بلد ملء الطرق . والقم الغبار . والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقي عملها . (قوله جهرمه) أى جهرميه بياء النسب وهو بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم . وجعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه .

وقوله :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِع

[٥٩٣]

وقوله :

* فَحَوْرٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنْ عَيْنِ *

[٥٩٤]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) بكثرة كقوله :

وَلَيْلَ كَمْوَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

[٥٩٥]

(تغبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله :

[٥٩٦] رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ

(قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهدا للنساء في الرجال . وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلاً . (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين . (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته . والسدول الستور والابتلاء والاختبار .

[٥٩٣] تمامه : * فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُغِيلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل : أى رب مثلك . وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما فى العطف . ومعنى طرقت أتيتها ليلاً . ويروى فمثلك بكراً قد طرقت وثيباً ويروى ومرضعاً فألميتها ، أى شغلنا . والتمام التعاويذ واحداثها تميمه . والمغيل يضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجماع . وأما المغيل بكسر الغين وسكون الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل . ويروى محول على الأصل والقياس محيل .

[٥٩٤] قاله المتنخل مالك بن عوير . وتمامه : * نَوَاعِمُ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ *

من قصيدة من الوافر الشاهد فى فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أى قرب حور يضم الحاء المهملة وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين بالجذر صفة ، جمع عيناء وهى الواسعة العين . وقد طوت بين معترض من طوت بالشئء الموهو إذا لعبت به . والنواعم جمع ناعمة . والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم . والرباط جمع ربطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهى اللعلاء التى لم تلتق .

[٥٩٥] تمامه : * عَلَيَّ بِالنَّوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتَلِي *

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضاً . الشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافته وظلمته . وأرخصى سدوله صفة لليل أى ستوره . (قوله ليتلى) أى ليظهر ما عندى من الصبر والجزع أو ليختبرنى أو ليعذبنى وأصله ليتلبنى فحذف المفعول .

[٥٩٦] قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف ، أى رب رسم دار . وفيه الشاهد حيث جر رسم يرب المضمره ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بى وهو قليل جلتا . ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه . والطلل ما شخص من آثارها . (قوله من جلله) بفتح الجيم أى من أجله وقيل من عظمه فى عيني .

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة إلى بل . الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل باتفاق . وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وَقَدْ يُجْر بِسَوَى رُبٍّ) من الحروف (لَدَى * حَذَفِ) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . التقدير على خير وقوله :

[٥٩٧] *أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ*

وقوله :

(قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد والطفل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي ، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجلّ وعظيم وحقيق وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المعنى وشرح شواهد للسيوطي .

(قوله وهو نادر) أى جداً كما يدل عليه ما بعده .

(قوله كثير بالنسبة إلى بل) أى وإن كان قليلاً بالنسبة إلى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقاً لكن على قلة .

(قوله لكن في الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق .

(قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلاً ولا بالواو إلا في القسم .

(قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب .

[٤٩٧] صدره :

* إِذَا قِيلَ أُمِّي النَّاسُ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

ذكر مستوفى في شواهد تعدى الفعل ولزومه . والشاهد هنا في كليب حيث جر بإلى المقطرة تقديره أشارت إلى كليب ولا خلاف في شذوذ هذا الجر .

* حَتَّى تَبْدُخَ فَازْتَقَى الْأَعْلَامَ *

[٥٩٨]

أى إلى كليب وإلى الأعلام (وَبَعْضُهُ يُرَى مَطْرَدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا :
 الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو : الله لأفعلن . الثانى : بعدكم الاستفهامية
 إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافاً للزجاج فى تقديره
 الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها . الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو : زيد
 فى جواب بمن مرت . الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل
 نحو : ﴿وَلِي خَلْقِكُمْ وَمَا يِثْ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ واختلاف الليل والنهار ﴿
 [الجاثية : ٤] ، أى وفى اختلاف الليل . وقوله :

[٥٩٩] أَخْلَقَ يَدَى الصَّبْرِ أَنْ يَخْطِىَ بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

(قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح . (قوله حتى تبدخ) أى تكبر والأعلام الجبال .
 (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطرداً من الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله دون عوض) أى
 من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقاً لأنه مع العوض قيل : هو الجار كما
 مر ذلك . (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف .
 (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بنى المذكورة ولا
 المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح . المعمولان خلق وآيات
 والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل . (قوله أن يحظى) قال فى
 القاموس : الخطوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظاً وحظاءً . وحظى
 كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اهـ ولم أجد فيه ولا فى غيره حظى
 متعدياً بالباء فلعله على تضمنين معنى ظفر أو تنعم مثلاً وقوله : ومذمن أى مديم والولوج الدخول . (قوله
 أى ومجد من) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان
 الباء وأخلق لكن قد يقال إن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العمل
 فى البديل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود .

* وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتَّةِ *

[٥٩٨] صدره :

هو من الكامل . وفيه تعسفات ثلاثة : إدخال الهاء فى كريمة وهو صفة مذكر أى رب رجل كريم ، وحذف التنوين
 من قيس للضرورة وحذف إلى فى قوله الأعلام أى إلى الأعلام وهو الشاهد . وألفته بفتح الهمة واللام أى أعطيته ألقاً من
 باب ضرب يضرب . وأما ألف يألف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية . وتبدخ تكبر وعلا من البدخ بفتحيتين
 وهو الكبر . والأعلام جمع علم وهو الجبل .

[٥٩٩] البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن يسير .

أى وبمد من . الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله :
[٦٠٠] مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا
السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله :

[٦٠١] مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتَّةً مِثْلًا كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا
السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمر
واستفهامًا لمن قال مررت بزيد . الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو : هلا دينار لمن قال :
جئت بدرهم . التاسع : فى المقرون بأن بعده ، نحو : امرر بأبيهم أفضل أن زيد وإن
عمرو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم
بذلك اطراده . العاشر : فى المقرون بقاء الجزاء بعده . حكى يونس : مررت برجل صالح
إلا صالح فطال : أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطال ، والذي حكاه سيبويه إلا صالحًا
فطال ، وإلا صالحًا فطال ، وقدره إلا يكن صالحًا فهو طال ، وإلا يكن صالحًا يكن

(قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف . (قوله ما لمحب جلد أن يهجر) أى قوة للهجر
والشاهد فى قوله : ولا حبيب وقوله : فيجيرا بالنصب على إضمار أن . (قوله ولو فتة) أى ولو بفتة أى ولو
عذم بفتة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لولا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب فى
مثل هذا النصب كقولهم اتنى بدابة ولو حمرا كما فى الجمع . (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا
الضمير فى نظائره الآتية . (قوله أسهل من إضمار رب إلخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر
ووجهه كما فى زكريا أن مختصة بالأفعال وهى قوة الطلب للتجار . (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادي
وقوله إلا صالح أى فى نفس الأمر فطال أى فى نفس الأمر فلا تنافى ، وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى
والأمر عليها ظاهر . (قوله إلا صالح فطال) الشاهد فى فطال وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد
فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل . أفاده شيخنا . (قوله أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطال) قال
فى التصريح : هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطال قيل : وتقدير سيبويه هو
الصواب لأنك إذا قلت : إلا أمرر نقضت أخبارك أولا بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما
يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى إلا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنا قد مررت
بطال هـ ملخصًا . ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت .

[٦٠٠] رجز لم أدر قائله . جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد . وإن مصدرية واللام فيه مقدرة
أى ما لمحب قوة للهجران ، والشاهد فى ولا حبيب حيث جر لكونه عطفا على لمحب بحرف منفصل وهو لا أى ولا لحبيب رأفة
أى رحمة وشفقة وفيجير بالنصب بتقدير إن أى فإن يجبر ، والمفعول محذوف أى فيجبره . والألف فى الموضعين للإشباع .
[٦٠١] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

طالِحًا . الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يميزون في نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثانى عشر : مع أن . وأن نحو : عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائى . وقد سبق في باب تعدى الفعل ولزومه . الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار . أجاز سيويه في قوله :

[٦٠٢] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

الخفض في سابق على توهم وجود الباء في مدرك ، ولم يجزه جماعة من النحاة .

ومنه قوله :

[٦٠٣] أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ
وَلَا سَالِكٌ وَخْدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَتَتْ مَرْيَبٌ

وقوله :

[٦٠٤] مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(قوله على ما ذهب إليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها في موضع

جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيويه فموضعها نصب بنزع الخافض .

(قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينقض نفيه .

(قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو : هذا حجر ضب خرب فأثبتته جمهور

البصريين والكوفيين في نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول ، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه في أول النعت .

(قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول .

[٦٠٢] ذكر مستوفى في شواهد إن وأخواتها . والشاهد هنا في ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر

ليس على توهم إثبات الباء فيه . وقد روى بالنصب عطفا على اللفظ فلا شاهد فيه .

[٦٠٣] البيتان من الطويل . وهما لابن الدمينية .

[٦٠٤] البيت من الطويل ، وهو للأخوص - أو الأحوص - الرياحي .

وقوله :

[٦٠٥] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيَّةً إِلَيَّ وَلَا ذَنْبٌ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

(تنبيهه) : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله :

* إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرُو *

وقوله :

[٦٠٦]

* وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا التُّزُولُ سَبِيلُ *

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما

(قوله مشائيم) جمع مشثوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما في المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم .

(قوله وما زرت ليلي إلخ) ينبغي إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلاً بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون ، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائي ، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقاً ومنه قوله إلخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتنبه .

(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لأبد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق . والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعدياً إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عملي ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مساححة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف

[٦٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[٦٠٦] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو : ﴿ أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ﴿ وهو الله في السموات وفي الأرض ﴾ [الأنعام : ٣] ، أى وهو المسمى بهذا الاسم : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ [القلم : ٢] ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم في الخبر والصلة . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف : الأول : الزائد كالباء ومن في نحو : ﴿ كفى بالله شهيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ [فاطر : ٣] . الثاني : لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث : لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيويه لولا جارة فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : رب في نحو : رب رجل صالح لقيت أو لقيته ، لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضًا على حد زيدًا ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن

يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو : زيدا في الدار أو نصبا نحو : خرج زيد بشيابه أو جرا نحو : مررت برجل من الكرام . أفاده الدمامي وغيره . (قوله أو ما يشبهه) أى في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود . (قوله أو ما يشير إلى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما في قوله تعالى : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ وظاهره أن ما هو المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يسير إليه النافي كما في المعنى . (قوله نحو أنعمت عليهم إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافي وإلا لنا في آخر كلامه أوله . (قوله الأول الزائد) لأنه إما أنى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط . نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام . (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح . (قوله لأن مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل . أفاده سم . (قوله لا قبل الجار إلخ) أى ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر .

رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثر أو التقليل لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر . وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني . وإن قالوا : عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت . الخامس : حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضين لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم .

[الإضافة]

(نُونًا ثَلِيّ الْإِعْرَابِ) وهي نون المثني والمجموع على حده وما ألحق بهما . (قوله أو ثَنُونًا) ظاهرًا أو مقدراً (مِمَّا تُضَيِّفُ أَخَذُفَ) كتبت يدا أبي لهب ، فيه ثنتا حنظل ، وكالمقيمي الصلاة وهذه عشر وزيد و(كَطُورٍ مَيِّتًا) ومفتاح الغيب . أما النون التي تليها

(قوله لأن رب لها الصدر) أي صدر جمعتها فلا ينافي جواز نحو : زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني . (قوله وإنما دخلت إلخ) دفع لما يومه كون مجرورها مفعولا من أنها معدية . (قوله فإن قالوا إلخ) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح ، وقد جاء العطف تقول : رب رجل وأخاه أكرمت ، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة ، ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاه مررت . دماميني . (قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثر ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعية وإن كان متعديا بنفسه ، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصبح وشكر . (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما في زيدا ضربته .

[الإضافة]

هي لغة الإسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا . قال يس : وعيها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه . وقال في شرح الجامع : يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [النازعات : ٤٦] لما كانت العشية والضحي طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر . (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في ليك وذوى مال وذوى مال . (قوله تلى الإعراب) أي حرف الإعراب . (قوله أو مقدرا) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل . (قوله مما تضيف) أي تريد إضافة . (قوله احذف) أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنيا والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل . قاله زكريا .

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو : بساتين زيد وشياطين الإنس .

(تفنييه) : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله :

[٦٠٧] * وَأَحْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

أى عدة الأمر ، وقراءة بعضهم : ﴿لأعدوا له عدة﴾ [التوبة : ٤٦] ، أى عدته وجعل الفراء منه : ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾ [الروم : ٣] ، وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة أقام ولا في الغلبة غلب . انتهى . (وَالثَّانِي) من المتضايقين وهو المضاف إليه (آخِرُونَ) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وَأَنُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ) ثم (إِلَّا ذَاكَ) المعنى

(قوله التي تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعا للمصرح : هذا مبنى على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له . وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له في الوجود اللفظي فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح . (قوله قد تحذف تاء التانيث) أى جوازاً فلا يرد على المصنف لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجز حذفها كما في نمرة وخمسة . ثم هو سماعي وقيل قياسي . كذا في النكت . ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر :

* لا يزالون ضارين القباب *

لما مر أول الكتاب . (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بعامله . (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح . (قوله وانو معنى من) أى البيانية كما نقله الإسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره . واعلم أنه يصح في الإضافة التى على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . قال يسّ والأتباع : أقل الأوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف إليه على الظرفية .

فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة ، وانو معنى في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو : مكر الليل أى في الليل (وَاللَّامُ مُخَذًّا . لِمَا

(قوله إذا لم يصلح إلا ذاك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص . وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى في إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية . قاله يس . (قوله فيما إذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف . (قوله بعضاً) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ . قاله سم . (قوله مع صحة إلخ) فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة فى قوله نحو : ثوب زيد إلخ ومثل بمثلين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص ونقل فى الجمع عن ابن كيسان والسيرائى أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً . (قوله ظرفاً للمضاف) أى زمانياً أو مكانياً حقيقياً أو مجازياً نحو : ﴿ مكر الليل ﴾ ، ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ ، ﴿ ألد الخصم ﴾ . قاله شارح الجامع . (قوله واللام مخذاً) أى اجعل منى اللام ملحوظاً فيما سوى دينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرهما نحو : كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ، ففى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى إفادة مدلولها فقولك : يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة اهـ . (قوله لما سوى ذينك) دخل فى عموم الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو : زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافاً إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى ومن ثم صرح السيوطى فى جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام فى القطر أيضاً وظهورها فى نحو : ﴿ فعال لما يريد ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] ، لا يدل للأول وإن استدلل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها كما عرف .

سَبَوَى ذَيْنِكَ) إذ هي الأصل نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ، ويد زيد .
(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً . الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من **أهـ (وَأَخْصَصُ أَوَّلًا)** من المتضامين **(أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِاللَّيْ تَلَام)** يعني أن المضاف

(قوله إذ هي الأصل) قال في الهمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : يد زيد يعني إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه **أهـ** . **(قوله ليست على تقدير حرف)** شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة . وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أى من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص . **(قوله ولا نيته)** عطف تفسير . **(قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام)** علل ذلك بأن كلاماً من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية . **(قوله على كل حال)** أى سواء كان المضاف ظرفاً أو بعضاً أو غيرهما . **(قوله لا تعدو)** أى لا تتجاوز . **(قوله وموهم الإضافة بمعنى إلخ)** قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام قليلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسمًا مستقلاً . **(قوله توسعاً)** لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف . **(قوله في إضافة الأعداد)** أى كعشرة رجال وتسع نسوة . **(قوله أنها بمعنى اللام)** أى الاختصاصية . سم . **(قوله أنها بمعنى من)** لا يخفى أنه أظهر ، وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر . **(قوله والمقادير إلى المقدرات)** أى كقفيز بر ورطل زيت . **(قوله نحو ثلثائة)** واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر إلى تأويل مائة بمئات لا يضر . **(قوله على أنها بمعنى من)** قيل : أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضاً . **(قوله وأخصصن أولاً)** أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسمًا له .

يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد
(وإن يشابه المضاف يفعل) أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو

(قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح
كما قاله المرادى لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ
معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة . فإن قلت :
وقوع الجمل صفات للنكرات ينأى تعريف المضاف إليها . قلت : أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار
ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافاً
إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف
إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل . (قوله يعنى أن المضاف إلخ)
لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال : يعنى
إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما . (قوله وإن يشابه المضاف يفعل) كنى بفعل عن مطلق الفعل
المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل . (قوله وصفاً) حال من المضاف فكلام الشارح
حل معنى وهو حال لازمة لأن المضاف لا يشابه بفعل إلا إذا كان وصفاً والمراد الوصف ولو باعتبار
التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه . (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق
الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى
فيما سننقله عنه . ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية
نظراً للماضى وكونها لفظية نظراً للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد
الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيهه ، ثم رأيت الدمامينى ذكره نقلاً عن شرح الكشاف
لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته
المضارع التى هى العلة فى عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقية تمام
المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران : اعتبار الماضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة
ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه هـ
باختصار ، ورأيت الشمنى ذكره نقلاً عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال : الاستمرار يحتوى على
الأزمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الإضافة حقيقية كما فى ﴿مالك يوم
الدين﴾ [الفاتحة : ٤] ، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما فى ﴿جاعل
الليل سكناً﴾ [الأنعام : ٩٦] ، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية
ويجعل سكناً منصوباً بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات ، هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق
بين كلامي الرغشري فى الآيتين ا هـ . ثم نقل الشمنى عن السيد الجرجاني أنه اختار فى توجيه التوفيق أن

الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَكْبِيرِهِ . لَا يُغْزَلُ) بالإضافة لأنه في قوة المنفصل (كَرْبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ * مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ) فراجي

الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي ﴿جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] تجددى بتعاقب أفرادها فكان الثانى عاملاً وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول هذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلاً كما في الرضى والتصريح لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار نحو: زيد يعطى كذا علل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتى وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد فلا تشبهه فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل^{١١} الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التعليل بما يأتى عن الرضى أنها دائماً عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول^{١٢} صاحب التوضيح أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة بشكل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل. وعبارة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً وأما اسم الفاعل والمفعول فعاملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى راتحة فعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلهما معنى لفظية دائماً نحو: ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية. (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. (قوله فعن تكبيره) أشار بإضافة تكبير إلى ضمير المضاف إلى أن تكبيره حال الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف. قاله يس. (قوله لأنه في قوة المنفصل) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو زيداً كما سيأتى. (قوله كرب راجينا) قيل: هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعده إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في معجم الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً، وقد قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به. (قوله فأتت به) أى ولدته حوش القواد بضم الحاء المهملة أى حديده، مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور. سهداً بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل في الليل.

[١] (قوله أشكل إلخ) قد يقال لا يلزم من اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضاً لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضاً فليسا من واد واحد.

[٢] (قوله ثم قول إلخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل: أنه صفة مشبهة وقيل: لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل ، ومروّع اسم مفعول ، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب . ومثله قوله :

[٦٠٨] يَارَبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو: ﴿ هَدِيَا بِالْغِيبَةِ الْكَعْبَةَ ﴾

[المائدة : ٩٥] وانتصابه على الحال نحو: ﴿ ثَانِي عَطْفُهُ ﴾ [الحج : ٩] . وقوله :

[٦٠٩] فَأَثَّ بِهٍ لُحُوشَ الْفُرَادِ مَبِطُنَا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً ،

فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما

التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه ، أو

المقدر كما في ضوارب زيد ، وحواج بيت الله ، أو نون التثنية كما في ضارباً زيد ، والجمع

كما في ضاربو زيد . وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة

عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الجر

تخلص منهما ، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود

(قوله التخفيف) أى في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله : أو رفع القبح

أى إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب . (قوله في حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن

الوجه مثلاً . واعلم أن ما سموه هنا قبيحاً سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً فلا تنافي بين الموضعين .

(قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً . (قوله إجراء

وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى^{١١} أى الفعل المتعدى أى في نصبه المعرفة على المفعولية .

(قوله ولي الجر تخلص منهما) أى من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح .

[٦٠٨] قاله جرير من قصيدة من البسيط يهجو فيها الأحطل . ويا لجرير التنبيه أو يقدر المادى . والشاهد في غابطينا فإن

الإضافة فيه غير محضة فلماذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة . وهو أن يمتنى مثل حال المغبوط من غير

إرادة زوالها عنه عكس الحسد ولاق جواب لو . والحرمان من حرمة الشيء يخرمه من باب ضرب يضرب .

[٦٠٩] قاله أبو كثير الهذلي من قصيدة من الكامل قالها في تأبط شراً وكان روج أمه . والضمير في به يرجع إلى تأبط

شراً . يعنى ولدته حال كونه حوش الفؤاد أى حديده . والشاهد فيه فإن الإضافة لم تقدر فيه شيئاً من التعريف والتخصيص

فلذلك وقع حالاً ، إذ الحال لا تكون إلا نكرة . ومبطينا حال أيضاً أى ظاهر البطن وكذا سُهْدًا بالضميتين أى قليل النوم ،

وما زائدة أو مصدرية وجعل الفعل لليل لوقوعه فيه أى نام الهوجل فيه وهو الوخم الثقيل .

[١] (قوله مجرى المتعدى) الأولى مجرى وصف المتعدى كما هي عبارة الشارح اهـ .

الضمير ، ونحو : الحسن وجه أى بالجر أيضاً لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصل من الإضافة .

(تنبيهات) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله :

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما . واعترض بأن الإضافة فى الضارب الرجل لم تعد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعدد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه . وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزئين بأل كما عكسوا فى النصب وإن كان نصب المشبه فى العكس قبيحاً كما علم . (قوله لأن النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر . (قوله وذى الإضافة) أى إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه إضافة نحو : الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً ، وصرح به سم فيما كتبه بهامش الجمع (قوله لأن فائدتها إلخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة . وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصل من الإضافة . كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصل من الإضافة . وقال شيخنا السيد : اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى ١ هـ وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال . (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو التون وقوله : أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر . (قوله وتلك) أى الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله . (قوله لأنها خالصة إلخ) علة لتسميتها محضة وقوله : وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله : وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بخناه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تقرير العبارة وإن وقع البعض فى خلافه فتدبر . وقوله كما رأيت أى من إفادتها التخصيص أو التعريف . (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها فى تقدير الانفصال بقاغل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه .

[٦١٠] إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي غَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة نص عليه سيويه لأنه ينعت بالمعرفة . الثاني : ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة وحصر ذلك في سبع إضافات : الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة . الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

(قوله بنعته بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كافي الشاهد . (قوله عاذراً) مفعول ثالث مقدم والأول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي عهدته وعذولاً حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولاً مفعول عهد لما يلزم عليه من خلل الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو . (قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض : لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى . هـ وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحيث أن يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي أنها متفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الريح وابن عصفور ونسبه إلى سيويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرج المخالف على البديل أبطلناه بأن البديل بالمشتق قليل . هـ . (قوله لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة . (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير منوى وانفصالاً من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكليف خروجها عن ظاهرها . كذا في اللمع . والذي يظهر أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهة بالمحضة وحيث لا يجوز تسميته مشبهة بغير المحضة ، لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعاً لشيخنا تسميته مشبهة بغير المحضة مبنى على تباین الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه . (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موها إذا ورد

[٦١٠] هو من الخفيف . الشاهد في وجدي فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد . وبك في محل نصب مفعوله ، وأراني خبران في محل الرفع . وأراني يستدعي ثلاثة مفاعيل : الأول : الياء . والثاني : قوله من عهدت ومن موصولة في محل نصب . والثالث : قوله عاذراً وعذولاً مفعول ثانٍ لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعني عهدته وفيك حال من عذولاً .

﴿ شهر رمضان ﴾ [البقرة : ١٨٥] . الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سحق
عمامة . الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله :
[٦١١] * عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ *

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً
عنهما في الإضافة . الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء
الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ . وقد يكون في غيرها كقوله :
[٦١٢] فَقُلْتُ النُّجُورَ عَنْهَا نَجَا الْجُلْدُ إِنَّهُ سَيَرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبَةٌ

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون
الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل . (قوله إنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن
أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع . وأصل صلاة الأولى مثلاً الصلاة الأولى عن النعت فأزيل عن
حده . مع . (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا آل ولا يبعث بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ
صلاة أولى مثلاً . مع . (قوله إضافة المسمى إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها
الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التي للبيان بين جزأها عموم
وخصوص مطلق والبيانية بين جزأها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا إلخ) المتجه أن البيت ونحوه
من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده
الدماميني . (قوله في الإضافة) أى إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أى في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل
بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف . (قوله في أسماء
الزمان) أى المبهمة . (قوله نحو يومئذ إلخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثاني
بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصحح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة
بطرفي النهار والإلا كان فيه تفصيل قدمناه في أول الكتاب في الكلام على التنوين فراجع . (قوله فقللت النجوا) بالجمع يقال
نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته . والضمير في عنها يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا إنها
مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر . والشاهد في نجا الجلد فإن النجا بالجمع مقصوراً الجلد والسام بالفتح معروف
والعارب أعلى الظهر .

[٦١١] قاله رجل من طي وتماه : * بَأْيَاضِ مَا ضَى الشُّقْرَيْنِ يَمَانِي *

وهو من الطويل . الشاهد في زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم
فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفاً عنهما في الإضافة . وقال الرخشي : أجرى زيداً مجرى النكرات فأصافه . ويوم النقى بالون
والقاف : أى يوم الحرب عند النقى وهو الكتيب من الرمل ، كما يقال يوم أحد أى يوم الحرب عند أحد .

[٦١٢] قاله أبو الجراح ، قاله القائل ، وقال الصاغاني أبو العمر الكلابي ، وقد نزل عنده ضيفان فحمر لهما ناقة فقالا إنها مهزولة ، فقال
معتدراً لهما : أى انجوا عن الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجيته . والشاهد في نجا الجلد حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد
لأن النجا مقصور هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله حق اليقين . وسنام
فاعل لسير ضيكم ، وعاربه عطف عليه وهو بالعين المعجمة أعلى الظهر .

السادسة : إضافة الملغى إلى المعتبر كقوله :

[٦١٣] * إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى نحو : اضرب أيهم أساء . وقوله :

[٦١٤] أَقَامَ بِيَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقُ مُبْرَحٍ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل

(قوله إضافة الملغى إلى المعتبر) معنى كونه ملغى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قبل ومنه : ﴿كمن مثله في الظلمات﴾ [الأنعام : ١٢٢] ، أى كمن هو في الظلمات ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار﴾ [محمد : ١٥] ، الآية أى الجنة التي وعد المتقون . (قوله إلى الحول) أى ابكيا على إلى الحول والخطاب لبتية . (قوله نحو اضرب أيهم أساء) إنما كان المضاف إليه ملغى لأن تعرف أى إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلما اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد . كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتى أيضاً من أن لها إبهاماً من جهة الجنس وإبهاماً من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضى اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل . (قوله ببغداد العراق إلخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام ، وإنما لم يجعل الأول هو الملغى لوقوعه في مركزه . والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الإضافة في البيت كالإضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة . (قوله أهمل هنا إلخ) قال سم : قد يقال لا إهمال لإمكان دخولهما في قوله واختصاص أولاً فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك .

[٦١٣] قاله لبيد ونمائه : * وَمَنْ يَتْلِكَ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ *

وهو من أبيات من الطويل . وإلى الحول متعلق بقوله وقولاً في البيت الذى قبله وهو :

فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِاللَّيْلِ تَغْلَمَانِيهِ وَلَا تَحْمِشُنَا وَجْهًا وَلَا تَخْلِقُنَا شَعْرًا

والخطاب لابتية . والمعنى اذكرانى بعدى بالذى تعلمانه فنى من الشفقة والإحسان إليكما ثم ابكيا على إلى الحول ولاند من تقدير ابكيا بقرية قوله ولا تحمشا لأن النهى عن الخمش وحلق الشعر لا يكون إلا في البكا فأمرهما بالبكا عليه بدون هذين . ثم اسم السلام عليكما كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سة . وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر . ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر . وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجاهلية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا في الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك . ولقد حبط ها شراح هذا البيت تخايط كثيرة سيما بعض من شرح أبيات الفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت ، وقالوا يخاطب الشاعر حليله بقوله بكيت إلى حول من فراقكما ، ثم سلمت عليكما ، ومن يك سة فهو معدود لو ترك البكا . وهذا كما ترى حبط ، والصحيح ما ذكرته لك . فافهم .

[٦١٤] قاله بعض الطائيين من الطويل . الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغى عكس البيت السابق . وبغداد لا ينصرف فبالإضافة دخلها الجر . وشوقه مبتدأ . وشوق الثانى خبره ، والواو للحال ، ومبرح بالتشديد شديد مؤلم .

التعريف نحو : رب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه . قال في شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى : ﴿ صراط الدين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وكقول أبي طالب :
 [٦١٥] يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مِقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ

(قوله ما وقع موقع نكرة إلخ) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريباً من سم . (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهداً ومطيقاً . (قوله لأن رب وكم إلخ) علة لمحدوف أى وإنما كان المعطوف في هذه الأمثلة واقفاً موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف في الأولين معرفة وقال إنه يغتفر في الثانى ما لا يغتفر في الأوائل . (قوله كمثل وغير وشبه) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد . وهذا كصنيع الجمع يقتضى أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصاً أيضاً وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواه ، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوخاً غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مراداً به العهد أو استغرافية أو جنسية فهو كالضارب مراداً به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكاف ونحوهما . وأم شبهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر . هذا وقال سم : ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضاً لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل اهـ ونقل الشنوائى عن السيد أنه صرح في حواشى الكشف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين . (قوله لا تزيل إبهامه) أى إزالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على ما مر عن سيبويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف . (قوله يا رب إما تخرجن إلخ) إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط ، والمقنب كمنبر المراد به ها جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد ، ويطلق على مخالب الأسد والذئب .

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمُسْتَلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ
 فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك
 كقولك مررت برجل غيرك ، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة
 خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة
 خاصة تعرّف هذا كله . وقال أيضا في شرح التسهيل : وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة
 ومائلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين متضادين .
 وهذا الذى قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيراف ويشكل عليه نحو : ﴿صَالِحًا
 غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، فإنها وقعت بين ضدين ولم تعرّف بالإضافة
 لأنها وصف النكرة (وَوَصَلَ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى المشابه بفعل (مُعْتَقَرٌ * إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ
 كَالْجَعْدِ الشَّعْرَ) وقوله :

* وَهْنُ الشَّافِيَاثِ الْحَوَائِمِ * [٦١٦]

(قوله لأن جهة المغايرة) أى ما به المغايرة . (قوله وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم
 فإن القرينة وهى اشتها حاتم بالجود تدل على أن المراد المائلة فى ذلك الوصف المخصوص . (قوله وقال أيضا
 فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله . (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى) وذهب الميرد إلى أن غيرا لا تعرف
 أبداً وذهب بعضهم إلى أنها لا تعرف بالإضافة مطلقاً كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء . (قوله لأنها وصف
 النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كركيا . (قوله بهذا
 المضاف أى المشابه بفعل) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أَلْ لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف
 بالإضافة فلا تدخل عليه أَلْ لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة
 ولو أدخلت عليه أَلْ لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهى ممنوعة . (قوله إن وصلت بالثان) قال يس : إنما اشترطت
 أَلْ فى المضاف إليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا
 حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح .
 وأيضاً ليكون دخول أَلْ على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالمشاكلة . واختلف فى تابع المضاف إليه فسيبويه
 يجوز عدم وصله بأل نحو : جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والميرد

[٦١٦] البيت بتمامه :

أَمَّا بِهَا قَلِيٌّ وَمَا لِي دِمَائِهَا شِفَاءٌ وَهْنُ الشَّافِيَاثِ الْحَوَائِمِ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قالها فى قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك : أى قتلنا بالسيوف . وفى ديوانه
 أباناً بهم أى بأهل الوقعة . يقول : ليس الشفاء فى الدماء التى تمريقها السيوف وإنما هن أى هى الشافيات لأنه لولاها لما سفكت
 الدماء . والشاهد فى قوله الشافيات الحوائم حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التى هى مضافة إلى الحوائم لأن الإضافة لفظية
 كما فى الجعد الشعر . والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة ، من الحوم وهو الطواف حول الشيء .

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضْيِفَ الثَّانِي * كَزَيْدَ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي) وقوله :
[٦١٧] * لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثاني كقوله :

[٦١٨] * أَلُوْدُ أَلَتْ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ *

ومنع المبرد هذه (وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ * مُثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ أَكْبَغُ) أي وكون أل أي وجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا

لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . قاله الرضى .

(قوله وهن) أي السيوف الشافيات الحوائم أي العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك . وأصل الحوائم العطاش التي تحوم حول الماء ثم سُمِّي كل عطشان حائما كما في القاموس . (قوله أو بالذى له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد . أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني .

(قوله أقفيه العدا) جمع قفا . (قوله أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني . (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل . قاله الشارح في شرح التوضيح . (قوله مثنى أو جمعا) أي أو ملحقا بهما . (قوله أي وجودها) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره . (قوله كاف إلخ) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه . (قوله في اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفعه الظاهر .

[٦١٧] تمامه : * بما جاوزَ الآمالَ مِلَّ أَسْرٍ وَالْقَتْلُ *

هو من الطويل . والشاهد في الزوار أقفية العدى ، فإن الزوار الذى هو جمع زائر بالآلف واللام مضاف إلى أقفية التى هى جمع قفا التى هى مضافة إلى العدا بالآلف واللام جمع عدو كما في الضارب رأس الجاني ، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجا . ومل أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن .

[٦١٨] تمامه : * مِئْنَى وَإِنْ لَمْ أُزْجُ مِنْكَ نَوَالًا *

هو من الكامل . الود مبتدأ . وأنت بالكسر مبتدأ ثان . والمبتحقة صفوه خبره . والجملة خبر الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود . وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما في الشاهد وهو حجة عليه وإن واصله بما قبله وصدر الكلام أغنى عن الجواب .

اتبع سبيل المثني وهو جمع المذكر السالم كقوله :
[٦١٩] إِنْ يَغْنِيَا عَنْيَ الْمُسْتَوِطُنَا عَدْنِ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي
وقوله :

* الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أُشْتِمَهُمَا *

وكقوله :

[٦٢٠] * وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا *

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً نحو : الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل . وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض . وقال الأخفش وهشام نصب . وعند سيويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في

(قوله أن يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن . (قوله الشائمي عرضي) قد يبحث فيه باحتيال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي . (قوله فإن انتفت الشروط) أى وصل أل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثني أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطاً باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل . (قوله ذلك) أى وصل أل . (قوله مضافاً إلى المعارف) حال من الضمير المحرور بنفى العائد إلى المضاف وهو داخل في حيز الإجازة بدليل قول التوضيح : وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها . فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحلى بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضاً بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقاً أى سواء كان المضاف إليه علماً أو اسم إشارة أو ضمير كاً أو غيرها . (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . (قوله وقال المبرد والرماني إلخ) أى فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء محيز . (قوله وعند سيويه الضمير إلخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم . (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده . (قوله فهو منصوب في الضاربك) أى لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل .

[٦١٩] هو من البسيط . غنى يغنى من باب علم يعلم أى استغنى . والشاهد في المستوطن عدن حيث دخلت الألف واللام في المضاف للمثنى لكون الإضافة لفظية . والباء في بغنى رائدة . وتخفيف الياء ضرورة .
[٦٢٠] البيت من المنسرح .

الضاربك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيّدا والضاربو عمرا . وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله :

[٦٢١] الْخَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُّ
وقوله :

[٦٢٢] الْغَارِقُ الْحَقُّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّ كَثِيرُ مَا وَهَبُوا
في رواية من نصب الحق وكثير . نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه المجهود والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوّة الفعل فطلب معه التخفيف

(فائدة) : قال في المعنى : مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بالأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا يصب المفعول به إجماعا وليست مضافا إليها والأخفص أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورة اهـ .

(قوله مخفوض في ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل .

(قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيويه . وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : هو في موضع جر فقط إذ الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربا زيّدا . قاله الشارح في شرح التوضيح .

(قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(قوله عورة العشيرة) هي كل ما يستحيا منه . والكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جوّزت العربية الجر . فتأمل .

(قوله للمدل به) قال شيخنا السيد : بكسر الدال اهـ ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على .

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .
(تنبيهه) : قوله أن وقع هو بفتح أن ، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولاً . وقال الشارح : هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعنى كونها . وقال المكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز فى همز إن الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ (وَرُبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضايفين وهو المضاف إليه (أَوَّلًا) منهما وهو المضاف (ثَانِيًا) إن كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا أى صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى فمن

(قوله نعم الأحسن إلخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين .
 (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر . (قوله والجملة خبر الأول) أى والرباط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر . (قوله وقال المكودى : فى موضع نصب إلخ) فيه عندى نظر لأن وجود أل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود أل فى المضاف إليه وإنما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعاً لأن وجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوغ له من وجود أل فى المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثنى أو جمعاً أو نحو ذلك مما مر . فتدبر . (قوله ويجوز فى همز إن الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى . فافهم . (قوله أو تكثيراً) ففى كلام المصنف اكتفاء . وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضاً ، كالأمر المتقدم من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، وكالظرفية فى نحو كل حين ، والمصدرية فى نحو كل الميل ، ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك ، والإعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه ، والبناء فى نحو : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، والتعظيم فى نحو بيت الله . والتحقيق فى نحو بيت العنكبوت . والجمع فى نحو :

فما حبّ الديار شغفن قلبى ولكن حبّ من سكن الديارا

كذا فى يس . ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب فى مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر . كما قاله الدمامينى . (قوله أى صالحاً للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلاً وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلاً للحذف فسرّه تفسير مراد بقوله أى صالحاً للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب . وزاد فى التسهيل شرطاً آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضاً ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبتنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و :

الأول : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وقوله :

* جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ غَيْنٍ ثَرَّةً * [٦٢٣]

وقولهم : قطعت بعض أصابعه . وقراءة بعضهم : ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف : ١٠] ، وقوله :

* طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي * [٦٢٤]

وقوله :

* كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدَّمِ * [٦٢٥]

وقوله :

* جادت عليه كل عين ثرة *

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل :

أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه : وزاد الفارسي قسمًا آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة :

* جادت عليه كل عين ثرة *

إلى أن قال : قال الشارح يعنى المرادى : والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق . (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء .

[٦٢٣] قاله عنترة وتماه : * فَتَرَكْنَ كُلَّ حَذِيفَةٍ كَالَّذِي هُمْ *

من قصيدته المشهورة من الكامل . الشاهد في جادت حيث أنث مع إسناده إلى لفظة كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير في عليه يرجع إلى النبت في البيت السابق وهو :

أَوْ رَوْضَةٌ أَلْفَا تَضْمُنُ نَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلٌ أَلْذَمْنِي لَيْسَ بِمُغْلَمٍ

وثره بفتح التاء المثلثة وتشديد الراء أى كثيرة الماء . يقال سحاب ثر وناقة ثرة واسعة الإحليل .

[٦٢٤] تمامه : * نَقَضْنِ كُلِّي وَنَقَضْنِ بَعْضِي *

قاله الأغلب المعجلى كان من المعمرين . الشاهد في أسرع فإنه خبر عن المدكر وهو طول الليالي والقياس أسرع ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أنث الخبر .

[٦٢٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وصدرة : * وَشَرَقُ بِالْقَوْلِ أَلَيْدِي قَدْ أَدْعَتْهُ *

من قصيدة من الطويل . الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد في شرقت حيث أنث مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه . والقناة الرمح . وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم . والإذاعة الإفشاء .

[٦٢٦] أُنَى الْفَوَاحِشُ عَنْهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَنِيهِمْ ثَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ
وقوله :

[٦٢٧] مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ أَلْتَوَاسِمِ
ومن الثاني قوله :

[٦٢٨] إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْرِ هَوَى وَعَقْلٌ غَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنَوُّنًا
وقوله :

[٦٢٩] رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَزُولُ لَهُ الْأَمْنُ — رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّنَوُّنِ
ويحتمله : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ولا يجوز قامت

(قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح . (قوله أنى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر
أنى بمعنى الإتيان . (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشيًا كاهتزاز رماح تسفهت أى أملت أعاليها
مر الرياح التواسم . (قوله رؤية الفكر إلخ) قد يقال الأول هنا ليس صالحًا للحذف فلم يوجد الشرط
إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن
يقال الفكر معين إلخ . (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبر بالاحتمال
لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ
الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل . ولأنه يبعده التذكير حيث لا إضافة
في ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ [الشورى : ١٧] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل

[٦٢٦] قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل : أى إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف . والشاهد في معروفة حيث
أنها مع أنها حبر لقوله أنى الفواحش لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

[٦٢٧] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها الملام بن حريث الحنفي . مشين أى النسوة والكاف للتنبيه
وما مصدرية أى كاهتزاز الرماح . والشاهد في تسفهت حيث أنه مع أن فاعله مذكر وهو مر الرياح لأنه اكتسب التأنيث
من المضاف إليه أى مالت بأعاليها مر الرياح . والتواسم جمع ماسمة من نسمت الريح نسيماً ونسمائنا وهو أول الريح حين
تهب بلى قبل أن تشتد .

[٦٢٨] هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة . والشاهد فيه عكس الشاهد في البيت السابق لأن فيه تذكير
المؤنث وهو مكسوف ، والقياس مكسوفة لأنه خبر عن المؤنث وهو إنارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه .
ويزداد خبر لقوله وعقل غاصي الهوى وتنوينا نصب على التمييز .

[٦٢٩] هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره في البيتين السابقين حيث قال له الأمر ، ولم يقل لها على تأويل
الفكر الذى يزول أى يرجع له الأمر . وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خبر لقوله رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير
من المضاف إليه وهو الفكر . والتواني التكاثر . ويروى على اكتساب الثواب .

غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور .

(تنبيه) : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (وَلَا يُضَافُ أَسْمُ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ * مَعْنَى) كالمترادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ، فلا يقال قمح برّ ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل (وَأَوَّلُ مُوهِبًا إِذَا وَرَدَ) أى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشئ إلى مرادفه

وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل : أنه بمعنى مفعول أى مقربة . ومنها : أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران . ومنها : ما ذكره الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق . (قوله أفهم قوله وربما إلخ) فيه أنها تحتل أن تكون للتكثير فلا إفهام . (قوله فإنه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم . (قوله نعم الثانى) أى اكتساب التذكير . (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل المترادف كما فى الليث والأسد والتساوى كما فى الإنسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اهـ سم . والمترادف الاتحاد ما صدقاً ومفهوماً والتساوى الاتحاد ما صدقاً فقط . ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظاً ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يسّ عن الفارسي جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظاً فتجوز فيه الإضافة نحو عين العين . (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل . (قوله لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه) أى يتخصص به على نسبته إليه وكونه بعضاً أو مطروفاً أو مملوكاً أو مختصاً كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغاير المتضايقان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعتها بها للتخصيص وعلل بعضهم مع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغواً لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغواً لأننا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المترادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك . أفاده سم .

قولهم جاءنى سعيد كرز ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم أى جاءنى مسمى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . ومسجد الجامع . وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة لأولى ، ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة . وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة .

(تقنيته) : أجاز الفراء إضافة الشئ إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو : ﴿ ولدار الآخرة ﴾

(قوله أن يراد بالأول إلخ) هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز . واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة فى نحو مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها . أفاده سم . وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضاف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها نقله يسن عن ابن الحاجب . (قوله ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ) قال الدمامنى : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة فى موصوفها لا تنقاس ا هـ ومنه يعلم أن التأويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة . وإنما هو تخرىج للمسوغ على وجه جائز . (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهى المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحمق مجازاً لأنها تنبت فى مجارى السيول فتمرّ بها فتقطعها فتطرحها الأقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول . أما إذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا . والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر . (قوله أن يقدر موصوف) أى يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشئ إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة فى حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل . (قوله وصلاة الساعة الأولى) أى من الزوال أو المراد أول ساعة أدت فيها الصلاة المفروضة . (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع . (قوله جرد قطيفة إلخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية . (قوله أن يقدر موصوف أيضاً) أى كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المحل . (قوله وإضافة الصفة إلى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالإضافة حيثئذ من إضافة الشئ إلى جنسه كخاتم فضة . (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من .

[يوسف : ١٠٩] ، ﴿ وَحَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] ، ﴿ وَحِبْلُ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] ، ﴿ وَحِبُّ الْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفردًا بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدًا (قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا) أى يأتى مفردًا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض وأى . قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

(تنبيه) : أشعر قوله : وبعض الأسماء وقوله : وبعض ذا قد يأت لفظًا مفردًا أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وإن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ . واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يختص

(قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص . قال سم : تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد . (قوله تمتنع إضافته) أى لأنه لا يعرض له ما يجوز إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف . (قوله وكغير أى إلخ) بخلاف أى فإنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها فى الإبهام . (قوله نحو كل) أى إذا لم يقع تأكيدًا أو نعتًا وإلا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى . واعلم أن كلا وبعضًا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة . وقال الفارسي : نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما . (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتًا أو حالًا فمتعينة الإضافة لفظًا . (قوله وكل فى فللك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدد إما فى الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها . قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعلة من السباحة والجرى ، وأفرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف إليه المحذوف . فلا يقال الآية تقتضى تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثانى . (قوله واعلم أن اللازم إلخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فات المصنف وهو ما يختص بالظاهر . واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعلمها تسعة : ما تجوز إضافته ، وما تمتنع ، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط ، وما تجب إضافته للجملة مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقًا أو للضمير المخاطب .

بالإضافة إلى الجمل وسيأتي وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو : كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماذاه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو : أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله (وَبَعْضُ مَا يَضَافُ خَتْمًا) أى وجوبًا (أَمْتَنَغْ * إِيْلَاوُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو : جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده ، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لَبِّي وَذَوَالِي) و(سَعْدَتِي) وحناني وهذا ذى ، تقول لبيك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من ألب بالمكان إذا أقام به

(قوله كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة . (قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الباء . وقصار يحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر يحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد . كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله وحماذاه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما . (قوله وذى وذات) أى وفروعهما ونذر إنما يصطنع المعروف من الناس ذووه . (قوله كوحد) قال في الجمع : هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعي وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة والختولة وقيل : محذوف الزوائد من إحداد وقيل : نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل : على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولزم الأفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذًا أو يجر بعل ، سمع جلسا على وحديهما ، وقلنا ذلك وحدينا ، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقرع على وزن كريم وجحيش وعبير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال هو نسيج وحده وقرع وحده إذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله في الثوب لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله . والقرع السيد وهو جحيش وحده عبير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغرا غير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا . وقيل : لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي : رجيل وحده اهـ ببعض اختصار . (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك إلباين أى أقيم لطاعتك إلبا كثيرًا لأن التشبيه للتكرير نحو : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك : ٤] ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المحجب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهي ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى ومثله في حذف الزوائد الباقي .

ودواليك بمعنى تداولاً لك بعد تداول ، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لييك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن . وهذاذك بذالين معجمتين بمعنى إسراعاً لك بعد بعد إسراع (وَشَدَّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلَّيِّ) في قوله :

[٦٣٠] دَعَوْتُ لِمَا نَأْيَسِي مِسْوَرًا فَلَبِي فَلَبِي يَسْدَى مِسْوَرٍ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

[٦٣١] * لَقُلْتُ لِيَّيْ لَمَنْ يَدْعُونِي

(تغنييه) : مذهب سيبويه أن لييك وأخواته مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بموامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولييك فمن معناهما .

(قوله بمعنى تداولاً لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أى تداولاً لطاعتك فاحفظه . (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حناناً عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك . (قوله دعوت إلخ) أى طلبت مسوراً للأمر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لييك وقوله فلبى يدى مسور أى إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسوراً أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل : ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية . (قوله لقلت لييه) كان مقتضى الظاهر لييك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى . (قوله مصادر) قال شيخنا : والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر هـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر . (قوله ومعناها الكثير) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصریح .

[٦٣٠] قاله أعرابى من بنى أسد من مسدس المتقارب : أى طلبت مسوراً اسم رجل لما أصابنى من النائية فلبى : أى قال لييك ، تقديره فلبانى ، فحذف المفعول . والشاهد فى فلبى يدى مسور حيث جاء لبي مضافاً إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمر نحو : دواليك وحنانيك وهذاذك ، ومعناه فإجابة منى بعد إجابة له إذ سألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته المال . وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية . فانهم

[٦٣١] قبله :

إِلَّكَ لَوْ دَعَوْنِي وَدُونِي زُورَاءُ ذَاتُ مَقَرِّعٍ يُسُونِ

رجز لم يدركه . ودونى زواء جملة حالية وهى الأرض البعيدة . ودات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالثناء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلئ . وقيل : منزع بالنون والزاء المعجمة من قولهم بئر نزوع ونزيع . إذا كانت قرية القعر والأول أصح . ويون يفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف : أى واسعة بعيدة الأطراف . والشاهد فى لييه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ ، وهو مقول القول .

وجوز سيبويه في هذاذيك في قوله :

[٦٣٢] * ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَلَحَضْنَا *

وفي دواليك في قوله :

[٦٣٣] إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرَ لَا يَسِرُّ

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف . ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعلام في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضربا نكرة . وذهب يونس إلى أن لبيك اسم

(قوله من ألفاظها) فيقدر في دواليك أدول ، وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما في القاموس . وفي حنانيك أتحين على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك . (قوله فمن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألَب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن لبيك تشية ثلاثي وألب رباعي فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضي كما مر فالتجته عندى أنه منصوب بفعل من لفظه . نعم ذكر قوم أن معنى لبيك إجابة بعد إجابة وعليه فالنائب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه . (قوله وخضنا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل . (قوله إذا شق برد إلخ) الباء في بالبرد بدلية . قال في التصريح : قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة بينهما . (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد . (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداول لك بعد تداول أن يقول متداولين . (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر . (قوله للتعريف) أى وحق الحال التكرير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وإن كان منكرا معنى .

[٦٣٢] قاله المعجاج من قصيدة مرجزة يمدح بها الحجاج ويذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه . وضربا نصب على المصدر . أى يضرب ضربا . والشاهد في هذاذيك فإنه مصدر قصد من تشيته التكرار . وليس المراد منه شيئين فقط ، من الهذ وهو الإسراع في القطع . ووحضنا صفة لطننا نفتح الواو وسكون الحاء وبالضاد المعجمتين وهو الطعن الجائف . [٦٣٣] قاله سحيم عبد بن الحسحاس من قصيدة من الطويل . والشاهد في دواليك فإنه مصدر مثني مضاف إلى ضمير مخاطب مخصوص به . ومعناه التكرار وهو من المداولة وهى المناوبة . كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتأكيد المودة . وشق الثاني جواب إذا .

مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى . ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله : فلبى يدي مسور . وقول ابن الناطم : إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم . وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك . ورد عليه بقولهم لبيه ولبي يدي مسور ، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذاك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف اهـ . النوع الثاني من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله (وَالزُّمُّوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ * حَيْثُ وَإِذَا) فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو جلست حيث زيد

(قوله الوصفية) أى لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذاذيك . (قوله بما ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . (قوله ولأنه معرفة) في الرد بهذا على الأعلم بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحيث لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذاذيك مثني ولا يوصف المفرد بالمتنى . (قوله أصله لبي) أى بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح . وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل . (قوله كما في على إلخ) أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك . (قوله ورد عليه سيبويه إلخ) ليونس أن يجب بأن قوله فلبى يدي مسور شاذاً فلا يصلح للرد فتأمل . (قوله وهم) أى بل خلافه في لبيك فقط . (قوله مثلها في ذلك) أى في هذا اللفظ . (قوله ورد عليه بقولهم إلخ) أى لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيه ولبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد . وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة وكما في اثني عشر ، وإنما لم يحذف من ذاك للإلباس . (قوله لأجلها) أى لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها . (قوله إلى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف . دماميني . (قوله حيث وإذا) الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه وأواً بل قال ابن سيده هي الأصل كما في الدماميني . وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغنى . والثاني : ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ . قال جماعة منهم الناطم : أو وقع مفعولاً به نحو : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلاً منه نحو : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾ [مريم : ١٦] ، فإذا انتبذت بدل اشتغال

جالس ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ [الأنفال : ٢٦] ، والفعلية نحو : جلست حيث

من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي ، وترد للتعليل فتكون حرفاً وقيل : ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زما العلة والمعلل نحو : ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ [الزخرف : ٣٩] ، الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا . ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ في الآية لمجرد الظرفية بدلاً من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندهم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن معمولاها تعليلًا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ﴿يا ليت بيني وبينك بُعد المشرقين﴾ [الزخرف : ٣٨] ، أو إلى القرين ويؤيدها قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما في المغنى . وللمفاجأة بعد بيننا وبيننا وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال . فإذا قلت : بينا أو بيننا أنا قائم إذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بيننا كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بيننا وهو الأكثر ، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بيننا فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش : عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بيننا محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامى . وقال الشلوبي : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بيننا لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو . واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكفى المقتضى عن اقتضائه وأشبهوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حينئذ كالموقوف عليه لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنوننا وتعين حينئذ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بينا أو بيننا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينا على الصحيح . كذا في الدمامينى والجمع . وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا . قال في الجمع : وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبيننا مضاف إليها قول الجمهور . وقيل : ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدها وقيل : ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع اهـ وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التى تليهما كما في المغنى .

جلست واجلس حيث أجلس ، ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأنفال : ٢٦] ، ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ومعنى هذا المضارع المضى حيثئذ . وأما نحو قوله :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا * [٦٣٤]

وقوله :

(قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدا أراه . كذا في المغنى . قال في الجمع : وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتكَ إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ . وقال في التصريح : شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأنفال : ٢٦] ، أو معنى لفظاً نحو : ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ [البقرة : ١٢٧] ، ثم قال : وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً نص على ذلك سيبويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسننها فلا ينافى كلام الجمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى أن النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الجمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل . (قوله واذكروا إذ أنتم قليل) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محذوف أى ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم واذكروا﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، ﴿واذ يمكر﴾ [الأنفال : ٣٠] ، اهـ . تصريح . وقالوا في : ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ [مريم : ١٦] ، أن إذ انتبذت ظرف لمحذوف أى قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبه يتعين في ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ [المائدة : ٢٠] ، كون إذ ظرفاً لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة . (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع في الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام في المغنى بأن إذ قد تستعمل في المستقبل كما أن إذ قد تستعمل في الماضي . والجواب أن المحجوج موافقة الواقع ، لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يؤممه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المغنى .

[٦٣٤] قائله مجهول : ونماه : * لَجْمٌ يُضَيُّ كَالشَّهَابِ لَأَمًا *

الهمزة للاستفهام . وترى من رؤية البصر فلذلك اقتصر على مفعول واحد وهو طالعاً . والشاهد في حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة ، فعل هذا يكون حيث معرباً لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب . وقيل : هو مبنى دائماً . وقيل : مضاف إلى الجملة تقديراً لأن سهيلاً مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أى مستقر وظاهر في حال طلوعه .

[٦٣٥] حَيْثُ لَيْ الْعَمَائِمُ

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي

(تنبيهه) : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك (وَإِنْ يُتَوَّنَ يُحْتَمَلُ . إِفْرَادُ إِذْ) أى وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً . وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما في نحو : يومئذ وحينئذ . ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب . وأما نحو : وأنت إذ صحيح فنادر (وَمَا كَاذُ مَقْنَى) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو : حين ووقت

(قوله أما ترى) هي بصرية مفعولها طالماً وحيث ظرف مكان مبنى . وقيل : إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العيني . وقيل : مفعولها حيث وطالماً حال من سهيل . وقيل : من حيث على معنى طالماً فيه . وقيل : علمية مفعولها حيث وطالماً أى طالماً فيه . أقول : أو طالماً مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان . قال زكريا : والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد . وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالماً . (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا : أى شد العمائم على الرعوس ويؤيده قول العيني : أراد بمكان لى العمائم الرعوس . (قوله إذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك . (قوله وأن ينون إلخ) ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ لَأَكُنَّ مِنْكُمْ إِذَا أَخَاعُوا ﴾ [المؤمنون : ٣٤] هـ . نكت . (قوله أى وأن ينون إذ إلخ) أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ . (قوله وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعال التفضيل في أكثر على غير بابه وفي بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ . (قوله وما كاذ إلخ) الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى إضافة كاذ إضافة إذ في كونها إلى الجملة . (قوله ظرفاً مبهماً) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوباً على الظرفية أم لا كما في المعنى وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ، ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] . إذ الأول بدل من المفعول به في ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [غافر : ١٥] .

[٦٣٥] البيت بتمامه :

وَيُظَنُّهُمْ نَحْتُ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ يَبِيضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيْ الْعَمَائِمُ

هو من الطويل . طعنه بالرمح يطعنه بالفتح فيهما وطعن في السن يطعن بالضم في العابر . والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حبة بكسر الحاء . أراد به أو ساطعهم كما أراد من لى العمائم رعوسهم : أى نطعنهم في أو ساطعهم بعد ضربهم بحديد السيوف في رعوس . والبيض بفتح الباء : الحديد وبالكسر جمع أبيض وهو السيف . والمواضي السيوف والإضافة فيه نحوها في جرد قطيفة . والشاهد في حيث لم تضاف فيه إلى جملة فيكون معرباً . وعمله النصب على الحال .

وزمان ويوم إذا أريد بها الماضي (كَأَذْ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أَضَفَ) هذه (جَوَازًا) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوبًا (نَحْوُ حِينَ جَاءَ لِيَذْ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ، ونحو حين مجيئك نَبَذَ ، وجاء زيد يوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد . فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا ، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ ما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت ، شئني . وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل . ومن ذكر عدم جواز الإضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الإضافة إلى الجملة . ثم رأيت في المغني شاهدا على إضافة العام فإنه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله : * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اهـ وسبقه إلى ذلك الناظم وعلمه بأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها . قال الدماميني : وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى . (قوله ويوم) أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار الخصوص ولا كان من المحدود . أفاده سم . (فائدة) : إذا قلت : أتيتك يوم لا حرّ ولا برد جاز لك رفع حرّ وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا . وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جثت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل التجر على أن لا اسم بمعنى غير لكن أوضح فتأمل . (قوله أضف هذه) أي الألفاظ المشبهة ، إذ ولو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن . (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل . (قوله ونحو حين مجيئك إلخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ . (قوله مستقبل المعنى) بقى ما إذا كان حالا فانظره . (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه إذا كاذًا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ في الإضافة . (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت . (قوله فلا يضاف إلى جملة) لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع .

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتي. وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله: [٦٣٦] **فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَمْطُحُنْ فُتَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ** فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكًا بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (وَأَيْنَ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَاذُ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازًا، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملًا على إذ (وَأَحْزَرَ بَنًا مَقْتُلُو فِعْلٍ يُنَيَّا) أى أن الأرجح واختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله: [٦٣٧] **عَلَى جِنِّ عَائِثُ الْمَشِيبِ عَلَى الصَّبَا ***

(قوله ما كاذ قد أجرياً) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يشن وإلا وجب إعرابه ولا يتقيد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبنى كيو معذ وحيثذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشدهوا به حركات إعراب فمثل في ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، حال من ضمير لحق وبين ودون في ﴿لَقَدْ قَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿وَمَنَادُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ من محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك. قال سم: ويشكل على التعليل بناء يوم في يوم معذ إلا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذا هـ وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال في النكت: وقد صرح به الشاطبي جازماً به. (قوله فحملًا على إذ) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف في الافتقار إلى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناءً أصلياً أو عارضاً ولذا مثل بمثالين.

[٦٣٦] قاله سواد بن قارب الأزدي الصحابي رضي الله عنه. ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد في يوم فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

[٦٣٧] قال النابغة الذبياني. وتماه: *** وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِغُ ***

من قصيدة من الطويل. الشاهد في حين حيث بنى على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى الأول ظرف كفى كافي ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ أى في وقت غفلة والمعنى في وقت غابته، وعلى الثاني للتعليل أى لأجل الصبا كما في ﴿وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ والهمزة للاستفهام. ولما من الجوازم. وأصح مجزوم به، والواو للحال، ووزاع من وزعت الرجل إذا كفته.

وقوله:

[٦٣٨] * عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِيْنُ كُلُّ حَلِيْمٍ *

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّغَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَغْرَبْتُ) نحو : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ ﴾
[المائدة : ١١٩] ، وكقوله :

[٦٣٩] أَلَمْ تَعْلَمِ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَلْبَنَى كَرِيْمَ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيْلَ

(قوله على حين عاتبت إلخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى : ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾ [القصص : ١٥] ، وكذا فيما يأتى . (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من استصبيت فلاناً أى عدده صبياً كذا قيل ، والأنسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبو إليه أى يميل . (قوله وقيل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى إذ وهو إنما يعم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلاً كما فى إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقاً ، ولا يخفى أن الأقرب فى الظرف قبل المضارع المفعول بمعنى الماضى تنزيلاً أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلاً . (قوله يا عمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمبادئ محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك يا لله عمرًا أى ذكرتك به تذكيرًا يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر .

[٦٣٨] هو من الطويل . وصدده : * لَا تُجْلِبِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تُحْلِمًا *

والشاهد فى على حين حيث جاء مبنياً لإضافته إلى الجملة . وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناء باقى على إعرابه . يقال استصبيت فلاناً إذا عدته صبياً يعنى جعلته فى عداد الصبيان . (قوله لا تجلبين) بنون التأكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة . [٦٣٩] قاله مويال بن جهم المذبحى من قصيدة من الطويل . الهزة للاستفهام وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعول تعلمى . ويا عمرك الله معترض . ويا لمجرد التنبيه . وعمرك منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء . ومعناه بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء . وظاهره القسم وليس مراداً ههنا على المعنى الذى ذكرناه ويقال مراده سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة فعلى هذا يكون دعاء . وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية ييطيل ويا على أصلها فى النداء . والشاهد فى على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقيل خبره . وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما فى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ ففى هذين الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف . وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روى البناء على الفتح ههنا .

ولم يجوز البصريون حينئذٍ غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْتَدَا) أى لن يغلط . واحتجوا لذلك بقراءة نافع : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ بالفتح . وقد روى بهما قوله :
 * عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلُ * [٦٤٠]

وقوله :

[٦٤١] تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرَ دَانَ
 (وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ) خاصة نظراً إلى ما تضمنته من معنى

(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى : لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشاراً به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذٍ لقراءة الرفع والأصل عدمها . (قوله ما تذكر من سليمان) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيماً له وتفخيماً والدانى القريب . (قوله الظرفية) احترازاً عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف . ومن أحسن ما استدلل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [الروم : ٢٥] ، فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة : هى ظرف زمان والتقدير فى خرجت فإذا زيد خرجت فى الوقت زيد أى حضوره إذ لا يخبر بالزمان عن الجثة . هذا إن قدرت خبراً فإن قدرت متعلقة بحرف محذوف أى فى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال فى الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى إذا الظرفية . ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت ، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة . وقال جماعة : ظرف مكان والتقدير فى فإذا زيد فى المكان زيد أو فى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافية أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر إذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ، ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين . وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقدر دون المجرد منها . وقد تقع بعد بينا وبينها وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال .

[٦٤١] هو من الوافر . صدره : * تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى (١) *

والشاهد فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ولكن البناء على الفتح أرحح من الإعراب ، ولم تجز البصرية غيره . والتواصل مبتدأ وغير داني خبره . ويروى على حين التراجع .

(١) اقتصر العيني على الاستشهاد على ذكر الشطرة الأخيرة فلذلك ذكر صدره .

الشرط غالباً (كَهْنٌ إِذَا آغْتَلَى) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر : ١] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الرحمن : ٣٧] ، فمثل : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] ، وقوله :

[٦٤٢] إِذَا بَاهِلِي ثَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ

واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولاً به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها : «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِي رَاضِيَةٌ وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي» وأوله غيره بجعل إذا ظرفاً لمحدوف هو المفعول أى لأعلم شأنك إذا كنت إلخ وبجرورة بحتى نحو : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط ، فالمعنى : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال : ولم أعر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الهمع . (قوله إلى أجل الأفعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام أى للماضوية كثيراً والمضارعية قليلاً وقد اجتمع كثيراً في قوله :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُسَرَّدُ إِلَى قَلِيلٍ تَقْصَعُ

(قوله ما تضمنته إلخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس . وعبرة الهمع : ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا في الضرورة . (قوله غالباً) سيأتى مقابله في كلام الشارح . (قوله كهن إذا اعتلى) أى كن متواضعا حيناً إذا تكبر غيرك . (قوله فإذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد نجيء للماضى نحو : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء وإنشاء حال أو بكائنا حال من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الإقسام في وقت غشيان الليل . قال الرضى : وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ . (قوله على المشهور) مقابله أن العامل تاليه لا جوابه لا اقتران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما . وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل محذوفاً يدل عليه الجواب ،

[٦٤٢] قاله الفرزدق وهو من الطويل ، أى إذا كان باهلي ، فلا بد من هذا التقدير لأن إذا الشرطية لا تدخل على الاسمية وهو الشاهد خلافاً للأخفش والكوفية . حيث حوزوا دخولها على الاسمية محتجين به ورد بما ذكرنا . والباهل نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان . وله ولد جملة في محل الرفع صفة لباهلي ، ويموز أن يكون نصباً على الحال بدون الواو على القلة . وقوله فذاك المذرع جواب الشرط وهو بضم الميم وفتح الدال المعجمة ، وتشديد الراء وفي آخره عين مهملة ، وهو الذى أمه أشرف من أبيه .

فعلى إضممار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

★ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلًا شَفِيعُهَا ★ [٦٤٣]

هذا مذهب سيويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق . واختاره في شرح التسهيل . والاحتراز بقول غالباً عن نحو : ﴿ وإذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ [الشورى : ٣٧] ، فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المعنى وأن يفرقوا بين إذا وإذا حيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما إذ وحيث فلولاً الإضافة ما حصل ربط . يس بزيادة . (قوله إذا باهلي إغ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس . وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها . فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ . والمذرع بذال معجمة من أمه أشرف من أبيه . وقيل بالدال المهملة أي المتأهل للبس الذرع . (قوله الشانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلي اسمها والجملة بعدها خبرها . (قوله كما أضمرت إغ) أي لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل . (قوله وأجاز الأخفش) أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية . وفصل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم . (قوله لكان يجب إغ) وقول بعضهم إنه على إضممار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام . وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو : ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ والنهار إذا تجلى ﴾ [الليل : ١] ، ﴿ والنجم إذا هوى ﴾ [النجم : ١] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي وهو ممتنع اهـ مغنى . وقوله : وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فإنه جَوَزَ في الآيتين كون هم تأكيداً للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابعهم جملة اسمية

[٦٤٣] قاله قيس بن الملوح . وقيل ابن الدمينة . وقال ابن عصفور : العمه بن عبد الله القشيري . وصدده :

★ وَلَيْسَتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ★

إلى . وهو من الطويل أي أخبرت . فالتاء مفعوله الأول نابت عن الفاعل . وليلي مفعول ثان . وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث . وهلا حرف تحضيض يختص بالجملة الفعلية الخبرية . فلذلك يقال ههنا محذوف : أي فهلا كان هو أي الشأن وهو الشاهد . ونفس ليلي كلام إضافي . وشفيعها خبره .

(تفجييه) : مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وأما قوله : [٦٤٤] أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا مِيقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ فمثل : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، لأن وها في البيت فعل بمعنى سقط . وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه . والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لِمَفْهِمٍ أَتَيْنِ مُعَرِّفٍ بَلَا * تَفَرَّقُ أَضْيَفٌ كِلْتَا وَكِيلَا) أى مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة

بغير فاء قال لعدم عراقة إذا في الشرطية اهـ وقوله تعسف أى لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم . (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه في المغنى لاختصاصها بالماضى ، وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجود لوجود . (قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية) أى الماضوية كما في التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو : ﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضم ﴾ ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ ﴿ فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد ﴾ ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ وخالف كثير في الثانى والثالث وجعلوا الجواب في الآتين محذوفا أى أقبل يجادلنا ، وانقسموا قسمين فمنهم إلخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغنى في إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت . (قوله أقول لعبد الله إلخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالالف لأجل الإلغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء . (قوله والمعنى لما سقط إلخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به في المغنى . قال الدماميني : إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول المملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع . ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط . (قوله لفهم التين) متعلق بأضيف والمراد شعين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين . قاله يس . (قوله أى مما يلزم إلخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام في واجب الإضافة .

نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل . الثانى : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما وكلتا الجنتين ، أو بالاشتراك كقوله :

[٦٤٥] * كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أُخِيهِ حَيَّاهُ *

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

[٦٤٦] إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

لأن ذا مشاة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾

(قوله إلى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال :

* وإن يفد توكيد منكور قبل *

فاشترط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره . قاله سم .

(قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الأول المعنى فثنى الخير وفى الثانى اللفظ فأفرده .

(قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح .

(قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد

به اثنان نحو : كلا رؤوس الكبشين والمفرد المراد به اثنين نحو :

* وكلا ذلك وجه وقبل *

وإلى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ . (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحيتين

الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها .

(قوله لأن ذا مشاة فى المعنى) لأن العرب اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد

فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو : ﴿ وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ﴾ . شاطبى .

[٦٤٥] هو من الطويل . وقامه : * وَنَحْنُ إِذَا مَتَا أَشَدُّ نَعَانِيَا *

[٦٤٦] قاله عبد الله بن الزبيرى من قصيدة من الرمل ، قالها يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم . مدى بفتح الميم أى

غاية . والشاهد فى كلا حيث أضيف إلى ذلك ، وهو وإن كان مفردا فى اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين فى المعنى

لأن المذكور هو الخير والشر ، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما فى عوان بين ذلك . وقبل بفتحيتين أى جهة .

[البقرة : ٦٨] ، أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو . وأما قوله :
[٦٤٧] كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي الثَّائِبَاتِ وَالْمَامِرِ الْمُلِمَّاتِ
وقوله :

[٦٤٨] كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْتَوِيَّ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمُتْنَى وَالْأَمْنِ فِي الْغُسْرِ وَالْيَسْرِ
فمن الضرورات النادرة (وَلَا تُضَيَّفُ لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ * أَيًا) المفردة مطلقاً لأنها بمعنى
بعض (وَأَنَّ كَرَّرْتُهَا) بالمعطف (فَأُضَيَّفُ) إليه كقوله :
[٦٤٩] فَلَمَّا لَقِيتُكَ عَالِيَتِي لَتَعْلَمَنَّ أُنَى وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ
وقوله :

[٦٥٠] أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أُنَى وَأَيْكُمْ غَدَاةَ التَّقِيَّتَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا
لأن المعنى حينئذٍ أننا (أو ثنوي) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (الْأَجْزَا) نحو : أُنَى

(قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض : المسنة . والبكر : الفتية . والعوان : النصف . (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لأن كلا موضوع لتأكيد المثني كما نقله يس عن ابن الحاجب . (قوله الضيفين المشتوي) أى الطفيل المبعوض . (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده . وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينوبه الأجزاء أعزاً مما بعده أيضاً . (قوله مطلقاً) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً . (قوله لأنها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له أبعاد بخلاف ما إذا أضيفت للمتكلم فإنها حينئذٍ بمعنى كل كما قاله ابن الناطم . (قوله وإن كررتها) أى سواء كان الجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أو لا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أى لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يبيىء في الوصفية والحالية . (قوله بالمعطف) أى بالواو كما في التسهيل . (قوله فأضيف) أى أجزأ إضافتها إلى ما ذكر .

[٦٤٧] هو من البسيط ، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو فاما . وهذا ضرورة نادرة . وكلا أخى مبتدأ ، وخليلى عطف عليه ، وواجدى خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا فالباء مفعول أول لواجدى وعضداً مفعول ثان . والثائبات المصائب . والإلغام الإتيان والنزول ، والملمات جمع ملعة وهى النازلة من نوازل الدهر .

[٦٤٨] هو من الطويل . والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة . والضيفين تابع الضيف وهو الطفيل . والنون فيه زائدة فوزنه فعلاً لا فيعل . والمشتوي المفيض من شئ الرجل . وواجد خير لكلا الضيفين . والمثني مفعوله . والأمن عطف عليه . وفي اليسر حال . والعسر عطف عليه . وفيه لف وشر .

[٦٤٩] هو من الكامل . الشاهد في أبى وأبك وذلك أن أياً لا يضاف إلى مفرد معرفه إلا إذا تكررت ، ولا يأتي ذلك إلا في الشعر . فأبى مبتدأ . وأبك عطف عليه . وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من شئ . والجملة مفعول لتعلمن . فافهم .

[٦٥٠] هو من الطويل . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . والأل للتبعية . وغداة نصب على الطرف أضيف إلى الجملة ، وكان خير أخير مبتدأ أعنى أبى . وخير أخير كان . وأكرم ما عطف عليه .

زيد أحسن يعني أى أجزائه أحسن (وَأَخْصَصَ بِالْمَعْرِفَةِ * مُوصُولَةً أَيًّا) أى مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أى متقدم عليها : أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَةُ) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى . ومنه قوله :

[٦٥١] فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِطَتْ أَيَّمَا فَتَى

(وَأِنْ تُكُنْ) أى (شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا قَمُطْلَقًا كَمُلْ بِهَا الْكَلَامًا) أى تضاف إلى النكرة

(قوله لأن المعنى حينئذ أينما إلتخ) أشار به إلى أن أياً الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الباء والكاف قائمان مقام نا الدالة على التعدد . (قوله أو تنو الاجزاء) عطف على كررها فللهذا حذف الباء للجرم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلاً فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأصِفْ لأنه جواب الشرط فليس بأجنى . لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأننا نقول يغتفر كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . قاله يـ . (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو : أى الدينار دينارك ، أو يعطف عليه بالواو نحو : أى زيد وعمرو قام . صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد . (قوله وبالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استثناء هنا بكون المستثنى هو المعرفة . (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالعكس للصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مراداً هنا . قاله الشاطبى . (قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه . ويشترط فى النكرة أن تكون ماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو : مررت برجل أى رجل وبرجل أى إنسان . ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه . قاله الدماميني وغيره (قوله فمطلقاً) أى تكميلاً مطلقاً إلتخ أو مطلقاً حال من ضمير بها . وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنى منه . وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الأجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية

[٦٥١] صدره : * فَأَوْفَاتُ إِيمَاءَ خَيْبِيَا لِيَحْتَبِرَ *

قاله الراعى عبيد من قصيدة من الطويل . أى أشرت إشارة . وحبر بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفى آخره راء اسم رجل . واللام فى فله للتعجب . وعينا حبر مبتدأ وخبره لله . والشاهد فى أيما فتى حيث وقع أياً صفة أى كامل ، كما مررت برجل أيما رجل . وأنشده ابن مالك مثلاً لوقوع أى حالا لمعرفة . وقال أبو حيان : أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدره أى فتى هو . ولم يذكروا كون أى يقع حالا . قلت : لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع .

والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أى رجل يأتنى فله درهم ﴿ أئما الأجلين قضيت ﴾ [القصص : ٢٨] ، ﴿ أئكم يأتينى بعرشها ﴾ [النمل : ٣٨] ، ﴿ فبأى حديث ﴾ [الجاثية : ٦] ، فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتاً أو حالاً وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى . وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لِّذُنْ فَجَزَ) ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً ومحلاً إن كان مبنياً أو جملة ، فالأول نحو : ﴿ من لدن حكيم عليم ﴾ [النمل : ٦] . وقوله : [٦٥٢] تَنْهَضُ الرُّغْدَةُ فِى ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ والثانى نحو : ﴿ وعلمناه من لدنا علماً ﴾ [الكهف : ٦٥] ، ﴿ لينذر بأساً شديداً من لدنه ﴾ [الكهف : ٢] . والثالث كقوله :

لأن كلامه هناك فى أى مطلقاً أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقاً جواز إضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية إلى المفرد المعرف إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحيث أن يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف إليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل . (قوله إلى النكرة والمعرفة) بيان للإطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقاً أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثني أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما سبق إلخ . (قوله ثلاثة أحوال) الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية . الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية . الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة . (قوله إذا كانت أى إلخ) بقى قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أى المفعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو : ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [الانفطار : ٦ ، الانشطار : ٦] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف . (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرهما وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجبر ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف ، ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ، ولدن كهل ولدن كهل ولدن كقم : ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما فى الجمع والقاموس . وفى باب التقاء الساكنين من الجمع أن نون لدن تحذف لساكن ولها ، وشذ كسرهما فى قوله : من لدن الظهر إلى العصر . (قوله فجر) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد إلا من هذا ، وقوله فى إعمال المصدر :

[٦٥٢] راجزه طائى لم يدر اسمه . والرعدة من الارتعاد . وظهري تصغير ظهر يعنى يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر والشاهد فى من لدن حيث جاءت معربة وهى لغة قيس .

* وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعُ *

وقوله :

[٦٥٣] صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهْنُ وَرُقْنَةُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ
ولم يضيف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث . وقال ابن برهان حيث
فقط هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ لَدُنْ) كما في قوله :
[٦٥٤] لَمَّا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ . لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

* وبعد جره الذي أضيف له *

قاله سم وتبعه غيره . أقول : ومن قوله في إعمال اسم الفاعل :

* وانصب بذي الأعمال تلوا واخفض *

ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل :

* فإرفـع بها وانصب وجـر مـع ال *

فاحفظه . (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . واحتمل
أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه . واليافع الشاب . (قوله صريح غوان) أى
مصروعهن . راقهن ورقته أى أعجبهن وأعجبته . وفى العيني تفسير رقه بأصبته . لا حراك به أى لا
حركة به . (قوله إلا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها
دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدل غاية زمان أو مكان وعند إضافتها
إلى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق . (قوله هذا هو الأصل)
الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ . (قوله ونصب غدوة بها) هذا
شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار
فعل أيضا . سم . (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فإن قدر من مادته كمزجورا
كان نصبه على الظرفية قياسيا وإلا ككائنا كان سماعيا كما مر في محله .

[٦٥٣] قاله القطامي من قصيدة من الطويل . الشاهد في جوار إضافة لدن إلى الجملة . ومعاه عند شيبه . وحتى للعاية .
والدواب جمع دابة الشعر . وغوان جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بجمالها عن الحلى . وراقهن أعجبهن . ورقه أعجبته
حتى لا حراك به . كذا فسر فى ديوانه .

[٦٥٤] هو من الطويل . ومزجر الكلب خبر ما زال . ومنهم فى محل النصب على الحال . والشاهد فى لدن غدوة حيث
نصب غدوة بعدها تشبيها بالمفعول . ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل . ومنهم من جرها على القياس . ولم يقع غدوة
بعد لدن إلا مصروفة . واحتار ابن مالك نصبها على التمييز . وقيل هو خبر لكان المقدر . والتقدير لدن كانت الساعة
غدوة . وقوله لغروب أى لوقت غروب .

فلدن حيثُذ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى . وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفه مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة . ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقليل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة . وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

(تنبيهه) : لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها أنها ملازمة لمبتدأ

(قوله نصب على التمييز) : أى للذن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة . قاله الدماميني . **(قوله لكن يضعفه) :** أى الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقترضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التثوين ولا يرد الضارب زيدا والضارباً عمراً والضاربو بكراً لأن أل كالمعروض من التثوين في الأول والنون في الأخيرين . **(قوله أو خبراً) :** عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسّن الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة . **(قوله مراعاة للأصل) :** أى الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقترضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالباً لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أى حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل . **(قوله وجاز نصبه) :** لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأننا نقول يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الأوائل . **(قوله واستبعد الناظم إلخ) :** أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن . **(قوله بعيد عن القياس) :** لأن القياس جر ما لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس . **(قوله لدن وقت هو غدوة) :** يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد معنوى وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذي قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة أصلاً . **(قوله على التشبيه بالفاعل) :** قال في التصريح : ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر .

الغايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو جئت من عنده ومن لدنه . وفي التنزيل : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] ، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا . ثانياً : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن . ثالثاً : أنها مبنية إلا في لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه . رابعاً : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق . خامساً : جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر . سادساً : أنها لا تقع إلا فضلة تقول : السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة . وأما لدى فهي مثل عند مطلقاً إلا أن جرّها ممتنع بخلاف جر عند وأيضاً عند أمكن منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع

(قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما في الهمع وهي للمكان كثيراً وللزمان قليلاً ومنه كما في الدماميني عن المصنف : «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن . (قوله لمبدأ الغايات) أى لأول المسافات فمسمماها نفس أول الزمان أو المكان وهذا فارقت من فإنها لا ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفاً ولدن اسماً . أفاده سم . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان في نحو إنخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه . (قوله وعلمناه) أى الخضر . (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه . (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شبّ ولدن أنت يافع . (قوله أنها مبنية) أى على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل : لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه . (قوله إلا في لغة قيس) قال المصريح : أى فإنها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص في التسهيل والهمع إعرابها عندهم ببلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون . (قوله وبلغتهم قرىء من لدنه) قال المصريح : أى بإسكان الدال مع إثمائها الضم وكسر النون وهي قراءة أئى بكر عن عاصم . وحكى ابن السجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست إعراباً وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والهمع إلا أن يقال إسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إثمائها للضم في هذه القراءة تنبيهاً على أصلها . ثم رأيت في الهمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال . (قوله جواز إفرادها) أى قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى . (قوله على ما مر) أى على التفصيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان أو مرفوعة خبراً لمبتدأ محذوف أو فاعلاً لفعل محذوف . (قوله لا تقع إلا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدية . (قوله فهي مثل عند مطلقاً) يقتضى أنها معربة وبه صرح في المغنى لكن في شيخ الإسلام أن المصريح به خلافه وفي شرح المغنى للدماميني حكاية القول بينائها عن ابن الحاجب . (قوله إلا أن جرّها) أى جر الحرف إياها . (قوله تقول هذا القول إنخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق .

ذلك في لدى . قاله ابن الشجرى في أماليه . الثانى : أنك تقول عندى مال وإن كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند . وقول غيره أولى (و) ألزموا إضافة أيضاً (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و(مَعَ) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله :

[٦٥٥] فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهُوَ أَيْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغم فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها

(قوله ويمتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا يمتنع وقد يوجه بأنهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه . ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى : ﴿ مَا يَدُلُّ الْقَوْلَ لَدَى ﴾ . (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثانى فقط الأقرب الأول فتأمل . (قوله وألزموا إضافة أيضاً مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفاً وهى في الأفراد حال على ما سيتضح . (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في : ﴿ إِنْ مَعَ الْعَسْرِ يَسِرَا ﴾ . (قوله وهو فتح إعراب) لشبهها بعند في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصللة ودالاً على حضور نحو : ﴿ نَجْنِي وَمَنْ مَعِي ﴾ أو على قرب نحو : ﴿ إِنْ مَعَ الْعَسْرِ يَسِرَا ﴾ نقله سم عن المصنف . (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال . لما ما بكسر اللام أى وقتاً بعد وقت . (قوله وغم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون . (قوله فإنها مبنية عندهم) قيل : لجمودها للزومها الظرفية وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة وهى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كإشارة . (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل .

[٦٥٥] قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . الريش بكسر الراء المال والخصب والمعاش . والشاهد في معكم حيث بنى على السكون وهى لغة ربيعة وتميم . وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة . وقوله لاما بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لاما أى في الأحيان .

إذا اتصل بها متحرك (وَلَقِيلَ) فيها (فَتَحَّ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للرخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

(تقريبه) : تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعًا نحو : جاء الزيدان معًا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنتين كقوله :

وَأَقْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا

وقوله :

(قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون وإلا فبناؤها على السكون ثابت لها في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حيثذ مقدر لا ظاهر فالضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبًا للرخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين . ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للرخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اهـ وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة ، وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هى ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقي فتح العين . هذا إيضاح المقام . (قوله تفرد مع) أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك . وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة . واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص ل قيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم . واعتراض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر . قاله الدماميني . (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به . (قوله بمعنى جميعًا) كذا قال المصنف ومال إليه في المغنى وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا . (قوله وأقنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى . وقوله فبادوا أى هلكوا .

* إِذَا حُتَّ الْأَوَّلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا *

[٦٥٦]

وقد ترادف عند فتح جر بمن ، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم : ﴿ هذا ذكر من معي ﴾ [الأنبياء : ٢٤] ، (وَأَضْمُ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمَتْ مَا * لَهُ أَضِيفَ) لفظاً (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنى : أى من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده : وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظاً فيضم بغير تنوين . ثم اختلف حيثل فقال المبرد ضمة بناء لأنها كقبل فى الإبهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه . وقال

(قوله الأولى) أى الحماسة الأولى وسجعن هدرن . شمنى . (قوله وقد ترادف) أى مع الملازمة للإضافة . (قوله واضمم إلخ) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه .

(قوله ما له أضيف) أى الاسم الذى أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لأمن اللبس . (قوله معنى) تمييز محوّل عن ما . (قوله أى من الكلمات إلخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الإضافة نعم لو قال المصنف :

* وغير واضمها إذا عدمت ما *

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحاً من عطف غير على لدن . (قوله الملازمة للإضافة) أى غالباً فلا يرد أنها تقطع عنها لفظاً ومعنى كما سيأتى . (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الأولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه . (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب . (قوله ثم اختلف حيثل) أى حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين . (قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم . (قوله لأنها كقبل فى الإبهام) أى لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلاً غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلّة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ، ولعله آثر ما علل به لأنه أخصر . (قوله فهى اسم) أى ليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضاً وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها .

الأخفش : إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزها ابن خروف . ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظاً تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تعين للمخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى . الثاني : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون . قال في القاموس : وقولهم لا غير لحن غير جيد ، لأن لا غير مسموع في قول الشاعر :
[٦٥٧] جَوَابًا بِهِ تَجُوزُ اعْتَمِدَ قَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفْتُ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

(قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء . (قوله وقال الأخفش إعراب) أى ضمة إعراب ليلام ما قبله وحذف التنوين حيث قيل للتخفيف . وقال المصريح للإضافة تقديراً لأن المضاف إليه ثابت في التقدير اهـ ويرد عليه كما في المعنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بإطراد إلا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها . (قوله لأنها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف . (قوله ككل وبعض) أى في جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظر غير منون والمنظر به منونا . (قوله وجوزها) أى الإعراب والبناء . (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف إليه . وفي نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين . (قوله والحركة إعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حيث بناء أى لإضافته تقديراً إلى المبنى قال : وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكثر به الشارح ، على أنه يحتمل أنه قائل بما سنقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين في الحركة عند الضم . (قوله كالضم مع التنوين) أى في كون الحركة إعراباً وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها . (قوله لأن المضافة لفظاً تضم) أى ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه في توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظاً حيث فتحت لا تعين إلخ (قوله لإضافتها إلى المبنى) قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبنى إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظاً به أى لا محذوفاً لضعف سبب البناء بالحذف .

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجر الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس ، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين ، وبناء مصدر نصب على الحال ، أى بانيا . وغير مفعول باضمم (قَبْلُ كَفَيْرٌ) و(بَعْدُ) و(حَسْبُ) و(أَوَّلُ * وَدُونَ وَآلِجِهَاتُ) الست

(قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى إذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضم بناء غير إلخ . (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه . ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس ، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر^(١) بالشعر ، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمه غير حيثئذ إعراب إذا نَوَتْ وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنَوْن ونوى لفظ المضاف إليه ، وبناء إذا لم تنَوْن ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه ، ونحو جاءنى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف . (قوله وبناء مصدر إلخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية . (قوله قبل كفير إلخ) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك . وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ . (قوله وحسب) أى المشربة معنى « لا غير » لأنها التى تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتى . (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى . وقيل : ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال فى الجمع : الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئا وقد لا ، وقيل : يستلزم فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثانى اهـ .

(١) يقصد كتابه الصغير قطر الندى وبél العبدى .

(أيضاً وعل) في أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظاً دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو : ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم : ٤] ، في قراءة الجماعة ونحو :

ويستعمل اسماً بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاماً أولاً فيصرف . وقد تلحقه تاء التأنيث ، ووصفاً بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارياً مجراه على الخلاف ، وظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام : وهذا هو الذى إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم . قاله يس وغيره . (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت يزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو . (قوله والجهات) أى أسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الجمع وغيره . وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين . (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سياتى ، ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للإضافة أى غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظاً على الصحيح وهو عل كما سياتى . لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأننا نقول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه . (قوله لفظاً دون معنى) أى فينوى معنى المضاف إليه . والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ، ومسماه معبراً عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه . وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه . (قوله فتبنى على الضم) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها . وقوله كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها . وقوله فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها . (قوله لشبهها إلخ) علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقاً فى الإعراب ، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها . (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وإى . (قوله فى الجمود) أى لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيراً وتثنيتهما وجمعهما بل فى الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط . فتدبر . (قوله والافتقار) أى إلى المضاف إليه . فإن قلت : الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذاك فى المقتضى للبناء الأصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظاً معارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالتها .

قبضت عشرة فحسب ، أى فحسبى ذلك . وحكى أبو على الفارسي : ابدأ بهذا من أول بالضم . ومنه قوله :

[٦٥٨] * عَلَى آيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ *

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أى ودونهم ، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

[٦٥٩] لَعَنَ الْإِلَهُ ثَعْلَةَ بَنٍ مُسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ
وقوله :

[٦٦٠] * أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وإنما بنيت حيث وإدخال إضافتها لفظاً لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البديل مقام البديل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي . قاله الرضي . (قوله في قراءة الجماعة) أى السبعة . (قوله فحسب) الفاء زائدة لترزين اللفظ وفي قول الشارح فحسبى ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خيراً عن المعرفة . وإنما يجوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة . أفاده المصريح . (قوله من أول) أى من أول الأمر . (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصبج . (قوله ثعلة ابن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام . (قوله يشن) أى يصب . (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيد كلام العيني أى هو أى الفرس على - في المغنى وشاهد العيني ، لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف يعير أقب من القعب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني . وقوله عريض من عل أى واسع الظهر . وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطي أنه مجرور لأن قوافي الأرجوزة كما علمت من الأبيات التي ذكرناها منها .

[٦٥٨] قاله معن بن أوس من قصيدة من الطويل ، وصدره : * لَعْرُلَمَا أَذْرَى وَإِلَى لَأُجَلَّ *

وعلى يتعلق بتعدو . والمنية الموت فاعله ، والشاهد في أول حيث بنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة .

[٦٥٩] قاله رجل من بني تميم من الكامل . وتعلو بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل . ويروى ابن مزاحم . ولعنا نصب على المصدر . وقوله يشن أى يصب . ويروى يصب ، والجملة صفة للماء . والشاهد في من قدام فإن أصله من قدامه ، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناء على الضم .

[٦٦٠] قاله أبو الجهم العجلي من قصيدة مرجلة يصف فيها أشياء وبهذا الشطر يصف الفرس : أى هو أقب أى ضامر البطن ، من القعب وهو رقة الخصر ، ومن تحت في محل الرفع على الوصفية . والشاهد في من عل كما ذكرنا آنفاً . والجملة صفة عريض وهو خبر بعد خبر .

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ [٦٦١]

أى ومن قبل ذلك . وقرئ : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم : ٤] ،
 بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابدأ بهذا من أول
 بالجر من غير تنوين أيضاً . فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف
 إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْرَبُوا
 نَصَبًا إِذَا مَا لُكِّرَا * قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا) كقوله :
 [٦٦٢] فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

(قوله كل مولى) أى ابن عم وقربة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول
 محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر . (قوله نصبا) أى أو جراً بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل
 في الظروف . (قوله إذا ما فُكِّرَا) ما زائدة وضمير نكراً عائداً إلى قبل ، وما ذكره بعده لأنه وإن
 تأخر لفظاً متقدماً رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا . (قوله وما من بعده قد ذُكِرَا)
 اعترض بأن هذا يخرج غيراً لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم . وأجيب بأن
 المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على
 أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه . ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه
 العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب
 على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف
 بحسب وعمل كما سيتضح .

[٦٦١] تمامه : * فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَرَاطُفُ *

هو من العلويل . الشاهد في من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوى تقديره من قبل ذلك . والمولى يأتى
 لمان كثيرة وهنا المراد ابن العم . وقوله مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة . والمعنى نادى كل
 ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يمينه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به ، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه .
 [٦٦٢] قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده . من الوافر أى استمرأ لى الشراب . والواو في وكنت
 للحال والشاهد في قبلاً فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينو فلذلك أعربه ولو كان منوياً لبنى على الضم . وأغص
 من غصص يفصص من باب علم يعلم . ويروى بالماء الفرات أى العذب السائغ وهذا أقرب ، والأول أشهر^(١) .
 وقد قيل الحميم البارد من الأضداد .

(١) قوله والأول أشهر . معنى كلمة « الفراح » ، التى جاءت في رواية العيني بدل « الفرات » .

وكقوله :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ حَمْرًا

[٦٦٣]

وكقوله :

*كَجَلْمُودٍ صَخِرَ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عُلْ

[٦٦٤]

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين . وحكى أبو على : ابدأ بهذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .
(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أى لفظاً أو نوى معناها أو

(قوله أغص) بفتح الهزرة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهزرة فيقال أغصصته . كذا فى المصباح . فعلى الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهزرة والفرات العذب . ويروى الحميم أى البارد من أسماء الأضداد . (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب . والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت ، فليس ممنونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهداً على القطع فاستفده . (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر . (قوله تنبيهات إلخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الأول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين .

* ونَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ * صدره : [٦٦٣]

هو من الطويل . والأسد بضم الهزرة جمع أسد . وأسد خفية بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف . قال ابن سيده : اسم علم لموضع . والشاهد فى بعدا حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة . وعلى لذة صفة لقوله خمرًا .

* مَكْرٌ مِفْرٌ مَقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَقَا * صدره : [٦٦٤]

قاله امرئ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل ومكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر ، مجرور لأنه صفة لمجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله . ومفر بالكسر أيضاً لا يسبق فى الفرار صفة أخرى ، وكذا مقبل مدبر صفتان ، يعنى إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن ، ومعاً بمعنى جميعاً نصب على الحال . والجلمود بالضم الصخرة اللساء . وحطه السيل صفة : أى حدره ، والإضافة فيه إضافة الخاص إلى العام . والشاهد فى من عل حيث أعرب لأنه أريد به النكرة : أى من مكان عال .

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أى لفظاً ومعنى ، إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو : ﴿ حسبهم جهنم ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ فإن حسبك الله ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، بحسبك درهم . وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال ، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب قال الجوهري : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت

(قوله اقتضى كلامه) أى منطقاً ومفهوماً فإن كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الإضافة رأساً كقبل وبعد وبفهمه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح . (قوله أن حسب إلخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك . (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسناً . (قوله إذ هى بمعنى كافيك) تعليل لحذف تقديره وليس كونها معرفة مسلماً إذ هى إلخ وكان ينبغى التصريح به . (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظراً إلى كونها بمعنى كافى ، والاستعمال الثانى نظراً إلى لفظها الجامد . (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن . (قوله وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة) فتقع مبتدأ أو خبراً وحالاً أو قبل دخول الناسخ بقرينة التثنية وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح . (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر . ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم . قاله المصرح . (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثاليين الآخرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبراً لأن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حيثئذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات . (قوله فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ) أى باتفاق وكذا المعنوية كالاتداء على الأصح من أقوال تأتى فى بابها . (قوله وتقطع عن الإضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة فى الابتداء . (قوله إشرابها معنى دالا على النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن . (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم . (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب . (قوله فأضمرت ذلك) أى حذفته ونويت معناه .

ذلك ولم تنوّن ا هـ وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك . الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية ، وتوافق فوق في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا بجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :

[٦٦٥] يَأْرُبُ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضَ مِنْ ثُخْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عُلَّةٍ

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً انتهى . الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله وكنت قبلاً معرفة بنية

(قوله اقتضى كلامه أيضاً) أى منطوقاً ومفهوماً فاقضاه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربوا نصبا إلخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا . (قوله وتوافق فوق إلخ) هذا استئناف وقبلة حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحاً . قال شيخنا : والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوائى التي بهوامشها خطه .

(تفصيلاً) : قال في شرح الكافية إلخ : وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير ا هـ . (قوله وأنهم لا تستعمل مضافة) أى لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعه عن الإضافة رأساً وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعماله في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضاً سابقاً . وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر :

* كجلمود صخر حطه السيل من عل *

كما أسلفناه . (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفلى . (قوله لا أظلل) أى لا أظلل فيه . أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضاً كفرح فرحاً أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس ، وأضحى من علّه أى يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى أى برز للشمس فأصابه حرها . (قوله لو كان مضافاً) لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء . لا يقال الإضافة إلى المبنى مما يجوز البناء لأننا نقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبنى على الفتح والكلام في البناء على الضم .

الإضافة . إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي مُحَلَفًا * عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ) غالبا (إِذَا مَا حُدِفَا) لقيام قرينة تدل عليه نحو : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أى أمر ربك (واسأل القرية) [يوسف : ٨٢] ، أى أهل القرية .

(تنبيهان) : الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه

فى التذكير كقوله :

[٦٦٦] يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرْنَصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

(قوله معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب إلخ وهذا القول مقابل لما فى النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط . (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور إياه . (قوله وهو المضاف إليه) أى الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجر حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا إذا كان على بآل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة ، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الأصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة إلى هذه الغاية . (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده . (قوله إذا ما حذفا) اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] ، فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفتا إليه . قاله يس . ولا تناقض لاختلاف الوقت . (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافية ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدمامينى لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه . (قوله نحو وجاء ربك إلخ) ونحو : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ﴿ولكن البر من اتقى﴾ [البقرة : ١٨٩] ، أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة إليه .

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالثناء ، لكنه أراد ماء بردى . وفى التأنيث كقوله :

[٦٦٧] مَرَّتْ بِنَا فِي بِنُوَةِ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أُرْدَانِهَا نَافِخَةٌ
أى رائحة المسك . وفى حكمه نحو : «إن هذين حرام على ذكور أمتي» أى استعمال
هذين : ﴿وتلك القرى أهلكناهم﴾ [الكهف : ٥٩] ، أى أهل القرى وفى الحالية نحو :
تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لأن الحال لا تكون معرفة . الثانى : قد يكون

(قوله كما قام المضاف إليه إلخ) قال سم : وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود
بالذات فى هذا الفن . وقال يس : لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبنى على مراعاة المحذوف وهو
خلاف الأكثر . (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد ويردى بفتحات نهر بدمشق وألفه
للتأنيث كما فى الجمع . والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا
فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض . ويصفق حال من بردى ، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه
بليغ أى بماء كالرحيق السلسل فى اللذة . (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه . (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم
امرأة . والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما فى القاموس . نافحة بالحاء المهملة أى فائحة .
(قوله وفى حكمه) أى الحكم عليه بشيء كالحرمة فى المثال الأول والهلاك فى المثال الثانى . (قوله
أى أهل القرى) كان الأحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت
تلك إشارة إلى القرى تسامح فى التعبير . قال فى المغنى وأما ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
بياتا﴾ [الأعراف : ٤] ، فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري فى
الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم فى فجاء لأجل ﴿أو هم قاتلون﴾ [الأعراف : ٤] اهـ هذا
وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر فقليل : لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيسها باعتبار
لفظها وقيل : اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . (قوله وفى الحالية) مثلها الصفة نحو : مرت
بقوم أيادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما فى التسهيل لشملهما . ويؤخذ من كلام الشارح
أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالأصالة . (قوله أيادى
سبا) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادى بجامع المعاونة . (قوله قد يكون
الأول إلخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو : ﴿فكان قاب قوسين﴾ [النجم : ٩] ، أى فكان
مقدار مسافة قرية مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري

[٦٦٧] البيت من السريع ، وهو بلا نسبة .

الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو : ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [الواقعة : ٨٢] ، أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذبيكم و ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ [الأحزاب : ١٩] ، أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

[٦٦٨] فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا
أى ذا مسافة إصبع (وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ
قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ) وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَثِّلًا لِمَا عَلَيْهِ
قَدْ غُطِفَ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله :
[٦٦٩] أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينُ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض القوس و طرفها احتيج في الخبر إلى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قلب والأصل قاي قوس . (قوله فيحذف الأول والثاني) أى تدرجاً على الراجع كما في الدمايى وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعى . (قوله فأذرك إزقال) أى الإرقال بكسر الهززة إسراع السير وهو مفعول مقدم والعردة بكسر العين^(١) المهمللة اسم فرس الشاعر . وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهمللة غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر . وجملة وقد جعلتني إلخ حال من العردة . وحزيمة بفتح الحاء المهمللة وكسر الزاي اسم رجل أغار على إبل الشاعر . والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبح أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة . (قوله ووربما جروا) أى استدأمو أجرة . (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمقارنة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين . ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إلخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف . (قوله بشرط إلخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف . (قوله ممثلاً) أى لفظاً ومعنى . (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخيل) مفعول أول و يتركه الفتى مفعول ثان

[٦٦٨] قاله كلجة بن عبد الله البربعي . وهذا أصبح مما قاله الرغشري أن قائله هو الأسود يصف فرساً ، من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . وظلعها فاعل أدرك بفتح الظاء المعجمة أى غمزها في مشيها . والإرقال بكسر الهززة نوع من السير . والعردة اسم فرس كلجة . وقد جعلتني حال وحزيمة بفتح الحاء المهمللة وكسر الزاي المعجمة هو ابن طارق الذى أغار على إبله كذا ضبطه ابن دريد في الجمهرة . وضبطه ابن سيده في المحكم بالراء المهمللة . والشاهد في الشطر الثاني حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جميعاً أقيم المضاف إليه الثاني الذى هو الثالث مقامهما لأن التقدير جعلتني من حزيمة قدر مسافة إصبع . فالخاصل أنه لما تبعه لحقه لم يبق بينه وبينه إلا قدر مسافة أصبح حتى أدرك فرسه الظلع فقصرت ففاته حزيمة . ولقد غلط من فسر حزيمة بالقبيلة . فافهم .

[٦٦٩] قاله ابن أدي داودى جارية بن الحجاج وهو من المتقارب . المعنى أكل رجل تحسبني رجلاً وكل نار تحسبني ناراً . يعنى ليس كل من له صورة =

(١) قوله : والعردة بكسر العين . الذى فى القاموس أنها بفتحات كسحابه .

أى وكل نار وقوله :

[٦٧٠] وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرَأٌ وَهُوَ طَائِعٌ
أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين ، بأن تجعل قوله
نار بالجر معطوفاً على امرئ والعامل فيه كل ، ونار الثانى معطوفاً على امرأ والعامل فيه
تحسين .

(تنبيهه) : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي أو استفهام
كما ظن بعضهم . والجر فيما خلا من الشروط محفوظاً لا يقاس عليه كالجر بدون
عطف فى قوله : رأيت التيمى تيم عدى : أى أحد تيم عدى ، ومع العاطف المفعول
بغير لا كقراءة ابن جماز ﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾ [الأنفال :
٦٧] ، أى عرض الآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة
أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس

(قوله لئلا يلزم إلخ) علة لمحذوف أى وإنما جعل المجرور مجروراً بالمضاف المحذوف لا معطوفاً
على امرئ أو الخير لئلا إلخ . (قوله العطف على مولى إلخ) أى وذلك ممنوع عند سيويه ومن واقفه
والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر
وعلى يتركه الفتى يتأتى امرؤ . (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه
وعدم الانفصال إلا بلا . وبه يعلم أن الإضافة فى قول المصنف بشرط إلخ للجنس . (قوله كالجر
بدون عطف) قاسه الكوفيون . (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون
التيمى نفس القبيلة إذ هو واحد منهم . (قوله ومع العاطف المفعول بغير لا) نقل سم أنه مقيس
عند الأكثرين . (قوله كقراءة ابن جمان) قال فى التوضيح : هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو
أن المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف . (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض
بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقياً وإيثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل
المحذوف .

= امرئ بامرئ كامل ، بل المرء الكامل من له خصال سنينة وأوصاف جيدة وليس كل نار توقد بالليل بنار ، إنما
النار نار توقد لقرى الزوار . الهمة للاستفهام وكل امرئ مفعول تحسين وامراً مفعوله الثانى . والشاهد فى ونار
حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أى وتحسين كل نار . ويروى بالنصب على
إقامته مقام المضاف . وتوقد أصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين صفة للنار . وناراً مفعول ثانٍ لتحسين المقدر .
[٦٧٠] البيت من الطويل ، وهو لبشر القشيري .

مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً له . انتهى (وَيُحَذِّفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (فَيَنْقِي الْأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا ينون ، ولا ترد إليه النون إن كان مثني أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتْ الْأَوَّلَامَ) لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، الأصل قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه . وكقوله : [٦٧١] يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ يَبْنَ ذِرَاعِي وَجْهَةَ الْأَسَدِ
أى بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

[٦٧٢] سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَحَزَنَهَا

(قوله فيبقى الأول) أى حال الأول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف . (قوله إذا به يتصل) أى إذا يتصل الأول بالثاني أو العكس . (قوله بشرط عطف) أى على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرّفك وجهها آخر . (قوله وإضافة) أى إضافة المعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله : * بمثل أو أحسن من شمس الضحى *
(قوله إلى مثل) أى لفظاً ومعنى . (قوله لأن بذلك) اسم إن ضمير الشأن . (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية . ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف . ا هـ دما ميني . وقوله عارضاً أى سحاباً معترضاً . وقوله أسر به أى لو توفى بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضاً . والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد . والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر . والجهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر . قال السيوطي : قال ابن يعيش يصف الشاعر سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواءه أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الأسد وفي التسمية كقوله : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْزُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن : ٢٢] ، وإنما يخرج من أحدهما ا هـ .

[٦٧١] قاله الفرزدق وصدره : * يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ ^(١)

من المنسرح . والعارض السحاب . أسر به . ويروى اكفكفه . ويروى أرقته له وبين نصب على الظرف معمول الرؤية دون السرور لفساد المعنى . والشاهد في ذراعى وجبة الأسد حيث فصل بين المضاف أعنى ذراعى - والمضاف إليه أعنى الأسد - بما ليس بظرف أعنى وجبة ، وأصله بين ذراعى الأسد وجبة الأسد .
[٦٧٢] تمامه : * فَيَهْطُ عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

هو من الطويل الغيث : المطر فاعل سقى . والشاهد في سهل وحزنها حيث حذف منه المضاف إليه إذ أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل البعض من الكل . وهو تقيض الجبل . والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض . الفاء للسببية ونيطت تعلقت . والعري جمع عروة . والأمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء . والضرع كل ذات ظلف أو خف .

(١) انقصر المعنى في الاستشهاد على الشطر الثاني ، فلذلك ذكر صدر البيت .

أى سهلها وحزنها . وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ *

وقد قرئ شذوذًا : ﴿ فلا خوف عليهم ﴾ [البقرة : ٣٨ ، ٦٢] ، أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد . وذهب سيبويه إلى أن

ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدًا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابًا . (قوله وحزنها) ضد السهل . (قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقيل الأصل ومن قبل فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلًا عليها ، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم المضاف إليها جائز كثيرًا بدون الشروط المذكورة . (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهمله وقرأ يعقوب بفتح الهاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت بالفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد أيضًا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن . (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعًا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثاني لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياسًا ١ هـ وقد ينافيه قول الشارح سابقًا الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عامل التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانها والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر . (قوله وذهب سيبويه إلخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالتوائى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر :

بنو وبناتنا كرام فمن نسوى مصاهرة فلينا إن لم يكن كفاً
 وقول الآخر :

* بمثل أو أحسن من شمس الضحى *

إذ لا يفصل بين المتضايقين إذا كان الثاني ضميرًا ولأن مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب . مثل مضاف إليه . كذا في الدماميني . وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة . ولك أن تجعل كلام المصنف صالحًا لمذهب سيبويه أيضًا بأن تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أى إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه محذوف مماثل للمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول .

الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار قطع الله يد من قالها ورجل ، ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام . الثاني : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أى برزة الأسلمي رضى الله تعالى عنه : « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثماني » بفتح الياء دون تنوين ، والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى (فصل مضاف شبيه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً أجز) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالاً من ما أو من الضمير المحذوف . وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

(قوله ثم أقحم إلخ) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب . اهـ مغنى . وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين أو الإضافة ، ولعدم المحوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو : زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الأول ، إذ لو كان قائم خيراً عنه لقدم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيره لعدم القبح في زيد قائم وعمرو . (قوله وعند الفراء الاسمان إلخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف ، وقبل وبعد لأنهما كالشيء الواحد فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار و غلام . (قوله وهو عكس الأول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيبويه . (قوله فصل مضاف) أى من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً . اهـ يس . (قوله شبه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل . (قوله ما نصب) خرج المرفوع فإن الفصل به يختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلا فصل . (قوله مفعولاً إلخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول . قال سم : انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التى جاز الفصل بكل منها ؟ قال البعض : القياس على ما تقدم في قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق . وأنا أقول : مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز . والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه قنته . (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايقين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً . فالجائز في السعة ثلاثة مسائل : الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً . والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . وقول الشاعر :

[٦٧٣] *فَسَقَنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ*

وقوله :

[٦٧٤] *فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْخَصِيَّةِ الدَّائِسِ *

وقوله :

[٦٧٥] فَرَجَجْتَهَا بِمَرْجُوسَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَيْ مَرَادَةً

وأما ظرفه كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها . الثانية : أن

(قوله خلافاً للبصريين إلخ) ولما تبع الزمخشري مذهبه رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر . (قوله مطلقاً) أى سواء كان ذلك بالأمر الثلاثة أو غيرها . (قوله مصدرًا) أى مقدرًا بأن والفعل . شاطبي . (قوله والمضاف إليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف . وجعل بعضهم منه ترك يوماً نفسك وهواها أى ترك يوماً نفسك ، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها . (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى برفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به . (قوله سوق البغاث) بثلاث الموحدة وغين معجمة وناء مثناة : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . والأجادل جمع أجدل وهو الصقر . (قوله فرججتها) أى طعننها . والمزجة بكسر الميم رمح قصير . والقלוص الناقة الشابة .

[٦٧٣] صدره : *عَتَرَا إِذْ أَجَبْتَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَأْفَةً*

وبعد : وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَأَيْسُهُ جَدِيرٌ بِهَٰلِكَ أَجَلٍ أَوْ مُعَاجِلٍ
هما من الطويل . عتوا أفسدوا . وإذ بمعنى حين . والسلام بالكسر الصلح . والشاهد في سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر بقوله البغاث بثلاث الباء الموحدة والعين المعجمة وفي آخره ناء مثناة ، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد . ومن شرطية ويلغ من الإلغاء ، وإفانه جواب الشرط . والهلك بالضم الهلاك .

[٦٧٤] صدره : *وَخَلَقَ الْمَاذِيَّ وَالْقَوَائِسَ*

قاله عمرو بن كلثوم من الرجز المسدس . وخلق مجرور بالعطف على ما قبله من المجرور . والمآذى بالذال المعجمة وتشديد الياء من الدروع البيضاء . والقوائس جمع قونس وهو أعلا البيضاء من الحديد . والشاهد في دوس الحصاد الدائس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس . والدوس نصب على المصدر .

[٦٧٥] هو من الكامل يقال رججت الرجل أزجه زجافه مزجوج إذا طعنته بالرمح . والمزجة بكسر الميم رمح قصير كلزراق . ولقد لحن من فتح ميمها . وأبو مزادة كنية رجل . والقلوص بفتح القاف : الشابة من النوق . والشاهد في زج القلوص أي مزادة حيث فصل بين المضاف أعنى زج والمضاف إليه أعنى أى مزادة بقوله القلوص . وقال الزمخشري : سيويه يرى من نحو هذا وليس لقائله عذر سوى مس الضرورة .

يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُوفَ وَعْدِهِ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقول الشاعر :

[٦٧٦] * وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلُهُ أَلْحَاجُ *

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » وقوله :

[٦٧٧] * كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ *

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك . الثالثة : أن يكون الفاصل القسم . وقد أشار إليه بقوله (وَلَمْ يُعَبِّ . فَصْلُ يَمِينٍ) نحو : هذا غلام والله زيد . حكى ذلك الكسائي . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربه .

(تفصيله) : زاد في الكافية الفصل بإما كقوله :

[٦٧٨] هُمَا خَطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنِّي وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْخَرِّ أَجْدَرُ

(قوله وصفاً) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول . (قوله أما مفعوله الأول) الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنوين إنما هو في الفاصل . (قوله هل أنتم تاركو لي صاحبي) قال الدماميني : يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد . (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون . (قوله هما) أى الخططان المعلومتان من السياق . والخطبة بالضم : الخصلة ، والإسار بالكسر : الأسر وعد الأسر والمئة بعده بالإطلاق خطبة واحدة لتلازمهما في الجملة .

[٦٧٦] صدره : * مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمَلُكَ بِالْغَى *

هو من الوافر . من يؤمك من يقصدك فاعل يوقن . والشاهد في مانع فضله المحتاج ، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو المحتاج للضرورة .

[٦٧٧] من الطويل وصدره : * قَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِلْحَتِي *

أى أصلح حالي بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . والواو في ومدحتي بمعنى مع والشاهد في كناحت يوما صخرة حيث فصل بين المضاف وهو ناحيت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوما . والعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

[٦٧٨] قاله تأبط شراً من قصيدة من الطويل . والشاهد في فصل إما بين المضاف وهو خطتنا والمضاف إليه وهو إسر . وأصله خططان حذف النون للإضافة وهو بالضم القصة والحالة . والإسار بالكسر الأسر . والتقدير خططنا أسر . والمعنى ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم أما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالخر أجدر مما يكسبه الذل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما ، وقد تلتهما بخطبة أخرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء .

اهـ . وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (وَاضْطَرَّارًا وَجِدًا) أى الفصل والألف للإطلاق (بَأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتِيٍّ أَوْ نِدَا) أى الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله : [٦٧٩] أَلْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . أو مفعولاً كقوله :

[٦٨٠] تَسْقَى أَمْتِيَا حَا نَدَى الْمَسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

أى تسقى ندى ريقتها المسواك . أو ظرفاً كقوله :

[٦٨١] كَمَا لَحَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

(قوله بأجنبى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفعولاً بأجنبى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبى به على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذى أجزى أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر . أفاده الشاطبى . (قوله معمول غير المضاف) يدخل فى الأجنبى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله فاعلاً كان إلخ . سم . (قوله فاعلاً) أى لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبياً وإن كان الفصل به أيضاً ضرورة كما سيذكره الشارح . (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولداً ولداً نجيباً . ونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل والجار والمجرور أيضاً لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المفعولات الأجنبية فى الضرورة . (قوله تسقى امتياحاً) أى وقت امتياح أو ممتاحة والامتياح الاستياك (قوله كما لخط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها ، والجملة صفة لليهودى كما فى العبنى والتصریح فالضمير فى الفعلين له .

[٦٧٩] قاله الأعشى ميمون بن قيس يمدح به سلامة ذافيس . وأنجب فعل . ووالداه فاعله . والشاهد فى أيام فإنه ظرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . وأنجب الرجل إذا ولد نجيباً وإذ ظرف . ونجلاه من النجل وهو النسل والمخصوص بالمدح محذوف أى نعم ما نجلاه .

[٦٨٠] تمامه : * كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمَرْئَةِ الرِّصْفُ *

قاله جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب . الضمير فى تسقى يرجع إلى أم عمر والمذكورة فيما قبله . والشاهد فى المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثان لتسقى فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها ، إذ التقدير تسقى ندى ريقتها المسواك . وندى مفعول أول . وامتياحاً حال بمعنى ممتحة أى متسوكة ، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أى الاستياك . والكاف للتنبيه . وما مصدرية . والرصف فاعل تضمن . وماء المزة مفعوله وهى السحابة . والرصف بفتحيتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . وماء الرصف أرق وأصفى .

[٦٨١] قاله أبو حية الهيرى . ويروى كتجبر الكتاب . والكاف للتنبيه . وما مصدرية فى محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب . والشاهد فى بكف يوم يهودى حيث فصل بين المضاف - وهو بكف - والمضاف إليه وهو يهودى بقوله يوماً وهو أجنبى ، فلا يجوز إلا فى الضرورة . وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب . ويقارب أى الخط صفة لليهودى ، أو يزيل عطف عليه أى يفرق فيما بينه ويباعد .

الثانية : الفصل بنعت المضاف كقوله :

[٦٨٢] وَلَكِنْ خَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُخْلِفَنَّ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

أى يمين مقسم أصدق من يمينك . وقوله :

[٦٨٣] * مِنْ أَبِي أَيْ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

أى من ابن أبا طالب شيخ الأباطح . الثالثة : الفصل بالنداء كقوله :

[٦٨٤] كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أى كأن بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

[٦٨٥] وَفَاقَ كَعْبٌ بُجَيْرٌ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ . وخص اليهودى لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب . (قوله من ابن إلخ) صدره : * نجوت وقد بل المرادى سيفه * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبا طالب رضى الله عنهم فسلم الأولان وقتل على : قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم^(١) نسبة إلى مراد قبيلة . قاله يس . ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له . (قوله كأن بردون إلخ) قال ابن هشام : يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر . وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه .

[٦٨٢] قاله الفرزدق من الكامل واللام في لئن للتأكيد وفي لأخلفن جواب الشرط . والشاهد في أصدق من يمينك حيث

فصل بين المضاف وهو يمين والمضاف إليه وهو مقسم .

[٦٨٣] صدره : * نَجُوتُ وَقَدْ بَلَ الْغُرَادِيُّ سَيْفُهُ *

قاله معاوية بن أبا سفيان رضى الله عنهما لما اتفق ثلاث من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من على بن أبا طالب وعمرو بن العاص ومعاوية ، فسلم الاثنان وقتل على رضى الله عنه . والواو في وقد للحال والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله . والشاهد في - من ابن أبا طالب شيخ الأباطح طالب - إذ التقدير من ابن أبا طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرفها .

[٦٨٤] رجز لم يدر راجزه . والشاهد في أبا عصام حيث فصل به بين المضاف - وهو بردون - والمضاف إليه وهو زيد . والتقدير يا أبا عصام كأن بردون زيد . وحمار بالرفع خبر كأن . ودق باللجام صفة .

[٦٨٥] قاله بجير بن زهير بن أبا سلمى أخو كعب صاحب بانت سعاد ، إخوان صحابييان ، من قصيدة من البسيط يحرض بها أخاه كعباً على الإسلام . قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين . ومنقذ خبر المبتدأ . وتهلكة الهلاك . وسقرا اسم جهنم ، والمدة فيه لأجل القافية .

(١) (قوله المرادى) ضبطه في أول الباب بالضم ، وهو الموافق لما في القاموس حيث قال : ومراد - كمراب - أبو قبيلة لأنه نمرّد ، وكسحاب وكتاب العنق اهـ .

أى وفاق بجير يا كعب .

(تنبيهه) : من المختص بالضرورة أيضًا الفصل بفاعل المضاف كقوله :

[٦٨٦] تَرَىٰ أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِنَا الْعَزْمِ

وقوله :

[٦٨٧] مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَىٰ مِنْ طَبِّ وَلَا عِدْمَنَا قَهْرٍ وَجَدُ صَبِّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله : * أَنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهِ

به * البيت . ويحتمل أن يكون منه . وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

[٦٨٨] * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى أيضًا بنصب مطر ورفعها ، والتقدير فَإِنْ نِكَاحِ مَطَرٍ إِيَّاهَا أَوْ هِيَ . ومنه

(قوله وفاق كعب بجير إلخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب

وصار يدعوه إلى الإسلام إلى أن أسلم . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . (قوله نرى) بالنون كما قاله

الدمامي : تصمى من أصميته إذا رميته فقتلته بجير تراه . ولا تنمى من أئمتيه إذا رميته فغاب عنك ثم مات .

والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطىء والإرعواء الكف عن القبيح . (قوله فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ)

أى فى رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى

الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النيابة إلا فى الضمائر المنفصلة ، وبهذا

التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضًا أن الهاء ليست فى موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استحكال

صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشئيين . ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس

وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . وصدر البيت :

* لئن كان النكاح أحل شيء *

[٦٨٦] هو من الطويل . ونرى من رؤية البصر . واسمها مفعوله . وتصمى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته

بجير تراه صفة لاسهما . ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لنرى إذا جعلت من رؤية القلب . ولا تنمى من الإنماء من أئمت الصيد

إذا رميته فغاب عنك ثم مات . ويجوز عطف المنفى على المبتدأ كما بالعكس . والإرعواء الكف عن القبيح . والشاهد فى عن

نقض أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق

بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أى عن أن ينقض أهواؤنا العزم .

[٦٨٧] هو من الرجز . ويروى ما أن عرفنا للهوى . ولا جهلنا موضع ولا عدما . ومن زائدة . والشاهد فى قهر وجد صب

حيث فصل بين قهر للمضاف مفعول عدما وبين صب المضاف إليه بقوله وجد بالرفع فاعل المضاف . والصب العاشق .

[٦٨٨] وصدره : * لئن كان النكاح أحل شيء *

قاله الأحوص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر . اسم رجل كان أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء ،

وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . الفاء جواب الشرط . والشاهد فى مطر بالجذر فإنه فصل بين المتضامتين وليس بضرورة .

فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والنصب عكس ذلك .

الفصل بالفعل الملقى كقوله :

[٦٨٩] * بَأَى قَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلُّوا *

أى بأى الأرضين زاده فى التسهيل . وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله :
[٦٩٠] مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادَى أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُبُوسٌ
أراد معاود وقت الهوادى جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلام إن شاء الله أخيك
ففصل بأن شاء الله ا هـ .

(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه
تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف
إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيداً أن
يتقدم زيداً على مثل وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول
ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال أنا زيداً

(قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لأن ترى
فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى . (قوله معاود جرأة وقت الهوادى)
فى شواهد العبنى أن صدره :

* أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُبُوسٌ *

وكذا فى الجمع . وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزاً . والأشْمُ من الشمم وهو التكبر . يصف الشاعر
رجلاً بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد : أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب .
والجرأة بضم الجيم . (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل إلخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف
لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً .
أفاده الدمامينى . (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ونحفضها . (قوله
معمول ما أضيفت إليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل .

[٦٨٩] هو من الوافر . وتماه : * الدَّاهِرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا *

والداهران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان . والهمزة للاستفهام . وفيه إضمار . والتقدير هل
حلوا الداهران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار . وأم متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية . والباء فى بأى تتعلق بحلوا . ومبه
الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذى هو مضاف إليه بقوله تراهم .

[٦٩٠] هو من الوافر . وصدره : * أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُبُوسٌ ^(١) *

قوله : أشْمُ من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلاً يظهر بالتكبر والامتناع ، ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق
الخيال لأجل جرأته فى الحروب . والشاهد فى قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله معاود ، والمضاف إليه الذى هو
قوله وقت الهوادى [جمع هاد وهو] العنق . يقال أقبلت هودى الخيل إذا بدت أعناقها .

(١) جعله الأحمري عجزاً البيت . وقد نبه الصبان على هذا الاختلاف .

لا أضرب . ومنه قوله :

[٦٩١] إِنَّ أَمْرًا خَصْنِي عَمْدًا مَوْدَّةً عَلَى الثَّائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

فقدم لعندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى ، فكأنه قال لعندي لا يكفر . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر : ١٠] ، فإن لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمولي ما أضيفت إليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

إنما أفرد بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله أشار إلى ذلك بقوله (آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرَ) أى وجوبًا (إِذَا * لَمْ يَكْ مُعْتَلًا) منقوصًا أو مقصورًا (كَرَامِ وَقَدْ * أَوْ يَكْ) مثني أو مجموعًا على حده (كَانَيْنِ وَزَيْدِينَ فَلَدِي) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها

هذا مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج : يتمتع تقدمه مطلقًا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . قاله الدماميني . (قوله ومنه قوله تعالى إنخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد . (قوله غير ضارب زيدًا) أى إلا شخصًا ضرب زيدًا . (قوله لعدم قصد النفي بغير) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدًا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعًا نحو : قاموا غير ضاربين زيدًا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدًا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(قوله لأن فيه أحكامًا إنخ) وذلك ككسر آخره وجوبًا إذا لم يكن معتلًا ولا مثني ولا جمعًا على حده . (قوله أشار إلى ذلك) أى إلى أن فيه أحكامًا ليست في الباب الذى قبله . (قوله إذا لم يك معتلًا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو : دلو وظبي كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصًا أو مقصورًا . (قوله أو يك) أى ولم يك .

واجب السكون و(آلِيا بَعْدُ) أى بعدها (فَتَحُّهَا آخِذِي) أى اتبع (وَتُدْغَمُ آلِيا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فِيهِ) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (أَلَوَاؤُ) من المجموع حال رفعه فتقول : هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ، ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى . والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدى لى فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجى هم » وقول الشاعر :

[٦٩٢] أَوْدَى بَنِي وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَغَبْرَةً لَا تَقْلَعُ
هذا إذا كان ما قبل الواو مضمومًا كما رأيته وإليه أشار بقوله (وَأَن * مَا قَبْلَ وَاوِ
ضُمُّ فَكَسِيرُهُ يَهْنُ) فَإِن لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفى

(قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيًا . (قوله آخرها واجب السكون) إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولاً فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو ، وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر . (قوله وكذا الواو إلخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل واو إلخ . (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام . (قوله فحذفت النون واللام للإضافة) هذا هو التحقيق عندى وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض . (قوله والأصل فى الجمع) أى بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله . (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس . (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب . (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع . (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة . (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة . قاله الشاطبى .

[شواهد المضاف إلى ياء المتكلم]

[٦٩٢] قاله أبو ذؤيب من الأبيات التى فيها البيت السابق . وتامه : * بَعْدَ الرُّقَادِ وَغَبْرَةً مَا تَقْلَعُ *
أودى : هلك . والشاهد فى بنى حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء ، فى الياء إذ أصله بنوى بإسقاط النون للإضافة . وأعقبونى أى أورثونى حسرة وتلهفاً .

(وَأَلْفًا سَلَّمَ) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو ثنتاى بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وَلَفَى الْمُقْصُورُ عَنْ * هُذَيْلٍ أَلْفًا بِهَا يَاءَ حَسَنَ) نحو عصى . ومنه قوله :

[٦٩٣] سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلَكَّلَ جَنْبَ مَصْرَعٍ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن يا بشرى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص ياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو : لديه وعليه ولدينا وعلينا . الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

(قوله انقلابها ياء) أى عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين . نقله يسّ عن ابن هشام .

(قوله سبقوا) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى إلخ . (وقوله وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ) أى تبع بعضهم بعضاً فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبيّناً للمجهول أى اخترمتهم النية . كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت .

(قوله يستثنى مما تقدم) أى من إطلاق قوله وألفاً سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك . (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضاً تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان . سم .

(قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصريح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل . (قوله وهو ما سوى الأربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو : فى وأنى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الأربع المذكورة .

[٦٩٣] قاله أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعاً فى طاعون . والضمير فى سبقوا يرجع إليهم . والشاهد فى هوى حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله هوى وهذه لغة هذيل . وأعنعوا أى تبع بعضهم بعضاً . قوله فتخرموا مجهول أى أخذوا واحداً واحداً واحداً ، وتخرمتهم النية . ولكل جنب مصرع حال .

الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح نحو : غلامى وفرسى ، والمعل الجارى مجراه نحو : ظيبي ودلوى ، وجمع التكسير نحو : رجالى وهنودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو : مسلماتى . واختلف فى الأصل منهما فقييل الإسكان وقيل الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . فالأول : كقوله :

[٦٩٤] عَليلى أَمَلْتُ مِني لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَا لِي فِيمَا يَقْتَضِي طَمَعُ

والثاني : كقوله :

[٦٩٥] أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَتَوَرَّيْ التَّقِيْعُ

أَرَادَ إِلَى أُمِّي . والثالث : كقوله :

[٦٩٦] وَلَسْتُ بِمَذْرُوكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أُنِّي

وقول البعض تبعاً لسم : إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها بالحروف إضافتها لغير ياء المتكلم . ودفع سم المنافة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

(قوله والمعل الجارى إلخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح . (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبال وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به . (قوله فتقلب ألفاً) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال سم : الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهى مضاف إليه فى موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت . (قوله بلهف) أى بقولى يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا . (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره .

[٦٩٤] البيت من البسيط .

[٦٩٥] البيت من الوافر ، وهو لتقيع بن جرموز .

[٦٩٦] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ مَا أَنَا بِمَصْرُخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمَصْرُخِي ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، وكسر ياء عصاى : الحسن وأبو عمرو في شاذّه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) : في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور . والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل . والثالث : أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب . والرابع : أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني . وكلا هذين المذهبين بين الضعف . والله أعلم .

[إعمال المصدر]

(بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تعدّيًا ولزومًا ، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو

(قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبى . (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاى تالية للألف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة . (قوله بكسرة ظاهرة) أى خالفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان . قاله الدماميني . (قوله مبني) ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبني إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام . قاله يسن . (قوله لا معرب ولا مبني) وعلى هذا إذا قلت : غلامى حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحل مخصصًا بالمبني . هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض .

[إعمال المصدر]

(قوله بفعله المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل . (قوله فإن كان فعله المشتق منه لازمًا إلخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازمًا ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم يحدث وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف .

لازم ، وإن كان متعدياً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر .
(تنبيهه) : يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن
 الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني : أن فاعل
 المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم .
 واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مَجْرُداً أَوْ مَعَ أَلٍ)
 لكن إعمال الأول أكثر نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [الحج : ٤٠] ، والثاني : أقيس
 نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤] ، وقوله :
 بِضْرَبٍ بِالسِّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

[٦٩٧]

ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضى أيضاً أن المتعدى بحرف الجر يسمى
 متعدياً بالإطلاق مع أن المتعدى بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى
 بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه . (قوله أن في رفعه النائب
 عن الفاعل خلافاً) وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوين وغيرهما ما فيه من الألباس لأنك إذا قلت
 مثلاً عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبني للفاعل . وقال أبو حيان : يجوز إذا كان فله ملازماً
 للبناء للمجهول كترك لم عدم الإلباس حيثئذ فيجوز أعجبنى زكاًم زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في الجمع .
 زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو : أعجبنى قراءة في الحمام
 القرآن وأكل الخبز وشرب الماء . ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيويه في
 قولهم : عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير أن التقدير من أن أوقعت أنيابه . (قوله
 بخلاف فاعل الفعل) أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل . (قوله وإذا حذف
 إلخ) استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله
 لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحملة مستتر لا محذوف . (قوله لا يتحمل ضميره) أي
 في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرباً زيداً فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي . (قوله أو
 مجرّداً) أي من أَل وإضافة . (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتكرره أشبه بالفعل
 من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء .
 (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة . (قوله بضرب إلخ) تمامه كما في بعض النسخ :

[شواهد إعمال المصدر]

* أَرْثُنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ *

[٦٩٧] تمامه :

قاله المرار بن منقذ التميمي من الوافر . الباء في بضرب تتعلق بازلتنا وفي بالسقوط بضرب . والشاهد في رعوس
 قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر . قوله هامن أي هام رعوس وهو جمع هامة وهي الرأس . وليست
 بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ومثل هذا تأكيد وأراد بالمقيل بفتح الميم الإعتاق لأنها مقيل الرأس .

وإعمال الثالث قليل كقوله :

[٦٩٨] * ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ *

وقوله :

[٦٩٩] لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أُنْبَى كَرَزْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وقوله :

[٧٠٠] فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

* أزلنا هامهن عن المقييل *

والهام جمع هامة وهى الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقييل العنق لأنها مقييل الرأس أى مستقره .
(قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركبها أنكل أى أعجز بثلاث الكاف وماضيه بفتحها وكسرهما ومصدره النكول . كذا فى القاموس . ومسمع كمنبر اسم رجل .

(قوله فإنك والتائبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهزمة فتحية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة . وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهزمة فتحية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر .

قال البعض : وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التائبين وخبر إن فى البيت اللاحق ويروى البيت :

* فمالك والتائب عروة بعد ما

[٦٩٨] تمامه : * يَخَالُ الْفَرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ *

هو من أبيات الكتاب من المتقارب أى هو ضعيف النكاية . والشاهد فيه فإن النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله فنصب أعداءه . ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراخى الأجل جملة مفعوله الثانى أى يحسب أن الفرار عن الموت يبعد الأجل .

[٦٩٩] قاله المرادى الأسدى . ذكر مستوى فى شواهد التنازع . والشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسبقاً بكسر الميم اسم رجل .

[٧٠٠] هو من الطويل . الشاهد فى والتائبين عروة حيث نصب التائبين من أبنت الرجل رقبته : أى تأيينك عروة وهو مصدر معرف بال . ودعاك من الدعاء . وقيل بالواو من الوعى وهو الحفظ . والواو فى وأيدينا للحال . وشوارع جمع شارعة .

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

(تنبية) : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف . والثاني : أجازة البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث : فأجازة سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (إن كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ * مَحَلُّهُ) أى المصدر إنما يعمل في موضعين : الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو : ضرباً زيداً . وقوله :

* قَدْ دَلَّا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلُ الثَّعَالِبِ [٧٠١]

وقوله :

[٧٠٢] يَا قَابِلَ التَّنُوبِ غُفْرَانًا مَا يَمَّ قَدْ أَسْلَفَتْهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلٌ

إلخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك . وشوارع ممتدة . (قوله وقد أشار إلى ذلك) أى إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة .

(قوله أى المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها . (قوله في موضعين) أى لا في غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيداً ضرب عمرو بكراً . (قوله بدلاً من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل : لا ينقاس عمله وقيل : ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل : والإنشاء نحو : حمداً الله والوعد نحو :

* قَالَتْ نَعَمْ وَبَلُوغًا بَغِيَّةٍ وَمَنَى *

[٧٠١] قبله :

يَمُرُّونَ بِالذِّهْنِ خِفَافًا عِيَانِهِمْ وَتَرَجَمْنَ مِنْ ذَارِسٍ بُجَرِ الْحَقَائِبِ
عَلَى جِينِ الْهَى الثَّامِ جُلْ أُمُورِهِمْ قَدْ دَلَّا

ذكر البحث فيهما مستوفى في شواهد المفعول المطلق . والشاهد فيه هما في فندلاً فإنه بدل من اندل ، أمر من ندل يندل إذا اختلس . والمصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلدلك احتمال فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كدلل الثعالب .

زيدًا والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدرًا بأن والفعل أو بما والفعل ، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا ، والتقدير من أن ضربت زيدًا أمس أو من أن تضربه غدًا . ويقدر بما إذا أريد الحال نحو : عجبت من ضربك زيدًا الآن أى مما تضربه .

(تنبيهات) : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو : علمت ضربك زيدًا ، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدًا فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية . الثانى : ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبًا . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا فى عمله ،

والتوبيخ نحو : * وفاقًا بنى الأهواء والغنى والهوى *

(قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله . (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر فى الإيضاح أنه مفعول به عند سبويه أى ألزم ضربًا وغيره يراه منصوبًا باضرب ا هـ دماينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلًا من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سبويه . (قوله ويقدر بما إلخ) إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضًا إثارة للأدل على الماضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقًا كما أفاده شارح الجامع . فاندفع اعتراض الدماينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة . (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها الذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم . (قوله نحو علمت ضربك زيدًا) أما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثانى محذوفًا تقديره حاصلاً مثلاً أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر . (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ا هـ سم . (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبًا) عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلًا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها ا هـ . (قوله وليس تقديره إلخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدًا قائمًا وإن إكرامك زيدًا حسن ، وكان تعظيمك زيدًا حسنًا ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدماينى لا يقولون إن أضرب

ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذنى أخاك يقول ذلك لثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب . أحدها : أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جنى في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مكبراً فلو صغر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل . وأما قوله :

[٧٠٣] يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ
فشاذ . رابعها : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح

زيد قائماً ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو : ﴿إِنْ لَكَ إِلَّا تَجَوَّعُ فِيهَا وَلَا تَعْرِى﴾ [طه : ١١٨] ، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع . (قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربى العبد مسيئاً فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المخدوف لا الأخ وإن زعمه البعض . وإنما لم يكن المصدر هنا مقدراً بما أو أن الخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدراً بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض ، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر . (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مرورى يزيد حسن وهو بعمره قبيح . وتوقف البهوق هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضاً نحو : مكرم زيداً عالم وهو بكراً جاهل أو يعمل اتفاقاً أو لا يعمل اتفاقاً . وقول الدماميني : لم أر أحداً حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث . (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل : يعمل مصغراً ويوافقه رويداً زيداً . (قوله غير محدود) أى دال على المرة . (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدوداً . (قوله يحايى) أى يحى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل ، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب . والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحايى يصف الشاعر مسافراً معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً . (قوله أن يكون غير منعوت إلخ) أى لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل .

[٧٠٣] هو من الطويل . يحايى أى يحى . والجلد بالفتح القوى فاعله . والباء فى به للاستعانة أو السببية والضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافراً معه ماء فتيمم وأحيا به وأحيا به نفس راكب كاد يموت عطشاً . والشاهد فى بضربة كفيه الملا فإن ضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله . ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب . وهو شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل . ونفس راكب مفعول يحايى .

زيّداً لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر . فلو نعت بعد تمامه لم يمنع . والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك . خامساً : أن يكون مفرداً . وأمّا قولـه : [٧٠٤] قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَتَا فَشاذ . وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشتراط كونه حالاً أو مستقبلاً لأنهما مدلولوا المضارع (وَلَا نَسْمُ مَصْدَرٌ عَمَلٌ) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله ،

(قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته . (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) إنما قال بمنزلة نظراً إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا . (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى : ﴿إِلَهُ عَلَى رَجْعِهِ لِقَادِرٌ . يَوْمَ تَبِلُ السَّرَائِرُ﴾ [الطلاق : ٩] ، معمولاً لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة . (قوله أن يكون مفرداً) أى لأن تشيته وجمعه

يخرجانه عن صيغته الأصلية التى هى أصل الفعل . وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والناظم . وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيّداً ضرب عمرو . نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله نحو زيّداً ضرباً أو كان المعمول ظرفاً وهو الراجع وبقي منها أيضاً ذكره فلا يعمل محذوفاً على الأصح كما في الجمع وغيره . (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة . والقنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء . (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافاً أو مجرداً أو مع أل كما أفاده سم . (قوله في الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو : الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات . ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر الذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه .

[٧٠٤] هو من قصيدة من البسيط يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية الممدوح . والشاهد في قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة . وقد عمل في قوله أبا قدامة . وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور . قوله والنعما بالفاء والنون والعين المهملة . قال في العنان : الفنع الخير والكرم والفضل والثناء والزيادة .

كذا عرفه في التسهيل ، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديرًا ولذلك نطق بها في بعض المواضع ، نحو قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديرًا ، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء ، والكلام من قولك توضأ وضوءًا وتكلم كلامًا فإنهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديرًا من بعض ما في فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضأ توضحوا ، وبزيادة نحو أعلم إعلامًا . ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقاً وذو ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة . وهذا كالمصدر اتفاقاً . ومنه قوله :

[٧٠٥] أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمُ

(قوله دون عوض) متعلق بخلوه . (قوله ما في فعله) أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ونحو عدة إلخ) أى ونحو تعليمًا وتسليمًا فإن التاء عوض عن إحدى اللامين . وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج . فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا . (قوله لخلوهما لفظاً وتقديرًا) أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه . (قوله من بعض ما في فعلهما) أى وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فهما ليست عوضًا لما علمت . (قوله بمساواة إلخ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم . (قوله علم) قال في الجمع : اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياخ ولا يوصف . (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الأول : علم لليسر مقابل العسر . والثاني : علم للفجور . والثالث : علم للبر . واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر . أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا . (قوله وهذا لا يعمل اتفاقاً) أى وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله ، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك . ويشكل عليه أن مصابكم رجلاً لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن ، أو أن اللفظ المقدّر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه .

[٧٠٥] قاله الحارث بن خالد الخزومي . وما قاله الحريري في درة الغواص أنه للرجي . ليس بصحيح من قصيدة من الكامل الهزجة حرف نداء . والصواب ظلم ترخيم ظليمة وهي اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدة . والشاهد في مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمي . والتقدير إن أصابتكم رجلا . وأهدى السلام في محل النصب صفة لرجلاً وتحية نصب من قبيل قعدت جلوساً وظلم مرفوع لأنه خبر أن .

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر ،
وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ، فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون والبغداديون .
ومنه قوله :

[٧٠٦] أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّثَاءَا

وقوله :

[٧٠٧] * بَعِثَرْتُكَ الْكَرَامَ نَعْدُ مِنْهُمْ *

وقوله :

[٧٠٨] قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

(قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح . والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتي في كلامه أيضاً في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول . وهذا مما يقتضيه التعريف السابق . (قوله والمحملة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصريح ، وسيأتي في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس . (قوله أظلم) الهزمة للنداء ومصابكم مصدر ميمي بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله ، ورجلاً مفعوله وجمله أهدى السلام نعت له ، وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً ، وظلم خير إن . (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة . (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل ، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر .

[٧٠٦] قاله القطامي من قصيدته من الوافر بمدح بها زفر بن الحارث الكلبي الهزمة للاستفهام على سبيل الإنكار وكفراً نصب بفعل محذوف أى أكفر كفراً بعد رد زفر بن الحارث الموت عنى وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه . وأشار إليه بقوله : وبعد عطائك المائة الرثاءا بكسر الراء وهى الإبل التى ترنع . ولقد أفحش في الغلط من فسر الرثاءا بأنه اسم رجل وأنه مفعول . بل الصحيح إن الرثاءا صفة المائة . والمائة نصب باسم المصدر . وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذى هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة . والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد إعطائك إياى المائة الرثاءا أى الرثاءة من الإبل . وآفة غلطهم عدم إطلاعهم في سوابق البيت ولواحقه . بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين .

[٧٠٧] تمامه : * فَلَا تَرَيْنَ لغيرهم الوفاء *

هو من الوافر . والشاهد في بعثرتك الكرام ، حيث نصب العشرة اسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام . والباء فيها تتعلق بتعد . والفاء جواب لشرط محذوف : أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين . وهو بنون التأكيد المخففة والفاء بالنصب مفعوله .

وقوله :

[٧٠٩] لِأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جَنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضى الله عنها : من قُبِلَ الرجل زوجته الوضوء .

(تنبيهه) : إعمال اسم المصدر قليل . وقال الصيمرى : إعماله شاذ وقد أشار
الناظم إلى قلته بتكثير عمل (وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ * كَمَلُ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعٍ عَمَلَةٌ)
اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال : الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله
نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠] . الثانى : عكسه نحو :
أعجبني شرب العسل زيد . ومنه قوله :

[٧١٠] * قَرَعَ الْقَوَاقِيزُ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ *

(قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الإبل . (قوله جنانا) مفعول ثانٍ لثواب . (قوله
قليل) أى وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة . (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى إن أردت التكميل
كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب ، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن إذا
لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن :

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطلوا به هنا . وأو مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله
بالرفع والنصب معا . (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد
أما مصدر المتعدى لاثنتين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليهِ أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع
فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة . (قوله قرع القواقيز
إلخ) صدره :

* أُنْفَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشْبِ *

[٧٠٩] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت .

[٧١٠] قاله الأقيشر الأسدى من قصيدة من البسيط . وصدده :

* أُنْفَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشْبِ *

الشاهد فى قرع القواقيز فإن القواقيز مخفوضة فى اللفظ مرفوعة فى المعنى . ويروى قرع القواقيز أفواه الأباريق
على أن القواقيز هى المفعولة فى المعنى ، والأفواه هى الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول ،
وعلى الأول إلى الفاعل . وهى بالقافين والراى المعجمة جمع قاقوزة وهى قدح . وقد قالوا قاقوزة وجمعها قواقيز . وأفواه
جمع فم الأباريق جمع أبريق . قوله تِلَادَى بكسر التاء المثناة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أنفى ،
وفاعله قرع القواقيز . وما جمعت بتشديد الميم ومن للييان . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها .

وقوله :

* نَفَى الدَّرَاهِمَ ثِقَادُ الصِّيَارِفِ * [٧١١]

وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث : « حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » [آل عمران : ٩٧] ، أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل . الثالث : أن

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو . والتلید كأمر المال القديم وضده الطارف والطريف . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار . والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر . وأفواه بالرفع فاعل قرع . (قوله نفى الدراهم) صدره :

* نفى يداها الخصى فى كل هاجرة *

الضمير للناقاة والهاجرة وقت اشتداد الحر ، وذلك منتصف النهار . ونفى مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغة فى الدرهم فالإشباع بل هى منقبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصيارف جمع صيرف . وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى . (قوله نفى الحديث) (خ) عدل عن الاستدلال بآية : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، لعدم تعيين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطة لفهمه أى من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعله أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً . وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون أل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكري لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين . من المعنى والدمامنى عليه .

[٧١١] صدره : * نفى يداها الخصى فى كل هاجرة *

قاله الفرزدق من البسيط . وتنفى من نفيت الدراهم أثرها للانتقاد . ويدها فاعله والضمير يرجع إلى الناقاة . والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة . ونفى الدراهم نصب بنزع الخافض أى كنفى الدراهم جمع درهم لغة فى درهم . ويروى الدنانير . وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله ، ولكنه محوور بالإضافة . والشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما فى عجبت من شرب العسل زيد . والصيارف جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء .

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم ﴾ [التوبة : ١١٤] ، ﴿ ربنا وتقبل دعائي ﴾ [إبراهيم : ٤٠] ، الرابع : نحو : ﴿ لا يأسأ الإنسان من دعاء الخير ﴾ [فصلت : ٤٩] . الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمتون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرًا .

(تنبيه) : قوله كمل ينصب إلى آخره يعني إن أردت ، لما عرفت من أنه لا غير لازم (وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ رَاغَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفع وإن كان مفعولاً فمحله إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع . ومنه قوله :

[٧١٢] حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه . (قوله ربنا وتقبل دعاء) أى إياك . (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما . (قوله لما عرفت) أى من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل . قال الدماميني : لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما إذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى إلى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع هـ . (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل . قال الدماميني : كما في أعجبنى إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدى إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع هـ ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهب من جواز العطف بلا إعادة الخافض . (قوله فحسن) أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك . (قوله حتى مهجر إلخ) حتى غائية وتهجر سار في الهاجرة ، وضميره للحمار الوحشى ، والرواح ما بين الزوال والليل . وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى .

[٧١٢] قاله لبيد العامري من قصيدة من الكامل يصف فيها حماراً وأتاناً قد كانا في خصب زماناً حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلأ وأهنا الورد . وحتى للعابة والضمير في تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور في القصيدة قبله ، وهو قوله : أو مسحل المذكور شامداً في صفحة ٢٩٨ .

فرفع المظلوم على الاتباع لحل المعقب . وقوله :

[٧١٣] السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفَضْلُ

الفضل اللابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت للهلوكة على الموضع لأنها فاعل المشى .
وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

[٧١٤] قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَانَا

ولو قلت : واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم .

(تنبيهه) : ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب

وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب
فى الأمر إذا طلبه مجداً . وحقه مفعول المصدر . والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على محله . (قوله السالك)
خبر بعد خبر لأنت فى بيت قبله . والثغرة بضم المثناة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية
للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببى للثغرة فيه أيضاً الوجهان . ومشى الهلوك مفعول
مطلق مخذوف أى يمشى مشى الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض . ولك أن تجعله عاملاً السالك على حد
قعدت جلوساً . والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة . وجملة عليها الخيل حال . والخيل
بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له . وقيل قميص قصير . والفضل بضم
الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوكة على محله . وفى شرح الهذليات أنه
الخيل ليس تحته إزار ، قال العيني : هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد . (قوله لليان
قد كنت دايئت بها إلخ) الضمير للقنية أى أخذتها فى دين لى على حسان . واليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطلق .

[٧١٣] قاله المتدخل الهدل من قصبة من البسيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله : * وأنت الحازم البطل *
والثغرة يجوز نصبه على المفعولية وجره على الإضافة ، وهى كل ثنية فيها خوف من الأعداء ، وكذا يجوز الوجهان فى اليقظان
لأنه صفة الثغرة . وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالتها أى حافظها . ومشى الهلوك نصب بتقدير يمشى
مشى الهلوك بفتح الهاء وضم اللام وفى آخره كاف وهى المرأة الفاجرة الساقطة . والخيل مبتدأ وعليها حرة والجملة حال بفتح
الهاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له . وقيل : قميص قصير والشاهد فى الفضل
فإنه مرفوع لأنه صفة للهلوكة على الموضع لأنه فاعل المشى وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهى اللابسة ثوب الخلوة . وفى
شرح الهذليات هو الخيل ليس تحته إزار وهذا هو الصحيح . فعلى هذا هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد .

[٧١٤] قاله زياد العبرى ، وهو الأصح من عزوه إلى رؤبة . وداينت من المدائنة . يقال داينت فلانا عاملته فأعطيته ديناً وأخذت
بدين . والضمير فى بها يرجع إلى القينة . وحسان اسم رجل مفعول داينت . ومخافة الإفلاس نصب على التعليل . والشاهد فى
واليانا حيث نصب عطفاً على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً فى المعنى للمخافة الذى هو المصدر . وهو يفتح اللام
وكسرها والفتح أكثر . وهو المطلق بالدين .

الكوفيين وطائفة من البصريين . وذهب سيويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل . وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(خاتمة) : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول . فمما يوهم التقدم قوله :

[٧١٥] وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما في نحو :

(قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان محلى بأل أو منوئاً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها . قاله الشمنى . (قوله فأجاز في العطف والبدل إلخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما . (قوله والتأويل) أى بجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف . (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله في آخر الباب أما المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله . (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضى : أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النور : ٢] ، وقال : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [الصافات : ١٠٢] ، ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به اهـ ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقاً بمحذوف حال من المصدر . (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمماً له كالبتداء والخير وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والطرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربى حسن زيداً في الدار ، ويجوز ضربى زيداً في الدار حسن وكغير الأجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبي .

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ، ومما يؤهم الفصل بأجنبى قوله تعالى :
﴿ إنه على روجه لقادر * يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، فليس يوم منصوباً برجعه
كما زعم الرغشرى ، وإلا لزم الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول
قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾
[الطلاق : ٩] ، ومنه أيضاً قوله :

[٧١٦] أَلَمْ نُلْزِمُ لِلْذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَفْتَنُ قَتْلُفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ
فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمتن ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذم وإن
كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين . فالخلص من ذلك تعلق
الباء بمحذوف . كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء . فالمن الثانى بدل من المن الأول
فمحذوف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه . أما المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله . فالأصح
أنه مساوٍ لاسم الفاعل فى تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق
به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته . والله أعلم .

(قوله نظير ما فى نحو إلخ) أى نظير التقدير الكائن فى نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين
فيه . (قوله أنه) أى الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه . (قوله على روجه) فى
الماء وجهان : أحدهما : أنه ضمير الإنسان أى على بعثه بعد موته والثانى : أنه ضمير الماء أى رجع المنى
فى الإحليل أو الصلب . ١ هـ شمنى . (قوله الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن
الحاجب بأن الفصل مفتقر إذا كان المعمول ظرفاً كالأية لاتساعهم فيه . (قوله والإخبار عن موصول
إلخ) المراد الإخبار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول
أى عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه فى تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف . (قوله
يرجعه) بفتح الباء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ
مِنْهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٣] . (قوله لفساد الإعراب) علة لقوله فليست إلخ والمراد بالمحذورين المذكورين
الفصل بالأجنبى والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته . (قوله فى تحمل الضمير) أى على القول بأن
العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير فى المصدر .
(قوله وجواز إلخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جربنا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه
ونياة المصدر عنه فى المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور
من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملاً أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فممتنع التقديم .
قال الدمامينى : لأن ضرباً حيثئذ بمعنى أن تضرب .

[إعمال اسم الفاعل]

(كَفَيْهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل . فالصفة جنس . والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه . وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو : فرح . وغير الجارية نحو كريم . وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير . ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله

[إعمال اسم الفاعل]

(قوله في العمل) أى عمل التعدى إن كان فعله متعدياً وعمل اللزوم إن كان فعله لازماً ، وإنما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو : هذان ضارب زيداً ومكرمه ، وجاء رجلاً ضارب زيداً ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر . (قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة . (قوله جارية) أى في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أى في حالتيهما . (قوله لمعناه) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم في باب الإضافة . (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو : الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلاً فيكون داخلاً في الجنس وكفعله بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة . قال الكرمانى في شرحه على البخارى : وهذه قاعدة كلية . (قوله وغير الجارية) أى على شيء من الأفعال . (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب . (قوله إلا في التذكير) أى لأن مؤنثه هيفاء . (قوله لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ) أى لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى . (قوله من الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع في الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضاً صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من إخراج نحو : فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضاً .

في التعدى واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع وهو كذلك (وَوَلَّى) ما يقربه من الفعلية بأن ولى (أَسْتَفْهَمًا) ملفوظاً به نحو : أضارب زيد عمرًا . وقوله :

* أَمْتَجِرُ أَتْمُو وَغَدًا وَثَقْتُ بِهِ *

أو مقدراً نحو : مهين زيد عمرًا أم مكرمه (أَوْ حَرْفٌ يَدْعُو) نحو يا طالعًا جبلاً . والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلاً طالعًا جبلاً (أَوْ نَفْيًا) نحو : ما ضارب زيد عمرًا (أَوْ جَا صِفَةً) أما مذكور نحو : مررت برجل قائد بعيرًا ، ومنه الحال نحو : جاء زيد راكبًا فرسًا أو محذوف وسيأتي (أَوْ مُسْتَقْبَلًا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو : زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا ، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ولا حجة له في

(قوله إن كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمعزل أى في مكان عزل أى إبعاد المكان هنا مجازى بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك : رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه . (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له . (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم ، وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر نصها استفهاماً نحو : أضارب زيدًا عمرًا وقوله :

* أَمْتَجِرُ أَنْعَمَ وَغَدًا وَثَقْتُ بِهِ *

أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل إنخ . (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفعل . وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا يناق كونه المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حيثذ مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إنخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل . (قوله أو نفيًا) أى أداة نفي ولو تأويلًا نحو : إنما قائم الزيدان أى ما قام إلا الزيدان . سم . (قوله ومنه الحال) أى لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم . (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيدًا أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيدًا أمس حتى . قال بعضهم : لا شيء على من قال أنا قاتل زيدًا أمس لأنه لا ينصب ماضيًا . اهـ فارضى . ثم قال : ولا يقال أن الوصف عمل ماضيًا في نحو : كان زيد آكلًا طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ وقوله : قصد حكاية التركيب السابق أى قدخلت كان بعد العمل .

﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ [الكهف : ١٨] ، فإنه على حكاية الحال . والمعنى ييسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو : وتقليهم ولم يقل وقلبناهم . أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش . فلا يجوز ضارب زيداً أمس .

(تفبيهان) : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به . وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين . وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيويه واختاره ابن عصفور . وأما المضممر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه . وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد . الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً

(قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى : وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم ، الثانية : وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال . قال بعضهم : لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً وفي كلامهم ما يؤيده . (تفبييه) : في التكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم . (قوله بدليل ما قبله) وبدليل أن الواو في : وكلهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك . (قوله فلا يجوز ضارب زيداً أمس) أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم من بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق . وبما قرناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اهـ لأنه مبني على أن قوله فلا يجوز : ضارب زيداً أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن . وعبارة الجمع : ضارب زيداً عندنا . (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي . (قوله دون أل) حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم . (قوله إلى أنه يرفعه) قال السيوطي : وهو الأصح لكن بشرط اعتاده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه ، وحيث فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع . وقول المغنى أن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين وإلا فلا اعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضاً . كذا قال الدماميني والشمي . (قوله وأما المضممر) أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح .

ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظنني مرتحلاً ، وسويراً فرسخاً . لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله :

* تَرَقَّرَقَ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا *

حيث رفع عصيرها بكमित . ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله :
[٧١٧] إِذَا فَاقَدَ حُطْبَاءُ قَرْخِينِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ آلَمَزَائِلِ

(قوله المجرد) أي من آل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطاً فيه . (قوله ولا موصوفاً) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيد كر الشارح قولين آخرين . والصحيح كما في المعنى التفصيل . (قوله خلافاً للكسائي فيهما) محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كमित عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كमित اسم فاعل مصغراً نظراً لظاهره فاعرفه . ونسب في الجمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء . وعبارته : وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً بناء على مذهبه أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : وهو قوي بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ . (قوله لأنهما يختصان بالاسم) عورض بأن التشبيه والجمع من خصائص الأسماء مع أنها لا يمنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفرداً بخلاف التصغير والنعت تحكم محض . (قوله يكتفى برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه . (قوله ترقرق في الأيدي إلخ) صدره :

* فما طعم راح في الزجاج مدامة *

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة . وكमित بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كमित حيثئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكमित الذي يخالط حمرة سواد . قاله العيني مع زيادة . ويلزم على جعله كमित صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم . وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تتلألأ ولمح حذف منه إحدى التائين . هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد ما مر . (قوله إذا فاقد إلخ) فاقد فاعل محذوف يفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد ، خطباء بالمدأى بيته الخطب أي الكرب ، فرخين أي ولدين مفعول لفاقد

[شواهد إعمال اسم الفاعل]

[٧١٧] قاله بشر بن أبي حازم من الطويل : أي إذا رجعت فاقد . ففاقد مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر . وهي المرأة التي تفقد ولديها . وخطباء صفة أي بيته الخطب وهو الأمر العظيم . وفرخين تشبيه فرخ وأراد به الولدين . وفيه الشاهد حيث استدلل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفاقد بعد ما وصف بخطباء . وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث . واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . ورجعت بالتشديد من الترجيع وهو أن يقول عند المصيبة (إنا لله وإنا إليه راجعون) قوله ذكرت جواب إذا . والخليط المخالط . والمزابل المياين .

إذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

فصل بينهما بالنعت . ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ والخلط الخاط . والمزايل المبين (قوله إذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث) علة لمخوف تقديره لا يفاقد لأنه إلخ . قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة : إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريًا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومريض وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته . ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت . وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ . فعلم ما في كلام البعض . وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه . ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث وما ليس جاريًا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيرًا بأن يقول كما لا يقال إلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض . وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إلخ أى لأن مريضًا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل . وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته إياه في حقوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبي وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجميلة . ثم يظهر أن فاقدًا ومريضًا يستعملان أيضًا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان . فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدًا عاقل . وما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معًا نحو هذا

التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ) مع المنعوت المفلوظ به نحو (مختلف ألوانه) أى صنف مختلف ألوانه . وقوله :

[٧١٨] * كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا يُؤْهِنُهَا *

أى كوعل ناطح . ومنه : يا طالعاً جبلاً أى يا رجلاً طالعاً جبلاً .

(تنبيهه) : الاستفهام المقدر أيضاً كالمفلوظ نحو مهين زيداً عمراً أم مكرمه أى أمهين (وإن يكن) اسم الفاعل (صِلَّةُ أَلْ فِيهِ الْمَضَى * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ آرْتَضَى) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال . وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى خلافاً للمازى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل

زيداً ضارب أى ضارب والذى فى الجمع أن المخالف فى منعه الكسائي وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى :

* فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل *

وهو ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله إعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتداد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مضمر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل) أى لا بقيد كونه ماضياً كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافاً للمازى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذاً بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا . وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع أل بالأولى (قوله خلافاً للأخفش) أى حيث ذهب إلى ما ذكر . قال الدماميني : واللام حيث حذف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية .

[٧١٨] تمامه : * فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط . الشاهد فى كئاطح صخرة ، فإنه اسم فاعل عمل فعله لاعتداده على موصوف مقدر ، لأن تقديره كوعل ناطح ، وهو خير مبتدأ محذوف أى أنت كئاطح صخرة ليوهنها أى ليزعزعها . ويروى ليفلقها . فلم يضرها من ضار ضيراً بمعنى ضر ضرراً . والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى ، من أوهيت الجلد إذا خرقت . والضمير فى قرنه يرجع إلى الوعل ، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الرتبة .

(فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ * فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ) أى كثيراً ما يحول إسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا [٧١٩]

(قوله في كثرة) أى في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفاً كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيراً ما يحول إلخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله :

* وفي فاعل قل ذا وفعل * وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زياداً بخلاف قتال الناس . وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح اهـ . شاطبي . وفي التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لخالفها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها . ويرد عليهم قول العرب : أما العسل فأنا شراب اهـ . وقوله ولمعناه أى لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل فعل كذا في الجمع . وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلاً لم أر في ذلك نقلاً . وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعل ، وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى في اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب . وإلى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والإضافة لأدنى ملابسة .

[٧١٩] تمامه : * وَلَيْسَ يَوْلَّجُ الْخَوَالِفَ أَغْقَلًا .

قاله الفلاخ بن حزن بالقاف المضمومة وفي آخره خاء معجمة : وهو من الطويل : وأخا الحرب إضافي حال وكذا لباساً . وذو الحال الضمير في فإني فيما قبله من البيت وهو :

فَإِنْ تَلَّكَ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ لِإِنْسَى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلَى مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

والشاهد في لباساً فإنه مبالغة لابس ، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغير المبالغة . وأراد بالجلال الدروع والجواشن . والولاج مبالغة والجمع من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي عماد البيت . والمراد به البيت . وأعقلا خير ليس خير بعد خير ، وهو بالعين المهملة والقاف : الذي تضطرب رجلاه من فزع . يريد أنه لا يفارق الحرب . وكنى عنه بقوله أخا الحرب أى مواخيه وملازمه ثابت القدم في موضع الزلل ، وإذا حضر الحرب لا ينح البيت مستتر بل يظهر ويحارب .

وحكى سيويه : أما العسل فأنا شراب . وكقول بعض العرب : إنه لمنحار بوائكها .
حكاه أيضاً سيويه . وكقوله :

[٧٢٠] ضَرْوْبُ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوَقِ سِمَانِهَا

وكقوله :

[٧٢١] عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِزَاهِبٍ بِدُومَةٍ تُجَرِّدُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دَيْنَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ
(وَفِي فَعِيلٍ قَلْ ذَا وَفَعِلٍ) كقوله :

(قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجنادل . تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب . والذى فى شواهد العينية عنده بدل دونه . وحجيج جمع حاج . قلى أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار ونصب إخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله العيني . وما ذكره من أن تجراً وحجيجاً جمعاً تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلاً وفِعِلاً ليسا من صيغ الجمع . وهيوج مبالغة هائج من هاج المعتدى يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله ولى فَعِيلٍ قَلْ ذَا) أى الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعيل وفعل المحولين ، لا فى نحو خير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فعيل وفعل ولن يكن محولاً عن شيء فإنه من الصفة المشبهة .

(تقنيته) : فى الفارضى ما نصه : زاد ابن خروف إعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضاً ابن ولاد حكاه أبو حيان . وشريب من المبالغة سماعاً ، ومثله كبار وعجاب بمعنى عجب ،

[٧٢٠] قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب . وتامه : * إِذَا عَدِمُوا زَادُوا فَانْكَرَ عَاقِرُ *

من قصيدة من الطويل يرنى بها أمية بن المغيرة المخزومي . وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق . والشاهد فى ضروب فإنه مبالغة ضارب . وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق سمانها . والسوق بالضم جمع ساق . والسمان جمع سمينة أى سمان الإبل . وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو .

[٧٢١] قالهما الراعى وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنها لأنى زؤب . من الطويل . وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معين منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خبر . والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التى تسمى دومة الجنادل . وعمل بائها الجر لأنها صفة لراهب . قوله تجر بفتح التاء المثناة من فوق جمع تاجر مبتدأ والمخصص كونه معطوفاً عليه ، لأن قوله وحجيج جمع حاج عطف عليه . وعنده خبره وقلا دينه بالقاف أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار عطف عليه . والشاهد فى هيوج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كما ينصب هو . ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر ، وارتفاعه على أنه خبر أنها أى سعدى .

[٧٢٢] قَتَائِنِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
وكقولهم : [٧٢٣] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي

وقوله :

[٧٢٤] حَذِرْ أُمُورًا لَا تُضَيِّرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
أنشده سيويه . والقدر فيه من وضع الحاسدين . ومما استدلل به سيويه أيضًا على

إعمال فعل قول لبيد :

[٧٢٥] أَوْ مِسْخَلٌ شَيْخٌ عِصَادَةٌ سَمَحَجٌ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ^(١)

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . وفي الكشف المبالغة في الثواب على كثرة من يتوب عليه . والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم . قال السهيلي : لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة . وابن الأنباري : أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ . بحروفه . وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدر فيه من وضع الحاسدين) قال العيني : زعم أبو يحيى اللاحق أن سيويه سأله هل تعدى العرب فعلاً بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال :

[٧٢٢] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل : أي هما قَتَائِنِ . وفصلهما بأما في الحسن والشبيه . والشاهد في فشيبة حيث عمل عمل فعلها ونصب هلالاً وهو خبر مبتدأ محذوف أي أما واحدة من القَتَائِنِ فشيبة ، والأخرى بمرج هزتها مبتدأ ، وتشبه خبره .
[٧٢٣] غامه : هـ جِحَاشٌ كَثْرٌ مَلَيْنٌ لَهَا قُدِيدٌ هـ

قاله زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من الوافر . وأنهم فاعل أتاني . ومارقون خبران جمع مرق بفتح الميم وكسر الزاي . والشاهد فيه حيث عمل عمل مرق لأنه بمعناه ونصب عِرْضِي . وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه ، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي هم ، أضيف إلى الكثر ملين بالكسر اسم ماء في جبل طيء ، أراد أن هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصورت عند ذلك . وهو معنى قوله لها قُدِيدٌ بالفاء أي صوت . وهذه استعارة بليغة . وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحفارة .

[٧٢٤] قاله أبو يحيى اللاحق . زعم أن سيويه سأله : هل تعدى العرب فعلاً بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فرضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب . وأثبت سيويه في كتابه . قال المازني : وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو حذر . والشاهد فيه حيث عمل حاضر ونصب أُمُورًا . ولا تضير صفة أُمُورًا وآمن بالمد عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم .

[٧٢٥] أي حتى صار هذا المسحل في الهجرة مع أتانه في الرواح أي في وقت الرواح . وهاجها : أي طلب الحمار هاج الأتان ، أي أثارها في وقت طلب الماء . ويروي وهاجه . وقوله طلب منصوب بنزع الخافض . والتقدير هاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجتهداً وحقه مفعوله . والشاهد في المظلوم حيث رفع حملاً على الحمل لأنه صفة للمعقب في المعنى وهو فاعل وإن كان مجروراً في اللفظ . وقيل : بدل من الضمير الذي فيه . وقيل : حق فعل ماض . والمظلوم فاعله وشنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجمم منقبض مجتمع . والسمحج بالجمم في آخره الأتان الطويلة الظهر . ولا يقال للذكر . والسررات الظهر . والتندب الأثر والكولم جمع كلم بفتح الكاف وهو الجرح من عض الحمر .

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٧١٢ .

(تفنيبه) : أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبني من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر . قال في التسهيل : وربما بنى فعال ومفعال وفعليل وفعلول من أفعال ، يشير إلى قولهم دراك وسار من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهى اهـ . (وَمَا يَبُوءُ الْمُفْرِدِ) وهو المثني والمجموع (مِثْلُهُ جُعِلَ) أى جعل مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ) فمن إعمال المثني قوله :

[٧٢٦] الشَّائِئِي عِزْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

ومن إعمال المجموع قوله :

[٧٢٧] ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنبُهُمْ غَيْرَ فُحْرٍ

فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبتته سيبويه في كتابه اهـ .

(قوله أو مسجل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى . شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده . قال في المصباح : العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اهـ . والمراد بها هنا الجانب . سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر . بسرته بفتح السين المهملة أى ظهره . ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال : والجمع ندب وأنداب وندوب اهـ . وكلم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبني من غير الثلاثي) لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله إلا ما ندر) منه شبيهة فى البيت السابق لأنه من أشبه (قوله وهو المثني والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد . وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما كذا قيل . وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان . وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشائئى عريضى إلخ) أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانى وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك فى الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له .

[٧٢٦] قاله عنتره العيسى وصدره : الشَّائِئِي عِزْضِي وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا

من قصيدة من الكامل : وأراد بالشائئين ابنى ضمضم . حصين ومرة . وعرض الرجل حسبه . قوله الناذرين تثنية ناذر ، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأننا إذا لقيناه لنقتله ، يقولان ذلك فى الخلاء فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هيبة لى وجبنا عنى . والشاهد فى الناذرين حيث عمل فعله وهو تثنية ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد فى العمل والشروط .

[٧٢٧] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أى بأنهم فحذفت الباء . والشاهد فى غفر بضمين جمع غفور حيث نصب ذبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خبران . وغير فخر خبر بعد خبر بضم الحاء والفاء جمع فخور من الفخر .

وقوله :

[٧٢٨] أَوَالِفا مَكَّةً مِنْ وَزْقِ الْحَمِي

وقوله :

[٧٢٩] مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ

وشتم من باى ضرب ونصر . ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمي . (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور . وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين . والإضافة فى ذنبهم لأدنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها إلى سواد . والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن . وضمن حمل معنى علق فعدها بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها . وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة . والنطاق كما فى المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل . بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم إذا كثر عليه . يعنى أن المدحج حملت به أمه وهى غير مستعدة للطء بل مكربة عليه . والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكربة جاء الولد نجيباً ومن كلام بعضهم : إذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيباً فأغضبها عند الجماع ، وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ . دمايى مع بعض زيادة من العينى .

[٧٢٨] قاله المعاج من قصيدة مرجزة . وأو الفا من ألف جمع آفة من ألف إلفة . والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم الفاعل . وانتصابها على الحال من قوله القطنات البيت غير الريم بضم الراء جمع ريم من رام إذا برح . والورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى فى لونها بياض إلى سواد . وأصل الحمى الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء . وقيل : حذفت الميم الآخرة فصارا لحما ، ثم قلب الألف ياء للقفافية . وقيل غير ذلك .

[٧٢٩] قاله أبو كبير الهذلى من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شراً ، وكان زوج أمه . أى هو ممن حملن به أى من الذين حملن به . أى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم . ويروى مما حملن أى من الحمل الذى حملن به . والشاهد فى عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق . وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير . ويروى حبك الثياب ، والحبك بضمهتين الطرائق ، الواحدة حبيكة . قوله فشَبَّ أى تأبط شراً حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضاً . ويقال هو المعتوه الذى لا يتأسك .

ومنه : ﴿ والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، ﴿ هل هن كاشفات ضره ﴾ [الزمر : ٣٨] ، ﴿ وأنصب يذى الأعمال تلوًا وأخفض ﴾ بالإضافة وقد قرىء بالوجهين : ﴿ إن الله بالغ أمره ﴾ [الطلاق : ٣] ، ﴿ هل هن كاشفات ضره ﴾ [الزمر : ٣٨] ، ﴿ وهو لنصب ما سواه ﴾ أى ما سوى التلو (مقتضى) نحو : ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، على تقدير حكاية الحال : ﴿ إلى جاعل في الأرض خليفة ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وهذا معطى زيد درهماً ومعلم بكر عمراً قائماً .

(تنبيهات) : الأول : يتعين فى تلو غير العامل الجذر بالإضافة كما أفهمه كلامه . وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا معطى زيد أمس درهماً ، ومعلم بكر أمس خالداً قائماً . والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر . وأجاز

(فائدة) : يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيداً ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيداً غلام قاتل ومررت زيداً بضارب دون ليس زيداً عمراً بضارب . ومنع بعضهم الأخير . واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الإضافة . ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيداً هذا ضارب . كذا فى الهمع (قوله) وأنصب يذى الأعمال أى بالوصف ذى عمل النصب . ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول . وحكى إضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أى يذى الأعمال تلوًا فحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله بالإضافة) أى بسببها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرىء بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ما سواه مقتضى) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيداً أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهماً زيد . ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ما سواه) أى وإن لم يكن التلو مضافاً إليه ولهذا مثل الشارح بـ ﴿ إلى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج إلى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالإضافة) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيدكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة . وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال يذى الإعمال (قوله وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل . فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحيث لا إطلاق لعدم تقييد غير التلو بأن يكون واحداً أو أكثر بقرينة التمثيل أيضاً (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل .

السيرافى النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون . ويقو ما ذهب إليه قولهم هو ظان زيد أمس قائمًا فقائمًا يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك ممتنع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن ، وأيضًا فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة . الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك . وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الإضافة . الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل . وقال الكسائى هما سواء . وقيل : الإضافة أولى للخفة (وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبُ تَائِعِ الَّذِي أَنْخَفَضُ)

(قوله شبهًا بمصحوب الألف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى . وقوله وبالمنون أى من حيث إنه لا يضاف . وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى الماضى لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فمشابهته لا تؤثر عمل النصب (قوله أو مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمر (قوله إذ لا يجوز الاقتصار إلخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح فى نحو زيدًا ظننته قائمًا بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس . فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضًا فهو مقتضى له) أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفى إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الأصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا . قال سم : ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضًا من الجر بالأصالة (قوله فيتعين جره) أى كونه فى محل جر بالإضافة الوصف إليه وإن كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولًا فى المعنى ، فالمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ، ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف . (قوله كالهاء من نحو إلخ) يفرق بأن الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يأت الجر بخلاف الكاف فى نحو : مكرمك . (قوله واجرر أو انصب إلخ) أى فى غير نحو : الضارب الرجل وزيدًا فيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بأل إليه كما سبق . هذا ما مشى عليه فى التسهيل ومذهب سيبويه الجواز ، وأيد بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها ، وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب

بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا) ومال (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جاه ، والنصب مراعاة لمحلّه . ومنه قوله :

[٧٣٠] هَلْ أَنتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ

فبعد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيوييه ، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان . ولو جر عبد رب لجاز . فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ مَسْكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسَابًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، إذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حساباً (وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٌ) من الشروط (يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ) وهو ما دل

فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفى شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل . والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته . (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو : مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل . وما قاله البعض لا يستقيم فانظره . (قوله وإن كان التقدير قول سيوييه) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منوئاً أو بأل أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك : ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد بل لجره . (قوله لأجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة . (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يسّ لما علمت . (قوله لجاز) بل هو الأرجح . (قوله إذا لم يرد حكاية الحال) فإن أريد جاز النصب بالعطف على محل المجرور لأن الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيوييه المتقدم . (قوله أى وجعل الشمس إلخ) إنما سكت عن نصب سكتنا لعلمه من قوله سابقاً وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ . ولك أن تقول تقدير ناصب سكتنا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكتنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكتنا المقدر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . (قوله وكل ما قرر إلخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ، ثم إن قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أى يعطاه والنصب

[٧٣٠] هو من البسيط وأنت مبتدأ ، وباعث دينار خبره ، وهو اسم رجل ، وكذا عبد رب . والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمّر تقديره أو تبعث عبد رب . وقد بسط القول فيه في الأصل . وأخا عون بدل من عبد رب .

على الحدث ومفعوله (بَلَا تَفَاضُلٍ) فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمَلٍ مُطْلَقًا وَإِلَّا اشْتَرَطَ الْإِعْتِدَادُ وَأَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ (فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وَعَمَلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ رَفَعَهُ بِالنِّيَابَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ رَفَعَ وَاحِدًا بِالنِّيَابَةِ وَنَصَبَ مَا سِوَاهُ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمَضْرُوبٌ خَبَرُهُ وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ . وَالثَّانِي (كَأَلْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) فَالْمُعْطَى مُبْتَدَأٌ . وَأَلْ فِيهِ مُوَصُولٌ صِلَتُهُ مُعْطَى ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى أَلْ مَرْفُوعٍ الْخَلِّ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، الْأَوَّلُ وَكَفَافًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَيَكْتَفِي خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . وَالثَّلَاثُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْلَمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمُعْلَمٌ خَبَرُهُ ، وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَعَمْرًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَقَائِمًا الثَّالِثُ (وَقَدْ يُضَافُ

عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَيَكُونُ نَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا يَعُودُ عَلَى كُلِّ هُوَ الرَّابِطُ . وَيَرْجَحُ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّائِبَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَيَرْجَحُ الثَّانِي عَدَمَ الْحَذْفِ وَإِنْ قُرِئَ كُلٌّ بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ مُقَدَّمٌ تَعَيَّنَ رَفْعُ اسْمِ مَفْعُولٍ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ ذِيْنِكَ . وَقَوْلُ الْبَعْضِ اسْمُ مَفْعُولٍ عَلَى هَذَا وَاجِبٌ النَّصَبِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ سَهْوًا ظَاهِرًا . (قَوْلُهُ بَلَا تَفَاضُلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِعَمَلِيٍّ وَأَفَادَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ أَزِيدُ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهَذَا لَا يَفِيدُهُ قَوْلُهُ وَكُلُّ إِخْ فَلَيْسَ تَوْكِيدًا لَهُ كَمَا زَعَمَ . (قَوْلُهُ وَإِلَّا اشْتَرَطَ الْإِعْتِدَادُ إِخْ) اقْتَصَرَ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لِأَنَّهُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِلَّا فَيَشْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَصْغُرَ وَلَا يَوْصَفُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ . (قَوْلُهُ فَهُوَ كَفَعْلٍ إِخْ) لَا يَظْهَرُ كَوْنُ الْفَاءِ تَفْرِيعِيَّةً عَلَى الْكَلِمَةِ السَّابِقَةِ لِأَنَّهُ لَا تَفِيدُ كَوْنَ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْفَعْلِ الْمَسْوُوعِ لِلْمَفْعُولِ بَلْ رُبَّمَا تَفِيدُ خِلَافَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَفْرَعُ مُطْلَقُ الْعَمَلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَالْأَوَّلُ أَنَّهَا فَصِيحَةٌ عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ كَمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ إِخْ وَالْفَاءُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ فَصِيحَةٌ أَيْضًا عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ أَيْ إِذَا أُرِدَتْ تَفْصِيلُ حُكْمِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فَإِذَا إِخْ فَاعْرِفْهُ . (قَوْلُهُ فِي مَعْنَاهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْمَطَابِقَى لِاخْتِلَافِهِمَا فِيهِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَطَابِقَى لِاسْمِ الْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَتِلْكَ الذَّاتُ وَلِلْفَعْلِ الْمَصْوُوعِ لِلْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَزَمَنَ ذَلِكَ الْحَدَثُ بَلْ الْمُرَادُ الْمَعْنَى التَّضَمُّنِي وَهُوَ الْحَدَثُ الْوَاقِعُ عَلَى الذَّاتِ . بَقِيَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى . وَأَجِيبُ بِأَنَّ النَّاطِمَ تَجُوزُ بِإِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ الْمَسَبِّ لَضَبِّقِ النِّظْمَ عَلَيْهِ فَإِنَّ عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَمَلُ فَعْلِهِ مُسَبِّبٌ عَنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَمَلُهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِبَيَانِ الْمُرَادِ بِالْمَعْنَى وَيَرْمِزُ إِلَى ذَلِكَ التَّفْرِيعَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ إِخْ وَحَيْثُذُ فِرَادَتِنَا مِنْ مَعْنَاهُ الْمَعْنَى التَّضَمُّنِي لَا لِلذَّاتِ بَلْ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى إِرَادَةِ الْعَمَلِ . فَتَدْبِرُ . (قَوْلُهُ كَفَافًا) بِفَتْحِ الْكَافِ مَا كَفَّ عَنِ النَّاسِ وَأَغْنَى مِنَ الرِّزْقِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ .

ذا) أى اسم المفعول (إلى اسم مُرْتَفِع) به (مَعْنَى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ الْمَقاصِدِ الْوَرَعِ) أصله الورع محمودة مقاصده ، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر : ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله : وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل : وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساعت

(قوله وقد يضاف ذا إلخ) أى إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبا وهذا قائم الأب أو أبا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر . أفاده الشاطبي . قال فى التصريح : إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال : هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول ا هـ ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجوز بالإضافة ا هـ ملخصاً . (قوله معنى) أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة . (قوله بعد تحويل الإسناد عنه إلخ) أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصبرورته فضلة حيث لا يستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين . ذكره المصريح .

(تنبيه) : قال الفارضى : تحويل الإسناد مجاز أى عقلى لأنه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محموداً وكذا نحو : زيد حسن الوجه . (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على إطلاقه . وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقاً واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقاً وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف . (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه . (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل .

إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه ، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي ، والجمهور على المنع . وفصل قوم فقالوا إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا . وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع يوافقه كقوله :

[٧٣١] مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّا وَإِنْ حُرِّمًا

وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم بلا خلاف . الثاني : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب . وفي المتعدى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى .

(قوله وسأغت إضافته إلخ) أى بعد تحويل الإسناد كما مر . (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ . (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبنائه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر . (قوله جاز) لأنه يصير بذلك كاللزام . (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصاراً وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين . (قوله لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حيث لا ينشأ لأن منصوبها لا يزيد على واحد كما مر . (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي : يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً . (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه . ذكره الشاطبي . ثم قال : فإن قلت : فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدى إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرًا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملاً في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

[٧٣١] هو من البسيط وتامه : * وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّا وَإِنْ حُرِّمًا *

أى ما الراحم القلب بذى ظلم كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَرْكُظُ ظُلَامًا لِلْعَبِيدِ ﴾ وليس المراد منه المبالغة . والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقاً للفارسي ومن تبعه . والجمهور على منعه .

(خاتمة): إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حول عن ذلك إلى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجوز ، فلا يقال : مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه . وقد أجازوه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

[أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ]

(فعل) بفتح الفاء وإسكان العين **(قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمَعْدِي * مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ)** سواء كان مفتوح العين **(كَرَدُ رَدًّا)** وأكل أكلاً ، وضرب ضرباً ، أو مكسورها كفههم فهماً ، وأمنأماً ، وشرب شرباً ، ولقم لقمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع . قال ذلك سيويوه والأخفش .

الذي أشار إليه فهو المحترز عنه اهـ وقوله تناسى العلاج عبارة الجمع وغيره : تناسى الحدث فلعله المراد من العلاج . **(قوله)** إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة **(إلخ)** أى قياسه عليه فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة المشبهة اعتراضاً وجوباً . **(قوله لم يجوز)** أى لكراهة كثرة التغيرات . **(قوله فلا يقال)** مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها ذلك فتقول : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتي .

[أبنية المصادر]

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الأفعال الثلاثة وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقاً من مصدر فعل ذى ثلاثة . قال شيخنا : والبعض نقلاً عن بسم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اهـ أى فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجمة . **(قوله سواء كان مفتوح العين إلخ)** أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحاً كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفاً كرد أو مهموزاً كأكل . **(قوله أو مكسورها)** أى وسواء كان مكسورها صحيحاً كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطىء أو العين كخاف أو اللام كفى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خبائه أو مضاعفاً كمس أو مهموزاً كأمن . وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمونها فلا يكون إلا لازماً كما سيأتى .

(تفنيبه): اشترط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا (وَفَعَلَ) المكسور العين (الَلَّازِمُ بِأَبْهُ فَعَلَ) بفتح الفاء والعين قياساً سواء كان صحيحاً أو معطلاً أو مضاعفاً (كَفَّرَحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَلْ) مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو: سمر سمرة، وشهب شهباء، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثّل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فإندر (وَفَعَلَ) المفتوح العين (الَلَّازِمُ مِثْلُ قَعْدَا * لَهُ فَعُولُ

(قوله قال ذلك سيبويه والأخفش) وذهب الفراء إلى أن يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. ١ هـ دمايني. وحكى في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. (قوله بأبه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياساً. (قوله أو معطلاً) أى بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى. (قوله وكجوى) هو الحرفة من عشق أو حزن. (قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمانة القياس كما أن عدمها أمانة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره. (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرهما في القاموس بالقهبة بضم القاف وهى بياض فيه كدرة، وبالدهمة بضم الدال وهى السواد، وبالغبرة المشوبة سواداً، والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. (قوله واستثنى في التوضيح إلخ) واستثنى ابن الحاج أيضاً ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء. (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو: ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدى. قاله المصريح. (قوله ولم يمثل للأول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. (قوله فإن ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر.

باطراً (معتلاً كان (كفداً) غدواً وسما سماً ، أو صحيحاً كقعد قعوداً وجلس جلوساً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فَعَالاً) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَأَثَرٍ أَوْ فَعَالًا) بضم الفاء أو فَعِيلًا (فَأَوَّلَ) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لِلَّذِي أَفْتِنَاعُ) أى مقيس فيما دل على امتناع (كَأَبَى) إباءً ، ونفر نفاً ، وجمع جماعاً ، وشرذ شراداً ، وأبق إباقاً (وَالثَّانِ) منها وهو فعلان بتحريك العين (لِلَّذِي أَفْتَضَى ثَقُلْبًا) نحو : جال جولاناً ، وطاف طوفاناً ، وغلت القدر غلياناً (لِلَّذِي فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين : الأول : ما دل على داء أى مرض نحو : سعل سعالاً ، وزكم زكاماً ، ومشى بطنه مشاء . والثاني : ما دل على صوت نحو : صرخ صراخاً . ونبح نباحاً . وعوى عواء (وَشَمَلٌ * سِيرًا وَصَوْتًا) الوزن الرابع وهو (أَلْفَعِيلُ كَصَهْلٍ) صهيلاً ، ونهق نهيقاً ، ورحل رحيلاً ، وذمل ذميلاً .

(تفبيهان) : الأول : قد يجتمع فعيل وفعال نحو : نعب الغراب نعيّاً ونعاباً . ونعق

(قوله مثل قعداً) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة بكسر الفاء فى الأخيرين كصام صوماً وصياماً وقام قياماً وناح نياحة . وقل الفعول كغابت الشمس غيوباً . بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر . وقوله بإطراد حال من المستكن فى له . (قوله مستوجباً) أى مستحقاً . (قوله أو فَعِيلًا) أخذه من قول الناظم : وشمل سيراً وصوتاً الفعيل . (قوله كأبى) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لأن الكلام فى اللازم وإن جاء مصدر المتعدى أيضاً على فعال ففى القاموس أبى الشيء يأباه ويأبىه إباءً وإباءة بكسرهما كرهه ا هـ . (قوله وجمع) أى شرذ . (قوله للذى أفتضى ثقلباً) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو : قام قياماً وقعد قعوداً ومشى مشياً . (قوله للدا) بالقصر للضرورة . (قوله أو لصوت) هو مع قوله : وشمل سيراً وصوتاً الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالاً على صوت كان كل منهما مصدرًا قياساً له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيراً فى مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز . ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره . (قوله وزكم) هو من الأفعال الملازمة لبناء المجهول فالتشليل به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر . قاله زكريا . ولا يرد أن أصله متعدٍ وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبنى للمجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو : جن فيجعل هذا منه . أفاده سم ، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملاً على النظائر وإثارة للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال : زكم كنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم ا هـ . وحيث لا يتم ما ذكره . (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرهما والفتح هنا أنسب بصهل . (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما فى القاموس . (قوله وذمل ذميلاً) أى سار سيراً بلين .

الراعي نعيقاً ونعاقاً . وأزت القدر أزيّاً وأزاًراً . وقد ينفرد فاعل نحو : صهل الفرس سهيلاً ، وصخذ الصرد صخيلاً ، وقد ينفرد فعال نحو : بغم الظبي بغاماً ، وضبح الثعلب ضباحاً ، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء . الثاني : يستثنى أيضاً منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو : تجر تجارة ، وخاط خياطة ، وسفر بينهم سفارة ، وأمر إمارة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع (فَعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا) بضم العين قياساً (كَسَهْلُ الْأَمْرِ) سهولة ، وعذب الشيء عذوبة ، وملح ملحوة (وَزَيْدٌ جَزَلًا) جزالة ، وفصح فصاحة ، وظرف ظرافة (وَمَا أَثَى) من أبنية مصادر الثلاثي (مُخَالَفًا لِمَا مَضَى * قَبَايُهُ أَلْتَقَلَّ) لا القياس (كَسَخَطُ وَرَضًا) بضم السين وكسر الراء ، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحيتين . وكجحود ، وشكور ، وركوب بضميتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين . وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضميتين . وكعظم وكبر مما قياسه فعولة ، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة .

(قوله قد يجتمع فاعل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمع فيه صرخ صرائحاً وصريخاً خلافاً كما لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط . (قوله وصخذ الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس . وصخذ كالذى قبله وبعده بمعنى صوت . (قوله يستثنى أيضاً منه) أى من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغي إسقاط خاط خياطة لأنه متعدد الكلام في اللازم . وبمعنى إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الجمع . (قوله وسفر) أى أصلح . (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمانة القياس . (قوله فعولة فعالة لفعلاً) أى كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضاً . قال المصريح : ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازماً ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل . (قوله وزيد جزلاً) أى عظم . (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعدياً أو لازماً فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقره من استحكال سم تثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه : انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضى عنه . هـ على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم كما أسلفه الشارح . (قوله قباهه النقل) أى طريقه النقل عن العرب . (قوله مما قياسه فعول بضميتين) ظاهر في غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفاعل فتأمل . (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى ، وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول : كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره . وكبر بالكسر أى طعن في السن . (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة . وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله : فعولة فعالة لفعلاً . واندفع توقف البعض .

(تنبيه): ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيويه (وَعَرَّ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ * مَصْدَرُهُ) أى لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس ، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل (كَفَدَسَ التَّقْدِيسُ) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلاً في نحو : جرب تجربة ، وغالباً فيما لامه همزة نحو : جزاً تجزئة ، ووطاً توطئة ، ونبأ تنبئة . وجاء أيضاً على الأصل وجوباً في المعتل نحو : غطه تغطية (وَرَكَّه تَرْكِيَّةٌ) وهي تنزى دلوها تنزية . وأما قوله :

* بَائِتُ ١١ تَنْزَى دَلُوهَا تَنْزِيًا * [٧٣٢]

فضرورة . وأشار بقوله : (وَأُجْمَلًا * إجمال مَنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا . وَأَسْتَعِدَّ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِمَّ * إقامَةً وَغَالِبًا ذَا آثَا لَزِمَ . وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا * مَع كَسْرٍ ثَلَاثَانِ مِمَّا

(قوله وغير ذي ثلاثة) أى وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير . (قوله كقدس التقديس) من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل . (قوله قليلاً) أى في قليل من الاستعمال أو حذفاً قليلاً . (قوله وغالباً إلخ) أى ومن غير الغالب تخطيطاً وتهنيئاً وتجزئاً وتنبيئاً . (قوله ووجوباً في المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم . قال سم نقلاً عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة . (قوله بائت تنزى) بنون مفتوحة فزاي مشددة أى تحرك . (قوله من تجملاً) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

[شواهد أبنية المصادر]

* كَا تَنْزَى شَهْلَةً صَيًّا *

[٧٣٢] تمامه :

رجز لم يعلم راجزه . ويروى : بائت تنزى دلوها : أى تلك المرأة تحرك دلوها . والشاهد في تنزيا فإن القياس فيه تنزيه بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث ، كما تقول سمى تسمية ، وركى تركية . ولكنه أنى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو سلم تسليمًا . والشهلة بالفتح العجوز . شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر يدي امرأة ترقص صيًّا . وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهي تنزى الصبي باجتهد . [١] رواية العيسى « وهى » بدل « بائت » .

أَفْتَحَا . بهمز وصل كاصطَفَى) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال ، نحو : أجمل إجمالاً ، وأكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً . وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما في أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة . والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله : وغالباً ذا التا الزم . وقد تحذف نحو : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم أراء إراء ، وأجاب إجاباً . وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه ، وأن يمد

(قوله وغالباً ذا) أى نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالباً ذا التا الزم ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضاً مشار إليه بقوله وغالباً إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعادة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعادة غالباً نكتة ذكر نحو استعادة مع أنه مما يدخل فى قوله وما إلى الآخر إلخ كما سيشر إليه الشارح . (قوله التا الزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم يناقى الغلبة . وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه فلا يخفى ما فيه على متأمليه . (قوله وما إلى الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلى أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح . (قوله وافتحاً) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء . (قوله إلى أن قياس أفعل) أى قياس مصدره . (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين . وقوله فتقلب هى أى العين ألفاً لتحركها فى الأصل وافتتاح ما قبلها الآن . وقوله ثم تحذف الألف الثانية أى لالتقاءها مع الألف المنقلبة العين إليها . وكلامه صريح فى أن قلب العين ألفاً سابق على حذف الألف وهو ما فى التوضيح أيضاً وأورد عليه أن شرط قلبها ألفاً تحرك التالى . وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته . والإعلال فى أفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضاً صحيح . فإن قلت : هلا قيل إنهم لما نقلوا حذفوا الالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ قلت ما زعمته تكلفاً لا بد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضاً فإن الراجع أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائداً ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل . (قوله وقد تحذف) أى شذوذاً كما صرح به المصنف آخر الكتاب . (قوله أراء إراء) أصله أراءياً على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم :

* فأبدل الهمزة من واو ويا *

آخر أثر ألف زيد . وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريحه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر .

مفتوحًا ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله : وما يل الآخر إلخ وما يليه الآخر نحو : اصطفى اصطفاءً ، وانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو : استعاذ استعاذة ، واستقام استقامة ، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو : اطارير واطير أصلهما تطاير وتطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف . وقياس ما كان على تفعل التفعّل ، نحو : تجمّل تجملاً ، وتعلم تعلماً ، وتكرم تكروماً (وَضُمَّ مَا * يَرْبِعُ) أى يقع رابعاً (فى أمثالي قد تلملماً) صحيح اللام مما فى أوله تاء الطاء و شبيهها ، سواء كان من باب تفعل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو : تقاتل تقاتلاً ، وتخاصم تخاصماً . أو من باب تفعّل نحو : تلملم تلمماً ، وتدحرج تدحرجاً . أو ملحقا به نحو : تبيطر تبيطراً ، وتجلبب تجلبباً . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت

(قوله وقياس) عطف على قياس السابق . (قوله فإن كان) أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل . (قوله فعل به ما فعل إلخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض . وقد جاء بالتصحيح تنبيهاً على الأصل نحو : استحوذ استحوذاً وأغيمت السماء اغيماً . (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل إلخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء . قاله الدماميني . (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلاً إلى النظير بالساكن . (قوله لا يكسر ثالثه إلخ) أى بل يضم ما يليه الآخر نظراً إلى الأصل فيقال اطارير يطاير اطاريرا . وأطير يطير اطارا كما فى التصريح ، فهو داخل فى قوله وضم ما يربع إلخ . (قوله ما يربع) من ربع القوم صرت رابعهم وبابه منع . (قوله فى أمثال قد تلملماً) أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة ، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة : تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل كندلى . وبقي تفعّل كتمسكن ، وتفوعّل كنجورب ، وتفعّل كتنقلس ، وتفوعّل كترهوك . وتفعلت كتمفرت . (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحاً لانه أى اللام بعده فافهم . (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو : تكبر تكبيراً وتجاهل تجاهلاً . (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف : تجمّل تجملاً حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع إلخ . وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمّل تجملاً بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تميماً لمعنى أجملاً إجمالاً ، وأجاب يسّ بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام . (قوله أو ملحقا به) أى بتفعّل . (قوله نحو تبيطر) من يبطر الدابة عالج داءها بالدواء . (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء .

اللام ياء نحو : تدلى تدليًا ، وتداني تدانيًا ، وتسلقى تسليًا ، (فَعَلَّالٌ أَوْ فَعَلَّلَهُ لِفَعْلَلَامٍ) وما ألحق به نحو : دحرج دحرجًا ودحرجة ، وحوقل حوقلًا وحوقلة . ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (وَأَجْعَلْ مَقِيَسًا) من فعلال وفعللة (ثَانِيًا لَا أَوَّلًا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(تفبييه) : يجوز في المضاعف من فعلال نحو : الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره . وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل . وإنما فتح تشبيهًا بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر . والتفعال كله بالفتح إلا هذين ،

(قوله وجب إبدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء . (قوله إذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما في الترامى ، أو منقلبة عن واو كما في التساوى ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء . (قوله تسلقى تسليًا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقته . قال في القاموس : سلقته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره . (قوله فعلال) أى بكسر الفاء . (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو : حوقل ، وفعلل نحو يبطر ، ففى مثال الشارح نشر على ترتيب اللف . فعلم مما قررنا أن قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورًا . (قوله نحو دحرج دحرجًا) نقل في التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحرجًا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبى سرهافا إذا أحسنت غذاءه . (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره . وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسًا في المضاعف كزلزال . (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد . (قوله فتح أوله وكسره) أى وإن كان الأكثر في التوضيح والدماميني أن يعنى بالفتوح اسم الفاعل نحو : من شر الوسواس أى الموسوس ، والصلصال بمعنى المصلصل . وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ، ووعوع الكلب وعواعا ، وغطط السهم في مروره غططًا إذا التوى . وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزغخشرى الفتح في المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه . (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال . ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء كذلك للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان . وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر . اهـ دماميني باختصار .

على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر . وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم . وكذلك القعقاع بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر . والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر . وأجاز قوم أن يكون مصدرين (لِفَاعِلٌ أَلْفَعَالُ وَالْمُفَاعِلَةُ) نحو : خاصم خصامًا ومخاصمة، وعاقب عقابًا ومعاقبة، لكن يمتنع الفاعل ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو : يأسر مياسرة، ويامن ميامنة . وشذ ياءومه يوامًا لا مياومة (وَعَظِيمٌ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلُهُ) أى كان له عديلاً فلا يقدم عليه إلا بسماع . نحو : كذب كذابًا وهى تنزى دلوها تنزيًا . وأجاب إجابًا، وتحمل تحمالًا، واطمأن طمأنينة، وتراموا رميًا، وقهقر قهقرى، وقرقص قرفصاء، وقاتل قيتالًا .

(تفصيله) : يجيء المصدر على زنة اسم المفعول فى الثلاثى قليلا نحو : جلد جلدًا ومجلودًا . وقوله :

(قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد . (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض . ومقتضى التنظير بعده خلافة فإن التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أن اسم للمرزول به فتدبر . (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماميني . (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا . (قوله لفاعِلُ الفَعَالِ والمُفَاعِلَةُ) قال الدماميني : والمطر دأثما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفاعل ولا يتركون المفاعلة قالوا اجالس مجالسة ولم يقولوا اجلاسًا . (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل . (قوله وشذ ياءومه يوامًا) لنقل الباء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة . وفى بعض النسخ : يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط . والمياومة المعاملة بالأيام كما فى القاموس . (قوله وغير ما مر) أى وغير المصادر التى مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها . (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان فى العبارة قلب وإن عكس فلا . (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فهما مع كسر الكاف فى الثانى . (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني . (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت إحدى النونين فى الأخرى . قال الدماميني : وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعوا موضع المصدر

[٧٣٣] لَمْ يَتْرَكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَغْفُولًا
وفي غيره كثيرًا . ومنه قوله :

[٧٣٤] *وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمَجْرَبِ*

أى عند التجربة . وقوله :

* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا *

أى قتالًا وقوله :

[٧٣٥] أَظْلَمُوا إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ نَجِيَّةً ظَلَمُوا
أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو : فلج فالجنا . وقوله :

لا مصدران . (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم . (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا . (قوله بجىء المصدر) أى عند غير سيويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيويه ينكر بجىء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك .

(قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع . (قوله نحو جلد جلدًا ومجلودًا) فى القاموس : جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى .

(قوله لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ .

(قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطق الفصيح .

(قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى إلى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر .

(قوله نحو فلج فالجنا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف ، وظفر بما طلب ، ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره .

[٧٣٣] البيت من الكامل ، وهو للرأى الثمري .

[٧٣٤] البيت من الطويل .

[٧٣٥] البيت من الكامل ، وهو للحارث بن خالد المخزومي .

* كَفَى بِالثَّانِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ *

أى كفاية ونحو : ﴿ فَأَهْلَكُوا بِالطَّاعِيَةِ ﴾ [الحاقة : ٥] ، أى بالطغيان : ﴿ فَبَلَّغَ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٨٨] ، أى بقاء (وَفَعَلْتُ) بالفتح (لَمَرَّةٍ كَجَلَسْتُ) ومشية وضربة (وَفَعَلْتُ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسْتُ) ومشية وضربة .

(تنبيهه) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو : رحمة ، أو فعلة بالكسر نحو : ذربة ، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو : رحمة واحدة وذربة عظيمة (فِي غَيْرِ ذِي أَلْتَلَاثِ بِأَلْتَأَمَرَةِ) نحو : انطلق

وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا . وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغمى تسد منه مسالك الروح . كذا في القاموس وغيره . ولم أر فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبنى للمجهول وقد مثل في المصباح لحيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما . (قوله بالثاني) بفتح التون وسكون الهزة أى البعد . (قوله وفعلة لمرة كجلسته) مقتضى ما مر في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حدد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسته من المصادر فيكون لجلس مثلاً مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق في بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أو لا كخرجة من خروج كما في الجمع ثم فعلة التى للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة النظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف . (قوله وفعلة لهيئة) أى لهيئة الحدث والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما . قاله سم وفسر الجار بردى الجيفة بالنوع . (قوله محل ما ذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن إرادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن إلخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه . (قوله نحو ذربة) هى الحدة فى الشئ يقال رجل ذرب أى حاد . (قوله إلا بقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير . (قوله فى غير ذى الثلاث بالثا المرة) أى من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى .

انطلاقة واستخرج استخرجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ) من اختمر ، والعمة من تعمم ، والنقبة من انتقب .

(خاتمة) : يصاغ من الثلاثي مفعّل ففتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقاً ، نحو : مرمى ومغزى وموقى ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه

قاله الشاطبي . وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالاً من القياسي . وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب . (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف . (قوله وشد فيه هيئة) أى شد في غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة . (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمير . (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب . (قوله خاتمة) حاصل القول أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعّل منه مطلقاً والثاني إن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر ، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعّل منه مطلقاً نحو : وعد يعد ووثق يثق ، ونحو : وهب يهب ووطى يطأ فإن فتحت عين مضارعه فتحا أصلياً نحو : وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طيىء وأما طيىء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق . هذا كله في الثلاثي . وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ، ومما ذكره في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين مضارعه أى ونقلت فتحها إلى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعّل منه كالمودة . ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك . (قوله يصاغ من الثلاثي مفعّل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعّل أى إن كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالمودة . (قوله إن اعتلت لامه مطلقاً) أى سواء كسرت عين مضارعه أولاً فهو في مقابلة التقييد اللاحق . (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذى في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقى . وفي أكثر النسخ : ومرق براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة . والنسخة الأولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقاً فتفظن .

نحو : مقتل ومذهب ، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر ، نحو : مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقاً عند غير طييء فيما صحت لامه وفاؤه واو ، نحو : مورد وموقف وموئل : وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها

(قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين . (قوله فإن كسرت إلخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال : مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الباء ومبيت في الزمان والمكان . وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقاً وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في محيض محاض . قال في التسهيل وهو الأول . (قوله وتكسر مطلقاً) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان . (قوله عند غير طييء) وأما طييء فيجرونه مجرى ما فاءه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر . (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعول منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت . (قوله وموئل) الموئل المدجأ . (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحى أى أنف وأوى له أى رقى ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع . وفي المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس . وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر . وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد . قال الدماميني : وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد . قال سيويه : وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اهـ ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع . ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمد بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس . وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس . ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحد بفتحها ووضع ووضع موقع وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة ، وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بثلاث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ، ومقدرة أى حاجة ومقبرة ومشقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود في الشمس ومزرعة ، ولم يحجى مفعول بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أى رسالة وميسر قرىء في الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة . وقد صاغوا مفعلة من الثلاثى اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب

في التسهيل . ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك ، فمن أراد ذلك بنى منه اسم المفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان . ومنه : ﴿ يسم الله مجراها ومرساها ﴾ [هود : ٤١] ، ﴿ ومزقتهم كل ممزق ﴾ [سبأ : ١٩] ، وقوله :

* الْحَمْدُ لِلَّهِ مَمْسَانَا وَمَصْبَحُنَا *

لكثرة الجنب عن الحرب وكثرة البخل ولحل الكثرة مأسدة ومسبغة ومقتاة ومفعاة أى محل لكثرة الأسد والسبع والقنأ والأفعى . وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها . (قوله في ذلك) أى في صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان . ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس بمبراد عقبه بقوله فمن أراد إلخ . (قوله كما مر) أى في قوله :

* وعلم بيان المرء عند الحرب *

وقوله :

* أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً *

على ما فيه ، وقوله :

* أظلم إن مصابكم رجلا *

(قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوى وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ، وممزق مصدر ، وممسانا ومصباحنا اسما زمان . (فائدة) : اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمجدح لما يجده به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدخن بضم الأول والثالث في الثلاثة ، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس وكمشط بثلاث الميم ووزن كتف وعنق وعتل . وجاء ممشط على القياس . قال في الهمع : وكارث آلة تأريث النار أى إضرامها وسراد ما يسرد به أى يخرز اهـ . وفي القاموس : أن الإراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها . وأن السراد الخرز في الأديم كالسرد اهـ وهو أيضا ككتاب .

[أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين]

والصفات المشبهة بها]

(كفاعل صغ. اسم فاعل إذا * من ذى ثلاثة يكون) لازماً (كفذاً) أى بمجمعتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاز ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو

[أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين]

والصفات المشبهة بها]

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف . فتأمل . (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغاً كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة . قال فى التسهيل : وربما استغنى عن فاعل بمفعول نحو : حب فهو محب وعن مفعول بفاعل نحو : أيقع الغلام فهو يافع وأوراق الشجر فهو وارق اهـ بزيادة الأمثلة من الدمامينى . (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل إلخ . (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة . واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى . وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلاً غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط فى بعض النسخ . (قوله فيقال غذا الماء إلخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا : لازماً كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاز ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو : ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب اهـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعدياً نحو غذا الصبى باللبن أى رياه فهو غاز ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم ، فيكون رمزاً من المصنف إلى التعميم . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذا الوادى بمجمعتين مفتوح العين بمعنى

سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب (وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعْلَتْ) بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره (وَفِي فَعْلٍ) بكسرهما (غَيْرُ مُعَدَّى) نحو سلم فهو سالم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فَعْلٌ) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وَأَفْعَلٌ) في الألوان والخلق (وَفَعْلَانٌ) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نَحْوُ أَشْرٍ) وبطر وفرح (ونحو صَدَيَانِ) وريان وعطشان (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ) والأحمر . ومما شذ فيه مريض وكهل (وَفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ) مضموم العين (كَالضَّخْمِ) والشهم (وَالْجَمِيلِ) والظريف (وَأَلْفَعْلٌ) لهذه ضخم وشهم (وَجَمْلٌ) وظرف (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ) بفتحيتين ،

سال ، فيقال غذا الماء فهو غاز وذهب زيد إلخ . ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذى الوردى بمجمعتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاز ومتعدياً بهما بمعنى رى ، فيقال غذا طفله باللين فهو غاز وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية . وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمجمعتين لازماً بمعنى كذا ومتعدياً بمعنى كذا ، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعدياً وجعل الواو بمعنى أو فنقطن . (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف . ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء . (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ . (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل . (قوله في الأعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق . (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة ، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعمور والخور والأجهر . (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو . (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتووين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان . والأشرب والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة . والصديان العطشان . والأجهر الذى لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع . وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء . واعتراض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكماً . (قوله ومما شذ فيه) أى في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس ومرض وكهل لأنهما من الأعراض . (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده . قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن فعلاً قياس دون فعل . (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد .

وفعال بالفتح وفعال بالضم ، وفعل بضمين ، وفعل بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعال وفُعل ، وفعل بكسرتين كحشر فهو أحشر ، وخطب فهو أخطب إذا حشر إلى الكدرة . ونحو بطل ، وحسن فهو حسن . ونحو جبن فهو جبان ، وشجع فهو شجاع . ونحو جنب فهو جنب . ونحو عفر فهو عفر أى شجاع ماكر . ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور . ونحو وضوء فهو وضاء أى وضئ . ونحو حصرت فهي حصور أى ضاق مجرى لبنها . ونحو خشن فهو خشن .

(تفنييه) : جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم

(قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملة الشحم بالفتح أى أذنبه فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل لأن فِعْلاً فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه . قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض . ويرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله : وفعل أولى وفعل بفعل . حيث فرض الكلام في فعل بالضم . ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخماً وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو في قوله والفعل إلخ استثنائية لا حالية فلا يكون تقييداً بل مستأنفاً لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر . (قوله بالفتح) أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم . (قوله وفعال) أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعل أى بفتح الفاء وتخفيف العين . (قوله كحشر) بالخاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثله من النشر على ترتيب اللف . (قوله وخطب) بالخاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره . والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غيرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خطب بالخاء والطاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح . وقوله إلى الكدرة أى مائلاً إلى الكدرة . (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء . (قوله ونحو غمر) بالعين المعجمة فالميم . (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبتدأ للمجهول لزوماً فالتثنية به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين . (قوله فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه كتف فعل في اللغتين . (قوله جميع هذه الصفات إلخ) دفع لما قد يقال أن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها في الباب الآتي لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم

فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ، كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى يعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً (وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ) أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف (وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ * مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ . مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا * وَضَمَّ فِيهِمْ زَائِدٌ قَدْ سَبَقَا) أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بهم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء

المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد . (قوله صفات مشبهة) أى إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل . وفى التصريح عن الشاطبى وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قيل حاسن لا حسن . وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر . والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئاً فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله فى الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فم مشترك فى الأصل بين الحدوث والثبوت فاكفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت . (قوله إذا دلّ على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة . (قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل . (قوله وزنة) أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل . (قوله مع كسر مثلوا الأخير) أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل . وأما منتن بضم التاء اتباعاً فشاذ . وشذ فتح ما قبل الآخر فى ألفاظ كاسم الفاعل من أحسن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح^(١) بالفاء والهاء المهملة أى افتقر وصار مفلساً . واجرأشت الإبل بحجم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمئت . وشذ أيضاً بجىء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً وأحمل البلد إذا قحط فهو ماحل .

(١) (قوله وألفح إلخ) مر بالحيم لا بالمهملة كما فى القاموس والصحيح ا هـ .

كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحاً كمتعلم ومتدحرج (وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ الْكَسْرُ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ) والمستخرج (وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِي أَطْرُذُ * زِنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ) يقصد فإنه مقصود ، وآت من ضرب مضروب ومن مر مرور به ، ومنه مبيع ومقول ومرمى ، إلا أنها غيرت .

(تنبيهه) : مراده بالثلاثي المتصرف (وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ قَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحِيلٍ) أو جريح أو قتيل .

(تنبيهه) : مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبج، وفعل كقنص، وفعلة كخرفة ، وبكثرة فَعِيل . اهـ .

(قوله وضم ميم زائده) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعاً فشاذ . (قوله وإن فتحت إلخ) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فإنه لم يسمع محزون ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية ، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول . اهـ دماميني . ومن هذا القليل يجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرفوق ولم يقولوا مرق . قال : فإن قلت : فقد قالوا رق العبد قلت : إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً فليس بمعنى أرق اهـ وقد يحى اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [مريم : ٦١] ، أى مرضية وآتيا . وقيل الأول مجاز عقلى أى راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الأمر أى فعلته . (قوله إلا أنها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيع ومقول ومرموى فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء . (قوله مراده بالثلاثي) أى في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي ، وكذا قوله فيما مر : إذا من ذى ثلاثة يكون ، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط . (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو : عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول . (قوله نقلاً) أى لا قياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو . (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو : أعله المرض فهو عليل أى معل وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد . كذا في التسهيل وشرحه . (قوله ذو فَعِيلٍ) أى صاحب هذا الوزن أى موازنة .

(خاتمة): قال الشارح : ومجىء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرتة لم يقس عليه بإجماع . وفي التسهيل : ليس مقيسًا خلافًا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه : وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم . والله أعلم .

(قوله في الدلالة لا العمل) قال الدماميني : فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ، وفي مقرب ابن عصفور : واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اهـ كلام ابن عصفور . فعليه يصح مررت برجل قاتل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخير المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه . ولقائل أن يقول شروط العمل إنما هي للعمل في المنسوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اهـ . وفي الجمع ما نصه : ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعل كذبح وقص وقاتل ، فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قاتل أبوه خلافًا لابن عصفور حيث أجاز ذلك . قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب اهـ إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل . **(قوله فعل)** أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول . **(قوله وفعل)** أى بفتح الحاء كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال : أى ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازًا كثير مطرد . **(قوله وفعله)** أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة . **(قوله لم يقس عليه)** فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم . **(قوله خلافًا لبعضهم)** أى في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح . **(قوله وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له إلخ)** أى لأنه لا لبس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . **(قوله نحو قدر ورحم)** تمثيل للمنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم إلخ تعليل لمخدوف أى وإنما كان الفعلان هما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ .

(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني)

ويليه الجزء الثالث . وأوله : الصفة المشبهة باسم الفاعل)

فهرس الجزء الثاني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الموضوع	الصفحة
لا التي لنفي الجنس . . .	٣
ظنّ وأخواتها . . .	٢٦
الفاعل . . .	٥٩
النائب عن الفاعل . . .	٨٧
اشتغال العامل عن المفعول . . .	١٠٢
تعدي الفعل ولزومه . . .	١٢٥
التنازع في العمل . . .	١٤٢
المفعول المطلق . . .	١٥٩
المفعول له . . .	١٧٩
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً . . .	١٨٤
المفعول معه . . .	١٩٧
الاستثناء . . .	٢٠٨
الحال . . .	٢٥٠
التمييز . . .	٢٨٨
حروف الجر . . .	٣٠٢
الإضافة . . .	٣٥٦
المضاف إلى ياء المتكلم . . .	٤٢٣
إعمال المصدر . . .	٤٢٧
إعمال اسم الفاعل . . .	٤٤٢
أبنية المصادر . . .	٤٥٩
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها . . .	٤٧٣

فهرس شواهد العيني على الجزء الثاني من الأشموني

شواهد لا التي لنفي الجنس . . .	٤
شواهد ظنّ وأخواتها . . .	٢٧
شواهد أعلم وأرى . . .	٥٥
شواهد الفاعل . . .	٦٣
شواهد النائب عن الفاعل . . .	٩٠
شواهد اشتغال العامل عن المفعول . . .	١٠٧
شواهد تعدي الفعل ولزومه . . .	١٣٠

١٤٣	شواهد التنازع في العمل
١٦٥	شواهد المفعول المطلق
١٨٢	شواهد المفعول له
٢٠١	شواهد المفعول معه
٢١٣	شواهد الاستثناء
٢٥٣	شواهد الحال
٢٨٩	شواهد التمييز
٣٠٤	شواهد حروف الجر
٣٦٢	شواهد الإضافة
٤٢٤	شواهد المضاف إلى ياء التكلم
٤٢٨	شواهد إعمال المصدر
٤٤٥	شواهد اسم الفاعل
٤٦٣	شواهد أبنية المصادر

حاشية الصبا

على

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤف سعد

الجزء الثالث

المكتبة التوفيقية

لمام الباب الأخضر - سيناء الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ]

(صِفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ * مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ) أى تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان .

[الصفة المشبهة باسم الفاعل]

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى . (قوله صفة استحسن إلخ) تعريف بالخاصة فهو رسم^(١) . وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله : ولا تجر بها إلخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها . وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وإن لم يكن بشخصها . وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف^(٢) وإن قبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اهـ سم . وقوله : ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جر فقى التوضيح أن كاتب الأب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الإضافة فى المثال كما يأتى . (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ كما يأتى فى الشرح . (قوله المشبهة اسم الفاعل) ينصب اسم على المفعولية وجره بالإضافة^(٣) . (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عدلها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف^(٤) . وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والأحوال . (قوله وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة . سم . (قوله صار منها) قال سم : ظاهره أنه حيثئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الإضافة فى قولك زيد كاتب الأب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اهـ . وعندى فى الإيراد والجواب نظر بل كلامهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لأن كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه . (قوله وإن كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لأكثر تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعا . (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وإن قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالإضافة إلى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا

(٢) فيكفيه ضعفه .

(٤) يحى أن يكون التعريف جمعا مقاما .

(١) انظر أنواع التعريف فى كتب المنطق المتقدمة .

(٣) الإضافة إلى المشبهة .

(تنبيهان): الأول : إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى . **الثاني :** وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث ، وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل ، وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ، لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة

وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان . اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به في الجملة أى في بعض الصور وذلك إذا كان لازما . **(قوله لأنه لا تضاف إلخ)** قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع . سم . **(قوله تدل على حدث)** أى معنى متعلق بالغير . **(قوله وأنها تؤنث)** أى بالثاء أى غالبا . وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وإنما قلنا ذلك لأنه لا يقال في نحو أبيض أبيض ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة . **(قوله وعاب الشارح التعريف إلخ)** يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة . **(قوله ما صيغ لغير تفضيل إلخ)** قال يسّ نقلا عن ابن هشام : فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة . **(قوله من فعل لازم)** أى من مصدره والتقييد بالضرورة مبنى على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر . **(قوله دون إفادة معنى الحدوث)** أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للداميني أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حوّلت إلى فاعل ، فنقول في عفيف وشريف وحسن : عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا هـ والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصريح ما نصه : إذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن ، وإذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن . قاله الشاطبي وغيره هـ ثم راجعت الدماميني فأرأته صرح بما استظهرته . **(قوله أو إن قوله إلخ)** بكسر إن لأنه معطوف على مقول القول

مشبهة ، وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث ، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور^(١) ، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ . وقوله صفة استحسن إلى آخره خبر . وقوله (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف ، أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياسا إلا من فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن . وأما رحيم وعليم^(٢) ونحوهما فمقصود على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم . ومن المتعدى كضارب . وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجرى على المضارع بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كطاهر

واعترض بأن الإعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرد من الإشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الإخبار والحكم لا التعريف قال : ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لأنه بالنسبة إلى الأول لا الثانى . (قوله وقوله وصوغها إلخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تنمة الجواب الثانى والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أول فقط وأن الاستئناف جائز . (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم . أفاده سم . فقول الشارح : وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصود على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط . (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل . (قوله الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لأن الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب يجعله قيما لقوله لحاضر . والمراد بالدوام الثبوت فى الأزمنة الثلاثة^(٣) . قال يسّ نقلا عن غيره : ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل فى كل ثابت دوامه هـ ويوافقه قول الدمامنى نقلا عن الرضى^(٤) : كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الأزمنة فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن سواء كان فى بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدتين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الأزمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو : كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا أو هو الآن فقط حسن^(٥) فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا هـ ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وأنها لا تكون إلا للمعنى إلخ على حالة الإطلاق هذا . وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى إلخ تقتضى أنها وضعية فتدبر . (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو

(١) فلا يتوقف تعريف كل منهما على تعريف الآخر .

(٢) لأن المعنى متصدي .

(٣) الماضية والحاضرة والمستقبل .

(٤) يراجع هنا شرح الكافية لابن الحاجب .

(٥) فالولاية هنا لفظية .

الْقَلْبِ وضامر البطن ، ومستقيم الحال ، ومعتدل القامة . وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و(**تَجَمُّيلُ الظَّاهِرِ**) وسبط العظام وأسود الشعر (**وَعَمَلُ** **أَسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى**) لواحد (لَهَا) أى ثابت لها (**عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّاهُ**) له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

(تنبيهه): ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال . فعبارته هنا أجود من

الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى في باب إعمال اسم الفاعل عند قول المصنف إن كان عن مضيه يعزل . **(قوله وهو الغالب)** وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جارية فمبنى على أن المراد بالجرىان إقادة التجدد والحدوث كذا في شرح الجامع ، لكن الذى في الجمع^(١) أن الزمخشري وابن الحاجب منعاً موازنتها المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة . **(قوله في المبنية من الثلاثي)** خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجرى على المضارع كما في التسهيل . **(قوله كحسن الوجه إلخ)** راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها . **(قوله وأسود الشعر)** التمثيل به غير صحيح لأن فعله سَوَّدَ يعلم فأسود جار على المضارع وأما أسود الخماسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصبح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وإن كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه يرد ما مر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وأقره فلا تكن من الغافلين . **(قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها إلخ)** قال ابن هشام : المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا . قال في النهاية : الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به . وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق اهـ يسـ والمتجه الأول . **(قوله ثابت لها)** أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيهة بالمفعول به . **(قوله على الحد)** أى كائناً على الحد فهو حال من ضمير عمل المنقول إلى الظرف بعد حذف الاستقرار . سم . **(قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر)** ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط ألا تصغر فلو صغرت لم تعمل . ذكره شيخنا وألا توصف . **(قوله لأن ذلك من ضرورة وضعها)** أى فهو لا يفارقها وإنما يعد شرطاً ما قد يفارق .

(قوله أجود إلخ) أى لأن قوله على الحد الذى قد حداً يمكن تأويله بأن يراد في الجملة

(١) يقصد جمع المراجع الهوامش شرح جمع الجوامع .

قوله في الكافية : والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الأعمال اهـ (وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب في نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَتْ) أى ويجب في معمولها أن

بخلاف عبارته في الكافية . (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لأنه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف إليه والفاعل والمضاف إليه لا يتقدمان . قاله يس . (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فإنه يتقدم منصوبه ، قال في الارتشاف : إلا إذا كان بأل أو مجرورا بإضافة أو حرف جر غير زائد نحو : هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا ، فإن جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد . قاله يس . (قوله ومن ثم إلخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب في نحو : زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور في زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه وإذا صح عمله في زيدا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل بفسر العامل وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها وإذا لم يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال : كان الأولى حذف الضمير المتصف بالوصف ليكون أصرح في الدلالة .

(قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمران لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ، ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمر المحذوف زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون . وأما العطف على محل المحذوف فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح إضافته إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا ، ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت ، وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لأن معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة . ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال «أعور عينه اليمنى»^(١) . وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز . ويحتمل أن يكون منه ﴿وجاعل الليل سكنا والشمس﴾ [الأنعام : ٩٦] ، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بحر الوجه ونصب البدن خلافا للبراء وأنه إذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر

(١) راجع نص الحديث وتخرجه في كتابنا علامات الساعة .

يكون سببياً : أى متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو حسن وجهه ، أو معنى نحو حسن الوجه أى منه . وقيل أل خلف عن المضاف إليه . ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

(تفسيهات)*: الأول : قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرج مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخراً مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها فى الظرف ونحو إنما هو لما فيها من معنى الفعل . الثانى : ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله :

[٧٣٦] حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّنَةِ - وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْيَرِ مُكْفَهَرٌ

نحو جاء الضارب الرجل . وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه . كذا فى المغنى والدمامى عليه . (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان . (قوله أى متصلاً) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملاً لأنواع السببى الآتية وإن لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل . (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمراً . (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر . (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح . (قوله من معنى الفعل) هو الحدث . (قوله ضميراً بارزاً متصلاً) أى ليس منفصلاً مستقلاً بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو يفصل عنها بضمير آخر نحو قرش خير الناس ذرية وكرامهموها . فإن قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميراً مستتراً نحو زيد حسن فما الوجه الداعى إلى تخصيص الضمير البارز . قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة . ا هـ دمامى . (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لأنه أعمل طلق فى الهاء . وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خيران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام . وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببياً ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل إسنادها عنه النصب كما مر فى إعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه . والسلم بالكسر وفتح الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر من اكفهر الرجل إذا عبس فهو تأكيد . وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف .

[٧٣٦] هو من الخفيف : أى طلق الوجه غير عبوس . وفيه الشاهد حيث عمل حسن الوجه - وهو صفة مشبهة - فى الضمير البارز وهو أنت مع أنه غير سببى وهو المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ومعنى ، وأجيب بأن المراد بالسببى ألا يكون أجنبياً فإنها لا تعمل فيه . وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه . والسلم بالكسر الصلح . والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس . والمكفهر الرجل إذا عبس .

فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنيى فإنها لا تعمل فيه . الثالث : يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا فيكون موصولا كقوله :

[٧٣٧] أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٍ خُصُورُهَا وَثِيرَاتٌ مَا آتَفَتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ
وموصوفا بشبهه كقوله :

[٧٣٨] أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٍ أَعْدُهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَهُ الدَّهْرُ
والشاهد في جما نوال . ومضافا إلى أحدهما كقوله :

[٧٣٩] فَعُجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبَى كُلِّ مَا آتَاثُ بِهِ الْأَزْرُ

(قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذنا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كما في الأول والثالث فاعرفه . (قوله أسيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثناة وهى السمينة كما في القاموس أى سمينات الأرداف والأعجاز فهو المراد بما التفت عليه المآزر وقول العيني أى وطيات الأرداف والأعجاز لا يناسب المقام . وإنما كان ما التفت إلخ سببيا لأن الأصل المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصوف الضمير المجرور بعل . وبحث في الاستشهاد بالبيت بأنه يحتتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شيء فيكون من النوع الثانى .

(قوله يشبهه) أى الموصول في كون صفته جملة كصلة الموصول . (قوله جما) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعدده صفة نوال والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لأمر أو لم يبرز لأمن اللبس . وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم . والأزمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر . (قوله فعجتها) أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه بالزمام . قبل الأخيار أى جهتهم . منزلة تمييز . التائت بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت . وأزر بضمين جمع الإزار . وهذا كناية عن عفتن وضمير الموصوف محذوف أى الأزهر لمن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم . وقد يبحث فى

[٧٣٧] قاله عمر بن أبى ربيعة . وصدره : * أسيلات أبدان دقاق خصورها *

من الطويل . وأسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة . والشاهد فى وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول . وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر التاء المثناة . أراد وطيات الأرداف والأعجاز . وارتفاعه على أنه خير بعد خبر . وأسيلات خير مبتدأ محذوف أى من .

[٧٣٨] هو من الطويل . الشاهد فى جمائنا نوال حيث رفع جمائنا نوال مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفى المعنى . التقدير جما نواله أى عظيما عطاؤه . وأعدده من الإعداد جملة فى عمل الرفع صفة لنوال كذا قالوا . والأصوب أن يكون صفة لأمرأ والضمير المنصوب يرجع إليه . قوله لمن أمه أى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعدده . واللام فى لمن يتعلق به . وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا : أى شدته .

[٧٣٩] قاله الفرزدق من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف . وعجتها أى الناقة من عجت البعير أعوجه عوجا ومعاجا إذا عطفت رأسه بالزمام . وقبل الأخيار أى نحوهم . ومنزلة تمييز . والشاهد فى والطيبى كل ما التائت ، فإن الطيبى صفة مشبهة مضافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول . والتائت الاختلاط والتلفات ، والأزر جمع إزار . وهذا كناية عن توصيفهم بالعفة لأنهم يكونون بالشىء عما يحويه ويشتمل عليه .

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان ربح يطعن به . ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ، ومجردا نحو حسن وجه ، ومضافا إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب ، وحسن وجه أب ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجهه . ومضافا إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة أنفه . ذكره في التسهيل . ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها . ذكره في شرح التسهيل . وجعل منه قوله : [٧٤٠] سَبَّيْتُ الْفَتَاةَ الْبُضَّةَ الْمُتَجَرِّدَةَ الْـ لَمْطِيفَةَ كَشَحَهُ وَمَا خَلَّتْ أَنْ أُسْبَى (فَارْفَعْ بِهَا) أى بالصفة المشبهة (وَالْصَبِّ وَجُرُّ مَعَ أَلْ وَذُونْ أَلْ مَصْنُوبٌ أَلْ

الشاهد باحتمال أن ما نكرة موصوفة لا موصولة . (قوله إلى ضمير مضاف) بإضافة ضمير إلى مضاف أى ضمير عائد إلى مضاف إلخ . (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا للجميلة ونصبه على التشبيه بالفعل به وجره بإضافة جميلة إليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لأن المعنى جميلة أنف وجه جاريتها فعلم ما في كلام البعض وغيره . (قوله ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف . (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد للمعجمة رقيقة الجلد ممتلئة والمتجرد بكسر الراء البدن إذا تجرد عن ثيابه وقول العيني بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشع ما بين الخاصرة والضلع الخلف . (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الراقعة سببى المنعوت إن صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بالأى يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينا ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظي والمعنى وإلا بأن اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كأكرم ورتقاء^(١) ، أو لفظا فقط كآلى أى كبير الآلية ، وعجزاء أى كبيرة العجيزة ، أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصحيح ، فلا تقول مررت بامرأة أكرم ابنها ولا برجل رتقاء بنته ، وقس لوجود القبح في اللفظ والمعنى أو في أحدهما . وأجاز الأخفش تبعيتها في الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا . هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للدماميني . (قوله والنصب وجر) أى بها فحذف معمولها لدلالة الأول . وإنما جاز في النصب والجر إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى إلى سببها لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خيرا له أو حالا أو نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فإنه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى

[٧٤٠] هو من الطويل . البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيق الجلد ممتلئة . والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشع هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى . وهذا تركيب نادر . يقال فلان حسن المتجرد بفتح والمتجرد بالجردة ، كقولك حسن العري والمعري وهما بمعنى واحد . قوله وما خلقت أى ما ظننت . وإن أسبى مفعول من السبى وهو الأمر .

(١) الأكرم : ضخم الكمرة والرتق من عيوب المرأة .

وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أى بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا * تُجَرَّرُ بِهَا مَعَ أَل سَمًا) أى اسما (مِنْ أَل تَحَلًا . وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا * لَمْ يَخُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمًا) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية . قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير

شيخ ، وكثير الإخوان أى متقو بهم ، فيحسن حيث أن تجعل صفة سببية كصفة نفسه فيستتر ضميره في صفة سببيه نحو زيد حسن وجهها كما يستتر في صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية إلى النصب أو الجر لأن الصفة ولا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فإن لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجوز استتار ضمير ذى السبب فيها ، فلا يقال زيد أسود فرس غلام الأخ ، وزيد أحمر النور لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببية على صفة في ذاته فكيف يضم في صفة سببية صفة نفسه . فإن قيل أليس الصفة في نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة في ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشف عند قوله تعالى : ﴿بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها إلا عند صحة تحملها لضمير صاحبها .

(قوله مع أَل) حال من الضمير المجرور ، ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الأخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة ، وهو إشارة إلى أحد السببي الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى : ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواءهما كحسن وجه والحسن وجه فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أَل والإضافة . (قوله ولا تجرر بها إلخ) استثناء لصور الامتناع . (قوله مما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد . (قوله ومن إضافة لتاليها) أى لتالى أَل ولو بواسطة الإضافة لضميره فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما في سم . (قوله وما لم يخل) أى من أَل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم إلى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأَل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من مقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها . وأما قوله وما لم يخل إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه .

(قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما مررت بامرأة حسن الوجه لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء ، وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة حسنة الوجه لأن الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كما في نحو مررت برجل حسن الوجه .

مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة . والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث . فتلک اثنان وسبعون صورة ، الممتنع منها : ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل . وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن

(قوله أو على الإبدال من ضمير الصفة)^(١) أي إبدال بعض من كل يعنى حيث أمكن الإبدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير . فإن قيل على القول بأن العامل في البذل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع . أجيب بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . قاله سم . (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل . وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بمحذف الجار مشبها بالمفعول به . أفاده شارح الجامع . (قوله وعلى التمييز) كان الأولى وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ . (قوله بالإضافة) أي بسببها لما مر . (قوله أو معرفة) أي لاقترانها بآل . (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثنى عشر . (قوله فتلک اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان لما سيأتى في العدد^(٢) ، ويضم إليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة : الأولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من آل كمررت برجل حسن الوجه جميله . الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من آل نحو قریش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بآل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين . والصفة إما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة ، فإذا ضربت الثانی في خمس وسبعين صارت ستائة . والصفة أيضا إما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فإذا ضربت الثلاث في ستائة صارت ألفا وثمانمائة . ومعمول الصفة إما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث ، فإذا ضربت الثانی في الألف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة ، تسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعلوم الضمير ، لأنه وإن انقسم إلى ضمير أفراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير ، فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم . أفاده في التصريح .

(قوله ما لزم منه إلخ) سيأتى قبيل الخاتمة أن عمل الامتناع في الصفة المفردة ، أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز إضافتها مع تعريفها بآل إلى الخالي وتقدم في باب الإضافة أيضا . (قوله وذلك تسع صور) لأنها بقية الاثنى عشر بعد إخراج ما فيه آل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها .

(١) (قول المثنى من ضمير الصفة) كذا في نسخ الحواشي . ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر في الصفة اهـ .

(٢) لأنه يجب تأنيث العدد في التثنية مع التثنية المؤنث .

وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان ربح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه ، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة ، وما سوى ذلك ففجائز كما أشار إليه بقوله : وما لم يخل فهو بالجواز وسما ، أى علم . لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح وضعيف وحسن ، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه وذلك ثمان صور هى : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب . والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير . وإنما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في

(قوله وهى الحسن وجه إلخ) وجه الامتناع في الأولين أن الواجب في الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة فلم يجوزوا في الإضافة اللفظية التى هى فرعها أن تكون على عكس أصلها . نقله سم عن الصفوى ، ومراده بالواجب الإضافى أى بالنسبة إلى إضافة المعرفة إلى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية إضافة النكرة إلى النكرة للتخصيص . وهذا أولى مما أول به البعض . ثم قال سم : ووجهه في البقية عدم الفائدة ، والإضافة اللفظية إنما تجوز إذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المفعول^(١) . (قوله الحسن وجهه) ينبغى أن محل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفي الأمثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد وإلا فلا امتناع لأن الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الأخير فمحل امتناعه إذا كان الموصوف نحو هند لا نحو امرأة . قاله سم . (قوله وليس منه) أى من الممتنع .

(قوله كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ) لو جعل الإشارة بقوله فارفع بها إلى قوله ومن إضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل إلخ من الكلام قبله فهو تأكيد لما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل إلخ بالجر كما تقدم . وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه إلخ الواقع هو وقوله : وما سوى ذلك إلخ تفصيلا لقوله فذلك اثنان وسبعون صورة ، إلا أن يدفع الثانی بأن المراد كما أشار إليه بقوله وما لم يخل إلخ مع قوله فارفع بها إلخ . (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوى الصور في الجواز . (قوله فالقبيح رفع الصفة إلخ) أى لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف . (قوله وذلك ثمان صور) لأن المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا إليه المعمول إما محلى بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتى الصفة بثنان . (قوله لما يرى) أى في الأربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أى كما في مذهب الكوفى^(٢) . (قوله لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ .

(١) فلا لزوم اهت حيطد .

(٢) راجع ما اختلفت فيه البصريون والكوفيون في كتاب الأنباء والنظائر النحوية للإمام السيوطى - من تحقيقنا .

المعنى مقام وجودها في اللفظ لأن معنى حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله :
 [٧٤١] بِهَيْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبٌ مُنَجَّدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَتَّبِعُو
 فهو نظير حسن وجه . والجوز لهذه الصورة مجوّز لنظائرها إذ لا فرق . والضعيف
 نصيب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً ، وجرها إياها سوى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف
 بها ، وجر المقرونة بأل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة هي :
 حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ،

(قوله ودليل الجواز أى من السماع^(١)) . (قوله بهيمة) بضم الموحدة الفارس الذى لا يدري
 من أين يؤتى لشدة بأسه ، وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت . شهيم بفتح
 الشين المعجمة قرى القلب ذكيه . قلب فاعل شهيم . منجد بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة
 آخره ذال معجمة أى مجرب للأمور لا ذى كهام أى صاحب سيف كهام بفتح الكاف أى كليل .
 ينبو أى يبعد عن الإصابة . (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً) أى لما فيه من إجراء
 وصف القاصر مجرى وصف المتعدى . كذا في التصريح . قال سم : ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك
 إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتداداً على أل وإن كانت معرفة على الأصح نظراً إلى القول بأنها موصولة
 ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة ، لكن يتناقض هذا فرض الموضح في باب الإضافة ذلك مع تعريف الصفة
 والمعمول ١ هـ وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الأولى له التمثيل بحسن
 الوجه . قال سم : ولما كان الإجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح
 جعلوا هذا القسم ضعيفاً والذي قبله قبيحاً ١ هـ وقد أسلفنا في باب الإضافة أن بعض ما عبروا عنه
 هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلاً فلا يتناقض ما هنا جعلهم هناك الإجراء المذكور قبيحاً ،
 وقوله مطلقاً أى سواء كان تعريفها بأل أو بالإضافة ودخل تحت ما ذكره ثمانى صور هي الباقية بعد
 أن تسقط من أنواع السببى المنكرة الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه . (قوله وجرها إياه)
 قيل وجه الضعف ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه كما سيذكره الشارح^(٢) . وقيل وجهه أن فيه
 زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى المعارف بأل والمضاف إلى المعارف بها لأنه لا زيادة فيهما وهذا
 التوجيه أولى لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنهما موجودان
 في الصفة المعرفة كلنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل أيضاً دون الامتناع ؛ لأننا نقول
 لما وجد معهما في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضى امتناع الجر بها معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك
 على التوجيه الأول فتأمل . ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمانى المتقدمة بعد الصورتين اللتين
 استثناهما . (قوله وجرّ المقرونة إلخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد يمنعه . (قوله وذلك) أى الضعيف

[٧٤١] رجز لم أقف على اسم راجزه . الهيمة بضم الباء الموحدة الفارس الذى لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه . الباء فيه
 يتعلق بمنيت . أى ابتليت على صيغة المجهول . وشهم بفتح الشين المعجمة ومكون الهاء أى جلد ذكى الفؤاد . وقلب مرفوع به
 وفيه شاهد على جواز حسن وجهه بالرفع وهو ضعيف لعدم رابط في اللفظ بين الصفة وموصوفها . ومنجد بالذال المعجمة أى
 مجرب حنكه الأمور . ويقال سيف كهام أى كليل . وينبو من نبا الشيء أى تباعد وتجافى .

(١) وليس الدليل عقلياً .

(٢) والعبريون لا يجزونه وانظر في ذلك كتاب الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطى بتحقيقنا .

حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، وحسن وجهه ، حسن وجه أبيه ، حسن ما تحت نقابه ، حسن كل ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ، حسن الوجنة جميل خالها ، والحسن الوجنة الجميل خالها . ويدل للجواز في الأول والثاني قوله :

[٧٤٢] وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله :

[٧٤٣] أُنْعَتْهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَى وَادَقَّةَ سُرَاتِهَا

أو المذكور من النصب والجذر . (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة إلخ دون غيرهما إشارة في المحل الأول إلى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني إلى أن ما بعدها مثال النوع الثالث . (قوله في الأول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة المعرف بال ونصبها المضاف إلى المعرف بها . (قوله وتأخذ بعده إلخ) روى نأخذ بالحزم عطفًا على جواب الشرط والرفع استئنافًا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزاء إلخ والضمير في بعده للمدح وهو النعمان بن الحارث الأصغر . وذنب الشيء بكسر الذال المعجمة عقبه . والأجَب المقطوع . والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير . والمعنى متمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله . أي بقي بعده في شدة وسوء حال . وفي أجَب الجذر صفة لعيش وجره بالكسرة إن أضيف إلى ما بعده وإلا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبرًا لمخزوف والنصب حالا . وروى الظهر بالرفع على الفاعلية والجذر على الإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به . وإنما كان هذا دليلًا للثاني أيضًا لأن المضاف للمحل بـال بمنزلة إذ لا فرق .

(قوله أنعتها) أي أصفها والضمير للنوق وإني إلخ تعليل لما قبله . والتعات جمع ناعت أي واصف وكوم ، منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام . والذرى جمع ذروة بثلاث الذال المعجمة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام . ووادقة صفة لكوم من ودقت

[٧٤٢] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الوافر مدح بها النعمان بن الحارث الأصغر أي بعد النعمان . ويروى وتمسك بعده بقي بعده في شدة وسوء حال ، وتمسك بطرف عيش قليل الخير ، بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه واقطع لشدة هزاله . والذنب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء . وأجَب الظهر أي مقطوع السنام . والشاهد فيه حيث يميز فيه رفع أجَب ونصب الظهر مثل حسن الوجه وهو ضعيف . وارتفع أجَب على أنه مبتدأ مخزوف ونصب الظهر على التشبيه بالمفعول أو على التمييز على رأى الكوفية . ويميز نصب أجَب ورفع الظهر : النصب على الحال والرفع به . وجرها جميعًا : إما جراً لأجَب فعلى أنه صفة لعيش ، وأما جر الظهر فعلى الإضافة .

[٧٤٣] قاله عمرو بن لحي - بالحاء المهملة - التيمى . الضمير في أنعتها يرجع إلى النوق . والتعات بضم التاء وتشديد العين جمع ناعت . وكوم الذرى نصب على الفتح بضم الكاف جمع كوماء وهي العظيمة السنام . والذي بضم الذال المعجمة جمع ذروة أعلى السنام . والشاهد في وادقة فإنه صفة مشبهة من ودقت السرة إذا دنت من الأرض من السمن نصبت للمضاف إلى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سراتها كما في مسلمات . وفيه دليل على جواز زيد حسن وجهه بالنصب .

إذ لا فرق وفي المجرورات سوى الأخير قوله :
 [٧٤٤] أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
 والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات . ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة
 الشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح . فقي حديث أم زرع : « صفر
 وشاحها »^(١) وفي حديث الدجال : « أعور عينه اليمنى »^(٢) وفي صفة النبي ﷺ :
 « شثن أصابعه »^(٣) ويدل للأخير قوله : سبتنى الفتاة البضة البيت في رواية جر كشحه .
 وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة ، وهي تنقسم إلى حسن ، وأحسن
 فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران ؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف
 السمة إذا دنت من الأرض لفرط السمن . والشاهد فيه لأنه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسر
 وهو مضاف إلى ضمير الموصوف .

(قوله إذ لا فرق) علة لحدوف أى وإنما كان دليلاً للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه إلا نوع من
 تلك البقية لأنه لا فرق . (قوله أقامت على ربعيهما) على بمعنى في والضمير للدمتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر
 الدال وهي ما بقى من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت . وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب
 الصفا : أى الجبل وكميتا الأعالي صفة جارتا أى شديدتا حمرة الأعالي : أى الأعلىين فالجمع مستعمل في
 الاثنين . جونتاً مصطلهما صفة ثانية أى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الأسفل . والشاهد فيه حيث جرّ
 جونتاً وهو صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف ، ومثله بقية المجرورات سوى الأخير إذ لا فرق .
 (قوله في هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخير . (قوله مطلقاً) أى في الضرورة والسعة . (قوله يشبه
 إضافة الشيء إلى نفسه) أى لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى . وإنما قال يشبه لأنه لم يضاف إليه إلا بعد تحويل
 الإسناد عنه كما مر . (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال .
 والشاح شيء مرمع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفي رواية صفر رداها . (قوله
 أعور عينه اليمنى) هذه رواية . وفي رواية أخرى : أعور عينه اليسرى وكلتاها صحيحة . قال ابن عبد البر :
 رواية اليمنى أصح إسناداً ولا يظهر الجمع بينهما . (قوله شثن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة
 قبله [٧٤٤] :

أَمِنْ دُمْتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامِيِّ قَبْلَ غَفَا طَلَلَاهُمَا

فالهما الشماخ من قصيدة من الطويل . الهمة للاستفهام ، ومن للتعليل . والدمنة بكسر الدال ما بقى من آثار الدار . بمعنى
 عليهما . والباء في بحقل الرخامي بمعنى في ، وعمله النصب على الحال . والحقل بفتح الحاء المهملة وسكون القاف وهو في الأصل
 الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن يغلظ سوقه . والحقل أيضاً القراح الطيب الواحدة حقلة . والقراح الذى لا يشوبه شيء . والرخامي
 بضم الراء وتخفيف الحاء المعجمة شجر مثل الضال . والمراد بحقل الرخامي ههنا موضع . وقد غفا طلالهما حال من الدمنتين :
 أى اندرس آثارهما على معنى في . وجارتا صفا كلام إضافي فاعل أقامت . وأراد بهما الأنثيتين . والصفا الجبل . وكميتا الأعالي
 صفة جارتا : أى شديدتا الحمرة . وجونتاً مصطلهما أى أسافلها مسودة . والمصطل بالضم موضع النار . والشاهد فيه فإن جونتاً
 صفة مشبهة من جان يجون ، أضيفت إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعنى مصطلهما . وضمير مصطلهما يعود إلى جارتا فهى
 حينئذ مثل مروت برجل حسن وجهه بالإضافة . والمبرد يمنعه مطلقاً . وسيبويه يخصه . وأجازه الكوفية في السعة وهو الصحيح .
 (١) راجع الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخارى - من تحقيقنا - كتاب النكاح وراجع لنا فهرسه المسماة مفتاح القارىء لأبواب فتح الباري .
 (٢) راجع لنا كتاب علامات الساعة .
 (٣) راجع لنا شرح كتاب الشمائل المحمدية للترمذى .

منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرتة بكاف عربية . جامعا في ذلك

أى غليظها . (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فإن فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج إليه . (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة . (قوله وأحكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية .

(قوله بإشارة هندية) أى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة بصوره الثامى التى فوق قوله بهيمة إلخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسنه وجه أب إلى أن قوله بهيمة إلخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن ، لأن فيه تنبيها على أن قوله بهيمة إلخ شاهد الرفع فى الصور الثامى كما مر فى الشرح . وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير إلى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتا إلخ ، وإلى شاهد صور الجر الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربهيهما إلخ . واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر إشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين إلا الشاهد فى الإشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها . الإشارة الأولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد جرهما وهو قوله :

لا حق بطن بقرى سمين لا يخطل الرجوع ولا قُروُن

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس : لاحق كسمع ضمير وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع . وقوله لا يخطل الرجوع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم : أى لا مضطرب الخطو ملتويه ، وهو صفة أخرى للفرس الممدوح ، والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا ، أو تقع حوافر رجله موقع يديه . ولا حق إن كان بالجر فلا إشكال وإن كان بالرفع احتيج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة . وفى نسخ الاستشهاد أيضا قوله :

وَلَا سَيْئَى زَيْئَى إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخِيسَةً بُزَلَا

الشاهد فى سئى . والزى بكسر الزاى الهيئة . وقوله إلى حاجة أى لأجل حاجة . ومخيسة منصوب ، بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذلة صفة فى الأصل لبزلا ، فلما قدم عليه أعرب حالا . والبزل بضم اللام والواو وسكون الزاى جمع بازل وهو البعر الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى . الإشارة الثانية : فوق ضعيف حكم نصب حسن

الوجه ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر إلخ على رواية نصب الظهر . وقد تقدم . هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاختصار على جعله دليل نصبهما . وأما جعله شاهدا لهما في الأحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول . ووجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الأب ، وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما ، وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ، ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر إلخ تنبيها على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا . الإشارة الثالثة : فوق أحسن حكم نصب حسن وجهها ، حسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :
هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَمْخُوطَةٌ جُلْدَتْ شَبَاءُ أَلْيَابَا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينية ، ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء . وقول العينية ذو الحال محذوف أى إذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة إليه . والعجزاء كبيرة العجز . ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء . ممخوطة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وهو ما يوشم به . وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته . والشاهد فى شباء أنيابا من الشنب وهو رقة الأسنان وصفاءها . الإشارة الرابعة : فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب إلى شاهد رفعهما وهو قوله بيهمة إلخ وقد تقدم . الإشارة الخامسة : فوق أحسن حكم رفع حسن وجهها ، حسن وجه أبيه إلى شاهد رفعهما وهو قوله :

ثُمَّرَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَاؤُنَا قُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ

الإشارة السادسة : فوق أحسن حكم رفع حسن أنوال عده ، حسن سنان رخ يطعن به إلى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امرأ إلخ وقد تقدم . الإشارة السابعة : فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها إلى شاهد جره وهو قوله سبتنى الفتاة إلخ . وقد تقدم . الإشارة الثامنة : فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله :

لَمَّا قَوْمِي بِثَغْلَبَةِ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَرَازَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

وثعلبة وفزازة قبيلتان . والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر . وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله :

* لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكُرَى *

والشاهد فى نصب أخفية بالأيقاظ على التشبيه بالمفعول به . والأيقاظ جمع يقظ أى متيقظ . والأخفية بناء معجمة ففاء فتحية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون . والكرى النوم . الإشارة التاسعة : فوق أحسن حكم نصب الحسن وجهها الحسن وجه أب إلى شاهد نصبهما وهو :

* الْحَزَنُ بَابَا وَالْعُقُورُ كَلْبَا *

بين كل متناسبين بإشارة واحدة . وهو هذا :

- [٧٤٥] (١) لَأَحِقَّ بَطْنُ بَقَرَى سَمِينٍ لَأَحْطِلُ الرَّجْعَ وَلَا قَرُونَ
 [٧٤٦] (٢) أَجَبْتُ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَتَامُ
 [٧٤٧] (٣) هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَخْرُطَةٌ جُدَلْتُ شَتَبَاءَ أُنْيَابَا
 [٧٤٨] (٤) بِيَهْمَةٍ مُنِيْتُ شَهْمٍ قَلْبُ
 (٥) تُعَيِّرُنَا أَثَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ
 [٧٤٩] (٦) أَزُورُ امْرَأَةً جَمًّا نَوَالٍ أَعْدَّةُ

والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بأن بابه مغلق دون الأضياف وكلبه عقور . الإشارة العاشرة : فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه ، الحسن كل ما تحت نقابه إلى شاهد رفعهما وهو :

* فاقصد يزيد العزيز من قصده *

ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع ، إلا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الأولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الخواشي ضبط إشارات الجدول وشرح شواهد فوقع فيه خبط كثير . (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لا معلقة . والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه . (قوله جامعا فى ذلك) أى فى الدليلين بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الأب ولا يرد عليه إفراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالإشارة إلى دليل يخصه لأن إفراده

[٧٤٥] قاله أبو زيد حرمة الطائي من البسيط : أى هى هيفاء ضامرة . ومقبلة حال . وذو الحال محذوف . أى إذا كانت مقبلة . وكان تامة وكذا الكلام فى عجزاء مدبرة ، وهو بالزاى عظيمة العجز ، مخطوطة خبر بعد خبر . ومبتدؤه محذوف أى موشومة بالخط بالكسر الذى يوشم به . وجدلت مجهول صفة مخطوطة من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنة الجدل . من جدلت الحبل فنتله . والشاهد فى شتباء أنيابا فإن شتباء صفة مشبهة . أى بينة الشنب وهو حدة الأسنان وعدوبتها ، نصبت أنيابا مجردة عن أل وفيه دليل على جواز حسن وجهها وهذا تمييز لأنه نكرة فإذا كان معرفة يجوز الوجهان التمييز والتشبيه بالمفعول .

[٧٤٦] قاله الحارث بن ظالم من قصيدة من الوافر قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلحق بقرش . الفاء للعطف وما بمعنى ليس والباء فى مبتدئة زائدة . والشاهد فى الشعر الرقابا فإنه مثل الحسن الوجه بنصب الوجه لأن الشعر جمع أشعر كثير شعر الجسد صفة مشبهة نصب الرقابا وهو معرف بأل .

[٧٤٧] قاله رؤبة ، وقبلة : فذاك وخم لا يبالى السبا . يذم به إنسانا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور . والشاهد أن الحزن والعقور صفتان مشبهتان . وقد نصبتا بابا وكلبا وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة وهو نظير الحسن وجهها . قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا ، وبدل الخمسة اثنين ، وجعلنا موضع الأربعة فوق قبيح خاليا . وجعلنا الأربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ ، وذلك لموافقة تعدد الإشارات فى المحشى على ترتيب الأعداد وقد وضع هذا الجدول أحد تلاميذة المصنف .

[٧٤٨] الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٨٤/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٧٧/٣ ، ومع الهوامع ٩٩/٢ .

[٧٤٩] عجزه :

لَمِنْ أَمَّةٍ مُسْتَكْفِيَا أَرْزَمَةِ الذُّهْرِ

والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى شرح التصريح ٨٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ .

- [٧٥٠] (٧) سَبَتِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَحُهُ
 [٧٥١] (٨) فَمَا قَوْمِي بِغَلَبَةِ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَرَاةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
 [٧٥٢] (٩) الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا
 (١٠) فاقصِدْ بزييد العزيز من قصدة

طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب، في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة ، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعا ، فالمربعات الموصولة بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر . (قوله طريقة معرفة إلخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في آخرها وقوله جامعا إلخ . (قوله مما يليك) أي بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة .

(قوله ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة) أي لتكون جارية على عادة القراءة في الورق مثلا من البداية بالأعلى . (قوله في رأس أبيات النوعين) أي أبيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل وإلا فالجمعول في رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة . (قوله باثني عشر مربعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه ، وحسن وجه الأب ، وحسن وجه ، وحسن وجه أب ، في أحسنية الجر فوضع لحكم الأربعة بيتا واحدا . وكاجتماع الأولين في ضعف النصب وفي قبج الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد إن كان وفي الحكم إن لم يكن . والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مربعا . ويحتمل أن

[٧٥٠] تمامه :

سَبَتِي الْفَتَاةُ الْبُضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ ——— طَيْفَةُ كَشَحُهُ وَمَا غَلَتِ أَنْ أُسَبِّي

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٦٢٣/٣ .

[٧٥١] البيت من الوافر ، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني ١١٩/١ ، والإنصاف ص ١٣٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢٥٨/١ ، وشرح اختيارات المفضل ١٣٣٥/٣ ، والكتاب ٢٠١/١ ، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣ ، والمقتضب ١٦١/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٧/٧ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ .

[٧٥٢] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٨ ، والكتاب ٢٠٠/١ ، والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ ، والمقتضب ١٦٢/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ، وشرح أبيات سيويه ٣٠٤/١ .

بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية : فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله جامعاً بين كل متناسبين إلخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة : ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع .

(تنبيهان): الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالأول نحو : « هم أحسن وجوهاً وأنضر عموماً » . والثاني : نحو الحسن الوجه الجميلة . الثاني : إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت . فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب

تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة إن استقامت الخطوط الأربعة لتساوى الزوايا حيثئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو مصغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج إن لم يستقم جميعها ، وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة إن استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهندسة . (قوله بالأخيرين) أى البيتين الأخيرين المكتوب في أحدهما لفظ السببي وفي الآخر لفظ الصفة . والضمير في منها يرجع إلى قوله خمس بيوت . (قوله حكم المعمول السببي) أى حكم جره وقوله الذى في مربعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع إليه . (قوله فما قابله منها) الضمير في منها لأحكام السببي أى أحكام إعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع . والمعنى أن السببي الذى قابله من أحكام إعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع إلخ .

(قوله ثم ما يحرس إلخ) أى به مع علمه من قوله مشيراً إلخ توطئة لما بعده ، وقوله هذه الأحكام أى بعضها . (قوله بصورة : ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم . (قوله وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل) جواز في التسهيل وفاقاً للكسائي مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدماميني . قال : ويظهر الفرق بين قصد الإضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الإضافة وفتحها عند عدم قصدها . (قوله وأنضرهوها) من النضرة وهى الوضاعة والبهجة . وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة ، فكان ينبغي أن يقول كغيره ، قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . (قوله الجميلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيويي . ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لأنه يجوز إضافة الصفة المحلاة بأل إلى كل معرفة (قوله مطلقاً) أي سواء كانت الصفة بأل أو لا

الإضافة ا هـ .

(خاتمة) : قال في الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَأَسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفٍ

كَأَنَّ غَرِبَالَ الْإِهَابِ وَكَذَا فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فَرَاعَ الْمَأْخُذَا

أى من تَضَمَّنَ الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله :

[٧٥٣] فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ تَطَلَّبْتَ لَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

وقوله :

[٧٥٤] فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَقْدَى لَأَبْتُ وَأَنْتَ غَرِبَالَ الْإِهَابِ

ضمن فَرَاشَةُ الحلم معنى طائش . وفرعون معنى أليم ، وغربال معنى مثقب ،

فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز . والله أعلم .

[التعجب]

(بِالْفَعْلِ الْفِعْلُ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا * أَوْ جِئَءَ بِأَفْعِلَ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا) أى يدل على

وسواء كان المضاف إليه خالياً من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولاً ، وذلك لحصول فائدة الإضافة من التخفيف بخذف النون . (قوله فَرَاشَةُ الحلم) بفتح الفاء . (قوله أى من تَضَمَّنَ الجامد إلخ) بيان لقوله كأنت غريبال إلخ . (قوله وإعطائه حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعياً . (قوله والمهر المقدى) بفتح الفاء والبدال المهمة المشددة أى القوى الجرى لأبْتُ أى رجعت وأنت غريبال الإهاب أى مثقب الجلد من وقع الأسنة .

[التعجب]

اعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياساً ، فلا يقال ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة . وشذ قول العرب : ما أعظم الله وما أقدره وما أجله . نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل ، والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : والمختار وفاقاً للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الأنبارى والصيمرى جوازه . ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمتها مما تحار فيه العقول ، والقصد الثناء عليه بذلك ا هـ باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز . ثم رأيت

[٧٥٣] البيت من البسيط ، وهو للضحك بن سعد .

[٧٥٤] البيت من الوافر ، وهو لمنذر بن حسان .

التعجب ، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾ [البقرة : ٢٨] ، سبحان الله المؤمن لا ينجس ^(١) . لله دره فارسا . لله أنت .

* يَا جَارَتَا مَا أَتَتْ جَارَةٌ *

[٧٥٥]

ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الإعلام إفتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الأنباري ، وملخصه : اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شيء وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ، والشئ إما من يعظمه من عبادته أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أى أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيما . وقيل هو إخبار بأنه في غاية العظمة اهـ . ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الأول بأوجه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الإخبار اهـ . ويكفى في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل . ولا يجوز على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو : ﴿ لما أصرهم على النار ﴾ أفاده الدماميني وغيره . (قوله تعجبا) أى لأجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب . (قوله أى يدل على التعجب إلخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيراً له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو : ﴿ كيف تكفرون ﴾ إلخ . (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه . ومن ثم قيل إذا ظهر السبب بطل العجب . (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وإن لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره . (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه .

(قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . وكذا استعمال سبحان الله والله دره فارسا ، والله أنت ، وما أنت جارة ، في التعجب ، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه ويكون دره منسوباً لله ويكون المخاطب منسوباً لله وعن الاستفهام عن جوارها إن كانت ما استفهامية أو عن نفى جوارها إن كانت نافية أى لست جارة بل أعظم منها . (قوله سبحان الله إلخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اهـ والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن إذ عدم نجاسته غير خفى السبب . ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به . (قوله لله أنت) أى في جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك

[٧٥٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من الكامل المجزوء المرفل المصدع . وبأجارتا منادى منصوب لأنه مضاف إذ أصله يا جارتى كما تقول يا غلامى ثم يا غلاما . وما نافية ، وأنت مبتدأ ، وجارة خبره . وفيه الشاهد حيث يدل على التعجب إذ التقدير عظمت من جارة .

(١) أى لا نجسا ولا مينا .

وقوله :

* وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا *^(١)

[٧٥٦]

والمببوب له في كتب العربية صيغتان : ما أفعله وأفعل به لاطرادها فيه . فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعاً لأن في أفعل ضميراً يعود عليها . وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها . ثم اختلفوا فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء . وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خير فموضعه رفع . وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في شرح التشهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش هي معرفة ناقصة بمعنى

فارسا . (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل ، المرفل فجاره بالوقف على هاء التأنيث وإن كان منصوباً على التمييز أو الحال إن كانت ما استفهامية أو الخبرية إن كانت نافية حجازية ، ومرفوعاً إن كانت نافية تيمية ، وجارتا منصوب لأنه مضاف إلى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم . (قوله واهَا) اسم فعل بمعنى أعجب . (قوله لاطرادها) أى كثرة استعمالها فيه لوضعها له بخلاف ما مر كذا قالوا ، وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر في واهَا ولك رده بأن وضع واهَا للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجع من أن مسميات أسماء الأفعال ألقاظ الأفعال . (قوله ضميراً يعود عليها) أى والضمير لا يعود إلا على الأسماء . (قوله على أنها مبتدأ) أى واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة . دماينى . (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير . (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والإبهام يناسب الخفاء . والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلاً في إفادته فلا يتأى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها . وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم . (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار بل إنشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتي . قال الرضى : معنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وأمحق عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما قدر الله وما أعمله (قوله هي استفهامية) أى

[٧٥٦] مر ذكر الخلاف في قاله في شواهد العرب والمبنى . والشاهد في واهَا فإنه كلمة التعجب إذا تعجب من طيب شيء يقول

- واهَا له ما أطيبه ، وهو اسم لأعجب ، واللام في الليل للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة .

(١) مدريت وعجزه * هي المني لئلا لناها *

الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخير محذوف وجوبا أى شئ عظيم . واختلفوا فى أفعل : فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو : ما أفقرنى إلى رحمة الله ، ففتحته بناء كالفتححة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به . وقال بقية الكوفيين اسم لمحيطه مصغرا فى قوله :

* يَا مَا أَمِيلُحْ غَزْلَانَا شَدْنٌ لَنَا *

[٧٥٧]

مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل ، وقال الدمامينى : استفهامية أى فى الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهور كسبب الحسن أن يستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو : ﴿ ما لى لا أرى الهدهد ﴾ [التمل : ٢٠] اهـ وما بعدها هو الخير . (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح : وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ ما أصحاب اليمن ﴾ [الواقعة : ٢٧] . (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى إتمام المراد إلى الصلة .

(قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا . (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدمامينى نقلا عن المصنف : لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لأنه يقال عليك بى ورويد بى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اهـ قال البعض : وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الأول لأن عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اهـ . ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فإنه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء . (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية . (قوله لمحيطه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ . (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والبدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت :

* من هؤلاء تكن الضال والسمر *

[٧٥٧] قاله العرجى . مر الكلام فيه مستوفى فى شواهد اسم الإشارة . والشاهد فى أميلح فإن الكوفية استدلت به على أن صيغة ما أفعله فى التعجب اسم لأنه صغر ههنا والتصغير لا يكون إلا فى الأسماء وأجيب بأنه شاذ .

ففتحته إعراب كافتحة في زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما ، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به . وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا . كأغد البعير إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ، ولذلك التزمت ، بخلافها في نحو كفى بالله شهيدًا فيجوز تركها ، كقوله :

والضال بضاد معجمة فألف فلام غخفة شجر السدر البرى الواحدة ضالة . والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفة البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات . (قوله ففتحته إعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف . وردّ بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحيد فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم . (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة إعراب مع كونه خبرا . (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة . (قوله وأحسن إنما هو إلخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيدا . ومقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا ، وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكما . (قوله وصف لزيد لا لضمير ما) فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل . (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعدما يشبه الفعل في الصورة . (قوله على فعلية أفعل) أى فيها فحصل الربط . وإنما أجمعوا على فعلية أفعل لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع فنادر . قاله المصريح . (قوله لفظه لفظ الأمر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيء على صورة الأمر نظرا للمعنى . (قوله ومعناه الخبر) أى في الأصل وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب . (قوله وهو في الأصل ماض إلخ) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة . (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار إلى الإنشاء هذا ما ظهر لى .

[٧٥٨] * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا *

ولما تحذف مع أن وأن كقوله :

[٧٥٩] * وَأُخْبِتْ إِلَيْنَا أَنْ تُكُونَ الْمَقْدَمَا *

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف . وقال الفراء والزجاج والزخشرى وابن كيسان وخروف^(١) : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدي . ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن . وقال غيره للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَقُلُوا أَفْعَلْ

قوله وإنما تحذف مع أن وأن) الذى فى التصريح نقلا عن الموضع فى الحواشى أنها إنما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع . ثم قال : فهذا حكم اختصت به أن عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم .

(قوله والباء للتعدي) أى فموضع مجرورها نصب على المفعولية . قال المصنف : ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اهـ دمايى . هذا وفى الجمع أن الهمة على قول الفراء ومن وافقه للتقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدمايى الهمة على هذا القول للتعدي والباء زائدة . ثم قال : ويحتمل أن تكون الهمة عليه للصيرورة والباء للتعدي لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالأمر وجيء بالباء المعدية التى تُصَيِّرُ الفاعل مفعولا ، وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اهـ ملخصا . وبه يعلم تقصير الشارح . وصريح كلام الدمايى أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء للإلصاق .

[٧٥٨] قاله سحيم عبد بنى الحسحاس من قصيدة ، أولها من الطويل :

* عُقْمِرَةٌ وَدُغٌ إِنْ تُجْهَرَتْ غَادِيَا *

كفى إلى آخره . وعقيرة منصوب بودع ، وهو اسم محبوبته التى كان يتشبه بها ، وغاديا من الغدر والذهاب . والشاهد فيه ترك دخول الباء على فاعل كفى كما لم يترك فى كفى بالله شهيدا فإن زيادتها غير لازمة ههنا بخلاف باب التعجب .

[٧٥٩] صدره :

* وَقَالَ لَبِئْسَ الْمُسْلِمِينَ تَقْلُدُوا *

قاله عباس بن مرداس أحد المؤلفات قلوبهم ، من قصيدة من الطويل . وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين . والشاهد فى : وأحب إلينا فإنه صيغة التعجب أى ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد فى منعهما ذلك وأصل أن تكون بأن تكون . وألف المقدما للإطلاق .

(١) أى ابن كيسان وابن خروف لثى ابن وأحاله إلى الامين .

أَلَصِبْتُهُ) أى حتما لما عرفت (كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا) .
(تَنْبِيْهِه) : شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور بعد أفعل أن يكون مختصا
لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله ، فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل .
انتهى .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبٌ أَسْتَبَحَ) منصوبا كان أو مجرورا (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ
مَعْنَاهُ يَضِيحُ) أى يتضح فالأول كقوله :
[٧٦٠] جَزَى اللَّهُ غَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ زَيْعَةٌ خَيْرًا مَا أَعْفَى وَأَكْرَمًا

(قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن يزيد أى دم به
والزمه اه تصریح ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن يزيد يا عمرو
إذ لا يخاطب شيئا في حالة واحدة اه دمايى . (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن يزيد اجعل
يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دمايى . (قوله وإنما التزم إلخ) جواب
سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب . (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه
بالمفعول به . (قوله كما أوفى إلخ) تمثيل لقوله بأفعل انطق إلخ على اللف والنشر المرتب . (قوله
لتحصل به الفائدة) أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت
رجلا فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما .

(قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء فى استبح زائدتان أو للضرورة . وشرط
فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا
الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا . قال البعض : فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن
يزيد لعدم الدليل على الحذف ، ولا فى نحو زيد أحسن يزيد لأن الإظهار فى موضع الضمير
فى نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا
وزيد ما أحسن زيدا . لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا
وأحسن يزيد إذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء على زيد لأننا نمنع كون المحذوف
فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه فى المقام فتفتن . (قوله معناه يضح)
أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لابد من الوضوح الذى هو قدر زائد
على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره

[٧٦٠] قاله على بن أبى طالب كرم الله وجهه من الطويل والجزء بفضل معترض بين الفاعل والمفعول . والشاهد فى ما أعف وأكرم
فإنهما صيغتان للتعجب أصلهما ما أعفهم وما أكرمهم ، لأن المتعجب منه إذا علم جاز حذفه سواء كان معمول أفعل كما نحن فيه
أو معمول أفعل .

أى ما أعفهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أفعال معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية^(١) نحو ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مریم: ٣٨] أى بهم. وأما قوله: [٧٦١] **فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْغَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِي يَوْمًا فَأَجْدِرُ** أى «به» فشاذ. (فتعجبه) وإنما جاز حذف المجرور بعد أفعال مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كسائه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء وردت بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار «كنا» من أكرم بنا (وفى كلا الفعلين) المذكورين (قدما لئلا يمنع تصرف يحكم حتما) ليكون مجيء على طريقة واحدة أدل على ما يراى به، بقدر إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. (قوله فشاذ) الأوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف.

(قوله لأن لزومه للجر إلخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى يزيد الجر امتنع حذفه وإن كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث إذ لا يقال كفت بهند. (قوله لزوم إبرازه حينئذ) أى حين استتر في الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإخافه بضمير أفعال في نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يغير. (قوله كنا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره. أفاده سم. (قوله وفى كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أى في الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم. (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين.

[٧٦١] قاله عروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم، من قصيدة من الطويل. الفاء للترتيب الذكري، وذلك إشارة إلى الصعلوك في قوله:

وَلِلَّهِ صُغْلُوكُ صَيْبِيخَةً وَجِهَهُ كَهَنُوءَ شِهَابِ الْمَائِسِ الْمُتَوَرِّ
* لَنَا اللَّهُ صُغْلُوكًا إِذَا جَنَّ نَيْلُهُ *

وليس راجعا إلى قوله: وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره. ويلقها جواب الشرط. وحيدا حال من الضمير المنصوب بمعنى محمود. والشاهد في فأجدر فإنه صيغة التعجب على وزن أفعال، ولكن حذف منه المتعجب منه. ولا يسوغ ذلك إلا إذا كان معطوفا كما في ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ أى أبصر بهم. وهنا ضرورة أصله فأجدر به. والفاء جواب الشرط.

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب وراجع شرح شواهد في خزائن الأدب.

فالأول في الماضي كتبارك وعسى ، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صَرَفًا * قَابِلٌ فَضْلًا ثُمَّ غَيْرِ ذِي أَلِفًا . وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ * وَغَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ فَعَلًا) أى لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط : الأول : أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار ، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره ، وشذ ما أذرعهما أى ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع . نعم ادعى ابن القطاع^(١) أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول . الثاني : أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل ، فقليل يجوز مطلقا ، وقيل يمتنع مطلقا ، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان . وشذ على هذين القولين ما أعطاه

(قوله ليكون مجيئه) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ كلا . (قوله أدل على ما يراد به) أى من التعجب وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لأن التصرف فيه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول . (قوله من ذي ثلاث) أى من مصدر فعل ذي ثلاث . (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لأنه المتبادر عند الإطلاق . فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويلذر . (قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله ثم أى يكتفى برفوعه . (قوله يضاهي أشهلا) أى في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء . (قوله أى لا يبنى إلخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذي ثلاث إلخ . (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الأوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لأن مجموعها لا يكون إلا له . (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافي . (قوله فلا يقال ما أجلفه) أى لبنائه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحيث يبنى من فعله ما أجلفه . (قوله ما أذرعهما) بالذال المعجمة والعين المهملة . (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر . كذا في القاموس .

(قوله نعم ادعى ابن القطاع إلخ) استدراك على ما قبله المقتضى أنه لم يسمع له فعل وفي بعض النسخ : ابن القطان بالنون والأول هو الظاهر لأنه الذى من أئمة اللغة . (قوله فلا يبنيان من دحرج إلخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول في الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج . قاله المصريح . (قوله إلا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره إلا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها إلا أفعل . (قوله فقليل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه . (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم إلى التعدى أو من التعدى لواحد إلى لاثنين أو من

(١) على بن جعفر بن محمد إمام وقته لعلم العربية بالديار المصرية له كتاب الأفعال وحواش على الصحاح تولى سنة ٤٣٢ هـ .

للدراهم ، وما أولاه للمعروف . وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملاه القرية . لأنهما من اتقى وامتلات ، وما أخصره لأنه من اختصر . وفيه شذوذ آخر سيأتى . الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يبينان من نعم وبئس . وشذ ما أعساه وأعس به . الرابع : أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبينان من فنى ومات . الخامس : أن يكون تاما فلا يبينان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد ، وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان . السادس : أن يكون مثبتا فلا يبينان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام . السابع : ألا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبينان من عرج وشهل وخضر

التعدى لاثنتين إلى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة . (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فإن فعل التعجب المذكور وإن كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى . (قوله وشذ على هذين القولين إلخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر . وأما على ثانيهما فلأن الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين ، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أى تناولها ، وولى المعروف أى تناوله . (قوله وما أملاه القرية) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملاه للقرية وكلاهما فاسد . أما الأول فمن وجهين الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظا إلا مفعولا واحدا . الثانى : أن ما أملاه مصوغ من ملأ الثانى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى . وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقرية غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملا القرية وهى الصواب .

(قوله لأنهما من اتقى وامتلات) لم يأخذوهما من تقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما . أفاده فى التصريح . (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل : وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به . (قوله أن يكون تاما) أى لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام . أفاده الشاطبى . قال فى التصريح : وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال . (قوله فلا يبينان من منفى) أى لالتباسه بالمثبت . (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج ، واعترض بأنه قد جاء فى الإثبات كما فى نوادر القال ، ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الإثبات . (قوله ألا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل .

الزرع الثامن : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا يبينان من نحو : ضرب وشذ ما أخصره من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا ، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا . قال في التسهيل : وقد يبينان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

(تنبيهان)*: الأول : بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فلمنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى في غيره أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع . وعدّ في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام ، وقال من القائلة . وزاد غيره : قام وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور^(١) . وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى ما أنومه الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازما ثم

(قوله ألا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا لللبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل . (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول . (قوله عنيت بحاجتك) كذا في نسخ بإسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى . (قوله فيجيز ما أعناه إلخ) أى لا أمن اللبس . (قوله إن أمن اللبس) أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا لمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى إليه . (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار إليه في التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال في التسهيل إلخ ولم يذكره هنا لأن الخارج به ألفاظ قليلة جدا^(٢) . (قوله سكر إلخ) أى فالمسموع ما أكثر سكره^(٣) لا ما أسكره وكذا ما بعده . (قوله وقعد إلخ) اعترضه الشاطبي وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها .

(قوله أى يقدر رده إلى ذلك) بيان للتحويل . (قوله لأنه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه أن الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل إذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف إطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه . (قوله واقعا) أى غير مستقبل . (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الأول فلما مر ولأن فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم في قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما إلى فعل لا حاجة إليه

(*) سبق التعريف به .

(١) والقليل هنا كالمعروف .

(٢) وأكثر سكره .

تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقعا ، وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (وأشدد أو أشد أو شبههما * يخلف ما بغض الشروط عدما) من الأفعال (ومصدّر) الفعل (القديم) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (بغذ) أى بعد ما أفعّل (يَتَتَصَب * وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعّل : ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حرته ، أو أشدد أو أعظم بها . وكذا المنفى والمبنى للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو : ما أكثر ألا يقوم ، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما . وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر

ولأن من الأفعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فإذا تعجبت من شيء منها لم تقدر رد الصيغة إلى فعل للرفض المذكور . قال الدمامي : ولصاحب المذهب الأول أن يقول لو كانت همزة للنقل من غير رد إلى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لأنه كان يتعدى إلى مفعولين وبعد التعجب يتعدى إلى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو أن ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن ، وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم .

(قوله وأشدد أو أشد إلخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط لأن القصد من الإتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر إذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا إلا فيما . قال صاحب الصحاح والقاموس : أشد الرجل إذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه : قوله أو أشدد وأشد إلخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما هـ . (قوله أو شبههما) أى كأكثر وأكبر وأعظم . (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذ من مما ذكر . قال فى التصريح : ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو هـ ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا . (قوله نحو ما أكثر ألا يقوم) اعترضه سم فقال : هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال : لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال . قال سم : وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست

فمن النوع الأول وإلا فمن الثاني ، تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو أشدد أو أكثر بذلك . وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبته^(*) (وَبِالتَّوْدِيرِ آخِزْكُمْ لِقِيمٍ مَا ذُكِرَ * وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُتِيَ) أى حق ما جاء عن العرب من فعل التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره ، من ذلك قولهم : ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم ما أهوجه وما أحقته وما أرعنه وهى من فعل أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله . وقولهم ما أعساه وأعس به ، وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له ، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جنّ وولع ، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وَفَعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يَقْدَمَا * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّيْمَا . وَفَصْلُهُ) منه (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ

للاستقبال فتأمل . (قوله فَإِنْ قَلْنَا لَهُ مَصْدَرٌ) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله وإلا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجع الأول كما مر في محله . (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض : بقى ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا . والمتجه عندى أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها فيقال ما أشد حمارته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه .

(قوله وبالتدوير إلخ) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالتدوير إلخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس إلخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه . والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة . قال : ولا تقس إلخ ذكره الشاطبى . (قوله أثر) أى نقل . (قوله ما أهوجه) فى القاموس : الموجع حركة طول فى حمق وطيش وتسرع ، والموجع الناقة المسرعة كأن بها هوجا . وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضميتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحقق قليل العقل . وفيه أيضا الأرعن الأهوج فى منطقته والأحق المسترخى وقدر عن مثالة رعونة ورعنا حركة ، وذكر صاحب ضياء العلوم الأهوج فى فعل بفتح العين يفعل بكسرهما فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل فهو أفعل . اهـ عبد القادر على ابن الناظم^(١) . (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة . (قوله أقمن به) قال جماعة : مثله ما أجدره بكذا ورد بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا . (قوله لن يقدم معمولة عليه) أى لعدم تصرفه . (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلز فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس

(*) اخطف لى ألف البتة قليل هى ألف وصل وجعلها بعضهم قطعاً لمعنى القطع والإثبات الذى فى اللفظ .

(١) راجع شرحه لألفية والده - من تحقيقنا - .

جَزْ متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ، وإن قيل إن يزيد مفعول به . وكذلك . لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ، ولا أحسن لولا بخله يزيد . واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب . وقوله :

[٧٦٢] خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يَرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ وقوله :

[٧٦٣] * وَأَخْرَى إِذَا خَالَتِ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا *

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما . قال في شرح التسهيل : بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف أمرا ، ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار عندك بجالس .

(تنبيهات) : الأول : قال في شرح الكافية : لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح في نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى ، لكن قد أجاز

على ما سبق في غير موضع وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض . (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى . (قوله وإن قيل إن يزيد مفعول به) أى كما هو رأى الفراء ومن وافقه . (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف إلخ) محل الخلاف ما إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل . نقله السيوطى عن أبى حيان . وبهذا يعلم ما فى غالب أمثلة الشارح لحل الخلاف من المأخذة . قاله سم . (قوله وأخر إلخ) صدره :

* أَقِيمُ بَدَارَ الْحَرْبِ مَا دَامَ حَرْبُهَا *

والشاهد فى إذا حالت فإنه ظرف لأخر فاصل بينه وبين معموله . (قوله ولا أحسن فى الدار عندك) كذا فى نسخ . وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفى نسخ ولا أحسن فى الدار أو عندك . (قوله عن غير الظرف والمجرور) أى عن الفصل بغير الظرف

[٧٦٢] هو من الطويل ، أى يا خليلي . والشاهد فيه أنه فصل بين ما أخرى وبين فاعله وهو أن يرى بالجار والمجرور أى بأن يرى . وصبورا مفعول ثان . وخبر لا التى لطفى الجنس محذوف أى لا سبيل موجود .

[٧٦٣] صدره :

* أَقِيمُ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

قاله أوس بن حجر من قصيدة من الطويل . وأنا مستتر فى أقيم . أى ما دامت هى حازمة فى الإقامة فأنا أيضا حازم بها ، فإذا تحولت هى فالأولى أن أتحول . والشاهد فى وأخر حيث فصل بينه وبين فاعله . وهو بأن أتحول . بالظرف فأجازه الجبرمى ومنعه الأخفش .

الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالخال نحو : ما أحسن مجردة هنداً . وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول عليّ كرم الله وجهه : أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً . قال في شرح التسهيل : وهذا مصحح للفصل بالنداء . وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو : ما أحسن إحساناً زيدا . ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر . وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا ، ولا حجة له على ذلك . الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيدا . ومنه قوله :

[٧٦٤] مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ أَخِيّاً بِهَذَاكَ مُجْتَبِئاً هَوَى وَعِنَاداً
ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو : ما أحسن ما كان زيدا ، فما مصدرية وكان تامة (*) رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد الاستقبال جيء يكون . الثالث : يجر ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلاً نحو : ما أحب زيدا إلى عمرو وإلا فبالباء إن كانا من مفهوم علماً أو جهلاً نحو : ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالداً ببيكر ، وباللام إن كانا من متعد غير نحو : ما أضرب زيدا لعمرو ، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو : ما أغضبنى على زيد . ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقاً ، ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن عمراً لبشر صديقاً وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين .

والجور . (قوله كقول عليّ إلخ) أى في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولاً (١) وهو نثر لا نظم . وقوله : مجدلاً أى مرمياً على الجدالة بالفتح وهى الأرض . (قوله لمنعهم أن يكون له) أى لفعل التعجب مصدر لكونه لإنشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس . ا هـ دمايينى . (قوله فما مصدرية إلخ) أى وهى ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب ، وأجاز بعضهم جعل ما اسماً موصولاً وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغنى . (قوله فإن قصد الاستقبال جيء) هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعاً . (قوله ما تعلق بفعل التعجب) أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوباً أو مجروراً ، ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومفعوله المتعجب من وصفه ولا مانع من إرادتهما معاً . (قوله بإلى إن كان فاعلاً) وإنما يكون ذلك بعد مفهوم حب أو بغض . ا هـ دمايينى . (قوله إن كانا من متعد غير) أى بنفسه بدليل ما بعد . (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا إلى عمرو . (قوله بمدلول عليه

[٧٦٤] قاله عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه يخاطب به النبي ﷺ . والشاهد في زيادة كان ما أسعد . ومن أجابك في محل الرفع لأنه فاعل فعل التعجب . وأخذنا حال من الضمير الذى في أجابك . وكذا مجتبئاً . وهوى مفعوله وعناداً عطفاً عليه .

(*) رافعة للفاعل وليست الناقصة التى ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(١) ولله علم من أعلام النبوة بقول صلى الله عليه وسلم لعمار : « تقتلك الفئة الباغية » .

(خاتمة): همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى في الأصل نحو : ما أظرف زيدا أو الحال نحو : ما أضرب زيدا . وهمزة أفعل للصيرورة . ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو : ما أطول زيدا وأطول به . ويجب فك أفعل المضعف نحو : أشدد بحمرة زيد . وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله :
[٧٦٥] يَا مَآ أَمِيلَحْ غِزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هُوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ
وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو : أحسن بزيد والله أعلم .

بأفعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا تقديره في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه . (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى . (قوله في الأصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى في حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على - الصحيح من عدم اشتراط ذلك - لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا . (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير^(١) ، والباء زائدة هنا على الصحيح من أنه ماض في المعنى ، وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه . (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى . (قوله ويجب فك أفعل لغ) أى كما سيأتى في قوله :

* وفك أفعل في التعجب التزم *

(قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين ، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزوا اطراذه إلى ابن كيسان فقط والذى في المغنى أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال : ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك . قال أبو بكر بن الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه . ١ هـ قال الدمامينى . قال أبو حيان : ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس . (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدمامينى ونقله في المغنى عن الجوهري .

[٧٦٥] راجع التخریج رقم ٧٥٧ .

(١) أى صارت له غدة .

[نِعَمَ وَيُبْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

(فَعْلَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعَمَ وَيُبْسَ) عند البصريين والكسائي دليل فيها ونعمت^(*)، واسمان عند الكوفيين دليل ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير. وقوله:

[٧٦٦] صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعَمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَأَخِيرِ
وقال الأولون. هو مثل قوله:

[نِعَمَ وَيُبْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا]

أى فى المدح والذم كجيدا وساء. واعلم أن لنعم وبئس استعمالين: أحدهما: أن يستعملتا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول نعم زيد بكذا بنعم به فهو ناعم وبئس يئأس فهو بائس. الثاني: أن يستعملتا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهتا الحرف، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية في الشرح. أفاده الشاطبي. (قوله فعْلَانٍ) خبر مقدم لنعم وبئس. (قوله دليل فيها ونعمت) أى لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبديل ما حكاه الكسائي من قولهم نعمنا رجلين ونعموا رجالا لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الأفعال.

(قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف. وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط. ويجاب بأنهما العمدة في إفادة الإنشاء. وفي الدماميني نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان. والمعنى الممدوح الرجل زيد اهـ قال سم: ويبقى الكلام في نحو: نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد، ويحتمل أنه حال ثم قياس. ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد^(١) أى ما هي بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله، وكذا يقال في العير من قوله على بئس العير اهـ وفي الفارضى من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدها خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب. (قوله باكر) أى سريع.

(*) يقول ^{الشافعي} : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل ».

[٧٦٦] رجز لم يددر راجزه. أى بخير سريع عاجل، من بكرت إذا أسرعت في أى وقت كان. والشاهد في بنعم طير حيث أدخل حرف الجر على نعم، فلا يدل ذلك على اسمية نعم لأنه على الحكاية وجعلها اسما. والمعنى صبحك بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون، والأولى أن يحمل على الشذوذ. وهذه الباء بدل من الباء الأولى.

(١) قالوا رجل عندما بُشِّرَ بأنثى.

[٧٦٧]

* عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

وسبب عدم تصرفهما لزومهما لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فَعِلَ .

(قوله هو مثل قوله إلخ) ضمير هو يرجع إلى المذكور من الشواهد أى إلى مجموعها لأنه لا يأتي في البيت لأنه يمنع منه فيه جر طير بإضافة نعم إليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسماً للخير وأضافها لطير وفتح على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمى قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والثالثة في حذف الصفة والموصوف وإقامة الموصوف مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه إلى تقدير الصفة والأصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج إليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد . (قوله لزومهما إنشاء المدح والذم) أى والإنشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما في أحد الاستعمالات فلا ينافي أن لهما استعمالاً آخر فارفاقاً في الإنشاء . قال الدماميني : وإنما كان لإنشاء المدح أو الذم لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد وبس الرجل عمرو فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحديثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجود خارجاً في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً بل الموجود خارجاً جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجوادة أو الرداءة ، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى : والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه وإنما هو إخبار بأن الجودة التى حكمت بمصونها خارجاً ليست بمحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بمصون الجودة فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الإنشاء التعجبى والإنشاء الذى في كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى^(١) : وفيه نظر إذ هذا الذى قرره يطرد في جميع الأخبار لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبراً ولا يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد ، وكذا إذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد يبان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة وكذا في التعجب وفى كم ورب انتهى ببعض اختصار .

(قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بمصلحة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالمًا ، وكان الأولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة إذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم . (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء

[٧٦٧] تمامه :

* وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ بَجَائِئِهِ *

قاله القناني من الرجز ، فإن حركت الهاء فمن مربع الكامل . وفى رواية الصاغاني هكذا :

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ بَجَائِئِهِ
يَرْغَى الثُّجُومَ مُشْرِقًا مَنَاجِيئُهُ إِنَّ الْقَفِيرَ غَابَ عَنْهُ حَاجِبُهُ

ثم قال أى ما زيد برجل نام صاحبه . وعمر كقسم بدليل ما روى والله ما ليل مبتدأ خبره محذوف أى قسمى أو يمينى . والشاهد في بنام حيث لا تدل الباء على اسمية نام لأنه مؤول بما ليل مقول فيه نام صاحبه فكذا دخولها على نعم أو بس في قولهم بنعم الولد وعلى بس العير لا يدل على اسميتها . والليان بفتح اللام وتخفيف الباء آخر الحروف مصدر نحو لين يقال فلان فى ليان من العيش أى لين الجانب .

(١) انظر شرح الكافية .

وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرها . وكذلك كل ذى عين حلقية من فَعِل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ . وقد يقال فى بئس بئس (رَافِعَانِ أَسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنَتِي أَل) نحو : ﴿ نعم العبد ﴾ ﴿ وبئس الشراب ﴾ (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَيْفَعَمْ غُفَى الْكُرْمَا) ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾ [النحل : ٣٠] ، ﴿ وبئس مثوى المتكبرين ﴾ [غافر : ٧٦] ، أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :
 * فَنِعْمَ أَبْنُ أُمْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ * [٧٦٨]

ولما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى . وقد نبه عليه فى التسهيل .
(تنبيهات): الأول : اشتراط كون الظاهر معرفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرف بها . وهو الغالب . وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

* فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا * [٧٦٩]

وكسر العين وقوله : وقد يردان كذلك إلخ يفيد أن الأوجه الأربعة فيهما إذا استعملتا لإنشاء المدح والذم وبعضهم خصصها بحالة تصرفهما وأفضحها كما فى الدمامينى الكسر فالكسر ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالكسر ثم كسر الفاء فالكسر . (قوله وكسرها) الوجه إسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير إلى نعم وبئس بكسر فسكون . (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة . (قوله وقد يقال فى بئس بئس) أى بموحدة مفتوحة فتحية ساكنة مبدلة من الهززة على غير قياس ، كذا فى الجمع ، ثم إن كان الإبدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى . (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلا لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد . (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتيها وأما على القول باسميتيها فقد أسلفناه . (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لأنها المنصرفه إليها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى . (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت . (قوله ولما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بأن يرد بما قارنها ولو بواسطة . (قوله هو الغالب) لا يلتزم مع قوله والصحيح إلخ فكان الأولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب . (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى [٧٦٨] تمامه :

* زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ *

قاله أبو طالب عم النبى - ﷺ - من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . ويروى بالواو . والشاهد فى نعم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل . وغير مكذب كلام إضافى حال . وزهير مخصص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره ، وهو اسم رجل . وحسام صفته أى سيف . ومفرد صفته . والحمائيل جمع حمالة السيف بالكسر . [٧٦٩] شطر من الطويل أى صاحب الهجاء أى الحرب وهو كناية عن ملازمة الحرب وشدة مباشرتها . والشاهد فى ونعم شبابها حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه أل . والصحيح أن هذا لا يقاس عليه ، وأراد به نار الحرب .

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله :
 [٧٧٠] نِعَمٌ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا
 ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة . وزعم
 صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كذلك بل ورد ، لكنه أقل من
 المضاف نحو : نعم غلام أنت ونعم تيم . وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف
 إلى علم كقول بعض العبادلة^(*) : بئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وقوله عليه الصلاة
 والسلام : « نعم عبد الله هذا » وكقوله :

[٧٧١] بِئْسَ قَوْمٌ طَرَقُوا فَقَرُّوا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِرًا
 وكان الذي سهل ذلك كونه مضافا في اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة .
 وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان إلى
 بعض النسخ : شهابها بالهاء بدل الموحدة الأولى . (قوله والصحيح إلخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازته في باب
 الإضافة من نحو :

* الواهب المائة الهجان وعندها *

بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو :

* الود أنت المستحقة صفوه *

فالأولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيف من باب الإضافة . (قوله فنعم صاحب قوم إلخ) كأن
 الذي سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحل بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح . (قوله ما ظاهره)
 أي تركيب ظاهره ، وإنما قال ما ظاهره لإمكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز
 حذف التمييز في مثل ذلك والعلم بمخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان . (قوله طرَقُوا) من الطروق
 وهو الإتيان ليلا فقرأوا جازهم أي فأطعموا ضيفهم لحما وحرا بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أي دبت عليه الوحرة
 [٧٧٠] قاله كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة أدرك معاوية رضي الله عنه وعزاه صاحب الموعب وأبو حاتم لأوس ابن معرا وتامه :

* وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا *

وقبله :

صَحُّوا بِأَشْمَطِ عُثْوَانَ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ نَسِيحًا وَقَرَأَا

من البسيط . وعنوان السجود حال من الضمير الذي في يقطع . ويجوز جره على النعت لأشخط وهو الأسيب . والشاهد في نعم
 صاحب قوم حيث رفع نعم صاحب قوم وهو نكرة مضافة ، وهي لغة قوم من العرب حكاهما الأخفش عنهم أنهم يرفعون بنعم النكرة
 مفردة ومضافة . ولا سلاح لهم في عمل الجر صفة لقوم .

[٧٧١] هو من الرمل . الشاهد في بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الله ، وذلك لا يجوز لأن الشرط أن الفاعل إذا
 كان ظاهرا أن يكون معرفا بأل أو مضافا إلى معرف بأل ، فيحمل على الضرورة ، وقوم مخصص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره .
 وطرَقُوا مجهول صفة لقوم من الطروق وهو الإتيان ليلا . وقرءوا من القرى وهو الضيافة . قوله : وحر أصله وحرا بفتح الواو
 وكسر الحاء المهملة وفي آخره راء فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبت عليه الوحرة دابة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ .
 (*) العبادلة عبد الله بن عمر وابن عمر وابن عباس وابن مسعود .

ما فيه أل الجنسية ، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا نرعت منه ، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل : ولا ينبغي أن يمنع لأن الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرده الوصف به . الثانى : ذهب الأكثرون إلى أن أل فى فاعل نعم وبس جنسية ثم اختلفوا فقليل حقيقة . فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراد لهؤلاء فى تقريره قولان : أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم إذ الأبلغ فى إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص . والثانى أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لأجله وقيل مجازا فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح

بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة . (قوله وإن لم تكن معرفة) أى لأنها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية . (قوله كما يستندان إلخ) أى بجامع إرادة الجنس فى كل . (قوله كان مفسرا) أى تمييزا . (قوله والذي ليس كذلك) أى لأنه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير . (قوله قال فى شرح التسهيل إلخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الجمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل إذا قصد به الجنس جاز وإذا قصد به العهد منع اهـ وهو إنما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية .

(قوله ولا ينبغي أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة . (قوله لأن الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه مؤول به . (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغرافية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم . (قوله فقليل حقيقة) أى أنه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده . وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله : وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام . واعترض بأن العموم يؤدى إلى التناقض فى نحو : نعم الرجل زيد وبس الرجل عمرو وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة . (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله أنه أى الحال والشأن^(١) . (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا فجميع أفراد ممدوحة قصدا على هذا القول . (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفرعية .

(قوله عدوا المدح إلى الجنس) أى جعلوه متجاوزا للمخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه . (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا . (قوله فقليل

(١) أى الضمير للشأن .

زيد . وذهب قوم إلى أنها عهديّة ثم اختلفوا فقليل المعهود ذهني كما إذا قيل أشتري اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع إيهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيما للأمر وقيل المعهود هو الشخص المدحوخ فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجلا رجلا . وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثني . الثالث لا يجوز اتباع

المعهود ذهني أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا . (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذكر صريحا أو كناية أو في العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجي . (قوله تفخيما للأمر) أي مدح ذلك الفرد لأن التفسير بعد الإيهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه . (قوله وقيل المعهود هو الشخص المدحوخ) أي فتكون أل للعهد الخارجي . (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أي فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجي الذكرى وهذا ظاهر إذا قدم المخصوص كما في مثال الشارح فإذا أخر كما في نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بأن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع في الرتبة وإن تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما لا إظهار في مقام الإضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم . وانظر أل حينئذ لأى أقسام العهد الخارجي .

(قوله واستدل هؤلاء) أي القائلون بأن أل للعهد مطلقا ذهنيًا أو خارجيًا كما يرشد إليه تعليقه . (قوله لم يسغ فيه ذلك) أي لأن الجنس شيء واحد وإن أريد في ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر . (قوله للاستغراق) أي للجنس في ضمن جميع الأفراد حقيقة بتقريره السابقين . (قوله أن هذا المخصوص) أي المثني أو المجموع يفضل أي يفوق أفراد هذا الجنس أي جنس فاعل نعم المثني أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح . (قوله إذا ميزوا) أي فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجلا رجلا أي حالة كونهم أي أولئك الأفراد رجلين رجلين في المثني أو رجلا رجلا في المجموع . وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثني أو جمع أولا ثم عرف بالجنسية فهي لجنس الاثنين في ضمن جميع أفرادها التي هي مثنيات ولفظ الجمع الذي في ضمن جميع أفرادها التي هي جموع . وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر إلا على القول بأن أفراد المثني والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن أفرادها آحاد فلا اهـ فغفلة لأن محل الخلاف إذا لم تكن أل في المثني لجنس الاثنين وفي المجموع لجنس الجمع وإلا كانت أفراد المثني مثنيات وأفراد المجموع جموعا بلا خلاف

فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله :

[٧٧٢] لَعْمَرَى وَمَا عَمَرَى عَلَى بَهَيْنَ لَبَسَ الْفَتَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حيثئذ مناف لذلك القصد وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حيثئذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

[٧٧٣] * نَعَمَ الْفَتَى الْمَرَى أَلَتْ إِذَا هُمْ *

للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفرادهِ ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما . فعوض بنواجذك على هذا التحقيق . (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى . ولا يقاس الأول على قولهم الديتار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى . قال سم : وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اهـ . قال فى الجمع : قال أبو حيان : ومن يرى أن آل عهديه شخصية لا يبعد أن يميز نعم الرجل نفسه زيد . (قوله فلا يمتنع) لأن إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه . (قوله فمنعه الجمهور) أى لأنه إن أفرد خولف المعنى وإن جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى . وقال الفارضى : لأن النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الأفراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه . (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم . (قوله وأما إذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بأن أريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا إذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما إذا أريد العهد . (قوله لإمكان أن يراد بالنعت إلخ) بأن يراد بالنعت الجامع لكلمات جنس هذا النعت . (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى مرة أحد أجداده وتما البيت :

[٧٧٢] قاله يزيد بن فنانة العلوى . وصدوره :

* لَعْمَرَى وَمَا عَمَرَى عَلَى بَهَيْنَ *

من أبيات من الطويل . لعمرى أى قسمى وقد تكرر بنحوه . والشاهد فى إدخال لام القسم على بئس الدالة على فعلية أفعال المدح والذم . وحاتم مخصوص بالذم مبتدأ والجملة مقدما خبره .

[٧٧٣] قاله زهير بن أبى سلمى . وتماه :

* حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْقَوْلِدِ *

من قصيدة من الكامل يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى والشاهد فى المرى فإنه صفة للفتى الذى هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف فالجمهور على منع نعته خلافا لأبى الفتح ، وحمله أبو على وابن السراج على البدل ولا حجة لهما . وقوله أنت مخصوص بالمدح مبتدأ وإذا للمفاجأة وهم مبتدأ ، وحضروا خبره ، والحجرات جمع حجرة بفتحين وهى شدة الشتاء .

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اهـ
وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي ألا يجوز منهما
إلا ما تباشره نعم (وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَرًا) مبهما (يُفْسِّرُهُ * مُعَيَّرٌ كَيْفَهُمْ
قَوْمًا مَعَشْرَةً) وقوله :

[٧٧٤] نِعَمٌ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا
وقوله :

[٧٧٥] لِنِعَمٍ مَوْثِلًا الْمَوْثَلَى إِذَا خُلِدَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبُغْيِ وَاسْتِيلَاءِ ذِي الْإِخْنِ
وقوله :

[٧٧٦] نِعَمٌ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٌ وَكَغَبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

* حضروا لدى الحجرات نار الموقد *

والحجرات جمع حجرة بفتح حاء وهي شدة الشتاء . (قوله إلا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها
وهو المعروف بأل والمضاف إلى المعروف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض
تبعاً لشيخنا : وقد يقال الذى ينبغي الجواز مطلقاً ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع اهـ وأنت إذا
تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلاً مطرداً
فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر إغ هان عليك هذا البحث . (قوله مضمرًا مبهما) تقدم أن هذا
من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الفارضى : ونذر جره بالباء أى
الزائدة نحو نعم بهم قوما . (قوله يفسره ميمز) فإذا قلت زيد نعم رجلاً لم يعد الضمير على زيد بل على
رجلاً . دماينى . (قوله ميمز) يجوز وصف هذا الميمز نحو : نعم رجلاً صالحاً زيد وكذا فصله خلافاً لابن
أبى الربيع نحو : ﴿ بش للظالمين بدلاً ﴾ مع . (قوله كنعم قوما معشرة) ينبغي إذا جرينا على أن معشرة
مبتدأ خبره الجملة أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعناه
على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعاً لسم من الخفاء والقصور . (قوله نعم امرأة هرم) بفتح الهاء
وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ . (قوله لنعم مَوْثِلًا) أى ملجأً وقوله حذرت
بالبناء للمجهول أى خيفت . والإحزن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحزنة بكسر الهمزة وسكون الحاء
وهى الحقد . (قوله كلاهما غيثٌ وسيفٌ عضبٌ) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب . (قوله تقول عرسى إغ)

[٧٧٤] البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبى سلمى .

[٧٧٥] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح أبى عقيل .

[٧٧٦] هو من البسيط واللام للتأكيد . الشاهد فيه أن فاعل نعم مستتر فيه مفسر بالتمييز وهو قوله مَوْثِلًا تقديره لنعم المَوْثِل مَوْثِلًا
المولى : أى ملجأً . والمول غصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وإذا ظرف . والبأساء الشدة . والبغى الظلم . والإحزن
بكسر الهمزة جمع إحزنة وهى الحقد .

ونحو : ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ [الكهف : ٥٠] . وقوله :
 [٧٧٧] تَقُولُ عِزْسَى وَهَى لِي فِي عَوْمَرَةَ بئسَ امرأاً وإني بئسَ المرأة
 فقي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل . ولهذا الضمير أحكام : الأول أنه لا
 يبرز في تشية ولا جمع استغناء بثنائية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه
 الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر . الثاني
 أنه لا يتبع . وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذا . الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء
 التأنيث نحو : نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الريع^(١) :
 لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر . ونص الخطاب^(٢) على جواز
 الأمرين . ويؤيد الأول قوله « فيها ونعمت » . الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر
 يراد به الشخص إلى أن المضممر كذلك . وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب
 أكثرهم إلى أن المضممر كذلك .

وذهب بعضهم إلى أن المضممر للشخص قال لأن المضممر على التفسير لا يكون في

عرس الرجل بالكسر امرأته ، ولي بمعنى معي ، والعومرة الصخب واختلاط الأصوات . (قوله أنه لا يبرز) بل
 هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله وندر إبرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارسي .
 (قوله أنه لا يتبع) أي بشيء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده
 بخلاف الضمير العائد على ما قبله . قاله يسن . (قوله نعم هم) الشاهد في هم فإنه توكيد للضمير المستتر وأما
 أنتم فالخصوص . (قوله لحقته تاء التأنيث) أي لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابله بالقول الثالث . (قوله لا تلحق)
 أي يمتنع ذلك بقرينة مقابله بالقول الثالث . (قوله ويؤيد الأول) أي القول بوجود الحقوق واعتراض بأن التمييز
 غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث .
 (قوله يراد به الشخص) أي المعبود خارجا وقوله إلى أن المضممر كذلك أي يراد به الشخص بأن يجعل راجعا
 إلى التمييز المراد به الشخص . (قوله فذهب أكثرهم إلى أن المضممر كذلك) أي يراد به الجنس في ضمن جميع
 الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض
 بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن
 الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعبود الذهني وفي سم على المختصر أمه كظاهر حيثذا أيضا .

(قوله وذهب بعضهم إلى أن المضممر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع إلى

[٧٧٧] رجز لم أقف على اسم راجزه . وعرس الرجل بالكسر امرأته . والعومرة الصخب والجلبة . والواو في وهى للحال ولي
 بمعنى معي ، وبئس امرأ مقول القول . وفيه الشاهد حيث أضر الفاعل فيه وفسرته النكرة المنصوبة على التمييز . قوله بئس المرء
 خير إن وفيه ثلاثة أشياء : تذكير الفعل المستند إلى المؤنث أي بئست المرأة . وتقديم المخصوص بالذم على بئس لدخول الناسخ عليه .
 وتخفيف المهمة من المرأة إذ قال « المرء » .

(١) سبق التعريف به .

(٢) خطاب بن يوسف القرطبي من محققى النحاة له كتاب (الترشيع) مات بعد الحسين والأربعائة .

كلام العرب إلا شخصا . ولمفسر هذا الضمير شروط : الأول : أن يكون مؤخرًا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس . الثاني : أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر . الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الأفراد وضديه^(١) والتذكير وضده^(٢) . الرابع : أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير أى وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشتراط صلاحيته لها . الخامس : أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجوز لأن الشمس مفرد في الوجود ، فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز . ذكره ابن عصفور وفيه نظر . السادس : لزوم ذكره كما نص عليه سيويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت^(٣) . وقال في التسهيل : لازم غالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت . ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيه) : ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا . وذهب الفراء

القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل . (قوله على التفسير) أى مع التفسير . (قوله لا يكون في كلام العرب إلا شخصا) قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر . (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله * بنس الفحل فحلهم فحلا *^(٤) . (قوله أن يكون قابلا لأل) أى أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعمما هى على القول بأن ما تميز لأنها وإن لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها . أفاده زكريا . (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد . (قوله نكرة عامة) أى متكررة الأفراد كما يفيد كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الإثبات لا تعم وتقدم جواب آخر . (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز) أى لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم . (قوله وفيه نظر) وجهة النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض . (قوله وصحح بعضهم إلخ) تفوية لما قبله .

(قوله وإن فهم المعنى) أى كما في الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتادا وقوله فيها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب . وقول البعض في تقرير الحديث : ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه . (قوله وذهب الكسائي إلخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتى نظيره في شرح قول

(١) أى التثنية والجمع .

(٢) أى التأنيث .

(٣) الجملة جزء من حديث شريف فلا شذوذ على الإطلاق لرسول الله ﷺ ألصح من نطق بالعربية .

(٤) صدر بيت وعجزه : * وأهم زلاء منطق * .

إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .
والأصل في قولك : نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل
نعم رجلاً زيد ، ويقبح عنده تأخيرها لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته . والصحيح
ما ذهب إليه الجمهور لوجهين : أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو فلو كان
فاعلاً لاتصل بالفعل . الثاني قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (وَجُمِعَ تَمْيِيزُ
وَفَاعِلُ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ أَشْتَهَرُ) فأجازه المبرد وابن السراج
والفارسي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً فمن نظم قوله :
[٧٧٨] نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَلْتُ رَدُّ الشَّجِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ
وقوله :

[٧٧٩] وَالتَّغْلِيُونُ بِئْسَ الْفَعْلُ فَعْلُهُمْ فَحَلَا وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

المصنف وما ميز وقيل فاعل إلخ . (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أى لأن الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها
(قوله منقولاً) أى محولاً عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أى حول إسناده عنه إلى الاسم
الممدوح ونصب تمييزاً . (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم إخوانك نعم رجلاً والفاعل لا يتقدم وفيه نظر
وإن أقره البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه
عليهما . (قوله لاتصل بالفعل) أى بارزاً في المثال الأول ومستتراً فيه في المثال الثاني . فإطلاق البعض استتاره
ليس في محله . (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيد) قد يناقش باحتيال زيادة كان إلا أن يقال الأصل عدم الزيادة .
(قوله فأعملوا فيه الناسخ) أى والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ . (قوله نطقاً) أى ينطق ببديل
أو بإيماء . (قوله والتغليون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام ولكن اللام في
المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة ، وقد تكسر . نقله شيخ الإسلام عن الجوهرى . والتغليون
قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل . وأراد بالفحل الأب ، والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام
المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الآلية ، والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ ،
لكن المراد به هنا المرأة التى تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العيني وغيره . وعبرة القاموس المنطيق البليغ والمرأة
المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها . وكان الثاني مأخوذاً من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل

[٧٧٨] هو من البسيط . والشاهد فيه أنه جمع فيه بين التمييز وهو فتاة والفاعل الظاهر كما في البيت السابق . وأجاز ذلك المبرد وأبو
على وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله . وغيرهم حملوه على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر . قوله هند مخصوص
بالممدوح مبتدأ ، ونطقاً تمييز ، وأو بإيماء عطف عليه .

[٧٧٩] قاله جرير يهجو الأخطل من البسيط . والتغليون مبتدأ جمع تغليى نسبة إلى بنى تغلب : قوم من نصارى العرب بقرب
الروم . والأخطل منهم . وفحلهم مخصوص بالدم مبتدأ ، والجملة مقدما خبره والكل خبر للمبتدأ الأول . والشاهد في فحلا حيث
جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد . وقيل حال مؤكدة . والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام ممدودة وهى اللاصقة العجز
خفيفة الآلية . ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ ولكن المراد ههنا المرأة التى تتأزر بحشية تعظم
بها عجيزتها .

وقوله :

[٧٨٠] * فَنَعَمْ الزَّادُ زَادَ أُيُوكَ زَادًا *

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نعم القتل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه مجرد التوكيد كقوله :

[٧٨١] وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنه سيبويه والسيرا في مطلقا وتأولا ما سمع . وقيل إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا كقوله :

[٧٨٢] * فَنَعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي *

وقوله :

[٧٨٣] * وَقَائِلَةٌ نَعَمْ أَلْفَتِي أَلْتُ مِنْ قَتَى *

الأعلى على الأسفل إلى الأسفل ينجر في الأرض . (قوله ومن النثر ما حكى) في بعض النسخ إسقاط ما وليس بصواب . (قوله وقد جاء التمييز إلخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر . (قوله وتأولا ما سمع) أى يجعل فتاة وفحلا وزادا قتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت . (قوله إن أفاد معنى زائداً) أى بنفسه كالمثال الثانى أو يتابعه كالمثالين الأول والثالث . (قوله كقوله فنعهم المرء إلخ) مثال لما أفاد معنى زائداً وهو كونه تهامياً فكان الأولى للشارح أن يؤخر قوله وإلا فلا عن الأئمة . وتهامى نسبة إلى

[٧٨٠] صدره :

* تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أُبَيْكَ لَيْسَا *

قاله جرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . ومثل نصب على أنه صفة لمصدر محذوف : أى تزود زادا مثل زاد . والشاهد في نفعم الزاد حيث جمع فيه بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا . وزاد أبوك مخصوص بالمدح مبتدأ . والجملة مقدما خبره .

[٧٨١] قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من الكامل . واحتج به الشيعة على إسلام أبى طالب . الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء زائدة . والشاهد في ديناً فإنه تمييز مؤكد . وقد استشهد به على كون فحلا في البيت السابق تمييزاً مؤكداً .

[٧٨٢] قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهى أمه . وصدره :

* تَحْمِزَةُ فَلَسْمٍ يَغْدِلُ مِوَاهُ *

من الوافر ذكر مستوفى في شواهد التمييز . والشاهد في من رجل فإن من فيه ليس للتمييز وإنما هى للتبعيض فكأنه قال : ونعم المرء الذى هو بعض الحى التهامى أى جزء منه . والأشياء المتوغلّة في الإبهام لا تقع تمييز النعم وبش إلا أن تخصص بالوصف خلافاً لأبى موسى .

[٧٨٣] قاله الكروى بن الحصن . وتماه :

* إِذَا الْمُرْضِعُ الْفَرْجَاءُ جَالِ بَرِيمُهَا *

من الطويل . والمرضع المرأة التى ترضع على تأويل ذات إرضاع . وجال من الجولان . والبريم بفتح الباء الموحدة هو الحبل المفتول فيه لولان تشد به المرأة وسطها . وجولان بريمها كناية عن هزالها . قوله : وقائلة أى رب امرأة قائلة . والشاهد في من فتى حيث جمع فيه بين التمييز والفاعل الظاهر وهو الفتى . وأنت مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة مقدما خبره .

أى من متفت أى كريم . وفى الأثر : « نعم المرء من رجل لم يظأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفاً منذ أئانا »^(١) وصححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (مُمَيَّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهى فى موضع رفع وقيل إنها المخصوص وقيل كافة (ففى نحو نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) «بئس ما اشتروا به أنفسهم» [البقرة : ٩٠] ، فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأنخس والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين . والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شئ . والثالث : أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى . وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيويه

تهامة بكسر الفوقية وهى ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيما كان كما بينا ذلك فى باب التمييز . (قوله من متفت) قال سم : قد يقال هو بهذا المعنى ليس بما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اهـ وتعقبه البعض فقال : هذا يقتضى المبانيّة فى كل ما أفاد معنى زائداً كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ وهو فاسد لأنه لا يأتى فيما أفاد معنى زائداً بتابعه فاعرفه . (قوله كنفاً) أى ستر . (قوله وما ميمز إغ) أورد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما تمييزاً أن ما مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تكون مميزة له . وأجيب بأن المراد منها شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها ميمز للضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله :

* ونعم من هو فى سر وإعلان *

وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول . (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية . (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى إلا أن المخصوص ما أخرى اهـ . (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الإضمار للإيضاح . (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزاً لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة . (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل

(١) زوجة أحد الصحابة - رضى الله عنهما - كناية عن أن زوجها لا سطر الله فى عبادة ربه لا يعطيا حقها كزوجة فهو صام نهاراً قائم ليلاً وقيل هى زوجة عبد الله بن عمرو .

والكسائي . والثاني : أنها موصولة والفعل صلتها والخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن الخصوص ، ونقله
في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي . والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم
فعلك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن
أن تقوم ولا تقول أظن قيامك . والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والخصوص
محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة
هي التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعت هذا قول الفراء وأما
القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة
الفعلية .

(تنبيهات): الأول : في ما إذا وليها اسم نحو : ﴿ فنعما هي ﴾ [البقرة :
٢٧١] ، ثلاثة أقوال : أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمّر
والرفوع بعدها هو المخصوص . وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب
سبويه . ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء . وثالثها : أن ما مركبة
المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما في الجمع^(١) لكنه لا يأتي
على القول بأن آل للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حيثئذ لأن اشتراط
ما ذكر إنما هو على القول بأن آل للجنس فيما يظهر فتأمل . (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع
ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بأن الفاعل ما ، ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا وأما
القائلون بأنها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا
القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا . (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل
والخصوص . (قوله وإن كان لا يحسن إلخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم . (قوله فقالوا إنها موصولة) أي
والفعل صلتها .

(قوله وأما القائلون بأنها كافة) بهذا صارت الأقوال تفصيلا في ما المتلوة بجملة فعلية عشرة . (قوله كفت
نعم) لأن نعم ويسل لعدم تصرفهما أشبهما الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما . (قوله في ما
إذا وليها إلخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو « نعم ما يقول الفاضل » كل تركيب وقعت
فيه ما بعد نعم متلوة بشيء اسما كان أو جملة فعلية فإن لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما ف قيل ما معرفة
تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام
المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا . (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع
بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فنعما الشيء هي أي الصدقات أي إبدائها لأن
الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع . (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في
التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعما التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات ،

(١) مع المراجع شرح جمع الجوامع .

مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء . الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية^(١) . الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته في الكافية . وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو : نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب ، وفي إعرابه حيث ذكر ثلاثة أوجه : أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (مَحْذُوفٌ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَتَذَكَّرُ) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش^(٢) : لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري . وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازه وأجاز الثالث

فلهما قولان في المسألة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة . (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى . (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن الخصوص فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق . (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية . (قوله وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الأول من الخمسة فلو قال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائي مكرر مع قوله سابقاً ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي . (قوله ويذكر المختص) هو المختص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصاً لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه . يس .

(قوله بعد) أى وجوباً على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالباً على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح وهو المنتجه الذى ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملاً بما قرره من حمل الظاهر على الصريح . (قوله حيث ذكر) أى حين إذ ذكر بعد . (قوله والجملة قبله خبر) والرباط عموم الفاعل أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مر . (قوله أو خبر اسم إلخ) والتقدير الممدوح زيد . وقوله أو مبتدأ إلخ والتقدير زيد الممدوح . (قوله الأول هو الصحيح) أى لسلامته من التقدير . ومما أورد على قول الإبدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدأ خلاف الأصل أيضاً . قال الدماميني : ورجع ابن الحاجب في شرح المفصل . الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع . وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدأ وخلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقى وعلى الأول تقديرى اهـ . (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله إلا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام في القول الأول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الأول مذهب سيبويه فقوله البعض أو محذوف الخبر وجوباً غير ملائم للسياق . (قوله وهو

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب وشواهد في غزاة الأدب .

(٢) سبق التعريف به .

قوم منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البديل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم (وإن يقدّم مُشعرٌ به) أى بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كَالْعِلْمِ نَعَمْ أَلْمُقْتَضَى وَالْمُقْتَضَى) فالعلم مبتدأ قولاً واحداً والجمله بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو : ﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد﴾ [ص : ٤٤] . وقوله :

[٧٨٤] إِنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمْ - أَمُّهُ الْتَدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

غير صحيح) من هذا يمتنع أن يجعل قوله مبتدأ شاملاً له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف . (قوله بشيء يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ وهنا لم يشتغل المحل بشيء يسد مسد الخبر . (قوله بدل من الفاعل) قال البعض : أى بدل اشتغال لأنه خاص والرجل عام كما في الجمع اهـ وهو إنما يظهر على جعل آل جنسية لا عهدية وإلا كان بدل كل من كل .

(قوله وليس البديل بلازم) قال يس : قد يقال لا مانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم كتابع مجرور رب . (قوله ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير . قال يس : وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . قال في الارتشاف : قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلاً مالا يجوز فيه إذا ولى العامل فإنهم حملوا إنك أنت قائم على البديل وإن كان لا يجوز إن أنت اهـ والتعبير بقدر يفيد الجواب . (قوله وأن يقدم مشعر به) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أو لا نحو : ﴿إنا وجدناه صابراً﴾ [ص : ٤٤] ، هذا هو المناسب لصنيع الشارح . وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصصاً وإن صلح لكونه مخصصاً لو أخر هذا ظاهر عبارته الذى جراه الشارح وسيأتى فيه وجه آخر . (قوله فالعلم مبتدأ قولاً واحداً) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى في المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصصاً مؤخراً فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية المحذوف أى الزم العلم ورفع خبره المحذوف جوازاً أى المملوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازاً أى العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصصاً لو أخر ليس على جميع الأوجه في العلم وكلام البعض في هذه القولة والنسب قبلها لا يخلو عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الأحسن تأخير قوله والجمله بعده خبره عن قوله قولاً واحداً ليرجع إليهما .

[٧٨٤] قال أبو دهب الجنى من أبيات من الكامل . والدى يفتح النون الكرم والسقاء . والشاهد في جواز دخول إن على المخصوص بالمدح وتقديمه . وقال ابن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه وتأخيرها إلا إن فإنها يجب تقديمها كقوله إن ابن عبد الله إلى آخره .

وقوله :

[٧٨٥] إذا أُرْسِلَ عِنْدَ تَغْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نَعَمَ أَلْمَارِسُ
(تنبيهان) : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص
وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل . الثاني :
حق المخصوص أمران : أن يكون مختصا أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح
بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن باينه أول نحو : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا ﴾
[الجمعة : ٥] ، أى مثل الذين كذبوا هـ (وَأَجْعَلْ كَيْفَ مَعْنَى وَحَكْمًا سَاءً) تقول

(قوله عند تغدير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى
أتميل في قضائها . (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وأن يقدم مشعر
به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصصا إذا أخر وإنما قال توهم لاحتمال أن المراد
بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وأن يقدم مشعر به كفى وأن يقدم لفظ مشعر بمعنى
المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصصا إن صلح لأن يكون مخصصا
إذا أخر وغير مخصص إن لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته
هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس
المخصص مطلقا . قاله شيخنا . (قوله وهو خلاف ما صرح به في التسهيل) أى من أن المخصص
قد يذكر قبل نعم وبئس . (قوله أن يكون مختصا) أى بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة
لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه . (قوله للإخبار به عن الفاعل) ومفسر
الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو . سم .

(قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل زيد الرجل المدحوح زيد
وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل
عليه بقية كلامه . واعلم أنه إذا كان المخصص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكرا
تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا في التسهيل وشرحه للدماميني . (قوله فإن باينه)
أى فى المعنى أول أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح . (قوله معنى وحكما) أى فى
أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الأحكام الثابتة لبئس قيل المناسب
حذف المعنى لأن مماثلتها لها فى المعنى لا تحتاج إلى الجعل . ورد بأن المراد بالمعنى إنشاء الذم العام
وهو بالجعل لا معناها الأصل قبل الجعل . (قوله وساءت مرتفقا) أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد

[٧٨٥] قاله يزيد بن الطثيرة من الطويل . أى عند تعذر الحاجة وتعسرهما . والشاهد فى كنت نعم الممارس حيث دخل كان الذى
من نواسخ المبتدأ على المخصوص بالمدح وقدم على نعم . وقال ابن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ثم
أنشد البيت المذكور . والضمير فى كنت هو المخصوص بالمدح .

ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطب النار أبو لهب ، وفي التنزيل : ﴿ وَسَاءَ مَثَافِكُمْ ﴾ [الكهف : ٢٩] ، و﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٦] ، ﴿ وَأَجْعَلْ فَعْلًا ﴾ بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَيْفَمْ) وبئس (مُسْجَلًا) أى مطلقا . يقال أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع به ، مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لآل ، أو مضافا إلى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتميز ، وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو ، وما حول إليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد .

(تنبيهات):* الأول : من هذا النوع ساء فإن أصله سوا بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ، ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكما له بما ذكرنا ، وإنما

شرط التمييز من كونه عين المميز . (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غير ذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والإسناد إلى الضمير وغيره . (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح أو الكسر . (قوله كنهم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء . سم . (قوله مسجلا) إما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جملا مطلقا أى فى جميع الأحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب وإما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقيد بضم العين أصالة . وما فى كلام البعض مما يخلف ذلك غير ظاهر . (قوله من عدم التصرف إلخ) ومن إجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما فى نحو : ﴿ ساء ما يحكمون ﴾ [الأنعام : ١٣٦] والنحل : ٥٩ والنعكبوت : ٤ والجاثية : ٢١ ، مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به . زكريا .

(قوله وإفادة المدح أو الذم) أى إفادة إنشائهما كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وإفادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلناه فتنبه . وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص . (قوله أو مضافا إلى مصاحبها) أى ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف إلى مصاحبها . (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال إن التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو : فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الأصلية اهـ دنوشرى . وقد يدفع بأن الأصل عدم التقدير . (قوله وما حول إليه) ثم إن كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو : قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واو نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى . مع . (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويلة وصيرورته قاصرا معنى بئس أى إنشاء الذم العام فكان الأولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بأن إعادة قاصر الدفع

أفرده بالذكر لحفاء التحويل فيه . الثاني : إنما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاة عن الأخفش . الثالث : يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالياء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو :

[٧٨٦] حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

وفهم زيد ، والزيدون كرموا رجالاً نظراً لما فيه من معنى التعجب . الرابع : مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل . وذكر ابن عصفور

توهم تعديه بعد التضمين ردّ بأن هذا لا يتوهم مع التحويل إلى فعل بالضم لأنها لازمة للزوم . (قوله بما ذكرنا) أى من كونه كبش في أحكامه . (قوله لحفاء التحويل فيه) أى بسبب الإعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالأولى أن يقال إنما أفرده لأنه للذم العام فهو أشبه ببش بخلاف نحو جهل فإن الذم فيه خاص ولكثر استعماله بخلاف غيره . قاله الدماميني . (قوله صالحاً للتعجب) بأن يستوفى شروطه المارة^(١) .

(قوله يجوز في فاعل فعل إلخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقاً واقتضاء فاعل كفاعلهما إلخ ليس على سبيل الوجوب بل الأولوية . ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما ما نصه : هذا لا ينافى ما بعد لأن ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازة لظاهر النظم اهـ ويؤخذ أيضاً كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز إضمار فاعل فعل المذكور مفرداً مذكراً دائماً كفاعل نعم نحو كرم رجلاً زيداً أو رجلين الزيدان أو رجالاً الزيدون وكلامه في غير ساء وإن كانت على وزن فعل لأنها ملازمة لأحكام بـس لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال : وهذا إن تحقق كان وجهها آخر لإفراد ساء بالذكر . (قوله حب بالزور إلخ) أصل حب حبيب نقلت حركة الباء إلى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم . والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره . وصفحة كل شيء جانبه . واللام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضاً الشعر المجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكب سمى جمّة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحمة الأذن سمى وفرة . (قوله نظراً لما فيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالياء حملاً على أحسن يزيد ، وجاز الاستغناء عن أل حملاً على ما أحسن زيداً وجاز إضماره على وفق ما قبله حملاً على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم .

[٧٨٦] قاله الطرماح ونحوه :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ *

من اللديد . والشاهد في حب بالزور حيث زيدت فيه الباء وأدغم فيه إحدى الياءين في الأخرى ، إذ أصله حبب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر . يقال رجل زور وقوم زور . وصفحة كل شيء جانبه . واللام بالكسر جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الأذن ، فإذا بلغت المنكبين فهي جمّة .

(١) أن يكون ثلاثياً تاماً نعتاً ميباً للفاعل ليس الوصف منه على الفعل الذى مؤنثه فعلاً قابلاً للغاوت .

أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى (وَمِثْلُ نَعَمَ) في المعنى حب من (حَبْدًا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس . قال في شرح التسهيل . والصحيح . أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (أَلْفَاعِلُ ذَا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار . وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

(تفصيله) : في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه . وأجاز بعضهم كون حبذا

(قوله وذكر ابن عصفور إلخ) في كلام السيوطي أن الذى شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه . (قوله في المعنى) أى إنشاء المدح العام أى وفي الفعلية على الأصح والمضى والنقل إلى الإنشاء والجمود وتفاوتها في أنها لا يجوز في لفظها إلا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وإن احتيج إلى التأويل في المحلين هـ يس . (قوله حب من حبذا) أشار به إلى أن في عبارة المصنف مسامحة لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وإنما ارتكبتها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعنا لشيخنا إنما ارتكبتها إشارة إلى أن مماثلتها نعم إذا اتصلت بهذا فريدة أنها تماثل نعم في نحو حب رجلا زيد مما قصد به إنشاء المدح والتعجب وإن لم اتصل ذا بحب كما مر فتدبر . (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا يتناقى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل . (قوله على الحضور) أى حضور معناه لكونه محبوبا . (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فإذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة . سم . (قوله وزيد مبتدأ) أى لأنه المخصوص كما علمت والرباط ذا أو العموم إن أريد به الجنس . سم . (قوله هذا) أى ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره مبتدأ .

(قوله وأخطأ عليه) عداه على لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من إساءة الأدب مع ابن عصفور ما لا يخفى فالذى ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلاً وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى في الشرح . (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزعين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له . (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب هـ دماينى . وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا إن أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة إن أعملت عمل إن أو ليس وبقي وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة . (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بأن حبذا اسم .

خبراً مقدماً (وَأَنْ تُرَدُّ ذُمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا) زيد فهي بمعنى بش . ومنه قوله :
 [٧٨٧] أَلَا حَبْدًا أَهْلُ أَلَمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَا حَبْدًا هِيَا
 (وَأَوَّلُ ذَا أَلْمَخْصُوصِ) أى اجعل المخصوص^(١) بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم
 بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص
 فى هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد فى حبذا زيد
 حب هذا قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله
 بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل ، ويجب فى ذا أن يكون بلفظ الأفراد والتذكير (أَيَّا
 كَانَ) المخصوص أى أى شئ كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (لَا * تَغْلِيلُ
 يَذًا) عن الأفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي أَلْمَثَلَا) والأمثال لا تغير ، فتقول حبذا زيد وحبذا

(قوله قل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا إنما تدخل على فعل متصرف وأجيب
 بأن الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود
 بلا حبذا إثبات الذم وبالتالي يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى
 وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائى .

(قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص
 واليا ذا وما فى إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر . (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا
 على حب . (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم . (قوله توهم كون المراد إلخ) أى فيكون فى حب ضمير
 هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد . (قوله وتوهم
 هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وإن كان أقوى مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا
 لاشتتار التركيب فى غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا . (قوله أيا كان) أيا
 اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وجملة لا تعدل بهذا
 جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو إلخ تعليل للنهى عن العدول ، وعلل مع أن التعليل ليس من
 وظائف المثون إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بهذا
 معترضة والباء فى هذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الأفراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا
 تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف أى تركيبه أى التركيب المشتمل عليه .
 (قوله يضاهي المثالا) أى فى كثرة الاستعمال . وقوله والأمثال لا تغير أى فكذا ما شابهها . (قوله لأنه إشارة
 إلخ) وقال الفارسي لأن المراد منه الجنس . مع .

[٧٨٧] قالته كثرة أم شملة بن يرد فى مية صاحبة ذى الرمة من قصيدة من الطويل . وألا للتنبيه . وحبذا فعل المدح . وأهل الملا
 كلام إضافي مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدما خبره . وغير نصب على الاستثناء . ومى ترخيم مية^(١) . والشاهد فى فلا حبذا
 هيا حيث صار حبذا مهنا للذم بدخول حرف لا عليها . وهيا كناية عن مية . والألف فيه للإشباع للقافية .

(١) عدد من يحجز الترخيم لغير المفادى .

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذى هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقى الأمثلة . ورد بأنه دعوى بلا بينة .

(تنبيهات):* الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلاً ، وأما على القول بالتركيب فلا . **الثاني :** لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه . **الثالث :** يحذف المخصص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله :

[٧٨٨] أَلَا حَبِّدَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَعَتْ أَلْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ
أى ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا
مخصص نعم آخر اهـ . (وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجَرُ * بِالْبَاءِ) نحو حب زيد رجلاً

(قوله إلى مذكر محذوف) أى مضاف إلى المخصص . (قوله ورد) أى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال . (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لأن المجموع فعل أو اسم مبتدأ وإذا ليس إشارة إلى شئ حتى يعتبر فيه المطابقة . نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلاً ولم توجد فيحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسماً بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلاً فتأمل . (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أى أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم . وذهب بعض إلى أنه بدل وبعض آخر إلى أنه عطف بيان ، ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ، ويرد البديل أنه لا يحل محل الأول ، ويرد البيان وروده نكرة اهـ دمايينى ، وفى رد البديل ما تقدم . (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أى لولا الحياء بمنعنى لذكرتهن . وقوله منحت أى أعطيت الهوى أى هواى ما ليس بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه .

(قوله أو فجر بالباء) أى على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف . (قوله نحو حب زيد

[٧٨٨] قاله المرار بن حماس الطائى من أبيات من الطويل والشاهد فيه حذف المخصص بالمدح لأن تقديره ألا حبذا حال معك . وقيل تقديره ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحي أن أذكرهن . والحياء مبتدأ خبره محذوف أى بمنعنى . ومنحت أعطيت بناءً المتكلم ما ليس بالقرب . ويروى من ليس بالمتقارب : أى ربما أحببت من لا ينصفنى ولا مطعم فيه .

وحب به رجلا (وَدُونَ ذَا الْضِمَامِ الْهَاءُ) من حب بالنقل من حركة العين (كَثُرَ) وينشد بالوجهين قوله :

[٧٨٩] * وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ *

أما مع ذا فيجب فتح الحاء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل حلقى الفاء مرادا به مدح أو

رجلا قال البعض تبعا لسم : هذا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا إلى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتميز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اهـ وما نقله عن تصريح الشاطبي وإن تبادل من عموم قول المصنف : واجعل فعلا :

* من ذى ثلاثة كنهم مسجلا *

بخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اهـ فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا . (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر . وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام . وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حب حب بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا . (قوله وحب بها إلخ) صدره :

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها *

الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به إضعاف حدتها ولهذا عداها بعن . ومقتولة أى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز . (قوله فيجب فتح الحاء) أى إن جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح . قال المصريح : فإن جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان . (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين إلى الفاء . (قوله في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وإن نظر إلى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء .

[٧٨٩] صدره :

* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها *

قاله الأخطل من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . واقتلوها أى الخمر من قولهم قتلنا الشراب إذا مزجته بالماء . والشاهد في وحب بها فإنه بضم الحاء للمدح . وجاء فاعلها بالياء الزائدة فإن بها في موضع الرفع بحب . ومقتولة - ممزوجة - نصب على التمييز .

تعجب . الثاني : قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نجىء حب مع غير ذا مضمومة الحاء ، وقد لا تضم حاؤها كقوله :

* فَحَبِّدَا رَبَّيَا وَحَبِّ دِينَا *

[٧٩٠]

ا هـ .

(خاتمة)*: يفارق مخصص حبذا مخصص نعم من أوجه : الأول أن مخصص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصص نعم وقد سبق بيانه . الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم . الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل . الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو : حبذا رجلا زيد ، وحبذا زيد رجلا . قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصص بنعم فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق . والله أعلم .

(قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم . ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما . دمايى . (قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم : قد يقال بل يدل لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه . (قوله فعجبا ربنا وحب دينا) من كلامه ﷺ حين نزل في الخندق . والشاهد في حب دينا . (قوله وقد سبق بيانه) أى يكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وإن كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصص نعم . (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم) فإنها تعمل فيه نحو : نعم رجلا كان زيد . (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ . (قوله يجوز ذكر التمييز إلخ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو : حبذا مبدولا المال وحبذا المال مبدولا إذا قصد الحال دون التمييز . (قوله إلا أن تقديم التمييز أولى) أى لأكثرية فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز وميمزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا . والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا للضمير . ذكره سم . وقوله نادر أى شاذ .

[٧٩٠] قبله :

بِسْمِ اللَّهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَجَبْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا فَحَبِّدَا رَبَّيَا ... الخ
قاله عبد الله بن راحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه . أى ابتدئ باسم الله . وقوله وبه بدينا بكسر الدال . أى ابتدأنا ، تأكيداً للأولى . والشاهد في وجب ديننا حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا . والتقدير حيث عبادته . وذكر ضميرها لتأويلها بالدين . وكان الأصل ضم حائه ، وفتحت هنا وهي لغة . وربنا وديننا منصوبان على التمييز .

[أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ]

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه . وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال . وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله :

[٧٩١] * وَحَبَّ شَيْءٌ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَبِغَا *

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم : ﴿ من الكذاب الأشر ﴾ [القمر : ٢٦] ، ونحو :

[افعل التفضيل]

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص . (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم لأن مقتضى منع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أى للوصفية اللازمة أى الأصلية لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف :

* وَالْفَيْنِ عَارِضُ الْوَصْفِيهِ *

إنح فاعرفه . (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله إلا أن الهمزة إنح أى فخير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا . فقول البعض أى لفظا أو تقديرا فيه ما فيه . (قوله حذفت في الأكثر من خير وشر) أى في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره ونذر ما أخيره وما شره . دمايينى . (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما . (قوله في ذلك) أى في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقدر . (قوله من الكذاب الأشر) بفتح

[٧٩١] صدره :

* وزادلى كَلَّفَا بِالْحُبِّ مَا مَقَعَتْ *

والبيت من البسيط ، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٥٣ ؛ والأغالي ٣٠١/٤ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ؛ والحمامة الشجرية ٥٢١/١ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ؛ والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ؛ وهو لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٥٨ ؛ وبلا نسبة في الدرر ٢٦٦/٦ ؛ وعيون الأخبار ٥/٢ ؛ ولسان العرب ٢٩٢/١ (حجب) ؛ ونوادر أى زيد ص ٢٧ ؛ ومع المراجع ١٦٦/٢ .

* بَلَّالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ *

[٧٩٢]

(صُعْ مِنْ) كل (مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ) اسما موزنا (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ) قياسا مطردا نحو : هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وَأَب) هنا (أَلْلُذُّ أَيْبِي) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى أحق ، وألص من شيطاظ . هكذا قال الناظم وابن السراج . لكن حكى ابن القطاع^(١) لخصص بالفتح إذا استتر . ومنه اللص بثلاث اللام^(٢) . وحكى غيره لخصمه إذا أخذه بخفية . ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره ، وفي أفعال المذاهب الثلاثة . وسمع هو أعطاهم للدرهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول

الشين وتشديد الراء . (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الأخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال إغ وبلا يمنع الصرف للضرورة^(٣) . (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ . (قوله نحو هو أضرب) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها . (قوله لكونه إغ) علة لأب أو أئى وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافا للبعض .

(قوله وألص من شطاط) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا . زكريا . (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد . (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر . وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول . (قوله وفي أفعال) أى وفي بناء أفعال التفضيل من أفعال المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب : الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز إن كانت الهزمة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل . (قوله وسمع إغ) المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره . والقفر : مكان لا نبات فيه ولا ماء .

(قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه . تصريح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبنى للمفعول لكثرة وتعدد المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح . قال زكريا : وخص الديك بالذكر لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه^(٤) . (قوله وأشغل من ذات التحيين) إنما كان مصوغا من المبنى للمفعول لأن المراد أنها أكثر مشغولية لأنها أكثر شغلا لغيرها وإن كان يصاغ من المبنى للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجىء فعله مبنيا للفاعل ﴿ شغلنا أموالنا وأهلونا ﴾ [الفتح : ١١] ،

[٧٩٢] الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٦٥/٦ ؛ وشرح التصريح ١٠١/٢ ؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ؛ ومع الهوامع ١٦٦/٢ .

(١) سبق التعريف به .

(٢) أى بالفتح والضم والكسر .

(٣) أى للضرورة الشعرية وإلا لو نونه لأكسر الوزن .

(٤) أيضا الصاوي .

كهو أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وأعنى بحاجتك . وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعل التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ * لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ) عند مانع صوغه من الفعل ، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل

فما ذكره ابن الناظم من أن شغل بما لزم البناء للمفعول غير مسلم . والنحيين تشبيه نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن . وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى عنه .

(قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عني كرضى بالبناء للفاعل ولا شلوذ عليه إلا أن يقال ما مر . (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من أنه قد بينى فعلا التعجب من فعل المفعول إن أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل إن أمن اللبس . (قوله وما به إلخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم : يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء إلى المصدر الصريح كما مر في التعجب . واعلم أن قول المصنف وما به إلخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير :

* وما به لمتنى الجمع وصل *

إلخ فكن على بصيرة . (قوله به إلى التفضيل صِلَ) قال الدماميني : ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قيد يتخلف باعتبار القصد فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالة على خلاف المقصود اهـ . (قوله لكن أشد إلخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوين بعد أشد هنا وفي التعجب وإن لم توهم عبارة المصنف . (قوله وينصب هنا إلخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز :

* والفاعل المعنى انصبن بأفعلا *

وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو ، وأقوى بياضا ، وأفجع موتا (وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبْدَا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَمُنْ إِنَّ جُرْدًا) من أل والإضافة جارة للمفضول . وقد اجتمعا في ﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾ [الكهف : ٢٤] ، أى منك . أما المضاف والمقرون بأل فيتمنع وصلهما بمن .

(تنبيهات):* الأول : اختلف في معنى من هذه ، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغاية وإليه ذهب سيويوه ، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو قال ، جاوز زيد عمرا في الفضل :

لخ وبهذا يندفع ما يقال الإحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وأن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح . قاله الشاطبي . (قوله وأفجع موتا) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود الإخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الأصل . (قوله صله أهدا) أى إن أبقي على أصله من إفادة الزيادة على معين فإن عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه . (قوله تقديرا) أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجر الحذف وقد يذكر مع العلم نحو : ﴿قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة﴾ [الجمعة : ١١] ، قاله الدماميني .

(قوله فيتمتع وصلهما بمن) أى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في الجرد إنما وجب ليعلم المفضول ، وهو مع الإضافة مذكور صريحا ومع أل في حكم المذكور لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول ، فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل إلا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول . أفاده شارح الجامع . (قوله اختلف في معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال : قول المبرد ، وقول سيويوه ، وقول المصنف في شرح التسهيل . (قوله لا ابتداء الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه . (قوله وإليه ذهب سيويوه) الضمير يرجع إلى أنها لا ابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد . (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيويوه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم في حروف الجر ، وحيث لا ينهض الوجه الأول من وجهى إبطال التبعيض الآتين . (قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا مِنْ وهذا الجواب الثانى ذكره المصريح والشمى وهو أولى لأن الترام كون المقيّد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى إلى عدم حسن

★ دَنُوتٍ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا ★

أَيُّ دَنُوتٍ أَجْمَلُ مِنَ الْبَلَرِ ، أَوْ صِفَةُ كَقَوْلِهِ :

تقابل الأقوال الثلاثة فالأولى أن القيد لها من وبقية التركيب قرينة على إرادة المجاوزة من من فتدبر .

: ۷۹۲ [۷۹۲]

★ قَتَلَ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاً ★

من البارد الماء ومن الظليل المكان الذى فيه الظل .

(*) سبق التعريف به .

(١) أى للضرورة الشرعية .

أنه لا يفصل بين أفعال وبين من ، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعال وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله :

[٧٩٥] وَلَقُوكِ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

ولا يجوز بغير ذلك . الرابع إذا بنى أفعال التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو : زيد أقرب من عمرو من كل خير ، وأقرب من كل خير من عمرو . الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانها بمن المذكورة . فأما قوله :

[٧٩٦] نَحْنُ بِغَرَسِ الْوُدَى أَغْلَنَّا مِنَّا بِرَحْنِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

نقرأ ﴿ . [الكهف : ٣٤] . (قوله أى تروحي وأنى مكانا إلخ) هذا التقدير إما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة وتروحي بمعنى سيرى في الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العنى من أن الخطاب لصغار النخيل . وتروحي من تروح الثبت إذا طال . وأجدر على تقدير وحذى مكانا أجدر . وقوله بأن تقيل فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة . وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نومها وزهوتها كما في العنى ، بجنى بارد ظليل أى في مكان بارد ذى ظل .

(قوله وليس على إطلاقه) أى بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض . (قوله بمعمول أفعال) كقوله تعالى : ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ . (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى . (قوله لو بدلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لأحسنتم إلينا مثلا . والموهبة نفرة يستنقع فيها الماء ليبرد . وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر . (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت . (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول أفعال قفى كلامه تكرار لأننا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار . (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل أو الإضافة كقوله :

لَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ دَمٍّ

وكقولك زيد أقرب الناس منى . (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر أو الأنثى من الخيل .

[٧٩٥] هو من الكامل . الواو للمعطف إن تقدمه شيء واللام للتأكيد وفوك مبتدأ وأطيب خيره وفيه الشاهد حيث فصل بينه وبين من التى هى صلته بكلمة لو والأصل علم الفصل . وموهبة بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء والباء اللوحدة وهى نفرة يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب . ويرى على شاهد موضع على خمر .

[٧٩٦] قاله سعد القرقر وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه قيس بن الخطيم الأنصارى . من التسرّح ونحن مبتدأ وأعلمنا بخيره . وفيه الشاهد حيث جمع فيه بين الإضافة ومن . وأجيب بأن تقديره أعلم منا والمضاف إليه فى نية المطروح . والودى بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الباء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة . والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل . والسدف بفتح السين المهملة والدال وفى آخره فاء الصبح وإقباله .

وقوله :

* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *

[٧٩٧]

فمؤولان . (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَنَّفُ) أفعل التفضيل (أَوْ نَجْرَدًا) من أل والإضافة (الزَّمْ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوحَّدَا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو ، وهند أفضل امرأة وأفضل والسدف بفتح السين والبدال المهملتين والفاء الصحيح . (قوله ولست) بناء الخطاب كما قاله العيني وحصى تمييز أى عددا وتمايم البيت :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ *

أى للفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف إذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعاً للعيني أى الكثير فيه مساهلة . (قوله فمؤولان) مما أول به الأول إلغاء المضاف إليه أو جعل منا متعلقاً بمحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا . ومنع ابن جنى الإضافة وجعل نا مرفوعاً مؤكداً للضمير فى أعلم نائباً عن نحن . ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف . (قوله الزَّمْ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُوحَّدَا) لأن المجرد أشبه بأفعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير . (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصاراً وأضيف أفعل إلى رجل ، وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه فالأصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع وإن جمعت أدخلت أل فإن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً إلى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وإفراده فى المفرد وضده والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام ، فإن أضفت أفعل إلى معرفة ثبتت وجمعت وأثبت وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

وَمَنْهُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدْالًا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يسّ وأقره هو والبعض . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله ، وهكذا والوجه عندى جواز

[٧٩٧] تمامه :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ *

قاله الأعشى ميمون من الرجز التاء للخطاب والباء زائدة . والشاهد فى بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين الألف واللام وكلمة من وذلك تمتنع . لا يقال زيد الأفضل من عمرو . وأجيب بأن من لبيان الجنس أى من بينهم أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم والمحذوف بدل من المذكور ، أو أل زائدة ، أو من بمعنى لى أى فيهم . وحصى تمييز أى عددا . والكائر بمعنى الكثير .

من دعد ، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر ، والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد ، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد ، والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد . ولا يجوز المطابقة . ومن ثم قيل في آخر إنه معدول عن آخر . وفي قول ابن هاني :
*** كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *** [٧٩٨]

إنه لحن .

(تنبيه) : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت .
 وأما ﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾ [البقرة : ٤١] ، فتقديره أول فريق كافر به (وَيَلُؤُا

المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى فتأمل . (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم الجرد التذكير والافراد قيل في آخر جمع أخرى مؤنث آخر إنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لأن يستعمل لأنه على وزن أفعّل التفضيل وبمعناه في الأصل لأن معناه الأصل أشد تأخرا وإن صار بمعنى مغاير .

(قوله وفي قول ابن هاني) هو أبو نواس الحسن بن هاني . (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلقو الماء أو الحمرة . قال يسي : والمحفوظ في البيت من فوقها بالواو . (قوله إنه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسياق تصحيحه في كلام الشارح . (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض : أورد عليه قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾ [التين : ٥] اهـ . أقول : في البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه إن أسفل إما صفة أمكنة مخوفة أى إلى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمة مخوفة أى إلى أزمة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الأول والأخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب في قوله : ﴿ ثم رددناه ﴾ لأنه في معنى الجمع لرجوعه إلى الإنسان المراد منه الجنس اهـ أى والجمع بالياء والتون على الأولين لتغليب العاقل . إذا علمت ذلك علمت أن الإيراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف إذا كان المضاف إليه جامدا أما إذا كان مشتقا كما في الآية فلا . والله أعلم . ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعّل بعض ما يضاف إليه . (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعم من الموصوف في قوله بعد من مبتدأ أو موصوف .

(قوله لتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر

[٧٩٨] تمامه :

*** حَصْبَاءُ ذُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الْأُذْهِبِ ***

قاله أبو على الحسن بن هاني المعروف بأبي نواس الحكمي من البسيط . والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهى النفاخات التى ترفع فوق الماء . والحصباء الحصا . الشاهد في صغرى وكبرى فإنه قد قيل إنه لحن لأن اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما فتأتيه لحن واعتلر عنه بأن أفعّل العارى إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه فإذا جاز جمعه جاز تأنيته .

أَلِ طَبَقَ) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والمهندان الفضليان ، والمهندات الفضليات أو الفضلُ . وكذلك مررت بزيد الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره . ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وَمَا لِمَعْرِفَةِ * أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نُوِيَتْ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيل على ما أضيف إليه وحده . فتقول على المطابقة : الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم ، وهند فضلى النساء ، والمهندان فضليا النساء ، والمهندات فضل النساء وفضليات النساء . ومنه : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾ [الأنعام : ٢٣] ، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم ، والزيدون

باعتبار أفراد فريق في اللفظ . (قوله طبق) أى مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب . (قوله والزيدون الأفضلون) أى أو الأفاضل ولو زاده كما فعل في نظيره لكان أحسن . (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشايبته المحلى بأل في الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشايبته المجرد لنية معنى من . (قوله هذا إذا نويت إلخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف إليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف إلى معرفة والذي سينقله الشارح في التنبيه الآتى عن المصنف في شرح التسهيل صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حيثئذ وجهين لزوم الأفراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما إذا عرى المضاف إلى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره نحو : الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قرشى^(١) فتدبر . (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لأن التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح . (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا ﴾ [الأنعام : ١١٢ ، ١١٣] إلخ قال البعض : فأكابر مفعول أول جعلنا مضاف إلى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثانى هـ ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى . والأولى عندي على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوى . ويحتمل أن في كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول ، أو في كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا إضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة في المجرد وهى ممتنعة لأن الإضافة منوية أى أكابرها . فتأمل . (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ [البقرة : ٦٩] فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى . (قوله وهذا) أى عدم المطابقة . (قوله فإن قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكابر مجرميها . (قوله المطابقة في المجرد) أى وهى ممتنعة كما مر في النظم . فإن قال الإضافة منوية

(١) قوله : أفضل قرشى ، هكذا بالأصل والموافق لما يأتى قريبا في الشرح أفضل قریش .

أفضل القوم وهكذا إلى آخره . ومنه : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ [البقرة : ٩٦] ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجهه فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا ومجرميا مفعولا أول لزمه المطابقة في المجرى . وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقا » ^(١) (وإن * لم تنو) بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهُوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرْنٌ) وجهها واحدا كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان ، أى عادلاهم ، ونحو : محمد ﷺ أفضل قريش ، أى أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل فهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه ، فلذلك يجوز : يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

كما مروق فيما فر منه . (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله إلخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع حسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فإنهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف إليه وحده فلذا أفرد ، وقوله : أحاسنكم أخلاقا استئناف بياني . (قوله أو تنويها) بالنصب عطفًا على لم تنو وفي بعض النسخ أو تنويها بخذف الياء ولا وجه له . (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها بالخلى بأل في الخلو من لفظ من ومعناها . (قوله وجهها واحدا) لا يقال هذا ينافية ما سبقه الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الأفراد والتذكير لما استعرفه من أن ما في شرح التسهيل في المجرى من أل وإضافة دون من . (قوله كقولهم إلخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . (قوله الناقص والأشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لأنه لم يشار كهما أحد من بنى مروان في العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان وإن سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند . والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لشجته أصابته بضرب الدابة . (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم . (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلاني مثلا لا لبيان المفضل عليه . سم . (قوله إلى ما) أى مضاف إليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف إليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هي له أبرز الضمير . (قوله إلا بعض ما أضيف إليه) أى مشمول لما أضيف إليه بحسب المعنى الوضعي وإن كان غير مشمول له بحسب المراد منه في المقام إذ المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشاركه في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه . قاله سم . وفي كلام الدماميني أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين . (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف إليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك . (قوله إن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله . ويمتنع إن

(١) وتام الحديث : « الموطون أكتافا الذين يَأْلَقُونَ وَيُؤْلَقُونَ » .

(تقنيته)*: يرد أفعال التفضيل عاريا عن معنى التفضيل نحو: ﴿ربكم أعلم

قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه وأفعال هنا ليس بعض ما أضيف إليه وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه في إخوته فلو قيل: يوسف أحسن الإخوة صح لتحقيق الشرط لأن يوسف أحد الإخوة .

(قوله يرد أفعال التفضيل إلخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة للذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعجالة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعال التفضيل عاريا من الإضافة والألف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو: ﴿هو أعلم بكم﴾ [النجم: ٣٢] ، أى عالم أو صفة مشبهة نحو: ﴿وهو أهون عليه﴾ [الروم: ٢٧] ، أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع ولزومه الأفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اهـ مع إيضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والإضافة فلا ينافى ما مر . وحيث كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركا إلخ لأنه مضاف وأن محل وروده كذلك إذا لم يقتصر بمن فالمقتصر بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لأن من هذه هى الجارة للمفضول . قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية .

وشرح في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعال المقرون بمن في غير التهكم وأن المفضل عليه في التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو: أنت أعلم من الحمار والأوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التهكم أيضا . وقال الدماميني أيضا وهنا تنبيهان : الأول قال في الكشف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه . وتحرير هذا الموضع أن يقال لأفعال أربع حالات : إحداها وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور : أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الأمر كان وصفا . والثانى مشاركة مصحوبة له في تلك الصفة . والثالث تمييز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الأمرين فارق غيره من الصفات . الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى . الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الأمر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ، ألا ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل . الحالة الرابعة أن يخلع عنه الأمر الثانى وقيد الأمر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن إخوته اهـ وقد تمتع دعواه خلع الأمر الثانى عنه في الحالة الرابعة .

بكم ﴿ [الإسراء : ٥٤] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] .

وقوله :

[٧٩٩] وَإِنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

ثم قال : التنبيه الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين : أحدهما : أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى ﴾ [يونس : ٣٧] ، أن التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفي قوله تعالى : ﴿ ثم يعودون لما قالوا ﴾ [المجادلة : ٣] ، أن التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار^(١) كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه . الثاني : أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبداً في مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثاني وإن أقره فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعتك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم في ذلك البعد . وهذا عن مظان التوجيه بمعزل . وقال الرضى : ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بهما عن الشعر والقول . وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اهـ باختصار .

وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد^(٢) عليه أيضاً أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب وقد يدفع هذا تنظير الدمايني في الثاني بأن نسبة ذلك إليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به . فافهم . (قوله نحو ربكم أعلم بكم إلخ) إنما أول في هذين الموضعين بما ذكر لأنه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته . اهـ دمايني . (قوله وإن مدت الأيدي إلخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فإنهما بمعنى

[٧٩٩] ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس . والشاهد هنا في بأعجلهم فإن وزنه أفعل ولكنه لغير التفضيل هنا إذ المعنى لم أكن بعجلهم . والأجشع الحريص على الأكل .

(١) ﴿ الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا ... ﴾ .

(٢) (قوله ويرد) لا ورود لما قالوه في الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الأول يفيد الحصول بالفعل دون الثاني .

وقوله :

[٨٠٠] إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَنَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله :

[٨٠١] * فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ *

وقاسه المبرد . وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بمرود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه . قال : ولم يسلم له التحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل

العجل لا في أجشع لأنه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العيني : الأجشع الحريص على الأكل . لكن قول القاموس : الجشع محرقة أشد الحرص وقد جشع كفروح فهو جشع صريح في أن الوصف منه جشيع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل . (قوله سمك السماء) أي رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتي وجه آخر . والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الأسطوانة . (قوله فشركما إلخ) قبله :

* أتهجوه ولست له بكفاء *

قاله حسان يخاطب به من هجا النبي ﷺ . (قوله وحكى ابن الأنباري إلخ) إشارة إلى قول ثالث أن أفعل التفضيل لا يجرى عن معنى التفضيل لا سمعا ولا قياسا . (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ﴿ ويحكم أعلم بكم ﴾ فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالشاركة في مطلق علم . وأما ﴿ وهو أهون عليه ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر . وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل . وأما أعز وأطول فقال السعد : المراد بالبيت بيت المجد والشرف ، وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل :

[٨٠٠] قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل . سمك السماء أي رفعها يتعدى ولا يتعدى نحو سمك الشيء ارتفع فمصدر الأول سمك والثاني سموك . وأراد بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى . والدعائم جمع دعامة بالكسر الأسطوانة . والشاهد في أعز وأطول حيث لم يقصد بهما تفضيل بل هما بمعنى عزيزة وطويلة .

[٨٠١] صدره :

* أتهجوه ولشك له بئد *

البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٦ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد) ، ٣١٦/٦ (عرش) .

به . قال في شرح التسهيل : والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الأفراد والتذكير . وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقوله :

[٨٠٢] إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

قال : وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن

هاني :

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَمَاقِعِهَا *

[٨٠٣]

صحيحا ١ هـ (وَأَنَّ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) على أفعال التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به (كَيْفَ لِمَنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومن أيهم أنت أفضل ، ومن كم دراهمك أكثر ، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام

* وَأَمَّا فَشْرُكَ خَيْرٌ كَمَا الْفُسَاءُ *

فشرّ وخير فيه ليسا أفعال تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لأنهما يردان كذلك . هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الأمر وإنما يصح في بعض ما استدل به لا في كله فتدبر . (قوله إذا غاب) أى عدم . وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لأن هذا الجبل لا يغيب . (وقوله وإن تكن يتلو من إلخ) بقى ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المستول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المستول عنه قد وليها وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول : أنت أفضل من زيد ليلها المستول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة . سم . (قوله لا على جملة الكلام إلخ) وإنما فعل الشارح مثلما فعله المصنف مجازاة لمثال المصنف . لا يقال إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأننا نقول صدارته الواجبة له وإنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعال . (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر ، وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فليكن ما فعله المصنف مثله ، إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذى هو أفعال تفضيل فتأمل . (قوله التقديم نورا وجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور .

[٨٠١] قاله الفرزدق من الطويل . وأسود العين جبل . ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم رجل ومنهم الركنى . يقول : أقيم لئام أبدا لأن الجبل لا يغيب . وما أقام أى أسود العين أى مدة إقامته . وكفى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه والشاهد في الأئم فإنه جمع ألأم . وإنما يجمع أفعال إذا جرد عن معنى التفضيل وكان عاريا عن أل ومن مؤولا باسم الفاعل كما في قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ أى علم بكم وكذلك ألأم بمعنى اللئيم .

[٨٠٢] راجع التخریج رقم ٧٩٨ .

له الصدر (وَلَدَى * إِحْبَارٍ) أى وعند عدم الاستفهام (التَقْدِيمُ نَزْرًا وَجِدًا) كقوله :
[٨٠٤] لَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزُوْدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زُوْدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ
وقوله :

[٨٠٥] وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ وَالْأَشْيَاءُ مِنْهُمْ أَكْسَلُ
وقوله :

[٨٠٦] إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظُعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ بِلَاقِ الظُّعِينَةِ أَمْلَحُ
(وَزَوْفُهُ الظَّاهِرُ نَزْرًا) أى أفعال التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع
اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا . حكى سيبويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ،
وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا

(قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده ،
والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب . قال زكريا : ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا
شاهد فيه . (قوله ولا غيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله . وقوله غير أن إلخ من تأكيد
المدح بما يشبه الذم . والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا . (قوله ظعينة) هى فى الأصل
الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى الهودج ظعينة . وأملح من الملاح وهى
الحسن . (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح
فى حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرد فيه بالذكر . (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لأن العمل فيه
ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل . سم . (قوله إلا قليلا) أى شاذا . (قوله لأنه
ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، فلا
يرد أن الضعف موجود حتى فى مسألة الكحل^(١) . (قوله فى حال تجريده) مثلها حال إضافته إلى
نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لأنها الأصل فيه كما سيأتى يعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات

[٨٠٤] قاله الفرزدق من أبيات من الطويل . الفاء للعطف على ما تقدمه . وأهلا وسهلا منصوبان على تقدير أتيتم أهلا فاستأنس ،
وأتيتم مكانا سهلا . والواو فى وزودت للحال أو بمعنى بل وهكذا روى أيضا . والشاهد فى منه أطيب حيث قدم المجرور بمن على
أفعل التفضيل والحال أنه غير الاستفهام وهو قليل . ويروى أو ما زودت هو أطيب فلا شاهد فيه .

[٨٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . الواو للعطف . ولا لنفى الجنس وبخيره محذوف . أى لا عيب حاصل فيها
أى فى النساء المذكورة فيما قبله ، وغير نصب على الاستثناء ، والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء وهو المتقارب الخطو . وقد
وقع هذا البيت هكذا فى نسخة ابن الناظم ، وليس كذلك فى ديوان ذى الرمة ، بل فيه هكذا . غير أن سريعا قطوف . والمعنى
عليه . وهذا من تأكيد المدح بما يشبه الذم . والشاهد فى منهن أكسل حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل المرفوع
على الخبرية .

[٨٠٦] قاله جرير من الطويل . وسائر من المسائرة . وأسماء اسم امرأة فاعله . وظعينة مفعوله وهى الهودج كانت فيه امرأة
أو لم تكن . ومراده من فى الهودج وأملح أفعل التفضيل من ملح الشئ بالضم وملحا وملوحة وملوحة أى حسن فهو مليح وملاح
بالضم . والشاهد فيه حيث قدمت من مع مجرورها عليه وهو فى غير الاستفهام قليل شاذ .

(١) الآية بعد وهى : ما رليت رجلا أحسن لى عنه الكحل كعسسه فى عين زيد .

يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَّى * عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا) رفعه الظاهر (كَبَّأ) وذلك إذا سبقه نفى وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ،

في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشروط الآتية . (قوله لا يؤث إلخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤث وتثنى وتجمع فلهذا عملت في الظاهر كثيرا وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت . (قوله إذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم وإلا فالأحسن إسناد المعاقبة إلى الفعل كما يشير إليه قول الشارح أى لم يحسن إلخ فعلم أن قوله أى لم يحسن إلخ تفسير باللازم فتفطن .

(قوله إذا سبقه نفى إلخ) زاد غيره قيда وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما في اسم الفاعل لأنه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وإنما اشترط سبق النفى ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفى إذا دخل على أفعل توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه ومقام المدح بأى المساواة فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامى ، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه . وأجب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الأصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل في معناه التفضيل ضعف يقتضى أنه إذا زال بالنفى لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيل لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه ، وقيل إنما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها في العمل ، وذلك لأن طلب النكرة للمخصص في الإثبات دون طلبها له في النفى لأنه في الإثبات لزيادة الفائدة وفي النفى لصون الكلام عن كونه كذبا ، فإنك إذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال ، بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ما تقدم لإيرادا وجوبا . (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى ، فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله سم . واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد يستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين ، لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات ، وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض . (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لأن التفضيل أى الزيادة

فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه . وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت . وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنى ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت . وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل ، فتقول من كحل عين زيد ، أو من عين زيد ،

إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى ، إلا أن يجعل فيه اكتفاء والأصل ومفضولا ، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال ، وخرج به نحو : ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا ، لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل وأوقع التفاضيل بينهما ، بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى . والظاهر الذى يرمز إليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا في الظاهر ، لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره . (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لقو متعلق بأحسن وفي عين زيد حال من الضمير المحرور بمن . (قوله فإنه يجوز أن يقال إلخ) تعليل لمحدوف أى وإنما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لأنه يجوز إلخ . (قوله لأن أفعل التفضيل إلخ) علة لقول المصنف : ومنى عاقب فعلا فكثيرا ثبنا . (قوله لأنه ليس له فعل بمعناه) أى في الزيادة لعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كثرنى فكثرت أى غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها ، لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم ، نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر ، وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالاته على الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه إطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله ، وذلك لأنه ضعيف الشبه إلخ ، فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل ، بل مع ضمیمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه . (قوله يصح أن يقع إلخ) أى بمعونة المقام . (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبرا عنه باسم التفضيل .

(قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فإن تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها ، فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنى تقديرا ، فلا يقال لزوم الفصل بأجنى غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم . والأجنى هنا المبتدأ والمراد بالأجنى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق به بوجه ما ، ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنى بأن يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ، ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد ، فرارا من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بلا ضرورة ، والتزام مخالفة الأصل وهو النعت

أو من زيد ، فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل . وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد للملازمة إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني . ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم » من أيام العشر . والأصل من حجة الصوم في أيام العشر ، ثم من حجة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر . وقول الناظم (كَلَنْ قَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ * أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)^(١) والأصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر .

بالمفرد بلا ضرورة . (قوله فقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات ، أما على أن أَل في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر ، وأما على أنها للجنس فلأن الماهية الكلية متغيرة بالذات لفردتها الجزئي ، إلا أن يختار الثاني ، ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسها والتغاير اختياري فافهم . (قوله فتحذف مضافا) أى إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى إذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد . (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء) أى اختياري وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفضل كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفضل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاقصر البعض على الأول قصور .. ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو : كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك .

(قوله وقالوا إلخ) أى فادخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة ، وفي ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ، ولم يكف بقوله سابقا ، وقد يحذف الضمير الثاني إلخ فافهم . (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين . لا يقال الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به لأننا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما في نظائره ، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائى وأقره من التكلف . ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتى . (قوله ما من أيام أحب إلخ) أفعال التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول فقيه شذوذ من هذه الجهة إلا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى إن كان من أحب الرباعى فإن كان من حب الثلاثة فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وبهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه . (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فضل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى ، لأن الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ، ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا . أفاده شيخنا نقلا

(١) هو أبو بكر الصديق - رضى الله عنه -

(تنبيهات): * الأول : إنما امتنع نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، ونحو : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ، أو يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني . وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنة إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأنت موضع أحسن بمضارع حسنة إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل . ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . الثاني : قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك ، وهل في الناس

عن يس . قال البعض : وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعتبر في اطراد إلخ هـ أي حيث قيد الفعل بالذي بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر .

(قوله إنما امتنع نحو إلخ) المانع في المثال الأول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنياً . (قوله مفيداً فائدته) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ألا ترى أنك لو قلت إلخ) هذا متعلق بالمثال الأول ، وقوله وكذا القول إلخ متعلق بالمثال الثاني . (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق . (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنة إذا فاقه في الحسن فهو معتد وأفعال الفرائز لازمة . (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورداً عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساوئيهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ، ومثله ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الأب ومساواته وإذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالأولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد ، والمقام يعين الأولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل ، فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكم . (قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنة أي فاقه في الحسن . (قوله منه) أي الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أي حالة كونه ملابساً لمن ذكر . (قوله أجمعوا إلخ) ينفيه قوله بعد وأجاز بعضهم إلخ ، إلا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز ، فتحكى الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما في

رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن . الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وجد ما يؤهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل ، نحو : ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ [الأنعام : ١٢٤] ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم . ومنه قوله :

[٨٠٧] * وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَائِمَا *

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ا هـ .

(خاتمة) : في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر . قال في شرح الكافية : وجملته القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض

شرح الدماميني على المعنى فتدبر . (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل إليه بواسطة اللام نحو : هو أوعى للعلم ، فإن كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : أكتسى للفقر الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدماميني . قال المصريح : وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلا في المعنى نحو : زيد أحسن الناس وجها ويموز نصبه للباقي وقال بعضهم : غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ هو أهدى سبيلا ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تميزا لأنه ليس فاعلا في المعنى .

(قوله لحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تصرف وفي المرادى على التسهيل لم تجيء حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ا هـ . وفي التسهيل أن تصرفها نادر قال الدماميني : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها . والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك . قال الشمني : بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل . (قوله القوائما) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناقة بين أذنى الفرس كما في القاموس . (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر . وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما . (قوله وجملته القول) أى مجمله أى مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق ، لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان . (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناها فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا . (قوله وهو أحب إلى الله من غيره)

[٨٠٧] صدره :

* أَكْرَ وَأَحْسَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *

والبيت من الطويل ، وهو لباس بن مرداس في ديوانه .

عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو : المؤمن أحب لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعدد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو : زيد أعرف بي وأنا أدري به ، وإن كان من متعدد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو : هو أطلب للثأر وأنفع للجار ، وإن كان من متعدد بحرف جر عدى به لا بغيره ، نحو : هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الحنى . ولفعل التعجب من هذا الاستعمال لأفعل التفضيل ، نحو : ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهد في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأحرصه عليه ، وأجدره به اهـ وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم .

[النعت]

وَيَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ * نَعَتْ وَتَوْكِيدَ وَعَطْفَ وَبَدَلٍ وتسمى

أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض : وظاهره أنه حيثئذ مجرد عن معنى التفضيل إذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً اهـ وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغي عندي أنه غير مجرد عن ذلك ، بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل . (قوله وأحيد عن الحنى) بفتح الحاء المعجمة أى أميل عن الرنا . (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل التعجب في بابه لا بعضه فقط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[النعت]

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف ، واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد . (قوله في الإعراب) يرد عليه نحو : قام قام زيد ولا لا وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد في الإعراب وجودا أو عدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعا لضممة زيد وسعيد فإن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الإعراب والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنهما تابعا لزيد وسعيد في إعراب غير ظاهر ، بل هو محل في المتنوع وتقديرى في التابع ، منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمه التابع ليست

لأجل ذلك التتابع . فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر . فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب . وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض .

(تنبيهات):* الأول : سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم

ضمة إعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق . ثم المراد الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً فيدخل نحو جُحِرَ ضُبَّ خَرِبٍ فخرَب تابع لبحر ورفعه مقدر ونحو : رحم الله سيويه الذى كان ماهراً في العرية فسيويه والذى متوافقان في الإعراب محلاً .

(فائدة):* الجواز يختص بالجر وبالتعت قليلاً والتوكيد نادراً على ما فى التسهيل والمغنى . وقال الناظم فى العمدة : يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه ﴿ وأرجلكم ﴾ فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور ، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرعوس لا تسمع بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الإسراف لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها ، وجيء بالغاية دفعا لتوهم أنها تسمع لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشف ، ويلزم عليه إما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة إلى الرعوس وفى مجازة وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل وصاحب الكشف ممن يمنعه ، وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير : وامسحوا بأرجلكم ، فكون الأرجل معطوفة على الرعوس على هذا باعتبار صورة اللفظ ، وفى هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف ، إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف . قال شيخنا السيد : قال بعضهم الجبر بالجوار مقيس عند سيويه سماع عند الفراء اهـ وفى الدمامنى أن ابن جنى أنكره وجعل خبر صفة ضب بتقدير مضاف أى خبر جُحِرَ ولا حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبرة المغنى : أنكر ابن جنى الجبر على الجوار وجعل خبر صفة لضب والأصل خبر جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس .

(قوله وعطف) أى بيان أو نسق . **(قوله الحاصل)** أى فى هذا التركيب والمتجدد أى تركيب آخر . **(قوله غير خبر)** حال من ضمير المشارك . **(قوله فخرج بالحاصل والمتجدد)** أى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لأنه اخرج الخبر المبتدأ أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده . **(قوله حامض إلخ)** مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خير لأنه ناظر إلى المعنى^(١) . **(قوله أن التوكيد)** أى اللفظى أما المعنوى فمختص بالأسماء كالتعت وعطف البيان ولذلك كانت الأسماء أصلاً فى ذلك . **(قوله لكونها الأصل فى ذلك)** فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته

(١) أى هو : مؤ .

وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك . الثاني : في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه . وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنتين

للإتمام لا للحصر . (قوله إلى منع تقديم التابع إلخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض إن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله اهـ وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب . وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الرغزباني في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء : ٦٣] ، فجعل في أنفسهم تعلقا بليغا .

(فائدة) : يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض كمعمول الوصف نحو : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ [ق : ٤٤] ، ومعمول الموصوف نحو : يعجنني ضربك زيدا الشديد ، وعامله نحو : ضربت القائم ، ومفسر عامله نحو : ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، ومعمول عامل الموصوف نحو : ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالَمَ الْغَيْبِ ﴾ [المؤمنون : ٩٢] ، والمبتدأ الذي خبره فيه الموصوف نحو : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ شَكَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، والخبر نحو : زيد قائم العاقل ، والقسم نحو : زيد والله العاقل ، وجواب القسم نحو : ﴿ بَلِ وَرَى لَتَأْتِيَكُمُ عَالَمُ الْغَيْبِ ﴾ [سبا : ٣] ، والاعتراض نحو : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] ، والاستثناء نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا خير منك ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد : ﴿ وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنِ بِمَا آتَيْنِ كُلَّهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥١] ، وبين المعطوف والمعطوف عليه : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، فصل به الأيدي والأرجل على قراءة نصب الأرجل ، وبين البدل والمبدل منه : ﴿ قَمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا * نَصْفَهُ ﴾ [الزمل : ٣] ، بخلاف الأجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبيض ، وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال : ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور . كذا في الجمع . واعتراض الأخير باستثناء الشعرى في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾ [النجم : ٤٩] ، وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره ، والاستثناء عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الأقل منه كالربع والأكثر منه كالنصف ، ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث ، واعتراضه الشهاب القراقي بأنه يقتضي تسمية النصف قليلا وهي غير معروفة في استعمال اللغة ، واختار أن نصفه بدل من الليل إلا قليلا ، وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقية أل وبالقليل منها ليالي الأعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالي التي لا عذر فيها ، والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف إليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله : ﴿ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾ أي قليلا وهو السدس فخير ﷺ بين قيام نصف الليل وثلاثة وثلاثين . (قوله إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفي بعض النسخ إذا كانت

أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو . ومنه قوله :
 [٨٠٨] وَلَسْتُ مُقَرًّا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمَى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
 وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها . الثالث : اختلف في
 العامل في التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم
 وهو ظاهر مذهب سيبويه . الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع . قال في التسهيل :
 ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق
 أى فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد . الخامس : قدم في التسهيل
 باب التوكيد على باب النت ، وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزحشرى وهو حسن
 لأن التوكيد بمعنى الأول والنت على خلاف معناه ، لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا

وهي ظاهرة . (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامه اهـ ولا حاجة إليه بل
 الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامه لأحد بل أزيلها . قال العيني وتبعه غيره كشيخنا
 والبعض وذلك إشارة إلى المذكور من الظلامه اهـ والأحسن إرجاع الإشارة إلى إقرار الظلامه المفهوم
 من (مقرا) وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا إجماعا فقول العيني حركت الياء للضرورة غير صحيح .
 (قوله بشروط تذكر في موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع إلخ . (قوله اختلف في العامل في التابع)
 أى غير البدل بقرينة قوله فذهب إلخ لأن مذهب الجمهور في البدل كما في الجمع أن عامله محذوف
 بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر وجوبا مع الضمير نحو : مزرت يزيد به ، فإعادة عامل الجر في نحوه
 واجبة وبهذا يعلم ما في كلام الإسقاطى من الخلل ، وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى
 بدلا من الجار والمجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول وهو غير معاد . وأما مذهب غيرهم فهو
 أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه . (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في النت والبيان
 والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والجمع .
 قال الدمامينى : فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو
 الأول اهـ ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية . تأمل .

(قوله ثم عطف البيان) أى ثم يبدأ به بدءا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده وكذا
 يقال فيما بعده إلا قوله ثم بالنسق فلا يتأق فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤق بالنسق
 ولك تقديره فى الكل . (قوله لأن التوكيد بمعنى الأول) أى فهو كالجزء من النت لدلالة النت على
 الأول وزيادة الجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الأول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى

[٨٠٨] هو من الطويل وصدره :

* ولست مقرا للرجال ظلامه *

وذلك إشارة إلى ما ذكر من الظلامه . وعمى فاعل أى امتنع وخاليا أصله وخالى حركت الياء للضرورة . والشاهد فى
 الأكرمان فإنه صفة للعم والخال تقدمهما على أحد الموصوفين . ونحوه : قام زيد العاقلان وعمرو فالجمهور على رده .

من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط . وقدم في الكافية النعت كما هنا . وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظرا لما سبق في التنبيه الرابع (فَالْتَفَتْ) في عرف النحاة (ثَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ) أى مكمل المتبوع (بِوَسْمِهِ) أى بوسم المتبوع أى علامته (أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اِغْتَلَقَ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ، وتمام ما سبق مخرج للبدل والنسق ، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتاله ، إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك . والمراد بالمتم المفيد : ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو : جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه ، أو تخصيص نحو : جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه ، أو تعميم نحو : يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم ، أو مدح نحو : الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه ، أو ذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾ [النساء : ٧٥] ، أو ترحم نحو : اللهم أنا عبدك المسكين

المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لإفادة الشمول فتأمل . (قوله وحالا من أحواله) هذا في النعت الحقيقي واقتصر عليه لكونه الأصل . (قوله نظرا لما سبق إلخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع . (قوله متم ما سبق) أى المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أى إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر . وبحث في التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم يا هذا ذا الجملة مع أنه عطف بيان عند سبويه كما سيأتي ، والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف . (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بإفهام وسمه . ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا . ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالاته على معنى في متبوعه أو في سببي متبوعه ، والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد « علمه » من قولنا نفعلنى زيد علمه لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذى في زيد مطابقة لا تضمنية .

(قوله مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يتان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور . (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السببي . (قوله ليسا كذلك) لأن البيان عين الأول وكذا التوكيد اللفظي والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم . (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى في النكرات فالتعت في الأول جار مجرى بيان الجملة وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق . أفاده في التصريح : (قوله أو تعميم) مجيء

المنكسر قلبه، أو تأكيد نحو: أمس الدابر المنقضى أمدّه لا يعود، أو إبهام نحو: تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواما لثيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعنا حقيقيا والثانى سببيا (فَلْيُعْطَ) النعت مطلقا (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ مَا) أى الذى (لِمَا قَلَّ) وهو المنعوت (كَأَمْزُرٍ يَقُومُ كُرْمًا) ويقوم كرماء آباؤهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم .

(تنبيهات): الأول : ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتكثير هو مذهب الجمهور . وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرُجَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ ﴾ [المائدة : ١٠٧] ، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله :

[٨٠٩] أَيْثُ كَأَلَى سَاوَرْتَنَى ضَيْلَةً مِنْ الرُّقْشِ فِي أُنْيَاهَا أَلْسُمُ نَاقِعُ

النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص . كذا فى التصريح . (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم^(١) بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان . (قوله أو إبهام) ينبغى أن يزداد أو شك ويمثل له بمثل الإبهام إذا لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكاً فيه عليه الدما مبنى . ثم نقل عن ابن الجباز أن النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك : جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف^(٢) . وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لإفادة رفعة معناه نحو : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [المائدة : ٤٤] ، أجرى هذا الوصف على التبيين لإفادة عظم قدر الإسلام .

(قوله فى التعريف والتكثير) فى بمعنى من البيانية لما الأولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والواو بمعنى أو^(٣) لأن الثابت للمتلا أحداهما . وقوله : تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز

[شواهد النعت]

[٨٠٩] قاله النابغة الذبياني وتماهه :

* مِنْ الرُّقْشِ فِي أُنْيَاهَا أَلْسُمُ نَاقِعُ *

من قصيدة من الطويل . ساورتنى أى واتبتنى . والضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمة وفتح اللام الحية الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف وفى آخره شين معجمة جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وياض . ومن للبيان . والسهم مثلثة السين مبتدأ . وفى أنيائها خبره . ونافع بالنون أى بالغ طرئ وهو صفة للسهم . وفيه الشاهد حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة . قال ابن الطراوة : يجوز ذلك إذا كان الوصف خاصا لا يوصف به إلا ذلك الموصوف . ومنع ذلك البصرية إلا ما روى عن الأخفش ولا حجة فيه لأنه خير ثان .

(١) فهو إما بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول .

(٢) وراجع أنواع الخبر فى المناهج الواضح للشيخ حامد عول .

(٣) أى التى للتخيير والإباحة .

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول . الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعروف بلام الجنس قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتة بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

[٨١٠] وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَأَعِظُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَغْنِيُنِي^(١)
أن يسبنى صفة لا حال ، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام . ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ لَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس : ٣٧] وقولهم : ما ينبغى للرجل مثلك أو

جريا على المذهب الكوفي . (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت . (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده . (قوله ساورتني) أى واثبتني بمعنى وثبت على فالمفاعلة على غير بابها . ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى ألقى عليها سنون كثيرة فقتل لحمها واشتد سمها . والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعضية . وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالتون والقاف أى بالغ فى الإهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لأنه بمعنى طرى . (قوله مؤول) أى يجعل التابع بدلا فالأوليان أى الأحقان بالشهادة لقرايتهما ومعرفتها بدل من آخران وناقع بدل من السم . ويصح جعل الأوليان خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خيرا ثانيا للسم . (قوله المعروف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن . (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعيين شيء من الأفراد فيهما .

(قوله بالنكرة المخصوصة) أى بإضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغى للرجل إنخ وقول البعض أى بوصف أو إضافة كما يؤخذ من الأمثلة سهو منشؤه توهم أن منك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد استفاد من تعبيره بالجواز أن الأحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك . (قوله لا حال) جواز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف وما ورد به من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد أن ذلك دأبه ، لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه . (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد ما من الليالى فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد

[٨١٠] قاله رجل من بنى سلول من الكامل . الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللئيم الدنى الأصل الشحيح النفس . والشاهد فى يسبنى فإنها جملة وقعت صفة للئيم مع أنه معرف بأل ، ومثل هذا لا يجوز ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التكرير فجاز نعتة حيثل بالنكرة على أنها يجوز أن يكون حالا .

(١) ويعرب :

* فمضيت لمت قلت لا ينبغي *

خير منك أن يفعل كذا . الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رجل فصيح و غلام يافع . وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا أو أعم . وقال الشلوين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (وهو لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَاقْفَ مَا قَفُوا) أى يجرى النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه ، فإن كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة ، كما تقول : مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت . وإن كان جاريا على ما هو لشيء من سببه فإن لم يرفع السبب فهو كالجارى على ما هو له في مطابقتها للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها ، وبرجلين كريمى الأب أو كريمين أبا ، وبرجال

الليل فلا اعتراض . (قوله بالأخص) أى الأقل شيوعا . (قوله يافع) بالتحية ثم الفاء أى مراهى . (قوله فلا يكون النعت أخص) أى أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة . (قوله أو أعم) أى أقل تعريفا . (قوله ينعت الأعم بالأخص) قال البعض : أى فقط وإلا ساوى ما بعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر إذ يعد كل البعد أن الفراء والشلوين يوجبان وصف الأعم بالأخص مع منع غيرهما إياه ولا يميزان الوصف بالأعم أو المساوى مع إيجاب غيرهما إياه وأى ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الأفاضل . (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى إلا اسم الإشارة فإنه لا يوصف إلا بذى أل إجماعا وإنما وصفوه باسم الجنس المعرف بأن لبيان حقيقة الذات المشار إليها إذ لا دلالة لاسم الإشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام ولأن الموصول الذى يقع صفة ذو لام وإن كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الإشارة كونه نعتا من حيث دلالة على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث إيضاحه له والأول مبنى على ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به . والثاني مبنى على أنه لا يشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح . (قوله لَدَى التَّوْحِيدِ إِنْ) أى عند ملاحظة التوحيد إِنْ . (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع في محل النعت على خلاف الأصل .

(قوله وطابقه في الأفراد إِنْ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق . وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج . والبرمة من أعشار هى قطعها . والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع . وقيل أفعال^(١) في مثل ذلك واحد لا جمع . كذا في الدماميني . (قوله على ما هو إِنْ) أى على منعوت هو أى النعت أى

(١) في قوله أمشاج وأعشار وأخلاق وما شابهها .

حسان الوجوه أو حسان وجوها ، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل ، فيقال : مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسنة وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها .

(تنبيهات): الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الأفراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه . **الثاني :** قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له ، فيقال : مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه . **الثالث :** أفهم قوله كالفعل جواز تشبيه الوصف الرفع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث ، فيقال مررت برجل كريمين أبواه^(١) ، وجاءني رجل حسنون غلماناه . **الرابع :** ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بالألا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من اهـ . (وَأَلْعَثَ بِمُشْتَقٍّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه

معناه ثابت لشيء من سببيه أي هو سببيه أو بعض أفراد سببيه . (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الأفراد وضديه فسيأتي في التنبيه الأول والثالث . وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي الحال في الفعل إذا وقع نعتا مثلا . (قوله يجوز في الوصف إلخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتضاره على الأفراد والتكثير وذلك لأن التصحيح إنما يجوز على لغة أكلوني البراغيث وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال . واختلف في الأنصاح من الأفراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيوبه والمبرد قال في المغنى : وهو الأصح وعكس الشلوين وطائفة . وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى فالأفراد أفصح . كذا في التصريح . قال الدماميني : وإنما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح اهـ ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعا المشاكلة . (قوله المجموع) فإن كان السببي مثنى تعين الأفراد على اللغة الفصحى .

(فائدة): يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وإن لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل . أفاده في المغنى . (قوله قد يعامل إلخ) فيه إشارة إلى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله إذا كان معناه) أي الوصف له أي السببي (قوله أفهم قوله كالفعل إلخ) وأفهم أيضا جواز نحو : برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو : بامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم . سم . (قوله بالألا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوي فيه المذكر والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمذكور . (قوله وانعت بمشتق إلخ) المتبادر منه

(١) مع تليب المذكر طبا .

وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كَصْنَعٍ وَذَرْبٍ) وأفعال التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشَيْئِهِ) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد (كَلَدًا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وَذَى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَالْمُنْتَسِبِ) تقول مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قام ، والقريشى ، فمعناها الحاضر وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش (وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط في المنعوت وهو أن يكون (مُنْكَرًا) إما لفظاً ومعنى

أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأى الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني . (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشمل أمثلة المبالغة . (قوله ومهان) كان عليه أن يأتي بالزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم الفاعل ويمكن أن يجعل في كلامه احتباك .

(قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شيء وبالمهمل المعتاد للأشياء الخبير بها . (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لأنها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الأعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمي للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمي . (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لم في مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر . (قوله في المعنى) أى من جهة دلالة على معناه . (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها . (قوله والموصولة) إنما يكون في قول الناظم وذى شاملاً للموصولة على لغة إعرابها أما على لغة البناء فلا لأنها بالواو لزوماً على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمة الوصل بخلاف نحو من وما . (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للأب . نقل ابن جنى عن الأكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجع . (قوله وذو قام) كذا في نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى في كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة إنما يجيء على لغة الإعراب لأنها في كلامه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور .

(قوله شرط في المنعوت إلخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكوراً إن لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتى اهـ تصريح . وأما أنا ابن جلا فضرورة . (قوله أن يكون منكراً) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو : جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها

نحو : ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ [البقرة : ٢٨١] ، أو معنى لا لفظاً وهو المعروف بأل الجنسية كقوله :

[٨١١] * وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى الْيَتِيمِ يُسْتَبَى *

وشرطان في الجملة : أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴾ [البقرة : ١٢٣] ، أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله :

[٨١٢] كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلِ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفٌ
أى أخطأ غارها ، فأل بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله (فَأَعْطَيْتِ

اتصاف المسند إليه بالمسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد . كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضي لا لكون الجمل نكرات وإن جرى على ألسنتهم ووجه بعضهم بما رده الرضي ثم قال : والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لأن التعريف والتكثير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر .

(قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتجج للدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضاً بالضمير . (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معاً أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً قولان : الأول عن سيويه . والثاني عن الأخفش . تصريح . (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير . (قوله كأن حفيف النبل) بالخاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس . والعجس بثلاث العين المهملة فجيم فسین مهملة مقبض القوس . والعوازب بعين مهملة وبعد الألف زاي جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى . ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطأ غارها منتفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المنتف الذي تتبعه في السير وقيد بقوله أخطأ إنح لأن النحل إذا تاه عن محله عظم دويه .

[٨١١] راجع التخریج رقم ٨١٠ .

[٨١٢] قاله الشنفرى عمرو بن مرق من الطويل . وحفيف النبل بالخاء المهملة دوى ذهابه . ومن فوق عجسها حال من النبل أى فوق مقبض القوس وهو مثلث العين . وعوازب نحل خبر كان جمع عازبة من عزبت الإبل إذا بعدت في المرعى لا تروح ، والشاهد في أخطأ الغار فإن الألف واللام فيه أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف تقديره أخطأ غارها . ومطنف فاعل أخطأ . والغار مفعوله والجملة صفة لنحل . وهو بضم الميم وكسر النون الذى يعلو الجبل .

مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا) والثاني أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تنه ، ولا بعبد بعنك قاصدا لإنشاء البيع (وَأِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصَبِّ) كقوله :
[٨١٣] * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ اللَّذْبَ قَطُّ * (١)

أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .
(تنبيهان) : الأول : ذكر فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية . الثانى : فهم من قوله :

* فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا *

أنها لا تقتزن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقه ألا ينعت به لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف

(قوله فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا) أى من أصل الربط وإن كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم . (قوله أن تكون خبرية) أى لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل . (قوله وأمنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال فى المفهوم تفصيل . (قوله جاءوا بمذق) (الخ) قبله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

وصف به . قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب فى قلة البياض . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء ، والمراد به هنا المذوق . (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتغالها على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو : جاء رجل أبوه زيد ، هكذا ينبغى تقرير التوجيه ، ونقل شيخنا عن الدمامينى أن الماضى أكثر من المضارع . (قوله لا تقتزن بالواو) خلافا للزغشبرى كما فى الدمامينى . (قوله تنبيهها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسيع

[٨١٣] عزى إلى العجاج ولم يثبت . وقبله :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

ويروى حتى إذا كان الظلام يختلط يصف به قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه فى العشية يشبه لون الذئب . والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفى آخره قاف وهو اللين المزوج بالماء فيقل بياضه بكثرة الماء . والشاهد فى هل رأيت الذئب قط ، وذلك لأنها جملة إنشائية ، وظاهرها أنها صفة لقوله مذق ، وليس كذلك ، إذ لا توصف النكرة بالجملة الإنشائية ، فيؤول بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

(١) واللبن إذا شرب بماء تغير لونه إلى القبر .

مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالْتَذَكِيرَ) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور ، وكذا في الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر .

(تنبيهان): الأول : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا . الثاني : أطلق المصدر وهو مقيد بألا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (وَنَعَتْ غَيْرَ وَاحِدٍ

ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وإنما كان مبنيا على قصد المبالغة لأن معنى قصبة المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف لأن المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو : هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا . (قوله وهو عند الكوفيين إلخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أثبتة ركضا فقال البصريون أن ركضا بمعنى راكضا والكوفيون أنه على تقدير مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده . (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور ، وبمعنى المفعول قليلا كما في رضا . قاله الدماميني .

(فائدة): قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لأن ما مصدرية ، ومثله قوله تعالى : ﴿ في أى صورة ما شاء ركبك ﴾ [الانطار : ٨] ، وارتضى في المعنى أن ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية إما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاعها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك في صورة أى صورة شاء وإما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى ما شاء تركيبك ركبك عليها وفي متعلقة بعدلك لا يركب لأن الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط . (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ، ولما لم يستفد من هذا التنبيه أن المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثانى لإفادة ذلك . ولى في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني . اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر .

(قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

إِذَا اخْتَلَفَ * فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل ، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين . ويستثنى من الأول اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزبادى والزجاج والمبرد . قال الزبادى^(١) : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان .

(تنبيهات) والأول : قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله :

فلا يفسر عاملا . والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو : زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو : جاء زيد العاقل وعمرو الكريم . وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل إيلاء كل نعت منعوته يردده قوله فعاطفا إلا أن يقال عاطفا في الجملة وأيضا على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا إذا ائتلف نحو : أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان إعرابا ، لا بسبب العطف فإنه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا ، نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا إذا ائتلف أى فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع . أفاده سم . وفي هذا الإيراد نظر لأن المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شيء من ذلك فتأمل .

(قوله إذا اختلف) أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب في الأرض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق . (قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد . أفاده الدماميني . وأما قول ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما إذا كان المنعوت واحدا فإنه يجوز العطف بغير الواو ، حكى سيبويه : مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب ، قاله زكريا أى لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ . (قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق ، نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه للاتحاد في التغليب . (قوله ويستثنى من الأول) اعترض بأنه لا استثناء لأن نعت اسم الإشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله إذا اختلف . (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أى لوجوب مطابقتها له لفظا قال الدماميني : اختص نعت اسم الإشارة بأمور : منها هذا . ومنها وجوب كونه ذا أل . ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم . ومنها امتناع قطعه ، وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم .

(١) سبق التعريف به .

[٨١٤] قَوَائِنَاهُمْ مِنْهَا يَجْمَعُ كَأَسَدِ الْقَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبٍ
وفيه نظر . الثاني : قال في الارتشاف : والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل
القطع . الثالث : قال في التسهيل : يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند
التفصيل اختيارا (وَنَعَتْ مَعْمُولِي) عاملين (وَحِيدِي مَعْنَى * وَعَمَلِ أُلْبَغِ بِغَيْرِ أَسْمَانَا) أى

(قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى . (قوله قيل يندرج
إلخ) أى لأن المراد بغير الواحد كما مر ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد
به المثني والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد . (قوله والاختيار في
مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا : انظره مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت
أهـ ولا وجه للتوقف لأن ما يأتى فيما إذا اتحد المنعوت وتعدد نعته . (قوله عند الشمول) أى جمع
النعوت في لفظ واحد نحو : مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس
سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر .

(قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق . قال الدمامينى : تقول على التغليب
مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات أهـ أى أو سابقات وسابقين
والظاهر أن مثله في جواز التغليب وعدمه ما إذا أوليت كل منعوت بنعته . (قوله وحيدى معنى وعمل)
أى متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو : جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكتلنى أمثلة
الشارح ، والثاني كبقية أمثله فلعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه ، واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق
المنعوتين تعريفا وتنكيراً فلا يجوز : جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة
بالعرفة أو العكس ورابعا وهو ألا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز : جاء هذا وجاء زيد
العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته ، فإن آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان
جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو ألا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر
في جملة إنشائية فلا يجوز نحو : جاء زيد ومن عمرو العاقلان . وفيه أن العاملين في المثال مختلفان معنى
فاتحادهما معنى يغنى عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال . وقول البعض إلا أن يقال في المثال
مانعان لا ينهض وجهها لزيادة الشرط الخامس ، ثم منع الشاطبى الإتيان في هذا المثال يوهم جواز القطع
بل وجوبه . وفي الرضى منعه أيضا وعلمه بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة
واحدة ، فالذى ينبغي أن يمثل بنحو : بعث زيدا الجبة وبعثك الثوب الجديدين مقصودا بإحدى الجمليتين
الإخبار وبالأخرى الإنشاء ، ونحو : قام زيد وهل قام عمرو العاقلان .

[٨١٤] قاله حسان رضى الله عنه من قصيدة من الكامل . يقال واق فلان إذا أتى . والباء تتعلق به . ومناق محل الجر صفة للجمع .
والأسد جمع أسد . والقاب جمع غابة وهى الأجمة . والشاهد في مردان جمع أمرد ، وشيب جمع أشيب فرق فيه النعت ، قاله ابن
مالك . ورد عليه بأنه ليس من هذا الباب لأنه قال : يفرق نعت غير الواحد بالمعطف إذا اختلفت والمنعوت هنا ليس مثني ولا
مجموعا ، بل هو اسم مفرد وهو يجمع ، فلا يطلق عليه أنه غير الواحد ، بل هو اسم مفرد وإن كان مدلوله كثير ، ولذلك صححت
تنبيهه في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَقُى الْجَمْعَانِ ﴾ .

أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان ، وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ، ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظرفيين . وخصص بعضهم جواز الإتياع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدئين ، فإن اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل نحو : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ، ونحو : جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ، ونحو : هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظرفيان أو الظرفيين . ولا يجوز الإتياع في ذلك لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

(تنبيهان):* الأول : إذا كان عامل الممولين واحدا فيه ثلاث صور : الأولى أن يتحد العمل والنسبة نحو : قام زيد وعمرو العاقلان . وهذه يجوز فيها الإتياع والقطع في أماكنه من غير إشكال . الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى الممولين

(قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدئين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع إلى خالد وسبق لزيد الكاتين وكمررت يزيد وعمرو الكاتين . قال في الجمع : قال أبو حيان : ومقتضى مذهب سيويه أنه لا يجوز الإتياع لما انجر من جهتين كالخرف والإضافة نحو : مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين ، والخرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو : مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظرفيين ، أو معنى فقط نحو : مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين ، والإضافتين المختلفتين معنى نحو : هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين . (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى . (قوله وخصص بعضهم إتياع) هذا هو الذى أشار الناظم إلى رده بقوله بغير استثناء . (قوله وجب القطع) قال سم : فيه تأمل فإنه يجوز إفراد كل بوصفه بجنه ا هـ وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الإتياع حالة جمع النعتين لا مطلقا . (قوله على إضمار فعل) أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر . قال الدماميني : قال المصنف في شرح عمدته إذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر ا هـ وللبحث فيه مجال فتأمل .

(قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحددين معنى وعملا فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد . (قوله والنسبة) أى نسبة العامل إليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا . (قوله يجوز فيها الإتياع والقطع) ويجوز أيضا إفراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضى . قال الإسقاطى : وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطى ما يفيد المنع ا هـ ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز إلا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعت إلى منعوته إذا أخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف إعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها . وقد يقال لا ضرر فيه إذ لا يترتب عليه اختلاف

من جهة المعنى نحو : ضرب زيد عمرا الكريمان ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمرا الكريمان ، فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان^(١) الإتيان ، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول : خاصم زيد عمرا الكريمان . ونص ابن سعدان على جواز إتيان أى شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم ، والصحيح مذهب البصريين : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هنذا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أول من الآخر بالرفع ولا بالنصب . قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

[٨١٥] قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

المعنى فتأمل . (قوله لي أماكنه) أى القطع وهى المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت . (قوله ويجب لي هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الإتيان مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل نعت كما في الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع إفرادهما فتقول : ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اهـ . ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعليل الأولوية دون الوجوب فإن كان مراده الأولوية فذاك وإلا منعه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل .

(قوله قيل بدليل أنه لا يجوز إلخ) وجه التحريض^(٢) أن هذا الدليل لا يطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز للملاحظة للمعنى في الإتيان التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب إلخ غير مجمع عليه فلا يطل هذا الدليل مذهب الخصم . وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن إلخ . (قوله قد سالم) من المسألة وهى المصاحلة . والأفعوان بضم الهمة والعين المهملة ذكر الحيات والأنثى أفعى . والشجاع : الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة . والشاهد في الأفعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولا معنى . (قوله أسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف .

[٨١٥] اختلف في قائله : قيل أبو حيان القعسى . وقيل مساور العيسى . وقيل العجاج . وقيل الديبرى . وقال الصاغاني : عبد بن عيسى من قصيدة مرجزة . والشاهد في رفع الحيات ونصب القدماء ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر دل عليه سالم من المسألة . وتوجيه آخر وهو أن يكون الحيات مفعوله ، وكذلك القدماء لأن كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى ، والتقدير سالم القدم الحيات ، وسالمت الحيات القدم . وقيل أصله القدمان فحذفت التون . واستدلوا به على جواز حذف نون التنية . والقدماء مرفوع لأنه فاعل سالم ، والحيات منصوب به ، والأفعوان وما بعده بدل منهما ، والشجاع الحية ، وكذلك الشجعم . والميم فيه زائدة .

(١) محمد بن سعدان الكوفي للقرئء بقراءة حمزة مات سنة ٢٣١ .

(٢) لي قوله : قيل .

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً ، لأن كل شيعين تسالما فهما فاعلان مفعولان . وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم ، وسالت القدم الأفعوان . الثاني : قوله أتبع يوهم وجوب الإتيان وليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه (وَأِنْ نُعَوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ ثَلُثْتُ) أى تبعته منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِلذِّكْرِ هُنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أَتَّبَعْتُ) كلها لتزيلها منه حيثئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَأَقْطَعُ) الجميع (أَوْ أَتَّبِعُ) الجميع أو أقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا) * يذوئها كلها كما في قول خرنق :

(قوله وسالت القدم إلخ) أى فيكون الأفعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسألة التى هى مفاعلة من الجانبين . (قوله يوهم وجوب الإتيان) قال سم : وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سياتى اه وفيه أن المصنف إنما ذكر القطع مع تعدد المنعوت ، وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يتدفع الإيهام هنا بكلامه الآتى .

(قوله وإن نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل لكن سياتى أن الواجب في المنعوت النكرة إتيان نعت واحد . (قوله مفتقرا للذكر هـن) قال سم : هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه أبدا لأن ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتأمل اه ويظهر أنه لا إشكال لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل . (قوله أتبعته كلها) أى وجوبا وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز . وأجيب بأن قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك . وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك المنعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك ، فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منه عند الحاجة لما فيه من التنافى إذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج . (قوله واقطع الجميع إلخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت . واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام . (قوله أو أقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم . قاله سم . (قوله لا يعدن قوماً إلخ) دعاء لقومها خرج غرغ التبي . ويعد مضارع

[٨١٦] لا يَتَعَدَّن قَوْمِي الَّذِينَ هُم سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ^(١)
النازلون بكل معتركٍ والطيبون معاقِدُ الأزر

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الإتياع لقومي ، أو على القطع بإضمامهم ،
ونصبهما بإضمام أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه
على القطع فيهما (أو بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلَنًا) أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت
دون بعض وجب إتياع المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والإتياع . هكذا في شرح
الكافية .

(تنبيهات):* الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع

بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد . والأزر بضمم زيم جمع إزار ومعاقدها
مواضع عقدتها وكنى بالطيبين معاقِدُ الأزر عن طهارتهم عن الفاحشة .

(قوله فيجوز رفع النازلين إلخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لحفاء إعرابه فنتبع أن
أتبع الجميع وكذا إن أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع في البعض والإتياع
في البعض مشروط بتقديم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع إن قطعت الجميع . (قوله على ما ذكرنا)
راجع لرفع الأول ونصب الثاني أى على الإتياع أو القطع بإضمامهم في الرفع وعلى القطع بإضمام
أمدح أو أذكر في النصب . (قوله على القطع فيهما) أى في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا
كسابقه لأن ما ذكره فيما قبله الرفع على الإتياع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع
الإتياع بعد القطع . (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على
الضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير
إعادة الخافض أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أى وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها أو معينا
بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والأخير أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني
وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسألتين : مسألة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ، ومسألة استغنائه
عن بعضها واقتضائه إلى بعضها الآخر . وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقديما لأقطع على
أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها إن يكن المنعوت
معينا بدونها وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايضة .

(قوله قدم المتبع) هذا هو الراجع كما يشير إليه تقديمه . (قوله وفيه) أى في العكس المستفاد

[٨١٦] مر الكلام فيهما مستوفى في شواهد الصفة المشبهة . والشاهد هنا في قوله : النازلين والطيبون حيث جاء الأول
بالقطع والثاني بالإتياع . ويروى بالعكس ويرفع كلاهما بإتياعهما . وينصب كلاهما بقطعهما .

(١) أى هم آفة للهم إذ يلحقونها كرما منهم عند نزول الأضياف فكنى عن كرمهم بأنهم آفة مهلكة للمأكول عندهم من الحيوان .

ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أوى الربيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا . الثانى : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتيان وجاز فى الباقي القطع كقوله :

[٨١٧] وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِي وَشَعْنًا مَرَاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو : ﴿ إِنْ هُنَّ اثْنَتَانِ ﴾ [النحل : ٥١] ، والملتزم نحو : الشعرى العبور ، والجارى على مشاربه نحو : هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (وَأَرْفَعُ أَوْ أَكْصِبُ إِنْ قَطَعْتُ) النعت عن التبعة (مُضْمِرًا * مُتَّبِعًا أَوْ نَاصِبًا

من يعكس . (قوله ولو فرق إغ) وجهه أنه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الإتيان كلا إتيان بخلاف حالة الافتقار . (قوله إذا كان المنعوت نكرة إغ) هل يجرى هذا فى المعرف بال الجنس نظرا إلى أنه فى المعنى نكرة فيه نظر . سم . (قوله تعين فى الأول إغ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو : جاء رجل كريم لم يجر قطعه إلا فى الشعر كما فى المصع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوز . (قوله وجاز فى الباقي القطع) أى وإن لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص . وقد حصل بتبعة الأول . (قوله ويأوى) الضمير للصائد يغيب فى صيده الوحش عن نسائه ثم يأتى إليهن فيجدهن فى أسوأ حال ، وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة^(١) وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد . وشعنا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعنا لبيان أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعنا وهى المغيرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله . والمراضيع جمع مرضع والباء للإشباع أو جمع مرضاع فالباء قياسية . والسعالى جمع سعالاة بكسر السين كما فى القاموس وهى أنثى الغيلان .

(قوله والملتزم) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو : الشعرى العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعنا لا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى ﴾ [النجم : ٤٩] ، نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض ، وسميت العبور لعبورها الحجر . (قوله لن يظهر) ألقه للتثنية كما عليه حل الشارح لأن أو تنويعية وهى كالواو كما مر غير مرة فعلم ما فى كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمانة على قصد إنشاء المدح أو الذم

[٨١٧] قاله أبو أمية الهذلى من قصيدة من المتقارب . الضمير فى يأوى يرجع إلى الصائد . وعطل بضم العين وبالطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهى عطل بضمتين ، والمصدر عطل بفتحتين . والشاهد فى شعنا حيث نصب بفعل مضمر على الاختصاص لبيان أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل منهن تقديره أعنى شعنا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفى آخره ثاء مثلثة جمع شعنا وهى المغيرة الرأس . والمراضيع جمع مرضع والمدة لإشباع الكسرة ، أو جمع مرضاع فالمدة قياسية . والسعلى جمع سعالاة وهى أنثى الغيلان .

(١) قوله : جمع عاطلة ، الصواب عاطل بلاء كما فى الصحاح للجوهري والقاموس المحيط لأنها وصف نخاص بالو بالأشئ هنا .

لَنْ يَظْهَرَ) أى لا يجوز إظهارهما ، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو : الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو . ونحو : ﴿ وامرأته حمالة الخطب ﴾ [المسد : ٤] ، بالنصب بإضمار أذم . أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ، فتقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر وأعنى التاجر (وَمَا مِنْ أَلْمَنَعُوتٍ وَالثَّغْتِ غَيْلٍ) أى علم (يَجُوزُ حَذْفُهُ) ويكثر ذلك فى المنعوت (وَفِي الثَّغْتِ يَيْقُلُ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو : ﴿ أن اعمل سابقات ﴾ [سبأ : ١١] ، أى دروعا سابغات ، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كفولهم : منا ظعن ومنا أقام : أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام . وكقوله :

[٨١٨] لَوْ قُلْتُ مَا لِي قَوْمِي لَمْ يَتِمَّ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

أو الترحم . (قوله ونحو وامرأته إلخ) كان عليه أن يزيد ونحو : اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى لحمالة . (قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أو للتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل . (قوله فإنه يجوز إظهارهما) أى لعدم قصد الإنشاء حيثئذ . (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح . (قوله وأعنى التاجر) قال البعض : أى إن كان المنعوت غير متعين وإلا قدر اذكر اهـ ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت . ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الإتيان والقطع فى أماكنه فتدبر .

(قوله وما من المنعوت والنعت إلخ) يشمل حذفهما معا نحو : ﴿ لا يموت فيها ولا يحيى ﴾ أى حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت . (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو : رأيت طويلا أى شيئا طويلا . نقله شيخنا عن الدماميني . (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بأن يكون مفردا إن كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرا مثلا نحو : أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا . (قوله أى دروعا) بدليل ﴿ وألنا له الحديد ﴾ . (قوله ظعن) أى سافر . (قوله لو قلت إلخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله إلخ ومتعلق تيم محذوف أى فى مقالتك والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آيائه . والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله

[٨١٨] قاله أبو الأسود الحماني يصف به امرأة من الرجز . الشاهد فى ما فى قومها إذ تقديره ما فى قومها أحد يفضلها فحذف الموصوف الذى هو مبتدأ . ولم تيم بكسر التاء لغة قوم أى لم تأثم . والميسم الجمال أصله موسم قلبت الولى باء لانكسار ما قبلها . ومنه وسيم الوجه أى حسنه .

أصله : لو قلت أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الممزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف ، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أى إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله :

[٨١٩] * لَكُمْ قَبْصَةٌ مِنْ بَيْنِ اثْنَيْنِ أَتْرَى وَأَقْتَرَا *

وقوله :

[٨٢٠] * تَرْمِي بِكِفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

موسم قلبت الواو ياء لوقعها أثر كسرة كميزان^(١) . (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الحجازيين . تصریح .

(قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد : إنما قدر مؤخرا لأن النكرة الخبر عنها بطرف مختص يجب تقديم خبرها عليها هـ ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفي يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة . (قوله إلا في الضرورة) أى وإلا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام : ٣٤] ، أى بناء على أن من لا تزداد فى الإيجاب ولا داخلة على معرفة ، قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لأن حذفه الممنوع إذا لم يقيم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه . قاله سم . (قوله لكم قبصة إلخ) الخطاب لبنى أمية يمدحهم . والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى أى من أثرى أى كثر ماله وأقتر أى انقصر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة . (قوله ترمى) بالثاء الفوقية لرجوع ضميره إلى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قيل :

[٨١٩] قاله الكمي يمدح به بنى أمية . وصدرة :

* لَكُمْ فَسْجِدُ اللَّهِ الْعُزُورَانِ وَالْعَصَى *

من الطويل . أصله مسجدا لله فلما أضيف سقطت النون ، وأراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة شرفهما الله تعالى . وهو مبتدأ ، ولكم مقدما خبره ، والخصى عطف عليه ، وقبصة مبتدأ بكسر القاف وسكون الباء الموحدة وبالصاد المهملة وهو العدد الكثير من الناس ، ولكم مقدما خبره . والشاهد فى قوله من بين أثرى وأقتر أى من بين أثرى ومن اقترأ من أثرى الرجل بالثاء المثلثة إذا كثر ماله ، وأقتر إذا انقصر أى من بين مثر ومقتر . ومن اسم منكور فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ولا يجوز أن تكون موصولة لأنها لا تحذف . فافهم .

[٨٢٠] رجز لم يعلم راجزه . وأوله :

مَالِكٌ عَشِيدٌ غَيْرُ مَنَّهُمْ وَحَجَرٌ وَغَيْرَ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ أَلْوَسُ

الكبداء بفتح الكاف وسكون الباء الموحدة : قوس واسعة المقبض . ويروى جادت بكفى . والشاهد فيه حيث حذف فيه الموصوف وأقيم الصفة مقامه إذ التقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر ، وهذا ضرورة .

(١) لأنه وأوى من وزن وزلا .

وقوله :

[٨٢١] كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشَ يُقَفِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ يَشْنُ

والثاني كقوله تعالى : ﴿ يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] ، أى كل سفينة صالحة . وقوله :

[٨٢٢] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ *

أى شيئا طائلا . وقوله :

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
والكبءاء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدما دال مهملة القوس الواسعة المقبض . قاله الدماميني
والشمسي وغيرهما . وقوله بكفى كان بكفى رجل كان . (قوله كأفك من جمال إلخ) أى كأنك جمل
من جمال . وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة . ويقعق بالبناء
للمفعول أى بصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف وإليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير
المنعوت . والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القرية اليابسة وهى أشد لنفور الإبل ووجه الشبه
سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لإقامة الجملة وإقامة شبهها . (قوله والثاني) أى حذف
النعت . (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة
فلا فائدة فيه حيثئذ . اهـ معنى . (قوله فلم أعط شيئا ولم أمنع) بيناء الفعلين للمجهول وصدره :
* وقد كنت فى الحرب ذا تدرا *

بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة . قال العينى : والشاهد
فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه إلى

[٨٢١] قاله النابغة الذبياني . الشاهد فى كأنك من إذ تقديره كأنك جمل من جمال بنى أقيش ، فحذف الموصوف
وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره شين معجمة وهم حتى من عكل أو من أشجع
أو من اليمن وقيل حتى من الجن . ولما كانت جمالهم وحشية مشهورة بالنفور حتى قيل إن إبلهم كانت من الجن خصهم
بالذكر . يقعق أى يصوت وهو صفة لذلك المحذوف . والشن بفتح الشين المعجمة : وتشديد النون القرية اليابسة
وهى أشد لنفورها .

[٨٢٢] صدره :

* وَلَقَدْ كُنْتُ فِي الْخَرْبِ ذَا تَدْرٍ *

قاله العباس بن مرداس الصبحاني رضى الله عنه . الواو للعطف وقد للتحقيق ، وذو تدرا أى صاحب عدة وقوة
على دفع الأعداء . والشاهد فى شيئا إذ أصله شيئا طائلا ، فحذف الصفة ، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم
أمنع . فافهم .

[٨٢٣] وَزُبُّ أُسَيْلَةَ الْخُدَيْنِ بِكْرٍ مُهَفَّهَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ
أى فرع فاحم وجيد طويل .

(تنبيهات):* الأول : قد يلى النعت لا أو إما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ، ونحو : اثنى برجل إما كريم وإما شجاع .
الثاني : يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو : مررت بزيد العالم والشجاع والكريم . الثالث : إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه النعوت نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ [إبراهيم : ١] . الرابع : إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾ [غافر : ٢٨] ، وقد تقدم الجملة نحو : ﴿ هذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾

ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامي بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق . قال الشمني : وقد يقال هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً والأظهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى : ﴿ وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه ، وقوله تعالى : ﴿ وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ﴾ [الزخرف : ٤٨] ، شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغير أكبر فافهم .

(قوله لها فرع وجيد) الفرع : الشعر التام ، والجيد : العنق . (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفيتين محببتين . (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر . (قوله عطف بعض النعوت إلخ) أى بجميع حروف العطف إلا أم وحتى كما صوبه الموضح فى الحواشى والأحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان . (قوله المختلفة المعانى) أما متفتتها فلا لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه . وقال فى الهمع : وإنما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن ﴾ بخلاف ما إذا تقاربت نحو : ﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾ . (قوله مبدلاً منه النعوت) قال البعض : أى إن كان النعوت معرفة أما إذا كان نكرة فينصب نعتة المتقدم عليه حالاً نحو :

* لينة موحشا طلل *

[٨٢٣] قاله المرقش الأكبر . وصدده :

* وَزُبُّ أُسَيْلَةَ الْخُدَيْنِ بِكْرٍ *

من الزافر أى لينة الخدين طويلتهما . ومهففة بالجر صفة ليكر . والشاهد فى لها فرع وجيد ، أصلهما فرع وافر وجيد طويل ، فحذف الصفة منهما لدلالة لفظ كل منهما عليه . والفرع : الشعر التام . والجيد : العنق .

[الأنعام : ٩١] ، ﴿ فسوف يأتي الله بقوم ﴾ [المائدة : ٥٤] الآية ١ هـ .
(خاتمة)*: من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو : مررت بزيد
 هذا وبهذا العالم ، ونعته مصحوب أل خاصة ، فإن كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل
 فهو عطف بيان على الأصح ، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا
 للكسائي في ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤوف الرحيم ، وغيره
 يجعله بدلا . ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعالم . ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى
 نحو : مرون بفارس أى فارس . ولا يقال جاءنى أى فارس . والله أعلم .

١ هـ . وأنت خير بأن هذا ليس على إطلاقه فإن من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة
 في إعراب نعته بحسب العوامل وإعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو : مررت بقائم رجل وقصدت بلد
 كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب
 لا واجب على الأصح وأن محل نصبه حالا إذا قبل الحالية ليخرج النعت في نحو : جاءنى رجل أحمر
 ونحوه من الصفات الثابتة إذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف في نحو المثلثين المتقدمين .
 (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور : الأحسن جعل مبارك خيرا ثانيا . (قوله مصحوب أل خاصة)
 شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وإن كانت أل فيه زائدة وإنما خصوا نعته بمصحوب أل لأنه
 مبهم وإبهامه لا يرفع بمثله لأنه أيضا مبهم ولا بالمضاف إلى معرفة لأن تعريفه مكسب من المضاف
 إليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الإشارة .
 (قوله كالضمير) أما أنه لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما
 إلى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذم أو غيرهما
 طردا للباب . وأورد عليه الشنوائى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الإيضاح ومع ذلك
 ينعت للمدح . وأجيب بأنه نعت نظرا لأصله وهو الإله الذى هو اسم جنس أو إلحاقا له بالأعم الأغلب
 إذ الأصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية لأنه
 لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير
 يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجه دلالة اللهم إلا
 أن يقال طردوا الباب فتأمل . قال في الجمع : وكالضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط
 والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد . (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا
 يشترط فيه الجمود . (قوله كالعالم) إنما نعت لإزالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في
 حكمه إذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به .
(فائدة)*: يجوز نعت النعت عند سيويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمعة ومنعه جماعة منهم ابن
 جنى ، قاله في الارتشاف .

(فائدة ثانية)*: النعت بعد المركب الإضافي للمضاف لأنه المقصود بالحكم وإنما جيء

[التوكيد]

هو فى الأصل مصدر ويسمى به ، التابع المخصوص . ويقال أكد تأكيدا ووكد توكيدا . وهو بالواو أكثر . وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال لإرادة غير الظاهر . وله ألفاظ أشار إليها بقوله (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمَ أَكَّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمُؤَكَّدَا) أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول : جاء زيد نفسه أو عينه ، أو نفسه عينه فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته . وتقول : جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا . ويجوز

بالمضاف إليه لغرض التخصيص فلا يكون له إلا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالتعت للمضاف إليه لا له لأن المضاف إنما جئ به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبك إلا الفرقدان
أفاده فى المعنى .

[التوكيد]

(قوله ويسمى به إلخ) الأنسب بمقام النقل أن يقول ثم سمي به إلخ . (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الأصل والمهزة بدل . (قوله الرافع احتمال إلخ) إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يعد إرادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية يناق الإتيان بالألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يؤكد ثانيا وإنما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع إلخ ما عدا التوكيد حتى البديل فإنه وإن رفع الاحتمال فى نحو : مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة ، قاله شيخنا . (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن أفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يقيان على أفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما إلخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوت . واعلم أن فى البيت إجمالا بينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الأفراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله :

* مع ضمير طابق المؤكدا *

وإن زعمه البعض لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه « وأو » فى النظم لمنع الخلط . (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن ، كذا فى المرادى . (قوله بقاء زائدة) وعمل الجرور إعراب المتبوع . (قوله واجمعهما)

جرهما بياء زائدة فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها (وَأَجْمَعُهُمَا) أى النفس والعين (بِأَفْعَلْ
إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا) فتقول : قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما .
وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم . والهندات أنفسهن أو أعينهن . ولا يجوز أن يؤكد بهما
مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان ، فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع
قلة فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به .

(تنبيهه) : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد
وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع ، وأما المثنى
فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الأفراد والثنية . قال
أبو حيان : ووهم فى ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به . وفيما قاله أبو حيان نظر
فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز الثنية .
وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد
والثنية والمختار الجمع نحو : ﴿ فَقَدْ صَبَغَ قُلُوبَكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] ، ويترجح
الأفراد على الثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله :

[٨٢٤] * حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْجُمِي *

وكقوله :

الأمر مستعمل فى الوجوب بالنسبة إلى الجمع وفى الأولوية بالنسبة إلى المثنى . (قوله بأفعل) أى جمعا
ملايسا لأفعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما .
(قوله ولا يؤكد به) أى المختار وإلا ففى الدمامينى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزخشرى
والكفاية لابن الحجاز جواز التوكيد بأعيان . (قوله وقد صرح النحاة إلخ) لما لم يكن كلام ابن إياز
رادا على أبى حيان بالنظر إلى الأفراد أتى بهذا الرد الثانى لأنه يرد عليه بالنظر إلى الأفراد والثنية
ولأبى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لأن النفس والعين لم يضافا إلى المتضمن
بل إلى ما هو بمعناها لأن المراد بهما الذات . (قوله إلى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل
على المضاف . (قوله والمختار الجمع) أما على الثنية فلأن المتضايقين كالشئ الواحد فكروها الجمع
بين تثنيتهما وإما على الأفراد فلأن الاثنين جمع فى المعنى . (قوله حمامة إلخ) تمامه :

[شواهد التوكيد]

[٨٢٤] تمامه :

* سَقَاكِ مِنَ الْمَرِّ الْفَرَادَى مَطِيرُهَا *

قاله الشماخ من قصيدة من الطويل أى يا حمامة ترغى أى رجعى صوتك . والشاهد فى بطن الوادين حيث أفرد البطن
والقياس بطنى الوادين ، بل الأحسن بطون الوادين . ومطيرها فاعل سقاك . يقال ليلة مطيرة إذا كانت كثيرة المطر . والفر بالضم
جمع غراء وهى البيضاء . والفراوى جمع غادية بالغين المعجمة وهى السحابة التى تنشأ صباحا .

[٨٢٥] وَمَهْمَهَيْنِ قَدْ قَيْنَ مَرْتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ
 ا هـ . (وَكَلَّا أَذْكَرَ فِي) التوكيد المسوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعض
 المتبوع (وَكَلَّا) و(كَلَّتَا) و(جَمِيعًا) فلا يؤكد بين إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه
 لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة
 كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما

* سقاك من الغر الغواذى مطيرها *

والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمخدوف أى من السحب الغر إلخ . والغواذى جمع
 غادية وهى السحابة الممطرة صباحا . والمطير بفتح الميم كثير المطر . (قوله ومهمهين إلخ) المهمة المكان
 القفر ، والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد ، والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره
 فوقية المكان الذى لا نبات فيه ، وظهرهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة ، قاله العيني . والمراد
 بظهوريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة . (قوله وكلا اذكر إلخ) اعلم أن
 كلا وشبهها فى إفادة شمول كل فرد إن كانت داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته لفظا نحو :

* ما كل ما يتمنى المرء يدركه *

وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذ كل الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، أو
 رتبة نحو : كل الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم .
 وإلا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام
 كل ذلك لم يكن^(١) ، وكالنفى النهى . قال التفتازانى : والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى بدليل : ﴿ والله
 لا يحب كل مختال فخور ﴾ [لقمان : ١٨] ، ﴿ والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ،
 ﴿ ولا تطع كل حلاف مهين ﴾ [القلم : ١٠] . (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم
 إليه سواء كان على وجه إرادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلأ أو إسناد ما للبعض إلى الكل مجازا عقليا
 أو تقدير المضاف ، فقوله لرفع احتمال تقدير بعض إلخ فيه قصور ولعله إنما اقتصر عليه لأنه أقرب الاحتمالات
 الثلاثة فإذا اندفع هو اندفع أخواه بالأولى ودخل فى قول الشارح إلا ما له أجزاء إلخ نحو : زيد كله حسن ،
 وعين البقرة الوحشية كلها سواد ، لأن المؤكد وإن كان غير متعده أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه .
 (قوله تقدير بعض) أى أو ما فى معناه كأحد وإحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين إلخ .

[٨٢٥] قاله خطاط المجلد ، قاله سيويه . وقال أبو على لميان بن قحافة . وقبله :

وَمَهْمَهَيْنِ قَدْ قَيْنَ مَرْتَيْنِ

من مشطور السريع . الواو واو رب . والمهمة القفر . وقذفين بفتح القاف والذال المعجمة وفى آخره فاء تشبيه قذف وهو
 البعيد وهو صفة مهمهين . ويرى فذفين والفدند الأرض المستوية . ومرتين تشبيه مرت بفتح الميم وسكون الراء وفى آخره تاء
 مشنة من فوق وهو المكان الذى لا نبات فيه . وظهرهما مبتدأ . ومثل ظهور الترسين خبره . والجملة أيضا صفة مهمهين . والشاهد
 فى جمع الظهور بعد ما نئى ، والتشبيه أصل ، والإفراد جائز ، والجمع راجح . وجواب رب هو قوله :

قَدْ قَيْنَ مَرْتَيْنِ قَدْ قَيْنَ مَرْتَيْنِ

(١) راجع حديث ذى الدين فى باب السهو من كتاب الصلاة فى فتح البارى من تحقيقنا .

والهندان كلتاها ، لجواز أن يكون الأصل ، جاء بعض الجيش ، أو القبيلة أو الرجال ، أو الهندات ، أو أحد الزيدين ، أو إحدى الهندين . ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه . وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاها لامتناع التقدير المذكور . وأشار بقوله (بالضمير موصلاً) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت . ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفراء والزحشرى . ولا حجة في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ [البقرة : ٢٩] ، ولا قراءة بعضهم : ﴿إنا كلا فيها﴾ [غافر : ٤٨] ، على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل جميعا حال وكلا بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع في فيها . وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير :

* يَا أَشْبَةَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ *

[٨٢٦]

(قوله والزيدان كلاهما إلخ) فائدة : لا يتحد تأكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظاً جزم به الناظم تبعاً للأخفش نحو : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما . قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع . سيوطي سم . (قوله لجواز أن يكون الأصل إلخ) فيه ما في التعليل الأول ولو قال لجواز أن يكون المعنى إلخ لوفى بالاحتالات الثلاثة . (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما إلخ) هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وأبي على ، وذهب الجمهور إلى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور . (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى فلا فائدة في التأكيد حيثئذ . (قوله بالضمير موصلاً) حال من الألفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به . (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما إذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو : ﴿كل في فلك يسبحون﴾ . (قوله على أن المعنى إلخ) راجع للمنفى بالميم . (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا إن قيل الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك . أجبب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه .

(قوله وكلا بدل من اسم إن) وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا أفاد الإحاطة نحو : قمت ثلاثكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير . (قوله أو حال من الضمير إلخ) قال في المغنى فيه ضعفتان : تقدمه على عامله الظرف وتنكير كل بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى لأن الحال واجبة

[٨٢٦] قاله كثير عزة . وصله :

* كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ *

من البسيط . وكم خبرية مبتدأ . وقد ذكرتك خبره . والشاهد في كل الناس حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر لأن إضافته تجب إلى اسم مضمَر . وقال ابن مالك : وقد يخلع الظاهر كما في قوله : كما قد ذكرتك إلى آخره . ورد عليه أبو حيان بأن كلا ههنا ليست للتأكيد وإنما هو نعت ، وليس بشيء لأن التي نعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد .

(وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلُّ) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فَاعِلَةٌ * مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ) فقالوا جاء الجيش عامته ، والقبيلة عامتها ، والزيدون عامتهم ، والهندات عامتهن . وعد هذا اللفظ (مِثْلُ النَّافِلَةِ) أى الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حيث نشأ نافلة على ما ذكره ، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول : اشترت العبد عامته كما قال تعالى : ﴿ وَيَعْقُوبُ نَافِلَةٌ ﴾ [الأنبياء : ٧٢] .

(تنبية) : * خالف في عامة المبرد وقال إنما هي بمعنى أكثرهم (وَيَعْلَمُ كُلُّ أَكْثَرِهِمْ بِأَجْمَعًا * جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمِيعًا) فقالوا : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع (وَكُونُ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ) المذكورات نحو : ﴿ لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٣٩] ، ﴿ لَمَوْعِدِهِمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر : ٤٣] ، وهو قليل بالنسبة لما سبق ، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع . وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع . قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا

التنكير . (قوله بالإضافة إلى مثل الظاهر) أى لحصول الربط به كما تقدم في الموصول . (قوله وجعل منه إلخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين في الحسن والفضل . مع . (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله : من عم أى مشتقا من مصدره ، وقوله : في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله ككل . (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لأن فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم . (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره ، وحيث لا يراد الاستدراك الذى ذكره الشارح لأنه لم يجعله نافلة بل مثلها . أفاده سم . (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحق حيث قال : رب هب لي من الصالحين فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب . (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل . (قوله المذكورات) دفع به ما يورمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الألفاظ المذكورة في البيت الثانى للألفاظ المذكورة في البيت الأول . (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فبكثير . (قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الإثناء .

الترتيب . وشذ قول بعضهم أجمع أبصع . وأشد منه قول الآخر : جمع بتع . وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين . ومنه قول الراجز :

[٨٢٧] يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا نَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصل بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : ﴿ ولا يحزن ويرضين بما آتين كلهن ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

(تنبيهات) : الأول : زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى : ﴿ لأغويهم أجمعين ﴾ [الحجر : ٣٩] . الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد . الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب . الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون . وأجازه بعضهم

قال الفارسي : قدمت كل على الجميع لمراقبتها وكونها أنص في الإحاطة ووليها أجمع لأنه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليها أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليها أبصع لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وآخر أتبع لأنه أبعد من أبصع لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالة على اجتماع أه بعض تلخيص . وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة . (قوله وأشد منه إلخ) أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كنع وبصع . (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الجمع . (قوله إفراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل . (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعه لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي . (قوله والتوكيد بأجمع إلخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقه بكل . (قوله والفصل إلخ) أي وهو خلاف الأصل . (قوله إفادة العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت . (قوله لا يجوز في ألفاظ إلخ) أي على الاختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد . (قوله فلا يقال إلخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو : جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل إطلاعهم

[٨٢٧] رجز لم يعلم راجزه والمنادى محذوف ، أي يا قوم ليتني . وكنت صبيا مرصعا خير ليت . والدلفاء بالذال المعجمة اسم امرأة هنا . وإذا للشرط . وقبلتني جوابه . وأربعا صفة مصدر محذوف أي تقيلا أربعا . وإذا حرف مكافأة وجواب وهنا جواب الشرط محذوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك إذن ظلمت . والشاهد في مواضع : في أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا حيث أكد به الدهر وهو غير مسبوق بكل وهو شرط . وفصل بينهما بقوله أبكي والأصل عدمه .

وهو قول ابن الطراوة . الخامس : قال في التسهيل : وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر بشير إلى قولهم : مطرنا الضرع والزرع ، ومطرنا السهل والجبل ، وضربت زيدا اليد والرجل ، وضربته البطن والظهر . السادس : ألفاظ التوكيد معارف : أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان : أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة (وَأَنَّ يُفْعَلَ تَوْكِيدٌ مَفْكُورٌ) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قَبْلُ) وفاقا للكوفيين والأخفش ، تقول اعتكفت شهرا كله . ومنه قوله :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ *

[٨٢٨]

بخالفه فافهم . (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أى جميعنا وكذا يقال فيما بعده . (قوله وضربت زيدا إلخ) أى إذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض . (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الأصح كما في السيوطي أى مع إضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾ ﴿إنا كلا فيها﴾ . (قوله بنية الإضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضمير استثناء بنية الإضافة والحق أنه لا منافاة لأن ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال في المغنى : يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم : جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى في شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا .

(قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كأخر كذا قال البعض . وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه ويطله أنها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذى قاله الدماميني أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى . (قوله علق على معنى الإحاطة) أى وضع على معنى هو الإحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الإحاطة يورث اختلال الكلام إذ يكون حيثئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول فافهم . (قوله

[٨٢٨] صدره :

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ يَسْلَ ذَا رَجَبٍ *

هو من البسيط وأن بالفتح في عمل الرفع على أنه فاعل شاقه . والشوق نزاع النفس إلى الشيء ، وبالمجرد التنبيه . والشاهد في حول كله حيث أكد حول بلفظ كل والحال أنه نكرة وهو مذهب الكرفية . وهذا وأمثاله من الشواذ عند البصرية . قلت : صيحة السماع تدل على أنه غير شاذ وكثير منهم ينشدون البيت :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلَّهُ رَجَبٌ *

وهذا تحريف ، والصواب عدة حول^(١) كله فافهم .

(١) أى حول بدل شهر .

وقوله :

* نَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْثَمًا *

[٨٢٩]

وقوله :

* قَدْ صَرَّتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

[٨٣٠]

(وَعَنْ لِحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ) أى عم المفيد وغير المفيد . ولا يجوز صمت زما كله ولا شهرا نفسه (وَأَغْنِ بِكَلْتَا فِي مَثْنَى وَكَلًّا * عَنْ) تنثية (وَزْنَ فَعْلَاءَ وَوَزْنَ أَفْعَلًا) كما استغنى بثنية سى عن تنثية سواء ، فلا يجوز : جاء الزيدان أجمعان ، ولا الهندان جمعاوان ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع .

وفاقا للكوفيين والأخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيلا . (قوله رجل) هو كصفر إن أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل وإلا فمنصرف ، نقله الدنوشرى عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما فى المصباح .

(قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة . (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوتت البكرة أى بكرة البئر كما فى العينى وشيخ الإسلام زكريا فتفسير البعض لها بالنافة فيه نظر . وهى بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها . (قوله ولا يجوز صمت زما إلخ) أى بإجماع الفريقين لأن النكرة فى الأول غير محدودة والتوكيد فى الثانى ليس من ألفاظ الإحاطة وفى نسخ فلا يجوز بالفاء وهى أولى . (قوله واغن بكلتا إلخ) قال فى النكت : ظاهره أن ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لأن كلامه فيما تقدم عام ، خصوصا أنه ذكر فى التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ، ورده أبو حيان وقال إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب . (قوله فى مثنى) أى فيما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاها . (قوله عن تنثية وزن إلخ) قدر تنثية لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره .

(قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال : فلا يجوز جاء الجيشان

[٨٢٩] قبله :

* يَا لَيْسَى كَنْثٌ صَيًّا مُرَضَعًا *

والرجز بلا نسبة فى الدرر .

[٨٣٠] قائله مجهول . وقال أبو البركات لا يستقيم الاحتجاج به . وقيل مصنوع لا يخرج به . والرواية الصحيحة :

* قَدْ صَرَّتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

بلا تنوين . أراد يومى أجمع ، فالألف بدل من باء الإضافة . وصرت صوتت والبكرة للبئر . أراد صوتت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره . والشاهد فى أجمعا حيث احتجت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة . وجواب البصرية ما ذكرنا . وقطع الزنخشري بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل وأجمع .

(تنبيهان)*: الأول : المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث . قال في التسهيل : وقد يستغنى بكليهما عن كليهما أشار بذلك إلى قوله :
 * يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَيْنَتَيْنِ كِلَيْهِمَا *

[٨٣١]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين . الثانی : ذكر في التسهيل أيضا أنه قد يستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ، فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وإن توكيد الضمير المتصل) مستترا أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لأن ما مثل به لا يجوز وإن قلنا بجواز ثنية أجمع وجمعاء لأنه لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاد ومفردة ذات أبعاد^(١) بفرض جواز ثنيتها إنما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاد ومفردة ذات أبعاد إلا أن يدعى الفرق بين حالتى الثنية والجمع وفيه ما فيه . (قوله وأجاز ذلك الكوفيون إلخ) وهل يجرى خلافهم في توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء إلخ في كلام بعضهم ما يشعر بجرانته والقياس يقتضيه ، نقله شيخنا . (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج إلى تحريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى .

(قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث إلخ) يحتمل أن هذا قول آخر يخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج إلى التذكير بتأويل الزينتين بالشخصين فارتكبه فكان إتيانه بكليهما في محله فليس المحل حيثئذ لكليهما فقط حتى يكون الإتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كليهما ، ويحتمل أنه تأييد وإيضاح لما قاله في التسهيل بين به وجه الاستغناء . (قوله وإن توكيد الضمير المتصل إلخ) قال الفارضى : وإنما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عنها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت^(٢) فإذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اهـ وأيضا إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكروها أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيد المستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمفصل لاستقلاله بنفسه ، والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال .

[٨٣١] قاله هشام بن معاوية . وتماه :

* أَلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ *

من الطويل . يمت ينتسب ، من الميم بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق : أى ينتسب إليك بقرابة الزينتين ، وقرابة خالد وحبيب . والشاهد في كليهما فإنه وقع موقع كليهما على تأويل الشخصين للضرورة .
 (١) فلا تقول جاء محمد كله ولا زين كلها .
 (٢) أى ماتت بذهاب نفسها وأمرت بخروج عنها .

كان أو بارزا (بالتفكير والعين قبله) الضمير (المتفصل) حتما (غنيث) المتصل (ذا الرفع) نحو : قم أنت نفسك أو عينك ، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ، فلا يجوز : قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الريدون أنفسهم فيمتنع الضمير ، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم ، فالضمير جائز لا واجب .

(تنبيه) : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره . وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب ا هـ (وَأَكْذُوا بِمَا * سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل . ولو قلت : قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسنا (وَمَا مِنْ التَّوَكُّيدِ لَفْظِي يَجِي * مُكْرَرًا) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة ما . وجاز حذف صدر الصلة وهو

(قوله بالنفس والعين) إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو : علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرها توكيد المرفوع المتصل بها . (قوله نحو قم أنت نفسك إلخ) ونحو : قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم . (قوله فيمتنع الضمير) لأن الظاهر لا يؤكده بالضمير لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له . (قوله ما اقتضاه كلامه هنا إلخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المتفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكدته بعد المتفصل والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكدته كما فعل الشاطبي لأن حذف المبتدأ هو المجهود في جواب الشرط نحو : ﴿ وَإِنْ مَسَّ الشَّرَّ فَيُتَوَسَّ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] .

(قوله تقتضي عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا ا هـ بل في الفارضي ما نصه : يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم . وقال ابن هشام : الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم ا هـ . (قوله يجي) حذف لامة للضرورة أو على لغة ، قاله الشاطبي . (قوله مكررا) أى إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام . قال : وأما تكرير : ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ في سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿ فَبَأْتَى آلاءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ في سورة الرحمن ا هـ . (قوله وهو) أى الجار والجرور متعلق إلخ . (قوله إذ هو) الخبر وهو لفظي وهذا تعليل

العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار ، على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق ، ومكررا حال من فاعل يجيى المستتر ، وجملة يجيى خبر الموصول ، أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، كذا عرفه فى التسهيل ، فالأول يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو : جاء زيد زيد ، ونكاحها باطل باطل باطل . وقوله : [٨٣٢] فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ونحو : قام قام زيد ، ونحو : نعم نعم . وكقوله :

[٨٣٣] * فَحَتَّامٌ حَتَّامُ الْعَنَاءِ الْمَطُولُ *

لاستتار الضمير فيه . (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيوطى : ولا يضر نوع اختلاف نحو : ﴿ فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ ﴾ . (قوله أو تقويته بموافقه) يوم أن إعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر فى حده إلا أن يقال هو رسم^(١) ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى . واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لأن قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط . (قوله بموافقه) ظاهر فى إرادة المرادف ويرد عليه نحو : عطشان عطشان فإنه توكيد لفظى مع أنه ليس بالمرادف إذ لا يفرد والمرادف يفرد ، قاله الدمامينى . ولك أن تقول إن نحو عطشان عطشان مرادف وعدم إفراده عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه . (قوله يكون فى الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذّر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فإنه متين . (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله ﷺ : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتِ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَتَكَاحَهَا...» إلخ . (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة . (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم . (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب . (قوله لك لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج .

[٨٣٢] هو من أبيات الكتاب^(٢) من الطويل ، إيّاك تحذير معناه اتق . وفيه الشاهد حيث كرره للتأكيد . والمراء بكسر الميم المجادلة مفعوله . وقال ابن يعيش : أراد والمراء بحرف المعطف أو من المراء فحذفه والفاء للتعليل . ودعاء مبالغة داع ذكره بها للوزن ، أو قصدت ولكن تركت فى جالب للضرورة ، والتقدير جلاب فافهم .

[٨٣٣] قاله الكميّ . وصدره :

* قِيلَ لَكَ وَلَآتِ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُلْكُهُمْ *

من الطويل . الولاة جمع وال . والشاهد فى فتحام حتام حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستفهامية ، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة . والعناء بفتح العين المهملة وتخفيف النون المشقة والتعب . وهو مبتدأ . والمطول صفة والخبر محذوف أى منهم أو بين الناس ونحو ذلك .

(١) من أنواع التعريف وراجع كتب المنطق المتخصصة .

(٢) يقصد الكتاب لسيبويه .

والجملة (كَقُولِكَ أَذْرَجِي أَذْرَجِي) وقوله :

[٨٣٤] * لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ *

والثاني كقوله :

* أَنتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قِيمٌ *

وقوله :

[٨٣٥] وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْحَثَ دَعَاثِرُهُ

وقوله :

[٨٣٦] * صَمِي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَام *

(قوله والثاني) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وإن أَوْهم صنيع الشارح خلافاً . (قوله وقُلْنَ إِنْ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس : البستان . وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا ، وإن للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله ، أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لأن كانت إِنْخ . والدعائر بالعين المهملات ثم الثلاثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض ، والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى . وقضية قول الشمنى المعنى أول مشرب نشره يكون على الفردوس أن على الفردوس خير مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر . (قوله صَمِي) بفتح الصاد المهملات وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله أصمى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى

[٨٣٤] شطرة من بيتين . وتامهما :

أَنَا مَنْ لَنْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِى الْغَيْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

هما من المزج وأقلاه من قلاه يقلبه قلباً وقلاه إذا بغضه . ويقلاه لغة طيء . والبيت على لغتهم . والشاهد فى تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

[٨٣٥] قاله مضر بن ربيع ، ونسبه الصاغانى إلى طفيل بن عوف الغنوى والقول ما قالت حذام . وقال هذا البيت غيرته النحاة وجعلوه خنثى وقد بيناه فى الأصل . وقُلْنَ أى النسوة حال كونهن نازلات على الفردوس أى البستان وأراد به روضة دون الجماعة . قوله : أول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا أول مشرب ، والجملة مقول القول . والشاهد فى أجل جير لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما معاً للتأكيد كأنه قال أجل أجل أو جير جير وإن للشرط وجوابه محذوف أو بالفتح مصدرية بتقديره لأن كانت أى لكون دعائره مباحة ، وهو جمع دعثور وهو الحوض . والضمير فيه يرجع إلى الفردوس .

[٨٣٦] قاله الأسود بن يعفر . وصدره :

* فَرُثُ يَهُودُ وَأَسْلَمْتُ جِيرَانَهَا *

من الكامل . ويهود قبيلة هنا لا ينصرف للعلمية والتأنيث . وجيرانها مفعول أسلمت . قوله صَمِي بالفتح أمر من صمم من باب علم يعلم يخاطب به الداهية . وصمم اسم للفاعل وهو توكيد لفظى حيث قرئ به معنى صمى . والتقدير صمى صمى . وفيه الشاهد . وقيل يخاطب به الأذن أى صمى يا أذن لما فعلت يهود واللام تتعلق به .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

(تفسيه) : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ : ٤] ، الآية ونحو : ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾ [القيامة : ٣٤] ، ونحو : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الانفطار : ١٧] ، الآية . ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غَزْوَن قَرِيشَا » ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو : ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداها عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اهـ (وَلَا تَعْلَمُ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ * إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ) فتقول : قمت قمت ، وعجبت منك منك لأن إعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كَلَّمَا الْخُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلًا * بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَيْلَى) وأجل وجيروا إى ولا لكونها كالجزء

الميم . والخطاب للأذن . وصمام أصله فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء . ذكر العيني القولين ، ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه : وصمى صمام أى زيدى يا داهية ، وصمام صمام تصاموا في السكوت اهـ لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الأول كما لا يخفى . وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق .

(قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضى الفاء كتم ويؤيده ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾ [القيامة : ٣٤] ، والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد . (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح : أى « ثم أولى لك فأولى » فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل « بأولى لك فأولى » ولم يزد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كتم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة . وقوله « ثم أولى لك فأولى » تأكيد للجملتين . قال الشارح على التوضيح : ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرمه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك . وقيل أفعل من الويل بعد القلب . وقيل أفعل من آل يقول بمعنى عقباه النار اهـ . (قوله إلا مع اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا . (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب .

(قوله كنعم وكيلي) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخير ووعد للطالب . وبمعنى نعم

من مصحوبها ، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا نحو : ﴿ أيعدكم أنكم إذا معتم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا نحو : إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه فاضل وهو الأولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت . وشذ اتصالهما كقوله :

جير وأجل وإى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفى مجردا نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى ﴾ [التباين : ٧] ، أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقاتم فتقول بلى ، أو توييخى نحو : ﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ﴾ [الزخرف : ٨٠] ، أو تقريرى نحو : ﴿ ألسنت بربكم قالوا بلى ﴾ [الأعراف : ١٧٢] ، أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعا للفظه وحده هذا هو الأكثر . ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعا لمعنى الهمة والنفى الذى هو إيجاب ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال : أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيل فيما حكى عن ابن عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا . نعم لو أجيب ألسنت بربكم بنعم لم يكف فى الإقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل فى الإسلام بلا إله إلا الله برفع إله لاحتمال نفى الوحدة كذا فى المغنى وإنما كان التقرير مع النفى إيجابا لأن الهمة للنفى ونفى النفى إيجاب ، ولأن غرض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب . وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى ، وأقام زيد كقام زيد فإن أثبت القيام قلت نعم وإن نفيت قلت لا وتمتنع بلى ، وألم يقم زيد كقم زيد فإن أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا ، وإن نفيت قلت نعم لكن إن كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك أن تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى إلا بعد نفى وأن لا لا تأتى إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتى بعدهما ، قاله فى المغنى .

(قوله لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب . (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضمير إن فى قوله أو ضميره إن كان ظاهرا . (قوله وهو الأولى) لأنه الأصل وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمهر . قيل من الثانى ﴿ ففى رحمة الله هم فيها خالدون ﴾ [آل عمران : ١٠٧] ، ففى الثانية تأكيد للأولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون . أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه . قال فى المغنى : ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اهـ لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا إبدال المضمهر من المظهر .

[٨٣٧] إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا
وأسهل منه قوله :

[٨٣٨] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَغْنَاهَا مُشَدَّدَاتٍ بِقَرْنٍ
وقوله :

[٨٣٩] * لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ *

وقوله :

[٨٤٠] لَا يَتَسَلَّكَ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُغْتَصِمًا
للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف . وأشد منه قوله :

(قوله ولا بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به . وعبارة السيوطي أو حرف غير جوابي لم يعد اختيارا إلا مع ما دخل عليه أو مفصولا . (قوله يحلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي . (قوله حتى تراها) أى المطى . والقرن حبل يقرن به البعيران . (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين . (قوله للفصل في الأولين بالعاطف) قال شيخنا : والبعض فيه نظر بالنسبة لأول الأولين أعنى قوله : وكان وكان فإن مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع وكان الأولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اهـ ولا يخفى أن ما ذكرناه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا أن العطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو إلا أن يجعل التقيد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر . (قوله وأشد منه) أى من قوله أن أن الكريم

[٨٣٧] هو من الخفيف . الشاهد في إن إن حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذى وصلت به فلذلك حكم بشذوذه . ويحلم بضم اللام في الماضي والغابر . وما مصدرية زمانية . ويرين مضارع مؤكد بالنون الخفيفة لذلك عادت الياء الساقطة بالجلزم . ومن موصولة في محل نصب على المفعولية . وقد ضم إمّا صفة امن أو حال لأن لم يرين من رؤية البصر ، وضم مجهول من الضم وهو الظلم . والمعنى الكريم يحلم مدة عدم رؤيته ضم من أجاره . فافهم .

[٨٣٨] قاله خطام المجاشعي . وقيل الأغلب العجلى من الرجز ، وحتى للغاية ، والضمير في تراها يرجع إلى المطى المذكورة قبله . والشاهد في وكان وكان حيث أكد الحرف قبل أن يتصل به معموله . والقرن بفتحتين : حبل يقرن به البعير . ويروى ملزومات بقرن .

[٨٣٩] قاله الكميت بن معروف . ونعناه :

* أَمْ يَحُولُنْ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ *

من الخفيف . ويروى أم يحولن من دون ذلك الردى بفتح الراء الهلاك . والحمام بكسر الحاء الموت ، وخبر ليت محذوف أى ليت شعري أى علمي حاصل . والشاهد في هل ثم هل حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف ثم .

[٨٤٠] رجز لم يدر راجزه . ولا ينسك من الإنساء ، والأسمى فاعله وهو الحزن . وتأسيا مفعول ثان وهو الصبر والاعتناء بالصابرين . والشاهد في فما ما حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد وفصل بينهما بالوقف ، والظاهر أنه جائز اختيارا . والحمام بكسر الحاء الموت .

[٨٤١] قَلَا وَاللَّهُ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد . وأسهل من هذا قوله :

[٨٤٢] * فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بَمَا بِهِ *

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين . أما الحروف الجوازية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستثناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ، فتقول : نعم نعم ، وبلى بلى ، ولا لا . ومنه قوله :

[٨٤٣] لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشَّةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهِودًا

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ أَلْفَصَلَ * أَكْدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ أَتَّصَلَ) نحو : قم أنت ،

ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وزيد جاء هو . ورأيتني أنا .

إلخ . (قوله لا يلقى) أى لا يوجد . (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم إلخ .

(قوله لأن المؤكد) بفتح الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله للما بهم ، وقرب نوع قرب لقوله إن إن الكريم : وصح تأكيد عن الباء لأن الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ، ومن الأول : ﴿ فَاَسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ، فهو تأكيد بالمرادف . (قوله فيجوز أن تؤكد) الأنسب بقوله من غير اتصالها بشيء كسر كاف تؤكد فتدبر . (قوله بشة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته . (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته في تأكيد

[٨٤١] قاله بعض بنى أسد من الوافر . الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلقى جوابه مجهول أى لا يوجد ، ودواء مسند إليه مفعول نائب عن الفاعل . والشاهد في للما بهم حيث كررت فيه اللام وهى حرف واحد وهو غاية الشنوذ والقلة . وما موصولة .

[٨٤٢] تمامه : * أَصْبَحْتُ لِي عَلَيَّ الْهَوَى أَمْ تُصَوِّبُنَا *

قاله الأسود بن جعفر من قصيدة من الطويل : أى فأصبحت النسوة غير سائلات . والشاهد في عن بما به حيث أدخل الباء بعد عن تأكيدا لما كانا يستعملان في معنى واحد ، فيقال سألت به وسألت عنه . والضمير في به يرجع إلى الذى ابتلى بهن . والهمزة للاستفهام . وصعد أى ارتقى ، وفيه ضمير يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذى في بما به . وأم متصلة . وتصوبا أى نزل . وألفه للإطلاق .

[٨٤٣] هو من الكامل . الشاهد في تكرار لا التى للنفي للتأكيد . وباح بسره إذا أظهره وأفشاه . وبشة بفتح الباء الموحدة وسكون التاء المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته . والموائق جمع موقع بمعنى الميثاق . وأصله الموائيق جمع ميثاق فحذفت الباء للضرورة . وعهودا عطف تفسير جمع عهد .

(تفنيه): إذا أتبت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد . قال المصنف : وقولهم عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو : فعلت أنت ، والمرفوع تأكيد بإجماع .

(خاتمة في مسائل منثورة): الأولى : لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح . وأجاز الخليل نحو : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، وقدره هما صاحباي أنفسهما . الثانية : لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح ، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم . الثالثة : لا يلى العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ؛ فتقول : القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم . وإلا كلاً وكلاً وكلتا مع الابتداء بكثرة

ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع . وينبغي ألا يتوقف في جواز الأول . ومقتضى منع الثالث أنه لا يجوز : إياك أنت أكرمت وما أكرمت إلا إياك أنت . وفي المعنى أن أنت من نحو : ﴿إنا أنك أنت السميع العليم﴾ يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والأول أرجح فالثالث . (قوله والمرفوع تأكيد بإجماع) أى يجوز أن يكون توكيدا بإجماع كما يجوز أن يكون بدلا فالإجماع إنما هو على جواز التوكيد .

(قوله لا يحذف المؤكد) أى لأن الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينفيه وتقدم ما فيه . (قوله وقدره إلخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما . (قوله بأما) أما الفصل بغيرها فثبت كقوله تعالى : ﴿ولا يحزن ويرضين بما آتينك كلهن﴾ [الأحزاب : ٥١] . (قوله إما أجمعين وإما بعضهم) عطى التمثيل قوله إما أجمعين لأنه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد بإما لا قوله وإما بعضهم ، ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيداً بدليل لم يجئ القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الإشكال . (قوله وهو على حاله في التوكيد) أى من إفادة التقوية ورفع الاحتمال واحتراز بذلك عن نحو : طابت نفس زيد وفقت عين عمرو فإن المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد . ويرد عليه نحو : جاءني نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما ، وفي التنزيل : ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾ [الأنعام : ٥٤] ، أى ذاته . (قوله مطلقا) أى مع الابتداء وغيره .

(قوله جميعهم وعامتهم) الراو بمعنى أو لأنه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر . (قوله مع الابتداء بكثرة) لأن الابتداء عامل معنوي^(١) فلا يعد معموله وهو المبتدأ من التوكيد وولى لفظ

(١) أى غير لفظي محسوس .

ومع غيره بقلّة ، فالأول نحو : القوم كلهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلتاها قائمة . والثاني كقوله :

[٨٤٤] يَمِيدُ إِذَا وَالتَّ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْنَدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهوَ نَاهِلٌ

وقولهم : كليهما وتمرا : أى أعطيني كليهما . وأما قوله :

[٨٤٥] فَلَمَّا تَبَيَّنَا أَلْهَدَى كَانَتْ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا . الرابعة : يلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا ، نحو : رأيت الرجل كل الرجل ، وأكلت شاة كل شاة . الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا إلى نكرة نحو : ﴿ كل نفس ذائقة

التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لأن رتبة العامل التقديم على المعمول . (قوله فالأول) أى ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل . (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ .

(قوله يميد) أى يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا إلى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ريان . (قوله لا كلنا) أى حملا على الكثير لأنه إذا جعل اسم كان ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله : « على طاعة الرحمن » والجملة خبر كان ، وإذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلّة . (قوله يلزم تابعة كل) أى ولا يجوز قطعها وإن كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع . (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف إليه على الاستغراق . (قوله إلى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أى الوصفية والحالية بالإضافة إلى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك إلا أن يفرق فتدبر ، وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد إليه تمثيله . (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف إليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف إليها كل .

[٨٤٤] البيت نت الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٤٥] البيت من الطويل ، وهو للإمام علي بن أبي طالب .

الموت ﴿ [آل عمران : ١٨٥] ، ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [المؤمنون : ٥٣] ، ولا يلزم مضافا إلى معرفة فتقول : كلهم ذاهب وذاهبون . والله أعلم .

[العطف]

(الْعُطْفُ إِذَا دُوِّيَا أَوْ نَسَقَ * وَالْفَرْضُ الْآنَ يَيَّانُ مَا سَبَقَ) وهو عطف البيان (فَلَوْ أَلْيَيْنَ تَابِعَ شِبْهُ الصِّفَةِ * حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) فتابع جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة مخرج

(قوله في خبر كل) قيد بالخبر لأن ما فيه الضمير وليس خبرا إن كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وإن كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى : ﴿ وعلى كل ضامر يأتين ﴾ [الحج : ٢٧] ، بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا : ﴿ من كل شيطان مارد ﴾ [الصافات : ٧] ، مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسدة معنى أيضا إذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ، وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعى نحو : أعطاني كل رجل فأغثوني إذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد . أفاده الدماميني ، وجمع الأمرين قوله تعالى : ﴿ ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون ﴾ [الزمر : ٧٠] ، فافرد أولا وجمع ثانيا للدلالة كل نفس على متعدد ففي مفهوم الخبر تفصيل . (قوله فرحون) فيه الشاهد لأنه الخبر . (قوله ولا يلزم مضافا إلى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الأفراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام إلى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها إذا أضيفت إلى معرفة نحو : ﴿ وكلهم آتية ﴾ [مريم : ٩٥] ، ﴿ كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، هذا كله إذا ذكر المضاف إليه فإن حذف فالذى صوبه ابن هشام أنه إن كان المقدر مفردا نكرة وجب الأفراد كما لو صرح به وإن كان جمعا معروفا وجب الجمع وإن كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو : ﴿ قل كل يعمل على شاكلته ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، أى كل أحد والثاني نحو : ﴿ وكل كانوا ظالمين ﴾ [الأنفال] ، أى كلهم اهـ .
دماميني باختصار .

[العطف]

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه . وسمى هذا التابع عطف البيان لأن المتكلم يرجع إلى الأول فأوضحه به . (قوله شبه الصفة) أى في الإيضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في يا نصر نصرا ، لكن في الجمع عن المصنف أن الأولى جعله توكيدا لفظيا قال لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك . (قوله حقيقة القصد إلخ) أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البليان الذى للمدح ونحوه (قوله لإخراج النعت)

لعطف النسق والبدل والتوكيد . وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت : أى إنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ) وهو المتبوع (مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ أَلْتَعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتذكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري أن ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني^(١) : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيويه فى يا هذا ذا الجملة أن ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة . وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت من منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرَّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، نحو : لبست ثوباً جبة ، هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري

اعترضه شيخنا بأن النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لأن شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة إنخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج .

(قوله من حيث إنه يكشف إنخ) وكذا يفارقه من حيث إنه لا يكون إلا جامدا والنعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به على ما مر . (قوله فأوليه إنخ) تبرع على قوله شبه الصفة . وفى نفسى من عبارته شئ لأنه إن جعل قوله أولا من وفاق الأول بيانا لما مقدما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الأول وإن جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار . (قوله النعت) أى الحقيقى لأنه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الإفراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر . (قوله فمخالف لإجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفاً وتذكيراً وإفراداً وغيره وتذكيراً وغيره . ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلاً لتصريحهم بأن المبدل منه إذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام إبراهيم . (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وإنما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لأن قصد الإيضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لأن البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت . (قوله ذا الجملة) بضم الجيم الشعر الواصل إلى المتكلم . (قوله إن ذا الجملة عطف بيان) لم يجعله نعتاً لما مر أن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا على بآل .

(قوله وإذا كان له إنخ) أشار به إلى أن قوله فقد يكونان إنخ مفرع على قوله فأوليه إنخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسألة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل . (قوله فقد يكونان إنخ) أتى به مع علمه مما قبله ردّاً على المخالف .

(١) سبق التعريف به .

وابن عصفور ، وجوزوا أن يكون منه : ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ [المائدة : ٩٥] ،
 فيمن نون كفارة ونحو : ﴿ من ماء صديد ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وذهب غير هؤلاء إلى
 المنع ، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف . قال ابن عصفور : وإليه
 ذهب أكثر النحويين . وزعم الشلويين أنه مذهب البصريين . قال الناظم : ولم أجد هذا
 النقل من غير جهته . وقال الشارح : ليس قول من منع بشيء . وقيل يختص عطف البيان
 بالعلم اسما أو بكنية أو لقبا (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول
 كما في (نَحْوِ يَا غُلَامُ يَغْمُرًا) وقوله :

[٨٤٦] * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا *

(وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) في قوله :

(قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل . (قوله ويخصون عطف
 البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول . ورد بأن
 بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم . (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره الصلاحية
 إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المتنوع
 ألا يكون في نية الطرح وألا يكون التابع كأنه من جملة أخرى . ومال الدماميني إلى أولوية الإبدال
 معللا بما لا يهض فأنظره في حاشية شيخنا ، وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعيين الإبدال نحو :
 يا عبد الله كرز بالضم فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير
 الدماميني والإبدال عنده . وأما تساويهما فممتنع وجعل البعض الأقسام أربعة لعله باعتبار القولين في
 رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى . ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم
 الأول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له
 فهو بدل .

(قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام .
 (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك في
 المعطوف . (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خالٍ من أل على معرف

[شواهد العطف البياني]

[٦٣٩] تمامه :

* أَعِيذُكُمْ يَا اللَّهُ أَنْ تُغَدِّثَنَا خَرْنَا *

قاله طالب بن أبي طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبي ﷺ ويكي أصحاب القلب من قريش .
 وأيا حرف نداء . والشاهد في عبد شمس ونوفلا فإنهما عطف بيان عن أخوينا ، وليسا يبدل لأن أحد المتعاطفين
 مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم
 من نصب أحدهما وهو المضاف وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما . وقال النبلي : وروى برفعهما على
 إضمار مبتدأ ، وأن تحدثا أى من أن تحدثا ، وأن مصدرية .

[٨٤٧] أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشَرٍّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا
فبشر عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يُتَدَلَّ) منه (بِالْمَرْضِيِّ) لامتناع أنا الضارب
زيد . نعم الفراء يبيّزه فيجيز الإبدال .

(تفنييه) *: يتعين أيضا العطف ويمتنع الإبدال في نحو : هند ضربت زيدا أختها ،
وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأول
ببخلاف العطف .

بها مضاف إليه وصف على بها . (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى ،
وترقبه حال من المستتر في عليه وقول البعض تبعاً للعنى عليه متعلق بوقوعاً يلزم عليه تقديم معمول
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله ،
ووقوعاً مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لأجل وقوعها عليه . (قوله وليس أن يدل بالمرضى) راجع
للمصورة الثانية كما يشير إليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله رداً على الفراء المجوز للإبدال .
(قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل آل بهذا المضاف إلخ .

(قوله يتعين أيضا العطف إلخ) يعنى أن في كلام الناظم قصورا لأنه لم يستوف الصور التى
لا يصلح فيها البيان للبدلية . (قوله في نحو هند إلخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال
لكون البدل على تقدير عامل آخر وإن صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول
الثانى محل الأول نحو : يأبى الرجل غلام زيد ، وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ، ويا زيد الحارث ،
ويا زيد هذا ، إذ يلزم على البدلية اتباع أى في النداء بغير ذى آل وإضافة كلا إلى اثنين بتفريق وإدخال
يا على ذى آل واسم الإشارة بدون وصف ، واستثناء هذه الصور وصورق المتن مبنى على أن البدل
لا بد أن يصلح لحلوله محل الأول ونظر في ذلك ابن هشام مع جزمه في المغنى بأنهم يفتفرون في الثوائى
ما لا يفتفرون في الأوائل ، وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا
يجوز أن أنت وفي المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن « زيد » بدل من الرجل ولا يلزم أن
يجوز نعم زيد . وذكر الدمامينى من صور تخلف ذلك فنتت هند حسن لها وأكلت الأرغفة جزء منها .
(قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل . (قوله يفارق

[٨٤٧] قاله المرار الأسدى من الوافر . والشاهد في بشر فإنه عطف بيان عن البكرى ، وليس ببديل لأنه في حكم
تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلا على بشر ، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو .
وكان قد جرح ولم يعلم جراحه . بقول : أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك
لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق . والطير مبتدأ وترقبه خبر . والجملة حال من البكرى . وعليه يتعلق بوقوعا المنصوب
على التعليل : أى ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(خاتمة)*: يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل : الأولى : أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق . وأما قول الزمخشري إن ﴿ أن اعبدوا الله ﴾ [المائدة : ١١٧] ، بيان للهاء في ﴿ إلا ما أمرتني به ﴾ فمردود . الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر . الثالثة :

عطف البيان (البدل) قال الرضى : أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيويه وساق كلام سيويه ثم قال : قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول ، والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثانى فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط فإن كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهو في بدل الكل كون الأول أشهر والثانى مشتقاً على صفة نحو يزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الإيهام ثم التفسير نحو برجل زيد ، وفي بدل البعض وبدل الاشتمال الأخير ، فادعاء كون الأول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتاله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ، فما كان من بدل الكل لإيضاح الأول يسمى بعطف البيان . وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فإن سلم فيما يكرر العامل فيه طاهراً لم يسلم في غيره ، وإن سلم قلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان . وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجوز التخالف في البيان والمبين أيضاً اهـ باختصار . (قوله في ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى : كون المتبوع في البدل في نية الطرح قيل غالباً .

وقال الزمخشري في الفصل : مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول ، ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً لم يستقم كلاماً اهـ بخلافه في البيان ، وكون حذفه في البدل جائزاً عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالأخفش قوله تعالى : ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب ﴾ [النحل : ١١٦] ، فجعل الكذب بدلاً من الضمير المخدوف أى تصفه بخلافه في البيان ، وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان إلا على قول . (قوله نظير النعت في المشتق) أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه . (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلاً من الهاء لأن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده في المغنى بأنه لا أثر لتقدير عدم العائد مع وجوده حساً . قال : ولو لزم إعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ﴾ [البقرة : ١٢٤] ، والإجماع اهـ ويجوز كونه بياناً لما أمرتني به أو بدلاً منه بتأويل قلت بأمرت إذ القول الحقيقى لا يعمل في العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت

أنه لا يكون جملة بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى . الرابعة : أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البديل . الخامسة : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البديل . السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه . هكذا قال الناظم وابنه^(١) وفيه نظر . السابعة : أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول بخلاف البديل . الثامنة : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل ، وقد مر قريبا ما ينبى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبديل فى بابيه إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

واستحسنه فى الغنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة ألا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته ، واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم . وأجيب باحتيال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين مخاطبتهم عن نفسه بالتكلم عنهم بالمخاطب .

(قوله لمردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خير مبتدأ محذوف وانتصر الدمامينى للزغشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال : ولا يلزم من كون شيء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ . مع أن الكسائى يميز نعت الضمير . (قوله أنه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على ﴿فوسوس إليه الشيطان﴾ وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعا لجملة . (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب : ﴿وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها﴾ [الجاثية : ٢٨] ، بنصب كل الثانية فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثر . (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشيء لا يبين بنفسه . (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البديل وعطف البيان ميان لمتبوعه وإن كان التبيين فى البديل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحيث فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع إذا كان معه زيادة كالبدل . (قوله ما ينبى على هاتين) فينبى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر فى يا غلام يعمر . و :

* أنا ابن التارك البكرى بشر *

وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه ، وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور .

[عطف النسق]

(قال بحرف متبع عطف النسق) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع . وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها . ومتبع يخرج نحو : مررت بغضنفر أى أسد ، فإن أسدا

[عطف النسق]

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهي : اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الأول وطريقته وهو ثلاثة أقسام : أحدها : العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة . الثانى : العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين . ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه ، فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائما برفع عمرو . وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز ، والصواب الرفع على إضمار المبتدأ . الثالث : العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر ، والفرق بين القسمين الأخيرين أن العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره .

(قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا : أى معطوف النسق تال مع حرف متبع اهـ فأشار إلى أمور ثلاثة لا تخفأك . (قوله بحرف) ولو تقديرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البيهقي . (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الأول فى عامله غزى . (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو : ﴿ كلا يعلمون ﴾ ثم كلا يعلمون ﴿ [النبأ : ٤ ، ٥] ، لأن هذا أيضا إنما يخرج بقوله تبع أى محصل للاتباع . نعم إن جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه .

تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق ، بل بيان ، لأن أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير . وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرهما (كَأَخْصَصَ بِؤْدَ وَتَنَاءِ مَنْ صَدَّقَ) فتاء تابع لودّ بالواو وهى حرف متبع (فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا يَوَاوِ) و(ثَمَّ) و(فَا) و(حَتَّى) و(أَمْ) و(أَوْ) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى . وهذا معنى قوله مطلقا (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول . وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى . والصحيح أنهما يشركان لفظا

(قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف إلا هذا . (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك . ورده الدمامي بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما فى الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو إليك بشى وحزنى إذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا . (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون إنها عاطفة . (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجاني ، مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِ بِرُوحِهِ سِوَاءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الزمر : ٢٤] ، أى كمن ينعم فى الجنة أه فرادى أى بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامي جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسرره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاجرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة .

(قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حاله كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الأخفش والمصنف ، ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه . (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام : ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة : بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي ، إذ ما قبل بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس . وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة : الواو والفاء وثم وحتى . وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو . فإن قلت : الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط . قلت : هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لأن العطف فى مثل ﴿ وَأَرْجَلُكُمْ ﴾ بالخفض إنما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة . أفاده ابن هشام .

(قوله كفيك صدق ووفاء) لا حجة إليه بعد قوله كأخصص إلخ . (قوله والصحيح أنهما يشركان إلخ) الخلاف لفظي^(١) لأن القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار فى الدار مثلا إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحيته

(١) وما يؤدى إليه مغل معى .

ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا ، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصول المساواة وإنما هو بأم ، وكذلك أو مشرطة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره . أما إذا اقتضيا إضرابا فإنهما يشركان فى اللفظ فقط . وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبْتُ) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بَلْ وَلَا) و(لَكِنْ كَلَّمَ يَبْدُ أَمَرُو لَكِنْ طَلَم) وقام زيد لا عمرو ، وما جاء زيد بل عمرو . والطلا الولد من ذوات الظلف .

(تفصيله) : اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى : حتى وأم ولكن ، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين . والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه

كل منهما له . أفاده الشاطبى . (قوله ما لم يقتضيا إضرابا) أى فإنهما حيث يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى . (قوله لأنه قليل) أى ولأن إطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض . (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة . كذا فى القاموس . (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط . (قوله لما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا ، وهى إما بالكسر وأى وإلا وأين وكيف وهلا وليس .

(قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء . (قوله وإنما يعربون ما بعدها بإضمار) أى بإضمار عامل ، ففى نحو : جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أهلك يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية . (قوله فالمعنى أعمرو قائم ؟) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخير وفى النصب والجر يقدر المناسب . (قوله فذهب أكثر النحويين إلخ) فرض فى المغنى الخلاف فيما إذا وليها مفرد قال : فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء مجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ وبدونها نحو قول زهير : أن ابن ورقاء إلخ ، وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الأول عاطفة جملة فيما يظهر . (قوله ولا تستعمل إلا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله :

ينبغي أن يحمل مذهب سيوييه والأخفش لأنهما قالوا إنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو . والثالث : أن العطف بها وأنت غير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان . وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد . ووافق الناظم هنا الأكثرين . ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اهـ (فَاعْطِفْ يَوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا * فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) فالأول نحو : ﴿ ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم ﴾ [الحديد : ٢٦] ، والثاني نحو : ﴿ كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ﴾ [الشورى : ٣] ، والثالث نحو : ﴿ فأنجيناه وأصحاب السفينة ﴾ [العنكبوت : ١٥] ، وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربعي . وبذلك يعلم أن ما ذكره السيراقي^(١) والتسهيل من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن

إن ابن ورقاء لا تخشى بوارده لكن وقائعه في الحرب تنتظر
والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة . (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف . (قوله عطف مفرد على مفرد) ففى نحو : ﴿ ما كان محمد ﴾ الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى في الشرح رد هذا القول بأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد . (قوله ووافق في التسهيل يونس) أى في مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس : الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها . (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو : ﴿ لبين لكم ونقر في الأرحام ﴾ . (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق بل لبيان الإطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الإطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد ، قال الشنوائى : ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى اهـ والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التى لا محل لها من الإعراب وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان . فإن قلت : لو لم يؤت بالواو في نحو : قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو في عطف الجمل التى لا محل لها . قلت : قال الدمامينى فائدتها في ذلك النص على حصول المضمونين معا إذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الأول غلطا والثانى إضرابا عنه اهـ باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثانى أنها للجمع في المفردات فقط والأول أوجه . (قوله وحكى عن قطرب إلخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضي عن الكسانى وابن درستويه .

(١) راجع له شرح أبيات الكتاب لسيوييه .

الواو لا ترتب غير صحيح .

(تنبيه) : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية بـرجحان ، ولتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (وَأَخْصَصَ بِهَا) أى بالواو (عُطِفَ الَّذِي لَا يُغْنِي

مع . (قوله قال في التسهيل إلخ) حاصله أنها وإن كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالأمر الثلاثة لكن استعمالها في الأمور الثلاثة الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعملها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بأرجحية ولتقدم ما قبلها بـرجحان ولتأخره بـرجوحية فكلام التسهيل كما في التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث .

(قوله واخصص بها إلخ) قال الدماميني : يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو : سواء عُلِّيَ أُمْتُ أم قعدت^(١) فإنها عاطفة على ما لا يغنى اهـ . قال في التصريح : أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء عُلِّيَ القيام والقعود ، فالعاطف بطريق الأصالة إما هو الواو . قاله الموضح في الحواشي اهـ . واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكره الناظم منها ثلاثة : عطف ما لا يغنى متبوعه . وعطف السابق على اللاحق . وعطف عامل حذف وبقي معموله ، ذكر هذا في قوله آخر الباب : وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله . الرابع : عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه . الخامس : عطف الشيء على مرادفه نحو : ﴿ شرعة ومنهاجا ﴾ . السادس : فصلها من معطوفها بظرف أو عدليه نحو : ﴿ ومن خلفهم مدا ﴾ . السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو :

* جمعت وفحشا غية ونعمة *

وقيل لا تختص بالواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك . الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو : ﴿ وأرجلكم ﴾ في قراءة من جر . التاسع : جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله : * كيف أصبحت كيف أمسيت *

العاشر : إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهي نحو : ﴿ ولا الهدي ولا القلائد ﴾ [المائدة : ٢] ، أو نهي : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ أو مؤول بنفي نحو : ﴿ ولا الضالين ﴾ . الحادي عشر : إيلاؤها إما مسبوقه بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو : ﴿ إما العذاب وإما الساعة ﴾ . الثاني عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتهما نحو : مررت بـرجلين كريم وبخيل . الثالث عشر : عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين . الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو : محمد ومحمد في يوم واحد . الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ﴾ . أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾ (١) وظه في القرآن : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ .

مَتَّبِعُهُ أَي لا يكتفى الكلام به (كَاصْطَفَى هَذَا وَابْنِي) وتخاصم زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو ، ولا يجوز فيها غير الواو . وأما قوله : بين الدخول فحومل ، فالتقدير بين

[الأحزاب : ٧] ، الآية ، ومات الناس حتى الأنبياء . ومثل العام والخاص الكل والجزء . السادس عشر : العطف التلقيني من المخاطب نحو : ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ [البقرة : ١٢٦] . السابع عشر : اقترانها بـلكن نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ١٤٠] . الثامن عشر والتاسع عشر : العطف في التحذير والإغراء نحو : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، ونحو : المروءة والنجدة . العشرون : عطف أى على مثلها نحو :

★ أبى وأبك فارس الأحزاب ★

الحادى والعشرون : صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو : من زيدا وعمرا فإنهم شرطوا فى حكاية العلم بمن ألا يتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو ، وعد فى التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية فى المعطوف نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾ [البقرة : ٢٣٨] ، وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد . وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا . وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقلوه بالواو .

هذا ملخص ما فى حاشية شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو : مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى ، وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقي معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها فى ذلك نحو : اشتريته بدرهم فصاعدا ، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما فى التسهيل من أن أو كالواو فى ذلك ، بل مال الدمامينى إلى أن الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى ، وقولنا فيما تقدم إذا عطفت مفردا بعد نهي إلخ .

قال فى المغنى : ولم تفصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية وأما : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات ﴾ [فاطر : ٢٢] ، فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اهـ وإنما قرنوا الواو بلا فى نحو : ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لإفادة نفى القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهي عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع . وقولنا ما حقه التثنية أو الجمع أى ما الأصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى ما فى التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكرير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر . مثال الأخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه : محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى .

(قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى

أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون (وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ) أى بلا مهملة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو : ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس : ٢١] ، وكثيرا ما تقتضى أيضا التسبب إن كان المعطوف جملة نحو : ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى

وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك . دنوشرى . (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وإنما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها . (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل موضعان . (قوله بين أماكن إلخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول إلخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما . (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكرى وأكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو : ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَأَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء : ١٥٣] ، والذي انحط عليه كلام سم فى الآيات البيّنات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيتين مثلا فى الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى يبان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبة على رتبة المتأخر قال : ومعنى التعقيب حيث يبان أن رتبة المتأخر قرية من رتبة المتقدم غير مترابطة عنها كثيرا فليتأمل اهـ وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر : ٧٦] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنُفْعِمُ أَجْرَ الْعَامِلِينَ﴾ [البقرة : ٣٦] ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره . وأما الفاء من ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ من قوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ فللترتيب المعنوى إن رجع ضمير عنها إلى الشجرة أى أوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى إن رجع إلى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الإجمال . قاله الدمامينى .

(قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فؤلد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت . (قوله أى بلا مهملة) بضم الميم أى تأخر . كذا فى المصباح وغيره . (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال الإقبار مسبب عن الإماته فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوم خلاه لأننا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الأول . (قوله إن كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو : ﴿لَا تَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ ۖ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ [الواقعة : ٥٣] ، الآية وقد تجيء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو : ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۖ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الزاريات : ٢٧] ، ونحو : ﴿فَالزَّاجِرَاتُ زَجَرْنَ ۖ فَالتَّالِيَاتُ ذَكَرْنَ﴾ [الصافات : ٢] ، وفى المغنى وشرح الدمامينى عليه : أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو : زيد الصابح فالغائم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغتم فأب أى رجع ، وجالس الأزهد فالأورع ، وولد لزيد الشاعر فالكاظم ،

عليه ﴿ [القصص : ١٥] ، وأما نحو : ﴿ أهلكناها فجاءها بأسنا ﴾ [الأعراف : ٤] ، ونحو : ﴿ توضع فغسل وجهه ويديه ﴾ الحديث ، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء . وأما نحو : ﴿ فجعله غشاء ﴾ [الأعلى : ٥] ، أى جافا هشيمًا أحوى أى أسود ، فالتقدير فمضت مدة فجعله غشاء ، أو أن الفاء ثابتة عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وَتَمَّ لِلتَّزْيِينِ بِالْفَصَالِ) أى بمهلة وتراخ نحو : ﴿ فأقبره ﴾ ثم إذا شاء أنشره ﴿ [عبس : ٢٢] ، وقد توضع موضع الفاء كقوله :
[٨٤٨] كَهَزُ الرَّدْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

ورحم الله الخلقين فالمقصرين . اهـ بتلخيص وإيضاح .
(قوله وأما نحو أهلكناها إلخ) إيراد على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك وغسل الأعضاء الأربعة قبل الوضوء ، كذا قال شيخنا . ولا يظهر الثابت إذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لأن غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وإنما يظهر إذا كان المراد غسل كل منها على انفراد ، لأنه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة ، وإلا فغسل الرجلين يتامهما ليس قبل الوضوء فقط . (قوله فالمعنى أردنا إلخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكري اهـ تصريح أى لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها . (قوله وأما نحو فجعله إلخ) إيراد على التعقيب لأن جملة غشاء لا يتصل بإخراجه . (قوله فالتقدير فمضت مدة إلخ) أى فالمعطوف عليه محذوف . قيل : هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج وأجب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل . ذكره الرضى والسعد وجعلاه منه : ﴿ فتصبح الأرض مخضرة ﴾ [الحج : ٦٣] ، قال فى المغنى : وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية ﴿ فتصبح الأرض مخضرة ﴾ للسيبى لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ، ومعلوم ما بينهما من المهلة اهـ . قال الدمامنى : الحق أن الأصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وإن عدمه فى بعض المواضع كالثال لعدم استكمال السبب إذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز اهـ باختصار . (قوله أو أن الفاء ثابتة عن ثم) أو يقال التعقيب فى كل شيء بحسبه . قال فى الهمع : قيل ترد الفاء للاستئناف نحو :

* ألم تسأل الربيع القواء فينطق *

أى فهو ينطق إذ لو كانت مجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو : ﴿ أن يقول له كن فيكون ﴾ [النحل : ٤٠] ، بالرفع قال ابن هشام : والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن

[شواهد عطف النسق]

[٨٤٨] قاله أبو داود جارية بن الحجاج من قصيدة من المتقارب ، أى كهز الطرف وهو المذكور فيما قبله تحتى ، كهز الردينى أى الرمح . الردينى نسبة إلى امرأة سمهر تسمى ردينة ، وكانا يقومان القنا بخط هجر . وأراد بالهز الاهتزاز وهو كناية عن سرعة حركته وشدة جريه . والطرف بكسر الطاء وفى آخره فاء هو الفرس الكريم . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوب : القصب . والشاهد أن ثم فى موضع الفاء : أى فاضطرب . فإن الهز إذا جرى فى الأنابيب اضطرب الرمح بنير تراخ . وثم للتراخي .

وأما نحو : ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ [الزمر : ٦] ، ﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] وقوله :

[٨٤٩] إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
ف قيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت أمس أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب . وقيل إن ثم
بمعنى الواو وقيل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد
المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده . (قوله و ثم) ويقال ثم و ثم و ثم . قاله فى التسهيل . (قوله
كقوله كهز إغ) فإن المز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله فى المغنى
واعترضه قريه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى
الواو ، وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة . والردينى صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة
كانت تقوم الرماح . والعجاج : الغبار . والأنابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقلتين ، كذا فى
التصريح ، والاعتراض أقوى من الجواب . وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العيني مضاف إلى فاعله .
والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت المملوح . (قوله وأما نحو إغ) وجه الإيراد فى الآية الأولى أن خلق
حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية أن إتياء موسى الكتاب قبل توصية هذه الأمة بالمشار إليه وفى البيت
واضح . دمامينى .

(قوله هو الذى خلقكم إغ) التلاوة ﴿ هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل ﴾ إغ أو
﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل ﴾ إغ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف
هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل فى الآية الأولى
أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل
أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل إغ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت
حواء ، وهذه الأجوبة أنفع من جواب الشارح لأنها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب
فقط إذ لا تراخى بين الإخبارين ، نعم جوابه أعم إذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما
فعله ، كذا فى المغنى . قال الدمامينى : ووجه الترتيب الإخبار فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص
به من سيادة أبيه وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد .

(قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت إغ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن إلى
الأب ومن الأب إلى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فتم فى البيت
لترتيب الرتبى لا الخارجى . ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال :

[٨٤٩] البيت من الخفيف ؛ وهو لأبى نواس فى ديوانه .

من قبل الأب والأب من قبل الابن^(١) .

(تفنيبه)*: زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ [التوبة : ١١٨] ، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة . وقول زهير :

[٨٥٠] أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَاهَوًى فَمَمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ عَادِيَا

* ثم قد ساد قبل ذلك جده *

لإمكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبة والخارجية ويكون الإتيان بـ ثم نظرا إلى السيادة الرتبة . وقوله قبل ذلك نظرا إلى السيادة الخارجية لأن سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الأب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب إنما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك . وأجاب سم عنه بأن اسم الإشارة راجع إلى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فأعرفه . (قوله أناه السودد) قال في القاموس : السود والسودد والسودد بالهمز كفتنقذ السيادة اهـ والسين مضمومة في الأولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كتسخة العلامة أبي العز المعجمي ويصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح : الدال في سودد زائدة لإلحاق بنائه جندب وبرقع اهـ لأن أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة . (قوله إن ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله :

* فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي *

والفاء في قوله تعالى : ﴿ فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ [البقرة : ٨٩] ، عند من جعل كفروا به جواب لما الأولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الأخفش كما في الدماميني وعزاه في الجمع للكوفيين أيضا ومثل بآية : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٣] ، وآية : ﴿ فلما أسلما وتله للجبين * وناديناها ﴾ [الصافات : ١٠٣] ، فأجدي الواوين فيهما زائدة وغير الأخفش والكوفيون جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاءوها حال فتح أبوابها إكراما لهم عن أن يوقفوا حتى تفتح . (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه أى وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره . (قوله إذا أصبحت إلخ) الهوى بالقصر العشق وإرادة

[٨٥٠] البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر .

(١) كما قال سيلنا رسول الله فرغم شرف آياته وأجدها فإنما زاد شرفهم وذاع صيتهم به - صلى الله عليه وسلم - .

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (وَأَحْصَى بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحا لجعله (صِلَةً) لخلوه من العائد (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ) نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ، وعكسه نحو : الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد ، فكان

النفس وكأن الثانى هو المراد فى البيت يقول أصبح مريد الشيء وأمسى تاركا له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزته وتركه اهـ دماينى . قال الشمنى : وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية :

أرأى إذا ما بتت على هوى فقم إذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، اهـ كلام الشمنى . وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال : كذا رواية أبى بكر ثم قال : يقول إن لى حاجة لا تنقضى أبدا اهـ . (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجئوا إلى الله ثم تاب إنخ ، فتم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ﴿ ثم تاب الله عليهم ليتوبوا ﴾ [التوبة : ١١٨] ، وبمعنى قبول توبته . قال الشمنى : وقيل إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم .

(قوله على زيادة الفاء) لأنه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى : ﴿ ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده ﴾ [العنكبوت : ١٩] ، فجملة ثم يعيده مستأنفة لأن إعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك : ﴿ قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة ﴾ [العنكبوت : ٢٠] ، كذا فى المغنى . (قوله واخصص بقاء إنخ) وفى التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو : ﴿ ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى ﴾ [هود : ٤٥] ، والترتيب فى مثله ذكرى لا معنى لاتحاد المتعاطفين معنى . (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم . (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فتكنة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حيثخذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لأنه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب فالأقصر على الأول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى .

(قوله فكان الأولى إلخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين : الأول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتى الصفة والخبر لا تنفرع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر

الأولى أن يقول كما في التسهيل وتتفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين . والصفة نحو : مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكي ، والخبر نحو : زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله :

[٨٥١] وَالسَّانُ غَنِيَّ يَخْسِرُ الْمَاءَ ثَارَةً قَيِّدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ قَيِّعَرَقُ

ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ، وجاء زيد تبكي هند فيضحك فهذه ثمانى مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية . (بَعْضًا يَحْتَىٰ أَعْطَفَ عَلَىٰ كُلِّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي ثَلَا) أى للعطف يحتى شرطان : الأول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، وأعجبتنى الجارية حتى حديثها ، ولا يجوز حتى ولدها . وأما قوله :

[٨٥٢] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ - كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ - وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

التفريع^(١) بالنسبة إليهما . الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل . (قوله يحسر الماء) بجاء وسين مهملتين من باى ضرب وقتل كما في المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرهما أى يكثر . (قوله ويشمل أيضا إلخ) الضمير يرجع إلى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستثاف وليس الضمير راجعا إلى « أن يقول » كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام في قوله سابقا ليشمل إلخ لعدم شمول ذلك القول مسألتى الحال كما قال ولم يذكره أى في التسهيل اللهم إلا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لأنها صفة في المعنى ، ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تطويع شيخنا . (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى في شدة الاتصال .

(قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالأوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح . (قوله والثانى أن يكون غاية إلخ) والتحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف

[٨٥١] ذكر مستوفى في شواهد الابتداء . ونماه :

* وتارات يجم فيفـرق *

والشاهد فيه هنا في فيدو حيث عطف بالفاء لاقتضائه التسبب .

[٨٥٢] عزى هذا إلى التلمس ولم يقع في ديوانه وإنما هو لأبى مروان النحوى قاله في قصة التلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه وهو من الكامل . والصحيفة : الكتاب أى ألقاها في النهر وبالف بالقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه =

(١) المفهوم من وجود الفاء .

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله . والثاني أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة . وقد اجتمعا في قوله : [٨٥٣] قَهْرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاةِ فَأَتَشُمُّ قَهَائِبُنَا حَتَّى يَبِينَا الْأَصَاغِرَا (تنبيهات)*: الأول بقى شرطان آخران : أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ، فلا يجوز قام الناس حتى أنا . ذكره ابن هشام الخضراوي . قال في المغنى : ولم أقف عليه لغيره . ثانيهما أن يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لا بد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح . وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس :

إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملاسته للأجزاء الآخر نحو : مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو فى زمان واحد نحو : جاءنى القوم حتى زيد إذا جاءوك معا وزيد أضعفهم أو أقوىهم . (قوله زيادة أو نقص) أى معنوين كمثالى الشارح أو حسين نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ونحو : المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة . (قوله حتى الكمأة) جمع كمى على غير قياس وهو كما فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح .

(قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر . (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الحفيد لأن معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه عين الأول لا بعضه فيلزم عطف الشيء على نفسه ثم حمل ضمير التكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره فى ضمير الغيبة ليس على إطلاقه فإنك لو قلت زيد ضربت القوم حتى إياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الأول لأن ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا مضمرا . (قوله الخضراوي) نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس . دمامينى . (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لأن المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه . (قوله أن يكون جزءا) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئ ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم .

= المخاطب بقتله ويخفف منصوب بأن المقدرة بعد كى . والزاد بالنصب عطف على رحله . والشاهد فى حتى نعله فإن المعطوف حتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليه والتعل ليس بعض الزاد بل بينهما مابنة وتزول باللقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور ، والرفع على الابتداء ، وألقاها خبره ، ويكون حتى ابتدائية ، والجر على أن يكون حتى جارة بمعنى إلى .

[٨٥٣] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الجنى الدانى .

[٨٥٤] سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى أَلْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سریت بهم . الثاني حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزخشرى . قال الشاعر :

[٨٥٥] رَجَالِي حَتَّى أَلْأَقْدُمُونَ ثَمَّالْتُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجار . وقال ابن الجباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بألا يتعين

(قوله ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو : ﴿ أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ • أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وأقره الشمنى . وأجاب عنه البعض بأن البعضية في المثال إنما تظهر بالنسبة إلى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة إلى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ، ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر . (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة . والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد . والأرسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقادها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها . قاله الدماميني . (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف إلى كلال مطيهم . معنى . والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر . والواو على النصب عاطفة لمخدوف على سریت بهم تقديره وسریت بهم حتى الجياد إلخ ، فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها . قاله الدماميني . (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين .

(قوله بالنسبة إلى الترتيب) أى إلى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى أنها للترتيب الذهنى كما مر بيانه . (قوله تمالثوا) أى اجتمعوا . (قوله وقيد الناظم) أى قيد اللزوم قال

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر . ١٤٢/٦ ؛ وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ؛ ومعنى اللبيب ١٢٨/١ ؛ ومع المومع ١٣٧/٢ .

كونها للعطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو : عجبت من القوم حتى بنهم . وقوله :

[٨٥٦] جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينًا

الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته تأكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير ، وقد روى بهما قوله : حتى نعله ألقاها ، وبالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره هـ (وَأَمْ بِهَا أَغْطِفُ إِثْرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ) وهي الهمزة الداخلة على جملة في

في المغنى وهو حسن . (قوله بالألا يتعين إغ) الضابط أنه متى صح حلول إلى محلها كانت محتملة للأميرين وإلا تعينت للعطف . (قوله نحو عجبت من القوم إغ) إنما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية إلى في موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرًا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما في المغنى وشرحه كما قاله شيخنا ، وناقش الدماميني في التعليل الأول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب في المثال انتهى إلى البنين وفيض الجود في البيت انتهى إلى البائس . وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ، ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال إن جعلنا الإضافة في بنهم على معنى من التبعية ، وعليه يحمل قول المغنى أنهم بعض القوم ، فإن جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنهم فيهم فافهم . (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالإساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالإساءة تدين أى جعل الإساءة دينا لتكررها منه كثيرا . (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بمعنى ، حتى أنكروه الكوفيون كما مر .

(قوله إلا في باب ضربت القوم إغ) أراد بياحه أن يقع بعد الاسم التالى حتى : فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المغنى ، فإن اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام ، امتنع النصب وجاز الرفع والجر . (قوله حتى زيدا إغ) أى إذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر . (قوله فالنصب أحسن إغ) علله في المغنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة ، نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل . وقال شيخنا : انظر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن هـ وقد توجّه الأحسنية بأن في النصب مشكلة الضمير لمرجه في الإعراب . (قوله وضربته تأكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم ، لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فألقاها تأكيد إلا إذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير .

[٨٥٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر .

محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو : ﴿سواء عليهم

(قوله وأم بها اعطف إثر همز التسوية) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو قياساً بقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا لأن الصواب فيه الواو . قاله في المغنى . ثم ذكر أن قول الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو . وأن قراءة ابن محيصن : « سواء عليهم أنذرهم أو لم تنذرهم » من الشواذ بمكان اهـ ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلاً بغير همزة جاز العطف بأو . قال الدماميني : وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن اهـ قال الشننى : ما في المغنى هو مقتضى القياس إذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اهـ وكأن من فرق رأى التسوية مع همزة أقوى ونقل الدماميني أيضاً عن سيويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شعري مع همزة بأم وبأو ثم قال : والعجب من إيراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن همزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر إن لم تذكر وتوصل بذلك إلى الرد^(١) اهـ . ويوافق ما في المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفتم همزة إلخ ثم ذكر الدماميني في قول المغنى كقولهم يجب أقل الأمرين إلخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل . قال الدماميني : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعداً وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت : وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال : فإذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره أن قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون سواء خيراً مقدماً ولا مبتدأ كما قيل ، فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خير مبتدأ محذوف أى الأمران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اهـ وإنما قال بمثل ذلك لأن فرض كلام الرضى في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء . ثم قال في المغنى : فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لأنه إذا قيل أريد عندك أو عمرو فالمعنى أحدهما عندك وإن أجيب بالتعيين صح لأنه جواب وزيادة اهـ .

وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأو سياقى في الشارح عند قول المصنف وربما حذفتم همزة إلخ أنه يقرأ بأم فحرره . واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة ، وفي قولنا ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من همزة قسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية . وانظر ما مدلول همزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر .

(قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يسن وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سايبك بناء على قول الجمهور أن ما بعد

(١) وكثيراً ما توهم أشياء في كل العلوم خطأ ثم بنى عليها أمثلة .

«أَنْذَرْتَهُمْ» [البقرة : ٦] الآية ، واسميتين كقوله :
 [٨٥٧] وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ
 ومختلفتين نحو : «سواء عليكم أدعوتهم» [الأعراف : ١٩٣] الآية . وإذا
 عادت بين جملتين في التسوية فقل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز سواء
 على أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية .
 وقد عادت بين مفرد وجملة في قوله :

[٨٥٨] سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَلْفَرُّ أَمْ بَثٌّ لَيْلَةٌ بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ غَامِرٍ
 (أَوْ) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ) وهى الهمزة التى يطلب بها وبأى التعيين ،

الهمزة مبتدأ مؤخر ، ومنها الجملة المضاف إليها الظرف نحو : «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»
 [المائدة : ١١٩] ، ومنها تسمع بالمعدي خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن^(١) قاله فى المغنى .
 (قوله ولست أبالي) أى أكثرت فهو متعد بنفسه لأن معناه لا أفكر فيه ازدرأ به فالجملة بعده فى
 محل نصب والفعل معلق ، أفاده الدمامينى . وقد يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوائى
 نقلا عن النووى . وقوله أَمْوَتِي نَاءٍ أى بعيد .

(قوله نحو سواء عليكم أدعوتهم) أى الأصنام أى ونحو سواء على زيد قائم أم قد فتم التمثيل .
 (قوله فقل لا يجوز إلخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى : «سواء عليكم أدعوتهم»
 أم أنتم صامتون» [الأعراف : ١٩٣] ، وفى قول الشاعر : ولست أبالي إلخ كما قدم ذلك فلا يصح
 قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله : وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع . وفى
 نسخ إسقاط قوله وإذا عادت بين الجملتين إلخ وهو أولى . (قوله مغنية) أى مع أم كما أشار إليه الشارح
 فقد حقق الدمامينى أن أيا سادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط . (قوله وتقع) أى أم المسبوقة
 بهمزة التعيين . (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى : «وإن
 أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا» [الجن : ٢٥] ، وبين جملتين كما سيذكره الشارح .
 (قوله ويتوسط بينهما إلخ) ما لا يسأل عنه فى الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفى
 الثانى بالعكس . ويان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما

[٨٥٧] هو من الطويل والثانى هو البعيد . والشاهد فى أن أم المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين . وقد تقرر أن أم الواقعة بعد همزة
 التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا يكونان معها إلا فى تأويل المفردين فتكونان فعليتين كما مر . وتكونان اسميتين كما فى هذا ،
 وتكونان مختلفتين نحو : «سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون» وهو مبتدأ وواقع خبره والآن نصب على الظرف .
 [٨٥٨] هو من الطويل . وتماه :

* بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ غَامِرٍ *

النفر مبتدأ ، وسواء مقدما خبره ، وأم بمعنى الواو . وفيه الشاهد لأنها عادت بين جملة ومفرد فى ذكر التسوية ، وهذا
 خلاف الأصل ، لأن الأصل أن التسوية لا يقع بعدها إلا الجملتان ، وههنا قد وقعت بعدها جملة ومفرد ، ولا يذكر بعد التسوية
 إلا الفعلية ، ولا يجوز أن يقال سواء على أزيد قائم أم عمرو منطلق خلافا للأخفش .
 (١) أى أن تسمع .

وتقع بين مفردين غالبا ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : ﴿ءأنتم أشد خلقا أم السماء بناها﴾ [النازعات : ٢٧] ، أو يتأخر عنها نحو : ﴿وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبين فعليتين كقوله :
 فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي خُلُمٌ [٨٥٩]

ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت أخرت زيد قائم لأنه غير مسئول عنه ، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقام زيد أم قاعد ، وإن شئت أخرت زيدا لأنه غير مسئول عنه وقس على هذا ، نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذي هو كما قاله نص في أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة .

(قوله ءأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي ولا ينافية قول الشارح بعد لأن الاستفهام معها على حقيقته لأنه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جوابا وإن كان توبيخيا أو إنكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن الهوتى ، وهو صريح في أن الاستفهام الإنكارى والتوبيخي يطلب جوابا ، وقد يمنع لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع ، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ، ولا يستدعى شيء من ذلك جوابا . ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ، ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخي يردها أن تالي همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله معلوم نحو : ﴿أتعبدون ما تنحون﴾ [الصافات : ٩٥] ، صرح به في المغنى ، وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقريري فتأمل . قال الدماميني : ووجه كونه في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة ، أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اهـ وكالآية في هذا قول زهير :

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمنى أم في البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية ، بأن فعل الدراية معلق في البيت والتعليق إنما يكون عن جملة وهي هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا . ويرد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أزيد أم عمرو في

[٨٥٩] صدره :

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرْتَنِي

قاله زياد بن حمل من قصيدة من البسيط . الفاء للعطف ، واللام للتعليل ، ومرتاعا حال أى خائفا . ويروى فقلت للزور . وفأرتنى بالتشديد أى أسهرنى ، وضميره يرجع إلى الطيف وهو طيف الخيال وهو الذى يحيى في النوم . والهمزة في أهى للاستفهام وهى مبتدأ وسرت خبره وسكنت الماء تشبيها بكثف . والشاهد في أم المتصلة حيث وقعت بين جملتين فعليتين في معنى المفردين . والتقدير أسرت هى أم عاد حلمها ؟ أى أى هذين ؟ وهو بضم الحاء واللام ما يراه النائم في نومه . وحاصل المعنى رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتنى فلما استيقظت قلت أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها في النوم .

إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل محذوف . واسميتين كقوله :
[٨٦٠] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شَعِثُ أَبْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِثُ أَبْنُ مِنْقَرٍ
الأصل أشعيت ، فحذفت الهمزة والتتوين منها .

الدار نعم إن قلنا الهمزة بعد نحو ما أدري للتسوية وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لأن همزة التسوية إنما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتي بسط ذلك . (قوله أهى) بسكون الماء ولم يجرى بعد الهمزة إلا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم ، وعادنى أثنى والحلم بضمتين وتسكين اللام ما يراه النائم ، والضمير يرجع إلى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال أهى أُنْتِ حقيقة أم أثنى خيالها في النوم باعتبار عاداتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل . ويوجد في بعض النسخ صدر البيت وهو :

*** قمت للطف مرتاعا فأرقنى ***

أى قمت لأجل خيال المحبوبة المرقى في النوم حالة كوني مرتاعا للقائه هية وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا . (قوله إذ الأرجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت . وإنما كان هذا أرجح لأنه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة . وقال في التصريح لأن الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن النوات فقليل اهـ ومن ثم رجح النصب في أزيدا ضربته .

(قوله لعمرك ما أدري إلخ) أى ما أدري أى النسيين هو الصحيح وإن كنت داريا بغير ذلك . وشعيت بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما في شرح شواهد المغنى للسيوطى . ومنقر ضبطه الدماميني والشمى بكسر الميم وفتح القاف والراء قالوا : وهو أى البيت هجو لشعيت أى لهذا الحى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالآلف لأنه خبر لا نعت ولهذا العلة كان حق شعيت التتوين . (قوله فحذفت الهمزة والتتوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدماميني أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرة نظما ونثرا ، ومنع الصرف لإرادة القبيلة ، ولا يتأفها الوصف باين لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين ، أفاده الدماميني . هذا وكان على الشارح أن يزيد : مختلفين نحو : ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، بناء على الأرجح من فاعلية أَنْتُمْ لمحذوف على ما مر في أهى

[٨٦٠] قاله الأسود بن يعفر التميمي من الطويل ، ولعمرك مبتدأ وخبره محذوف أى لعمرك قسمي ومفعول ما أدري هو قوله شعيت بن سهم إذ تقديره أشعيت بن سهم . وأم متصلة والمعنى ما أدري أى النسيين صحيح : نسب شعيت بن سهم أم نسب شعيت بن منقر . والشاهد في مواضع : الأول هو الذى قصده ابن الناظم وهو وقوع أم المتصلة بين جملتين اسميتين وحذف الهمزة الاستفهامية من شعيت بن سهم كما ذكرنا وأن شعيتا في الموضعين ليس موصوفا ببن بل هو مخير عنه به ، والتتوين حذف من شعيت للضرورة . وهو في الموضعين بضم الشين للمعجمة وفتح العين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ثاء مثلثة . ولقد صحف من قرأه بالياء الموحدة .

(تنبيهان): الأول : تسمى أم في هذين الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر . وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني . ويفترق النوعان من أربعة أوجه : أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن

سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني .
(قوله متصلة) قال في الجمع : ويؤخر المنفى فيها بنوعها فلا يجوز سواء على ألم يجيء زيد أم جاء ولا ألم يقيم أم قام . **(قوله لا يستغنى بأحدهما عن الآخر)** أما في الحال الأول فلأن المقصود الإخبار بالتسوية وهي لا تتحقق إلا بينهما وأما في الثاني فلأن المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلا بد من ذكرهما وقيل وإنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الأول بأن الاتصال عليه راجع إلى أم نفسها وعلى الأول راجع إلى متعاطفها وعورض بأن الثاني إنما يأتي في أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المعنى ، أفاده في التصريح . **(قوله في إفادة التسوية)** أى في جملة إفادة التسوية أى في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة في هذه الجملة أنه يليها عدل بما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل في إفادة التسوية فتدبر .

(قوله في النوع الأول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية إلخ . **(قوله ليس على الاستفهام)** أى بل على الإخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة . قال ابن يعيش : وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للإنكار الإبطالي فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو : ﴿ أفهينا بالخلق الأول ﴾ ومنه : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ و﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ لأنها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خيرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا إنشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي . ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وأنها مسيطرة على ما بعد العاطف أيضا ولإنكار التويعني فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو : ﴿ أكذبتم يأيها ولم تحيطوا بها علما ﴾ [النمل : ٨٤] ، و﴿ أتعبدون ما تتحون ﴾ وللتحكم نحو : ﴿ أصلواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا ﴾ [هود : ٨٧] ، وللتعجب كقولك : أخلص زيد الأمير متعجبا ، وللاستبطاء نحو : ﴿ ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ﴾ [الحديد : ١٧] ، والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فإن الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والإنكار الإبطالي يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكر والتويعني يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم التهكم به والتعجب

الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر^(١) وليست تلك كذلك لأن الاستفهام

يستلزم انتفاء علم سبب الشيء المتعجب منه ، ولهذا يقولون إذا ظهر السبب يطل العجب .
والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة ، وللأمر نحو : ﴿عأسلمم﴾ أى أسلموا وللتهديد كقولك
لمن يسئ إليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على إساءته إليك وأنت تعلم علمه بذلك : ألم أؤدب فلانا
على إساءته إلى وللتقرير بمعنى طلب إقرار المخاطب بما يعرفه من نفى أو إثبات ولا يشترط أن يلى الهمة
كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو : ﴿أأنت قلت للناس﴾ [المائدة : ١١٦] ، ونحو : ﴿أليس
الله بكاف عبده﴾ [الزمر : ٣٦] ، على احتمال وإنما لم يورد بعد الهمة فى الآيتين نفس المقرر به
دفعاً لهمة تلقين التكلم للمخاطب الجواب المقرر به . والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق
الطلب ، فإن الاستفهام طلب فهم المسئول عنه ، والأمر طلب إيقاع الأمور به ، والتهديد يستلزم طلب
ترك الشيء المهدد عليه ، والتقريب السابق طلب الإقرار ، وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو : أضربت
زيداً أى إنك ضربته ألبتة قال السعد : والجامع ترتب ثبوت الحكم . أما فى هذا التقرير فظاهر ، وأما
فى الاستفهام فلأنه يترتب عليه الجواب للترتب عليه الثبوت ، فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله
فى الثانى قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه فى شرح التلخيص ، ولغير ذلك وهل تشارك الهمة فى الإنكار
الإبطالى نحو : ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر : ٣] ، والتقريب نحو : ﴿هل تؤب الكفار﴾
[المطففين : ٣٦] ، ﴿هل فى ذلك قسم لذي حجر﴾ [الفجر : ٥] ، والأمر نحو : ﴿فهل أنتم
متبهون﴾ [المائدة : ٩١] ، هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن
فى المغنى فى بحث «هل» أنها تختص عن الهمة بأن يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام إلا زيد دون
أنام إلا زيد ولا ترد الهمة فى نحو : ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين﴾ [الإسراء : ٤٠] ، من حيث إن
الواقع انتفاء الإصفاء لأنها للإنكار على مدعى الإصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون
الإنكار تويخياً بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل . فلتخص أن الإنكار على ثلاثة
أوجه : إنكار على مدعى وقوع الشيء ويلزمه النفى ، وإنكار على من أوقع الشيء ويختص بالهمة ،
وإنكار وقوع الشيء وهذا معنى النفى ويختص به هل عن الهمة اهـ باختصار .

وربما استعير لهذه المعاني غير الهمة وهل من أسماء الاستفهام كالتويخ والتعجب فى : ﴿كيف
تكفرون بالله﴾ [البقرة : ٢٨] ، والإبطال فى : ﴿ومن يقفر الذنوب إلا الله﴾ [آل عمران :
١٣٥] ، والتقريب فى : ﴿وما تلك يمينك يا موسى﴾ قرره ليقول : ﴿هى عصا﴾ نقله السيوطى
عن أبى البقاء^(٢) وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعاني المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه . وفى شرح
المغنى للدمامى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء . (قوله وإن الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب إلخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد أم

(١) أى وليس إنشاء فلا يقل التصديق أو التكذيب كالأمر وإخوته .

(٢) يقصد أبا البقاء العكبرى صاحب كتاب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما من به الرحمن .

معها على حقيقته . والثالث والرابع أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين . الثاني : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدرى وليت شعري ونحوهن (وَرُبَّمَا أَسْقَطَ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنَّ * كَانَ خَفَا أَلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيصن : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ [البقرة : ٦] ، وكما مر من قوله :

عاش ونحوها يقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا : ما أدرى أعمري طويل أم قصير ، أما مجموع ما أدرى أعمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر فافهم هذا التحقيق . (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية في الأمرين ، وقوله لأن الاستفهام إلخ تعليل للنفي في الأمرين . (قوله لأن الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس إخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الرخشري جوز في قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿أم كنتم شهداء﴾ [البقرة : ١٢٣] ، كون أم متصلة مقدرا قبلها معادها أى أتدعون على الأنبياء اليهودية أم إلخ ، والهمزة فيه للإنكار التوبيخي ، وفي قوله تعالى : ﴿قل اتخذتم عند الله عهدا﴾ [البقرة : ٨٠] ، كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلها في المعنى ولم يتعقب واحدا منهما . أفاده الشمني . لكن الأظهر كون الهمزة في الآية الأولى أيضا تقريرية فتأمل . (قوله إلا بين جملتين) أى غالبا فلا ينال ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في قول الشاعر :

* سواء عليك النفر أم بت ليلة *

(قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد بقوله وليست أبالي إلخ . (قوله وما أدرى إلخ) أنت خبير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى : ﴿وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، وبقول الشاعر : لعمرك ما أدرى إلخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ، ومثل ما أدرى ليت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ، ثم رأيت الدماميني على المعنى استظهر ما قلته مؤيدا له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته ، متعقبا بذلك ما في المعنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ، ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضا كما يفيد ما مر عن الدماميني من كونه قليلا معلقا عن العمل في الجملة بعده ، والمعنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل . (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتين . قال الفارضى : ونذر حذف أم ومعطوفها كقوله :

دعالي إليها القلب إلى لأمره سمع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غنى وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو : ﴿هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا﴾ [مريم : ٩٨] ، وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث : «هل

[٨٦١]

* شُعَيْثُ أَبْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ أَبْنُ مِنْقَرٍ *

وهو في الشعر كثير . ومال في شرح الكافية إلى كونه مطردا (وَبَانِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى تأتى أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تِلْكَ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خَلَّتْ) ولا يفارقها حيثنذ معنى الإضراب ، وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما إما حقيقيا نحو إنها لإبل أم شاء ، أى بل أمى شاء . وإنما قدرنا

تزوجت بكرا أم ثيبا ، وتكون أم بمعنى الهمزة نحو : أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اهـ وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه في المعنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حيثنذ .

(قوله وبانقطاع إلخ) ظاهره أنها عاطفة . قال شيخنا : وفي الرضى خلافه اهـ وعليه يكون ذكرها هنا استطراديا لتنمى أقسام أم . ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال : فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة . وابن مالك للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم أن هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيرا . وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء . (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر . (قوله وفَتْ) الضمير فيه وفي قيدت وخلت راجع إلى أم في قوله وأم بها اعطف إلخ والمراد بها في لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس في الكلام استخدام ولا شبهه وإن زعمه شيخنا . (قوله إن تلك مما قيدت به خلّت) صادق بصور ألا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو : ﴿ أَلَمْ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أم يقولون افتراه ﴿ [السجدة : ١ - ٣] ، وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ، وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالإنكار أى النفي نحو : ﴿ أَلَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشيء ثابتا نحو : ﴿ أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا ﴾ [النور : ٥٠] ، الآية كذا في الدماميني عن الناظم وأبى حيان وقد ينافى ما مر عن البهوتى والشمى ولو قيل إن التقريرى فقط أعنى المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقى لا اشتراكهما في طلب الجواب لكان وجهها فتدبر .

(قوله ولا يفارقها حيثنذ) أى حين إذ خلّت مما قيده به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو : ﴿ أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٨] . (قوله أى بل أمى شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها إبل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب مستفهما عن كونها شاء . وكأم فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد نص سيويوه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول واستفهم عن كون عمرو عنده . (قوله لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً نحو : ﴿ أم له البنات ﴾ [الطور : ٣٩] ، أى بل أله البنات . وقد لا تقتضيه ألبتة نحو : ﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ [الرعد : ١٦] ، أى بل هل تستوى إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو : ﴿ لا ريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه ﴾ [السجدة : ٣ ، ٢] ، وقوله :

[٨٦٢] قَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(تفصيله) : * حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم

(فائدة) : * تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى : ﴿ أو لم ينظروا ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، ﴿ أقلم يسبوا ﴾ [غافر : ٨٢ ، محمد : ١٠] ، ﴿ أثم إذا ما وقع ﴾ [يونس : ٥١] ، فالجمهور أن همزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وأن همزة كانت بعد هذه الأحرف قدمت على العاطف تنبيها على أصلاتها في التصدير والزخشي أن همزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين همزة والعاطف والتقدير أمكنوا فلم يسبوا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزخشي حذف الجملة وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف . فارضى . (قوله نحو أم له البنات) إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزّه عن ذلك^(١) .

(قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبداً بمعنى بل وهمزة جميعاً نقله في المعنى عن ابن السجري قال : والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو : ﴿ أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ [النمل : ٨٤] ، ﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ [الملك : ٢٠] ، قال الدماميني : والتحقيق أن أهل البلدين^(٢) متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف في تسميتها حيث أن منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لفظي . (قوله أم يقولون افتراه) إنما لم تقتض الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام إليه لكن جعل الدماميني معنى الآية بل يقولون على الإنكار التوبيخي . (قوله في المتصلة والمنقطعة) .

(فائدة) : * جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصوداً بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الأشياء تخطيطاً للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الأشياء كما في قصة

[٨٦٢] هو من الطويل . وسليمي بضم السين اسم محبوبته ، وضجيعتي أى مضاجعتي . والرواية الصحيحة في الملمات بدليل في جنة أم جهنم لأنه تمحى أن تكون سليمي معه بعد الموت سواء كان في الجنة أو في النار . وهذا من باب الإغراق ، وهنالك اسم إشارة إلى المنام أو الملمات ، وأم في الجنة عطف على المنام ثم أضرب عن ذلك بقوله أم جهنم لأن أم ههنا بمعنى بل . والشاهد فيه جىء ، أم المنقطعة بعد الخبر متجردة عن الاستفهام لأن المعنى بل في جهنم .

(١) وعن النبي أيضاً : ﴿ لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد ﴾ .

(٢) البصرة والكوفة .

إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ [الزخرف : ٥٢] . أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير . والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن جؤية : [٨٦٣] يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَتَجَيَّ مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ (خَيْر) و(أَيْخ) و(قَسَمَ يَاؤُ وَأَبْهَم * وَأَشْكُك) فالتخير والإباحة يكونان بعد

ذى الدين^(١) وهل يجاب بنعم مقصودا بها إثبات كل من الشيتين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أرد من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطة بلا أو نعم . وإذا توالست استفهامات بأمر المنقطة فالجواب لأخبرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك .
(قوله أن التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الأول فجملته أنا خير منه معطوفة على ما قبلها . ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون فأقيمت الاسمى مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله في المعنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم . وأجيب بأن الأصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى . ثم يصح أن يكون في الآية إقامة السبب مقام المسبب لأن اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المعنى أن أم في الآية متصلة وبه صرح الزخشرى في الكشف والذى نص عليه سيويه أنها منقطعة فإنه قال ما حاصله : أنه إذا كان ما بعد أم تقيض ما قبلها فهي منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لأن السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقله أم لا مستغنى عنه في تميم الاستفهام الأول ، وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه ، كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه ، وكذا في الآية ، لو اقتصر على قوله ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴾ لاستدعى أن يقال له تبصر أو لا تبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن إبصارهم بعدما ظن أولا عدمه . (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو في الأصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب إلى سواد .

(قوله ياؤ) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله . (قوله والإباحة) قال الشمنى : ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أى وقت كان وعند أى قوم كانوا . (قوله بعد الطلب) أى صيغته وإن لم يكن هناك طلب كما في الإباحة وبعض صور التخيير فقول البعض إذ لا طلب في الإباحة والتخير فيه تساهل . (قوله أو مقدرا) نحو : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح . (قوله وما سواهما فبعد الخبر)

(١) في قوله أقصرت الصلوات أم نسيت يا رسول الله ورده - صلى الله عليه وسلم - : كل ذلك لم يكن ، راجع فهامسى على فتح البارى المسماة « مفاتيح القارى » .

الطلب ملفوظاً أو مقدرًا ، وما سواهما فبعد الخبر . فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها . والإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة ، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والإيهام نحو : ﴿أناها أمرنا ليلا أو نهارا﴾ [يونس: ٢٤] ، وجعل منه نحو : ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين﴾ [سبا: ٢٤] ، والشك نحو : ﴿لبثا يوما أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩] ، (وَاضْرَابَ بِهَا أَيْضًا لِمَى) أى نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأى على صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والإيهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المعنى يشعر به ، نقله شيخنا .

(قوله امتناع الجمع فى التخيير) فإن قلت : قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخير مع إمكان الجمع . قلت : يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قرينة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ . معنى . وآية الكفارة : ﴿فكفاراته إطعام عشرة مساكين﴾ إلخ ، وآية الفدية : ﴿فدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ . (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكل إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه . قال شيخنا : وغير عنه فى التسهيل بالتفريق الجرد أى من الشك والإيهام والتخير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمل اهـ وبه يعرف ما فى كلام البعض . (قوله والإيهام) أى على السامع .

(قوله وجعل منه نحو وإنا أو إياكم إلخ) قال فى المعنى : الشاهد فى الأولى ووجهه الشمنى بأن اعتبار الإيهام فى إحداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيها وإن كان اعتباره فى الأولى أكد . وقال الدمامينى فى الأولى والثانية : والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه . وقال بعضهم : الشاهد فى الثانية لأن الشرط تقدم كلام خبرى وهو إنما يتحقق بقوله لعلى هدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد يقال إن لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وإنما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ، ومما ظهر لى أن الآية وإن كانت للإيهام . ظاهرا إلا أنها ترمز إلى التعيين لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه .

(قوله والشك) الفرق بينه وبين الإيهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الإيهام دون الشك . غزى . (قوله واضراب بها أيضا غمى) قيل إنها حيثئذ غير عاطفة كام الإضرابية على رأى الجمهور وقد نقل

وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله :

[٨٦٤] كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتَ أَوْلَادِي
 وقراءة أبى السمال : ﴿ أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] ، بسكون
 الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهي ، وإعادة العامل نحو :
 ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال في : ﴿ وَلَا
 تَطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٢٤] ولو قلت أو لا تطعم كفورا انقلب المعنى
 يعنى أنه يصير إضرابا عن النهي الأول ونهيا عن الثاني فقط (وَرُبَّمَا عَاقِبَتْ) أَوْ (أَلَوَا)
 أى جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلَفْ ذُو الْتُّطْقِ لِلْبَسِ مَتَقَلَدًا) أى إذا أمن اللبس كقوله :
 [٨٦٥] قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ
 وقوله :

بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما في يسّ وفيل عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون في
 المفردات والجملة كما يقول بذلك بعضهم في أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف . (قوله مطلقا)
 أى سواء تقدمها نفى أو نهي أو لا وسواء أعيد العامل أو لا . (قوله كانوا) أى العيال المذكورون
 في البيت قبله . وقوله : أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة
 وميم مشددة ولام آخره . (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات إلا الذين فسقوا
 بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة . (قوله ونسبه) أى مجيء أو للإضراب بقطع النظر عن الإطلاق السابق
 بقرينة قوله لكن بشرطين . (قوله وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفي أو حرف النهي . شئنى .
 (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للإضراب بشرطين . (قوله
 أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبها . قال الدماميني : لقائل أن يقول
 لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع إذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اهـ
 واستبعد لأن الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون

[٨٦٤] قبله :

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُخْصِرْ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِقَدَادٍ

قالهما جرير من قصيدة من البسيط يمدح بها هشام بن عبد الملك . وبرمت بهم من برم به بكسر الراء إذا سقمه وضجر منه .
 وترى من رأى في الأمر فلا يتعدى إلا إلى مفعول واحد . وقد برمت صفة للعيال ولم أحص حال ، والعداد بفتح العين . والشاهد
 في « أو زادوا » فإن أو فيه معنى بل الإضرابية ، واحتجت به الكوفية وأبو عل وأبو الفتح وابن برهان إن أو تأتي للإضراب كبل
 مطلقا . وقال سيبويه : إنما جاء ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهي وإعادة العامل .
 [٨٦٥] قاله حميد بن ثور الهلالي الصحابي رضى الله عنه من الكامل أى هم قوم . ورأيتهم جواب الشرط . وملجم من ألجمت
 الفرس . والشاهد في أو سافع فإن أو فيه معنى الواو من سفعت بناصيته أى أخذته .

[٨٦٦] فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا يَنْ مَنُضِجٍ صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وقول الراجز :

[٨٦٧] إِنَّ بِهَا أَكْلَ أَوْ رِزَامَا خَوِيرَيْنِ يَنْقَفَانِ آلِهَامَا

وقوله :

[٨٦٨] وَقَالُوا لَنَا اثْنَانِ لَا يَدُ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِلٍ

وجعل منه : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ [الصفات : ١٤٧] ، أى يزيدون . هذا مذهب الأخفش والجرمي جماعة من الكوفيين .

عنهما لا أنهم ثابت لهم إحدى البيئتين . (قوله فظل طهاة اللحم إلخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ ، وصفيف شواء مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر . ومعجل صفة قدير وقول العيني قدير معطوف على شواء غير ظاهر وإن أقره شيخنا كما لا يخفى .

(قوله إن بها أكل إلخ) ضمير بها للأرض المذكورة قبل ، وأكل بفوقية مفتوحة ، ورزام براء مكسورة فزأى اسما رجلين . وخويرين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمى . وفى شرح شواهد المعنى للسيوطى أنه لص الإبل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور للثنتين مجيء الحال من المبتدأ فى الحال أو الأصل . ويتقفان بضم القاف من التقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمى والسيوطى فيحتاج الكلام إلى التجريد . والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل . وإنما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويرين بالثنية ولو كانت على بابها لأحد الشيعين لقال خويريا بالإفراد . (قوله أشرعت) بالبناء للمجهول أى صوّبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الأسر . (قوله وجعل منه وأرسلناه إلخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو . وقيل بمعنى بل فتكون للإضراب عن الإخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم إلى الإخبار عن تحقيق وبعض البصريين للإيهام وقيل للشك

[٨٦٦] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة وفى ديوانه . وظل بالواو . وطهاة اللحم اسمه جمع طاه وهو الطباخ . ومن بين منضج خيره . وصفيف شواء كلام إضافى مفعول اسم فاعل . والشاهد فى « أو قدير » فإن أو فيه بمعنى الواو وهو عطف على شواء ، وهو ما طبخ فى قدر ، معجل بالجر صفته . والمعنى من بين منضج صفيف شواء وهو الذى فرق وصف على الجمر وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدير : أى وطابخ قدير .

[٨٦٧] الرجز للأسيدى فى الأزهية .

[٨٦٨] البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن عتبة الخارثى فى الدرر .

(تقنيهاً): الأول : أنهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقاً . وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ، فالإباحة كما تقدم ، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فإِذَا عَلِيكَ نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ »^(١) والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا » [النساء : ١١٢] . الثاني : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى

مصرفاً للرأى ، كذا في المعنى بزيادة . قال البعض : ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اهـ وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو في ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى إلى جماعة يلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل . (قوله مطلقاً) أى سواء كانت أو للإباحة أو لا .

(قوله وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى تحيى معنى الواو فتكون للجمع وقوله في الإباحة أى في صورة الإباحة أى في الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة أى لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها حيثئذ للجمع وأو التى للإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام . وقوله كثيراً أى لأنه يكثر إرادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن سيرين . هذا هو الذى أفهمه في هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهنا :

الاعتراض الأول : ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة إلا في معاقبة أو للواو في الإباحة وهذا لم يرد المصنف هنا لذكره إياه فيما تقدم بقوله أبح والذى أراد هنا وجعله قليلاً إنما هو القسمان الأخيران الموصوفان في التسهيل أيضاً بالقلّة . الثاني : ما ذكره شيخنا وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها في صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبيان على أن أو في معاقبتها الواو في الإباحة لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت . الثالث : ما ذكره أيضاً البعض وأقره أن قوله كثيراً يؤهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوماً وقد تعاقبها في غيرها ، ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن أن أو فيها للإباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضاً ، فقول المعارض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوماً . هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام .

(قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو إثماً) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والإثم على مظالم العباد . (قوله وقد تخرج إلى معنى بل والواو) أى مجازاً . (قوله وأما بقية المعاني

(١) في مخاطبته - صل الله عليه وسلم - جبل أحد ، راجع كتابنا مفاتيح القارىء لأبواب فتح البارى .

بل والواو . وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها . الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع : أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله :

* كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ * [٨٦٩]

وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية . قال في المغنى : والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس . ثانيها : الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة . قال في المغنى أيضًا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منها وجعلوا

إلخ ذكره في المغنى قال : ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة أفعال التخيير والإباحة ومثله بنحو خذ من مالى درهما أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثله بالمثالين المذكورين اهـ وأجيب بأن كلا من الصيغة . وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازاني في تلويحه أن التخيير والإباحة قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمر وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن .

(قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشئيين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت للتخيير وجوازه إذا كانت للإباحة وهكذا . وقوله من غيرها أى من القرائن . (قوله وممن ذكر ذلك الناظم إلخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال إن له في المسألة قولين . واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهها لاجتماع الأقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وإن كانت الواو فيه أكثر . (قوله قاله الزمخشري) وافقه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المغنى كما قاله الدماميني ، وسبقهم إلى ذلك السيراني في شرح الكتاب^(١) . (قوله أى أحدهما) أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الإباحة . (قوله لئلا يتوهم إرادة الإباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم إرادة التخيير .

[٨٦٩] صدره :

* وَنُنَصِّرُ مَوْلَانَا وَنُقَلِّمُ أَلْمُ *

والبيت من الطويل ، وهو لعمرو بن براق في أمال القائل .

(١) يقصد الكتاب لسيويه .

ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو . ثالثها التخيير قاله بعضهم في قوله :
 [٨٧٠] قَالُوا نَأْتُ فَاخْتَرْنَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ فَقُلْتُ آتِبْكَ أَشْفَى إِذَا لِعَلِيلِي
 أى أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا . ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر
 والبكا أى أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف :
 ١٥٥] ، ويؤيده أن أبا على الفارسي رواه بمن اهـ (وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ *
 فِي لُحْوٍ) تزوج (إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ) وجاءنى إما زيد وإما عمرو .

(تنبيهات) : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة في أو ،
 وليس كذلك فإنها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين
 قليل ويختلف فيه فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل
 لكنها بمقتضى القياس جائزة . الثانى : ظاهره أيضا أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو
 ما ذهب إليه أكثر النحويين . وقال أبو على وابن كيسان وبرهان هى مثلها في المعنى فقط
 ووافقهم الناظم وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوما والعاطف لا يدخل
 على العاطف . وأما قوله :

[٨٧١] يَا لَيْتَمَا أَمْنَا شَأْلَتْ نِعَامَتُهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ

(قوله إن هذا أمر) أى إذن . (قوله قالوا نأت إلخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف فاء
 فعولن ويروى وقالوا ولا تلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا
 مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق . (قوله رواه بمن) أى بدل لها . (قوله إِمَّا) ذهب سيبويه إلى أنها
 مركبة من إن وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز
 عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما
 عمرو لكن لا مانع من نسبة المعانى للأولى أيضا لتلازمهما غالبا والثانية البعيدة . (قوله ظاهر كلامه)
 أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة . (قوله والعذر له) أى في الإطلاق وعدم التقيد
 بما عدا المذكورين . (قوله ظاهره أيضا) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد .
 (قوله مثل أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله في لكن كما مر .
 (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أى فالعاطف إنما هو الواو الداخلة على إما . (قوله)
 وأما قوله إلخ) إيراد على قوله لزوما . (قوله شألت نعامتها) كناية عن موتها لأن النعمة باطن القدم

[٨٧٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه .

[٨٧١] قاله سعد بن قرظ من العققة . وعزو الجوهري إياه إلى الأخص ليس بصحيح . وهو من البسيط . وبا لجرد
 التنبيه ، أو المنادى محذوف أى يا قوم . وما زائدة ، وأما بالنصب اسمه ، وشألت نعامتها خبره أى ارتفعت جنازتها .
 والشاهد فيه في مواضع إبدال الميم الأولى من إما المكسورة ياء ، وفتح همزته . وحذف واو العطف في إما الثانية .
 والتقدير يا ليت أمتى ارتفعت جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

فشاذ ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أى إنها مثلها في القصد أى المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يعدّها في الحروف أول الباب . وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبها لها . الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو : إما أن تتكلم وإلا فاسكت ، وقراءة أئى : ﴿ وإنا أو إياكم لا على هدى أو فى ضلال مبين ﴾ [سبأ : ٢٤] وقوله :

[٨٧٢] فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثَى مِنْ سَمِينِ

ومن مات ارتفعت رجلاه وانكسر رأسه فظهرت نعامة . (قوله وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إلخ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تيممية وقيسية وأسدية . تصرّح . فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الممزة كما فى البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما فى الدمامينى عن المصنف . (قوله أى المعنى) فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف . (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إلخ) أى وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر من الشرح . (قوله لمصاحبها لها) أى لبعضها وهو الواو . (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية فى نحو إلخ وهذا أولى مما ذكره البعض .

(قوله لا بد من تكرارها) أى إما لا بقيد كونها الثانية . (قوله غثى من سمينى) غثى من غث الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت . ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردىء والجيد منى لتبيينك لى الردىء وإبعادك لى عنه والجيد وإعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤخرهما عنهما وهو المتجه . قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين :

[٨٧٢] قد ذكرنا الخلاف فى قائلهما فى شواهد العرب والمبنى . والفاء للعطف ، وإما للتفصيل ، وأفأعرف بالنصب عطفا على أن يكون أى أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام . والشاهد فى إلا حيث ناب إلا مناب إما كما فى قولك إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ .

وَأَلَّا فَاطِرِ حَيْسَى وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَقِيَنِي

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

[٨٧٣] ثَلِمٌ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ حَيَالُهَا

أى إما بدار . والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد .
الرابع : ليس من أقسام إما التى فى قوله : ﴿ فَإِمَّا تَرِينِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ بل هذه إن
الشرطية وما الزائدة (وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيدا لكن عمرا .

(تقريبه) : يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وألا تقترن
بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى . وهى حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو
قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله :

لعمرك إننى وأبا رباح على طول التجاور منذ حين
ليغضى وأبغضه وأيضا يراى دونـه وأراه دونى

فلو أنا على حجر إلخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق
الدميان اهـ ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول إن دم المتباغضين لا يجتمع اهـ .
(قوله وقد يستغنى عن الأولى) أى لفظا لا تقديرا ، دمايى . فقوله كما يجوز أو يقعد تشبيه فى مطلق
الجواز إذ لا يحتاج إلى تقدير مع أو بخلاف إما ثم ذكر الدمايى أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء
يبيز الاستغناء عن إما الأولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع إلى النفس
المذكورة فى البيت قبله من ألم إذا نزل . وفى بعض النسخ نهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم
إذا كسره بعد جيره وعهد الدار ما عهد فيها . (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف
فى شرح قوله وأتبع لفظا فحسب إلخ . (قوله وهى إلخ) شروع فى مختزات الشروط فكان الأولى
التعبير بالفاء . (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح إما على أنه
مبتدأ خبره محذوف فيجوز . (قوله أو تلتها جملة) أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا يتناق أن
المسبوقة بإيجاب لا يتلوها إلا الجملة . (قوله ووقاء) اسم رجل ، بوادره جمع بادرة وهى الحدة .
تصریح .

[٨٧٣] البيت من الطويل ، وهو لدى الرمة فى ملحق ديوانه .

[٨٧٤] إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوا نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (وَلَا * يَدَاءُ أَوْ أَمْرًا أَوْ أَتْبَاءًا تَلَا) لا مبتدأ خبره تلا ، ونداء وما بعده مفعول بتلا . وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا . والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا ، أي للعطف بلا شرطان : أحدهما أفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقا نحو : اضرب زيدا لا عمرا وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدون نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . قال السهيلي : وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني

(قوله أي ولكن كان رسول الله إلخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة^(١) والواو هي العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الأقوال . وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا يتألف عطفها بغيرها ، أفاده سم . (قوله لأن متعاطفي الواو المفردين إلخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو : قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو إيجابا وسلبا إذا لم يصحبا ما يقتضي الاختلاف كلكن فتأمل . (قوله أي للعطف بلا إلخ) فيه مسامحة فإن الشرط الأول لا يفيد كلام المصنف . (قوله شرطان) بقي شرط ثالث وهو ألا تقترب بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي . وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . مغنى . (قوله أفراد معطوفها) أي ولو تأويلها فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذنا من قول الجمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الأصح .

(قوله وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض : هو ظاهر فيما إذا كان المتناول والأعم الثاني لا الأول اهـ ولك أن تقول جواز جاءني رجل لا زيد إذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا إذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام ، وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض . لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض لأننا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين

[٨٧٤] البيت من البسيط ، وهو لرؤمير بن أبي سلمى في ديوانه .

(١) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﷺ .

زيد لا رجل وعكسه ، ويجوز جاءني رجل لا امرأة . وقال الزجاجي : وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ، ويرده قوله :
[٨٧٥] كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتُ بِلَبُونِهِ عُقَابُ ثَنُوفِي لَا عُقَابُ أَلْقَوَاعِلِ (تنبيهات): الأول : في معنى الأمر الدعاء والتحضيض . الثاني : أجاز الفراء

العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم إن نحو : لعل زيدا لا عمرا قائم . الثالث : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر أفراد كقولك : زيد كاتب لا شاعر

في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد . نعم قال التقى السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص ينظر لي جواز قام الناس لا زيد إن أريد إخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء ، لكن لم أر أحدا من النحاة عد « لا » من حروف الاستثناء فاعرف ذلك .

(قوله وقال الزجاجي وألا يكون إلخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيدا قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيت في المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو . (قوله كأن دثارا إلخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثناة اسم راع . واللبون : النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال . والقواعل بالقاف ثم العين المهملة : الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون .

(قوله الدعاء) نحو : رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله : والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجيء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لأنها موضوعة لعطف المفردات وإنما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعة الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف . لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ، بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا تأكيد لكنه قال في الكلام على بل قبل لا تجيء بل بعد التحضيض والتمنى . والترجى والعرض والأولى أن يجوز استعمالها بعدما يفيد معنى الأمر والنهى كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ، ثم القلب إلى جواز مجيء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو . (قوله إما قصر أفراد إلخ) لم يذكر قصر التعيين مع

[٨٧٥] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل . ودثار اسم راعى امرئ القيس . واللبون بفتح اللام : الإبل التى لها اللبن . وعقاب تنوفى كلام إضافى فاعل حلقت . وهو بفتح التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء : اسم موضع مرتفع في جبل طيء . والشاهد في لا عقاب القواعل حيث عطف على معمول فعل ماض وهو العقاب الأول . وفيه رد على أبى القاسم الزجاجي في منعه أن تعطف بلا بعد الفعل الماضى . والقواعل بالقاف جبل سلمى وثم تخالف طيء وأسد ، قاله ابن الكلبي . ويقال القواعل جبال صغار . أراد كأن عقابا من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل لا عقبان هذه الأجل الصغار . وإنما يصف أن هذه الإبل لا يستطيع ردها ولا يطعم فيها كما لا يطعم فيما نالته هذه العقاب .

ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك : زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل . الرابع : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وَبَلَّ كَلْكِنْ) فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَضْحُوْنِيْهَا) أى مصحوف لكن وهما النفى والنهى (كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ فِىهَا) المربع منزل الربيع ، والتهاء الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو : لا تضرب زيدا بل عمرا (وَالْقَلْبُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِى الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو . وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى

أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتعدد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين . (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) فى تمثيله لقصر الأفراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل إشارة إلى ما قالوه من اشتراط إمكان اجتماع الوصفين فى قصر الأفراد دون قصر القلب . (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا إلخ) قال شيخنا : كان الأولى تأخيرها إلى قول الناظم :

* وحذف متبوع بدا هنا استبح *

(قوله وبلى كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهول لأنه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة^(١) . (قوله فى تقرير إلخ) أى تثنيته فى ذهن السامع . والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو إثبات تقيضه لما بعدها ، ومع الخبر المثبت والأمر أمرين تأسيسيين لإزالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها . قال الشمنى : قال الرضى وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اهـ وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المعنى من الأمور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف إضراب قال وصوابه حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اهـ . (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة^(٢) . (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمرة فى جواب الأمر وقوله كالمسكوت عنه أى أصالة وإن صار مسكوتا عنه لعارض الإضراب فصح الإتيان بالكاف . ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه . (قوله والأمر الجلى) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزوى ومر خلافه عن الرضى . (قوله ذلك) أى النقل . (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور . وقوله بل قاعد أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا . وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن ما لا تعمل فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه . وأجيب بأن انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو :

(١) وإن لم يكن معروفا للمبتدئين .

(٢) أى ضرورة الشعر .

فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ، ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب . ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته . ولا بد لكونها عاطفة من أفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح . وتفيد حيثئذ لإضرابا عما قبله إما على جهة الإبطال نحو : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ، أى بل هم عباد ، ونحو : ﴿ أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق ﴾ [المؤمنون : ٧] وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى * بل تؤثرن الحياة الدنيا ﴾ [الأعلى : ١٤] ﴿ ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون * بل قلوبهم فى غمرة من هذا ﴾ [المؤمنون : ٦٢] وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم .

(تنبيهان) : الأول : لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه . الثانى تزايد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب

وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلى هم
(قوله وبل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعد . (قوله ويختلف المعنى) لأن النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته . (قوله ومنع الكوفيون إلخ) تورك على النظم بأنه يوهن كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والأمر الجلى لأنه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل . (قوله وشبهه) هو النهى . (قوله وتفيد حيثئذ) أى حين إذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للإضراب قال شيخنا : وفى شرح الفارضى خلافا هـ وفى المغنى أنها للإضراب فى الأمر والإيجاب . (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه إلخ) أى قبل فى نحو ذلك للإضراب الإبطالى بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم ، أما إذا كان المضرب عنه القول فالإضراب انتقالى إذ الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال . (قوله والصواب ما تقدم) أوجب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون فى القرآن ييقن إلا على وجه الانتقال والآيتان الأوليان ليست بل فهما للإضراب الإبطالى ييقن لاحتمال أنها للإضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر . (قوله الأول إلخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم . (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر . (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو : هل ضربت زيدا بل عمرا . (قوله تزايد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للإيجاب قبلها . (قوله لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب) اعلم أن لا بعد الإيجاب لنفى

كقوله :

[٨٧٦] وَجْهَكَ أَبْدُرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يَقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء

كقوله :

[٨٧٧] وَمَا هَجَزْتُكَ لَا بَلِ رَأَيْتُ شَعْفًا هَجَرَ وَبُعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَأَنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ) مستترا كان أو بارزا (عَطَفْتُ فَأَفْصِلُ بِالضَّمِيرِ

الْمُنْفَصِلِ) نحو : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٤] (أَوْ فَاصِلٍ مَّا) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ [الرعد : ٢٣] ولا في نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ،

الإيجاب الذي قبلها وصيرورته نصا في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره ، وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الإضراب إذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسي ، أفاده الدماميني . وقوله عن جعل متعلق بالإضراب ، وقوله بعد الإيجاب متعلق بتراد ومثله قوله الآتي بعد النفي . ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للإضراب الذي قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلام كما يفيد ما مر عن شرح الفارضي والمغني ، ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حيثئذ إضرابا على معنى أنها إذا تلاها جملة لا تكون إلا للإضراب بخلاف ما إذا تلاها مفرد فإنها للإضراب في الأمر والإيجاب دون النفي والنهي فافهم . (قوله كسفة أو أقول) الكسفة : التغير إلى سواد . والأقول : الغيوبة . (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح بحترزه لظهوره . (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل .

(قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد : ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان ، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة اهـ وإنما اكتفى بأى فاصل لأن فاصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغنى عما هو غير واجب أول . (قوله وضعفه

[٨٧٦] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الدرر .

[٨٧٧] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الدرر .

وقد اجتمع الفصلان في : ﴿ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ﴾ [الأنعام : ٩١] (وبلا فصل يرد * في النظم فاشيئا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله :
[٨٧٨] وَرَجَا الْأَخِيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ رَأْبَ لَهُ لَيْتَالَا
وقوله :

[٨٧٩] قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهَرَ تَهَادَى كَيْعَاجِ الْفَلَا تَعْسُفْنَ رَمَلَا
وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل (وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرٍ خَفِضَ لَا زِمًا قَدْ جُعِلَا) في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين نحو : ﴿ فقال لها

اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازوه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتى جمالك . والفرق على الأول أن الثانى فى العطف غير الأول غالبا فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل . وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر فى محله . (قوله ورجا الأخيطل) تصغير الأخطل . ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله ليتالا لام الجحود وألفه للتنبيه . (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء . وأصل تهادى تهادى أى تبختر فحذفت إحدى التائين . والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء . والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن إلخ لأنه أقوى فى التبختر .

(قوله وعود خافض) شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لفلا يلزم إلغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو : المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذوران ، راجع حاشية شيخنا . (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لأن الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض

[٨٧٨] قاله جرير يهجو الأخطل فلذلك صغره . من الكامل ومن للتعليل . والشاهد فى وأب حيث عطفه على الضمير المستكن فى لم يكن من غير تأكيد ولا فصل وهو شاذ . هذا ما قالوه : وفيه نظر لأنه ليس بمضطر إلى رفع أب بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه . وكيف يكون شاذًا وقد ورد فى صحيح البخارى وهو ما روينا عن على بن رضى الله عنه أنه قال : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر » وروى عن عمر رضى الله عنه : كنت وجار لى من الأنصار ، وله فى محل الرفع صفة لأب أى للأخطل واللام فى ليتالا للتعليل وانتصب بأن المقدرة وألفه للتنبيه .

[٨٧٩] قاله عمر بن أبى ربيعة من الخفيف . وإذا ظرف وفاعل أقبلت هو محبرته . والشاهد فى وزهر حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع فى أقبلت من غير تأكيد ولا فصل ، وهذا مذهب الكوفية . وأجيب بأن الواو ليست بمتحضة للعطفية لأنها تصلح للحال . وقيل شاذ وليس بطائل لإمكان أن ينصب زهرا على المعية . وأصل تهادى تهادى أى تبختر فحذفت إحدى التائين . والنعاج جمع نعمة وهى بقر الرمل . والفلا الصحراء وتعسفن حال أى أخذن غير الطريق . ورملا نصب بتقدير فى أى رمل . فانهم .

وللأرض ﴿ [فصلت : ١١] ، ﴿ وعليها وعلى الفلك ﴾ [المؤمنون : ١٢] ، ﴿ قالوا
نعبد إلهك وإله آبائك ﴾ [البقرة : ١٣٣] ، قال الناظم : (وَلَيْسَ) عود الخافض (عِنْدِي
لَا زِمًا) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُتَّبَعًا)
فمن النظم قوله :

* فَاذْهَبْ لِمَا بَيْنَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ * [٨٨٠]

وقوله :

* وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَاطُ نَفَائِفِ * [٨٨١]

الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا . (قوله وليس عندي لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن
يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازًا
من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا بإعادة الجار
ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير
مرفوعا ففى جوازه نظر اهـ دمايى . (قوله فاذهب إلخ) جواب شرط محذوف أى إذا كنت فعلت
المعجزة والشم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله :

* فالْيَوْمِ قَدْ بَتَّ نَهْجُونَا وَتَشْتَمْنَا *

فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام . (قوله وما بينها إلخ) صدره :

* نَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارَى سِوْفَنَا *

روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية ، وروى تعلق
بتاء التانيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على التنيابة عن الفاعل . والسوارى جمع سارية وهى
الأسطوانة والواو فى ، وما حالية وما مبتدأ خبره . غوط : جمع غلظ وهو المكان المطمئن الواسع وكنى
بذلك عن طول القامة . ونفائف صفة جمع نفنف وهو الهواء بين الشيعين ويقال للهواء الشديد . كذا

[٨٨٠] صدره :

* قَالِيَوْمَ قَسَرَّتْ نَهْجُونَا وَتَشْتَمْنَا *

وهو من أبيات الكتاب من البسيط . قاليوم نصب على الظرف . وقربت بالتشديد . ونهجوننا حال أو خبر إن جعل قريب
من أفعال المقاربة . وفاذهب جواب شرط محذوف أى فإن فعلت ذلك فاذهب فإن ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الأيام .
والشاهد فى الأيام فإنه عطف على الضمير المجرور فى بك من غير إعادة الجار . وهذا جائز عند الكوفية ويونس والأخفش وقطرب
وأبو على الشلوين وابن مالك . وأجاز البصرية أن مثل هذا محمول على الشكوى ، وفيه نظر لا يخفى .

[٨٨١] صدره :-

* نَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارَى سِوْفَنَا *

هو من الطويل . والسوارى جمع سارية وهى الأسطوانة . وسيوفنا مفعول نعلق . ويروى تعلق على صيغة المجهول ويرفع
سيوفنا . وما مبتدأ والواو للحال . وغوط خبره جمع غلظ وهو المطمئن من الأرض . ونفائف صفة جمع نفنف وهو الهواء بين
الساريتين . وهو أيضا الهواء الشديد . والشاهد فى الكعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله .

وهو كثير في الشعر . ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ [النساء : ١] ، وحكاية قطرب^(١) ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه : ﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

(تنبيهان): الأول : في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو : مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمي والزيادي . وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد . الثاني : أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو : أنا وزيد قائمان ، وإياك والأسد ، ونحو : ﴿ جمعناكم والأولين ﴾ [المرسلات : ٣٨] ، (وَأَلْفَاءٌ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ

في العيني ، ومثل السواري صفة لمحذوف أى في قامات مثل السواري طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر . (قوله وغيرهما) كحزمة من السبعة . (قوله تساءلون به) قال شيخنا : بتخفيف السين اهـ وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعُدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالياء كما قاله الرضوي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل ، كان زيادة في التكلف . (قوله قيل ومنه إلخ) وقيل خفض المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليه لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه في المغنى وكذا يقال في مثل هذه الآية . وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها ، اللهم إلا أن يقال عل المنع إذ حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار .

(قوله لأنه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل . (قوله حتى تكمل معمولاته) لثلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . (قوله إذا أكد الضمير جاز) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به ، وفرق الأول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف . (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ) أى لأن كلا من المذكورين ليس كالجاء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى مرفوعا كان أو منصوبا . (قوله والفاء قد تحذف إلخ) هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بفاء البيت اهـ نكت . (قوله إذ لا لبس) أى وقت عدم اللبس فإذ ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما .

(١) سبق التعريف به .

مَا عَطَقْتُ * وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما ، أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله فى الفاء ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، أى فاضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا . ومثاله فى الواو قوله :

[٨٨٢] فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ تَوْجَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ
أى بين الخير وبينى ، وقولهم راكب الناقة طليحان أى والناقة ، ومنه : ﴿ سَرَّائِلُ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾ [النحل : ٨١] أى والبرد .

(تنبيهان) : الأول : أم تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله :
[٨٨٣] * فَمَا أُذِرَى أُرْشَدَ طَلَابُهَا *
أى أم غى . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها . الثانى : قد يحذف العاطف وحده ،

(قوله أن اضرب إلخ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانفجست لأن الآية التى فيها فانفجرت هكذا ﴿ فقلنا اضرب ﴾ إلخ والآية التى فيها أن هكذا : ﴿ وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فإلبجست ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، وقوله بعد فى غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب إلخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب إلخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ . (قوله أى فاضرب فانفجرت) قال البهاء السبكى : طوى ذكر فاضرب هنا لسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فاضرب كله محذوف وقال ابن عصفور : حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فاضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه . دماينى . (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة . (قوله بين الحبر) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم . (قوله طليحان) أى ضعيفان فكون الحبر مثنى دليل على حذف المعطوف . ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحيث لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأق فى نحو غلام زيد ضربتهما .

(قوله أى أم غى) إنما يلزم تقدير ما ذكر بناء على أن الحمزة دائما لا تكون إلا معادلة بين

[٨٨٢] قاله التابعة للنبأى من قصيدة من الطويل يرثى بها النعمان بن الحارث الغساقى . الفاء للعطف . وما للنفى . وليال اسم كان ، وبين الحبر خبره تقديره ما كان بين الخير وبينى . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف بالواو . وسالما حال . وأبو حجر كنية النعمان بضم الحاء والجيم . وقلائل بالرفع صفة ليال .
[٨٨٣] تمامه :

دَعَا إِلَى الْقَلْبِ إِلَى لَأْمِرِهِ سَمِيعُ فَمَا أُذِرَى أُرْشَدَ طَلَابُهَا
والبيت من الطويل ، وهو لأى ذؤيب المنذل فى تخليص الشواهد .

ومنه قوله :

[٨٨٤] كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرُسُ أَلْوَدُ فِي قُودِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفي الحديث : « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع : أكلت خبزاً لحماً تمرًا ، أراد خبزاً ولحماً وتمرًا ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو (وَهْي) أى الواو (الْفَرْدُ) من بين حروف العطف (بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩] ، أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو : ﴿ والذين تَبَوَّءُوا الدارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر : ٩] ،

شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يُسأل عن حصوله وإنما يُسأل هل هو رشد أو غي . وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه . بقى أن الزخشرى أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في ﴿ أم كنتم شهداء ﴾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادها أى اتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضاً وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيذاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، نقله في المغنى وأقره . (قوله) قد يحذف العاطف وحده أى على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلي . وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار . (قوله ومنه قوله إلخ) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدمايني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(قوله إلا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أى الواو في ذلك أو ، ومثله الدمايني بقول عمر رضى الله تعالى عنه : صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء . وقال في المغنى : حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة ، وخرج على إضمام أو ويحتمل البدل المذكور اهـ قال الدمايني : وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابا أن تقديره بابا بابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول . (قوله بعطف عامل إلخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي معموله نحو : اشتريته بدرهم فصاعداً لأن تقديره فذهب الثمن صاعداً . (قوله أى وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ، كذا في التصريح . قال سم : ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حيثئذ خبرية لفظاً إنشائية معنى . (قوله تبوءوا الدار) أى نزلوها وأما تبوأ له فيمعنى هياً له . (قوله أى

[٨٨٤] البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر .

أى وألفوا الإيمان ، أو مجرورا نحو : من كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة ، أى ولا كل سوداء . وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دَفْعًا لَوَهْمِ أَتَقَى) أى حذر وهو أنه يلزم في الأول رفع الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان متبوعاً وإنما يتبوع المنزل ، وفي الثالث العطف على معمولى عاملين . ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم (وَحَذَفَ مَتَّبِعُ) أى معطوف عليه (بَدَأَ) أى ظهر (هُنَا) أى في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (أَسْتَبِيحُ) كقول بعضهم وبك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً بك ، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف : ٥] ، أى أنهملكم فنضرب ، ونحو : ﴿ أَقْلَمُ يَرَوْنَ إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ : ٩] ، أى أعموا فلم يروا . وأما حذفه مع أو في قوله :

وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ) أى فاعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والإيمان والوجهان في :

* وزججن الحواجب والعينونا *

(قوله وهو أنه يلزم إلخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمه حتى يقال دفعاً لوهم اتقى ، بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال دفعاً لأمر اتقى إلا أن يقال المراد بالوهم الخطأ . (قوله يلزم في الأول إلخ) قد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً اهـ معنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . (قوله متبوعاً) أى منزولاً . (قوله على معمولى عاملين) مختلفين ، العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة . (قوله في تقييد الأنصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة في الأنصار . وفي نسخ المهاجرين وهى غير موافقة إلا أن تقرأ بفتح الجيم أى المهاجر إليهم .

(قوله وحذف متبوع بدأ هنا استبيح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ ﴾ أن أم متصلة بالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم ومر عن الزمخشري والواحدى تجويز ذلك في : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ ﴾ وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو : أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم . (قوله وبك وأهلاً) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في : وعليكم السلام جواباً لمن قال السلام عليكم ، والثانية لعطف أهلاً على مرحباً المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد ، كذا في التصريح وقوله والثانية إلخ مبنى على أن العامل في الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه ، وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبرلاوى .

[٨٨٥] * فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا *

أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر .

(تنبيهان): الأول : قال فى التسهيل : ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا . الثانى : قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة . وقال فى الكافية : ومتبع بالواو قد يقدم * موسطا أن يلتزم ما يلزم . وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة . قال فى شرحها^(١) : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرج

(قوله قال فى التسهيل إلخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة . (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) يخالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا ، قاله السيوطى .

(فائدة): فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائق بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو : قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا ، أم فعلا نحو : قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد ، اهـ جمع . وألحق أبو حيان الحال بالظرف لأنها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ، حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال لأن المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الأصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه ، وجوز وجه آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرا تميزا لاقتضائه أن الذكر ذاك ومنهم من التزمه على الإسناد المجازى من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جده أجد . وفى الكشف^(٢) أن أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر قريش آبائهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول . قال التفتازانى : وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من مخلوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا . (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة .

[٨٨٥] قاله أبو أمية المذلى وتماه :

* يُؤْتَحُّ أَوْلَادُ الْإِسْخَارِ وَيُفْضَلُ *

من الطويل . يوشح يزين وقيل بالجيم من التوشيح وهو الإحكام . قوله : فهل لك فيه حذف أى فهل لك من أخ أو من والد . وفيه الشاهد حيث حذف فيه المعطوف عليه ، ومن فى الموضعين زائدة وهذا نادر ، ومع الواو كثير ، ومع الفاء كما فى : ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾ أى فضرب فانفلق ويفضل من الإفضال وهو الإحسان .

(١) أى فى شرح الكافية لابن الحاجب .

(٢) راجع تفسير الكشف لجار الله الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية .

التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت : موسطا أن يلتزم ما يلزم ، فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا ما أحسن وعمرا زيدا ، ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل . ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة :

[٨٨٦] كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٍ دَوَتْ عَنْهَا النَّاهِي وَأُنْزِلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامِ

أراد لاحها جنوب ورمى السفى . ومنه قول الآخر :

[٨٨٧] وَأَلَتْ غَرِيمَ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْفَتْرَى الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

(قوله إن لم يخرججه التقدير إلخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرى ولم يكن العامل بما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب ، كذا فى السيوطى والدامينى . (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرججه التقديم إلى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الأخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة . (قوله وفوات توسطه) عطف لازم . (قوله كأنا على أولاد) أى حمر أولاد أحقب أى أولاد فحل من الحمير أحقب أى فى موضع الحقيية منه وهو مؤخره يياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها . والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس : هو التراب والهرال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اهـ والمعنى الأول والثالث يناسبان هنا . وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لأن معناه بشوك كالسهم كما قاله هو وسيأتى ، أنفاسها أى الأولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها ، بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهم ، جنوب فاعل لاحها والجنوب ربح معلومة . دوت بالبدال المهملة قال فى القاموس : دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اهـ فقول البعض أى جفت فيه نظر . وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذوبا كصلى ذبل وأذواه الحر اهـ عنها أى عن الجنوب أى من أجلها ، التناهى فاعل ذوت وهى جمع تهيئة وهى الموضع الذى ينتهى الماء إليه ويحبس فيه ، وأنزلت بها ، أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ، ويحتمل رجوعه إلى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية . قال البعض : والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اهـ وفى القاموس الرباب كرمات وشداد الجماعة ، وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الإقواء .

(قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم : هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الإتيان بالضمير

[٨٨٦] البيتان من الطويل ، وهما لذى الرمة فى ديوانه .

[٨٨٧] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر .

أراد لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العزى (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو : ﴿لنحى به بلدة ميتا ونسقيه﴾ [الفرقان : ٤٩] ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم﴾ [محمد : ٣٦] أم اختلفا نحو قوله تعالى : ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ [هود : ٩٨] ، ﴿تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري﴾ [الفرقان : ١٠] الآية (وَأَعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَيْئَهُ فِعْلًا) نحو : ﴿صافات ويقبضن﴾ [الملك : ١٩] ، ﴿فالمغيرات

العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر . (قوله وأنت) بكسر التاء لأن الخطاب لمحبوته والعزى بفتح العين المهملة والتون بعدها زاي نسبة إلى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل . (قوله وعطفك الفعل إلخ) قال ابن هشام : قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لأن فى أحد الفعلين ضميرا . قلت له : فإذا قلت يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها خجلة وقع فيها أه سيوطى . ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلو لا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه ، أه سم . (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أى مضيا أو حالا أو استقبالا .

(قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين . (قوله نحو يقدم قومه إلخ) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء العكبرى . قال شيخ الإسلام زكريا : ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وإن أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حيثئذ مختلفان لمضى زمن الإتيان واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل إلا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حيثئذ للقاء فتدبر . ثم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الأمثلة لكن لا يضر الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد . (قوله تبارك الذى إلخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم . (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثرن معطوفا على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام وإذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا

صبحا * فآثرن ﴿ [العاديات : ٣] . لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل ، إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وَعَكْسًا أَسْتَعْمِلُ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله :
 * أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَتَّى أَوْ ذَارِجِ * [٨٨٨]

وقوله :

* يَقْصِدُ فِي أُسْوَقِهَا وَجَائِرِ * [٨٨٩]

فيدخل فإن قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم تكن جملة فآثرن في محل جر ؟ قلت : الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اهـ دنوشرى . وأجاب الإسقاطي بأن الذي يظهر أن آثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لأصلها . (قوله إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه) أى لأن صفات حال والأصل في الحال الأفراد فيقبضن مؤول بقباضات وهذا على سبيل الأولوية إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده . (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لأن المعطوف عليه صلة وحققا أن تكون جملة ﴿فالمغيرات﴾ مؤول باللاتي أغرن . (قوله أم صبي إلخ) صدره :

* يارب بيضاء من العواهج *

جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق ، والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خير محذوف ، والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الأفراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسأيت ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة . (قوله يقصد إلخ) صدره :

* بات يعشيا بعضب باتر *

[٨٨٨] صدره :

* يَارُبُّ بَيْضَاءَ مِنْ الْعَوَاجِجِ *

رجز لا يدري قائله . وبما مجرد التنبيه . ورب ههنا للتكثير ، ويضاهى مجرور به . والعواهج جمع عوهج وهي الطويلة العنق من الظباء والغلمان والنوق ، وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق . قوله أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء ، ويجوز رفعه على أنه خير مبتدأ محذوف وقد حبا جملة وقعت صفة لصبي من حبا الصبي على إسته إذا زحف . والشاهد في أو دارج حيث عطفه وهو اسم على فعل هو جملة أعنى قد حبا ، وفيه خلاف والتقدير أم صبي حباب أو دارج من درج إذا قارب بين خطاه .
 [٨٨٩] صدره :

* بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ *

رجز لم يدري قائله . وبات من الأفعال الناقصة ، ويعشيا من العشاء بفتح العين وهو الطعام الذي يؤكل وقت العشى . والضمير المنصوب فيه يرجع إلى المرأة لأنه في وصف رجل بماقبات امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب باتر . قوله يقصد جملة حالية من القصد ضد الجور . والأسوق جمع ساق . ويروى في أسواقها وليس بصحيح . والشاهد في وجائرها أنه عطف على يقصد وهو عطف الاسم على الفعل ، والمسهل له كون جائرها بمعنى يجوز .

وجعل منه الناظم : ﴿ يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى ﴾ [يونس : ٣١] ، وقدر الزمخشري عطف مخرج على قاتل ، وجعل ابن الناظم^(١) تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتاً والأصل فيه أن يكون إيما .

(خاتمة) : في مسائل متفرقة : الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمرو ، والثاني نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهزمة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد و ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [البقرة : ٢٥] ، أى وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتوح بتاء التانيث نحو : ﴿ لا تضار والدك بولدها ولا مولود له بولده ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعرّبين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت . الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد . الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة

ضمير يعشها للمرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع . ويقصد من القصد ضد الجور في عمل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الأفراد ، وجعله العيني حالاً ويرده جر المعطوف . والأسوق جمع ساق . (قوله والذي يظهر عكسه إلخ) أقول : هذا إنما يتم في البيت الثاني أما في الأول فلا ، لأن ما علل به معارض بوجود قد في الأول ، بل وجودها فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فعليك بالإنصاف . (قوله فإنه لا يصلح قام أنا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال إنما قام أنا فأنا قد باشرت العامل .

(قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أى ويفتقر في الثواني ما لا يفترق في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضاً على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه . على الثاني . (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسألة الأولى أو ما هو بمعناه فإنه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض . (قوله منه البيانين) قال السيد : منع البيانين إنما هو في الجمل التي لا محل لها

(١) راجع شرح ابن الناظم على ألفية والده / من تحقيقنا .

اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو . الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانين والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو : ﴿ ويشر الذين آمنوا ﴾ [البقرة : ٢٥] ، في سورة البقرة ﴿ ويشر المؤمنين ﴾ [الأحزاب : ٤٧] ، في سورة الصف . قال أبو حيان : وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا محذوف ، ويؤيده قوله :

بخلاف التي لها محل فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى : ﴿ وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ وليس مختصا بالجميل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجملة التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا تنفك إلى اختلاف تلك النسب بالخيرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها ، اهـ شمني .

(قوله وأجازه الصفار إلخ) قال البهاء السبكي : أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزوه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ، اهـ شمني . وفيه عندي نظر وإن أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فانهم . (قوله بنحو ويشر إلخ) أي لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر . وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فيبشرهم بذلك . (قوله ويشر المؤمنين في سورة الصف) أي لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر . وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد .

(قوله على أن يكون العاقلان خبرا محذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المغني وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثني إلا من أثبتته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة . وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام اهـ والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصنعاعى الذى هو تابع فصيح المسألة يجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال : رفعت أو نصبت وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حيثئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء وجوابه قول المغني ولا حجة إلخ ، قاله الدماميني .

[٨٩٠] وَإِنْ شِفَائِي عِبْرَةٌ - مَهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ
وقوله :

[٨٩١] ثَنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ دَارِ آبِي عَامِرٍ وَكُخِلِ أُنَاقِيكَ أَلْحَسَانِ بِإِثْمِدٍ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو : قام زيد وعمرو أكرمه أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما . والثاني المنع مطلقا . والثالث لأى على يجوز في الواو فقط . السادسة : في العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو : إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد نحو : أعلم زيدا عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر . وأما معمولوا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال النازم : هو ممتنع إجماعا نحو :

(قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التى زادوها على غير قياس أى مراقبة والرسم الأثر والدارس المحيى والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت ، أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا فى الشمنى ، وبه يعرف ما فى كلام البعض ، ويبحث فى الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه إنكارى فهو خبر معنى وحيث لا شاهد فيه . (قوله ثناغى غزالا) التاء للخطاب أى تكلمه بما يسره . والأماق جمع موق وهو طرف العين مما يلى الأنف . واللاحظ بفتح اللام طرفها مما يلى الأذن والإثم بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل إنخ وحيث لا شاهد فيه . (قوله مطلقا) أى بالواو وغيرها . (قوله على معمول أكثر من عاملين) إضافة معمول إلى أكثر جنسية بدليل المثال فإن فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل . (قوله وأما معمولوا عاملين إنخ) الأصح فى هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون إما من عطف الجمل كما فى قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمول

[٨٩٠] البيت من الطويل ، وهو لامرى القيس فى ديوانه .

[٨٩١] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه .

كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا فإن كان مؤخرا نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي^(١) أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج . وفصل قوم منهم الأعلام فقالوا : إن ولي الخفوض العاطف جاز وإلا امتنع . والله أعلم .

عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة بنصب ثمرة وشحمة . بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو : إن زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدنا ونحو إن زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا ، والظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل .
(فائدة) : قال الرضي : كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الأنبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه . وأما قوله تعالى : ﴿ والدّين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ﴾ [التوبة : ٣٤] ، فالضمير للكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز ، وقوله : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ [التوبة : ٦٢] ، أى يرضوا أحدهما لأن إرضاء أحدهما لإرضاء للآخر ونحو : زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول لدلالة خبر الثاني أو العكس ، ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ، ويجوز تقديم الخبر نحو : زيد قام وعمرو على الحذف من الثاني لدلالة خبر الأول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ إذ لو كان كذلك لقليل قاما . وأما الفاء وثم فإن كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من أحدهما نحو : زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لأن تفاوتهما بالترتيب يمتنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم ، إذ يقال قام الرجلان مع ترتبهما والإضمار كالإظهار في هذا ، وإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو : جاءني زيد فعمرو فقامت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان . وأما لا وبلى وأو وأم وأما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فإن قصدت أحدهما وذلك واجب في الإخبار وجب أفراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني زيد بل عمرو قام ، وأزيد أم عمرو أنك ، وزيد أو هند جاءني إذ المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت وتقول في غير الإخبار : جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته ، وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته ، وإن قصدتكما معا وجبت المطابقة نحو : زيد لا عمرو جاءني مع أنى دعوتكما وزيد أو

(١) أحمد بن عمار القرقي النحوي أصله من بلدة المهديّة بالمغرب ودخل الأندلس مات سنة ٤٤٠ هـ .

[البديل]

(التابع الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا * وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى) في اصطلاح البصريين (بَدَلًا) وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير ، فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف عمرو جاءني وقد ذهبت إليهما . قال تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَا بَأْسَ فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَىٰ بِالْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ لَكِنْ يَجُوزُ فِي أَوِّ التَّيِّ لِلإِبَاحَةِ الْمُطَابَقَةِ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَحَدَهُمَا نَحْوُ : جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ وَبَايَعَهُمَا ؛ لِأَنَّهَا لَجَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَشَبَهُ الْوَائِ هـ ملخصا .

[البديل]

(قوله التابع إلخ) هذا معنى البديل اصطلاحاً وأما معناه لغة فالعوض . قال بعضهم : كيف يستقيم للناظم تعريف البديل بمحد جامع مانع من قوله في عطف البيان وصالحاً لبديلية يرى ؟ أجب بأن جواز الأمرين باعتبار قصدتين فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان ولمن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البديل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما . (قوله المقصود) أى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لإخراج الشارح به ما عطف نسقاً بغير بل ولكن بعد الإثبات بما قصد فيه التابع والمتبوع معا فإن قلت : يخرج عن ذلك بدل البداء لأن متبوعه أيضاً مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولا لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصدته لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض . (قوله بالحكم) أى المنسوب إلى متبوعة نفيًا أو إثباتا ، هـ تصریح . (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف وإلا فالبديل من المجرور قد يكون بواسطة نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، هـ زكريا ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] . (قوله بالترجمة) أى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض : وهو مبني على أن عطف البيان هو البديل هـ والظاهر أن هذا البناء غير لازم لأن البديل لا يخلو عن بيان وإيضاح وإن لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل . وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البديل المبين فافهم .

(قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم . (قوله وعطف النسق إلخ) قال في التوضيح : وأما النسق فثلاثة أنواع : أحدها : ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود

النسق سوى المعطوف بيل ولكن بعد الإثبات . وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ يَبْلُ) أى يجيء البذل على أربعة أنواع : الأول : بذل كل من كل وهو بذل الشيء مما يطابق معناه نحو : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] ، وسماه الناظم البذل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ [إبراهيم : ١] ،

في الأمثلة الثلاثة أما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي عنه وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفى المجيء ، والمقصود به إنما هو الأول . النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو : جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الأول . النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بيل بعد الإثبات نحو : جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ .

(قوله ولكن بعد الإثبات) صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم . (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والأول جعل نائب فاعله . (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جده زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه ، اهـ دماميني . قال شيخنا : ومثله في ذلك بدل الاشتغال كما يأتي ، فعلى هذا لابد في كل من بدل البعض وبدل الاشتغال من دلالة ما قبله عليه اهـ أى إجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فإن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء ، وأى فريق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغبة ثلثه فتأمل .

(قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى : أو بدلا يشتمل هو أى المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض ، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر . (قوله أو كمعطوف بيل) أى بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدلى الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف بيل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدل الغلط والنسيان كما ستعرفه إلا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثانى مبينا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه . (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البذل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو : جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهران اختلفا مفهوما وإلا جعل التغاير

في قراءة الجر ، وإنما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا . والثاني : بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه . ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : ﴿ ثم عموا وصموا كثيرا منهم ﴾ [المائدة : ٧١] أو مقدر نحو : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ [آل عمران : ٩٦] أى منهم .
والثالث : بدل الاشتغال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه ، وسرق زيد ثوبه أو فرسه ، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ يسألونك

باعتبار اللفظ وهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله في قراءة الجر) أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله ، اه غزى . (قوله وذلك) أى المذكور من الأجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى في اسم الله تعالى لأن مسماه لا يقبل التجزى . (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا . (قوله ولا بد من اتصاله بضمير إلخ) بخلاف البذل المطابق فإنه لا يحتاج لرباط لكونه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط هذا وقال المصنف في شرح كافيته : اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البديلين .

(قوله ثم عموا إلخ) قال حفيد الموضح إن جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البذل اه وأجاب المصريح بأن كثيرا بدل من الواو الأولى فقط والثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة ، والأصل والله أعلم ثم عموا كثيرا منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البذل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فتأمل . (قوله نحو والله على الناس إلخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه من بيان أوجه أخرى في باب إعمال المصدر . (قوله وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره . وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالأول كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو : سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه : لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع ، والفرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبذل الاشتغال يقتضي حسن الاختصار على المبدل منه لأن ذلك شرط في صحته اه .

(قوله يشتمل عامله على معناه إلخ) أى يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات

عن الشهر الحرام قتال فيه ﴿ [البقرة : ٢٧١] ، ومثل المقدر قوله تعالى : ﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ﴾ [البروج : ٤] ، أى النار فيه ، وقيل الأصل ناره ثم نابت آل عن الضمير . والرابع البديل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله (وَذَا لِلأُضْرَابِ آغُرْ إِنْ قُصِدَا أَصْحَبْ * وَذُونَ قُصْدٍ غَلَطَ بِهِ سُلُبٌ) أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير

البديل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البديل إجمالاً هذا هو المراد بالاشتغال كما حققه سعد الدين ، ويرد عليه أنه لا يطرأ لأن بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل العامل فيه على البديل الدلالة المذكورة كما فى ﴿ قتل أصحاب الأخدود * النار ﴾ [البروج : ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتغال من الأخدود كما سيذكره الشارح . وقال ابن غازى : معنى اشتغال العامل على البديل أن معنى العامل متعلق بالبديل وإن تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتغال ، وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها ،بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتغال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتغال قتل الأمير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتغال ألا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل سيفه وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال أصلاً اهـ . فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل . وعلم مما مر ما نقله أيضاً الدمامينى عن المبرد من أن نحو : ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتغال بل بدل غلط لأن ما قبل البديل لا يدل عليه لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه . (قوله قتل أصحاب الأخدود) هو شق فى الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقاً عظيماً فى الأرض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك ، اهـ تصریح . ومنه يؤخذ أن آل فى الأخدود للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد . (قوله وقيل الأصل ناره إلخ) وقيل أراد بالأخدود النار مجازاً لاشتغاله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخدود النار والبديل على هذين بدل كل وقيل النار بدل إضراب ، أفاده زكريا .

(قوله وذا للإضراب إلخ) أى انسب هذا البديل الشبيه بالمعطوف بيل للإضراب كأن تقول بدل إضراب إن صحب البديل قصد المتبوع أى قصداً صحيحاً كما قاله سم . (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمخذوف أى وإن وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بالألا يقصد أصلاً بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم ، وغلط خبر مبتدأ مخذوف على حذف مضاف ، أى فهو بدل غلط ، والهاء عائدة على البديل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط

من كون المبدل منه قصد أولا لأن البذل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البذل ، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبذل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبذل صحيحا فبذل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء . ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كَرْزُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ أَلَيْدًا * وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَلَحْذُ ثَبَلًا مَدَى) فخالدا بدل كل من كل ، واليدا بدل بعض ، وحقه بدل اشتغال ، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير ، فإن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى جمع مدية وهى السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبذل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبذل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول فى حكم المسكوت عنه فبذل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن بيل .

ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق ، أى سلب يبدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثانى ، وجرى على هذا المرادى . ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البذل الغلط فى نسبة الحكم للأول . والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خيره فتأمل .

(قوله لأن البذل إلخ) علة لمخدوف أى لا من كون البذل مقصودا أولا لأن البذل إلخ . (قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذكر الأول فالإضافة فى بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان ، وقوله لا أنه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض . (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والبدال المهملة مع المد أى الظهور سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا . (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى اليد منه أو الأصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين . (قوله وذلك) أى احتمال الأقسام الثلاثة . (قوله فإن النبل إلخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فإن كان المتكلم إلخ ، وإنما قدم قوله فإن النبل إلخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى . (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر^(١) نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر . (قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة . (قوله والأحسن أن يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة بيل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى التصريح ومعلوم (١) (قوله وقد تكسر إلخ) وقد تفتح أيضا والجمع على مئذى ومئذى .

(تفسيهات):* الأول : زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله :
 [٨٩٢] كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ نَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ
 ونفاه الجمهور وتأولوا البيت . الثاني : رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل
 الاشتغال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ،
 فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض ، وبدل
 المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم . الثالث : اختلف
 في المشتغل في بدل الاشتغال : فقليل هو الأول ، وقيل الثاني ، وقيل العامل وكلامه هنا

أنه إذا أتى لمين بيل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق .
 (قوله كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ إلخ) الغداة أول النهار ، والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح
 السين المهمله وضم الميم جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج
 حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته . (قوله
 وتأولوا البيت) بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل ، سم . (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد
 الخاص) أى على طريق المجاز المرسل^(١) ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا إشارة إلى
 رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله : وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا إشارة
 إلى رد بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل وقوله : فإذا قلت إلخ راجع للوجهين قبله ، وقوله
 إنما تريد أكلت بعض الرغيف أى على وجه إطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازا مرسلأ أو على وجه
 تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر إلخ راجع لقوله وتحذف إلخ فإن قلت : كلام السهيلي
 على الوجه المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتغال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه
 بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة . قلت : المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتغال
 لا يطرد لأنه وإن تأتى في نحو : نفعتى زيد علمه لا يتأقى في نحو سُرَق زيد فرسه .

(قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدرية أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم
 في نفعتى زيد علمه إذ الظاهر أنه بمعنى معلومه . واقتصر على المصدر لأنه الغالب في بدل الاشتغال
 وإلا فقد يكون غير مصدر كما في سُرَق زيد ثوبه أو فرسه . (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما
 قاله شيخنا فمضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما في معناه كوصف وحال . فإن قلت :
 أعجبني زيد علمه إنما تريد أعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة . (قوله اختلف
 في المشتغل إلخ) قال البعض : الظاهر أن المراد بالاشتغال مطلق التعلق والارتباط وإلا لم يتأت الاطراد
 في شيء من الأقوال اهـ . وفيه أن الاشتغال بالمعنى المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن

[٨٩٢] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه .

(١) الذى علاقته الكلية .

يحتمل الأولين . وذهب في التسهيل إلى الأول . الرابع : رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا . وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذى الرمة :

[٨٩٣] * لَمَيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حَوَّةٌ لَعَسَ *

فاللعل بدل غلط لأن الحوة السواد واللعل سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين . ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله . الخامس : قد فهم من كون البذل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب ، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتثنية وفروعه فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل : أما التثنية وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فبهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله ﴾ [إبراهيم : ١] ، في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو : ﴿ إن للمعتقين مفازا * حدائق وأعابا ﴾ [النبأ : ٣٢] ، والمعرفة من النكرة نحو : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله ﴾ [الشورى : ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو : ﴿ لنسفعا بالناصية * ناصية كاذبة ﴾ [العلق : ١٥ ، ١٦] ، وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما : فإن كان بدل كل وافق يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل . والنحو كلامه في التصريح على أن الراجع الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه .

(قوله يحتمل الأولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبذل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البذل إشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيد ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة . (قوله لمياء) فعلاء من اللمي كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن . (قوله لإمكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء . هذا وقد قيل كل من الحوة واللعل حمرة تضرب إلى سواد وعليه فلعل بدل كل من كل فلا شاهد فيه . (قوله قد فهم من كون البذل تابعا) أى لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد . (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من الموافقة . (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة) محط الإضراب القسمان الأخيران وإنما أتى بالقسمين الأولين تكميلا للأقسام .

[شواهد البذل]

[٨٩٣] قاله ذو الرمة غيلان . وتماهه :

* وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبُ *

من قصيدة من البسيط . ولمياء فعلاء من اللمي بالفتح وهى سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هى لمياء . وحوة مبتدأ وخبره في شفيتها . وهو بضم الحاء المهملة وتشديد الواو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد . والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة في باطن الشفة . واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقا . وخرج بأنه مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء ، أو فيه تقديم وتأخير أى لمياء في شفيتها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وهو بفتح الشين المعجمة والنون : برد وعدوية في الأسنان .

متبوعة فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو : ﴿مفازا * حدائق﴾ [النبا : ٣٢] ، أو قصد التفصيل كقوله :

[٨٩٤] وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلِي صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرَ لَا * تُبْدِلُهُ) أى يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثله ، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةُ جَلَامٍ) أى إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو : ﴿تكون لنا عيدا لأولنا

(قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وأعتابا عطف على مفازا كما في الجلالين . (قوله بالناصية) هى ناصية أى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى . (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بأن المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع . (قوله مفازا * حدائق) أى فلم يقل مفاز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والنوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل . (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال للمطابقة حاصلة معه لأن البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ، ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم ، فاندفع بحث الدمايى بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، قال : وهذا فى البدل كقولهم فى الخير الرمان حلو حامض . ونقل الطبرلاوى عن سم أنه قال : الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الأول فقط وإن كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل . (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركها . (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبنى جمالك ويكون من إبدال الجملة .

(قوله أى يجوز إبدال الظاهر إلخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز إلخ بيان للمنطوق وإنما لم يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر فى غاية الوضوح . (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذا من أمثلتهم وإن لم يحضرنى الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الإبدال كما لا يقال تعجبنى جمالك على

[٨٩٤] قاله كثير عزة ، من منتخبات قصيدته من الطويل ، واختلف فى معناه فقيل تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها . وقيل لما خانته عزة العهد فولت عنه وثبت هو عليه صار كذى رجلين رجل صحيحه وهو ثباته عليه ، وأخرى مريضة وهو زللها عنه . وقيل إنه بين خوف ورجاء . وقيل تمنى أن يضيع قلو صه فيبقى فى حبها فيكون يقاته فيها كذى رجل صحيحه ، ويكون فى عدمه لقلوصه كذى رجل عليله رمى فيها الزمان فأشلها وهو المولود عليه . والشاهد فى رجل صحيحه فإنه نكرة ، وقد أبدلها من رجلين وهى أيضا نكرة ، وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى فوجب أن يؤتى باسمين . وهذا يسمى بدل الفصل من الجمل . ويجوز فيهما الرفع على تقدير إحداها رجل صحيحه والأخرى رجل رمى فيها . وفسره بقوله فشلت فالقاء تفسيرية .

وآخرنا ﴿ [المائدة : ١١٤] ، وقوله :
 [٨٩٥] فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِسَا
 فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذهب : أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين .
 والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين . والثالث أنه يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربتكم
 إلا زيدا وهو قول قطرب (أو أَقْضَى بَعْضًا) أى كان بدل بعض نحو : ﴿ لقد كان لكم في رسول
 الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، وقوله :
 [٨٩٦] أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ وَرَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
 الإبدال . (قوله إلا ما إحاطة جلام) قال البعض : أى إلا بدل كل أظهر إحاطة وشمولا والتقيد ببدل الكل
 مستفاد من التعبير بالإحاطة ومن المقابلة هـ وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويطلبه العطف الآتي
 في كلام المصنف وقول الشارح أى إلا إذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال
 أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى إلا ظاهرا كان بدل كل وجلا إحاطة بل هذا الاحتمال
 هو الظاهر الذى ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تفعل . (قوله لأولنا وآخرنا) أى لجميعنا لأن عادة
 العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع^(١) .

(قوله فما برحت أقدامنا إلخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ من قصيدة
 قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحزمة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا
 ومات رضي الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون ، كذا في العيني . والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل من نا
 في مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لأن قياسه المنايا وأصله
 المنائي يباين ففعل فيه ما يأتي في التصريف . (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح
 كما مر . (قوله نحو ما ضربتكم إلا زيدا) نظر فيه سم بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل
 بعض ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل . (قوله أو أقتضى
 بعضا إلخ) سكت عن بدل الإضراب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجواز ذلك كما نقله شيخنا .
 (قوله نحو لقد كان لكم إلخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن
 لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل ، والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله
 تعالى : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، إلخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات
 الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر ،

[٨٩٥] قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء ،
 من قصيدة من الطويل قالها يوم بدر في قطع رجله وفي مبارزته هو وحزمة وعلى رضي الله عنهم ، وهم المراد من قوله ثلاثتنا . فما
 برحت أى فما زالت . والشاهد في ثلاثتنا فإنه بدل وهو اسم ظاهر من ضمير الحاضر وهو نا في مقامنا بدل كل من كل . وإنما
 جاز لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول . وحتى للغاية بمعنى إلى . وأزيروا مجهول . والضمير فيه مفعول نائب عن
 الفاعل . والمنائيا مفعول ثان ، والأصل فيه المنايا ولكن أظهرت فيه الياء المحذوفة للضرورة وقلت همزة .

[٨٩٦] قاله العديلى بن الفرج من الرجز . والأداهم جمع أدهم وهو القيد . والشاهد في رجلى فإنه بدل بعض من الباء في أوعدنى .
 وقيل هو منادى على طريق الاستهزاء بالموعد . قوله فرجلى مبتدأ وشنة المناسم خبره أى غليظة المناسم ومادته شين معجمة وثناء
 مثله ونون . والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة وهو خف البعير فاستعير للإنسان .

(١) راجع السيرة النبوية لابن هشام من تحقيق ط دار الجليل بيروت في ستة أجزاء مع الدراسة المستوفاة والفهارس الشاملة .

(أَوْ اشْتِمَالًا) أى كان بدل اشتمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجُكَ اسْتِمَالًا) وقوله :
[٨٩٧] بَلَّغْنَا أَلْسِمَاءَ مَجْدُنَا وَسَتَاوُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا
(تفصيحه) : قال فى التسهيل : ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما
أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا اهـ (وَيَبْدُلُ) المبدل منه (الْمُضْمَرُ) معنى

نقله الدنوشرى عن شرح اللباب . (قوله والأداهم) جمع أدهم وهو القيد والشئنة الغليظة والمناسم
جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان . (قوله
ابتهاجك) أى فرحك استمالا ، السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب إليك أو صيرتها
مائلة إليك قال سم : وجرى فى قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدل وإلا لقلت استملت . (قوله
وستاونا) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر^(١) النور . وقوله مظهرها جعله شيخنا مصدرا ميميا
بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مرادا به الجنة لأن قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي^(٢) .

(قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لأنه لم يسمع ، ونحو : قمت أنت ومررت بك
أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيك إياك عند الكوفيين والناظم اهـ توضيح . (قوله ولا من ظاهر) أى
ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن . ومقتضى إطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع .
وشرحه للسيوطى : ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لأنه لم يسمع ولو سمع لكان
توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه وفى جواز بدل البعض والاشتغال خلف فقيل
يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع . قال أبو
حيان وهو كالحلاف فى إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع ، اهـ يس . (قوله إن لم يفد
إضرابا) نحو إياك إياى قصد زيد فإن دعوى التأكيد فى مثل هذا لا تتأق اهـ دمايى ونحو : عمر
إياى قصد زيد ، فعلم أن قوله إن لم يفد إضرابا قيد فى كل من عدم إبدال المضمر من المضمر وعدم
إبدال المضمر من الظاهر فاعرفه .

(قوله وبدل المضمن إلخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك
نحو : هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا أن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اهـ سم عن شروح
التسهيل ، ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج إلى ذكر ثانيا
بخلاف المضمن . (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف إليه وجعله الشيخ خالد منصوبا

[٨٩٧] قاله النابغة الجعدي الصحابي رضى الله عنه من قصيدة من الطويل أنشدها فى حضرة النبی ﷺ . والشاهد
فى مجندا بالرفع فإنه بدل اشتمال من الضمير المرفوع فى بلغنا واللام فى لترجو للتأكيد ومظهرها مصدر ميمي مفعول لرجو .

(١) أى السا بلا همز .

(٢) وفى الخبر ما-بدل على أنه كان يقصد الجنة .

(أَلْهَمَزَ) المستفهم به (يَلِي * هَمْزًا) مستفهما به وجوبا (كَمَنْ ذَا أُسَيْدٍ أَمْ عَلِيٍّ) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ؟.

(تفصيله) : نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو : من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر إن ليلا أو نهارا أسافر معك (وَيَبْدُلُ أَلْفَعْلُ مِنْ أَلْفَعْلٍ) بدل كل من كل ، قال في البسيط باتفاق كقوله :

[٨٩٨] مَتَى ثَابِتًا ثَلَمِيمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدَ حَطْبًا جَزَلًا وَلَارًا ثَائِجًا

مفعولا ثانيا للمضمن . (قوله بل همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى . (قوله) أسعيد أم علي) فسعيد بدل من من بدل تفصيل . (قوله بدل اسم الشرط) فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١] ، وكذا قال أبو البقاء العكبري ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكاله لأنك إذا قلت من يقيم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون البذل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في الأصح وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضرر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور ، اهـ تصريح .

(فائدة) : اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا في قوله ﷺ : « أَيُّمَا أُمَّةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ دَبْرِ مَنْ » حاصله أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجيبت بأن محل وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط إذا وقع البذل بعد فعل الشرط أخذنا من الأمثلة التي ذكروها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب . وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة .

(قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام : ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتنى تمش إلي أكرمك .

[٨٩٨] البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن الحر في خزنة الأدب .

وبدل اشتغال على الصحيح (كَمَنْ * يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْن) ومنه : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما ﴾ يضاعف له العذاب ﴿ [الفرقان : ٦٨] وقوله : [٨٩٩] إِنْ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذُ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا ولا يبدل بدل بعض : وأما بدل الغلط فقال في البسيط : جوزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

(تنبية) : * تبدل الجملة من الجملة نحو : ﴿ أمدكم بما تعلمون ﴾ أمدكم بأنعام

(قوله تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فإن الإتيان المجيء والإلام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النزول بهم مجازا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالتجته أنه بدل اشتغال . (قوله كمن يصل إلينا) أي معشر الكرام الذين لا يجب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان . (قوله يستعين بنا) فيستعين بدل اشتغال من يصل لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل إضراب أو غلط فراجع . قال شيخنا على القول بأن البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل إلينا يعن من يستعين بنا يعن اهـ . (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتغال من يلق أثاما لأن لقي الآثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لأن لقي الآثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر . (قوله أن على الله إغ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خير إن والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم إن ، وتؤخذ بدل اشتغال من تبايعا ، وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف ، أي أخذ كره أو حال أي كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج إلى تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا والبعض . (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبت له ومثل له بنحو إن تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضى إنه يحتمل بدل الاشتغال فإن الصلاة تشتمل على السجود اهـ وفيه عندي وإن أقره شيخنا نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتغال ما يعم اشتغال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتغال . (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك .

(قوله تبدل الجملة من الجملة إغ) أي إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على

[٨٩٩] هو من الرجز معناه في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وأن تبايعا اسم إن وأن مصدرية وعلى خبرها ولفظة الله منصوبة بنزع الخافض وهو واو القسم . والشاهد في تؤخذ حيث نصب لأنه بدل من أن تبايعا بدل الجملة من الجملة وهو من أقسام بدل الاشتغال ، وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي أخذ كرها ، أو حال أي كارها وأو تجيء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال فانهم .

وبين ﴿ [الشعراء : ١٣٢ ، ١٣٣] ، وقوله :

* أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا * [٩٠٠]

وأجاز ابن جنى والزحخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله :

[٩٠١] إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز ، كذا في التصريح . قال في المغنى : جوز أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، كونه بدلاً من فضلنا بعضهم على بعض ، وردده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ، ولم يقم دليل على امتناع ذلك اهـ . بقي إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وإبدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الأول فجوزوه ابن هشام نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق ، وأما الثاني فجوزوه أبو حيان وجعل منه : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف : ١] ، فجعل قيماً بدلاً من جملة ولم يجعل له عوجاً ، وأما الثالث فأثبتته سيبويه وجعل منه : ﴿ أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِمَّ ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، الآية فجعل أن الثانية بدلاً من الأولى لا توكيداً والظاهر ما مر في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به .

(قوله نحو أمدكم بما تعلمون إلخ) فجملة ﴿ أمدكم بأنعام وبين ﴾ إلخ بدل من جملة ﴿ أمدكم بما تعلمون ﴾ ولا يخفى أنها صلة الذى فى قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الشعراء : ١٣٢] ، فلا محل لها فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدمامينى والشمى : إطلاقها عليه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى ومثل بالآية فى التصريح لبذل البعض وهو الظاهر لأن ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده إلا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاماً مراداً به الخصوص . (قوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا) التمثيل به لبذل الكل مبني على أن الأمر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل به فى التصريح لبذل الاشتغال ، وهو مبني على أن الأمر بالشئ يستلزم النهى عن ضده . قال الدمامينى : لا تتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اهـ قال فى التصريح : وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض فى الاشتغال فى الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها . (قوله إبدالها من المفرد) إنما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير إلى المفرد كما فى التصريح .

[٩٠٠] تمامه :

* وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا *

هو من الطويل . والشاهد فى قوله لا تقيم فإنه جملة بدل عن جملة وهى قوله ارحل قوله وإلا أى وإن لم ترحل والفاء جواب

الشرط ومسلماً خير كان .

[٩٠١] قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم من الطويل وإلى يتعلق بأشكو وبالمدنية صفة حاجة وأخرى أى وأشكو حاجة أخرى فى الشام . والشاهد فى كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله حاجة وأخرى ، كأنه قال إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما .

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . وجعل منه الناظم نحو : عرفت زيدا أبو من هو .

(خاتمة فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه)*: الأولى : قد يتحد

البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها ﴾ [الجاثية : ٢٨] ينصب كل الثانية ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو . الثانية : الكثير كون البدل معتمدا عليه ، وقد يكون فى حكم الملقى كقوله :

[٩٠٢] إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَوَّاحها تَرَكَّتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : أحسن إلى الذى صحبت زيدا : أى صحبتته زيدا . الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه

(قوله أبدل كيف يلتقيان إلخ) الظاهر أنه بدل اشتغال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو . (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك إلى أن الجملة فى تأويل المفرد وإلى أن الاستفهام تعجبي . قال الدماميني : ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى . (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيد بدل اشتغال لا مفعول ثان ، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد . (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها . (قوله كون البدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحال التى له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو : إن زيدا عينه حسنة ، وإن هنداً جفنها فاطر بنصب العين والجفن ، فأنت الخبر فى الأول وذکر فى الثانى ولولا أن العتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى اهـ دماميني . وفى كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر إلا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو الخبر عنه فى المعنى فتأمل . (قوله تركت) فيه الشاهد فإنه خبر أنه اعتمادا على المبدل منه . والأعضب بعين مهملة فضاء معجمة فموحدة ولد البقرة إذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام .

(قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفع خبر مبتدأ محذوف ، قاله الشارح على التوضيح . (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور . قال شيخنا نقلا عن السيوطى : وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيويه والأخفش اهـ ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقديم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز

البدل والقطع نحو : مررت برجال قصير وطويل وربعة ، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف ، نحو : مررت برجال طويل وقصير ، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب ، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر . والله تعالى أعلم .

[النداء]

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد . واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده ، يقال فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه (وَلِلْمُنَادَى أَتَاءٌ أَى الْبَعِيدِ (أَوْ) مِنْ هُوَ (كَاتِّئًا) لنوم أو سهو ، أو ارتفاع

قطع التوكيد . (قوله وكان وافيًا به) أى مستوعبا لأنواعه . (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير . (قوله تعين قطعه) أى لأنه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض : محل التعيين إذا جعل بدل كل فإن جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور إلا كونه بدل بعض لأن الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين . (قوله فمن الأول) أى ما كان فيه البدل وافيًا بالمبدل منه فيجوز فيه الأمران البدل والقطع .

[النداء]

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان ، واصطلاحًا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الإجابة كما فى نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهى والنهى عن الإقبال بعد التوجه واعتراض نيابة حرف النداء عن أدعو. بأن أدعو خبر والنداء إنشاء وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء ، وإنما ينادى المميز وأما نحو : يا جبال ويا أرض فليل لأنه من باب المجاز لتثبيبه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ، ولك أن تقول من الجائر أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزًا فلم يقع النداء إلا للمميز ، وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزى .

(قوله ثم مع القصص) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على يابه^(١) وقدّر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرهما مع القصر يلى الأول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه . (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالأخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى . (قوله وللمنادى إلخ) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه : حكى أبو حيان أن بعضهم

(١) راجع أفعل التفضيل فى هذا الجزء فقد كفى صاحب الحاشية وكفى .

عمل ، أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأنى) بالسكون وقد تمد همزتها (وَكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا) وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء ، وتنعين في الله تعالى (وَاللَّهُمَّ) المقصور (لِلدَّانِي) أى القريب نحو أزيد أقبل (وَوَا لِمَنْ لِدَبْ) وهو المتوجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وا ولداه وا رأساه (أَوْ يَا) نحو يا ولداه يا رأساه (وَوَغَيْرَ وَ) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ آخِثِبْ) أى لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله : [٩٠٣] حَمَلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

ذهب إلى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لأنها تأتي حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى في عبارته بكسر الدال .

(قوله الناء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده . (قوله أى البعيد) قال شيخنا : الضابط في البعد وضده العرف اه قيل إنما نودى البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصوت لسمع وهو ظاهر في غير أى بقصر الهمز . (قوله من هو كالتاء) هذا حل معنى لا حل إعراب حتى يقال إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يتمتع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء . (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيلة لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه . (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بإبدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وإن كان إلى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا

(قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه . (قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها . (قوله في الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تنعين في لفظ الجلالة تنعين في المستغاث وأبها وأيتها لأن الأربعة لم يسمع ندائها إلا بيا لا بعدها حقيقة أو تنزيلا لأنه غير لازم . (قوله ووا لمن ندب إلخ) قال الرضى : وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى . (قوله وا ولداه) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للندبة والهاء للسكت . (قوله وهويا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا . (قوله وقمت فيه إلخ) فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الألف لأنها

[شواهد النداء]

[٩٠٣] قاله جرير من قصيدة من البسيط يرثى بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وكلفت مجهول^(١) وأمرأ مفعول ثان ومحل به نصب على المفعولية . والشاهد فى يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة لأنه من المراثى وأصله يا عمرا لأنه منادى مندوب لأن الألف للندبة وحذف الهاء للفاقية .

(١) شرح الشاهد على أساس أنه « كلفت » مبنى للمجهول لا على « حَمَلْتُ » كما ذكر الشارح .

فإن خيف اللبس تعينت وا .

(تنبيهان): الأول : من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حيثث ثمانية . الثاني : ذهب المبرد إلى أن آيا وهيا للبعيد ، وأى والهمزة للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن برهان إلى أن آيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع ، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وَعَبَّرَ مَنْدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا * جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى) من حروف النداء لفظا (فَاعْلَمْنَا) نحو : ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [يوسف : ٢٩] ، ﴿سنفرغ لكم أيها

تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتي ، أفاده سم . (قوله فإن خيف اللبس إلخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالوار إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء . (قوله من حروف نداء البعيد آى إلخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها إلا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية . (قوله ذهب المبرد إلخ) انظر ماذا يقول في آى وآ بمد الهمز فهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فإن أراد بقوله أى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا إشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان . (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى في غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا إذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء إيدانا بأن الأمر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده في الكشف . (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد في صورة العكس ، وعمل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حيثث كما قاله سم . (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى : لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل إقام الصلاة اهـ وقال بعضهم : يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محل أشبهت العوض اهـ أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك ، ووجه الدمامينى جوازه قبل الأمر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف ، وذهب أبو حيان إلى منعه وعمله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ، ويا في الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحيدا على ما صرح به في التسهيل ، وعمله في شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف .

(قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصودا للنداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كآى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله في بعض

التقلان ﴿ [الرحمن : ٣١] ، ﴿ أن أدوا إلى عباد الله ﴾ [الدخان : ٨٨] ، نحو : خيرا من زيد أقبل ، ونحو : من لا يزال محسنا أحسن إلى ، أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافية ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

(تنبيهان) : الأول : عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر . الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منه مطلقا نحو : وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله :
 * يَا أَبْجَرَ أَبْنِ أَبْجَرَ يَا أَتَا *

[٩٠٤]

الأحوال وسببها في البعض الآخر كأي ، هذا ما ظهر لي . وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه . فعلم أن المنادى في المثال الأخير وهو من مفرد لأنه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لأنه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبني على ضم مقدر كما قاله سم . (قوله أن أدوا إلى عباد الله) أي أدوا إلى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله ﴿ فأرسل معنا بني إسرائيل ﴾ ولا شاهد فيه حيثئذ . (قوله مع المضمر) أي لقلة ندائه . (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما . (قوله إلا مع الله) لأن ندائه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، أفاده سم . (قوله والمتعجب منه) لأنه كالمستغاث لفظا وحكما .

(قوله المنادى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لأن مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافية . (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما في التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو . ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير اهـ ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في عبارته الإطلاق أي والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذنا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذنا مما بعده أيضا فاعرف ذلك . (قوله وشذ يا إياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه

[٩٠٤] قاله الأحوص . وتمامه :

أَلَيْسَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفَا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَمَّا

وأبجر منادى وابن أبجر صفته . والمنادى إذا وصف بابن والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح . والشاهد في يا أتنا فإن أنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوبا فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمر .

(وَذَلِكَ) أى التعرى من الحروف (فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ * قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ) فيهما أصلاً ورأساً (فَالصَّرُّ غَاذِلُهُ) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك ، فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه ، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، واقتد مخنوق ، وأصبح ليل . وفي الحديث : « ثوى حجر »^(١) وفي اسم الإشارة قوله : [٩٠٥] إِذَا هَمَلْتَ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامَ

وإيا مفعول فعل مخنوق يفسره المذكور . (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء . قال في القاموس : الأبجر الذى خرجت سرتة والعظيم البطن وقد بجر كفسرح فيهما اهـ وتماه :
* أنت الذى طلقت عام جعنا *

وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الأولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيداً والموصول خبراً . (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لأن التعرى أوفق بتذكير اسم الإشارة . (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح .
(قوله والمشار إليه) اعترض بأن حقه أن يقول والمشار به وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث إنه مشار إليه . وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقاً وقيده الشاطبى بغير المتصل بالخطاب . (قوله أصلاً ورأساً) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلّة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلاً منع القياس عليه وبمنعه رأساً منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال : ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة .

(قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بمحذف النون وحذفت معها الألف لكونها ليّناً زائداً ساكناً مكملأ أربعة . قال الناظم : ومع الآخر احذف الذى تلا إلخ ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتماه : إن النعام فى القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى اخفض يا كرا عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منك وهو النعام قد صيد . تصريح بزيادة . (قوله واقتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو ييخل بافتداء نفسه بماله ، اهـ تصريح . (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أى صر صيحاً ، اهـ تصريح . ولو قال أى اتت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح . (قوله ثوى حجر) قاله عليه السلام حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاماً كما فى الفارضى . (قوله إذا هملت عيني) أى أسالت الدموع لها أى لأجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة

[٩٠٥] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . والشاهد فى هذا حيث حذف منه حرف النداء . وأصله يا هذا واحتجت به الكوفية على جواز ذلك ، ولوغة مبتدأ وبمثلك خبره ، وغرام عطف عليه ، وهملت أى صبت وكلنا همرت .

(١) قاله عيسى - عليه السلام - راجع لنا مفتاح القارئ لأبواب فتح البارى يشرح صحيح البخارى .

وقوله :

[٩٠٦] إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ قَبِيحٌ هَذَا اَعْتَصِمَ ثَلَاثُ مَنْ عَادَاكَ مَحْذُولًا

وقوله :

[٩٠٧] ذَا اَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اَشْتِعَالِ الرِّ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءَ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥] وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد ، على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

[٩٠٨] * هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيصًا *

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس

مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد . قال البعض : ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اهـ ما يعده تذكير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة . (قوله قومي لهم) قومي خبر إن ولهم متعلق بصلة الموصول وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي للضرورة واعتصم أي استمسك . (قوله ذا ارعواء) أي يا ذا ارعوا أي انكف عن دواعي الصبا انكفانا . (قوله وجعل منه قوله تعالى إلخ) لم يقل وقوله تعالى لأن ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم . (قوله على شذوذ) أي في النثر أو ضرورة في النظم . (قوله ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بأن المتنبي كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة . قاله الدماميني . (قوله هذي) أي يا هذي وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه . ورده الناظم بأنه لا يشار إلى المصدر على طريق المفعول المطلق إلا منعوتا بذلك المصدر نحو : ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي أثرت رسيصا أي هما . وتماه :

* ثُمَّ انصرفت وما شفيت نسيصا *

بنون مفتوحة أي بقية النفس . (قوله إذ لم يرد إلا في الشعر) أي لم يرد نصا إلا في الشعر

[٩٠٦] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ .

[٩٠٧] هو من الخفيف وذا اسم إشارة منادى حذف حرف ندائه ، وأصله يا ذا ارعواء ، وهو الشاهد ، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وخالفهم البصرية ، وارعواء نصب على المصدر أي يا ذا ارعوا ارعواء ، من ارعوى عن القبيح إذا رجع ، والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيئا تميز .

[٩٠٨] قاله أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح بها أبا بكر محمد بن زريق الطرسوسي وتماه :

* ثُمَّ انصرفت وما شفيت نسيصا *

الشاهد في هذي حيث حذف منه حرف النداء مع اسم الإشارة : أي يا هذه ، وهذا لا يجوز نص عليه البصرية فلذلك لحنوه في ذلك ، وخرج على أن هذا إشارة إلى البرزة وهو مصدر كفولهم ظننت ذاك ، فذاك إشارة إلى المصدر وجوزت الكوفية ذلك فلا وجه إلى تلحينه . وبرزت أي ظهرت . وهجت من هاجه إذا أثاره . والرئيس بفتح الراء وكسر السين وهو مس الحمي أو الحم . والسييس بفتح النون وكسر السين المهملة وهو بقية النفس . وهذا تمثيل وليس باحتجاج .

فقال وقولهم في هذا أصح .

(تفنييه) : أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبنى للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه . فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وَأَبْنِ الْمَعْرُفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدًا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُنِيَ) أي إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا . وسواء كان ذلك التعريف سابقا

فلا ترد الآية لقبولها التأويل^(١) . (قوله إذ هو محل الخلاف) يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو : رجلا خذ بيدي وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا يناق حكاية قول فيه عن بعض النحاة وإنما يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجع . (قوله على أن الحرف يلزمه) أي على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه .

(قوله وابن المعرف إلخ) إنما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومثاله لها أفرادا وتعريفا ، وإنما احتجج إلى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى ، وخرج بقولنا ومثاله لها أفرادا وتعريفا : المضاف والتشبيه به لأنهما لم يمثلا الكاف الاسمية أفرادا ، والنكرة غير المقصودة لأنها لم تماثلها تعريفا . وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها ، وبنى على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي وكانت ضمة لأنه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة ، أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة . قاله الفاكهي . وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق ، وأجيب بأنه قليل فلا ينظر إليه .

(قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسألة لأن الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة ، اهـ غزى . (قوله في رفعه) أي رفع نظيره على ما قاله الغزى ، أو المراد رفعه في غير النداء ، أو المراد رفعه على فرض إعرابه ، وإلى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا ، فاندفع ما يقال الرفع إعراب فيناق قوله وابن . (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف . (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء

(١) وما قبل التأويل لا يحتمد عليه كشاهد .

على النداء نحو : يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو :
يا رجل أقبيل تريد رجلا معنا . والمراد بالمفرد هنا ألا يكون مضافا ولا شبيها به كما في
باب لا فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو : يا معديكرب ويا زيدان
ويا زيدون ويا هندان ويا رجلاان ويا مسلمون ، وفي نحو : يا موسى ويا قاضي ضمة
مقدرة .

(تنبيهات): الأول : قال في التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف

وضوحا . وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعريف بالنداء ، وردده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه
كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير . فإن قلت : العلم إذا أريد إضافته نكر فما
الفرق ؟ قلت : ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف
كانت الإضافة لغوا ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى
إذا كان معرفة ، سم .

(قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه ، وقوله والإقبال أى إقبال المتكلم على المنادى أى
إلقائه الكلام نحوه وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون
الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على إقبال المنادى ، حتى إنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة
على تنكيرها وهو باطل . والعطف من عطف اللازم ، قال الدماميني : التعريف لم يحصل بمجرد القصد
والإقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال
وحيث قد قول الشارح بسبب القصد والإقبال أى مع كون الكلمة مناداة . (قوله المركب المزجي)
المراد به ما يشمل العددي كخمسة عشر لأنه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي
عشرة مجرى المضاف كما سيأتى في الشرح . (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض أن نحو :
يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع
إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال . (قوله ويا قاضي) يحذف
التنوين اتفاقا لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف
لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها وعمل الخلاف بينهما
إذا لم يصح محذف الياء ذا أصل واحد وإلا ثبتت الياء اتفاقا كما في مر اسم فاعل من أرى . قاله في
التسهيل .

(قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جوازا بمرجحان
بل أوجبه كثير ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف كما يفيد قول الهمع ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة
أو ظرف فمن شبيه المضاف فت نصب وجوز الكسائي فيها البناء اهـ وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف
بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده . ويؤخذ من التصريح أن الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب
في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حيثئذ من شبيه

بقصد وإقبال وحكاية في شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله ﷺ في سجوده :
 « يا عظيمًا يرجي لكل عظيم » وجعل منه قوله :
 * أَذَارًا بِحَزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً * [٩٠٩]

الثاني : ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو :
 يا لزيد لعمرى ونحو : يا للماء والعشب ، فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .
 الثالث : إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ،
 وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر
 ويا اثنتي عشرة بالياء إجماع لما مجرى المضاف (وَأَلَوِ الْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَاءِ) كسبيوه
 المضاف ، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى
 الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأمرين . واستشكل الدماميني
 جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا
 النكرات ، قال : وغاية ما يتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك
 ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى
 فقط ثم وصف بعده اهـ وجوابه المذكور إنما يتم على النصب . وأجاب في التصريح بأنه يفتقر في
 المعرفة الطارئة ما لا يفتقر في الأصلية ، ثم نقل عن الموضح أن الجملة أى في نحو : « يا عظيمًا يرجي
 لكل عظيم » حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لأنها جيتئذ عامله فيما
 بعدها قال : فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اهـ قال شيخنا :
 وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب إلخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف .

(قوله هجت) أى أثرت والعبارة الدمع . (قوله قيده في التسهيل) هذا التقيد مأخوذ من قول
 المصنف في الاستغاثة إذا استغثت اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتى ، أفاده سم . (قوله
 إجماع لما مجرى المضاف) أى لشبههما به في الصورة . (قوله وانو انضمام ما بنوا قبل النداء) فإن
 قيل المبنيات إنما يحكم على محلها فلا يقدر فيها . فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة إعراب
 اهـ فارسي أى وحركة البناء لا تكون محلية لأنها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من
 مقتضياته فانحصرت في حركة الإعراب . (قوله ما بنوا) أى أو حكوا كما سيذكره الشارح . (قوله
 في لغة الحجاز) راجع لحذام^(١) فقط أى وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيا على
 [٩٠٩] قاله ذو الرمة . وتماه :

* فَمَاءُ الْهَوَى يَمْرُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ *

من قصيدة من الطويل . والشاهد في أدارا حيث نصب وإن كان مقصودا بالنداء ، قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة
 المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلا كريما أقبل . قلت : يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده : « يا عظيمًا يرجي
 لكل عظيم » وحزوى بضم الحاء المهملة وسكون الزاى اسم موضع بعينه : أى دارا مستقرة بحزوى . والعبارة الدمعة . وماء الهوى
 دمهه لأنه يبعثه فلذلك أضيف إليه . ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض . ويترقرق يبقى في العين متحيرا بجىء ويذهب .

(١) فالهجازيون يبنونها وأطالفا على الكسرة واستشهدوا بقول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدفها فإن القبول ما قالت حذاتم

وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وَلْيَجَرَّ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول : يا سيويو العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل ، والمحكى كالمبنى تقول : يا تأبط شرا المقدام والمقدام (وَالْمَفْرَدُ الْمَنْكُورُ وَالْمُضَافَا * وَشِبْهُهُ أَصْبَغٌ غَادِمًا خِلَافًا) أى يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال : الأول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ :

* يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ *

وقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدى . وقوله :

* أَيَا رَاكِبًا إِنَّمَا عَرَضَتْ قَبْلُغُنْ *

[٩١٠]

الضم بناء مجددا . (قوله وليجر مجرى ذى بناء جددا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح ، ويظهر أثر ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارضى ، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ، ويقتصر على قوله فتقول يا سيويو العالم إلخ فتدبر . (قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدر ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسر البناء لأنها لأصلاتها بعيدة عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم فإنه لعروضه ييا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لأن التحقيق أنها حركة اتباع . (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاه أن المحكى ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولهذا جعل إعرابه تقديرية وهو أوجه مما في التصريح أنه مبنى ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم . ومعنى كونه كالمبنى أنه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب . (قوله والمضافا) أى لغیر ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة ، أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض .

[٩١٠] تمامه :

* نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ إِلَّا تَلَاقِيَا *

قاله عبد يفرث بن وقاص الحارثى شاعر جاهلي من شعراء قحطان ، وفارس من فرسان قومه بنى الحارث ، وهو قائدهم يوم الكلاب الثانی إلى بنى تميم ، فأسر في ذلك اليوم فقال قصيدة هو منها ينوح بها على نفسه ، وهى طويلة من الطويل . والشاهد في أيا راكبا للندبة فحذف الماء ، فلا يجوز التنوين لأنه قصد به راكبا بعينه . وأصل إما إن ما فإن حرف شرط وما زائدة أدغمت البون في الميم . وعرضت أى تعرضت ، قاله البيلى . والأصح أن معناه إذا أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما والفاء للجواب . ونداماي جمع ندمان وهو النديم وهو شريب^(١) الرجل الذى ينادمه . وأصل ألا تلاقيا أن لا تلاقيا فإن زائدة . ولا نفى الجنس ، وتلاقيا اسمه وخبره محذوف أى لنا ، والجملة في محل النصب على أنها مفعول ثان لبلغن . ومن نجران أى من أهلها وهى بلدة باليمن .

(١) أى مُجَالسه على الشراب .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع . الثانى : المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو : ﴿ ربنا اغفر لنا ﴾ [آل عمران : ١٤٧ ، الحشر : ١٠] ، أو غير محضة نحو : يا حسن الوجه . وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة . الثالث : الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو : يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك ، ويمتنع فى هذا إدخال « يا » على ثلاثين خلافا لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها ، فإن كانت غير معينة نصبتما أيضا ، وإن كانت معينة

(قوله يا غافلا والموت يطلبه) قال البعض : الواو استثنائية ليصح كونه مثالا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا بما نحن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالة لا على الاستئناف فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر .

(قوله أيا راكبا إما عرضت فبلغن) تمامه :

* نداماى من نجران ألا تلاقيا *

أصل إما إن ما فادغمت نون الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن . تصرخ . (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن . (قوله وعن ثعلب إجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم « عادم خلافا » إلا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة . (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرخ به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالوصول نحو : يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم ، والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة . (قوله ويا طالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لأنه تنوسى بإقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر ، قاله الشنوائى . ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال : وينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك . (قوله فيمن سميت بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميت بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبيهما للطول بلا خلاف : الأول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب .

(قوله ويمتنع فى هذا إدخال يا إلخ) أى لأن ثلاثين جزء علم حيثد كشمس من عبد شمس والمخالف نظر إلى الأصل المنقول عنه . (قوله نصبتما أيضا) أى وجوبا أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فللعطف على المنصوب . (قوله وإن كانت) أى الجماعة معينة إلخ قال الحفيد : الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وإنما قلت ذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان إذا كان مع أل إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبيهما كما لو سمي رجل

ضممت الأول وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة يا وتخييره في إلحاق أل مردود .

(تفنييه)*: انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل ، فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزءها ، فعند سيبويه جزءها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزءى الجملة أى

بثلاثة وثلاثين ، سم . (قوله ضممت الأول) أى لأنه نكرة مقصودة ، تصریح . (قوله وعرفت الثاني) قال فى التصريح وجوباً لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهى أل اهـ ولم يكتف بحرف النداء لأنه لم يباشره ، وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الأخفش ونقل عن المبرد الجواز ، قال سم : وقياس قول المبرد الجواز فى مسألتنا بدون أل . (قوله ونصبته) أى عطفاً على محل الأول أو رفعته أى عطفاً على لفظه ، والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا فيه وجهان ورفع يتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا : أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اهـ ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح . (قوله وتجريده من أل) لأنه لا يجمع بين يا وأل مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى . (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خير على حد : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض^(١) . وهذا الجواب أولى لإيهام ما قبله أن ابن خروف لو قال بأحد الأمرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم . ووجه رد الأول أن الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ، ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ، ويؤخذ رده بما تقدم فتأمل . (قوله وإفادته فائدته) هى طلب الإقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سد مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل . (قوله نصبه بحرف النداء إلخ) فى الجمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به . (قوله يا زيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه ، وعلى أول الاحتمالين الآتين فى تقرير مذهب المبرد . (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعاً لحذف الفعل الذى استتر فيه ، ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لأنها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ، ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرًا عليه ، ولكن الأول أوفق بكلامه

(١) أى نحن بما عندنا راضون .

الفعل ، والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادى (وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمٌّ وَافْتَحَنَّ مِنْ * نَحْوِ أَزَيْدٍ بَنِ سَعِيدٍ لَا تَهْنِ) أى إذا كان المنادى علما مفردا موصوفا بآبن متصل به مضاف إلى علم نحو : يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح ، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

[٩١١] يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

في تقرير مذهب سيويه ، وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه . (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة ، وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الأمر والدعاء كما مر بيانه . (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتين بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فهما . (قوله بآبن متصل) أنت خبر بآن المراد بآبن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال .

(قوله مضاف إلى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره . حفيد سم . (قوله جاز فيه الضم) أى على الأصل والفتح إما على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القادر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه للملازمة إياه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين ، فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثانى فتحة بناء اهـ تصریح ببعض تغيير . ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بآبن إذا كان أى العلم الموصوف بآبن مفتوحا ثم نقل عن الطبرلاوى ما نصه : واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بآبن إلا النصب نحو : يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اهـ ومقتضى النقل الأول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بآبن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره .

(قوله يا حكم بن المنذر إلخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرداق بضم السين

[٩١١] نسبة الجوهرى إلى رؤبة وليس بصحيح ، بل هو لراجز من بنى الحرماز . والشاهد فى يا حكم بن المنذر فإن حكم منادى علم موصوف بآبن مضاف إلى علم فيجوز فيه الضم على الأصل والفتح على الاتباع والتخفيف . والسرداق بضم السين تسمى بالفارسية سرايردة . والمجد العز والشرف .

(تنبيهه): شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر ، فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك وإن كان مراده (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا * وَيَلِ الْإِبْنَ عِلْمٌ قَدْ حُتِمَا) الضم مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف ، والتقدير فالضم متحتم أى واجب . ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ . واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطا لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف . ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو : يا رجل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل

المهمل ما يمد فوق صحن الدار . (قوله شرط جواز الأمرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر ومبذره الشارح . وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو : يا زيد بن فاطمة كذا بن عمرو كذا فى الفارضى . قال شيخنا : وينبغى أن يزداد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ومجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف .

(قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لأن ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها . (قوله وَيَلِ الْإِبْنَ عِلْمٌ قَدْ حُتِمَا) معطوف على يل الأول والواو فيه بمعنى أو لأن انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم . (قوله وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة ، وفى الاحتمال الأول أيضا ارتكاب ضرورة لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر^(١) ، قاله الشيخ خالد . (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعنى الشروط الأربعة المشار إليها فى قوله والضم إلخ بدليل بقية كلامه ، وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الأربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت إلا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة . لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط أفراد العلم الموصوف بـابن لأننا نقول هذا إلى إفادة مثاله اشتراط أفراد العلم المضاف إليه ابن أيضا وهو باطل . وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو : يا عبد الله بن زيد ، وبالعلم نحو : يا رجل ابن زيد ، وبكونه بعده ابن نحو : يا زيد الفاضل ، وبكونه متصلا به نحو : يا زيد الفاضل ابن عمرو ، وبكونه صفة له نحو : يا زيد ابن عمرو على أنه بدل ، وبكونه مضافا إلى علم نحو : يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الأول والضم فى البقية .

(قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لأنه تقدم أنه يجوز نصب النكرة

- (١) إذا كانت هناك ضرورة شعرية .

لانتفاء علمية المنادى في الأولى ، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة ، ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

[٩١٢] **فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا**

بفتح عمر ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت . ونحو : يا زيد ابن أخي لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت .

(تنبيهات) : الأول : لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور . وقال عبد القاهر^(١) : هي حركة بناء لأنك ركبت

المقصودة الموصوفة في قوله ويجوز نصب ما وصف إن لا أن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه . (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع ، سم . وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل . (قوله واتصال الابن إن) أى وانتفاء اتصال إن وكذا قوله : والوصف به إن .

(قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال في التصريح : بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اهـ . (قوله فمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ) هو الذى أثر رفيقه بالماء ومات عطشا . ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور^(٢) اهـ ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى في شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اهـ وكذا قال العينى وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره . (قوله بفتح عمر) خرّج على أن أصله يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله يا عمرا بالتونين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اهـ زكريا وفي التخرىج الثانى نظر ظاهر .

(قوله فكذلك عند الجمهور) أى لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للاتباع أو لإضافته إلى ما بعد ابن . نعم إعرابية فتحة ابن على الإضافة المذكورة غير ظاهرة لأن ابن على الإضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل ، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل . (قوله لأنك ركبت معه) أى كتركيب خمسة عشر

[٩١٢] قاله جرير وتماه :

* فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ *

من قصيدة من الوافر يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . والشاهد في (الجوادا) حيث نصب على النعت لعمر على الموضوع ، ولو رفع حملا على اللفظ لجاز ولكن القوافى منصوبة . وكعب بن مامة هو الأباذى الذى أثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشا . وابن سعدى هو سعد بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور . فأخبر أنه ليس واحد من هذين الجوادين بأكرم من عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وأرضاه .

(٢) يقصد حاتما .

(١) سبق التعريف به .

معه . الثاني : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو : يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم . الثالث : يلتحق بالعلم يا فلان ابن فلان ويا ضل ابن ضل . ويا سيد ابن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين . ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم . الرابع : قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضممة الدال . الخامس : قال فيه أيضا : ويجوز فتح ذى الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن في الحالتين خطأ وإن نون فللضرورة . السادس : اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله ، فنحو : يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اهـ (وَأَضْمُ أَوْ أَلْصَبُ مَا

الظاهر في إعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا حركة بنية . (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هي ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فإنها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت ، وفي التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اهـ وهو لا يأتي إلا على القول بأن الفتح للاتباع ، ومثل الوصف ببنت الوصف ببنتي تصغير ابن .

(قوله يلتحق بالعلم إلخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم . (قوله ويا ضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه . (قوله ويجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة . (قوله في غيره) أي غير النداء كجاء زيد بن عمرو . (قوله وألف ابن) أي إذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنية مجازية ولم يشن الابن ولم يجمع كما في الفارسي . وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير النداء إذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال : فيه وجهان رواهما سيويه عن العرب الذين يصرفون هنداً^(١) ولحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال . (قوله وإن نون فللضرورة) كقوله :

* جارية من قيس بن ثعلبة *

ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف ، وجرم الراعي بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف ابن إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف إذا كان المضاف

(١) لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط .

أَضْطَرَّارًا نُونًا * مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقٌ ضَمُّ يُونَا) فقد ورد السماع بهما ، فمن الضم قوله :
[٩١٣] * سَلَامٌ آلله يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

وقوله :

[٩١٤] لَيْتَ التَّجِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حَيْثُ يَا رَجُلُ

إليه ابن مضافا . (قوله يحتمله) بل هو أقرب إلى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد . (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة هـ دماميني فالضمة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الإضافة إلى ما بعد ابن كما في يا زيد بن سعيد . (قوله واضمم أو انصب) في عبارته إشارة إلى بناء النون اضطرارا إذا ضم وإعرابه رجوعا في الأصل في الأسماء إذا نصب . قال سم : وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا هـ وإذا ضمنت المنادى المفرد النون ضرورة فلك في نعت الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو : يا فتى للضرورة فإن نوى الضم جاز في نعت الوجهان ، أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادى وغيره . (قوله مما له استحقاق ضم يونا) يحتمل أن « مما » حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق بيبين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال : واحترز به من الضم المقدر فإنه لا يضطر إلى تنوينه فإن الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو : يا قاضى ويا فتى فإن نون حذف لالتقاء ساكني مع التنوين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شيئا هـ ، قال شيخنا : وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا . (قوله ليت إلخ) قبله :

حيثك عزة بعد الهجر وانصرفلت فحي ويحك من حياك يا جمل

وقوله فأشكرها بالنصب جواب التمنى . وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر

[٩١٣] تمامه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

قاله الأحوص . وذكر مستوفى في شواهد الكلام على التنوين في بحث النكرة والمعرفة . والشاهد في يا مطر حيث نونه للضرورة بالضم .

[٩١٤] قاله كثير عزة من قصيدة من البسيط . فأشكرها بالنصب لأنه جواب تمنى ، أى فإن أشكرها ، والفاء للجزاء ومكان نصب على الظرف . والشاهد في يا جمل حيث نونه مضموما . ويروى بالنصب ، والأول أشهر . ويا رجل بالضم بلا تنوين لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد .

ومن النصب قوله :

[٩١٥] * أَعْبَدَا خَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيْبًا *

وقوله :

[٩١٦] ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيْبًا لَقَدْ وَتَّكَ الْأَوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم . وأبو عمرو وعيسى ويونس والجزمى والمبرد النصب .
ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس (وَيَا ضَظْرَارِ حُصَّ جَمْعُ

متعلقة ولعل التقدير أتمنى يا رجل حييت في مكان يا جمل حييت . (قوله أعبدا إلخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك . وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة . (قوله ضربت صدرها إلخ) أى متعجبة من نجاحي مع ما لقيت من الحروب ، فألى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواق وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهما أول الواوين رد إلخ .

(قوله ووافق الناظم والأعلم إلخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اهـ حفيد . قال السيوطى :
والختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا تتلبس بالنكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما فى التنوين ، ولم أقف على هذا رأى لأحد اهـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا إلباس فى نصبه لا إلباس فى ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل فى الأسماء

[٩١٥] تمامه :

* أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَّابَا *

قاله جرير . وقد ذكر مستوفى فى شواهد المفعول المطلق . والشاهد فى أعبدا فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه .

[٩١٦] قاله مهلهل من قصيدة من الخفيف . وإلئى بمعنى لى فى موضع النصب على الحال من الضمير الذى فى ضربت ، معناه ضربت صدرها متعجبة من نجاحي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل وهو من فعل النساء . والشاهد فى يا عدبا فإنه لما اضطر نونه ونصبه تشبيها بالمضاف . وأصل الأواق وواق جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ وهو فاعل وَتَّكَ ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق .

يَا وَآلٍ) في نحو قوله :

[٩١٧] عَبَّاسُ يَا أَمْلِكُ الْمُتَوَجِّعِ وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ نَيْتَ الْعَلَا عَدْنَانُ
وقوله: [٩١٨] يَا لَغْلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغداديين في ذلك (إِلَّا مَعَ اللَّهِ) فيجوز إجماعا للزوم آل له حتى صارت كالجزء منه فتقول : يا الله بإثبات الألفين ، ويا الله بخذفهما ، ويا الله بخذف الثانية فقط (و) إلا مع (مَخِئِّي أَلْجَمَلُ) نحو : يا أَلْمُنْطَلِقُ زَيْدُ فِيمَنْ سُمِّيَ بذلك ، نص على ذلك سيبويه. ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بآل نحو الذى والتى وصوبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو : يا الأسد شدة

وهو الإعراب أولى فتدبر . (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم . (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب ا هـ عني وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التانيث في قوله عرفت فقول البعض تبعا للعيني وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا . (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لأن النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أدائي تعريف ا هـ تصریح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذى فيه آل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه آل فلا يجمع معرفان وذلك غير لازم هنا لأن آل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو : يا المنطلق زيدا هـ قال سم : ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول مبدوء بآل نحو الذى والتى إلا أن يفرق بتأني إسقاط آل في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل ا هـ . (قوله نحو يا المنطلق زيدا) بقطع الهزمة^(١) لأن المبدوء بهزمة الوصل فعلا أو غيره إذا سمي به يجب قطع هزته كما أفاده في التصريح . قال البعض : وانظر بما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الأوجه الثلاثة ا هـ وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة . (قوله نحو الذى والتى) أى مع الصلة إذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوافق قاله في التصريح أى متفق على منع ندائه . (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان : والذى نص عليه سيبويه المنع و فرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه ، مع .

[٩١٧] هو من الكامل أى يا عباس . والشاهد في يا الملك فإن الكوفية احتجت به على جواز دخول حرف النداء على المعرفة بآل ، وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المتأدى فيه محذوف تقديره يا أيها الملك . والمتوج الذى على رأسه تاج . ويجوز فيه الرفع والنصب . وعدنان أبو العرب^(٢) . [٩١٨] هو من السريع وفيه الخبن والكسف بالمهمل . والشاهد في فيا الغلامان حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة . وإيا كما تحذير وأن تكسبانا أى من أن تكسبانا ، وأن مصدرية أى من كسبكما إيانا . وشرا مفعول ثان ويروى أيا كما أن تكسبانا سرا .

(١) يهمل الهزمة قطع لا ألف وصل .

(٢) يلاحظ أن العلامة الصبان ذكر منذ قليل أن عدنان اسم للقبيلة بدليل تأنيث الفعل (عرف) فقال (عرفت) .

أقبل ، وهو مذهب ابن سعدان . قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد أقبل ومذهب الجمهور المنع (وَأَلَا تُكْرَهُ) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء ويقال (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيزِ) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَدُّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ) أى شد الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله :

[٩١٩] إِي إِذَا مَا حَدَّثَ الْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

(قوله نحو يا الأسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لأن شدة تميز ١ هـ وفيه أن شدة ليس تميزا للأسد تميز مفرد حتى يكون الأسد عاملا في شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تميز نسبة عامله مثل المحذوفة التي بمعنى مماثل وحيث يكون التركيب من المضاف تقديره أو يكون نصب الأسد لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب . (قوله لأن تقديره يا مثل الأسد) أى فالمنادى في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القرية لأن تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدون . قال سم : ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الأسد ولا كذلك ما أورد فتأمل . (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . قال شيخنا : ويحتمل أن يكون مبنيًا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه ١ هـ أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء في نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوى وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا أو كالجزء وجه قوى . (قوله أى بتعويض الميم المشددة إلخ) وإنما أخرت تبركا بالبداية باسم الله تعالى (١) هـ سم ، ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله :

* يرمى ورأى بامسهم وامسلمه *

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض . (قوله إلى إذا ما حدث إلخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم نزل ، ١ هـ زكريا .

[٩١٩] قاله أبو خراش الحلبي . وقوله :

إِنْ تَلْفِظِ اللَّهُمَّ تَلْفِظِ جَمًّا وَأَيُّ غَيْبٍ لَكَ لَا أَلْمَمَ

وكلمة ما زلتة . وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر أى إذا ألم حدث وهو الذي يحدث من مكاره الدنيا . وألم نزل ، وأقول خيران . والشاهد في يا اللهم حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

(٢) في قوله اللهم .

(تنبيهات)*: الأول : مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمنا بخير ، وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار .
الثاني : قد تحذف أل من اللهم كقوله :

[٩٢٠] * لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَكَ حَجَّجْ *

وهو كثير في الشعر . الثالث : قال في النهاية : تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء : أحدها النداء المحض نحو : اللهم أثبتنا . ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع

(فائدة)*: لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الأسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل : ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ﴾ ﴿ قل اللهم مالك الملك ﴾ ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اهـ دماينى . وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حييل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة .
(قوله بقية جملة محذوفة إلخ) رد بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج إلى العاطف في نحو : اللهم اغفر لى .

(قوله حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفي بعض النسخ حجتى بالياء .

(قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملايسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها في النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب إلخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا إلخ بأن المناسب أن يقول ثالثها الندرة إلخ فتأمل .

(قوله ثانيها أن يذكرها المجيب إلخ) قال شيخنا وتبعه البعض أن اللهم في الموضعين الآخرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لأننا لا نسلم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة ، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ، ولكن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لأن خروج الكلمة عن معناها

كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له : اللهم نعم أو اللهم لا . ثالثها أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدعني ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل .

[فصل]

(تابع) المنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ * أَلْزَمَةُ نَصَبًا) مراعاة لمحل المنادى

الأصل لا يستلزم خروجها عما لها من إعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم إلى آخر ما مر فتأمل . (قوله إذا لم تدعني) بسكون الدال وضم العين المهملة .

[فصل]

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو : يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيويه ذا الفضل . وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو : يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فإن تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع تابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو : يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبنى على الفتح قاله سم . وأنا أقول : سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الجمع أيضا ، ويرد على نصب النسق المعروف الخالى من أَل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ، ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع ، لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه .

(قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت إضافته محضة وإلا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير إليه الشارح لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة ، لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف إضافة غير محضة لأنها على تقدير الانفصال ، فضارب زيد فى تقدير ضارب زيدا وضارب زيدا شبيه

نعتا كان (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) أو بيانا نحو : يا زيد عائد الكلب ، أو توكيدا نحو : يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم .

(تنبيهان): الأول : أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء في نحو : يا تميم كلهم وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى . الثاني : شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر (وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل ، وذلك شيان : المضاف المقرون بأل ، والمفرد (أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ،

بالمضاف . وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور .

(قوله نعتا إلخ) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق بقرينة المقابلة . (قوله كلهم أو كلكم) أشار به إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ولفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك . قاله الدماميني ، ثم قال : ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يا أيها الذى قام وقعت كان فيه التفات وليس كذلك لأن الالتفات^(١) من خلاف الظاهر وكلا الفريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ملخصا ، وفيه نظر لأن مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقتين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر . (قوله الأول إلخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفيون وابن الأنباري رفع النعت المضاف إضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه . (قوله لأن إضافته محضة) أى لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر . (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول . (قوله والمبنى قبل النداء) يوهم صنيعة أن المبنى قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا مَنْ خلقتنى أى يا إلها خلقتنى . (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة . (قوله المضاف المقرون بأل) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف إضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار إليه الشارح . ووجه جواز الأمرين في الأول والثالث والرابع إلحاقها بالمفرد لأن غير المحضة ومنها إضافة المقرون كلا إضافة ، فإن قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا

(١) في مثل قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتَ فِي السَّمَاءِ وَجِئْتَ بِهِمْ...﴾ فقد التفت من ضمير المخاطب في كنتم إلى ضمير الغائب في بهم .

ويا زيد الحسن والحسن ، ويا غلام بشر وبشرا ، ويا تميم أجمعون وأجمعين ، فالنصب اتباعا للمحل ، والرفع اتباعا للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

(تنبيهان):* الأول : شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق . الثاني : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (وَأَجْعَلَا * كَمْسْتَقِلَّ) بالنداء (نَسَقًا) خاليا عن أل (وَبَدَلَا) تقول

مستقلين ، قلت محافظة على إعرابها الذي هو الأصل فالحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الإعراب لفظا أو تقديرا ، وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا إعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعى الإعراب في الحالين اهـ سم ببعض تغيير ، فإن قلت لم لم يجر في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو : لا رجل ظريف فيها قلت لأن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفى بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد ، فحصل الفرق بين التابعين . (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفة بأل أولا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما ، نعم إن نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته . (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور إعراب . واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع ، بل هناك ما يقتضى نصبه وهو أدعو وأجيب بأن العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول ، وهو مع ما فيه من التكلف يؤدي إلى التزام قطع التابع . وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه : واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه في النهاية اهـ والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع لا إعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ إشارة إليه ، وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح فاعرفه . (قوله ويا غلام بشر) أى بتنوين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه . (قوله أولا) أى في قوله تابع ذى الضم وثانيا أى في قوله وما سواه . (قوله ومراده النعت إلخ) أى بقرينة أفراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتي مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا أو معنويا . (قوله ظاهر كلامه إلخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال ، فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم ، وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذى هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء . (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب ، سم . (قوله وبدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه : لا يبدلان

يا زيد بشر بالضم ، وكذلك يا زيد وبشر ، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله ، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

(تنبيه)*: أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقًا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعٌ يُتَّقَى) أى يُختار وفقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة والحكاية سيبويه أنه أكثر ، وأما قراءة السبعة : ﴿ يا جبال أَوِّى معه والطير ﴾ [سبأ : ١٠] ، بالنصب فللعطف على فضلا من : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلا ﴾ [سبأ : ١٠] ، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ، إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب . وقال المبرد : إن كانت أل معرفة

أى النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى ، قال سم : وكأن وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا ، وهو لا يدخل على ما فيه أل ، لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والتعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو : يا تميم الرجال والنساء ، وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه . (قوله يا زيد بشر بالضم) أى بلا تنوين ، وكذا يضم بشر بلا تنوين في صورة العطف . (قوله لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف ، أما على ما ذهب إليه من أن العامل في المبدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود ، وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ، ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى في نحو : يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأى صلة إليه وجب رفعه . (قوله أجاز المازني) أى قياسا على المنسوق المقرون بأل ، وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون . وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل ، هذا هو الظاهر ، وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع^(١) . (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بُعد فيه . (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه التعت . سبوطى . (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضى . (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أى مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم . (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطى : مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول مخذوف أى وسخرنا له الطير . (قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أى فلا تطلب مشاكلته له .

(١) أى البناء أو الإعراب .

فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرفة يشبه المضاف .

(تفصيله)*: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو : يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأنفخس ومن تبعه إلا الرفع (وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي أَلْمَعْرِفَةِ) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً فأياً مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب أَلْ وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أَلْ وبعد في موضع الحال مبنى على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أى . والتقدير وأياً يلزم مصحوب أَلْ حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها . ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أى يلزمها ، ويجوز أن يكون صفة هو الخبر . والمراد

(قوله إن كانت أَل معرفة) أى كما في الآية فالنصب أى فالنصب لما في الشرح من أن المعرفة يشبه المضاف ، أى من حيث تأثر ما فيه أَل المعرفة بتعريف أَل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها . (قوله وإلا فالرفع) أى وإلا تكن للتعريف كالتى من بنية الكلمة نحو : اليسع والتى للمح الصفة نحو الحرث^(١) فالنختار الرفع لأن أَل حيثئذ كالمعدومة . (قوله إلا الرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم . (فائدة)*: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الطريف صاحب عمرو فإن قدر الثانى نعتاً للمنادى نصب لا غير أو نعتاً لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت . دماينى . وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالانصاف . (قوله مصحوب أَل) سيأتى أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول . (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافاً نحو : يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه . (قوله وبعد في موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أَل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتى واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثانى للثانى . (قوله في موضع الحال مبنى على الضم) هذا مبنى على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالاً كما نبه عليه شيخنا . (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أَل وإلا لقال مرفوعاً إلا أن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب أَل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر . قال البعض : لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبي هـ وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبياً بل هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها . فيكون يلزم عاملاً في مصحوب أَل وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر . (قوله والعائد على المبتدأ) أى الأول أما العائد على المبتدأ الثانى فمستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الإعراب الأول .

(١) للمح صفة الحرثة .

إذا نوديت أى فهمى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنييه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة ، وتوث لتأنيث صفتها نحو : ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَان ﴾ [الانفطار : ٦] ، ﴿ يَأْتِيهَا النَّفْس ﴾ [الفجر : ٢٧] ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجر هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أبحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه^(١) . وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل

(قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم ، وجعله مفعولا بزيادة التاء تكلف مستغنى عنه وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض . (قوله والمراد إذا نوديت أى إلخ) لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطقيا ولا مفهوما فكيف يراد منه . وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم إلى قوله ويلزم تابعها الرفع . (قوله لتكون عوضا إلخ) علة تلزمها . (قوله عوضا عما فاتها إلخ) كما عوضوا عنه ما فى ﴿ أيا ما تدعوا ﴾ وخص ها بالنداء لأنه موضع تنييه وما بالشرط لأنها مبهمة فتوافق الشرط . دمامينى . (قوله وتوث) أى على سبيل الأولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع . (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل . (قوله قال الزجاج إلخ) فيه نظر لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب ولأنه قرىء شاذ : « قل يَأْتِيهَا الْكَافِرِينَ » وهى تعضد المازنى قاله السندولى .

(قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف^(٢) وسيدكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا وأن يصح نصب نعتة ، ويؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب على ما بيناه سابقا ، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعتة ، على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لأى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل .

(١) يتوصل بها إلى ندائه .

(٢) يقصد به بدر الدين ابن الناظم .

عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده . وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله لدى ذى المعرفة ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر . وقيل إن كان مشتقا فهو نعت وإن كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن .

(تنبيهات): الأول : يشترط أن تكون أل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل فإذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة . وأجاز الفراء والجزمى اتباع أى بمصحوب أل التي للمح الصفة نحو : يا أيها الحارث ، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازاه . الثاني : ذهب الأخفش في أحد قوليهِ إلى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة ، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها

(قوله وأى وصلة إلى ندائه) إنما آثروا أيا لأنها لوضعها على الإبهام واحتياجا وضعها إلى المخصص ألحق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه بالإشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه أل . وأما ضمير الغائب فإنه وإن وضع مبهما مشروطا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر ، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة اهـ دماينى عن الرضى باختصار ، وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء . (قوله إنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا لتأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لأن كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالاته على معنى في متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية . (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة . (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التي للمح الأصل كالحارث^(١) ولا التي للعهد كالزبدن ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصنع والنجم ، فعلم ما في كلام البعض من القصور . والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه ، فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره . (قوله وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر ، لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية ، أفاده سم . (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لا نعتا لأن العلم لا ينعت به هكذا ينبغي التعليل . (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل . وقال الفارضى : التقدير يا الذى هو الرجل اهـ قال شيخنا : والأول أولى لأن يا لا تدخل على نحو الذى على الراجع كما مر . (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أى لأن هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ . وله أن يقول

(١) لأن أصل لفظ الحارث يدل على صفة ثم سمي به لفصار علما .

بالفعلية والظرف . الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها . الرابع : يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله :

[٩٢١] يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو النَّزَى لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالنَّكَزِ (وَأُنِي هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أي هذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة ، وورد جملة خبر ، ووجد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيها الذى ورد أو هو من باب :

[٩٢٢] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ

باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجاز وصلها إلخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم . مع .

(قوله يا أيها الجاهل إلخ) التنزى نزع الإنسان إلى الشر . والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللسع أى لا توعدن باللسع حالة كونك مشبها للحية في ذلك . (قوله وأيها إلخ) نحو يا أيها الرجل فأى منادى مبنى على الضم في محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة ، ونحو : يا أيها الذى قام فالذى صفة أى في محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع إعراب وتقدم ما فيه . قال شيخنا : ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى في محل نصب . (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختيارا . (قوله من باب نحن بما عندنا إلخ) أى من الحذف من الأول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الأولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قبل الحذف من الثانى لأن الأواخر أليق بالحذف من الأوائل وقيل من الأول لعدم الفصل . ونمام البيت : « والرأى مختلف » وهو كما قال شيخنا من المنسرح .

[٩٢١] رجز قاله روبة . والشاهد في أنه وصف يا بما فيه أل ، ووصف ما فيه أل بمضاف إلى ما فيه أل . وقيل رفع ذو التنزى لأنه تابع لصفة . وقيل الجاهل صفة لأى وليس بصلة والتقدير يا ها هو الجاهل ذو التنزى ، فالحركة فيه ليست حركة اتباع لتكون في موضع نصب ، بل حركة إعراب لأنه خبر المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع . والتنزى نزع الإنسان إلى الشر وأصله من نزأت بين القوم إذا حرشت بينهم . والنكز بفتح النون وسكون الكاف وفي آخره زاي معجمة من نكرت الحية بأنفها أى لسعته ، وإذا عضته بناها قيل نشطته .

[٩٢٢] البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم .

أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله :
 [٩٢٣] أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاخِعِ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ
 ونحو : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحج : ٦] ، (وَوَصَفَ أَيْ بِسَوَى
 هَذَا) الذى ذكر (يُؤَدِّ) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف أى باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما
 هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فإنه أجاز يا أيها ذاك الرجل . الثانى : لا
 يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله :
 [٩٢٤] أَيُّهُذَانِ كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاعْلَا فِيمَنْ وَغَلَّ
 واشترط ذلك غيرهما (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) فى لزومها ولزوم رفعها ولزوم

(قوله ألا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ، ولا يصح جر الوجد
 بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى مرفوعه . (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال
 الشاطبى أنه حشو لا فائدة فيه ويجب بانه لما علم بقوله وأيهذا إنلخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم
 شىء آخر فدفعه بهذا هـ طبلاوى واسم الإشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة
 والموصول المقرون بأل . (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو الخطاب ووصله
 بكاف الخطاب يقتضى أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافى . ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا
 ذاك للمشار إليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الإشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه
 إلا أن يخصه بغير النداء فتأمل . (قوله ودعانى) أى اتركانى . والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم
 يدع . (قوله فى لزومها إنلخ) أى لا فى لزوم أفراد موصوفها بل يراعى حال المشار إليه نحو : يا هذان الرجلان
 ويا هؤلاء الرجال . وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى إلا أنها تتناول اسم الإشارة مع أن اسم
 الإشارة لا يوصف باسم الإشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة
 فكأنه معلوم الانتفاء . سم .

[٩٢٣] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل بمدح بها بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهم . الشاهد
 فى ألا أيها ذا حيث وصف المهيم الذى هو أى باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه أل وهو الباخع ، والوجد مرفوع لأنه فاعل
 اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التعليل أى الباخع نفسه لأجل الوجد فحيث فيه ضمير هو فاعله ، يقال يجمع إذا هلك .
 والوجد شدة الشوق . ونحته أى صرفته . والمقادير فاعله أراد به المقادير ، والجملة فى محل الجر صفة لشيء .

[٩٢٤] هو من الرمل . والشاهد فى أهذان حيث وصف المتأذى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء أى يا هذان . والواغل
 بالغين المعجمة هو الذى يدخل على القوم ولم يدع ، وذلك الشراب الوغل . وأصل يغل يغل لأن من وغل حذفت الواو لوقوعها
 بين الكسرة والياء .

كونها بأل على ما مر . نحو : يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أى ترك الصفة (يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ) أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى نداءها كقولك لقاء بين قوم جلوس يا هذا القائم . أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنيات على الضم (فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ) وقوله :

[٩٢٥] * يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَاكُمُ *

وقوله :

[٩٢٦] * يَا زَيْدَ زَيْدَ أَلْعَمَلَاتِ الدُّبُلِ *

(قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون ال جنسية على الراجع . (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام) ونحو : يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فيها للتنبيه واسم الإشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده له صفة مرفوعة . (قوله يفيت المعرفة) أى يفتر علم المخاطب بالمنادى . (قوله بأن تكون هى) أى الصفة . (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما إذا وضع المتكلم يده عليه . (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صفة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الإشارة إلى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمنعنى لا يلزم بمجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر . (قوله فى نحو سعد سعد الأوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه . وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح . (قوله زيدا ليعملات) بفتح الميم أضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحدو لها وهى جمع عملة وهى الناقة القوية الحمولة . والدبل جمع ذابل بمعنى الضامر

[٩٢٥] قاله جرير وتامه : * لَا يَلْفِيكُمْ لِي سَوْءٌ عَمَرُ *

من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن لجا وقومه . والشاهد فى يا تيم تيم عدى فإن ملهب سيبويه فيه إذا نصبا جميعا أن يكون الثانى مقحما . ويجوز أن يكون الأول مضموما على أنه منادى علم والثانى بدلا من الأول أو عطفا بيان أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثانى عليه ، والتقدير يا تيم عدى يا تيم عدى . وإنما أضاف التيم إلى عدى ليفرق بينها وبين تيم مرة فى قريش ، وتيم غالب بن فهر فى قريش أيضا ، وتيم قيس بن ثعلبة ، وتيم شيبان ، وتيم ضبة . ولا أبالكلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب . ولا لنفى الجنس . قوله بلغينكم من ألفى إذا وجد . والسراة بالفتح الفعلة القبيحة .

[٩٢٦] تمامه : * تَطَاوَلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ *

قاله عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس . وقيل قاله بعض ولد جرير . وأراد يزيد بن أرقم . والشاهد فيه أن المنادى وقع مكررا فى حالة الإضافة فيجوز فى الأول الضم والفتح ويتعين النصب فى الثانى . وأضيف زيد إلى العملات لأنه كان يحدو لها ، وهو جمع عملة وهى الناقة القوية الحمولة . والدبل بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذابل بمعنى الضامر . كركع جمع راع .

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حَتَّى (وَضُمَّ وَأَفْتَحَ أَوْ لَا تُصِيبُ) فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فَلأنَّهُ مَنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرُوفٌ ، وَانْتَصَابُ الثَّانِي حَيْثُ لأنَّهُ مَنَادَى مُضَافٌ أَوْ تَوْكِيدٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ أَوْ بِإِضْمَارٍ أَعْنَى . وَأَجَازُ السَّيْرَانِي أَنَّ يَكُونُ نَعْتًا وَتَأْوِيلٌ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ^(١) . وَإِنْ فَتَحْتَهُ فَثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ : أَحَدُهَا وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ مَنَادَى مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الثَّانِي . وَالثَّانِي : مَقْحَمٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَعَلَى هَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ بِكَوْنِ نَصْبِ الثَّانِي عَلَى التَّوْكِيدِ وَثَانِيهَا

كَرْكَعٍ جَمْعُ رَاكِعٍ أَهْ زَكْرِيَا . وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَهِيَ النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ النَّجِيَّةُ الْمُتَعَمِّلَةُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْجَمْلُ يَعْمَلُ وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا إِنَّمَا هُمَا اسْمَانِ أَهْ وَلَوْ قَالَ زَكْرِيَا جَمْعُ ذَابِلَةٍ كَمَا عَبَّرَ الشُّعْبِيُّ لَكَانَ أَنْسَبَ بِالْعَمَلَاتِ .

(قَوْلُهُ لأنَّهُ مَنَادَى مُضَافٌ) فَهُوَ بِتَقْدِيرِ يَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالبَدَلِ أَنَّ هَذَا يَجُوزُ مَعَهُ ذِكْرُ حَرْفِ النِّدَاءِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي البَدَلِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ إِذْ هُوَ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَائِلُ كَالْتَقْدِيرِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ . شَاطِئِي . (قَوْلُهُ أَوْ تَوْكِيدٌ) قَالَهُ الْمَصْنُفُ . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُنَا لِأنَّهُ لَا مَعْنَوِي وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا لَفْظِي لِاخْتِلَافِ جِهَتَيْ التَّعْرِيفِ لِأنَّ الْأَوَّلَ مَعْرُوفٌ بِالْعِلْمِيَّةِ أَوْ النِّدَاءِ وَالثَّانِي بِالْإِضَافَةِ لِأنَّهُ لَمْ يُضَفْ حَتَّى سَلَبَ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ أَهْ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَثُمَّ مَانَعَ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ اتِّصَالُ الثَّانِي بِمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْأَوَّلُ . قَالَ سَمٌّ : وَلَا يَخْفَى أَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى الْمَصْنُفِ إِذَا سَلِمَ أَنَّهُ مَانِعٌ وَإِلَّا فَقَدْ يَتِمَّسِكُ بِظَاهَرِ تَعْرِيفِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ فَإِنَّهُ صَادِقٌ مَعَ اخْتِلَافِ جِهَتَيْ التَّعْرِيفِ وَمَعَ اتِّصَالِ الثَّانِي بِمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْأَوَّلُ . (قَوْلُهُ وَتَأْوِيلٌ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ) أَيْ جَعَلَهُ مُشْتَقًّا بِتَأْوِيلِهِ بِالنِّسْبِ إِلَى الْأَوْسِ وَضَعْفِهِ الشَّاطِئِي بِأَنَّ النِّعْتَ بِالْجَامِدِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالمُشْتَقِّ مَرْقُوفٍ عَلَى السَّمَاعِ . (قَوْلُهُ وَالثَّانِي مَقْحَمٌ) أَيْ زَائِدٌ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِقْحَامِ الْأَسْمَاءِ وَأَكْثَرُهُمْ يَأْبَاهُ وَعَلَى جَوَازِهِ فَفِيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ وَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَكَانَ يُلْزَمُ أَنَّ يَنْوِنَ الثَّانِي لِعَدَمِ إِضَافَتِهِ أَهْ تَصْرِيحًا ، وَعَلَيْهِ فَفَتَحْتَهُ غَيْرَ إِعْرَابٍ لِأنَّهَا غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ لِعَامِلٍ بَلْ فَتَحْتَهُ اتِّبَاعَ فِيمَا يَظْهَرُ ، وَإِنْ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ بَيْنَ الْمُتَبَعِ وَالْمَتَّبِعِ لَهُ حَاجِزٌ حَصِينًا ، لَكِنْ صَرَحَ الشَّارِحُ بِأَنَّ نَصْبَ الثَّانِي تَوْكِيدٌ وَيُؤَافِقُهُ تَفْسِيرُ الْحَفِيدِ الْإِقْحَامَ بِالتَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ وَعَلَى هَذَا فَالْفَتْحَةُ فَتْحَةُ إِعْرَابٍ ، وَلَا يَبْعَدُ أَنَّ الْفَصْلَ بِالثَّانِي مُغْتَفَرٌ لِأنَّهُ كَلَّا فَصْلٌ لِاتِّحَادِ الْأَسْمَاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَنَّ عَدَمَ تَنْوِينِ الثَّانِي عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَالَّذِي قَبْلَهُ لِلْمَشَاكِلَةِ فَيَنْدَفِعُ قَوْلُ صَاحِبِ التَّصْرِيحِ فِيهِ فَصْلٌ لِمِثْلِ . وَقَوْلُهُ وَكَانَ يُلْزَمُ لِمِثْلِ فَتَأْمَلْ ، وَلَا يَصِحُّ إِعْرَابُهُ بِدَلَا أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ كَمَا كَانَ فِي صُورَةِ الضَّمِّ لِأنَّهُمَا إِنَّمَا يَكُونَانِ بَعْدَ تَمَامِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ لَا يَكْمَلُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ بِخِلَافِ صُورَةِ الضَّمِّ ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ فِيهِمَا غَيْرُ مُضَافٍ .

(١) لاشتراط ذلك في النعت .

وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلام .

(تنبيهات): الأول : صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو : يا رجل رجل قوم والوصف نحو : يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متونا نحو : يا صاحبا صاحب زيد ، الثالث : إذا كان الثاني غير مضاف نحو : يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ، ورفع ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل .

(قوله إلى محذوف) أى مماثل لما أضيف إليه الثاني . (قوله ونصبه) أى الثاني على الأوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر إلى السادس لضعفه . (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ، ولا وجه له إذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي : الاسمان مضافان للمذكور ، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد . (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الأول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحتهما مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحتهما فتحة بناء لكان واضحا . ثم هذا القول لا يشمل قول المصنف ينتصب ثان إلا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الإعراب وغيره . (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا إلى أمثليته بتقديمه . (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم . (قوله وخالف الكوفيون إلخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه متونا . (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الأكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيداً لفظياً وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين . (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال إنه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لأن الشيء لا يبين نفسه . (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحٍّ) آخره (إِنْ يُضَفُّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصح الأكثر من هذه الأمثلة الأول: وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ثم الثاني: وهو ثبوتها ساكنة نحو: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، والخامس: وهو ثبوتها مفتوحة نحو: ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا هو الأصل، ثم الرابع: وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ [يس: ٣٠]. وأما المثال الثالث: وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الأخفش والمازني والفارسي كقوله:

[٩٢٧] وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلَيْتٍ وَلَا لَوْ آتَى

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه وتقدم أن الأصل في ياء المتكلم قبل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أول إذ هو الأصل في كل مبنى والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد . (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تنبيه وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التنبيه والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم : وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة ا هـ ويشترط ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي . (قوله عبدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأجل الألف . سم . (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشترط الاسم بالإضافة إلى الياء أولا فلا يقال في يا عدوى يا عدو لأنه لا دلالة على الياء . والذي في التوضيح وشرحه إنما هو اشتراط الاشتهار بالإضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم . (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالروا إشارة إلى أنهما في مرتبة للقول بالأصالة في كل ، وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح . (قوله والياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء ا هـ تصریح . والظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها في محل جر . سم .

[٩٢٧] هو من الوافر . والباء في راجع زائدة وهو خبر لست . قوله بلهف أي بقول لهف . والشاهد فيه لأن أصله لهفا بالألف ولكنه حذفها واكتفى بالفتحة . وأصله يالهفي أي تحسرى فحذف حرف النداء ثم قلب الياء ألفا ثم حذف الألف اجتزاء بالكسرة . قوله ولا بليت أي ولا بقول ليت ولا بقول لو أتى فعلت . والحاصل أن الأمر الذي فات لا يعود ولا يتألف لا بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو التي تفتح أبوابا من الشيطان (كما ورد في الحديث الشريف) .

أصله بقوله يا لهفا . ونقل عن الأكثرين المنع . قال في شرح الكافية : وذكرُوا أيضا وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمُنَادَى المفرد . ومنه قراءة بعض القراء : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف : ٣٣] ، وحكى يونس عن بعض العرب : يا أم لا تفعل وبعض العرب يقولون : يارب اغفر لي يا قوم لا تفعلوا . أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو : يا فتاى ويا قاضى .

(تنبيهان) : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مكرمى ويا ضارى . **الثاني :** قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني أو يا بني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء

(قوله وهو حذف الألف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوذ وهو لا يجوز ، ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الإبدال والتعويض ، سم . على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل ﴿ وإقام الصلاة ﴾ وأجاب إجابا .

(قوله ونقل عن الأكثرين المنع) أى ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء . (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا . وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة في المضاف . قال أبو حيان : والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء أى أنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه ، وقد يوجه ما قاله أبو حيان ، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم . قال في التصريح : وإنما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والأب والأم والابن حملا للقليل على الكثير . (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لنا قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لأمه كأخ فلا ترد لأمه خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره . (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش^(١) يحاى من إجراء الوصل بجرى الوقف . (قوله فيما إضافته للتخصيص) كان الأولى للتعريف والمراد فيما إضافته محضة بقرينة المقابلة . (قوله المشبه للفعل) أى المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله فإن ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل . (قوله وهي إما مفتوحة أو ساكنة) أى إن لم يكن الوهف مشى أو مجموعا على حده وإلا تعين الفتح نحو : يا ضارى ويا ضارى .

(١) أحد القراء أصحاب المذاهب .

المتكلم فرارا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الشتين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه . والفتح على وجهين : أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل . الثاني : أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدى ونحوه اهـ وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم (وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ أَلْيَا) والألف تخفيفا لكثرة الاستعمال (أَسْتَمَرَّ * فِي) قولهم (يَا أَبْنَى أُمِّ) ويا ابنة أم (و يَا أَبْنَى عَمِّ) ويا ابنة عم (لَا مَقَرَّ) أما الفتح ففيه قولان : أحدهما : أن الأصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها . الثاني : أنهما جعلتا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح

(قوله كبنى) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحيتين وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة^(١) فيبقى بنو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء ، وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب . (قوله قيل يا بنى) بكسر الياء أو يا بنى بفتحها لا غير ، أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثلاثة قرىء بها في السبع وهى إسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى الأولى وهى ياء التصغير ساكنة . (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وإبقاء الياء الثانية على كسرها لأجل ياء المتكلم . (قوله مع أن الثالثة) كان الأوضح ولأن الثالثة لأن هذا تعليل آخر لالتزام الحذف . (قوله أبدلت ألفا) أى بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة . (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلا عليها . (قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقيل ثقیل . (قوله ففتحت لأن أصلها الفتح) وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف . سم . (قوله بقية الأحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الأمور الأربعة المتقدمة فى قوله :

* آخر ما أضيف للياء اكسر إذا *

لم يك معتلا إلخ وسلامة الألف مطلقا إلى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الأحكام هنا . (قوله وفتح أو كسر) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا . سم . (قوله وحذف الياء) أى مع الكسر والألف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش ، لكن حذف الألف إنما يأتي على قول الكسائى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف . (قوله استمر) أى اطرء ، وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر . (قوله ويا ابنة عم) فى التصريح أن بنتا كابتة . (قوله فحذفت الألف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير

(١) إذ التصغير يرد الأسماء إلى أصلها .

والأول قول الكسائي والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الأخفش والثاني قيل هو مذهب سيبيويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب . قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وأبنة أم وابن عم وأبنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها . وأما إثبات الياء والألف في قوله :

* يَا أَبْنُ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي * [٩٢٨]

وقوله :

* يَا أَبْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَآهَجِي * [٩٢٩]

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو : يا ابن أخى ويا ابن خالى

هذه الصورة نحو يا عبد وهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا ، سم . وقوله : قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع . (قوله والثالث أنهما) أى ابنا وما بعده . (قوله وبني) أى المجموع على الفتح فيكون نحو : يا ابن أم مبنيًا على ضم مقدر كخمسة عشر ، ونقل السيوطي عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة . (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف . (قوله قال فى الارتشاف إلخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج إلخ . (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لأن الكلام فى الكسر . (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق . (قوله ضرورة) وقال بعضهم : هما لغتان قليلتان ، قيل وقلب الياء ألفا أجود من إثباتها وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان الإسكان والفتح ، فالحاصل خمسة أوجه ، ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ، ومرقيا لغة سادسة وهى الضم . (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى تصریح ، أى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا .

[٩٢٨] تمامه : * أَلْتِ مَخْلِيتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ *

قاله أبو زيد حرمة بن المنذر من شعر من الخفيف يرثى به أخاه . الشاهد فى إثبات الياء فى أمي ، والأصل إثبات الياء فى المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودى المضاف إلا فى يا ابن أم ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة . وشقيق تصغير شقيق المترحم ، بمعنى يا ابن أمي ويا أخا نفسي خلعتني الدهر شديد أكابده وحدي ، وقد كنت لى ظهيرا عليه وركنا أستند إليه ، فأوحشنى فقدك ، وأتلفنى موتك .

[٩٢٩] قاله أبو النجم العجل من قصيدة مرجزة أولها :

* قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تُدْعَى * (١)

والشاهد فى إثبات الألف فى عما وإبدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمي ، واهجى من المجموع وهو النوم بالليل خاصة . وأم الخيار اسم امرأته .

(١) وعجز البيت : * على دنيا كله لم أصنع .

فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم .
(تنبيهه)*: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ : ﴿ قال يا ابن أم ﴾ بالوجهين (وَفِي اللَّتَا) قولهم يا (أُتَيْتِ) ويا (أُمْتُ) بالتاء (عَرْضُ) والأصل يا أُنَى ويا أُمَى (وَأَكْسِرُ أَوْ أَفْتَحُ وَمِنْ أَلْيَا أَلْتَا عَوْضُ) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(تنبيهات)*: الأول : فهم من كلامه فوائد : الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء . الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم . الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلام فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله (عرض) . الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء . وأما قوله :

(قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء . (قوله وفي النداء أبت أمت عوض) وكل منهما منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها . سم . (قوله ومن الياء التاء عوض) إنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلا منهما مظنة التفعيم والتاء تدل عليه كما في علامة ، اهـ حفيد . ووجهه^(١) في الكشف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف في نحو : يا عبداً كما مر بيانه . (قوله ويجوز فتح التاء إلخ) كان الأولى والفتح أقيس والكسر أكثر لأن جواز كل مستفاد من عبارة المصنف . (قوله وهو الأقيس) لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الأصل ، اهـ حفيد . (قوله وهو الأكثر) أي لأن الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً . (قوله لا يكون إلا في النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور . (قوله مختص بالأب والأم) أي لأنه لم يقل نحو أبت أمت . (قوله من الأوجه السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم . (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم . (قوله وبين التاء والألف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين بخلاف

(١) يفقد جار الله الزمخشري في تفسيره المعروف بالكشاف .

[٩٣٠] أَيَا أُبْتَى لَا زِلْتُ فِينَا فَلَبِئْمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْغَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشًا

فضرورة وكذا قوله :

[٩٣١] * يَا أَبْتَا عَمَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه . وقال في شرح الكافية : الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المتكلم ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارح الأمرين . الثاني : اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج ، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أبت ويا أمت بالضم ، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات : الست السابقة في نحو : يا عبد ، وهذه الأربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف في نحو : يا أبتا على ما مر . الثالث : يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال في التسهيل : وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين في السبع ، ورسمت في المصحف بالتاء .

ما قبله سم أي فإن فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لأن الألف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره . (قوله التي يوصل بها آخر المتكلم) أي بناء على القول بجواز ذلك في المتكلم البعيد والمستغاث والمتدوب . (قوله وجوز الشارح الأمرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المتكلم . (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الألف هي التي يوصل بها آخر المتكلم المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لأن الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات وإلا كانت إحدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وهذا يعرف ما في كلام البعض . (قوله إبدال هذه التاء هاء) أي في الوقف . (قوله على أنها تاء التأنيث) أي بحسب الأصل . (قوله ورسمت في المصحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني .

[٩٣٠] هو من الطويل . والشاهد في أبيه حيث جمع فيه بين العوض والمعوض وهما التاء وياء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قوله يا أبت ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة وأجازه كثير من الكوفية مطلقا . وعائشا خبر ما دمت . [٩٣١] قاله رؤبة . وأوله : * نَقُولُ بِنْتِي قَدْ آنَ أَتَاكَ *

أي حان وقتك . والشاهد فيه في مواضع : وقوع الضمير المنصوب المتصل بعد عسى وهو قليل ، ودخول تنوين الترتيم في عساك ، والجمع بين العوض والمعوض في أبتا لأن الألف والتاء عوضان عن ياء المتكلم ، وهو المراد ههنا .

[أسماء لازمت النداء]

(وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ) أى لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين ، فقل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، وردة الناظم بأنه لو كان مرخما لقليل فيه فلا ولما قيل في التأنيث فلة . وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو : زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده^(١) . قال الناظم في شرح التسهيل وغيره أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة ، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم وردة بالوجهين السابقين و(لَوْ مَأَنَّ) بالهمز وضم اللام ، وملأَم وملأَمَان بمعنى عظيم اللؤم

[أسماء لازمت الغداء]

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا إلى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية ، سم . (قوله بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأت وأمت . (قوله أى لا يستعمل في غير النداء) أشار به إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله عن نكرتين) أى من جنس الإنسان لا مطلقا . (قوله بأنه لو كان) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى مرخم فلان وفلانة لقليل فيه أى في بعضه وهو فل بقرينة ما بعده (فلا) لأنه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الأخصر والأوضح أن يقول وردة الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقليل في الأول فلا وفي الثاني فلان . (قوله وذهب الشلوين إلخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايةتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوين ومن معه . (قوله كناية عن العلم) أى الشخصى لمن يعقل وكأن الظاهر كنايةتان . (قوله وهما الأصل) المراد بالأصل هنا وفي قوله الآتى وأن أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الألف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايةتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايةتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة

(١) يقصد بدر الدين ابن مالك ناظم الألفية - راجع له شرحه من تحقيقا .

و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَّاءُ) أى مما يختص بالنداء .
(تنبيهان)*: الأول : الأكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم ، وقد جاء في المدح نحو : يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش ، ويا مطيبان . وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء . **الثاني :** قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده ، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافا ، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الأنتى يا مخبثانة (وَأَطْرَدَا * فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُ) يا فعال نحو (يَا حَبَاثُ) يا لكاع يا فساق وأما قوله :
 [٩٣٢] أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ
 فضرورة (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) أى اسم فعل الأمر مطرد (مِنْ أَلْثَلَاثِي) عند سيبويه نحو :

أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما أن الأمر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر .
 (قوله بالهمز) أى الساكن . (قوله أى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه . (قوله يا مكرمان) بفتح الراء . زكريا ، وهو العزيز المكرم . دماينى . (قوله تصحيف مكذبان) أى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوط بما بعدها . (قوله وليس بشيء) مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع ورود (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالأطراد فيما بعدها دونها . (قوله وهو) أى الإجماع . (قوله فتقول يا مخبثان [إلخ] قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ : مكرمان وملأمان ومخبثان وملكمان ومطيبان ومكذبان . قال : وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان . (قوله وزن يا فعال) أى موازن ثانى يا فعال وكذا يقال في قوله الآتى وشاع في سب الذكور وزن يا فعل وفي الإتيان بيا هنا وفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سب الأنثى والذكور المذكورين بالنداء . (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيصة . (قوله ضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع . (قوله والأمر هكذا [إلخ] وجه ذكره هنا مناسبه لنحو خبثا المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخبثا في الوزن لا في النداء .

[٩٣٢] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه هنا استعمال لكاع في غير النداء للضرورة .

نزال وتراك من نزل وترك .

(تنبيهان)*: الأول : أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط : الأول أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك من أدرك . الثاني : أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص . الثالث : أن يكون متصرفاً . الرابع : أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويدر . الثاني : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذا كقرقار من قرقر في قوله :
* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارُ * [٩٣٣]

وعرعار من عرر في قوله :

* يَدْعُو وَلِيدَهُم بِهَا غَرَّارُ * [٩٣٤]

(قوله أى اسم فعل الأمر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الأمر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الأمر أعم من اسم فعل الأمر . (قوله من الثلاثي) جعله الشارح مختصاً بقوله والأمر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضاً فالوجه تعليقه باطراد سم ، وعليه فالأمر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الأمر مبتدأ هكذا حال ومطرذ خبر أو هكذا خبر أول ومطرذ خبر ثان . (قوله عند سيبويه) وقال المبرد : هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب . قال الأندلسي : ومنع المبرد قوى ، فالأولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرذ على أنه أراد بالاطراد الشيعاء هـ دماميني . وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيها أى في فعال سباً وفعال أمراً أى فلا يقال يا قباح قياساً على فساد ولا قعاد قياساً على نزال هـ ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سباً وفعال أمراً والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقاً باطراد في كلام المتن ومطرذ في كلام الشارح على التنازع وإن كان الأقرب إلى صنيع الشارح تعلقه بمطرذ في كلامه فعلم ما في قول البعض أن عند سيبويه متعلق باطراد . (قوله على هذا النوع) قال البعض : أى على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل هـ وهو موافق لقول شيخنا أى نوع نزال هـ وقال شيخنا السيد : قوله على هذا النوع أى وكذا ما قبله أو يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل هـ وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه فانظره . (قوله أن يكون مجرداً) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثياً لأن الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد . (قوله متصرفاً) فخرج نحو نعم وبئس . (قوله ادعى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر لا يقيد كونه على وزن فعال . (قوله كقرقار) أى صوت ، وعرعار أى العب . (قوله يدعو وليدهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعة وهى لعبة الصبيان هـ فارضى . ووليد فاعل يدعو

[٩٣٣] الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب .

[٩٣٤] البيت من الكامل ، وهو للذبياني .

وقاس عليه الأخفش . ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي . وذهب إلى أن قرقر وعرعار حكاية صوت ، وحكاه عن المازني . وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله . والصحيح ما قاله سيبويه لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو : غاق غاق فلما قال عرعار وقرقر فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر (وَشَاغَ فِي سَبِّ الدُّكُورِ) يا (فَعَلْ) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خيث (وَلَا تَقْسِن) عليه بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلْ) قال الراجز :

* فِي لُجَّةٍ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلْ *

[٩٣٥]

كما قاله شيخنا السيد وأنظر مرجع ضمير بها . (قوله حكاية صوت) أى قرقر حكاية صوت الرعد ، وعرعار حكاية صوت الصبيان . (قوله لكان الصوت الثاني) أى لكان الصوت الثاني . وقوله مثل الأول تصدق المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عرعار وقارقر . (قوله علم أنه) أى ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل . (قوله يا فسق إلخ) هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخيث . (قوله يا لكع) ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والأحمق والصغير والوسخ ، قيل قد يرد فى غير النداء كحديث : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع » وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما : « أين لكع » أى الصغير . وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فهما وصف منصرف غير معدول كحطيم ومؤنثه لكعة . أما المختص بالنداء فغير منصرف لأنه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع . (قوله بل طريقه السماع) أى والمسموع منه الألفاظ الأربعة المذكورة . (قوله فى لجة) متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر . واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات فى الحرب . وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل . أى امنع فلانا عن فلان . يصف

[٩٣٥] قاله أبو النجم العجلي من قصيدة مرجزة يصف بها إبلا وقد أثارت أيديها الغبار . وشبه نزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضا يقوم شيوخ فى لجة بفتح اللام - وهو اختلاط الأصوات فى الحرب - يدفع بعضهم بعضا ، يقال أمسك فلانا عن فلان : أى احجز بينهم . وخص الشيوخ لأن الشباب فهم التسرع إلى القتال . والجار والجرور يتعلق بقوله : * تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ * وقوله أمسك فلانا عن فل فى عمل النصب على أنها مفعول لمخلوف تقديره فى لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أى عن فلان . وفيه الشاهد . واختلف فيه فقال ابن مالك : هو فل الخاص بالنداء يستعمل مجرورا للضرورة . وقال ابن هشام : الصواب أن هذا فلان وجذف منه الألف والنون للضرورة كما فى قوله : * درس المنا بمتالع فأبالي * على ما يأتى إن شاء الله تعالى .

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ أَلْمَنَا بِمَتَالَعِ فَأَبَانَ *

[٩٣٦]

أى درس المنازل . وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناها مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة . فالمختص مادته ف ل ي فلو صغرتة قلت فلى ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرتة قلت فلين ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة)*: يقال فى نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة ، وفى التثنية

الشاعر إبلا أقبلت وقد أثارت أبديها الغبار ، وشبه تراحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال اسلك فلانا عن فلان أى احجز بينهم . (قوله والصواب إلخ) اعتراض على قول المصنف : وجّر فى الشعر فل ، المفتضى أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء . (قوله درس المنا إلخ) درس عفا ، ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع ، وكذلك أبان بالوحدة . تصرّح . وفى القاموس أن درس بأق لازم بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح . (قوله أن المختص) بدل من ما مر أو بيان^(١) . وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيويه . (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لأن أصله فلان كما مر . (قوله فالمختص مادته ف ل ي) أى بالفل فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف إذا أرادوا بيان الحروف الأصول من غير نظر إلى كونه فعلا أو غيره . (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف) لعله يشير بهذا إلى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب إلخ . وحاصله أن هذا التصويب إنما يظهر على مذهب سيويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره إنما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر . ومذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين . فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه . (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه . (قوله يا هن إلخ) أى لكن هن فى الأصل كناية عن اسم الجنس وإن استعمل كثيرا كناية عما يستفح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الأسماء الستة .

[٩٣٦] قاله ليبد^(٢) . وتامه : * فَتَقَادَمَتْ بِالْخُسِّ وَالسُّوبَانِ *

من الكامل . والشاهد فى المنى أصله المنازل ، فحذفت منه الزاى واللام وهو حذف قبيح . ودرس عفا . ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة من فوق اسم موضع . وقيل جبل وكذلك أبان . والحيس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء للوحدة وفى آخره سين مهملة . والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو والباء للوحدة وفى آخره نون : اسما موضعين . والفاء بمعنى الواو كما فى « بين الدخول فحومل » .

(١) يقصد ابن ربيعة العامرى من أصحاب المعلقات .

(٢) يحيى عطف بيان .

والجمع يا هنان ويا هنتان ويا هتون ويا هنات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو : يا هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرهما وفي الثانية والجمع يا هنانيه ويا هنتانیه ويا هنوناه ويا هنتاوه . والله أعلم .

[الاستغاثَة]

(إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادٍ) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (جُفِضًا) غالباً (بِالْلامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَّا لِلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ،

(قوله ويا هنة) بسكون النون كما في الدماميني . (قوله ويا هتون) جمع جمع المذكر السالم شذوذاً لأن مفردة ليس علماً ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين^(١) . (قوله بضم الهاء وكسرهما) أى الهاء الأخيرة كما في الفارضى فالضم تشبيهاً بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين . واعلم أنه سيأتى للشارح في باب الندة أن هذه الهاء لا تثبت وصلاً بل وقفاً ساكنة وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة . وأجاز الفراء إثباتها وصلاً بالوجهين . فقوله هنا بضم الهاء وكسرهما أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت في الوصل لضرورة النظم وإلا فهي ساكنة . (قوله يا هنانيه ويا هنتانیه) بقلب ألف الندة ياء فيهما لمجانسة كسر نون الثانية وفيه البحث الآتى . (قوله ويا هنتاوه) بقلب ألف الندة واواً لمناسبة ضمة التاء . وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون الثانية في يا هنانيه ويا هنتانیه فتحة حفظاً للألف ؟ وهلا قلبت ضمة التاء في يا هنتاوه فتحة حفظاً للألف ؟ كما فعل ذلك في يا هناه ويا هنتاه . والله أعلم .

[الاستغاثَة]

(قوله إذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه . وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبي ، وإيقاع الاستغاثَة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى ، فإن المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم ، اهـ سم . (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك . سم . (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين . (قوله غالباً) من غير الغالب ما سيأتى في قوله : ولام ما استغيث عاقبت ألف . وقول الشارح وقد يخلو منهما . (قوله باللام) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثَة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته . قاله الدماميني .

(١) لأن جمع المذكر السالم في الأصل إما يكون إذا كان مفردة علماً لعاقلاً أو صفة له ولم يستكمل أيضاً شروط اللحق بجمع المذكر السالم مثل (سنين) .

فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله . وإنما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهة بالمضاف . وقد فهم من النظم فرائد : الأولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله إذا استغيث اسم ، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم ﴾ [الأنفال : ٩] ، وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين . الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا . الثالثة : أنه يجوز اقترائه بأل وإن كان منادى لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه .

(تنبيهات):* الأول : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد : إن كررت يا . الثاني : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو من غير ياء التكلم فأما معها فتكسر نحو : يا لي وقد أجاز أبو الفتح في قوله :

(قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال : يا لله للمسلمين كما في الدمامنى . (قوله للتنصيص على الاستغاثة) إذ لو قيل يا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الأول والنداء المحض في الثاني ، ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك : يا للعلماء متعجبا من كثرتهم إلا أن يجعل التنصيص إضافيا أى بالإضافة إلى الندبة والنداء المحض فتدبر . (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء التكلم ، أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لأنها التى يقع موقعها المنادى . وقيل لأن اللام بقية آل كما سيأتى . (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف . (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمتصغر عليه والمتصغر له . (قوله أعطاه شبهة بالمضاف) أى لأن اللام ومجرورها كلمتان كالمضايقين أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها . (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لأن النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وإنما يفيد جواز ذلك فاعرفه . (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم إن جر باللام وكان معربا قبل النداء ، فإن خلا من اللام كان كغيره من المناديات وإن كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كذا لهذا . فهذا مبنى على السكون في محل نصب . (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام . (قوله يختص المستغاث إلخ) أى لأن الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها ، فلا يقال إن يا للمنادى البعيد فيلزم ألا يستغاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمزة في قوله :

* أعام لك ابن صعصعة بن سعد *

[٩٣٧] قَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أُجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر ، فيصير التقدير يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها . الثالث : اختلف في اللام الداخلة على المستغاث : فقبل هي بقية آل والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين . وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا : فقبل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن

إلا أن يقال هو ضرورة أو شاذ . (قوله فيا شوق إلخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة . وما تعجبية . والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك إلى الهوى . (قوله بناء على ما سيأتي إلخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى ، لكن المستغاث به في يا لي محذوفا وهو لزوم عمل في ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به في يا لي هو المذكور ، إذ لو بنيّا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يا لي محذوفا ، لأنه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميرى واحد لعدم الفعل العامل . (قوله فيصير التقدير إلخ) تفرّيع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إلخ . وقوله وذلك إلخ في معنى التعليل لهذا المنفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال إذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير إلخ لكان أوضح . (قوله يا أدعولى) أى فيلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستتر في أدعو والياء إذ هما الواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا . (قوله وذلك) أى عمل الفعل في ضميرى واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب . وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت . وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا إذ في قولك ادعوى قومى لي عمل أدعو في الضمير المستتر وفي الياء . وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به . (قوله والأصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو : يا للدواهي^(١) ، وقد يرد بأن يعتبر لما آل يناسبها فافهم . (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله :

* إذا الداعى المتوب قال يا لا *

[شولهد الاستغاثَة]

[٩٣٧] قيل إنه من كلام المحدثين . من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شيء : أى يا قومى شوقى ما أبقاء . وما للتعجب مبتدأ . وأبقى خبره . وكذا الكلام في الشطر الثانى . والشاهد في ويا لي من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثَة وهي مكسورة . وعن ابن جنى يجوز كونه مستغاثا به كأنه استغاث به من النوى وهو البعد . وأصبى أفعل من صبى يصبر إذا مال .

(١) راجع هذا الموضع لى شرح الكافية فقد شفى هناك وكفى .

خروف . وقيل ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان : أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه واختاره ابن عصفور . والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى . الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو : يا لزيد الشجاع للمظلوم . وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وَأَفْتَحْ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ) إِنَّ كَرَّرْتُ يَا كَقَوْلِهِ :

[٩٣٨] يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عَثُّوهُمْ فِي آزْدِيَادِي (وَفِي سَوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ آتِيًّا) على الأصل لأمن اللبس نحو :

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية . دماميني . (قوله لقليل زائدة) بدليل صحة إسقاطها ، وعورض بأن الزيادة خلاف الأصل ، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى ثابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجىء فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن (أدعو) متعد بنفسه فكيف عدى باللام . (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل . (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لأنه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع . وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر . (قوله مع المعطوف) إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة التالى فى السجدة . (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ألت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لأجله ، كما قد يدل له قوله بعد : التالى علم مما ذكر الخ ، ولو أرجع الشارح اسم الإشارة إلى المعطوف مع تكرار (يا) لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لأن غير المعطوف المكرر معه (يا) شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا ، وهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الإيهام^(١) . (قوله على الأصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر . (قوله لأمن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث . ويفهم منه أن الإلباس قد يوجد إذا كررت يا ، ووجهه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى أشار إليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أى بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فإنما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لأنه بعد عن حرف النداء

[٩٣٨] هو نظم من الحفيف . اللام فى القومى مفتوحة لأنه مستغاث به وهو منادى ، وبالأمثال قومى عطف عليه واللام فيه أيضا مفتوحة . وهو الشاهد حيث فتحت فيه اللام لتكرير حرف النداء ، واللام فى لأناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله . والعتر بضم العين المهملة والتاء المثناة من فوق وتشديد الواو من عترى يعتز إذا استكبر وهو مبتدأ . وفى ازدياد خير . وعمل الجملة الجر لأنها صفة لأناس .

(١) إيهام غير المراد .

* يَا لِّلْكُهُولِ وَلِلشَّبَابِ لِلْعَجَبِ *

[٩٣٩]

(تنبيهات):* الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمعا في قوله :

[٩٤٠] يَا لِعِطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَأَبَى الْحَشْرِجِ أَلْفَى الثَّقَاحِ

الثاني : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة ، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو : يا لزيد لك ، وإذا قلت يا ليت احتمل الأمرين . وقد قيل في قوله : فيا لك من ليل إن اللام فيه للاستغاث . الثالث : فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف : فقيل بحرف النداء .

فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام إلى أصلها وهو الكسر ، وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر . (قوله مع المعطوف المذكور) أى مع المعطوف الذى هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار (يا) أو لكونه يكرر مع بقية قوله : وقد اجتمعا في قوله إلخ . (قوله يا لعطافنا إلخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر . والثقاح كثير النفع^(١) أى الإعطاء كما في القاموس . وفيه أيضا نفع الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفع بالرائحة الذكية . (قوله احتمل الأمرين) أى كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله . (قوله أن اللام فيه للاستغاث) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاث فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للأمرين . (قوله فقيل بحرف النداء إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا : لم يذهب أحد هنا إلى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضمير متكلم هـ . أقول : هذا باطل لأن العمل المذكور إنما يلزم إذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذه الصورة غير مضمر لما مر من أن العمل المذكور إنما يمتنع إذا كان على وجه كون الثانى

* يَيْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرَبُ *

[٩٣٩] صدره :

قائله مجهول قاله اللخمى . وهو من البسيط : أى ييكى عليك ناء أى بعيد وهو فاعل ييكى . وبعيد الدار صفة وإضافته غير محضة فلذلك وقعت صفة للنكرة . ومقترَب صفة أخرى بمعنى غريب . واللام في للكهول مفتوحة وهو منادى . والشاهد في للشبان حيث كسرت فيه اللام ، والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه ، ولكن لما كان معلوما وزال اللبس ولم يكرر حرف النداء كسرت . واللام في للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله .

[٩٤٠] هو من أبيات الكتاب . وتماه : * وَأَبَى الْحَشْرِجِ أَلْفَى الثَّقَاحِ *

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر ، واللام في لعطافنا مفتوحة لأنه مستغاث ، وكذلك في ويا لرياح لتكرار يا . وفي أبى الحشرج تركت اللام والياء وأصله ويا لأبى الحشرج .

(١) لأنها صيغة مبالغة .

وقيل بفعل محذوف أى أدعوك لزيد . وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد . الرابع : قد يجز المستغاث من أجله بمن كقوله :

[٩٤١] يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدَى لَهُمْ دِينًا (وَلَا مَا أَسْتَفِثْتُ عَاقِبَتِ أَلْفٍ) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا . ومنه قوله :

[٩٤٢] يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٌّ وَغِنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ ولا يجوز الجمع بينهما ، فلا تقول يا لزيدا . وقد يخلو منهما كقوله :

[٩٤٣] * أَلَا يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ أَلْفِ جِبِ *

مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم ، وحيث لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك . ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الأقوال في متن جمع الجوامع وشرحه^(١) فله الحمد . (قوله بفعل محذوف) أى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث . (قوله قد يجز المستغاث من أجله بمن) أى إذا كان مستنصر اعليه فإن كان مستنصر اله تعين جره باللام وإذا جر الأول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التلخيص أو الإنصاف أو نحوهما ، أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض . وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية . (قوله عاقبت ألف) أى نأويتها من العقبة وهى التوبة ، فالألف نجىء نوبة واللام نوبة أخرى ، ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول^(٢) به على لغة ربيعة . (قوله يا زيدا) صرح الرضى والجامي بأنه حيث مضى مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاث إذا لحقت المثني والمجموع على حده صار مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه ، وأن الظاهر الذى لا ينبغي العدول عنه أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر ، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وإن كان فيه بُعد . (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فيبين أثرهما تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ هو فى كل من العلتين نظر : أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرهما فلا ينافى ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصلا فتأمل . (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث . تصریح . (قوله ألا يا قوم) محذوف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها .

[٩٤١] هو من البسيط . واللام في الرجال لام الاستغاث وهى مفتوحة . والشاهد في من نفر حيث جر بمن وهو للمستغاث من أجله . والألباب جمع لب وهو العقل . والنفر الرجال من ثلاثة إلى عشرة . والسفه خفة العقل . والمردى من أردى من الرداء وهى الدناءة . [٩٤٢] هو من الخفيف . والشاهد في يا يزيدا حيث حذف منه لام الاستغاث لأجل الألف فى آخره . واللام فى لآمل مكسورة لأنه المستغاث من أجله . والفاقة الفقر . والموان الدل والصغار .

[٩٤٣] تمامه : * وَلِلْفَقَلَاتِ نَفَرٌ لِلْأَرْبِ *

هو من الوافر . وألالتبيه ، وقوم منادى مضاف حذف منه ياء المتكلم اجتزاء بالكسرة . وفيه الشاهد حيث تركت فيه لام المستغاث من أجله والألف جميعا ، لأن القياس ألا بالقومى أو يا قوما . واللام فى للعجب مكسورة لأنه المستغاث من أجله . وللفقالات عطف عليه ، والأرب العالم بالأمور .

(٢) فكان المقروض أن يقول عاقبت ألفا .

(١) راجع في هذا الموضوع مع الجوامع شرح جمع الجوامع .

(وَمِثْلُهُ) في ذلك (أَسَمَ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفَ) بلا فرق كقولهم يا للماء يا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهم . ويقال : يا للعجب ، ويا عجباً لزيد ، ويا عجب له .

(تَنْبِيهِه) : جاء عن العرب في نحو : يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاة من أجله وكون المستغاة محذوفاً .

(خاتمة في مسائل متفرقة) : الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت . الثانية : قد يحذف المستغاث فيلى يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله :

[٩٤٤] يَا لَأَنَاسٍ أَبَوَا إِلَّا مُتَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَغَدَوَانٍ

أى يا لقومى لأناس . الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو : يا لزيد لزيد . أى أدعوك لتتصرف من نفسك . والله أعلم .

(قوله في ذلك) أى المذكور في المتن من أحكام المستغاث ، هذا هو الذى ينبغى ، لا ما قاله البعض فانظروا . وقوله ذو تعجب أى منه ذاتاً أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه ما في التنبيه الآتى . (قوله ويا عجباً لزيد) لا يخفى أن زيدا مستغاث من أجله ففى متعلق لاه الأتوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من أجله ، والمعنى أدعوك لزيد ليراك ، فعلم ما فى كلام البعض . (قوله باعتبار استغاثته) أى الاستغاة به مجازاً تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى ، أى يا عجب احضر فهذا وقتك . (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والأصل يا لقومى للعجب ، وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام يا للدواهي وكسرها . (قوله كقوله يا لأناس إلخ) المثابرة المواظبة ، والتوغل التعمق ، والبغى الظلم ، والعنوان التعدى الفاحش . وإنما كان ما ولى (يا) غير صالح لكونه مستغاثاً من صيحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجّون بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار ، لأن العاقل لا يهجو من يستنصر به . أفاده الدمامينى .

[٩٤٤] هو أيضاً من البسيط . الشاهد فى لأناس فإنه مستغاث به اتصل بيا مجروراً باللام المكسورة وحذف منه المستغاث والتقدير يا لقومى لأناس . والمثابرة المواظبة . والتوغل بتشديد الغين المعجمة التعمق فى الدخول فى الشيء . والبغى الظلم . والعنوان التعدى الفاحش .

[النديبة]

(مَا لِلْمُنَادَى) من الأحكام (أَجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة

كقوله :

[٩٤٥] * وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا *

أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب : وا عمراه
وا عمراه . أو المتوجع له نحو :

[٩٤٦] * قُوا كَيْدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي *

[النديبة]

هى بضم النون مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة ، اهـ دمايني وأكثر
من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب ، قاله الأخفش فارضى . (قوله ما للمنادى
اجعل لندوب) فيه إشارة إلى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم
منعوا فى النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين .
وأجازوا فى النديبة وا غلامك ، تصريح . وقال الطيللاوى : المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى إلغ
المنادى المختص اهـ وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش .
والظاهر أنه لا ينافى كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر . ثم رأيت الرضى
صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا . قال : فإذا قلت يا
عمدها فكأنك تناديه وتقول له تعال فإنى مشتاق إليك ، وإذا قلت : وا حزناه كأنك تناديه وتقول
له احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك ، وإذا قلت يا للماء كأنك تناديه وتقول له احضر
حتى يتعجب منك اهـ ببعض تغيير . (قوله وهو المتفجع عليه) أى بوا أو يا ليخرج نحو : تفجعت
على زيد سم والتفجع إظهار الحزن . (قوله بمجدب) بالدال المهملة أى قحط .

[شواهد النديبة]

[٩٤٥] صدره : * حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتُ لَهُ *

ذكر مستوفى فى شواهد النداء . والشاهد فى يا عمرا حيث ألحق فى آخره ألف النديبة .

[٢٤٦] الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم . والاستشهاد فيه فى قوله وا كبدا ، وذلك أن المندوب
بعد يا أو وا متفجعا لفقده حقيقة كما مر فى شعر جرير ، أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : وا عمراه
حين أعلمه بجذب شديد أصاب قوما من العرب ، أو توجعا لكونه محل ألم كما فى قوله : وا كبدا .

أو المتوجع منه نحو : وا مصيبتاه فيضم في نحو : وا زيد وينصب في نحو : وا أمير المؤمنين ووا ضارباً عمراً . وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه كقوله :
 * وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فُقْعَسُ * [٩٤٧]

ولا يندب إلا العلم ونحوه كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وَمَا * تُكْرَرُ لَمْ يَنْدَبْ) فلا يقال وا رجلاه خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد . وندر وا رجلاه (وَلَا) يندب (مَا أَبْهَمَا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه ، فلا يقال وا هذه ، ولا وا من ذهبه ، لأن غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي أَشْتَهَرُ) اشتهاها يعينه ويرفع عنه

(قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في التوجع منه لأنها قسماء إلى ما هو محل الألم كوارأساه وإلى ما هو سبب الألم كوا مصيبتاه . (قوله ووا ضارباً عمراً) نظر في التمثيل به بأنه مناف لما سيأتي من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي الشبهة به وا ثلاثة وثلاثين إلا أن يقال المراد المجعول علماً كما صرح به الشارح في باب النداء . (قوله ولا يندب إلا العلم إلخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهماً من علم ومضاف إلى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو : وا زيداه وا غلام زيداه وا من حفر بئر زمزماه . وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضى لا يندب إلا المعروف علماً كان أو لا فلو كان علماً غير مشهور لم يندب . (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب . وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح البناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نصه : قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة في نحو قولك : جاء زيد التاجر . (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو : وا غلام زيداه فتجاوز ندبته اتفاقاً لكنه أى المضاف يشمل نحو : وا غلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشي يميزه وندبة كل نكرة ، أو المنع إنما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول : وا مصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة أهـ دماميني . فلو قال الشارح في إجازته ندبة النكرة كما في عبارة الهمع لكان أولى ، وجعل البعض المتوجع له كالتوجع منه فحرره . (قوله اسم الإشارة) وكذا المضمّر تصرّح ، وكذا أى فلا يقال وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه ، نقله شيخنا عن الشارح . (قوله بعظمة المصاب) أى المعين . (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وقد ينزع في دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة

[٩٤٧] نسبه الكسائي لبعض بنى أسد . وبعده :

* أَيْلِي يَا أَخْلَهَا كَرُوسُ *

كلمة والندبة . والشاهد في تنوين فقعسا فإنه لما اضطر نونه بالنصب . قال ابن مالك : كذا روى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز . وفقعس اسم حي من أسد ، وكرووس يفتح الكاف والراء وتشديد الواو اسم رجل ، وكان قد أغار على إبله فلذلك ندبه بقوله : وا فقعسا ، ومنهم من فسره باسم رجل وأنه قد مات ، والأول أظهر .

الإبهام (كَبَيْتُ زَمْزَمَ يَلَىٰ وَآ مَن حَفَرٌ) في قولهم : وا من حفر بئر زمزماه ، فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه^(١) (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) مطلقا (صِلُهُ) جوازا لا وجوبا (بِالْأَلْفِ) المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد وا زيدا ومنه قوله :

* وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا *

[٩٤٨]

وفي المضاف : يا غلام زيدا وا عبد الملكا ، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثين ، وفي الصلة : وا من حفر بئر زمزما ، وفي المركب : وا معديكربا ، وفي المحكى : واقام زيدا فيمن اسمه قام زيدا . وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو : وا زيد الظريفا

المصحوب بإشارة حسية تعين المشار إليه . (قوله ويندب الموصول) الخالي من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بآل وإن اشتهرت صلته فلا يقال : وا الذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندب وآل . تصریح . (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا يندب أى بالذى اشتهر انتسابه إلى الموصول . (قوله كَبَيْتُ زَمْزَمَ) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وا من حفر كأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه . قال في التصريح : وأصل زمزم زم أبذلت الميم الثانية زايًا ، قاله في الفردوس . (قوله ومُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول ، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما . (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره . (قوله صله بالألف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال : إذا قلت وا زيدا فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك وا غلاما في غلام المضاف إلى الياء الإعراب مقدر في آخره اهـ وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بآلا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز : وا عبد اللاها ولا واجهجاها في عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره . (قوله في المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالأنقسام الثلاثة الأخيرة إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة نديتها . (قوله وأقام زيدا) اعلم أن وأقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل

[٩٤٨] سبق تخريجه برقم [٩٤٥] .

(١) لأنه هو الذى حفرها - راجع الموضع لى سيرة ابن هشام من تحقيقنا .

ويعضده قول بعض العرب : وا جمجمتى الشاميتينا . وهذه الألف (مَثْلُوهَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفا (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها نحو : وا موساه ، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا : وا موسياه (كَذَاكَ) يحذف لأجل ألف الندبة (تَنْوِينُ اللَّدَى بِهِ كَمَلُ) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (بَلْتَ الْأَمَلُ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لاحظ له في الحركة . هذا مذهب سيويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول : وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو

والأقرب الأول لأن اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا في نحو : وا سيويه مع إبدال ضمة الحكاية بكسر البناء الأصلي فتدبر . (قوله وأجاز يونس إلخ) عزا جواز ذلك في الجمع^(١) إلى الكوفيين وابن مالك أيضا . (قوله بآخر الصفة إلخ) عبارة التصريح : وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية أنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو : وا زيد بن عمرا ، وأما البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والخليل ألا تلحق البيان والتوكيد وعندي أنها تدخل آخر البديل لأنه قائم مقام البديل منه فتقول : وا غلامنا زيداه ، وتدخل العطف النسقي نحو : وا زيد وعمراه هـ وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر : وا عمراه وا عمراه هـ كلام التصريح ، ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع فانظره . (قوله واجمجمتى الشاميتينا) بضم الجيم ثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدر من خشب وهو المراد هنا ، ضاع للقاتل قدحان شاميان فندبهما . (قوله مثلوهما) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا وإذا كان مثلوهما همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين . (قوله وا موساه) فموساه مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وإنما ألحق هاء السكت به دون الأمثلة المتقدمة لأنه لا اختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الألف الموجودة فيه ألف الندبة إلا بانضمام الهاء إليها بخلاف الأمثلة المتقدمة فانهم . (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض ، وقد يرد عليه نحو : قام زيد مسمى به ، ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئى الأخير لا تنوين مجموعه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب . (قوله كما رأيت) أى في مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر إذا أريد بالتنوين في كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفي بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا ووا قام زيدا فاقصر البعض على قوله أى في مثال

(١) راجع : جميع المراجع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي .

حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيديه (وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ) حرفا (مُجَانِسًا) فَأَوَّلُ الكسر ياء والضم واوا (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا) دفعا للبس فتقول في ندبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبته مضافا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت : وا غلامكاه لالتبس بالمذكر ، ولو قلت : وا غلامهاه لالتبس بالغائبة . قال في شرح الكافية : وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول في رقاش : وا رقاشاه ، وفي عبد الملك : وا عبد الملكاه ، وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه ، هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو : وا رقاشيه وا عبد الملكيه واقام الرجلوه .

(تفصيله) : أجاز الكوفيون أيضا الاتباع في المثنى نحو : وا زيدانيه واختاره في التسهيل (وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءَ سَكَنَتْ) بعد المد (إِنْ تُرْدُ * وَإِنْ تَشَأْ) عدم

الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيويه إلخ) حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب . (قوله وقال ابن عصفور إلخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالرغم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع .

(قوله والشكل حتما إلخ) معناه أن آخر المندوب إذا كان محركا بالكسر أو بالضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهى الفتحة موفقة في اللبس ، ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو : وا قوميه وا قوموه واقاموه في ندبة قومي وقوموا وقاموا مسمى بها . قال الفارضى : لو سميت بقاموا قلت في الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة اهـ وما قيل في قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو : قومي وقوموا مسمى بهما داخلية تحت قوله والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم . (قوله حتما أوله) يعنى إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها وإلا فلو قلت : وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى ، سم . (قوله بوهم لايسا) من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال وهمت فى الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره ، فالمعنى إن يكن الفتح خالصا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك^(١) فهو الغلط يقال وهم فى الحساب بهم وهما بالفتح إذا غلط .

(قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة . (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لا مطلقا . (قوله عدل بغيره) أى عن غيره . (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة . (قوله بعد المد) أى

(١) أى تحريك الهاء بالفتحة .

الزيادة (فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزْدُ) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة ، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين . ومنه قوله :

[٩٤٩] أَلَا يَا عَمْرُ غَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَاهُ
(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا * مَنْ فِي آلْتَدَا آتِيَا ذَا سَكُونِ
أَبْدَى) فقال يا عبدى وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالضم

ألما كوا زيده أو ياء كوا غلامكيه أو واوا كوا غلامهوه . (قوله بل اجعله كالمنادى إلخ) قال سم : يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا هـ ما للمنادى اجعل لندوب هـ ا هـ ويدفع بأن المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب إذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء في المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله إن ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما . وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتى المندوب صلة بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج إليه ، فتلخص أن قوله وإن تشأ إلخ محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الألف غير محتاج إليه بالنسبة إلى زيادة الهاء . (قوله وقد مر بيان الأوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا .

(قوله وربما ثبتت في الضرورة) أى وصلا . (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين . زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لحقته^(١) . (قوله وأجاز الفراء إثباتها في الأصل) أى اختيارا . (قوله ومنه) أى من ثبوتها في الوصل ضرورة . والشاهد في الأول لأن محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه . وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى في حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد في البيت أصلا وقوله :

* وعمرو بن الزبيراه *

هذا هو الصواب دون ما في بعض النسخ :

* ويا عمرو بن الزبيراه *

لأن زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا في البيت للروى . (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من واليا مفعول أبدى وذا سكون خال من اليا (قوله وا عبديا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة . (قوله وا عبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة

[٩٤٩] هو من الهزج ، وفيه الحزم بالراء المهملة حذف الفاء من فعولن أو الميم من مفاعلتين أو مفاعيلين ، وألا للتنبيه ، وعمرو منادى معرفة ، وعمراه تأكيد للمنادى ومندوب والشاهد في تحريكها كما في عمراه وفي الزبيراه .

(١) فهو أخف الحركات .

أو يا عبد بالألف اقتصر على الثاني ، ومن قال يا عبدى ، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

(تخفيفه) : فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيويه وحذفها مذهب المبرد .

(خاتمة) : إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمّت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو : وا ولد عبديا . والله أعلم .

[الترخيم]

(تَرْخِيمًا أَخَذَ آخَرَ أَلْمَنَادَى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه . يقال : صوت رخيم أى سهل لين . ومنه قوله :

[٩٥٠] لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ
أى رقيق الحواشى . وأما فى الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص . وهو على نوعين : ترخيم التصغير كقولهم فى أسود سويد وسيأتى فى بابه ،

منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبنى لأنه مضاف ، سم . (قوله اقتصر على الثانى) أى وا عبدا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الألف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتهما فتحة لأجل ألف الندبة وبحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم لأجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها . (قوله اقتصر على الأول) أى يا عبديا بغير عمل سوى الإتيان بألف الندبة . (قوله فى ذى الوجهين) هو يا عبدى بسكون الياء ووجهاء وعبديا وعبدا كما مر . (قوله لزمّت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وإن لم يكن المضاف إليها مندوبا ، سم .

[الترخيم]

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبار التصريح : الترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيد بالصوت . (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس : رخم الكلام ككرم فهو رخيم لأن وسهل كرخم كنصر . (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات . وفى القاموس : الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء إلخ الهراء بضم

[شواهد الترخيم]

[٩٥٠] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل . لها أى لمية ، وأراد بالبشر ظاهر جلدّها . والشاهد فى رخيم الحواشى فإن الترخيم بالخاء المعجمة بمعنى اللين ، ومن هذا سمي الترخيم فى النداء . قوله لا هراء بضم الهاء وتخفيف الراء وهو الكلام الكثير الذى ليس له معنى . والنزر بفتح النون وسكون الزاى ومعناه القليل ، أراد أن كلامها لا كثير بلا فائدة ، ولا قليل مغل بل بين ذلك ، ويروى ولا هذر : يقال رجل مهذار إذا كان كثير الكلام .

وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كَيَّا سَعَا فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغير والتغير يأنس بالتغيير فهو ترقيق .

(تنبيه)*: أجاز الشارح في نصب ترخيم ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف . وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لأنه يلاتيه في المعنى . وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أى رخم ترخيما (وَجَوَّزُهُ) أى جوز

الماء وتخفيف الراء الكلام الكثير . والنزر يفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل غل . (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لأجل التصغير . (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للإعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب . ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو : يا يد ويا دم إذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك . (قوله في ترخيم) في بمعنى الباء السببية . (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرعه عليه فتأمل . (قوله أن يكون مفعولا له) رد بأن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قليلا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لإرادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لإرادة الترخيم مثل اضرب لإرادة الضرب وفيه ركافة لا تحفى . (أو مصدرا في موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما لا من المنادى لأنه وإن كان المضاف بعض المضاف إليه فشرط إتيان الحال من المضاف إليه موجود فحال المضاف إليه لا يتقدم عليه . ثم هذه الحال مؤكدة .

(قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم . (لأنه) أى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم . (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف إلخ من التأكيد اللفظي بالمساوى لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل محرط حذف مع أدوات وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف .

(قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى في غير المؤنث بالهاء بقوله إلا الرباعى إلخ لكن المراد الإطلاق

الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَلْتِ بِأَلْهَا) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى كقوله :

* أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * [٩٥١]

وكقوله :

* جَارِي لَا تُسْتَكْرِى عَذِيرِي * [٩٥٢]

ونحو : يا شا ادجنى . أى أقيمى بالمكان . يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى أقام به .
(تنبيهات) : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى : يا جارية خذى بيدي لغير معينة . ولا فى نحو : يا طلحة الخير . وأما قوله :

* يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتَا * [٩٥٣]

فنادر . الثانى : شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فممنع ترخيم النكرة

عن ذلك فى الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا وليس كذلك أفاده سم وإلى كون الإطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصراره فى بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب إسناد أو غيره . (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلى مهلا قال العيني ومعناه كفى . (قوله عذيرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الإنسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذى يحاوله الإنسان ويعذر على فعله . (قوله يا شا ادجنى) أى يا شاة وهو مثال للثلاثى . (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والندوب والمستغاث مع أنها

[٩٥١] قاله امرؤ القيس الكندى . ونمائه :

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْعِلِي * (١)

من فصيدته المشهورة التى أولها : قفا نيك . والشاهد فى أفاطم فإنه مرخم إذ أصله أفاطمة . ومهلا نصب بفعل محذوف أى أمهلى مهلا ومعناه كفى . قوله : أرمعت أى أحكمت عزمك . وصرمى أى قطعى . وأجلى من الإجمال وهو الإحسان . [٩٥٢] تمامه :

* سِيرِي رَاشِقًا فَي غَلَى بَعِيرِي *

قاله المعجاج ، والشاهد فى جارى حيث حذف منه حرف النداء ورخم بمحذوف تاء التأنيث للضرورة . وأصله يا جارية والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله ، يعنى يا جارية لا تستكبرى ما أحاوله معتذرا أنا فيه . وسيرى بدل من عذيرى ، والواو للعطف أو بمعنى مع . [٩٥٣] هو شطر من البسيط . والشاهد فى علقم الخير حيث رخم علقمة وهو مضاف إلى الخير ، ومن شرطه عدم الإضافة فلا يجوز ترخيم طلحة الخير وهذا نادر .

(١) وبعده :

وإن كانت ماعتك منى خليقة فسل لياك عن لياى نسل

المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم . الثالث : منع ابن عصفور ترخيم صلعة بن قلمعة لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمنع لأنه علم جنس . الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول فى المرخم : يا طلحه فقليل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه . وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل : ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها . وأشار بالتعويض إلى قوله :

* قَلِيْلٌ قَبْلَ التَّخْرِيقِ يَا ضُبَاعَا * [٩٥٤]

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا فى الضرورة . وأشار بقوله غالبا إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض . وحكى سيويه يا حرملى بالوقف بغير هاء . قال أبو حيان : أطلقوا فى الحاق هذه الهاء . ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق . هذا كلامه وهو واضح . الخامس : اختلف النحاة فى قوله :

* كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ * [٩٥٥]

لا ترخم كما سياتى . (قوله لغير معينة) صلة قول . (قوله كما تقدم) أى فى قوله أو غير علم مع تشيله بجارى وبيا شا .

(قوله صلعة بن قلمعة) الذى بخط الشارح صلعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس . (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف ، اهـ دمامينى . (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم . (قوله لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة . (قوله لم تلحق) لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم . سم . (قوله كلىنى) بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا ، وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره

[٩٥٤] قاله القطامى عمير بن سنيح . وتماه :

* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا *

وهو أول قصيدة من الوافر . والشاهد فى يا ضبعا حيث رخم ضباعة اسم امرأة وعوض الألف عن الهاء حالة الوقف .

[٩٥٥] قاله الناهبة الذبياني . وتماه :

* وَلَيْلُ أَقَاسِيهِ بَطْنِي الْكَوَاكِبِ * (١)

من قصيدة من الطويل مدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . قوله : كلىنى بكسر الكاف أى دعينى ، وأصله من وكل وكلا . والشاهد فى يا أميمة حيث جاءت بفتح التاء ، وقد قلنا إنه لغة لبعضهم ، وناصب بالجر صفة لهم ، من النصب وهو التعب .

(١) ويروى بطى ويعدده :

تطاول حتى قلت ليس بمنقصر وليس الذى يرعى النجوم بآب

بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ، ثم اختلفوا : فقيل هو معرب
نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل بنى على الفتح لأن منهم من
بنى المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير لا
رجل في الدار . وأنشد هذا القائل :

[٩٥٦] * يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هَبِّي *

بالفتح . وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير
معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة
النوية وهو ظاهر كلام سيويه . وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف
(وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا * بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَقَرَّةٌ بَعْدُ) أى لا تحذف منه شيئا بعد
حذف الهاء ولو كان ليئا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا ، فتقول في عقوبة : يا عقنبا
بالألف ، وأجاز سيويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف^(١) . ومنه قوله :

كشيخنا والبعض وفيه أن المهم متعب لا تاعب إلا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت في القاموس
ما نصه : وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه المهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه
كأنصبه اه فافاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلاين وتامر وأن يكون
اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه .

(قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ . (قوله لأنها) أى الفتح وأتته باعتبار الخير
وهو حركة . (قوله يا ريح) قال ابن غازي : ولا يمكن دعوى إعراب ريح لأنه لم ينون مع كونه
منصرفا بخلاف أميمة . (قوله هبي) بضم الهاء أمر من هَبَّ . (قوله ثم أقحم التاء) أى زادها بين
الميم وهاء التانيث المحذوفة للترخيم . (قوله غير معتد بها) أى غير جاعلها تاء التانيث التي كانت محذوفة
للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخما .

(قوله وقيل فتحت إلخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا
أولى لأنه في كلمة ولأنه اتباع متأخر لتقدم . (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره
المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وقيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة للترخيم
المقتضية فتح ما قبلها . (قوله وفره بعد) أى بعد حذفها . (قوله فتقول في عقوبة) أى في ترخيمه
وهو يفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدا يقال عقاب عقوبة أى حديدة الخالب .

[٩٥٦] هذا شطر رجز . وقيل ليس بشعر . والشاهد في يا ريح فإنه منادى مفرد وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح
لأن من العرب من يبنى المنادى للمفرد على الفتح ، ويقولون يا طلحة بفتح التاء . وهي بضم الهاء أمر من هب يهب .

[٩٥٧] * أَحَارُ بْنُ بَدْرِ قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةً *

يريد أحارثة . وقوله :

[٩٥٨] * يَا أَرْطُ إِنَّكَ فَأَعِلَّ مَا قُلْتَهُ *

أراد يا أرطاة (وَأَحْظَلَا) أى امنع (تَرْخِيمَ) مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ حَلَا . إِلَّا أَلْزَبَاعِي فَمَا قَوْقُ) أى فأكثر (أَلْعَلَمَ * دُونَ إِصَافَةٍ وَ) دُونَ (إِسْتَادٍ مُتَمِّ) فهذه أربعة شروط :

(قوله أن يرخم ثانيا) أى إن بقى بعده ثلاثة أحرف . سيوطى . (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقيد أبو حيان بأن كون الشاعر رخم أولا يحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولو قيل إن المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما فى منصور لكان قولنا نقله شيخنا ثم قال : وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أو لا ١ هـ وكلام العيني صريح فى عدم التعيين فإنه ضبط حار فى البيت بكسر الراء حيث قال : والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة فرخمه أولا يحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا يحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيّد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترقيم الأول أن قوله على لغة إلخ متعلق بأحار أو بمحذوف تقديره إن رخم أولا على لغة إلخ لا بقوله أن يرخم . ثانيا . (قوله ما قلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد :

* والمرء يستحى إذا لم يصدق *

(قوله أراد يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية وبعضه قولهم مرطى وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للإلحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط . ١ هـ ابن غازى . (قوله العلم) بدل من الرباعى أو عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى . (قوله وإسناد) أى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترخم جملة . (قوله ممت) على زنة اسم المفعول نعت إسناد قال سم :

[٩٥٧] قاله أنس بن زعيم يخاطب الحارث بن بدر الغداني وتماه :

* فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تُحُونُ وَتُسْرِقُ *

والشاهد فى أحار بن بدر حيث أريد به حارثة ، رخم أولا يحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا يحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف . وجردا بضم الجيم وفتح الراء وبالذال المعجمة وهو ضرب من الفأر ، ويجمع على جردان . فيها : أى فى الولاية .

[٩٥٨] قاله زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية . وتماه :

* وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقْ *

من الكامل . والشاهد فى يا أرط حيث يريد به يا أرطاة ، رخمه أولا يحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ، ثم رخم ثانيا يحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف .

الأول : أن يكون رباعيا فصاعدا ، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم . هذا مذهب الجمهور . وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط . وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً . وقال في الكوفية : ولم يرخم نحو بكر أحد ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام^(١) . الثاني : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غضنف في غضنفر قياساً على قولهم أطرق كرا ، ويا صاح . الثالث : ألا يكون ذا إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله :

* **تَحْدُوا حَذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاعْلَمُوا *** [٩٥٩]

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية . (قوله أن يكون رباعيا فصاعداً) أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب . (قوله ترخيم المحرك الوسط) أى تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وقر الجمهور بأن حركة الوسط ثمت^(٢) اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضاً ليس الحذف هنا وارداً على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرها فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير . (قوله وابن هشام) عبارة الجمع : وابن هشام الخضراوي . (قوله أن يكون علماً) أى شخصياً أو جنسياً لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . (قوله قياساً على قولهم إلخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح شاذان لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح .

(قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم بعضاً بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه اهـ وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه . (قوله ألا يكون ذا إضافة) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تآلى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكماً فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في

[٧٢١] قاله زهير بن أبي سلمى . ونمائه :

* **أَوَاصِرْنَا وَالرَّجْمَ بِالْفَيْسِبِ يُدَكِّرُ ***

من قصيدة من الطويل . قالها حين بلغه أن بني سليم أرادوا الإغارة على بني غطفان . والشاهد في آل عكرم حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذ أصله عكرمة . وفيه خلاف بين البصرية والكوفية ، وقد ذكرناه . والأواصر القرايات . الواحدة أصرة .

(٢) أى هناك .

(١) يقصد ابن هشام الخضراوي وقد سبق التعريف به .

[٩٦٠] * يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُ نِي سَاعَةً *

يريد يا عبد هند ، يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له . وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما في نحو : يا علقم الخير . الرابع أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتى الكلام عليه .

(تفصيله) وأهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة : الأول : أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوبا . الثالث : أن لا يكون مستغاثا وأما قوله : [٩٦١] كَلَّمَا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَيْتِمُ اللَّهُ قُلْنَا يَا لِمَالٍ فضرورة أو شاذ . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :

[٩٦٢] * أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعَصَعَةَ ابْنِ سَعْدٍ *

الدنوشرى . (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم .

(قوله أن لا يكون ذا إسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير . (قوله وسيأتى الكلام عليه) يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثرى كما سيأتى . (قوله مطلقا) أى سواء كان بناء التأنيث أو لا . (قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو : يا حذام^(١) وقد مر ذلك . (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا : ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اهـ وإنما لم يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف فى آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم . (قوله أن لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلا يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والألف إلحاقا له بذى اللام والألف . (قوله يا لمال) أى يا لملك . (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم أن الاستغاث مختصة بيا وأن الاستغاث بغيرها

[٩٦٠] قاله عدى بن زيد . ونغامه :

* فِى مَوْكِبٍ أَوْ زَالِدًا لِلْقَنَاصِ *

من السريع . وضربه مطوى موقوف . والشاهد فى يا عبد فإنه منادى مضاف مرخم إذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمى . والموكب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف وهو بابة من السير . والرائد من الرود وهو الطلب . والقنص بفتح القاف وكسر النون هو الصيد .

[٩٦١] قاله مرة بن الرواح الأمدى من الرمل ، وكلما نصب على الظرف وناصبه جوابه وهو قلنا ، ولتيم الله منادى مستغاث به . والشاهد فى يا لمال إذ أصله يا لملك فرخم المستغاث به وفيه اللام وهو ضرورة أو شاذ .

[٩٦٢] قاله الأحوص بن شريح الكلاى . وصلره :

* مَنَانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطُ *

من الوافر . والشاهد فى أعام فإنه منادى مستغاث به وليس فيه لام الاستغاث ، وقد رخم إذ أصله أعامر . وقد علم أن ترخيم المنادى إنما يصح إذا لم يكن مستغاثا ولا مندوبا . فإنهم نصوا على أنهما لا يرخمان . وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث به إذا لم يكن فيه لام الاستغاث واحتج بهذا البيت . وأجيب بأنه ضرورة . قوله منانى أى بلانى . ولقيط اسم رجل .

(١) فإنه مبنى على الكسر - قبل ندائه بقوله الشاعر :

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهُمَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

والصحيح ما مر (وَمَعَ) حذف الحرف (الْأَخِيرِ) في الترخيم (أَخَذَفِ) الحرف (الَّذِي) تَلَاهِ الْآخِرَ وهو ما قبل الْآخِرَ ولكن بشروط أربعة : الأول : وإليه أشار بقوله (إِنْ زَيْدٌ) أى إن كان ما قبل الْآخِرَ زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ، فتقول يا مختار يا منقا . الثاني : أن يكون (لَيْتَا) أى حرف لين وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحاً لم يحذف

شاذة فقله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغيريا وترخيمه ولعل قوله لك خير . المحذوف أى ندائى لك أو استغاثته ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صمصمة نعت لعامر وصدر البيت :

* تمناى ليقتنى لقيط *

وهو اسم رجل . (قوله والصحيح ما مر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقاً . (قوله احذف) أى وجوباً كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمي بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط . (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو ألا يكون الآخر تاء التانيث كما فى أرطاة . (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائداً إذ لا جائز أن يكون قول المصنف أن زيد خبراً لأنه لا يصلح للخبرية ولأن الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح وإليه إلخ لاقتراحه بالواو .

(قوله إن زيد إلخ) يشمل نحو : هندات وحمدون وزيدون أعلاماً فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف فى هندات علماً لأن تاءه ليست للتانيث كذا فى الفارضى وظاهر إطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدون على لغة من لا ينتظر يلبس ببناء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الإلباس لا يلتفتون إليه يردّها التفاتهم إليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه : لو سمي بزيدون أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الأولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اهـ فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدون إنما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقاً للإلباس وهذا هو الظاهر فتدبر .

(قوله فتقول يا مختار يا منقا) أى خلافاً للأخفش حيث جوز يا مخت يا منق بحذف الألف . مع . (قوله ليتنا) قال المكودى : حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الإعراب قول الشارح أن يكون ليتنا لأنه حل معنى^(١) ثم ما ذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها إلا أن يجعل بياناً لمعنى ليتنا بفتحها واحتز به المصنف عن زائد ليس ليتنا نحو شمائل فاهزمة حرف زائد غير لين وكان الأولى للمصنف أن يقول بدل ليتنا مدا ليفيد

(١) أى لا حل إعراب .

سواء كان متحركاً نحو : سفرجل أو ساكنا نحو : قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفرء في قمطر فإنه يميز يا قم يحذف حرفين . والثالث : أن يكون (ساكناً) فإن كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبج وقنوى . والرابع : أن يكون (مُكَمَّلًا) . أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا) فإن كان ثالثاً لم يحذف خلافا للفرء كما في نحو : ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعي فالمستكمل الشروط نحو : أسماء مروان ومنصور وشمال وقنديل علما ، فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ، ومنه قوله :

* يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَيَّ مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

[٩٦٣]

وقوله :

* يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَخْبُوسَةٌ *

[٩٦٤]

اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً كما في منصور أو تقديراً كما في مصطفون علما إذ أصله مصطفون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا . (قوله فإن كان) أى ما قبل الآخر . (قوله نحو سفرجل) اعترض إخراجاً بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل أن زيد لأن الجيم أصلية . (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اهـ . قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصاب فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فليل قمطرة . (قوله يحذف حرفين) علل بأن الاختصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظر وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولفظاً فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم . (قوله ساكناً) قال يس : المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكناً وصف كاشف اهـ ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملاً للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكناً بخلاف قوله في باب التكتير ما لم يك لنا .

(قوله هبيخ) يفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام المبتلى أى السمين . (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليبوس من كل شيء . (قوله لم يحذف خلافا للفرء) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال بالحذف في ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم وارا بعد ضمة . مع . (قوله علما) أى في حالة كون كل منهما علماً أو

[٩٦٣] تمامه :

* إِنَّ الْخِرَادِثَ مَلَقِيٌّ وَتَنْتَظَرُ *

قاله أبو زيد الطائي فيما زعم اللخمي ، ونسبه النحاس في شرح الكتاب إلى ليبد العامري وهو من قصيدة من الطويل . والشاهد في أسم فإنه نادى مرخم إذ أصله أسماء ، وصبرا نصب على المصدرية أى اصبرى صبرا . والحدث هو النائب من نواب الدهر . قوله ملقى مبتدأ وخبره محذوف ، وكذلك منتظر . والتقدير إن الخرداث منها ملقى ومنها منتظر ، والجملتان في موضع خبر إن ، وكان هنا تامة بمعنى حدث أو وقع . والضمير يرجع إلى ما .

[٩٦٤] تمامه :

* تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرَزَّهَا لَمْ يَبْأَسْ *

قال الفرزدق ، من الكامل . والشاهد في يا مرو حيث رحمه ، وأصله مروان وأسند ترجو إلى المطية مجازاً . وأراد به نفسه . والجباء بكسر الجاء المهملة وبالمد العطاء . قوله ووبها لم يئأس أى وصاحب المطية غير آيس من حباتك .

(وَالْحَلْفُ فِي * وَآيَ وَيَاءٍ) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتَحٌ قُفْيٌ) نحو : فرعون وغرنيق علما ، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة ، فيقال : يا فرع ويا غرن . قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يميز ذلك ، بل يقول يا غرنى ويا فرعو .

(تنبية)*: يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً ، كما نبه عليه فى شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة ، لأن أصله مصطفون ومصطفين ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (وَالْعَجَزُ أَخَذَ مِنْ مُرْكَبٍ) تركيب مزج نحو : بعلبك وسيبويه ، فتقول : يا بعل

هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شمال أيضاً . (قوله بهما فتح قفى) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعنا الفتح أى جعلنا بعين للفتح . (قوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق . تصرخ . (قوله علما) لما مر أنه إنما يرخم من الخالى من التاء العلم . (قوله إلى أنه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله إلخ .

(قوله قولاً واحداً) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ما سيأتى من أنه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالألف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الألف والياء لفظاً وتقديراً وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظراً لانتفاء السبب لفظاً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديراً فيقال على هذا الأخير يا مصطفى بفتح الفاء ويمتنع يا مصطفى بضم الفاء على كل حال إذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما إنما هى برد الألف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الإلباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه . (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق . سم . (قوله لأن أصله مصطفون) كذا فى الفارضى أيضاً قال شيخنا : وإنما جعله بالياء مع أنه واوى لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اهـ فمراده بالأصل ما يستحقه عند الثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون لأنه واوى لا يأتى اهـ وإنما كان واويا لأنه من الصفرة .

ويا سيب ، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علما : يا خمسة ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه»^(١) ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول يا سيبوي . وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأسا . والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازته النحويون قياسا .

(تنبيه) : إذا رخمتم اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول : يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلمته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وَقُلْ * تَرْخِيمُ) علم مركب تركيب إسناد ، وهو المنقول من (جُمْلَةٌ) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وَذَا عَفْوَ) وهو سيبويه (تَقُلْ) أي

(قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والداميني وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم ألا يكون مبنيًا قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط اهـ سم ، وهذا الإشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضا . (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك إذا رخمتم خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فإنك تقف بالهاء على اللغتين وإذا رخمتم بعلبك ثم وقفت فعل لغة من ينوي لك أن تقول يا بعلب بهاء السكت وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير وأما على لغة من لم ينو فيتحمم الوقف بالإسكان وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف ، اهـ دماميني . وقوله فيتحمم إلخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالناء إذا وقف عليه بعد الترخم . سم .

(قوله فتقول يا سيبوي) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قاله الشارح على الأوضح . (قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي إن حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت ، قاله الشارح على الأوضح . (قوله قياسا) أي على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معديكرب . (قوله إذا رخمتم اثنا عشر واثنتا عشرة) بالألف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الألف . (قوله بمنزلة النون) أي المحذوفة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته^(٢) ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون . كذا في الدماميني .

(قوله وقل ترخيم جملة إلخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم إما حرف نحو يا سعا في يا سعاد وإما

(١) مثل سيبويه وعمرويه وخالويه ونفطويه .

(٢) أي إلى التسعة عشر .

نقل ذلك عن العرب . قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا ، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال : تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطى ، لأن من العرب من يقول يا تأبط . ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل . وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيهه)*: عمرو اسم سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر (وإن نُوِيَتْ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ) ما مفعول نويت : أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِي) من المرخم (أَسْتَعْمِلُ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر^(١) ، فتقول يا حار بالكسر ، ويا جعف بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر .

(تنبيهان)*: الأول : منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظر ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه . الثاني : يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب : الأولى : ما كان مدغما

حرفان نحو : يا مر في يا مروان . وإما كلمة برأسها نحو : يا معدى في يا معديكرب ويا تأبط في يا تأبط شرا . وأما كلمة وحرف نحو : يا اثن ويا اثنت في اثنا عشر واثنا عشرة علمين والذي استظهره سم في ترخيم المركب الإسنادى إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقي جملة كما في تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره وإلا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظا لأنه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير إذا سمي به يعرب لفظا فإذا نودى ضم لفظا . (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرباط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ . (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى في باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه في باب الترخيم . (قوله لأن من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد .

(قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه في الموضوعين . (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح . (قوله بعد حذف) بالتنوين . (قوله بما فيه ألف) الباء للملاسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على . (قوله من عدم النظر) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اهـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخر لفظا لا محذور فيه فتأمل . (قوله ما كان مدغما) أى الباقي الذى كان آخره مدغما . وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف

(١) أى ينوى وينتظر الحرف المحذوف .

في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو : مضار ومحاج ، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج ، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو : اسحار اسم بقله ، فإن وزنه إفعال بمثلين أولهما ساكن لا حَظُّ له في الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذا اللغة قيل يا اسحار بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء . وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة . واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي : يحتم الفتح ، وقال الشلوين يختاره ويميز الكسر . ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج . ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال يا اسح . الثانية : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضى ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثانى لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها ، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (وَأَجْعَلُهُ) أى اجعل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا ثَمًّا) أى كالاسم التام الموضوع على

الذى حذف ويحتمل أن التقدير الأولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والأول أنسب بالسياق . (قوله وهو بعد الألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما في خويص تصغير خاص إذا سميت به كما في الدماميني ولذا قال الشارح على الأوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اهـ أى كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظر إلا أن يقال ما مر وإنما خص الألف بالذكر هنا لكثرتها . (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر . (قوله بالفتح) لأنه أقرب الحركات إليه أى إلى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب إلى السكون في الخفة لأن السكون أخف من الحركات اهـ سم . وعبارة الشارح على الأوضح فتحركه بحركة أقرب المتحركات إليه وهو الحاء وضمير إليه عليها يرجع إلى الحرف الأخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هى الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع إبدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح . (قوله فعلى هذا يقال يا أسح) أى بالفتح لأن الكلام في لغة من ينتظر . (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه . (قوله لأجل واو الجمع) التقيد بالوار غير جيد لأن الحكم كذلك فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو : قاضين ومصطفين . دماميني . (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين .

(قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول : يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والألف على لغة من لم ينو كما تقدم . (قوله إن لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح يَنُو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف

تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع ، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمت بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء .

(تنبيهان): الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجى بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الأول نحو تحاج ومنص . **الثاني :** يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر ابن زيد (فَقُلْ عَلَى) الوجه (الأول)

على النيابة عن الفاعل وفي نسخ إن لم تُنثر محذوفاً بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفاً على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل : وإن نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر . (قوله كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لأجله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر في الوضع اهـ خالد وإنما كان هذا هو الظاهر مع أن التحقيق يجعله مزيدا الثاني دون الأول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو . (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف . سم . (قوله من الصحة والإعلال) أى إن كان آخره صحيحا بقى على حاله والا أعل كما في ثمود فإنه يقال فيه ثمى بقلب الواو ياء والضممة كسرة .

(قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية بالفتح كما في سم (قوله يا ناجى) مشكل مع قوله الآتى : والتزم الأول إلخ نعم إن خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا إشكال اهـ سم وأقره شيخنا والبعض . وفيه أن تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لأنه جعل كلام المصنف فيما يأتى عاما للصفة وغيرها والذي ينبغي عندى حمل ما هنا على ما إذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما إذا لم توجد رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت إلخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبنى على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الأولى لوافق ما في التصريح والأقرب عندى ما مشى عليه الشارح وإن ضعفه البعض تبعا للتصريح لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . وما استدلل به صاحب التصريح لا ينهض ؛ لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضممة المقدرة كما في سيبويه العالم برفع العالم لا للضممة المملوطة بها فاحفظه .

(قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار ففى نحو يا حار

وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (تَمُودِيَا * تَمُو) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يَا قَمِي عَلَيَّ) الوجه (الثاني ياء) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الأجرى والأدلى وإلا لزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو . وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية ، وبذكر الضم نحو دلو وغزو ، وباللزوم نحو هذا أبوك . وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق ، وعلى الثانى ياصما وياكرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا . وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول ياسقأى

ابن زيد تثليث الراء (قوله وقل يائى على الثانى ياء) يفهم من تقدير الشارح قل إن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وإبقاء الواو في الجملة الأولى في كلام المصنف احتياكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبتته في الأخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الأجرى والأدلى) أصلهما الأجر والأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله إذ ليس في العربية إلخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجر في الأول وجاز في الثانى أنه أثقل وكذا يقال في المبني اهـ دنوشى ويمكن أن يقل لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل النقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبنى وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فإن جعل علما فهو أمر عارض .

(قوله وبالمعرب المبني) أى أصالة لما تقدم (قوله نحو هو إلخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثاليين إشارة إلى أنه لا فرق في الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست لازمة فإنها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر باللزوم نحو هزو بإبدال الواو من الهمزة فإنه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الأصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال في الأمثلة الآتية والصميان في الأصل . هو التقلب^(١) والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لأن شرط قلبهما ألا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا لا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى في قول الناظم :

* من ياء أو واو بتحريك أصل *

ألفا ابدل بعد فتح متصل . إن حرك التالى إلخ فالمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع إلى ياصمى ودعا راجع إلى ياكرا فإن صمى ورمى (١) (قوله هو التقلب) كذا في أكثر نسخ القاموس . وغلطها شارحه أى شارح القاموس وصوب ما لى بعضها من أنه التقلت . يقال صمى الرجل يسمى صمينا إذا تقلت وولب وفي الحديث كل ما أحييت ودع ما أميت . راجع الحديث في فتح البارى من تحفيظنا .

وياعلا وبفتح الياء والواو ، وعلى الثاني ياسقاء وياعلاء بقلبيهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء . وقل في ترخيم لات مسمى به على الأول يالا وعلى الثاني يالاء بتضعيف الألف لا يعلم له ثالث يرد إليه . وقل في ترخيم ذات على الأول ياذا وعلى الثاني ياذوا برد المحذوف . وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفيرجل على الأول ياسفير وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لأجل التصغير^(١) . وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الأول في) موضعين : الأول :

ياثيا اللام وكرا ودعا واوياها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوراق هـ خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشأى وكساو (قوله بتضعيف الألف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابيه (قوله وعلى الثاني يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ أصل ذات ذوى أوذوو على الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإن قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما^(٢) فى التثنية والجمع حيث قبل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التانيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الألف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع . هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وإن أوهم بعض العبارات خلافه .

(قوله برد اللام المحذوفة) أى لأن حذفها كان سبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حيثئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد . وقوله لأجل التصغير متعلق بالمحذوف (قوله والتزم الأول إلخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة إن هذا اللبس إنما يعتير فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيويه ووجهه أن اشتها المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب . قال الرضى : والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا ، وإلا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فإنه على الوجهين يلتبس يا فتى غير مرخم . قال يس : لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكر وإن كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التانيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عن اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها هـ قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق هـ وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما إذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحيثئذ فلا إشكال فاعرفه .

(١) والتصغير قد يرد الأسماء إلى أصلها .

(٢) لأنه لا يجمع بين العوض والمعوم عنه .

ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كَمُسْلِمَةً) وحارثة وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه . والثاني : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لأنه ليس في الكلام فيعل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب يئس^(١) في قراءة بعضهم ، ولا فيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيفهم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكجليات وحلوى وحمراوى فتقول فيها يا حبلى ويا حبلى ويا حمراوى بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

(تنبيهه) : ذكر الناظم هذا السبب الثانى فى الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازنى والمبرد ، وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِى) ما هو (كَمُسْلِمَةً)

(قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل إيهام تذكير المؤنث إيهام مجرد نداء مذكر لا ترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال ما يوهم تقدير تمامه خلاف المراد لأجاد (قوله كمسلة وحارثة) أى المؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث إن كانا مؤنث ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر وحفصة أى المؤنث فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لإيهامه تذكير المؤنث ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة . وكالثلاثة فى التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان .

(قوله وعذاب يئس فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعباد يئس ياء ساكنة قبل همزة مكسورة فى قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعل معتلها) أى بفتح العين وذكره تميمًا للفائدة وإن لم يكن له دخل فى التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعده العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحلوى وحمراوى) أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة إلى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو إذ لا وجه لفتح الواو إلا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لى بعد التوقف ثم رأيت فى الفارضى ما يؤيده حيث قال والثانى كطيلسان وحلوى علمين فتقول يا طيلس ويا حبلى بفتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يا حمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان إلا للتأنيث) أى وما للتأنيث لا يكون مبدلا هـ سم أى بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أى

(١) فى قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ الآية (١٦٥) : من سورة (الأعراف) .

بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين ، فتقول : يا مسلم بفتح الميم وضمها .
(تنبيهه) : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف
كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير
التمام بدونه (وَلَا ضْطَرَّارٍ رَحْمُوا دُونَ نَدَا * مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا) أى يجوز الترخيم
في غير النداء بشروط ثلاثة : الأول : الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في السعة . الثاني :
أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ، ومن ثم خطيء من جعل من
ترخيم الضرورة . وقوله :

* أَوْ الْقَامَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَى *

[٩٦٥]

كما ذكره ابن جنى في المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على
وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية : الثالث : أن يكون إما زائدا
في الأمثلة المتقدمة كطيلسان وحيليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كمسلمه) قد يقال ترخيمه
على لغة التمام يليس بنداء مسلم مسمى به ا هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله
كمسلمه) أى وحمة وطلحة .

(فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر :

* أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو *

البيت . ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه
على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه إذ لا ضم في اللفظ قال يس : والذي
يظهر الجواز لأن الحرف الذى حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو
كان مضموما قدرت إلخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أى أشهر في لسان العرب وقوله
بدونه أى المحذوف (قوله ومن ثم) أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الألف
إلخ) هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازى
وغيره (قوله لما ذكرناه) أى من اشتراط صلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم .

(قوله الثالث أن يكون إلخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه

[٩٦٥] قاله المعجاج . وذكر مستوفى في شواهد اسم الفاعل . والشاهد فيه هنا في الحمى فإن أصله الحمام فقل إنه
رخمه للضرورة . ورد بأنه لا يصلح للضرورة وإنما حذفه لا على طريق الترخيم ، فلما حذف الألف والميم الثانية كسر
الميم الأولى لإصلاح القافية .

على الثلاثة أو بقاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالثناء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله :

* لَيْسَ حَتَّى عَلَى الْمُتَوَنِّ بِخَالٍ *

[٩٦٦]

أى بخالد .

(تفسيه) : اقتضى كلامه أن هذا الترقيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام

إجماع كقوله :

[٩٦٧] لَيْعَمَ أَلْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنِي مَالٍ لَيْلَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله :

[٩٦٨] أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رَمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

في حيز أى التفسيرية ، وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجع تعرف (قوله ولا التأنيث بالثناء عينا) المتبادر أن عينا راجع إلى التأنيث بالثناء يعنى أن خصوص التأنيث بالثناء لا يشترط بل الشرط إما التأنيث بالثناء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالثناء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس يعلم ولا مؤنث بالثناء (قوله تعشو) بقاء الخطاب أى تسير في العشاء أى الظلام والخصر بمعجمة فمهمة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهواً ذكرى وكذا ضبطه بإعجام الحاء صاحب مختصر الصحاح وقال إنه من باب طرب . وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهواً إلى العيني وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد .

(قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الجبل البالية ، والشاسعة البعيدة وأصل

[٩٦٦] عجزه :

* فَلَسَى دَرْزُورَةٌ لَجَنَّبَنِى ذِيَالٍ *

والبيت من الخفيف ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه .

[٩٦٧] قاله امرؤ القيس الكندى من الطويل . اللام للتأكيد . والفتى فاعل نعم ، والجملة خبر عن قوله طريف بن مال . والشاهد فيه حيث رخم في غير النداء للضرورة . وأصله ابن مالك . قوله تعشوا أى تسير في العشاء وهو الظلام . والضمير في ناره لطريف فإنه مقدم حكماً^(١) . والخصر بمهملتين مفتوحتين : شدة البرد .

[٩٦٨] قاله جرير . من الوافر . ورماما خبر أضحت : جمع رمة بالضم وهى القطعة البالية من الجبل . وأضحت الثانية عطف على الأولى . وأماما اسمه . وفيه الشاهد حيث رخم في غير النداء للضرورة إذ أصله أمامة اسم امرأة . وشاسعة خبره أى بعيدة . ورواه المبرد .

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

فيا أماما منادى مرخم فلا شاهد حيثذ فيه .

(١) وإن كان متأخراً لفظاً .

هكذا رواه سيبويه . ورواه المبرد :

★ وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا ★

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقدير الروائين ولا تدفع إحداهما بالأخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله :

[٩٦٩] إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (خاتمة) : قال فى التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر ، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا . وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وإن ذكّر الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

[الإختصاص]

(الإختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خير (كنداء) أى جاء

أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقليل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لا من الترخم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله إن ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك منى كما فى العينية (قوله على الأشهر) راجع لأطرق كرا فقط ^(١) كما يعلم مما بعده (قوله إذ الأصل صاحب) زعم ابن خروف أن الأصل صاحبي وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى إليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء .

[الاختصاص]

الباعث عليه إما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو إني أيها العبد فقير إلى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أولا فإذا قيل لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة ، وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف .

[٩٦٩] قاله أوس ابن حمزة التميمي من البسيط . والشاهد فى ابن حارث حيث رخمه فى غير النداء للضرورة ؛ إذ أصله ابن حارثة . وأشتق فعل الشرط ، وأصله اشتاق فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . والقاء جواب الشرط ، ومفعول علموا محذوف تقديره علموا ذلك منى . فانهم .

(١) لا على : يا صاح .

على صورة النداء لفظاً توسعاً كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام : الأول : أنه يكون (دُونِ ياء) وأجواتها لفظاً ونية . الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله (كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ آرْجُونِيَا) . الثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه . الرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً وأنه ينصب مع كونه

(قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به إلى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المندادى . ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً وهذا أوجه من قول شيخنا السيد : مجيئه على صورة النداء إنما هو في أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن بزيد فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو في تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم ، وأن أيها هنا اختلف في ضمها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء ، وأن هذا العالم لم يعوض عنه هنا شيء وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظ وأما الأحكام المعنوية التي يفرقان فيها فتلاثة : أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء^(١) . والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه بخلاف النداء . والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في أثنائه) أراد بالأثناء ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في « نحن معاشر الأنبياء لا نورث »^(٢) لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو أرجوني (قوله كأيتها الفتى باثر أرجونيا) وإعراب ذلك أن يقال : أرجوني فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضممة مقدرة على الألف نعتاً لأى تابع للفظها فقط (قوله اسماً بمعناه) كالياء في أرجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أى أن المراد منهما شيء واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظاً لا محلاً فقط مع كونه مفرداً أى معرفاً . قال في التوضيح كما في هذا المثال يعنى المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما في شرحه ويستثنى من ذلك أى كما في مثال الناظم فإن نصبها محلى فقط . وما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من التخليط .

(١) والخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته نحو : لمج أنوك والإثناء عكس الخبر مثل اللهم اغفر لي وارحمي .
(٢) حديث نبوي وقامه : ... ما تركناه صدقة ، راجع لفهارسى لفتح الباري السمتة (مفاتيح القاريء لأبواب فتح الباري) .

مفردا . السادس : أن يكون بأل قياسا كما سيأتي أمثلة ذلك . السابع : أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به . الثامن : أن المازني أجاز نصب تابع أى في النداء ولم يحكوا هنا خلافا في وجوب رفعه . وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع . واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع : الأول : أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم على بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل : واللهم اغفر لنا أيتهما العصابة . والثاني : أن يكون معرفا بأل وإليه الإشارة بقوله (وَقَدْ يُرَى ذَا ذُوْنَ أَيْ تَلَوْ أَلْ * كَمِثْلِ نَحْنُ أَلْعَرَبِ أَسْخَى مَنْ بَدَلْ) بالذال المعجمة أى أعطى . والثالث :

(قوله وهنا لا توصف به) الاختصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصل سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا لإخ) لعل وجهه أن يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دورانا . وقوله في وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته ضمته إعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر في النداء إذ لا مقتضى للرفع الإعرابي (قوله بعد ضمير يخصصه إخ) شرحه على ظاهر البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأننا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الظاهر في الضمير غيره كنعن العرب أسخى من بذل وبناتيماء ه وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحيث لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له في الضمير إمكانها لصلاحيه نحن مثلا في نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم فتدبر . وقوله يشارك فيه إما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وإن كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع إلى الاسم الظاهر لأمن اللبس . ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أى للمذكر مفردا أو مثني أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثني أو جمعا كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل إخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات قاله الرضى (قوله العصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بأل) قال ابن الحاجب : المعروف بأل ليس منقولا عن النداء لأن المنادى لا يكون ذالام ، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الأمرين : أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما في المعروف بأل والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب ه وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء وإلا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى وهذا الحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة .

أن يكون معرّفا بالإضافة كقوله ﷺ : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » . وقوله :
* نحنُ بني ضَبَّة أصحابُ الجَمَل *

قال سيبويه وأكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت وآل فلان . والرابع : أن يكون علما وهو قليل ، ومنه قوله :
* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ * [٩٧٠]

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة .

(تنبية)*: لا يقع المختص مبنيًا على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فممنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص . واختلف في موضع أيها وأيتها : فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : كل الناس أفقه منك يا عمر ، وذهب السيرافي إلى أن أيًا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتل وجهين : أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل : أي

(قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا ، وتلو مفعول ثان ليرى والكاف في كمثلية زائدة^(١) (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت . كذا في المغني (قوله نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح : هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء ا هـ . وقال شيخنا السيد : رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ إنا (قوله وأهل البيت) قيل منه : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾^(٢) والصحيح كما في المغني أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء . عني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف . تصريح (قوله إلا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلًا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره كذا في الحواشي . وقال في المغني وجه بنائهما على الضم مشابتهما في اللفظ أيها وأيتها في النداء وإن انتفى هنا موجب بنائهما في النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل .

[٧٣١] قاله رؤية . وبنا يتعلق بيكشف أي يكشف بنا الضباب وهو شيء كالغبار يكون في أطراف السماء . والشاهد في تيمنا حيث نصب على الاختصاص . والتقدير نخس تيمنا . والباعث عليه إظهار فخر ههنا .

(١) أي حرف جر زائد .

(٢) الآية (٣٣) : من سورة (الأحزاب) : ﴿ ... ويظهركم تطهيرا ﴾ اللهم صل على محمد وآله .

الخصوص به . وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور
(خاتمة)*: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلي ضمير
مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، ولا يكون بعد ضمير
غائب .

[التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ]

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود

(قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع إلى الفعل المفهوم من أفعِل
كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز
أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره . (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا
يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ، ولا يزيد العالم تقتدى الناس . تصرّح .

[التحذير والإغراء]

قال فى التكت جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الإغراء على التحذير لأن
الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد
والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ . ولك أن تقول إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل
التخية والإغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى فالإغراء التسليط على الشيء
والتحذير الإبعاد عنه . ويشتمل التحذير على محذّر بكسر الهمزة (١) وهو المتكلم ومحذّر (٢) بفتحها وهو
المخاطب ومحذّر منه وهو الشر (٣) مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الإغراء . وقوله وهو المخاطب
اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتى . قال شيخ الإسلام التحذير
يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك
وبذكر المحذّر منه نحو الأسد وسيأتى بيانها فى كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن
التحذير يكون لغيره لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر
مكروه) ولو فى زعم المحذّر فقط أو المخاطب فقط . أفاده سم (قوله ليجنبه إلخ) بقى تنبيه المخاطب على أمر
مذموم ليفعله على أمر محمود ليجنبه والظاهر عندى أن الأول من الإغراء والثانى من التحذير ، وإنما لم يذكرهما
الشارح لأنهما لا يتبغى صدورهما من العاقل . بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص
الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الإسلام خلافه وتعريف الإغراء يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع الله
واصبر . وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء اصطلاحا بعد . فتأمل .

(١) أى اسم فاعل من حذّر .

(٢) أى اسم مفعول من حذّر أيضا .

(٣) أى قولك إياك والشر .

ليفعله ، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي . واعلم أن التحذير على نوعين : الأول : أن يكون بإياك ونحوه . والثاني : بدونه : فالأول يجب ستر عامله مطلقا كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياك وإياكم وإياكن (نصَّب * مُحَذَّرٌ بِمَا) أى بعامل (أَسْتِثَارُهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

(قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الأحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحجوب أو بالمدحوم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب إذا كان التحذير بإيا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أى حذفه . قال البعض مقدرا بعد إياك إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير إنما هو في الفعل الملفوظ به ، فما علل به تقدير الفعل بعد إياك لا ينهض . والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه : تقدير الفعل بعد إياك واجب إذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت إياك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها هـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد إياك إنما هو على جعل الأصل إياك باعد عن الأسد والأسد عنك . وأما على جعل الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد إياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير . هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام . فإن قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وهى هنا كونه مفعولا به أى مباعدا وكذا الأسد مباعد إذ المعنى إياك باعد وباعد الأسد كما مر (قوله مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ بدلا أو عوضا من اللفظ أى من التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وإن أومته عبارته إذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف إليه فجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أى بعد أن كان مجرورا متصلا .

(وَذُونَ عَطْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّائِكَ أَسْبَبٌ) سواء وجد تكرار كقوله :

[٩٧١] فَإِيَّائِكَ إِيَّاكَ أَلَمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل التقدير أحذر من الأسد ، فنحو إياك الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت . ولا خلاف فى جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من . قال فى التسهيل : ولا يحذف يعنى العاطف بعد ايا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر

(قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بالنسب وكذا قوله لإيا وذا مفعول مقدم لأنسب (قوله والأصل) أى أصل إياك من الأسد باعد نفسك إلخ . حاصله أنه إذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على أن العامل عندهم فى إياك باعد لأنه لا يتعدى إلى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على أن العامل عنده فى إياك احذر ونحوه مما يتعدى إلى اثنين بنفسه كجنب ، وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل إما أن يجز بمن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز إظهاره ، وأما نحو إياك أن تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير أحذر من الأسد) لأن احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه . قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض إذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الأول) لأن باعد لا يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعل منصوبا بنزع الخافض والأصل من الأسد يرده أنه سماعى إلا مع إن وإن . وعمل الامتناع إذا لم يضمن معنى فعل يتعدى إلى مفعولين بنفسه كجنب وحذر وإلا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لأن احذر يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى إليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقديرين أن الكلام على الأول إنشائى وعلى الثانى خبرى^(١) (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثانى بعامل لا ينافى الأول ، ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر كلام التسهيل إلى مجرد جواز النصب وإن اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الأول وترك تعليله على الثانى لظهوره .

[٩٧١] ذكر مستوفى فى شواهد التأكيد . والشاهد فى إياك فإنه تحذير ، ومعناه احتراز .

(١) ذكرنا من قبل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وقولنا لذاته أى لذات الكلام حتى يخرج كلام الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم الصلاة والسلام فإنه صدق كله أما الإنشاء فما ليس كذلك أى لا يحتمل صدقا ولا كذبا كما قول أطمعنى .

أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف .

(تنبيهان): الأول : ما قدمته من التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال إنه أقل تكلفا ، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمرا فهو عندهما من قبيل عطف الجمل . الثاني : حكم الضمير

(قوله بإضمام ناصب آخر) فالتقدير في إياك الشر باعد نفسك ودع الشر . ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل إياك باعد إذ لو قدره الناظم احذر لم يحتاج إلى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم **(قوله وقيل الأصل اتق نفسك إلخ)** وقيل الأصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الأصل اتق نفسك إلخ لا من كون الأصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا القول صارت الأقوال في إياك والشر أربعة **(قوله أن تدنو من الشر)** بدل اشتغال **(قوله والشر أن يدنو منك)** وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه **(قوله فانفصل الضمير)** ويقدر الفعل بعده لا قبله وإلا كان الأصل أى الثاني أثقلت فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها هـ سم وقد يقال هلا نظر إلى كون الفعل إنما تعدى في الحقيقة إلى نفس المقدرة لا إلى الكاف كما مر نظيره إلا أن يفرق بأن المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظر المار وكل هذا يجري في قوله سابقا نحو إياك من الأسد والأصل باعد نفسك من الأسد إلخ فتنبه **(قوله بفعل آخر مضمرا)** تقديره ودع الشر مثلا **(قوله حكم الضمير في هذا الباب)** أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل . وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فإذا قلت إياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو إياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له فإذا أكدت إياك قلت إياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس ، وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت إياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حيثنذ وأما العطف فتقول في العطف على إياك إياك وزيدا والشر وإن شئت قلت إياك أنت وزيدا والشر ، وتقول إن عطفت على المرفوع إياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم هـ قال شيخنا والبعض : وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل إلى إياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا إلا ضمير واحد . وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا يتنافى عوده ثانيا عند مجيء ما يستكن فيه وهو إياك إذ هو في وقت حذفه

في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيدا أن تفعل ، وإياك أنت وزيدا أن تفعل (وَمَا * سِوَاهُ) أى ما سوى ما بإيا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا . إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أى يا مازن قى رأسك واحذر السياف ، أم لم يذكر نحو ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، (أَوْ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيِّعِ الضَّيِّعِ) أى الأسد الأسد (يَاذَا السَّارَى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره ، تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول الأسد أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت . ومنه قوله :

[٩٧٢] * خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ *

لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله وإياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيد معطوفه وترك الفصل وحيث فلا اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك (قوله إلا مع العطف) أى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة . قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كاز من ماز رأسك والسياف وذا السارى من الضيغم الضيغم إذا السارى لكن هذا خلاف ما اصطلاحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من إيا أو ما جرى مجراه ، وعليه قول المصنف وكمحذر إلخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر ناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب إلخ اهـ وتمثله بقوله كاز إلخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلاً لما لم يذكر فيه المحذر . وقد علم من ذلك أن قول المصنف إذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يا مازن قى رأسك واحذر السياف)^(١) هـ جعل تقديره كهو في إياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسياف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف . قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها . قال الشيخ زاده في حاشيته عليه هذا إشارة إلى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمرة على التحذير وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أو لا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الإظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف .

[٩٧٢] تمامه : * وَأَبْرُزَ بِهَرَّةٍ حَيْثُ اضْطَرَّ الْقَدْرُ * قاله جرير من البسيط . والشاهد في خل الطريق حيث أظهر فيه الفعل الناصب . والمنار بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة .

(١) (قى) فعل أمر من وقى .

(تنبيهات):* الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقبح ولا يمتنع . الثاني : شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة ، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها - وهى رأسك رأسك - يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسِكَ كَأَيَّكَ جُعِلَ إِذِ الَّذِي يُحَذِّرُ مَعْطُوفًا وَصِلَ

وقد صرح ولده^(١) بما تقدم . الثالث : العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائز ، فإذا قلت إياك وزيدا أن تفعل كذا صح أن تكون الواو مع (وَشَدَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (إِيَّائِي) في قول عمر رضى الله عنه : لتذك لكم الأسل والرماح والسهام ، وإيأى وأن يحذف أحدكم الأرنب ، والأصل إيأى

تصريح - والمنار بفتح الميم والنون حدود الأرض ويوجد في بعض النسخ تمام البيت وهو :
* وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر *

أى في برزة وهى الأرض الواسعة (قوله ونحو رأسك كأيك جعل إلخ) يعنى أن رأسك إنما يكون كأيك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذور فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه يكون كأيك ولو حصل تكرار وهذا وجه الإشعار الذى ذكره ، واعتراض البعض على الشارح بأن في كلامه قصورا لأن كلام الكافية يشعر بجواز الإظهار في الثالثة أيضا إذ ليس في كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اهـ وأقول إذا أحسنت التأمل في كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الإظهار في بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لا في جميع أفرادها لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله إذ الذى يحذر إلخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحيث يفيد كلامها أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يا زيد جاز إظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والأول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما إذا قيل الضيغم الضيغم وهو من أفراد الرابعة أو الضيغم الضيغم يا ذا السارى وهو من أفراد الثالثة لأن فرض كلامها فيما إذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم إطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فانهم (قوله بما تقدم) أى من وجوب ستر العامل في الصور الأربع (قوله وكون ما بعدها إلخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية . والأسل بفتح الهززة والسين المهملة ما رقى من الحديد كالسيف والسكين . تصريح (قوله والأصل إيأى باعدوا عن حذف الأرنب إلخ) هذا قول الجمهور

(١) يقصد بدر الدين ابن الناطم - راجع له شرح ألفية والده ابن مالك / من تحقيقنا .

باعدوا عن حذف الأرنب ، وبعادوا أنفسهم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر ، ومثل إياى إيانا (وَأَيَّاهُ) وما من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَشَدُّ) من إياى كما فى قول بعضهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان : مجيء التحذير للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَلْتَبَدَ) أى من قاس على إياه وإياى وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ .
(تنبيه) : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياى وإيانا فإنه قال : ينصب محذر إياى وإيانا معطوف عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وَكَمْحَذَرٍ بَلَا إِيَّاهُ أَجَعَلًا * مُغَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلًا) من الأحكام ، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف ، كقوله : المروءة والنجدة بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

وقال الزجاج التقدير إياى وحذف الأرنب وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف من كل من الجبلتين ما أثبت نظيره فى الأخرى فيكون احتباكاً كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضاً فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الأول لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بأن فيه ادعاء حذف إياكم وحذفها لا يليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الأول المحذور) وهو حذف الأرنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسهم . وقوله البعض تبعاً للتصريح وهو باعدوا أنفسهم فيه تساهل (قوله وإيا الشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوءة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام إياه مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الأمر كما فى التوضيح . وظهر لى رابع وهو جعل إيا محذراً منه ثم رأيت فى الجمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفاً على المحذر واستشهد بقول الشاعر :

فلا تصحب أخا الجهل - وإياك وإياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهراً نحو الأسد الأسد وسيفك سيفك ، ومضمرًا نحو إياك إياك وإياه إياه وإياى إياى (قوله وإضافة إيا إلى ظاهر) يقتضى أن إيا فى نحو إياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير إيا وهو غير مضاف فلعل ما ذكره قول ، أو أراد بالإضافة الربط والتعلق اهـ . سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرئ به) ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب وقيل جاء قليلاً للغائب نحو فعلية بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا . وأول فعلية بالصوم بأن الأمر للمخاطب أى ألزمه الصوم أو دلوه عليه مثلاً أفاده سم أى وكذا يؤول على زيدا أى ألزمنى زيدا ونحو ذلك وسيأتى لى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعلية بالصوم .

[٩٧٣] أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا يَغِيرُ سِلَاحَ
وَأَنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي يَغِيرُ جَنَاحَ

أى الزم أخاك . ويجوز إظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة ، إذ الصلاة نصب على الإغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال ، فلو صرحت باحضروا جاز .

(تنبيه) : قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير كقوله :

[٩٧٤] إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ غَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ غَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السُّفَاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس : ١٣] ، نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ا هـ .

(خاتمة) : قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا . وامراً ونفسه . والكلاب على البقر . وأحشفا وموء

(قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الإغراء إلخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحدوف ، ونصب جامعة على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحدوف .

(قوله قد يرفع المكرر إلخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء .

(قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ ا هـ وفى كلام شيخنا السيد ما يردده حيث قوله وامراً ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الأحباب وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الأمثال لكان أنسب ا هـ ملخصا . وذكر شيخنا أيضا أن امراً ونفسه شبه مثل .

[٩٧٣] قاله مسكين الدارمى من الطويل . والشاهد فى أخاك حيث نصبه على الإغراء : أى الزم أخاك . والتكرير للتأكيد . والمهيجاء : الحرب يمد ويقصر ، وهنا بالقصر ..

[٩٧٤] هما من الخفيف . لجديرون أى لا تقون واحريون وهو خبر إن ، والسلاح مقول القول . وفيه الشاهد إذ أصله حد السلاح ، لأن مقول يكون جملة ثم يرفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب . النجدة - بكسر النون - الشجاعة .

كيلة. ومن أنت زيدا. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا زعماتك. وإن تأت فأهل الليل وأهل النهار. ومرحبا وأهلا وسهلا. وعذيرك، وديار الأحاب: بإضمار أعطني، ودع، وأرسل، وأتبع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: وربما قيل كلاهما وتمرا. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أى كلاهما لى. وزدنى،

(قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله أن إنسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما ا ه دماينى (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرههم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله بإضمار أعطني إلخ) ساق الأفعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فأعطني ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه أن تمرا معطوف على كليهما لأنه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل. ودع هو ناصب امرا وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم يبنه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق. وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك. قال سيبويه: أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الأحاب ا ه دماينى ببعض زيادة. وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تنمة ما قبله وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد تبعاً للدمامينى أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون إحدى الواوين من الحكاية والأخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة. قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة ا ه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط. وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الأول عطف على «اصنع كل شيء» محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) بإثبات الألف في كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الألف. قال شيخنا والبعض، ويرجح بسلامته من عطف الإنشاء على الخبر ا ه وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو أستزيد مثلا وإن كان خلاف تقدير الشارح.

وكل شيء أم ولا ترتكب . ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك . والله أعلم .

[أسماء الأفعال والأصوات]

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانٌ وَصَةٌ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب

(قوله وكل شيء) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أم) بفتحين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك الذى تتكلم فيه . وقوله أو ذكرك أى مذكورك .

[أسماء الأفعال والأصوات]

أى وأسماء الأصوات^(١) كما سيصرح به الشارح ، وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع^(٢) على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل . وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروف خارجة عن الحد فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح . والنيابة عن الفعل فسرهما ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة إلى زيادة ما يخرجها هـ سم وقوله فسرهما ابن المصنف بما يخرج المصدر إلخ عبارة ابن الناظم^(٣) أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكف واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل هـ ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج المصدر هـ وذلك لأن النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حصلت للمصدر والمذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق . ثم قول ابن الناظم كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة . قال شيخ الإسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل وإلا فالأفعال تكون معمولة للحروف الناصب أو الجازم هـ ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل أف كأنه قال أتضجر كثيرا جدا ، والقائل هيات كأنه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم .

(١) فالعطف على نية تكرار العامل (المضاف) .

(٢) فالكلمة هي اللفظ المركب من حروف مفيد بالوضع .

(٣) أى بدر الدين ابن ناظم لألفية محمد بن مالك .

عن الفعل ، والقيد الأول : - وهو لم يتأثر بالعوامل - فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما . والقيد الثاني : - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف . فقد بان لك أن قوله كشتان تنميط للحد : فشتان ينوب عن افتراق ، وصة ينوب عن اسكت ، وأوه عن أتوجع ، ومة عن انكفف ، وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهات):* الأول : كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين . وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء . وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية . وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث

(قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه كما في المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا ، واسم الفاعل نحو أقام الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل ، فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقام مرفوع بالابتداء اهـ . تصرع (قوله لإخراج الحروف) كإن وأخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل إلى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تنميما للتعريف إنما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد السابق فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك إلخ أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن انكفف وهى إنما تصح على ما قيل إنه سمع في انكفف التعدى وعدمه مع أنه يفسر اللازم بالتعدى وعكسه (قوله كون هذه الألفاظ إلخ) جملة الأقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الأفعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الأسماء) أى من حيث إنها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث إنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث إن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال) أى لدلائلها على الحدث والزمان مع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الأسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اهـ وأنت خير بأن هذا يؤدى إلى أن قول الكوفيين محض مكابرة^(١) وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الأسماء فيما مر والأولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة^(٢) (قوله وعلى الصحيح إلخ) كان المناسب تأخيرها عن القولين الأخيرين الآتين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين إلخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له من حيث كونه مطلق لفظ ، فأمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة . دما ميني

(١) على الرغم من بروزهم في كثير من أقوالهم ، راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطي / من تحقيقنا .

(٢) أى أن الاختلاف لفظي .

والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه . وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر . وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا ودونك زيدًا ، وما عداه فعل كنزال وصة . وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل . الثاني : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور . وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان . وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقام الزيدان^(١) (وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ

(قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهمى أسماء بمعنى الأفعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول (قوله لكن بالوضع) معنى المادة كالصباح ولو عبر بها لكان أوضح . وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فإن دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل إلى الصيغة للبيان ولو قال بالمادة والصيغة لكان أحسن إذ لا قائل في الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج إلى نفيه ويمكن إرجاع قوله لكن إلخ إلى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائية عن أفعالها كما في الفارضى وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أى قيل مدلولها مدلول المصادر وإنما بنيت على هذا القول مع إعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف ، وعليه فالمراد بالأفعال في قولهم أسماء الأفعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدًا إلخ) نشر على تشويش اللف^(٢) (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني إلخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الأول فعلى القول بأنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعان الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية هى عنها كذا في التصريح والفارضى ، ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعان الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهب المازني إلخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما في عليك وإليك سم (قوله وذهب بعض النحاة إلخ) يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم شرط الاعتداد كما في الوصف قال الشيخ يسّ وعليه فما الفرق .

(١) وذلك أن الفاعل سد مسد الخبر .

(٢) أى لف ونشر مشوش ليس مرتباً .

كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره : أى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك آمين بمعنى استجب ، وصه^(١) بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكف ، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل ، وهيت وهيا بمعنى أسرع ، وويها بمعنى أغر ، وإيه بمعنى امض فى حديثك ، وحيل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى ، وأن قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ .

(تنبيه) فى آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فعيل ، وآمين بالمد على وزن

(قوله كثر) لأن الأمر كثيرا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر . تصرح . أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحية ساكنة فдал مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت همزة باء . دمامينى (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى اتد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرهما وضمهما وقد قرئ قوله تعالى ﴿ هيت لك ﴾ بالأوجه الثلاثة ا هـ مع واللام بعدها للتبيين والمعنى إرادنى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمامينى (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد الياء فيهما مع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتثنية لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتكثير الذى ينون إلخ (قوله بمعنى أغر) بقطع همزة لأنه من أغريت^(٢) (قوله وإيه) بكسر همزة والهاء وفتحها وتثنية المكسورة ا هـ قاموس . وأما أيها بفتح الهاء مع التثنية لزوما فيمعنى انكف كما فى الجمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الجمع بمعنى انكف أى عن الكلام (قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيل) وقالوا حيلًا بالتثنية وحيلًا بالألف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى . وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيلًا بالتثنية وحيلًا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التثنية وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت إلخ) هو بمعنى الأول متعدد بنفسه وبمعنى الثانى متعدد بعل وبمعنى الثالث متعدد بالياء أو بالى ا هـ زكريا . وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعل وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدمامينى (قوله ومنه باب نزال) أى من اسم فعل الأمر . وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر . وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب .

(قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وآمين بالمد وتشديد الميم

(١) وصه أى وصه .

(٢) أى من الفعل الرباعى .

فاعيل ، وكلتاها مسموعة ، فمن الأولى قوله :

[٩٧٥] تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ وَأَبْنُ أُمِّهِ أَمِينَ قَرَأَ اللَّهُ مَا يَبَيِّنُنَا بُعْدًا

ومن الثانية قوله :

[٩٧٦] * وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ *

وعلى هذه اللغة فقل إنه عجمي معرب لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل أصله أمين بالقصر فأشبع فتحة همزة فتولدت الألف كما في قوله :

[٩٧٧] * أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ *

قال ابن إياز : وهذا أولى (وَعَبْرَةُ كَوْنِي وَهَيْهَاتَ نَزَرُ) أى غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قل ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى

فليست لغة في أمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لأنها جمع آم بمعنى قاصد .

(قوله وآمين بالمد) مع الإمالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث .

(قوله أقول إذ خرت على الكلكال) أى سقطت . قال في القاموس : الكلكل والكلكال الضدر أو ما بين الترقوتين اهـ قيل الشاهد في الكلكال فإنه أصله الكلكل . واعتراض بأن ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل إن أقول بإشباع همزة وتوليد الألف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج إلى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وإن كان بعضها فرعاً من بعض فتأمل .

(قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلاً دالاً على اثنين نحو شتان لزيدان وقد تزايد بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزايد ما بين بينهما كقوله :

* فشتان ما بين الزيديين في الندى *

ولم تجعل ما موصولة على معنى افتراق الحالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان

[٩٧٥] البيت من الطويل ، وهو لجبير بن الأضيظ .

[٩٧٦] البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه .

[٩٧٧] الرجز بلا نسبة .

بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأَوْه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، ووا ووى وواها بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَى كَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] أى أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر :

* وَابْأَى أَلْتِ وَفُوكِ الْأَشْتَبُ * [٩٧٨]

على معنى أى إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين في الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيديين بمعنى افرق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرّج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال في شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين :

جازيتمولى بالوصول قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ما موصولة بين اهـ وذهب الأصمعي إلى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خير لما بعده واحتج بأمرين : أحدهما كسر نونه في لغة . والثاني أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو بمعنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افرق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين : أحدهما فتح نونه في اللغة الفصحى والثاني أنه لو كان خيرا لجاز تأخره عن المبتدأ ولم يسمع كذا في الدماميني (قوله وهيأت بمعنى بعد) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى : ﴿ هِيَآت هِيَآت لما تواعدون ﴾ (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبت ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامي والإنصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأَوْه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ، ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء بفتح وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه كذا في الدماميني (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبنى وذكرى وإى بكسر الهمزة والفاء مشددة وفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار إلى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة . وحاصل ما ذكره الشارح في وى كأن أربعة أقوال (قوله وابأى إلخ) خير مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت

[٧٣٦] قاله راجز من رجاز غيم . وتماه :

كأَلَمَّا دُرُّ عَلَيْهِ الزَّرْبُ أَوْ زَنْجِيلٌ وَهُوَ عَدَى أَطْيَبُ

والشاهد في وا بأى حيث جاءت فيه وا بمعنى التجب . وأنت مبتدأ ، والأشتب صفة : من الشنب - بفتحتين - وهو حبة الأسنان ، وخبره كأنما ذر من ذررت الحب ، والزرب : ضرب من التبت طيب الرائحة .

وقول الآخر :

* وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * [٩٧٩]

(تنبيهان): الأول : تلحق وى كاف الخطاب كقوله :

[٩٨٠] وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقَمَهَا قِيلَ الْفَوَارِسُ وَنِكَ عَتَرَ أَقْدِمَ

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى : ﴿ وَيَكُنُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص : ٨٢] من ذلك . وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويليك فحذفت

مفداة بأى وفوك مبتدأ والأشنب صفة من الشنب وهو حدة الأسنان وقيل البرودة والعذوبة والخير قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الأصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر فى الأول^(١) وعتر منادى مرخم أصله با عترة وأقدم أمر من قدم يقدم بالضم فهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهزمة وكسر الدال من الإقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن إلا أن ثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويليك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى كَلَّ فارس أعجب من شجاعتك يا عترة فقول البعض الظاهر أن الأصل فى البيت ويليك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع . وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويليك تختصر ويليك والكاف مجرورة بالإضافة وأنه أجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح هزمة أن لإضمار اللام قبلها كما فى المعنى عن أبى الحسن الأخفش أو لكونها معمولة لمخدوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح . وقد يجعل قول الشارح وفتح أن إلخ راجعا لهذا القول أيضا . واعلم فى كلامه بصيغة الأمر على الأظهر .

[٩٧٩] ذكر مستوفى فى شواهد العرب والمبنى . والشاهد فى واهَا فإنها بمعنى أعجب .

[٩٨٠] قاله عترة العيسى من قصيدته المشهورة فى المعلقات . قوله قيل بكسر القاف : أى قول الفوارس : ويروى هكذا وهو الأصح . وقد تنازع فيه شفا وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر الأول . والشاهد فى ويليك حيث دخل على كلمة وى كاف الخطاب . وذهب الكسائى إلى أنها مخدوفة من ويليك فالكاف عنده مجرورة بالإضافة : وأجيب بأن وى كلمة تعجب والكاف اللاحقة به للخطاب ، والمعنى أتعجب وعتر منادى مرخم أصله با عترة . وقدم أى قدم الفرس . ويروى أقدم أى تقدم . والإقدام الشجاعة . وأما قدم يقدم بالضم فهما فهو من قدم الشيء فهو قديم .

(١) أهمل الثانى لقربه ونهم من يعمل الأول لسبقه .

اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويك اعلم أن . وقال قطرب : قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن والصحيح الأول . قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

[٩٨١] وَى كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُخْـ سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشَ غَيْشَ ضُرٍّ

الثاني : ما ذكره في هيات هو المشهور . وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى : ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦] ،

(قوله وقال قطرب إلخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر . وبلك فالكاف اسم مضاف إليه ويل ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثاني فعليك بالتثبت .

(قوله والصحيح الأول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فإن هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما في التصريح ولأن كلام سيبويه إنما يدل لهذا القول لأن الكاف إنما تكون مفصولة من وى إذا كانت للتعليل بخلاف ما إذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا إليه كذا قال شيخنا . قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للأول اهـ ملخصا . ولك دفعه بأن التعيين إضائي بالنسبة لبقية الأقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للأول على ما عداه من تلك الأقوال فلا ينافي احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يردده أمران الأول ما مر عن التصريح أن القول الأول مذهب سيبويه والخليل الثاني أن ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الأول فكيف يكون قولاً آخر مقابلاً للأقوال المتقدمة . نعم نقل في المغنى عن الخليل بخلاف ما نقله عن المصريح ، وعبارته : وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك .

(قوله ويدل على ما قاله إلخ) فيه أن المذاهب المتقدمة في الآيتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت أيضا غاية الأمر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه . واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن إلخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال . (قوله وأنها في موضع رفع إلخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعده ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف .

وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبنى لإيهامه ، وتأويله عنده في البعد ، ويفتح الحجازيون تاء هيات ويقفون بالهاء ، ويكسرهما تميم ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء . وحكى الصغاني^(١) فيها ستا وثلاثين لغة : هيهاء وأيهاء وهيات وآيهات وهيهان وآيهان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة ، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وآيهاك ، وآيهاء وآيهاء وهيهاء وهيهاء هـ . (وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْهِمَا * وَهَكَذَا ذُوْنكَ مَعَ إِلِيْكَ) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر . ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا . معنى أن اسم الفعل على

(قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير العرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لإيهامه) أورد عليه شيخنا أن الإيهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده في البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن في البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون إلخ) قال بعضهم إن المفتوحة التاء مفردة وأصلها هية كزلزلة قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيات لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره . وأما المضمومة التاء فتحتمل الأفراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الألف والتاء زائدين في جميع الأحوال ولا كون الزائد التاء فقط وأصلها هية في جميع الأحوال وإنما وقف عليها في هذا الوجه بالتاء كما هو الأكثر تنبها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على الأول احتما إلى الرضى الفرق بين زيادة الألف والتاء في المتمكن وزيادتهما في غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ما ذكره الصغاني فجملته اللغات اثنتان وأربعون (قوله وآيهاء) أى بالمد وآيهاء أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غالرا آيهاء وهيهاء المعدودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة . وقوله وهيهاء أى بالمد أيضاً ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الأول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة . وزاد في القاموس ثلاث عشرة أخرى هيات وآيهات وهيهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وآيات بإبدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الأمر (قوله يعنى أن اسم الفعل إلخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل

(١) هو الحسن بن محمد العمري حامل لواء العربية أصله من غرة ثم دخل بغداد له كتاب مجمع البحرين والتكملة على الصحاح

ضريين : أحدهما : ما وضع من أوّل الأمر كذلك كشتان وصه ، والثاني : ما نقل عن غيره وهو نوعان : الأول : منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه ﴿عليكم أنفسكم﴾ [المائدة : ١٠٥] أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيّداً بمعنى خذّه ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدّم ، ووراءك بمعنى تأخر ، وإليك بمعنى تنح .

بمجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط وليس توقّف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو في غير محل بعد قولهم منقول عن ظرف أو جار ومجرور (قوله ما وضع من أوّل الأمر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو «عليك بذات الدين»^(١) فيكون بمعنى فعل مناسب متعديها . وصرح الرضوي بأن الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيراً في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل اهـ دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى : ﴿قل تعالوا أهل ما حرم ربكم .. عليكم ألا تشرکوا به شيئاً﴾ [الأنعام : ١٥١] والوقف على قوله ربكم والذي أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية لأن إن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الإشرک لا نفيه وأن الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشرکوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج إلى تكلفات مثل جعل لازائدة وعطف الأوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمن الخبر معنى الطلب وإن جعلت أن مفسرة على أن لا نهاية أشكل عطف الأوامر المذكورة على النهي لأنها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشرکوا إذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشري كونها مفسرة لقريئة عطف الأوامر ، وأجاب عن الأول بأن عطف الأوامر على النهي باعتبار لوازمها من النهي عن أضدادها والثاني بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على ألا تشرکوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه إلى الصراط لتقدمه في اللفظ . فإن قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على ألا تشرکوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لأنه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا إن جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ في الكلام مثل ﴿وربك فكبر﴾ ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا﴾ [الجن : ١٨] ، فإن أبييت الجمع فاجعل الفاء زائدة فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر ، وادعوا الله فلا تدعوا ، وآثروه فاتبعوه تفتنازاً على الكشف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيّداً أى انتظره قال الدماميني ولا أدري أى حاجة إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفاً على بابهِ وإنما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك وإليك وأما إذا أمكن فلا ، فإنه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه إلخ .

(٢) من حديث شريف أوله : تنكح المرأة لأربع وفيه : ... فليكن بذات الدين تربت يداك . راجع مفاتيح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من تأليفنا .

(تنبيهات)*: الأول : قال في شرح الكافية : ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أى لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .
الثاني : قال فيه أيضاً : لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب . وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء بمعنى أولنيه ، وإلى بمعنى أتحنى . وكلامه

(قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقيس إلخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازاً من نحو بك ولك أه دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد في المغنى قول بعضهم في ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ أن الوقف على فلا جناح وأن عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفة والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بالصفة والمروة فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخارى عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن من لم يتطوف بهما لأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما وإنما هي لإبطال معتقد الأنصار^(١) قال في المغنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة تقتضى ذلك مطلقاً أه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور إن عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة أه فارضى . وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لأنه بعض المخاطبين أولاً بقوله : من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لأن أول متعد لاثنتين وعلى لم يتعد إلا للمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال إنه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لازم أى لفعل مضارع مقرون بلام الأمر فإنه متعد لواحد لأن عليك اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر . فإن قلت يلزم دخول لام الأمر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار . ففى التنزيل ﴿ ولتحمل خطاياكم ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وفى الحديث : ﴿ قوموا فلاصل لكم ﴾ أه دماميني وقوله وقد يقال إنه مثل آمين واستجب أى في اختلاف الاسم والمسمى فإن آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى في الشرح وقوله والظاهر إلخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلاً بليلى أن المراد بفعل الأمر الذى جعل الظرف إسما له ولو شذوذاً ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أتحنى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال بمعنى نحنى وفى نسخة

(١) راجع فتح البارى كتاب الحج من تحقيقنا بطبعاته الثلاث : الكليات الأزهرية ، ودار الفد / مصر ، وعالم الكتب / بيروت .

في التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ . الثالث : قال فيه أيضا : اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء : على عبد الله زيدا بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك في التوكيد أن تقول : عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور ، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع . والنوع الثانى متقول من مصدر وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله ، وإلى

تنح بالأمر وعليها لا إشكال فيه اهـ ذكرنا وقوله لا إشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أنتهى بلفظ المضارع كما في النسخة الأولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير إلخ) كون الكاف في عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فإن الباء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا دما ميني (قوله فموضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دما ميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس . واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف : وما لما تنوب عنه من عمل . لها وحيت فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة . (قوله ونصب عند الكسائي) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الإلزام . قال الدماميني : ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ ، وخذ إنما يتعدى لواحد اهـ وللکسائي أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الإلزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل في ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها . (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالإضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك . سم . (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الباء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الباء وهذا شاذ عند الجماعة لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة وجواز ذلك رأى الأخفش ، والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الإسلام زكريا وهم من فهم أن على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الباء اهـ وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها . (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب ويرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما إذا قلنا إنها في موضع رفع لأنها حيثذا الفاعل .

هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَّةً نَاصِيئِينَ) أى ناصيين ما بعدهما نحو :
رويد زيداً وبله عمراً . فأما رويد زيداً فأصله أرود زيداً إروداً بمعنى أمهله إمهالاً ، ثم
صغروا إروداً تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا :
رويد زيد ، وتارة متوناً ناصباً للمفعول فقالوا : رويدا زيداً . ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله
فقالوا رويد زيداً . ومنه قوله :

[٩٨٢] رُوِيَ عَيْلًا جَدَ مَا ثَدَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَبَايِسٌ

أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً . والدليل على بئائه عدم
تنوينه . وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك ، فقليل فيه بله
زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد ، ثم قيل بله زيداً بنصب المفعول وبناء بله

(قوله ناصيين) أى مع عدم تنوينهما وإلا كانا مصدرين كما سيأتى . (قوله ثم صغروا إروداً تصغير
الترخيم) أى حذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه
من حذف الزوائد والترخيم حذفاً هـ تصریح . قال سم : والأحسن أن يكون تصغير مرود لأن اسم الفاعل
يصغر فأما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به^(١) هـ وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدراً والفرض
أنه مصدر فتأمل هـ . (قوله مضافاً إلى مفعوله) وسيأتى أنه يضاف للفاعل أيضاً وقوله فقالوا رويد زيد أى
إمهال زيد . (قوله فقالوا رويد زيد) أى أمهل والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله . (قوله رويدا عليا
إلخ) لم أر من تكلم على هذا البيت^(٢) . (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً) اعترضه الحفيد وأقره
شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بئائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الأسماء وليست أسماء أفعال^(٣) ولا يقال معلوم
انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدراً والمقصود إثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدراً فقوله
والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنياً كونه اسم فعل لا
مصدراً لأن البناء ينفى المصدرية^(٤) فثبتت اسمية الفعل فتأمل . (قوله والدليل على بئائه عدم تنوينه) اعترضه
الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنياً^(٥) فكان ينبغي أن يقول الدليل على بئائها أنها أشبهت الحرف
في كونها أبداً عاملة غير معمولية ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق
إلا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل .

[٩٨٢] البيت من الطويل ، وهو للملك بن خالد الهذلي .

(١) أن أن يسمى بالمصدر .

(٢) والدليل على ذلك أن الإمام العيني لم يذكر له أصلاً .

(٣) راجع الشارح عند قول الناظم : * والاسم منه معرب ومبنى * وما بعده .

(٤) إذ المصدر أصل المشتقات كما ذهب إلى ذلك البصريون .

(٥) فالممتون من الصرف لا يبنون مع كونه معرباً .

على أنه اسم فعل . ومنه قوله :

* بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *

[٩٨٣]

بنصب الأكف . وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله : (وَيَعْمَلَانِ الْخَفَضَ

(قوله ومنه قوله بله الأكف إلخ) صدره :

* تَذَرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيَا هَامَاتِهَا *

قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب وضمير تذر يرجع إلى السيوف ويروى فترى الجماجم إلخ ، والجماجم جمع جمجمة . قال صاحب الصحاح : هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى . وقال أيضا : الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالإنسان ولفظ الزجاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضها من الجمجمة فقال : عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة ، والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله : ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله وقوله : كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بمحالتها ومعنى بله الأكف على رواية نصب الأكف دع ذكر الأكف فإن قطعها من الأيدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف قبله على هذا اسم فعل وعلى الجذر ترك ذكر الأكف أى اترك ذكرها تركا فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة قبله على هذا مصدر مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الأكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أى إذا أزلت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب أن تزيل الأكف عن الأيدي قبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجيب قبله الأكف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله إعرابية اهـ ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي^(١) وفي شرح الدماميني على المغنى أن المعنى على الجذر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اهـ وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق إلخ متعلقا بقوله بله الأكف أو بقوله ضاحيا هاماتها . (قوله ويعملان الخفض) أى والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى لنيابتها عن فعل الأمر كما ذكره الشارح .

[٩٨٣] البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك .

(١) راجع أيضا خزائن الأدب .

مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا ، لكن لا على أنهما اسما فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : رويد زيد وبله عمرو : أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقد روى قوله بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمرا . وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر . وقال أبو على إلى الفاعل . ويجوز فيها حيثثد القلب ، نحو بهل زيد ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيها حيثثد التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو : رويدا زيدا وبلها عمرا ، ومنع المبرّد النصب برويد لكونه مصغرا .

(تنبيهات):* الأول : الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى ، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى . **الثاني :** إذا قلت رويدا وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء ، والكاف من

(قوله فرويد تضاف إلى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل . (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لأنه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم . (قوله فإضافتها) مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابله بقوله وقال أبو على إلى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه . (قوله وقال أبو على إلى الفاعل) ظاهر صنيعة أن الأول يعين إضافتها إلى المفعول والثاني يعين إضافتها إلى الفاعل وكذا صنيعة الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين إذا انجرّ ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى إمهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل هـ . (قوله ويجوز فيها حيثثد القلب) أى حين إذا كانت مصدرًا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها . (قوله ويجوز فيهما) أى في رويد وبله حيثثد أى حين إذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم ذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرّد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرّد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده . (قوله وهو الأصل في المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعنى أن المضاف محمول عن المنون كما قاله سم . (قوله ومنع المبرّد النصب) وهو الموافق لما جزموا به في إعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا إعمال هذا المصغر إلى أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس . سم . (قوله في اللفظ لا في المعنى) أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى . (قوله حرف خطاب) وإنما لم تجعل اسما فاعلا لأن الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ، ولا مفعولا لثلا يلزم عمل اسم الفعل في

رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، مثلها في ذلك ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحيثذا فالكاف في رويدك تحتل الوجهين : أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا . الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب : فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا ، وقد روى بله الأكف بالرفع أيضا ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها . وفي الحديث : « يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرنا من بله ما أطلعهم عليه »^(١) ، فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فليل هو حال من الفاعل أي مرودين . وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا . وتكون نعتا لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أي سيرا رويدا (وَمَا لِمَا تُثَوِّبُ عَنْهُ مِنَ عَمَلٍ * لَهُمْ مَا مَبْتَدَأُ مَوْصُولُ صَلْتِهِ لِمَا . وَمَا مِنْ لِمَا مَوْصُولُ أَيْضًا صَلْتِهِ تَنَوُّبٌ ، وَعَنْهُ وَمِنْ عَمَلٍ مُتَعَلِّقَانِ بِتَنَوُّبٍ ، وَلَهَا خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَالْعَائِدُ عَلَى مَا الْأَوَّلَى ضَمِيرُ

ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ، ولا مجرورا لأن اسم الفعل لا يعمل الجر . (قوله ذخرنا) بذال معجمة مضمومة . (قوله من بله) بفتح بله وكسرهما فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من . حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور على عائذ على الذخر اهـ دماميني وشمى . والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلعكم على هذا الذخر أى المدخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركافة ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى أين لكان أحسن . (قوله ما أطلعهم) بضم الهمزة وكسر اللام . (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال الشمى : يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة . (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه . (قوله سيرا رويدا) أى مرودا فيه . (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لأن رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح . قلت : ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف إلا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فإذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير في حذفه . دماميني .

(١) راجع كتاب التذكرة لى أحوال الموتى وأمور الآخرة من تحقيقنا ط دار إحياء الكتب العربية / مصر .

مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها أى لهذه الأسماء ، فترفع الفاعل ظاهرا في نحو : هيات نجد وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو . ومضمر في نحو نزال . وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا ، لأنك تقول أدرك زيدا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل في نحو إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر : أى فعجلوا بذكر عمر . وبعلى لما ناب عن أقبل في نحو حيهل على كذا .

(تنبيهات):* الأول : قال في التسهيل : وحكمها يعني أسماء الأفعال غالبا في التعدى وال لزوم حكم الأفعال ، واحتراز بقوله غالبا عن آمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول . **الثاني :** مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرًا قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيويه . **الثالث :**

(قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتوب) على جعل من عمل متعلقا بتوب تكون من بمعنى . والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي توب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركابة ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ، ولهذا قال سم : الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدأ . وقال الشيخ خالد ، عنه : متعلق بتوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اهـ وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها : أى أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن ، لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله « وندر نحو سعيد » إلخ ، ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ . (قوله مستتر في الاستقرار) أى بحسب الأصل أى قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح . (قوله دراك زيدا) في بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لأنه من أدرك . (قوله في نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمر بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم . (قوله إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . تصریح . (قوله عن آمين) مثلها إيه فإنه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومساها وهو زد يتعدى . كذا في التصريح . (قوله مضمرًا) أى محذوفًا . (قوله جائز عند سيويه) وخرج عليه الناظم :

* يأبى المائح دلوى دونكا *

فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرًا لدلالة ما بعده عليه وسينه على ذلك الشارح ، فعلم بطلان

قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعنى بأسماء الأفعال ، ثم قال : وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعنى كما في هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلاان غير متصرفين^(١) لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأثنى هاتى وتعالى ، وللأثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا ، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين ، وهكذا حكم هلم عند بنى تميم فإنهم يقولون : هلم هلمى هلمما هلموا هلممن ، فهى عندهم فعل لا اسم فعل ، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن . قال سيويو : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعنى على هلم ، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا ورددن ، وقد استعمل لها مضارعا من قيل

جعل بعضهم نصب نحو (باب) كذا بهاك مقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه كما في البيت . (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والأثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد اهـ مع . فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها . (قوله كما في هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كآرم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الألف كآخش . (قوله غلط فعدهما إلخ) قال الدمامي : لا وجه للتخليط فإن الذهاب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا في الأفعال بل من عدما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوى شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملتها في ذلك اهـ ملخصا . (قوله هاتى وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتى يباءين استئقلت الكسرة على الياء الأولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالى فقلت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتوا وتعالوا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا لمناسبة الواو . (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كيفية خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون : وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت همزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت . وقال الفراء : مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فحذفت همزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم . قال ابن مالك في شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم ، اهـ مع . (قوله فهى عندهم فعل) أى لبروز الضمائر معها . (قوله بمنزلة رد إلخ) أى في كون كل فعل أمر .

(١) لا يأل منها غير الماضى .

له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال . وقال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ هُمْ شُهَدَاءُكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، ﴿ وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانَهُمْ هَلْ هُمْ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب : ١٨] ، وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتى عندهم بمعنى أقبل (وَأَخْرَجَ مَا لِيَدِي) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلُ) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي . قال الناظم : ولا حجة له في قول الراجز :

[٩٨٤] يَا أَيُّهَا الْمَائِحَ دَلَوِي دُونَكَا إِلَى رَأَيْتِ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير دلوى مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا . ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه

(قوله لا أهلم) بفتح الهزة والهاء وضم اللام . (قوله هلم شهداءكم) أى أحضروا . (قوله هلم إلينا) أى أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدى بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعل كما مر في الشرح قبيل التنبهات وكما في غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى ائت لأنها ترد بمعنى ائت أيضا والإتيان يتعدى بإلى كما يتعدى بنفسه . (قوله وهى عند الحجازيين إلخ) إن قلت هى بمعنى احضر أو أقبل عند التميميين أيضا . قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر . (قوله بمعنى أقبل) أى وبمعنى ائت نحو هلم الثريد .

(فائدة) : توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال : والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هى التى بمعنى ائت إلا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجيء الحسى بل الاستمرار على الشيء وملازمته . والثانى أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما فى قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَا ﴾ وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجز الحسى بل التعميم فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف وإشكال التزام أفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا هـ أى مع أن بنى تميم لا يلتزمون به فى غير هلم هذه .

(قوله وأخر ما لذى فيه العمل) أى لضعفها بعدم تصرفها . (قوله يا أيها المائح) بهزة قبل الحاء المهملة وهو الذى ينزل البثر فيملاء الدلو إذا قل ماؤها أى البثر . (قوله لصحة تقدير دلوى مبتدأ)

[٩٨٤] قالته جارية من بنى مازن ذكرت قصته فى الأصل . والمائح - الحاء المهملة - الذى ينزل البثر فيملاء الدلو إذا قل ماؤها . والشاهد فى دلوى دونكا حيث استدل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . فإن دونك اسم فعل . ودلوى معموله مقدما . وأجيب بأنه مبتدأ ودونكا خبره . أو هو منصوب بفعل محذوف : أى تناول دلوى .

ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [النساء : ٢٤] .
(تنبيهات) : الأول : ادعى الناظم وولده^(١) أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى
 الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين . **الثانى :** توهم المكودى أن لذى اسم موصول
 فقال : والظاهر أن ما فى قوله ما لذى فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة ، لأن
 لذى بعدها موصولة . وليس كذلك بل ما موصولة ، ولذى جار ومجرور فى موضع رفع
 خبر مقدم ، والعمل مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما . **الثالث :** ليس فى قوله العمل مع
 قوله عمل إبطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من
 هذا الكتاب (وَأَحْكُمُ بِتَكْثِيرِ الَّذِي يُتَوْنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَقَعْرِيفُ مِوَاهُ)
 أى سوى المتون (يَبِينُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل

أى خبره دونك بمعنى قدامك أى ويكون الكلام حيثئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأننا عطشان كناية
 عن طلب سقى الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الإخبار
 المحض حتى يجبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه لا يصح على تقدير دلوى
 مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أى
 دونكه فاعرفه . (قوله ويأتى هذا التأويل الثانى فى قوله تعالى : كتاب الله عليكم) أى بناء على أن
 عليكم فيه اسم فعل وقال فى شرح القطر^(٢) : كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق
 به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله
 على حد ﴿ صبغة الله ﴾ ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم ﴾ لأن التحريم يستلزم
 الكتابة اهـ ومثل ذلك للحفيد حيث قال : والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لأن ما قبله
 وهو ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا .
 (قوله إن لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام إحدى لغات الذى . (قوله واحكم
 بتكثير إلخ) قال الرضى : ليس المراد بتكثيره أى اسم الفعل الذى هو بمعناه لأن الفعل لا يكون معرفا
 ولا منكرا بل التنكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا
 أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام إذ لا تعيين فيه ، وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت
 المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الأوهام اهـ
 سندوى . وقد يؤخذ منه أنها فى حال تعريفها من قبيل المعرفة بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم
 إنها حيثئذ من قبيل المعرفة بأل الجنسية ومن قول بعضهم إنها حيثئذ من قبيل علم الجنس ولنا فى هذا
 المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فارجع إليه .

(١) بدر الدين راجع له شرحه لألفية والده / من تحقفا .

(٢) شرح قطر لذى ويل الصدى .

المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله متوناً . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلزم التنكير كأحد وعريب وديار ، وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك فألزموا بعضها التعريف كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضها التنكير كواها وويها ، واستعملوا بعضها بوجهين فتون مقصودا تنكيهه وجرى مقصودا تعريفه كصه وصيه وأف وأف انتهى .

(تنبيه): ما ذكره الناظم هو المشهور . وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما تون منها وما لم يتون تعريف علم الجنس (وَمَا بِهِ مَحْطَبٌ مَا لَا يَعْقِلُ * مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ . كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ) أى أسماء الأصوات

(قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تنميما للفائدة ، وإلا فقوله جعل لها تعريف إلخ إنما يبنى على كونها من قبيل اللفظ أسماء . (قوله كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة . أحدها : مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر . والثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . الثالث : مرادف إنسان نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ . الرابع : يكون اسما عاما في جميع من يعقل فما منكم من أحد وهو المراد هنا فإنه الملازم للتنكير ونادر تعريفه ، قاله الموضح في الحواشي تصريح . (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله بلها عمرا لأن ذاك على المصدرية . سم . (قوله تعريف علم الجنس) يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة في الذهن . (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى في الاكتفاء به وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم إلا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ، ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونها في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعاً للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه .

(قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت . (قوله كذا الذي أجدى حكاية) أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهومة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإنصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا إلى حكاية تلك الأصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الأصوات في الجملة فصار الواقع

ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات كذا في شرح الكافية . فالنوع الأول إما زجر كهلا للخيل . ومنه قوله :

*** وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ هَلَا ***

وعدس للبغل ومنه قوله :

*** عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ***

[٩٨٥]

وكخ للطفل . وفي الحديث : « كخ كخ فإنها من الصدقة » وهيد وهاد وده وجه

ل كلامهم كالحكاية . فإن قلت : بقى عليه الأصوات الدالة على معنى في النفس كأح لدى السعال . قلت : هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع اه دمايني ملخصا .

(قوله كهلا) في القاموس : هلا وهال زجران للخيل أى اقرى اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبى العز العجمي المصححة بخطه لكن في الجمع هلا بوزن ألا لزجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقرى تفسير باللازم^(١) . (قوله للخيل) على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيلة منزلة غيره كقوله :

*** أَلَا حَيًّا لَيْلٍ وَقَوْلًا لَهَا هَلَا ***

اه زكريا ، وكذا يقدر المضاف في نظائره الآتية . (قوله للبغل) أى لزجره عن الإبطاء . دمايني . (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم . وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف . (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شيء كما في القاموس . (قوله وفي الحديث إلخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمر من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام : « كخ كخ فإنها من الصدقة » فألقاها من فيه^(٢) . (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فهما زكريا ، والتحتية بينهما ساكنة .

[٩٨٥] ذكر مستوفى في شواهد الموصول . والشاهد فيه ههنا في عدس ، فإنه في الأصل صوت يزجر به البغل ، وقد سمي به البغل ههنا^(٣) .

(١) أى لازم عدم البطء .

(٢) راجع فهارس فتح البارى المسمى مفتاح القارى لأبواب فتح البارى بشرح صحيح البخارى من وضعه .

(٣) لقد ناداه لائلا عدى أى يا عدس .

وعاء وعيه للإبل وعاج وهج وحل للناقة . وإس وهس ومَج وقاع للغنم . وهجا وهَج للكلب . وسع للضأن . ووح للبقرة . وعز وعيز للعنز . وحر للحمار . وجاه للسبع . وإما دعاء كأو للفرس . ودوه للرَّبع . وعوه للجحش . وبس للغنم . وجوت وجيء للإبل

(قوله وهاد) بكسر الدال على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الأول والجيم من الثاني وإسكان الهاء منهما وعاء وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الألف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة وإس بكسر الهزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها إلا أن أولها هاء . وقال الرضى إس مكسورة الهزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اهـ دماميني . وقال زكريا: إس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اهـ وفي القاموس: هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اهـ وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فمضبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أى العز المعجمي المصححة بخطه وفي غيرها من النسخ والله أعلم . (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اهـ دماميني . (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدماميني . وفي القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التي للغنم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الإسلام على هج الأولى ما نصه: قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه وإسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتي فهو بفتح أوله مع إسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اهـ وملخصه أن الأولى فيها لغتان كسر الثاني وإسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيهما لغتان كسر الثاني منونة وإسكانه مع التخفيف فيهما . (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاي ساكنة اهـ دماميني . والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض . (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع آخره وكسره اهـ زكريا . وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمشاة تحتية ساكنة فزاي مكسورة والذي في القاموس أن العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر الضأن . (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفي بعض النسخ وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة . (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضاً فهو مشترك . دماميني . (قوله وإما دعاء) أى طلب كأو ضبطه المرادى والدماميني بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهزة وضم الواو . (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدماميني وزكريا . (قوله للربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصل .

الموردة . وتؤوتاً للئيس المنزى . ونح مخففا ومشددا للبعير المناخ . وهدع لصغار الإبل المسكنة . وسأ وتشؤ للحمار الموردة . ودج للدجاج . وقوس للكلب والنوع الثاني كغاق للغراب . وماء بالإمالة للظبية . وشيب لشرب الإبل . وعيط للمتلاعبين . وطيح

دماميني . (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اهـ دماميني . والعين مفتوحة على ما ذكره البعض . (قوله وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها . زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني . (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمشاة فوقية مفتوحة اهـ دماميني . وفي القاموس^(١) في فصل الجيم من باب التاء الفرقية أن جوت مثله الآخر دعاء للإبل إلى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخه الصحيحة . (قوله وجيء) بجيم مكسورة فهزة ساكنة اهـ دماميني . وأما حىء بكسر الحاء المهملة وسكون الهزة فدعاء للحمار إلى الماء كما في القاموس . (قوله للإبل الموردة) أى لدعائها لتشرب . زكريا . (قوله وتؤ) بمشاة فوقية مضمومة فهزة ساكنة وتأ بمشاة فوقية مفتوحة فهزة ساكنة . دماميني . (قوله المنزى) أى على الإناث . (قوله ونح) بكسر النون وإسكان الحاء المعجمة مخففة ومشددة اهـ زكريا ، وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني^(٢) . (قوله المناخ) أى الذى تراد إناخته . زكريا . (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة اهـ دماميني . وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين . (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفاها . زكريا . (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهزة وتشؤ بمشاة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهزة ساكنة اهـ دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين . (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة . وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اهـ دماميني وزكريا . (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اهـ مع . وقوله للغراب أى لحكاية صوته . (قوله وماء بالإمالة)^(٣) قال الرضى أن ميمه مماله وهمزة مكسورة أو ساكنة بعد الألف . زكريا . (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها إذا دعت ولدها . زكريا . (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا ، وقوله لشرب الإبل أى لحكاية صوت شربها . (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمشاة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اهـ دماميني . زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني . (قوله وطيح) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الحاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا ، وقوله للضحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني : أفرده لأن الضحك يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اهـ وفيه نظر ظاهر . (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاق مكسورة ، وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده . وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاق ساكنة . وقف بقاق مفتوحة فموحدة ساكنة . وخاق

(١) ويلاحظ أن القاموس يجعل الباب من الحرف الأخير من الفعل والفصل هو الحرف الأول .

(٢) صدر به هذه الكلمات .

(٣) الإمالة نطق الألف بين الألف والياء والفتحة كالكسرة .

للمضاحك . وطاق للضرب . وطق لوقع الحجارة . وقب لوقع السيف . وخاق باق للنكاح . وقاش ماش للقماش .

(تنبيه) : قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه ، قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
 * يَا دَارَ مِثَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسُّنْدِ *

[٩٨٦]

وقوله :

* أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا الْجَلِي *

[٩٨٧]

باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني . وخاق باق اسمان جملا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا . وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الأجرام عند النكاح كما في الدماميني .

(قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني . وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته إذا طوى اه هكذا ينبغى التكلم على هذه الألفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطأ فى بعضها والله الموفق . (قوله وهو احتراز من نحو قوله يا دار مية إلخ) فإن قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به لكونه غير مكفى به ولهذا احتاج إلى قوله أنبى كذا فى التصريح . قال سم : وفى الاحتراز عن ذلك نظر لأنه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض إلى دفعه بأن المراد غير مكفى به فى أداء المعنى المقصود للمتكلم وإن كان كلاما تاما عند النحاة . (قوله يا دار مية إلخ) تمامه :
 * أقوت وطال عليها سالف الأمد *

والعلياء ما ارتفع من الأرض . وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . وأقوت خلت . والسالف الماضى . والأمد الدهر والفاء بمعنى الواو . عني وتصريح وفى القاموس : السند محرقة ما يهلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح . (قوله ألا أيها إلخ) تمامه :

[٩٨٦] تمامه :

* أقوت وطال عليها سالف الأمد *

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من البسيط بمدح بها التعمان بن النذر ، خاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها . والعلياء ما ارتفع من الأرض . والسند سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد . والفاء بمعنى الواو . وأقوت : أى خلت . حال بتقدير قد . والسالف الماضى . والأبد الدهر . وذكره ابن هشام للاحتراز فى قوله اسم الصوت ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل فإن قوله مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو يا دارمية ، فإنه خطاب لما لا يعقل لكنه لا يشابه العقل ولم يذكره للاستشهاد . [٩٨٧] قاله امرؤ القيس الكندى وتماه :

* بصبح وما الإصباح منك بأصل *

من قصيدته المشهورة^(١) التى أولها : قفانك من ذكرى حبيب ومنزل . والكلام فيه مثل الكلام فى الأول حيث احترز بقوله مما يشبه اسم الفعل عن مثل ألا أنبى لأنه خطاب لما لا يعقل . ولكن بالقييد المذكور خرج هذا ونحوه .

(١) وهى المعلنة الأولى من المعلقات السبع التى شرحها الزوزنى .

(وَالزَّم بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية . ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدّم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب . وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال .
(تفجيه)*: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

(خاتمة)*: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله :

[٩٨٨] قَدْ أَقْبَلْتُ غَزَّةً مِنْ عِرَاقِهَا مُلَصِّقَةً السَّرَجَ بِخَاقٍ بَاقِهَا

* أصبح وما الإصباح منك بأمثل *

أى ليس الإصباح أمثل منك لأنى أقاسى فيه أيضا المصوم وهذا قاله بعد تنبيهه والأول في حال غفلته . (قوله فهو قد وجب) قال الغزى : وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم ا هـ وقال سم : قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحيث قد فقهوه فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط . (قوله نوعي الأصوات) أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية . (قوله في أول الكتاب) أى في قوله وكتيابة عن الفعل^(١) إلخ . قال سم : قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها في قوله وكتيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك . (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال) أى لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أحص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية . (قوله قد يعرب بعض الأصوات) أى وجوبا كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فإن خاق باق في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما في قوله :

* وأى جواد لا يقال له هلا *

[٩٨٨] الرجز بلا نسبة في لسان العرب .

(١) أى قول الناظم محمد بن مالك :

وكتيابة عن الفعل بلا تأثر وكافضار أصلا .

أى بفرجها . وقوله :

[٩٨٩] * إِذْ لِمَتْنِي مِثْلَ جَنَاحِ غَاقٍ *

أى غراب . ومنه قول ذى الرمة :

[٩٩٠] قَدَاغَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَكَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَاحٍ

وقوله أيضا :

[٩٩١] لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْهُومٍ

فالشيب صوت شرب الإبل . والماء صوت الظبية كما مرّ اهـ والله أعلم .

(قوله إذ لمتني بكسر اللام يعنى شعر رأسى . (قوله تداعين) أى الإبل باسم الشيب أى يسمى باسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله « فى متكلم » أى حوض ماء متكلم أى متكسر وقوله « من بصرة وسلام » بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد . وعبارة القاموس فى باب الرءاء . البصرة بلد معروف إلى أن قال : وحجارة رخوة فيها يياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب . (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس : نعشه الله كمنعه رفع كأنعشه ونعشه اهـ ومنه سمي النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الحاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده . قال فى القاموس : خونه تعهده كتخونه اهـ وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو غير لمحدوف . والمبهم بالموحدة فالغين المعجمة من البهم وهو عدم الإفصاح . والمعنى لا يرفع طرف الظبى إلا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء .

[٩٨٩] الرجز لرؤبة فى ملحقى ديوانه .

[٩٩٠] البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[٩٩١] البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه .

[نُونَا التَّوَكِيدِ]

(لِلْفَعْلِ تَوَكِيدٌ بِثَوْنَيْنِ هُمَا) الثَّقِيلَةُ وَالْخَفِيفَةُ (كَتَوْنِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنُهُمَا) وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف : ٣٢] وقد تقدم أول الكتاب أن قوله :
 * أَقَائِلُنْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا * [٩٩٢]

ضُرُورَةٌ .

(تنبيهه) : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما . وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة . وقيل بالعكس . وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يُوكِّدَانِ أَفْعَلْ) أى فعل الأمر مطلقا نحو اضربن زيدا ، ومثله

[نُونَا التَّوَكِيدِ]

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص . سم . (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على انفراده . (قوله ضرورة) أى وسهلا شبه الوصف بالفعل . (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كإبدال الخفيفة ألفا وقفا في نحو : ﴿وَلْيَكُونَا﴾ وحذفها في نحو : لا تبين الفقير وهما ممتنعان في الثقيلة وكقوع الشديدة بعد الألف وهو ممنوع في الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في المفتوحة فإنها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها . تصريح مع زيادة وحذف . (قوله فرع الثقيلة) لاختصاصها منها ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ . سم . (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية . (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ جَنَّتْ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاعرا لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت .

(قوله ويؤكدان الفعل) أى جوازا كما سيأتى . (قوله أى فعل الأمر) قال البعض تبعا لشيخنا الأولي فعل الطلب ليشمل الدعاء اهـ ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء

[٩٩٢] قبله :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَهْلُودَا مُرَجَّلَا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
 ذكر مستوفى في شواهد الكلام . والشاهد في أقائلن حيث أدخلت فيه نون التأكيد وهى مختصة بفعل الأمر والمستقبل طلبا أو شرطاً وهذا اسم الفاعل .

الدعاء كقوله :

* فَأَنْزِلْنِي سَكِينَةً عَلَيْنَا *

(وَيَفْعَلُ) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا . وأما قوله :

* دَامَنْ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا *

[٩٩٣]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال . وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه

(آتِيًا * ذَا طَلْبٍ) بأن يأتى أمرا نحو : ليقومن زيد ، أو نهيا نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ

مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ، ولا ينافى كون المراد بفعل الأمر ما ذكر ، قوله ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الأمر لا بالمعنى الأعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضربن زيدا لا على فعل الأمر فتأمل . (قوله مطلقا) أى من غير شرط لأنه مستقبل دائما اهـ تصریح . ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كأنفعل وافعل . (قوله فَأَنْزِلْنِي سَكِينَةً عَلَيْنَا) تمامه :

* وَثَبْتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا *

وهو من كلامه ﷺ الموافق لوزن الرجز^(١) . (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذَا طَلْبٍ إلخ .(قوله وَلَا يُؤَكِّدَانِ الْمَاضِي) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى^(٢) اهـ تصریح .

(قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب . (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف

إن رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلكه وتماه :

* لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا *

أى مائلا والصبابة رقة الشوق . (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم

وكذا أقائلن إلخ وإن أوهم صنيعه خلافه . (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لأن الدوام إنما يتحقق

فى الاستقبال اهـ سم . وقال الدمامينى : سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر . (قوله

آتيا ذَا طَلْبٍ إلخ) عبارة التوضيح : وأما المضارع فله حالات أى خمس : إحداها أن يكون توكيده

بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامة^(٣) بفاصل نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ

لَأُكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، ثم قال : والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك إذا كان

شرطا لأن المؤكدة بها نحو : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافَنَ ﴾ [الأنفال : ٥٨] . ثم قال : الثالثة أن يكون كثيرا

[٩٩٣] ذكر مستوفى فى شواهد الكلام . والشاهد فى إدخال النون فى الماضى وهو شاذ .

(١) راجع فهرس الشعر للسيرة النبوية لابن هشام / من وضعنا .

(٢) فالماضى ولقد انتهى لا داعى لتأكيده .

(٣) أى لام القسم .

غافلا ﴿ [إبراهيم : ٤٢] ، أو عرضا نحو : ألا تنزلن عندنا ، أو تحضيضا كقوله :
[٩٩٤] هَلَا تَمُنُّنَ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أو تمنيا كقوله :

[٩٩٥] فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيئِنِي لَكِنِّي تَعْلَمِي أَلَيْ أَمْرُوكَ هَائِمٌ
أو استفهاما كقوله :

وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ [إبراهيم : ٤٢] . ثم قال :
والرابعة أن يكون قليلا وذلك إذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن . ثم قال : والخامسة
أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير إما ا هـ . قال شيخنا : وينبغي أن تزداد سادسة وهي
امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جوابا لقسم نحو : والله لا تفعل كذا والمضارع الحال نحو :
والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال في النكت : أورد
على الناظم نحو قولك للعاطس : يرحمكم الله وقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة :
٢٢٨] ، ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتيا إذا طلب ولا يجوز
توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استفهام إن لم يكن أول ا هـ . ويجاب بأن لا نسلم أن الطلب فيما
أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء ولكن
سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد إذا طلب بأداة كلام الأمر ولا الناهية والطلب فيما أورده
ليس كذلك فاعرفه وإذا طلب حال من ضمير آتيا .

(قوله هَلَا تَمُنُّنَ) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون
فحذفت الياء . وذى سلم موضع بالحجاز ا هـ زكريا . وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة . (قوله
تَرِيئِنِي) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأين بقلب حركة الهزمة إلى الراء ثم حذفت الهزمة فصار
ترين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون
حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها
فلما أتى بياء التكلم لحقت نون الوقاية فصار تريننى ويوم ظرف لغو متعلق بتريننى . (قوله أو استفهاما)
أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهزمة وهل ا هـ دمايني ولذا عدد الشارح
الأمثلة .

[٩٩٤] هو من البسيط . والشاهد في هَلَا تَمُنُّنَ حيث أكد الفعل بنون التأكيد الخفيفة بعد حرف التحضيض . وأصله تمنين خطاب
للمؤنث ، فلما دخلت عليه هلا التي للطلب سقطت النون وصار هَلَا تَمُنِّي ، ثم لما دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة وهي ساكنة
التقى ساكنان وهما النون والياء ، فحذفت الياء فصار هَلَا تَمُن . وغير نصب على الحال . وذى سلم اسم موضع بالحجاز . وقيل
اسم واد بها ، فكانها قد وافته في الأيام التي كانوا مريعين في ذى سلم ، ثم شرعت تخلف ، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب .
[٩٩٥] هو من الطويل . والشاهد في تَرِيئِنِي حيث أكد بالنون الثقيلة لوقوع الفعل بعد التمني ، وهو خبر ليت واللام في لبي
للتعليل . وكى بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وليست بحرف تعليل ، إذ لو كانت كذلك لما دخلها حرف تعليل . والمهام :
للتحير في العشق .

[٩٩٦] وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن

وقوله :

[٩٩٧] * أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تُمْدَحْنُ قَبِيلًا *

وقوله :

[٩٩٨] فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ تَبْتَحْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

أو دعاء كقولہ :

[٩٩٩] لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُّ الْمُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّارِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّسُونَ مَعَاقِلَهُ الْأُذُرِ

(أو آتيا شرطاً إما ثانياً) إما في موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطاً تابعاً

(قوله وهل يمنعني ارتيادي البلاد) أى طوائف بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادي ، وقوله أن يأتين أى من إتيانه متعلق بمنعني . (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلة ترخيم قبيلة للضرورة اه تصرع . وقال زكريا : قبيلة أى جماعة ثلاثة فأكثر اه . قال أرباب الحواشي : وهو أولى لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة . (قوله فأقبل إلخ) الشاهد في نفعلنا حيث أكده بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفاً للوقف . ونبتحت مساعينا جواب الأمر أى نفتش عن مآثرنا . أفاده زكريا . (قوله لا يعدن) أى لا يهلكن وتقدم الكلام على البيت في النعت . (قوله إما في موضع النصب إلخ) ويصح أن يكون إما بدلا من شرطاً وشرطاً مفعول تاليا . والمعنى تاليا

[٩٩٦] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من التقارب . والشاهد في هل يمنعني حيث أكده بنون التأكيد الثقيلة لوقوع الفعل بعد الاستفهام . وارتياذ البلاد : الطواف فيها وأصل أن يأتين ، من أن يأتين ، وإن مصدرية أى من إتيان الموت .

[٩٩٧] هذا شطر من الكامل . المحزة للاستفهام والتقدير : أتمدحن قبيلة أى قبيلة بعد كندة : قبيلة في كهلان . والشاهد في إدخال النون في تمدحن لوقوع الفعل بعد الاستفهام .

[٩٩٨] هو من الطويل . والرهط : العصابة دون العشرة . ويقال بل إلى الأربعين . ونبتحت مجزوم لأنه جواب الأمر أن نفتش : والتقدير عن مساعينا ، لأنه لا يقال إلا بحث عنه : أى عن فضائلنا ومآثرنا . والشاهد في كيف نفعلنا ، أصله تفعلن بنون التأكيد الخفيفة ، أكده لوقوع الفعل بعد اسم الاستفهام ، فأبدل النون ألفاً لأجل القافية .

[٩٩٩] البيتان من الكامل ، وهما للخرنق بنت هفان في ديوانها .

إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو : ﴿ وإما تخافن ﴾ ، ﴿ فإما تذهبن ﴾ ، ﴿ فإما ترين ﴾ ، واحترز من الواقع شرطا بغير إما . فإن توكيده قليل كما سيأتى (أو) آتيا (مُتَّبِعًا فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامة بفاصل نحو : ﴿ تالله لا أكيدن أصنامكم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] . وقوله :

[١٠٠٠] فَمَنْ يَكْ لَمْ يَثَّارٌ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَأَبَى وَرَبِّ الرَّاغِبَاتِ لَأَثَّارًا
ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ [يوسف : ٨٥] إذ التقدير لا تفتؤ . وأما قوله :

[١٠٠١] تالله لا يُخَمِّدَنَّ المرءُ مُجْتَنِبًا فَعَلَّ الْكَرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسْبًا
فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير : « لأقسم بيوم القيامة » . وقوله :
[١٠٠٢] يَمِينًا لَأَبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ
وقوله :

[١٠٠٣] لَيْتَنَ ثَكَّ قَدْ ضَاغَتْ عَلَيْكُمْ يُوُتُوكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ يَنْتَسِي وَاسِعٌ

شرطا إما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط . (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة . (قوله فإما ترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ ترين ياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما في المعنى . (قوله فإن توكيده قليل) عبر بالتوضيح بأقل كما مر . (قوله فمن يك لم يثَّارٌ بأعراض قومه) أى لم ينتصر لها وهو بسكون الثالثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيج التي تهتر أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لأثَّارًا فإنه أكدّه بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف . أفاده زكريا . (قوله أو كان حالا) منع البصريون الإقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتى في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بأنها على إضمار مبتدأ . (قوله يمينًا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولًا إلخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل ما يعد به . (قوله أو

[١٠٠٠] قاله النابتة الجعدي الصحابي رضى الله عنه من الطويل : أى فمن لم ينتصر لأعراض قومه بالمهجو والذب عنهم فإن قد هجوت من هجاهم وانتصرت لهم حفظا لأعراضهم . وهو جمع عرض ، وهو ما يحميه الرجل من أن يثلب فيه . وأراد بالراقصات إبل الحجيج التي تهتر أطرافها في مشيها كأنها ترقص . الفاء في فإنى جواب الشرط . والواو في ورب للقسم . والشاهد في لأثَّارًا أصلها لأثَّارن ، فلما وقف عليها أبدلها ألفا كما في (لنسفا) .

[١٠٠١] من البسيط . تالله قسم بمعنى والله . والمرء مفعول ناب عن الفاعل . ومجتنب حال . وفعل الكرام مفعوله وجواب لو محذوف تقديره ، ولو فاق الورى حسبا لا يحمى . وحسبا تمييز . والشاهد في قوله لا يحمى فإنه منفي أكد بالنون . [١٠٠٢] هو من التقارب ومعناه حسن جدا . ويمينا نصب بفعل محذوف . أى أقسم يمينًا أو أحلف . ولأبغض جواب القسم وفيه الشاهد حيث لم يدخله نون التأكيد وهو مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالا . قوله يزخرف أى يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل . [١٠٠٣] هو من الطويل . واللام في لئن للتأكيد . وبك أصله يكن ، وهى زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو يكون تامة أى لئن يكن الشأن . والشاهد في ليعلم إذ أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها .

أو كان مفصولاً من اللام مثل : ﴿ ولئن ممم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ﴾ [آل عمران : ١٥٨] ، ونحو : ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾ [الضحى : ٥] .

(تنبيهان) : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين ، فلا بدّ عندهم من اللام والنون فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي ، فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيويه : والله لأضربه . وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد أما : فمذهب سيويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

[١٠٠٤] يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا تُخْلِي عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمِي

وقوله :

[١٠٠٥] فَإِمَّا تَرِنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى يَهَا

وقوله :

كان مفصولاً من اللام) أى بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقدر نحو : والله قد يقوم زيد كما في سم . (قوله التوكيد في هذا النوع) أى الواقع في جواب القسم واجب لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحته له . جامى .

(قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله . (قوله كان المعنى نفى القيام عنه) به أخذ الخنفة فقالوا إذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذي يقتضيه بناء الأيمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم^(١) . (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى بأحدهما . (قوله غير ذى جدّة) بكسر الجيم أى سعة في المال . (قوله فإما ترينى إلخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس . وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكتها وإنما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية

[١٠٠٤] هو من البسيط : أى يا صاحبي منادى مفرد^(٢) مرخم . والشاهد في إمتجدي حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إمتا المركبة من إن وما : إما للضرورة وإما أنه قليل . وغير ذى جدّة مفعول ثان لتجدي : من وجد في المال وجداً بتليث الواو . وجدّة أى استغنى . والخلان : جمع خليل . والفاء جواب الشرط . والشيم - بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف - : جمع شيمة وهو الخلق والطبيعة .

[١٠٠٥] ذكر مستوفى في شواهد الفاعل . والشاهد ههنا في فإما ترينى حيث ترك فيه نون التأكيد بعد إمتا الشرطية ، وبه يرد على الزجاجي في اشتراطها بعد إمتا الشرطية .

(١) والأيمان مبنية على العرف أيضاً على بساطها والدافع إليها ، راجع من تحقيقنا (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) لابن رشد الحفيد المالكي - ط دار الجليل / بيروت .

(٢) ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

[١٠٠٦] فَأَمَّا تَرْنِي كَاتِبَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِقَّةٍ أُخْفَى وَلَا أَتَعَلَّ
 وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. الثاني:
 منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد
 كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن
 كثير ﴿لَأَقْسِمُ﴾، والبيتين اهـ (وَقُلْ) التوكيد (يَعْلَمُ مَا) الزائدة التي لم تسبق بأن، من ذلك
 قولهم: بعين ما أرينك، وبجهد ما تبليغ، وحيثا تكونن آتك، ومتى ما تقعدن أقعد. وقوله:
 [١٠٠٧] إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ إِلَهُهُ وَمِنْ عَصَةِ مَا يَنْبُتُ شَكِيرُهَا وَقوله:
 [١٠٠٨] * قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمِلُكَ وَارِثٌ *

وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروي، زكريا. (قوله كاتبة الرمل) يعني الناقصة ضاحيا يعني
 ملاقيا لحر الشمس على رقة يعني مع رقة جلد قدمي. (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أى من
 كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لي أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لأبد من اللام والنون فإن
 نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافات النون للحال لاقتضائها الاستقبال. (قوله من قراءة ابن كثير
 لأقسم) ومن منع الإقسام على فعل الحال أول ذلك على إضمار مبتدأ أى لأنا أقسم اهـ زكريا. قال الدماميني:
 والذي يظهر مذهب الكوفيين إذ لا حاجة إلى الإضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون
 في الجملة الاسمية اهـ وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي
 الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل إنه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون، والنون لا تأتي هنا لمنافاتها الحال
 كما قدمناه، فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بأن) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل. (قوله بعين
 ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير. تصريح (قوله وبجهد ما تبليغ) تقوله لمن حملته فعلا فأباه أى لا بد
 لك من فعله مع مشقة. تصريح. (قوله إذا مات إلخ) المعنى إذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله.
 وقوله: ومن عضة إلخ قال الشارح في شرحه على التوضيح: العضة بالهاء واحدة العضاء بالهاء وهو كل شجر
 عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الأصلية كما في شفة. والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها. قاله
 الجوهري اهـ. (قوله قليلا به) أى حمدا قليلا وضمير به للمال في بيت قبله. اهـ زكريا.

[١٠٠٦] البيت من الطويل.

[١٠٠٧] كل من ذكر هذا من الشراح قال: وقولهم أى وقول ضاربي الأمثال: ومن عضة إلخ وليس كذلك فإنه بيت شعر والدليل
 على ذلك قول الجوهري: الشكير ما ينبت حول الشجر من أصلها. قال الشاعر: ومن عضة إلخ وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا
 ينزع منه ما يشبهه، والمعنى ههنا: إذا مات الأب يسرق الولد شخص والده كأنه هو، وأصل العضة عضه، فحذف منها الهاء
 وهو كل شجر عظيم شوكة. والشاهد فيه قوله لا ينبتن شكيرها حيث أكد لا ينبتن بالنون الثقيلة بعد كلمة لا.
 [١٠٠٨] قاله حاتم الطائي. وتماه: * إِذَا نَالَ بِمَا كُنْتُ تَجْمَعُ مَغْنَمًا * من الطويل. والضمير في به يرجع إلى المال
 في البيت الذي قبله:

أَهْنُ لِلْبَدِي تَهْوَى السَّلَاةَ لِقَائِهِ إِذَا مَثَّ كَانَ الْمَالُ نَهْا مُقْسَمًا

وقليلا منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف: أى حمدا قليلا يحمدنك وارثك بعد استيلائه على مالك. ووارث فاعل
 يحمدنك. والشاهد في تأكيد يحمدنك بالنون الثقيلة وهذا بعدما الزائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بان.

(تنبيهان)*: الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطراده . وإنما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة. بعد اللام . نص على ذلك سيويه كما حكاه في شرح الكافية . الثاني : كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك . ومنه قوله :

[١٠٠٩] رَبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْبِي شَمَالَاتٍ

(قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفي نفسه . (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما . (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهه وحيث ومتى وعضة وقليلًا في التراكيب المتقدمة وما أشبهها ، وعندى في اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى أقعد فتأمل وإنما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم . (قوله أشبهت) أى في اللزوم وأما قول شيخنا أى في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها . (قوله معاملة بعد اللام) أى في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل .

(قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد : ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ . (قوله وظاهر كلامه في التسهيل إلخ) يصح تمثيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ . (قوله ربما أوفيت إلخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب ، زكريا .

[١٠٠٩] ذكر مستوفى في شواهد حروف الجر . والشاهد فى ترفعن حيث أكدته بالنون الخفيفة وهذا نادر بعد تقدم رب على ما .

ا هـ (وَلَمْ) أَى وَقْلَ التوكيد بعد لم كقوله :

[١٠١٠] يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

(تقنيته) : نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع

بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد ربما أحسن (وَبَعْدَ لَا) أَى وَقْلَ التوكيد

بعد لا النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى التونين المضارع المنفى بلا تشبيها

بالنهي كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال : ٢٥]

وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح . ومثله قول الشاعر :

[١٠١١] فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا ثُلُجَيْنَهَا . وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلٌ

(قوله أَى وَقْلَ التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد لم بمعنى الدور كما فى ابن الناظم

وغيره . (قوله يحسبه) أَى الجبل الذى عمه الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلم ا هـ عني

وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الأعلام ثم قال : وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك

وإنما شبه اللبن فى القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسى وما قبله من الأبيات

يدل على ذلك ا هـ . (قوله كالواقع بعد ربما) أَى فى أنه ماضى المعنى . (قوله وهو بعد ربما أحسن)

قال شيخنا وتبعه البعض : لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضى أبدا بخلاف ربما فإنها قد تدخل على

المستقبل كما فى : ﴿ رَبِّمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [الحجر : ٢] ا هـ ويحتمل أن الأحسن

لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما . (قوله وبعد لا) لم يحتاج لتقيدها بالنافية لأنه

قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا النافية ، نكت . (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن

الجملة صفة فتنة والجملة الإنشائية لا تقع صفة ا هـ سم ، أَى والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف

من جعل لا ناهية . (قوله فلا الجارة الدنيا) أَى القرية لها أى لجمزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة أن

[١٠١٠] قاله أبو حيان الفقعسى . والضمير فى يحسبه يرجع إلى الجبل لأنه يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات . والشاهد

فى ما لم يعلم حيث أكد بنون التأكيد بعد مضى لم الجازمة ، وهذا نادر . وشيخا مفعول ثانٍ ليحسبه ، ومعما صفته .

[١٠١١] قاله النمر بن تولب المكلى من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنفى والجارة مبتدأ ، والدنيا صفته : أَى القرية

ولها حال أى لجمزة المذكورة فى أول القصيدة وهو :

فَابْدُ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسَلٍ فَقَدْ أَقْفَرَتْ بِنَهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

وجمزة بالجيم اسم محبوبته ، والأطلال جمع طلل : الدار وهو آثارها . ومأسل بفتح الميم اسم رملة . وأقفرت أى خلت . وسراء

بفتح السين المهملة وبالمد اسم بلد . ويذبل بفتح الياء آخر الحروف وسكون الذال المعجمة وضم الباء الموحدة اسم جبل . وتلحينها

جملة خبر مبتدأ من لحيته ألحاه إذا لمته وفيه الشاهد حيث أدخل فيها النون بعد لا النافية تشبيها لها فى اللفظ بلا الناهية . قوله منها

أى من جمزة والتقدير ولا الضيف محمول عنها إن أناخ : أى نزل ، لأن إناخته مركوبه تكون للنزول وذلك لحسن قيامها بالضيف .

إلا أن توكيد تصيين أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى : ﴿ لا يفتنكم الشيطان ﴾ [الأعراف : ٢٧] ، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهى ، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيين لاتصاله أحق وأولى . هذا كلامه بحروفه .

(تنبيهان) : * ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى . والجمهور على المنع . ولهم فى الآية تأويلات : فقل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير :

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ * [١٠١٢]

وقيل لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله فتنة ، ثم ابتداء نهي الظلمة عن التعرض للظلم

ألغيت لا وخبر لا إن أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه إذا ملته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمرة ، وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها إن أناخ أى نزل . وجمرة بالجم والراى نقله شيخنا وقوله وخبر لا إن أعملت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المحرور بها عائد إلى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى . (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة . (قوله على المنع) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة . (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيين إلخ أى وفى لا تصيين إلخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل . (قوله فأخرج النهى عن إسناده للفتنة) يعنى أن النهى وإن كان باعتبار القصد الأصلى عن تعرض مخاطبين للظلم فتصيينهم الفتنة خاصة والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيينكم الفتنة خاصة لكنه حول فى العبارة عن إيقاعه على هذا التعرض إلى إيقاعه عن الإصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول . وقوله عن إسناده أى إيقاعه وصلته محذوفة أى إسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى إلى مع حذف أى إلى إسناده لإصابة الفتنة أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب . وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمعرضين لأن مفعول الإصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن فى منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المعرضون للظلم إلى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض .

[١٠١٢] قدم هذا فى النعت . وأورد ههنا للتنظير ، وذلك أن مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد لا النافية إلا فى الضرورة ، وأجازه ابن مالك وابن جنى محتجين بقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيين الذين ظلموا ﴾ وأجابوا بأن لا فى الآية ناهية . والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة كما فى قوله : جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط^(١) . تقديره جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذنب قط .

(١) راجع البيت فى باب النعت وصدر البيت : * حتى إذا جن الظلام واختلف *

فتصيبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النبی عن إسناده للفتنة فهو نهي محوّل ، كما قالوا لا أرينك ههنا ، وهذا تخریج الزجاج والمبرد والفراء . وقال الأخفش الصغير : لا تصيبن هو على معنى الدعاء . وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع باب الشعر . وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

[١٠١٣] تالله لا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَبِئًا فِعْلُ الْكِرَامِ

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك . الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه

(قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهي محوّل عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهي عن الإتيان الذي هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذي هو الرؤية . سم . (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لا نافية وحيثئذ فهي إنشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه إنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولا عن لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل . (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض : كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اهـ وقد يدفع بحمل إنكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النفي الذي هو جواب قسم . (قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى في التوكيد مع كونه سماعيا . (قوله جواب الأمر) يعنى اتقوا ، ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لأن المعنى حيثئذ أن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر في اتنى أكرمك إن تأتني أكرمك اهـ مغنى . وأجاب التفتازاني بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الأمر ولا موافقا له نفيا وإثباتا فيصح في الآية تقدير إن لم تتقوا وتقدير إن أصابتكم كذا في الشمى . (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفواصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا ... البيت المتقدم ، أو موصولة به .

[١٠١٣] البيت من البسيط وقامه :

تالله لا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَبِئًا فِعْلُ الْكِرَامِ ولو فاق الوزى حَسَبًا

بعد المفصلة ضرورة (وَعَمَرُ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ) أى وقل بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل إن المجردة عن ما غيرها ، ويشمل الشرط والجزاء . فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله :

[١٠١٤] * مَنْ يُلَقِّقُنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّ *

ومن توكيد الجزاء قوله :

[١٠١٥] فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ نَعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا

وقوله :

[١٠١٦] تَبُّمُ ثَبَاتِ الْخَيْرِ زَانِي فِي الْوَعَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَتَّقَا

(قوله على أنه بعد المفصلة ضرورة) الذى فى المعنى أنه بعد المفصلة والموصولة سماعى . (قوله وذلك يشمل إلخ) أى قولنا وقل بعد غير إما الشرطية لكن محط شمول إن وغيرها قوله غير إما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير . (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على إن . (قوله والجزاء) أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء إما ويمكن أن يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء إما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الأولى فاعرفه . (قوله من يتقفن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم^(١) أى وجدته . والآيب الراجع وتوهم البعض أن يتقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال : يتقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اهـ وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تتقفن بناء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح . (قوله فمهما تشأ إلخ) منه متعلق بتعظكم وفزارة فاعل تشأ . (قوله حديثا) أى حدث حديثاً أى قل ذلك جهاراً فإن مسلم .

[١٠١٤] تمامه : * أَبْدَا وَقَتْلُ بَنِي قَتِيَّةٍ شَاف *

هو من الكامل . الشاهد فى يتقفن حيث أكدته بالنون الخفيفة وهو نعل واقع لغير إما ، وهو قليل . وهو من ثقف يتقف من باب علم يعلم : إذا وجد . والقاء جواب الشرط . والآيب الراجع . وبنو قتيبة من باهلة . وشاف خبر لقتل بنى قتيبة .

[١٠١٥] قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل ومهما اسم يتضمن معنى الشرط ولهذا جزم تشأ فى الموسعين . وفزارة بكسر الفاء فى غطفان . والشاهد فى تمنعا : أصله تمنعن مؤكداً بالنون الخفيفة ، أكدته لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفاً للوقف .

[١٠١٦] قاله النجاشى . من الطويل . وحديثا نصب بفعل محذوف تقديره حدث حديثا . ومتى للشرط . وما زائدة . ويأتلك الخبر جملة فعل الشرط . وينفعا جوابه . وفيه الشاهد حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط .

(١) أى مضارعه : يفهم على وزن يفعل .

(تنبيهان) الأول: مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إما وجواب الشرط مطلقاً ضرورة. الثاني: جاء تأكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

[١٠١٧] لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبَهَا مَشْهُورَةً وَذَعِيثَ وَأَشَدَّ مِنْ هَذَا توكيد أفعال في التعجب كقوله:

[١٠١٨] وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضِيٍّ صَرِيمةً فَأَخْرَجَ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأُخْرِيَا وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشد من هذا قوله:

* أَقَانِلُنْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا *

(وَأَخْرَجَ الْمُؤَكِّدَ أَفْتَحَ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَأَبْرُؤَا) إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتي، واضربن، أو معتلاً نحو: اخشين وارمين واغزون: أمراً كما مثل، أو مضارعاً نحو: هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ترمين فتقول هل ترمين يا زيد، ومنه قوله:

(قوله وجواب الشرط) معطوف على غير. وقوله مطلقاً أي سواء كان جواب إما أو جواب غيرها. (قوله التالي جاء) أي لضرورة الشعر كما قاله المرادى نعم كونه في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة. (قوله في غير ما ذكر) أي غير المواضع السبعة. (قوله ليت شعري) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها للصحيفة الأعمال. (قوله وأشد من هذا تأكيد أفعال في التعجب) أي لأنه ماض معنى. (قوله ومستبدل من بعد عضبي صريمة) قال الشمني: عضبي معرفة لاتون ولاتندخلها أل وهي مائة من الإبل. وصريمة تصغير صرمة بالكسرة وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين. وأخر بإجاء مهملة فراء فتحتية. (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعال في التعجب بلفظ وهو أفعال في الأمر. سم. (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله إلى آخر البيت استثناء منها. (قوله فإنها تحذف آخر الفعل إلخ) الظاهر أن الفعل على هذه مبنى على فتحة الياء المحذوفة.

[١٠١٧] وبعده:

أَلَيْسَ الْقَوْرُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُ — سَوِيْتُ أَلَيَّ عَلَيَّ الْحِسَابِ مُقْسِيَتْ

قالهما السموأل بن عاديا الغساني اليهودي من قصيدة من الخفيف: أي ليتني أشعر فأشعر هو الخير، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر وتاب الياء عن اسم ليت الذي في ليتني. والشاهد في أشعرن حيث أكدته بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط وغرهما. وهذا في غاية الندرة. وما زائدة. والضمير في قربوها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والمعزة في ألي للاستفهام. والمقيت المقندر. والحافظ الشاهد. وهو المراد ههنا.

(١) (قوله ومستبدل من بعد عضبي) بالعين المهملة بعد الضاد باء واحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس، وإنما الذي فيه لي فصل العين المعجمة من باب الحفل غضباً كسلي مائة من الإبل.

* وَلَا تَقَاسِنَ بَعْدِي الْهَمْ وَالْجَزَعَا * [١٠١٩]

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله (وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضممر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ غُلِمَا) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَحْدَقْنَهُ) لأجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (إِلَّا أَلْفٌ) أبقها لحقتها : تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء . ويا هند هل تضربن بكسرهما ، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء

(قوله هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد . (قوله واشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضممر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرهما على أنه من التعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير ظاهر . (قوله المسند إليه) قيد به نظرا إلى المتبادر من لفظ المضممر وإلا فيصح أن يراد بالمضممر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لفة أكلوني البراغيث نحو : هل يضربن الزيدون بضم الباء . (قوله احذفه لأجل التقاء الساكنين) أى لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم . والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو : أتحتاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استئصال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضممر . فإن قلت : المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الألف . قلت : المانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف والمانع يغلب على المقتضى . فإن قلت : كسر النون يدفع اللبس . قلت : المقتضى لكسر النون مشابها نون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الألف فإذا ذهبت الألف ذهب مقتضى الكسر . فإن قلت : كان ينبغي حينئذ حذف الألف فى اضربان لعدم الالتباس . قلت : لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لأجله وهو الفصل بين الأمثال . وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا إنما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم إدغام الساكن الثانى . (قوله لكثرة الأمثال) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر إلا أن يقال حذفت مع الخفيفة

[١٠١٩] والشاهد فيه حذف الياء من ولا تقاسن ، لأن أصله لا تقاسين . وهذا لغة نزاره ، ولغة غيرهم لا تقاسين بإنبات الياء مفتوحة كما علم فى موضعه .

الساكين . وأصل يا هند هل تضربن هل تضربين ، فعل به ما ذكر . وتقول : يا زيدان هل تضربان ، فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف . هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً ، فإن كان معتلاً نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح : تقول : يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ، ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء . وتقول : هل تغزوان وترميان فبقى الألف . فإن قلت ليس هذا كالصحيح^(١) لأنه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة^(٢) على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح . قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم . وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله : (وإن يكن في آخر الفعل أَلِفٌ * فَأَجْعَلُهُ أَى الألف (منه) أَى من الفعل (زافِعاً) حال من الفعل أَى حال كون

حماً على حذفها مع الثقيلة طرداً هـ سم ، وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضاً في كلام زكريا . (قوله هذا كله) أى ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمير إلا الألف . (قوله هل تغزن وهل ترمن) أصل الأول قبل التوكيد بالنون تغزرون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلاً عليها ، وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترمين استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . (قوله ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الأول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم الياء لالتقاء الساكنين . إن شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . وأصل الثاني ترمين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم . (قوله ليس هـ) أى المعتل بالواو والياء . (قوله لأنه حذف آخره) أى إذا رفع الواو والياء . (قوله إنما هو لإسناده إلى الواو والياء) بدليل أنه إذا لم يسند إليهما ثبت الآخر مفتوحاً نحو : هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو . (قوله وإن كان بالألف) أى معتلاً بالألف . (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ في نفسه لأن الآخر هو الألف ، ويدفع بأن المراد بالآخر ما قبل الأول وحيث تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل . (قوله منه) حال من المضمير في اجعله .

(١) راجع : باب الإعلال والإبدال في شرح المشالية لابن الحاجب ، وشذا العرف في فن الصرف للحملاني .

(٢) أى الضمة للواو والكسرة للياء .

الفعل رافعا (غَيْرَ أَلْيَا * وَأَلْوَا) أى بَأَن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (يَاءٌ) مفعول ثانٍ لاجعل : أى اجعل الألف حيثُذ ياء نحو : هل تخشيان وترضيان يا زيدان ، وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ، ويا زيد هل تخشين وترضين ، وهل يخشين ويرضين زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (كَاسَعَيْنُ سَعِيًا) يا زيد وكذا بقية الأمثلة .

(تنبيهه) : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (وَأَحْذِفْهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه . (وَفِي * وَآوِ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي) أى تبع . يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر . وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ أَحْشَيْنِ يَا هِنْدُ) وهل ترضين يا هند (بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمُ أَحْشُونُ) وهل ترضون (وَأَضْمُ) الواو (وَقَسْنِ) على ذلك (مُسَوِّيًا) .

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو : اخشين

(قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من للضمير الراجع إلى الفعل . (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الألف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لأنه من الرضوان . (قوله والأمر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه وإلا فالأمر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع . (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء . (قوله لأنه من الرضوان) فأصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاورتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارح ولعلمهم لم يقلبوا الواو من أول الأمر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فإن أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك . (قوله واحذفه أى الألف) إنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياءان فى نحو اخشين يا هند إذ كان يقال اخشين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو : هل ترضين يا عدد إذ كان يقال ترضين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم . وجعل شيخنا وتبعه البعض اللزوم على قلب الألف ياء فى نحو : هل ترضين يا عدد اجتماع واو وياء إذ كان يقال ترضون وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون المزوم قلب الألف ياء والله الموفق . (قوله دليلا عليه) أى الألف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم . (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمحل . (قوله أعنى فتحة الألف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الألف . (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء إلخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم : وهذا الذى ينبغى .

يا هند ، فتقول اخشن . وحكى الفراء أنها لغة بطيء . الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - كحكم الضمير . وهذا واضح (وَلَمْ تَقْعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ) أى سواء كانت الألف اسما بأن كان الفعل مسندا إليها ، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلْفٌ) لأنه على حده ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم : ﴿قَدَمَرْلَهُمْ تَدْمِيرًا﴾ حكاه ابن جنى . ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان : ﴿وَلَا تَتْبَعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس : ٨٩] .

(قوله وحكم الألف والواو اللذين هما علامة إلخ) لم يذكر الياء لأنها لا تكون إلا ضميرا . (قوله ولم تقع خفيفة إلخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الأول ما ذكره في هذا البيت . (قوله أى النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جريان في قوله شديدة أيضا . (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة . (قوله لأن فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو السكون والإفسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الألف يكسرها . نعم روى عن يونس إبقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر . (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لأن الساكن الثاني غير مدغم . (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم : فيه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله هـ وأجاب الإسقاطى بأنه ليس المراد بالتقاء الساكنين الألف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى أن النون المشددة ذات نونين أو لهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أى التقاء الساكنين بين الألف والنون على حده إلخ أى لأنه لو كان مراده بالساكنين الألف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لأنه على حده لاقتضاء الأول زواله لأن معناه لدفع التقاء الساكنين والثاني بقاءه . قال شيخنا : وما ذكره بعيد إذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين هـ وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثني وهو ما قدمه الشارح آنفا . (قوله لأنه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ، ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر بيانه . (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهي ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة ، وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع هـ تصرح وليس عن الآية الأولى جواب هـ سندوني .

(تنبيهان)*: الأول : ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين . وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع ﴿مَحْيَا﴾ . والثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو : اضربان نعمان . قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا) أى زد قبل نون التوكيد (مُؤَكَّدًا * فَعَلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِلَآتِ أَسْنَدًا) لثلاث تتوالى الأمثال ، فتقول هل تضربان يا نسوة بنون مشددة مكسورة ، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم . ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربن يا نسوة (وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفٍ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين : الأول : أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن . ومنه قوله : [١٠٢٠] لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ غَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(قوله بقراءة نافع محيى) وجهها الوصل بنية الوقف . (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر إطلاق الناظم . (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لأن الساكن الثانى مدغم فيه . (قوله لثلاث تتوالى الأمثال) نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف ، فعلى بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الألف ، لأن اللازم بالنسبة إليها تتوالى مثلين فقط ، ولو نظر إلى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره ، وكلا المسلكين صحيح .

(قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم ، وقوله : كما تقدم أى على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها . (قوله واحذف خفيفة إلخ) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الأكثر لقصبتها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم ، فقصدوا بحذفها وإبقائه محركا إظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه . (قوله لساكين ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم ، أو كسرة كاضرب الرجل يا هند . دماينى . (قوله لا تهين الفقير) أصله لا تهين بالياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد . وما ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله وبفعل آتيا ذا طلب وينقدح أن هذا

[١٠٢٠] قاله الأضبط بن قريع من قصيدة من الحفيف (كذا) . والشاهد فى لا تهين : بكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وبالنون ، وأصله لا تهين بنونين أولاهما مفتوحة ، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها ساكن . قوله غلك أى لعلك . وإن تركع خبره . وأراد بالركوع الانحطاط من الرتبة والسقوط من المرة . والدهر قد رفعه جملة حاله . ويروى لا تعادى الفقير ، فعلى هذا لا استشهاد فيه .

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين ، وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب الجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول : اضرباء الغلام ، واضربناء الغلام . قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب ، والقياس اضرب الغلام واضطربن الغلام يعنى بحذف الألف والنون . والثاني : أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ) فتقول يا هؤلاء اخرجوا ،

الفعل معرب تقديره لأن النون لم تدخل إلا بعد استيفاء الجازم مقتضاه ، وليس هو كالفعل المتصل بنون الإناث إذا دخل عليه الجازم لأن اتصال نون الإناث سابق على الجازم ، قاله شيخنا السيد ، والذي ذكره هو كغيره في باب إعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الإناث إذا دخل عليه ناصب أو جازم ، وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبنى . وقوله : علك ، أى لعلك ، وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل ، وأراد بالركوع انحطاط الرتبة . والبيت من المنسرح لكن دخل في مستفعلن أوله الحزم^(١) بالراء بعد خبئه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشمسي ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت :

وصل حبال البعيد إن وصل الحب — ل وأقص القريب إن قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به من قرعيا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه إنه من الخفيف خطأ . (قوله فقال يونس إلخ) ثم قوله والقياس إلخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الألف يكسرها وحيشد يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الألف يقيها ساكنة اهـ سم . والظاهر الثاني لأن سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل .

(قوله فتقول اضرباء الغلام) أى يا زيدان واضربناء الغلام أى يا نسوة . (قوله والقياس) أى على ما إذا وليها ساكن ولم تكن بعد الألف .

(قوله بحذف الألف) قال شيخنا : أى أُلِفَ التثنية من اضربا الغلام والألف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة في المثالين اهـ والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما في النسخ والقياس إثباتها خطأ في المثال الأول كما لا يخفى على العارف .

(١) الحين إسقاط الالف الساكن من الفعلية والحزم حذف الفاء من فعلون أو الميم من مفاعلين أو مفاعلين .

ويا هذه اخرجى ، تريد اخرجن واخرجن . أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (وَأَرْدُدْ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدَمًا) فتقول فى اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقعت عليهما : اضربوا واضربى برد واو الضمير ويائه كما مر . وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقعت عليهما : هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وَأُبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا * وَقَفَا) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتثوين (كَمَا تُقُولُ فِي قَفَا قَفَا) ومنه ﴿لَنَسْفَعًا﴾ ﴿وَلِيَكُونَا﴾ وقوله :

* وَلَا تُعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ قَاعِبِدَا *

[١٠٢١]

(قوله واردد إلخ) فإن قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وإن كان الأكثر خلافه . وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها . زكريا . والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه إذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل مما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، وليس المراد أنه إذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لأجلها ، حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة . (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفها . (قوله كما مر) أى فى قوله فتقول يا هؤلاء اخرجوا ويا هند اخرجى . (قوله لزوال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثليين وفى الواو والياء التقاء الساكنين . دمامينى . (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالألف نظرا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم . (قوله أى واقفا) ضعف بأن مجيء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت . (قوله وذلك لشبهها بالتثوين) قال شيخنا : اسم الإشارة راجع إلى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجهه .

[١٠٢١] قاله الأعشى ميمون . وصدره : * وَإِيَّاكَ وَالْبَيْتَاتِ لَا تُقَرَّبَتْهَا *

من قصيدة من الطويل . والشاهد فى فاعبدا ، إذ أصله فاعبدين بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا للوقف . واختلف فى الفاء فيه : فقبل جواب لإما مقدرة ، وقبل زائدة ، وقبل عاطفة : أى تنبه فاعبد الله ، فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كى لا يقع الفاء صدرا .

وقوله :

[١٠٢٢] قَمَنْ يَكْ لَمْ يَثَّارٌ بِأَغْرَاضٍ قَوْمِهِ فَأَلَى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثَّارٌ

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله :

[١٠٢٣] * اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا *

وقوله :

[١٠٢٤] * كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تُذَكِّرَا *

وحمل على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] .

(خاتمة) : أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واو في نحو : اخشين

واخشون ، فتقول : اخشئ واخشوا وغيره يقول : اخشى واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيويو يدل على أن يونس إنما قال بذلك

(قوله كقوله إلخ) إن قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل

على ما ثبت حذفه أولى ، قاله في المغنى . (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرده فعدها بعن وطارقها بدل من الهموم . (قوله وحمل على ذلك قراءة إلخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين . دمايني . (قوله مطلقا) أى في المعتل والصحيح بدليل ما بعده ، لكن يلزم على الإبدال في الصحيح لبس لأنك إذا قلت اضربى في اضربن التبتت الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال إذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لأنك تنطق بياءين في اخشئ وبواوين في اخشوا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق إلا بياء واحدة وواو واحدة .

[١٠٢٢] البيت من الطويل ، وهو للباينة الجعدي .

[١٠٢٣] تمامه : * ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْلُكَ الْقَرْسِ *

قاله طرفة بن العبد البكري . وقال ابن برى : مصنوع عليه . من الوافر . والشاهد في اضرب بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة ، فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة . وهذا من الشاذ لأن نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن . قوله طارقها بالنصب بدل من الهموم ، وضربك نصب بنزع الخافض . والقونن بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون وفي آخره سين مهمل ، وهو العظم الناقء بين أذنى الفرس ، وأعلى البيضة أيضا .

[١٠٢٤] من الطويل وصدده :

* خَالَفًا لِقَوْلِي مِنْ قِيَالَةِ رَأْيِهِ *

أى خالف خلافا لقولى من ضعف رأيه . يقال رجل فال رأى بالفاء أى ضعيف رأى مخطيء الفراسة ، والكاف للتعليل ، وما مصدرية أى خالف لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم . والشاهد في خالف بفتح الفاء إذا أصله : خالفن فحذف منه نون التأكيد ، ودلت الفاء عليها ، أى خالف أهل رأى السديد لضعف رأيك حتى تذكر ذلك ، يعنى حتى يظهر لك سوء عاقبته . وهذا أمر تهديد ووعيد . وإذا سكن الفاء لا يكون فيه شاهد ، ولكن ينبغى تشديد الكاف من تذكر ، فعلى هذا أصل تذكرات تذكر لأنه مضارع تذكر من باب تفعل ، فحذف إحدى التاءين كما في ﴿ نَارًا تَلْظِي ﴾ وتحقيقه في الأصل .

في المعتل فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخشوا واخشى يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم في التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيويه ومن وافقه ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمتد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى . وفي الغرة : إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهزمت الثانية فقلت اضرباء انتهى . وقياسه في اضربنان اضربناء والله أعلم .

[مَا لَا يَنْصَرَفُ]

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرج من أصله شبهه بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معاند يُبنى ، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف . ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَيْ مُبَيِّنٌ * مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا) فقوله : تنوين : جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدّمت أول الكتاب ، وقوله أَيْ مبينا إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن ، أى زائداً في

(قوله يجمع بين الألفين) أى في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا ومن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتى عنه في بحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف ، اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين ، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفاً تفسيرا ، وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد .

[مَا لَا يَنْصَرَفُ]

ذكره عقب نونى التوكيد لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به ، كما أن لهما تعلقا به ، ولأن نونى التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف ، والخفيف وهو المنصرف ، وإن لم يكن مقصودا من الباب بالذات . (قوله بلا معاند) أى معارض لشبه الحرف . (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا . (قوله أمكنا) اسم تفضيل من ممكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لأبى حيان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد^(١) شاذ ، تصرّح . (قوله والمراد إلخ) يرد عليه أنه حيثئذ يلزم الدور لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف . لا يقال هذا تعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل

(١) بناء اسم التفضيل من الثلاثي التام الملبث الذى ليس الوصف منه على أفضل فعلاء قابلا للتفاوت كما سبق وذكر الناظم والشارح والحقى .

التمكن : بقاؤه على أصله أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .
(تنبيهات):* الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب
 المحققين ، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معا . الثاني : تخصيص تنوين التمكن بالصرف
 هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة . الثالث :
 يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة
 كما تقدم أول الكتاب . الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف : فقليل من الصريف وهو

وضع لفظ المرفوع للتعريف ، لأننا نقول : لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف
 لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له . وقد يقال إنه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن
 يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول
 الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي ، أفاده
 سم . (قوله هو التنوين) أى وحده وأما الجرّ بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح
 عند قول المصنف : * وجر بالفتحة ما لا ينصرف * وقوله هو مذهب المحققين لوجه : منها أنه
 مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها
 أنه متى اضطرّ شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه
 ا هـ يس . وقوله : وقيل صرفه أى قالوا فيه حيثئذ إنه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه
 صرفا . (قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الباء داخلة على المقصور . (قوله يستثنى من كلامه)
 أى من مفهوم كلامه فإن مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل
 نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بأن المنصرف هو الذى قام به الصرف
 وإذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا .
 قال : وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها ا هـ .
 قال شيخ الإسلام زكريا : وظاهر كلامه أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات
 وإلا فينبغى أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه فى
 الواقع منصرف حيث لا مانع ا هـ . (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل
 التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فإنه غير منصرف ولا كلام فيه . حفيد . (قوله إذ تنوينه
 للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن تنوينه للصرف وإنما لم يحذف إذا سمي به لأنه
 لو حذف لتبعه الجرّ فى السقوط فينعكس إعراب جمع المؤنث السالم فيبقى لأجل الضرورة ا هـ زكريا
 ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس إعرابه . (قوله فى
 اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الأخذ من المناسب فى المعنى .

الصوت ، لأن في آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :
 * لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْرِ بِالْمَسَدِ * [١٠٢٥]

أى صوت صوت البكرة بالحبل ، وقيل من الانصراف في جهات الحركات . وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل . وقال في شرح الكافية : سمي منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره اهـ . واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر^(١) ، وفرعية في المعنى وهى احتياجه إليه ، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون

(قوله فليل من الصريف إلخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على غير المنصرف . (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لأنه بصدد المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن إياز تنبه لذلك فحذفها اهـ دنوشرى . (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) إنما قال كأنه لأنه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة . (قوله إلى ما يصرفه إلخ) كالشكير فنحو الرجل منصرف لأنك تقول فيه رجل . قال شيخنا : والظاهر أن القول الأول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر . (قوله وعن وجه من وجوه الإعراب) أى حركة من حركاته . (قوله إما فيه فرعيتان إلخ) إنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم إذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما لم يبين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ يس . واعلم أن معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الأمرين فتنبه .

[١٠٢٥] البيت من البسيط ، للناطقة الذبياني .

(١) هذا على رأى المدرسة البصرية أما أهل الكوفة فإبهم يجعلون الفعل الماضى أصلا للمشتقات راجع من تحقيقنا ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأشباه والظواهر التحوية للإمام السيوطى .

إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعتان كما في الفعل ، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس ، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم ، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال ، أو من جهة المعنى كحائض وطامث ، لأنه لم يصير بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً . والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله :

عَدَلٌ وَوَصَفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

(قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل ؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ ، على أن كثيراً من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم أهـ دنوشى . (قوله احتياجه) أى الفعل إليه أى الاسم . (قوله ولا يكمل إلخ) من تمام التعليق . (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الأمكنية . (قوله ما جاء على الأصل) أى عدم المشابهة . (قوله من فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه إلخ . (قوله كدريهم) فإن فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدريهم فرع من درهم وفرعية المعنى التحقير أهـ يس . أى والتحقيق فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى أن كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل . (قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الأفراد وهما من جهة اللفظ . (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فإن فيهما فرعتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعاً لذكرى . قال شيخنا : لكن فيه أنه سيأتى أن التأنيث من العلل الراجعة إلى اللفظ والأحسن أن يقال لزوم التأنيث أهـ وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث إلخ بأن التأنيث مطلقاً من العلل اللفظية ووجهه أن المؤنث تأنيثاً معنوياً مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى . لا يقال هلا منع حيثئذ صرف نحو حائض للفرعتين اللفظية والمعنوية لأننا نقول سيأتى أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم . (قوله ولم يصرف نحو أحمد) عطف على قوله صرف من الأسماء ما جاء على الأصل إلخ . (قوله تسع) حصرها في التسع استقراً . (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول قريب أى لأنه

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

المنعوية منها : العلمية والوصفية ، وباقيها لفظي ، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :
العدل كمثنى وثلاث ، ووزن الفعل كأحمر ، وزيادة الألف والنون كسكران ، ويمنع مع
العلمية هذه الثلاثة : كعمر ويزيد ومروان ، وأربعة أخرى وهي : العجمة كإبراهيم ،
والتأنيث كطلحة وزينب^(١) ، والتركيب كمعديكرب ، وألف الإلحاق كأرطى ، وسترى
ذلك كله مفصلاً وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرف في تعريف
ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير . ولما شرع في بيان الموانع
بدأ بما يمنع في الحالتين لأنه أمكن في المنع فقال : (قَالَفَ التَّأْنِيثُ مُطْلَقًا مَنَعٌ * صَرَفَ
الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة ، وهو المراد بقوله
مطلقاً تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء ، أم
معرفة كرضوى وزكرياء ، مفرداً كما مر ، أو جمعاً كجرحي وأصدقاء ، اسماً كما مر ، أم
صفة كحبلى وحمراء . وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما
هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال ، ففي المؤنث بالألف فرعية من
جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت في الغالب

ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتمدة في بعضها . (قوله كعمر ويزيد
ومروان) نشر على ترتيب اللف^(٢) . (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر . (قوله وسبعة) وهي ما
كانت إحدى عليته العلمية . (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالألف الأصلية في نحو مرمى وألف الإلحاق
في نحو أرطى وعلاء . وألف الكثير في نحو قبعثرى نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف الكثير يمنعان الصرف مع
العلمية كما سيأتى . (قوله مطلقاً) حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ لا من المبتدأ لأنه ممنوع عند الجمهور
وإن جوزه سيبويه . (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط
والجواب محذوف دل عليه قوله مع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف الذى حواه كذا في الفارضى
وخالد ، لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا
كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ، ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي . (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله
كرضوى بفتح الراء علم على جبل بالمدينة . (قوله اسماً كما مر) قد يقال إن جرحى وأصدقاء وصفان إلا أن يقال
إنهما غلبت عليهما الاسمية . (قوله لأنها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون
الممدودة لأنها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله :

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

(١) أى ولطامة لتكمل أنواع التأنيث لفظاً ومعنى . (٢) أى لف ونشر مرتب .

لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهُمَزَةٌ فَإِنَّ التاء ملازمة له استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كجَذْرِيَّةٌ وَعَرْقُوقَةٌ ، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له ، إذ ليس في كلام العرب فعلى ولا فعلو ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، فقليل في قرقرى : قريقر كما قيل في سفرجل سفيرج . وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقليل في زجاجة زجيعة .

(فرعان):* الأول : إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك : منعت الصرف ، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كليهما أو كلتي المرأتين في لغة كنانة صرفت ، لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث . **الثاني :** إذا رخصت حبلوى

فتأمل . (قوله ففى المؤنث بالألف إلخ) أى ففيه في الحقيقة فرعتان إحداها من جهة اللفظ وهى الأولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية . (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحية وهى القطعة الغليظة من الأرض كما في القاموس . (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف إحدى الخشبين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان . قاله الجوهري . (قوله هكذا) أى لازمة وكذا الآتى . (قوله في التصغير) متعلق بعوملت . (قوله معاملة خامس أصلي) أى فناها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فاعيل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء . سم . (قوله زجيعة) بتشديد الياء لأن زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فاعل كما يأتى . (قوله إذا سميت بكلتا) قال الإسقاطى يريد كلتا المرفوعة ١ هـ قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت إلخ لكن فيه أن التقليل يقتضى أن المراد كلتا بالألف سواء المرفوعة كما في مثاله أو المنصوبة كما في رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى^(١) ١ هـ أى أو المجرورة كما في مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضاً وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف للتأنيث . (قوله وإن سميت بها من قولك إلخ) قال الإسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء ١ هـ قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها ١ هـ أى لأنه يقتضى أن المدار على كون الألف منقلبة عن الياء . (قوله في لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المشئ وإن أضيفا إلى ظاهر فقوله في لغة كنانة راجع لقوله أو كلتي المرأتين فقط .

(١) إذ لا نصب ونجر بالياء إلا المضافة إلى الضمير .

على لغة الاستقلال عند من أجازته فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا (ورأيدا فعلاّن) رفع بالعطف على الضمير في منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلاّن وهما الألف والنون (فى وصف سلّم * من أن يرى بناء تأنيث محتم) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية ، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لأنه وإن لم يكن

(قوله عند من أجازته) تقديم أن الراجع منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر إذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة . (قوله فقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله لما ذكرت في كلتا) أى من أن الألف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء . (قوله فعلاّن) مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الألف والنون اهـ خالد . وفعلاّن بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتي وفي حاشية الجامى للعصام الألف والنون في الصفة لا تكون على فعلاّن بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلاّن بخلاف الألف والنون في الاسم فإنه يكون على الأوزان الثلاثة . (قوله بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالفعل ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلاّن كذلك في منع الصرف . (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيته من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ومنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتي ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محله . (قوله فى وصف) حال من زائدا . (قوله سلم إلخ) شرط فيه في العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفية إلى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله فالأدهم إلخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو : مررت برجل صفوان قلبه أى قاس . (قوله من أن يرى) إما علمية فجملة بناء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما في قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ . (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصرف لأن مؤنثه ندمانة كما يأتي . (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سياتى في الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلاّن لالتزامهم في مؤنثه فعلاّن بالتاء فاحفظ ذلك . (قوله نحو لحيان) أى كرحمن . (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلاّن إلا انتفاء فعلاّن منعه من الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه .

له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ، لأننا لو فرضنا له مؤثنا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة ، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وآدر مع أنه لا مؤث له ، ولو فرض له مؤث لأمكن أن يكون كمؤث أرمل وأن يكون كمؤث أكرم ، لكن حمله على أكرم أولى لكثرة نظائره . واحترز من فعلان الذى مؤثته فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانه وسيفانه وسيفانه . وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤثته فعلانة فى قوله :

أَجْزُ فَعْلَى لِفَعْلَانَا إِذَا اسْتَشَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَحْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا وَصَحْيَانَا
وَصَوَّجَانَا وَعَلَّانَا وَقَشَوَانَا وَمَصَّانَا
وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا وَأَبْغُهُنَّ نَصْرَانَا

(قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان أن الصحيح فيه صرفه لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب والأصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به . اهـ فهذه المسألة مما تعارض فيها الأصل والغالب فتنبه . (قوله أكرم) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الأنثيين^(١) . (قوله كمؤث أرمل) وهو أرملة والأرمل الفقير . (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فإن مؤثته ندمى وفعله ندم وفعل الأول نادى . (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الألفاظ المستثناة يجب فى مؤثها فعلى أو يقال غير بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية . وهذه الأبيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزؤ وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الأول لتعين كونه من الأول لأن قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا ، وقد نظم الألفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الأندلسى مع زيادة تفسيرها فقال :

كل فعلان فهو أنشاه فعل
ولذى البطن جاء حبلان أيضا
ثم سيفان للطويل وصوجا
ثم صحيان إن حوى اليوم صحوا
ثم موتان للضعيف فسؤادا
ثم قشوان للذى قل حما
غير وصف النديم بالندمان
ثم دخنان للكثير الدخان
ن لذى قوّة على الحملان
ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم علان وهو ذو النيان
ثم نصران جاء فى النصرانى

(١) هو كبر مرض لا كبرا طبيعيا ويقصد بهما الحصيتين .

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لعة في خمصان وأليان في كبش أليان أى كبير الألية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَانًا عَلَى ثَقِيَّةٍ وَأَلْيَانًا

فالخبلان الكبير البطن وقيل المحتلئ غيظا . والدخنان اليوم المظلم . والسخنان اليوم الحار . والسيفان الرجل الطويل . والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه . والصوجان البعير اليابس الظهر . والعلان الكثير النسيان . وقيل الرجل الحقيق . والقشوان الرقيق الساقين . والمصان اللقيم . والموتان البليد الميت القلب . والتدمان المنادم . أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى وقد مرّ . والنصران واحد النصارى .

(تنبيهات):* : الأول : إنما منع نحو : سكران من الصرف لتحقيق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعين لألفى التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكور كما أن ألقى حمراء

ثم مصان في اللثيم وفي حميان رحمن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير في بيت ينبغى وضعه قبل البيت الأخير فقلت :

ولذى ألية كبيرة إليان وخمصان جاء في الخمصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلًا لأبيات المصنف . (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره . (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة في باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اهـ وقال في فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الصوجان الصوجان اهـ فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما في القاموس . (قوله وقيل الرجل الحقيق) وفي القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان . (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة . (قوله الرقيق الساقين) الذى في خط الشارح الدقيق بالذال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اهـ . (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس . (قوله والجامد لا يحتاج إلى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج . (قوله المضارعين لألفى التأنيث في نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها للتأنيث ولا نظير له إذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين ، والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الأصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف إحداهما

في بناء يخص المؤنث ، وأنها لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراء مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف . والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونفعل ، فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف . وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسم والتذكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الأمير ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه ، فكان كالمفقود فلم يؤثر ، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكور وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها . ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلا ن لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلا نة عن فعل ، فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة ، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء فلم تمنع من الصرف . الثاني : فهم من قوله زائدة فعلا ن أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كفعلا ن بضم الفاء نحو تحمصان لعدم شبههما في غيره

يناقض الغرض المطلوب إذ لو حذفوا الأولى لفات المدأو الثانية لفات الدلالة على التأنيث وقلب الأولى محل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل إن الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلا ن ورد بأنه يقضى إلى وقوع علامة التأنيث حشوا هـ زكريا ، ويمكن دفع الاعتراض بجعل الإضافة في قوله لألفي التأنيث بالنسبة إلى الألف الأولى لأدنى ملايسة . (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو همزة في نحو حمراء والنون في نحو سكران . (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجامد . (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث إلى الموصوف إذا وقع نعتا أو حالا أو خيرا وإنما قال بالجملة لأن المصدر لا يصلح لذلك إلا بالتأويل . (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي اشتقاق الصفة . (قوله ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو إلخ . (قوله مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى . (قوله إنما صرف نحو ندمان) بمعنى المنادم . (قوله لا تخص المذكور) لوجودها مع المؤنث كندمان . (قوله في لزومها إلخ) فيه نشر على ترتيب اللف^(١) لأن اللزوم راجع إلى قوله لا تخص المذكور وقبول علامة التأنيث راجع إلى قوله وتلحقه التاء في المؤنث . (قوله ويشهد لذلك) أي لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض . (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكور والمؤنث وفي عدم لحوق التاء .

(١) أي لف ونشر مرتب .

بألفى التأنيث . الثالث : ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بألفى التأنيث في نحو حمراء هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعاً لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفى التأنيث (ووصف أصلي ووزن أفعلاً * مَمْنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلاً أى حال كونه ممنوع (تأنيث بقا كأشهبلاً) أى ويمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعال بشرط ألا يقبل التأنيث بالتاء : إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل ، أو فعلى كأفضل ، أو لأنه لا مؤنث له كأكرم^(١) وآدر ، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعال ، فإن وزن الفعل به أولى ، لأن في أوله زيادة تدل على معنى

(قوله لشبههما بألفى التأنيث) إن قلت هلا اكتفى في المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه^(٢) وقال في المغنى إنما شرطت العلمية أو الوصفية لأن الشبه بألفى التأنيث إنما يتقوم بإحداهما هـ أى لا يتحقق في الواقع إلا في علم أو صفة . (قوله امتنع) أى فعلان لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الإبدال بقولهم بهرائى وصنعائى في النسب إلى بهراء وصنعاء . وأجيب بأن النون بدل من الواو والأصل بهراوى وصنعاوى وأيضاً المذكور سابق عن المؤنث لا العكس . (قوله لكونهما زائدتين إلخ) إن أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم غفريت وإن أرادوا خصوص الألف والنون سألتهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلاً عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون كذا في المغنى . لا يقال هلا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لأننا نقول المشبه به من كل وجه على أن في المغنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتبه بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعدّ مواعن الصرف ثمانية لا تسعة . (قوله لا للتشبيه بألفى التأنيث) أى وإن استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفى التأنيث في الزيادة وعدم قبول الهاء إذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الجمع في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث هـ . (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر في زائدا ، وقول خالد إنه معطوف على زائدا لا يجزى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الأول . (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعال قال الفارضى لأنه علم على اللفظ هـ وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف أصل وأفعال أى هذا الوزن (قوله كأشهبلاً) الشبهة في العين أن يشوب سوادها زرقة . (قوله فإن وزن الفعل به أولى) علة لما يفيد سابقه من مدخلية وزن أفعال

(١) كما سبق وقلنا إنهما من الصفات الخاصة بالرجال .

(٢) ولذلك يقولون في التشبيه إنه يتكون من مشبه ومشبه به ووجه التشبيه فيقول فلان كالأسد فإننا نقصد الشجاعة ولا ألفى الأسد خصال مدعومة كثيرة .

في الفعل دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء . واحترز بالأصل عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتي .

(تنبيهان): الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه ، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحا فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخل في كلام الناظم ، فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل . ولفظه فيها :

وَوَصَفَ أَصْلِي وَوَزَنَ أَصْلًا فِي الْفَعْلِ ثَاثُ اثْنِي بِهِ لَنْ تُوصَلَ

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعمل وهو الجمل السريع . الثاني : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأفضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر . ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية وعلى وزن

في منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لحذف تقديره وإنما نسب هذا الوزن للفعل لأن إلخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن إلى الفعل حتى يقال وإنما نسب إلخ وفي بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل . (قوله لأن في أوله) اعترضه شيخنا والبعض فإن فيه ظرفية الشيء في نفسه فكان الأولى إسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالأول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء في الكل . (قوله على معنى في الفعل) وهو التكلم . (قوله فكان ذلك) أي وزن أفعل . (قوله فإن أنث بالتاء إلخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا . (قوله لضعف إلخ) علة لانصرف . (قوله لأن تاء التأنيث) أي المتحركة بحركة إعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم . (قوله وأجاز الأخفش منعه) أي نحو أرمل . (قوله نعم إلخ) استدراك على قوله نحو أرمل . (قوله عام أرمل) أي قليل المطر والنفع كما في القاموس وحيث قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل . (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الإدبار ضد الإقبال . (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل التجيب المطبوع ويقال للناقة النجبية المطبوعة بعملية كما في القاموس . (قوله الذي هو) أي الفعل به أي الوزن . (قوله لكونه على الوزن المذكور) أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أفعل . (قوله أبيطر) مضارع يبطر إذا عالج الدواب . قاموس .

فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به ا هـ (وَالْغَيْنُ عَارِضٌ
الْوَصْفِيَّةُ * كَأَرْبَعٍ) في نحو مررت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب
وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية ، وأيضا فهو
يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ،
وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله
الأرنب المعروف (وعارضُ الإسمية) أى وألغ عارض الإسمية على الوصف ، فتكون الكلمة
باقية على منع الصرف للوصف الأصلي ، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الإسمية (فَالْأَدْهَمُ
الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِيعٌ * فِي الْأَصْلِ وَضِعًا أَنْصَرَفَهُ مُنِيعٌ) نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض
من الإسمية .

(تفنيبه) : مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة ، وأرقم للحية فيها نقط كالرقم
نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الإسمية (وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأُخْيَلٌ) لطائر ذى نقط
كالخيلان يقال له الشقراق (وَأَفْعَى) للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في

(قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر : الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت
خفى والفهم كذا في القاموس . (قوله والغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصل ا هـ مرادى .
وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الإسمية . (قوله
وصفت به) أى في قولهم مررت بنسوة أربع . (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير
فإنه متأصل الوصفية . (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أو لا وقد يؤخذ الثاني من
اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره . (قوله فالأدهم) إلى آخره البيت تفريع على قوله
وعارض الإسمية وما قاله البعض غير مستقيم . (قوله القيد) عطف بيان على الأدهم من تفسير الأخفى
بالأجلى كما تقول البرّ القمح والعقار الخمر . سندوى . (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه
دقاق الحصى . وأجرع وهو المكان المستوى . وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة .
وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع
وأبرق ا هـ مرادى ، ويخالفه ما سيأتى في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة . (قوله
كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن . خالد . (قوله
الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال : وهو طائر
معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم . (قوله لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في
أصل الوضع) أى وفي الحال وإنما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها في الأصل لأنه المعتبر فهى أسماء في
الأصل والحال كما في التوضيح .

أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة ، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ، ولا في أفعى من الإيذاء لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْلَنَ أَلْتَعَا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر . وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة . ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله :

[١٠٢٦] كَأَنَّ الْعَقِيلَيْنِ يَوْمَ لَقَيْتُهُنَّ فَرَاخَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَارِيزَا

وقول الآخر :

قال شيخنا وتبعه البعض : وبهذا فارقت نحو أربع فإن أربع اسم في الأصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية ، وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه ، وورد فيها فقبل اهـ . وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل إلخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله : * وألفين عارض الوصفية * لأن هذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها ، فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية ، إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه ، وحيث كان الأولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وإن تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع^(١) مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهها بل هو تقرير للسؤال فتأمل . (قوله لما يلمح) عبارة الفارسي وغيره لما يتخيل . (قوله من الجدل) بسكون الدال . (قوله وقد ينلن) أى يعطين . (قوله لذلك) أى للوصفية الملموحة المنضمة إلى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل . (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأق اشتقاقها منها وقيل من فوعان السّم أى حرارته فأصل أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السّم أى شدته وعليه فلا قلب مكانيا . (قوله كأن العقيلين) بضم العين وقوله لاقين بنون الإناث أى فراخ القطا وقوله أجدل أى صقرا . وباريزا صفة من بزى عليه إذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالباريزا الطير المشهور ويكون عطفًا على أجدل بحذف العاطف للضرورة . قاله العيني وزكريا .

[١٠٢٦] قاله القطامي من الطويل . ويروى :

كَأَنَّ تَنِي الْأَسْمَاءِ إِذْ لَجِفُوا بِهَا فَرَاخَ إلخ

والشاهد لـ أجدل حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة ، لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشد . وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أسالة الوصفية وهو الصقر . وباريزا صفة : من بزى عليه إذا تطاول عليه . ويجوز أن يكون باريزا هو الطير المشهور ، ويكون عطفًا على أجدل ، وحذف العاطف للضرورة .

(١) فقد قال الشارح منذ قليل إن هذا اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للأصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية .

[١٠٢٧] ذَرَيْتِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَحْيَا
وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد
بعروض الإسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعها من
الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما
استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل
ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه
إلا بسبب قوى (ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدأ
وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره ،
وفي لفظ متعلق به : أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين :
أحدهما : المعدول في العدد إلى مفعول نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني : فى آخر المقابل
لآخرين . أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف : فأحاد

(قوله بعروض الوصفية إلخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن . (قوله وأكلب)
مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لى قد يوصف به عروضاً لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس
المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره . (قوله إلا أن الصرف إلخ) يعنى أن صرف نحو أبطح ومنع
صرف نحو أجدل وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل .
(قوله ومنع عدل) العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد
فخرج نحو أيس مقلوب يس وفخذ بإسكان الحاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر
ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتاله
قبل العدل للوصفية وهو تحقيقى إن دل عليه غير منع الصرف وتقديرى إن لم يدل عليه إلا منع الصرف
قاله الحفيد ، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن
جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا آخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل
كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث . (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل .
(قوله والثانى فى آخر) الأولى إسقاط فى لأن الموضع الثانى نفس آخر وقوله المقابل آخرين سياقى محترزه فى
التنبية الأول وهو صريح فى أن آخر وصف لجماعة الإناث لأن آخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذى هو
وصف لجماعة الذكور لأن آخرين جمع آخر وأما نحو ﴿ فعدة من أيام آخر ﴾ فلتأوله بالجماعات .

[١٠٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه من قصيدة من الطويل : أى دعبنى . والواو بمعنى مع . والشيمة :
الطبيعة . وبأخيلا خبر ما التى بمعنى ليس ، والباء زائدة ، وفيه الشاهد حيث منع الصرف لوزن الفعل ولح الصفة لأنه مأخوذ
من الخيول وهو الكثير الخيلان . والأخيل الشفراق ؛ والعرب تشاءم به : يقال هو أشأم من أخيل . ويجمع على أخايل .

وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما ، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا نحو : ﴿أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾ [فاطر : ١] ، وإما حالا نحو قوله تعالى : ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ [النساء : ٣] ، وإما خبرا نحو : صلاة الليل مثنى مثنى . وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير . ولا تدخلها أل . قال في الارتشاف : وإضافتها قليلة . وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى : أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف . وردّ بأنه لو كان المانع من صرف أخاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق ،

(قوله معدولان عن واحد واحد) أى لأن المقصود التقسيم ولفظ المقصود مكرر أبدا نحو : جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكما بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه إلا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال في الباقي . أفاده الدماميني . (قوله وأما الوصف إلخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان إلخ لأنه في قوة أن يقال أما العدل فلأن أحاد إلخ أى أما بيان العدل فأحاد إلخ وأما بيان الوصف إلخ ولو قال الوصفية لكان أوضح . (قوله لم تستعمل إلا نكرات إما نعتا إلخ) أى فتكون أوصافا أصالة . قال السيد : الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل إلا وصفا فكذا المعدول إليه وهو ثلاث وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد اثنان إلخ أصلية . (قوله إما نعتا إلخ) علم منه ما صرح به الفارضى من أنه لا بد أن يتقدمها شيء . (قوله وإنما كرر إلخ) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة في إعادته وقوله لا لإفادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول . (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري أنها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان : ولم يذهب إليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا . قاله الفارضى . (قوله وذهب الزجاج إلخ) المعدول عنه على مذهبه إلى أحاد وموحد واحد وإلى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير إليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنتان اثنان وهكذا . (قوله كأبنية المبالغة) نحو ضربا فإنه تغير عن ضارب لإفادة معنى جديد وهو التكثير . (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط إذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالإضافة للبيان ، أفاده زكريا . فالجمع تغير عن الواحد لإفادة معنى جديد وهو التعدد . (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى في التغيير لإفادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود في العدد وبالأخر غيره كأبنية المبالغة والجموع .

وأيضاً كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته . وأما آخر فهو جمع أخرى أنشئ آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضاً العدل والوصف : أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعال التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أفعال التفضيل فحقه ألا ينشئ ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعُدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن

(قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله إلا أن تكون إلخ أى لأن الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل . (قوله واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحداً المكرر أى عن واحد واحد . زكريا . (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال وإلا فمعنى آخر فى الأصل أشد تأخراً وكان فى الأصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخراً فى معنى من المعانى ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد . دمايىنى . (قوله أما الوصف فظاهر) لأنه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخراً باعتبار الأصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذاً . (قوله عن الألف واللام) أى عن ذى الألف واللام ولا ينافى ذلك أنه نكرة فكيف يكون معدولاً عن معرفة لأنه لا يلزم فى المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه خلافاً للفراسى . دمايىنى . (قوله إلا مقروناً بأل) أى أو مضافاً إلى معرفة . (قوله والتحقيق إلخ) فأخر على الأول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالإفراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيراً فتدبر . (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله إلخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكور الإضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكور هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررها البعض ، وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكور فلو قال : والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكور لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكور لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكور . (قوله وذلك) أى وبيان ذلك . (قوله أو الإضافة) أى إلى معرفة . (قوله فعُدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده إلخ فإن قلت يجوز أن يكون بتقدير الإضافة قلت لا لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا نقله الدمايىنى عن الرضى . وانظر وجه عدم جواز

لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقيل عندى رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء آخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في آخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون^(١)، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

(تنبيهان) الأول: قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: ﴿وَأَنْ عَلَيْهِ النَّشْأَةُ الْآخَرَى﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخَرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنتى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

إظهاره ولعله كونه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة في نحو: مررت بنساء ونساء آخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيد الإضافة تعريفا، إلا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فتأمل. (قوله عن لفظ آخر) فيه إقامة الظاهر مقام المضمر إذ المعنى عدل في تجرد آخر عن لفظه إلى لفظ المثني والمجموع والمؤنث. زكريا. ولعل نكتة الإظهار طول الفصل. (قوله لم يظهر أثر إلخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وإن لم يظهر أثره إلا في المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره. كذا في سم. (قوله فإن فيها ألف التأنيث) أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لأنها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا. (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وآخر لا يصلح إلا للجمع فكيف يكون معدولا عنه، ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا. (قوله بدليل وأن عليه إلخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة في هذه الآية بالأخرى وبالآخرة في الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد. (قوله والفرق) أى من جهة المعنى. (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف. (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لأن الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد. سم.

(١) إذاهما معربان بالحروف.

وَمَنْعُ الْوَصْفِ وَغَدَلْ أَحْرًا مُقَابِلًا لِأَخْرَيْنَ فَاحْصُرَا

الثاني : إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي ذو الزيادةتين وذو الوزن وذو العدل - بقي على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلقتها العلمية (ووزنٌ مثنى وثلاثٌ كهُمَا * من واحدٍ لأربعٍ فليعلمَا) يعني ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد ، ومثنى وثناء ، ومثلث وثلاث ، ومربع ورباع ، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها . قال في شرح الكافية : وروى عن بعض العرب خمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك . وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها . الثاني : لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين . الثالث : أنه يقال على فعال لكثرتة لا على مفعل . قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة^(١) ، وحكى البنائين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(قوله مقابلًا لأخرين) بفتح الحاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الحاء في نحو : يجمع الله الأولين والآخرين وقوله : فاحصرا أى احصر منع صرف آخر في آخر المقابل لآخرين بفتح الحاء . (قوله خلقتها العلمية) فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك . (قوله ووزن) أى موازن كما أشار إليه الشارح وقوله كهُمَا فيه جر الكاف للضمير وتقديم أنه شاذ فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا إلى الضمير وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا إنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح . (قوله متفق عليها) أى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي . (قوله إلى عشرة) الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما يأتي وقولهم الصحيح إن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بإلى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح . (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد إلى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن حكاية أبي عمرو الشيباني .

(١) كما تقول القاعدة . أيضا من رأى حجة على من لم ير .

(تنبيهه)*: قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها يعنى آخر مقابل آخرين وفعال ومفعول في العدد مذهبها بها مذهب الأسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لأبي على وابن برهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اهـ . أما المسألة الأولى : فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاثا وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح . وأما الثانية : فقد تقدم التنبيه عليها (وكن لجمع مُشبه مفاعِلًا * أو المفاعيل يمنع كافِلًا)

(قوله مذهبها بها مذهب الأسماء) أى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتين عاجلا في كلام الدماميني وعلى الأول اقتصر في الجمع . (قوله خلافا للفراء) أى فإنه زعم أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية آل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال إنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير . دماميني . ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات . (قوله ولا مسمى بها خلافا لأبي على وابن برهان) أى لأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي على وابن برهان نقله في التصريح عن الأخفش وأبي العباس وغيرهما وعبارته وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس إنه لو سمي بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبرة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال : الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا اهـ وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اهـ . (قوله فالمعنى أن الفراء إلخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الأسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابل للمنوع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح إلى بيانه بقوله فالمعنى إلخ فيرد بأن الجواز الذى قالوا إنه يقتضى الوجوب هو جواز الشيء شرعا بعد امتناعه شرعا ، لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام ألا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه ، فدعوى اقتضاء كلام التسهيل إيجاب الفراء صرفها غير مسلمة . (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى في قوله إذا سمي بشيء من هذه الأنواع إلخ . (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطي وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية ، فكان الأولى أن يقول للفظ ، وإيجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد ، بدليل قوله : ولسراويل إلخ ، وإنما أثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين .

كافلا خبر كن ، ومنع متعلق بكافلا ، وكذا الجمع ، ومفاعل مفعول بمشبه : يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف . ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجدد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب إما تحقيقا كيما وشام فإن أصلهما يبنى وشامى ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا نحو تهايم وثمان فإن ألفهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة بل إما

(قوله مشبه مفاعل أى فى الحال كمساجد ، أو فى الأصل كعذارى ، إذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى . (قوله يمنع) أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة المقام عليها . (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من إحدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو : يمان وشام ، ونحو : تهايم وثمان . وبقوله يليها كسر خرج نحو : براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو : تدان وتوان . وبقوله أوسطها ساكن خرج ملائكة . وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بأن يكونا غير ياءى النسب بأن يكون الثالث غير ياء كمصاييح . أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى ، خرج نحو : رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض . وفيه أن هذه الأمور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسألة حتى تخرج بهذه القيود ، لأن موضوع المسألة الجمع ، والأمور المخرجة مفردات . والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع ، وكل لفظ على أحد الوزنين . (قوله فإن الجمع متى كان إلخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع إلخ ، ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض . (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد . (قوله كيما وشام) يحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين . (قوله فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفتحت همزة شام لتناسب الألف . (قوله أو تقديرا) قال شيخنا : هو مسلم فى تهايم أما ثمان ففيه أن الجوهري قال إنه منسوب حقيقة كما يأتى اهـ . قال الدمامينى : والذى دعاهم إلى تقدير نسب نحو تهايم سماعه مصروفا فإنهم قالوا رأيت تهايميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وإن كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لأنه ليس من المنقوص . (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب . (قوله وكأنهم نسبوا إلخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به

مفتوح كبراء ، أو مضموم كندارك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كندان وتوان ، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لا حظ له فى الحركة . والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ، ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال ، وضابطه ألا يسبقا الألف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى ، أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المختال بخلاف نحو قمارى

ابن الناظم^(١) لكن فى كلام الجوهري ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الأصل منسوب إلى الثمن لأنه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لأنهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه إحدى ياءى النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا فى المنسوب إلى اليمن فتثبت ياءه عند الإضافة كما ثبتت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم . اهـ عبد القادر المكي ، وقوله فيجرى إلخ تفريع على المنفى بالميم . (قوله إلى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا إلى يمن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا إلى شأم . (قوله أو ما يلى الألف إلخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى . (قوله كبرا كاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب اهـ زكريا . ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وإن كان مما منع صرفه لألف التأنيث الممدودة . (قوله كندان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا إعلال قاض . (قوله ومن ثم إلخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الألف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع . (قوله لا حظ له فى الحركة) أى لأنه ليس له أصل يرجع إليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فإنه من دب والماضى أصل عينه التحريك . (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لأن الثانى هو الوسط لا شئ له وسط كما هو ظاهر . (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع . (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى جوارى وحوالى فالياء فهما ملحقة بياء النسب لأنهما سمعا مصروفين فقدر فهما النسب وإن لم يكونا منسويين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب . (قوله وضابطه) أى العروض للنسب ألا يسبقا الألف فى الوجود بأن سبقتهما الألف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار إليه بقوله : أو غير منفكين . (قوله كرباحى) نسبة إلى رباح بلد يجلب منه الكافور . وظفارى نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن . اهـ زكريا .

(١) راجع له : شرح الألفية / من تحقيقنا .

وبخاتي فإنه بمنزلة مصاييح ، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى . وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأنه أصله دواب فهو على وزن مفاعل تقديرا .

(تنبيهات): الأول : لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو : مساجد ومصاييح أو لم يكن نحو : دراهم ودنانير . **الثاني :** اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور . قال في الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هَبَيَّ أن يقال هباى بالإدغام أى ممنوعا من الصرف . قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها . **الثالث :** اتفقوا على أن إحدى علتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية : فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا رأى هو الراجح وهو معنى قولهم إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين . وقال

(قوله بخلاف قمارى وبخاتي) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لأنها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع . **(فائدة):** لو نسبت إلى نحو قمارى صرفت المنسوب لأن هذه الياء الموجودة فى المنسوب إليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى . (قوله فإنه بمنزلة مصاييح) أى فى سبق الثانى والثالث على الألف . لا يقال ياء مصاييح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لأننا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل . (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال : وقد ظهر من هذا إلخ إلا أن يقال : المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة إلى وجود المفرد بالنقل فتأمل ، وقوله كما سيأتى أى فى قوله وإن به سمي إلخ فهو راجع للثانى فقط . (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى فى قوله نعتا لكسر ملفوظ أو مقدر . (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية : الصبى الصغير والأنثى هبية . كذا فى القاموس . (قوله ولولا ذلك لأظهرتها) أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هباى واعترضه سم بأن اجتماع اللتين فى كلمة يوجب الإدغام وإن كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بأن الياء لو ظهرت لقليل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالفلاسد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل .

وإذا قيل هبايا لم يحصل الإدغام وفيه عندى نظر وإن أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول

المصنف والمد إلخ لأن ثالثة ليس مدا وإن كان لنا .

قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديرًا فالتحقيق نحو : أكلب وأراهم إذ هما جمع أكلب وأراهم ، والتقدير نحو مساجد ومنابر فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني أكلب وأراهم فكأنه أيضا جمع جمع ، وهذا اختيار ابن الحاجب . واستضعف تعليل أنى على بأن أفعالا وأفعلا نحو : أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الآحاد وهما مصروفان ، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه : الأول : أن أفعالا وأفعلا يجمعان نحو : أكلب وأنعم في أكلب وأنعم . وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان ، فقد جرى أفعال وأفعال مجرى الآحاد في جواز الجمع ، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما . الثاني : أنهما يصغران على لفظهما كآحاد نحو : أكلب وأنعم ، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا ردا إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران . الثالث : أن كلا من أفعال وأفعال له نظير من الآحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره - في فتح أوله وزيادة الألف رابعة - تفعال نحو : تجوال وتطواف ، وفاعال نحو : ساباط وخاتام ، وفعلال نحو : صلصال وخزعال . وأفعال نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعال

(قوله وهو معنى قولهم إلخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم إلخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب . (قوله من أول وهلة) قال في المصباح : يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شيء . (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف . (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحبات ، قاله الشارح في آخر باب التفسير . (قوله فقد جرى أفعال وأفعال إلخ) فإن قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا لا يقتضى أن لهما نظيرا في الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما ، وأفعال وأفعال لم يخرجنا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني . ١ هـ هندي . (قوله وقد نص الزمخشري إلخ) أى فليس في جمع أكلب وأنعم على أكلب وأنعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الأول . (قوله على أنه) أى الجمع على مفاعل . (قوله وأنعم) بالآلف لما سيأتى في قول الناظم :

* كذا ما مدة أفعال سبق *

إلخ فلا يقال أنعم بقلب الألف ياء بل تبقى الألف . (قوله أو إلى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعى التصحيح فإنهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات . (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا بإثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما . (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف .

نحو : تنفل وتنضب ، ومفعل نحو : مكرم ومهلك ، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الآحاد نظيرا نحو : طواعية وكراهية (وَذَا أَعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَازِي * رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان : إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وغواش والأخرى أن تقلب ياءه ألفا نحو عذارى ومدارى ، فالأول يجرى في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : ﴿ ومن فوقهم غواش ﴾ [الأعراف : ٤١] ، ﴿ والفجر * وليال عشر ﴾ [الفجر : ١] ، وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره

(قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق . قاموس . (قوله وخاتام) لغة في الخاتم . (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا . وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج . (قوله نحو تنفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاء معجمة شجر يتخذ منه السهام . (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدر أكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة^(١) . (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل إلخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر إذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا لأنه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التى بعد الألف . سم بإيضاح . (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى إجراؤه كإجراء سارى أو حالة كونه كسارى . (قوله يعنى ما كان إلخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجرى كسار في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين . قال الشارح يعنى فإتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر إلى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الأولى حذف يعنى . (قوله أن تقلب ياءه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى . (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر . ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا لفتحة ما قبل الألف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . اهـ تصریح . والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنين وفى القاموس ما يوافقه . وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء ودالها مهملة . (قوله فى حذف يائه إلخ) أى لا فى جميع الوجوه فإن جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فإنه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سنبينه عليه الشارح .

(١) أى بالمركات الثلاث .

وظهور فتحته نحو : ﴿سَيَرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾ [سبأ : ١٨] . والثاني : يقدر إعرابه ولا يتون بحال ، ولا خلاف في ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله كالجواري .

(تنبيهات): الأول : اختلف في تنوين جوار ونحوه : فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه . وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض

(قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التقليل نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أي بحسب الأصل . (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف . (قوله وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوما أعني أن حكمه مستفادا من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا . (قوله فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) أخرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم للفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذفت التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لأن المحذوف لعله كالتأنيث ثم خيف رجوع الياء فأنى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أنى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتين . (قوله عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأنى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما . (قوله لأن الياء لما حذفت تخفيفا) أي لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الإعلال . (قوله لأن حاجة المتعذر إلخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض

أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا المنزوم . وأما كونه للصرف فضعيف أيضا إذ المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف . فإن قلت إذا جعل عوضا عن الياء فما سبب حذفها أولا ؟ قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا في الأدنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم . انتهى . واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية . وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما

وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الأولوية لأن التعويض يقتضى حذف شيء وإقامة غيره مقامه ، والمقصود لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين ، بخلاف المنقوص فإن الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين . أفاده البهوتي . (قوله ولألحق مع الألف واللام كما ألحق إلخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء فتنوين الترنم عوض عن مدة الإطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعاً لشيخنا : كان الأولى أن يقول الشارح ولألحق مع الألف واللام لأنه عنده عوض عن الحركة والحركة تجماع الألف واللام اهـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ، ثم قال البعض : وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوض عن الياء بل للعوض عنهما ومنع عودها لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التي تجماع الألف واللام فناسب ألا يجمع الألف واللام فاحفظه فإنه دقيق . (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى وإلحاق التنوين مع الألف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض إلخ وقوله ولألحق إلخ . (قوله إذ المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا . (قوله فإن قلت إلخ) مبنى السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الإعلال كما مر . (قوله فما سبب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب . (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا في الأدنى وفيه نظر فإن أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره . (قوله وقال الشارح ذهب المبرد إلخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر في كل

لا ينصرف تنويننا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد ، لأن الحذف للملاقة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله . الثاني : ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياءه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم ، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه . الثالث : إذا قلت مررت بجوار فعلمة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير ، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكن لا العوض لأنه منصرف . وقد تقدم أول الكلام (ولسراويل بهذا الجمع * شبة اقضى عموم المنع) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومناويل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون

ممنوع من الصرف وموافقا له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة . (قوله وحذفوا لأجله الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استئقلا . زكريا . (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر . (قوله وأنه يجر بفتحة ظاهرة) أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى ياء ساكنة وقوله وإنما قالوا ذلك في العلم أى في المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتي بيانه أى في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا إلخ . (قوله مع خفة الفتحة) لم يضم لأنه لو أضمر لرجع الضمير إلى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت إلخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة إظهار في مقام الإضمار . (قوله ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن . كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لأن الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر . (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد الفارسي نكرة مؤنث وقال في القاموس : السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال : والسراويل بالنون ، والشروال بالشين أى المعجمة لغة . (قوله لما عرفت إلخ) أى وإنما كان أعجميا لما عرفت إلخ . (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع . (قوله فحق ما وازنهما) أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله إذا تم شبهه إلخ . (قوله وذلك) أى تمام شبهه بهما بألا يكون إلخ .

ألفه عوضاً من إحدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر . ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يكن إلا منعه من الصرف وجهها واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين : الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله :

*** شبه اقضى عموم المنع ***

أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك . ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وأنه فى التقدير جمع سرولة سمي به المفرد ، وردّ بأن سرولة لم يسمع . وأما قوله :

*** غلبه من اللوم سرولة *** [١٠٢٨]

(قوله ولم يوجد ذلك إلخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما واسم الإشارة يرجع إلى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد . (قوله خلافاً لمن زعم إلخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية : وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سرولة وإذا صرف فلا إشكال اهـ . وفى التوضيح : ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ . قال الحفيد : لا وجه لإنكاره لأن ابن الحاجب ثقة وقد نقله . (قوله وأنه فى التقدير إلخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سرولة فنقل من الجمعية إلى تسمية المفرد به وسياق وجه آخر فى معنى العبارة . (قوله سمي به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى . (قوله ورد بأن سرولة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رداً للقول بأنه جمع سرولة تقديراً لأن تقدير كونه جمعاً لسرولة لا يستلزم سماع سرولة وإنما يصلح رداً للقول بأنه جمع سرولة تحقيقاً كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى : وقيل إنه جمع سرولة تقديراً أو تحقيقاً بناء على سماع سرولة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الأصل . (قوله عليه من اللوم سرولة) تمامه :

*** فليس يرقى لمستعطف ***

والضمير فى عليه للمذموم واللوم الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . زكريا .

*** فليس يرقى لمستعطف *** [١٠٢٨] تمامه :

قائله مجهول . وقيل مصنوع . من المتقارب : أى على ذلك المذموم . من اللوم بالضم وهو الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل . والشاهد فى سرولة حيث احتج به من قال إن سراويل جمع سرولة ، وإن سراويل منع الصرف لكونها جمعاً ، والفاء للتعليل . والمستعطف طالب العطف .

فمصنوع لا حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة . ويرد هذا القول أمران : أحدهما : أن سروالة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر : أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام .

(تنبيهان) الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقليل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر فقليل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير . **الثاني :** شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة . قال في شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال :

[١٠٢٩] يَخْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِ

(قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين . (قوله وذكر الأخفش) رد للرد ولرده له احتاج إلى رد آخر فقال : ويرد هذا القول أى القول بأن سراويل جمع سروالة في التقدير أمران إلخ وحاصل الأول أننا لا نسلم أن سروالة وإن كانت مسموعة مفرد سراويل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سروالة . وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس وهو منتف ؛ لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما في مدائن وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان في التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الأمر الثاني مبني على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن تبججه بما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية . وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس إلا منع كونه جمع سروالة لأنه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لأن مجرد تسمية المفرد به على اتفاق فلا يصح منعها فتدبر . بقى أنه قد يبحث في الأمر الأول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هي بمعنى قطعة خرقه كما في الرضى وفي الثاني بأن اختصاص النقل بالأعلام دون أسماء الأجناس مسلم في النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه إلا أن يجاب بأن معنى قوله في التقدير بحسب الأصل كما مر إيضاحه فتنبه . (قوله اسم مؤنث) وإنما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتى في قول المصنف :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤلث عار ثلاثي كسن

(قوله سرييل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله للتأنيث) أى لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزيب . (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها في المنع بخلاف الأول . (قوله يحدو ثمانى إلخ) الحدو سوق الإبل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير في يحدو من أولع بالشيء

[١٠٢٩] هو من الكامل . ويحدو من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها . والشاهد في ثمانى حيث منع صرفه للضرورة تشبيها به بساجد . ومولعا بفتح اللام حال من الضمير الذى لى يحدو : من أولع بالشيء إذا غرم به . والقاح بفتح اللام وهو ماء الفحل وهو المراد ههنا . وأما القاح بكسر اللام فهو جمع لقوح وهي الناقة التي تحلب . والزيفة بفتح الزاى المعجمة : الميلة . والإرتاج بالكسر : من ارتحت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن في الحدو . وهممن أى قصدن بالميل عن الإرتاج وتحقيقه في الأصل .

والمعروف فيه الصرف لما تقدم . وقيل هما لغتان (وإن به سُمِّيَ أو بما لِحَقَّ * به فالانصرافُ منعهُ يَحَقُّ) يعنى أن ما سُمِّيَ به من متال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراويل ، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على

أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرهما فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيفة بفتح الزاى الميلة والإرتاج بالكسر من ارتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء . والمعنى من شدة طربهن من الحدو همن بميلهن عن الإرتاج . كذا فى العبنى . (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى . (قوله وشراويل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس إلا أنه علم فتدبر . (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ بالجر عطفًا على لفظ الأول أو على جمع قال البعض : والصواب النصب عطفًا على « منقولا » لأن العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الأول اهـ بإيضاح وهو تصويب فى غير محله لإمكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفًا على منقولا وجعل من فيه تبيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفًا على لفظ الأول . والمعنى أو كان ما سُمِّيَ به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجع هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وإن به سُمِّيَ أو بما لحق بخلافه على نصب لفظا عطفًا على منقولا فإنه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعضَّ على هذا التحقيق والله ولحمُ العناية . ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن الوزن لا يكون فى العربية إلا جمعا أو منقولا عن الجمع . لا يقال يدخل هذا القسم حيثئذ فى قوله من لفظ أعجمى لأننا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمى اسم الجنس المفرد الأعجمى . (قوله مثل هوازن) كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف . وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر . (قوله والعلة فى منع صرفه) أى ما سُمِّيَ به من ذلك . (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الأولى قاصرة على ما سُمِّيَ به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراويل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة فى هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها .

مقتضى التعليل الثاني دون الأول ا هـ . قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله . ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح ا هـ (والعلم أَمْنَعُ صَرْفَهُ مَرْكَبًا * تركيب مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرَبًا) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين : أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر : الأول المركب تركيب المزج نحو : بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو معديكرب ، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية ، وقد يضاف أول جزءى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكنون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء

(قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له أو جمعية غيره . (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الأول هو ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية . (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها . (قوله لأنهم منعوا سراويل إلخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية . (قوله والعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه . (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتي . (قوله ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما إحدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعله واحدة وهو اثنان . (قوله والثاني ما لا ينصرف إلخ) ضابطه ما إحدى علتيه العلمية . (قوله بل ينزل عجزه إلخ) التعريف للمركب المزجى المركب فلا اعتراض بأن المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها . أفاده شيخنا السيد . (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الإعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح إلا نحو معديكرب كما سيذكره الشارح . (قوله ولذلك) أى للتنزيل المذكور وقوله فإنه يسكن أى يقى على سكنه . (قوله بأن سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالتى فلا اسم موضع وقوله وإن كان مثلها أى الياء . (قوله وقد يضاف أول جزءى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا فال للعهد الذكرى لكنه بعد الإضافة لا يسمى

درديس ، فيقال رأيت معديكرب ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء في النصب مع الأفراد تشبيها بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الأفراد ، ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفردا ، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز . ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لأن موتا ليس فيه من التعريف سبب ثانٍ ، وكذلك كرب في اللغة المشهورة . وبعض العرب لا يصرفه حيثثذ ،

مركبا مزجيا لأن الإضافي قسم المزجي فتسميته مزجيا باعتبار حالته الأخرى أعنى حالة مزجه . واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلا ليس اسما لشيء أضيف إليه بل حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الرائ من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايين كالشيء الواحد . ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره أيضا . (قوله فيستصحب سكون إلخ) أى فى الأحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر . (قوله تشبيها بياء درديس) أى بجامع أن كلا من الباءين وسط وإن كان درديس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا . ودرديس اسم للدهاية والعجوز الفانية وخرزة للحب . قاله فى القاموس . (قوله ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء إلخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وإن نقله البعض عن البهوتى وأقره . وقوله مع الأفراد أى عدم التركيب كقوله : * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله تشبيها بالألف فى نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة . وقوله ما كان جائزا فى الأفراد معنى جوازه فى الأفراد أن بعض العرب يميز التسكين والفتح حال النصب وإن كان البعض الآخر يوجب الفتح ، أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيها حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر ، وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الأفراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر . (قوله ويعامل الجزء الثانى إلخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة إضافة صدره إلى عجزه كما قاله المرادى ، وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى الصرف وعدمه . (قوله فإن كان فيه مع التعريف) إنما قال مع التعريف لأن المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الإعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة . سم . (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أى كربا ، حيثثذ أى حين إذا أضيف إليه معدى قال الخبيصى

فيقول في الإضافة : هذا معديكرب فيجعله مؤنثا . وقد بينان معا على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر . وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات . وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم .

(تفصيلها) : الأول : أخرج بقوله معديكربا ما ختم بويه لأنه مبنى على الأشهر ، ويجوز أن يكون لجرد التمثيل وكلامه على عمومته ليدخل على لغة من يعربه ، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم . الثاني : احتراز بقوله تركيب مزج عن تركيبى الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم . وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين ، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابيه ، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه : أن يقر على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يضاف صدره إلى عجزه . وأما تركيب الأحوال

من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقال فلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه . دمايني . (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كاهن الناظم بجعله مؤنثا لكان أولى لأن جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله . (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزئين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المرجى وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافى كلامه أن المركب العددي من المرجى . (قوله وقد نقلها الأثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة^(١) وهو الثقة . (قوله أخرج بقوله معديكربا إلخ) فيه أن المثال لا يخصص اسم . وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافى أنه راجح فيه لقريئة كمادة الناظم فانهم . (قوله لأنه مبنى) أى على الكسر أما البناء فلأن يه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين . (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر وأما الجرعى فجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا . (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أى ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أى فلا حاجة إلى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الإضافة كغير المختوم بويه . (قوله شجر بغير) بغير معجزة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر بغير أى متفرقين من أشجر في البدل أبعد وبغير النجم سقط لأنهم بفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الأماكن التي تفرقوا إليها . أفاده الدمايني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الأحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية .

(١) الذى في كتب اللغة الثبت - معنى الثقة - بفتح الموحدة لا غير .

والظروف نحو شجر بقر وبيت بيت وصباح مساء إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك حاوى زائدى **فَعَلَانَا * كَغَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا**) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان . وقد نبه على التعميم بالتمثيل . **(تنبيهات):*** الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصارييف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر ، فإن كانا فيما لا ينصرف فعلامة

(قوله وبيت وبيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جارى من معنى الفعل فإنه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف . شرح الشذور^(١) . **(قوله وصباح مساء)** تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضيفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اهـ الشذور ، وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفي الرضى أنه الفاء لأن الفاء للتعقيب فتفيد العموم إذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان . يس . **(قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء)** أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد . هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الأحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الإثبات . **(قوله كذلك حاوى)** أى علم حاوى زائدى فعلانا . **(فائدة):*** قال أبو الفتح إذا سميت رجلا ذان صرفته لأن ألفه وإن كانت زائدة فإنها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الأصل وأما زيدان المسمى به رجل فإنه لا ينصرف لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الأسماء المعربة عليه وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذف على حرف واحد . نقله سم . **(قوله كَغَطْفَانٍ)** بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها . تصریح . **(قوله وكأَصْبَهَانَا)** بفتح الهمة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها . وأصبه اسم فرس . كذا في التصريح قال في القاموس : وهى كلمة أعجمية وأصلها أسباهان أى الأجناد لأنهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء .

(قوله فعلامة الزيادة إلخ) فإذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصلتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالأكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة إلا بدليل . اهـ حفيد .

(١) راجع هنا شرح شذور الذهب .

الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية . مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزن فعلا ، وحكمه ألا ينصرف وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

[١٠٣٠] مَا هَاجَ حَسَانَ رُسُومَ الْمَدَامِ وَمَقَطْنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْحِيَامِ

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال ، وحكمه أن ينصرف . وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه ، وإن جعل من شطن انصرف . ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعلا في النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة . الثاني : إذا أبدل من النون

(قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ) يتبادر إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان إلخ من صور ما إذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحيث أنه كلام مستقل . (قوله إن قدرت أصالة التضعيف) أي أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني . قيل لبعضهم أتصرف عفان قال إن هجوته أي لأنه حيثند من العفونة لا إن مدحته أي لأنه حيثند من العفة . (قوله إن جعل من الحس إلخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله إن قدرت إلخ أن يقول إن جعل وزنه فعلا إن إلخ وإن جعل وزنه فعال إلخ بإسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ، ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن ، قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ، ولا ينافيه ما سيأتى في رمان من الخلاف لأن فيه وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان . (قوله وشيطان إلخ) استطراد لأنه صفة والكلام في الأعلام ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الأولى بأن المراد شيطان المسمى به . (قوله من شطن) أي بعد عن الحق وبابه قعد . مصباح . (قوله لأن فعلا في النبات أكثر) أي من فعلا بالضم . (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان^(١) كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أي الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس . (قوله إذا أبدل من النون الزائدة لام إلخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطارئ اهـ سم أي في الصورتين اللتين ذكرهما الشارح .

(١) كما يقال أرضى معشبة : كثيرة الشجوب .

الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبديل حكم المبدل ، مثال ذلك أصيلا فإِنْ أصله أصيلا ، فلو سمي به منع . ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلا . ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا . الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان ، والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرطُ منعِ العارِ كَوَلُّهُ أَرْتَقَى . فوقَ الثلاثِ أو كَجُورَ أو سَقَرُ * أو زيدَ أَسَمَ أَمْرًا لَا أَسَمَ ذَكَرَ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ * وَعُجْمَةُ كَهْنَدٍ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا : أما لفظا فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبل وصحراء فأنثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة . وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل ، كعناق

(قوله أصيلا) تصغير أصيل على غير قياس اهـ تصرع والأصيل العشى كما في القاموس . (قوله صرف) لأصالة النون حيثئذ لأنها بدل من أصلي . (قوله حنان) أى مسمى به لأن الكلام في العلم . (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما في أبى هريرة وأبى قحافة . سم . (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر . (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الهاء . (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لأن الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وإنما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة . كذا في الشاطبي . (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد . (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه في معرض التقسيم وفي العادم خير وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعمجة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد : وتحرك الوسط إلا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند . (قوله في معناه) أى فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مساححة . (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هي فيه دون الثانية . وأجيب بأن الألف لازمة مطلقا أى في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل إنما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم . (قوله بخلافها في الصفة) أى بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فإنها لا تؤثر فيها لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترب بها . تصرع . (قوله ففي المؤنث المسمى) من إضافة الوصف إلى مرفوعه أى المؤنث مسماه وقول البعض أى المسمى به لأن الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث

اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها . إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً : أى سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا ، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتى : نحو عائشة وطلحة وهبة . وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافاً لابن الأنبارى فإنه جعله ذا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجمياً كجور وماء اسمى بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع . وحكى بعضهم فيه خلافاً : فقليل إنه كهند في جواز الوجهين أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمى به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ . هذا مذهب سيويه والجمهور ، وذهب

وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل إلخ فلا تكن من الغافلين . (قوله وهبة) أى علماً . (قوله وأما المؤنث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية^(١) وإلا فالتأنيث مطلقاً راجع للفظ كما تقدم لأن علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية أهدى . وأراد باللفظية أولاً الظاهرة وثانياً الأعم فلا تناقض ، ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوى من الأعلام لأنها موضع الكلام . (قوله لأن الحركة قامت مقام الرابع) لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وهو الثلاثى الساكن الوسط فصار كالرباعى في النقل ولأنها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت إلى جمزى لقلت جمزى بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكناً لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول في النسب إلى حبل حبل أو حبلوى كما سيأتى . دنوشرى . (قوله اسمى بلدين) ينبغى أن يقول اسمى بلدين ليكون جور وماء مما نحن فيه وأما إذا جعلنا اسمى بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف^(٢) . (قوله أو منقولاً من مذكر إلخ) لى ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد إذا سمى به مؤنث عند سيويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثانى ومع استوائهما في عدد الحروف وفى الهيئة وهلا جاز الوجهان فى الأول كالثانى أو تحتم منع الثانى كالأول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمى والمبرد فتأمل . (قوله وذهب عيسى إلخ) استدلوا بقوله تعالى : ﴿ اهبطوا مصراً ﴾ مع قوله : ﴿ وقال ادخلوا مصر ﴾ فإن مصر فى الأصل اسم للمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهى مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلماً لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان^(٣) . دماينى .

(١) كالتاء والتاء التأنيث بتوعيا . (٢) والبلد لذكر وتؤنث .

(٣) وقيل إن مصراً الأول ليست علماً بل يقصد مصراً من الأمصار ، أما مصر الثانية فهى الدولة المعروفة فيها العلمية والتأنيث .

عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين . واختلف النقل عن يونس ، وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا إلى آخر البيت إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق ، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :

[١٠٣١] لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

(تنبيهات)*: الأول : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور . وقال أبو علي : الصرف أفصح . قال ابن هشام وهو غلط جلّي . وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف . وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند . الثاني : لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار . الثالث : قال في شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه . وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل ، فقول صاحب البسيط في يد : صرفت بلا خلاف ليس بصحيح . الرابع : إذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هندية ويديّة فإن صغر بغير تاء نحو حريب

(قوله كهند ودعد) مثلها بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي . (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين . (قوله لم تتلفع إلخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد . (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلّي غير ظاهرة . (قوله لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الأناسي فإنهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أي غالبا لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة . (قوله أو الإعلال كدار) لأن أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدى بالإسكان كما في الصحاح . زكريا . (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير .

وهي ألفاظ مسموعة انصرف . الخامس : إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وتعلب إذ ذهب إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حُرْب . ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جِيَال اسم للضبع بالنقل منع

(قوله انصرف) قال الإسقاطي وتبعه غيره : لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهنذا هـ وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصغيره رباعيا وإلا كان متحتم المنع اتفاقا . (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يأخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق . قال يس : فإن قلت لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا التقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة ، فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط ا هـ . (قوله وإن كان زائدا على الثلاثة إلخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط : ألا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا . وألا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم . وألا يقلب استعماله قبل العلمية في المذكر . قال الدماميني فيصرف إن سبق له تذكير انفرد به محققا تدلّل علم مذكر منقولا من مؤنث لأنه في الأصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقدير إذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم إذا صفروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون : إذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم إن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء إنما تدخله بفرق ويرد عليهم أنهم إذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لأنه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر إن احتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لأن تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف إن غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم مذكر فهو في الأصل مؤنث لكن غلب في أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أي قصير ا هـ باختصار . (قوله كاللفظ) صفة تقدير أي تقديرًا كائنًا كاللفظ بمنزلة بأن يكون الحذف قياسيا فإن حذف الهمة بعد نقل حركتها قياسيا ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كأيم في أيم فليس المحذوف من هذا كالمفوظ به ا هـ يس . وعبرة الدماميني فإن الحرف المقدر بمنزلة المفوظ به أما أولا فلأنه قد ينطق به وأما ثانيا فلأن حركة الهمة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ . واحترز به عن نحو كتف فإن هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وإن سمى به مذكر إذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها ا هـ . (قوله اسم للضبع) أي الأنثى ويقال للمذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف .

من الصرف . السادس : إذا سمي رجل بنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت . قال ابن السراج : ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياس قول سيبويه إنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند . السابع : كان الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل . الثامن : مراده بالعار في قوله وشرط منع العار : العارى من التاء لفظا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث

(قوله إذا سمي رجل بنت أو أخت إلخ) .

(فائدتان) : الأولى : قال الدماميني : لو سمي مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة - نحو : جنوب ودبور وشمال^(١) بفتح أوله فإنها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة - ففيه وجهان المنع كزيب والصرف كهاب حائض اه الثانية قال في التسهيل : صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيا على المعنى فإن كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني : وإطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان . وقوله : وقد يتعين إلخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين إنما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوز فيه ما سمع . زاد في الهمع : وقد يتعين اعتبار الحى ككلب . (قوله فأشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت في الأصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يُعبد من دون الله عز وجل . والسحت هو الحرام . (قوله وقياس قول سيبويه) أى قوله أن بنتا وأختا إذا سمي بهما رجل يصرفان كما في زكريا . (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه . اه سم لأنهما حيثئذ كهند وفى عبارة الشارح ركافة ظاهرة وكان ينبغي أن يقول إنهما إذا سمي به مؤنث كانا على الوجهين . (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) إنما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حيثئذ مع العلمية . (قوله وكذا فعل في التسهيل) أى غير هنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما عليه . (قوله والعجمي الوضع والتعريف) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمي وضعه وتعريفه

(١) نوع من أنواع الرياح وليس هو الطرف المهود .

صُرِّفَهُ أَمْتَنَغ) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين : أن يكون عجمي التعريف أى يكون علما فى لغتهم ، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام إذا سمي به رجل لأنه قد تنصرف فيه بنقله عما وضعته المعجم له فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة المعجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر وملك . قال فى شرح الكافية قولاً واحداً فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى

وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمي وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتى وإنما لم يرق تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو صميم وهذا أوجه مما ذكره البعض . (قوله من الأوضاع) أى الموضوعات . (قوله أى يكون علما فى لغتهم) وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمي بإسماعيل شخصاً آخر . (قوله كلجام) بالجم وضعه المعجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ، ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره ، وضعه المعجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو . (قوله إلى العلمية ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما . (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة المعجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة . (قوله لا يشترطون أن يكون إلخ) بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية . (قوله لجيئه على أصل ما تبنى إلخ) إضافة أصل إلى ما على معنى فى وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة ، لأن العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة ، لأن المعجم يراعون فى كلامهم الطول . (قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كاه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث ، وإنما لم يجر فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لأن التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام . واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة : محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل إسماعيل فكان

من جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة . قال : ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اهـ . قلت : الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني . ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال : أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح . الثاني : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان . الثالث : أن ما تحرك وسطه

كنوح . كذا في الجامي . قال العصام : ويرد على الحصر في الستة شيت وعزير . وقال البيضاوي : تنوين عزير بناء على أنه عري وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اهـ واستشكله سم بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازا فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عري والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط . وأجيب بأنه يكفى في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ (تترى) لتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع لهما والياء تلي أعجمي ليست للتصغير لأن الظاهر أن الكلمة وضعت عليها في لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولأنها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمي إذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل . (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان . يس . (قوله وملك) فسرّه شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لأن الكلام في العلم وملك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب أن ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والأمر عليه ظاهر^(١) . (قوله لأن العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك إلخ . (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحركه . (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لوجد في بعض الشواذ المناسب للمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع أن يقول لوجد في بعض كلامهم لأن صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع إلا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو في بعض الشواذ فتفطن . (قوله ويتحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم إذا القول الثالث لم يتقدم .

(١) راجع في النسب الشريف السيرة النبوية لابن هشام من تحقيقنا في ستة أجزاء مع الدراسة التسوفاة والفهارس الشاملة . ط دار الجليل - بيروت .

لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب .

(تنبيهات) : الأول : قوله زيد هو مصدر زاد يزيد وزيادة وزيدانا . الثاني : المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس . الثالث : إذا كان الأعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء . الرابع : تعرف عجمة الاسم بوجوه : أحدها نقل الأئمة ، ثانيها خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها عروؤه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل ، رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بنجر فاصل نحو قج وجق ، والصاد والجيم نحو صولجان ، والكاف والجيم نحو أسكرجة ، وتبعية الراء للنون أو كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز (كذلك ذو وزن يخص الفعلا أو غالب

(قوله وما سكن وسطه ينصرف) أى وجوبا ليغاير الثاني . (قوله مصدر زاد يزيد إلخ) الأحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد إلخ . (قوله عروؤه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء . إذا علمت أن ما فرعه يسّ وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقول فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر . (قوله فإن كان في الرباعي السين) أى ما ذكر من عجمة الرباعي العارى عن حروف الذلاقة إذا لم يكن فيه السين فإن كان إلخ . (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعر الضخم . قاموس . (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق . (قوله نحو قج وجق) الأول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس : الحقبة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق ا هـ ولم يذكر قج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وجق ليس في اللغة التركية اسما اللهم إلا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل . (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة . قاموس ، ومثله الجص والصنجة . (قوله نحو أسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص ا هـ وانظر ما حركة الهمزة . (قوله والزاي بعد الدال) أى وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أى وتبعية الزاي للدال لكان أخصر وقيد في الجمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يسّ : وقد تبدل زا به سينا .

كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه . والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتتح بقاء المطاوعة كتعلم أو بهمة وصل كانطلق ، وما سوى أفعل ونفعل وتفعّل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل ، وما صيغ للأمر من غير فاعل ، والثلاثى نحو أنطلق ودحرج فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دثّل

(قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والأحسن هنا ارجاع الأولى إلى الثانى لأن الأصل فى الوصف الافراد . (قوله كأحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل ، ا هـ سم . (قوله إلا فى نادر) أى لفظ نادر عرى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى إلخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى إلخ وقوله وما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ إلخ . (قوله أو بهمة وصل) وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاعتقاد فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له . تصريح . (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعّل ويفعل) أى لأن هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى ا هـ سم ، ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج . (قوله وما سلمت إلخ) احتراز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت إلخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد . (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر . تصريح . (قوله والثلاثى) أى وغير الثلاثى لأن ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى . سم . (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثى . (قوله مجردين عن الضمير) إذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى . (قوله قيل هذا أنطلق) بقطع الهمزة لما مر . (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بقاء المطاوعة وغيره مما مرّ وقوله المبنية أى الموضوعة . (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دثّل) أى من خروج وزن نحو دثّل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله للدوية أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله لطائر فدثّل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم

لدوية وينجلب لخرزة وتبشر لطائر ، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق ، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرة فيه كإثم وأصبح وأبلم فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وأما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو : أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتوح بأحدهما

وإستبرق . كذا قال سم . وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بجم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها . (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس . (قوله من بقم وإستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبيغ معروف وهو العندم والإستبرق : الديباج الغليظ . (قوله إما لكثرة فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه . (قوله كإثم) بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة وبالدال المهملة وإصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء . والعاشر : أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعة المقل . اهـ تصریح . ونقل البعض عن الهوني فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا . (قوله وإما لأن أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر في الفعل فتفطن . (قوله زيادة إلخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن مائل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل . واعلم أنه يدخل في كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب . اهـ سم . قلت : إنما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا إلى جزئها فتأمل اهـ إسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ . قلت : فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت . (قوله كأفكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فإن نظائرها إلخ فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الأسماء أبجر وأوجه وأعين ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج .

من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء ، وقد يجتمع الأمران نحو : يرمي وتنضب فإنهما كائما في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء وكأفكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

(تنبيهات) : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية ، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب . الثاني : قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكا بقوله :

(قوله بأحدهما) أى بهمة أحدهما أى أفعل وأفعل . (قوله وقد يجتمع الأمران) أى المثل بينهما الأولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الأكثرية والأولوية فلا يناسب كلامه بعد . فانهم . (قوله نحو يرمي) بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة ييض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاء معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فإنهما كائما فإنهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الأسماء أيضا كما قدمه فتأمل . (قوله قد اتضح بما ذكر إلخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته في الفعل لأنه أنسب به لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اهـ سم . ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لأنهما من الغالب حكما . (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب . (قوله أجود إلخ) أى لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفعل به أولى وإن لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل . (قوله الثانى قد فهم من قوله إلخ) عبارة السندوني وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اهـ فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل . (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيويه وشيخ شيخه الخليل . دمامنى . (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فإنه قال كما في الشاطبي : كل فعل ماض إذا سمي به فإنه لا ينصرف ، وبديل الرد عليه بعد بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع إذ لو كانت مخالفة لعيسى في خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب إجماعا لأن وزن كعسب فعلل وكلامه في موازن فعل .

[١٠٣٢] * أَنَا آبَنُ جَلَا وَطَّلَاعُ الثَّنَايَا *

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها ، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله :

[١٠٣٣] * ثُبُثْتُ أَحْوَالِي بَنَى يَزِيدُ *

والذى يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعَسَبَ إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان

(قوله أنا ابن رجل جلا إلخ) فجملة جلا في موضع خفض صفة لمخذوف واعتراض بأن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر في النعت لكن نقل يسن عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا . (قوله فهو محكى) نظر في تفريع هذا على سابقه بأنه إنما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على أنها صفة لمخذوف لأن الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح ، وهى : وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله : * ثُبْتُ أَحْوَالِي بَنَى يَزِيدُ * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمخذوف أى أنا ابن رجل جلا الأمور اهـ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصرخ . (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل . (قوله إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا إلخ .

[١٠٣٢] تمامه : * مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُونِي *

قاله سحيم . وقيل المنقب العبدى أبو زيد . ونسبته إلى الحجاج غير صحيحة ، وإنما كان تمثل به . والشاهد فى : أنا ابن جلا فإن عيسى بن عمر استدلل به على أنه إذا سمي بنحو ضرب ودحرج منع الصرف ، وأنه ليس من باب الحكاية ، وليس فيه ضمير . ورد بأنه سمي بجلا من قولك : زيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من التسمية بالفعل المحكى . وأيضا فلا نسلم أنه اسم بالكلية بل هو صفة لمخذوف تقديره : أنا ابن رجل جلا . ويقال : طلاع الثنايا إذا كان ساميا لمعالى الأمور .

[١٠٣٣] ذكر مستوفى فى شواهد العلم . والشاهد فى : بنى يزيد فإنه من باب المحكيات .

غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت . ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو أشبه في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والتكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم . الثالث : يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان : أحدهما : أن يكون لازما . الثاني : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ، فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شبيها بالأمر من علم وفي

(قوله ما يقرب من مذهب عيسى) إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن . (قوله الأمثلة التي تكون إلخ) أي الكلمات التي تارة تكون أسماء وتارة أفعالا إن غلب استعمالها أفعالا إلخ ولم ينقل الشارح حكما ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع . (قوله فلا تجره) أي بالكسرة والضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور . (قوله أن يكون لازما) أي للكلمة فتحو لئلا لازم له وزن اضرب ونحو إصبع لازم له على إحدى لغاته وزن اقطع ونحو أبلم لازم له وزن اكتب . قال الحفيد : اعلم أن الوزن إذا كان مختصا تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وإن كان غالبا لكونه مبدوءا بزيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لأن أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين إذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما إلخ اهـ وقوله إذا كان مختصا أي أو غالبا لكثرة في الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وإبدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الأول تصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مغلين . (قوله الثاني ألا يخرج إلخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة إلى هذا الشرط فإن ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة في قولنا سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لأن المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع الصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المانع ، وقوله وما سلمت إلخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر .

الجر شبيها بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج ، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ، وخرج الثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي . ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل . وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين : أحدهما ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو رد وقيل ، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء انتحل وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع . وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرج إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه .

(قوله نحو امرىء) أى على لغة الاتباع فيه فإن سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حيثئذ وكذا الكلام في ابنم على اللغتين . دماميني بحذف . (قوله وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج) رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحيثئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالين الأولين . (قوله ولكن الإدغام) أى في رد والإعلال أى في قيل بالنقل والقلب . (قوله ولو سميت إلخ) عتزز قوله إلى مثال هو للاسم . (قوله بالضم) أى ضم الباء الأولى وأما الهمزة فمفتوحة كما في الفارضى . قال الدماميني : واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف في منع صرفه لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن . (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب . تصریح . (قوله لأنه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن اكتب واقتل . اهـ زكريا . والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لأن الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن . قال في الهمع : والأصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعا فكذا الفك ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه . (قوله إلى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه نادر فيه . سم . (قوله إلى بناء انتحل) قال شيخنا : بالحاء المهملة الساكنة اهـ ولم أجده في القاموس . (قوله ما دخله الإعلال ولم يخرج إلخ) نحو يزيد فإنه أعل إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف فإن قيل يزيد على وزن بريد ، أجيب بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل على الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول : فمذهب سيويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً (وما يصير علماً من ذى ألف * زيدت لإلحاق فليس ينصرف) أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين : الأول : أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء . والثاني : أنها تقع

(قوله وهو اختيار المصنف) لأن الوزن قد زال والأصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وإن كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات . دماميني . (قوله ممتنع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جبال . وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهي بمنزلة الهمزة . دماميني . قال في الجمع : ويجرى القولان في يعفر علماً إذا ضم ياءه اتباعاً فالأصح صرفه وعليه سيويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الأخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضاً في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق^(١) علماً والأصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الإبدال . (قوله فلو خفف) أى بالسكون . (قوله لإلحاق) هو جعله كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثال جعفر وعزى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلبيه وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلايت وعفريت وعفارت على مثال قنديل وقناديل . (قوله المقصورة) خرج به ألف الإلحاق الممدودة كما سيأتى . (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه . سم . (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فإنه تفارقها من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الإلحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الأسماء منونا بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرىء في السبع . (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع . أفاده في التصريح . (قوله فإنها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لأنها مبدلة من ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الإلحاق الممدودة الهمزة بعد الألف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الألف وفيه خلاف سيأتى في باب التأنيث . (قوله في مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للإلحاق بجعفر على الراجح وقيل إن أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل . قال الفارضى : ولا يجوز أن تكون ألف أرطى

(١) أبدلنا الهمزة من الماء .

في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فإنه عند سيوييه ممنوع من الصرف لشبهه بهائيل في الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحمدون عند أبي ع لى حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة ، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغیر جمعية لا يوجد في استعمال عربى مجبول على العربية ، بل في استعمال عجمى حقيقة أو حكماً ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

(تنبيهان): الأول : مكان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال :

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُورًا مَنَعَ كَعَلَقَى إِنْ ذَا عِلْمِيَّةٌ وَقَعُ

الثاني : حكم ألف التكرير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى . ذكره بعضهم (والعلم آمنع صرفه إِنْ عُدِلَا * كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثَعَلَا . والقُدَلُ

وعلقى للتأنيث لأنهم قالوا أرطاة وعلقاء فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان في الكلمة اهـ . (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد في نسخ والعزهى بعين مهملة فزأى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى في الشرح في باب التأنيث وألفه للإلحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الإلحاق في فعل بالضم بل هي ألف تأنيث كعثنى . (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تقع في مثال صالح لألف التأنيث . (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاس وإنما لم تكن ألفه للتأنيث . قال الفارضى : لأن علباء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى إن شاء الله تعالى في علامة التأنيث . (قوله وشبه الشيء) بتحريك شبه . (قوله لشبهه بهائيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العلمية . (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمة بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة . (قوله في استعمال عربى) أى في استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح سوثوق بعريته . (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية . (قوله حكم ألف التكرير) أى التى أتى بها لأجل تكرير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثرة . (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في أصول الاسم سداسى فيلحق به . اهـ تصريح . والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول . قاموس . (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكماً بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فإنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما في شرح الكافية وتصحيح بعضهم إبقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف في قوله أو كثعلا لأن فعل مثال قطعاً فالمناسب

والتعريف مَانِعًا سَحَرُ * إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء : أحدها : فُعَلٌ فى التوكيد وهو جُمع وكنع وبضع وُبُتْعُ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيوييه ، واختاره ابن عصفور . وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله . وقال فى التسهيل : يشبه العلمية أو الوصفية . قال أبو حيان وتحويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جُمع لا أعرف له فيه سلفا ، ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء

أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الإبقاء بإجراء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الإحاطة وإن كان خلاف ما مشى عليه فى الكافية . (قوله كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أوفى وكلام الشارح يشير إلى هذا . (قوله كنعلا) هو علم جنس للثعلب . (قوله إذا به) الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه إدخال إذا على المضارع وهو جائز وإن كان قليلا . (قوله بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد) والأصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الإضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر فى منع الصرف . وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره . (قوله فشابهت بذلك العلم إلخ) فإن سمي به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيوييه بقاؤه على المنع وعن الأخفش صرفه لأن العدل إنما كان حال التوكيد وقد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لأنه فى الأصل صفة . أفاده السيوطى . (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الإحاطة اه تصریح ، فهى علم جنس للمعنى كسبحان . (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لأنه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وإنما قال ظاهر

لإمكان حمل العلم فى كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة . (قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس - يعنى جمع - بعلم لأن العلم إما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قلت : علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف إلا العلمية . تصریح . (قوله يشبه العلمية) أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعال ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات . (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف فى قوله السابق فإنها معارف بنية الإضافة . سم .

وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعَل نحو حُمِر في أحمر وحمرأ وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور . وقيل إنه معدول عن فعال كصحراء وصحاري ، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمرأ وصفرأ ، ولا على فعال إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء ، وجمعاء ليس كذلك . الثاني : علم المذكر المعدول إلى فعل نحو : عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمع وقزح ودلف : فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر ، وكذا باقيا . قيل : وبعضها عن أفعل وهو ثعل ، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين : أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية . والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيا . وذكر بعضهم لعدله فائدتين : إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة ، فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول ،

(قوله لأن مذكره جمع إلخ) كان ينبغي أن يقول ولأن مذكره إلخ لأن هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق في قوله فإن مفرداتها جمعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إلخ ولأن صنيعة يومهم أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح . أفاده البهوتي . (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين . (قوله وقيل إنه معدول عن فعال) أى لأن فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعال . دمايني . (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمايني . (قوله وجمعاء ليس كذلك) لأنه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران . (قوله نحو عمر إلخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وحجى فجعلت الأعلام الموازنة فعل خمسة عشر . (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما في الفارضى قال : وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لأنه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ . (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لأن ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال في الصحاح : الثعل بالتحريك زوائد في الأسنان واختلاف منابتها ، رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ . (قوله عاريا من سائر الموانع) أى غير العلمية لأن الكلام في العلم . (قوله لو لم يقدر عدله إلخ) وإنما قدر العدل دون غيره لإمكانه دون غيره . دمايني . (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة . (قوله وهي التخفيف) أى بمحذوف الألف . (قوله فإن ورد فعل مصروفا إلخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الأصل في الأسماء وغيره يمنع صرفه حملا للغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضرأوى اهـ تصريح .

وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو ، وعند غيره من الإد وهو العظيم فهمزته أصلية ، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية ، ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة إذا لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره . ويلتحق بهذا النوع ما جعل علما من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر . قال المصنف : وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر اهـ ، وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه . الثالث : سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة ، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل

وعبارة الأشباه للسيوطي قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال : أحدها الأولى منع صرفه حملا له على الأكثر . والثاني الأولى صرفه نظرا إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس . والثالث إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف وهو فحوى كلام سيبويه اهـ . (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا قيد لكون الكلام في الأعلام وأن ما ورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا وإلا استحق منع الصرف . (قوله من الود) أى مشتق من الود وقوله من الإد أى مأخوذ من الإد لأن الإد بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا . (قوله فإن منعه للتأنيث) أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه قرىء بها في السبع . (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى إلخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله إذا لا وجه إلخ علة لقوله لم يجعل معدولا . (قوله بهذا النوع) أى الثانى . (قوله حكم عمر) فإن نكر زال المنع . سيوطي . (قوله لأن عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل . دماميني . (قوله سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل إلخ) كان يكفي أن يقول سحر إذا أراد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف إلخ وكأنه إنما زاد قوله فالأصل إلخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله أما العدل إلخ وإن لم يذكر ثم الإضافة فتأمل . وقوله إذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى . (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث (إذا) من المغنى وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم نحو نحو آتيت يوم الجمعة سحر اهـ واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الأخير من الليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا عموم .

والتعريف : أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقليل بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل بشبهه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور . وقوله هنا : والتعريف يومئذ إليه إذ لم يقل والعلمية . وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف . قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه : أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى ، لأنه خروج

وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه^(١) أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر . (قوله فعن اللفظ بأل) أى عن لفظ سحر المقرون بأل أى المهدية كما في الدماميني وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الإضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علما على هذا الوقت . فإن قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف ؟ فالجواب أن التعريف بأل أخصر من التعريف الإضافي والضرورة داعية إلى اعتبار التعريف ومعها^(٢) إنما يتركب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة . واعلم أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا بأصله . (قوله بالعلمية) قال الحفيد : أى الشخصية اهـ . قال سم : ويلزم عليه تعدد الأوضاع بتعدد الأسرار المعينة أى والأصل عدم تعدد الوضع فالأقرب جعله علم جنس . (قوله وهذا ما صرح به في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتال مثني وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتالته على معنى السحر . جمع باختصار . (قوله إلى أنه مبنى) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ، ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلي والشلوبين الصغير . رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة في سحر المراد به معين المحمول ظرفا فإن نكر صرف وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني . (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي ، والتضمن إشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين . أفاده في التصريح بالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمن بالعكس . (قوله ما ادعاه) أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف إنما سلم إمكان التضمن الذى علل به صدر الأفاضل البناء لا وجوده وإنما لم يحكم بعدمه لأن ما سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن

(١) ليكون في اللام مجاز .

(٢) أى أن الضرورة تقدر بقدرها فلا يتجاوز بها كما يقول علماء أصول الفقه . راجع : تنقيح الفصول للقرائ وإرشاد الفحول للشوكاني من تحقيقنا .

عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب ، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه . الثاني : أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني . الثالث : أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله :

* عَلَى حِينٍ عَائِثُ الْمَشِيبِ عَلَى الصَّبَا * [١٠٣٤]

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم

البهوتى وأقره من الاعتراض . (قوله لأنه خروج عن الأصل بوجه إلخ) إيضاحه أن أصل الاسم الإعراب والانصراف فالنوع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا .

(قوله لكان غير الفتح إلخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبني لأن بناءه على الفتح مع أنه في موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب .

(قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به .

(قوله جائز الإعراب) جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه . (قوله جواز إعراب حين) أى إذا أضيف إلى جملة واللازم باطل عند صدر الأفاضل لأنه مبني عنده مطلقا . زكريا .

(قوله في ضعف إلخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا . (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق بين سحر وحين ظاهر لأن سبب بناء حين إضافته لمبنى وهو مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا .

(قوله وكان يكون إلخ) عطف على لكان جائز الإعراب .

(قوله وفي عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لأن انتفاء اللازم وهو جواز الإعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الإعراب مع عدم الصرف .

[١٠٣٤] ذكر مستوفى في شواهد الإضافة . والشاهد فيه مهنا في على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح .

التنوين إنما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى : ﴿ نَجِّنَاهُمْ بِسَحَرٍ ۖ نِعْمَةٌ مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [القمر : ٣٤] اهـ . وذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة . وذهب الشلوين الصغير إلى أنه معرب ، وإذ حذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

(تنبيه) : نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم ، فإن منهم م يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يعربه إعراد ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافا لما أنكر ذلك ، وغير بنى تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز [١٠٣٥] * إَلِي زَأَيْثٌ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا *

قال في شرح التسهيل : ومدّعا غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن

(قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله إذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن الأولى تأخيره عن جملة الأقوال في سحر المعرفة . (قوله إلى أنه معرب) : أهـ ومنصرف كما يؤخذ من قوله وإنما حذف تنوينه إلخ والخلاف بين السهيلي والشلوين إنما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه . (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس إلخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فإن كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذى أل . (قوله من يعربه في الرفع إلخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اهـ . وأقول : قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الأصل في الأسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية . فاعرفه (قوله وبينه على الكسر) أى لما يأتى قريبا . (قوله يبنونه على الكسر) أى بالشروط الخمسة المأخوذة من قوا فيما يأتى ولا خلاف في إعراب أمس وهى ألا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحل بأل وإنما بنى لتضمين معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص . (قوا إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أى ويبنونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما . (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض : أى لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع

[١٠٣٥] تمامه : * عَجَائِزًا يُمِثِّلُ السَّعَالَى حُمَسًا * (١)

قائله مجهول . والشاهد في مذ أمسا حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لعه بعض تميم ، ولهذا جر بالفتحة ، والألف للإطلاق ومذ حرف بمنزلة لي : كأنه قال في أمس . والسبعالي : جمع سعلالة - بالكسر - وهى أخبث الغيلان . وحمسا صفة لعجائز أو بد . أو عطف بيان .

(١) بعده : يَأْكُلْنَ مَا لِي رَحْلَهُنَّ هُمَا لَا جَعَلَ اللَّهُ لهن ضرسا وَلَا أَتَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا نَعْمَا

سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقط غلط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه هـ . ويدل للإعراب قوله :

[١٠٣٦] اغتصم بالرجاء إن عن بآس وتناس الذى تضمن أنس وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس ، فحذف الباء وأل ، فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف ، أو لفظ معه بالآلف واللام ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر (وأن على الكسر فقال علما

فقالوا : مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الأحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اهـ وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل أما إن كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا . (قوله ولأن سيبويه استشهد بالرجز إلخ) هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر في تخريج إنسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدير . (قوله فتح إعراب) أى نائب عن الكسر كما هو شأن المنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء . (قوله وأبو القاسم) أى الزجاج . (قوله ويدل للإعراب إلخ) إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم . (قوله اعتصم) أى تمسك . وعن ظهر . (قوله ولا خلاف إلخ) نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله :

وإلى وقفت اليوم والأمس قبله يبابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخروج على أن أل زائدة لغیر تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء . (قوله أو نكر) أى أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما في التوضيح . بقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كأن يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقيد باليوم الذى يليه يومك لأنه الغالب في إرادة المعنى اهـ سم وربما يشير إلى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح . (قوله أو صغر) أى على مذهب من يميز تصغيره كالمرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر . وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم واليلة . قاله أبو حيان . (قوله أو كسر) أى جمع جمع تكسير على أمس . كأفلس وأموس كفلس وآماس كأوقات فعلم ما في قول البعض بأن قيل أموس من القصور .

[١٠٣٦] هو من الخفيف . وعن إذا عرض : من عن يعن ويعن - بضم عين الغاير وكسرها - عتا . ويروى أن عز أى غلب . وتناس : أمر من التناسى وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . والشاهد في أمس حيث جاء معربا حالة الرفع إعراب ما لا يصرف . هذه لغة بنى تميم .

* مُؤَنَّثًا أى مطلقا فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنثا وعدلا . وقيل لتضمنه معنى هاء التأنث . قاله الربعى . وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء . قاله المبرد ، والأول هو المشهور : تقول هذه حذام ووبار ، ورأيت حذام ووبار ، ومررت بحذام ووبار ، ومنه قوله :

[١٠٣٧] إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقَوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

(وهو نظير جُشَمَا) وعمر وزفر (عند تميم) أى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيويه . وقال المبرد : للعلمية والتأنث المعنوى كزنب ، وهو أقوى على ما لا يخفى . وهذا فيما ليس آخره راء : فأما نحو : وبار وظفار وسفار فأكثرهم

(قوله مطلقا) أى سواء ختم براء أولا . والحاصل أن فيه ثلاث لغات ، بناؤه على الكسر مطلقا وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف . (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل وهو جاز على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبرة المصم^(١) لشبهه بفعل الواقع موقع الأمر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنث . (قوله لتضمنه معنى هاء التأنث) أى التى فى المعدول عنه . (قوله لتوالى العلل) أى العلمية والتأنث والعدل ورد بأى أذريجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اهـ حفيد ويثاب بأنهم نهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب يجوز للبناء لا موجب . سم . والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الألف والنون والتأنث لأنه علم بلدة والتركيب . (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الخدم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما لمكة وسكاب اسما لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم . (قوله وهذا رأى سيويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما . (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لأن التأنث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وأجاب الدمامينى بأن الغالب على الأعلام النقل فلذا جعلها

[١٠٣٧] قاله الجيم بن صعب . وكانت حذام امرأته . والشاهد فى حذام فإنه فاعل فى الموضعين ، وحقه الرفع ولكن بنى على الكسر على مذهب أهل الحجاز .

(١) كتاب مع الفواعل شرح جمع الجوامع للسيوطى .

يينيه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعه الصرف لامتنت . وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله :

[١٠٣٨] وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ

(تنبيهان) : الأول : أفهم قوله مؤنثا أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يين ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز

سبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا . (قوله نحو وبار) اسم لأرض كانت لعاد وظفار اسم مدينة . وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه : من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سبويه : اسم لماء . وقال الجوهري : اسم ليئر وهو المناسب لأن الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر اهـ . (قوله لأن لغتهم الإمالة) أى لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا يجنح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك . (قوله وقد جمع الأعشى إلخ) أى حيث كسر الأول بلا تنوين كما في الفارضى ورفع الثانى بالضممة . قال الدنوشرى : فيه إشكال لأن الأعشى إن كان غير تميمى فليس عنده إلا البناء على الكسر وكذا إن كان من أكثر بنى تميم وإن كان من القليل فليس عنده إلا الإعراب وقول بعضهم يجوز للعربى أن يتكلم بغير لغته مردود اهـ والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا إشكال . نعم قال في شرح الشذور وقيل إن وبار الثانى ليس باسم كوبراء الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا اهـ فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين . (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال : والتأنيث بحسب الأصل لكان أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف .

[١٠٣٨] قبله :

أَلَمْ تَرَوْا إِزْمًا وَغَاذًا أَوْذَى بِهَا أَلْيَلُ وَالتَّهَارُ

قالهما الأعشى ميمون من قصيدة من البسيط . وإزم اسم قبيلة . وغاذ اسم بلدتهم . وأودى بها : أى بأهلها . والشاهد فى وبار حيث جمع فيه بين اللغتين : إحداهما فى البناء على الكسر وذلك على وبار ، والأخرى هى الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك فى وبار الأخير ، فرقمه بهلكت وهو على وزن قطام : أرض كانت لعاد . وحجرة : حال .

صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله .
 الثاني : فعال يكون معدولا وغير معدول : فالمعدول إما علم مؤنث كحذاء وتقدم حكمه ،
 وإما أمر نحو نزال ، وإما مصدر نحو حماد : وإما حال نحو :
 [١٠٣٩] * والخيْلُ تُعدُو في الصَّعيدِ بَدَادٍ *

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو : حلاق للمنية . وإما صفة ملازمة للنداء نحو
 فساق ، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها
 مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمي به مؤنث فهو كحذاء ولا يجوز البناء

(قوله لأنه إنما كان مؤنثا إلخ) أى لأن حذاء إنما كان مؤنثا لأنك أردت به في حالة كونه
 اسما لأنثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل يجعلها اسما للمذكر وعدم إرادة
 مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وإنما زال العدل بذلك لأنه لا يصح أن يكون
 في حالة كونه اسما للمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع إطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل
 صحة إطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل إلخ فلما
 لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل . (قوله وإما أمر) إن حمل على
 الأمر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وإن حمل على الأمر اللغوي وهو الطلب كان التقدير
 دال أمر . قال في التسهيل : وفتح فعال أمرا لغة أسدية . قال الدماميني : فيقولون نزال بفتح الآخر
 إثارا للتخفيف . (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها . (قوله في الصعيد)
 قال في القاموس : الصعيد التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما
 طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي ﷺ هـ . وقوله بداد معدول عن متبذدة . (قوله
 جارية مجرى الأعلام) أى في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن
 حالقة والنية الموت . (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الأمر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن
 مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما في الجمع فتأنيث الفعل
 باعتبار أنه كلمة أو لفظة . (قوله فهو كعناق) أى في الإعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله
 كصباح في الإعراب والصرف .

[١٠٣٩] قاله عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يرم رحرحان وأسر أخوه معبد . وصدره :

* وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْخَلْقِ شَرْبَةً *

والخلق - بكسر اللام - شاة مهزولة . وبداد بفتح الباء الموحدة ، يقال جاءت الخيل بداد : أى متبذدة ، وبني على
 الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد ، وفيه الشاهد ، وقد وقع حالا مهنا على وزن فعال .

خلافًا لابن بابشاذ . وغير المعدول يكون اسما كجناح ، ومصدرا نحو ذهاب ، وصفة نحو جواد ، وجنسا نحو سحاب ، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق (واصرْفَنَ مَا نُكِّرَا * مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهى : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمية ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل : تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم ، لذهاب أحد السببين وهو العلمية . وأما الخمسة المتقدمة وهى : ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف نكرة ، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً . أما ما فيه ألف التأنيث فلائها كافية فى منع الصرف ووهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية . وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعل فلائ العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل . وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر وفعال ومفعول نحو : أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل . قال فى شرح الكافية : وكل معدول سمي به فعدله باقى إلا سحر وأمس فى لغة بنى تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات فإنه عدله

(قوله وإن سمي به مؤنث إلخ) أتى به تميماً للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر . (قوله فهو كحذام) فتنبه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضاً نحو : حذار ويسار . اهـ دمامينى . (قوله ولا يجوز البناء) قال الدمامينى : أى فيما سمي به مذكر اهـ أى لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن فى كلامه تناقضاً لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فيناقى قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وإن سمي به مؤنث إلخ لسلم من الإيهام . (قوله من كل إلخ) حال من ما بيان لها . (قوله من كل ما التعريف فيه أثراً) أى مما يمكن تنكيه فلا يرد أن فعل فى التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية إلى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال إلخ) أى لأن ألف التأنيث كافية فى المنع فلا وجه لاعتبار غيرها . (قوله وكل معدول إلخ) حاصل ما فرق به بين ما يلقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثانى اهـ زكريا . ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية . (قوله فى لغة بنى تميم) راجع لأمس فقط أى وأما فى لغة الحجازيين فمبنى على الكسر .

بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره . هذا هو مذهب سيويه
ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ ، وقوله ما لم يقل ، وإلى هذا أشرت بقولي :
وعُدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي تَسْمِيَةٍ تُعْرِضُ غَيْرُ مُنْتَهَى

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو
خلاف مذهب سيويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مفاعل أو
مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به ، وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد
التسمية لم ينصرف أيضاً . أما ذو ألف التأنيث فلألف ، وأما ذو الوصف مع زيادتي
فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال أو مفعّل فلأنها لما نكرت شابهت حالها
قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيويه . وخالف
الأخفش في باب سكران فصرفه . وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب : الأول : منع
الصرف وهو الصحيح . والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليّه ثم

(قوله فإن عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بياق . (قوله عدداً كان) أي غير سحر وأمس
وتسمية نحو ثلاث مسمى به عدداً باعتبار ما كان . (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل أنه قاله تقوية لنقله ويحتمل
أنه قاله تبريراً من التكرار الذي فيه لأن قوله وهو خلاف مذهب سيويه يعني عنه التنصيص على مذهب أول
العبارة . (قوله أو مع العدل إلى فعال أو مفعّل) لا يشمل آخر مع أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط
قوله إلى فعال أو مفعّل لشمّله . (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لأن معنى أحمر مثلاً
قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعنية بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات
ما سمّاه بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأحمر أشبه
أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في إيهام الذات وملاحظة مطلق الانصاف ولم يجعل وصفاً بالتسمية حقيقياً
لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر . (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب
الأصل لكن كل صحيح . (قوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره . (قوله
وأما باب أحمر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب إلخ لو قال وخالف المبرد والأخفش في أحد قوليّه
في باب أحمر فصرفاه ثم قال : والفراء وابن الأنباري فقالا إن سمي بأحمر رجل أحمر إلخ . ثم قال : والفارسي
في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخضر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الأول فيه وأنسب
بقوله وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه . (قوله الأول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل .
(قوله والثاني الصرف) أي لأن الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير . (قوله والأخفش في أحد قوليّه)
حكى أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش لم صرفت أربع في نحو : مررت بنسوة أربع فقال لأنه في الأصل
اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته يعني في كونه وصفاً في الأصل

وافق سيويه في كتابه الأوسط . قال في شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قولي . والثالث : إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه . قاله الفارسي في بعض كتبه . وأما المدلول إلى فعال أو مفعّل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تنبيه): إذا سمي بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها

والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقة سيويه آخر من أجل ذلك . كذا في الفارسي . (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أي لمشابهة حال التنكير حال الوصفية في وجود المشتق منه وهو الحمرة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض . (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا إلى شبه الوصفية ووزن الفعل . (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أي بعد زوالها بالتنكير^(١) . (قوله مجردا من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمي شخص بأكرم . (قوله لأنه لا يعود إلى مثل الحال إلخ) أي لأن أفعل من إذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة وإذا سمي به صار دالا على الذات فقط وإذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر إلى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الأولى ولا شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وإن كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه : الأول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من إذا كان وصفا ذاتا معينة إلخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين إذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما . الثاني أن ما ادعاه من كون معناه إذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا وبكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة . الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الأولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في الإبهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الأولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لأن ذلك غير لارم وحيث يقال هلا منع من الصرف وأما

(١) إذ قد سمي بما فصارت كالعلم .

إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظاً أو تقديرًا اهـ . فإن سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه (وما يكون منه منقوصاً ففى * إعرابه نهج جوار يقتضى) يعنى أن ما كان منقوصاً من الأسماء التى لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التى إحدى علتها العلمية أو من الأنواع الخمسة التى قبلها فإنه يجرى مجرى جوار وغواش ، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ، لأن حكم المنقوص فيهما واحد : فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعيم فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمى ، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار ، وهذا لا خلاف فيه . ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويؤم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية ، والتنوين فيهما في الرفع والجرا عوض من الياء المحذوفة . وذهب يونس وعيسى بن عمر

ما في الشرح من تحليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل إلا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل . (قوله وما يكون منه منقوصاً إلخ) أى والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً فهو يقتضى نهج جوار في إعرابه فلو سميت يرمى ويقتضى أعللته إعلال جوار ولو سميت ييغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها وإذا سميت يرمى من لم يرم^(١) رددت إليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرمى ومررت يرمى والتنوين للعوض ورأيت يرمى وإذا سميت ييغزى من لم يغز . قلت : هذا يغز ومررت ييغز ورأيت يغزى إلا أن هذا ترد إليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل استعمال جوار . سم . (قوله من الأسماء التى لا تنصرف) يشير إلى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره . (قوله فلا وجه لما حمل إلخ) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك أن أقرب مذكور إلى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثرا وبأن العلم منقوص محل الخلاف فيعتنى به . (قوله وهذا لا خلاف فيه) أى لا خلاف في حذف الياء ولحق التنوين رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففى حذف يائه ولحق التنوين له رفعا وجرا خلاف به عليه بقوله الآتى وذهب يونس إلخ . (قوله إلى أن نحو قاض إلخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف . قال سم : يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء .

(١) أى بأعباره مجزوما بلم .

والكسائي إلى نحو قاض اسم امرأة ، ويعيل ويرم يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ، فيقولون هذا يعيل ويرمى وقاضى ، ورأيت يعيل ويرمى وقاضى ، ومررت بيعيل ويرمى وقاضى ، واحتجوا بقوله :

[١٠٤٠] قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور عمول على الضرورة كقوله :

[١٠٤١] * وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

(وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنْعِ) بلا خلاف مثال الضرورة قوله :

[١٠٤٢] وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَلْدَرَ خَلْدَرٌ غَنِيْرَةٌ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

(قوله يجرى مجرى الصحيح إلخ) حاصل مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لنقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة . (قوله خلقتا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لأنه اسم فاعل اقلولى أى نجافى وانكمش كما في القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة . (قوله مولى مواليا) بإضافة مولى إلى مواليا جمع مولى . (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرفة نحو سلاسل وأغلالا وتناسب لرعوس الآى كقوارير الأول فإنه رأس آية فنون ليناسب بقية رعوس الآى في التنوين أو بدله وهو الألف في الوقف وأما قوارير الثانى فنون ليشاكل قوارير الأول . كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس فخطأ . (قوله صرف) أى وجوبا في الضرورة وجوازا في التناسب . (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله أنك مرجلي أى مصيري راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيري تصريح .

[١٠٤٠] هو من أبيات الكتاب من الرجز . والشاهد في يعيليا حيث حرك الباء للضرورة ، ولم ينونه لأنه لا ينصرف . وهو مصغر يعلى اسم رجل . وخلقتا - بفتح الخاء المعجمة واللام - وهو العتيق جدا ، وأراد به رث الهيئة ودمامة الخلقة . والمقلولى : المتجافى للنكمش ، وأصله ومقلوليا فحذف العاطف للضرورة .

[١٠٤١] قاله الفرزدق . وصدره : * فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَتِهِ * من الطويل . هجا به عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى النحوى لكونه قد طعن في شعره . والشاهد في مولى مواليا إذ أصله مولى موال ، ولكن نصبه للضرورة ، ولم ينونه لأنه جملة بمنزلة غير المعتل الذى لا ينصرف .

[١٠٤٢] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة التى أولها قفا نيك . والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال : هو الستر . وقال الأعلام هو الهودج . وهو من مراكب النساء . قوله خدر غنيزة بالنصب بدل من الخدر . والشاهد في غنيزة حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث للضرورة ، وهو اسم امرأة . والويلات مبتدأ . ولك مقدماء خبره . وهى معترضة بين القول ومقوله . ومرجل : أى تاركى راجلة أمشى .

وقوله :

[١٠٤٣] وَأَتَاهَا أُخَيْرٌ كَأَخِي السَّهْمِ — بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا

وقوله :

[١٠٤٤] * بُصِّرَ حَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ *

وهو كثير . نعم اختلف في نوعين : أحدهما : ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله : [١٠٤٥] إِلَى مُقَسَّمٍ مَا مَلَكَتْ فِجَاعِلُ جُزْءًا لِأَخْرَتِي وَذُنْيَا تُنْفَعُ أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا . وثانيهما : أفعل من ، منع الكوفيون صرفه

(قوله وأتاها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب السيف . وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . ١ هـ عيني . وقال الدماميني : كأخى السهم من إضافة الملقى إلى المتعبر . (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة . (قوله إذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه إذا نون سقطت الألف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الألف المحذوفة وكل ساكن . وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقى الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتاج إلى تنوينه لم ينون . ١ هـ مرادى ، وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر ١ هـ سم أى مما لا يقع مثله في النثر . (قوله ورد بقوله إلخ) قال الصفوى : وضعف الرد بمنع الدليل لأن تنوين المؤنث بالألف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة . (قوله وذنيا) منه جزءاً لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع .

[١٠٤٣] قاله أمية بن أبى الصلت الثقفى من الخفيف . والضمير فى أتاهما يرجع إلى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام . وأراد بأحيمر الذى عقر الناقة . واعمه قدار بن سالف ، وكان أحمر أزرق أصهب . وفيه الشاهد حيث نونه للضرورة مع كونه مستحقاً للمنع . قوله كأخى السهم أى كمثل السهم . والعضب : السيف . وكونى : خطاب للناقة . وعقيرا خبر كان . وهو فعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

[١٠٤٤] قاله امرؤ القيس الكندى . وتامه : * سَوَّالِكَ نَقْبًا يَبْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ * من قصيدة من الطويل . الشاهد فى ظعائن حيث صرفه وهو غير مصروف للضرورة . وتبصر بمعنى انظر . وخليلى منادى مضاف حذف حرف نداءه . وسوالك صفة للظعائن . ونقبا مفعوله وهو الطريق إلى الجبل . والحزم - بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة - : ما غلظ من الأرض . وشعبعب : اسم ماء .

[١٠٤٥] قاله المثلث بن رباح المرى من قصيدة من الكامل . والفاء لعطف المفصل على الجميل . وارتفاع جاعل بالابتداء . وخيره محذوف : أى فمته جاعل أجرا . والشاهد فى دنيا حيث نونه ، وهو عطف على أجرا . وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا . وتنفع - فى غل النصب - صفة دنيا .

للضرورة . قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما . ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا من ، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن . ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي : ﴿ سلاسل وأغلالا وسعيرا ﴾ [الإنسان : ٤] ، ﴿ قواريرا قواريرا ﴾ [الإنسان : ١٦] ، وقراءة الأعمش بن مهران : ﴿ ولا يغوثا ويعوقا ونسرا ﴾ [نوح : ٢٣] .

(تنبيه) : أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا . وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة . قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، وأباه سائر البصريين . والصحيح الجواز . واختاره الناظم لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

[١٠٤٦] وَمَا كَانَ حِصْنًا وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقوله :

[١٠٤٧] وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلٍ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

(قوله لأجل من) أى لقيامها مقام المضاف إليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة لا اختيارا ولا ضرورة . (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس :

* وما الإصباح منك بأمثل *

فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك . قاله الدماميني . (قوله إنما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوة من . (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد) كسلاسل وسبيه جمعهم له جمع السلامة ، نحو صواحبات فأشبهه الآحاد . ١ هـ دماميني . (قوله فى الكلام) أى النثر . (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجاً عن الأصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فإنه رجوع إلى الأصل فاحتمل فى الضرورة

[١٠٤٦] قاله العباس بن مرداس الصحابى رضى الله عنه من قصيدة من المتقارب . والشاهد فى مرداس حيث معه من الصرف ، وهو اسم مصروف للضرورة . وحسن والد عينة . وحابس والد الأقرع .

[١٠٤٧] قاله دوسر بن دهبيل القرينى من الطويل : أى رب قائلة . والشاهد فى دوسر حيث منعه من الصرف وهو مصروف للضرورة . ولقطة آل مقحمة يقال صحا عن هواه إذا تركه ، صحا من سكره صحوا .

وقوله :

[١٠٤٨] طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورُ
وأبيات آخر .

(تنبية)*: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم . وأجاز قوم منهم ثعلب ، وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا .

(خاتمة)*: قال في شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالأول : نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما

وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة الخروج عن الأصل . (قوله طلب الأزارق) أصله الأزارقة فحذف الماء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا إلى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحاجاج وزوج ابنته . والكتائب جمع سبية بفوقية بعد الكاف وهى الجيش وإذ ظرف زمان . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرها . وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد في شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الأزارقة كذا في العينى وشيخ الإسلام فقول البعض في هوت أى سقطت فيه شيء . (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لأن لها من القوة ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها . كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود إحدى العلتين لأنه يقتضى أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل . (قوله فأجاز منعه) أى في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا ، الثاني المنع مطلقا ، الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار . الرابع يجوز في العلم خاصة . (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف وإلا فهو منصرف . دماينى .

(٧٩٢) قاله الأخطل من قصيدة من الكامل يذكر فيها ما جرى بين سفيان بن الأبرد نائب الحاجاج وزوج ابنته وبين شبيب ابن يزيد رأس الخوارج الأزارقة الذى كان ادعى الخلافة وتسمى بأمر المؤمنين ، وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، وكان الحاجاج مع هيئته يخاف منها . وأصل الأزارق الأزارقة بالماء فحذفها للضرورة . والكتائب جمع كبية وهى الجيش . وإذ ظرف بمعنى حين . وهوت من هوى به الأمر إذا أطمعه وغره . وغائلة النفوس فاعله : أى شرها . والشاهد في شبيب حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة . وغدور خبر مبتدأ محذوف : أى هو غدور . والأولى أن يكون بدلا من غائلة فانهم .

لا يعدم سبب المنع في تكبير أو تصغير . والثاني : نحو عمز وشمر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ، فإن تصغيرها عمير وشمير وسرحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألغى سرحان وعلقي وصيغة منتهى التكسير ، والثالث : نحو تحلىء وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلء وتويسط وترتيب وتهيط على وزن مضارع يبطر ، فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير ، فلو جىء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل . الرابع : نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف . والله أعلم .

[إعراب الفعل]

(ارفع مضارعاً إذا يُجْرَدُ * من ناصب وجازم كَتَسَعَّدَ) يعني أنه يجب رفع المضارع حيثلذ ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه

(قوله وسرحان) بخلاف سكران لأنك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بجاهلها هـ دمايني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والأسد والمراد المجهول علما . (قوله وعلقي) هو في الأصل اسم نبت . (قوله وجنادل) هو في الأصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال (١) هـ . (قوله بزوال مثال العدل) إذ العدل في عمر تقديرى فلا يصار إليه إلا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير إلا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم وإذا حكمتنا في أدب بأنه غير معلول مع بجيبه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر . دمايني . (قوله نحو تحلىء) ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الخاء المهملة وكسر اللام وبالهزمة آخره . قال الشارح في شرحه على التوضيح : هو شعر وجه الأديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر . والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر . والترتب كقفذ وجندب الشيء المقيم الثابت هـ . والتوسط مصدر توسط . (قوله مما حذف) وهو أحد المثليين في توسط وتهبط بأن يقال تويسط وتهيط أما تحلىء وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر للبعض . (قوله إلا منع الصرف) أى لوجود التاء لفظا ،

[إعراب الفعل]

(قوله حيثلذ) أى حين إذ جرد من ناصب وجازم . (قوله والرافع له التجرد) لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية هـ دمايني لأن الدوران من مسالكها .

(١) أى عند الجمع .

موقع الاسم كما قال البصريون^(١) ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف الأول . قال في شرح الكافية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل ، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد اهـ . ورد الأول بأن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على

(قوله ولا نفس المضارعة) لأنها إنما اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين إن إعراب المضارع بالأصالة لا بالجمل على الاسم ومضارعه إياه . (قوله ولا حروف المضارعة) لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . (قوله كما نسب للكسائي) قال وإنما لم تعمل مع عامل النصب والجزم لقوتها عنها . (قوله فإنه ينتقض إلخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اهـ حفيد . وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغير إلا بعامل آخر . اهـ تصريح . (قوله بنحو هلا تفعل) لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد . (قوله وجعلت أفعل) لأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شذوذا كما مر . (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا : لعله لأنه لم يسمع الاسم بعد مالك وإن كانت الجملة في تأويله لأنها حال أى أتى شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل . (قوله ورأيت الذى تفعل) لأن الصلة لا تكون اسما مفردا . (قوله فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانها بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد إبطال أن الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وإنما يقتضيها إبطال الأقوال الثلاثة . (قوله وأجاب الشارح بأننا لا نسلم إلخ) هذا جواب بمنع أن التجرد عدمى وتسليم أن العدمى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمى لكن لا نسلم أن العدمى لا يكون علة للوجودى على الإطلاق بل ذاك في الأعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعدمى فيجوز كونه علة للوجودى . (قوله لأنه عبارة عن استعمال المضارع إلخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصبح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به .

(١) راجع ما اختلف فيه البصريون والكوفيون في الأشباه والنظائر النحوية للإمام السيوطي من تحقيقنا .

أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى .

(تنبيه) : إنما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيد ولا نون إناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب (وبلن ألصبة وكى) أى الأدوات التى تنصب المضارع أربع : وهى لن وكى وأن وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين : فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم ، نحو لن أضرب ولن أقوم ، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفى ولا تأكيد ، خلافا للزحشرى : الأول : فى أمودجه والثانى : فى كشافه ، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء ، ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكين^(١) خلافا للخليل والكسائى .

(تنبيهات) : الأول : الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا

(قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب) قال يس : لا حاجة إلى ذلك لأن رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الإناث اه وهو تابع فى ذلك لشيخه سم . قال شيخنا : وفيه نظر إذ المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم . صرح به القليوبى وغيره . (قوله وبلن أنصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفصل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط . كذا فى السيوطى . (قوله أى الأدوات إلخ) تفسير لقوله وبلن أنصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا بإذن المستقبل فافهم . (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال . (قوله خلافا للزحشرى إلخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأييد بأنه لا دليل عليه وبأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم فى ﴿ فلن أكلم اليوم إنسيا ﴾ والتكرار بذكر أبدا فى ﴿ ولن يعمونه أبدا ﴾ وأما التأييد فى ﴿ لن يخلقوا ذبابا ﴾ فلا أمر خارجى لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأييد إنما يقول به عند إطلاق منفيا وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكررا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأييد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن . كذا فى الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة . (قوله خلافا للفراء) لأن المعهود إبدال النون ألفا كنسفا لا العكس . (قوله خلافا للخليل والكسائى) لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما .

(١) أى لالتقاء الساكنين .

لن أضرب ، وبه استدل سيبويه على بساطتها ، ومنع ذلك الأخفش الصغير . الثاني : تأتي
لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قوله :
[١٠٤٩] لَنْ تَزَالُوا كَذِبَكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ سَتَ لَكُمْ خَالِدًا حُلُودَ الْجِبَالِ
وأما : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمَجْرَمِينَ ﴾ [القصص : ١٧] فقليل ليس منه لأن فعل
الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويرده قوله : ثم لا زلت لكم .
الثالث : زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :
* فَلَنْ يَخْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ * [١٠٥٠]

وقوله :

[١٠٥١] لَنْ يَخْبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ خَرَّ رَكَ دُونَ بَابِكَ الْخَلْقُ

(قوله الجمهور على جواز إلخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز : عرقا لن يتصبب زيد .
قال الدماميني : إنما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا
تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز
على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيدا . اهـ ملخصا .
(قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن
عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب . دماميني .
(قوله ومنع ذلك الأخفش)^(١) لأن النفي صدر الكلام ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن
بدليل قول الشاعر :

* مه عاذلي فهائما لن أبرحا *

(قوله لن تزالوا كذلككم) الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت
إلخ . أفاده سم .

(قوله فلن يخل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشيء
في فمى فمضارعه يخلو . شمنى والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء .

[١٠٤٩] البيت من الخفيف ، وهو للأعشى .

[١٠٥٠] البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة .

[١٠٥١] البيت من المنسرح ، وهو لأعرابي .

(١) يقصد الأخفش الصغير .

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة . وأما كى فعلى ثلاثة أوجه :
أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :
[١٠٥٢] كَيَّ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُبْرِثُ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ
الثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى
قولهم فى السؤال عن العلة : كيمه بمعنى له ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :
[١٠٥٣] إِذَا أَنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرٌ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ
وقيل ما كافة^(١) ، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى إذا قدرت
النصب بأن ، ولا يجوز إظهار أن بعدها . وأما قوله :
[١٠٥٤] * كَيْمَا أَنْ تَفْرُ وَتُخْذَعَا *

(قوله لن يجب الآن إلخ) البيت من المنسرح إلا أنه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة
بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت . (قوله اسما مختصرا من كيف)
فتكون بمعنى كيف ويلها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سو أفعل أى سوف أفعل .
وحكى الكوفيون سف أقوم . كذا فى الفارضى . (قوله كى تجنحون إلخ) أى كيف تميلون . والسلم بكسر السين
وفتحها الصلح . وثمرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من تأرت القتل وبالتفيل قتلت قاتله . ولطى النار .
والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر . وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من
قتلاكم . شمنى . (قوله كيما يضر وينفع) أى للضر والنفع . (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن
نصب المضارع . (قوله مضمرة) أى وجوبا كما سيشير إليه وهو منصوب على الحالية من أن . (قوله ولا يجوز
إظهار أن بعدها إلخ) جعل فى التسهيل إظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الجمع عن الكوفيين جواز إظهارها
اختيارا . (قوله كيما أن تفر وتخذعا) العطف تفسيرى^(٢) كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار

[١٠٥٢] هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد فى كى فإنه بمعنى كيف ، كما يقال سو فى سوف ؛ أى كيف تجنحون أى تميلون
إلى سلم بالكسر والفتح : أى صلح . قوله : وما ثمرت قتلا كما جملة حالية . وثمرت مجهول من تأرت القتل وبالتفيل ثارا وثورة :
أى قتلت قاتله . قوله : ولطى الهيجاء : مبتدأ ، وتضطرم خبره ، والجملة حال أيضا : أى ونار الحرب تشتعل .
[١٠٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما حيث دخلت عليها ما المصدرية . والمعنى إنما يرجى الفتى
للنفع والضر .

[١٠٥٤] لَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحْنَا لِسَائِكَ كَيْمَا أَنْ تَفْرُ وَتُخْذَعَا
ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد ههنا فى كيما جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

(٢) يقصد أن الخداع هو نفس الفرر .

(١) أى كفت العامل عن العمل .

فضرورة^(١) . الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ،
ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو : ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾ [الحديد :
٢٣] ، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها أن
كقوله :

* أُرِدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبَتِي *

[١٠٥٥]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح

ومجروره نحو : ﴿لَهَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ وصدر البيت :

* فَقَالَتْ أَكَلِ النَّاسَ أَصْبَحَتْ مَانَحًا *

لسانك كيما إلخ ويتعين كونها جارة إذا جاءت قبل اللام . سيوطي . (قوله لدخول حرف
الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرف جر في الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثانى
مؤكدًا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لأقرأ إلا أن يقال الضرورة داعية إلى التوكيد
هناك أى فيما إذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر . اهـ
سم ببعض تغيير . ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط إلى كون خصوص
كى تأكيدًا للام لاندفاعها بكون أن تأكيدًا لكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على
وجه وجهه وسيأتى أن جعل كى تأكيدًا للام أولى من جعل أن تأكيدًا لكى من ثلاثة أوجه فتأمل .
(قوله أردت لكيمًا أن تطير بقربتي) تمامه :

* وَتَرْكُهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

تطير تذهب سريعًا مستعار من طيران الطير . والشَّنْ بفتح الشين المعجمة القرية الخلقة . والبیداء
بفتح الموحدة والمد الأرض التى يبيد أى يهلك من يدخل فيها . والبلقع الأرض الفقير التى لا شىء
فيها . شمنى .

[١٠٥٥] تمامه : * وَتَرْكُهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

هو من الطويل . الشاهد لى لكيمًا أن تطير حيث يجوز فيها الوجهان : أحدهما أن تكون تعليلية مؤكدة للام . والآخر
أن تكون مصدرية مؤكدة بأن زائدة غير عاملة ، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ، ولا يجوز إدخال ناصب على
ناصب . يقال طار به إذا ذهب سريعًا ، وتركها بالنصب عطفا على أن تطير ، وشنا حال وهو القرية البالية ، وانتصابه
بتأويل متشنا من الشين وهو اليس من الجلد . والبیداء المفازة . وبلقع الذى لا شىء فيه . قال الجوهري : البلقة
الأرض القفراء التى لا شىء بها .

(١) أي ضرورة شعرة .

هذا الثاني بأمور : الأول : أن أن الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل . الثاني : ما كان أصلا فى بابہ لا يكون مؤكداً لغيره . الثالث : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هى العاملة ، ويجوز الأمران فى نحو جئت كى تفعل ﴿ كى لا يكون دولة ﴾ [الحشر : ٧] ، فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها .

(تنبيهات)*: الأول : ما سبق من أن كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيـمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت . ومما يردُّ قولهم قوله :

* فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَصْرَ ضَوْؤُهَا * [١٠٥٦]

وقوله :

[١٠٥٧] كُنَى لِنَقْضِيَنِ زُفْيَةً مَا وَعَدْتَنِ غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

(قوله لا يكون مؤكداً لغيره) أى لا يليق أن يكون مؤكداً لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكداً لغيره لأن مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية . (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن . والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها فى مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد . (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل أى شيء والتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله وإخراج ما إلخ لما يأتى قريباً ولا قوله فى غير الجر لأن ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا فى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا مجرد بيان أن ما فى كيـمه استفهامية لا لأن الأصل ماذا . (قوله وإخراج ما إلخ) ذهب بعضهم إلى أنها لا يلزم صدرتها وفى الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا تفارق وجود التصدير . شمتي .

(قوله كى لتقضيـن) بإسكان الياء آخر الفعل للضرورة لأن البيت من المديد كما قاله العيني قال : ومختلس

[١٠٥٦] قاله حاتم الطائي . وتماه : * وَأُخْرِجْتُ كُلِّي وَهَوَّيْتُ الْبَيْتَ دَاخِلُهُ *

والشاهد فى كى ليـصـر ضـوؤها ، فإن كى ههنا يتعين حرفاً جارياً للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد . وهذا تركيب نادر . والواو فى وهو للحال .

[١٠٥٧] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة من المديد . والشاهد فى كى لتقضيـن ، فإن كى فيه تعليلية لتأخر اللام عنها . وغير مختلس بالنصب صفة لمصدر محذوف : أى لتقضيـن ما وعدتـن قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس .

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه . وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما ، ونقل عن الأخفش . الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم ، ومنعه الجمهور . الثالث : إذا فصل بين كي والفعل لم يطلها عملها خلافا للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب ، والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب . قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار . الرابع : زعم الفارسي أن أصل كما في قوله :

[١٠٥٨] وَطَرَفُكَ إِذَا جِئْنَا فَاحْبِسْنَهُ كَمَا يَنْحَسِبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس هـ وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما . (قوله لأن لام الجر لا تفصل إلخ) أي فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما . (قوله حرف جر دائما) أي والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى ﴿ لَكِيلًا تَأْسُوا ﴾ فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله : * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ . تصريح . (قوله ومنعه الجمهور) لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فإن مضمرة بعدها وهى موصولة . سم . (قوله إذا فصل بين كي إلخ) قال أبو حيان : وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال . ١ هـ سيوطي . وبه يعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإبهام . (قوله بالرفع لا بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب . (قوله وطرفك إلخ) الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة . قال تعالى : ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرَفُهُمْ ﴾ وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لأن فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه هـ شمني . وقوله فاحبسنه أي عن النظر إلينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد : أي يظنوا من حسب كما في نسخة قديمة

[١٠٥٨] قاله لبيد العامري من قصيدة من الطويل . وطرفك كلام إضافي متدأ . وإما أصله أن وما زائدة ، وجئت فعل الشرط . قوله فاصرفنه جوابه ، والجملة كلها في محل الرفع على الخبرية . والشاهد في كما يحسبوا حيث استدللت به الكوفية والمبرد على أن كما تنصب بنفسها بمعنى كيما ، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا . وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتال . ويحتمل أن يكون النون حذفت للضرورة . أو الأصل كيما فحذفت الياء لذلك . وقال ابن مالك : الكاف فيه للتشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبته ، وذلك قليل .

كما فحذفت الياء ونصب بها . وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل . وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله :
 * لَا تُشْتَمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ * [١٠٥٩]

الخامس : إذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضمرة كى ، والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة (كذا بأن) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو : ﴿ وأن تصوموا ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿ والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي ﴾ [الشعراء : ٨٢] ،

بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بناء الخطاب ا هـ . والمعنى إذا جئنا فلا تجعل نظرك إلينا بل إلى غيرنا ليظنوا أن هواك للشيء الذى تنظر إليه لا لمحبتك فيستتر أمرك . (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها . (قوله كاف التشبيه إلخ) عبارة المغنى : وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة ا هـ وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الأصل . (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع . وأجيب بأن نسبة نصب الفعل إلى الكاف التعليلية كنسبته إلى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن يقال إن ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملاً على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم . كذا فى الثمنى . وأنا أقول : لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وإن تبعه البعض وإن أسهل مما قاله وما قاله ابن مالك وما قاله الفارسي أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً كما فى قوله : * أبيت أسرى وتبى تدلكى * فاحفظه . (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على إفادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الأصل كما مر فتدبر . (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيراى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة . مع . (قوله كذا بأن) هى أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى المجمع ويقال فيها عن بإبدال الهزة عينا .

[١٠٥٩] قاله رؤبة . قاله النحاس . المعنى لعلك لا تشتم . وما كافة ، ولما كفت غيرت المعنى ، كما أن كى لما كفت بما تغيرت عما كانت عليه . والمعنى أنك إن شتمت شتمت ، وإذا لم تشتم لا تشتم ، ولعلك إن لم تشتم لم تشتم . والشاهد فى كما لا تشتم حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب . فقالت الكوفية : لم يكن بمعنى كما فلم ينصب . وقالت البصرية : هذا على أصله لأن كما ليست من النواصب .

(لَا بَعْدَ عِلْمٍ) أى ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصبه لأنها حيثئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو: ﴿عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أى أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم ألا يرجع بالنصب وقوله: [١٠٦٠] نَرْضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا. أَلَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيوييه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجري مجرى قولك أشير عليك أن تقوم. وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنباري. والجمهور

(قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج إلى قوله ونحوه والأولى حمله على أن المعنى لا بعد مفيد علم كراى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا في العلم وحيثئذ لا يحتاج إلى ذلك ومثل هذا يقال في قوله والتي من بعد ظن. (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله إن الناس إلخ استئناف بياني مسوق للتعليل وقوله ألا يدانينا أى يقارننا في المفاخر. (قوله إذا أول العلم بغيره) من ذلك ما إذا أريد به الظن. (قوله ولذلك أجاز سيوييه إلخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما في الهمع. (قوله خرج مخرج الإشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة فمعنى ما علمت إلخ ما أشير عليك إلا بأن تقوم وقوله فجري إلخ أى فعمل معاملة قولك أشير إلخ في نصب الفعل. (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدماميني: هو الصواب لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأنها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فإنها تقتضى تأكيد الشيء وثبوته واستقراره اهـ وفيه عندي نظر لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحيثئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وإن أريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل فإذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه. وقال الفارضى: إنما وجب كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اهـ ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع في قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذي ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدماميني الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة: قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح، وقول الفراء وابن الأنباري بالجواز مطلقا، وقول سيوييه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك.

على المنع (والتي من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فأنصبت بها) المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحيح واعتقد) حيثئذ (تحقيقها من أن) الثقيلة (فهو مطرود) وقد قرئ بالوجهين : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ [المائدة : ٧١] ، قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ [العنكبوت : ٢] .

(تنبيهات) : الأول : أجرى سيبويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو : خفت ألا تفعل وخشيت أن تقوم ، ومنه قوله :
 * أخاف إذا ما ميت ألا أدوقها *

[١٠٦١]

(قوله والتي من بعد ظن إلخ) أى لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة . أما عند الفصل فالأرجح الرفع لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنة ﴾ ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى : ﴿ أحسب الناس أن يتركوا ﴾ كما سيذكره الشارح . نعم ذكر بعضهم أن السبعة^(١) قد يتفقون على المرجوح فافهم . (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لأنها التي يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لأن غيرها ما يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا أنه يرجح فقط . فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح . (قوله بعد الخوف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم وإلا كان من باب . سم . (قوله لتيقن الخوف) أى عند تيقنه . قال سم : ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن الخوف فظاهره أنه حيثئذ

[١٠٦١] إذا ميت فاذننى إلى جنب كرمية نرؤى عظامى في الممات غرورها
 ولا تذلتنى في الفلاة فإنسى أخاف إذا ما ميت ألا أدوقها

قالهما أبو محجن بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه . فاذننى جواب الشرط ، وتروى مع فاعله - وهو عروها - جملة في عمل الجر صفة كرمية . والفاء في فإنسى : للتعليل وما زائدة . والشاهد في أن حيث أهملت ولم تعمل في لا أدوقها ، هكذا زعم بعضهم ، والصحيح أن أن ههنا مخففة من الثقيلة ، والتقدير : أنه لا أدوقها .

(١) يقصد القراء السبعة أصحاب القراءات .

ومنع ذلك الفراء. الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله:
 [١٠٦٢] رَيْئُهُ حَتَّى إِذَا تَمَفَّسَدًا كَانَ جَزَائُ بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا
 قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمرة.
 الثالث: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً^(١) نحو أريد أن
 عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراباً كقوله:
 [١٠٦٣] لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اهـ وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن الخوف أنه لا
 يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل. (قوله ألا
 أذوقها) أي برفع أذوق كبقية القوافي والضمير للخمرة. (قوله ومنع ذلك الفراء) أي فأوجب النصب في
 تلك الصورة ونقله في الجمع عن المبرد. (قوله أجاز الفراء إلخ) ومذهب البصريين المنع لأن معمول الصلة
 من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها. مع. (قوله تعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره.
 (قوله أو إمكان تقدير عامل مضمرة) أي كان جزائ أن أجلد بالعصا أن أجلد فالحار والجرور متعلق بأجلد
 المحذوف لا المذكور. دمايني. (قوله أجاز بعضهم إلخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار
 الفصل مطلقاً. (قوله بالظرف إلخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن إن ترزني أزورك بالنصب. مع.
 (قوله وشبهه) هو الجار والجرور. (قوله لما رأيت إلخ) يلغز به فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع. والجواب
 أن الأصل لن ما فادغمت النون في الميم للتقارب وحققهما أن يكتب منفصلين لكن وصلاً خطأ في بعض النسخ
 للإلغاز وما ظرفيه مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفاً على أدع لمنافاته قوله
 لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطوف على القتال أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء
 فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الإلغاز قوله:

عافت الماء في الشتاء فقلنا برّديه تصادف فيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخينا. وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من الورد
 أي اشريه تجديه سخينا.

[١٠٦٢] رجز لم أعلم راجزه. أي ربيت ابني حتى إذا غلظ وشب. وحتى حرف ابتداء بعدها الجملة الفعلية الماضية. وإذا
 في موضع نصب بشرطها أو جوابها. وتعمد في موضع الشرط. وكان جزائ في موضع الجواب. والشاهد في: بالعصا أن
 أجلدا، فإن بالعصا يتعلق بأجلدا، وأجلد معمول أن وصلتها، وبالعصا معمول معمول إن فاستدل به الفراء على جواز تقديم
 معمول معمول إن عليها. وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه، أو تؤول بأن التقدير: كان جزائ أن، أجلد بالعصا أن أجلد،
 فحذف الأول لدلالة الثاني عليه.

[١٠٦٣] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة.

(١) أي لا ضرورة.

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد . الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللحياني عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا :
[١٠٦٤] إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا نَعَالُوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَيْدُ نَخْطِبُ
وقوله :

[١٠٦٥] أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتُتْرَكَهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيََا
وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب - وهو فتتركها - عليه يدل على أنه سكن
للضرورة لا مجزوم . الخامس : تأق أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع . فالمفسرة

(قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة . ولحيان أبو قبيلة . وصباح بفتح الصاد المهملة
وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة . أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة .
شمى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة . واللحياني من البصريين كما فى الجمع . (قوله إذا ما غدونا) أى
بكرنا ونخطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع خطب أى جمع الخطب وهو جواب الأمر .
(قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع إلى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز
فى بها يرجع إلى الحاجة المذكورة فى البيت قبله . والثقل بكسر فسكون واحد الأتقال وهى الأشياء الثقيلة .
(قوله وهو فتتركها) حصر المنصوب فى فتتركها لأنه المنصوب نصا بخلاف فردها إذ قد يدعى أنه مجزوم
وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للمخفة . (قوله تأق أن مفسرة إلخ) وضميرا للمتكلم
فى قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للمخاطب فى نحو أنت وأنت إلخ . قال الكوفيون : شرطية كان
المكسورة كما فى قوله :

أبا خراشة إما أنت ذا نصر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

ورجح فى المغنى بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب
كان وأخواتها قيل ونافية كان للمكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب : ﴿أَوْ يُؤْتَى
أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران : ٧٣] وخرجه الزمخشري^(١) وغيره عن معنى صدر منكم ما صدر
كراهة أن يؤتى إلخ أى حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا
تظهروا الإيمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيت من الكتاب إلا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا
وجملة قل إن الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا المستثنى والمستثنى
منه وتابع أحدهما .

[١٠٦٤] البيت من الطويل ، وهو لامرىء القيس .

[١٠٦٥] البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة .

هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وانطلق الملا منهم أن امشوا﴾ [ص: ٦] والزائدة هي التالية للما نحو: ﴿فلما أن جاء البشير﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف وجرورها كقوله:

وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيها . (قوله مفسرة) أى متعلق فعل قبلها . قال الرضى : وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا نحو : كتبت إليه أن قم أى كتبت إليه شيئا هو قم أو ظاهرا نحو : ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى * أن اقدفيه﴾ . دمامنى . (قوله المسبوقة بجملة إنخ) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقتنر بجار فخرج من التعريف ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله﴾ لعدم تقدم الجملة فإن فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضى وغيره وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المجهول فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فإن أن الحمد لله خبر آخر دعواهم . قاله الرضى وقلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بأمرت واستحسنه في المغنى . قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون في الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته غير مؤول بغير ا هـ وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف أو يؤتى بدلها بأى وكتبت إليه بأن افعل أو كتبت إليه أن افعل إذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهى مصدرية في الموضعين لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول . (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغنى وفيه عندى نظر لأنه إنما يظهر في المفسرة التى ليست في معنى المفرد كما في زيدا ضربته لا في المفسرة بعد أن للمفعول لأن الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرتة لأنها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي ما نصه : الظاهر أن الإيماء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة محل ا هـ وهو يؤيد ما قلنا إن أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فإن أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشيء آخر فتدبر . (قوله وانطلق الملا إنخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى في أن امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشيء . (فائدة) : إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت إليه ألا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فإن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب ا هـ مغنى . أقول : يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهى .

* كَأَنَّ ظِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ *

[١٠٦٦]

في رواية الجر . وبين القسم ولو كقوله :

[١٠٦٧] فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ .

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى : ﴿ وما لنا أن لا

(قوله التالية للما) أى التوقيتية كما في المعنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى

التي بمعنى إلا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد .

(قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع . فاضى .

(قوله لكان لكم إلخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم

عليه بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم

محذوف بناء على أن الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت عليه

جواب القسم . وسيأتى هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم .

(قوله وما لنا ألا نقاتل) إن قلت : ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة . قلت : الأخفش

لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد في غير ذلك . اهـ تصریح . ووجه زيادتها في الآية أن

مالنا ونحوه كما لا يقع بعده عند الأخفش إلا الفعل الصريح عن أن الجملة الحالية نحو : ﴿ وما

لى لا أرى الهدهد ﴾ [التمل : ٢٠] ، أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول

بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لأن دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا

الزائدة . كذا في الدمامينى .

(قوله لتأوله بما منعنا) أى فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنتين .

[١٠٦٦] ذكر مستوفى في شواهد إن وأخواتها . والشاهد في كأن ظبية - على رواية من جر ظبية - حيث وقع

فيه أن زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية ، فلم تعمل شيئا . فافهم .

[١٠٦٧] هو من الطويل . والشاهد في زيادة أن بين القسم ولو . وأنتم عطف على الضمير المرفوع في التقينا وهذا

في غير الضرورة قبيح . والتقدير : لو التقينا نحن وأنتم . وفيه خلاف مشهور . ولكان جواب الشرط . ومظلم بالرفع

صفة يوم .

نقاتل ﴿ [البقرة : ٢٤٦] ، وبالقياص على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك لأنها في الآية مصدرية ، ف قيل : دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا ، وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول ، ولأن الأصل ألا تكون لا زائدة ، والصواب قول بعضهم : أن الأصل وما لنا في ألا نقاتل ، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فإنها قد وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني (وبعضهم) أى بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أُحْتِهَا) أى المصدرية (حيث استحققت عملاً) أى واجبا ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن : ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾^(١) [البقرة : ٢٣٣] ، وقوله :

[١٠٦٨] أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا

(قوله إعمال الجار والمجرور) وهو لنا في المفعول وهو ألا نقاتل . اهـ سم . قال الدماميني : قد يقال إنما يرد ذلك لو كان ألا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الحافض وهو عن فإنه يقال منعه عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف . (قوله ألا تكون لا زائدة) أى كما لزم على هذا القول إذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل . سم . (قوله والصواب قول بعضهم إلخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الأخفش كما زعم البعض لأنه قابل قول الأخفش بقوله لأنها في الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية . (قوله في ألا نقاتل) فتكون أن مصدرية منسبقة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار مخوف متعلق بما تعلق به لنا . (قوله والفرق بينها إلخ) هذا رد لقياس الأخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد . (قوله حملا) أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو : كما تكونوا يول عليكم اهـ مغنى . قال الدماميني : ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اهـ . (قوله حيث استحققت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف متعلق بأهمل . (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل . (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب

[١٠٦٨] هو من البسيط . والشاهد في أن قرآن حيث أهملت أن عن العمل . فإن قلت : ما عل أن هذه ؟ قلت : بدل من حاجة في قوله قبله :

إِنْ تَقْضِيهَا حَاجَةً لِي خُفِّ مَحْمَلُهَا نَسْتَوْجِبُ مِثْلَهُ عِنْدِي لَهَا وَيَسِدَا
أو رفع على أنه خير مبتدأ محذوف أى هي أن قرآن . وويحكمما : كلمة ترحم وألا تشعرا : عطف على أن الأولى . فانهم .

(١) أي برفع الفعل بهم وهو في لرائعنا (طعن عن عاصم) بالنصب .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .
(تنبيهه): * ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس (ونصبوا بإذن المُستقبَل *
 إن صُدِّرَتْ والفعلُ بعدُ مُوصَلاً . أو قَبْلَهُ اليمينُ) أى شروط النصب بإذن ثلاثة : الأول :
 أن يكون الفعل مستقبلاً ، فيجب الرفع في إذن تصديق جواباً لمن قال : أنا أحبك . الثاني :
 أن تكون مصدرة ، فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت ، وكذا إن وقعت حشواً كقوله :

بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ والجمع باعتبار معنى من تكلف . تصریح .
 (قوله أن تقرأن إغ) إما في محل نصب بدل من حاجة في قوله قبله :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كتبنا لاقيتاً رشداً
 أن نحملها حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويداً

أو من أن نحملها المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى
 حاجة أى هي أن تقرأن . والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة خلافاً للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة
 عليها واعتراض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على
 مصدر . اهـ يس مع زيادة . وقد يجاب بأن مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة
 للتناسب والترجيح كاف في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها
 بعد دال علم أو ظن فاحفظه . (قوله ظاهر كلام المصنف إغ) وظاهره أيضاً اختصاصها بالإهمال ووجهه
 أنهم يتوسعون في الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا ينافي كونها أما إذ لا يلزم في الأم قوتها من كل
 وجه فاندفع اعتراض البعض . (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاء شروطه
 والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح . إذا علمت ذلك فالضمير في نصبوا لأكثر العرب
 وهو على الوجوب فقول البعض تبعاً لشيخنا ونصبوا أى جوازاً كما سنبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو
 في والفعل بعد حالية وموصلاً حال من الضمير المستكن في الخبر أعنى بعد . وقوله أو قبله اليمين إما معطوف
 على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ أو مبتدأ مؤخر وقوله خبر مقدم وإما معطوف على موصلاً
 على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال . (قوله
 أن يكون الفعل مستقبلاً) إجراء لها مجرى سائر النواصب وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال لأن له تحقفاً
 في الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال . دمايني . (قوله فيجب الرفع في إذن تصديق إغ) أى
 لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال . مع . (قوله أن تكون مصدرة) أى في جملتها
 بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل . هـ .
 دمايني . وفي الشمنى : أن ترك تصديرها داخلية على المضارع إنما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون
 ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك أو جواباً لشرط قبلها نحو : إن تزرني إذن أكرمك . أو لقسم
 قبلها نحو : والله إذن لأخرجن انتهى وفي الموضع الأول خلاف كما في الجمع فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال

[١٠٦٩] لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأُمَكِّنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

[١٠٧٠] لَا تُتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِلَى إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

وأجازه الكسائي بعد اسم إن نحو: إلى إذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو: كان زيد إذن يكرمك. قال أبو حيان: وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا إذن يكرمك. (قوله أهلك) أي وجوبا بلا خلاف لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه. مع. (قوله بمثلها) أي بمثل مقالته سابقا تمن عليّ وقوله لا أقيلها أي لا أترك مقالتي سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبها عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى إمارة مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن عليّ فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له: ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه إن قال له عبد العزيز ثانيا تمن عليّ لا يتمنى إلا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وإرجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطه الرشيد في قوله قبل:

عجبت لتركي خطه الرشيد بعدما بدا لي من عبد العزيز قبولها
والشاهد في قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر إذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله:
* حلفت برب الراقصات^(١) إلى منى *

[١٠٦٩] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل يمدح بها عبد العزيز بن مروان. واللام لام الإيذان بالقسم. ولا أقيلها في موضع جزم على جواب الشرط. والشاهد في إذن حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسم والجواب. فالقسم قوله في البيت الذي قبله:

خَلَفْتُ بَرْبَ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنَى نَقُولُ الْفَيَافَى نَصُهَا وَذَمِيلُهَا
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيلها إذن أي لا أتركها: من أقال إقاله. والراقصات إبل الحجيح التي تتبخترن في مشيهن كأنهن يرقصن. ونقول أي تقطع. والنص السير الشديد. والذميل يفتح الذال المعجمة نوع من السير. والضمير في بمثلها ولا أقيلها يرجع إلى خطه الرشيد المذكورة فيما قبله:

عَجِبْتُ لِتَرْكِي خِطَّةَ الرُّشْدِ بَعْدَمَا بَدَأَ لِي مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبُولُهَا
[١٠٧٠] هذا رجز لم يعلم راجزه. والشطير البعيد. قاله الأصمعي: وقال غيره الغريب وانتصابه على الحال. والشاهد في إذن حيث أعملها مع أنها معترضة بين أن وخبرها، وهو ضرورة خلافا للفراء، وخرج على حذف خبر إن: أي لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده.

(١) أي الإبل الراقصات والرقص نوع من سير الإبل.

فضرورة أو الخبر محذوف : أى إلى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى . الثالث : ألا يفصل بينها وبين الفعل بخبر القسم ، فيجب الرفع فى نحو : إذا أنا أكرمك ويغفر الفصل بالقسم كقوله : [١٠٧١] **إِذْنُ وَاللّٰهِ نَرْمِيْهِمْ بِحَرْبٍ يَشِيْبُ الطَّفْلُ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ** وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك . وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع (وانصب وارفعاً * إذا إذن من

إلخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشى من الخلل . (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا . وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس . (قوله ألا يفصل إلخ) لضعفها مع الفصل عن العمل . اهـ تصريح . (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لأن القسم تأكيد لربط إذن ولا لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى إذن . سيوطى . (قوله والدعاء) نحو : إذن غفر الله لكم أكرمك . (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو زيد إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب . قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير ألا تعمل حينئذ لأنها غير مصدرية ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تصدر لفظا فهى مصدرية فى النية لأن النية بالمعمول التأخير . اهـ سيوطى . قال سم : ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو : يازيد إذن أكرمك لأن المتقدم عليها معمول اهـ وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلية على المضارع كما مر . (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما فى تأويل اسم واحد . سم . (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا . (قوله وانصب وارفعاً) وقد يجزم إن اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وإنما جاز النصب والرفع لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما فى الرضى^(١) لأنها غير متصدرة فى الظاهر . اهـ سم . ويشير إلى رجحانه قوله وارفعاً بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعيين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما إذا قيل لك آتيك غدا فقلت مستأنفا وإذن أكرمك^(٢) .

[١٠٧١] قاله حسان فيما زعم بعضهم ولم أجده فى ديوانه . من الوافر . والشاهد فى إذن والله نرهم ، حيث فصل بينها وبين إذن بالقسم ، وهذا لا يضر كما لا يضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما فى قول بعض العرب : هذا غلام والله يزيد . ويشيب الطفل جملة فى محل الجر لأنها صفة لحرب .

(٢) أى استأنفت الكلام بالواو .

(١) راجع شرح الكافية لابن الحاجب .

بَعْدَ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَعًا) وقد قرئ شاذًا «وإذا لا يلبثوا خلفك» ﴿فَإِذَا لَا يَأْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، على الإعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة.

(تنبيهات): الأول: أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، فإذا قيل أن ترزني أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمته وأهملت إذن لوقوعها حشوا، أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب. وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان. الثاني: الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. وعلى

(قوله على ما له محل) قال البعض كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظي والمحلّي بقرينة التمثيل اهـ ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظي لأنه معرب لفظًا ومحلًا فهو مما له محل فتدبر. (قوله ألغيت) أى وجوبًا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح. (قوله لوقوعها حشوا) أى بين جزءى الجواب وإن شئت قلت بين الشرط والجواب لأن المعطوف على الجواب جواب. (قوله أو على الجملتين معا) أى جملتى الشرط والجواب. (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل إن قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لأنه ينافيه قوله لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط فلا ينافى جواز الرفع على لغة بعضهم الملتزمين لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أظال به البعض. (قوله لأن ما بعدها مستأنف) أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله لأن المعطوف إلخ أى بناء على أنها عاطفة. (قوله فالمذهبان) أى القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب. (قوله إلى أنها اسم) أى غير ناصب للفعل وإنما الناصب له أن مضمره بعده كما سيذكره. (قوله وعوض عنها التنوين) أى وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى إذا جئتني وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا. قاله الدماميني. وذهب الرضى إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال: وإنما قلنا غالبا لأنه لا معنى للشرط في نحو: ﴿قَالَ لَعَلَّهَا إِذْنَ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، ثم قال: وإذا كان بمعنى الشرط في الماضى جاز إجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو: ﴿إِذَا لَأَذْنُكَ﴾ أى لو ركنت شيئا قليلا لأذنك وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله:

الأول فصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه . الثالث : معناها عند سيويه الجواب والجزاء فقال الشلوين في كل موضع . وقال الفارسي في الأكثر . وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطا إلي يدي

أى إن أتيت فلا إلخ وقد تستعمل بعد لو وإن توكيدا لهما نحو : لو زرتنى إذن لأكرمك وإن جئتني إذا أزرك ثم قال : ولما احتمل إذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلصه للاستقبال فتحمل إذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بأن . ثم قال : وإنما ادعينا أن إذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اهـ ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأث على أن أصلها إذا وفي حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن إذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله إذا أو إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا أتيتك إذن أكرمك بالرفع على أن الأصل إذا أتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اهـ . (قوله وعلى الأول) أى على أنها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعاً وقوله لا مركبة من إذ وإن نقلت حركة الهزة إلى الدال ثم حذفت اهـ سم أى وغلب عليها وحكم الحرفية وهذا قول الخليل قال : فإذا قال القائل أزورك فقلت إذن أكرمك فكأنك قلت حيثذ إكرامى واقع اهـ أى ولا من إذا وإن حذفت هزة أن ثم ألف إذ لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلاً بأنها تعطى الربط كما إذا والنصب كأن أفاد كل ذلك فى الجمع . (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لأن القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها إذن كما فى حاشية السيوطى على المغنى . (قوله لا أن مضمرة بعدها) كما ذهب إليه الخليل فى أحد قوليه لأن أن لا تضمير إلا بعد عاطف أو جار . اهـ دماينى واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو إذن عبد الله يأتيتك . مع . (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا بإذن المستقبل . (قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفى كلامه مسامحة أى ربط الجواب إلخ .

(قوله فقال الشلوين فى كل موضع) وتكلف تخرج نحو ﴿ قال فعلتها إذا وأنا من الضالين ﴾^(١) على الشرط والجزاء أى إن كنت فعلت الوكزة كافراً لأنعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك .

(١) هو قول موسى عليه السلام لما عابه فرعون لعنه الله على قتل الرجل القبطي .

أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا . الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتتوين المنصوب . وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن . روى ذلك عن المازني والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف . الخامس : حكى سيويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيا مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ، ولكنها القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن أنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئها ، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال اهـ (وين لا ولا مـ جرّ التزم * إظهار أن ناصبة) نحو : ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ [البقرة : ١٥] ، ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد : ٢٩] ، لا في الآية الأولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن عُدِم . لَا فَإِنَّ أَعْمَلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا) لا في موضع الرفع بعدم ، وأن في موضع النصب باعمل ، ومظهرا ومضمرا نصب على الحال : إما من أن إن كانا اسمي مفعول ، أو من فاعل اعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل ، أي يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم

(قوله إذا أظنك صادقا) برفع أظن لأنه للحال كما يفيد ما سنقله عن الرضى . (قوله إذ لا مجازاة هنا) قال الرضى : لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اهـ ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة . (قوله اختلف في لفظها إلخ) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما في الإتيان اتباعا للمصحف العثماني . قال السيوطي في حاشية المغنى : ينبغى أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبني على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف . (قوله والجمهور يكتبونها إلخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغنى . (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان إلى الجمهور . (قوله وعن الفراء إلخ) ونقل السيوطي قولاً بالعكس لضعفها في الإهمال وقوتها في العمل . (قوله إن عملت كتبت بالألف) لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا . (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات إلى قول من أنكرها . دماميني . (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين . (قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا . (قوله فإن أعمل) أى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو : ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو : ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ . قاله الفاكهي أى أو للتعدية نحو : أبعدت زيدا ليقاتل .

يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقتزن الفعل بلا فالإضمار نحو : ﴿ وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾ [الأنعام : ٧١] والإظهار نحو : ﴿ وأمرت لأن أكون أول المسلمين ﴾ [الزمر : ١٢] فإن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها وهذا أشار إليه بقوله (وبعد نفى كان حتماً أضمر) أى نحو : ﴿ وما كان الله ليظلمهم ﴾ [العنكبوت : ٤٠] ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وتسمى هذه اللام لام الجحود ، وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب ، والتي قبلها لام كى لأنها للسبب كما أن كى للسبب . وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا ، ووجوب إضمارها بعد نفى كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك . ولا يجب الإضمار بعد كان التامة^(١) لأن اللام بعدها ليست لام الجحود ، وإنما

(قوله إذا لم يسبقها إلخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفى كان إلخ . (قوله ماض) أى لفظاً ومعنى أو معنى فقط . (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين إلخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين قليل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أى وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والإسناد إليه . كذا في المغنى والشمى . (قوله وبعد نفى كان إلخ) يعنى ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد إلا يضرب عمراً ويجوز ذلك مع لام كى نحو : ما جاء زيد إلا يضرب عمراً . قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كى أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل . قال : والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد يضرب فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه ١ هـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعنى ما قبلها وما بعدها ومع لام كى مسلط على ما بعدها فقط أى فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود . (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى . ١ هـ تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس . (قوله والتي قبلها لام كى) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم . مع . (قوله لأنها للسبب) أى فى الجملة وإلا فلازم كى قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعدية . (قوله وجوب إظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين . سم . (قوله ووجوب إضمارها إلخ) علل بأن إثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسبب فكما لا يجمع بين أن والسبب لا يجمع بين أل واللام . ذكرى . (قوله ليست لام الجحود) بل هى لام كى نحو ما كان زيد ليلعب أى ما وجد للعب .

(١) أى التى لا ترفع الفاعل لا الناقصة التى ترفع المبتدأ وتصب الخبر .

لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو . ودخل في قوله نفى كان نحو لم يكن أى المضارع المنفى بلم كما رأيت لأن لم تنفى المضارع . وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن أجازوه في أخواتها قياسا ولمن أجازوه في ظننت .

(تنبيهات): الأول : ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى . **الثانى :** اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام : فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة

(قوله لأن لم تنفى المضارع) لو قال لأن لم تقلب المضارع إلى المضى لأنفج مطلوبه وفى بعض النسخ لأن لم تنفى الماضى أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا إشكال عليها فتأمل . (قوله لمن أجازوه فى أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازوه فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا . قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المعنى يرشد إلى ذلك باطلة قال فى التصريح : وبعضهم أجازوه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اهـ . قال يسـ : وهو فاسد لأن هذه يعنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى . (قوله ما ذكره من أن اللام إلخ) لأن كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر إلخ . (قوله والنصب بأن مضمرة) إنما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت أن أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى إلخ لأجل قول ثعلب لأنه إنما يأتى عند إضمار أن فتأمل . (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الأصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله :

لقد عدلتنى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعها

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول محذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا . (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن . (قوله اختلف فى الفعل إلخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة . (قوله إلى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لأن الخبر جملة الفعل والفاعل . (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقام واعتراض

بذلك الخبر المحذوف ، وقدره ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر^(١) . وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ، فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى . ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة ، إذ

قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال . وأجيب بأنهم لعلمهم لا يسلمون هذه الكلية . اهـ دمامنى . قال الحفيد : وتظهر فائدة الخلاف في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فإنه لا يجوز على رأى البصريين لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها . (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى : قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اهـ وفي المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة . (قوله وقدره إلخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره إذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلْزُّلِّ مِنَ الْجِبَالِ ﴾ وإن كان مكرهم أهلا لتزول إلخ وبدل لما قلناه ما يأتي عن شرح التسهيل . (قوله لأن اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زياد محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق . (قوله إلا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجنة وهو لا يجوز . وأجيب بما قاله بعضهم من أن الإخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجنة جائز كما في زيد إما أن يعيش وإما أن يموت وإن لم يجز الإخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لا سيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطا في سلك الفعل على أنه يختل أن يكون في الكلام حذف . (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفي الخبر إذ لولاه لأمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتي عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الإخبار بالمصدر عن الجنة وقوله إنها زائدة أى محضة . (قوله لكن قال) أى الناظم في شرحه إلخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه له شرح على التسهيل كما في الجمع ثم رأيت في بعض النسخ لكن قال المصنف في شرحه إلخ وهو نص في الأول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الجمع عزو العبارة التي في الشرح إلى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع ممكن والله أعلم .

(قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا إلا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لا طراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المغنى وجه

(١) أي ليكون الاسم .

لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل . الثالث : قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

[١٠٧٢] فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي مُقَاوِمَةً وَلَا فِرْدَ لِفِرْدِ

أى فما كان جمع . ومنه قول أبى الدرداء فى الركعتين بعد العصر : ما أنا لأدعهما . الرابع : أطلق النافى ومراده ما ينفى الماضى وذلك ما ولم دون لن ، لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك لا لأن نفى غير المستقبل بها قليل . وأما لما فإنها وإن كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال . وأما إن فهى بمعنى ما وإطلاقه يشملها . وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلزُّوْلِ مِنْهُ الْجِبَالِ ﴾ [إبراهيم : ٤٦] ، فى قراءة غير الكسائى أنها لام الجحود ، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا

كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه . (قوله لا لأنها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها فى الكلام كخروجها . وقوله إذ لو كانت زائدة أى محضة وإلا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر . (قوله لم يكن لنصب الفعل إلخ) إذ يلزم عليه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى إلا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح خال عن التكلف . (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها لتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين . (قوله أو هاما) هو بمعنى قول البصريين مریدا . (قوله أى فما كان جمع) قال سم : أى ضرورة إلى هذا التقدير هـ أى لصحة فما جمع مرید ليغلب إلخ وقد يقال الداعى إليه موافقة النظائر وعبرة الدمامين والشمى ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلاً لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء أو ما أنا مریداً لتركهما . (قوله ما أنا لأدعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير . (قوله أطلق النافى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان . (قوله وإن كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافياً للحدث فى الماضى فقط . (قوله وأما أن) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز إن كان زيد ليخرج . (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين . (قوله أنها لام الجحود) أى ليس مكرهم أهلاً لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتاً وتمكناً من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والإثبات يندفع التناقض بينهما .

ضمير الاسم السابق ، والذي يظهر أنها لام كى وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدة معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال ، كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل . الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى : ﴿ وما كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى ﴾ [يونس : ٣٧] ، والصحيح المنع ، ولا حجة في الآية لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخير (كذاكَ بعد أو إذا يَصْلُحُ في * مَوْضِعِهَا حتى أو آلا أَن خَفِيَ) أن مبتدأ وخفى خبره وكذاكَ وبعد متعلقان بخفى ، وحتى فاعل يصلح ، وإلا عطف عليه : أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى ، نحو لألزمك أو تقضيني

(قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع إلا ضمير إلخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره بيبعده دون يمنعه^(١) وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدمامي ذكر أن المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلمه مما قبلها . وقوله وجزاء مكرهم إشارة إلى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون . (قوله معدا لأجل زوال إلخ) كان الأظهر إسقاط أجل وجعل اللام للتعدي صلة معدا أى مهياً ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كى لأن المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله الأمور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم . (قوله لأن أن يفترى في تأويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق^(٢) . (قوله كذاكَ) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفي كان . (قوله إذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو إلا هو فيما لا يتطاول . (قوله متعلقان بخفى) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذاكَ على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذاكَ أى كخفاء ذاك . (قوله أى كذا يجب إلخ) هذا بيان لحاصل المعنى وإلا فالتقدير أن خفى بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا حال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وإنما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامي : وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنقيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها قال ابن النازم : وإنما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلاً وأو التي تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها .

(١) والفرق واضح جدا بين المعين . (٢) أى مفترى .

حقى ، وقوله :

[١٠٧٣] لَا تُسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبُ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى قَمَا انْقَادَتْ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أو إلا كقولك : لأقتلن الكافر أو يسلم . وقوله :

[١٠٧٤] وَكَنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تُسْتَقِيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

[١٠٧٥] فَلَقْتُ لَهُ لَا ثَبَرَ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلُكًا أَوْ نَمُوتُ قَتَعَدْرًا

(قوله نحو لألزمك إلخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال : ويتعين الأول في نحو : لأطيعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو : لأنتظرنه أو يجيء والثالث في نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم اهـ وقد يقال لأنتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء فتأمل وأما لأستسهلن إلخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدماميني وليس بشيء اهـ وفيه نظر .

(قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها . قاله الشمني .

(قوله وكنت إذا غمزت إلخ) بالغين والراي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرخ . والكعوب النواشر في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اهـ تصریح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضا في هذا البيت فتدبر .

[١٠٧٣] هو من الطويل . يقال استسهل أمره : أى عده سهلا . والشاهد في : أو أدرك المنى ، حيث جاءت أو فيه بمعنى حتى التي بمعنى إلى . وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في : لألزمك أو تقضي حتى : أى إلى أن تقضي . والمنى بالضم : جمع منية . والآمال : جمع أمل .

[١٠٧٤] قاله زياد الأعجم . من الوافر . والقناة : الرخ . وكعوب الرخ : النواشر في أطراف الأنابيب . والشاهد في أو تستقيما حيث جاءت فيه أو بمعنى إلا في الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن ، كما في لأقتله أو يسلم . والمعنى : إلا أن تستقيما .

[١٠٧٥] البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس .

واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله :

[١٠٧٦] وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَأَلٌ سَيِّعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عُلُقَمًا

(تنبيهات)*: الأول : قال في شرح الكافية : وتقدير إلا وحتى - في موضع أو - تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها ، فتقديره أنتظره أو يقدم : ليكون انتظار أو قدوم^(١) ، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم : ليكون قتله أو إسلامه ، وكذلك العمل في غيرهما . الثاني : ذهب الكسائي إلى أن أو

(فائدة) قال شارح أبيات الإيضاح : وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها^(١) وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب : أبيات القصيدة غير منصوبة وإنما أنشده سيوبه منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وإنشاد أبيات على الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشد بيت منها أنشد على حقه من الإعراب وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطي . (قوله إذا ورد بعدها منصوبا) فيه إشارة إلى جواز ورو ه بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب . (قوله ولولا رجال إلخ) رزام براء مكسورة فرأى حتى من تميم . وأعزة صفة ثانية لرجال . وآل سبيع بالتصغير حتى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوءك فإنه منصوب بأن مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين إذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم . قال العيني : منادى مرخم أى يا علقمة وبهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام . (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لأحد الشئيين لاقتضاء الأول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشئان اللذان أو لأحدهما . (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا يثنى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وإنما قدر لأن الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصبح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام : ٩٥] ، على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم .

[١٠٧٦] قاله الحصين بن حمام المرى ، من الطويل . ورجال : مبتدأ تخصص بالصفة ، وهى من رزام : حتى من تميم . وأعزة : صفة أخرى . والخبر محذوف : أى موجودون . والشاهد في أو أسوءك : حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة . قوله علقما : منادى مرخم : أى يا علقمة .

(١) أى واحد من الأمرين .

المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها . الثالث : قوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا : الأول الغاية مثل إلى . والثاني التعليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو : لأرضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي . وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى إلى لا التي بمعنى كي لا وجه له . وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر (وبعد

(قوله ليكون) بفتح اللام . (قوله في غيرهما) أى غير المثالين المذكورين . (قوله انتصب بالخالفة) أى مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه . اهـ مع ونقض بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فإن الثاني خالف الأول في المعنى ولم يختلف في الإعراب إلا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الإعراب . (قوله أن النصب بأن إلخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وجوز الأخفش الفصل بينهما بالشرط نحو : لأزمنك أو إن شاء الله تقضيني حقى . سيوطى . (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب . (قوله متوهم) إنما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظاً وتقديراً . (قوله ومن ثم) أى من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم إضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم إضمار أن ولا إضمارها إذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض تبعاً لشيخنا الأول أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لأن عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم إضمار أن . (قوله موقع إلى أن أو إلا أن) الصواب حذف أن فإن أو إنما وقعت موقع إلى وحدها أو إلا وحدها اهـ دماينى أى لأنها لو كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن لزم التكرار إذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمرة بعدها موقع إلى أن أو إلا أن . (قوله لأن لحتى معنيين إلخ) وجه الشارح الأحسن بما حاصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضاً بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدماينى . (قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران . سم . (قوله فإنه يوهم إلخ) أى إيهاماً قوياً إذ أصل الإيهام موجود في العبارتين أيضاً . أفاده سم . (قوله وبعد حتى) الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول . اهـ سيوطى .

حتى هكذا إضمار أن * حتم أي واجب . والغالب في حتى حيث أن تكون للغاية نحو : ﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ﴾ وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى وقد تكون للتعليل (كجهد حتى تسرّ ذا حزن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

[١٠٧٧] ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسيره قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل . وصرّح به ابن هشام الخضرأوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في : ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولوا ﴾ [البقرة : ١٠٢] والظاهر في هذه

والظرف متعلق بإضمار الذي هو مبتدأ وهكذا إما متعلق أيضا بإضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا لأن معناه كالإضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصرنا فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو وإما خبر وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه قد نصب المضارع بها فقط . (قوله والغالب في حتى حيث) أي حين إذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامي الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اهـ وإنما تكون للغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل إذا كان مسببا عما قبلها . كذا في التصريح واحترز بقوله حيث عن حتى الابتدائية فإنها بمعنى الفاء . (قوله كجد حتى تسرّ) للغاية هنا ممكنة أيضا . سم . (قوله بمعنى إلا أن) الصواب إسقاط أن لما تقدم قبل إلا التي حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدماميني : سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل حتى تفعل أي إلا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف إذ المعنى لا أفعل وقتا من الأوقات إلا وقت فعلك ويظهر أن للغاية ممكنة فيه وفي البيت الآتي منقطعا إذ المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبعا للدماميني وابن الناطم لكن نظر فيه سم بأن النفي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غاية فتأمل ولا تنافي بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا لأن عمل الجر ثبت مع إفادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جر بهما . (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج إليه منه . دماميني . (قوله على غرابته) أي مع غرابته . (قوله حتى أن تفعل) ففسر إلا بجتى فاقضى أن حتى تكون بمعنى إلا .

[١٠٧٧] هو من الكامل . وأراد بالفضول : المال الزائد . والسماحة : الجود . والشاهد في حتى تجود : فإن حتى بمعنى الاستثناء ، والواو في وما لديك : للحال .

الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :
 [١٠٧٨] **وَاللّٰهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّىٰ أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا**
 لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه .

(تقنيته)*: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها
 توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام المجحود (وَقَلَّوْا حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مُوَوَّلًا * به) أى بالحال

(قوله حتى يقول) أى إلا أن يقولوا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى : وما يعلمان أحدا في وقت إلا
 وقت أن يقولوا إلخ . (قوله وأن المراد معنى الغاية) أى يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك واعترضه
 الدماميني بأن هذا وإن أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء . (قوله نعم هو)
 أى كون حتى بمعنى إلا ظاهر في قوله والله إلخ . والمعنى لا أترك الأخذ بئار شيخى أى الحسين بن
 على إلا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في
 المصنف عن ابن هشام الخضرأوى مقتضرا عيه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لأن قتل الحيين
 أخذ بالتأثر باطل لأن المعنى حيث لا أترك أخذ تأثر شيخى إلا قتل الحيين فأثره وهو فاسد ولا يصح
 كونها للغاية لأن المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الأخذ بالتأثر إلى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك
 وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكوني أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح
 وصرح به الشيخ خالد^(١) من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لأن ما بعد حتى
 فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه
 شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكأن ممن يعرف الرجال بالحق^(٢) . وما مر من أن المراد بشيخ
 الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمنى والسيوطى أن قاتل البيت
 امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتل أباه وأن المراد بشيخه أبوه . (قوله حتى أبين) بهمة
 مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد .
 قاله الشمنى . (قوله لأن ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الأخذ بالتأثر
 ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية إذ لا
 تخرج حتى فى البيت عن المعاني الثلاثة فإذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض
 وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا
 مرجوحا علم رده مما أسلفنا فتنبه .

[١٠٧٨] البيت من الرجز ، وهو لامرئ القيس .

(١) يقصد الشيخ خالد الأزهرى . (٢) أى ولا تعرف الحق بالرجال .

(ارفعن) حتماً (وانصب المستقبل) أى لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً : ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة . وإن كان غير حقيقى بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة بالنصب جائز لا واجب نحو : ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢٤١] ، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا . فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على

(قوله أو مؤولاً به) أى أو غير حال من ماضٍ أو مستقبل مؤولاً به . (قوله ارفعن حتماً) لأن نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه . (قوله وانصب المستقبل) أى وجوباً إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز إن لم يكن حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لجوب رفع المستقبل المؤول به وإنما شرط فى نصب المضارع استقباله لأن نصبه بأن المضمر وهى تخلصه للاستقبال . (قوله إلى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى . (قوله وكالآية السابقة) وهى ﴿ لن نرح عليه ﴾ إلخ وقد يقال إنها من القسم الثانى فإن العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى : ﴿ لن نرح عليه عاكفين ﴾ إلخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة فالمنظر فالمنظور إليه فيه هو الحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن التكلم بالحكى لأنه المعتبر فى الحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فإنه ليس حكاية لكلام آخر بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر إليه . اهـ سم . والحاصل أن ما كان حكاية كلامهم ينظر فيه لزمن الحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا . (قوله بالنسبة إلى ما قبلها) أى لزمن الفعل قبلها . قال سم : أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلاً بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك حال الدخول اهـ وقوله خاصة أى لا بالنسبة إلى زمن التكلم . (قوله وزلزلوا) أزعجوا أزعاجاً شديداً شبيهاً بالزلزلة . (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيب . دمامينى . (قوله فإن قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه . (قوله إلى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لأنه ماضٍ بالنظر إلى زمن القص . (قوله على تأويله بالحال) بأن يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون . (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير إليه الشارح . (قوله فالأول إلخ) عبارة الدمامينى : قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الأول على

تأويله بالمستقبل : فالأول : يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال . والثاني : يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال . ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو : سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢١٤] في قراءة نافع . والرفع حينئذ جائز كما مر الثاني : أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو :

وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الإعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبأن شيئا آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وإن كان الوقوع ثابتا في نفس الأمر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة . قلت : وذلك الدليل هو قراءة الرفع لأن القراءتين كالتأويلين وإنما قدر القول مترقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا إذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لأمر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء هـ . (قوله بالدخول في القول) أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح . (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم . (قوله والثاني يقدر إلخ) فرض هذا التأويل فيما إذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما إذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال إتيانه فيه أولوى وأقرب إلى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة ما لم يؤول بالمستقبل وفي كلام الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما في المغنى وظاهر قول الدمامينى في شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ جاز فيه الرفع والنصب وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب هـ . أفاده سم . (قوله بالعزم عليه) أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول . (قوله والرفع حينئذ واجب) ما لم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على ما فيه . (قوله أو تأويلا نحو حتى يقول إلخ) ونحو : سرت حتى أدخلها^(١) تريد فأنا الآن متمكن من الدخول . وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود في الحال هـ دمامينى فعلم أن من الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا . سم . (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندى نظر لأن رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما هـ والذى مر إنما هو جواز الرفع والنصب إذا كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت في المغنى وشرحه للدمامينى التصريح

(١) والضمير لليلة مثلا .

لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها^(١) لانتفاء السببية : أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث : فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها ، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك . الثالث : أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيرى حتى أدخلها ، وكذا في كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبراً اهـ .

بأن المضارع إذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا . وقال السيوطي : حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بجتي في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة .

(قوله أن يكون مسبباً عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجاً . (قوله وما سرت حتى أدخلها) نعم إن انتقض النفي لنحو : ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف . نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدماميني ذكره . (قوله فلأن السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح . أفاده في التصريح . (قوله وأجاز الأخفش إلخ) قال الرضى نقلاً عن الأخفش : إلا أن العرب لم تتكلم به . قال الدماميني : والذي يظهر إجراء ما قاله الأخفش في الاستفهام أيضاً بأن يقدر الكلام خالياً عن الاستفهام ثم أدخلت أدواته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر : سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب : هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اهـ . (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها . (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لأن عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف في الحقيقة . (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملية بعدها مستأنفة . تصریح . (قوله فيجب النصب في نحو سيرى إلخ) ينبغى ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر وإلا لم يجب اهـ سم أى وقامت قرينة على التقدير . (قوله إن قدرت إلخ) فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبراً جاز الرفع لأن ما بعد حتى فضلة .

(١) أى بالاستفهام .

(تنبيهات):* الأول : نجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب : جارة وعاطفة وقد مرتا ، وابتدائية أى حرف تبتداً بعده الجمل أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله :

[١٠٧٩] فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

[١٠٨٠] * يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ *

وقراءة نافع : ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وعلى الفعلية التى فعلها ماضى نحو : ﴿ حتى عفوا وقالوا ﴾ [الأعراف : ١٩٥] وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك . الثانى : إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم . الثالث : علامة

(قوله على ثلاثة أضرب) أى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة الجمل على المفصل أو الجنس على الأنواع فإبدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وإن كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر . (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام : غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم . (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد : مقتضى كلامه هنا والتنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحل أنها غائية أى غير جارة . (قوله أى حرف تبتداً بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية . (قوله فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى إلخ) تمج أى تقذف . ودجلة بكسر الدال نهر العراق . والأشكل : الأبيض الذى يخالطه حمرة . اهـ زكريا . وقوله بكسر الدال أى وفتحها .

(قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهرم من هر من باب ضرب أى صوّت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم . (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل .

[١٠٧٩] قاله جرير بن الخطمى من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل ، وتمج أى تقذف : خبر ما زالت . والباء فى بدجلة : ظرفية وهو نهر العراق . وحتى حرف ابتداء . وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية . والأشكال : الذى تخالطه حمرة ، وعين شكلاء : إذا خالط بياضها حمرة .

كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ، ويجب حيثئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها هـ (وبعد فاء جواب نفي أو طلب * مخضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها ، وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب ، وبعد متعلق بنصب . يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهي

(قوله وبعد فاء) هي فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن المعطف على الفعل إلى النصب . وقوله جواب نفي أو طلب سمي جوابا لأن ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بتحقيق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد : وسواء النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو : قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفي بقدر فنصب الجواب بعدها نحو : قد كنت في خير فتعرفه . قاله السيوطي ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما سنبه عليه الشارح .

(قوله مخضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخرج تالى التقرير نحو : ﴿ أو لم يسيرا ﴾ فى الأرض فتكون ﴿ لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالى تقريراً نحو : ألم تأتني فأحسن إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد : ثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوباً فلمراعاة صورة النفي وإن كان تالياً تقريراً أو لأنه جواب الاستفهام هـ وقال فى المغنى : ولكون جواب الشئ مسبباً عنه امتنع النصب جواباً للاستفهام فى قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إنزال الماء بخلافه فى آية : ﴿ أو لم يسيرا ﴾ لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل هذا هو الصواب هـ بايضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفي التالى تقريراً تفصيلاً لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفي أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية : ﴿ ألم تر ﴾ فلعل المراد مراعاتهما شذوذاً أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده بأن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية : ﴿ أو لم يسيرا ﴾ لكن قصد المعطف على أنزل بتأويل تصبح بأصبحت ويوافق هذا القول قول الجمع لا فرق فى النفي بين كونه محضاً نحو : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ أو لا بأن نقض بالإنفى : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو : ألم تأتينا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً هـ ملخصاً فتأمل . واعتراض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه يؤهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالأمر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك . (قوله فى موضع الحال) أى أو معترضة . (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعاً بعدما ذكر .

أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن . فالأمر نحو قوله :
 [١٠٨١] يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيرُهَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا
 والنهي نحو : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه : ٦١] ، وقوله :
 لَا يَخْدَعَنَّكَ مَأْثُورٌ وَإِنْ قَدَّمْتُ تِرَاثَهُ فَيَحِقُّ الْحَزَنُ وَاللَّدَمُ
 والدعاء نحو : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا
 الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس : ٨٨] ، وقوله :

(قوله ﴿ لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا ﴾) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم
 فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وإنما قدرنا هذا التقدير فيه وفيما يأتي لانتفاء
 أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرًا ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا في نحو : ﴿ يَخْرُجُ الْحَيُّ
 مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ ﴾^(١) كما تقدم فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسماً والمصدر هو المناسب
 من بين أنواع الاسم وهذا كما في المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم
 فاعرفه . وفي قول شيخنا : والبعض استرواحاً بقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثاً أى لا يقضى
 عليهم ميتين نظراً لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخراً عنه والحالية تقتضى خلاف
 ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الإرادة به تنجيها فيما لا يزال والموت مقارن له
 وجوداً متأخراً رتبة فتدبر . (قوله إما أمر إلخ) أى أو ترج كما يأتي فالجملة مع النفي المتقدم تسعة مجموعة
 في قول بعضهم :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمّن وارج كذلك النفي قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الأول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحث وإزعاج . (قوله أو
 استفهام) أى بأى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو : متى فأسير معك
 أى متى تسير . (قوله يا ناق إلخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحين ضرب من السير أى ليكون منك سير
 فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي . (قوله فيسحطكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم .
 (قوله لا يلدعنك مأثور إلخ) المأثور بالثلثة المال المتروك والراث الوارث فأبدلت الواو تاء ولعل معنى
 وإن قدمت تراثه رأى وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عنهم فإنه لا ينفع .

[١٠٨١] قاله أبو النجم العجل . وناق منادى مرخم : أى يا ناقة . وعفا نصب على أنه نائب عن المصدر أو صفة
 مصدر محذوف : أى سيرا عفا ، وهو ضرب من السير . والفسيح ، الواسع ، نعت . والشاهد في فستريحاً حيث نصب
 لأنه جواب الأمر بالفاء . وهذا بلا خلاف إلا ما نقل عن العلاء بن شاذان أنه كان لا يميز ذلك ، وهو محجوج به .
 قلت : له أن يقول هذا ضرورة .

(١) أي عطف يخرج على يخرج .

[١٠٨٢] رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وقوله :

[١٠٨٣] يَا رَبِّ عَجِّلْ مَا أُوْمَلُ مِنْهُمْ قَيْدًا مَقْرُورًا وَيَشْبَعْ مَزْمِلًا

والاستفهام نحو : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ [الأعراف : ٥٣] وقوله :

[١٠٨٤] هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فِرْتَدُ بَعْضِ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

[١٠٨٥] يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذُنُو قَتْبَصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض نحو : ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من

الصالحين ﴾ [المنافقون : ١٠] وقوله :

[١٠٨٦] لَوْلَا تَعَوَّجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى ذَنِيفٍ فَتُحْمَدَى نَارَ وَجْدٍ كَاذٍ يُفْنِيهِ

(قوله سنن) بفتح السين أى طريق . (قوله قيداً مقروراً) (الخ) المقروور بالقاف البردان . والمرمل العادم للقوت .

(قوله لباناتي) جمع لبانة بضم

اللام وهى الحاجة وإنما قال بعض الروح لأن الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو . (قوله فأصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفاً على محل فأصدق بناءً على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم يجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأً حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى إن أخرتني فتصدق ثابت وأكن وضعفه فى المعنى قال : والتحقيق أنه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه المعنى لأن المعنى أخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى الإتيان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال : وقد يجوز المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اهـ قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن ثم قال : والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء . (قوله لولا تعوججين) أى تعطفين .

[١٠٨٢] هو من الرمل . والشاهد فى فلا أعدل حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء . والفاء فاء السبب فى الجواب عن الدعاء : أى

يارب وفقنى حتى لا أميل عن طريقة الساعين فى خير الطريقة . والسنن : بفتح السين والنون فى الموضعين .

[١٠٨٣] البيت من الطويل .

[١٠٨٤] هو من البسيط . واللبانات جمع لبانة بضم اللام : الحاجة . والشاهد فى أرجو حيث نصب لأنه جواب الاستفهام .

وأن تقضى فى محل نصب مفعول أرجو . قوله فيرتد : عطف على أن تقضى . وبعض الروح ، كلام إضافي ، فاعله .

[١٠٨٥] هو أيضا من البسيط ، وألا للعرض . والشاهد فى فتبصر حيث نصب لأنه جواب العرض . وعائد ما الموصول محذوف

تقديره ما قد حدثوك به . والفاء فى لما للتعليل . وهو مبتدأ . وكن سمعا خبره : أى كمن سمعه . وألفه للإطلاق .

[١٠٨٦] البيت من البسيط .

والتمنى نحو : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] وقوله : [١٠٨٧] يَا لَيْتَ أُمَّ لِحْلِيدٍ وَاَعْدَتْ قَوْثَ وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمْرٌ فَنُصْطَجِبَا واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ، فيكون الفعلان مقصودا فنيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتي واحترز أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله :

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيدها سملق
فإنها في فينطق للاستئناف أي فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها . كقوله تعالى : ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ ولعل مراده مع وجود السببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافي لزوم النصب مع قصدتها بدليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا إلخ فإن قوله أو على معنى إلخ إشارة إلى قصد السببية لكن قال في المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل جدا وعليه قوله :

ولقد تركت صية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع
أي لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر « فيموتون » والأعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا هـ باختصار . والقواء الخالي . والبيداء القفر . والسملق الأرض التي لا تنبت شيئا . (قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا إلخ) قال شيخنا : ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل هـ وكون الفاء على ثاني وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف حيث قال واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا تحدثنا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتحمل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيда للأول فينصب عليه النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيد بانتفائه أيضا .

[١٠٨٧] هو أيضا من البسيط . وبالمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف : أي يا قوم يا ليت . وواعدت جملة خبر ليت . وفوفت عطف عليها . والشاهد في فنصطجبا حيث نصب لأنه جواب التمني .

مبتدأ ، فيكون المقصود نفى الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا ، فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثاني لانتفاء الأول . واحتراز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بالإلا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ، ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا . ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك ، وحسبك الحديث فينام الناس ، ونحو سكوتا فينام الناس ،

(فائدة): إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أى فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثاني قيدا للأول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . (قوله ومعنى ما تأتينا) أى فى المستقبل فأنت تحدثنا أى الآن وإلا فظاهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الإتيان اهـ زكريا . وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر . (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب النفي حيثئذ على المعطوف أى ما يكون منك إتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الإتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح . ومقتضى عبارة المغنى والرضى ثبوت أصل الإتيان على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى النفي فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الإتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان هذا هو القياس ثم قال : ويجوز أن يكون النفي راجعا إلى التحديث فى الحقيقة لا إلى الإتيان أى ما يكون منك إتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الإتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اهـ . (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وإن صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى : وعلى المعنى الأول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى يعنى الأول فى كلام الشارح إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اهـ وهذا أيضا يعكز على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم ميتين . (قوله وهو الطلب باسم الفعل) إنما لم يكن محضا لأنه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فمشكل . أفاده سم . (قوله أو بالمصدر) أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام : ألحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده . سيوطى . (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لأن حسب إما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء وإما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته إعراب فكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لأن حسبك الحديث جملة

ونحو رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير ، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب . وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك .

(تغبيهاة)*: الأول : مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه ، قال : ومنه قول الشاعر :

[١٠٨٨] وما قام منا قائم فى ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى وقال : إن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه . وعلى النصب أنشد :

* فينطق إلا بالتي هي أعرف *

الثانى : قد تضرر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط أو بعدها أو بعد حصر بانما اختيارا نحو : إن تأتني فتحسن إلى أكافك ، ونحو : متى زرتني أحسن إليك فأكرمك ، ونحو : ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾ [البقرة : ١١٧ ، آل عمران : ٤٧ ، مريم : ٣٥] ، فى قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرابا نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله :

خبرية بمعنى الأمر أى اكفف فهو من قبيل رزقنى الله مالا إلخ . (قوله فى ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم . ومنا صلة قائم . زكريا . (قوله جاز النصب) أى والرفع كما فى النكت وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما إذا قلت ما جاءنى أحد إلا زيد فأكرمه فإن جعلت الماء لأحد نصبت لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير . (قوله قد تضرران إلخ) سيذكره المصنف فى الجواز بقوله :

* والفعل من بعد الجزأ إن يقترن * إلخ وهناك بسطه . (قوله ونحو إذا قضى أمرا إلخ) إنما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لأنه ليس هناك قول كن حقيقة بل هى كناية عن تعلق القدرة تنجيذا بوجود الشيء ولما سيأتى عن ابن هشام من أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لابد من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظرا إلى وجود الصيغة فى هذه الصورة ويرده ما ذكره عن ابن هشام . (قوله اضطرابا) راجع للأمرين قبله فقوله نحو ما أنت إلخ نظير للجائز فى الشعر لا مثال .

[١٠٨٨] قاله المرزوق من قصيدة من الطويل . والندى : مجلس القوم ومتحدثهم . والشاهد فى : فينطق حيث رفعه لأن من شرط النصب بعد النفى أن يكون النفى خالصا . وههنا ليس كذلك : ويروى وما قام منا قاتل . ومنا : فى محل الرفع على أنه صفة لقائم ، أى وما قام قائم كائن منا . والأولى أن يكون حالا ، والاستثناء من النفى فيكون إثباتا . قوله بالتي : أى بالأشياء التى .

[١٠٨٩] سَأْتُرْكُ مَنْزِلِي لِيْنِي نَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

الثالث : يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو : كأنك وال علينا فتشتمنا : أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية : إن غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ، فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار إلى ذلك ابن السراج ، ثم قال : ولا يجوز هذا عندى . قلت : وهو عندى جائز والله أعلم . هذا كلامه بحروفه . الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو . والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ، والتقدير فى نحو ما تأتينا

(قوله يلحق بالنفى التشبيه إلخ) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه : وربما نفى بقدر فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم . وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد ما كنت فى خير فتعرفه اهـ . (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد المغايرة . (قوله بالخالفة) قال الفارضى : لأن الثانى خير والأول ليس بخير لأنه إما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الإعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الأول فى المعنى ولم يخالفه فى الإعراب اهـ ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا . (قوله إلى أن الفاء هى الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو وردّ بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه . (قوله لأن الفاء عاطفة إلخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون إذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط . دمامينى . (قوله لكنها إلخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحا على صريح . (قوله عطفت مصدرا إلخ) استشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال : وإنما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اهـ وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر وإلحاق المصادر بالجمل والصفات .

[١٠٨٩] قاله المغيرة بن حنين التميمى الخنظلى من الواقف . والشاهد فى : فاستريحا حيث نصب بعد الفاء ، وليس بمسروق بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة .

فتحدثنا بما يكون منك إثيان فتجديث ، وكذا يقدر في جميع المواضع . الخامس : بشرط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو : لم ضربت زيدا فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يكن سبب مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبته بالنصب مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يكن سبب مصدر مستقبل من الجملة سببناه من لازمها ، فالتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا (وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفْلِدَ مَفْهُومَ مَعَ) أى يقصد بها المصاحبة (كَأَنَّ تَكُنَّ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ)

(قوله وكذا يقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه أنه يشترط في النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي : يشترط ألا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فإن كان نحو ما أنت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث إنه عطف فعلية على اسمية اهـ ومراده بالقطع الاستئناف وقال في محل آخر : تعين الرفع في نحو : هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو : أفي الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا فنكرمه لنيابة الجار والجرور مناب الفعل . (قوله وقوع الفعل) أى في الزمن الماضي . (قوله فالتقدير) أى في المثال الثاني وأما التقدير في الأول ليكن منك إعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه . (قوله إعلام بذهاب زيد) أى بمكان ذهاب زيد لأن المكان هو المجهول المسئول عنه . (قوله والواو كالفاء) ألحق الكرميون بهما (ثم) في قوله ﷺ : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه » وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهي عن الجمع بين البول والاعتسال فيقتضى أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي وليس كذلك وأجاب في المغنى بأن اعتبار المفهوم محله إذا لم يصدر عنه دليل والدليل هنا قام على إلغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المباني . قاله الدماميني . (قوله إن تفد مفهوم مع) أى مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال في المغنى : ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اهـ وخالف الرضى في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال : لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسم فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى وإما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في

أى لا تجمع بين هذين^(١) ، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء :
الأول : النفى نحو : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ [آل
عمران : ١٤٢] . الثاني : الأمر نحو قوله :

[١٠٩٠] فقلْتُ أَذْعَى وَأُذْعُو إِنَّ أَلْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادَى دَاعِيَانِ

الثالث : النهى نحو قوله :

[١٠٩١] لَا ثَنَّةَ عَنْ مُخْلَقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٢)

المفعول مع مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النجاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيب على معنى الجمع اهـ واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع علم سد شئ مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال . (قوله أى يقصد بها المصاحبة) أى لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر . أفاده زكريا عن المرادى . (قوله جلدها) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشئ . (قوله ولما يعلم الله) إلخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصيروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغى إذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لأن علم غير الواقع واقعا جهل وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرره من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لأن معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه . (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقاءها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة

[١٠٩٠] قاله الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش ، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الرمثى ، أو دثار بن شيان الحميرى فيما زعم ابن برى . من الوافر . والشاهد في وأدعو حيث نصب الواو فيه بتقدير إن بعد واو الجمع : أى وإن ادعو . ويروى وأدع على الأمر بحذف اللام إذ أصله لادعى . وأندى - أنفل - : من النداء بفتح النون والبدال مقصورا ، وهو بعد دهاب الصوت . والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك فإن أرفع صوت دعاء داعيين .
[١٠٩١] قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ . وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكنانى ، وفيه كلام كثير قرره في الأصل . والشاهد في : وتأتى مثله حيث نصب الياء بعد الواو في جواب النهى ، والنصب في الحقيقة بأن المقدرة لأنه أراد لأن يجمع بين الإتيان والنهى أى لا يكن منك أن تنهى وتأتى ، وعار مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف : أى ذلك عار عليك وعظيم صفته وإذا فعلت معترض بينهما .

(١) بين كونك جلدا أى شديدا مع إظهارك الجزع .

(٢) أى عار عظيم عليك إن فعلت ذلك .

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

[١٠٩٢] أَتَيْتَ زَيَّانَ الْجُفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَيْتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمُسُوعِ
وقوله :

[١٠٩٣] أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونَ بَنِي وَيَيْتُكُمْ الْمَوْدَّةُ وَالْإِحَاءُ
الخامس : التمني نحو : ﴿ يَا لَيْتَا نَرِدَ وَلَا نَكْذِبَ بَيَّاتِ رَبَّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
[الأنعام : ٢٧] في قراءة حمزة وحفص . وقس الباقي قال ابن السراج : الواو ينصب

الواو استغفالا لما كسرت العين للنسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العين في الأصل والكسر نظرا لكسرها الآن . أفاده الإسقاطي على ابن عقيل . وقوله إن أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اهـ زكريا . واللام في لصوت زائدة بين المتضامين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة إليه لصحة كون المعنى إن أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدماميني والشمسي .

(قوله أتيت إلخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعارة له بالكناية . وربان تخيل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر .

(قوله ألم أك جاركم إلخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه . (قوله في قراءة حمزة وحفص) ينصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني . (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجى وقال أبو حيان : لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع .

(قوله لي غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث إلخ . من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب أي في الأمكنة التي ينتصب فيها ما بعد الفاء .

[١٠٩٢] للشريف الرضي ، والبيت من الكامل .

[١٠٩٣] قاله الخطيئة من قصيدة من الوافر . ووقع في ديوانه هكذا :

* ألم أك محرمًا فيكون بني *

إلخ . والشاهد في ويكون حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ، والمحرم : المسالم الذي يحرم عليك دمه ، ودمك عليه ، ويروى ألم أك مسلما إلى آخره .

ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط ، ولا بدّ مع هذا الذي ذكره من رعاية ألا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي ، والنصب على النهي عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

(قوله عطف الفعل) فيه تسمح إذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما في كلام البعض . (قوله بمعنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين وإلا فهي للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل إلخ . (قوله ولا بدّ مع هذا إلخ) هذا علم من قول ابن السراج : وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اهـ زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو استثناء لإباحته بعد النهي عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبدأ فما الداعي إلى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز في قوله عليه السلام : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجرى ثم يغتسل فيه » ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب بأن مضمر ما نصه تقدير هو ليس لأجل كونه متعينا وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف^(١) اهـ . (قوله على التشريك بين الفعلين في النهي) أى على النهي عن كل منهما كما عبر به في المغنى وغيره . قال الدماميني : ولّى فيه نظر إذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهي عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا إذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وأن المراد نفى اجتماعهما في وقت الجيء فإذا جىء بلا صار الكلام نصا في المعنى الأول فكذا إذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الأول إلا بلا ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل . قال الشمني : يرتفع هذا النظر بأن معنى قولهم النهي عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهي عن الجمع بينهما . (قوله على ذلك المعنى) أى بناء ما بعد الواو على مبتدأ محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير إلخ ولا يصح رجوع الإشارة إلى النهي عن الجمع لأنه يمنع منه أن يكون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهي عن الأول وإباحة الثاني لا على النهي عن الجمع اللهم إلا أن يكون

(١) وليس لهم هنا إلا الرفع .

(تفنيه)*: الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتِمَادًا) جزما مفعول به مقدم أى اعتمد الجزم (إِنْ تَسْقُطُ أَلْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء . وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلٍ [١٠٩٤]

وكذا بقية الأمثلة . أما النفي فلا يجوز جوابه لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجوز بعده كما لا يجوز بعد الإيجاب ، ولذلك قال : وبعد غير النفي . واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجوز

هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن النائم وبحث فيه وعبارته وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول وإباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي . وقال بدر الدين بن مالك أن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ وكأنه قدر الواو للحال وفيه بُعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى اهـ بالحرف^(٢) . (قوله وبعد غير النفي) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام : ينبغي أن يستثنى أيضا لو التي للتمنى في نحو : ﴿ فُلُوْا أَنْ لَنَا كُرَّةٌ فَنَكُوْنُ ﴾ ووجهه أن إشرابها التمنى طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اهـ وغير النفي هو الطلب . (قوله أن تسقط ألفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود . (قوله والجزاء قد قصد) بأن تقديره مسببا عن الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اهـ تصریح . والواو في والجزاء قد قصد حالية . (قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو : لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقني أطعك وهل تزورني أزرك وليت لي مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تحيى أكرمك ولعلك تقدم أحسن إليك . (قوله فلا يجوز جوابه) أى على الصحيح بخلافه للزجاج كما في الضمع .

[١٠٩٤] قاله امرؤ القيس الكندي . وتمامه : * سَقَطَ اللَّوْى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوَزَلِ *

وهو أول قصيدته المشهورة من الطويل . والشاهد في نبك حيث جزم لأنه جواب الأمر ، وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزاء . وقفا خطاب للثنتين . والمراد الواحد . وهذا من عادتهم . أو معناه قف قف ، فكرر للتأكيد . وسقط اللوى بكسر السين : منقطع الرمل . واللوى حيث ينقطع ويلتوى ويرق . والدخول وحومل : موضعان . والفاء بمعنى الواو .

(٢) أى بلفظه وعكسه عندما يقول معناه .

بل يرفع : إما مقصودا به الوصف نحو : ليت لي مالا أنفق منه ، أو الحال أو الاستئناف ، ويحتملها قوله تعالى : ﴿ فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ﴾ [طه : ٧٧] ، وقوله :

[١٠٩٥] كُرُّوا إِلَىٰ حَرَّتَيْكُم تَغْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَىٰ أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرى من الفاء جائز بإجماع . الثاني : اختلف في جازم الفعل حيثئذ : ف قيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل إن الأمر والنهي وباقيها ثابت عن الشرط : أي حذف جملة الشرط وأثبت هذه في العمل

(قوله كما لا يجزم إلخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه . (قوله إما مقصودا به الوصف) يتعين إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لحيء الحال منها نحو : ﴿ فهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾ في قراءة من رفع والمراد إرث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الإرث بموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام^(١) وقوله أو الحال يتعين إن كان قبله معرفة نحو : ﴿ ذرهم في خوضهم يلعبون ﴾ فإن كان قبله نكرة تصلح لحيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو : أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الإيهام . (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان : ﴿ وألق ما في يمينك تلقف ﴾ بالرفع . قال الدماميني : وقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ﴾ يحتمل الأمرين المذكورين والتعت أيضا . (قوله كروا إلى حرتيكم إلخ) الكر الرجوع وبإبه رد وحرثيكم تنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود . اهـ مختار . (قوله جائز بإجماع) أي وإنما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلف إلخ . (قوله ف قيل إن لفظ الطلب إلخ) حاصله أربعة أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب إلا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدرا . (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط إنما جازمت لذلك اهـ تصريح ونوقش بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الجمع أن ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن في تضمين اثنين مثلا معنى إن تأتني تضمين معنيين معنيين إن ومعنى تأتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى إن تأتني معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب . اهـ باختصار . (قوله ثابت عن الشرط إلخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بأن نائب

[١٠٩٥] البيت من البسيط ، وهو للأخطل .

(١) ثم إن الأنبياء لا تورث ديارا ولا درهما إنما تورث العلم .

منها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور . وقيل الجزم بشرط مقدر
دل على الطلب ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين . وقيل الجزم بلام مقدرة فإذا قيل : ألا تنزل
تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف واختار القول

الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والأرجح
في ضربا زيدا أن زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اهـ تصریح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب
زيدا في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أى أداته وفعله . (قوله بشرط مقدر) أى هو
وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير إن لأنها أم الأدوات^(١) بل صرحوا بأنه
لا يحذف منه إلا هي . (قوله ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أى لأنه لا يستقيم من
جهة المعنى في كل موضع إلا بتجاوز وتكلف في بعض المواضع نحو : أكرمنى أكرمك أما التجوز فلما قيل
من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر
على فعل المتكلم قليل كما سيأتى فلا يحسن تخرج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتى في
الجوازم أن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لأنه لا يسلم هذا الحصر بل يقول يجزمها محذوفة اختيارا
قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله إلا بتجاوز
وتكلف فقال قوله لا يطرد إلا بتجاوز وتكلف أى لا ينقاس في سائر المواضع لأن اللام إنما تجزم محذوفة اختيارا
بعد قول كما سيأتى في الجوازم وكان الصواب حذف قوله إلا بتجاوز وتكلف لأنه لا معنى له فتأمله اهـ
وقد ظهر لك إن كان عندك أدنى تنبيه أنه لم يخطئ إلا ابن أخت حالته^(٢) . (قوله واختار القول الثالث)
أبطله المصنف بقوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ قال لأن تقدير أداة الشرط يستلزم
ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني : وهذا مبنى على أن بين
الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفى الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء
عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخر نحو : إن توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف^(٣) عن اعتراض
والده بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل فرد فيحتمل أن يكون الأصل يقيم أكثرهم ثم حذف
المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل
المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها . وقال المبرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا
فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المعنى بأن الجواب لا بد أن يخالف الجواب إما في
الفعل والفاعل نحو اتنى أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن
يتوافتا فيهما بقى شئ آخر يظهر لى وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الأمر محذوف
لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا إلخ إذ لا يصح أن يكون هو الجواب

(١) ويقولون أم اليا ب . (٢) وابن أخت حالة الشخص هو الشخص نفسه .

(٣) يقصد محمد بن محمد بن مالك والذي يقال له ابن الناظم .

الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لا بد له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه ، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اهـ (وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مر أن يصح (أَنْ تُضَعَّ * إِنَّ) الشرطية (قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالُفٍ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم ، وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائي .

لأن مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الأمر بالإقامة والإنفاق لو قدرنا ذلك ويعجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول إلا أنه محكى بالمعنى إذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بناء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق . (قوله لأن الشرط) أى أدواته لا بد له إلخ أجيب بأن هذا الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لأن المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه . (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرته الأداة . (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا في ضمن الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة إليه . (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الأصل) وذلك لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل . (قوله بدون حرف الشرط) أى وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف إظهاره معه وإنما يجوز إظهار حرف الشرط هنا لأن الطلب قد تضمن معناه فلا يصح إظهاره مع فعل الشرط . (قوله ولأنه) أى ما ذهب إليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب إليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم . (قوله فيما من) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء . (قوله أن يصح) أشار به إلى أن الكلام على تقدير مضاف لأن الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة^(١) على الرفع في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى إبداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه . (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ لا الناهية وكل صحيح لأنها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الأولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية . أفاده الفارضى . (قوله دون تخالف) حال من إن والمراد بالتخالف بطلان المعنى . (قوله خلافا للكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول إن على لا وجوز الجزم في نحو : لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير

(١) يقصد القراء السبعة .

وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم»، فعجزه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء. (تفسيهان) الأول: قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي. وقال المرادى وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. الثاني: شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إلى لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فَلَا * تُنْصِبُ جَوَابَهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها. قال في شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ فِي الصَّفِّ: [١٢، ١١]، وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خير يشب عليه. وقوله:

إن تدن بغير نفى واحتج بنحو الأثر والحديث الآتين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك. ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب. قال في التصريح: وفي الرد نظر فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي. (قوله بريح الثوم) بضم المثناة. (قوله على الإبدال) أي إبدال الاشتغال. تصريح. (قوله بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو: أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيداً في السوق إذ لا معنى لقولك إن تعرفنيه أضرب زيداً في السوق وقس الباقي. نقله شيخنا عن بعضهم. (قوله يوهم إجراء إلخ) قال الدماميني: فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائي فيه أيضاً صرح صاحب الهمع والرضي مقيداً بتجويزه في القسمين بقيام القرينة. (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند الأكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن إليك ونزال^(١) فتصيب خيراً بل يجب الرفع إذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالباً. (قوله مع الفاء) قيد بها مع أن الواو كذلك لأجل قوله وجزمه أقبلًا فإن الجزم خاص بما إذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله: وجزما اعتمد * إن تسقط الفاء إلخ. (قوله يغفر لكم ذنوبكم إلخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من^(٢) وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لأنهما بمعنى الأمر لا في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الإيمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال.

(١) اسم فعل أمر بمعنى انزل.

(٢) أي من ذنوبكم.

[١٠٩٦] * مَكَائِكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي *

وقولهم : حسبك الحديث ينم الناس ، فإن المعنى : آمنوا ، وليتق ، واثبتى ، واكفف .

(تغبيهان) *: الأول : أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المحاب بها اسم فعل أمر نحو صه ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك . وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك ، لكن أجازته ابن عصفور في جواب نزال ونحوه^(١) من اسم الفعل المشتق وحكاها ابن هشام عن ابن جني ، فالذى انفرد به الكسائي ما سوى ذلك . الثاني : أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة (وَأَلْفَعْلُ بَعْدَ أَلْفَاءٍ فِي الرِّجَاءِ نَصِبٌ * كَتَضَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ) وفاقا للقراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم : ﴿ لعل أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] ، وكذلك : ﴿ لعله يزكى * أو يذكر فتفتحه الذكرى ﴾

(قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدي أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس . (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك إما اسم فاعل بمعنى كافيك وإما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب . (قوله نحو حسبك) أى مع قولك الحديث لأن الخبر الذى بمعنى الأمر جملة حسبك الحديث . (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم فخرج نحو صه فأحسن إليك . (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو فى الرجاء وكذا بعدها فى الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أنى حيان . (قوله فى الرجاء) أفردته فى الذكر مع دخوله فى الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه . (قوله كقراءة حفص إلخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الأسباب على حد : * ولبس عباءة وتقر عيني *^(٢) أو عطفا على المعنى فى لعل أبلغ فإن خبر لعل يقترب بأن كثيرا نحو : فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض . اهـ زكريا . والاحتمال الثالث يأتى فى الآية الثانية وفى الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتى وتأولوا بما فيه بعد .

[١٠٩٦] قاله عمرو بن الإطناية الأنصاري ، وصدره : * وَقَوْلِي كُلَّمَا جَحَشْتُ وَجَحَشْتُ *

من قصيدة من الوافر . والشاهد فى : تحمدي حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل ، وهو مكانك ، معناه : اثبتى وهو مقول القول . وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسى جشوءا : إذا نهضت إليك - وهو مهموز اللام - وجشأت بالجيم والشين المعجمة أيضا : من الجيش يقال جاشت نفسى : بمعنى غشت .

(١) إدراك وأظاها .

(٢) صدر بيت وعجزه : * أحب إلى من ليس الشفوف * .

[عبس : ٣] ، وقول الراجز أنشدته الفراء :
 [١٠٩٧] عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا ثَدَلْنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَائِهَا
 * فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد ،
 وقول أبي موسى : وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصبا : يقتضى تفصيلا .
 (تنبية) : القياس جواز جزم جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند من أجاز
 النصب . وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة
 ما ذهب إليه الفراء . انتهى (وإن على أسمٍ خالصٍ فَعَلَّ غُطِفَ * يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ

(قوله على صروف إلخ) أى لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة . قال أبو عبيدة : الدولة بالضم
 اسم الشيء الذى يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل . وقال أبو عمرو بن العلاء : الدولة
 بضم الدال فى المال وبفتحها فى الحرب وقيل هما واحد . كذا فى المختار . قال زكريا : وتدلنا من الإدالة
 وهى الغلبة والنصر . واللمة بالفتح الشدة وهى مفعول ثان لتدلنا . والشاهد فى فتستريح . والزفرات جمع
 زفرة وهى الشدة وسكنت الفاء للضرورة اهـ وقوله وهى مفعول ثان غير ظاهر وإن تبعه شيخنا والبعض .
 والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أى باللمة إن أريد بالإدالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجى الموت
 ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجى اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكرب كما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ
 مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا إن أريد بالإدالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهى
 الشدة فى كلام الدمامينى والشمينى أنها إدخال النفس بشدة والشهيق إخراجها . (قوله يقتضى تفصيلا) وهو
 أن الترجى إن أشرب معنى التمنى نصب الفعل بعد الفاء فى جوابه وإلا فلا . (قوله على صحة ما ذهب إليه
 الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء فى جواب الترجى لأن الجزم فرع النصب . (قوله ينصبه أن) ينبغى أن
 يضبط بالياء التحتية لأنه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو من حذف كذا ذكره شيخنا
 وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو
 من حذف على تذكير أن بعد تأنيثها . قال السيوطى : قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب
 ويشكل عليه القراءة بالرفع : ﴿ أَوْ يُرْسَلُ رَسُولًا ﴾ والجواب أنه حيثئذ مستأنف لا معطوف على الاسم
 اهـ ويلزمه أن تكون أو للاستئناف .

[١٠٩٧] رجز لم يدركه . أى لعل - وعلة فيه - والدولات - بضم الدال - جمع دولة فى المال . وبالفتح فى الحرب ،
 وقيل : هما واحد . وتدلنا من الإدالة وهى الغلبة . واللمة - بالفتح - الشدة ، وهى مفعول ثان لتدلنا . والشاهد فى : فتستريح
 حيث نصب بعد لعل الذى هو أداة الترجى . قاله الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك فى القرآن : ﴿ لَعَلَّهُ يَرْكَبُ ﴾ أو يذكر
 فتفعه الذكرى ﴿ والزفرات جمع زفرة : وهى الشدة ، والأصل تحريك الفاء فى الجمع ، وسكنت هنا للضرورة .

مُنْحَذِفٌ فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط ، وأن بالفتح فاعل ينصبه ، وثابت حال من أن ، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة : أى ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا في مواضع - وهى خمسة - كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت . فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله : وإن عدم * **لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا *** والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت وهى أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم ، نحو قوله : [١٠٩٨] **لِلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشَّفُوفِ** ونحو : ﴿ أو يرسل رسولا ﴾ في قراءة غير نافع بالنصب عطفا على وحيا ، ونحو قوله :

(قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتى في قوله : * **وبعد ماض** رفك الجزا حسن * (قوله بالسكون للضرورة) أى عند غير ربعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها . (قوله على اسم خالص) أى من شائبة الفعلية ألا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد . (قوله للبس عباءة إلخ) الصحيح ولبس بواو العطف . والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق . اهـ عيني ومنه :

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

بنصب أسوءك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره . (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحي والإرسال من التكليم منقطع لأنهما ليسا منه وقوله : ﴿ إلا وحيا ﴾ أى إلهاما كما وقع لأم موسى وقوله : ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله : ﴿ أو يرسل ﴾ أى إرسال كما هو عادة الأنبياء وجعل في المغنى الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية

[١٠٩٨] قالته ميسون بنت بحدل الكلبي زوج معاوية رضى الله عنه ، من قصيدة - من الوافر - تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها وقال : أنت في ملك عظيم وما تدرين قدره فقالت :

لَبِيتُ نَخْفِي الْأَزْيَاحَ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُيَيْفٍ

إلى أن قالت : للبس عباءة إلى آخره . والصحيح : ولبس عباءة - بواو العطف - لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها . والشاهد في : وتقر عيني حيث نصب الراء بأن مضمرة والتقدير : ولبس عباءة وقر عيني ، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو : وتسمع بالمعدي خير من أن تراه . والشفوف بضم الشين المعجمة ، وبالفاءين : الثياب الرقاق .

[١٠٩٩] لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ أَثَرًا عَلَى تَرْبٍ
وكقوله :

[١١٠٠] إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ أَلْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد
الذباب فيغضب واجب الرفع لأن الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر
المتوهم فإنه يجب فيه إضمار أن كما مر .

(تنبيهات) : الأول : إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم

تحتل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعل النقصان الخبر إما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال
فمعناه موحيا أو موحى إليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله : ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ أى
أو مكلمنا من وراء حجاب وقوله : ﴿ أو يرسل رسولا ﴾ أى أو يرسل الملك الوحى إليه أو مرسل أو مرسل
وإما وحيا والتفريع في الإخبار أى ما كان تكليمهم إلا إيجاء أو تكليما من وراء حجاب أو إرسال وجعل
الايحاء والإرسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم إرسال ولبشر على هذا تبين فهو خبر
محذوف أى إرادتى لبشر أو مفعول محذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريع في الأحوال من الفاعل أو
المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريع في الأحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع
خبرا لأن يكلمه الله . ١ هـ ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامينى والشمى وغيرهما . (قوله لولا توقع معتز
إلخ) المعتز بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف . والأثراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر .
(قوله إني وقتلي سليكا) أى لأجل تحصيل غرض غيرى . وسليكا بالتصغير اسم رجل . والشاهد في نصب
أعقله أى أعطى دينه . وعافت كرهت أى أن البقر كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لأنها ذات
لبن وإنما تضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووج الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره . (قوله فى
تأويل الذى يطير) لأنه صلة أل وصلتها فى تأويل الفعل . (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال
المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحتز عنه بالخالص ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود
لأنه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم .

[١٠٩٩] هو من البسيط . المعتز : المتعرض للمعروف . والشاهد فى : فارضيه حيث نصب بعد الفاء التى عطف بها على
اسم غير شبيه بالفعل . والأثراب : جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : لدته وهو الذى
يولد فى الوقت الذى ولد فيه .

[١١٠٠] قاله أنس بن مدركة الخنعمى . من البسيط . وسليكا - اسم رجل - مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . والشاهد
فى : ثم أعقله حيث نصب بعد ثم التى عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل من عقلت القتل : أعطيت دينه . قوله كالثور :
خبر إن . ولما معنى حين . وعافت : من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا ، إذا كرهه فلم يشربه . والمعنى : أن
البقر إذا امتنعت من شروعه فى الماء لا تضرب لأنها ذات لبن وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب .

ليشمل غير المصدر فإن ذلك لا يختص به ، فتقول لولا زيد ويحسن إلى هلك . الثاني : تجوز في قوله : فعل - عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر . الثالث : أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها (وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سَوَى * مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى) أى حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم : حذ اللص قبل أن يأخذك ، ومرة يحفرها ، وقول بعضهم : تسمع بالمعيدي خير من تراه ، وقراءة بعضهم : ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾ [الأنبياء : ١٨] وقراءة الحسن : ﴿ قل أغير الله تأمروني أعبد ﴾ [الزمر : ٦٤] ومنه قوله :

* وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذَّبَتْ أَفْعَلَةٌ * [١١٠١]

(تنبيهات) : * الأول : أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل : وفي القياس عليه خلاف . الثاني : أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم . الثالث : بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ،

(قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشتراط المصدرية . (قوله إنما هو المصدر) أى المؤول من أن والفعل . (قوله في سوى ما من) أى وسوى ما يأتي في الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء هـ زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع إلخ . قال سم : أى وسوى الفعل بعد كى التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق . (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ) أى ينصب يدغمه . هـ فارضى . (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لأن الحرف المصدرى محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل اشتغال منه أى تأمروني غير الله عبادته . دماميني . (قوله ونهنت) أى زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أى بعد قرى من الفعل . وقال المبرد : أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحيث لا شاهد فيه . (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من تنمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى .

[١١٠١] صدره : * قَلَمَ أَوْ مِثْلَهَا خَبَاسَةً وَاحِدَةً *

قاله عامر بن حوین الطائى . من الطويل . الفاء للعطف . ولم أر إن كانت الرؤية من العلم كان مثلها في موضع المفعول الثانى ، وإن كانت من رؤية البصر ففيه وجهان : أحدهما أن تكون مثلها مفعولا ، وقوله خباسة واحد : كلام إضافى بدلا منه ، والآخر : أن يكون مثلها صفة خباسة واحد ، ولكنه لما تقدم عليها انتصب على الحال ، وهى بضم الحاء المعجمة : المغنم . ونهنت : زحمت . وما في كدت : مصدرية ، والتقدير : بعد قرى من الفعل . والشاهد في : أفعله حيث نصب فيه اللام ، لأن أصله إن أفعله ، فحذفت إن وبقي عملها وهو النصب . قاله سيويه .

وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الروم : ٢٤] ، قال : فيريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعاً ، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه ، هذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى : ﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبد ﴾ [الروم : ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل وهو الصحيح . الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم : والفعل من بعد الجزأ إن يقترن . إلخ اهـ .

(قوله وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) اعلم أن قوله في شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط . ويؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع . لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسي أن يكون قياسياً هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الأنفخ فتفطن

(تم طبع الجزء الثالث ، من حاشية الصبان

ويليه الجزء الرابع ، وأوله : عوامل الجزم)

**فهرس الجزء الثالث
من كتاب شرح الأشموني على الألفية**

الموضوع	المصفحة
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٣
التعجب	٢٢
نعم وبئس وما جرى مجراها	٣٨
أفعل التفضيل	٦٢
النعت	٨٢
التوكيد	١٠٧
المعطف	١٢٥
عطف النسق	١٣١
البدل	١٨٣
النداء	١٩٧
المنادي ذي الضم المضاف دون أل	٢١٨
المنادي المضاف إلى ياء المتكلم	٢٣٠
أسماء لازمت النداء	٢٣٦
الاستغاثة	٢٤١
الندبة	٢٤٨
الترخيم	٢٥٤
الاختصاص	٢٧٤
التحذير والإغراء	٢٧٨
أسماء الأفعال والأصوات	٢٨٧
نونا التوكيد	٣١٤
ما لا ينصرف	٣٣٥
إعراب الفعل	٤٠٥

فهرس شواهد العيني على الجزء الثالث من الأشموني

شواهد الصفة المشبهة باسم الفاعل	٨
شواهد التعجب	٢٣
شواهد نعم وبئس	٣٨
شواهد أفعل التفضيل	٦٦
شواهد النعت	٨٧

١٠٨	شواهد التأكيد
١٢٧	شواهد العطف البياني
١٣٨	شواهد عطف النسق
١٨٩	شواهد البدل
١٩٨	شواهد النداء
٢٣٧	شواهد أسماء لازمت النداء
٢٤٣	شواهد الاستغاثة
٢٤٨	شواهد الندبة
٢٥٤	شواهد الترخيم
٢٧٧	شواهد الاختصاص
٢٨٠	شواهد التحذير والأغراء
٢٩٢	شواهد أسماء الأفعال والأصوات
٣١٤	شواهد نونا التوكيد
٣٤٨	شواهد ما لا ينصرف
٤٠٩	شواهد إعراب الفعل

حاشية الصبابة

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد

الجزء الرابع

المكتبة التوفيقية

للمام الباب الأخضر - سوننا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[عَوَامِلُ الْجَزْمِ]

(بَلَا وَلَا مِ طَالِبًا صَنَعَ جَزْمًا * فِي الْفِعْلِ) طالبا حال من فاعل صنع المستتر . وجزما مفعول به : أى تجزم لا واللام الطليبتان الفعل المضارع ، أما لا فتكون للنهى نحو : ﴿ لا تشرك بالله ﴾ [لقمان : ١٣] ، وللدعاء نحو : ﴿ لا تؤاخذنا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وأما اللام فتكون للأمر نحو ﴿ لينفق ﴾ [الطلاق : ٧] ، وللدعاء نحو : ﴿ ليقض علينا ربك ﴾ [الزخرف : ٧٧] . وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء . والاحتراز به عن غير الطليبتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع . وقد أشعر كلامه

[عوامل الجزم]

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال إن أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها معنى الشرط والجزم اقتضى القياس تخفيفه والجزم إسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل الفعل فإن تنقله إلى الاستقبال أى إلى التعيين له ولم إلى الماضى ^(١) وكذلك لما وأما لام الأمر فجزم لأن أمر المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لافى النهى من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط مثله اه حفيد ، وأجيب بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن . (قوله بلا) جوز ابن عصفور والأبدى حذف مجزوماً مع إبقائها لدليل نحو اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا ^(٢) . مع . (قوله طالبا) أى أمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتصقاً . (قوله الطليبتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطليبتان أصالة وإلا فاللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو : ﴿ فليمدد له الرحمن مدا ﴾ [مريم : ٧٥] والتهديد نحو : ﴿ ومن شاء فليكفر ﴾ [الكهف : ٢٩] ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعننى ^(٣) وأما ﴿ ليكفروا بما آتيناهم وليعتصروا ﴾ [العنكبوت : ٦٦] فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً والتهديد فيكون مجزوماً .

(قوله للنهى) وللاشماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه . (قوله للأمر) وللاشماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان إذا لم ترد الاستعلاء عليه . دماينى . (قوله الأمر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيها . (قوله والاحتراز به) أى بالطلب . (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب : ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى

(٢) أى وإلا فلا تضر به .

(١) إذ هى حرف جزم ونفى وقلب تقلب معنى الفعل المضارع إلى الماضى .

(٣) ومثله ﴿ العلوا ما شئتم ﴾ .

أنهما لا يجزمان فعلی المتكلم ، وهو كذلك في لا ، ونذر قوله :
[١١٠٢] لَا أَعْرِفُنْ زَبْرًا حُورًا مَدَامِهَا مَرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارٍ
وقوله :

[١١٠٣] إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ
نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو : لا أخرج ولا تخرج ، لأن المنهى غير المتكلم .
وأما اللام فجزمها لفعل المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل ، ومنه : قوموا
فلا أصل لكم ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، وأقل منه جزمها فعل الفاعل

نوهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لأنى إن لم أربطه ينقلت . قاله الدماميني . (قوله واللام التي
يتصّب بعدها المضارع) هي لام كى ولام الجحود . (قوله وقد أشعر كلامه إلخ) أى حيث قال طالبا لأن الإنسان
لا يطلب من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير . سم . (قوله فعل المتكلم) أى المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون .
تصريح . (قوله ونذر قوله إلخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما . (قوله لا أعرفن إلخ) الربرب : القطيع
من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشى . وحورا صفتة جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين
في شدة سوادها ومدامها مرفوع بحوراء أو أراد بها العيون لأنها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا . والأكوار جمع
كور بضم الكاف وهو الرجل بأداته . والأعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره أه عيني . ويصح جعل
مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب . (قوله الجر اضم) تعريض بمعاوية رضى الله تعالى عنه
والجر اضم بضم الجيم الأكل الواسع البطن وكان معاوية كذلك . عيني . (قوله لأن المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف
النائب عنه ضمير المتكلم . (قوله فجزمها لفعل المتكلم إلخ) سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالأولى . سم . (قوله
فلا أصل لكم) قال يس وتبعه غيره كالبعض أى لأجلكم والفاء زائدة أه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة
على جملة وأن الأولى كون اللام للتعدي لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه . (قوله وأقل منه
جزمها إلخ) وذلك لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره بالأمر باللام لأن أمر
المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى . (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو : لتكرم يا زيد
بضم التاء وفتح الراء فإنه كثير لأن الأمر فيه للغائب . فارضى .

[١١٠٢] قاله النابغة الذبياني ، من قصيدة من البسيط . والشاهد في : لأعرفن ، فإن لانهية وهي نهي المتكلم ، وهو قليل جدا ، والربرب : القطيع
من البقر ، شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشى . وحورا انصب : صفتة - جمع حوراء - من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها .
ومدامها : مرفوع بحوراء ، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع . ومردفات : حال من ربربا ، وأراد به متتابعات بعضها وراء بعض ، وأصله من ردفه
إذا تبعه . ويروى : على احتاء أكوار : جمع حو السرج . والأكوار جمع كور بضم الكاف : وهو الرجل بأداته . والأعقاب جمع عقب ، وعقب كل
شيء آخره .

[١١٠٣] زعم ابن هشام أنه للفرزدق ، فسر الجر اضم بضم الجيم العظيم البطن وليس كذلك ، بل هو للوليد بن عتبة يعرض بمعاوية رضى الله عنه . والجر اضم
بضم الجيم : الأكل الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك . والشاهد في : فلانعدان لافيه ناهية وجزم بها نعد وهو قليل ، لأن التكلم لا ينهى نفسه إلا
على سبيل المجاز ، وتنزله منزلة الأجيبي .

المخاطب كقراءة أبي وأنس: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لتأخذوا مصافكم». والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

(تنبيهات) و الأول: زعم بعضهم أن أصل لا الطليية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والعجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان. الثاني: لا يفصل بين لا ومجزومها. وأما قوله: [١١٠٤] وقالوا أخانا لا نخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك نظلّم فضرورة. وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب. الثالث: حركة

اللام الطليية الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك. الرابع: تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو: ﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾ [إبراهيم: ٣١]،

(قوله فانفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف. (قوله مضمرة قبلها) أى ليتسلط الأمر على النفى فيكون نهيًا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفى بمعنى الانتفاء. (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني (قوله وقالوا أخانا إلخ) أى يا أخانا لا تتخشع إلخ. والشاهد في فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمفعول تظلم وهما ذا وحق قومك كذا في العيني وفي كَوْن حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك فتأمل. (قوله نحو لا اليوم تضرب) أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور. (قوله حركة اللام الطليية الكسر) أى حملا على لام الجر لأنها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه فإن قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر في الفتح. قلت: لأن مدخول لام الأمر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر. دماينى. (قوله وفتحها لغة) أى لغة سليم كما في المغنى قيل إنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها بخلاف ما إذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم. سيوطى. (قوله وليس) أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان. فارضى. (قوله كثير مطرد إلخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطى: الأصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا. (قوله نحو قل لعبادى إلخ) كون العجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين إلى كونه في جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق.

وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله :
 [١١٠٥] قَلْتُ لِجَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْدَنْ فَإِنِّي خَفَوُهَا وَجَارُهَا
 قال المصنف : وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن . قال : وليس لقائل أن يقول
 هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا ، لأن الراجز
 لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تيدن إني ، وقليل مخصوص
 بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله :
 [١١٠٦] مُحَمَّدٌ ثَقَدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ أَمْرِ ثَبَالاً
 وقوله :

(قوله قلت لجواب إلخ) لديه خير مقدم ودارها مبتدأ مؤخر . والشاهد في تيدن أصله لتأذن فحذف
 اللام وكسر حرف المضارعة اهـ سم أي لأن كسره لغة مبينة بتفصيلها في كتب التصريف زاد
 البعض فانقلبت الهمزة ياء اهـ وهو مسلم إن كان الرواية وإلا فالانقلاب غير لازم . (قوله قال
 المصنف إلخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع
 في الاختيار . (قوله وليس مضطرا لتمكنه إلخ) لا يأتي على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع
 في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وإن كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعده لأن الراجز إلخ
 لا يأتي على قول غيره . (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهي إثبات
 همزة الوصل في الوصل وردّ بأن قوله قلت إلخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول بيت لا في
 حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصروع أو المقفى يعامل معاملة بيتين . قال الدماميني : ولولا
 ذلك لم يكن للصدر روى كما للعجز اهـ بل قال بعضهم لا ضرورة وإن لم يكن البيت مصرعا
 لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الأول موقوف عليه أي وإن لم يكن البيت مصرعا أو
 مقفى . قال الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلعة اتسع الحرق على الرافع

[١١٠٥] قاله منصور بن مرثد الأسدي . ودارها : مبتدأ ولديه خبره . والشاهد في : تيدن ، إذ أصله لتيدن ، فحذف
 اللام وأبقى عملها ، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول ايذن .
 [١١٠٦] هو من أبيات الكتاب . من الوافر : ومحمد : نادى مبنى على الضم أي يا محمد . والشاهد في : تفد
 حيث حذف منه لام الأمر وبقي عملها ، إذ أصله : لتفد . وكل نفس : فاعله . ونفسك : مفعوله . والتبال : - بفتح
 التاء المثناة من فوق ثم الباء الموحدة - الفساد . وقيل الحقد والعداوة .

[١١٠٧] فَلَا تَسْتَطِيعُ مَعِيَ بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ بَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ تَصِيبٌ

انتهى

و (هكذا يَلْمُ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو: ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ [الاخلاص : ٣] ، ونحو: ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ، ﴿ ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، وبشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى . وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو: ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وجواز انقطاع نفي منفيا عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيا بحال النطق كقوله :

[١١٠٨] فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَذْرَكْنِي وَلِمَا أُمِرْتُ

ومن ثم جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان . والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله :

[١١٠٩] لَئِنْ كُنْتُ نَحْنُ امْتَرَيْنَا نَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمَرَاءُ

فاستأنف اتسع لكون النصف الأول موقوفا عليه قال : وهذا كثير حسن غير معيب اهـ . (قوله) تبالا التبال بفتح الفوقية فالملوحة : الفساد وقيل الحقد والعداوة . عني . (قوله فلا تستطع إلخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته . عني . (قوله وهكذا يلم ولما) أشار بتقدير الواو إلى أن قوله يلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو . (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته . (قوله وجواز انقطاع إلخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد إلخ وهذا الجواز ثابت للـم فى الجملة وإلا فقد يكون نفيا واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يرح ولم ينفك . أفاده الحفيد . (قوله فإن كنت مأكولا إلخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به إلى على كرم الله تعالى وجهه بدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه باغراء على وهو لشاعر جاهل يلقب باللمزق لأجل هذا البيت . (قوله والفصل) أى وجواز الفصل . (قوله فذاك إلخ) امترينا تجادلنا جملة يدركك المرء أى الجدال خبر تكلن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والأصل ولم تكن فى الناس يدركك المرء إذا نحن امترينا .

[١١٠٧] هو من الطويل يخاطب به ابنه لما تمنى موته . والشاهد فى : يكن إذ أصله ليكن ، فحذفت اللام للضرورة .

قوله بقائى : بيان لقوله معى ، أو بدل منه . ومنك : حال . فافهم .

[١١٠٨] هو للـمزمز المبدى ، والبيت من الطويل .

[١١٠٩] بلا نسبة ، والبيت من الوافر .

وقوله :

[١١١٠] فَأَصْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومَهَا كَأَن لَمْ يَسُؤْ أَهْلُ مِنَ الْوَحْشِ تُوْهَلْ

وأنها قد تلغى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملا على لا ، وفي شرح الكافية حملا على ما ، وهو أحسن ، لأن ما تنفى الماضي كثيرا بخلاف لا . وأنشد الأخفش على إتمامها قوله :

[١١١١] لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذَهَلٍ وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم . وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :

(قوله فَأَصْحَتْ مَغَانِيهَا إلخ) المغاني بالعين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله . والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء . والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض اه شمنى ، والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو توهل والأصل كَأَن لَمْ تُوْهَلِ الدار سوى أهل من الوحش . (قوله بخلاف لا) فإن الغالب نفيا المستقبل (قوله لَوْلَا فَوَارِسُ إلخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس . وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر . وأسرة الرجل بالضم رهطه . والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عبنى . والذى فى المغنى نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرته عطفًا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل . يوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء فى الأصل مصغر الصلفاء وهى الأرض الصلبة والظرف متعلق بخير فوارس المحذوف أى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لأنه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه . كذا فى الشمنى وغيره .

(قوله بجواز حذف مجزومها) أى لدليل كما فى المغنى والتسهيل قال أبو حيان : إنما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكأن ما عوض عن المحذوف وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد . كذا فى الجمع .

[١١١٠] البيت لذى الرمة ، وهو من الطويل .

[١١١١] هو من البسيط . والفوارس : جمع فارس على غير قياس . وذهل : حى من بكر . وخير لولا محذوف : أى موجودون وأسرتهم بالرفع ، عطفًا على فوارس : وأسرة الرجل - بالضم - رهطه . والصليفاء - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع . والشاهد فى : لم يوفون حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة . وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقا .

[١١١٢] فَجِثْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِي
أَيُّ وَلَمَّا أَكُنْ بَدْءًا قَبْلَ ذَلِكَ : أَيُّ سَيِّدًا . وَتَقُولُ : قَارِبَتِ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا : أَيُّ وَلَمَّا
أَدْخَلَهَا ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا خَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ : « وَإِنَّ كَلَامًا » وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
فِي لَمْ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

[١١١٣] أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
فَضْرُورَةٌ ، وَبِكَوْنٍ مَنفِيٍّ يَكُونُ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي مَنفِيٍّ لَمْ ،
تَقُولُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي مَقِيمًا ، وَلَا يَجُوزُ : لَمْ يَكُنْ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : كَوْنُ

(قوله كقولہ فجثت إلخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف
لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج إلى قوله وتقول إلخ وبدأ حال من التاء والهاء في فلم يجبه
للسكت . (قوله أي ولما أكن بدءا قبل ذلك) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت
بعد مضى مجيء قبورهم بدءا فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفى منفيا بحال التكلم .
(قوله قراءة من قرأ) أي من السبعة وإن كلا لما بتشديد نون إن وميم لما قال ابن الحاجب
لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم قال
ابن هشام : الأول أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه
أمران : أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع . والثاني
أن منفى لما متوقع الثبوت والإهمال غير متوقع الثبوت اهـ ولما منع أن يمنع أنه يلزم في منفى لما أن
يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الإهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار
ولذا كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيا وما نحن
بمبعوثين فهم متوقعون الإهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل
قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم وتوقع غيره .
دما ميني . (قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني . وقوله يوم الأعازب يروى بالعين المهملة
والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة أي الأبعاد اهـ تصریح .

[١١١٢] البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ، وهو من الوافر .

[١١١٣] قاله إبراهيم بن علي بن محمد - وشهرته بنسبته إلى جده هزمة - من الكامل . قوله استودعتها : - مجهول -
التاء مفعوله الأول نائب عن الفاعل ، والثاني الضمير المنصوب . والشاهد في : وإن لم حيث حذف منه الفعل الذي
دخلت عليه لَمْ ، إذ التقدير : وإن لم تصل .

منفى لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم . ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى ﴿ بل لما يذوقوا عذاب ﴾ [صر : ٨] ، أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في ﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾ [الحجرات : ١٤] ما : في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى . وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه . مثال التوقع : ما لي قمتم ولم تقم أو ولما تقم . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم أو لما يقم .

(تنبيهات):* الأول : قال في التسهيل : ومنها لم ولما أختها ، يعنى من الجوازم ، فقيده لما بقوله أختها احترازا من لما بمعنى إلا ، ومن لما التى هى حرف وجود لوجود . وكذلك فعل الشارح فقال : احتزرت بقولى أختها من لما الحينية ، ومن لما بمعنى إلا . هذا كلامه ، وإنما لم يقيدها هنا بذلك - وكذا فعل فى الكافية - لأن هاتين لا يليهما المضارع ، لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو : ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ [الطارق : ٤] ، فى قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو :

(قوله ويكون منفيها يكون قريبا من الحال) أى يكون انتفاء منفيها أى بالنظر إلى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر . (قوله يتوقع ثبوته) أى يتظر وهو غالب فى لما ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم . تصريح . (قوله ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لأن فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل إلخ توقيت قول ما أمروا أن يقولوه . نقله شيخنا عن بعضهم وإنما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيد عبارة البيضاوى ونصها : ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم توقيت لقولوا فإنه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطىء قلوبكم ألسنتكم بعد . (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أى لأن التوقع فى كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدمامينى أنه يكون من غيره . (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أى مع أنى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . (قوله أختها) أى نظيرتها فى الأمور الخمسة المتقدمة . (قوله التى هى حرف وجود لوجود) إنما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن إجراؤه على القول بأنها ظرف بجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف . قال الدمامينى : هو مذهب سيبويه ورجح بأشياء منها قوله تعالى : ﴿ فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته ﴾ [سبأ : ١٤] وقوله تعالى : ﴿ فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون ﴾ [الأنبياء : ١٢] إذ ما بعد ما النافية وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها إجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى محل خفض بالإضافة لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن ا هـ .

أنشدك الله لما فعلت ، أى إلا فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فعلك . والتي هى حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماض لفظا ومعنى : نحو : « ولما جاء أمرنا نجينا هودا » ، وأما قوله :

[١١١٤] أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة . وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج ، وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة : أى أنها ظرف بمعنى حين . وقال المصنف بمعنى إذ ، وهو أحسن ، لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف . الثانى : حكى اللحياني عن بعض العرب : أنه ينصب بلم . وقال فى شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف : ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ [الشرح : ٢] ، بفتح الحاء ، وبقول الزجاج :

[١١١٥] فى أى يومى من الموت أقر أيوم لم يقدر أم يوم قدّر

(قوله ولا يليهما المضارع) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما . (قوله إلا فعلك) أى إلا أن تفعل فالماضى فى لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح : الماضى لفظا لا معنى . (قوله فقد تقدم إلخ) حاصله أن وما فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق إذا نظرت إليه ولا يستعمل إلا فى البرق كما قاله الفارضى وهو فاعله مقول القول . (قوله لما هذه) أى التى هى حرف وجود لوجود . (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه على ما مر . (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطى . (قوله أيوم) بالجر بدل من يومى ويجوز بناؤه على الفتح . (قوله على أن الفعل مؤكّد إلخ) قال الدمامينى : أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج فى المغنى النصب فى لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما فى ﴿ ولا الضالين ﴾ [الفاتحة : ٥] فيمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والكماة بالألف وقوله : * كأن لم ترا قبل أسيرا يمانيا * ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله ترى حذف الألف للجازم ونقل حركة الهمزة إلى الراء ثم أبدلت ألفا . قال الدمامينى : وعلى هذا كتبت ألفا ترا ألفا لا ياء . (قوله وما) أى الزائدة كما فى الجمع . (قوله تدخل همزة الاستفهام إلخ) والأكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الإقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ [الشرح : ١] أو نفى كما فى : ﴿ أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ﴾ [المائدة : ١١٦]

[١١١٥] قاله على بن أبى طالب رضى الله عنه يتمثل به . وفى أى يتعلق بآخر - وأى مضاف إلى مثنى مضاف إلى ياء المتكلم . والهمزة للاستفهام . ويوم نصب على الظرف . والشاهد فى : لم يقدر بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم - وعليه قراءة : ﴿ ألم نشرح ﴾ بنصب الحاء ، كذا زعمه اللحياني وخرج على أن أصله : يقدرن ونشرحن فحذفت نون التأكيد وبقيت الفتحة دليلا عليها .

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت . هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين . الثالث : الجمهور على أن لَمَّا مركبة من لم وما ، وقيل بسيطة . الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم وَلَمَّا فيصيران أَلَمَ وَأَلَمَّا باقيتين على عملهما نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾ . ونحو قوله :

* وَقَلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ * [١١١٦]

ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (واجزِمُ بِإِنْ وَمَنْ

لا حمله على الإقرار بما يلي همزة دائما وإلا ورد مثل هاتين الآيتين وقد نجيء لغيره كالاستبطاء نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾^(١) والتوبيخ نحو : ﴿ أَوْ لَمْ نَعْمَرْكُمْ ﴾^(٢) ودخولها على لم أكثر .

(قوله وازع) أى زاجر . (قوله إلى ما يجزم فعلين) أى غالبا وإلا فقد يجزم فعلا وجملة كما إذا كان الجزء جملة مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية فإن محلها جزم على ما في المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقتصر بالفاء ولا بإذا الفجائية فلا يكون له محل نحو : لو قام زيد لقام عمرو . ونحو : إن يقم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وإن قمت قمت لأن الذى في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو إذا الفجائية فيكون في محل جزم لأنه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني : وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٣) على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وإن يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو إذا وما بعدها كما في المغنى في غير موضع وفي الكشف لأن المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما في الغنى مع القول بأن جملة اسم جواب الشرط الواقع مبتدأ هي خبره تكون جملة

[١١١٦] للناطقة الذبياني ، والبيت من الطويل .

(١) سورة الحديد : الآية ١٦ .

(٢) سورة لاطر : الآية ٣٧ .

(٣) سورة الأعراف : الآية ١٨٦ .

وما ومهما * أئى متى أئان أئن إذ ما وحيثما أئى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو : ﴿ وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ،

الجواب فى نحو : من يقيم فى أى أكرمه لما محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو : من يقيم أكرمه لما محل رفع ولا محل لما باعتبارين ١ هـ ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما إذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم : زيد وإن كثر ماله بخيل أن إن زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدمايىنى وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى : ﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ﴾ ^(١) أى وإن لم تنفع على أحد أوجه فيه . ذكرها فى المغنى . (قوله واجزم بأن) ذكر هنا ورود إن شرطية وفى باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى أوجهها الأربعة المشهورة قال فى المغنى : وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كفى : ﴿ فذكر إن نفعت الذكرى ﴾ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية وجعل منه : ﴿ اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ﴾ ^(٢) و ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ﴾ ^(٣) . وحديث : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة إن أى أغضبت جهارا لقطع أذن قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم . وأجيب بأن إن قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتبيين فى الآية الأولى كما تقول لابنك إن كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية إخبارهم عن الأمر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فإما على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أتغضب أن يفتخر مفتخر بسبب حزه فيما مضى أذن قتيبة وإما على معنى التبيين أى أتغضب إن يتبين حز أذن قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين ١ هـ بتلخيص وإيضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بأن من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا . (قوله أئى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو : ﴿ أئى لك هذا ﴾ ^(٤) وبمعنى كيف نحو : ﴿ أئى يحى هذه الله ﴾ ^(٥) وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو : ﴿ فأتوا حرثكم أئى شتم ﴾ ^(٦) على أحد أوجه . قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : أجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى هذه الآية واعترضه أبو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لأنها حينئذ ظرف مكان فتقتضى إباحة الإتيان فى غير القبل ولأنها لا يعمل فيها ما قبلها لصدرااتها ولا استفهامية لأنها لا يعمل فيها ما قبلها ولأنها تلحق ما بعدها نحو : ﴿ أئى لك هذا ﴾ وهذه مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر

(٣) الفتح الآية ٢٧ .

(٢) المائدة الآية ١١٢ .

(١) الأعل الآية ٩ .

(٦) البقرة الآية ٢٢٣ .

(٥) البقرة الآية ٢٥٩ .

(٤) آل عمران الآية ٣٧ .

﴿ وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ﴾ [الأعراف : ٢٠٠] ، ونحو : ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ [النساء : ١٢٣] ، ونحو : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، وقوله :

[١١١٧] أرى العَمَزَ كُنْزاً ناقصاً كُلَّ ليلةٍ وما تُنْقِصُ الأيامُ والُدَهْرُ يَنْقَدِ ونحو : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ٢٣٠] ، وقوله :

[١١١٨] ومهما يَكُنْ عند أمرئٍ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخفى على الناس تعلم ونحو : ﴿ أيا ما تدعوا لله الأسماء الحسنى ﴾ [الإسراء : ١١٠] وقوله :

[١١١٩] * في أى نحو يُجِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ *

ونحو قوله :

أنها شرطية جوابها مقدر أى أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الأحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله حرث لأن الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعاني . ا هـ ملخصا . (قوله وما تفعلوا من خير) أى وشر ففيه اكتفاء . (قوله وقالوا مهما تأتنا إلخ) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ في الأول والمعنى في الثانى لأنها بمعنى الآية والأولى كما في المعنى أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به وإطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح إذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما في : ﴿ فما نحن لك بمؤمنين ﴾ [الأعراف : ١٣٢] حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لأن الخبر لم يبيىء في التنزيل مجردا من الباء بعدما إلا منصوبا . (قوله من خَلِيقَةٍ) أى طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر والجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتى وقوله خالها أى ظنها وتعلم جواب مهما . (قوله أيا ما تدعوا) أى اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الأول محذوف . (قوله في أى نحو) أى جهة .

[١١١٧] البيت من الطويل . وهو بلا نسبة .

[١١١٨] البيت لزهر بن أبي سلمى ، وهو من الطويل .

[١١١٩] البيت لعبد الله بن همام ، وهو من البسيط .

[١١٢٠] متى تأتبه تعشوا إلى ضنوء ناره تجد عجير نار عندها عجير موقد
وقوله :

[١١٢١] متى ما تلقى فردين تزجف زوائف أليتك وتستطارا
ونحو قوله :

[١١٢٢] أيا نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حليرا
وقوله :

[١١٢٣] * فأيان ما تعدل به الريح تنزل *

ونحو قوله :

[١١٢٤] أين تصرف بنا العداة نجدنا تصرف العيس نخوها للثلاقي

(قوله تعشوا) مرفوع في موضع الحال أى عاشيا من عشا إذا أقي نارا يرجو عندها خيرا . عني .

(قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقى وقوله زوائف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهى كما في القاموس أسفل الألية إذا كنت قائما وقوله : وتستطارا يقال استطير فلان أى إذا ذعر وفزع .

(قوله تصرف بنا) الينا والعداة بضم العين جمع عاد . والعيس إبل بيض بشقرة .

[١١٢٠] قاله الخطيئة . من قصيدة من الطويل . والشاهد في متى حيث جزم الفعلين وهما : تأته وتجد . وتعشوا مرفوع في موضع الحال ، والتقدير عشا من عشى : إذا أقي نارا يرجو عندها خيرا . وخير نار بالنصب : مفعول تجد . وخير موقد : كلام إضافي مبتدأ - وخبره عندها مقدما - والجملة في محل الجر لأنها صفة للنار .

[١١٢١] البيت من الوافر ، وهو لعنترة في ديوانه .

[١١٢٢] هو من البسيط . والشاهد في أيا نؤمنك حيث جاءت جازمة ههنا فجزمت . نؤمنك : وتأمن أيضا مجزوم لأنه جواب . ومنا حال . ولم تزل جواب إذا . وحلوا - بفتح الحاء وكسر الذال - خبر لم تزل .

[١١٢٣] البيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ، والبيت من الطويل .

[١١٢٤] البيت من الخفيف ، وهو لابن همام السلوي .

ونحو قوله تعالى : ﴿أَيْنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء : ٧٨] وقوله :
[١١٢٥] صَعْدَةٌ نَابِئَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَا الرِّيحُ تُعَمِّلُهَا تَمَلُّ
ونحو قوله :

[١١٢٦] وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمَرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا
ونحو قوله :

[١١٢٧] حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّزُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وقوله :

[١١٢٨] خَلِيلِي أَلَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
(وخُزِفَ إِذْ مَا) أى إذا ما حرف (كَانَ) معنى وفاقا لسيبويه ، لا ظرف زمان
زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليهِ ، وابن السراج والفارسي (وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ
أَسْمَاءُ) أما من وما ومتى وأى وأيان وأين وأنى وحيثا : فباتفاق ، وأمامهما : فعلى الأصح .

(قوله صعدة إلخ) أى تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالخاء
والراء المهملتين مجتمع الماء .

(قوله نجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله في غابر الأزمان الغابر يطلق على المستقبل والماضى والمراد
هنا الأول كما قاله العيني والداميني والشمى . (قوله معنى) فهى مجرد التعليق .
(قوله وباقي الأدوات أسماء) تفصيل إعراب أسماء الشروط على ما في الجمع وغيره أن يقال إذا وقعت
الأداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهى في محل جر نحو : عما تسأل أسأل وغلام من تضرب
أضرب وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فظرف فهى في موضع نصب على الظرفية نحو : متى تقم أقم

[١١٢٥] قاله المحسام بن ضرار الكلبي - فيما زعم الجوهري - ويقال هو لكعب بن جعيد . يصف امرأة شبه قدها بالقناة .
هو من الرمل . أى هى صعدة - وهى قناة مستوية لا تثبت إلا كذلك فلا تحتاج إلى تنقيف - والحائر : بالخاء والراء
المهملتين - مجتمع الماء ويجمع على حيران وحوران . والشاهد في : أَيْنَا الرِّيحُ يَمِيلُهَا تَمَلُّ حيث جزم بأنها الفعلان .
[١١٢٦] هو من الطويل . والشاهد في إذا ما حيث جزم الفعلين ، وهما تأت وتلف : من ألقى إذا وجد . وقوله تأت :
من الإتيان وكذلك آتيا . ووقع في بعض النسخ : آيا من الإباء وهو الامتناع وهذا غير صحيح لأنه ينعكس المعنى . نعم
إذا قرئ إذا ما تأب - بالباء الموحدة - من الإباء يستقيم حيث ، وأنشده أبو حيان هكذا :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمَرٌ بِهِ لَا تُجِدُ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَاعِلًا

[١١٢٧] هو من الخفيف . والشاهد في حيثما حيث جزم الفعلين . والنجاح الفوز . والغابر - بالغين المعجمة - الباقي
والماضى أيضا - من الأضداد - والمراد هو الأول .

[١١٢٨] هو من الطويل . أى يا خليل . والشاهد في أنى حيث جزم الفعلين : لأنه للشرط ههنا ، غير منصوب بقوله
لا يحاول : من حاولت الشيء أى أردته .

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف من وما ومهما ، فمن لتعميم أولى العلم ، وما لتعميم ما تدل عليه ، وهى موصولة ، وكلاهما مبهما في أزمان الربط ، ومهما بمعنى ما ، ولا تخرج عن الاسمية - خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا - ولا عن الشرطية - خلافا لمن زعم أنها تكون استفهاما - ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما . وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان . وقال في شرح الكافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب . وأنشد أبياتا منها ما في قول الفرزدق :

﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ [النساء : ٧٨] أو على حدث فمفعول مطلق نحو : أى ضرب تضرب أضرب وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو : من يقيم أقيم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لأن قولك من يقيم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لأن الكلام لا يعم إلا بالجواب فكان داخلا في الخبر وقيل الجواب لأن الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبي من المبتدأ وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعده واقع عليها نحو : من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب أضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو : من يضرب زيد أخاه فاضربه فاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام . (قوله لتعميم أولى العلم) أى لأولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده . (قوله وهى موصولة) حال من فاعل تدل أى لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استئنفا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اهـ سم ولعل الشارح إنما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويمم العاقل . (قوله مبهما في أزمان الربط) أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط . (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها . (قوله أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قال هى في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف بدليل أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بأنها إما خبر يكن وخليفة اسمها ومن زائدة وإما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها إن جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرئ ظرف لغو متعلق بـيكن إن جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ . (قوله أنها تكون استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هى في قوله :

* مهما لى الليلة مهما ليه *

مبتدأ ولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها . (قوله ولا تجر بإضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن .

[١١٢٩] وما نَحَى لا أَرْهَبُ وإن كنتَ جارماً ولو عدَّ أَعْدائِي عَلَيَّ لَهُمْ دَخَلاً

وقول ابن الزبير :

[١١٣٠] فما نَحَى لا تُسَأَمُ حياةٌ وإنْ ثُمْتُ فلا خَيْرَ في الدنيا ولا العيشِ أَجمَعَا

وفي مهما قول حاتم :

[١١٣١] وإنك مَهْمَا تُعْطِ بَطْلُكَ سُؤْلُهُ وفَرَجَكَ نالَا مُتَّهَى الدَّمِ أَجمَعَا

وقول طفيل الغنوى :

يُكْتَبُ أَنَّ أَبَا شَتِيمٍ يَدْعِي مَهْمَا يَعِشُ يَسْمَعُ بما لم يَسْمَعِ

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر انتهى . وأصل مهما ما ما الأولى شرطية والثانية زائدة ، فنقل اجتماعهما ، فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن . وأجازه سيبويه . وقيل إنها بسيطة . وأما أى فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف . وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى : فالزمانى متى وأيان - وهما لتعميم الأزمنة - وكسر همزة أيان لغة سليم . وقرئ بها شاذاً . والمكانى : أين وأنى وحيثا - وهى لتعميم الأماكن - .

(قوله وما نحى لا أرهب) أى لا أخف وإن كنت جارماً أى ملذباً وقوله دخلاً ذكر للدخول صاحب القاموس معانى منها الغدر والخديعة . (قوله لأنه يصح تقديرها بالمصدر) أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أى حياة نحى وأى إعطاء تعط وأى عيشة تعش فموضع ما ومهما في هذه الآيات نصب على المفعولية المطلقة . (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط . (قوله وقيل إنها بسيطة) هو المختار لأنه لم يقم على التركيب دليل . قاله أبو حيان اهـ سم . قال الدمامينى : وينبغى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالألف اهـ وكمن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال فى الجمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل إلحاق . (قوله فالزمانى متى وأيان إلخ) ظاهر إطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأيان جئت والذي فى التسهيل : وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى : ﴿ أيان يعثون ﴾ [النحل : ٢١ ، النمل : ٦٥] فلا يقال أيان خرجت قاله الدمامينى .

(تنبيهات): الأول: هذه الأدوات في لحاق ما على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو حيث وإذا - كما اقتضاه صنيعة - وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما . وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى ، وأجازه الكوفيون في من وأنى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إن وأنى ومتى وأين وأيان ، ومنع بعضهم في أيان ، والصحيح الجواز .
الثاني : ذكر في الكافية والتسهيل : أن إن قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة : ﴿ فَأَيُّهَا تَرِينَ ﴾^(١) بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إذا ، ومثل بالحديث : « إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقيم مقامك لا يسمع الناس » . وفي الارتشاف : ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى . **الثالث :** لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو : أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر ، لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لراعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :
 وشاع جزمٌ با إذا حملاً على متى وذا في النثر لم يستعمل

(قوله حيث وإذا) قال الدماميني : وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفيهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم أ هـ . وقال الفارسي : زيدت ما عوضا عن الجملة التي تضاف إليها إذ حيث أ هـ وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه . **(قوله فأيا ترين)** بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة . **(قوله أسيف)** أى ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبكائه كما في الفارسي . **(قوله يعنى متى)** تفسير للضمير في ولا تهمل . **(قوله لم يذكر هنا إنخ)** قال في الهمع : ولا يجزم المسبب عن صلة الذي وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال : الذي يأتيني أحسن إليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك . **(قوله أما إذا إنخ)** قال أبو حيان : وإذا استعملت إذا شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولابد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات أ هـ وظاهره أن الخلاف في الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المعنى من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة والجزم كما مر قريبا عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو : إذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية إن قلنا إن عامل إذا جوابها أى ما في جوابها من فعل أو شبهه لأن صدر الكلام جملة اسمية وإذا ما أضيف إليه في رتبة التأخير كما في يوم تسافر أنا أسافر وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم . قال الشمني : والقائل بالأول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر يجوز ذلك . **(قوله لا يجزم بها إلا في الشعر)** لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه . **(قوله من الكلام)** أى النثر .

(١) مريم الآية ٢٦ وراجع الكشف للزمخشري ج ٣ ص ١٤ .

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على متى ، فمن ذلك إنشاد

مسيبويه :

[١١٣٢] تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا عَمَدْتُ نِيرَانَهُمْ تَقْدُ

وكأنشاد الفراء :

[١١٣٣] أَسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمِلِ

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين ... » الحديث . وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ووافقهم قطرب ، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ، وأما لو فذهب قوم - منهم ابن الشجري - إلى أنها يجزم بها في الشعر ، وعليه مشى المصنف في التوضيح . وورد ذلك في الكافية فقال :

وَجَوُزُ الْجَزْمِ بِهَا فِي الشَّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِي

وتأول في شرحها قوله :

(قوله خندف) بكسر الحاء المعجمة والذال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى . قاله شيخنا السيد . ومحدث بفتح الميم وكسرهما . (قوله وكأنشاد الفراء) لو قال : وإنشاد الفراء عطفاً على إنشاد مسيبويه لكان مناسباً .

(قوله خصاصة) أى فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم . (قوله معنى لا عملاً) لخالفها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قالوا ومن ورودها شرطاً ينفق كيف يشاء (يصوركم في الأرحام كيف يشاء) وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فإما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشينة والإرادة .

(قوله مشى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في إعراب مشكلات البخارى . (قوله وتأول) في شرحها .

[١١٣٢] البيت من البسيط ، وهو للفرزدق .

[١١٣٣] البيت من الكامل ، وهو لعبد قيس بن خفاف .

[١١٣٤] * لَو يَشَأ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ *

وقوله :

[١١٣٥] ثَامَتْ فُوَادُكَ لَوْ يُخَزِّلُكَ مَا صَنَعْتَ إِخْدَى إِسَاءِ بَنَى ذُهْلِ ابْنِ شَيْبَانَا

ووقع له في التسهيل كلامان : أحدهما يقتضى المنع مطلقا . والثاني ظاهره موافقة ابن الشجرى (فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ) أى تطلب هذه الأدوات فعلين (مَشْرُطٌ قَدْ دُمَا * يَتَلَوُ الْجَزَاءُ)

(قوله لو يشأ إلخ) سيذكر الشارح في فصل لو أن البيت الأول جاء على لغة من يقول في شأ يشأ شايشا بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالَم والحائِم وأن الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أى عمر وينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجرى في الأول أيضا وفي بعض النسخ تمام البيت وهو :

* لا حق الآطال نهد ذو خصل *

قال الشمنى : والميعة النشاط وأول جرى الفرس . واللاحق الضامر . والآطال جمع إطل بكسر المهملة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد . ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم . وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر اهـ وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يبيع جرى اهـ وفى بعض النسخ : منعة بالنون بدل التحتية أى قوة والضمير فى يشأ يرجع إلى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المغنى وشرح شواهد السبوطى طار به بضمير مذكر يرجع إلى الفارس . قال السيوطى : أى لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة إلخ فما فى نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب .

(قوله ثامت فوادك إلخ) يقال تامه الحب وتيمه أى أذله .

(قوله المنع مطلقا) أى فى التثنية والشعر .

(قوله فعلين يقتضيان) فعلين مفعول مقدم ليقترضين كما يفيد قول الشارح أى تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لإيهامه أن إذ ما وإن لا يقتضيان فعلين وعلى الإعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا واجزم بأن إلخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضيان نعت لفعلين والرباط محذوف أى يقتضيهما وعليه فقوله سابقا وحرف إذ ما إلخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل

أى يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِمًا) أى علم . يعنى يسمى الجزاء جوابا أيضا . وإنما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء . وأفهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب

خبره قدما أو خبر محذوف أى أحدهما شرط وجمله المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجمله يتلو الجزاء إما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبرا محذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقضين بناء على أن فعلين مفعول لا جزم لا ليقضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو : لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من القصور والإيهام . واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منفى بلا أو لم أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجود ولو كان الفعل مضمرًا يفسره فعل نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو :

* ولديك إن هو يستزدك مزيد *

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الإضمار والتفسير مع غير إن ضرورة فى الأصح نحو :

* فمن نحن نؤمنه يت وهو آمن *

* أينما الريح تملها تمل *

وقوله :

وجوزه الكسائى اختيارا مع من وأخواته . كذا فى الجمع . (قوله يتلو الجزاء) شرطه الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز إن يقيم زيد يقيم . فإن دخله معنى يخرج به للإفادة جاز ومنه : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » . سيوطى . (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان : التسمية بهما مجاز فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل . والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتيبه على الأول الجزاء والجواب سمى جزاء وجوابا ١ هـ ملخصا . قال سم : دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية . (قوله وإنما قال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند إليه للتنبيه على أن إلخ أى ولأن التعبير بجملتين يؤهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك . (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله إلا أن يكون الجواب مرفوعا نحو : خيرا إن أتيتنى تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف . ١ هـ سيوطى . وفى الفارضى ما نصه : أجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : خيرا إن تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو : زيدا إن لقيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال ١ هـ .

فهو دليل عليه وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه . والصحيح الأول . وأفهم قوله يقتضين : أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائهما : أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال : قيل هي الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه ، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه . وقيل الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب (قوله وإن تقدم على أداة الشرط إلخ) قال في التسهيل : ولا يكون الشرط حينئذ أى حين إذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض إلا في الشعر كقوله :

* ولديك إن هو يستزدك مزيد *

وإن كان غير ماض مع من أو ما أو أى وجب في السعة جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول فنقول : أعطى من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم بحبك برفع الفعل والجيء بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا إن أضيف إليهن اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا تأتبه لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرية بأن فكذا المصدرية بما تضمن معناها كمن خلافا للزيادة حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكر لمن مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع إثر هل لأن هل لا تدخل على إن فكذا ما تضمن معنى إن بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو : أمن يأتك تأته لدخولها على إن أو إثر ما النافية أو باب كان أو باب إن وأما قول الأعشى :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وطلباء

فعل تقدير ضمير الشأن وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار أو إثر لكن الخففة أو إذا الفجائية غير مضمرة بعدها مبتدأ فإن أضمر جاز الجزم تقول : رأيت زيدا فإذا من يأت يكرمه أى فإذا هو وزيد جميل الأخلاق لكن من يزره يهته أى لكن هو . ١ هـ مع زيادات من الدماميني والجمع (قوله فنقل الاتفاق إلخ) حكى في التصريح قولاً بأن الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فانهم . (قوله وأما الجزاء إلخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقي قولان أحدهما ما في الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى في نحو : إن تقم أقم لأن المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن أضرب إذ لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح أنهما تجازما . (قوله هي الجازمة له أيضا) اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم . تصريح . (قوله بفعل الشرط) لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم . دماميني .

الأخفش واختاره في التسهيل. وقيل بالأداة والفعل معا ونسب إلى سيبويه والخليل. وقيل بالجوار، وهو مذهب الكوفيين (وَمَاضِيَّيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * ثَلَاثُهُمَا أَى تَجِدُهُمَا) (أَوْ مُتَخَالَفَيْنِ) هذا ماض وهذا مضارع: فمثال كونهما مضارعين وهو الأصل نحو: ﴿وإن تعودوا نعد﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين نحو: ﴿وإن عدتم عدنا﴾ [الإسراء: ٨]، وماضيا فمضارعا نحو: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ [الشورى: ٢٠]، وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له». ومن قول عائشة رضى الله

(قوله معا) أى لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا. (قوله بالجوار) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور. تصریح. (قوله وماضيين) أى لفظا لا معنى لأن هذه الأدوات تغلب الماضى للاستقبال شرطا أو جوابا سواء في ذلك كان وغيرها على الأصح بدليل: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ [المائدة: ٦] الآية. وقال ابن الحاجب: قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لأن أو غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو: ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم﴾ [محمد: ٣٦] ونحو: ﴿ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته﴾ [التغابن: ٩] فيدخل الماضى والمستقبل كذا في الدمامينى. وزعم المبرد وتبعه الرضى أن كان تبقى على المضى لقوتها فيه كفى (إن كنت قلته فقد علمته) ويجاب بأن المعنى إن أكن موصوفا بأى قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الأصح وقال المصنف تبعا للجزولى إن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو: ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾ [يوسف: ٢٧] أى فقد كذبت. قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف عليه مشروطة فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا فيتاؤل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أى إن يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله: ﴿وإن يكذبوك فقد كذبت رسل﴾ [فاطر: ٤] أى فتسل فقد كذبت قال وإنما سمى المذكور جوابا لأنه مغن عنه ومفهم له كذا في الجمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضى على سرقة في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها في الزمن الماضى قد قد قميصه من دبر في الزمن المستقبل. قال الدمامينى: والأصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كفى: ﴿وإن كنتم جنبا﴾ [المائدة: ٦] الآية وكفى إذا قمتم إلى الصلاة﴾ [المائدة: ٦] الآية اهـ. واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعنى من عدم التأثير إلى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة. سيوطى عن أبى حيان. (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لأن إعمال الأداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه. اهـ حفيد. (قوله إيمانا) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه.

عنها : إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رقى . ومنه : « إن نشأ نزل عليهم من السماء غاية فظلت » لأن تابع الجواب جواب . وقوله :

[١١٣٦] من يكذب بسبي كنت منه كالشجاع بين خلقه والوريد
وقوله :

[١١٣٧] إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائمت أنفس الأغداء إرهابا
وقوله :

[١١٣٨] إن يسمعوا سبة طاروا بها قرحا منى وما يسمعوا من صالح دقوا
وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية (وبعد ماضى وفكك الجزا حسن)
كقوله :

[١١٣٩] وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم

(قوله لأن تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل فى مواضع مخصوصة . سم . (قوله كنت منه) بفتح التاء لأنه يمدح شخصا به . والشجاع بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشأ فى الخلق من عظم أو غيره . والوريد عرق غليظ فى العنق . عيني . (قوله إن تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس . والإرهاب الإخافة . (قوله إن يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفى بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة . (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بأن والفعل جائز إذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وإن لم يذكره وما ذكره من احتمال كونه لقوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل . (قوله ماضى) أى لفظا أو معنى كما سيذكره . (قوله وإن أتاه خليل) أى فقير من الخلعة بفتح الحاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى جماعة . وفى رواية : يوم مسئلة أى سؤل وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع .

[١١٣٦] قاله أبو زيد فيما زعمه أبو زيد . من الخفيف . والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو : يكذب ، وجوابه ماضيا وهو : كنت . وقد استضعفوا ذلك حتى يراه بعضهم مخصوصا بالضرورة . وقال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء . قال عليه الصلاة والسلام : « من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » قوله كنت : بفتح التاء لأنه يمدح به شخصا . والشجاع ما ينشأ فى الخلق من عظم أو غيره . والوريد عرق غليظ فى العنق . [١١٣٧] هو من البسيط . والشاهد فيه أن الشرط فى الموضعين جاء مضارعا والجواب ماضيا . والصرم القطع . والإرهاب مصدر أربه : إذا أخافه .

[١١٣٨] البيت من البسيط ، وهو لقعناب ابن أم صاحب فى سمط الآلى .
[١١٣٩] وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم
قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدة - من البسيط - يمدح بها هرم بن سنان ، والضمير فى أتاه : يرجع إليه . والخليل الفقير . ويروى مسغبة : أى جماعة . والشاهد فى يقول : فإنه مضارع وقع جزاء الشرط وهو مرفوع غير مجزوم . وحرم - بفتح الحاء وكسر الراء المهملة - إذا كان يحرم ولا يعطى منه . وقيل أى ولا ممنوع .

وقوله :

[١١٤٠] ولا بِاللَّيْ إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيْبُهُ يَقُوْلُ وَيُخْفِي الصَّبْرَ إِنِّي لَجَارِغٌ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا . وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء . وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب .

(قوله ورفعه عند سيبويه إلخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة نحو : زيدا إن أتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمره الخلاف أفاده الدماميني . وإنما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لأنه على قوله بجزم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن الذى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشنوائى بهامش الدماميني ما نصه : محل جواز الجزم على قول المبرد إن قدر العطف على الجملة وأما إن قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اهـ . يعنى جملة الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على القول الثالث .

(قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى إفادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لأنه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى لكونه حيثئذ خبر مبتدأ محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل : وإن قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا . قال الدماميني : أى سواء كان الشرط ماضيا نحو : ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾ [المائدة : ٩٥] أو مضارعا نحو : ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخاف ﴾ [الجن : ١٣] وهو إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اهـ .

(قوله لما لم يظهر إلخ) قضيته أن المضارع المبني كالماضى فإذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثير لفظا . سم .

(تنبيهان): الأول : مثل الماضى فى ذلك المضارع المنفى بلم . تقول : إن لم تقم أقوم وقد يشمل كلامه . الثانى : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه كما أشعر به كلامه . وقال فى شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير (وَرَفَعُهُ) أى رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٍ) أى ضعيف . من ذلك قوله :
[١١٤١] يا أقرع بن حابس يا أقرع إلك إن يُصَرَّغ أخوك تُصَرَّغ
وقوله :

[١١٤٢] فقلتُ تحمّل فوق طوقك إنها مطبّعةٌ من يأتها لا يضرُّها
وقراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أينا تكونوا يدر كُكُم الموت ﴾ [النساء : ٧٨] ،
وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية
وفى بعض نسخ التسهيل ، وصرح فى بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيويه ،

(قوله ضعفت عن العمل فى الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالأقوال ثلاثة
وكلام المصنف يَحْتَمِلُ الثانى والثالث . قال الحفيد : يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا
لأداة الشرط لفظا ولا تقديرا اهـ وتكون الأداة عليه لا عمل لها فى الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم
أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملا
فيه . (قوله وقد يشمل كلامه) بأن يراد الماضى لفظا أو معنى . (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال
حسن ولم يقل أحسن . (قوله بعد مضارع) أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى . (قوله وهن) سيأتى
أنه مقيد بما إذا لم يتقدم على أن ما يطلب الجزاء . (قوله فقلت تحمّل إلخ) الخطاب للبخنى وضمير أنها
للقرية مطبوعة أى مملوءة من الطعام وقوله لا يضرها أى لا يضرها كذا فى العينية . قال شيخنا السيد :
مطبوعة بالعين المهملة كما فى البهوتى اهـ ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملاءها كطبعها ولعل المعنى
لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكان مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على
حملها وتنشيطه على ذلك .

[١١٤١] قاله جرير بن عبد الله البجلي ، وقال الصاغاني : قاله عمرو بن حشام البجلي . من الرجز . فالأقرع الأول :
مبنى على الفتح لكونه وصف بالابن ، والابن بنى معه لوقوعه بين العلمين . والثانى : مبنى على الضم . والشاهد فى :
تصرع الثانى حيث رفع : وهو ساء مسد جواب الشرط .
[١١٤٢] قاله أبو ذؤيب الهذلى ، من قصيدة من الطويل . وتحمل : خطاب للبخنى المذكور فى أول القصيدة . قوله
أنها أى لأنها : أى القرية المذكورة فى البيت الذى قبله . مطبوعة أى مملوءة من الطعام . والشاهد فى : لا يضرها حيث
جاء مرفوعا وهو جواب الشرط .

فإنه قال : وقد جاء فى الشعر . وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه ، بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق .

(تنبيهات) : الأول : اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع : فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا ، وفصل سيويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو : إنك فى البيت ، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون : فالأولى أن يكون على حذف الفاء - وجوز العكس - وقيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير . الثانى : قال ابن الأنبارى : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزء قبل إن كقولهم : طعامك إن ترزنا نأكل ، تقديره طعامك نأكل إن ترزنا . الثالث : ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سماه جزاء

(قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة . (قوله على حذف الفاء مطلقا) أى سواء كان قبله ما يطلبه أو لا كانت الأداة اسم شرط أولا وأورد فى التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل . (قوله وفصل سيويه إلخ) قال شيخنا : انظر لم يخالف سيويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضى والمضارع اهـ ولعل الفرق أن الماضى لما لم تؤثر فيه الأداة الجزم احتيج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها فى الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل . (قوله نحو إنك فى البيت) أى البيت الأول لأن إن يمكن أن تطلب الجزء خبرا لها . (قوله فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها . (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لأن فى العكس مخالفة الأولى فى القسمين وفى هذين الوجهين مخالفة الأولى فى قسم واحد . (قوله إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء) أى ويكون المرفوع الجواب ووجه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط يتضمنه معنى إن فعلم ما فى توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسما . (قوله ما يطلب الجزء) قال شيخنا : يحتمل أن الجزء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ فى المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أى والرباط محذوف فطعامك طالب للجزء لأن المبتدأ عامل فى الخبر ويحتمل أن الجزء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزء قبل إن فيقرأ طعامك بالنصب مفعول نأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزء اهـ وإنما أوجب على نصب الجزء رفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لطلب المفعول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر . (قوله قبل إن) ظاهره أن غير إن ليس كافيا فى ذلك فليتأمل . (قوله موافقة المبرد) فيه نظر وإن سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضى كما مر .

باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع (وَأَقْرَنُ بِفَا حَتْمًا) أى وجوبا (جَوَابًا لَوْ جُعِلَ * شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو: ﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾ [الأنعام : ١٧] ، والطلبية نحو :

(قوله ويحتمل أن يكون سماه) أى على جملة غير جواب جزاء باعتبار الأصل إلخ أى فيوافق كلامه جميع المذاهب . (قوله واقرن بفًا حتمًا) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه . أفاده في التصريح وصرح في المغنى بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بهزمة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهزمة وإن دخلت مسبقة بها كما في قوله تعالى : ﴿أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقلد من في النار﴾ [الزمر : ١٩] وخصت الهزمة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقها وقوة صدارتها فغير الهزمة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته . (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو : ﴿وإن أطلعتموهم إنكم لمشركون﴾ [الأنعام : ١٢١] وأجاب الرضى بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود اليراد لا يقال لو كان القسم مقدرا لثبت اللام الموطئة له لتدل عليه لأننا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لا واجب كما قاله الإسقاطى على ابن عقيل ثم رأيت الشمنى صرح به ويكفى دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم أن الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز في الضرورة . وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردا أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله :

طلبية واسمية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديده برب والقسم والدنوشرى تصديده بأداة شرط نحو : ﴿وإن كان كبير عليك إعراضهم﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . (قوله نحو وإن يمسسك بخير إلخ) ذكر في المغنى أن التحقيق في مثل : ﴿من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت﴾ [العنكبوت : ٥] كون الجواب محذوفاً لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالأصل فليبادر للعمل فإن أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدماميني واستشكل في حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك : ﴿وإن يمسسك بخير﴾ [الأنعام : ١٧] ﴿وإن تجهر بالقول﴾ [طه : ٧] أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فإنه يعلم السر وإن يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك

﴿إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٣١] ، ونحو : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه : ١١٢] في رواية ابن كثير - وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿وَأَنْ يَخْذَلَكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرِكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران : ١٦] ، والتي فعلها جامد نحو : ﴿إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقْلُ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف : ٣٩] ، أو مقرون بقدر نحو : ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف : ٧٧] ، أو تنفيس نحو : ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة : ٢٨] ، أو لن نحو : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران : ١١٥] ، أو ما نحو : ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يونس : ٧٢] . وقد تحذف للضرورة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكُرُهَا * [١١٤٣]

وقوله :

[١١٤٤] وَمَنْ لَا يَزُلْ يَنْقَاضُ لِلْفَتَى وَالصَّبَا سَيْلَفِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا
قال الشارح : أو ندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبي بن كعب : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » . وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار . وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله :

مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسد شيء مسد الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد مسد الجواب .
(قوله وقد اجتمعا) أى الاسمى والطلبية . (قوله من قوله ﷺ) أى في شأن اللقطة وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أى فأدها إليه .

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ * [١١٤٣] ثامه :

قاله عبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما من البسيط . والشاهد في : الله يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط وقد حذف فيها الفاء للضرورة ، وأصلها : فאלله يشكرها . وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

[١١٤٤] هو من الطويل . والنفي الضلال . والشاهد في : سيلفى - أى سيوجد - فإنها جملة وقعت جزاء الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة . ونادما : مفعول ثان لسيلفى ، أو حال .

[١١٤٥] * بَنَى ثَعْلَ مَنْ يَتَكَعَّرَ الْعَنْزَ ظَالِمًا *

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ، فإن ما لا يصبح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط . أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترب بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم . قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلُ فُصِدَتْ ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقوله : ﴿ وَمِنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَيْتَ ﴾ [النمل : ٩٠] وقوله : ﴿ لَمَنْ يُّؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجن : ١٣] ، هذا كلامه . وهو معترض من ثلاثة أوجه : الأول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خير

(قوله بنى ثعل) أى يا بنى ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أى يجهدا حلها . (قوله مع الاتصال) أى بأداة الشرط بأن يقع شرطاً . سم . (قوله وغيرها) كما النافية ولن وحروف التنفيس . (قوله أو منفياً بلا) أورده بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لأن يجعل شرطاً ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء . وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لجرد النفى فعلى التقدير الأول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجىء الفاء وعلى الثانى يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء اهـ دمامينى . وعندى فى كل من الأيراد والجواب نظر أما الأيراد فلأن مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء فى الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه الأيراد وأما الجواب فلأنه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها لنفى المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط فى تقدير كونها لجرد النفى لأن الفاء قد تموز مع الصالح وقد تجب كما سيأتى عن سم فتدبر . (قوله ويجوز اقترانه) أى الجواب الصالح لأن يكون شرطاً بصورة الأربع . قال الإسقاطى : ظاهره جواز اقترانه بها إذا كان مضارعاً منفياً بلم وكلام الكافية والجامى يخالفه اهـ . (قوله فإن كان مضارعاً رفع) هذا فى غير المقرون بلم لأنه يجزم . (قوله وذلك نحو قوله تعالى إلخ) اسم الإشارة راجع إلى اقتران الجواب بالفاء . (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أى وهو فى المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتى وأما قول شيخنا أى ويلزم عليه انتقاض الضابط الذى ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطاً فقيه أن الضابط الذى ذكره المصنف إنما هو لوجوب الفاء لا فى الجواز الذى كلام ابن الناظم فيه .

[١١٤٥] قاله فلان الأسدى ، وصدره : * بَنَى ثَعْلَ لَا تُنْكِعُوا الْعَنْزَ شَرِيحًا *

من الطويل . أى يا بنى ثعل - بضم التاء المثناة وفتح العين - قبيلة فى طيء . ومن شرطية . وينكع العنز : فعل الشرط من نكعت الناقة : جهدها حلها ، ومادته نون وكاف وعين مهملة . والشاهد فى : ظالم ، حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التى هى جواب الشرط : أى فهو ظالم . والشرب - بكسر الشين المعجمة - الحظ من الماء .

مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية .

قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم الفعل إن كان مضارعا لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرّح به . الثاني ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب : ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد

(قوله والتحقيق حينئذ) أى حين إذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أى إذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي . (قوله فإن اقترن) أى الجواب الصالح للشرطية . (قوله وينبغي) أى يجب كما يؤخذ من السياق . (قوله خبر مبتدأ) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لأن الجواب على هذا جملة اسمية وإنما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعاً لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكّل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج إلى التحمل بأن الجواز بالنظر إلى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيّة الجواب لمباشرة الأداة فغلب بالانصاف . (قوله وجزم الفعل إن كان مضارعا) أى جزمه رجحانا لا وجوبا لما مر أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع . (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير إن كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا إشكال في الإشارة بذلك وإلا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء إذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لا نفس الجواب لحكم إلخ . (قوله كما تدخل على مبتدأ مصرّح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا . (قوله جواز اقتران الماضي أى المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أو لا . (قوله على ثلاثة أضرب) إذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم يظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا إلخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الأول والثاني من هذه الأضرب الثلاثة . سم . (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفى بلم . (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لأنه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الإستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة . جامي .

أو وعيد ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو : ﴿ إن كان قميصه قد من قبل فصدقت ﴾ [يوسف : ٢٦] ، وقد معه مقدرة . وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو : ﴿ ومن جاء بالسيدة فكبت وجوههم في النار ﴾ [النمل : ٩٠] . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى المعنى فعمل معاملة الماضى حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : ﴿ فصدقت ﴾ [يوسف : ٢٦] وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه) : هذه الفاء فاء السبب الكائنة فى نحو : يقوم زيد فيقوم عمرو ،

(قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامى تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاجتيج إلى الرابط وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو يناق ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا إلخ ويناقى كلام الشارح فيما يصلح لأن يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل . وعبارة التسهيل : وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو : ﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾ [المائدة : ١١٦] أو مقدرة نحو : ﴿ إن كان قميصه ﴾ [يوسف : ٢٧] الآية . قال الدمامنى : وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب إذ الشرط مستقبل . وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو : إن جئتني أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاخبار به مسببا نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس والمعنى إن اعتددت على بكرامك إياى فأنا أيضا أعتد عليك بكرامى إياك والآيتان المتلوتان من هذا القبيل فلا إشكال . وقال الرضى : لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وإنما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة . (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم : وماضيين أو مضارعين إلخ . (قوله وقد معه مقدرة) لتقريبه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضى . (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى مبالغة في تحقق وقوعه وإن كان مستقبلا في الواقع . قاله الإسقاطى وبه تعلم ما فى صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملته فى مجرد الإتيان بالفاء وإن كان الإتيان به فى الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفى هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الإتيان فى هذا بالفاء نظرا إلى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا إلى كونه فى الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه . (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز إلخ) يجاب بأن الجواز فى ذلك فى مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو فيصدق بالوجوب . زكريا . (قوله هذه الفاء) أى فى الأصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت هنا إلخ وقوله فاء السبب أى التى تعطف الجمل لإفادة السببية

وتعينت هنا للربط لا للتشريك . وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْفُجَاءَةُ) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفى ولم يدخل عليها إن (كَانَ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةً) ﴿١﴾ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴿٢﴾ [الروم : ٣٦] لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط . فأما نحو : إن عصي زيد فويل له ، ونحو : إن قام زيد فما عمرو قائم ، ونحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فيتعين فيها الفاء ، وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب .

(تنبيهان): الأول : أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثل ، لكنه لا يعطى اشتراطها ، فكان ينبغي أن يبينه . الثاني : ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، وفي بعض نسخ التسهيل : وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بأن وهو ما يؤذن به تمثيله . قال أبو حيان : ومورد السماع إن ، وقد جاءت

وقوله لا للتشريك أى في الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظا إن كان مضارعا ولا في المعنى وإلا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح في المعنى فهي كالفاء في نحو : أحسن زيد إليك فأحسن إليه إذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر . (قوله وتخلف الفاء إلخ) الفاء مفعول تخلف وإذا فاعله وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول . (قوله ولم يدخل عليها إن) بكسر الهمزة وتشديد التون وعبرة الفارضى ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم . (قوله لنا) أى منا . (قوله في عدم الابتداء بها) وفي اقتضاها التعقيب . حفيد . (قوله لا يجوز الجمع بينهما) لأنها عوض عن الفاء خلافا لمن منع ذلك أه تصریح ويرد نحو : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء : ٩٧] إلا أن يجاب بما قاله الإسقاطى على ابن عقيل أن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضا عن الفاء في الربط لا لمجرد التوكيد كما في الآية . (قوله أعطى القيود إلخ) أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه إلخ وقوله في الجملة أى المصدرة بإذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل . (قوله وفي بعض نسخ التسهيل) وقد تنوب بعد أن إلخ كلام التسهيل هذا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان جاء الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية . (قوله ومورد السماع إن وقد جاءت إلخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل إلا أن يقال المراد ومورد السماع إن وإذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله إن كان قوله وقد جاءت إلخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فإن كان من كلام الشارح ردا على أبي حيان فالأمر ظاهر .

بعد إذا الشرطية نحو : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الروم : ٤٨] ، (وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إِنَّ يَقْتَرِنَ * بِالْفَا أَوْ أَلَوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ) أى حقيق : فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل . قرأ عاصم وابن عامر : ﴿ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب . وقرئ بهن : ﴿ مَنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَلَآ هَادِيَ لَهُ وَيُدْرِمُهُمْ فِي طَغْيَانِهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٦] ، ﴿ وَإِنْ تَخَفَوْهَا تَوَذَّعُوا لِلْفَقْرَاءِ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتَكْفُرُ ﴾ [البقرة : ٢٧١] . وقد روى بهن تأخذ من قوله :

[١١٤٦] فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَيْبُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَمِيشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
ولمّا جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده
الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ويجوز

(قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لأن شرط حذف الجواب
اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف
الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف :

* والأمر إن لم يك للنون محل *

فيه هو اسم . (قوله من بعد الجزاء) ولو جملة اسمية كما في التصريح وهو واضح لأنها في محل جزم
ومثاله الآية الثانية والثالثة . (قوله وهو أن تأخذ إلخ) لا حاجة إليه بل هو غير مناسب إذ الجزاء هو
الجواب كما تقدم في النظم لا أخذ الأداة الجواب . (قوله بتثليث قمن) قال في شرح الشذور : جزمه
قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز . سيوطي . (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لأنه مجزوم لفظا أو محلا .
(قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفي المغنى أنه قيل بذلك ورده فليراجع
وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب .
(قوله فإن يهلك أبو قابوس إلخ) تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة . (قوله فأشبهه الواقع بعده)
أى بعد الجزاء . (قوله فإنه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع
المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وإن لم يسمع . زكريا .

[١١٤٦] ذكر مستوفى حكمهما في شواهد الصفة المشبهة . والشاهد في ونأخذ ، فإنه يجوز فيه الرفع على الاستئناف
أى ونحن نأخذ ، والنصب بتقدير إن ، والجزم بالعطف على يهلك .

الجزم والرفع ، فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب . وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرًا * أَوْ وَإِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِفَاءً) فالجزم نحو : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتَى وَيَصِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف : ٩٠] وهو الأشهر . ومن شواهد النصب قوله :

[١١٤٧] * وَمَنْ يَقْتَرِبَ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *

ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء . وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء : ١٠٠] . وزاد بعضهم أَوْ (وَالشَّرْطُ يُغْنَى عَنْ

(قوله وجزم أو نصب) في الشلور الجزم قوى والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه اهـ سيوطي . قال في التصريح : والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها اهـ وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطفاً عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد : تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة إن بالجملةتين اكتفاً مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اهـ وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز . (قوله اثراً) في موضع الصفة لفعل . (قوله اكتفاً) بألف الإطلاق وبالببناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجملةتين أي توسط بينهما خلافاً لظاهر شرح الشاطبي أنه مبني للفاعل . (قوله ولا يجوز الرفع) أجازته ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال . أفاده الشاطبي . (قوله لأنه لا يصح الاستئناف) قال الإسقاطي : هلا جاز على الاعتراض فإنه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اهـ ويظهر أنه لا شعاع الاستئناف بنام الكلام قبله دون الاعتراض . (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطي في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق . قال الدماميني : في شرح المغنى وهو الظاهر . (فائدة) : إذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلاً إن جزم كما في قوله :

[١١٤٧] غمّه : * وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا *

هو من الطويل . والشاهد في ويخضع حيث جاء بالنصب بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفاً على الشرط ، والنصب بإضمار أن ، وهما تعين النصب للوزن . قوله نُؤْوِهِ من آواه يؤويه إيواء إذا أنزله به . والمضم الظلم : من قولهم رجل هضم ومُهَنْضِم ، ويروى ولا ضيماً وهو بمعناه .

جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ) أى بقرينة ، نحو : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام : ٣٥] الآية . أى فافعل . وهذا كثير . ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ، أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِي) قليلا (إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ) أى دلّ الدليل على المحذوف كقوله : [١١٤٨] فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَمَلُّ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ أى وإلا تطلقها يمل . وقوله :

[١١٤٩] متى تؤخذوا قسرا بطلّة عامر ولا ينج إلا فى الصفا يزيّد

متى تأتتا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وحالا إن رفع كما فى قوله :

متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
أفاده الفارضى . (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فإن كان مضارعا غير منفى بلم لم يغنى عن الجواب إلا فى الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما فى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا ﴾ [الأنعام : ٣٥] إلخ أو لا كما فى قولك : إن جاء فى جواب أتكرم زيدا . (قوله ويجب ذلك) أى الاستغناء عن الجواب . (قوله كما سيأتى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر متقدم على أداة الشرط نحو : ﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ٧٠] أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله :

* بنى ثعل من ينكع العنز ظالم *

قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب يظلم مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب للدليل فتأمل . وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو : هو ظالم إن فعل والثانى نحو : هو إن فعل ظالم وإن إن شاء الله لمهتدون هـ . (قوله مفرقتك) بفتح الميم والراء وفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر . (قوله متى تؤخذوا قسرا) أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة . والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به

[١١٤٨] قاله الأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر . الفاء الأولى للعطف والثانية للتعليل . والضمير يرجع إلى امرأة مطر وكانت جميلة وكان مطر دميما ، فلها قال فلست لها بكف . والشاهد فى وإلا يمل حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير وإن لم تطلقها . ويمل جوابه ، والحسام فاعله وهو السيف . ومفرقتك مفعوله أى رأسك .

[١١٤٩] هو من الطويل . والشاهد فى متى تؤخذوا حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ أصله متى تنفقوا تؤخذوا . وقسرا تميز : أى قهرا . والظنة بكسر الظاء المعجمة : التهمة . والصفاد بكسر الصاد وتخفيف الفاء وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل . والتقدير : ولا ينج يزيّد إلا وهو فى الصفاد .

أراد متى تتقفوا تؤخذوا .

(تفسيحات): الأول : أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة . الثاني : قال في التسهيل : ويحذفان بعد إن في الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله :

[١١٥٠] قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُقَدِّمًا قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : وإن كان فقيرا معدا رضيته . وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة . وكذا كلام الشارح . ولا يجوز ذلك أعني حذف الجزئين معا مع

الأسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الأداة إن وزعم أنه لا يحفظ إلا فيها ١ هـ زكريا وقد جوز بعضهم في : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ [النحل : ٥٣] أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والأصل وما يكن بكم إلخ . (قوله تتقفوا) بالبناء للمفعول أى توجدوا . (قوله لكنه في بعض نسخ التسهيل) عبارته يحذف الجواب كثيرا لقرينة وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن ١ هـ ومفهومه أن الشرط إذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك . (قوله أنه أقل منه في الجملة) أى في بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التالية إن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الكلام في حذف الشرط وحده كله لأن هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الأول الشرط كله لأن لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل . (قوله ويحذفان إلخ) قد بقى حذف الأداة وحدها . قال السيوطى : لا يجوز حذف أداة الشرط وإن كانت إن في الأصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف إن فيرفع الفعل وتدخل الفاء إشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله ﴾ [المائدة : ١٠٦] وقد وقع لشيخ الإسلام في شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها من المتن ويذكرها في الشرح فليظن هل له سند في ذلك . قال شيخنا : وقد يقال كلامهم في الأدوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو . (قوله مع غير إن) كذا في الجمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الأنبارى عن العرب كما في التصريح : من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما في حديث أبى داود : من فعل فقد أحسن ومن لا فلا . قال ابن رسلان وغيره : فيه شاهد على جواز حذف

[١١٥٠] ذكر مستوفى في شواهد الكلام . والشاهد في قوله قالت وإن حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا ، لأن التقدير وإن كان فقيرا قبله .

غير إن . الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير : من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، تقديره إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم . وقوله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ [الشورى : ٩] ، تقديره إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولئى سواه . وقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ ارْضَىٰ وَاسِعَةً فَايَايَ فَاعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت : ٥٦] ، أصله فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فاياى فى غيرها فاعبدون . وكذا إن حذف بعض الشرط نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] . ونحو إن خيرا فخير (وَإِنْ أَحَدٌ لَّدَىٰ أَجْتَمَاعٍ شَرْطٌ) غير امتناعى (وَقَسَمَ * جَوَابَ مَا أُخْرِجَتْ) أى منهما استغناء بجواب المتقدم (فَهُوَ) أى الحذف (مُتَقَرِّمٌ) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام أو إن أو منفيا . وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم : فمثال تقدّم

فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول : كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بتامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما مر . (قوله إذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيدا للضمير فى حذف والمراد إذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط . (قوله فإن حذف مع الأداة إلخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا إن حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله . (قوله نحو وإن أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتامه لا ببعضه لأنه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط فى قوله إنما يكون حذف الشرط قليلا إلخ بجملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فإن الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده . (قوله غير امتناعى) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلو لا فإنه يتعين ذكر جوابهما مقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح إلى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كإذا وإن لم يذكره المصنف هنا بخصوصه . (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ قال : فالقسم مقدر قبل إن وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بأن دخولها أكد لا واجب وقول بعضهم إن الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر . (قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدهما وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت المضارع أما الماضى فإن كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة مجرد وإن كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن

الشرط إن قام زيد والله أكرمه ، وإن يقيم والله فلن أقوم . ومثال : تقدّم القسم والله إن قام زيد لأقومنّ ، والله إن لم يقيم زيد إن عمرا ليقوم ، أو يقوم . والله إن لم يقيم زيد ما يقوم عمرو . وأما الشرط الامتناعي نحو : لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله :

[١١٥١] فَأَقْسِمُ لَوْ أَلْدَى التَّدْيُ سَوَادُهُ لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرُ

بأن واللام وهو الأكثر أو بأن فقط أو باللام فقط ونذر تجردها منها أفاده الفارضى ، وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور لكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت الجواب به القسم أن يقرن باللام وقد . ثم قال : وقيل فى قتل أصحاب الأخدود إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعا حذفًا للطول وقال :

حلفت لها بالله حلقة فاجسر لناموا فما إن من حديث ولا صال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الأول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما إن كان الماضى قريبا من الحال وإن كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جواب للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وإن تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لأن مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد فللمضارع المثبت على الأول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك . وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من إن واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المغنى أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله إلا غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . ونقل الدمامينى عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر : والله أنا كنت أظلم منه يعنى من عمر فى تفاقم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستعطاف إذ جواب الاستعطاف لا يكون إلا جملة إنشائية كما فى المغنى كقوله : * بربك هل ضمنت إليك ربا * وقوله : * بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبا * قال الشمنى : قال ابن جنى القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطاف وإن كانت طلبية فهو الاستعطاف . (قوله أو إن) أى سواء قرن خبرها باللام أو لا كما يؤخذ من الأمثلة . (قوله أو منفيا) أى بما أو إن أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله :

أما والذى لو شاء لم يخلق الورى لكن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

[١١٥١] هو من البسيط . والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لقسم وشرط ، فإن قوله أقسم يقتضى جوابا ولو كذلك ، فاكفى بجواب لو - وهو لما مسحت -- عن جواب القسم . وأبدي فعل ماض من الإبداء وهو الإظهار . والندى مجلس القوم . وسواده أى شخصه منصوب لأنه مفعول أبدي ، والندى فاعله . والمسالات - بضم الميم وتخفيف السين المهملة - جمع مسألة وهو جانب الحية . وأراد بعامر قبيلة فى قريش . والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يسحوا شواربهم من هيئته وسطوته على الناس .

وكقوله :

* وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا *

[١١٥٢]

نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لأنه مغل عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا . وقوله في باب القسم في التسهيل : وتصدر - يعنى جملة الجواب في الشرط الامتناعى - بلو أو لولا ، يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم . وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى ، والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن ، وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعى والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله

وشذ نفى الجواب بلم أو لن . أفاده الفارضى . (قوله لو الندى الندى إلخ) كلام العيني يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر . قال في القاموس : ندا القوم حضروا هـ وإسناد الاحضار إلى الندى مجاز عقل من باب الإسناد إلى المكان لأن الندى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما في العنى وهو المناسب وإن فسره البعض بالحيش قال العيني : والمسالة بضم الميم وتخفيف السين المهمل جمع مسالة وهى جانب اللحية وأراد بهامر قبيلة في قريش . والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن تمسح مسالاتهم من هيئته وسطوته على الناس هـ . (قوله والتسهيل) أى في باب الجوازم كما ستعرفه . (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لأنه مغل عن وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره إذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضى إنما يلزم في جواب لو ولولا .

(قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعى أى في التعليق الامتناعى وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر . (قوله يقتضى أن لو ولولا إلخ) أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب إليه ابن عصفور (قوله والمغاربة إلخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا . (قوله وهذا الذى ذكره إلخ) دخول على المتن . (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد

[١١٥٢] قاله عامر بن الأكوع رضى الله عنه . وكان النبی ﷺ يقول يوم الخندق على ما ثبت في الصحيح . والشاهد في ما اهتدينا فإنه اكفى به لجواب القسم ولولا . ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفي . فافهم .

(وَأَنَّ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ * فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَدَرٍ) وذلك نحو : زيد إن يقيم والله يكرمك ، وزيد والله إن يقيم يكرمك ، وإن زيدا إن يقيم والله يكرمك ، وإن زيدا والله إن يقيم يكرمك . وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن سقوطه مغل بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد . والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه . وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم : فتقول زيد والله إن قام أو إن لم يقيم لأكرمه ، وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس فى كلام سيويه ما يدل على التحتم (وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ * شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ) كما ذهب إليه الفراء تمسكا بقوله :

[١١٥٣] لَيْنٌ مُنِيثٌ بَنَّا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَتَنَفَّلُ
وقوله :

[١١٥٤] لَيْنٌ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَيْدِيَا

خبراً وتأيداً لما اخترناه من جواز ذلك . (قوله لأن سقوطه) أى الشرط مغل إلخ وقد يقال إخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا إلا أن يقال الإخلال فيها أخف من الإخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن . (قوله وأفهم قوله رجح) أى دون أن يقول أوجب . (قوله وربما رجح إلخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على إطلاقه . سم . (قوله لئن منيت) أى بليت بنا عن غيب معركة غيب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة . وإنما قيد بذلك لأنه مظنة الضعف والفنور بسبب المعركة المنفصلين عنها . لا تلفنا أى تجدنا وفيه الشاهد فإنه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر . قال الفارضى : ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اهـ . ونتنفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفى القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى . (قوله لئن كان ما حدثته إلخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب

[١١٥٣] ذكر مستوفى فى شواهد حروف الجر . والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم : الشرط إن فى لئن ، والقسم دلالة اللام عليه لأنها موطة لقسم محذوف تقديره والله لئن ، وكل منهما يستدعى جوابا . وقد رجح الشرط وهنا على القسم حيث قال : لا تلفنا بالجزم ، لأن أصله لا تلفينا أى لا تجدنا . وحذف جواب القسم لدلالة ذاك عليه . [١١٥٤] بعده :

وَأَرْكَبُ جَمَارًا يَتْنُ سَرَجٍ زَفْرُوزَةٍ وَأَعْرِ مِنْ أَلْحَانِ صُغْرَى شِمَالِيَا
قالتها امرأة فصيحة من عقيل من الطويل ، اللام فيه اللام الموطئة للقسم عند الكوفية ، وزائدة عند البصرية . وإن للشرط ، وأصم جوابه . وفيه الشاهد حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر . والقبط شدة الحر . وبأديا حال من الضمير الذى فى أصم : من بدا إذا ظهر . ويروى ضاحيا أى بارزا للشمس . وأركب بالجزم عطفًا على أصم . وكذلك وأعْرِ . وألحانام لغة فى اللحن . وصغرى مفعول أعْرِ مضاف إلى شماليا ، وأصله شمال فحركت الياء بالفتحة وأشعبت بالألف للوزن .

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .
(تنبيهات): الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو : ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ﴾ [الزخرف : ٨٧] . ونحو : ﴿ لئن لم تنته لأرجنك ﴾ [مريم : ٤٦] ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومن ، وأما قوله :
 * وَلَدَيْكَ إِنَّ هُوَ يَسْتَرْذُكَ مَزِيدٌ * [١١٥٥]
 وقوله :

[١١٥٦] لئن تلك قد ضاقت عليكم يوثكم ليعلم ربي أن يتيسر واسع
 فضرورة . وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء . الثاني : إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حيثل هي الجواب . وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ، فأجاز إن تقم بعلم الله لأزورنك على تقدير فعلم الله ، ولم يذكر شاهداً . وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف حكى عنه مؤكداً ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقاً على صدق الحديث الذى قيل حتمه . والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر . وبأديا حال من فاعل أصم اه دمايني . ويؤخذ منه أن التاء فى ما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد . (قوله على جعل اللام) أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط فى الآيات ضرورة . (قوله كل موضع استغنى إلخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم فى قوله :

* والشرط يغنى عن جواب قد علم *
 سم . (قوله إلا ماضى اللفظ إلخ) أى ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط . جامى . (قوله إن هو يستردك) كذا فى بعض النسخ بالجزم إعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر :

* فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن *
 كما فى قواعد ابن هشام وفى بعض النسخ : يستزيد بالرفع وهو الذى بخط الشارح . (قوله والجملة القسمية) أى مع جوابها وقوله هى الجواب أى جواب الشرط . (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط . (قوله إذا توالى إلخ) مقول لقول محذوف

[١١٥٥] صدره :

* يئبى عليك وأنت أهل ثابيه *

والبيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن غلمة .
 [١١٥٦] البيت من الطويل ، وهو للكثير بن معروف .

فإن جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة . الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا : إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما ، والثاني مقيد للأول كتنقيده بحال واقعة موقعة كقوله :

[١١٥٧] **إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزِّ زَائِنِهَا كَرَمٌ**

أى فنقول إذا توالى إلخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أى أو أكثر نحو : إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدى حر . (قوله فالجواب لأولهما) هو الأصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للأخير وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث إن كان وجوابه وهكذا على إضمار الفاء فإذا قال : إن جاء زيد إن أكل إن ضحك فعبدى حر فعلى الأصح الضحك أول ثم الأكل ثم الجبى فإن وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فإن وقع الجبى ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للأول ينهى جيبى فعل الشرط الثاني ماضيا لما مر لا على مقابله إذ على مقابله لا حذف اهـ سيوطى . وقوله : وجواب ما بعده أى بعد الأول محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه أى وتقديره في البيت الذى أورده الشارح إن تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطى المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للأول مخالف للأصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما في كلام شيخنا فتأمل . ومن فروع المسألة ما إذا قال لامرأته إن أكلت إن شربت فأنت طالق فلا تطلق على الأصح إلا إذا شربت ثم أكلت لأن التقدير عليه إن شربت فإن أكلت فأنت طالق فالثاني أول والأول ثان وعلى مقابله لا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق فالأول أول والثاني ثان . واعلم أن تصحيح الأول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا وإلا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما وإلا لزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثاني لأنه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا للأول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للأول ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني . قال الدماميني : ومذهب مالك الطلاق سواء أنت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال : وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف ولو العطف كما في قول الشاعر :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد اللبيب

ثم قال : ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعنى مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق فعلها لمجموع الأمرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفا لدلالة جواب الثاني ولا محذور في

[١١٥٧] هو من البسيط . والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما إن يستغيثوا وإن يذعروا . والجواب هو يجحدوا فلذلك جزم . والتقدير إن يستغيثوا بنا مدعورين يجحدوا . ومنهم من قال الشرط الثاني متقدم في التقدير ، فكانه قال إن يذعروا وإن يستغيثوا يجحدوا ، فالشرطان إذا كانا بالعطف يكتفى بجواب واحد . ويذعروا مجهول من الذعر وهو الفزع . والمعاقل - جمع معقل - وهو الملجأ . قوله زائنها فعل ومفعول . وكرم فاعله . والجملعة صفة لمعاقل .

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ يَأْتِكُمْ أَجُورُكُمْ ﴾ [محمد : ٣٦] ، الآية . وقال غيره : إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو : إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك . أو بأو فالجواب لأحدهما نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرهما ، أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو .

حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني فتأمل هـ . قال الشمني : وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الأمرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على إمكان كون جواب الأول محذوفا مدلولاً عليه بجواب الثاني لزم إيقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع هـ بحذف . (قوله كقوله إن تستغيثوا إلخ) وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود : ٣٤] وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ وَهَيْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﴾ [الأحزاب : ٥] إلخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الأولى من هذا القبيل ما نصه : قال ابن هشام وفيه نظر إذ لم يتوال في الآية شرطان وبعدهما جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وإما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له هـ وكذا يقال في الآية الثانية .

(فائدة) : ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا رَجُلٌ مُؤْمِنُونَ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبْنَا ﴾ [الفتح : ٢٥] وإن اقتضاه كلام المغني وإلا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلاً على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزمخشري من جعل جواب لولا محذوفاً لدلالة الكلام عليه . والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم . (قوله إن تدعروا) بالبناء للمفعول أي تفرعوا . والمعاقلة جمع معقل كمجلس وهو الملجأ . (قوله) ومثل له بقوله تعالى إلخ في هذا التمثيل نظر إذ ليس فيه توالى أداني شرط كما هو موضوع الكلام لأن العطف ليس على نية تكرار العامل . (قوله وقال غيره إلخ) في نقل كلام غير المصنف إشارة إلى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث إطلاق العطف ومن حيث التمثيل . (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد إلا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل . (قوله أو بالفاء) أي أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لأن الفاء هنا ليست عاطفة . (قوله فإطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا .

[فصل لو]

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام : الأول : أن تكون للعرض ، نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ، ذكره في التسهيل . الثاني : أن تكون للتقليل ، نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق . ذكره ابن هشام اللخمي وغيره . الثالث : أن تكون للتمنى ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : ﴿ لو أن لنا كرة ﴾ [البقرة : ١٦٧] ولهذا نصب فنكون في جوابها . واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

[فصل لو]

في قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو : لو تأمر فتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه . (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والحف للجمال وقيد بالاحراق أى الشئ كما هو عادة العرب لأن النىء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى . كذا في المحلى . (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في المغنى : وفيه نظر قال الدماميني : وجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى إن والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو . (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا : محل كونها في المثال للتمنى إذا كان المخاطب مأيوس الإتيان إلى المتكلم أو متعسره عادة أهـ ووجهه أن التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر . (قوله لو أن لنا كرة) أى رجعة إلى الدنيا . (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في نكون مثله في :

* وليس عبادة وتقر عيسى *

فهو بأن مضمة جوازا وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه . (قوله واختلف في لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الأولين يحتاجان إلى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي للعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأى ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أو لا جواب لها . (قوله هي قسم برأسها) أى مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما في زكريا . (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما في قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ﴾ [البقرة : ١٠٣]

[١١٥٨] فلو لبش المقابر عن كليب فيحبر بالذئاب أى زير
يوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول
الزخشرى : وقد تجيء لو فى معنى التمنى نحو : لو تأتيتنى فتحدثنى . فقال : إن أراد أن
الأصل وددت لو تأتيتنى فتحدثنى - فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى
الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها - فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى
كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت .

فإن الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله :
﴿ للثوبة من عند الله خير ﴾ [البقرة : ١٠٣] مستأنف أو جواب قسم محذوف .

(قوله فلونبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بنار أخيه كليب وقوله فيحبر بالبناء للمفعول وقول
بالذئاب أى فى الموضع المسمى بالذئاب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر
كليب فالباء فى بالذئاب ظرفية كذا قال الدمامينى والشمى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر
بعد حذف الموصوف والأصل زير أى زير والزير فى الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب
لأنه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمهر وقوله يوم الشعثمين متعلق بيحبر أى
بوقعة يوم الشعثمين . قال العينى : وأراد بالشعثمين شعثا وشعيا ابنى معاوية بن عمرو اهـ . والذى
قاله الدمامينى والشمى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله
الدمامينى ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتال أن نصب يخبر بأن مضرة والمصدر المنسبك منهما
معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فإخبار كما قاله فى نحو : إن تأتيتنى
فتكرمنى آتلك بنصب تكرم .

(قوله فى معنى التمنى) أى لمعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد . (قوله
لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها
فعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه . (قوله أو أنها حرف وضع للتمنى) قال الدمامينى :
الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزخشرى وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى
لا يرد عليه فإنها عند مجامعتها لفعل التمنى تكون لجرد المصدرية مسلوقة الدلالة على التمنى فلا يمتنع
الجمع إذ ذاك ولا إشكال لكن يحتاج هذا إلى ثبوت أن الزخشرى يوافق على مجيء لو مصدرية اهـ .

[١١٥٨] قالهما امرؤ القيس بن ربيعة الملقب بمهلهل من قصيدة من الوافر . والشاهد فى مجيء جواب لو باللام - وهو قوله لقر
عينا - بعد مجيئه بالفاء وهو قوله فيحبر ، وكليب أخوه ، وفيحبر بالنصب جواب لو بتقدير إن . والباء فى بالذئاب بمعنى فى - وهو
ثلاثة هضبات بنجد فيها قبر كليب - بفتح الذال المعجمة بعدها نون وفى آخره باء موحدة . وقوله أى زير خير مبتدأ خبر محذوف
وهو أنا ، والزير - بكسر الزاى المعجمة - من يكثر زيارة النساء ، وأراد بالشعثمين شعثا وشعيا ابنى معاوية ابن عمرو ، وموضعه
النصب على الحال من أنا المحذوف . وكيف للتعجب مرفوع المحل على أنه خبر لقوله لقاء من ، أى هو لقاء من تحت القبور .

وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء . وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

[١١٥٩] سَرَيْتَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَكْثَرِ جِبَالِ شُرُوزَى لَوْ ثَعَانُ فَتَهْدَا
قال فلك في تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي هو المختار . ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر ، لأن لو والفعل في تأويل مصدر . هذا كلامه . ونص على أن لو في قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما أن التقدير لو ثبت أن ، والآخر أن تكون من باب التوكيد . الرابع : أن تكون مصدرية بمنزلة إن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود ، نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ ثَلَاثِينَ لِيَدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩] ، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ومن وقوعها بدونها قول قتيلة :

(قوله لاستلزامه منع الجمع إلخ) أى والجمع ليس بممنوع بدليل : ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ [البقرة : ٩٦] . (قوله وقال في التسهيل إلخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التى حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وإن كان يستفاد منها ذلك لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجع أى بعبارة التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية . (قوله وتغنى عن التمني) أى عن فعله . (قوله ضرورى) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتهدا من نهد إلى العدو أى نهض . (قوله إنشائي) صفة لازمة . (قوله دون لفظه) أى لفظ التمني أى مادته وحروفه أى كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست موضوعة للتمنى . (قوله بل من باب العطف على المصدر) أى مجرد العطف وإلا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب . (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت وددنا إعانتها فنهودها أى نهوضها . (قوله ونص على أن لو إلخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التى للتمنى مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمنى على ما ذكره سابقا بقوله ومنه : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ [البقرة : ١٦٧] وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التى للتمنى مصدرية . (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحيث فلا جمع . (قوله والآخر) سيأتى رده . (قوله بعد ود أو يود) لو قال بعد دال مودة لكان أحسن كوددت وأحببت .

[١١٥٩] ذكر مستوفى لى شواهد إعراب الفعل . والشاهد في فتهدا حيث نصب بتقدير أن .

[١١٦٠] ما كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتْ وَرُبَّمَا مِنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُحَقَّقُ
وقول الأعشى :

[١١٦١] وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلًّا أَمْرُهُمْ مِنْ الثَّأَلَى وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا
وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية . ومن ذكرها الفراء وأبو علي ، ومن المتأخرين
التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن . ويشهد للمثبتين
قراءة بعضهم : ﴿ وَثَوُوا لَوْ ثُدَّهْنُ فَيَدَّهْنُوا ﴾ [القلم : ٩] بحذف النون ، فعطف يدهنوا

(قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي ﷺ حين
قتل أباهما النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على
العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكرسة والقيصرة فيزيد بذلك أذى
النبي ﷺ فلما سمعها النبي ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلتها اه تصرع . وقال العيني
أن البيت قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة ترى بها أخاها النضر بن الحرث كان النبي ﷺ ضرب
عنقه بالصفراء حين قتل من بدر ويقال لما سمعها النبي ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلتها
اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباهما إلخ . قال الشمني : قال السهيلي والصحيح أنها بنت
النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشمني : وأسلمت قتيلة يوم الفتح . (قوله ما كان إلخ) قال الشمني :
ما نافية أو استفهامية اه قال في التصريح : والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه . والمحقق بضم
الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهمله أى غاظه فهو تأكيد للمغيظ اه . قال الشنواني :
ولو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خيرها أى ما كان منك ضرك على الأصح من جواز
تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها
ضمير الشأن اه وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى
أى ضرر كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ
فلا شاهد فيه فتدبر . (قوله من الثألى) من تعليلية لفات .

(قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو : ﴿ يود أحدهم لو يعمر ﴾ أنها
شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك
ولا يخفى ما في ذلك من التكلف . مغني . (قوله فعطف يدهنوا إلخ) كذا في المغني قال الدماميني

[١١٦٠] قالته قتيلة بنت الحرث من قصيدة من الكامل ترى بها أخاها النضر بن الحرث ، كان النبي ﷺ ضرب عنقه
بالصفراء حين قتل من بدر . ويقال لما سمعها النبي ﷺ قال : لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلتها . وما استفهامية - أى
أى شيء - مبتدأ ، وكان ضرك خير . والشاهد في لو مننت ، فإن لو ههنا مصدرية ، وشرطها أن ترادف أن بمعنى
أن تصلح في موضعها أن المصدرية ، ولكن أكثر وقوعها بعد ود ، والذي وقع في البيت قليل . والتقدير ما كان ضرك
المن عليه . والواو في وهو للحال . والمغيظ - بفتح الميم - من غاظه إذا أغضبه . والمحن - بضم الميم وفتح النون -
الذى يكمن في قلبه الغيظ . فإن قلت : أين جواب لو ؟ قلت صدر الكلام أغنى عنه . والكاف والتاء خطابان للنبي ﷺ .
[١١٦١] البيت من البسيط ، وهو للأعشى في معنى اللبيب .

بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو : ﴿ وما عملت من سوءٍ تودُّ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف في : ﴿ لو أن لنا كرة ﴾ [البقرة : ١٦٧] ، على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب تأكيد اللفظ بمرادفه على حد ﴿ فجاءنا سبلاً ﴾ [الأنبياء : ٣١] ، ففيه نظر ، لأن تأكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي : ﴿ والذين من قبلهم ﴾ [الأنفال : ٥٢ وغيرها] ، بفتح الميم . الخامس : أن تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين : امتناعية ، وهي للتعليل في الماضي ، وبمعنى إن وهي للتعليل في المستقبل ، فأشار إلى القسم الأول بقوله (لَوْ حُرِفَ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليل فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه ، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك . ولم تكن للتعليل في المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها ، وأما جوابها

والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن إضمار أن بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو :

* لولا توقع معترٍ فأرضيه *

حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه . (قوله لما كان معناه إلتخ) أى فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المعنى والشمني لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود إن مثلاً في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع . أفاده شيخنا السيد . (قوله دخولها على أن إلتخ) أى لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

(قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لأن تأكيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلته قال سم : انظر معناه فإن ما بعد أن إنما يصلح لها لا للو فأين صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها إلا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل إن مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا بد له من صلة تذكر لفظاً ولأن المعهود إعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر في نحو : ﴿ أتاك اللاحقون ﴾ وعلى مقتضى ما ذكر يكون الأمر هنا بالعكس فتفطن . (قوله للتعليل في الماضي)

فلا يلزم كونه ممتعا على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتعا . وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ، ومنه : نعم المرء صهيب لو لم يَخَفَ الله لم يعصه . فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتعا في كل موضع وليس

أى تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففى الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أى لوجوب سبق التعليق عليهما إلا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا هـ سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر . (قوله في مضى) متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف . (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف . (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض : أى من حصول شرطها المقدر إذ حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى هـ وفيه أن الاشكال باق بحاله لأن حصول الجواب إنما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم إلا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها . (قوله ويلزم) أى من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده . (قوله إذ لو قدر حصوله) قال البعض : الأولى بل الصواب إذ لو حصل هـ أى لأنه تعليل للحكم بامتناع الشرط وإنما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولأن حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان إلخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضى بل للإيجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق إلخ أى لأن الثابت الحاصل لا يعلق . (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أو لا . (قوله نعم الأكثر كونه ممتعا) أى لأن الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد . (قوله لزم امتناعه) لأنه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسبيه . (قوله لكان النهار) أى في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس إلى غروبها . (قوله ومنه نعم المرء صهيب إلخ) هو من كلام عمرو جعله من كلام النبي ﷺ وهم كما في التصريح قال : وإنما الوارد أى عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبى حذيفة « إنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه » فلا دلالة لئو في هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا : الإجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الإجلال فالكلام مسوق لإثبات الجواب وأنه محقق ولايد لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح : وإنما لم تدل

كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما لثبوت قيام عمرو ؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين انتهى . وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع

لو على انتفاء الجواب وهنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ . (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج فال السري في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات : أحدها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن تستعمل مجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو : زيد ولو كثر ماله بخيل . ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الأول نحو : ﴿ أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا ﴾ [الرعد : ٣١] . ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الأول لامتناع الثانى نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . رابعها أنها لبيان استمرار شيء يربطه بأبعد النقيضين كقوله : لو لم يحفه الله لم يحصه اهـ بزيادة التثنية للثانى والثالث . (قوله فاسد) أى إذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر . (قوله العبارة الجيدة إلخ) قال الدمامينى : هى عبارة بمتوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فإن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضى أنها امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضى والامتناع فيها حقيقى اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضى لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناع المدلول لها في الماضى . نبه عليه في المغنى . (قوله وكونه مستلزما) أى ومحكوم بكونه إلخ . (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أى لما كان في الماضى متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالإثبات بكان للاحتراز عن إذا وإن فإنهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فإنها لما وقع لوقوع غيره وبالسین الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فمعنى عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الأول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الأول لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البلر ابن مالك وإن أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الجمع عن أى حيان أن سيبويه نظر إلى المنطوق وغيره إلى المفهوم ونظر الشمنى في الاحتراز عن إذا ولما بأن

الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى : أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره . وأشار إلى القسم الثانى بقوله (وَيَقُلْ * إِيْلَاوَه مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ) أى يقل إيلاء لو فعلا مستقبلا المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن ورد السماع به فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم . من ذلك قوله :

[١١٦٢] وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبْ
لَظَلْ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ

قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها . قال الشارح على التوضيح : واللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى : ﴿ لَا يَجْلِيهَا لَوْقَهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهاننى زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للإكرام ومثله فى المعنى .

(قوله وهى إنما تدل إلخ) أى لقوله لوقوع غيره . (قوله على أنه) أى الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلا فساد . (قوله وأشار إلى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى إن بقوله ويقل إيلاءها إلخ . والحاصل أن لو إن كانت امتناعية ولها الماضى لفظا ومعنى نحو : لو جاء زيد أمس لأكرمته أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله : وإن مضارع تلاها إلخ نحو : لو يجيء زيد أمس لأكرمته وإن كانت بمعنى إن ولها المستقبل لفظا ومعنى نحو :

* وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

البيت أو معنى فقط نحو : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [النساء : ٩] الآية . (قوله ويقل إيلاءها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى إن فليها المستقبل فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى إن كما هو فرض الكلام كان إيلاءها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل . (قوله وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى إن فليها فلا يقال إذا كانت بمعنى إن فمن حقها أن يليها . (قوله ولو تلتقى أصدائنا إلخ) الأصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها . والرمس القبر وتراه . والسبب كجعفر بمهملتين وموحلتين المفازة . والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليل فيه قلب والأصل لصدى صوت ليل كما قال قبل صدى صوتي ويهش بفتح الهاء وكسرهما وقال فى المصباح هش الرجل هشاشة من باى تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الأول .

[١١٦٢] قالهما قيس بن الملوح المجنون ، من الطويل . والشاهد فى أن لو ههنا للتعليل فى المستقبل ، ولهذا رادفت أن . والأصداء : جمع صدى . وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال ونحوها . والواو فى ومن للحال . والرمس تراب القبر . وسبب - مفازة - مرفوع بالابتداء ، وخبره من دون ، وظل جواب لو . وصدى صوتي اسمه ، ويهش خبره : أى يرتاح ، يطرب من الطرب عطف عليه ، وجواب إن محذوف دل عليه جواب لو . والرمة - بكسر الراء وتشديد الميم - : العظام البالية .

وقوله :

[١١٦٣] لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقِ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذ ماض أول بالمستقبل ، نحو : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا ﴾

[النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

[١١٦٤] وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأُخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَى وَدُوْنِي بَجْدَلٍ وَصَفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك . وأنكر ابن الحاج

في نقده على المقرَّب مجيء لو للتعليل في المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا

به من نحو : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا ﴾ [النساء : ٩] ، الآية . وقوله :

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأُخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ *

(قوله لو تركوا) أى شارفوا أن يتركوا وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء

وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات أه مغني . وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح

الخطاب حاصل بتأويل الماضي بمستقبل فلا حاجة إلى تأويل الترك بمشارفته لأجل هذا بل لأجل أن

مضمون الجواب وهو الخوف إنما يقع منهم قبل الترك بالفعل إذ هم بعده أموات فأعرفه . ثم رأيت

الداميني والشمسي نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه

فله الحمد . (قوله ولو أن ليلي الأخيلية إلخ) بعده :

سَلَّمَتْ تَسْلِيمَ السَّبَاشَةِ أَوْزَقِي إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحِ

والجندل الحجارة . والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور . وزق بالزاي والقاف

صاح ، وتقدم معنى الصدى قال زكريا : وأو بمعنى إلى أن أو عاطفة أه وفي الاحتمال الأول من

التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو . قال السندوني : ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلي

أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت : حاش لله

إنه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلي إلخ فقالت له تأذني في أن أسلم عليه فقال : نعم

فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام . وحليف الوجد والهام فقرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت

عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الأفكار في عجيب قدرته

[١١٦٣] هو من الكامل : أى لا يجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهرًا خلق الكرام ولو كنت فقيرًا ، والشاهد في ولو تكون ،

فإن لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجوز لأن لو بمعنى إن لا يجوز ، ولكن إذا دخل على الماضي يصرّفه إلى المستقبل ،

وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى .

[١١٦٤] بعده :

سَلَّمَتْ تَسْلِيمَ السَّبَاشَةِ أَوْزَقِي إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحِ

فالهما توبة بن الحمير من الطويل . والشاهد فيه على وقوع لو للتعليل في المستقبل إلا أنها لا تجزم . واحتجت به جماعة

على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة جملة على المضي . وسلمت خير أن . والواو في ودوني للحال . والجندل الحجارة . والصفائح :

الحجارة العراض تكون على القبور . وسلمت جواب لو . قوله أَوْزَقِي بمعنى إلى : أى لرديت السلام إلى أن زق إليها صدى :

من زق الصدا يرقو إذا صاح ، بالزاي المعجمة . والصدى الذى يبعبك مثل صوتك في الجبال والكهوف وغيرها . وصائح

- بالرفع -: صفة صدى .

وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضى . وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها . فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى : ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ﴾ [يوسف : ١٧] ، ﴿ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ﴾ [التوبة : ٣٣] ، ﴿ قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ﴾ [المائدة : ١٠٠] ، ﴿ ولو أعجبكم ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ﴿ ولو أعجبكم ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ﴿ ولو أعجبك حسنين ﴾ [الأحزاب : ٥٢] . ونحو : أعطوا السائل ولو جاء على فرس . وقوله :

[١١٦٥] قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو بائت بأطهار (وهى فى الاختصاص بالفعل كإن) أى لو مثل إن الشرطية فى أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمير يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه :

أهـ . (قوله لصحة حمله على المضى) إذ يمكن فى الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لحافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك أهـ زكريا . قال البعض : وانظر كيف الحمل على المضى فى البيت السابق وهو : ولو أن ليل إلخ أهـ وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له إنما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن النظم صرح فيه بمخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال : البيتين فتكون لو فيها للتعليق على المضى على هذا فتأمل . (قوله وما أنت بمؤمن لنا إلخ) وإنما لم يمكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم نصدق أهـ شمنى وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد : نعم العبد صهيىب أى لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك . (قوله ولو كره المشركون) ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالإظهار مستقبل فكذا الكراهة لأنها توجد عنده . (قوله ولو أعجبك) أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنين وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى ما فيه . (قوله شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الإزار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع . شمنى . وقوله ولو بائت بأطهار أى ولو تبئت لأنه فى حيز إذا التى للاستقبال . (قوله وهى) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى إن وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه .

(قوله لا يليها إلا فعل أو معمول فعل) أشار به إلى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص

لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر إلا في ضرورة كقوله :
 [١١٦٦] أَخْلَأْنِي لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ
 أو نادر كلام كقول حاتم : لو ذات سوار لطمتني . والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالضرورة والناذر ، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ
 رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء : ١٠٠] ، حذف الفعل فانفصل الضمير . وأما قوله :
 [١١٦٧] لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءِ خَلْقِي شَرَقُ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتَصَارِي

بالفعل أنها لا تدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديرًا ومن الثاني : « الخمس ولو خاتما من حديد » أي
 ولو كان الملتبس خاتما من حديد كما في المعنى وقوله مضمر أي محذوف . (قوله لو غيرك قالها) الضمير
 المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله تعالى عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش
 إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيهم على الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكابر
 الصحابة فقال له أبو عبيدة : أفرارا من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر رضي الله تعالى عنه : لو غيرك
 قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله وجواب لو محذوف أي لعددها ولا مجال للتمنى
 هنا . دمايني . (قوله أخلاي) يباء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة . قال التبريزي : وأجود
 من ذلك في حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والأصل أخلائى فحذفت ياء الإضافة لدلالة
 الكسرة عليها . والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب . (قوله كقول حاتم) أي حين لطمته جارية وهو
 مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمه
 فنحراها فقتل له في ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني وذات السوار
 الحرة لأن الإماماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لكان على ذلك . تصريح .
 (قوله حذف الفعل إلخ) قيل الأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وقيل
 الأصل لو كنتم تملكون ورد بأن المجهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن
 المراد أن الأصل لو كنتم أنتم فحذف وفيه نظر لأن الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المعنى وزيف

[١١٦٦] قاله الغمطش الضبي من قصيدة من الطويل : أي يا أخلاي : جمع خليل . والشاهد في لو غير الحمام :
 حيث ول لو غير الفعل للضرورة . والحمام - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت . وعتبت جواب لو . ومعتب مصدر
 ميمي بمعنى العتاب مبتدأ . وما على الدهر خبره .

[١١٦٧] قاله عدى بن زيد التميمي ، من قصيدة من الوافر . والشاهد في لو يغير الماء ، وذلك لأن شرطها أن تكون
 مختصة بالفعل وليس ههنا كذلك . واختلف في تخريجها فقيل تقديره لو شرق بغير الماء خلقى هو شرق . فقوله هو
 شرق جملة مفسرة للفعل المضمر . وقال ابن الناظم : كان الثانية مضمرة فيه . والجملة المذكورة بعد لو خبر لما تقديره
 لو كان الشأن بغير الماء خلقى شرق . فقوله خلقى شرق في موضع النصب على أنها خير كان . وقيل هو محمول على
 ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . قوله كنت جواب لو . وكالفصان خبر كان . واعتصاري كلام إضافي مبتدأ ،
 وبالماء خبره أي نجاتي وملجئتي . قال أبو عبيد : الاعتصار الملجأ . والمعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرق بالماء ،
 فإذا غصبت بالماء فيها أسيفه .

فقل على ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا . وقال ابن خروف : هو على إضمار كان الشانية : وقال الفارسي : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخر ، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال : (لكن لو أن بها قد تقترن) أى تخص لو بمباشرة أن نحو : ﴿ ولو أنهم آمنوا ﴾ [البقرة : ١٠٣] ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ [الحجرات : ٥] ، ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به ﴾ [النساء : ٦٦] . وقوله :
* وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو كثير . وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه وجهور البصريين بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه . وقيل الخبر محذوف : فقليل يقدر مقدما أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد : ﴿ وآية لهم ألا حملنا ﴾ [يس : ٤١] ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما ، كقوله :
عِنْدِي اصْطَبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ الثَّوَى فَيُلَوِّجِدُ كَادَ يَتَرَبَّيْنِي

الدمامي التتظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد .
(قوله وأما قوله إلخ) وارد على المتن . (قوله لو بغير الماء إلخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسفت شرقى بالماء فإن غصصت بالماء فم أسيفه واعتصارى نجاشى زكريا . وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء . (قوله على إضمار كان الشانية) أى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية . (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب الأول والمبتدأ آخر أى من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى : ﴿ أدعوتهم أم أنتم صامتون ﴾ أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير ونذر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله :

إِنْ يَكُنْ طَبْعُكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِ
التقدير عند الأخفش : فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا . (قوله ولو أن ما أسعى) أى ولو أن سعى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله . (قوله وموضعها) أى مع صلتها . (قوله فقليل يقدر مقدما) أى على المبتدأ لا على لو . (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدأ الذى هو أن وصلتها . (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لأن لعل إلخ أى لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها للدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما . هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ، فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل : أى ولو إيمانهم ثابت . وقال الكوفيون والمبرد والرجاج والزخشرى : فاعل ثبت مقدرًا كما قال الجميع فى ما وصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ، ومن ثم قال الزخشرى : يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف . ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فى الأَرْضِ من شجرة أقلام ﴾ [لقمان : ٢٧] ، وقالوا إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية . وفى قوله :

[١١٦٨] ما أطيب العيش لو أن الفتى حجرٌ تنبؤ الحوادث عنه وهو مملومٌ
وقوله :

[١١٦٩] ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو غييدا وأزعما

أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لأن الإخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدأ يميزها عن التى هى لغة فى لعل إذ لا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يعبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر .

(قوله فاعل ثبت مقدرًا) والدال عليه أن فإنها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويعده نوع إبعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسرا بفعل بعده إلا كان نحو : « الشمس ولو خائفا من حديد » أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد أن نحو : إن تقم أقم وإلا فلا . (قوله كما قال الجميع فى ما وصلتها إلخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفى أحوج إلى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الأوجعية فتأمل . (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرًا . (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية . (قوله إنما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى إذا أريد الإتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزخشرى لا يسلم على إطلاقه . (قوله تنبؤ الحوادث عنه) أى تبعد مصائب الدهر عنه . (قوله ولو أنها إلخ) الضمير فى أنها يرجع إلى الأسود التى ترى من بعيد . ومسومة أى خيلا

[١١٦٨] البيت من البسيط وهو لاهن مقل .

[١١٦٩] قاله العوام بن شاذب من الطويل . والشاهد فى عصفورة حيث وقع اسمها لأن الواقعة بعد لو ، وهو اسم جامد ، والضمير فى أنها يرجع إلى الأسود التى ترى من بعيد ، ومسومة أى خيلا معلمة نصب على أنه مفعول ثان لحسبتها . وعييدا - بضم العين - بطن من الأوس . وازنم بطن من بنى يربوع ، وإليه تنسب الإبل الأرنمية .

ورد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

[١١٧٠] لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الْفَلَاحِ أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

[١١٧١] وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقوله :

[١١٧٢] وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَائِثُ الْمَوْتِ فَائِثُ أَخِي الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

معلمة . وعبيدا بضم العين بطن من الأوس . وأزعم بطن من بني يربوع اه عني . وقال الشمني : مسومة أى فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزعم بفتح الهمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين اه والتاء فى لحسبتها تاء مخاطبة يهجوها الشاعر كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى وإن مشى الدمامينى على خلافه . (قوله ورد المصنف إلخ) قال فى المغنى : وقد وجدت آية فى التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم ينتهوا لها وهى قوله تعالى : ﴿ وَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ورده الدمامينى بأن لو فى هذه الآية مصدرية لا شرطية لجيشها بعد فعل دال على التمنى صرح بذلك الرضى والكلام فى لو الشرطية .

(قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة وغيره الشاعر لبيد إلى هذا للقافية . عني . (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف . وتأود تعوج ولعل الضمير فى قوله عودها يرجع إلى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية . (قوله فائث الموت) قال البعض من إضافة الوصف لفاعله أى فائث الموت اه وفيه نظر أما أولا فلأن الوصف المتعدى لا يضاف إلى فاعله على ما تقدم فى باب الإضافة وأما ثانيا فلأن المناسب لقوله فائث أخو الحرب أن يكون من إضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أى ملازمها فوق

[١١٧٠] قاله لبيد العامرى . والشاهد فى مدرك الفلاح حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم . والفلاح النجاة وأدركه جواب لو . وأراد بملاعب الرماح. أبا براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة ، وغيره لبيد إلى هذه القافية .

(١١٧١) قاله أبو العوام بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وهو الأصح مما قيل أنه للحسين بن مطير أو لكثير عزة من قصيدة من الطويل . والشاهد فى وقوع خبر إن بعد لو اسما ، وبه رد ابن الناظم على الزخشرى بقوله : وزعم الزخشرى أن خبر إن بعد لو لا يكون إلا فعلا وهو باطل بهذا ويقول تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ . قلت : زعمه ليس على الإطلاق ، بل معناه أن الأصل أن يكون خبر إن بعد لو فعلا فإذا تعذر يكون اسما كما فى الآية . والثام - بضم التاء المثلثة وتخفيف الميم - : نبت ضعيف له خصوص ربما حشى به . قوله ما تأود أى ما تعوج . [١١٧٢] قاله صخر بن عمرو من قصيدة من الطويل . والشاهد فيه وقوع خبر إن بعد لو اسما وهو قوله فائث الموت ، وفاته أخو الحرب جواب لو . والفرس القارح : الذى عمره خمس سنين . والعدوان شديد العدو والجري . وأراد بأخو الحرب صاحب الحرب ، ويذكر الأخ فى أمر يكون صاحبه لا يفارقه ولا يزال مباشره كأنهما أخوان لا يتفارقان .

(وإن مضارع تلاماً صرفاً * إلى المضى نحو لو يفي كفى) أى لو وفى كفى .
ومنه قوله :

[١١٧٣] لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ حَدِيثَهَا خَرُّوا لِعِزَّةٍ زُكَّتَا وَسُجُودًا
وهذا فى الامتناعية . وأما التى بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل ،
وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى .

(تنبيهان) : الأول : لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ولو أريد بها معنى
إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم
ابن الشجرى كقوله :

* وَلَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ *

وقوله :

[١١٧٤] تَامَتْ فَوَازُكَ لَوْ يَخْزُلُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بَنِي شَيْبَانَ
وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أوى عمرو : ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾
[آل عمران : ١٦٠] ، و ﴿ يَشْعُرُكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٠٩] ، و ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة :
٦٧] ، والأول على لغة من يقول شايشا بالألف ، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم
والخاتم . الثانى : جواب لو إما ماض معنى نحو : لو لم يخف الله لم يعصه . أو وضعاً

القارح الفرس القارح الذى عمره خمس سنين . والعدوان بفتحات شديد العدو . (قوله كقوله ولو
يشأ الخ) تقدم فى عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد الذى بعده . (قوله وخرج) أى البيت الثانى
وقوله سكنت أى أبدلت بالسكون . (قوله إما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من
اللام لأن اللام لا تدخل على ناف إلا ما كان فى التصريح . (قوله أو وضعاً) لو قال لفظاً لكان أنسب .
(قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف فى باب اللامات : هذه اللام تسمى لام التسويف
لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أى وقوع الجواب
عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لجعلناه خطاماً لأن فى تأخير جعله خطاماً تشديداً للعقوبة أى
إذا استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه خطاماً كما قال تعالى : ﴿ حتى إذا أخذت الأرض

[١١٧٣] قاله كثير عزة من الكامل . وذكر ابن عقيل آخر :

رُفَيَّانَ قَلْبَيْنِ وَالْيَبْنَ عَهْدُهُنَّ يَكُونُ مِنْ عَذْرِ الْعَذَابِ قُعوداً
والشاهد فى وقوع المضارع بعد لو ، ولكن معناه مصروف إلى المضى . والكاف للتشبيه وما مصدرية . وخروا
جواب لو من الخروور وهو السقوط . وكان القياس أن يقول خروا لما لأن الضمير فى حديثها لعزة ولكنه صرح استلذاذا
واقامة للوزن . والركع جمع راكم ، والسجود جمع ساجد . والرهان جمع راهب . ومدين بلدة مشهورة بساحل بحر
الطور .

[١١٧٤] البيت من البسيط ، وهو للقيط بن زرارمة فى لسان العرب .

وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة : ٦٥] ، أكثر من تركها نحو : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة : ٧٠] ، وإما منفى بما فالأمر بالعكس نحو : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام : ١١٢] ، ونحو قوله : [١١٧٥] وَلَوْ نَعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا اتَّفَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَسَالَى وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى : « لو كان لى مثل أحد ذهباً ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعند منه شيء » فهو على حذف كان : أى ما كان يسرنى . قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ١٠٣] ، وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ، ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

زخرها ﴿ [يونس : ٢٤] الآية وحذفت فى جعلناه أجاجاً إشارة إلى عدم تراخى الجعل أجاجاً . أفاده فى التصريح قال السيوطى : وقد يقتزن جوابها بإذن ونذر كوله تعجباً أو مصدراً برب أو الفاء هـ وقال فى المغنى : وورد جوابها الماضى مقروناً بقدر وهو غريب . (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام [إخ] وارد على قوله جواب لو إما ماض معنى أو وضعاً ولأنه فى هذا الحديث مستقبل لفظاً ومعنى . (قوله لو كان لى مثل أحد ذهباً ما يسرنى [إخ] يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفياً لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شيء وهو المراد هـ ففيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيدته لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه متين . (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كآلية أو بالفاء كقوله :

* لو كان قتل يا سلام فراحة *

أى يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيت فى المغنى قال الدمامينى : لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفاً على قتل وجواب لو محذوفاً أى لثبت ويدل عليه بقية البيت :

* لكن فررت مخافة أن أوسرا *

إذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الأسر المفضى إلى المعرة والذل ففر . (قوله لثوبة من عند الله خير) أى مما شروا به أنفسهم . (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب

[١١٧٥] من الوافر ، لم يعلم قائله . والاستشهاد فيه فى قوله لما افرقنا ، حيث اقرن جواب لو بكلمة ما . قوله ولو نعطى على صيغة المجهول . وقوله الخيار مفعول ثان .

[أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا]

(أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أى أَمَّا - بالفتح والتشديد - حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد : أَمَّا الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾

لقسم مقدر أى والله لثوبة . (قوله للتعنى) أى على سبيل الحكاية أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقائهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة اتقنى حقيقة عليه تعالى . أفاده الدماميني ، هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى ﴿ لثوبة من عند الله خير ﴾ شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لأثيوا .

[أَمَّا وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا]

(قوله كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) مهما اسم شرط مبتدأ وفى خبره الخلاف السابق ويمكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجوداً ومن شئ بيان لمهما . فإن قلت : أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالبيان فى العموم والإبهام . قلت : دفع توهم إرادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلط الخبر من رابطته بالمبتدأ . (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لأن التشبيه الذى فى المتن لا يفيد وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضاً وإن زعمه البعض لأن المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محققه وهذا حاصل مع مهما يكن من شئ كما لا يخفى . (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علما فعالم فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف إن قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد . وأجيب بأنه قد يجىء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله :

* مَنْ كَانَ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتْسَى *

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بَتْ فَإِنِ لَا أُخْرِنَهُ لَأَن لِي بَتَا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى . وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الأصحاب .

فيعلمون أنه الحق من ربهم ، وأما الذين كفروا فيقولون ﴿ [البقرة : ٢٦] الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وفا * ليتلو تلوها وجوباً ألفاً) فاء مبتدأ خبره ألف ، وتلوا متعلق بألف . ومعنى تلو تال . ووجوباً حال من الضمير في ألف . وأشار بقوله : (وحذف ذى القائل في نشر إذا * لم يك قول معها قد بُدأ) - أى طرح - إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو :

(قوله فبدليل إلخ) قال في المغنى : وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التى ذكرناها وهى ﴿ فأمّا الذين آمنوا فيعلمون ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اهـ بتصريف . قال الشمنى : وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت . وكم زائد يلزم كالباء في أفعل به في التعجب اهـ ولك دفعه بأن اللزوم لغیر مقتضى ينأى الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادتها لمقتضى وهو قبح إسناد صورة الأمر إلى الظاهر فإن قلت مهما التى أما في تقديرها لا يلزمها الفاء إلا إذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقاً . قلت : قال الرضى إنما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجوز الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء اهـ وقال بعضهم : لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النياحة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى في المقام بحث وهو أن الفاء إنما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لأن إن للشك وهو لا يناسب الشرط لأن وجود شيء ما محقق وأياً تستدعى زيادة المقدر للزومها بالإضافة كأن يقال أى شيء يكن إلخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان في متى والمكان في أين والعاقل في من وغير العاقل في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا إنما يتم على القول بأن مهما أعم من ما لا على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم : إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنبت أما مناب ذلك اهـ فتفتن . (قوله وفالتلو إلخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شيء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لأن أما زيد فقام أصله مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جىء بأما نائبة عما حذفت فصار أما فزيد قائم فزحلت الفاء لاصلاح اللفظ إذ يستكره تلو الفاء الأداة أو لأنها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقام بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو : أما قائم فزيد كذا في الفارضى . قال السندوى : فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لأنه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فإنه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر فإنه لا يحذف شيء من كلامهم وجوباً إلا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع إلخ أى نحو : ﴿ فأمّا اليتيم فلا تقهر ﴾ [الضحى : ٩] . (قوله وجوباً حال) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، أى فيقال لهم أكفرتم . ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

[١١٧٦] . فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا . قِتَالٌ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيَرَأَى فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

على تأويله بواجبا . (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز إبقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكننى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في جمع الموامع للسيوطى ونصه : ويجوز حذفها أى الفاء في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعت الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالاً . هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية ﴿ فذوقوا العذاب ﴾ والأصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى أما والفاء اعتراض اهـ .

(قوله فَأَمَّا الْقِتَالُ إلخ) قال البعض : لا يصح تقدير القول هنا لأن المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار حينئذ اهـ وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهى الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أى تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا في شرح شواهد المغنى للسيوطى وقوله في عراض المواقب بالعين المهملة والضاد المعجمة أى شقها وناحتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار . والمواقب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الإبل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس . (قوله أو ندور) كما في قوله ﷺ : « أما موسى كأتى أنظر إليه إذ ينحدر في الوادى » وقول عائشة رضى الله تعالى عنها : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما قوله ﷺ : « أما بعد ما بال رجال يشترطون » فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثانى يجوز في الأول وقول عائشة

[١١٧٦] ذكر مستوفى في شواهد الابتداء . والشاهد فيه ههنا في حذف الفاء من الجملة الواقعة جوابا لأما وهو قوله لا قتال لديكم ، وكان القياس أن يقال فلا قتال .

أو ندور نحو ما خرّج البخاري من قوله ﷺ : « أما بعد ما بال رجال » ، وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا . وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة ، ومنه : ﴿ أمّا السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾ [الكهف : ٦٩] ، ﴿ وأما الغلام ﴾ [الكهف : ٨٠] ، ﴿ وأما الجدار ﴾ [الكهف : ٨٢] الآيات . وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم : فالأول نحو : ﴿ يأيّها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا ﴾ [النساء : ١٧٤] ، ﴿ فأما الذين آمنوا بالله واغتصموا به فسيّدخلهم في رحمة منه وفضل ﴾ [النساء : ١٧٥] ، أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثاني نحو : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ﴾ [آل عمران : ٧] ، أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلّ من عند ربنا ﴾ [آل عمران : ٧] ، أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : ﴿ وأما الراسخون في العلم فيقولون ﴾

وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرّج البخاري من قوله ﷺ : « أما موسى » إلى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أو ندور نحو ما خرّج البخاري من قوله ﷺ : « أما بعد ما بال رجال » ، وقول عائشة : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل إلخ وفي بعض النسخ غير ذلك . (قوله كما تقدم في آية البقرة) هي ﴿ فأما الذين آمنوا فيعلمون ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ ثم إما أن يقدر فيها مجمل أي فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصّلا كل منها عن الآخر وإن لم يكن ثم إجمال . (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل . (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون إلخ . (قوله فكأنه قيل إلخ) يراد عليه أن هذا يقتضي أن قوله : والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف للدلالة عليه بقوله : والراسخون إلخ كما هو مدعاة أو لا فتأمل . (قوله وعلى هذا) أي كون قوله : ﴿ والراسخون في العلم ﴾ إلخ في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على إلا الله لأن الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون في العلم إلخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود أن تأويله إلا عند الله بأن النافية وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أصل العلم بل الإسلام مطلقا في هذا الحكم إلا أن يقال خص الراسخون بالذكر لأنهم أثبت على هذا الحكم . قال الشمني : قال السعد والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله إلا الله وإن أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ .

[آل عمران : ٧] ، وعلى هذا فالوقف على إلا الله ، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها . وقد تأتى لغير تفصيل نحو : أما زيد فمنطلق ، وأما التوكيد فقل من ذكره . وقد أحكم الزمخشري شرحه ، فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاذهب . ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدلل بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط . انتهى .

. (تنبيهات) : الأول : ما ذكره من قوله : أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط . الثانى :

(قوله وهذا المعنى) أى كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار إليه في آية البقرة يعنى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٦] إلخ وعبر بالإشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لأن انقسام الناس فيها إلى قسمين في خصوص ضرب المثل بالعوضه فما فوقها وبه يعلم ما في كلام شيخنا من المؤاخذه ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها . (قوله وقد تأتى لغير تفصيل) أى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو : أما زيد فقامم فقد تكلف . (قوله شرحه) أى بيانه . (قوله فضل توكيد) أى توكيدا فاضلا . (قوله وأنه بصدد الذهاب إلخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب . (قوله عزيمة) أى لابد منه . (قوله قلت أما زيد فذاذهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا في بعد التى في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لأن إطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد لأنه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط بعبدية البسمله والحمدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث .

(قوله في تفسيره) أى تبين حاصل معناه لما يأتى في الشرح . (قوله مدلل) أى مفصح . (قوله) وهى قائمة مقامهما قد يقال إن أما لم تقم إلا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه في تفسير أما زايد فذاذهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هى لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد ذكر الأقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبرا والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضيه وكرهية تلو

يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره . الثالث : لا يفصل بين أما والفاء بجمله تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم رحمك الله فالأمر كذلك . الرابع : يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة : أحدها المبتدأ كالآيات السابقة . ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد . ثالثها جملة الشرط نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ

الفاء أما وللتنبية على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع إلا مرفوعاً على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع لئذانا من أول الأمر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدرًا أو غير ذلك نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأما إكرام الأمير فإكرم زيداً هـ مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبنى على أن التفصيل لازم لأما دائماً وهو خلاف الراجح كما علمت .

(قوله لتضمينها معنى الشرط) الإضافة للبيان إن أريد بالشرط التعليق وحقيقية إن أريد به الأداة ومعناه التعليق وقد يبحث في العلة بأنها إنما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل . (قوله من اسم واحد) أى أو ما هو بمنزلة كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدماميني : وإذا امتنع بالفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾ [الفجر : ١٥] أن الظرف متعلق يقول لأنه يلزم عليه الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فتأمل هـ واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الإنسان لأن نحو الشأن والقصة والخير والنبأ والحديث يجوز إعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول . قال تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْأَخْرَابَ ﴾ [ص : ٢١] ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴾ [الذاريات : ٢٤] يعنى والشئ وما يتعلق به في حكم الشئ الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بأنه يقول إذ الذى يقول نفس الإنسان فالأولى جعل الظرف حالاً من الإنسان بناء على مجيء الحال من المبتدأ ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير إن .

(قوله لا يفصل بين أما والفاء بجمله تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وإنما أعاده لأجل استثناء الدعائية واحتراز بالتامة عن جملة الشرط . (قوله بشرط أن يتقدم الجملة إلخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمى أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب . (قوله فروح إلخ) هذا جواب أما وجواب الشرط مخوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام : وإنما ارتكب ذلك لوجهين : أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما . الثانى أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها هـ وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لأما وأداة الشرط معا وأبو على في أحد قوله أن الفاء جواب إن وجواب أما مخوف وقوله

من المقرّبين * قُرُوح وريحان ﴿ [الواقعة : ٨٩] الآيات رابعها اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ الآيات . خامسها اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما زيدا فاضربه ، وقراءة بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت : ١٧] بالنصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ، لأنّ أما نائبة عن الفعل فكأنّها فعل والفعل لا يلي الفعل . سادسها ظرف معمول لأنّما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو للفعل المحذوف ، نحو : أما اليوم فأني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيدا جالس ، ولا يكون العامل ما بعد إنّ لأنّ خبر إنّ لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازني والجمهور ، وخالفهم المبرد

الثاني كالأول أفاده الشمني . قال الدماميني : ولقائل أن يقول لا نسلم أنّ الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب إنّ وإنّ وجوابها جواب أما والفاء داخلة على إنّ تقديرا والأصل مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقرّبين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شيء وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فإنّ الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إنّ فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل ولأنّ الحذف بالثواني أليق . (قوله اسم منصوب إلخ) قال الرضي : ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لأنّ الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولأنّ التقديم لأعراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها إلى ذلك المانع الصناعي . (قوله لفظاً أو محلاً) مثال الأول ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] ومثال الثاني ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى : ١١] ولذلك قال الآيات . (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظاً أو محلاً ومثاله الآتيان من الأول ومثال الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه . دماميني . (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بأنّ يقال فهدينا هديناهم . (قوله لأنّ أما نائبة عن الفعل إلخ) هذا التعليل إنّما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيرها عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول بأنّ العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة وبأنّ لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأنّ حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها . (قوله والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل ففى كان ضميرها فاصل اهـ معنى . ونظر الدماميني في التعليل بأنّ أما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلا يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أي للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بأنّ الفعل الذي نابت عنه أما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل . (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل . (قوله لما فيها من معنى الفعل إلخ) فعل هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني معنى لا عملا . (قوله أو للفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه وأو لتبويب الخلاف . (قوله نحو أما اليوم فأني ذاهب إلخ) لا يخفى أنّ القصد أنّ الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما لمائع التقديم وإن تعدد لكونه لأغراض مهمة كما سبق .

وابن درستويه والفراء والمصنف . الخامس : سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب ، وأما قریشا فأنا أفضلها ، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل ، إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم ، وأما علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا ، وحال إن كان منكرا . وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به . السادس : ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى : ﴿أما إذا كنتم تعملون﴾ [النمل : ٨٤] ، ولا التي في قول الشاعر :

(قوله هذا قول سيبويه إلخ) قال الدماميني : إذا عرفت أن مذهب الجمهور نحو : أما اليوم فإن ذاهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أو لاما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءا مما في حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزالة من مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو : أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو : أما اليوم فإن ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور اهـ .

(قوله وخالفهم المبرد إلخ) أي فقالوا بعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو : أما زيدا فإن ضارب . قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخطه اهـ سيبويه فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وإن أوهمه صنيع الشارح نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيبوي بعد ذلك قال شيخنا : وهل هو أي قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اهـ والثاني هو الظاهر أو المتعين . (قوله سمع) أي على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع . نقله الرضی عن سيبويه . (قوله بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لأن الحرف لا ينصب المفعول به وإن نصب الظرف لنابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمعنى وغيره وقال الرضی على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل .

(قوله وعلى ذلك) أي جواب تقدير ما يليق بالحل . (قوله فهو أحسن إلخ) أي لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل . (قوله مفعول مطلق إلخ) فإنه لا يتأق في نحو أما العلم فذو علم أو فإنه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر . دماميني . (قوله أو مفعول لأجله) أي للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة . (قوله ليست العاملة) أي

[١١٧٧] * أَمَا خَرَّاشَةٌ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ *^(١)

بل هي فيهما كلمتان ، والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم . والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة . وقد سبق الكلام عليها في باب كان . السابع : قد تبدل ميم أما الأولى بياء استنقالا للتضعيف كقوله :

[١١٧٨] رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارِضَتْ . فَيُضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيُخَصَّرُ (لَوْلَا وَلَوْلَا مَا يَلْزَمَانِ الْإِيذَا * إِذَا آمَنَّا عَا بِوُجُودِ عَقْدًا) أى للولا ولو ما استعمالان :

فيما بعدها مطلقا لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك . (قوله التى) اسم ليس لا نعت أما .

(قوله أم المنقطعة) أى لجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التى لجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف .

(قوله وما الاستفهامية) أى التى استفهم بها وحدها إن جعلت ذا موصولة أو مع ذا إن ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام . (قوله الأولى) نعت ميم . (قوله عارضت) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أى برز ويخسر بالحاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خسر بكسر الصاد أى آله البرد فى أطرافه ا هـ شمنى فضبط البعض يخسر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعة من أن قول أى العلاء المعرى :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للاطراد فى الحصر بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالحاء المعجمة .

(فائدة) : قد تحذف أما ويترد ذلك قبل الأمر والنهى نحو : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾^(٢) [المدثر : ٥٠] ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾^(٣) ولا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربه بتقدير أما انظر حاشية السيوطى على المغنى . (قوله الابتداء) أى المبتدأ كما سيشير

[١١٧٧] البيت من البسيط ، وهو لعباس بن مرادس .

[١١٧٨] البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة .

(١) صدر بيت من الشعر وعجزه .

* فَإِنْ تَرَى لَمْ تَأْكُلْهُنَّ الضَّمُّعُ *

(٢) المدثر الآية ٥ .

(٣) يونس الآية ٥٨ .

أحدهما أن يدلّا على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله :

★ إِذَا . اِمْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا ★

أى إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما ويقتضيان حيثئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً ، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مصدرًا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مثبتاً قرن باللام غالباً نحو : ﴿ لَوْلَا أَنَّمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ : ٣١] ، ونحو قوله :

[١١٧٩] لَوْلَا الإِصَاحَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءٌ

وإن كان منفيًا تجرد منها غالباً نحو : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور : ٢١] وقوله :

[١١٨٠] ★ وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا ★

وقوله :

★ لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَيَّعَ صَاحِبُهُ ★

وقد يقرن بها المنفى كقوله :

[١١٨١] لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاهِمَ لَنَا زَوْحًا وَلَا جَسَدًا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

إليه الشارح والألف في عقدا للثنائية . (قوله ولازماً) عطف تفسير على ربطا . (قوله في باب المبتدأ) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالباً إلخ . (قوله لولا الإصاحه) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله في الرضا متعلق بقوله رجاء . (قوله وإن كان منفيًا) هذا مقابل قوله فإن كان الماضى مثبتاً فالضمير في قوله وإن كان منفيًا يرجع إلى الماضى ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعاً لشيخنا قوله وإن كان منفيًا أى بغير لم فإن كان منفيًا بها امتنع اللام لا موقع له وقيد في الجمع نفى الماضى هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولاك لا قمت ولا قعدت . (قوله وكم موطن إلخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر .

(قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته إلخ) لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة . (قوله التحضيض)

[١١٧٩] البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة .

[١١٨٠] الرجز لعبد الله بن روحه .

[١١٨١] البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الجنى الدانى .

* لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَالِي كَثُّ مُتَّصِرَا *

وقوله :

[١١٨٢] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَا تَى طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُتْبَةِ النَّبِيِّ مَنُهِوَى
 وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ
 وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور : ١٠] ، والاستعمال الثانى أن يدل على التحضيض
 فيختصان بالجمل الفعلية ، ويشاركهما فى ذلك هلا وألا الموازنة لها ، وألا بالتخفيف .
 وقد أشار إلى ذلك بقوله : (وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلَا * أَلَا أَلَا وَأَوَّلِيْنَهَا أَلْفَعْلًا) أى
 المضارع أو ما فى تأويله ، نحو : ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾ [المل : ٤٦] ، ونحو : ﴿ لَوْلَا
 أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ ﴾ [الفرقان : ٢١] ، ونحو : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ ﴾ [الحجر :
 ٧] ، ونحو قوله : هلا تسلم ، أو ألا تسلم ، أو ألا تسلم فتدخل الجنة . ونحو : ﴿ أَلَا
 تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٣] ، والعرض كالتحضيض ، إلا أن العرض
 طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) أى قد يلي هذه الأدوات (أسم

مبالغة الحض يقال حضه على كذا أى رغبه فى فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه .
 (قوله الموازنة لها) أى هلا . (قوله من) أمر ماز بمعنى ميز . (قوله وهلا) عطف على الضمير المحرور
 بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر . (قوله أو لينها) أى هذه الأدوات الخمس . (قوله الفعلا)
 أى الخبرى إذا الطلبى لا يطلب . (قوله أى المضارع إلخ) قال الفارضى : قال سيبويه إنها أى الأدوات
 المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ إن وليهن المستقبل كنّ
 تحضيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو : هلا تضرب اللص وإن وليهن الماضى كنّ توييخا لا تحضيضاً
 لامتناع طلب الماضى نحو : لولا ضربت اللص أى لآى شىء ما ضربته وقال سيبويه : إن فات الماضى
 فلا يفوت مثل فعله اهـ ولا يبعد عندى أنهم بالاشتراك إذا دخلن على الماضى كنّ توييخا على ترك
 الفعل فى الماضى وتحضيضاً على فعل مثله فى المستقبل فتدبر .

(قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طلباً . (قوله وقد يليها إلخ) قال فى المغنى : وقد
 فصلت من الفعل بإذ وإيذا معمولين له وبجمله شرطية معترضة فالأول نحو : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ مَعَهُمْ

بفعلٍ مُضْمَرٍ * عَلَّقَى أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ فَالْأَوَّلُ : نحو قولك : هلا زيدا تضربه ، فزيدا
علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثاني : نحو قولك : هلا زيدا
تضرب ، فزيدا علق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفرغ له .

(تنبيهات) : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ، فتختص بالماضي أو ما
في تأويله ، ظاهراً أو مضمراً ، نحو : ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور : ١٣] ،
﴿فَلَوْلَا نَصَرَهمَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قَرِيبَانَا إِلَهَةً﴾ [الأحقاف : ٢٨] ، ونحو قوله :
[١١٨٣] تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيبِ أَفْضَلَ مِنْكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْتَنَا
أى لولا تعدون الكمى ، بمعنى لولا عدتكم ، لأن المراد توبيخهم على ترك عده
في الماضي ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله :

[١١٨٤] أَتَيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوثِقًا فَهَلَا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْقَدْرِ

قَلَمَ [النور : ١٢] ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام : ٤٣] والثاني والثالث ﴿فَلَوْلَا
إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ﴾ [الواقعة : ٨٣] إلى (صادقين) . المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم
إن كنتم غير مريبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة
ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للأولى ١ ه والقسمان الأولان يشملهما النظم . (قوله
مضمر) أى محذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو : هلا زيدا ضربته أو معنى نحو : هلا زيدا غضبت
عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور . (قوله للتوبيخ) أى اللوم على
ترك الفعل والتنديم أى الإيقاع في الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم
وجعله من العكس صحيح بل أظهر . (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة .
وضو طرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء . والكمى الشجاع المتكى في سلاحه . والمقنع
الذى على رأسه بيضة حديد . شمنى . (قوله بمعنى لولا عدتكم) وإنما لم يقدر عدتكم من أول وهلة
لأنه لا دليل عليه إذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع .

(قوله لأن المراد إلخ) قال الدماميني : يصح أن يراد تحضيضهم على عده في المستقبل وهو متضمن
لتوبيخهم على تركه في الماضي . (قوله في القدر) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم .

[١١٨٣] قاله جرير - من قصيدة من الطويل يهجو بها الفرزدق - تعدون أى تحسبون ، فيقتضى مفعولين أحدهما . عقر النيب
- بكسر النون - جمع ناب : وهى المسنة من النوق ، والآخر أفضل مجدكم . وبني ضو طرى : منادى حذف منه حرف النداء .
ورماهم بالحقم بذلك ، لأن الضو طرى المرأة الحمقاء وزنها فوعلى . والشاهد في لولا الكمى ، حيث نصب بالفعل المقدر بعد
لولا : أى لولا تلقون الكمى أو تبادرون ونحو ذلك ، وهو المتغنى بالسلاح . والمقنعا : صفة ، وهو الذى عليه مغفر أو بيضة .
[١١٨٤] هو من الطويل . والقَدِّ - بكسر القاف وتشديد الدال - سير يقدر من جلد غير مدبوغ . وموثقاً حال من عبد الله .
والشاهد في سعيد ، حيث نصب بعد حرف التحضيض بتقدير العامل ، إذ التقدير : فهلا أسرت سعيداً أو قيدت أو أوثقت .
وذا الخيانة : صفة . والغدر عطف على الخيانة .

أى فهلا أسرت سعيدا . الثاني : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضممر كان الشانية كقوله :

[١١٨٥] وَبُتِّثَ لَيْلٍ أُرْسِلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلٍ شَفِيعُهَا

أى فهلا كان الشأن نفس ليلي شفيعها . الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى : لولا ولو ما وهلا وألّا بالتشديد ، ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن . وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض ، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها هن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ؛ ويؤيده قوله فى شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا .

(خاتمة)*: أصل لولا ولو ما : لو ركبت مع لا وما ، وهلا مركبة من : هل

(قوله فيقدر المضممر) أى الفعل المضممر . (قوله أرسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لبتت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها . (قوله أى فهلا كان الشأن نفس ليلي شفيعها) أى ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت :

أَكْرَمَ مِنْ لَيْلٍ عَلَى فَتَبْتَغَى بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتَ امْرَأَ لَا أَطِيعُهَا

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وإنما لم يقدر يكون من أول وهلة لأن المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلي لأن الإضممار من جنس المذكور أقيس . قال فى المغنى : وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها . (قوله ويحتمل أن يكون إغ) استشكل بتسلط مز التحضيض عليها . وأجيب بأن المراد مزه بمجموع الأدوات الخمس . (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب . (قوله أصل لولا ولو ما إغ) عبارة القارضى والأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولو ما من لو وحرف النفى وألّا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لا ما وأدغمت وقيل أصلها هلا اهـ

[١١٨٥] ذكر مستوفى فى شواهد الإضافة وفى شواهد لو أيضا . والشاهد فيه هنا فى حذف الفعل بعد هلا التى للتحضيض . والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليلي شفيعها .

ولا ، وألا يجوز أن تكون هلا ؛ فأبدل من الهاء همزة . وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضاً كقوله :

[١١٨٦] أنت المبارك والميمون سيرته لَوْلَا تَقْوَمُ ذَرْءُ الْقَوْمِ لَاحْتَفَلُوا
فتؤول بلو لم : أى لو لم تقوم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعدي . والله تعالى أعلم .

[الإخبار بالذی والألف واللام]

الباء فى قوله بالذی : للסיبىة لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ لا خبراً كما ستقف عليه ، فهو فى الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من قام زيد ، فالمعنى : أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذی ؛ وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع

وقال قبل ذلك ألا الخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا ا هـ . (قوله لولا تقوم) أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس : الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها . (قوله فتؤول بلو لم) فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالأسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام .

[الإخبار بالذی والألف واللام]

مثلها التى ومثنى الذى والثى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به . (قوله للسيبىة) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذی أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذی وقال ابن الحاجب : إنها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلاً إلى هذا الإخبار المقصود بالذی وقال أبو حيان : إنها بمعنى عن ا هـ سم وعلى الأخير عن فى قولنا عن زيد مثلاً بمعنى الباء وأشار فى التوضيح إلى أنه متعلق بمتعلق محذوف حال أى معبراً بهذا اللفظ . (قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة إلخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذی وخبر معبراً عنه بزيد .

(قوله وضعه النحويون إلخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الأحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذی بعد بيانهم طريقة الإخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الإخبار عنه أو يمتنع . (قوله للتدريب) أى التمرين والتجريب .

التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية . وبعضهم يسمي هذا الباب باب السبك . قال الشارح : وكثيرا ما يصر إلى هذا الأخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو إجابة الممتحن انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين : الأول في حقيقة ما يخبر عنه ، والثاني في شروطه . وقد أشار إلى الأول بقوله : (ما قيل أنجز عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر) ما موصولة مبتدأ ، وخبر خبرها ، ومبتدأ حال من الذي الثاني ، والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ، لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان ، والتقدير . ما قيل لك أن خبر عنه بهذا اللفظ - أعني الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقرا أولا (وما سيولها) أى ما سوى الذي وخبره (فوسطة صيلة * عائذها)

(قوله كما وضع التصريفون إلخ) فكما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها إلا من برع في التصريف لا يعرف حقيقة الإخبار بالذي ونحوه إلا من نبغ في علم العربية اهـ سندوى . وإذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت : قرأى والأصل قرأاً بهزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي . قال ابن جنى : قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد افلح بنقل حركة الهزمة على الدال وحذفها ثم تجمعها بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك وجوابها أنه في الأصل ووأى نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم نقلت حركة الهزمة إلى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة فصار أوا فإذا جمعت بالواو والنون قلت : أوون بحذف الألف لالتقاء ساكنة مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته إلى نفسك . قلت : أوتى بحذف نون الجمع للإضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وادغام الياء في الياء اهـ ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام في المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء . (قوله باب السبك) أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح . (قوله وكثيرا ما يصر إلى هذا الإخبار) أى لا بقيد كونه عن مسمى اسم في تركيب آخر فافهم . (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال : قام عمرو أو قال : قام زيد وعمرو أو إزالة لشك الشاك في القائم . (قوله أو تقوى الحكم) لأن في هذا الإخبار إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد . (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جناد

ابن غازي . (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمرا

وهو ضمير الموصول (خَلْفَ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرها (قوله نحو الذي ضربته زيداً فذا * ضربت زيداً كان فاذر المأخذ) أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من ضربت زيدا ، قلت : الذى ضربته زيد ، فتصدر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا وهو الخبر عنه فتجعله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول . ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت : الذى ضرب زيدا أنا ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال . وإن قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك ، قلت الذى هو أبوك زيد ، أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك (وبالذنين والذين والى * أخبر مراعى وفاق المثبت) وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث ،

وعلى الجواز المبرد . أفاده المرادى . (قوله وما سواهما) أى من بقية الجملة . (قوله عائدها خلف معطى التكملة) أى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائبا لأنه عائد على غائب لأن الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والمخاطب كأن يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كذا فى المرادى وإنما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك . واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصبح العطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستر الذى هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج إلى إعادة الجار فى العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى العطف على الضمير المجرور تقول الذى مررت به وعمرو زيد وهكذا هـ يس . وقوله لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدأ لأنه حينئذ يعلم التكلم والمخاطب قبل الخبر .

(قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرها كالمبتدئية والخيرية . (قوله فتصدر الجملة إلخ) حاصلة خمسة أعمال تصدير الجملة بالذى وتأخير زيد ورفع وأشار إليه بقوله فتجعله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه وإعرابه . (قوله قلت الذى هو زيد أبوك) صوابه الذى زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون فى موضع الخبر عنه . (قوله وبالذنين إلخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الإخبار بالثنين واللاتى ويفيده قول التوضيح باب الإخبار بالذى وفروعه لأن التى وفروعها من فروع الذى هـ سم ولو قال المصنف : * ويفروع للذى نحو التسي *

كما تراعى وفاقه في الافراد والتذكير . فإذا قيل لك : أخبر عن الزيد من نحو بلغ الزيد من العمرين رسالة ، قلت : اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان ، أو عن العمرين قلت : الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون ، أو عن الرسالة قلت : التي بلغها الزيدان العمرين رسالة ، فتقدم الضمير وتصله ، لأنه إذا أمكن الوصول لم يجوز العدول إلى الفصل ، وحيث لا يجوز حذفه لأنه عائد متصل منصوب بالفعل . ثم أشار إلى الثاني وهو ما في شروط الخبر عنه بقوله : (قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتمًا . كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بمضمّن شرط فراع ما رَغُوا) اعلم أن الإخبار إن كان بالذی أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حيث الذي هو في الدار أيهم ، فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية ، وكذا القول في جمع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن ، فلا يخبر عن

لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللائي والألى . (قوله في التثنية إلخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة . (قوله فإذا قيل لك أخبر إلخ) وإذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات . قال في الارتشاف : ويستوى الموصول بغيره في الإخبار فإذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اه فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لأنهما شيء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما في الجمع . قال سم : قياس ذلك أن يقال في الإخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو الذي هو عمرو الذي في داره زيد . (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الإخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الإخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه . (قوله وحيث لا أى حين إذ قدمت الضمير ووصلته . (قوله قد حتمًا) خبر قبول وألفه للاطلاق وإن زعم السندوني أنها للتثنية . (قوله الأول قبوله التأخير) ليكون خبرا فإن الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور . (قوله فلا يخبر عن أيهم إلخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط اه زكريا وهو إنما يظهر على القول بأنه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعلم الإخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الإخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم . (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال في كم عبد لي وما أحسن زيدا الذي هو لي كم عبد ولا الذي هو أحسن زيدا ما . (قوله وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظر لأنه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله :

* إذا مت كان الناس نصفان *

شئ منها لما ذكرته . وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثاني : قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتذكير فلا يصح جعل المضمير مكانهما لأنه ملازم للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ضميرا كان أو ظاهرا . فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبي كعمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير

إن اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى : ﴿ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [يونس : ١٠] إن اسم كان ضمير شأن . قاله ابن جماعة وحيث فامتناع الإخبار عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة . (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد إياه ضاحك والتي ملكت تسعين إياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع . قال السندوي : فإن قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما . قلت : لم أره منقولا والظاهر نعم لأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر ١ هـ . (قوله لم يذكره في التسهيل) أى استغناء عنه بالشرط الرابع الآتي المعبر عنه في التسهيل بقوله منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والشمى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التى لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال . كذا في التصريح وإنما لم ينب الضمير عن الأسماء العاملة عمل الفعل لأن ضميرها لا يعمل عملها وإخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من إخراجها بالشرط الثاني كما صنع البعض .

(قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبي) أى صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الإخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان إحداهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو : أن يذكر إنسان فتقول لقيته فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والأخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الإخبار عن الهاء لأنه يجوز أن يخلفها الأجنبي نحو : الذى ضرب زيد غلامه هو ١ هـ مرادى . ويفيد أيضا عدم جواز الإخبار عن الضمير في قائم إذ لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو . سم . (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم في الاسم الذى لا

الذى كان متصلا ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو : ﴿ ولباسُ التقوى ذلك خير ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، وغيره مما حصل به الربط ، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال ، نحو الكلاب فى قولهم . الكلاب على البقر ، فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى لأن الأمثال لا تغير .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمند لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والأخبار يستدعى إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ، ففى نحو قولك : سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم ، ويجوز الإخبار عن زيد ويمتنع عن الباقى لأن الضمير لا يخلفهن ، أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القرب فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما عمرو والكريم فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به . نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه ، فنقول فى الأخبار عن المضاف مع المضاف إليه : الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد ، وعن العامل مع المعمول الذى سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم ، وعن الموصوف مع صفته الذى سرّ أبا زيد قرب منه عمرو الكريم .

يجوز الاستغناء عنه بأجنبى . (قوله المتصل الآن) أى بالفعل . (قوله وإن قدرته عائدا على الموصول إلخ) ولا يجوز تقديره راجعا لهما لأن الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لأحدهما وتقدير عائدا الآخر بما يناسب الحال . سم . (قوله كاسم الإشارة إلخ) فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك . (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيدا من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربته زيد لأن زيدا رابط . (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى إياها على البقر لأن الكلاب منصوبة . (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز إضماره كالأسماء العاملة عمل الفعل كما مر . (قوله لا يجررن إلا الظاهر) قد يتبادر إلى الذهن جواز الإخبار عن مجرور ربّ لأنها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لأن الضمير حينئذ يعود على ما قبل رب وهو الموصول وإنما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة . فإن قلت : إذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فأنما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الإخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم إن الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا . دماينى . (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يزيد وصفا للمعمول لأن الإخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى . (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سرّ إلخ) فالخلف ضمير مستتر فى سر لإمكان

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند .
السادس : جواز وروده في الإثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لتلا يخرج
عما لزمه من الاستعمال في النفي .

السابع : أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ، لأن الجملة
بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو : زيد من قولك قام زيد
وقعد عمرو ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة بغير
الفاء فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء ،
وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الإخبار لانتفاء
المحذور المذكور . ففي نحو أن قام زيد قام عمرو تقول في الإخبار عن زيد : الذي إن
قام قام عمرو زيد ، وعن عمرو الذي إن قام زيد قام عمرو ، وفي نحو : قام زيد فقعد
عمرو تقول في الإخبار عن زيد : الذي قام فقعد عمرو زيد ، وعن عمرو : الذي قام

استثاره فلا يعدل إلى الانفصال بتأخيره إلى محله . تصریح . (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال
المرادى : ولا عن لازم الرفع نحو : أئمن الله وفيه نظر اهـ زكريا . وقد يجاب بأنه لما لزم حالا واحدا
وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية في القسم كان غير متصرف والإخبار
يقتضى تصرفه لأنه وإن لزم الرفع على الخبرية إلا أنه ليس خيرا في القسم . سم .

(قوله فلا يخبر عن أحد) أى في نحو : ما جاءنى من أحد لأنه لو قيل الذي ما جاءنى أحد
لزم وقوع أحد في الإثبات وهو ممتنع عند الجمهور . زكريا . (قوله أن يكون في جملة خبرية) أى
ليتأق الإتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا
بعض جملة خبرية نحو : قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذي قال زيد ليت قائم
عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذي قال زيد لعل فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور
الإخبار عنه معمول لكن لأن لكن لا تقع صلة وإن كانت خبرية لتلا يلزم الإستدراك من غير مستدرك
(قوله فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية) محله ما لم يكن بحض جملة خبرية وإلا جاز الإخبار عنه
نحو : قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر .

(قوله مستقلتين) أى لا رابط لإحدهما بالأخرى مما سيأتى . (قوله عطف ما ليس صلة إلخ)
هلا زاد أو العطف ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما إذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو
عمرو في المثال . سم . (قوله بغير الفاء) هذا إن لم نجعل الواو للحال وإلا جاز كما في الفارضى .
(قوله أو كان في الأخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف . (قوله لانتفاء المحذور
المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس . (قوله ففي نحو إلخ) تصوير

زيد فقعد عمرو ، لأن ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء .
وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو ، تقول فى الإخبار عن زيد : الذى قام وقعد عنده
عمرو زيد ، وعن عمرو : الذى قام زيد وقعد عنده عمرو ، وفى نحو ضربنى وضربت
زيدا ، ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو ، تقول فى الإخبار عن زيد : الذى ضربنى وضربته

للأقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد أمثلة القسم الثالث . (قوله وعن عمرو الذى
قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب إسقاطه لأن المخذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة
بغير الفاء على ما لا يصلح لها لأن الجملة الأولى ليس فيها عائد . أفاده سم . ولأن فيه خروجاً عن
المثل له لأن المشتمل على الضمير فى حال الإخبار عن عمرو ليس الجملة الأخرى أى المغايرة للجملة
المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم .

(قوله وفى نحو ضربنى إلخ) وتقول فى الإخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضرب به وضرب زيداً
أنا فتأتى بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الأول والضمير المستتر فى الثانى لأنهما
راجعان للموصول وهو غائب وكذا إذا أخبرت عن التاء . ا هـ سم . واعلم أن هذا المثال وما بعده
من أمثلة ما إذا كان فى الجملة الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه لأن المراد بالأخرى الجملة المغايرة للجملة
المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال
أو ثانية كالذى بعده واعتراض البعض على الشارح بأن الصواب إسقاط المثالين لأن كلا من الجملتين
بعد الإخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط
لأن من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتغال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقاً حيث
قال فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان
العطف بالفاء أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية
وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على
قوله وفى نحو : قام زيد وقعد عنده عمرو إلخ أيضاً لاشتغال كل من الجملتين بعد الإخبار عن زيد
على ضمير فلا تغفل .

(فائدتان) : الأولى : قال فى التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب
ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فإن كان ذاك أى وجد الأمران قدم
المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثانى ا هـ قال الدمامينى : فتقول فى الإخبار
عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيداً والضاربة هو أنا قدمت زيداً وجعلته معمولاً للأول
لأنه كان يطلبه منصوباً وأضمرت فى الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ليصح أن
يكون عائداً على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له لأن أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى
أنا ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة

زيد ، وعن عمرو : الذى أكرمنى وأكرمته عمرو .

التاسع : إمكان الاستفادة ، فلا يغير عن اسم ليس تحته معنى كثوائى الأعلام نحو بكر - من أبى بكر - إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

(تنبيهات): الأول : الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط الثانى لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضممار ، وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان .
الثانى : أو - فى قوله أو بمضمر - بمعنى الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وشرط الاسم مُخْبَرًا عَنْهُ هُنَا جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِ وَغْنَى
عَنْ بَأْجَنْبَى أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَوْ عَادِمِ التَّكْثِيرِ
مع عده كلا منها فى الشرح شرطًا مستقلًا . الثالث : سكت فى الكافية أيضا عن

أل وأثبت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجرىان الوصف الثانى على غير صاحبه لأن أل نفس أنا والذى فعل الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب يجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اهـ قال الدمامينى : فتقول هذا فى المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال : وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته .

الثانية : قال الدمامينى : قال ابن الصائغ إذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الإخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الإخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حده فى ﴿ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ [الحديد : ١٨] ، وإن شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيفضب زيد الدباب أن تكرر الموصول فتقول فالذى يفضب زيد لأنك إن جعلت زيدا فاعل يفضب خللت الصلة من ضمير وإن جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الأولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لأن الفاء إنما تصير الجملتين كالجمله فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين إذ ذاك بمجملتى الشرط والجزاء اهـ .

(قوله مغن عن اشتراط الثانى) لأن الرابع أخص من الثانى وثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس . (قوله لأن ما لا يقبل التعريف إلخ) المناسب فى التعليل أن يقول لأن ما يقبل الإضممار يقبل التعريف . (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهى النظر فى المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو . سم . (قوله أو مثبت) بالرفع عطفا على جواز . (قوله أو عادم التكرار) أى عادم لزوم التكرار وهذا الشرط يغنى عنه قوله

الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَل) أى الموصولة (عَنْ بَعْضٍ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفَعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أى يشترط لجواز الإخبار عن أَل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذى وفروعه : الأول : أن يكون الخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل - وهى الفعلية - وإلى هذا الإشارة بقوله : فيه الفعل قد تقدما . الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفا . الثالث : أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله (إِنْ صَحَّ صَوَّغَ صَلَةً مِنْهُ لِأَل) إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفى . ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كَصَوَّغَ) واقٍ مِنْ وَفَى اللَّهُ الْبَطْلَ فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ قلت : الواقى البطل الله أو عن المفعول قلت : الواقيه الله البطل ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة كقوله :

* مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ * [١١٨٧]

أو بمضمرة كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها . (قوله وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَل) ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيها بأل لا بالذى . الأولى قامت جاريتنا زيد لا قعدتنا فإذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتناه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذى قامت جاريتناه لا قعدتنا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذى الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد فأما المسألة الأولى فيجوز الإخبار فيها بالذى أيضا عند من أجاز مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا وقد جوز المصنف في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] أن يكون يتربصن خبر الذين لأن النون عائدة للأزواج المضافة فى المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى فى عائد المبتدل برجع ضمير من الخبر إلى مضاف فى المعنى للمبتدل فبالأولى أن يكتفى فى عائد الموصول برجع ضمير من الصلة إلى مضاف فى اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى : ينبغى أن يميز الذى ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أى كالصفة . وقول ابن غازى إن تشبيه اللازم بالمتعدى خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر .

(قوله عن بعض ما) أى تركيب . (قوله لجواز الإخبار عن أَل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الإخبار بأل . (قوله وهى الفعلية) تفسير خاص بعام لأن الفعلية صادقة بما إذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من الإخبار بأل كما فى سم قال : فلا يسوغ الإخبار بها فى نحو زيدا ضرب عمرو ولا فى نحو : ما يقوم زيد والإخبار هنا بالذى سائغ فتقول الذى ما يقوم زيد اهـ ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الأداة بين أَل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من

[١١٨٧] ذكر مستوفى فى شواهد الموصول . والشاهد فيه فى حذف العائد إلى الألف واللام التى بمعنى الذى ، والتقدير : ما الذى استغزه الهوى . فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

(وَأِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةً أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) أى غير أَلْ (أَبِينَ وَانْفَصَلَ) وإن رفعت ضمير أَلْ وجب استتاره ففي نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة ، إن أخبرت عن التاء فقلت : المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل لأنه خلف من ضمير المتكلم ، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر ، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له ، تقول في الإخبار عن الأخوين : المبلغ أنا منها إلى الزيدين رسالة أخواك ، وعن الزيدين : المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون ، وعن الرسالة : المبلغ أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة : فالمبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل فهين لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته ، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ، ففي الضارب ضمير أَل الفعل . (قوله الواقي البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه مضاف إليه . (قوله أبين وانفصل) هذا الإطلاق موافق لقوله في باب الابتداء :

وأبرزه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا
وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الإبراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الإطلاق بخوف اللبس . سم . (قوله وإن رفعت ضمير أَل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر . قال الشاطبي : أما إذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمر فتقول الضارب زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم في ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمر . قلت : الضارب أخوه عمر زيد . سم . (قوله وجب استتاره) أى في الصلة . (قوله ففي نحو قولك إغ) وتقول في نحو ضربتني إن أخبرت عن الفاعل الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فإلهاء مفعول عائد على أَل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أَل وأنا خبر أَل أو بقول غيرهم أنه يجوز المطابقة بين الخلف والخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربي أنت أنا . (قوله لأنه فعل المتكلم) أى لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم . (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد إغ) فإن قلت : هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين : أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل . والثاني قولهم إن الخبر به يكون مبتدأ والخبر عنه يكون خبرا والضاربا من جملة الخبر فالجواب أنه لا إشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الإخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما

مستتر لجريانه على ما هو له ، فإن أخبرت عن الجارية قلت : زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له .

(خاتمة)*: يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول فى نحو كان زيد أخاك : الكائن أو الذى كان أخاك زيد ، وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو : الكائن أو الذى كأنه زيد أخوك ، وإن شئت جعلته منفصلا فقلت : الكائن أو الذى كان زيد إياه أخوك ، وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بفى كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة : الذى صمت فيه يوم الجمعة ، فإن توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من فى ، فتقول : الذى صمته يوم الجمعة . واعلم أن باب الإخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله أعلم .

[العَيدُ]

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ * فى عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ . فى الضُّدِّ وهو ما آحاده

الثالث فواضح لأن الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر لمبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن يكون مبتدأ . قاله ابن هشام . (قوله وغيرها) أى الذى وفروعه . (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطى فى الجمع : والأصح جواز الإخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب إن وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد إياه أو كأنه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى إن زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا إياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو إن أو ظن وفى مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرف ككاد فيجوز الذى كاد يضرب عمرا زيدا ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع اهـ باختصار . (قوله والصحيح الجواز) أى جواز الإخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيد السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته . (قوله وعن الظرف المتصرف إلخ) وكذا عن المفعول لأجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الإخبار عن الطيالة من جاء البرد والطيالة التى جاء البرد وإياها الطيالة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الأمير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير على الأصح فى المسائل الثلاث كما فى الجمع .

[العدد]

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريتين أو البعدين على السواء كالاثنتين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على

مؤنثه ولو مجازاً (جَرْدٌ) من التاء نحو : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ [الحاقة : ٧] ، هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ، فتقول : صحت خمسة - تريد أياما ، وسرت خمسا - تريد ليالى - ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ، ومنه : « وأتبعه بست من شوال » . أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا تنصرف لأنها أعلام - خلافا لبعضهم - . وأما إدخال أل عليها في قولهم : الثلاثة نصف الستة فكدخلوها على بعض الأعلام كقولهم : إلهة - وهو اسم من أسماء الشمس - حين قالوا : الإلهة ، وكذلك

المعدود . تصریح . (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لأن المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا للعشرة واللام بمعنى إلى والغاية داخلية أو بالرفع مبتدأ وبالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثان وواحدة واثتان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم وتخالفهما أيضا في أنها لا تضاف إلى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما اهـ توضيح . وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان . قاله الشارح .

(قوله في عدما) أى معدود . (قوله في الضد جرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وإنما حذف التاء من عدد المؤنث وأثبت في عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كثرمة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته . تصریح . (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكروه وقوله مؤنثه ومن المجاز ما في الآية التي مثل بها . (قوله هذا إذا ذكر المعدود) أى بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة فاحفظها فإنها عزيزة . شرح الكافية للسيد الصفوى . (قوله فإن قصد ولم يذكر إلخ) أطلقه تبعا لجماعة وقيد السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب . (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه بأن في حذف المعدود إبهاما فناسب مراعاة الإبهام في لفظ العدد أيضا اهـ سم وهل يجوز إثباتها حيث في المؤنث . نقل الإسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز . (قوله لأنها أعلام) أى مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض .

(قوله فكدخلوها على بعض الأعلام إلخ) لعلها في هذه الأعلام للمح للمح فتكون أل في الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل . (قوله الإلهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أى فرقهم

قولهم : شعوب والشعوب للمنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .
(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه ، فيقال : ثلاثة حمامات ، خلافا للبلغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائي تقول : مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات ، بغير هاء . وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء . الثاني : اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسما قبلفظه تقول ثلاثة أشخاص - قاصد نسوة ، وثلاثة أعين - قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك

لأنها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الأضداد . كذا في المصباح . (قوله وهذه) أى صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عد ما آحاده مذكره حيث أضاف العد إلى المعدود وقوله ويشمل الأولين أى صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلطف بالمعدود . (قوله وقال الكسائي إلخ) حاصله أن الكسائي كالبلغداديين وإنما لم يقل خلافا للبلغداديين والكسائي مع أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائي . (قوله اعتبار التأنيث) أى والتذكير بقرينة التمثيل . (قوله إن كان اسما) أى جامدا بقرينة مقابله بالصفة فيما يأتي . (قوله قبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فإنه يجوز فيه وجهان أحدهم ويخالفه أيضا ما في التسهيل وشرحه للدماميني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا . قال الدماميني : استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل : وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجاء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدماميني الأول بنحو ثلاث شخصي تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل . وبما ذكره الشارح يرد ما استدلل به بعض العلماء في قوله تعالى : ﴿ثلاثة قروء﴾ [البقرة : ٢٢٨] ﴿بأربعة شهداء﴾ [النور : ٤] على أن الاقراء الأطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لأن الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض ل قيل ثلاث ولو أريد النساء ل قيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر . يس .

(قوله تقول ثلاثة أشخاص قاصد نسوة) وكذا إذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لأنه على الأصل إذ هو جار على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث وإذا أعيد الضمير عليه إنما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث . حفيد . (قوله وثلاث أعين قاصد رجال) وكذا إذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لأنه على الأصل كما مر . (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس . (قوله أو يكثر فيه إلخ) معطوف على يقوى المعنى . (قوله جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف

جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعَصَّرٌ * [١١٨٨]

وقوله :

[١١٨٩] وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَلَتْ بَرِيءَةً مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرُ

وجعل منه في شرح الكافية : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَمَّا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، قال : فبذكر أم ترجح حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطا في شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى . والثاني كقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ،

ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وهو خلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل . (قوله كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود . والمعصر الجارية أول ما تردك وسميت معصرا لدخولها في عصر الشباب . قاله الخليل تصریح .

(قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لأن البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها . (قوله وجعل منه في شرح الكافية إلخ) مبنى على أن أسباطا تميز ويرد عليه أنه جمع وتميز مثل هذا العدم مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما مذكوره الشارح . (قوله منه) أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصددده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فانهم . (قوله ترجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقلل اثنتى عشر أسباطا لأن السبط مذكر اه مرادى أى وواحد واثان يذكران لتذكير المعلوم ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة إلى عشرة كما مر .

(قوله بدلا من اثنتى عشرة) أى وأما صفته والتميز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما

[١١٨٨] صدره :

* وَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى *

قاله عمر بن أبى ربيعة . من قصيدة من الطويل . المجن - بكسر الميم - الترس .

ويروى :

* فَكَانَ نَصِيرَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى *

معناه : ساترى ومائى . ويروى بصيرى - بالباء الموحدة - جمع بصيرة وهى الترس ، حكاه أبو عبيد . والشاهد فى : ثلاث شخوص ، فإن القياس فيه ثلاثة شخوص ، ولكنه كنى بالشخوص عن النساء ، ثم بين ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، أى هن كاعبان . والكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، والمعصر : الجارية أو ما أدركت . [١١٨٩] قاله رجل من بنى كلاب - سمى النواح - هو من الطويل . والشاهد فى : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة أبطن : لأن البطن مذكر - وهو دون القبيلة - ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل بدليل قوله : من قبائلها العشر .

فإن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان ، وإن كان صفة فيموصوفها المنوى لا بها نحو : ﴿ قُلْ عَشْرٌ أَمْثَلُهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ، أى عشر حسنات ، وتقول : ثلاثة ريعات - إذا قصدت رجالا - وكذا تقول : ثلاثة دواب - إذا قصدت ذكورا - لأن الذابة صفة في الأصل . الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

نحن فيه لأن المحدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى . (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لأنه كان القياس ثلاث أنفس لأن النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الإنسان وقوله وثلاث ذود : الذود من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه . (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك لقل عشرة لأن المثل مذكر . (قوله ريعات) بفتح الباء جمع ربة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربة وامرأة ربة أى لا طويل ولا قصير . تصريح . (قوله ثلاثة دواب إلخ) وقال بعض العرب : ثلاث دواب لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة . مرادى . (قوله فالعبرة بحالهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا .

(قوله عكس ما يستحقه ضميرهما إلخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره إلخ إلى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل إلى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير إلى الكلم ورد على من أرجعه إلى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال : قوله يجوز في ضميره أى الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لأن منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمران كالقمر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشى من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبني عليه ما بنى أى من الاعتراض على الشارح في إطلاقه الجواز غير سديد اهـ ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض بالتثاني وزاد في القول على الشارح حيث قال : ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان اهـ باختصار هذا وقال الدمامينى نقلا عن ابن هشام : المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لأن الباقي إما واجب التذكير وهو ستة الموز والعب والسدر والرطب والقمح والكلم وإما فيه لغتان وهو بقية الألفاظ اهـ وفيه مخالفة لما مر في الكلم والنحل في كلامه بالخاء المهملة لذكره بعد أن النحل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعة أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى الجمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كإبل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام : واجب التذكير كقوم ورهط ، وواجب التأنيث كإبل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدمامينى لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والإبل والذود وفى الفارضى فى باب التأنيث أن الإبل تذكر

فتقول : ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم - بالتاء - لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير - بالتذكير - وثلاث من البط - بترك التاء - لأنك تقول : بط كثيرة - بالتأنيث - وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث : قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة : ٧٠] ، وقرئ تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعى هو المعنى . أو يكن نائبا عن جمع مذكر ، فالأول نحو : ثلاث إناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ، ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور . والثاني نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث إلا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه . الرابع : لا

وتؤنث وفي التصريح عن ابن عصفور أنه إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اهـ وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لأن نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر :

* ربما الجامل المؤمل فيهم *

وفي الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل . (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع . (قوله بالتاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف : تقول عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لأن الغنم مؤنث اهـ وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح . أفاده زكريا ويدل له ﴿ إِذْ نَفَسْتُمْ فِيهِ غَنَمَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء : ٧٨] وفي الفارضى في باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا . (قوله التذكير) أى ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أى ملاحظة لمعنى الجماعة . قال السيوطى : والمذكر في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض إنما هو السماع أى فلا يرد أن الملاحظين ممكنتان في الجميع . (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا . (قوله ما لم يفصل بينه) أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما . (قوله وإلا فالمراعى هو المعنى) أى وجوبا وخالف في الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف إليه العدد إذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير . زكريا . (قوله هو المعنى) أى معنى المحدود . (قوله أو يكهن) عطف على يفصل . (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فإن حسانا مشترك بين الذكور والإناث . دمامينى . (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أى مشاة . قال المرادى : ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فأشياء وإن كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب إثبات التاء فيه اهـ وقوله فوزن أشياء فعلاء أى بحسب الأصل قبل القلب المكاني إذ أصل أشياء شياء فاستقلوا

يعتبر أيضا لفظ المفرد إذا كان علما فتقول : ثلاثة الطلحات وخمس الهندات . الخامس : إذا كان في المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال هـ (والمُمَيِّزُ أَجْرُورٌ * جَمْعاً بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) أى مميز الثلاثة وأحوالها لا يكون إلا مجرورا ، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو : ﴿ فخذ أربعة من الطير ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، ومررت بثلاثة من الرهط . وقد يجز بإضافة العدد نحو : ﴿ وكان في المدينة تسعة رهط ﴾ [النمل : ٤٨] ، وفي الحديث : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وقوله : ثلاثة أنفس وثلاث ذود ، والصحيح قصره على السماع . وإن كان غيرهما فبإضافة العدد إليه ، وحقه حيث أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو : ثلاثة أعبد وثلاث آم . وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك همرتين بينهما ألف فقدموا الأولى التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها .

(قوله فذكر عدده إلخ) يحتمل أن الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على أن المعدود مذكر . (قوله لا يعتبر أيضا إلخ) أى كما لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه . (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع . (قوله والمميز أجور) أى إن لم يكن موصوفا ولا صفة فالأول نحو أثواب خمسة والثانى نحو خمسة أثواب والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا إلى مستحقه نحو خمسة زيد لأنه قد عرفها وميزها فلا تحتاج إلى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله أثروا جر المميز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعدود . يسر بحذف يسير وقوله والأحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لإمكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لأنه قد عرفها أى لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتى عن الدمامينى .

(قوله فإن كان اسم جنس إلخ) صنيعة يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لأنه وإن أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب إلا الجمع . سم . (قوله من الرهط) هو من الثلاثة إلى العشرة وليس له واحد من لفظه . زكريا . (قوله مكسرا) لأن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا . (قوله من أبنية القلة) التى هى أفعلة وأفعل وأفعال وفعله وأما جمعا التصحيح فتحكمها حكم جمع القلة إلا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد . قاله الفارضى وغيره . (قوله وثلاث آم) بمد الهززة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل

إن كان مائة نحو : ثلثائة وسبعمائة ، وشذ في الضرورة قوله :

* ثَلَاثٌ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَفِي بِهَا *

[١١٩٠]

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل : إحداهما : أن يهمل تكسير الكلمة نحو : سبع سموات ، وخمس صلوات ، وسبع بقرات . والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيـره نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات . والثالثة : أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقله سعاد ، ويجوز ثلاث سعاد أيضا ، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ، ويتعين في الأولى لإهمال غيره ، فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيـره لم يضاف إليه إلا قليلا نحو : ثلاثة أحمدين وثلاث زينات . والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال . ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين : إحداهما : أن يهمل بناء القلة نحو : ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم . والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعاً فينزل لذلك منزلة المعلوم . فالأول نحو : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، فإن جمع قرء

وأصله آمى قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم . (قوله إن كان) أى المميز مائة لأن المائة جمع في المعنى . تصرخ . (قوله ثلاث مئين للملوك ولي بها) تمامه :

* رَدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وَجْهِ الْأَهَامِ *

فثلاث مبتدأ وجملته وفي بها ردائي خبر وأراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لأنه يفخر بذلك حيث ردها بالدييات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت ديياتهم ثلثائة بعير فرهن رداءه بالدييات الثلاث . وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائي وأراد بوجوه الأهام أعيانهم . والأهام جمع أهتم وهم بنو سنان الأهتم سمي بذلك لانكسار ثنيته . كذا في العين . ومعين بكسر الميم أفصح من ضمها . (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات . (قوله بل المختار إلخ) اضرب انتقالي عن قوله فيجوز لقله سعاد . (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينات) أى فالكثير ثلاثة أحماد وثلاث زينات . (قوله ولكنه شذ قياساً) بأن خالف القواعد أو سماعاً بأن ندر استعماله في لسان العرب .

[١١٩٠] تمامه :

* رَدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وَجْهِ الْأَهَامِ *

قاله الفرزدق . من الطويل . والشاهد : في ثلاث مئين حيث جمع المائة مع أنها تميز الثلاث وهو شاذ . وهو مبتدأ . وقوله : وفي بها ردائي جملة خبره . وأراد بالرداء السيف ، وقيل هو على حقيقته لأنه يفتخر بذلك حيث ردها بالدييات الثلاث : وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة - وكانت ديياتهم ثلاثمائة بعير - فرهن رداءه بالدييات الثلاث ، وقوله وجلت بالتشديد ومعناه جلت بالتخفيف ، وفاعله الرداء . وأراد من وجوه الأهام أعيانهم . وأراد بالأهام : بنى الأهتم سنان بن الأهتم - سمي بذلك لأنه كسرت ثنيته يوم الكلاب . والهـم : كسر التثنية من أصلها .

— بالفتح — على أقراء شاذ . والثاني نحو : ثلاثة شسوع فإن أشساعا قليل الاستعمال (ومائة والألف للفرد أضف) نحو عندي مائة درهم ومائتا ثوب وثلثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نزرأ قد وِدِف) في قراءة حمزة والكسائي : ﴿ ثلثمائة سنين ﴾ [الكهف : ٢٥] .

(تنبيه) : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله :

(قوله فإن جمع قرء بالفتح إلخ) يرد عليه أمران : الأول ما في المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذاً . الثاني أن لقرء بالفتح بناء قلة مطرداً وهو اقرؤ فإن أفعلا مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون العين إذا كان صحيحها كما هنا وعبرة ابن الناظم وإن لم يهمل يعني جمع القلة لمفرد المميز جيء به بمعنى بالمميز جمع قلة في الغالب نحو : ثلاثة أجبل وخمس أكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ مع مجيء الإقراء اهـ . (قوله ثلاث شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل . تصریح . (قوله ومائة والألف) أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الأمثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو : متي رجل وثلثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو : ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتباراً بلفظ مائة ولفظ ألف . (فائدة) قال في التسهيل : واختص الألف بالتمييز به مطلقاً ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما اهـ نحو : مائة ألف وأحد عشر ألفاً وعشرون ألفاً وأحد وعشرون ألفاً وثلثمائة وخمسمائة وإحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة . (قوله والألف) أل من الحكاية لا من المحكى إذ لا يجوز الألف رجل مثلاً . قال الفارسي : وأما دخول أل على المضاف في قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فلما قدم جاء بالألف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالألف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الألف . (قوله للفرد أضف) لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الحفص ومن العشرين الأفراد والألف عوض عن عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعولت الألف معاملة ما عوضت منه اهـ تصریح . وقوله فأخذت إلخ وجهه أن هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اهـ سم . وقال الدماميني : أما كونه مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعه في ثلاثة دراهم للغة المتقدمة ولأنه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع يميزه لتلا يتضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي .

(قوله في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) بإضافة مائة إلى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للأحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقر بن تميم مائة على جعل سنين بدلاً أو عطف بيان لا تمييزاً لتلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه . قاله الدماميني وقال في التصريح : لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اهـ وسبقه إلى هذا أبو إسحق الزجاج . قال ابن الحاجب : ووجهه أن يميز المائة واحد

[١١٩١] * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَاماً *

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف ديناراً (وأخذ أذكر وصلته بعشرون مجرداً من التاء (مركباً) لهما (قاصد معدود ذكراً) نحو : ﴿أحد عشر كوكباً﴾ [يوسف : ٤] ، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل : وحد عشر على الأصل وهو قليل . وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقيل لدى التأنيث إحدى عشرة) امرأة بإثبات

من المائة وهي ثلاثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضاً على قراءة حمزة والكسائي إذ سنین عندهما تميز لا غير وإن كان مجروراً ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنما يلزم إذا كان التمييز مفرداً أما إذا كان جمعا كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحال في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل . (قوله إذا عاش الفتى مائتين عاماً) تمامه :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَافَةُ وَالْفَتَاءُ *

(قوله واحد اذكر إلخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال واحد اذكر إلخ . (قوله مركباً) بكسر الكاف أى حال كونك مركباً ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أى مركباً معه أى مع أحد اهـ سندوى . وإلى الأول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده . (قوله وهمزة أحد إلخ) كذا همزة إحدى إلا أن الأول شاذ لازم غالباً والثاني مطرد على الأصح كاشاح واكاف ولهذا نهوا على الأصل في أحد فقالوا وحد ولم ينهوا عليه في إحدى اهـ تصریح . وألف إحدى للتأنيث عند الأكثرين وقيل للالحاق وزال التنوين في إحدى عشر للتركيب فتقول في العطف إحدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام . وفي الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو المستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها آحاد . وأما التي تستعمل بعد النفي نحو ما جاءني من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت . (قوله إحدى عشرة) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو : ﴿إنها لإحدى الكبر﴾ [المائدة : ٣٥] زكريا .

[١١٩١] تمامه :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَافَةُ وَالْفَتَاءُ *

قاله الريح بن ضبع الفزارى أحد المعمرين ، من قصيدة من الوافر . والشاهد في مائتين عاماً ، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه . والفتاء - بالمد - من فتىء بالكسر يفتأ . ويروى : فقد ذهب المسرة والفتاء . والفاء في فقد : جواب للشرط .

التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشَّيْنُ فيها عن تميم كسرة) أى مع المؤنث فيقولون إحدى عشرة واثنى عشرة بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز . وأما في التذكير فالشَّيْن مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال : أحد عشر وكذلك أخواته لتوالى الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة - صاحب حفص - ﴿ اثنا عشر شهرا ﴾ [التوبة : ٣٦] ، وفيها جمع بين ساكنين (و) أما (مَعَ) غير أحد وإحدى * ما مَقْعُهُمَا فَعَلَتْ في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فَأَفْعَلُ قَصْداً) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما * يَبْنِيهَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدْما) أى في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة آتتني وعشرا * إئتني إذا أتتني ثلثا أو ذكراً) فتقول : جاءتنى اثنا عشرة امرأة واثنى عشر رجلاً (وَأَلْيَا

(قوله وقد تسكن عين عشر) أى في المذكر كما صرح به في بعض النسخ . قال الدماميني : فإن قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا إذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر . (قوله لتوالى الحركات) وإفادة المبالغة في الامتزاج . دماميني . (قوله وأما مع غير أحد وإحدى) أى من اثنين واثنين إلى تسعة وتسع ، قدر الشارح إما لأجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة . قال سم : بين المصنف بهذا أى بقوله ومع غير أحد وإحدى إلخ حكم العشرة إذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي ولثلاثة وتسعة إلخ حكم التسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة . (قوله قصداً) قال شيخنا : والبعض حال بمعنى مقتصداً أى عادلاً وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أول لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالاً وإن كثر سماعي .

(قوله فتحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة . (قوله إن ركباً) أى مع العشرة . (قوله وأول عشرة إلخ) اعترض الفارضى وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد وإحدى إلى آخر البيت فإنه علم منه كون اثني له عشر واثنى له عشرة وقد يقال إنما صرح به دفعا لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلث فما فوق في هذه الحالة يجرى من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير . قال الدماميني : في إحدى عشرة واثنى عشرة سؤال مشهور حاصله لزوم الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمعي التصحيح والتكسير بخلاف التاء إذ قالوا حبلى وحلبات وحبالى وجفنة وجففات وجفان وأما اثنان فبنى على التاء إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل .

(قوله إذا أتتني إلخ) لف ونشر مرتب . (قوله ثلثا) مضارع شاء قصره للضرورة . وقال

لغير الرُّفْع) وهو النصب والجر (وارفع بالألف) كما رأيت ، وأما الجزء الثاني فإنه مبنى على الفتح مطلقا (والفتح في جزأى سيواهما) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (ألف) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف ، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع

المكودى : ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو . خالد . (قوله والياء) أى في اثنين واثنتين . (قوله مطلقا) أى في الأحوال الثلاثة . (قوله أما العجز) أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنتى عشرة أو غيرهما . (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أى الواو إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددين اختصارا ودفعما لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان . قاله الدماميني فإن ظهر العاطف مع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله :

* كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرُ ابْنَ عَشَرَ وَأَرْبَع *

وانظر إذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم بن حيان أنه أى العاطف لا يظهر إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري :

* وقمر بدا ابن خمس وعشر *

أه وقوله وانظر إلخ الذى يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة إلى عشرة ولل بعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره إن أردت التعجب . (قوله وأما الصدر إلخ) عبارة الفارضى بنى الصدر لأنه كجزء الكلمة . (قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه) أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع . وقوله موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح أى فتح ما قبلها وعندى في هذا التعليل نظر من وجوه : الأول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن . الثانى أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيقول التعليل إلى تعليل الشيء بنفسه لأنه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لأن وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة . الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزعى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه في محله إلا أن يجاب عن هذا بأن في تعبيرهم ببناء صدر المركب العددي مساهمة لأن فتحته وإن كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الأول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر وأجاب عنه بأن المنحصر في شبه الحرف سبب البناء الأصلي اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقه وحاصل الثانى أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للإعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجابنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل . قال يس : وإنما بنى على حركة لأن له حالة إعراب وكانت الحركة فتحة لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأثر بأخف الحركات . (قوله ولذلك) أى لكون علة البناء الوقوع المذكور

العجز منهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك .

(تفصيلها): الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول : خمسة وعشرون ، ولا يجوز خمسة عشرين . ولعله للالباس في نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك . الثاني : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشر (وميز العشرين) وبابه (للتسعين * بواحد) منكر منصوب (كأربعين حيناً) وخمسين شهراً ويقدم النيف بحالتيه أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العطف معطوفاً على النيف فيقال في المذكر : ثلاثة وعشرون رجلاً وفي

أعرب صدر إلخ أى لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً وهي معدومة في اثني عشر واثنتي عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من إعراب صدرهما هو الصحيح والقول بينائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة إعرابه . (قوله لوقوع العجز إلخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانياً بقوله لوقوع العجز إلخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتغال من قوله لذلك لاشعار على الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للإعراب فتأمل . (قوله قد فهم من كلامه) يعنى قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضى الحصر . (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف إذا زاد وهو من واحد إلى تسعة بادخال المبدل والغاية . أفاده في التصريح . (قوله فإنه يحمل إلخ) هذا إنما ينتج الإجمال لا الالباس . (قوله إضافة صدر المركب إلى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجه

بجر عشرة منونا . فارضى . (قوله واستحسنوا ذلك إذا أضيف) أى المركب ولا يخفى أن المضاف في الحقيقة إنما هو عجز المركب فالصدر مضاف إلى العجز والعجز مضاف إلى كاف الخطاب ففى عبارته مسامحة . (قوله وميز العشرين للتسعين * بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما في الفارضى . وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلاً عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما في السيوطي . (قوله بواحد منكر منصوب) إنما كان مفرداً نكرة لأنه ذكر لبيان حقيقة المعداد وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى أصل ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التى فى صورة نون الجمع . (قوله أى بثبوت التاء فى التذكير إلخ) محله فى غير اثنين واثنتين . (قوله معطوفاً على النيف) أى بالواو إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة وإلا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة وعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى . دماينى . (قوله أى بمفرد منكر

المؤنث تسع وتسعون نعجة (وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا * مَيِّزَ عِشْرُونَ) وبابه ، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوِّيهمَا) نحو : ﴿أحد عشر كوكباً﴾ [يوسف : ٤] ، واثنى عشرة عيناً . وأما : ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً﴾ [الأعراف : ١٦٠] فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطا تميزا لذكر العدداً وأفرد التمييز لأن السبط مذكر . وزعم الناظم أنه تمييز وإن ذكر أمّا رجح حكم التأنيث .

(تنبيهات): الأول : يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو : عندى أحد عشر درهما ظاهرياً وعشرون ديناراً نصرياً ، ومراعاة المعنى فتقول ظاهرياً وناصرياً ، ومنه قوله :

[١١٩٢] فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ
الثاني : قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو : هذه عشر

منصوب) إنما كان مفرداً منكراً لما مر ومنصوباً لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو قيل خمسة عشر عبد مثلاً . فارضى .

(قوله فسويهما) أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع إذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى : ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً﴾ [الأعراف : ١٦٠] لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة هذا أحد الأوجه في الآية وسأى الباقي . (قوله بدل) أى بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التتوين في ثلثمائة سنين كما مر . (قوله للذكر العدداً) أى بحذف التاء منهما وقوله لأن السبط مذكر علة لقوله لذكر العدداً . (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء إلى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اهـ تصريح . وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا إلخ . (قوله رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث وبقي توجيه الجمع من أن القياس الافراد كما مر . سم .

(قوله في نعت هذا التمييز منهما) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعت مراعاة المعنى فتقول شيخ الإسلام زكريا في تحريره وهى أى الأوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة النابت ألف وستائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعاً نعتاً لألف وستائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطاً في الآية بدلاً من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر . (قوله فيها) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى

[١١٩٢] قاله عنتره العيسى من قصيدته المشهورة . من الكامل . فيها أى في الركائب . اثنتان : مبتدأ ، وفيها خبره . وحلوبة تمييز . والشاهد لى : سوداً فإنه نعت لحلوبة . وروعى فيها اللفظ ، ويجوز في هذا الباب رعاية اللفظ والمعنى . يقول : عندى عشرون درهماً وازناً ، على اللفظ ، وعشرون درهماً وازنة - على المعنى . والخافية - بالخاء المعجمة - واحدة الخوافى ، وهى ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحم - بالخاء المهملة - الأسود .

وزيد ، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر فيقال : أحد عشرك وثلاثة عشرك ، ولا يقال اثني عشرك لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجماع الإضافة ، ولا يقال اثنك لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب . الثالث : حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل نحو : عندي خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا ، وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو : عندي خمسة عشر جملا وناقعة وخمس عشرة ناقعة وجملا وللمؤنث إن فصلا نحو : عندي ست عشرة ما بين ناقعة وجملا أو ما بين جملا وناقعة ، وفي الإضافة لسابقهما مطلقا نحو عندي ثمانية أعبد وآم ، وثمان آم وأعبد . ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة . الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز . وأما قوله : [١١٩٣] عَلَى أَثْنَى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح . والأسحم بالحاء المهملة الأسود . عيني . (قوله فيستغنى عن التمييز) لأنك إذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ولا تقول عشرو زيد إلا لمن يعرف زيدا وعشره كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا . دمايني . (قوله الأعداد المركبة) وكذا غير المركبة كائة زيد . (قوله إلا اثني عشر) أى واثني عشرة . (قوله ولا يقال اثنك) ما لم يكن اثنا عشر علما وإلا جاز أن تضيفه بحذف عشر إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما في الفارضى . (قوله لئلا يلتبس إلخ) صريح في جواز أن يقال اثنك في قصد إضافة اثنين بلا تركيب إسقاطي . (قوله لمذكرهما مطلقا) أى سبق المذكر أولا وقع الفصل بين أولا . (قوله إن وجد العقل) أى في الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر إذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل . أفاده الدمايني .

(قوله فللسابق) أى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد . (قوله وللمؤنث إن فصلا) أى فصل بين العدد والتمييز بين لأنها تقتضى التساوى في الحكم فكان الأسبقية متفية فرجع ما مراعاته كمرعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى أنه قد يعود عليه ضميره فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأننا اعتبرناهما بخلاف ما إذا جعل للمذكر . كذا في الدمايني . (قوله لسابقهما مطلقا) أى عاقلا كان المضاف إليه أولا مذكرا أو لا وإنما كان كذلك لأن المتضايفين كالشيء الواحد فلا ينبغي أن يختلف حالهما . فإن قيل المعطوف على المضاف

[١١٩٣] بعده :

يُذَكِّرُ بِكَ خَيْرٌ مِنَ الْقَبُولِ وَنُوحُ الْخَمَامَةِ ثَلَاثُونَ هَذِيلاً

فالهما العباس بن مرداس السلمى من المقارب . وعلى يتعلق بما قبله من البيت . والشاهد في ثلاثون للهجر حولا حيث فصل بين ثلاثون وبين يميزه - وهو حولا - بالجاء والمجرور للضرورة . والعجول الناقعة التى يذبح ولدها أو مات أو وهب . الهديل : الحمام الوحشى كالحمامى والدباسى . وقيل الحمام الذكر وهو الاظهر .

فضرورة (وإن أضيف عدد مركب * يبق البناء) في الجزعين على حاله نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين . هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة . والثاني : أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعليك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو : أحد عشرك مع أحد عشر زيد ، وإليه أشار بقوله : (وعجز قد يعرب) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب ، ومنع في التسهيل القياس عليه . وقال في شرحه : لا وجه لاستحسانه لأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك و ﴿ من لَدُنْ حكيم خبير ﴾ [هود : ١] ، وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبي فقحس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك ، وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء .

إليه مضاف إليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة والأول مضاف إليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فنقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقـة بتغليب السابق وإحدى وعشرون بين جمـل وناقـة بتغليب المؤنث . دمايني .

(قوله وآم) تقدم الكلام عليه . (قوله وإن أضيف عدد مركب) أى غير اثني عشر واثنتي عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب إذا أضيف عن التمييز كما سبق . (قوله والثاني إلخ) مقابل قوله هذا هو الأكثر . (قوله كبعليك) أى في بقاء التركيب مع إعراب العجز وإن كان بعليك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لأنه ليس بعلم . (قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد في المثاليين ورفع راء عشر الأول وجـر راء الثاني . (قوله وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل . فارضي . (قوله ترد الأشياء إلى أصلها في الإعراب) لا يقال هذا يقتضي إعراب الجزء الأول أيضا لأننا نقول المضاف مجموع الجزعين لا الأول فقط ولا الثاني فقط لكن لما كان آخر الثاني آخر المجموع المضاف ظهر فيه الإعراب . (قوله ومنع في التسهيل القياس عليه) قال بعضهم : هي لغة ضعيفة عند سيبويه وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة . مرادى . (قوله لأن المبنى قد يضاف إليه) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملاسة . تصریح . (قوله من أبى فقحس) كذا بخط الشارح ويوجد في بعض النسخ بنى وهو تحريف .

(قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين إلخ نقل الشارح قول الفراء عن

(تنبيهات): الأول : قال في التسهيل : ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا في

الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى دون إضافة المجموع كقوله :

[١١٩٤] كَلِفٌ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

أى من عامه ذلك . وفى دعواه الإجماع نظر : فإن الكوفيين يميزون إضافة صدر

الركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه . الثانى : فى ثمانى إذا ركب أربع لغات :

فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله :

[١١٩٥] وَلَقَدْ شَرَيْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَأَتْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الافراد ويجعل إعرابها على النون كقوله :

[١١٩٦] لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعًا حِسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَفُغْرُهَا ثَمَانٌ

وهو مثل قراءة بعض القراء : ﴿ وله الجوارز المنشآت ﴾ - بضم الراء - . الثالث :

قال فى شرح الكافية : لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف

الكوفيين . (قوله دون إضافة المجموع) أى إلى شىء آخر وفيه أنه إذا أضيف الأول إلى الثانى ووجدت

الإضافة إلى شىء آخر كان المضاف إلى الشىء الآخر الثانى لا المجموع وإذا أضيف المجموع إلى شىء

آخر لم يكن الأول مضافا إلى الثانى فتدبر . (قوله كلف إلخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على

أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل . والعناء بفتح العين المهملة التعب .

والشقوة بالكسر الشقاء . (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو : ثمانى عشر أو لا وفيه

ما مر . (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المؤنث . (قوله وسكونها) أى كسكونها فى معديكرب

وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب . مع . (قوله وقد تحذف ياؤها)

مصعب قد التقليلية قوله ويجعل إعرابها على النون أى والأكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول

جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهة جوارى لفظا وهو ظاهر

ومعنى لأنه وإن لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سراويل فكتابة البعض على

قول الشارح ويجعل إعرابها على النون ما نصه : أى وحيث تكون جارية فى الإعراب مجرى المنقوص

المصروف اه غفلة عجيبة . (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها

[١١٩٤] رجز لم يدر راجزه ، وقيل قاله نقيع بن طارق . ومن للتعليل ، والعناء : التعب ، وبنت - بالنصب - مفعول

ثان لكلف . والشاهد فى : ثمانى عشرة ، حيث أضاف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شىء آخر ، وهذا

لا يجوز إلا فى الضرورة . وادعى ابن مالك الإجماع فيه ، وليست بصحيح : لأنه حكى عن الكوفية جواز ذلك مطلقا .

[١١٩٥] البيت من الكامل ، وهو للأعشى فى لسان العرب .

[١١٩٦] الرجز بلا نسبة فيه بخزانة الأدب :

عشرين وأخواته عليه ، نحو : لبث بضعة أعوام وبضع سنين ، وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة ، وبضعة وعشرون كتابا ، وبضع وعشرون صحيفة ، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع . انتهى (وصُغ من اثنين فما فوق) أى فما

قاله الدمامينى وما ذكره الشارح هو الراجع من أقوال فى مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماها أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما ، وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين إلى التسعين فلا يصاحب المائة والألف وقيل لا يصاحب إلا العشرة وهو مردود بنحو قوله ﷺ : « الإيمان بضع وستون شعبة » وفى رواية : « بضع وسبعون » ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والألف . هذا وفى بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع إلخ ما نصه : الثالث قال فى شرح الكافية إن بضعة قد يراد به واحد فما فوقه إلى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أى فى الأفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كياء تسعة فى ثبوت وسقوط نحو : لبث بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولى :

* ومطلقا مجراه يجرى حيث حل *

والأولى أن يراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتين والساقطها على الساقطها هـ . قال شيخنا : وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اهـ وقوله وإن تاءه كياء تسعة فى ثبوت وسقوط بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله : فيحمل الثابت التاء إلخ أى فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق فى الجمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد إلى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر إلا مع عقد نحو عشرة ونيف . والبضع من ثلاثة إلى تسعة ويكون للمذكر بالهاء والمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما فى بضع سنين .

(قوله وضع من اثنين إلخ) ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساويا لما فوقه وهو مسلم فى الذى بمعنى بعض دون الآخر لأنه مصوغ من الثنى مصدر ثبت الرجل والثلاث مصدر ثلث الرجلين وهكذا كما سيأتى لا من اثنين وثلاثة إلخ وإنما قلنا ظاهر كلام المصنف لأنه يمكن حمل قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ على معنى وإن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لأن الذى بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل . قال فى التصريح : الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يده من التراب واستحجر الطين من الحجر . (قوله أى فما فوقهما) الأنسب فوقه أى لفظ الاثنين لأن الصوغ من اللفظ . سم . (قوله إلى عشرة) أتى به بيانا للغاية .

فوقهما (إلى * عَشْرَةً) وصفا (كفَاعِل) أى على وزن فاعل (مِنْ فَعَلًا) كضرب نحو ثان وثالث ورابع إلى عاشر . وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَحْتَمَلُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى * ذَكَرْتُ) أى صفته للمذكر (فَاذْكُرْ فَاعِلًا بغير تاء) فتقول فى 'التأنيث ثانية إلى عاشرة' ، وفى التذكير ثان إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو : ضارب وضاربة . وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه (وإن تُردِّ) بالوصف المذكور (بعض) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ * تُضَيَّفُ إِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضٍ يَبْنَى) أى كما يضاف البعض إلى كله نحو : ﴿ إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَيْنِ ﴾ [التوبة : ٤٠] ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة : ٧٣] وتقول ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر . وإنما لم ينصب حينئذ لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفعلا عن فعل فالتزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين واحدى

(قوله كفَاعِل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول صيغ أو الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصيغ كما قاله الشاطبى . أفاده سم . (قوله من فعلا) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أى لى الجملة وصف لا اسم جامد ولا يكتف بهم ذلك من ذكر الصوغ لأنه قد يراد به إثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الأخذ .

(قوله وإما واحد) أى وواحدة وهذا مفهوم قوله من اثنين فما فوق . (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى : والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أى العدد المنفرد . (قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به إلخ) أى فى إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ منه فى التذكير والتأنيث وهو مسلم فى غير ثان وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغا منه . (قوله وإن ترد بعض الذى إلخ) أى وإن ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى هو منه تضيفه أى الوصف إليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه أو فى إضافته إلى كله وإلى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هى له ومفعول تضيف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب الواحد لا الأعم وهذه الإضافة غير واجبة إذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وإن ترد إلخ ما سيأتى من قوله وإن ترد جعل الأقل إلخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح . (قوله بين) أى ظاهر البعضية .

(قوله أى كما يضاف البعض إلى كله) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فراجع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح . (قوله وإنما لم ينصب حينئذ) أى حين إذ أريد به بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أى حين إذ أضيف إلى ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر . (قوله لأنه) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس فى معنى ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا مفعلا عن فعل أى ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله

الثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة . هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وتعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد ، فيقولن ثان اثنين وثالث ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده ، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال : لأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلا ، ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

(تنبيهه) : قال في الكافية :

وَتَعَلَّبَ أَجَازٌ نَحْوَ رَابِعٍ أَرْبَعَةٍ وَمَا لَهُ مُتَابِعٌ
وقال في شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك تعلب وحده ، ولا حجة له في ذلك . هذا كلامهم فعمم المنع . وقد فصل في التسهيل ، وخص الجواز بتعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم اهـ (وإنَّ ثَرْدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا * فَوْقَ) أى إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما

بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لأنه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة فتدبر .

(قوله لأن المراد أحد اثنين إلخ) أى باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثان وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا . أفاده الجامى . (قوله ونصبه إياه) أى إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى . (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة . سيوطى . (قوله وإلى هذا ذهب في التسهيل إلخ) تعقبه أبو حيان فقال : ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثان اثنين قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه إلا ظاهرى جامد . تصريح . (قوله لأنه لا فعل له) أى لا يقال ثلث الثلاثة إذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهري ثلث القوم أثلاثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثة بنفسك وثلث الثلاثة بالتخفيف أيضا . إسقاطى . (قوله قال في الكافية إلخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين : مخالفته لتفصيله في التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لتعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا . (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل . (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة . (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد إلخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذاك أى ما يأتى استدراك عليه . سم . (قوله أنه) أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مرادا وإلا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فإن كان بمعنى المضى إلخ .

هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (فَحَكَمَ جَاعِلٌ لَهُ أَخَكُمَا) فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضَى وَجِبَتْ إِضَافَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ جَازَتْ إِضَافَتُهُ وَجَازَ تَنْوِينُهُ وَإِعْمَالُهُ فَتَقُولُ : هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ وَرَابِعٌ ثَلَاثَةٌ : أَيْ هَذَا مُصِيرُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةٌ ، وَتَوَثُّتِ الْوَصْفُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ كَمَا سَبَقَ ، فَالْوَصْفُ الْمَذْكُورُ حِينَئِذٍ اسْمُ فَاعِلٍ حَقِيقَةٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ ثَلَاثُ الرَّجُلَيْنِ إِذَا انْضُمَّتَ إِلَيْهِمَا فَصُرَتِ ثَلَاثَةٌ ، وَكَذَلِكَ رُبْعُ الثَّلَاثَةِ إِلَى عَشْرَتِ التَّسْعَةِ ، فَفَاعِلٌ هُنَا بِمَعْنَى جَاعِلٍ وَجَارٍ مَجْرَاهُ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى وَالتَّفَرُّعِ عَلَى فِعْلِ ، بِخِلَافِ فَاعِلِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ مَعْنَى أَحَدٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَاهُ لَا عَمَلَ لَهُ وَلَا تَفَرُّعَ لَهُ عَلَى فِعْلِ ، فَالْتَزَمَتْ إِضَافَتُهُ كَمَا سَبَقَ .

(تَنْبِيهَاتُ) : الأول : الوصف حينئذ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالْعَشْرِ عَلَى وَزْنِ الضَّرْبِ ، مَصَادِرُ ثَلَاثٍ وَرَبْعٍ وَعَشْرٍ عَلَى وَزْنِ ضَرْبٍ ، وَمُضَارِعُهَا عَلَى وَزْنٍ يُضْرَبُ إِلَّا مَا كَانَ لَامَةً عَيْنًا وَهُوَ رَبْعٌ وَسَبْعٌ وَتَسْعٌ فَإِنَّهُ عَلَى وَزْنِ شَفْعٍ يَشْفَعُ . الثَّانِي : لَا يَسْتَعْمَلُ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ ثَانٍ فَلَا يُقَالُ ثَانِي وَاحِدٍ وَلَا ثَانٍ وَاحِدًا ، وَأَجَازُهُ بَعْضُهُمْ وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ . الثَّالِثُ : أَفْهَمُ كَلَامُهُ جَوَازُ صَوْغِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ

(قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة إذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتق منه حفيد . وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساوياً له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى الحقيقة بإبراز الضمير دون صلة ما الأولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك . (قوله فَحَكَمَ جَاعِلٌ) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وإنما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فإذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة . أفاده المرادى . (قوله جازت إضافته إلخ) لكنهم قالوا الإضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فإن نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الإضافة مستويان أو النصب أكثر . قال الرضى : وإنما قل النصب ههنا لأن الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً وإن انضم إليها واحد بل يكون المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الأول هو المجموع . كذا فى الدمامينى . (قوله وإعماله) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل . (قوله حينئذ) أى حين إذ كان بمعنى جاعل . (قوله ثلث الرجلين إلخ) بتخفيف ثانى ثلث وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها .

(قوله وجار مجراه) أى فى العمل . (قوله فإن الذى هو فى معناه) أى فإن فاعلاً الذى هو فى معنى أحد فاعل للضمير وكأنه لم يقل فإنه دفعاً لتوهم عود الضمير على أحد . (قوله الوصف حينئذ) أى حين إذ كان بمعنى جاعل . (قوله وأجازه بعضهم إلخ) رجحه الدمامينى وضعف الأول

من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة ، وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالإعمال ، ورابعة ثلاثة وثلاثين بالإضافة اهـ (وإن أردت مثل ثلثي اثنين * مُركَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ) أى إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب - بمعنى بعض أصله كثنائي اثنين - فجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث : فتقول في التذكير ثلثي عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفي التأنيث ثمانية عشرة اثنتى عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثلثي إلى اثنين . وهذا الاستعمال هو الأصل ، ووراءه استعمالان آخران : الأول منهما أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله (أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ) يعنى التذكير والتأنيث (أضيف * إلى مُركَّبٍ بِمَا تَنَوَّى يَفَى) يفى جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته . والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الأول الذى نويته ، فتقول في التذكير : ثلثي اثنى عشر إلى تاسع تسعة عشر ، وفي التأنيث ثمانية اثنتى عشرة إلى تسعة عشر . والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى وإليه أشار بقوله (وَشَاعَ الْإِسْتِعْنَاءُ بِحَادَى عَشْرًا * وَنَحْوِهِ) أى

بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أى مصير واحدا اثنين بنفسه . (قوله أفهم كلامه) أى حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد . (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا . (قوله بمعنى بعض أصله) أى بعض مدلول أصله . (قوله بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب إذ اثنا واثنا ليسا مبنيين ومثله يأتى فى قوله بعد باقيا بناؤه إلخ . (قوله هو الأصل) أى ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتى قريبا عن أبى حيان . (قوله أن يقتصر على صدر الأول إلخ) قال أبو حيان : وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا . تصریح . (قوله فيعرب إلخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد . سم . (قوله ويضاف إلى المركب) قال أبو حيان : وقياس من أجاز الأعمال فى ثالث ثلاثة أن يميزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلا . سيوطى .

(قوله يفى جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أى مركب واف بما تنوى بأن يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اهـ سم والفعل على الأول مجزوم فالياء إشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل . (قوله بالمعنى الأول الذى نويته) وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كائنا فى المرتبة الثانية عشرة لأن معنى ثلثي اثنى عشر ثانى عشر اثنى عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصارا

ثاني عشر إلى تاسع عشر . وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة ، فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث . وفيه حيثذ وجهان : الأول أن يعرب الأول ويبنى الثاني . حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي . ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثاني فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته . وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحللول كل منهما محل المحذوف من صاحبه . وهذا مردود بأنه لا دليل حيثذ على أن هذين الاسمين متزعلان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول . والثاني أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فهما حيثذ ، فيجرب الأول على حسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة . أما إذا اقتضت على التركيب الأول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فإنه يتعين بقاء الجزئين على البناء .

(تنبيهان): الأول : إنما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التثنية فائدة التنبيه

فعلم ما فى كلام البعض . (قوله وفى التأنيث حادية عشرة إلخ) فى التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثانى عشر ولم يقل وفى التأنيث بحادية عشرة إلخ إشارة إلى دخوله فى النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم . (قوله وفيه حيثذ) أى حين إذا اقتصر على صورة التركيب الأول وإن شئت قلت حين إذا استغنى بحادى عشر ونحوه . (قوله وجهان الأول أن يعرب الأول ويبنى الثاني إلخ) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه : الأول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثانى بكماله وأن هذا الباقي هو الأول بكماله . والثانى أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا حكاه إلخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاختصار على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى لمنافاة الأول من الأوجه الثلاثة ذلك فتأمل .

(قوله ويبنى الثانى) أى يبقى بناؤه . (قوله فبناه) أى أبقي بناءه . (قوله وزعم بعضهم إلخ) بهذا الزعم تكون الأوجه ثلاثة لا اثنين . (قوله لحللول كل إلخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثانى بنية صدره ١ هـ سم أى فكأن التركيبين باقيا . (قوله بأنه لا دليل حيثذ) أى حين إذ يبينان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر إذ لا يترتب عليه اختلال المعنى . (قوله بخلاف ما إذا أعرب الأول) فإن إعرابه دليل على ذلك . (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما فى التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الأول وصدر الثانى . (قوله أما إذا اقتضت إلخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الأول إلخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ . (قوله على التركيب الأول) أى على حقيقته لا صورته فقط .

(قوله بأن استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه . (قوله فائدة التنبيه) بالإضافة للبيان .

على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب ، وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة ، والأصل واحد وواحدة فصار حاد ووحادة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة . وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الأصل المرفوض . قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلب فى واحد إلا فى تنييف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته . والثانى لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً . وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر . ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول للالباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض . قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بالتثوين وهو مصادم لحكاية الإجماع (وقبل عشرين

(قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة القلبين . (قوله لانكسار ما قبلها) أى مع تطرفها لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء لكن يعلى الحادى إعلال القباضى بخلاف الحادية لفتح الياء . أفاده فى التصريح .

(قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه . (قوله الثانى لم يذكر هنا إلخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثانى اثنين . سم . (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) بإضافة التركيب الأول برمته إلى الثانى برمته مع بناء الكلمات الأربع على الفتح . (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد من التركيب الأول قال شيخنا : الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل ١ هـ وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره . (قوله للالباس) أى لا لباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الإعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبيين فإن الالباس على تفسيره يزول بإعراب الجزئين أو الأول فقط فإن ذلك جائز فى الاستغناء بخادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم . أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره . (قوله ويتعين) أى فيما إذا أتى بالتركيبيين برمتيهما أو حذف العقد من التركيب الأول وأتى بالتركيب الثانى . (قوله فى موضع خفض) أى بإضافة التركيب الأول أو صدره إلى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافاً . قال البعض تبعاً لشيخنا : وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما إذا كان الاسم واللقب مركبين أو الأول فقط أى من امتناع إضافة أولهما إلى ثانيهما وقد يدفع المخالف بحمل المركب ثم على الإضافى كما يشعر به تمثيلهم فلا ينافى ما هنا من إضافة المركب العددي فتأمل .

(قوله وهو مصادم لحكاية الإجماع) جوابه أن الإجماع مخصوص بصورة ما إذا جئت بتركيبيين لأن عمل فاعل إنما يتأتى مع تنوينه والتثوين متلف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى

أذكرنا . وبابه الفاعل من لفظ العدَد * بحالتيه من التذكير والتأنيث (قَبْلَ واوٍ يُعْتَمَدُ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه ، فتقول الحادى والعشرون إلى التاسع والتسعين ، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ، ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : حادى عشرين كما تقول حادى عشر إلخا لى لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر .

(تنبيهه) : لم يذكروا فى العشرين وبابه اسما مشتقا . وقال بعض أهل اللغة : عَشْرَنَ وثَلَثَنَ إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مَعْشَرَنَ ومُتَسَعِنَ اهـ .

(خاتمة) : يؤرّخ بالليالى لسبقها ، فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر : كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ، ثم يقول : كتب لليلة خلت ، ثم لليلتين

موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل . قاله مكى سم . (قوله يعتمد) نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف . (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته . قال ابن هشام : فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو وإثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اهـ لكن قال السيوطى : والمنقول عن سيويه جواز إضافة شهر إلى كل الشهور . قال الدمامينى فى باب الظروف وهو قول أكثر النحويين . (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتاريخ . اهـ سيوطى .

(فائدة) : كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يدلّون فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ . (قوله بالليالى) جمع ليلة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة . دمامينى . (قوله لسبقها) أى لسبق الليالى الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر إنما يطلع ليلا اهـ دمامينى . وقال السيوطى فى الجمع : لأن أول الشهر ليلة وآخره يوم ولأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم . وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص .

(قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند اهـ دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه . (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل

خلتا ، ثم ثلاث خلون إلى عشر ، ثم لإحدى عشرة خلّت إلى النصف من كذا أو منتصفه ، أو انتصافه ، وهو أجود من لخمس عشرة خلّت أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ، ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت ، ثم لآخر ليلة منه أو سرّاره أو سرره ، ثم لآخر يوم منه أو سلخه ، أو انسلاخه ، وقد تخلف النون التاء وبالعكس . والله أعلم .

الهلّال واستهل مبين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله . دمامينى مع حذف وبعض زيادة . (قوله لليلة خلّت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد . (قوله ثم ثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت إنما هو على سبيل الأولوية كما يشير إليه الشارح بقوله وقد تخلف إلخ لما تقدم أول الكتاب من أن الأنصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لما لا يعقل الأفراد وكجمع القلة ما كان من أعداده وكجمع الكثرة ما كان من أعداده ولأن تميز ثلاث إلى عشر لما كان جمعا فاسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفردا فاسبه ضمير الأفراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره . (قوله إلى النصف من كذا) أى إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح . (قوله وهو أجود) أى لكبره أخصر . (قوله ثم لأربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في بتقدير مضاف أى عند استقبال أو في استقبال أربع عشرة . قال الدمامينى : وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحقيقه ووجه الأول اعتبار العدد الأقل . (قوله إلى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول ليلتها لإحدى عشرة ليلة بقيت . (قوله لعشر بقين) أى بدون تعليق تغليا تمام الشهر أو إن بقين أى نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى في أربع عشرة إلى تسع عشرة فتأمل . (قوله إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت . دمامينى . (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فإن مضت وكتب في الثلاثين قيل لآخر يوم منه وإذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما . دمامينى . (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الأول . قال في القاموس : السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال إلا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة وفسرهما البعض قيعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما إذا كانت الكتابة في آخر يوم منه لأن بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتي أولا حرره . (قوله أو سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلاخهما في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه

[كَمْ وَكَايْنٌ وَكَذَا]

هذه ألفاظ يكتنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد . أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار ، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى عدد كثير ، وكل منهما يفتقر إلى تمييز : أما الأولى فمميزها كممیز عشرين وأخواته فى الافراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : (مَيِّزُ فى الاستفهامِ كم بمثل ما * مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَمَّكُمْ شَخْصاً سَمَا) أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فإنهم يميزون جمعه

وانتصابهما فى قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلخه على الظرفية بتقدير مضاف والأصل وقت سلخ أو انسلخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقدير مضاف لصلاحيه اللفظ للزمن بلا تقدير . أفاده الدماميني وفى الجمع يقال كتبه فى العشر الأول والأواخر لا الأوائل والآخر . والله أعلم .

[كم وكاين وكذا]

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض : أى عند المتكلم وبين إبهام الأول بالتمييز وإبهام الثانى بالبدل التفصيلى نحو : كم عبدا ملكت عشرين أم ثلاثين اهـ وفيه نظر من وجهين : الأول أن دعوة إبهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعنيه عنده بدليل أنه الآتى بالتمييز ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل إبهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الإتيان بما بعدهم لكان صحيحا . الثانى أى دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وإن تبع فيها الدماميني كما هو واضح وإنما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق . (قوله بمعنى أى عدد) أى فالسؤال بها عن كمية الشيء . (قوله وخبرية) من الخبر قسم الإنشاء سميت بذلك لأن ما هى فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام زيادة كلام متأتى . (قوله فى الافراد والنصب) لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدماميني أو لأن كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثى أو لأن مميز العدد الوسط الذى هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه لأنه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل . (قوله بمثل ما ميزت عشرين) أثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب . (قوله ككم شخصا سَمَا) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة فى محل رفع خبر . (قوله فلازم مطلقا) أى سواء أريد به الأصناف أولا . (قوله خلافا للكوفيين فإنهم يميزون جمعه مطلقا) نحو : كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى مملوكين

مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات - نحو : كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان - جاز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الأخفش . وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب : أحدها : أنه لازم مطلقا ، والثاني : ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيوافي ، وعليه حمل أكثرهم :

*** كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ***

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهذا هو المشهور . ولم يذكر سيويوه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله : (وَأَجْزَانُ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرَا * إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفُ جَرٍّ مُظْهِرَا) فيجوز في بكم درهم اشتريت النصب وهو الأرجح ، والجر أيضا وفيه قولان : أحدهما : أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيويوه والفراء وجماعة . والثاني : أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج . وأما الثانية وهي الخبرية فمميزها يستعمل تارة كميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كميز مائة فيكون مفردا مجرورا . وقد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملتُهَا مُخْبِرًا كَمَثَرَةٍ * أَوْ مِائَةٍ كَكَمِ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ) ومن الأول قوله :

وكذا إذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقروا لك حالة كونهم غلمانا أى خداما فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخرج إلا على رأى الأخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي كما قاله الدماميني . (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن . (قوله إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم . (قوله أنه لازم مطلقا) أى سواء دخل على كم حرف جر أولا .

(قوله وعليه حمل أكثرهم كم عممة) أى بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح . (قوله ولم يذكر سيويوه جره إلخ) أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجر حيثذ تطابق كم ومميزها في الجر . (قوله مضمرًا) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت . واعلم أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو (وكم من ملك) واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١] رادًا به توقف الرضى في دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية . (قوله فيكون جمعا إلخ) أما إفراده فلمشابهة كم للمائة والألف في الدلالة على الكثرة ومميزها مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصریح بما يدل على الكثرة . (قوله وقد أشار إلى ذلك) أى المذكور من الاستعمالين .

[١١٩٧] * كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ *

ومن الثاني قوله :

[١١٩٨] * وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَثُّهَا غَيْرَ آثِمٍ *

وقوله :

[١١٩٩] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَئَةٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا : أما النصب فقليل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً . وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم : أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمننى فقد نسيت ، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت ، وأفرد الضمير حملا على لفظ كم . وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت

(قوله ككم رجال أو مرة) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول محذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف إليه على الصحيح كما ستعرفه وأصل مرة مرة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة . (قوله باد ملكهم) أى هلك . (قوله غير آثم) أى غير سكران .

(قوله فقليل إن لغة تميم إلخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمى . (قوله نصب تمييز الخبرية) أى جوازا كما يصرح به قول التوضيح فقليل إن تميما تمييز نصب تمييز الخبرية . (قوله إذا كان مفردا) كذا قال الشلوين والصحيح أنه يجوز فيه الأفراد والجمع على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيراقى . مرادى . (قوله وعليهما) أى الجر والنصب أو على قولى النصب والأول أولى . (قوله وأفرد الضمير) أى مع أن مقتضى الظاهر تثنيته . (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الأفراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه

[١١٩٧] تمامه :

* وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَسَافُوا *

هو من المديد . وكم خبرية . وملوك - بالجر - ممزوجة ، وفيه الشاهد : حيث جاء فيه المميز مجموعا مجرورا . وباد : هلك ، وملكهم فاعله . والجملة خبر لكرم . قوله ونعيم سوقة : أى وكم نعيم سوقة - وهو بضم السين - وهو ما دون الملك .

[١١٩٨] من الطويل وتمامه :

* بِنَاحِيَةِ الْحِجْلَيْنِ مَنَعْمَةُ الْقَلْبِ *

وكم خبرية . وليلة مميزة . وفيه الشاهد : حيث جاء مفردا مجرورا . وغير آثم : حال . والحجلين : موضع . ومنعمة القلب : حال .

[١١٩٩] ذكر مستوفى فى شواهد الابتداء . والشاهد فيه ههنا فى قوله : كم عمة ، حيث روى بالجر - على اللغة المشهورة - على إن كم فيه خبرية ، وبالنصب ، على أنها استفهامية ، وبالرفع ، على أن المميز محذوف ، والتقدير : كم مرة أو كم وقتا . ويكون ارتفاع عمة على الابتداء لأنه وصف .

بلك ، وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الأولى ، والخبر قد حلبت ، ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى ، لأن الخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت . وكَم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف : أى كم وقت أو حلبة .

(تنبيهات): الأول : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم . الثانى : الجر هنا بإضافة كَم على الصحيح إذ لا مانع منها . وقال الفراء أنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين . الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها فى السعة . وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله :

[١٢٠٠] كَمْ دُونَ مِئَةِ مَوْتَاةٍ يُهَالُهَا إِذَا تَيَّمَّمَهَا الْخَرِيثُ ذُو الْجَلْدِ

فى التوضيح الافراد بأن التاء للجماعة لأن عمة وخالة فى معنى عمات وخالات . (قوله كما حذفت لك إلخ) وعليه يكون فى البيت اجتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فيها أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيها للاستغناء فيها عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم .

(قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدأ الذى هو عمة وقوله ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة . (قوله إفراد تمييز إلخ) أشار به إلى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد وإلى أن المصنف إنما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شقوذه . (قوله الجر هنا إلخ) وأما فى تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر بمن مقدرة . (قوله بإضافة كَمْ) أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد . شئنى . (قوله إذ لا مانع منها) يوهم أن فى الاستفهامية مانعا من الإضافة فانظره . (قوله إنه بمن مقدرة) لأنه لما كثر دخول من على ميم الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه . شئنى . (قوله الاتصال) أى اتصال مميز كم بها . (قوله فإن فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا إن كان الفصل بجملة أو ظرف وجر ومجرور معا وبرجحان إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض .

(قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فإن ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها . (قوله كَمْ دُونَ مِئَةِ إلخ) مومة أى مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الأولى بالفتحة اهـ وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى [١٢٠٠] قيل قاله ذو الرمة . ولم أجده فى ديوانه . من البسيط . وكَمْ : خبرية . ومومة مميزها . وفيه الشاهد حيث =

وقوله :

[١٢٠١] كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وقوله :

[١٢٠٢] كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخَمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَاعِ

والصحيح اختصاصه بالشعر . ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر . وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار . وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أثنى ، وكم بك مأخوذ جاء على جاز . وإن كان بتمام لا يجوز ، وهو مذهب يونس . فإن كان الفصل بجملة كقوله :
[١٢٠٣] * كَمْ نَأْتَى مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ *

يفزع منها وتيممها قصدها . والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الخاذق . (قوله كم بجود إلخ) مقرف تميز . قال زكريا : المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم الذي أبوه وأمه عريان . والوضيع الحسيس اهـ وقال العيني : أراد بالمقرف الذي ليس له أصالة من جهة الأب . (قوله سيد) تميز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العطية .

(قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل عليه قوله ومثله إلخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناطم . (قوله وقيل إن كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالناقص الغير المستقر كالأمثلة فإن الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار . سم . (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفع على الفاعلية

= فصل بينهما بالظروف ، وهى المفاضة : ومية اسم امرأة ويهال - فعل مضارع مجهول - أى يفزع منها . الخريت : فاعل بمحما : أى قصدها . والخريت - بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء - وهو الماهر الخاذق . وذو الجلد : أى صاحب القوة - صفة الخريت . فإن قلت : ما حكم لها ؟ قلت : يجوز أن يكون اللام للتعليل : أى لأجلها - أى لأجل المومات ، أو بمعنى من ، أو بمعنى لى ، وهو الأظهر .

[١٢٠١] قاله أنس بن ريم - من قصيدة من المديد . قالها لعبيد الله بن زياد - وكم : خبرية . ومقرف يميزه ، وفيه الشاهد ، حيث فصل بينهما بالمجرور - بالمقرف الذى ليس له أصالة من جهة الأب - . ونال العلا : أى بلغ المنزل العالية . والجملة في محل الرفع على أنها خبر لكم . قوله وكريم : أى وكم كريم ، أراد به الأصل من الطرفين . وبخله : مبتدأ . وقد وضعه : خبره . والجملة خير لكم المخلوفة . الوضع من الناس ، الدناء الحسيس .

[١٢٠٢] قاله الفرزدق . من الكامل . وكم ، خبرية : مبتدأ . وفى بنى بكر بن سعد : خبره . وسيد : يميزه ، وهو مجرور ، وفيه الشاهد : حيث فصل بينه وبين كم الخبرية بالظرف . قوله ضخم الدسيعة : أى عظيم العطية ، وهو وماجد ونفاع : صفات من مجد : إذا شرف . ونفاع : مبالغة نافع .

[١٢٠٣] تمامه :

* إِذْ لَا أَكْأَدُ مِنَ الْإِخْتَارِ أَجْمَلُ *

قاله القطامي . من البسيط . وكم خبرية : ظرف زمان ، أى كم مرة أو كم يوما . فضلا : يميزها ، وفيه الشاهد : حيث فصل بينهما بالجملة - وهى نالتى منهم - ويجوز في فضلا الرفع على أنه فاعل نالتى ، والجر على لغة من جر =

أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله :

[١٢٠٤] ثَوْمٌ مِثْنًا وَكَمْ دَوْنَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِيَا غَارَهَا

تعين النصب . قاله المصنف : وهو مذهب سيويه . الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ويفترقان في ثمانية أمور : فيتفقان في أنهما اسمان ، ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك في أول الكتاب . وأنهما يفتقران إلى مميز لإيهامهما ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية ، وأنهما يلزمان المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر ،

لنأتي كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أي كم يوما أو كم ليلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حيثئذ . (قوله ثَوْمٌ) أي تقصد ومحدودها بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تميم من الحذب وهو ما ارتفع من الأرض . وغارها مرفوع به أي على أنه فاعل وأصله غارها وهو المكان الغائر من الأرض فحذفت عين الكلمة كما حذفت في رجل شاك أصله شائك . كذا في العيني وزكريا . (قوله تعين النصب) لأن الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز ألبته وجوز الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة اهـ سيوطي وظاهر كلام المبرد جواز جر المفعول بجملة في الشعر وقد مر عن العيني أنه يجوز :

* كم نألي منهم فضل على عدم *

يجر فضل . قال زكريا : ومحل تعين النصب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا وإلا فيجر بمن ففى المطول في بحث حذف المفعول وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيْون ﴾ [الدخان : ٢٥] ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ [القصص : ٥٨] ومحل كم ههنا النصب على المفعولية اهـ . (قوله وهو مذهب سيويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما . (قوله يتفقان في سبعة أمور) بقي أنهما يتفقان في البساطة وفي أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيويه وأجازاه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي مع الاستفهامية يس . وسيأتي قول بتركيب كم . (قوله ودليله واضح) هو جرهما بالحرف والإضافة نحو : بكم درهم اشتريت وغلّام كم رجل ملكت .

= بالفعل ، والنصب هو الأظهر . وإذا بمعنى حين . والافتار ، من افتقر الرجل : إذا افتقر . واجتمل : خبر كاد . من اجتمعت الشحم جملا : إذا أذنته . وعن بعض من لا يؤثق به : احتمل - بالحاء المهملة - وما أظنه صحيحا .

[١٢٠٤] قاله زهير بن أبي سلمى - وقيل ابنه كعب - وليس بموجود في ديوانهما . من الوافر . ثَوْمٌ : أي تقصد . وسنان هو ابن أبي حارثة المري . والشاهد في : وكم حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب - وهو محدوديا - بالظرف وهو دونه ، والمجرور ، وهو من الأرض - وهو من الحذب وما ارتفع من الأرض - . وغارها : مرفوع به - وهو بالعين المعجمة - أصله غارها ، فحذفت عين الفعل كما حذفت في رجل شاك أصله شائك ، وهو الأرض الغائر المطمئن .

وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب فكم بقسميها أن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة . وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي

(قوله يجوز حذف ميمهما إلخ) نحو كم صمت . (قوله وأنهما يلزمان المصدر) أما في الاستفهامية فواضح وأما في الخبرية فبالحمل على رب اله زكريا ووجه الحمل أنها لإنشاء التكثير كما أن رب لإنشاء التكثير أو التقليل ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها لإنشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وإنشائها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له في الخارج فإذا قلت كم رجال عندي فله جهتان إحداها التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون إنشائية والأخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التي توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها . كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بإيضاح ثم نقل عن الرضوي رده بما حاصله أن ما وجه به الإنشاء يطرد في جميع الأخبار فيلزم أن تكون إنشآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الإخبار الذي هو فعل المخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد .

(قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر) قال المرادي : وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لأنه لغة اله وعليها بنى الفراء إعرابه كم فاعلا في قوله تعالى : ﴿ أو لم يهد لهم كم أهلكنا ﴾ [يس : ٣١] والوجه أن الفاعل مصدر أى الهدى كذا في الفارضى أى ضمير يرجع إلى المصدر أى أو إلى الله أى لأن تخرج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المعنى غير متجه وأما قوله تعالى : ﴿ أو لم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ فكم مفعول لأهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل في لفظها وأن وصلتها مفعول لأجله ليروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضى : أعمل بعض العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا اله ولم ينقل سماع ذلك شذوذا في خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضى تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية إلا بإثبات السماع في خصوصها فتدبر .

(قوله فكم بقسميها إن تقدم عليها إلخ) حاصل ما ذكره إحدى عشرة صورة ثنتان للجبر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب . (قوله إن تقدم عليها حرف جر) نحو : بكم درهم اشتريت أو مضاف نحو : غلام كم رجل عندك . (قوله عن مصدر) نحو : كم ضربة ضربت أو ظرف نحو : كم يوما صمت . (قوله فإن لم يلها فعل) نحو : كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو : كم رجل قام . (قوله أو رافع ضميرها) أى أو معتمد رافع ضميرها نحو : كم رجل ضرب عمرا

مبتدأ ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة ، وإن أخذه فهي مبتدأ . إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتميز الخبرية أصله الجر ، وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر . وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب : فلا يجوز كم غلمان لي سأملكهم ، كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم ، ويجوز كم عبد سأشتره ، وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترون بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ، فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون ، وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اهـ (ككم) يعنى هذه أى الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كأين وكذا ويتنصب * تمييز ذين أو به صيل من نصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين

أو سببها نحو : كم رجل ضرب أخوه عمرا . (قوله وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو : كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والأكثر ليدخل نحو : كم تعطى زيدا . (قوله فهي مفعولة) أى مفعول به . (قوله وإن أخذه) نحو : كم رجل ضرب زيد عمرا عنده . (قوله إلا أن يكون) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحو : كم رجل ضربته . (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح . دمايني . (قوله جائز في السعة) نحو : كم عندك عبدا .

(قوله ولا يفصل بين الخبرية إلخ) أى إذا كان مميزها مجرورا بالإضافة فلا يرد. نحو : ﴿ كم تركوا من جنات ﴾ . (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ولو رفعا مطلقا لجاز . اهـ مرادى . (قوله لا يقترون بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية . (قوله أى الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كآين تأتى للاستفهام نادرا لأن من المشبه كذا وهى لا تأتى للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل والكافية . (قوله في الدلالة على تكثير إلخ) مسلم في كآين دون كذا لأنها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة . قاله الدمايني .

(قوله ويتنصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كآين تنوينا يستحق الثبوت لأجل الحكاية وفي آخر كذا اسم إشارة وهما مانعان من الإضافة اهـ دمايني . وقوله لأجل الحكاية أى حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب . (قوله أو به) يعنى بتمييز كآين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتى . سم .

رجلا رأيت ، ومنه قوله :

[١٢٠٥] وكأئن لنا فضلا عليكم ومئة قديماً ولا تذرُونَ ما منْ منْعُ

وقوله :

[١٢٠٦] اطرد اليأس بالرجاء فكأئن آلباً حُم يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول : كأئن من رجل لقيت ، ومنه : ﴿ وكأئن من نبي قاتل معه ربيون كثير ﴾

[آل عمران : ١٤٦] ، ﴿ وكأئن من آية في السموات والأرض يمرُّون عليها ﴾

[يوسف : ١٠٥] ، وتقول رأيت كذا رجلا .

(تنبيهات): الأول : توافق كل واحدة من كأئن وكذا كم في أمور وتخالفها

في أمور : أما كأئن فإنها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة : فتوافقها في الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل به بقول أبي ابن كعب لابن مسعود : كأئن تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال : ثلاثا وسبعين . وتخالفها

(قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فإنه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا إن

اتصل فإن فصل فيه ما مر . (قوله فتقول كأئن) مفعول رأيت . (قوله وكأئن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهزة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه : ولا يجز عنها أى كأئن إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو : ﴿ وكأئن من نبي قاتل ﴾ [آل عمران : ١٤٦] إلخ ﴿ وكأئن من آية ﴾ [يوسف : ١٠٥] اهـ ويرد عليه وكأئن لنا فضلا فإن الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى : ﴿ وكأئن من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم ﴾ [العنكبوت : ٦٠] إن جعل الخبر الجملة الاسمية أعنى الله يرزقها فإن جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل . (قوله آلباً) بوزن فاعل من ألم وحم قدر . شمني . (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز .

(قوله أما كأئن فإنها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح

قوله وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة إلى كأئن لا بالنسبة إلى كم لورودها لهما كثيرا فالموافقة في أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفظن . (قوله كأئن تقرأ سورة الأحزاب) هل كأئن في موضع الحال من سورة

[١٢٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر .

[١٢٠٦] هو من الخفيف . واليأس : القنوط . وآلباً فاعل - من ألم يألم : وهو يميز كأئن منصوبا ، وفيه الشاهد . وحمل - مجهول - أى قدر . ويسره : مسند إليه ، والجملة في محل نصب على أنها صفة لآلباً . وكأئن على وزن كاع : مثل كم في الإبهام والافتقار إلى التمييز ولزوم التصدير وإفادة التكثير غالبا .

في أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وفي أن مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده ما سبق، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور. وقد مضى، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة، وابن عصفور أجاز بكأين تبع هذا الثوب، وفي أن مميزها لا يقع إلا مفردا. وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة: فتوافقها في البناء، والإبهام، والافتقار، إلى المميز، وإفادة التكثير. وتخالفها في أنها مركبة - وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية - وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما. وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله: [١٢٠٧] عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَى الْجَهْدَ

وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اه سم واستظهر البعض الاحتمال الأول وفيه أن الحال لا تكون إنشاء فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم: إن كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اه وعبارة الدمامني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعد سورة الأحزاب. فقال عبد الله: ثلاثا وسبعين. فقال أبي: ما كانت كذا قط اه. (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية. مع.

(قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخير بما يأتي قريبا. (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية. مع. (قوله وأى المنونة) أى الاستفهامية كما قاله الفارضى أى والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وإن كان أصلها استفهاما فلا إشكال. (قوله لأن التنوين إلخ) ليس علة لقوله جاز لتعليقه أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعطل بعينين إلا بتابع بل هو علة لمخزوف أى وإنما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة جواز الوقف عليها بالنون لأن إلخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون. (قوله ولهذا) أى لشبهه بالنون الأصلية. (قوله ويرده ما سبق) أى من البيتين. (قوله وإفادة التكثير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع: وتتصرف أى كذا بوجوه الإعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالإضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره.

[١٢٠٧] هو من الطويل. والنفس - بالنصب - مفعول عد الذى هو أمر من وعد. ونعى: مفعول ثان - وهو بضم النون - النعمة. وبؤسى - بضم الباء الموحدة - الشدة. وذاكرا: حال. والشاهد في: كذا وكذا، حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد، ولطفا بتمييز. قوله به نسى الجهد: جملة في محل نصب، على أنها صفة لطفا. والجهد - بالفتح -: الطاقة، وبالضم: المشقة.

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما - بدون عطف . وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل ، وعبرة التسهيل : **وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو** وأنها يجب نصب تمييزها ، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب ، قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة ، وبقوله كذا دراهم ثلاثة ، وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر ، وبقوله كذا درهما عشرون ، وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائره من العدد الصريح . ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيوافي وابن عصفور ، وهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه المبرد ومن ذكر معه ، وعبرة التسهيل : وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد

(قوله من كاف التشبيه وذا الإشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا لما حل من الإعراب وعلى غيره لا حل لها . كذا في الجمع . (قوله عد النفس نعمي) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد . والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهززة والقصر خلاف النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضمها أى المشقة . (قوله لم يقولوا كذا درهما) أى بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أى بالتكرار من غير عطف .

(قوله فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف إلخ) رد بأن عجزها اسم إشارة لا يقبل الإضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الخوفا إن المجرور بدل من اسم الإشارة وهو بعيد لأن كذا صارت كلمة واحدة ولا يدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليقه وقضية كلامه كالمغنى عدم إجازتهم الإضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطى في شرح الجزولية : فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثائة درهم لأنها أقل عددين أضيف ثانيهما إلى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لأجل العطف وجر التمييز وإفراده فيحتمل أن هذا من ابن معطى مجرد حكم بمقتضى القياس إذا لفظ بهذا اللفظ من غير إجازة منه للإضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الإضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال إن التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والأول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لأنه المحقق فيلزمه مائة واحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم . (قوله ولهذا) أى للقياس على العدد الصريح . (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاصر الشافعية ففى المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالأحوال الأربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهماان هـ . (قوله حملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح . (قوله وعبرة التسهيل إلخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين .

عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه . الثاني : قد بان لك أن قوله أو به صِلَ مِنْ تُصِبُّ راجع إلى تمييز كَأَيِّنْ دون كذا فلو قال :

كَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَنَصَبَا وَقِيلَ كَأَيِّنْ بَعْدَهُ مِنْ وَجِبَا
 لكان أحسن من أوجه : أحدها التنصيص على إخلف السابق . ثانياً التنبيه على اختصاص كَأَيِّنْ بِمَنْ دُونَ كَذَا . ثالثاً إفهام أن وجود مَنْ بَعْدَ كَأَيِّنْ أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِهَا لجرى إيان خلف في وجوبها . رابعاً إفادة أن كَأَيِّنْ لُغَةٌ فِي كَأَيِّنْ وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ : أَفْصَحُهَا كَأَيِّنْ وَبِهَا قُرَأَ السَّبْعَةُ إِلَّا ابْنَ كَثِيرٍ ، وَيْلِيهَا كَأَيِّنْ عَلَى وَزْنِ كَاعَنْ وَبِهَا قُرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَهِيَ أَكْثَرُ فِي الشَّعْرِ مِنَ الْأُولَى وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى هِيَ الْأَصْلُ ، وَمِنْهُ الْبَيِّنَانُ السَّابِقَانِ ، وَقَوْلُهُ : [١٢٠٨] **وَكَأَيِّنْ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقِي تَرَانِي لَوْ أَصْبَحْتُ هُوَ الْمُصَابَا** والثالثة كَأَيِّنْ مِثْلَ كَفَيْنْ وَبِهَا قُرَأَ الْأَعْمَشُ وَابْنُ مَيْصَنٍ . والرابعة كَيِّعَنْ بِوَزْنِ كَيِّعَنْ . والخامسة كَأَنْ عَلَى وَزْنِ كَعَنْ ، وَسَبَبُ تَلْعَبُهُمْ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ . الثالث : تَأْتِي كَذَا هَذِهِ أَعْنَى الْمُرَكَّبَةِ كُنَايَةً عَنْ غَيْرِ الْعَدَدِ وَهُوَ الْحَدِيثُ مَفْرَدَةٌ وَمَعْطُوفَةٌ ، وَيَكْنَى بِهَا عَنِ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ يُقَالُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا . وَتَكُونُ كَذَا أَيْضًا كَلِمَتَيْنِ عَلَى أَصْلِهِمَا وَهُمَا كَافُ التَّشْبِيهِ وَذَا الْإِشَارَةِ نَحْوُ رَأَيْتَ زَيْدًا فَاضِلًا وَعَمْرًا كَذَا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

(قوله إخلف السابق) أى فى جر تمييز كَأَيِّنْ مِنْ هَلْ هُوَ لَازِمٌ أَوْ غَيْرُ لَازِمٍ . (قوله ويلها كائن) قال الخليل : الياء الساكنة من أى قدمت على الهزمة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهزمة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الألف والهزمة فكسرت الهزمة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص . ثمنى . (قوله والثالثة كَأَيِّنْ) بهزمة ساكنة فياء مكسورة . والرابعة كَيِّعَنْ ياء ساكنة فهزمة مكسورة وأصله كَأَيِّنْ قدمت الياء مشددة ثم خففت كميته . دمامينى . (قوله أعنى المركبة) أى لا الباقية على أصلها من عدم التركيب .

(قوله وهو الحديث) يعنى اللفظ الواقع فى التحديث عن شئ فعل أو قول . قال السيوطى فى الأشباه والنظائر نقلاً عن ابن هشام الذى شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا

[١٢٠٩] وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرْبَ وَلَا أَلْسَ
وتدخل عليها ها التنبيه نحو : ﴿ أَهْكَذَا عَرْشُكَ ﴾ [التمل : ٤٢] .

(خاتمة)*: يكتنى عن الحديث أيضا بكيت وذيت وذيت - بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر - وهما مخففتان من كية وذية ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، وليس فيهما حيثلذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت لأنها كناية عن الحديث . والتكرير مشعر بالطول .

[الْحِكَايَةُ]

هذا الباب للحكاية بأى وبمن . والعلم بعد من (إخك بأى ما لعنكوك سئل *

المكتنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اهـ . (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل . اهـ فارضى . ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية . قال شيخنا : والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اهـ ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع . (قوله بفتح التاء وكسرها) أى وضما كما في التسهيل . (قوله كان من الأمر إلخ) إذا قيل كان من الأمر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزئها والظاهر أن من الأمر تبين يتعلق بأعنى مقلدا . دماميني . (قوله وليس فيهما حيثلذ إلا البناء على الفتح) أى بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر .

[الْحِكَايَةُ]

هى لغة المماثلة واصطلاحاً ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا إذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو : أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيدكرها الشارح فى الخاتمة . (قوله احك بأى) الباء للآلة أو ظرفية اهـ سم وأى الهكى بها استفهامية وهى معربة لكن اختلف فى حركتها والحروف اللاحقة لها فقلل إعراب فأى بالرفع

[١٢٠٩] البيت من مجزوء الوافر ، وهو بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى .

عنه بها في الوقف أو حين فصل أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لمنكور مذكور مسفول عنه بها من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ، فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلأمين وجاريتين وبنين وبنات : أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات ، هذا في الوقف ، وكذا في الوصل فيقال : أيا يا هذا وأية يا هذا إلى آخرها . واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجودا في المسفول عنه أو صالحا لأن يوصف به ، نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون ، هذه اللغة الفصحى ؛ وفي لغة أخرى يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال : أيا أو أيا يا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، وأية أو أية يا هذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (وَوَقَفَا أَخْبَرَ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ * وَالثَوْنُ حَرْكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ، ولمن قال مررت برجل ، منى هذا في المفرد

مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لأن الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أى قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره في ضربت رجلا أيا ضربت وأى بالجر بحرف جر محذوف تقديره في مررت برجل بأى مررت وكذا يقال في أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر وقبل حركات حكاية وحروف فهمى مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع إعراب وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرفة حكاية . (قوله ما لمنكور) احتراز عن المعرفة فإنها لا تحكى بأى . سم .

(قوله في الوقف) متعلق باحك . (قوله مذکور) أى سابق في كلام غيرك واحتراز به عن المسفول بها ابتداء فإنها حيثل على حسب العوامل . (قوله لمن قال رأيت رجلا إلخ) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلا أيان وهكذا . (قوله وأيتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أن يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة . (قوله إلا إذا كان موجودا في المسفول عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهما في الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لأن المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الألف والتاء المزيديتين . (قوله أو صالحا) أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لأن يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو أيين لمن قال عندى حمير أو رأيت حميرا .

(قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمنكور من الإعراب والتذكير والإفراد وفروعهما . (قوله ولا تثنى ولا تجمع) أى لفظة أى . (قوله ما لمنكور بمن) أى منكور مذكر وإنما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لأن المعارف إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من في الأغلب إما محكية أو غير محكية لأن الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن التكرات

المذكر (وقل) في المثني المذكر (مَنَانٍ وَمَتْنَيْنِ بَعْدَ) قول القائل (لِي * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) وضرب حران عبيدين ، فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وَسَكْنٌ) آخرهما (تُعِيدِلِي) وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لَمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَتْنٍ) بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال منت بإسكان النون وسلامة التاء . وقل في المثني المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين ، أو ضربت حرتان رقيقتين ، متنان ، ومتتين : فمتتان لحكاية المرفوع ، ومتتين لحكاية المجرور والمنصوب (وَالثُّونُ قَبْلَ ثَا الْمُشَى مُسَكَّنَةٌ . وَالْفَتْحُ)

فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما في التكرات إسقاطي والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لأن من للعاقل بخلاف المنكور السابق في أي فإن المراد به ما يعم العاقل وغيره لأن أيا تستعمل فيها وسيذكر الشارح ذلك . (قوله والنون حرك إلخ) العطف تفسير لاحك لأن حكاية المنكور بمن في الوقف نفس التحريك والإشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف . أفاده ابن هشام . (قوله مطلقا) أي في أحوال إعراب المحكي الثلاثة . (قوله وأشبعن) فيه إشارة إلى أن الحروف إشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده في التصريح . قال ابن غازي : نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفا . يس .

(قوله وقل منان إلخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسم معربا كما قد يتوهم أي من التشية وإنما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومتنان ومتتين ومنات فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى في محل رفع وهذه الكلمات ليست مشى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جلبته الحكاية . (قوله بابنين) أي مع ابنين أي ولي ابنان وفي نسخة كابنين . سم . (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم في التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتي لأن المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك . (قوله تعدل) أي تقم العدل لأن هذا حكم العرب . سم . (قوله وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال في النصب والجر ولم يمكن إثبات حرف المد في منه للدلالة على الإعراب لأن هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة فاكثفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب لأن الإعراب فرع التأنيث وإذا تعارضت مراعاة الأصل والفرع كانت مراعاة الأصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الإعراب فرع التأنيث أن الاحتياج إلى الدلالة عليه دون الاحتياج إلى الدلالة على التأنيث لأن التأنيث صفة للمدلول والإعراب صفة للدال فتأمل ولو قبل باستحسان الإشارة بالشفيتين إلى حركة الإعراب لم يبعد .

فيها (تَزْرُ) أى قليل . وإنما كان الفتح أشهر في المفرد والإسكان أشهر في التثنية لأن التاء في منت متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لتلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك متان (وَهَيْلُ الثَّاءِ وَالْأَلْفِ * يَمْنُ) في حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بإثْر) قول القائل (ذَا يَنْسُو كَيْفَ) : منات بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم (مَنْوَنَ وَمَنْيَنَ مُسَكِّنًا) آخرهما (إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ قُطْنَا) أو ضرب قوم قوما . فمنون للمرفوع ، ومنين للمجرور والمنصوب .

(تنبيهه) : في الحكاية بمن لغتان : إحداهما : - وهى الفصحى - أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها ، والأخرى أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : منو ، وفي النصب منا ، وفي الجر منى (وإن تصل فللفظ من لا يختلف) فتقول : من يا فتى في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح . وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا ، فتقول : منو يا فتى ، وتشير إلى الحركة في منت ولا تنون ، وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع ، وتنون منات ضمًا وكسرًا ، وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

[١٢١٠] * أثوا نارى فقلت منون أنتم *

(قوله والنون قبل ثا المثني) وكذا النون الأخيرة لأنه لا يوقف على متحرك اه فاضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايضة من قوله وسكن تعدل . (قوله مسكنة) تنبها بإسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى . (قوله لتلا يلتقى ساكنان) وإن كان جائزا في الوقف . سم . (قوله وإن تصل) هذا مفهوم قوله وقفا . (قوله وتشير) أى بحركة تاء منت إلى الحركة أى حركة المحكى وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان

[١٢١٠] قاله همر بن الحرث الضبي ، وقيل جذع بن سنان الفسائي . وفيه بحث بسطناه في الأصل . والضمير في أثوا يرجع إلى الجن . والشاهد في منون ، فإن فيه شلوذين : الأول إلحاق الواو والنون لها في الوصل . والثاني تحريك النون وهى تكون ساكنة . وذكر ابن الناطم أن أحد الشلوذين هو أنه حكى مقلدا غير مذكور . قوله الجن خبر مبتدأ محذوف : أى نحن الجن . وعموا أصله انعموا . وظلاما : نصب على الظرف ، ويروى صباها .

وهذا شاذ عند سيويه والجمهور من وجهين : أحدهما إثبات العلامة وصلا ، والآخر تحريك النون . وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقدرًا غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله (ونادِرَ مَنْوَنَ في نُظْمٍ عُرفَ) وهو لتأبط شراً . ويقال لشمر الغساني . وثمame :

★ فقالوا الجنُّ قلْتُ عَمُوا ظَلَامًا ★

ويروى : عموا صباحا . ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشده صباحا ، وليس الأمر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة : فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السخيتاني عن أبي زيد الأنصاري . أولها :

ونارٍ قد خضأتُ بُعيدَ وهنٍ بدارٍ ما أريدُ بها مُقاما
وهي مشهورة . وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الغساني أولها :

أتوا ناري فقلتُ مَنْوَنَ أنتم فقالوا الجنُّ قلْتُ عَمُوا صَبَاحًا
نزلتُ بِشِيعِبِ وادي الجنِّ لما رأيتُ الليلَ قد نَشَرَ الجَنَاحَا
قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب (والعلم أحكيته من بُعد من ★

أوضح . (قوله مقدرًا غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون أنتم اهـ زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير في أتوا وهو مردود قال بس : لا يخفى أن قول الشاعر أتوا إلخ حكاية لما وقع له مع الجن وأنه حين إتيانهم قال لهم منون أنتم فحين إتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا ناري ثم بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا ناري إلا بعد قوله منون أنتم حين إتيانهم فما في التصريح ممنوع منعًا واضحًا . (قوله لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم . (قوله ويغلط المنشد إلخ) أي يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان من قصيدتين .

(قوله عن أبي زيد الأنصاري) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات لمنافاته ما قدمه من أنها لتأبط شرا أو لشمر الغساني بل أبو زيد من روايتها . (قوله ونارٍ قد خضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم : خضأت بالخاء والضاد المعجمتين معناه سمرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل إلى ثلثه اشتق من وهن يهن إذا فتر وضعف لهذه الناس فيه . والدار المكان الذي عرس فيه اهـ أي نزل فيه ليلا . (قوله إلى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة . (قوله قد نشر الجناحا) أي ظلمته المشبهة بالجناح . (قوله والعلم أحكيته) اسما كان أو كنية أو لقبا دون بقية المعارف لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال

إِنْ عَرِثَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَقْتَرَنَ) فتقول لمن قال جاء زيد : من زيد ، ورأيت زيدا : من زيدا ، أو مررت بزيد : من زيد . وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعد من مرفوعا مطلقا ، لأنه مبتدأ خبره من ، أو خبر مبتدؤه من ، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب .

(تنبيهات): الأول : يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه

جاز فيها ما لم يجز في غيرها . فارضى .

(قوله من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تنقيد بالوقف وهو قضية إطلاقهم اسم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح في التنبيه السادس الآتي ثانيا أن من تخصص بالوقف إلا أن يخص الآتي بمن المحكى بها المنكور وسيأتي ما يؤيده فنفطن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فإذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر في أى فكرهوا أن يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد . (قوله من عاطف) أى صورة لأنه للاستئناف كما قاله بعضهم وفي كلام الرضى أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا . قال يس : أطلق العاطف وعبارة الشاطبي تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفي شرح الباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اهـ وقال الفارضى أنه الواو فقط .

(قوله وهذه لغة الحجازيين) هى إحدى اللغتين عندهم لأنهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والإعراب بل يرجحون الإعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسئول عنه غير الأول وفي حالة الرفع وإن اتحدت الحركة في حائلي الحكاية والإعراب إلا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على إرادة حكاية هذا المذكور في الجملة . يس .

(قوله مرفوعا مطلقا) أى في الأحوال الثلاثة . (قوله تعين بالرفع) على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما في الفارضى . قال سم : كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اهـ ثم رأيت في الرضى وعبارته إنما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره اهـ . قال يس : ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا ييطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لأنه إنما ييطلها في الأول ثم رأيت بخط الشنوائى نقلا عن أبى حيان عن صاحب البسيط . قال الشنوائى : ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تنقيد بالوقف وهو مقتضى إطلاقهم . (قوله يشترط لحكاية العلم بمن إلخ) ويشترط أيضا أن يكون علما لعامل وأن لا يتبع في حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا إلى علم بخلاف النعت بابن مضافا إلى علم كما سيأتى لأنه مع المنعوت كشيء واحد كما في التصريح وفي العطف بخلاف الآتى قال في التصريح : وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية اهـ أى لأن إطالته بالتابع تبينه ثم قال : واستثنى عطف النسق على القول بالجواز

متيقنا ، فلا يقال من الفرزدق - بالجر - لمن قال سمعت شعر الفرزدق ، لأن هذا الاسم يتقن انتفاء الاشتراك فيه . الثاني : شمل كلامه العلم المعطوف على غيره ، والمعطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه : من زيدا وأباه ، ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا : من أخا زيد وعمرا . الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم ، والصحيح المنع . الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ، فلا يقال من زيدا العاقل ، ولا من زيدا ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقل ، أو رأيت زيدا ابن الأمير . ويقال من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو . الخامس : فهم من قوله احكيه أن حركاته حركات حكاية ، وأن إعرابه مقدر ، وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية . السادس : قد بان لك أن من تخالف أيا في باب الحكاية في خمسة أشياء : أحدها أن من تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة في العاقل وغيره . ثانيها أن من تختص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الأصل . ثالثها أن من

فيه لأنه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين إلا بالحكاية .

(قوله الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه ليقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لأنه غير علم وفي بعض النسخ الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يطل الحكاية وذبح غيرهم إلى خلافه فيحكيان إذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فإذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وإن عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى في الأول ويحكى في الثاني هـ وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فإن كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وإن كان مما يحكى لم تجز حكايتهما . (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد . (قوله لا يحكى العلم الموصوف إلخ) أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل إن حكى يحكى بدون صفته كما في شرح التوضيح للشارح . (قوله مضاف) الصواب كما في بعض النسخ مضافا لأن المراد لفظ ابن فهو معرفة .

(قوله والجمهور على أن من مبتدأ إلخ) الظاهر أن مقابل قولهم إعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر . (قوله وحركة إعرابه إلخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور . (قوله مقدرة) أى في الأحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذبح بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب ولا تقدير إذ لا ضرورة إليه . مع . (قوله أن من تختص بحكاية العاقل إلخ) قد يقال من أين بان هذا إلا أن يقال : بان من هنا بضميمة ما سبق في باب الموصول أن من

يجب فيها الإشباع فيقال : منو ومنا ومنى ، بخلاف أى . رابعها أن من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح تقول : أية وأيتان ، وفى من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

(خاتمة)*: الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد : فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب : فالملفوظ نحو قوله تعالى : ﴿ وقالوا الحمد لله ﴾ [الأعراف : ٤٣] ، وقوله :

[١٢١١] سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لَصَيْدٍ أَنْتَجِي بِلَالاً

والمكتوب نحو قوله : قرأت على فصحى محمد رسول الله ﷺ ، وهى مطردة . ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح . وأما حكاية المفرد فضربان : ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بمن وهو ما تقدم ، وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض

للعاقل وأيا بحسب ما تضاف إليه . (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الإشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر . (قوله على ما سبق) من أن الأشهر فى المفرد الفتح وفى التثنية الإسكان . (قوله فالملفوظ إلخ) قال شيخنا : مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اهـ ويرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ إلا أن يقال التقييد بالجملة لأنها الغالب . (قوله وقوله سمعت الناس إلخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول . (قوله سمعت إلخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون . وصيدح بصاد مهملة فتحتية فдал فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته . وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر إلى المدح . (قوله على فصحى) بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبى ﷺ . (قوله تعين المعنى على الأصح) أى مع التنبيه على اللحن وإنما تعين المعنى صونا عن اللحن ولولا يتوهم أن اللحن من الحاكى فإذا قال شخص : جاء زيد بالجمر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا . (قوله ويسمى) أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستثبات لأن السائل طالب للإثبات قال ابن هشام : وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فإن كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد إلا مفردة مذكورة وشذ قوله :

العرب - "وقد قيل له هاتان تمرتان -: دعنا من تمرتان . قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال أنهما قرشيان ، فقال : ليسا بقرشيان . قال : وسمعت عربيا يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : ليس بقرشيا . والله أعلم .

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبه عارا على وتحسب
(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه إذا قصد المعنى فإن قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية :

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو أعرب واجعلها اسما
وقد أوضح الفارضى هذه المسألة فقال إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الإعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماضى فتقول على الإعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام : « إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان » فلو اسم إن قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الإعراب ولفظه : إياكم واللو فإن اللز تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الأداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والأداة التى تعرب إن أولتها بالكلمة منعها الصرف إن استحققت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام إذا أعرب فيه وجهان كهندان أول بكلمة ونحو دحرج إن أول بكلمة منع لأنه رباعى كزيب ونحو ضرب إن أول بكلمة منع لأنه كسفر وإن أول كل بلفظ صرف والأداة التى على حرفين إن أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى إن كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فإن كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الألف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فإذا ضعفت ما النافية قلت ما ء حرف نفى بهمزة بعد الألف وإن حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتى بلو وفى وما على حالها اهـ ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام .

(قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال أنهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة إنهما مفتوحة لأنها همزة استفهام اجتمعت مع همزة إن فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة إن المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على إن قوله تعالى : « أئتلك لأنت يوسف » هذا ما ظهر وقوله : فقال ليسا بقرشيان كان ينبغى حذف الفاء لأن مدحولها المفعول الثانى لسمعت أو حال من أعرابيا على الخلاف . (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لأن الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول .

[التانيث]

(علامة التانيث تاء أو ألف) فالتاء على قسمين : متحركة وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت . والألف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبل ، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء . واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة

[التانيث] .

لو قال التانيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لأنه نظير قوله المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود ا هـ سيوطي وفيه نظر لأن المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود فإنه تكلم على كل من ذلك . (قوله علامة التانيث) أى في الاسم المتمكن كما في التسهيل . قال الدماميني : احترازاً من المبنى بطريق الأصالة فإنهم لم يجعلوا علامة تانيث ما يذكر بل ربما دلوا على تانيثه بغير ذلك كالكسر في أنت والنون في هن ونحوه ا هـ وفيه أنه إن أريد تانيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمي رجلين وإن أريد تانيث الكلمة ورد نحو ربت وتمت بفتح التاء وسكونها فإن تانيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الأول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما في الأصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمي رجلين والظاهر أن قول التسهيل في الاسم المتمكن صلة التانيث لا علامة أى التانيث الكائن في مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التانيث المتصلة بالفعل لأنه يصدق عليها أنها علامة تانيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح . واعلم أن ما فيه تاء التانيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظراً للفظ وشذوذه : قوله :

* أبوك خليفة ولدته أخرى *

وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالفرائن كما قاله سم وغيره . (قوله تاء أو ألف) أتى بأو التي لأحد الشينين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة فلا يقال في ذكرى مثلاً ذكراً وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الألف عند عدم التاء للتانيث غير لازم بل هي حيثئذ تحتل الالحاق والتانيث كما سلف . (قوله وتختص بالأسماء) أى إذا لحقت آخر أو إذا تمحضت للتانيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تانيث الفاعل وعلى المضارعة . (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة) يفيد أن ألف التانيث هي الثانية المنقلبة همزة لا الأولى وهو كذلك ا هـ سم أى على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسيأتى أيضاً قريباً . فإن قلت : إذا كانت ألف التانيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة

من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الألف . وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون . وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك (وفي أسام قدروا التاء كالتكثيف) واليد والعين ، ومأخذه السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم (وتحويه كالتد في التصغير) كيدية إلى ما هي فيه حسا ، والإشارة إليه بذي

كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة . قلت : معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل . (قوله وهي الممدودة) قال البصريون : هي فرع عن المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل . كذا في الجمع .

(قوله واعلم أن التاء أكثر إلخ) ولذا قال المصنف إن التاء أصل للألف وقيل بالعكس لأن التأنيث بالألف لازم قال ابن إياز : والذي أرى أن كلا منهما أصل على حدته . إسقاطي . (قوله فإنها تلتبس بغيرها) كألف الإلحاق وألف التكثير . (قوله ليشمل الساكنة) كهاء قامت هند . (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني : نظرا إلى أن الهاء تشبه الألف اهـ . قال الرضي : وليس أي قول الكوفيين بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف . (قوله لأنه الأصل) لأصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني أنه لا يفترق إلى زيادة والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا في الأسماء إذا قصد مدلولها فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء إلى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز إلا في الشعر . دماميني . (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع . (قوله وقدروا التاء) قال الرضي : ولا يقدر غيرها لأن وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر اهـ ولما مر من أن التاء أكثر موأظهر دلالة من الألف . (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم .

(قاعدة) : ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وإن كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث . قاله أبو حيان .

(قوله بالضمير) أي يعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو : « النار وعددها الله الذين كفروا » حتى تضع الحرب أوزارها ، « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها . (قوله كالتد في التصغير) نحو عينة وأذينة مصغر عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اهـ تصریح وما ذكره أغلبي وإن أقره أرباب الحواشي فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحي والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهي مذكورة كما في المصباح وقد عد الفارضي مما يذكر ويؤنث : الإبط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا

وما في معناها ، ووجودها في فعله وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة (ولا تلي فارقة فعولا * أصلاً ولا أفعالاً والمفعيلاً) أى لا تلي التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث : فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير ، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير . وفهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر . واحترز بقوله أصلاً عن فاعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو أكلة بمعنى مأكلة ، وركوبة بمعنى مركوبة ، وحلوبة بمعنى محلوبة . وإنما كان فاعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل . وقال الشارح لأنه أكثر من فاعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذلك مفعلاً) أى لا تليه التاء فارقة ، فيقال : رجل مغشم وامرأة مغشم (وما تليه * تا الفرق من ذى) الأوزان الأربعة (فشدود فيهِ) نحو عدو وعدوة ، وميقان وميقانة ، ومسكين ومسكينة . وسمع امرأة مسكين على القياس ، حكاه سيويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كفعل) بمعنى مقول وجريح

وهى غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد في الصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال : والذراع مؤنث . قال الفراء : وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع ا هـ قال الدماميني : وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبي : وكذا الرباعى إذا صغر تصغير الترخيم نحو عتيقة في عناق وذريعة في ذراع .

(قوله إلى ما هي فيه حسا) متعلق برد أى كرد الاسم في حال تصغيره إلى اسم تلك التاء فيه لفظاً كفاطمة ومعنى رده إليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء إلى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح . (قوله وما في معناها) أى ما في معنى ذى من بقية إشارات المؤنث . (قوله ووجودها في فعله) أى الفعل المسند إليه نحو : « ولما فصلت العير » . (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسى . (قوله فارقة) حال من فاعل تلي وقوله أصلاً حال من فاعول . (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان في منطقه . زكريا . (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة . (قوله ملولة) من الملل وهو السامة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف . زكريا . (قوله فإن التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى للنقل إلى الاسمية ا هـ ومقتضاه أنهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه . (قوله فإنه قد تلحقه التاء) يفيد أن إلحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف في القلة . (قوله مغشم) بغين وشين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته . تصرخ . (قوله وما) مبتدأ أول وشدود مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خير المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول .

(قوله نحو عدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فإن أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شدود . (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيئاً إلا أيقنه .

بمعنى مجروح (إن تبع * موصوفة غالباً آثماً تمتنع) فيقال : رجل قتل وجريح ، وامرأة قتل وجريح . والاحتراز بقوله بكقتيل من فعيل بمعنى فاعل : نحو رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة ، ويقول إن تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فإنه تلحقه التاء ، نحو رأيت قتيلاً وقتيلة ، فرارا من اللبس . ولو قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِباً آثَمًا تَحْذِفُ
لكان أجود ، ليدخل في كلامه نحو رأيت قتيلاً من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ، ولهذا قال في شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء . وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه في التجرد نحو : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ﴿ قَالَ مَنْ يَحْيَى الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس : ٧٨] .

(تفنييه) : الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة ، وهو في

(قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال . (قوله إن تبع موصوفه) قال ابن هشام : لا يريد الموصوف الصناعات بل المعنوى لأنك في نحو هند قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت . سيوطي . (قوله غالباً) أى في الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فصيلاً بمنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للأوزان الأربعة السابقة فشاذاً . (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الأسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى . (قوله فرارا من اللبس) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام : هذا التعليل موجود في بقية الصفات إذا قلت رأيت صبوراً أو شكوراً أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فإن كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سواء وإن كان مستلهم السماع وهو الظاهر فلا إشكال . سيوطي . (قوله لكان أجود إلخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعا له في المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة . (قوله ولهذا) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية .

(قوله فإن قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الأسماء الجامدة . (قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما إذا علم الموصوف بإشارة إليه أو ضمير يعود إليه أو نحو ذلك . سم . (قوله قال من يحيى العظام وهى رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم . فارضى . (قوله وأكثر ما يكون ذلك في الصفات) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطارق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فإن قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها

الأسماء قليل نحو رجل ورجلة ، وامرئ وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغلام وغلّامة ، وفقى وفتاة . وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات : نحو تمر وتمرّة ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة . وقد تزداد تمييز الجنس من الواحد . نحو جبأة وجبء ، وكماة وكمة ، ولتميز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو : جر وجرة ، ولبن ولبنة ، وقلنسو وقلنسوة ، وسفين وسفينة . وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة كعلامة ونسابة . وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة ، وجحاحجة . فإذا جىء بالياء لم يجأ بها ، بل يقال زناديق ، وجحاحيج : فالياء والهاء متعاقبان . وقد يجاء بها دالة على النسب كقولهم : أشعنى وأشاعثة ، وأزرقى وأزارقة ، ومهلبى ومهالبة . وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو : كَيْلجة وكيالجة . ومَوْزَج وموازجة . والكيلجة : مقدار

التاء وإن لم يقصد الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره . (قوله وهو في الأسماء قليل) ولا يقاس عليه . (قوله وإنسانة) هذا ليس بعربى بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى أن يقال للأنثى أيضا إنسان . أفاده سم .

(قوله وتكثر زيادة التاء إلخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن التاء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم إن أريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقي لا الأعم فإنها مع كونها للتمييز هي للتأنيث المجازى أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوها وكان اقتصار الشارح على التمييز لأنه المقصود ولأنفهام التأنيث من كون الكلام في تاء التأنيث . (قوله تمييز الواحد) فتكون داخلية على الواحد . (قوله تمييز الجنس) فتكون داخلية على الجنس . (قوله نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة أحمر . انتهى تصريح وما ذكره الشارح من كون جبأة وكماة للجنس وجبء وكمة للواحد هو ما عليه الأكثرون وقيل بالعكس . أفاده الدماميني . (قوله وقلنسو) الذى بخط الشارح في شرح التوضيح ما نصه : وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت الواو ياء اهـ أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواء وعلل تصريحها بما مر بأنه ليس من الأسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة . (قوله كراوية إلخ) وإنما أثروا المذكور لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة . تصريح . (قوله معاقبة لياء مفاعيل) أى لكونها عرضا منها . (قوله جحاحجة) جمع جحاحج بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو السيد . (قوله أشعنى وأشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وطاء مثناة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب إلى رجال رجالى بل رجل فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والتاء فى كونهما للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعلامة ودوارى وفى كونهما يزدانان لا لمعنى كطلحة وكرسى .

من الكيل معروف ، والموزج : الخف . وقد تكون مجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية ، وتجيء عوضاً من فاء نحو عدة ، أو من عين نحو إقامة ، أو من لام نحو سنة . وقد عوضت من مدة تفعيل في نحو : تركية وتنمية وتنزية ، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل القائمة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع . وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقاة ، ومنه نحو : حجارة وصقورة وخوولة وعمومة فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع (وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاثُ قَصْرِ * وَذَاثُ مَدٍّ نَحْوُ أَتْنَى الْغُرَى أَى غَرَاءَ ، والمقصورة هي الأصل فلهذا قدمها (والاشتجار في مباني الأولى)

كذا في الرضي . (قوله وأزرق) بزاي فراء ففاف وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة . والأشعثى والأزرق وللهلبى منسوبون إلى محمد بن عبد الرحمن ابن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبي صفرة . دمايني . (قوله على تعريب الأسماء المعجمة) أى استعمال العرب إياها مع نوع تغيير لها عما كان لها في العجمة .

(قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحنية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطى في الهمع : وكيالجة جمع كيلج لكن ما في الشرح هو ما في القاموس . (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي بعدها جيم اه تصريح . (قوله مجرد تكثير حروف الكلمة) أى للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافى أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضاً كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض . (قوله وتنزية) بزاي بعد نون أى تحريك . (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال وإلا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون في المذكر يكون في المؤنث فتدبر ثم رأيت في الدمايني ثم قال الدمايني : وإنما جاز ذلك لأنه صفة لمؤنث مقدر إذ الأصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظراً إلى أنه صفة للمذكر مقدر والأصل شخص حائض وإن لم يستعملوه . (قوله وخوولة وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخوولة والعمومة مصدران لا جمعان كما قاله الدمايني وعندى في التنظير نظر فقد صرح في القاموس بأنهما جمعاً خال وعم أيضاً . (ملاحظة) : قال في الهمع : قد يذكر المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى نحو قوله :

* ثلاثة أنفس وثلاث ذود *

ذكر الأنفس بالحقاق التاء في عددها حملاً على الأشخاص وسمع جاءته كناية فاحتقرها أنت الكتاب حملاً على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَهَا قَوْلٌ مِّنْهُمُ إِلَّا أَن يَقُولُوا ﴾ [الأنعام : ٢٣] في قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً ﴾ [الأنعام : ١٤٥] في قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب . (قوله وذات مد) يصح عندى إجراؤه على قول البصريين أن ألف التأنيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين أنها همزة من غير انقلاب

أى المقصورة (يُديهِ) أى يظهره أوزان : الأول (وزن) فعلى بضم الأول وفتح الثانى نحو (أزنى) للداهية ، وأدنى وشُعْبَى لموضعين . وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أُرْنَى بالنون لحب يعقد به اللب ، وجُنْفَى لموضع ، وجُعْبَى لعظام التمل .

(تنبيهه) : الأول : جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة وهو الصواب ، ومنه مع المدودة اسما نُحْشِشَاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة ناقة عُشْرَاء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء .
الثانى : فعلى بضم الأول وسكون الثانى ، ومنه اسما بُهْمَى لنبت ، وصفة نحو حبل (والطولى) ومصدرا نحو : رُجْعَى وبُشْرَى . الثالث : فعلى بفتحيتين ، ومنه اسما بَرْدَى لهر بدمشق ، وأجلى لموضع ، ومصدرا بشكى وجمزى (ومَرَطَى) يقال بِشَكَت الناقة ، وجمَزَتْ ، ومَرَطَتْ : أى أسرع ، وصفة كحيدى .

لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الأخفش إن الألف والهمزة معا للتانيث فمعنى كونها ذات مد اشتغالها على المد وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التانيث على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقره من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقتضى أن ألف التانيث فى نحو حمراء اسم للألف الأولى التى بعدها الهمزة لأنها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الأقوال الثلاثة المذكورة . (قوله نحو أنثى الغر) أى نحو اسم أنثى الغر أى ألف اسم إلخ . (قوله والاشتجار) مبتدأ وفى مبالى الأولى أى الألفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى يديه أو من الاشتجار على مذهب سيبويه ويديه إلخ خبر وفى كون هذه الأوزان كلها مشتهرة نظر فى التوضيح أن وزن أرى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سمى وخلطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويحاجب بأن الحكم بالاشتجار على الأوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمبالى الأولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا أو لا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها . (قوله أوزان) أى اثنا عشر . (قوله وأدنى) بالدال المهملة وشعْبَى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة . (قوله بالنون) أى بعد الراء . (قوله وجنْفَى) بجم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لفزارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع . (قوله وجمْعَى) بجم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام التمل أى لكباره فهو جمع عظيم لا عظم كما فى التصريح . (قوله خُشْشَاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبرة القاموس الخشاء بالضم العظم الناقى خلف الأذن وأصلها الخششاء وهما خششاوان .

(قوله بهمى) بالباء الموحدة . (قوله بردى) بموحدة فراء فدال مهملة . (قوله وأجلى) بالجم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف . (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف . (قوله وجمزى) بجم فميم فزأى . (قوله يقال بشكت الناقة إلخ) الأفعال الثلاثة على وزن ضرب

(تنبية):* عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع الممدودة قراء وجنفاء لموضعين ، وابن دأثاء وهي الأمة ، ولا يحفظ غيرها . الرابع : فعلى بفتح الأول وسكون الثاني ، وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزَنُ فَعْلَى جَمْعًا) نحو جرحى (أو مَصْدَرًا) نحو نجوى (أو صِفَةً) لأنثى فعلان (كشَبَعِي) فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها ، بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى ، وتكون ممدودة كالعواء وهي منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمدة ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللإلحاق ؛ ومما فيه الوجهان : أرطى وعلقى وتترى . الخامس : فعلى بضم أوله ويكون إسما كسمائى (وكحبارى) لطائرين . وجعا كسكارى ، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جمل غلادى . السادس : فعلى بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (سُمَهَى) للباطل . السابع : فعلى بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سِبْطَرَى) ودَقَقَى

وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة . (قوله كحيدى) يقال حمار حيدى بجاء مهمله فتحية فدال مهمله أى يجيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس . (قوله قوما) بقاف فراء قال فى القاموس : وقرمى كجمزى . وتمد : موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهري فى جعله بالفاء . (قوله وجنفاء) لغة فى جنفى السابق . قال الشارح على التوضيح : وفيه لغة ثالثة وهي جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمس . فقال كجمزى وأرى ويمدان وكحمراء اهـ . (قوله وابن دأثاء) بدال مهمله فهززة فمثلة وعبارة القاموس الدأثاء وتحرك الأمة والجمع دأث حركة مخففة . وابن دأثاء الأحق والذاهب الأصول اهـ .

(قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة . (قوله ولا قصرها إلخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فإنه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكبرى وممدودة كحمراء فتأمل . (قوله ورضوى) براء فضاء معجمة علم جبل . (قوله ومما فيه الوجهان) كون الألف للتأنيث وكونها للإلحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الألف للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث . تصرخ . (قوله أرطى وعلقى وتترى) الأرطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم . والعلقى نبت . والتترى قال فى القاموس : جاءوا تترى وينون وأصلها وتترى متواترين . (قوله وكحبارى) اسم طائر للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل . فارضى . (قوله جمل غلادى) بعين مهمله أوله ودال مهمله قبل آخره كما بخط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ .

(قوله ودققى) بدال مهمله ففاء قفاف . (لضربين من المشى) فالأول مشية فيها تبختر والثاني

لضربين من المشى . الثامن : فعلى بكسر الأول وسكون الثانى مصدرا نحو (ذُكِرَى) وجمعا نحو: حَجَلَى وظُرَى جمع حجلة وظربان - على وزن قطران - وهى دوية تشبه الهرة منتنة الفبسو ، ولا ثالث لهما فى الجموع . فإن كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن لم يتون فى التنكير فهى للتأنيث نحو : ضئزى - بالهمز - وهى القسمة الجائرة ، والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان ، والدفلى وهو شجر ، وإن تَوَّنْ فألفه للإلحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزْهى وهو الذى لا يلهو . وإن كان يتَوَّنْ فى لغة ولا يتَوَّنْ فى أخرى ففى ألفه وجهان : نحو ذُفْرِى وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من تَوَّنْ دفلى ، وعلى هذا فتكون ألفه للإلحاق . التاسع : فعلى بكسر الأول . والثانى مشددا نحو هَجُورَى للعادة (وَجُورَى) مصدر حث ولم يحجى إلا مصدرا .

(تنبيه) وعد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلاته أى بأمره الباطن ، وخصيصاء للاختصاص ، وفخبراء للفخر ، ومكيناء للتمكن ، وهذه الكلمات تمد وتقصر . وجعل الكسائى هذا الوزن مقبىسا ، والصحيح قصره على السماع . العاشر : فعلى بضم الأول والثانى وتشديد الثالث نحو : حُدْرَى وبُذْرَى من الحذر والتبذير (مع الكُفْرَى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف .

(تنبيه) : حكى فى التسهيل سُلْحَفَاء بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا

مشية فيها تدفق وإسراع . تصریح . (قوله حَجَلَى) بجاء مهملة فجيم . (قوله وظُرَى) بظاء معجمة فراء فموحدة . (قوله جمع حجلة) بفتحات اسم طائر . (قوله ضئزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهزمة وبثلاث أوله إذا همز . أفاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله . (قوله والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزأى . (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر . (قوله كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال فى القاموس : فلان كيصى كيمسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهجم غير نفسه اهـ ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للإلحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى . (قوله وعِزْهى) بعين مهملة فزأى . (قوله ذُفْرِى) بدال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع إلخ فسرّه فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان .

(قوله ومنهم أيضا إلخ) أيضا مقدمة من تأخير والأصل منهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى فى القسم الأول أعنى ما لا يتون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجهها واحدا ويقتصر على ذكره فى القسم الأخير أعنى ما يتون فى لغة دون لغة . (قوله مصدر حث) أى على غير قياس . (قوله حُدْرَى وبُذْرَى) الأول بجاء مهملة وذال معجمة والثانى بموحدة فذال معجمة . (قوله سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فجاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث .

يكون من الأوزان المشتركة . وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذًا مثل بهمة . الحادى عشر : فعلى بضم الأول وفتح الثانى مشدداً نحو : قَبِيْطَى للناطف (كذلك حُلَيْطَى) للاختلاط ، وَلُغَيْرَى لِلْغَيْرِ .

(تنبيهه) : سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلاته ، ولم يسمع غيره . الثانى عشر : فعلى بضم الأول وتشديد الثانى نحو حُبَّازَى (مع الشَّقَّارَى) لنبتين ، وحُضَّارَى لطائر (واعزُ) أى انسب (لغير هذه) الأوزان فى مبانى المقصورة (استنداراً) فمما ندر فعلى كخيسرى للخسارة ، وفعلوى كهزئوى لنبت ، وفعلوى كفعولى لضرب من مشى الشيخ ، وفيمول كفيضوضى ، وفوعولى كفوضوضى للمفاوضة ، وفعلايا كبر حايا للعجب ،

الممدودة دوية معروفة . دماينى وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الأول فتأمل . (قوله ليست للتأنيث) لأن ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث . (قوله مثل بهمة) أى فى اجتماع العلامتين فيه شذوذاً فقد تقدم أن بهى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق . (قوله قبيطى) بقاء فمرحدة فتحية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى . (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضميتين ويفتحين ويقال لغزاء كحميراء . (قوله حبابزى) بضم الحاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زى وقد تخفف ويقال الحبابز والحبابزة والحيز . قاله فى القاموس . (قوله وحضارى) بالحاء والضاد المعجمتين . وقوله لطائر عبارة القاموس الحضارى كغرائ طائر وكالشقارى نبت اهـ وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل وإن أقره الحواشى . (قوله واعز لغير هذه استنداراً) ينبغى حمل هذه الإضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت النكرة لكل أفراد الغير . فإن قلت : لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضيته أنه لا مستندر فيها . قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقتله هناك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك اهـ سم وبحمل الإضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى . (قوله كخيسرى) بفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء . (قوله كهزئوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قبل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى . (قوله كفعولى) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضى كفعولى بقاء وعين مهملة قال الشاعر :

* قاربت أمشى القوعلى والفنجلة *

اهـ ولكن ما فى الشرح هو ما فى الجمع والتسهيل وغيرهما . (قوله كفيضوضى) بقاء فتحية فضادين معجمتين بينهما واو يقال أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أى هم شركاء فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضاً ويقال قوم فوضى أى متساوون لا رئيس لهم أو متفرون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية شيخنا نقلاً عن عبد القادر وعبارة القاموس

وأفعلاوى كأربعاوى لضرب من مشى الأرنب ، وفعلوقى كرهبوقى للرهبة ، وفعللولى - كحندقوقى - لنبت ، وفعللى - كهبيخى - لمشية بتبختر ، ويفعللى - كيهيرى - للباطل ، وإفعللى كايجللى لموضع ، ومفعلى كمكورى للعظيم الأرنب ، ومفعلى كمكورى

أمرهم فيضضى بينهم وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أى فوضى ا هـ وقال قبل ذلك للمفاوضة الاشتراك فى كل شيء والمساواة والمجاراة فى الأمر ا هـ ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه . (قوله كبر حايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمشاة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجيء غيرها على وزنها ا هـ عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للتعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه ا هـ وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الأمر أى ما أعجبه ا هـ لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض . (قوله كأربعاوى لضرب من مشى الأرنب) فى كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى الأرنب إنما هو أربعى وأما أربعاوى . قال الشمنى بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى : بفتح الهمزة وضم الباء فهى قعدة المتربع وفى القاموس : وقعد الأربعة والأربعاوى بضم الهمزة والباء فهما أى متربعا ا هـ عبد القادر وعبرة السيوطى فى الجمع : وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعاوى لقعدة المتربع وبفتح الهمزة قال الدمامينى أيضا : وقول عبد القادر إنما هو أربعى أى بضم الهمزة وفتح الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل . (قوله كرهبوقى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرهبوقى للرغبة . (قوله كحندقوقى) بفتح الحاء والذال المهملتين بينهما نون وضم القاف الأولى وبكسر الحاء والذال وبفتح الدال والقاف الأولى مع فتح الحاء وكسرها وفى نونها قولان أصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فعللولى ا هـ مع وعبد القادر باختصار غير محل كما فعل البعض وبه يعلم أن الشارح جرى على القول بأصالة النون وهو ما يفيد صنيع القاموس . (قوله كهبيخى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والحاء المعجمة . (قوله كيهيرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس : اليهيرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعللى أو فعلى أو فعللى .

(قوله كايجللى) قال الفارضى : بكسر الهمزة وتشديد اللام ا هـ وقال الدمامينى بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الأصمعى : اسم رجل ا هـ ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الجمع وزنه افعللى بكسر الهمزة وفتح العين . (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الأول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الأرنب بفتح الميم وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها ا هـ والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثالثة بسكون الفاء وتشديد اللام والأولان منها بفتح العين والآخر بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض . (قوله كمكورى) بتشديد الراء فى الأول والثانى .

للعظيم الروثة من الدواب ، ومفعلي كمرقدي للكثير الرقاد ، وفوعلي كدودري للعظيم الخصيتين ، وفعللي - كشفصلي - لحمل نبت ، وفعللي كمرحيا للمرح ، وفعللا يا كبر داريا ، وفوعالي كحولايا ، وهذان لموضعين . وفي كون هذه كلها نادرة نظر (لجديها) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا : الأول (فعلأء) كيف أتى : اسما كصحراء ، أو مصدرا كزغباء ، أو جمعا في المعنى كطرفاء ، أو صفة لأنثى أفعل كحمراء ، أو لغيره كديمة هطلاء . والثاني والثالث والرابع (أفعلأء * مثلث العين) كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع

(قوله للعظيم الأربعة) وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم قال في القاموس : رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو ليم أو قصير عريض . (قوله كمرقدي) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر وإذا خفف مد . قاله الدماميني وفي ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا . (قوله للكثير الرقاد) الذي في القاموس : الارتداد الاسراع ورجل مرقدي كمرعزي يسرع في أموره اهـ . (قوله كدودري) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء . (قوله كشفصلي) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدماميني وغيره فجعله في نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى على الشجر وذكر في القاموس القولين فقال : نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم . (قوله كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع . (قوله كبر درايا) بموحدة مفتوحة كما في القاموس والدماميني وغيرهما فقول البعض بمشاة تحية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما في باب التصغير بما صوته عازيا شيخنا ذلك إلى التصريح فراء ساكنة فдал مهملة مفتوحة فراء فالف فتحتية وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا .

(قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحية وذكر المرادى في شرح التسهيل وأبو حيان والشمسي أن وزنه فعلايا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما في الدماميني أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح . (قوله لمدها) من إضافة النوع إلى جنسه فهي على معنى من ومد بمعنى ممدود . أفاده سم وكلام الشارح يشعر بأنها من إضافة الصفة إلى الموصوف . (قوله كزغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده . (قوله أو جمعا في المعنى كطرفاء) إنما قال في المعنى لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجع أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع . والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر . قال في القاموس : وهي أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاء وطرفة محرقة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اهـ . (قوله أو لغيره) أى لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فإنه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطل بتشديدها . والديمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اهـ زكريا مع زيادة من عبد القادر وإنما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور .

من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل . ومن المقصورة قولهم أَجْفَلَى لدعوة الجماعة (و) الخامس : (فَعْلَلَاءُ) كعقرباء لمكان ، وهو من المشترك . ومن المقصورة فَرَتْنَى اسم امرأة (ثَم) . السادس : (فَعْلَلَاءُ) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره . والسابع : (فَعْلَلَاءُ) بضم الأول كقُرْقُصَاء ولم يبيء إلا اسما ، وحكى ابن القطاع أنه يقال : قعد القرفصي بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز في ثلثه الفتح والضم . والثامن : (فَاعْغُولَاءُ) كعاشوراء وهو من المشترك . ومن المقصورة بادول اسم موضع (و) التاسع : (فَاعْغُولَاءُ) كقاصيصاء لأحد بابي جحرة اليربوع . والعاشر : (فَعْلَلَاءُ) بكسر الأول وسكون الثاني ككبرياء . والحادي عشر : (مَفْعُولَاءُ) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ . والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر : فعلاء وفعلاء وفَعْلُولَاءُ ، وإليها أشار بقوله (وَمُطَلَّقُ الْعَيْنِ فَعْلَالًا) والفاء مفتوحة فيهن : ففعلاء نحو برأساء ، يقال ما أدرى أى البراساء هو أو أى الناس هو . وبراكاء القتال شدته ، وقد أثبت ابن القطاع

(قوله للرابع من أيام الأسبوع) مبنى على الراجح أن أول الأسبوع الأحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة . (قوله اجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم إلى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محرّكة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدماميني وإن اقتصر الشارح على القصر دعوتهم عموما إلى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محرّكة أى دعوة قوم على الخصوص . (قوله فعلاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقرباء) بعين مهملة قفاف فراء فموحدة . وقوله لمكان وقيل لأنثى العقارب . فارضى . (قوله فرتنى) بفاء فراء فموقية فنون . (قوله فعلاء) بكسر الفاء . (قوله بضم الأول) أى والثالث .

(قوله ويجوز في ثلثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الجمع وأما على لغة القصر فيجوز تثلث القاف والفاء كما في القاموس فتقول القرفصي بضمهما وفتحهما وكسرهما قال في القاموس : وهى أن يجلس على ألييه ويلصق بطنه بفخذه ويتأبط كفيه اهـ وفى بعض النسخ : التعبير سيكون بدل يجوز والأولى أولى لأن فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون إلخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون إلخ . (قوله بادول) بموحدة ودال مهملة ولام وفى القاموس أن فى الدال الفتح والضم . قال الدماميني : على الضم يكون وزنه مشتركا بين ألفين بدليل عاشوراء . (قوله كقصاصاء) بقاف وصاد وعين مهملتين . (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانة فيه السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر عمره أو إلى الثمانين ، اهـ قاموس . (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعلا على فعلاء ومطلق العين حال من فعلا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعلا . (قوله براساء) بموحدة وراء وسين مهملة . (قوله وبراكاء القتال)

فعلى مقصورا في ألفاظ . منها خزازى اسم جبل ، فعلى هذا يكون مشتركا ، وفعلاء نحو : برساء بمعنى براساء ، وتمر قرىثاء وكرىثاء لنوع منه ، وعده في التسهيل من المشترك . ومن المقصورة كثيرى ، وفعولاء نحو دبوقاء للعدرة ، وخرواء لموضع تنسب إليه الحرورية .

(تنبيه) : عد في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة ، وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر : من ذلك حضورى لموضع ، ودبوقى لغة في دبوقاء بالممد ، ودقوقى لقرية بالبحرين ، وقطورى قبيلة في جرهم . وفى شعر امرئ القيس : عقاب تنوفى . وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح . والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها ، وإليها أشار بقوله (وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا) فالفتح نحو : جففاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو : سبراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز ، والضم نحو عثرأ ونفساء ، وقد تقدم أنه من المشترك .

(تنبيه) : كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب : منها فِعِلَاء نحو : دِيكْسَاء لقطعة من الغنم ،

بموحدة فراء وفي الدمامينى وابن عقيل على التسهيل أن البراكاء تبريك الإبل لينزل عنها للقتال على الأرجل . (قوله خزازى) بخاء معجمة فزأى فالف فزأى كما في القاموس وعبارته في مادة خرز بخاء وزاين معجمات . وخزازى كجبالى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة . (قوله قرىثاء) بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كرىثاء لكن بإبدال القاف كافا . (قوله كثيرى) بكاف فمثلثة اسم البرر كما في الفارضى . (قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعدرة بفتح العين المهملة وكسر الدال المعجمة . (قوله وخروراء) بخاء مهملة فراء فواو فالف وفي القاموس أنه قد يقصر . (قوله تنسب إليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج . (قوله حضورى) بخاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء . (قوله ودقوقى) بدال مهملة وقافين بينهما واو . (قوله وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء . (قوله قنوى) بفوقية فنون فواو ففاء . (قوله وكذا) متعلق بأخذا ومطلق فاء حال من الضمير في أخذا وفعلاء مبتدأ وأخذا خبره . (قوله سبراء) بسين مهملة فتحية فراء . (قوله كلامه يوهم إلخ) أى لأن الاختصار في مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدأ وهو فعلاء إلخ لأن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الأوزان المذكورة في الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجب أن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان ممدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا إنما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف . (قوله ديكسأ) قال في القاموس : بكسر الدال وفتح الباء التحتية ا هـ والكاف مضبوطة بالقلم

وَيَفَاعِلَاءُ نَحْوُ : يَنَابِعَاءُ لِمَكَانٍ ، وَتَفَعَّلَاءُ كَثَرْتُ كُضَاءَ لِمَشْيَةِ الْمُتَبَخَّرِ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : بَرَّاسَاءُ بِمَعْنَى بَرَّاسَاءُ وَهُمْ النَّاسُ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : بَرَّنَسَاءُ بِمَعْنَاهُ أَيْضًا ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : طَرَّمَسَاءُ لِلَّيْلَةِ الْمُظْلَمَةِ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : خُتِفَسَاءُ وَغُنْصُلَاءُ وَهُوَ بِصِلِ الْبَرِّ ، وَفَعَّلُولَاءُ نَحْوُ : مَعْكُوكَاءُ وَبَعْكُوكَاءُ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ ، وَفَعُولَاءُ نَحْوُ : عَشُورَاءُ لُغَةً فِي عَاشُورَاءَ ، وَفَعَّلَاءُ نَحْوُ : مَشِيخَاءُ

فِي النِّسْخِ الصَّحَاحِ مِنْهُ بِالسَّكُونِ فَقَوْلُ شَيْخِنَا وَتَبِعَهُ الْبَعْضُ أَنَّهَا بِالْفَتْحِ غَيْرُ مَعُولٍ عَلَيْهِ وَمَا يَرِدُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَوَالٍ أَرْبَعٍ مُتَحَرِّكَاتٍ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَهُوَ مَرْفُوضٌ عَنْهُمْ فَتَأَمَّلْ . ثُمَّ رَأَيْتُ الدَّمَامِينِي ضَبَطَهَا بِغَيْرِ مَا مَرَّ فَقَالَ : بِدَالٍ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ فَمَثَنَاءُ تَحْتِيَّةً سَاكِنَةً فَكَافٌ مَكْسُورَةٌ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَالْيَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ فَوَزَنُهُ فَيْعَلَاءُ وَقِيلَ أَصْلِيَّةٌ فَوَزَنُهُ فَعْلَلَاءُ وَقَوَاهُ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ عِبَارَةٌ الْقَامُوسُ : لِقِطْعَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ النَّعَمِ وَالْغَنَمِ . (قَوْلُهُ يَنَابِعَاءُ) بِتَحْتِيَّةٍ مُفْتَوَحَةٍ فَتَوْنٌ مُفَوَّحَةٌ مَكْسُورَةٌ فَعَيْنٌ مَهْمَلَةٌ أَهْ دَمَامِينِي وَحَكِي فِي أَوَّلِهِ الضَّمُّ أَيْضًا كَمَا فِي ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى التَّسْهِيلِ . (قَوْلُهُ كَثَرْتُ كُضَاءَ) بِفَوْقِيَّةٍ مُفْتَوَحَةٍ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَكَافٌ مُضْمُومَةٌ فَضَادٌ مَعْجَمَةٌ . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَالْمَرَادِيُّ وَالشُّمْنِيُّ : وَيُقَالُ تَرَكُّضَاءُ بِكَسْرِ التَّاءِ وَالْكَافِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَعِنْدِي أَنَّهُمَا الرُّكُضُ . أَهْ عَبْدِ الْقَادِرِ . (قَوْلُهُ بَرَّنَسَاءُ) بِمَوْحَدَةٍ مُفْتَوَحَةٍ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَتَوْنٌ قَائِلٌ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَقَوْلُهُ بَرَّنَسَاءُ بِفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ وَسَكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ النَّونِ مِثْلَ عَقْرِيَاءَ . قَالَ فِي الصَّحَاحِ ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ لُغَاتٍ أُخْرَى فَانْظُرْ . (قَوْلُهُ طَرَّمَسَاءُ) بِطَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ فَمِيمٌ مَكْسُورَةٌ فَسَيْنٌ مَهْمَلَةٌ . (قَوْلُهُ خُتِفَسَاءُ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ وَيُقَالُ لَهَا خُتَفَسٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ . (قَوْلُهُ وَغُنْصُلَاءُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَتَفَتْحِ الصَّادِ أَيْضًا وَيُقَالُ أَيْضًا عَنَصَلٌ كَقَتْنَفَذٍ وَعَنَصَلٌ كَجَنْدَبٍ أَيْ بِفَتْحِ الصَّادِ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ . (قَوْلُهُ مَعْكُوكَاءُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْكَافِ الْأَوَّلِيِّ وَمِثْلُهُ بَعْكُوكَاءُ لَكِنْ بِإِبْدَالِ الْمِيمِ بَاءً مَوْحَدَةً وَقَوْلُهُ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِمَّا كَمَا يَفِيدُهُ كَلَامُ الْقَامُوسِ . وَالْجَلْبَةُ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَاللَّامِ وَالْمَوْحَدَةُ ارْتِفَاعُ الْأَصْوَاتِ . (قَوْلُهُ مَشِيخَاءُ) بِمِيمٍ مُفْتَوَحَةٍ فَسَيْنٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ فَتَحْتِيَّةٌ سَاكِنَةٌ فَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ وَأَصْلُهُ مَشِيخَاءُ بِسَكُونِ الشَّيْنِ وَكَسْرِ الْيَاءِ فَأَعْلَ اِعْلَالٌ مَبِيعٌ وَقَدْ ضَبَطَهُ بِإِعْجَامِ الْخَاءِ الدَّمَامِينِي وَلَمْ يَذْكُرْ مَعْنَاهُ عَلَى هَذَا الضَّبْطِ ثُمَّ قَالَ : وَقَالَ ابْنُ الْقِطَاعِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : يُقَالُ الْقَوْمُ فِي مَشِيخَاءَ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٍ أَيْ فِي جَدٍّ وَعَزَمَ وَفِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلْمَصْنُفِ بِالْجِيمِ وَهُوَ الْاِخْتِلَاطُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ نَظْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الْإِنْسَانُ : ٢] وَوَزَنُهُ عَلَى هَذَا فَعِيلَاءُ أَهْ وَفِي الْقَامُوسِ فِي فَصْلِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ بَابِ الْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ هُمْ فِي مَشِيخَاءَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَشِيحَى أَيْ فِي أَمْرٍ يَتَدَرُونَ أَوْ فِي اِخْتِلَاطٍ أَهْ وَلَمْ أَرْ فِيهِ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ مَشِيخَاءَ بِاللُّغَةِ الْمَعْجَمَةِ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاطِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي الْقَامُوسِ : مَشِيخَاءَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسَكُونِ الشَّيْنِ وَضَمِّ التَّحْتِيَّةِ جَمْعًا لِشَيْخٍ وَقَدْ مِثْلُ صَاحِبِ الْهَمْعِ لَوْزَنَ مَفْعَلَاءَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ بِمَرْعَزَاءَ بِرَاءٍ فَعَيْنٌ مَهْمَلَةٌ فَزَايٌ وَهُوَ الزَّغْبُ الَّذِي تَحْتَ شَعْرِ الْعَنْزِ فَرَاغَهُ . (قَوْلُهُ وَفَعِيلَاءُ إِنْ) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا ابْنُ الْقِطَاعِ وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَكَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ الْيَاءَ يَاءٌ تَصْغِيرُ فَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ بَنَى عَلَى فَعِيلَاءَ وَإِنْ لَمْ يَنْطَلِقْ بِهِ فَيَكُونُ كَمَا لَوْ صَغُرَتْ كِبَرِيَاءُ وَمَا جَاءَ فِي لِسَانِهِمْ عَلَى هَيْئَةِ الْمَصْغَرِ وَضَعَا فَإِنَّهُ لَا يَثْبِتُ بِنَاءَ

للاختلاط ، وفُعيلاء نحو : مُزَيِّقِيا لعمر بن عامر ملك اليمن .

(خاتمة) : الأوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين ، وفعلا بضم ثم فتح ، وفعلا بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وفعلاء بفتح الأول وكسر الثاني ، وفعلاء بكسر الأول والثاني مشددا ، وفعلاء بضم الأول وفتح الثاني مشددا ، وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها . ومنها أيضا افعللى نحو : اهجيرى واهجيراء وهى العادة ، وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى ، وحوصلى للحوصلة ، وفيعلى نحو : خيزلى بمعنى خوزلى ، وذيكسَاء بمعنى ديكسَاء ، وفعللى بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو : زمكى وزمكاء لمثبت ذنب الطائر ، وفعللى بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو : جلندى وجلنداء ، وفعاللى نحو : جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد . وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق ، وحرباء وهو دوية ، وسيسَاء وهو حد فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشيص ، وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواء ، ومزاء وهو ضرب

أصليا . سيوطى . (قوله مزَيِّقِيا) بجم مضمومة فزأى مفتوحة فتحية ساكنة ففأف مكسورة فتحية مخففة . (قوله الأوزان المشتركة إلخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح كأحفلى بالقصر والمد وفعللى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد وما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد وفعلاء بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما فى الدمامينى .

(قوله وفعلا إلخ) بقى عليه فعلا بكسر الأول والثالث وسكون الثاني كاهندبا بالقصر والمد . (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الأوزان من جهة قصره ومدته وفى بعض النسخ عليها وهى أظهر . (قوله اهجيرى) بكسر الهزة والجيم كما فى الجمع وغيره وفى القاموس أنه قد يمد وأنه يقال هجيريه واهجورته وهجيراه . (قوله خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزأى مفتوحة فلام مخففة . (قوله وحوصلى) بخاء وصاد مهملتين . (قوله وفيعلى نحو خيزلى إلخ) عبارة الدمامينى : وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا . هذا المقصور أما الممدود فنحو : ديكسَاء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكسَاء بكسرهما وقد مر ا هـ . (قوله وديكسَاء) بفتح فسكون ففتح . (قوله زمكى) بزأى فميم فكاف . (قوله جلندى) بجم مضمومة فلام مفتوحة فنون فдал مهملة . قال فى الجمع : اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام إذا قصر وأن فتحها إذا مد فقط . (قوله جخادبى) بجم مضمومة فحاء معجمة فألف فдал مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الأخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى أيضا كما فى القاموس .

(قوله وأما فعلاء إلخ) يعنى أن هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما . (قوله كعلباء) بعين مهملة فلام فموحدة . (قوله وحرباء) بخاء مهملة فراء موحدة . (قوله وسيسَاء) بسينين مهملتين بينهما تحية وقوله

من الخمر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشاء وهو العظم الناقى خلف الأذن ، فكل هذه ألفها لللاحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

[الْمُقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ]

المقصور هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة . والممدود هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى . وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله : (إذا آسَمَ) صحيح (أَسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ * فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ) من المعتل (كالأسف) مثال للصحيح (فلنظيره المُعَلُّ الآخِرِ)

وهو حد فغار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب . (قوله والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشبص أى التمر الذى لم يشتد . (قوله كحواء) بحاء مهملة فواو . (قوله وهزاء) بهم فزأى . (قوله وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزأى مخففة فألف فزأى واحدته حزاة ويدأوى بالريق . (قوله وخشاء) بحاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح أن ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضاً للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل . (قوله لللاحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب . والقرطاس اسم للورق . والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فتون فألف فسين مهملة وتكسر أيضاً القاف . قال فى القاموس : القرناس بالضم والكسر شبه الأنف يتقدم من الجبل ا هـ أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف فى التقدم والبروز .

[الْمُقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ]

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فإنه قد تقدم الألف المقصورة والألف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى : المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمع أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان . (قوله المقصور هو الذى إلخ) اعترض بأنه غير مانع لشموله نحو يخشى . وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لأننا نقول حذفه حيث لا لتقاء الساكنين والمخدوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف إعرابه المبني كهذا ومتى . (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو : ماء أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فإنه لا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه لأن ألفه واو فى الأصل . سم .

(قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد . (قوله فلنظيره إلخ) أفاد أن المقصور القياسى

* ثَبُوتُ قَصْرِ بِقْيَاسِ ظَاهِرٍ نَحْوُ : جَوَى جَوَى ، وَعَمَى عَمَى ، وَهَوَى هَوَى فَهَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا مَقْصُورَةٌ لِأَن نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ مُسْتَوْجِبُ فَتْحٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ : أَسَفَ أَسَفَا ، وَفَرَحَ فَرَحًا ، وَأَشْرَ أَشْرًا لَمَّا عَلِمْتَ فِي بَابِ أَهْنِيَةِ الْمَصَادِرِ أَنَّ فِعْلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اللَّازِمِ بَابُهُ فِعْلٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

[١٢١٢] إِذَا قُلْتَ مَهْلًا غَارَتْ الْعَيْنُ بِالْبِكَاءِ غِرَاءً وَمَذَلَّهَا قَدَامِغُ لَهْلٍ
فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غرأه إذا واليت ، كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر
غریت بالشئ أغرى به إذا تماديت فيه في غضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها ،
والعين مفتوحة فيهما (في جَمْعٍ ما * كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين ساكنة

اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره . (قوله المثل الآخر) لو قال
المعتل الآخر لكان أحسن . (قوله جوى جوى) هو الحرقه من حزن أو عشق . (قوله نحو أسف أسفا
إلخ) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وأن كلا مصدر وأن فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد
الزنة فقط . (قوله لما علمت إلخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره .

(قوله فغراء مصدر غاريت إلخ) أى فيكون غراء من الممدود القياسي لأن له نظيرا من الصحيح
قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين والباء في بالبكاء زائدة . والنهل بضم النون وتشديد
الهاء بمعنى الكثيرة كما في العيني وقوله لا مصدر غريت إلخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدرا
لغاريت أى فلا يرد على قولنا فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غريت
إلخ رد للقول بأنه مصدر غرى بالشئ على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى
غرى وغراء أولع كأغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء في
البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفاعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى . (قوله
كفعل إلخ) قال ابن هشام : كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالأسف قال وكأنه بتقدير
وكفعل فحذف العاطف اهـ سبوطى قال سم : وفيه نظر ظاهر لأن قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره
المثل الآخر وقوله كالأسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله إذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما
على الآخر اهـ وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على
قوله نحو جوى إلخ لا على قول المصنف كالأسف .

[١٢١٢] قاله كثير عزة . من الطويل . ومهلا : أى أمهل مهلا . وغارت من غار الفيت الأرض يغيرها . أى سقاها ،
وقيل من غارت عينه تغور غورا : إذا دخلت في الرأس ، وغارت تغار لغة فيه ، والأول أنسب . وغراء : نصب على
الحال بمعنى مغاربة ، وفيه شاهد لأن القياس فيه القصر والمد شاذ ، لأنه مصدر غرى من غريت بالشئ أغرى به
إذا تماديت في غضبك ، ويقال من غاريت بين الشيئين غراء إذا واليت . قاله أبو عبيد فعلى هذا لا شاهد فيه . وهذا
المعنى أنسب وأصوب . ونهل - بضم النون وتشديد الهاء - أى كثيرة شائعة دل عليه رواية حفلا - بضم الحاء المهملة
وتشديد الفاء - ممتلئة . فافهم .

فيهما : الأول للأول والثاني للثاني : فالأول نحو : فرية وفري ، ومرية ومرى ، والثاني (نحو) الدمية و(الدُمى) ومدية ومدى ، فإن نظيرهما من الصحيح قرية وقرب بكسر القاف ، وقرية وقرب بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى ، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى ، فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعشى ، وكذلك ما كان جمعا لفعل أنشئ الأفعول كالقصوى والقصى ، والدنيا والدنى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر ، والأخرى والآخر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا ، فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ، ومدرة ومدر ، وكذلك المفعول مدلولا به على مصدر أو زمان أو مكان نحو : ملهى ومسعى ، فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح ، وكذلك المفعول مدلولا به على آلة نحو : مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل . ثم أشار إلى الممدود القياسي بقوله (وما استحق)

(قوله الأول للأول إلخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب . (قوله نحو فرية إلخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال . (قوله الدمية) بضم الدال المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا فى الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة . (قوله ومدية ومدى) المدية السكين . (قوله الأبعد والأعشى) نشر على ترتيب اللف فإن الأبعد راجع للأقصى والأعشى راجع للأعمى والأعشى . (قوله أنشئ الأفعول) احترز به من نحو بهمى لنبت وحبل وصفافان مأخذ قصر نحوهما السماع . دماينى . (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير فى دالا أو خبر ثان لكان وفى كلامه إظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جنى المجوز للاظهار . (قوله ومدر) بفتحتين وهو كما فى المصباح التراب المتلبد .

(قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما . (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما . (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل . (قوله فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الأول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثانى اسم آلة الغزل . فإن قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فإن الآلة كما تأتى على مفعول تأتى على مفعول فهلا مد مرمى ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو مخصف ومغزل لأمرين . الأول أن نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر . الثانى أن مجىء الآلة على مفعول أكثر من مجيئها على مفعول . (قوله وما استحق إلخ) أفاد أن الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب

أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ * فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتْمًا عُرْفٌ) وذلك (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِنَا * بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَارْعَوِي) ارعواء (وَكَارْتَأِي) ارتياء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا ، واقتدر اقتدارا ، واستخرج استخرجا ، وكمصدر أفعل نحو : أعطى إعطاء ، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراما ، وكمصدر فَعَلَ دالا على صوت أو مرض كالرَّغَاءِ والثَّغَاءِ والمُشَاءِ فإن نظيرهما من الصحيح البُغَامِ والدَوَارِ ، وكفعال مصدر فاعل نحو : وإلى ولاء وعادى عداء ، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا ، وكمفرد أفعله نحو : كساء وأكسية ورداء وأردية ، فإن نظيره من الصحيح حرار وأحرّة وسلاح وأسلحة ، ومن ثم قال الأخفش : أرجية وأقفية من كلام المولدين لأن رحي وقفا مقصوران ، وأما قوله :

[١٢١٣] فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ لَا يُصِيرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبَا

والمفرد ندى بالقصر - فضرورة . وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ، ثم جمع نداء على أندية ، ويَعْدَهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ نِدَاءَ جَمْعًا ، وكذا ما صيغ من المصادر على ذلك النظر ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر .

(قوله وكمصدر فعل) بفتح العين مخففا مضارعه يفعل بضمها . (قوله كالرَّغَاءِ) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة . والثغاء بضم المثناة وتخفيف الغين المعجمة . والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والأولان دالان على الصوت إلا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لأنه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا . (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الطيبة والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس . (قوله حرار وأحرّة) قال شيخنا : كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح التوضيح حمار وأحرمة وسلاح وأسلحة اهـ وما في نسخ الشارح صحيح أيضا إذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حرة بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الأرض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرّة أو بكسر الجيم جمع حرة بفتحها وهى الإناء المعروف وجمع الجمع أجرة . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن مفرد أفعله من المعتل ممدود قياسا . (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عريتهم غير محضة . (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسي أنداء . (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور الممدود على أندية كحمار وأحرّة فيكون أندية جمع الجمع .

[١٢١٣] قاله مرة بن عكمال الجيمى ، من قصيدة من الطويل . وفيه ليلة يتعلق بضمى في قوله :

* ضَمَّى إِلَيْكَ رَجَالُ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا *

وجمادى - بضم الجيم - اسم من أسماء الشهور . أندية صفة ليلة . والشاهد في أندية فإنها جمع ندى ، والندى لا يجمع إلا على أنداء ، وجمعه على أندية شاذ .

تفعال ، ومن الصفات على فعال أو مفعال . لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمطاء لأن نظيرها من الصحيح التذكار والحياز والمهذار (والْعَادِمُ النظير ذَا قَصْرٍ وَذَا * مَدٌّ بنقل كالحِجَا وكالحِذَا) العادم مبتدأ وبنقل خبره ، وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الحيز ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وفيه ما عرف في موضعه . والمعنى أن ما ليس له نظير اطرء فتح ما قبل آخره فقصره سماعي ، وما ليس له نظير اطرء زيادة ألف قبل آخره فمدة سماعي ، فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان ، والسنا للضوء ، والثرى التراب ، والحجا العقل ، ومن الممدود سماعا الفتاة حدائة السن ، والسنا الشرف ، والثراء كثرة المال ، والحذاء النعل . (وَقَصَّرَ ذِي الْمَلَّةِ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ * عَلَيْهِ) لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر ، ومنه قوله :

[١٢١٤] * لَا يَدُ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّقَرُ *

وقوله :

(قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء . دمايى . (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الآلة . (قوله كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى . (قوله والمهذار) بالذال المعجمة أى كثير الهذيان فى منطقته . (قوله كالحجَا وكالحِذَا) نشر على ترتيب اللف فالحجَا مقصور لا غير . والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الحجَا والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاختصار فى المقصور على ذكر الحجَا وفى الممدود على ذكر الحذاء . (قوله فمن المقصور سماعا الفتى إلخ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل وهى مقصورة سماعا لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا فى مصدرية ولا جمع ولا آية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمي والغرف . (قوله وقصر ذى الملة إلخ) قال الشاطبى : لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الألف قبل الآخر اهـ باختصار . قال سم : ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمة التى هى الآخر ألفا أو ترجع إلى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الألف فى حمراء ولام الكلمة فى نحو كساء وحيا إذ أصلهما كساو وحياى لكن تفر الألف بعد الرجوع إليها فى القسم الأول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اهـ . (قوله مجمع عليه) أى على جوازه . (قوله إذ الأصل القصر) بدليل

[١٢١٤] رجز لم يدبر راجزه . وعجزه :

* وَإِنْ تُحْنَى كُلُّ عَزْدٍ وَدَبَسَ *

ولا نافية . وبد اسمه ، وخبره محذوف : أى لا يد حاصل أى لا فرار من السفر إلى صنعاء . والشاهد فيه حيث قصره للوزن ، وجواب إن محذوف : أى وإن طال السفر لا بد منه . قوله وإن تحنى : أى وإن انحنى - ن حتى ظهره إذا احذودب . والعمود - بفتح العين المهملة وسكون الواو - المسن من الإبل . ودبر - بفتح الدال وكسر الباء الموحدة - من دبر البعير - بالكسر - يدبر دبيرة ودبرا : إذا عقر ظهره .

[١٢١٥] فَهَم مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ (تقنيته)*: منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو: فعلاء أفعَل، فقول المصنف: وقصر ذى المد اضطراباً مُجمَعٌ * عليه، يعنى فى الجملة، ويرد مذهب الفراء قوله:

[١٢١٦] وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةٌ صَفَرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ وقوله:

[١٢١٧] وَالْقَارْحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ يَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا (والعكس) وهو مد المقصور اضطراباً (بِخَلْفٍ يَقَعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازة جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء: فأجاز مد ما لا يخرج المد إلى ما ليس فى أبنتهم، فيجيز مد مقل بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم، وكذا يمد لحي بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال، ويمنع فى لحي بضم اللام لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادراً، والظاهر جوازه مطلقاً لوروده، من ذلك قوله:

أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل. (قوله فهم مثل الناس إلخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم. (قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت اهـ والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر إذا كانت باردة الطعم. قاله العينى. (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين. العداء شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما إن إلخ إن زائدة للتوكيد. والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة. (قوله والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يزداد همزة فى الآخر فيصير ممدوداً أو معناه أنه يزداد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة إذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفاً زائدة

[١٢١٥] هو من الطويل. أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربون مثلاً فى كل حسن وفى كل نوع من أنواع الخير، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالمهود من حادث متجدد، وقديم ماض. والذى: صفة مثل، وأهل الوفاء: عطف على مثل الناس. والتقدير: وهم أهل الوفاء من حادث، أى من زمن حادث، وزمن قديم. أراد بذلك أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان. والشاهد فى الوفاء حيث قصره وهو ممدود. [١٢١٦] قاله الأقبش واسمه المغيرة بن عبد الله - من أبيات من السريع - أى لو بادرت مشمولة. وهى الخمر إذا كانت باردة الطعم. وصفرًا: صفته، وفيه الشاهد حيث قصرها وهى ممدودة للضرورة. [١٢١٧] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى الإنصاف.

[١٢١٨] والمرءُ يُبْلِيهِ بِلَاءُ السَّرْبَالِ تعاقبُ الإهلالِ بعدَ الإهلالِ

وقوله :

[١٢١٩] سُبُلِيْنِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وليس هو من غانيته إذا فاخرته بالغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل

لاقتراؤه بالفقر . وقوله :

[١٢٢٠] يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف ، وزعم أن سيويه

استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا منا بير . قال ابن ولاد : فزيادة

الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الباء .

(تنبيهه) : الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة

مطلقا بل قد يكون كما في فعله وقد تكون أصلية كما في جوى ومستدعى . (قوله بلاء السربال) بكسر

الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة .

(قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غانيته أى جزئيا من جزئيات مصدر غانيته إذا فاخرته

بالغنى بالقصر وقوله ولا إلخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغي

تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بأن ما فى البيت مصدر غانيت

أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور . (قوله لاقتراؤه بالفقر) علة للنفى . (قوله يا لك

إلخ) يا للتنبيه ولك خبر لمبتدأ محذوف أى لك شئ من . ومن للبيان . والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما

مكسورة بينهما نحية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق . والمسعل

موضع السعال من الخلق . واللهاء جمع لهاء كالحصى جمع حصاة مده للضرورة . واللهاء لحمه مطبقة فى

أقصى سقف الحنك كذا فى الفارضى مع زيادة من العيني وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لأن الشاعر

مدّ اللهاء للضرورة مع كونه يخرج منه المد عن النظر إذ ليس فى الجموع فعال بالفتح .

(قوله كزيادة هذه الباء) أى فئت الجواز بالسماح كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة

بالاجماع . قاله الشاطبى . (قوله الكلام فى هذه المسألة إلخ) يعنى أن قصر الممدود للضرورة كصرف

[١٢١٨] قاله العجاج . من السريع . والمرء مبتدأ . والجملة بعده خبره . ويبلية من الإبلاء : من بلى الثوب يبل إذا خلق .

والشاهد فى بلاء السربال ، حيث مد بلاء وهو مقصور ، ولكن إنما يصح الاستشهاد إذا قرئ بكسر الباء ، فإن فتحها

مددت . وتعاقب الاهلال : توارده . من أهل الشهر - وهو فاعل يبلية . فافهم .

[١٢١٩] هو من الوافر . السين هنا وإن كان للاستقبال ولكنه يفيد معنى التأكيد . والفاء تصلح للتعليل . ولا غناء : عطف

على فقر ، أى ولا غناء يدوم . وفيه الشاهد حيث مده وهو مقصور ، وليس هو مصدر غانيته إذ فاخرته بالغناء ، لأنه قرنه بالفقر .

[١٢٢٠] رجز قاله إعرابى من أهل البادية . وبأهنا مجرد التنبيه دون النداء . ولك فى محل الرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف :

أى لك شئ من تمر . ومن للبيان . والشيشاء : بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما باء آخر الحروف ساكنة - ممدودا

وهو الشيص ، وهو التمر لم يشتد نواه ، وكذلك الشيصاء . وينشب أى يتعلق فى المسعل ، وهو موضع السعال من الخلق .

والشاهد فى اللهاء بفتح الهاء حيث مده للضرورة ، وأصله اللهى بالقصر جمع لهاء وهى المنة المطبقة فى أقصى سقف القم .

وعكسه .

[كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً]

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه (آخر مقصور ثنّى أجعله يا *
 إن كان عن ثلاثة مرتقباً) ياء كان أصله أو واوا ، رابعا : كان نحو حبلى ومعطى ، أو
 خامسا نحو مصطفى وحبارى ، أو سادسا نحو مستدعى وقبعرى . تقول جليلان
 ومعطيان . ومصطفيان وحباريان . ومستدعيان وقبعران . وشذ من الرباعى قولهم لطفى
 الألية : مذروان ، والأصل مذريان لأن تثنية مذرى فى التقدير . ومن الخماسى قولهم :
 قهقران وخوزلان بالحذف فى تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذى ألياً أصله) أى أصل ألفه

ما لا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مدّ المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع
 مطلقا والتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظر فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الأقوال الثلاثة فى منع صرف
 المصروف للضرورة .

[كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً]

بجرّ جمعهما عطفاً على تثنية وتصحيحاً تمييز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما
 أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى مصححاً . (قوله إنما اقتصر عليهما) أى المقصور والممدود .
 (قوله لوضوح إلخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لأنه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه .
 سم . (قوله إن كان عن ثلاثة مرتقباً) لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد إلى أصله وما زاد
 عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه إلى الياء نحو : ألهيت . واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم
 الزائد على الثلاثة فى التثنية ياء وإن كان من ذوات الواو . قاله الشارح على التوضيح . (قوله وقبعرى)
 هو الجمل الضخم والفصيل المهزول . اهـ قاموس قال سم : هلا قال الشارح أم سابعا نحو أربعواى .
 (قوله لطفى الألية) بفتح الهزة كما فى التصريح . (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة
 أما المدرى بالمهمله فشئ كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فإذا ثنيتها قلت
 مدريان على الأصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى . قاله الدمامنى .

(قوله فى التقدير) إنما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد
 والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما
 فى كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل . (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس
 قهقران وخوزليان . سم . (قوله بالحذف) أى بحذف الياء . (قوله حموان) والقياس حميان لأن ألفه

(نَحْوُ الْفَتَى) قال تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ ﴾ [يوسف : ٤٦] ، وشذ قولهم في حمى : حموان بالواو (والجامد الذى أُمِيلَ كَمَتَى) وبلى إذا سمى بهما فإنك تقول في تثنيتهما متيان وبليان . و (فى غير ذاك) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تَقَلَّبَ وَاوًا الْأَلْفُ) وذلك شيخان : الأول أن تكون ألفه ثلاثة بدلا من واو نحو : عصا وقفا ، ومنا - لغة في المن الذى يوزن به - فتقول : عصوان وقفوان ومنوان . قال :

[١٢٢١] وَقَدْ أَغْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي عَصَاً لِي رَأْسِهَا مَتَوَا حَدِيدِ

وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان . والثاني : أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية وإذا ، تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان .

(تنبيهان) : * الأول : في الألف التى ليست مبدلة وهى الأصلية ، والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه ، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب : الأول : وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة ، فإن أميلا ثنيا بالياء ، وإن لم يميالا فبالواو ، وهذا مذهب سيويه وبه جزم هنا . والثاني : إن أميلا أو قلبا ياء في موضع ما ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا

بدل من ياء تقول حميت المكان أحياه حماية . (قوله والجامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد إليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كما قاله شيخنا وقوله الذى أُمِيلَ أى قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة انحاء الألف إلى الياء . (قوله إذا سمى بهما) أى ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر إذ التثنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف .

(قوله تقلب واوا الألف) اعتبارا للأصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى اهـ سم وقوله حقيقة أى كما في القسم الأول أو حكما كما في القسم الثانى . (قوله أن تكون غير مبدلة) أى عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد : (قوله ولم تمل) أى لم تقبل الإمالة . (قوله التى ليست مبدلة) أى عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه . (قوله بما كانت في حرف) كبل أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف أن التى في حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضا . سم . (قوله والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الألف الأصلية والمجهولة إلخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو الددا وهو اللهو قال : لأن ألفه لا يدري أهى عن ياء أو واو اهـ وإنما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الألف في الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن إحداهما .

(قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واوا أميلا أو لا كما في الجمع . (قوله حالهما) أى

[١٢٢١] الشاهد فيه في قوله : منوا حديد - فإن منوا تثنية منا - وهو لغة في المن الذى يوزن به .

اختيار ابن عصفور ، وبه جزم في الكافية ، فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى الأول يثنى بالواو ، والقولان عن الأخفش ، والثالث الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا . الثاني قد يكون للألف أصلا باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية في لغة من قال رحيت ، وواوية في لغة من قال رحوت ، فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان ، والياء أكثر (وأولها ما كان قبل قَدْ أَلِف) أى أول الواو المنقلبة إليها الألف ما أَلِف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب (وما كَصَحْرَاء) مما همزته بدل من أَلِف التأنيث (بواو ثنية) نحو : صحراوان وحرراوان بقلب همزة واوا . وزعم السيراى أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح همزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عشوة عشوان بالهمز ، ولا يجوز عشواوان . وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين . وشذ حمرايان بقلب همزة ياء ، وخرآن بالتصحيح ، كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف همزة والألف معا . والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف اللاحق ، والعلباء عصبه العنق ، وهما علباوان بينهما منبت العرف ، والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق ، وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ، ونحو (كسباء) مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كساو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء إذ أصله حياى يثنى (بواو أو همز) فتقول علباوان وكساوان

الأصلية والمجهولة . (قوله الألف الأصلية والمجهولة) لا حاجة إلى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس إلا فهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبتا ياء في موضع أم لا . (قوله رحيت) أى أدت الرحى . (قوله ما كان قبل) يعنى في باب المعرب والمبنى قد أَلِف من أَلِف ونون مكسورة في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالة الجر والنصب . (قوله أى أول الواو) فيه قصور إذا لحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى في الياء المنقلبة إليها الألف أيضا فكان الأولى أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو . أفاده سم . وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها إلى الألف المنقلبة ياء أو واوا وبه صرح الشيخ خالد في إعرابه وما قاله سم أظهر . (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهرا تصريح .

(قوله بحذف همزة والألف معا) أى الألف التى قبل همزة ولو قال بحذف الألف وهمزة معا لكان أوضح وإن كانت الواو لا تقتضى ترتييا . (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو أو همز . (قوله وهما) أى العصبان المدلول عليهما بقوله عصبه . (قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث .

وحياوان ، وعلبان وكسان وحيان ، نعم الأرجح في الأول الإعلال وفي الآخرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ، ونص سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولي على أن التصحيح مطلقا أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة ، وشذ كسايا بقلب همزة ياء كما شذ ثنايان لطرفي العقال . قالوا : عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثنايين ، لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من نحو قرأ ووضأ (صحيح) في التثنية فتقول قرآن ووضآن . والقراء الناسك ، والوضاء الوضئ . وشذ قراوان بقلب همزة الأصلية واوا (وما شذ) في تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل قصير) فلا يقاس عليه .

(تفنييه) : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء . الأول : قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم ، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مشى ، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ، ومثله في الممدود ثنايان . قال في التسهيل : وصححوا مذروين وثنائين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمى التثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق

(قوله نعم الأرجح في الأول الإعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد . تصريح . (قوله وفي الآخرين التصحيح) لأن همزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلا عنها . سم . (قوله مطلقا) أى في الثلاثة . (قوله إلا أن سيبويه إلخ) أى لكن سيبويه إلخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة في قلة القلب . (قوله ثنايان) بكسر التاء المثناة . (قوله تقديرا) إنما قال ذلك لأنه لم يسمع لثنائين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر . (قوله وغير ما ذكر إلخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وإن أفاد كلام ابن الناظم خلافه .

(قوله نحو قرأ) بضم القاف ووضأ بضم الواو كلاهما بوزن رمان . (قوله الناسك) أى المتعبد وقوله الوضئ أى الحسن الوجه . (قوله مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تنبيه جملة ما شذ إلخ . (قوله وعلة تصحيحه) أى عدم تغييره عما نطقوا إلى ما هو القياس وإلا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لأنها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لى في علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والانتصار على استعمال المشى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقا وما له مفرد تقديرا فتدبر . (قوله ومثله) أى في مخالفة القياس وعدم استعمال مفرد . (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة والقياس لولا التاء إبدال الواو والياء همزة ولذلك إذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء .

بمذروين وثنايين إلا مثني ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا ، وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفردا ، وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس . الثاني : خوزلان وقهقران ، وقاس عليه الكوفيون . الثالث : رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز ثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء . والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء : الأول : حرآن بالتصحيح ، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه . والثاني : حرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة . والثالث : نحو قاصعان بحذف الهزة والألف وقاس عليه الكوفيون . والرابع : كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة . والخامس : قراوان بقلب الألف الأصلية واوا . وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (وأخذف من المقصور في جمع على * حذف المثنى ما به فككلاً) يعنى إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى - هو جمع المذكر السالم - حذفت ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين (والفتح) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أبقى مشعراً بما حُذِف) وهو الألف نحو : ﴿ وأنتم الأعلون ﴾ [آل عمران : ١٣٩ ، محمد : ٣٥] ، ﴿ وإنهم عندنا لمن المصطفين ﴾ [ص : ٤٧] .

(تنبيهات) : الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً . ونقله المصنف عنهم في ذى الألف الزائدة نحو حبلى

(قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتى فإنه بالتاء فهما اثنان كما بخط الشارح . (قوله من ذوات الواو) حال من رضا وعلا . (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالإضافة على أنه نعت حقيقى لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمعنوته تذكيراً وتأنيثاً ولا أن يكون برفع الأول نائب فاعل المكسور والرباط محذوف أى الأول منهما على أنه نعت سببى لأنه يمنع منه قوله والمضمومة بالإضافة إلى الضمير فتعين أن يكون نعتاً للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كلمته فعلم ما في كلام البعض فتفطن . (قوله في جمع) أى في حال إرادة جمع اسم منه . (قوله على حد المثنى) أى طريقه في أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة . زكريا . (قوله لالتقاء الساكنين) أى الألف المقصورة وواو الجمع أو يائه . (قوله والفتح أبقى) وإنما لم يبقوا الكسر في المنقوص مشعراً لثقله اهـ سم أى لثقله قبل الواو . (قوله مشعراً) حال من الفتح أو من فاعل أبقى . شاطبي . (قوله وأنتم الأعلون إلخ) والأصل الأعلون والمصطفون قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الأصل الأعليون والمصطفين سهو . (قوله زائدة) كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أى في ذى الألف الزائدة وغيره . (قوله ونقله المصنف عنهم إلخ) الضمير في قوله ونقله يرجع إلى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذى الألف

مسمى به . قال في شرح التسهيل : فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها . **الثاني** : إنما يذكر حكم المدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم في الثنية فإن الحكم فيهما فيه على السواء ، فتقول في وضء وضاعون بالتصحيح ، وفي حمراء - علما لمذكر - حمراون بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو علباء وكساء على مذكر . **الثالث** : كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها : فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضون ورأيت القاضين (وإن جمعتة) أى المقصور (بتاء وألف . **فَالْأَلْفُ أَقْلَبُ قَلْبُهَا فِي الثَّانِيَةِ**) الألف مفعول به لا قلب مقدماً ، وقلبها نصب على المصدرية يعنى أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ، فتقول حبيبات ، ومصطفيات ، ومستدعيات ، وقتيات ، ومتيات في جمع متى

الزائدة لا بقيد كونه جائزاً لما أفاده عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الأعجمي لأن غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز . (قوله في ذى الألف الزائدة) أى بخلاف الأصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لأن الاعتناء بالأصل أشد من الاعتناء بالزائد . (قوله نحو حبل مسمى به) أى مذكر أما غير المسمى به مذكر فجمعه بالألف والتاء لا بالواو أو الياء والنون . (قوله فإن كان) أى المقصور . (قوله فإن الحكم فيهما) أى في الثنية والجمع فيه أى في المدود والظرف الثانى حال من ضمير الثنية والجمع فلا يعترض بأن في عبارته تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد .

(قوله ويجوز الوجهان) أى التصحيح الذى هو الهمز والواو . (قوله كان ينبغي إلخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يتعرض في هذا الباب لغير المقصور والمدود . (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والإضافة في كسرها لأدنى ملازمة لأن الكسرة لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا إليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو في الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أى يبقى على كسره . (قوله وإن جمعتة بتاء وألف إلخ) تقدم منا في باب المعرب والمبني التكلم على ما يجمع بالألف والتاء قياساً وكان المنا سب للمصنف التكلم عليه هنا أو في باب المعرب والمبني . (قوله أى المقصور) تبع فيه المكودي والشاطبي قال خالد : ولو رجعاه إلى الاسم المختتم بالألف مطلقاً لشمّل المقصور والمدود وطابق قوله في الترجمة وجمعهما تصحيحاً . (قوله فتقول حبيبات إلخ) أى في جمع حبل ومصطفاة ومستدعاة وفناة ومتى اسماً لأنثى سميت متى . وأنت خبير بأن الكلام في المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفناة ليست منه لأنه كما مر ما حرف إعرايه ألف لازمة وحرف إعراب ما ذكر التاء

مسمى بها أنثى بالياء . وتقول في جمع عصا وألا وإذا - مسمى بهن أنث :- عصوات وألوات وأذوات ، بالواو لما عرفت في المثني .

(تفصيله) :- حكم الممدود والمنقوص - إذا جمعا هذا الجمع - كحكمهما إذا ثنياً أيضاً ، فلم يذكرهما إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتاء ذى التاء الزمن تنحية) تاء مفعول أول بالزمن ، وتنحية مفعول ثان : أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها : فتقول في مسلمة مسلمات ، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التنثية ، فتقول في فئات فتيات وفي قناة قنوات ، وفي معطيات معطيات . وإذا كان قبلها همزة تلى ألفاً زائدة صححت إن كانت أصلية نحو : قراءة وقراآت ، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو : نبأة فيقال نباآت ونباوات كما في التنثية (والسالم العين

لا الألف فالتثنية بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن الموضوع إلا أن يقال المراد ما حرف إعرابه ولو بحسب الأصل أى بحسب التذكير قبل لحوق التاء فتدبر . (قوله مسمى بها) أى بمتى . (قوله بالياء) متعلق بتقول . (قوله أيضا) أى كما أن حكم المقصور إذا جمع هذا الجمع كحكمه إذا ثنى . (قوله فلم يذكرهما) أى لم يذكر حكم جمعهما إحالة على ذلك أى على حكمهما إذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تنثية المنقوص فاحالة حكم جمعه على حكم تنثيته إحالة على غير مذكور إلا أن يقال أنه لظهوره في حكم المذكور فتدبر .

(قوله وإن كان كذلك) أى حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثنى . (قوله لاختلاف حكمه إلخ) لك أن تقول المنقوص كذلك لأنه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما في التنثية فتأمل . سم . (قوله وتاء ذى التاء) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما في بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في أخوات وسنوات وهنات وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات . (قوله أى ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف إعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن . (قوله لئلا يجمع بين علامتى تأنيث) يدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة تأنيث . سم . (قوله نحو نبأة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهزمة بدل من واو . قال الجوهري : النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض وأما ضبط عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدهما همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوافق قول الشارح وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها إبدال همزة واوا كما قاله الإسقاطي .

(قوله ونباوات) أى برد همزة إلى أصلها وهو الواو ويقال في نحو نبأة بفتح الموحدة وتشديد

الثلاثي أسماً أنل * إتباع عَيْنِ فَاءَهُ بما شَكِلَ . إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنَ مُؤَثَّثاً بَدَا) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً . والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين : أحدهما المشددة نحو : جَنَّةٌ وجِنَّةٌ فليس فيه إلا التسكين ، والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان : ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة - نحو : تارة ودولة ودِمة - فهذه يبقى على حاله . وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة - نحو : جوزة وبيضة - وهذا فيه لغتان : لغة هذيل فيه الاتباع ، ولغة غيرهم الإسكان وسيأتى ذكره .

الثاني : أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعي نحو : جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإنات فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً واحترز به من الصفة - نحو : ضخمة وجلفة وحلوة - فليس فيه إلا التسكين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها نحو : شجرة ونِقة

النون مؤنث بناء بنا آت وبنائات برد الهزمة إلى أصلها وهو الياء لأنه من بنى يبنى كما في التصريح . (قوله والسالم العين) أى من الإعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لأنل ومفعوله الأول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثانى والباء فى بما بمعنى فى . والمعنى أعطى الاسم الثلاثى السالم العين اتباعتك عينه لفائه فى الحركة التى شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هى له لأمن اللبس وفى كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف فى باب الموصول . (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة إليه إذ الكلام فى المؤنث لأنه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العين إلخ بقوله وتاء ذى التاء ألزمن تنحيه فيكون المعنى: والسالم العين من ذى التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا فلماذا قال مؤنثا فتدبر .

(قوله تتبع عينه فاءه) أى جوازا فى مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا فى مفتوحها كما يؤخذ مما يأتى فأنل فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا . (قوله مطلقا) أى فتحة أو ضمة أو كسرة . (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفا . (قوله نحو جنة إلخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية . (قوله فليس فيه إلا التسكين) لأن تحريك العين يستلزم الفك المؤدى إلى الثقل (قوله وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافى (قوله فليس فيه إلا التسكين) لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضى وعمل التسكين فى جمع الصفة ما لم تحرك عينها وإلا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما

وسُمره فإنه لا يغير . نعم يجوز الإسكان في نحو : نبقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد ، لا أن ذلك حكيم تجدد حالة الجمع .

الخامس : أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ، ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُخْتِماً بالتاءِ أو مُجَرَّداً) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتماً بالتاء : جفنة وسدرة وغرفة ، ومثاله مجرداً منها : دعد وهند وجُمل ، فتقول في جمعها الجمع المذكور : جفنت وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (وسكني التالي غير الفتح أو * خَفَّفَهُ بالفتح فكلاً قد رَوَّوا) أى يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الإسكان والفتح ، ففي نحو : سدرة وهند - من مكسور الفاء ، وغرفة وجُمل من مضمومها - ثلاث لغات : الاتباع والإسكان والفتح .

(تنبيهان) : الأول : أشار بقوله فكلاً قد رَوَّوا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وردّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ، وردده السيرافي بقولهم ثلاثة غرفات بالفتح . الثاني : أفهم كلامه أن نحو : دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظليبات ، وشبه الصفة نحو : أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين اختياراً (ومنعوا إثباع) الكسرة فيما لame واو ، واتباع الضمة فيما لame ياء كما في (نحو

أجاب به فيما يأتي عن لجبات . أفاده سم . (قوله فإنه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الأفراد وإنما جاز الإسكان في نحو : سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفاً من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع . أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فإنه لا يغير ما نصه نعم يجوز الإسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

(قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة . (قوله وردده السيرافي إلخ) هذا رد ثان للزعم المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصلياً في مفردة لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر في الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاده . أفاده سم . (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعاً للفاء فرقا بين الصفة والاسم وإنما كانت الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف . دمايني . (قوله مطلقاً) أى معتل اللام أو لا شبه الصفة أو لا . (قوله وشبه الصلة) أى في الجري على الموصوف كما يفيد قول الفارضي وتسكين العين

ذُرْوَه * وَزِيَّة) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف في ذلك (وشدّ كسّر جزوه) فيما حكاه يونس من قولهم جروا بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

(تنبيهات): الأول : قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة . الثاني : فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح في نحو : ذروة وزية إذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع ، وبه صرح في شرح الكافية . الثالث : فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو : خطوة ولحية ، ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى في التسهيل . ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقاً فيما لم يسمع ، والصحيح الجواز مطلقاً .

قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضميتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (ونادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا * قَدْ تَشَأْ أَوْ لِأَنَاسٍ آتَمَى) أى ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب : فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافاً لقطرب ، ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لجة وربعة لأن من أيضاً في شبه الصفة نحو : امرأة كلبة ونساء كلبات . ذكره في التسهيل . (قوله اتباع نحو ذروة وزية) أى اتباع جمع نحو إلخ أى الاتباع فيه .

(قوله كما في نحو) أى كالاتباع في جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما في القاموس وهى أعلى الشيء وزية بضم الزاى وسكون الموحدة وفتح التحتية وهى حفرة الأسد . (قوله جروه) هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح : شدّ جروا بالكسر فى الراء اتباعاً للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الإسقاطى بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح . والجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء . (قوله شرطاً إلخ) وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى اتباع الضمة . سم . (قوله والفتح) أى تخفيفاً ولا يضركون الياء أو الواو متحركة مفتوحة ما قبلها فى هذه الأمثلة لأن الألف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سيأتى فى محله . (قوله فى نحو خطوة ولحية) أى من كل اسم لاه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة . (قوله اتباع الكسر مطلقاً) أى قبل الياء أو قبل غيرها . (قوله الجواز مطلقاً) أى فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو . (قوله لم يحفلوا) بجاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا . (قوله كهلات) جمع كهلة وهى التى جاوزت ثلاثين سنة . تصريح .

(قوله فى جمع لجة) بلام مثناة وجيم ساكنة وباء موحدة . قال فى القاموس : اللجة مثناة الأول

العرب من يقول لجبة وربعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن . ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع غير وهي الإبل التي تحمل الميرة ، والعيير مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين . قال المبرد : جمع غير وهو الحمار ، وقال الزجاج : جمع غير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث ، ومنه أيضا جروات كما تقدم . ومن الضرورة قوله :

[١٢٢٢] وَحُمِّلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأُطْقَتَهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشَى يَدَانِ

وقول الراجز :

[١٢٢٣] * فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح . ومن المنتمى إلى قوم من العرب الاتباع في نحو : بيضة وجوزة من المعتل العين فإنها لغة هذيل . ومنه قول شاعرهم :

[١٢٢٤] * أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ *

واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنية الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيا ١ هـ . (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير . (قوله عيرات بكسر العين) أى المهمة وفتح الياء أى والقياس تسكين الياء لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه إلا التسكين وفيه شلوذ آخر وهو الجمع بالألف والتاء لأن مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا . (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب . (قوله جمع غير وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لأن اتباع العين للفاء إنما هو في المؤنث والعيير بمعنى الحمار مذكر . (قوله جمع العير الذي في الكتف أو القدم) أى العظم الناقء الشاخص في وسطهما . ١ هـ دمايني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل المنتمى لقوم لأنه حيثئذ كبيضة وجوزة . (قوله ومن الضرورة) أى الحسننة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لتقلها . (قوله وحملت زفرات الضحى إلخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين . تصریح . (قوله أخو ييضات إلخ) تمامه :

[١٢٢٢] قاله أعرابي من بني عذرة - من قصيدة من الطويل - وحملت مجهول : أى كلت . والشاهد في زفرات الضحى ، حيث سكنت الفاء فيها للضرورة ، وهي جمع زفرة - من زفر يزفر إذا خرج نفسه بأنين . وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين لأن من عادة المقيم أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين ، ولهذا ينقطع عن الأكل لأن الأكل غالبا يكون في هذين الوقتين .

[١٢٢٣] ذكر مستوفى في شواهد إعراب الفعل . والشاهد فيه في : زفراتها حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن والقياس تحريكها .

[١٢٢٤] تمامه :

* زَلِيقٌ بِمَنْعِ الْفَتَكَيْنِ سُبُوحٌ *

قاله شاعر هذيل . من الطويل . أى هو أخو ييضات ، وهو تشبيه بليغ ، أى هو كأخى ييضات . قال الجاهلي بردي : هذا في صفة النعامة . قلت : هذا غلط لأن البيت في مدح جملة ، شبهه بالظلم : أى جعل في سرعة سره كالظلم الذي له ييضات يسر ليلا ليصل إليها . والشاهد في ييضات حيث جاءت مفتوحة العين في جمع ييضة ، وهي معتل العين ، والقياس فيه تسكين العين ، ولكنه جاء بالفتح على لغة =

وبلغتهم قرىء : ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور : ٥٨] . ومن المسمى إلى قوم أيضا نحو : ظبيات وأهللات بإسكان العين كما تقدم .

(خاتمة)*: يتم في التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة ، وذلك نحو : قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الأسماء الستة : تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان ، كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك . وشذ أبان وأخان ، وما لا يتم في الإضافة لا يتم في التثنية ، وذلك نحو : اسم وابن ويد وم وحر وغد وفم : فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان ، كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك . وشذ فموان وفميان ، وأما قوله :

* يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ * [١٢٢٥]

وقوله :

* رفيق بمسح المنكبين سبوح *

أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب ييضات مدح جملة بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظلم أى جملى فى سرعة سيره كالظلم الذى له ييضات يسير ليلا ونهارا ليصل إليها وبما تقرر علم رد تغليط من قال إن البيت فى وصف الظلم . ورائح من راح إذا ذهب وسار بالليل . ومتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل . ورفيق بمسح المنكبين أى عالم بتحريكهما فى السير . وسبوح أى حسن الجرى اهـ زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق . (قوله وبلغتهم قرىء) أى شاذ كما قاله شيخنا السيد . (قوله والجمع بالألف والتاء) كسنة وسنوات وكان الأنسب ذكر مثال له . (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعض . (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري للسعد . وفى المصباح : حلمته بالتشديد نسبته إلى الحلم وباسم الفاعلسمى الرجل اهـ وفى الصحاح أنه اسم لنهر أيضا . وفى القاموس : حلمه تحليما وحلاما ككذابا جعله حليما أو أمره بالحلم .

= هذيل . ورائح من راح إذا ذهب . وسار بالليل : صفة ما قبله . وكذا متأوب - إذا جاء أول الليل - وهو وما بعده صفات أيضا . ومعنى رفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريك المنكبين فى السير . وسبوح حسن الجرى ، أو اللين اليدين فى الجرى . ومن فسر به بأنه المتصرف فى معاشه فقد غلط .

[١٢٢٥] عجزه :

* قد يمنعانك أن تضام وتضنهذا *

والبيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى خزنة الأدب .

[١٢٢٦]

* جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ *

فضرورة .

[جَمْعُ التَّكْسِيرِ]

جمع التفسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا . وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام : لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو تبديل شكل كأسد وأسد ، أو بزيادة وتبديل

[جمع التفسير]

(قوله هو الاسم الدال إلخ) قال البعض تبعا لشيخنا : قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فإن أخرج بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان في صنوا لا أن يقال ذاك التغيير في نية الانفصال لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اهـ وقوله ذاك التغيير أى الذى في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال أى فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لأنه إعراب الكلمة أى لأجل إعرابها أى وإعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض : ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اهـ وأنا أقول : الباء في قوله بصورة باء الآلة كما يفيد كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمع لأن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وإن لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لأن الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لأننا نقول دلالة على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة .

(قوله إلى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر . (قوله كصنو وصنوان) إذا خرج نختان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان

[١٢٢٦] عجزه :

* جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ *

والبيت من الوافر ، وهو للمثقب العبدى في ملحق ديوانه .

شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضب وقضب ، أو بهن كغلام وغللمان . وإنما قلت بصورة تغيير لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ، والتغيير المقدر في نحو : فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة . وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجافى ، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجموع . ومذهب سيويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع ، ففلك إذا كان مفردا كقفل وإذا كان جمعا كبدن ، وعفتان إذا كان مفردا كسرحان ، وإذا كان جمعا كغللمان وكذا باقيةا . ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان ، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية ، وخالفه في التسهيل فقال : والأصح كونه - يعنى باب فلك - اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير . **(تنبيه)** : لا يرد على التعريف المذكور نحو : جفئات ومصطفين فإن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية ، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية . واعلم

صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة . (قوله أو بهن كغلام وغللمان) فإن غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الألف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه . (قوله غير الحركات التى فى المفرد) أى وإنما يكون التغيير حقيقيا إذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت . قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سم : لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فعلل الأوجه أن يقال لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد اهـ وفى الدفع نظر فتأمل . (قوله ودلاص) بدال وصاد مهملتين أى يراق يقال للواحد والجمع من الدروع . (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الإبل . (قوله للخلقة) أى الطبيعة . (قوله عفتان) بعين مهملة فقاء ففوقية وحكى ابن سيده : ناقة كزاز ونوق كزاز أى مكتتزة اللحم وزاد ابن هشام : إمام تقول هذا إمام وهؤلاء إمام وهذان إمامان فتكون الألفاظ سبعة . (قوله كقفل) أى فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد . (قوله وكذا باقيةا) فإنها فى حالة الأفراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام . (قوله ودعاه) أى سيويه إلى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب . (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أى كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حيثئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع . دماينى . (قوله فإن التغيير فيهما) أى بتحريك ثانى الأول وحذف ألف الثانى . (قوله فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لأنك لو قلت جفئات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا . قال شيخنا : لكن

أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة وجمع كثرة ، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً كما سيأتى . وللأول أربعة أبنية ، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ الأول فقال : (أَفْعَلَةٌ أَفْعُلْ ثُمَّ فِعْلَةٌ * ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ) أى كأسلحة وأفلس وفتية وأفراس .

(تنبيهات): الأول : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم ، وفعل نحو نعم ، وفعلة نحو قرده . وذهب بعضهم إلى أن منها فعلة نحو بررة ، نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها أفعاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزى والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة . الثانى : ذهب ابن السراج إلى أن فعلة اسم فى كلام ابن هشام فى القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضى أن مثل جففات وحليات جمع تكسير فليراجع .

(قوله فمدلول جمع القلة إلخ) قد فرق السعد التفتازانى بين جمع القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح . قيل : فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اهـ زكريا . قال ابن قاسم : ومن أظنب فى أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفى رد ما يخالف ذلك كالشمس الأصهبانى فى شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والأصهبانى يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع إمكان الحقيقة . (قوله إلى عشرة) بإدخال الغاية كما يعلم مما بعده . (قوله مجازاً) أى إن كان للمفرد الجمعان أما إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لأنه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتى فى قول المصنف : وبعض ذى بكثرة وضعا يفى ، وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء فى الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد فى الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيدفع بما مر عن السعد والأصهبانى .

(قوله أفعلة) نون للضرورة لأنه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اهـ خالد وأفعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال فى التصريح : وإنما اختصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو : أكيلب وأجيما وأحيمة وصيبة بخلاف غيرها من الجمع وتصغير الجمع يدل على التقليل اهـ وعلل الرضى بغلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجمع إن وجدت . (قوله ثم فعله) ثم بنى الواو وقوله ثمت لغة فى ثم . (قوله جموع قلة) اعترض بأن جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين : الأول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع فى القلة حقيقة . الثانى

جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد . الثالث : يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح . الرابع : إذا قرن جمع القلة بأل التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] . وقد جمع الأمرين قول حسان :

[١٢٢٧] لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
(وبعضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي) أى بعض هذه الأبنية يأتى في كلام العرب للكثرة (كَأَرْجُلٍ) في جمع رجل ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عتق وأعناق وفؤاد وأفئدة (وَالْعَكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاءَ) وضعا (كَالصُّفَى)

أن القليل هذه الألفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار . (قوله أنه لم يطرد) أى في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع .

(قوله يشارك هذه الأبنية إلخ) فيكون استعمالهما في القلة حقيقيا وفى الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا لابن خروف أن جمعى التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر إلى قلة أو كثرة فيصلحان لهما وفى بهما أسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار إليه الشارح لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لأن ما ذكره فى الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنوى فعليك بالانصاف . (قوله أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة) أى ما تدل الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لأن الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا .

(قوله انصرف بذلك إلى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للقليل وهو من ثلاثة إلى عشرة فإذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض : وقد يقال دلالة على الكثرة حيثئذ بالوضع لا بأل والإضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم ١ هـ وهو ساقط لأن معنى كون الدلالة بأل أو الإضافة توقفها على وجود إحداها لكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود إحداها أو معناه أن وجود إحداها علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لأن الواضع وضعه مع إحداها للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح . (قوله لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عيني .

(قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى . (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييد به فى المقابل

[١٢٢٧] قاله حسان بن ثابت الأنصارى ، من قصيدة من الطويل . والجفنات : مبتدأ . ولنا : خبره . جمع جفنة وهى القصعة ، وفيه الشاهد : فإن المراد به التكثر ، وكذا فى الأسيايف حيث أريد به التكثر . والقياس : الجفان والسيوف . والغر - بضم الغين المعجمة - جمع غراء وهى البيضاء . وتلمعن من لمع إذا أضاء . ومن للبيان . ودما واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس .

جمع صفة وهي الصخرة الملساء ، وكرجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصرد وصردان .
(تنبيهان): الأول : كما يغني أحدهما عن الآخر وضعاً ، كذلك يغني عنه أيضاً استعمالاً لقرينة مجازاً نحو : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . الثاني : ليس الصفي مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره : صفة وأصفاء . واعلم أن اصطلاح النحويين في المجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا ، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه . وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال : **(لَفْعُلِ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ * وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا آيضًا يُجْعَلُ)** يعنى أن أفعل أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات : الأول ما كان على فَعْل بشرطين : أن يكون اسماً وأن يكون صحيح العين ، فشمل نحو فلس وكف ودلو وطبى ووجه ، فتقول في هذه : أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه . واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل . وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية . وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو : باب وبيت وثوب فلا يجمع على

ولو لم يقيد به بل عجم بأن قال وضعاً أو استعمالاً لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني . (قوله كالصفي) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة . زكريا . (قوله لقرينة) وهي إضافة الثلاثة إليه في الآية . دمايني . (قوله وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعل وما يوجد في بعض النسخ من هاء في آخره فتحريف كما لا يخفى . (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم وإلا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطي . (قوله وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع) أى أو لا ولو رتبة فقط كما في قوله لفعل اسماً إلخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبى لأنه قد يذكر المفرد أو لا لفظاً ورتبة كما في قوله :

* فعل وفعله فعال لمبا *

(قوله ولكل وجه) وجه الأول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لأن الكلام فيه . (قوله يعنى أن أفعل) كان عليه منع صرف أفعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه . (قوله فتقول في هذه) أى في جمع هذه . (قوله وأكف) أصله أكففت نقلت ضمة الفاء الأولى وأدغمت . (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية في أظبي والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقالوا في أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة مثونة وأصل أمة أمرة فهو على وزن فعل لأن الهاء في تقدير الانفصال فإذا جمع على أفعل كان أصله أمر بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مداً كما في أثر ثم فعل به ما فعل بأدل . فارضى ملخصاً .

(قوله فلغلبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه إشارة إلى أن كل وصف غلبت

أفعل ، وشذ قياساً قولهم أعين ، وقياساً وسماعاً قوله :
[١٢٢٨] * لَكُلْ ذَهْرٌ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا *

وقوله :

[١٢٢٩] * كَأَنَّهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ *

والثاني : ما كان رباعياً بأربعة شروط : أن يكون اسماً ، وأن يكون قبل آخره مدة ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة . وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله : (إِنْ كَانَ) أى الاسم الرباعى (كالعنق والذراع فى * مَدُّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ) فشمل ذلك نحو : عنق وذراع وعقاب ويمين ، فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن ، فإن كان الرباعى صفة نحو شجاع ، أو بلا مدة نحو خنصر ، أو مذكراً نحو حمار ، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل . ونادر من المذكر طحال وأطحل ، وغراب وأغرب ، وعتاد وأعتد ، وجنين وأجنن ، وأنبوب وأنهب ونحوها .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ، ففهم من تمثيله بالعنق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور ، وفهم من إطلاقه قوله فى مَدُّ أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء . وفهم الشرط الرابع وهو التعرى من العلامة من قوله وعد الأحرف ، إذ

عليه الاسمية اطرده فى هذا الجمع . سم . (قوله وشذ قياساً) أى لا استعمالاً لكثيرته استعمالاً ومنه فى القرآن : (وأعينهم تفيض من الدمع) (وتلد الأعين) . (قوله كالعنق) بفتح العين المهملة وهى أنثى المزم . (قوله وعقاب) بضم العين المهملة . (قوله فيقال فيها) أى فى جمعها . (قوله طحال) بكسر الطاء . (قوله وعتاد) بعين مهملة فوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما فى القاموس . (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والريح كعجمها هذا دماينى ونظر فى التمثيل به بأنه خماسى والكلام فى الرباعى . (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب . (قوله وغيرها) أى كإطلاق حركة الأول وإطلاق المد .

[١٢٢٨] قاله معروف بن عبد الرحمن ، وقيل حميد بن ثور - من قصيدة مرجزة - والشاهد فى أثوباً ، فإنه جمع ثوب وهو شاذ ، والقياس : أثواب أو ثياب ، وأراد بالدعر : الزمان المؤبد .
[١٢٢٩] تمامه :

* غَضِبَ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا لِأَثَرِ *

هو من البسيط . والشاهد فى أسيف ، فإنه جمع سيف وهو شاذ ، والقياس : سيوف وأسياف . والبيض - بكسر الباء - جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وعضب : فاطع . والمضارب : جمع مضرب السيف ، وهو نحو من شبر من طرفه . والأثر - بضم الهمزة والناء المثلثة - وهو أثر الجرح يبقى بعد البرء . ومنهم من يحمل هذا على القرنند وهو وشيه وجوهره ، وهو مرفوع بباق .

لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لأنه صرح أولاً بالرباعي . الثاني : مما حفظ فيه أفعال من الأسماء فَعَلَ نحو : جبل وأَجْبَلَ ، وفَعَلَ نحو : ضَبَعَ وأَضْبَعَ ، وفَعَلَ نحو : قَفَلَ وأَقْفَلَ ، وفَعَلَ نحو : قَرَطَ وأَقْرَطَ ، وفَعَلَ نحو : ضَلَعَ وأَضْلَعَ ، وفَعَلَ نحو : أَكَمَ وآكَمَ ، وفَعَلَ نحو : نَعِمَ وأنعم ، وفي فَعَلَ مطلقاً أى اسماً وصفة نحو : ذُئِبَ وأذُؤِبَ ، وجَلَفَ وأَجْلَفَ فلا يقاس عليها . ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ، ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبِعَ وأربع . الثالث : ليس التأنيث مصححاً لاطراد أفعال في فعل نحو قدم خلافاً ليونس ، ولا في فَعَلَ نحو قدر ، ولا في فَعَلَ نحو ضلع ، ولا ما قبله نحو : قدم وضبع وغول وعنق خلافاً للفراء (وغير ما أَفْعَلَ فيه مُطَرَّدٌ * مِنَ الثَّلَاثِيَّ أَسْمَاءً بِالْفَعَالِ يَرُدُّ) يعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعَل ، وهو فعل الصحيح العين ، فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو : باب وثوب وسيف ، وغير فعل من أوزان الثلاثي وهو فَعَلَ نحو : حَزَبَ وأحزاب ، وفَعَلَ نحو : صَلَبَ وأصلاب ، وفَعَلَ

(قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها . ١هـ شتواني . (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهى مؤنثة . كذا في القاموس . (قوله نحو أكمة) هى ما ارتفع من الأرض . وآكَمَ بجد الهمزة وأصله آكَمَ بهزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفاً . (قوله وفي فعل مطلقاً) أى وحفظ في فعل وخالف الشارح الأسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفاً على فعل في قوله من الأسماء فعل تنبهاً على رجوع قوله مطلقاً إلى فعل فقط . (قوله إلا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والرابع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع كما في القاموس . (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة . (قوله ولا ما قبله) أى ما قبل فعل بكسر ففتح أى ما ذكر قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار إليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم إلخ . (قوله خلافاً للفراء) راجع للأوزان الستة . (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغیر مشوب بتبعض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر في يرد وأما جعله بياناً لما حالاً منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولاً فلأنه ليس المقصود هنا بيان ما اطرده فيه أفعَل لأنه تقدم بل بيان غيره لأنه المتكلم عليه هنا وأما ثانياً فلأن ما اطرده فيه أفعَل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقاً فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق بيرد ويرد خبر غير . (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزاظة لأن الضمير راجع إلى الاسم الثلاثة الذى اطرده فيه أفعَل وهو غير مذكور في عبارته وإن أرجع إلى قول المصنف ما أفعَل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة اثارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير إلى الاسم الثلاثي الذى لم يطرد فيه أفعَل لكان أولى . (قوله فاندرج في ذلك) أى في غير ما أفعَل فيه مطرد . (قوله نحو باب إلخ) ونحو يوم فجمعه أيام وأصله أيام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله وغير فعل) معطوف على فعل . وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعددها في التوضيح ثمانية بإسقاط فعل بضم ففتح

نحو: جمل وأجمال، وفعل نحو: عمل وأوعل، وفعل نحو: عضد وأعضاد، وفعل نحو: عنق وأعناق، وفعل نحو: رطب وأرطاب، وفعل نحو: ابل وآبال، وفعل نحو: ضلع وأضلاع. واحترز بقوله اسما من الوصف فإنه لا يجمع على أفعال إلا ما شذ بما سيأتى التنبيه عليه. (تنبيهات): الأول: جعل في التسهيل أفعالا قليلا في فعل للمعتل العين نحو: باب ومال، ونادرا في فعل نحو: رطب وربيع، ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي. الثاني: لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال، وقد سمع منه قوله: [١٢٣٠] ماذا تقول لأفراخ بلدى مَرخ. رُغِبَ الحَوَاصِلُ لآ مَاءَ وَلَا شَجَرٌ وقوله:

تبعا لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتى. (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهمة كل ظهر له فقار. والغليظ الشديد كذا في الصباح. (قوله نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهمة وهو التيس الجبلى. (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتى ما نصه: رطب عند سيويه اسم جنس لأنه يمتح بالتاء في المفرد تقول رطبة اه وتعليقه منقوض بوجوده في الجمع ومفردة نحو قمحة وقمح فالأولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم. (قوله من الوصف) كضخم وحسن وقوله فإنه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعل بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله:

* فعل وفعله فعال لهما *

قال الشارح: اسمين كانا أو وصفين. (قوله مما سيأتى التنبيه عليه) أى في التنبيه الثالث. (قوله ونادرا) أى شاذا في فعل نحو رطب وربيع. قال شيخنا: يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الآتى:

* وغالبا أغناهم فعلا *

في فعل. قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل. (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أى صريحا وإلا فيؤخذ بمفهوم المخالفة أنه ممنوع. (قوله ماذا تقول إلخ) الخطاب لعمر ابن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذى هو الخطيئة وأراد بالأفراخ الأولاد. وذو مرخ بميم وراء مفتوحين وخاء معجمة واد كثير الشجر. وزغب الحواصل بضم الزاى وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر. والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أى لا ماء هناك

[١٢٣٠] قاله الخطيئة - من قصيدة من البسيط. وماذا: مبتدأ وخبر. والخطاب في قول لعمر رضى الله عنه، وكان قد سجنه. وأراد بالأفراخ: الأولاد، وفيه الشاهد، فإنه جمع فرخ وهو شاذ، لأن القياس: فراخ أو أفرخ. وذو مرخ: واد باليامة، وهو أيضا واد كثير الشجر، قريب من فلك، بفتح الميم والراء وبالحاء المعجمة. وزغب الحواصل - بضم الزاى المعجمة وسكون الغين المعجمة - من الزغب وهو الشعيرات الصفر على ريش الفرخ. ويروى: حمر الحواصل، جمع حوصلة الطير. قوله لا ماء، أى لا ماء هناك ولا شجر.

[١٢٣١] وَجَدْتُ إِذَا أَصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَرَزْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادَهَا

فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم . وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال إن أفعالا أكثر من أفعال في فعل الذى فاؤه واو كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووكروا أوكار ، ووعر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، ووهم وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين أفعال بعد الواو فعدلوا إلى أفعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ في المعتل أعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو ، وأوجه . هذا لفظه بحروفه .

ثم قال إن المضاف من فعل كالذى فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعال كعم وأعمام ، وجدّ وأجداد ، ورب وأرباب ، وبر وأبرار ، وشت وأشتات ، وفن وأفنان ، وفد وأفذاذ هذا أيضا لفظه . الثالث : بما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو :

ولا شجر . قاله العيني إلا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر وإلا قولى جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تباعا لعبد القادر الزغب بالضم فالتسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول العيني وغيره أى لا ماء هناك ولا شجر منافاة لتفسير ذى مرخ بواد كثير الشجر فتأمل .

(قوله وزندك) بفتح الزاى وسكون النون وهو العود الأعلى الذى يقدح به النار . والزندة بالماء العود الأسفل . كذا في العيني والتصريح . (قوله فجمع فرخ إلخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وأزند وزناد . (قوله أكثر من أفعال إلخ) يقتضى أن أفعال في واوى الفاء كثير وهو مناف لقوله آخر شذ فيما فاؤه واو وأوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التناقى بأن أكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعال أكثر بالنسبة إليه فغير دافع . (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى . مصباح . (قوله ووغد) بغين معجمة ساكنة وهو الدئى الذى يخدم بطعام بطنه . (قوله كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة . (قوله أوجه) أى وكان من القياس جمعه على أفعال لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه فالذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجه على أفعال لا أن جمعه على أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بأنه لم يسمع أو جاء فتأمل . (قوله وفد) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا أى فرادى . مصباح .

[١٢٣١] هو من المقارب ، ووجدت : مجهول ، وخيرهم : مفعول ثان . والواو في وزندك : للحال ، والزند - بفتح الزاى المعجمة وسكون النون - وهو العدد الذى يقدح به النار ، وهو العود الأعلى ، والزندة هى السفلى . والشاهد في ازنادها فإنه جمع زند ، والقياس فيه زناد ، لأن فعلا - بالتسكين - يجمع على فعال - بكسر الفاء - وقد جمع على أفعال تشبيها بفعل - بفتح العين - فانهم .

شاهد وأشهد ، وفاعل نحو : جاهل وأجهال ، وفعال نحو : جبان وأجبان ، وفعل نحو : عدو وأعداء ، وفعل نحو : هضبة وأهضاب ، وفعل نحو : نضوة وأنضاء ، وفعل نحو : بركة وأبراك ، والبركة طائر من طير الماء ، وفعل نحو : نمره وأثمار ، وقالوا أيضا جلف وأجلاف ، وحرو أحرار ، وقمط وأقمط ، وغشاء وأغشاء ، وأغيد وأغيد ، وخريدة وأخراد ، وواد وأوآد ، وذوطة وأذواط - لضرب من العناكب تلسع - وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالباً أغناهم فعلاً * في فعل كقولهم صردان) أى أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلاً بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرد جردان وفي نفر نفران ، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو : رطب وأرطاب .

(تنبيه) : نص في غير هذا الكتاب على أن فعلاً مطرد في فعل وكلامه هنا غير موفٍ بذلك (في أسمٍ مذكر رُباعي بمذ * ثالث أفعلة عنهم أطرد) أفعلة مبتدأ ،

(قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فموحدة الجبل المنبسط على وجه الأرض . والأكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب . مصباح . (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة الهزيلة من النوق . زكريا . (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء . (قوله نحو نمره) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط . (قوله وقالوا) أى شنوذا ووجه الشنوذ في جلف وحر أنهما وصفان . (قوله وقمط) قال في المصباح : القمط خرقه عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقمط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل قميل قميط الأسير قمطا من باب قتل إذا شد يديه ورجليه بالحبل اهـ . (قوله وغشاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثناة المالك من ورق شجر يخالط زبد السيل . (قوله وأغيد) قال في الصحاح : الغيد النعومة ثم قال : والأغيد الوسنان المائل العنق .

(قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التي لم تثقب . (قوله وذوطة) قال الدمامي : بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اهـ ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين . (قوله أغناهم فعلاً إنخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأنه لما كان هو المطرد في هذا الوزن دون أفعال استدرك به على قوله وغير ما أفعل إنخ . (قوله في فعل) قال شيخنا : والبعض هل يشمل نحو عمر وأد فجمعان على عمران وإدان وأقول : صرح الدمامي وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على إدان كما يجمع صرد على صردان . (قوله في صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخمة الرأس يصطاد العصفير قبل وهو أول طير صام لله تعالى . (قوله وفي جرد) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري : ضرب من الفأر . (قوله وفي نفر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نفرة . قال الجوهري : كهزمة وهو طير كالعصفير حمر المناقير . اهـ تصرخ وقال زكريا هو العصفور . (قوله وكلامه هنا غير موفٍ بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد

واطرده خبره ، وفي اسم وعنه يتعلقان باطرده ، وبمَدَّ في موضع جر صفة لاسم ، وثالث صفة لمدَّ : يعنى أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعى بمدَّ قبل آخره نحو : طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة . واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالمد الثالث من العارى عنه : فلا يجمع شئ من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة ، وهو صفة ، وعقاب وأعقب ، وهو مؤنث ، وقدهج وأقدحة ، وهو ثلاثى ، وجائر وأجوزة ، وليس مده ثالثا ، والجائر الخشبة الممدودة في أعلى السقف . ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصلب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعيّل وأعولة ، وجزرة وأجزرة ، ونضيضة وأنضة ، وقنّ وأقنة ، وخال وأخولة ، وقفا وأقفية ، والجزرة صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة المطرة القليلة (وَالزَّمَةُ) أى الجمع على أفعلة (فى فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مُصَاحِبِي تَضْعِيفِ أَوْ إِعْلَالِ) فالأول نحو : بتات وأبنة وزمام وأزمة ، والثانى نحو قباء وأقية وإناء وآنية ، وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج . ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمَيَّ وسمع أيضاً أسمية على القياس ، وسيأتى تنقيد كونه أكثر فيه من غيره وأكثرته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الإغناء فى الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع .

(قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا إليه . (قوله وبالمد الثالث) كذا فى نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفى نسخ وبمد الثالث وهى مخالفة لما قدمه وكذا ما فى نسخ وبالمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافيا . (قوله شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح . (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان . (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح . (قوله وجائر) بجيم أوله وزاى آخره . (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الأرض . (قوله وعيّل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل .

(قوله وجزرة) بكسر الجيم . (قوله ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين ووجه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة أحرف . تصرّج . (قوله فالأول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد . تصرّج . (قوله بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت . (قوله وأبنة) أصله أبنة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثليين فى الآخر وكذا يقال فى أزمة ونحوه . (قوله والثانى) وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو واو . (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وفتحها السحاب كما فى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدمامينى فى مبحث فعل بفتحيتين . ونذر عن جمع عنان بالكسر . ووطط جمع وطاق بفتح الواو . (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجيمين العظم الذى ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجهرى وزكريا . (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا . (قوله سُمَيَّ) بضم السين وكسر الميم وتشديد

كلامه هنا بما ذكرته في قوله : ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف (فُعَل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسي وسماعي : فالقياسي ما كان جمعا (لنحو أَحْمَرٍ وَجُمْرًا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر ، أو لأفعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو : أكرم للعظيم الكمرة ، وأدر ورتقاء وعفلاء : فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل ، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو - رجل آلى وامرأة عجزاء ، إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات - ففي اطراد فعل حيثئذ خلاف : نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ، ونص في التسهيل على أن فعلا فيه

التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم في الصفى . واعلم أن نحو : سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤث فإن اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبله وأطرقه وألسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعر يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتنى بعيرى فيقال على الأول أبعة وعلى الثاني أبعر . فارضى .

(قوله وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله إلخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتى اطراد جمع فاعل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمين لا على أفعله ثم اعترض بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد لا غناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس إلا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط عى ووط شذوذا يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعله في فعال أو فعال المضاعفين ليس على إطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف . (قوله لنحو أحر) قال ابن هشام : يستثنى منه أجمع وأكثع وأتبع وأبصع فإنهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يميزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها . سيوطى . (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث . (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس . (قوله لمانع في الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنثة غير قابلة للوصف . (قوله للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذكر .

(قوله وأدر) بفتح الهمة الممدودة والبدال المهملة لعظيم الأدره بضم الهمة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة . (قوله ورتقاء) براء ففوقية ففاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم . (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدره للرجل . تصریح . (قوله آلى) بهمة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الآلية والأصل آلى بهمتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله عجزاء) بالجم والزاى أى كبيرة العجز . (قوله في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال آل ونساء آل ورجال عجز ونساء عجز . تصریح . (قوله يوافق الأول) قال

محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

(تنبيهات) : الأول : يجب كسر فاء هذا الجمع فيا عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف . الثاني : يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط : صحة عينه وصحة لاهمه وعد التضعيف كقوله :

* وَأَلْكَرْتَنِي ذَوَاتِ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ * [١٢٣٢]

وهو كثير ، فإن اعتلت عينه نحو : بيض وسود ، أو لاهمه نحو : عمى وعشو ، أو كان مضاعفاً نحو : غر جمع أغر ، لم يجر الضم . الثالث : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم : بدنة وبدن ، وأسد وأسد ، وسقف وسقف ، وثنى وثنى ، وعفو وعفو ، ونوم ونم ، وعميمة وعم ، وبازل وبازل ، وعائد وعوذ ، وحاج وحج ، وأظل

المرادى : فإن خص كلامه بالمتقابلين أخذنا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين للانع في الخلقة فتعين التعميم اهـ قال سم : وما ادعاه من عد الاستقامة ممنوع لأنه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اهـ لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى . (قوله ذوات الأعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة .

(قوله وثنى) بكسر المثناة وفتح النون مع القصر . كذا في التصريح والفارسي ثم حكى الفارسي قولاً بأنه بتشديد الياء التحتية كصبي والذي في الدماميني أنه بضم المثناة وكسرها مع إسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثاني في السيادة . (قوله وعميمة) بعين مهملة مفتوحة . (قوله وبازل) بموحدة ثم زاي يقال يعير بازل وناق بازل إذا انشقت نائهما وذلك في السة التاسعة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازلاً تجمع على بزل ككتب يعنى بضمين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والأصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائد وعوذ يؤيد كلام الشارح . (قوله وعائد) بالذال المعجمة . (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة .

(قوله وأظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح إلا أن يدعى أنه في الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل . (قوله ونقوى) بنون وقافين على وزن صبور . (قوله وثيرة) وأصله ثورة

[١٢٣٢] هو من البسيط وصدره :

* طَوَّى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَثَرُهُ *

والجديدان : الليل والنهار . وذوات الأعين : فاعل أنكرتني . والنجل - بضم النون - جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة شق العين ، والرجل أنجل ، والعين نجلاء . والشاهد ، حيث حرك الجيم للضرورة ، والقياس تسكينها .

وظل ، وتَقَوَّقَ ونَقَّ - والنَّقَوَّقُ الضفدعة الصياحة - والهُمُومُ الحمام ، والعميمة النخلة الطويلة ، والأَظْلُ باطن القدم ، والعائذ الناقة القرية العهد بالتاج - (وَفِعْلَةٌ جَمْعاً يَنْقَلِ يُدْرَى) فعلة مبتدأ خبره يدرى ، وجمعا مفعول ثان يدرى : أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ، ولم يطرد فى شيء من الأبنية بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيلُ نَحْوُ : صَبَى وَصَبِيَّةٌ ، وَفَعَلَ نَحْوُ : فَتَى وَفَتِيَّةٌ ، وَفَعَلَ نَحْوُ : شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَثَوَّرَ وَثِيرَةٌ ، وَفَعَالَ نَحْوُ : غَلَامٌ وَغُلَمَةٌ ، وَفَعَالَ نَحْوُ : غَزَالٌ وَغَزَلَةٌ ، وَفَعَلَ نَحْوُ : ثَنَى وَثْنِيَّةٌ - والثنى هو الثانى فى السيادة - ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله : بنقل يدرى .

(تنبيهان):* الأول : فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة إذ لا خلاف فيها . الثانى : لو قدم قوله : وفعلة جمعا بنقل يدرى ، على قوله : فعل لنحو أحمر وحمرا لكان أنسب لتوالى جموع القلة (وَفَعَلَ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ آغْلَالًا فَقَدْ . مَا لَمْ يُضَاعَفْ فى الأَعْمَ ذُو الأَلْفِ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَ بضميتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامة صحيح اللام ، وهو المراد بقوله اعلالا فقد ، فاعلالا مفعول مقدم ، فإن كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة ، نحو : قضيب وقضب وعمود وعمد ، وإن كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا ، نحو : قذال وقذل وحمار وحمز . واحتترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فعل ، وشذ فى وصف على فَعَالَ نَحْوُ : صنّاع وصنّاع ، وفَعَالَ نَحْوُ : ناقة كَنَازَ ونوق كَنَزَ . وحكى ابن سيدة أن من العرب من يقول نوق كَنَازَ بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص ، وقد سبق الكلام عليه أول الباب ، وعلى فَعِيلٍ نَحْوُ : نذير ونذر ، ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وغفور فإنه يطرد فيه فَعَلَ نَحْوُ : صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه .

قلت الواو ياء لانكسار ما قبلها . (قوله الثانى فى السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان . (قوله التعريض بقول ابن السراج) أنه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك . سم . (قوله المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده . (قوله من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله : وفعل جمعا لفعلة عرف . (قوله لاسم رباعى) مذكرا كان أو مؤنثا . (قوله بمدة) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام . (قوله فى الأعم) أى فى الاستعمال الغالب المطرد .

(قوله نحو قضيب إلخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأفعلة . (قوله نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس . ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية . تصرّح . (قوله نحو صنّاع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة

واحترز بالرباعي من غيره نحو : نار وفيل وسور ، ونحو : قطار وقطير وعصفور فإنه لا يجمع على فعل شيء منها . واحترز بالمدّ عن الخال منه فإنه لا يجمع على فعل ، وشذ ثمة وغمر ، وبكونه قبل اللام من نحو : دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل ، وبصحة اللام عن المعتلها نحو : سقاء وكساء فإنه لا يجمع على فعل ، وبعدم التضعيف في ذى الألف عن نحو : بتات وزمام فإن قياسه أفعلة كما مر ، وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الأعم ، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الباء نحو : سرير وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلك .

(تفجيهات):* الأول : لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا مثل : أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل . الثاني : ما مدته ألف على ثلاثة أقسام : مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه . أما الأول والثاني : ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما . وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فعل فيه ، وبه صرح في شرح الكافية فإنه مثل بقراد وقراد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح ، وذكر في التسهيل أن فعلا نادر في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب ، وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه .

الثالث : يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو : سوار وسور ، ومن ضمهما في الضرورة قوله :

[١٢٣٣] أَغَرُّ الثَّانِيَا أَحْمُ الثَّلَاثِ يُحَسِّنُهَا سُوكُ الْإِسْحَلِ

ما تصنعه النساء . (قوله ويرد عليه إلخ) أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض . (قوله لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف . سم . (قوله وسيأتى التنبيه عليه) أى في التنبيه الرابع . (قوله عنان) بكسر العين المهملة . دمايني . (قوله ووطاط) بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف . تصریح . (قوله مثل أتان) هي أنثى الحمير . (قوله وقلوص) بفتح القاف القاف الناقة الشابة . (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التنفيع . (قوله فظاهر إطلاقه) أى حيث قال لاسم رباعي إلخ فإنه شامل لمفتوح الأول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الألف من غير تقييد . (قوله فإنه مثل بقراد إلخ) أى وكل من قراد وكراع مضموم الأول . والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث

[١٢٣٣] هو من المتقارب . أغر أى أبيض ، أى هي أغر الثنايا - جمع ثنية - واحم الثلاث : خير آخر من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمئة - والثلاث : جمع لثة ، وهي اللحم المركبة فيها الأسنان ، وتحسن أى تجميلها . وسوك الأسحل : فاعله ، وفيه الشاهد حيث ضم فيه الواو للضرورة ، والقياس تسكينها : وهو جمع سواك . والإسحل - بكسر الهزة - شجر يتخذ منه المساويك .

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو : قذل وجر ، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سئل وسيل ، فإن كان مضاعفا لم يجوز تسكينه لما يؤدي إليه من الإدغام ، وندر قولهم ذباب وذب والأصل ذبب . الرابع : فُعْل يطرود في نوعين أحدهما المتقدم ، والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو : صبور وصبر ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ، ولم يذكره هنا فأوهم أنه غيره مقيس ، وليس كذلك (وَفُعْلٌ جَمْعاً لِفَعْلَةٍ عُرِفَ . ونحو كُبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْل بضم ثم فتح ، ويطرد في نوعين الأول فُعْل بضم الفاء اسما نحو : غرفة وغرف ، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل ، وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم . الثاني الفعل أنثى الأفعال نحو الكبرى والكبر ، فإن لم يكن أنثى الأفعال نحو : بهى ورجعى لم يجمع على فعل .

(تنبيهات) : الأول : أحل باشتراط الاسمية في فعلة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعال فأعطاه بالمثل . الثاني : اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك يعنى فعلا ، وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعْل اسما نحو : جُمُعة وجمع ، فإن كان صفة نحو : امرأة شُلَّة وهى السريعة لم يجمع على فعل ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا : جدد وذلل بذل جدد وذلل ، فهذا نوع رابع على

والجمع أكرع ثم أكارع والكرع أيضا اسم لجماعة الخيل . اهـ زكريا .
(قوله أغر الثايب) أى أبيضها أحمر من الحمة وهى لون بين الدمة والكمته ودون الحوة كما في القاموس وفيه أن الدمة السواد . والكمته شدة الحمرة . والحوة سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . والثلاث جمع لثة وهى اللحمية المركبة فيها الأسنان . والسوك جمع سواك . والأسحل بكسر الهمة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك . (قوله فى سيال) بسين مهملة مكسورة كما فى خط السيوطى قال فى الصحاح : السبال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اهـ وكذا فى الدمامينى . (قوله سيل) أى بضمين وسيل أى بكسر فسكون . (قوله فإن كان مضاعفا) مقابل لحدوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع إذا لم يكن مضاعفا . (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدين . (قوله ولم يذكره) أى النوع الآخر . (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا . (قوله بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى . زكريا . (قوله بهى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما فى القاموس . (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير فى شذ . (قوله وهو فعلة) أى بضمين . (قوله شللة) بضم الشين المعجمة واللام الأولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها . (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم

هذه اللغة يطرد فيه فعل . الثالث : اختلف في ثلاثة أنواع آخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعتي .
وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة ، فقامه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما
رجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب ، وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا
يقاس عليه . وثالثها فُعْل مؤنث بغير تاء نحو جُمْل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد ،
وغيره يقصره على السماع ، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فإنه قال فيها :
وَهَذَا مِثْلُ كَسْرَةٍ فِي قُصْلٍ وَجُمْلٍ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي قُصْلٍ

وقال في شرحها : ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة ، فيقال هند وهند وجمل
وجمل . الرابع : مما حفظ فيه فعل قولهم تحمة وتخم ، وقرية وقرى ، وعدو وعدى ،
ونقوف ونقق ، وحكى ابن سيدة في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد ، وعلامة
جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا نص على ذلك سيبويه ، فرطب
عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لأنه مؤنث اهـ
(ولِفَعْلَةٍ فِعْلٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة
اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو : كسرة وكسر ، وحجة وحجج ، ومرية ومرى .
والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو : صيغرة وكبرة وعجزة في ألفاظ ذكرت في المخصص ،
وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والجمع ، وشذ رجل صيمة ورجال صمم ، وامرأة
ذربة ونساء ذرب ، والصمة الشجاع والذربة الحديدية اللسان ، وبالثام عن نحو رقة فإن

في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشوليين . (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع
بأن الجمع فيه محمول عن أصله تخفيفا والكلام في الأصل سم .

(قوله كما قالوا في رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب . (قوله رؤى)
كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله يجمل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب
كما في بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتهما حال الرفع . (قوله
مما يحفظ ولا يقاس عليه) لأن رؤيا ليست أثنى أفعال ونوبة مفتوحة الأول والكلام في مضمومته ومثله
جمع قرية على قرى . (قوله وثالثها فعل) أى بضم فسكون . (قوله وعلامة جمعية فعل إلخ) هذا متعلق
بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تحمة وتخم أى علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا . (قوله تاما) أى
مشمعلا على جميع أصوله . سم . (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة .
(قوله في ألفاظ إلخ) أى حالة كونها من جملة ألفاظ ففى بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في
الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن سيّدة . (قوله صمة) بكسر الصاد
المهملة وتشديد الميم . (قوله ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اهـ تصريح وهو
لغة في ذربة كنبقة . (قوله فإن أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة

أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل ، وإنما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات) : الأول : قاس الفراء فعلا في فعل اسماء نحو : ذكرى وذكرى ، وفي فعله يائي العين نحو : ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو : رؤيا ونوبة ، وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل وقد تقدم . ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه . الثاني : قال في التسهيل : ويحفظ يعنى فعلا باتفاق في فعلة واحد فعل أى نحو : سدره وسدر ، والمعوض من لامة تاء أى نحو : لثة ولثى وفى نحو : معدة وقشع وهضبة وقامة وهذم وصورة وذرية وعدو وحداة ، والقشع الجلد البالى ، والهذم الثوب الخلق . الثالث : لا يكون فَعْل ولا فِعَال لما فاؤه ياء إلا ما ندر كيعار قاله في التسهيل ، واليعار جمع يَغَر ويَغْرَة واليعر الجدى يربط في الزبية للأسد (وقد يَجِيءُ جَمْعُهُ) أى فعلة بالكسر (عَلَى فَعْل) بالضم قال في شرح الكافية : وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كحلية وحلى ولحية ولحى . والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو زَامِ ذُو أَطْرَادٍ فَعْلَةً) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو : رام ورماة ، وقاض وقضاة وغاز

وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما . (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت .

(قوله الثاني قال في التسهيل إلخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التى ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون . (قوله وسدر) أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع . (قوله أى نحو لثة) فإن أصله لثى كعنب . (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلان إلخ . (قوله وهذم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة . (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة . (قوله الثوب الخلق) بفتحيتين أى البالى . (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء .

(قوله إلا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط . قال الدماميني : وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل . (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة . (قوله وقد ينوب فعل إلخ) قال الفارضى : ولعل هذا خاص بما لامة ياء أو واو . (قوله ولحى) أى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس . (قوله وصور) أى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس . (قوله وقوى) أى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس . (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح

وغزاة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ، فخرج نحو : مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكاة ، وباز وبزاة ، وهادر وهدرية - وهو الرجل الذي لا يعتد به - كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة ورذى ورذاة (وشاغ نحو كميل وكملة) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد فى فاعل وصفا للمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة وبار وبررة ، وقد أشار أيضا بالمثل إلى الشروط ، فخرج نحو : حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ، ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة ، وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهى الغريان .

(تنبيه) : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول كذاك نحو : كامل وكمله (فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمين) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت ، نحو : قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فعل : كزمن وزمنى ، وفاعل : كهالك وهلكى ، وفعل : كमित

ما قبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حوت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها . تصرخ . (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدھا من الضرر وإلا كان صحيح اللام . (قوله وباز) أى لأنه اسم لا وصف . (قوله وهادر) بدال مهمل وقوله وهدرية أى بضم الهاء وسيدكر الشارح أنه يجمع على هدرية بكسرها أيضا وفى القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثله . (قوله وهو الرجل إلخ) ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق . (قوله كما ندر غوى إلخ) انظر لم لم يقل وغوى إلخ . (قوله وعدو وعداة) عندى فيه نظر لجواز أن يكون العداء بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر :

لا يهدن قومى الذين هم سمّ العداء وآفة الجزر

كما مر وكذا يقال فى قوله : غوى وغواة وعريان وعراة . (قوله ورذى) براء فذال معجمة فتحية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الإعياء ومن أثقله المرض . (قوله أن يكون مطردا) أى مع أنه فى الواقع مطرد . (قوله لوصف كقتيل إلخ) أى فى الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت . (قوله قمين) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت . قاله الشاطبى وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل . قال المكدى : ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فإن قمنا المفتوح الميم يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع اهـ وفى قول الشارح ويحمل عليه إلخ ميل إلى الإعراب الثانى . (قوله ما أشبهه فى المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لتركيبا أى فى الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح

وموتى ، وفعل لا بمعنى مفعول : كمريض ومرضى ، وأفعل كأحمق وحمقى ، وفعلان : كسكران وسكرى ، وبه قرأ حمزة والكسائى : ﴿ وترى الناس سكرى وما هم بسكرى ﴾ [الحج : ٢] ، وما سوى ذلك محفوظ كقولهم : كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسنان ذرب وأسته ذرى ، ومنه قوله :

إلى أمرؤ من غصبة سغدية ذرب الأمانة كل يوم ثلاثي
(لفعل اسماً صَحَّ لَاماً فَعْلَةً * وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّلَهُ) أى من أمثلة جمع الكثرة
فعلة ، وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو : درج ودرجة ، وكوز ، وكوزة ،
ودب ودية ، وعلى فَعْلٍ وفَعْلٍ قليلا . فالأول نحو : غرد وغردة وزوج وزوجة . والثاني
نحو : قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب ، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في
غير ذلك كقولهم لضد الأنثى : ذكر وذكر ، وقولهم : هادر وهدر ، واحترز بالاسم
من الصفة ، وندر فى عالج عالجة ، وبالصحيح اللام من نحو : عضو وظبى ونحى فلا يجمع
شئ من ذلك على فعلة (وَفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ * وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ) أى من
أمثلة جمع الكثرة فعل ، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو : عاذل
وعذل ، وعاذلة وعذل ، واحترز بوصفين من الاسمين نحو : حاجب العين وجائزة البيت

من نحو : أحمق وسكران فإن كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اهـ وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى
هذا التكلف لأن شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها . والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن
جمع ذرب على ذرى شاذا لأن شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل . (قوله كميث)
أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد .

(قوله وترى الناس سكرى) أى مع الإمالة . (قوله ذلك المعنى) أى الهلاك أو التراجع أو
التشتت . (قوله وسنان ذرب) أى حاد . (قوله والوضع إلخ) يعنى أن وضع العرب قلل فعلة فى
جمع فعل وفعل أى جعله قليلا والإسناد مجاز عقلى لأن المقلل حقيقة صاحب الوضع . (قوله نحو درج)
بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجميم وهو وعاء المغازل . (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة
وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا إن غردة جمع
مكسورها كما فى التصريح . (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين . (قوله هادر) تقدم معناه قريبا . (قوله
من الصفة) كحلو ومر . (قوله وندر فى عالج) أى شديد عالجة كان ينبغى إسقاطه لأنه لم يقيد بالاسم
إلا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام إلا إياه فكان ينبغى إسقاط قوله وظبى ونحى أيضا
على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعى مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه إلا أن يجعل كلام المصنف
من الحذف من غير الأول لدلالة الأول ويجعل التفصيل فى غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر
والمعلوم فافهم . (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن . (قوله صحيح
اللام) خرج معتلها كرام وقاض . (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالإضافة عن حاجب

فلا يجمعان على فعل (ومثله) أى مثل فعل (الْفَعَالُ فِيْمَا ذُكِّرَا) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو : عاذل وعدال ، وندر فى المؤنث كقوله : [١٢٣٤] أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّيْبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنَى غَيْرَ صَدَادٍ وتأوله بعضهم على أن صداد فى البيت جمع صَادَ وجعل الضمير للأبصار لأنه يقال بصر صداد كما يقال بصر حاد (وَذَانِ) أى فعل وفعل (فِي الْمَعْلَلِ لَأَمَّا لَدَرَا) نحو : غاز وغزى وغزاء ، وندر أيضا فى سخل سخل وسخال ، وفى نفساء نفس ونفاس ، وندر فعل أيضا فى نحو : أعزل وعزل ، وسرء وسرأ ، وخريدة وخرد .

(تنبيه) : سُمى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فَعْلٌ وَقَعْلَةٌ فَعَالٌ لَهُمَا) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب ، وصعب وصعاب ، وقصعة وقصاع ، وخدلة وخدال (وَقُلْ فِيْمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا) أى نحو : ضيف وضياف ، وضيعة وضياع .
(تنبيه) : قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة .

بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فإنهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز . (قوله غير صداد) فيه الشاهد لأنه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة .

. (قوله نحو غاز وغزى) والأصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله فى سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل . كذا فى الفارضى . (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل إشارة إلى أن فعلا لم يأت فى ذلك . سم . (قوله فى نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له . (قوله وسرء وسرأ) ضبط الأول فى نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الأول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء محذوفة لالتقاءها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الأول فعول بفتح الفاء والثانى فعل إلا أن لام الثانى على النسخ الأول ثابتة وعلى النسخ الأخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سرء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لا جمع سرء فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم . (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم . (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين . (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار .

[١٢٣٤] قاله القطامى - من قصيدة من البسيط - وأولها هو قوله :

مَا اغْتَادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مُغْتَادٍ وَمَا تَقَضَّى بِرَاقِى ذُلِّهَا الطَّادِى
وقبل البيت المذكور :

مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدُغْنَ الْحَيَاةِ كَمَا وَدُغْنِى وَالْخُلْدَنَ الثَّيْبَ بِيَعَادِى
والرأى فى وقد : للحال . والشاهد فى : صداد فإنه جمع صادة ، وهو نادر لأن فعلا - بضم الفاء وتشديد العين - يجرى جمع فاعل ، كصوم جمع صائم : من صد عنه إذا أعرض .

يعار كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وَفَعَلَ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ * مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ أَعْتِلَالٌ) أى يطرد فعال أيضا في فعل نحو : جبل وجبال ، وجل وجمال . وإنما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة : الأول : أن يكون صحيح اللام ، فلا يطرد في نحو فتى ، وإلى ذلك أشار بعجز البيت . والثاني : أن لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلل . والثالث : أن يكون اسما لا صفة نحو بطل ، وإلى الثاني الإشارة بقوله (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو آتَا) منه نحو فعلة فيجمع على فِعال باطراد نحو : رقة ورقاب ، ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وَفَعَلَ مَعَ فُعِلٍ) أى يطرد فهما أيضا فعال (فَأَقْبَلِي) نحو : قدح وقداح ، ورح ورماح . ويشترط لاطراده فهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو : جلف وحلو ، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ، ولا يأتى اللام كمدي (وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَأَعِلِ وَرَدٌ) أيضا فعال (كَذَاكَ فِي أَثْنَاءِ) أى أثنى فعيل يعنى فعيلة (أَيْضاً أَطْرَدُ) بشرط صحة لاهما نحو : ظريف وظراف وظريفة وظراف ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأثناء نحو : جريح وجريحه فلا يقال فهما جراح ، والاحتراز بصحة اللام عن نحو : قوى وقوية فلا يقال فهما قواى (وَشَاغَ) أى كثر فعال (فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء (وَأُثْنِيهِ) أى أثنى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو : غضبان وغضاب وغضبي وغضاب ، وندمانه وندام (أَوْ) وصف (عَلَى

(قوله نحو بطل) مثال للصفة . (قوله منه) أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به إلى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها لفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وإن لم يكن بوزن فعل بدون التاء . (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة . (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر . (قوله كمدي) هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء . (قوله ورد) أى باطراد أخذنا من قوله كذاك في أثناء أيضا اطراد . (قوله وأثنىبه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له إلا أثنى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له إلا أثنى واحدة وهى فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وإنما نطق به ممنوعا من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الألف والنون وفى بعض النسخ : أو أثنىبه بأو التى بمعنى الواو .

فُعَلَانَا بضم الفاء **(ومثله)** أنشأه **(فُعَلَانَةٌ)** نحو : خمصان وخماص وخمصانة وخماص .
(تنبيهه)* : أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية ،
وكلامه في التسهيل يقتضى الاطراد **(وَالزَّمَهُ)** أى فعلا (في * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعل بمعنى فاعل وفعيلة أنشأه فتقول
فهيما طوال ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو : طويل وطويلة إلا إلى التصحيح نحو :
طويلين وطويلات .

(تنبيهه)* : قد اتضح مما تقدم أن فعلا مطرد في ثمانية أوزان : فَعْل كصعب ،
وَفَعْلَة كقصعة ، وفَعْل كجبل ، وفَعْلَة كركبة ، وفَعْل كذئب ، وفَعْل كرمح ، وفَعْل وفعل
وفعيلة ، وشائع في خمسة أوزان : فعلان كغضبان ، وفعل كغضبي ، وفعلة كندمانه ،
وفعلان كخمصان ، وفعلة كخمصانة ، ومما يحفظ فيه : فعول كخروف وخراف ،
وفَعْلَة كلقحة ولقاح ، وفَعْل كتمر ونمار ، وفَعْلَة كعباءة وعباء ، وفي وصف على فاعل
كصائم وصيام ، أو فاعلة كصائمة وصيام ، أو فعلى كزبي ورباب ، أو فعال كجواد
وجياد ، أو فعال كهجان للمفرد والجمع ، أو فيعل كخير وخيار ، أو أفعل كأعجف
وعجاف ، أو فعلاء كمجفأ وعجاف ، أو فيعل بمعنى مفعول كريط ورباط ، وفي اسم
على فَعْلَة كبرمة وبرام ، أو فَعْل كربع ورباع ، أو فعل كجُمَد وجماد ، أو فعلان

(قوله لنحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أى ضامر البطن . **(قوله لا يطرد)**
لها أى في المذكورات . **(قوله يقتضى الاطراد)** وبه صرح في العمدة كما قاله السيوطي . **(قوله والزمه)**
أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافى التصحيح اهـ سم وسيشير الشارح إليه . **(قوله تفى)** بالفوقية
مجزوم في جواب الأمر والياء إشباع أى تفى بحق اللغة . **(قوله أنه لا يجاوز إلخ)** أى بخلاف الأبنية
المتقدمة التى تجمع على فعال فإنها تتجاوزها إلى غيره من صيغ التكسير . **(قوله كلقحة)** بكسر اللام
وسكون القاف قال في المصباح : اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدر
وسدر أو قصعة وقصع . واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص . وقال
ثعلب : اللقاح جمع لقحة اهـ فعلم أن ما في كلام الشارح قول ثعلب . **(قوله كرى)** بضم الراء
وتشديد الموحدة . ورباب بكسر الراء كأثى وأثاء والرئ الشاة إذا ولدت أو مات ولدها قال في
القاموس : وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد : ولا منافاة بينه وبين ما في الشرح لأن
كلا الجمعين نادر . **(قوله كأعجف)** أى هزيل . **(قوله كريط)** أى مربوط . **(قوله كربع)** بضم
الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع . **(قوله كجُمَد)** بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا
لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الإيهام .
والجمد المكان الصلب المرتفع . كذا في الصحاح . **(قوله كسرحان)** بكسر السين الذئب .

كسرحان وسراح ، أو فعيل كفصيل وفصال ، أو فعل كرجل ورجال (وبقُولِ فَعِلْ نَحْوُ كَبِدَ * يُخَصُّ غَالِبًا) أى من أمثلة جمع الكثرة فعول ، وهو مطرد في اسم على فَعِلْ نَحْوُ : كيد وكبود ونمر ونمور ، وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولا إلى غيره من جموع الكثرة غالبا ، وأشار بقوله غالبا إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو : نمر ونمر ونمار أيضا كما مر (كَذَاكَ يَطْرُدُ . فِي فَعْلٍ آسَمًا مُطْلَقًا) أى يطرد أيضا فعول في اسم على فَعْلٍ أو فَعْلٍ أو فَعْلٍ ، وهو معنى قوله مطلق الفاعل نحو : كعب وكعوب ، وحمل وحمول ، وجند وجنود . واحترز بالاسم عن الوصف نحو : صعب وجلف وحلو ، فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف .

(تنبية) : اطراد فعول في فعل مشروط بأن لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فوج في فوج ، ومشروط في فعل بأن لا تكون عينه أيضا واوا كحوت ، ولا لامة ياء كمدى ، وأن لا يكون مضاعفا نحو : خف ، وشذ نقي في نوى ، ومنه قالت : جَلَّتْ الْأَيَّاصِرُ أَوْ يَتَيَّا . والنوى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وشذ حص

(قوله وبفعول) الباء داخل على المقصور عليه . (قوله يخص غالبا) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وإن ادعاهما ابن هشام معترضا بها على المصنف لأن معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوز إلى غيره من أوزان جمع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى أنه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا في الغالب . (قوله من جموع الكثرة) قيد بذلك لأن نحو كبد يجمع في القلة على أكباد قياسا كما يفيد كلامهم في أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعاً للتصريح من أنه غير قياسى وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر وأنمار هذا هو تحقيق المقام .

(قوله كذاك يطرد في فعل اسما إلخ) يؤخذ من هنا ومن قوله : فعل وفعله فعال لهما أن فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعل وفي كلام أبى حيان أن العرب إذا جمعت على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع فإن لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه . أفاده سم . (قوله في فوج) هم الجماعة من الناس . (قوله وشذنتى) بضم النون وسكون الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء إلخ وقوله في نؤى بضم النون وسكون الهمزة . (قوله أياصر) بتحتية وصاد مهملة جمع أياصر وهو جبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد . (قوله بالمهملتين) أى مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بمخشب كالأزج فيجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال

وحصوص والخص بالمهملتين وهو الورد (وَفَعَلَ * لَهُ) فعل مبتدأ وله خبره ، والضمير لفعول أى فعل من أفراد فعول ، نحو : أسد وأسد ، وشجن وشجون ، وندب وندوب ، وذكر وذكر .

(تنبيهات) : الأول : تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل أو محفوف ، فمضى في التسهيل على الأول ، وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح ، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالبا إلا المطرد ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقدر أو نحو قل أو ندر ، وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال - يعنى المصنف - : وفعل له يعنى له فعول ولم يقيد باطراد فعلم أنه محفوف ، ففيه نظر : لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنيعه . الثاني : إذا قلنا إن فعولا مقيس في فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا ، فلا يقال في نصف نصوف ، ولا في لب لبوب ، وشذ في طلل طلول . الثالث : جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث مراتب : مقيسا في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعا في فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم نحو : شاهد وشهود وفي نحو : فسل وفوج وساق يقال خصوص وخصاص . قاله في القاموس .

(قوله وهو الورد) ويقال الزعفران صحاح . (قوله من أفراد فعول) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح . (قوله وشجن) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت الجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان . زكريا . (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد . زكريا . (قوله ولما يذكر غيره إلخ) تركيب فاسد لأن لما الحينية لا تدخل إلا على ماض . (قوله يشير إلى عدم اطراده غالبا إلخ) وقد لا يشير إلى عدم اطراده كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع فإن فعلانا مطرد في نحو حوت نحو قاع ولم يشر المصنف إلى عدم اطراد الثاني . (قوله أو نحو قل أو ندر) أى كشذ . (قوله يعنى له فعول) هذا الحل يقتضى أن ضمير له لفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أى له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل . (قوله في الغالب) ينبغى حذفه فإن المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلا فاعرفه فإنه مما غفل عنه . (قوله على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب :

* لفعل اسما صح عينا أفعل *

فإن أفعل مطرد في فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق . (قوله في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر . (قوله في الأوزان الأربعة) صوابه الخمسة . (قوله وفي نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة .

وبدرة وشعبة وقنة ، وشاذا في نحو : ظريف وأنسة وحص وأسينة (وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء ، وهو مطرد في اسم على فعال نحو : غراب وغربان وغلّام وغلّمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان في فعل التنبيه على اطراده في فعل نحو : صرد وصردان (وَشَاذٌ) أى كثر فعلان (فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين ، فالأول نحو : حوت وحيثان ، ونون ونيان ، وكوز وكيزان . والثاني نحو : قاع وقيعان ، وتاج وتيجان ، وجار وجيران .

(تفنيبه) : هو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (وَقُلْ فِي غَيْرِهِمَا) أى مجيء فعلان في غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه ، فمن ذلك في الأسماء قنو وقنوان ، وصوار وصيران - والصوار قطع بقر الوحش -

(قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملّة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة . (قوله وشعبة) يشين معجمة فعين مهملّة كما بخط الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملّة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد . وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفي نسخة سبقة بسين مهملّة قفاف مفتوحتين وهي الرحل خطأ من وجهين فتنبه . (قوله وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل . (قوله وشاذ) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض . (قوله وأنسة) ضبطه الإسقاطى بفتح الهزّة والنون والسین المهملّة ضد الوحشة قال شيخنا : ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف فتكون آنسة كقائمة ا هـ . (قوله وحص) بالمهملتين مضموم الأول كما مر . (قوله وأسينة) بفتح الهزّة وكسر السين المهملّة وبعد التحتية نون . قال في القاموس : القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسما أو عنانا ا هـ . والنسج بكسر النون وسكون السين المهملّة آخره عين مهملّة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله في القاموس فقول البعض هي سير من سيور الوتر تخليط .

(قوله على فعل) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحيتين . (قوله واو العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحيتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة . (قوله وحيثان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان . (قوله ونون) هو الحوت . (قوله في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوخ الاطراد . (قوله وقل في غيرهما) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل في الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعّال فعّلان حصل وقوله وغالبا أغناهم فعّلان في فعل .

وغزال وغزلان ، وخروف وخرفان ، وظليم وظلمان - والظلم ذكر النعام - وحائط وحيطان ، ونسوة ونسوان ، وعيد وعيدان ، وبركة وبركان - والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء - وقضفة وقضبان - والقضفة بالفتح الأكمة - وفي الأوصاف : شيخ وشيخان ، وشجاع وشجعان .

(تنبيه) : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن فعلانا لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان ، وأخ وإخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه - والخرب ذكر الجباري - (وَفَعَلًا أَسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلًا * غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ فَعْلَانٌ شَمَلٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو : بطن وبطنان ، وظهر وظهران . أو فعيل نحو : قضيب وقضبان ، ورغيف ورغفان . أو فعل صحيح العين نحو : ذكر وذكران ، وجمل وجملان . وخرج بقوله اسما نحو : ضخم وجميل وبطل ، وبقوله غير معل نحو فود ، فلا يجمع شيء منها على فعلان .

(تنبيهات) : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو : جذع وجذعان وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة . الثاني : اقتضى كلامه أن نحو : ذئب وذؤبان غير مقيس ، وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدّه من المقيس . الثالث : اقتضى كلامه أيضا أن فعلان مقيس

(قوله قنو) قال في القاموس : القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقنأ وقنوان وقنيان مثلثين ا هـ . (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر . (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة . (قوله وبركة) بضم الواحدة . (قوله والقضفة بالفتح) أى بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء . (قوله لا يطرد في فعل) أى بفتح العين صحيح العين أى كما لا يطرد في فعل بفتح العين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم . (قوله كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء . (قوله وأخ وإخوان) أصل أخ أخو بفتح العين حذفت اللام اعتبارا وظاهره أن أخا يجمع على أخوان مطلقا ونقل الفارض عن بعضهم أن الأخ في النسب يجمع على أخوة وفي الصداقة على اخوان ولا يرد عليه ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠] لأن المعنى كالأخوة أو كلامه أغلبي . (قوله والحرب ذكر الجباري) سمى بذلك لسكونه في الخراب . تصرّح .

(قوله وفعل اسما إلخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو : عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية وإطلاقه فعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية في الأخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الأول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثانى بأنه حذف القيد مما بعد الأول لدلالة تقييد الأول عليه . (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . (قوله نحو قود) بفتح العين

في نحو : سيف وقوس وقاع وعويل لأنه لم يشترط صحة العين إلا في الأخير وهو فعل بفتحيتين . الرابع : مما يحفظ فيه فعلا فاعل كحاجز وحجزان ، وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفعل كحوار وحواران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه ، وفعله كقضية وقضبان ، وفعل كقعود وقعدان (ولكريم وبخيل فعلاً * كذا لما ضاهاهما قد جعلاً) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ، وهو مقيس في فاعل وصفا للمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ، فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل ، نحو : كريم وبخيل وظريف ، وما كان بمعنى مفعول نحو : سميع بمعنى مسمع ، وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط ، فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء ، وخرج بالوصف الاسم نحو : قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء ، وبالمذكر المؤنث نحو : رميم وشريفة فلا يقال عظام رماء ولا نساء شرفاء ، وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر ، وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء ، وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء . وشذ دفين ودفناء ، وسجين وسجناء ، وجليب وجلباء ، وستير وستراء ، حكاهن اللحياني . ونذر أسير وأسراء ، وبكونه غير مضاعف نحو : شديد ولييب فلا يقال شدداء ولا لباء ، وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء ، ونذر تقى وتقواء ، وسخى وسخواء ، وسرى وسرواء .

وهو القصاص . (قوله لأنه صفة) هذا بحسب الأصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية . (قوله وقاع) كان ينبغى إسقاطه لأن وزنه فعل بفتحيتين كما مر . قال شيخنا : إلا أن يقال النظر هنا للحال اهـ وفيه ما فيه . (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار . (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو . قال الجوهري : وهو ولد الناقة ولا يزال حواراً حتى يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو فصيل . (قوله وزقاق) بزاي وقافين وهو السكة . (قوله كقعود) هو بالفتح من الإبل ما يقتلده الراعى في كل حاجة . قاموس . (قوله ولكريم وبخيل فعلاً) يعنى أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفاً للمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم . (قوله لما ضاهاهما) أى في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتى . (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم . (قوله نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس . (قوله فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسي : خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفة قال الفارسي ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دمايني وإنما ينهض الرد إذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف . (قوله فلا يقال قتلاء) أى إلا شذوذاً كما في التصريح . (قوله وسجين) بالجم أي مسجون . (قوله ونذر أسير وأسراء) صنيعة يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك إلا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر

(تنبيهات): الأول: أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء . **الثاني:** قوله كذا لما ضاهاهما أى شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة في اللفظ والمعنى نحو : ظريف وشريف وخبيث ولقيم ، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو : قتيل وجريح - وهذا غير صحيح لما عرفت - والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو : صالح شجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف ، من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم ، لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيهما .

أما الأول فواضح البطلان .

وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت ، وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو : جبان وسمح ويحلم وهو الصديق ما يخالف القياس وكثر استعماله فتأمل . (قوله وهذا) أى الأمر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء . (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة .

(قوله وعليه) أى على الأمر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيان بقوله من كل وصف إلخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحيث فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط وهذا يؤدي إلى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغیر كريم وبخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف ولقيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم إضافي أى بالنسبة إلى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك . (قوله لكنه) أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر إليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجية إلخ . (قوله يجمع على فعلاء) أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغنى هذا عن قوله وأن ذلك مطرد فيه نعم صيغته يقتضى أو ضحية بطلان الأول عن بطلان الثاني والأمر بالعكس فافهم .

(قوله أما الأول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان إذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا . (قوله وأما الثاني) أى أن ذلك مطرد فيه . (قوله أو فعال) أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر في فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن في النسخة التي شرح عليها الدماميني زيادة فعال بفتح الفاء كما

مما ندر جمعه على فعلاء ، وكذلك قولهم في جمع رسول رسلاء ، وفي جمع ودود ودداء ، فكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه بحكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعلا ما يقتصر فيه على السماع انتهى (وَنَابَ عَنْهُ) أى عن فعلاء (أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلِّ * لَأَمَّا وَمُضْعِفٌ) من فعيل المتقدم ذكره ، فالمعتل نحو : غنى وأغنياء وولى وأولياء ، والمضعف نحو : شديد وأشداء وخليل وأخلاء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تقي وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء ، وأشار بقوله (وغير ذلك قل) إلى أن ورود أفعلاء في غير المضعف والمعتل قليل ، نحو : صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء ، فلا يقاس عليه بخلاف الأول (فَوَاعِلٌ لِفُوعَلٍ وَفَاعِلٌ * وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ . وَخَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل ، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة : أولها فوعل نحو : جوهر وجواهر . وثانيها فاعل بفتح العين نحو : طابع وطوابع . وثالثها فاعلاء نحو : قاصعاء وقواصع . ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم

ضبطه الدماميني ومثل له ببيان وعلى هذه النسخة اقتصر الإسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح . (قوله وذكر فيه وفي شرح الكافية إلخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فإنه لم يصرح في التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وإن كان يؤخذ منه . (قوله وسميح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم . (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما في القاموس والصحاح والفارضى والدماميني وابن عقيل وعلى باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فإن الذى في الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرّف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب .

(قوله وظنين وأظناء) إنما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لأنه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم . (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لأنه ذكر هنا جزئيات . سم . (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات . مصباح . (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرهما لغة . (قوله نحو قاصعاء) هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى يدخل . زكريا . (قوله نحو جابر إلخ) نشر على ترتيب اللف .

نحو : جابر وجوابر وكاهل وكواهل ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو . وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو : حائض وحوائض . وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو : صاهل وصواهل . وسابعها فاعلة مطلقا نحو : ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص ، وزاد في الكافية ثامنا وهو فاعلة نحو : صومعة وصوامع ، وذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي ، واحتترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق ، فإنك تقول في جمعه خرائق بحذف الواو ، ولا خلاف في اطراد فواعل في هذه الأنواع إلا السادس ، فقال جماعة من المتأخرين إنه شاذ ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو : فارس وفوارس ، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَدَّ فِيهِ الْقَارِسُ مَغْ مَا مَائِلَةً) وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد : فوارس وناكس وهالك وغوايب وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس ، فيقدر في قولهم هالك في الهواك : في الطوائف الهواك ، قيل وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هواك .

(تنبية) : شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر نحو : حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعشان وعوائن (وَبَقَائِلُ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً * وَشِبْهَةُ ذَاتَاءٍ) ثابتة (أو مَزَالَةٍ) أى من

(قوله فاعلة مطلقا) أى علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره . (قوله نحو صومعة) هى بيت للنصارى كما في القاموس . (قوله لغير فاعل إلخ) دخل في غير فاعل ما ليس وزن فاعل من فاعل وفاعل بفتح العين وفعلاء وفعلة وفاعلة وبتقيد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل . (قوله مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحتترز به من نحو ألف آدم فإنها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم . سم .

(قوله غير ملحقة) بكسر الحاء . (قوله من نحو خورنق) فإن الواو فيه لإلحاقه بسفرجل والخورنق قال في القاموس قصر للنعمان الأكبر . (قوله خرائق) بزنة فعالل كما سيأتى لا فواعل . تصریح . (قوله إلا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل . (قوله في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في . (قوله وناكس) هو المطأطىء رأسه . (قوله في الطوائف الهواك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل . (قوله نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حاجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة . دماميني . (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان . دماميني . (قوله وعشان) بالعين المهملة فالثالثة كغراب الدخان . (قوله أو مزالة) يحتمل أنه عطف على ذاتاء والهاء ضمير مضاف إليه عائد على التاء

أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مخنوما بالتاء أو مجردا منها ، فتلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء : فالتى بالتاء فعالة نحو : سحابة وسحاب ، وفعالة نحو : رسالة ورسائل ، وفعالة نحو : ذؤابة وذوائب ، وفعولة نحو : حولة وحماثل ، وفعيلة نحو : صحيفة وصحائف . والتى بلا تاء : فعال نحو : شمال وشمال ، وفعل نحو : عقاب وعقائب ، وفعل نحو : عجوز وعجائز ، وفعل نحو : سعيد - علم امرأة - يقال فى جمعه سعايد ، قال فى شرح الكافية : وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعايد جمع سعيد اسم امرأة .

(تنبيهات) : الأول : شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا . كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائى ووصيد ووصائد .

الثانى : شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة ،

والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذاتاء ثابتة أو مزالة . (قوله ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموز الضميرة من الشعر إذا كانت مرسله فإن كانت ملوية فهى عقيصة . والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط . مصباح . (قوله وذوائب) أصله ذائب بهزتين استقلوا أن تقع ألف الجمع بين هزتين فأبدلوا من الأولى واوا .

(قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحتها ربح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس . (قوله من هذا القليل) أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة . (قوله فلم يأت اسم جنس) أى جمع اسم جنس . (قوله لكنه بمقتضى القياس إلخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لأن العلم لم يدخل فى اسم الجنس . (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس : الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اهـ وقال فى المصباح : الجزور من الإبل خاصة يقع على المذكر والأنثى اهـ وحيث قد قول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لا مطلقا لأن جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا لأن فى كلام الشارح مؤاخذا لأن الجزور يقع على المذكر والأنثى . (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا . سم . (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعقبته . وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل الذى يختن مرتين . (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على فعائل وإن كانت صفة كلطيفة ولطائف .

كذا في التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقاة جلالة بضم الجيم أى عظيمة ، فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل . وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من نحو : جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل ، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح .
الثالث : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطراد فعائل في هذه الأوزان العشرة ، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول ، وأما فعيل فلم يذكره في التسهيل لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في الأوزان المجردة وتبعه في الارتشاف .

الرابع : ذكر في التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جُرائض . وقرِثاء وبراكاء وجلولاء وحبارى وحزابية إن حذف ما زيد بعد لاميها ، ولنحو : ضرة ، وطنة وحره ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ، وإنما قيد حبارى وحزابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حباير وحزائب وإن حذف الأول فقط قلت

(قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذى التاء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق . (قوله وفروقة) من الفرق بفتحين وهو الخوف . (قوله بضم الجيم) أى وتخفيف اللام كما في القاموس . (قوله وإن أحقهن) أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرة فيه .
(قوله لأنه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لأنه لفعل أو للفاعل والضمير فيه وفي لأنه للمصنف وقول البعض لأنه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وإن كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اهـ ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ . (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية . (قوله جرائض) يجيم مضمومة فراء فألف لهمزة مكسورة فضاء معجمة وهو العظيم البطن . دمايني . (قوله وقرِثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحية فمثلة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما في القاموس . (قوله وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب . صحاح . (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس . صحاح . (قوله وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاي فألف فموحدة فتحية فهاء تأنيث وهو الغليظ إلى القصر . دمايني . (قوله إن حذف ما زيد بعد لاميها) أى لامى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية . (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى إحدى زوجتى الرجل أو زوجاته . (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة . دمايني .

(قوله وإنما قيد حبارى وحزابية إلخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قرِثاء وبراكاء وجلولاء مع أنها إذا جمعت على فعائل حذفت زيادتها الأخيرة لأنه ليس فيها إلا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فإن فيهما وجهين بينهما الشارح أو لأن ألف التأنيث الممدودة كئانه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج إلى بيان . (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل

حبارى وحزاي ا هـ (وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالَى جُمُعًا * صَخْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالي - بالكسر - والفعالي - بالفتح - ولهما اشتراك وانفراد : فيشتركان فى أنواع : الأول فعلاء اسما نحو : صحراء وصحار وصحارى . والثانى فعلى اسما نحو : علقى وعلاق وعلاقى . والثالث فعلى اسما نحو : ذفرى وذفار وذفارى . والرابع فعلى وصفا لا لأنثى أفعل نحو : حبل وحبال وحبالى . والخامس فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء وعذارى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : والقيس اتبعا ، إلا فعلاء وصفا لأنثى نحو : عذراء فإن الفعالي والفعالي غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل . بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا ، وفى شرح الكافية : ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرَى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما ، ولا ينفرد الفعالي بالكسر فى نحو : جذرية وسِعْلَاة وعَرْقُوة والمَأَقَى ، وفيما حذف أول زائديه من نحو : حَبْنَطَى وَعَفَرْنَى وَعَدَوْنَى منهما كما يرويه قوله الآتى فقط فإن حباير لم يحذف فيه إلا الزائد الثانى وأما الأول أعنى الألف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله :

والمد زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد
ومثل حباير فيما ذكر حزائب إلا أنه حذف فى حزائب مع الزائد الثانى وهو التحتية الهاء .
(قوله وإن حذف الأول) أى الزائد الأول من كل منهما . (قوله وبالفعالي) بكسر اللام وقدمه لأنه أصل فعالي بفتحها . (قوله علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للحاق بجمعفر . (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للحاق بدرهم .
(قوله لا لأنثى أفعل) كان الأول أن يقول لأنثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى لمذكر كيهى لنبت معروف كذا قيل وفيه أن نحو بهى خرج بقوله وصفا . (قوله وصفا لأنثى) كان عليه أن يقول لأنثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء إذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثانى لدلالة الأول عليه . (قوله فى جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء . قال المرادى : أصل المهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .
(قوله ولا يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قمرى قمار وقمارى مثلا . (قوله جذرية) بجاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة . قاموس . (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين . قال فى القاموس : السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن ا هـ وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان . (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو . تصرع . (قوله والمأقى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الأنف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح : قال ابن القطاع :

وقَهْوِيَاةٌ وِبْلَهْنِيَّةٌ وِقْلَنْسُوةٌ وِحِبَارِي ، وندر في أهل وعشرين ليلة وكيكة وهي البيضة ، وينفرد فعلى بالفتح في وصف على فعلا نحو : سكران وغضبان ، وعلى فعلى نحو : سكرى وغضبي ، ويحفظ في نحو : حَبِطَ وِيتيمَ وإِيمَ وطاهر وشاة ورئيس وهي التي أصيب رأسها . واعلم أن فعلى بضم الفاء في جمع نحو : سكران وسكرى راجع على فعلى بفتحها ، وفي غير يقيم من نحو : قديم وأسير مستغنى به عنه ، وفي غير ذلك مستغنى عنه .

مأق العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعول وليس كذلك بل الياء في آخره للحاق . (قوله من نحو حَبِطَ إلخ) تبع الشارح ابن الناظم في انفراد فعلى بالكسر بحَبِطَ وِقْلَنْسُوةٌ قَتَبَ المرادى في انفراد فعلى بالفتح في نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعني ابن الناظم حَبِطَ وِقْلَنْسُوةٌ مما اختص به فعلى أى بالكسر بخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعلى وفعلى ولم يختص فعلى أى بالفتح بشيء كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلا وفعل كسكران وسكرى وفيه نظر اهـ ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لأبيه في التسهيل .

(قوله حَبِطَ) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حَبِطَ . اهـ تصریح . وفي زكريا أنه يقال بهمة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها . (قوله وعفري) بعين مهملة وفاء مفتوحين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الأسد وأول زائديه النون . دماميني . (قوله وعدولي) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهي قرية بالبحرين وأول زائديه الواو . دماميني . (قوله وقهويَاةٌ) بقاء وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو . دماميني . (قوله وِبْلَهْنِيَّةٌ) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحية وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش أى في سعة وأول زائديه النون . (قوله وِقْلَنْسُوةٌ) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بمحمولة وأول زائديه النون . تصریح . (قوله وكيكة) بكافين بينهما تحية .

(قوله في نحو حَبِطَ) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع . دماميني . (قوله وإِيمَ) بفتح الهمة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج لها . دماميني . (قوله وطاهر) بطاء مهملة . (قوله وشاة ورئيس) كذا في غالب نسخ الشارح وفي بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل فقال : يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذكر من الظبي والمعرز أو إذا أتى عليه سنة تياسى بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اهـ ملخصا والذي رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل : وشاة رئيس قالوا شياء راسي والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اهـ ولا يبعد أن الصواب هذا وما عده تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهي وتياسى في جمع شاة وتيس وذكر ما نصه : وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم راسي اهـ . (قوله وفي غير يقيم) أى وأن فعلى بضم الفاء

(تفبيهاً): الأول: إنما لم يذكر هنا ما يتفرد به فعالي من نحو: حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد:

*** وفعالل وشبهه انطقا ***

وسياتى بيانه ، ولكنه أخل بفعالي - بضم الفاء - فلم يذكره . الثاني : قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضاً صحارى وعذارى بالتشديد وسياتى . الثالث : فعالي بالتشديد هو الأصل في جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظاً لا يقاس عليه : لأن وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب الألف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها ، وبقلب ألف التأنيث - وهى الثانية في نحو صحراء - ياء وتدغم الأولى فيها ، ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين ، فمن حذف الثانية قال : الصحارى - بالكسر - وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال : الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم من الحذف عند التنوين (وَأَجْعَلُ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ * جَدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ ثَمَرًا الْقَرْبِ) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالي ، وهو لثلاثى ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو : كرسى وكراسى ، وكركى وكراكى ، واحترز بقوله : لغير ذى نسب جدد : من نحو تركى فلا يقال فيه تراكى ، وأما أناسى فجمع إنسان لا إنسى وأصله

في غير يتم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا في قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وإنما استثنى يتيماً لأنهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء . (قوله وفى غير ذلك مستغنى عنه) أى وأن فعالى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حباطى ويطامى وأيامى . (قوله لم يذكر هنا ما يتفرد به فعالى) أى بكسر اللام ولم يذكر أيضاً ما يتفرد به فعالى بفتحها . (قوله لأن وزن صحراء إلخ) تعليل لقوله هو الأصل . (قوله فعلال) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعدو بقلب ألف التأنيث إلخ ولو قال : ولأن وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء إلخ لأصاب . (قوله ومن حذف الأولى إلخ) كان تخصيص الفتح بحذف الأولى لأن الثانية محركة فإذا فتح ما قبلها قلبت ألفاً من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها . سم .

(قوله لغير ذى نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلاً كعلاء وقوباء وحولايا وكرسى أو فيه نسب غير مجدد أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسياً أو كالمسى فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهرى كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً ولا يحتاج إلى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأنه قرله جدد صفة كاشفة . (قوله وأما أناسى إلخ) قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى

أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظراني ، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء . وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

(تنبيهات): الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمُنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً ، كقولهم في مهري مهاري ، وأصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنسب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو : علباء وقوباء وحوّلايا ، وأنه يحفظ في نحو : صحراء وعذراء وإنسان وظربان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير

أن الياء في أناسي ليست بدلا وأن أناسي جمع إنسي وأناسين جمع إنسان لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البديل إذ العرب تقول إنسي في معنى إنسان كما قالوا بخني وقمرى وبخاني وقمارى وكأنه يشير إلى تناسي النسب في ذلك كما يعلم من قوله في معنى إنسان فتأمل . سندوى . (قوله فجمع إنسان لا إنسي) وحيث فلا يكون مما نحن فيه لأن وزنه حيثنذ فعالين بناء على أنه من الإنس لا فعال . قال الشيخ خالد : ولو كان أناسي جمع إنسي لقليل في جمع جنّى جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه : وهذا لا يقول به أحد .

(قوله فأبدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيه ومن العرب من يقول أناسين وظرابين على الأصل من غير إبدال . (قوله ظربان) بالطاء المعجمة على وزن قطران دوية منتنة الريح قبل تشبه القمر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل في شرح التسهيل . قال الجوهري : تزعم الأعراب أنها نفسو في ثوب أحدهم إذا صاها فلا تذهب رائحته حتى يبيل الثوب . (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب إليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور . (قوله منسيا) أي إذا لم يلاحظ النسب أصلاً أو كالمُنسى أي إذا لوحظ في بعض الأحيان . (قوله وحوّلايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر . قال الدماميني : اسم موضع وقال في القاموس : قرية من عمل النهروان . (قوله وأنه يحفظ) وإن كان هو الأصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقاً والمرادى . (قوله وإنسان وظربان) أي على القول بأن أناسي وظراني ليس أصلهما أناسين وظرابين .

(قوله والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله وغير الملحق بكسر الحاء أي غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كأصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لي أن التقيد بغيرهما لكونه الغالب في مفردات الجموع السابقة وإلا فمفها ما زيادته للالحاق

الملحق والشبيه به ، وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناء ، وزاد في الكافية أربعة أبنية : فعلى وفعل وفُعال وفعل ، أما فعلى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان ، وفعل وقد تقدم ذكره وأنه يرجع على فعلى بالفتح في هذين الوصفين ، وأما فعيل وفعل بضم الفاء نحو عبيد جمع عبد وظوار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه ، وأما فعلى فلم يسمع جمعا إلا في حجل جمع حجل وظرى جمع ظربان ، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع . وقال الأصمعى : الحجل لغة في الحجل ، وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ، ومذهب سيويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

وذهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو : ثمر وثمر جمع تكسير وليس بصحيح (وَبِفَعَالٍ وَشَبِيهِهِ الْإِطْلَاقُ * فِي جَمْعٍ مَا قَوْقُ الثَّلَاثَةِ أَرْتَقَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه . والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفاعل . أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة . وأما

كجوه وعلقى فانهم . (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى الجرد إلخ . (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرهاظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظار مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها . كذا في المصباح . (قوله فإن ذكر فعيل) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل بتانيته . والحاصل أن المصنف مشى في التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعلا اسم جمع مطلقا . قال المرادى : وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا .

(قوله كما سيأتى بيانه) أى في الخاتمة . (قوله جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف . (قوله وبفعالل وشبهه إلخ) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه . (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصيرف وإصبع والخماسى كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسى كقبعثرى ومستخرج . والسباعى كاستخراج . (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى الجرد كجعفر والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج والخماسى الجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعى الجرد لا يحدف منه شيء كجعفر وجعافر والخماسى الجرد يحدف خامسه كسفرجل وسفارج نعم إن كان رابعه يشبه الحروف التى تزداد كنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعى والخماسى المزيد فهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث إلا إذا كان زائد الرباعى المزيد فيه لينا قبل الآخر

شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه بقوله (من غير ما مضى) أى وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقرّ تكسيره على غير هذا البناء . وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى وما زاد عليه : أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو : جعفر وجعافر ، وزبرج وزبارج ، وبرثن وبرائن ، وسبطر وسباطر ، وجحدب وجحداب ، وإن كان بزيادة على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو : جوهر وجواهر ، وصيرف وصيارف ، وعلقى وعلاق ؛ أم لغيره نحو : اصبع وأصابع ، رابعا فثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والألف ياء وقناديل كما سيأتى ذلك كله .

(قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار إليه الشارح . (قوله مما استقرّ تكسيره على غير هذا البناء) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقرّ إلخ نحو سحابة مما يجمع على فعالل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فإنهما وإن كانا مما مضى لكنهما استقرّ تكسيرهما على هذا البناء لأن فعالل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار إلى بعض ذلك . زكريا . (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة بدليل قوله بعد وإن كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فإن الذى يجمع على شبهه إنما هو الثلاثى المزيد فيه . (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير . (قوله وزبرج) بزاى مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة . (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلة مضمومة فنون . قال فى القاموس : الكف مع الأصابع ويحلب الأسد أو هو للسبع كالأصبع للإنسان وقبيلة اهـ وما مر من أنه بمثلة قبل آخره وهو ما صرح به زكريا وبها رسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به . (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما فى القاموس .

(قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما فى القاموس وبجيم مضمومة وحاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجلجل الضخم كما فى الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وحاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الأسد كما فى القاموس . (قوله نحو جوهر إلخ) مقتضى كون الزيادة فى هذه الأمثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل إلا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اهـ سم أى لم ينظر إلى كون الزيادة للالحاق وإنما نظر إلى مجرد الزيادة . (قوله وصيرف) هو المختال فى الأمور . قاموس . (قوله وعلقى وعلاق) فى ذكر هذا نظر وإن أقروه لأنه من جملة ما مضى واستقرّ تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالل بكسر اللام والفعالل بفتحها .

(قوله نحو اصبع إلخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلام فاعل . (قوله مما تقدم

ومسجد ومسجد ، وسلم وسلام ، ما لم يكن مما تقدم استثناءؤه . وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة : فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله (وَمِنْ خَمَاسِي * جُرْدَ الْآخِرِ أَلْفٌ بِالْقِيَاسِ) الآخر مفعول مقدم لأنف ، ومن خماسى متعلق بأنف ، وكذلك بالقياس : أى أنف الآخر أى احذفه من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا لتوصل بذلك إلى بناء فعالل ، فتقول فى سفرجل سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خورنق خوارن . ثم إن كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وإبقاء الخامس ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَالرَّابِعُ أَلْفِيَّةٌ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ ثُمَّ أَلْعَدُّ) أى دون الخامس : مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق ، فإن النون من حروف الزيادة . ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق ، فإن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس ، خوارق وفرازق غلط .

وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحمل محله فيقولون خوائق وفراذق . وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخره كان أو غير

استثناءؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه . (قوله ومن خماسى) اعلم أن الرباعى المجرد لما لم يحتج فى جمعه على فعالل إلى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد إلى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى إلى آخر البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى إلى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى إلخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتاء إلخ ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذف من الزوائد . أفاده سم . (قوله وفى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوى . (قوله وفى خورنق خوارن) كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناظم وشرح التوضيح لأن واو خورنق مزيدة للحاق كما قدمه والكلام فى خماسى الأصول . والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهري . (قوله قد يحذف) أشار بقدر إلى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح . (قوله فإن النون) أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد . (قوله وقال المبرد إلخ) ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولنا واحدا نحو قدعمل فتقول فى جمعه قذاعم اه تصریح . والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما فى القاموس . (قوله لأن ألف الجمع تحمل محله) أى فيكون كالحذف لعرض . (قوله وأما الخماسى بزيادة) لم يرد به الخماسى الأصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه

آخر ، نحو : سبطرى وسباطر ، وفدوكس وفداكس ، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله : (وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَهُ) أى احذف زائد مجاوز الرباعي (مَا * لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرُهُ أَلَّا نَحْتَمَا) اللد لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما ، وإثره ظرف هو الخبر ، أى إنما يحذف زائد الخماسى إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل ونحوه نحو : عصفور وعصافير ، وقرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل ، وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة ، فهذه ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول ، فتقول فيه قباعث .

بدليل أمثلته فإن مدحرج رباعى ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحيث حذف قوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها . سم . (قوله سبطرى) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والإبل أسرع والبلاد استقامت . قاموس . (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والبدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس : هو الأسد والرجل الشديد وقال زكريا : هو العدد الكثير واسم من أسماء الأسد اهـ . وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الأسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الأسد كما ذكرنا .

(قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كأمثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصل كقبعثرى فالمراد الرباعى هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف إليه . (قوله ما لم يك) أى الزائد لنا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلف تقدير مضاف أى ذالين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العملة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه إدغاما أصليا فإن كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال : وقوله إدغاما أصليا أخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقره . وأنت خبير بأن قول المصنف لنا يخرج المدغم فيه لأنه ليس لنا لتحركه كما يصرح به إخراج الشارح به نحو : كنهور وهبيخ وحيث فلا حاجة إلى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وإن اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك . والخيسفوج بناء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الأرض ذات الحجارة . قاله فى القاموس .

(قوله هو الخبر) أى وجلة المبتدأ والخبر نعت لنا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة . (قوله زائد الخماسى) أى الذى هو رباعى الأصول . (قوله بل يجمع على فعاليل) أى يقلب كل من الواو

وشمل قوله لنا ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو : غُرْنِيقُ وفردوس : فتقول فيهما غرانيق وفردايس . وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو : كنهور وهبيخ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف : فتقول كناهـ وهبايخ لأن حرف العلة حيثذ ليس حرف لين ، وخرج أيضا نحو : مختار ومنقاد فإنه لا يقال فيهما مختاير ومناقيد بقلب الألف ياء لأنها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل : فيقال مختار ومنقاد لما سبق (وَالسَّيْنُ وَالْثَّامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلْ * إِذْ بَيْنَا أَلْجَمْعُ بَقَاهُمَا مُخِلْ) مختار ومنقاد لما سبق

والألف ياء لانكسار ما قبله كما في التوضيح . (قوله الزائد وخامس الأصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الأصول من قوله السابق ومن خماسي إلخ وانظر هل يأتي هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الإتيان فليراجع . قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسي في قول المصنف ومن خماسي قيده بقوله جرد ونحو قبعري غير مجرد إلا أن يراد العلم بطريق المقايسة . (قوله غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما في القاموس . (قوله وفردوس) هو بستان يجمع ما بين البساتين . قاموس . (قوله نحو كنهور) كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من الرجال . قاله في القاموس . (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام للمتلء .

(قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضى أن نحو مختار ومنقاد داخل في قوله العادي الرباعي وليس كذلك لأنه من الثلاثي المزيد المشار إليه بقول المصنف الآتي والسين والتاء إلخ لا من العادي الرباعي الذي الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف وكان رباعي الأصول أو خماسيها فكان الأولى بل الصواب إسقاط ذلك كما فعل المرادى .

(قوله لما سبق) قال سم : انظر في أى موضع سبق اهـ قال شيخنا : وأقره البعض فكان ينبغي للشارح أن يقول لما سيأتى لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثي المزيد المشار إليه بقوله الآتي والسين والتاء إلخ اهـ وأنت خبير بأنه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتى لأن المبين بقول المصنف والسين والتاء إلخ إنما هو حذف الزائد في الثلاثي المزيد وكلام الشارح الآن في حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتى من حذف الزائد فتدبر . (قوله والسين والتاء إلخ) تقدم عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثي لأن مستدعيه كذلك لأن أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحيثذ ففى قول الشارح يعنى نظر لأن ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعي والخماسي المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض أفرادها فكان الأولى إسقاط يعنى ولهذا قال المرادى : اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يخل إلخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة .

(قوله إذ بينا أجمع إلخ) حذف من التعليل شيئا يعلم من قوله والميم أولى من سواء بالبقا والأصل إذ بينا أجمع بقاؤهما معا يخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الأولى فاندفع ما أورد

يعنى أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاءه بمثالي الجمع ، وهما فعالل وفعاليل ، توصل إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المثاليين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي ما له مزية في المعنى أو اللفظ : فتقول في مستدع مداع يحذف السين والتاء معا لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتها معنى يختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزدان في الأسماء والأفعال .

وكذلك تقول في استخراج تخارج فتؤثر استخراج بإبقاء على سينه لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير لأن تفاعيل موجود في الكلام كتثايل بخلاف السين فإنها لا تزداد وحدها ، فلو أفردت بإبقاء لقلل سخارج ولا نظير له لأنه ليس في الكلام مفاعيل . ومن المزية اللفظية أيضا قولك في جمع مرميس مراريس ، يحذف الميم وإبقاء الراء ، لأن ذلك لا يجهل مع كون الاسم ثلاثيا في الأصل ؛ ولو حذف

على التعليل من أن دفع الاختلال يحصل بحذف الميم مع بقاء أحدهما بأن يقال سداع أو تداع . (قوله ما يخل بقاءه إلخ) بأن يخرج عن فعالل وفعاليل وما يشبههما في العدة والهيئة . (قوله بمثالي الجمع) كأنه أراد مثالي الجمع وما شابههما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن بدليل الأمثلة التي ذكرها فإن نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل . سم . (قوله أبقي ما له مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الأصول وهي كونه للحاق والخروج عن حروف سائر تونها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزие من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما في التسهيل . (قوله في مستدع) أى في جمع مستدع . (قوله لمعنى مختص بالأسماء) لأنها تدل على اسم فاعل . سم أى أو اسم مفعول . (قوله في استخراج) أى في جمع استخراج علما لأن المصدر لا يجمع . (قوله على سينه) متعلق بتؤثر . (قوله مرميس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرميس أى شديدة والمرميس الأملس أيضا قاله الجوهري ووزنه ففعيل بتكرار الغاء والعين فهو ثلاثي الأصول مزيد فيه كما ذكره الشارح . (قوله مراريس) فيه إبقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذي يبقى رابعا إنما هو في غير ما تكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال : واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطوبوس وعضرفوط فيحذف مع الأخير نحو : قرطوب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرميس وهي الداهية فالميم والراء الثانيان زائدتان . فيقال مراريس بإبقاء الياء وإن كانت غير رابعة في مرميس ولا يجوز أن يجرى بجرى قرطوبوس وعضرفوط بأن يقال مرارم ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح في حيزبون فاعرفه وقوله كقرطوبوس الذى في القاموس قطربوس قال : بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقاة السريعة أو الشديدة اهـ وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهمل مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة ثم طاء مهمل دوية بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كما في القاموس .

الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعيا في الأصل وأنه فعاليل لا فعافيل (وَأَلِيمٌ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَاءِ) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة . وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق ، فتقول في جمعه مطلق بحذف النون وإبقاء الميم . أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقا كسين مقعنس فكذلك عند سيبويه ، فيقال مقعس ، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاهي الأصل ، فيقال قعاس . ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء .

(تنبيهه) : لا يعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (وَأَلْهَمَزُ وَأَلْيَا مِثْلُهُ) أى مثل الميم في كونها أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أى تصدرا كما في ألدند ويلندد فتقول في جمعهما أَلَاذَ وَيَلَاذَ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى

(قوله لأن ذلك لا يجهل إلخ) لأنه إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتهما كمراميس بخلاف ما إذا لم يكن فاصل كمراريس فإنه يحكم بزيادة أحدهما . (قوله فتقول في جمعه مطلق) هل يقال في مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ . سم . (قوله أما إذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة وإلا فالسين في مقعنس ليس ثاني زائدين بل ثالث زوائد وهي الميم والنون وأحد السينين . (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى وعبارته والمبرد يقول في جمع مقعنس قعاس فبراعى الأصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثليين لأنه وإن كان زائدا هو ضعف حَرْفِ أصلى والزائد إذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للأصلى كما سيأتى في التصريف فكان أصلى مقعنس عنده قعس كجعفر اهـ . (قوله مقعنس) أى متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب . جوهرى .

(قوله فيقال قعاس) كذا في بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الأشهر وفي بعضها ياء على لغة من يعوضها عما حذف . (قوله لا يعنى بالأولوية) أى في قوله والميم أولى من سواه بالبقاء وقال السندوى : فكلام المصنف على حد قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ [الفرقان : ٢٤] وقولهم الصيف أحر من الشتاء اهـ وقد قيل في نحو الآية : وقولهم المذكور أنه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء . (قوله لكونه أولى) أى والعمل بالأولى هنا واجب . (قوله كما في ألدند ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونيهما وإهمال داليهما وهما بمعنى الألد أى الشديد الخصومة كما في الصحاح . (قوله أَلَاذَ وَيَلَاذَ) والأصل أَلَادَدَ وَيَلَادَدَ فأدغم أحد المثليين في الآخر . (قوله في موضع) وهو الأول وقوله على

بمخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا .

(تنبيهه) : إبقاء الميم والياء والهمز في المثل المذكورة من المزية المعنوية (وَأَلْيَاءَ لَا أَلْوَاوَ أَخَذِيفَ أَنْ جَمَعْتِ مَا * كَحَيَزُونِ) وعيطموس (فَهَوَ حُكْمٌ حُجْمًا) فتقول حزاين وعطاميس ، بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها . وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وَحَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي) وهما النون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاةٌ) أى شابهه في تضمن زيادتين لالحاق الثلاث بالخماسي (كَالْعَلْنَدِي) والحبطنى والعفرى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء : فتقول سراد وعلاد

معنى هو التكلم في الهمزة والغنية في الياء .

(قوله بمخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالأثناء وحيثئذ يرد على كلام الشارح أن النون في الأثناء قد تدل على المطاوعة كما في منكسر ومنهشم فاللاق نفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها . (قوله من المزية المعنوية) من سببية وإنما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهي التصدير لأن المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت . (قوله ما كَحَيَزُونِ) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزون بماء مهملة مفتوحة فتحية ساكنة فراى مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز . والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس : التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنه الطويلة التارة العافر كالعطموس بالضم والناقاة الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر .

(قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة في قوله ما لم يك لنا أثره اللذى ختما . (قوله ما فعل بواو عصفور) من قلبها ياء . (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لأنك لو حذفت الواو وقلت حيازين بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضا ويقال حزاين . (قوله لأنها ليست في موضع إلخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمراى لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح . (قوله سرندى إلخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس : هو السريع في أموره أو الشديد . والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مفتوحة قال في القاموس : الغليظ من كل شيء ويضم وشجر من العضاء له شوك واحده بهاء . (قوله فتقلب ياء) وتعمل الكلمة حيثئذ اعلال قاض وغاز . اهـ سم .

(فائدة) : لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل للمؤنث نحو : مرضع ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثل مضروب ومختار

وحباط وعفار ، ولك عكسه : فتقول سراند وعراند وحبائط وعفاران ، وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لأنهما زيدا معا لاحاق الثلاثي بالخماسي فلا مزية لأحدهما على الآخر .

(خاتمة)*: تتضمن مسائل : الأولى : يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا : فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى . الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وفي عصافير عصافير ، وهذا عندهم جائز في الكلام . وجعلوا من الأول : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ [القيامة : ١٥] ، ومن الثاني : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين . واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقوله :

[١٢٣٥] * سوايغ ييض لا يُخرقها النبل *

ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ في العدة اهـ فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار ومنقاد . (قوله يجوز تعويض ياء إلخ) أى إن لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما في لغائيز جمع لغيزى فإنه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التي كانت للمفرد كما سيذكره الشارح في التصغير . (قوله في مماثل مفاعل إلخ) المراد بمائل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن وإلا فجعافر على وزن فعال لا مفاعل وعصافير على وزن فعائيل لا مفاعيل . (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين : ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثلين كقوله :

* اللباسات من الحرير جلايا *

فإنه غالف للأصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه إلا للمضطر مثله . دماميني . (قوله في الكلام) أى النثر . (قوله معاذيره) لأنه جمع معذرة وقياسه معاذر . (قوله مفاتيح الغيب) لأنه جمع مفاتيح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء . (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التثنية بسوايغ فلا يقال في ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوايق وخواتيم . أفاده الدماميني ولك أن تعمم وتجعل نحو : دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل . (قوله سوايغ) جمع سايغة وهى الدرع الواسعة . دماميني .

[١٢٣٥] قاله زهير بن أبى سلمى . وصدره :

* غليها أسود ضاربات كبوسهم *

من قصيدة من الطويل ، أى على الخيل أسود جمع أسد . والضاربات : جمع ضاربة - من ضرى إذا اجتراً - ولبوسهم مبتدأ ، وسوايغ : خبره ، أى كوامل . وفيه الشاهد : فإنه شاذ ، والقياس سوايغ - بلون الياء - لأنه جمع سايغة . وبيض : صفته ، أى صقيلة . ولا يخرقها النبل : صفة أخرى . والنبل السهم .

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة . الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته : فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جماعات جمالات . وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيه ، كقولهم في أعبد أعباد ، وفي أسلحة أسلح ، وفي أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأسود وأجرده وأجراد وإعصار وأعاصير . وقالوا في مصران مصارين ، وفي غربان غرايين تشبيها بسلاطين وسراحين . وما كان من المجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيه لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه ،

(قوله لا يجوز إلا للضرورة) والمعاذير والمفاتيح في الآيتين جمعا معذار ومفتح . دماميني . (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارسي : قالوا في جمع جمل أجمل ثم أجمل ثم جامل ثم جمال ثم جملة ثم جمالات فهي جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ ﴿ جمالات ﴾ [المرسلات : ٣٣] بضم الجيم . (قوله وإذا قصد تكسير مكسر) إلخ ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان : إن جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف في جمع القلة فالأكثر أن ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دماميني وكجمع الكثرة في أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذي لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أو لا فإن اختلفت فالجمهور على عدم إطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الإطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهمط . كذا في الجمع .

(لهائدة) : قال الجاردي بردي في شرح الشافية : اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا انتهى . (قوله إلى ما يشاكله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود . (قوله وأجرده وأجراد) مقتضى كلامه أن أجرده مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد . (قوله وإعصار) بكسر الهزة وهو الريح تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الأرض كالعمود نحو السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة . قاموس . (قوله في مصران) قال في القاموس : المصير كأمر المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين . (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله إلى ما يشاكله .

(قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحيتين . قال الدماميني : فما كان موازنا لشيء من هذه الأمثلة الأربعة لم يجمع اهـ والمراد بزنة

ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون ، وفي أيا من أيا منون ، أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحيات ، ومنه الحديث : « إنكنن لأنتن صواحيات يوسف » . الرابعة : إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا : فيقال في جمع ذى القعدة ذوات القعدة ، وفي جمع ابن عرس بنات عرس . ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى . والفرق بينهما أن ثاني الجزئين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس . وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا : فيقال هم ذوو برق نحره ، وفي الثانية هما ذوا برق نحره ، ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح : فيقال هذان ذوا سيبويه ، وهؤلاء ذوو سيبويه ، وهما ذوا معديكرب ، وهم ذوو معديكرب . وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا : فيقال في ثنية زيد بن مسمى به : هذان ذوا زيد بن كما يقال في ثنية كلبنى الحداد : هاتان ذواتا كلبتين . ويقال في الجمع ذوو زيد بن وذوات كلبتين وعلى هذا فقس . الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين : معنوى ولفظى . أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وإما

مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما في العدة والهيئة وإن خالفهما في الوزن الاصطلاحي بدليل تمثيله بنواكص وحدائد وصواحب . (قوله في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات . (قوله ذو أو ابن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لأنه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمي جنس بأخى كذا لقيل في جمع ما لا يعقل أخوات كذا . (قوله بين اسم الجنس غير العلم إلخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم إلى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل غير الجنس . (قوله هم ذوو برق نحره) أى أصحاب هذا الاسم . (قوله المركب دون إضافة) هو المركب المزجى وأما الإضافى فيثنى ويكسر صدره . (قوله على الصحيح) مقابله إيقاع الثنية والجمع على لفظه فنقول سيبويهان وبلبكان وسيبويهون وبلبكون . (قوله بالثنى والمجموع على حده) أى مسمى بهما . (قوله وعلى هذا فقس) فيقال في ثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيد بن وفي جمعه هؤلاء ذوو زيد بن . (قوله إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة إلى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى

أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية : فالأول هو الجمع وسواء كان له واحد منهم لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبايل . والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط . والثالث هو اسم الجنس الجمعى ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو : تمر وتمرّة ، وجوز وجوزة ، وكلم وكلمة ، وربما عكس نحو الكمء ؛ والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس . وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس . وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجى : أما اسم الجنس الإفرادى نحو : لبن وماء وضرب فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ، فإنه صالح للقليل والكثير ، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة .

وابن الناطم بل هو مضر لإيهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعتراض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع ما نصه : الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله في شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء المجموع ونحوها وقوله في الثنية : ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع في التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الواضع كما بيناه في محله .

(قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أى غير منظور في وضعه إلى الفرد كما بسطناه في مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فأكثر في استعماله فكان الأولى أن يقول معتبرا في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الإفرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الإخراج إنما هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به . (قوله كأبايل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناطم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقول أبول بفتح الهمة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل إبالة بكسر الهمة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل إيل بكسر الهمة والموحدة المشددة وقيل إيال كدينار وفسر في القاموس الأربعة بالقطعة من الطير والخيل والإبل . (قوله وربما عكس) مقابل لمخذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء في الواحد غالبا نحو تمر إلخ وإنما حذفه للعلم به من السياق .

(قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة إلخ) هذا القول في جبأة وجبء أيضا . (قوله وقد يفرق إلخ) مقابل لقوله بالتاء غالبا . (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعى واحده لبنة فنقول شيخنا بكسر الباء خطأ . (قوله وضرب) مثله سائر المصادر . (قوله فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين) أى ولا على اثنين وإنما اقتصر على نفى الدلالة على أكثر لأنه المعتبر في اسم الجنس الجمعى .

وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولاً ، فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو : أبابيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو اسم جمع نحو : رهط وإبل . وإنما قلنا إن أعراباً على وزن غالب لأن أفعالا نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين . وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ، ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع ، وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والباديين ، والأعراب يخص البادين خلافاً لمن زعم أنه جمعه ، وإن كان له واحد من لفظه ، فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم ، أو بقاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولاً : فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي ، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو : تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما . والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالثناء التذكير . وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولاً : فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع ، فلذلك حكم على غَزَى بأنه اسم جمع لغاز لأنه يساوى الواحد في التذكير ،

(قوله وعباديد) قال في القاموس : العباديد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس . والخيل الذاهبون في كل جهة . والآكام والطرق البعيدة . (قوله برمة أعشار) أى مكسرة قطعاً . (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلاً لأجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع ا هـ دماميني . قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى : ﴿ ثياب سندس خضر ﴾ [الإنسان : ٢١] على قراءة جرّ خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع . (قوله وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز إلخ) عبارة المرادى وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيها فإن وافقه فيها وثنى فهو جمع بقدر تغييره نحو فلك وإن لم يشن فليس بجمع نحو جنب والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل دون الهيئة فإما أن يمتاز إلخ . (قوله بياء النسب) أى بحذف ياء النسب لأن تمييز الجمع بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادى بنزع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بقاء التأنيث أو يعمم في هذا بأن يقال المراد أو بحذف تاء التأنيث غالباً وإثباتها قليلاً كما في كساة وجبأة على أحد القولين . (قوله وإن لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحده بما ذكر . (قوله ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه) أى دون قبح وإنما قلنا دون قبح لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام . (قوله حكم على غزى) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى مخففة وتشديد الياء وأصله غزبو على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلباً للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزياً إلا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه : ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق ا هـ وقال في

وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركابى والجمع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتى فى بابه . وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لأن فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لأنى الحسن . والله أعلم .

[التصغير]

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما - كما قال سيبويه - من واد واحد لا اشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها (فَعِيلًا أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا * صَغُرَتْهُ نَحْوُ) فليس فى تصغير فلس ، ونحو (قُدِّيْ فِي) تصغير (قُدَا) و(فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْلٍ لَمَّا * فَاقَ) الثلاثي (كَجَعَلِ ذِرَاهِمَ دُرَاهِمًا) وجعل دينار دينيرا . والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده : فإن كان ثلاثيا لم يغير بأكثر

القاموس فى مادته : والغزى كفى اسم جمع اهـ وهو صريح فى موافقة كلام الشارح وكلام الجوهري يتمثل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع نحوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه . اهـ عبد القادر . (قوله خلافا لأنى الحسن) حيث ذهب إلى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا . والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح فى التذكير والنسب وإذا عرفا عرف الجمع . مرادى .

[التصغير]

هو لغة التقليل واصطلاحاً تغيير مخصوص يأتى بيانه . تصريح . (قوله من واد واحد) لأن كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث فى تحليل الشارح بأنه إنما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكته أن التكسير أكثر وقوعاً من التصغير فتقدمه أولى . (قوله إذا صغرته) أى أردت تصغيره . (قوله فى تصغير قدى) أى برد الألف إلى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ومثله فتى فى فتى . (قوله دينيرا) أى برد الياء إلى أصلها وهو النون إذ أصله دنار كما يأتى . (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف . اهـ مرادى مع بعض تغيير . وقال بعضهم : جعلوا

من ذلك . وإن كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء . فالأمثلة ثلاثة : فُعِيل نحو فليس ، وفُعِيل نحو دريهم ، وفُعِيل نحو دينير .

(تنبيهات):* الأول : للمصغر شروط : أن يكون اسما : فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى . وشذ تصغير فعل التعجب . وأن يكون متمكنا :

الفتح والألف للجمع لثقله فطلبوا فيه الحفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشايتها ألف الجمع في اللين وأقر بيتها إليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ما قبل آخره مكسورة كزبرج فهل نقول إن الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وحزم ابن إياز بالأول اه سيوطي ويؤخذ مما جزم به ابن إياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كمسيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اه تصریح وسيأتى بسط كلام السهيلي . قال المرادى : وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتى في الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما في الجمع عن البصريين من جواز كسر الأول في تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت إلا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والأصل .

(قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال في التسهيل : يحذف لها أى لأجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال في تصغير على على يحذف أول الياءين اللتين وليتاها ويقلب ياء ما وليها من واو وجوبا إن سكنت فيقال في تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال في تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال في تصغير دلو دلى واختيارا إن تحركت لفظا في إفراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال في تصغير جدول جدیل ويجوز جدول حملا على الإفراد والتكسير وهو جداول فإن كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال في تصغير كروان كرين وإن تحركت في الإفراد والتكسير وهو كراوين اه بزيادة من الدمامينى وانظره .

(قوله فالأمثلة ثلاثة) إن كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وإن زعمه البعض . قال في التصريح : الأمثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الأبنية فقال لأنى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه . وفى النكت أن هذه الأوزان في المثني والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة إلى ما قبل علامة الثنية والجمع وإلى الجزء الأول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة الثنية والجمع وعجز المركبين بقية الأشياء الثمانية الآتية في قول المصنف وألف التانيث حيث مدا إلخ . **(قوله فلا يصغر الفعل)** وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لأن شرط عملها عدم تصغيرها كما مر . **(قوله لأن التصغير وصف في المعنى)** والفعل والحرف لا يوصفان . **(قوله فعل التعجب)** في قوله :

* يا ما أميلح غزلانا شدن لنا *

وجوز بعضهم القياس عليه كما في الجمع . **(قوله وأن يكون متمكنا)** عبارته في شرحه على

فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتي . وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة . وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها : فلا يصغر نحو الكُميت من الخيل والكُميت وهو البلبل ، ولا نحو مُبَيَّط ومهيمن . الثاني : وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على

التوضيح وأن يكون غير متوغل في شبه الحرف اهـ وهي المناسبة لما يأتي من جواز تصغير المركب العددي كخمسة عشر فافهم . (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمنى وأين قال في الجمع : ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لأن المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعني كونه ليس إياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالحرم وصفر وكذا أيام الأسبوع كالسبت والأحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجزمي جواز تصغيرها اهـ مع زيادة من الشاطبي . قال سم : يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس إذا كان نكرة جاز تصغيره .

(قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لأنه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الأعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير . اهـ دماميني . (قوله ولا الأسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اهـ فافهم لأن تصغيرها يناقض تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مرادها مسمياتها العظيمة فإن أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي . (قوله خاليا من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الأصل ولا في الحال فخرج نحو : الكُميت والكُميت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو : رجل وزيد مما عرض تصغيره بلا تناسبه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر . (قوله نحو الكُميت من الخيل) هو الفرس الذي تضرب حرته إلى سواد . (قوله والكُميت) بالعين المهملة كما في القاموس وغيره وما في النسخ من رسمه بالفاء تصحيف .

(قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفي أكثر النسخ : البليد وهو تحريف والصواب الذي في القاموس وغيره هو الأول . (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلي : إنه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق بياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه إلا مبيطرون لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اهـ تصریح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على المجموع المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح في باب إعراب المثني والمجموع بأن تكسير المصغر

اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير فُعيعل ، ووزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيعل . الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جليل ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيح ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر ، وبعيد المغرب ، وفوق هذا ، ودوين ذاك ، وأصغير منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه في ابن مسعود : كُتِفَ ملء علما . وقول بعض العرب : أنا جُذَيْلُها المحكك وعُذَيْقُها المرجَّب . وقوله :

[١٢٣٦] وَكُلُّ أَنْاسِرٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهُ الْأَنَامِلُ

وقوله :

كرجيل متغذر . (قوله ومهيمن) اسم فاعل هيمن إذا كان رقيقا على الشيء ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشيء . (قوله مجرد اللفظ) أى من غير نظر إلى مقابلة أصلى بأصلى وزائد بمثله . (قوله أنه كبير) أى ذاتا وقوله أنه عظيم أى رتبة . (قوله وتقليل ما يتوهم) أى تقليل عدد ما يتوهم . (قوله زمنا) كما في المثالين الأولين أو محلا كما في المثالين التاليين لهما أو قدرا كما في المثال الأخير . (قوله وزاد الكوفيون إلخ) وفي الفارضى زيادة التحجب كيا بنى والترحم كمسيكين . (قوله كُتِفَ) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما في القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه . (قوله أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للإبل الجرى لتحكك به والمحكك بفتح الكاف الأولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى أنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجرى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظيمته أو من الرجة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بمحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرق إليها وإنما كان التصغير في ذلك التعظيم لأن المقام للمدح . (قوله دويية إلخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن الموت بها .

[١٢٣٦] قاله لبيد من قصيدة من الطويل . ودويية فاعل تدخل . وفيه الشاهد ، فإن الكوفية احتجت به على أن التصغير قد يأتى للتعظيم فإن دويية تصغير داهية وهى الموت ، والمعنى دويية عظيمة . وأجيب بأنها وإن كانت عظيمة في نفسها ولكنها سريعة الوصول ، فبالنظر إلى هذا صغرت ، إشارة إلى تقليل المدة وتحقيرها . وفيه نظر لا يخفى .

[١٢٣٧] فَوَيْقُ جَبِيلٍ شَامِخٍ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تُكَلَّ وَتَعْمَلَا

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللحذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هناك : فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس ، أو فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله : والرابع الشبيه بالمزيد إلخ . وتقول في سبطرى سبطر ، وفي غدوكس فديكس ، وفي مدحرج دحرج . وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق : عصيفر وقريطيس وقنديل وفريديس وغرينيق . وتقول في قبعثرى قبيعث لما سبق في قوله : وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ . وتقول في مستدع مديع ، وفى استخراج تخييرج لما سبق في قوله : والسين والثامن كمستدع أزل إلخ . وتقول في منطلق ومقنعسس : مطيلق ومقيعس ، وفى ألدند ويلندد أليد ويليد بالإدغام لما سبق في قوله : والميم أولى من سواه بالبقاء إلخ . وتقول في حيزبون وعطيموس : حزيبن وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء لما مر . وتقول في سرندى وعلندى سريند وعليند أو

(قوله إلى تصغير التحقير) أى كما فى دويبة إذانا بأن حنف النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أى كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما فى جبيل إذانا بأن الجبل دقيق العرض وإن كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق إذانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات . (قوله من ترجيح) أى تعيين لما مر فى التفسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أو متساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والأحسنية وبالتخيير بين أمرين متساويين فى الجواز . (قوله فتقول فى تصغير فرزدق إلخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفرجل لما سبق فى قوله ومن خماسى جرد إلخ وتقول فى تصغير فرزدق إلخ لتتم الأقسام . (قوله فريزد بحذف الخامس) أى وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لأنه يذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى إلخ فتنبه .

(قوله لما سبق فى قوله إلخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى إلى هنا . (قوله ومقيعس) قال شيخنا : انظر هل يأتى هنا خلاف المبرد المتقدم . (قوله أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق

[١٢٣٧] البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه .

سريد وعليه لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

(تنبيهه)*: يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وباء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ، فإنهن لا يحذفن في التصغير ، ولا يعتد بهن كما سيأتى (وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا) أى في الجمع والتصغير (الْحَذْفُ) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفارج ، وفي تصغيره سفيرج وإن عوضت قلت سفيرج . وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطلق ومطاليق ، وفي تصغيره مطلق ومطليق على الوجهين . وعلم من قوله : وجائز أن التعويض غير لازم .

(تنبيهه)*: قال في التسهيل : وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض . واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز في جمع لغيزى ، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وَحَائِلٌ عَنْ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا * خَالَفَ فِي الْبَاقِينَ) أى باب التكسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسِمًا) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه : فمما جاء حائدا عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغربان ، وفي العشاء عشيان ، وفي عشة عشيشية ، وفي إنسان أنيسيان ،

لا تبقى في التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض . تصریح . (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وباء النسب كلودعى والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعران وكميوثران . سم . (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) إنما قيد بذلك لأنه الذى يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وإن كان لا يحذف منه أيضا الألف والنون عند تصغيره . (قوله فإنهن لا يحذفن في التصغير) فتقول دحرجة وقويصعاء ولويدعى وزعيفران وعيثران بخلاف الجمع فإنك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر . (قوله ولا يعتد بهن) بل يتركز على حالهن في التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غير متمم بهن . سم . (قوله كما سيأتى) في قوله وألف التأنيث حيث مد إلخ . (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه .

(قوله قال في التسهيل إلخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه في التسهيل . (قوله لغير تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه في المكبر . (قوله من نحو لغاغيز في جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيفيز في تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم في جمع احرنجام وتصغيره إذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف الكائنة قبل الميم . (قوله ولم يحتج إلى تعويض) بل التعويض غير ممكن وإن أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التي كانت في المفرد . (قوله قولهم في المغرب مغربان) وقياسه مغرب وفي العشاء عشيان وقياسه عشيية وقول التصريح بقياسه عشى فيه نظر لقول

وفي بنون أبينون ، وفي ليلة ليلية ، وفي رجل رويجل ، وفي صبية أصيبية ، وفي غلمة أغيلمة . فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل . ومما جاء حائداً عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراھط ، وباطل وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وكراع وأكارع ، وعروض وأعاريض ، وقطيع وأقاطيع . فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل . هذا مذهب سيويه والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يغير

المصنف : واختتم بتا التانيث ما صغرت من : * مؤنث عار ثلاثي * قال الشارح : في الحال كس أو في الأصل كيد أو في المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لأن الأصل فيه سمى بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقى الاسم ثلاثياً فلحقته التاء اهـ .

(قوله وفي عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف إحدى الياءين من عشية لتوالي الأمثال وادغام ياء التصغير في الأخرى كذا في الفارضي وغيره والأصل عشية بثلاث ياءات ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشية بثلاث ياءات . (قوله وفي إنسان أنيسان) ياء قبل الألف وقياسه أنيسان إن اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان إن لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون : أنيسان تصغير إنسان لأن أصله إنسيان على وزن افعلان بكسر الميم والعين وإذا صغر فعنان قيل أفيعنان وهو مبني على قولهم إنسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين أنه من الإنس فوزنه فعنان . أفاده الفارضي . (قوله وفي بنون أبينون) وقياسه بنون وفي ليلة ليلية وقياسه ليلة وفي رجل رويجل وقياسه رجيل وفي صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبي أصيبية وقياسه صبية وفي غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام [اغيلمة] وقياسه غليمة .

(قوله فهذه الألفاظ إلخ) هذا التفرع لا يناسب المتن لأن المتن يقتضي أن مثل هذه الألفاظ شاذ وهذا التفرع يقتضي أنه تصغير قياسي لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال في قوله فهذه جموع إلخ . (قوله بتصغير مهمل) بالإضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أي فمغبربان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد الشين وأنسيان وليلاة وراجل وأصيبة وأغيلة وأبنون . (قوله على غير لفظ واحده) أي على غير ما يقتضيه لفظ واحده من المجموع . (قوله رهط وأراھط) وقياسه رهوط وقول التصريح : وأراھط ممنوع لأن أفعالا غير مطرد في فعل الصحيح العين الساكنة وشذ أفراخ في فرخ كما مر . (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد : وقياسه بواطل لأنه من باب كاهل . سم . (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثه وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف . (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض كعجوز

إلى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى أبطيل أو أبطول ثم جمع (لتلويًا) التصغير من قبل علم * تأنيث (أو مدّيته) أى مدة التأنيث (أَلْفُحُ الْخَمْسِ) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهى التاء وألف التأنيث المقصورة نحو : قصعة وقصبة ، ودرجة ودرجة ، وحبل وحبل ، وسلمى وسلمى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهى الألف الممدودة التى قبل الهمزة نحو : صحراء وصحراء ، وحمراء وحمراء .

(تنبيهات): الأول : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية : فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كنميرة وحبلى وحمراء حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كسر

وعجائز . (قوله وذهب ابن جنى إلخ) قال الفارضى : وهو قريب من الأول . (قوله إلى هيئة أخرى) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا . (قوله لتلويًا التصغير إلخ) هذا البيت الذى بعده تفيد لقول المصنف ففعل مع ففعل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الأشياء وزاد الشارح عجز المركب فإنه يفتح التلو الذى قبله أيضا وتلو متعلق بانغم ومن قبل إلخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة .

(قوله أى مدة التأنيث) الأولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله كما قاله سم لأنه أدل على أن المدة ليست للتأنيث . (قوله إن لم يكن حرف إعراب) فإن كان حرف إعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف إعراب إنما يتأتى فى تصغير الثلاثى لا فى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلماذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع . (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للحاق مقصورة أو ممدودة كعزى وعلباء فيقال فى تصغيرها عزية وعلب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء المنقلبة عن الألف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة . (قوله أفهم كلامه أن الألف إلخ) أى لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضى المغايرة . (قوله فى بابه) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لأنه لم يذكر ذلك فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف . (قوله أو الألف قبلها) فيه استخدام فإنه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة . (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشيء على مجاوره .

على الأصل نحو دحرجة .

الثالث : عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل فحكمه حكمها : فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذلك ما مدّة أفعال سبق * أو مدّ سكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما فيه على فعالين دون شذوذ ، فتقول فى تصغير أجمال أجيال ، وفى تصغير سكران سكران لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين ، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان ، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو : سرحان وسريحين ، وسلطان وسليطين ، فإنما يجمعان على سراحين وسلطين ، وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت إليه بل يصغر على فعالين مثاله غرثان وإنسان ، فإنهم قالوا فى جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ ،

(قوله ما كان متصلا) أى التلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث . (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء إذ ما آخر صدره ياء كمعديكرب لا يفتح ما قبل عجزه لأنه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره . (قوله بعيلبك) بفتح اللام ومعديكرب بسكون الياء كما مر . (قوله أو مد سكران إلخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه إلخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الألف والنون الزائدتان جمع كثرة فإن كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعالين ولا بفعالين وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعقب . ذكره فى التسهيل . (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلاية فيقال فى تصغيره سيفين . (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثان ومروان فيقال فى تصغيرهما عمران وعثمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فإنه يكسر فى تصغيره ما قبل الألف . قال الدمامنى : نحو حسان إذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف إحدى السينين وقلب الألف ياء وادغامها اهـ . قال سم : وانظر لم حذف إحدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقل حسيين على فعييل اهـ أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيز .

(قوله لم يعلم إلخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك إلا أنه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق . (قوله لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين) لأن الألف والنون فيه شابهتا ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الألف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغير . تصريح . (قوله غرثان) بنين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلة وجمعه غرثا كسكارى من غرث كفرح جاع اهـ قاموس . والظاهر جواز ضم غين غرثا وفتحها وإن كان الضم أرجح كجوازهما

فإذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان ، فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيديتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر .

(تنبيه): أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد ، وفي بعض نسخ التسهيل : أو ألف أفعال جمعا أو مفردا ، فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمي به من الجمع لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحدا ولا يكون أفعال إلا جمعا . هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب من أثبت في المفردات فمقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفعال ، ومقتضى قول من قال من النحويين : أو ألف أفعال جمعا كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال بالكسر ، وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب : قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعشير ، وقال الشارح : أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق . هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام الناظم على التقييد ، وكأنه جعل سبق قيدا لأفعال أى ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع ، أما تقييده فنبه فيه أبا موسى ومن وافقه .

في سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم في شرح قول المصنف وبالفعال والفعال جمعا إلخ فاقصر البعض على الضم تقصير .

(قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى يجمعه على فعالين . (قوله فإذا حقرت أفعالا) أى صغرت . (قوله فرقوا بينها) أى بين أفعال بفتح الهمزة وبين إفعال أى بكسرها حيث صغروا الأول على أفعال والثاني على أفعال فقالوا تصغير أفعال أفعال وفى تصغير إخراج أخرجه ولا حاجة لتقييد إخراج بالعلمية كما صنفه شيخنا. وتبعه البعض . (قوله ولا يكون أفعال إلا جمعا) أى في الحال أو في الأصل بأن يكون علما منقولا من جمع فلا تنافي بين هذا وقوله فإذا حقرت أفعالا اسم رجل . (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه . (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال . كذا في القاموس . (قوله فإن فرعنا على مذهب إلخ) إنما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا في المفردات لأن الاختلاف الذى سيذكره جار في غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا في المفردات فليس

وقال الشلوين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به ، بل هو صلة ما ، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير كذا ما سبق مدة أفعال ، وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (وَأَلْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مَدَّ * وَتَأْوُهُ مُتَفَصِّلَيْنِ عُدًّا . كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلتَّسَبُّبِ * وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ . وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعَلَانَا * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَّ غَفَرَانَا وَقَدَّرِ

إلا في أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام . (قوله أنه) أى أفعالا المفرد يصغر على أفعال وهذا هو الراجح . (قوله لأن سيبويه قال إلخ) إنما يتجه هذا التعليل إذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لأفعال المسمى به كما أشرنا إليه آنفا أخذا بإطلاق مفهوم تقييده بالجمع وإلا فقد يقال كلام سيبويه في المفرد الذى كان في الأصل جمعا كإجمال اسم رجل وكلام أبي موسى في المفرد أصالة ككثوب أسما ولا يلزم من تصغير الأول على أفعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفعال فتأمل . (قوله وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا . (قوله وألف التائيث حيث مدا إلخ) قال سم : ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثانية من قوله السابق وما به لمتهى الجمع وصل إلخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل في الجمع بحذف هذه الأشياء الثانية لا في التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده في المستثنيات وإنما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياء الثانية بمحصول صيغة التصغير تقديرا لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هى أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمع فيعلم استثناءه من قول المصنف السابق وما به لمتهى الجمع إلخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التائيث حيث مدا إلخ وعجز المضاف ليس حذفه في الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما في التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الأول هذا تقييد إلخ فيه نظر وكان الأولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل اهـ وليس قوله وألف التائيث إلخ تكرارا مع قوله آنفا لتلويها التصغير من قبل علم تائيث أو مدته إلخ لأن ذكره هناك من حيث استثناءه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث أنه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لأنها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى إذا كانت رابعة لأنها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لأجلها .

الفَصَالُ مَا دَلَّ عَلَى * ثُبُوتِهِ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِهِ جَلًّا يَعْنَى لَا يَعْتَدُ فِي التَّصْغِيرِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ بَلْ تَعْدُ مَنفَصِلَةً ، أَى تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ كَلِمَةٍ مُسْتَقْلَةٍ فَيَصْغُرُ مَا قَبْلُهَا كَمَا يَصْغُرُ غَيْرُ مُتَمِّمٍ بِهَا :

الأول : أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمُدَوْدَةُ نَحْوَ حَمْرَاءَ . الثَّانِي : تَاءُ التَّأْنِيثِ نَحْوَ حَنْظَلَةٍ . الثالث : يَاءُ النِّسْبِ نَحْوَ عُبْقَرَى . الرَّابِعُ : عَجْزُ الْمُضَافِ نَحْوَ عَبْدِ شَمْسٍ . الْخَامِسُ : عَجْزُ الْمَرْكَبِ تَرْكِيبُ مَزْجٍ نَحْوَ بَعْلَبَكْ . السَّادِسُ : الْأَلْفُ وَالتَّوْنُ الزَّائِدَتَانِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا نَحْوَ زَعْفَرَانٍ وَعَبْوَثَرَانٍ ، وَاحْتِرَازًا مِنْ أَنْ يَكُونَا بَعْدَ ثَلَاثَةٍ نَحْوَ سَكْرَانٍ وَسَرْحَانٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا . السَّابِعُ : عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ نَحْوَ مُسْلِمَيْنِ . الثَّامِنُ : عَلَامَةُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ نَحْوَ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَاتٍ . فَجَمْعُ هَذِهِ لَا يَعْتَدُ بِهَا وَيَقْدَرُ تَمَامُ بَنِيَةِ التَّصْغِيرِ قَبْلُهَا ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : حَمِيرَاءَ وَحَنْظَلَةَ وَعُبْقَرَى وَعَبِيدَ شَمْسٍ وَبَعْلَبَكْ وَزَعْفَرَانٍ وَعَبْوَثَرَانٍ وَمُسْلِمَانٍ وَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَاتٍ .

(تَنْبِيْهَاتُ) : الأول : هَذَا تَقْيِيدٌ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصَلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ . الثَّانِي : لَيْسَتْ الْأَلْفُ الْمُدَوْدَةُ عِنْدَ سَبْيُوِيَةِ كِتَابَةِ التَّأْنِيثِ فِي عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، لِأَنَّ مَذْهَبَهُ فِي نَحْوِ : جُلُولَاءَ وَبِرَاكَاءَ وَقَرِيشَاءَ مِمَّا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مَدَّ حَذْفُ الْوَائِ وَالْيَاءِ فَيَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : جَلِيلَاءَ وَبَرِيكَاءَ وَقَرِيشَاءَ بِالتَّخْفِيفِ ، بِخِلَافِ فُرُوقَةٍ فَإِنَّهُ

(قَوْلُهُ جَلًّا) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِمَعْنَى ظَهَرَ صِفَةً لَجَمْعِ تَصْحِيحِهِ احْتِرَازًا بِهِ عَنْ نَحْوِ سَنِينَ فَإِنْ زِيَادَتُهُ لَا تَعْدُ مَنفَصِلَةً حَتَّى تَبْقَى حِينَ التَّصْغِيرِ لِمَا سَيَأْتِي فِي الْخَاتَمَةِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ سَنِينَ سَنِيُونَ بَلْ سَنِيَاتٌ وَسَيَأْتِي وَجْهَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ جَلًّا بِمَعْنَى أَظْهَرَ عَطَفَ عَلَى دَلٍّ وَجَمْعٍ مَفْعُولٍ جَلًّا مَقْدَمًا عَلَيْهِ . (قَوْلُهُ كَمَا يَصْغُرُ غَيْرُ مُتَمِّمٍ بِهَا) فَلَا يَحْتَقِدُ أَنْ أَثْبَتَ التَّصْغِيرَ خَرَجَتْ مِنْ أَصْلِهَا أ هـ فَارْضَى . (قَوْلُهُ عُبْقَرَى) بَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ مُفْتَوِّحَةٌ فَمَوْحِدَةٌ سَاكِنَةٌ قَفَافٌ مُفْتَوِّحَةٌ فَرَاءُ نِسْبَةٍ إِلَى عُبْقَرٍ تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهُ اسْمُ بَلَدٍ الْجَنِّ فَيَنْسُبُونَ إِلَيْهِ كُلَّ شَيْءٍ عَجِيبٍ . تَصْرِيحٌ . (قَوْلُهُ تَرْكِيبُ مَزْجٍ) بِخِلَافِ الْإِسْنَادِيِّ قَالَ الْفَارِضِيُّ : لِأَنَّ الْإِسْنَادِيَّ كَتَّابُطٌ شَرًّا لَا يَصْغُرُ وَشَمَلُ الْمَرْكَبِ تَرْكِيبُ مَزْجِ الْعَدْدِيِّ كَخَمْسَةِ عَشَرَ فَتَقُولُ خَمْسَةَ عَشَرَ بِتَصْغِيرِ الصِّدْرِ فَقَطْ سِوَاءِ أَرَدْتَ الْعَدَدَ أَوْ سَمَّيْتَ بِهِ . فَارْضَى . (قَوْلُهُ وَمُسْلِمَانٍ وَمُسْلِمَيْنِ) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ وَإِثْبَاتُ الْأَلْفِ فِي الْأَوَّلِ يَقْتَضِي رَفْعَ الْمُتَعَاظِفَاتِ وَإِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي الثَّانِي يَقْتَضِي عَدَمَ رَفْعِهَا كَمَا أَنَّ رِسْمَ عُبْقَرَى بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ يَقْتَضِي عَدَمَ النِّصْبِ وَيُمْكِنُ جَعْلُ الْمُتَعَاظِفَاتِ كُلِّهَا بِالرَّفْعِ وَاجْرَاءُ مُسْلِمَيْنِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَجْرَى جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ يَجْرَى حِينَ أَوْ بِالْجَرِّ حِكَايَةً لِحَالِهَا فِي الْجَرِّ وَإِجْرَاءُ مُسْلِمَانٍ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَلْزَمُ الْمُثْنَى الْأَلْفُ وَيُؤَافِقُ هَذَا مَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ : وَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَيْنِ فَتَأْمَلُ . (قَوْلُهُ هَذَا تَقْيِيدٌ لِإِخْ) تَقْدِمُ مَا فِيهِ . (قَوْلُهُ فِي عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ) بَلْ مِنْ بَعْضِ الرُّجُوهِ كَعَدَمِ السَّقُوطِ فِي التَّصْغِيرِ . (قَوْلُهُ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ فِي نَحْوِ جُلُولَاءَ إِخْ) فَتَكُونُ هَذِهِ مُسْتَشْنَاءَةً مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَّ . (قَوْلُهُ حَذْفُ الْوَائِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ) اعْتِدَادًا بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ

يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقرثاء فالإدغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث، وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبهاء التأنيث وشبهاء بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما. وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كألف حبارى الأولى، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير. واعلم أن تسوية النظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد، ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه. الثالث: اختلف أيضا في نحو ثلاثين علما أو غير علم، وفي نحو: جدارين

الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو حبارى إذا صغرت على حبرى فحذفت من أجلها الألف. (قوله بخلاف لروقة) أى ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد. (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والألف والياء إذ لو لم يعتد بالألف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الألف والواو ياء كما في تصغير جلول وبراك وقرث بلا ألف تأنيث. (قوله ومذهب المبرد إلخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه في عدم الاعتداد بها من كل وجه. (قوله في جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والألف ياء. (قوله بوجه ما) قال البعض: متعلق بالشبه فكان الأولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذي يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال فمعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة في غير ما ثالثة حرف مد لا مطلقا وإلا لم يحذف لأجلها حرف المد فيما ثالثة حرف مد فلا تغفل. (قوله فلا غنى إلخ) الفاء إما فصيحة أى وإذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى إلخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين إلخ. (قوله ونحوها) أى نحو الواو في جلولاء كالألف في براكاء والياء في قرثاء. (قوله عند بقاء الثانية) بأن يقال حبرى بتخفيف الياء وإثبات ألف بعد الراء. (قوله أن تسوية النظم إلخ) أى حيث أطلق في قوله:

وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا

(قوله في نحو ثلاثين علما أو غير علم إلخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لأنه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فإنما تكون زيادته غير طارئة إذا كان علما بخلاف ما إذا لم يكن علما لأن له حيثن مفردا. (قوله لأن زيادته) هي علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده

وظريفين وظريفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد : فمذهب سيبويه الحذف ، فتقول : ثلثون وجديران وظريفون وظريفات لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء ، واتفقا في نحو : ظرفين وظريفين وظريفات إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا) أى إذا كانت ألف التائيث : خامسة فصاعدا حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيل لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ، فتقول في نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا : قرقرى ، ولغيزى ، وبريدى ، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التائيث وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ * يَبْنَى الْخَيْرَى فَأَذِرِ وَالْخَيْرَى) ومثله قرينا ، تقول فيه قرينا أو قريث : أى إن حذفت المدة قلت

فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرؤ الزيادة على كل . (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سيأتى . (قوله لن يثبتا) خير المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل على عليه الخير أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخير . (قوله أى إذا كانت ألف التائيث) أى المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكألف التائيث المقصورة ألف الإلحاق المقصور كحبرى فتقول في تصغيره : حبرى كقريقر والخبرى بفتح الحاء المهمل والموحدة وسكون الراء القراء وليست ألفه للتائيث لقولهم حبرى كات فهو منون وعن الجرمى أن ألفه للتائيث فهو ممنوع من الصرف . كذا في الفارضى . (قوله لأن بقاءها يخرج إلخ) قال في التصريح : فإن قلت فحبرى فعلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة . قلت : نعم ولكنها توافق فاعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الألف اهـ وقد حرفه البعض ثم استشكله . (قوله لأنها لم يستقل النطق بها إلخ) قال شيخنا : لعله تعليل لمخلوف تقديره وفارقت الممدودة لأنها إلخ أى لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة .

(قوله فتقول في نحو قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع . تصريح . (قوله وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فذال مهمل فراء فألف فتحية اسم موضع وزنه فعلمايا . (قوله لغيزى) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفي بعض النسخ لغيزى بياء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس . (قوله وبريدى) بحذف ألف التائيث ثم حذف الألف والياء لأنها زائدتان . (قوله فإن كانت خامسة إلخ) أشار به إلى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى إلخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة إلخ . (قوله وإبقاء ألف التائيث) لأنها بعد حذف المدة صارت أربعة . (قوله بين الحبرى) وهو أجود . (قوله ومثله قرينا) يقتضى أن قرينا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما في القاموس فلعل مراده

الحبيري وقرىثا ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقرىث بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (وَأَزْدُذْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ * فَقِيَمَةُ صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصَيَّبُ) ثانيا مفعول لاردد ، ولينا نعت لثانيا ، وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا ، يعنى أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينا منقلبا عن غيره ، فشمل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة .

الثاني : ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه ميقن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نيب .

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فإن أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثليين ، فتقول فيهما دينير وقريريط . وخرج عن ذلك

مثله قرىثا على قصرها لضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها . (قوله بقلب المدة ياء) أى فى الحبارى فقط لأن مدة القرىثا ياء فلا تحتاج للقلب .

(قوله ثانيا لينا) لم يخص في الجمع الرد بالثاني اللين حيث قال : يرد إلى أصله البدل إن كان آخرها مطلقا سواء كان لينا كملهى أو غير لين كماء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو لأنه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لأنه مشتق من السقى فيقال ملهى برد الألف إلى الواو وقلبها ياء لتطرفها إثر كسرة ومويه وسقى كما يقال في التكسير ملاهى ومياه وأمواه وأسقية لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها فإن لم يكن البدل آخرها اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة كأل وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان وموزين وميقن لزوال موجب الإبدال لأن الواو إنما أبدلت في مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قيل وميزان لكسر ما قبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإنما أبدلت الياء واوا فى موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد إلى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتمخمة وتخممة وتراث وتريث وأرباب فى عباب وأيبب وقائم وقويم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أو يدم من غير رد للألف إلى أصلها وهو الهمز اهـ ببعض زيادة واختصار .

(قوله ولينا نعت لثانيا) قال شيخنا : وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى للمفعولين اهـ وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المردود إلى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول إليه كالياء فى قيمة لا المحول كالواو فتدبر . (قوله فتقول فيه ذؤيب) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو

ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ، فتقول في متّعد متيعد بإبقاء التاء خلافا للزجاج فإنه يرده إلى أصله فيقول مويعد ، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره مُوَعِد أو مُوَعَد أو مُوَعِد ، ومتيعد لا إيهام فيه .

(تنبيهات):* الأول : مراده بالقلب مطلب الإبدال كما عبر به في التسهيل لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر . ويستثنى من كلامه ما كان لنا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناءه في التسهيل كألف آدم وياء أئمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أئمة فيصغر على لفظه . وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو - يغنى الرد - مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر ، بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل .
الثاني : أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نوب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا ، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

سكون الهمزة . دمايني . (قوله فتقول في متعد) هو اسم فاعل من اتعد وأصله مواتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء . تصرع . (قوله بإبقاء التاء) أى الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال . سم . (قوله فإنه يرده إلى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال . تصرع . (قوله مويعد) أى اسم فاعل أو مويعد أى اسم مفعول أو مويعد أى مصدرها ميميا أو اسم زمان أو مكان . (قوله لا إيهام فيه) أى وإن كان فيه إجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها إجمال لا إلباس فتأمل . (قوله مراده بالقلب إلخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس وإلا فيمكن إبقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الأمر أنه ترك بعض المسائل . سم . (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اه سم وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح .

(قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كما في متعد . (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أئمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لأنه على حده لأن الأول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة . سم . (قوله غير محرر) لأنه يخرج عنه اللين المتقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمتقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذئب مع أنها يردان . (قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شويج . (قوله على جوازه) أى جواز الإبدال واوا في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل . (قوله وهو) أى ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضى للسماع فأرجاع البعض الضمير إلى ما تقدم من قلب

الثالث : إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لأنه من الوجاهة فقلب ، فإذا صغر قيل جويه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك (وَشَدَّ فِي عِيدِ غَيْتَةٍ) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ، كما قالوا في جمعه أعياد ولم يقولوا أعوادا لما ذكرنا (وَحْتِمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عَلِيمٍ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير : فيقال فى ناب وباب وميزان : أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذ كأعياد . وقوله :

[١٢٣٨] حَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا تُسْأَلُ الْأَقْوَامُ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ

يريد الموائق .

(تنبيهه) : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو : قيمة وقيم وديمة وديم (وَالْأَلْفُ الْثَانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ *)

ألف ناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب إلا لو سمع القلب فى ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالإجازة نعم سمع فى ناب للمسنة من الإبل نوب كما فى الجمع فاعرفه . (قوله اسم مقلوب) أى قلبا مكانيا . (قوله لأنه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(قوله وقياسه عويد) قال سم : هل يمتنع النطق بالقياس اهـ . قال الإسقاطى : وقد يخرج على الخلاف فى المصدر إذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اهـ وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالإلباس بتصغير عود . (قوله فلم يردوا الياء) أى إلى أصلها وهو الواو . (قوله وحتم للجمع إلخ) قال أبو حيان : أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر اهـ سيوطى . قال سم : وهو عجيب لأن الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا . (قوله عقد الميثاق) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والأول هو ما فى الشواهد للعينى وقوله الميثاق دون الميثاق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر . (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حيض اهـ اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة إلى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فاعيل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ .

[١٢٣٨] قاله عياض ابن أم درة الطائى ، شاعر جاهلى ، من الطويل . حمى : خبر مبتدأ محذوف ، أى حمانا حمى ، أو نحو ذلك مما يناسب . ولا يحل ، مجهول : صفته . والدهر : نصب على الظرف . والشاهد فى عقد الميثاق ، فإن القياس فيه الموائق لأنه جمع ميثاق ، وفى نوادر أبى زيد على الأصل .

وأوا) نحو : ضارب وضوئرب ، وماش ومويش (كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج .

(تنبيهان):* الأول : مما يجعل واوا أيضا الألف الثاني المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه . الثاني : حكم التكسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير فتقول : ضوارب وأوادم (وَكَمَلِ الْمَنْقُوصَ) وهو ما حذف منه أصل بأن ترد إليه ما حذف منه (فِي التَّصْغِيرِ) لتأتى بنية فعل ، ومحل هذا (مَا * لَمْ يَحْوَ غَيْرَ آثَاءٍ ثَالِثًا كَمَا) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام ، وكذا تفعل في خذ وكل ومذ أعلاما . وسه ويد وحر فتقول فيها أخيد وأكيل برد الفاء ، ومنيد وستيه برد العين ، ويدي وحرع برد اللام . وإن كان على ثلاثة . والثالث : تاء التانيث لم يعتد بها ويكمل أيضا كما يكمل الثاني ، نحو عدة وسنة : فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولام الثاني .

(قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر .

(قوله الألف الثاني المبدل إلخ) ومنه أيضا الألف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالألف الثانية تقلب عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما تقلب ياء في موضع واحد وهو ما ثابته ألف منقلبة عن ياء . (قوله وكمل المنقوص) أى الناقص منه شيء ولو مبدلا بأخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه . (قوله ومحل هذا) أى التكميل المذكور . (قوله ما لم يحو إلخ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الآتى في كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بأن لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ كجعل شيخنا النفي صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائى الوضع لأن موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا منها .

(قوله كما) مثال للمنقوص إن جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصر للضرورة وتنظير في التكميل إن جعل ما الاسمية والحرفية . واعلم أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال : أصله موه إلخ وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال : وأشار بقوله كما إلى أن الثاني إلخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما إلخ فهذا عجيب فليتأمل . سم . (قوله في خذ وكل ومذ أعلاما) أصل خذ وكل يؤخذ وأؤكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها حينئذ وأصل مذ منذ وإنما قال أعلاما ليصبح تصغيرها إذ لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما مر . (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر . ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف . وحر أصله حرح وهو الفرج . (قوله ويدي) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بلا تاء والصواب الأول . (قوله لم يعتد بها) لكونها في حكم المنفصل . (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن بنية فعيل تتأني بدونه ، فتقول في هار وشاك وميت : هوير وشويك ومييت ، وشذ هوير برد المحذوف . وأشار بقوله كما إلى أن الثنائي وضعاً يكمل أيضاً في التصغير كما يكمل المنقوص توصلاً إلى بناء فعيل إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص ، وأجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عنى وهلى والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عين وهليل ، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم ، لكنه لا يظهر لهما الوجهين أثر في ما الاسمية أو الحرفية إذا سمى بها فإنك تقول على التقديرين موى .

بأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلاً فهي ليست التي كانت عوضاً بل التي تظهر عند تصغير المؤنث .
(قوله وسنية) برد لامة وهو الواو قلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداهما بالسكون ومن جعل لامةاء صغرها على سنية . (قوله في هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قلبها همزة وقد جاء على القياس أيضاً فليل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم : حذفت الألف الزائدة وقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال : وشذ هوير برد المحذوف يعنى الواو لأن الكلام في رد المحذوف الأصل لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامةاء ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فاعل وإعرابهما على هذا إعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم إعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الإعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا في الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفي النصب شويكيا برده وعلى لغة هائر وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف . (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة . (قوله بحرف علة) بأن يزداد عليه ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامة ياء فقلت في هل هلى أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والأظهر الأول وبه جزم الآبدى واقتضاه كلام التسهيل وحجة الثاني أن ما حذف لامة واوا أكثر مما حذف لامة ياء . تصرّح مع بعض زيادة من المرادى .

(قوله فإنك تقول إلخ) لأنك على الوجه الأول إن كملت ياء وجب إدغام المثليين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثاني تزداد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واوا بكل حال عملاً بقوله : والألف الثاني المزيد يجعل واوا إلخ اه سم وفي كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال إذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الألف ثم قلب الألف الثانية همزة لاجتماعهما ساكتين فيصير ماء فإذا

(تنبيهات): الأول : إنما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضا ، بل يقال بنية وأخية برد المحذوف .

الثاني : يعنى بقوله ثالثا ما زاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا : فالأول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتدادا بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان يرى ، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن : تقول فى تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله كما : إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائى وضعا لا من قبيل المنقوص ، فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص ، وتام القول فى هذا أنه إذا سمي بما وضع

صغر يقال موى بتشديد الياء الأولى ياء التصغير والثانية أصلها همزة قلبت ياء جوازا اهـ فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موى بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق . (قوله برد المحذوف) أى وحذف التاء والإتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق إحداها بالسكون . (قوله مسمى به) قيد به لأن الفعل والحرف لا يصفران إلا إذا سمي بهما . (قوله من غير رد) أى لعينه وهى همزة إذ أصله يرى . (قوله فيقولان يرى) بهمزة بعد ياء التصغير وتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(قوله على أصل مذهب فى يعيل) أى من إثبات الياء وعدم تنوين عوض كما مر فى باب ما لا ينصرف فما يوجد فى بعض النسخ من كتابة يعيل بالياء وما يوجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لأن الأول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الأرجح فما ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين عوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادى . (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت . (قوله حذفت منه) لأنه يضم أوله فيستغنى عنها بتحريك أوله . تصريح . (قوله كما مر الشرح عليه) أى فى قوله أصله موه إلخ عقب قول المصنف كما . (قوله فهو تنظير) أى فى مطلق التكميل وإلا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه إليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد إليه . أفاده المرادى . (قوله حتى يصغر) أى إلى أن يصغر . (قوله وجب التضعيف) قال البعض : لئلا يلزم

ثنائيا فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل ويل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال هليل أو هلى ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال فى لو وكى وما - أعلاما - لو وكى بالتشديد وماء بالمد ، وذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرن أعطين حكم دَوّ وحى وماء : فيقال لوى كما يقال دوى ، وأصلهما لويو ودويو ، ويقال كى بثلاث ياءات كما يقال حى ، ويقال موى كما يقال فى تصغير الماء المشروب مويه ، إلا أن هذا لأمه هاء فردت إليه كما تقدم .

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة بردّ هذا وتارة بردّ هذا ، كقولك فى تصغير سنة : سنية وسنية ، وفى تصغير عضة : عضية ، وعضية اهـ (وَمَنْ يَتَرَخِّمُ يُصَغِّرُ أَكْثَى * بِالْأَصْلِ كَالْمُعْطِفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا) أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم

لإثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اهـ وقد يقال عدم النظر لازم على القسم الأول لأن أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل ويل مسمى بهما مخالفاً لذلك على أن الثانى وضعا إذا سمي به لا يتعين فيه الإعراب بل تجوز فيه الحكاية فتأمل .

(قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا فى حمراء . (قوله أعطين) ماض مجهول مبنى على سكون الياء لاتصاله بنون الإناث . (قوله دَوّ وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية . والحى القبيلة اهـ تصرع . ودال الدَوّ مهملة . (قوله وأصلهما لويو ودويو) أى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله ويقال موى) أى بإبدال همزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضى ما يفيده جواز إبقاء همزة بلا إبدال . (قوله فى تصغير الماء المشروب إلخ) ويقال فى تثنيته ما أن وما وإن قرأ الجحدري فالتقى الما آن والحسن فالتقى الماوان وجمعة فى القلة أمواه اهـ فارضى أى وفى الكثرة مياه وأصله مواه فقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . (قوله لأمه هاء) وأصله موه قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة .

(قوله ومن يترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط . (قوله بالأصل) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام . سندوى . (قوله المعطفا) قال الشاطبى : المعطف فى اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وركيه وقال المكوذى : المعطف بكسر الميم هو الكساء . خالد . (قوله بتجريده من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج متدحرج وعرجم لامتناع بقاء الزيادة فهما لا خلأ لهما بالزنة عند تصغير غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحرج وحرجم تصغير ترخيخ اهـ زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى

بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل ، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل ، فتقول فى معطف عطيف وفى أزهر زهير وفى حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد : حميد وتقول فى قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر .

(تنبيهات):* الأول : إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء ، فتقول فى سوداء وحلى وسعاد وغلاب : سويده وحيلة وسعيدة وغلبية .

الثانى : إذا صغر نحو حائض وطالق - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث - تصغير الترخيم قلت : حيض وطلق لأنها فى الأصل صفة للذكر .

الثالث : حكى سيبويه فى تصغير إبراهيم وإسماعيل : بريها وسميعا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ،

قوله من الزوائد إشارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح فى التوضيح فلا بد من أمرين أن يكون فى الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم .

(قوله حميد) وإن صغرت لا بترخيم قلت فى حامد حويمد وفى حمدان حميدين إن ثبت له جمع على حمادين وإلا فحميدان وفى محمود محميد وفى حمدون حميدون اهـ فارضى أى وفى حماد حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الأسماء الخمسة محمدا فإن تصغيره بترخيم أيضا حميد . قال خالد : ولم يلتفت للإلباس ثقةً بالقرائن اهـ وقال سم : وتبعه البعض هو من بال الإجمال لا الإلباس اهـ وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الأمر على الإجمال أو يقال مراد سم أن حميدا محتمل للأسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل . **(قوله لحقته التاء)** لأنه من المؤنث الثلاثى فى المأل أى إذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه . **(قوله وغلاب)** بالغين المعجمة وفى القاموس أنهم سمو بغلاب كسحاب وغلاب ككتان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد .

(قوله الثانى إذا صغرت نحو حائض إلخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال : إلا إذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب . **(قوله لأنها فى الأصل صفة للذكر)** والأصل شخص حائض وشخص طالق أى فضعت عن نحو سوداء وسعاد فى اقتضاء التاء فروعى فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء لأنه مؤنث ثلاثى فى المأل وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحلى . أفاده الإسقاطى . **(قوله فى تصغير إبراهيم وإسماعيل)** أى تصغير ترخيم . **(قوله وهو شاذ)** أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهم وعلى رأى المبرد أبريه . **(قوله لأن فيه حذف أصلين)** أى والأصول لا يحذف

وينبئ عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أبيريه وأسيميع ، وقال سيبويه : برهيم وسميعيل ، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبئ جمعهما فقال الخليل وسيبويه : براهيم وسماعيل ، وعلى مذهب المبرد : أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون براهيم وسماعل ، بغير ياء ، وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم : أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب : براه ، كما يقال في تصغيره : بره ، والوجه أن يجمعاً جمع سلامة فيقال : لإبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام بخلافاً للفراء وثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : يجرى بليق ويذم مصغر أبلق ، ومن كلامهم : جاء بأمر الرقيق على أريق ، قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورك ، فقلبت الواو في التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها ، فنقول في خفندد ، ومقنعنسس وضمفندد : خفيد وقعيس وضمفيد ، يحذف الزوائد للالحاق ، والخنفندد ، الظلم السريع ، والضمفندد : الضخم الأحمق (وَأَحْتِمُ بِتَأْتَانِيهِ مَا صَغُرْتُ مِنْ * مُؤْتٍ غَارٍ) من التاء

منها أكثر من واحد كما مر . (قوله أنها أصلية) لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة فهو خماسي فلا يحذف منه في التصغير إلا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس . شرح التوضيح للشارح . (قوله أنها زائدة) لأنه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة . شرح التوضيح للشارح . (قوله أبيريه وأسيميع) يحذف الخامس وتعويض الباء عنه . (قوله برهيم وسميعيل) يحذف زائدهما .

(قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهي بالياء فحذفت لالتقاءها ساكنة مع التنوين ثم أجازته ثعلب براه إن كانت بالقياس على بره كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضاً قياساً على سميع وإن كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالأمر ظاهر . (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم . (قوله والوجه أن يجمعاً جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه . (قوله جاء بأمر الرقيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالداهية وانظر ما مرجع الضمير في جاء ولعله الرجل ويكون من إقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها إخباره برؤيتها أو الله تعالى أو تكون الإضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل إلخ لكن يمنع الأول والأخير قول القاموس : رأى رجل الغول على جمل أورك فقال جاءنا بأمر الرقيق على أريق اه فتدبر . (قوله أورك) هو من الإبل ما في لونه بياض إلى سواد وهو أطيب الإبل لحماً لا عملاً وسيراً . قاموس . (قوله في خفندد) بخاء معجمة فنون فداين مهملتين كسفرجل ومثله ضمفندد

(ثَلَاثِي) في الحال (كَسِين) ودار فتقول في تصغيرهما : سنية ودوية ، أو في الأصل كيد ، فتقول في تصغيره يدية ، أو في المآل وهذا نوعان : أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة ، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية ، وذلك لأن الأصل فيه سمي ، ثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد . والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة . نحو حبلى ، وقد تقدم بيانه ، ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِرِي ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أنثهما (وَحُمُسٍ) أى فإنه يقال فيها : شجير وبقر وخميس ، بغير تاء ، ولا يقال : شجيرة وبقيرة وخميسة ، بالتاء لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ، ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما : بضيع وعشير ولا يقال : بضيعة وعشيرة لأنه يلتبس بعدد المذكر . وأشار إلى الثاني بقوله (وَشَدَّ ثَرْكَ ذُوْن لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذود وشوك وناب ، للمس من الإبل ، وحرب وفرس وقوس ودرع ، للحديد ،

إلا أن أوله ضاد معجمة . (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام . (قوله ثلاثي) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثي المؤنث بلحاق التاء لحقته وعدم طوله . (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة في سماء لأن أصله سمار لأنه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض : أصله سماى سهو ومثل سماء كساء . (قوله فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الألف . قاله الشارح على التوضيح . (قوله على القياس) وهو حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهيم وحى على حى . (قوله ذا لبس) أى متبادرا منه خلاف المراد . (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع . (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فذال مهملة من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك . (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الإبل ما أقي عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال وأما شول كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا . كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الأول لأن شول كركع رباعى والكلام فى الثلاثى ولهذا قال البعض قوله : وشول جمع شائلة إلخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب إلا الثانى وهو خلط .

(قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بمصغر حربة الحديد اهـ سم أى فيكون من النوع الأول . (قوله وفرس) قال فى القاموس : الفرس للمذكر والأنثى وهى

وعرس وضحي ونعل وعرب ونصف ، وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال : عريسة وقويسة .

(تنبيهات): الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى ربح - علم امرأة :- رمية ، وفى عين - علم رجل :- عين ، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ، فتقول فى الأول : رميح وفى الثانى عينة ، ويونس يميزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نورة وعينة ، وأذينة وفهيرة ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثا بينت وأخت ، حذفت هذه التاء ، ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول : بنية وأخية ، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول : بنى وأخى (وَلَنَدْرُ * إِلْحَاقُ تَا فِيْمَا ثَلَاثِيَا كَثُرَ) ثلاثيا مفعول بكتر ، وهو بفتح التاء بمعنى فاق ، أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام : ورثة

فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكر والأنثى وحيث يحتاج المثال إلى التقييد بالواقع على الأنثى . (قوله للحديد) احتز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فإنه مذكر وجمع درع الحديد أذراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أذراع . كذا فى القاموس . (قوله وعرس) قال فى القاموس : العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الأسد ثم قال : وبالضم وبضمين طعام الوليمة ثم قال : والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فهما نظر فتدبر . (قوله وعرب) بفتحتين ويضم فسكون خلاف العجم . (وقوله ونصف) بفتحتين كما فى القاموس والتصریح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة . (قوله ويونس يميزه) أى اعتبار الأصل كما يميز اعتبار الحال . (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الأنبارى ويونس .

(قوله إذا سميت مؤنثا بينت وأخت إلخ) مثله ما إذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامينى وإنما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر . (قوله فى وراء وأمام وقدام إلخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة إلا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أما ما شاذ من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لأن المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال : وكذا لا تصغر غد

بالهمزة وأميمة وقديمية .

(تفصيله) : أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى : حبيرة ولغيزرة ، فيجاء بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهر التسهيل موافقته ، فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك : . ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنبارى ، أى فإنه يجيز في نحو باقلاء وبرناساء : بويقلة وبرينسة ، والصحيح بويقلاء وبرينساء (وَصَغَّرُوا شَذُوداً أَلْدَى أَلْتَى * وَذَا مَعَ أَلْفُرُوعِ مِنْهَا ثَاوَتَى) يعنى لما كان التصغير بعض تصارييف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكن ، ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، استبيح تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل فى الذى والتى : اللذيا واللثيا ، وفى تثنيتهما : اللذيان واللثيان ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى : اللذيون رفعا ، واللذيين جرأ ونصبأ ، بالضم قبل الواو ، والكسر

حملا على نقيضه وهو أمس لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اهـ ومر أول الباب زيادة بيان . (قوله ورثية) بتشديد الياء قبل الهمزة : (قوله وقديمية) بوزن فعييلة . (قوله حبيرة) بتشديد الياء . (قوله باقلاء) بتخفيف اللام إذا مدت كما هو الفرض قال فى القاموس : الباقل وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اهـ . (قوله وبرناسا) هم الناس كما مر فى التأنيث . (قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع . (قوله بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع . فارضى . (قوله خولف به إلخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي ثالث فى ذيا وتيا وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعلا وفعيلا وفعييعلا فى الأسماء المتمكنة . (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللثيا فى لغة كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء . (قوله وعوض من ضمه) أى المحتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأوليا زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أقيت الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه .

(قوله ووافقت المتمكن إلخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث فى اللذين واللثين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها إليها ولا يضر حذفه ثانيا من الأربع الأخيرة لأنه لعله تصريفية وهى توالى يآآت ثلاث كما سأتى فى الشرح والمحذوف لعله كالثابت فتأمل .

قبل الياء ، وقال الأخفش : اللذين واللذين بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التنثية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللذا في التنثية تخفيفا ، وفرق بين المتمكن وغيره . والأخفش يقول : حذفت لالتقاء الساكنين ، وقالوا في جمع التى : اللتيان ، وهو جمع اللتيا تصغير التى . ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذا واللتيا ، وتنثيتهما وجمعهما ، وقال فى التسهيل : واللتيان واللويتا فى اللاتى ، واللويا واللويون فى اللاتى واللاتين ، فزاد تصغير اللاتى واللاتى واللاتين ، وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى : أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش . وأما اللتيات : فإنما هو جمع اللتيا كما سبق ، فتحجوز فى جعله تصغيراً للاتى . ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا ، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاتى ، غير مهموز ، وصغروا من أسماء الإشارة

(قوله وفى تنثيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى إلخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تنثية مصغرها وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى إلخ ثم المراد التنثية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الإعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للثنتين والجماعة بقى شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيرا للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر .

(قوله فى جمع الذى اللذين) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر . زكريا . (قوله كالمقصور) أى فى فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين . (قوله ومنشأ الخلاف من التنثية) أى الخلاف فى الجمع مفرع على الخلاف فى التنثية فيكون فيه ما فيها قال فى التصريح : والذال على القولين مفتوحة . (قوله حذفت ألف اللذا فى التنثية) أى ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أى فهم غير معتبرة . (قوله وفرقا بين المتمكن) أى الذى تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التنثية كحبل . (قوله لالتقاء الساكنين) أى فيكون حذفها لعل تصريفية والمحذوف لعل كالثابت فكذا فى الجمع عنده فتبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للأخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء فى التنثية كما هو قياس تنثية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك فى كون حذف الألف لالتقاء الساكنين فاعمل . (قوله جمع اللتيا) يحذف ألفه لالتقاءها ساكنة مع ألف الجمع . (قوله واللويتا) بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذفت الياء الأخيرة لأنه لو صغر على اتمام وقيل اللويتا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الألف فى آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون فى المصغر . أفاده سم .

(قوله واللويا) بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لأجل ياء التصغير وقلب الهززة ياء وحذف الياء

ذا وتا فقالوا : ذيا وتيا وفي الثنية ذيان وتيان . وقالوا في أولى بالقصر : أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

(تنبيهات): * لأسماء الإشارة في التصغير من الثنية والخطاب ما لها في التكسير قاله في التسهيل . الثاني : قال في شرح الكافية : أصل ذيا وتيا ذيا وتيا ، بثلاث ياءات : الأولى عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستثقل توالى ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يجوز حذف ياء التصغير لدلالاتها على معنى ، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفتم لزم فتح ياء التصغير - وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير - فتعين حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية ، واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن . الثالث : قول الناظم : وصغروا شذوذا البيت ، معترض من ثلاثة أوجه : أولها أنه لم يبين

وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويتا لكن في الفارضى أن المحذوف من هذه الهمزة . (قوله واللويون) أى مطلقا أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللاتين . قال عبد القادر : ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويون بإثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة . (قوله في اللاتى واللاتين) نشر على ترتيب اللف . (قوله فحجوز في جعله تصغير اللاتى) لأن اللتيان بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا . (قوله أولياء إلخ) ضمة أوليا بالقصر وأوليا بالمد ليست الضمة المجتنبية للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح . (قوله من الثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد . (قوله بثلاث ياءات إلخ) تقريره إنما يأتي على أن ذا ثلاثى وأن أصله ذىي يباءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين أنه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الأصلي وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول السيرافى إنه وضع على أصلين كما لأن الثنائى وإن كان يكمل على التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذيا ولا على القول بأن أصله ذوو لأن أصل ذيا عليه ذويوا فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوى لأن أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لأمه لأن المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور . (قوله فاستثقل توالى ثلاث ياءات) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حى مع أن فيه تواليها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف الممكن . (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازنى وغيره على ما سمع منه وحيث لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيويه القائل بعدم القياس . غزى . (قوله لم يبين كيفية تصغيرها إلخ) أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال

كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن . ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومهم لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت . ثالثها أن قوله : منها تاوتى يوهم أن تى صغر كما صغرتا ، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تاء ، وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تاء . الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل فى التعجب ، والمركب المزجى كعيلبك . وسيبويه فى لغة من بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو : ما أحسنه وعيلبك وسيبويه .

(خاتمة) : يصغر اسما لجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركيب وفى سراة سرية ، وكذلك الجمع الذى على أحد أمثلة القلة ، كقولك فى أجمال أجيمال ، وفى أفلس أفيلس ، وفى فتية فتية ، وفى أنجدة أنجدة . ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ، لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد فأجازوا أن يقال فى رُعفان رُعيفان ، كما يقال فى عثمان عثيمان ، وجعلوا من ذلك أصيلا ، زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل ، وما زعموه مردود من وجهين : أحدهما أن معنى أصيلا هو معنى أصيل ، فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى . الثانى : أنه لو كان تصغير أصلان

الأمر فى ذلك على السماع . غزى . (قوله يوهم أن تى صغر) إنما عبر بالإيهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير . (قوله غيرتا) علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تى بالاستغناء عنه بتصغير تاء .

(قوله إلا أربعة) زاد فى الجمع المنادى وأوّه فيقال أوّيه كما قالوا رويدا زيدا . (قوله والمركب المزجى) ولو عدديا . (قوله فى لغة من بناهما) أى بعيلبك وسيبويه . (قوله وعيلبك وسيبويه) أى بتصغير صدرهما كما تقدم . (قوله يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء إن كان للآدميين وإن جاز تأنيثه بخلاف ذود وإبل فيقال ذويد وأبيلة قاله الجوهري وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الأخفش فيرد إلى مفردة ويصغر ثم يجمع فيقال رويكيون . كذا فى الفارضى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى فيقال فى تمر تمر كما فى الجمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله . (قوله فتنافيا) قد يقال لا تنافى لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك . (قوله إنه تصغير أصلان) بضم الهزرة وقوله جمع أصيل هو العشى . (قوله لأن فعلا) أى بالضم وفعلا أى بالكسر يعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتى فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثمان وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان . (قوله وخشمان) فى القاموس

لقليل أصيلين لأن فُعلان وفُعلان إذا كسرا قيل فيهما فعالين ، كمصران ومصارين ، وخشمان وخشامين ، وعقبان وعقابين ، وغربان وغرايين ، وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين ، فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التي جىء بها على غير بناء مكبرها ، ونظيره قولهم في إنسان أنيسيان ، وفي مغرب مغيربان ، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة لأبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل ، كقولك في غلمان غليمون ، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك في جوار ودراهم : جوويرات ودريهمات ، وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يُردَّ إليه مصغراً ، كقولك في فتیان فتية ، ويقال في تصغير سنين - على لغة من أعربها بالواو والياء - سنيات ، ولا يقال سنين لأن إعرابها

في فصل الخاء المعجمة من باب الميم . والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والجبال اه فلعل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان .

(قوله وإنما أصيلان إلخ) يعنى أنه تصغير أصيل على خلاف القياس . (قوله كما وردت جموع إلخ) أى كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل . (قوله رده إلى واحده) فلو كان واحد القياس مهماً فإن لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً لا قياسى ولا غيره رد إلى واحده القياسى المهمل فيقال في جاء إخوتك شماطيط جاءوا شميظطين وفي جاءت جواريك شماطيط جاءت شميظطات وإن كان له واحد مستعمل رد إليه لا إلى المهمل القياسى خلافاً لأنى زيد فيقال في ملاح ومذاكير لميحات وذكرات رداً إلى لحة وذكر لا إلى ملحمة ومذاكر لثلاً يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكان أبا زيد لما لم ينطق له يواحد قياسى جعل الواحد الذى ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملاح وشماطيط اه مع بعض اختصار . ومفاد القاموس أن شماطيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال : والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعبايد أو عبايد ففى القاموس العبايد والعبايد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والحيل الذاهبون في كل وجه .

(قوله ثم جمعه بالواو والنون) إن كان لمذكر عاقل لأنه حيثئذ في معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون . قال الفارضى : وهذا العمل لا يكون إلا في نحو سكارى وهو جمع كثرة لأن مفردة لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافى أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفردة ويصغر ويجمع بالألف والتاء فيقال سكريات كما في الجمع . (قوله غليمون) بتشديد الياء . (قوله جاز أن يرد إليه مصغراً) كما جاز أن يرد إلى المفرد . (قوله فتية) بتشديد الياء . (قوله ويقال في تصغير سنين إلخ) هذه مسألة مستقلة . (قوله ذا علامة) أى لكن

بالواو والياء وإنما كان عوضا من اللام . وإذا صغرت ردت اللام ، فلو بقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوّض منه ، وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أريضات ، لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضا من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ، ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يرده ذا علامة ، فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور . ومن جعل إعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين ، ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنن بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت نونا ، فكما أنه لو صغر سننا لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام ، كذا إذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سنون علما وصغر فلا يقال إلا سنيون رفعا وسنيين جرّا ونصبا برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سنيون . والله أعلم .

حذفت لأجل علامة الجمع . (قوله لزم المحذور المذكور) أى الجمع بين العوض وهو الإعراب بالحرف والمعوّض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهي وجود علامة الجمع والمخذوف لعلة كالثابت . (قوله قال في تصغيره سنين) أى على وزن فاعيل . (قوله ويجوز سنين) أى على وزن فاعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين . (قوله أن أصله) أى الثانى أما أصله الأول فسنيو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وإلى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو .

(قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث ياءات . (قوله وكذا إذا صغر سنينا إلخ) أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الأصل كما أشار إليه الشارح واجتماع ثلاث ياءات بالقوة لأن بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنن لكرهية توالى ثلاث ياءات وهذه العلة لا تتأق في تصغير سنين لأنها لو ثبتت فيه لاجتماع ياءان فقط . (قوله فعامل الكلمة) وهي سنين وقوله بما كان أى يحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله ولو لم تكن بدلا أى لو لم تكن النون بدلا عن الياء الأخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الأخيرة بأن بقيت يائها الأخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن الياء الأخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد إبدال يائها الأخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الإبدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وإن كان آخر مصغر سنن قبل الإبدال ياء ومصغرها بعده نونا . (قوله فلا يقال إلخ) أى لأن العلم ينظر فيه إلى حاله الراهنة لا إلى ما نقل عنه . (قوله قال سنيون) أى في الرفع وسنيون أى في النصب والجر .

(قائمة): قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا إذا وليها حرف مشدد سمع فى دويبة وشوية تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره .

[النَّسَب]

هذا هو الأعراف في ترجمة هذا الباب . ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتسميتين . ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات : الأول لفظي وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها . والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له . والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمرة والظاهر باطراد . وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله : (يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ * وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ) يعني إذا قصدوا نسبة شيء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زیدی .

(تفنيه)*: أفهم قوله كيا الكرسي أمرين : أحدهما التغيير اللفظي المذكور والآخر

[النَّسَب]

هو كما يؤخذ من الشافية إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد عنها . قال يس : ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الألف لتلا يصير الإعراب تقديريا ولا الواو لتقلها وشدت الياء ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولتلا تلتبس بياء المتكلم ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين . (قوله باب الإضافة) أى اللغوية قال الفارصتي : وأعلم أن هذه الياء حرف عليه الإعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف إليه في محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمي تيم عدى بجر تيم فقالوا أنه بدل من ياء النسب . وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله وإن كان مثل هذا قليلا كما سبق في الإضافة هـ والظاهر أن الإضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف وأن ظهور إعراب المضاف على قولهم على المضاف إليه لكون هذا المضاف إليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف .

(قوله بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق . (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب إليه . (قوله اسما لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب إليه . (قوله زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء إلخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قواعد التعريف إنما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره . والغزى بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي . (قوله أو نحو ذلك) كحرفة . (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه إلخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسي في كونها

أن ياء الكرسي ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضم إلى هذه التغيرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر . فمن ذلك ما أشار إليه بقوله : (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَخَذُفٌ وَثَا * ثَائِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا ثَلَاثًا) يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك في النسب إلى الشافعي شافعي وإلى المرمي مرمي يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها لئلا يجتمع أربع ياءات . ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاقى في جمع بختى إذا سمي به ثم نسب إليه ، فإنك تقول هذا بخاقى مصروفا ، وكان قبل النسب غير مصروف . ويحذف

مشددة آخرها منقولا إليها الإعراب فقط صونا لكلامه عن التكرار . (قوله لأن المشبه به غير المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وإن كان الواقع أنها ليست للنسب .

(قوله وقد ينضم إلخ) لأن التغيير يأنس بالتغيير . مع . (قوله أو أكثر) أى من تغيير واحد كما في خلفى نسبة إلى خليفة فإن فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغيرات الثلاثة . (قوله ومثله مما حواه حذف) قال ابن هشام : فإن قلت من قال في يمين يمان إذا نسب إليه هل يقول يميني ويحذف الألف كما يحذف الياء لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين قلت : لا نص على ذلك ولك أن تقول إنما حذفوا الياء كراهة توالي ياءات وهذا المعنى مفقود في مسألة يمان فإن قلت ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل في اجتماع الياءات لا في وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق . سيوطى باختصار . (قوله كل ياء تماثلها إلخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره كمرمى وكرمى وقمرى وسيأتى ما إذا كانت بعد حرف واحد في قوله :

* ونحو حتى فتح ثانيه يجب *

وما إذا كانت بعد حرفين في قوله :

* وألحقوا معلى لام عريسا *

إلخ . سم . (قوله مرمى) أى على الأفصح وسيأتى مقابله في قوله :

* وقيل في المرمى مرمى *

(قوله يقدر حذف الأولى إلخ) فيه أن حذف الأولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر . (قوله لئلا يجتمع أربع ياءات) فيه أن اجتماع أربع ياءات أولاها وثالثها ساكنان جائز بل وارد كما في محبى وأمبى على ما سيأتى في شرح قوله كذلك ياء المنقوص إلخ فتدبر . (قوله إذا سمي به) قيد بالتسمية لأن جمع التكسير إذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفردة ثم ينسب إليه وقيد في التوضيح التسمية بكونها للمذكر احترازا عما إذا سمي به امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع . كذا في التصريح . (قوله مصروفا) لفقد مفاعيل لأن ياء النسب في تقدير الانفصال . شرح التوضيح للشارح . (قوله غير مصروف) استصحابا لما

لياء النسب أيضا تاء التأنيث ، فيقال في النسب إلى فاطمة فاطمى وإلى مكة مكى لثلاثا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة . وأما قول المتكلمين في ذات ذاتى ، وقول العامة في الخليفة خليفتى فلحن ، وصوابهما ذووى وخلفى ، ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا ، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا ، كقولك في حبارى حبارى وفى قبعثرى قبعثرى كما سيأتى ، وإن كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في حمزى حمزى ، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان : قلبها واوا وحذفها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تُكُنْ تُرْبِعْ) أى تصيره ذا أربعة (ذَا ثَانٍ سَكَنَ * فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنٌ) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوى وعلى الثانى حبلى .

(تنبيهان) : الأول : يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة ، فتقول حبلأوى .

الثانى : ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار ، وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الأحسن أن يقول تحذف

كان عليه من الجمعية قبل العلمية . تصريح . (قوله لثلاثا يجمع إلخ) ولثلاثا يؤدى إلى وقوع تاء التأنيث حشوا . (قوله في نسبة امرأة إلى مكة) لأنه كان يقال مكينة . (قوله فلحن) أى من وجوه في ذاتى لأن القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين في خليفتى لأن القياس حذف الياء والتاء . (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتى في قوله :

* وهمز ذى مد ينال في النسب *

إلخ . (قوله وفى قبعثرى إلخ) ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذى في القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد والألف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اهـ وفى كلام غير واحد كالشارح فيما يأتى قريبا أنها للتكسير . (قوله حمزى) بفتح الجيم والميم والزأى أى سريع . (قوله أى تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع إلى قوله ذائنان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى . (قوله فقلبها واوا) تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها . كذا في التصريح . (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين إلخ) قال سم : هذا ممنوع بل قوله الآتى وللأصل قلب يعنى كالتصريح في أن الأجود فيها الحذف لأن هذا بيان لمخالفة الأصل لها وإلا لم يحتج إليه اهـ ورده الإسقاطى بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء . (قوله بل الحذف هو المختار) لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . تصريح .

إذن وقلبها واوا حسن (لِشَبْهَها الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيُّ مَا * لَهَا) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى ، أو منقلبة عن الأصل نحو مرمى فلها ما لألف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف : فتقول ذفرى وذفروى ، ورمى ومرموى إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، فمرموى أفصح من مرمى وإليه أشار بقوله (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أى يختار : يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره ، واعتامه يعتامه أيضا . قال طرفة :

[١٢٣٩] أرى الموت يحام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد (تنبيهات): الأول : أراد بالأصل المتقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف

لا تكون أصلا غير منقلبة إلا في حرف وشبهه . الثانى : تخصيصه الأصل بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله ماها . وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة . الثالث : لم يذكر سيبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما في حبلاوى ، وحكى أرتاوى وأجازته السيرافى في الأصلية فتقول مرماوى (وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا) أى إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى ، أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى ،

(قوله لشبهها) أى في كونها رابعة ثانى كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وإن لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى . (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمته بكلمة أخرى . (قوله نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة . (قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشيء أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه وبإصطفاء الموت أحسن ماله أنه نيته ويذهب به بلا نفع . (قوله إلا في حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية . (قوله لأنه مقتضى قوله ماها) أى في الواقع وقد ثبت لألف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وإن لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وإن تكن تربع إلخ كما ذكره الشارح هناك . (قوله لكن ذكر إلخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء في الضعف . (قوله في الزيادة) أى وحذف الزائد خير من حذف الأصل . (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله أرتاوى لعله رفعه حكاية لرفعه في تركيب سمع هو كذلك فيه . (قوله والألف الجائز) بالجيم أى المجاوز وضبطه الشاطبى بالحاء المهملة أى الجائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا . (قوله أو للتأنيث) لا حاجة

[١٢٣٩] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الطويل : يعتام أى يختار : يقال اعتامه واعتماه أى اختاره . وعقيلة كل شيء خياره وأنفسه . والفاحش السيئ الخلق . والمتشدد البخيل المسك . والكرام منصوب بقوله يعتام . وعقيلة بقوله مصطفى . وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ومصطفى خيار المال وإن كان لا يخص شيئا دون شيء في الحقيقة لأن فقد الكرم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره ، فكانه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شيء سواه . والشاهد في قوله يعتام فإنه يقال فيه يعتمى أيضا ، كما ذكرنا .

أو للإلحاق أو التكسير نحو حبركى وقبعثرى : فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى .

(تنبيهه) : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معنى فمذهب سيويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام ، والمضعف بإدغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة ، وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة (كذلك يا المنقوص خامساً غزلاً) أى إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعل .

(تنبيهه) : إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى قلت محوى بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين

إلى إدخال ألف التانيث فى قوله والألف الجائز إلخ لدخولها فى قوله قبل ذلك : وتا

* تأنيث أو مدته لا تثبتا *

(قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراء . وقال الزبيدى : الطويل الظاهر القصير الرجلين وألفه للإلحاق بسفرجل . (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف الكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثرة ولا للإلحاق إذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به إذ نهاية المجرّد خمسة كما سيأتى . كذا فى الفارضى وبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى الزيد كاللحاق اقعنسس باحرنجم . (قوله فتقول فيها مصطفى) قال المرادى : قد ظهر أن قولهم مصطفى خطأ . سم . (قوله نحو معنى) استشكله سم بأن معنى ليس ثانیه ساكنة ومسألة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معنى بملهى . (قوله وشبهته أن كونها إلخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لأن كونها إلخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا للضعف . (قوله وسيأتى بيان إلخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن .

(قوله محيى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غاية الأمر أن فيه عملاً آخر . سم . (قوله لاجتماع ثلاث ياءات) لأن الأصل محيى أعلّ اعلال قاض . سم أى فاجتماعها بحسب الأصل . (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية . (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الأولى . (قوله فتقلب ألفاً) فتصير محاي . (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكنّ فى الظرف الخبر . (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال : وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل اهـ . قال البعض : وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ما ذكر اهـ وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى

وتنقلب الألف واوا فيصير محويا . قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر . وهو محيى كما تقول أمى . قال المبرد : وهو أجود لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقعها خامسة فتصير إلى محى كأمى ثم تضيف ياء النسبة فتقول محيى فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة (وَالْحَذْفُ فِي آيَا) من المنقوص حال كون الياء (رَابِعًا) أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ) فتقولك في النسب إلى قاض قاضى أجود من قاضوى . ومن القلب قوله : [١٢٤٠] فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دِرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ جعل اسم الموضوع حانية ونسب إليه . قال السيرافى : والمعروف في الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء .

(تغيبه) : ظاهر كلام المصنف أن القلب فى هذا ونحوه مطرد ، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع إلا فى هذا البيت (وَحْتَمٌ

للشارح أن يقول بدل قوله وبعد إلخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لأن أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقاءهما قبل ياء النسب وهو التنوين وإن زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها . فإن قلت : قد أعددوا ألف فتى وياء شج عند النسب إليهما بدليل قلب الألف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره الشارح قلت : لم يعيد وهما حقيقة وإما لحظوهما لأجل مجئ الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى إلى لحظ الياء الأخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل .

(قوله وتنقلب الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لثلا يجتمع الكسر والياءات كما سينبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن . (قوله قال الجرمي وهذا أجود) أى لعدم توالى الياءات . (قوله كما تقول أموى) بضم الهمزة نسبة إلى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة اهـ شرح الشافىة . (قوله كما تقول أمى) قال المردى فى تنظيره : به نظر لأن أميا شاذ وأما محيى فهو وجه قوى اهـ وقد يقال التنظير به إنما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات . (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لأنى لا أجمع حذفاً بعد حذف على كلمة واحدة . (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين . (قوله فيجتمع أربع ياءات إلخ) أى اجتماعاً جائزاً فقوله لسكون الأولى إلخ تعليل لحذف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون إلخ . (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت إذا عطفت كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما

[١٢٤٠] قاله الفرزدق . قاله ثعلب . وقيل قائله مجهول ، من قصيدة من الطويل . وكيف للتعجب . ولنا خير مبتداً . وقيل محذوف أى كيف لنا التلذذ بالشرب . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الأول . والشاهد فى الحانوى فإنه نسبة إلى الحانية تقديراً ، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى . وقال سيبويه : والوجه الحانى لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار . وإنما جاز أن يقال حانوى لأنه بنى واحده على فاعلة : من حنى يحنو إذا عطف .

قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْزُ) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمِرَ وفتى فتقول فيهما عموى وفتوى ، وإنما قلبت الألف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات (وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ الْفِتْحَا) أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شج فتحت عينه كما تفتح عين غمر وسيأتى ،

تحنو الأم على بنينا . نقله شيخنا عن الشارح . (قوله يعز) أى يعرض والجملة نعت ثالث .
(قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما إذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنة ما قبلها كظبى وظبية فمذهب سيبويه النسب إليه على حاله بلا قلب فيقال ظبى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء فتقلب هى ألفا ثم تقلب الألف واوا فيقال ظبوى واحتجا بقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة إلى قرية . كذا فى الفارضى وقول البعض : ظاهر كلام المصنف القلب فيما إذا كان الثانى ساكنة كظبى لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذى فى الجمع أن نحو ظبى وغزو لا يغير اتفاقا وأن الخلاف فى المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل الياء وقبلها واوا فى الياء وفتح ما قبل الواو فى الواوى ووافقهما ابن عصفور فى الياء وأن فى نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه : عدم تغييره بعد حذف التاء وإبدال الياء همزة وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن فى نحو سقاية وحولايا وجهين إبدال الياء همزة لأن التاء والألف يحذفان فتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وإبدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة .

(قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وإن كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ يأتى ذلك . (قوله وأول ذا القلب) أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا إشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان . (قوله إذا قلبت واوا) أى بعد ردها إن كانت محذوفة وقبلها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما فى الشجى والجائر كما فى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضى . (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أى لأجله أى وكلام المصنف غير واف بذلك لأنه إنما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وإن كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وإنما قلنا ظاهر لإمكان حمل قوله إذا قلبت واوا على معنى إذا أريد قلبها واوا أعم من أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقي القلب على معناه المصدرى نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الإشارية لأفاد سبق الفتح على نفس القلب لأن المفعول الأول فاعل فى المعنى فيكون كلامه صريحا فى أن القلب ولى الفتح هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تعلم

فإذا فتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتى (وَفَعِلَ * وَفَعِلَ غَيْتُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلَ) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل : فتقول فيها نمرى وإبل ودئل كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم في النسب إلى الصعق صِيعَقِي بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(تنبيهه) : فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ، فاندرج في ذلك صور : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش . والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُندل . والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران . وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبى ويحصبى ويثرى ، وفي القياس عليه خلاف : ذهب الميرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع . وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبقة بأكثر

ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله شج) بالشين المعجمة أى حزين . (قوله فتحت عينه) تخفيفا وتوصلا إلى القلب . سم . (قوله وجب فتح عينه) خالف في وجوبه طاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان . قاله في الجمع . (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمرى وثلاث كما في إبل ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام : لثلاث تستولى الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو غلبط وإنما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكروا لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الأول هو بمنزل غلبط وعلى الثاني هو بمنزلة نمر اهـ وهذا سالم مما مر . (قوله إلى الصعق) هو في الأصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في الفارضى ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وحينئذ فالمنسوب إليه الصعق بكسر الصاد والعين .

(قوله ثم استصحبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الإشارة راجعا إلى كسر الفاء فقط لأن مجردة ليس بشاذ . (قوله جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة . (قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة . قاله في القاموس وسيأتى للشارح في التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان . (قوله وفي القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى : فتقول

من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان في نحو تغلب (وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ * وَاخْتِيزَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ) هذه المسألة تقدمت في قوله : ومثله مما حواه احذف ، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين يآه زائدتان كالشافعي وما إحدى ياءيه أصلية كمرمى فيوافق في الأول على الحذف فيقول في النسب إلى شافعي شافعي ، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا فيقول في النسب إلى مرمى مرموى وهى لغة قليلة المختار خلافها . قال في الارتشاف : وشذ في مرمى مرموى .

(تنبيهه) : هذا البيت متعلق بقوله : ومثله مما حواه احذف ، فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخير ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية (وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فلما أن تكون مسبوقه بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر : فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى ، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حى حيوى فتحت ثانيه فقلت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب . وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله : فتقول في طى طوى لأنه من طويت . وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَأَرْدُدُهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ غَنَّهُ قَلْبٌ) وإن كانت مسبوقه بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها (وَعَلَّمَ النَّبِيَّةَ

أى على القول بقياسيته في النسب إلى مغرب مغربى بفتح الراء . (قوله واختير في استعمالهم مرمى) وقال بعضهم : مرموى أحسن من جهة أمن اللبس . (قوله هذه المسألة تقدمت إلخ) قال سم : فيه مساهلة اهـ ووجهها أن الذى تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال في النسبة إلى مرمى مرمى يحذف ياءيه معا وأما أنه يقال مرمومى وأن المختار مرمى فلا . (قوله بل يحذف الزائد منها) وهى الأولى لا تقلابها عن واو مفعول . (قوله وشذ في مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ يناقى ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل في المسألة خلافا فتأمل . (قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واو لأجل ياء النسب . (قوله حيوى) ولم يقلب حرف العلة الأول في حيوى وطوى ألفا لما يلزم من زيادة التغير مع اللبس أو لأن حركته عارضة ولا الثانى لسكون ما بعده ووجوب كسر متلو ياء النسب . (قوله رددته إلى أصله) أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواوا ؟ (قوله وارددته) أى الثانى . (قوله فسيأتى حكمها) أى في قوله :

* وألحقوا معلى لام عريسا *

سم . (قوله فقد تقدم حكمها) أى في قوله ومثله مما حواه احذف سم . (قوله وعلم النبى

أَحْذَفُ لِلنَّسَبِ * وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ فتقول في النسب إلى مسلمين ومسلمين ومسلمات ومسلمى ، وفي النسب إلى تمرات تمرى بالإسكان ، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال في النسب إلى نصبيين نصيبى ، وإلى عرفات عرفى . وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فإنه لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان مسلمانى ، وفي النسب إلى نصبيين نصيبينى ، ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون ، أو مجرى عربون ، أو ألزمه الواو وفتح النون ، قال فيمن اسمه مسلمون مسلمونى ، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة

أى علامته احذف للنسب أى لأجله لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إنما ينسب لمفردهما كما في التوضيح . قال الفارضى : فإن خيف لبس جىء بقرينة اهـ فأما إذا كان الخوف الإجمال فلا تجب القرينة . (قوله فى جمع تصحيح) أى للمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح . (قوله مسلمى) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة إلى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا . (قوله إلى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالإسكان أى للميم لأنه الموجود فى المفرد المردود إليه الجمع عند النسب إليه . (قوله على لغة الحكاية) أى لغة إعرابه بعد التسمية كإعرابه قبلها . (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد إلى المفرد ثم لحاق ياء النسب . (قوله مجرى حمدان) أى فى لزوم الألف والمنع من الصرف لزيادة الألف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجره مجرى سرحان فى لزوم الألف والصرف وأن النسب إليه على هذا الوجه بثبوت الألف والنون ويمكن إدراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الألف وجعل الإعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الألف والنون . (قوله مجرى هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة .

(قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف . (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معربا عنده بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعة التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لأنه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتح على الواو . (قوله ومن منع صرف إنخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الإناث السالم المسمى به . (قوله نزل تاءه إنخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسراقات فهو وإن كان كذلك فى حذف الألف والتاء إلا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخيمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه إعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الألف والتاء أيضا لكن لا لأجل التنزيل المذكور بل لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشراح سابقا وحكم

تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما : فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح . وأما نحو ضخمات ففي ألفه القلب والحذف لأنها كألف حبل ، وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف ، وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيحا حكمهما: فتقول في النسب إلى اثنين : اثني وثنوى ، وإلى عشرين : عشرين ، وإلى أولات أولى (وَأَثَلْتُ مِنْ

ما سمي به من ذلك إلخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وإبقاء علامة الثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر . (قوله وأما نحو ضخمات) أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندی وهندوى . كذا في الفارضى وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور .

(قوله ففي ألفه القلب) أى مع الفصل بالألف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما في حبل . (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار . (قوله وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منع صرفه وإن وجب حذف الألف والتاء في نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اهـ فتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى لأنك على اللغة الأولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى في حذف الألف وعلى الثانية تحذف الألف والتاء لأن علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا في الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرك كنحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا في وجوب حذف الألف والتاء وإن أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه .

(قوله اثني وثنوى) أى بالرد إلى المفرد المقدر لكن الأول نسب إليه على لفظه بإبقاء همزة الوصل وعدم ردّ اللام لأن همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب إليه على أصله لأن أصل اثن المقدر ثنوى يؤخذ ما قررناه من قول الشارح في شرح قول المصنف واجبر برد اللام إلخ ما نصه : إذا نسب إلى ما حذفت لاه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول في ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الأول وابنى واسمى واستى على الثانى اهـ فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من أنه إذا سمي باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه وإذا لم يسم به قيل ثنوى ردا إلى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى إنما هو في النسب إلى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من إجراءات مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الألف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيحا حكمهما .

نحو طَيِّبٍ حَذِفَ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها - حذفت المكسورة ، فتقول فى طيب : طيبى ، وفى ميت ميتى كراهة اجتماع الياءات والكسرة (وَشُدَّ) فى النسب إلى طيبىء (طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ) إذ قياسه طيبى بسكون الياء كطيبي ، فقلبوها ألفا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُعِيلٍ أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور

(قوله وإلى أولات أولى) قد يقال هلا قيل أو لوى لأن الألف إما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والأصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب إليه وتحذف الألف والتاء الزائدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لا فرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر أو على لغة منع الصرف لأنك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الألف إجراء لما مجرى ألف جهمى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والأصل ألية كما قيل أيضا بل رجح على الأول لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيقى والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واوا عند النسب وتحذف التاء لا فرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب إليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لأنه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الأول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الأول أنها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبئ تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للإيراد وخل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق .

(قوله إذا وقع إلخ) حاصله أن الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الأخير . (قوله حذفت المكسورة) وهى الياء الثانية . (قوله فى طيب إلخ) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت . (قوله كراهة اجتماع الياءات والكسرة) أل للجنس إذ فيه كسرتان وعبرة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياءات . (قوله فإن كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل إلخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش . (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغليت المرأة ولدها أرضعته وهى تؤثى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم إعلاله كمقيم ومبين سماعيا .

(قوله نحو هبيخ) هو الغلام المثلئ شحما وقيل الغلام الناعم . (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتمع

نحو مهيم - تصغير مهيام فعال من هام - لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه : مغيلي وهبيخي ومهييمي لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

(تنبيه) : دخل في إطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه : غزيلي ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ؛ ودخل فيه أيضا أيم ، فيقال فيه : أيمي ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ؛ وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أيم أيمي ، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسنا **(وَقَعْلِي فِي فَعِيلَةٍ أَتَزَمُ)** أى التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة إلى حنيفة : حنفي وإلى بجيلة بجلي وإلى صحيفة صحفي ، حذفوا تاء التأنيث أولا

ثلاث ياءات ولم تحذف إحداها فيخالف ما تقدم لأننا نقول ذاك إذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما . سم . **(قوله تصغير مهيام)** أو تصغير مهوم من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما . تصريح . **(قوله من هام إذا عطش)** أو من هام على وجهه إذا ذهب من شدة العطش . تصريح . **(قوله دخل في إطلاق الناظم)** أى نحو طيب حيث لم يقيد بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافي الدخول قوله ثالث لما ساذكره من أنه بيان للواقع في طيب . **(قوله وقد نص على ذلك جماعة)** فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل في شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان الواقع في طيب إذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وإن وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل وإليه يشير قول الشارح دخل في إطلاق الناظم ولو قال المصنف : ونحو ثالث لطيب حذف . لكان أوفى بالمواد . **(قوله أيم)** هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس .

(قوله لم يبق ما يدل عليها) أى فيلتبس بالنسب إلى أيم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح . **(قوله ولو علل بالالتباس إلخ)** يرد عليه أنه موجود في ميتى بالتخفيف نسبة إلى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب إلى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في أيم بسكون الياء إجمالا لا إلباسا فلا يرد على مقتضى إطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل . **(قوله إلى أيم)** بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أى صار أيما بالتشديد . **(قوله وفعل في فعيلة التزم)** ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة .

(قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أى لأنها لا تجامع ياء النسب . **(قوله ثم حذفوا الياء)** أى فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفى وشريفى في النسب إلى حنيف وشريف كما سيأتى ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعا لها اهـ فارضى ويقال مثل هذا في حذف ياء

ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا ؛ وأما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة - كلب - عمري وفي السليقة سليقي - والسليقي الذي يتكلم بأصل طبيعته معربا - قال الشاعر : [١٢٤١] وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأُغْرِبُ فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشد منه قولهم : عبدى وجذمي بالضم في بنى عبيدة وجذيمة .

(تغنييه) : ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها ، فتقول في النسب إلى فروة وعدوة : فرقى وعدوى ، وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شنوءة ؛ شنتى ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه ، بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولى ، كما يقول الجميع في فعول ، صحيحا كان كسلول ، أو معتلا كعلو ، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولى وعدوى ، وإنما قاس سيبويه على شنتى ولم يسمع في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه (وَفَعِلَى فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ) أى حتم في النسبة إلى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم في النسب إلى جهينة : جهنى وإلى قريظة قرظى وإلى مزينة

فعيلة بضم الفاء . فإن قلت هذا مقتضى لا بقاء ياء فعيل وفعيل المعتل اللام فلم حذف . قلت : اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتى فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجلييلة . (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أى لثلاثا تنزى كسرتان وياء النسب . (قوله في سليمة) يعنى سليمة الأزدي أما سليمة غير الأزدي فيقال سلمى على القياس . تصریح . (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم . (قوله يلوك لسانه) لأك الشيء في فمه عليك . عني . (قوله فإن هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أى فيه . (قوله وأشد منه قولهم عبدى وجذمي) أى بضم العين والجيم في بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحها وإنما كان أشد مما قبله . قال المرادي : لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له .

(قوله لرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته إذا نسب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذف الواو فتقول في النسب إلى مرموة وقمحدوة : مرمى وقمحدى فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذف كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى في فروة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى في حنيفة اهـ مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب إلى عدوة النسب إلى عدو لأن النسب إلى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو . (قوله شنوءة) حى من اليمن . اهـ خالد . (قوله كسلول) في القاموس : وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة ابن صعصعة ، وسلول أمهم . (قوله ولم يسمع) أى سيبويه والجملة حالية .

[١٢٤١] هو من الطويل . ونحوى خبر ليس : أى لست بمنسوب إلى النحو . ويلوك لسانه في محل الجر صفته : من لكت الشيء في فمى إذا عليته . والشاهد في سليقي . فإن القياس فيه سلقى بكون الياء لأنه نسبة إلى السليقة وهي الطبيعة ، وفي النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما في حنيفة حنفى ، ولكنه جاء على خلاف القياس . وفأعرب عطف على أقول : أى أبين .

مزى ، حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم فى ردينة : ردىنى وفى خزينة خزىنى ، و خزينة من أسماء البصرة .

(تنبيهان): الأول : لو سمي باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس . **الثانى :** ما تقدم من أنه يقال فى فعل وفى فُعيلة فعلى له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه (وَالْحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ غَرِيًّا) من التاء (مِنْ أَلْيَالَيْنِ) أى فعيلة وفعيلة (بِمَا أَلَّتْهُ أُولِيًّا) منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا ، فقالوا فى النسب إلى عدى وقصى : عدوى وقصى ، كما قالوا فى النسب إلى غنية وأمية : غنوى وأموى ، وظاهر كلامه أن هذا اللاحق واجب وقد صرح بذلك فى الكافية وصرح به أيضا ولده ؛ وذكر بعضهم فىهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قصصى وعدى وهو أثقل لكثرة الدال ، وتناول كلامه نحو كسى تصغير كساء وفيه وجهان : قال بعضهم : يجب فيه الإثبات فيقال فيه كسى يباءين مشددتين ، وأجاز

(قوله فى ردينة) أى فى النسب إلى ردينة وهى امرأة السهمري كانا يقومان الرماح . (قوله شرطان) فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى إذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم الخلور يعنى كثرة التغير مع اللبس كما سيأتى . (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين إلخ خرج نحو طويلة .

(قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب إلى طوية وحية طوى وحوى كما قاله الدمانى وسيأتى فى الشرح . (قوله وسيأتى التنبيه إلخ) أى فى قوله وتمموا إلخ . (قوله معل لأم) يعنى معتلها وقوله من المثالين أى من موازنهما حال من معل لأم أو من ضميره فى عربيا . (قوله فى حذف الياء) أى الزائدة وقلب الأخرى واوا بدلى أمثلته الآتية . سم . (قوله وظاهر كلامه أن هذا اللاحق واجب) ولم تقلب الواو فى المنسوب هنا ألفا مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها فلا يتوالى إعلان على الكلمة الواحدة أو لأن الياء المشددة تكف الإعلان كما سيأتى فى التصريف . فارضى . (قوله فىهما) أى فى فعيل وفعل . (قوله وهو) أى عدى أثقل من قصصى . (قوله قال بعضهم إلخ) هو الراجع .

(قوله يجب فيه الإثبات) قال أبو حيان : وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الألف وهى الوسطى يعنى تخفيفا وإلا فإيقاؤها لا يخل بيناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير فى الياء الأخيرة فبقى كسى كأخى فإذا دخلت ياء النسبة قيل كسى ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأنك إذا حذفت ياء التصغير لم يجر لأنها لمعنى والمعنى باق وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجر لما فيه من توالى إعلانين

بعضهم كسوى ، فإن كانا صحيحى اللام اطردهما فيهما عدم الحذف ، كقولهم في عقيل وعقيل ، عَقِيلٌ وَعُقِيلٌ ، هذا مذهب سيويوه وهو مفهوم قوله معلل لام ، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ، فالوجهان عندهما مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثَقِفٌ ، وقولهم في سليم سلمى وفي قويم قويمى وفي قرش قرشى وفي هذيل هذلى وفي فقيم كنانة فقمى ، ليفرقوا بينه وبين فقيمى في فقيم تميم ، وفي مليح خزاعة ملحق ، ليفرقوا بينه وبين مليحى في مليح بنى عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمه ، ووافق السيرافى في المبرد وقال : الحذف في هذا خارج من الشذوذ وهو كثيرا جداً في لغة أهل الحجاز .

قيل : وتسوية المبرد بين فَعِيلٌ وفُعِيلٌ ليست بجيدة ، إذ سمع الحذف في فَعِيلٌ كثيرا ولم يسمع في فُعِيلٌ إلا في ثقيف ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر (وَتَمُمُوا) أى لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كَالطَوِيلَةِ) أى مما هو صحيح اللام فقالوا طويلى ، لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى - لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ؛ وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لوزية ونويرة فقالوا : لوزى ونويزى ، ولم يقولوا لوزى ونورى لثبت ، والطويلة حتى ؛ والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحية فإنه يقال فيهما طوى وحوى (وَهَكَذَا) تمموا (مَا كَانَ) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كَالْجَلِيلَةِ) والقليلة فقالوا جليل وقليل ، ولم يقولوا : جلى وقللى كراهة اجتماع المثليين .

(تَنْجِيهِهِ) ومثل فعيلة - فيما ذكر - فعولة نحو قولته وصرورة ، فيقال فيها : قوولى وصرورى لا قولى وصررى لما ذكر (وَهَمْزٌ ذِي مَدٍّ يُتَالُ فِي النَّسَبِ * مَا كَانَ

لأنه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهى لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيب قال : وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب إليه فإنه لا يحذف أصلا . سبوطى . (قوله وأجاز بعضهم كسوى) أى يحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا إلخ هذا ضعيف . (قوله فيهما) أى في فعيل وفعيل . (قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بفاء ففاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس . (قوله فقيم كنانة) أى فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد . (قوله ليفرقوا إلخ) هذا الفرق كنظيره الآتى حكمه بعد الوقوع لا علة وإلا لم يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح . (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة الماضى المبني للمجهول أى سرعد وبصيغة أفعل التفضيل . (قوله كالطويلة * وهكذا ما كان كالجليلة) وظاهر أن مجردهما كذلك اهـ سم أى لأنه مما خرج بقوله معلل لام .

فهي ثلثية لهُ الْقَسَبُ) أى حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في الثلثية القياسية ، فإن كانت بدلا من ألف التانيث قلبت واوا كقولك في صحراء : صحراوى ، وإن كانت أصلية سلمت تقول في قراء : قرائى ، وإن كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا ، فتقول في كساء وعلباء : كسائى وعلبايى وإن شئت قلت كساوى وعلباوى ، وفي الأحسن منهما ما سبق ؛ وإنما قيدت الثلثية بالقياسية احترازا من الثلثية الشاذة نحو : كساين ، فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال : كساينى .

(تنبيهات): الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعين

(قوله أى لما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام . (قوله لزوم قلب الواو ألفا) فيكثر التغير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزوم الاستثقال . قاله الجار بردى ، تصريح . (قوله وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطى من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لأن التعليل المتقدم لا يأتى فيه لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المخذور لكن ما في الشرح هو الموافق لما في الجمع . (قوله لبنت) كذا في النسخ ولم أجد في القاموس أن لويضة أو نويضة أو لويضى أو نويضى اسم لبنت والذي فيه أن نويضة اسم لناعية بمصر فجعل البعض قوله لبنت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح . (قوله والطويلة حى) كذا في بعض النسخ ولم أجد في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة .

(قوله فإنه يقال فيهما طووى وحيوى) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حى إلخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله . (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الإدغام لأن الإدغام فيما ذكر ممتنع لأن وزن الأول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلب . والثانى فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة . (قوله لما ذكر) أى من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقول وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصبرى ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وإن كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج إليه . (قوله ينال) بالبناء للمفعول أى يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أى يصيب فما مفعوله . (قوله قلبت واوا) لكون همزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة . تصريح . ومن العرب من يقر هذه همزة قال في التوشيح : وذلك قليل ردىء . اهـ مع . (قوله سلمت) أى من القلب لقوتها بأصلاتها . (قوله في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتسك كما في المختار . (قوله وفي الأحسن منهما ما سبق) من أن القلب أول فيما ألفه للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل كحيايى وكسائى .

سلامتها ، وصرح بذلك الشارح فقال : وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم ؛ وذكر في التسهيل فيها الوجهين ، وقال أجودهما التصحيح . الثاني : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو : السماء ، وحراء ، وقباء ، إذا أردت البقعة ففيه وجهان : القلب ؛ والإبقاء وهو الأجود ، للفرق بينه وبين صحراء ، وإن جعلت حراء وعباء مذكرين كانا كرداء وكساء . الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا ، نحو : ماوى وشاوى ومنه قوله :

[١٢٤٢] لا يَنْفَعُ الشَّائِئِي فِيهَا ثَائِهٌ وَلَا جِمَارُهُ وَلَا أَدَائِه

فلو سمي بماء أو شاء - لجرى في النسب إليه على القياس فقليل مائى وماوى ، وشائى وشاوى (وَالنَّسَبُ لِصَدْرٍ) ما سمي به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادى ، نحو : برق نحره ، وتأبط شرا ، فتقول : برق وتأبطى ، وأجاز الجرمى النسب إلى العجز ، فيقول :

(قوله تتعين سلامتها) فتقول في النسب إلى قراء قرأى . (قوله الوجهين) أى التصحيح والقلب واوا . (قوله إذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما في الأمثلة فإن سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وعباء فعال بالضم وفى كل من حراء وعباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف . (قوله إذا أردت البقعة) راجع للأخيرين فقط وأما السماء فليس فيها إلا التأنيث كما يؤخذ من اقتضاره على الأخيرين في قوله وإن جعلت إلخ . (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحيث فلا معنى لهذا التفصيل إذ لا فرق حيثئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين . (قوله إذا نسبت إلى ماء إلخ) قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى لأن الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واو وفى ماء هاء لأن أصله موه اهـ يس أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان . (قوله ولا أدائه) بفتح الهمزة أى آله .

(قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين . (قوله وانسب لصدر إلخ) بقى أنهم قالوا لو سمي بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بخاله وأنه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثانى فى إعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة إليهما ولا يبعد أن ينسب إلى الجزء الأول منهما كما فى الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة إليه . سم باختصار . (قوله وأجاز الجرمى إلخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليهما معا فيقال تأبطى شرى كما أجازوه فى

نحري وشرى وشذ قولهم في الشيخ الكبير : كنتى نسبة إلى كنت ، ومنه قوله :
*** قَأْصَبَحْتُ كَتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا ***

والقياس كولى (و) انسب إلى (صَدْرٍ مَا * رُكَّبَ مَرْجَأً) نحو بعلبك وحضرموت ،
 فتقول : بعلى وحضرى ، وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراءه أربعة أوجه : الأول : أن
 ينسب إلى عجزه ، نحو بكى ، أجازته الجرمى وحده ولا يميزه غيره . الثاني : أن ينسب
 إليهما معا مزالا تركيبهما ، نحو بعلى بكى ، أجازته قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله :
*** تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هَرْمُزِيَّةً *** [١٢٤٣]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو : بعلبكى . الرابع : أن يبنى من جزءى
 المركب اسم على فعلل وينسب ، نحو : حضرمى ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

المرجى والعددى . كذا في الجمع . قال سم : الظاهر أن معنى كل منهما حيثئذ المنسوب إلى تأبط
 شرا إلا أن الأول منسوب إلى تأبط والثاني إلى شرا وحيثئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطى شرى
 فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شرا
 لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا حلو حامض فليراجع اهـ ويلزم على الاحتمال الأخير
 وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجرى في النسب إلى جزءى المرجى والعددى معا .

(قوله كنتى) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذى يعتمد على ظهر
 أصابع يديه عند قيامه من الكبر . (قوله نسبة إلى كنت) أى إلى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير
 علما لنفسه فصيح كونه من أفراد ما سمي به من جملة كما هو موضوع المسألة (قوله والقياس كولى)
 بضم الكاف المنقول إليها من الواو بعد نقل الفعل عند إرادة إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك من فعل
 بالفتح وزن كان أصالة إلى فعل بالضم وإنما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو
 التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها . (قوله مزجا) أى تركيب مزج
 أو حالة كون ما ركب بمزجا . (قوله فتقول بعلى) وتقول فى معدى كرب معدى ومعدوى لأنه
 كقاض ، وينبغى أن يكون الراجع هنا الحذف كما هناك . زكريا . (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا)
 قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذان الوجهان شاذان إذ إن بآن الوجهين الأولين من الأربعة يختلف فى
 شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضا وإن ادعى ذلك شيخنا والبعض . (قوله رامية هرمزية)
 نسبة إلى رامهرمز بلدة بنواحي خورستان .

[١٢٤٣] هو من الطويل وتامه :

*** بِفَضْلِ الْبَيْتِ أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ ***

والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته . قوله رامية هرمزية نصب على الحال . والباء فى بفضل يتعلق بقوله تزوجتها .
 والشاهد فيه فى قوله رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامهرمز بلدة من نواحي خورستان . والنسبة إليها رامى لأن المركب
 ينسب إلى صدره . ويجوز أن يقال هرمزى . وجاءت النسبة ههنا إلى الجزأين على التدرج والضرورة .

(تنبيهان)*: الأول : حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الإسنادى فى النسب إليهما ، فتقول : لوى - بالتخفيف - وحيثى ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى ، فتقول : خمسى . الثانى : قوله : وانسب لصدر جملة ، أجود من قوله فى التسهيل : ويحذف لها - يعنى ياء النسب - عجز المركب ، لأنه لا يقتصر فى الحذف على العجز ، بل يحذف ما زاد على الصدر ، فلو سميت بمخرج اليوم زيد قلت : خرجى (و) انسب (لثانٍ ثمَّما إضافةً مبدوءةً بـأينٍ أو أبٍ * أو ما له التَّعْرِيفُ بالثَّانِي وَجَبَ) هذا الأخير من عطف العام على الخاص أى يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثانى من

(قوله حكم لولا وحيثما) أى ونحوهما كلوما وأينا وقوله فى النسب إليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الأحسن تقديمه على قوله حكم المركب الإسنادى . (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا قوله الآتى وضاعف الثانى من ثنائى لأن المراد بالثنائى فيه الثنائى وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب إليه هنا رباعى وضعا وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب . (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية أفراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من أن العددي من المزجى . (قوله فتقول خمسى) أى وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس لأنهم لا يراعون الإلباس فى هذا الباب كما ستعرفه . (قوله وانسب لثانٍ إلخ) شروع فى النسب إلى المركب الإضافى وعبارة التسهيل مع شرحه للدماينى ويحذف لها صدر المضاف أن تعرف بالثانى تحقيقا كاهن الزبير وابن عمر فتقول : زيرى وعمرى أو تقديرا كأبى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص وإلا فهما من القسم الأول فتقول بكرى وحفصى وإلا يتعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فعجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب إلى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئ ومرئ لأنه لم يتعرف صدره بعجزه إذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لأجل خوف اللبس كالنسبة إلى عبد القيس وعبد الأشهل وعبد مناف فإنهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهل ومناف ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فإنه ينسب فيه إلى غلام وإلى زيد فيكون من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلاف ابن الزبير ونحوه . كذا قال الشارح اهـ يعنى المرادى .

(قوله أو أب) بنقل حركة همزة أب إلى الواو أى أو أم قال السيوطى فى البهجة : وهل يلحق بما ذكر المبدوء بينت إذا قلنا إنه كنية أو لا لم أر من ذكره اهـ ثم رأيت بخط بعض الأفاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب إلى بنت غيلان غيلانى . (قوله أو ما له) أى أو مبدوءة بما ثبت له فى التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة . (قوله هذا الأخير من عطف العام على الخاص) أى لشموله الابن والأب وغيرهما من كل ما يتعرف بالإضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى مجازاة لما

المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ، ذكر منها هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .
الأول : أن تكون الإضافة كنية ، كأبي بكر وأم كلثوم . والثاني : أن يكون الأول علما
بالغلبة ، كابن عباس وابن الزبير ، فتقول بكري وكلثومي ، وعباسي وزبيرى .

(تنبيهه) : كان الأحسن أن يقول :

إضافة من الكنى أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر
لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثاني قسم برأسه ، فشمل نحو غلام زيد وليس
كذلك ؛ قال في شرح الكافية : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا ، وكان معرفا صدره
بعجزه ، أو كان كنية ، حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك في ابن الزبير : زبيرى ،
وفى أبى بكر : بكري ؛ هذا كلامه . وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد في المثل غلام زيد ،
وعلى هذا فقول الناظم : أو ماله التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص ، لاندرج

مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص إنما يكون بالواو .

(قوله الأول أن تكون الإضافة كنية) أى والمصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثاني أن
يكون الأول إنغ أى والمصنف ذكر هذا بقوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله إنغ فالمراد منهما واحد
على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة إذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الإضافى لا الإضافة
ولا الأول وحده . (قوله لأن عبارته توهم إنغ) ولأنها ليست صريحة فى المراد بالإضافة المبدوءة بالابن
أو الأب كهذا البيت . (قوله قسم برأسه) أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لأن العطف
خصوصا بأو يقتضى المغايرة . (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن
يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والإضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون ميانا مرادا منه
جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحيث فتفريع الشارح
الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر .

(قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابن الذى
ذكره المصنف بقوله إضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وإن كان تعرف
المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله إضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله إنغ واحد على ما قاله
شيخنا وسيأتى ما فيه . (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لأن مراد شارح
الكافية بالمعروف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل . (قوله وكان معرفا صدره
بعجزه) يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية . (قوله وعلى هذا) أى زيادة ابن
الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما فى شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض .

المصدر بابن فيه ، وهو تمثيل فاسد ، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا ، لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه ، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما - فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس . (فِيمَا سَوَى هَذَا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (أَلَسْبَنَ لِلأَوَّلِ) منهما ، نحو : عبد القيس وامرئ القيس - وهما قبيلتان - تقول : امرئ وعبدى ، وإن شئت قلت : مرئى . قال ذوم الرمة :

[١٢٤٤] وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْتَى لَقَسُوا كَمَا أَلْغَيْتُ فِي الدِّبَةِ الْحَوَارِ
وهذا (مَا لَمْ يُخَفَّ) بالنسب إلى الأول (لَبَسَ) فَإِنْ خِيفَ لَبَسَ نَسَبَ إِلَى الثَّانِي

(قوله لأنهم يعنون بالمضاف هنا) أى فى المركب الإضافى الذى ينسب إلى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثاني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوء بابن وقوله أو ماله إلخ وحدا كذا قال شيخنا والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لمغايرة المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثاني المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر .

(قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أى بحسب الحال . (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني) أى بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالثاني قبل العلمية كما مر وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه فى هذا المقام لأن المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل . (قوله نحو عبد القيس إلخ) قضية صنيعة أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فإن النسب إلى الصدر فى جميع ما بدىء بعبد فيه لبس فالصواب عندى إسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كامرئ القيس فتقول امرئ ومرئى وهذا ما لم يخف إلخ ولا اعتراض عليها . (قوله مرئى) قال المصريح والفارضى بفتح الميم والراء . (قوله ويسقط إلخ) قال البعض : ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فإنى لم أقف عليه اهـ لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه :

ويسقط منهما المرتى لقوا كإاء العنب فى الدبة الحواء
بضمير التثنية فى منهما وضبط لقوا كغزو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء

(كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مناف ، حيث قالوا فيها : أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى .
(تنبيهه) : شذ بناء فعل من جزءى الإضافى منسوباً إليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى ، والمحفوظ من ذلك : تيملى وعبدى ومرقسى ، وعبقرسى ، وعبشمى ، فى تيم اللات وعبد الدار وامرىء القيس ابن حُجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس ، وقالوا تعبشم ، وتقيس ، وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس ، أى حب والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس ضوءها . وقال الأعرابى : أصله عبء شمس ، والعبء والعدل واحد ، أى هو نظير شمس . (وَأَجْبَرُ يَرْدُ اللَّامَ مَا) اللام (مِنْهُ حُذِفَ * جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكْ زِدُهُ) أى اللام (ألف . فى جَمْعِي التَّضْحِيحِ أَوْ فى التَّيْنَةِ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لامة إليه (بِهَذِي) المواضع الثلاثة أى فيها (تَوْقِيَةً) بردها إليه فى النسب إليه ، ويحتمل أن يكون هذى - إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه فى المواضع المذكورة

وفى كثير من النسخ إسقاطه كما قدمناه فى القولة قبله . (قوله ما لم يخف لبس) قال ابن هشام : ينبغي بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر :

* وهم صلبوا العبدى *

وذلك لأنهم لم يجتنبوه فى النسب إلى مصطفى ومصطفى وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زيد وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال : وبالجملية فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتضى لترجيح أحد المتساوين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الخباز ما يخالفه . كذا فى يس . (قوله ولم يقولوا عبدى) أى للإلباس وفيه أن هذا إجمال لا إلباس وقد يقال القصد بالنسب إيضاح المنسوب فلا يليق الإجمال أيضاً لأن محل عدم كون الإجمال عيباً إذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه . (قوله بناء فعل) أى منحوتاً من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعل فى المركب المزجى أى فى النسب إليه حيث قالوا حضرمى فى النسب إلى حضرموت . (قوله ابن حجر) بجاء مهملة فجيم قال فى القاموس : حجر بالضم وبضمين والد امرىء القيس وجده . (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب إلى عبد شمس وقوله وتقيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لأنه نسبة إلى عبد القيس . (قوله وأما عبشمس) بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الأعرابى : أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الأعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضاً .

(قوله واجبر برد اللام إلخ) يجوز تقييد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ اختنا إلخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس . سم .

التوفية بردها إليه في النسب . اعلم أنه إذا نسب الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو : إما أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي ؛ وإن كان محذوف اللام : فإما أن يجبر في تثنية أو جمع تصحيح أولا ، فإن جبر كما في أب وأخ ، فإنهما يجبران في التثنية ، وكعضة وسنة ، فإنهما يجبران في الجمع بالآلف والتاء وجب جبره في النسب ، فتقول : أبوي ، وأخوي ، وعضوي أو عضهي ، وسنوي أى سنهي ، على الخلاف في المحذوف ، لأنك تقول أبوان وأخوان ، وعضوات وسنوات ، أو عضهات وسنهات ، على الوجهين ؛ وإن لم يجبر لم يجب جبره في النسب ، بل يجوز فيه الأمران نحو : حر وغد ، وشفة وثبة ، فتقول فيها : حري وغدي ، وشفي وثبي ، بالحذف وحرحي وغدوي ، وشفهي وثبوي ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حر الحاء ، ومن غد الواو ومن شفة الهاء ، ومن ثبة الياء .

(تنبيهات) : الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر ، وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالآلف والتاء .

الثاني : أطلق قوله : جواز إن لم يكن رده ألف ، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة ، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره ، كما ذكره في الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح ، احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ، فتقول في شاة : شاهي ، وعلى أصل الأخفش الآتي بيانه : شوهي ، وفي ذى : ذووي ، اتفاقا . لأن وزنه

(قوله جواز) أى جبرا جائزا أو ذا جواز . (قوله في جمعي التصحيح) أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث . (قوله ويحتمل أن يكون إلخ) فعل هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله في جمعي إلخ وعلى الأول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا للعلم به من قوله يرد اللام . (قوله فسيأتي) أى في قوله وإن لم يكن كشية ما الفا عدم إلخ وفي شرحه . (قوله بل يجوز فيه الأمران) أى الجبر وعدمه . (قوله وحرحي وغدوي) بفتح الراء في الأول والبدال المهملة في الثاني عند سيبويه والأكثر وإسكانهما عند الأخفش كما يأتي . (قوله وثبوي) أى سواء قلنا إن لامها ياء وهو ما سيقنصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم ألفا واوا أو لامها واوا وهو ظاهر . (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال إن لامها واو قال إذا رد شفوي . (قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر .

(قوله لا تظهر فائدة للذكر جمع تصحيح المذكر) أى لإغناء ذكر التثنية عن ذكره لأن كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع إلا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للإعلال . (قوله احترازا) علة لقوله مقيد . (قوله شاهي) برد اللام وهى الهاء لأن الأصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لأجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا في الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وإنما تقلب الواو

عند الأخفش فعل بالفتح .

الثالث : إذا نسب إلى يد ، ودم ، جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ، ووجب الرد عند من يقول ידיان ودميان .

الرابع : إذا نسب إلى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمز ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول في ابن واسم واست : بنوى وسموى وستمى على الأول ، وابنى واسمى واستى على الثانى .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ؛ فتقول في يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور : يدوى ودموى وغدوى وحرى بالفتح ؛ وعلى مذهب الأخفش

والياء ألفا للحركة الأصلية . (قوله وعلى أصل الأخفش) هو تسكين ما أصله السكون . (قوله شوهى) أى بسكون الواو كما في التصريح فتزد الألف إلى أصلها وهو الواو الساكنة . (قوله ذووى) برد اللام وفتح العين والفاء لأن أصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب الإعراب فقلبت اللام ألفا ونسب إليه كما نسب إلى فتى . قاله الدمامينى . (قوله جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى . سم .

(قوله ووجب الرد عند من يقول ידיان ودميان) أى برد اللام بالثنية قال الفارضى : هكذا أطلقوا والوجه أن يدا ودا يلزمان الألف مطلقا في لغة كفتى فيكون ידיان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول في فتى فتان اهـ . (قوله ودميان) قال البعض : بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم اهـ ويطلبه قول التصريح ما نصه : وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلى وعدمه اهـ وكما قيل دميان قبل دميان كما في التسهيل . (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لتلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض . (قوله فتقول في ابن واسم إلخ) وتقول في ابنم ابنى وابنى وبنوى . همع . (قوله وسموى) بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الأخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس .

(قوله أن المجبور) أى برد اللام بقرينة الأمثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الخواشى تبعا للدمامينى على إطلاق قوله تفتح عينه وإن كان أصله بالسكون بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن مضعفا فإن كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فإنك إذا نسبت إليها قلت رى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب الخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب إليها برد عينها لا برد لامها والكلام في المجبور برد لامه فتنبه . (قوله ودم) صريح في أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والأخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما

يدى ودمى وغدوى وحرى بالسكون ، لأنه أصل العين في هذه الكلمات ؛ والصحيح مذهب سيويه وبه ورد السماع قالوا في غد : عدوى ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيويه انتهى (وبأخراً أختاً وبأبني بنتاً * الحق ويونس أبى حذف آثاً) أى اختلف في النسب إلى بنت وأخت ، فقال سيويه : كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء وزد المحذوف ، فتقول : أخوى وبنوى ، كما يقال في المذكر . وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ، فتقول : أختى وبنتى ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ، وفي منت في الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما ، وهى ثنتان وكلتا ، وذيت وكيت ، فالنسب إليهما عند

ليس أصله السكون فافهم . (قوله يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفاً ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات . ١ هـ تصرخ . (قوله الحق) أى في ثبور الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى إلحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه في بنت كما في ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت . (قوله أخوى وبنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لأنه أصلهما .

(قوله ولا تحذف التاء) أى لأنها وإن أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتاً وأختاً معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر إنما ينهض إذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه . (قوله إلى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذف لأمه وعوض عنها التاء وهو ظاهر في هنت لأن أصله كألن هنو وأما منت فأصلها من فهى ثنائية وضعاً .

(قوله وهو لا يقول به) بل يقول في النسب إلى هنت هنوى وانظر ماذا يقول في النسب إلى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثاني الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد . (قوله في الوصل خاصة) أى وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة ١ هـ تصرخ وظاهر سكونه على النون عند إبدال التاء هاء في الوقف بقاؤها على السكون كما في الوصل فتأمل . (قوله في الوقف خاصة) أى على غير اللغة الفصحى إذ اللغة الفصحى في الوقف على منت إبدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أى وأما في الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية .

(قوله كالنسب إلى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوى لأنه حركة النسب إلى المذكر

سيويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول : ثنوى وكلوى وذوى وكوى ، وعند يونس تقول : ثنتى وكلتى أو كلتوى ، وذيتى وكيتى ، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على مذهب يونس ، كلتى وكلتوى وكلتاوى ، كالنسب إلى جبل بالأوجه الثلاثة ؛ وذهب الأخفش في أخت وبنت ونظائرها إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أخوى وبئوى وكلوى وثئوى ؛ وقياس مذهبه في كيت وذيت - إذا رد المحذوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى ، فتقول : كىوى وذىوى .

(تنبيهان):* الأول : قد اتضح مما سبق أن أختنا وبنتا حذفتا لاهما ، لأن النحويين ذكروهما فيما حذف لاهما فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة ، وإنما حذف في النسب على مذهب سيويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث ، وإن لم تكن متمحضة كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدمامينى ما نصه : والنسب إلى أخت ونظائرها كينت وثنان وكلتا وكيت وذيت كالنسب إلى مذكراتها فتقول في أخت أخوى وفي بنت بنوى كما تقول ذلك في النسب إلى أخ وابن وكذا البواق والقرائن تدفع اللبس اهـ فضبط البعض ثنويا نسبة إلى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله إلى مذكراتها أى لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحرق التاء . (قوله فتقول ثئوى) ما ذكره من الخلاف في النسب إلى ثنتان إنما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة إجرائه مجرى حمدان في لزوم الألف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان في لزوم الألف والصرف فينبغى أن يقال فيه قول واحد اثنان كما يؤخذ من النظائر السابقة . (قوله وكلوى) مقتضى صنيعة أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذف عند التسبب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بأن سيويه يفتح عين المجهور وهى فى كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيويه يفتح العين وإذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الألف فتكون الألف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر . (قوله وهو حذف التاء) أى مع رد اللام المحذوفة . (قوله وإقرار ما قبلها على سكونه) أى إن لم تقتض القواعد تحريكه كما في النسب إلى كيت وذيت كما سيبيته وقد أشار إلى هذا القيد بقوله وقياس إلخ . (قوله فتقول كىوى وذىوى) أى لأنك إذا حذف التاء لإظهارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحى وإنما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة . (قوله لما فيها من الإشعار بالتأنيث) أى وتاء التأنيث تحذف للنسب . سم . (قوله وإن لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللإلحاق بقفل وجذع كما في التصريح . (قوله كماء بنت وأخت) أى في المعوضة عن اللام المحذوفة وفي الإشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى

للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبغي ما سبق ، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة ، والألف لام الكلمة ، ووزنه فعتل وهو ضعيف ، لأن التاء لا تزداد وسطا ، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كلتوى ، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ، ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه - أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ، ووزنها : فعلى ، أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغي أن يقال في النسب إليه كلتاوى ، وأيضا لا ينبغي على هذا القول أن يعد فيما حذفت لاه ، لأن ما أبدلت لاه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال في ماء محذوف اللام ، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت ، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ، ولا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت : أنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البديل الاصطلاحي فلا ، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه .

الثاني : النسب إلى ابنة : ابني وبنوي ، كالنسب إلى ابن اتفاقا ، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت ا هـ (وَصَاعِفِ الثَّانِي مِنَ ثَنَائِي * ثَنَائِيهِ ذَوْلِيْنَ كَلَا وَلاَئِي) إذا نسب تأنيث إلا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضين للتأنيث مع أن الألف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج إلى التاء .

(قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبغي ما سبق من أن سيبويه يقول في النسب إلى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه . (قوله إلى أن التاء زائدة) أى لا عوض عن أصل هو اللام . (قوله والمشهور في النقل إلخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لأن اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض . (قوله التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء . فارضى . (قوله إشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا في التأنيث بالألف لأن الألف تقلب ياء في النصب والجر . فارضى . (قوله فالذى ينبغي إلخ) فيه أنه حيثئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضا إلا أن يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى منع كلوى . (قوله ولا يمتنع أن يقال إلخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبديل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله إذا قصد هذا المعنى أى العوض .

(قوله فرقا يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتى أن العوض يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وياء سفيرج بخلاف البديل . قال شيخنا : هذا وإن كان حاصل ما يأتي إلا أنه لا يناسب هنا لأن التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا إنها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف إذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وإن لم يحذف بل قلب إلى حرف آخر كان بدلا . (قوله كلا ولائى) تمثيل للمنسوب والمنسوب إليه .

إلى الثَّانِي وَضَعَا ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدَمُهُ ، فَتَقُولُ فِي كَمْ : كَمْئِي وَكَيْمِي ، وَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفَ لَيْنٍ ضَعْفٌ بِمَثَلِهِ إِنْ كَانَ يَاءً أَوْ وَاوًا ، فَتَقُولُ فِي كَيٍّ وَلَوْ : كَيَوِي وَلَوَوِي ، لِأَنَّ كَيًّا لَمَّا ضَعُفَ صَارَ مِثْلَ حَيٍّ ، وَلَوْ لَمَّا ضَعُفَ صَارَ مِثْلَ دَوٍّ ؛ وَإِنْ كَانَ أَلِفًا ضَمُوعَتْ وَأَبْدَلُ ضَعُفَهَا هَمْزَةٌ ، فَتَقُولُ فِيمَنْ اسْمُهُ لَا : لَائِي ، وَإِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ وَاوًا فَقُلْتَ : لَاوِي (وَأِنْ يَكُنْ كَثِيئَةً) مَعْتَلُ اللَّامِ (مَا أَلَفًا عَلَيْهِمْ *)

(قوله فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا إلخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثَّانِيَةَ إِذَا جَعَلْتَ عِلْمًا لِلْفَرْقِ وَقَصِدْتَ إِعْرَابَهَا شَدَّدَ الْحَرْفَ الثَّانِي مِنْهَا سِوَاءَ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ حَرْفَ عِلَّةٍ نَحْوَ أَكْثَرٍ مِنَ الْكَمِّ وَمِنْ الْهَلِّ وَمِنْ اللَّوِّ لِتَكُونَ عَلَى أَقَلِّ أَوْزَانِ الْمَعْرَبَاتِ وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ عِلْمًا لِغَيْرِ الْفَرْقِ وَقَصِدْتَ إِعْرَابَهَا فَلَا يَشْدُدُ ثَانِيَهَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا نَحْوَ جَاءَنِي كَمْ وَرَأَيْتُ مَنْ لَعَلَّ يَلْزَمُ التَّغْيِيرُ فِي الْفَرْقِ وَالْمَعْنَى مَعًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَإِنْ كَانَ الثَّانِي حَرْفَ عِلَّةٍ كَلَوْ وَفِي وَلَا زَيْدٌ حَرْفٍ مِنْ جَنْسِهِ وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ التَّغْيِيرُ فِي الْفَرْقِ وَالْمَعْنَى مَعًا لِلضَّرُورَةِ إِلَى الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ عَدَمُهَا يُؤَدِّي إِلَى سُقُوطِ حَرْفِ الْعِلَّةِ لَا لِبَقَائِهِ سَاكِنًا مَعَ التَّنْوِينِ فَيَبْقَى الْمَعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ وَإِنْ جَعَلْتَ عِلْمًا لِلْفَرْقِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ إِعْرَابَهَا فِيهِمَا فَلَا زِيَادَةَ أَصْلًا هَذَا مُلَخَّصٌ مَا فِي الرِّضِيِّ وَشَرْحِ اللَّبَابِ لِلْسَّيِّدِ مَعَ زِيَادَةٍ . إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ قَوْلَهُ فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدَمُهُ فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الثَّانِي الَّذِي جَعَلَ عِلْمًا لِلْفَرْقِ وَقَصِدْتَ إِعْرَابَهُ يَجِبُ تَضْعِيفُ ثَانِيَهُ صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا فَيَجِبُ حَيْثُذُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ التَّضْعِيفُ وَالثَّانِي الَّذِي جَعَلَ عِلْمًا لِغَيْرِ الْفَرْقِ وَقَصِدْتَ إِعْرَابَهُ يَجِبُ عَدَمُ التَّضْعِيفِ إِذَا كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا فَيَجِبُ حَيْثُذُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ عَدَمُ التَّضْعِيفِ وَيُمْكِنُ الْإِعْتِزَالُ بِتَوَزُّعِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى الْحَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَكِنْ مَرَّ عَنِ الْفَارِضِيِّ فِي بَابِ الْحِكَايَةِ تَقْيِيدَ وَجُوبِ تَضْعِيفِ ثَانِيِ الْمَجْعُولِ عِلْمًا لِلْفَرْقِ بِمَا إِذَا كَانَ حَرْفَ عِلَّةٍ فَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ فَتَأَمَّلْ .

(قوله وَلَوَوِي) عبارة المرادى والتوضيح والدمامي على التسهيل : لَوِي كَمَا يُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى دَوٍّ وَجَوٍّ وَوَجَوٍّ وَوَجْهَ الْإِدْغَامِ اجْتِنَاعَ الْمُثَلِّينَ بِخِلَافِ كَيَوِي لِعَدَمِ اجْتِنَاعِهِمَا كَحَيَوِي وَإِنَّمَا لَمْ يَدْغَمْ طَوَوِي لِأَنَّهُ نَسَبَةٌ إِلَى طِيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَسْبُوقَةٌ بِحَرْفٍ يَجِبُ فَتَحُ ثَانِيَهُ وَيَعَامَلُ بِمَعَامِلَةِ الْمَقْصُورِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ :

* وَلَحُو حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيَهُ يَجِبُ *

والاعتذار عن الشارح بأن قصد بيان الأصل قبل الإدغام غير نامض . (قوله مثل دَوٍّ) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما في القاموس . (قوله فقللت لاوِي) لأن الهمزة إذا كانت بدلًا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا . قال في التصريح نقلًا عن ابن الخباز : وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فيقول لائِي لا غير ولا يجوز عنده لاوِي إلا على قول بعضهم قراوِي . (قوله كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث . (قوله معتل اللام) خبر ثانٍ ليكن بين به

فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه (وَقَفَحُ غَيْنِهِ التَّزْمُ) عند سيبويه ، فتقول على مذهبه في شية ودية ، وشوى وودوى ، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون ، فتقول على مذهبه : وشى ووذى ، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة : عدى ، وإلى صفة : صبى .

(تنبيهه)*: بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين ؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر ، كقولك فى سه ومد - مسمى بهما - سهى ومدى ، وأصلها سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمي بها ونسب إليها ، فإنه يقال : ربي برد المحذوف ، نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف ؛ وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما - جبر ، فتقول فيهما :

وجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح . (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين . (قوله بل يفتح العين مطلقا) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح . (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أى بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور . (قوله وشى ووذى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما . (قوله لم يبين حكمه) أى لقلته جدا في كلام العرب . شاطى . (قوله وحكمه أنه إن كانت إلخ) أى فهو على حد محذوف الفاء . (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر . (قوله يحذف الباء الأولى) فيكون محذوف العين . (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرى ويرى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين .

(قوله فتقول فيهما المرى) أى برد المحذوف واعترضه الدمامينى بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الألف واوا فيقال مروى . لا يقال قاسوه على دية وشية لأننا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دبة وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لأنه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب هاء السكت اهـ ويمكن أيضا أن يقال الاختصار على المرى يحذف الياء لرجحانه على المراءى بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجرى فى يرى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة .

(قوله واليرى) أى بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من إبقاء الحركة بعد

المرئى والبرئى يرد المحذوف ، وفى فتح العين وسكونها المذهبان (وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ * إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ) الواحد مفعول باذكر ، وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر ؛ يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسى وهو معنى قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع ، جىء بواحد ، وانسب إليه ، فتقول فى النسب إلى فرائض وكتب وقلانس : فرضى وكتانى وقلنسى ، وقول الناس : فرائضى وكتبى وقلانسى خطأ ؛ فإن شابه الجمع واحدا بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام .

الأول : ما لا واحد له كعباديد ، فتقول فيه : عباديدى ، لأن عباديد بسبب إهمال

رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد يرى بوزن حمزى فيجب حينئذ حذف الألف لأنها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبى الحسن الأخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الديرى بسكون الراء وحذف الألف أو يراوى بسكون الراء وقلب الألف واوا كما تقول ملهى وملهى . كذا فى التصريح . (قوله وفى فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرئى والبرئى همزة وهى لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وإنما الوجهان فى فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما فى التصريح وغيره إلا أن يقال أراد بالعين الراء وسمّاها عينا لتوسطها كالعين . (قوله المذهبان) أى مذهب سيبويه ومذهب الأخفش . (قوله والواحد اذكر إلخ) قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رد الجمع إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابى إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بسكان البوادر وعموم العرب . اهـ مع وتمثيله مبنى على أحد القولين أن الأعراب جمع عرب .

(قوله للجمع) قاله الشاطبى وتبعه أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فدخل الثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لعلم حكم الثنية بل والسالمين من قوله وعلم الثنية احذف للنسب إلخ مع أنه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب إليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى . قال الدمامينى : ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى لأن تاء التأنيث لا بد من سقوطها ألبة . (قوله بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى فى . (قوله له واحد قياسى) أى بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسى بحسب الأصل وهو الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم . (قوله لفرضى) لأن واحد الفرائض فريضة ومر أن النسب إلى فعيلة فعل . (قوله وقلنسى) نسبة إلى قلنسوة بمحذوف الواو كما هو قاعدة المنسوب إلى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى . (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة إلى الأول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم كأثمار وكلام الآتين بل قال فى الممع : أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى اهـ . (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس . والحيل الداهيون

واحد شابه نحو : قوم ، ورهط ، مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كملاح ، فإن واحده لمحّة وفي هذا القسم خلاف : ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول ملاحى ، وحكى أن العرب قالت فى المحاسن : محاسنى ، وغيره ينسب إلى واحد وإن كان شاذاً ، فيقول فى النسب إلى ملاح : لمحى ، وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه . وعبارته فى التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمهل الواحد خلافاً لأبى زيد ، وقد يحتمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمي به من المجموع نحو : كلاب وأثمار ومدائن ومعاقر ، فتقول فيه : كلابى وأثمارى ، ومدائنى ومعاقرى ، وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أمن اللبس ، ومثال ذلك الفراهيد - علم على بطن من أسد - قالوا فيه الفراهيدى بالنسب إلى لفظه ، والفرودى ، بالنسب إلى واحد لأمن اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفروود ، وإنما فى كل وجه . والآكام والطرق البعيدة واسم موضع . وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل إن أعراباً جمع عرب .

(قوله ما له واحد شاذ) فى نسبة الشذوذ إلى الواحد تسمح فيما يظهر إذ الواحد هو الأصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ إليه بأن يقال ملاح جمع شاذ للمحّة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر . (قوله لمحّة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس . (قوله ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول إلخ) يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب إلى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الجمع وأجازه أى النسب إلى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اهـ . (قوله فى المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف فى العمدة . اهـ فارضى . (قوله وقد يحتمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياساً ولا شذوذاً أو سمي به أو غلب . سم .

(قوله والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الأصل ومشابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور . (قوله نحو كلاب وأثمار) اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعاقر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ . (قوله لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفروود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفروود ولد الأسد وولد الوعل واللبس يحصل إذا كانت كلمة فروود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة إذ لا دليل على أن الفروودى نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها وحيث أن فاللبس باق وتعقبه المصريح أيضاً بأن فى الصحاح أن الفروود بالضم الغليظ وحى من نجد وهو بطن من الأزدي فاللبس حاصل . (قوله وإنما قالوا إلخ) قال البعض : هذا جواب عما يرد على قولهم إن الجمع المسمى به ينسب إلى لفظه . وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اهـ وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علماً

قالوا في النسب إلى الرباب : رُبى ، لأن الرباب ليس باسم لواحد ، وإنما الرباب ضبة ، وعكل وتميم ، وثور ، وعدى . والربة : الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب . .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم في الأنصار : أنصارى ، وفي الأنبار - وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم - أنبارى .

(تنبيهه) : إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها ، قيل : تمرى ، وأرضى وسنوى أو سنوى ، على الخلاف فى لاهمه . وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين وكسر الفاء فى الثالث (وَمَعَ فَاعِلٌ وَفَعَالٌ فَعِلٌ * فى نسب

بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب إذا أطلق لا ينصرف إلا إليهم فينبغى أن حاصل الجواب أن الرباب لما لم يصير علما لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصير علما بما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حيثث من القسم الرابع كالأنصار والأنبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا أنصارى وأنبارى تدبر .

(قوله إلى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح . (قوله ربي) بضم الراء كما فى الصحاح . (قوله تنبيهه إلخ) قال شيخنا : هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التنبيه إلى آخره فليُنظر ما حكمة إعادته اهـ قال البعض : أعاده هنا تمهيدا لقوله وإذا نسب إليها أعلاما إلخ لأن هذا لم يتقدم اهـ وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى ما سمي به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التنبيه والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل . (قوله إذا نسب إلى تمرات إلخ) وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات باتباع عينهما لفاتهما باقين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالإسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع إبدال كسرة عين الأول فتحة كما تقول إبل بكسر الهزة وفتح الموحدة . كذا فى الهمع . (قوله قيل قمرى إلخ) أى بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لأن النسب إلى الجمع يرد إلى واحد . قال الإسقاطى وتبعه غيره : وينبغى أن الحكم كذلك إذا نسب إليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر .

(قوله وسنوى أو سنوى إلخ) هذا إذا أعربت سنين كالجمع فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين نسبت إليه على لفظه لأنه حيثث مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى . سم . (قوله التزم فتح العين إلخ) أى لأنه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به إلا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة إليها أعلاما والنسبة إليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية . (قوله ومع فاعل إلخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدأ والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم

أَغْنَى عَنِ آلِيَا فُقُبْلُ أَى يَسْتغْنَى عَنِ يَاءِ النِّسْبِ غَالِبًا بِصَوْغِ فَاعِلٍ ، مَقْصُودًا بِهِ صَاحِبُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِهِ :

وَعَزَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَا — كَ لَا بَنٍ فِي الصَّيْفِ ثَامِرِ

قال سيويه : أَى صَاحِبِ لَبَنٍ وَتَمَرٍ . وَقَالُوا فَلَانَ طَاعِمٍ كَاسٍ ، أَى ذُو طَعَامٍ وَكَسُوةٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

* وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي * [١٢٤٥]

وقوله :

* كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ * [١٢٤٦]

أَى ذَى نَصَبٍ ، وَيَصَوِّغُ فَعَالًا مَقْصُودًا بِهِ الْإِحْتِرَافَ كَقَوْلِهِمْ : بَزَازَ وَعِطَارَ ، وَقَدْ

الفاعل وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التأنيث في الأول دون الثاني . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية . (قوله غالباً) سيأتى محترزه أَى في قوله وقد يُوْنِي يِءِ النسب في بعض ذلك إلخ .

(قوله أَى صَاحِبِ لَبَنٍ وَتَمَرٍ) أَى عِنْدَهُ لَبَنٌ وَتَمَرٌ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَبِيعُهُمَا وَيَحْتَرِفُ فِيهِمَا وَإِلَّا كَانَ مِنْ مَعْنَى فَعَالٍ . (قوله أَى ذُو طَعَامٍ وَكَسُوةٍ) أَى عِنْدَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَأْكُلُ وَيَكْسُو وَإِلَّا كَانَ اسْمُ فَاعِلٍ وَتَعْبِيرُهُ تَارَةً بِصَاحِبٍ وَتَارَةً بِذَى اللَّفْظِ . (قوله وَمِنْهُ قَوْلُهُ إِيخ) إِنْ أَرَجَعَ الضَّمِيرَ فِي مَنْهُ إِلَى طَاعِمٍ كَاسٍ فِي قَوْلِهِ وَقَالُوا فَلَانِ إِيخ كَانَ وَجْهُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا ظَاهِرًا وَكَانَ قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ كَلِينِي إِيخ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَجْرُورِ الْكَافِ السَّابِقِ وَإِنْ أَرَجَعَ إِلَى فَاعِلِ الْمَقْصُودِ بِهِ صَاحِبِ الشَّيْءِ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْفَصْلِ وَكَانَ قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ كَلِينِي إِيخ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ فِي قَوْلِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ إِيخ . (قوله كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ) تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي النِّدَاءِ . (قوله أَى ذَى نَصَبٍ) أَى يَتَسَبَّبُ عَنْهُ النِّصَبُ فَلَيْسَ هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ لِأَنَّ الْهَمَّ مَتَعَبٌ لَا تَاعَبٌ .

[١٢٤٥] صدره :

* دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لُبَّتِيهَا *

وَالْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهُوَ لِلْحَطِيطَةِ فِي دِيْوَانِهِ .

[١٢٤٦] عجزه :

* وَلَيْلِ أُفَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ *

وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الدِّيَابِي فِي دِيْوَانِهِ .

يقوم أحدهما مقام الآخر ، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم : حائك في معنى حواك ، لأنه من الحرف ، ومن العكس قوله :

[١٢٤٧] وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبِّ

أى وليس بذي نبل . قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ [فصلت : ٤٦] ، أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك ، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت - وهى الأكسية - عطار وعطرى ، وبتات وبتى ، وبصورغ فعل مقصودا به صاحب كذا ، كقولهم : رجل طعيم وليس وعيم ، بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل ، أنشد سيبويه :

[١٢٤٨] * وَلَسْتُ بِلَيْلٍ وَلَكِنِّي نَهْزٌ *

أراد : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

(تفبيهات) : * الأول : قد يستغنى عن بياء النسب أيضا بمفعال ، كقولهم : امرأة

(قوله بزاز) بزازين كما في أكثر النسخ أى بياح البز وهو القماش . (قوله قولهم حائك) مثله صائغ في معنى صواغ . قال الدمامينى : أى ضرورة دعت إلى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك إلى النسب .

(قوله فيطعننى) بضم العين وبالتنصب في جواب النفى . في المختار أن الطعن في السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع في الكل . (قوله أى وليس بذى نبل) أى وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله . (قوله وعلى هذا حمل المحققون إلخ) أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهمة انصباب النفى عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك . وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه إليها تعريضا بأن ثم ظلما للعبيد من ولادة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجاء في مقابله بالكثرة .

(قوله في بعض ذلك) أى في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب . (قوله ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو . (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسر نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسر بما يتحول إليه المعنى إذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار . (قوله كقولهم امرأة معطار أى ذات

[١٢٤٧] قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدة من الطويل . وأراد من ليس بذى رمح : ليس بفارس . ويطعننى بالتنصب لأنه جواب النفى . والشاهد في وليس بنبال ، فإنه على وزن فعال - بالتشديد - بمعنى صاحب نبل ، فاستغنى بهذا الوزن عن بياء النسب ، وليس المراد منه المبالغة .

[١٢٤٨] تمامه :

* لَا أَذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أَتَكَبَّرُ *

هو من أبيات الكتاب ، من الرجز . وبليلى خير ليس : أى لست بهامل في الليل . وفي رواية الجوهري : إن كنت ليليا فأتى نهر . والشاهد في نهر فإنه استغنى بهذا الوزن عن بياء النسب حيث لم يقل ولكنى نهارى . والنهر يفتح النون وكسر الهاء هو العامل بالنهار . وأدج القوم إذا ساروا من أول الليل . والاسم الدج بالتحريك . فإن ساروا من آخر الليل فقد أدجوا بتشديد الدال . والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

معطار أى ذات عطر ، ومفعيل ، كقولهم : ناقة محضير ، أى ذات حُضر ، وهو الجرى .
 الثاني : هذه الأبنية غير مقيسة . وإن كان بعضها كثيرا . هذا مذهب سيويه .
 قال : لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ، ولا لصاحب الفاكهة فكاه ، ولا لصاحب البر
 برار ، ولا لصاحب الشعير شعار ، والمبرد يقيس هذا . انتهى . (وغير ما أسلفته مقررًا
 * على الذى يتقل منه اقتصرًا) يعنى أن ما جاء من النسب مخالفًا لما تقدم من الضوابط
 شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى
 البصرة : بصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر : دهرى - بضم الدال - وإلى مرو :
 مروزى ، وإلى الرى : رازى ، وإلى خراسان : خرسى وخرسى ، وإلى جلولاء وحروراء
 - موضعين - جلولى وحرورى ، وإلى البحرين : بحراني ، وإلى أمية : أموى - بفتح
 الهمزة - وإلى السهل : سهلى - بضم السين - وإلى بنى الحبل : وهم حى من الأنصار

عطر) هذا لا ينال أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدمامينى بقول
 الصحاح رجل معطر كثير التعطر وامرأة معطر كثيرته وكذلك معطار اهـ وقد ذكر فى الصحاح
 أن المعطر جاء بمعنى العطار أيضا . (قوله أى ذات حُضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة .
 (قوله وإن كان بعضها كثيرا) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس . (قوله
 يقيس هذا) أى نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على ما سمع كعطار وبرزاز . (قوله مقررًا) حال من
 الحاء فى أسلفته واقتصر بصيغة الماضى المبني للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذى ينقل
 منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر
 والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب
 على الاشتغال واقتصر مفسر لناصر غير بطريق اللزوم أى اقصد غير إلخ مثلا .

(قوله وبعضه أشد من بعض) لعله لكثرة التغير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى أشد من
 بصرى بالكسر لأن التغير بالحرف أقوى من التغير بالحركة ونحو رقباني أشد منها لأن التغير فيه
 بزيادة حرفين . (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع فى المنسوب
 إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لثلاث تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصرى الشام كما قيل وإن كان
 المنجى عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب كما مر . إذا علمت ذلك علمت
 أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة إلى البصرة
 بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفصحية الفصح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر . (قوله جلولاء)
 بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالد .
 (قوله جلولى وحرورى) أى وكان القياس جلولاوى وحروراوى بإبدال همزة المد واوا . (قوله بحراني)
 لك أن تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثني المسمى به جاريا مجرى سلمان . زكريا .
 (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس ضمها .

منهم عبد الله بن أوى سلول المنافق . وسمى أبوهم الحبل لعظم بطنه - حبل - بضم الحاء وفتح الباء - ومنه قولهم : رقبانى ، وشعرانى ، وجهانى ، ولحيانى ، للعظيم الرقبة والشعر والجمّة واللحية . وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وتهامة : رجل شام ويمن وتهام ، وكلها مفتوحة الأول ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

(خاتمة): أَلحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ، فقالوا زنج وزنجى ، وترك وتركى ، بمنزلة تمر وتمرة ، ونخل ونخلة ، وللمبالغة فقالوا فى أحمر وأشقر : أحمرى وأشقرى ، كما قالوا : راوية ونسابة . وزائدة زيادة لازمة نحو : كرسى وبرنى ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بردى بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث ، كغرفة وظلمة ، وزائدة . زيادة عارضة كقوله : [١٢٤٩ -] أَطْرِباً وَأَنْتَ قَسْنَرِي وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

(قوله ابن سلول) اعلم أن اسم أيه أى واسم أمه سلول فالذى ينبغى ابن أى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح ابن أى رأس المنافقين . (قوله والجمعة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس إذا وصل إلى المنكب . (قوله شام إلخ) الأصل شامى ويمنى وتهامى بكسر التاء فحذفوا إحدى ياءى النسب وعوضوا منها فى الأولين الألف وفى الأخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالألف إلى اجتماع ألفين فيضطر إلى حذف إحداها وحيث فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شامى ويمانى بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض . قال الدمامينى نقلا عن الماردى ولا ييجى ذلك إلا فى الشعر . (قوله وكلها مفتوحة الأول) لا حاجة إلى بيان فتح أول شام ويمن إذ لا شبهة فيه . (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب . (قوله كما قالوا راوية ونسابة) أى بناء زائدة لأصل المبالغة فى الأول وتأكيدها فى الثانى . (قوله وزائدة) أى لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبلها عليه ناصب زائدة على الحال أى وتلحق زائدة إلى آخره . (قوله وبرنى) أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح أى بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال . قال فى القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه : وبالضم تمر جيد اهـ وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من الخلل .

(قوله زيادة عارضة) أى غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيدته مقابلتها اللازمة وسيأتى التعبير به فى كلام الدمامينى . (قوله أطربا) أى أنطرب طربا والهمزة للتوخيخ

أى دوار . ومنه قول الصلتان :

[١٢٥٠] أنا الصَّلَتَانِ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ إِذَا مَا تَحَكَّمُ فَهُوَ بِالْحُكْمِ صَادِعٌ
والله أعلم .

[الْوَقْفُ]

(ثَنُونًا أَثَرُ فَتَحٍ أَجْعَلَ أَلِفًا * وَقَفًا وَتَلَوُ غَيْرَ فَتَحٍ أَخَذَهَا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى يكون استثنائا ، وإنكارا ، وتذكرا ، وقوله قنصرى نسبة إلى قنصرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المغنى : وأنت شيخ كبير . (قوله دوارى) قال الدمامينى : يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء فى علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور . (قوله قول الصلتان) بفتح اللام . (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن .

[الْوَقْفُ]

(قوله تنوينا أثر فتح) بنقل حركة الهزمة إلى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية . قال فى التصريح : وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين يشبه الألف من حيث أن اللين فى الألف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا بعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء فى أنفسهما وإذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اهـ باختصار . (قوله وقفًا) أى لأجل الوقف أو واقفاً أو فى الوقف . (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لأنه قد لا يكون بعدها شئ . (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحية أى لا الاضطرارى ولا الاختيارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف إن قصد لذاته فاختيارى بالتحية وإن لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطرارى وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو : عم وفيم وبم أولا فاختبارى .

(قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استثنائا إلخ أى لا مطلق الاختيارى فالاستثنائى هو الواقع فى الاستثنائات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو : منو ومنا ومنى لمن قال جاعلى

[١٢٥٠] البيت من الطويل ، وهو فى أمالى القائل .

وترنما . وغالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل ، وستأتى مفصلة . واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات : الأولى : - وهى الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد . والثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة . والثالثة : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزدي .

(تنبيهات): الأول : شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا . وفتحة البناء نحو : أيها وويها ، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ، فإن تنوينه لا

رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأين لمن قال جاءنى قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والإنكارى هو الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبر أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءنى زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال : رأيت زيدا وأزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد . وإن لم تكن منونة أثبت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو : أعمره وأعمره وأحذاميه لمن قال : جاءنى عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكى هو المقصود به تذكر باق اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالوا وتقولوا وفى الدارى ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها والترنم كالوقف في قوله :

* أقلى اللوم عاذل والعابسن *

بالتنوين المسمى تنوين الترم . (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبل والمنقوص غير المنون كالفاضى إذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف . (قوله وترجع إلى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات إلى كلياتها ولا يرد التضعيف لأنه زيادة حرف مع إسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير إلى ذلك تعبيره بالرجوع . (قوله وهى الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها . (قوله مطلقا) أى ليجرى الباب مجرى واحدا هـ . سم . (قوله ونسبها المصنف إلى ربيعة) قال ابن عقيل : والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ففى أشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذى اختصوا به جواز الإبدال . سم . (قوله شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره . (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال وبه . (قوله يستثنى إلخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لأنه نبه عليه بعد بقوله :

* فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل *

يبدل بل يحذف ، وهذا في لغة من يقف بالهاء ، وهي الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المتون يوقف عليه بالألف ، نحو : رأيت فتى وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب : الأول أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناطم هنا لأنه تنوين بعد فتحة . والثاني أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف ، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيراfi ، ونقله ابن الباذش عن سيويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية . قال في شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المتون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة كقول الراجز :

* رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ *

[١٢٥١]

ورده سيم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لئاء التانيث زيادة على ما هنا فلا يتنافى دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يبرز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتي أوقف رائم التحرك مع دخول النون منه في قوله تنوينا إثر فتح إلخ . (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فإنه يبدل في التنوين ألفا في النصب كنفي المؤنث . سيوطي سم . (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف . (قوله يجريها مجرى المحذوف) أي يجري الكلمة التي فيها هاء التانيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التانيث في إبدال التنوين ألفا نصبا وفي بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا في المرادى أي مجرى باقي الحروف في ذلك الإبدال . (قوله ثلاثة مذاهب) ثمة هذا الخلاف تظهر في الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب فاحفظه . (قوله ووقفا) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولا لاستصحب إذ المعنى واستصحب في الوقف حذفها في الوصل . (قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الألف في الإمام بالياء ، إسقاطي . (قوله بإمالة الألف وقفا) كسدى بالإمالة قراءة حمزة والكسائي . (قوله غير صالح لذلك) أي للمذكور من الإمالة والروى . (قوله رهط ابن مرجوم) بالجييم كما هو في شواهد العينى قال : ومن رواه بالحاء المهملة فقد

[١٢٥١] قاله لبيد . وصدده :

* وقبيل من لكيز حاضِر من الرَّمْلِ *

والقبيل القبيلة . ولكيز - بضم اللام وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف - ولي آخره زاي معجمة - وهو لكيز بن أفضى ابن عبد القيس . ورهط مرجوم بدل من قبيل أو عطف بيان . وهو بالجييم . ومن قال بالحاء فقد صحفه . والشاهد في ابن المعلى حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف إذ أصله المعلى وهو شاذ .

أراد ابن المعلی . انتهى . ومثال الاعتداد بها روي قول الراجز :

* إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ نَعَمَ الْفَتَى *

إلى قوله :

* وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سَرَى *

[١٢٥٢]

والثالث : اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجذر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيويه فيما نقل أكثرهم . قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني (وَأَخِذْ لَوْقِفِ لِي سَوَى اضْطَرَّارِ * صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ) يعني إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيها ووقف على الألف ولم تحذف . واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وإنما يكون ذلك آخر

صفحه . (قوله سرى) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لأنه غير منون والكلام في المنون وإنما ذكر الشطر الأول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة إلى ما تكلفه البعض . (قوله اعتباره بالصحيح) أى قياسه عليه . (قوله واحذف) أى وجوبا وقوله لوقف إيضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوى اضطرار أى وأما في الاضطراب فلا يجب الحذف بل يجوز الإثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وإن تبمه شيخنا والبعض .

(قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح وقوله في الإضمار في بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبويض والإضمار بمعنى المضمر هذا هو الأحسن . (قوله فإن كانت مضمومة أو مكسورة) أى وكان ما قبلها متحركا فخرج ما إذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنه وعليه وعليه ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه وادعه وادعه وارمه وارمه . شاطبي . (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء . (قوله من وقوع ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا . (قوله وإنما يكون ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا في الشعر وقوله آخر الأبيات إنما خصه بآخر الأبيات

[١٢٥٢] قاله الشماخ . وصدده :

* وَغَيْرُهُمْ لَطَارِقِي إِذَا أُنِي *

والشاهد في سرى فإنه منون مقصور . والمقصور المنون يوقف عليه بالألف .

الآيات . وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارا كقول بعد طييء : والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها ، واستشكل قوله اختيارا فإنه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُتَوًّا نُصِبَ * فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ لَوْلَهَا قُلْبٌ) اختلف في الوقف على إذا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن ، ونقل عن المازني والمبرد . واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون بالألف قيل وهو الأكثر . وكذلك رسمت بالمصحف . والثاني : أنها تكتب بالنون . قيل وإليه ذهب المبرد والأكثرون وصححه ابن عصفور . وعن المبرد أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التوين الحروف . والثالث : التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها . قاله الفراء . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف ، وأما من

لأنه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الأشرطة الأول فليس معدا للوقف اتفاقا وإن كان حكمه في الوقف عليه كحكم آخر الآيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى أنه لا يكون في آخر المصراع الأول مع أنه قد يكون فيه كقوله : ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول . (قوله يريد بها) أى فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء . (قوله واستشكل قوله اختيارا إِنْ) لا إشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيد التعبير بقدر الداخلة على المضارع . (قوله وأشبهت إِنْ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول . يس . (قوله اختلف) أى في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعا كما في الاتقان وغيره . (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلافه . توضيح . (قوله بمنزلة أن) أى الناصبة للمضارع . (قوله أشتهى أن أكوى إِنْ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها في المصحف بالألف كما تقدم اهـ ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس . (قوله لأنها مثل أن ولن إِنْ) صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح : وذهب أبو سعيد على ابن مسعود في المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كما في يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالألف اهـ أى ووجه كتابتها بها . (قوله فإن ألغيت كتبت بالألف إِنْ) مثله في الجمع في خاتمة الخط والذي في المغنى وفي باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لأنها عند الغائها تلتبس بإذا الشرطية وعند إعمالها لا تلتبس بها فافهم . (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى في رسمها مفرعا على قول من

يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وَحَذَفَ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا *
لَمْ يَنْصَبْ أَوَّلِي مِنْ ثُبُوتٍ فَأَغْلَمَا) أى إذا وقف على المنقوص المتون فإن كان منصوبا
أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا ، وإن كان غير منصوب فاختار الوقف عليه بالحذف
فيقال هذا قاض ومررت بقاض ، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير : ﴿ ولكل
قوم هادى ﴾ [الرعد : ٧] ، ﴿ وما لهم من دونه من والى ﴾ [الرعد : ١] ، ﴿ وما
عند الله باقى ﴾ [النحل : ٩٦] ، وعمل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ،
فإن كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله : وفى .

* نحو مر لزوم رد الياء اقضى *

وأما غير المتون فقد أشار إليه بقوله (وَعَبَّرَ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أى المنقوص غير

يقف بالألف فيه عندى نظر لأن المبرد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولأن من
يقف بالألف لا يسهه أن يكتبها بالنون لأن العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسهه
أن يكتبها بالألف كما قاله الشارح لليلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون
مع قولهم بالوقف عليها بالألف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقليل وقد عزا الشارح فى
باب النواصب كتابتها بالألف إلى الجمهور فالذى ينبغي أن القولين الأولين فى رسمهما مبنيان على الخلاف
الأول فمن يقف بالألف يكتبها بالألف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا
يظهر تفرعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر . نعم هو لا يتجه
إلا أن وقف قائله بالألف إن أهملت وبالنون إن أعملت فليراجع وما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض .
(قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما يشير إليه الشارح وإلا فهي محذوفة قبل الوقف
لالتقاء الساكنين وأما باء الفعل المعتل وواوه فإن كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولم يدعو سكنا وقفا أو
ساكتين نحو يرمى وينفى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان إلا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأنى عمرو
على ﴿ والليل إذا يسر ﴾ [الفجر : ٤] بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للغواصل وأما باء المتكلم
فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وإن كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت
بحركتها ملحقا بها هاء السكت . مع باختصار وزيادة . (قوله ما لم ينصب أولى) بنقل حركة همزة أولى
إلى ما قبلها وأفهم بتقييد الأولوية بعدم النصب أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا :

* تنوينا إثر فتح اجعل ألفا *

وقفا . لأن هذا منه . (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيوريه والمتأخرين لأن
الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولأن الوقف
محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل . يس . (قوله محذوف العين) أى أو محذوف
الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر إلخ . (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فإثبات

المنون بالعكس من المنون ، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصصا بالضرورة خلافا لبعضهم . وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء :

الأول : المقرون بأل وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدا ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر ، فالخيار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالإثبات ، ويجوز القاض بالحذف .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض : فالخيار يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة ، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون . قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب

يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وإنما قلنا ما لم ينصب لأن الأصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بأن المصنف لم يستثن المنصوب . (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل في إسكان آخره للوقف . (قوله وجها واحدا) قال المرادى : وينبغى لمن قدر فتحة الياء في النصب أن يقف بالوجهين . (قوله فكما ذكر) أى في المتن من جواز الأمرين وأولوية الإثبات ولذا قال فالخيار جاء القاضي إلخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف في قوله تعالى : ﴿الكبير المتعال﴾ [الرعد : ٩] وقوله : ﴿يوم التصاد﴾ [غافر : ٣٢] لأن الأكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح . (قوله فالخيار يختار فيه الإثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الإثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف .

(قوله لأن الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازته النحاة على خلاف الأصل وقوله ولم يكسر أى حتى يكون راجحا . (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه في القسم الأول أن يقول وهو إن كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه إلخ . (قوله نصبا) وأما رفعا وجرا ففى الجمع أن الإثبات والحذف جائزان وأن الأنصح الإثبات (قوله بإثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم في المنصوب أى المقرون بأل نحو رأيت القاضي . (قوله قالوا لأنه لما زالت الإضافة إلخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للإضافة إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى : ﴿غير محلى الصيد﴾ [المائدة : ١] بحذف النون فاتباع للرسم قلت : وفي هذا نظر . مرادى .

(قوله عاد إليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا في قوله وغير ذى التنوين

بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون . فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين : أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمهما واحدا ، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وَفِي * نَحْوِ مُرْ لُزُومٍ رَدِّ أَلْيَا أَقْتَضَى) يعنى إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مُر اسم فاعل من أَرَأَى يُرَى : أصله مرئ على وزن مُفْعَل ، فاعل إعلال قاض وحذفت عينه وهى الهزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء ، وذلك لإجحاف بالكلمة . ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما : فتقول هذا مرى ويفى ، ومررت بمرى ويفى (وَعَبْرَهَا التَّأْيِثُ مِنْ مُعْرَكٍ * سَكْنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمٍ

بل يدخل في قوله وحذف ياء المنقوص ذى التنوين إلخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم . قال سم قال : وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين في النصب ألفا والسابق إلى الفهم أنه غير مراد اهـ أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل في النصب ألفا . (قوله فجاز فيه ما جاز في المنون) أى مع رجحان الحذف كالمنون . (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بمنع شمول عبارته للرباع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى في الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج المنصوب في ضمن قوله بالعكس كما مر بيانه .

(قوله أحدهما أن عبارته إلخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الأربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما إلخ . (قوله فاعل إعلال قاض) أى حذفت ياؤه لالتقاءها ساكنة مع التنوين . (قوله بعد نقل حركتها) أى إلى الراء . (قوله وذلك إجحاف بالكلمة) فإن قلت هذا لازم في حال الوصل أيضا قلت لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع أن في إبقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف . مرادى . (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص في ذلك أى في لزوم رد يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وإن لم ينون فليس الكلام في خصوص المنقوص المنون حتى يرد على تمثيله بيف علما اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام في المنقوص المنون على أنا لو سلمنا أن الكلام في المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو يف علما غير منون بل هو وإن كان ممنوعا من الصرف منون تنوين عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق :

وما يكون منه منقوصا ففى إعرابه نهج جوار يقتضى
فاعرفه . (قوله وغيرها التأنيث إلخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير إلخ اهـ مرادى ودخل في الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الإسكان وقول البعض فيتعين فيها الإسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع إذا وصل بها واو أو ياء نحو

الْتَحَرُّكُ) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل . ولكل منها حدّ وعلامة : فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف ، وهى الخاء من خف أو خفيف ، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت ، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في البيان من الإشمام ، فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ، ولذلك جعلت علامته في الخط أتم . وهو خط قدام الحرف هكذا - والتضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى

بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب : الأكثر أن لا روم ولا إشمام فيها كهاء التأنيث . قال زكريا : وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكور إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه وبه وضربه وفيه . (قوله من محوك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه إلا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل في ﴿ اقتربت الساعة ﴾ [القمر : ١] وذال يومئذ كما في شرح العمدة . (قوله رائم التحرك) أى آتيا في التحرك بالروم .

(قوله في الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر على خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الإجمال بعد بقوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث إلخ وقوله وإن كان غيرها إلخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المتون عند من يدل تنوينه ألفا إذ هو لا يأتى فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل يأتى . كذا في الجمع وغيره . (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلام قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطفت أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الإسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره . (قوله وعلامته خ إلخ) وقال الموضح : إنما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أنها رأس حاء مهمله مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة . نصريح . (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج من النفس . دمايى . (قوله قدام الحرف) أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وإنما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم . (قوله مع إضعاف صوتها) أى اخفائه لأنك تروم الحركة مختلسا لها ولا تتمها . نقله المصريح عن الجار بردى قال في الجمع : فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون .

(قوله يدركه الأعمى والبصير) لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا . دمايى ، أى متحركا حركة محضة فلا ينافى أنه متحرك حركة غير محضة . (قوله المزيد للوقف) أى لتضعيف الوقف أى للتضعيف الماتى به للوقف وقوله قبله أى قبل الحرف الذى يوقف عليه وهو المدغم

قبله وهو المدغم ، وعلامته ش فوق الحرف وهى الشين من شديد . والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدم العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك : فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قدم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقا أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لحقة الفتحة ، ولذلك لم يجره أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية . وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أَشْمِمُ الضُّمَّةُ) أى إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما . وأما ما ورد من الإشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماما ولا مشاحة فى الاصطلاح . ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أو وَقِفْ مُضْعِفًا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ غَلِيلاً إِنَّ قَفًا) أى تبع (مُحَرِّكًا) كقولك فى

فيه . (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح : رأس ش وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد . (قوله أو الفرار إلخ) قال شيخنا . وتبعه البعض : أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لأن من لغة لحم كما سيأتى فى الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الأمرين . فإن قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وإنما يكون جائزا على لغة لحم من نقل الحركة إلى المتحرك لأن الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط إلا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر . (قوله وسيأتى تفصيل ذلك) أى بذكر الشروط والمحال .

(قوله فإن كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وإن كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء . (قوله ولذلك قدم استثناءها) لأن تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الأحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين . (قوله وهو الأصل) إنما كان الإسكان أصلا لأن الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغى أن تكون صفة مضادة لصفته أو لأن المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود . دمايى . (قوله إلى رياضة) أى تؤدة وتأن . (قوله لحقة الفتحة) وهرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها فى الوصل . دمايى . (قوله أو أَشْمِمُ الضُّمَّةُ) أى أَشْمِمُ الحرف الضمة أى اجعله شاملا لها بأن تهىء العضو للنطق بها على الحرف .

(قوله ما ليس همزا إلخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج إلى اشتراطه لأن المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الألف لا ما قبلها والكلام

جعفر جعفر ، وفي وعَلْ وعَلْ وفي إضارب ضارب . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لأن العرب اجتنبت ادغام همزة ما لم تكن عينا ، وبالشرط الثاني من نحو سرو وبقي والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه ، وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله : (وَخَرَكَاتِ الْقَلَا * لِسَاكِينِ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا) أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع : فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ، ومنه قوله :

[١٢٥٣] عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبَةٌ مِنْ عَقَرْتُ سَبِي لَمْ أَضْرِبْهُ . أراد لم أضربه ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء . فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا ، أو كان ولكن غير قابل للتحرريك إما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب ، أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لنقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك

فى الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو التكلم عليه بالأوجه الخمسة وهو بإطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرج به كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا . قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى ﴿ مستطر ﴾ [القمر : ٥٣] فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الجمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى : قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ ﴿ وتواصوا بالصبر ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ ﴿ والعصر ﴾ [العصر : ١] بكسر الصاد قال : بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإنها مروية عنهم . (قوله ما لم تكن عينا) نحو سأل . (قوله والقاضى والفتى) الأولى حذفهما لأن الكلام فى المحرك وهما ساكنان . (قوله لن يحظلا) أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك إدغام تمنع اللغة فكه أو لم يكن نطقا كالتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح . (قوله هذا بكر ومررت ببكر) ولم يثل بالمنصوب لأن فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح إلخ . (قوله من غير عنزى) أى قصير . (قوله فإن لم يكن المنقول إليه ساكنا) لو قال فإن لم يكن ما قبله ساكنا لكان أولى لأن ما قبله إذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا إليه إلا أن يؤول المنقول إليه بما يراد النقل إليه . (قوله كما فى نحو قنديل إلخ) مثل بأربعة أمثلة لأن ما قبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا .

إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو جد وعم امتنع النقل .
(تنبيهان): الأول : يجوز في لغة لحم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :
 [١٢٥٤] مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعَلِّمُ رَشْدَهُ
 ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها
 كقوله :

* كُنْتُ فِي لَحْمٍ أَخَافُهُ * [١٢٥٥]

أراد أخافها ففعل ما ذكر . والثاني : أطلق الحركات وهو شامل للإعرابية والبنائية
 والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ، فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى
 أمس لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء .
 وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الإعراب كحرصهم

(قوله أو مستلزما لإخ) ظاهر ذكره بعد التعتذر والمتعسر مغايرته لهما وصرح كلام المصريح أنه
 من التعتذر إلا أن التعتذر في الألف ذاتي وفي المدغم عرضي ولجعله من المتعسر وجه . (قوله تنبيهان
 إخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما . الأول : الذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة
 التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري :
 لا يريدون أنها حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل إنما يريدون أنها
 مثلها . الثاني : لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبي عمرو أنه وقف على
 قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [البلد : ١٧] بكسر الباء . (قوله يجوز في لغة لحم إخ) كذا
 في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر إخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن
 يكون الأصل قصده حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمه كقوله :

* فُلُوْا أَنْ الْأَطْبَا كَانَ حَوْلِي *

ويجاب بأنه لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اه سم أى ولو كان راعى المعنى في قصده
 لراعاه بعد إذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول . (قوله فيما قصده)
 هذا هو محل الشاهد لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة قبل . (قوله لأن حرصهم إخ)
 المناسب أن يقول لأن حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الإعراب

[١٢٥٤] رجز لم يدر راجزه : أى من يباشر الخير فيما قصده بحمد مساعيه وهو جمع مسعى بمعنى السعى . والرشد
 - بفتحين - التهدى إلى طريق الصواب : والشاهد في قصده بضم الدال فإنه في الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ،
 ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة .

[١٢٥٥] تمامه :

فإني قد رأيت بدار قومي نوائب كنت في لحم أخافه
 والبيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف .

على معرفة حركة البناء . وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله : (وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا * يَرَاهُ بَصَرِيٌّ وَكُوفٌ نَقْلًا) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكراً ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حيثل في المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه ، وأجاز ذلك الكوفيون . ونقل عن الجرمي أنه أجازته . وعن الأخفش أنه أجازته في المنون على لغة من قال رأيت بكراً . وأشار بقوله من سوى المهموز إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة فيقال رأيت الحنأ والردأ والبطأ في رأيت الحباء والردء والبطء ، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها . وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (وَالْتَقُلْ إِنْ يُعْذَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة

أى لشرفها . (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة . (قوله وكوف) أصله كوفى فحذف الياء الأخيرة تخفيفاً ثم الأولى لالتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية للنقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والأول أقل كلفة والثاني أقسى هكذا ظهر لى . (قوله لما يلزم على النقل إلخ) هذا وإن جرى في المهموز المنون نحو رأيت ردءاً إلا أنهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن . (قوله حيثل) أى حين إذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الألف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لأنك إذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها في نحو رأيت عبداً تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الباء .

(قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الأفصح من صرفه والحلى بآل . (قوله ونقل عن الجرمي أنه أجازته) أى مطلقاً كالكوفيين . (قوله وعن الأخفش أنه أجازته في المنون إلخ) يعلم منه أنه يبيزه في غير المنون لانتفاء المحذور فيه . (قوله على لغة من قال رأيت بكراً) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الأخفش يتوق هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمزة للكوفيين والأخفش أجاز فاجعل الأخفش مطلقاً للجواز كالكوفيين . (قوله رأيت الحباء إلخ) الحباء بفتح الحاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبيء . والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين . والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وإن لم يمثل للمنون .

(قوله وإذا سكن إلخ) من تمام العلة . (قوله إن يعدم نظير) أى أصلاً كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول بإمهاله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى .

إلى مسبق بضمه ، فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ، ولا في نحو انتفعت بقفل خفا للأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر ، هذا في غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله (وَذَلِكَ لِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعَ) فتقول هذا رداء ومررت بكفاء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهزمة ، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظر إلى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردىء مع كفاء وبعضهم يتبع ويدل الهزمة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو .

(تنبيهان): الأول : لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا ، فلا ينقل من نحو ظبي ودلو .

الثاني : إذا نقلت حركة الهزمة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها ، فيقولون هذا الحب بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه . وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطيء ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطا . وقد تبدل الهزمة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطو

(قوله في الأسماء) أى غير الأعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل . **(قوله أو نادر)** أو لتنوع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه . **(قوله هذا)** أى امتناع النقل المؤدى إلى عدم النظر . **(قوله وذلك)** أى النقل المؤدى إلى عدم النظر . **(قوله من ثقل الهزمة)** أى وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهزمة الساكنة . **(قوله منهم تميم)** أى بعض تميم بدليل ما بعده . **(قوله يتبع ويدل الهزمة)** أى بمجانس حركة الاتباع قبلها . **(قوله شرط رابع)** لم يقل خامس الفاء للشرط الثالث المختلف فيه . **(قوله فلا ينقل من نحو ظبي ودلو)** لتأديته إلى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفوض وحمل الياء المخفوض على غيره . **(قوله على حامل حركتها)** أى بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه . **(قوله كما يوقف عليه)** كذا في بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفي بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع إلى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل . **(قوله مستبدا بها)** حال من مجرور على الراجع إلى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بأن كانت له أصالة . **(قوله وغير ذلك)** لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لحم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجع . **(قوله وقد تبدل الهزمة انخ)** على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلا . **(قوله باق)** احتراز

ومررت بالبطي . وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلى ، وأهل الحجاز يقولون الكلا في الأحوال كلها لأنهم لا يدلون همزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون في أكمؤ أكمو ، وفي ممتلى ممتلى (في الوقف تأنيث الأسماء ما يجعل * إن لم يكن يساكن صَحَّ وُصِّل) نحو فاطمة وحمة وقائمة . واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير : وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراء . وبالأسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير . وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير . وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل

عن النقل والاتباع اهـ سم لكن صرح الفارضي بأن السكون على هذه اللغة لا يبقى بل يبدل بمثل حركة همزة فقال ولا أثر لكون ما قبل همزة ساكنا كما في الخبء فيقولون مررت بالخبى بإبدال همزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة لأجلها ورأيت الخبا بإبدال همزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو بإبدال همزة واوا ضم الباء لأجلها اهـ .

(قوله وأما في الفتح) أى وأما إبدالها بمجانس حركتها في الفتح ولو قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ . (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أى فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الألف لا للنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدمامنى . (قوله وقد يدلونها كذلك) أى بمجانس حركتها . (قوله فيقولون) أى في الوقف على الكلا الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام وسكون الواو والياء . (قوله إلا بمجانسها) أى مجانس هذه الحركة . (قوله في الوقف إلخ) هذا مفهوم قوله وغيره التأنيث . سندوى . (قوله تأنيث الاسم) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء البالغة كما في رواية وتاء زيادتها كما في علامة وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازا من نحو قائمتان ويغنى عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد بالأسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للإجمال هنا .

(قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما يشير إليه الشارح وإنما التزمت التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربّه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخطاريات لا بن جنى قال سيبويه : لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضربه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اهـ تصريح وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته إلخ قال يس : أما قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم إذا سمى بشت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حيثئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اهـ .

(قوله من تاء بنت وأخت) . كون تائهما للتأنيث لا ينافى كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا

وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفا نحو الحياة والفتاة ، والأعراف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك (وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهِي) أى قُلْ جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسَلِّمَاتٍ وما ضاهاه أى شابهه ، وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به في شرح الكافية ، فالأعراف في هذا سلامة التاء ، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم : دفن البناء من المكرمات ، يريد دفن البنات من المكرمات . وكيف بالآخوه والأخوات . وسمع هيهات وأولات . ونقل بعضهم أنها لغة طيء . وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تفنييه) : إذا سمي رجل بهيات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث . وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به (وَعَيَّرَ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ اتَّعَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه : يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما ، سواء كان مفردا كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة . ومن أقرارها تاء قول بعضهم : يا أهل سورة البقرة ، فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا آيت . وقوله :

[١٢٥٦] اللَّهُ أَلْجَاكَ بِكُنْفِي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَث

وقوله ونحوهما أى كهنت . (قوله ولا يكون) أى الساكن الذى هو غير صحيح الواقع قبل التاء . (قوله والأعراف في هذين النوعين) أى ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح إبدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين إلخ . (قوله وقل ذا) أى جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعنى ما جمع بألف وتاء مزيدتين . (قوله وما ضاهي) أى شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كأولات وفي الأصل كعرفات أو في التقدير كهيات فإنه في التقدير جمع هيات ثم سمي به الفعل وهو بعد كما في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات . (قوله في قول بعضهم دفن البناء من المكرمات) يؤهم أنه ليس بمحدث وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث : « دفن البنات من المكرمات » رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرها عن ابن عباس إلا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء . يس .

(قوله وكيف بالآخوه والأخوات) الباء زائدة في المبتدأ وأسقطها في التوضيح . (قوله إذا سمي رجل بهيات) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الإبدال وعدمه فيه أيضا . (قوله من بعدما) أى من بعد ما كادت وما بين ذلك تأكيد وقوله وبعدمت أصل مت قال ابن جنى : ما فأبدل الألف

[١٢٥٦] رجز لم يدر راجزه وبعده من بعدما وبعدمت . وبعدمت أى بعدما فأبدل من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي . والشاهد في مسلمت حيث وقف عليها التاء والقياس الهاء .

كَادَتْ تُفُوسُ الْقَوْمَ عِنْدَ الْغُلَصَمَثِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تَدْعَى أُمْتُ
وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة . وعلى هذه اللغة بها كتب
في المصحف : (إن شجرت الزقوم) ، (وامرأت نوح وامرأت لوط) وأشباه ذلك ،
فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو
والكسائي ، ووقف الكسائي على لات بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء . قال في شرح الكافية :
ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (وَوَقَفَ بِهَا
السَّكْتِ عَلَى الْفَعْلِ الْمَعْلُ * بِحَذْفِ آخِرِ كَأَغِطَ مَنْ سَأَلَ) يعنى أن هاء السكت من
خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين : أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما
نحو لم يعطه ، أو وقفا نحو أعطه . والثاني : ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه
ولم ، أو باسم نحو اقتضاء مه ، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل
المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وَلَيْسَ خَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِرَ أَوْ * كَعِيرَ مَجْزُومًا

هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لما بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة
والصاد المهملة أى رأس الخلقوم . (قوله وأكثر من وقف بالتاء إلخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء
المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد . (قوله وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل
امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة . (قوله فوقف عليها بالتاء إلخ) اعلم أن التاء
إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم
من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني . قاله شيخنا السيد . (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله
الفارضى وغيره .

(قوله قياسا على قولهم إلخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه . حفيد .
(قوله وقف بها السكت إلخ) أى للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل
إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصرع
ومواضع اطرادها ثلاثة تأتى في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة
بناء لازم . (قوله يحذف آخر) أى فقط كما في أعط أو مع حذف الفاء كما في لم يف ولم يع أو العين
كما في لم ير . (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للإعلال . (قوله أو وقفا) ليس المراد
به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس
كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام . زكريا . (قوله فقد نبه عليه) أى على حكم لحاق الهاء
له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب . (قوله مجزوما) حال
من يع .

قَوَاعٍ مَا رَعَوْا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعلن بمحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ، فالأول نحو عه أمر من وعى يعى ، ونحو ره أمر من رأى يرى ، والثاني لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم . قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على (لم أك) (ومن تق) بترك الهاء .

(قوله نحو عه) أصله أوعه حذف الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي عين الكلمة وقوله (ونحو ره) أصله إراه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الأصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفي الدماميني على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حال الوصل إنما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما هاء أمر من وأى يئى وأيا بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت : قل بالخير يا زيد وهند . قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى بالخير يا هند فلم يبق إلا حركة وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك :

في أى لفظ يا نحاة الله حركة قامت مقام الجملة

ومن ذلك اللفظ المشهور :

إن هند المليحة الحسنا وأى من اضمرت لخل وفاء
فأصل إن أين حذفت ياء الفاعل لالتقاء ساكنة مع نون التوكيد . وهند منادى . والمليحة نعت له على اللفظ . والحسنة نعت له على المحل وأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة اضمرت وفاء لخلها . (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط في الثاني لأن حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لأنه كالجزء اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لأن حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع إلا به . (قوله قال في التوضيح وهذا مردود بإجماع المسلمين إلخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أك ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الأول بأن كون أك غير معتل الآخر لا يفيد لأن المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في أك وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الآخر غير مسلم بل هو في المعلن بمحذف الآخر وأك منه ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه وحيتشد فوقف جميع المسلمين على لم أك ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف في أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقاتته فيرد عليه ما أورده على المصنف . (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر وإلا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا . حفيد . (قوله بترك الهاء) وإنما يوقف على أك وتق بسكون الكاف والقاف .

(تفصيله):* مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ، فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحوره ولم يره . وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جَرَتْ حَذْفُ * أَلْفُهَا) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم . وأما قوله :
 * عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمْنِي لَيْتَ *

[١٢٥٧]

فضرورة . واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به ، وبما تفرح أفرح ، وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك . وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا . قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه . وفهم من قوله أن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك . وأما قوله :

(قوله مقتضى تمثيله إلخ) أى لأن عاداته الغالبة إعطاء الحكم بالمثل . (قوله جائز لا لازم) لكن الأجود الاثنان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام . (قوله سواء جرت بحرف) نحو (عم يتساءلون) أو اسم نحو مجرى من جئت وقال الشاطبي : حذف الألف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه . تصرخ . (قوله على ما قام يشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس . (قوله ضرورة) أى بناء على أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وإلا فللشاعر مندوحة عن إثبات الألف بمحذوفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بصلوح وحكاية الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم (عما يتساءلون) .

(قوله قال أبو الحسن في الأوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا . (قوله لكثرة استعمالهم إياه) أى التركيب المذكور . (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم : وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ وهو واضح في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت

[١٢٥٧] صدره :

* كَخَنْزِيرٍ قَسْرُغٌ فِي ثَرَابٍ *

قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه من قصيدة من الوافر لبنى عائذ بن عمرو بن مخزوم . ومن نسيبه إلى الفرزدق فقد أخطأ . والشاهد في على ما قام حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة . ويروى في دمان . موضع رماد . ويروى في دمال ، وكل هذا ليس بشيء ، فإن القصيدة دالية . وقوله كخنزير تعريض بكفره أو بفتح منظره فلذلك خص الخنزير لأنه مسيخ قبيح النظر سمح الخلق أكال للعدرات وقوله تمرغ في رماد تنعيم لدمه لأنه بذلك حلقه بالشجر ثم يأتي اللطين فيتلطخ به وكلما تساقط منه عاد إليه .

[١٢٥٨] أَلَمْ تَقُولِ النَّاعِيَاتُ أَلَمْه أَلَا فَاذُنًا أَهْلَ التَّنْذِي وَالْكَرَامَةِ
فضرورة .

(تنبيهات): * الأول : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تتركب مع ذا
فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو على ماذا تلوموننى . وقد أشار إليه في التسهيل نقله
المراى . الثانى : سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت
أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها
والصلة اسم واحد . الثالث : قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله :
[١٢٥٩] * يَا أَسَدَ يَا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَه *

(وَأُولَئِهَا أَلْهَآ إِن تَقِفْ) أى جوازا إن جرت بحرف نحو عمه ووجوبها إن جرت
باسم نحو اقتضاء مه . ولهذا قال (وَلَيْسَ خُتْمًا فِى سِوَى مَا أَلْخَفَضْنَا * بِأَسْمِ كَقَوْلِكَ
أَقْضَاءَ مَ أَقْضَى) أى وليس إيلائها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله ، وعله
ذلك أن الجار الحرفى كالجاء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء

المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف . (قوله ألام) فما مفعول تقول لأنه فى معنى الجملة أى أى كلام
تقول والناعيات جمع ناعية وفى بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعى وهى الأنسب بقوله ألا فاذنبا
نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله فضرورة) أى بناء على ما مر وإلا فللشاعر مندوحة
عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شىء بل يكون الجزء سالما من الزحاف .

(قوله أهمل المصنف) قد يقال لا إهمال لأن المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ
ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشىء مع غيره غيره فى نفسه . (قوله
وبين الموصولة والشرطية) أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا
واحتراز بالاستفهامية إلخ . (قوله اسم واحد) أى كالاسم الواحد . (قوله تسكين ميمها) أى وصلا
إذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا . أفاده سم . (قوله يا أسد يا لم أكلته له) كأنه لم يقصد
معينا من بنى أسد فنسب ونكر . قال العينى : وأنشده أبو الفتح يا فقعى والشاهد فى لم أكلته حيث
سكن الميم وصلا للضرورة . (قوله وقد مثله) أى الاسم الجار . (قوله لاتصاله بها لفظا) أى اتصالا
قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف . (قوله وخطا) أى غالبا فلا يرد حتام

[١٢٥٨] هو من الطويل . وهو مضارع . وألا للتنبية . وم أصلها ما فى محل الرفع على الابتداء . والجملة خبره . والناعى
الذى يأتي بحرف الميت . والشاهد فى ألامه فإن الألف حذف فى ما الاستفهامية مع أنها غير مجرورة للضرورة إلا أنه
أراد التصريح فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها وأراد بالتندى الفضل والعطاء .
[١٢٥٩] أنشده أبو الفتح هكذا :

يَا فَخْصَى إِنَّمَا أَكَلْتَهُ لِمَه لَوْ عَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَرْمَه
والشاهد فى لم أكلته حيث جاء ميم لم ساكنة وأصلها لما وهى استفهامية دخل عليها حرف الجر فحذفت الألف
ثم سكنت الميم ضرورة .

للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

(تغنييه) : اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر . وإنما وقف أكثر القراء بغيرها اتباعا للرسم (ووصلها بغير تحريك بتا * أديم شد في المدام استخسيتا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد ، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب . وأما قوله : [١٢٦٠] يَا رَبُّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عَلَيَّ فشاذ لأن حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهي كقبل وبعد وإلى

واللام وعلام . (قوله وإن لم يكن واجبا) جملة حالية . (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الألف المحذوفة . (قوله ووصلها بغير إتح) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو : ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزمما فيكون قوله ووصلها بغير إتح تفصيلا لإجمال هذا البيت . (قوله مشابهة لحركة الإعراب) أي في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها . سم . (قوله لا أظلل) بالبناء للمجهول أي لا أظلل فيه فقيه الحذف وايصال وقوله أرمض إتح قال زكريا : أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من حر الرمضاء وهي الأرض التي بها حرارة الشمس وأصل تحت تحتي وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحي إذا برزت لها هـ وسبقه إلى ذلك العيني وتبعهما أرباب الخواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لأن جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس يتناقض كونهما مجهولين لأن رمض بهذا المعنى وضحي أوضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون إلا من المتعدي بنفسه فالذي ينبغي بناؤه للفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت لاحتمال أن الهاء ضمير وبني عل لإضافته إلى مبني وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر إذ المجهول في المبني لإضافته إلى مبني البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله : * إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر *

[١٢٦٠] قاله أبو ثروان . وإما للتغني وإما المنادى محذوف : أي يا قوم رب يوم . ولي صفة ليوما : ولا أظلل لمجهول : أي لا أظلل فيه . هكذا كان القياس . ولكنه حذف الجار توسعا . وهو الشاهد على ما ذكره ابن الناظم . وأما ابن هشام وابن أم قاسم فإنهما استشهدا في الشطر الأخير في قوله من عل . فإن هاء السكت دخل فيه والحال أن بناءه عارض . قوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس . وأصل من تحت من تحتي بالإضافة إلى ياء المتكلم ، فلما قطع عنها بني على الضم . وأضحى مجهول أيضا : من ضحيت الشمس - بالكسر - ضحاء إذا برزت . قوله من عل بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء . قال القاسمي : الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا وجب الجور لأن الظرف لا يبنى في الإضافة . ولو كانت للسكت فلا يجوز لأنها لا تبنى بها حركة بناء تشبه حركة الإعراب . وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل من علو فافهم .

هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ فحركة عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام. وأشار بقوله في المدام استحسننا إلى أن وصل هاء السكت بحركة المدام البناء أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهى وكيف وثم فيقال في الوقف هو وهى وكيفه وثم .

(تنبيهان): الأول : اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الإعراب وليس ذلك إلا في الأول . **الثاني :** قوله في المدام استحسننا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى لأنها من التحريك المدام ، وفي ذلك ثلاثة أقوال : الأول المنع مطلقا ، والثاني الجواز مطلقا ، والثالث الجواز إن أمن اللبس نحو قعده . والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه . والصحيح الأول وهو مذهب سيويه ، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع

بفتح مثل فتأمل . (قوله فحركة عل إلخ) الفاء تعليلية . (قوله وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة إلا الماضى . (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم إلخ) دفع بجعل النفى راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام ويجعل إضافة غير إلى ما بعده للجنس على أن سيويه حكى أعطنى أيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا إعرابا كما في الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما في الجمع وغيره واقتضى أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الجمع قال أى أبو حيان : وكل مبنى آخره ألف نحوها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه : إبقاؤها ألفا كما في الوصل وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الألف هاء في قوله من ههنا ومن ههنا إلا في الاسم المنتدوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يا زيدا ولا يوقف عليه بالألف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فتلحقه هذه الهاء فلا يقال موسى ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير اهـ والذي في باب الندية من الشرح والجمع وغيرهما أن الوقف على المنتدوب بالألف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب .

(قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أى الشذوذ إلا في الأول أى فلم يرد في الثاني اهـ سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيويه . (قوله إن أمن اللبس) أى لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لأن قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وإن لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر إلا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه إجمال لا لبس بخلاف ضربه .

المعرب في وجوه تقدمت في موضعها ، فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها :

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما
 ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَقَفْنَا مُنْتَظِمًا)
 أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله : وربما ، ومنه
 قراءة غير حمزة والكسائي : ﴿لم يتسنه وانظر﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، ﴿فبهذا هم اقتده قل﴾
 [الأنعام : ٩٠] ، ومنه أيضا : ﴿ماله * هلك عنى سلطانيه * خذوه﴾ [الحاقة : ٢٩] ،
 ﴿ما هيه * نار حامية﴾ [القارعة : ١١] ، ومنه قول بعض طييء : هذه حبلى يا فتى لأنه
 إنما تبدل هذه الألف واوا في الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو في النظم كثير ، من ذلك قوله :
 [١٢٦١] * مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا *
 فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله :
 [١٢٦٢] * أَتَوَّ نَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَتَمَّ *

(قوله في وجوه إلخ) أى في وقوعه صفة وصلة وخيرا وحالا وشرطا . (قوله لفظ الوصل)
 الإضافة على معنى فى أى اللفظ فى الوصل وقوله ما للوقف أى لللفظ فى الوقت فحسنت المقابلة .
 (قوله ما للوقف) أى من إسكان مجرد أو مع الروم أو مع الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب
 هاء السكت . تصريح . (قوله وفشا) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على
 تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما عمله وهو اللفظ الذى حصل فيه الإعطاء أو الضمير راجع
 للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة .

(قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد : أشار بذكر وانظر إلى أن الخلاف فى إثبات الهاء إنما
 هو فى الوصل أما فى الوقف ثابتة وفاقا له وكذا يقال فيما بعد . (قوله إنما تبدل هذه الألف واوا
 فى الوقف) أى عند بعض طييء المذكور وعبارة الجمع ربما قلبت الألف الموقوف عليها حمزة أو ياء أو
 واوا نحو هذه أفعال أو أفعى أو أفعو فى هذه أفعى وهذه عصا أو عصى أو عصو والأولى والأخيرة لغة
 بعض طييء والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث فى كل ألف فى آخر اسم سواء
 كانت أصلية أو غير أصلية . وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلاً فيهمز لأنها ألف فى آخر الاسم .
 (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لأن من لا يختلف لفظها وصلا فأجراها وصلا مجراها وقفا .

[١٢٦١] صدره :

* لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا *

عزى فى الكتاب لرؤية : وعزاه أبو حاتم لأعرابي . وابن يسعون لربيعه بن صبيح من قصيدة مرجزة . والشاهد فى جدبا
 حيث شدد الباء فيه للضرورة . والقياس جدبا . وهو نقيض الخصب . وأما قوله القصب فالقياس فيه القصب ، لكنه اضطر فحرك
 فى الوصل ما كان ساكنا ، وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف .
 [١٢٦٢] ذكر مستوفى فى شواهد الحكاية . والشاهد فى منون حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل وهو شاذ .

وقد تقدم في الحكاية .

(خاتمة)*: وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله :

* أَقْلَى اللّوْمِ عَاذَلْ وَالعَتَابُ *

وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا ، وإن ترنم التميميون فكذلك ، وإلا عوضا منها التنوين مطلقا كقوله :

* سَقِيَتِ الْغَيْثُ أَتَيْتَهَا الْخِيَامَنْ *

وكقوله :

* يَا صَاحِرَ مَا هَاجَ الْعُيُونُ الدَّرَقَنْ *

وكقوله :

* لَمَّا نُزِلَ بِرَحَائِلِنَا وَكَانَ قَدِنْ *

والله أعلم .

[الإمالة]

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه أهم ، والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها : أما حقيقتها فأن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف

(قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل في الروى المعروف المصرفة فلا اعتراض بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس روبا بل هو عروض . (قوله بمدة) أى ألف أو واو أو ياء . (قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا) أى قصدوا الترغم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وإن ترنم التميميون إلخ أى قصدوا الترغم فعلم أن الترغم غير لازم للمدة وأن إبطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بأن الترغم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور . (قوله فكذلك) أى أثبتوا المدة . (قوله وإلا عوضوا منها) أى من المدة التنوين أى ليقطعوا به الترغم مطلقا أى بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل .

[الإمالة]

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الإمالة إلى الكسر وقوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أى إمالتها إليه وأصل بطح الشيء إلقاؤه ورميه ويلزمه إمالته . (قوله أهم) لأنه لا بد منه بخلاف الإمالة . (قوله والنظر) مبتدأ وقوله في حقيقتها إلخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع . (قوله فأن ينحى إلخ) شامل لإمالة الألف لأن فيها أيضا إمالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيدته تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الألف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه إمالة الفتحة

نحو الياء . وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتي . وأما حكمها فالجواز . وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة . وتعبير أي على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح ، فكل ممال يجوز فتحه . وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال . هذا هو الغالب . وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك . وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل ، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة . وأما أسبابها فقسمان : لفظي ومعنوي ، فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء أو كسرة ، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة : الأول انقلابها عن الياء . الثاني مآلها إلى الياء . الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه قلت . الرابع ياء قبلها أو بعدها . الخامس كسرة قبلها أو

التي ليس بعدها ألف . (قوله هو التناسب) أي تناسب الأصوات وصيورتها من نمط واحد . بيان ذلك أنك إذا قلت عابد كأن لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وهذا نظير إشمامهم الصاد زايا في نحو يصدر للتناسب لأن الصاد حرف مهموس والدال حرف مجهور فينبغي أن يقرأ الزاي تشاكل الصاد في الصغير والدال في الجهر فإذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الأصوات . حفيد . (قوله أو غيره) كقلبها ياء في الثانية وإن لم يكن أصلها الياء . (قوله فكل مما يجوز فتحه) أي رجوعا إلى الأصل قال البعض : وكان الأحسن أن يقول يجوز عدم إمالة الألف هـ وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف :

* والكف قد يوجه ما ينفصل *

من أن المراد بالفتح ترك الإمالة . (قوله فيفخمون بالفتح) أي وجوبا في غير المواضع القليلة الآتية . (قوله وجملة أسباب إمالة الألف) أي تفصيلا بخلاف ما قبله فأجمال . (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر في النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره في الجملة أولا بقيد هذا النظم . (قوله الأول انقلابها عن الياء إلخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء في بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب فلا تنافي بين جعله أولا للدلالة سببا وجعله ثانيا لانقلاب سببا والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدل عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم قلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب فلا تنافي أيضا والرابع والخامس يرجعان إلى قسمي السبب اللفظي والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فندبر .

بعدها . السادس التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف في أيهما أقوى : فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى أن الإمالة وهو ظاهر كلام سيوييه ، فإنه قال في الياء لأنها بمنزلة الكسر ، فجعل الكسر أصلا .

وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين : أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء . والثاني أن سيوييه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة ، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى . وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (أَلُفٌ أَلْمُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَمِلَ) أى سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى ، والفعل نحو رمى . واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها . وأشار إلى السببي الثاني بقوله (كَذَا أَلْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلَفَ . ذُونُ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ) أى تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تتول إلى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الألف المتقلبة عن الياء . واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا

(قوله مآها) أى أولولتها أى رجوعها . (قوله راجعة إلى الياء والكسرة) قال البعض : كان الأول إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اه وهو ساقط لأن ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا أنفا وجه الرجوع فلا تغفل .

(قوله وأدعى إلى الإمالة) لعله عطف تفسير . (قوله يميلون الألف للكسرة) أى لأجل الكسرة . (قوله لا يميلون للياء) أى لأجل الياء أى فمن يميل الألف للكسرة أكثر من يميلها للياء فكانت أقوى . (قوله من الكائنة عينا) أى ففيها تفصيل فإن كانت عين فعل كالألف في دان أميلت وإن كانت عين اسم كالألف في ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولأجل التفصيل والخلاف قال : وسيأتى حكمها . (قوله دون مزيد) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى إنما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لأنها زيادة على تقدير الانفصال . (قوله فإنها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى . (قوله والجمع) أى بالألف والتاء .

(قوله فأشبهت الألف المتقلبة عن الياء) أى بجامع الارتباط بالياء في كل . (قوله في تصغير قفا قفى إلخ) أصل المصغر قفىو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لأجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا . قاله المصريح .

قفى وفى تكسيره قفى فلا يمال قفا لذلك . واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل فإنهم يقولون فى عصا وقفا : عصى وقفى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عصى وقفى فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك . وخلف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة .

(تنبيهات): الأول : هذا السبب الثانى هو أيضا من الألف الواقع طرفا كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال لأن ألفه عن وار ولا يتول إلى الياء إلا فى شذوذ أو بزيادة . وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا . والمكا - بالفتح - وهو جحر الثعلب والأرنب ، والكبا - بالكسر - الكناسة ، وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء ، وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا . ولقولهم كبوت البيت إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ . لا يقال لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما الربا فإمالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به الكسائى وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف فى نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثى ، وإن كانت عن

(قوله من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه الشاطبى بأنه كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء ومن تثنية رضا على رضيان لندور كل . (قوله مما تقدم) أى من التقييد بعدم الشذوذ . (قوله من الاسم الثلاثى) أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ . (قوله العشا) بالفتح والقصر . (قوله لقولهم) تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو . (قوله لأن الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده . (قوله لأجل الكسرة فى الراء) أى لأنها لا تؤثر فى إمالة الواوى سواء تقدمت على الألف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار . نقله سم عن الجار بردى . (قوله مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك ومن صرح بأنه مقيس شيخ الإسلام فى شرح الشافية .

(قوله يجوز إمالة الألف فى نحو دعا إلخ) قال الموضح : على هذا يشكل قول الناظم إن إمالة ألف تلافى قوله تعالى : ﴿ والقمر إذا تلاها ﴾ لمناسبة ألف جلا وقول ابنه إن إمالة ألف سجا لمناسبة ألف فلا بل إمالتهم لقولك تلا وسجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ أن تمثيلة بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس : سجا سجوا سكن اهـ وحيث ففى الآية مجاز عفى لأن السكون فى الحقيقة للناس فى الليل لا له .

واو لأنها تتول إلى الياء في نحو دعى وغزى من المبني للمفعول ، وهو عند سيبويه مطرز وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ا هـ . وأشار بقوله : (وَلَمَّا * ثَلِيهَ هَا التَّأْنِيثِ مَا الِهَا عِدَمًا) إلى أن للألف التي قبل هاء التأنيث في نحو مرمأة وفناة من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المتطرفة ، لأن هاء التأنيث غير معتد بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديرًا . وأشار إلى السبب الثالث بقوله (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يُوْلُ إِلَى فَلَتْ) أى تمال الألف أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (قوله كَمَا ضَى خَفَ) وكد ، وهو خاف وكاد ، أم عن ياء نحو ماضى بع (وَدِنْ) وهو باع ودان : فإنك تقول فيها خفت وكدت وبعث ودنت ، فيصيران في اللفظ على وزن فلت ، والأصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها ؛

(قوله ظهر الفرق إلخ) لأن الفعل الثلاثي الواوى تتول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوى .

(قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا ميقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح في شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب إلخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا إلخ فقول البعض إن هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضاً كيف يقال في المطرد أنه قبيح وقد يجوز على بعد . (قوله ولما ثليه إلخ) يرجع للألف المنقلبة عن ياء والألف الصائرة ياء وإن أوهمت عبارة الشارح قصره على الأولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد . (قوله من الإمالة) بيان لما للألف المتطرفة فقوله لكونها أى الألف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الإمالة للألف المتطرفة وقوله لأن هاء التأنيث إلخ تعليل لثبوت ما للألف المتطرفة من الإمالة للألف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن في قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تتول إلى الياء لشمع نحو مغزاة وملهاة فتدبر . (قوله أن يتول إلى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها .

(قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفها منقلبة عن واو الخوف والكود . قال في الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة . (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب . (قوله فيصيران في اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الأولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء فيصيران إلخ

وهذا واضح في الأولين . وأما الأخيران فقليل يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة . هذا مذهب كثير من النحويين . وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، وليبان ذلك موضع غير هذا . واحترز بقوله إن يؤل إلى فلت من نحو طال وقال فإنه لا يتول إلى فلت بالكسر ، وإنما يتول إلى فلت بالضم نحو طلت وقلت . والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دان ، أو مكسورة نحو هاب ، أو عن واو مكسورة نحو خاف ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل .

(تنبيهات): الأول : اختلف في سبب إمالة نحو خاف وطاب : فقال السيرافي وغيره أنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال وهو ظاهر كلام الفارسي . قال : وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا للكسر في خفت ، وقال ابن هشام الخضراوي : الأولى أن الإمالة في طاب لأن الألف فيها متقلبة عن ياء ، وفي خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو خاف وطاب وفاقا لبنى تميم ، وعامتهم

ولو اقتصر على قوله فإنك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والأصل إلخ لو في بالمراد وسلم مما مر . (قوله فحذفت العين) لأنها لما نقلت حركتها إلى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر إلى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف . (قوله وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الأولين أي خاف وكاد لأن أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الأخيران أي باع ودان وقوله فقليل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما وإليه أفرد باعتبار كل أو المذكور .

(قوله فقليل إلخ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين إشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل . (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفا على تحويله أي ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أي ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد . (قوله لما حذفت العين) أي بلا نقل حركتها . (قوله عن ياء مفتوحة إلخ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به . (قوله إنها للكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة . (قوله مع المستعلى) أي الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع في المثالين وللإشارة إلى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الإمالة وإن منع منها في مواضع أخر كما سيأتي . (قوله طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت .

يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون .
 الثالث : أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا . وفصل
 صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز ، وبين ما هي
 عن واو نحو باب ودار فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب ،
 وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام
 سيبويه ، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن معطى بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة
 كقولهم رجل مال أى كثير المال ، ونال أى عظيم العظمة والأصل مول ونول ، وهما من
 الواوى لقولهم أموال وتمول والنول ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة ،
 والغالب على ذلك كسر الغين . وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَاكَ تَالِي آيَاءِ وَالْفَصْلُ
 اغْتَفِرَ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَبِيهَا أُذِرَ) أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تتبعها متصلة
 بها : نحو سيال بفتحيتين لضرب من شجر العضاة ، أو منفصلة بحرف نحو شيان ، أو
 بحرفين ثانيهما هاء نحو جيها أدر ، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر

(قوله إمالة نحو خاف وطاب) أى لأجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالهما لا لأجل الياء فى
 طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة لا لأجل الياء وبهذا يترجح مذهب
 السيرافى المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى . (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة
 فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فإنها متقوية بالياء . (قوله لا تمال مطلقا)
 أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور . (قوله
 وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك . وقوله وصرح ابن إياز إلخ قول ثالث . (قوله وتمول) بصيغة الماضى
 أو المصدر وإن اقتصر شيخنا والبعض على الأول . (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو . (قوله
 والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل
 عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا إذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا بخلاف
 القياس فتدبر . (قوله كذاك) أى كالسابق فى جواز الإمالة الألف تالي الياء . (قوله أو مع هاء) قال
 المكودى : معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع هاء وقال الشاطبى : معطوف على حرف
 لكن على تقدير أو حرف مع هاء كأنه قال مع حرف واحد أو حرف مع هاء . (قوله لضرب من
 شجر العضاة) بكسر العين المهلمة آخره هاء جمع عضاة . قال فى القاموس : العضاة بالكسر أعظم
 الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضة كعنب والعضة كعنبه والجمع
 عضاة وعضون وعضوات اهـ .

(قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته فى التسهيل الآتية فى كلام
 الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لأنه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر
 جواز إمالة إلخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالإصلاح وهى من الصلاح .

من حرفين امتنعت الإمالة .

(تنبيهات) : الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا .

الثاني : قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء ، وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل في الكافية . والظاهر جواز إمالة هاتان شويتهتك لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويتهتك مساو لنحو شيان . الثالث : أطلق قوله أو مع ها وقيدته غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيها فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة في نحو بياع أقوى منها في نحو سيال ، والإمالة للياء الساكنة في نحو شيان أقوى منها في نحو حيوان .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسأيرته ، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهان وغيره ، وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِي . كَسْرًا وَفَصْلٌ آلَهَا كَلَّا فَصْلٌ

(قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا . (قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء المنع له . (قوله فإنه لا يجوز فيه الإمالة) لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعا . مع . (قوله الإمالة للياء المشددة إلخ) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والإمالة للياء الساكنة إلخ أى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصریح أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة . (قوله أو بعدها) قال الحفيد : مراده بالياء بعد الألف الياء المفتوحة لأن المكسورة كما في مباح لا تأثير لها في الإمالة وإنما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الإمالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشيء وظاهر كلامه أولا أنها لا تؤثر الإمالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السبيين وانفرداهما فتدبر . (قوله أن تكون متصلة) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين . سم .

(قوله ولم يذكر سيبويه إلخ) أى فالناظم تبع سيبويه . (قوله كذلك ما) أى ألف والهاء في يليه والضمير في أو يلى يرجعان إلى ما والضمير في ولى يرجع إلى السكون . (قوله فدرهما إلخ) وذكر ابن الحاجب أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقل درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا إمالة مع الفصل بمتحركين . قاله المصريح . (قوله إذا وليها كسرة) أى ظاهرة

يُعَدَّ * فِدْرَهْمَاكَ مَنْ يُعِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ أَي كَذَا تَمَالِ الألف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شمال ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها ، أو ثلاثة أحرف. أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهمك ، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله : وفصل الها كلا فصل يعد . فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهمك نحو شمال . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

(تنبيهه) : أطلق في قوله : وفصل الها كلا فصل ، وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله في الباء . ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال (وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا) أى يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرِ آوِ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا) يعنى أن موانع الإمالة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : « قد صاد ضرار غلام خالى طلحة ظليما » . والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى . وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة . وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المتوى فإنها لا تمنعه

كما مثل أو مقدرة كما فى حاد إذ أصله حادد . (قوله نحو شمال) بالشين المعجمة وهى الناقصة الخفيفة . تصريح . (قوله من ذكر الغالب) قيد به لأن من أسباب الإمالة التناسب وسيذكره بعد والباء بعد الألف ولم يذكرها . (قوله أى يمنع تأثير) أشار إلى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر .

(قوله وكذا تكف رَا) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء . مع . (قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشيء فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالأوائل ما قابل الأواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل . (قوله ظليما) مفعول صاد والظلم كأمير ذكر النعام . (قوله إذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى . (قوله لأنها مكررة) أى قابلة للتكرير إذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة . (قوله من السبب المتوى) هو فى قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والإدغام فى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن إجراء كلامه هنا على الوجه الأول هو الموافق لاقصاى الشارح على الكسرة وإجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء . (قوله فإنها لا تمنعه)

فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو هذا قاض في الوقف ، ولا هذا ماض أصله ماضص ولا إمالة باب خاف وطاب كما سبق .

(تنبيهات):* الأول : قوله أويا ، تصرّح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك . وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طفيان وصياد وعريان وريان . وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثاني : إنما يكف المستعل إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي : ويمنع المستعل إمالة الألف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغى ، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد : وكف مستعل

لأنه خفي فلو منعه لانتفى ما يدل عليه من الإمالة بخلاف الظاهر فإنه غنى بظهوره عن دلالة الإمالة عليه .

(قوله ولا إمالة باب خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا إشكال فيها وفي أخرى ولا إمالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن الرّمخسرى من جواز إمالة عين الاسم إذا كانت عن ياء . **(قوله لكنه قال في التسهيل إلخ)** استدراك على قوله صرح دفع به إيهامه أن المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جانبي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته في التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف في العبارة فقط وعبارة التسهيل فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين إلى أن قال لا المنويتين ا هـ . قال الدماميني : المراد بقلبته منه من الإمالة . **(قوله ولم يمثل لذلك)** عبارة الفارسي ولم يمثل للياء بشيء . **(قوله نحو طفيان إلخ)** وكذا نحو بياض وهذه أيبارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الألف .

(قوله وإنما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط . هذا يقتضي أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء . **(قوله من ذلك نحو طاب وبغى)** استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الإمالة لأجله لا في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وإنما الكلام في السبب الظاهر فما ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله المصنف . **(قوله تقوى ما لا تقوى في الاسم)** يكفي دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض إنه لا يجدى نفعا غير مسلم . **(قوله إلى أن ألفه)** أي الفعل . **(قوله للعلم بذلك من قوله إلخ)** وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للإمالة .

ورا ينكف * بكسر را . وأشار بقوله : (إِنَّ كَانَ مَا يَكْفُفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه - وهو حرف الاستعلاء أو الراء - متأخرا عن الألف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ، ونحو هذا عذارك ، ورأيت عذارك أو منفصلا نحو منافق وناfix وناشط . ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك ، أو بحرفين نحو موثيق ومنافix ومواعيظ ، ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك ، أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيويه لا يميلهما أحد إلا من يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيويه إمالة عن قوم من العرب لتراخي المانع . قال سيويه : وهي لغة قليلة . وجزم المبرد بالمنع في ذلك ، وهو محجوج بنقل سيويه . وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة . وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها : وربما غلب المتأخر رابعا ، ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط ، فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد ، وأشار بقوله (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِنْ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة ، فلا تجوز الإمالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد ، بخلاف نحو طلاب وغلاب وقاتل ورجال ، ونحو إصلاح ومقدام ومطواع وإرشاد .

(تنبيهان): الأول : من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيويه . ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء . وعبرة الكافية :

(قوله بعد) حال ومتصل خير كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذي صنعه البعض . (قوله أو بحرفين) هل يغفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من إطلاقه وإطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلبته في مع الموامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده .

(قوله فنقل سيويه إلخ) أى فيكون قول المصنف أو بحرفين اعتبار لغة الجمهور . (قوله قال سيويه) من وضع الظاهر موضع المضمحل . (قوله وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أى عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج إلخ . (قوله كذا متعلق بمحذوف) أى يمنع ما يكف إذا قدم كذا أى كالتأخر المفهوم من قوله إن كان ما يكف بعد إذا قدم أى ما يكف وأو لنفى الأمرين معا كما هو شأنها بعد النفي والنهي . (قوله كالمطواع) أى كثير الطوع مر من ماره أى أتاه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر . قاله الشاطبي . (قوله ورجال) الصواب إسقاطه إذ لا مانع فيه لأن الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا . (قوله ظاهر قوله إلخ) أى حيث

كذا إذا قدم ما لم ينكسر وخير إن سَكَنَ بعد منكسر
وقال في شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إصلاح ،
وهو يخالف ما هنا . الثاني : ظاهر قوله - كذا إذا قدم - أنه يمنع ولو فصل عن الألف ،
والذى ذكره سيويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح (وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ
وَرَأَ يَنْكَفُ * بِكَسْرِ زَاكْفَارِمَا لَا أُجْفُو) يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف
كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة : فيمال نحو على أبصارهم
وغارم وضارب وطارق ، ونحو دار القرار . ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير
المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر .

(تنبيهات) : الأول : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون
غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة .

الثاني : فهم من كلامه جواز إمالة نحو إلى حمارك بطريق الأولى ، لأنه إذا كانت
الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة - وهو حرف الاستعلاء
أو الراء التى ليست مكسورة - فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى .
الثالث : قال فى التسهيل : وربما أثرت - يعنى الراء منفصلة - تأثيرها متصلة ،

أطلق بل هو صريح مثاله واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر إذ لو شرط الاتصال للغا
اشترطه ما ذكر إذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما .
(قوله إذا كانت الألف تليه) فالفصل لا يغتفر فى المتقدم ويغتفر فى التأخر على ما مر لأن المنع بالتأخر
أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس . (قوله ورا) أى وكف را بالتنوين
ولا بد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ . كذا قال الشاطبى وتقدم عند قوله وبيا اجرر وانصب إلخ
نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين إلا ضرورة وقد منّا أنه يحذف أيضا للوصول بنية الوقف وسيأتى عند قوله :
* ذو اللين فاتا فى الفعل أبدا *

مزيد كلام فيه . (قوله ينكف بكسورا) لأن الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت
جنب الإمالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة
والمضمومة . مع . (قوله بعد الألف) فإن كانت قبلها لم تؤثر كما فى ﴿ومن رباط الخيل﴾ [الأنفال :
٦٠] لئلا يلزم التصعد بعد التسفل . سم . (قوله كفت مانع الإمالة) محل كف الراء المكسورة حرف
الاستعلاء إذا تقدم على الألف دون ما إذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس .
كذا فى همع الهوامع وغيره قال سم : وحيث يشكل تمثيل الشارح بطارق اهـ ولم يتعرضوا لهذا التقييد
فى الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل . (قوله ونحو دار القرار)
الشاهد فى القرار . (قوله وربما أثرت إلخ) هذه العبارة تفيد أن الراء إذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها

وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو بقادر ، أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفخيماً في نحو هذا كافر . ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثاني . ومن إمالة الأول قوله :

[١٢٦٣] * عَسَى اللَّهُ يُعْنَى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ *

قال سيويه : والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر (وَلَا تُجَلِّ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلاً من كلمة أخرى ، فلا تمال ألف سابور للياء قبلها في قولك رأيت يدى سابور ، ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال . وكذلك لو قلت : ها إن ذى عذرة . لم تمال ألف ها لكسرة إن لأنها من كلمة أخرى . والحاصل

قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الأول بقوله أن الراء إذا تباعدت إلخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب إلخ . (قوله يعنى الراء) أى سواء كانت مانعة للإمالة وهى غير مكسورة أو كافة للمانع الإمالة وهى المكسورة كما يدل عليه ما بعده . (قوله إذا تباعدت عن الألف) أى ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة . سم .

(قوله ولا تفخيماً في نحو هذا كافر) أى لا تمنع هذه الراء المضمومة إمالة الألف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الإمالة في نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وإن لم ينتبه له شيخنا والبعض أن هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلاً عن سيويه عند قول المصنف إن كان ما يكف إلخ من أن المانع المتصل بالألف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد إلا من يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد : الكثرة هنا إضافية فلا تنافى ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به في التوضيح وحواشي زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبى في منع الراء غير المكسورة للإمالة وفي كف المكسورة للمانع الإمالة وهو موافق لما في الشرح هنا .

(قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية . (قوله لسبب لم يتصل) أى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الألف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الأمثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة . (قوله ها إن ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلاً عن المختار : العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها

[١٢٦٣] قاله سماعة النعماني بهجو رجلا من بنى نمر ، ثم احل بنى عجرد . وتماه :

* بَمَنْهَجِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

وهو من الطويل . وقادر اسم رجل . والشاعر بهجو ابن هذا . والشاهد فيه في إمالة قادر حيث أميل فيه مع وجود الفاصل بين الراء والألف .

أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف .
(تنبيهان):* الأول : يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها ، وأدر جيها فإنها قد أميلت وسببها منفصل أى من كلمة أخرى .
 الثاني : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة . قال سيويه : وسمعنهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة ، فشبهوه بالكلمة الواحدة . فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومته فكان اللائق أن يقول :

* وغيرها ليا انفصال لا تمل *

وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) من الموانع ، كما في نحو يريد أن يضربها ، قيل فلا تمال الألف لأن القاف بعدها وهي مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح - أعنى ترك الإمالة - هو الأصل فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق .
(تنبيهات):* الأول : فهم من قوله قد يوجب أن ذلك ليس عند كل العرب ، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده في نحو مررت بمال ملق أقوى منها في نحو بمال قاسم .
 الثاني : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع

البكارة . (قوله أَلِفْ هَا إِيخ) قال سم : هذه الألف يعلم استثنائها من قول المصنف السابق كجيها أدر فذاك مخصص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصص لذاك بغير المنفصل ا هـ . وقال ابن غازي : لا حاجة إلى استثنائها إذ مثل هذا يعد متصلا . (قوله فَإِنِهَا قَدْ تَمَالُ الْأَلْفُ هَا) للمصنف أن يحمله على الشذوذ . (قوله وَإِنْ كَانَتْ أَضْعَفُ) أى في اقتضاء الإمالة ولا وجه لأفعل التفضيل إذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابيه يمنع منه اقتراحه بمن . (قوله ليس على عمومته) أى بل دخله تخصيصان . (قوله وغيرها ليا انفصال لا تمل) أى لا تمل غير كلمة ها لأجل ياء منفصلة . (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى .

(قوله نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالأكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الإمالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحيث يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر . (قوله قال في شرح الكافية إِيخ) المقصود منه قوله فيقال أتى

قد يؤثر منفصلا ، فيقال أتى أحمد بالإمالة ، وأتى قاسم بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل بأتى قاسم نظير ، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك ، فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصحبها الكتاب بأتى التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين . قال ابن عصفور في مقرّبه : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة . نحو بمال قاسم ، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل ، انتهى . ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم : والكف قد يوجه إلخ على هاتين الصورتين ، لاشعار قد بالتقليل (وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا ذَاعِ سِوَاهُ كَعَمَادَا وَقَلَّ) هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وهو التناسب ،

أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة (قوله أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل إلا إذا كان خارجا عن الألف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الألف وهو إبدالها عن الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الإمالة عليه كتوقف منع الإمالة على قاسم مع أنه ليس كذلك .

(قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يمكنه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم . (قوله بأيا التي هي حرف نداء) أى قفاف قاسم تمنع إمالة الألف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا إنما يصح على ما مر في النظم لا على ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء إنما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقى أنه سيأتى أن الحروف لا تمال إلا ألفاظ سمعت إمالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح إمالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل . (قوله في إطلاق الناظم إلخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله هـ سم . (قوله إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فإن الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وإنما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل إلخ أى لأن الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة . (قوله ولولا ما في شرح الكافية إلخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الأئمة .

(قوله على هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الألفات التي هي صلات الضمائر . (قوله بلا ذاع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل إذ لو اقتصر على ما قبله لم

وتسمى الإمالة ، للإمالة والإمالة لمجاورة الممال . وإنما آخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة . وإمالة الألف لأجل التناسب صورتان : إحداهما أن تمال لمجاورة ألف مماله كمالة الألف الثانية في رأيت عمادا فإنها لمناسبة الألف الأولى ، فإنها مماله لأجل الكسرة ، والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كمالة ألف تلا من قوله تعالى : ﴿ والقمر إذا تلاها ﴾ [الشمس : ٢] ، فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى جلاها ويغشاها .

(تنبيهان) : الأول : ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى سيبويه كالبرد وطائفة . أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثي ، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ، فإمالة عنده لذلك لا للتناسب ، وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة ألفي ﴿ والضحي ﴾ * والليل إذا سجي ﴿ [الضحي : ١] ، فأما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم ، وأما الضحي فقد قال غيره أيضا : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا ﴿ والشمس وضحاها ﴾ [الشمس : ١] ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الضحي والربا فيقول : ضحيان وربيان ، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة

يفد ذلك صراحة وإنما قال سواء ليصح نفى الداعي إذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الإطلاق . سم .

(قوله كعمادا) بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف كما نبه عليه المكودي وقد قرئ اليتامى والنصارى بإمالتين فأميلت الألف الأخيرة لقلبها ياء في التثنية على إرادة الجماعتين وأميلت الأولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا . (قوله لمجاورة الممال) سواء كان في كلمتها كما في الصورة الأولى أولا كما في الثانية إذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتي التناسب واندفع ما للبعض فتدبر . (قوله لمجاورة ألف مماله) أى فى كلمتها . (قوله لكونها آخر مجاور ما أميل إلخ) أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض : ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره إذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق .

(قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواء على معنى بلا اعتبار داع سواء أعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده . (قوله لا للتناسب) أى لأن التناسب سبب ضعيف إنما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه . (قوله إن إمالة ألفه) أى مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقل وما بعدهما . (قوله والأحسن أن يقال إلخ) فيه نظر وإن أقره أرباب الحواشي فإن تنثية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الألف ياء في بعض أحوال الكلمة إنما يكون سببا في الإمالة إذا لم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه الياء خلف دون مزيد أو شذوذ . (قوله والربا) إنما أتى به للتمثيل لمكسور الأول من ذوات الواو

والكسرة ، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : ﴿ شَدِيدَ الْقُوَى ﴾ [النجم : ٥] .
 الثانى : ظاهر كلام سيويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية فى نحو رأيت عمادا
 لمناسبة الأولى ، فإنه قال : وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فأماهما جميعا وذا قياس
 (وَلَا تُعْمَلُ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكُّنًا * ذُونُ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا) أى الإمالة من خواص الأفعال
 والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما ، إلا هاونا : نحو مرّ بها
 ونظر إليها ، ومرّ بنا ونظر إلينا ، فهذا تطرد إماتهما لكثرة استعمالهما . وأشار بقوله :

لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض
 قد يقال أن سبب إماتته أى الرها كسرة الراء فلا حاجة إلى اعتبار رجوع ألفه إلى الياء فى التثنية .
 (قوله فكان الأحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى : ﴿ شَدِيدَ الْقُوَى ﴾ [النجم :
 ٥] فيه نظر فإن الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا مقتضى آخر لقلب ألفه
 فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين . (قوله ظاهر إلخ) قال سم : لم عبر بالظاهر مع قوله وذا
 قياس اهـ وتبعه أرباب الحواشى جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيويه وقد يقال يحتمل
 أن الواو فى قول سيويه وقالوا مغزانا راجعة إلى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بإمالة الألفين
 جريا على قولهم عمادا بإمالة الألفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمّر
 وهذا أى الإمالة للإمالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة
 مغزانا بإمالة الألفين جريا منهم على قول العرب عمادا بإمالة الألفين وهذا أى الإمالة للإمالة فى مغزانا
 قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن
 يكون قائلا به نعم إقراره ظاهر فى قوله به فلاجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الأول يكون
 مصرحا بقياسية الإمالة للإمالة فتأمل . (قوله لمناسبة إلخ) علة لإمالة .

(قوله وقالوا مغزانا) أى بإمالة الألفين الأولى لرجوعها إلى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الأولى
 وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأماهما أى ألقى عمادا عطف على قال . (قوله مغزانا)
 قال البعض بكسر الميم اهـ والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام . (قوله ولا تمل ما
 لم ينل تمكنا) أى من الأسماء بقرينة قوله السابق * وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كعمادا وتلا .
 (قوله غيرها وغيرها) مقتضاه أن إماتهما ليست من قسم المسموع مع أنها منه وإن كثرت فكان الأولى
 أن يقول إلا الذى سمع نحوها ونا . (قوله نحو مرّ بها إلخ) مثل بمثالين فى كل إشارة إلى أنه لا فرق
 بين أن يكون سبب الإمالة الكسرة أو الياء . (قوله فهذان تطرد إماتهما) قال سم : إن أراد به جواز
 إماتهما فى غير التركيب الذى سمعت إماتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانها
 فى الإمالة وزان غيرها مما لم يتمكن وإن أوهمت عبارة الناظم خلافه وإن أراد به أن إماتهما لا ضعف

دون سماع ، إلى ما سمعت إمالاته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى ، وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم إمالا ، لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها . وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى ، وحكى إمالاتها عن حمزة والكسائى .

(تنبيهات): الأول : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه ، نحو يا فتى ويا حبل ، لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنيا بخلاف ما أوهمه كلامه . قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة ، فإن سمي بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من المتر ، والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور

فيها فالظاهر خلافه وأن إمالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة إلا الفعل الماضى كما يأتى اهـ ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة . (قوله إمالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المردى . (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الإمالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا . (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجب بأن قوله وهكذا بدل عين الفعل إلخ وقوله كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا . (قوله ولا تجاور) بالراء المهمل والمهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فالف إلى مجاورة لكسرة الهمة . (قوله فإن سمي بها) الضمير راجع إلى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان . (قوله أميلت) أى إذا وجد سبب الإمالة فلو سمي بجنى أميلت لأن الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التشية بخلاف ما لو سمي بألى لأن التسمية تجعله من الواوى لأنه أكثر من الياء ولهذا تقول فى تشيته إوان . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافى . (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من إمالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المتر والمتر وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المباني بعد التسمية بها وإن افرقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المباني لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ أنه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المتر والمتر وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الأربعة أى لفظة را ولفظة ها إلخ لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لا حروف أحادية وهى ر ه ط ح مع أن المال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والمتر ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المتر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء . واعلم أنه سياتى

لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف ، كما أن غاق اسم لصوت الغراب ، وطبخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء أصوات لهذه الأصوات ولم تكن كما ولا ، أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الإمالة وقد رد هذا بأن كثيرا من المقصور لا تجوز إمالاته . وقال الفراء : أميلت لأنها إذا نثيت ردت إلى الياء ، فيقال طيان وحيان ، وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا وثا هـ (وَأَلْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَمِيلُ) كما تمال الألف لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف وهو مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف . وإمالة الفتحة سببان : الأول أن تكون قبل راء مكسورة متطورة (كَلَّا يُسِرُّ مِلَّ ثُكُفٍ الْكُلْفِ) ترمى بشرر ، غير أولى الضرر . والثاني سيأتي .

(تنبيهات): الأول : فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتح لا المفتوح ، وقول سيويوه : أمالوا المفتوح فيه تجوز .

الثاني : لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر ، أو في راء نحو بشرر أو في غيرهما نحو من الكبر .

الثالث : فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها ، نحو

في الخاتمة أن الإمالة في فواتح السور وأسماء حروف التهجي شاذة فليحمل ما هنا عليه وإن أوهم صنيعة هنا خلافة فاعرف هذه التدقيقات .

(قوله في فواتح السور) نحو كهيعص حمسق طه حم . (قوله فلما كانت) أي الراء والهاء والطاء والحاء في فواتح السور . (قوله ولم تكن كما ولا) أي في الحرفية . (قوله أرادوا بالإمالة فيها الإشعار إلخ) حاصل ما ذكره في علة إمالتها ثلاثة أقوال . (قوله وكذلك إمالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر تلك الأسماء . (قوله كسر راء) من إضافة الصفة إلى الموصوف كما سيشير إليه الشارح . (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير . (قوله موجود في الحركة) أي في إمالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في إمالة الحرف . (قوله كلالأيسر) أي الأمر الأيسر هـ خالداً أي الأسهل . (قوله ظاهر صنيعة) أي حيث عبر بالقبليّة المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته إعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبليّة مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته إذ هي أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشي .

(قوله أن الفتحة لا تمال إلخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والألف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الألف لياء قبلها أو بعدها كسرة كذلك بأن الألف أقبل للإمالة من الفتحة أي فاحتمل

رسم ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهر صنيعة أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ، فلو فصل بينهما لم تمل ؛ وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل : وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مفتفر ، وإن كان غير ذلك منع الإمالة فتال الفتحة في نحو أشر ، وفي نحو عمرو ، لا في نحو بجير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم رأيت تحبّط رياح ، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو العرد ، والراء في ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق في قوله أمل فعلم أن الإمالة في ذلك وصلا ووقفا بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به في شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقي إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر : أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من الغير ، نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل ، والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة . نص عليه سيبويه أيضا ، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها ، فلهذا أميل نحو من الضرر .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف في نحو من المحاذر إذا أميلت فتحة الذال ، قال :

فها ما لم يحتمل في الفتحة . (قوله غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيد عبارة شرح التسهيل لعل باشا . (قوله لا في نحو بجير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء إذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما إذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الأولى . (قوله في قولهم رأيت تحبّط رياح) لعله بفتح الحاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الإمالة في المثال أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونها في كلمة واحدة . (قوله والآخر أن لا يكون إلخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشي هذا الآخر قد يؤخذ من قوله في طرف اهـ سم وإنما يتم الأخذ إذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع إمالة الفتحة إلا إذا كان في كلمتها وهو خلاف قياس إمالة الفتحة على إمالة الألف التي قد يمنعها المنفصل كما مر في قول الناظم والكف قد يوجب ما ينفصل فحرره . (قوله لأجل إمالتها) أى الفتحة .

ولا تقوى على إمالة الألف ، أى ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عمادا لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المخادر لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ، فينبغى أن لا ينقاس شيء منها إلا فى المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها (كَذَا) الفتح (الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي * وَقِفْ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ) هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة : فتمال كل فتحة تليها هاء التائيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائى فى إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك : « فجئت زينب لنود شمس » وفصل فى أربعة يجمعها قولك « أكهر » فأمال فتحها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت . وشمل قوله هاء التائيث هاء المبالغة ، نحو علامة ، وإمالتها جائزة . وخرج بها التائيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح . واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لا تمال نحو الصلاة والحياة .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى قوله يليه راجع إلى الفتح ، لأنه الذى يمال لا

(قوله أمال هنا ألف المخادر إلخ) ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة وحيث لا ينهض التضعيف الآتى . (قوله فينبغى أن لا ينقاس) أى لا يطرد شيء منها أى من أنواعها إلا فى المسموع أى لكن الاطراد فى المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغى أن لا ينقاس شيء منها على المسموع لكان أوضح . (قوله قبلها) أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى . (قوله مخصوصة بالوقف) لأنها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الألف . (قوله فجئت إلخ) قال فى القاموس : جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطرافه أصابعه اهـ والدود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرْد أى لأجل سوق الشمس ودفعها زينب بجرها هذا ما ظهر لى . (قوله أكهر) قال فى القاموس : الكهر القهر والانتهاز والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اهـ فقول الشارح أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل . (قوله هاء المبالغة) لأنها هاء تائيث فى الأصل . (قوله فإنها لا تمال) إلا إذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مرضاة وتقاة اهـ مع . وارتضى البعض مما قيل فى علة عدم إمالة الألف قبل هاء التائيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التائيث لأن هاء التائيث لا تقع بعدها ثم قال : ووقع فى بعض الحواشي التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اهـ وفيه أن ما ارتضاه لا يصح إلا لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التائيث ولا قائل به فهو أيضا لا معنى له فاللائق فى التعليل ما ظهر لى والله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل

الحرف الذى تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف فى الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ، فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم : وقبل ها التأنيث أيضا أن تقف ولا تمّل لهذه الهاء الألف

الثانى : إنما قال ها التأنيث ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التى لم تقبل هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

(خاتمة)*: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق : أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقولوا را ويا وتا يعنى بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف

هاء التأنيث كما سيأتى شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها . (قوله فلا وجه لاستثنائه الألف) أى إخراجها إياه من الفتح الراجع إليه هاء يليه بقوله إذا ما كان إلخ لعدم شمول الفتح للألف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى نعم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم : مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشئ الشامل للفتح والألف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة فى الحكم والتقدير يمال الفتح إذا وجد حال كونه مغايرا للألف فى هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلا .

(قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت . (قوله أنها شبهت بألف التأنيث) أى المقصورة لاتفاقهما فى المخرج وهو أقصى الحلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة . تصرخ . (قوله قال سيبويه إلخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق إلخ . (قوله لأنها أسماء ما يلفظ به) أى من الحروف ويؤخذ منه أن ذا الألف من أسماء حروف التهجى كالباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال فى الجمع : يجوز قصره ومده بالإجماع وجمعه على القصر بيات مثلا بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد باآت بإقرار الهمة .

فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك إمالة لهم الحجاج علما في الرفع والنصب وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين . وإمالة الناس في الرفع والنصب . قال ابن برهان في آخر شرح اللمع : روى عبد الله ابن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، قاله في شرح الكافية . قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى . واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله أعلم .

[التصريف]

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه ﴿ تصريف الرياح ﴾ [البقرة : ١٦٤ ، الجاثية : ٥] ، أى تغييرها . وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر

(قوله وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله إن كان في آخرها ألف فمنهم إلخ وفي كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجي وقول البعض إن حروف التهجي معطوف على را وما أشبهها إن لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل . (قوله من يفتح) أى لا يميل . (قوله علما) بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله . دمايى . (قوله في الرفع والنصب) أى لا في الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة . (قوله شاذة) أى قياسا فلا ينافى قراءة بعض السبعة بالإمالة في فواتح السور . قاله شيخنا السيد .

[التصريف]

في قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم . (قوله إلى أبنية) أى صيغ . (قوله كالتصغير إلخ) إن كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل إلخ وإن كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين . (قوله بذكره) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة إذ هى المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف بالمعنى الآخر الآتى فافهم . (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) إن أراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحاً وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحى الآتى فباطل لتغاير المعنيين

في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف . وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول . ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة

الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضا إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه فتدبر . (قوله تغيير الكلمة) أى عن أصل وضعها . (قوله ولكن لغرض آخر) كالألحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون . (قوله وينحصر) أى هذا التغيير .

(قوله وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله إلخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغرض معنى إلخ وعارضه البعض فقال : أشار إلى الأول بقوله هو تغيير بنيتها إلخ وإلى الثاني بقوله ولهذا التغيير أحكام فإن تلك الأحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لأغراض فسقط تنظير بعضهم بأنه ليس فيه إشارة إلى المعنى الثاني اهـ وأنت خبير بأن المعنى الثاني تغيير الكلمة لغرض معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر في الأنواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارئ للتغيير لمعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة . والأحكام التي جعل ابن الناطم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما لأنه المشار إليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والإعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام إشارة إلى المعنى الثاني فألحق مع من نظر في كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الإشارة راجعا إلى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والإعلال حكمين للتغيير لمعنى طارئ والإعلال فقط بأنواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب .

(قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها إلى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الأول في كلام شارحنا . (قوله إلى التثنية والجمع) قال زكريا : الأنسب إلى المثني والمجموع اهـ والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثني والمجموع . (قوله ولهذا التغيير) أى ولتعلق هذا التغيير من المغير والمغير إليه إذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف ما في كلام شيخنا والبعض . (قوله كالصحة والإعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ الإعلال التغيير وهو صادق بالأنواع الستة المتقدمة . (قوله وما يتعلق بها) كشروطها . (قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف بمعنى العلم وقوله إذن على إذا استعمل بمعرفة تلك الأحكام ثم إذا أطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الأوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهي كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الإدراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة إلخ .

بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك اهـ . ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله : (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الْتَصْرِيفِ بَرَى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرَى) أى تحقيق الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود . وأما لحوق التصغير ذا والذي ، والحذف سوف وإن ، والحذف والإبدال لعل . فشاذ يوقف عندما سمع منه .

(تنبیه): التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (وَلَيْسَ أَذَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى * قَابِلُ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا) يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل ، وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف . وقد فهم من ذلك أمران : أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين . والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف : أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامة نحو يد ، أو عينه نحو سه ، أو فائه نحو عدة ، وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفاً من أيمن الله ، وكقول بعض العرب : شربت ماءً ، وذلك قليل . وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين

(قوله بما لحروفها) بدل من قوله بأحكام . (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالإخفاء والإظهار والإدغام اهـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة إلا أن يخصا فتدبر . (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعنى المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي فلا يناق أن بعض الأسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق . (قوله والأفعال المتصرفة) أى غير الجامدة . (قوله الأسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها . (قوله ونحوهما) كنعم وبئس . (قوله وأما لحوق التصغير ذا والذي) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف التكلم عليه التغير لمعنى طارئ وقد أسلف البشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغيرا ذا والذي . (قوله وليس أذى من ثلاثي إلخ) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أذى من ثلاثي وضعاً له لأن الأذى المذكور لا يكون إلا حرفاً . قلت : ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدئ الذي لا يعرف أن الأذى المذكور لا يكون إلا حرفاً . (قوله ثلاثيا في الأصل) أى فصاعداً نحو م عند من يجعله مختصراً من أيمن . (قوله عند من يجعله محذوفاً) أى مختصراً . (قوله شربت ماءً) أى بالقصر منونا ليكون على حرف

نحو قل وبع وسل ، وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك ، وذلك فيما أعلنت فاؤه ولامه فيحذفان في الأمر (وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا مَبْتَعًا عِلًّا) أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه : فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل ، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف : فالثلاثي الأصول نحو اشهباب مصدر اشهب ، والرابعي الأصول نحو احرنجام مصدر احر نجت الإبل : أى اجتمعت . وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضر فوط وهو العضاءة الذكر ، وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قبعثرأة ، ونذر قرعبلانة لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون . قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه . والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبظية ، وقالوا فى تصغيرها قريعبة . وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مد قبل الآخر نحو مغناطيس ، فإن صح ذلك وكان عريبا جعل نادرا ، وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس .

واحد . (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم . (قوله فالثلاثي الأصول) أى فالمزيد فيه الثلاثي الأصول . (قوله مصدر إشهباب) بتشديد الموحدة إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد . (قوله مجردا إلخ) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع إلى بعده فقط . (قوله وهو العضاءة الذكر) عبارة القاموس : العضر فوط العذفوط أو ذكر العطاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضر فوطات ا هـ . وقال فى محل آخر : العذفوط بالضم دويبة يبيض ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى ا هـ . وقال فى محل آخر : العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عطاء ا هـ . وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس : من كبار الوزغ ا هـ وفى المصباح أن العطاء بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الأولى عطاء وجمع الثانية عظايا . (قوله والمشفوع نحو قبعثرأة) الأنسب بقوله نحو عضر فوط أن يقول ونحو قبعثرأة . (قوله قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة . (قوله لأنه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء .

(قوله إلا من كتاب العين) المحشوّ بالخطأ . (قوله محبظية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله . (قوله قريعبة) أى يحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الأصول . (قوله وذكر بعضهم إلخ) مقابل قوله لا يزداد فيه غير حرف مد . (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيع القاموس . (قوله وكان عريا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب . (قوله أعنى مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا إلى احتمال عجمته مع كونه علما

(تنبيهان): الأول : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثاني : إنما قال خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث : فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها . (وَعَزَّيْزٌ آخِرُ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَ * وَآكُسِرٌ وَزِدْ تُسْكِنُ ثَالِيهِ تُعْمُ) تقدم أن الجرد ثلاثي ورباعي وخماسي : فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون ، إذ لا يمكن الابتداء بساكن : وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ، فهذه جملة أوزان الثلاثي من الجرد كما أشار إلى ذلك بقوله تعم (وَفِعْلٌ) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمِلْ) من هذه الأوزان لاستثقالهم للانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحَبْكَ﴾ [الذاريات : ٧] ، بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين : أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزءي الكلمة لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارئ منها هذه القراءة . قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة . قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له ، والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل وهذا أحسن (وَأَلْعَكْسُ) وهو فعل بضم

على اللفظ لأن المراد لفظه . (قوله إلا بهاء التأنيث) كقرعبلانة . سم . (قوله أو زيادة التثنية) كقولك في تثنية اشتهياب اشتهيبان وفي جمعه اشتهيبون عند التسمية به وفي النسب نحو اشتهيباني . دمامني . (قوله إلى ضم) أي ضم لازم فخرج نحو يضرب إذ الضمة تزول نصبا وجزما . (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام . (قوله والسماء ذات الحبك) في القاموس : الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبكة . (قوله على تقدير صحتها) إنما قال ذلك لأنه قد قيل أنها لم تثبت . (قوله من تداخل اللغتين) اعترض بأن التداخل في جزءي الكلمة الواحدة غير معهود إنما المعهود التداخل في الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد فإن كدت بالضم على لغة من قال كاد يكون وأكاد على لغة من قال كاد يكاد . (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم

الفاء وكسر العين (يَقْل) في لسان العرب (لَقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل ، والذي جاء منه دُئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصاري :
[١٢٦٤] جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ ما كان إلا كَمُعْرَسِ الدُّيْلِ
والرُّيْم اسم لللاست ، والوَعِل لغة في الوَعِل ، حكاه الخليل : فثبت في هذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك . نعم هو قليل كما ذكر .

(تقريبه) : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا : أى ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان : أولها فَعْل ويكون اسما نحو فلس ، وصفة نحو سهل . وثانيها فَعَلَ ويكون اسما نحو فرس ، وصفة نحو بطل . وثالثها فَعِل ويكون اسما نحو كبِد ، وصفة نحو حذر . ورابعها فَعَل ويكون اسما نحو عضد ، وصفة نحو يقظ . وخامسها فَعِل ويكون اسما نحو عدل : وصفة نحو يَكِس . وسادسها فَعَلَ ويكون اسما نحو عنب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا . وقال غيره : لم يأت من الصفات على فعل الأَزِيم بمعنى متفرق ، وعدا اسم جمع . وقال السيرافي : استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرأ : ﴿ دينا قيما ﴾ [الأنعام : ١٦] ، ولعله يقول إنه مصدر بمعنى القيام اهـ . واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر

ثالثه في نحو : ﴿ إن الحكم ﴾ و ﴿ قل الروح ﴾ و ﴿ غلبت الروم ﴾ ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجرى في غير الآية اهـ وقد يقال اغتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجرى في غير الآية لا يرد إذ لم يسمع في غير الآية . (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور .

(قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أى الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله . (قوله جاءوا بجيش إلخ) قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحفارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لأن الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فإنه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا . (قوله والرم) براء فهمزة وقوله اسم لللاست أى الدبر . (قوله لغة في الوعل) أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى . (قوله الأزيم) بزاي فتحية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أى متفرق النبات . (قوله في قراءة من قرأ) وهو الكوفيون وابن عامر . (قوله ولعله يقول إلخ) ظاهر صنيعة أن مثل ذلك لا يأتى

[١٢٦٤] قاله كعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحفارة . من الوافر . ولو قيس أى لو قدر معرسه بضم الميم وسكون العين للمهملة وفتح الراء وهو المنزل الذى ينزل به الجيش . والشاهد في الدئل فإنه بضم فكسر الميم بضم الدال وكسر همزة . فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر .

وهي سوى في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [طه: ٥٨]، ورجل رَضِيٍّ، وماء رَوَى، وماء صِرَى، وسَبَى طَيِّبَةٍ. ومنهم من تأولها. وسابحها فِعْل ويكون اسما نحو إبل. ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلا، وقال لا نعلم في الأسماء والصفات غيره. وقد استدرك عليه ألفاظ: فمن الأسماء إطل وهي الخاصرة ذكره المبرد. وروى قول امرئ القيس له إطلاً ظبى بالكسر. وقيل كسر الطاء اتباع ووَثِدَ ومِشِطَ وِدِيس لغة في الأطل والوتد والمشط والدبس. وقالوا بأسناه جيرة أى قلع. وقالوا للعبة الصبيان حِلِج يلج وجِلن يلن. وقالوا حبك لغة في الحبك كما تقدم، وعيل اسم بلد. ومن الصفات قولهم أتان إبد وأمة إبد أى ولود وامرأة يلز أى ضخمة. قال ثعلب: ولم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان: امرأة يلز وأتان إبد، وأما قوله: [١٢٦٥] عَلمها إخواننا بنو عَجَل شرب النبيذ واصطفافا بالتوَجَل فهو من النقل للوقف، أو من الاتباع فليس بأصل. وثانها فُعْل ويكون اسما نحو قفل، وصفة نحو حلو. وتاسعها فُعْل ويكون اسما نحو صرد، وصفة نحو حطم. وعاشرها فُعْل ويكون اسما نحو عنق، وصفة وهو قليل. والمحفوظ منه جنب وشلل، وناقَة سُرْح

في زيم. (قوله وماء روى) أى كثير مرو ويقال رواء كسماء. (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه. كذا في القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فأى لم أجده في اللغة.

(قوله وسى) بسين مهملة فموحدة في المصباح سبيت العدوّ سبياً والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اه وفي القاموس: السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لأنهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اه وقوله طيبة بوزن عنبة كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح: وأنت خير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفاً. (قوله ومنهم من تأولها) أى بأنها مصادر وصف بها. (قوله اطل) بالطاء المهملة. (قوله في الاطل) أى بكسر فسكون والوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثنية أوله فسكون وبفتح فكسر وبضميتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما في القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كاللدبس بكسر فسكون قصور. (قوله حيرة) أى بجاء مهملة فموحدة وقوله أى قلع بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الأسنان. (قوله حليج) بجاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس وجلن بجيم فلام فنون بلن بموحدة فلام فنون كما في القاموس. (قوله عيل) بعين مهملة فتحتية.

(قوله وأما قوله إلخ) ليس متعلقاً بكلام ثعلب لأن عجلاً ورجلاً ليسا وصفين بل هو دفع لثوهم

[١٢٦٥] رجز لم يدر راجزه. والشاهد في عجل وبالرجل، حيث حرك الجيم فيها للضرورة. والاصطفاف بالقاف في آخره: الرقص.

أى سريعة ، (وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسِرَ الثَّانِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ) أى للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما ، ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع . الأول : فعل ويكون متعديا نحو ضرب ولازما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة ، وقد يجيء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ، ومنه قوله :

* قَدْ جَبَرِ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرِ

والثاني : فعل ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح ، ولزومه أكثر من تعديه ،

استدراكهما أيضا على سيبويه . (قوله من فعل ثلاثي) أى مبنى للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن . (قوله لا يكون إلا مفتوح الأول) أى لا ساكنا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مقصورا ولا مضموما إلا عند البناء للمفعول كما سيأتي لثقلهما وثقل الفعل . (قوله ولا يكون ساكنا) أى أصالة فلا يرد نحو رد وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف ولا نعم وبس وليس لأن أصل عين الكل الحركة لأن الكلام في الأفعال الغير الجامدة والثلاثة الأخيرة جامدة فلا ينالها التصريف . (قوله الأول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأبى يأبى وسلايسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداعل لغتين إلا إذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح بمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم ولا يشتهر أحد الأمرين فإن اشتر أحدهما تعين كالكسر في يضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور : بل يجوز الأمران مع اشتباه أحدهما وقال ابن جني : يتعين الكسر عند عدم الاشتباه وما لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامة ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فإن كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ونهى وفي المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يثن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذاته يتيه وطاح يطيح في لغة من قال ما أتوه وما أطوحه وفيما لامة واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كمحا يحى في إحدى لغاته وفي المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقنى فسبقتة أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدى فوعدته أعدّه وبايعنى فبعته أبيعه ورماني فرميته أرميه ولا تأثير للحلقى في ذى الغلبة خلافا للكسائي فتقول فاخرنى ففخرته أنخره بالضم وقد يجيء ذو الحلقى غير ذى الغلبة بكسر كترع يترع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنح يمنح ويمنح وبضم وفتح كمحا ويمحو ويمحوا بالتثنية كرجع يرجع ويرجع ويرجع والمعتد في ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح . دماينى باختصار .

(قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين . دماينى . (قوله ويرد

ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو شنب وفلج ، ونحو برىء ومرض ، ونحو سود وشهب ، ونحو إذن وعين . وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع . والثالث : فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل : فالتضمين نحو رحبتكم الدار ، وقول على : إن بشرا قد طلع اليمن ضمن الأول معنى وسع والثاني معنى بلغ . وقيل الأصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعا . والتحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح العين . ثم حوّل إلى فعل بضم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين ، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى . هذا مذهب

لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررت وأقررت أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونه الشارح على هذين . (قوله ويختص باب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو ضاربني زيد فضربته أى غلبته في الضرب . (قوله مطاوعا) أى مشعرا بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق . (قوله فجبر) أى انجبر . (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يبق وأما فضل بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل . (قوله ولذلك) أى لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هي بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والأعراض إلخ أى وكل من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحلّه فلم يتعد . (قوله نحو شنب إلخ) في كلامه لف ونشر مرتب . والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة في الأسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهى شنباء . قاموس . (قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيت في نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الأسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح من الفلج وهو صفرة الأسنان ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت اللازمة .

(قوله إلا بتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا ولا يعطف على السبب إلا سبب اهـ ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول عنه إليه دون المحول والأنسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحيث يصح سببا لأن حاصله مراعاة الأصل والله الهادى . (قوله ثم حول) أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل . دماميني . (قوله عند حذف العين) أى عند إرادة حذفها وإلا فالنقل متقدم على الحذف . (قوله لالتقاء الساكنين) هما الألف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم به . (قوله لالتبس الواوى باليائى) أى واوى العين يائيا لأن الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الإجمال وهو أيضا معيب في مقام البيان كما حققناه سابقا .

قوم منهم الكسائي ، وإليه ذهب في التسهيل . وقال ابن الحاجب : وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، ولا يرد فَعْلُ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم ، أو كمطبوع نحو فقه وخطب ، أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل . ولا يرد يَأْنِي العين إلا هيئ ، ولا متصرفا يَأْنِي اللام إلا نهو لأنه من النبهة وهو العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا ، نحو لبب وشرر ، وقالوا لبب وشرر بكسر العين أيضا ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما في كُدت تكاد ، والماضي من لغة مضارعه تكود حكاها ابن خالويه ، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضى من لغة المضارع من أخرى . وأشار بقوله (وَزِدْ لِنَحْوِ ضَمِّنْ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن ، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة

(قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم فاء نحو سدته لنقل حركة عينه إليها بعد تحويله إلى فعل بالضم . (قوله أن الضم) أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين . (قوله أو كمطبوع) أى أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع في عدم المفارقة . (قوله أو شبهه) الضمير يرجع إلى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل فى قوله أو كمطبوع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طوره كمثل المطبوع هذا هو اللائق فى حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لأن المراد النجاسة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير إلى نحو فقه . والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه .

(قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد إلا لمعنى مطبوع عليه إلخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلة . (قوله ولا يرد يَأْنِي العين) أى استقالا للضمة على الياء . دماينى . (قوله إلا هيئ) أى حسنت هيئته . (قوله ولا متصرفا إلخ) احتترز بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فإنه مطرد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا زالبعض زهو مع قضو تبعا للدمامينى غير مناسب لأن زهو واوى اللام والكلام فى يائنها . (قوله إلا نهو) أصله نهى كما يشير إليه قول الشارح لأنه من النبهة أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها . (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الأوزان كما بينه الدماينى ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لبب إلخ ووقع فى نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا . (قوله لبب) أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شر . (قوله كما فى كدت) أى بضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود إلا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما فى ابن عقيل على التسهيل . (قوله والماضى) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر .

والكوفيون ، ونقله في شرح الكافية عن سيويه والملازى . وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيويه وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

(تنبيهات):* الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب .

الثاني : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس بأصل بل مغير عن الأصل نحو شهد وشهد وشهد .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية . وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية : فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معا كما فعل في الكافية ، قال في شرحها : جرت عادة النحويين أن لا يذكرُوا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ، ومذهب سيويه والملازى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ : صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدَحْرَجَ ، وصيغة له مصوغا للمفعول كدَحْرَجَ ، وصيغة للأمر كدَحْرَجَ ، إلا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلتهما

(قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم . (قوله ما جاء من الأفعال إلخ) وارد على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا . (قوله أو ساكن الثانى) أو مانعة خلوّ فتحوّز الجمع كما في شهد بكسر فسكون .

(فائدة):* تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الأفعال كعلم وظرف والأسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كما فى التسهيل . (قوله كما فعل فى الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا . (قوله أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا . (قوله ومذهب سيويه والملازى) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الأمر . (قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثى لأن الأمر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع . (قوله إلا أنهم إلخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الأمر لا عن ترك المصنف فعل الأمر دون المصوغ للمجهول لأنه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح . (قوله لجريانها) أى الصيغ الثلاث للرباعي على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان إحداها بيان للآخرين . (قوله ولا يلزم من ذلك) من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين . (قوله كما لم يلزم من

كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصلاتها هذا كلامه (وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعل (أَزْبَعَ إِنَّ جُرْدًا) وله حيثئذ بناء واحد وهو فعلل ، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد . وقال الشارح له ثلاثة أبنية : واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج ، وواحد للماضى المبني للمفعول نحو دُحرج ، وواحد للأمر نحو دحرج ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاختصار على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق (وإن يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَيَّا عَدًا) أى جاوز ، لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم ، فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم ، وخمسة نحو اقتدر ، وستة نحو استخرج . والرابعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احر نجم .

(تنبيهات):* الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء أو الأفعال لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد . أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه نيفا على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح . وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف وهى : أفعل نحو أكرم ، وفعل نحو قرّ ، وتفعّل نحو تعلم ، وفاعل نحو ضارب ، وتفاعل نحو

الاستدلال على المصادر إلخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصلاتها أى المصادر . (قوله ومنتهاه أربع) وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه إليه واشتقاقه منه . قاله الدمامينى . (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد .

(قوله لأن التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثي يرى إلخ . (قوله من الاسم) أى من التصرف فيه . (قوله نحو احر نجم) أى اجتمع . (قوله وإن كان) أى المزيد فيه . (قوله سيذكر ما به يعرف الزائد) أى وهذا يفنى عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها . (قوله نيفا على الثمانين) أى قدرا زائدا عليها أى أكثر منها . (قوله وهى أفعل) يجىء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللکثرة كأضب المكان أى كثر ضبابه وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كأغذ البعير أى صار ذا غدة والإعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أى أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أى عرضته للبيع ولسلبه كأقسط زيد أى أزال عن نفسه القسوط وهو الجور . وأشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أى وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أى بلغت مائة . وأنجد زيد أى بلغ نجدا والمطاوعة ككيبته فأكب . دمامينى باختصار .

تضارب ، وافعل نحو اشتمل ، وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر ، وافعل نحو

(قوله وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول لأنه في مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن قبل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويجيء فعل لمعان منها تعدية اللازم أودى الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير في الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الإبل أو المفعول كغفلت الأبواب والسلب كفردت البعير أى أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أى نسبته إلى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أى صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أى تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب باختصار حكاية نحو هلل إذا قال لا إله إلا الله . وأمن إذا قال آمين . وأبه إذا قال أيها الرجل ونحوه . دمايني باختصار .

(قوله وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرتة فتكسر وعلمته فتعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدى الفعل ولزومه والتكلف أى معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أى تكلف الشجاعة وعاناهما لتحصل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل هنا وعدمها في تفاعل هى الفارقة بينهما مع كون كل لإظهار الأصل بلا حقيقة والتجنب كئاثم أى تجنب الإثم والصيرورة كئاثمت المرأة أى صارت أيما والانتخاذ كئيبته أى اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشيء أى طلب عجلته وتبينه أى طلب بيانه . دمايني باختصار ولأصل الفكر كتفكر أى فكر . (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فإن أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كبا عتده أى أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه .

(قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى وقد جاء لأصل الفعل كتعالى الله وتخيل الانصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد . (قوله وافعل) يجيء لمعان منها التسبب في الشيء والسعى فيه تقول اكتسبت المال إذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته إن لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث ولأصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كافتلوا واختصموا . دمايني باختصار .

(قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لى حقيقة المسألة وحديث : « أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجل » فمن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أى ذهب ولبلوغ الشيء كأنحجز أى بلغ الحجاز واستغفروا عن انفعل بانفعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنفلته فانقل

أحمر ، و أفعال نحو إشهاب الفرس ، و أفعول نحو اغدودن الشعر ، و أفعول نحو اعلوط فرسه إذا عروراه ، و أفعول نحو اخشوشن ، و أفعيل نحو اهبيخ ، و فوعول نحو حوقل إذا أدبر عن النساء ، و فوعول نحو هروول ، و فعلل نحو شملل إذا أسرع ، و فيعل نحو يبطر ، و فيعل نحو طشياً رأيه ، و رهياً إذا غلط ، و فعلل نحو سلقاه إذا ألقاه عى قفاه ، و أفعلى

وكذا الميم غالباً كملأته فامتلاً وسمع محوته فاعمى ومزته فامااز والأصل ائمحي وانماز فقلبت التون ميماً وأدغمت وقد يستغنون عنه به في غير ذلك كاستتر واستند وقد يتشاركان في غير ذلك كحجبت الشيء فانحجب واحتجب . دماميني باختصار .

(قوله واستفعل) يجيء لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشيء متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عددته سمينا والصرورة كاستحجر الطين أى صار حجراً ولوجدان الشيء متصفا بالفعل كاستوبأت الأرض وجدتها وبيئة والمطاوعة كأرحته فاستراح وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه مزيد . (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا أفعال وأكثر مجيئهما للألوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أى سقط واملاس الشيء من الملامسة والأكثر في ذى الألف العروض وفي ساقطها اللزوم وقد يكون الأول لازماً كقوله تعالى في وصف الجنتين : ﴿ مد هامتان ﴾ [الرحمن : ٦٤] والثاني عارضا كاحمر وجهه نخجلا . دماميني باختصار واختلف في أيهما الأصل كما في الجمع .

(قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على يياضه ومثله أشهب . نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية . (قوله الفعول) يجيء لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصرورة نحو احوول الشيء أى صار حلوا . دماميني . (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فذال مهملتين بينهما واو أى طال . (قوله وافعول) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله إذا عرورواه أى ركه عريا والذي في القاموس اعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركه بلا خظام أو عريا اهـ . (قوله وافعول نحو اخشوشن) فيه أن اخشوشن كإغدودن وهو بوزن أفعول كما مر في كلام الشارح لا أفعول بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن أفعول ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر . (قوله نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ . (قوله نحو شملل) بالشين للمعجمة فالميم فاللامين كما في القاموس . (قوله نحو يبطر) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب . (قوله إذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع إلى الفعلين قبل كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر في القاموس الفعل الأول أصلاً وإنما ذكر الرهياة وفسرها بمعان منها الضعف والتواني وفساد الرأي . (قوله وافعل) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجيء متعديا كقوله :

قد جعل النعاس يفرندى أدفعه عنى ويسرندى

قال الزبيدي : أحسب هذا مصنوعاً ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبني . دماميني .

نحو اسلنقى وافعلنأ نحو احبنتأ لغة فى احبنتى إذا نام على بطنه ، وافعلنل نحو اخرنظم إذا غضب ، وفعلل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل إذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ، ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتل الحال إيرادها هنا ، والمزيد من رباعيا ثلاثة أبنية : تفعلل نحو تدرج ، وافعلنل نحو احرنجم ، وافعلل نحو اقشعر وهى لازمة . واختلف فى هذا الثالث : قيل هو بناء مقتضب ، وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل ويدل على إلحاقه باحرنجم بجىء مصدره كمصدره (لأسم) مُجَرَّدٌ رُبَاعٍ فَعْلَلٌ * وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ . وَمَعَ فَعْلَلٍ فَعْلَلٌ أى للرباعى المجرد ستة أبنية : الأول فعلل بفتح الأول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير ، وصفة ومثله بهلب وشجعم ، والسهلب الطويل ، والشجعم الجرىء . وقيل إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شهرية وشهيرة للكبرة ، وبهكئة للضخمة الحسنة . الثانى فعلل بكسر الأول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق ، وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو

(قوله وافعلنأ نحو احبنتأ) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء . (قوله نحو اخرنظم) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى . (قوله بالمنديل) بفتح الميم وكسرها . (قوله والكثير تندل) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذا . ذكره شيخنا السيد . (قوله ويجىء كل واحد إلخ) يرد عليه أن منها ما لم يوضح لإفادة معنى من المعانى التى تفاد بالأبنية كفعول وفعل وفعل وفعل . (قوله من رباعيا) أى الأفعال . (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة وإحدى الرأين فصار اقشعر ثم نقلوا إلى العين فتحة الرأى الأولى توصلا إلى إدغامها فى الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به إذا كانت فيه زيادة يجب اشتغال الملحق عليها واقعة فيه موقعها فى الأصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقا ولا الإعلال فى الآخر ومجرد بجىء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الإلحاق بل لابد من استيفاء شرائط الإلحاق . (قوله وأدغموا الأخير) لو قال : والرأى وأدغموا الأخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الأخير إشارة إلى أن الرأى الأولى هى الأصلية وفى ذلك خلاف . (قوله فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدرج . (قوله رباع) بحذف الثانية من ياء النسب تخفيفا ثم حذف الأولى لالتقاء الساكنين وإن شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة . (قوله ومع فعل فعلل) الواو عاطفة لفعلل على المبتدأ ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة . (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو للثقل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر . مع . (قوله وبهكئة) بموحدة فهاء فكاف فنون . (قوله نحو حومل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس .

حُرْمَل . قال الجرمي : الحُرْمَل المرأة الحمقاء مثل الخدعل ، ونحو ناقة دلقم ، قال الجوهري هي التي أكلت أسنانها من الكبر . الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو درهم ، وصفة نحو هبلع للأكول . الرابع فعلل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو برثن وهو واحد برائن السباع وهو كالخلب من الطير ، وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل . الخامس فعلل بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب ، وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والأعراب تقول زمن كانت الحجارة فيه رطبة ، قال العجاج :

[١٢٦٦] وقد أتاه زَمَنُ الفِطْحَلِ والصخرُ مبتلٌ كَطِينِ الوَحْلِ

وقال آخر :

*** زَمَنُ الفِطْحَلِ إِذِ السَّلَامِ رِطَابٌ ***

وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد ، وجمل قمطر أى صلب ، ويوم قمطر أى شديد . السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخذب لذكر الجراد ، وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم .

(تنبيهات): الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس

(قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء .

(قوله مثل الخدعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما في القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر . (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقف . (قوله التي أكلت أسنانها) من باب فرح أى تكسرت . كذا في القاموس . (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة . (قوله نحو برثن) بموحدة فراء فوقية على ما في التصريح وضبطه زكريا بالثالثة بدل الفوقية وصوبه يس . (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة . تصريح . (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر :

ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما وعاه الصدر

(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين . تصريح . (قوله وهو الزمان إلخ) وقال المصريح :

وهو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة . (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العيني وهو غير صحيح وإنما قاله رؤية (قوله إذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرتاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة . (قوله نحو جخذب) بجيم فخاء معجمة فذال مهملة تصريح . (بالضم) أى ضم اللام وقوله لأن جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام .

[١٢٦٦] قاله رؤية ، ونسبه ابن أم قاسم إلى العجاج وهو غير صحيح . الفطحل - مثال هزبر - زمن لم يخلق فيه بعد الناس . والشاهد فيه في قوله الفطحل : فإن وزنه فعل ، بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام .

ببناء أصلى ، بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم ، نحو جخذب وطحلب وبرقع في الأسماء ، وجرّشع في الصفات . وقالوا للمخلب برثن ، ولشجر البادية عرفط ولكساء مخطط برجد ، ولم يسمع فيها فعلل بالفتح . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر . وقال الزبيدي إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عنده ، يقال مالى عن ذلك عند دأى بد . وقالوا عاطت الناقة عوططا إذا اشتت الفحل ، وقالوا سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق . وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق (قوله عنده) بإهمال العين والدالين وقوله عاطت بإهمال العين والطاء وقوله سودد وفى داله الأولى الضم أيضا ، فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم ، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف . الثانى : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل . وقال فى التسهيل : وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته . الثالث : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى : فعلل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن

(قوله عرفط) بعين مهملة فراء فقاء فطاء مهملة . (قوله برجد) بموحدة فراء فجيم فذال مهملة . (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا إلخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على أصالة الضم . (قوله حكى جؤذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيدر بالياء والجوزد بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال . كذا فى القاموس . (قوله وزعم الفراء إلخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال إلخ لكن كان الأنسب حذف الواو من وزعم . (قوله أنهم قد ألحقوا به) أى والإلحاق به يدل على أصالته إذ لا يلحق إلا بالأصلى . سم . بنحو جخذب وإنما هو لأن فعلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما فى جدد وظلل وحلل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب إدغام المثلين فى غير الملحق .

(قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالأمر الآخر قال سم : وكأن حاصل الجواب الأول منع أنه ليس من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق . (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة

الفاسد خرفع ، ويقال أيضا لزئير الثوب زئير ، وللضئيل - وهو من أسماء الداهية - ضئيل ، وفعل بضم الأول وفتح الثاني نحو خبعت ودلز ، وفعل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طحربة ؛ ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور في الزئير والضئيل كسر الأول والثالث . الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لابد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة ، ومن ثم لم يثبت فَعِلِل . وأما عبط للضخم من الرجال وناقعة علبطة أى عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر ، ويقال حينئذ حاضت السمرة ، وكذلك لبن عثلط وعجلط وعكلط أى تخين خائر ولا فَعَلَل وأما عرثن لنبت يدبغ به فأصله عرثن مثل قرنفل ثم حذف منه النون كما حذف الألف من علابط واستعملوا الأصل والفرع وكذلك عَرَقَصَان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ولا فَعَلِل . وأما جندل فإنه محذوف من جندل ، والجندل الموضع فيه حجارة . وجعله الفراء وأبو على فرعا على فعيل وأصله جنديل ، واختاره الناظم لأن جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى . وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح

بالفرع وكذا قوله بالتخفيف . (قوله خرفع) بخاء معجمة فراء فعين مهملة كما في التصريح . (قوله لزئير الثوب) بكسر الزاي وسكون الهزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئير أى بضم الموحدة . (قوله وللضئيل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهزة وكسر الموحدة وقوله ضئيل أى بضم الموحدة . (قوله نحو خبعت) بخاء معجمة فعين مهملة فمثلة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق . (قوله ودلز) بدال مهملة فلام فميم فزاي اسم للصلب الشديد . (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الأشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم . (قوله ولا يتوالى) المناسب التفريع . (قوله لم يثبت فعلل) أى بضم ففتح فكسر .

(قوله فذلك محذوف) أى مختصر . (قوله دودم) بدالين مهملتين . (قوله عثلط وعجلط وعكلط) بإهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقيل اللام من الأول مثثة ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف . (قوله أى تخين خائر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس : خثر اللبن ويثث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثارنا غلظ اه فقول الشارح خائر تأكيد لقوله تخين . (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الأولى (قوله عرثن) بعين فراء مهملتين فمثلة (قوله عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاق مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الأولى . (قوله على فعيل) أى عنه . (قوله وليست محذوفة) أى مختصرة من شيء آخر . (قوله لما سبق) أى

لما سبق (وَأَنَّ عَلَاً) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسى (فَمَعَّ فَعَلَّيْ حَوَى فَعَلَّلَا . كَذَا فَعَلَّلَ وَفَعَّلَ) فالأول من هذه الأبنية فعلل وهو بفتح الأول والثاني والرابع يكون اسماً نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل ، والثاني وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع . قالوا : لم يجيء إلا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الأفاعى . وقال السيرافى : هى العجوز المسنة ، وقهبلس للمرأة العظيمة ، وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسماً . والثالث وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسماً نحو خزعبل للباطل وللأحاديث المستطرفة ، وقذعمل يقال ما أعطاني قذعملا أى شيئاً ، وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة ، وجمل خبعثن وهو الضخم أيضاً وقيل الشديد الخلق العظيم ، وبه سمى الأسد . والرابع وهو بكسر الأول وفتح الثالث يكون اسماً نحو قرطعب وهو الشيء الحقيق ، وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الإبل ، وحنزقر وهو القصير .

(تنبيهه) : * زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فعالل نحو هندلع اسم بقلة ولم

من امتناع توالى أربع متحركات فى كلمة . (قوله الاسم المجرد) فيه إشارة إلى أن الضمير فى علا يرجع إلى الاسم المجرد مجرداً عن وصفه بالرباعى ليصح الإسناد فافهم .
(قوله عن أربعة) عن بمعنى على . (قوله فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع إلى الاسم الخماسى الأصول . (قوله نحو شمردل) بإعجام الشين فقط . (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة . (قوله وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة . (قوله لعظيم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسماً . (قوله فيكون اسماً) أى على القولين الأخيرين . (قوله خزعبل) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة فموحدة . (قوله المستطرفة) بحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة . (قوله وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة . (قوله وجمل خبعان) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة .

(قوله وهو الشيء الحقيق) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشيء الحقيق اسماً وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة إلا أن يدعى عدم اعتبار الحقايرة فى مفهوم قرطعب دون العظم فى مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه . (قوله جردحل) بجيم فراء فذال فحاء مهملتين . (قوله وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاي فقاق فراء كما فى القاموس . (قوله فعللل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاهما مفتوحة وثانيتهما مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزيادة ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه . (قوله هندلع) بهاء فنون فذال مهملة فلام فعين مهملة .

يثبته سيبويه ، والصحيح أن نونه زائدة وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا فقد حكى كراع في الهندلج كسر الماء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهيل لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في عدم النظير مع أن نون هندلج ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير كنهيل في زيادة نون ثانية متحركة ، فالحكم على نون هندلج بالزيادة أولى . وزاد غيره للخماسي أوزانا آخر لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وَمَا * غَايِر) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوْ التَّنْقِصِ أَلْتَمَى) نحو يد وجندل واستخراج ، وكان ينبغي أن يقول أو الندور لأن نحو طحربة مغاير للأوزان المذكورة ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في

(قوله وإلا لزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه . (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي . (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لأنه على ستة أوزان كما مر . (قوله ولأنه يلزم) لو قال وأيضا يلزم لناسب ما قبله . (قوله كنهيل) بفتح الكاف والنون وسكون الماء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس : الكنهيل وتضم ياؤه شجر عظام كالكنهيل والشعير الضخم السنبلة . (قوله لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها إلخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا في عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد إلخ إلا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتى في الشرح . (قوله وزاد غيره) أى غير ابن السراج . (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أى لكون بعض حروفه زائدا . (قوله من الأسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الأسماء والأفعال لأنه تكلم فيما سبق على الأفعال أيضا وهو أوجه وإن وجه سم الأول بما فيه نظر ظاهر وإن أقره شيخنا والبعض . (قوله نحو يد وجندل واستخراج) نقص من يد أصل وهو الياء إذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الألف أو الياء إذ أصله جنادل أو جندل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والألف . (قوله أو الندور) أى الشذوذ . (قوله نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها .

(قوله أو محذوف منه) أى فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كمحضر موت أو أعجمي كبهلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وإنما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لأن كلامه هنا في الأسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه إلا بعدم التنبيه على النادر . (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر . (قوله حلدا حلوه) قال في القاموس : حلدا حذو زيد فعل فعله . (قوله ويقال

جميع تصاريفها (فَأَصْلُ وَالَّذِي * لَا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزائدُ مِثْلُ ثَا أَخْتَذِي) لأنك تقول حذا حذوه ، فتعلم يسقط التاء أنها زائدة في اختذى ، يقال اختذى به أى اقتدى به ، ويقال أيضا اختذى أى انتعل . قال :

*** كَلَّ الْحِذَاءُ يَخْتَذِي الْخَافِي الْوَقْعَ ***

والحذاء النعل . وأما الساقط لعله من الأصول كواو يعد فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط ، ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا . واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كوثر وجدول ، وياء صيرف وعثير ، وألف أرطى ومعزى ، ونون جحنفل وزعشن ، وللمد كألف رسالة وياء صحيفة

أيضا اختذى أى انتعل) ويقال أيضا اختذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل . قال في القاموس : حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه إياها كاختذاه اهـ . (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق إن جعل مصدرا بمعنى الاختذاء ومفعول به إن جعل بمعنى النعل وهو الأقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض إذ هو ممدود وضعا كما مر في باب المقصور والممدود . (قوله وأما الساقط إلخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلا من تعريفى الأصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الأصل فلخروج نحو وواو وعد مما هو أصل ويسقط في بعض تصاريف الكلمة لعله وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول الأول فيه . وحاصل الجواب أن المراد بالزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعله كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل في تقدير السقوط . (قوله من الأصول) حال من الساقط .

(قوله فإنه مقدر الوجود) أى فلا يرد على تعريف الأصل جمعا والزائد منعا . سم . (قوله في تقدير السقوط) أى فلا يرد على تعريف الأصل منعا الزائد جمعا . سم . (قوله ولذا) أى لكون الساقط لعله كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط . (قوله وللإلحاق) هو جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه كما في التسهيل . قال الدمامينى : والمراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل اهـ وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للإلحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدمامينى . (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير . كذا في القاموس . (قوله وياء صيرف وعثير) الصيرف والصير في المختال في الأمور والعثير التراب والعجاج والأثر الخفى . كذا في القاموس . (قوله وألف أرطى ومعزى) الأرطى نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضان . كذا في القاموس وميمه مكسورة كما يفيد قول الدمامينى أن ألفه للإلحاق بدرهم . (قوله ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم

وواو حلوبة ، وللعوض كناء زنادقة وإقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللإمكان كألف الوصل ، لأنه لا يمكن أن يتبدأ بساكن وهاء السكت في نحو عه وقه لأنه لا يمكن أن يتبدأ بحرف ويوقف عليه ، ولليان كهاء السكت في نحو ماله ويا زايده زيدت لبيان الحركة وبيان الألف .

(تنبيهان): الأول : الزائد نوعان : أحدهما أن يكون تكرير أصل للاحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل ، أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب ، أو فاء

كما يأتي في الشرح والرعشن المرتعش . (قوله كناء زنادقة) فإنها عوض عن ياء زنديق . سم .
(قوله وإقامة) فإن التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الإفعال الزائدة على الخلاف السابق في المخلوف من الألفين . (قوله وسين يستطيع) فإنها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في الإشارة المشتركة . سم . (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير داله . (قوله ستهم) في القاموس : الستهم بالضم الكبير العجز اه وفيه أيضا الزرق محركة والزرقه لون معروف زرقت عينه كفرج ثم قال : والزرقم بالضم الشديد الزرق للمذكر والمؤنث . (قوله ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر . اه قاموس . والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم . (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق في بابه فلا يقال يمكن أن يتبدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة . (قوله ويا زيداه) عطفا على ما ليه كما لا يخفى وإن جعله الإسقاطى عطفا على هاء السكت .

(قوله لبيان الحركة وبيان الألف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الألف . (قوله أو لغيره) كالتعدية . (قوله فلا يختص بأحرف الزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل . (قوله إما مع الاتصال) أى اتصال الزائد بالأصل الذى هو تكرير له . (قوله نحو قتل) أى بالتشديد وهل الزائد التاء الأولى أو الثانية خلاف كما في التصريح والخلاف في اقعنسس أيضا كما في الجمع واختار ابن مالك في التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة في باب اقعنسس والأول أولى في باب علم . (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكتيب العظيم المتداخل : الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا . قاله الجوهري . (قوله أو تكرير لا كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتي فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لأن تكرير اللام لا يفصل بأصل أبدا . (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج . قال في القاموس : الجلباب كسرداب وسنار القميص

وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمج ، أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس ، أو العين المفصولة بأصلي كحدرد فأصلي ، والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل ، وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح ، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه .

الثاني : أدلة زيادة الحرف عشرة : أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعنى المصدر . ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب . ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء أیطل في إطل والأیطل الخاصرة ، وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادتها أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعل كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة . رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر ، وشرئث وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة ، وهى لدى الحافر كالشفة

وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلبه فجلب اهـ ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلب كما في التصريح مثل الجلبة . (قوله مع مباينة اللام) أى للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى هو الداهية ووزنه ففعيل . (قوله نحو صمحمج) بمهمات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتى بقية الأقوال فيه . (قوله كقرقف) بقافين متفوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه ففعل . (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه ففعل . (قوله كحدرد) بمهمات على وزن جعفر اسم رجل . قال في التصريح : ولم يجرى على فعلع بتكرير العين غيره . (قوله المجموعة في أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها في التسهيل بقوله قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم .

(قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الأصل لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة معنى تسميتها إلخ هكذا أفهم العبارة واستغنى به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاسد . (قوله في أطل) أى وهو كأیطل معنى ومادة . (قوله في يعد أو في عدة) الأول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل للسقوط من فرع . (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها . (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرئث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون

للإنسان ، والجحافل العظيم الشفة ، وهو أيضا الجيش العظيم ، خاء سها كونه مع معدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالحمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة ، وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة . سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كتأو ، ونحو حنطأو ، وسندأو ، وقندأو : فكالنتأو الوافر اللحية ، والحنطأو العظيم البطن ، والسندأو والقندأو الرجل الخفيف . سابعها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تبفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود . ثامنها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تبفل على لغة من ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظر فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظر في نظيرها أعنى لغة الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذا الأصل اتحاد المادة . تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة . وألف اسم الفاعل .

وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء . (قوله مع المشتق) أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الأخذ . (قوله نحو جحافل) تقدم ضبطه قريبا .

(قوله وإن لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافى قوله كونه مع عدم الاشتقاق . (قوله فإنها قد كثرت زيادتها إلخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره . (قوله سادسها اختصاصه إلخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص إلا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع إلخ كما عبر به في نظائره لكان واضحا وقوله بموضع إلخ إن أجرى على إطلاقه الشامل للمشتق نحو كتأو بمثلثة بعد النون الزائدة من كتأت لحجته كمنع أى طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كما في الأمثلة الأربعة التي في الشرح وأريد بنحو الأربعة ما يتناول كتأوا بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا في السادس وإن قصر على غير المشتق أخذنا من الأمثلة التي ذكرها وأريد بنحو الأربعة مثل حنطأو بالطاء المشالة المعجمة وهو الحنطأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففي المقام صعوبة ما وإن أهملوه . (قوله من كتأ) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكتأو بمثلثة بعد النون لكن الذى بالفوقية غير مشتق والذى بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو بإهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح على نحو كتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاء ثم دال مهملة وأول كل من الألفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح . (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم . (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره .

عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر ، وذلك في كنهل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا ولكن أهنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير ، ذكر هذا ابن إياز وغيره . وقال المرادى هو مندرج في السابع انتهى . (بضمين فعلل قابل الأصول في * ورن) يعنى إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون : فتقول في فلس فعل ، وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين ، وكذلك في قام وشد لأن أصلهما قوم وشد ، وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل ، وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ أَكْثَرُ) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في أكرم ويطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج : أفعل وفيعل وفعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال ، واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما : أحدهما المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله ، فيقال في وزن اصطر افتعل وذلك لأن المقتضى للإبدال مفقود في الميزان والآخر المكرر

(قوله عند لزوم الخروج عن النظر) أى على تقدير الأصالة وعلى تقدير الزيادة . (قوله وذلك في كنهل) أى على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره . (قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الأولى لسلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم . (قوله فعنلل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب فعنلل بتقديم النون على العين . (قوله ومن أصولهم) أى قواعدهم . (قوله هو مندرج في السابع) أى لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة بأن يراد به ما هو الأعم من أن يعدم النظر بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا . (قوله بضمين فعلل) أى ما تضمنته من الحروف ولم يقل بفعل لأن المقصود مادة فعل دون هيئته إذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدرى أى في وقت وزن . قال في الجمع : وإنما اصطلاحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الأفعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الأسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بإيضاح . (قوله لتعلم الأصل منها والزائد) فيه نظر لأن الوزن فرغ معرفة الأصل والزائد فإن قرئ لتعلم بوزن تكلم صح . سم . (قوله وكذلك في قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لأصلهما قبل الإعلال والإدغام . (قوله وكذلك في هاب ومل) أى أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما .

(قوله وكذلك في طال وحب) أى لأن أصلهما طول وحب بضم ثانيهما . (قوله وزائد) أى حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابله بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فإضافة الأصل إلى ضمير الزائد لأدنى ملاسة فلا يقال في وزن أكرم مثلا ففعل . (قوله لأن المقتضى للإبدال) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق .

إلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتي بيانه (وَضَاعِفِ اللَّامُ) من الميزان (إِذَا أُصِّلَ يَتَقَى) من الموزون بأن يكون رباعيا أو خماسيا (كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقِ) وجيم ولام سفرجل ، وميم ولام قدعمل : فتقول في وزن الأول فعلل ، وفي الثاني فعلل ، والثالث فعلل ، والرابع فعلل (وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء وإن كان ضعف العين قبل العين وإن كان ضعف اللام قبل اللام ، فتقول في حلتيت فعليل ، وفي سحنون فعلول ، وفي مرمريس فعفعليل ، وفي اغدودن افموجل ، وفي جلبب فعلل . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت ، وفي سحنون فعلون ، وفي مرمريس فعمريل ، وفي اغدودن افعودل ، وفي جلبب فعلب . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان : أحدهما تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صَبَّرَ وقتر وكثُرَ فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ، ووزنها على القول المرغوب عنه فعيل وفعلت وفعلل . وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا ، والآخر التباس ما

(قوله أو غيره) أى كالتعدية . (قوله كما يأتي بيانه) أى في قوله وإن يك الزائد ضعف أصل إلخ . سم . (قوله وضاعف اللام إلخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه قليل لا يوزن لأنه لا يدري كيفية وزنه وقليل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقليل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر أما فعلل كما يقول البصريون أو فعيل بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة . كذا في التصريح . (قوله فسق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارسي عن الجلال الخليل . (قوله قدعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح .

(قوله فاجعل له إلخ) لا يقال يلزم التباس الأصل بالزائد حينئذ لأننا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله والحرف إن يلزم إلخ . (قوله من أحرف الميزان) من تبعية حال من ما للأصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذي هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الأصل منها أى من أحرف الميزان . (قوله في حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمة وضم الجيم وإعجام الدال نبات جيد لوجع المفاصل . (قوله وفي سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح . قاله شيخنا السيد . (قوله وفي مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره . (قوله وفي اغدودن) بإعجام الغين وإهمال الدالين يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن الثبت إذا أخضر . نصريح . (قوله وما شاكلها) كفجر وفجر وفخر وهكذا إلى آخر حروف الهجاء . (قوله إلى آخر الحروف) فيقال في نحو فجر فعجل وهكذا . (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل

يشاكل تفعيلاً بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عنه للإلحاق ولغير الإلحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية ، فعلى القصد الأول مصدره تبنية مشاكل دحرجة ، وعلى القصد الثاني مصدره تبين ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين ، واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

(تنبيهات):* الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب ، وإن كان منها قد يكون ضعفاً نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى رببعة فوزنه فعلان لا فعال ، لأن فعلاً لا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلزال ، إلا خزعال وهو ناقة بها ظلع ، وقهقار للحجر ، وأما بهرام وشهرام فعجميان .

مصدره تفعيلاً على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذنا من قوله الآتى مصدره تبنية مشاكل دحرجة . (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أى كبان . (قوله مشاكل دحرجة) أى كمصدر الملحق به كدحرج . سم . (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين بوجهيه ليس إلا على المذهب المشهور . قال سم : وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لأنه يذكر الزائد إذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الأصل وأما المقصود به الإلحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لأن الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندي نظر لتصريح الشارح سابقاً بأن المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الأصل وحينئذ فوزن بين مطلقاً فعل فلم يختلف وزن فعلين على المذهب المشهور أيضاً فتدبر . (قوله فقد يكون ضعفاً نحو سأل) بتشديد الهمة . سم .

(قوله وقد يكون غير ضعف إلخ) ليس في كلامه حصر في القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفاً ولا على صورته كالهمة في أكرم مثلاً . (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعال غير مكرر الفاء والعين . (قوله على أنه لم يقصد به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وإن وافق لفظه لفظ أصل . (قوله فيقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف إلخ . (قوله نحو سمنان إلخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما . (قوله لأن فعلاً) أى بفتح الفاء . (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لأنه مكرر الفاء فقط (قوله الاخزعال) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف :

* وبعد نفى أو كفى انتخب *

اتباع ما اتصل . (قوله بها ظلع) بإعجام الظاء وإهمال العين أى عرج . (قوله وقهقار) بتأنيث

الثاني : المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعّل لأن أصلهما ردد ومردد . **الثالث :** إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها ، فنقول في وزن أدّر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء ، ونقول في ناء فلح لأنه من النأى ، وفي الحادى عالف لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فنقول في وزن قاض فاع ، وفي بع فل ، وفي يعد يعل ، وفي عدة علة ، وفي عه أمر من الوعى عه ، إلا إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعلّ انتهى . (وَأَخْكُم بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوفِ) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (سَمْسِم) * وَنَحْوِهِ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا (وَأَلْخُلْفُ فِي) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح

زاد في القاموس القسطل بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار . والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف . (قوله وأما بهرام وشهرام لعجميان) أى علمان عجميان فالأول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكى كما في القاموس وذكر شيخنا السيد أن في بائه الموحدة الفتح والكسر . (قوله الثاني المعتبر إلخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه في شرح قول الناظم بضمن فعل إلخ حيث قال : وكذا في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد وكذلك في هاب ومل ثم قال : وكذلك في طال وحب فاعرفه فإنه مما لم يتنبه له . (قوله قلب) أى مكاني كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين . (قوله على ترتيبها) أى الواقع في الموزون .

(قوله فنقول في وزن أدّر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن أفعل استنقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا . قاله الفارضى . (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا . سم . (قوله ونقول في ناء) بنون فألف فهزمة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نياً على وزن فلح فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا في التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة . (قوله وفي الحادى) أصله واحد فأخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة فصار حادى . (قوله بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة الشارح أصول . (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كترزلز ووسوس . (قوله المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية .

(قوله كحروف سمس) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب . قاله الفارضى . (قوله والخلف إلخ) ظاهره أنه لا خلاف في القسم الأول مع أن فيه خلافا أشار إليه بعضهم . سيوطى .

للسقوط (كَلَمٍ) أمر من ملم ، وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وإن مادة للمم وكفكف غير مادة لم وكف وزن هذا النوع فعلى كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكس وهذا مذهب الزجاج . وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل للمم لمم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ، ويرده أنهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل ، فإن تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمصحح وسمصحح حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق ، كذا قاله في شرح الكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتأثلات . وثالثها نحو صمصحح ، وثالثها ورابعها في نحو مرمريس . انتهى . فاتفق كلامه في نحو مرمريس واختلف في نحو صمصحح ، فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح ، وفي كلامه الثاني فعحمل ، واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى

(قوله في الرباعي المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه . (قوله حروفه كلها محكوم بأصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله في بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط . وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى ولو في مادة أخرى من المعنى أو أنه مبنى على غير القول الأول . (قوله وقيل إن الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث . (قوله فوزن كفكف على هذا فعكس) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الأصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعكس وكذا يقال في نظائره الآتية .

(قوله ولو كان مضاعفا في الأصل إلخ) قال أبو حيان : يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقى على إدغامه فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو جلب فحاء مصدره على وزن مصدره . (قوله فإن تكرر في الكلمة حرفان إلخ) يحترز قوله الرباعي الذى تكررت فاؤه وعينه . (قوله كصمصحح وسمصحح) بإهمال حروفهما . والصمصحح الشديد الغليظ كما مر . والسمصحح صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما في القاموس . (قوله ثاني المتأثلات وثالثها) يعنى الحاء الأولى والميم الثانية . (قوله فاتفق كلامه في نحو مرمريس) إنما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف في نحو مرمريس غير كلامه في التسهيل . (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى إلخ) قال شيخنا والبعض : هذا إشارة إلى قول مغاير للقولين قبله لأنه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الأولى فقط فوزن صمصحح على هذا فعكس ولا دليل عليه بل الأقرب أنه تأييد لكلام المصنف في التسهيل وإنما خص الحاء الأولى بالذكر لأنها التى ينتج دليله زيادتها إذ لا يحذف

في نحو صمصح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس . ونقل عن الكوفيين في صمصح أن وزنه فعلل وأصله صمصح أبدلوا الوسطى ميمًا . ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال : (قَالَفَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاخَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنٍ) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وزائد خبره . والمين الكذب : أى إذا صحبت الألف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورخا وعصا وباع وقال وناب وباب . وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق . واعلم أن الألف لا تزداد أولا لامتناع الابتداء بها وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب ، وثالثة نحو كتاب ، ورابعة نحو حبلى ، وسرداح ، وخامسة نحو انطلاق ، وجلباب ، وسادسة نحو قبعثرى ،

في التصغير غيرها . (قوله أن وزنه فعلل) بثلاث لامات .

(قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف أن يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه . (قوله فالف) أراد الألف اللينة وأما الهمزة فستأق . (قوله كذلك) أى مصاحبة أكثر من أصلين . (قوله فيه) أى في أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك . (قوله فيحمل عليه ما سواه) أى على الأكثر ما سوى الأكثر . (قوله نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبية حكمة تعداد الأمثلة . (قوله وما ذكره) أى من منطوق قوله فالف أكثر إلخ ومفهومه وملخصه أن كون الألف إما زائدة أو منقلبة عن أصل إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى وإلى وعلى ونحو متى ومهما فليست الألف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل إذ لا اشتقاق فيها بل هى أصلية غير منقلبة . كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم إلخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر إلخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه إلا أن يقال تعليله بقوله لأن ذلك إلخ يشعر بهذه الضميمة .

(قوله في الأسماء المتمكنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالا على أخذه بما بعده . (قوله لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتمكنة العربية . (قوله وسرداح) بإهمال حروفه وكسر

وسابعة نحو أربعاوى . وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل ، وثالثة نحو تغافل ، ورابعة نحو سلقى ، وخامسة نحو اجأوى ، وسادسة نحو اغرندى .

(تنبيهان):* الأول : يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرابعى فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة . **الثانى :** إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصلته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة في خماسى كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم ، ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف ، وزيادة

أوله الناقة الطويلة . **(قوله وحلباب)** يكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب . كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم . **(قوله نحو أربعاوى)** بضم الهمزة والموحدة قاعدة المتربع كما في القاموس وقد أسلفنا في باب ألفى التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة . **(قوله نحو سلقى)** في القاموس سلق فلانا طعنه كسلفاه . **(قوله نحو اجأوى)** قال في الصحاح : الجؤوة حمرة تضرب إلى سواد وفي القاموس أنه يقال جؤوة كحمرة وجؤة كثبة وجأى كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت أجوى وجأوا . **(قوله نحو اغرندى)** بالغين المعجمة فالراء أى علا .

(قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عا أوعو أو عاى ويقال أيضا في الفعل عوعى وعيعى كما في القاموس . **(قوله وضوضى)** بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة : الضأضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوض مصوت وقال في باب الألف اللينة الضوة الجليلة كالضوضاء اهـ والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات . **(قوله من مضاعف الرابعى)** يعنى ما لاه الأولى من جنس فائه ولأله الثانية من جنس عينه . **(قوله فإن الألف)** أل للجنس إذ كل من ألفى عاعى الأولى والثانية وألف وضوضى بدل من أصل لأن وزنها فعلل . **(قوله الثالئ إذا كانت الألف إلخ)** يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى محققا أصالة جميعه . فإن كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل . **(قوله والثالث يحتمل الأصالة والزيادة)** كما في أبان فإنه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس . **(قوله مصدرة)** يرجع لكل من الهمزة والميم . **(قوله منقلبة عن أصل)** قال شيخنا : انظر هل هو ياء أو واو .

(قوله نحو أفعى) نظر الدمامينى في التمثيل به بأن منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة . **(قوله وموسى)** مراده موسى الحديد لا اسم النبى اهـ دمامينى أى لأنه أعجمى . **(قوله وعقنقى)** لم أجده في القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح إن وجد في كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل . **(قوله ما لم يدل دليل إلخ)** قيد في قوله كان الأرجح الحكم عليه

الألف كما في أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ، وكما في معزى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف . انتهى . (وَالْيَا كَلَّةً وَالْوَاوُ) أى مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إِنَّ لَمْ يَقَعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّ) اسم طائر ذى مقلب يشبه الباشق (وَوَعَوْعَا) إذا صَوَّت ، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم ، والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضا . فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط ، وإن صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا بأصالتها فهو زائد إلا في الثنائي المكرر كما تقدم في المتن ، وإن صحب أصلين وثالثا محتملا فإن كان المحتمل همزة أو ميم مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو نحو أيدع ، ومزود إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أولق عند من يقول ألقى فهو مألوق : أى جن فهو مجنون ، وكما في أبطل لما تقدم من قولهم فيه اطل ، أو أصالة الجميع كما في مريم ومدين فإن وزنهما فععل لا فاعيل لأنه ليس في الكلام ، ولا مفعول والا وجب الإعلال .

بالزيادة . (قوله عند من يقول أديم مأروط) بخلاف عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة وأصالة الألف . (قوله حكمنا بأصالته وزيادة الألف) ظاهر تعين ذلك أنه إسقاطي وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الأصالة والزيادة إلا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الأحرف العشرة التي قد تزداد .

(قوله إذا صحب أكثر من أصلين) كما في قتل ومقتول . (قوله إن لم يقعا إلخ) أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك . (قوله كما هما إلخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه في يؤيؤ ووعوعا إن جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما في يؤيؤ ووعوعا إن جعلت موصولا حرفيا . (قوله إلا في الثنائي المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعي . (قوله مصدرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة في خماسى كما قال في الألف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا . (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران . (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافرين . (قوله كما في أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون . (قوله عند من يقول ألقى) بالبناء للمجهول لزوما كما في القاموس أى وأما عند من يقول لقي بالبناء للفاعل أى أسرع كما في القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة . (قوله كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربى وإلا لم يأت فيه حكم بأصالة أو زيادة لما قدمه الشارح . (قوله وإلا وجب الإعلال) بأن يقال مرام ومدان ينقل حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .

وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يهَيَّر وهو الحجر الصلب . وقال ابن السراج : اليهَيَّر اسم من أسماء الباطل ، قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهَيَّرى . وقيل هو السراب ، يقال أكذب من اليهَيَّر أى من السراب ، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية لأنه ليس في الكلام فعيل ، ولا خفاء في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزويت وهو اسم موضع . وقيل هو القصير أيضا فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لأنه ليس في الكلام ، ولا فعويلا لأن الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت . واعلم أن الياء تزداد في الاسم : أولى نحو يلمع ، وثانية نحو ضيغم ، وثالثة نحو قضيب ، ورابعة نحو جذرية ، وخامسة نحو سُلْحَفِيَّة . قيل وسادسة نحو مَغْنَطِيس ، وسابعة نحو مُحَنَزَوَانِيَّة . وتزداد في الفعل : أولى نحو يضرب ، وثانية نحو يبطر ، وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو رهياً ، ورابعة نحو قلست ، وخامسة نحو تقلست ، وسادسة نحو اسلنقيت . والواو تزداد في الاسم : ثانية نحو كوثر ، وثالثة نحو عجوز ، ورابعة نحو عَرْقُوقَة ، وخامسة نحو قلنسوة ، وسادسة نحو أربعاوى . وتزداد في الفعل : ثانية نحو حوقل ،

(قوله وإن كان المختل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين . (قوله كما في نحو يهَيَّر) بتشديد الراء مثال للمنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على أصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمختل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الأولى . (قوله ولا خفاء إلخ) كأنه تحليل في المعنى لخشوف والتقدير لأنه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل إذ لا خفاء فيه إلخ . (قوله وكما في عزويت) عطف على قوله كما في نحو يهَيَّر وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية . (قوله بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أى لا بأصالة الواو والتاء معا على وزن فعيل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضرورى إذ لا تنوهم أصالتها .

(قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب . (قوله نحو جذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الأرض . (قوله نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف . (قوله مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيع القاموس . (قوله نحو مخنزوانية) بضم الحاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الألف نون مكسورة فتحية مخففة التكبر . (قوله نحو رهياً) أى غلظ كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهياً بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى . (قوله نحو قلست إلخ) يقال قلسته فتقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما في القاموس . (قوله نحو اسلنقيت) أى نمت على ظهري . (قوله عرقوقة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة ففاف مضمومة إحدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب . (قوله نحو أربعاوى) تقدم تقريبا ضبطه وتفسيره . (قوله نحو جهور) أى رفع صوته وأما

وثالثة نحو جهور ، ورابعة نحو اغدودن .

(تنبيهان): الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولاً ، قيل لثقلها ، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطردها همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول ، فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس . وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الدور لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفعل وهو مفقود . والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج ، وهذمل بمعنى هدم ، فإن لزيادة اللام آخرها نظائر بخلاف زيادة الواو أولاً .

الثاني : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضاً اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع . انتهى **(وهكذا همزٌ ويممٌ سبقاً * ثلاثةً تأصيلها تحقّقاً) أى** الهمزة والميم جهور كجعفر فاسم موضع . **(قوله نحو اغدودن) تقدم** تقريباً ضبطه وتفسيره . **(قوله اطرده همزها) أى** قلبها همزة .

(قوله قد يوقع في اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما في وكل بالتخفيف فإنه إذا بنى للمجهول تطرق إليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذي همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو غير ظاهر إذ مثل هذا إجمال لا لبس . **(قوله ورنتل) تقدم** ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف إن يلزم إلخ . **(قوله في فحجل) بناء** فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالأفحج وقال في محل آخر فحج كمنع تكبر وفي مشيته نداني صدور قدميه وتباعد عقباه اهـ وقال شيخنا : الفحج المتباعد الساقين واللام لللاحق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد في مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اهـ . **(قوله وهذمل) بكسر** الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام لللاحق بزبرج . وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق .

(قوله فإن لزيادة اللام إلخ) تعليل لقوله والصحيح إلخ . **(قوله في يستعور) بفتح** التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعلول كما في التصريح . **(قوله إلا في المضارع) كيدخرج . (قوله وهكذا همز إلخ) اعترض** بأنه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤؤ ووعوع بعد تنصيبه أولاً على مسألة سمس أن يستثنى هنا نحو مرمر وبأنه كان ينبغى أن ينص على أن الميم التي في أول

متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصلتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدير الواقع منهما حشوا أو آخره فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه ، وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ، ونحو إصطبل ومرزجوش ، وبقيد الأصالة نحو أمان ومعزى ، وبقيد التحقق نحو أرطى فإنه سمع في المدبوغ به مأروط ومرطى ، فمن قال مأروط جعل الهزمة أصلية والألف زائدة ، ومن قال مرطى جعل الهزمة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق ، فلو سمي به لمن ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثاني أفعل فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى وأرطت الإبل إذا أكلته

اسم فاعل الفعل الحاوى أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وأن الهزمة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول . (قوله فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها .

(قوله كما سيأتى) أى في التنبيه الثانى . (قوله نحو أكل ومهد إلخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصلتهما أما إذا سبقا أصليين فقط فتكميلا لأقل الأبنية وأما إذا سبقا أربعة فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو أدرج ومدحرج فوزن إصطبل فعلى ووزن مرزجوش فعلى وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون مزمتها أصلية ولو كانا غير عربيين أه مرادى فإن سبقا أربعة أحرف وكان بعضهما زائدا فهما أيضا زائدان كما إكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق . (قوله ونحو إصطبل ومرزجوش) أى لأن قيل الثلاثة يخرج الأقل منه والأكثر والإصطبل بقطع الهزمة معروف . والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردفوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الأول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما في زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما في القاموس . (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى إلخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا إلخ كلامهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغي ذكر حاصلهما في محل واحد ثم عبارته توهم أن أحد الأحرف الثلاثة التى بعد هزمة أرطى يحتمل الأصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقيق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الألف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط إلخ إلا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب في أصلته وزيادته . (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء . (قوله وشبه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الإلحاق .

وآرطت الأرض إذا أنبتته ، وقيل أيضا أرطت الأرض إذا أنبتت الأرطى ، وكذا الأولق لأنه قيل هو من ألق فهو مألوق إذا جن ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل هو من ولق إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والأول أرجح ، وكذا الاوتكى لنوع من القمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كأجفلى وفوعلى كخوزلى ، ويخرج به أيضا نحو موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

(تنبيهات): الأول : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل ، كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزى حكم بأصلاتها على أن بعدها ثلاثة أصول ، أما مرجل فمذهب سيبويه ، وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقوله مرجل الحائلك الثوب إذا نسجه موشى بوشى يقال له المراجل ، قال ابن خروف : الممرجل ثوب

(قوله وأرطت الإبل) لم أر نصا في ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط . (قوله وآرطت الأرض) أى همزة فأبلف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح في القاموس آرطت الأرض أخرجت الأرض كأرطت ارطاء أو هذه لحن للجوهري اهـ ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا أرطت الأرض .

(قوله وكذا الأولق لأنه قيل إلخ) على هذا القول اقتصر في القاموس فقال : الأولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مألوق ومؤلق اهـ . (قوله من ألق) بالبناء للمجهول كما مر . (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال في القاموس : ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفي السير أو الكذب استمر . (قوله ووزنه أفعل) أى على الثانى وأما على الأول فوزنه فوعلى . (قوله وكذا الأوتكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً فليس الكلام فيها وإنما الكلام في الهمزة مع الواو . (قوله كأجفلى إلخ) تقدم ضبط أجفلى وخوزلى وتفسيرهما في باب ألف التأنيث . (قوله فإن ميمه إلخ) كان المناسب للسياق أن يقول فإن ألفه محتملة للأصالة والزيادة ولكن الأرجح الأصالة فيكون الأرجح زيادة ميمه . (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى في دلائل .

(قوله كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فإن خفتها مددت وقد تفتح الميم في الكل الزغب الذى تحت شعر العنز . كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض من الخلل . (قوله على أن) أى مع أن . (قوله لقولهم مرجل إلخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائلك الثوب بمحذوها . (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى مزينا .

يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم
مرجل اعتادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة
وتندل من المنديل وتندرع إذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ، ولا حجة له فى ذلك لأن
الأكثر فى هذا تسكن وتندل وتندرع ، قال أبو عثمان : هو الأكثر فى كلام العرب . وأما
مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا
يتمغفرون أى يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة . وأما مرعى فذهب سيبويه إلى
أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعى دون مرعى ،
وكما فى همزة إمعة وهو الذى يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين
غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة
لا أفعله لأنه صفة وليس فى الصفات أفعله . وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو
الذى يأتى لكل من يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا إمع وإمر .

الثانى : أفهم قوله سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل ،
ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتى فى كلامه :

(قوله يقال له المراحل) أى يطلق عليه ذلك أى على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما تفيد
عبارة ابن خروف الآتية . (قوله وهى قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه
آنفا عن القاموس . (قوله اعتادا على الأصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا
همز وميم سبقا إلخ . (قوله إذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من
الثياب الصوف كما فى القاموس .

(قوله لأن الأكثر فى هذا تسكن إلخ) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف لزوما بخلاف
الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق . (قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أى ولو كانت
ميمه زائدة لقالوا يتمغفرون . (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى : وألزم المصنف
سيبويه أن يوافق على الأصالة فى مرعى أو يخالف فى الجميع . (قوله ممرعى دون مرعى) بتشديد الزاى
فيهما (قوله وكما فى همزة إمعة) عطف على قوله كما فى ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة
فعين مهملة . (قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره إلخ) زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس
إلى الطعام من غير أن يدعى والذى يقول أنا مع الناس . (قوله على أن بعدها) أى مع أن بعدها .
(قوله وحكما) فيحكم بأصالة همزته كإمعة .

(قوله وهو الذى يأتى إلخ) لا حاجة إليه بعد قوله ومعنى إلا أن يجعل معنى آخر أخص مما
سبق لإمعة فتأمل . (قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أى كما فى حمراء فإن همزته زائدة وإن

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهزمة وهي غير مصدرة ، شمأل واحبناً ، ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص ، وزرقم وبابه ، أما الشَّمأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها ، وفيها عشر لغات : شَمأل وشَأمل بتقديم الهزمة على الميم ، وشَمأل على وزن قذال ، وشَمول بفتح الشين ، وشَمَل بفتح الميم وشَمَل بإسكان الميم ، وشَمِل على وزن صيقل ، وشَمال على وزن كتاب ، وشَمِل على وزن طويل ، وشَمأل بتشديد اللام ، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به . وأما احبناً فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه إذا انتفخ ، وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودميلص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا ، وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص أصل وإن وافق دلاصا في المعنى فهو عندهم من باب سبط وسبطر ، وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضيرزم وفُسحم

كانت في الآخر وقوله كما سيأتى في كلامه أى في قوله كذاك همز آخر بعد ألف إلخ . (قوله واحبناً) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه . (قوله دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح . (قوله وفيه عشر لغات) زاد في القاموس شوملا كجوه . (قوله وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما في القاموس . (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف . (قوله بتشديد اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهزمة . (قوله شملت الريح) أى تحولت شمالا وبابه دخل . ا ه مختار . (قوله فنقل) أى نقل حركة الهزمة إلى الميم ثم حذفت الهزمة . (قوله في الحبط) بفتححتين وهو أن تأكلك الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها وقال ابن السكيت : هو أن ينتفخ بطنها من أكل الزرق وهو الخندقوق . صحاح . (قوله حبط بطنه) من باب فرح .

(قوله ويقال فيه دمالص ودملص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودملص بتقديم اللام وكل صحيح إذ كل منهما لغة في دلامص كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معا هنا وكل بضم الأول وفتح الثانى مخففا وكسر ما قبل الآخر . (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء . (قوله دلاص ودليص) الأول ككتاب ، والثانى كأمر كما في القاموس . (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس : التذليص التلين والتليس أن لام دلصته مشددة . (قوله في دلامص) زاد المرادى : وأخواته . (قوله من باب سبط وسبطر) الأول ككتف والثانى كهزبر كما في القاموس . أى من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى أصلية إذ هى ليست من حروف ساقمونها ولا ضعف أصل . (قوله وأما زرقم وبابه) أى كل ثلاثى زيد فى آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة فى المعنى . والزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال

وَدِرِّم فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج والضيُّز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن ، والانساح والدرد وهو عدم الأسنان والوصف منه أدرد ودرد .
 الثالث : أفهم قوله تأصيلها تحقفاً أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو ما جزم به في التسهيل وهو المعروف من أن همزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة همزة والميم وأصالة ذلك المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع وميم موسى ومزود ، وجاء في ميم بجن عن سيبويه قولان أصحهما أنها زائدة فإن دل الدليل على أصالة همزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مهدد ومأجج ، وزيادة أحد المثليين إذ لو كانت ميمه

مهملة مكسورة ولا م ساكنة وقاف مكسورة العجوز . والناقة المسنة المتكسرة الأسنان . والضرزم بضاد معجمة فرأى فرأى . قال في القاموس : كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض . وقال في الصحاح : قال ابن السكيت : الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال : ونرى أنه من قولهم رجل ضرز إذا كان بخيلاً والميم زائدة وقال غيره : الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ . والفسح بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسح متسع ورجل فسح كقفل وفسح واسع الصبر . والدردم بالإمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تحبى وتذهب بالليل والناقة المسنة .

(قوله والسته) بفتحيتين وهو الدبر . (قوله والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو في القاموس . (قوله والدرد) بفتحيتين . (قوله ودرد) على وزن فرح . (قوله أنه لا يقدم إلخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادى لأن جواب إذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف لتصحيحه بأنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة إن بالكسر بمر على أن حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار . (قوله أنه يحكم إلخ) فيه ما قدمناه . (قوله ولذلك) أى للحكم بزيادة همزة والميم وأصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك . (قوله وأيدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله إن لم يقعا كما هما إلخ . (قوله بجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس . (قوله فيمن قال) أى في لغة من قال أديم مأروط أى وأما في لغة من قال أديم مرطى فبالعكس .

(قوله وبأصالة ميم مهدد ومأجج) الأول بدالين مهملين من أسمائهن والثاني بيمين موضع

زائدة لكان مفعلاً فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذاً كما فك الأجل في قوله :

★ الحمد لله العلى الأجلل ★^(١)

الرابع : تزداد الهمزة في الاسم أولى كأحمر ، وثانية كشأمل ، وثالثة كشأمال ، ورابعة كحطائط وهو القصير ، وخامسة كحمرء ، وسادسة كعقرباء وهي بلد ، وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس . والميم تزداد أولى كمرحب ، وثانية كدملص ، وثالثة كدملص ، ورابعة كزرقم ، وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية ، قال في الصحاح : الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ (كَذَلِكَ هَمَزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ * أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ) أى يحكم بزيادة الهمزة أيضاً باطراد إذا وقعت آخرها بعد ألف قبل تلك الألف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء ، فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو ، ويقيد قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف فإنه لا يقضى بزيادة هاتين إلا بدليل كما سبق في حطائط واحبناً ، ويقيد أكثر من حرفين نحو : ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة .

وكلاهما بوزن جعفر . كذا في القاموس . (قوله وزيادة أحد المثليين) أى للإلحاق بجعفر ولو قال ثاني المثليين لكان أوضح . (قوله إذ لو كانت ميمه) أى المذكور من مهدد ومأجج . (قوله كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة . (قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة . (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة . كذا في الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء . (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام . (قوله من الأسد) على صيغة الجمع . (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الألف . (قوله بزيادة الهمزة) إما للإلحاق كعلباء وقوباء أو للإبدال من ألف التانيث لالتقاء ساكنة مع الألف قبلها كصحراء وحمراء . (قوله نحو حمراء إلخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين همزة الإلحاق وهمزة التانيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه . (قوله كما سبق في حطائط) الذى سبق له في حطائط إنما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض التصاريف كالخط والمخطوط وقوله واحبناً هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه . (قوله فالهمزة في ذلك ونحوه أصل) كما في شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما في ماء وكساء ورداء فإن همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفي كون همزة شاء أصلاً غير منقلبة عن شىء نظر فإن الظاهر أنها منقلبة عن هاء والأصل

(١) صدر بيت وعجزه :

★ أنت ملك الناس ربا فاقبل ★

(تنبيهه)*: مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك ، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء ، أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء ، فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثليين أو اللين وللعكس ، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعلا وحواء فعلا من الحواية وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذي يعانى الحيات ، والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلا لأن فعلا في النبات أكثر من فعلاء ، فلو قال الناظم أكثر من أصليين لكان أجود اهـ (وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) أى فيقضى بزيادته بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصليين نحو عثمان وغضبان ، بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ، ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل ، فالنون في نحو جنجان أصل لا زائدة . وهذا الشرط

شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قوله في المفرد أصله شوهة وحيث يكون قول الشارح أصل بالنظر إلى بعض نحو ذلك لا إلى ذلك أو يقرأ شاء في عبارته بصيغة الفعل الماضي فتدبر . (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة . قال الدماميني : ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أى زيد سلات النخل سلاء إذا نزعت سلاءة أى شوكه . (قوله زيزاء) بزيان معجمتين مكسور أولاهما الأرض الغليظة .

(قوله وزيادة أحد المثليين) أى في نحو سلاء وحواء أو اللين أى في نحو زيزاء وقوباء . (قوله من الحواية) لم أظفر بنص في ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا بل النفس الآن أميل إلى الكسرة لكثرة في أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرماية والسراية والولاية . (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد إلى خضرة أو حمرة إلى سواد . (قوله إذا لم يصرف) لأن منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة . (قوله فلو قال الناظم أكثر من أصليين لكان أجود) أى ليخرج ما ردت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يفيد اشتراط احقق أصالة الثلاثة لأن قوله أكثر من أصليين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصليين بقرينة قوله من أصليين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل .

(قوله أن تكون زيادة إلخ) الظاهر إتيان هذا الشرط في الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها . (قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل وإلا لم يتم قوله وهذا الشرط مستفاد إلخ فتأمل .

مستفاد من قوله سابقا :

*** واحكم بتأصيل حروف سمس ***

وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو : حسان ورمان أو حرف لين نحو : عقيان وعنوان وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور فإنهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر :

[١٢٦٧] أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَّانَ عَيْي مَغْلَغَلَةٌ تَدْبُ إِلَى عَكَاظِ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالمهمزة في تساوى الاحتمالين ، فلا يلغى أحدهما إلا بدليل فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين ، وزاد بعضهم لزيادتها آخر شرط آخر وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف الثاني اسما لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك أصلا لأن فعلا في أسماء النبات أكثر من فعال وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال :

فمل عن الفعلان والفعلاء في النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخر أكثر من مجيء النبت على فعال ، ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة ، قال سيبويه : وسألته يعنى الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحملة على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به ، وقال الأخفش

(قوله في نحو جنجان) بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال في القاموس : الجنجان عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم . (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله إلخ) أى لأن أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر . (قوله بزيادة النون عينا) أى زيادة متعينة . (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون المقاف وفتح التحتية ذهب يثبت كما في القاموس . (قوله بدلالة) متعلق بيحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهي للتعليل أو مجردا للتنظير . (قوله ألا من مبلغ إلخ) قاله أمية بن خلف الخزاعي من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره . والرسالة المغلغة المحمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عيني . ومغلغة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير .

(قوله فكان ينبغي له) أى على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين وا الألف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ما ذهب إليه في التسهيل والكافية . (قوله لزيادتها) أى النون . (قوله وأحملة على الأكثر) عطف علة على معلول أى إنما منعتة الصرف إذا كان

[١٢٦٧] قاله أمية بن خلف الخزاعي - من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله عنه - وألا للتنبيه . ومن استفهامية مبتدأ . ومبلغ خبره . والشاهد في حسان حيث معه من الصرف الدال على زيادة نونه . قوله مغلغة : مفعول مبلغ أيضا ، يقال رسالة مغلغة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد . وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية .

نونه أصلية مثل قَرَّاصٍ وَخَمَاضٍ لَأَن فَعَالًا أَكْثَرُ مِنْ فَعْلَالٍ يَعْنِي فِي النَّبَاتِ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَا لَمَّا ذَكَرَهُ بَلْ لِثَبُوتِهَا فِي الْاِشْتِقَاقِ قَالُوا أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ لِكَثْرَةِ الرِّمَانِ وَلَوْ كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً لَقَالُوا مَرْمَةٌ (وَوَ) النُّونُ (فِي * نَحْوِ غَضَّتْفَرٍ) وَعَقَنْقَلٌ وَقَرْنَقْلٌ وَوَرَنْتَلٌ مِمَّا هُوَ فِيهِ مَتَوَسِّطٌ وَتَوَسِّطُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوِيَّةِ وَهُوَ سَاكِنٌ وَغَيْرُ مَدْغَمٍ (أَصَالَةٌ كُفْيٌ) كَفَى مَجْهُولٌ فِيهِ ضَمِيرُ النُّونِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ عَنِ الْفَاعِلِ نَابٍ وَأَصَالَةٌ نَصَبٌ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي أَيْ اطَّرَدَتْ زِيَادَةُ النُّونِ فِيمَا تَضْمَنُ الْقِيُودُ الْمَذْكُورَةُ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَوَّلُهَا : أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعٌ مَا تَبَيَّنَتْ زِيَادَتُهُ كِيَاءَ سَمِيزٍ وَوَاوِ فِدُوكَسٍ وَأَلْفَ عُدَافِرٍ وَجُخَادِبٍ . ثَانِيهَا أَنَّهَا تَعَاقِبُ حَرْفَ اللَّيْنِ غَالِبًا لِقَوْلِهِمْ لِلْغَلِيظِ الْكَفَيْنِ شَرْنِبْثٌ وَشَرَابْثٌ ، وَلِلضَّخْمِ جَرْنَفْشٌ وَجَرَاْفَشٌ وَلَنْبِتٌ ، عَرْنَقَصَانٌ وَعُرْنَقَصَانٌ ، ثَالِثُهَا : أَنَّ كَالَ مَا عَرَفَ

عَلِمَا حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ وَهُوَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ إِخْ كَذَا يَخْطُ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لِلْحَمَلِ عَلَى الْأَكْثَرِ أَيْ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَلَامَةٌ يَعْرِفُ بِهَا حَالُ نُونِهِ وَفِي نَسْخِ إِذَا . (قَوْلُهُ مِثْلُ قَرَّاصٍ) بَضْمُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ آخِرُهُ صَادُ الْبَابِ وَنَحْوُ عَشْبٍ رُبْعِي وَالْوَرَسِ . قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ . (قَوْلُهُ وَجَمَاضٍ) بَضْمُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ آخِرُهُ ضَادٌ مَعْجَمَةٌ . (قَوْلُهُ لَا لَمَّا ذَكَرَهُ) أَيْ لَرَدِّهِ كَمَا مَرَّ بِأَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ آخِرًا أَكْثَرُ مِنْ مَجِيءِ النَّبَاتِ عَلَى فَعَالٍ . (قَوْلُهُ لَقَالُوا مَرْمَةٌ) نَقْلُ شَيْخِنَا عَنِ الشَّارِحِ أَنَّهُ ضَبَطَهُ بِخَطِّهِ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالرَّاءِ وَالْمِيمِ الثَّانِيَةِ مَعَ تَشْدِيدِهَا قَالَ : وَقِيَاسُهُ ضَبَطَهُ مَرْمَنَةٌ بِفَتْحِ الْمِيمِينَ وَسَكُونِ الرَّاءِ هـ وَهْ جَزَمَ شَيْخُنَا السَّيِّدَ . (قَوْلُهُ وَعَقَنْقَلٌ) بَعَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَقَافِينَ بَيْنَهُمَا نُونٌ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاوِ الْعَظِيمِ الْمُتَسَعِّعِ وَعَلَى الْكَثِيبِ الْمُتَرَاكِمِ . (قَوْلُهُ وَوَرَنْتَلٌ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَالرَّاءِ وَسَكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَوْقِيَةِ الدَّاهِيَةِ وَالْأَمْرِ الْعَظِيمِ وَمَوْضِعٍ . كَذَا فِي الْقَامُوسِ .

(قَوْلُهُ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ) لَيْسَ مِنْ مَدْخُولٍ أَيْ لَعَدَمِ تَضْمَنِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْأَطْرَادَ لِتِلْكَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَقَوْلُ الْبَعْضِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ نَحْوِ لَا يَخْفَى فُسَادُهُ . (قَوْلُهُ كِيَاءَ سَمِيزٍ) بِفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمِيمِ وَسَكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ السَّيِّدُ الْكَرِيمُ الْمَوْطَأُ الْأَكْنَافُ وَالشُّجَاعُ وَالذُّبُّ وَالْخَفِيفُ فِي حَوَائِجِهِ وَالسَّيْفُ . (قَوْلُهُ وَوَاوِ فِدُوكَسٍ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الْكَافِ بَعْدَهَا سَيْنٌ مَهْمَلَةٌ الْأَسَدُ وَالرَّجُلُ الشَّدِيدُ . كَذَا فِي الْقَامُوسِ وَفِي مَحَلِّ آخَرٍ مِنْهُ أَنَّ الْأَسَدَ يُقَالُ لَهُ دُوكَسٌ أَيْضًا بِلَا فَاءٍ فَعَلِمَ مَا فِي كَلَامِ الْبَعْضِ مِنَ الْخَطِّ . (قَوْلُهُ وَأَلْفَ عُدَافِرٍ) بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفُ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرُ الْفَاءِ بَعْدَهَا رَاءُ الْأَسَدِ وَالْعَظِيمِ الشَّدِيدِ مِنَ الْإِبِلِ . (قَوْلُهُ وَجُخَادِبٍ) بَضْمُ الْجِيمِ وَتَخْفِيفُ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مَوْحِدَةٌ عَظِيمُ الْخَلْقِ . (قَوْلُهُ شَرْنِبْثٌ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَالرَّاءِ وَسَكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ بَعْدَهَا مِثْلَةٌ . (قَوْلُهُ وَشَرَابْثٌ) بَضْمُ الشَّيْنِ وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ وَكَسْرُ الْمَوْحِدَةِ كَعَلَابِطٍ . (قَوْلُهُ جَرْنَفَشٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالرَّاءِ وَسَكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ . (قَوْلُهُ وَجَرَاْفَشٌ) عَلَى وَزْنِ عِلَابِطٍ . (قَوْلُهُ عَرْنَقَصَانٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ

له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه ، وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل نحو نهشل إلا أن يقضى بزيادتها دليل كما في نحو نرجس لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ، وبالقيد الثاني نحو قنطار وقنديل وعنقود وخندريس وعندليب فإنها أصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما في نحو عنبس لأنه من العبوس وحفظ لقولهم حظلت الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعُرنَد لأنه من قولهم شيء عرد أى صلب وكهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظر على تقدير الأصالة ، وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكُنْأَيْل فالنون أصلية إذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنليل ، وبالرابع نحو عَجَنَس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كَعَدَّس ، قال أبو حيان : والذي أذهب

المهمله والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهمله . (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف .

(قوله أن كل ما عرف له اشتقاق إلخ) نحو جمحفل فإن اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث . (قوله نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب . (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الأولى . (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهمله وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهمله من أسماء الخمر . (قوله وعندليب) بفتح العين المهمله وسكون النون وفتح الدال المهمله وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له المزمار جمعه عنادل وعنادب كما في القاموس . (قوله حظلت الإبل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل . (قوله وعنسل) بفتح العين المهمله وسكون النون وفتح السين المهمله . (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب . (قوله وعرنَد) بفتح العين المهمله وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهمله . (قوله شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء . (قوله وكهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الراء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة . قاله في القاموس .

(قوله لقولهم فيه كهبل) أى بفتح الباء . (قوله ولعدم النظر) أى مع دخول أضييق البابين وإلا فعدم النظر لازم على تقدير الزيادة أيضا إذ كما ليس في الأوزان فعلل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فعنل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر . (قوله نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس . (قوله وكُنْأَيْل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهززة ساكنة فموحدة مكسورة فتحية ساكنة فلام اسم موضع باليمن . كذا في التصريح . (قوله عجنس) بفتح العين المهمله والجيم وتشديد النون بعدها سين مهمله الجمل الضخم الشديد . (قوله كعدهس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهمله الشديد من الإبل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا

إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعلن والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضَفَّنْطَ وَزَوَّنْكَ ألا ترى أنه من الضفافة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك .

(تفسيهات):* الأول : بقى مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع : المضارع كنضرب ، والانفعال وفروعه كالانطلاق ، والافعلال كالأحرنجاء وإنما سكت عنها لوضوحها .
الثاني : إنما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأن هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها .

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نضرب ، وثانية نحو حنظل ، وثالثة نحو غضنفر ، ورابعة نحو رعشن ، وخامسة نحو عثمان ، وسادسة نحو زعفران ، وسابعة نحو عبوثران (وَأَلْتَاءُ) تزداد في أربعة مواضع (في التأنيث) كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) في (الْمُضَارَعَةُ) كنضرب (و) في (نَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ) من المصادر

السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة . (قوله نحو ضفَّنْطَ) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما في القاموس والداميني وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء . (قوله وزونك) بفتح الزاى والواو وتشديد النون بعدها كاف . (قوله من الضفافة) وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم . ١ هـ قاموس . (قوله والزوك) بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر . (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثناة وضمها ويقال له عبيثران بالتحية مكان الواو نبات طيب الرائحة .

(قوله والتاء فى التأنيث إلخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الأصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريح الكلمة وهو معرب وقيل عرى . (قوله كنضربت) حمل الشارح التأنيث فى النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حيثئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات . قال ابن هشام : عندى أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فإنها جزء كلمة ولهذا يجلها الإعراب . (قوله وضربة) كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بناء مجرورة على أنه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كنضربت بالبناء للفاعل فلا تكرر وأما ما يتوهم من أنه بناء خطاب مكسورة فغلط إذ هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة .

(قوله على المشهور) مقابله قولان الأول أن التاء هى الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينأى زيادتها كما لا يخفى فتأمل . (قوله والمضارعة) قال ابن هشام : لم يعد من حروف

وذلك الافتعال كاستخراج والاقتدار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المُطَاوَعَةُ) كتعلم تعلمنا وتدحرج تدحرجنا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل . واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا : فأما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتنقل وتُدرأ وتُحلى . وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي تَرْمُوت وهو صوت القوس عند الرمي لأنه من الترثم ووزنه تفعلوت وفي عنكبوت ، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعى وذبح بعض النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشوا فلا تطرد إلا في الاستفعال والإفتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصلتها في يستعور وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا (وَالْهَاءُ وَقَفَا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَفْ) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق

المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها ١ هـ . (قوله وذلك) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام لأنها بقيت عليه نعم فاته التنبيه على زيادة السين في الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا . (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف . (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كردد ومردد بدون تاء . (قوله وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال إذ لا نحو لئام المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رسمه فزيادتها غير مطردة فتدبر .

(قوله في تنضب وتنقل وتُدرأ وتُحلى) الأول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكة كشوك العوسج وقرية قرب مكة . والثاني بتاءين ففاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر الثعلب أو جروره وكتنضب ما ييس من العشب أو الشجر أو نبات أخضر . والثالث ضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأ وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة . والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الأديم ووسخه وسواده كالتحلثة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر ١ هـ قاموس مع زيادة من الدمامين وبه يعلم ما في كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى . (قوله وفي ترموت) بفتح فسكون ففتح فضم . قاله شيخنا السيد . (قوله فلا تطرد إلا في الاستفعال إلخ) وتغييره الأسلوب يوهم أن زيادتها حشوا باطراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما مر ظاهر . (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام : قد تقرر في باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل . (قوله كلمه) ألغز فيه بعضهم فقال :

يا قارئاً ألفية ابن مالك وسالكاً في أحسن المسالك

إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو له ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف ، وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه وأنكر المبرد زيادتها . وقال إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويا زيداه وللإمكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات ، ووزنه فعلهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا أمات . والهاء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمّهت أما بمعنى اتخذت ، ثم حذفت الهاء فبقى أم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة

في أى بيت جاء في كلامه لفظ بديع الشكل في نظامه
حروفه أربعة تضم وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لفهمه

(قوله أو وقفاً) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل . (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالننادى واسم لا . (قوله إلا ما تقدم استثناءه) وهو الفعل الماضي . (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقي بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة في بعضه يعنى ما عدا ذلك . (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها في إهراق إلخ . (قوله للبيان) أى بيان الحركة وبيان الألف أى كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله وللإمكان أى إمكان الوقف الذى لا يكون إلا على ساكن . (قوله فهي كالتنوين وباء الجر) أى فهي زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها لأنها المحتاجة للتمييز . (قوله والصحيح أنها) أى جنس الهاء لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة . (قوله لأنه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك . (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله في أمات نصاً في سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييداً لكون هاء أمهات زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر .

(قوله وقالوا في أم أمهة) يعنى فكما زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد . (قوله قبرة) طائر . وأبهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة . اهـ قاموس . (قوله ويقوى قوله إلخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأمّت بهم مشددة فميم ساكنة . (قوله ثم حذفت الهاء إلخ) لعله عطف

أصلان مختلفان كسيط وسيطر ودُمِث ودُمِث فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم . وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب . قال أبو الفتح : ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا علي فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد . وزيدت الماء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقا ، والأصل أراق يريق لإراقا ، وألف أراق منقلبة عن الياء . وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون آريقه لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا أهرق الماء يهرقه إهراقا ، ولا جواب

على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الماء إلخ وجوز البعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا في أم أمهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التناهي الواضح بين المتعاطفين لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها فعله فصرح بأن الماء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقى أم ووزنه فع فصرح بأن الماء أصلية . (قوله فبقى أم) أى بقى هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أى فصار اللفظ أما لكان أوضح . (قوله فإن ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحيث قد ففى كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضى أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبرة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبطة وسيطر اه وهى ظاهرة لتعبيره بأو نعم إن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسيطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبط كهزبر كما فى القاموس وأما السبط بفتح فسكون وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبط بل هو نقيض الجعد كما فى القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما فى كلام شيخنا . (قوله ودُمِث ودُمِث) الدُمِث بمثلثة ككتف السهل وكذا الدُمِث بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون الميم وفتح المثلة . كذا فى القاموس .

(قوله لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة فى أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وسيطر . قاله شيخنا السيد . (قوله فى قولهم أهرقت الماء) بفتح الماء وسكونها كما فى زكريا على الشافية . (قوله والأصل) أى أصل أهرق يهرق إهراقا . (قوله منقلبة عن الياء) أى لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . (قوله وأصل يريق يؤريق) إن كان مراده الأصل الأول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء إلى الراء وإن كان مراده الأصل الثانى كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون الشارح نازكا للأصل الأول وهذا أقرب إلى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء إلى الراء . (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الماء لم ترد فى المضارع من أول وهلة وإنما هى فيه بدل من مزيد بخلاف الماضى والمصدر فتدبر .

للمبرد عن زيادتها في إهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها . وادعى الخليل زيادة الهاء في هِرْكُولَة وأنها هفعلولة وهى العظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها ، والأكثرون على أصالتها وأنها فعلولة ، وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هِبْلَع وهو الأكل ، وهَجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هفعل لأن الأول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل . وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهجر عين هذا أهجر من هذا أى أطول ، وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضا . ويجوز أن تكون زائدة في سَهْلَب وهو الطويل لأن السيلب أيضا الطويل ، يقال : قرن سهلَب وسَلَب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط .

(قوله وإنما قالوا يهريقه إلخ) في عبارته عندي حزاة لأن هذا الكلام إن كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية في مثل يريق ويحيز ويكرم فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون يوريقه لخفة الهاء وإن كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وإنما قالوا يهريقه ولم يقولوا يوريقه استقلا للهمزتين في آريقه وطرذا للباب في بقية الصور فتأمل . (قوله وقالوا أيضا إلخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا . (قوله لما أبدل الهمزة) أى التى في المضارع للعلة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أى في الماضى والمصدر .

(قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهراق السكون والفتح . (قوله في هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كيرذونة كما في القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر . (قوله لأنها تركل) في القاموس : الركل ضربك الفرس برجلك ليعدوا هـ وبابه نصر كما يفيد قاعده القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة إلى الدابة فلعل الفعل في عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لأنها تركل في مشيها أى تتأق ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس . (قوله في هبلع) كدرهم وفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلع كقرطاس . (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما هجرع بالزاي كدرهم فالجبان هفعل من الجرع . كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما هفعل) صوابه هفعل كما في بعض النسخ . (قوله من الجرع) قال في الصحاح : الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهى رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والأجرع . (قوله وحجة الجماعة) أى في أصالة هاء هجرع ووجه الحجية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وإبقاء الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل وإنما حذفوا العين مع أنها أيضا أصل بلا خلاف لأن الحذف أليق بالأواخر .

(قوله وكذلك تقول في هلقامة) أى كما قلته لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون . (قوله في سهلَب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلَب بالصاد المهملة بمعنى السلب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط

(تنبيهه) : التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم (وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ) أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزداد لبعدها من حروف المد فلها كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل ، وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل ، وفي الهَيِّق وهو الظليم هيقل ، وفي الفَيْشَة وهي الكمرة فيشلة ، وفي الطَّيْس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمى ، ويبعده قولهم في زيد زيدل ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان ، نعم البواق يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر .

(تنبيهان) : الأول : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه

البعض سهل بكسر اللام فخطأ . (قوله لأن السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس . (قوله واللام في الإشارة المشتهرة) يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية تقديره تزداد في الإشارة المشتهرة وإلى هذا أشار الشارح في قول المصنف والتاء في التأنيث إلخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جاراً ومجروراً تقديره من أحرف الزيادة وإلى هذا أشار الشارح هنا بقوله أى من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أى اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هى أى تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لثلاثي نخرج اللام في أول لك ولا يصح على هذا عندى أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبدل وزيدل وإن نقله السيوطي عن ابن هشام وأقره أرباب الخواشي لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعنى قوله في الإشارة فاعرفه . (قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد . (قوله وأولالك) بقصر أولى لأن أولاء الممدود لا تلحقه اللام . (قوله وما سواها) أى الإشارة . (قوله وفي الأفحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم . (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالطاء المعجمة كأمر ذكر النعام (قوله وفي الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة . (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أى حشفة الذكر . (قوله وفي الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة . (قوله وهو الكثير) أى الرمل الكثير كما في نسخ . (قوله وحده) أى دون البواق من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول البواق من باب سبط وسبطر . (قوله فيكون له) أى في عبدل . (قوله نعم البواق) أى ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مدتين إلخ أى فيصبح قوله تزداد في عبدل وحده .

في هاء السكت من أنها كلمة برأسها . الثاني : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه ، قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهي الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش ، والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فتحكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وأسطاع يستطيع بقطع الهزمة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيويه أطاع يطيع ، وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع ، والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء إذ قال : ونحو الاستفعال . فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

ومع سين زيد في استفعال وفرعه كاستقص ذا استكمال انتهى . (وَأَمْتَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ) أى متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَمْ تَيِّنْ حُجَّةً) على زيادته (كَحَظَلْتُ) الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل ، فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرها بعد ألف مسنوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه ، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع .

(قوله والغرض من الإتيان بهما إلخ) اعتراض ثان على هذا القائل . (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قريوس . اهـ تصریح أى فيكون بفتح القاف والذال . (قوله بقطع الهزمة إلخ) احتراز من اسطاع يستطيع بوصل الهزمة وفتح أول المضارع بمعنى اسطاع يستطيع . (قوله وزيدت السين إلخ) اعتراض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الفاء لأن أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت حركته ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وأجيب بأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا . (قوله ومع سين زيد) أى التاء . (قوله إن لم تيين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بخذف إحدى التائين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل . اهـ غزى . (قوله حجة) أى دليل . (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس . (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع أنه أنسب بقول المصنف كحظلت إشارة إلى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حظلت لا نفس حظلت .

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة . وإنما أفردته لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله : (لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ * إِلَّا إِذَا ابْتَدِىَ بِهِ كَأَسْتَبْتُوا) أى همز الوصل كل همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع . وقد اشتمل كلامه على فوائد : الأولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز ، وهذا هو الصحيح ، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً فى نحو آ الرجل فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر . الثالثة

[فصل فى زيادة همزة الوصل]

قال الفارضى : تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبى وأخى فى أب وأخ وإن كان أول المصارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وإن كان مضموما كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعطى ولا تحذف همزة القطع إلا فى الضرورة كقوله :

* إن لم أقاتل فالبسول برقعا *

وإذا استفهمت عما هى أى همزة القطع فيه تقول أكرمت يا زيد عمرا أو أكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو أكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أعطيك يا زيد بهمزتين أو أو أعطيك بقلب الثانية واوا أو أعطيك بألف بين همزتين أو أو أعطيك بألف بين همزة وواو وقرىء بالأوجه ﴿ أَنزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ ﴾ [ص : الآية ٨] . وتقول أنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو أنك بألف بين همزتين أو أينك بألف بين همزة وياء وقرىء بالأوجه أننا لمبعوثون ا هـ باختصار . (قوله لاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح . (قوله كاستبثوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الأولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول ا هـ غزى ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضا على أنه ماض مبنى للفاعل .

(قوله وما يثبت فيهما) يشمل همزة نحو أكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام الفارضى السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن إخراجها على هذا بإيقاع ما على همز زائد . (قوله لقوله للوصل همز) أى دون أن يقول ألف . (قوله وقيل يحتمل إلخ) عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا فى نحو الرجل فى الاستفهام ا هـ وبين العبارتين فرق فانظر الموافق

أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص . الرابعة امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله :

[١٢٦٨] أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِثِّي وَمِنْ جُحْمٍ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل : فقل اتساعا ، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل لوصل المتكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان . ثم أشار إلى مواضعها مبتدئا بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سأذكره بعد فقال : (وَهُوَ لِلفِعْلِ مَاضٍ آخِرٌ عَلَى * أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إما بها (نَحْوُ آتَجَلَّى) وانطلق ، أو سواها نحو

للواقع منها . (قوله إذ الابتداء به متعذر) أى محال في كل لغة إجماعا في الألف وأما في غيرها ففعل ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل . قاله السيوطي . (قوله والحرف) يعنى أل وأم في لغة حمير على القول بأن همزة فيهما للوصل . (قوله والمثال) أى قوله كاستثبتوا وقوله لا يخصص أى ليس نصا في التخصيص فلا ينافي تبادل التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة إعطاء الحكم بالمثال . (قوله على حدثان الدهر) بفتح الحاء والبدال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة . قاله العيني . (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء . (قوله فقل اتساعا) أى تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر . (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم أن الوصل مصدر وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول والذي بعده أنها للوصل فكان ينبغي حيثئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل في هذا القول لأنها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فإنه مما غفل عنه مع وضوحه . (قوله لما سأذكره بعد) من أصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الأمثلة على السكون . (قوله لفعل ماضٍ إلخ) ليس المراد لكل فعل ماضٍ احتوى إلخ فإن من الخماسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الأمر والمصدر منه نحو تدرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع همزة على قياس همزات الأسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية

[١٢٦٨] هو من الطويل . وألا للتنبيه . والشاهد في اثنين حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة . وشيمة نصب على التمييز ، وهى الخلق والطبيعة . وحدثان الدهر الذى يحدث فيه من النوائب والنوازل . قوله منى صلة لأحسن ، لأنه أفضل التفضيل فلا بد له من أحد الأمور الثلاثة . وجمل - بضم الجيم - اسم امرأة .

استخرج (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة : نحو انجلى. انجلاء ، وانطلق انطلاقا ، واستخرج استخرجا (وَكَذَا * أَمْرُ الثَّلَاثِي) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَأَخَشَ وَأَمْضَى وَأَنْفَذَا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتاج إلى همزة الوصل ، ولو سكن تقديرا كقولك فى الأمر من يقوم قم ، ومن يعدد ، ومن يرد رد . ويستثنى ، خذ وكل ومر فإنها يسكن ثانى مضارعتها لفظا ، والأكثر فى الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وَفِي أَسْمٍ أَسْتَبِ أَهْنِ آيْنِمِ سَمِعْ * وَالتَّيْنِ وَأَمْرِيَّ وَتَأْنِيثُ تَيْغ . وَأَيْمُنْ) فهذه عشرة أسماء ، لأن قوله وتأنيث تبع عنى به ابنة والتنتين وامرأة ، ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصلته فى التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون فإذا اتفق الابتداء بها صدرت

وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاعتدار والاستخراج وإنما أبقيت همزة الوصل على حالها فيما إذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لأن الكلمة لم تنقل من قبيل إلى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فإن فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية . قاله الدمامنى .

(قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا فى نسخ وهو الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ . (قوله وهو الأمر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل . (قوله الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك كأمر ما زاد على أربعة لعله لأن مضارعه لا يكون إلا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأقره أرباب الخواشى ويرد عليه نحو تدرج وتعلم فتدبر . (قوله فإن تحرك ثانى مضارعه) أى لفظا كما عرف .

(تنبيهه) : ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثى وسكت عن أمر الرباعى كأنه لأن ثانى مضارعه لا يكون إلا متحركا كقاتل يقاتل ودرج يدرج فلا حاجة إلى همزة الوصل . سم . (قوله ويستثنى) أى من قوله وكذا أمر الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا . (قوله خذ وكل ومر) فالقياس فى الثلاثة أخذ واكمل واؤمر لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى . (قوله والأكثر فى الأمر منها إلخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من أن الحذف فى كل وخذ أكثر فقط لا واجب يخالفه ما فى شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازانى أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لأنهما أكثر استعمالا . (قوله وفى اسم است إلخ) وكمفردها مشاها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية .

(قوله لأصلته فى التصريف) تقدم تعليله فى أول التصريف . (قوله بعض أمثله) هو الخماسى

بهمزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما سأذكره : أما اسم فأصله عند سيبويه سَمُو كَفَنُو . وقيل سَمُو كَقَفَل فحذفت لأمه تخفيفاً وسكن أوله ، وقيل نقل سكُون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً ، ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : اسمي أو سموي كما عرف في موضعه . واشتقاقه عند البصريين من السمو ، وعند الكوفيين من الوَسْم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك ، والخلاف في هذه المسألة شهر فلا نطيل بذكره . وأما است فأصله سَتَّة لقوله ستيه وأستاه . وزيد أسته من عمرو ، حذفت اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخريان : سَتَّة بحذف العين فوزنه فل وَسَتَّ بحذف اللام فوزنه فع ، والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين ، والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن . وأما ابن فأصله

والسداسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق . (قوله فإذا اتفق الابتداء بها) أي بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت . (قوله للإمكان) أي إمكان الابتداء بها . (قوله عليها) أي على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه . (قوله ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكر اسم الإشارة باعتبار المذكور . (قوله فأصله عند سيبويه سمو إلخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سمي وقوله في فعله سميت والأصل أسماو وسميو وسموت فاقضى القانون التصريفي قلب الواو همزة في الأول وباء في الأخيرين ولو كان أصله وسميا بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقليل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكاني بعيد .

(قوله وقيل سمو كَقَفَل) مقتضى صنيعه أن لا قائل بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلاً بالفتح لا يجمع على أفعال . (قوله فحذفت لأمه تخفيفاً) وقيل لثقل تعاقب الحركات الإعرابية على الواو . قال الدماميني : وهو غير مستقيم بدليل دلو وقتو وشلو ونحوها . (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعاً ثانوياً لا أولياً . (قوله وتعويضاً) أي عن اللام المحذوفة . (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أي بين اللام والهمزة . (قوله أو سموي) أي بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر في محله . (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد : المراد به اللغوي وهو مجرد الأخذ . (قوله من السمو) لعلوه على قسيميه الفعل والحرف بوقوعه في ركني الإسناد . (قوله من الوسم) لأنه علامة على مسماه . (قوله لقولهم ستيه) ظهور تاء التأنيث في التصغير يدل على أن الإستم مؤنث وهو ما يفيد صنيع القاموس . (قوله على كون الأصل سته) برفع ستة حكاية لقوله سابقاً فأصله سته .

بَنَوْ كَقَلَم فعل به ما سبق في اسم واست ، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون ، وفي النسب بنوى بفتحها ، ودليل تحريك العين قولهم في جمعهم : أبناء ، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين ، ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاء ، ومكسورها ككبد وأكباد ، والحمل على الأكثر . ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور : أحدها أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء . والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه . والثالث قولهم البتوة . ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى ، ولا دليل في البتوة لأنها كالفتوة وهي من الياء . ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة . وأجاز الزجاج الوجهين . وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم . قال الشاعر :

[١٢٦٩] وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرَهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا أَبُيَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا أَبْنَمًا

وليست عوضا من المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتاج لهزمة الوصل . وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ، ولقولهم في النسبة إليه

(قوله والفتح) عطف خاص على عام . (قوله فأصله بنو كَقَلَم إلخ) قال في المصباح : وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغير وقلة التغير تشهد بالأصالة اهـ يعني تغيير بنت فافهم . (قوله ما سبق في اسم واست) أى من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهزمة . (قوله بفتحها) أى في الجمع والنسب . (قوله ودليل تحريك العين) أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسماء ولم يدل على تحريك عينه . (قوله والحمل على الأكثر) مبتدأ وخبر . (قوله واشتقه من بنى بامرأته) لأن الابن مسبب عن بناء الأب بالأم . (قوله وهي من الياء) لكن قلبت الياء واوا للمناسبة الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو في الواو . (قوله للمبالغة) لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى .

(قوله وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت) أى للتعويض عنه بالميم . (قوله لم يحتاج لهزمة الوصل) أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حيثئذ . (قوله لأنه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم في النسبة إليه ثنوى أى بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوى

[١٢٦٩] قاله المتلمس - من قصيدة من الطويل - ول أم : مبتدأ وخبر . وغيرها . بالرفع - صفة لام ، وجواب إن محذوف دل عليه الكلام السابق . وأن مصدرية والتقدير إلا كرفى أبها لها أى لأمي . وابنا منصوب لأنه خبر أكون ، وفيه الشاهد فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم وشجعهم .

ثنوى ، فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمز . وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائق أبدا فجعل المتوقع كالواقع . وأما تأنيث ابن واثنين وامرء فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء في بنت واثنين فإنهما فيها بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيويه : لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعنى بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء . وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقليل أيم الله أعضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرء . وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناطم في هذين البيتين :

همز آيم وآيمن فافتح واكسر أو إم قل أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا

لا يمنع سكون العين في الأصل لأنك تقول في النسبة إلى اسم سموى يفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل . (قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أى وسكنت الميم كما في نظائره . (قوله لأن تخفيفها) أى الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع أل كما في التصريح ثم حذفها . (قوله فجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل . (قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرء) أى مؤنثاتها يعنى ابنة واثنين وامرء وقوله فالكلام عليها إلخ أى فالأصل بنوة وثنيتان وامرأة . (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله .

(قوله وإفهام التأنيث إلخ) هذا يناق ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث إلا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا يناق أنها تفهمه عروضا وإشعار فتأمل . (قوله المخصوص بالقسم) احترازا عن أيمن في نحو قولهم بر القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع يمين اتفاقا . (قوله لأنه عندهم جمع يمين) رد بأن همزته سمع كسرهما وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها . (قوله وعند سيويه) أى وغيره من البصريين قال في المغنى : ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمي وإضافته إلى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير والذي وابن عصفور كونه خبرا والمخلف مبتدأ أى قسمي أيمن الله اهـ بتلخيص وزيادة من الدماميني .

(قوله أعضوه الهمزة في أوله) إن كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وإن كان أصله يمين بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت

وإيمن اختم به والله كلا أضف إليه في قسم تستوف ما نقلا
ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ آل كَذَا) أى همز
وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة . ومذهب الخليل أن همزة آل قطع وصلت لكثرة
الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ، ومثل آل أم في لغة أهل اليمن .

(تفنيهان) : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع
مطلقا ، ولا في حرف غير آل ، ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ، ولا في اسم إلا مصدر
الخماسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة .

الثاني : كان ينبغي أن يزيد أيم لغة في أيمن فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر .
فإن قيل : هي أيمن حذفت اللام ، يقال : وابنم هو ابن وزيدت الميم . انتهى (وَيُتَدَلُّ)

نونه أعضوه همزة في أوله فقل أيم الله . (قوله همز إيم وإيمن) ينصب همز على المفعولية ووصل همزة
إيم وإيمن ونقل حركة همزة أو إلى راءا كسر وكسر همزة إم وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى من
ضم الميم فيهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثليث أى تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وإيمن اختم
به أى بكسر همزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيمن إن فتحت تعين ضم الميم وإن كسرت جاز ضمها
وفتحها اهـ يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح
الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح همزة والميم بدل إيم بكسر همزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن
مفتوح همزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشر لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن
الجمع عدها عشرين وقوله كلا اضف بنقل حركة أضف إلى تنوين كلا .

(قوله وبالخليل إلخ) مقابل لقول المصنف همز إل كذا . (قوله في غير هذا الكتاب) أى وأما
في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول . (قوله ولا في حرف غير آل) أى المعرفة أو الزائدة وأما
الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر . (قوله كان
ينبغي أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل . (قوله اثني
عشر) هي الأسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم إلخ وأل الموصولة الداخلة في قوله همز آل كذا
وأيم . (قوله يقال وابنم هو ابن إلخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابننا حدث له بزيادة الميم اتباع
النون للميم في جركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب
من مكانين بخلاف أيم في لغة أيمن فإنه لم يصير حيثئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر
ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراتها بزيادة التاء اهـ تصریح . وعندى في هذا الفرق وإن أقروه
نظر لأن أيم أيضا حدث له بالنقص جعل الإعراب على الميم فكل من ابنم وإيم تغير محل إعرابه لكن
الأول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفا فهما بهذا خبر مؤثر فتدبر .

همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل، وكما يحذف المكسور في نحو: ﴿أَتَخْلُدُنَاهُمْ سَخْرِيَا﴾ [ص: ٦٣]، ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر، فنقول: أحسن عندك وآمين الله يمينك، بالمد راجحا، وبالتسهيل مرجوحا، ومنه قوله: [١٢٧٠] أَلْحَقْ إِنَّ ذَاكَ الرَّبَّابِ ثَبَاغِدْثَ أَوْ أَتَبْتُ حَبْلُ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ ﴿آلَانَ﴾ .

(خاتمة)*: في مسائل: الأولى اعلم أن همزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل، وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبينين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل واكتب،

(قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في أل وأم بدلها في لغة حمير وأيمن وأيم ولعل الشارح أرجع الضمير في يبدل إلى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه إلى همز أل فقط لأن ما فعله الشارح أكثر فائدة. (قوله أو يسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وإن كان مرجوحا هو القياس لأن الإبدال مدا شأن الهمزة الساكنة. كذا في التصريح قال شيخنا السيد: لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به إذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحيا وقد صرح السعد في حواشي الكشف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما في قوله تعالى: ﴿وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ﴾ [القيامة: ٩]. (قوله أضطر الرجل) بالانقصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها. (قوله لئلا يلتبس إلخ) علة لقوله ولا يحذف. (قوله ولا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل. (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر. (قوله ومنه) أي من التسهيل (قوله ألحق إلخ) ألحق مرفوع بالابتداء وإن شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبت انقطع والجبل العهد. (قوله وذلك في المبدوء بها أل) أي لكثرة الاستعمال. (قوله وفي أمر الثلاثي إلخ) أي كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاية ابن جنى في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اهـ تصريح وفي الفارضي أن الكسر لغة رديئة. (قوله في الأصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الأصل أنه أصل غير عارض.

[١٢٧٠] من الطويل. ألحق بهمزتين الأولى للاستفهام والثانية هي همزة أداة التعريف. وفيه الشاهد فإنه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين. وألحق مبتدأ، وخبره قوله إن قلبك طائر. والمائد محذوف أي طائر له أي لأجله أي لأجل بعد دار الرباب، وهي امرأة. قوله أو انبت أي انقطع من البت وهو القطع، وأراد بالجبل جبل المودة وهي الوصلة التي كانت بينهما.

بخلاف امشوا وامضوا ، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم ، وفي تكملة أى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة همزة ، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ، ورجحان الفتح على الكسر وذلك في أيمن وإيم ، ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ، ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقى وهو الأصل . الثانية قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء الساكن . فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد ادغام تاء الانفعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقليل ستر ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة همزة إليها في نحو الأحمر ، فالأرجح إثبات همزة ، فتقول أحمر قائم ، ويضعف لحمر قائم ، والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام . الثالثة إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقلوا أو انقص . الرابعة

(قوله بخلاف امشوا وامضوا) فإن همزة فيهما مكسورة لأن عينهما في الأصل مكسورة والأصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين المناسبة الواو وإن شئت قلت فنقلت منها إلى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة تصریح باختصار والثاني أشهر .

(قوله نحو اغزى) بضم همزة راجحا وكسرها مرجوحا لأن الأصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا إلى الأصل والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجوز هذان الوجهان في امشوا لأن الأصل كسر همزة وقد عطف بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصليين ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض دافع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا . اهـ تصریح باختصار . (قوله وفي تكملة أى على إلخ) يخالف لما قاله ابن الناظم في حكم همزة . (قوله أنه يجب إشمام إلخ) المراد بالإشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وإنما وجب ذلك تنبيها على الضم الأصلي .

(قوله أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى إذا أشممت الثالث أشممت همزة وإلا فلا ففيه مخالفة لكلام أى على من وجهين الإشمام وإخلاص ضم همزة . اهـ تصریح . (قوله في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختير وانقيد بضم همزة والثالث وكسرهما وإشمامهما . قاله الدماميني . (قوله فيما بقى) أى من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال . تصریح . (قوله وهو الأصل) أى الكسر هو الأصل . (قوله فقليل ستر) أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لأنك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستر

مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً وضمت في بعضها اتباعاً ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعاً للثالث ، وأورد عدم الفتح في اعلم . وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر . والله أعلم .

[الإبدال]

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير ادغام فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا

بكسر السين ولى مصدر الثاني تستيرا . (قوله إن النقل للإدغام أكثر) أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل . (قوله أو جار مجراه) أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا . (قوله نحو أن اقتلوا أو انقص) على اللف والنشر المرتب .

(قوله مذهب البصريين إلخ) عبارة الجمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره : اجتلبت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقبل اجتلبت متحركة لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً اهـ فمراد الشارح الأصل الثاني أو الأول على القولين . (قوله وأورد) أى على قول الكوفيين . (قوله بالخبر) أى بالمضارع حالة الوقف اهـ تصريح والمضارع ليس بقيد لأنه قد يلتبس أيضاً بالماضى المعدى بالهمزة كما في مثال الشارح فإن فتح همزة أعلم يلبس بالمضارع وقفا وبالماضى المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم .

[الإبدال]

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كناء عدة وهمزة ابن وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة اهـ تصريح ومقتضاه أن الإبدال يجرى في جميع الحروف وهو كذلك إن كان هذا تعريفاً لمطلق الإبدال الشامل لإبدال الإدغام وكذلك إن كان هذا تعريفاً للإبدال غير إبدال الإدغام لكن أعم من أن يكون شائعاً أو غير شائع . (قوله إبدالا شائعاً) أى في التصريف لما ستعرفه أن الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا . (قوله حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي بمعنى الإعجام أى النقط فتكون إضافة الحروف من إضافة الشيء إلى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته أى

الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك . وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما في قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واو في الأصل ، وموسى ألقه عن الياء وراس ألقه عن الهمزة وإنما لينت لثبوتها فاستخالت ألفا والبذل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كثناء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج . ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم . وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف : الإبدال والقلب والنقل والحذف ، وأشار إلى حصر حروف البذل الشائع في التصريف بقوله (أُخْرِفُ الْإِبْدَالَ هَدَاثَ مُوْطِيًا) وخرج بالشائع البذل الشاذ نحو إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما في مغرب ومغبربان في قوله :

[١٢٧١] وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا أُغِيثَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَخْدِ

خفاء بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره وعليه لا تغليب لأن الخفاء كما يزول عما ينقط كالجم ينقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي على الفارسي وارتضاه كما في حاشية السيوطي على المعنى .

(قوله وأراد بالإبدال ما يشمل القلب) أى مجازا فالإبدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله إذ كل منهما أى من الإبدال بالمعنى الخاص الحقيقى المبين للقلب والقلب ففى كلامه استخدام وقوله إلا أن الإبدال أى بالمعنى الخاص الحقيقى فلا تنافى بين جعله أولا الإبدال أعم من القلب وجعله ثانيا الإبدال مبينا له وقوله ومن ثم أى من أجل أن القلب إحالة اختص إلخ لأن الإحالة إنما تكون بين الأشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشئيين من الآخر عللا لا تنافى تباينهما مفهوما وإن توهمه شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه . (قوله إلا أن الإبدال إلخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى . (قوله وموسى) أى الذى هو اسم للحديد المعروف . (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لثبوتها وعبرة المرادى لشدتها . (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الإعلال وهو كما في شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان للتخفيف . (قوله كثناء عدة إلخ) فإن الثاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل . (قوله كسين اسطاع) فإن السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه . (قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة . (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهري : تصغير

[١٢٧١] قاله التابعة الذيباني . ذكر مستوفى في شراهد أسماء الأفعال والأصوات . والشاهد في أصيلا ، فإنه تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس ، وإبدال اللام فيه من النون ، وهذا إبدال غير شائع .

ومن ضاد اضطجع في قوله :

* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعُ * [١٢٧٢]

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله :

[١٢٧٣] مَحَالِي غَوَيْفٍ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وَبِالْفِدَاةِ كُلَّ الْبَرْزِجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّبِغِ

وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الأئيل أَجْلٌ . ودون تشديد كقوله :

[١٢٧٤] لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجِيجٍ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجٍ

أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحد اهـ والأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب كما في الصحاح . اهـ تصرع . (قوله أعيت جوابا) أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أى المنزل . (قوله ومن ضاد اضطجع) لأن بعض العرب كما قاله المزني يكره الجمع بين حرفي اطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف إليها وهو اللام . (قوله مال إلى أرتاة حقف فالطجع) الضمير يرجع إلى الذئب . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء

[١٢٧٢] قاله منظور بن حبة الأسدي . وصدره :

* لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ *

أى أن لا دعا أى لا راحة . والضمير فى رأى يرجع إلى الذئب . ومال جواب لما . والأرطاة شجر من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء ، وهو من الرمل المعوج ، والجمع أحقاف . والشاهد فى فالطجع ، فإن أصله اضطجع ، فأبدل الضاد فيه لاما وهو شاذ ، وروى فاضطجع وفاطجع . ذكره أبو الفتح . [١٢٧٣] قاله أعرابي من أهل البادية . محال مبتدأ وعويف خبره . وأبو علج عطف عليه ، وفيه الشاهد : فإن أصله أبو على ، فأبدلت الجيم من الياء المشددة ، وكذا أصل العشج العشى ، والبرنج البرنى ، والصبيص الصبى . والكتل جمع كتلة وهى القطعة المجتمعة ، والبرنى ضرب من التمر ، والودّ الوتد ، والصبيصى قرن البقر .

[١٢٧٤] قاله رجل من البجائيين . من الرجز . وأنشدته الزمخشري لاهم^(١) إن كنت قبلت . والشاهد : فى حجج ، وبج ، وورفج . فإن أصلها : حجتي ، وى ، وورفتى ، فأبدل من الياءات جيما . وقوله بج بتخفيف الجيم ومن شدة فقد غلط . قوله فلا يزال . جواب الشرط وشاحج اسمه - بالحاء المهملة بعدها الجيم - وهو البغل . ويأتيك بج ، خبرها . قوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج ، وكذا تهاى أى صياح ونهاى . وينزى أى يحرك وهذه الجملة صفة أيضا .

(١) رواية العتي : يارب بدل : لاهم .

* أَقْمَرُتْهَاثُ يُنْزَى وَفَرْتَجْ *

وتسمى هذه عججة قضاعة . ومعنى هدأت سكنت . وموطيا من أوطأته جعلته وطيا ، فالياء فيه بدل من الهمزة . وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل إذ جمعها فيه في طويت دائما . ثم أنه لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها ، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد في الوقف عى نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف . وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هَيْكٌ ولهك قائم ، وهرقت الماء ، وهردت الشيء وهرحت الدابة .

(تنبيهات): الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع يعنى في كلام العرب ، اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضرورى في

المهملة وسكون القاف بعده فاء المعوج من الرمل . عني .

(قوله في الوقف) أى على الكلمة المشتمة على الجيم المبدلة من الياء وإن لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذى استشهد به فإن الجيم في أشطاره الأربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافى المطلقة وأما ما نقله المصريح عن السيد في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من إجراء الوصل بجرى الوقف فيه نظر لأن الضروب وما في حكمها من الأعاريض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة إلى دعوى الوصل فتدبر .

(قوله كتل البرنج إلخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهى القطعة المجتمعة . والبرنج بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر . والود بفتح الواو وتشديد الدال التود سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت في الدال . والصيصى بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة . (قوله الأيل) بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة وفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الرعل . كذا في القاموس . (قوله شاحج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقمر أى أبيض صفة لشاحج وكذا نهاء بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك . والوفرة شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن . (قوله وذكره الهاء) أى في إجمال العدد هنا زيادة إلخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه اسقاط التسهيل لها في إجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف . (قوله ولهك قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالى حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثانى بهذا الإبدال .

(قوله الشائع يعنى في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الإبدال الضرورى في التصريف أقل من الشائع في كلام العرب كلهم أو قوم منهم . (قوله وهذه التسعة إلخ) ليس المعنى وذكر أن هذه التسعة إلخ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله

التصريف ، فقال يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام قولك : لجّد صرف شكس آمن طى ثوب عزته ، والضرورى في التصريف : هجاء طويت دائما . هذا كلامه . فأفهم أن باقى حروف المعجم وهى الحاء والحاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ . وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش ﴿ فشرف بهم ﴾ [الأنفال : ٥٧] ، بالذال المعجمة أن الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخراذل . والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان ، وخرجها الرخمشى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر . وأفهم أيضا أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء وكذا إبدال النون من اللام كقولهم في الرّفل - وهو الفرس الذّيال - رفن ، ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة - إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة - أنغرت . وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع في ذلك ما اطرء أو كثر في بعض اللغات كالجمعجة في لغة قضاعة ، والعننة كقولهم : ظننت عنك ذاهب : أى أنك . والكشكشة في لغة تميم ، كقولهم - في خطاب المؤنث - ما الذى جاء بشر ، يريدون

عنه بقوله فقال : يجمع حروف البديل إلى أن قال والضرورى في التصريف هجاء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن . (قوله لجّد صرف شكس إلخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرهما الصعب الخلق . كذا في القاموس . (قوله وهى الحاء والحاء إلخ) كلها بالإعجام إلا الحرف الأول فبالإهمال . (قوله لحم خراذل وخراذل) في القاموس : خردل اللحم قطع أعضائه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراذيل محردل ثم قال : وخردل اللحم أى بإعجام الذال لغة في خردل أى بإهمالها ولم يذكر فيه خراذل بلا تحية والمتبادر من صنيع القاموس أن الحاء مفتوحة .

(قوله والمعنى الجامع لهما) أى للدال والذال . (قوله وخرجها) أى قراءة الأعمش وقوله على القلب أى المكانى . (قوله شذر مذر) كلمتان مبيتان على الفتح للتركيب قال في القاموس : وتفرقا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وتشذر الجمع تفرقا . (قوله إن من الشائع) يعنى في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما أسلفه من إخراج ما ذكر بالشائع في التصريف . (قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما في القاموس . (قوله الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أى طويل الذيل . (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحيتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدره . كذا في القاموس . (قوله أن لا يسمى ذلك) أى المذكور من إبدال اللام من النون وما بعده . (قوله كالمعجمة) هى إبدال الجيم من الياء . (قوله والعننة) هى إبدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر . (قوله في لغة تميم) راجع للعننة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتى قريبا .

بك ، وقراءة بعضهم : « قد جعل ريشر تحتشر سريا » والكسكسة في لغة بكر ، كقولهم - في خطاب المؤنث - أبوس وأمس يريدون أبوك وأمك . قال في شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عنعنة ، وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز :

[١٢٧٥] يا ابن الزبير طالما عصيتك وطالما غيبتنا إليك

أراد عصيت ، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وإنما يتبغى أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع في الخطأ كقولك في مال مول ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاء سقاية هذا كلامه .
الثاني : عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفا ، وجمعوها في تراكيب كثيرة منها : طال يوم أنجده ، وأسقط بعضهم اللام وعددها أحد عشر ، وجمعها في قوله : أجد طويت منها . وزاد بعضهم الصاد والزاي وعددها أربعة عشر ، وجمعها في قوله : أنصت يوم زل طاه جد . وعددها الزمخشري ثلاثة عشر ، وجمعها في استنجده يوم طال . قال ابن الحاجب هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ،

(قوله وهذا النوع) أى العجعة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم الإشارة العننة ولهذا قال وإلا لزم أن تذكر العين إلخ . (قوله وإلا لزم أن تذكر إلخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على ما ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر . (قوله ما لو لم يبدل) أى إبدال ما أى حرف لو لم يبدل إلخ ولك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الإبدال . (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . (قوله كقولك في سقاء) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثاني بالباء على القليل لما سيأتى في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وياء إلخ . (قوله حروف الإبدال) أى الأعم من الضروري . (قوله طال يوم أنجده) بإضافة الظرف إلى الجملة . (قوله أجد) فعل أمر من الإجادة . (قوله طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يظهر أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت . (قوله فإن أورد) أى الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين

[١٢٧٥] قاله راجز من حمير ونمائه :

* لَنْضُرَ بَيْنَ بَيْتَيْنَا فَيَكَا *

وأراد بابن الزبير عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما . والشاهد في عصيكا فإن أصله عصيت . فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها في الجنس .

كقولهم زراط وزقر في صراط وسقر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد اسمع ورد اذكر واطلم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا كلامه . قلت : قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست إذ أصله سدس ، فلعله نظر إلى ذلك . والذي ذكره سيبويه أخذ عشر حرفاً : ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصارييف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة ، فالأول نحو جدف فإن فاءه بدل من تاء حدث لأنهم قالوا في الجمع أجدث بالتاء فقط ، والثاني نحو أفلط أى أفلت فإن طاءه بدل من التاء ، لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لصّ لصت التاء بدل من الصاد لأن جمعه على لصوص أكثر من لصوت ، فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين فهو من أصليين نحو أرخ ورخ ووكد وأكد لأن جميع التصارييف جاءت بهما فليس أحدهما بدلاً من الآخر وقال ابن الحاجب : يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كثرات فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث ، وبقلة استعماله

بدلاً وقوله اسمع أى بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واطلم . (قوله اذكر واطلم) والأصل إذ تكرر واطلم فأبدلت التاء في الأول دالا والدال ذالا وأدغم وفي الثاني طاء والطاء ظاء وأدغم أى فكان ينبغي أن يذكر الدال المعجمة والطاء المشالة . (قوله لأنه من باب الإدغام) علة المحذوف أى مع أنه لا يصح إيراد اسمع لأنه من باب الإدغام أى من باب الإبدال للإدغام لا من باب الإبدال المجرد عن الإدغام . (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس : الست بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم . (قوله فلعله) أى الزمخشري . (قوله في بعض التصارييف) أى في بعض تصارييف الكلمة التى فيها البديل فيكون محل الرجوع إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة غير تلك الكلمة من تصارييفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل الثانى الذى هو الرجوع غلبة بأفלט لأن غلبة الرجوع إلى التاء هى نفس أفلط فإن استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصارييفها كمفلت ومفلة أى وافلات للزوم التاء بقية تصارييفها كما قاله الدمامي فكان عليه أن يمثل به للأول أيضاً ويقتصر فى التمثيل للثانى على نحو لصت وتعلم أيضاً أن التعليل بقوله لأن التاء أغلب فيه أى فى أفلط فى الاستعمال غير مناسب لأول كلامه فتنبه .

(قوله فى لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية . (قوله فإن لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوماً أو غلبة وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين . (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الأمثلة الملاية للفظ البديل فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الأصل المبدل منه . (قوله كثرات) هو المال الموروث . (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى

كقولهم : الثعالى فى الثعالب ، والأرانى فى الأرانب . وأنشد سيبويه :
 [١٢٧٦] لها أشارير من لحم تُثَمَّرُهُ من الثَّعالى ووخز من أرانها
 قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثعاله ثم قلب ، فيكون كقولهم :
 شراعى فى شرائع . والذى قاله سيبويه أولى ليكون كأرانها . وأيضا فإن ثعاله اسم جنس ،
 وجمع أسماء الأجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس ، وبكونه فرعا والحرف
 زائد كضوئيرب تصغير ضارب ، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف
 وبكونه فرعا وهو أصل كمويه فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة

استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البديل . (قوله لها أشارير إلخ) الضمير يرجع إلى فرخة عقاب
 والأشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم . والتمرير بفوقيتين التجفيف . ووخز بالخاء والزاي
 المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أشارير . (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على
 الهمزة والأصل ثعال ثعائل كذؤابة وذوائب إلا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا . (قوله
 ضعيف) لأن الجمع للإفراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد .
 (قوله يعنى بقوله اسم جنس إلخ) أى ويقولها أسماء الأجناس أعلام الأجناس . (قوله وبكونه)
 أى البديل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر . (قوله والحرف) أى البديل منه
 زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعنى قوله بعد
 وهو أصل تقسيما للفرع قسمين . (قوله لأنه لما علم الأصل) وهو المكبر . (قوله وبكونه فرعا وهو
 أصل إلخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لأنها إن أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد وبكون
 لفظ البديل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو
 مويه ليس لفظ البديل بل لفظ الحرف الأصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم
 أن الهمزة مبدلة من هاء . فإن قلت : كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا
 من همزة مكبرة ولا دور لأننا لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت : لو أراد الشارح
 بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لأنه لما علم الأصل وهو المكبر علم أن
 هاء مويه بدل من همزة ماء وإن كان أصل همزته هاء مع أنه يرد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص

[١٢٧٦] قاله أبو كاهل التمر بن تولب اليشكرى ، يصف فرخة عقاب تسمى غبة كان لبنى يشكر . وهو بالغين المعجمة
 المضمومة وفتح الباء الموحدة المشددة وفى آخره هاء . وهو من البسيط . والضمير فى لها يرجع إلى الفرخة . وأشارير
 مبتدأ ، ولها خبره - وهى قطع قديد من اللحم . ومن اللبان . قوله تتمره من تمرات اللحم . والتمر بالناء المشاة من
 فوق إذا جففتها ، وهى صفة اللحم . والشاهد فى من الثعالى وأرانها ، فإن أصلهما من الثعالب ، ومن أرانها جمع
 أرب ، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء . قوله ووخز - بالخاء والزاي المعجمتين - معناه شئ قليل ، وهو عطف على
 أشارير .

من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق ، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (فأبدل الهمزة من واو ويا . آخرًا أثر ألف زيد) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل : الأولى هذه ، وهى إذا تطرفت إحداها بعد ألف زائدة نحو : كساء وسماء ودعاء ، ونحو : بناء وظباء وقضاء ، بخلاف نحو قاو ، وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ، ونحو : غزو وظبى لعدم الألف ، ونحو واو وآى لعدم زيادة الألف لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلالان وهو ممنوع .

(تنبيهان) : الأول : تشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء فإن أصلها حمرى كسكرى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كآلف كتاب وغلّام ، فأبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما قال في الكافية :

الهمزة بالذكر لأن واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو فتأمل .

(قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف في الأوزان ، (قوله آخرًا) جعله حالا من المتعاطفين قبله وإن أحوج أفراده إلى تأويلهما بالمذكور وإلى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخرًا ظرفًا لصفة محذوفة أى كائنتين في آخر من ظرفية الشيء في نفسه المستفاد من نصب لا ما في قول الشارح بعد فلو أى موضع قوله آخرًا بلا ما فقال لا ما بائر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك . (قوله أى تبدل الهمزة إلخ) كان ينبغي حذف أى إلا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة إلخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الأربع . (قوله إذا تطرفت إحداها) بأن كانت لا ما أو زائدة بعدها للإلحاق على ما ستعرفه . (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصرّيح وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد في القاموس ظباء بالضم والمبدل جمع الظبية بالكسر والمد وجمع الظبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما في نسخ القاموس . (قوله ونحو بناء إلخ) قال في التصريح : ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من باء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس . (قوله لعدم التطرف) أى لوقوعهما عينا . (قوله ونحو واو) أى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة .

(قوله لأنها أصلية فيهما) أى منقلبة عن أصل وهو في الكلمة الأولى واو عند آى علي وياء عند آى الحسن وفي الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . قاله المصرح . (قوله وإلا) بأن أبدلت لاهما وقوله لتوالى إعلالان هما قلب عيهما ألفا وقلب لاهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الإعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول وإلا لتوالى إعلال وإبدال إلا أن يجعل في كلامه تغليب أو يقال مراده بالإعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر . (قوله تشاركهما) أى الواو والياء .

من حرف لين آخر بعد ألف مزيد ابدل همزة وذا ألف
 الثاني : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو : بناء وبناءة ، فإن
 كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو : هداية وسقاية وإداوة وعداوة ، لأن
 الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تبني على مذكر . قال في التسهيل : وربما صح مع العارضة
 وأبدل مع اللازمة : فالأول كقولهم في المثل : اسق رقاش ، فإنها سقاية لأنه لما كان مثلاً
 والأمثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التأنيث . ومنهم من يقول فإنها سقاة بالهمز كحال
 في غير المثل . والثاني كقولهم صلاة في صلاية . وحكم زيادتي الثنية حكم هاء التأنيث
 في استصحاب هذا الإبدال نحو كساعين ورداعين ، فإن بنيت الكلمة على الثنية امتنع
 الإبدال وذلك كقولهم عقلته بشاين ، وهما طرفا العقال . الثالث : قد أورد على الضابط
 المذكور مثل غاوى في النسب إذا رخمته على لغة من لا ينوى فإنك تقول يا غاؤ بضم

(قوله فكان الأحسن أن يقول إلخ) أمر لشمولة الأحرف الثلاثة . (قوله مع هاء التأنيث العارضة)
 أى على صيغة المذكر قال سم : وعبرة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديراً لأن هاء
 التأنيث في تقدير الانفصال . (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة . (قوله وسقاية) بكسر السين
 وضمها موضع السقى كما في القاموس . (قوله وإداوة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كما في القاموس . (قوله
 لم تبني على مذكر) أى لم تصغ بغير تاء المذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلاً كهداية أو صيغت
 له من معنى آخر كسقاية فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما في القاموس وهو غير معنى
 السقاية الذى هو محل السقى كما مر . (قوله وربما صح) أى حرف اللين أى أبقي من غير قلب . (قوله
 اسق رقاش فإنها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو
 مثل يضرب للمحسن أى أحسن إليه لإحسانه . (قوله لأنه لما كان مثلاً إلخ) فيه عندي نظر لأنه إنما
 يصلح تعليلاً لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلاً لا لتصحيحها في النطق به أولاً . (قوله كقولهم
 صلاة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فهما قال في القاموس : الصلاية – ويهزم – الجبهة ومدق
 الطيب والجمع صلى وصلى . (قوله في استصحاب هذا الإبدال) أى جوازاً فلا ينافي قول الناظم السابق :

* ونحو علباء كساء وحيا *

بواو أو همز . (قوله نحو كساعين ورداعين) أى بما همزته بدل من أصل أو من حرف إلحاق
 لا من ألف تأنيث لأن الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب في الثنية قلبها واوا . (قوله على الضابط
 المذكور) أى في قوله فأبدل الهمزة من واو وياء إلخ لأن التقدير من كل واو وياء . (قوله في النسب)
 ليس بقيد فإنه إذا رخم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطي في النكت عبارة
 المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط في ترخيمه أن يكون علماً كما هو مصرح به وأجيب عن
 إيراد ما ذكر بأنه لا يرد لأن واو غاؤ ليست آخرها بل هى حشو والحذف عارض . سم .

الواو من غير إبدال مع اندراجها في الضابط المذكور . وإنما لم يبدل لأنه قد أُعْلِمَ بِحذف لامي فلم يجمع فيه بين إعلالين فلو أتى موضع قوله آخرًا بلامًا فقال لا ما بآثر ألف زيد لاستقام . الرابع : اختلف في كيفية هذا الإبدال : فقليل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف . وقال حذاق أهل التصريف : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغير وهو الطرف ، فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا ، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة لأنها من مخرج الألف . انتهى .

(قوله بحذف لامه) أى لأجل ياء النسب كما أفصح به المرادى . (قوله لاستقام) لأنه يخرج غاوا لأن الواو فيه عين اهـ سم ويرد على التعبير بلاما أنه لا يشمل نحو علماء وقوباء مما همزة فيه مبدلة من ياء زائدة للإلحاق ولهذا قال المراد بإصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هى لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادى الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما همزة فيه مبدلة من ألف التأنيث . (قوله فقلبت الألف الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لأن قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولأن التغير أليق بالأواخر ولأن في تحريك الثانية تحصيلًا لظهور الإعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى . (قوله لأنها من مخرج الألف) فيه تساهل لأن همزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا المخرج .

(مفائدة): في حاشية السيوطى على المعنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول الهمزة هى الأصل والألف الساكنة هى الهمزة ترك همزها و فرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون فى أول الكلمة وآخرها ووسطها والألف حرف آخر لا يكون إلا ساكنا ولا يكون فى أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والألف مع اللام قبل الياء وقال ابن جنى فى سر الصناعة : اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعددها أبو العباس ثمانية وعشرين بإسقاط الهمزة لأنها لا تثبت فى الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضى وبيان ذلك أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمز فى الحقيقة وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف ولو أريد تحقيقها ألينة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب إلا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أولا. نحو أخذ وأخذ وإبراهيم وأن كل حرف سميت فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف حروفه همزة فهذا دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف . أما الألف فى نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة إلا أن هذه الألف لا تكون

ثم أشار إلى الثانية بقوله : (وَلِي * فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا أَقْنَمِي) أى اتبع : ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة ، أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع الأصل قاول وبائع ، فحملا على الفعل في الإعلال ،

إلا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما إخراج أى العباس لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها في اللفظ الذى هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض كتخفيف وإبدال لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحواله لعارض لا يخرجها عن كونه حرفا اهـ وقال التفتازانى في حاشية الكشف : الألف اسم للمدة التى هى أوسط حروف جاء والهمزة التى هى آخرها بدليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصل وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة اهـ .

فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينة اهـ ما في حاشية السيوطى بتلخيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالألف اللينة في أول اسمها كما فعل في أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل في اسمها لا كما توصل إلى النطق باللام التعريف بالألف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اهـ ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفى في تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلا من الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلا من اللام والألف مضى ذكره يرد عليه أن الألف الماضى ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف اللينة المشار إليها بلا كما مر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تنبيه على أن لا إشارة إلى الألف اللينة وذكرهم اللام لأنها المتوصل بها إلى النطق بالألف اللينة في قولهم لا فاعرف ذلك .

(قوله ثم أشار إلى الثانية) أى من مسائل إبدال الهمزة من الواو والياء . (قوله ولي فاعل ما أعل عينًا) أى وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا . (قوله إذا وقعت) أى كل منهما . (قوله فحملا على الفعل في الإعلال) قال في التصريح ما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الإعلال وإن لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فإن ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع

بـخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين .

(تنبيهات):* الأول : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم

فاعل كقولهم جائز وهو البستان ، قال :

[١٢٧٧] صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْمًا الرِّيحُ تُعْمِلُهَا ثَمَلٌ

وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف . وكلام الناظم هنا وفي الكافية

لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في التسهيل . الثاني : اختلف في هذا الإبدال أيضا : فقليل

أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف . وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الألف

همزة كما تقدم في كساء ورداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين . وقال المبرد :

أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان

فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة . الثالث : يكتب

والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ وقد يجاب عن الأول بالترام

النقل ومنع التكرار وعن الثاني بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجع من حيث الاشتقاق وهذا

لا يناق ما قالوه هنا من أن فرعيتة عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح فانهم . (قوله في الإعلال)

أى في مطلق الإعلال وإن كان الإعلال فيهما بقلب العين همزة وفي الفعل بقلبها ألفا . (قوله نحو عور

إلخ) في القاموس : العور ذهاب حس إحدى العينين . عور كفرح وعار يعار وعور وعاور فهو أعور

والجمع عور وعيران وعوران . وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم سواد عينه في سعة فهو أعين .

(قوله هذا الإبدال جار) بالراء من الجرى كما في عبارة المرادى وفي نسخ من الشرح جائز بالزاي

من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإبدال في هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا

السيد بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال . (قوله كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاي

وفسره بالبستان وضبطه العيني في البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء . (قوله صعدة) هي

القناة المستوية تثبت كذلك . قاموس . (قوله لا يشمل ذلك) لأنه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة .

(قوله كما قال المصنف) لو قال : وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن .

(قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين . (قوله قبل الألف

إلخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ أى فلم يلحظ الواو والياء في اسم الفاعل على

قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لى وبه يفارق قول المبرد قول الأكثرين فتأمل . (قوله

بالياء) أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين . (قوله التخفيف) أى بتسهيل الهمزة بين

[١٢٧٧] ذكر مستوى في شواهد عوامل الجزم . والشاهد في حائر فإنه على وزن فاعل اسم البستان ، وليس باسم

فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز في فاعل الذى هو اسم فاعل .

نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء في بائع ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قائل ، ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع ، قال المطرازي : نقط الياء من قائل وبائع عامي ، قال : ومرّني في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه : قائل - بنقطتين من تحت - فقال أبو عليّ لذلك الشيخ : هذا خطأ من ؟ فقال : خطي ، فالتفت إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله ، وخرج من ساعته . انتهى . ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَأَلَمْدُ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَادَةِ) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل : نحو رعوقة ورعائف ، وقلادة وقلائد ، وصحيفة وصحائف ، وعجوز وعجائز ، وسليق وسلاتق ، وشمال وشمائل ، بخلاف نحو قسورة وقساور ، لعدم المد ، وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعاش ، ومثوبة ومثاوب ،

الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده . (قوله فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ما قبله . (قوله تصحيح الياء) أى الإتيان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهي غير ما قبله . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما ذكره من الإبدال والتصحيح لحن . (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا الوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه . (قوله والمد) أى حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكر له الشارح محترزا .

(قوله أى يجب إبدال إلخ) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحداها أو تحريكها فلو حذفوا الأولى فانت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لابد أن يكون بين ألفه وحرف إعرابه حرف مكسور ليكون كمفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما أثر حركة من جنسهما كالألف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل : إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن في الحركة . كذا في التصريح .

(قوله نحو رعوقة) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنه الدم . كذا في القاموس . (قوله وسليق) كأمر يطلق على معان منها ما تحت من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه . (قوله قسورة) هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء . (قوله وشذ مصائب ومناثر)

لعدم الزيادة ، وشذ مصائب ومناثر ، والأصل مصابوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ، ومكوك لعدم كونه ثالثا . ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَلِكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اكْتَنَفَا * مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ لَيْفَا) نيفا نصب على المفعول به بالمصدر المتون وهو جمع ، وأضافه في الكافية للفاعل : فقال كجمع شخص نيفا . أى يجب أيضا إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثالي حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياعين كنيائف جمع نيف ، أو واوين كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود ، وصوائد جمع صائد ، والأصل سيود وصوايد . واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ولا يهز في الياعين ولا في الواو مع الياء ، فيقول نيايف وسيود وصوايد على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلها . ولأن لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحويتين ويوم اسم موضع ،

وشذ أيضا همزة معايش في رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما في المرادى . (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومناثر بقطع النظر عن همزهما . (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرفا وعوسجا خرج بقيد المد . والصيرف المختال في الأمور كالصيرفي والعوسج شوك واسم فرس . كذا في القاموس . (قوله اكتنفَا) أى أحاطا . (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبي أصله نيوف مبنى على أن من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه . كذا في التصريح . (قوله بالمصدر المتون) تصريح بأن لفظ جمع في قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للإبدال لأن الجمع ليس إبدالا ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم . (قوله أو مختلفين) تحت صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما . (قوله وصوائد) الواو بدل ألف صائد اه سم لما تقدم في قوله في التصغير الذى مثله التكسير والألف الثانى المزيد يجعل * واوا . (قوله في الواوين) أى في صورة الواوين . (قوله ولأن لذلك نظيرا) الإشارة للإبدال في الواوين وقوله وهو اجتماع أى الإبدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فإن أصله وواصل ومناظرة هذا لمسألتنا في مطلق إبدال إحدى الواوين همزة وإن كانت المبدلة في مسألتنا الثانية وفي النظر الأولى . (قوله وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو) أى في جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما إلخ واقتصر على قوله وإذا التقت الياءان إلخ لكان أخصر وأسبق . (قوله نحويتين ويوم) الأول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثالي بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الأولى أن يقدم الشارح قوله

واحتج أيضا بقول العرب في جمع ضَيَّون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع : أما القياس فلأن الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كسء ورداد لشبهه به من جهة قربته من الطرف وهو في كسء ورداد لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا ، وأما السماع فحكى أبو زيد في سَيِّقة سياثق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق ، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيّد وجيائد وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل ، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صحح في واحده صحح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين ، والصحيح أنه لا يقاس عليه .

(تنبيهات):* الأول : فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال ، فالأولى نحو طواويس ، والثانية نحو قوله :

[١٢٧٨] * وَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ *

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد ، فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير

اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصريح .

(قوله في جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية . (قوله ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو . (قوله من جهة قربته) من سببية وإضافة جهة إلى قرب للبيان وفي الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه . (قوله وهو) الإبدال بالهمزة . (قوله سَيِّقة) ياء مشددة ما استقاها العدو من الدواب . والدريفة يستتر فيها الصائد فيرمى الوحش كما في القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء على العين كما في المرادى . (قوله مع أنه إلخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا . (قوله والصحيح أنه يقاس عليه) أى على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحده إذا وجد وذهب أناس إلى القياس . كذا في المرادى . (قوله مد مفاعل) أى ألفه وقوله اتصال المد أى اللين الثاني الذى ينقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن المفصول مفاعل لا مفاعل . (قوله بمدة شائعة) أى قياسية .

(قوله وكحل) الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه المصريح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى . (قوله جمع عوار) قال العينى : بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد

[١٢٧٨] قاله جندل بن المنى الطهوى من الرجز ، وأوله :

عَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَا عِزَّى وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
* خَنَا عِطَامِي وَأَرَأَاكَ تَأْغُرِي *

وكحل إلخ والضمير في كحل يرجع إلى الدهر ، وخا : قوس ، وتأغرى : من نعت أسنانه إذا كسرتها . والتشاهد =

الموجودة . أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

[١٢٧٩] * فِيهَا عَيَائِلُ أَسْوَدٌ وَلُئِمَزْ *

الأصل عيائل لكنه أشبع همزة اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف ، لأنه جمع عيل واحد العيال ، قال الصفاني : واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد .

الثاني : لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت : قرائل بالهمز هذا مذهب سيويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لحفته .

الثالث : حكم هذه همزة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في قائل وبائع . ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبديل مما بعد ألف مفاعل في النوعين

وقيل هو كالقذى ا هـ وتبعه المصريح في هذا الضبط قال سم وضبطه المكى بتشديد الواو وهو الظاهر ا هـ . (قوله فهمي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير . (قوله تنقاد) بفتح التاء أى نقد وإضافته إلى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله . (قوله لأنه قد جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن لليل جمعين عيالا وعيائل . (قوله كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قول كجمع نيفا لأن المثال لا يخصص ا هـ سم وقولهم عدد المصنف إعطاء الحكم بالمثل غير مطرد . (قوله مثل عوارض) أى مفردا على وزن عوارض . (قوله ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه إلخ) فيه شيء لأن الحكم الذى أطلقه فيما سبق إطلاقه معتبر لأن الإبدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبذلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالاطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لأنه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الإبدال همزة لا يبقى بل يغير . قاله سم .

(قوله في النوعين المذكورين) أى المشار إلى أولهما بقوله والمد زيد إلخ وإلى ثانيهما بقوله كذاك

= في العواور فإن أصله بالعواوير ، فلذلك صحت الواو لبعدها من الطرف ، ثم حذف الياء وبقي الصحيح بخاله ، لأن حذف الياء عارض ، وهو جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو ، وهو الرمد الشديد ، وقيل هو كالقذى . [١٢٧٩] قاله حكيم بن معية الربيعي . والضمير في فيها يرجع إلى العيطان في البيت الذى قبله . والشاهد في عيائل حيث أبدلت الهمزة من الياء . وقال الصاغاني : واحد العيال عيل والجمع عيائل ، مثل جيد وجياد وجيائد ، وقد جاء عيائل ثم أنشد البيت ، وهو مصاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها . وادعى ابن الأعرابي أن الصواب عيائل بالغين المعجمة جمع عيل على غير قياس - وهو الأحمه - قوله ونمر - بضمين - جمع نمر .

المذكورين ، أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله : (وَأَفْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزُ يَا فِيمَا أَعْلُ * لَأَمَّا) فالألف واللام في الهمز للعهد ، أى يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لاهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لاهمزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد ، فالنوع الأول مثال ما لاهمزة منه : خطيئة وخطايا ، ومثال ما لاهمزة منه : هدية وهدايا ، ومثال ما لاهمزة منه لم تسلم في الواحد : مطية ومطايا ، فأصل خطايا بخطيء ، ياء مكسورة ، وهى ياء خطيئة - وهمزة بعدها هى لاهما ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف فصار خطائيء - بهزتين - ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ، ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا - بألفين بينهما همزة - ، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال . وأصل هدايا هداى - بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا بعد أربعة أعمال . وأصل مطايا مطايو ، لأن أصل مفردة وهو مطية مطبوة - فعيلة من المطا وهو الظهر - أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها ، على حد ما فعل بسيد وميت ، فقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازى والداعى ،

ثالث إلخ . (قوله أعنى ما استحق) أى جمعا استحق الهمز بكونه أى الهمز في الأصل مدا مزيدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده . (قوله فيما) أى جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل الميموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم . (قوله للعهد) أى الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا في النوعين . (قوله كسرة الهمزة) أى الوالية لألف مفاعيل (قوله فيما لاهمزة إلخ) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أى بل انقلبت ياء و سيأتى محترزه في قوله وفى مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما في نظيره الآتى لسلم من إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ . (قوله فالنوع الأول) أى من النوعين . (قوله بهزتين) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة . (قوله لما سيأتى) أى في قوله ما لم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جاء .

(قوله والهمزة تشبه الألف) لقرب مخرجها وهو أقصى الخلق من مخرج الألف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الراحلة . (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير أى مددت . تصريح . (قوله أبدلت الواو إلخ) راجع للمفرد وقوله فقلب الواو إلخ راجع للجمع .

ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء ، فصار مطايا بعد خمسة أعمال . وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرأة والمرأى ، فإن الهمزة موجودة في المفرد - فإن المرأة مفعلة من الرؤية - فلا تغير في الجمع ، وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالأصل مسلك العارض ، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصل في قوله :

[١٢٨٠] فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَكَائِنَا ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطائى - بهزتين - . والنوع الثانى مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بإبدال الواو همزة لكونها ثانياً لينين اكتنفا مداً مفاعلاً ، ثم خفف بالفتح فصار زوائى ، ثم قلبت الياء ألفاً فصار زوايا ، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا .
(تنبية) : أدرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولكنه غاير بينهما فى التسهيل . وفى الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها حرف صحيح ، والثانى حرف علة وإليه ذهب الفارسى ، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة . انتهى . وأشار بقوله : (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ . وَأَوَامٌ) إلى أن المجموع على مثال مفاعل

(قوله وإن كانت الهمزة) أى الوالية لألف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذى تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لأن المجهود الهمز السابق فى كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثانى لينيه أو القيد الذى فى قول الشارح أعنى ما استحق الهمز لكونه أى الهمز فى الأصل مداً مزيداً فى الواحد . (قوله مفعلة) بكسر الميم . تصرّح . (قوله فلا تغير فى الجمع) بل تبقى هى وكسرتها والياء بعدها . (قوله سلوكا بالأصل) أى الهمز الأصل مسلك العارض بسبب الجمع . (قوله فما برحت أقدامنا إلخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نافي أقدامنا .

(قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطفنا على الجرور بنى قبله . (قوله والنوع الثانى) أى الجمع الذى ألفه بين لينين . (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعة فى النوع الأول مثال ما لاه ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لاه واو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر . (قوله أصله زوائى) أى أصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصله الأول زواوى . (قوله حسبما) بفتح السين . (قوله غاير بينهما فى التسهيل) لعطف الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة . (قوله وفى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح .

[١٢٨٠] ذكر مستوفى فى شواهد البدل . والشاهد فيه هنا فى النائيا حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه من سعة الكلام إجراء للمعتل مجرى الصحيح ، وكان الوجه فيه أن يكون النايا ، ولكن أظهر الياء للضرورة .

إذا كانت لامه واوا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واوا ، فيقال هراوى والأصل هراثو ، بقلب ألف هراوة همزة ، ثم هراى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هراى ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، فكهروا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحد ، فصار هراوى ، بعد خمسة أعمال .

(تنبيهات): الأول : إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت .

الثاني : شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قولهم في هدايا هداوى ، وفيما لامه واو أعلت في الواحد ، وذلك قولهم في مطايا مطاوى ، وقاس الأخفش على هداوى وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالي صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد ، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الأصل ، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدية ، وذهب البصريون إلى أنها

(قوله جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر في كون الواو مبدلة من الهمزة . **(قوله لما سبق)** أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال . **(قوله لأن الواو ظهرت في واحده إلخ)** إلا أن الواو في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد . **(قوله فقصد تشاكل الجمع لواحد)** قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحد أو مشكلة الجمع لواحد لأن التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية . **(قوله إنما ترد الهمزة ياء إلخ)** هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمزة إلخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وإن كانت الهمزة أصلية إلخ نعم في بعض النسخ إسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا .

(قوله وقاس الأخفش على هداوى) أى بالدال ورسمه في بعض النسخ بالراء تحريف ولا يعد عندى أن يقيس على مطاوى أيضا فإنه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لأن الإتيان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع إلى الأصل فراجع . **(قوله وهو ضعيف)** وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوى وجه . **(قوله على وزن فعالي)** فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والألف للتأنيث . **(قوله وهدايا على وزن الأصل)** أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت

فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله : حتى أزيروا المنائيا ، وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعال فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة ، وذلك لأنه يقول أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لثلاث يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعمل كما تقدم . انتهى طائى (وهَمْزًا أَوَّلُ الْوَاوَيْنِ رُذْ * فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَيْبِهِ وَوَفَى الْأَشْدُ) أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية ، فخرج أربع صور : الأولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفى الأشد ، ووروى عنهما .

في المفرد إلا أنه خالف الأسلوب تفننا في التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الأصل . (قوله فجاء على خطية بالإبدال والإدغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الأصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطايا إلخ إلا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج إلى شيء بخلاف خطايا فإنهم احتاجوا في كونها على وزن الأصل إلى جعلها جمع خطية بالإبدال والإدغام فافهم .

(قوله وذهب البصريون إلخ) وهو الذى ذهب إليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف . (قوله لأن الألف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد في المفرد فحذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين . (قوله بدل من المدة) أى التى كانت في المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهى المدة التى تقلب همزة في فعائل . (قوله لا تبدل في هذا) أى فيما لامة همزة كخطية . (قوله لثلاث يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة وإذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ألته . كذا في المرادى والتصریح . (قوله بل تقلب) أى مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمهر وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أى المدة . (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الأول . (قوله الأشد) نائب فاعل ووفى والأشد ويضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذؤب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ أَشَدَّهُ ﴾ [يوسف : ٢٢] أن الأشد ثلاث وثلاثون سنة .

(قوله أى هذه مسألة خامسة) أى للمسائل الأربع المذكورة في قوله فأبدل الهمزة من واو ويا إلخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمزة إلخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض . (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير

والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ . والثالثة : أن تكون عارضة كأن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله . والرابعة أن تكون زائدة كأن تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز ، وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد ، فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية وإن كان مدھا غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالألف المقلبة ، ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك فى جمع الأولى أنثى الأوأل الأوأل الأصل وول ، وقولك فى جمع واصلة وواقية أواصل وأواق ، والأصل وواصل وواق بواوين أوألاهما فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل فى التصغير نحو أو يصل وأويق ،

أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية . (قوله من ألف فاعل) بفتح العين . (قوله وهى أنثى الأوأل) إن قرئ الأوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير فى وهى راجع للوؤلى بالهمز وإن قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوؤلى بلا همز . (قوله أن تكون عارضة) أى لا لإبدال لتباين هذه الصورة ما قبلها . (قوله مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح . (قوله ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية . سم . (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيحة ويقال لها الطامور أيضا . كذا فى القاموس . (قوله غير مبدلة من زائد) أى وإن كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى . (قوله فإن الضمة إلخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم فى الثالثة وفيه نظر لأنه إنما يفيد أن الضمة إذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها فى بعض الصور غير مبدلة كما فى المثال المتقدم للثالثة .

(قوله وإن كان مدھا غير متجدد) أى لبناء الكلمة ووضعها عليه . (قوله بالألف المنقلبة) أى الصائرة واوا ثانية فى نحو ووفى ولو قال بالواو المنقلبة عن الألف لكان واضحا . (قوله وأواق) هو مما أعل إعلال قاض فتثبت الياء إذا حلى بأل . (قوله وواق) بثلاث واوات أوألاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين إلخ . (قوله كما تبدل) أى ألف فاعلة واوا فى التصغير لأن التكسير كالتصغير فى ذلك . (قوله نحو أو يصل وأويق) تصغير واصل وواق قالوا وفى تصغيرهما بدل من ألفهما كما تقول فى ضارب ضويرب ولو قال نحو أزيصلة وأويقية لكان أنسب بما قبله .

وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والأصل ووعد . والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وولى بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة . وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كدندن ، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونوى .

(تنبيهات): الأول : ظهر أن في كلام المصنف أمورا : أحدها أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت . ثانيها أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنع الإبدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة يجوز فيها الإبدال . ثالثها أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

واوا وهمزا بدءً واوى مقبدا حتما سوى ما الثان طار مقدا

(قوله حينئذ) أى حين إذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية . (قوله كراهة إلخ) ولأنهم لما أجازوا البدل في وجوه وهى واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالى واوين لأنه أنقل من واو مفردة مضمومة . (قوله من التضعيف) قال سم : قد يقال التضعيف موجود في الصور الثلاث الأولى من الصور الخارجة السابقة إلا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اهـ وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الأول فلأن التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الأولى منها وأما الثانى فلأن الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وإنما العارض فيها المد فتأمل . (قوله كدندن) بفتح الدالين المهملتين اللعب . (قوله نحو هووى ونوى) أى فى المنسوب إلى هووى ونوى فلا تبدل الواو الأولى همزة لعد تصدرها . تصریح . (قوله يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشيء على نفسه وأجيب بأن المراد بالمستثنى الاستثناء أو أل فى المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى فى كلام النحاة لا فى خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الإيهام من أن المراد بشبه ووفى الأشد ما مدته عارضة أو زائدة إنما يصحح عبارة المصنف لا يدع إيهامها . (قوله يوهم أيضا أن المستثنى إلخ) أجاب سم بأن رد فعل أمر لا ماض مجهول والأصل فى الأمر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الإبدال فيما خرج لا أنه لا يجوز . قال شيخنا وتبعه البعض : ومنه يعلم جواب الأمر الثالث وفيه نظر إذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر فى الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة . (قوله واوا) معمول جعل فى قول المصنف وفى مثل هراوة جعل واوا إلخ وهمزا عطف على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أى صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدأ بإبدال همزته ألفا كما خفف طار بإبدال همزته ياء وأعله إعلال فاض وقوله سوى ما الثان إلخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أى سوى الصدر الذى الثانى منه أو أل عوض عن الضمير أى ثانیه ومدا

لخلص من ذلك كله لما عرفت .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطاً آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضاً بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الوأى فتقول إياوأى والأصل أوأوأى فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها ، فتصير الكلمة إلى ووأى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقاً للفارسي . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء : أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق . ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة . ثالثها الواو المكسورة المصدرة . رابعها وخامسها المهاء والعين وقد ذكرتين في التسهيل ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب وإنما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد ، فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأنور جمع نار ، الأصل وجوه وأدور وأنور ، ونحو سؤوق جمع ساق وغوور مصدر غار الماء يغور غورا وغوورا ، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين لأن الثانية مدة زائدة ، والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة

بفتح الميم تمييز محمول عن فاعل طار والأصل طارئ مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووى لأن مد ثانيه لم يطرأ غاية الأمر أن الثاني بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لأننا نقول شخص مد ووى طارئ والمد الموجود قبل ذلك غيره . (قوله أن تبنى افعوعل) أى موازن افعوعل . (قوله من الوأى) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد .

(قوله فإذا نقلت إلخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتى في كلام المصنف لساكن إلخ من أن النقل إنما يكون لحرف صحيح فتأمل . (قوله إلى ووأى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف . (قوله فصارت ووا) بواوين مفتوحتين فألف . (قوله الوجهان) إقرار الواو وإبدالها همزة . سم . (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية . (قوله أحدها الواو المضمومة إلخ) مصدرة كالمثال الأول أو لا كباق الأمثلة . (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لأنها يجوز إسكانها تخفيفاً . (قوله وقد ذكرتين) في بعض النسخ ذكرهن وهى الأولى لذكر الخمسة في التسهيل . (قوله وإن تعرض لغيره) أى كما يأتى في قوله وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم . (قوله لأن الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافى جواز الإبدال لما تقدم من أنه يجوز إذا كانت الثانية

والمفتوحة وسيأتى الكلام عليهما . ويكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو : ﴿ اشترُوا الضلالة ﴾ [البقرة : ١٦] ، ﴿ ولا تنسوا الفضل ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فإنه لا يدل فيه ، والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أواصل وأواق فإن ذلك واجب كما مر ، وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو رأتى وغائى فى النسب إلى راية وغاية الأصل رأتى وغائى بثلاث ياءات فخفض بقلب الأولى همزة ، وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرة ، فنحو اشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة .

وقرأ أبى وابن جبير والثقفى ﴿ من إعاء أخيه ﴾ [يوسف : ٧٦] ، ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لأن المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لحفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الونية وهو البط ، قال ابن السراج : وأسماء اسم امرأة لأنه فى الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن ، وأحد المستعمل فى العدد ، أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد فى ما جاء فى أحد ، فقليل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة . وأما إبدال همزة من الهاء والعين فقليل ، فمن أبدالها من الهاء قولهم ماء والأصل ماه ، وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضا قولهم : أل فعلت وألا فعلت . بمعنى هل فعلت وهلا فعلت . ومن إبدالها من العين قوله :

مدة زائدة فالصواب تعليل سم بأنهما ليسا فى المبدل ولك دفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا أن إبدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائر . (قوله وسيأتى الكلام عليهما) أى فى قوله وأما إبدالها من الواو المكسورة إلخ وقوله وأما الواو المفتوحة إلخ . (قوله من نحو أواصل وأواق) سبقه إلى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو سهو لأن الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة .

(قوله ورأى أبو عثمان إلخ) عبارة الدمامينى : وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال فى بعض الكتب إنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس . (قوله اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم . (قوله فقليل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو . (قوله فقليل) أى شاذ . (قوله وإعلال حرفين إلخ) استئناف نبه به على أن فى ماء شذوذاً من وجهين (قوله وألا فعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن همزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألا وهلا مادتان مستقلتان .

[١٢٨١] وماج ساعات ملاّ الوديق أبواب بحر صاحك هـروق

فأصل أبواب عباب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين وإنما هو فعال من أب إذا تهيأ ، لأن البحر يتهيأ للارتجاج فالهمز على هذا أصل . ومما شذ إبدالها من الألف في قولهم دابة وشابة وإياض ، وما روى عن العجاج من همز العالم والخاتم وإبدالها من الفاء في قولهم قطع الله أديه أى يديه ، يريد يده . فردت اللام وأبدلت الياء همزة ، وقالوا في أسنانه ألل أى يلل ، والليل قصر الأسنان ، وقيل إحديدا بها إلى داخل الفم . يقال رجل أيل وامرأة يلاء ، وهمز بعضهم الشيمة وهى الخلقة وكذلك رثال وهو الأسد . انتهى (ومدّا آبدل ثاني الهمزتين من * كلمة أن يسكن كآثر وأثمن) أى إذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ،

(قوله وماج ساعات إلخ) قال في القاموس : الملاة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من معاني العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرود صوت . (قوله من أب) بتشديد الموحدة .

(قوله دابة وشابة وإياض) بفتح الهمزة في الثلاثة للساكن . قاله شيخنا السيد . (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هى لغة فيديه وأديه بمنزلة يللم والملم ونازعه تلميذه أبو الفتح ابن جنى . اهـ فارضى . (قوله في أسنانه ألل) يقال ألت أسنانه من باب فرح . (قوله إحديدا بها) أى ميلها . (قوله رجل أيل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد . كذا في القاموس . (قوله الشيمة) بشين معجمة . (قوله وكذلك رثال) براء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة . (قوله ومدّا آبدل) بنقل فتحة همزة إبدال إلى التنوين . (قوله إن يسكن) أى الثانى أى والأول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا . (قوله وأثمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لأنه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه ماض مجهول وإن أوهه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لأنه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال الإشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التثنية بالثمن باعتبار حالة الابتداء به إذ لا يلتقى الهمزتان إلا حيث لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما في عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله اثمن همزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا . (قوله أى إذا

(قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفي الجمع يجوز تخفيف الهمزة

وأن يتحركا معا . وأما الرابع وهو أن يسكننا معا فمتعذر ، فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب - في غير ندور - إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو أثرت أوثر إثارا الأصل أثرت أوثر إثارا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضي الله عنها : (وكان يأمرني أن آتزر) بهمزة فألف ، وعوام المحدثين يحرفونه فيقرعونه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما ، وخص بالثانية لأن إقراط الثقل حصل بها وشدت قراءة بعضهم : ﴿ ائلافهم رحلة الشتاء والصيف ﴾ [قریش : ٢] بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو آتمن زيدا. أم لا وأ أنت فعلت هذا وآتمر بكر أم لا فإنه لا يجب فيه

المفردة الساكنة بإبدالها بمجانس حركتها فتبدل ألفا في رأس وياء في ذنب وواوا في بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في اسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مدا زائدا غير ألف كخطيئة ومقروعة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كأنأطر أى اعوج فتقر الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهى أرض لغطفان وكذا تسهل إن تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة كسثم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى في الصورتين مكسورة أو مضمومة كئمين وسئل ويستيزى ورؤوس فإن كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كعير في مثر جمع مثرة وهى التهمة وبعد الضم واوا كجون في جئون جمع جؤنة وهى سل مغشى بجلد يجعله العطار ظرفا لطيبه ورجل سولة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين المضمومة بعد كسر كيستيزى والمكسورة بعد ضم كسئل فأبدل الأولى ياء والثانية واوا هـ بزيادة من القاموس . قال الرضى في شرح الشافية : وقد تبدل الهمزة ألفا إذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها كمستيزين وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبله كرؤوس . قال سيبويه : وهذا سماعى وليس بقيامى إلا في الضرورة هـ ملخصا وإذا أبدلت ياء ساكنة في مستيزين وواوا ساكنة في رؤوس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص . (قوله في غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا . (قوله وكان) أى النبى ﷺ يأمرنى أى إذا حضت أن آتزر أى لحرمة ما وراء الإزار من الخائض . (قوله بألف) أى يابسة وهى الهمزة . (قوله ولا وجه لواحد منهما) لأن التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد : لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الثانية تاء وإدغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالإدغام وقال الناظم إنه مقصور على السماع . (قوله عن نحو آتمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأنت بهمزتين مفتوحتين فإن قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سيكون

الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال فتقول أوتمن زيد أم لا ، وآنت فعلت ، وإيتمر بكر أم لا لأن همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى . وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة ، فتقريب على المتعلمين . وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سأل ولآل ورأس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه . وإن كانتا في موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله : ما لم يكن لفظاً أتم . وإن تحركتا معا فأما أن يكون ثانيهما هذا في موضع اللام أو لا فهذان ضربان : فأما الأول فسيأتى بيانه ، وأما الثاني فله تسعة أنواع : لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضاً إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وقد

الهمزة الثانية . قلت : لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة إشارة إلى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الإبدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضاً وقوله وآتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما لما مر .

(قوله فتقول أوتمن إلخ) كذا في النسخ برسم أوتمن بألف فواو ورسم إيتمر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لأن همزة الاستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة الثانية إنما يكون من جنس حركة الأولى فما وجه قلب الثانية في أوتمن واوا وفي إيتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الإبدال واوا وياء فيما ذكر مبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوتمن بضم همزة الاستفهام وإيتمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ إلى خطأ وإزالة لضرر بضرر والذي ينبغي قراءة أوتمن وإيتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإنما رسم الشارح هنا الألف في الأول واوا وفي الثاني ياء اعتبار لما يرسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وإيتمر بصيغة الأمر ولا يخفى بعده فتأمل . (قوله وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بإبدال همزة أنت ياء لا واوا خلافاً لما في الحواشي خطأ فاحش وتقول باطل . (قوله وأما قول القراء) بالقفاء جمع قارئ كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أأنذرتهم . (قوله فإن كانتا في موضع العين إلخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن . سم . (قوله نحو سأل) أي كثير السؤال ولآل أي بائع اللؤلؤ ورأس أي بائع الرؤوس . سم (قوله فسيأتى الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظاً أتم فإنه سيصرح ثم بأنك إذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأى بإبدال الهمزة الثانية ياء . (قوله فأما أن يكون ثانيهما) لم يقل فأما أن يكونا على صنيعة في الهمزتين الساكنة أولاهما لأن الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين . (قوله فسيأتى بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظاً أتم فإنه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقاً سواء فتحت الأولى أو كسرت أو ضمت . (قوله أن يفتح إلخ) هذا تصریح

أخذ في بيان ذلك بقوله : (إِنْ يُفْتَحْ) أى ثانی الهمزتين (أَثَرُ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قَلْبٍ * وَوَا) فهذا اثنان من التسعة . الأول : نحو أويدم تصغير آدم ، والثاني نحو أودام جمعه ، والأصل أويدم وأدم بهمزتين ، فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما في ضارب وضویرب وضوارب لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع ، وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء فيقول في أفعال التفضيل من أن : زيد أين من عمرو ، ويقول الواو في أودام بدل من الألف المبدلة من الهمزة لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون هو أون من عمرو (وَيَاءُ إِثْرُ كَسْرِ يَنْقَلِبُ) ثانی الهمزتين المفتوح وثنائهما (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ، فهذه أربع أنواع ، مثال الأول أن تبنى من أم مثل أصبح بكسر الهمزة وفتح الباء ، فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية فيصير ائمم ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ، ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبح بفتح الهمز أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة إيم وإيم وأيم ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده

بمفهوم قوله إن يسكن لما فيه من التفصيل . (قوله نحو أويدم إلخ) قال المصريح : التثنية بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عرى وقد اضطرب فيه كلام الزنجشري فذهب في الكشف إلى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل إلى أنه عرى على وزن أفعل اهـ وأقره أرباب الحواشي . وأنت خبير بأن هذا الخلاف إنما هو في آدم العلم لا آدم المشتقة من الأدمة وهي اللون المعروف فإنه عرى باتفاق ولا ضرورة إلى حمل المثال على العلم حتى يجعل التثنية به مبنيا على أحد القولين فافهم .

(قوله وليست) أى الواو في التصغير والجمع بدلا من ألفه أى ألف آدم . (قوله كما في ضارب) راجع للمنفى . (قوله لأن المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة . (قوله بدل من الألف إلخ) أى لا من الهمزة حتى يرد على المازني وقوله لأنه صار إلخ علة لقوله بدل من الألف وقوله صار مثل خاتم أى فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة . (قوله وياء إثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله أن يفتح إلخ أى وينقلب الهمز الثاني المفتوح ياء بعد كسر للهمز الأول . (قوله وثنائهما) هذا تقدير لمنعوت ذو . (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أعنى كذا . (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أى قصد . (قوله حركة الميم الأولى) وهي الفتحة وقوله فتصير الكلمة إيم أى بكسر الهمزة وفتح الباء . (قوله وما يضم إلخ) لم يقل مطلقا كما في سابقه ولا حقه اكتفاء بترك

ولا يتجاوز (وَمَا يُضَمُّ) من ثاني الهمزين المذكورين (وَأَوَّأُ أَصِرُّ) سواء كان الأول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما ، فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى ، وأن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبلم فتقول إوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، وأوم بهمزة وواو مضمومتين ، وأصل الأول أأب على وزن أفلس . وأصل الثانى والثالث ائمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا وأدغموا أحد المثليين فى الآخر .

(تنبيهه) : خالف الأخفش فى نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعض ضم فأبدلها واوا والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى . ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله (مَا لَمْ يَكُنْ) أى ثانى الهمزتين (لَفْظًا أَيْئَمُّ) أتم فعل ماضى ولفظا إما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فَلَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون ، أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر ، فتقول فى الأول قرأى على وزن سلمى والأصل قرأ فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول فى الثانى قرء على وزن هند والأصل قرئء أبدلت الهمزة الأخيرة

التقييد ببعض الأحوال عن التصريح بالإطلاق . (قوله واوا أصر) أى صيره واوا . (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة . (قوله أو مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سَعَف المقل . تصريح .

(قوله ما لم يكن إلخ) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لأنه تقييد لهما . (قوله إما مفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثانى واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الأخبار الموطئة لما بعدها كما فى بل أنهم قوم تجهلون فاعرفه . (قوله أو سكون) فيه أن فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغى أن يقول وكذا إذا سكنت الأولى وتحركت الثانية . (قوله وتقول فى الثانى قرء) أى بكسر الهمزة لأنه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح . (قوله ثم أعلل إعلال قاض) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين . (قوله أيد) وأصله أيدى كأفلس . (قوله أى سكنت الياء) أى تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة أى لتناسب الياء أى ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل إبدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثانى أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته وإذا بنيت مثل برثن قلت قرؤو أصله قرؤو قلبت الثانية ياء فقليل قرءى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلب الضمة كسرة والواو ياء فأعلل إعلال قاض اهـ .

ياء ثم أعلل إعلال قاض ، وتقول في الثالث قرء على وزن جمل ، والأصل قرؤؤ أبدلت
 الهمزة الأخيرة ياء ثم أعلل إعلال أيد أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ، فهذا
 والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا ، وتعود له الياء في النصب
 فيقال رأيت قرئيا وقرئيا ، وتقول في الرابع قرأى والأصل قرأاً بهزتين ساكنة فمتحركة
 أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها . وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل
 واوا ، قال في شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة
 لقلب ياء ثلاثة فصاعدا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتح ، فلو أبدلت الهمزة
 الأخيرة واوا فيما نحن بصددده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وَأَوْمٌ * وَنَحْوُهُ) مما
 أولى همزته للمضارعة (وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ) أى اقصد وهما الإبدال والتحقيق ، فتقول
 في مضارع أُم وأن أوم وأين بالإبدال ، وأوم وأئن بالتحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة
 الاستفهام ، نحو ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ لمعاقبتها النون والتاء والياء .

(تنبيهات): الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزته لغير المضارعة

واجب في غير ندور كما سبق .

(قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أى الأول على وزن هند والثاني على وزن
 جمل وإنما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا إلخ . (قوله وقرئيا) همزته مكسورة كهزمة ما قبله لا مضمومة
 كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل (فكف أيدى الناس عنكم) . (قوله أبدلت المتحركة
 ياء) أى فرارا من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن : هلا أدغموا في مثال قمر من قرأ كما أدغموا في
 سأل فأجاب بأن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقرود أى فالعينان
 أخرى بالإدغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل توالى الواوين في هوى
 وامتناعه في جمع واقية . (قوله وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء إلخ) توجيه لقول المصنف فذاك ياء مطلقا
 جا وسكت عن توجيه الإبدال بعد سكون الهمزة الأولى ولعله الحمل على الإبدال بعد الحركة فتدبر .
 (قوله لو كانت أصلية) أى غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أو ضمة أى كنى في ثمو . (قوله
 رابعة) أى كمعطعيان فإن ياء منقلبة عن الواو التى هى أخيرة تقديرا لأن علامة التثنية في تقدير الانفصال .
 (قوله وأوم إلخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل . (قوله تشبيها إلخ) تعليل لجواز الوجهين
 والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة . (قوله لمعاقبتها إلخ) تعليل لتشبيه
 همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أى إنما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة
 الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التى يجوز في الهمزة بعدها الوجهان كما في يؤمن من الإيمان
 ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن . (قوله أن الإبدال)
 أى المذكور سابقا من إبدال المفتوحة أثر همزة مفتوحة أو مضمومة واوا وأثر مكسورة ياء وهكذا .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حقت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهزمة مثل أترجة قلت أو أوأة والأصل أأأأأأ .
الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آآ وآة . انتهى . (وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلِفًا كَسْرًا ثَلَا * أَوْ يَاءٌ تُصَغِّرُ) ألفا مفعول أول باقلب ، وياء مفعول ثان قدم ، وكسرا مفعول بتلا ، وياء تصغير عطف عليه ، وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ، أى يجب قلب الألف ياء في موضعين : الأول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح ودينار مصاييح ودينانير ، وفي تصغيرهما مصبيح ودينير . والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غزال غزِيل (بَوَاوِي ذَا) القلب (أَفْعَلًا . فِي آخِرِ) أى تفعل بالواو الواقعة آخر ما تفعل بالألف من قلبها ياء إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التصغير ، فالأول نحو رضى وغزى وقوى وغاز ، أصلهن رضى وغزو وقوى وغاز لأنهن من الرضوان والغزو والقوى فقلبت الواو ياء لسكر ما قبلها وكونها آخرها لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف وإذا سكنت تعذرت سلامتها فعملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهى غير متطرفة كمعوض وعوج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها

(قوله حقت الأولى إلخ) أى فيما إذا كانت الهزات خمسا وقس على ذلك ما إذا كانت أقل من خمس أو أكثر . (قوله قلت أو أوأة) أى بهزمة مضمومة فواو ساكنة فهزمة مضمومة فواو ساكنة فهزمة مفتوحة فتاء تأنيث فقوله والأصل أأأأأ أى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والأولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة . (قوله نحو آ آ) بهزمة مفتوحة فألف ساكنة فهزمة اسم نوع من الشجر كما في الدمامينى مفردة آ آة . (قوله ذا القلب) أى إلى الياء لا بقيد كونه قلب ألف . (قوله فى آخر) أعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير إليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بأفعل والأول أظهر معنى .

(قوله إذا عرض قبلها إلخ) فى التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبنى للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز . (قوله وقوى) إنما رجحوا الإبدال فى قوى ويقوى على الإدغام كما فى قوة مع تحقق مقتضى الإدغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لأن التخفيف بالإبدال أكثر من التخفيف بالإدغام لأن التلغظ بالهمزة فالبديل أسهل من التلغظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها . نقله الدنوشرى . (قوله وإذا سكنت) أى للوقف وقوله تعذرت سلامتها أى صناعة لوقوعها يساكنة إثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعولت أى وهى متحركة فى غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف والذى يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب إلخ . (قوله وتناسب اللفظ) أى الملفوظ من الكسرة والياء (قوله ما يعضدها) أى وهو الألف الذى هو فى حكم الياء كما يأتى سم .

كحياض وسياط كما سيأتى بيانه . والثانى كقولك فى تصغير جرو جرى ، والأصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

(تنبيهه) : هذا الثانى ليس بمقصود من قوله هوا وذا افعللا فى آخر ، إنما المقصود التنبيه على الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتى بيانه فى موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة ، فاقصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

بأثر يا التصغير أو كسر ألف تقلب يا والواو ان كسرا ردف .
فياخر .. لطابق كلامه فى التسهيل . انتهى (أو قبل ثا التانيث أو * زيادتي فعلان)

(قوله كما سيأتى) أى فى شرح قوله وجمع ذى عين إلخ . سم . (قوله وفقد المانع من الإعلال) هو كونها من كلمتين كالفوضى ولى وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان لأن أصله دووان قلبت الواو الأولى ياء كما يأتى ذلك . **(قوله وأدغمت فى الياء)** فى العبارة قلب والأصل وأدغمت فيها الياء . **(قوله لا يختص إلخ)** قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثانى أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتى لدخوله فى عموم ما سيأتى لأننا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الخواشى بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل . **(قوله متطرفة)** حال من الضمير فى الواقع . **(قوله أو قبل ثا التانيث)** عطف فى آخر قال المصريح : ولم يفرقوا بين كون تاء التانيث بنيت الكلمة عليها أو لا وكان ينبغى فى عريقة أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ا هـ . **(قوله أو زيادتي فعلان)** ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزياتين لأن الواو تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الألف والنون الزائدتين .

(قوله أى نحو شجية) بتخفيف الياء أى حزينة وإنما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كجرية تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه . **(قوله وعريقية)** قال المصريح : كان ينبغى فى عريقة أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وخينثذ فعرقوة بمنزل عنفوان . **(قوله تصغير عرقوة)** بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس أحد الحشبتين المعترضتين على فم الدلو . **(قوله وشجيان)** قال المصريح

أى نحو شجّية وأكسية وغازية وعريقية تصغير عرقوة ، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة ، ونحو غزيان وشجّيان من الغزو والشجو ، والأصل غزوان وشجوان ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتي فعلاّن كلمة تامة ، فالواقع قبلها آخر في التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة ، وشذ تصحيحا من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع .سواء ، ومن الثانى إعلالا قولهم رجل عليان ، مثل عطشان من علوت ، وناقة عيان ، وقولهم صبيان بضم الصاد ، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين . ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله : (ذَا) أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أَيْضًا رَأَوْ . فِى مُصَدَّرِ) الفعل (الْمُعْتَلَّ عَيْتًا) إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لاتنفاء المصدرية ، ونحو لاوذ لواذا وجاور جوارا لصحة عين الفعل ، وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الألف ، والأصل : صوام وقوام وانقواد واعتواد ، لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر فعُلُوها فى المصدر

على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اهـ ويؤخذ منه أن الألف والنون فيه ليستا للثنية بل هما زائدتان كما هما فى قطران . (قوله مقاتوة) بقاف ثم فوقية . قال الدمامينى : جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اهـ وأصله كما فى التصريح مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها أثر كسرة ثم أعلّ إعلال قاض . (قوله وسواسوة) قال الدمامينى : هم الجماعة المستوون فى السن اهـ وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستو قالوا سواسية على الأصل فى الإعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات أخرى . أحداها تكرار الفاء فى الجمع مع عدم تكرارها فى الواحد وهو نظير تكرار العين فى تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها فى المكبر . الثانية جمع فعال على هذا الوزن فإن قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فإن قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرمريس فإن كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس . كذا فى التصريح . (قوله ومن الثانى إعلالا) أى وشذ من الثانى إعلالا إلخ ووجه الشذوذ أن الكلام فى الواو المكسور ما قبلها والواو فى المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الإعلال شاذًا .

(قوله لصحة عين الفعل) أى عدم إعلالها وإلا فهي معتلة . يس . (قوله لعدم الألف) كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو إذ ما قبلها فى الأول مفتوح وفى الثانى مضموم ليستكمل محترزات الشروط الأربعة . (قوله فعلوها فى المصدر) صوابه فأعلوها . (قوله وقبل حرف) هو الألف وقوله يشبه الياء أى يقرب منها قريبا أكثر من قربه من الواو . (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض : وفى النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها فى المصدر . (قوله ليصير العمل فى اللفظ) أى المادة من وجه واحد وهو الإعلال وإن كان فى الفعل بالقلب ألفا وفى المصدر بالقلب ياء .

بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد . وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول المعلن عينا ، لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعمل . وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (وَأَلْفَعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ أَلْعَوْلِ) يعنى أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعلن العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود . قال في شرح الكافية : وبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال . انتهى . وفي تخصيصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الانفعال والافتعال كما سبق ، واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال في التسهيل وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة في أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح . ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلَلٌ أَوْ سَكَنٌ * فَاحْكُمُ بِذَا الْإِعْلَالِ) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ حَيْثُ عَنْ) أى إذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، وهى فى الواحد إما معلقة ، وإما شبيهة بالمعلن وهى الساكنة وجب قلبها ياء : فالأولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم ، الأصل :

(قوله قولهم نار) بنون ثم راء . (قوله وكان الأحسن) لم يقل الصواب لإمكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعلن وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة . (قوله إلى الشرط الأخير) وهو أن يكون بعد العين ألف . (قوله منه) أى من مصدر الفعل المعلن عينا . (قوله فى الانفعال والافتعال) أى كالانقياد والاعتقاد . (قوله كما سيأتى) أى فى قوله وفى فعل وجهان والإعلال أولى كالحيل .

(قوله من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم . (قوله وجمع) أى وأما جمع كما قيل فى ﴿ وربك فكبر ﴾ [المدثر : ٣] اه سم وجعل خالد الفاء فى فاحكم زائدة . (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين . (قوله بهذا الإعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قلبها كسرة . (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع . غزى . (قوله فالأولى) أى الواو المعلقة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع إنما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدرا أو جمعا الإعلال والموافق لقوله هنا بهذا الإعلال وقوله وفى فعل وجهان إلخ تقييد الواو المعلقة أيضا بأن يكون بعدها فى الجمع ألف ولم يجز الشارح على ما يوافقه لأنه سيرده .

(قوله لأنه لما انكسر إلخ) تعليل لقلب الواو ياء فى نحو ديار وقوله وإعلال الباقي إلخ تعليل لقلبها

دوار وحول وقوم ، لأنه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الإفراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف وإعلال الباقي لإعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وحوج ، والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياص وحوض وحياض وروض ورياض ، والأصل : سواط وحواض ورواض لأنه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الإفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف لقرنها من الياء وصحة اللام لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال العين . فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام : فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت ، والرابع يأتي في البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل : فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعمل ، نحو خوان وسوار إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار ، وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قوله :

[١٢٨٢] ثَبِّينَ لِيْ أَنْ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنْ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِبَالُهُا

ياء في نحو حيل وقيم . (قوله في نحو ديار) أى مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفردة ألفا وقوله وكانت أى الواو . (قوله فسلطت الكسرة عليها) أى غلبت عليها . (قوله وجود الألف) أى لما مر من أن الألف تشبه الياء . (قوله في هذا) أى المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أى من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص إلخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعنى الشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا إنما يشترط في الثانية . قاله سم . (قوله ميتة بالسكون) أى بسبب السكون . (قوله مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الإشارة في قوله بهذا الإعلال كما مر . (قوله يأتي في البيت بعده) أى يؤخذ من البيت بعده . (قوله نحو خوان) الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام . قاموس . (قوله في الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصبان فيه . ١ هـ قاموس . (قوله والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر . قاموس .

(قوله أن القماعة) بفتح القاف والمد أى القصر . (قوله قيل ومنه) أى من شذوذ إعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبنى على أن الجياد جمع جواد . (قوله الصافنات) أى الخيل الصافنات وهى [١٢٨٢] هو من الطويل . والقماعة : قمؤ الرجل إذا صغر . والشاهد في طبالها حيث جاء بالياء . والقياس طوالها . ورواه القالي على الأصل .

قيل ومنه ﴿الصافات الجياد﴾ ، وقيل أنه جمع جيد لا جواد ، وبالثالث نحو أسواط وأحواض ، والرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فِعْلَهُ) أى جمعا لعدم الألف ، فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة ، وشذ الإعلال في قولهم ثور وثيرة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الأقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الأقط ثورة ، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء ، وقيل حملا على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد . وبالخامس نحو رواء في جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت اللام في الجمع سلمت العين لثلا يجمع إعلالان ، ومثله جواء جمع جَوَّ بالتشديد أصله جوار ، فلما اعتلت اللام سلمت العين (وَفِي فِعْلٍ) جمعا (وَنَجْهَانِ) الإعلال والتصحيح (وَالْإِغْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة ، وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج .

(تنبيهان): الأول : اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد ، وليس كذلك ،

التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العرب الخالص الجياد أى المسرعة في جرياتها وقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الأول مبنى على أن الجياد جمع جيد من لجودة والثاني على أنه جمع جواد من الجود ووصفها بالأمرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة . (قوله وقيل أنه جمع جيد لا جواد) عبارة التصريح : وقيل الجياد في الآية ليس بشاذ وإنما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اهـ أى وأصل جيد جيود فيكون من أفراد الواو المعللة . (قوله وعود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسنن من الإبل والشاة كما في القاموس .

(قوله في قولهم) أى في الجمع من قولهم . (قوله فقالوا في الحيوان ثيرة إلخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لأنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه . نقله المصريح عن الجار بردى . (قوله فيما حكاه إلخ) إنما قال ذلك لخالفه هذه الحكاية للحكاية قبلها . (قوله نحو رواء) كرجال وأصله روى أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . تصريح . (قوله في جمع ريان) نقيض عطشان . (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذى سلكه في لاحقه . (قوله إعلالان) إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة فاقصر على إعلال اللام لأنها محل التغيير . تصريح . (قوله كما تقدم) أى في قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج . (قوله فحجم أن يعمل) تصريح

بل هو شاذ كما تقدم ، فكان اللائق أن يقول :

وصححوها فعلة وفي فعل قد شد تصحيح فتحم أن يعمل

وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تخصيص الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل . ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَأَلْوَاوُ لَا مَّا بَعْدَ فَتْحٍ يَا أَلْقَلْبُ * كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ) أى إذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا ، لأن ما هي فيه حيث لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال فيحمل هو عليه ، وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم في فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يرضيان المبنى للفاعل من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضى .

بما فهم من قوله قد شد . تصحيح .

(قوله وقد تقدم) أى في شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه في التسهيل أى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح . (قوله لما عدمت الألف وخف إلخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ يفقد البعيد من الواو وهو الألف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الألف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لأن في فعلة تخصيص الواو إلخ . (قوله لاما) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح . (قوله طرفا) أحذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أحذه من التمثيل بجعله قيد اسم . (قوله لأن ما هي فيه) أى لأن اللفظ الذى تلك الواو فيه . (قوله نظيرا) كمعطيان اسم فاعل فإنه نظير معطيان اسم مفعول . (قوله فيحمل) بالرفع هو أى ما هي فيه عليه أى على النظر (قوله وذلك) أى المستوفى للشروط . (قوله على مضارعه) لأنها قلبت في مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة . (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده . (قوله على بناء الفعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله . (قوله وأما يرضيان) أى بفتح أوله وثالثه .

(قوله فلقولك في ماضيه رضى) أى وأصل رضى رضى فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة . (قوله نحو المعطاة) فالفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها

(تنبيهان): الأول : يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة ، ومع تاء التفاعل نحو تعازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو غازينا وداعينا حملا على نغازي وتداعي ، ثم استصحب معها .

الثاني : شذ قولهم في مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لأنه من الشأو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبني للفاعل . وأشار بقوله : **(وَوَجِبَ . إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِنْ أَلْفٍ * وَيَا كُمُوقِنِ بِذَلِكَ أَغْتَرِفُ)** إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء : أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها نحو بويح وضورب ، وفي التنزيل ﴿ مَا وَوَرَىٰ عَنْهُمَا ﴾ [الأعراف : ٢٠] ، وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل : الأولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة

رابعة إثر فتحة وفي التسهيل وشرحه للدماميني بعد مبحث إبدال الواو الواقعة إثر كسرة ياء ما نصه : وكذلك الواو الواقعة إثر فتحة في الاسم نحو ملهى أو في الفعل نحو عادت فصاعدا نحو مصطفي واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاه هـ فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما إذا نثني أو جمع فإنه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات والمعطيات غير محتاج إليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث إذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لأن تاءه هي الموجودة في ثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن ثنيته المعطيتان غير صحيح لأن ثنيته المعطيتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق . **(قوله مع أن المضارع)** وهو نغازي وتداعي . **(قوله وهو)** عائد على معلوم من السياق وهو المفعول المجرد من التاء . **(قوله في مضارع شأو)** بفتح الهمزة وكذا المضارع . **(قوله لأنه من الشأو)** بسكون الهمزة أى فهو واوى . **(قوله فتقلب)** بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل . **(قوله قلت يشأيان)** بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبني للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لأجل الكسرة قبلها وفي بعض النسخ . قلت : يشيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا إلخ وعليه يقرأ قلت يشيان بالبناء للفاعل .

(قوله ووجب إبدال إلخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بإبدال : **(قوله ويا كموقن)** أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه . **(قوله بلذا)** الإشارة راجعة إلى الإبدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا . **(قوله إلى إبدال الواو)** أى إبدالا غير ما تقدم في محله من إبدال الواو من الألف في جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما إبدالها من الألف فصح قول الشارح ففي مسألة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فداخل في عموم هذه المسألة الواحدة وإن أوهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو بويح وضورب خلافه . **(قوله نحو موقن وموسر)** هذا في

في غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لأنهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه ، وبالمفردة المدغمة نحو حيض فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام ، وبغير الجمع من أن تكون في جمع فإنها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء وإلى هذا أشار بقوله : (وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هِيَمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء ، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء ، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء .

(تنبيهات): الأول : سمع في جمع عائط عوط بإقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ ، وسمع عيط على القياس .

الثاني : سيأتى في كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده ، فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إذا كانت في

الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر . (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم في الأرض ولا ترعى .

(قوله إلا فيما سيأتى بيانه) أى في قوله وولوا أثر الضم رد اليا متى إلخ . (قوله نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضا . قال المصريح : والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا . (قوله فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشأن . (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقاة التى لا تحمل . تصریح . (قوله كالكوسى أنثى الأكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق . (قوله عنده) أى المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه إقرار الضمة وكسرة وإقرار الياء واوا كما سيأتى . (قوله فكان ينبغى أن يضمها) أى باعتبار أحد وجهيها وهو إبدال الضمة كسرة وإقرار الياء ويجب بأن ضمها إلى ذلك معلوم مما يأتى . سم . (قوله إلى ما تقدم) أى الجمع الذى تقدم وقوله في الاستثناء : أراد الاستثناء بالمعنى اللغوى وهو مطلق الإخراج وقوله من الأصل المذكور أى القاعدة المذكورة في قوله ويا كموقن إلخ لأنه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا . (قوله في اسم مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد إلخ لكان موافقا . (قوله مثل برد)

اسم مفرد غير فعلی الوصف تقلب واوا ، تحت ذلك نوعان : أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر ، والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد ، فتقول ببيض ، وفي هذا خلاف : فمذهب سيويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وتقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ، فتقول على مذهبهما ببيض ، وعلى مذهبه بوض ، ولذلك كان ذلك عندنا محتملا لأن يكون فعلا وأن يكون فعلا ، ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر . وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ، ولذلك كانت معيشة عندنا محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه : أحدها قول العرب أعيش بين العيسة ولم يقولوا العوسة ، وهو على حد أحمر بين الحمرة ، ثانيها قولهم مبيع والأصل مبيوع ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسياق بيانه . ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام ، واستدل الأخفش بأوجه : أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه ، وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

[١٢٨٣] وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَتَلَعَّ السَّاقُ مِثْرَى

أى اسما مفردا على وزن برد . (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثن إلا الجمع . (قوله أن يكون فعلا بالكسر) إذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك . (قوله قلت) أى بعد نقل ضمة العين إلى الفاء ثم قلبها كسرة . (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) إذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة . (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما في القاموس . (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أى على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين . (قوله نقلت الضمة إلى الباء) أى الموحدة أى فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أى الباء الموحدة لتصح الياء أى التحتية .

(قوله إن العين حكم لها إلخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لأجل اللام في نحو أظب جمع ظبي إذ أصله أظبي كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك إبدالها كسرة لأجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في إبدال الضمة كسرة لأجلها لكان أوضح . (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء . (قوله إذا أشفق وحذر) العطف للتفسير

[١٢٨٣] قاله أبو جندب الهذلي . من الطويل . واشتر خبر كان ، وجعل الجوهرى كان زائدة ههنا ، قال : لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكنة عما مضى من فعله ، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولا إذا رفعت ونصب . والمضوفة ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان . وفيه الشاهد ، فإن القياس فيه مضيفة ، وحكم سيويه بشذوذه . وقال أبو سعيد : يروى لمضوفة ولمضيفة ولمضافة . وحتى للغاية ، وأن بعدها مضمرة ، ويلغ منصوب به . والساق مفعول . ومثري فاعل ، وهذا كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوائب .

ثانيها أن المفرد لا يُقاس على الجمع لأننا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات ، ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا . ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف ، وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين : أحدهما أن مضافة شاذ فلا تبنى عليه القواعد ، والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا ، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه اهـ . ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها

كما يفيد كلام القاموس . (قوله أشهر إلخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النائية به والساق بالنصب مفعول مقدم ومترى فاعل مؤخر . (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور . (قوله جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى اللغتين اتباعا لما بعدها . (قوله ولا يقلبان في المفرد) أى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتى عند قوله كذلك ذو وجهين جا الفعول إلخ أنه يقل الإعلال المذكور نحو عتا عتيا . (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن . (قوله أن مضافة شاذ) أى والقياس مضيضة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما في العيني . (قوله من ذوات الواو) فيكون مضافة من ضاف يضيف فلا شاهد فيه لأن الواو حينئذ أصل لا بدل ياء . (قوله وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب . (قوله بأنهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع .

(قوله ثم أشار إلى ثلاث مسائل إلخ) قال الإسقاطي : جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول النظم قبل بواو ذا فعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلا من جعل ذلك مسألة واحدة أن يجعل ما هنا مسألة واحدة اهـ ويمكن توجيه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين . (قوله وواو أثر الضم إلخ) أى رد أى صير الياء إثر الضم واوا متى ألقي أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كناء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء إثر الضم واوا إذا صير البائي لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للباقي للملازمة لها لأنه المتكلم بها وسبعا قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثني مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اهـ وعندى فيما ذكره

يقوله : (وَوَاوَا أَثَرُ الضَّمِّ رُذُّ الْيَامَتَى * أَلْفَى لَامَ فَعِلِ آوُ مِنْ قَبْلِ تَا . كَتَاءِ بَابٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ * كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيَّرَهُ) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قَضُو الرجل ورمو ، وهذا يختص بفعل التعجب ، فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ، ولم يجيء مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى إذا كان كامل النية وهو العقل ، والثانية أن تكون لام اسم مختوم بقاء بنيت الكلمة عليها كأن تبني من الرمى مثل مقدرة فإنك تقول مرموة ، بخلاف نحو تَوَانِي تَوَانِيَةٌ فَإِنْ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيَا بِالضَّمِّ كَتَكَاسِلٍ تَكَاسِلًا فَأَبْدَلْتَ ضَمَّتَهُ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكَّنَةِ مَا آخِرُهُ وَآوُ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَازِمَةٌ ، ثُمَّ طَرَأَتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ وَبَقِيَ الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ لِأَنَّهَا عَارِضَةٌ لَا اِعْتِدَادَ بِهَا ، وَالثَّالِثَةُ أَنَّ تَكُونُ لَامَ اسْمٍ مَخْتُومٍ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ كَأَنَّ تَبْنَى مِنَ الرَّمَى مِثْلَ سَبْعَانَ اسْمِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ أَحْمَرَ :

[١٢٨٤] أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلْبِ الْمَلَوَانِ
فإنك تقول رموان والأصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة لأن الألف

من اللزوم نظر لأن الزام المثني وما ألحق به الألف لغة كما سبق .

(قوله وهذا) أى كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها إثر ضم لام فعل مختص إلخ . (قوله فإنك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل تَوَانُوَةٌ لِأَنَّ تَاءَهَا لَيْسَتْ لَازِمَةً كَمَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ . (قوله بخلاف نحو تَوَانِيَةٌ) هذا مختز قوله بنيت الكلمة عليها . (قوله لأنه ليس إلخ) علة لسلامة الياء من القلب . (قوله وبقي الإعلال بحاله إلخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرؤ الياء من إعادة الضمة وقلب الياء واوا ووقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل تَوَانُوَةٌ وَإِطْلَاقُ الْإِعْلَالِ عَلَى إِبْدَالِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً مَجَازٌ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ كَمَا فِي الشَّافِيَةِ تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ بِحَذْفِ أَوْ قَلْبِ أَوْ إِسْكَانِ .

(قوله ابن أحمر) رده العيني بأن قائله تميم ابن أبي مقبل لا ابن أحمر . (قوله أمل) إملا لال الكتاب وإملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعده بالباء والبلب بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب إذا خلق والملاوان الليل والنهار . (قوله لا يكونان أضعف إلخ) لك أن تقول إذا بنى

[١٢٨٤] ذكر مستوفى في شواهد النسب ، والشاهد فيه أنه إذا أريد أن يبنى من الرمى مثل السبعان الذى هو اسم موضع أن يقال فيه رموان .

والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وإن تكن) الياء الواقعة إثر ضم (عَيْنَا لِفَعْلَى وَصَفَا * فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْفَى) أى يوجد كقولهم فى أنشئ الأكيس والأضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوق بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى ، واحترز بقوله وصفا عما إذا كانت عينا لفعلى اسما كطوى مصدرا لطاب ، أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فإنه يتعين قلبها واوا ، وأما قراءة طيبى لهم فشاذ .

(تنبيهه) : فعلى الواقعة صفة على ضربين : أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلا قسمة ضيزى أى جائزة يقال ضازة حقه يضيئه إذا بخسه وجار عليه ، ومشية حيكى أى يتحرك فيها المنكبان ، يقال حاك فى مشيه يحيك إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة وهى الجارية مجرى الأسماء وهى فعلى أفعل كالطوى والكوسى والضوق والخورى مؤنثات الأطيع والأكيس والأضيق والآخر ، وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى

من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخر محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لأنه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فيقول رم فكذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف . قاله الموضح اهـ تصريح . وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الإعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا التحصين .

(قوله فذاك) أى الياء الواقعة إثر ضم .

(قوله بالوجهين) أى السابقين وهما إبدال الضمة التى قبل الياء كسرة وإبقاء الضمة فتقلب الياء واوا . (قوله بترديد) أى لفعلى المذكور والباء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر . (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب . (قوله ومشية حيكى) بقاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما فى القاموس . (قوله كالطوى) تمثيله هنا بالطوى للصفة الجارية مجرى الأسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لأن الممثل به هنا طوى مؤنث الأطيع كما سيصرح به وسابقا طوى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به .

(قوله هو مراد المصنف) أى وإن صدق كلامه على الأولى أيضا . (قوله فى باب الأسماء) أى نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الأحسن وحكموا بالواو وقوله أعنى من إقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل . (قوله كما فى طوى) أى كالعمل الذى فى طوى والكاف للتنظير وقوله مصدرا

من إقرار الضمة وقلب الياء واوا كما فى طوى مصدرا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك . والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أفكل وهى الرعدة أفاكل ، والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاقى لغرضه أن يقول :

وإن يكن عينا لفعلى أفعلا فذلك بالوجهين عنهم يجلى

[فصل]

وَمِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاؤُ بَدَلُ * يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَاذًا أَلْبَدَلُ) أى إذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء : فإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى ، وفى الصفة نحو نشوى ، ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة . وإن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان ، وقلبت

أى أو اسم الشجرة لأن طوى الاسم ليس محصورا فى طوى المصدر كما مر . (قوله كما يقال فى جمع أفكل) أى الذى هو اسم لا صفة . (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون مخالفا لسبويه والنحويين من وجهين . (قوله السالم من الإيهام) أى إيهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الأسماء . (قوله وإن يكن) بالياء التحتية كما فى قول المصنف وإن يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة إشارة المذكر فى قوله فذلك .

[فصل]

وَقَوْلُهُ اسْمًا) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو . (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث ويأؤه واوا وهو غير منصرف لأن ألفه للتأنيث وفى الكشف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى بالتثنية بجعل الألف للإلحاق ككترى ولا يمتنع اجتماع إعلايين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى إذ أصلهما يوفيون ومصتفو وإنما الممتنع تواليهما بلا فاصل . صرح به زكريا فى فصل لساكن صح إلخ ولا يرد تواليهما فى نحو ماء لشذوذ . (قوله غالبا) إن جعل متعلقا بما كان لقوله جا ذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وإن جعل متعلقا بأئى كان تكرارا . (قوله نحو نشوى) فى المصباح : النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران ١ هـ بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لانشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلًا ومنقولًا والله الموفق . (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا إلخ . (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله .

واوا في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل، وإنما قال غالبا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية، وفي الاحتراز عن هذه نظر: أما ريا فالذى ذكره سيويو وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسم، والأصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا، وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلهم استصحوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سعيا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا.

(فتنبيه): ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيويو وأكثر النحويين أعنى في كون إبدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما. وقال أيضا في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فألحقوا

تصريح. (قوله لأنه أخف) أى من الصفة لتركب معناها.

(قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ في الريا لأنها إنما لم تقلب ياؤها واوا لما منع وهو أن قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ونظر فيه الدونشرى بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالإبدال من الياء وسيأتى ما فيه في أول الفصل الآتى. (قوله للرائحة) وأما ريا من الري ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة. دنوشرى. (قوله وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة. (قوله وسعيا لموضع) هذا بالإهمال فقط أما مسعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فإهمال السين وإعجامها كذا في القاموس وحكى الدونشرى أن اسم الموضع بإعجام الشين واقتصر عليه البعض. (قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر إلخ) أى فكان الأولى إسقاط قوله غالبا لخروج الأول والثالث بقوله اسما والثاني بقوله فعلى أى بالفتح. (قوله أنها صفة) أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ. (قوله منقول من صفة) أى واستصحب التصحيح بعد جعله علما. تصريح. (قوله أعنى في كون إلخ) ينبى حذف في. (قوله وإقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفي بعض النسخ شاذ بالنصب فيكون إقرار بالجر عطفًا على إبدال أى وكون إقرار إلخ. (قوله كالنشوى) ينافى ما مر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد بأذريجان كما في القاموس. (قوله والعنوى) في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما والذي كتب في كتب اللغة العنوة بناء التانيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره.

(قوله يجعلون هذا) أى الإبدال المذكور. (قوله والطفوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما في القاموس. (قوله واللقوى) كذا في النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا في القاموس وغيره

بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهى الرائحة ، والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية - تفتح طاؤها وتضم ، وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ، هذا كلامه . وقد مر تعقب احتجاجة بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الياء واوا . ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواو ياء بقوله : **(بالعكس جَاءَ لَمْ فَعَلَى وَصَفًا * وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى)** أى إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا : فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا ، وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى ، فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع . قال الشاعر :

[١٢٨٥] **أَذَارًا بِحَزْوَى هَجَّتْ لِلْغَيْنِ غَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ**

والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما فى النسخ تحريف وإن لم يتنبه له أرباب الحواشي . **(قوله هذه الأواخر)** أى الشرى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال : طغا يطغوا طغوا وطفوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى ﴿ كذبت ثمود بطغواها ﴾ اهـ وقوله كطغى يطغى أى بمعنى طغى يطغى كرضى يرضى . **(قوله سدا لباب التكثير من الشذوذ)** هذا لا يرد على أكثر النحويين لأنهم لا يقولون بشذوذ هذه الأربعة .

(قوله أن إبدال يائها) أى النشوى والثلاثة بعده . **(قوله تصحيح الريا إلخ)** فى استدلاله بتصحيح الألفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر إلخ وسينبه الشارح على هذا . **(قوله وقد مر تعقب احتجاجة بهذه الثلاثة)** أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجة بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا . **(قوله تبدل فيها الياء واوا)** والأربعة تقدمت فى قوله ويا كموقن إلخ . **(قوله تقلب فيه الواو ياء)** وتقدمت الأربعة فى قوله بواو ذا افعللا إلى قوله يرضيان . **(قوله بالعكس)** أى عكس لام فعلى بالفتح اسما . **(قوله تأنيث الأقصى)** قال شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين واليميين فإن أصلها الواو وهذه أصلها الياء اهـ وما ذكره من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الأقصى وفيه توقف فتأمل . **(قوله نحو حزوى)** بجاء مهملة فزأى . **(قوله أذارا إلخ)** الهمزة للنداء ونصب المتأدى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة

[١٢٨٥] قاله ذو الرمة . وذكر مستوفى فى شواهد النداء . والشاهد فى حزوى فإنه فعلى بالضم - وهو اسم موضع ، فلذلك لم يتغير ، وإلا فالأصل فيه إذا كانت صفة تقلب الواو فيه ياء كما فى الدنيا .

وقلبت ياء في الصفة نحو : ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ ونحو قولك : للممتقين الدرجة العليا ، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياسا فصيح استعمالا ، نبه به على الأصل ، وتميم يقولون القصيا على القياس ، وشذ أيضا الحلوى عند الجميع .
(تفصيله) : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ، فإنهم يقولون إن فعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ، ويجعلون حزوى شاذا . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة . حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا . انتهى . وأما قول ابن الحاجب : بخلاف الصفة كالغزوى ، يعنى تأنيث الأغزى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده وليس معه نقل ، والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا . انتهى .

إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث : « يا عظيمًا يرجي لكل عظيم » والعبرة بفتح العين المهملة الرفع وماء الهوى دمه أضيف إليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه في إثر بعض ويترقق برائين وقافين يبقى في العين متحيرا يحىء ويذهب .
(قوله الدنيا إلخ) الأصل الدنوى والعلوى لأنهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة . تصرخ .

(قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى : ﴿وهم بالعدوة القصوى﴾ . **(قوله على الأصل)** وهو الواو . **(قوله يقولون هذا)** أى قلب واو فعلى ياء . **(قوله ثم لا يمثلون إلخ)** أى فتمثيلهم ينانى دعواهم **(قوله أو بالدنيا)** أى المراد بها ما قابل الآخر لأنها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي في قوله تعالى : ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ لأنها محضة بدليل النعت بها فتأمل .
(قوله كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والد رجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سبأني في الفصل الآتى . **(قوله مؤيد بالدليل)** قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى إلخ أى وكون حزوى شاذا خلاف الأصل . **(قوله يستقلون الواو مع ضمة أوله)** أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم . **(قوله أظهروا الواو)** أى مخالفين للقياس تنبيه على الأصل كما مر .

[فصل]

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوِ وَيَا * وَاتَّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيَا . قِيَاءَ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا) أى هذا موضع سادس تغلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة ، كمسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء . مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء : سيد وميت ، أصلهما سيود وميوت ، ومثاله فيما تقدمت فيه الواو : طى ولى ، مصدرها طويت ولويت ، وأصلهما طوى ولوى . ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واعد ، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤية ، وديوان إذ أصله دوان ، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع ، أو

[فصل]

(قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل ففتح قوله واتصلا شرطان . (قوله ومن عروض) أى جائز كما في روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فإنه لا يمنع الإبدال كما في أيم الله فإنه على مثال أيلم بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة . كذا في المرادى والتصريح . (قوله ومن عروض عرياً) المتبادر من صنيع الناظم أن الألف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للإطلاق وقضيته أن الثانى لو كان عارضاً جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما في ربا للرائحة فإنها قلبت ياؤها الثانية واوا عملاً بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملاً بالقاعدة المذكورة في قوله إن يسكن السابق إلخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة إلى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق إذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر .

(قوله قياء الواو اقلبن) لأنها أثقل من الياء . (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمى) أى حالة الرفع لأن المتضايين كالشيء الواحد لا سيما إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم . (قوله ويجب حينئذ) أى حين إذ قلبت الواو ياء . (قوله أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسود اتفاقاً ومات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون : فيعل بفتحها كضغيم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرها قالوا لأنه لم يوجد مكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ما لا يأتى في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة . كذا في التصريح . (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء التفرع . (قوله نحو روية) أى بالواو مخفف رؤية أى بالهمز .

عارض الذات نحو وية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون نحو قوى فإن أصله الكسر ثم سكن التخفيف كما يقال في علم علم. **(تنبيهه)***: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال نحو جديل وأسيد، وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسود حملا للتصغير على التفسير، أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لأنه لم يجمع على أساود (وَشَدُّ مُغَطَّى غَيْرُ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراء بعضهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون، وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوبة، ورجاء بن حيوة. وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلب عوة، وهو نهو عن المنكر. ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله: (مِنْ وَإِ أَوْ يَاءٍ بِتَخْرِيكِ أَصْلُ * أَلْفَا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) أى يجب إبدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر:

(قوله نحو قوى) أى بسكون الواو قال المصريح: وأجاز بعضهم قى بالإدغام بعد القلب. (قوله كما يقال في علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها. (قوله وهو أن لا يكون) أى اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل أى في مصغر مفرد محرك الواو ويجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لأن إعلال مصغره واجب وإن جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك. تصريح. (قوله بالإبدال) أى والإدغام مع أن الواو عارضة الذات. (قوله وحكى بعضهم اطراده) أى الإبدال في نحو الريا بما واوه بدل من همزة هكذا يظهر. (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو. (قوله أيوم) أى كثير الشدة. تصريح. (قوله ورجاء) براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية. (قوله وهو نهو) قال المصريح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لأن أصله نهوى لأنه فعول من النهى اهـ. قال شيخنا: انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نهو والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده. (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لأنه إنما يصح إذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحيثئذ ينبغي قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وإن لم يلزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فله الحمد. (قوله ألفا ابدل) بنقل همزة ابدل إلى تنوين ألفا. (قوله لسكونهما) علة

الأول أن يتحركاً فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما ، والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففي جيئل وتوأم وفي ﴿ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ ﴾ [البقرة : ١٦] ، و﴿ تَقْبَلُونُ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور ، والرابع أن تكون الفتحة متصلة أى في كلمتهما ، ولذلك صحتا في أن عمر وجد يزيد ، والخامس أن يكون اتصاهما أصليا ، فلو بنيت مثل عُلْبِط من الغزو والرمى قلت فيه غزو ورمى منقوصا ، ولا تقلب الواو والياء ألفا لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف . إذ الأصل غزاوى ومايى ، لأن علبطا أصله علابط ، والسادس أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين وإلى هذا أشار بقوله : (إِنْ حُرِّكَ أَتَّالِي) أى التابع (وَإِنْ سَكُنَ كَفَّ * إِغْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ وَهَيَّ لَا يُكْفُ . إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ أَتَّشْدِيدُهُ فِيهَا قَدْ أُلِفَ) ولذلك صحت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى ، وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها ، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك

لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك الصحة في القول والبيع لسكونهما . (قوله مخففي جيئل وتوأم) أى حال كونهما مخففي الخ اه تصریح وإنما جعله حالا لا صفة لأن المراد لفظ جيئل ولفظ توأم فهما معرفتان والجيئل بالجمع الضبع والتوأم بالفوقية معروف .

(قوله والحيل) بالحاء المهملة . (قوله أى في كلمتهما) لم يقل أى في كلمتهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الأمرين كما مر اقتصارا على الخفى . (قوله في أن عمر وجد يزيد) إنما كان ذلك في حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين . (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن . (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم . (قوله غزو ورمى) أصلهما غزروا وباوينا ورمى يباين وقوله منقوصا أى فتون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون إعلال الكلمتين كإعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر ..

(قوله إن حرك التالى) إن كان هناك تال وإلا لم يتأت هذا الاشتراط . (قوله إعلال) بالنصب مفعول كفف وقوله غير اللام هو العين . (قوله أو ياء إلخ) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعلمه من باب نون التوكيد . (قوله وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما في التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الأكبر . (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المثالين لأن الواو في الأول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفي الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء . (قوله في قام إلخ) الألف في الفعل الأول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفي الفعل الثانى والاسم الأول عن ياء . (قوله ورمى)

يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحون ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا للساكنتين ، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر ، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت قلت : رميوت وغزووت والأصل رميوت وغزووت ثم قلبتا وحذفا لملاقاة الساكن ، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت ، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا ، وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنتان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس في نحو رميا لأنه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد ، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه ، وأما نحو علوى فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا . والسابع أن لا تكون إحداهما عينا لفعل الذي

ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للإيضاح . (قوله ويمحون) أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يحاه محوا لا على لغة من قال محاه يحاه محيا كما زعم البعض لأنه يرده قول الشارح ويمحون بواوين لأن أصله على هذه اللغة يمحيون يياه فواو نعم وجد هكذا في بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لأن حاء يمحون على هذه مضمومة ولأن أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهى الأشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم إن قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فتبين أن فيها أربع لغات كما في القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن يمحي لم يثبت لغة وإنما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل ييمحون بفتح الحاء إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون . (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر في يخشون ويمحون وعصون . (قوله قلت رميوت وغزووت) أى بفتح أولهما وثالثتهما وسكون ثانيهما . (قوله أمن اللبس) أى ليس المثل بالأصل . (قوله إذ ليس فنى الكلام فعلوت) أى فيفهم أنه محل والأصل فعللوت . (قوله إلى تصحيح هذا) أى حرف العلة في المبني على عنكبوت من الرمي والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة راجعا إلى نفس المبني المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كيخشون ويمحون وعصون في الثقل فناسب في الجمع التخفيف بالإعلال المذكور . (قوله ولا يدرى إلخ) لو قال : ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه إجمال لا لبس . (قوله ما لا لبس فيه) نحو فتیان وعصوان . (قوله لأنه من بابه) أى على طريقه في أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة . (قوله فلأن واوه إلخ) أى لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لقلبت الألف واوا لأجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تنزل في قلب إلى الألف وقلب إلى الواو .

الوصف منه على أفعال ، والثامن أن لا تكون عينا لمصدر هذا الفعل ، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ غَيْنُ فَعَلٍ) أى نحو الغيد والحول (وَفَعَلًا) أى نحو غيد وحول (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أفعال (كَأَغْيِدٍ وَأَخْوَلًا) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أفعال نحو أحول وأعور لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح ، واحترز بقوله ذا أفعال من نحو خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعال ، والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ يَيْنَ) أى يظهر (تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْعَلٍ) * وَالْغَيْنُ وَآوُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ أى إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمنى تجاوروا وتزاوجوا . واحترز بقوله وإن بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب لإعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز ، وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب لإعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسافوا ، لأن الياء أشب بالآلف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها ، والعاشر أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ لِيَحْرَقَيْنِ ذَا الْإِغْلَالِ اسْتَحَقَّ) * صَحَّحَ أُوْلٍ أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح إحداهما لئلا يجتمع إعلالان فى

(قوله لفعل) بكسر العين . (قوله ذا أفعال) حال من المعطوف . (قوله كأغيد) هو بالعين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الأنثى غيداء وغادة . (قوله حملا على الفعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لأنه بمعناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا . (قوله وحمل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس . (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشئ يعرف بضده . (قوله لأن الوصف منه) أى من نحو خاف . (قوله ولم تعل) عطف على سلمت . (قوله لكونه بمعناه) أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون . (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا . (قوله مطلقا) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لأنه وإن كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وإن أوهم صنيع الشارح خلافه .

(قوله أشبه بالآلف) أى أقرب إليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء . (قوله ذا الإعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف ألف ذا إبقاء لما كان حذفها لالتقاء الساكنين وإن زال هذا الالتقاء

كلمة ، والآخر أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسود ، ويدل على أن ألف الحوى منقبلة عن واو قولهم في مثناه حووان وفي جمع أحوى حو ، وفي مؤنثه حواء ، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حىي لأن تثنيته حيان فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ، ولذلك صحح في نحو حيوان لأن المستحق للإعلال هو الواو وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف ، وأشار بقوله : (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه أعل فيما تقدم الأول وصحح الثاني كما في نحو غاية أصلها غيبة أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ، ومثل غاية في ذلك ثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيثوى عندها ، وطاية وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل أصلها آية فأعلت العين شذوذا إذ القياس لإعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال في التسهيل ، أما من قال أصلها آية بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها

بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام هذا ما ظهر لي فاحفظه فإنه نفيس . (قوله وكل من منهما إلخ) فلو كان المستحق للإعلال أحدهما ولكن لزم من إعلاله إعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الإعلالين الممنوع فلا إشكال في نحو معدى وعصى جمع عصا وعنى مصدر عتا قاله البعض . (قوله إحداهما) أى الواو والياء . (قوله لئلا يجتمع إعلالان) أى بلا فاصل وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون إذ أصله يوفون بل رد في شرح الكافية أن توالى الإعلالين اجحاف يبنى اجتنابه على الإطلاق فمنع تواليهما إذا اتفقا واغترفه إذا اختلفا كاء وشاء وترى فإن الأصل موه وشوه وترأى وقد يجاب بأن هذه الألفاظ شاذة . قاله يس .

(قوله والآخر) بكسر الحاء . (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى . (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر . (قوله قد يحق) أى يثبت شذوذا . (قوله فيما تقدم) أى في اجتماع حرفي علة في الكلمة . (قوله أصلها غيبة) أى بفتح الياءين . (قوله فاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما في القاموس . (قوله فيثوى بوزن يرمى) أى يقيم .

(قوله وهذا أسهل الوجوه) أى الستة على ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الأربعة التى ذكرها الشارح ، الخامس أن أصلها آية بضم الياء الأولى كسمرة قلبت العين ألفا . قال المصريح : وردّ بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وإن أقروه وعبارة الفارضى وقيل آية بضم الياء الأولى فأعلاها على القياس اه ، السادس أن أصلها آية بفتح الأولى كالقول الأول اه أنه أعلت الثانية على القياس فصار آية كحياة فقدمت اللام إلى موضع العين فوزنها حيثثذ فلعة بثلاثة فتحات وفي تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون

آية على وزن فاعلة فيلزمه حذفه العين لغير موجب ، ومن قال آية كنبقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا ، والحادى عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخْصُ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما فى آخره زيادة تختص بالأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو جولان وسيلان ، وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان ، وقياسهما دوران وموهان ، وخالف المبرد فزعم أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيويه .

(تنبيهات):* : الأول : زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو قالة وباعة ، وأما تصحيح

الأوجه ثمانية . (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أى لحذفها لأن المعهود فى مثله قلب الياء الأولى همزة كما فى بائنة وقائلة . (قوله فيلزم تقديم الإعلال إلخ) فيه أن هذا لازم على الوجه الأول أيضا وأنه قد ثبت فى كلامهم تقديم الإعلال على الإدغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشئ على شئ آخر كما فى تقديم الإعلال على الإدغام . فى آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كما فى تقديم الإدغام على الإعلال فى أئمة (قوله بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لتقديم الإدغام على الإعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أئمة فلم يقدموا الإعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الأولى بل قدموا الإدغام فنقلوا لأجله أولا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال وذهب الجار بردى إلى تقديم الإعلال وبعضهم إلى تقديم الإدغام فى العين وتقديم الإعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره . (قوله أن لا تكون) أى إحدى الواو والياء . (قوله زيادة تختص بالأسماء) كالألف والنون وألف التأنيث . تصريح . (قوله ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما فى قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين . (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون . (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد : قيل إنهما أعجميان فلا يحسن عدما فيما شذ . (قوله فزعم أن الإعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفى آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال . قال الفارسي : ويؤيده قولهم فى زعفران زعفران فبقيا فى التصغير ولم يخذفا . تصريح . (قوله لا تخرجه) أى لا تخرج ما هى فيه .

(قوله لأنها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للأسماء وهى المتحركة

حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَّرَى ، وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعل ، فتصحیح صوري عند المازني مقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ، فلو بنى مثلها من القول لقليل على رأى المازني قول ، وعلى رأى الأخفش قالى ، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة : فاختار في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح . واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيويه .

الثالث : بقى شرطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية : أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعمل ، واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعملوا لأن الياء بدل من الجيم . قال الشاعر :

[١٢٨٦] إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأُبْعَدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ
وَالْآخِرُ أَنْ لَا تَكُونَ فِي مَحَلِّ حَرْفٍ لَا يَعْلُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَدَلًا ، والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعمل لأنها في موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ، هكذا

يعنى أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضى فلا يختص بالأسماء فلهذا لم تمنع الإعلال إذا لحقت آخر الاسم المستحق للإعلال وإن كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالأسماء فاندفع تنظير الإسقاطى وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الأسماء وهى المتحركة . (قوله في نحو قالة وباعة) جمعى قائل وبائع أصلهما قوله ويبعة ككاملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن . (قوله في نحو صورى) بفتح الصاد المهمله والواو والراء . تصریح . (قوله اسم ماء) مثله في شرح المرادى وقال الصغاني : اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذى في القاموس صورى كسكى ماء ببلاد مزينة . (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين . (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التى هى صورى . (قوله لا يعمل) أى لا يجوز إعلاله قياسا . (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرهما أجود . نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية .

(قوله وإن لم تكن بدلا) الواو للحال . (قوله لو كانت موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط

[١٢٨٦] هو من الطويل . والخطاب للأشجار التى ليس لها ظل ولا ثمرة . قوله فابعدك الله أى لعنك الله : يقال أبعدك الله أى لعنه . والشاهد في قوله من شيرات فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات .

قال فى شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل وتغيير الإبدال ، هذا كلامه . وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعمل لعروض اتصال الفتحة به ، لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض ، واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد ، وهو طول العنق وحسنه ، والحيدى يقال حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه ، والحوكة والخونة ، وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ، ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم : روح وغيب جمع رائج وغائب ، وعفوة جمع عفو وهو الجحش ، وهيوه ، وأوو جمع أوة وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قرو وهى ميلغة الكلب ، انتهى . (وَقَبْلُ بِأَقْلِبْ مِمَّا آتُونِ إِذَا * كَانَ مُسْكِنًا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميماً وذلك لما فى النطق بالنون

إبدالها القياسى . (قوله انتفاء علتها) لئلا يتنفى إعلالها لو أعلت إذ لو أبدلت ألفاً لزال القلب لامتناع توالى إعلالين وإذا زل القلب لم يكن لإبدالها ألفاً سبب فيؤدى إعلالها إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلاً من أصله وفى نسخة إبقاء علتها بالموحدة فالقاف أى لبقى إعلالها بالقلب المكافى . (قوله النقل) أى القلب المكافى (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبير وميل العنق وداء يصيب الإبل . (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللأنثى جيداء وجيدانة والجمع جود . قاله فى القاموس . (قوله والحيدى) بجاء مهملة وكون الحيدى شاذاً إنما يتمشى على مذهب الأخفش أن ألف التأنيث لا تمنع الإعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه . (قوله روح وغيب) الأول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائج وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى .

(قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بثلاث العين وسكون الفاء كما فى القاموس . (قوله وهيوه) كذا فى النسخ بهاء فتحية فوا وفهاء تأنيث ولم أجد لها ذكراً فى القاموس^(١) والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحية مضمومة فهزمة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف وإن لم ينتبه له أحد من المحشين والله الهادى . (قوله وأوو) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو . كذا فى القاموس . (قوله وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بثلاث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فإنى لم أر لهذا الجمع ذكراً فى القاموس . (قوله ميلغة الكلب) مبلغ الكلب وميلغته بكسر

(١) فى آخر ورقة من القاموس ما نصه : وهو بالضم بلد بالصيد ، وهيوه حصن بالين . قاله نصر .

الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعتهما في قوله : (كَمَنْ بَتْ أَلْبَدَا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(تنبيهات):* الأول : كثيرا ما يعبرون عن إبدال النون ميمًا بالقلب كما فعل الناظم والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرفت أول الباب .

الثاني : قد تبدل النون ميمًا ساكنة ومتحركة دون ياء وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم في حنظل حمظل ، والمتحركة كقولهم في بنان بنام ، ومنه قوله :
[١٢٨٧] يَا هَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ الْتَمَّتَامِ وَكَفَكَ أَلْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ
وجاء عكس ذلك في قولهم أسود قاتن وأصله قاتم .

الثالث : أبدلت الميم أيضا من الواو في فم إذ أصله فوه بدليل أفواه ، فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقليل فوك ، وربما بقي الإبدال نحو : « لخلوف فم الصائم » .

الميم فيهما الإناء الذى يبلغ فيه . قاله في القاموس . (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت في كلمة والباء في أخرى مع تلاقيهما . (قوله كمن بت) في نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة بالثلثة أى من أفشى أسرارك . (قوله انبذا) بكسر الموحدة .

(قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحاً إنما يكون في حروف العلة أو الهمزة . (قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتاع من التمتة وهى تكرير التاء والميم . والبنام أطراف الأصابع وكفك إما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب إضافي خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لأنه بمعنى صاحبه أو بالجر عطفاً على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولاً لمقدر ولا يصح نصبه عطفاً على المنادى لما مرّ في النداء أنه لا يصحّ يا غلامك . قال يس : والجر هو المضبوط به في النسخ المصححة والله أعلم .

[١٢٨٧] قاله رؤبة . وهال منادى مرخم أى يا هالة - اسم امرأة - وينوز في ذات المطلق الرفع ، حملا على اللفظ ، والنصب حملا على الخلل . والتمتاع الذى فيه التمتة . والشاهد في البنام فإن أصله البنان فأبدلت الميم من النون .

[فصل]

(لِسَاكِنِ صَخْ أَثْلُ التَّخْرِيكِ مِنْ ذِي لَيْنِ آتٍ غَيْنَ فَعْلٍ كَأَبْنٍ) أى إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما متاكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة ، نحو يقوم ويبين ، الأصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء . ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة : فإن كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم ، وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا بمجانس الحركة كما فى نحو أقام وأبان ، أصلهما أقوم وأبين ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ولهذا النقل شروط الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وبائع وغوق ويين ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يأيس مضارع أيس لأنها

[فصل]

اعلم أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل . إحداها : أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكين صخ إلخ . الثانية : أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل إلخ . الثالثة : أن يكون عين إفعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الإفعال إلخ . الرابعة : أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لا فاعل إلخ . (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة . (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح . (قوله كأبن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقاء ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والأصل أقول نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين . (قوله لاستثقالها إلخ) أى إذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فإن كانت فتحة فنقلها حملا على أختيا وطردا للباب وإنما لم تستقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلتا إلى الساكن قبلهما لأن حركة الإعراب منتقلة لا لازمة ولأنها دالة على معنى فكانت قوية .

(قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة . (قوله مثل ما تقدم) أى من يقوم ويبين . (قوله وانفتاح ما قبلها) أى الآن . (قوله نحو يأيس) بتحتيتين

معرضة للإعلال بقلبها ألفا ، نص على ذلك في التسهيل . وإنما لم يستثناها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح . الثاني : أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به ، حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعال التفضيل . الثالث : أن لا يكون من المضاعف اللام نحو أبيض وأسود ، وإنما لم يعلوا هذا النوع لثلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أبيض لو أعل الإعلال المذكور لقليل فيه باض ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة . الرابع : أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لثلا يتوالى إعلالان ، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا * كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عِلَلًا) وزاد في التسهيل شرطاً آخر وهو أن لا يكون موافقاً لفعل الذى بمعنى أفعّل ، نحو يعور ويصيد مضارعاً عور وصيد ، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله ، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله : وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعّل . فإن العلة واحدة (وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ إِسْمٌ * ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ) أى الاسم المضاهي

مفتوحتين بينهما همزة ساكنة . (قوله بقلبها ألفا) أى تخفيفاً أى فكأنها ألف والألف لا ينقل إليها لأنها لا تقبل الحركة والباء للتصوير . (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لأفعل التفضيل إنما هو ما أفعله لا أفعّل به لكنه حمل على ما أفعله . قال الفارسي : وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقم به وهو ضعيف اهـ . (قوله وهو أفعّل التفضيل) إنما لم يعلّ أفعّل لتفضيل لكونه اسماً أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسيأتى أن ما كان كذلك يصحح . (قوله نحو أبيض وأسود) بتشديد الضاد والبدال . (قوله لو أعل الإعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء إلى الباء ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السد . تصرّيح . (قوله باض) بتشديد الضاد . (قوله أنه فاعل) بفتح العين . (قوله بلام عِلَلًا) أى حكم بأنه حرف علة . قال ابن غازي : إنما قال بلام عِلَلًا لثلا يظن خصوص الفعل فيخرج استهوى ونحوه . (قوله موافقاً) أى في المعنى بأن يدل على خلقه أو لون وقوله بمعنى أفعّل بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق .

(قوله وكذا ما تصرف منه) أى من الموافق المذكور . (قوله بذكره) أى ضمناً لا صريحاً ولو قال بفهمه لكان أوضح . (قوله فإن العلة) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهى الحمل على أفعّل بتشديد اللام . (قوله ضاهي مضارعاً) إنما اشترط في إعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لأن الفعل هو الأصل في الإعلال فلا يحمل عليه فيه إلا إذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الجاصل على تقدير إعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه . (قوله وفيه وسم) أى

للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل ، فاندرج في ذلك نوعان : أحدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأعل ، وكذلك نحو مقيم ومبين ، وأما مذنين ومزّيم فقد تقدم أن وزنهما فعل لا مفعول إلا وجب الإعلال ، ولا فعيل لفقده في الكلام . ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا ، وعلى مذهب الأخفش تقول مبيعة ، وقد سبق ذكر مذهبهما . والآخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تحلىء بكسر التاء وهمزة بعد اللام فإنك تقول تقيل وتبيع ، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ، وإذا بنيت من البيع اسما على مثال ترثب قلت على مذهب سيبويه تبيع بضم فكسر ، وعلى مذهب الأخفش تبوع ، فالوهم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعل بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك أعل ، أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو باينه فيهما معا فإنه يجب تصحيحه : فالأول نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلا ، وأما نحو

علامة يمتاز بها عن المضارع . (قوله فإنه موافق للفعل في وزنه فقط) لأن أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا .

(قوله وجب الإعلال) أى بالنقل ثم القلب . (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة إلخ) إنما أعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابتها المضارع في الوزن دون الزيادة لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له في الوزن أيضا بسبب التاء نه الشارح على إعلاها . (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من إبدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الأخفش أى من إقرار الضمة وقلب الياء واوا . (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع إلخ . (قوله بكسر التاء) أى الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شيعر وجه الأديم ووسخه وقشره . (قوله بكسرتين إلخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أى أصلية في تبيع ومنقلبة عن الواو في تقيل فإعلال تبيع بالنقل فقط وإعلال تقيل بالنقل والقلب . (قوله على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشيء المقيم الثابت . (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك . (قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع إلى ما على مثال تحلىء وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع إلى ما على مثال ترتب . (قوله لا يكون في الفعل) أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا . (قوله نحو أبيض وأسود) هما وصفان

يزيد علما فمقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا . والثاني كمخيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخيط لشبهه به لفظا ومعنى ، انتهى . وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحلىء لأنه يكون مشبها لتحسب في وزنه وزيادته ، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرنا لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط . وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله : (وَمِفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمِفْعَالِ) يعنى أن مفعالا لما كان مبينا للفعل ، أى غير مشبه له في وزن ولا زيادة استحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعول لمشايبته له في المعنى كمقول ومقول ومخيط ومخيط ، والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مبينته الفعل في وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخيط فهو لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وَأَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ . أُرِلَ لِدَا الْإِعْلَالِ وَآلَتَا الْزَمِ عَوْضُ) أى إذا كان

على وزن أحمر فهذان أشبهما أعلم في الوزن والزيادة . (قوله وأما نحو يزيد إلخ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد إعلاله لأن إعلاله حين فعليته . (قوله نحو مخيط) بكسر الميم فإنه مبين للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميمًا زائدة . (قوله هذا) أى كون تصحيح نحو مخيط لمبينته المضارع وزنا وزيادة بدون التفات إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته .

(قوله لكنه حمل على مخيط) لم يعكسوا لأصالة التصحيح دون الإعلال والضمير في لكنه حمل إن أرجع إلى نحو مخيط كان قوله على مخيط على تقدير مضاف أى على نحو مخيط وإن أرجع إلى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخيط ففي غاية البعد من العبارة . (قوله لفظا) أى لعدم الفرق بين لفظهما إلا بالألف ومعنى أى لاتخاذ معناه . (قوله لو صح ما قالا إلخ) أجيب بأن صحته في مخيط لم يعارضها شذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلىء لأن كسر العين في تحسب شاذ . كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه إنما ينفع في خصوص تحسب دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلىء لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين . (قوله مشبها لتحسب) أى بكسر التاء في لغة قوم . (قوله لم يلزم الجميع) أى جميع العرب . تصريح . (قوله إلى هذا الثاني) أى المبين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط . (قوله لأنه مقصور إلخ) لعل احتياجه إلى تعليل المبينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة . (قوله لا أنه محمول عليه) عطف على مبينة . (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون

المصدر على إفعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف إحداهما . واختلف التحويون أيتهما المحذوفة . فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقرنها من الطرف ، ولأن الاستفعال بها حصل ، وإلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال : وألف الإفعال واستفعال أزل . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة . والأول أظهر . ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقبل إقامة واستقامة . وأشار بقوله : (وَحَذَفُهَا بِالثَّقَلِ) أى بالسماح (رُبَّمَا عَرَضَ) إلى أن هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف ، فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أراه إراء ، وأجابه إجابا ، حكاه الأخفش . قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء ٧٣] ، قيل وحسن حذف الباء في الآية مقارنته لقوله بعد

على لغة ربيعة . (قوله مما أعلت عينه) خير ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين مما أعلت عينه أى مما عينه حرف علة وأعل في فعله . (قوله لتحركها في الأصل إلخ) علل الانقلاب هنا بهذا وعلة قبله بمجانسة الفتحة إشارة إلى صحة التعليين وإن كان الثانى أقوى وأورد كعل كلامه أن شرط قلب الواو ألفا إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك في غير الافعال والاستفعال لأن الإعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور إنما هو في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الإعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الإعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم .

(قوله ولأن الاستفعال) نظر فيه الدنوشرى بأنه لا يمكن الجمع بين الألفين حتى يحصل الاستفعال وزيفه الإسقاطى بأن الجمع بين الألفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والتحويين أى عند المد بقدر أربع حركات . (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء لأن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا من الأصول كما في عدة وثبة وسنة . (قوله بالنقل) الباء للملازمة متعلقة بعرض . (قوله إراء) أصله إراءى نقلت حركة همزة إلى ما قبلها ثم حذفت همزة وتطرفت الباء أثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بقاء التعويض لا يقال المتحرك فيه همزة لا حرف علة لأننا نقول قد تقدم أن الناظم عدّها من حروف العلة اهـ زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت همزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بقاء على أن المحذوف بدل عين الكلمة .

(قوله ويكثر ذلك مع الإضافة) أى لسدّها مسد التاء . أفاده المصّرّح . (قوله أعول إعوالا)

﴿ وإيتاء الزكاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] .

(تنبية)*: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ : منها أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياما ، واستحوذ استحوذا ، واستغيل الصبي استغيالا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها . وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله . وقال الجوهري في مواضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة . وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياسا : أى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا ، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه ، لا فيما له ثلاثي نحو استقام ، انتهى . (وَمَا لِإِفْعَالٍ) واستفعال المذكورين (مِنْ أَلْحَذِفِ وَمِنْ * نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيضًا قِيمِنْ) أى حقيق (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) والأصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو المفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما . واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلف في إفعال واستفعال المتقدم . ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك ، وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع ومكيل يياء ساكنة بعد

هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله . (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أى صارت ذات غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب . (قوله واستغيل الصبي) أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤثى أو وهى حامل . (قوله تصحيح أفعل إلخ) الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل . (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبى زيد الأعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا . (قوله في الباب كله) أى سواء أهمل ثلاثيه أولا . (قوله وهذا مثل إلخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة إلى مجموع الجملتين وإلى كل منهما . (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتل وقوله به متعلق بقمين .

(قوله لما حذفت واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمران الأول أن الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف . وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمنتظر وإنما جيء بها لرفضهم مفعلا إلا في مكرم ومعون ومألك ومهلك وإنما العلامة الميم الثاني أن المحذوف من نحو قاض الأصل هو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وربع وخف الساكن الأول لا الثاني . وأجيب بأن

ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء ، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء ، وقد خالف الأخفش أصله في هذا ، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قبلها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض ، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ، ومراعاتها موجودة أجدر .

(تقنيته) : وزن مصون عند سيبويه مَفْعَل ، وعند الأخفش مَفُول ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففا . قال أبو الفتح : سألتني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوا ، كما تقول في مقروء مقروء ، لأنها عنده واو مفعول . وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا ، كما تقول في حبيب خب فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين ، فقال لي أبو علي كذلك هو اهـ (وَلَدَرْ * تُصَحِّحُ ذِي آلَوِ) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود ، ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذِي آليَا) من ذلك (أَشْتَهَر) لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا ، وقوله :

★ كَأَنَّهَا ثَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ ★

وقوله :

عمل ذلك كله إذا كان ثاني الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة . اهـ تصرخ بإيضاح وزيادة . (قوله وقد خالف الأخفش إلخ) فيه عندي نظر وإن أقروه لأننا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم . (قوله في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل . (قوله عند سيبويه مفعول) بضم الفاء وسكون العين . (قوله مخففا) أي بإبدال همزته واوا ثم إدغام واو مفعول فيها على رأى الأخفش وينقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسوء بوزن مفعول . (قوله أما على قول إلخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير إلحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت . (قوله خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء .

(قوله كذلك هو) أي تخفيف مسوء . (قوله ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره أي مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بنون كما في بعض النسخ تحريف . (قوله خذه مطيوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه ، ولعل الصواب مطيوبة به نفس برفع نفس على النياية عن الفاعل ، أو مطيوب بابه نفسا بالتذكير وإنابة الضمير في مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل . (قوله كأنها) أي الهمزة . (قوله معيون) اسن مفعول عانه من باب

* وَأَحَالَ أَنتَ سَيِّدَ مَغْيُونُ *

[١٢٨٨]

وقوله :

[١٢٨٩] حَتَّى تَذَكَّرَ تَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمَ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدُّجْنُ مَغْيُونُ

وهذه لغة تميمية .

(تنبه) : قالوا : مشيب في المختلط بغيره والأصل مشوب ، ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب باع أى أصابه العين .

(قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتكرار ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما في كتب اللغة إلياس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيون أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعنى فيه الدجن بناء على أن أل جنسية مدخولها في معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره أن غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحيث أن اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن تجعله على الحذف والإيصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى في تقرير البيت فتأمل . (قوله قالوا مشيب) أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشوب بنقل ضمة واوه إلى شينه وحذف إحدى الواوين الساكنين على الخلاف . (قوله والأصل) أى القياس مشوب لا مشيب لأنه واوى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مشوب بواوين . (قوله قالوا مهوب) أى بإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الأخفش أن المحذوف العين وبإبقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعل ما في كلام الخواشي من القصور .

[١٢٨٨] صدره :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَخْسِبُونَكَ سَيِّدًا *

قاله العباس بن مرداس ، من قصيدة من الكامل . وإنتك سيد : إن فيه مع اسمه وخبره سدت مسد مفعول أحال . والشاهد في معيون فإن القياس فيه معين ، ولكنه أخرجه على الأصل : من عنت الرجل بعينى فأنا عاين وهو معين على النقص ، ومعين على التمام .

[١٢٨٩] قاله علقمة بن عبدة من قصيدة من البسيط . وحتى للغاية . وفاعل تذكر هو العظيم - ذكر النعامة المذكورة فيما قبله - والبيضات جمع بيضة . ويوم رذاذ : كلام إضافى مرفوع على أنه فاعل هيجه . والرذاذ - بذالين معجمتين - المطر الخفيف . والدجن إلياس الغيم السماء . والشاهد في مغيوم فإنه جاء على أصله بدون الإعلال . والقياس فيه مغيم من الغيم ، السحاب .

بناءً على هوب الأمر في لغة من يقول بوع المتاع ، والأصل مهيب (وَصَحَّحَ الْمَفْعُولُ مِنْ) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما في (نَحْوِ غَدَا) ودعا فانك تقول في المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل . هذا هو المختار . ويجوز الإعلال مرجوحا كما أشار إليه بقوله : (وَأُعْلِلَ أَنْ لَمْ تَتَخَرَّ) أى لم تقصد (الْأَجْوَذَا) فتقول معدى ومدعى ، ويروى بالوجهين قوله :

* أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا * [١٢٩٠]

أنشده المازني معدوًا بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال . واختلف في علة الإعلال : ف قيل حملا على فعل المفعول ، وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعتراض بوجود القلب في المصدر نحو عتا عتيا ، والمصدر ليس مبنيًا على فعل المفعول ، وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر ، لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزا ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في أدل

(قوله والأصل) أى القياس مهيب لأنه يأتى العين وليس مراده الأصل التصريفى إذ هو مهيبوب بياء فوار . (قوله وصحح المفعول) أى اسم المفعول . (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فإنه صحح بمعنى أنه لم يعمل بقلب واوه ياء وإن قلبت ألفا . زكريا . (قوله ويجوز الإعلال مرجوحا إلخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الإعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعلل إن لم) ينقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة . (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى .

(قوله والمصدر ليس إلخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيئا آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا لباب المصدر . يس . (قوله ليس مبنيًا) أى محمولا . (قوله لأن الواو الأولى) أى من معدوو ومدعوو . (قوله كأنها وليت الضمة) أى وليس في الأسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله

[١٢٩٠] صدره :

* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي فَمِلِكَةُ أُنْسِي *

قاله عبد يعوث الحارثي ، من الكامل . وعرس الرجل امرأته . ومليكة عطف بيان أو بدل من عرسى . وأُنْسَى مع اسمه وحيره سد مسد مفعولى علمت . والشاهد في معديا حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو ، وانتصابه على الحال . والمعنى قد علمت زوجتى ، أى بمنزلة الأسد ، فمن ظلمنى فإنما ظلم الأسد ، فلا بد أني أهلكه . ووقع في رواية الرغشري معربا عليه وعاريا .

وأجر ، والاحتراز بواوى اللام من يائها ، فإنه يجب فيه الإعلال نحو رمى وقل ، فإنك تقول في المفعول منه مرمى ومقلى والأصل مرمى ومقلوى ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا . وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو : فأما الأول نحو رضى فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى : ﴿ ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ [الفجر : ٢٨] ، ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل . هذا ما ذكره المصنف أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مرضى . وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ ، فإن كان فعل بكسر العين واويا نحو قوى تعين الإعلال وجها واحدا ، فتقول مقوى والأصل مقوور ، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء ، لأنه قد اجتمع ياء وواو

فقلبت ياء أى والضمة التي قبلها كسرة يشير إلى ذلك كله قوله على حد قلبها إلخ وعدم ذكر المصنف هذا في أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وإن اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الأسباب التي ذكرها المصنف فتأمل . (قوله على حد قلبها في أدل وأجر) أى على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية أعمال أدل وأجر وكأنهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يعذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظرا إلى كون الواو تلت في الوقع ساكننا فخفت .

(قوله فإنه يجب فيه) أى في اسم مفعول الإعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها . (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أى في عموم قوله إن يسكن السابق من واو ويا إلخ . (قوله وبكونه) أى الفعل الواوى اللام إذ الكلام فيه . (قوله فإن الإعلال فيه) أى في اسم مفعوله . (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أى شذوذا . (قوله ما ذكره المصنف) أى في غير هذا الكتاب كالتسهيل . (قوله فإن كان فعل إلخ) مقابل قوله فأما الأول نحو رضى إلخ ولو قال وأما الثانى نحو قوى فيتعين إعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذى لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول إلخ وما يختار إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويا كرضى وما يتعين إعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويا كقوى .

(قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لأن اشتراط الأصالة ذاتا وسكونا إنما هو في

وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدعمت الياء في الياء فقليل مقوى .

(تنبيهه): باب مرضى ، ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء (كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا أَلْفَعُولُ مِنْ * ذِي الْوَاوِ لَا تَمَّ جَمْعُ أَوْ قَرْدٍ يَعْنِي) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء ، أى إذا كان الفعول مما لاه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا ، فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح إلا أن الغالب الإعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى ، والأصل : عصوو وقفوو ، ودلوو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أدل ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام ، وقد ورد بالتصحيح ألفاظ ، قالوا : أبو وأخو ، ونحو جمعا لنحو وهى الجهة ، ونحو ، بالجيم جمعا لنحو وهو السحاب الذى هراق ماؤه ، وبهو جمع لبهو وهو الصدر . وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو : ﴿وَعَتُوا عَتَا كَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٢١] ، ﴿لَا يَرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا﴾ [القصص : ٨٣] وتقول : نما المال نمواً وسماز يدمموا ، وقد جاء الإعلال في قولهم : عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا ، أى ولى وكبر ، وقسا قلبه قسيا ، وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد .

(تنبيهان): الأول : في كلامه ثلاثة أمور : أحدها أن ظاهره التسوية بين فاعول

السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى . نقله شيخنا السيد عن الدنوشرى . (قوله باب مرضى ومقوى إلخ) لم يقل ومعدى لقلته قلب واوه ياء كما مر . (قوله ذا وجهين) حال من الفاعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو . (قوله أى إذا كان الفاعول) لا يخفى أنه ينبغي إسقاط أى . (قوله حملا على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريبا في قوله وقبل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر إلخ . (قوله ما استقر لمثلها) أى في قول المصنف إن يسكن السابق إلخ وقوله من إبدال وإدغام أى وكسر ما قبل الياء . (قوله أبو وأخو) جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابى . تصریح . (قوله ونحو) بالخاء المهملة حكى سيبويه إنكم لتطويرون في نحو كثيرة . تصریح . (قوله هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول . (قوله جمعا لبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء . تصریح . (قوله أى ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة .

(قوله التسوية بين فاعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوى الوجهين في كل منهما ويكون التصحيح أولى في كل ويكون الإعلال أولى في كل وحيث لا يفتى هذا الأمر الأول عن الأمر الثانى المذكور بقول الشارح . ثانيا : ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة أى إعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الأمر الثانى يغنى عن الأول

المفرد وفعول الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

ورجح الإعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما قفى
ثالثها : أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوى اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى ، فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم ، فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كذا الفعول منه مفردا وإن يعن جمعا فهو بالعكس يعن
والضمير في منه يرجع لنحو عدا في البيت قبله الثاني : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب في التسهيل قال : ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده ، والذي ذكره غير أنه شاذ (وشاغ) أى كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام (نحو نُئِمَ في نَوْمٍ) جمع نائم ، وصيم في صوم جمع صائم ، وجيع في جوع جمع جائع ، ومنه قوله : [١٢٩١] وَمُعْرَصٌ ثَغْلَى الْمَزَاجِلِ ثَخْتُهُ عَجَلْتُ طَبِخْتُهُ لِقَوْمٍ جُيِّعَ

لاستلزام الثاني للأول لكن ليس من عادتهم الاعتراض بإغناء الثاني عن الأول كما هو مشهور فعلم ما في كلام شيخنا والبعض نعم يرد على الشارح أنا لا نسلم الأمر الثاني لأن قول المصنف كذلك ناف لاستواء التصحيح والإعلال مقتضى لرجحان التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الإشارة إلى المفعول من نحو عدا المتقدم في قوله وصحح المفعول إلخ فكان ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمران . أحدهما : أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الإعلال وليس كذلك كما عرفت . ثانيهما : أطلق جوازا لتصحيح إلخ .

(قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير في منه لنحو عدا . (قوله جمع نائم) أصله ناوم لأنه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع . (قوله ومعرض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى في العرصة للجفاف ويروى بغير هذا الوجه كما في العينى وتغلى كترمى كما في القاموس .

[١٢٩١] قاله الحادرة واسمه قطبة . وهو من الكامل . قوله ومعرض - بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة - وهو اللحم الملقى في العرصة للجفاف : ويروى بالمعجمتين ، وهو اللحم الطرى ، ويروى وبجيش بالمعجمتين رواه ابن الأعرابى من جاشت القدر إذا غلت ، والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس . والمعنى ظاهر . والشاهد في قوله جيع فإن أصله جوع لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع .

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومع كثرتة التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم ، ويجب إن أعلت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وغاو ، أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعد العين حيثث من الطرف (وَنُحُوْ لَيَّامٍ شُدُوْذُهُ لَيْمَى) أى روى في قوله :

[١٢٩٢] * فَمَا أَرْقُ النَّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا *

(تنبيهات):* الأول : قوله شاع ليس نصا في أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراده . وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم .
الثاني : يجوز في فاء فعل المعلن العين الغضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو دلى وعصى وألى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء ، وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الأصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استقالا للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فَعُلْ ، وخرج بالقيء الأول نحو موعد ، وبالثاني نحو طُول

والمراحل جمع مرجل وهو القدر من النحاس .

(قوله ويجب إن أعلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم في نوم . (قوله كشوى وغوى) بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والأصل شوى وغوى قلبت ياءهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين . (قوله جمع شاو وغاو) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما في القاموس والأول أفصح كما في التصريح . (قوله أى روى) وقال السندوى : أى نسب لعلماء العربية . (قوله جمع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كأفعل التفضيل . (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين . (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشديد به قائمة الدابة كما في القاموس . (قوله وصوان) هو وعاء الشيء (قوله نحو

[١٢٩٢] قاله أبو العمر الكلاى . وصدرة :

* أَلَا طَرَقْنَا مِثْلَ آتِنَةُ مَنَازِلِ *

من الطويل . وطرق إذا أن أمله ليلا . والشاهد في النيام فإن أصله الوام - بضم الون - جمع نائم ، وأصله النيوام قلبت الياء واوا وأدغمت في الواو وقلبت الواو ياء ، وإدغام الياء في الياء شاد .

وعوض وصوان وسوار ، وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط .

[فصل]

(ذو آلّين فاتا في أفتعال أبديلاً) تا مفعول ثان لأبدل والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا حال منه ، أى إذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ، لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس . مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به ، والأصل اوتصل واتصل ويوتصل ويوتصل وموتصل وموتصل به ، ومثاله فى الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر ، والأصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر ، وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاء لأنهم لو أقروها لتلاعب بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد

اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة . تصرّح . (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه . تصرّح والله أعلم .

[فصل]

(قوله فاتا) تقدم للشاطبي أن ما لم يضاف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازى عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم . (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل ما بعد . (قوله يعنى واوا أو ياء) وإنما أتى بالعناية لأن حرف اللين يشمل الألف مع أنه ليس مراداً كما سيذكره الشارح . (قوله إبدالها ياء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد . كذا ذكره ابن الحاجب . قال التفتازانى : وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يميز قلب التحتية فوقية كما فى الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة . وأجيب بأنه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو . كذا فى التصريح . (قوله اتسار) فسرّه الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفى المصباح اليسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر . (قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها) أى طلباً للمجانسة . (قوله فكانت تكون) لا حاجة إلى تكون وقوله ياء أى أصلية إن كانت الفاء ياء ومنقلبة عن

الضمة واوا ، فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجهها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البديل في باب اتصال إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصال ، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى .

(تنبيهان): الأول : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما .

الثاني : من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون : يتصل يتصل فهو متصل ويتسر ياتسر فهو موترس ، وحكى الجرمى أن من العرب من يقول اتصل واتسر بالهمز وهو غريب (وَشَدَّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِي ذِي الْهَمَزِ نَحْوُ) قولهم في (أَتَكَلَّأَ) وايتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر

واو إن كانت الفاء واوا وكذلك يقال في قوله وبعد الضمة واوا . (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر في قوله من ياء أو واو بتحريك أصل إلخ إلا أن يقال هذا الشرط لم نجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني . (قوله وهو أقرب الزوائد) في معنى التعليل لمخدوف يل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب إلخ والمراد الأقربية في المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والثنتين العلين والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد فإن كانت حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره لا في الصفة إذ صفة التاء همس وصفة حرف اللين الذى منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء إلى الواو الميم فإنها أقرب إلى الواو مخرجا من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال مراده الأقربية في الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البديل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سأتمونها وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله إلى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق المناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب إلخ بقريئة التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالأقربى قاصرا على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيهما فتأمل .

(قوله وقال بعض النحويين إلخ) للأول أن يقول محل قولهم أن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها دائما وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء . زكريا . (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع أصالة الألف فلا ينافى أنها تكون عينا ولاما وهى بدل كما في قام ورمى . (قوله من أهل الحجاز إلخ) هذا مع قوله وحكى الجرمى إلخ مخترز قوله سابقا في اللغة الفصحى . (قوله نحو ايتكلا) قال المرادى : ظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذا وهو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح

بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء . وكذا قولهم في أوتن افعل من الأمانة اتن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصحى في ذلك كله عدم الإبدال وإلا توالى إعلالان ، وقول الجوهري في اتخذ إنه افعل من الأخذ وهم ، وإنما التاء أصل وهو من اتخذ كاتبع من تبع . قال أبو علي : قال بعض العرب اتخذ بمعنى اتخذ ، ونازع الزجاج في وجود مادة اتخذ ، وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذاً وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم نصوا على أن اتن لغة رديئة (طائفاً أفعالٍ رُدٌّ إنَّزِرْ مُطَبَّقٍ) طاء مفعول ثانٍ لردٍّ والمفعول الأول تا إن كان رد أمراً وضميره إن كان رد مجهولاً أى إذا بنى الافعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبدال تائه طاء فتقول في افعل من صبر اضطرب ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظلم والأصل اضطبر واضطرب واطهر واطلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما

يعنى ابن النازم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في افعل من الأكل اتكل اه أى بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه اه ملخصاً وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الأول . (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم . (قوله في أوتن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بإبدال الواو إلخ إذ لو كان مبنياً للفاعل لقال بإبدال الياء . (قوله وإلا توالى إعلالان) فيه نظر وإن أقروه لأن توالى الإعلالين الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل . (قوله وهم) علله التفتازاني كما في التصريح بأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال يتخذ بغير إبدال وإدغام . (قوله وإنما التاء) أى الأولى أما الثانية فتاء الافعال قطعاً وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهري .

(قوله وزعم أن أصله اتخذ) يحتمل أنه يقول أصل اتخذ اتخذ افعل من الأخذ كما يقول الجوهري أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الأول واقتصار شيخنا والبعض على ترجى أنه يقول بالأول قصور (قوله وحذف) أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافعال وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء . (قوله اتخذ يتخذ اتخذاً) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر . قاله في المصباح . (قوله إلا أن بناءه) أى اتخذ عليها بأن يكون افعل من الوخذ والأصل او اتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافعال على القياس وقوله أحسن أى من جعله افعل من الأخذ . (قوله تا افعل) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً بها في نحو حصط من الخوص وهو الخياطة حكاه الجار بردي . فارضى . (قوله وضميره) أن ضمير تا . (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والإيصال أى المطبق عندها اللسان بأعلى الخنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرهما كما في زكريا على الجزرية .

بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعمل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

(تنبيه) : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الإدغام . وإذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوزن البيان والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه . وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

[١٢٩٣] وَهُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُغَطِّيكُ نَائِلُهُ غَفَوًا وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلِّمُ

روى فيظظلم وفيظلم وفيظلم ، وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه . وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه فتقول اضطرب واصبر ولا يجوز اطرب لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ، فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك . وقد حكى في الشذوذ اطمجع وهو في الندور والغربة مثل الطمجع باللام . وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[١٢٩٤] * مَا لِي إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَأَنْطَجِعَ *

(قوله من تقارب المخرج) أى في الجملة وإلا فمن المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجيهما الشخصين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله . (قوله حرف استعلاء) أى وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة . (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء . (قوله ومع عكسه) قال التفتازانى : هذا عكس الإدغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الأول في الثانى لأن هذا ادخال الثانى في الأول وقال شيخنا لا يسمى هذا إدغاما عند القراءة . (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله غفوا أى سهلا بلا من ولا مظل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظلم أى يتحمل ذلك ولا يرد سائله . نقله المصريح عن الجار بردى .

[١٢٩٣] قاله زهير بن أبى سلمى ، من قصيدة من البسيط بمدح بها هرم بن سنان . وهو يرجع إليه . ونائله أى عطائه . وغفوا نصب على المصدرية كسهلا . ويظلم مجهول . والشاهد في فيظلم أى يظلم الظلم . وأصله يظلم - وهو يفعل من الظلم - قلبت الباء طاء لمجاورتها إياها فإذا أدغم فعنهم من يقلب الطاء طاء ويدغم الطاء في الطاء ، ومنهم من يدغم الطاء في المهمل على القياس فيصير يظلم بالمهمل المشددة . والبيت يروى على الوجهين . وقيل : يروى بالإظهار أيضا . فافهم .

[١٢٩٤] البيت من الرجز ، وهو منظور بن حية الأسدي .

(في آذَانَ وَأَزْدَدَ وَأَذْكُرْ ذَالاً بَقِيَ) أى إذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دان ، أو زاي نحو زاد ، أو ذال نحو ذكر وجب إبدال تائه دالا فيقال ادان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجاء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الأحرف في الجهر وذلك الدال .
(تنبيهان): الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين وإذا أبدلت دالا بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه : فيقال ازدرج وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصغير وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار والإدغام بوجهيه فيقال اذدكر ، ومنه قوله :
 * والهزم تذريه اذدراء عجبا * [١٢٩٥]

(قوله الذى يذهب فى الإدغام) أى إدغامها فى الطاء بعد قلبها طاء . (قوله مال) أى الذئب والأرطاة شجرة من شجر الرمل . والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج .
 عني .
 (قوله دالا بقی) دالا خبر بقى فإنها بمعنى صار والضمير فى بقى يعود على التاء اهـ فارضى وأعرب المكردى دالا حالا من فاعل بقى . (قوله ويوافق هذه الأحرف إلخ) فيه أن من جملة هذه الأحرف الدال ولا معنى لموافقة الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة .
 (قوله والهزم تذريه اذدراء عجبا) صدره :

* تنحى على الشوك جرازاً مقضبا *

والضمير فى تنحى يرجع إلى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة إما مبنى للفاعل من أنشى على الشيء أى أقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من أنشاه أى أماله كما فى القاموس . وجرازاً بجيم فراء ثم زاي كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قوله البعض المراد بالجرار بكسر الجيم أسنان الناقة فلم أر له مساعداً فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاء معجمة فموحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازاً والهزم بفتح الهاء وسكون الراء قال فى القاموس : نبت وشجر أو البقلة الحماة اهـ وقوله تذريه بضم الفوقية من أذرى . قال فى القاموس : ذرت الريح الشيء ذروا وأذرت وذرنه أطارته وأذهبت وذرا هو بنفسه اهـ وأخبرنى بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن فى شرح دلائل الخيرات للغاسى أنه يقال ذرت

واذكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل . وقد قرىء شاذاً ﴿فهل من مذكر﴾ بالمعجمة .

الثاني : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اترد بقاء مثلثة وهو افتعل من ثرد ، أو تدغم فيها الثاء فيقال اترد بتا مشاة . قال سيويه : والبيان عندي جيد ، يعنى الإظهار فيقال اترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا ، وفي اجتزا جذر . ومنه قوله :

[١٢٩٦] فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تُحْبِسْنَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدُرْ شَيْخَا
وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

(خاتمة) : قد علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهزمة وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء فإنها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فإن أصله موه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء

الريح الشيء ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له في أصل الاشتقاق نحو : ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ [نوح : ١٧] هذا ما ظهر في ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا . (قوله وهذا الثالث) أى اذكر بذال معجمة . (قوله ثاء بعد الثاء) أى ثاء مثلثة بعد الثاء المثناة . (قوله أو تدغم فيها) أى في التاء الفوقية الثاء أى المثناة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم . (قوله وفي اجتز) بالزاي بقرينة ما بعد . (قوله لا تحبسنا) من خطاب الواحد بما للثنين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسنا عن شئ اللحم بقلع أصول الكلا بل جز الشيخ وأسرع لنا في الشئ . قاله العيني . (قوله إلى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه . (قوله وكالهاء إلخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وإن زعمه البعض . (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير في منها العائد على الهاء وإنما قلنا ذلك اعتبارا بالأصل في الموضعين .

[١٢٩٦] قاله يزيد بن الطثرية . قاله الجوهري . وقال ابن بردى : قاله مضرس بن ربيع . من الوافر . ولا تحبسنا من الحبس - وفي رواية الجوهري لا تحبسنا ثم قال : وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعنى لا تحبسنا عن شئ اللحم بأن تطلع أصول الشجر بل حذ ما تيسر من قضبان وعيدانه - وأسرع لنا في الشئ . والضمير في أصوله يرجع إلى الكلا . والشاهد في اجدر فإن أصله اجتز من جززت الصوف ، فقلبت التاء دالا . وشيحا مفعوله - وهو بكسر الشين - نبت مشهور .

والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء . أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن التاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا . وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع في غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع . وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتبها في

(قوله وهو التاء) إن دىء بالفوقية كما في غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية منها الأول من قوله :

* ذو اللين فاتا في الفعل أبدا *

والثاني من قوله

* طاتا الفعل رد اثر مطبق *

وإن قرئ بالثلثة كما في بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الإبدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره إلخ مع أن الثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض من الخطأ .

(قوله أما إبدال الحروف المتقاربة إلخ) مقابل لمخذوف تقديره هذا في غير إبدال الحروف المتقاربة للإدغام أما إلخ . (قوله فلم يعدوها) أنت الضمير مع رجوعه إلى إبدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه . (قوله وعلم أيضا) أى من كلام الناظم حيث قال :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واو ويا

إلخ إلا أن الشارح لم يذكر هنا أول الأحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريبا في قوله واكلها إلخ واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لها في تفصيل أحرف الإبدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من إبدالها من تاء التأنيث وقفا . (قوله وهي الألف) فيه أن إبدال الهمزة من الألف لم يعلم المصنف وإنما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا إلخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الألف . (قوله الضروري في التصريف) أى اللازم بمقتضى قاعدة التصريف . (قوله الشائع) أى في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر في أول باب الإبدال .

المخارج فأقول وبالله التوفيق : الهمزة أبدلت من سبعة أحرف وهى الألف والياء والواو والهاء والعين والحاء والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين ، فأما إبدالها من الحاء فقولهم فى صرخ صراً حكاها الأخفش عن الخليل ، ومن الغين قولهم فى رغبة رأنه حكاها النضر بن شميل عن الخليل ، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا . الألف أبدلت من أربعة أحرف وهى الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا : الهاء أبدلت من ستة أحرف وهى الهمزة والألف والواو والياء والتاء والحاء ، فإبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب ، وأما إبدالها من الألف ففى قوله :

[١٢٩٧] قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكْتِهِ مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنْه
* إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَهْ * *

فأبدل الهاء فى هنه من الألف ، وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أى فما أصنع أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت فإن لم أروها فلم تلمنى واكفف عنى ، ومن ذلك قولهم فى أنا أنه ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ، وقالوا فى حيله إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حيهلا . وأما إبدالها من الواو ففى قوله :

(قوله ما سبق ذكره) أى متنا وشرحا . (قوله فى رغبة) الرغب كالمفع الإصغاء للقول وقبوله . (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أى فى باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى الأخيرة بتقدم الكلام عليها فى باب نون التوكيد .

(قوله قد وردت) أى الإبل . (قوله ومن ذلك) أى من إبدال الهاء من الألف . (قوله أن تكون) أى الهاء ألحقت أى فى الوقت بعد حذف الألف لبيان الحركة أى حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الألف وإيضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الألف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الإتيان بها لإبدالها من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالألف إذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدمامينى فى باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره إن ثبوت الألف فى الوقف لبيان الفتحة ما نصه : وقد تبين فتحها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فردنى أنه . (قوله وقالوا فى حيله إلخ) لعل وجه التبرى أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز حذف هذا فى أنه .

[١٢٩٨] وقد راينى قولها يا هنا ه وَيَحْك أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والأصل يا هناو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولاً قويا إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو ، وإبدالها من الياء فى قولهم هذه فى هذى وهنية فى هنية ، وإبدالها من التاء فى نحو طلحة فى الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم ، وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الإخوة والأخوة وهو شاذ . ومن الشاذ أيضا قولهم فى الثابت تابوه ، قال ابن جنى وقد قرئ بها يعنى فى الشواذ ، قال : وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات ، وإبدالها من الحاء فى قولهم طهر الشئ بمعنى طهره أى أبعد ، وفتح الدلو بمعنى متحها ، ومدحه بمعنى مدحه ، وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح فى الغيبة والمدح فى الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل . العين أبدلت من حرفين الحاء والهمزة ، فالحاء فى قولهم ضبع بمعنى ضبح ، والهمزة فى نحو عن زيدا قائم بمعنى إن زيدا قائم وهى عننة تميم وقد تقدم . الغين أبدلت من حرفين وهما الحاء والعين ، فالحاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى . والغين فى قولهم لغن فى

(قوله ولو قيل أن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهمزة لأنها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء . (قوله فى قولهم هذه) أى بإسكان الهاء . (قوله وهنية فى هنية) هى الشئ اليسير . (قوله وفتح الدلو بمعنى متحها) بفوقية فهما قال فى القاموس : منه الدلو كمنع متحها وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحية فى موضع آخر بدخول البئر للماء الدلو لقلته مائها وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر : ماح الرجل مياحا من باب باع المحل فى الركبة فملا الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها إلا بالاغتراف باليد فهو مائح اهـ ولم أجد فيها ولا فى غيرهما المية بمعنى الميح بالتحية فهما وإنما المية كما فى القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب ومية الركبة وموها كثرة مائها فعلم ما فى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى . (قوله وفرق بعضهم إلخ) قال البعض : الظاهر أنه على هذا لا إبدال إلا أن يكون التخصيص فى كل استعمال لا وضعيا اهـ وهو متجه . (قوله ضبح) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا همهمة .

لعن . الحاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل . الحاء أبدلت من الغين قالوا الأحن يريدون الأغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة . القاف أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر - وهي مأواه من الجبل - وقنة حكاها الخليل . الكاف أبدلت من حرفين القاف والتاء ، فالقاف في قولهم عرى كح أى قح ، وفسر الأصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما لكن إبدال الكاف من القاف أكثر عكسة والتاء في قوله :

* يا آبن الزئير طالما عصيكا *

وقد تقدم . الجيم أبدلت من الياء وقد تقدم . الشين أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التي للمؤنث والجيم والسين ، فالكاف في نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهي كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما في قوله :

* إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش * [١٢٩٩]

أى مدح

قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفقين في المخرج . والسين قالوا جعشوش في جعسوس وهي القمىء الذليل ، ويجمع بالمهملة دون

(قوله بمعنى خطر يخطر) في القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان . والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرا نا وخطيرا ضرب به يميناً وشمالاً والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعته أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعهما خطرا نا والرمح اهتز اه وقاعدته أنه إذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقبده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحيث تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه . (قوله في لعن) أى التى هى لغة فى لعل . (قوله ربع) قال فى القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معانى آخر . (قوله يريدون الأغن) هو الذى يخرج صوته من خيشومه . (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أى إبدال كل منهما من الأخرى . (قوله وذلك) أن التكافؤ بينهما . (قوله وكنة الطائر) بتثنية الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفى نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف . نقله شيخنا السيد . (قوله أى مدح) أى مدخل بعضه فى بعض لشدة قتله وإحكامه . (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة . (قوله وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهزمة قال فى القاموس : قمأ كجمع وكرم قمأ وقمأة وقمء بالضم وبالكسر ذل وصغر فهو قمىء اه .

[١٢٩٩] هو من الرجز . والشاهد فى قوله مدمش حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ، لأن أصله مدح . وقال ابن عصفور : أبدل الجيم شينا لتتفق القوافى . ولا يحفظ من ذلك إلا قوله : * إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش * يريد مدح . وسهل ذلك كون الجيم والشين متقاربين فى المخرج .

المعجمة وبذلك علم الإبدال . الياء وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً من الألف فى نحو مصابيح و غليم تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن الهمزة فى نحو بير فى بحر ، ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدهته . وقالوا صهصهت بالرجل أى صهصهت به إذا قلت له صه صه ، ومن السين فى قوله :
 [١٣٠٠] إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَيَسْأَلُ فَرَزُوجُكَ حَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِى
 أى سادس . ومن الباء فى قولهم الأرانى والثعالى والأصل الأرانب والثعالب وقد مر ، ومن الراء فى قيراط وشيراز والأصل قراط وشراز لقولهم فى الجمع قرايط وشراريز . وقال بعضهم فى شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والأصل شوراز ؛ ومن النون فى أناسى وطارى والأصل أناسين وطارين لأنهما جمعا لإنسان وطرهان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن ، وكان أبو عمرو ابن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى : ﴿ لم يتسنه ﴾ أصله يتسنن أى لم يتغير من قوله تعالى : ﴿ من حمأ مسنون ﴾ [الحجر : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣] ، وكذلك دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنيير ، وقالوا فى إنسان بإسكان بالياء ،

وفى بعض النسخ وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس : قمأه كمنعه وأقمأه صفره وأذله اهـ وعلى كل نقول الشارح الدليل صفة كاشفة وإن كان أنسب بالنسخة الأولى . (قوله فى نحو أغزيت) بغين معجمة فرأى يقال أغزيت إذا بعثته يغزو . مصباح . (قوله وما تصرف منه) أى من مصدره نحو يغزى ومغزى . (قوله دهديت الحجر) أى دحرجته . (قوله فسأل) بكسر الفاء جمع فصل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردى . كما فى المصباح . (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس . (قوله وشيراز) فى المصباح : الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم : لبن يغلى حتى يشخن ثم ينشف حتى يتثقف ويميل طعمه إلى الحموضة ، وشيراز بلد بفارس اهـ . (قوله فى شيراز) أى فى جمعه . (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه . (قوله أصله يتسنن) أى فأبدلت النون الأخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبى عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أصل سنة سنو لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنة لقولهم سانيت . (قوله من حمأ) أى طين أسود مسنون أى متغير . (قوله فى قولهم قصيت أظفارى) بتشديد الصاد قال فى المصباح : قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالثقل مبالغة والأصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اهـ .

ومن الصاد في قولهم قصبت أظفاري . والأصل قصصت وقيل إن الياء ههنا أصلها الواو وأن المعنى تتبعت أقصاها ، ومن الصاد في قوله :

[١٣٠١] إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرُ تَقْضَى الْبَايَ إِذَا الْبَايَ كَسَرُ
أى تقضض الباي من الانقضاض ، ومن اللام في أملت وأصله أملت ، ومن

الميم في قوله :

[١٣٠٢] تَزُورُ امْرَأًا أَمَّا الْإِلَهَ فَيَقْضَى وَأَمَّا يَفْعِلُ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي

قال ابن الأعرابي أراد فيأتم . ومن العين في قوله :

[١٣٠٣] وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمٍّ نَقَانِئُ

يريد ولضفادع . وقالوا تلعت من اللعاعة وهى بقلة والأصل تلعت . ومن الدال

(قوله ابتدروا الباغ) بدر إلى الشيء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالآلف واللام اهـ والضمر في بدر يرجع إلى الممدوح وقوله تقضى الباي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اهـ ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدل والتجلى والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له في المعنى كفرح جدلا . (قوله من الانقضاض) أى مأخوذ من الانقضاض ويجعل هذا أخذا لا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدر مزيد من أزيد منه . (قوله حَوَازِقُ) بجاء مهمل وقبل القاف زاي أى جوانب تمزق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف إليه وجم مضاف والهاء مضاف إليه أى لضفادى عظمه وكرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق بفتح النون الأولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى .

(قوله تلعت إلخ) ضبط في القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعي تناولها ويؤخذ منه أن العين في قول الشارح تلعت مشددة وكذا العين الأولى من قوله تلعت .

[١٣٠١] قاله العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر . والمراد بالباغ ههنا الشرف والكرم . وبدر أسرع . والشاهد فيه قوله تقضى الباي ، إذ أصله تقضض الباي ، فاجتمع فيه ثلاث ضادات فابدلوا من [حدا من ياء ، كما قالوا في نظني من الظن . يقال انقض الطائر هوى في طيرانه .

[١٣٠٢] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٣] البيت من الرجز ، وهو لخلف الأحمر .

في التصدية وهي التصفيق والصوت ، والأصل تصددة لأنها من صدت أصد ، قال تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمٌ مِنْهُ يَصْدُون ﴾ [الزخرف : ٥٧] ، ومن التاء في قوله : [١٣٠٤] قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلُّ مَنْشِدٍ وَأَيَّتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقِدِ
أى واتصلت . ومن التاء في قوله :

[١٣٠٥] * قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّانِي *

أى الثالث . ومن الجيم في قوله :

[١٣٠٦] * فَأُبْعِدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ *

أى من شجرات ، وقالوا دياجى فى جمع ديجوج والأصل دياجيح . ومن الكاف في قولهم مكوك ومكاكى ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال . الصاد أبدلت من حرفين : من السين في قولهم صراط في السراط ، ومن اللام في قولهم رجل جصد أى جلد . اللام

(قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح : تصديت للأمر تفرغت له وتبنت والأصل تصدعت فأبدل للتخفيف . (قوله من صدت أصد) من باب ضرب يضرب كما فى المصباح . (قوله فى جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة . (قوله والأصل دياجيح) قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اهـ والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والأصل مكاكيك وهو إنما يصح إذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فإذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيت من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتي تليها بدل الجيم والله أعلم . (قوله مكوك) كتونر وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال . ذكرها فى القاموس . (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام إلخ) كذا فى بعض النسخ قال السندونى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز إبدال سينها صادًا سواء كانت هذه الأحرف ثانية أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبسط والصخب والمصغبة وصيقل فى سراط وبسط وسخب ومسغبة وسيقل اهـ وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد

[١٣٠٤] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٥] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[١٣٠٦] والبيت من الطويل ، وهو لجمعية البكائي .

أبدلت من حرفين وهما النون في أصيلاّن ، والضاد في اضطجع كما مر . الراء أبدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله ، ورعل بمعنى لعل . النون أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم لعنّ في لعل ، وثأبن فعلت كذا في لا بل لم فعلت كذا ، ومن الميم في قولهم للحية أيم وأين . وقالوا أسود قائم وقاتن ، ومن الواو في صنعاني وبهراني نسبة إلى صنعاء وبهراء والأصل صنعاوى وبهراوى لأن همزة التأنيث في النسب تقلب واوا كما تقدم في بابها . ومن الهمزة ، حكى الفراء جتّان في حناء وهو الذى يخضب به ، وأما قول الخليل وسيبويه أن نون فعلاّن الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البديل وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين . الطاء أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعى مط الحرف في مده ، والإبعاد في الأبعاد . الدال أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر ،

أى المعجمة أبدلت من اللام في قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار ولا يخفى أن النسختين متعارضتان في رجل جضد لاقتضاء النسخة الأولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فأبى لم أجد في كتب اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين .

(قوله النون في أصيلاّن) رسمه بالنون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعة في النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانية لا الأولى . (قوله نثره بمعنى نثله) بنون فمثلة فيها على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلهلها في كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حيثخذ في معنى الجذب .

(قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية . قال في الصحاح : قال ابن السكيت أصل أيم أيم فخففت مثل لين ولين وهين هين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس . (قوله أسود قائم وقاتن) قال في القاموس : القتام كسحاب الغبار ثم قال والأقم الأسود كالقائم اه وحيثخذ فالقائم تأكيد للأسود .

(قوله ومن الواو في صنعاني وبهراني إلخ) إنما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث إجراء للنسب إلى ذى الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واوا . (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلاّن .

(قوله هذا البديل) أى الاصطلاحي الذى الكلام فيه . (قوله عاقبت الهمزة) لأن الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي إطلاق المعاقبة على ذلك تجوز الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك إذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد .

ومن الطاء ، قالوا المردى فى المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ، ومن الدال فى قولهم ذكر فى جمع ذكره . التاء أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء فى فسطاط والأصل فسطاط ، لقولهم فى الجمع فساطيط دون فساتيط ، ومن الدال فى قولهم ناقة تربوت والأصل دربوت ، أى مذلة لأنه من الدربة ، ومن الواو فى تراث وتجاه ونحوهما ، ومن الياء فى نحو اتسر الأصل ايتسر كما مر : وفى قولهم ثنتان الأصل ثنيان لأنه من ثنيت الواحد ثنيا ، وفى قولهم كيت وذيت الأصل كية وذية ، فحذفت تاء التانيث وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، ومن البصاد فى قولهم فى لص لصت ، ومن السين فى قولهم فى طس طست وقولهم فى العدد ست والأصل سدس ، لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت ، ومن الباء فى قولهم ذعالت فى ذعالب والذعالب والذعاليب الأخلاق من الثياب ، الواحد ذعلوب ، قال فى التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله :

* العاطفونة حين ما من عاطف *

أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة ، ومثله بعضهم

(قوله فى المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور فى الشرح والذى فى القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبراء ما بين السرة أو الصدر إلى العانة وساق معانى أخر ثم قال : وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطوان بالسكر والإبط وبالقصر اللهاة هـ ولم يزد فى الصحاح على ما فى القاموس بل لم يستوعبه فحرر . (قوله وهو حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين قال البعض : أى المكان الذى يثبت فى الشعر هـ وانظر ما سنده فى ذلك فإن الذى رأيته فى الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا السيد تمرط فى عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضى وفسره بتحات . (قوله ذكر فى جمع ذكره) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال فى الصحاح : الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكر هـ ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المعجمة تبدل بالمهملة فى الذكر جمع ذكره إذا دخلت عليه أل فإذا جرد منها قبل ذكر بالمعجمة . (قوله فسطاط) بضم الفاء الخيمة . (قوله تربوت) بوزن ملكوت وقوله أى مذلة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجراءته عليه سهولته فيه . (قوله الأصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات . (قوله من ثنيت الواحد) من باب رعى أى صبرت معه ثانيا كذا فى المصباح وبه يعرف ما فى كلام البعض . (قوله ذعالت) بزال معجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور . (قوله الأخلاق) أى الباليات . (قوله وحركها للضرورة) فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة إليه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعروض .

بنحو جنت ونعمت لأنه جعل الماء أصلا . الصاد أبدلت من السين في نحو صراط . الزاى أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يُزدل في يسدل ويزدر في يسدر ، يقال سدر البعير يسدر سدرًا إذا تحير من شدة الحر ، ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق ، ونحو القزد في القصد ، فإن تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم : لم يحرم الرفد من قزده ، أى من قصده ، فأسكن الصاد وأبدلها زايًا . السين أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ، ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود ، ومن اللام في قولهم استقطه في التقطه ، وهو في غاية الشذوذ . الظاء لم أر في إبدالها شيئًا . الذال أبدلت من حرفين : من الدال في قراءة من قرأ ﴿ فشرد بهم ﴾ بالمعجمة ، ومن التاء في قولهم تلغزم الرجل أى تلغم إذا أبطأ في الجواب . التاء أبدلت من حرفين من الفاء في معثور والأصل مغفور ، ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار جثوة . الفاء أبدلت من حرفين من التاء في قولهم قام زيد قمّ عمرو أى ثم عمرو حكاه يعقوب . وقولهم فوم بمعنى ثوم ، ومن الباء في قولهم خذه بإفانه أى بإفانه . الباء أبدلت من حرفين من الميم في قولك، بآ اسمك يريدون ما اسمك ، ومن الفاء في قولهم البسكل

(قوله نحو يزدل في يسدل إلخ) سدل باللام من باب ضرب ونصر أى أرخى وسدر بالراء من باب فرح . كذا في القاموس . (قوله ونحو القزد) بقاف زراى . (قوله فإن تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وإنما اقتصر على الصاد لأنه إنما أتى بهذا الكلام توطئة لما بعده . (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والماء في من قزده ترجع إلى الممدوح . (قوله على أحد الوجهين) قال البعض : والوجه الثانى أن السين أصلية اهـ أى فيكون استخذ اقتعل من سخذ ولست على وثوق منه فإنى لم أجد في القاموس ولا في غيره وجودا لمادة سخذ فلعل الوجه الثانى أن السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال وخذو بعدها أو اتخذ فأبدلت الواو سينًا تارة وتارة أخرى . (قوله وهو في غاية الشذوذ) أى إبدال اللام من السين . (قوله في معثور والأصل مغفور) الذى يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فإنه قال في فصل الغين المعجمة من باب الراء المعثور بالضم والمغثر كمنبر شئ ينضحه التمام إلى أن قال والجمع مغاثير ثم قال : والمغاير المغاير الواحد مغفر منبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اهـ ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعفر بالعين المهملة وحيث فرسم معثور ومغفور في كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وإن لم ينتبه له أرباب الحواشى . (قوله بإفانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى في وقته . (قوله في الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجىء في الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم ومتعد اهـ وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اهـ .

في الفسكل . الميم أبدلت من أربعة أحرف : من الواو في فم عند الأكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفاً لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه ، فيستثقل ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو ، ومن النون في نحو عمير ، والبنام في نحو البنان ومن البناء في قولهم بنات مخر في بنات بخر للسحاب لأنه من البخار . وقولهم ما زلت راتماً على هذا أى راتبا ، وعن ابن السكيت رأيت من كتب ومن كثم أى قرب ، فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر ولم يقولوا كثم . ومنه قوله :

[١٣٠٧] فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْيَا جِيدِهَا نَعْمَا

أراد نغبا والنغبة الجرعة . ومن لام التعريف في اللغة اليمنية . الواو أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت . والله أعلم .

[فصل في الإعلال بالحذف]

وهو على ضربين : مقيس وشاذ ، فالمقيس هو الذى تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله : (فَا أَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعْدٍ *)

(قوله في بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما في القاموس .

(قوله من كتب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحين فيهما كما في المصباح والقاموس فكتابتهام بالفوقية تصحيف وإن لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر إن كان بالفوقية كما في النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وإن كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الأمر .

(قوله فبادرت سربها) أى أسرع إلى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واطب كما في القاموس وقوله دون محيا جيدها لعله حال من نغما أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسه وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما في القاموس .

(قوله والنغبة الجرعة) في القاموس : النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اهـ .

[فصل في الإعلال بالحذف]

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب .

أَخَذُفٌ وَفِي كَعْدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ) أى إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والأصل يوعد ، فحذفت الواو استقلاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحمل على ذى الياء أخواته نحو أعدو تعدو نعد ، والأمر نحو عد ، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل ، فحذفت فاءه حملاً على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها وعوضوا منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان ، وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكاً بقوله :

* وَأُخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا * [١٣٠٨]

يعنى عدة الأمر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأخلفوك نواحي الأمر الذى وعدوا .

(تنبيهات): الأول : فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط :

(قوله إذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه تفصيل لأن مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها إن كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يوق وورث يرث وإن فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يوسع ووطىء يطاء وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وإن استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فإنه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح . (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستقل . (قوله وتعويض التاء) أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء فى باب إقامة واستقامة فإنه غالب لا لازم . (قوله لازم) فحذفها شاذ على الراجح . (قوله وقد أجاز بعضهم إلخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للإضافة أى لقيامها مقام التاء . (قوله وخرجه بعضهم إلخ) اعلم أن احتمال ما فى البيت لأن يكون مفرداً وأن يكون جمعا إنما هو بقطع النظر عن رسمه وإلا فهو إن رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفرداً فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض . (قوله إن حذف الواو) أى من المضارع .

[١٣٠٨] صدره : * إِنَّ الْخَلِيلَ طَ أَجْلَدُوا الْيَتِيمَ فَالْبَجْرُ زُدُوا *

قاله أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب . والخليل صاحب الرجل الذى يخالطه فى جميع أموره ، ويستوى فيه الواحد والجمع . والبين الفراق . وفانجردوا اندفعوا . والشاهد فى عدا الأمر فإن أصله عدة الأمر ، ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جدا .

أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعده مضارع أو عده ، ولا من يوعده مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قولهم يُدْع ويُدْر في لغة . ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضو لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد ، ومنه قوله :

[١٣٠٩] لَوْ شِئْتَ قَدْ لَقِيعَ الْفَوَازِ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً

وهي لغة عامرية ، وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً فكان الكسر فيه مقدراً ، ويسع كذلك لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقيع ويسع . ثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثاني : فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين :

(قوله يدع ويذر) بينائهما للمفعول وشذوذهما كما في التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني والقياس يودع ويوزر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصارييف هذين الفعلين إلا نادراً . (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وإن أوممه كلامه السابق . (قوله يجد) أي يضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرهما فلا شذوذ . (قوله لو شئت) خطاب لأمامة وتقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روى . والصوادي جمع صادية وهي العطشى وغليلاً بالعين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبين ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادي اه عيني وفي القاموس تقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضاً الغليل كأمر العطش أو شدته أو حرارة الجوف . (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان إلخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصريح وشذيسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اه .

[١٣٠٩] قاله جرير من قصيدة من الكامل . وشئت خطاب لامامة المذكورة في البيت الثاني . ونقع - بالنون والقاف والعين المهملة - من نقت بالماء إذا رويت . وتدع الصوادي صفة لشربة ، وهو جمع صادية وهي العطشى . وغليلاً - بالعين المعجمة - مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبين . ولهذا اقتصر على مفعول واحد . والجملة حال من الصوادي . والشاهد في لا يجدن - يضم الجيم - فإنه لغة بني عامر .

أحدهما أن تكون مصدرا كعد وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة ، ومن الصفات لدة بمعنى ترب ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى وبالألف والتاء قال :

[١٣١٠] زَأَيْنَ لِذَاتِهِنَّ مُؤَزَّزَاتٍ وَشَرَّخَ لِذِي أُسْتَارٍ آلِهَرَامٍ

وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به . ذكره الشلويين . وقوله في التسهيل : وربما أعل بهذا الإعلال أسماء كركة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين ، أما الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما ، وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة . وقد أنكر سيويه مجيء صفة على حرفين . ثانيهما أن

نعم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت في المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الأصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع وبلغ ويطأ ويضع وبلغ ا هـ . (قوله للفضة) أى المضروبة . (قوله للأرض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس . (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا ولم أجده للدة سواء قلنا إنه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وإلادة ولدة ومولدا ثم قال : واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد . (قوله وأين) أى النسوة لذاتهن أى أترابهن مؤزرات أى مستورات بالأزور وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فعاء معجمة قال البعض : أى ستر أترابى ا هـ ولم أجده في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح : الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصنحب ثم قال : وشرخ الأمر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الأتراب ا هـ وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى . (قوله عند من جعلها) أى جهة اسما أى لا مصدرا كما يأتي عن الشلويين . (قوله وقد أنكر سيويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وإن وضعت في الأصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له .

لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقف المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد اتمام فعلة شاذًا قالوا وتره وترا ووتره بكسر الواو حكاه أبو على في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة ، وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضا ، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يحبه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه ولا مضارع ، والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده ، وقيل وجهة ، ورجح للشلوين القول بأنه مصدر قال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه .

الرابع : ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة ، وقد تضم . قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ .
الخامس : ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة .

(قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف واوها للإلباس . تصریح . (قوله قالوا وتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته إباء والكل من باب وعد . كذا في المصباح . (قوله بكسر الواو) راجع للثاني فقط . (قوله من يخرجه) أى فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذى هو الاتمام شذوذاً ليوافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولاً آخر . (قوله إلى أنه مصدر) أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده . قال الطبراني : وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اهـ . (قوله لإثباتها فيه) أى شذوذاً وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وتره ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها . (قوله التوجه) أى أو الاتجاه . (قوله ولا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم) قدم الشارح أن منهم من جعلها اسماً حذفت واوها شذوذاً كركة وحشة . (قوله إذ لا يبقى للحذف وجه) أى لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف في وجهة شاذ . (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما وبكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ﴿ ولم يؤت سعة من المال ﴾ [البقرة : ٢٤٧] كما في المصباح . (قوله وقد تضم) أى عين المصدر وإن كانت في مضارعه مكسورة . (قوله وقح قحة) والقحة والقحة قلة الحياء كما في المصباح .

السادس : فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والأصل يسر ، وفي مضارع يئس يئس والأصل يئس انتهى . ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله : (وَحَذَفَ هَمْزُ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَ فِي * مُضَارِعٍ وَبَنِيَتْهُ مُتَّصِفٌ) أى مما اطرده حذفه همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيته متصيف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم ، والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفته همزة أفعل معها لثلاث يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله :

[١٣١١] * فَأَيْتُهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنة بكسر النون أى كثيرة الأرناب ، وقولهم كساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرناب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(تنبيهه) : لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم فى أراق هراق أو عينا كقولهم فى أنهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهى معنيلة اهـ .

(قوله يسر يسر) كؤعد يعد أى لعب القمار كما فى الصباح . (قوله وفى مضارع يئس) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع يئس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما فى القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيضح ضبط يئس فى عبارة الشارح بالهمزة وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما وإلا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة . (قوله وبنيته متصيف) أى صيغتي الذات المتصيف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصيف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه . سم . (قوله أخواته) نحو نكرم وتكرم ويكرم . (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كما فى القاموس . (قوله هذا) أى استندار قولهم أرض مؤرنة وكساء مؤرنب على القول إلخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا .

[١٣١١] ذكر مستوفى فى شواهد النعت وفى شواهد نولى التوكيد . والشاهد فى يؤكرما حيث أخرجه على الأصل للضرورة . والقياس حذف الهمزة .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله : (ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظِلِّكَ أَسْتَعْمِلُ) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما كظلللت ، ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظَلْتُ ، ودون نقلها كظَلْتُ . وكذا تفعل فى ظللن فإن زاد على الثلاثة لعين الإتمام نحو أقررت وشذ أحست ، فى أحسست ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو حلتلت ، وشذ همت فى همتت حكاها ابن الأنبارى . وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقرن وقرن وقرن وقرن ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَقَرْنَ فِي أَقْرُونِ) أى استعمل قرن فى اقررن . قال تعالى : ﴿ وَقرن فى بيوتكن ﴾ [الأحزاب : ٣٣] وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى ، وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ، ورجح الأول لتوافق القراءتان فإن كان أول المثليين مفتوحا كما فى لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار بقوله : (وَقَرْنَ قَلِيلًا) أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفف لمفتوح ، وقد أفهم بقوله نقلا أن ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال :

* وقرن فى اقررن وقس معتضدا *

وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل ، بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو أحست فى أحسست ، وإلى الاطراد ذهب الشلوين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سليم

(قوله أو عينا) أى مهملة . (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق . (قوله استعمال) ألفه للثنائية . (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا إشكال فى نصب تاما . (قوله فإن زاد إلخ) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الإتمام إن كان إلخ محترز مكسور العين وقوله وإن كان الفعل إلخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه إلخ لوضوحه . (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقرت . (قوله وشذ أحست فى أحسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين إلى الفاء . (قوله جاز الوجهان الأولان فقط) أى الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيه سبق عين الماضى . (قوله من وقر يقر) كوعد يعد . (قوله فالتخفيف) أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة إلى الفاء . (قوله لأنه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية أن يكون المفتوح من قار يقار إذا اجتمع ومنه القارة وهى الأكمة لاجتماعها . (قوله وإلى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحو فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور إلخ .

وبذلك يرد على ابن عصفور .

(تنبيهان): الأول : اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيويه .
الثاني : أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغضضن أن يقال غضضن قياسا على قرن ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال ولم أره منقولا هـ .

[فصل في الإدغام]

يعنى اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية . وهو لغة : الإدخال ، واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ، والإدغام بالتشديد افتعال منه ، وهو لغة سيويه ، وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين . ويكون الإدغام في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة

(قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيويه أيضا . (قوله في اغضضن أن يقال غضضن) بنون النسوة فهما هذا هو الصواب وإسقاطها تحريف لأن الكلام في الفعل المسند إلى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر . (قوله فك المفتوح) أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم . (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل .

[فصل في الإدغام]

(قوله اللائق بالتصريف) وهو إدغام المتماثلين في كلمة والاحتراز به عن الإدغام اللائق بالقراء فإنه أعم . (قوله وهو) أى الإدغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعروف . (قوله لغة الإدخال) يقال أدغمت اللجام في فم الفرس الذى أدخلته . (قوله الإتيان إلخ) وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخذل في المدخول فيه . (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين ومخرج به الإخفاء لأن الحرف الخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالإتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضع بهما كذلك ومخرج به الفك . (قوله افتعال منه) فأصله ادغنام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال في الدال . (قوله ويكون الإدغام) أى لا بالقييد السابق . (قوله وفي المتقاربين) أى باعتبار الأصل وإلا فليس إلا في المتماثلين لأن المتقاربين لا بد من قلب أحدهما ممثالا للآخر .

وفي كلمتين وهو باب متسع ، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين في كلمة فقال : (أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُخَرَّكَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ أَدْغَمَ) أى يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط وهي أحد عشر : أحدها أن يكونا في كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحب بالضم ، فإن كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الإدغام جائزا لا واجبا بشرطين : أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام في مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان ، فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة وأجازه الفراء .

(قوله أول مثلين مخركين) أما المثلاث الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب إدغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت لم يدغم لأن الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش إدغام ماله هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام في ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان أول المثلين مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لثلا يذهب المد بسبب الإدغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو اخشى ياسرا واخشوا واقد ايدغم فإن لم تكن في الآخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة في هذا لقوة الإدغام فيه وإن كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿أثاثا وريا﴾ [مریم : ٧٤] في وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام كما لو بنيت من الأوب على مثال ألبم فتقول أوب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت في الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظلمت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه اهـ تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا في الكافية فقال :

أول مثلين ادغم إن سكنا وليس همزة نأت عن فالبا

وليس ها سكت ولا مدا ختم أو مبدلا إبداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) ﴿خذ العفو وأمر﴾ [الأعراف : ١٩٩] ونحو ﴿الشمس سراجا﴾

[نوح : ١٦] . ﴿عن أمر ربهم﴾ [الأعراف : ٧٧] . ﴿ذكر رحمة﴾ [مریم : ٢] . ﴿لبحر

رهوا﴾ [الدخان : ٢٤] . ﴿من خزي يومئذ﴾ [هود : ٦٦] . (قوله لا يجوز إدغامه عند جمهور

البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فإنه منهم كل في

الجمع عن أبى حيان وعبارته لم يجره البصريون غير أبى عمرو وهو رأس في البصريين . (قوله وتأولوه على إخفاء

الحركة) أى فيكون تسميته إدغاما لقربه منه ومقتضاه أن أبى عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض وليس كذلك بل يقرأ

به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي وأنه جمع به بين منع النحاة هذا

الثاني : أن لا يتصدرا نحو ددن ، قال المصنف في بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو ﴿ ولا تيمموا ﴾ [البقرة : ٢٦٧] ، و﴿ تكاد تميز ﴾ [الملك : ٨] ، انتهى . ويجوز الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها . الثالث والرابع والخامس والسادس ، أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدد وهى الطريق في الجبل ، أو فعل بضمين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد ، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولم جمع لمة ، أو فعل بفتحتين نحو لب وطلل ، فكل هذه يمتنع إدغامها . وإلى ذلك أشار بقوله : (لا كَمِلَّ صَفِيف . وَذَلَّلْ وَكَلَّلْ وَكَبَّبْ) وعلة امتناع الإدغام في هذه الأمثلة الأربعة أن

هذا الإدغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الإدغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله ﷺ ولثبت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر أه باختصار وبعبارة اتحاف فضلاء البشر في القرآت الأربعة عشر إذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الإدغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو (شهر رمضان) وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين إدغامه إدغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين إخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار وليس المراد به الإخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لأن الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز إلا وقفا لعروضة لا وصلا وأجاب المجوزون للإدغام المحض بأننا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقوف إذ لا فرق بين الساكن للوقوف والساكن للإدغام أه باختصار . (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم . (قوله وسيأتى الكلام عليه) أى في شرح قوله كذاك نحو تتجلى واستتر . (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة . غزى . (قوله جمع جلد) بضم الجيم وتشديد الدال . تصرع . (قوله جمع كلة) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية . تصرع . (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن . أه تصرع وبعبارة المصباح الشعر يلم بالملكب أى يقرب أه . (قوله نحو لب) هو موضع القلادة من المصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاسترخار وما استدق من الرمل . زكريا . (قوله وطلل) هو الشاخص من آثار الديار . تصرع .

الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخض بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازنا للفعل إلا أنه لم يدغم لختته وليكون منها على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رد ، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل .

(تنبيهات):* الأول : يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بحملته نحو خششاء لعظم خلف الأذن ، ونحو رُددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ، ونحو حبية جمع حُب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب .

الثاني : كان ينبغي أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل لكونه مخالفا لأوزان الأفعال ، فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك ، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف ، وقد استثناء في بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهي : فعل نحو كتف ، وفعل نحو عضد ، وفعل نحو دتل ، فإذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أورد بالإدغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليس في خفة فعل نحو لب ، هذا مذهب الجمهور ، وخالف ابن كيسان فقال : ردد وردد بالفك ووافق الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني . وإذا بنيت من الرد مثل دتل قلت : ردد بالفك ، ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن تدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل ،

(قوله وتبع الفعل فيه إلخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر . (قوله وإن كان موازنا للفعل) الواو للحال . (قوله وقوته في الفعل) أي لثقله بتركيب ندلوله فاحتاج للتخفيف بالإدغام بخلاف الاسم . (قوله نحو خششاء) بمجمعات فإنه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفي المصباح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم . نبه عليه المصريح . (قوله ونحو رددان) من الرد فإنه موازن بصدره لفعل بضمين وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة . (قوله ونحو حبية) بحاء مهملة وموحدين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما في الدماميني فإنه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح . (قوله ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمين فإنه موازن بصدره لفعل بفتحين . (قوله قلت رد أورد) بفتح الراء فيها ولا يصح ضم راء أحدهما لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكنا كما يأتي وكان يكفيه الاختصار على أحدهما كما في عبارة المرادى .

انتهى . . السابع من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَجُسَّسٍ) وهو جمع جاس اسم فاعل جس الشيء إذا لمسه ، أو من جس الخبر إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس ، وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان . الثامن أن لا يعرض تعريك ثانيهما وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَأَخْصَصَ آيٍ) لأن الأصل اخصص بالإسكان فتقلت حركة الهزمة إلى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها . التاسع أن لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلٍ) وهذا نوعان :

أحدهما ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين مثل هيل إذا أكثر من لا إله إلا الله ، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، والآخر ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جلبب فإن إحدى ياءيه مزيدة للإلحاق بدحرج ، وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق . العاشر أن لا يكون مما شذت العرب في فكه اختيارا وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذُّ فِي أَلٍّ * وَنَحْوِهِ فَلَكٌ يَنْقَلُ فَقُبْلُ) أى شذ الفك في ألفاظ : منها قولهم أَلَّ السقاء إذا تغيرت رائحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت ، وقولهم دَبَّ الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه ، وصَبَّكَ

^{١١} (قوله بل هو) أى الفك أولى في هذا لأن ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالأولى . (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم في أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم . (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع إلى الجاس من جس الخبر وقال جماعة : الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والجاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير . (قوله حركة الهزمة) أى من أى . (قوله كهيل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل إذا قال بسم الله وسبحل إذا قال سبحان الله وبحمده إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله وحيل إذا قال حى على كذا وحمل إذا قال الحمد لله وجعل إذا قال جعلت فداك وطلب إذا قال أطال الله بقاءك ودمع إذا قال أدام الله عزك وحسب إذا قال حسبي الله والباب سماعي وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى على البسمة . (قوله وهذا) أى ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار إليه بقوله كهيل . (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فإنه ملحق باحرنجم والإلحاق حصل فيه بالسین الثانية على المختار وبالهزمة والنون . قاله المصريح . (قوله ما قصد من الإلحاق) هو موازنة الملحق للملحق به . (قوله في أَلٍّ) بوزن فرح . (قوله دب) بدال مهملة فمحدثين قال شيخنا : والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح . (قوله إذا نبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح وعبرة الفارضى في جبينه .

الفرس إذا اصطكت عرقوباه ، وضربت الأرض إذا كثرت ضيائها ، وقطبط الشعر إذا اشتدت جمودته ، ولجحت العين ولحخت إذا التصقت بالرمص ، ومششت الدابة إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم ، وعززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه . فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات ، وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول أبي النجم :

[١٣١٢] * أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

(قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض في هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وإنما فيه ما نصه : صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى : ﴿ فَصَكَتْ وَجْهَهَا ﴾ [الذاريات : ٢٩] ١ هـ . والذى في القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يارجل كملت صككا ١ هـ وهو يفيد أن بابه فرح . (قوله عرقوباه) العرقوب من الإنسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها . قال الأصمعي : كل ذى أربع عرقوباه في رجله وركبناه في يديه ومن القطا ساقها . كذا في الصحاح وغيره . (قوله وضبيت) بضاد معجمة فموحدين بوزن فرح كما في القاموس وقوله ضيائها بكسر الضاد جمع ضب كما في القاموس . (قوله وقطط) بقاء فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالإدغام أيضا . كذا في القاموس . (قوله ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح . (قوله ولحخت) بلام فحاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس إلا مدغما . (قوله ومششت) بهم فشينين مُعْجَمَتَيْنِ بوزن فرج كما في الصحاح والقاموس . (قوله إذا شخص) قال البعض بضم الحاء وهو خطأ لأن المضموم الحاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الحاء كمنع . كذا في القاموس . (قوله في وظيفها) الوظيف بقاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل وقوله حجم أى شيء ذو حجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشيء الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح . (قوله وعززت) بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض : بابه دخل والذى في القاموس العزوز الناقة الضيقة الإحليل والجمع عزز وقد عززت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر وعززت ككرمت وأعززت وتعززت ١ هـ . (قوله كشذوذ ترك الإعلال في نحو القود إلخ) فيه نظر وإن سكتوا عليه لأن تصحيح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحر كهما وانفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناظم وصح عين فعل وفعلا إلخ .

* الواهب الفضل الزهوب المجزل *

[١٣١٢] تمامه :

قاله أبو النجم العجلى . والشاهد في الأجل حيث لم يدغم الموجب للضرورة . والوهوب مبالغة واهب . والمجزل من أجزل إذا أعطى عطاء كثيرا .

(تنبيهه)*: قد شذ الفك أيضا في كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضَفِيف الحال ومحجب ، وحكى أبو زيد طعام قَضَضَ إذا كان فيه ييس (وَحَيَّي) وعيى ونحوهما مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما (أَفْكَكَ وَأَدْعِمَ دُونَ حَلَذَر) في واحد منها لوروده ، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الإدغام لاندرجاه في الضابط المتقدم ، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارض لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا ، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو لن يحىي ورأيت يحيا ، وأما قوله :

[١٣١٣] وَكَأَنَّهَا تَيْنَ النَّسَاءِ سَيْكَةً تَمْشِي بِسُدَّةٍ يَتِيهَا قَمِي

(قوله رجل ضفف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كفف من الضفف بفتحين وهو الضيق والشدة والحاجة والذي في القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالإدغام فليس ضفف في عبارة الشارح كلب حتى يتجه توقف البعض في شذوذ فك ضفف في قولهم رجل ضفف الحال بأنه كلبك نعم يتجه التوقف في طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لأن كلب على ما فيه القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض بحركة ثم قال : وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض كأقض واستقض اهـ وقوله صار فيه القضض بفتحين أى الحصا الصغار كما في القاموس والصحاح . (قوله ومحجب) بحاء مهملة فموحدين على وزن اسم المفعول . (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لأن اللازم تحريكه من نحو حىي الباء الثانية فقط لأنه فعل ماضى مبنى على الفتح الظاهر أما الأولى فيجوز تحريكها على الفك وإسكانها على الإدغام . (قوله كالعارض) أى بجامع عدم اللزوم في جميع التصارييف . (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أى فكذا ما هو كالعارض . (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم الاعتداد بالعارض . (قوله في نحو لن يحىي) مضارع أحيا ورأيت يحيا اسم فاعل أحيا لأن حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب وهو لن ورأيت . (قوله سبيكة) أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اهـ عني بزيادة وقوله فتعى ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لأن الكلام في المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعنى بفتح التاء مضارع عيى عار عنهما لأنه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة إليها من الباء الأولى

[١٣١٣] هو من الكامل . شبه محبوبته بالسبيكة وهى القطعة من الفضة وغيرها إذا استطلت . وسدة البيت بابه ، وكذلك سدة الدار . والشاهد فيه في قوله : فتعى حيث جاء مدغما ، وهو شاذ لا يقاس عليه ، بل طعن على قائله لأن الإدغام في مثل هذا إنما يأتى إذا كان ماضيا ، وأما إذا كان مضارعا فالفك فيه أظهر بل واجب ، وقد جوز الفراء فيه الإدغام . واستدل بقول الشاعر ، وإذا دخله الناصب أو الجازم لا يجوز فيه الإدغام أيضا .

فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء .

(تنبيهه): الفك أجود من الإدغام وإن كان كل منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر ، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم اهـ (كذلك) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إما في أوله أو وسطه (نحوُ تَجَلَّى وَاسْتَنْتَرَأَ) أما الأول فقال في شرح الكافية إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتجلى . هذا كلامه ، وفيه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضياً نحو تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع ، وإن كان مضارعاً نحو تتذكر لم يجوز فيه الإدغام إن ابتدء به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بخذف إحدى التاءين ، وسيأتى في كلامه ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو : ﴿ تكاد تميز ﴾ [الملك : ٨] ، ﴿ ولا تيمموا ﴾ [البقرة : ٢٦٨] ، لعدم الاحتياج في ذلك إلى الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل . وأما الثانى وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

(تنبيهات): الأول : إذا أوتر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذى

عند إرادة إدغامها في الياء الثانية وأعي يستعمل لازماً ومتعدياً ومن الأول ما هنا والشاهد في فعلى حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت لأجل الروى مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب . (قوله لأن تتجلى) (إخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وإنما إدغام هذا الوجود في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى في الوصل نحو : ﴿ ولا تيمموا ﴾ ﴿ ولا تبرجن ﴾ [الأحزاب : ٣٣] . (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضى والأمر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشبهى من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه ويناهيه بمن نقل الثقات عنه أنه قال : طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً . قال يس : ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور . (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية والموحدة . (قوله ونحوه) كافتتل واكتتب . (قوله وهو قياسه) فيه عندى نظر وإن سكتوا عليه لأنه يقتضى أن الإدغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الإدغام فيه ولو قال وهو الأحسن لكان مستقيماً . (قوله لبناء ما قبل المثلين على السكون) أى فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن .

وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول في مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستر فنقل وأدغم ، وتقول في مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله ، وتقول في مصدر الذى أصله افتعل سِتَّاراً وأصله استارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذى وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل .

الثانى : يجوز فى استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً فيصير مشتركا كمفتار فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم اهـ (وَمَا بَتَّاعَيْنِ أَتَّبَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ * فِيهِ عَلَى ثَا كَتَيْنِ الْبَعْرِ) الأصل تبيين بتاعين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثليين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يودى عليه من اجتراب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاعين ، وهذا الحذف كثير جداً ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو : ﴿ تنزل الملائكة والروح ﴾ [القدر : ٤] ، ﴿ لا تكلم نفساً ﴾ [هود : ١٠٥] ، ﴿ ناراً تلتظى ﴾ [الليل : ١٤] .

(تنبيهات): الأول : مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستئصال بها حصل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفة

(قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لأنه قدر مشترك بين المضارعين . (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه . (قوله بكسر فائه) وهى السين . (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة إذ لا كسر فى التاء المدغمة . (قوله مبنية على ذلك) أى فإن فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وإن كسرت سين الماضى وتأوه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح . (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الإدغام المتقدم فى قوله أول مثليين إلخ . (قوله قد يقتصر إلخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثير جداً رمز إلى الأول . (قوله ناراً تلتظى) فأصله تلتظى فحذفت إحدى التاعين ولو كان ماضياً لقبلت لوجوب التأنيث مع المجازى إذا كان ضميراً متصلاً . (قوله لأن الاستئصال بها حصل) ولدلالة الأولى على المضارعة والحذف محل بها .

هي الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام وأن الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفصل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم : ﴿ ونزل الملائكة تنزيلا ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال تنزل إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نونى نزل فى القراءة المذكورة إنما هي الثانية . هذا كلامه ، قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى : ﴿ كذلك نجى المؤمنين ﴾ [الأنبياء : ٨٨] ، فى قراءة عاصم أصله ننجى ولذلك سكن آخره انتهى . الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكون ثانى المثليين إما لاتصاله بضمير رفع وإما للجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَفُلْكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ * لِكُونِهِ بِمُضْمَرٍ أَرْفَعُ أَقْتَرَنُ) لتعذر الإدغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث (نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ) حللنا والمهندات حللن فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز ، قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لغية ، قال سيويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

(قوله خلافا لهشام) أى الضمير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها غل بهذا المعنى . (قوله) بما تصدر فيه نونان أى متحركان . (قوله ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة . (قوله دليل إلخ) وجه الدلالة ضم النون إذ لا وجه لضم الثانية . ابن غازى . (قوله من نونى نزل) الأوضح والأنسب بقوله قبل من تاءى تنزل أن يقول من نونى نزل . (قوله ومنه) أى حذفت إحدى النونين . (قوله على الأظهر) مقابله قولان الأول أن نجى فعل ماض مجهول سكنت ياءه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المعنى : وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضى وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وإنابة غير المفعول به مع وجوده اهـ الثانى أن أصله ننجى بسكون النون الثانية فأدغمت فى الجيم كإجاصة وإجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون فى الجيم وهذا أضعف مما قبله لأن إدغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح . (قوله أصله فنجى) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم . (قوله وفلك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثليين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك . (قوله بل لا يجوز) أى عند جمهور العرب كما يفيد قوله قال فى التسهيل إلخ وقوله قال سيويه إلخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون إسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف .

واثل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله . وأشار إلى الثاني بقوله : (وَفِي * جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) والمراد به الوقف (تخيير) أى بين الفك والإدغام (ففى) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل ، الفك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم .

(تنبيهات) و الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز لا استواءهما فى الفصاحة لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو : ﴿ إِنْ تَمْسِكُمْ حَسَنَةً ﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، ﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾ [طه : ٨١] ، ﴿ وَاغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ [لقمان : ١٩] ، ﴿ وَلَا تَمْنَنْ ﴾ [المدثر : ٦] ، وجاء على لغة تميم : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدَّ ﴾ [المائدة : ٥٤] ، فى المائدة ﴿ وَمَنْ يَشَاقِ اللَّهَ ﴾ فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس ازد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفعل حيثئذ مبنى على هذه العلامات مفيلس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال

(قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون إسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا فى شرح التسهيل لعلى باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الإسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن . (قوله قبل دخول النون والتاء) أى ونا . (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أى بعد دخولهما . (قوله والمراد به الوقف) أى البناء لا ما قابل الوصل . (قوله والإدغام لغة تميم) عبارة الجمع : والإدغام لغة غير الحجازيين من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض . (قوله الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه إغ) وجه تعلقه بما نحن بصدد من اشتراط أن لا يعرض سكون ثانى المثليين أنه مما صدق عليه هذا النفى وكان الأنسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاختصاص أى المشار به إلى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثليين . (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أى أبقوا الإدغام . (قوله مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحاً فتأمل . (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه إغ) أى على قول بدليل ما سأتى . (قوله قبل ها الغائبة) بقراءة ها بالقصر على إرادة اللفظ المركب من الهاء والألف لأن المجموع هو ضمير الغائبة وإضافته إلى الغائبة من إضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فإنه بالمد .

قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط في تجويزه الفتح . وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله :

[١٣١٤] * فَفَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ لُغَمٍ *

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح . هذا لفظه ، فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعَضَ هي لغة أسد وناس غيرهم ، والكسر مطلقا نحو ردّ وفرّ وعَضَ وهي لغة كعب ونمير ، والاتباع لحركة الفاء نحو ردّ وفرّ وعَضَ وهذا أكثر في كلامهم اهـ (وَقُلْ أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ التَّزَمَ) قال في شرح الكافية بإجماع ، وكأنه أراد إجماع العرب لأن المسموع الفك ومنه قوله :

[١٣١٥] وَقَالَ لَبَّى الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخِبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

(قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو إنما يأتي على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وإن وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لأن غيرهم يكسرها بعد هاتين كما تقدم في باب الضمير . (قوله وغلط في تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (قوله فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الأخفش إلخ . (قوله ففض الطرف إنك من نمير) قاله جرير وقامه :

* فلا كعبا بلغت ولا كلاها *

ونمير بضم النون من قيس عيلان . اهـ عني . (قوله قال في التسهيل إلخ) استدلال بإنكار المصنف الضم على قلته لأن شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا . (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وها الغائب . (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب .

[١٣١٤] قاله جرير وقامه : * فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَاهَا *

من قصيدة من الكامل . والشاهد في ففض فإنه يجوز فيه الأوجه الأربعة : الفتح لخفته ، والضم للاتباع ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما في قوله تعالى : ﴿ وَاعْصِصْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ [لقمان : ١٩] . والخطاب فيه لعبيد الراعي . ونمير - بضم النون - في قيس عيلان ، وكان الرجل منهم إذا قيل له ممن أنت ؟ قال : نميري كما ترى إدلالا بنسبه وافتخارا لمنصبه . [١٣١٥] ذكر مستوفي في شواهد التعجب . والشاهد فيه في أحجب حيث لم يدغم مع الموجب .

وإلا فقد حكى عن الكسائي إجازة إدغامه (وَأَلْتَزَمَ الْإِدْغَامَ أَيْضًا فِي هَلَمْ) بإجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلم .

(تنبيهات):* الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما الأولى أفعل في التعجب فإنه ملتزم فكه ، والثانية هلم في لغة تميم فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبل ، وعند بنى تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثاني : التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمى الفتح والكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلموا وهلموا وهلمى يضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن ، وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير . وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هلمئن يضم الميم وهو شاذ .

(قوله وفك أفعل) بكسر العين . تصرع . (قوله إجازة إدغامه) فيقول أحب يزيد . (قوله فى هلم بإجماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح . (قوله من فعل الأمر) أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثنائه من فعل الأمر . (قوله ذكرها هنا) أى على وجه استثنائها من فعل الأمر . (قوله التزموا أيضا) أى كما التزموا الإدغام . (قوله فتح هلم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يميزوا في آخرها ما أجازوا في آخر نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (قوله هاء الغائب) مثلها بالأولى ها الغائبة . (قوله لم يضم) أى تبعاً لضم الهاء . (قوله بل يفتح) هل يأتى هنا ما حكاه الجرمى عن بعض تميم من الكسر . (قوله أن لكونها) اسم إن ضمير الشأن محذوف . (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الألف ليجيء على الأصل فيها فلم يحتاج للتنبيه عليه . (قوله وإذا اتصل بها نون الإناث إلخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال . (قوله وقاية لفتح الميم) لأن نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم . (قوله بكسر الميم) أى المناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أى محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها .

الثالث : مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ، وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت همزة اللدريج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام . وقال الفراء : مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت همزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم . ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين . وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال في البسيط : ومنهم من يقول أنها ليست مركبة اهـ .

(خاتمة فى النون الساكنة ومنها التنوين): اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام : أولها الإدغام ، وهو بلا غنة فى اللام والراء ، وبغنة فى حروف ينمو . ما لم تكن موصلتها فى كلمة واحدة كالدينيا وصنوان وأعمار فإن الفك فى ذلك لازم . **الثانى :** الإظهار وهو فى حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والهاء والهمزة لبعده مخرج النون من مخرجها . **والثالث :** القلب ميمما عند الباء ، ويستوى كونها فى كلمة نحو ﴿أبْهَم﴾ أو كلمتين نحو ﴿أَنْ بورك﴾ ، وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف إليها وهى الميم ، لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت

(قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أولا الأقرب الأول فراجع . (قوله اجمع نفسك إلينا) هذا إنما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا إلينا . (قوله تخفيفا) أى ونظرا إلى أن أصل لام لم قبل الإدغام السكون كما فى التصريح أى فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الأصل . (قوله فحذفت همزة) أى همزة الميم الذى هو أصل لم قبل الإدغام . (قوله) ثم نقلت حركة الميم الأولى أى وأدغمت فى الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين . (قوله) بإلقاء حركتها على الساكن قبلها أى ثم حذفها . (قوله قال فى البسيط إلخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الإجماع على تركيبها وإن كان تركيبها هو الأصح . (قوله ما لم تكن موصلتها إلخ) أنت خير بأن هذا التقييد بالنسبة إلى الباء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون فى كلمة لأن إدغام إحدى التنوين فى الأخرى واجب ولو كان اجتماعهما فى كلمة واحدة نحو : ﴿فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [الطور : ٢٧] وإضافة موصلتها من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله . (قوله ويستوى) أى فى القلب ومثله الإظهار والإخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لأن الاستواء إنما يكون بين متعدد . (قوله أن الباء بعدت من النون) أى فى الصفة لأن النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير فى بعدت وإدغامها .

عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميماً لأنها أختها في الغنة . والرابع : الإخفاء وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت :

تَرَى بَجَارَ دَعْدٍ قَدْ ثَوَى زَيْدٌ فِي ضَنْئِي كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سُوءٍ شَبَا ظَفَرِ

ولما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قرباً متوسطاً لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت . وحروف لم يرو قربت منها قرباً شديداً فأدغمت ، وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله :

* مقاصد النحو بها محويه *

أخبر بذلك فقال :

(وَمَا يَجْمَعُهُ غُنَيْتٌ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلُ)

(قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة إلخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والجيم حرف أغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب . (قوله لأنها أختها) أى لأن النون أخت الميم في الغنة . (قوله قد ثوى) بالثالثة أى أقام وقوله زيد فى ضئى حال من فاعل ثوى بتقدير قدو يحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى ضئى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما . (قوله لأن حروف الحلق إلخ) علة لقوله قربت منها قرباً متوسطاً . (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الروى أو الارواء لا الرؤية وإلا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لأنها واو جماعة وكتابتها بها مغل وحروف لم يرو هى حروف الإدغام أعم من أن يكون بغنة أولاً وأسقط منها النون لأنه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولأن وجوب إدغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح . (قوله إكمال ما وعد به) لو قال إكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف فى الخطبة . (قوله وما يجمعه غنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الألفاظ على ما هو الأقرب والأليق بقوله نظماً إلخ وقوله أحصى إلخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لأن المراد مجموع الألفاظ لأنه المناسب لقوله يجمعه . (قوله قد كمل) بثلاث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد

يقال عنى بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغية حكاها في اليواقيت وأنشد عليها :

★ غانٍ بأحرأها طویل الشغل ★ [١٣١٦]

ونظما حال من الهاء في يجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتيجل نعت لنظما وعلى

والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما في اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاختراس أيضا هو أن ما يؤتى في كلامهم يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما في قوله :

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الريع وديمة تهمى

والتتميم أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو : ﴿ يطعمون الطعام على حبه ﴾ [الإنسان : ٨] أى مع حبه . (قوله على جل المهمات) فيه إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد النحو . على حذف مضاف كما تقدم ببسطة . والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الأول الأحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الإفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتغال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون في محل نصب صفة لنظما وعليه يقتصر الشارح فيما يأتي لأنه أقرب أو حالا أخرى أو في محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فانهم . (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أى وإن كان بمعنى المبني للفاعل كما تفيدته عبارته وإنما يلزم ذلك إذا كان بمعنى اهتم إما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعننى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعننى من باب تعب أصله مشقة فبالبناء للفاعل . كذا في المصباح . (قوله وبناؤه للفاعل) أى مجعولا كرمى يرمى عناية كما في المصباح وقوله لغية أى قليلة . (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل إنما يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهورة إنما يقال أنا معى بكذا . (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدرية وقوله من الهاء في يجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما يجمعه عنيت لأن الذى عنى يجمعه ألفية في النحو والألفية إنما تكون نظما وكذا يقال في احتمال التمييز . (قوله أو تمييز إلخ) رجح هذا بأن مجىء المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجملةتين بعده لأن الاشتغال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر .

[١٣١٦] هو من الرجز . والشاهد في قوله غان حيث بنى الشاعر من هذه مادة بناء الفاعل والأصل فيه أن يبنى للمفعول يقال : عنى بكذا بضم العين وكسر النون أى اهتم به .

جل المهمات متعلق باشتغال . ثم وصف نظماً بصفة أخرى فقال (أخصى من الكافية الخلاصة) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره (كما اقتضى) أى أخذ (غنى بلا خصاصة) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من الخاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام لآحراز أجر ذلك ويمنه فى البدء والختام ،

(قوله من الكافية) أى من معانيها ومن تبعية خال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأخصى وإلى هذا التالى أشار الشارح بعد وبالاخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الألفية . (قوله أى جمع هذا النظم إلخ) أشار به إلى أن أخصى فعل ماضى ومن الكافية صلته وبالاخلاصة مفعوله قال جماعة : ولا يجوز أن يكون أخصى أفعل تفضيل خبراً مقدماً وبالاخلاصة مبتدأ مؤخر لأن بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس له إذ الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كتاب ضمير الشأن وضمير القصد والتاريخ والتقاء المعاكسين وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد ومما يؤيد كون أخصى فعلاً إسناد الفعل إلى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى وإلا لقال كما اقتضت ثم إن كانت أ. فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لأن المقام مقام مدح وإلا فقد فات الألفية كثير من زبد الكافية كما علم . (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقصائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل . فإن قلت : مقتضى جعله احصاء الألفية خلاصة الكافية مشبهاً باقتضاءها الغنى مشبهاً به أن الاقتضاء أقوى من الإحصاء فما وجه ذلك قلت : وجهه أنه يلزم من إغنائها الطالبين إحصاؤها خلاصة الكافية وإلا لم تنهم لاحتياجهم حيث إلى ما فى الكافية ولا يلزم من الإحصاء الإغناء لاحتمال احتياجهم إلى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما فى كل من زيد وعمرو كصاحبه . (قوله أى أخذ غنى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالأخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيد قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من الخاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فإن فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه التشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وإنما مدح هذا النظم باقتضاءه الغنى بلا خصاصة لأنها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية . (قوله ويمنه) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتصاره أولاً على مقابلة نعمة الإتمام أن يقال فى الختام كالبدء إلا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء . (قوله وجمعنى وإياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقاً على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بأن الأولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك .

فقال رحمه الله وجمعني وإياه في دار السلام :
فَأَحْمَدُ اللَّهِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَ
وَأَلِهِ الْغُرَّ الْكَرَامِ الْبَرَزَةَ وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيَّنَ الْخَيْرَةَ
الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى
آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

(قوله فأحمد الله) أى فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور إلخ . (قوله مصليا) فى كون
هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف فى نظيره فى الخطبة . (قوله خير نبي) بدل من محمد لا نعت له
ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبي تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم
بسطه . (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فى الكلام استعارة تصريحية أو
تشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نبينا ﷺ أمته بقوله : « أنتم الغر المحجلون يوم
القيامة من أثر الوضوء » . (قوله المتخين) أى المختارين . (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية
وسكونها بمعنى الاختيار كما فى المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا
التزم إفراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المتخين تأكيداً لأن المقام مقام مدح .
قال ابن غازى : ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة برة اهـ .
(قوله أولا وآخرا) ظرف عامله الاستقرار الذى هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول
ذلك أولا وآخرا والله أعلم .

تمّ بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته ، وكشفت النقاب
عن وجوه مخدراته ومخبأته ، وأوضحت من مكنونات أسرار ما خفى على الواقفين ، وأبرزت من عرائس
أبكاره ما احتجب عن الناظرين ، فهى جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون ، حقيقة بأن
يهتدى بأنوار شمس تدقيقاتها الحائرون ، ومع ذلك لم أبعتها بشرط البراءة من كل عيب ، لأن الإنسان
محل الخطأ والنسيان بلا ريب ، غير أن كثير الحسنات يححو قليل السيئات ، فالحمد لله على ما أولاه
والصلاة والسلام على نبيه الخاتم .

(قال مؤلفها) : خاتمة المحققين وتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة
يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاثة وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها
الفقير إلى عفو مولاه (محمد بن علي الصبان) عاملهما مولاها بمزيد الإحسان آمين .

تمّ بحمد الله تعالى طبع كتاب «حاشية العلامة الصبان» على شرح
الشيخ الأشموني : على ألفية الإمام ابن مالك

فهرس الجزء الرابع
من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الصفحة	الموضوع
٣	عوامل الجزم
٤٦	فصل لو
٦٢	أما ، ولولا ، ولو ما
٧٥	الإخبار بالذی والألف واللام
٨٦	المتد
١١٢	كم وكأین وكذا
١٢٤	الحكاية
١٣٣	التأنيث
١٤٩	المقصود والممدود
١٦٨	جمع التكسير
٢١٨	التصغير
٢٤٩	النسب
٢٨٦	الوقف
٣٠٩	الإمالة
٣٣١	التصريف
٣٨٢	فصل في زيادة همزة الوصل
٣٩١	الإبدال
٤٣٥	فصل من لام فعل آسماً أتى الواو بدل
٤٣٩	فصل إن يسكن السابق من واو وَاً
٤٤٩	فصل لساكن صح انقل التحريك من
٤٦٢	فصل ذو اللين فاتا في افتعال أبداً
٤٧٨	فصل فا أمر أو مضارع من كوعد
٤٨٥	الإدغام

فهرس شواهد العيني على الجزء الرابع من الأشموني

٤	شواهد عوامل الجزم
٤٧	شواهد لو
٦٤	شواهد أما ، ولولا ، ولو ما
٨٤	شواهد الأخبار بالذی والألف واللام

٨٩	شواهد العدد
١١٤	شواهد كم وكأين وكذا
١٢٧	شواهد الحكاية
١٥٢	شواهد المقصور والمدود
١٧١	شواهد جمع التكسير
٢٢١	شواهد التصغير
٢٥٢	شواهد النسب
٢٨٨	شواهد الوقف
٣٢١	شواهد الإمالة
٣٣٦	شواهد التصريف
٣٨٣	شواهد همزة الوصل
٣٩٢	شواهد الإبدال
٤٤٦	شواهد فصل « من لام فعلى » إلخ
٤٥٦	شواهد فصل « لساكن » إلخ
٤٦٥	شواهد فصل « ذر اللين » إلخ
٤٧٩	شواهد فصل الاعلال
٤٩٠	شواهد فصل الادغام

المكتبة التوفيقية

امام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

فهرس الجزء الأول من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الموضوع	الصفحة
ترجمة ابن مالك	٣
ترجمة الأشموني	٢٢
مقدمة المؤلف	٢٩
خطبة الكتاب	٣٦
الكلام وما يتألف منه	٥٤
المعرب والمبني	٩٦
النكرة والمعرفة	١٧٩
العلم	٢١١
اسم الإشارة	٢٢٧
الموصول	٢٣٧
المعرف بأداة التعريف	٢٨٢
الابتداء	٣٠٠
كان وأخواتها	٣٥٦
فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	٣٨٨
أفعال المقاربة	٤٠٤
إن وأخواتها	٤٢١

فهرس شواهد العيني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

شواهد الكلام	٦٨
شواهد المعرب والمبني	١٣٠
شواهد النكرة والمعرفة	١٨٧
شواهد العلم	٢١٤
شواهد اسم الإشارة	٢٢٩
شواهد الموصول	٢٤١
شواهد المعرف بأداة التعريف	٢٨٣
شواهد الابتداء	٣٠٣
شواهد كان وأخواتها	٣٥٩
شواهد ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	٣٩٠
شواهد أفعال المقاربة	٤٠٦
شواهد إن وأخواتها	٤٢٧

فهرس الجزء الثاني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الموضوع	الصفحة
لا التي لنفي الجنس	٣
ظنّ وأخواتها	٢٦
الفاعل	٥٩
النائب عن الفاعل	٨٧
اشتغال العامل عن المفعول	١٠٢
تعدي الفعل ولزومه	١٢٥
التنازع في العمل	١٤٢
المفعول المطلق	١٥٩
المفعول له	١٧٩
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	١٨٤
المفعول معه	١٩٧
الاستثناء	٢٠٨
الحال ..	٢٥٠
التمييز ..	٢٨٨
حروف الجر	٣٠٢
الإضافة	٣٥٦
المضاف إلى ياء المتكلم	٤٢٣
إعمال المصدر	٤٢٧
إعمال اسم الفاعل	٤٤٢
أبنية المصادر ..	٤٥٩
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٤٧٣

فهرس شواهد العينى على الجزء الثاني من الأشموني

شواهد لا التي لنفي الجنس	٤
شواهد ظنّ وأخواتها	٢٧
شواهد أعلم وأرى	٥٥
شواهد الفاعل	٦٣
شواهد النائب عن الفاعل	٩٠
شواهد اشتغال العامل عن المفعول	١٠٧
شواهد تعدي الفعل ولزومه	١٣٠

١٤٣	شواهد التنازع في العمل
١٦٥	شواهد المفعول المطلق
١٨٢	شواهد المفعول له
٢٠١	شواهد المفعول معه
٢١٣	شواهد الاستثناء
٢٥٣	شواهد الحال
٢٨٩	شواهد التمييز
٣٠٤	شواهد حروف الجر
٣٦٢	شواهد الإضافة
٤٢٤	شواهد المضاف إلى ياء التكلم
٤٢٨	شواهد إعمال المصدر
٤٤٥	شواهد اسم الفاعل
٤٦٣	شواهد أبنية المصادر

**فهرس الجزء الثالث
من كتاب شرح الأشموني على الألفية**

الموضوع	الصفحة
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٣
التعجب	٢٢
نعم وبئس وما جرى مجراها	٣٨
أفعل التفضيل	٦٢
النعته	٨٢
التوكيد	١٠٧
العطف	١٢٥
عطف النسق	١٣١
البدل	١٨٣
النداء	١٩٧
المنادي ذي الضم المضاف دون أل	٢١٨
المنادي المضاف إلى ياء المتكلم	٢٣٠
أسماء لازمت النداء	٢٣٦
الاستغاثة	٢٤١
التدبة	٢٤٨
الترخيم	٢٥٤
الاختصاص	٢٧٤
التحذير والإغراء	٢٧٨
أسماء الأفعال والأصوات	٢٨٧
نونا التوكيد	٣١٤
ما لا ينصرف	٣٣٥
إعراب الفعل	٤٠٥

فهرس شواهد العيني على الجزء الثالث من الأشموني

شواهد الصفة المشبهة باسم الفاعل	٨
شواهد التعجب	٢٣
شواهد نعم وبئس	٣٨
شواهد أفعل التفضيل	٦٦
شواهد النعته	٨٧

١٠٨	شواهد التأكيد
١٢٧	شواهد العطف البياني
١٣٨	شواهد عطف النسق
١٨٩	شواهد البدل
١٩٨	شواهد النداء
٢٣٧	شواهد أسماء لازمت النداء
٢٤٣	شواهد الاستغاثة
٢٤٨	شواهد الندبة
٢٥٤	شواهد الترخيم
٢٧٧	شواهد الاختصاص
٢٨٠	شواهد التحذير والاغراء
٢٩٢	شواهد أسماء الأفعال والأصوات
٣١٤	شواهد نونا التوكيد
٣٤٨	شواهد ما لا ينصرف
٤٠٩	شواهد إعراب الفعل

**فهرس الجزء الرابع
من كتاب شرح الأشمونى على الألفية**

الموضوع	الصفحة
عوامل الجزم	٣
فصل لو	٤٦
أما ، ولولا ، ولوما	٦٢
الإخبار بالذى والألف واللام	٧٥
التعدّد	٨٦
كم وكأين وكذا	١١٢
الحكاية	١٢٤
التأنيث	١٣٣
المقصود والممدود	١٤٩
جمع التكسير	١٦٨
التصغير	٢١٨
النسب	٢٤٩
الوقف	٢٨٦
الإمالة	٣٠٩
التصريف	٣٣١
فصل في زيادة همزة الوصل	٣٨٢
الإبدال	٣٩١
فصل من لام فعل آسماً أقي الواو بدل	٤٣٥
فصل إن يسكن السابق من واو ويا	٤٣٩
فصل لساكن صح انقل التحريك من	٤٤٩
فصل ذو اللين فاتا في افتعال أبداً	٤٦٢
فصل فا أمر أو مضارع من كوعد	٤٧٨
الإدغام	٤٨٥

فهرس شواهد العينى على الجزء الرابع من الأشمونى

شواهد عوامل الجزم	٤
شواهد لو	٤٧
شواهد أما ، ولولا ، ولوما	٦٤
شواهد الأخبار بالذى والألف واللام	٨٤

٨٩	شواهد العدد
١١٤	شواهد كم وكأين وكذا
١٢٧	شواهد الحكاية
١٥٢	شواهد المقصور والمدود
١٧١	شواهد جمع التكسير
٢٢١	شواهد التصغير
٢٥٢	شواهد النسب
٢٨٨	شواهد الوقف
٣٢١	شواهد الإمالة
٣٣٦	شواهد التصريف
٣٨٣	شواهد همزة الوصل
٣٩٢	شواهد الإبدال
٤٤٦	شواهد فصل « من لام فعلى » إلخ
٤٥٦	شواهد فصل « لساكن » إلخ
٤٦٥	شواهد فصل « ذو اللين » إلخ
٤٧٩	شواهد فصل الاعلال
٤٩٠	شواهد فصل الادغام

المكتبة التوفيقية

امام الباب الأخضر - سيدنا الحسين